

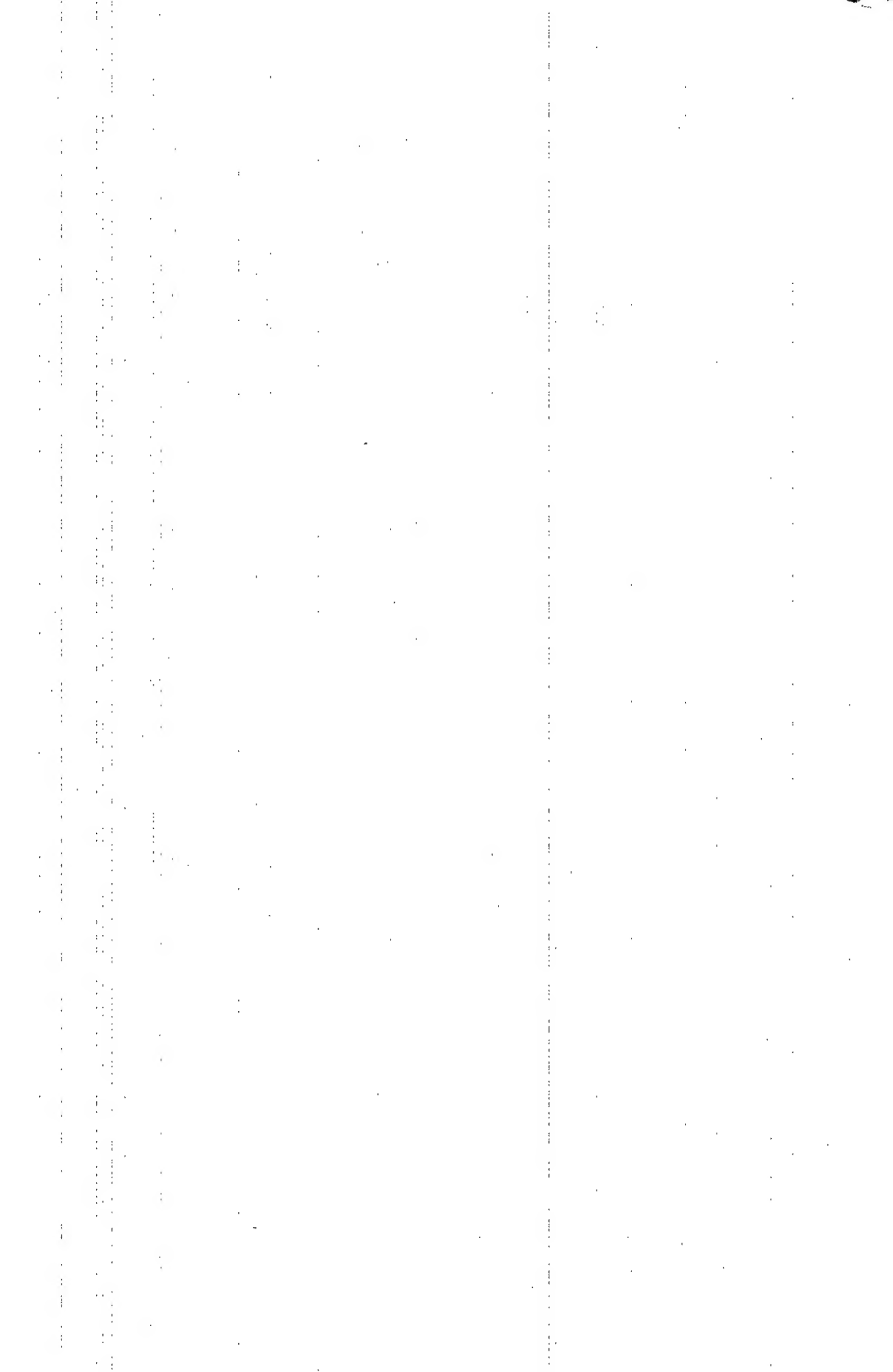
كتاب  
**نَتَائِجُ التَّحْصِيلِ**  
في شرح كتاب الشَّهِيلِ

مع دراسة شخصية مؤلفه  
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، اللواتي

تحقيق  
الدكتور  
**هبة الله الصناديق العربي**  
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قارنونس

الجزء الأول

المجلد الأول



## الإهداء

إلى روح والدتي التي كانت سبباً أولياً في مواصلة دراستي . وإلى روح  
والدي الذي بذل ما في استطاعته في سبيل وصولي إلى هذه الغاية .  
وإلى روح أستاذي الشيخ منصور السنوسي معلّمى الأول .

وإلى أستاذي الجليل الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله رئيس شعبة اللغويات  
بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سابقاً ، وعضو مجمع اللغة العربية  
حالياً المشرف على تحضير هذه الرسالة ، تقديراً لتوجيهاته وإرشاداته العلمية  
الثمينة .

وإلى الذين تعاونوا معي على إنجاز هذا العمل المتواضع .

قدم هذا الكتاب المحقق إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه ، وتمت مناقشة  
الباحث علنا مساء يوم الثلاثاء ١٩٧٩/٣/٦ م من الساعة الرابعة حتى الحادية عشرة والربع ، وكانت  
لجنة المناقشة والحكم عليه من كبار العلماء وهم :

١ - الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله الأستاذ ورئيس قسم اللغويات سابقا بكلية ، وعضو مجمع اللغة  
العربية حاليا مشرفاً .

٢ - الدكتور يوسف الجرشة الأستاذ وعيد كلية اللغة العربية بالزقازيق عضواً .

٣ - الدكتور إبراهيم عبدالرازق البسيوني الأستاذ ورئيس شعبة اللغويات بكلية عضواً .

وكان مجموع صفحات الرسالة ( ٢٢٥٠ ) صفحة مما جعل مدة المناقشة تزيد على الخمس ساعات ،  
وكان قرار اللجنة بإجماع الآراء منح درجة الدكتوراه من قسم اللغويات بكلية المذكورة بمرتبة الشرف  
الأولى . وقد تم تصحيح بعض الأخطاء والانتفاع من المناقشة من أجل الإعداد للطبع والنشر .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلی اللہ علیہ وسلم

يقول مستفيد زرعاني الشيخ القباي

الشیخ الفقیہ محمد بن عبد الوہاب

(البراء بن عازب) عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث

[illegible][illegible]

و ساروسم القشور في الدلالة وقت جبهة اربع و اني واحسن  
 وح ت ارج ابضلا ايه متروا اقلوا لغزاة اشلوبه وضعت الفخرا على الامراء وتامشوا و تماجيح وقيل امر

عزایم اینله کویله و صبر و اعلا نفیسه اواریک و تشبیر و قاعده صبر احواله  
مشرقی بیک اعلا اسماء الموصوده کلاصنح ایستغ الفیر الذکوره

[illegible]

فهي من الامم المتاربة وامم زبالة واغرى شعبها لكونه لا يهتم بالخشوع والتهويد وامره ولا القبة يسارع  
اخذ زوال النوازل بالعبادة الباطنة باقية التراكيب متباينة الاساليب اعتدا على اذابة الفروع وجعلها الهوى

[illegible]

١٢ بحار اربعه انعام ، بالعباده المتخصسه ، التفصيل لاجزاء الترتيب و الاشكيل هـ راعى ترتيب الهمم و جعل العبد متفرقا  
الخير و الشر سادسها فاشتمل الى الشرف و اعتراف الخلق له بملكوته مضروب الادب و الاماكنه باستجاب الدعاء الى الشهي

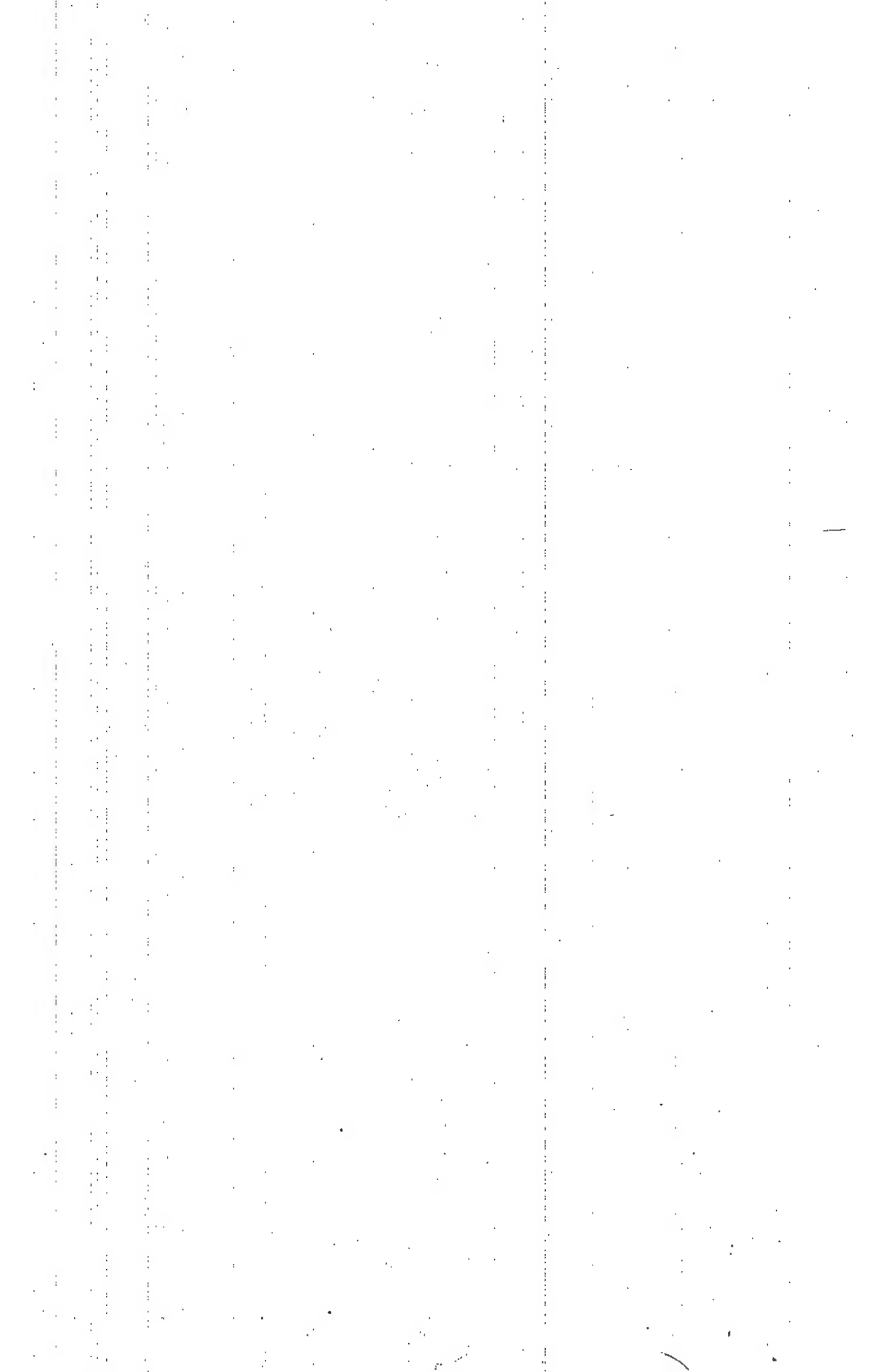
النار والسم (أدب مع قتل الصلابة) أديبها من كل حركه وتر أهولها / الحزمه فتاة تاعى العربى وخربت أديب

انجمن









### تمهيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف من نطق بالاضاف  
سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، المنزل عليه أعظم كتاب عربى  
مين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم الى يوم الدين .

### وبعد

فإن أشرف مجال في الحياة يجب أن تبذل فيه الجهود المضنية ، وتصرف فيه  
جميع الأوقات وتجد له جميع الإمكانيات ، وتستحث فيه الهمم ، وتستخدم فيه  
الذاكرة والفكر ، ويضاعف فيه الأجر هو مجال العلم والمعرفة ، وميدان البحث  
وال تصنيف والتدقيق والاستنتاج ، والتحقيق والابتكار .

فكم جاهد أسلافنا في سبيل ذلك وكابدوا ، وأنعموا النظر واستنتجوا حتى  
سوا لنا القوانين الثابتة والقواعد الأصيلة ، والأحكام العادلة ، فكم من كتب  
صنفوها ، ومخطوطات دبحوها ما زالت مطوية في الخزائن تعلوها الأتربة ويخيم  
عليها العنكبوت ، ويمخر عبابها الذباب ، وتمحو آثارها الرطوبة ، وما كانوا  
يعتقدون أن هذه هى العاقبة لعصارة أفكارهم ، ونتيجة حياتهم ، وخلاصة مجهوداتهم .

ولولا البقية الباقية من الجامعات التليدة أمثال جامعة الأزهر الشريف التى أخذت  
على عاتقها خدمة العلم ، وصيانة الأفكار ، والدفاع عن التراث العربى الاصيل لما  
وجد من يحرك ساكنا نحو احياء مجهودات أسلافنا والحفاظ على لغة القرآن وشريعة  
الملك الديان ، ولما وجد من يقف سداً منيعاً أمام التيارات الجارفة التى تستهدف  
تراثنا التليد ، وآثار علمائنا الأفاضل فحيا الله أمثال هذه الجامعة ، وزادها بركة  
وازدهارا وصبودا .

لقد كانت مهمة جامعة الأزهر شاقة وعظيمة ، مهمة خدمة العلم والمعرفة  
وصقل العقول وتقويم الألسن وشحذ الأذهان ، ونشر التربية الإسلامية العتيقة ،  
وخلق الروح العلمية القيمة ، وزرع بذور المحبة والألفة ، وما هذه المبادئ إلا  
بفضل العلم ، فالعلم يدعو الى ذلك وأكثر منه ، فكم من عالم تبحر في ميادين  
العلوم المختلفة بفضل هذه الجامعة ، وكم من أستاذ سلك طريق التأليف والتصنيف ،  
ووصل إلى درجة الاستنتاج والاجتهاد بفضل هذه الجامعة . إنها الجامعة الأزهرية  
العالمية ، وليست الجامعة الأزهرية المصرية ، فلم تكن في يوم من الأيام مقصورة  
على المصريين فقط ، ويمكن أن نقول في حقها : الجامعة التى لاتغيب عنها الشمس  
بالنسبة لمن احتضنتهم من أبناء العالم .

وما وصلت هذه الجامعة الى هذه المرتبة إلا بفضل خدمتها للعلم والعلماء . وعلى ذلك فالعلم زين ، وفضله عظيم ، يرفع قيمة صاحبه ، الا أنه يستلزم الاخلاص والصدق والتدين ، اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

هذا وإنتى لأنتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لرجال جامعة الأزهر الشريف لما أولوني من رعاية علمية وتربية إسلامية منذ دخولي للسنة الأولى الابتدائية وحتى هذه اللحظة لقد كانت دراستي الدينية واللغوية على أيدي أبناء هذه الجامعة ، ويسبهم وصلت الى ما أنا عليه الآن ، من استعداد لتقديم رسالة للحصول على شهادة العالمية ( الدكتوراه ) .

وقد كان موضوع هذه الرسالة هو : « تحقيق الجزء الأول من كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » مع دراسة لشخصية مؤلفه الأستاذ محمد بن محمد بن أبي بكر المرباط الدلائي ، والذي دعاني لاختيار هذا الموضوع وسلوك هذا الطريق ما يلي :

أولاً : الألم الذي حز في نفسي عندما دخلت دور الكتب المصرية والليبية والتونسية والمغربية ، ووجدت الآلاف المؤلفة من المخطوطات العربية والإسلامية المنطوية تحت ستار النسيان وأكوام الرمال ، كما تقدمت الإشارة لذلك ، أو في الخزائن الأخرى على ما نسمع من بلاد العالم .

ثانياً : رغبتى الأكيدة في الاسهام بمجهود العبد الضعيف بقدر الامكان في تخفيف وطأة الاهمال عن ذلك التراث العظيم .

ثالثاً : لما تجشعت السفر الى تونس للبحث عما يشبع نهى ، وبرى ظمئي وقضيت مدة من الزمن بدار الكتب التونسية ، أقلب صفحات الفهارس وشاهدت من نفائس المخطوطات بحثاً عن ضالتي ، ووجدت كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ضمن تلك المخطوطات وفي تلك الفترة حصل لي شرف مقابلة العالم الجليل والباحث المدقق والشيخ المحقق محمد الطاهر بن عاشور ، والد محمد الفاضل بن عاشور ، وكان في ذلك الوقت حياً ، وأخذت رأيي في هذا الكتاب فشجعني على ذلك ، وأخبرني بأنني نعم ما أخترت ، وأن هذا الكتاب جدير بالخدمة واخراجه الى عالم الدرس والاضطلاع ، وهذه عبارته :

وبعد ذلك استقر رأيي على اختيار هذا الموضوع ، بعد أخذ رأي الاستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله باعتباره مشرفاً ، من أجل ذلك ومن أجل ما وجدت فيه من أبحاث دقيقة ، وآراء طريفة ، ومناقشات علمية ، وأسلوب عذب ، ومجهود للؤلؤ جبار ، وردود على بعض الشراح لكتاب التسهيل مقنعة .

وقد جاء في مقدمته قوله : « . . . . . وقد أمتن الله تعالى على بشرح هذا الكتاب فأظهرت فيه القشر من اللباب ، وانتقدت عليه جميع ذلك ، ودفعت عامة ما هناك بما يحرس المنطق المفوه ، ويحصى المقدام المنوه ، بعد الامعان في الفن وتطلبه ، والفحص في تصانيفه وكتبه ، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته ، ولا غادرت في ادراكه بابا إلا ولجته ، حتى وضح لي بادية وخافية ، وانكشفت أقاويل الأئمة فيه .

وقال في خصوص شرح التسهيل : « . . . . . وعميد من خاض غمار هاتيك اللجج ، وغاص في قعر ذلك الثبج لاستخراج فوائده المكنونة واجتياز فوائده المصونة الامام اثير الدين . . . . . فإنه المسهل لما وعمر من مسالكه ، وعسر على سالكه . . . . . لولا أنه لا يتحاشى الحشو والتطويل ولا مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل . . . . . وأما غيره - أى أثير الدين - وإن زعم تحرير مقاصد الفصول فيه والأبواب ، فلم ينفع بالكروع في تلك المشارع . . . . . اللهم إلا البدر اللامع . . . . . غير أنه انحرف عنهم كل الانحراف ، راكبا فيه متن الاعتساف . . . . . غير راكن الى قياس صحيح ، ولا الى نقل عن الأئمة صريح .

وهكذا وجدت هذا الكتاب يتسم بسمه الأخذ والعطاء ، وكان مؤلفه رحمه الله يهدف من وراء ذلك الى اظهار الحق ، وابطال الباطل ، وكان تغلب عليه المناقشات الحادة في سبيل اثبات القواعد ، وتعبيد المسائل ، وتحقيق الفوائد ، وتوضيح المقاصد ، وأن هذا الكتاب يعتبر خلاصة وافية لمجموعة من الكتب في ميدان اللغة العربية ، ومجال القواعد النحوية والصرفية .

لما وجدته كذلك ، وبناء على تشجيع السادة العلماء الذين أخذت رأيهم فيه كما تقدم ازداد حرصى على مواصلة السير ، والتصميم على تسجيل الجزء الاول منه موضوعا لرسالتى ، على أننى سأواصل البحث والعمل وأركض جواد الفكر والعقل حتى أكمل تحقيق الكتاب بكامله ، وأظهره الى عالم الدراسة والبحث والتعليم في المستقبل ان شاء الله تعالى .

هذا وأن البحر لعميق ، والطريق وعمر وطويل ، والمجال شاق وصعب ، ولا سبيل الى الغوص في لججه وتجمش أعابيه ، والنقاط جواهره إلا اذا تسلحت بقوة العزيمة ، وتحليت بالصبر وتغلبت على النفس الأمارة بالسوء ، وأنعمت البصر في أولئك الأسلاف الأفاضل الذين صنفوا وجاهدوا وصبروا ، لكى يتركوا لمن بعدهم ذخيرة علمية عظيمة ، ولكى يقدموا الخدمات الجليلة للغة والعلم والدين .

ومما زادني شجاعة على اختيار هذا السبيل ايماني القوي بالله ورغبتي في البحث  
والتنقيب وثقتي في نفسي وتشجيع أستاذنا الكبير الدكتور محمد رفعت محمود  
فتح الله ، وأنه سيكون خير عون لي - وقد كان - فاستفدت بتجاربه الناجحة ،  
وخبرته الثليدة ، وأفكاره النيرة ، وعلمه الغزير ، فتح الله عليه وعلينا ، وأمدنا  
بمده وهدايا سواء السبيل ، حتى نبلغ المراد ، ونصل الى الهدف ، ونساهم في  
خدمة العلم والعلماء ، أنه نعم المولى ونعم المجيب وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت  
واليه أتنب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . غفر الله لي ولكم  
ولجميع المسلمين آمين .

أتناول فيها العصر الذي عاش فيه المؤلف في القرن الحادى عشر الهجرى من ثلاث نواح .

.. الناحية الأولى :

الحياة السياسية في عصر المؤلف بوجه عام

كما هو معلوم أن عصر المؤلف هو القرن الحادى عشر الهجرى ، الموافق السابع عشر الميلادى ، وبما أنه مرتبط بما قبله من القرن العاشر ، والسادس عشر يجدر بنا الإشارة الى ذلك ، لأن السعديين بدأوا حياتهم السياسية من الربع الأول من القرن العاشر الهجرى حتى منتصف القرن الحادى عشر .

إذا من هم السعديون ؟ ومتى مارسوا الحياة السياسية بالتحديد ؟

قال أحمد الناصرى : « إعلم أن هؤلاء السعديين كانوا يقولون إن أصل سلفهم من ينبع النخل من أرض الحجاز ، وأنهم أشراف من ولد محمد النفس الزكية - رضى الله عنه - وإليه كانوا يرفعون نسبهم ، ويقولون في أول ملوكهم القائم بأمر الله مثلا : هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن على ..... بن محمد النفس الزكية ابن عبدالله الكامل ، بن حسن المثنى ، بن الحسن السبط بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ، فهم بنو عم السادة العلويين أشراف بسجلماسة ، يجتمعون معهم في محمد بن القاسم في النسب (١) .

وعليه فالسعديون يعتبرون من الأشراف ، وأنهم في الأصل من سكان الجزيرة العربية ، وأول من قدم الى سجلماسة الحسن بن قاسم بن محمد ، وأن السبب في ذلك هو التبرك بالأشراف كما هو مذكور في مضانه .

والسبب في تسميتهم بالسعديين هو أن الناس قد سعدوا بهم ، وأخضرت أرضهم ، وسلمت ثمارها من الآفات يركتهم ، ومحبتهم عند الله تعالى . وليس كما يزعم البعض : أنهم سموا بذلك لرجوعهم لبني سعد بن بكر بن هوازن الذين منهم حليلة السعدية رضى الله عنها ، وأنهم ليسو من الأشراف .

قال الناصرى : « واعلم أن ما زعمه هؤلاء السعديون من أنسابهم لهذا البيت الكريم هو المعروف عند الكافة ، وتلقاه فضلاء عصرهم بالقبول ، وأثبتوه في تقریضاتهم ومؤلفاتهم الموضوعة في أخبارهم » (٢)

(١) الاستقصاء ج ٣ ص ٢ .

(٢) المرجع السابق .

وأول من مارس الحياة السياسية منهم هو : محمد القائم بأمر الله سنة ٨٩١٥ هـ وكان منشأه على عفاف وصلاح ، وصدق وإخلاص ، وأن توليه الحكم كان نتيجة حتمية لما عرفه القرن العاشر الهجري ، والسادس عشر الميلادي من صراع قوى بين امبراطوريات ثلاث : الأتراك العثمانيين في الشرق الاسلامي والأسبان والبرتغال في الغرب المسيحي من أجل السيطرة والتحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط .

قا أحمد الناصري : « وقال صاحب زهرة الشماريخ ما صورته . إن سبب قيام ابن عبد الله القائم بأمر الله أن أهل السوس أحاط بهم العدو الكافر ، ونزل بجوانبهم من كل جهة ، حتى أظلم الجو ، واستحكمت صولة البرتغال وبقي المسلمون في أمر مريع ، لعدم أمير تجتمع عليه كلمة الاسلام ، لان بنى وطاس فشلت ريجهم يومئذ في بلاد السوس ، وانما كان لهم الملك في حواضر المغرب ، ولم يكن لهم بالسوس إلا الاسم .

وقال الناصري : وقال اليفرنى : رأيت بخط الفقيه العلامة ابن زيد عبد الرحمن بن شيخ الجماعة ابن محمد عبد القادر القاسى ما صورته : ذكر لنا الوالد عن سيدى أحمد بن على السوسى البوسعيدى : أن ابتداء دولة الشرفاء بالسوس أن بعض السادة ، وهو سيندى بركات توسط في فداء بعض الأسارى ، وأراد أن يكون مع النصارى في اتفاق على ألا يحبسوا أسيراً فكلهم في ذلك فقالوا له : حتى يكون لكم أمير ، فان ملككم قد ذهب واضمحل (١) .

فظل أهل السوس يبحثون عن من يتولى أمرهم ، حتى دهم أحد شيوخهم على رجل شريف ، وكان مؤذنا بلزعة هو أبو عبد الله القائم بأمر الله ، فقصدوه وحملوه الى بلادهم ، وبايعوه على الجهاد في سبيل الله ، ومحاربة النصارى والوقوف امام تلك الامبراطوريات الثلاثة .

لأن الاتراك العثمانيين الذين أعلنوا الخلافة الاسلامية سعوا الى ضم المغرب في نطاق توحيد البلاد الاسلامية ، والوقوف بها صفا واحدا ضد الهجمات الخارجية المسيحية : الاسبانية والبرتغالية ، وبالمثل أدرك الأسبان والبرتغال من جهتهم أهمية الموقع المغربى للدفاع عن غربى أوروبا المسيحية ضد أخطار العثمانيين ، وللوصول الى أفريقيا لاستغلال خيراتها ، ونشر المسيحية بها . « وأمام هذه الأخطار الخارجية برزت القيادة السعدية التى تزعمت الجهاد الوطنى لرد الاخطار الخارجية ، ولتوحيد البلاد ، ثم للحيلولة دون تسرب النفوذ العثماني ، ولمقاومة أى تدخل عسكري أوروبى (٢) » .

(١) الاستقصاء ج ٣ ص ٤١ .

(٢) مناهل الصفا ص ١٠ .

وهكذا بزغت شمس السعديين ، وتدرجوا في السلطة حتى صلب عودهم ، وقويت شوكتهم ، وأشدت بأسهم طيلة قرن ونصف ، أى من عام ٩١٥ أو ٩١٦ حتى عام ١٠٦٩ أو ١٠٦٥ هـ . ، أى بدأ عهدهم بأبي عبدالله محمد القائم بأمر الله على أنقاض دولة الوطاسيين ، وانتهى بقتل أبي العباس أحمد بن محمد الشيخ بن زيدان على يد أخواله الشبانين رحم الله الجميع .

قال أحمد الناصرى : ولما توفي السلطان محمد الشيخ بويج ابنه أبو العباس أحمد ، وقام مقام أبيه في جميع ما كان بيده ، إلا حى الشبانات وهم أخواله ، قويت شوكتهم في أيامه ، وغلظ أمرهم عليه ، ووثبوا على الملك وراموا الاستبداد به ، فضايقوه وحصروه بمراكش أشهراً . . . . . فلما تمكنوا منه قتلوه غيلة ، وأقبلوا الى مراكش مسرعين ، وبايعوا فيها لأمرهم عبدالكريم بن أبي بكر الشباني ، ثم الحرizى ، وكان مقتل السلطان أبي العباس - رحمه الله - سنة تسع وستين وألف - كذا في التزهة ، والذي في نشر المثنائي : أنه قتل سنة خمس وستين وألف ، والله أعلم بغيبه . . . . . وبمهلك السلطان أبي العباس - رحمه الله - أنقرضت دولة السعديين من آل زيدان ، وانهار جرفها وانطوى بساطها ، وسبحان من لا يبيد ملكه (١) .

وليس معنى هذا أن دولة السعديين كانت طيلة هذه المدة تبسط نفوذها على جميع بقاع المغرب الأقصى ، وإنما بدأت بحكم السوس ، ثم بسطت سلطانها شيئاً فشيئاً على أطراف المغرب ، فتنقلص أحياناً ، وتنتشر أحياناً أخرى ، وتوارثوا السلطة عن بعضهم ، وحارب بعضهم البعض الآخر ، وقتل الأخ أخاه ، وغدر الابن بأبيه والأب بأبنه ، حبا للسلطة ، ورغبة في الحكم ، وهذه سنة الله في خلقه . ومن ذلك منازعة ولدى القائم بأمر الله أبي العباس الأعرج وأبي عبدالله الشيخ ، وأمثال هذه المنازعات كثيرة .

قال الناصر : « دخل الوشاة بينهما فأفسد قلوبهم » وأفضى الحال الى المصافة والمقاتلة ، وأنقسم الجند حزبين وانصرفت كل طائفة الى متبوعها ، وصاحب أمرها وتقاتلا مدة . . . . . وغلب أبو عبدالله الشيخ الذى كان وزيراً - على أخيه أبي العباس ، فقبض عليه ، وأستولى على ما بيده ، وأجتمعت كلمة أهل السوس عليه ، ثم أودع أخاه وأولاده السجن . . . . . وكان ذلك سنة ٩٤٦ هـ (٢) .

وقد تتابعت الأحداث وأشدت النزاع بين السعديين وخصومهم ، مثل ما حصل بين محمد الشيخ بن عبدالله والأتراك في « تلمسان » وبينه وبين أبي حسونة الوطاسى في « فاس » وبين السعديين أنفسهم ، مثل ما حصل بين عبدالملك ابن الشيخ وأخيه

(١) الاستقصاء ج٣ ص ١٤٥ .

(٢) الاستقصاء ج٣ ص ٨ - ٩ .

أحمد المنصور « وبين ابن أخيهما محمد المتوكل ، وبين أحمد المنصور وابن أخيه  
الناصر ابن الغالب بالله .

قال أحمد الناصري : « ثم إن المنصور بعث إليه جيشاً وافراً فهزمهم الناصر  
واستفحل أمره ، وتمكن ناموسه من القلوب ، فأمر المنصور ولي عهده المأمون  
بمنازلته ، فخرج من فاس في تبعة حسنة ، وهيئة تامة ، فلما التقى الجمعان كانت  
الدبرة على الناصر بالموضع المعروف بالحاجب . . . فلم يزل في مقاتلته الى أن  
قبض عليه ، فأزال رأسه ، وبعث به الى مراکش وكان ذلك سنة ١٠٠٤ هـ (١) .

وقد كانت فترة حكم أحمد المنصور من أروع الفترات في تاريخ المغرب  
الأقصى ، ومن أكثرها انتصاراً على الأعداء في الداخل والخارج ، فأصبح يخطب  
وده ، ويهاب جانبه ، ويتزلف اليه بالهدايا والعطيات .

« وقد كللت أعمال السعديين بالنجاح عند انتصارهم على الحملة الصليبية  
البرتغالية في معركة وادي المخازن يوم الاثنين ٣٠ جمادى الأول عام ٩٨٦ هـ - الموافق  
٤ أغسطس عام ١٥٧٨ م ، والتي بويج على أثرها المولى أحمد خليفة بأسم المنصور  
تخليداً لهذا الانتصار » (٢) .

وقال ابن القاضي في حق أحمد المنصور : « ثم امتد ملكه - أبده الله - الى  
أن ملك ما لم يملكه سلفه ، ولا من قبله من لدن عبد الملك بن مروان الى الآن ،  
لأن بيعته امتدت في قطر السودان من كل جهة ولم يصله أحد من البيت غيره ... (٣)

وبموت أحمد المنصور السعدي الذهبي بالطاعون عام ١٠١٢ هـ أخذت الدولة  
السعدية تنكمش وتفرق شيعاً وأحزاباً وتنسلخ أطرافها على أيدي أبنائه : زيدان  
وأخوته وأبنائهم من بعدهم ، بعد اتساع رقعتها ، وقوة تماسكها وعظمة سلطتها ،  
فكانت مهابة في الداخل والخارج ، عظيمة في السر والعلن ، قوية في الحس والمعنى .

قال الدكتور جلال يحيى : « يمكننا اعتبار تاريخ الدولة السعدية قد انتهى بموت  
أحمد المنصور الذهبي سنة ١٦٠٣ م رغم أن هذه الأسرة قد استمرت بعده مع ما  
يقرب من سبعة سلاطين ، حاولوا الاحتفاظ بالسلطة حتى منتصف القرن السابع  
عشر .

ولقد عاش المغرب هذه الفترة في ضعف وتقهقر وتعددت القيادات والمنافسات  
للوصول الى الحكم (٤) » .

(١) الاستقصاء ج ٣ ص ٧٢ .

(٢) مناهل الصفا ص ١

(٣) درة الخيال ج ١ ص ١١٨ .

(٤) المغرب الكبير ج ٣ ص ٤٦ .

ويسبب ذلك انتاب البلاد فوضى سياسية وأصبحت السلطة مطمع كل أنسان ، ورغبة كل مريد ، وهدفا للطوائف والفرق الصوفية ، حتى أن بعض هذه القيادات حاولت الاستغاثة بالقيادات الأجنبية ، من برتغالية وأسبانية ، وغيرها وذلك للوصول الى مطامعهم وأشباع رغباتهم ، وأضحت مصلحة البلاد العليا تكاد تكون معدومة ، وذلك مثل ما حصل من المأمون بن أحمد المنصور حين استعان بالاسبانيين ضد أخيه زيدان ، وعرض عليهم ميناء العرائس « في حالة امداده بما يستعين به على تثبيت سلطانه والقضاء على أعدائه » .

قال الدكتور جلال يحيى : « لقد تنازع على الحكم بعد وفاة أحمد المنصور أبناؤه الثلاثة ، وبدلا من أن يتولى المولى زيدان الحكم اتحد ضده أخواه المأمون ، وأبو القوارس ، ثم سرعان ما تنكر المأمون لأبى القوارس ، وأقاله من منصبه في مراکش . . . . . ورأى المأمون عجزه عن السيطرة على بلاده فاتجه صوب الأسبانيين وعرض على ملكهم ميناء العرائس في حالة مساعدتهم له ضد المولى زيدان في « فاس » وسلم الأسبانيين بالفعل ميناء العرائس . . . ويقال : إنه قد وشى « بالمورسكيين » أى : الاندلسيين النازحين من الأندلس - الى البلاط الأسباني ، وكانوا يرغبون في ذلك الوقت في القيام بثورة لاسترجاع بلادهم الأندلس من الأسبانيين . . . الخ » (١) .

وقد نشأ عن ذلك عدم استقرار في المجال السياسى والاقتصادى ، وظلت الرعية تموج ، وتبحث عن قيادة تنقذها من مدهامة تلك التيارات الخبيثة ، وتجنح بها نحو شاطئ السلامة .

ومما زاد في قلق الناس تسليم بعض الأراضى الاسلامية للعدو الكافر ، وأن مثل هذا العمل زهد في القيادة السعدية ، وهى لظهور بعض القيادات الجديدة ، وجعل الناس يتلهفون لمثل هذا الجديد ، واستبدال السعديين بغيرهم مهما كان نوع هذا البديل .

قال الدكتور جلال يحيى : « ولكن عصر الضعف والتقهر الذى عاشه المغرب الأقصى بعد وفاة أحمد المنصور الذهبى أدى الى تفكك الاقليم من الناحية السياسية والناحية الادارية ، وظهرت قيادات كثيرة في الميدان ، كان بعضهم يتمثل في الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر يتمثل في تجمعات كثيرة لرجال القبائل كما ظهرت بعض القيادات التى عملت على الكفاح ضد الاستعمار الاجنبى مثل العياشى . . . (٢) » .

وقال الدكتور جلال : « وكان نمو سلطة الطريقة الدلائية يدل على أن قطاعا من المغاربة قد أخذوا في البحث عن قيادة جديدة تعتز بأسلامها ، وتعتز بعلمها ،

(١) المغرب الكبير ج٣ ص ٤٧ .

(٢) المغرب الكبير ج٣ ص ٦٥ .

كما أن ازدياد نفوذ محمد العياشي (١) في كفاحه ضد البرتغاليين في « أزمور » (٢)، ثم كفاحه ضد الأسبانيين الموجودين في المهديّة « و » العرائس « بعد أن نقل مقره الى « سلا » ، وكان يدل على ظهور منظمات عسكرية « (٣) » .

وقد بقيت الدولة السعدية تلفظ أنفاسها وصارت إمارات متناحرة - كما سبق - بعد ما كانت مملكة وخلافة ، وظهرت حولها قيادات ، وهذا أمر طبيعي ، عندما تضعف الدولة ، ويضمحل سلطانها ، وتنتشر الفوضى في البلاد بكثرة الفساد والاعتداءات على الأموال والحرّمات يهب لنجدة الأمة من له أهلية الحكم ، ورغبة في انقاذ البلاد « وكان من ضمن ذلك الدلائيون ، اخوة صاحب هذا الكتاب المحقق ، وبالرغم من كونهم من تلك الطائفة التي أسست وعاشت من أجل خدمة الدين والعلم ، وقد يكون من خدمة الدين اغاثة الملهوف ، وارشاد المحترار وانقاذ البلاد والعباد من ذلك الفساد الذي استشرى والظلم الذي عم ، حتى يستتب الأمن ويوجد حاكم ومحكوم .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وفي هذه الظروف التي لم يبق لسلطة السعديين في جبال الاطلس ، وبلاد « تادلا » إلا الاسم كان لا بد من وجود قوة محلية في هذه النواحي ، تعمل على حفظ النظام ، وتأمين السبل ، وحماية القوافل فتكون في « الدلاء » جيش قوى من فرسان مجاط وآية اسحق وغيرها من القبائل البربرية بقيادة ثلاثة من أبناء الشيخ محمد بن أبي بكر اشتهروا بالشجاعة والاقدام وهم : عبدالحالق ، وعمر ، ومحمد الحاج (٤) ، ولم تقتصر تحركات هذا الجيش على العمل في النطاق المحلي المحدود ، بل ذهب بعيدا عن الدلاء فصار الى « سلا » و « فاس » لمساعدة المجاهد العياشي في القضاء على بعض الفتن الداخلية (٥) .

وقال محمد حاجي : « وقد انقضى أمر السعديين في « فاس » بموت عبدالمالك ابن الشيخ المأمون في أواخر عام ١٠٣٦ هـ ١٦٢٧ م ، وبقي أبناء « زيدان » يتوارثون

(١) هو محمد بن أحمد أبو عبد الله العياشي : المالكي الزياني السلاوي ، أصله من قبيلة بني مالك من العرب اهلالية المستوطنة في بلاد العرب كان من أخص تلاميذ الشيخ عبد الله بن حسون وهو الذي أشار عليه بالجهاد في سبيل الله ، كان العياشي من أعدى أعداء النصارى والكفار فكّم قاتل الأسبانيين ، والبرتغاليين من أجل تحرير الأرض المغربية وكان من أحرّ احباب الدلائيين وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن أبي بكر الدلائي وكان هذا الاخير كثيراً ما يبحث عن نصرته العياشي ويدعو له بذلك وفي آخر حياته حصلت منافسة بينه وبين الدلائيين أدت الى المقاتلة - والعداء هذا وقد قتل العياشي غدرًا من طرف بعض الخلط عام ١٠٥١ هـ رحمه الله وجزاه الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

انظر ترجمته في نشر الثاني ج ١ ص ١٨١ - نزهة الحادى ص ٣٠١ - الزاوية الدلائية ص ١٤٣ .

الاستقصاء ج ٣ ص ١٠٧ - ١٣٤ .

(٢) مدينة من مدن المغرب الاقصى .

(٣) المغرب الكبير ج ٣ ص ٤٧ - ٤٨ .

(٤) ستأني تراجم الجميع عند الحديث عن أساتذة المؤلف .

(٥) الزاوية الدلائية ص ١٣١ .

إمارة مراکش الى أن قتل آخرهم أبو العباس أحمد بن الشيخ زيدان عام ١٠٦٩ هـ  
١٦٥٨م ، وعرفت هذه الفترة الحالكة من تاريخ المغرب أواخر الدولة الى جانب  
المجاهد العياشي السلاوي كثيرا من أرباب الزوايا المتزعمين الذين استغلوا فرصة  
اضطراب الأحوال لتحقيق مطامعهم في الحكم والرئاسة ، أمثال ابن محلي السجلماسي (١) .  
وأبي زكرياء الحاحي (٢) ، وأبي حسون (٣) السملالي (٤) .  
أى ان الدلائل من بين من ظهرت أطماعهم في السلطة ، وأخذتهم الغيرة  
لانتفاذ البلاد والعباد مما تردت فيه من ظلم واعتداء وتفكك ، وتدهور في الحكم  
والنظام .

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبدالله السجلماسي ، كان يزعم أنه من نسل العباسيين « قال الناصري  
في الاستقصاء : قلت : أما الانتساب الى العباس بن عبد المطلب - رضى الله عنه - فقد أنكر  
ابن خلدون وجود النسبة العباسية في المغرب ، قال في « فصل اختلاط الأنساب وما بعده »  
مانصه ولم يعلم دخول أحد من العباسيين الى المغرب ، لانه كان منذ أول دولتهم على دعوة العلويين  
أعدائهم من الإدارة والعبيدين .

واخبار ابن أبي محلي وحروبه في « الاستقصاء ج ٣ ص ١٠٧ » ، والزواوية الدلائية ص ١٣٢ .  
(٢) هو : يحيى بن عبدالله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي الداودي المناني وكان جده سعيد وحيد عصره  
علما ودينا وخلقا ، وهو - أى جده - مؤسس زاوية « تافيلالت » على وادي العسل ، وقد  
سلك أبو زكريا في بداية امره سبيل سلفه ، وظل المريدون يقبلون على دروسه وامتلات أرحية  
زاويته بطلبة العلم ، وانكبوا على الدرس وانتساخ الكتب ، واثق أبو زكريا كتابا في العقائد  
وشرح العقيدتين معا - وكان فقيها ، مشاركا أخذ عن شيوخ فاس كالمنجور ، وأبى العباس  
أحمد الحسنى ، وغيرهما فهو من أهل العلم والصلاح الا أنه حاد عن طريق العلم والمعرفة الى  
سبيل الملك والسلطان فتكدر مشربه « لقد استعان به زيدان السعدي على أبي محلي فلبى الاستمانة  
وكانت بداية الطموح الى السلطة ، والحكم ثم أعلن الثورة على السلطان زيدان السعدي بسوس ،  
وفترت همة العلمية ، وميولاته الصوفية ، وبقي كذلك الى أن توفي رحمة الله تعالى عام  
١٠٣٥ هـ ١٦٢٦ م .

انظر اخباره في : « الاستقصاء ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ - ١٢٣ - الزاوية الدلائية ص ١٣٦ » .  
(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن الولي الصالح ابني العباس بن موسى السملالي ، ويقال له : أبو حسون  
« ولا يعرف له باع في العلم والمعرفة ، وقد ظهر على مسرح الحياة السياسية بمنطقة السوس  
عند فشل ربيع السلطان ، زيدان بها ، واستولى على بلاد السوس عام ١٠٢٢ هـ ١٦١٣ م .  
وقد تم له ذلك بعد موت أبي زكرياء الحاحي ثم امتد نفوذه الى درعة وسجلماسة حوالى عام  
١٠٤٠ هـ ١٦٣٠ م . فصار اميرا للجنوب المغربي كله ، واعترفت به الدول الأوروبية صاحبة  
المصالح في المغرب ، فأخذت تفاوضه ، وتعقد معه المعاهدات التجارية وفي الوقت نفسه  
كانت تتعامل مع السلطان السعدي فيما يخص نفوذه في منطقة مراکش واسفا وما حولها .  
وقد امتاز أبو حسون عن أبي زكرياء الحاحي ، وابن أبي محلي باستمرار سلطته وبقائه حكمة في  
فترة من الزمن واخيرا أنكشت امارته بعد معاداته الدلائيين ومحاربتهم له ، وعاد نفوذه مقتصرا  
على « سوس » كما بدأ وتوفي أبو حسون عام ١٠٧٠ هـ ١٦٥٩ م فخلفه ابنه في إمارة تلك البلاد  
حتى دكتها مدافع السلطان الرشيد بن الشريف عام ١٠٨١ هـ ١٦٧٠ م .  
انظر أخباره في « البدور الضاوية ج ٢ ص ٣٢٥ نشر المناني ج ١ ص ١٣٥ - سلوة الانقاس  
ج ١ ص ١٥٣ .

(٤) الزاوية الدلائية ص ٢٢ .

وقد كانت علاقة الدلائين بالسعديين علاقة احترام وتقدير ، واجلال وتبجيل ، لان الدلائين أهل علم ودين وصلاح ، وما من حاكم أو أمير من السعديين إلا ويقدر العلم والعلماء ، لأنهم من أهل العلم والمعرفة ، وبالأخص أحمد المنصور الذهبي ، فكم من علم قرأه ، وكم من عالم قرأ عليه حتى تبحر في أغلب العلوم ، وبلغ الغاية في المعقول والفهوم ، وستعرف هذا في بحث الحياة العلمية .

إذا فالذي يوطد العلاقة بين الدلائين والسعديين قوة المودة والتقارب والحب والايحاء والعلم والمعرفة والدين والتقوى والصلاح والورع والصدق والاخلاص والعفة والنزاهة ، فهذه صفات الدلائين التي كانوا يتحلون بها ، وبالأخص مؤسس الزاوية سيدى أبي بكر الدلائى وابنه محمد (١) والد صاحب هذا الشرح المحقق .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وقد شهدت الزاوية الدلائية في بداية عهدها العصر الذهبي للسعديين ، ثم أدركت زمن الفتنة والتدهور ، غير أنها نظراً لمناعة موقعها في جبال الاطلس ، ولمكانة رجالها الصالحين أستطاعت أن تحتضن الثقافة الاسلامية في عصر عصفت فيه الاضطرابات بالمراكز العلمية التقليدية مثل فاس ، ومراكش ، وعمرت الزاوية الدلائية زهاء قرن ظلت فيه مركز إشعاع بالعلم والدين (٢) .

فكانوا يصمون آذانهم ويغضون أعينهم وبضائرهم عن السياسة ، ولا يهمهم الا خدمة الدين والعلم ، والزهد والورع والاعراض عن الدنيا وزخرفها ، والانقطاع الى عبادة الله ، وتربية المريدين « وتدریس العلم وإكرام الوافدين وإطعام الطعام والاحسان الى جميع الناس .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وعلى الرغم مما كان لمحمد ابن أبي بكر الدلائى من نفوذ قوى لدى القبائل البربرية في الاطلس المتوسط ، وما امتاز به بعض أبنائه من شجاعة وفروسية ، وما آتاه الله من سلطة في العلم والمال والجاه ، على الرغم من ذلك كله لم يحاول ابن أبي بكر قط استغلال تلك الامكانيات الواسعة التي لم تتح لغيره ، ليلبى بدلوه في بحر السياسة والسلطان ، وانما كان يدعو الى السمع والطاعة ، والتمسك بالوحدة ولزوم الجماعة ولطالما ندد بما كان يشعر به عند بعض بنية من الزهو وحب الرياسة . (٣) .

وهكذا استمر الشيخ محمد بن أبي بكر ومن في طوعه في الاعتراف بسلطة السعديين أربعاً وثلاثين سنة من عهد القوضى والاضطراب ، أى من وفاة أحمد المنصور الذهبي عام ١٠١٢ الى وفاة الامام محمد المذكور عام ١٠٤٦ هـ وآخر من

(١) سيأتى الحديث عنهما عند الكلام على أهل الدلائين ، وشيوخ الشارح .

(٢) الزاوية الدلائية ص ٢٣ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ١٣١ .

بايع منهم الوليد بن زيدان ابن أحمد المنصور عام ١٠٤٠ هـ ١٦٣١م قال محمد الصغير الأفراشي المراكشي : « فان أباهم رأى - أى محمد الحاج واخوته الولي الصالح سيدى محمد بن أبي بكر بايع أخاه - أى أخا محمد الشيخ - مولانا الوليد ابن زيدان والتزم طاعته وأمر الناس باقتفاء طريقته واتباع منهجه (١) ».

لقد كانت علاقة الدلايين بمن حولهم - سواء كانوا سعديين أم غيرهم مثل ثورة المجاهد العياشى علاقة ود وإخاء وكانت صلة الشيخ محمد بن أبي بكر والد الشارح بالعياشى أكثر من أن توصف ، وأشهر من أن تعرف .

قال الأفراشي : « وكان الولي الكبير العارف الشهير سيدى محمد بن أبي بكر المجاطى الدلائى يدعى محاسنه ، ويطلق الثناء عليه ، وكان يقول في دعائه : (اللهم جازى عنا سيدى محمد العياشى أفضل المجازات وكافته أحسن المكافآت ، واجعل مكافئته له كشف الحجب عن قلبه ، حتى تكون له أقرب إليه منه ، اللهم نفس كربته ، وكمل رغبته ، وأجب دعوته ... (٢) ».

كذلك كان موقفهم من الحركات الأخرى « كحركة أبي محلى ، وأبي زكرياء الحامى وأبي حسون حتى توفي المربي الكبير ، والعالم التحرير الشيخ محمد بن أبي بكر عام ١٠٤٦ هـ - ١٧٣٦م والد الأولاد الثمانية أو العلماء الثمانية - كما سيأتى - عند ذلك ظهر نزوع ابنه محمد الحاج ، وهو الابن الأكبر نزوعة الى السلطة ، والاستقلال بالأمر ، وبدأت القبائل تتجه نحوه ، وترى فيه المخلص الوحيد مما هم فيه ، واكتضت مدينة الدلاء بالوفود ، بعضها يحمل الأعشار والزكوات والبعض يطلب النجدة فظهر للوجود حاكم جديد ، وفارس تليد ، وتزعج الحركة ، ولوى النداء ، وقبل الدعوة ، وكانت هذه طموحاته وأهدافه ومطالبه وأغراضه ، فواجه محمد الشيخ السعدى ، ولم يستجب لمطالبه التى بعث بها مع قاضى مراكش الشيخ محمد المزوارى ، وقاد بنفسه حملة ضده على ضفاف نهر وادى العبيد ببلاد (تادلا ، والذي يعرف بأبي عقبة أنهزم فيها السعديون ، وانتصر فيها الدلايون « وانقطع بذلك نظر السعديين عما شمله نفوذ الدلايين - كما ناصر في حملة ثانية الشيخ المجاهد العياشى لما استنجد به ضد قبيلتى الحياينة وشرافة ، تينك القبيلتين اللتين قويت شوكتهما ، وأصبحوا يغيرون على الفاسيين ، ويسلبونهم أموالهم وأمتعتهم ويعتدون على أولادهم ونسائهم ، وذلك استجابة لدعوة وفد من علماء فاس (٣) ».

ثم ساءت الحال بين الدلايين والمجاهد العياشى ولم تطل مدة الصفاء وكان سبب ذلك عدم قبول شفاعة محمد الحاج الدلائى في الاندلسيين القاطنين بالمغرب عند

(١) نزعة الحادى ص ٢٩٢ .

(٢) نزعة الحادى ص ٣٠٢ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ١٥٤ .

المجاهد العياشي ، وذلك لأن طائفة منهم قد فروا الى الدلاء فأجارهم محمد الحاج ، ولأن الأندلسيين كانوا قد ما لأوا الاسبانيين المحاربين للعياشي ، فأفتى علماء البلاد بجواز قتالهم .

قال أحمد الناصري : « وكانت الروابط بين أهل الأندلس والناصرى متواردة من لدن كانوا بأرضهم ، فكانوا آنس بهم من أهل المغرب » وكان أهل الأندلس قد أعلموا النصارى بأن محلة أبي عبدالله العياشي النازلة لمحاصرة النصارى الأسبان ليس لها اقامة ، فبلغ ذلك العياشي فأقام عليهم - أى الأندلسيين - الحجة ، وشاور العلماء في قتالهم فأفتى أبو عبدالله العربي الفاسى (١) وغيره بجواز مقاتلتهم ، لأنهم حادوا الله ورسوله ، ووالوا الكفار ونصحوهم ، ولأنهم تصرفوا في مال المسلمين ومنعواهم من الراتب ، وقاطعوا البيع والشراء مع الناس ، وخصوا به أنفسهم وصادقوا النصارى ، وأمدوهم بالطعام والسلاح ، وكان سيدى عبد الواحد بن عاشر لم يجب عن هذه القضية حتى رأى بعينه حين قدم الى « سلا » بقصد المراقبة ، فرأى أهل الأندلس يحملون الطعام الى النصارى ، ويعلمونهم بعبورة المسلمين ، فأفتى حينئذ بجواز مقاتلتهم ، فقاتلهم العياشي ، وحكم السيف في رقابهم أياما الى أن أحمد بدعتهم وجمع الكلمة بهم (٢).

قد يكون هذا سبب العداء بين محمد الحاج الدلائي والعياشي وقد يكون ذلك مرجعا لسبب آخر ، وهو نزوع محمد الحاج لتوسيع سلطاته نحو الغرب ، بعد أن تركزت قدماءه في « ملوية » العليا ، وبسائط « تادلا » وما حولها ، أو والاهما من البلاد المجاورة . وأن تحقيق مطامعه ، وإشباع رغباته ، وتنفيذ مخططه « لا يتم الا بالقضاء على المجاهد العياشي ، لسعة نفوذه في تلك الثغور ، وخوفا منه من أن يطمع فيما تحت نفوذه ، وليست حادثة الأندلسيين الا مطية وتعلة اتخذها محمد الحاج لتبرير موقفه . وقد تحققت الفتنة ، والتقى الجيشان - الدلائي والعياشي فانهصر الاول على الثاني في المرة الأولى ، ثم كر عليه العياشي في جموع غفيرة من رجاله الغربيين ، وانهزم الدلائيون ، ورفع الحصار الذي كان مضروبا على مدينة فاس .

ثم سلك محمد الحاج سبيل سياسة التفريق والانقسام ، ونشر روح البغضاء في صفوف القبائل الموالية للعياشي ، حتى استطاع أن يغير اتجاههم ، ويضم نحوهم بعضا منها مثل قبيلة « الخلط » وانتهاز فرصة تغيب العياشي في طنجة لمحاربة الاسبانيين ، وترصد له حتى عاد منهوك القوى من الحروب ، متعبا من الغارات والجهاد الذى كان يبذله له ، وكان محمد الحاج الدلائي « قد أعد جيشا على أكمل وجه ، وفوجئ العياشي بهذا الجيش يعترض طريقه فجنىح للسلم والمهادنة ، لأنه عرف أن لا قبل له

(١) أحد مشايخ شارح الكتاب المحقق ، وستأني ترجمته في محله .

(٢) الاستقصاء ج ٣ ص ١٣٠ .

به ، ولكن رفاقه أبو ذلك ، وصمموا على الدفاع عن أنفسهم ، ومواجهة خصومهم ، فكانت المعركة الثانية بين الطرفين ، وذلك عام ١٠٥٠هـ - ١٦٤١م ، وكانت الفاصلة بين الدلائين والعايشين ، والقاضية على الآخرين ، وهي آخر معركة يخوضها العياشي في حياته ، وانهمز جيشه وقتل فرسه تحته ، ولجأ الى قبيلة « الخلط » وهو لا يعلم انخراطهم عنه ضمن من انخرف من الأعراب .

قال الافراني : « وبقي سيد محمد عند الخلط أياما ، فغدروا به ، وقتلوه - رحمه الله - في موضع يسمى « عين القصب » ، واحتزوا رأسه وحملوه الى « سلا » ومن كراماته المتواترة أنهم لما حملوا الرأس سمعوه ليلا وهو يقرأ القرآن جهارا حتى عاينه جميع من حضر - فردوه لمكانه ، وتاب بسببه جماعة من الناس ، ولما مات سيدى محمد فرح النصارى بموته غاية ، وأعطوا البشارة على ذلك وعملوا المفراحات ثلاث أيام . . . . » (١)

وقا الافراني : « ومن خط الفقيه العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد ما صورته : حدثني من أثق به من الاخوان عن ابنه الفقيه العلامة الأشهر سيدى عبدالله بن سيدى محمد العياشى : أنه وجد مقيدا بخط والده - رحمه الله - ان جملة ما قتل من الكفار في جملة غزواته : سبعة آلاف وستمائة ونيف وسبعون كافرا . . . » (٢).

وبموت العياشى المجاهد الكبير سقطت أعظم قلعة كانت في وجه الدلائين وخلا الجولهم ، وتساقطت الأقاليم والمدن والبلدان في أيديهم وزادت - اطماعهم في الاستحواذ على جميع بقاع المغرب الاقصى والقضاء على كل من يقف أمامهم ، أو تسول له نفسه الاستمرار في الحكم ، سواء كان من السعديين أم غيرهم .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وقد عدد أبو القاسم الزباني المدن والقبائل التي شملها نفوذ محمد الحاج فقال : واستولى الرئيس محمد الحاج بن الشيخ سيدى محمد ابن أبي بكر الدلائي على وادى ملوية ليف جرى ، والريف وقبائل صنهاجة (٣) . والأخماس وغمارة (٤) وقصر معمودة (٥) ، والبصرة (٦) ، وقصر كتامة (٧) ، وقبائلهم ، وبلاد ورفة ، وتازة ، ومكناسة الزيتون ، وبنى يازغة (٨) وقبائلها

(١) نزهة الحادى ص ٣١٢ .

(٢) نزهة الحادى ص ٣١١ .

(٣) وهى ما يعرف اليوم بآيت أو مالو فى الاطلس المتوسط ، وتشمل : زيان واشقرن ، وآية نخمان ، وبنى مكيلد .

(٤) وهما قبائل جبالة ، يسكنون فى ضواحي مدينة « شفشاون وتطوان »

(٥) يقع بين طنجة وسبتة ، ويقال له : قصر المجاز ، والقصر الصغير .

(٦) تقع بين عريارة ووزان ، وهى الآن خراب .

(٧) ويقع جنوب العرائن « مدينة القصر الكبير » ويعرف اليوم بقصر عبدالكريم .

(٨) وهى تابعة لدائرة صفرو ، ومن أشهر قراها : المنزل .

هذا وإن الشيخ محمد الحاج الدلائي قد حمل راية الجهاد ضد الأسبانيين بعد العياشي بالإضافة إلى الأعمال الداخلية ، فقد دعا إلى الجهاد في سبيل الله لتخليص ثغور المغرب من الكفرة المعتدين ، فقام بغزواته الكبرى لثغر المعمورة عام ١٠٥٧ هـ - ١٦٤٧ م ، وهاجم الأسبان في عدة مواقع وأقلق راحتهم ، وقد كانت علاقته بالبلاد الأوروبية الأخرى مثل فرنسا ، وإنجلترا ، والبلاد الواطية « هولندا » علاقة ود واحترام ، ومعاملة حسنة ، وتقدير عظيم ، وليست مثل هذه العلاقة بمجددة ، فقد كانت قد توطت في عهد الملك السعدي أحمد المنصور الذهبي صاحب الانتصارات الباهرة على البرتغال واستمرت على حالها حتى في عهد الدلائين ، وإن شابه في بعض الأحيان نوع من النفور والتدهور إلا أنها لم تصل إلى درجة العداء .

لقد استفاد المغرب من علاقته الطيبة بتلك البلاد خبرة سياسية ، وثروة اقتصادية بسبب التبادل التجاري ، والتعامل الاقتصادي ، وفرض الأعشار على البضائع الصادرة والواردة ، وبالأخص في عهد الدلائين ، لقد ازدهرت المبادلات التجارية في عهدهم ، وبسبب المعاملات الطيبة بين البلدين اكتشفت المناجم ، وزودت أوروبا المغاربة بالأسلحة والعتاد الحربي على اختلاف أنواعها وأشكالها ، وأقيمت العلاقات السياسية مع فرنسي فبقى القنصل الفرنسي في « سلا وتطوان » إلى ما بعد الدلائين .

أما علاقات المغرب بإنجلترا فقد تدهورت بعد أحمد المنصور ، لوجود بعض الاطماع الاستعمارية في الأراضي المغربية ، لقد كان الرعايا الإنجليز يبيعون الأسلحة إلى الثوار المغاربة حتى ينغصوا على السعديين أو الدلائين حياتهم السياسية ، ولم تعقد أية معاهدة إنجليزية مغربية إلى أن غيرت إنجلترا سياستها ، وعينت قنصلا لها في الثغور المغربية يقيم في « تطوان » ففضل الاعتدال في السياسة القائمة على الاحترام المتبادل عقدت إنجلترا معاهدة سلم وصداقة مع الدلائين تتلخص في ثمان نقاط هي : التزام الطرفين على تناسي المظالم القديمة ، والسماح للرعايا الإنجليز بمزاولة الطقوس الدينية ، حظر أسر سفن الجانبين ، انقاذ السفن الغارقة ، وتسليم ما يمكن انقاذه من الأمتعة والبحارة ، عدم وجود أسرى من الجانبين ، معاقبة المعتدى من رعايا الطرفين ، تزويد السفن الحربية بالمؤونة والزاد من مرافئ البلدين .

أما علاقات المغاربة بالبلاد الواطية « هولندا وغيرها » فهي علاقات طيبة متينة منذ أنشائها في عهد أحمد المنصور ، وتوجد عوامل تساعد على التقارب بين المغرب وتلك الأقاليم ، منها :

غضبهما المشترك على أسبانيا ، لأنها كانت مستعمرة تحت الاسبانيين هذا وظلت العلاقات عادية بين الدلائيين والهولنديين باستثناء بعض الأحداث العابرة ، الناتجة عن أعمال القرصنة البحرية ، والتي كانت متعسرة في ذلك الوقت .

وقد أرسل الأمير عبدالله بن محمد الحاج الدلائي حاكم « سلا » سفراء الى تلك البلاد الواطية في عام ١٠٦٩ هـ - ١٦٠٩ للتوقيع على معاهدة السلم والصداقة ، وللقيام ببعض الاعمال الاخرى التي ترتبط بمصلحة البلدين .

هذا وبعد تصفية الحساب مع حكام الجبهة الغربية ، والتأكد من إحكام نفوذه في تلك البقاع أخذ السلطان محمد الحاج الدلائي يوجه نظره الى ما وراء نهر « ملوية » ويطمع في غزو شرفاء (١) سجلماسة (٢) ، لأن نفوذه أصبح يتزايد يوما فيوم ، وأطماعه في الاستيلاء على الجهة الغربية بدأت في الظهور ، وبرزت سلطانه في الصحراء مما جعل محمد الحاج الدلائي يتوجس خيفة من ذلك .

قال أحمد الناصري : « فلما ظهر المولى محمد بالصحراء واستفحل أمره ، وقويت شوكته خاف محمد الحاج منه الوثوب على « فاس » فعاجله بالحرب وعبر اليه نهر « ملوية » وكان الدلائي أشد قوة من الشريف وأكثر جمعا ، فضايقه باقليم الصحراء ، وقصد سجلماسة مرارا ، وكانت بينهما أثناء ذلك وقعة « القاعة » سنة ١٠٥٦ هـ ، فكانت الهزيمة فيها على الشريف وتقدم الدلائي الى سجلماسة فأفتتحها ، واستولى عليها ، وفعلت البربر فيها الأفاعيل العظيمة ، ثم انبرم الصلح بينهما . . . . الخ (٣) .

وبخلاصة ما اصططحوا عليه : اقتسام مناطق النفوذ بينهما كما هو مدون في مضانة وما كاذ محمد الحاج الدلائي ينصرف من الصحراء حتى نكث محمد الشريف الصلح « وهجم على القصور التابعة للدلائيين ، واستولى عليها وتفاقم الأمر بين الطرفين ، وساءت العلاقات بينهما ، وتوات الحروب ، وبذلك كان القضاء على سلطان الدلائيين ، وقيام دولة الشرفاء على أنقاضها « وخروجها من عزلتها في الصحراء .

إذا من هم الشرفاء ؟ ومتى أتوا الى المغرب ؟

قال أحمد الناصري : « اعلم أن نسب هذه الدولة الشريفة العلوية من أصرح

- 
- (١) سيأتي ذكر نسبهم .
  - (١) سجلماسة مدينة عريقة أسسها بنو ممدار في القرن الثاني للهجرة ، وكان لها دور مهم في تاريخ المغرب ، وظلت آهلة بالسكان وهي عاصمة الاقليم تافيلالت الى ما بعد القرن الحادي عشر ، السابع ، ومازالت اطلالها ماثلة للبيان بالقرب من الريصاني ، ويسمونها الفيلاليون : المدينة الكبيرة أو القديمة .
  - (٣) الاستقصاء ج ٤ ص ٩ .

الأنساب ، وسببها برسول الله صلى الله عليه وسلم من أمته الأسباب ، وأول ملوكها - كما سيأتي- هو المولى محمد بن الشريف بن علي الشريف المراكشي . . . . . إلى أن قال : ابن الحسن المثني ، بن الحسن السبط ، بن علي وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا ذكر هذا النسب الذي هو حقيق بأن يسمى سلسلة الذهب جماعة من العلماء كالشيخ أبي العباس أحمد الصومعي ، والشيخ محمد العربي الفاسي ، والعلامة عبدالسلام القادري في كتابه : « الدر السني فيما يقاس من النسب الحسني ، وغيرهم . . . . (١) » .

وقال الدكتور جلال يحيى : « كانت القيادة الجديدة التي ظهرت هي قيادة الأشراف العلويين الذين كانوا قد استقروا منذ القرن الرابع عشر - للميلاد - في إقليم « تافيلالت » في الجنوب الشرقي للمغرب ، وهم أشراف علويون وينتسبون إلى الحسن بن الإمام علي ، ولقد وصل نفوذهم حتى جنوب المغرب ووادي السوس في وقت ضعف دولة السعديين ، وزاد نفوذهم مع حاجة الأهالي إلى قائد جديد يعبر عن رغباتهم ويظهر البلاد مما أصابها ، ويوحد كلمتها أمام الأعداء ، فبايع الأهالي المولى محمد الشريف اماما عليهم في سجلماسة في سنة ١٦٣١م ، وكان ذلك بداية لامتداد حكم قيادة جديدة (٢) .

أما أنهم متى أتوا إلى المغرب ؟ ومن أول آت من سلسلتهم ؟ قال الأفراحي : « وأول من دخل بلاد المغرب من أجدادهم مولانا الحسن بن قاسم ، قرأت بخط بعض الفضلاء من أهل بلادنا ما صورته : أخبرنا شيخنا العلامة أبو عبدالله سيدي محمد بن سعيد المرغيثي صاحب الرجز المسمى بالمقنع قال : أخبرني سيدي ومولانا أبو محمد عبدالله بن علي بن طاهر الحسني أن جده الداخل إلى المغرب آخر المائة السابعة (٣) .

هذا وقد بدأت هذه الدولة بالمولى محمد الشريف بداية فعلية وببيع بسجلماسة سنة ١٠٥٠هـ ، واستمرت وترعرعت تأخذ مكانها شيئا فشيئا حتى وقت كتابة هذه الأسطر ، وعرفت بالدولة العلوية الشريفة ، وبدأت المنازعات بينها وبين الدلائيين - كما أشرنا - ثم أخذت طابع الحروب العنيفة ، وتكررت هجمات محمد الشريف على مدينة « فاس » وهي تحت سلطة الدلائيين ، وأنهزم في كل ذلك ثم اتجه ناحية مدينتي « وجدة » و « تلمسان » إلى أن زحف على السلطة أخوه الرشيد ابن الشريف بعد فراره من أخيه محمد خوفا من حبسه أو قتله .

قال أحمد يعقوبي : « فلما تمهد الملك لمولاي محمد الشريف خاف من أخيه الرشيد أن يقوم عليه بالمغرب ، لما كان يرى من شجاعته فلما أحس بذلك الرشيد

(١) الاستقصاء ج٤ ص ٢ ، وانظر نزعة الحادي ص ٣٢٨ .

(٢) المغرب الكبير ج٣ ص ٦٥ .

(٣) نزعة الحادي ص ٣٢٨ .

أخوه فر هاربا منه بعد أن كان - أي الرشيد - يقرأ بزاوية الدلاء هذه على أهلها وأربابها ، وتوجه لناحية « تازة » فوجد بها اليهودي ابن مشعل له غلبة على أهل البلاد لكثرة ماله ، فتحايل عليه الى أن قتله ، وأخذ ماله وذخائره ، فلما سمع بذلك مولانا محمد أخوه خاف منه أن يأتي بها للمغرب فيستعين بها على مقاتلته وإخراجه من الخلافة فتوجه له بالطريق ، وقد أتى الرشيد معه بجيش عظيم عرمرم فلما تلاقى جيشه مع جيش أخيه جعل الله أول بندقية خرجت من يد الرشيد وقعت في عين أخيه محمد ، فكان ذلك سبب موته ..... (١)»

وقا الناصري : « بعد وفاة الشريف جددت البيعة للمولى محمد الشريف فقاومه أخوه المولى الرشيد ، فخرج الى الجبال فبقى متنقلا في أحيائها ..... ثم أتى زاوية الدلاء فأقام عندهم ماشاء الله ..... (٢) » .

أي أن الرشيد قد وثب على السلطة عنوة من أخيه محمد ، وأنه عاش قبل ذلك فارا من أخيه منذ وفاة أبيه الشريف ، خوفا من الحبس أو القتل .

وفي عهده اتسعت رقعة مملكة الأشراف العلويين ، وكانت نهاية الدلائين ، وتخريب زاويتهم ، وتشريدهم وترحيلهم الى فاس وغيرها على يديه - أي الرشيد - وأنتشر نفوذه .

قال الدكتور جلال يحيى : « وكان المولى الرشيد قد أمضى كثيرا من وقته في عملية أخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب ..... ولقد انتزع المولى الرشيد الحكم من أخيه المولى محمد الشريف ، وتمكن في سنة ١٦٦٦م من دخول فاس عاصمة المغرب ، فيمكننا اعتباره بذلك في هذه الفترة مؤسس الأسرة العلوية في المغرب (٣) » .

فالرشيد تولى السلطة بعد قتل أخيه محمد الشريف عام ١٠٧٥ هـ ١٦٦٤م وانتهت حياته بهشم رأسه بغصن شجرة داهمه فرسه الجموح الذي كان يتربض عليه بمراكش عام ١٠٨٢ هـ - ١٦٧٢م ، فكانت حياته السياسية كلها انتصارات وفتوحات حتى كاد أن يقضى على كل النزعات السياسية المخالفة لحكمة ، والمناوئة لسياسته .

قال اليعقوبي : « ثم توجه - أي الرشيد - الى سوس الاقصى فمهد جوانبه وسكن روعه ... فمهدت له بلاد المغرب من تلمسان الى وادي « القرن » من تخوم الصحراء ، وكان رحمه الله محبا في جانب العلماء ، مؤثرا لاغراضهم مولعا بمجالستهم حيث ما كانوا ..... (٤)» .

(١) نزعة الاخيار المرضيين ص ١١٠ .

(٢) الاستقصاء ج ٤ ص ١٤ .

(٣) المغرب الكبير ج ٣ ص ٦٦ .

(٤) نزعة الحادى ص ٣٤٣ .

وبعد الرشيد - رحمه الله - تولى أخوه اسماعيل ، وكان بمكناسة الزيتون خليفة من طرف أخيه الرشيد ، واجتمع الناس عليه ، وبايعوه وانفقت كلمتهم عليه .

قال أحمد الناصري : « ثم قدم عليه - أى الملك اسماعيل بن الشريف - أعيان « فاس » وأعلامها وأشرفها ببيعتهم ، وقد عليه أهل بلاد العرب من الحواضر والبوادي كذلك بهداياهم وبيعتهم . . . . . (١) » .

وقد استطاع المولى اسماعيل أن يثبت أركان الدولة العلوية ، ويتم إخضاع المناطق الباقية ، ويكمل وحدة البلاد بالرغم من كثرة تلك الانقسامات الداخلية والتزعات الإقليمية والقبلية ، وأستعمل الشدة بأقصى درجاتها للوصول الى أهدافه .

هذا وإن السلطان اسماعيل قد اعتمد كلية على أفراد أسرته في تنفيذ مخططاته وبالإضافة الى ذلك أقام جيشا عظيما منظما ثابت الأركان .

قال الدكتور جلال يحيى : « وبدلا من اعتماد السلاطين فيما مضى على عدد من القبائل الموالية اعتمد المولى اسماعيل على عملية تجنيد منتظمة ، وخاصة بين عناصر الرجال السود الذين كانوا قد حضروا أو أحضروا مع حملات أحمد المنصور الذهبي على السودان العربي ، فأصبح يجندهم في فرق خاصة تسمى العبيد البخاري ، وكان يجعلهم يقسمون على صحيح البخاري بالولاء له ، وكانوا يحتفظون في خيمة قائدهم بنسخة من هذا الكتاب يتبركون بها قبل التزول الى معاركهم . . . . . (٢) » .

لقد استمر حكم المولى اسماعيل مدة تزيد على نصف قرن من الزمن : أى : من عام ١٦٧٢م حتى عام ١٧٢٧م كانت فترة ذهبية للمغرب كله مليئة بالانتصارات والفتوحات ، وعم البلاد والعباد العدل والرخاء والطمأنينة .

قال اليفرنى : « ولما تمت له البيعة نهض بالخلافة ، وأحسن السيرة وضبط الأمور كلها » وتمهدت له البلاد ، ودان له قرييها وبعيدها بعد محاربة طويلة ومنازلات عديدة مع الثوار عليه . . . . . (٣) » .

وبالإضافة الى إخضاع الثورات الداخلية ، والقضاء عليها ، مثل ثورة الخضر غيلان وغيره . أى بالإضافة الى ذلك حارب الاسبانيين والبرتغاليين وأظهر شجاعة عربية أصيلة ، وفروسية عريقة تليدة ، جعلت منه الفارس المغوار ، والبطل المقدم ، وطار خبره الى أبعد الأوطان ، وجرى اسمه على كل لسان .

قال الدكتور جلال يحيى : « ويشتهر عهد المولى اسماعيل بأنه قد اشتمل على

(١) الاستقصاء ج ٤ ص ٢١ .

(٢) المغرب الكبير ج ٣ ص ٦٧ .

(٣) نزعة الحادى ص ٣٤٤ .

محاولات جريئة لتحرير المغرب من القواعد الاستعمارية الموجودة فيه ، وتمكن من استرداد « المهديّة » أو المعمورة في سنة ١٦٨١م ، واسترداد العرائش في سنة ١٦٨٩م واسترداد « أصيلة » سنة ١٦٩١م ، استردها من أسبانيا ، وإن كان قد فشل في استرداد « سبتة » و « مليلة » منهم ، وقام بمحاولات لتخليص « مزاغان » من حكم البرتغاليين ، وإن كان قد فشل في ذلك . . . . . (١) .

و خلاصة القول ، فإن القرن الحادى عشر قد شهد حكومات ودولا ، وظهرت فيه امارات ، وسلاطين ، وحكام ، وأخذت فيه ثورات ، كما أن القرن العاشر كان كذلك وقد تحدثت عليهما معا لاشتراكهما في حكم السعديين ، أى من عام ٩١٥هـ الى ١٠٦٥هـ كما تقدم .

كما شهد القرن الحادى عشر حكم المجاهد الكبير سيدى محمد العياشى وشهد غزواته وذوده عن حياض الاسلام والمسلمين ، وشدة كراهيته للاستعمار الاجنبى . وشهد كذلك امارة الدلائين بقيادة العالم الكبير ، والمجاهد الشجاع سيدى محمد الحاج بن سيدى محمد بن أبى بكر الدلائى ، وعاش حكمهم فيما استحوذوا عليه من بلاد المغرب أكثر من ثلاثين سنة .

وشهد ثورة الشبانين في مراکش على السعديين بقيادة عبدالكريم الشبانى .

وشهد ثورة أبى حسون ، وطموحه في الحكم ، وأبى زكرياء الحاحى ، وابن أبى محلى وثورة الخضر عيلان ، وغير ذلك من الثورات الصغيرة ، وثورات اولاد اخوة السعديين على بعضهم .

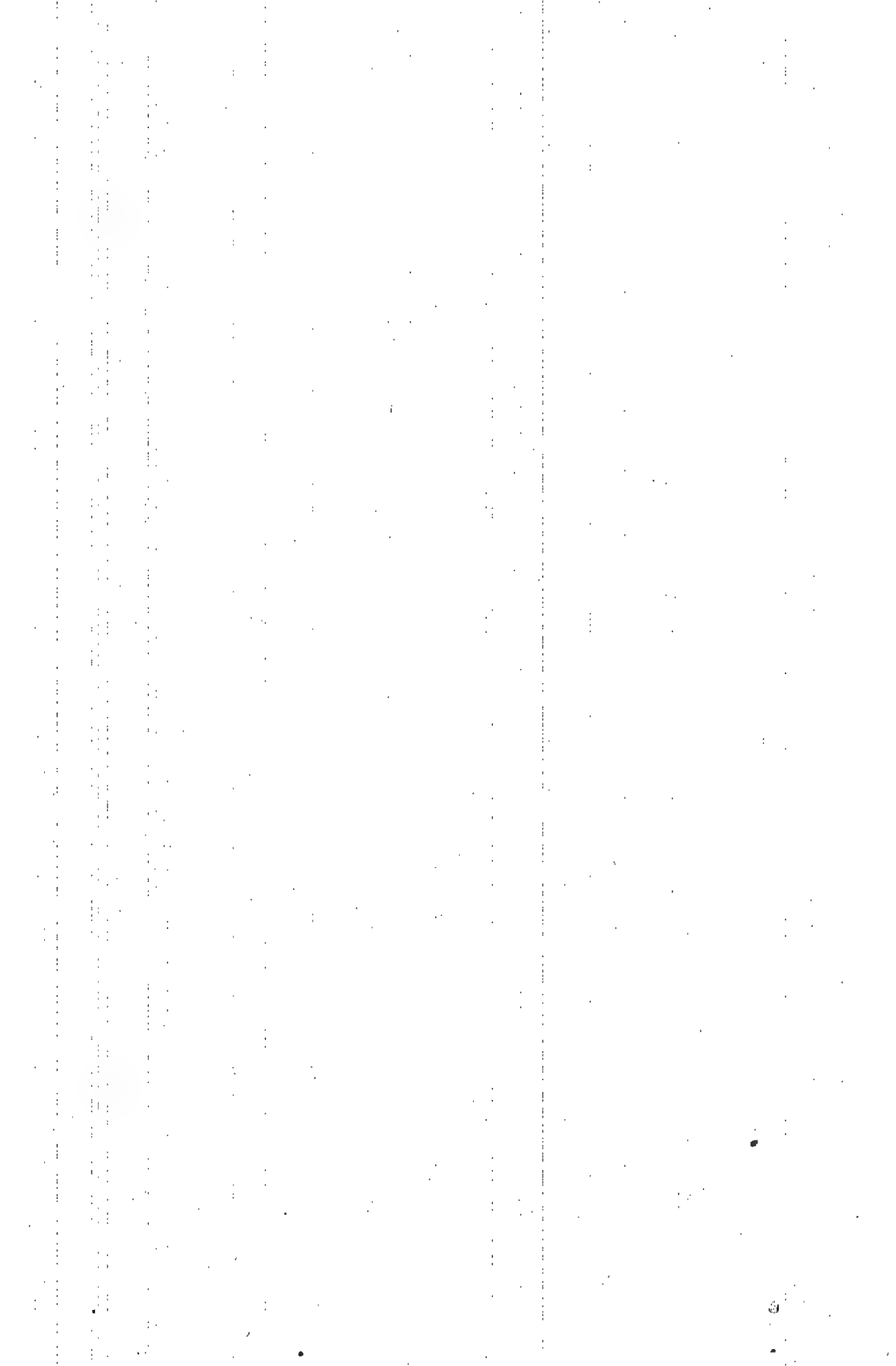
فبالرغم من كون دولة السعديين عاشت أكثر من قرن ونصف الا أنها كما تقدم تستقر وتقوى أحيانا ، وتضعف أحيانا أخرى ، فيشوبها الضعف وعدم الاستقرار .

هذا وإن مثل هذه التقلبات والتغيرات وإن أثرت على البلاد في الناحية الاجتماعية والاقتصادية فلم تؤثر في الناحية الفكرية والعلمية ، كما سنين ذلك بالدليل .

وبذلك نكون قد أعطينا فكرة وإن كانت مختصرة - على الحياة السياسية في الحادى عشر للهجرة ، وهو الذى عاش فيه مؤلف كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » والله أعلم بالصواب .

---

(١) المغرب الكبير ج ٣ ص ٧٠ .



## الحياة الاجتماعية

ان الحياة الاجتماعية لا تكاد تنفك عن الحياة السياسية ، فهي ترتبط بها ارتباطا وثيقا وتتأثر بها أيما تأثر ، وتخضع لتأثيراتها ، تزدهر بأزدهارها ، وتنكمش بانكماشها ، فظالما هدأت الحالة ، واستتب الأمن واطمأنت الرعية ، واستقر الحاكم كانت الحياة الاجتماعية في أعلى مراتبها وأزهى أوقاتها ، وأجمل صورها .

وإذا اضطربت الحياة السياسية ، وتدهور الأمن ، وأصيبت الرعية بالخوف والفرع ، والحاكم بالذعر وعدم الاستقرار كانت الحياة الاجتماعية مثل ذلك . وهذه سنة الله سبحانه وتعالى في كونه . . . وله في خلقه شؤون ، وصدق جل جلاله اذ قال « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير (١) .

لقد شهد أول القرن الحادى عشر حكم أحمد المنصور الذهبي العلوى كما تقدم ولقب بالمنصور لانتصاره في جميع غزواته وتحركاته ، وقضائه على اعدائه ، ولقب بالذهبي ، لأن فترة حكمه كانت ذهبية في عدالتها واستقرارها ورخائها ، ونمو الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والفكرية والعقلية فيها .

فلاتجد شيئا مما كانت عليه بلاد المغرب قبله إبان حكم المتوكل ، والمعتمصم ، كان الشر والفساد في عنقوانهما ، ومرجل الهول في شدة غليانه والدنيا تموج والرعية مضطربة ، والأمن مضطرب ، والعدالة معدومة .

قال عبدالعزيز الفشتالى : « فجاء الله من أمير المؤمنين بالجليل العاصم من الطوفان ، فرست به قواعد الملك » وثبتت أركان الخلافة ، وركدت عواصف الهول الدائمة الهبوب خمسة أعوام تباعا عمر دولتى المتوكل والمعتمصم . . . (٢) .

هذا وان الحياة الاجتماعية ذات مظاهر مختلفة ، تتجسم فيها نتائج تلك الحياة ، منها : مظهر العمران والبناء ، وبالاخص في عصر أحمد المنصور ، لقد أخذ طابع الشموخ والعظمة والانتقان والتنوع في الأشكال والتعدد في الألوان .

قال الفشتالى : « أقول : إن إمام الأمة - والمالك لعمود الملة ، مولانا الامام أمير المؤمنين لما اختصه الله تعالى بالكمال وشرف الحلال ، وجمع الفضائل التى سارت بها الأمثال ، وعلو الهمة التى تنادم الفرقدين ، وتبوسد الدراعين معبرا ، فلا يرضى من الأمور الا ما خرق الاعتياد ، ومن الآثار الا التى لم يخلق مثلها في البلاد ، تحر لشموخ أنفها شوامخ الأطواد ويدين لها بالعجز فرعون ذو الاوتاد ،

(١) سورة آل عمران ، آية : ٢٦ .

(٢) متامل الصفا ص ٥١ .

وتمود الذين جابوا الصخر بالواد ، من شرف آثاره الجلييلة الضخمة ، ومصانعه الجميلة الفخمة ، التي أحمل بها ذكر مصانع قومه بنى العباس ببغداد ، وبنى مروان بالشام ، وآثار بنى عبيد التي منها القاهرة وسائر ما يعزى الى أولى السلطان من القياصرة والاكاسرة ، وأهل الدول الأولى والآخرة . . . الخ (١).

أى : ان صدر هذا العصر شهد نهضة معمارية عديمة النظير في جميع المجالات ، من مساجد وقصور وسدود ، وصوامع ومصانع انتاجية على اختلاف موادها بالاضافة الى تطهير البلاد من الثورات الداخلية ، والفتوحات الخارجية وتخليص المستعمرات من أيدي الكفرة الاجانب.

قال الفشتالى في الحديث عن أحمد المنصور في هذا الشأن - : وأم القرى والامصار ، وملاك باب السودان ذات القصور المشيدة والأواوين الموطدة والرياض والأنهار المطردة ، والمساجد المزخرقة ، والمآذن المقرطة بآلال النجوم المشقة الى معاصر السكر الحائمة حوالها جثوم أهرام مصر ، يتقاصر عن تشييدها أولوا القوة من عاد وتمود الذين جابوا الصخر بالوادى ما شئت من توطيد وتشيد وبرك متبحرة وجفان كالجواب ، وفنور راسيات ، وحركات هندسية ولوالب فلسفية . . . (٢)

ومن أشهر ما شيده أحمد المنصور ابان حكمه قصره المسمى بالبديع الذى يعتبر معجزة الزمن في هذا المضمار ، وقد جلب له بعض الفنين من الخارج حتى يتناسب وعظمة صاحبه ، ويتفق مع مكانة منشئه ، ويكون أعجوبة على مدى الحياة وتحليدا لدولة الشرفاء .

قال أحمد الناصرى : وحشد له الصناع حتى من بلاد الافرنجة فكان يجتمع كل يوم من أرباب الصنائع ، ومهرة الحكماء خلق عظيم ، حتى كان ببابه سوق عظيم يقصده التجار ب بضائعهم ، وجلب له الرخام من بلاد الروم فكان يشتريه منهم بالسكر وزنا بوزن على ما قيل .

وكان المنصور قد اتخذ معاصر السكر ببلاد « حاحة وشوشاوة » وغيرها . . . . . ولا شك أن هذا البديع من أحسن المباني ، وأعجب المصانع . . . وفيه من الرخام المجزع ، والمرمر الأبيض والأسود ما يحير الفكر ، ويدهش النظر ، وكل رخامه طلى رأسها بالذهب الدائب وفرشت أرضه بالرخام العجيب النحت الصافي البشرة . . . . . الخ (٣).

وقال الناصرى : « قال في نفح الطيب : » اخترع المنصور من المصانع ثلاثة

(١) مناهل الصفا ص ٢٥٢ .

(٢) مناهل الصفا ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٣) الاستقصاء ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦ .

اشياء ، فجاءت غريبة الشكل بديعة الحسن ، وهى : البديع ، والمصرة والمشتهى (١)»  
 والمراد بالبديع : قصره المذكور سابقا ، وهو يقصد هنا البستان المحيط  
 بالقصر ، والمراد بالمصرة والمشتهى : كذلك بستانان عظيمان فيهما ما تشتهي النفس  
 وتلد الأعين من الفواكه والخضروات ، ويشتملان على مساحة واسعة من الأرض .  
 قال ابن القاضى في معرض الحديث عن شعر المنصور : « وله أيضا يروى  
 برياض المصرة وبالبديع والمشتهى ، كلها له :

بستان حسنك أبدعت زهراته . ولكم نهيت الحسن فيه فما انتهى  
 وقوام غصنك بالمصرة ينثنى . يا حسن رمان به للمشتهى (٢)

كذلك بنى الحصون والقلاع والابراج حماية للبلاد ، وحفاظا على مصالح  
 الأمة ، وقد كانت أياذى المنصور البيضاء ممتدة لجميع سكان بلاد المغرب الاقصى ،  
 تبني وتشيد ، وترسم وتجدد ، وتصلح ما أفسده الزمن ، وهدمته الحروب والثورات .  
 قال الفشتالى : « واذا انتهيت إلى الأثرين العظيمين ، والفلكين المحيطين ،  
 والحصنين الضخمين بمرسى العرائش العديمة النظير ومراسى المعمورة سعة وانفساحا  
 وهدوا ، رأيت ما يوجب البهت ، ويبلد الفكر جفاء وضخامة ، ومنعة وحصافة . . .  
 أطبق أهل المعرفة بمباني الحصون من العرب والعجم ، وأرباب الجولة من الملتين انه  
 ما رىء مثلهما في حصون البر والبحر ، وسعا وشكلا ، وجفاء وضخامة ، وجمعا  
 لشرائط التحصين . . (٣)»

وقال الفشتالى : « ومما أسهم به « أى المنصور - لمدينة فاس من الآثار الشريفة ،  
 والمصانع المنيفة ، التى هى طرز على عوائك تحصينها ، ومنعتها الحصون الشائعة  
 الأنوف الجاثمة حولها ، والمعامل الماثلة أعلاما راسية ازاءها . . . . . (٤)»

وبوفاة المنصور كبست تجارة البناء والعمران ، وحل محلها الخراب والدمار  
 واشتعلت الحروب ، والفتن ، كما تقدمت الإشارة الى ذلك في الحياة السياسية  
 وحل محل الطمأنينة والاستقرار القلق والاضطراب ، واشتعال الفتن في كل مكان ،  
 وواجه ابنه وخليفته من بعده « زيدان » الحروب الطاحنة والقتال المستميت من أقاربه  
 وغيرهم .

قال اليفرنى : « كان زيدان من لدن مات أبوه المنصور في محاربة أخوته وأقاربه  
 وأبنائهم ، ومقاتلة القائمين عليه من الثوار الذين تقدم ذكر بعض منهم ولم يخل قط

(١) الاستقصاء ج ٣ ص ٧٠ .

(٢) درة الجمال فى اسماء الرجال ج ١ ص ١١٧ .

(٣) مناهل الصفا ص ٢٦٤ .

(٤) مناهل الصفا ص ٢٦٣ .

في كل سنة من أيام دولته من هزيمة عليه ، ووقعة بأصحابه ، ووقعت بينه وبين أخوته معارك يشيب لها الرضيع ، وكان ذلك سبب خلاء المغرب ، وخصوصاً مدينة مراكش . . . . (١) الخ.

فمعنى هذا أن فترة حكم « زيدان » ابن المنصور التي استمرت ربع قرن ، أى من عام ١٠١٢ هـ الى ١٠٣٧ م كانت فترة اضطرابات وقلقل فكان مظهر البناء والتعمير معدوم الوجود إلا ما قل ، ونذر ، وكان من الضرورة بمكان وكذلك الحال في عهد أبناء « زيدان » من بعده إلا ما قام به محمد الشيخ .

قال أحمد الناصري : « وهو الذى بنى على قبر الشيخ محمد بن أبي بكر الدلائى براويته قبة حافلة البناء ، رائعة الصنعة ، الا أنه كان منكوس الرؤية ، مهزوم الجيش . . . . (٢) الخ ».

ثم جاءت دولة الدلائيين فقام محمد الحاج ببناء مدينة جديدة تكون عاصمة مملكته بعد أن ضاقت المدينة القديمة بأهلها .

قال محمد حاجي : « عرفت الزاوية الدلائية القديمة في هذه الفترة تطوراً كبيراً ، فتضخم عدد سكانها ، حتى ضاقت بهم الأبنية والأخصاص ، وامتألت السبل المؤدية اليها على وعورتها بالواردين والصادرين ، ورأى محمد الحاج أن يؤسس مدينة جديدة واسعة في منبسط الارض يسهل الوصول اليه ، فأرتاد لعاصمة أمارته المكان الذى توجد فيه اليوم آبة إسحاق في سفح الاطلس المتوسط . . . (٣) الخ

هذا وإن « الدلائيين » شاركوا في قيام المدن والجسور منذ قيامهم بواجبهم الدينى والصوفى والعلمى قبل إقبالهم على الحياة السياسية .

قال محمد حاجي : « شيد الدلائيون كثيراً من المباني ، سواء في العهد الأول الذى انحصر اهتمامهم فيه بالناحيتين الصوفية والعلمية ، أو في عهدهم السياسى الأخير ، وكان من أبرز مآثرهم العمرانية الأولى الزاوية الدلائية القديمة التى أسس مسجدها الشيخ أبوبكر الدلائى ، ثم بنى فيها المدارس والدور والأسواق ، حتى صارت قرية أهلة بالسكان ، ومركزاً علمياً ممتازاً وبنى بالقرب من الزاوية جسرين على نهر « أم الربيع » . . . ولما أفضى الأمر الى محمد الحاج الدلائى أسس في سفح الأطلس المتوسط عام ١٠٤٨ هـ ١٦٣٨ م مدينته العظيمة التى جعلها على مثال مدينة فاس بأسوارها الفخمة المستنة ومياهاها المتدفقة في جميع المنازل ، وشيد في وسطها القصر والديوان ، فكانت عاصمة الإمارة الدلائية زهاء ثلث قرن .

(١) نزعة الحادى ص ٢٨٤ .

(٢) الانقضاء ج ٣ ص ١٣٤ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ١٥٣ .

(٤) الزاوية الدلائية ص ٢١١ .

وبنى محمد الحاج الدلائي بالقرب من مدينته ثلاثة جسور على روافد نهر أم الربيع (١) . . . الخ. كما شيد سيدى محمد الحاج العديد من المشاريع المعمارية ، والمآثر العمرانية في مدينة « فاس » وغيرها ، مثل مبنى السقاية بفاس الجديدة ، والمقبرة التى دفن بها مولاي عبدالله بن محمد الحاج ، والمدرسة والقبة بالزاوية الى غير ذلك من المآثر الحسان (٢) .

وبانتهاء حكم الدلائيين قامت دولة الاشراف السجمايين العلويين في الربع الاخير من القرن الحادى عشر للهجرة ، وترجع الأشراف على كرسى الحكم ، وقاوموا الثورات الداخلية ، وحاربوا الغزاة الكفرة ، كما هو مبين في الحياة السياسية وبالاخص في عهد الرشيد بن الشريف ، وأخيه المولى اسماعيل .

ومن مآثر الرشيد المعمارية بناء قنطرة وادى « سبوا » خارج مدينة فاس ، ذات الاقواس الاربعة والتنسيق الجميل ، والمتانة العظيمة ، لحماية البلاد . كما أمر بحفر العديد من الآبار . وبالاخص في منطقة الشط من بلاد الظهراء . فهى الآن تدعى بآبار السلطان أضافة له ، يستقى منها الحجاج في ذهابهم وأيابهم (٣) .

كما بنى في عهد الرشيد قصره الشهير الذى يعرف بقصر النصر بمكناسة الزيتون وبنى العديد من المساجد والحصون والقلاع .

وفي عهد المولى اسماعيل بن الشريف تم تجديد مدينة مكناسة الزيتون واتخذها مقراً للملكة ، فكانت على أحسن طراز ، وأدق نظام ، وابهج صورة في ذلك العهد ، وأصبحت مدينة متكاملة من جميع الجوانب والحاجات فيها كل المرافق والكماليات .

قال أحمد الناصرى : واختصت مكناسة بطيب التربة ، وعلوبة الماء ، وصحية الهواء وسلامة المختزن من التعفن ، وغير ذلك . . . . فلما كانت بهذه المثابة كان أمير المؤمنين المولى اسماعيل رحمه الله ، لا يبنى بها بديلاً فلما فرغ من أمر فاس رجع إليها وشرع في بناء قصوره بها بعد أن هدم ما بلى القصبة من الدور ، وأمر اربابها بحمل أنقاضها ، وبنى لهم سورا على الجانب الغربى ، وأمر ببناء دورهم به ، وهدم الجانب الشرقى كله من المدينة ، وزاده في القصبة القديمة ، ولم يبق امامه إلا الفضاء ، فجعل ذلك كله قصبة ، وبنى سور المدينة ، وأفردها عن القصبة ، واطلق أيدي الصناع في البناء ومداومة العمل ، وجلبهم من جميع مواطن المغرب . . . وأسّس الجامع الأعظم بداخل القصبة . . . تم أسس الدار الكبرى التى يجوار ضريح الشيخ المجذوب وأستمر البناء بمكناسة سنين (٤) .

(١) الاستقصاء ج ٤ ص ٢٣ .

(٢) نزعة الحادى ص ٢١٧ .

(٣) الاستقصاء ج ٤ ص ١٩ - ٢٦ .

(٤) الاستقصاء ج ٤ ص ٢٣ .

كما أمر بإنشاء القلاع والقضبات للدفاع عن حدود المغرب من جميع الجهات الى غير ذلك من المآثر العمرانية ، والخدمات الانشائية .

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ظهر بعض الاوبئة والامراض في بعض السنين حتى إن الخليفة أحمد المنصور كان قد مات به .

قال اليفرنى : « وكان ابتداء مرض المنصور في ظهر الزاوية ، موضع بظاهر فاس الجديد يوم الاربعاء الحادى عشر ربيع النبوى المبارك اثنى عشر وألف فدخل من محلته ، راجعا الى فاس الجديد ، ولزم الفراش الى ليلة الاثنين عند صلاة العصر ، وكانت وفاته بالوباء ، قال الشيخ عبدالله بن يعقوب السملالى في شرحه للجامع بهرام : كان بالمغرب وباء استطال من عام سبعة الى عام تسعة عشر وألف ، وعم سهل المغرب وجبله ، حتى أفنى أكثر الناس ، ومات جمع من الأعيان ، وبه مات السلطان أحمد المنصور . . . (١) » .

كما حصل وباء عظيم في سنة ١٠٦٠ هـ حتى كاد يقضى على أهل المغرب كلهم قال الناصرى : « وحل بالمغرب وباء كبير حتى كان الناس يموتون في كل طريق رجالا ونساء نسأل الله العافية (٢) » .

وحدث ان نزل وباء ببلاد المغرب عام ١٠٩٠ هـ ، فكان مأهول الأثر كبير الضرر بالسكان حتى منع الناس من الذهاب من بلد الى بلد .

قال الناصرى : « وفي سنة تسعين وألف وقع الوباء العظيم بالمغرب ، فكان عبيد السلطان يردون الواردين من الآفاق على مكناسه الزيتون (٣) » .

ومن ضمن مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا القرن وجود الفوضى ، وعدم الاستقرار ، وانتشار المنكر في البلاد بسبب ضعف الحكام ، وقيام بعض القبائل بالثورات طمعا في الحكم وإلحاه والمال والسلطة ، ومن ذلك ما حصل بعد وفاة المنصور بين أولاده .

وزادت الفوضى في سنة عشرين والف ، وذلك بسبب مهاجمة قبيلة «شراقة» على قبيلة « الملالقة » فاستغاثت الأخيرة بأهل فاس ، وكانت وقعة « المترب » : موضع خارج باب الفتوح ، ومات فيها كثيرون ، وانتاب البلاد اضطراب وهيجان وشر كثير وانتهبت الأموال وانتهكت المعام (٤) .

كما ظهرت تلك الفوضى في سنة ثلاث وثلاثين حين حصول المعارك بين محمد

(١) نزهة الحادى ص ٢١٧ .

(٢) الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٧ .

(٣) الاستقصاء ج ٤ ص ٥١ .

(٤) الاستقصاء ج ٣ ص ١٠٩ .

الشيخ وبين أخيه عبدالله ، ودخل تلك المعارك رجال آخرون حتى عاشت مدينة « فاس » بقسميها القديم والجديد حياة الرعب والخوف .

قال أحمد الناصري : « وكانت « فاس » أيام هؤلاء على فرق وشيع لا يأمن التاجر على نفسه ، ووقع من الفتن ما أظلم به جو « فاس » وثنن أفقها العاطر الأنفاس ، وخلا أكثر المدينة ، واستولى عليها الخراب ، ودام الشر بين العدوتين (١) .

وعاشت بعض البلاد المغربية مثل ما مر بفاس فحصل لـ « سلا » مثل ذلك . قال أحمد الناصري : « لما انتقض أندلس « سلا » على السلطان « زيدان » وقتلوا مولاه « عجيبا » بقيت « سلا » فوضى لا والى بها ، فكثر النهاب ، وأمتدت أيادي اللصوص الى الما والحريم ، وسيدى محمد العياشى ساكت لا يتكلم ، وكثرت الشكايات من التجار والمسافرين بمخافة السبل ، وقطع الطرقات (٢) .

وما تلك الا مجرد امثلة توضح مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية وهي حياة الفوضى ، وعدم الاستقرار ، بسبب عدم استتاب الأمن ، وضعف الحكام .

كما ينشأ بسبب ذلك مظهر آخر في المجتمع وهو وجود الغلاء والقحط والجفاف .

قال أحمد الناصري : « وفي سنة ١٠١٤ هـ كان الغلاء العظيم بفاس ... وفي سنة ١٠٢٢ هـ حدث الشر بفاس ووقع الغلاء ، وكثرت الموتى ، حتى ان صاحب « الماوستان » أحصى من الموتى من عيد الأضحى الى ربيع النبوى من السنة بعدها : أربعة آلاف وستمائة ، وخرجت أطراف فاس ، وخلت المدائن . . وفي سنة ١٠٣٦ هـ كان الغلاء بفاس والمغرب كله . . . وفي سنة ١٠٦٠ هـ كان بالمغرب رخاء مفرط وغلاء مفرط ، وبلغ صاع البر بمدينة « سلا » مثقالا ، وكاد ينعدم بالكلية ، وهو غلاء لم يعهد مثله ، وانتشر الفساد في البلاد . . . (٣) » .

وقال : « لما كان آخر سنة ١٠٧٣ هـ أغار المولى محمد الشريف على « زرع الحياينة » - وهي قبيلة تسمى بذلك بأحواز فاس فانتسفه وأفسده ، ووقعت عقب ذلك مجاعة عظيمة أكل الناس فيها الجيف ، والدواب والآدمى ، وخلت الدور ، وعطلت المساجد (٤) » .

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية : إحياء المواسم الدينية ، والمناسبات الاسلامية وإظهارها بالمظهر اللائق بجلال المناسبة على المستوين الشعبي والحكومي .

(١) الاستقصاء ج ٣ ص ١٢٢ .

(٢) الاستقصاء ج ٣ ص ١٢٩ .

(٣) الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٦ .

(٤) الاستقصاء ج ٤ ص ١٤ .

لقد عاش أهل المغرب ويعيشون الحياة الدينية النظيفة ، فهم شديداً التمسك بالتعاليم الدينية ، حريصون على القيام بما يرفع من قيمة الدين الاسلامي الخفيف ويحي شعائره ، وينشر مبادئه ، ويوطد اركانه ، ويقوى بنيانه ، ويرفع رايته ، ويمكن مكائنه من النفوس ، من أجل ذلك كانوا يعتبرون احياء المناسبات الدينية من ضمن خدمة الدين ، ورفع مكانته ، وذلك مثل الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف وقيامهم بأعمال تتناسب وجلال الموقف ، من أظهار الروح الدينية ، وإطعام الطعام ، وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين والتجمعات في المساجد والقصور لدراسة سيرة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه .

لقد كان أحمد المنصور ومن كان قبله أو بعده من الحكام والخلفاء ، يحيون هذه المناسبات ، ويذهبون بذلك الى أبعد الحدود ، تخليداً للذكريات وتمكيناً للشعائر الدينية من النفوس ، وتأدية للواجب نحو الدين وبني الاسلام .

قال الفشتالي : « والرسم الذي جرى به العمل للاحتفال بهذا الموسم النبوي الكريم انه اذا طلعت طلائع ربيع الأول ، طلّعت هذا النبي الكريم صلوات الله عليه وسلامه توجهت العناية الشريفة الى الاحتفال له بما يربى عن الوصف وتقف دونه همم الحاسب ... حتى اذا كان ليلة الميلاد الكريم ، وقد أخذت الالهة ، وتم الاستعداد ، وتناهى الاحتفال الى أقصى مبالغ الكمال ، وتلاحقت الوفود من مشايخ الذكر والانشاد الى الأبواب العلية الشريفة ... وارتفعت أصوات الآلات وقرعت الطبول ، وضع الناس بالتهليل والتكبير ، والصلاة على النبي الكريم (١) ... »

هذا وان عبدالعزيز الفشتالي في كتابه « مناهل الصفا في موالينا الشرفاء » قد اطلال الوصف لهذه المناسبة وغيرها ، وتناولها من جميع الجوانب واستقصى أطرافها ، لانه ما قال الا ما شاهد ، فهو ممن حضر مثل هذه المشاهد بنفسه واستوزر للمنصور ، وقدم الخدمات الجليلة للخلافة آن ذاك .

وقد كانت احتفالات المغاربة بليالي رمضان المعظم ، وقيامهم بالتعبد والتهجد على المستويين - كما سبق - لا يختلف عن الاحتفالات بعيد المولد الشريف ، فقد كانوا يقيمون ليلة بصلاة التراويح ، وتلاوة القرآن الكريم ويحيون نهاره بمدارسة العلوم وتلاوة صحيحى البخارى ومسلم .

لقد كان المنصور وغيره من الخلفاء الشرفاء العلماء يحضر في ليالي رمضان خيرة القراء للقرآن الكريم ، وأجله العلماء والمحدثين من أجل صلاة القيام ، ومدارسة الأحكام ، واحياء سنة خير الأنام ، والحفاظ على دين الملك العلام .

قال الفشتالي في الحديث عن المنصور : « ومنها قيام رمضان واحياء لياليه المباركة بالاشفاع ، ينقضى - أى المنصور ، لذلك مشيخة القراء ، والأساتذة المبرزين

(١) مناهل الصفا ص ٢٣٦

في السبع - أى القراءات السبع - وحسن الأداء والتلاوة ، ويستتفهم لشهود رمضان معه في الحواضر ، كالشيخ الحافظ أبى العباس أحمد بن على الزمورى وغيره من مشاهير الأساتذة والقراء ، فكان - أى المنصور - يقيم معهم ليالى رمضان كله ، ثم يبرز صباح كل يوم من أيامه لسماع الحديث الكريم أيضا ، وسرد الجامع الصحيح البخارى بين يديه ، يعقد لذلك مجلسا حافلا من أهل العلم ومشخته برسم المذاكرة والتفهم في أسرار الاحاديث النبوية ، ويحضر لذلك من كتب الفن بقصد الرجوع اليها فيما أشكل . . . (١)» .

هذا وإن زاوية الدلائين ، وبالأخص في عهد سيدى محمد بن أبى بكر كانت تحبى هذه المناسبات الدينية بما يفوق الوصف ، ومثلها الزوايا الاخرى المنتشرة في أنحاء المغرب الأقصى .

وفي مثل هذه المناسبات يتبارى الأدباء والشعراء للمشاركة في تجسيم تلك المآثر التى شملت هذه التقاليد الدينية ، واذكاء الروح الاسلامية بين أفراد الأمة .

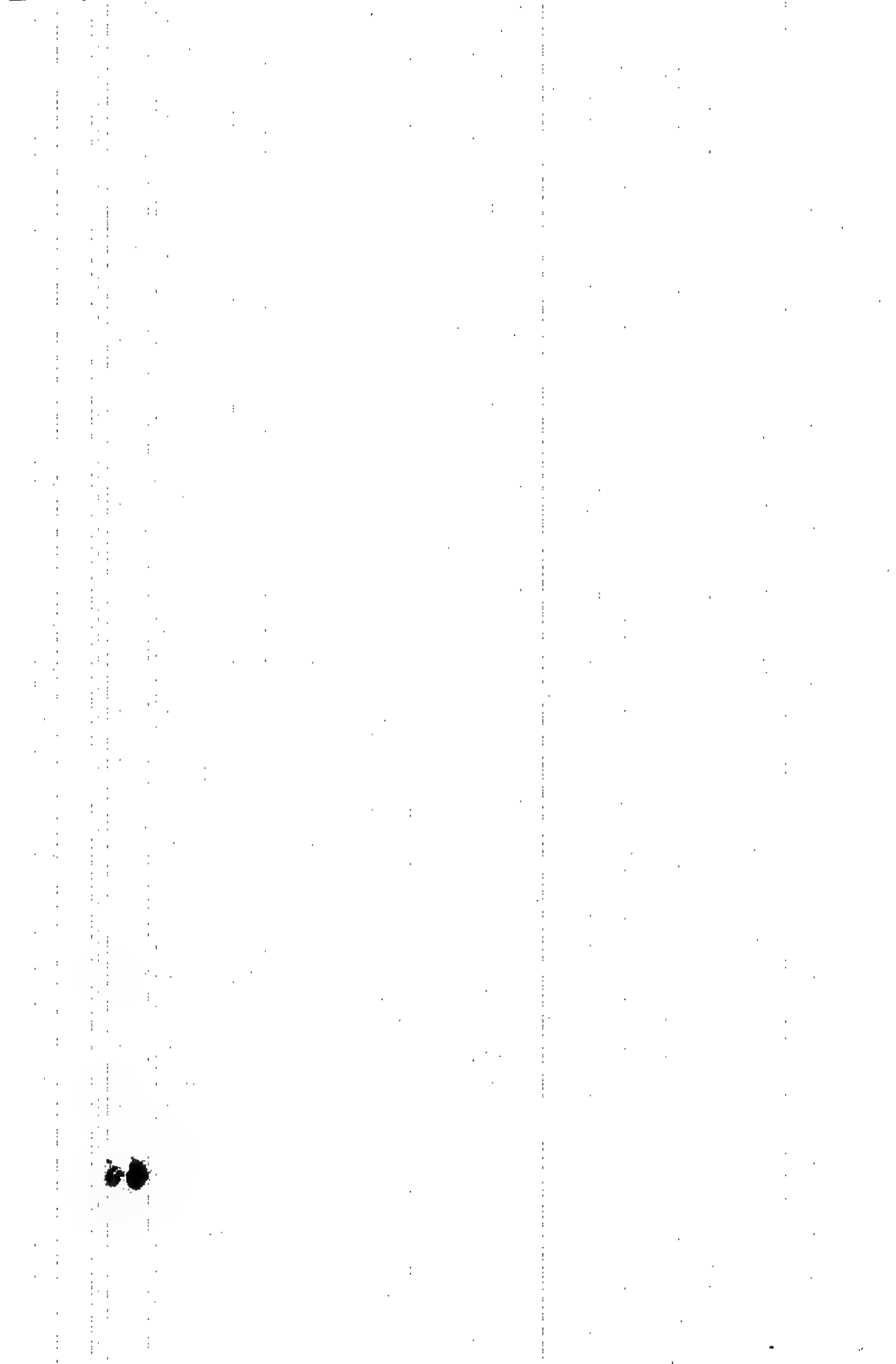
قال الاستاذ محمد حاجى : « ادركت الزاوية الدلائية شهرة عظيمة أيام الشيخ محمد بن أبى بكر ، فكان عيد المولد الشريف مناسبة يقصدها الناس سواء منهم العلماء والأدباء ، والأغنياء والفقراء ، والسوقة والرؤساء فيترلون على الرحب وأنسعة . . . . . ويقضون في تلك البقعة أياما ، يظل المنشدون فيها يرددون القصائد والمقطعات ، والموشحات في مدح الرسول الكريم خصوصا بردة الإمام البوصيرى ، وهمزته ، ويقوم الشعراء بالقاء قصائد ينظمونها خصيصا لهذه المناسبة . . . . (٢)» .

فالحياة الاجتماعية في المغرب في ذلك العصر ، بل وفي كل عصر تتسم بطابع الجدية ، فهى خاضعة لما تطبع به أهل المغرب ، فقد كانت طباعهم بعيدة كل البعد عن حياة الهزل والدعة والركون الى الخنوع والتخلف ، فهم جديون في أقوالهم وأفعالهم ، صادقون في وعودهم غير مخلفين لها منجزون لاعمالهم الفعل عندهم أكثر من القول ، ومن أجل ذلك كانت حياتهم الاجتماعية لا تختلف في كل عهد عن بعضها ، فالعادات التى ارتسمت في نفوس أهل القرن العاشر لا تكاد تختلف عما هو موجود في القرن الحادى عشر ، وهكذا التقاليد ، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية .

ولذلك كانت آثار تلك الظواهر واضحة في علماء هذه الأمة في علومهم وآدابهم وأشعارهم وأخلاقهم ومعاملاتهم مع بعضهم ومع غيرهم ، فالجدية تغلب في كل مجال من مجالات الحياة ، ولا تجد للهزل سبيلا في نفوسهم ، ومن أجل ذلك نجد آثار الغلظة والحناف ، وعدم المرونة واضحة في سلوكهم وتصرفاتهم .

(١) مناهل الصفا ص ٢١٣ .

(٢) الزاوية الدلائية ص ٤٦ - ٢٧٣ .



## الحياة العلمية

لقد أصبح المغرب العربي بوجه عام ، والمغرب الأقصى بوجه خاص مأوى وملاذ العلماء الأندلس بعد طرد الأسبانيين لهم ، وأمتلأت خزائن المغرب بكتبهم ومؤلفاتهم ومعلوم ما هي منزلة علماء الأندلس ، ومكانة كتبهم ، بالإضافة الى ما كان عليه المغرب من تبحر في ميدان الفكر والمعرفة ، ومن تشجيع للعلم والعلماء ، ومن تنافس في مجال التأليف وتدبيح الكتب .

لقد ظل المغرب بحرا متلاطم الأمواج في العلم والمعرفة والفكر السليم ، والعقل الناضج ، والفهم الدقيق ، وازداد هذا البحر امتلاء بروافده التي صبت فيه من الأندلس ، وتوارث أبناء المغرب هذه الثروة العلمية الاصيلية على مدى العصور ومنذ الفتح الإسلامي ، وأمتلأت خزائنها بالمؤلفات والكتب ، ولا زالت تزخر بها حتى يومنا هذا ، وهي في أمس الحاجة الآن الى من يخدمها ويظهرها الى الوجود .

ولعدة أسباب كانت الحياة العلمية في المغرب في القرن الحادي عشر على أعلى مستوى بالنسبة لبقية العالم العربي والإسلامي ، وفي الغاية القصوى من النضوج الفكري والتفوق العقلي ، منها :

(١) الأصالة العلمية ، والعراقة العقلية المتوارثة من العصور السابقة كما تقدم .

(٢) التنافس في مجال العلم والمعرفة بين سكان المغرب الأقصى ، وبالاخص بين منطقة وأخرى ، فمثلا « مراکش » تنافس منطقة « فاس » ، ومنطقة « تطوان » تحاول أن تصل الى ما وصلت اليه منطقة مراکش وزاوية العياشي تبارى زاوية الدلايين ، وهكذا بلغ التنافس أشده وأسست الزوايا في المناطق المختلفة أسوة بالزوايا المؤسسة قبلها في مناطق أخرى .

(٣) انتشار ظاهرة الزوايا في عدة جهات مختلفة ، وقد بدأت بالأفكار الصوفية ،

ثم تحولت الى مؤسسات علمية « ومعاهد أكاديمية تشع منها الاشعاعات الدينية والافكار العلمية » ويتخرج منها فطاحل العلماء والاعلام ، وجهابذة الافكار والاقلام ، سدنة الدين وحفظة كتاب رب العالمين .

وناهيك بالزاوية الدلائية التي بلغت الغاية العظمى في تكوين الانسان وتثقيف الجنان ، وتقويم اللسان ، والمحافظة على قواعد البيان ، ونشر مبادئ العرفان أسسها المربي الكبير ، والعالم التحرير ذو الوجهة والتبجيل الجدد الأول لصاحب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل سيدنا أبو بكر بن محمد بن سعيد الدلائي وذلك في الثلث الأخير من القرن العاشر الهجري .

والزاوية في الأصل عبارة عن مكان معد للعبادة ، مثل المسجد وتزيد عليه يجعلها ابواء للواردين المحتاجين ، مع تقديم الاطعمة والأشربة لهم .

والزاوية قيل : « هي في اصطلاح المسلمين محل تثقيف العقول دينيا وأديبيا ، وتكون مسماة بأسم أحد المرابطين على اصطلاح المغاربة (١) » .

وقيل هي : « مدرسة دينية ، ودار مجانية للضيافة ، وهي بهذين الوصفين تشبه كثيرا الدير في العصور الوسطى (٢) » .

إذا فالتعريفان لا يكادان يختلفان ، فمعناهما متقارب ، وإن زيد في التعريف الثاني بذكر « دور مجانية للضيافة » .

وقد عرفت الزوايا في بلاد المغرب في القرن السابع للهجرة ، وانتشرت بفضل الرجال الصالحين ، وحفظه العلم والدين والمعرفة ، وأهل الفضل والكرم ، والمحبين لفعل الخير ، وتطورت حتى ظلت مآثر العلم والعرفان ومأوى لرواد الفكر والبيان .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وفي القرن الثامن الهجري ، الرابع عشر الميلادي تكاثرت الزوايا في المغرب ، ونمت حولها مدارس استقر فيها طلبة العلم ، الامر الذي حدى بملوك بني مرين أن يشيدوا كذلك مدارس بجانب المراكز التعليمية الكبرى ، خصوصا جامع القرويين بفاس . . . . وتطور أمر الزوايا خلال القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي ، حيث تغلب النصارى على المسلمين في الاندلس ، وساموهم سوء العذاب ، ثم امتدت اطماعهم الى احتلال الثغور المغربية ، وضعفت الدولة الوطاسية عن الدفاع عن حوزة الوطن ، وهتالك بدأت الزوايا تتدخل في شئون البلاد السياسية وتدعوا الى الجهاد ومقاومة الاجنبي . . . (٣) » .

هذا وقد تعهدت الزاوية الدلائية بنشر الطريقة الشاذلية ، وارشاد المريدين الوافدين عليها من كل حذب وصبوب ، وقد تولاهما بالرعاية والحفظ ابن مؤسسها سيدي محمد ابن أبي بكر الدلائى والد صاحب الشرح المحقق ثم أبناؤه من بعده .

قال محمد حاجي : « . . . حتى بلغت الزاوية الدلائية في عهدهم شأوا بعيدا في الشهرة والمجد لم تبلغه زاوية من قبل أو من بعد . . (٤) » .

وقال : « وتطور أمر الزاوية الدلائية في الثلث من القرن الحادى عشر الهجري وكثرت فيها المدارس التى أزدحمت بالطلاب . . . . وكان لطلبة العلم بالمدرسة التى بازاء جامع الخطبة ألف وأربع مائة مسكن ، وتكاثر العلماء المشتغلون بالتدريس

(١) دائرة المعارف البستاني ج ٩ ص ١٦١ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية العدد التاسع من المجلد العاشر ص ٣٣٢ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٥ .

(٤) الزاوية الدلائية ص ٤٣ .

في مساجد الزاوية ، سواء من أبناء الزاوية نفسها أم من العلماء الطارقين عليها ، وتكونت فيها خزانة كتب عظيمة ، شبيهها بعضهم بخزانة الحكم المستنصر بالأندلس ، وجميعها عشرة آلات سفر (١).

هذا وسيأتي المزيد من الحديث عن هذه الزاوية العريقة والجامعة العتيقة في مبحث ترجمة المؤلف وشيوخه وتلاميذه .

ومن أهم الزوايا التي شاركت الزاوية الدلائية في ميدان العلم والمعرفة ، وتأثرت باشعاعاتها الفكرية والدينية ، بل إن بعضها أسس بإعاز من مؤسس الزاوية الدلائية ، مثل زاوية العياشي . أي من أهم تلك الزوايا هي :

(أ) الزاوية الناصرية ، وتقع بمنطقة « تامكروت » على ضفاف وادي درعة ، وراء الاطلس الكبير ، قام بانسائها أبو حنيفة عمر بن أحمد الانصاري (٢) ٩٨٣ هـ - ١٥٧٦ م ثم أزر الزاوية من بعده حفيده أحمد بن ابراهيم الانصاري من كبار عباد وزهاد « درعة » مع شيخه الكبير عبد الله بن حسن الرقي (٣). حتى توفي عام ١٥٥٢ هـ ، وقد جاء أبو عبدالله محمد بن ناصر الدرعي (٤) الى الزاوية المذكورة عام ١٥٤٠ هـ لآخذ الطريقة الشاذلية عن شيخها ، فاستقر بها ، وآلت اليه الزاوية بعد وفاة الشيخين الرقي والانصاري ، ونسبت اليه ، فأصبحت تعرف الزاوية بالزاوية الناصرية ، لأنه بذل كل ما في وسعه للوصول بها الى المستوى المطلوب علميا ودينيا وفكريا ، فكان لها دور عظيم في نشر العلم والمعرفة ، وتربية الناشئين والمريدين على الأخلاق والتمسك بالدين ، وخلق روح الفضيلة وحب العلم والتعلم .

(ب) الزاوية الفاسية التي أنشأها أبو المحاسن يوسف الفاس (٥) ، وكان تأسيسها عام ٩٨٨ هـ - ١٥٨١ م بـ « فاس » والغرض من ذلك مثل ماتقدم من إنشاء الزاويتين المذكورتين قبل ، ثم أسس زاوية ثانية بـ « تطوان » لنفس الهدف والغاية . ومن أجل خدمة الدين ، وترسيخه في النفوس ونشر العلم والحفاظ عليه .

(١) الزاوية الدلائية ص ٧١ .

(٢) وهو أحد اعيان درعة وزهادها « والد الصالحة ميمونة الانصارية ، أم الشيخ أحمد بن ابراهيم الانصاري ، وهو أول من نزل من أفراد قبيلة تامكروت المذكورة . وأسس زاويته في التاريخ المذكور ، وتوفي عام ١٦٠٢ - ١٥١٠ م .

(٣) نسبة الى « الرقة » بلد على شاطئ نهر الفرات بالعراق ، والشيخ من كبار صلحاء المسلمين . توفي عام ١٥٤٥ هـ .

(٤) يتصل نسبه الى ابي جعفر بن ابي طالب - هاجر اجداده الى « درعة » في صدر القرن العاشر الهجري .

(٥) أنظر ترجمته في « مرآة المحاسن من أخبار الشيخ ابي المحاسن ص ٤٣ » لابنه ابي حامد محمد العربي الفاسي .

(٦) الزاوية الدلائية ص ٦١ .

قال محمد حاجي : « وسكن أبو المحاسن بدار من أقصى الدرب الجديد من  
حي المخفية بعدوة الاندلس ، وكان يسكن في أعلى الدرب ، ويجمع المريدون في  
أسفلها ، ثم اشترى دورا مجاورة لها ، وأسس فيها مسجدا ومنازا وزاوية ، وبعد  
مدة أمر أبو المحاسن أصحابه بـ « تطوان » ببناء « رابطة هناك لاورادهم وأحزابهم  
 واجتماعهم للذكر والتذكير فبنوها في « العيون » منها ، وقام الرسم بها أحسن  
قيام . . . وهكذا أسس الشيخ أبو المحاسن القاسي في أواخر القرن العاشر الهجري  
« السادس عشر الميلادي » ، زاويتين أحدهما بحي المخفية بفاس ، والاخرى بحي  
العيون « بتطوان » .

وهناك زاوية قاسية أخرى أسسها أخو الشيخ أبو المحاسن وتلميذه أبو زيد  
عبدالرحمن بن محمد القاسي ، الشهير بالعارف ، وذلك في حي القلقليين « بفاس  
وكانت على نهج زاوية أبي المحاسن بالمخفية ، ثم توارثها أحفاده من بعده كالشيخ  
عبدالقادر القاسي ، وغيره حتى أدت واجبها كاملا .

قال محمد حاجي : « وقد عني الشيخ عبدالقادر القاسي بزاوية القلقليين عناية  
خاصة وأنكب فيها على تدريس العلوم ، وتربية المريدين ثم جدد له المولى اسماعيل  
بناء هذه الزاوية ، ووسعها على النحو الذي هي عليه الآن (١) . . . » .

ج) الزاوية العياشية ، وتسمى اليوم : بزاوية سيدي حمزة ، وتقع في سفح جبل  
العياشي على ضفاف أحد روافد وادي « زيز » أنشأها سيدي محمد بن أبي  
بكر العياشي عام ١٠٤٤ هـ - ١٦٣٥ م فتطورت كما يتطور كل مواد جديد  
حتى آل أمرها الى ابنه أبي سالم العياشي ، فأخذت طابع التوسع وخدمة العلم  
من جميع فتنه وفروعه ، وكان والده على صلة وثيقة بالدلائين ، فسار  
الابن على ذلك النهج .

قال الاستاذ محمد حاجي : « ولما آل أمر الزاوية العياشية الى أبي سالم العياشي  
أخذ يشغل فيها بتدريس العلم ، وسار على نهج والده في الاتصال بالدلائين  
وتعظيمهم ، وله معهم مساجلات أدبية شعرية ونثرية ومراسلات علمية أهمها الاسئلة  
التي وجهها الى مفتي الزاوية الطيب بن المساوي الدلائي - وتلقى عنها أجوبة  
ضافية (٢) ، ولم تنقطع صلة العياشي بالدلائين حتى بعد تخريب زاوية الدلاء نجد  
حمزة بن أبي سالم العياشي يأخذ العلم في « فاس » عن محمد المساوي الدلائي ،  
ويؤلف كتابا في ترجمته والى حمزة هذا تنسب الزاوية العياشية الآن لأن عنايته  
بها كانت بالغة ، فعمل على تنشيط الحركة العلمية فيها ، وبذل كل ثروته في اقتناء  
الكتب واستنساخها (٣) . » .

(١) الزاوية الدلائية ص ٦٢ .

(٢) أنظر نص الاسئلة والاجوبة في « الدور الضاوية ج ١ ص ٢٤٤ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ٦٥ .

ويوجد بجانب هذه المراكز العلمية الكبيرة العديد من المراكز العلمية الصغيرة ، في كل قرية ، بل في كل مسجد من مساجد القرية لأنها ظاهرة عريقة وقديمة ، ومنتشرة في جميع أنحاء المغرب العربي ، فهي تؤهل طلبة العلم ، وتعدهم وتشد من أزرهم حتى ينتقلوا الى المراكز أو المعاهد أو الزوايا الكبرى ، وهم على مستويات متوسطة علمياً وأديباً وفكرياً .

لقد أنتعشت الحياة العلمية والفكرية والعقلية في القرن الحادى عشر الهجرى ، وبلغت شأواً بعيداً بعد ما كانت منكسة ، وساهمت تلك الزوايا مساهمة فعالة في الحفاظ على التراث العلمى ، وأستطاعت أن تجدد شباب المعرفة « وتخلق الافكار النيرة » وتظهر العبقريات النادرة ، والعقليات الفذة ، وتصل بأبناء المغرب الى المستوى الانتاجى والغاية المرجوة منهم ، وأن تبشر العالم بأبناء مهرة وعقليات جبارة شدوا من أزر الحياة العلمية .

قال الشيخ محمد بن أحمد الفاسى : « ومن المقرر عند الأشياخ أن العلم انما أحياء بالمغرب ثلاثة من الشيوخ : سيدى محمد بن أبي بكر الدلايى - والد صاحب الشرح المحقق - وسيدى محمد بن ناصر في درعه - صاحب الزاوية الناصرية - وسيدى عبدالقادر الفاسى (١) » .

ومن ضمن الأسباب التى أدت الى ازدهار الحياة العلمية في ذلك العصر موقف الحكام والخلفاء والوزراء من العلماء ورجال العلم والمعرفة ومكانتهم العلمية . فما من عالم إلا وله الحصوة الكبرى ، والمكانة العليا ، والمقام الرفيع ، تشجيعاً للعلم ، ومحبة فيه ، وحفاظاً على ذلك التراث القيم ، فمثلاً أحمد المنصور الذهبي الحاكم الفذ والسلطان المنتصر - كما تقدم - كان لا يألوا جهداً في خوض هذا الميدان ولا يترك سبيلاً الا سلكه من أجل العلم والعلماء ، ومن أجل تكوين حياته العلمية ، وخلق روح المعرفة ، وتنمية أفكاره وتوسيع مداركه ، وتنشيط ذاكرته حتى أصبح من كبار العلماء . لقد أخذ جميع فروع العلم والمعرفة عن جهابذة أفذاذ ، وعلماء عظام ، ومتخصصين فطاحل .

قال عبدالعزيز الفشتالى : « أقول - إن امام الأمة ، ومهديها - رضى الله عنه - وان كان له الفضل الذى لا ينكر في القيام على علوم جمعة ورسوخ القدم ، خصوصاً في علم القرآن الكريم أداء وفهما وأحكاماً ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفهم طرقه ، ومعرفة أساليبه ، وما يحتاج اليه من الفقه وفروعه ، ومن العربية وفنونها ، والتضلع في علم الطب ..... فمولانا أمير المؤمنين أعلم الخلفاء ،

(١) المورد المسمى بأخبار مولاي عبدالسلام بن الطيب القادري الحنفى ورقة ٢ - مخطوط بالخرزاة العامة بالرباط تحت رقم ١٤٣٢ - ك .

وله القدرة على فهم سائر العلوم والادب والعلوم بها معرفة وعفوية ، أصولها وفروعها ، قديمها وحديثها ، يقتاد العرب من خلالها والسهل يزيما ادراكه وفقوذه (١) .

وقال القشتالي : « وأما من كان يرغب في لقائه من كبار الأولياء والصلحاء لاشتهار فضله ، وقوام طويته . . . فجماعة منهم الشيخ إمام المحدثين وكبير الأولياء ، وقطب العلماء المصنفين بالمغرب أبو تميم رضوان بن عبدالله نزيل فاس ، أحد مشايخ مولانا أمير المؤمنين . . . وكفاضي القضاة العلامة أبي الفضل القاسم بن علي الشاطبي ، ومفتيها الشيخ الإمام ابن مالك الحسيب السري عبد الواحد بن أحمد الشريف (٢) » .

فمثل هذا العمل يأخذ بأبسط العلم والمعرفة ، ويشد من أزر الفكر ويحافظ على تلك الذخائر العقلية والكبرى القيمة من تراثنا الحضارى ونتاجنا الفكرى .

وعلى هذا النظام سار الحكماء العرب بعد أحمد المنصور ، وقدموا الخدمات العظيمة في هذا المجال ، وألفوا المؤلفات العديدة في مختلف العلوم والفنون ، وكانوا يتخذون الكتاب المهر .

قال الأفراني : « قال القشتالي : ألف المنصور عدة من التأليف كلها حسنة تدل على براعته ، فمن ذلك كتاب السياسة (٣) . . . » .

وقال الأفراني : « ومن المؤلفات لكتاب المنصور لا يستوفيهم الحصر ، وفي هذا القدر الذى ذكرنا كتابه (٤) . . . » .

وقال الأفراني : « وكان زيدان - الخليفة بن أحمد المنصور - فقيها مشاركا متضلعا ، وله تفسر على القرآن العظيم أعتمد فيه على ابن عطية والزنجشري ، وكان كثير المراء والمجادلة ، وله شعر لأبأس به (٥) » .

أى إن تشجيع الحكام والخلفاء للعلم والمعرفة عامل مهم جداً من عوامل الحفاظ على تلك الثروة الفكرية الخالدة وتثبيتها ، والذى ساعد على هذا أنهم أى الحكام - من أهل العلم والمعرفة ، والفكر والعقل الثابتين .

ومن أجل هذا وذير - كان ذلك العصر في المغرب الاقصى غاية في النضوج الفكرى والعقل بالنسبة لغيره من بلاد العالم العربى وميدانا للسباق العلمى والادبى حتى أنجب ذلك العصر أعظم العلماء ، وأنجب الفقهاء والادباء وأتقن اللغويين والبلغاء وأدق المفسرين والحكماء ، فكان من بين هؤلاء وأولئك شارحنا ومؤلف كتابنا الذى نحن بصدد تحقيقه .

(١) مناهل الصفا ص ٢٦٥ .

(٢) مناهل الصفا ص ٢٢٤ .

(٣) نزعة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ١٩٦ .

(٤) نزعة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ١٦٢ .

(٥) نزعة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ٢٨٨ .

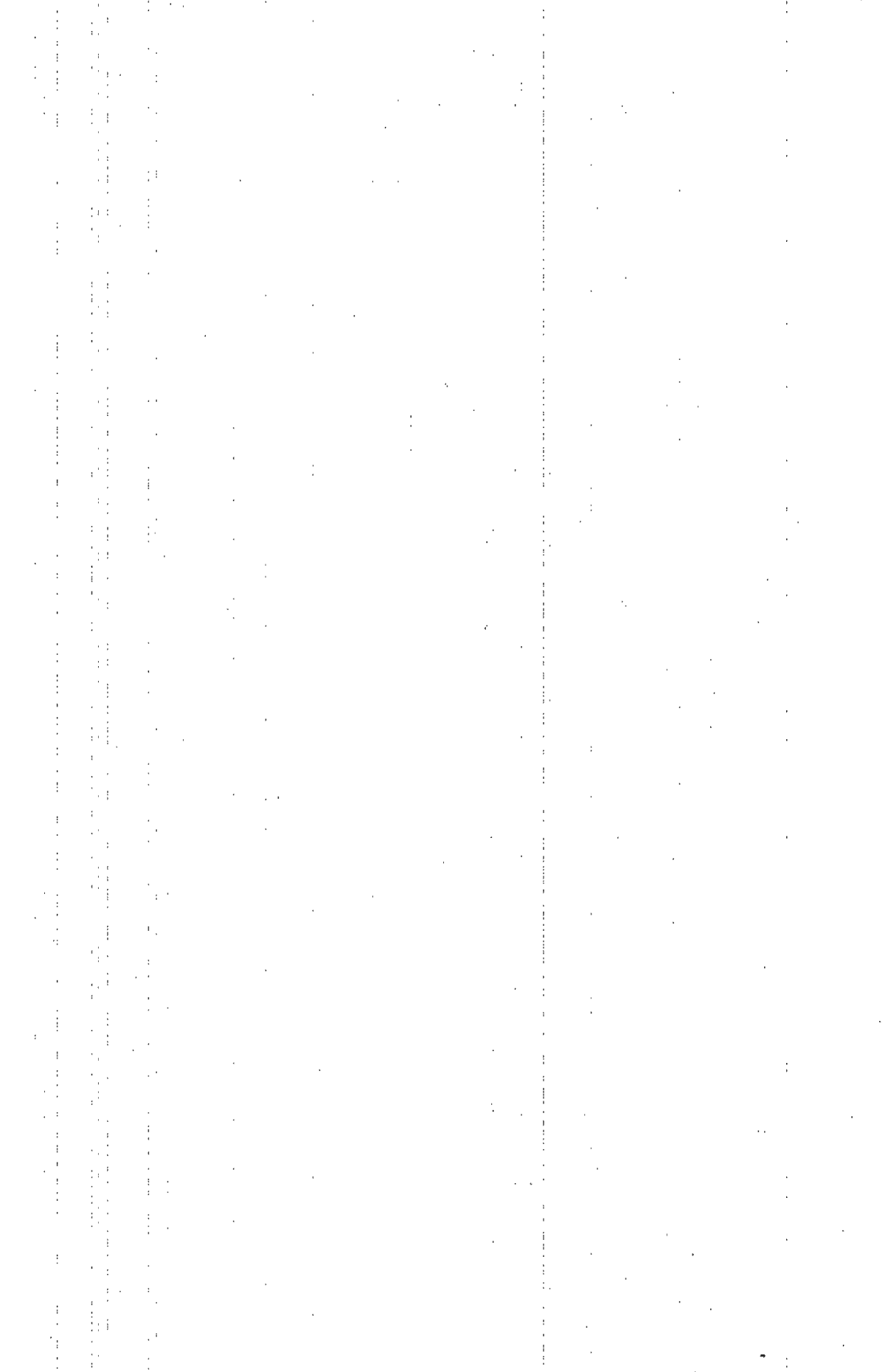
لقد ازدهرت كل الثقافات العلمية ، ونضجت كل الأفكار وأكتظت البلاد بالعلماء واتسع نطاق جميع فروع العلم والمعرفة وبالاخص الثقافة اللغوية والأدبية .

قال الاستاذ عبدالله كنون في كتابه « نخل وبقل » : « ان الثقافة الأدبية واللغوية كانت في الناحية التي درس فيها اليوسى أى أبو على اليوسى المذكور ضمن تلاميذ الشارح — أقوى منها في فاس ، بل اننا نقول إن الثقافة اللغوية المتينة التي كانت موجودة في زاوية الدلاء حيث درس اليوسى هي التي أحيت دماء الأدب في المغرب منذ عدم (١) . . . » .

وعليه فالحياة الادبية واللغوية كانت أزهى أنواع الحياة العلمية في ذلك العصر حتى تأثر شارحنا بذلك ، وكان سباقا في هذا الميدان

---

(١) الزاوية الدلائية ص ٧١ نخل وبقل ص ٢٧٥ .



في التعريف بالمؤلف ويشتمل على مطلبين

• المطلب الأول : في نسبه :

اختلف في تحديد نسب الدلائين ، فمن قائل : إنهم من أصل عربي الا أنهم استوطنوا ارض البربر ، ومن قائل إنهم من أصل بربرى .

قال صاحب البدور الضاوية : « وهؤلاء السادات أهل الزاوية الدلائية إنما هم من ضيعة العرب القحطانية ، اذ هم من فروع شجرة لمتونية ذات الدولة الميمونية الذين منهم التوارق اللمتون الذين كان منهم الملوك المرابطون بانوا مدينة « مراکش » قاعدة ملكهم « لمتونة هو ولد « لمت » أحد أفخاذ صنهاجة . قال شيخ مشائخنا سيدى أبي عبدالله محمد بن الامام سيدى أحمد ابن الشيخ سيدى المستاوى البكرى الدلائى فيما نقلته من خطه : إن أصلهم كما هو مشهور عندهم متداول لديهم بين مشائخ الحى وعجائزه من صنهاجة ، ثم من لمتونة ، وفصيلتهم القربى التى هم منها من أنفسهم بنو طالب... الخ (١) .

إذا فالشارح أسمه : محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن سعيد بن أحمد بن عمر بن محمد بن عبدالقادر بن على بن أبي القاسم بن محمد بن يحيى بن عبدالحالق بن عبدالمنعم بن يحيى بن الحسن بن موسى بن يحيى بن نجم بن عيسى بن شعبان بن عيسى بن داود بن محمد بن نوح بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، كذا قال صاحب البدور الضاوية .

وقال : « ولعلمهم خرجوا من الحجاز الى اليمن ، فغدوا من حمير (٢) » .

وقال صاحب نشر المثاني عند الحديث عن ترجمة الامام أبي بكر الدلائى : « ومنهم الشيخ الولى سيدى أبى بكر بن محمد بن سعيد الدلائى المجاطى البندرى الصنهاجى الحميرى اللمتونى ، ونسبه بالصنهاجى غير واحد من الاعلام ، منهم العلامة النسابة المتقن سيدى العربى بن الشيخ أبى المحاسن فى كتابه مرآة المحاسن وهى نسبة للقبيلة المعروفة من حمير عن جمهور المؤرخين وأجباط متزهم قديما بلاد ملوية و « تادلة » : بلاد واد الربيع ، وأجباط آخرون متزهم قديما بلاد سوس ، وصاحب الترجمة فى عدد الذين بملوية وأصله من صنهاجة ، ثم من لمتونة ... الخ (٣) »

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ١٤ - ١٥

(٢) البدور الضاوية ج ١ ص ١٤ - ١٥

(٣) نشر المثاني ج ١ ص ٨٢

إذا فالدلائون أصلهم عربي ، وقد أتحدروا من تلك القبائل العربية القيمة ،  
ومما يزيد ذلك دلالة فصاحتهم وبلاغتهم واتقانهم للغة العربية الفصحى ، وضرهم  
في جميع العلوم بسهم وافر .

قال الخوات : « ففى أحفاد أبي بكر والحمد لله ما يزيد على الأربعين من العلماء  
الأكابر ، والاولياء المشاهير ، ممن تقصر عن رتبهم الزواهر ، وما منهم الا  
درس العلم وحققه ، وأحكم قياسه (١) » .

وقال فريق آخر ببربريتهم ، وأنهم ليسوا عربا ، وإنما تعلموا العربية والعلوم  
الأخرى ، ووصلوا في ذلك الى حد لا يكاد يوجد في سواهم من العرب وهذا  
ليس بغريب ، ويكفى دليلا على ذلك سيوية وأمثلة من الفرس .

قال أحمد الناصري : أما نسبهم فهم من برابرة بجاط بطن من صنهاجة  
حسبما ذكره ابن خلدون وغيره ، وكان مبدأ أمر أهل زاوية الدلاء أن جدهم  
الولى الأشهر سيدى أبا بكر - وهو المعروف بحمى بن سعيد بن أحمد بن عمر بن  
يسرى المجاطى ، وكان ممن أخذ عن الشيخ الصالح أبي عمرو القسطلى دفين  
مراكش ، وسكن الدلاء ، واتخذ هنالك زاوية . . . الخ (٢) .

وقال الاستاذ محمد حاجى : « ينتسب الدلائون الى قبيلة مجاط ، إحدى فروع  
صنهاجة التى هو جذم من البرانس الذين يرجع اليهم مع البر جميع أنساب البربر (٣) » .

وقال : « ولا عبرة بما ادعاه بعض المؤرخين المتأخرين من رفع نسب الدلائين  
الى أبي بكر الصديق (٤) » وسواء كانوا من أصل عربي أم بربرى لا يترتب على  
ذلك شيء ، والعبرة بما يصل اليه الانسان من مجد تالد ، وفخر خالد ، وعلم عزيز  
وأدب وفير وخلق أصيل . والذي أرى تأييده هو رأى الثانى ، وهو أنهم من  
البرابرة ، وهذا إن دل على شيء فأنما يدل على القوة العقلية التى أمتازوا بها ، والفكر  
الثاقب الذى لا يكاد يوجد في سواهم والعبقرية النادرة التى وصلت بهم الى هذا  
المستوى .

— مولده : —

اتفق جميع من ترجم له على أن الشارح ولد سنة ١٠٢١ هـ (٥) ، فهو أبو  
عبدالله محمد الصغير المربط بن محمد بن أبي بكر الدلائى ، ويلقب بالغريب .

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ١٥

(٢) الاستقصاء ج ٣ ص ١٣٩

(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٩ نقلا عن العبر لابن خلدون ج ١ ص ١٠٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : «شجرة النور الزكية» ج ٢ ص ٣١٢ - دليل تواريخ المغرب ص ٣٨٨ - معجم المؤلفين

ج ١١ ص ١٩٩ . خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - الاعلام

ج ٧ ص ٢٩٤ - ايضا المكنون ج ١ ص ١٧٧ .

قال الكتاني : « ومنهم الشيخ الامام الحبر الممام ، العالم العلم ، الركن الملتزم ، المستلم ، خاتمة النحاة ، وتاج الفرق وفخر المغرب على المشرق الفقيه العلامة القدوة ، الصالح البركة الأسوة أعجوبة الزمان وفريد العصر والأوان الحاج الأبر ، الخطيب البليغ الفصيح الاغر ابو عبدالله سيدى محمد فتحا الشهير بالمرباط ، بن الشيخ سيدى محمد بن أبي بكر الدلائي ولد يزاورتهم بالدلاء في التاريخ الذى توفى فيه جده أبوبكر ، وهى سنة إحدى وعشرين وألف » (١) .

— نشأته :

لقد كانت نشأته في بيت كله علم ومعرفة ، وفكر وثقافة ، وصلاح ودين ، وأدب وخلق ، وعفة وطهارة ، وصدق ونزاهة ، وبذل وعطاء في سبيل خدمة الدين والعلم ، ونشر المعرفة والفكر وتقويم اللسان وتصفية العقل ، وتوطيد أركان فروع جميع العلوم ، وقد عرفنا فيما مضى مدى ما كانت عليه زاوية آبائه وأجداده ، ومدى ما وصلت اليه في مجال نشر العلوم المختلفة .

إذا كانت نشأته في بنة تكاد حيطانها تنطق بالعلم والمعرفة ، ناهيك برجلها ونسائها وأبنائها .

قال الكتاني : « ونشأ في بلاده ، وأخذ العلم بها عن والده وجماعة من الأئمة من أعمامه ، وإخوته وغيرهم من الواردين عليهم . . . واشتهر بالمرباط لأنه كان متقشفا في الملبس زاهداً في الدنيا منقبضاً عنها ، وكان يدعى أيضاً بالصغير والغريب ، والذي كان يدعو بهذا اللقب الاخير هو الشيخ العارف بالله القطب سيدى محمد بن عبدالله الشوسى . . . فلما لقيه وهو قادم على الزاوية قاصداً الحج قال الشيخ لأصحابه : المرباط غريب في هذا البلد ، فكان الشيخ المرباط يفتخر بهذه الكلمة ويتأولها على معنى أنه ليس هو على ما عليه أهله من الأنهمك في الدنيا ، والفرح بالملك (٢) .

فقد كانت نشأته على ما كان ينشأ عليه العلماء الأفاضل والصلحاء الأمجاد ، والأدباء الثقافة فأبوه عالم ، ولا كالعلماء ، وأعمامه وإخوته وأجداده كذلك ، بل كانت بيتهم بأجمعها أهل علم وعرفان ، وأهل صلاح وبرهان . وأخذ العلوم المختلفة عن فطاحل العلماء ، وأفاضل الصلحاء وأخذ عنه العديد من التلاميذ النجباء كما سيأتي . وحج البيت الحرام ، ومر بأرض الكنانة مصر وأقام بها مدة قوبل فيها من علمائها وأجلاتها بالتعظيم والترحيب والاكرام ، ومدح من قبلهم بالقصائد الطنانة ، والاراجيز الرنانة كما سيأتي بيان ذلك ، ثم قفل آتياً الى بلده فاس الى أن مات عام ١٠٨٩ هـ على أصح الأقوال وقيل عام ١٠٩٠ على أضعفها .

(١) سورة الأنفاس ج ٢ ص ٩٠ .

(٢) سورة الأنفاس ج ٢ ص ٩٠ .

قال عبدالودود التازي : « كان يقال له : لسان الدنيا في النحو والأدب ، إن حضر وتكلم سكت كل حاضر من ذوى الألسن القصاح » وكان فيهم هو المردى وصاحب الوشاح ، وكان مما له التقشف ، لا يلتفت الى لباس ، ومع ذلك فانه كان مهابا لعلمه ، كانه سلطان ، كان كثير الصمت والاطراق ، وإن حدث حدث بأحاديث رقاق جل كلامه في الحقيقة قد عام في بحر الطريقة ، توفي رحمه الله سنة ١٠٨٩ هـ (١)

•• المطلب الثاني : في بيان طلبه للعلوم المختلفة ومترلته بين علماء عصره :  
كما سبقت الإشارة أنه عاش في بيئة كلها علم ومعرفة ، وأسرة جميعها علماء وأدباء ، فباشر طلب العلم مثل أقرانه وسابقيه في زاويتهم العتيدة على أيدي السادة العلماء من الدلائيين وغيرهم ، لأن تلك الزاوية في ذلك الوقت كانت منارة علم وعرفان ، ومقر الأجلاء من العلماء في جميع فروع العلم من عقلية أو لسانية أو غير ذلك ، فواصل شارحنا السير مع الطريق ، وركض جواد الفكر في تلك الميادين حتى حاز قصب السبق ، وبز الفطن واللبق ، ووصل الى ما وصل اليه من النبوغ الخارق ، والفهم الرائق ، وانتقادت خلفه العلوم على اختلاف فروعها ، وبرز في جميع الميادين وأصبح ذا ذوق سليم ولسان فصيح .

قال اليفرني في الصفوة : « قال أبو علي اليوسى في الفهرست في حقه : « خاتمة النحاة الامام الهمام الباحث ، كان رحمه الله تعالى إماما في علم النحو مشاركا في غيره من الفنون ، له شرح على التسهيل حافل ، وشرح على البسط والتعريف في علم التصريف سماه : فتح اللطيف ، وشرح على الورقات لأمام الحرمين في الأصول وله في علم العربية غير ذلك من أجوبة ومباحثات وتقاييد ، وله خطب وعظية بنى فيها على مترع ابن نباتة ، وله القلم البارع في الانشاء نظما ونثرا مع سمت ونزاهة ، وهمة ومروءة (٢) .

وبعد تمكنه من فهم أغلب العلوم ، وتضلعه في مضمارها ، وحصوله على الرياسة الأدبية والعلمية تولى الإمامة والخطابة والتدريس في المسجد الأعظم بالزاوية الدلائية البكرية وكانت مجالسه النحوية العالية ملتقى نجباء الطلاب وأذكياء التلاميذ أمثال الحسن اليوسى وأضرابه ، وبالإضافة الى التدريس اشتغل كذلك بالتأليف في مختلف الفنون وبخاصة : النحو ، والصرف ، والأصول - كما سيأتي ، أما أدبه فرقيق وغزير ويتسم في غالبية بالطابع الدينى ويمتص بمدح الرسول الكريم .

وقد واصل المرباط رسالته العلمية والدينية حتى بعد خروجه مع قومه من الدلاء الى فاس ، مقبلا على التدريس في مساجدها ، والخطابة في المدرسة المتوكلية ، تاركا

(١) نزهة الاخبار المرضيين ص ١١٩ .

(٢) صفوة من انشر صفحة ٨٩ - مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٧١ في ع .

السياسة جانباً ، وأن الذى يهمه هو خدمة الدين والعلم ، وأن للسياسة أناساً مختصين .

قال عبدالودود النازى : « أخذ العلم عن والده وعن أشياخ عديدين كان بحراً في العلوم لا يمارى ، وكان من أكابر النخبة ، ألف نتائج التحصيل على شرح التسهيل وله تأليف آخر ... (١) » .

وقال صاحب نزهة الحادى : ومن أعيانهم - أى الدلائين - المتضلع بالعلوم ، خصوصاً علم العربية أبو عبدالله محمد الم رابط بن محمد بن أبى بكر الدلائى ، وله شرح على التسهيل لم يؤلف مثله ، وشرح البسط والتعريف وشرح الورقات ، وغير ذلك ، وكان له في الأدب الباع الموفق ، ومن لطائفه الأدبية أن السلطان الرشيد بعد أن استولى على الدلائين وقضى عليهم ، كان الم رابط يوماً في مجلسه ، فأنشد السلطان معرضاً به قول المتنبي :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى • عدواً له ما من صداقته بد .

فهم أبو عبدالله اشارته فقال له : أيد الله الأمير إن من سعادة المرء أن يكون خصمه عاقلاً ، فاستحسن الحاضرون حسن بديته ، ولطافة مترعه (٢) .

وصاحب الترجمة لم يكتف بما أخذ عن العلماء الأجلاء ببلاد المغرب بل ضل يتلمس العلم والمعرفة أين ما حل وكلما ارتحل ، لأن طالب العلم دائماً ظمآن مهما بلغ ووصل الى مراتب العلوم والفكر ، لقد أخذ عن أجلاء علماء الحجاز ومصر .

قال سليمان الجواب : « ولقى في حجته هذه جماعة من العلماء الأكابر الأعيان ، والصلحاء ذوى العرفان ، وأخذ عنهم وانتفع بهم ، منهم الشيخ أبو الحسن على الشبراملى والشيخ ابراهيم الكردى ، وغيرهم ، وله منهم إجازات ، ذكر ذلك كله في ديوانه الأدبي ... (٣) » .

ونقل سليمان الحوات من الأزهار الندية ما نصه : « قال الشيخ الحافظ أبو عبدالله سيد محمد أى ابن صاحب الترجمة ما نصه : والله در والدى رحمه الله وذلك أنه لما كان بالحرم الشريف المقابل بالاجلال والتعظيم والتشريف بمكة المشرفة لقيه شيخ الاسلام أبو مهدي عيسى بن محمد بن محمد الجعفرى الثعالبى نزيل مكة المشرفة ، فتفاوضا في الحديث المتلقى في القديم والحديث حتى أخبره الشيخ المذكور ، وأنا شاهد بالفقيهتين الجليلتين الحسينيتين السيدة مباركة ، والسيدة زينة الشرف بتى الشيخ العلامة عبدالقادر بن محمد بن يحيى بن مكرم بن المحب الطبرى الحسينى فأجازناه جميع ما بحوزتهما روايته ، فمن ذلك الحديث المسلسل بالاولوية كما هو

(١) نزهة الأخبار المرضين ص ١١٨ .

(٢) نزهة الحادى في أعيان وملوك القرن الحادى ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٣) الهدى الضاوية ج ٢ ص ٢٧٧ .

مرسوم الآن عندنا ، وسورة الفاتحة عن الشيخ الخطيب العلامة المعمر عبدالواحد بن ابراهيم الحصار المصرى أجازة عامة (١).

هذا ولم يحرم شارحنا من التبرك بأرض الكنانة مصر ، ومطارحة بعض علمائها من أجل الافادة والاستفادة .

قال المحبى في خلاصة الاثر : « وقدم القاهرة في سنة ثمانين وألف ، فأقبل عليه فضلائها ، واستفاد منه نجاؤها » وجرى بينه وبين العلامة الشهاب البشيشى مطارحات وأسئلة منظومة في فنون العربية (٢).

وقد أعطاه علماء مصر وأدباؤها كل ما يستحقه من أجلال وتعظيم من أجل ذلك النبوغ الذى تحلى به ، وتلك العلوم التى ظهرت في مؤلفاته ومدحه جمع غفير من الأدباء بأشعار عذبة رائعة ، منها :

ما قاله أبو السرور الميداني من قصيدة مطلعها :

شمس الهدى من أمه نال الأدب . فرع الكرام ذوى المكارم والحسب  
كتر جواهره العلوم ومن بلد . بجنابه نال المآرب والطلب  
برأ وبحرأ من أناه قائل . حدث عن البحر المحيط ولا عجب

الى أن قال :

وأبو السرور أناكم بمدائح . ومحبة فيها الوفاء مع الرغبة

وقال أبو السرور الميداني في قصيدة أخرى بمدحه أيضا :

يا واحداً ما مثله في عصرنا . يا من به جاد الزمان وأحسننا  
وبه جميع الكون أضحى زاهيا . والأفق بالاشراق قد أبدى السنا

الى غير ذلك من المدائح التى تدل على أن هذا الرجل له مكانة في نفوس المصريين وغيرهم تقديراً للعلم والمعرفة والرجال المخلصين ، الأتقاء على دينهم وتراثهم الحضارى والثقافى .

فمتزلة شارحنا ليست بالأمر الهين ، وإنما هى فاقت كل المنازل ، واجتازت الحدود التى أصبحت على مستوى دولى ، وليس مغرباً فحسب ، فتعظيمه وأجلاله واحترامه وتقدير مجهوداته العلمية والفكرية ، في الأراضى الحجازية أو المصرية لا تقل عنها في الأراضى المغربية .

قال سليمان الخوات : « وللناس في صاحب الترجمة ومؤلفاته أمداح كثيرة ، وأشعار أثرية . . . قال أبو على اليوسى مادحا أياه :

(١) البور الضاوية ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ .

أيا بدر المعالي والمعاني • ومأمول الأمان والزمان  
لك الدنيا غدت فلكا وفلكا • ومبتهجا ومتهجا الأمان

الى أن قال :

أمام طبسق الآفاق علما • فغاص يستنير به ودان  
كفيث وابل من بعد يأس • واحمال تهطل في مكان  
فأحياء بأزهار حياة • وعم من عمامته الحسان (١)

ويكفي دلالة على علو مكانه بين أقرانه ، وبلوغه شأوا لا يكاد يصل اليه  
الا من كان من أمثاله ما قاله في حقه المحبى في نقشة الريحانة :

هو من بين السلطنة في الدلاء ، وفي الأدب بحر لا تكدره الدلا ، عهده من  
زماننا قريب ، وخبره في الغرب عجيب غريب ..... وكان المرباط هذا يزيد  
عليهم (٢) في الفضل الباهر ، زيادة القمر على النجوم الزواهر صارم عزمه لا يقل  
غربه ، وكوكب مجده لا يخاف غربه ، ومعاليه رسومها واضحة ، وفضائله للشموس  
فاضحة ، صنف وألف ، وأحرز المعالي وما تكلف وآثاره في عقود الآلى درر ،  
وأشعاره في جبهة المعالي غرر (٣).

وقال محمد اليازغى في حدائق الأزهار الندية :

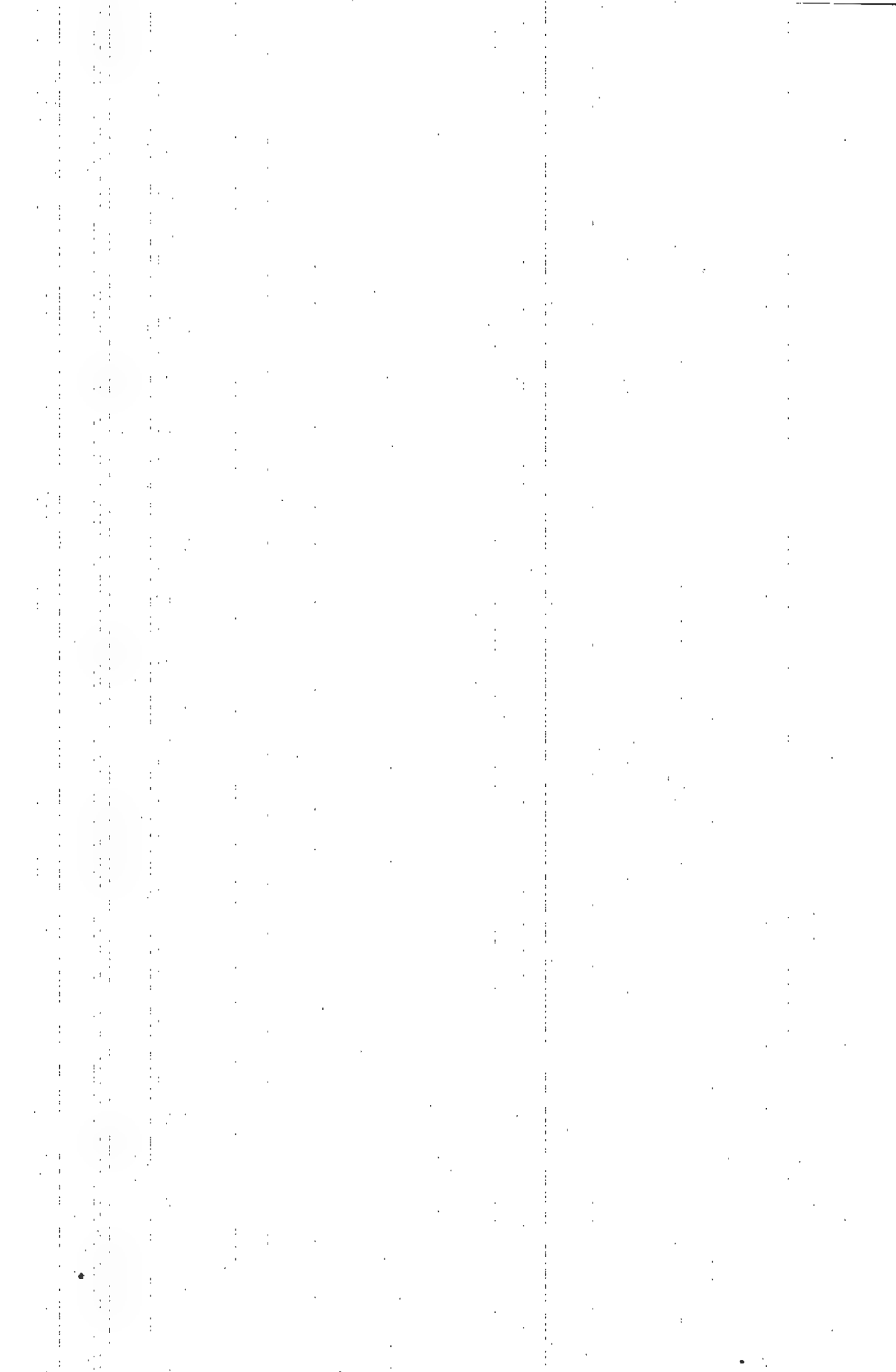
والرابع الحبر الامام الضابط • محمد نجم الهدى المرباط  
كان اماما في علوم جملة • ومنيع التحقيق في دا الهمة  
اذا جرى في فهمه لا يسبق • وليس دونه حجاب يغلق  
تفجرت من علمه عيون • وخرجت منها الغواني العين  
يشهد بأطلاعه الجليل • نتائج التحصيل للتسهيل  
قرب فيه كل معنى يبعد • وفيه قد صال على من يحدد  
قد غرقت فيه بحار البدر • وللجمال فيه أى سحر  
قد غربت شموسه في تسعة • بعد ثمانين وعشر مائة (٤)

(١) البور الصاوية ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٢) أى على أهل بيت الدلاء .

(٣) نقشة الريحانة ج ٥ ص ١٩ .

(٤) حدائق الازهار الندية ص ٧ .



ويشتمل على مطلبين :

## • المطلب الأول : في شيوخه :

أولهم : والده ، وهو سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى ، ذلك الرجل الذى تولى أمر الزاوية بعد وفاة أبيه ، وشد من أزرها ، وأشرف على سير الدراسة والتعليم فيها .

قال سليمان الحوات : « وقد أخذ هذا الشيخ - رضوان الله عنه - فنون العلم الظاهر عن جماعة من الشيوخ الأكابر ، بعضهم ممن كان يقصد زاويتهم البكرية الدلائية ، وبعضهم من رحل اليه بالحضرة القاسية ، أعتمد من الفريق الأول في علوم الأدب الثمانية ، وغيرها في الصناعات الحسائية والتوقيتية الشيخ أبا العباس أحمد الشهير بأبي القاضى من أولاد ابن القاضى الزناتيين المكناسيين (١) .

فهو عالم وابن عالم ، بلغ من العلم المكانة العليا ، وأصبح لا يشار إلا اليه في الفصاحة والفتيا ومن ضمن أساتذته بالمغرب احمد المنجور وأبو زكريا ، ويحيى السراج وأبو عبدالله القصار ، وغيرهم .

قال صاحب نزهة الحادى : « وأما والده سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى ، فهو واسطة العقد ، وخاتمة مشايخ المغرب ، وغرة السعود ، انتهت اليه رئاسة الدين والدنيا . بلغ في الولاية مبلغا لم يكن لأحد من أهل وقته ، وشاع له من الذكر وحسن الصيت ما لم ينله غيره ..... (٢) .

وفي الاستقصاء : « قال اليفرنى : « وحدثنى غير واحد من اشيائنا أنه لما دنت وفاته جمع أولاده وعشيرته ، وقال لهم : ان الله مبتليكم بنهر ، فمن شرب منه فليس منى ، ومن لم يطعمه فإنه منى الا من اغترف غرفة بيده « وأنا أقول لكم : ولا من اغترف غرفة بيده » يشير بذلك الى ما تجاذبوه من أمر الرئاسة بعده ، وذلك من مكاشفاته رضى الله عنه - وقد أعترض عليه بعض الطلبة في قوله : « وأنا أقول .. الخ بأنه سوء أدب لمقابلة كلام بكلامه ، وأجاب عنه حفيده « وهو الفقيه العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد بن المساوى بن محمد بن أبي بكر برسالة مستقلة (٣) .

وقال عبدالودود التازى : « وأما سيدى محمد بن أبي بكر فقد تفضل في العلوم في حياة أبيه ، أخذ عن أبيه ، وكان أبوه يشير إليه في العلم ، ويصرح أنه أعلم

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ٩٩ .

(٢) نزهة الحادى ص ٣١٨

(٣) الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٠ .

أهل زمانه ، وقد تبحر في العلم حتى كان لا يحتاج الى مطالعة ، وأشتهر بالنقل الغريب ، والحفظ التام ، وكان يشهد له أبوه أنه ممن فتح الله عليه في العلم اللذي . . . الخ (١).

وله ترجمة طويلة في البدور الضاوية يرجع اليها من أراد أكثر مما ذكرت وإليك بعض ما قاله في حقه صاحب حدائق الأزهار :

هو الفتي الشيخ الهمام الكامل . العارف القطب الشهير الواصل  
ومن له مناقب عديدة . وكف قرفي السندا مديدة  
ورتبة من السماك أطول . وطلعة من البدور أجمل (٢)

كان مولده عام ٩٦٧ هـ ووفاته عام ١٠٤٦ هـ.

- ثانيا - أعمامه : منهم : أحمد الحارثي بن أبي بكر الدلائي ، أحد تحاة الزاوية ولغويها ، قضى حياته في طلب العلم وتعليمه في الدلاء على أيدي علماء قومه ، وعن الواقدين على زاويتهم مثل : أحمد القاضي ، وأحمد بن عمران الفاسي ، وعلى بن عبد الواحد الأنصاري السلوي ، وأبي حامد العربي الفاسي .

قال سليمان الحواب : « وأجازه الشيخ أبو حامد العربي بن الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي ، ونص لإجازته له وبلغظها ، ومن خطه المبارك نقلتها (٣) وذكر الإجازة .

وقال الحوات في حقه : « هو الشيخ الامام ، العارف الهمام ، قدوة الأنام ، وشيخ الاسلام ، وعمدة الأئمة الأعلام من أباط لثام الاشكال عن - مخدرات عرائس العلوم ، وأبان مكنوناتها لأرباب المعاني والفهوم . . . . كان رضى الله عنه إماما كبيرا ، وعالما عاملا وعارفا شهيرا ، وأديبا ما هرا ، وبحرا زاخرا ، ذا همة سمت فوق الكواكب ، وبلاغة وذهن ثاقب قرأ العلوم ودرسها ، وشيد الفضائل وأسسها ، وحصل من العلوم على طائل . . . . (٤) الخ .

وقال الكتاني : « وكانت له اليد الطولى في التاريخ والحساب واللغة والبيان والأدب والأصول والفقه ، والحديث ، وغير ذلك ، وله شرح على مختصر ابن الحاجب ، وتقاييد كثيرة في فنون شتى ، وأجوبة عجيبة ، وانظام كثيرة وأشعار أدبية (٥).

(١) نزهة الأعيان المرفعين ص ١٠٣ .

(٢) حدائق الأزهار الندية ص ٣ .

(٣) البدور الضاوية ج ١ ص ٢١٤ .

(٤) البدور الضاوية ج ١ ص ٢١٣ .

(٥) سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩٣ .

وقال في حقه صاحب حقائق الازهار :

ثانيهم المحقق التحرير • شيخ الشيوخ العارف الكبير  
الحارثي أحمد المحمود • ومن أقر فضله الحسود  
هو الإمام الفرد ذو الانتقان • ومركز التحقيق والعرفان (١)

الى آخر حقيقته ، وتوفي بالدلاء عام ١٠٥١ هـ ، وقيل توفي بعد الثمانين  
وألف أى بعد خروج أهله من الدلاء أما تاريخ ولادته فلم يذكره أحد من المؤرخين .

(٢) ومنهم سيدى الشرقى بن سيدى ابى بكر الدلائى ، كان حافظا حجة ،  
أديبا ، ضابطا ، مقررنا مجوداً من كبار علماء أهل العلم والمعرفة .

قال الكتاني : « العالم العلامة الجليل ، والمحصل البليغ الأثيل ، أعجوبة  
الزمان حفظا وفهما ، ونادرة العصر تحقيقا وعلماً ، وعلم أعلام النحاة ، وصاحب  
الحلال المرتضاة ، ورجل الحديث ، ولد ببلادهم بالدلاء سنة ١٠١٩ هـ وقرأ بها  
على الأستاذ سيدى شعيب ، وعلى أخويه سيدى محمد وسيدى الحارث ، وغيرهم ،  
وأجازوه اجازات عامة ، تخرج به هو جماعة من دوية وغيرهم ، وكان إماما في  
المعقول والمنقول ، محصلا من العلوم ما تقصر عنه المدارك والعقول . » وكان له  
باع مديد في النحو واللغة العربية والأدب ، والتواريخ ومعرفة شديدة بالفروع  
والأصول ، وله شرح على الشفا حافل ، وجاشية على المطول ، وتقاييد كثيرة  
في جميع الفنون (٢) . »

وقال في حقه صاحب حقائق الازهار الندية :

ثالثهم مهذب الأخلاق • وصاحب الادراك والادواق  
السيد الشرقى نجم السارى • ومسعد الرائي وعين الجارى  
قد كان في العلم من الأطواد • ومغنم الوفود والقصاد

الى أن قال :

في عام تسعة مع السبعين • من بعد عشرة من المئين (٣)

أى تاريخ وفاته عام ١٠٧٩ هـ .

وقال عبدالودود التازى : « وقد كان سيدى الشرقى في العلم آية من آيات الله ،  
وكان لا يمارى في الانشاء ومما يدل على باعه المديد في العلم أنه شرح الشفا بشرح  
رائق بديع ، وكان له يد طويلة في علم الأصول توفي عام ١٠٧٩ هـ (٤) . »

(١) حقائق الازهار الندية ص ٣ وانظر الزاوية الدلائية ص ٨٣ .

(٢) سلوة الانفاس « ج ٢ ص ٩٤ » وانظر البدور الضاوية ج ١ ص ٢١٧ .

(٣) حقائق الازهار « ص ٥ » .

(٤) نزهة الاخيار ص ١١٤ .

(٣) ومن أعمامه سيدى أبو عبدالله محمد الخديم بن الشيخ سيدى أبى بكر الدلائى .

قال سليمان الخوات : « هو الامام العلامة التحرير ، ذو التدقيق والتحقيق والتحرير ، والفهم الرائق والذهن الفائق ، من أحاط بمجمل المعقول ، وأتقن تفصيل المنقول .. كان مشاركاً في كثير من الفنون ، كثير الحفظ للغة وأشعار العرب ، حافظاً ضابطاً صادق اللهجة ، محافظاً على السنة في جميع أحواله ، غزير العلم ممتع الحديث ، كثير الفوائد .... ولد ببلادهم الزاوية البكرية وقرأ بها على جماعة من شيوخها الأجلة .. وشارك في فنون عديدة من الفقه واللغة والعربية والعقائد والحساب والفرائض ، وغير ذلك ، وكان بالحديث عارفاً ... وتخرج به جماعة من دوية وغيرهم وسبب تسميته بالخديم : أنه كان ملازماً لخدمة والده سيدى أبى بكر ... توفى رضى الله عنه سنة ١٠٥٩ هـ ودفن بالزاوية البكرية الدلائية (١).

(٤) ومنهم سيد عبدالكريم بن الشيخ سيدى أبى بكر الدلائى صاحب النسل الطاهر والعلم الزاخر والفضل الاكبر فهو من أسرة كلهم عالم وابن عالم ، وفاضل وابن فاضل ، ليس لهم هم إلا السعى وراء التحصيل العلمى ، والتحرير الفكرى ، والتجميل الخلقى ، والتقويم العقلى .

قال عبدالودود التازى - في سياق الحديث عن سيدى أبى بكر الدلائى « ولد خمسة أولاد سيدى محمد ، وسيدى عبدالرحمن ، وسيدى الحارث ، وسيدى الشرقى ، وسيدى عبدالكريم ، أما الأخيران - أى الشرقى وعبدالكريم فقد أخذوا عن أخيهما سيدى محمد المذكور ، وعن سيدى العربى القاسى وتبحرا في العلوم حتى كانت تشد اليهما الرحال من كل جهة في علم المعقول والمنقول والمنطق والبيان ، والأصول ، واللغة والتفسير والنحو والتصريف ، حتى كان يضرب بهما المثل في زمانهما في العلم ، ولهما حواش لطيفة على المنطق تكلمتا فيها مع شرح الشيخ السنوسى ... (٢) ».

لقد كان سيدى عبدالكريم من أهل العلم والعمل به ، وبرع في نظم القريض وحاز من الفصاحة ما لم يحزه سواه ، ومن الذكاء ما عجز عن وصفه اللسان ، كان غزير الحفظ ثاقب الفهم ، متفنناً في أنواع العلوم ، توفي عام ١٠٤٩ هـ ودفن بزاويتهم رحم الله الجميع .

هذا وقد قال سليمان الخوات في سياق الحديث عن الشارح سيدى محمد المرباط الدلائى وشيوخه :

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ٢٢٦ - وأنظر نزهة الاخيار ص ١١ .

(٢) نزهة الاخيار ص ١٠٢ . وأنظر البدور الضاوية ج ١ ص ٢٢٧ .

« أخذ العلم الظاهر عن والده ، وجماعة من أقاربه ، منهم أعمامه أبو العباس أحمد الحارثي ، وأبو عبدالله محمد الشرقي ، وسيدى عبدالكريم الحديم ، وعن إخوته : سيدى المساوى ، وسيدى عبدالحائق وسيدى عمر وسيدى أبى عمر ، وغيرهم من الواردين عليهم كالشيخ أبى حامد العربي بن يوسف الفاسى ، وأبى العباس أحمد بن على بن عمران الفاسى وغيرهما وله الرواية عن الحافظ أبى العباس أحمد بن على بن يوسف الفاسى ، وأخيه الامام ابن محمد عبدالقادر ، رضى الله عنهما (١) » .

ولنبداً بالحديث عن إخوته الذين أخذ عنهم كما ذكرنا بشيء من التفصيل :

١- الأخ الأستاذ الامام قدوة الانام وحجة الاسلام سيدنا أبو عبدالله محمد المساوى ابن الشيخ الواصل سيدى محمد بن الشيخ العارف بالله سيدى أبى بكر الدلائى . ولد بالزاوية الدلائية ، وفي رحاب العلم والمعرفة ترعرع ، وفي محراب التدبير والتفقه تعبد ، وفي حلبة اللغة العربية والآداب والنحو والصرف تدرس وتفرس ، وكان مولده في أوائل المائة الحادية عشر .

قال سليمان الخواب : « نشأ بالزاوية الدلائية وقرأ في صغره وارتحل لمدينة فاس في طلب العلم قبل أن يناهز الحلم ، فأدرك بها الامام النظار أبا عبدالله محمد بن قاسم القصار ، وحضر مجالس درسه وانتفع به ولازم القراءة على الامام الأوحى أبى محمد عبدالواحد بن عاشر الأنصارى وعلى الفقيه القاضى أبى القاسم ابن أبى النعيم الغساني وغيرهم . . . . . وكان آية من آيات الله في دقائق المرسوم والمفهوم بارعا في الفقه والاصلين ، والتفسير والحديث وعلم الكلام والمعاني والبيان والسير واللغة وعلم الانساب » والآداب والقراءات . . . . . (٢) » .

هذا وقد ذكر له صاحب الزاوية الدلائية من المصنفات أربعة عشر مصنفا (٣) منها :

تقيد كاشف عن أحكام الاستنابة في الوظائف ، نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيتها في الصلاة ، نوادر المساوى ، صرف الهممة الى تحقيق معنى الذمة ، التعريف بالاشراف الادارسة الجوطيين ، وغير ذلك وأغلبها موجود في الخزانة العامة بالرباط .

توفى رحمه الله قتيلا غدرا عام ١٠٥٩ هـ

(٢) الأخ الأستاذ أبو محمد عبدالحائق بن الشيخ الامام سيدى محمد بن العارف بالله سيدى أبى بكر الدلائى ، فهو من كبار الأئمة وعظماء الفكر والعقل ، المتبحر

(١) البذور الضاوية ج ٢ ص ٢٧٥ وانظر ترجمته في نشر الثاني ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) البذور الضاوية ج ٢ ص ٢٥٦ . انظر حقائق الازهار الندية ص ٣ .

(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٥١-٢٥٢-٢٥٣ ، وانظر نزهة الاخيار المرضيين ص ٩ .

في أغلب الفنون والعلوم .

قال سليمان الخواب : « وكان رضى الله عنه إماماً بارعاً ، حبراً جامعاً ، عالماً متفتناً داركاً مستحضراً للفقه والنوازل ، غاية في الحفظ والفهم وفصاحة اللسان ، عارفاً بالنحو واللغة والأصول ، والمنطق والبيان ، وأما التفسير والحديث والتصوف فلا يمارى في ذلك ، عارفاً بالأدب . . . ولد بالزاوية البكرية ونشأ بها ، وأخذ العلم عن والده ، وجماعة من أقاربه ، وغيرهم من الأئمة الأعلام كالشيخ عبدالواحد بن عاشر ، والفقيه القاضي أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني . . . وغيرهم (١) » .

وقال عبدالودود التازي : « وجاء سيدى عبدالخالق بن سيدى محمد بن أبي بكر فكان من أكابر العلماء ، ذا همة عالية ، ملأ المغرب علماً وفهماً وشجاعة وعزماً ، وكان مهاباً حتى كان يقال له : ملك العلماء وسيد الخطباء له في علم الظاهر والباطن باع مديد في كل فن من فنون العلم ، وكان قد أشتهر بعلم البديع ، رق ولطف فيه لطافة الازهار في الربيع ، كان اذا تكلم فيه أو هن العقول ، فلم يدرك كل واحد من أحبار العلماء أمامه ما يقول ، وإن فاه للقريض فله فيه الباع العريض . . . (٢) » .

قتل رحمه الله تعالى في عام ١٠٥٩ هـ وحمل الى الزاوية الدلائية فدفن بها .

(٣) الأخ الاستاذ سيدى عمر بن الشيخ سيدى محمد بن الشيخ الهمام سيدى أبي بكر الدلائى ، عرف بالشجاعة والبطولة في الحق ، والسيادة والاقدام من أجل الدين والعلم ، والسماحة واللين في جانب الضعفاء والمحتاجين ، وكان من خصائصه الفهم السليم والافهام .

قال سليمان الخواب : « وكان رضى الله عنه أحد الأئمة الأعلام الملحوظين بالاجلال والاعظام ، ومن أكابرهم المقدمين . . أخذ العلم الشريف عن والده وجماعة من أقاربه ، وعن الشيخ الامام أبي حامد سيدى العربي القاسى وغيرهم ، وكان بديع النظم ، شاعراً مجيداً مشاركاً في الفنون ، يحفظ القوائد الغريبة من كل فن ، له فهم ثاقب نقاد ، وفكر رائق وقاد . . (وفي عام ١٠٥٥ هـ ، توفي رحمه الله في الحركة الى الحياينة ، وحمل مكفوراً مصبراً الى الزاوية الدلائية فدفن بها (٣) » .

(٤) الأخ الاستاذ سيدى أبو عمرو بن الشيخ سيدى محمد بن الشيخ سيدى أبى بكر الدلائى .

الأخ الرابع المتلمذ عليه المرباط ، كان إماماً كبيراً ، وعالماً شهيراً ، وجهيداً نحوياً ، عميد المجد والإفادة ، ووحيد الفضل والسيادة .

(١) البدور الفضاوية ج ١ ص ٢٥٩ وانظر حقائق الازهار ص ٨ .

(٢) نزعة الانبياء المرضيين ص ١١٥ - ١١٦ - وانظر نشر المثاني ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) البدور الفضاوية ص ٢٦٤ . وانظر نشر المثاني ج ١ ص ٢١٥ .

قال سليمان الخواب : « وكان له قدرٌ شامخ وقدم في الأدب راسخ وفي صناعة الانشاء والرسيل ، والنظم البليغ الشهير . . . أخذ العلم عن جماعة من شيوخ زاويتهم الأجلة ، وعن غيرهم من الأئمة الواردين عليهم كالشيخ ابن العباس أحمد ابن عمران السلاسي ، والإمام أبي حامد العربي الفاسي ، ودرس في الزاوية وانتفع به خلق كثير في الفقه والحديث والاصليين والعربية والتلخيص وجمع الجوامع والألفية وغير ذلك (١) » .

وكانت وفاته عام ١٠٦٩ هـ (٢) .

وممن أخذ عنهم ، وتفقه على أيديهم ، ونبغ في اللغة العربية بسببهم من غير أهله وأقاربه :

١ - أستاذ جميع الأساتذة ، ومربي كافة المربين ، من كان له قصب السبق في الزاوية الدلائية في سبيل خدمة العلم والمعرفة ، وصقل الفكر وتصفية العقل البشري من كانت جهوده لها الفضل الأكبر في خدمة الدلائيين وغيرهم بحر العلم الزاخر ، وأعجوبة العصر الآخر ، نادرة الزمان حفظا وفهما وإتقاناً سيدى أبو عبدالله وأبو حامد محمد العربي بن الشيخ أبي المحاسن سيدى يوسف الفاسي الفهري ، ولد بمدينة فاس في عدوة القرويين سنة ٩٨٨ هـ .

قال الكتاني : « وقرأ القرآن ، وأخذ في تعلم العلم ، فأخذ عن والده وعمه العارف ، وشقيقه أبي العباس ، والشيخ القصار ، وأبي الطيب الزياتي وأبي العباس أحمد الزياتي . . . وغيرهم ممن أشتمل عليه كتابه مرآة المحاسن وكان عالماً عاملاً حافظاً محققاً ، دراكاً للعلوم ، غواصاً على الدقائق والفهوم ، رأساً في التفقه والضبط ، وهو آخر علماء المغرب في تحقيق المسائل الغامضة . . . وقد أخذ عنه رحمه الله جماعات من فاس وغيرها من سائر أقطار المغرب منهم بنوه الأربعة أبو نصر عبدالوهاب ، وأبو الحجاج يوسف ، وأبو فارس عبدالعزيز ، وأبو محمد عبدالسلام ، وابن أخيه سيدى عبدالقادر الفاسي وألف تأليفاً عديدة منها : نظم مراسم المعتمد في مقاصد المعتقد ومنظومة تلقيح الأذهان بتنقية البرهان . . . وغير ذلك » وله قصائد كثيرة وشرح عدة كتب مات قبل إتمامها ، منها مرعات المحاسن ، وشرح قصيدة كعب بن زهير ، وشرح الشفا وشرح دلائل الخيرات للجزولي (٣) .

وتوفي رحمه الله عام ١٠٥٢ هـ . بثغر تطوان ، ودفن هناك ، ثم نقل منه بعد عامين أى عام ١٠٥٤ هـ في تابوت الى فاس فوجد دمه طرياً ، قيل : وتعاون جماعته

(١) البدر الضاوية ص ٢٦٥ .

(٢) أنظر : الزاوية الدلائية ص ٢٥٥ .

(٣) سلوة الانفاس ج ٢ ص ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ .

على حمله فوجدوه ثقيلا ، لم يروا أثقل منه ، وذلك دلالة على أنه من الشهداء (١) .  
(٢) الشيخ الامام القدوة ركن الاسلام وعلم الاعلام ، المحصل من العلوم ما تقصر عنه المدارك الحجة البالغة في العلوم على اختلاف فروعها .

قال الكتاني : « المتبحر بالتوحيد الذي عليه المدار ، وإليه تتوجه جميع الاسرار ، الكامل علما وغملا وخلقا وأدبا ومقاما ، ودينا ، البصير بنوعى العلم النافع واللدني أبو محمد وأبو السعود سيدى عبدالقادر الفاسى بن سيد على بن أبى المحاسن سيدى يوسف الفاسى ، ولد عام ١٠٠٧ هـ في شهر رمضان المعظم في القصر الكبير ، وبه نشأ في حجر أبيه ، فتعلم القرآن والعربية والفقه والحديث وغيرها على أبيه وغيره ، ثم رحل لفاس برسم القراءات في حياة أبيه في أوائل رجب سنة ١٠٢٥ هـ ونزل بالمدرسة المصباحية ، وانكب على التعليم والجد والاجتهاد ، وتحصيل الفوائد حتى أنه كان كثيرا ما يجد نفسه سائرا في الطريق من غير قصد ، لتعلق قلبه بمجالس العلم . . . . . وأخذ عن أبيه العارف علوما كثيرة من تفسير وحديث وفقه وعقائد وبيان ، ونحو وأصول ومنطق ولغة وسائر الفنون ، وأخذ أيضا جميع ذلك عن عمه سيدى العربى الفاسى وأجازه في كل ما تجوز له روايته باللفظ والخط وأخذ أيضا عن الشيخ أبى القاسم أبى النعيم الغسانى ، والشيخ أبى مالك عبدالواحد بن عاشر . . . . . وكانت وفاته بعد زوال يوم الأربعاء ثامن شهر رمضان المعظم عام ١٠٩١ هـ ، ودفن بالقرب من الزاوية المنسوبة اليه بحومة القلقليين من عدوة فاس القرويين في موضع تدريسه العلم بها (٢) .

(٣) الشيخ الفقيه ، والعالم النبيه المشارك أبو العباس أحمد بن على بن يوسف أبى المحاسن الفاسى .

قال صاحب نشر المثنى : « مشارك في عدة علوم ما بين منقول ومفهوم وكان مشهورا بحسن الالتقاء والتدريس عظيما في الحفظ والفهم ولد في صفر سنة ٩٧٧ هـ بالقصر ورحل صاحب الترجمة الى فاس ليتخرج على مشائخها ، ثم عاد الى القصر ثم سكن مكناسة الزيتون واستوطن بها حتى آخر عمره الى أن سافر الى القصر فأدركته هناك منيته صبيحة يوم الجمعة ثاني عشر شعبان سنة ١٠٧٢ هـ وحمل الى فاس فدفن بها (٣) .

(٤) ومنهم الشيخ الفقيه المحدث الحافظ الأديب البليغ أبو العباس أحمد بن الشيخ الامام عالم الأدباء وأديب العلماء قاضى الجماعة أبى الحسن على بن الشيخ

(١) انظر ترجمته في « الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٧ - ونشر المثنى ج ١ ص ١٨٢ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٨٠ - الزاوية الدلائية ص ٦٣ - ١١٣ .

(٢) سلوة الأنفاس ج ١ ص ٣٠٩ وما بعدها - وانظر : خلاصة الاثر ج ٢ ص ٤٤٤ نشر المثنى ج ١ ص ٢٩٠ .

(٣) نشر المثنى ج ١ ص ٢٠٠ .

الفقيه النحوي ، أبى زيد عبدالرحمن بن أحمد بن عمران السلاسي ، كان من كبار حفاظ المغرب ، ومن أشد العلماء على تحقيق المسائل العلمية ، والوصول من ورأها الى هدف خدمة الدين والعلم والفكر توفي ١٠٧٥ هـ (١).

هذا وان المرباط لم يفر عن تحصيل العلم حتى في أسفاره ، وهو قد بلغ الغاية في ذلك .

فمن أخذ عنهم ، وازداد تمكنا وتضلعا بالاراضى الحجازية .

من كان له الختام في مجال التحقيق والتدقيق ، وفصل الخصام في دقة النظر ، وجودة الفهم ، وسرعة استخراج الاحكام من عبارات العلماء ، وقوة التأني في البحث شيخ الشيوخ سيدى على بن على أبو الضياء نورالدين الشيراملى (٢) كانت له اليد الطولى في جميع المجالات أى : مجالات العلم والفكر والكرم ، والحلم واللف والصلاح .

ولد ببلدة شيراملى - قره من قرى مصر وحفظ الشاطبية والخلاصة ، والبهجة الوردية والمنهاج ، ونظم التحرير ، والغاية ، والخزيرة والكفاية والرحبية ، وغير ذلك كثير وكثير ، وأخذ جميع القراءات باتقان كما أخذ الفقه والحديث عن النور الزبائدى ، وسالم الشبشيرى ومشائخه في جميع الفنون وفروع العلوم لا يكادون يحصون من كبار العلماء واصاطين الفكر والعقل .

وكان تاريخ ولادته عام ٩٩٧ هـ ، وتوفي عام ١٠٨٧ هـ .

وما أشهر من مؤلفاته هى : حاشية على المواهب اللدنية في خمس مجلدات وحاشية على شرح الشمائل لابن حجر ، وحاشية على شرح الورقات الصغير لابن قاسم ، وحاشية على شرح أبى شجاع لابن قاسم الغزى ، وحاشية على شرح الجزولية للقاضى زكريا ، وحاشية على شرح المنهاج ، النهاية الشمس الرملى وغير ذلك .

ومن أخذ عنهم بالاراضى المباركة الحجازية الشيخ ابراهيم الكردى والشيخ أبو محمد عبدالقادر الطجم ، وغيرهم وغيرهم .

(١) انظر ترجمته في نشر المثاني ج ١ ص ٢٠٧ .

(٢) انظر : ترجمته في خلاصة الاثر ج ٤ ص ١٧٤ - نشر المثاني ج ١ ص ٢٦٣ .



أما مجال من تتلمذ عليه ، وأخذ أصول المعرفة على يديه ونال من الحضوة الميمونة والثقافة الاسلامية ، والتربية الروحية ، والتكوين الخلقي ، والتفنن البحثي ، والذوق السليم ، والطبع المستقيم فهو مجال مترامي الاطراف ، شاسع الأرجاء وأن نال من ذلك من فضائل شارحنا فعددهم لا يحصى كثرة ، ولا يستقصى عدا .

ونكتفي بمن ظهرت آثاره بينه على ثقافته ، وكاد أن يلازمه ملازمة الروح للجسد ، قال سليمان الخوات : « وأخذ عنه بالدلاء جمع كثير وجم غفير من ذويه وغيرهم ، منهم الأديب النسابة المؤرخ أبو العباس سيدي أحمد بن عبدالقادر القادر الحسني ، والشيخ أبو علي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي (١) . . . .

ولنبداً بتفصيل ما يتعلق ببعض تلاميذه من ذويه وأقاربه فنقول : منهم :

١ - ولده الامام العالم الهمام ، الفقيه الأجل ، القدوة الأمثل الناظم الناصر ، الحافظ المتفنن الماهر أبو عبدالله سيدي محمد بن أبي عبدالله سيدي محمد المرابط ابن أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدلائي .

قال الكتاني : « ولد بالزاوية البكرية الدلائية وبها نشأ وأخذ العلم عن والده وجماعة من أقاربه ، وكان فقيها عالماً ، مدرساً عاملاً ، خيراً تقياً فاضلاً ، أحد الفضلاء في عصره تفسيرا وحديثا وفقها واسماء رجال ، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة وكانت له مشاركة في فنون عديدة . . . . وله أنظام كثيرة ، وأمداح نبوية وتعظيمات مصطفىة توفى سنة ١٠٩٩ هـ بفاس الادريسية ودفن مع والده المذكور (٢) .

(٢) ومنهم الفقيه الجليل ، العلامة سيدي أبو محمد عبدالسلام بن سيدي الشاذلي بن سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي .

قال سليمان الخوات : « ولد ببلادهم بالدلاء ، وبها نشأ ، وأخذ العلم عن والده وجماعة من أقاربه ، ودرس هناك ، ونفع وانتفع ثم خرج مع والده واستقر بفاس ثم ذهب لمكناسة الزيتون فأقام بها مدة ، وتولى الامامة والخطابة بجامعها الأعظم ، وانتصب للتدريس والفتيا ، وتخرج به جماعة وله أنظام كثيرة وأثار أدبية كثيرة توفى مطعوناً ثالث محرم الحرام من عام ١٠٩٠ هـ بمكناسة الزيتون وحمل لفاس ودفن بها (٣) .

(١) البدور الضاوية «ص ٢٧٦»

(٢) سلوة الانفاس ج ١ ص ٩٢ وانظر ترجمته في البدور الضاوية ص ٤٤٨ .

(٣) البدور الضاوية ص ٢٦٨ - وانظر : سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩٨ .

(٣) ومنهم - أي : أقاربه - العالم العلامة ، البحر الزاخر والطود الشامخ المحقق ، ذو التحصيل والتفصيل والتحرير ، الفقيه القدوة الفهامة ، أبو عبد الله سيدي محمد بن سيدي الشاذلي بن محمد بن أبي بكر الدلائي .

قال الكتاني : « كان من العلماء العاملين ، والفضلاء الكاملين مدرسا حليما ، جوادا مفضالا كريما ، ..... وكان آية من آيات الله في علم البلاغة والأدب رشيق العبارة باهر الإشارة ، وله القلم البارع في الانشاء والرسيل ، والقلم الراسخ في التحصيل والتفصيل والتوصيل ، ولد بالزاوية الدلائية ، ونشأ بها ، وأخذ عن والده وعن أعمامه سيدي محمد المرابط وسيدي أبي عمرو وسيدي الغزواني ، وغيرهم ، وعن الشيخ سيدي عبدالقادر القاسي ، وولده سيدي محمد ، ودرس بالزاوية وانتفع ثم خرج منها مع والده وأهله عند الحادثة العظمى (١) .  
توفي عام ١١٠٧هـ .

(٤) ومنهم : الامام الجليل ، العارف بدقائق الامور الفاهم لخفايا السطور ، العالم العلم شيخ الاسلام ، وعلامة الأعلام ، أبو عباس سيدي أحمد بن سيدي الشاذلي الدلائي .

قال الكتاني : « ولد ببلادهم الزاوية وبها نشأ وأخذ العلم عن والده ، وجماعة من أقاربه ودرس العلم هناك ، وكان فصيح اللسان في الانشاء والنظم ضاربا في فنون الأدب بسهم وأي سهم ، له تقايد كثيرة ، وأشعار أدبية شهيرة ، ومكاتبات وأشجاع تستحسنها الطباع ، وقد أقر له بالتقديم في القريض كل من نشر لواءه العريض ..... (٢) .

توفي عام ١١٠٦هـ .

(٥) ومنهم : الفقيه العالم الهمام الولي الصالح ، العلامة المبجل سيدي الطيب بن العلامة الامام سيدي الشاذلي الدلائي .

قال سليمان الجوات : « ولد رضى الله عنه بالزاوية الدلائية ، وبها نشأ وأخذ العلم عن والده وجماعة من المشايخ أقاربه وكان رضى الله عنه آية من آيات الله في الحفظ والتحصيل ، صاحب تحرير وتدقيق ودراية وتحقيق ، أخذ من كل علم بنصيب ، وله في التدريس والتقرير اليد الطولى والباع الرحب . . . توفي رحمه الله تعالى ورضى عنه عام ١١٠٧هـ (٣) .

(١) سلة الانفاس ج ٢ ص ٨٩ - وانظر البدور الضاوية ص ٤٦٩ .

(٢) سلة الانفاس ج ٢ ص ٩٨ - وانظر البدور الضاوية ص ٤٧٦ .

(٣) البدور الضاوية ص ٤٧٦ .

(٦) ومنهم : الفاضل الأكمل ، المحقق الفهامة المدقق ، خاتمة أهل زمانه ، العالم المفيد ، مجدد العصر بالتدريس والتقييد ، أبو عبدالله سيدى محمد بن العلامة سيدى أبى عمر - بفتح العين والميم - بن سيدى محمد بن سيدى أبى بكر الدلائى . قال الكتانى : ولد ببلادهم بالزاوية البكرية ، وبها نشأ وأخذ العلم عن جماعة من شيوخها ، وكان آية باهرة في تحقيق العلوم وإيضاح المنطوق منها والمفهوم ، يبره بفصاحته الألباب ، ويأتى في تقريراته بالعجب العجاب استوطن فاسا بعد الحادثة العظمى بزوايتهم ، فأخذ عنه بها الأكابر وافتخر به ذووا الاقلام والمحابر . . توفي رحمه الله تعالى عام ١٠٩٩ هـ ، ودفن بروضتهم (١) .

(٧) ومنهم : العلم الذى لا يدانى البحر الزاخر علما وأدبا وحكمة ، والخبر الذى أعجز من تقدم أو تأخر ، ذو الكلام الجزيل ، والقول الفصل ، واللفظ الفائق ، والمعنى الرائق ، من حاز قصب السبق في الفنون وفهومها ، الجامع لشتات معانيها وعلومها ، المختص بحل المشكلات وإيضاح المعضلات نخبة الأدب ، وخلاصة المجد والحسب أبو عبدالله سيدى محمد الطيب بن الشيخ الامام الحافظ المحدث الهمام سيدى محمد المساوى بن شيخ الاسلام سيدى محمد بن إمام الأئمة سيدى أبى بكر الدلائى .

قال سليمان الخوات : « كان رحمه الله إماما كبيرا وأديبا ماهرا شهيرا ، وعالما عاملا ، وفاضلا كاملا ، وقطبا واصلا ، قرأ رضى الله عنه بالزاوية على أعمامه وأبيه ، وأهله وذويه ، ومن آوى اليهم من الأعيان من الأقطار والبلدان من أئمة فاس وغيرها من الأوطان » كالشيخ سيدى حمدون الأبار ، وسيدى العربى الفاسى « وسيدى محمد بن سودة ، وغيرهم من الأئمة الاعلام ، ورحل لفاس ، وأخذ عن الشيخ سيدى عبدالقادر بن على الفاسى وسيد حمدون المزوار . . . . . وقد وقفت على سؤال بعث به اليه صاحب الرحلة الفقيه العالم الأديب البارع أبو سالم سيدى عبدالله المدعو عياش ابن سيدى محمد بن أبى بكر العياشى يسأله فيه عن عدة مسائل من علم المعقول ، ونص السؤال :

سيدى لا زالت شمس علومكم مشرقة ، وأزهار رياض أفهامكم مؤتلفة موفقة ، جوابكم الكافى بكلامكم الشافى عن مسائل أشكلت علينا في كتابى السعد والمحل . . . ومنها قول السعد في مختصره عند قول المتن : ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما . . . الخ فانه قال في مطرح هذا المحل : مثل كون الكفار قائلين بهذا القول ، وأصحاب محمد عليه السلام غير قائلين ، فقد أشكل علينا هذا الكلام ، فان المميز لاحد المتشاركين ما ذكر المتن وهو قوله : أنحن

(١) سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩٩ - وانظر البدور الضاوية ص ٤٦٧ .

أو أصحاب محمد ، لم يذكر الشارح هذه الزيادة في مطولة ولا في شرح المفتاح . . . الخ (١).

وقد تضمن هذا السؤال تسعة أجوبة ذكرها سليمان الخواب ، وهي غاية في الدقة والفهم ، والاحاطة ، والوضوح ، وقد ذكر أيضا نص الرسالة التي بعث بها العياشي يشكر فيها الشيخ على اجابته ، ونص الرد على تلك الرسالة .

وقال سليمان الخوات : « ولصاحب الترجمة رحمه الله رسائل عديدة رائعة جيدة فائقة ، وانشاءات أثرية وانظام كثيرة ، وأشعار مذكورة ، وموشحات مشهورة . . . . . وكانت وفاته رحمه الله في رجب سنة ١٠٧٧ هـ ، ودفن بالزاوية البكرية مع أسلافه (٢).

(٨) ، (٩) ، (١٠) ومن تلاميذه أولاد أخيه محمد الحاج وهم : أحمد ومحمد ، وعبدالله أبناء الأمير والعالم التحرير سيدي محمد الحاج بن سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي .

وهم من هم علما ، وحكمة وأدبا وشجاعة ، وخلقاً عظيماً ، من كبار الفقهاء وفحول الأدب ، ورجالات الفكر والعقل محققين للمسائل العلمية ، مبرزين في الميادين الأدبية متقنين للحياة السياسية والاجتماعية .

توفي أحمد عام ١٠٦٤ هـ ، وتوفي محمد عام ١٠٧٠ هـ ، وتوفي سيدي عبدالله عام ١٠٨٧ هـ . وكان تعليمهم مثل أهلهم وأقاربهم بالزاوية على أيدي جماعة من ذويهم وغيرهم ممن يباشرون التعليم في الزاوية في زمنهم حتى بلغوا الغاية في العلم والمعرفة ، ووصلوا الى المستوى الفكري والعقلي الذي يؤهلهم الى مباشرة التدريس وخوض معارك الحياة (٣).

ومن تلاميذه من غير أقاربه :

(١) شمس المعارف ، وأمان المخاوف ، وإمام الأمة ، وحامل لواء المجد ، وكاشف أسرار العلوم والمعارف ، من اذا نطق أخرس الآخرين ، واذا أفتى أبطل كلام المفتين ، واذا تدارس العلم أسقط في أيدي الباقيين .

قال أحمد الناصري : آخر علماء المغرب على الاطلاق ، الذي وقع على علمه وصلاحه الاتفاق ، أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي ، نسبة الى آيت يوسي من برابرة ملوية . . . . . قال في فهرسته : كانت قراءتي كلها أو جلها فتحا ربانيا ورزقت والله الحمد قريحة وقادة ، فكنت بأدنى سماع ينفعني الله . . . . . وكان

(١) البذور الضاوية ص ٣٤٣ وما بعدها .

(٢) البذور الضاوية ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٣) انظر ترجمة كل منهم في البذور الضاوية ص ٤١٧ - ٤٢٤ .

معظم قراءته بالزاوية الدلالية ، لم يزل مقيماً بها عاكفاً على بث العلم ونشره . . . .  
 وكان متضلعا من العلوم العقلية والنقلية حتى قال في تأليفه المسمى بالقول الفصل  
 في الفرق بين الخاصة والفضل : إنه بلغ درجة الشيخ سعد الدين التفتازاني ، والسيد  
 الجرجاني وأضرابهما . . . . ولما دخل مراکش تصدر بها لاقراء علم التفسير بجامع  
 الأشراف ، فمكث في تفسير الفاتحة قريبا من ثلاثة أشهر وهو يبدى كل يوم  
 اسلوبا غريبا وتحقيقا عجيبا . . . . ولله در الامام العياشي اذ قال :

من فاته الحسن البصري يصحبه . فليصحب الحسن اليوسى يكفيه (١)  
 وفي صفوة من أنتشر : « قال أبو علي في الفهرست في حق محمد المرباط  
 الدلائى : « خاتمة النحاة . . . . حضرت عنده تلخيص المفتاح لمختصر السعد ،  
 ومواضع من الخلاصة ، وصدرأ من تفسير القرآن بالجلالين ، وأجازني في فنون  
 العلم كلها . . . . هـ (٢) »

توفي عام ١١٠٢ هـ . رحمه الله ، وكان شاعرا أديبا ، طليق اللسان حاضر  
 الجنان . قال الاستاذ محمد حاجي : « . . . وقد تتلمذ اليوسى لكثير من العلماء  
 الدلائين مثل محمد المرباط » .

وقد ذكر له من المؤلفات في جدول ما عدده ٤٧ مؤلفا : حاشية على شرح  
 كبرى السنوسى ، شرح صغرى السنوسى ، الرد على القرافي في التفريق بين القديم  
 والحديث في كلام الله ، الكوكب الساطع بشرح جمع الجوامع ، شرح تلخيص  
 المفتاح ، ديوان شعر ، وغير ذلك (٣)

(٢) أحمد القادري :

أبو العباس أحمد بن عبد القادر القادري الحسنى ، كان فقيها بارعا ، وأديبا  
 لامعا وعالما مطلعا ، تغلب عليه الحياة الصوفية ، صاحب الزاوية المعروفة في  
 فاس المخفية بعدوة الأندلس .

قال الكتاني : « ولد رحمة الله سنة ١٠٥٠ هـ ، ونشأ في مرواة ، ودين ،  
 ولم تكن له حرفة سوى طلب العلم ، ولقاء المشايخ ، وكان ذا شجاعة وإقدام ونجدة  
 وفصاحة وإفحام . . . . وكانه أبو التخصيص سيدى أبو الوفا - لما قدم عليه بمصر  
 قاصدا الحج سنة ١٠٨٣ هـ بأبى الأفضال ، وأقام في هذه الحجة بمصر نحو سبع  
 سنين ، وفي هذه المرة قرأ على الشيخ عبد الباقي الزرقاني وسيدى محمد الخرشى ،  
 وأخذ الطريقة القادرية بالديار المصرية عن شيخها في عصره الشيخ على بن بدر الدين  
 القادري . . . . ثم رجع الى فاس واعاد السفر للحج ثانيا عام ١١٠٠ هـ . . . .

(١) الاستقصاء « ج ٤ » ص ٥١

(٢) صفوة من أنتشر من صلحاء القرن الحادى عشر ص ٨٩ مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٦٧١ .

(٣) انظر الزاوية الدلالية ص ٩٧ وما بعدها .

وأخذ عن جماعة من شيوخه كسيدى عبدالقادر الفاسى وسيدى الحسن البوسى . . . وكانت له سجية في نظم الشعر ، وله أنظام جيدة . . . الخ (١).

وقال الاستاذ محمد حاجى : « . . . وزار مصر حيث التقى بشيوخها وأعلامها وأقام أحمد القادري في الزاوية الدلائية طويلا يأخذ العلم عن الشيخ محمد المراتب الدلائى ، والحسن البوسى ، وغيرهما (٢). توفي أحمد القادري عام ١٠٧٣ هـ ودفن بقرب ضريح الشيخ أحمد اليمنى .

(٣) محمد الفاسى :

أبو عبدالله سيدى محمد فتحا ابن الحافظ أبى زيد سيدى عبدالرحمن ، بن الشيخ سيدى عبدالقادر الفاسى ، كان إماما في الفقه لا يدانى ، مشاركا في جميع الفنون والعلوم ، من الرجال الصالحين .

قال الكتانى : « ولد بفاس سنة ١٠٥٨ هـ ، وقرأ على جده المذكور ، ولازمه سنين في الصحيحين وغيرهما وسمع عليه التفسير والنحو والأصول والتصوف وغير ذلك ، وأجازه إجازة عامه سنة ١٠٨٠ هـ ، ثم لازم عمه سيدى محمد بن عبدالقادر الفاسى مدة ، وتخرج على أبيه في فنون العلوم ، وأجازه أبو سالم العياشى ، وحج فأجازه الحرشى والزرقاتى ، وغيرهم ، وكان فقيها متضلعا ذاكرا للحديث ، بصيرا بفنونه ، عاكفا على خدمته ، مكبا على التقيد ، ثقة عدلا . . . وله من التأليف : كشف الغيوب عن رؤية حبيب القلوب صلى الله عليه وسلم والكوكب الزاهر في سير المسافرين . والمنح البادية في الأسانيد العالية وغير ذلك . . . وكانت وفاته على ما ذكره في الصفوة سنة ١١٣٤ هـ (٣).

(٤) أبى سليمان المغربى :

محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسى بن طاهر السوسى الرودانى المغربى المالكى ، نزيل الحرمين ، العالم الجليل ، الفاره النبيل قطب العلوم من منطوق ومفهوم .

قال المحبى : « ولد في سنة ١٠٣٧ هـ » بتارودنت « قرية بسوس الأقصى ، وقرأ بالمغرب على كبار المشايخ من أجلهم قاضى القضاة مفتى مراکش وعحققها أبو مهدي عيسى الكافى ، والعلامة محمد بن سعيد المربغنى ومحمد بن محمد المراتب الدلائى ، وشيخ الاسلام سعيد بن ابراهيم المعروف بقدورة مفتى الجزائر . . . ثم رحل الى مصر وأخذ عن من بها من أعيان العلماء كالنور الاجهوى والشهايين الحفاجى والقلوبى وغيرهم . وأجازوه ، ثم رحل الى الحرمين وجاور بمكة والمدينة سنين عديدة وهو مكب على التصنيف والاقراء .

(١) سلوة الأنفاس ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٢) الزاوية الدلائية ص ١٢٤ .

(٣) سلوة الأنفاس ج ١ ص ٢١٩ .

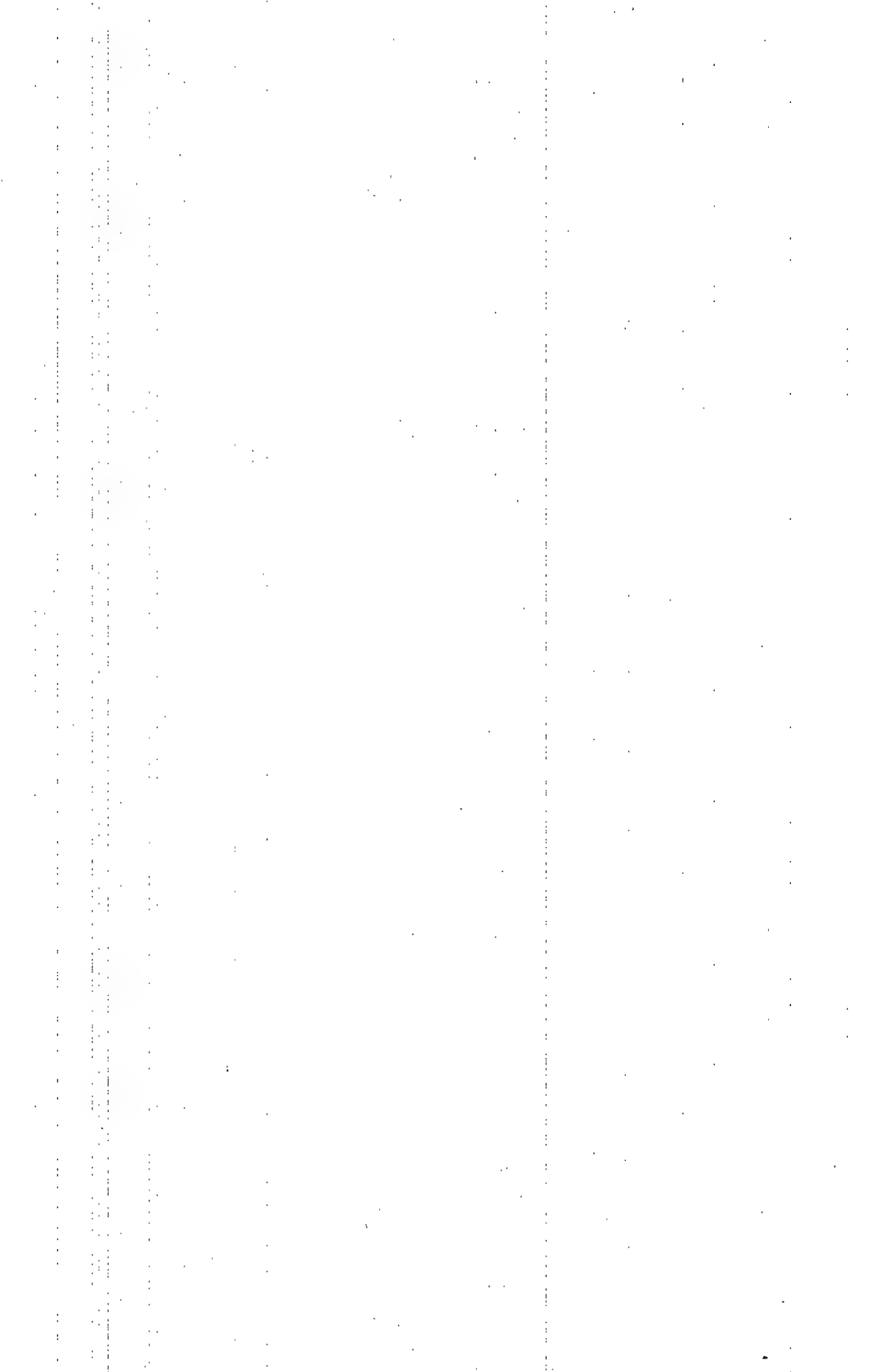
واشتغل مدة اقامته بدمشق بتأليف كتاب : الجمع بين الكتب الخمسة والموطأ على طريقة ابن الأثير في جامع « الاصول » الا أنه استوعب الروايات من الكتب الستة ولم يختصر كما فعل ابن الأثير ، وله من التأليف الشاهدة ببحره ، ودقة نظره : مختصر التحرير في أصول الحنفية لابن الهمام ، وشرحه ومختصر تلخيص المفتاح وشرحه ، والمختصر الذي الفه في الهيئة ، والحاشية على التسهيل ، والحاشية على التوضيح . . . . . وقد أخذ عنه بمكة والمدينة والروم خلق ، ومدحه جماعة واثنوا ، وكانت وفاته بدمشق سنة ١٠٩٤ هـ.

ودفن بالتربة المعروفة بالايحية بسفح قاسيون « بوصية منه . . . الخ (١).

ومن ضمن من أخذ عن المرابط وحصل له شرف التلمذة عبدالسلام ابن الطيب القادري ، المتوفي عام ١١٣٤ هـ ، وأبو العباس أحمد بن علي الوجاري المتوفي عام ١١٤١ هـ ، وغيرهم كثيرون ، والذين ذكرتهم هم المشهورون بالصحة الملازمون للحضرة ، المكثرون من الحضرة ، هم الذين تفجر عليهم ينبوع علمه الزاخر ، واستفادوا منه علم الاول والآخر حتى برزوا جميعا في هذا الميدان ، وحازوا على قصب السبق دون من سواهم في مضمار العلم والمعرفة « وساحة الفكر والأدب ، والعقل والذوق ، وأصبحوا مؤلفين مثل استاذهم ولهم اليد الطولى في هذا الشأن ، فسبحان من علم الجميع ، وما أعظم شأنه حيث جعل الناس تتسلسل في الاخذ من بعضهم البعض ، واستفادة أحدهم من الآخر . والحمد لله اولا وآخرا .

---

(١) خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٤ .



في آثاره العلمية ، ويتضمن مطلبين

.. المطلب الأول : في بيان آثاره العلمية بوجه عام :

من الطبيعي أن من كان أولئك شيوخه ، وهؤلاء تلاميذه ، أى المذكورون في المبحث الثاني - أى من كان كذلك ، ومن كان بتلك الصفات التي سبقت الإشارة إليها في ترجمته جدير بأن توجد له عدة مؤلفات ويترك من بعده أثراً علمياً عظيماً ، ومكتبة شائقة. تزخر بأروع أنواع العلوم ، وتكتض بالعديد من المؤلفات الخاصة بصاحب الترجمة .

وظاهرة الجمع بين التدريس والتأليف غالبية ، أى أن في الغالب والكثير أن يجمع بعض العلماء بين التدريس والتأليف ، ويكون له شأن وأى شأن في كلا الميدانين ومن بين هؤلاء شارحنا محمد الم رابط الدلائل . لقد خلد اسمه في تاريخ التدريس ، وعلا نجمه في سماء التأليف والتصنيف وقد يتقن رجل العلم التدريس فقط وليس له آثار علمية مكتوبة ، وقد تكون مملة على تلاميذه .

أى إن شارحنا بذل الجهود الجبارة في سبيل خلق جيل من أبناء عصره ، وتكوينه شباباً احقاء بأن يوصفوا بالعلم والمعرفة ، كما بذل الجهود المضنية من أجل خدمة العلم ، وتقييد القواعد ، وتدبيج المصنفات التي إن دلت على شيء فأنما تدل على عبقريته النادرة وذكائه المفرط ، وعقليته الفذة ، وعلومه الجمة ، واضطلاعه الواسع ، ودراسته المتينة ، وقد ذكرت له المراجع المختلفة العديد من المؤلفات والمصنفات وهي :

١ - شرحه التسهيل المسمى : نتائج التحصيل في شرح التسهيل وسيأتى الحديث عنه .

٢ - شرحه للبسط والتعريف للمكودى المسمى : « فتح اللاليف على البسط والتعريف في علم التصريف (١) » وقد طبع على نفقة مطبعة على الحجري بفأس عام ١٣١٦ هـ . وهو بحوزتى ، وقد تمكنت من العثور عليه في المكتبة المركزية بالجامعة .

(١) نسب هذا الكتاب للشارح كل من : صاحب سلوة الانفاس « ج ٢ ص ٩١ » البور الضاوية ج ١ ص ٢٧٦ » الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ ، شجرة النور الزكية ج ٢ ص ٣١٣ - معجم المطبوعات ص ١٩٤ ، المؤلفين ج ١١ ص ١٩٩ « خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ ، ايضاح المكنون ج ٢ ص ١٧٠ .

هدية المارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - صفوة الانفاس ص ٨٩ - الاعلام للزرلكنى ج ٧ ص ٢٩٤ .

٣- المعارج المرتقيات الى معاني الورقات لامام الحرمين الجويني « وذلك في الأصول . وعبارته في أوله بعد البسملة والتصلة : « قال العبد الحقير البائس الفقير محمد بن محمد بن أبي بكر الصغير الدلائي عفا الله عنه .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابه الأئمة الصديقين ، هذا بحمد الله شرح حافل على ورقات ابي المعالي إمام الحرمين يستملحه الناظرون ، ويستحسنه الماهرون سألني بعض خلصاء الاخوان ، والفضلاء والاعيان ، فاستغرغت في تحريره وسعى وطاقتي وأعددتهم ليوم فاتني وسميته المعارج المرتقات الى معاني الورقات ، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفعني به ومتعاطيه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، ولنبدأ بتعريف المصنف قبل الشروع فنقول (١) . . . . الخ .

وهذا الشرح موجود في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٧٦ك ، وقد قمت - في رحلتى الى المغرب الأقصى - بتصوير جزء منه ، وهو الآن في حوزتى .  
(٤) البركة البكرية في الخطب الوعظية ، قال الكنانى في سلوة الأنفاس : وله خطب وعظية بنى فيها على مترع ابن نباتة .

هذا وقد أشار كبار علماء زمانه بهذا المصنف ، وأنه جدير بالمكانة العليا ، منهم أخو المؤلف وشيخة أبو عمر بن محمد بن أبي بكر الدلائي السالف الذكر في مبحث مشائخه - قال الشيخ محمد الطيب القادرى في نشر المثانى : « ومما وقفت عليه من أنشائه - أى أبى عمر - ما كتبه على تأليف أخيه أبى عبدالله محمد المرباط الذى سماه البركة البكرية في الخطب الوعظية - رسالة ، ونصها . . . الخ .

قال سليمان الخوات : في البدور انضايوة : « وللناس في صاحب الترجمة - أى المرباط - ومؤلفاته أمداح كثيرة ، وأشعار أثرية ، قال الشيخ أبو على اليوسى في محاضراته ما نصه : « ومما اتفق لى أنى كنت قدمت في أعوام الستين وألف بالرحلة في طلب العلم ، وكنت اذ ذاك شابا ، فدخلت الزاوية البكرية - أى الدلائية - فوجدت شيخنا الامام أبا عبدالله محمد المرباط قد جمع خطبا وعظية ، وتقدم الى أهل الوقت من بلده أن يكتبوا عليها تقريرا أو غيره ، فكتب كل ما قدر له من نظم أو نثر ، أو هما معا ، فلما رأيت ذلك كتبت أنا أيضا شيئا . . . الخ (٢) .

(١) هذا وقد نسب هذا الكتاب للشارح المذكور كل من : البدور الضاوية ج ١ ص ٢٧٦ ، الزاوية الدلائية ص ٦٩ ، خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ - سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩١ - شجرة النور الزكية ج ٢ ص ٣١٣ ايضاح المكنون ج ٢ ص ٥٠٣ هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - الاعلام للزركلى ج ٧ ص ٢٩٤ - صفوة من أنشئت ص ٨٩ - نشر المثاني ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) نسب هذا الكتاب للشارح في كل من : سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩١ - البدور الضاوية ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٨٤ - خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ - نشر المثاني ج ١ ص ٢١٥ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - الاعلام للزركلى ج ٧ ص ٢٩٤ - ايضاح المكنون ج ١ ص ١٧٧ - معجم المؤلفين ج ١١ ص ١٩٩ - شجرة النور الزكية ج ٢ ص ٣١٣ - الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ وفيها : يوجد أوائلها في مكتبة ابن غازى بمكناس - نشر المثاني ج ١ ص ٢٧١ .

(٥) الدرة الدرية في محاسن الشعر وغرائب العربية ، وبعض المراجع تسمية :  
بالدرة الصدفية في محاسن الشعر وغرائب العربية .

ومن عنوانه يدل على أنه أدب محض ، ولم أجد من المراجع التي ذكرته من  
أثبت مكانه ، وأين يوجد ؟ لا في مكتبة عامة ولا خاصة (١)

(٦) فصل الخصمين في متعلق الطرفين ش وهذا من عنوانه يدل على أنه يبحث  
في القواعد النحوية ، ولم تذكر المراجع التي أثبتت نسبته للشارح مكان وجوده (٢).  
(٧) شرح على ألفية ابن مالك قيل : انه في مجلدين ، ولم تذكر المراجع  
مكان وجوده (٣).

(٨) الدلائل القطعية في تقرير النصب على المعية ، وهذا الكتاب من المباحث  
النحوية ، كذلك لم تدلنا المراجع على أماكن وجود (٤).  
(٩) التحرير الاسمي في إعراب الزكاة أسمى ، ولم تذكر المراجع التي أثبتت  
نسبته للشارح أماكن وجوده (٥).

(١٠) رفع اللبس عن ورود « تفعل » بمعنى « فعل » والعكس كذلك لم تدلنا  
المراجع التي نسبته للشارح على أماكن وجوده (٦) .

(١١) ديوان في الشعر ، وقد كثر الحديث عنه ، وأنه موجود ، الا أنني  
لم أتمكن من الحصول عليه ، وقد دلتني صاحب كتاب الزاوية الدلائية - فتح الله  
علينا وعليه الاستاذ محمد حاجي الاستاذ بجامعة محمد الخامس غفر الله لنا وله - وذلك  
لما اجتمعت به في الرباط عام ١٩٧٣م دلتني على أنه موجود في مكتبة الاستاذ الكبير  
محمد التطواني بمدينة سلا قرب الرباط ، وقد اتصلت بالاستاذ المذكور وحدد  
موعدا للقاء به ، وتمت مقابلتي إياه ، وكانت نعم المقابلة ، وقد شعرت بالهبة

(١) نسب هذا الكتاب للرباط في كل من : سلوة الانفاس ج ٢ ص ٩٢ - الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ -

هدية العارفين ج ٢ ص ٢٨٦ - خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ ايضاح المكنون ج ١ ص ٤٥٨ -  
معجم المؤلفين ج ١١ ص ١٩٩ شجرة النور الزكية ج ٢ ص ١٩٠ - الاعلام للزركلي ج ٧ ص ٢٩٤ .

(٢) المراجع التي أثبتت ذلك هي : ايضاح المكنون ج ٢ ص ١٩٠ هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٤ -  
خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ .

(٣) هذا الشرح نسبة للرباط كل من : صاحب الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ - صاحب سلوة الانفاس  
ج ٢ ص ٩١ - صاحب البدور الضاوية ج ١ ص ٢٧٨ .

(٤) وقد أثبت نسبته للرباط كل من : المراجع الآتية : خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ ايضاح  
المكنون ج ١ ص ٤٧٧ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - معجم المؤلفين ج ١١ ص ١٩٩ .

(٥) والمراجع التي ذكرته هي : هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ ، ايضاح المكنون ج ١ ص ٢٣١ -  
خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ .

(٦) والمراجع التي أثبتت نسبته هي : خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٣ - ايضاح المكنون ج ١ ص ٥٨٠ -  
هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ .

والاجلال حين دخولى لمسكنه المعمور ، والمقر الذى جعله لمقابلة طلاب العلم ،  
ووجدت عنده حوالى عشرين طالبا ، واحد يسأل وآخر ينتظر دوره ، وبعد دخولى  
بقليل وتقديم التحية لاستقبالى استأذن الطلبة لكى يتفرغ لمساءلتى ، تقديرا لغربتى ،  
وبعد مناقشة طويلة حول المرباط ومؤلفاته ، وبالاخص الكتاب المحقق ، وذكر  
لى أنه من أنفس الكتب ، وأنه جدير بالتحقيق والدراسة ، وفي ختام المقابلة طلبت  
منه ما جئت اليه من أجله ، وهو تمكينى من الحصول على ديوان المرباط الذى بحوزته  
ولكنه أعترى وتأسف كثيرا ، لأن الديوان صحيح كان موجوداً عنده ، وأخذ  
يصف لى ذلك الديوان وأنه لا كالدواوين ، فيه شعر من أعلى المستويات ، ونظم  
من أرقى أنواع النظم الى غير ذلك من العبارات التى تمجد الديوان ، وتضع صاحبه  
في قمة الأدباء .

وفي ختام حديثه أخبرنى أن الديوان انتقل للملكية الاستاذ علال الفاسى - رحمه  
الله - وكان في ذلك الوقت لا زال حيا ، وحاولت الاتصال به في الرباط فلم أفلح  
لانشغاله بالحزب الذى يتزعمه .

قال المحبى في خلاصة الأثر : « وله ديوان كبير الحجم ، من طالعه عرف  
في البلاغة مكانته » (١) .

(١) وقد أثبت نسبة ذلك الديوان للمرباط كل من المراجع الاتية : خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٤ دليل  
مؤرخ المغرب ص ٣٨٨ - شجرة النور الزكية ج ٢ ص ٣١٤ - معجم المؤلفين ج ١١ ص ١٠٠ .  
ايضاح المكنون ج ١ ص ٥٢٢ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ -  
الاعلام للزركلى ج ٧ ص ٢٩٤ .

في كتابة ( نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل بوجه خاص ، من حيث بيان نسخه ومحتوياته ، وبعض الكتب التي تأثر بها .

هذا الكتاب اتفقت جميع المراجع على تسميته بهذا الاسم . كما اتفقت على نسبته للشارح محمد المرباط الدلائي . والمراجع هي :

البدور الضاوية ج ١ ص ٢٧٦ - صفوة من انتشر ص ٨٩ - نزهة الأخيار المرضيين ص ١١٨ - نشر الثاني ج ١ ص ٢٧١ - خلاصة الأثر ج ٤ ص ٢٠٣ - شجرة النور الزكية ج ٢ ص ٣١٣ - معجم المؤلفين ج ١١ ص ٩٩ - ايضاح المكنون ج ٢ ص ٦٢١ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٩٦ - سلوة الأنفاس ج ٢ ص ٩١ - الزاوية الدلائية ص ٢٥١ - الاعلام للزركلي ج ٧ ص ٢٩٤ .

هذا ومن عنوانه نفهم أنه نتيجة وخلاصة لعدة شروح للتسهيل ، أي : انه نتائج لما تحصل عليه الشارح من جنس شرح ، أي شروح التسهيل التي سبقته .

أما النسخ التي تحصلت عليها من دار الكتب التونسية بتونس العاصمة فأربع :

١ - النسخة الأولى ، وقد رمزت لها بالحرف (أ) وعددها النسخة الاصل والأم لبقية النسخ الأخرى ، وهي تحت رقم ٣١٩٨ نحو بدار الكتب التونسية ، وعدد أوراقها ٢١٤ ورقة ، أي ٤٢٨ صفحة ، ومسطرتها ٣٣ ، وهي منسوخة من نسخة المؤلف عام ١٠٧٣هـ . وناسخها تلميذ المؤلف ، وهو محمد بن عبدالله البكري ، والتصحيحات والهوامش الموجودة بها بخط المؤلف نفسه .

وفي آخر الجزء يقول : انتهى السفر الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنعه الامام الأوحـد الصدر ، الجامع الأجد ، أبى عبدالله سيدى محمد بن شيخ الاسلام وخاتمة الاعلام أبى عبدالله سيدى محمد بن العارف بالله سيدى أبى بكر - الشهير بالمرباط أبى الله مددهم في الحادى عشر من جمادى الثانية من عام ١٠٧٣ ، من مبيضة مؤلفه المذكور - رضى الله عنه - وجله املاء منه ، على يد ولى نعمتهم ، ومملوك احسانهم عبدالله تعالى محمد بن عبدالله البكرى ، غفر الله ذنوبه ، وسر حوبه ، وكان له ولأحبته وذريته ، وختم للجميع بالحسنى ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه ، كما هو أهله اولاً وآخرها عوداً وبدءاً .

يتلوه في أول السفر الثانى باب الأحرف الناصية الاسم ، الرافعة ، الخبر ، ان شاء الله تعالى .

وهذه النسخة ضمن المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم ، - أى جامع الزيتونة ،  
وهي من جملة المكتبات التي جمعت ، ودخلت تحت أسم دار الكتب التونسية .  
وقد وجدت على الصفحة الاولى العبارة الآتية :

هذه النسخة من أصول المؤلف ، وناسخها تلميذ المؤلف ، والتصحيحات  
والمخرجات التي بها هي بخط المؤلف رحمه الله .

٢- النسخة الثانية ، ورمزت لها بالحرف « ب » وهي في المرتبة الثانية بعد التي  
عددتها الأصل ، وجعلتها في هذه المرتبة لقلة أخطائها عما بعدها ، وهي من مكتبة  
العالم الجليل والمربي الأصيل الشيخ حسن حسنى عبدالوهاب التونسي .

وقد أصبحت هذه المكتبة ضمن ما جمع وأطلق عليه اسم : دار الكتب  
التونسية وهذه النسخة تحت رقم ١٨٢٦٩ - نحو . وفي آخر هذا الجزء يقول :  
وهذا آخر الربع الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنفه الامام  
الأوحد الصلح والهمام الأمجد أبو عبدالله سيدى محمد . . . . . بن سيدى أبى  
بكر الشهير بالمرايط . . . . . ووافق الفراغ من نسخة أو آخر شهر الله الفرد الاصم  
رجب من سنة ١١٣٥ هـ ، عرفنا الله خيرها ، وصرف عنا شرها وضيرها أمين ،  
والحمد لله رب العالمين . انتهى .

وهذه النسخة تزيد على التي قبلها بوجود الأخطاء ، وبعض السقط ، والذي  
تمتاز به النسخة الاولى قلة الأخطاء ، بل لا تكاد توجد ، وان كانت أقل وضوحا  
في الخط .

وناسخ النسخة ( ب ) الاستاذ قاسم محمد محجوب الشريف وهي تشتمل على  
٢٤٠ ورقة أى : ٤٨٠ صفحة ، ومسطرتها ٣٢ .

(٣) النسخة الثالثة . وهي مجتلة كذلك من المكتبة الوطنية - دار الكتب التونسية  
تحت رقم ١٣٢٨ نحو .

وهذه النسخة ينتهى الجزء الأول فيها بباب الفاعل ، وتمتاز بحمال الخط  
وضوحه ، وان كان مغربيا ، الا أنها تعاب بكثرة الأخطاء بالنسبة لما قبلها مسن  
النسخ ، وكثرة السقط ، ولم يذكر في هذه النسخة اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها ،  
ومثل هذا وذلك جعلنى اعتبرها في المرتبة الثالثة بين النسخ ، ورمزت لها بالحرف  
( ج ) وعدد أوراقها ٢٤٥ ورقة أى ٤٩٠ صفحة ومسطرتها ٣٣ .

(٤) النسخة الرابعة ، وهي تحت رقم ٢٣٩ ١ نحو - دار الكتب التونسية  
وهي أكثر النسخ أخطاء وسقطا وعدم وضوح ، ورمزت لها بالحرف ( د ) .

هذا وان كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » والذي قمت بفضل

الله وكرمه بتحقيق الجزء الأول منه من أهم الكتب في هذا الميدان حافل بتحرير المسائل العلمية والقضايا اللغوية .

قال صاحب كتاب « صفوة من انتشر : » وشرحه - أى المرباط - على التسهيل متداول . وقد التزم فيه ان يجيب عن أبحاث الدماميني ويرد ماله من الاعتراضات ، وحدثنا شيخنا الفقيه أبو العباس السجستاني قال : لما بلغ شرح صاحب الترجمة على التسهيل مصر - أى جمهورية مصر العربية تنافس فيه الطلبة ، فذكر للشيخ يحيى الشاوى الجزائرى الأصل ، فتعالى فيه حتى اشتراه بنحو عشرين ديناراً . . . . . الخ .

وقد اشتمل هذا الكتاب على الأبحاث النحوية والصرفية ، وهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم شروح التسهيل لابن مالك ، وخلاصة مجموعة كبيرة من كتب القواعد النحوية واللغوية ، فقد أعتمد وتأثر بالكتب الآتية : شرح ابن مالك للتسهيل ، وشرح أبى حيان للتسهيل ، وشرح المرادى للتسهيل ، وشرح الدماميني للتسهيل ، وكتاب سيبويه والكشاف للزمخشري ، وبعض حواشيه ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، وشرحي الكافية لابن الحاجب والرضى ، وغير ذلك من الكتب في هذا المضمار والتي ستجدها من خلال قراءتك للكتاب منتشرة في أبحاث وبين طياته .

هذا وأنا بصدد الحديث عن هذا الكتاب المحقق - نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل - أرى لزماً على أن أتحدث - ولو باختصار - على كتاب التسهيل وما هى قيمته العلمية ؟ فأقول : ان هذا الكتاب يعتبر ذخيرة علمية جامعة لكل القواعد النحوية والصرفية ، مرتبة ترتيباً بديعاً حسب المناسبات والاستطرادات وارتباط اللاحق بالسابق ، فكان نموذجاً للمناهج العلمية المعتمدة على التجربة والدراسة بدقائق الأمور والدراسة الطويلة المبينة على الامعان والدقة والاحاطة بتفاصيل هذا الفن وخصائصه ودقائقه .

لقد امتاز هذا الكتاب عما قبله بأمور منها :

اشتماله على الأبواب والفصول ، فابن مالك رحمه الله - في هذا الكتاب نظم رؤوس المسائل وجعلها أبواباً - وجعل فروعها فصولاً ، وهذا النظام يعتبر من أحدث المناهج والتقسيم في فن التأليف في ذلك العصر وما قبله ، فهو وان سبقه سيبويه في كتابه المشهور بتقسيم المسائل الى أبواب فانه لم يصل به التطور الفكرى والفنى الى جعل الفروع فصولاً ، ثم وضعه - أى سيبويه - للأبواب عنواناً على المسائل لم يكن جامعاً مانعاً فانك قد تجد بعض الجزئيات الداخلة والخارجة بخلاف صنيع ابن مالك .

وكذلك وان سبقه الزمخشري . في كتاب المفصل الى تقسيم قواعده الى فصول فانه فاته النظر الى التبويب ثم الفصول . وعلى ذلك فقد جمع

ابن مالك بفكره الثاق ونظرة الواعية في كتابه هذا وغيره جمع بين طريقتي  
سيبويه والزحجشري مع زيادة تنسيق واستقصاء للسائل وحصرها وعدم الخلط بين  
الاصول والفروع .

ومنها : أن ابن مالك في هذا الكتاب أو غيره من كتبه النحوية واللغوية  
جمع بين مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة دون تعصب  
أو انحياز ، بل يعرض المسائل والآراء في أمانة واتقان ، ثم يناقشها بدقة وامعان ،  
ثم يرجح ما يراه واضحا ، وفي الغالب يكون في جانب المذهب البصري ، لانه  
هو الذي ارتضاه دون غيره .

فابن مالك في هذا الكتاب بالذات يذكر مسائل الخلاف ، وينص في أكثر  
المواضع على صاحب هذا المذهب أو ذاك من متقدمين أو متأخرين ويناقش تلك  
المذاهب والآراء ويحتهد ليخرج بنتيجة ، فهو أحيانا يقف موقف المحايد ويكتفى  
بسرر الآراء ، ويبيان وجهات النظر ، وقد يحتهد ليؤيد أو يخالف .

فمن ذلك قوله - في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح : « وان ثنى المقصور  
قلت ألفه « واوا » إن كانت ثلاثة بدلا منها أو أصلا ، أو مجهولة ولم تمل ، و  
« ياء » ان كانت خلاف ذلك ، لا أن كانت ثلاثة واويا مكسور الاول أو مضمونة  
خلافًا للكسائي . . .

وقوله في باب المعرفة والنكرة : « وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافا للكوفيين .  
وقوله في باب المضممر : ومن المضمرات « ايا » خلافا للزجاج ، وهو في  
النصب كـ « أنما » في الرفع ، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره أسما  
مضافا اليه ، وفاقا للتخليل والاختفش والمأزنى لا حرقا خلافا لسيبويه ومن وافقه .  
وقوله في « ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال خلافا للمبرد  
ولكثير من القدماء .

وقوله في مبحث : « ما » الحجازية ق « وليس النصب بعد « ما » لسقوط  
« باء » الجر خلافا للكوفيين ، ولا يغني عن اسمها بدل موجب ، خلافا للاخفش ،  
وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بلا ، وفاقا لسيبويه في الأول ، وليونس في  
الثاني .

ومما امتاز به هذا الكتاب كذلك : اجتهاد ابن مالك وابتكاره في الكثير من  
المسميات والمصطلحات التي وضعها ، وهي لا تزال الى اليوم تسمى بما سماها بها .  
من ذلك قوله : المعروف بأداة التعريف ، البديل المطابق بدلا من بدل كل من كل ،  
لغة « يتأقبوه فيكم ملائكة » بدلا من لغة أكلوني البراغيث .

الى غير ذلك من المصطلحات التي اخترعها وأقرت حتى الآن .

هذا وان كتاب التسهيل هو من أعظم الكتب النحوية والصرفية قدرا ، وأكثرها نفعا ، وأوسعها علما ، وأشملها قاعدة ، وأدومها ذكرا ، والدليل على ذلك تلك المجهودات الجبارة التي بذلها علماء اللغة في سبيل شرحه ، وتوضيح غامضه وإظهار كوامنه ، حتى زادت على العشرين شرحا في الشرق والغرب ، ومثل هذا العمل ان دل على شيء فانما يدل على القيمة العلمية التي احتواها هذا المتن ، وعلى الشهرة العظيمة التي حظي بها صاحبه الامام ابن مالك رحمه الله .

وهذا ثبت بالشروح المشار اليها سابقا .

١- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين ، وهي نسخة من جزأين في مجلد كبير مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠ ش ، وقد اشترك في الشرح ابن مالك وولد بدر الدين « لان ابن مالك رحمه الله مات قبل أن يتمه ، فأكماله ولده بدر الدين من بعده ، كما هو مشهور عند أصحاب الاختصاص أى أن ابن مالك وصل في شرحه الى قوله : « باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماضى أوله همزة وصل بكسرة ثالثة ، وزيادة ألف قبل آخره . . . الخ .

ثم أتم ابنه شرح الكتاب الى الختام .

٢- كتاب المساعد على تسهيل الفوائد للشيخ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل المولود سنة ٦٩٨ هـ والمتوفى بالقاهرة عام ٧٦٩ هـ . توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥ نحو .

٣- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد - شرح الامام العالم الأديب اللغوى بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى القرشى المخزومى الاسكندرى المالكي ، وهذا الشرح مكون من جزأين في مجلد واحد توجد منه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠١٠ - ١٠٠٩ .

٤- الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمنايع من الحشور والخصاصة وهو نظم للعلامة مختار بن بونة المغربى الشنقيطى ، وطريقته أن يذكر أبيات من الألفية ، ثم يتبع ذلك بنظم للتسهيل في نفس الموضوع مع اختلاف المدادين ، توجد منه ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية ، مخطوطة تحت رقم ٣٧ ش ، ٣٨ ش ، ٣٩ ش .

٥- شرح الشيخ ابى عبدالله محمد بن على بن هانى اللخمي السبتي .

٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل للامام أثير ابى حيان النحوى المشهور المتوفى عام ٧٤٥ هـ .

وهذا الشرح من عشرة أجزاء ، وهو أطول شرح لهذا الكتاب ، وقد قامت كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف مشكورة بفضل رجالها واساتذتها بجمع هذه

الاجراء وتقسيمها على الزملاء المعبدن لتحقيقها ، وتقديمها للمكتبة العربية خدمة للعلم واللغة . توجد منه بعض الأجزاء بدار الكتب المصرية وبعضها بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، هذا وقد قام أبو حيان كذلك بتلخيص هذا الشرح الطويل في كتابين أحدهما مسمى « التخلي بتلخيص من شرح التسهيل ، والاخر : ارتشاف الضرب من لسان العرب .

٧- شرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالحادي بن قدامة المقدسى المتوفى عام ٧٤٤هـ . ذكر ذلك صاحب بغية الوعاة ص ١٢ .

٨- شرح لابى العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكرى ، الاندلسى المتوفى عام ٧٥٠هـ .

٩- شرح لابى عبدالله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجى المالقى المتوفى عام ٧٥٠هـ .

١٠- شرح للشيخ زين الدين الموصلى المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى بالموصلى عام ٧٥٥هـ .

١١- شرح لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد الحلبي المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦هـ .

١٢- شرح للشرىف أبى عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الحشنى المسنى « تقييد الجليل على التسهيل » .

١٣- شرح لابى أمانة ابن النقاش محمد بن على بن عبدالواحد الدكاالى المصرى المتوفى عام ٧٦٠هـ وقيل عام ٧٦٣هـ .

١٤- شرح وحواشى على التسهيل للشيخ جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن عبدالله ابن هشام الانصارى المتوفى عام ٧٦١ بالقاهرة ، وله أيضا : التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل والتكميل لابى حيان .

١٥- شرح للشيخ محب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بنظر الجيش المتوفى عام ٧٧٨هـ . وهذا الشرح سمي بـ « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » توجد منه بعض أجزاء بدار الكتب المصرية .

١٦- شرح سمي « هداية السبيل في شرح التسهيل » لقاضى القضاة محى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم العبادى الانصارى المالكى نحوى مكة ، المتوفى عام ٨٨٠هـ .

١٧- وشرح عرف بـ « دفع الملم عن قراء التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل » للشيخ العلامة على باشا بن محمد بن على نزيل تونس والمتوفى عام ١١٤٥هـ .

١٨- شرح للشيخ محى بن محمد بن عبدالله الشارى الملبانى المتوفى عام ١٠٩٦هـ .

١٩- شرح للشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن على المنوفى المتوفى عام ٨٦٤هـ .

٢٠- نتائج التحصيل في شرح كتاب التحصيل « لمحمد المرابط الدلائي ، وهو الكتاب المحقق .

وعلى ذلك فقد أنצל الأهتمام بكتاب التسهيل ، والاشتغال فيه شرحا وتعليقا وتحشية حتى العصور المتأخرة التي قل فيها الاهتمام بالنحو .

هذا وإن الفضل كل الفضل يرجع لابن مالك مؤلف المتن ، وهو الرائد الاول في هذا المضمار ، والسابق في هذا الميدان ، والمعلم القائد لسلوك هذا السبيل ، فمنذ أن برزت مواهبه ، وسطع نجمه ، وتفتحت مداركه أتضحت قواعد النحو ، وظهرت معاني المفردات والجمل ، وأخذ اللسان العربي يسلك سبيل الاستقامة والتقويم ، وينهج منهج التفهم والتنظيم .

والكلام على ابن مالك رحمه الله يطول ، وتشعب فروعه بتشعب جوانب حياته المليئة بالفضائل والاعمال المشرفة ، والخدمات العلمية العظيمة ولنكتفي بما قاله في حقه الاستاذ أحمد المقرئ في كتاب نفح الطيب ج٧ ص ٢٥٧ ومن أراد التوسع فعليه المراجع الآتية وغيرها :

بغية الوعاء ج١ ص ٢١٠ ، ومقدمة التسهيل تحقيق بركات ، طبقات الشافعية للسبكي ج٥ ص ٢٥٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء ج٢ ص ١٨٠ - التكملة لكتاب الصلة ، لابن الآبار ص ٢٧٨ ، تاريخ الأدب العربي بروكلمان ج١ ص ١ - ٢٩٨ - الاصل . دائرة المعارف الاسلامية ، مجلدا عدد ٥ ص ٢٧٢ - الوافي بالوفيات ج٣ ص ٣٥٩ .

قال أحمد المقرئ : «ومن الراحلين من الأندلس الى المشرق أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك صاحب التسهيل والألفية ، وهو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الامام العلامة الأوحده الطائي الجبائي المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل الى المشرق ، النحوي : نزيل دمشق ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، وسمع بدمشق من مكرم ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي الحسن بن السخاوي ، وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد فمن أخذ منه بجيان أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار عرف بابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن الكلاعي ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيوبه على ابن عبدالله بن مالك المرشاني ، وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون ، وغيره بحلب ، وتصدر بها لاقراء العربية ، وصرف همهته الى اتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين ، وكان اماما في القراءات وعالما بها . الخ .

فأبن مالك أشهر من أن يعرف ، وقد ذكرت هذه النبذة البسيطة تبركا بتاريخه الزاهر ، وسيرته العطرة . وبالمناسبة وحيث أنني أتحدث عن التسهيل وشروحه فلنذكر نبذة عن أبي حيان أثير الدين أيضا وهو مثل ابن مالك أو قريب منه في

الشهرة ، والعلم والمعرفة ، وأن الحديث عنه لا يحصى ، وجوانب حياته لا تستقصى ، وأنه البحر الزاخر في اللغة العربية والأدب والعقل الجبار في الفهم والادراك قال أحمد المقرئ ..

« ومن الراحلين من الأندلس الى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الاثري الغرناطي ، قال ابن مرزوق الخطيب في حقه : « هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت اليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه ~~روايات~~ ، وأنشدني الكثير ..... قال : ورويت عنه تأليف ابن ابن الأحوص منها : التبيان في أحكام القرآن ، والمغرب المفهم في شرح مسلم .. الخ . فأبو حيان عالم جليل ، وباحث أصيل ، قدم للمكتبة العربية ذخيرة علمية وبدل الجهد والوقت في سبيل خدمة العلم والمعرفة ، وبكفى دليلا على أصالته العلمية ونبوغه العظيم كتاباة الشهران : « التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، وملخصه » ارتشف الضرب من لسان العرب ففيهما الخير والبركة وإن أطال في الأول ، وحصيل منه بعض التكرار والحشو ، إلا أنهما وافيان بالغرض آيتان بالمطلوب ، مليتان بالقواعد المثينة والاحكام الرصينة ، والشئ من معدنه لا يستغرب ، فأبو حيان عالم وأهل علم ودراكة ، وصاحب فضل ، فجزاه الله عما عمل خير الجزاء ووفاه أجره بغير حساب .

وبالمناسبة أيضا نطرق باب الدماميني ، وندخل في خضم حياته العطرة ، وإن كنت لست أهلا لذلك .. هو : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان الدماميني ، وينسب بالقرشي والمخزومي ، وعلى ذلك يكون من أصل عربي ، لأن بني مخزوم قبيلة مشهورة في قريش ، تنتمي الى جدها مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن مالك ..... الى آخر السلسلة .

أما نسبه بالدماميني فهي ترجع الى كونه من قبيلة في الصعيد بمجمهورية مصر العربية ، تتبع محافظة قنا ، فهو وإن نسب الى تلك القبيلة إلا أنه ولد بالاسكندرية ، حتى أن بعض المترجمين ينسبه بالاسكندراني ، وقد اختلف في تاريخ ولادته قيل في : ٧٦٣ - أو - ٧٦٤ هـ ، وكانت وفاته بالاراضى الهندية في ٨٢٧ - أو - ٨٢٨ هـ ، قيل إنه مات مسموما .

فالدماميني ترعرع في الاسكندرية ، وتلقى مبادئ العلوم المختلفة ثم سافر الى القاهرة فأكمل تعليمه ، ووصل الى ما وصل اليه من العلوم الجمة ، والمعارف الغزيرة في مختلف العلوم والفنون ، من فقه وتفسير وحديث ، ونحو وصرف ، وبلاغه وأدب الى غير ذلك .

هذا وان الدماميني اكتسب تلك العلوم الغزيرة بواسطة أولئك الأعلام الذين عاصروهم ، وأخذ عنهم ، مثل : أبى الفضل محمد كمال الدين بن أحمد بن عبدالعزيز النويري ، وعبدالوهاب محي الدين بن محمد بن عبدالرحمن القروي ، وعبدالله بهاء الدين بن أبى بكر بن محمد الدماميني - عم صاحب الترجمة ، وابراهيم بن محمد بن عبدالواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن التنوخى البعلى ، وأبى الفداء اسماعيل مجد الدين بن ابراهيم بن محمد الحنفى ، وغيرهم كثير وكثير ممن لهم الفضل الأعظم في خدمة العلم والمعرفة .

فالدماميني عالم بلامنازع ، وبلغ شأوا في العلم والمعرفة لم يبلغه غيره في عصره ، وملا الدنيا بمؤلفاته الرائعة ، وأبحاثه الدقيقة ، وعلومه الجمة ، لقد مارس التدريس من أول مرة في العديد من مدارس الاسكندرية والقاهرة وتصدر بالجامع الأزهر الشريف ، وواصل هذه المهنة باليمن حين سافر إليها ، والهند لما حل بها ، وكان في كل ذلك محل أعجاب وتقدير وإقبال من المريدين والطلاب وتولى القضا بالنيابة . والخطابة في جامع الاسكندرية ، واشتغل بالاعمال الحرة مثل الحياكة ، وغيرها ، فهو من النوع الذى يعتمد على نفسه ، ويأكل من حلال ، ويعيش من كد جهده وعرقه .

هذا وقد أخذ عن الدماميني العديد من التلاميذ النجباء والقطا حلق الادباء مثل : على بن عبدالله البهائى الدمشقى الغزولى ، ومحمد شمس الدين بن عبدالمجيد العجمي ، وأحمد شهاب الدين بن محمد بن أبى بكر الدماميني - أى ابن صاحب الترجمة - وعبادة زين الدين بن على بن صلح الانصارى الخزرجى وعلم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهولى وغيرهم ممن لا يحصون كثرة .

فالدماميني علم من الاعلام العظماء له مواهب تميز بها عن غيره في جميع العلوم ، وله نظم رائع ، وخط جميل ، ومعرفة جيدة بالوثائق حتى وصف بالذكاء المفرط ، وحدة الذهن وسرعة الخاطرة ، وله مؤلفات عديدة ، منها :

تحفة الغرب في الكلام على معنى اللبيب « أظهر التعليل المعلق لوجوه عامل المفعول المطلق ، جواهر البحور - أرجوزة في العروض - وشرحها وسماة : معادن الجواهر ، وشمس المغرب في المرقص والمطرب ، مجموعة قصائد : مختصر حياة الحيوان سماه : عين الحياة ، العيون الغامزة على خبايا الرامزة شرح الارجوزة الخزرجية في العروض ، ويكفيه شرحه للتسهيل المسمى بـ « تعليق القوائد على تسهيل القوائد » وقد كان منهجه لا يختلف كثيرا عن منهج المراتب ، فهما يتفقان في مزج الشرح بالأصل - المتن - وكان اعتمادهما في التفرقة بينهما باختلاف المداد .

هذا وقد كان موقف الدماميني من الاصل متشددا في بعض الاحيان في الانتقاد مثل موقفه منه في مبحث استعمال « ما » و « من » في العاقل وغيره ، وغير ذلك

كثير ، الا أن المرباط في شرحه يقف منه موقف المدافع عن ابن مالك تجد ذلك في ثنايا الشرح .

وانظر ترجمة الدماميني في « الضو اللامع » ج ٧ ص ١٨٥ - أنباء الغمر ج ١ ص ٢٩٦ - الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٢٠ - الشذرات ج ٧ ص ٤٤ - الترهة ج ٣ ص ١٢٦ - البدر الطالع ج ٢ ص ١٥٠ ، كشف المظنون ج ١ ص ٤٠٦ - ٦١٣ - ٦٩٦ - ج ٢ ص ١٩٣ - ١٧٥٢ - ١٨٨١ - ١٨٨٤ .

يقول مصنفه العاني المكتتب الجاني  
الياس الفقير محمد بن محمد بن أبى بكر  
الصغير الدلائي ستر الله عيوبه وغفر  
بمنه جوبه

أحمدك اللهم على ما آثرت أئمة علوم اللسان بضروب الظرف والاحسان جعلتهم  
جهاذة البيان . وفرسان ذلك الميدان ، طالما ركضوا أفراس البلاغة في مطار  
مهارة ، وتجاوزت أبطالهم في مضايقه ومنازقه ، وتجاوزوا أباريق حمياه ، وتنشقوا  
خزاماه (١) ورباه بمسارح أفكارهم هاتيك الرياض ، ومطارح أنظارهم مكارع  
تلك الحياض.

وأشكرك على ما أقظفتم من مجانيه ، وأكرعتم في مشارع مقايه ، وخولتهم  
من ظرف المعارف ما تحلى به جنان العارف .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة أستمسك منها بأوثق العرى ،  
وأقتعد منها بالذروة العليا .

وأشهد أن سيدنا محمد أخيرة أنبيائه . وصفوة احضيائه المبتعث بكتاب أفحم  
بفصاحته مصاقع الخطباء ، وأخرس ببلاغته مقال العرب العرباء من فصحاء عدنان ،  
وبلغاء قحطان ، حتى نزعوا عن شطط التلاح ، وفزعوا الى الطعان والكفاح ،  
صلى الله عليه وسلم وعلى آله الزهر الصباح المتقلدين لنصرته بيض الصفاح ،  
وخلائفه الأطهار ، من أختان وأصهار ، وعلى المهاجرين والأنصار .

أما بعد

فان كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صنفه الامام العلامة ملك النحاة  
وامام أئمة اللغات ، ورئيس العلماء الثقات أبو عبدالله ، محمد بن عبدالله بن مالك  
الطائي ، الأندلسي الجياني الشافعي مقيم دمشق ، مما أجمع الكبراء على اكباره ،  
وفخامة مقداره ، وطيران صيت جلالة كل مطار ، وبلوغ أمر نباهته مبلغ الأمطار  
في الأقطار .

(١) في اللسان « ج ١ ص ٦٦ مادة خزم » : « والخزamy : نبت طيب الريح » - « وقال  
أبوحنيفة : الخزamy : عشبة طويلة الميدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزمرة ، طيبة الريح .  
لها نور كنور البنفسج ، قال : ولم نجد من الزهر زهرة أطيب نفحة من نفحة الخزamy . . الخ .

وسار مسير الشمس في كل بلدة

وهب هبوب الريح في البر والبحر (١)

ولم تزل همم الفضلاء اليه ممتدة الأعناق ، ولغرابه أسلوبه وضعت الخذاق  
على الأحداق ، وتنافسوا في تعاطيه وتجيل مقاطبه جيلا فجيلا ، وتسارعوا الى  
تحصيله واغتنام أصيله رعيلا فرعيلا ، وأدرعوا (٢) في اقتناء نفائسه واجتلاء عرائسه  
ليلا طويلا ، وصبروا على تقييد أوابده وتشديد قواعده صبرا جميلا .

شرف يطل على السماء وسودد

كالصبح لا يسع العدى إنكاره (٣)

ولعمري انه كما قال مصنفه جدير أن يلبي دعوته الألباب ، ويجنب منابذته  
النجباء .

وعמיד من خاص غمار هاتيك الخج ، وغاص في قعر تيار ذلك الشبح (٤)  
لاستخراج فرائده المكنونة واحتياز فوائده المصونة ، الامام أثير الدين أبو حيان  
محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، فانه المسهل لما وعمر من مسالكة ،  
وعسر على سالكه ، فكم نيه حامله ، ونوه (٥) جامله ، وأزاح غيبه ، وأتاح  
مأربه وأعقب رياه ، وأغدق سقياه ، لولا أنه لا يتحامي الحشو والتطويل ، ولا  
مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل ، بل يورد الألفاظ باردة التراكيب ،  
متنافرة الأساليب ، اعتمادا على إصابة المعنى ، وجنوحا الى اشادة المبنى غير حافل  
بتزيورها ، ولا كارث بتحريرها ، بل ربما أوقع الأشياء غير مواقعها ، وحرفها  
عن مواضعها ، لأمر اعتمدها واهية ، وأشياء اذا تأملت متلاشية ، قد نبذها من  
بعده بالعراء ، وأطرحوها لإطراح واصل للراء ، فصارت لذت أنوار شرحه غير  
متبلجة ، وأزهار تصنيفية غير متارجحة .

(١) هذا البيت في مدح ابن مالك ، ولم اعرف قائله ، ولعله من شعر الشارح نفسه لانه من الادباء  
الشعراء كما تقدم .

(٢) في اللسان « ج ٩ ص ٣٧ مادة » درع « وادرع فلان اذا دخل في ظلمته يبرى ، والاصل  
فيه : مدرع ، كأنه لبس ظلمة الليل ، فاستقره .

(٣) البيت في مدح ابن مالك أيضاً ، ولم اعرف قائله ، ولعله من أنشاد الشارح

(٤) في اللسان « ج ٣ ص ٤٢ مادة » : « شبح » : « ... وقال ابو عمر : .... وأشبح : علو وسط البحر  
اذا تلاقت أمواجه . وفي حديث أم خرام : «يركبون شبح هذا البحر» أى : وسطه ومعظمه  
... الخ .

(٥) أى : شهره وعرفه الخ « كذلك في اللسان مادة » نوه « والمراد بقوله : «جامله» أى : مجمله ،  
أى فصل وعرف وبين ذلك الجامل ، أى المجمل .

ولقد لخصه الامام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام (١) الأنصارى الحنبلى القاهرى بما لقبه التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل . وهذا مع تفجر الأثير بعلم العربية تفجر البحر ، واسترساله فيه استرسال القطر ، واعتراف الثقلين ببلوغه من ضروب الأدب ، والاحاطة بأساليب العرب الى أسمى (٢) المنازل وأعلى الرتب ، فقد نسل (٣) الفضلاء اليه ؛ عفاة (٤) من كل حذب ، وتزاحموا في الأخذ عنه جثاء (٥) على الركب ، وضربت اليه ؛ النجاء آباط النجائب وعفرت الخناصر على ما نثر عليهم من عجائب الفرائد ، وفوائد العجائب .

وأما غيره ممن تعاطى شرح هذا الكتاب وان زعم تحرير مقاصد الفصول فيه والأبواب ، فلم ينفع (٦) بالكروع في تلك المشارع صدى ، ولا مد الى حلول هاتيك المجاني يدا ، وانما يورد أحدهم بعض كلام الأثير . . ويدع منه ما يزرى بشر الدرر النظيم ، ونظم الدرر الثير ، اللهم الا البدر الدمامينى محمد بن أبى بكر بن عمر القرشى المخزومى الاسكندراني المالكى في شرحه الموضوع بالبلاد الهندية في حدود العشرين وثمانمائة غير أنه انحرف عنهم كل الانحراف راكبا فيه متن الاعتساف ، ناظرا الى كلام المصنف بعين الانتقاد ، محسنا فيما يورده عليه الظن ؛ والاعتقاد ، غير راكن الى قياس صحيح ، ولا الى نقل عن الأئمة صريح ولا مورد من حسن التقرير ما تقر به العين . ولا من بديع التحرير ما يرتفع به الضير فخطب لذلك خبط عشواء (٧) ، وارتكب فيه مقالات شنعاء لضيق عطنه بنبو وطنه ومنازحة سكنه ومساورة شجوه هنالك وشجته ، ( وعدم (٨) ) مراجعة

(١) قال السيوطى في « البنية ج ٢ ص ٦٨ » : ولد في ذى القعدة سنة ثمان وسبعمائة ، ولزم الشهاب عبداللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، وحضر دروس التاج التبريزى وتفقه للشافعى ، ثم تحنل ، وله مؤلفات كثيرة ، منها معنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، وابن هشام أشهر من أن يتحدث عنه مثل أوغرى علما وورعا وفصاحة وتأليفاً ، واحصاء واستقصاء لمباحث الفنون ، وتدبجاً لقواعد العلوم العربية توفي رحمة الله ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة احدى وسبعين وسبع مائة . وانظر : الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٠٨ - شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩١ - البدر الطالع ج ١ ص ٤٠٠ - هدية العارفين ج ١ ص ٤٦٥ .

(٢) في ج . أسنى وفي ب . أسا .

(٣) في الصحاح : نسل في العدو نسلا ونسلانا ، أى أسرع .

(٤) في « ب » : معناة .. الخ .

(٥) في : « ج » : جثاءا .. الخ .

قال ابن دريد في الجهمرة ج ٢ ص ٣٤ : جثا الرجل يمشو جثوا وجثا وجثوا اذا برك على ركبته ، وقال في ج ٢ ص ٢١٧ : وجثا الرجل يمشو جثوا غير مهموزة ، ... وتجانل القوم في الخصومة مجاناة رجاء .

قال ابن سيده في المخصص ج ١٢ ص ٨٦ : هما من المصادر الآتية على غير أنماها .

(٦) في « ج » : فلم ينفع بالكروع .. الخ .

(٧) في « ب » ، ج : عشوا وارتكب .. الخ .

(٨) « وعدم » ساقطة من « ج » .

فكره فيه (١) ، لخروجه من (٢) يده قبل بسوق فننه ، وانتماء غصنه ، كما تتعرف ذلك في تضاعيف شرحه ، وتثبيته عند تضيء ظلال دوحه .

وقد امتن الله تعالى على بشرح هذا الكتاب ، فظهرت فيه القشر من اللباب ، وانتقدت عليه جميع ذلك ، ودفعت عامة ما هنالك بما يخرس المنطق المفوه ، ويحصى المقدام المنوه ، بعد الامعان في الفن وتطلبه ، والفحص عن تصانيفه وكتبه ، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته ، ولا غادرت في ادراكه بابا الا ولجته ، حتى وضع لى باديه وخافيه ، وانكشفت لى أقاويل الأئمة فيه ، وليت ذلك وغصن الشباب رطيب ، وبرد الحداثة قشيب ، وكلم الجنى طرى ، والفهم من الخلل برى ، على أنى ما آلوت في تحرير مسائله ، ولا قصرت في تقرير دلائله ، بل تفيأت خلاله ، وتبوأت ظلاله ، وكشفت خفاياه ، واستوضحت خباياه ، وأنتجت قضاياها ، وأعطيت مطاياها ، واقتعدت ذروته الشاخبة ، وتلوت آياته الباذخة ، فنثرت دخائر كنوزها ، واطلعت على أسرارها ورموزها ، وأودعت في مطاويها أشياء لطيفة وفرائد من علوم العربية ظريفة ، بألفاظ تسحر بدقتها الألباب وتراكيب تبهر بعذوبتها مهرة الكتاب ، وحسن سبك امتزج به كما امتزج الماء بالراح ، وافنان الدوح بالأرواح ، فجاء بحمدالله منور الارزاء (٣) متضوعا أرجا ، منبعث الأنوار من مشكاة العرفان منصوب الأنوار من آفاق الاحسان ، فترجمته لذلك « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » .

ولنبدا بتعريف المصنف قبل الشروع ، وامام (٤) هذا الشرح المجموع فنقول :  
هو الامام العلامة رئيس النحاة والمقرئين اللغوى الحافظ المشهود له بعلوم الشأن وفخامة المقدار : جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك .  
وفي شرح الدماميني (٥) وشرح ابن جابر (٦) على الخلاصة هو : أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عبدالله أيضا ابن مالك .

(١) في «ب» فكره اليه .. الخ .

(٢) في «ج» : عن يده .. الخ .

(٣) في «ب» ، « : الارزاء .. الخ . بدون همزة .

(٤) في «ج» : امام . بسقوط الواو .

(٥) في «ج» ١ ص ٢ .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن جابر بن علي شمس الدين أبو عبدالله الهوارى الأندلسى الضرير المالحي المعروف بابن جابر من مواليد عام ٦٩٧ هـ وقبل ٦٩٨ - وتوفي عام ٧٨٠ - أخذ عن ابن عيمش النحوى ، والفقهاء عن سعيد الرندى وغيرهما من العلوم والعلوم له من الكتب : حلة السرى في مدح خير الورى صلى الله عليه وسلم ، وهي قصيدة بديعة ، وشرح الفية ابن مالك ، وشرح الفية بن معط ، وغير ذلك . أنظر : « تاريخ الادب العربى » - بروكلمان ج ٥ ص ٢٨١ - درة المجال ج ٢ ص ٢٤٢ - هدية المارفين ج ٢ ص ١٧٠ .

قلت : وهى زيادة غريبة تفردا به غير معروفة من عرف بالمصنف من شارحى مصنفاته ، ولا هى عند أرباب طبقات النحاة وأئمة اللغات ، وفي النفس منها شئ ، وقد مر ذكر نسبه ومنشأه (١) ؛ قال الحافظ أبو عبدالله الذهبى : (٢) ولد سنة ست مائة ، ثم نشأ واعتنى بعلوم اللسان وأتقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناؤه وشرق .

وسار به من لا يسير مشمرا

وغنى به من لا يغنى مغردا (٣)

ارتحل الى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها دهرا ناشرا فيها علما جما ، ثم استوطن دمشق عاكفا فيها على الافادة ، وانتفعت به خلائق وسمع فيها من السخاوى (٤) ، والحسن بن صباح (٥) ، وجماعة ، وأخذ العربية على غير واحد ،

(١) وقد ذكر بروكلمان نسب ابن مالك مثل الدمايى وابن جابر في كتابه تاريخ الادب العربى ج ٥ ص ٢٧٥ . أما المقرئ في نفح الطيب ج ٧ ص ٢٥٧ - ٢٧٩ فقد قال في نسبه : « وهو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك ، باسقاط جده « محمد » . وقال : وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن (عبدالله) في نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة وهو الموجود بخطه أول شرحه لعمدته . أى : كتاب عمدة الحفاظ وعدة الافظ - وهو الذى اعتمده الضفدى ، وابن خطيب داريا محمد بن أحمد الانصارى ، وعمل كل حال فهو مشهور بمجده في المشرق والمغرب وعمل العموم فالمقام موضع بحث وغلاف ، ولا طائل وراء . ذلك .

(٢) هو الامام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى الدمشقى ولد عام ٥٦٧٣ هـ تعلم بدمشق وبعلبك ومصر . العالم الجليل صاحب الذكاء الحارق ، وقوة الذاكرة والتأليف العجيبة ، حتى أصبح شيخ العلم ، وحامل لوائه ، من كبار حفاظ الاحاديث الشريفة ، فمصناته ، ومختصراته لا تكاد تحصى . وتبحره في العلم على اختلاف فروعه لا يكاد يوجد في سواه ، أخذ عنه ابن جابر وأجازته ، كما أخذ عنه غيره . توفي عام ٨٧٤٨ هـ . أنظر : « درة البحال ج ٢ ص ٢٥٦ هدية العارفين ج ٢ ص ١٥٤ - غاية النهاية ج ٢ ص ٧١ .

(٣) لم اعرف قائله ، وقد ذكره الدمايى في شرحه التسهيل ج ١ ص ٣ ظ في هذا المقام .

(٤) هو : حل بن محمد بن عبدالصمد ابوالحسن السخاوى النحوى المقرئ الشافى . قال ابن خلكان رأيته مرارا راكباً بهيمة الى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة يقرؤن عليه في أماكن مختلفة دفعة واحدة وهو يردد حل الجميع وكان أقمد بالعربية والقراءات من الكندى . وقال القفطى . نزيل دمشق من أهل سنا ، إحدى قرى الناحية الشمالية من مصر ، قرأ القرآن العزيز بمصر على أبى القاسم بن نيرة الشاطبى المقرئ المشهور ، ولانزله مدة طويلة ، وقرأ النحو على نخاعة زمانه من الشاطبى وغيره . وله مصنفات كثيرة : شرح المفصل للزنجشبرى ، وشرح احاجى الزنجشبرى ، وشرح الشاطبية . وغير ذلك ولد عام (٥٥٥٩ - وتوفي عام ٦٤٣) . أنظر : « الانباء ج ٢ ص ٣١١ - ابن خلكان ج ١ ص ٣٤٥ - البنية ج ٢ ص ١٩٢ .

(٥) أبو صادق الحسن بن صباح المخزومى المصرى الكاتب ، توفي عام ٨٦٣٢ هـ وكان ادبياً دينياً صالحاً جليلاً . كذا في هامش « نفح الطيب ج ١ ص ٢٥٧ .

ولازم بحلب الامام ابن يعيش (١) شارح المفصل مدة ثم تلميذه ابن عمرو (٢) فأعجب به ، وترك مجلس شيخه .

وذكر تاج الدين التبريزي (٣) في أواخر شرح الحاجبية : أنه جلس في حلقة ابن الحاجب (٤) رحمه الله ، وأخذ عنه ، وقرأ كتاب سيبويه على ، أبي عبد الله المرشاني .

وبعد : فهو أعجوبة عصره ونادرة دهره في العلوم اللسانية ، اعترف له بذلك المضاني والمعادى ، ونودي بعلو رتبته في كل واد ونادى ، ولم يحسب أن أحدا يبلغ به ذلك الامر من التصنيع ، والتحقيق ، أو بشرا يسلك ذلك النمط من التدقيق . هذا على ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السم ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة .

وتصدر بالربة العالية ، وبالجامع المعمور ، وتخرج به جماعة كثيرة ، وصنف تصانيف شهيرة ، وروى عنه ابنه الامام بدر الدين (٥) ، وشمس الدين محمد بن

(١) هو : يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن السرايا محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفق الدين أبي البقاء المشهور بابن يعيش . قال التفطلي : الموصلي الاصل ، الحلبي المولد والمنشأ ، لوصفته ما أجريته في حلبة النجاة ، ولولا أن النحوظرة الآداب لنزته عن مشاركة من قصده ونحاه ، فأنى إن وصفته بالنحوفهو أديب أو بالبلاغة فهو خطيب ، أو بالمعالة فهو أبو ذر ، أو بالمعاني فهو سكنون درها . وقال : أما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت مسيرة الركبان .. الخ ، ولد عام ٥٥٣ هـ وتوفي عام ٦٤٣ . أنظر : الانباء ( ج ٤ ص ٣٩ - البغية ج ٢ ص ٣٥١ ) .

(٢) محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو بن الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي . قال السيوطي : قال الذهبي : ولد عام ٥٩٦ هـ تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وبرع به وتصدر للاقتراء ، وتخرج به جماعة . وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه انهاء بن النحاس وشرح المفصل . توفي عام ( ٦٤٩ ) أنظر : البغية ج ١ ص ٢٣١ - وهامش فتح الطيب ( ج ٧ ص ٢٥٩ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٢٤ ) .

(٣) هو : علي بن عبد الله بن أبي الحسن الإردبيلي التبريزي تاج الدين . قال السيوطي : قرأ النحو على السيد ركن الدين الاسترابادي ، والركن الحديث والاصول على القطب الشيرازي ، والبيان على النظام الطوسي ، والفقه على السراج حمزة الإردبيلي وغيرهم . توفي عام ( ٨٧٤٦ ) أنظر : ( البغية ج ٢ ص ١٧١ - هدية العارفين ج ١ ص ٧١٩ ) .

(٤) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الدريبي الاصل الاسنوي المولد ، المقرئ النحوي المالكي الاصولي الفقيه . صاحب التصانيف المنقحة ، كذا قال السيوطي . وابن الحاجب غني عن التعريف ، ويكفيه المقدمة الكافية الشافية ، وما كتبه في فن الاصول تعريفاً به . قال ابن خلكان : كان من أحسن خلق الله ذهناً ، وجاهلاً مراراً بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب بأبلغ جواب ، بسكون كثير ، وتثبت تام ، قال السيوطي : ولد بعد سنة سبعين - أو واحد وسبعين - وخمسائه باسناً من الصمد . أنظر : « وفيات الاعيان ج ١ ص ٣١٤ - البغية ج ١ ص ١٣٤ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦٥٤ » .

(٥) هو : محمد بن محمد ، بن عبد الله ، بن عبد الله « بن مالك ، بدر الدين النحوي بن النحوي المعروف بابن الناظم ، أخذ عن والده وغيره ، وله مصنفات كثيرة ودقيقة » قتل على غزاة علمه وسعة أفقه ، وتسلعه من العلوم المختلفة . توفي عام ( ٨٦٨٦ ) . أنظر : « الوافي بالوفيات ج ١ ص ٢٠٤ - البغية ج ١ ص ٢٢٥ » .

أبى فتح البعلى (١) صاحب كتاب الفاخر فى شرح جمل جمل عبد القاهر (٢) ،  
والبدر بن جماعة (٣) ، والعلاء بن العطار (٤) وخلق .

وقال أثير الدين : بحثت عن شيوخه فى العربية فلم أجد له شيخاً مشهوراً  
يعتمد ؛ عليه ، ويرجع فى حل المشكلات اليه ، غير أن بعض تلامذته ذكر أنه  
قال : قرأت على ثابت بن الحبار الكلاعى (٥) يجيان ، وجلست فى حلقة أبى  
على الشلوين بضعة عشر يوماً . ولم يكن ثابت من أئمة النحو ، بل من أئمة  
القرءات .

قلت : وهذا ساقط لما مر من أخذه عن أولئك الأعلام المشاهير ، كما ذكر  
بعض ذلك ابن اياز (٧) شارح الفصول لابن معط .

(١) هو : محمد بن أبى الفضل البعلى شمس الدين أبو عبدالله ، الفقيه الحنبلى المحدث النحوى اللغوى  
ولد عام (٦٤٥هـ) بمطرك ، وسمع بها من الفقيه محمد اليونى ، وبنى بالحديث وصنف تصانيف  
مفيدة منها شرح الالفية ، وتوفى عام (٧٠٩) وقيل : (٧١٥هـ) . أنظر : « البنية » ج ١  
ص ٢٠٧ - هامش نفع الطيب ج ٧ ص ٢٦٨ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٤١

(٢) هو : أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى . قال القفطى : فارسى الاصل ، جرجانى  
الدار ، عالم بالنحو والبلاغة ، أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبى الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد  
ابن عبد الوارث الفارسى ، نزيل جرجان ، ابن أخت أبى على الفارسى ، وأكثر عنه وله عدة مصنفات  
معروفة . توفى سنة إحدى - وقيل أربع - وسبعين وأربعمائة أنظر : الايناه ج ٢ ص ١٨٨ -  
الزهوة ص ٣٦٣ - البنية ج ٢ ص ١٠٦

(٣) فى هامش نفع الطيب ج ٧ ص ٢٦٩ : هو قاضى القضاة شيخ الاسلام بدر الدين محمد بن ابراهيم  
ابن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبدالله الكتانى الحموى الشافعى ولد سنة (٥٦٣٩هـ)  
بجماعة ، وسمع الكثير وأتى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين بن مالك وولى قضاء القدس سنة  
(٦٧٧) ثم نقل الى قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٠) وجمع له بين القضاء ومشيخة الشيوخ .  
وتوفى عام (٧٣٣) أنظر : هدية العارفين ج ٢ ص ١٤٨ .

(٤) فى هامش نفع الطيب ج ٧ ص ٢٦٩ : هو الحافظ الزاهد علاء الدين على بن ابراهيم بن داود  
بن سليمان بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعى ، ولد سنة (٥٦٥٤هـ) وأخذ العربية عن جمال  
الدين بن مالك ، وولى مشيخة دار الحديث النورية وغيرها ، ودرس وأتى ، وصنف أشياء  
مفيدة ، وتوفى بدمشق سنة (٧٢٤) (أحمد يوسف نجاشى) وأنظر : هدية العارفين ج ١ ص ٧١٧ .

(٥) هو : أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الحيار الكلاعى . وفى البنية : ابن يوسف بن  
حيان الكلاعى - بضم الكاف - أبو الحسن الفرناطى ، قال فى تاريخ غرناطة : كان فاضلاً  
نحوياً ماهراً مقرئاً . أقرأ القرآن والعربية والادب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبلاجازة  
عن السلفى وغيرهم . توفى عام ٦٢٨هـ أنظر : « نفع الطيب » (ج ٧ ص ٢٨٧) البنية ج ١  
ص ٤٨٢ .

(٦) أنظر : « بنية الوعاة » ج ١ ص ٢١٠ « ترجمة ابن مالك .

(٧) هو : الحسين بن بدر بن اياز بن عبدالله أبو محمد جمال الدين . قال السيوطى :  
كذا ساق نسب ابن رافع فى تاريخ بغداد ، وقال : كان واحد زمانه فى النحو والتصرف ، قرأ  
على التاج الايموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ولم أعرف تاريخ ولادته أو وفاته . أنظر البنية  
ج ١ ص ٥٣٢ . وفى هدية العارفين ج ١ ص ٣١٣ توفى سنة ٥٦٨١هـ : من تصانيفه :  
الاسماء فى علم الخلاف ، شرح التصريف لابن مالك ، القوافى المطارحة - المحصول شرح  
فصول ابن معط فى النحو - مسائل الخلاف فى النحو - المطارحة .

وأما مصنفاته فقد اعتنى بجمعها جمع من الفضلاء ودونوها نظاماً ونثراً . فمنها الخلاصة ، والكافية الشافية ، وعمدة الالفاظ وشرحها ، وإكمال العمدة ، وشرحه ، وتسهيل الفوائد وشرحه ، بلغ فيه الى مصادر غير الثلاثي ، ولامية الأفعال ، وأرجوزة في المثلث ، وقصيدة في المقصور والممدود وشرحها ، والتوضيح على الجامع الصحيح وقصيدتان في الضاد والطاء على وزنين متباينين وشرحهما ، وأخرى في باب ما يهز وما لا يهز ، وشرح المفصل ، وكتاب التعريف في علم التصريف وشرحه ، وكتاب « أفعل » و « فعل » ومختصر في الابدال ، ورجز في علم القراءات ، وآخر في الطاء والصاد ، وقصيدة في القراءات على نمط حرز الأمانى ، ونظم الفوائد وهو ضبط وفوائد ليست على روى واحد .

وفي طبقات السيوطى (١) : وقد رأيت في بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية جمعها بعض طلبته ، وقد نقلتها في تذكرتى ، ثم في الطبقة الكبرى في ترجمته - ه - .

ومن أغربها ما رأيته في شرح الشواهد (٢) لبدر الدين محمود العيني (٣) في باب المبتدأ عند أنشادهم قول الزبير بن العوام (٤) رضى الله عنه :  
ولولا بنوها حولها لخطبتها . كخبطة عصفور ولم أتلعثم (٥)

(١) وهو : عبدالرحمن بن الكمال ، جلال الدين السيوطى من أجلة العلماء والباحثين والكتاب والمؤلفين حتى كادت مؤلفاته لا تحصى ، وأبحاثه لا تستقصى ، ولد عام ٨٤٩ هـ أخذ على البلخنى ، وشرف الدين المناوى ، والعلامة تقي الدين الشبلى والامام محى الدين الكافى ، والشيخ سيف الدين الحنفى ، أنظر ترجمته في مقدمة بقية الوعاة .

(٢) هامش خزانة الأدب « ج ١ ص ٥٧ » .

(٣) هو : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العتاتى الحنفى بدرالدين العيني بارع في جميع الفنون أخذ عن الجمال يوسف الملقب ، والسيرافى ، وسمع الحديث عن ابن الكويك ، وله مصنفات كثيرة ، منها شرح البخارى المسمى بعمدة القارى ، وشرح الشواهد الكبرى والصغرى ، وغير ذلك ، ولد عام ( ٧٦٢ - وتوفي عام ٨٥٥ ) .  
أنظر : البنية ج ٢ ص ٢٧٥ - درة المجال ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٤) هو : أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ، بن عبد العزى بن قصي القرشى الاسدى الصحابى الجليل ، والمجاهد الكبير ، يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضى الله عنه نسباً في قصي ، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمه الرسول صلى الله عليه وسلم ، أسلمت وهاجرت الى المدينة ، وأسلم الزبير في أوائل الاسلام وعمره ١٥ سنة وقيل غير ذلك « بعد أسلام أبى بكر الصديق يقليل ، وهاجر الى المدينة ، وهو أول من سل سيفه في سبيل الله ، وشهد أغلب الغزوات مثل بدر واحد والجديبة والخنندق وغيرها وفتح مكة وغير ذلك وهو أحد المبشرين بالجنة ، وقتل غداة عام ٨٣٦ هـ .  
أنظر : « دائرة المعارف للبستانى ج ٩ ص ١٧٧ » .

(٥) قاله : في زوجته أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، وكان ضراباً للنساء ، وكانت أسماء رابعة أربع نسائه ، وقوله : بنوها : أى بنو أسماء ، وكانوا يحولون بينه وبين ضربها ، وقوله : أتلعثم : من تلثم في الأمر : تمكث فيه وتأنى . أنظر : العنى ج ١ ص ٥٧١ - شواهد المفنى ص ٨٤١ .

ثم قال : قوله « نخطبها » : هكذا وقع في كتاب ابن الناطم (١) في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ؛ وإنما صوابه « نخطبتها » بتقديم الباء الموحدة وقد ذكر ذلك أيضا في مختصر طبقات الففطى ، قال : وله الخلاصة والجزولية .

قال ابن رشيد (٢) ، ومحي الدين عبدالقادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة (٣) وقاضيهما في هذا المقام من شرح هذا الكتاب ، ونظم رجزا في النحو عظيم الفوائد يستعمله المشارقة ، ثم نثره في كتاب الفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا له وتكميلا ، وانه لاسم طابق سماه وعلم وافق معناه ، غير أنه ربما قصر عن معتاده ، وترك ما ارتين في ابراده . فسبحان المنفرد بالكمال .

قلت : واياه أراد سعدالدين العربى (٤) العوفى رحمه الله تعالى بقوله في تقریطة :

ان الامام جمال الدين فضله • الله ولنشر العلم أهله  
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم • يزل مفيدا لذى لب تأمله  
وكل مسألة في النحو يجمعها • ان الفوائد جمع لا نظير له

(١) المبسوط في شرح الخلاصة لابن الناطم ليس كذلك ، وإنما هو بتقديم الباء على الطاء ، أنظره في ص ٤٨ . اذا فن أين للمبنى بذلك ثم كيف يلم الشارح مثل هذا الكلام .

(٢) هو : محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن أدریس بن سحید بن مسعود ابن حسن بن محمد ابن عمر بن رشید الفهرى السبى . قال السيوطى : في تاريخ غرناطة : كان متضلعا بالعربية واللغة والعروض .

وكان حافظا للاخبار والتواريخ ، مشاركا في الاصلين « عارفا بالقرائات ، قرأ على ابن أبى الربيع ، وحازم القرطاجنى وغيرهما » ولد عام (٦٥٠) بسنة وتوفي عام ٥٧٢١ . قال صلاح الصفدى : له مصنفات ، منها : تلخيص القوانين في النحو ، وشرح التجنيس لحازم وغير ذلك .

أنظر : « الوافى بالوفيات ج ٤ ص ٢٨٤ - البنية ج ١ ص ١٩٩ .

(٣) هو : عبدالقادر بن أبى القاسم بن أحمد بن عبدالمطلى الانصارى السعدى العبادى المالكى ، قال السيوطى : ولد في ثمانى عشر ربيع الآخر سنة أربع عشر وثمانمائة بمكة ، ونشأ بها صبيا خيرا وسمع بها من التقي الفاسى وأبى الحسن بن سلامة وجماعة ، وأجازت له عائشة بنت عبدالمهدى ، وابن الكويك وتصدر للانثناء بمكة وتدریس الفقه والتفسير والعربية وغير ذلك . وله مصنفات منها هذاية السبيل في شرح التسهيل ، وحاشية على التوضيح ، وغير ذلك . وتوفي عام (٨٨٦) . أنظر : (البنية ج ٢ ص ١٠٤ - هدية العارفين ج ١ ص ٥٩٧) .

(٤) هو الاديب الفاضل سعدالدين محمد بن الشيخ محى الدين بن عربى توفي عام ٦٥٦هـ وأنظر مثل هذه المناقشة في نفع الطيب ج ٧ ص ٢٦٤ - وبنية الوعاة ص ٥٥ . وبلل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧ .

قال : فظن الصلاح الصفدى (١) أنها تقرىظ للتسهيل ، قال في كتابه فض الختام عن التورية والاستخدام : وهذا غاية في الحسن لو أن اسم الكتاب الفوائد وإنما هو تسهيل الفوائد فذكر المضاف اليه طاولا ذكر المضاف فقدح بذلك في التورية ، ومثار التوهم عدم اطلاعه على الكتاب المذكور ، وهو معذور بعزة وجوده (٢).

ومن أغربها أيضا ؛ ما صرح به الصفدى من تكلمة المصنف لشرح هذا الكتاب ، وكان بيد الشهاب الشاغورى (٣) أبى بكر بن يعقوب أحد تلامذته فلما توفي المصنف وخرجت عنه الوظيفة ، وكان متطلعا اليها تألم فتوجه به الى اليمن غضبا على أهل دمشق ، وترك الناس محرومين منه . توفي المصنف رحمه الله بدمشق في ثمانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين بالبلاء الموحدة وستمائة ، سنة ٦٧٢ هـ ، ودفن بسفح جبل قاسيون ، ورثاه صاحبه الامام بهاء الدين بن النحاس (٤) الحلبى أحد أساتذة الأثير :

(١) هو : خليل بن الامير عز الدين بن ابيك بن عداة الانكى صلاح الدين أبوالصفاء الصفدى الدمشقى مفتى الشافعية « كان امانا في جميع فنون العلم وقدوة في الجود والكرم . عالما حافظا ، تزيل بيت المقدس « صاحب الشعر الرائق ، أخذ عن خاله بن يحيى البلوى ، وعن محمود بن سليمان الحنبلى الكاتب وغيرهما ، قيل : وقد بلغ عدد شيوخه بالسبع ٧٠٠ ، وجمع فهرست مسوغاته في كتاب سماه : « الفوائد المجموعة في الفوائد المجموعة » وصنف في جميع الفنون من فقهية واصولية وحديث وغير ذلك ، وقد ذكره صاحب هدية العارفين ٢٩ مؤلفا وقال : وغير ذلك ولد عام ٦٩٤ وقيل ٦٩٦ وتوفي عام ٧٦١ وقيل ٥٧٦٤ . أنظر : « درة البحال ج ١ ص ٢٥٨ - شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٠ - هدية العارفين ج ١ ص ٣٥١ » .

(٢) وفي نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٤ وما بعدها : قلت : أجاب العجيسى عن ذلك بأن الآيات ليست في التسهيل وإنما هي في كتاب له يسمى « الفوائد » وهو الذى لخصه في التسهيل ، فقله : في اسم التسهيل « تسهيل الفوائد » معناه : تسهيل هذا الكتاب ، وذكر ايضا أنه مثل التسهيل في القدر على ما ذكره من وقف عليه ، قال : واليه يشير سعد الدين محمد بن عربى بقوله : إن الامام الى آخره . وسعد الدين : ابن الشيخ محى الدين صاحب « الفصوص » وغيرها ، ثم قال العجيسى : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتابا آخراسماه بالمقاصد ، وضمنهما تسهيله ، فسماه لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فعل هذا لا يصح قول الصفدى إن المدح المذكور في التسهيل الا بارتكاب ضرب من التأويل . انظر البنية ج ١ ص ٥٥ والابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧ .

(٣) هو : أبوبكر بن يعقوب بن سالم النحوى الشاغورى شهاب الدين . قال السيوطى : قال بن حجر : كان ماهرا في العلوم ، حتى كان يلقي ثلاثين درسا في ثلاثين علما ، وصنف تصانيف مفيدة . توفي عام (٧٠٣) وقيل (٧٠٤) هـ .

أنظر : « البنية ج ١ ص ٤٧٣ - نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٣ هامش رقم ١ » .

(٤) ذكر هذه الآيات المقرئ في نفح الطيب ج ٧ ص ٢٧٦ وما بعدها وقال : وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مشهور بين الناس وهو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن نصر الحلبى الاصل المعروف بابن النحاس « وهو شيخ أبى حيان ، ولم يأخذ ابوحيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة . وقال السيوطى في البنية (ج ١ ص ١٣) وله في سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة ، وأخذ العربية عن الجمال بن عمرو ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث عن ابن الليثى « وابن يمشى وتوفي عام (٦٩٨) هـ .

وقال صاحب هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٩ : « له شرح المقدمة للمبرد في النحو وشرح كتاب

المقرب » .

قل لابن مالك ان جرت بك أدمعى  
 حمرا يحاكبها النجيع القانى  
 فلقد جرح القلب حين نعت لى  
 فتدفقت بدمائه أجفانى  
 لكن يسهل ما يجر من الأسى  
 علمى بنقلتكم الى رضوان  
 فسقى ضريحاً ضمه صوب الحيا  
 يهيم له بالروح والريحان  
 وقد آن الشروع في المقصود والوفاء بالموعود فأقول :

قد تضافرت روايات الأئمة لهذا الكتاب عن مصنفه سماعاً واجازة كما حدثنا به شيخنا الامام الصدر أبو عبدالله محمد العربى (١) بن العارف بالله أبى المحاسن يوسف الفاسى (٢) اجازة قال : حدثنا أبو عبدالله محمد بن قاسم القصار (٣) ، قال حدثنا الشيخ الصالح أبو النعيم رضوان ابن عبدالله (٤) ، قال : حدثنا أبو

(١) ترجمته في سبحت شيوخ المؤلف .

(٢) في نشر المثنى ج ١ ص ٦٢ : « ومنهم الولي الكبير العارف الشهير حافظ الطريقة الشاذلية بفاس وغيرها ، العالم المتبحر أبو المحاسن يوسف بن الولي سيدى محمد بن يوسف الفاسى الفهرى من بنى الجند الفهريين وهم معروفون بالاندلس بالعلم .

وقال صاحب النشر : والمحفوظ مما يتعلق بصاحب الترجمة لا يسمه هذا الديوان ، ولكن نذكر ما يميز به زمانه وطبقته ، ونذكر غيره للوقوف عليه في التاليف المذكورة ... الخ .  
 توفي عام ٩١٣ هـ .

(٣) واسمه بالكامل : أبو عبدالله محمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن على القصار القيسى الاندلسى الغرباى ولد بفاس عام ٩٣٨ وأخذ العلم عن كبار العلماء منهم : الشيخ جارا الله خروف بن محمد التونسى والشيخ أبو عبدالله محمد بن مجير المستارى ، والشيخ أبو العباس أحمد التسولى . وفي البدور الضاوية قال صاحب المرات في حق الشيخ القصار : إنه الامام العالم المتبحر المحقق النظار ، مفتى فاس وخطيب جامع القرويين بها ، ومحدث المغرب في وقته ، وكان دائم الحشية والخشوع ... وكان أهل عصره كلهم مطبقين على تعظيمه ، وتفضيله وتقديمه .  
 وفي نشر المثنى ، قيل : كان سبب قلقيبه بالقصار على ما أخبر به أن رجلاً قصاراً كان وصياً على بعض أجداده فجرت عليه . وتوفي عام ١٠١٢ هـ .

أنظر : البدور الضاوية ج ١ ص ٦٨ - نشر المثنى ج ١ ص ٤٧ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٦٥  
 (٤) في درة الحجال ج ١ ص ٢٧٤ : « رضوان ابن عبدالله الجنوى ، الولي الصالح المحدث المكثّر الراوية ، رحالة أهل زمانه ... آخر المحدثين الصالحين بفاس » أخذ عن أبى زيد عبدالرحمن سفيان عن زكرياء ، والقلقشندى وعبدالمزيز بن فهد ، والسخاوى : كلهم عن ابن حجر .  
 ومن تلاميذه أبو عبدالله القصار ، ومحمد بن الترغى وغيرها ، ولد عام ٩١٠ هـ . وتوفي عام ٩٩١ هـ .

وفي الاستقصاء ج ٣ ص ٩٦ : « الجنوى : نسبة الى جنوة من بلاد الفرنج ، كان أبوه نصرانياً ، وامه يهودية ، وسبب إسلام والده ما حكاه أبو العباس الاندلسى في رحلته أنه كان له فرس ببلدة جنوة » فانطلق ليلاً ودخل الكنيسة العظمى ، وبات فيها من غير أن يشعر بذلك أحد من السدنة » ولا غيرهم ، ثم بادر باخراج الفرس ، ولما أصبح أهل الكنيسة ورأوا الروث قالوا أن المسيح جاء البازحة على فرسه الى الكنيسة » وراث فيها ، فاهتز البلد لذلك ، وتنافس النصرارى في شراء ذلك الروث ... فعمل أن النصرارى على ضلال ، وهاجر وأسلم ... الخ .

محمد عبدالرحمن بن علي الشهير بسفير (١) قال : حدثنا الامام ؛ أبو عبدالله محمد بن غازي (٢) قال : حدثنا فخر الدين أبو عمر عثمان المصري ، وقد استجازاه لنا أخونا الفقيه المحدث الصوفي أبو العباس أحمد زروق (٣) ، قال : حدثنا هاجر بنت محمد المقدسي ، قالت : حدثنا أبو اسحق التوخي (٤) : قال : حدثنا أحمد ابن محمد ابن غانم (٥) ، قال : حدثنا الامام جمال الدين بن مالك اجازاه حيثئذ وحدثني (٦) به مسلسلاً بالمحمدين وشيخ الاسلام وعلم الاعلام مولانا الوالد محمد بن أبي بكر الدلائي رحمه الله اجازاه عن الامام النظار أبي عبدالله محمد بن قاسم القصار القاسي القبيسي ، عن الامام أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن

(١) وسفير هذا فقيه وخطيب ، قال صاحب نشر المثاني « ج ١ ص ١٩٠ » : سفير يضم أوله ، وتشديد ثانيه مفتوحاً ، قال في أزهار البستان : توفي سنة أربع وخمسين والف عن نحو تسعين سنة .

(٢) في درة المجال ج ٢ ص ١٤٧ : « محمد بن أحمد بن غازي العثاني أبو عبدالله ، الفقيه المشارك المتفنن ، ذو التأليف الحسنة ، والاحوال المستحسنة ، الخطيب بجامع الثرويين . أخذ عن جماعة ، منهم الامام القروي ، والاستاذ الصغير ، وغيرهما . ألف كتباً عديدة منها : إنشاد الشريد من ضوال القصيد ، تكلم فيه عن الشاطبية وتذييل الجزولية وشرحها وشفاه الغليل بشرح خليل ، بين فيه هفوات وقعت لبهرام ، ومواضع مشككة من المختصر أجادها ، فمؤلفاته تزيد على العشرين مؤلفاً من نفائس الكتب ، ولد بمكناسة الزيتون عام ٨٥٨ هـ . وتوفي بفاس عام ٩١٩ هـ . أنظر : هدية العارفين ج ١ ص ٢٢٦ .

(٣) هو : أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الشهير بزروق . قال ابن القاضي في درة المجال : الولي الصالح ، ذو التأليف الحسنة والرواية المستحسنة ، أخذ عن الامام القوري ، وعن جماعة حسبما في فهرسته . ولد عام ٨٤٦ - ٨٩٩ هـ وقبره لازال يزار بمصراته بليبيا ، ومن تأليفه شرحان على الرسالة « وشرح مختصر خليل ، وشرح الوعليسية ، وشرح العقيدة القدسية للغزالي وغير ذلك . أنظر : درة المجال ج ١ ص ٩٠ . هدية العارفين ج ١ ص ١٣٦ .

(٤) هو : ابراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالرحمن التوخي أبو إسحاق ويعرف بابن الماصي الخطيب تولى الخطابة بجامع غرناطة ، جمع بين القراءة والتدريس « فهو من كبار مجتودي القرآن الكريم بالاضافة الى اتقان فن التدريس خاصة في اللغة العربية والتفسير ، ثبتاً محققاً لما ينقله صادعاً بالحق « غيوراً على الدين ، مخالفاً لاهل البدع ، ملازماً للسنة ، أخذ « بسبته » عن الامام أبي القاسم محمد بن عبدالرحمن القيسي ، وعلى أبي الحكم : يحيى بن القاضي ابن منظور ، وعلى ابراهيم المديوني النفاقي ، وغيرهم ، وأخذ بقرناطة ، عن كثيرين منهم ابن مسمون ، وعبد المنعم ابن سمالك ، والخطيب محمد بن رشيد . توفي بقرناطة عام ٧٢٦ هـ . أنظر : درة المجال ج ١ ص ١٧٩ - الاحاطة ج ١ ص ٣٨٢ .

(٥) في هامش نفع الطيب ج ٧ ص ٢٦٢ : « شهاب الدين أحمد بن محمد بن غانم الشافعي البليغ الناظم النائر دخل اليمن ومدح الكييار ، وخدم في الديوان توفي سنة ٧٣٧ هـ .

(٦) في « ب » : وحدثني به الوالد علم الاعلام مولانا أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ... الخ .

البسيتي ، عن الامامين محمد بن غازي المكناسي ، ومحمد بن محمد بن عبدالرحمن الخطاب . أما الأول فعن أبي عبدالله بن محمد مرزوق (١) اجازته عن جده الامام أبي عبدالله ابن مرزوق (٢) واجازته عن الامام أبي الطاهر محمد بن أبي اليمن ، المعروف بابن الكويك الرعي التكريتي .

وأما الثاني (٣) فعن والده محمد بن عبدالرحمن (٤) ، عن محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٥) عن محمد بن أحمد بن عمر القرافي (٦) سبط ابن أبي جمرة (٧) وتلميذ البساطي (٨) ، وابن الجزري ، عن ابن الطاهر بن الكويك عن أبي عبدالله

(١) هو : أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن بكر بن محمد بن مرزوق السجسي التلمساني المالكي ، ويعرف بحفيد بن مرزوق ، وبابن مرزوق الصغير ، أخذ العلم عن جده ابن مرزوق ، وعن الفقيه ابن عرفة وغيرهما ، ورافق ابن عرفة الى الحج وسمع من الدمايني بالاسكندرية وكذلك البلقيني وابن هشام والمراقبي ، ولد سنة ٧٦٦ هـ وتوفي سنة ٨٤٢ بتلمسان . أنظر هامش نفع الطيب ج ٩ ص ٦٨ .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق السجسي أبو عبدالله ، أخذ عن ابن قنفذ ، وله شرح على العمدة ، وكتاب . الشفاء والعجيب : «نسبة الى عجيب قبيلة من البربر» وفي هامش «درة الحجال» : قال ابن حجر : وقد جمع أسماء شيوخه في تصنيف مفرد ، سماه : «عجالة المستوفي» .... انه مشارك في فنون كثيرة من أصول وفروع ، متسع الرواية ، كثير السداد ، فارس المنبر . ولد بتلمسان عام ٧١١ هـ وتوفي عام ٧٨١ أو ٧٨٢ . أنظر : «درة الحجال» ج ٢ ص ٢٧٥ - هامش نفع الطيب ج ٩ ص ٦٨ .

(٣) وهو : محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخطاب .

(٤) هو : محمد بن عبدالرحمن الخطاب الانصاري الفقيه المالكي أبو عبدالله كان فقيهاً حافظاً مؤلفاً ، أخذ عن أبيه ، وعن أبي العباس : أحمد زرون والبرنوسي وعن نورالدين السهوري . له عدة مؤلفات ، منها : شرح على مختصر خليل وشرح نظائر الرسالة « في تحرير المقالة لابن غازي وله عدة دواوين وحاشية على البيضاوي ، وغير ذلك توفي عام ٩٥٣ وقيل ٩٥٤ . أنظر : شجرة النور ج ١ ص ٢٧٠ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٤٢ - درة الحجال ج ٢ ص ١٨٨ .

(٥) هو : محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان الحافظ شمس الدين ابوالخير السخاوي المصري الشافعي ، ولد عام ٨٣٠ ، وتوفي بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عام ٩٠٢ - مؤلفاته كثيرة ذكر له صاحب هدية العارفين مائة وخمسة منها : الابتهاج باذكار المسافر الحاج الاتعاط بالجواب عن مسائل يعض الوعاظ ، الجوبة العلية عن المسائل النثرية في مجلدين وغير ذلك . أنظر : «الهدية» ج ٢ ص ٢١٩ .

(٦) في هدية العارفين ج ٢ ص ٢٠٣ : محمد بن أحمد بن عمر القرافي شمس الدين ابوالفضل المصري المالكي المتوفي سنة ٨٦٧ . وله شرح مقدمة الاجرومية في النحو . وانظر مناهل الصفا ص ٢٨٧ .

(٧) وهو : أبو بكر بن أبي حمزة محمد بن هشام بن أحمد بن الاموي ، مولاهم القرشي المالكي القاضي ، أجاز له ابو بکر بن القاضي ، وأقضى ستين سنة . وولي قضاء مرسية ، وشاطبة ، توفي عام ٥٩٩ .

أنظر : «هامش نفع الطيب» ج ٩ ص ٢٤٩ .

(٨) هو محمد بن : أحمد بن عثمان بن نعيم بن محمد بن الحسن بن غاثم الطائي البساطي « قاضي القضاة أبو عبدالله شمس الدين المالكي ، ولد في جمادى الاولى سنة (٧٦٠) كذا قال السيوطي تابع في فنون المعقول والعربية والمعاني والبيان والاصلين ، وصنف كتباً كثيرة منها : المفتي في الفقه وغير ذلك . وتوفي عام (٨٤٢) .

أنظر البنية ج ١ ص ٣٣ - الفصول الالامع (ج ٧ ص ٥ - ٨ - درة الحجال ج ٢ ص ٢٨٧ هدية العارفين ج ٢ ص ٩٢ .

محمد بن اسماعيل بن الحجاز ، قال : ( حدثنا جمال الدين بن مائك - ح - ) (١) وحدثني عليا الشيبخان المسندتان المصونتان السيدتان : الشريفة مباركة ، وزين الشرف بنتا العلامة الشيخ عبدالقادر بن محمد بن يحيى بن مكرم بن محب الطبرى الحسينى بمكة المشرفة يوم الاثنين العشرين من ذى - الحجة الحرام سنة تسعة وسبعين وألف سنة ١٠٧٩ هـ ، اجازته عن الشيخ المعمر عبدالواحد ( ابن ابراهيم ابن أحمد ) (٢) بن ابراهيم الحصارى المصرى . اجازته عن شمس الدين محمد بن أحمد العمري ، عن شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٣) ، قال : أنبأنا به الشيخ أبو اسحاق التوخى ، عن الشهاب محمد بن سليمان ، عن مصنفه جمال الدين بن مائك قال متبركا : بسم الله الرحمن الرحيم : أبدأ كذا قدره أبو علي الرندى في شرح جمل أبى القاسم الزجاجى يجعل المجرور في محل نصب متعلقا بحال محذوفة اعتمادا على وضوح المقام - معمولة لفعل محذوف ع متأخر أخذا من تقرير صاحب الكشف (٤). كذلك مناسبا لما جعلت التسمية ( مبدءا «٥» ) له ، مما يلائم ذلك كأقرأ أو أكل أو أذبح أو أرمل أو أحل (٦) ، وبعضه الحديث « بسمك ربى وضعت جنبى » (٧) ولما علم أن قريشاً كانت

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) وهو الفقيه المحدث الراوية ، حافظة أهل زمانه ، ولد عام ٧٧٣ وتوفي عام ٨٥٢ هـ ، قال ابن القاضى : أخذ النحو عن ابن هشام . والحديث عن أبى العباس القمارى وغيرهما ، كما هو مذكور في فهرسته .  
ووثائقه لاتكاد تحصى ، منها : فتح البارى بشرح البخارى ، ومقدمة الكتاب والاضابة في معرفة الصحابة ، وإتباع الاثر في رحلة ابن حجر ، أتحاف المهرة بالاطراف المشرقة - أى للكتب الستة - والمسانيد الأربعة - الاحكام بما في القرآن من الابهام . أنظر : « درة البحال ج ١ ص ٦٤ - هدية العارفين ج ١ ص ١٢٨ - الضوء اللامع ج ٢ ص ٣٦ » .

(٤) اذ قال في ج ١ ص ٢٦ : « فان قلت : بسم تعلق الباء ؟ قلت : بمحذوف تقديره : بسم الله أقرأ ، أو أتلو ، لان الذى يتلو التسمية مقرؤ ، كما أن المسافر اذا حل أو أرمل فقال : بسم الله والبركات ، كان المعنى : بسم الله أحل ، وبسم الله أرمل ، كذلك الذابح ، وكل فاعل يبدأ في فعله بسم الله ... فان قلت : لم قدرت المحذوف متأخراً ؟ قلت : لأن الأهم من الفعل المتعلق به هو المتعلق به ، لانهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم الآلات ... الخ .

(٥) « مبدءاً » ساقط من ...

(٦) في « ب » : لرباط ... الخ .

(٧) أخرجه البخارى في صحيحه ج ١ ص ١٠١ - كتاب الدعوات . من حديث أبى هريرة .

تقول : باسم اللات او باسم العزى تفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عما اتخلوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم ، فيجب على الموحد اعتقاد ذلك ؛ في الله تعالى ، فانه الحقيق بذلك ، كما يدل عليه « بسم الله مجراها ومرساها » (١) ثم قال في الكشف (٢) ارادا على ذلك : فقد قدم في اقرأ باسم ربك الذى خلق» (٣) فأجاب بأن التقديم هناك أوقع ، لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر ، بالقراءة أهم .

وصاحب المفتاح بتقدير الباء متعلقة باقرأ الثانى .

ودفعه بعض معاصرى ابن هشام : باستلزامه الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول الثانى .

وهو وهم فاحش ، اذ لا تأكيد هنا رأسا وانما أمر أولا بايجاد القراءة ، وثانيا بقراءة مقيدة ، نظيره « الذى خلق خلق الانسان من علق » (٤) ، ولا يسمى مثل ذلك أحد تأكيدا . ثم قد يلزمه ذلك على دعوى التعلق باقرأ الأول ، لمنع تقييد الثانى من توكيده ، فكذا تقييد الأول ، يعنى أنه كما يمنع المعلق من التقييد بالمقيد فكذا العكس ، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز اتفاقا كمررت برجل عمرا ضارب ، فكذا في التوكيد ، وقد ورد الفصل بين التوكيد والمؤكد في « ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (٥) مع افرادهما ، والجمل أحمل للفصل . وفي قوله :

اذن ظلمت الدهر أبكى أجمعا (٦)

(١) سورة هود ، آية : ٤١ .

(٢) « ج ١ ص ٣٠ » .

(٣) سورة الملق ، آية : ١ .

(٤) سورة الملق ، آية : ٢ .

(٥) سورة الاحزاب ، آية : ٥١ .

(٦) قبله : اذا بكيت قبلنى أربعا .

قال الميى في شواهد الكبرى : قائله راجز من الرجال لم أفق على اسمه ، وفي هامش ابن عقيل : هذه الايات لراجز لا يعلم اسمه ، وهو من شواهد الاشئوني . والشاهد في قوله : « أجمعا » حيث أكد به « الدهر » وقد فصل بين المؤكد والمؤكد بقوله : « أبكى وفيه شاهد آخر » وهو التوكيد بأجمع غير مسبوق بلفظ « كل » وكان من شرطه أن يكون مسبوقا به . راجع : « الميى ج ٤ ص ٩٣ - الاشئوني ج ٣ ص ٦٤ - ابن عقيل ج ٣ ص ٢١٠ » .

ثم مراد صاحب (١) الكشف على دعوى ايجاب التقديم الاختصاصى (٢) ، وقد نازعه أثير الدين بنص لسيبويه على أنه لمجرد الاهتمام . والعناية فقال : كأنهم (٣) يقدمون الذى بيانه أهم ، وهم يبيانه أعنى ، وان كانا جميعا يهملهم ويعنيانهم .

وأجيب بما حكى من « اياك أعنى واسمعى يا جارة » (٤) مما قضيته الحصر الذى لا يستفاد الامن التقديم ، والمنع في مثله مكابرة ، وبما حكى : أن الاصمعى (٥) مر ببعض أحياء العرب فشتمت رفيقه امرأة ، ولم تعين الشتم له دون الاصمعى ، فألتمفت إليها رفيقه فقالت له : اياك أعنى ، فقال للأصمعى انظر كيف حصرت الشتم في .

وأما نص سيبويه فانما أورده في باب (٦) الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعوله قال : وذلك قولك ضرب زيداً عبدالله ، ثم قال : كأنهم يقدمون الخ . وليس

(١) هو : محمود بن عرب بن محمد بن أحمد الزنجشري أبو القاسم جار الله النحوى الفاضل ، والمفسر النابة ، والعالم الخليل ، أخذ عن أبى مضر الاصبهاني ، وأبى الحسن بن المظفر النيسابورى وسمع عن أبى منصور الخارثى وغيره . ومن لا يعرف الزنجشري وتصانيفه . ولد عام (٤٦٧ هـ) وتوفي عام (٥٣٨ هـ) . أنظر الزهرة ص ٣٩١ - الانباء ج ٣ ص ٢٦٥ - البنية ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) قال الجرجاني في حاشيته على الكشف ج ١ ص ٢٩ تعليقاً على قول الزنجشري : « معنى اختصاص اسم الله تعالى » : « أقبح لفظ » معنى . وأضاف الى « الاختصاص » مبالغة في بيان المقصود ، أى : أن يقصد الموحّد معنى هو اختصاص اسم الله تعالى ، وأيضاً كأنه تنصيص على أن المقصود الدلالة على الاختصاص ، لا على فعل الاختصاص بأن يبدأ به لا بغيره ... الخ . وجاء في حاشية الدسوقي على متن التلخيص ج ١ ص ٢ : « ما يوافق رأى الزنجشري من أفادة القصر بسبب التقديم ، وتقدير المتعلق متأخراً » اذ قال : « أن مقتضى الحال تقدير المتعلق متأخراً ، لأفادة الاهتمام باسم الله تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ، ولأفادة القصر ، والقصر أما قصر افراد ... الخ .

(٣) في « الكتاب ج ١ ص ١٥ » .

(٤) في مجمع الامثال للميداني ج ١ ص ٤٩ - أول من قاله : سهل ابن مالك الفزارى . وذكر قصته مع فتاة طائفة ، فجلس بفناء الخباء يوماً ، وهى تسمع كلامه ، فجعل ينشد ويقول : يا أخت البدو والحضارة كيف ترين في فنى فسارة أصبح يهوى حرة مطارة اياك أعنى واسمعى يا جارة وقال الميداني بعد ذكر القصة يأكلها : فخطبها وتزوجها وسار بها الى قومه . هذا المثل : يضرب لمن تكلم بكلام ويريد به شيئاً غيره . وقد ذكره الزنجشري عند تفسير قوله تعالى : « أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون » أنظر الكشف ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٥) هو : أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهل البصرى ، صاحب اللغة والنحو والقريب والأخبار ، سمع من شعبة بن الحجاج ، وحمام بن سلمة ، وحمام ابن زيد ، وأكثر عن أبى عمرو بن العلاء وله مصنفات كثيرة ، وروى عنه أبو القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والرياشي وغيرهم ، وتوفي عام (٢١٦) ، وقد عاش (٨٨) سنة ، وقد ذكره من المؤلفات صاحب هدية العارفين ٤٧ مؤلفاً .

أنظر : الانباء ج ٢ ص ١٩٧ - المعبر ج ١ ص ٣٧٠ X الزهرة ص ١١٢ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦٢٣ .

(٦) أنظر « الكتاب ج ١ ص ١٤ » .

هذا محل نزاع ، لأن ما الكلام فيه تقدم المعمول عامله لا المفعول فاعله .

وقد اورده أيضا في باب الاسم فيه مبنى على الفعل قال (١) : وذلك قولك زيدا ضربت ، فلاهتمام والعناية هنا تقديما على العامل وتأخيرا عنه سواء .

وهذا وان سلم أنه محل النزاع ، فلا حجة أيضا فيه ، لعدم إرادته إلا من الجهة المشابهة بها تقدم المفعول الفاعل أو العكس في المثالين ، وليس فيه من هذه ، الجهة إلا الاهتمام ، ولا يدافع الجهة المختص بها ، إذا تقدم على العامل وهى الحصر ، فليس في كلام سيبويه ، كما قال أيضا ولى الدين العراقي (٢) في حواشى الكشف ما يدفع الحصر ، وإنما هو أمر مسكوت عنه استدركه أئمة البيان . وكم في تصانيفهم من دقائق العربية ما لم يلم به النحاة .

وقد عبر بدل الحصر بالاختصاص صاحب الكشف ، فقال العراقي : المتبادر منه الحصر ، والتقى (٣) السبكي انه غيره .

قيل : فان صح فليس بين كلامى الزمخشري وأثير الدين تعارض .

قلت : إنما فهم عنه الاثير والكثير الحصر ، فمن ثم دفعه . وأما ابن هشام فأنما فهم عنه إفادة المقابلة لكلام الكفرة ، لا الاهتمام .

وفي عروس الافراح (٤) للبهاء ابن السبكي : مسلك الوالد في الاختصاص حيث وقع ، اما بتقديم الفاعل المعنوى أو تقديم المعمول مسلك غير ظاهر كلام

(١) في الكتاب « ج ١ ص ٤١ » .

(٢) هو : أحمد بن عبدالرحيم بن الحسن العراقي ولى الدين أبوزرعة الشافعى ، القاضى بالديار المصرية المحدث الراوية الحافظ ، ولد عام ٧٦٢ - وتوفي عام ٨٢٦ . من شيوخه : سراج الدين البلقيني وابن الملقن ، وقد برع في الفقه والاصول والعربية ، والحديث ، وله تأليف كثيرة منها : الاجوبة المرضية عن الاسئلة المكية في الفتاوى ، أخبار المدلسين ، الامانى في الحديث حاشية على الكشف وغير ذلك كثير وكثير .

أنظر : « درة الحجال ج ١ ص ٢١ - هدية العارفين ج ١ ص ١٢٣ - الضوء اللامع ج ١ ص ٣٦ .

(٣) هو : على بن عبدالكافي بن على بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي « تقى الدين أبوالحسن الفقيه ، الشافعى المفسر الاصول النحوى اللغوى المقرئ البياني ، البارع في كل فن ، تتلمذ على التقى الصانع ، والعلم العراقي « وأبن الرفعة ، والملاء الباجي « وأبى حيان النحوى والشرف الديماطى وغيرهم . قال السيوطى : صنف نحو مائه وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً . ولد عام ٦٨٣ هـ - وتوفي عام ( ٧٥٥ ) . أنظر البغية ج ٢ ص ١٧٧ - هدية العارفين ج ١ ص ٧٢٠

(٤) في « ج ٢ ص ١٥٤ وما بعدها » وعبارته : « تنبيه » سلك الوالد رضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع ، إما بتقديم الفاعل المعنوى ، أو بتقديم المفعول . مسلماً غير ماهو ظاهر كلام البيانيين ، وصنف تصنيفاً لطيفاً له سماه الإقتناص وهو : قد أشهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول : إنما يفيد الاهتمام ، وقد قال سيبويه في كتابه : « وهم يقدمون ما هم به أحنى . والبيانيون على إفادته الاختصاص ، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر ، فإذا قلت : زيدا ضربت ، يقول معناه ما ضربت الا زيدا ، وليس كذلك ، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر ، والفضل لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر ، وإنما قالوا : الاختصاص .

أئمة البيان ، وصنف (١) في ذلك تصنيفاً لطيفاً سماه : الاختصاص في الفرق بين الحصر والاختصاص ، وفيه : « وقد اشتهر الى حد الابتذال أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص وقد أنكره بعض بأنه مجرد الاهتمام ، وأورد نص سيوية السابق ، ثم قال : والبيان على إفادة الاختصاص ، وهو الحصر عند كثير ، وليس كذلك فليس معنى « زيدا ضربت » ما ضربت الا زيدا ، وإنما هما متباينان ، وعبرة الفضلاء الاختصاص لا الحصر » .

وقد يتجرد التقديم عن الاهتمام (٢) نحو « أنفكا آلهة دون الله تزيدون » (٣) ، « أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون » (٤) « ضرورة انكارها دون اختصاص ثم مد اطناب الاسهاب بما الاعراض عنه مقتضى المقام .

وقد أورد أيضاً صاحب الفلك الدائر على مدى الاختصاص قوله تعالى : « كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل (٥) » . وأجيب بعدم دعوى الزوم ، وإنما ندعى الغلبة ، وربما خرج الشيء عن حقيقته وغالبه على أن تقدير صاحب الكشف انحراف (٦) عما عليه أهل المصرين فقد قدره البصرية : ابتدائي ثابت أو مستقر ،

(١) أى : والد ابن السكيت .

(٢) دعوى عدم الاهتمام في هذه الآية غير مسلمة عند صاحب الكشف ، اذ قال : « افكا » مفعول له تقديره : أتزيدون آلهة من دون الله افكا ، وإنما قدم المفعول للعناية ، وقدم المفعول له على المفعول به ، لانه كان الأهم عنده أن يكافهم بأنهم على افك وباطل في شركهم . وجوز الزخشرى أن تكون « افكا » مفعولاً به ، أوحالاً ، أنظر : الكشف ج ٣ ص ٣٤٤ . واكتفى الزخشرى في الآية الثانية بقوله : « هذا خطاب للملائكة ، وتقريع للكفار ، وأورد على المثل السائر : « اياك اعني واسمعي يا جارة » ، أنظر : الكشف ج ٣ ص ٢٩٢ . وقصد بوروده على المثل المذكور ما أشار اليه الشارح بقوله : بما قضيته الحصر الذي لا يستفاد إلا من التقديم أنظر ص ١٩ .

(٣) سورة الصفات آية : ٨٦ .

(٤) سورة سبا ، آية : ٤٠ .

(٥) سورة الانعام آية : ٨٤ .

(٦) في رأى : لا وجه لادعاء انحراف الزخشرى عما عليه أهل المصرين ، لانه قدره مؤخراً ليدل على وجه الاختصاص الذي يزداد به المعنى قوة ، وكما قال الدسوقي في حاشيته على شرح التفਤازانى على متن التلخيص : فتقول : يتعلق بها ، أى ، « بسم الله الرحمن الرحيم » من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال مبنيان ، الأول : أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخراً .. الخ كما تقدم .

أما أهل المصرين فانهم لم ينظروا لذلك ، من هذه الجهة ، فالجهة متفكة بين الوجهتين ، وعليه فلا انحراف . وقال الشيخ عليش في كتاب : « ايفصاح ابداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم » ص ٢٢ بعد ذكر آراء العلماء ، واستعراض اقوالهم من بصريين وكوفيين : « وعلى الجميع فحمل « بسم الله » نصب على المفعولية خاص ، لانه أيسر ، ولا يؤهم غير المراد مؤخر للاهتمام باسمه تعالى وبإفادة للحصر ، والتقدير : بسم الله الرحمن الرحيم ألف نستعينا ... الخ .

وقال في موضع آخر « ص ٢٥ » : فعل ماضى عليه صاحب الكشف والتلخيص والتفتازانى ، قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجمهور الشارحين من تعلق لفظ الباء في « بسم الله » بأقرا المقدّر بعده فيه خمسة أمور كونه فعلاً خاصاً ، ومضارعاً ، ومخوفاً ، ومؤخراً ... الخ .

فموضع المجرور رفع وحذف المبتدأ ومتعلقة أى المجرور .

والكوفية : بدأت فموضعه نصب ، ورجح الأول ببقاء أحد (١) جزئى الاسناد والثانى بعلاقة الأفعال فى العمل .، ووجه الانحراف تقديره مؤخرًا ومناسبا ، وقد يرجح ما ذهب اليه من تقديره مناسباً ، لما جعلت التسمية مبدءاً له ، بعدم ما يدل على اضممار أبدأ أو يطابقه ، ولما فى تقدير البصرية من زيادة الاضممار وتضاعفه بحذف متعلق المجرور كذا قالوا .

قلت : وفيه نظر فان هذا المتعلق لا يلفظ به فى وقت ولا يحامع المجرور ، بل تنقل احكامه اليه من تحمل الضمير ورفع الظاهر به ، وغير ذلك ، فكأن المحذوف المبتدأ لا غير بلا زيادة اضممار ، ولا تضاعفه فى الحقيقة .

وقد رد تقدير صاحب الكشف بأن تقدير غيره أقعد لسوغان اضمماره فى كل مقام ، وتقدير العام اولى ، ولأن فعل الابتداء هو الغرض الأهم من البسمة للحديث « كل أمر ذى بال (٢) » وكذا ينفى فى كل فعل أن لا يقدر فيه الا فعل الابتداء لورود الحصر عليه ، وأيضاً فالبسمة غير مشروعة فى غير الابتداء ، فلما اختصت بالابتداء وجب أن يقدر لها فعله .

وأجيب بأن تقديره اولى وأتم شمولاً ، لاقتفائه وقوع التسمية على القراءة كلها مصاحبة لها ، بخلاف تقدير ابتدئ فإما يقتضى مصاحبتها لأول جزء منها دون باقىها ، لأن الابتداء أمر عرفى يعتبر ممتداً من حين الأخذ فى التصنيف الى الشروع فى البحث .

وأما أن الغرض الأهم هو الابتداء بالبسمة فنقول لموجه : فان ذلك يقع محلاً للبداية لا باضممار فعل الابتداء ، ومن بدأ فى الوضوء فغسل وجهه لا يحتاج فى كونه بادءاً لاضممار بدأت ، ولم يقل فى الحديث : كل أمر لا يقال فيه بدأت ، بل أريد طلب إيقاعها فعلاً لا باضممار فعلها .

وأما دلالة الحديث على البداية ، فانما يمثل بنفس البداية لا بلفظها (٣) .

وعلى كل فالمناسب لما جعلت التسمية مبدءاً فى هذا المقام أن يقدر كما صنعنا متبركاً باسم الله أبتدىء الكتاب حال كونى حامداً الله ، وهى حال ( لائر ) (٤)

(١) فى « ج : احدى ركنى الاسناد .. الخ » .

(٢) ذكر السيوطى فى الفتح الكبير : « ج ٢ ص ٢٢٢ » أنه من حديث أبى هريرة أخرجه ابن ماجه والبيهقى .

(٣) وبالإضافة الى ما نقله الشارح ، قال الشيخ عيسى فى المراجع السابق ص ٢٦ : « وأما كونه خاصاً فلأن الأولى تقدير الفعل مناسباً لما جعلت التسمية مبدءاً له » ويؤيده الحديث « بسمك ربى وضمت جنبى » .

(٤) « لائر » ساقطة من « ج » .

أخرى محدوفة بناء على جواز تعدد الأحوال . والمانع يجعل أحدهما من مستكن الأخرى على سبيل التداخل .

وفي شرح الدماميني (١) وترك المصنف تعاطفهما اشعاراً بالقصد الى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبدءاً به ، توصلاً الى الجمع بين الحديثين : « كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو أبتَر » (٢) ، « وكل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم » (٣) « فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة أثار لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الاجماع ، وبالحمد أيضاً ، لكن بالاضافة الى ما بعده .

قلت : لا نسلم أن داعي ترك العطف ذلك ، وانما للعرب في ذلك طريقان التعاطف وعدمه ، كالأخبار والنوع ، فسلك المصنف أحدهما ، وليس المدعى فيه ذلك جمليتين ، فيطلب للتعاطف وتركه وجه الوصل أو الفصل من كمال الاتصال أو كمال الانقطاع بلا إيهام لو شبه أحدهما مثلاً ، وانما هذان مفردان ولم نجد أحداً من أئمة المعاني أبداً (٤) للتعاطف أو تركه فيما بين الاخبار والنوع والأحوال مثل ذلك وجهها وهي مفردات ، بل وان كانت جملاً ، لأن المحل فيها بالاصالة للمفرد ، وهو ما لم يعرجوا عليها فيه فلم يكن لابتداء الدماميني فيها وجهها موقع (٥) رأساً بل حكى لي صاحبنا الماهر الصدر المتقن أبو العباس حمدون المزوار (٦) الفاسي عن بعض حواشي السعد على الكشف أنه متى كانت النوع غير متعاطفة كان كل منها مستقلاً بتمام الفائدة ، وكفيلاً بها ، بخلافها متعاطفة فلا تتم الا بإيراد عامتها (٧).

- (١) « ج ١ ص ٧ » .  
(٢) ذكر السيوطي في الفتح الكبير « ج ٣ ص ٣٢٢ » أنه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه « أخرجه الرهاوى في الاربعين ، برواية » « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم أنقطع » .  
وقد استشهد به الزخشرى في الكشف ج ١ ص ٣١ . وفيه : « بسم الله » .  
(٣) ذكر السيوطي في الفتح الكبير « ج ٢ ص ٣٢٢ - ٣٢٧ » أنه من حديث أبي هريرة أخرجه أبوداود في سننه . برواية : « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم » .  
وأخرجه الرهاوى برواية : « ... لا يبدأ فيه بحمد الله ، والصلاة على فهو أنقطع أبتَر محق من كل بركة » .  
وأخرجه النسائي مستنداً ومرسلاً ، وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ١٨٩٤ وقال فيه : « ... أنقطع » ، وفي اسناده « قوة » وهو ابن عبد الرحمن بن حيويل العافرى المصرى ، قال الامام أحمد : منكر الحديث ، انتهى تهذيب السنن ج ٧ ص ٤٦٧٣ .  
وأنظر : الاذكار للنووى ص ١٠٣ ، ٢٤٩ .

- (٤) في « ج : أبداً للتعاطف ... الخ » .  
(٥) « فوقع » اسم يكن ، وتقدير الكلام : فلم يكن موقع رأساً لا ابتداء الدماميني الخ .  
(٦) قال صاحب نثر المثاني ج ١ ص ١٣١ : ومنهم الفقيه العالم الكبير الخطيب القاضى الشهير سيدى حمدون بن محمد المزوار قولى قضاء فاس ، أخذ عن العلامة أبى العباس بن أحمد بن عمران وابن عاشر ، وكان صاحب الترجمة غامر الاوقات بالتدريس .  
(٧) وقال العيني في عمدة القارىء « ج ١ ص ١٢ » في هذا المقام : « ألا ترى أنهم تركوا التعاطف بينهما لتلا يشرع بالتسمية فيخل بالتسوية ، وهذا أجيب عن الاعتراض بقولهم : بين الحديثين تعارض ظاهر : اذ لا ابتداء - بأحدهما - يفوت الا ابتداء بالآخر .

قلت : وهو خلاف ما أطبقوا عليه من تساوى القسمين استقلالاً بها أحياناً كما في أوصافه تعالى ، نحو ما في البسمة والفاتحة وغيرهما ، مما لم يقع فيه تعاطف ، وكما في سورة الأعلى وغيرها مما وقعت فيه متعاطفة ، وعدمه أحياناً كما في سورة القلم من قوله تعالى : « ولا تطع كل حلاف مهين هماز » (١) الخ ، وغيرهما مما وقعت فيه غير متعاطفة . وكقولك : قدم زيد الفقيه الكاتب النحوى الشاعرى ، مما له عدة أوصاف لا ينكشف الا بإيراد جميعها ، وهذا مما لا تردد فيه عندهم ، بل كان النظر لولا السماع عكس دعواه ، للدلالة العطف على التغاير والاستقلال بالمفهومية ، بخلاف ما لا عطف فيه ، فانه لشدة الاتصال والتضام بمنزلة وصف واحد في عدم الافادة الا باجتماع كلها . وانما المنصوص أن المعانى كلما تباعدت كان العطف أحسن نحو : « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » (٢) ، الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى » (٣) لتباين هذه الصفات .

قال أثير الدين : وحسنت الواو هنا ما لم تحسن في غفور رحيم ، وسميع بصير ، لتقارب المعانى ، وان جاز العطف في غير القرآن ، قال : فان أنفقت المعانى امتنع العطف لأدائه الى عطف الشيء على نفسه .

ثم لو سلم فالعطف لا يمنع ذلك كائناً بالواو ، لأنها لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبها ولا تقتضيه بل لمجرد التشريك على الصحيح ، كما تقرر في باب العطف ولو سلم فلا مندوحة عن تأخير (مضمون) (٤) أحدى الحائنين لامكان (٥) تقريرها متداخله أو متعددة ، لاستحالة اللفظ بالحمد حالة البسمة . ثم قضية كلام الدمايينى ، بل وصنيع المصنف ، إنشاء التسمية بالعامل في الحال لمحدوف تحقيقاً « كما » (٦) قال أهل البلدين ، أو لأنه كما قال السهيلي (٧) : موطن لا ينبغي أن يقدم فيه الا

(١) سورة القلم ، آية : ١٠ .

(٢) سورة الحديد ، آية : ٣ . قال الزمخشري في الكشاف ج ٤ ص ٦١ : « فان قلت ، فما معنى الواو ؟ . قلت : الواو الأولى معناها : الدلالة على أنه الجامع بين مجموع الصفتين : الاولى والاخرية ، والثالثة : على أنه الجامع بين الظهور والخفاء ، وأما الوسطى : فعل أنه الجامع بين مجموع الصفتين الاوليين ومجموع الصفتين الاخيريين ، فهو المستمر الوجود في جميع الاوقات ... الخ » .

(٣) سورة الاعلى ، آية : ٣ . قال أبوحيان في هامش البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٧ « : » ولما تغايرت الصفات وتباينت أتمى لكل صلة بموصول = وعطف على كل ما يترتب عليها ... أى في هذا الحال تباعدت المعانى فحسن العطف .

(٤) «مضمون» ساقطة من «ج» .

(٥) في «أ» ج : لمكان تقديرها ... الخ » .

(٦) «كما» ساقطة من «ب» .

(٧) هو : عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبى الحسن ابوالقاسم السهيلي الخثعمي الاندلسي الملقب بالنحوى اللغوى . قال القفطى : وتصنيفه في شرح سيرة ابن هشام يدل على فضله وقبله . قد كان عالماً بالعربية والفقه والقراءات ، جامعاً بين الرواية والدراية ، نحوياً مفسراً ، محدثاً ، حافظاً للانساب ، عارفاً بعلم الكلام والاصول . وتوفي عام (٥٨١) .

أنظر : «الانباء» ج ٢ ص ١٦٢ - البغية ج ٢ ص ٨١ .

ذكر الله ، فلو ذكر الفعل وهو غير مستغن عن فاعل لم يكن ذكر الله مقدما ، وفي حذفه تشاكل اللفظ والمعنى ، كما تقول في الصلاة الله أكبر أى من كل شيء غير أنه حذف دلالة لمطابقة اللسان لمكان الجنان ، ألا يكون فيه إلا ذكر الله .

ورد الأول : باقتضائه جواز اظهاره ككل محذوف تخفيفا . والثاني بعدم اقتضائه أيضا وجوب الحذف بل وجوب التقديم ، وبعدم اقتضاء المشاكلة وجوب الحذف ، وربما كانت قضيته انشاءها بالحال المحذوفة كما لاشك في اقتضائه انشائية الحمد بلفظ حامد ، وكلتا القضيتين باطلة (١) .

أما الأولى : فلأنه لانشاء الابتداء والقصد انشاء التسمية تبركا بها ويتمنأ ولم يقع .

وأما الثانية : فلأن الانشاء ليس من عوارض المفردات ، بل من عوارض الحمل مع ما في « متبركا » من عدم تعلق انشائية التبرك ، سيما وهو محذوف .

لا يقال لا نسلم ما نعية الحذف ، لكونه كالملفوظ بكونه عاما ، أى : ملتبسا باسم الله ، والظرف استقرارى خاص بحسب القرينة ، أى : متبركا باسم الله ، غير أن ذلك لا يوجب كونه لغويا ، نظير زيد على الفرس في تعليقه بمقدر عام ، أى كائن عليه ، وبحسب القرينة خاص ، أى : راكب عليه ، كما قاله الدماميني (٢) لأننا نقول : انما الغرض تقديم ما يتبرك بانشائه ويرادفه الحذف .

قلت : وقد أعترض الشهاب بين الشمنى (٣) دعوى الدماميني أن ذلك لا يوجب كون الظرف لغويا ، بأن كونه استقراريا ( انما هو ) (٤) لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار ، فاذا اريد بمستقر معنى راكب لم يكن متعلقة بالكسر الا لغويا ، وجاز الحذف اذ ذاك .

---

(١) سلك الشارح في رأى مسلكا فلسفيا ، فقد تنبعت كلام الدماميني والمصنف في هذا البحث فلم أجد فيه ما يدل على ذلك ولعله أستنتج هاتين القضيتين استنتاجا ، لكني يجد مجالا لمناقشة الدماميني ، والاسلوب في حد ذاته شيق للغاية ، وشجع على إتمام النظر ، وهذا وإن دل على شيء فانما يدل على عمق شارحنا وبعد غوره .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤ » .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد . قال السيوطي في البقية ج ١ ص ٣٧٥ : شيخنا الامام تقي الدين أبو العباس ابن العلامة كال الدين ، ابن العلامة أبي عبدالله الشنقى ، إمام النجاة في زمانه ، وشيخ العلماء في أوامه . ضرب في جميع الفنون والعلوم بهمه الناقب ، والف : « شرح المفتى » لابن هشام ، حاشية على الشفاء ، شرح مختصر الوقاية في الفقه ، شرح نظم النخبة في الحديث . ولد بالاسكندرية عام (٨٠١) وتوفي عام (٨٧٢) وانظر : هدية العارفين ج ١ ص ١٣٢ .

(٤) « انما هو » ساقطه من « ج » .

وقد كنت قدما أستشكل بعض هذا وأمليه وأذاكر به وألقيه ، وقد تنبه الى بعض ذلك ابن هشام فيما كتب به « الى » (١) سنة ست وأربعين وألف نحوى مصره بل إمام عصره تضلعا بضروب العلوم وارتواء من مشاريع المفهوم أبو محمد عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي جوابا عن بعض ما نجمت أصوله واستعجمت فصوله ، بما نص ابن هشام فيه : وها هنا نظران :

— أستخدمها : أن قول القائل : أقول هذا كتاب في حالة كوني حامدا ، أو أبدا بيسم الله الرحمن الرحيم في حالة كوني حامدا ليس انشاء للحمد ، كما أن القائل اذا قال : أفعل كذا مبسلا ما لم يتلفظ بالبسملة ، واذا بطلت انشائيته وجبت اخباريته ، ولا تظهر فائدة الاخبار بذلك ، لأن المطلوب انشاء الحمد ابتداء .

الثاني : أنه حالة قوله لفظا غير الحمد وابتدائه لا يكون حامدا ، اذ الحمد قول وهو في حالة قول شيء ليس قائلا غيره .

ثم قال : (٢) لا يقال نسوغه على أن يكون قائلا لغير الحمد بلفظه ، وحامدا بقلبه ، لأننا نقول : الواقع بالقلب انما هو الشكر لا الحمد ، وذكر بعض أن الحمد يوضع موضع الشكر ، فان صح صبح هذا الجواب هـ . وقد أورد نحو الأول ابن الفرس (٣) في الجملة الاسمية : أن حكم خبريتها قائلا : انها لو كانت خبرية معنى لم يسم قائلها حامدا ، ولم يسم الا مخبرا ، ومعلوم أنه لا يشتق للخبر بشيء اسم من ذلك الشيء ، اذ لا يقال لمن قال : الضرب مؤلم ضارب . ثم قال : ويتجه أن يعد الشرع المخبر بثبوت الحمد لله ( تعالى ) (٤) حامدا هـ .

وقد أجاب ابن هشام عن الأول بأن فائدة الاعلام بأن أخذه في هذا الكتاب كان على الوجه المشروع ترغيبا لذوى الدراية . والنظر في موضوعه من اعتقاد حصول الأرب منه ، اذ كان ما يشرع فيه على الوجه الشرعى خليقا بالنجح — انتهى — .

قلت : وهو غير مخلص لقوات المطلوب من انشاء الحمد ابتداء . أما الاعلام بما ذكر فنازع عن متابعة الكتاب العزيز ، والعمل بمقتضى حديث الرسول صلى

(١) « الى » ساقطة من « ب » .

(٢) أى : ابن هشام .

(٣) هو : عبدالرحمن بن عبدالنعم بن محمد بن عبدالرحيم بن محمد بن الفرس الوزير الخافض النورى الخزرجى الاندلسى .

قال السيوطى : أخذ عن أبيه فأكثر ، وعن أبى الحسن بن كوثر ، وأبى عبيد الله الحجرى وجماعة .

ولد عام ( ٥٧٤ - وتوفي عام ٦٦٣ ) هـ .

أنظر : البنية ج ٢ ص ٨٣ .

(٤) « تعالى » ساقطة من « ج » .

الله عليه وسلم . على أن في الجواب تسليم خبرية « حامدا » وهو فاسد ضرورة انتفائه بالوجه الذي انتفت به انشائيته من كون الخبر أيضا من عوارض الحمل لا المفردات (١) ، وعن الثاني بأنه نزل الأمرين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطححين .

قال (٢) وإذا كان أبو الفتح (٣) قد أجاز في « اذ » من قوله تعالى : « اذ هما في الغار » (٤) كونه بدلا من « اذ » في قوله تعالى : « اذ أخرجه الذين كفروا » (٥) بدل الشيء من الشيء ، لتقارب ما بين الزمانين ، فهذا اجدر .

قلت : وأنت خير بأن هذا غير مخلص من تقديرها ، ولا مسوغ بمقارنتها حتى يقتضى كون المصنف حالة اللفظ بالتسمية (٦) حامدا ، ثم لا أدري معنى الأجدرية هنا ، وكأنها شدة اتصال زمن الحمد بزمن البسمة اتصالا أشد منه في الظرفين في الآية المتلوة . وهذا مسلم لو تقرر للحمد حصول بعد في المتن ، ولم يتقرر ، بل صرح بعض في نظيره من قول الخلاصة « أحمد » بناء على اعراب الجملة حالا : بأن ليس للمصنف إلا أجر المهم بالحسنة بناء على عدم الاعتداد بحمده خارجا ، وهو الحق ، إذ ليس الغرض إلا إيقاعه صدر الكتاب تيمنا به .

ولا شك أنه لا فرق بين المقامين ، فسقط الاحتجاج بإجازة أبي الفتح ، ويقع في بعض النسخ بعد البسمة لفظ قال مسندا إلى اسم المصنف رحمه الله ، واقعا بعده حامدا الله .

وفي شرح الدماميني (٧) فإن « قلت » (٨) بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف فحمدا بمقتضى الظاهر حال من فاعل « قال » ، غير أن المفعول : وهو هذا

---

(١) الذي يتلخص من كلام الشارح أنه لا يزال مستشكلا كما ذكر ، وأنه لم يقر انشائية الحمد ولا خبرته ، لأن ذلك من خواص الحمل ، والذي أراه موافقة كلام المصنف والدماميني ، الذي أشار إليه الشارح بقوله : « ثم قضية كلام الدماميني وصنيع المصنف انشائية التسمية .. الخ » وكذلك انشائية الحمد لأن النظر في ذلك إلى جملة الكلام ، وليس للمفردات حتى لا توصف بإنشاء أو غير ، إذا فالمقام مقام جمل وليس مقام مفردات ، لأنه لا يمكن تجريد المتعلق بالكسر عن المتعلق بالفتح ، ولا المفعول عن عامله .

(٢) أي ابن هشام .

(٣) قال ابن جني في المحتسب ج ١ ص ٢٩١ ، جواباً عن اعتراض استتجته وهو عدم اتحاد الوقتين إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه .. الخ وأما : عثمان بن جني ، صاحب أبي على الفارسي ، ولازمه وأخذ عنه ، وله مصنفات مشهورة ، منها الخصائص ، والمحتسب واللمع ، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٥٠ مؤلفاً وله غير ذلك عاش بين (٣٢٢-٣٩٢) .

أنظر : مقدمة الخصائص ، وأنبأ الرواية ج ٢ ص ٣٣٥ - البنية ج ٢ ص ١٣٢ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٥٢ .

(٤) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

(٥) الآية السابقة .

(٦) في « ج » : بالبسمة .. الخ

(٧) « ١٠ » ص ٤ ظ

(٨) قلت « ساقطة من » أ .

كتاب الخ مانع من مقارنة الحال ، وان جعلت « حامدا » بمعنى مريدا لئلا توصلنا الى المقارنة فات المقصود الاهم من الابتداء بالحمد قبل الشروع في الأمر ذى البال الذى هو بصدده .

فأجاب (١) : يجعله حينئذ -علا مؤكدة لعاملها المقدر ، أى أحمد حامدا الله على ما هو الاصح عند المصنف ، في مثل عائدا بالله ، وأقائما وقد قعد الناس أو مفعولا مطلقا على وزن فاعل ، كما يقوله المبرد (٢) ، وعليه فالمقول مجموع المقدر والمذكور من أحمد حامدا لله الخ.

قلت : وأنت خير بأن قضية السؤال تسليم المقارنة في غير هذه النسخة وهو ما صرح به أولا ، أن ترك التعاطف لإشعار بالقصد الى التسوية بين التسمية (٣) والحمد له في جعل كل منهما مبدءا به ، وقد عرفت عدم اتجاه المقارنة أيضا فيها بما مضى تقريره بما لا مزيد عليه ، ثم وجوبه أيضا مردود بما نص عليه بعض أصحابنا المغاربة : أن عائدا بالله ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعد وقد سار الركب ، وأقائما قد علم الله ، وقد قعد الناس موقوفة على السماع ، فلا يقاس عليها ما في المتن (٤) ، ؛ ولو سلم فقد أطبقوا على فساد قول المبرد بما استوفينا القول

---

(١) أى : الدمايى في المرجع السابق .

(٢) عبارة المبرد في المختصب ج ٣ ص ٢٢٩ : « وان شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فأما جاز ذلك لانه حال ، والتقدير : أثبتت قائما ، فهذا يدل على ذلك المعنى .

والمبرد هو : أبو العباس محمد بن يزيد « ٢١٠ - ٢٨٥ » كان أحد اعلام اللغة والادب في عصره ، أخذ عن الجرمي ، والمازني ، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم . وتلمذ له الزجاج والاختفش على ابن سليمان ، وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الادب والنحو ، منها الكامل والمقتضب وغيرها .

أنظر : مقدمة « المختصب للاستاذ عضية - والزهرة ص ٢١٧ - البغية ج ١ ص ٢٦٩ - هدية العارفين ج ٢ ص ٢٠ » .

(٣) في « ج : البسطة ... الخ » .

(٤) كيف يكون كذلك وقد قال إمام النحاة سيويه بمثل مقال به المبرد ، وعبارته في الكتاب ج ١ ص ١٧١ : « باب ما ينصب من الاسماء التي أخذت من الافعال ... وذلك قولك : أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا للمعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعد علم الله ، وقد سار الركب ... فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكن حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الوضع .

قال الدكتور عضية في هامش المختصب ج ٣ ص ٢٢٩ : « ومن هنا يتبين لنا أن سيويه والمبرد على وفاق في أن نحر : أقائما وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أى : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل أثبت . وعلى هذا فقول الدمايى : إنها مفعول مطلق على وزن فاعل عند المبرد غير صحيح ، بل هو حال مؤكده عند المبرد وسيويه كما تقدم .

وقد قال بذلك الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢١٤ . وعبارته : « وعند سيويه والمبرد والزغزرى أن الصفة قائمة مقام المصدر ، أى أتقوم قياما . أى أن الدمايى كان تابعا للرضى في ذلك ، وبما تقدم بطل قول الشارح : موقوف على السماع .

فيه في محله . ثم لو سلم فانصباب القول على الجملة المدعى تقديرها عاملة في الحال  
يمنع انشاء الحمد فيها ويدفعه ، بل يصيرها خبرية .

وأما كونها اذ ذاك ذات محل نظرا الى مدخوليتها للقول أولا نظرا الى أن جزء  
المحكى غير مستقل بالحكاية ، لأن المقول مجموع الكلام ، كما أن جزء الجملة  
كذلك في غير باب الحكاية ، كما نص عليه صاحبها الكشف ومغنى اللبيب ،  
فالتحقيق غيره كما صرح به الدماميني في شرح ذلك الكتاب وغيره ، وعبارته :  
الذى ينبغي اعتماده أنا لا نثبت القول بنصب محل الجملتين المتعاطفتين بعد القول  
نحو : قال زيد عبدالله منطلق وعمر مقيم ، بناء على أن القول مجموعها ، لأنه  
جزء بلا ثبت ، لجواز أن المحكى عنه « قال عبدالله منطلق على حدة ، وعمر مقيم  
على حدة ، غير عاطف احدى الجملتين على الأخرى ، وحينئذ فلا يتأتى الجزم  
لجواز كون المقول مجموعها على الصورة المحكية ، والحمل للمجموع لا لشيء  
من أجزائه ، وكون كل من الجملتين معمولا على حدة بطريق الاستقلال .

قالوا : ومن كلام الحاكي فيقدر ما تحكى به الثانية ، وعليه فيكون كل منهما  
في محل نصب ، ولا سبيل الى القطع بأحد الاحتمالين الا بدليل هـ . وكذا القول  
في غير المتعاطفتين أو المتعاطفات (١) ، بل يقدر انصباب القول على  
بعضها على حدة ثم على الأخرى تدريجا أو انصبابة واحدة عليها كلها ...

(١) في « ج : المتعاطفتين والمتعاطفات » . الخ .

كثير من فحول الأئمة المحققين الراسخين لا يصدر كتابه بخطبة تنبئ عن مقاصد كتابه مبدوءة بالحمد والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما صنع البخارى (١) وابن الحاجب وغيرهما ، اقتداء بالكتاب العزيز وحديث « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » (٢) المروى في سنن ابن ماجه (٣) وغيرها . وقد أجيب عن البخارى وغيره بأنه لا يتعين النطق والكتابة بالحمد معا ، فيحمل على نطقهم به حالة التصنيف اكتفاء بكتابة البسملة المرتب عليها اسماء الصفات « الرحمن الرحيم » ولا يعنى بالحمد الا ذلك ، لأنه الوصف بالجميل على وجه التعظيم .

كيف وفي جامع الخطيب « لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أقطع » (٤) وفي رواية « لا يفتتح بذكر الله فهو أتر أو أقطع » (٥) ولا ينافيه حديث « بالحمد لله » ، لأن معناه الافتتاح بما يدل على المقصود من حمد الله تعالى والثناء عليه ، لا أن لفظ الحمد متعين لأن القدر الجامع انما هو ذكر الله وقد حصل بالبسملة ، لا سيما وأول شيء نزل من « اقرأ باسم ربك » (٦) بطريق التأسى بالكتاب العزيز الابتداء بالبسملة ، مقتصر عليها .

(١) هو الامام حبر الاسلام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن يزيد بن البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ هـ وارتحل سنة ٢١٠ هـ فلقى علما من الشيوخ وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكائه توفي رحمة الله سنة ٢٥٦ هـ - أنظر : المعبر ج ٢ ص ١٢ - الوفيات ج ٣ ص ٣٢٩ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٦ .

(٢) قال النووي في « الاذكار » ص ١٠٣ : وروينا في سنن أبي داود ، وابن ماجه ، وسند أبي عوانة الاسفرائينى المخرج على صحيح مسلم رحمهم الله عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنه قال : كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع ، وفي رواية بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو أقطع « وفي رواية » كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجزم » ، وفي رواية : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » وروينا بهذه الالفاظ كلها في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر الراوى ، وهو حديث حسن ، وقد روى موصولا كما تقدم ، وروى مرسل ، ورواية الموصول جيدة الاستناد . وانظر الاذكار أيضا ص ٢٤٩ .

(٣) هو : محمد بن يزيد بن ماجه الربعى الحافظ أبو عبد الله القزوينى ، ولد عام ٢٠٩ هـ وتوفي عام ٢٧٣ هـ . وفي هدية العارفين ج ٢ ص ١٨ : « من تصانيفه : تاريخ قزوين ، تفسير القرآن ، سنن في الحديث من الكتب الستة .

(٤) أنظر : « ص ٢٨ ٢٩ » .

(٥) أنظر : ص ٢٨ « وعمدة القارىء ج ١ ص ١١ » . و« أنظر ما قاله ابن حجر في هامش الكشف ولاحمد من هذا الوجه : « لا يفتتح بذكر الله فهو أتر أو أقطع » ، وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن اسماعيل عن الزهرى : « لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » ، والراوى له عن مبشر مجهول . بتصرف .

(٦) سورة العلق ، آية ١ .

وأيد بأن عامة كتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك مفتوحة بها دون الحمد ،  
وحيث فكأنهم أجروا مصنفاتهم مجرى الرسائل الى أهل العلم . قيل : ويحتمل  
أن يقال : إنما لم يبدأ بالحمد اقتداء به صلى الله عليه وسلم في اظهاره العجز في  
مقام الحمد ، حيث قال : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » (١) .

قلت : وهذا مدفوع بعدم اقتضاء اظهاره العجز بقوله صلى الله عليه وسلم  
ذلك عدم حمده آياه ، وإنما مقتضاه عدم بلوغ مدى الكمال في ذلك على كثرة  
محامده صلى الله عليه وسلم . واستهتاره في الثناء عليه تعالى اذ كمالاته سبحانه  
وتعالى لا تتناهى .

رب العالمين : بفتح اللام ، أى : مالكهم ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات ،  
مشتق من العلم ، لكونه علماً على حدوثه ، واقتضاه الى موجود قديم سواء كان  
من ذوى العلم أولاً ، كالطابع لما يطبع به ، والخاتم لما يختم به ، فيقال : عالم  
الملك ، وعالم الأنس ، وعالم الجن ، وعالم الافلاك ، وعالم النبات ، وعالم الحيوان .

واختلف في مدلوله ، فقيل : كل ذى روح ، وقيل : الملائكة والجن والانس  
والشياطين ، وقيل : الانس والجن خاصة ، وقيل كل مصنوع . واختير وقوعه  
على المكلفين ، لقوله تعالى : « ان في ذلك لآيات للعالمين » (٢) ، وقراءة حفص (٣)  
بكسر « العالمين » توضحه ، وعلى الأول فإنها جمع باعتبار كل جنس مما يسمى به ،  
أو لتوجيهه الى عالم كل زمان ، وجمع هذا الجمع لعراقة العقلاء فيه ، وغيرهم عليهم  
متطفل ؟ .

وقال المصنف : كما استوفينا عليه الكلام في محله : التحقيق أنه اسم جمع  
من يعقل ، وليس جمع عالم ، لعموم العالم وخصوص العالمين ، ومن ثم منع سيوية

(١) أخرجه مسلم في صحيحه « ج ١ ص ٣٥٢ » كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود  
من حديث عائشة رضي الله عنها .

وأخرجه أبوداود في سننه « ج ١ ص ٢٠٣ » كتاب الصلاة ، باب في الدعاء في الركوع والسجود  
من حديث عائشة أيضاً .

وأخرجه مالك في الموطأ « ج ١ ص ٢١٤ » كتاب القرآن ، باب ما جاء في الدعاء ، من حديث  
عائشة كذلك ، وهو جزء من حديث طويل .

وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ١ ص ٩٦ » من حديث علي كرم الله وجهه .

(٢) سورة الروم ، آية : ٢٢ .

(٣) هو : حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدى بن صهبان ، ويقال : صهيب أبو عمرو

الدورى الأزدي البغدادي النحوي الضرير ، إمام القراءة ثقة ثبت ضابط .

قال ابن الجوزي في غاية النهاية ج ١ ص ٢٥٥ : « أول من جمع القراءات ، ونسبه الى

« الدور » موضع ببغداد ... راجل الدورى في طلب القراءات ، وقرأ بسائر الحروف السبعة

وبالشواذ » وسمع مع ذلك شيئا كثيراً » قرأ على اسماعيل بن جعفر عن نافع ، وقرأ أيضاً عليه

وعلى أخيه يعقوب ابن جعفر ... وقال أبوداود : ورأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر

الدورى ، وقال أحمد بن فرج المفسر : سألت الدورى : ما تقول في القرآن ؟ قال : كلام

الله غير مخلوق ، توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين .

أن يكون الأعراب جمع عرب ، لعموم العرب بوقوعه على الحاضرين والبادين ، واختصاص الأعراب بأهل البداوة .

ومصليا : حال ثالثة عطفًا على ما قبلها ، اشعارًا بمقارنتها للبسملة والحمد.

والصلاة « فعلة » ، واوية اللام من صلى : دعا بخير « على محمد = : علم الاعلام اسما للواسطة الكريمة « مفعل » من الحمد مبالغة وتكثيرا ، لمحامده وخلاله المحمودة صلى الله عليه وسلم.

قال حسان رضى الله عنه :

فتشقى له من اسمه ليجله \* فذو العرش محمود وهذا محمد (١)

سيد المرسلين = : من ساد القوم يسودهم فاقهم ، فهو سيد « فاعل » ، من السيادة ، وأصله سيود فعاد الواوياء ، وأدغمت فيها للقانون التصريفى مطلقا على من لا يستغزى الغضب ، وعلى الكريم المالك . قال النووى (٢) في أذكاره (٣) ، ويقال : سيد القوم ، ولا يقال : سيد الثوب ولا سيد الفرس . ولما كان من شروط المثولى كونه مهذب النفس ، قيل : لكل فاضل في نفسه ، سيد ، وعليه ورد : « وسيدا وحصورا » (٤) سمي به الزوج لسياسته (٥) زوجه ، وقوله تعالى : « إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا (٦) أى ولاتنا وسواسنا ، ويستعمل في غيره تعالى كالآيتين وقوله تعالى : « وألفيا سيدها لذا الباب » (٧) وقوله صلى عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » (٨) وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن على رضى الله عنهما : « ان ابني هذا سيد » (٩) وفي سعد

(١) ورواية الديوان : شق له الخ . وفي رواية : « لكى يجله » ، والبيت من قصيدة في مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال البيت لملاحظة المعنى الغوى ، بعد صيرورة « محمد » علما على سيد الخلق ، لكثرة خصاله المحمودة .

راجع : « ديوانه ص ٣٣٨ - الخزانة ج ١ ص ١٠٨ - التصريح ج ١ ص ١١ » .

(٢) وهو : محى الدين أبوزكريا يحيى بن شرف ، بن مرة ، بن جمعه ، بن حزام النووى الحافظ الفقيه المحدث الشافعى « الشهير بالنووى » ولد سنة ٦٣١ هـ وتوفي سنة ٦٧٦ هـ .

وله مؤلفات عديدة ذكر منها صاحب هدية العارفين ٣١ مؤلفا « وهذا إن دل على شيء فانما يدل على سعة باع صاحب الترجمة ، وكثرة أضلاعه . أنظر هدية العارفين « ج ٢ ص ٥٢٤ » .

(٣) أنظر ص ٣٢١ . (٤) سورة آل عمران ، آية : ٣٩ .

(٥) في ح : لسياسة زوجته الخ . (٦) سورة الاحزاب ، آية : ٦٧ .

(٧) سورة يوسف ، آية : ٢٥ .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه « ج ٧ ص ٥٩ » - كتاب الفضائل - باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق . من حديث أبى هريرة يرواية : « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة » وأول من ينشق عنه القبر ، وأول شافع ، وأول مشفع .

(٩) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ١١٤ » - كتاب الصلح - باب ٩ : والشاهد : إطلاق لفظ « السيد » على كل فاضل .

« قوموا الى سيدكم » (١).

بل حكى ناصر الدين بن المنير (٢) في المسألة ثلاثة آراء : جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره ، وامتناعه عليه سبحانه .

عن الإمام مالك رضى الله عنه : وامتناعه الا عليه جل اسمه تمسكا بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قالوا له يا سيدنا فقال : « انما السيد الله » (٣) وقد عرفت خلافة مما أورد عليك من الكتاب والسنة ، وقد صرح النووي في الأذكار (٤) ، عن النحاس (٥) بجوازه على غيره تعالى الا معرفا بأل ، والاظهر جوازه على غيره أيضا معرفا بها .

وعلى آله : = عطفًا على الوسيلة الكريمة ، اكمالا لفضيلة الصلاة بنظم من طهروا من الارجاس وفضلوا عامة الناس فيها.

(١) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ٣١٣ - باب فضائل الاصحاب - باب مناقب سعد بن معاذ رضى الله عنه من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

وفي كتاب المغازى ج ٣ ص ٣٤ - باب مرجع النبى صلى الله عليه وسلم من الاحزاب وغمرجه الى بنى قريظة من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

وفي كتاب الاستبذان ج ٤ ص ٩٢ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : « قوموا الى سيدكم » من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن منصور بن أبى القاسم مختار بن أبى بكر الجذامى ، المعروف بابن المنير ، الاسكندراني المالكي القاضي ناصر الدين أبوالباس ، ولد عام ٦٢٠ ، وتوفي عام ٦٨٣ .

كان فقيها متبحرا في كثير من أنواع العلوم مثل علوم القرآن والحديث ، سمع من أبيه ، وأبى بكر عبد الوهاب الطوسى وأخذ عن ابن الحاجب . له مؤلفات حسنة ، ذكره صاحب هدية العارفين ٩ مصنفات منها : أسرار الاسرار ، الانتصاف من الكشف ، البحر الكبير في بحث التفسير وغير ذلك . أنظر « درة الحجال ج ١ ص ٩ - هدية العارفين ج ١ ص ٩٩ - شجرة النور ج ١ ص ١٨٨ - فوات الوفيات ج ١ ص ٥٧٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في سنة « ج ٢ ص ٥٥٤ » كتاب الادب « باب كراهية التجادح » من حديث عبدالله بن الشخير .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٤ ص ٢٤ » من حديث عبدالله المذكور ولفظ الحديث في المرجعين المذكورين قال : « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أنت سيد قريش فقال النبى صلى الله عليه وسلم : السيد الله ... الخ ، أى يسقط لفظ « أنما » .

(٤) أنظر : ص ٣٢٣ وعبارته : « قال الامام أبو جعفر النحاس في كتابه صناعة الكتاب أما المولى فلانم اختلافا بين العلماء أنه لا ينبغي لاحد أن يقول لاحد من المخلوقين مولاى ... كذا قال النحاس : يقال سيد لغير الفاسق ، ولا يقال السيد بالالف لغير الله تعالى ، والاظهر أنه لا بأس بقول المولى والسيد بالالف واللام بشرطه السابق .

(٥) أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادى النحاسى النحوى المصرى ، كان نحويا فاضلا ، أخذ عن المبرد ، والاخفش على بن سليمان ، وأبى عبدالله نبطوية ، وأبى إسحاق الزجاج . له مصنفات كثيرة منها « اعراب القرآن » و « شرح السبع الطول » « وكتاب في النحو » وغير ذلك توفي سنة (٣٣٨) .

أنظر : الانباه ج ١ ص ١٠١ - الزهة ص ٣٩١ - البنية ج ٢ ص ٢٢٨ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦١ .

والله « در (١) » « قول « ٢ » (أبى نواس (٣) في العلويين من أهل البيت رضى الله عنهم ؛ :

مطهرون نقيات جيوبهم • تجرى الصلاة عليهم أين ما ذكروا  
ولم يكن علويًا حين تنسبه • فماله في قديم الدهر مفتخر  
الله لما بدا خلقه فأتقنه • صفاكم واصطفاكم أيها البشر  
فأنتم المالأ الأعلى وعندكم • علم الكتاب وما جاءت به السور  
وهل هم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم ، والمطلب ابني عبد مناف وهو قول  
الشافعي ، أو بنو علي والعباس وعقيل وجعفر والمؤمنون عامة أقوال نقل آخرها  
عن مالك رضى الله عنه .

والخلاف في أن ألقه عن ياء أو واو ، وإضافته الى الضمير شهير كما أمعنا  
الكلام عليه في محله في هذا الكتاب .

وصحابته أجمعين = : والصحابة بكسر أوله وفتحه بمعنى الصحبة ، أى :  
العشرة ، ويطلق كما هنا على الاصحاب والصحاب والصحبان جمع كراء  
ورعيان ، وأصحابه جمع صاحب محذوف الزيادة ، أو صحب كقوم وأقوام .

والخلاف، فيمن يطلق عليهم اسم الصحاب مشهور ، والصحيح أنه من أجمع  
مسلمًا بالنبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه ولم تطل مجالسته له ؟ وعطف  
الصحابة على الآل الشامل لبعضهم ، لتشمل الصلاة بأقبيهم فإن بين الصحابة والآل  
عموماً وخصوصاً من وجه ، فعلى رضى الله عنه من الآل والصحابة ، وسلمان  
الفارسي رضى الله عنه من الصحابة لا من الآل ، والتابعي من بنى هاشم والمطلب  
من الآل لا من الصحابة .

— هذا = : إشارة الى ما تقرر في ذهنه ممن احتوى عليه هذا التصنيف وإن  
لم يكن اذ ذاك موجوداً (٤) ، لقوة الأسباب المقتضية حضوره خارجاً ، ولا يدعى  
وجوده اذ ذاك ، لقوله بعد : وها أنا ساع فيما انتدبت اليه ، وفصل الحملة من  
هذا — كتاب = : عما قبلها ، لعدم الجامع بينهما ، وهو مقتضى كمال الانقطاع

(١) « در ساقطة من « ب ، ج » .

(٢) « قول » ساقطة من « أ » .

(٣) قال ابن الانباري في الزهعة ص ٧٧ : « وأما أبوعل الحسن بن هاني المعروف بأبى نواس الشاعر ،  
فانه ولد بالاهواز ، ونشأ بالبصرة » وقيل : كان مولى للجراح بن عبدالله الحكبي « والى خراسان  
وقال : قال عمرو بن بحر الجاحظ ما رأيت رجلاً أعلم باللغة من أبى نواس ، ولا أفصح لهجة  
وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : كان أبو نواس للمحدثين كأمرئ القيس للمتقدمين .  
واختلف في تاريخ ميلاده ووفاته ، قيل ولد عام ( ١٤٠ ) وتوفي عام ١٩٦ - أو ١٣٦ -  
( ١٩٥ ) .

(٤) في « أ ، ج » : وجودياً ... الخ .

كما عرف في فن المعاني - في النحو = : أى كائن فيه : مؤلف فيه تشبيها  
للملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية ، فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما  
صنع المصنف من جهة كونه حاصرا له ، آخذاً بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من  
اللفظ عن طرف من المعنى كهذه الآية في حكم كذا ، وهذه القصيدة في مدح فلان  
وهذا الكتاب في فن كذا ، وتارة بعكسه كهذه المسألة في كتاب كذا ، وهو أمر  
مبتذل حتى شاع أن الالفاظ أوعية المعاني وقوالب لها ، بمتزلة الكسوة للكاسى.

والنحو - كما قال ابن هشام الخضراوى (١) صاحب الافصح - : علم  
بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة الى لغة العرب حيثل وقال صاحب  
المباحث : علم يبحث فيه عن أحوال الكلمة العربية افرادا وتركيبا .

وفي البديع (٢) هو : معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا أو حكما واصطلاح  
ألفاظ ذاتا وحكما .

وفي المغرب : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب  
الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه المؤتلفة منها.

وقال أثير الدين عن صاحب المستوفى : هو صناعة علمية ينظر بها صاحبها  
في ألفاظ العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم ، ليعرف النسبة بين صفة  
النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بأحدهما الى الأخرى .

قلت : وقد نقل عنه مع قوله عند قول المصنف في باب العطف : ولا أثر  
خلافاً لصاحب المستوفى ، ولا أدرى من صاحب المستوفى (٣) ، ولا هل هو بفتح  
الفاء أو كسرهما .

وهذه حدود شاملة لفنى ، الاعراب والصرف .

(١) هو : محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى أبو عبدالله الانصارى الخزرجى الاندلسى الطليطل المقرئ  
النحوى ، مصنف كتاب ( المناهج في القراءات ) .

قال ابن قاضى شعبة : « كان غاية في علم العربية ، له رحلة الى مصر لقي فيها القضاى وطبقته .  
وصنف كتباً كثيرة منها : « الافصح في فوائد الايضاح وغيره . ولد عام ( ٥٧٥ ) وتوفي  
عام ( ٦٤٦ ) وفي طبقات ابن قاضى شعبة : توفي أول سنة اثنين وخمسمائة . أنظر : طبقات  
ابن قاضى شعبة ص ٢٧٨ - البقية ج ١ ص ٢٦٧ هدية المارفين ج ٢ ص ١٢٤ » .

(٢) صاحب كتاب البديع هو : محمد بن مسعود النزى المتوفى عام ٤٢١ .  
وفي كشف الظنون « ج ١ ص ٢٣٦ : ذكره ابن هشام في المعنى ، وسماه ابن الزكى ،  
وقال : خالف فيه النحاة ، وأكثر أبوحيان من النقل عنه .  
هذا وإن شارحنا تابع لابی حيان في أغلب نقوله ، وبذلك يكون صاحب هذا الكتاب هو :  
محمد بن مسعود كما سبق .

(٣) فصاحب المتوفى هو - كما جاء في ارتشاف الضرب لابی حيان ص ٩٣ بحث باب الشبه :  
أبو سعد عل بن مسعود صاحب المتوفى .  
وقال حاجى خليفة في كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٧٥ : « المتوفى في النحو لابی سعد كمال  
الدين عل بن مسعود القرقانى . ولم يذكر تاريخ ميلاده أووفاته .

وعرفه بعض بما يخص في الاعراب فقال : علم بأصول يعرف بها أحوال  
الفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى .

وفي شرح الدماميني (١) وقد اقتصر على آخرها :

فان قلت : فقد عرفه بعض بما يشمل الفنين وهو الانسب بكلام المصنف ،  
لاشتمال هذا الكلام على القسمين ، وهو ظاهر في عدم ارادته به ما قابل الصرف .

فاجاب بأن حمل كلامه على ذلك غير مجد نقعا ، أما أولا فلجعله الصرف  
علما مستقلا برأسه معرفا بما هو مذكور في محله .

قلت : كونه علما مستقلا برأسه لا يدفع شمول اسم النحو له ، وكونه أحد  
مدلولية ، وانما هو كأحد أبواب أحد الفنين في الاستقلال بالمفهومية واختصاصه  
بما يميزه عما يشاركه أو يباينه ، فتعريفه كأحد التعاريف الخاصة بكل ضرب من  
ضروبها .

ثم قال (٢) : وأما ثانيا فلادخاله في الكتاب علم الخط أيضا ، فاذا لا يندفع  
ذلك السؤال باحتوائه على علم النحو وغيره ، فلم خصص النحو بالذكر .

قلت : وهو مدفوع بأن اراد الخط فيه تبرعى ، واستطردى لا ذاتي مقصود  
قصدا أوليا .

ثم قال : (٣) وانما الذى ينبغى أن يحمل عليه أنه أراد به المشهور اصطلاحا  
مما يعادل فن الصرف ، ويوجهه تخصيصه إياه بالذكر دون الصرف ، والهجاء مع  
اشتمال تصنيفه على الجميع ؛ بأن ما عداه مذكور حسب التبعية لغرض يتعلق بذلك  
عنده .

قلت : وهذا أيضا مردود بأن لا نسلم عروض اراد الصرف ولا تبعيته كالهجاء  
لتهمم المصنف به وإثباته في جميع مصنفاته حتى لطائفها ، فكيف هذا الكتاب  
الذى لم يفادر فيه من مسائل الفنين شاردة إلا أحصاها ، ولا صغيرة أو كبيرة من  
شواذه الا استقصاها (٤) .

— جعلته = : أى أردت جعله أى أنشاءه أو تصديره ، لما مر ملتبسا .

— بعون الله = : تعالى أى مستمرا به كما تدل القرينة عليه .

---

(١) د ج ١ ص ٥٥ نقل بتصريف .

(٢) أى : « الدماميني في المرجح السابق » .

(٣) أى الدماميني .

(٤) رد الشارح في غاية القوة ، وكيف يكون فن الصرف مذكورا بالتبعية ؟ وهو علم مستقل متكامل  
الابواب والفصول ، وهو شطر مهم في علم العربية ، وجانب كبير في تصحيح العبارة وسلامة  
الكلمة ، واستقصاء مبانيها وعمل ذلك - فالاختلال الذى ذكره الدماميني ضئيف ولا يلتفت اليه .

وفي شرح الدماميني (١) : ولا ينافي ذلك كون الظرف استقراريا كما مر .

قلت : وهو مردود بما مر (٢) إirاده عن الشهاب بن الشمنى .

— مستوفيا لأصوله = : أى أخذها لها بكماها من قولك : استوفيت الحق أخذته وافيا أى كاملا ، والأصول جمع أصل ، وهو أسفل الشيء وما يتفرع عليه غيره ، كالأساس يبنى عليه الجدار ، وكظرف (٣) الشجرة الراسخ (٤) في الأرض يبنى عليه أعلاها ، وهو أحسن مما قيل : هو المحتاج إليه لا احتياج الشجرة الى الثمرة من حيث كماها ، وليست أصلا للشجرة ، ومن قول بعض : ما منه الشيء ، فإن الواحد من العشرة وليست أصلا له ، والمراد به هنا القاعدة : وهى حكم كلى منطبق عليه جميع جزئياته ، لتعرف أحكامها منه ، ككل فاعل يجب رفعه ، ومستوفيا « حال من مفعول » جعلته « أو ثانى مفعوليه باعتبار المعنيين .

قلت : وقضية اقتصار الدماميني (٥) على أحد الوجهين شرحا وإعرابا تعينه ، وليس كذلك (٦) . — مستوليا = : أى مشتملا — على أبوابه = : أى مداخله ، التى يتوصل منها إليه مستعارة من أبواب الدار ، أى منافذها المدخول منها إليها — وفصوله = : جمع فصل وهو الترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها ، كما يذكر في باب المبتدأ ، متضمنا لما يجب تقديمه فيه ، فهو أخص من مطلق الباب ، وربما ترادف فيه أمور نازحة عن القواعد شاذة عن النظائر ، غير ذليلة المقادير الضوابط ، وإنما فعل ذلك أرباب التصانيف صونا للأحكام عن انتشارها وتسيلا على الأفهام بتيسير تحصيلها ، وترجموه فصلا ، لكونه فاصلا أى قاطعا عن الاختلاط بغيره ، يعنى أن هذا الكتاب ظاهر على مداخل هذا العلم وتراجع مسائله بالغ منها الغاية ، من استوليت على الأمر بلغت الغاية منه .

وفي « مستوفينا » و « مستوليا » الجناس المضارع لتقارب الحرفين الواقع بينهما الاختلاف ، وهما الفاء واللام مخرجا ، وفي « أصوله » و « فصوله » الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف فيهما ، بالمتباعدين ، وهما الهمزة والفاء .

— فسميته = : أى ذلك الكتاب المذكور — لذلك = : الجعل المذكور — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد = : ووجه المناسبة أن الظهور على عامة الأصول

(١) « ج ١ ص ٥ ط » .

(٢) أنظر « ص ٣٢ » .

(٣) هكذا في جميع النسخ « ولعل الصواب : كظرف .. الخ بالطاء المهملة .

(٤) في « ج : الشجرة الراسخة .. الخ .

(٥) في المرجع السابق لأنه اقتصر على كون « مستوفيا » حال .

(٦) لقد اقتصر الدماميني على كونه حالا فقط « وعبارته : « مستوفيا » حال من مفعول : « جعلته »

فقد تواتر حالان .. الخ ، فطر شرحه ج ١ ص ٥ ط ومراد الشارح أنه ليس متعينا ، فقال ، بل يجوز كون مستوفيا « حالا » ومفعولا ثانيا لجملته وهو الصواب في نظرى .

والاحاطة بها على التمام بحيث لا تشرذم منها شاردة مما يسهل قطف ثمار الفوائد كما أن البلوغ من الأبواب والفصول الى أقصى مداها بحيث ينكشف ما يتفرع عليها وتتعرف منها الشواذ الشوارد عن الضوابط ، ولا تكاد تنقاد بأزمة القوانين الحاصرة مما يحض الطالب بتحصيل الفن على الوجه الأكمل ، ومن ثم ، جعل الكتاب نفس التسهيل قصدا للمبالغة .

و « أ ل » في الفوائد والمقاصد كما قال محي الدين المكي : عهدية ، إشارة الى الفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ويجوز أنها استغرافية على سبيل المبالغة ، والمعنى أن المحصل لهذا الكتاب يحظى بكل الفوائد وكل المقاصد ، وفي هذه التسمية اللقب المسمى الترصيع عند أرباب البديع ، فان كلا من لفظي القرينة الاولى موافق لما يقابله من الثانية وزنا وتقية ، واذا كانت حال هذا الكتاب على ما وصف فهو جدير = : أى حقيق بـ — أن يلبي = : أى يجيب بلفظ التلبية أى يقول : لييك ، وأصله من لب بالمكان وألب أى قام به ، وقيل من لبيت به فأبدل من احدى الباءات « ياء » كتظنيت من تظننت . وقيل من قولهم : امرأة لبة أى محبة لولدها ، أو من اللباب وهو الخالص ، وانما ثنى قصدا لإجابة بعد إجابة واخلاص لك بعد اخلاص — دعوته = : بفتح الدال مرة من دعوت فلانا أى صحت به واستدعيته ، أو الدعاء الى الطعام ، والدعوى والادعاء نحو « فما كان دعواهم اذ جاءهم بأسنا » (١) والدعاء نحو « وآخر دعواهم » (٢) ، « دعوته » مفعول بفعل التلبية « فاعله — الألباء = : جمع لبيب للعاقل ، وفيه تعريض بأن المعرض عن هذا الكتاب ليس في عداد العقلاء ، وتشبيه الكتاب بمن يدعوا الى ضيافته ونيل عوارفه ، وأضمر التشبيه في النفس غير مصرح من أركانه بسوى ، المشبه به استعارة بالكتابة .

فان قلت : التخيلية ، قلت : اثبات الدعوى له وذكر التلبية ترشيع .

— ويحتنب = : بالنصب عطفًا على يلبي — منابدته = : أى : مشاركته ومطارحته ، مفاعلة من التبذ أى : الترك والطرح غير مشعرة بمشاركة ، كما في عافاك الله ، وعاقبك اللص ، وطارقت النحل ، « وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين » (٣) وربما أفادتها فيكون التبذ منهم بالفتور عنه وترك الاقبال عليه ، ومنه منعه اياهم (٤) عما اشتمل عليه من نفائس الفرائد ودخائر الفوائد مقابلة لاعراضهم عنه على سبيل الدعاء والمبالغة ، وفي ذلك من هز قرائحهم وبعث همهم على التفهم

(١) سورة الاعراف ، آية : ٥ .

(٢) سورة يونس ، آية : ١٠ .

(٣) سورة الاعراف ، آية : ٢١ .

(٤) في « ج » : منه الهام .. الخ .

بتحصيله ، والاعتناء بحاله مالا يخفى على الأديب .

وأما أن المصدر مضاف الى الفاعل ، أى : منابذته اياهم ، أو المفعول أى منابذتهم اياه فأمر ظاهر - النجاء = : أى : الحسباء أو الكرماء جمع نجيب ، وقدم المفعول في كل من القريبتين ، اما اهتماما أو محافظة على حسن السمع ، نفواته أن لو قال : أن يلبي الألباء دعوته ويحنتب النجاء منابذته ، اذ ليس فيه ما في المتن من لزوم ما لا يلزم ، من التزام الباء قبل الالف وهو من المحسنات البديعية التي هي من مقاصد البلغاء .

- ويعترف = : بالنصب أيضا عطفًا على ما قبله أى يقر - العارفون = : أى أرباب المعارف ، تعريضا بأن غير المعترف بفضل من ذوى الجهالات لا من أهل العرفان ، وفي الكلمتين شبه الاشتقاق فهو ضرب من الجناس - برشد المغرى = : أى المولع - بتحصيله = : أى الكتاب ، من أغرى بكذا : أولع به ، وتحصيل الكلام كما في الصحاح (١) رده لمحصل ، وأولى البائين متعلقة بالمعترف والثانية بالمغرى ، والرشد على وزان فعل (٢) ، أو فرس ، خلاف الغي ، وكذا الرشاد بوزن سحاب ، وقد زعم أن الرشد بفتحين أخص من الرشد بضم فسكون ، لاستعمال الثاني في الامور الدنيوية والاخرية بخلاف الأول ففي الاخرية لا غير ، ويقال منها الراشد والرشد - وتألف = : بالنصب أيضا عطفًا على ما مر - قلوبهم = : أى العارفين أى يقع بينهم التألف ، أى اتفاق - على تقديمه وتفضيله = : أى المغرى أو الكتاب ، وفي الفاصلتين التزام ما لم يلزم من الباء قبل اللام ، اذ لو أتى أحدهما بالواو جاز ، ولم يفت به سجع ، بل يسوخ أيضا في القافيتين ارداف احدهما بالياء والاخرى بالواو في القصيدة الواحدة ، كما تقرر في العروض . واذا تقرر ذلك - فليثق متأمله = : أى المستبين له ، أى الناظر فيه ، أو ذو الامل فيه ، أى : راجية ومبتغية (٣) ، وهو أوفق بقوله - يبلوغ أمله = : أى رجائه ، أى حصول مرجوه من اقتناص شوارده واقتناء فوائده ، وبين (٤) متأمله وأمله على الأول شبه الاشتقاق ، وعلى الثاني الاشتقاق المحض فهو متمحض الجناس - وليتلق = : أى يستقبل من تلقته أى استقبلته - بالقبول = : أى الاذعان وعدم الإنكار ، وقيل : من قولهم فلان عليه قبول

(١) « ٢ ج ١ ص ١٧١ » .

(٢) في « ج : فعل .. الخ » .

(٣) في جميع النسخ : « وستغية .. الخ » ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٤) قال صاحب المطول : ويلحق بالجناس شيان أحدهما : « أن يجمع بين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم ، والثاني : أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق ، وذلك بأن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر لكن لا يرجعان الى أصل واحد في الاشتقاق . والمراد بالاول عند الشارح : الناظر فيه الذي هو معنى متأمله لانه يختلف مع « رجائه » الذي هو معنى « أمله » والمراد بالثاني راجية ومبتغية فهو متفق مع معنى أمله .

إذا أحبه من رآه ، والتقبل ؛ : قبول الشيء على وجه يقتضى ثوابا كالهدية وأما « فتقبلها ربها بقبول حسن » (١) فقبل معناه قبلها ، وقيل تكفل بها - ما يرد من قبله = : أى من جهته ، أو من عنده ، يقال : لى قبل فلان كذا أى عنده ، قال الله تعالى : « فما للذين كفروا قبلك مهطعين » (٢) مستعارا للقدرة والقوة على المقابلة نحو لا قبل لى بذلك « أى لا تمكنتى مقابله ، وقوله تعالى : « يحنود لا قبل لهم بها » (٣) ، أى لا طاقة لهم على استقبالها ودفاعها ، والقبلة في الأصل اسم للهيئة التى عليها المقابل كاجلسة والقعدة ، وفي التعارف للمكان المقابل « بل الموجه اليه الصلاة ، والقبول : هو ربح الصبا مسماة به لاستقبالها القبلة ، وبين القبول وقبله شبه (٤) الاشتقاق ، فيلحق بالحناس ، وفي السجعتين أيضا لزوم ما لا يلزم من فتح ما قبل اللام من أملة وقبله - وليكن بحسن (٥) الظن آلفا = : من ألفه اتخذها ألفا يركن اليه ويأنس به ، والظن ما يحصل عن أماره ، ومتى (٦) قويت أدت الى العلم ، أو ضعفت جدا لم يتجاوز حد التوهم ، ومتى قوى أو تصور بصورة القوى تلقى بأن مشددة أو مخففة منها « أو ضعفت انصب على أن المخفضة بالمعدومين من القول أو الفعل ، ومن وروده يقينا : « الذين يظنون أنهم ملقوا ربهم » (٧) ، « وظن داوود أنما فتاه » (٨) وقوله سبحانه : « ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم » (٩) نهاية في ذمهم ، أى : ألا يكون منهم ظن لذلك تنبيهها على ظهور أمارات البعث ، « وظن أهلها أنهم قادرون عليها » (١٠) تنبيهها

(١) سورة آل عمران ، آية : ٣٧ . قال الزمخشري في الكشاف ج ١ ص ٤٢٦ : « فتقبلها ربها » فرضى بها في النذر مكان الذكر ، « بقبول حسن » فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون القبول اسم ماتقبل به الشيء كالسوط ... أو بأن تسلمها من أمها عقيب الولادة قبل أن تنشأ وتصلح للعدانة .

والثاني : أن يكون مصدراً على تقدير حذف المضاف ... ويجوز أن يكون على معنى فتقبلها : تمجله بمعنى استعمله الخ .

وقال أبوحيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٤٤١ : قال الزجاج : الأصل : فتقبلها بتقبل حسن ، ولكن قبول محمول على قبلها قبولا ، يقال : قبل الشيء قبولا : إذا رضيه ، والقياس فيه الضم كالدخول والخروج ، ولكنه جاء بالفتح وأجاز الفراء والزجاج ضم القاف ونقلها ابن الاعرابي فقال : قبلته قبولا وقبولا ، وقال ابن عباس : معناه : سلك بها طريق السعداء ، وقال قوم : تكفل بتربيتها والقيام بشأنها « وعلى هذه الأقوال يكون « تقبل » بمعنى :

استقبل ، فيكون تفعل بمعنى : استعمل ... الخ .

(٢) سورة الماعز ، آية ٣٧ .

(٣) سورة النمل ، آية ٣٦ .

(٤) تقدم الفرق بين الاشتقاق وشبهه ص ٥٣ .

(٥) في المتن تحقيق بركات : « لحسن الظن ... الخ » .

(٦) في « ج : وبما قوت .. الخ » .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .

(٨) سورة ص ، آية : ٢٤ .

(٩) سورة المطففين ، آية : ٤ .

(١٠) سورة يونس ، آية : ٢٤ .

على صيورتهم في حكم العالمين ، فطرط طمعهم وأملهم . وأما « فظن أن لن نقدر عليه »  
فقبيل : الأولى أنه من الظن بمعنى التوهم ، أى ظن أن لن نضيق عليه ،  
وانما استعملت « أن » المستعملة مع الظن بمعنى اليقين ، وفي « وظنوا أنهم  
الينا لا يرجعون » (٢) تنبيها على اعتقادهم لذلك اعتقاد الشيء المستيقن وان لم  
يكن مستيقنا .

ثم الظن في الأغلب مدموم ، قال تعالى : « وما يتبع أكثرهم الا ظنا » (٣)  
« وتظنون بالله الظنونا » (٤) ، « ان بعض الظن اثم » (٥) ، « يظنون بالله غير  
الحق ظن الجاهلية » (٦) ، « بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم  
أبدا » (٧) .

وفي الحديث « أياكم والظن » (٨) — ولدواعى الاستبعاد مخالفا = :  
بأن لا يجيب الى مدعوها من الازراء (٩) بمناصب أهل الفضل أن يصدر منهم  
ما يلائمهم (١٠) من الفضائل وبديع الشمائل ، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم من  
كينونة اللام قبل الفاء « ألفا » و « مخالفا » — فقلما (١١) حل = : بفتح المهملة فكسر  
اللام أى (١٢) ظفر من قولهم : لم يحل بطائل ، ولا ينطق به الا مع الجحد المحض ،  
كما هنا حسبا صرح به الفارسي : أن (١٣) قلما ترد نقيا صرفا نحو : قلما سرت  
حتى أدخلها بالنصب لا غير ، ولو جاز كونه اثباتا جاز الرفع ، كما قدرناه في  
محله من نواصب الفعل . وقد يجوز أنه من حليت المرأة صارت ذات حل ، ومنه

(١) سورة الانبياء ، آية : ٨٧ .

(٢) سورة القصص ، آية : ٣٩ .

(٣) سورة يونس ، آية : ٣٦ .

(٤) سورة الاحزاب ، آية : ١٠ .

(٥) سورة الحجرات ، آية : ١٢ .

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .

(٧) سورة الفتح ، آية : ١٢ .

(٨) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ١٢٧ — كتاب الوصايا — باب : قوله تعالى :

« من بعد وصية يوصى بها أودين » وفي « ج ٣ ص ٢٥١ كتاب النكاح — باب : لا يخطب على

خطبة أخيه » . وفي « ج ٤ ص ٦٠ — كتاب الادب — باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير » ، وفي

« ج ٤ ص ١٦٤ كتاب الفرائض — باب تعليم الفرائض .

(٩) في « أ » ج « الارواء ... الخ وهي لامتى لها في هذا المقام ، قال الجوهري ج ٢ ص ٤٨٩ ،

والازراء : التهاون بالشيء ، ويقال : أزريت به اذا قصرت به ، وأزريته : حقرت .

(١٠) في « ج : مالا يلائمهم ... الخ » .

(١١) في « ج : قلما حل ... الخ » .

(١٢) في « ج : لمن ظفر ... الخ » .

(١٣) في « ج : أى : قلما ترد ... الخ » .

حلى بالعين حسن منظرا فيها . قال ابن المعتز (١) :

لا مثل منزلة الدورية منزل • يا دار جادك وابل وسقاك (٢)  
لم يحل بالعين بعدك منظر • ذم المنازل كلهن سواك

وعليه فهو استعارة تبعية تهكمية ، وكذا قوله : وهو فاعل حلى - متحل  
بالاستبعاد الا = : موصوفا - بالحلية = : ؛ أى الحرمان - والابعاد = : أى  
التنعية عن الخير ، واللحن (٣) ، أبعد الله نحاد عن الخير ، ولعنه حيث جعل  
أى الحلية والابعاد حليا يتزين به على سبيل السخرية والاستهزاء .

- وإذا كانت العلوم = : جمع ( علم ) (٤) ، وهو ادراك الشيء بحقيقته  
وهو ضربان : ادراك ذات الشيء بوجود شيء هو موجود له ، أو نفى شيء هو  
منفى عنه ، فالأول : متعدد لواحد نحو « لا تعلمونهم الله يعلمهم » (٥) ، والثاني :  
لاثنين نحو « فان علمتوهن مؤمنات » (٦) .

ثم العلم من وجه آخر ضربان ، نظرى وعملى ، فالأول : ما اذا علم فقد  
كمل ، كالعلم بموجودات العالم .

والثاني : ما لا يتم الا بالعمل ، كالعلم بالعبادات .

ومن آخر ضربان : عقلى وسمعى ، وأعلمته وعلمته (٧) في الاصل واحد ،  
غير أن الأول مختص بما كان باخبار سريع ، والثاني بما يكون بتكرير وتكثير  
حتى يحصل منه في نفس المتعلم أثر .

وزعم بعض أن الأول تنبيه النفس لتصور المعاني ، والثاني تنبيهها لتصور ذلك ،  
وربما استعمل في معنى الأول اذا كان فيه تكثير نحو « أتعلمون الله بدينكم (٨) » ؛  
و « علم آدم الاسماء كلها » (٩) فتعليمه أن جعل له قوة بما نطق ووضع

(١) هو : عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن المتعمد بن الرشيد هرون العباسى الاديب الحنفى • ولد  
سنة ٢٤٧ - وتوفي قتيلا سنة ٢٩٦ ، له من الكتب : أرجوزة في ذم الصبوح ، أشعار  
المكوك ، حل الاخبار ، طبقات الشعراء ، كتاب السرقات ، مكاتبات الاخوان بالشعر  
وغير ذلك .

أنظر « هدية العارفين » ج ١ ص ٤٤٣ .

(٢) والشاهد في قوله : لم يحل بالعين ، لأن « يحل » بمعنى : يحسن .

(٣) أرى الكلام غير مترابط ، ولعل الصواب : يقال : أبعد الله ... الخ .

(٤) « علم » ساقطة من « ج » .

(٥) سورة الانفال ، آية : ٦٠ .

(٦) سورة الممتحن ، آية : ١٠ .

(٧) في « ب » : وأعلمت وعلمت ... الخ . من غير هاء .

(٨) سورة الحجر ، آية : ١٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٣١ .

أسماء الأشياء بالقائها في روعة ، وكتعليمه كل الحيوانات فعلا بتعاطاه وصونا  
يتحرراه - منحاه = : بكسر ففتح جمع منحه ، وهو العطية كسندرة وسندر -  
- الهية = : أى عطايا منسوبة الى الاله ، وهو المنشئ لما يشاء لا مانع لما أعطى ،  
ولا معطى لما منع - ومواهب = : جمع موهبة وهى العطية ويوصف تعالى بالراهب  
لإعطائه كلا على قدر استحقاقه غير هائب قبول الهبة . وفي الحديث « لقد هممت  
أن لا أتبه الا من قرشى أو أنصارى أو ثقفى » (١) ومعنى كونها - اختصاصية = :  
نسبتها الى اختصاص ، (من) (٢) « يختص برحمته من يشاء » (٣) لا معقب لحكمه  
تعالى ولا راد لقضائه ، والتخصيص والاختصاص والخصوصية والتخصيص تفرد  
ببعض (٤) الأشياء بما لا يشارك فيه - فغير مستبعد أن يدخر = : بالبناء لما لم  
يسم فاعله وداله مهلة مفتوحة مضارع ادخرت الشيء جعلته مدخرا ، أى مدخور  
والاضل : اذا تخزنته ، ثم استحالت التاء دالا مهلة مدغمة فيها المعجمة للقانون  
التصريفي ، أو معجمة مضارع دخر الشيء اذا اختير واتخذ على جهة الاختصاص  
ومنه الذخيرة بما يخص من المال بالاتخاذ لدفع النوائب . يقال : ذخرتى وادخرتى  
أى أعددتى للعقبى ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم « كان لا يدخر شيئا لفد » (٥)  
والمذاخر الجوف والعروق المذخرة للطعام قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت • مذاخرها وامتد رشحا وريدها (٦)  
والاذخر حشيشة عطرة العرف .

والفاء (٧) رابطة جواب الشرط ، داخلة على خبر قدم ، لإرادة التشويق  
لذكر المسند اليه الذى هو « أن يدخر » كذا في شرح اللاماميين (٨).

قلت : ولا يتعين ، لاحتمال أن مدخولها ابتداء و « أن يدخر » مرفوع  
سد مسد الخبر ، ومتعلق فعل الادخار بالكسر ، - لبعض = : العلماء -  
- المتأخرين = : نائبه - ما عسر = : على زنة ظرف ، أى اعتناص واشتد التوى  
- على كثير من = : العلماء - المتقدمين = : البعداء الاعصار . وكيف يستبعد  
ذلك وأزمة الفضل بيد الله تعالى يؤتیه من يشاء وكم نكت أغفلتها القدماء ، ومرئدم

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ١ ص ٢٩٥ » من حديث ابن عباس رضى الله عنه .

(٢) « من » ساقطة من « ج » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٧٤ .

(٤) في « أ » ، ج : تفرد بعض ... الخ . باسقاط الباء .

(٥) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « ج ٢ ص ٣٧١ » أنه أخرجه الترمذى في سننه ، من حديث  
أنس رضى الله عنه .

(٦) نسب صاحب اللسان في مادة « دخر » ج ٥ ص ٣٩٠ للراعى ، وقال : يعنى أجوانها أو أسامعها ،  
ويروى : خواصرها .

(٧) أى : الفاء الداخلة على « غير » في المتن .

(٨) « ج ١ ص ٦ ظ » .

غادرته السفراء ، والاحسان غير محصور ، وليس الفضل على زمن (١) بمقصود ،  
وعزيز على الفضل أن ينكر تقدم به الزمان أو تأخر ، ولحي الله قوهم : الفضل  
للمتقدم ، فكم دفن من احسان وأخمل من فلان ، ولو اقتصر المتأخرون على موضوعات  
المتقدمين لضاع علم كثير ، وذهب أدب عزيز (٢) .

وما أحسن قول المبرد : ليس بقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثه يهتضم  
المصيب ، ولكن يعطى كل ما يستحقه .

قلت : وأقوى دعاوى الاستبعاد الانصاف برذيلة الحسد ومكابرة الحق  
فترى المتدنس به اذا قرع سمعه ما يستظرف من النكت هز عطفه وهش لها طربا  
واستحسانا بناء على أن ما يهزه من ذلك من بنات أفكار القدماء ، فاذا علم أنه  
لبعض أبناء عصره استحالة استحسانه على الفور استقباحا ، غير حافل بكونه عارا  
وافتضاحا ، ومن ثم عقب قوله بالاستعانة من الحسد فقال : « أعاذنا الله من الحسد » =  
وهو (٣) ظلم ذوى النعماء ، فتمنى زوالها وصيرورتها للحاسد ، وهو شر خصال  
المرء وأرذلها ، وهو مأكله للحسنات مسحقة لها ، ويقال : ما ظالم في صورة  
مظلوم كالحاسد عن معاوية رضى الله عنه : « ما من أحد الا قد أرضيته إلا حاسد  
نعمة ، فإنه لا يرضيه الا زوالها » أخذه الشاعر فقال : ؛

كل العداوة قد ترجى مودتها

الا عداوة من عاداك من حسد (٤)

وقال ليبد بن عطار التميمي :

ان يحملوني فاني غير لائهم  
قبلي من الناس أهل الفضل قد حسدوا  
فدام لي ولهم ما بى وما بهم  
ومات أكثرهم غيظا بما يجد

وقال آخر :

أنا الذى يحسدونى فى حلقهم  
لا أرتقى صعدا فيها ولا أورد

(١) في « ج : عل أذن ... الخ » .

(٢) في « ج : كثير ... الخ » بدل عزيز .

(٣) في « ج : وهم ظلم ... الخ » .

(٤) لم اعرف قائله . والشاهد فيه : أن داء الحسد أعىى المداوين ، وأنه داء عضال أعاذنا الله منه .

وقال آخر :

إن يسمعوا سبحة طاروا بها فرحاً  
منى وما سمعوا من حسن دفنوا (١)  
مثل العصفير أحلاماً ومقدرة  
لو يوزنون بزق الريش ما وزنوا

وقال آخر :

وفي تعب من يحسد الشمس نورها  
ويجهد أن يأتي لها بضرب

وأما تمنيتها دون زوالها فهو الغبطة ، وهي محمودة ومنه الحديث : « لا حسد الا في اثنين » (٢) وعليه فقوله : - يسد باب الانصاف = : وصف تأكيدى ، لاشعار حقيقة الحسد لجريان الانصاف على سنن الاعتدال ونكوب الحسد عن طريق الاستقامة وانحرافه عن جادة الحق ، فهو ساد باب الانصاف ، . ومناق هذا الوصف التعبير عن الحسد وتقرير ذمة وزيادة تمكين لقبحه ، والجملة في الاستعارة (٣) المكنية والتخييلية والترشيح كهي في « أن يليى دعوته الألباء - ويصد = : أى يصرف - عن جميل الاوصاف = : ومحاسن الشيم والاخلاق ، وأنت خير بما في يسد ويصد من الخناس المضارع (٤) ، وفي السجعتين من التزام

(١) قائل هذه الايات : قعنب بن أم صاحب ، وهى أمه ، وأسم أبيه : ضمرة أحد بني عبدالله ابن غطفان ، وهو شاعر أسلمى من شعراء دولة الوليد بن عبدالملك ، ورواية المحتسب : أن يسمعوا ربة ... الخ ، و« يوماً » مكان « عنى » و« صالح » « يدل » « حسن » ، ومنه رواية شواهد التوضيح الا « يوماً » فروايته عنى « بدلاً . ومثلها رواية الحماسة لابي تمام الا أنه روى « عنى » يدل « عنى ويوما » .  
وقد أستشهد بالبيت الاول ابن مالك في شواهد التوضيح وابن جنى في المحتسب على أن فعل الشرط مضارع والجواب ماض .  
راجع : شواهد التوضيح ص ٢٦ - المحتسب ج ١ ص ٣٠٦ - شرح الحماسة ص ١٤٥٠ - شواهد المعنى للسيوطى ص ٩٦٥ .

(٢) أخرجه البخارى في « ج ١ ص ٢٤ - كتاب العلم - باب : الاغتباط في العلم والحكمة » من حديث عبدالله بن مسعود رضى الله عنه .  
وفي ص ٢٤٥ - باب الزكاة - باب انفاق المال في حقه « عن ابن مسعود أيضاً .  
وفي ج ٢ ص ٢٣٢ - كتاب فضائل القرآن - باب اغتباط صاحب القرآن من حديث أبى هريرة .  
وفي « ج ٤ ص ٢٦٤ - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب : ما جاء في اجتهد القبة بما أنزل الله تعالى من حديث عبدالله .  
وفي كتاب الاحكام « ج ٤ ص ٢٣٤ - باب : أجر من قضى بالحكمة من حديث عبدالله أيضاً .  
وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٢ ص ٢٠١ - باب فضائل القرآن » من حديث عبدالله بن مسعود وغيره رضى الله عنهم .

(٣) المراد بالاستعارة بأقسامها قول اللطائف : « يسد باب الانصاف » .  
(٤) المراد بالخناس المضارع : أن يختلف لفظا المتجانسين بحرف واحد وكانا متقاربى المخرج ويتحدوا في الباقي ، وذلك مثل يسد ويصد .

ما لا يلزم من الصاد قبل ألقى الانصاف والادفاف .

- وألمنا = : أى ألقى فى روحنا بطريق الفقص ، وهو أى الاطعام مختص بما يأتى (١) من قبل الله سبحانه ، قال تعالى : « فآلمها فجورها وتقواها » (٢) ويعبر عنه بلمة الملك ، وبالنفث فى الروح ، كما فى الحديث : « ألا ان للملك لمة ، ( وان للشيطان لمة ) (٣) . وان روح القدس نفث فى روجى » وهو من التهام الشئ ، أى : ابتلاعه ، والتهم الفصيل ما فى الضرع ابتلعه ، وفرس لهيم : كأنه يلتهم الأرض ، لشدة عدوه .

- شگرا = : وهو فعل ينبى عن تعظيم الختم من حيث الانعام ، فمورده اللسان وسائر الاركان ، بدؤوبها فى الطاعة ، كما جزمها التالى :

أفادتكم النعماء منى ثلاثة . • يدى ولسانى والضمير المحمديا (٤)  
أى أفادتكم انعاماتكم على ثلاثة أشياء : المكافأة بالتد ، ونظر الخاسن باللسان ، ووقف الفوائد على المحبة وسنى الاعتقاد ، فتعلقة الثعم الواصلة الى الشاكر ، بخلاف الحمد فانه الوصف بالجميل على قصد التعظيم ، ولا يكون الانسان وهو خاص المورد بازاء نعمة وغيرها ، فهو عام المتعلق ، فكل منهما أعم وأخص ، هذا هو المشهور فى التفرقة . وفى المسئلة خلاف ليس محل بسطة ، - يقتضى = : أى الشكر - توالى الآلاء = : أى تتابع النعم ، جمع « الى » بكسر الميم مقصورا ، إشارة الى قوله تعالى : « لان شكرتكم لازيدنكم » (٥) - ويقتضى = : أى يحكم - بانقضاء الآواء = : بزنة « حمراء » أى بفراف الشدائد ، وفى الحديث « من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجابا من النار » (٦) وفيه أيضا لمن

(١) يأتى « ساقطة من ج » .

(٢) سورة الشمس : آية ٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطة من « ج » .

(٤) هذا البيت كثر دورانه فى كتب النحو والتفسير ، ولم أر من نسب الى قائله . وقد استشهد به الزمخشري فى الكشف ج ١ ص ٨ ، وهو فى عروس الافراح ج ١ ص ٣٤ - وانظر : شواهد الكشف

ص ١٧ .

(٥) سورة ابراهيم : آية ٧ .

(٦) أخرجه الامام أحمد فى مسنده « ج ٤ ص ١٥٤ - ، ج ٥ ص ٤٢ » عن أبى برواية : « لا يكون لاحد ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان ، أو أختان فيبقى فيهن ... الخ . ومن عقبة بن عامر الجهنى برواية : « من كانت ... الخ ، وقال مرة : « من كان له ثلاث بنات فصبر عليهن ... الخ .

وأخرجه ابن ماجه فى سننه « ج ٢ ص ١٢١٠ » كتاب الادب ، باب بر الوالدين ، من حديث عقبة بن عامر برواية : « فصبر عليهن وأطمعن ... الخ .

وأخرجه أبوداود فى سننه « ج ٢ ص ٦٣٠ » كتاب الادب ، باب فضل من عال يتيما ، من حديث أبى سعيد الخدرى ، برواية : « من عال ثلاث بنات فأدبهن وزوجهن وأحسن اليهن فله الجنة » .

وعلى هذا فلم أجد الرواية التى ذكرها الشارح ، والى هى محل الشاهد وهو قوله : « فصبر على لأوائهن ... الخ » .

صبر على لأواء المدينة المشرفة ما يستحقه على لزوم الجوار أمد الحياة» (١).

وفي يقضى وانقضاء من شبه (٢) الاشتقاق ما يقضى بالتحاقه بالجناس .  
— وها أنا ( ذا ) (٣) ساع (٤) = : وإنما زيدت لفظة الإشارة لتصریح ابن هشام في  
حواشي هذا الكتاب : بشذوذ قول القائل :

أبا حكم ها أنت لجم مجالد

واعترضه قول المصنف بعد : وأكثر استعمال «ها» مع ضمير منفصل واسم إشارة ،  
باعتضائه عدم كون الإشارة شرطاً في الإخبار عن هذا الضمير مدخولاً للتنبيه ، وقد  
استوفينا الكلام هنالك على المسئلة لا موقع لإيراده ؛ في هذا المقام — فيما انتدبت = :  
بالبناء لما ( لم ) (٥) يسم فاعله ، أى أجبت — اليه = : فهو مضارع كأنه  
اجابة دعاء خاطره الى تصنيف هذا الكتاب ، ومنه الحديث « انتدب الله لمن خرج  
في سبيله (٦) » أى أجاب الى غفران — مستغيثا = : حال أما من مستكن « ساع »  
أو من بارز انتدبت .

وفي شرح الدماميني (٧) أو من الأسم الموصول المجرور بفي .

قلت : وهو وهم فاحش ، لاقتضائه اذ ذاك كونه مستعانا بصيغة اسم المفعول  
لا اسم الفاعل ، والواقع الثاني (٨) ، أى طالب العون — بالله عليه = : وكلاهما

(١) أخرجه مسلم في صحيحه « ج ٢ ص ١٠٠٤ » كتاب الحج ، باب الترغيب في سكنى المدينة  
والصبر على لأوائها ، من حديث ابن عمر رضى الله عنه .

وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٣ ص ٦٩ » من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .  
(٢) تقدم معنى شبه الاشتقاق في « ض ٥٣ » .

(٣) « ذا » ساقطة من المتن تحقيق بركات .

(٤) في بعض نسخ المتن « وها أنا شارح .. الخ » ، وقد بحث السهيلي هذه المسئلة في أماليه « ص ١٠٤ —  
١٠٥ » إذ قال : وأما حديث غوث بن الحارث وقوله : « ها هوذا جالساً » وجالس فالنصب  
على الحال ... ومن رفع فالرفع من أوجه :

أحدها : أن يكون خبراً بعد خبر .  
والثاني : أن يكون بدلاً .

والثالث : أن يكون ابتداءً مضمر .

والرابع : أن يكون ذا « بدل من « هو » و« جالس » الخبر ، ولا اعرف أحداً قال : إن « ذا »  
تكون صلة ، أى زائدة الا في باب « ماذا » خاصة .

يقوله : ها هوذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا . فصل بين « ها » التنبيه « وذا »  
وأما كان القياس : أنا هذا وهذا أنا ، الا أن الحال اقتضت أن يبدأ بهاء التنبيه ، لينبه بها  
المخاطب على النظر الى المشار اليه ... الخ .

(٥) « لم » ساقطة من « ج » .

(٦) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ١٦ » كتاب الايمان ، باب الجهاد من الايمان ، من  
حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٣ ص ١٤٩٦ » كتاب الامارة ،

باب فضل الجهاد في سبيله ... الخ . من حديث أبى هريرة برواية « تكفل الله لمن خرج ... الخ » .  
(٧) « ج ١ ص ٧ » .

(٨) أى : كون « مستغيثا » اسم فاعل أحسن من كونه اسم مفعول ، لان — المستغيث هو المؤلف  
وعليه فاحتمال الدماميني باطل .

لغو « متعلق بمستعين » والأفصح تغدى « استعان ، بنفسه نحو « اياك نعبد واياك نستعين » (١) .

— ختم الله لى ولقارثيه = : جمع قارىء ، بشهادة ما بعده — بالحسنى = :  
خلاف السوآى (٢) .

والفرق بين الحسنى والحسنة : أن الحسنة تقال في الأعيان والأحداث اذا كانت وصفاً ، فاذا كانت اسما فالمتعارف ؛ منها الأحداث . والحسنى : اتما تقال : في الأحداث دون الأعيان ، قاله الراغب (٣) . وأما الحسن فيقال : في تعارف العامة في المستحسن بالبصر ، نحو رجل حسن وحسان ، بضم المهملة تخفيفا وتشديدا ، وامرأة حسناء وحسانة كذلك ، وأكثر ماورد منه في التثنية في المستحسن بالبصيرة .

وأما الاحسان فضربان : الانعام على الغير : ، والاحسان في الفعل ، كما اذا علم علما حسنا ، وعمل عملا حسنا ، وعليه قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « الناس أبناء ما يحسنون » أى منسوبون الى ( ما يعلمون أو ) (٤) ما يعملون من الأفعال الحسنة ، فالاحسان أعم من الأفعال .

— وحتم = : بالخاء المهملة أى حكم ، أى : أوجب تفضلا (٥) واحسانا والحثم القضاء المقرر ، والحاتم الغراب الذى يحتم بالفراق ، كما زعموا (٦) — لى ولهم = : أى قارثيه — بالخط (٧) = : أى النصيب — الأوفى = : أى الأكمل — فى المقر = : أى فى محل القرار — الاسنى = : أى الأرفع من السناء للشرف والرفعة ، والفعل سنا أى ارتفع يسنو سناء فهو سنى أى رفيع ، والمراد به دار النعيم الأبدى ، وهى الجنة جعلنا الله من أهلها بمنه وكرمه ، وقد عرفت ما فى ختم وحتم من الجناس المضارع ، ومن التزام ما لا يلزم من السين قبل النون فى السجعتين ،

(١) سورة الفاتحة ، آية : . . .

(٢) قال الجوهري فى الصحاح ج ١ ص ١٤ : « وأساء اليه : نقيض أحسن اليه والسوآى : نقيض الحسنى » وفى القرآن : « ثم كان عاقبة الذين أساءوا — السوآى .

وقال الزغزغى فى أساس البلاغة ص ٣١١ : « سوا : فعل سىء ، وأفعال سىء ، وأتى بالسيئة وبالسيئات ، وفلان يحبط الحسنى بالسوآى ... الخ .

(٣) هو : الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم ، المعروف بالراغب الاصبهاني ، توفي عام ٥٠٠ هـ وقيل : ٥٠٢ هـ — وقيل غير ذلك .

هذا وقد ذكر له من المؤلفات صاحب هدية العارفين ١١ مؤلفا ، بينما « بروكلمان » ذكر له ١٢ مؤلفا . وهذا إن دل على شيء فانما يدل على قدرة هذا الرجل على التحصيل واتساع بابه .  
أنظر : « هدية العارفين » ج ١ ص ٣١١ — بروكلمان ج ٥ ص ٢٠٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ج » .

(٥) فى « ج » : أو احسانا ... الخ .

(٦) أنظر : « الصحاح » ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٧) فى المتن تحقيق بركات : « لى ولهم الخط ... الخ . بسقوط الباء .

بلى التزام النون أيضاً من هذا الطراز ، لجواز كون الألف في مثله روياء للبيت ،  
لأن السجع تواطىء الفاصليتين من النثر على حرف واحد ، وهو قول السكاكى (١) :  
والسجع في النثر كالقافية في الشعر ، وذلك أن القافية لفظ في آخر البيت ، إما  
الكلمة نفسها ، أو الحرف الأخير أو غير ذلك على ما عرف في فن العروض .

فالخاص أن السجع فن يطبق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقها  
للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخيرة ، وربما أطلق على نفس توافقها ومرجع المعنيين  
واحد ، والله تعالى أعلم بالصواب ، وهو الموفق سبحانه لأرب غيره ، ولا خير  
إلا خيره .

---

(١) هو : يوسف بن أبى بكر بن محمد بن عل أبويعقوب السكاكى سراج الدين الخوارزمي .  
قال السيوطى : إمام في النحو ، والتصريف ، والمعاني والبيان ، والاستدلال ، والعروض  
والشعر ، وله التصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون ، ولد عام ( ٥٥٥ - وتوفي عام ٦٢٦ ) .  
الخط : البنية ج ٢ ص ٣٦٤ - هدية العارفين ج ٢ ص ٥٥٣ .

— هذا باب شرح الكلمة والكلام وما = : أى شيء — يتعلق به = : أى وما يتبع ذلك كتقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة ، والفعل الى أثره الثلاثة ، كون الامر استقباليا أبدا ، والمضارع صالح له والحال ، وترجيحه مع التجرد ، وتعيينه بمصاحبة ما سيورد ان شاء الله تعالى في الباب ، وتخصه للاستقبال بمخلصاته الموردة فيه ، وانصرافه الى المضى بمقارنة « لم ولما » الجازمة ، و « لو » الشرطية غالبا ، وغير ذلك من الموجبات له ، وانصراف الماضى الى الحال بانثائته ، والى الاستقبال بدواعيها الآتية ، واحتماله المضى والاستقبال بما سيورد عليك .

فان قلت : فما أورد اذا (١) في الباب لا تعلق له بالكلام ، بل بالكلمة فتعلق ذلك بالكلام ما وجهه .

قلت : توسعهم في الإضافة حتى لقد يوقعونها بأدنى ملابسة ألم تر قوله : « عشية أو ضحاها » (٢) كيف أضاف الضحى الى ضمير العشية ، لكونها طرفي النهار مع تباينها ، وتبعد ما بينهما ، ولا شك أن للاسم والفعل بالكلام تعلقا ، لما فيه من الاسناد المستدعى طرفين مسندا اليه وليس الا اسما ، ومسندا وهو اسم تارة وفعل أخرى ، وكون الفعل انشائيا يستلزم أن الكلام المركب منه ومن فاعله أيضا انشائي ، ووقوع الاسم صدر الكلام يستدعى كون الجملة اسمية ، والفعل كذلك يقتضى عكسه من الفعلية ، فقد ثبت بذلك أن للأمر المتعلقة بالكلمة تعلقا بالكلام أيضا استلزاما ان لم يكن مطابقة ، قاله الدماميني (٣) تصريحاً في بعضه وتلويحاً في آخر .

قلت : وهو نهاية في التحمل والاعتساب (٤) ، ( وتحامل على المصنف من المؤاخذه بعد ايراد ما يتعاق بالكلام تصريحاً — ثم ما انتحينا ) « ٥ » من جعل مجرور الياء عائداً على الشرح و ( هو ) (٦) أقعد من جعله (٧) اياه عائداً على الكلمة والكلام بتأويل المذكور راجحاً بمقتضى التقديم معتلاً بأن ما سبق في الباب ليس خاصاً بالكلام ، بل شامل لما يتعلق بهما ، وسوغ إفراده ، مع أن القياس المجيء بضمير الاثنين تقدماً ذكرهما ، لصيرورتها به في معنى المذكور .

قلت : انما يقتضى تقدمهما عكسه ، وضمير الاثنين لا الافراد ، كما زعم . وأما أنهما يصيران به كذلك فما لا يصار رأساً اليه ولا يعترج بحال عليه .

(١) « اذا » ساقطة من « ج » .

(٢) سورة النازعات ، آية : ٤٦ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧ ظ .

(٤) لا أرى وجهاً لنسبة التحمل والاعتساب وغيرهما للدماميني ، ولا أرى في تساؤل الدماميني واجابته مؤاخذه للمصنف ، وانما هو بيان للمراد من المتن ، أنظر شرح الدماميني ج ١ ص ٧ ظ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من « ب » .

(٦) « هو » ساقطة من « ج » .

(٧) في « ج » : من جمل اياه ... الخ .

قال (١) : فان قلت لم ارتكب هذا الوجه مع اقتضائه الى التأويل ، وإيهامه العود الى الكلام ، وليس مقصودا ، فأجاب : بأنه ايثار للاختصار ، والتعويل على القرينة الدافعة .

قلت : وهو صحيح ، لولا ما قررناه عنه من كون تعلق ما في ؛ الباب بالكلام ليس إلا تأويلا استلزamia على ما تحمله واعتسافه ، على أن في قوله : اذ ليس ما في الباب خاص بالكلام تعقبا لما (٢) يقتضيه من تحقيق تعلق ما في الباب بالكلام تحقفا غنيا عن التحمل والتأويل ، ومن ثم ساع له نفس الاختصاص به ، وليس كذلك ، لما عرفت .

وانما رجحنا الاول دون مرجحة عن الثاني ، لعدم الإيهام المذكور ، ولكون عطف الكلام اذ ذاك على ما فيه من الدخل أمرا تبعا لا قصرا أوليا ، بخلافه فيما رجحه فإنه أولى ، لكونه جزء (٣) المعاد ، وأيضا فلا حاجة فيما سلكتاه من الترجيح الى الاعتذار (٤) عن أفراد الضمير ، لتحقيق أفراد المرجوع اليه من الشرح ولكونه المنعقد له الباب والمحدث عنه (٥) .

و « ما » فيما يتعلق به : نكرة موصوفة كما أشرنا اليه أو موصولة ، ورجح الدماميني الأول قال (٦) : لسلامته من دعوى المجاز ، لأن الموصول من صيغ العموم ، ولم يذكر في الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام ، فهو عام أريد به بعض ما يتناوله ، فيكون مجازا ، بخلاف الأول .

قلت : نسلم عدم عموم النكرة في سياق الاثبات ، ولا نسلمه في خصوص « ما » لشدة إيهامها وتوغلها فيه ، ومن ثم أوردنا الامام الرازي (٧) في ألفاظ العموم غير مقيد اياها بالموصولة ، ولو سلم فلانسلم أن الموصولة هنا عام أريد به الخصوص ، بل عام مخصوص ، والمخصص منفصل وهو العرف ، اذ قد ذكر

(١) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٢) في « ج : بما ... الخ » .

(٣) في « ج : جزء المعاد ... الخ » .

(٤) في « ج ٢ : الى الاعتزاز ... الخ » .

(٥) نعم ما انتحاه الشارح في عود الضمير على الشرح أرجح مما انتحاه الدماميني بمرجوحته « لسلامة الاتجاه الأول من التأويل والإيهام ، ومن المسلم به تفضيل الكلام الصريح على المؤول ، والكلام الخالي من الإيهام على الموهوم أما كونه لا يثار للاختصار كما قال الدماميني فغير معقول لانه اختصار غلّ لتأديته الى الإيهام » وحرى به أن يسلك الطريق السالم من التأويل والإيهام وأن يقتصر على الرأي الثاني ، وهو إعادة الضمير على لفظ الشرح ولكل وجهة .

(٦) أن الدماميني في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧ ظ » .

(٧) هو أبو الفضل محمد فخر الدين ضياء الدين بن الحسن بن الحسين التميمي البكري الرازي الشافعي ، ولد عام ٥٤٣ هـ ، وواصل تعليمه على يدي والده وعلماء عصره مثل المجد الحليل ، وأبي محمد البغوي ، وأحال السمان ، أنظر ترجمته بتوسع في مقدمة تفسيره الكبير .

المصنف في الباب ما الواجب أن يذكر فيه كما أورد عليك مما يتعلق بالكلمة ،  
بل والكلام بذلك التأويل ، كما هو صنيع غيره من أئمة العربية سلفا وخلفا (١).  
وأما أن يلزم ذكر كل ما يتعلق بهما من كل الأحوال والكيفيات مما لا  
يضبطه الا عامة أبواب الكتاب من نفى النحو والصرف فشيء لا يتخيله من يتعاطى  
هذا الفن - وحينئذ فيتكافأ المحملان ، لانتفاء المجاز في كل منها .

---

(١) والذي يدل على صحة مقاله الشارح ، وهو عدم تسليم خصوصية « ما » النكرة أنها تقدر بشيء ،  
ولفظ الشيء عام ، وقاعدة عموم النكرة في سياق النفي في غير « ما » .  
ولقد فسرهما ابن هشام في « المفني ج ١ ص ٢٩٦ » وما بعدها بشيء سواء كانت نكرة أو موصولة  
فقال : في « ما » الاسمية : أما أوجه الاسمية فأحدها : أن تكون معرفة ، وهي نوعان  
ناقصة ، وهي الموصولة ، نحو : « ما عندكم ينفذ » الآية ، وثامة ، وهي نوعان : عامة ،  
أى : المقدرة بقولك : الشيء ... والثاني : أن تكون نكرة ... وهي أيضا نوعان : ناقصة  
وثامة ، فالناقصة الموصولة ، وتقدر بقولك : شيء ... والثامة تقع في ثلاثة أبواب ، أحدها  
التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، المعنى : من شيء حسن زيدا ... والثاني : في باب  
نعم ويس ، نحو غسلته غسلا نهما ... أى نعم شيئا ... والثالث : قولهم : إذا أرادوا  
المبالغة في الاخبار ... فا بمعنى شيء ... الخ .  
ومعنى ذلك أن « ما » عامة متمكنة في العموم سواء كانت موصولة أو نكرة تامة أو ناقصة ، وعليه فا  
هرب منه الدماميني وقع فيه ، وبناء على وجود العموم في الموصولة والنكرة يستوى الاحتمالان  
ويسقط ترجيح الدماميني ، وبتخصيص العرف لهذا العموم يبطل أدعاء المجاز .



عقد المصنف الباب بشرح الكلمة (١) لا يجدها ، لأن حد الشيء عسير الوجود ، وإن اشتركا (٢) في كشف المحدود وبيانه ، وكان يجب البداءة أولاً بشرح النحو وبيانه ، ثم يشرح في شرح ما ذكر ، إذ لا بد للناظر في علم من العلوم أولاً من معرفته اجمالاً ، ثم يعرف ما احتوى عليه ذلك الفن تفصيلاً ، وقد كثرت مصنفات العلماء في الفن وما منهم إلا من أغفل حده الا قليلاً ، وقد أوردت عليك جملة من حدودهم فيه .

— والكلمة = : لغة تطلق على أحد أقسامها الثلاثة اصطلاحاً وعلى الكلام كما روى «أصديق» (٣) كلمة قالها شاعر ، كلمة ليبد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٤)

وقوله تعالى : « تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً » (٥) الآية ، « وكلمة الله هي العليا » (٦) ، « كلا أنها كلمة هو قائمها » (٧) وقوله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الطيبة صدقة » (٨) وهي « فعله » بسوزن « نبة » على لغة الحجاز ، أو « قصبة » سدره » ، قيل : وهي لغة تميمية .

واصطلاحاً : — لفظ = : وهو لغة : الرمي ، يقال أكلت التمرة ولفظت الثواة ، أي رميتها ثم استعمل بمعنى الملقوظ به استعمال القول بمعنى المقول كما يقال :

(١) لعل الصواب : لشرح الكلمة لا لحدّها ... الخ .

(٢) أي الشرح والحد .

(٣) أنظر «العين» ج ١ ص ١٩ أي هامش خزانة الادب للبهادى .

(٤) وعجزه : وكل نعيم لا محالة زائل  
وليبد : هو : ابن ربيعة بن عامر بن مالك الجعفرى العامري صحابى ، من فحول الشعراء المفلّحين والفصحاء المجيدين والحكماء النادرين « ويكنى : أبا عقيل : من المخضرمين ، أدرك الجاهلية والاسلام ، وعند ابن سلام : من الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية ، وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه ، وكان شريفاً في الجاهلية والاسلام ، يحكى عن الامام مالك رضى الله عنه أنه قال : بلغنى أنه عاش مائة وأربعين سنة ، وقيل : مائة وسبعة وخمسين سنة ، وقيل : إنه لم يقل شعراً منذ أسلم غير قوله :

الحمد لله اذ لم يأتني أجل \* حتى اكتسبت من الاسلام سربالا

وقيل : قال غير ذلك .

راجع : «العين» ج ١ ص ٥ ، ج ٣ ص ١٣٤ — ابن يعين ج ٢ ص ٧٨ — التصريح ج ١ ص ٢٩ — الدرر ج ١ ص ٢ = ٩٣ ، ١٩٧ ، شرح شواهد المغنى ص ١٥٠ — ديوانه ص ١٣٢

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٤ .

(٦) سورة التوبة ، آية : ٤ .

(٧) سورة المؤمنون : آية : ١٠٠ .

(٨) أخرجه البخارى في صحيحه «ج ٤ ص ٥٤ — كتاب الادب — باب أطيب الكلام ، من حديث أبى هريرة .

الدينار ضرب الأمير ، وهو جنس يشمل المحدود وغيره ، كما هو شأن الحدود تبدأ بالأجناس ثم تعقب بالفصول .

قال أثير الدين : (١) غير أن المصنف أخذ جنسا أبعد وترك الأقرب وهو القول ، لاطلاق ما أخذه على المهمل كديز مقلوب زيد ورعقج مقلوب جعفر ، ولو عكس لكان أجود .

قال المصنف (٢) : وأخرجت بذكر اللفظ الخط ونحوه ، كالعقد والاشارة ، والنصب فانما دلت وضعاً على معنى وليست كلمات .

وتعقبه أثير الدين : (٣) بأن الأجناس لا تذكر احترازاً ، فلا يقال في الانسان : حيوان ناطق وانه احتراز مما ليس حيواناً ، ولم يتقدم ما يشمل الخط (٤) واللفظ ، فيحترز باللفظ عنه الا أن قيل : بشمول الكلمة المحدودة لهما ، وهو غاية في الفساد ، اذ ليس المحدود اذ ذلك من الحد في شيء ، لعدم اطلاق الكلمة لغة على الخط ، وانما ذلك الكلام . قال (٥) : وقلد في ذلك قول ابن عصفور (٦) : الكلام هو اللفظ . الخ ، ثم قال (٧) : وقولنا لفظ اخراج لما هو كلام لغة وليس لفظاً ، كالخط والاشارة وما في النفس ، وما يفهم من حال الشيء ، ونقله المصنف من حد الكلام الى حد الكلمة ، هـ .

وفي شرح الدماميني (٨) قالوا : ويجوز الاحتراز بالجنس اذا كان أخص من الفصل من وجه كما هنا ، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظ وقد لا يكون .

(١) في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٤ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢ » .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) في « ج : الخط من اللفظ » .

(٥) أى : الاثير .

(٦) في المقرب : ج ١ ص ٤٥ . واسم ابن عصفور : علي بن مؤين بن محمد بن علي ... ابن عصفور الحضرمي الاشبيلي الاندلسي النحوي أبو الحسن ولد سنة ٥٩٧ هـ بأشبيلية ، وبها نشأ وعن شيوخها أخذ ، ومن أشهر شيوخه : أبو الحسن الدباج ، والشاويبي . وله مؤلفات كثيرة فزيد على ستة عشر كتاباً . من أشهرها : المتع في الصرف ، والمقرب ، واختلف في تاريخه ومكان وفاته ، قيل : توفي بتونس يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة « ٦٦٩ هـ » وقيل سنة « ٦٦٧ » .

أنظر : « فوات الوفيات » ج ٢ ص ١٨٥ ، وبنية الرعاة ج ٢ ص ٢١٠ - شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ - معجم المؤلفين ج ٧ ص ٢٥١ - الاعلام ج ٥ ص ١٧٩ . هدية العارفين ج ٢ ص ٧١٢ .

(٧) أى : الاثير في المرجع السابق .

(٨) « ج ١ ص ٧ ظ » .

قلت : وهو أخذ من شرح الحاجبية (١) للرضي (٢) وانتحال منه على عادته من غير عزو ، اذ ذاك لفظه بعينه .

قال المصنف : (٣) ولفظ أولى من قول بعض : لفظة لوقوع الأول على كل ملفوظ حرفا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع الا على حرف واحد ، لأن نسبتها نسبة الضربة من الضرب ، ولأن اطلاق اللفظ على الكلمة من اطلاق المصدر على المفعول به ، كمخلق للمخلوق ، ونسخ على المنسوخ ، والمعهود في هذا الصدد استعماله غير محدود بالتاء ، ومن ثم قل في عبارات القدماء : لفظة ، بل الموجود فيها لفظ كقول سيبويه : (٤) هذا باب اللفظ للمعاني هـ .

قال بعض أصحابنا : اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاثة ، وعليه فيبطل ايداعه الحد ، اذ لا يودع في الماهية ما يدل على أقل الجمع ، ونظيره أن يقال في حد الانسان : حيوانات نواطق وهو ممنوع .

وأجيب : بأننا لا نسلم أنه جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، بل هما ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير ، لأنها أسماء جنسية ، فيدل « ضرب » على مطلق الضرب ، ومن ثم ساغ أن يقال لمن ضرب مرة : ضربت ضربا ، فإن أريد التنصيص على الوحدة جيء بالتاء ولو كانا جمعي ضرب ولفظ ، وأقل ما يقع الجمع على ثلاثة لا ممتنع أن يقال لمن ضرب مرة : « ضربت ضربا ، للتدافع - مستقل = بالدلالة وضعاً وليس بعض اسم أو فعل كما قال المصنف (٥) : وهو فصل منوئى به التأخير عن الفصل بعده » وإنما قدم هربا من الفصل بين (٦)

---

(١) ان دعوى الشارح كون الدمايى انتحل كلام الرضى غير صحيحة ، لأنه حكاه بقوله : قالوا ... الخ . فعناه لم يقله ، بل قاله غيره « وان لم يسمه ، وهذا النص موجود في شرح الكافية ج ١ ص ٤ ص ٨ » .

(٢) واسمه : محمد بن الحسن الاستربادي الشهير بالرضي - من « استرياد » أحد قرى « طرستان » كذا قال الدكتور يوسف عمر في مقدمة تعليقه على الكافية منشورات جامعة بنغازي بليبيا . وقال السيوطي : الرضى المشهور ، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحومثلها ، جمعا وتحقيقا ، وحسن تحليل . وقال : ولقبه نجم الائمة ، ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته ، الا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

أنظر : « مقدمة الكافية ج ١ ص ٦ - البنية ج ١ ص ٥٦٧ - درة المجال ج ١ ص ٢٧٣ » .

(٣) ج ١ ص ٢ » .

(٤) في الكتاب ج ١ ص ٧ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢ » .

(٦) وعبارة الدمايى في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨ : « اذ استقلاله بالدلالة عن كونه دالا ، لكونه قدنه كيلا يفصل بين الفصلين بتقسيم أحدهما ... الخ . وأنا نقلت هذا النص لوجود الوضوح في عبارة الدمايى ، والمراد بالفصلين قوله : دال ، وبالوضع ، والمراد بتقسيم أحدهما : أى : تقسيم لفظ « دال » لأن الاستدلال فرع وقسم منه .

فصلين بتقسيم أحدهما فيشوش على الذهن وخرج به كما قال المصنف (١) ياء زیدی ، وثناء مسلمة ، وبعض فعل كهزمة أفعّل وألف ضارب فان الأولى دالة على النسبة ، والثانية على التأنيث ، والثالثة على النقل ، والرابعة على المفاعلة ، غير أن لا شيء منها مستقل ضرورة افتقاره الى بقية أجزاء كلمة .

وفي شرح الدماميني (٢) فإن قلت : تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس ، لخروج عامة الحروف .

فأجاب بما أورده عن المصنف من ارادته بالمستقل ما ذكر . قال (٣) : مع هذه الارادة لا يرد النقض .

قلت : و ارادته ذلك غير محلصة اياه قطعاً ، لما علم أن المراد لا يدفع الایراد . والعجب من الدماميني كيف سلم هذا مع أخذه السؤال والجواب من اعتراض على الحاجبية ستقف عليه قريباً ، وقد ذكر اثناءه : « أن ليس للقائل أن يقول : انما أردت كذا ، لكن محله فرط الولوع تارة بالردود ، وطورا بالأجوبة وان علم كونها مدخولة .

ثم قال (٤) : لكن يتجه على المصنف اعتراض من وجوه .

أما أولاً : فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقراً الى غيره مطلقاً ، فتقييده بأن لا يكون بعض اسم أو بعض فعل اختراع لأمر غير متعارف لم تنصب عليه قرينة ، ولا ينبغي ارتكاب مثله في حد ، لأن الحد للتيبين .

قلت : انما أخذه من قول (٥) الرضى منتقدا الحاجبية : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد أن المشهور في اصطلاح المناطقة جعل المفرد والمركب صفة لفظ نحو اللفظ المفرد واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يحترع في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ، لأن الحد للتيبين ، وليس له أن يقول : أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه فيجعل قوله : أردت بقوله كذا غير مخلص من ورطة الایراد ، وهو خلاف ما سلمه الدماميني في الجواب قبلة غاضا جفنه على ما فيه من قذى الایراد وأذى الانتقاد .

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) ج ١ ص ٨ و . « .

(٣) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في رأى أن الرضى رحمة الله لم يتكلم على القيد الذى ذكره ابن مالك وهو : « المستقل » وانما تكلم على المفرد والمركب كما نقله الشارح « ولعل التهمة التى وجهها للدماميني وهو الولوع بالاعتراضات ترجع عليه ، والذي يتفق فيه مع الرضى هو : ارتكاب ما لا يلزم في الحدود ، لأنها للتيبين . أنظر الرضى ج ١ ص ٤ . كما أرى أن المناقشة التى أثارها الشارح مع الدماميني لا طائل تحتها .

على أنى أقول : لو سلك المصنف طريقة غيره تفسيراً للمستقل ، لورد عليه ما لا يحصى مما ليس مستقلاً بذلك التفسير من الدوال بالوضع كالضمائر وغيرها مما لا يضبطه الحصر ولا يستوفيه العد ، وهى كلمات بالضرورة « فيتورط فيما هو أدهى من ذلك خطباً ، ثم الذى أُلجأه الى ذلك أخذه الجنس البعيد وهو « اللفظ » ، فلو أخذ الأقرب كان غنياً في ذلك ، لعدم إطلاق القول على أبعاد الكلمات .

ثم قال : (١) وأما ثانياً : فلأننا لا نسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعاد دال وضعا ، وإنما الدال ما في ذلك البعض بواسطة ، كدلالة زيدى بواسطة ياء النسبة عليها ، وضارب بواسطة ، الألف على المضاربة .

قلت : وهذا أيضاً إيهام الاختراع ، وإنما أخذه من مقلده ، ابن (٢) قاسم على عادته أخذاً وانتحالاً منه ، وإنما أصل التعقيب لأثير الدين ولقطه : ولقائل أن يقول : لا نسلم أن ياء زيدى ، وألف أعلم ، ونحوها دالة وضعا كما زعم المصنف بل مجموع اللفظة الدال على أن الشخص منسوب لزيد ، ولفظ أعلم الى معدى ، اذ لو كان كل من هذه الأبعاد لفظاً دالاً وضعا على معنى النسب والتعدي لكان باقى اللفظ ، اما دال على معنى أولاً ، ولا سبيل الى الثانى ، للزوم كونه من المهملات ، ولا الى الأول ، لأن مدلوله اذ ذاك اما مدلول ذلك البعض أو غيره ، ولا سبيل الى الأول ، للاستغناء بأحدهما عن الآخر ، وليس كذلك ، ولا الى الثانى لما يلزم أن الكلمة جزء من اجزائها معناها ، وهو من خصائص المركبات ، فبطل أن بعض الكلمة لفظ دال بالوضع على معنى ، وحينئذ فالمجموع هو الدال — هـ .

قلت : والتحقيق ما عند المحقق الرضى (٣) في شرح الحاجة أن جميع ذلك كلمتان وعبارته : « فان قيل : فان في قولك : مسلمات ومسلمون وبصريين وجميع الأفعال المضارعة جزء اللفظ في كل منها دال على جزء معناه ، لدلالة الألف على التثنية ، والواو على الجمعية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضاً ، وكذا تاء التأنيث ، نحو قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألف التأنيث ، فيجب كون لفظ كل منها مركباً ، وكذا المعنى » فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

(١) أى الدمايى في المرجع السابق .

(٢) أنظر شرح ابن قاسم ج ١ ص ١ ص ٣٠ والتذييل والتكميل ج ١ ص ٥ والذى أراه أن الدمايى حور في كلام ابن قاسم وصاغه في أسلوب سهل يمكن فهمه من طريق أقرب منه .

(٣) راجع شرح الكافية ج ١ ص ٥ ص ١٤ وبتحقيق الرضى يندفع ما ادعاه الدمايى بل نقله عن ابن قاسم والاثير كما سبقت الاشارة ، وأن ما قاله ابن مالك متفقاً مع الرضى كما جاء في الشرح هو الصواب وعليه فيبطل ، اعتراض الدمايى على ابن مالك بقوله : وأما ثانياً فلأننا لا نسلم أن شيئاً ... الخ .

فالجواب : أن جميع ما ذكر كلمتان صارتا لشدة الامتزاج ككلمة ، فأعرب المركب لإعراب الكلمة ، لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ، وكذا الحركات الاعرابية . ولعاملتها معاملة الكلمة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير المنسوب اليه نحو نمرى ، وعلوى ، ورشوى ، أما الفعل الماضي كضرب ففيه نظر ، لأنه اتفاقا كلمه مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، لكونه عبارة عن عدد الحروف مع عموم الحركات والسكنات الموضوعه ، وضعا معينا ، والحركات مما يتلفظ به ، فهو اذ ذاك كلمة مركبة من جزءين ، يدل كل منهما على جزء معناه ، وكذا نحو أسد جمع أسد ، والمصغر ونحو ؛ رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ، لأن الدال على معنى التصغير ، والجمع ، والفاعل ، والمفعول ، والآلة في الامثلة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ، فلا يصح هنا دعوى أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة بخلاف مامر - هـ .

ثم قال الدماميني (١) : وأما ثالثا : فتفسيره المستقل بما ليس بعض اسم ولا فعل يقتضى توقف معرفة الكلمة ، على معرفة الاسم والفعل ، ولا شك أن - معرفتها متوقفة على معرفة الكلمة ، لأخذ الكلمة في حد كل منها ، فيؤدى الى الدور . قلت : والخطب في هذا اسهل ، فان المصنف لم يأخذ الاسم والفعل في حد الكلمة ، وانما كشف عن مراده بالمستقل ، غير مودع ذلك لفظ الحد ، بل لم يدع رحمة الله تعالى أن ما فسر به الكلمة حد لها ، بل شرح ، كما مر (٢) ، لعسر خد الشيء وعزة وجوده ، ولذا عدل عن لفظ الحد الى لفظ الشرح متساهلا في ذلك بما أبداه مرادا له بالمستقل .

ولو سلم فلم لا يندفع الدور ؛ بأن كلا من الاسم والفعل جزء من المحدود الذى هو الكلمة ، ولا يلزم (٣) من توقف المحدود على الحيد توقف جزء المحدود أيضا عليه ، اذ قد تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد ، كما بذلك دفع هو لزومه للمصنف في أخذه لفظ الاشارة في كل من المعرف - والمعرف حيث قال :

باب اسم الاشارة ، وهو ما وضع لمسمى مشار اليه ، وأخذه أيضا العطف - باعادة الضمير اليه في حد المعطوف عطف النسق اذ قال : باب العطف عطف

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨ و . «

(٢) أنظر ص ١٣٩ « .

(٣) قوله « ولا يلزم ... الخ . من كلام الدماميني في باب اسم الاشارة عند تقرير الدور الذى أنهم به المصنف ، وعليه يكون الشارح قد رد عليه في أدعاء الدور في كلام ابن مالك السابق بكلامه وبذلك يبطل وجود الدور في تفسير ابن مالك لقوله : « المستقل » . راجع شرح الدماميني ج ١ ص ٧٣ . وباب اسم الاشارة من هذا الشرح .

النسق ، وهو المجعول تابعا بأحد حروفه ، أى العطف ، على أن هنالك قد بينا فساد دعوى الامور لا من هذه الحيشية بما يوقف عليه ثمة (١).

— دال = : أى ذو دلالة ، وهى كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والاول الدال ، والثاني المدلول ، ثم الدال ان كان لفظيا فالدلالة لفظية ، والا فغيرها ، كدلالة الخطوط والعقود والنصب — بالوضع = : وهو : جعل اللفظ دليلا على المعنى ، أو تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثانى.

قيل : (٢) ويخرج منه وضع الحرف بحيث لا يفهم معناه متى أطلق ، بل لا بد من ضمنية (٣).

وأجيب : بأن المراد متى أطلق اطلاقا صحيحا ، واطلاق الحرف من غير ضميمه ليس كذلك .

قال العلامة ملا حامى (٤) ، في شرح الحاجبية (٥) : ولا يبعد أن يقال : المراد باطلاق الالفاظ استعمالها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد .

وفي شرح الدمامينى (٦) : وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه كذا فسر بعض في هذا المقام ، وفيه نظر ، لأن هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة ، وهو حسن اخراجا للمجاز ، من حيث أن تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازى ليس خاصا بنفس اللفظ ، بل بما احتف به من القرينة .

---

(١) أنظر : باب اسم الاشارة من هذا الشرح .

(٢) المحكى بقبيل ، والجواب منقولاً من « الفوائد الضيائية » للملاجمى ص ٢٠ .

(٣) وفي هذا قال سعد الدين التفتازانى في شرح هامش حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤١ : « ومعنى الدلالة بنفسه : أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ ، وهذا شامل للحرف أيضا ، لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها ، الا أن معانيها ليست في أنفسها » بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم ... الخ . وقال الدسوقي في تحشيتة على ذلك « والخاص أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلى ، ولا يستعمل الا في جزئى من جزئيات هذا المفهوم » فهو يدل على ما وضع له من المفهوم ، وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه ، وهذا مبنى على ما قاله الرضى في قولهم : « الحرف كلمة ... الخ . أنظر « الكافية » ج ١ ص ٩ .

(٤) هو : عبدالرحمن بن نظام الدين أحمد الفلامى نورالدين الجامى شيخ الاسلام الهروى ، الاديب الصوفي ، ولد سنة ٨١٧ ، وتوفي سنة ٨٩٨ . كذا قال صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٥٣٤ . هذا وقد ذكر له من المؤلفات ٣٣ مؤلفا ، وقال : وغير ذلك ، أى أن له مؤلفات أخرى .

(٥) أنظر : « الفوائد الضيائية على الكافية ص ٢٠ » وفيها : « أن يستعملها أهل اللسان ... الخ .

(٦) « ج ١ ص ٨ و . » .

قلت : مفسره بذلك صاحب التلخيص وغيره من أئمة (١) المعاني والبيان ،  
اخراجا كما قالوا للمجاز ، وهو غير مسلم ، لأن تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم  
كما قال الخطيبى الى وضع حقيقى ومجازى فلا أثر للفظه بنفسه في الاخراج .

ولأئمة الاصول خلاف : في أن المجاز موضوع أولا مذكور في ذلك الفن (٢)  
أما أن بعضهم في هذا المقام فسره بذلك فقد يكون من غير شروح هذا الكتاب ،  
ومن غير مشاهيرهم كآثير الدين وابنى قاسم وعقيل ممن لم نقف على تصنيفه على  
هذا الكتاب .

ثم قد ذكر الدمامينى اعتذارا انه لم يحضره أيام شرحه له سوى ابن قاسم وهو  
يدفع ارادة احد الشروح ، اللهم الا أن يعلق بذهنه من كلامهم ذلك فأورده .  
ثم قال (٣) : أما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هى  
مجازات ، فلا ينعكس تعريف الكلمة .

قلت : وقد عرفت بما عرفتك (٤) عدم اخراج اعتباره شيئا فالتعريف  
منعكس قطعاً .

ثم قال (٥) : وكثير يقول في المجاز : هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت  
له أولا ، وعليه ففى المجاز وضع غير أنه ثان ، فيحصل الانعكاس .

قلت : وقد عرفت انعكاسه على الأول أيضا ، وحينئذ فيسقط قوله (٦)  
بعد : فينبغى حذف قيد « نفسه » من تفسير الوضع ، ادراجا لكل من الكلمتين  
الحقيقية والمجازية ، فينعكس حد الكلمة .

ثم قال (٧) : أما اذا اريد تفسير الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما  
تقدم ، اخراجا للمجاز فتأمله .

قلت : وقد عرفت أيضا عدم خروجه بما مر عن الخطيبى (٨) من شمول  
التعريف لكل من الحقيقة والمجاز .

---

(١) أنظر : المطول ص ٣٤٩ ، والاطول ج ٢ ص ١١٤ - وحاشية الدسوقي على شرح التفاتراني  
على متن التلخيص ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) أنظر : « متن جمع الجوامع ص ١٣٧ ، وحاشية البنائى على الجلال المحلى على متن جمع الجوامع  
ج ١ ص ٣٠٤ » .

(٣) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٤) أنظر : ص ١٤٧ .

(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٦) أى الدمامينى .

(٧) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٨) أنظر : أول الصفحة .

والحق أنه يخرج عن المصنف ما استعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز ،  
أو النقل ، كأسد مرادا به الشجاع ، والمسمى به شخص ، لنقله من الحيوان  
المعروف ، فاذا استعمل في أحد هذين المعنيين فليس اذ ذاك كلمة ، لتقص قيد  
الدلالة بالوضع منه ، اذ (١) يصدق عليه والحالة هذه أنه لفظ مستعمل غير دال  
بالوضع .

قال المصنف (٢) : وأخرجت بالوضع اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ،  
لدلالة سماعه على حياة الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية .

قال أثير الدين (٣) : وهو مشهود بأن قيل هذا الفصل فصل الاستقلال ولا  
يدخل تحت المستقل فيحترز عنه بدلالة الوضع .

قلت : ولا نسلمه (٤) ، لاستقلاله بتفسير المصنف اياه أنه ما ليس بعض  
اسم ولا فعلى فهو داخل في المستقل قطعاً .

واحترز غيره بالوضع عما يدل طبعاً « كآخ » الدال على استغراق النائم  
في النوم « وأح أح » الدال عند السعال على ألم الصدر أو بالعقل ، كدلالة المسموع  
من وراء الجدار مهملًا أو مستعملاً على وجود الالافظ ، واللفظ المصحف اذا  
فهم منه معنى ، فجميعها لا يسمى كلمة من حيث لم تكن دلالتها بالهواضع .

واندرج في الوضع كما قال أثير (٥) الدين : الجمل المسمى بها ، كبرق نحرة  
وتأبط شرا ، لعدم دلالة جزئها بعد التسمية على جزء معناها ، فكانت بالوضع  
مفردة . ويندرج في الحد الكلام عند من يرى دلالة على معناه وضعية ، لكونه  
لفظاً مستقلاً دالاً بالوضع هـ .

قلت : فسقط قول الدماميني (٦) : ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها  
غير موضوعة على الرأى المختار عند المصنف ، لذلك حذف ما أثبتته غيره من قوله  
« على معنى مفرد هـ » .

وانما يوجه اسقاطه بما صرح به المحققون بأن المعنى لا يتصف بافراد ولا غيره ،  
وأجازه بعض ، لكن بواسطة لفظه فيطلق عليه مفرد معنياً به الذى لا يدل جزء  
لفظه على جزئه ، سواء كان لذلك المعنى جزء ، كمعنى « ضرب » الدال على المصدر

(١) في « ب » : اذ قد يصدق الخ ...

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢ نقل بعصرف .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ورقة ٦ بتصرف .

(٤) فالشارح لم يلم اعتراض الاثير وله الحق في ذلك ، لانه لا يمكن أن يسوى بين الاحرف غير  
المستقلة والكلمات المهملة كما فعل ابن مالك فالكلمات المهملة داخلة ضمن المستقل ، ولا يخرج

الا يقيد الوضع ، وهذا ما أراه .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ورقة ٦ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ و . » .

والزمان ، أولا جزء له ، كمعنى ضرب ونصر ، فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه ، كضرب زيد ( و ) ( ١ ) عبدالله غير علمين ، وأما مع العلمية فمعناها مفرد كلفظها ، لأن اللفظ المفرد لا يدل جزئه على جزء معناه ، وهما كذلك ، واللفظ ، المركب خلافا .

ولو سلم فلا يسلم أنها عند المصنف عقلية دلالة ، كما زعمه مختارا له . والصحيح أن المركبات موضوعه بقانون كلي ، تعرف به المركبات القياسية وذلك مما يبين ( مثلا ) ( ٢ ) ، أن المضاف مقدم على المضاف اليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام .

وتحريره أن الواضع إما أن يضع الفاظا معينة سماعية ، وهى المحتاج في معرفتها الى علم اللغة ، أو يضع قانونا كليا تعرف به الألفاظ ، فهى قياسية ، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية كما بين أن كل اسم من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ومن باب « أفعل » على وزن مفعول ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمضغ ، والجمع ، ونحو ذلك مما يحتاج في معرفته الى فن التصريف ، وأما أن يعرف به المركبات القياسية ، كما بين أجزاء الكلام ، ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف ، كالمنسوب ، والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو ، كما ذكر ، قاله المحقق الرضى ( ٣ ) أثر ابراده سؤالا وهو : « هلا استغنى بقوله : وضع عن قوله مفرد ، لعدم وضع الواضع الا المفردات ، اما المركبات فالى المستعمل بعدها » ؟ . فأجاب « بأنا لا نسلم أن المركب غير موضوع » ثم حرره بما أوردناه .

— تحقيقا أو تقديرا = : مصدران بمعنى المفعول ، أى : دال بالوضع دلالة محقة أو مقدرة ، ويجوز ألا يكونا بمعناه ، والتقدير دلالة تحقيق أو تقدير ، أو ذات تحقيق أو تقدير ، أو دلالة تحقق تحقيقا أو تقدر تقديرا وقد عرفت وجوهها . قال المصنف ( ٤ ) ما ملخصه : اطلاق الكلمة على ثلاثة أضرب : حقيقى وهو ما لا بد من قصده ، ومجازى مستعمل في عرف النحاة ، والتعرض له أجود . وقد ( ٥ ) تعرض لكليهما في الحلد .

فالأول كرجل لدلالته تحقيقا على معناه ، والثانى أحد جزئى العلم المضاف كأمري القيس ، فمن حيث المدلول هى كلمة تحقيقا ، ومن حيث التركيب كلمتان

( ١ ) الواو ساقطة من « ج » .

( ٢ ) « مثلا » ساقطة من « ج » .

( ٣ ) انظر : « شرح الكافية » ج ١ ص ٥ .

( ٤ ) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣ .

( ٥ ) في « ج » ومن تعرض ... الخ

تقديرًا ، ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاقها على الكلام ، كقولهم : كلمة الشهادة وكلمة الشاعر ، وهو الضرب الثالث .

وفي شرح الدماميني (١) وفيه نظر ، أما أولاً ، : فلاستعماله قوله : « دال » في حقيقته ومجازه دفعة ، ومن ثم صح له أن يقول : تحقيقاً او تقديرًا ، وفي ذلك ما علم في محله من أصول الفقه .

قلت : قصارى ما في ذلك المحل عند أئمة ذلك الفن في المسألة الخلاف ، والصحيح عندهم جوازها من أن يراد باللفظ الواحد حقيقته ومجازه معا كأرأيت الأسد تريد الحيوان المقرنس والرجل الشجاع ، الا الباقلاني أباً بكر قطع بعدم صحته قال : لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع له ، أى أولاً وغير الموضوع له معا .

وأجيب بأن لا تنافي ، وعلى الصحة ، يكون مجازاً ، أو حقيقة ومجازاً باعتبارين . قال القاضي تاج الدين السبكي (٢) : ومن ثم - يعنى الصحة الراجعة - عم نحو « وافعلوا الخير » (٣) الواجب والمندوب ، حملاً لصيغة « افعل » على الحقيقة والمجاز ، من الوجوب والندب ، بقرينة كون متعلقها كالتحجير شاملاً للواجب والمندوب (٤) هـ .

ثم قال (٥) : وأما ثانياً : فلا أنه إما أن يريد إيراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية والكلمة المجازية جميعاً ، ففيه جمع ما هيتين مختلفتين ؛ في حد واحد ، وأما أن يقصد إيراد تعريفين ، أحدهما : للحقيقة والآخر (٦) للمجازية ، عاطفاً أحدهما على الآخر (٧) بأو ، ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حد بكلمة « أو » المقتضية للإيهام ، وفساده واضح .

قلت : وليس كل منهما مما ابتكره ، أما الأول فانتحال لقول الرضى في شرح الحاجبية (٨) في باب المبتدأ : المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين ، فلا يمكن

(١) « ج ١ ص ٨ ط . نقل بتصريف .

(٢) هو : عبد الوهاب بن تقي الدين عبد الكافي السبكي تاج الدين أول النصر المصرى الاديب الشافعى ، ولد عام ٧٢٧ ، وتوفي عام ٧٧١ هـ .

وقد ذكر صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٦٣٩ له عدة مؤلفات منها : جمع الجوامع في الاصول رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، السيف المشهور في عقيدة أبى منصور ، وشرح منهاج الوصول الى علم الاصول ، طبقات الفقهاء الشافعية ، وغير ذلك كثير .

(٣) سورة الحج ، آية : ٧٧ .

(٤) انظر : « جمع الجوامع ص ١٣٦ » مجمع مهمات المتون . وانظر في هذا المقام : « حاشية البناني على شرح المحلى على المتن المذكور ج ١ ص ٢٩٨ وما بعدها .

(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٦) في « ج : والاخرى ... الخ » .

(٧) في « ج : على الاخرى ... الخ » .

(٨) انظر شرح الكافية ج ١ ص ٨٦ ، ٢٢٤ .

جمعهما في حد ، لتبيينه الماهية بجميع اجزائها ، فإذا اختلف الشيطان ماهية لم يجتمعا فيه ، ومن ثم أفرد ابن الحاجب لكل منهما حدا ، وفي باب المستثنى : «واعلم أنه يعنى ابن الحاجب : قسم المستثنى قسمين ، وخص كلا منهما بخد مفرد من حيث المعنى ، قائلا : لأن ماهيتهما - مختلفتان ، ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد » ، لاثباته للماهية ، فجميع أجزائها مطابقة أو تضمننا ، ومختلفاها لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا فيه .

وأما الثاني : وإن أوهم على عادته فيه الاختراع ، فانما هو لأثير الدين ، ومن قبله من عامة أهل المعقولات .

ولفظ الأثير (١) : « والحدود لا يكون فيها ترديد ، فلا يؤتى فيها بأو . وقد أجاب اللغامي (٢) آخذاً (٣) = : عن الأول بأنه أراد مطلق الدال لوجود القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده ، وهى تقسيمة الى التحقيقى والتقديرى ، فيكون شمول « الدال » لهما بطريق عموم المجاز . وبعد فأقول : ان لأرباب هذه الصناعة توسعات وتجاوزات ليست لغيرهم من أهل المعقولات .

فقد قال ابن السيد (٤) في أجوبة المسائل - وقد وقع بينه وبين ابن باجة (٥)

(١) انظر التذييل والتكميل ج ١ ورقة ٧ .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) في « أ » ب : آخرأ عن الأول .

(٤) عبدالله ابن محمد الامام أبو محمد المائكي النحوى المعروف بابن السيد البطلوس ولد سنة ٤٤٤ وتوفي عام ٥٢١ هـ . قال البستاني في دائرة المعارف ج ٥ ص ٤٨٦ : « كان ثقة ضابطا ، ألف كتابا دلت على غزارة علمه منها كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وشرح سقط الزند ، وهو أجود من شرح فاضله المعرى نفسه ، وكتاب شرح الموطأ ، وكثير غير ذلك وله نظم لطيف . وذكره صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٤٥٤ عدة مؤلفات منها : المسائل المنتورة في النحو ، وغيرها .

وبطلوس « في أيام العرب من مدن الاندلس المشهورة » ونسب اليها جماعة من أهل العلم والفضل انظر دائرة المعارف للبستاني ج ٥ ص ٤٨٥ وما بعدها . وقال السيوطى في « البنية » ج ٢ ص ٥٥ : « تزيل بلنسية وكان عالما باللغات والادب » متبحراً فيهما ، له عدة مؤلفات ، منها شرح أدب الكتاب . وانظر : أنباء الرواة ج ٢ ص ١٤١ .

(٥) هو : أبو بكر بن الصائغ : قال السيوطى ذكره أبو حيان في النصارى فقال : كان عالما بالادب والنحو ، ونظر في كلام الحكماء فكان يشبه بآين سينا . ولم اعرف تاريخ ميلاده أو وفاته .

وقال البستاني في دائرة المعارف ج ٢ ص ٨ : « هو محمد بن باجة التجيبى المرقطلى المعروف أيضا بابن الصائغ كان آخر فلاسفة الاسلام بالاندلس ... وقال بعضهم : إن ابن باجة كان عالماً فاضلاً ، له تصانيف في الرياضيات والمنطق ، وإنه وزير لآبى بكر الصجراوى صاحب سرقطة » وكانت سيرته حسنة ... فحسده الاطباء والكتاب وغيرهم ، فقتلوه بالميم في مدينة فاس في رمضان سنة ٥٢٣ هـ وقيل : ٥٢٥ هـ .

انظر : هدية العارفين ج ٢ ص ٨٧ - البنية ج ١ ص ٤٧٥ .

مجاورات ومراجعات في بعض المسائل : - كان مبدأ الأمر أن هذا الرجل يعنى ابن باجه قال لى : إن قوما من نحوى سرقسطة اختلفوا في قول كثير :

وأنت التي حبيت كل قصيرة . الى وما تلى بذاك القصائر (١)

أردت قصيرات الحجال ولم أرد

قصار الخطا شر النساء البجائر

فقال بعضهم : « البجائر » ابتداء و « شر النساء » الخبر ، وبعض يجوز العكس ، وأنكر أنا هذا القول ، فقلت : الأول الوجه المختار ، ولست أ منع ما أجازته النحوى الآخر فأنكر ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول موردا للالفاظ المنطقية المستعملة لأهل البرهان ، فقلت : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحر ، والنحاة تتركب مجازات ومساحات لا تستعملها المناطقة .

وقال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يرون أن ادخال بعض الصناعات في بعض أتما يكون من جهل المتكلم ، أو قصدا للمغالطة والاستراحة بالانتقال من صنعة الى أخرى ، اذا ضاقت عليه طرق الكلام ، ثم أخذ في تقرير مذهبه بما يطول مما الاعراض عنه مقتضى المقام وهذه طريقة المصنف في هذا المصنف البديع الوضع وغيره من فحول هذا الشأن في ارتكاب أمثال هذه المساحات اعتمادا على صحة المعنى وقوة الضبط ، غير حافلين بما قد يعنى عليهم أهل التكلف ممن لا تحصيل عنده بأشباه هذه الإرادات ومن ثم جمع الامام ابن هشام في الشذور (٢) بين نوعي المبتدأ في حد قال : هو المجرد عن العوامل اللفظية نجرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به .

وهو ما هو تفرد باللطائف حتى في مصنفاته اللطائف ، وأجاب عن ايرادهم على قول الخلاصة : « أل حرف تعريف أو اللام فقط : » من أنه خلاف ما عليه

(١) في هذين البيتين عدة شواهد ، منها : قوله : « حبيت » حيث أعاد الضمير الدال على الخطاب

على الموصول ، وكون شر النساء « مبتدأ » والبجائر « الخبر » ، وبالعكس . وقال صاحب كتاب « تحرير النحير » ومثال المشترك المعنوى الذي ليس بمعيب ولا يحسن قول كثير : وأنت التي حبيت كل قصيرة ... البيت ، وقال فان لفظه « قصيرة » مشتركة ، فلو اقتصر على البيت الاول كان الاشتراك معيبا لكنه لا أتى بالبيت الثاني زال العيب فيبقى الاشتراك ليس لمعيب ولا يحسن ، والذي منه أن يعد حسنا ما في البيتين من التضمين ، فان ذلك جعل له منزلة بين المنزلين .

والبيتين من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتا ، ويروى : البجائر بالحاء ، والبهائر بالهاء . والبجائر : جمع بجرة ، وهى المرأة القصيرة « والبهائر جمع بهرة وهى الذليلة ، وروى : عنيت قصورات ، وكل قصورة .

راجع : ديوانه ص ٣٦٩ - ابن يعيش ج ٦ ص ٣٧ - الدرر ج ١ ص ٦٣ - اصلاح المنطق ص ١٨٤ - اللسان ج ٦ ص ٤١٠ - المحصى ج ٢ ص ٩٦ - العمدة ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) « ج ١ ص ٣٠٢ » .

الخليل (١) أن المعروف : « أل » بحملتها ، وما عليه غيره أنه اللام فقط فالتخيير مخالف للرأين : بأن « أو » لتنويع الأقوال مع غموض ذلك ، وكون المقام إيضاحياً تعريضياً .

وأجاب ابن الضائع : (٢) بأنها تفصيلية مثلها في « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى » (٣) مع ما في الفصل بها من الأيهام الذى لا يفى التفصيل في قول الخلاصة ببيانه .

ثم قال الدمامينى : (٤) فان قلت : اعراب نحو « امرىء القيس » في حال علميته اعراب الكلمتين ، يدفع كونه كلمة واحدة ، فالتقصى عنه ما هو ؟ ، فأجاب بأنه وقع للاسفرائينى في شرح اللباب (٥) : أن اعراب آخره محكيا ، كما في : تأبط شرا ، ثم الجزء الأخير لما كان مشغولا ، والاول فارغا ظهر أعرابه فيه ؛ ظهور اعراب ما بعد « غير » الاستثنائية فيها .

قال (٦) : والمسألة من مباحض العربية ومزالقها ، وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا ، وما قلته إلا بعد تردد كثير ، هذا كلامه هـ .

قلت : وأنت خير بما في هذا الجواب من التدافع ، فهو يتساوك (٧) هزلا ، اذ لا معنى لنسبة الحكاية لبعض الكلمة ، واعتوار العامل للبعض الآخر مع الحكم —

---

(١) هو : الخليل بن أحمد بن عمر ، وقيل : ابن عبدالرحمن — بن تميم الفراهيدى البصرى الازدى ابو عبدالرحمن . قال ابن الانبارى : سيد أهل الادب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليقه ، وكان من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيويه ، توفي عام (١٦٠ - وقيل : ١٧٠) . أنظر : الزهرة ص ٤٥ - الانباه ج ١ ص ٣٤١ البنية ج ١ ص ٥٥٧ .

(٢) وهو : على بن محمد بن على بن يوسف الكتانى الاشيلى ابو الحسن المعروف بابن الضائع ، بالضاد المعجمة والدين المهذبة .

قال السيوطى : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوين وفاق اصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات الكلاب عجائب ، وقرأ في بلده الاصلين ، وكان متقدما في هذه العلوم الثلاثة .

وقال : أمل على « ايضاح الفارسي » ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيويه ، واعتراضات البطليوسى على الزجاجى ، توفي عام ٦٨٠ هـ . أنظر : « البنية » ج ٢ ص ٢٠٤ - هدية العارفين ج ١ ص ٧١٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١١١ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٠ ط » .

(٥) في ورقة ١٣ - مبحث الاعراب التقديرى ، وعبارته : « ومنه ما فيه اعراب محكى « جملة » منقولة ، أو مفرد ، نحو تأبط شرا ... الخ .

وانظر ترجمة « الاسفرائينى في : شذرات الذهب ج ٤ ص ٢١٠ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٤ واسمه : محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد المعروف بالفضل الاسفرائينى تاج الدين النحوى القنوى المتوفى سنة ٦٨٤ .

(٦) أى : الاسفرائينى في المرجع المذكور .

(٧) في الصحاح « ج ٢ ص ١٣٧ » : يقال : جاءت الابل تتساوك ، أى تتنازل من الضعف .

بأنها كلمة واحدة ، ثم شغل الثاني بما أنصب عليه من اضافة الأول اليه ، لا بالحكاية له . ولو سلم فلا يسلم في المقيس عليه . ، لكونهما اسمين مضافين ، لتعدد المدلول فيهما باعراب كل منهما على ما عرف من انقضاء عامله ، وعلى كل فليس في كل من المقيس والمقيس عليه فارغ ، ثم ما ليس آخر أجزاء الكلمة ، لا يوصف ؛ بفراغ وغيره وكذا غير ما يفتتح به من حروفها لا يوصف بأولية . ثم لو سلم فلم يخلق اليه كلمة مجعولا أعراب آخرها وسطها .

ثم قال : (١) . وأما القول بأنه عومل حال العلمية بما له قبلها من اعراب المتضايقين فلا طائل تحته .

قلت : بل هو الطائل كل الطائل ، ملحوظا في الكلمة جانب التركيب ، مرفوضا فيها جانب الدلالة الافرادية ، طموحا الى حالها قبل العلمية ، وغير هذا جور على الحادة ، وحيد عن ضروب الاستقامة — أو = : شيء غير ملفوظ به — منوى معه = : أى النفظ ، فهو صفة محذوف قسيما لقوله : لفظ ، والتقدير : الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ كالمستتر ، في نحو أفعل ونفعل وافعل وتفعل : المؤكد في الأول بأنا وفي الثاني بنحن وفي الثالث والرابع بآنت .

قلت : وقول الدماميني وغيره من بعض شروح هذا الكتاب وغيرهم : (٢) المقدر بآنت أو نحوه خلاف الصواب ، لتحتم استكنا هذه الضمائر فلا ينطق بها يوما ، وبعض يقول : ذلك توسعا تقريبا على المبتدئين .

وفي شرح الدماميني : (٣) ومن ذلك الحذف نحو « سلام قوم منكرون » (٤) أى عليكم أنتم ، ونحو « أهذا الذى بعث الله رسولا » (٥) أى بعثه ، « وبشرب مما تشربون » (٦) أى منه .

قلت : وهو مردود بأن أمثال هذه المحذوفات من قبل الملفوظ به لا المنوى ، ومن ثم تعامل معاملة الملفوظات في إعطاء أحكامها من حيث كثرة ورودها ملفوظا بها ، فلا يهجنس في خلد عدم كونها كلمات ، وانما ذلك في الضمائر المرفوعة المتصلة المستكنة ، لتعذر بروزها محكوما عليها بارزة حكمها مستترة هذا هو الحق ،

(١) أى : الدماميني في شرحه التسهيل « ج ١ ص ٨ ظ » .

(٢) في : « ب : أو غيرهم ... الخ . والحق أن نسبة هذا الكلام للدماميني غير صحيحة » لانه غير موجود في شرحه ، انظره « ج ١ ص ٨ ظ » .

(٣) وبعبارة الدماميني : ندخل تحته المستتر كالمقدر في : « قوم » أى : أنا ، والمحذوف نحو : « سلام قوم منكرون » .

(٤) سورة الذاريات ، آية : ٢٥ .

(٥) سورة الفرقان ، آية : ٤١ .

(٦) سورة المؤمنون ، آية : ٣٣ .

وما عليه المصنف وأثير الدين وعامة من وقفنا عليه من شروح هذا الكتاب وغيرهم ، ولم يلموا (١) رأسا بادراج هذه المحذوفات في هاتيك المتنويات كما صنع ، وخرج المتنوى لا مع اللفظ ، كأن تضمّر في نفسك زائدا أو قام أو نحوه فلا يسمى كلمة عرفا ، فلو أغفل المصنف هذا القسم خرج بعض المحدودات عن الحد .

وقد استشكل أثير الدين (٢) كلا من دعوى التركيب والافراد ، في نحو أفعال بأن التركيب من عوارض الالفاظ ، وهو مستدع تقدم وجود ، فلو وجد ثم عرض له حذف اندفع الاشكال .

قلت : وهو مردود بأن المراد بالالفاظ ما يكون بالفعل أو بالقوة ، والضامائر المستكنة من الثاني . ألم تر استحضارها عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لاختفاء « به » (٣) ، ولا لبس ، كما يقتضيه تفسيره كغيره المتنوى ، هذا ما ظهر لى ، ثم وقفت عليه لابن هشام في شرح اللوحة (٤) .

ثم قال أثير الدين (٥) : وأما الافراد فلأن « أفعال » مفيدا افادة المركب الذى هو الكلام ، فلا يمكن دعوى الافرادية .

قلت : وهذا معارض بما اظبقوا عليه : أن أسماء الأصوات من قبيل المقدرات لعدم تحملها الضمير تحمل اسماء الافعال ، وقد أفادت افادة المركبات ، فقد لاح لك أن كلا الاشكالين نهاية في الضعف ، واستدلال بنسخ العنكبوت ، فلا يلائم ذلك منصب الاثير .

والظرف في قوله : « أو متنوى منه » حال من مستكن متنوى ، فيتعلق بكون محذوف وجوبا ، لكونه استقراريا ، والتقدير كما مر . أو غير لفظ متنوى حالة كونه ثابتا مع اللفظ ، و - كذلك = -ال ثانية من « ما » الأولى منه ، أو من مستكن الثانية فيتداخل الحالان ، ومرجع الاشارة للدلالة والاستقلال لضمناها مستقل دال ، يعنى أن معنى هذا المتنوى كمعنى اللفظ المستقل الدال بالوضع .

وفي شرح الدمامينى (٦) : يخرج ما الدلالة / فيه عقلية لا وضعية كالمفرد بعد نعم جوابا لقائل : هل قام زيد ؟ لكونه مدلولاً عليه بالعقل لا الوضع نعم كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل لا مجموع الجزئين .

(١) أى لم يقربوا ، وفي الصحاح ج ٢ ص ٣٣٤ : « و غلام لم أى قارب البلوغ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧ » .

(٣) « به » ساقطة من « ج » ولعل الصواب : « لاختفاء فيه ، ولا لبس » .

(٤) انظر : شرح اللوحة البدرية ص ٢٠٨ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ورقة ٦ .

(٦) « ج ١ ص ٨ ظ » نقل بتصريف .

قلت : قد عرفت ما هو التحقيق فيها أنها وضعية لما أسلفناه عن أثر الدين ،  
والمحقق الرضى كما هو مقتضى المتن أيضا (١) .

على أنا لا نسلم أن بعد أحرف الاجابة « كنعم » و « بلى » و « لا » مقدرا  
لقيامها مقام الجمل ونيابتها منابعها فصارت أعواضا ، ومن ثم لا نجتمعها ، لو  
سلم فلا يسلم أنها من طراز المستكنات المتعذرة النطق ، بل من قبيل المحذوفات  
فليست مما ينوى مع اللفظ كمستكنات هاتيك الافعال ، ومن ثم لم يردها أحد في  
هذا المقام سواء ممن تعاطى هذا الكتاب كمصنفه ، وهو أعرف بمقاصده من أثر  
الدين وغيرهما .

ولو سلم فلا يسلم كونها عند المصنف عقلية الدلالة كما ذكر وانما / يخرج بذلك  
كما قال المصنف (٢) : الاعراب المنوى في نحو عصي اذ يصدق عليه  
أنه منوى مع اللفظ ، غير أنه لا مستقل ولا مترل مترلته ، فان الاعراب بعض الكلمة  
العربية ، مع التلظ به لا يستقل فمع عدم التلظ به أولى .

وقد نازعه أثر الدين (٣) بأن الاعراب على ما اختاره أكثر متأخرى أصحابنا  
معنوى فليس بعض الكلمة ، وأما على ما اختاره هو من كونه لفظيا فلكونه زائدا على  
ما هيته ، فليس أيضا بعضها ، لأن بعض الشيء جزء منه ومحال وجود الماهية مع  
فقد بعض أجزائها ، وقد وجدت ماهيتها دون اعراب ، فدل أنه ليس بعضا  
منها .

قلت : وأنت خير بما أورد (٤) عليك من المحقق الرضى ما هو التحقيق  
في ذلك ما يخالف قول الاثير : ان الحركات مما يتلفظ بها ، فهي أبعاض الكلمات  
فالحق ما عليه المصنف .

— وهى = : أى الكلمة من حيث هى — اسم وفعل وحرف = : لا يقال يجب  
أن (٥) الكلمة هذه الثلاثة جميعا ، لأن الواو للجمع ، لأننا نقول : كان يلزم  
أن لو كان هذا من قسمة الشيء الى أجزائه ، نحو : السكنجبر نخل وعسل ، وانما  
هو من قسمة الشيء الى جزئياتها / نحو الحيوان انسان وفرس وبقر وغيرها ،

(١) الحق أن المثال الذى ذكره الدمامي لم يتقدم بحثه خلافا لما أدعاه الشارح والذى تقدم الخلاف فيه  
بحث المهمل والجمل المسى بها ، والرضى في الكافية ج ١ ص ٧ تناول مناقشه الدمامي في بحث  
الكلام لا الكلمة فقال : الكلام ماتضمن كلمتين .. وجزا الكلام يكونان ملفوظين كريد  
قائم وقام زيد ، أو مقديرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ... الخ . وعلى هذا فكيف  
تكون الدلالة على جزء هذا الكلام بالاخير عقلية والرضى يثبت أنه من الكلام المقدر .  
زد على هذا ما ذكره الشارح من الرد الشافي على الدمامي .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٣ نقل بتصريف .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ورقة ٦ » بتصريف .

(٤) راجع « ص ١٤٣ » وما بعدها .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : أن تكون الكلمة .. الخ .

والمراد بالجزءى ما يدخل تحت الكلى ، ويصح كون الكلى خبراً عنه ، نحو الانسان حيوان ، ولا يعنون بقولهم : الواو للجمع أن يجتمع متعاطفاً في حالة واحدة ، ونما المعنى اجتماعها في الحكم عليها ، كما في جاء زيد وعمرو ، أو في كونهما حكيمين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصولهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف « أو » فلحصول أحد الشئيين في الأصل ، فلو عبر بها كان المعنى أن الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين ، بل إن أريد الحصر مع « أو » قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، فتكون القضية ما نعة الجمع ، والخلو ، كما هو مذكور في مضافه .

ولا يقال أيضاً : قد حكم على الفعل والحرف بأن كلا منهما كلمة ، وهى اسم ، فيجب كونها اسمين ، لانا نقول : ان (١) أريد بكونها اسماً أن لفظها كذلك ، لدخول علم الاسماء عليها ، كاللام والتنوين فمغالطة ، لصيرورة معنى الكلام اذ ذاك أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، ولا ينتج ذلك أن الفعل اسم ، لعدم اتحاد الوسط ، وتركيب القياس أن نقول : الفعل كلمة معنى ، وكل لفظ كلمة ، فهو اسم ، فلا ينتج ، لعدم اتحاد الوسط ، اذ هو في الصغرى معنى وفي الكبرى لفظ ، وكذا ان أريد به أن لفظ معنى الكلمة اسم ، لأنها لفظ دال على معنى مفرد ، أو ضرب فعل ماضى ، فهو أيضاً مغالطة ، لأن معنى كلامك وهو أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم ، أو الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد مراداً بذلك اللفظ معناه الموضوع هوله ، كما في ضرب زيد ، وكل لفظ هكذا اسم اذا أريد به مجرد اللفظ ، كما في ضرب فعل ماضى ، ولا ينتج أيضاً أن الفعل اسم ، لعدم اتحاد الوسط أيضاً .

فان اورد انه اذا كان نحو من وضرب في « من » حرف جر ، وضرب فعل ماضى اسمين فكيف أخبر عنهما بأن الأول حرف والثانى فعل ؟ وهل هو الا تدافع ؟

أجيب (٢) : بأن ليس المعنى أن « من » في هذا التركيب حرف وضرب فعل ، وانما هو أن « من » اذا استعملت في الموضوعه له أولاً نحو : خرجت من الكوفة حرف ، وكذا ضرب فعل ماضى في نحو : ضرب زيد ، نظير قولك : مدلول الفعل لا يخبر عنه ، وقولك : مدلول الفعل ليس كذا ، وكذا قولك : الفعل لا يسند اليه ، أى فعل اذا كان بلفظ نحو ضرب / زيد مقصوداً معناه الموضوع هوله ، وكذا قولهم : المجهول مطلقاً لا يحكم عليه ، أى الشئ الذى لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه ، ولفظ المجهول مطلقاً مشهور به وبمعناه ، اذ هو مالا تعرفه ،

(١) في « ج » : أو أريد ... الخ .

(٢) في « ب » : قلت : بأن ... الخ « بدل : أجيب

فقى جميع ذلك مبتدان أحدهما : ما حكم عليه بشيء وهو المذكور في لفظ والآخر ما حكم عليه بنقيض ذلك ، وهو ما كُتبت عنه بلفظك ، فلا يلزم التدافع الا مع اتحاد الموضوعين .

وفي شرح الدماميني (١) : والانواع الثلاثة متحققة في كل من قسمي الملفوظ به والمنوى ، أما في الأول : فظاهر ، وأما الثاني : فكالمبتدأ المحذوف من قوله متاع قليل « (٢) أى متاعهم : والفعل المحذوف من قوله جل وعز : « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله » (٣) ، والحرف المحذوف من قوله سبحانه وتعالى « تالله تفتئوا تذكر يوسف » (٤) أى لا تفتئوا .

قلت : / لا نسلم (٥) الظهور في الثاني اذ قصاراه أن قدر كلمات منوعا اياها الى الانواع الثلاثة بناء على مدعاه في المنوى متفردا به من شموله لعامة المحذوفات ، كالضمائر المستترة ، وقد مضت منازعته .

وأدلة الحصر في الأضرب الثلاثة : أحدها : الاستقراء ، وهو ما عليه مدار هذا العلم .

الثاني : أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها أولا بانفرادها بل بمتعلق والثاني الحرف ، والاول اما أن تتعرض بينيتها لزمان ذلك المعنى أولا ، والثاني الاسم والأول الفعل .

الثالث : أن المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة بينهما ، والاول الاسم والثاني الفعل والثالث الحرف .

وقال المصنف : (٦) ورابع : وهو أن الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فحرف ، أو كانت ، فان قبلته بطرفيه فاسم ، والا ففعل .

قال أثير الدين : (٧) وهذا راجع الى الأول : وأيضا فهو استدلال بالعوارض

(١) ج ١ ص ٩ . « .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٩٧ .

(٣) سورة المؤمن ، آية : ٣٨ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(٥) تعبير الشارح بقوله : « لا نسلم الظهور . الخ ، غير سليم ، لأن الدماميني لم يدع ظهور الثاني ، والدماميني لا يزال متمسكا بكون المحذوف من قبيل المنوى ، لا الملفوظ ، وقد سبق أن فند الشارح هذه الدعوى في ص ٩٦ .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣ والمصنف لم يذكر الادلة الثلاثة السابقة ، وإنما ذكر الدليل الرابع فقط .

(٧) انظر التذييل ج ١ ص ٧ وهو ثقل بتصريف ، ومراد الشارح بالوصف الذاتي للكلمة أى قبل التركيب أى إن كانت الكلمة قابلة للتركيب أو غير قابلة هو الاستقراء كما قال الاثير وسلمه له الشارح بل هو قسم بحاله ، لان الاستقراء هو التبع ، والاستناد الاستعمال ، وفرق بين التبع والاستعمال فالاول مقدم على الثاني وإن كان الثاني متوقف على الاول .

لا بالذاتيات ، لانتفاء الاسناد الا حالة التركيب ، وانما التردد في الذاتيات لا في العوارض.

قلت : لا نسلم عروض القبول لذلك ، وانما هو وصف ذاتي للكلمة مع انتفاء الاسناد الا حالة التركيب ، لقبولها اياه حالة الافراد ، كما لا يخفاء به ، فلا يتجه بذلك نقد على المصنف .

وقد أوهم الدماميني (١) أن ذلك من انتقاداته فقال : قلت : وهذا تقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب (٢) وغيره : اما أن يدل على معنى في نفسه . . . الخ .

ثم قال (٣) : وأيضا فملازم الظرفية أو المصدرية أو النداء أو الحالية لا يكون ركنًا للاسناد ، فيلزم كونه حرفا .

قلت : وهو مندفع بأن أشباه هذه مما يلزم حالة قابلة للاسناد قبولاً وضعياً كما صرح بذلك شمس الدين محمد بن أبي الفضل بن علي البعلی الحنبلي من أجلاء تلامذة المصنف رحمه الله تعالى في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر .

وانما عدم قبول هذه الاشياء لما عرض لكل منها من لزومه ، لما استعمل فيه من الطوارئ لعروضه غير معتبر ، لكونه خلاف الوضع ، وبهذا ينغضي عن ايرادات متعددة في أبواب شتى ، وفصول كثيرة من هذا الفن وغيره ، مما لا يضبطه الحصر كما سيلقى عليك قريباً بعض ذلك .

ثم قال : / الدماميني : وأيضا لنا من الاسماء مالا يقبل الاسناد بطرفيه كالف قاما ، لدوام الاسناد اليه ، فيرد على كل من شقي التردد ، وأما على قوله فان قبلته بطرفيه لعدم قبوله هذه الالف المذكورة الا بطرف واحد ، فتلزم فعليتها وهو باطل .

قلت : وهو مندفع بما انفصل به قبله من ملاحظة الاصل ، وذلك أن الاصل في الاسماء بعد تسليم أصالة الاسناد اليها أن يتصرف فيها بالتلعب (٥) بالاسناد اليها تارة واسنادها تارة أخرى ، ومرة باضافتها ، وآونة بالاضافة اليها ، وطورا بخاؤها منهما ، وأحيانا بنصبها وساعات بجرها ، وما لزم طريقة بسلب معناه الوضعي فعلى خلاف الأصل ، ألم تر أن الافعال معتبرة بدلالاتها على معنى في أنفسها ، وتعرضها بابنيتها للزمان وذلك مفقود في جوامدها ، كنعم ، وبئس ،

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩ و .

(٢) انظر شرح كافيته ج ١ ص ٧ .

(٣) أي : الدماميني .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩ و . «نقل يتصرف» .

(٥) في التمييز بلفظه «التلعب» ركة . ولو طرح من الاسلوب كان أحسن مع صحة العبارة .

وليس ، وحيداً ، وعسى ، لكونها مسلوية ما هو الاصل فيها من الدلالة على الازمنة ، فيلزم الحكم عليها بالاسمية مع اطباق البصرية على فعليتها ، وما هذا الا ملاحظة لاصلها الوضعي من دلالتها على الازمنة تحقبقا في بعضها وتقديرا في بعض ، والالفاظ اذا اخرجت عن دلالتها الاصلية لتعرض آخر من الدلالات غير مخرج اياها ذلك عن حدنا /واعرابها/ أم تر قولك : « بت » قاصدا الانشاء ، لادالة له على زمان أصلا ، ومع ذلك فتحكم بما ضوية فعله ، وكذا ما احسن زيدا ، لا عرابك « ما » ابتداء مخبر عنه بأحسن فعلا ماضيا مستندا الى فاعل واقعا على مفعول هو زيدا ، ولا يسوغ الا بتقدير اصل كان فيه كذلك ، والا فهو بعد استحالته تعجبا غير مفهوم فيه ذلك المعنى رأسا ، وليس الغرض في الاخبار بأن شيئا أحسن زيدا بل القصد التعجب لا غير ، وانما ذلك شيء يقدر اصلا له ، ثم نقل عنه الى هذا المعنى ، فأقر أعرا به بعد النقل كما كان في الاصل ، وكذا قول من يرى أصله استفهاما أو اسما موصولا ، ومن ثم كان المختار أنه لا يلزم من كل مجاز أن تكون له حقيقة .

ولما قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير الحق ، لثبوت منه كما صرح بذلك ابن الحاجب في أمالى المفضل.

وقد أجمعوا على أن أقسام الكلمة ما ذكر ، ومن أثبت رابعا وسماه خالفة وهو أبو جعفر بن صابر (١) ، كما حكاه عنه أبو جعفر بن الزبير فقيد خرق الاجماع على أن في / خرق اجماع أهل العربية وأئمة اللغة ما أمعنا الكلام فيه في غير هذا المقام من شرح هذا الكتاب ، مما يسهل الخطب فيه .

— والكلام = : لغة يطلق على المعانى الكامنة في النفس المعبر عنها بالكلام الصناعي ، كقول الاخطل ولم يثبت في ديوان شعره .

ان الكلام لفي الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٢)

وعلى التكليم ، ثم اختلف (٣) أهو مصدر محذوف الزوائد أو اسم مصدر وعليه

(١) قال المقرئ في فقه الطيب ج ٦ ص ١٧٢ : « ومنهم - أي من رحل الى المشرق من الاندلس - ضياء الدين أبو جعفر محمد بن محمد بن محمد بن صابر بن بندار القيسي الاندلسي المالقي ، ولد بمالقة سنة ٦٢٥ ومنع الكثير ، وقدم القاهرة حاجا فسمع بها وبدمشق ، وكتب بخطه كثيرا ، وكان سريع الكتابة ، سريع القراءة ، كثير الفوائد ، دينا خيرا فاضلا » له مشاركة جيدة في عدة علوم ، توفي شابا بالقاهرة سنة ٦٦٢ . وانظر : « دائرة المعارف البستاني ج ١١ ص ١٤٣ .

(٢) ذكره ابن عيش في شرح المفضل ، ولم ينسبه ، وقد نسب صاحب البيان والتبيين للاخطل ، واستشهد به ابن هشام في شذور الذهب .

راجع : « ابن عيش ج ١ ص ٢١ - البيان والتبيين ج ١ ص ٢١٨ - الشذور ج ١ ص ٢٨ » . (٣) قال ابن عيش في شرحه على المفضل « ج ١ ص ٢١ : فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى واذا كان مصدرا كان عبارة عن فعل جارحه اللسان ، وهو المحصل لمعنى المتكلم به واذا كان اسما للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحه اللسان ... الخ .

سيويه والاثير تمسكا بقوله :

فان تمس ابنة السهمى منسا \* بعيدا (١) ما تكلمنا كلاما (٢)

وقوله :

ألا هل الى ليلي سبيل وساعة \* تكلمنى فيها من الدهر خاليا (٣)

فأشقى نفسى من تباريح ما بها \* فان كلاميها شفاء لما يبا

وبحكاية أبى على (٤) : عجبت من كلامك عبدالله ، ومثل به سيويه في باب الاستثناء المنقطع (٥) ، ولعمل الفصل فيه ، لكونه في معنى المصدر ككلمته كلاما ، وقد جاء منه نحو عذبه عذابا ، وسلمت عليه سلاما ، وجوزته جوازا ، وشورته شوارا انجلته . وعلى الخط : يقولون : للرسوم بين الدفتين : كلام الله ، وعلى الإشارة كقول شاعر هذيل :

أرادت كلاما فأنتمت من رقيبها \* فلم يك الا ومؤمها بالحواجب (٦)

(١) في - ب - بعيدة . وبعيداً في أوج .

(٢) لم أعرف قائله ، والبيت من شواهد الاثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٧ .

(٣) قائلهما : ذو الرمة ، ورواية الشقيطي في الدرر بعد الشطر الاول « تكلمنى فيها شفاء لما يبا . وقال : فان كلامها اسم مصدر كلمه تكليما ، ثم صار اسما لنفس نطقها ، وهذه الرواية هي المستقيمة بخلاف رواية الاصل : والبيت لذى الرمة . ورواية أيضا : متى بدل ليل .

أما رواية ابن يعيش فهي مثل شارحنا ، الا قوله : الى ليلي ، فروايته : الى ربا مكانها . راجع : « ابن يعيش ج ١ ص ٢١ - الجمع ج ٣ ص ٩٥ - الدرر ج ٢ ص ١٢٨ وليس في ديوانه .

(٤) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الاصل ، قدم بغداد وأخذ عن ابن السراج ، والزجاج ، وعلت منزلته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر تلاميذه : ابن جني ، ولد عام ٢٨٨ - وتوفي عام ٣٧٧ ، له مؤلفات كثيرة منها : آيات الاعراب ، آيات المعاني - الاغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ، الايضاح الشمري ، الايضاح في النحو وقد عدد صاحب هدية العارفين ٢٥ من مؤلفاته ، وقال : وغير ذلك . انظر : « الانباء ج ١ ص ٢٧٣ - الزجة ص ٣١٥ - البقية ج ١ ص ٤٩٦ - هدية العارفين ج ١ ص ٢٧٢ .

(٥) وعبارته في « الكتاب ج ١ ص ٣٦٧ » : « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : التقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ... الخ .

(٦) لم أعرف اسم قائله ، ولا من أشهد به .

وقول أبي تمام :

لما استقل بأرداف تجاذبه • واخضر فوق بياض الدر شاربته (١)  
وأشرق الورد من نسرين وجنته • وارتح أعلاه وارتمت حقائبه  
كلمته يحفون غير ناطقة • فكان من رده ما قال حاجبه

وعلى ما يفهم من حال الشيء كقوله :

شكا إلى جملي طول السرى • صبرا جميلا فكلانا مبتلى (٢)

قلت : وقد يجوز أن منه ما في الصحيح « حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول قـط قـط (٣) ».

وعلى ما يفيد من المركبات ، قالوا : تكلم ولم يفد ، وعليها مفيدة بغير قصد ، قالوا : تكلم ساهيا .

وعلى ما اصطلاح عليه أئمة هذا الفن ، وقد اضطرب كلام ابن عصفور في دلالة الكلام على هذا المقام ، فمرة زعم أنه مشترك بينهما نظراً إلى اللغة ، وتارة أنه في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من المجل مفيداً أو غيره ، وقد يخرج من ذلك فيستعمل مصدر كـلم ، وإن إطلاقه على تلك المعاني مجازي ، وقد اختلف في إطلاقه على النفس وعلى ما يعبر به من المجل أمشرك بينهما ، أم حقيقة في النفساني مجاز في اللسان ، أم العكس ثلاثة أقوال .

(١) البيتين الأول والثالث في ديوانه مع اختلاف طفيف في بعض الالفاظ ، وأما البيت الثاني فرواية الديوان :

وأقسم الورد إيماناً مغلظة • أن تفارق خديه عجائبه  
وقد قال ذلك في باب الغزل ، انظر : ديوانه ص ٣٨٥ . والشاهد إطلاق لفظ الكلام على الإشارة بالحفون .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في غير هذا المقام ، قال الاعلم في هامش الكتاب : الشاهد فيه رفع « صبر جميل » مع وضعه موضع الفعل « والنوجه منه النصب ، لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر وتقدير سيبويه في هذا : أن يحمله على إضمار مبتدأ ، أو إضمار خبر » فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل ، والقول عندى : أنه مبتدأ لا خبر له ، لأنه أسم فعل ناب مناب الفعل - والفاعل ووقع موقعه ، وتعمى عن العوامل فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل وفاعله ... الخ .

وقد استشهد به فيما استشهد به سيبويه الشريف المرتضى في أمياله ، وعبدالقاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ، ورواية عبدالقادر سيبويه : « يشكو » بدل « شكا » .

وكل المراجع المذكورة لم تذكر نائله ، وأنا لم أعرفه .

راجع الكتاب ج ١ ص ١٦٢ - أسرار البلاغة ص ٣٤٧ - أمالي المرتضى ج ١ ص ١٠٧ - شروح سقط الزند ص ٦٢٠ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه « ج ٣ ص ١٩١ - ١٩٢ » كتاب التفسير - سورة ق ، من حديث أنس وأبى هريرة رضى الله عنهما .

وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٤ ص ٢١٨٧ - ٢١٨٨ » كتاب الحجة ، باب النار يدخلها الجبارون والخنة يدخلها الضعفاء ، من حديث أنس وأبى هريرة أيضاً .  
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٢ ص ١٦٩ - ٥٠٧ » من حديث أبى هريرة كذلك .

## وقضية كلام سيبويه أن ليس حقيقة الا في الحمل المفيدة ١/

وقد وجه بعض اصحابنا كلامنا تلك الآراء : بأن من قال حقيقة في النفس :  
انما سمي اللفظ كلاما ، لدلالته عليه ، كما تقول : سمعت العلم ، ونطق بالعلم ،  
وانما يسمع وينطق اللفظ ، دالا على العلم ، ومن عكس فانما سمي النفس به ،  
لكونه الاصل ، كتسمية العنب خمرًا / والشحم طرقا ، وأصل الطرق القوة (١) ،  
لكونها منه ، وتسمية النبات غيثا ، ومن زعم الاشتراك فلتكافئ الاحتمالين ،  
فأما وقوعه على ما تدل عليه الآثار والرسوم والكتابة وغير ذلك فمجاز اجماعا ،  
كقول أبي العنانية :

وعظمتك أجدات صمت \* ونعتك السنة خفت (٢)  
وتكلمت عن أوجه \* تبلى ، وعن صور شيت  
وارتك قبرك في القبور \* وأنت حتى لم تمت  
ولربما انقلب الزما \* ن فحل بالقوم الشمت  
يا شامتا بمنيتي \* ان المنيّة لم تمت

وذكر المصنف (٣) اذ اورد قول سيبويه : « واعلم ان قلت في كلامهم : انما  
وقعت (٤) يحكى بها ما كان كلاما لا قولاً » أنه عنى بالكلام الحمل ، وبالقول  
المفردات ، لأن الاعتقاد لا يفهم الا بغيره ، والقول قد لا يتم معناه الا بغيره ،  
بخلاف الكلام فتام المعنى بنفسه ، ومن ثم أطلق على القرآن كلام الله ، ولم يطلق  
عليه قول الله ، قال (٥) : وقد شاع اطلاق القول / على ما (لا «٦» ) يطلق عليه  
كقول أبي النجم.

قالت له الطير تقدم راشدا \* انك لا ترجع الا حامدا (٧)

(١) في الصحاح ج ٢ ص ١٠٠ - «وقولهم : ما به طرق بالكسر ، أى : قوة ، وأصل الطرق :  
الشحم ، فكأن به عنها ، لأنها أكثر ما تكون عنه .

(٢) هذه القطعة في ديوانه ص ٩٢ بروايات في بعض الكلمات تختلف عن رواية الشارح .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣ » نقل يتصرف .

(٤) وعبارته : « انما وقعت على أن يحكى .. الخ بخلاف ما ذكر الشارح ، وهو ما في جميع  
النسخ .

(٥) أى المصنف في المرجع المذكور .

(٦) « لا » ساقطة من « ب » ، ج .

(٧) قال ابن جنى في الخصائص : واعلم أنه قد يقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ...  
وقال : وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال أبو النجم : قاله له الطير ... البيت  
ورواه ابن جنى مرة أخرى : قالت له النفس ... البيت .

راجع : « الخصائص ج ١ ص ٢٢ ، ج ٢ ص ٢٥ - الخزانة ج ٢ ص ٢٠٦ » .

وقول الآخر :

وقالت له العينان سمعا وطاعة \* وحدرننا كالدّر مالم يثقب (١)

وبين عنبرة أن الحال المعبر عنها بالقول ليست كاملا ( بقوله ) (٢)

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى

ولكان لو علم الكلام مكلمى (٣)

قال أثير الدين : (٤) وفي دعواه عدم اطلاق القول على كلام الله نظر.

قلت : وهو بالرد وعدم التردد أولى منه بالنظر فيه ، لا طباق أئمة الأمة سلفا وخلفا على اطلاقه عليه اطلاقا كالجمع عليه ، فلا وجه للتردد (٥) ، بل قد اعترض (على هذا) «٦» بقوله :

فقال له العينان ..... البيت (٧).

على اطلاق القول على ما لا يطلق عليه الكلام : بأنه خلاف المنصوص من تسمية الاشارة بالعيون كلاما ، كما تسمى قولا كما مر ، قول بعض هزيل :

أرادت كلاما ..... البيت (٨)

وقول الآخر :

إذا كلمتني بالعيو الفواتر \* رددت عليها بالدموع البوادر

قلت : وكذا استشهاده بقول أبي النجم عندي كذلك ، لكثرة ما يطلق الكلام على ما يفهم من حال الشيء ، وكما مر في قوله :

شكى الى جملى (٩) ..... البيت

(١) هذا البيت استشهد به ابن جني في الخصائص ج ١ ص ٢٢ ولم ينسبه « كما سكت على ذلك محققه ، وروايته : وأبدت كمثل الدر مالم يثقب . وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٤ . ولم أعرف قائله .

(٢) « بقوله » ساقطة من « ج » .

(٣) قال ابن جني في الخصائص : وقد حرر هذا الموضع وأوضحه عنبرة بقوله : لو كان يدري ... الخ . انظر : « الخصائص ج ١ ص ٢٤ - ديوانه ص ١٨ .

(٤) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٨ نقل بتصرف .

(٥) ومراد الشارح أن الرد على المصنف لا تردد فيه ، بل إن دعواه ذلك يخالف ما أطبق عليه أئمة هذا الفن ، وعليه يكون كلامه رداً على ابن مالك والاثير ، وهو الصواب في رأى .

(٦) « على هذا » ساقط من « ج » .

(٧) انظر البيت الاسبق .

(٨) انظر : « ص ١٦٠ هامش ٦ » .

(٩) انظر ص ١٦١ .

والمعجب (١) من الاثير كيف لم يلم به مع اتجاه النقد فيه وأنصاحه لمن تأمله ؟

وأما قوله أى المصنف (٢) : وبين عثرة الخ فان أراد أنه ليس كلاما حقيقيا فسلم ، أو غير (٣) ذلك ، لما أطبقوا عليه من تسميته اياه لغة كما هو الحق الذى لا يعدل عنه .

قال المصنف (٤) : وقد قسم سيويه (٥) الكلام الى مستقيم حسن ، نحو : أتيت أمس . ومستقيم كذب كحملت الجبل ، ومستقيم قبيح ، نحو : قد زيدا رأيت ، والى محال كذب ، نحو سأحمل الجبل أمس .

وزاد الاخفش (٦) الخطأ ، كضربنى زيد تريد ضربت زيدا .

والظاهر أن سيويه لا يرى الخطأ كلاما ، لخلوه (٧) من القصد ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : « كلام ابن آدم كله عليه لا له الا أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر ، أو ذكر الله تعالى » (٨) فاقضى أن ما سوى الثلاثة عليه ، أى يؤخذ (٩) به وليس الخطأ أحدها ، ولا يؤخذ به ، لقوله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » (١٠) ومن ثم لم يعتد بقول من غلبه الفرح (١١) : اللهم أنت عبدى وأنا ربك « بل عذره الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : أخطأ من شدة الفرح (١٢) » فان اطلق عليه فعلى طريقة المجاز ، واطلاق سيويه على نحو : حملت الجبل كلاما أسهل من اطلاقه على الخطأ من وجهين ، أحدهما : أن أوله مستوفي

---

(١) أى : ان الشارح تعجب من الاثير كيف سلم للشارح ذلك ؟ وكيف اكتفى بالنظر في بعض ادعاءات المصنف ؟

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤ .

(٣) في العبارة ايهام أوسط ، ولعل العبارة : أو غير ذلك فلا ، لما أطبقوا ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤ » يتصرف .

(٥) انظر « الكتاب ج ١ ص ٨ » .

(٦) هو : أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الاخفش الاوسط ، أخذ عن سيويه ، وكان اكبر منه سناً ، وهو من أكابر ائمة النحويين البصريين .

قال السيوطى : قال المبرد : أخفط من أخذ عن سيويه الاخفش ، ثم الناشئ ثم قطرب وصنف كتباً كثيرة في كل الفنون ، وله فيها مذهب مشهور ، واقتوال مشورة في كتب العربية واختلف في تاريخ وفاته قيل : سنة ٢١٠ - وقيل ٢١٥ - وقيل ٢٢١ .

انظر : « الزهرة ص ١٣٣ - الانباه ج ٢ ص ٣٦ - البغية ج ١ ص ٥٩٠ - هدية العارفين ج ١ ص ٣٨٨ .

(٧) في « ج : بخلوه ... الخ . بالباء .

(٨) أخرجه : ابن ماجه في سننه ( ج ٢ ص ١٣١٥ - كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة من حديث أم حبيبه زوج النبی صلى الله عليه وسلم .

(٩) في « ج : أى : يؤخذ به ... الخ .

(١٠) سورة الاحزاب ، آية : ٥ .

(١١) في « ب » من غلب عليه الفرح ... الخ وفي « أ » من غلبه فرح ... الخ .

(١٢) أخرجه مسلم في صحيحه « ج ٤ ص ٢١٠٥ » كتاب التوبة « باب في الحفص على التوبة والفرح بها » .

لقيود الكلام ، فلم يعتد بآخره . والثاني : امكان تأوله بالمبالغة في وصف الجبل  
بالثقل في نحو : حملت الجبل .

قلت : ولا موقع للمبالغة في وصف الجبل بذلك ، لتحقيقه له تحققا لا خفاء  
به ، وانما تحسن لو كانت بطريق الشبه به ، كما لو وصف به شخص ثقیل الظل  
جاني الطبع ، فهو كل على جلسائه مستنزل لدى خلطائه (١).

ثم قال (٢) : ويكون أى تقدير في نحو سأتيك أمس - : سأتيك في مقابل  
أمس ، لتحقيق المقابلة بين غد وأمس ، كل ذلك مما قد يقصد بخلاف الخطأ المرادفته  
القصده.

قلت : وهذا التقدير نهاية في الضعف والبعد (٣) فلا يقال بحال.

وقد صرح سيبويه وغيره بعدم كلامية ما ليس مفيدا مفردا كزید ، أو مركبا  
دون اسناد كجعلبك ، وخير منك ، أو باسناد مقصود لغيره . كان قلت ، أو لا  
لغيره . مما لا يحمله أحد كالتار حارة ، فيلزم من التعرض لحد الكلام التحرز من ذلك  
كله بإيجاز ، فمن ثم قال المصنف في شرحه (٤) : اصطلاحا - ما تضمن من  
الكلم = : اعلاما بالجنس الذي منه الكلام ، وأنه ليس خطأ ولا رمزا ، ولا نحو  
ذلك ، وانما لفظ أو قول أو كلم ، فاللفظ أبعد الثلاثة ، لوقوعه على المهمل  
والمستعمل ، بخلاف قسیمیة ، والقول كالکلم قريبا ، لتساويهما في عدم تناول المهمل ،  
غير أن القول ربما يقع على الرأي والاعتقاد/مجازا ، وشاع ذلك حتى صار كالحقيقة  
الثابتة ، ولم يعرض هذا للكلام ، فكان تصدير الحد به أجدر ، ولكن على  
وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدا قال : (٥)

فمن ثم لم أقل : الكلم المتضمن ، لأن الكلم اسم جنس جمعی كالنبت  
وأقل ما يتناول ثلاثة هـ.

وقد مر اختلاف الأئمة (٦) في ذلك /ومن رأى أن الجنس عاريا / من التاء  
للكثير اعتذر عن اطلاق الكلم على الانواع الثلاثة .

---

(١) نعم كيف يوصف الجبل بالمبالغة ، ولو كانت المبالغة متعلقة بالحامل فلا بأس ، أو كانت  
كما قال الشارح .

(٢) أى : المصنف في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٥ .

(٣) أنى لا أرى وجهاً لنسب الضعف والبعد لكلام ابن مالك ، وإن ماثل به الشارح مستدلاً به ،  
ناقلاً آياه من شرح ابن مالك مخالف لما يقصده المصنف في نظري .

(٤) ج ١ ص ٥ نقل بتصريف .

(٥) أى المصنف في المرجع السابق .

(٦) انظر ص ١٤٠

قال الاندلسي (١) : أريد بها الاجناس ، وهي لا تنحصر أفرادها .  
ورد بأن الجنس انما يقع على ما فوق العشرة من آحاده ، وآحاد الكلم انما  
هي الكلمة المراد بها جنس الاسماء ، والمراد بها جنس الأفعال ، والمراد بها جنس  
الحروف ، فلم يقع الكلم الا على ثلاثة خاصة .

وقال ابن عصفور : انما اوقعوا اسم (٢) الجنس على ما فوق العشرة ، والجمع  
بالالف والتاء على ما دون ذلك ، تفرقة بين القليل والكثير ، حتى لا يلتبس أحدهما  
بالآخر ، وذلك هنا غير مقصود ، لأن « الكلم » اذا كان جمعا للكلمة الواقعة على  
كل من الاجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير ، فتفرق بينهما ، اذ ليس  
للكلم الذى هو اسم الجنس ، والكلمة ما يقعان عليه الا الاجناس الثلاثة خاصة ،  
فلما امتنع تصور التفرقة ساغ وقوع الجنس موقع الجمع بالالف والتاء ، لأمن اللبس  
اذ ذاك ، وأيضا فإن تك جمعت ذلك الجمع فلأن الثلاثة قليل ، أو أثبت باسم  
الجنس ، فلأن هذه الثلاثة هي جمع ما يقع عليه الكلم ، كما تقول : التمر أطيب من  
الزبيب ، فتوقع التمر على جميع ما يقع عليه التمر .

وصدر المصنف الحد بها ، لصلاحيتهما للواحد فصاعدا ، ثم أخرج الواحد  
بذكر تضمن الاسناد ، فيعنى الاثنان فصاعدا ، وهو المراد .

قال أثير الدين (٣) : وليس يجيد ، لأن « ما » لفظ مشترك ، والحدود  
تصان عن الألفاظ المشتركة ، ولو قال : المتضمن بدل ما تتضمن خلص ودل  
على مراده .

قلت : وفيه نظر ، لأن أل في المتضمن ( اما ) (٤) موصولة ، كـ ( ما ) وكل

(١) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله أبوعلى الشلوبى ، الاشبيل الازدى . قال القفطى :  
نزىل اشبيلية والمصدر بها « نجوى فاضل كامل من قرية من قرى اشبيلية اسمها : شلوبينية .  
قال السيوطى : قال ابن الزبير : كان امام عصره في العربية بلا مدافع ، آخرائمه هذا  
الشأن بالمشرق والمغرب وله عدة مصنفات منها تعليق على كتاب سيبويه وغيره . ولد عام ٥٦٢  
وتوفي عام ٦٤٥ .

انظر : الانباه ج ٢ ص ٢٢٢ - البغية ج ٢ ص ٢٢٤ . هدية العارفين ج ١ ص ٧٨٦ .  
(٢) وقد عرفه ابن يعيش في شرح المفصل ج ١ ص ٢٦ بقوله : اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا  
على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ... فان ذلك الاسم يسمى أسم الجنس وهو المتواطىء كالحوان  
الواقع على الانسان والفرس ... فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحوان . أى الحيوانية .. الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٩ بتصرف .

(٤) « اما » ساقطة من « ب » .

ابهامى عريق في العموم ، أو معرفة كما يقوله (١) المازني (٢) ، وقد اطبقوا الا  
أبا هاشم على افادة معرفها العموم ، الا الامام الرازي فحلى بها المفرد ، وامام  
الحرمين (٣) معرفا بها الجمع ، اذا احتمل معهودا :

لا يقال : لا نسلم عموم المتضمن ، ولا نسلم اشتراكه ، لعدم وقوعه على  
قسمي المفرد ، بل متى أريد اثنان أو اجمع كالتضمنان ، والمتضمنات .

لأننا نقول : هو صفة لمحذوف هو اللفظ ، وهو كما مر مصدر يقع على القليل  
والكثير ، فصح وقوعه على الأضرب الثلاثة أيضا ، وسيرد عن الأثر نفسه عما  
قليل : أن جملة الصلة كالصفة الموصول بها أل ، فان كلا جزء من الاسم ، بل  
وفي عدم تضمن كل منهما اسنادا مفيدا مقصودا ، بل الجملة والموصول بها كلمة ،  
فمعنى جاء الذي قام والقائم واحد ، فهي جزء من المفرد .

لا يقال صدق الحد على الاثنین متعذر ، « لأن من » في : من الكلم بيانه ،  
فيلزم أن مدخولها مفسر لما ، والكلم انما يطلق على الثلاثة فصاعدا ، فلا يتحقق  
الكلام الا عند تحقق الكلم ، وهو باطل .

لأننا نقول : لا نسلم كونها بيانية ، بل تبعية هي ومجورها نصبا على الحالية  
من مستكن تضمن ، أى : والكلام شيء تضمن كائنا من الكلم : أى حالة كونه  
بعضا منه ، فيصدق لا محالة على اثنین ، ومعنى التضمن هنا : الدلالة لا قسيم  
المطابقة والالتزام ، كما أن المراد بالكلم جمع كلمة اصطلاحا لا لغة ، لاطلاقه  
فيها على الكلام نحو : « اليه يصعد الكلم الطيب » (٤) ، « يحرفون الكلم عن  
مواضعه » (٥) وقوله :

اخشى عذابك إن قدرت ولم . أعذر فيؤثر فيما بيننا الكلم (٦)

(١) في « ب » : كما يقوله المازني . الخ .

(٢) هو : بكر بن محمد بن بقیة ، وقيل : بكر بن عدى بن حبيب ابو عثمان المازني النحوي .  
قال ابن الانباري : من بني مازن بن شيبان من أهل البصرة . أخذ عن أبي عبيدة ، والاصمى  
وأخذ عنه ابو العباس المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدي وغيرهم .

وله مؤلفات عديدة مشهورة منها كتاب التصريف وغيره .  
قال القفطي : قال أبو سعيد السكري : توفي المازني سنة ثمان وأربعين ومائتين ، وقال غيره  
مات سنة تسع وأربعين بالبصرة . انظر الزهرة ص ١٨٢ الانباه ج ١ ص ٢٤٦ - البقية  
ج ١ ص ٤٦٣ - هدية العارفين ج ١ ص ٢٣٤ .

(٣) هو : عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله ضياء الدين أبو المعالي الجويني الشافعي الشهير  
بامام الحرمين ، ولد عام ٤١٩ - تجول بين بغداد ونيسابور ومكة والمدينة وغير ذلك حتى توفي  
عام ٤٧٨ ، له عدة مصنفات منها الارشاد في علم الكلام - أساليب في الخلاف - البرهان في  
الاصول ، التحفة في الاصول ، تفسير القرآن الكريم . وغير ذلك كثير .

انظر : هدية العارفين ج ١ ص ٦٢٦ .

(٤) سورة فاطر آية ١٠ .

(٥) سورة المائدة ، آية ١٣ .

(٦) لم أعرف قائله ، والشاهد : أن الكلم : جمع كلمة اصطلاحا .

وقوله :

أخشى فضاضة عم أو جضاء أخ  
وكنث أخشى عليها من أذى الكلم (١)

وقوله :

غراء أكمل من يمشى على قدم  
حسنا وأملح من حاورته الكلم (٢)

- اسنادا = : مفعول تضمن ، وهو كما حده المصنف (٣) : تعليق خبر بمخير عنه أو طلبا بمطلوب . وتعقبه أثير الدين (٤) بخروج بعض الانشائيات كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغيرها . وأجاب ابن قاسم (٥) : بأنه خبر وضعها انشاء بحسب العروض .

وقيل : (٦) في حده : نسبة أحد الجزئين الى الآخر ، قصدا لافادة المخاطب . وقال بعض أصحابنا : ضم شيء الى شيء على وجه استقلال الفائدة بمجموعها . وقال الرضى : (٧) هو أن يخبر في الحال أو الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى على أن يكون المخبر عنه أهم (٨) ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ، فخرج بالاخبار النسبة الإضافية والواقعة بين التوابع ومتبوعاتها ، وأراد بفي الحال نحو : قام زيد وزيد قائم . وقال في الاصل ليشمل الاسناد في الكلام الانشائي كبيت ، وأنت حر ، وفي الطلبي نحو : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم ، وكذا نحو : اضرب ، لاخذة اتفاقا من تضرب ، وقياسه / لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية مخفف بحذف اللام وحرف المضارعة ، لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يسم في المخاطب لتضرب ، وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لا تضرب ولنضرب لما قل (٩) استعماله لهما ، وقال : بكلمة كما في : زيد قائم / أو أكثر ، ليعم نحو : زيد / أبوه قائم ، وزيد قائم أبوه ، واحترز ( كما قال ) (١٠) : بكون أهم ما يخبر عنه عن كون الفعل خبرا أيضا عن واحد

(١) لم أعرف قائله ، والشاهد : مثل سابقه .

(٢) لم أعرف قائله ، والشاهد : مثل ماسبق .

(٣) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٣ » .

(٥) وبإشارة ابن قاسم « ج ١ ص ٥ » : وقد يعترض - أي ابن مالك - بأن نحو ذلك واحد في الحد باعتبار أصل الوضع ، فإن بعث ونحوه انما وضع خبرا .

(٦) حكاه ابن قاسم في المرجع المذكور .

(٧) في شرح الكافية « ج ١ ص ٨ » .

(٨) في « ج : أهم ما يخبر .. الخ » .

(٩) في « ج : عما أقل استعماله .. الخ » .

(١٠) « كما قال » ساقط من « أ ، ب » .

من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة ، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة ، فإن المرفوع في الموضعين أخص ( بالفعل ) ( ١ ) وأهم بالذكر من المنصوبات ، كما سيرد في باب المصدر .

وعلى كل فقد احترز عن المفرد ، وما لا اسناد فيه كعندك ، وخير منك وغلام زيد وزيد الخياط صفة ، فلا يسمى شيء منها كلاما ، بل تركيبا مفيدا . وقال المصنف : اسنادا ولم يقل : اخبارا ، لشمول الاول للنسبة في الكلام الخبري والطلبى والانشائي ( ٢ ) .

وقد زعم بعض : أن اللفظة المفردة وجودا او تقديرا قد تقع كلاما اذا قام مقام الكلام ، جاعلا من ذلك أحرف الاجابة كنعم ، وبلى ، ولا ، وبجل .

ورد بأن هنا جملا مقدرة « لأن الأصل اذا قال : نعم جوابا لقائل : « هل خرج زيد » نعم خرج زيد ، وجوابا بلا ، لم يخرج ، وبلى جوابا لقائل : « ألم تضرب زيدا » بلى ضربت زيدا ، لتصريحه بذلك أحيانا بعد هذه الحروف ، كقول ذي الرمة :

تقول عجوز مدرجى متروحا • على بابها من عند أهل وغاديا ( ٣ )

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة .  
أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقلت لها لا إن أهلى جيرة  
لأكتبة الدهننا جميعا ومالبا

وما كنت مذ أبصرتنى في خصومة .  
أراجع فيها يابنة القوم قاضيا

فقوله : ان أهلى جيرة البيت بمتزلة لست ذا زوجة بالمصر ، كما أن قوله وما كنت البيت بمتزلة لست ذا خصومة .

---

( ١ ) « بالفعل » ساقطة من « ج » .

( ٢ ) قال الرضى في الكافية في هذا المقام ج ١ ص ٨ : وإنما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار ، لأنه أعم ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبى والانشائي .

( ٣ ) هذه الايات من قصيدة قالها ذو الرمة في ملح بلال بن أبى بردة « وقال المبرد في الكاسل : ومن أحسن ما أمتلح به ذو الرمة بلالا : وذكر ثمانية أبيات من القصيدة . وقد زويت برويات مختلفة .

وفي البيت الاول شاهد آخر ، وهو كون « مدرجى » مصدرا بدليل نصبه الحال ، وهو قوله : متروحا « ذكر هذا ابن جنى في المحتسب .

راجع : الكامل للمبرد ج ٢ ص ٥٤ - المحتسب ج ٢ ص ٢٦٦ - شرح شواهد المفنى ص ١٣٩ - ديوانه ص ١٣١١ .

وتعقبه أثير الدين (١) : بأنه ليس تصريحاً حقيقياً ، إنما ذلك من حيث المعنى ، لعدم تصريحه بالحملتين المقدرتين بعد الحرفين ، وإنما أتى بدليل انتفاء الامرين ، من كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة هـ ، ومثله لابن هشام في مغنية (٢) .

قلت : لا نسلم أن هناك تقديرًا رأساً ، لأن القائم مقام الشيء بمنزلة ذلك الشيء حكماً فلا تقدير .

ثم قال (٣) : ومما يدل على التقدير عمل أفعال تلك الحمل المحذوفة في تابع وحال نحو : ألم تضرب زيدا ، فتقول : بلى وعمرا ، عطفاً على المحذوف ( من ) (٤) بلى ضربت زيدا وعمرا ، وكذا قوله سبحانه : « يحسب الانسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين » (٥) أى بلى نجعلها قادرين .

قلت والخصم لا يسلم التقدير في شيء من ذلك ، بل يرى حرف الاجابة نفسه العامل ، لثباته مناب تلك الافعال معنى ، فأعطى حكمها عملاً ، وكم لذلك من نظير في كلامهم ، فصح زعم الزاعم ، كما أسلفنا الإشارة الى ذلك في بعض منازعات الدماميني عند قول المصنف : - أو منوى معه كذلك - (٦)

- مفيداً = : أخرج لما ليس كذلك ، مما تضمن اسناداً نحو : النصار حارة ، والماء فوق الارض ، وتكلم رجل ، فلا يسمى اصطلاحاً كلاماً ، وإن سميه لغة .

وقد مر عن سيبويه (٧) تصريحاً بعدم اطلاقه الا على الحمل المفيدة ، كما نقله عنه المصنف محتجاً على دعواه عليه بما ألقى عليك فيما مر من قوله : وذكر

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩ » يتصرف .

(٢) وكلامه في باب « أم » ج ١ ص ٤٣ و ٤٤ : مسألة : أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتمتين لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب : زيد أو قيل : عمرو ، ولا يقال : لا ، ولا نعم ، فإن قلت : فقد قال ذو الرمة كقول عجزوز ... قلت : ليس قوله : « لا » جواباً لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين ... ولهذا لم يكتف بقوله : « لا » ... الخ .

وقال الدماميني في كتابه المصنف من الكلام ج ١ ص ٩١ بعد نية الكلام المنسوب لابن هشام لابن عصفور في شرح الحمل : قلت : وظاهر كلامهم أن « لا » في كلام ذي الرمة هي الجوابية أخت « نعم » ولوقيل إنها النافية ، والمعنى . لا تظني ما ذكرت من أني متصف بأحد دينك الامرين وحذف الفعل المنهى عنه لقريته قوله : ان أهلى .. الخ لكان حسناً ، وانفدع السؤال بذلك لا بثنائه على أن « لا » هو الجوابية .. الخ .

وعلى هذا الرأي يطل تعقب الاثير ، ومقاله ابن هشام .

(٣) أى الاثير في المرجع السابق .

(٤) « من » ساقطة من « ج » والذي فيها : « وبلى ... الخ » .

(٥) سورة القيامة ، آية : ٣ .

(٦) انظر « ص ١٥٣ » .

(٧) انظر « ص ١٦٥ » .

المصنف اذ اورد قول سيبويه : وأعلم ... الخ.

قال أثير الدين (١) : ولا دليل فيه لاطلاقه الكلام على الجمل أعم من أن تتضمن = اسنادا مفيدا أولا ، قال : وما أظن أحدا يمنع ، قال زيد : النار حارة ، ولا قال زيدا الجزء أقل من الكل .

قلت : وأنت خير بأن المصنف لا يسمى نحو المثالين كلاما ، فكذا حكايته استنادا الى تصريح سيبويه وغيره بذلك ، وعملا بما يقتضيه كلامه في أماكن كثيرة في كتابه كالمرور ( عنه ) « ٢ » سألنا أنه لا يحكى « بقلت » الا ما كان كلاما معنيا به الجمل المفيدة ، كما رشحه تمثيله في بعض المقامات : بهذا عبدالله معروفا ، لا مطلقا كما فهمه الاثير ، بل قد صرح هو نفسه عنه أن ليس حقيقة الا في الجمل المفيدة ، وحينئذ فالمحكى والحكاية سواء ، اللهم إلا أن تكون الحكاية تعجبية فتنفيذ بأن منع ذلك مما لا يصار اليه بوجه ، وقد عرفت بهذا عدم ترادف الكلام والجمل عند المصنف ، كما يراه صاحبا للباب (٣) والمفصل (٤) ، وهو ظاهر كلام الحاجبية (٥) ، لا كفتائهم في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا دون تقييد فكونه مقصودا لذاته كما صنع المصنف ، فهو عنده أخص .

(١) أنظر التذييل ج ١ ص ١٠ نقل بتصرف ، وعبارته : ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على سيبويه ، لانه أطلق الكلام على الجمل والجمل أعم ... الخ .

(٢) « عنه » : ساقطة من « ب » .

(٣) وعبارته كما ذكرها عصام في حاشيته على الفوائد الضيائية ص ٢٦ : « ثم انه قد يحكى بهما التأليف على وجه الاستدلال ، هو تركيب الكلمتين أو ما يجري مجراها ، بحيث يفيد السامع ويسمى كلاماً وجملَةً .

(٤) وعبارة الزنجشري « ص ٦ » : « والكلام هو المركب من كلمتين استند احدهما الى الاخرى وقال ابن يعيش في شرح المفصل ج ١ ص ٢٠ : « أعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة .

(٥) وعبارة ابن الحاجب في ص ٢ : « الكلام ما تضمن كلمتين بالاستناد .. الخ . وقال الرضى في شرحه ج ١ ص ٨ : والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجملة فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول ... والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينكس .

وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها والصواب أنها أعم منه - أى الكلام - اذ شرطه الافادة بخلافها .. الخ .

وفي شرح الملاجمي (١) : ليس المراد بالاستناد عند النحاة الا المقصود لذاته  
وعليه فيندفع اعتراض اثير الدين (٢) ليس الكلام إلا أخص .

ثم قال الأثير : (٣) وكان بعض من عاصرناه يقول : العجب هؤلاء النحاة  
يذهبون الى أصدق القضايا ، فلا يرونها كلاما نحو : التقيضان لا يجتمعان ولا  
يرتفعان ، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ، والكل أكثر من الجزء ، والواحد  
نصف الاثنين ، ويلزمهم اذا شرحوا المفيد بافادة السامع علم ما لم يكن يعلم أن  
الكلام اذا طرق سمع الانسان فأفاده شيئا ، ثم طرقة ثانيا وقد علم مضمونه أولا أن  
لا يسمى كلاما ، باعتبار الطرق الثاني اذ لم يفد غير مفاد الاول ، فيكون الشيء الواحد  
كلاما غير كلام بحسب الافادة وعدمها ، وهو خلف قلت : / ولا غرو في كون  
للشيء الواحد حكمين متباينين لاعتبارين ، وانما الخلف في الحكم عليه  
بحكمين / أو أحكام مع اتحاد اوصافه ، وعدم اعتوار الاعتبارات اياها .

وقد نوزع المصنف ايضا بأن أمثال هذه الأخبار وكل خبر كلام ، فمثل هذا  
كلام ، والجزم بصدقة بحسب خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب  
بحسب الخبر من حيث ( هو ) ( ٤ ) ، وكونه معلوما لكل أحد غير مناف افادته ،  
لأن الضروري حين التكلم غير حاصل عند المخاطب ، وأيضا فأمثال هذه الضروريات  
عائدا الى المحسوس بأحد الحواس ، فيفيد الاخبار بشيء منها باعتبار فاقد ذلك  
الحس المدرك به هذا الضرب من المحسوسات ، فيكون كلاما ، وليس من شرط  
الكلام إفادته عند كل أحد ، فان المفيد لبعض دون بعض كلام قطعاً .

— مقصودا = : قال المصنف (٥) : اخراج لحديث الساهي ، والثائم ،  
ومحاكاة بعض الطيور للانسان ، ومراجعة بعض الاصداء في بعض الامكنة الحالية ،

---

(١) وعبارته ص ٢٦ : واعلم أن صاحب المفصل وصاحب الباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة  
وكلام المصنف أي ابن الحاجب - أيضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر  
الاستناد مطلقاً ولم يقيد بكونه مقصوداً لذاته ، ومن جملة أخص قيده ... وفي بعض الحواشي  
أن المراد بالاستناد هو الاستناد المقصود لذاته ، وحيث يكون الكلام عند المصنف أيضا أخص  
من الجملة .

وقد رد عصام على ما في الحواشي المدعى بقوله : « ونحن نقول : بما يدل على أن الكلام عنده -  
أي ابن الحاجب - كالجملة ، ويكذب ما في الحواشي أنه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام  
والنفي : أن لها صدر الكلام لانه يقتضي كون « قام أبوه » في « زيد أقام أبوه » كلاما  
عنده ، والا لا يصح قوله : لها صدر الكلام .

(٢) في « أ ، ب : انه ليس الكلام ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ و . » بتصرف .

(٤) « هو » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦ » .

ومعتمده في اعتبار هذا الفصل قول ابن عصفور في بالوضع في قول (١) زائد في الحد أنه القصد يقال تكلم ساهيا أو ناثما ومعلوم عدم وضعهما الفاعلهما للافادة ولا قصد لها ، فلم يقيد بالوضع .

وقال الامام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي الشهير بابن الضائع بالضاء المعجمة والعين المهملة : لا ينبغي ما ذهب اليه المتأخرون ( من ) ( ٢ ) أن كلامهما والمجنون مفيد غير أنه بغير الوضع ، لعدم افادته بوجه ، فلو قال النائم مثلا زيد قادم ووافق ذلك قدومه ، فالفائدة من مشاهدة القدوم لا من الاخبار . وانما يمكن التحرز بالمفيد بالوضع مما ليس مفيدا الا بالعرض ، نحو : قام غلام زيد لافادته مفهوميين : ما وضع له اللفظ من إخبار عن الغلام ، وما ليس موضوعا له من تملك زيد للغلام ، فهو المفيد من غير وضع ، ومنه احتراز القائل بالوضع هـ .

فأفاد عدم اشتراط قصد المتكلم افادته ، وانما يشترط كونها على الهيئة التركيبية الموضوعية في لسانهم ، وكثير لم يعتبر سوى التركيب الاسنادي دون اشتراط افادة أو قصد .

وتعقب قول المصنف : ومحركات بعض الطيور أثير الدين (٣) بقوله : صدر الحد ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا ، وانما هي محاكاة أصوات لانطق بكلام وأما مراجعة الاصداء فسماع كلامك ، اذ لا متكلم غيرك ، فلا موضع للاحتراز .

— لذاته = : لا لغيره كجملة الصلة ، والمضاف إليها ، كجاء الذي وجهه حسن ، وقمت حين قمت فليس كلاما بل جزء كلام .

قال أثير الدين (٤) : ولم أر هذا القيد لأحد غيره ، وتمكن المنازعة فيه من وجهين .

أحدهما : أنه كلام بدليل اشتراطهم الخبرية في الصلة احترازا من الأمر والنهي والاستفهام والترجي وغيرها مما ليس خبرا . وفسروا الخبرية بالمحتملة الصدق والكذب ، والخبر أحد أقسام الكلام فثبت أنها كلام ، سيما على رأى من لا يشترط ( سوى ) ( ٥ ) التركيب الاسنادي .

---

(١) في « ج » في قوله وما عداها بدون هاء وفي العبارة : أيها ، ولعل الصواب في قوله زائدة ... الخ . وعبارة ابن عصفور كما نقلها الاثير : معنى بالوضع بالقصد ... الخ .

انظر اتذليل ج ١ و ١١ .  
أما عبارته في المقرب ج ١ ص ٤٥ : الكلام أصطلاحا : هو اللفظ المركب وجودا أو تقديرًا مفيد بالوضع ، وأجزؤه ... الخ .

(٢) « من » ساقطة من « ج » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١١ و . » نقل بالمعنى .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) « سوى » ساقطة من « ج » .

الثاني : أن ينازع في تضمن جملة الصلة اسنادا مفيدا مقصودا حتى يسوع الاحتراز بلذاته منها ، لأنها جزء الأسم ، ولم ينتهض كونها من قبيل الكلمة ، وانما هي والموصولة كلمة ، فمعنى جاء الذى قام جاء القائم / فهي جزء من المفرد ، وأما المضاف ففي تقدير المفرد ، فمعنى قمت حين قمت : حين قيامك ، فالصورة اسنادية والمعنى على التركيب - التقييدى (١) هـ.

قلت : أما الأول فقد شرطه فيه غيره كما مرت الاشارة اليه في فصل الافادة أن كل خبر كلام وهاتان الجملتان كذلك فتسميان كلاما ، ويمكن الجواب بالقدح في خبريهما بعدم استقلالهما دون ما وصلت به الاولى وأضيف الى الثانية ، ولو سلم فلا نسلم الكبرى وهي : أن كل خبر كلام بل بعضها ليس كلاما ، وهي هاتان ، وكذات الاسناد في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل ، وفي الصفة وفي الجملة القسمية ، لأنها لتوكيد جواب القسم وفي الشرطية ، لأنها قيد في الجزاء ، فجزاء (٢) الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية .

وأما الثاني : فلأننا لا نسلم كون الموصول بها من قبيل الكلمة ، بل من قبيل الجمل ، والا لم يشترطوا فيها الخبرية ، ولا راجعا منها الى الموصول ، فكيف يتسافل بها لشدة ارتباطها بموصولها وقوة لصوقها به إلى أن لا تنتهض أن تكون كلمة . وأما كون المضاف اليها في تقدير المضاف المفرد فذلك شأن عامة ذوات المحال من الجمل ، فلا خصوصية للمضاف اليها بذلك ، وكون المعنى / على التركيب التقييدى غير قاض بكونها من قبيل الكلمة وان انخرم بذلك جمهور الجمل . وقد حد أصحابنا الكلام بحدود .

فقال أبو بكر بن طاهر : هو أى الكلام : مفيد متألف من الكلم ، والخضرأوى

(١) وأنا أرى في كلام الاثير تناقضا ، في المنازعة الاولى ادعى أن جملة الصلة كلام وبرهن على ذلك باشتراطهم الخبرية في ذلك ، وفي المنازعة الثانية نفى كون الصلة جملة ، وبرهن على أنها جزء من الاسم .

لقد قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٨ : وكان على المصنف - أى ابن الحاجب - أن يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ، ليخرج بالاصل اسناد المصدر ... وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته : الاسناد الذى في خبر المبتدأ في الحال أو في الاصل ، وفي الصفة والحال ، والمضاف اليه ، اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى في الصلة .

وقال قبل ذلك في نفس الصفحة : فقولنا أن يجزى : احترازاً عن النسبة الاضافية ، والى بين التوابع ومتبوعاتها وسبق أن ذكرت للرضى الفرق بين الجملة والكلام . انظر ص ١٧١ هامشه .

(٢) ذكرت ذلك الرضى « ج ١ ص ٨ » وقد نازعه السيد الجرجاني بقوله : وأما جواب الشرط ففيه بحث ، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ، لأن الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفي الجزاء ... الخ .

ما قام من (مستند) (١) ومستند إليه واستقل بمعناه ، وأبو اسحاق بن ملكون (٢) :  
 ما ألف من مفرد الكلام ، وأفاد معنى من المعاني التي ألف الكلام لها ، والجزولي (٣)  
 وابن عصفور (٤) ، وهو من أجرد ما حد به : اللفظ المركب المفيد بالوضع .

قال المصنف (٥) : وزاد بعض العلماء : اتحاد الناطق ، احترازا من أن يصطلح  
 رجلا ن علي أن يذكر أحدهما فعلا / أو مبتدأ ، والآخر فاعل الفعل أو  
 خبر المبتدأ ، لا شتمال مجموع النطقين على ما أشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد ،  
 وليس كلاما ، لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا  
 واحد . ولمستغنى عن هذه الزيادة جوابان :

أحدهما : أن يقول : لا نسلم أن ليس مجموع النطقين كلاما بل كلام ، لاشتماله  
 على قيود الكلام المعبرة ، وليس اتحاد الناطق معتبرا ، كما لا يعتبر  
 اتحاد الكاتب في كون الخط خطأ واحدا ، لو اصطالحا على أن يكتب  
 أحدهما زيد والآخر فاضل كان المجموع خطأ ، فكذا لو نطق أحدهما  
 بأحدهما والآخر بالآخر وجب الحكم على المجموع بالكلامية .  
 ولا (٦) يلزم صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر (عنه) (٧)  
 (غير ) (٨) المخبر به (٩) . ولا يقال : لو كان كلاما كالصادر من  
 ناطق لتساويا حكما فيرتب على نطقهما ما يرتب على نطق الواحد من

(١) «مستند» ساقطة من «ج» .

(٢) هو ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضري الاشيلي أبو اسحاق . قال السيوطي :  
 قال ابن الزبير : استاذ نحوي جليل . روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي مروان بن محمد  
 وأجازله القاسم بن بقي ، روى عنه بن حوط الله ، وابن خروف ، والشلوين ، له من  
 المؤلفات شرح الحماسة ، النكت على تبصير الصيمري وخلافه . توفي عام (٥٨٤) انظر  
 البغية ج ١ ص ٤٣١ - هدية العارفين ج ١ ص ١٠ انباه الرواه ج ٤ ص ١٩٠ .

(٣) هو : عيسى بن عبدالعزيز بن «يلبخت» بن عيسى بن «يوماريل» البربري المراكشي «اليزد كشتي»  
 ابو موسى الجزولي .

قال السيوطي : «وجزولة» : بطن من البربر . لزم بن برى بمصر لما حج وعاد ،  
 فتصدر للاقراء بالمرية ، وأخذ عنه العربية جماعة منهم : الشلوين ، وابن معط ، وكان  
 اماما فيها لا يشق له غباره « توفي عام (٦٠٧) .

من تأليفه : شرح اصول ابن السراج ، مقدمة في النحو تعرف بقانون الجزولي - شرحها .  
 انظر : «البغية» ج ١ ص ٢٣٦ - هدية العارفين ج ١ ص ٨٠٧ .  
 وفيات الاعيان ج ٣ ص ٤٨٨ - الشذرات ج ٥ ص ٢٦ .

(٤) انظر : «المقرب ج ١ ص ٤٥» .

(٥) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٦» بتصرف .

(٦) في «ج : ولا يسم صدور ... الخ» .

(٧) «عنه» ساقطة من «ب» .

(٨) «غير» ساقطة من «ج» .

(٩) في «ج : مخبريه ... الخ» .

إقرار وتعديل وتخريج وقذف . لأننا نقول : ترتيب الحكم على الكلام يمنع كلاميته ضرورة أن بعضه صريح وبعضه غير صريح ، ونطقهما من الثاني ، لعدم علم السامع بارتباط أحد جزئيه بالآخر علمه بذلك من نطق الواحد .

الثاني : أن كلا من المصطلحين متكلم وانما اقتصر على كلمة واحدة منهما اتكالا على نطق الآخر بالآخرى ، لاستحضار معناها في ذهنه فمجموع ذلك المعنى والكلمة المنطوق بها كلام ، كما يسمى كلاما قول من رأى شبعا فقال زيد أى المرىء زيد .

وفي شرح الخلاصة (١) لا بن قاسم وأقول : ان صدور الكلام من ناطقين غير متصور ، لاشتماله على الاسناد ، ولا يتصور الا من واحد ، فكل من المتكلمين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا .

قلت : وقد أوهم الدمامي أن ذلك من مباحثه فقال (٢) : قلت : وفي الوجه « الاول » (٣) تسليم تصور الكلام من اثنين ، وهو غير متصور البتة ، ضرورة اشتماله على نسبة أحد طرفيه الى الآخر ، والنسبة أمر نفساني لا تقبل التجزى ولا تقوم الا بمحل . ثم قال (٤) ترشيحا للإيهام : وأظن ابن قاسم ذكر هنا الاعتراض في شرح الخلاصة . ثم قال : ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحمن الأسنوى (٥) الشافعي حيث أورد المسألة في الكوكب الدرر الموضوع

(١) « ج ١ ص ١٨ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩ ط » .

(٣) الاول ساقط من « ج » .

(٤) أى : الدمامي في المرجع السابق .

(٥) هو : عبدالرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن ابراهيم الاموى الشيخ جمال الدين ابو محمد الاسنوى الفقيه الشافعي الاسنوى النحوى العروضى ، كذا قال السيوطي في البنية ، وقال : قال في الدرر : ولد في العشر الاواخر من ذى الحجة سنة أربع وسبعمائة باسنا . وأخذ عن القطب السنباطي ، والجلال القزويني ، والتقى السبكي وغيرهم وعن الاسنوى حدث ولا حرج ، بحر من العلم زاخر لا ساحل له ، ودين وتقى لا نظير له . وتضافه لا تحصى توفي عام (٧٧٢) . أنظر : البنية ج ٢ ص ٩٢ - هدية المارفين ج ١ ص ٥٦١ « وعبارة الاسنوى في الكتاب المذكور - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤ نحو ورقة ١٧ : مسألة : الكلام هل يشترط فيه أن يكون من ناطق واحد ، فيه مذهبان ، الصحيح - كما قاله شيخنا في الارتشاف انه لا يشترط ، اذا علمت ذلك فن فوائد : ما اذا كان له وكيلان ، أو وصيان مستقلان ، فنطق احدهما بلفظ وكله الآخر ، أو كان وكيل واحد ، فنطق بذلك ، وكله الموكل ، كما لو وكله بطلان زوجته « فقال الوكيل : أنت ، وقال الموكل : طالق .

ومثبا : اذا قال : لى عليك ألف ، فقال المدعى عليه الا عشرة ، أو غير عشرة ، ونحو ذلك ، فقال في التهمة : المذهب انه لا يكون مقراً بالباقي ومدرك الخلاف ماقلناه ، وعلل في التهمة عدم الاقرار بأنه لم يصدر منه الا نفى بعض ماقله خصمه ، ونفى الشيء لا يدل على ثبوت غيره ، ولم يطل الوجه الآخر ... الخ .

لتنزيل الفروع الفقهية على الأحكام النحوية ، فرتب على اختلافهم في هذه القاعدة أنه لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال أحدهما فلانة والآخر طالق. فقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق لم يقع طلاق وإلا وقع ، وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف ينبنى عليه حكم شرعى فتأمل هـ .

قلت : والمسألة منصوصة لبعض أئمة الاصول ، ومن ثم قال المصنف : وزاد بعض العلماء ، ولم يقل بعض النحاة ، لأن هذه المقالة كما قال أثير (١) الدين « لا تؤثر » (٢) عن (٣) نحوى ، وخينئذ فلا وجه للتشنيع والتهويل بإيرادها في ذلك الكتاب مع تقرير الخلاف في ثبوته من أرباب ذلك العلم الذى هو مدار بناء الفروع الفقهية قبل عصر الأسنوى بدهور مع أن الراجع أيضا عند علماء العربية عدم اشتراط الاتحاد في كينونيته (٤) كلاما ، ومما يدل على كلاميته قضية امرئ القيس والتؤم الشكرى .

قال أبو عمرو بن العلاء (٥) كان امرؤ القيس ينازع من يدعى الشعر ، فنازع التؤم فقال : ان كنت شاعرا فأكمل (٦) أنصاف ما أقول وأجزها ، قال نعم ، فقال : امرؤ القيس :  
أما ترى بريقا هب وهنا

فقال التؤم :

كنار مجوس تستعر استعارا (٧)

(١) وعبارته في شرح التسهيل ج ١ ص ١٣ وإنما قال المصنف وزاد بعض العلماء ولم يقل : وزاد بعض النحويين « لأن هذا القول لم ينتقل عن نحوى فيما نعلم ، وإنما قاله بعض من تكلم في علم الاصول ، فلذلك قال بعض العلماء ولم يقل بعض النحويين .

(٢) « تؤثر » ساقط من (ج) .

(٣) في « ج : على نحوى ... الخ . » .

(٤) في « ج : في عدم كينونيته ، وما ... الخ . » .

(٥) قال ابن الأنبارى : هو العالم المشهور في علم القراءة والمثقة العربية وكان من الشأن بمكان ، واسمه « زيان » واختلفوا في اسمه اختلافا كثيرا ومنهم من قال اسمه : كنيته ، أخذ النحوعن نصر بن عاصم الليثى ، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصرى ، والخليل بن أحمد ، واليزيدى توفي عام (١٥٤- وقيل : ١٥٩) .

انظر : الزهرة : ص ٢٤- الانباء ج ٤ ص ١٢٥- البغية ج ١ ص ٢٢١ .

(٦) في « ج : فسلط .. الخ بدل فعل ، وفي اللسان : فسلط .. الخ .

(٧) قال صاحب اللسان بعد البيت بتمامه : قال ابن برى : صدر البيت لامرئ القيس ، وعجزه للتؤم الشكرى ، وروايته : أصاح أريك .. البيت . ونسب البيت بتمامه لامرئ القيس في الكتاب « ونقل قصة هذه الابيات الاعلم في ديوان امرئ القيس . عن الاصمعي عن أبى عمرو ابن العلاء . وقال اثنتى عشرين في هامش شواهد المغنى للسيوطى : صوابه : أنه نازع الحارث ابن التؤم ، وقال ابن رشيق في العمدة : إن التؤم الشكرى اسمه : الحارث ابن قتاده . وكذلك قال ياقوت في معجمه . وفي البيت الاول شواهد أخرى : كصغير « بريقا » وترك صرف « مجوس » .

راجع : « الكتاب ج ٢ ص ٢٨- ديوانه ص ٢٩٦- اللسان ج ٨ ص ٩٨ .  
العمدة ج ١ ص ٢٠٢- معجم ياقوت ج ١ ص ٩٧٦- شواهد المغنى ص ٢٥- المقرب ج ٢ ص ٨١ .

فقال امرؤ القيس :

أرقت له ونسام أبوشريح

(١)

فقال التوأم :

إذا ما قلت قد هدا استطارا

فقال امرؤ القيس :

(٢)

كأن هزیزه بوراء غيب

فقال التوأم :

(٣)

عشار وله لاقت عشارا

فقال امرؤ القيس :

فلما أن علا كتفای أضاخ

فقال التوأم :

وهت أعجاز ريقه فجارا (٤)

فقال امرؤ القيس :

فلم يترك بذات السر ظيما (٥)

فقال التوأم :

ولم يترك بجملتها (٦) حمارا (٧)

فكل من البيتين الثالث والرابع كلام وهما من ناطقين ، وكل نصف مفتقر الى الآخر بحيث لا يستقل النصف كلاما ، لأن خبر « كان » من قول امرؤ القيس هو عشار من قول التوأم ، وجواب « لما » من قول امرؤ القيس « وهت » من قول التوأم . ونظير ذلك قصة جرير والفرزدق حين أنشد عدى بن الرقاع بعض الملوك قوله :

(١) في « ج : هذا ماقلت .. الخ .

(٢) في « ج : بدراء غيث .. الخ .

(٣) في « ب : عشار له لاقت .. الخ .

(٤) في « ج : وقعة فجار .. الخ .

(٥) في « ج : امر غيب .. الخ .

(٦) في « ج : بجملتها .. الخ .

(٧) قال صاحب اللسان ج ٨ ص ٩٨ : تفسير الايات الرائية « هب وهنا : الوهن بعد هذه من الليل ، وبريقا : تصغيره تصغير التعظيم كقولهم : دويبه ، يريد أنه عظيم بدلالة قوله : كنار محوس ... لانهم كانوا يمدونها ، وقوله : أرقت : أى سهرت من أجله واستطارا : انتشر ، وهزیزة : صوت رعده وقوله بوراء غيث : أى بحيث أسمه ولا اراه وقوله عشار وله : أى فائدة اولادها ، فهى تكثر الحنين لاسيما اذا رأت عشاراً مثلها ، و .. وأضاخ : اسم موضع ، وكشفاه : جانباه ، وقوله : وهت أعجاز ريقه : أى استرخت أعجاز هذا السحاب ، وزين المطر : اوله « وذات السر موضع كثير الظياء والحمر فلم يبق هذا الظر ظيما به ولا حماراً الا وهو هارب أو غريق ، والجملته : ما استقبلك من الوادى .

## يزجى أغن (١) كان ابرة روقة

واشتغل الملك عن بقية البيت فأمسك عدى فقال الفرزدق بالحرير ما نرى عديا يقول  
(قال جرير) «٢»

قلم أصاب من الدواة مدادها

ثم استمع الملك فقال عدى :

يزجى أغن كان ابرة روقه \* قلم أصاب من الدواة مدادها (٣)

فتعجب الفرزدق من إتمام جرير ، وما هو الا لاستحضاره المعنى ذهنا ، وكذا  
قصة زهير مع ابنه كعب رضى الله عنه في استخباره اياه هل يجيد الشعر ؟ فأنشأ  
زهير يقول بيتا ، ويقول كعب آخر متعلقا بالاول مناسبة له ومجاريا حتى نظما  
أبيانا ولا يكاد أحد يدفع عن مثله اسم الكلام لصدوره عن ناظقين .  
تنبيه :

المؤتلف كلاما : فعل وفاعل ، وفعل وما لم يسم فاعله ، واسمان مبتدأ وخبر ،  
واسمان (٤) ليسا كذلك ، كترال وشبهها ، واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان  
واسمان دون حرف / نحو : أقائم الزيدان على رأى أبى الحسن واسم وحرف (٥)  
على مذهب أبى على في النداء نحويا زيد ، وحرف وما هو في تقدير الاسم  
وهما اما أنك منطلق بفتح « أن » وزعم ابن خروف (٦) أنه من باب يازيد ، على  
قول أبى على .

---

(١) في « ج : أغر .. الخ بالراء .

(٢) « قال جرير » ساقط من « ج » .

(٣) هذا البيت من قصيدة مدح بها عدى ابن الوليد بن عبد الملك ، « يزجى » يوق ، والأغن :  
الذى فيه غنة ، وهي : صوت يتردد بين اللهاة والانف . والروق : القرن ، وأبرته :  
رأسه .

راجع : « أسرار البلاغة لعبدانقاهر ص ١٢٣ - اللسان ج ٩ ص ٧٤ » .

(٤) في « ب : وليس كذلك .. الخ » .

(٥) في « ج : واسم وفعل على .. الخ » .

(٦) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الاندلسى النحوى . قال السيوطى  
حضر من اشبيلية ، وكان اماما في العربية ، محققا مدققا ، ماهرا مشاركا في الاصول ، أخذ  
النحو عن ابن طاهر المعروف بالغلب ، توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ أو ٦٠٥ .  
وفي هدية البارقين : « له من الكتب تركة أثمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو ، الرد  
على أبى زيد السهلى . شرح جمل الزجاجى في النحو ، مفتاح الابواب في شرح غوامض  
الكتاب لسيويه في النحو .

انظر : البقية ج ٢ ص ٢٠٣ - مجمع الادباء ج ١٥ ص ٧٥ - الهدية ج ٢ ص ٧٠٤ .

ورد بأن « أن » وان كانت في تقدير مفرد فان الكلام مسند ومسند اليه ،  
وتقع « أن » في موضع المفعولين . ومن فعل واسمين على مذهب جماعة نحو : كان  
زيد قائما ، لعدم استغناء الاسم عن الخبر هنا ، و « كان » (١) عنهما .

ورد بجواز حذف « كان » دون معمولها ..

— الاسم كلمة = : جنس يشمل الثلاثة ، وتصدير الحد به اخراج لما يقع  
موقع اسم ، مثل : ان ومعموليها ، قاله المصنف ، واعترضه بما مر أثر الدين (٢) من  
أن الاجتناس لا تور (٣) للاخراج ، وانما ذلك شأن الفصول .

— يسند ما = : الحكم الذي هو — لمعناها = : أى مدلولها — الى نفسها = :  
أى لفظها « كزيد عاقل » ، حيث أسند (٤) العقل الذي هو لمدلول زيد الى لفظ  
زيد وأجرى عليه ، وانما هو من حيث المعنى لمدلوله — أو = : يسند — لنظيرها = :  
أى موافقتها معنى ونوعا كأسماء الأفعال اذ لا يسند ما لمعناها الى نفسها من  
حيث لا يخبر عنها ، ومع ذلك فهي أسماء ، لأسنده لنظيرها . « فصة » اسم من  
حيث الاسناد الى نظيره ، نحو السكوت حسن .

ففى شرح الدماميني (٥) : كذا قال المصنف وتبعه الشروح ، ولا نسلم  
أن السكوت نظيره بحسب / المعنى ، وتحقيقه من كلام بعض حذاق المتأخرين  
أن كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس  
ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو أحد قسميه ، كما تقول في خرج  
زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف ، فتجعل كل من الثلاثة محكوما  
عليه ، غير أن هذا وضع غير قصدي ، لا يصير به اللفظ مشتركا ، ولا يفهم من  
معنى مسماه وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضعت لها أسماء آخر غير ألفاظها ، تطلق  
مرادا بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها مسماة أسماء الأفعال ، « فصة »  
مثلا اسم موضوع بإزاء اسكت ( — ) (٦) لا ينطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في  
الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت ( — ) الدال على طلب السكوت ، حتى يكون  
« صه » مع كونه اسما لاسكت كلا ما تاما ، بخلاف اسكت الذي هو فعل أمر  
في قولنا اسكت فعل أمر . قال (٧) : فمن أين ثبت أن السكوت نظير « صه »  
بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق فتفهم .

(١) في « ب » : وكان سبها .. ولعدم استغناء « كان » عن الاسم والخبر .

(٢) أنظر ص ١٤٠ .

(٣) في « ج » : الاخراج ودائما .. الخ .

(٤) في « ج » : حيث استند العقل .. الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ » وفيه وتبعه الشارحون .

(٦) ما بين المتعريفين ساقط من « ب » .

(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

قلت : ولا أدري وجه التحقيق فيما ادعاه تحقيقا مع كثرة تبجحه ووفور ترجيحه ، اذ قصاره أن ذكر طريقة مما لأئمة العربية في أسماء الافعال لا يرادها المصنف ولا من رأى رأيه ، وهى ما عليه صاحب البسيط (١) : أنها أسماء دالة على مدلولات الافعال ، غير أن دلالتها على الزمان وضعا لا صيغة ، غير سائغ أنها أسماء لالفاظ الافعال ، وعلى ذلك جماعة متأجرون ، وعزى لظاهر الكتاب والفارسي وجماعة وأكثر هؤلاء على أنها أسماء لمعاني الافعال ، وبعض يراها أسماء (٢) للفعل/والفاعل ، والأول الصحيح « وقيل : بل مدلولها ألفاظ الافعال لا الاحداث والأزمئة ، بل دالة على دال عليها ، وقيل : ان مدلولها المصادر ، لكن دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان ، أو معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان أيضا . « فصح » مثلا على الأول اسم لمعنى الفعل ، وعلى الثانى للفظ أسكت ، وعلى الثالث اسم لقولك سكوتا وعليه المصنف وموافقوه (٣).

فمن أين ساغ للدمايىنى نفي ثبوت أن السكوت نظير « صه » بحسب المعنى ،

(١) وصاحب البسيط لم يذكره ، الشارح باسمه « وقد وجدت في كشف الظنون » ج ١ ص ٢٤٥ البسيط في شرح كافية ، وهو كبير ومتوسط .

وفي « ج ٢ ص ١٣٧٠ » : ضمن شراح كافية ابن الحاجب قال حاجى خليفة : وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاستربادى الحسينى ثلاثة شروح على الكافية : كبير ، وهو المسى بالبسيط ، ومتوسط وهو المسى بالوافية ، وهوالمتداول ، وصغير ، وتوفي سنة ٧١٧ . وفي شرح الدمايىنى على التسهيل « ج ١ ص ٤٩ و . » : « وهو كلام نقله الواحدى ، في البسيط عن الازهرى . وقال في « ص ١٠٥ ط » : « في تخريج قول ذى الرمة : حرايج ماتفك الا مناخه .. البيت « وأن - « الا » زائدة أولا ، قال : قلت : قد جوزه الواحدى في البسيط في قوله تعالى : « كمثل الذى ينطق بما لا يسمع الادعاء .. الآية » . وانظر بنية الوعاة في ترجمة حسن بن محمد الاستربادى « ج ١ ص ٥٢١ » والذى أؤيده أن البسيط له .

(٢) في « ج : يرى أنها أسماء .. الخ .

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية : ج ٢ ص ٦٦ « وأما تعيين أصولها . وأنها من أى شيء نقلت - أى أسماء الأفعال - فنقول : انتقل عن المصادر والظروف ... والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى أسماء الأفعال ثم فنقول : الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ... وبعضها انتقل من المصدرية الى أسماء الأفعال نحو صومه ... فإذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الاصلية ، أو عن المصادر الكائنة في الاصل أصواتا ... بل التنكير راجع الى المصدر الذى دأب الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه .. فصح : بمعنى سكوتا ، وايه : بمعنى زيادة .

وقال أيضا : وليس ما قال بعضهم : « ان « صه » مثلا اسم للفظ أسكت الذى هو دال على معنى الفعل ، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى الفصح ربما يقول : « صه » مع أنه لم يحظر بباله لفظ أسكت « وربما لم يسمه أصلا .

وقال ملاجىى تعقبا على قول الرضى المذكور في « الفوائد الضيائية ص ٢٣٢ » : « ولهذا المصنف : ما كان بمعنى الامر أو الماضى ولم يقل ما كان بمعناه الامر والماضى ... الخ . وبناء على ذلك فإن دعوى الدمايىنى عدم دلالة « صه » على السكوت غير صحيحة لان « السكون » كما تقدم هو المصدر المنقول لفظ « صه » من أسماء الاصوات إليه وحكاية الدلالة على الطلب عارضة بسبب النقل من المصدرية الى الفعلية والله اعلم .

بعد تقرر هذه الآراء الثلاثة غير استظهار (١) على دعواه الا بمجرد نقل أخذ هذه المذاهب ، وهل هو الا انحاء ، وتحامل على المصنف وشروح كلامه ؟ على ضعفه عن مقاومتهم .

وقيد الاسناد بالمعنوي ، لكونه الخاص بالاسماء ، بخلافه باعتبار مجرد اللفظ ، فانه عام ، وأخرج بذلك الفعل والحرف ، فالاسناد اذا ضربان : معنوي ولفظي . فالاول اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها ، كما (٢) مثل ، ويسمى وضعيا أيضا .

الثاني : اسناد ما للفظهما اليه ، كزيد ثلاثي ، وضرب فعل ماضى ، ومن حرف جر ، وهو كما (علم) (٣) صالح للأضرب الثلاثة ، بل يكون للجملة أيضا ، نحو : لا اله الا الله كلمة توحيد .

والمحققون كابن الحاجب وشازح كلامه الرضى ، وابن هشام وغيرهم من النظائر على خلاف ما عليه المصنف ، أن كلا الاسنادين (٤) من خواص الأسماء ولا يسند الى قسمي الاسم الا محكوما باسميتها ، فاذا قلت : ضرب فعل ماضى فضرب اسم مسماه لفظ « ضرب » الدال على الحدث والزمان ، وكيف يتصور بقاءه والحالة هذه فعلا غير مشعر بحدث ولا زمن ، ولا مقتضى فاعلا محكوما على / موضعه بالرفع بالابتداء .

وفي مغنى (٥) ابن هشام : وقال بعضهم : كيف يتوهم على ابن مالك أنه أشبه عليه الأمر في الأضرب الثلاثة ؟ فكيف يتوهم ابن مالك الغلط على النحويين قاطبة في دعواهم أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه .

(١) في « ج : من غير استحضار ... الخ .

(٢) وهو : زيد فاضل .

(٣) « علم » ساقطة من « ج » .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح كتابته « ج ١ ص ٦ » : لأن وضع الاسم ليسد ويسند اليه ، ووضع الفعل ليسد ولا يسند اليه ، ووضع الحرف لمعنى في غيره لا ليسد ولا ليسد اليه غيره .

(٥) في « ج ١ ص ٢٩١ » : غير أن الشئ في حاشيته على المفتى ج ٢ ص ٢٧٣ لم يسلم كوا ابن مالك غلط النحويين فقال : لقائل أن يقول لم يقتضى كلام ابن مالك السابق تفليط النحاة ، وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عد الاسناد اللفظي ، أى الاسناد الذى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظ وحده ، كضرب كلمة ، وسوف كلمة ، أو عبر عنه بلفظه مع غيره . كلفظة ولفظة سوف ، أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى وحرف النفى وفيه كلام آخر وهو اعتراض الرازى والجواب عليه فليراجع .

تنبيهات :

الاول : عدل المصنف عما به حد الجماعة الاسم من الأمور الذاتية الكائنة قبل التركيب الى ما اختاره ( من حده ) ( ١ ) بأمر عارض له حالة التركيب ، وهو خاصة من خواصه اذ ذاك ، وليس شأن الحدود ، مع ما في حده من غموض -

الالفاظ والابهام ، والترديد ، والمجاز ، المنافي للحدود التي لا يؤتى بها الا ايضاها للمحدود ، فصار كل قيد في حده يحتاج الى شرح طويل ، اذ يفترق الى شرح الاسناد والمعنى والنظير ، وهي أمور غوامض لا تناسب المحدود .

أما الابهام ففى قوله : ما لمعناها ، وأما الترديد ففى أو نظيرها ، وأما المجاز ففى : الى نفسها ، اذ لا يقال : للكلمة نفس الا مجازا ، وقد اختلفت عباراتهم في حده ، فقليل : كل ما دل على معنى في نفسه ، غير مقترن بزمان .

وقيل : كل لفظ دال على معنى مفرد في نفسه .  
وقال السيرافي ( ٣ ) وجماعة : / كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل .

قال أثير الدين ( ٤ ) : وأجود ما حد به أن يقال : كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضه ( ٥ ) بينيتها للزمان ، فكلمة : يشمل الاضرب الثلاثة ، ودالة بانفرادها على معنى : اخراج لعدم دلالاته على معنى الا بضميمة ، وغير متعرضه ... الخ : اخراج للفعل هـ .

ثم الجار والمجرور - في نفسه - في حدودهم صفة لمعنى ، والضمير البارز منه لما المراد بها اللفظ أو الكلمة ، كما أن المؤنث في نفسها لها .

(١) هذا التنبيه مقتبس من كلام الاثير في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ١٤ و . » .

(٢) « من حده » ساقطة من « ج » .

(٣) هو : الحسن بن عبد الله ابن المرزبان ابوسعيد السيرافي النحوى ، أخذ على ابن السراج ، والمبرمبان النحو . قال ابن الأنبارى : فانه كان من اكابر الفضلاء ، وافاضل الادباء ، زاهداً لا نظير له في علم العربية ، وكان ابوه مجوسيا ، وصنف تصانيف كثيرة ، أكبرها شرح كتاب سيويه ، ولم يشرح كتاب سيويه أحد أحسن منه .

ولد عام ٢٩٠ وتوفي عام ٣٦٨ .  
انظر : « الانباه ج ١ ص ٣١٣ - النزعة ص ٣٠٧ - البغية ج ١ ص ٥٠٧ - هدية العارفين

ج ١ ص ٢٧١ .

(٤) في شرح التسهيل « ج ١ ص ١٤ » نقل بتصرف .

(٥) في « ب : متعرضة بينتها .. الخ .

وقال ابن الحاجب (١) : بل راجع الى معنى ، وأن المعنى : ما دل على معنى في نفسه ، أى لا باعتبار غيره ، كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا ، أى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها وسط البلد مثلا .

ورده المحقق الرضى (٢) بأن قولهم في حد الحرف على معنى في غيره تقيض على معنى في نفسه في حد قسيمه ، ولا يقال : في مقابلة قولك : قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا ، والمعنى على جعل - في نفسها - صفة لمعنى ، والضمير « لما » ، فالاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف كلمة دلت على معنى في لفظ غيرها ، فغير صفة ( للفظ ) (٣) .

الثاني (٤) : اختلف أهل المصيرين في اشتقاق الاسم فقال البصرية : من السمو أى العلو ، والكوفية من السمة أى العلامة ، والمحدوف عندهم فاؤه فوزنه عندهم « اعل » احتجاجا بأنه علامة على مسماه ، والصحيح ، الاول لثلاثة أمور أحدهما : أن المحدوف منها يرجع الى موضع اللام لا الفاء ، لقولهم سميت وأسيت وسمى وأسماء وأسام ، وقلبوا الواو ياء في سميت وأسيت ، لوقوعها رابعة على حد أعزيت وأدعيت ، وفي سمي وسمى لوقوعها متحركة بعد واو ساكنة كسيد وميت ، وهمزة في أسماء ، لوقوعها آخره بعد ألف زائدة وفي أسام « ياء » لانكسار متلوها ، ولو كان من السمة لقليل : سمت وأوسمت ووسيم ووسيم وأوسام ، ولم يقولوا شيئا من ذلك .

الثاني : أن الهمزة فيه بدل من المحدوف وقد ألف من عاداتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف كعدة لما كان المحدوف أوله عوضوا آخره لاشتقاله من الموعد .

الثالث : أن الاسم عال على مسماه ، لأن المعنى تحت الاسم ، فالاسم عال على المسمى ، كالطابع على الدينار والدرهم .

الثالث (٥) في الاسم خمس لغات : اسم بكسر الهمزة وهو أشهرها ، وبضمها ، وبكسر السين ، قال الشاعر :

(١) ذكر هذه العبارة ملاجى في الفوائد الضيائية ص ٢٧ من الايضاح شرح المفصل . وقال : « أى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه ، أى في نفس مادل ، يعنى الكلمة فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول .

(٢) في شرح الكافية « ج ١ ص ٩ » .

(٣) « اللفظ » ساقطة من « ج » .

(٤) أى التنبيه الثانى .

(٥) أى : التنبيه الثالث .. الخ .

## باسم الذى فى كل سورة سمه (١)

وبضمها قال :

وعاقبا أعجبنا مقدمه • يدعى أبا السمع وقرضاب سمه (٢)  
أنشدهما فى الصحاح ، وقال بالضم والكسر جميعا ، وسمى بزنة هدى  
قال :

والله أسماك سمى مباركا • أثرك (٣) الله به ايثاركا (٤)  
« قيل » (٥) فان لم يكن لحاكى هذه اللغة شاهد الا البيت لم تكن فيه حجة  
لاحتمال أنها على لغة من قال : « سم » بضم السين ، ثم نصب مفعولا  
ثانيا .

الرابع (٦) : انما قدم الاسم على قسميه لوجهين :  
أحدهما : أصالة الاسماء وفرعية غيرها ، وتقديم الاصل أولى .  
الثانى : استغناؤه عنهما فى الافادة وافتقارهما اليه .  
والفعل = : لغة : المعنى الصادر عن الفاعل .  
واصطلاحا - كلمة = : وفى بعض نسخ هذا الكتاب وبعض نسخ  
شرحه لمصنفه : « كل كلمة » ، وهو صنيع الجزولى ، وكثير  
فى حد الانواع الثلاثة .

(١) هذا الرجز أورده ابوزيد فى نوادره ، وقال : وقال رجل زعموا أنه من كلب وقال البغدادي  
فى شواهد الشافيه : وقال خضر الموصلى شارح شواهد التفسيرين : البيت من رجز لرؤية بن  
العجاج ... وقال : أقول : قد فتشت هذه الارجوزة مراراً فلم اجد فيه البيت الشاهد ،  
وقال : وقد تبه الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى ونقل ماسطره من غير مراجعة .  
وقبله :

أرسل فيها بازلا يقرمه • فهو بها ينحو طريقاً يعلمه  
باسم الذى .... البيت .

قال البغدادي : والمعنى : أرسل هذا الراعى باسم الذى فى كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل فى هذه  
الابل ، فهو أى البازل ينحو بها أى يقصد بالابل المذكورة طريقاً يعلمه .  
راجع : النوادر ص ١٦٦ وشواهد الشافيه ج ٤ ص ١٧٦ و١٧٧ - المقتضب ج ١ ص ٢٢٩  
- المنصف ج ١ ص ٦٠ - الانصاف ص ١٠ - أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٦٦ .

(٢) ذكر هذا البيت فى هذا المقام ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٦٦ ، وابن جنى فى المنصف  
ج ١ ص ٦٠ - وابن يمشى فى شرح المفصل ج ١ ص ٢٤ - والجوهري فى الصحاح ج ١  
ص ٩١ - وابن منظور فى اللسان ج ٢ ص ١٦٣ برواية : وعامتا بدل : «وعاقبا»  
ولم ينسب أحدهم لقائله ، ولم اعرفه .  
وقوله : «قرضاب» : الفقير ، وقرضب الرجل : اذا أكل شيئاً يابسا فهو قرضاب  
حكاه ثعلب وانشد البيت : كذا فى الصحاح واللسان .

(٣) فى «ج» : أثارك الله ... الخ .

(٤) قائله : أبوخالد القناني : نسبة الى قنان بن سلمة . راجع : أمالى الشجرى ج ٢ ص ٦٦  
- العيني ج ١ ص ١٥٤ .

(٥) « قيل : » ساقطة من «ج» .

(٦) أى التنبيه الرابع .

قال أثير الدين : (١) وسمعت الاستاذ الحافظ ابا الحسن بن محمد الحشنى الأبدى يقول ما معناه : لا ينبغي ادخال كل في الحدود ، لأن ادخالها إنما هو لاختبار الحد هل يطرد وينعكس ؟ ، فتقول في حد الانسان : الانسان حيوان (٢) ناطق ، فإذا اختبر اطراده قيل : كل انسان حيوان ناطق ، او انعكاسه قيل : كل حيوان ناطق انسان ، فيعلم بذلك صحة الحد .

بل لا يصح ادخالها بوجه ، لأنها موضوعة للعموم ، فتدل على الافراد . والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده ، فناقض معنى كل .

- تسند = : اخراج للحرف وبعض الاسماء كياء غلامى (٣) ، ونحو فل ومكرمان من الاسماء اللازمة للنداء ، وتاء الضمير / ، ولوازم الضرفية - أبدا = : اسنادا معنويا ، اخراج لما يسند وقتا دون وقت ، نحو : زيد لقائم ، والقائم زيد .

وفي شرح (٤) الدمامينى كذا قيل . وفيه نظر ، أما أولا : فلأن الصفات مسندة أبدا ، لأنها إما أن ترفع ظاهرا أو مضمرا ، بحيث تقع في التركيب لا يزيلها مسندة الى مرفوعها ، وليس الوصف في قولك : / القائم زيد مسندا اليه ، وإنما أسند إلى راجع الى « أ ل » ان جعلت اسما موصولا ، والى ضمير اسم محذوف ان جعلت حرف تعريف ، كما يقوله المازنى .

قلت : وهذا مدفوع بأنه ان أراد بذلك القدح في الحد ، بكونه غير مانع اذ من الاسماء ما « لا » (٥) يزاوله الاسناد ، وهو الصفات فغير مسلم ، لاطباقهم على نزولها منزلة الخالى من الضمير ، لعدم تغيرها تكلما وخطابا وغيبة كالخالى عنه ،

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ » .

(٢) في « ج : الحيوان الناطق .. الخ » .

(٣) في « ج : كياء . كلامى .. الخ » .

(٤) « ج ١ ص ١٠ و » .

(٥) « لا » ساقطة من « ج » .

كأننا غلام ، وأنت غلام ، وهو غلام ، ولا طوبقت (١) بها موصفاتنا أحيانا كما في هي كاعب وناهد وطائق وطامث ومعصر ومرضع وكحيل ، وبقي مما لا يحصى كثرة ، ولا حكم عليها (٢) بأنها جملة ولا عوملت معاملتها في البناء ، بل اعربت كما في : رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم .

وفي المطول (٣) : فان قلت : لو كان الحكم بالافراد والاعراب بناء على الشبه بالخالى وجب عدم الحكم بهما في رفع الظاهر ، فأجاب بأن ذلك حملا على رافع الضمير كما صرح به صاحب المفتاح .

ومن ثم أيضا جعلت « أ ل » الداخلة على بعضها معرفة كهي في الاسماء الجامدة ، كالدخلة على اسم التفضيل اتفاقا ، والصفة المشبهة على الصحيح ، لكونها للثبوت ، فلا تؤول بالفعل .

بل زعم الأخفش والمازني حرفيتها مع كل وصف كما سيلقى عليك ، وكل

(١) هذا الموضوع الذي أثاره الشارح اختلف في توجيهه ، فالخليل يوجهه على معنى النسب كالإبن وسيبويه يوجهه على التأويل بانسان أو شيء أي شيء أو انسان حائض لانهما يطلقان على الذكر والمؤنث ولكل من سيبويه والخليل حجة على رأيه . انظر : المفصل ج ٥ ص ١٠٠ و ١٠١ . وقال ابن الحبيب في شرحه لكافيته ص ٩١ : وشرطه إن كان صفة وله مذكر .. وإن لم يكن له مذكر فان لا يكون مجرداً كحائض ، لانه لو كان مجرداً كحائض كان اسماً لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدث . وتأنيته باعتبار الحدث كقولك : حائضة اذا قصدت الحدث . فأرادوا أن يفرقوا بين البابين .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ١٦٥ : قلت غاية مرى كلامهم أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدث في أحد الازمنة ، فلم يؤنثوه تأنيث الفعل ، لعدم مشابهته له معنى ، وإن شابه لفظا ، وهذا يقتضض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا للحدث ولا تشابه الفعل ايضا ، فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد ... والاقترب في مثله أن يقال : ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما لفظا ومعنى ... ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدث كالفعل ، ومرة الاطلاق ، وقصدوا الفرق بين المعنيين ، فانشأوا بناء التأنيث ما قصدوا فيه الحدث الذي هو معنى الفعل ... بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين وبناء على ذلك فكون الصفة منزلة لخنال من الضمير ، وغير مطابقة لموصوفها نظراً لعدم دلالتها على الحدث وبعدها عن معنى الفعل فهي والحالة هذه تكاد تكون قد خرجت عن معنى الصفة وعليه فهي غير ما قصد الدمامي من الصفات .

(٢) قال صاحب الاطول ج ١ ص ١٤١ : « فان قلت : لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد الاصل : وهو اسناد الفعل أو ما هو فعل في صورة الاسم ، واسناد المصدر لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ... الخ . وعليه فادعاء الدمامي أن الصفة مسئلة أبدا ليس بصحيح لان المقصود بالاسناد عند المصنف هو الاسناد الاصل الذي يشمل الفعل ، ولا يشمل اسم الفاعل .

(٣) وعبارته : ص ١١٨ « ثم قال السكاكي : ويقرب من قبيل « هو قام » زيد قائم في التقوى لتفضته « أي قائم » الضمير مثل قام » فيتكرر الاسناد بتقوى الحكم ، وقال : إنما قلت : يقرب دون أن أقول : ونظيره ، لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في : أنا قائم وانت قائم وهو قائم ، أشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله : « وشبه » أي ... بالخالى عنه من جهة عدم تقييره .. ولهذا أي ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بأنه مع الضمير جملة ... الخ .

ذلك بطريق الشبه بالخالي ، فلم يعتد بتحملها الضمائر ، ولا رفعها الظواهر ، وهو مما لا تردد فيه بين أئمة العربية قاطبة ، كما صرح غير واحد .

أو أراد القدح في المثال ، فليس في كلام أحد من شروح هذا الكتاب ولا غيرهم مما علمته ما يقتضى أن الصفة (١) هي المسندة أو المسند اليها في المثال فكيف يتوهم عليهم ما لا يتوهم على اصاغر الطلبة ، ويقولهم ما لا يقولوه ، وهل هو الا انحاء عليهم ؟ .

ثم قال (٢) : وأما ثانيا : فان هذا القيد وان نفع في اخراج ما يسند من الاسماء تارة دون أخرى فقد ضر في خروج بعض الأفعال ، كالفعل المؤكد ، والمزيد والمكفوف ، فانهم قد زایلهن الاسناد .

وقد نص المصنف في قوله :

« أتاك أتاك اللاحقون » (٣)

على أن ثانی الفعلين لا يقتضى ( الا ) (٤) التأكيد.

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسلم / أن الفعل المؤكد والمزيد لا يستندان كما ذكر ، بل الصحيح اسنادهما ، كما أوعبنا الكلام على الأول في باب الاعمال .

وأما الثاني : فقال المصنف : ولا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير ، كما لا يمنع من إلغاء « ظن » اسنادها في نحو : ظننت زيد قائم على ما عليه الخليل وسيبويه .

(١) قال صاحب المطول ص ١١١ : « أما في صلة الموصول فانما حكم بذلك - أى بكونه جملة - لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفصل .

وقال صاحب الاطول ج ١ ص ١٤١ : « واحتج في الحكم بكون اسم الفاعل الذى صلة اللام مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل ، وادعاء انه فعل في صورة الاسم . وعلى ذلك فليست الصفة مستندة أو مسند اليها لانها في قوة قولك : زيد الذى قام أو يقوم . والذى قام أو يقوم زيد .

(٢) أى : الدامى في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ و . » .

(٣) والبيت بتمامه .

فأين الى اين النجاة بيلقى أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس  
قال ابن الشجرى في اماليه : وما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل قول الاخر  
فأين الى اين ... البيت ، وقال : أراد : الى اين تذهب الى اين تذهب ، أتاك اللاحقون  
أحبس البقلة أحبس البقلة « فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الاولين ، وحذف الفاعل من  
أحد اللفظين الثانيتين ، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين ، وحذف الفاعلين من قولك :  
أتاك أتاك اللاحقون يقوى مذهب اليه الكسائى من حذف الفاعل في باب اعمال الفعلين .. الخ .  
وقال البندادى في الخزانة : وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تنمة . وفي البيت  
مناقشات واسعة . راجع : « أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٤٣ الخزانة ج ٢ ص ٣٥٣ -  
المبنى ج ٣ ص ٩ ، ج ٤ ص ٩٧ - التصريح ج ١ ص ٣١٨ - الدرر ج ٢ ص ١٤٥ .

(٤) « الا » ساقطة من « ج » .

وأما المكفوف فمن القلة بحيث لا يلتفت إليه ، اذ لم يرد منه الا ثلاثة ألفاظ :  
ظالما ، وكثرا ، وقلما ، ولو سلم فالمعتبر هو الاصل في الفعل من قبوله أحد طرفي  
الاسناد ، ولا شك أن الثلاثة قابلة بحسب الوضع فلم يعتد بما قد يعرض مانعا منه ،  
وهذا ( ما ) ( ١ ) لا خفاء فيه ( ٢ ) .

— قابلة لعلامة فرعية المسند اليه = : من تاء التأنيث الساكنة ، والياء ، وألف  
الضمير وواوه ، اخراجا لاسماء الافعال ، فهيئات وبعد ملازمان للاسناد ،  
والاول اسم ، لعدم قبوله العلامات المذكورة ، وقبول الثاني أياها خلافا للكوفيين  
وقد حكم سيبويه ( ٣ ) بفعلية « هلم » عند من ألحقها الضمائر البارزة ، وباسميتها  
عند من لم يلحق ، وليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تلك الاشياء حتى لو  
قبلت الكلمة شيئا ما من هاتيك الامور حكم بفعليتها كعسى .

وفي شرح الدماميني ( ٤ ) : على أني أقول بعد هذا كله : يلزم المصنف  
ألا يكون تعريفه هذا صادقا على شيء من الافعال أصلا ، وذلك أنه لا شيء منه  
يسند دائما ، ضرورة أن المصنف قائل : بأن الاسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث  
كما مر . فقام في قولك : قام زيد مسند ، وقام فعل ماضى هو مسند اليه ، فقد  
رأيت كون الفعل قد انفك عن كونه مسندا في بعض الصور ، وهذا جار في كل  
فعل .

قلت : والجواب عن المراد بالاسناد ما يراه المصنف ، من خواص القسمين  
الاسماء والافعال ، وهو المعنوي كما أشرنا ( ٥ ) اليه دون اللفظي العام لهما ولغيرهما ،  
وان كان التحقيق خلافا ، كما نبه عليه المحققون كما مر ( ٦ ) .

وعدل المصنف أيضا عما حد به غيره الفعل جاريا على طريقتة من الحد بالعوارض  
دون ما هو ذاتي للماهية ، مع غموض قوله : « قابلة للعلامة فرعية المسند ، اليه

(١) « ما » ساقطة من « ج » .

(٢) في « ج » لاخفاء به .. الخ .

(٣) وعبارته في : « ج ١ ص ١٢٢ » : « هذا باب الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من امثلة  
الفعل الحادث وموضعا من الكلام الامر والنهي فيها مايتعدى المأمور به ... أما مايتعدى  
فقولك : رويدا زيدا ، فانما هو اسم : أورد زيد ، ومنها هلم زيدا ، انما تريد :  
هات زيدا ... واعلم أن هذه الحروف هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر » وذلك  
لأنها أسماء ، وليس من الامثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى ، وفيما يستقبل ،  
وفي يومك ، ولكن المأمور والنهي مضمران في النية .

وقال سيبويه في « ج ٢ ص ١٥٨ » : « هذا باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك  
الحروف التي للامر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو : ايه وصه ومه وأشباهها ، وهلم  
في لغة ، الحجاز كذلك ، الا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجمع والذكر والانثى ، وزعم  
أنها « لم » ألحقها « هاء » للتنبيه في اللتين ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بن تميم ،  
لانها عندهم بمنزلة « رد وردا وردى وارردن » كما تقول : هلم وهلمن .. الخ » .

(٤) « ج ١ ص ١٠ ظ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ » .

(٦) « أنظر » ص ١٨٢

« مختاراً في / اصطلاح المسند اليه والمسند ما هو جار على أكثر السنة النحاة وهو أحد الاصطلاحات الأربعة (١) » .

ثانيها :: أن كلا مسند ومسند اليه :

ثالثها :: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند اليه هو الثاني ، فقام من « قام زيد » وزيد من « زيد قائم » هو المسند ، وزيد (٢) وقائم مسند اليهما .

رابعها :: عكسه فزيد وقائم في التركيب مسندان ، وقام في الفعلية وزيد في الاسمية مسند اليهما .

وقد (٣) يتوهم من لا خبرة له باصطلاحات القوم أن ما في المتن مصطلح عامة النحويين فيقف على استعمال / بعضهم بعض هذه المصطلحات فيتوهمه خطأ ، ولكل منها وجه من حيث أن الاسناد لغة : الالتصاق ، فيبينهما تساند والتصاق ، ولا مشاحة في الاصطلاح قاله أثير الدين (٤) . قلت : وقد مرت منازعته دعوى عروض القبول قال : وأحسن ما حد به . الفعل :

أنه كلمة متعرضة بينيتها لزمان معناها .

وقال شمس الدين البعلی : أجود ما قيل في حدة : اللفظ الدال على معنى في نفسه مقترنا بزمان محصل ، فاللفظ : مخرج للمقود والاشارة ، والدال على معنى : مخرج للمهمات ، وفي نفسه : مخرج للحرف ، ومقترنا بزمان مخرج للاسم ، ومحصل : مخرج للصباح والغبوق ، زاد غيره والقيولة والسرى ، لأن اللفظ وان دل على زمان ، لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أى الماضي والحال والاستقبال (٥) .

وفي شرح المفصل لابن الحاجب : فان قلت : فالأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحد الزمانين بعينه ، وهى أفعال اتفاقا ، فأجاب بأنها دالة على أحدهما فلا ينطق العربى ومن يتكلم بكلامه الا قاصدا دلالة على أحدهما ، وانما اتفق أن

(١) أنظر « ص ١٨٣ » .

(٢) الواو ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج » : وقد لا يتوهم ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٥ » .

(٥) في الصحاح « ج ١ ص ١٨٢ » : الصباح : الشرب بالنداء ، وهو خلاف « الغبوق » .

وفية أيضا « ج ٢ ص ١١٥ » : الغبوق : الشرب بالعشى تقول : غفت غبقت الرجل أغبقه بالضم ، فالتحق هو .

دلالتة مشتركة بينهما « فيقع اللبس حيث لا قرينة ، فيتوهم أن لا دلالة له ، وليس كالصوح ، أنه لا دلالة على الازمنة الثلاثة البتة الا بتعيين أو اشتراك ، وانما احتماله لها احتمال وجودي ، وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية (١).

— والحرف = : لغة : طرف الشيء ، ويقع على الكلم الثلاث ، وسمى به الصناعي من حيث لا يقبل الاسناد بطرفيه ، ولا يكون في الكلام الا فضله ، ومن ثم آخر ، لانخطاطه بذلك عن رتبة قسيمية :

واصطلاحاً — كلمة = : جنس يشمل المحدود وغيره — لا تقبل الاسناد = : أى لا تسند أو يسند اليها ، فبنفى قبول الاسناد بطرفيه يخرج قسيمه ، لقبوله الاسم بطرفيه ، والفعل ، لأنه يسند فقط — وضعياً = : احتراز من اللفظي كما مر (٢) — بنفسها ولا بغيرها (٣) = : قال المصنف (٤) : احتراز من الاسماء اللازمة للنداء ونحوها ، لعدم قبولها اياه بطرفيه غير أنها قابلته (٥) بنظير ، ولا نظير للحرف فيقبله ، وسلمه النظار كأثير الدين وغيره .

وفي شرح الدماميني (٦) ، كذا قال المصنف وفيه نظر.

قلت : (٧) وليته كشف عن وجهه فيقع النظر فيه ، وانتقد عليه أيضا أثير الدين (٨) ايراده صيغة النفي في الحد ، وهو عديم ، والعدمى لا يدخل الحدود ، لعدم كينونتها الا بما تقوم به المادة ، وهى لا تقوم بالاعدام ، لأنها سلوب.

قلت : وهو صحيح ، لولا ما عرف من صنيع المصنف وإشارته اليه أيضا بتعبيره في الترجمة بالشرح دون الحد ، أنه لا يريد بما يورده في هذا الكتاب صدر التراجع وغيرها الحدود ، وإنما يحاول الكشف بما يحضره من المعارف ، ومن ثم قد يتساهل بإيراد الامور العوارض في التركيب /دون الذاتيات للماهيات ، كما

(١) وقال ملاجى في الفوائد الضيائية ص ٢٩٩ : ويصدق على المضارع أنه اقترن بأحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ، ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع .

وقال محمد بن عبدالرحمن الاسفرايينى في حاشيته على الكتاب المذكور ونفس الصفحة : «قوله : ولانه مقترن ، أى وضع المضارع بمعين ليس بوضع واحد ، بل بتعدد الواضع ، فهومن حيث انه موضوع لمحال يكون مقترناً به » ومن حيث أنه موضوع للاستقبال يكون مقترناً به ، فكان شيئين موضوعين لمعنيين ... الخ .

(٢) «مر» ساقطة من «ج» .

(٣) في المتن تحقيق بركات : «ولا بنظيرها» وكذلك ما في شروح الاثير وابن أم قاسم والدماميني .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٩» .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : قبلته ... الخ .

(٦) «ج ١ ص ١٠ ظ» .

(٧) في «ج : ليته .. الخ . أى بدون واو .

(٨) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٥» .

تجوز أيضا هنا كما نبه عليه الاثير نفسه بقوله : ولا بنظير ، لأن القابل للاسناد انما هو النظير ، فنسبة الاسناد اليها بذلك تجوز ظاهر ، وقد عدل عما به حد غيره أيضا . وأحسن ما حد به : أنه كلمة دالة على معنى في غيرها فقط ، احتراز بلفظة فقط من أسماء الشروط والاستفهام ، فإنها دالة على معنى في غيرها ، ومع ذلك فهي ذات دلالة على معنى في نفسها . وقد اختلف في تفسير معنى قولهم : الحرف دال على معنى في غيره « بما يحتاج الى دقيق فكر ومزيد نظر ، حتى لقد وضعت ( فيه ) ( ١ ) الأوضاع ، وصنفت فيها التصانيف .

فان « كأن ولعل » : اذا ذكر كل منهما للعالم بالوضع فهم من « كأن » التشبيه ومن « لعل » الترجى ، ومن « هل » الاستفهام ، فهم من ضرب الفعل الماضى . ومن « الكشع » ( ٢ ) معنى : الحصر فيحتاج الى تمييز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة قسيمية .

---

(١) « فيه » ساقطة من « ج » .

(٢) في : « الصحاح ج ١ ص ١٩١ » الكشع : ما بين الخاضرة الى الضلع الخلفى ، وطوى فلان عن كشعه اذا قطعك ، وطويت كشعى على الامر ، اذا اضرته وسترته .

الأول : ما فيه معنى الحرف من الالفاظ قد يكون مفردا كالمعرف باللام ، والمنكر بتثنية التنكير ، وقد يكون جملة كما في : هل زيد قائم ؟ لكون (١) الاستفهام معنى في الجملة ، اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في « ما قام زيد » لا انتفاء قيام زيد ، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ، اما مقدما عليه كما في نحو بصرى ، أو مؤخرا عنه كما في الرجل ، والاكثر كون معنى الحرف المضمون ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى ، غير أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المضمن ، كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه ، بل الدال على المضمن فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمضمن. فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى (٢) أحدثه (٣) فيه اللام المقرونة به ، وكذا ضرب زيد في : هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام للاستفهام عن ضرب زيد ، ولا بد في (٤) المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجوده فيه « هل » ، وقد يكون دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

الثانى : خص المتأخرون معانى الحروف بأن منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة ، كلام التعريف وحرف النداء ، وفي الفعل خاصة ، كالسين ونون التوكيد ، أو الربط بين اسمين أو فعلين ، كحرف العطف ، وإن الشرطية ، وبين جملتين كحرف العطف ، أو بين فعل واسم كحرف الجر ، أو لقلب معنى جملة تامة ، كما النافية وهل وهلا ، أو لتأكيد نحو « ان » ، أو لزيادة معنى آخر الاسم ، كالف الندبة والتعجب / ، أو الانكار ، أو على آخر الكلمة للتذكير ، أو للزيادة المحضة نحو : « فيما رحمة من الله » (٥) أو الجواب كنعم ولا ، أو الاستفتاح نحو « ألا » أو « أما » وللتنبيه نحو « ها » والجواب بالفاء الجزئية ، ولا واللام في جواب القسم ، وللتفسير كمن ، وللخطاب كالكاف في ذلك وأرأيتك .  
— ويعتبر = أى يختبر — الاسم بندائه = أى طلب اقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظا أو تقديرا ، نحو يا مكرمان ، وهو أجود من قولهم بحرف النداء ، لأن « يا » قد تدخل على ما ليس باسم ، كياليتنى وياحبذا .

(١) لعل الصواب : لكون للاستفهام ... الخ .

(٢) في « ب » : التعريف المحدث للام المقترنة ... الخ .

(٣) في « ج » : الذى أحدث فيه ... الخ .

(٤) في « ج » : من المستفهم ... الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

قال المصنف (١) : واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأى أولى من اعتبارها بيا لكثرة مباشرة يا « للفعل والحرف كالمثاليين ، وانما اختص الاسم بالنداء لمفعولية المنادى معنى ، يعنى والمفعولية انما تليق بالاسماء هـ .

قلت : وحرف الدماميني (٢) النقل عنه فقال : واعتبار الاسم بذلك يعنى بنداؤه أولى من اعتباره بحرف النداء . وتحريره ما أورده .

قال أثير الدين (٣) : وما اعتبره من أولية ذلك الاعتبار غير جيد ، لقلة النداء بهاتيك الحروف ، ومن ثم لم يرد منها شيء في التتريل ، ولا في كلام الفصحاء وانما ورد في بعض أشعارهم ، فالأولى اعتباره بحرفه المشهور ، وأما دخول « يا » على الفعل فليس نداء على أصح القولين ، بل تنبيهها بيا ، فيا للنداء ، ولمحض التنبيه هـ .

قلت : فهو اذا حرف مشترك بين المعنيين ، فلا يصح اعتباريته للاسم رأسا (٤) . قال : (٥) وأما توجيهه اختصاص الاسم بالنداء بمفعوليته معنى فتقدمه اليه الجزولى ، ثم ظاهره (٦) أن المنادى ليس مفعولا صريحا ، وهى مسألة خلاف فالكوفية ، والسيرافي/وابن كيسان (٧) وابن الطراوة (٨) على مقتضى ذلك الظاهر ،

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ » نقل بتصريف .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ ط » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦ » نقل بتصريف .

(٤) وعليه فاما كان خاصا أولى من المشترك ، علما بأن « أيا ، وهيا ، وأى » قد اتفق النحويون على كونها من ادوات النداء .

(٥) أى : الاثير في المرجع السابق .

(٦) في « ج : » ثم ظاهر أى ... الخ .

(٧) هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوى ، كان قة في العلم والفهم ، أخذ عن المبرد وثعلب . قال ابن الانبارى : وكان ابوبكر بن مجاهد يقول : كان ابن كيسان أعنى من الشيخين - يعنى المبرد وثعلب - وقال القفطى : فن مصنفاته المشهورة كتاب « المهذب » وكتاب « الحقائق » وكتاب « المختار » وكتاب « غريب الحديث » وكتاب « الشاذات » في النحو وذكر غير ذلك « توفي عام « ٢٩٩ » . أنظر : النزهة ص ٢٣٥ - الانباء ج ٣ ص ٥٧ - البنية ج ٣ ص ٥٧ - البنية ج ١ ص ١٨ - هدية المارفين ج ٢ ص ٢٣ .

(٨) هو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى الملقب أبو الحسن بن الطراوة من أعظم شيوخ السهيل اثرا في اتجاهه النحوى والقوى ، سمع ابن الطراوة على الأعلام كتاب سبوية ، كما أخذ عن عبد الملك ابن سراج ، وروى عن أبى الوليد الباجي ، وقد جمع بين الادب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالاستاذ ، وكان الى هذا شاعرا مجيدا ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن المصرى وكان ايضا ناثرا ، صاحب رسائل . توفي عام ( ٥٢٨ ) .

انظر البنية ج ١ ص ٦٠٢ ، ج ٢ ص ٣٤١ - هدية المارفين ج ١ ص ٣٩٨ .

وسيبيويه وجماهير البصرية على خلافه (١) ، وقد أوعبنا في الاستدلال على ذلك في باب النداء ، فإن كان المصنف قد وافق الكوفية فقد ناقض قوله في ذلك الباب : المنادى منصوب لفظاً أو تقديرًا بأنادى لازم الاضمار ، وأيضاً فهو فاسد على ما بين هنالك ، أو وافق سيبويه فقد أساء العبارة حيث خص جانب المفعولية بالمعنى ، وعبارة بعض « يختص » بالنداء ، وآخرين « يعتبر » (٢) به وليس كل حسناً ، لأن المنادى من ضروب المفعولات ، فلو قيل : يختص أو يعتبر بكونه مفعولاً كان أعم ، لدخول النداء وغيره في ذلك قاله أثير الدين (٣) .

قلت : وليس بجيد ، لغموض مفعولية المنادى ، وخفاء اندراجها في أنواع المفعولات ، سيما ما عليه الكوفية وموافقوهم من كونها معنوية لا صريحة ، فالعدول الى الاعتبار بالنداء « أوجه » (٤) وأوضح - وتنوينه في غير روى = : وهو الحرف الذى تعزى اليه القصيدة ، كقصيدة لامية ، اللامية الروى .

وفي شرح الدمامينى (٥) / قلت : وتعريفه بذلك يفضى الى الدور ، ضرورة أن معرفة الروى حينئذ متوقفة « على » (٦) نسبة القصيدة اليه ، لأنه أمر مأخوذ في تعريفه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على معرفة كونه رويًا .

قلت : وهو مندفع بأن لا نسلم التوقف في كل من الأمرين ، ضرورة أن معرفة كل منهما ضرورى غير متوقف تعقله على تعقل مقابله ، كما زعم حينئذ فلا يضر تعريفه بنسبة القصيدة اليه ، لأنه في معنى الذى يقع أواخر اعجاز أبيات القصائد ، فتنسب بذلك اليه ، ثم الروى ان كان محركا فهو المطلق ، والتنوين

(١) قال المبرد في المنتصب ج ٤ ص ٢٠٢ : « أعلم أنك اذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره » وذلك قولك : يا عبدالله ، لأن « يا » بدل من قولك أدعو عبدالله ، وأريد ، لا أنك تجرب أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فاذا قلت : يا عبدالله ، فقد وقع دعاؤك بعبدالله ، فانتصب على أنه مفعول تعدى اليه فعلك . وقال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ١٤٧ : « وما ينتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدالله والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد عبدالله ، فحذف « أريد » وصارت « يا » بدلا منها .

وقال في ص ٣٠٣ : « أعلم أن النداء كل أسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » والمفرد وقع ، وهو في موضع أسم منصوب . انظر : « ابن يعيش ج ١ ص ٢٢٧ » والرضى على الكافية ج ١ ص ١١٩ - وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ - والاشونى ج ٢ ص ٣٥٩ . وقد ذكرت هذا هنا وان كان موضعه باب النداء تنميما للفائدة .

(٢) في « ج » : يثيرة به .. الخ . أى بالهاء .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦ » .

(٤) « أوجه » ساقطة من « ج » .

(٥) أى : شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠ ظ » .

(٦) في « ج » : الى نسبة ... الخ .

اللاحق له يسمى الترم (١) ، أو ساكنا فهو المقيد ويسمى لاحقه الغالى ، وكلاهما غير مختص بالاسماء ، فمن (٢) ثم احترز عنهما ، وما سواهما يختص بها ، ويأتى الكلام عليها انشاء الله تعالى في فصل التنوين - وبتعريفه = : بالأداة ، سواء في ذلك «أل» أو «أم» أو غير ذلك كالأضافة ، والاضمار ، والعلمية ، والاشارة ، وهو أجود من قول بعض : بدخول «أل» عليه .

قال أثير الدين (٣) : وكان ينبغى إذ عمم (٤) التعريف أن يعمم المفعولية عوض ذكره (٥) النداء .

قلت : وما كان ينبغى له ذلك ، لغموض مفعولية المنادى كما مر (٦) ، وكـم (قد) (٧) نعى عليه هو الغموض في حدوده بأوضح من ذلك .

وفي شرح الدماميني (٨) : وتكرير الجار مع هذه العلامة دون ما تقدمها لا يظهر لى وجهه .

قلت : والخطب في ذلك سهل ، وقد يكون من النقلة (٩) ، واذا (وقد) (١٠) قال ذلك فليقل : وما تأخرها «وهو» (١١)

- وصلاحيته بلا تأويل للاخبار عنه ، أو إضافة اليه = : نحو زيد قائم و غلام زيد ، احترازا مما يصلح لهما ، لكن بالتأويل ، فليس باسم غير أنه (١٢) في تأويله نحو : سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم « (١٣) ، «سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم

(١) وقد مثل له ابن مالك في شرحه بقوله : فأما أن يكون عوضا عن مدة الاطلاق في روى مطلق فلا يختص باسم ، لأن الروى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض أسم ، وذلك في لغة تميم كانشاد بعضهم :

أقل اللوم عادل والمتأبى \* وقولى إن أصبت لقد أصابن  
والبيت بجزير انظر الدرر ج ٢ ص ١٠٣ وص ٢١٤ ، وشرح المفصل ج ٤ ص ١٥ .

(٢) في «ج» : ومن ثم ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٦» .

(٤) هكذا في شرح الاثير ، والذي في نسخ شارحنا : «عم» ويعم ... الخ .

(٥) في «ج» : ذكر النداء .. الخ . يسقط الهاء .

(٦) انظر «ص ٢٠٠» وان مفعولية المنادى مختلف فيها .

(٧) «قد» ساقطة من «ج» .

(٨) «ج ١ ص ١٠ ظ» .

(٩) وما يؤيد رأى الشارح ما ذكره بركات محقق المتن في الهامش ٣ بقوله : في «د» : وتعريفها ... الخ ، كما جاء في الجزء المحقق لشرح ابن مالك ج ١ ص ٩ «بدون حرف جر ، وهو الباء» .

(١٠) «قد» ساقطة من «ج» .

(١١) «وهو» ساقطة من «ج» .

(١٢) في «ج» : غيره في تأويلها ... الخ .

(١٣) سورة البقرة ، آية : ٦ .

صامتون» (١) وأن تصوموا خير لكم» (٢) ، «ويوم نسير الجبال» (٣) أى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وسواء عليكم دعاؤكم أو صمتكم ، وصومكم خير لكم ، ويوم تسير الجبال .

وأجاز بعض الاخبار عن الفعل تمسكا بـ «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» (٤) وقوله تعالى : «ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه» (٥) وقوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق» (٦) . وقوله :

وما راعنى الايسر بشرطة . وعهدى به قينا يفش (٧) بكير (٨) والصحيح خلاف ذلك ، وظاهر ما استدلوا به للاخبار عن الحملة لا الفعل على أنفراده .

ثم قضية كلام المصنف جواز الاخبار بتأويل في غير الاسم ، وقد مثل بما هو في تأويل الاسم مما اقترن بحرف مصدرى ، نحو «وأن تصوموا خير لكم» وبما هو جملة نحو «سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون» ، أما بحرف مصدرى فلا نزاع فيه .

وأما عن الحملة ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : المنع : وهو قول المبرد والفارسي وجمهور البصرية ، وصححه بعض أصحابنا .

(١) سورة الاعراف ، آية : ١٩٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .

(٤) قاله : المنذر بن ماء السماء في حق رجل اسمه : «شقة بن خرة» كان يسمع به ويمجبه ما يبلغه عنه ، ويضرب لمن خبره خير من مرأة ، انظر مجمع الامثال للبيداني ج ١ ص ١٢٩ وما بعدها .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .

(٦) سورة الروم ، آية : ٢٤ .

(٧) في «ب» ، ح : يعيش .

(٨) نسبه محقق الخصائص لرجل من بني أسد يقال له معاوية في هجو ابراهيم ابن جوران الملقب : بفروج أو فروخ ، وذكر قبله بيتين آخرين .

قال ابن جني في هذا المقام : وقد جاء ذلك في الفاعل ، على عزته ، وأنشدنا = يعنى أبا على الفارسي - وذكر البيت . وقال : أراد بقوله : «وما راعنى الايسر» أى مسيره ، على هذا وجهه . وقد يجوز أن يكون حالا ، والفاعل مضمر ، أى : وما راعنى الا سائرا بشرطة .

وقال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله . ومعنى البيت : أتمجب منه ، وقد كان أمس حدادا ينفخ الكبر ، واليوم صاروا الى الشرطة . والمراد بالشرطة : الشرطى المعروف ، والقين الحداد ، وهو منصوب على الحال . راجع : «الخصائص» ج ٢ ص ٤٣٤ - العيني ج ٤ ص ٤٠٠ - التصريح ج ١ ص ٢٦٨ - شواهد المغنى ص ٨٤٠ .

والجواز : وعليه هشام (١) وثعلب (٢) وجماعة كوفيون قالوا : يعجبني يقوم ، وظهر (٣) أقام زيد أم قعد ، تمسكا بما مر . والتفصيل بين أن تكون الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله والفعل قلبى معلق ، فيجوز ، أولا (٤) ، كيسرني يخرج عبدالله فلا ، فإن جاء ما ظاهره ذلك فمؤول ، وهو قول الفراء (٥) ، وجماعة ، وعزى لسيبويه (٦) ، وكلامه يحتمله ، وأول المانعون (٧) / مطلقا جميع ذلك ، فتسمع على تقدير أن تسمع ، وألا يسير ، فلما حذف الحرف المصدرى ارتفع الفعل ارتقاعه في قوله :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى(٨)

- (١) هو : هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفي . قال القفطى : صاحب الكسائي أخذ عنه ، وله مقالة في النحو تعزى إليه ، يكنى أبا عبدالله . توفي عام ٣٠٩  
انظر : الزهرة ص ١٦٤ - الانباء ج ٣ ص ٣٦٤ - البقية ج ٢ ص ٣٢٨ - هدية المارفين ج ٢ ص ٥٠٩ .
- (٢) هو : أبوالبباس أحمد بن يحيى ثعلب « امام الكوفيين في النحو واللغة » ، سمع من محمد ابن زياد ، ومحمد بن سلامة ، والزيبر بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدى ، والافخش على بن سليمان ، وأبوبكر الانبارى وغيرهم ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ وتوفي عام ٢٩١ - انظر انباء الرواة ج ١ ص ١٣٨ - العبر ج ٢ ص ٨٨ - الزهرة ص ٢٢٨ - البقية ج ١ ص ٢٩٦ - هدية المارفين ج ١ ص ٥٤ .
- (٣) في « ج : يعجبني يقوم مهرا وأقام زيدا ... الخ .
- (٤) أى : أولا تكون الجملة كذلك .
- (٥) هو : يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمى أبو زكرياء الفراء امام العربية ، كان أعلم الكوفيين بعد الكسائي في النحو ، أخذ عن الكسائي ويونس . قال القفطى : قال ثعلب غير مرة : لولا الفراء ما كانت العربية ، لانه خلصها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد . وله عدة مصنفات منها : معاني القرآن ، النوادر ، المقصور والمدود ، الخنود وغيرها . توفي عام ( ٢٠٧ ) .
- انظر : « الانباء ج ٤ ص ١ - البقية ج ٢ ص ٣٣٣ - وفيات الأعيان ج ٦ ص ١٧٦ - شذرات الذهب ج ٢ ص ١٩ » .
- (٦) انظر : « الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٥٦ » .
- (٧) في « ج : المانع مطلقا ... الخ » .
- (٨) وتماه : وأن أشهد الذات هل أنت مخلدى
- وقائله : طرفه بن العيد ، واسمه : عمرو من شعراء الجاهلية وفحولها ، قتل وهو ابن عشرين سنة ، وقد أجمع شعراء العرب ومؤرخوهم على علو كعبه في عالم الشعر ، قال ابن رشيق في تفضيل معلقته على سائر المعلقات .
- « انه أفضل الناس وحيدهم عند العلماء » ، وقال ابن سلام : « إنه أشعر الناس واحدة » وقال ابن قتيبة : « إنه أشعر الناس طويلا » .
- والبيت من معلقته المشار إليها ، قال الأعمى في هامش الكتاب : « والشاهد : في رفع « أحضر » بحذف الناصب وتعميره منه ، والمعنى : لأن أحضر الوغى وقد جوز النصب بإضمار أن « ضرورة » وهو مذهب الكوفيين .
- راجع الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ - ديوانه ص ٤٦ - أمال الشجرى ج ١ ص ٨٣ - العجنى ج ٤ ص ٤٠٢ - شواهد التوضيح ص ١٨٠ - الخزانة ج ١ ص ٥٧ - شواهد المفتى ص ٨٠٠

على رواية الرفع ، وعلى أن الفاعل في « ثم بدا لهم » (١) ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، أى بدا هو أى البداء (٢) كما قال :

بدا لك والموعود حق لقاءه . بدا لك من تلك القلوب بداء (٣)

نظير قوله :

إذا اكتحلت عيني بعينك مسها

نجير وجلى غمره بفؤادهما

أى : مسها الاكتحال ، و « ليسجنته » اذ ذاك جملة مفسرة للضمير ، فلا محل لها (٤) وقد تفسر العرب المفرد بالجملة نحو « كمثل آدم خلقه من تراب » (٥). أو في موضع مفعول فعل محذوف ، أى : قالوا : « ليسجنته » جواب لبدا ، لأن أفعال القلوب تتلقى بما يتلقى به القسم .

قال أنير الدين (٦) : والأحسن (٧) عندى أن الفاعل ( عائد ) (٨) على المنسبك من « الا/أن يسجن » (٩) ، أو المفهوم من « ليسجن » ( أو ) (١٠) المدلول عليه بالسجن في قوله : « رب السجن أحب الى » (١١) فالتقدير على هذه الاحتمالات : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو أى سجنه مقسمين ليسجنته.

(١) في « ب : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنته » سورة يوسف آية ٣٥

(٢) في « ب ، ج : أى البداء : .. الخ ، بدون همزة .  
(٣) قاله : محمد بن بشير بن عبدالله بن عقيل الخارجي ، من بني خارجه ويكنى أبا سليم ، وذلك ضمن أبيات يظم فيها رجلا وعده «قلوصا» : ناقة شابة - ومطلة ، ويمدح زيد ابن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، وبعد بلوغها لزيد بحث إليه بقلوص من خيرة ابله ، والشاعر : من فصحاء الحجاز ، ومن شعراء الدولة الاموية .  
قال ابن الشجري في أماليه : وبما قدر له فاعل من لفظه « بدا » في قوله تعالى : « ثم بدا لهم ... الآية » التقدير : ثم بدا لهم بداء ، لا بد من تقدير هذا الفاعل ، لان الفعل مطابق ولا يصح باستاده الى « ليسجنته » ، لأن اسناد الفعل الى الفعل مستحيل ، ولما لم يكن للفعل مندوحة عن استاده الى فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل كالمفعول في نحو : ضرب زيد ، اسند ( بدا » الى الفاعل الذي أظهره الشاعر في قوله : « لملك والموعود حق لقاءه ... البيت . واستشهد ابن جني في الخصائص في مقام الجملة الاعتراضية برواية : لملك والموعود ... وقال وانشدنا . يعنى أبا علي الفارسي . راجع : الخصائص ج ١ ص ٣٤٠ - أمالي الشجري ج ١ ص ٣٠٦ - الخزائن ج ٤ ص ٣٧ - شواهد المفنى ص ٨١٠ - الدرر ج ١ ص ٢٠٤ .  
(٤) قال ابن هشام في « المفنى ج ٢ ص ٥٧ » : « السادس : ثم بدا لهم .. الآية » فجملة « ليسجنته » قيل : هي مفسرة للضمير في « بدا » الراجع الى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر ، وإن المفسر مجموع الجملتين .. الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٥٩ .

(٦) في « شرح التسهيل ج ١ ص ١٧ » .

(٧) في « ح : وأحسن عندى » .

(٨) « عائد » ساقطة من ج .

(٩) سورة يوسف ، آية : ٢٥ .

(١٠) « أو » ساقطة من « ج » .

(١١) سورة يوسف ، آية : ٣٣ .

قلت : بل الأحسن ما لغيره في ذلك من الوجه الأول ، لتباعد ما بين العائد والمعود عليه جدا في عامة أو جهة هو سيما أولها .. وفي شرح الدماميني (١) قلت : وكلام المصنف رحمه الله فيه تكرير ، وتصوير ، وإهمال قيد ، وحشو ، أما التكرير فقد سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو اسناد ما لمعنى الكلمة إليها أو لتظيرها ما لمعنى الكلمة إليها أو لتظيرها . (٢)

قلت : لا نسلم أنه تكرير ، وإن سبق ما يستفاد منه ذلك ، لأن الاسناد أعم ، كما أشار إليه بلفظ الاستفادة ، ولا تكرير بين أعم وأخص ، لشموله النسبة التي في الكلام الخبري والطلبى والانشائي ، بخلاف الاخبار فخاص بالخبري ثم لو سلم اتحادهما فلا يسلم التكرير أيضا إذ قد ذكر على وجه غير المذكور به هنالك ، ثم انه أخذ من قول الرضى (٣) اغترارا في قول الحاجبية (٤) : « الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأرمنة » ، لم يقتصر المصنف (٥) على ما تقدم مع قوله « وقد علم بذلك حد كل منهما » لإرادته التصريح بحد كل من الاقسام في أول صيغة ، فأورده الدماميني انكارا ، ولو سلم فهو كما قال أثير الدين : زيادة بيان بذكر أشياء مما لا يوجد في غير الاسماء ، وسيورد ما لا وجه له في الأفعال ، لانكشاف الأضرب الثلاثة قبل بحدودها .

ثم قال الدماميني (٦) : وأما القصور فلأن الاسناد الى الكلمة أعم من الاخبار عنهما ، لصدق الأول على النسب الواقعة في الحمل الانشائية دون الثاني ، فالتعبير بما يخص بعض الاسماء دون ما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور .

قلت : انما يتم القصور أن لو جعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبرا عنه ، وانما جعلها كصلاحيته لذلك ، وهي مساوية لصلاحيته للاسناد اليه ، إذ كلما تحقق أحد هذين الأمرين تحقق الآخر ، وقد استشعره الدماميني آخرأ . وأجاب (٧) : بأننا لانسلم المساواة وذلك لأن الاخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل ( معه الكلام الصدق والكذب ، والاسناد اليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل (٨) الكلام معه ذلك أولا يحتمله ، ولا شك أن لنا ألفاظا صالحة للاسناد اليها غير صالحة للاخبار عنها ، نحو « غدر وخيبت » مثلا ، فانهما اسمان ملازمان للنداء ، ولا يجوز استعمال شيء منهما على غير هذا الوجه أصلا / تقول : يا غدر يا خيبت ،

(١) « ج ١ ص ١١ و ١٢ » .

(٢) المراد بها قول ابن مالك : « صلاحيتها بلا تأويل للاخبار .. الخ . انظر ص ١٩٦ .

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٩ .

(٤) انظر : شرح ابن الحاجب للكافية ج ١ ص ٧ .

(٥) أى : ابن الحاجب في الشرح المذكور ص ٦ .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١ و ١٢ .

(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٨) ما بين المقوفين ساقط من « خ » .

كل منهما مسند اليه معنى ، اذ قد علق ( به ) ( ١ ) طلب الاقبال ( ٢ ) وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، ضرورة أنه بصيغة النداء الانشائية.

قلت : بل منع المساواة مكابرة وحيد عن جادة الانصاف ، وذلك ان الاسماء اللازمة للنداء غير قابلة ما لمعناها الى أنفسها ، ضرورة لزومها لما استعملت فيه ، فلا ينصرف فيه بوجه ، فيمتنع التعليقان معا ، غير أن لها نظائر تقبله الى أنفسها بوجيهية ، فدعوى قبولها لأحدهما ، وهو ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا تحكم ، لا يندفع بأنه صيغة النداء ، ضرورة أن تعليق طلب الاقبال وإيقاعه على المتأدى مما يستدعى مفعوليته ، وهو ما عليه النحاة قاطبة ، لا الاسناد ( ٣ ) اليه كما زعم ، وحينئذ فالتعليقان منعا ، سواء بل ( ٤ ) وجوازا لكن بحسب النظر الذي لم يتصف ببناء أصلا ( ٥ ) ، وهو « الغادر والخبيث في ياغدر وياخبيث ، والكريم واللتيم في يا مكرمان ويا ملئمان » ما ( ٦ ) لم يكن معنى اسم ( ٧ ) الفعل في السكوت الذي هو نظير « صه » في نحو السكوت حسن / والا تساوى النظر ، أو في عدم القبول لانفسهما .

قلت : فظهر اختلال قوله ( ٨ ) . لأنه قد علق به الاقبال « وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، وفساد قوله : « وعلى هذا فصلاحية الاسناد اليه أعم ، لشمولها ما ذكرناه دون صلاحية الاخبار عنه » وخطله ( ٩ ) في قوله : « لكن هذا يقتضى أن قول المصنف في تعريف الاسم : أو نظيرها مستدرك بالنسبة الى مثل هذه الاسماء ، ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده » اذ لا استدرك فيها البتة كما أوضحناه .

وأما دعواه أن ذلك لا يضر فيما نحن بصدده فمسلّم ، لكن على ما درج عليه من ذلك التعليق وقد عرفت فساده .

ثم قال ( ١٠ ) : وأما إهمال قيد ، فلأن الاخبار عن الكلمة انما يكون من خواصها عنده ، اذ كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، وقد ترك القيد الدال على ذلك .

- 
- ( ١ ) « به » ساقطة من « ج » .
  - ( ٢ ) في « ج » : طلبا الافعال .. الخ .
  - ( ٣ ) في « ج » : لا اسناد .. الخ .
  - ( ٤ ) في « ج » : بل جوازا بحسب .. الخ .
  - ( ٥ ) في « أ » : بناء راسا وهو .. الخ .
  - ( ٦ ) « ما » ساقطة من « ج » .
  - ( ٧ ) في « ج » : اسم فعل .. الخ .
  - ( ٨ ) أى : الدمايى في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١١ و » .
  - ( ٩ ) في اللسان مادة « خطل » ج ١٣ ص ٢٢٢ وخطل : الكلام الفاسد الكثير المضطرب .. وقال : الخطل : الكلام الفاسد .
  - ( ١٠ ) أى الدمايى في المرجع السابق .

لا يقال : أغنى (١) عنه بما سبق في تعريف الاسم ، حيث قيد الاسناد بما يقتضى كونه معنويا .

لأننا نقول : فاذا لا حاجة الى هذه الخاصة أصلا (٢) ورأسا .

قلت : انما يحمل الاخبار على ما هو خاصة من خواص الاسماء وهو المعنوي ، بشهادة المقام من كونه بصدد تعريف الاسم ، لا على ما يعم الاضرب الثلاثة من اللفظين ، وان مضى (٣) أن المحققين على خلاف ما عليه المصنف في ذلك .

ثم دفع اغناء ما اسلفه من القيد في تعريف الاسم عن القيد هنا باقتصائه أن لا حاجة أصلا الى هذه الخاصة ممنوع بمنع الملازمة بينهما ، لما مر عن أثر الدين (٤) من زيادة البيان بأيراد هذه الخواص ، لانكشاف الاضرب الثلاثة بمحدودها ، وهى أوضح من شمس الضحى .

ثم قال (٥) : ثم احالة من يقصد تعريفه للاسم بهذه الخاصة على أمر خارج هنا مما ينافي هذا القصد .

قلت : لا نسلم أن هنالك (٦) احالة رأسا ، لأن جمهور هذه الخواص بقيودها مما معروف مبتدلا بين متعاطي اوليات من الاعراب ، سيما وقد عرف من رأى المصنف أن المعنى بهذه الخاصة المعنوية دون اللفظية كما مر الخوض في ذلك ، ثم قال (٧) : وأما الحشو فلا دعائه الاحتراز بقوله : « بلا تأويل » عن مثل « وان تصوموا خير لكم » (٨) كما مر ، وهذا ساقط ، لأن الخاصة هى كون الكلمة صالحة لما ذكرناه ، وضمير صلاحيته عائد الى الاسم ، باعتبار كونه لفظا هو كلمة ، فالمعنى حينئذ : يعتبر كون اللفظ الذى هو كلمة اسما بصلاحية ذلك اللفظ لاخبار عنه . والا فلو كان المراد : ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم لاخبار عنه ، أى : اذا صلح الاسم لأن يخبر عنه فهو اسم ، لم يستقم ، فتعين كون المراد اذا صلح اللفظ الذى هو الكلمة لأن يخبر عنه فهو اسم حينئذ .

قلت : انما مرجع الضمير للفظ مرادا به ما هو اعم من الكلمة يصلح الاخبار عنه ، لصدق اللفظ على ما فوق الكلمة ، كما صرح بنحوه المصنف ، وعليه

(١) في « ج » : لفتى عنه .. الخ .

(٢) « الواو » ساقطة من « ج » .

(٣) انظر « ص ١٨٢ » .

(٤) وعبارته في ج ص ١٦ : لما بين الاسم والفعل بالحد أراد أن يزيد في البيان فأخذ يذكر أشياء مما لا تكون الا في الاسم ... الخ . وانظر « ص ٢٠٠ » .

(٥) أى : الدمايى في المرجع السابق .

(٦) في « ج » : هنا لاحالة .. الخ وهى خطأ .

(٧) أى : الدمايى في المرجع السابق .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

فيحسن الاحتراز عن ، نحو : « وأن تصوموا خير لكم » ، مما يفتقر في الاخبار عنه الى التأويل .

قلت : وبه يندفع أيضا ما ابتناه على ذلك الاصل سؤالاً وجواباً من قوله (١) : فان قلت : تلوح فائدة هذا القيد في « تسمع بالمعدي خير » برفع الفعل اذا لم نعتبر شيئاً محدوفاً ، فأجاب : بأن ذلك ان صح لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم السابق فتأمله .

قلت : بل لا يلزم لما أوردناه هناك عن المصنف احترازاً بالكلمة في ذلك التعريف مما تعقبه أثر الدين .

— أو عود ضمير عليه = : لأن العائد غير المعود عليه « وليس العائد الا اسماً » فلا يكون عين أحد قسيمية ، ومن ثم ادعى صاحب الكشف اسمية الكاف في « كهية الطير » (٢) لعود الضمير من « فأنفخ فيه » اليه (٣) .

وأطبقوا أيضاً على اسمية « مهما » و « ما » في ما أحسن زيداً ، لعود الضمير عليها ، خلافاً لزاعم حرفية « ما » .

— أو ابدال اسم صريح منه = : نحو كيف أنت ، أصبح أم سقيم ؟ فكيف اسم لابدال اسم صريح منه ، ولا تبدل الاسماء الا من الاسماء ، وهو مندرج في « بلا تأويل » ، كما أن علامة ما مر كذلك ، لقوله بعد : « بالاخبار به » مستأنفا للعامل ، فيخرج عنه « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٤) و « يوم نسير الجبال » (٥) من حيث أن المضاف اليه في تأويل مفرد ، ونحو « وأن تصوموا خير لكم » (٦) لعود مستكن « خير » على « أن تصوموا » مؤولاً بالصوم ، ونحو يعجبني أن تفعل الخير اطعامك اليتامى من حيث ابدال اطعامك من « أن تفعل الخير » مسؤولاً بفعلك . وفي شرح الدماميني (٧) : على أن البحث « الثالث » (٨) وارد فيه فافهم قلت : وقد عرفت ما اسلفناه مراجعة له في ذلك فافهم ، بل نقول : الوجه في ذلك هنا انما كرر تنبيهها على الاندراج المذكور كما ذكر .

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٩ .

(٣) وعبرة الكشف ج ١ ص ٤٣١ : « فأنفخ فيه » الضمير للكاف : أى في ذلك الشيء المماثل لهية الطير .

(٤) سورة المائدة « آية : ١١٩ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٧) « ج ١ ص ١١ ظ » .

(٨) في الاصل : « البحث السابق وارد .. الخ » .

— وبالإخبار به مع مباشرة الفعل = : نحو : « كيف كنت ، وخروج (١) زيد إذا خرجت ، « فكيف » و « إذا » اسمان ، لدفع الاخبار بهما الحرفية ، ودفع مباشرتهما الفعل الفعلية ، من حيث لا يباشر فعل فعلا إلا مؤكدا كقام قام زيدو الغرض انتفاؤه في المثالين ، فتيقنت اسميتهما .

— ومواقفه ثابت الاسمية في لفظه = : أى وزن يخص الاسماء ، نحو وشكان وبطآن ، بوزن « فعلان » ، وهو من أبنية الاسماء المختصة / بها مع انتفاء الحرفية لكونهما عمديتين ، والحرف ليس الافضلة قاله المصنف (٢) .

قال أثير الدين (٣) : ولا أدري / ما معنى وشكان وبطآن عمديتين ، وقد تقرر ان العمدة اصطلاحا ما كان مرفوعا من مبتدأ أو فاعل ، وغير سائغ ذلك في « وشكان » ، اذ لم يذهب ذاهب الى كونهما في موضع رفع ، ومن ذهب أن ذاهت لاسماء الافعال موضع خصه بالنصب .

قلت : بل ذهب جماعة واختاره ابن (٤) . الحاجب الى أنها في موضع رفع بالابتداء استغنى بمرفوعها عن الخبر ، وبطون الدفاتر طافحة بذلك ، والعجب أنه قد صرح بذلك هو أيضا في الباب بعده ، وفي باب اسماء الافعال ، ثم قال (٥) .

(١) في « ج : وخرج .. الخ » .

(٢) في « شرح للتسهيل ج ١ ص ١٢ » مع التصرف .

(٣) في « شرح التسهيل ج ١ ص ١٨ » نقل بتصرف .

(٤) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته في هذا المقام ج ١ ص ٧٦ : « والنحويين في موضعها من الاعراب مذهبان : أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر ... ، والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمّر مستتر ، والحملة وإن كانت من مبتدأ وفاعل يستغنى عن الخبر فيها كما استغنى في « أقائم الزيدان ... » والثاني أوجه لانه أسم جرد عن العوامل اللفظية ، فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل سد مسد الخبر كما في قولك : « أقائم الزيدان ... الخ » . وقال عصام الدين في حاشيته على الفوائد الضيائية ص ٢٣٢ : « ومن حق أسماء الافعال الا يكون لها اعراب كالماضي والامر ، وقيل : هي مرفوعة المحل بالابتداء ، فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر ، كما في قولنا : أقائم زيد ، وهذا هو الذي اختاره المصنف - ابن الحاجب - في ايضاح المفصل ، وإن قاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب ، وقيل : مصادر منصوبة بأفعال محذوفة ، وينافي تقدير الفعل كونها أسم فعل .. الخ .

وقد ناقش الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ هذين الرأيين وأبطلهما ، وأنها مثل الافعل التي هي بمناتها فقال : بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ ... فاسم الفعل اذا ككاف ذلك وكالفصل عند من قال : انه حرف ، كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين ، فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك ، لأن الحرف لا اعراب له ، فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب ، فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له أيضا محل من الاعراب ... الخ . وقال : وما ذكره بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة ، فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية .. الخ وهذا رأى الكوفيين وهو الذي أراه لقوة أدلة الرضى وسلامة مناقشته للموضوع .

(٥) الى : الاثير في المرجع المذكور .

وان اراد بالعمدة هنا « أنها » (١) أحد ركنى الاسناد ، فيحتمل غير أن ليس المصطلح ، ويلزمه أن « قام » من - قام زيد - عمدة وبين أنه أراد هذا .  
وفي شرح الدمامينى (٢) : واعلم أن هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة الاسم والفعل والاحاطة بابنية كل منهما فاذا لا حاجة اليها .

قلت : وهو مدفوع بأن المخاطب بهذا الكتاب من تمكن بأولييات هذا العلم وجملة وافرة من مسائله ، كما قال صاحب المغنى (٣) : « وخطابى به لمن ابتدأ في تعليم الاعراب ، ولئن استمسك منه بأوثق الأسباب » ولا شك أنه لا يمتري في نحو : « وشكان وبطآن » أنهما من الأبنية الخاصة بالاسماء وحينئذ فالغرض من ايراد هذه الخواص فيه جمع أطراف هذا العلم .

ولو سلم أن المخاطب من دونه ، فقد تحصل عنده معرفة نحو هذا البناء ابتداءً وسماعا ، لكثرة دوره من تعاطي أهل هذه الصناعة « اياه » (٤) - أو = : ثابت الاسمية في - معى = : كموافقة « قد » لحسب في « قدك » (٥) درهم - دون معارض = : قال المصنف (٦) : احترازاً من واو « المعية في نحو : استوى الماء والخشبة ، فانها بمعنى « مع » وليس باسم ، غير أن « واو » المعية وقعت صدرا وما كان من الاسماء كذلك انما يقع موقع الاعجاز لاموقع الصدور ، كثناء الضمير ويائه وكافه ، وانما يقع صدرا لحرف كياء البحر ولامه وكافه و « واو » العطف وفائه ، فلو حكم على « واو » المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظر ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية . وفي شرح الدمامينى (٧) قلت : قد ينقضى بالكاف في نحو : زيد كالأسد ، فقد قال كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض .

قلت : والصواب خلافه ، لأنه (٨) خلاف ما عليه سيبويه ومحققوا أصحابه (٩) البصرية ، فلا يعتد بقول من لا تحقق عنده من بصرى أو كوفى ، مما زيفه النظر وأهل النقد .

« ولو سلم » (١٠) فالتواعد لا تنهدم ببعض مايشذ عنها مما قد يتفق ، ( سيما وهو ممكن الاجراء ) (١١) على القوانين ، وتعبذه بها ، فالنقد به غير جيد .

(١) « أنها » ساقطة من « ج » .

(٢) « ج ١ ص ١١ ظ » .

(٣) في « ج : ١ ص ٨ » .

(٤) « اياه » ساقطة من « ج » .

(٥) في « ج : كوافقة « قد » لحسب في قولك : بحسبك درهم .. الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٢ » نقل بتصريف .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في « د » : لا خلاف ما ... الخ .

(٩) في « ج » : أصحاب البصرة .

(١٠) « ولو سلم » ساقط من « ب » .

(١١) ما بين المقوفين ساقط من « ب » .

واحترازا أيضا من « من » التبعيضية ، فانها بمعنى بعض الثابتة الاسمية ، غير أن ذلك معارض بانعكاس الاسناد في النحو : ان من اخوتك زيدا ، وان بعض اخوتك زيد ، فلا تكون « من » المذكورة اسما ، ففي المعية عارض عدم النظر ، وفي « من » عارض انعكاس الاسناد ، فمن / ثم حكم عليهما بالحرفية ، لأنهما مع موافقتها ثابت الاسمية معارضان بما ذكر .

وفي شرح الدماميني (١) : والذي يظهر من كلام المصنف وشارحيه : أن هذا القيد وهو « دون معارض » راجع الى قوله معنى ، ولو جعل راجعا الى كل من « لفظ ومعنى » كان حسنا ، واندفع حينئذ الاعتراض بنحو ضرب ، لأنه مع موافقته ثابت الاسمية كحجر ، فقد عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل نحو « وشكان » .

قلت : لا نسلم أن فيه حسنا ، وانما الحسن ما صنع المصنف وشروح كلامه ودرج عليه هو أيضا من حملهم الموافقة اللفظية على موافقه الابنية الخاصة بالأسماء دون ما هو أعم ، والا ورد ما لا يكاد يحصر من الافعال الموافقة لثابت الاسمية : كضرب ماضيا ، واضرب أمرا ، أو أذهب مضارعا ، لموافقة الأول نحو حجر ، والثاني لنحو أتمد ، والثالث (٢) لنحو أفكل الى غير ذلك وهو توريط في اللبس ، وشغل للذهن ، بايراد الموافقات ثم دفعها بالمعارضات مع الاستغناء عن ذلك بالحمل المذكور للمصنف والشروح ، كما عول (٣) عليه هو صدر المسألة ، ففيه كما قرره اذ ذاك .

قال المصنف (٤) : « والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات المعنوية ، ومن ثم حكم على « وشكان ويطآن » بالاسمية مع موافقتها (٥) « أوشك » و« بظؤ » معنى ، وحكم على « عسى » بالفعلية ، لا اتصالها بضمير الرفع البارز ، و « تاء » التأنيث الساكنة ، مع موافقتها « لعل » معنى .

— وهو = : أى الاسم — لعين = : أى يدل على ذات بلا قيد ، كرجل وفرس ، — أو معنى = : وهو ما دل على ذات بلا قيد « كقراءة/وفهم — أسما = : كما مثل في الامرين — أو وصفا = : للعين وهو ما دل على قيد في الذات كعالم ، أو في المعنى كغامض .

قال أثير الدين : وبقي عليه أولهما ، وذلك الاسم نحو شيء ، وفي الوصف كحسن ، وبلغ وفصيح ، لوقوعهما على المتكلم والكلام ، ويصلح أيضا للعين والمعنى بعض أسماء الضمائر ، وبعض أسماء الإشارة ، وبعض الموصولات ،

(١) « ج ١ ص ١١ ط » .

(٢) في « ج : والثاني بنحو : أفكل : .. الخ .

(٣) في « ج : عدل ... الخ . بالدال .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٢ » .

(٥) وعبرة ابن مالك : لو شك و« بظؤ » في المعنى .. الخ وهى الصواب .

نحو هو وهذا والذي ، وقد يختص بالعين كهم (١) وهما والذين ، والاسم هنا  
 قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ، ولا قسم الكنية واللقب ، والمعنى هنا  
 قسم الذات ، ولا يراد به المعنى المذكور في حد الاسم .

وهذا التقسيم لا يلى على في الايضاح (٢) ، وقد اعترضه ابن ملكون (٣) : بأن  
 العين تطلق على / المعنى كقوله تعالى : « عين اليقين » (٤) ، وقوله صلى الله عليه  
 والسلام : « فذلك عين الربا » (٥) ، وقول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه \* لا أم لى ان كان ذاك ولا أب (٦)

وفي شرح الدماميني (٧) : وليس بشيء لأن العين مشترك بين الشخص والحقيقة .  
 قلت : قد أوهم على عاداته أن ذلك من انتقاداته ، وليس بها ، وإنما  
 هو (٨) لاثير الدين ، قال (٩) : وهو الواقع في التوكيد كعرفت زيداً عنه ، وعرفت  
 الحق عينه ، وهذا كوقوعه على ينبوع الماء ، وعلى الدينار ، وعلى السحاب والمطر ،  
 وغير ذلك ، فمراد المصنف إنما هو الشخص ، ومن ثم جعل قسمه المعنى .

وقال بعض : يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين ، والأشياء الكثيرة  
 بالاسم الواحد ، والشيء الواحد بالاسماء المختلفة كالسيف والمهند والحسام قال (١٠)

- (١) في « ج » : بالعين نحو : وهما والذين .. الخ ، والذي في شرح الاثير على التسهيل « ج ١  
 ص ١٩ » نحو : هم وهما .. الخ .  
 (٢) ج ١ ص ٦ وعبارة أبى على : « والاسم الدال على معنى غير عين ، نحو : العلم والجهل في  
 هذا الاعتبار ، كالاسم الدال على عين ، تقول : العلم حسن ، والجهل قبيح .. الخ .  
 (٣) هو : إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الاشيلي أبو اسحاق ، قال السيوطي : قال  
 ابن الزبير : « استاذ نحوى جليل ، روى عن أبى الحسن سريح ، وأبى مروان بن محمد  
 وأجاز له القاسم بن بقى . روى عنه ابن حوط الله ، وابن خروف والشلوبين . وألف شرح  
 الحاشية ، التكت على تبصرة الصيمرى وغير ذلك .  
 انظر : البغية ج ١ ص ٤٣١ - هدية العارفين ج ١ ص ١٠ » .  
 (٤) سورة التكاثر ، آية : ٧ .

- (٥) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ٤٤ » كتاب الوكالة ، باب اذا باع الوكيل شيئاً  
 فاسداً . برواية : « عند ذلك أوه أوه عين الربا ... الخ من حديث أبى سعيد الخدرى  
 رضى الله عنه . وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٣ ص ١٢١٥ » كتاب المساقاة ، باب  
 بيع الطعام مثلاً بمثل ، برواية « عند ذلك أوه عين الربا لا تفعل ... الخ .  
 (٦) نسب في الكتاب لرجل من مدحج ، وقيل لهما أخى حسان بن مرة ، وقيل لضمرة ، وقيل :  
 لابن أحمر من بنى الحارث بن مرة ، وقيل لرجل من بنى مرة عبدمناة قبل الاسلام بخمس  
 مائة سنة - يخاطب أبويه وأهله ، وكانوا يؤثرون عليه أخاه جندبا . والشاهد قوله : « بعينه »  
 حيث أطلقت على المعنى عند ابن ملكون ، وفيه شواهد آخر ، وهو عطف « الأب » على موضع  
 « الأم » . راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٥٢ - المقتضب ج ٤ ص ٣٧١ - ابن يعيش ج ٢  
 ص ١١٠ - التصريح ج ١ ص ٢٤١ - شواهد المعنى ص ٩٢١ » .

- (٧) انظر « ج ١ ص ١٢ » و . « وانظر شرح الاثير أيضاً » ج ١ ص ١٩ .

- (٨) في « ج » : وإنما هى .. الخ .

- (٩) أى : الاثير في المرجع السابق .

- (١٠) أى : البعض .

والذى نقوله : في « هذا » (١) أن الاسم واحد (٢) وهو السيف ، وما بعده من الالقاب (٣) صفات .

وقد خالف قوم فزعموا : أنها وإن اختلفت الفاظها راجعة لمعنى واحد .  
وقا آخرون (٤) : ليس (٥) منها اسم ولا صفة الا ومعناها غير معنى الآخر .  
وقالوا : وكذا الافعال كمنضى وذهب ، وأنطلق ، وهو رأى ثعلب ، ويسمى المتضادان باسم واحد كالجون للأسود والابيض .  
وأنكر سيبويه هذا رأى هـ .

وما قاله هو المصطلح عليه عند المناطقة وغيرهم ، فالمتباين والمترادف والمشارك ، وقد أورده سيبويه في أول كتابه (٦) في : هذا الباب اللفظ للمعاني وزعم نحويون : أن ليس في (٧) كلام العرب لفظ مشترك لا يعبر عن معناه الا به ، بل ما وجد من المشترك وجد لكل معنى من معانيه لفظ يخصه ، فالجون يخص أحد معانيه الأسود ، والآخر يخص الابيض . قال : الا « رائحة » فهي لفظ مشترك ولا يخص أحد معانيها الا بالاضافة ، نحو : رائحة المسك ورائحة البول هـ .

ورد بأن الروائح تنقسم الى طيبة وغيرها ، فالاولى قد عبرت عنها العرب بالأرج والعرف والنضوع . وغيرها بالنتن والزفرة ، فقد صار لهذين المعنيين ألفاظ تخصها . وأما « رائحة » (٨) فهي / في الحقيقة لفظ متواطىء لمطلق ما يشم من طيب وغيره ، فاذا قلت شمت رائحة لم تدل على التقييد ، وهكذا شأن المطلقات فلا تدل على التقييد الا بما وضع للتقييد كالاضافة كرائحة المسك ورائحة البول ، وبالصفة كرائحة مسلية ، وباللام العهدية « وعليه فليست رائحة من — المشترك بل من المتواطىء .

قال أثير الدين (٩) أثر ايراده هذا : وانما أوردنا الكلام في هذا الضرب تنبيها على أن أئمة العربية تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق

(١) « هذا » ساقطة من « ج » .

(٢) « ج » الاسم لواحد .. الخ .

(٣) في « ج » : من الالفاظ .. الخ .

(٤) في « ج » : وقال آخرو ليس .. الخ .

(٥) في « ب » ، ج : وليس .. الخ .

(٦) في « ج » ١ ص ٧ « وعبارة : « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد » واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى ، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وأنطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى يختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت اذا أردت وجدان الضالة ، واشباه هذا كثير .

(٧) في « ج » : أن ليس لفظ مشترك في كلام العرب .. الخ .

(٨) في « ج » : وأما الرائحة .. الخ .

(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٩ » .

في الملة الاسلامية ، وتقسيمهم ما قسموا ، وان علم النحو ليس خاصا بعلم الالفاظ ، بل هو نظر في الالفاظ والمعاني المدلولة (١) بها حالتى افرادها وتركيبها لا كما يظن بعض الجهله باللسان : أنه يختص بالالفاظ حتى حكى لى عن بعض من له اشتغال بالعقليات « أنه قال » (٢) : « النحاة » (٣) فلا حوا أهل علم الأصول ، ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن جمهور علم الاصول بعض من علم النحو .

وقد قسم بعض النحاة الاسم بحسب معناه الى جوهر كالحبوان ، وعرض كالحركة ، ومحسوس كالارض والسواد ، ومعقول كالعلم ، ومقيد كالانسان ، ولقب كزبد ، ونام كالجسم ، وناقص كالذى ...

— ويعتبر الفعل بناء التانيث = : كنعمت وبشت احترازا من المتحركة بحركة الاعراب ، لاختصاصها بالاسم ، أو بحركة البناء للحقوقها الحروف كلات وربة وثمة ، ولا التفات الى عروض الحركة بالنقل أو للساكين كـ « قالت أخراهم » (٤) وقالت امرأة / العزيز » (٥) .

قال المصنف (٦) : فتمييز الفعل منصرفا أو جامدا ما لم يكن فعل تعجب . قال أنير الدين (٧) : وهى عبارة قاصرة ، والصواب ما لم يلزم تذكير فاعله ادراجا لأفعال الاستثناء نحو ما خلا وما عدا وما حاشا وليس .

— وبنون التوكيد (٨) = : مشددا أو مخففا نحو : « ليسجنن وليكونا » (٩) وتلحق المضارع والامر على ما أحكم في بابه .

— الشائع = : بالجر — قال ابن هشام : لكن لا على أنه صفة لنون ولا للتوكيد ، لأن نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزءه الأول وحده ولا الثانى وحده ، وان كان معنى كل من المتضافين صحيحا مقصودا . وفي شرح الدمامينى (١٠) : وفيه نظر .

(١) في « ج : الدالة حالة افرادها .. الخ .

(٢) « أنه قال » ساقطة من « ج » .

(٣) « النحاة » ساقطة من « ب » .

(٤) سورة الاعراف ، آية : ٣٨ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٠ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٣ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٠ » .

(٨) في المتن تحقيق بركات : وبنون التوكيد ، .. الخ .

(٩) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .

(١٠) « ج ١ ص ١٢ و . » أى كلام في ابن هشام .

قلت : وليلة كشت من وجهه ، ليقع النظر فيه ، واحترز به (١) من اللاحق  
شدودا للملحى اللفظ المستعمل المعنى كيقوله :

دامن سعدك ان رحمت متهما  
لولاك لم يك للصباة جانحا (٢)  
وفي الحديث : « فأما أحرى من أحرى الرجال » .

وقه (٣) حقه « أهل » في التعجب ، أنشد يعقوب :  
ومستعمل من بضم ص صريحه  
فأحر به من طويل فقر وأحريرا (٤)

و عضى علم لك من الابل وأنشد أبو الفتح لرؤبة .

أريت ان حلت لعلودا \* مرجلا ويلبس البرودا  
أما في الحضورا (٥) وأهل أريت : أريت فحذفت (٦) الهمزة حذفها من

(١) أى : بقوله : الشائع .

(٢) قال الزبيدي في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، وقوله : « دامن » أصله : دام  
من البوام ، واتصلت به نون التوكيد شدودا ، وهو عمل الشاهد « لان نون التوكيد من خواص  
الإمر والمضارع . وفيه شاهد ثان ، وهو ايلاء « لا » ضمير الجر ، وشاهد ثالث ، وهو  
حذف نون « يمكن » لاجتماع شروطه . راجع « المعنى » ج ١ ص ١٢٠ ، ج ٤ ص ٤١  
- شواهد المعنى ص ٧٦٠ - التصريح ج ١ ص ٤١ ، ج ٢ ص ٧٨ - الدرر ج ٢ ص ٩  
(٣) في « ج » : ولقد لحقت ... الخ .

(٤) قال المعنى : في شواهد الكبرى : أنشده ثعلب ولم يعزه الى قائله ، وقال الجوهري في الصحاح  
وعضى : اسم مائة من الابل ، وهى معرفة لاتون ولا تدخلها الالف واللام وأنشد  
الاعرابى : ومستخلف من بعد ... البيت . ولم يسم قائله ، وفي هامشه : اعتراضه المج  
بأن الصواب « عضى » قال مرفضى : كأنها شئت في كثرتها بمنيت الغض وفي الحكم لابن سيد  
« وبعضى » : معرفة مقصورة : مائة من الابل ، قال : ومستبدل من بعد عضى .. البية  
وقوله : « وأحريرا » الاصل : وأحرين ، فأبدلت النون ألفا وقفا .

راجع : « الصحاح » ج ١ ص ٨٨ - المحكم ج ٦ ص ٦ - المعنى ج ٣ ص ٦٤٥ - الدر  
ج ٢ ص ٩٨ - المعنى ج ٢ ص ٣ - شواهد المعنى ص ٧٥٩ .

(٥) استشهد به ابن جنى في « الخصائص » قائلا : ومن الاستحسان قول الشاعر أريت ان جئت  
... البيت . وقال : فالحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا  
إذا استحسان ، لاعتقوا علة ، ولاعت استمرار عادة ، الا تراك لا تقول : أقائم ياريزي  
ولا أنطلقن يارجال وإنما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذرله ، وتسه الى أنه استحسان منهم على  
ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

وتد قيل : ان من قصة هذا الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت بجدها  
وزعم أنه لم يقربها . فقالت هذا الرجز ، تريد : أخبرني ان ولدت ولدا هذه صفته أنتقول  
لى : احضرت الشهود على ان هذا الولد منك ، انك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد .

راجع : المختب ج ١ ص ١٩٣ - الخصائص ج ١ ص ١٣٦ - المعنى ج ١ ص ١١٨ -  
ج ٣ ص ٦٤٨ ، ج ٤ ص ٣٣٤ - الخزانة ج ٤ ص ٥٧٤ . الدرر ج ٢ ص ٩٨ -  
ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ .

(٦) في « ج » : بحذف الهمزة ، وفي « ب » : حذف الهمزة .. الخ .

المضارع ، والمشهور عدم حذف همزة الماضي ، والاملودا : الناعم ( يقال ) ( ١ ) : رجل أملود وامرأة / أملودة والمرجل بالجيم : الذي شعره بين الجعودة والشبوبة . وفي شرح الدماميني : ( ٢ ) : ولا يتعين مثالا لما نحن فيه لاحتمال أن يكون أصله : أقاتل أنا ، فحذفت الهمزة « اعتباطا » ( ٣ ) ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » على حد « لكننا هو الله ربى » ( ٤ ) .

( وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » والأول قصر المسافة ) . ( ٥ )

قلت : وفي التصريح ( ٦ ) : وعليها اعتراض من وجهين .

أحدهما : أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة بخلافها في المقيس .

الثاني : أن هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان أقاتل أنا على التكلم ، أما اذا كان على الخطاب كما تعطيه السوابق والواحق فلا ، على أن العيني قال : والمعنى : هل أنتم قاتلون ؟ فأجراه مجرى أتقولن ( ٧ ) هـ .

ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور ولم أقف على ( ٨ ) نص في ذلك هـ .

ثم قال الدماميني : ( ٩ ) : ثم اعلم أن هذه العلامة غير محتاج اليها ، اذ لا تعرف الا بعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا ، وهو لا يتعرف الا بعد معرفة الفعل ، فيجىء الدور .

قلت : وهو مدفوع بما عرفت مما أورد عليك سابقا ( ١٠ ) عن أثر الدين والرضى أن كلا من الانواع الثلاثة متميز بحدوده ، وانما ايراد هذه الأشياء زيادة انكشاف لها وايضاح ، وجمع لأطراف الفن

ولو سلم فنقول : دروجا على ما أسلفناه أن مبنى هذا العلم على التساهل في تعاريفه بارتكاب بعض أمور لا يراها المعقوليون ولا يسلمونها في المتعارف

( ١ ) « يقال » ساقطة من « أ ، ب » .

( ٢ ) « ج ١ ص ١٢ و . » .

( ٣ ) « اعتباطا » ساقطة من « ج » .

( ٤ ) سورة الكهف ، آية : ٣٨ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

( ٦ ) « ج ١ ص ٤٢ » .

( ٧ ) انظر شرح شواهد الالفية : هامش الخزانة ج ١ ص ١١٩ .

( ٨ ) في « ج : في نص ... الخ » .

( ٩ ) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ١٢ و . » .

( ١٠ ) انظر « ص ٢٠٠ وما بعدها » .

عندهم ، كما مددنا اطناب القول في ذلك في غير هذا المقام . ثم لو سلم فقد تكون معرفة ما يؤكد قياسا « وما يؤكد شذوذا متأخرة عند من تلقى اليه هذه العلامة فيتعرفها بالسؤال عنها ، والاستكشاف ، فيعرفها توقيفا ، فيسبر هذه العلامة الأفعال تنبعا واستقراء ، فيتعين موقعها من اشتداد الحاجة اليها .

— ولزومه = : أي الفعل — مع ياء المتكلم نون الوقاية = : كأكرمني ويكرمني وأكرمني وأورد عليه أثير الدين (١) عدم لزومها في فعل التعجب مع فعلية فيجوز قليلا ما أحسنى ، وعلى ذلك بنى بعض النحاة الأدباء من مشائخنا قوله

- يا محسنا مالك لم تحسن
- طرزت بالورد وبالسوسن
- وقيد أبى صرفك أجنسى
- يا حبيذا نور أقاح بدا (٣)
- يا حسنه اذ قال ما أحسنى
- قلت له كلك عندى سنى
- ف فوق السهم ولم يخطنى
- الى نفوس في الهوى متعبة (٢)
- صفحة خذ بالسنا مذهبة
- منها فقد السعنى عقربة
- جنى ينثر ألفاظه معربة
- ويا لئذاك اللفظ ما أعذب
- وكل ألفاظك مستعذبة
- ومنذ رآنى ميتا أعجبه

في أبيات ذكرها .

وأجيب : بأن العلامة لا يجب انعكاسها ، وبأن « أحسن » اسم تفضيل و « ما » استفهامية .

قلت : وكلاهما متجه ، ويدل للثاني قوله (٤) اثر ذلك : كلك ، وكل الفاظك ، وأورد (٥) عليه أيضا : لزومها في عليكنى ورويدنى ، ونحوهما ، من أسماء الافعال . وأجاب : بمنع اللزوم بذلك في عليكنى ورويدنى (٦) .

وفي شرح الدمامينى (٧) : وفيه نظر ، لأن المفهوم من كلامه أن علامة

(١) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٠ » نقل بالمعنى ، وما قاله رأى الكوفيين كما قال الرضى في شرح الكافية « ج ٢ ص ٢٣ » : وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو : ما أقربى منك ، وما أحسنى .. الخ .

(٢) لم اعرف قائل هذه الايات « ولا من استشهد بها سوى الاثير في المرجع المذكور ، والدمامينى في شرح التسهيل ج ١ ص ١٢ و .

(٣) في أ - نور أقاح جنى ، وفي جنورا قاح بدا ، وفي ب بدا جنى .. الخ .

(٤) أى : الشاعر .

(٥) أى الاثير في المرجع المذكور .

(٦) وعبارة المصنف في باب التعجب : ولا يرد على هذا عليكنى ولا رويدنى « فانه قد يقال : عليك هى ورميت لى : فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالهاء واللام .

وقال الرضى ج ٢ ص ٢٧ في هذا المقام تأييد لعدم اللزوم : ويجوز إلحاقها في أسماء الافعال لا دائها معنى الفعل ، ويجوز تركها أيضا ، لأنها ليست أفعالا في الاصل ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ١٢ و . »

الفعل كون « ياء » المتكلم لا تتصل الا محجوزة عنه بنون الوقاية والياء هنا لم تتصل باسم الفعل ، بل اتصلت بعامل آخر ، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن الا محجوزة عنه بنون الوقاية ، كما أن اتصالها بالفعل ليس الا كذلك.

قلت : وقد سبقه ابن قاسم (١) الى الاشارة اليه والنظر فيه ، فليس من نتائج فكره .

— وباتصاله = : أى الفعل — بضمير الرفع = : اذ لا يتصل به المجرور البتة ، ولاتصال (٢) المنصوب بالكلمات الثلاث ، كانك ، أكرمك ، المعطيك — البارز = : لاتصال المستكن بالاسم ، كالصفة واسم الفاعل .

قال الرضى (٣) : وانما اختص هذا الضمير بالفعل لاستحقاق مثني الاسم ومجموعه جميع سلامة الالف والواو ، فلو لحق ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان ، وفي الجميع واوان ، فإن لم يحذف احدهما اشتغل وان حذفت ألبس.

غير (٤) أن الفارسي في أحد قوليه على دعوى حرفية « ليس » محتجا بأنها لو كانت فعلا مخففا من « فعل » كصير في صير لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيرت .

وأجيب : بأن ذلك لمخالفة اخوته في عدم التصريف .

قال أبو علي : وأما الحاق الضمائر به في « لست » ولستما فلقوة مضارعة الفعل في كونه على ثلاثة احرف ، وبمعنى ما كان ، وكونه رافعا وناصبا ، كما ألحق الضمير « هات » فقبل : هاتيا ، وهاتوا ، وهاتي ، مع كونه اسم فعل لقوة مضارعة الأفعال لفظا هـ .

قلت : ولا التفات الى اعتبار خلافه ، ولا الى ذهابه الى أن « هات » اسم فعل ، كما ذهب اليه صاحب المفصل (٥) بل هو فعل لقبوله العلامات الفرعية /

---

(١) الموجود في شرح 'ابن قاسم' ص ٨ : قوله : وفيه نظر ، ومثل ذلك لا يكون دالا على ما ذكره الدمامي قطعا ، بل قد يكون وقد لا يكون وعليه فقد اتفق ابن قاسم والدمامي في النظر فقط ، وكلام الدمامي سليم لان الهاء واللام قد فصلتا بين اسم الفعل والياء ، ولولاها لاتصلت به وحينئذ لزم التون .

(٢) أى أن الفعل يتميز عن الحرف والاسم باتصاله بضمير الرفع البارز بخلاف ضمير النصب فانه يتصل باجزاء الكلمة الثلاثة .

(٣) في شرحه على الكافية « ج ٢ ص ٢٢٤ » .

(٤) في « ج : على أن .. الخ » .

(٥) وعبارة الزنجبلى في « ص ١٥١ » : أسماء الافعال ، هي على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار ، والغلبة للاول . وهو ينقسم الى متعد للمأمر ، وغير متعد له ، فالمتعدى نحو قولك : رويدا زيدا ، أى اورده ... وهات الشيء أى أعطينه .. الخ .

فليس الحكم مسلم في الاصل ، فلا ينتهض القياس (١). ولا الى ما أستند اليه في ذلك وان اعتبره الدماميني تنكيته على المصنف قائلا : فلا (٢) تظن أن هذه العلامة متفق عليها .

— وأقسامه = : أى الفعل — ماضى وأمر ومضارع = : هكذا رتبها سيويه (٣) وتسمية الاولين واضحة ، وأما الثالث فعن معنى المشابهة ، لمشابهته الاسم . قال أثير الدين : وكأنهما ارتضعا ضرعا واحدا فالمضارعة مأخوذة من لفظ الضرع (٤).

قلت : وهو مدفوع بأن قصاره أن يكون شبه اشتقاق ، لا اشتقاقا محضا ، فلا يسلم ذلك الآخر ، لكونه أمرا وهميا ، ونظير ذلك ما أجاز بعض من اشتقاق « تفل » من التفل ، وهو لفظ الريق ، سمى به ولد الثعلب ليلته وصغره .

ورده المحققون كالجاربدي في شرح الحاجةية التصريفية : بأنه تكلف قصاره أن يصير شبهة الاشتقاق ، وهو مرغوب عنه .

ورد بأنه أمر وهمي ، غايته أنه شبهة اشتقاق .

وآخرون اشتقاق الانسان من النسيان تمسكا بقول حبيب بن أوس أبي تمام : قالت وقد حمى الفراق وكأسه

قد خولط الساقى بها والحاسى (٥)

لا تنسين تلك العهود فانما

سميت إنسانا لانك ناسى

(١) وفي شرح ابن يعيش ج ٤ ص ٣٠ وقال المعلقون على هذا الشرح قال صاحب البسيط : وأما « هات » ففيه مذهبان ، الاول : أنه اسم للفعل مسماء « أعط » ... والثاني — ويعزى الى الخليل — أنه فعل ، والهاء في أوله بدل من همزة « أتى » . ودليل فعليته أنه يتصرف مثل تصرف « أرم » فيقال : هاتيا ... الخ .

(٢) انظر شرح الدماميني للتسهيل « ج ١ ص ١٢ و » .

(٣) قال في الكتاب « ج ١ ص ٢ » : وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع .. الخ .

(٤) قال الرضى في شرحه للكافية « ج ٢ ص ٢٢٦ » : « ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الفرع ، كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعا .. الخ » .

هو : أحمد بن الحسن الجاربدي الشيخ فخر الدين . قال السبكي في طبقات الشافعية : نزيل تبريز ، كان فاضلا دينيا نيرا « وقورا مواظبا على العلم وإقامة الطلبة » أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاء . وله مصنفات ، منها شرح الشافعي لابن الحاجب وحاشيته على الكشاف ،

وغ ذلك ، ولد عام ٦٦٤ . توفي عام (٧٤٠) أو ٧٣٢ أو ٧٤٦) انظر : « طبقات

الشافعية ج ٥ ص ١٦٩ — البنية ج ١ ص ٣٠٣ — هدية العارفين ج ١ ص ١٠٨ .

(٥) قال اللخندادى في شرح شواهد الشافعية ج ٤ ص ٢٩٧ : « والبيت من قصيدة مدح بها أحمد

ابن المأمون بن هارون الرشيد . وقال : على أن قوله : « سميت إنسانا لانك ناسى » يدل

على أن همزة « إنسان » زائدة من النسيان ، فلا ممة محذوفة ، ورد بأنه لم يذهب به مذهب

الاشتقاق . وأما هو تخيل شعري على أن شعر أبي تمام لا يحتج به لانه من المولدين . وفي ديوانه

ورد بأنه من تخيل الشعراء ، فلا يستلزم التحقيق .

وقول ابن عصفور : والاصل المراضعة بقلب ، مردود بأن اللفظ / كامل التصرف كضارعه يضارعه مضارعة ، فهو مضارع بالكسر والفتح ، فلا ضرورة الى القلب .

ثم هذه القسمة انما هي باعتبار الصيغ ، لا الازمنة مقتضية أن كلا قسم من النعل ، ونسبة كل منهما اليه نسبة واحدة .

وعند الكوفية أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة ثنائية وقد زعم بعض أن أصل الأفعال الماضي ، لأن المضارع تلحقه زوائد على الماضي ، وقد تلحق الامر ، وقد ذكر المصنف لذلك الترتيب محسنات يوقف عليها في شرحه (١)

قال أثير الدين : (٢) الذي يقتضيه الترتيب الوجودى البداية بالامر الدال بالوضع على الاستقبال ، ثم بالمضارع ، لكونه على ما تقرر يكون للزمانين الحال والاستقبال ، ثم الماضي ، لكونه منتهى الفعل ، اذ قد يكون معلوما غير مسبوق بوجود ، ثم موجودا ، ثم معلوما مسبوقا به ، ومن ثم كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية الأصل ، اذ هو المجرد في هاتيك اللغات ، وغير مزيد فيه ما يدل على خاليته ، أو ما ضويته .

وينقسم الفعل أيضا بانقسامات آخر ، كالى التعدى واللزوم ، والى التصرف والجمود ، والى التمام والتقصان ، والى الخاص والمشارك ، والى المفرد والمركب . وفي علم الصرف الى صحيح ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومناصف وغير ذلك .

— فيميز الماضي = بالنصب مفعولا مقديما على الفاعل اهتماما — انشاء = : بالرفع فاعل يميز — المذكورة = : وهى تاء التأنيث الساكنة ، فرقا بين ثلاثى الأفعال والاسماء ، ولم يعكس ، لثلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل .

(٢) وعبارة المصنف في شرحه « ج ١ ص ١٥ ، ١٦ : «وكان سبويه لفظ في هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة ، وإن الماضي والامر يخلوان منها كثيرا نحو : ضرب وشرب وقرب ودحرج ، وخف وبع وقل ودحرج ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها ، فقدم ماله في التجرد ونصيب على مالا نصيب فيه ، وتجرد الماضي أكثر من تجرد الامر فقدم عليه ، وايضا فان كل واحد من الماضي والامر اذا تجرد من القرائن وفي بما يقصد به على سبيل التنصيص بخلاف المضارع فانه لا يفي ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص الا بقريته ، فكان أضعف منهما فأخر . وايضا فان كل حادث مسبوق بأراد ، ثم بكى ، ثم يخبر عنه بكون ، لقوله تعالى : «انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون» — سورة يس ، آية ٨٢ — فاستحق الماضي لشبهه بأراد التقدم والامر لشبهه بكن التوسط ، والمضارع لشبهه بكون التأخر .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢١ » نقل بتصريف .

قال (١) في شرح الكافية : وقد انفردت تاء التأنيث بلحاق نعم وبش انفراد تاء الفاعل بتبارك .

وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي (٢) : أن تبارك يقبل التاءين كتباركت يا الله وتباركت اسماء الله .

وفي التصريح (٣) : فان كان مسموعا فذاك ، والا فاللغة لا تثبت بالقياس . وقد زعم بعض حرفية « عسى » ، ورد بقبولها تاء التأنيث الساكنة لصراحتها في تأنيث ما لحقته ، لتأنيث فاعله .

وذكر الكيل (٤) في شرح الفصيح عن صاحب المفصل عن أبي عيسى القاسم (٥) بن سلام : أن من العرب من يؤث : « عسى » وهم المؤثنون « رب » ، وأنشد :

(١) أي ابن مالك ، قال الشيخ يسين في حاشيته على التصريح « ج ١ ص ٤٠ » : قال العجسي في شرحه : قيل : وفيه نظر - أي كلام ابن مالك في الكافية - إذ لا مانع من أن يقال : تباركت أسماء الله ، بلحاق تاء التأنيث الساكنة ، وفي قوله : تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك ، وفات المصنف أن يقول أو مخاطبته ... الخ .

(٢) أنظر : « كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٩٧ » فقد عده من ضمن شراح مقدمة الاجرومية واسمه : أحمد بن علي بن منصور الحميدى ، المعروف بالبجائي ولم يذكر تاريخ ميلاده أو وفاته .

(٣) « ج ١ ص ٤٥ » قال يسين ردا على ذلك : قال شيخ شيوخنا الشنواني : لا نسلم له أنه قياس في اللغة ، لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء ، وأما ذكره محقق له ، ولو سلم فلانسلم أن القياس في اللغة ممتنع ، ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا ، بل في المدلولات وأما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع ، نبه عليه ابن جماعة في نظير ذلك ، وقال ابن الانباري وهو : أي القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه .

(٤) « الكيل » هكذا في « أ ، ب » أما النسخة « ج » ففيها « النيل » بالنون والياء واللام ، وقد تبعت اسماء شراح الفصيح لثعلب فلم أجد من هو منسوب بتلك النسبة ، ولعل هذا خطأ من النسخ ، والذي وجدته في كشف الظنون ، ج ٢ ص ١٢٧٣ « عند ذكر شراح » كتاب الفصيح : « وهو : شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف القهري الجبل النجوى ، المتوفى سنة ٦٩١ هـ اذ قال « حاجي خليفة » : شرحه شرح ابن ابي عمير : تحفة الحيد الصريح في شرح كتاب الفصيح . قال ابن الحناني : هو كتاب لم تكتحل عين الزمان بمثله في تحقيقه ، وغزاة فوائده ، ومنه يعلم فضل الرجل الذي ألفه وبراعته هـ . واللبى : منسوب الى « لبله » من أعمال أشيلية بالاندلس .

وقد ذكره من المصنفات صاحب هدية العارفين ثمانية مصنف منها الكتاب المذكور والاعلام بحدود قواعد الكلام في المنطق ، وبغية الآمال بمعرفة النطق بجميع مستقبلات الافعال ، ورفع التلبس عن معرفة التجنيس ، وشرح أدب الكاتب وغير ذلك .

انظر : « هدية العارفين ج ١ ص ١ - درة الحجال ج ١ ص ٣٨ - شجرة النور ج ١ ص ١٩٨ »

(٥) وابن سلام كان أبوه عبدا روميا لرجل من أهل عراة وكان فقيها محدثا لغويا ، وله مصنفات في فنون مختلفة ، منها « شرح غريب الحديث » وقد روى عن أبي زيد الانصاري ، وأبي عبيدة ، والاصمعي ، واليزيدي من البصريين ، كما روى عن ابن الاعرابي ، وأبي عمرو الشيباني ، والكسائي ، والاحمر ، والفراء ، وغيرهم ، توفي عام ٢٢٤ عن ٧٣ سنة . أنظر : - الفهرسة لابن خير : ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٦ ، الانباه ج ٣ ص ١٢ ، البنية ج ٢ ص ٢٤٣ ، المعبر ج ١ ص ٣٩٢ ، الزهدة ص ١٣٦ .

عست كربة أمسيت فيها مقيمة . يكون لنا منها رجاء ومخرج (١)

وفي شرح الدماميني (٢) إثر ذلك : فدل على نسبة ذلك لبعض (العرب) (٣) ،  
وقوله : المؤنثون « رب » (٤) دال على أن ادخال التاء على « عسى » ( ليس ) (٥)  
لتأنيث تاليها ، وإن وقوع ذلك في البيت اتفاقي .

قلت : وهو قول مرغوب عنه ، لا يطابق آئمة اللغة على أن تأنيثها لتأنيث  
تاليها لغة عامة العرب ، فيسقط استدلاله (٦) معا من كون تأنيث « عست » في  
البيت لفظي كربت ، وكون ذلك فيه اتفاقا ، لكونه خلاف الظاهر ، وخلاف  
المعروف بل يسقط قوله (٧) عقب ذلك : « وحينئذ لا يستدل بالتأنيث للذي هذا  
شأنه على الفعلية كما لا يستدل بتأنيث « ربت » على ذلك » .

- ويميز الامر = بالنصب من قسيمة - معناه = بالرفع مقدرا عطفا  
على الفاعل ، أي : يميزه دلالة على الطلب - ونون التوكيد = عطف على « معناه »  
أي يميزه مجموع الامرين ( وذلك لما (٨) كان معنى الامر مشتركا بين فعل الامر  
والاسم بمعناه ، ونون التوكيد مشتركة بين فعل الامر والمضارع ، وكان مجموع  
الامرین حاصل بفعل الامر ذكر التمييز به ، فإن وجد أحدهما فقط ، فإن دلت  
الكلمة على معنى الأمر غير قابلة فاسم فعل ، أو قبلت النون غير دالة على معنى  
الامر فمضارع نحو هل تضربن ) .

ويميز - المضارع افتتاحه بهمزة = : كائنة - للمتكلم = : / احترازا مما  
ليست فيه له ، نحو أكرم ماضيا ، فإذا قيل : في « أخفى » من « فلا تعلم نفس  
ما أخفى لهم من قرة أعين » (٩) قيل : من أسكن الياء فهي عنده مضارع ، ومن  
فتح فماض .

(١) هذا البيت ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء « ج ٢ ص ٦١٧ » ضمن قصيدة قالها ؟ أبودهبل  
الجمعي ، واسمه كما في « المؤلفات ص ١٦٨ » : وهب بن زمعه بن أسد .. شاعر محسن  
مداح ، وذلك من قصيدة يشب فيها بأمرأة من قومه يقال لها : « عمرة » وكان عاشقا لها .  
وروى « خلاص يدل » رجاء » و « نجاة » بدلا أيضا . والشاهد في قوله : « عست » حيث  
اتصلت به تاء التأنيث ، دليل على فعلية « عسى » .

(٢) « ج ١ ص ١٢ ظ » .

(٣) « العرب » ساقطة من « ج » .

(٤) في « ج » : ربت ... الخ .

(٥) « ليس » ساقطة من « ج » .

(٦) في « ب » ، ج « استدلاله معا ... الخ » .

(٧) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٨) في « ب » « ج » : لأن معنى الامر لما كان مشتركا بين ... الخ . وما بين القوسين منقول

من شرح الاثير لقتهيل « ج ١ ص ٢١ » .

(٩) سورة السجدة ، آية : ١٧ .

وفي عبارة المصنف كما قال أثير الدين (١) : إبهام وعدم افصاح بالمراد ، لأن قوله : « افتتاحه » أما فاعله المحذوف المتكلم أو غيره ، فإن كان الأول صار المعنى : ويميز المضارع أن يفصح المتكلم لمن تكلم بهمزة ، وهو تركيب لا يؤدي معنى المضارع والذي هو أضرب .

وان كان الثاني صار المعنى : ويميز المضارع أن يفتتحه غير المتكلم لمن تكلم بهمزة ، وهو ساقط ، فلم يبق إلا كونه صفة لهمزة ، فيتعلق بمحذوف يعنى كما صنعناه في السبك .

قلت : والتقدير : أن الأولان / نهاية في البعد ، على ما فيهما من التعجرف البين ، ألا يحسن بهما دعوى الإبهام وعدم الانفتاح على المصنف ، لوضوح وصية المجرور وتبادرها حتى لا يكاد يخطر غيرها على المد أحد ، فالهمزة لا تترك للمتكلم إلا بمجاز فيه بعد ، وهو دلالة على أنها بالفرادها حقيقة ، بل هي فيه من الفعل ، وهو الدال الحقيقي ، لأنها حرف مزيد مدرج في التركيب ، فصار غير متميز على انفراده بالدلالة على المتكلم ، وباقي التركيب ، دال على شيء آخر ، بل مجموع التركيب دال على كينونة الفعل للمتكلم ، وهذا فيه غموض ، لا طباقيهم / في ميم « مدحرج » على دلالتها على اسم الفاعل ، وان حققت فالدال مجموع الصيغة .

قال أثير الدين (٢) : وتحرير العبارة ويميز المضارع أن يفتتحه المتكلم بهمزة مذلول بالفعل الذي هي فيه على اسناد المتكلم إياه إلى نفسه وحده متلبسا بها . أو على أنه سيحدثه .

قلت : وعبارة المصنف غنية عن هذا التحرير ، لافصاحتها بالمراد وأدائها له .

— مفردا = : حال من المتكلم ، كأقوم ، ولا فرق بين كونه مذكرا أو مؤنثا احترزا من المتكلم الذي يشركه غيره في الفعل ، وكان يجب أن يقول : مفردا غير معظم نفسه ، لأنه مع التعظيم يجعل مكان الهمزة النون ، ولا يغنى عن زيادة هذا القيد قوله بعد — أو = : افتتاحه — بنون له = : أى المتكلم ، لا أن لم تكون له كترجس الدواء ، أى جعل فيه نرجسا ، — عظيما = : حال من ضمير « مفردا » نصب منه ، والتقدير بهمزة كائنة لمن تكلم في حال الأفراد ، أو نون لمن تكلم في حال عظمته ، أما حقيقة نحو « ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض » (٣) أو ادعاء ، كقول المعظم نفسه بخبرا عنها فقط : نقول ، قال بعض أصحابنا : إنما يستعملها الثاني غالبا ، لأن له اتباعا وشيعة يأتمرون له ، أو يميلون إلى مذهبه ،

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٢١ : نقل فيه بتصريف .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٢٢ .

(٣) سورة القصص ، آية : ٥ .

ومن ثم أكثر وجودها في كلام الملوك والعلماء ، فينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا ، فلا يكون قول المصنف : « عظيما » قسيما (١) لقوله :

— أو مشاركا = : بالفتح اسم مفعول شورك ، أو بالكسر ، لأن من شاركك في شيء فقد شاركته ، فيقول من معه غيره نفعل .

وفي شرح الدماميني : (٢) : والذي يظهر لي أن « النون » في هذا المقام للمتكلم ومن يشاركه في الفعل ، منظورا فيه للجمع بالاصالة ، مفردا كان المشارك أو غيره ، من الذكور أو الأناث أو منهما ، وتقضى عبارة المصنف وكثيرين (٣) أنها للمتكلم حالة كونه مشاركا ، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد ، وبين المعنيين فرق فتأمل .

قلت : وهو بين ، غير أن ما عليه المصنف وكثيرون (٤) أدق ، وإنما ادعى عدم اغناء ما ذكر عن زيادة ذلك القيد لجواز أن للمعظم حالين حالة بالهمزة وأخرى بالنون ، ولم ينقل في حالة المعظم الا النون ، فمتى لم يعظم فالهمزة قاله أثير الدين (٥) .

— أو = : افتتاحه — بناء = : مثناة فوقية — للمخاطب = : كانت تفعل لا ان لم تكن له ، كتكلم وتعلم ، — مطلقا = : أى مفردا كان او مثنى أو مجموعا ، كانت تقوم ، وأنتم تقومون ، وأنتم تقومون ، أو مؤنثا كانت تقومين ، وأنتم تقومين ، وأنتم تقومين ، وقد يعامل جمع التكسير من المؤنث ماملة المؤنث المفرد ، نحو : يانساء تقومين ، نظير ياهند تقومين .

— أو للغائبة = : لفظا أو تأويلا ، فيشمل ظاهرها ومضمرها ، كتقوم هند وهى تقوم ، والحقيقى كما مثل ، والمجازى نحو : تنفطر السماء ، وهى تنفطر ، وتأنيك كتابى ، على معنى الصحيفة ، وتقوم الرجال ، وتنكسر الاجذاع ، والرجال تقوم ، والاجذاع تنكسر ، كل ذلك بتأويل الجماعة .

(١) وهكذا قال أبوحيان في التذييل والتحليل ج ١ و ٢٢ بناء على ما نقله عن الغير : علما بأنهما قد قررا معنى « عظيما » بكونه حقيقة أو ادعاء . وما فائدة « أو » في قول المصنف : « أو مشاركا » إذا لم يكن قوله : « عظيما » قسيما لقوله : « أو مشاركا » . وأنا أرى لكل منهما مفهوم وكل منهما قسيم الآخر ولو من طريق المجاز .

قال الرضى في الكافية ج ١ ص ٢٢٧ : والنون للمتكلم مع غيره .. ويقول الواحد المعظم ايضا « نفعل وفعلنا » وهو مجاز . وقال ابن الحاجب في شرح كافيته ج ١ ص ١٠١ : والنون له مع غيره ، فتدخل في ذلك الواحد المعظم « لانه إنما يتكلم عنه وعن غيره غالبا .

(٢) في « ج ١ ص ١٣ و . . » .

(٣) في « ج : وكثير أنها ... الخ . » .

(٤) في « ج : وكثير أدق ... الخ . » .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ و ٢٢ .

— وللغائبين = : ثنية غائبة

قال أثير الدين (١) : وهو أيضا على اطلاقه شاملا للظاهر والمضمر كتقوم الهندان ، والهندان تقومان ، على حد : « ووجد من دونهم أمرأتين تذودان » (٢) وفي شرح الدماميني (٣) : فيشمل الظاهر ، نحو : تقوم الهندان ، ومثل له بعض الشروح بالهندان تقومان ، وهو سهو ، فانما أسند فيه الفعل للمضمر لا لظاهر .

قلت : الممثل الامام بهاء الدين بن عقيل (٤) ، كما يعرف ذلك استقراء اذ قال : قال بعض الشروح أو مثل بعض الشروح ولم يقع ذلك من ابن عقيل سهوا ولا غلطا ، بل قصدا وصوابا ، اذ لم يرد به التمثيل للظاهر كما زعم ، وانما أورده ساذجا / اذ لم يمثل لما أسند في المسألة الى ظاهر رأسا ، بل أورد أمثلة للمسائل الثلاث مسندة للضمائر ، لتساوى الظاهر والمضمر حكما ، فلم يحفل بأيهما مثل ، فالاقدام على التخطئة من غير تأمل مما يزرى بمناصب الفضلاء . وشمل أيضا الحقيقي / كما مثل ، والمجازي نحو : تدمع العينان ، والعينان تدمعان ، فلو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة ، فهل تقول : تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ومراعاة للمعنى ، ونظرا الى أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها ؟ ، أو بالتحية مراعاة للفظ ، لورود هذا اللفظ للمذكرين كالمؤنثين ؟ وهى مسألة جرت بالاندلس / فمثل أبو عبدالله محمد بن أبى العافية (٥) أحد أجلاء اصحاب الأعلام فأجاب : بالأول ، والاستاذ أبو الحسن على بن أحمد بن البادش (٦) فأجاب بالثاني قائلا : لا أعلم في المسألة سماعا ولا نصا على أئمة العربية .

(١) في المرجع السابق .

(٢) سورة القصص ، آية : ٢٣ .

(٣) « ج ١ ص ١٣ و . . » .

(٤) في كتاب « المساعد على تهليل الفوائد ورقة ٤ » .

(٥) هو : محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خلف بن أبى العافية الأزدي أبو بكر الكتندى ، الألبيرى الاصل كذا قال السيوطى وقال : قال ابن الزبير : كان شيخا قحيحا ، جليلا أدبيا بارعا الادب ، عارفا بالعربية .

سمع عن أبى بكر بن العربى ، وأبى الوليد بن الدباغ ، وأبى بكر الحشنى ، ولد عام ٥٥٦ وتوفي عام ٥٨٣ .

أنظر البغية ج ١ ص ١٥٤ .

(٦) هو : على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصارى القرناطى النحوى الاندلسى الامام أبو الحسن البادش قال الفقهى : كان من أهل المعرفة بالادب واللغة والتقدم في علم القراءات والضبط بالروايات ولد عام ( ٤٤٠ - وتوفي في ٥٢٨ ) .

وقال صاحب هدية العارفين : « الاديب النحوى المتوفى سنة ٥٢٨ » من تصانيفه شرح أصول ابن السراج في النحو ، شرح الايضاح لابى على الفارسى ... شرح كتاب سيبويه ، المختضب من كلام العرب .

انظر : « الانباه ج ٢ ص ٢٢٧ ، البغية ج ٢ ص ١٤٢ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٩٦ » .

قال أثير الدين (١) : والصحيح الأول وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبي ربيعة (٢) :

أقص على أختى بدء حديثنا  
ومألى من أن تعلمنا متأخر  
لعلمها أن تبغيا لك حاجة

وأن ترحبا سربا بما كنت أحصر

فقال : ان تبغيا وترحبا بالفوقية مع تقدم ضمير الاختين ( بشرطه (٣)  
المتصور في باب الاضافة (٤) .

قال (٥) : والاجود أن يزيد المصنف وللغائب ان حمل على مؤنث ( نحو ) (٦)  
نجم كتابي ، على معنى الصحيفة ، أو أضيف الى مؤنث بشرطه المتقرر في باب  
الاضافة ، كتجمع أهل اليمامة ، وتذهب بعض أصابعه ، وقرىء « تلتقطه بعض  
السيارة » (٧) وتنكسر بعض القناة ، أو كان فيه علم التأنيث كتقوم طلحة ، وتقول  
الخليفة ، وهو عزيز .

أو أسند الى ظاهر جمع التكسير المذكر - أو = : افتتاحه - ياء = :  
مشاة تحتية - للمذكر الغائب = : كيقوم زيد « واحترازا من « ياء » ليست كذلك ،  
نحو يرئ الشيب : خضبه بالير ناء وهو الحناء ، ويقال : اليرئ واليرئ بالفتح والضم  
مهموزين بلا مد ، واليرئ بالضم ممدود .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ » .

(٢) هذان البيتان من قصيدة طويلة تربو على الثمانين بيتا ذكرت في ديوانه ص ٨٤ ، كما ذكرها  
البنادى في الخزانة « ج ٢ ص ٤٢١ » بتمامها وقال : وفي هذه القصيدة أبيات شواهد في  
هذا الشرح وغيره ، ولا بأس بإيرادها هنا وهي .. الخ . وذكرها الشنقيطي في الدرر اللوامع  
ج ١ ص ١١٣ ، ج ٢ ص ٢٢٦ . واسم عمر : أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة  
ابن حذيفة بن المغيرة بن يقظة بن مرة ، ولد عمر ليلة قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،  
ف قيل أى حق رفع ، وأى باطل وضع ، وبالنسبة سمي عمر ، وقيل عاش سبعين سنة ، وقيل :  
جاوزها ، وانظر ترجمته في الاغانى « ج ١ ص ٧٩ دار الكتب » والخزانة ج ١ ص ٢٤٠ -  
والشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٥٥٣ .

(٣) « بشرطه » ساقطة من « ج » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٥) أى الاثير في المرجع السابق .

(٦) « نحو » ، ساقطة من « ج » .

(٧) سورة يوسف آية : ١٠ . قال صاحب الاتحاف في القراءات الاربعة عشر ص ٣١٣ : واختلف  
في « غيابه » معا ، فنافع وابوجعفر بالجمع في الحرفين ، كأنه كان كان لتلك الجب غيايات  
وهى أى الغياية قعره « أوحفره في جانب » والباقون بالافراد ، لانه لم يلق الا في واحدة  
والجب البئر التى لم تطو ، وعن الحسن كسر اللين وسكون الياء « بلا ألف فيهما ، وتلتقطه  
« بالتاء من فوق ، لاضافته لمؤنث يقال « قطعت بعض أصابعه » .

وسألت فاطمة (١) « رضى الله عنها » (٢) النبي صلى الله عليه وسلم عن البراء فقال : « من أين سمعت هذه الكلمة » فقالت : من خنساء ، قال النبي : لا أعرف لهذه الكلمة في الابنية مثلاً » (٣).

وقولهم : يرنا غريب - مطلقاً = : أى مفرداً كان ، نحو زيد يقوم أو مثني نحو الزيدان يقومان ، أو مجموعاً نحو الزيدون يقومون ، وقد يقال : الزيدون يقوم ، كما يقال : زيد يقوم ، وهو عزيز الوجود ، فإن كان لجمع غير عاقل جاز أيضاً فيه كالجذوع ينكسر .

- والغائبات = : ظاهراً كان أو مضمراً ، عاقلاً أو غيره ، مسلماً (٤) أو غيره ، كيقوم الهنود و « يكاد السموات » (٥) ، ويسرع الجمال ، والهنود يقمن ، والسموات ينظرون ، والجمال يسرعن ، والهندات يخرجن .

وان كان الظاهر جمع سلامة مؤنث لعاقل كهندات ، فمذهب البصرية قصره على التاء ، كيقوم الهندات ولا يجوز الغيبة ، كما لا يجوز يقوم هند ، قياساً للاول على الثاني ، بجامع ما اشتركا فيه من سلامة نظم الواحد وانما جاز « يكاد السموات » لجوازه في مفردة ، لكونه مجازى التأنيث . وأجاز الكوفية في نحو : يقوم الهندات قياساً للسلامة على التكسير ، فأما قوله :

فقلت لها فيء فما يستفزني

ذات العيون والبنان الخواضب (٦)

في رواية من رواه بالياء فضرورة ، أو ربعا للموصوف المحذوف ، أى فالنساء ذوات ، فهي من الاسناد الى جمع التكسير المؤنث ، كيقوم الهنود .

قال أثير الدين (٧) والاجود إن يزيد : وللغائية إن أضيفت الى مذكر ، هي بعضه بالشرط المقرر في ذلك الباب كيقطع يد زيد ، لجواز يقطع زيد ، وأنت تريد يد زيد ، أو فصل بينهما والفعل كياتى القاضى اليوم امرأة ، وينفعك اليوم

(١) وهى خنية عن التعريف ، ومن لا يعرف فاطمة رضى الله عنها .

(٢) « رضى الله عنها » ساقطة من « ج » .

(٣) هذا الحديث في اللسان ج ١ ص ١٩٨ مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : قال القتيبي البراء الخناء قال : ولا أعرف . الخ . وقال : قال ابن بر ، اذا قلت البراء بالفتح هزئت لا غير ، واذا ضمنت الياء جاز الهزئة وتركه . ولم أعرف له مرجعاً في كتب الحديث .

(٤) أى مجموع جمع سلامة أوجع تكسير .

(٥) سورة مريم ، آية : ٩٠ .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، والشاهد في قوله « يستفزني » بالياء .

(٧) في شرح التسهيل ج ١ و ٢٤ نقل بتصريف .

الموعظة ، وما قال الالهيد ، لا (١) ان كانت غير عاقلة محمولة على معنى المذكر كينفع الموعظة ، لانها وعظ معنى ، كما سيأتى كل ذلك في أماكنه مشعباً ان شاء الله تعالى .

— والأمر مستقبل = زمانه — أبداً = : قال المصنف (٢) : لأنه مطلوب به ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو « يا أيها النبي اتق الله » (٣) / وأيضاً فإن الفعل يدل على الاحداث والزمنة المعينة ، وكونه أمراً أو خبراً معنى زائداً على ذلك مطلوب بقاءه ، لعدم امتياز أحد النوعين من الآخر ، لأنه والاستقبال لازم للأمريّة ، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمريّة ، بخلاف الخبريّة المستفادّة من الماضي والمضارع ، لعدم انتفائها بتبدل الماضي استقبالا والاستقبال مضياً .

وتعقبه أثر الدين (٤) : بأن من الأفعال ما يدل على الخبر خارجاً عن الخبريّة ، بدليل « والمطلقات يربصن » (٥) ، « والوالدات يرضعن » (٦) فانهما أمران معنيّ ، فكذا الامر يخرج عن الأمريّة الى معنى الخبريّة ، كما على ذلك خرج « فليمدد له الرحمن مداً » (٧) أى فيمدد .

وقول الشاعر :

وكوني بالملكّارم ذكرىنى (٨)

أى تذكرينى .

قال (٩) وهتفضى التليل عدم خروج كل من الأمر والخبر عن بابه ، لعدم امتياز أحدهما عن الآخر لا يكون أمراً أو خبراً ، وقد عرفت سقوطه بما ذكر

(١) في « ب ، ج » أو كانت ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٧ نقل بتصرف .

(٣) سورة الاحزاب ، آية : ١ .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .

(٧) سورة مريم ، آية : ٧٥ .

(٨) ودلّنى دلّ ما جده صناع .

قال أبو زيد في نوادره : وقال بعض بني نهشل جاهل ، وذكر بيت الشاهد بيتاً آخر قبله . وقال : والمعنى وصيرى مذكرة لى بالملكّارم « وتقديره في المربية ردى لوقلت : يا فلان كن بسلام بشرى لم يجز . وقال البندادى في الخزانة : قال ابن عصفور في كتاب الضروة : جعل « ذكرى » في موضع « مذكرة » وهو قبيح ، لان فعل الامر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وانما فعل ذلك ، « كوفى » أمر في اللفظ ، وبحصول الامر منه لها انما وقع على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الامر . وذكر البندادى تفصيلات اخرى فلتراجع .

أنظر : « النوادر ص ٣٠ ، ٥٨ — الخزانة ج ٤ ص ٥٧ — شواهد المفنى ص ٩١٤ — الدور

ج ١ ص ٨٣ .

(٩) أى الاثير .

من خروج كل منهما عن بابه ، فالرجوع اليه اذا وضع العرب واستعمالها ، فلو استعملت صيغة الامر فيما ضيغته من الأخبار (١) غير مستقبلة بقرينة دالة على ذلك ، ساغ كاستعمالها صيغة الخبر في غير الخبر وغير زمانه ، كغفر الله لك بقرينة دعائته . قال (٢) : وقوله : (٣) بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي الى آخره ساقط أيضا لما عرفت من انتفاء الخبرية بتبدل الماضي استقبالا بالدعاء .

( قلت : والحواب أن ليس كلام المصنف على ما هو الاصل ، والحقيقة في كل من الاقسام الثلاثة فلا يعرض بما قد يعرض في كل منها ، كخروج الامر الى الخبر كما في الآية الثالثة ، والعكس في الآيتين الاوليين ) (٤) .

وقال القاضي أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن الوليد بن رشد (٥) : وأما الأمر والنهي / فالنحاة على أنه فعل مستقبل نحو اضرب ، واذهب ، ولا تضرب ولا تذهب ، مبنى على السكون ، وليس فعلا في الحقيقة ، لأن الامر استدعاء فعل ، والنهي استدعاء ترك فعل ، واستدعاء الفعل غير الفعل ، الا مجازا ، كما أن استدعاء الخبر - وهو الاستفهام - غير الخبر ، على أنهم لما اشتقوا لفظة من لفظة الفعل سموه فعلا ، ويظهر لك هذا ظهورا بينا في أن النهي استدعاء ترك ، وترك الفعل غير الفعل .

- و = : الفعل - المضارع صالح له = : أى الاستقبال ، - والحال = : وهو زمان التكلم ، وحقيقته : أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، وليس المراد به عند أرباب الصناعة الآن هو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والاستقبال ، ومن ثم قالوا في « يصلى » من « زيد يصلى » حال ، مع أن بعض أفعال صلاته ماضى ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأوقات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال .

(١) في « ج : الاخير .. بدل الاخبار .. الخ .

(٢) أى : الاثير في المرجع السابق .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٥) قال ابن العماد تفقه وبرع وسمع الحديث ، واتفق الطب ، وأقبل على الكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل فيها ، وصنف التصانيف مع الذكاء المفرط والملازمة للاشتغال ليلا ونهارا وتأليفه كثيرة نافعة في الفقه والنظب والمنطق وغير ذلك . وقد ذكر له من المصنفات صاحب هدية العارفة ١٧ مصنفا .

وقال البستاني في دائرة المعارف ، ولد في قرطبة نحو سنة ١١٢٠ م - « ٥١٤ هـ » وكان أبوه متوليا فيها الفتوى ، أخذ عن أشهر الفلاسفة في عصره ، وتخرج في الفقه والطب والفلسفة . وكان بينه وبين ابن عربى الفيلسوف ، والمالين الشهيرين ابن طفيل وابن زهر علائق وطيدة وذكر له عدة مؤلفات .

انظر « شذرات الذهب » ج ٤ ص ٣٢٠ - هدية العارفين ج ٢ ص ٤١٠ دائرة المعارف ج ١ ص ٤٨٩ .

وقضية كلام المصنف : أن المصارع من قبيل المشترك ، وكذا قول صاحب  
المفصل (١) : « ويشترك فيه الحاضر والمستقبل » :

قالوا : وهو ظاهر الكتاب وأيد بأن اطلاقه على (٢) كل منهما غير مفتقر الى  
قرينة بخلافه على الماضي .

وأنكر الزجاج (٣) أن له صيغة ، لعدم امكان التعبير عنه لقصره ، اذ بنفس  
النطق بجزء من أجزاء الفعل يستحيل ماضيا ، ولأنه لو عبر عنه لغة كانت له صيغة  
تخصه ، اذ لا موجود لغة الا مخصوصا بلفظ ، ثم قد يشرك غيره في لفظ ، أما  
أن لا يكون له الا المشترك فلا (٤) .

ورد الاول بما مر أن ليس المراد بالحال الفاصل بين الزمانين . والثاني :  
بلفظ « رائحة » ، لوقوعها على سائر الروائح ، ولا اسم لها غير ذلك المشترك .

قال أثير الدين (٥) : وليس بشيء ، لما علم أن ليست الرائحة من المشترك بل  
من قبيل المطلق ، واحتج للحالية بجواز : يقوم زيد الآن فصيحاً ، وامتناع سيقوم  
الآن الا نادرا مجازيا تقريبا للمستقبل من الحال كقوله :

فاني لست خاذلكم ولكن . سأسعى الآن اذا بلغت اناها

فلو كان مستقبلا لم يصلح معه الآن ، كما لم يصلح مع « سيفعل » بل قال ابن

---

(١) ص ٣٤٤ ، وقال ابن يعيش في شرحه ج ٧ ص ٦ : انا اذا قلنا : زيد يقوم فهو يصلح  
لزمانى الحال والاستقبال ، وهو سبهم فيهما ... الخ .

(٢) في « ج » : اطلاقه عليهما غير مفتقرين الى قرينة .. الخ .

(٣) هو : أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السرى بن سهل النحوى من أكابر أهل العربية ، صنف  
مصنفات كثيرة ، منها : « معاني القرآن » و « الفرق بين المذكر والمؤنث » و « كتاب » فعلت  
وأفعلت ، وغير ذلك ، أخذ عن المبرد والقاسمى ، وتوفي سنة « ٣١١ » وقيل : « ٣١٦ » .  
انظر : النزهة ص ٢٤٤ - الانباه ج ١ ص ١٥٩ - وفيات الاعيان ج ١ ص ٤٩ - هدية  
العارفين ج ١ ص ٥ .

(٤) قال الزجاج في الايضاح ص ٨٦ : ان قال قائل : قد ذكرت أن الافعال عبارة عن حركات  
الفاعلية والحركة لا تبقى وقتين ... ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال  
... فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم « لم يخرج الى حيز الماضي والانقطاع  
ولا هو في حيز المستقبل الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في آخر الوقت الماضي وبول الوقت  
المستقبل/فعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لانه يكون أولا ، فكل جزء خرج منه الى الوجود  
صار في حيز الماضي . فلهذه اللمة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل ... الخ .

وقال محقق الايضاح ص ٨٧ : فصل السيراني القول في ذلك ، ثم قال ، « فكل فعل صح  
الاخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان . حدوثه فهو فعل ماضى . والفعل المستقبل هو الذى  
يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماضي والمستقبل وبقي قسم  
ثالث وهو الفعل الذى يكون زمان الاخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذى قال سيبويه :  
وما هو كائن لم ينقطع » شرح الكتاب ج ١ ص ١٢ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦ » .

الطراوة (١) بوجود حالة المضارع حيث وقع احتجاجا بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ الا عاما أو مؤكدا بأن كقوله :

وكل اناس سوف تدخل بينهم . . . . . دويمة تصفر منها الانامل (٢)

وقوله سبحانه (٣) : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا » (٤) بخلافه عاريا منهما ، فلا يجوز / زيد سيقوم ، بخلاف زيد يقوم ، يدل على حالته . قال (٥) : وان ورد زيد يقوم غدا أول بتقدير : ينوى أو يريد ، أى (٦) لأن قيامه غدا ، نحو ، « واذا قرأت القرآن » (٧) أى اردت القراءة .

قال (٨) : وانما لم يدخلوا (٩) السين أو سوف (على يفعل) (١٠) مخبرين به ، لأن الانسان بما هو عاقل لا ينطق الا بما يتحقق وقوعه ، فاذا قال : سيفعل زيد ، فانه لا يتحقق فلا تقوله العرب ، ولا وقع في سماع ، الا ان كان وعد المخبر لا يخلف كما في قول الله تعالى : « وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، لتحقيق الموعود به .

ورد بقولهم : زيد سيفعل ، وقوله :

فلما رأته آمتا هان (١١) وجدها . . . . . وقالت أبونا هكذا سوف يفعل (١٢)

(١) هو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي الملقب المالكي ، المعروف بابن الطراوة . توفي عام ٥٢٨ ، له عدة مؤلفات ، منها : الاعتراضات على الايضاح لابن جيل الفارسي والمقدمات على كتاب سيويه وغير ذلك .  
انظر : « كشف الظنون » ج ١ ص ٣٩٩ - هدية العارفين ج ١ ص ٣٩٨ - البغية ج ١ ص ٦٠٢ .

(٢) قائله : ليبي بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب ، ويكنى أبا عقيل ، قدم على النبي صل الله عليه وسلم في وفد بني كلاب ، ثم رجع الى بلاده وقطن الكوفة ومات بها . وهذا البيت من قصيدة طويلة رثى بها النعمان ابن المنيذر « وقيل يمدحه بها » والشاهد : أن المبتدأ المخبر عنه بالمستقبل عام لأن « كل » من الالفاظ العامة . وقوله « دويمة » تصغير لتعظيم ، أى داهية كبيرة ، وتصدر الانامل : أى الاظفار ، وصفتها لا تكون الا عند الموت .  
راجع : ديوانه ص ١٣٢ - أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٥ - ج ٢ ص ٤٩ - الخزائن ج ١ ص ٣٤٢ - ج ٢ ص ٥٦١ - الشافية ج ٤ ص ٨٥ - شواهد المفنى ص ١٥٠ ، ٤٠٢ - العيني ج ٤ ص ٥٣٥ .

(٣) في « ج » : وقوله تعالى ... الخ .

(٤) سورة مريم ، آية : ٩٦ .

(٥) أى : ابن الطراوة ، كما جاء في شرح الاثير .

(٦) في « ج » : أو لأن ... الخ .

(٧) سورة الاسراء ، آية : ٤٥ .

(٨) أى : ابن الطراوة ، وفي « ج » : قالوا ... الخ .

(٩) في « أ » : ج : وانما يدخلون السين ... الخ . والموجودة في شرح الاثير وانما يدل العرب

السين أو سوف ... الخ .

(١٠) « على يفعل » ساقطة من « ج » .

(١١) في « ج » : حاج وجدها ... الخ .

(١٢) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه قوله : أبونا هكذا سوف يفعل ، حيث أخبر عن « أبونا » وهو غير عام ، وغير مؤكد بان بالانتقبال ، وهو : سوف يفعل .

وقوله :

قضوا آجالهم ومضوا وكانوا . على وجه فأنست ستلحقينا  
لانتهاء عموم الابتداء فيه وتوكيده .

وقالوا : زيد يقوم غدا لا على ذلك التقدير ، أى ليس على معنى ينوى الآن قيامه غدا ، قال تعالى : « وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا » (١) أى ماتدرى مكسبها غداً ، بدليل درايتها ، / ما تنوى كسبه ، فالمعنى الآن درايتها الشيء الذى تكسبه غدا .

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد : فعل المستقبل والحاضر واحد في لسانهم ، فإذا ارادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا السين أو سوف ، والحاضر أتو بالآن فصلا بين الماضى والمستقبل ، وليس هناك ماضى الا بالوضع ، لأن كل زمان منقسم ، وليس « الآن » بزمان ، لعدم انقسامه ، غير أن الحاضر عند الجماهير زمان يحقق به زمانان مستقبل وماض قريبان منه ، فيسمى ذلك باسمه ، لتزله حسا منزلة « الآن » عقلا .

وقال الفارسي ، وأبوبكر بن مسعود بن أبى الركب (٢) من أئمة اصحابنا المغاربة : هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل ، وهو قول جماعة ، ومن ثم حملة الفارسي عند عدم القرائن على الحال ، حملا أوليا ، استدلالا في (٣) تذكرته بما تقرر : أن اللفظ اذا صالح للقريب والبعيد كان القريب أجدر ، بدليل : زيد وأنت قميما ، تغليا للمخاطب ، لانه الى المتكلم أقرب ، وأنا وأنت قمنا تغليا للمتكلم ، فكذا ينبغى أن يكون « يفعل » في الحال أحق منه بالمستقبل ، لأنه أقرب من المستقبل ، واختار هذا رأى بعض المحققين ، لا تمسكا بهذا الاستدلال ، بل لعدم حملة عند الخلو من القرائن الا على الحال ، ولا يصرفه الى المستقبل الا بقرينة ، كما هو شأن الحقائق والمجازات ، وأيضا فمن المناسب أن تكون الحال صفة تخصه كأخويه (٤) .

(١) سورة لقمان ، آية : ٣٤ .

(٢) هو : محمد بن مسعود ابوبكر الحنفى الاندلسى الجباني النحوى ، المعروف بابن أبى الركب . قال ياقوت : هو نحوى عظيم من مفاخر الاندلس . وقال السيوطى : قال ابن الزبير : كان استاذاً جليلا ، نحويا لغويا عارفاً ديناً ، روى عن أبى علي الصدقي ، وابى الحسن بن السراج ، وأخذ النحو عن ابن أبى العافية ، وشرح كتاب سيبويه ، توفي عام (٥٤٤) انظر : البنية ج ٢ ص ٢٤٤ - هدية العارفين - ج ٢ ص ٩١ .

(٣) في « ج » : أولا استدلالا ... الخ .

(٤) وقال في كتابه « الايضاح المضدى » ج ١ ص ٧ : والفعل ينقسم بانقسام الزمان : ماضى وحاضر ، ومستقبل . فالماضى ... والحاضر نحو : يكتب ويقوم ... وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل ، فاذا دخلت عليه السين ... الخ .

وعكس بعض فجعله للاستقبال أصلا ، لأنه أسبق الفعلين ، فهو به أحق وهو رأى ابن طاهر .

ورد بأنه لا يلزم من سبقية المعاني سبقية الامثلة ، وأصل أحوال الفعل : أن يكون منتظرا غير واقع ، ثم غير ماضى ، ثم ماضيا منقطعا ، وقد نص الزجاج : أن أسبق الأمثلة مثال الماضي ، احتجاجا باعتلال المضارع والأمر باعتلال الماضي . ورد بعدم لزومه وإن احتمل ، لوجود الماضي معتلا باعتلال المضارع كأعيدت واستعديت ، ولا شك أن مضى الفعل آخر أحواله .

— ولو نفى بلا = : لم ترتفع صلاحيته لهما وفقا للاخفش والمبرد — خلافا لمن خصها = : أى « لا » — بالمستقبل = : وهو ظاهر الكتاب (١) وعليه صاحب المفصل (٢) وأكثر المتأخرين ، ولم يزل الفضلاء يستشكلون ذلك من سبويه لما علم من مذهبه من وقوع النفي بها حالا ، وما أطبقوا عليه أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال .

قال المصنف (٣) : وهو — أى عدم اختصاص النفي بها بالاستقبال — لازم لسبويه وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة : قام القوم لا يكون زيدا ، بمعنى : لا زيدا . ومعلوم أن المستثنى منتهى لا سثنائه ، والانشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه .

وأجمعوا على إيقاعها موقعا يدافع الاستقبال نحو أنتظن ذلك كائنا أم (٤) لا تظنه ؟ وما لك لا تقبل ، وأراك لا تبالي ، وما شأنك لا توافق ؟ قال تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » (٥) ، وقال الشاعر :

يرى الحاضر الشاهد المظمن

من الامر مالا يرى الغائب (٦)

(١) قال سبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم ج ٢ ص ٣٠٥ و ٣٠٦ : وأما ما فهمى نفى لقوله : هو يفعل إذا كان في الحال الفعل فتقول : ما يفعل ... وتكون « لا » نفيا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل ، وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل « ما » ... الخ . (٢) قال الزحشرى فيه ص ٣٠٩ : « ولا » لنفى المستقبل في قولك : لا يفعل ... الخ ، وقال ابن يعيش ج ٨ ص ١٠٨ : فإذا قال القائل : يقوم زيد غدا ، وأريد نفية ، قيل : لا يقوم ، لأن لا حرف موضوع لنفى المستقبل وكذلك إذا قيل : ليفعلن « وأريد النفي ، قيل : لا يفعل ... إلى أن قال « حملوا لا » في ذلك على « لم » إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد « لا » .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٩ — نقل بتصريف .

(٤) في « ج » : أولا تظنه « ... الخ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٧٨ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ١٩ . ولم اعرف قائله .

وقال :

كأن لم يكن بين إذا كان بعده  
تلاق ولكن لا اخال (١) تلاقيا (٢)

وقال :

إذا حاجة (٣) ولتلك لا تستطيعها  
فخذ طرفا من غيرها حين تسبق (٤)

وقال (٥) : وإنما غر صاحب الفصل وغيره من المتأخرين قول سيبويه (٦) :  
إذا قال هو يفعل ، أى هو في حال فعل ، أن نفيه : ما يفعل ، أو في غير حال  
فعل ، فإن نفيه لا يفعل . وإنما نبه على الأولى في رأيه والاكثر استعمالا .

وتعقبه الأثير : بأن المدعى أن ما صلح للزمانين لا ترجح لاحدهما إذا نفى  
فلا يتخلص للاستقبال ، وما أورده من هذه الامثلة غير صالح فيها الفعل لهما ، أما  
في الاستثناء فلجريان « لا (٧) يكون » مجرى الا ، اجراء للفعل المنفى مجرى اداة  
الاستثناء ومن ثم أضمر اسمها فيه مفردا هربا من تكثير المخالفة ، ولم يكن قبل  
دخول « لا » صالحا لهما ، فلا ينتهض دليلا على المخالف .

قلت : وهو مدفوع بأن لا نسلم عدم صلاحية المضارع اذ ذاك لهما ، كما لا  
خفاء به لمن تأمله ، على أن في النسخة الحاضرة لدى الآن من التذييل بدل دخول  
« لا » دخول « الا » ، وهو لاشك تحريف من النقلة فلا يحفل به .

وأما أتظن ذلك كأنا أم (٨) لا تظنه فلتقدم أتظن ، وهو حالى ، فجاء « أم  
لا تظنه » معادلا له ، فهو القرينة الصارفة عن الاستقبال ، فلم يصلح لهما أيضا .  
وأما مالك لا تقبل فلأن الاستفهام في الحال ولا تقبل قيد فيه ، وقيد الحال حال .  
ومثله أراك لا تبالي ، لأن فعل الرؤية حالى ، ولا تبالي قيد فيه ، وكذا « يرى الحاضر »  
فعل (٩) حال عامل فيما لا يرى الغائب (١٠) ، فصارت صلة « ما » حالا كذلك ،  
لأن المعنى عليه . وأما إذا حاجة ... البيت « فالاستظهار به على الحالية ، وهم

(١) في « ج : اخال تراقيا ... الخ . »  
(٢) قاله عبيد الله بن عبيد الله بن الدمينه الخنسي ، أحد بنى عامر بن تميم ، وهو في ديوانه ضمن  
قطعة في « ص ٢٠٦ » برواية : كأن لم يكن فأى ... الخ .

(٣) في « ج : إذا حاجتك ولتلك ... الخ . »  
(٤) قاله : الاعشى ميمون ضمن قصيدة طويلة مدح بها الملق بن غشم بن شداد ابن ربيعة . انظر :

ديوانه ص ١٢٩ .

(٥) أى : ابن مالك في المرجع السابق .

(٦) انظر : الكتاب ج ٢ ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٧) في « ج : ما لا يكون ... الخ . »

(٨) في « ج : كأنا أمالا ... الخ . »

(٩) في « ج : فعل حال عامل ... الخ . »

(١٠) مراده قول الشاعر السابق : يرى الحاضر الشاهد المظنن من الامر مالا يرى الغائب

فاحش لمكان استقبال اذا ، قولتك ماضى لفظا مستقبلي معنى ، ولا تستطيعها جملة استقبالية .

فقد اتضح أن « لا » غير داخلة على مضارع صالح للزمانين ، وإنما الخلاف فيه ، وأن قول المصنف : على أن كلام سيبويه لو كان صريحا في أن المضارع المنفي بلا لا يرد الا مستقبلا لم يجز الاخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة ، بخلاف « غير » واقعة موقعة .

فان قلت : توجيه النصب في قوله (١) : خلافا ما هو ؟ قلت : يجوز فيه ابن هشام وجهين ، أحدهما : المصدرية لفعل محذوف ، أي خالفوا في ذلك خلافا ، ولا يمنع منها وجود اللام ، لتعلقها بمحذوف مثلها في سقيا له ، والتقدير ارادتي له .

الثاني : الحالية ، والتقدير أقول ذلك خلافا لفلان ، أن مخالفا له ، وحذف القول مما لا يخص كثرة ، ودل عليه هنا أن كل حكم ذكره المصنفون سالكين عن رده ، والتصريح بمخالفه ، فهم قائلون به ، فكان القول مقدرًا ، قبل كل مسألة .

— ويرجح الحال مع التجرد = : من القرائن المخلصة له أو للاستقبال . قال المصنف (٢) : لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه دون الحال ، بل اشترك مع المستقبل في المضارع جعلت (٣) دلالة على الحال راجحة عند التجرد ، جبرا لما فاتته من الاختصاص بصيغة . وهذا يناقض مقتضى ما مر من الاشتراك (٤) متنا بل وشرحا لقوله (٥) فيه : « لما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنف الوجود ضارعا للمستقبل المحض في استئناف الوجود ، فاشتركا في صيغة المضارع ، وضعيا ، لعدم توقف اطلاق كل منهما / على مسوغ خارجي ، بخلاف اطلاق المضارع خارجا مرادا به المضي ، والماضي (٦) مرادا به الاستقبال » .

فبين كلاميه كما رأيت تدافع ، لأن المشترك بالوضع اذا تجرد عن القرائن غير محمول على أحد محامله بل يبقى مجملا ، ودعوى ترجح الحالية ، عند التجرد يدفعه ، ولكنه خلط (٧) ، اذ ركب مذهب الفارسي أنه في الحال أظهر على ظاهر الكتاب انه مشترك بينهما .

- 
- (١) أي : قول المصنف في المتن .  
(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢١ » بتصرف .  
(٣) في « ج : جعل دلالة على ... الخ » .  
(٤) في « ج : من أن الاشتراك ... الخ » .  
(٥) أي : المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٨ » بتصرف .  
(٦) في « ج : والمضي مرادا ... الخ » .  
(٧) في « ج : ولكنه خلط ، اذ ... الخ » .

وفي شرح الدماميني (١) لكنه رحمه الله تعالى حاول في الشرح الجواب بأن قال : للمشارك هنا شأن وليس كبقية المشاركات وهو : أن له معنيين قريبا وبعيدا في (٢) قريب المسافة وبعيدها من (٣) زمان المتكلم ، بل حاضرها وبعيدها ، والحمل عند التردد على القريب أولى ، وفيه نظر فتأمله .

قلت : ووجهه ظاهر لو صح أن في شرح المصنف ما ذكر عنه ، ولكنه خال منه ، فهو تقول ظاهر وعدم تثبت في النقل (٤).

— ويتعين = : الحال — عند الأكثر = : من النحاة — بمصاحبة الآن = : باقيا/على حقيقته ، كيقوم زيد الآن . أما اذا تجاوز فيه واستعمل « تقريبا » فيصلح مع المستقبل والماضي ، فلا يرد . ( « قالوا الآن جئت بالحق » (٥) ، « فالآن بأشروهن » (٦) ، « الآن خفف الله عنكم » (٧) ، « الآن حصحص الحق » (٨) « فمن يستمع الآن » (٩) .

ويجب تأويل قول المصنف : بما اذا عرى من مخلصات الاستقبال كمصاحبة « الآن » فعل الشرط ، فلا تتخلص به للحال .

وبعض يزعم عدم تعيينه ، بل يرد استقبالا مع « الآن » وهو ضعيف ، — و= : بمصاحبة — ما في معناه = : أى « الآن » وهو الحين ، والساعة ، وآفا ، ونحوها ، ويجوز وروده مع « الآن » استقباليا جوزه أيضا مع هذه .

— و= : يتعين عند الأكثر أيضا — بلام الابتداء = : نحو : ان زيدا يقوم . قال المصنف : (١٠) وليس كما زعموا ، لقوله تعالى : « وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » ، (١١) « انى ليحزننى أن تذهبوا » (١٢) ، لاستقبال الذهاب ، فلو كان « يحزن » حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع كونه لإثره .

قال أثير الدين (١٣) : وليس بشيء ، لأن مدعى تخليص اللام انما يراه حيث لا اقتران للفعل بما يخلصه للاستقبال كعمله في ظرف مستقبل نحو : أجيء اذا

(١) « ج : ١ ص ١٤ و . » .

(٢) في الاصل : وبعيدا ، أعنى ليس بعيد ، المسافة وقربها من زمن ... الخ .

(٣) في « ج : وزمن التكلم ... الخ » .

(٤) وبعد مراجعة دقيقة لشرح المصنف أن ادعاء الدماميني غير موجود فيه ، فرد الشارح وجهه .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

(٧) سورة الانفال ، آية : ٦٦ .

(٨) سورة يوسف ، آية : ٥١ .

(٩) سورة الجن ، آية : ٩ .

(١٠) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٢ .

(١١) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .

(١٢) سورة يوسف ، آية : ١٣ .

(١٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٩ .

قام زيد ، وهو ظاهر في الآية الأولى ، وأما في الثانية فالتقدير نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا .

وفي شرح الدماميني (١) : وقدره أبو حيان قصدكم ، وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم .

قلت : إنما أراد بالبعض ابن قاسم (٢) أثير الدين أبا حيان ولم يرد بذلك غيره ، ولا أن هناك قائلًا بذلك التقدير غيره ، كما يعلم ذلك الخبير بتقادير المعربين وأعاربهم ، والمستقرى لكلام ابن قاسم الحريت (٣) به ، وإن كان الأكثر يشير إليه بقليل ، لا كما توهم الدماميني . وفي معنى الليب : (٤) وتقديره : يعني أثير الدين - مردود باقتضائه حذف الفاعل ، لأن - أن تذهبوا - على ذلك التقدير منصوب ، وإنما يقدر قصد أن تذهبوا .

وأجاب (٥) عن أولى (٦) الآيتين : بأن الحكم في ذلك محقق الوقوع ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد (٧) .

وبه عن الثانية الامام ابن عرفة (٨) قائلًا : أن موجب الحذف كالمحقق الوقوع ، لاجتماعهم واجتماع كلمتهم على ذلك ، فحقيق يعقوب أن لا بد من

(١) « ج ١ ص ١٤ » .

(٢) قال ابن قاسم في شرحه ج ١ ص ٩ : ونقل ابن أبي الربيع عن سيوريه أنها توجد مع المستقبل قليلا لقوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم » ، وقال أبو علي : لا توجد إلا مع الحال ، وهذه حكاية حال . وأول بعضهم قوله : « أفى ليحزني » على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن يذهبوا .

(٣) قال الجوهري : « ج ١ ص ١١٦ » : والحريت : الدليل الخاذق ، وقال : ويولد يفبى بها الحريت ، ويروى : يعيا ، والجمع ، الحرات ، الكسائي خرتنا الارض عرفناها .

(٤) « ج ١ ص ٢٣٩ » .

(٥) أي : ابن هشام في المعنى .

(٦) « ج : عن أول الآيتين ... الخ » .

(٧) ورده الدسوقي في حاشيته على المعنى « ج ١ ص ٢٣٩ » بقوله : أي : فيكون خلافاً وفيه أن كونه حالا - أي غير مستقل - حينئذ إنما هو من التنزيل لا من اللام ، فاللام غير مطلوب ، والمطلوب غير لازم . وأجاب عن أبي حيان بقوله : أن مراده مجرد بيان المعنى ، لاجل الاعراب .

(٨) هو : محمد بن محمد بن محمد أبو عبد الله بن عرفة الدرعي المالكي التونسي قال ابن العماد ، شيخ الاسلام بالمغرب ، سمع من ابن عبد السلام الهوارى ، والوادى آشى ، وابن سلمة ، وغيرهم ... قال ابن ظهرة في معجمه : امام علامة ، ولد بتونس سنة ٧١٦ هـ وقرأ بالروايات على ابن سلمة وغيره ، وبرع في الأصول والفروع العربية والمعاني والبيان والفرائض والحساب وسمع من الوادى آشى الصحيحين وكان رأساً في العبادة والزهد والورع ... الخ . وقال صاحب درة المجال : كان حافظاً للذهب ، ضابطاً لقواعده ، مجيداً للعربية ، والأصليين والفرائض والحساب ، وعلم المنطق وغير ذلك .. وله تأليف حسان ، منها : « تقييدة » الكبير في الملل ، « وتفسيره » للقرآن العظيم ، وله في أصول الدين تأليف عارض به كتاب « الطولع » لبيضاوي .. الخ . انظر : « الشذوات ج ٧ ص ٣٨ - شجرة النور ج ١ ص ٢٢٧ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٧٧ - ودرة المجال ج ٢ ص ٢٨٠ » .

اسعافهم فكأنهم ذهبوا به . وأجاز أيضا استقباليته لفعل الذهاب مقدرًا ذلك : بأن  
قررت ذهابكم به ، فحزنى موجود لوجود سبيه .

— وينفيه = : أى المضارع — بليس وما وان = : عند الأكثر ، كما صرح به  
المصنف في شرحه (١) ، قال : وليس بلازم .

قلت : ولم يطلع على ذلك الدمامي فقال (٢) : وهذا أيضا عند الأكثر ،  
وكلام المصنف يقتضيه ، لأن قوله (٣) : « عند الأكثر » متعلق « بيتعين » ثم ذكر  
للفعل بعد تقييده بهذا الظرف متعلقات ، فيكون القيد راجعا الى عامتها ، كقولك :  
ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا . ثم قال (٤) : ولاشتراك هذه الكلمات  
الثلاثة في جنس النفي ونوعه عملن عملا واحدا ، غير أن اعمال الاول بالاصالة ،  
لكونه فعلا ، واعمال أخويه بالحمل عليه ، فأنهما حرفان غير مختصين .  
وتختص (٥) « ما » بلغة الحجاز ، وان بلغة أهل العالية .

قلت : وهذا مما لا تعلق له بهذا المقام رأسا ، فأبراده فيه اخلال بوصف  
التصنيف ، وتناسب أجزاء التأليف (٦) .

فالنفي بالاول كقوله /

فلمست وبيت الله أرضى بمثلها

ولكن من يمشى سيرضى بما ركب (٧)

(١) « ج ١ ص ٢٣ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ و . » نعم لم يطلع الدمامي على شرح ابن مالك ، وقد  
قال فيه : والاكترون أيضا على أن النفي بليس وما وإن قرينه مخرصة لخال ، مانعة من إرادة  
الاستقبال ، وليس بلازم . فكيف اذا يقول الدمامي : وكلام المصنف يقتضيه اذا كان  
مطلما عليه .

(٣) أى : المصنف في المتن ، انظر : ص « ٢٠٩ » .

(٤) أى : الدمامي في المرجع السابق .

(٥) في « ج : وتخص « ما » ... الخ » .

(٦) علما بأنه قد قال الدمامي بعد ذلك : وسيأتى ذلك إن شاء الله .. الخ . وانا اعتبر ذلك من  
الدمامي استطرادا لا معنى له .

(٧) هذا البيت استشهد به ابن مالك في هذا المقام في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢١ بهذه الرواية ،  
وقد روى السكري الشطر الاول منه برواية أخرى في كتابه « المصون » ص ١٧٧ وهى :

وما عن رضا كان الحمار مطي

ولكن من يمشى ..... البيت

ونسبه لميد الله بن العباس الطالبي ، قاله عندما حضر باب يحيى بن خالد وعلى هذه الرواية لا شاهد  
فيه ، وقال محقق كتاب المصون فقلا عن تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٢٧ : الخبر منسوب  
الى العباس بن الحسن حين دخل الى المأمون .

وبالتالى كقوله تعالى : « وما أدرى ما يفعل بى ولا بكم » (١) وبالثالث كقوله سبحانه : « وان أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون » (٢).

قال المصنف (٣) : والاكثر على أن النفى بالثلاثة قرينة مغلصة للحال ، مانعة من ارادة الاستقبال ، وليس لا زما بل في الاكثر ، ولا يمتنع استقباله ، قال حسان يصف الزبير رضى الله عنهما :

وما مثله فيهم ولا كان قبله \* وليس بكون الدهر ما دام يذبل (٤)

وقال آخر :

والمرء ساع لأمر ليس يدركه \* والعيش شح واشفاق وتأميل (٥)  
وقال تعالى في استقبال المنفى بأن : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى ان اتبع الا ما يوحى الى » (٦).  
وقال أبو ذؤيب :

أودى بنى وأودعوني حصرة \* عند الرقاد وعبرة لا تفلح (٧)  
وقال أعشى (٨) البكرى يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- 
- (١) سورة الاحقاف ، آية : ٩ .  
(٢) سورة الانبياء ، آية : ١٠٩ .  
(٣) في المرجع السابق .  
(٤) في ديوانه : « مر الزبير بحسان وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يشد والحاضرون غير مقبلين عليه ، فجلس الزبير وقال : ما لكم لا تستمعون ، والله لطلما أصفى اليه صاحب هذا القبر واجازه الجوائز السنية ، فقال حسان : تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد يمدح الزبير والشاهد أن ليس نفت المستقبل ، والاصل في وضعها لنفى الحال ، وجاز ذلك لقيامه القرينة راجع : « ديوانه ص ٢٩٤ - الغني ج ٢ ص ٢ - الدرر اللوامع ج ١ ص ٤ » .  
(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣ ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقة .  
(٦) سورة يونس ، آية : ١٥ .  
(٧) البيت من قصيدته المشهورة التى نعى بها أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون في عام واحد ، وبرى « اعقبوني » و « أودعوني زفرة » بدل « أودعوني » و « عبرة » لا ترجع « مكان » لا تفلح « وبعد الرقاد بدل « عند الرقاد » .  
وأبو ذؤيب كنية الشاعر ، واسمه غويلد بن خالد بن محرت .. بن مضر ، وهو أحد المخضرمين من أدرك الجاهلية والاسلام فحين اسلامه ، وكان شاعرا فحلا ، قال أبو عمرو بن العلاء : مثل حسان : من أشعر الناس ؟ قال : حيا أو رجلا ؟ قال : حيا ، قال : أشعر الناس هذيل ، وأشعر هذيل غير مدافع أبو ذؤيب ، وعده ابن سلام من الطبقة الثالثة مع النابتة الجمدى وليد « ومات أبو ذؤيب وهو راجع من غزوة الروم في عهد سيدنا عثمان رضى الله عنه ، وقيل مات في طريق مصر مع ابن الزبير ، وقيل في طريق أفريقية .  
راجع : « أشعار الهذليين ص ٦ - المفضليات ص ٤٢١ - الغني ج ٣ ص ٤٩٣ - ٤٩٨ - شواهد التوضيح ص ١٣ » .

(٨) واسمه : ميمون بن قيس بن جندل ... بن بكر بن وائل الشاعر المشهور المقدم « ويسمى : أعشى بى قيس ، والأعشى « أعشى بكر ، وأعشى وائل ، والأعشى ميمون ، وكان جاهليا قديما ، وأدرك الاسلام ، ورحل الى النبی صلى الله عليه وسلم ، واختلف في اسلامه ، وانظر الحديث عنه في : الشعر والشعراء ص ٢٥٧ - والاغاني ج ٨ ص ٧٤ - ٨٣ - والمؤتلف ص ١٠ - والخزانة ج ١ ص ٨٣ - ديوان ص ٥ .

له نائلات لا يغيب نواها \* وليس عطاء اليوم مانعه غدا (١)  
وقال شاعر طيء :

فانك ان يغشوك من أنت محسب  
ليزداد الا كان أظفر بالنجح (٢)

أى (٣) ما ينزل بك من أحسبه بالعطاء . أى اعطينه عطاء كائنا ليزداد على الكفاية  
الا كان أظفر بالنجح ، فمضى « ان » هنا مستقبل لا محالة ، هـ .

وحكى سيبويه (٤) في القسم « لئن زرته لما يقبل منك ، ولئن فعلت ما فعل  
وتلى : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك » (٥)

والقائلون بتخليص هذه الادوات الى الحال مطبقون ان ذلك حيث لم تكن  
قرينه على عكسه لفظية أو معنوية ، أما وهى قائمة فلا ، نص على ذلك أصحابنا  
المغاربة ، وهم الذاهبون الى تخليصها للحال .

قلت : وتقص المصنف أن يقول : وأن يعطف على الحال أو يعطف الحال  
عليه ، كيقوم زيد الآن ويخرج ، ويقوم زيد ويخرج الآن ، لما عرف أن عطف  
الفعل على الفعل يقتضى اتحادهما زمانا اتفاقا ، وأما صيغة فلا يشترط ، بل هو  
الاجود .

تنبيهه :

أهمل المصنف مما يعين المضارع للحال « وهو » (٦) الانشاء ، كأقسم لأضربن  
عمرا ، وأحلف ما خرج « زيد » (٧) ، فاذا كان يصرف الماضى للحال فلا أن  
يصرف المضارع أولى .

وفي شرح الدمامينى (٨) : وانظر لما أعاد المصنف الجار مع قوله بلام الابتداء  
دون ما بعده .

---

(١) والبيت من قصيدة مذكورة في ديوانه ص ١٠٥ ، وروى « ناقلات » و« صدقات » بدل  
« ناقلات » وقوله : « يغيب : يتأخر ، من أغب ، وهو ورود الابل يوما وتركها يوما ،  
والشاهد دلالة الفعل المنفى بلا على الاستقبال . وقد نسب ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣  
للنايفة المسمى « أما أبوحيان في التذييل والتحليل ج ١ ص ٢٩ . للاشئ أيضا . وانظر  
شرح شواهد المنفى ص ٧٠٤ - ٧٢٥ - ٥٧٧ - ٥٧٥ - ديوانه ص ١٠٦ » .

(٢) كذلك نسب ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣ لرجل من بني طيء ، لم اعرف اسمه .

(٣) « أى » ساقطة من « ج » .

(٤) انظر : الكتاب « ج ١ ص ٤٥٦ » .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٤٥ .

(٦) « وهو » ساقطة من « ب ، ج » وفي « ج : للحال انشاء ... الخ .

(٧) « زيد » ساقطة من « ج » .

(٨) « ج ١ ص ١٤ و . »

قلت : إنما اعاده بعد لوقوع الفصل بينه وبين ما قبله من المعطوف عليه بخلافه مع ما بعده فلا فاصل ، والخطب في ذلك سهل جدا .

- ويتخلص = : المضارع - للاستقبال بظرف مستقبل = : معمولا للفعل أو مضافا اليه كأزورك اذا تزورني ، فالأول لعمله في « اذا » والثاني لأضافة اذا اليه .  
و يتخلص أيضا له - باسناده الى = : أمر - متوقع = : غير واقع كقوله :  
يهولك أن تموت (١) وأنت ملغ

#### لمافية النجاة من العذاب (٢)

فيهول استقبالي ، لاسناده الى الموت المتوقع ، ولو أريد به الحال لزم المحذور السابق ، وهو سبق الفعل لفاعله ، وجودا ، وجوابه ما مر التنبيه على نحوه ، أن التقدير : توقع أن تموت ، أى توقعك الآن الموت في الزمن المستقبل .

ويتخلص له أيضا : - باقتضائه = : أى المضارع - طلبا = : نحو : « والوالدات يرضعن أولادهن » (٣) ويغفر الله لك - أو = : اقتضائه - وعدا = : وأراد به ما يعم الخير والشر ، نحو « يعذب من يشاء ويرحم من يشاء » (٤) وإن كان لا يتناول الشر عند اطلاقه .

- و = : يتخلص له أيضا عند سيويه (٥) - بمصاحبة ناصب = : ظاهر أو مقدر نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى » (٦) .

وذكر السهيلي : أن بعض المتأخرين خالف في ذلك ، وصنف كتابا وأورد فيه حجاجا على زعمه .

- أو = : مصاحبة ، - أذاة ترج = : نحو : « لعل / أبلغ الأسباب » (٧)

(١) في « ج : أن يموت .. الخ . فالياء » .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح السهيلي ج ١ ص ٢٤ ، ولم اعرف قائله .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .

(٤) سورة النكيت ، آية : ٢١ .

(٥) وعجالة سيويه في الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ « : » واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الاظهار ، وذلك ما كان ليفعل ، فصارت « أن » ههنا بمنزلة الفعل في قولك : اياك وزيدا ، وكأنك اذا مثلت قلت : ما كان زيد لان يفعل ، أى ما كان زيد لهذا الفعل ، فهذا بمنزلة ودخل معه معنى نفى كان سيفعل ، فاذا قال هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل نفياً ليفعل وصارت بدلا من اللفظ بأن .

(٦) سورة طه ، آية : ٩١ .

(٧) سورة غافر ، آية : ٣٦ .

فقلت أغيراني القدوم لعلني . أخط بها قبراً لأبيض ما جد (١)

— أو اشفاق = : قال المصنف (٢) : وبعض شروح كلامه كقوله : /

فاما كيبي فنجبا ولكن . عسى يغتر بي حمق لثيم (٣)

وفي شرح اللدمايني (٤) : وانما هذا شرح ، لا غترار الاحمق اللثيم به ، ليظفر به ويقع في حباله ، ولو أشفق منه كان ذماً ، ويجوز أنه اشفاق منه عليه لا (٥) نفسه .

قلت : ولولا توليه دفعة ما تركنا الجواب عنه .

ولا يقال : لا حاجة بالمصنف (٦) الى النص على أداة الترجى خصوصاً ، لتقدم ما يستغنى به عن ذلك من قوله : باقتضائه (٧) طلباً ، لشموله كلا من الترجى والتمنى والتحضيض ، كل ما يقتضى طلباً . لأننا نقول : من جملة ذلك الاستفهام ، وانما يخص المصارع بالاستقبال اذا كان بهل .

— أو = : بمصاحبة اذاة — مجازاة = : نحو « ان يشأ يذهبكم » (٨) سواء في ذلك جازمة أو غيره ، نحو كيف تصنع أصنع ، لأن معنى « كيف » هنا الجزاء ، غير أنهم لم يجزموا بها — أو = : بمصاحبة — « لو » المصدرية = : نحو « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » (٩) ، « ودوا لو تدهن فيدهنون » (١٠) احترازاً من الامتناعية

(١) قال العيني : لم آت على اسم قائله ، ومثله قال الشنقيطي في الدرر اللوامع وقوله : « أخط » : أى انحط ، والمراد بالقبر : الغلاف : والابيض ماجد : السيف الصقيل . والشاهد تخلص المصارع للدلالة على الاستقبال بسبب أداة الترجى . وفيه شاهد آخر وهو : دخول نون الوقاية على « لعل » والاشهر أن تكون أداة الترجى مجردة منها عكس « ليت » راجع : « العيني ج ١ ص ٣٥ — اللسان مادة « قدم » الدرر ج ١ ص ٤٣ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥ .

(٣) فيه محقق بعض شرح التسهيل لابن مالك لهذه بن خشرم العذري « والحق أنه مجهول القائل كما قال صاحب معجم شواهد العربية : من الحسين أى من الايات الحسين المجهولة القائل في الكتاب والذي غره أن سيبويه في الكتاب عطفه بقال على بيت قبله منسوب لهذه ، وحكى ذلك البغدادي في الخزانة عن سيبويه ، وقد استشهد به ابن جني في المحتسب في مقام المدح والذم في لفظة « حمق » ولم ينسب لقائل . والشاهد فيه : أن « عسى » أداة اشفاق تخلص الفعل للاستقبال . واستشهد به سيبويه وغيره : على حذف « أن » من خبر عسى ، وهو قليل والتقدير : أن يغتر بي حمق لثيم . راجع « الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ — المحتسب ج ١ ص ١١٩ — الخزانة ج ٤ ص ٨٢ — شرح ابن مالك ج ١ ص ٢٥ » .

(٤) « ج ١ ص ١٤ ط » .

(٥) « لا » ساقطة من « ج » .

(٦) في « ج » : للمصنف ... الخ » .

(٧) في « ج » : لاقتضائه ... الخ » .

(٨) سورة ابراهيم ، آية : ١٩ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(١٠) سورة القلم ، آية : ٩ .

نحو « لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم » (١) لتخليصها الى المضى. والاكثر لا يثبت معنى المصدرية لـ « لو » وهو ما ارتضاه أثير الدين في فصل « لو » من شرح هذا الكتاب كما استوفينا عليه القول هناك ، خلاف ما عليه المصنف (٢) وابنه (٣) ، - أو = : بمصاحبة نون التوكيد = : خفيفة أو ثقيلة ، نحو « ليسجنن وليكونا » - أو = : بمصاحبة - حرف تنفيس = : والمقصود به تأخير الفعل الى الزمان المستقبل ، وعدم التضيق في الحال ، يقال : نفست الخناق ، أى وسعته ، - وهو السين وسوف = : نحو سأقوم أو سوف أقوم ، ولا يعرف البصرية سواهما ، - أو سف = : حكاية الكوفية نحو : سف أقوم ، وهو في الحروف كمن اسما وحرفا محذوفة الوسط ، - أو سو = : في حكاية الكسائي (٤) عن ناس من الحجازيين ، كقوله :

فان أهلك فسو تجدون بعدى

وان أسلم يطب لكم المعاش (٥)

وخص ذلك بعض بالضرورات ، وليس لغة ، نظير « كى » في « كيف » في قوله :

كى تجنحون الى سلم وما ثثرت

قتلاككم ولظى الهيجاء تضطرم (٦)

- أو يى = : يقلب الواو ياء وحذف اللام ، حكاية صاحب المحكم وهى أعزهن.

قل للمصنف (٧) : وافقوا أن أصل الثلاثة « سوف » وأن كلا من « السين

(١) سورة الحجرات ، آية : ٧ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٥ .

(٣) وعبارته في شرح الخلاصة ص ٢٧٧ : « لوفى الكلام على ضربين : مصدرية وشرطية فالمصدرية هى التى تصلح في موضعها ، « أن » وأكثر ما تقع بعد « ود » أو ما في معناها : .. وأما الشرطية فهى للتعليل في الماضى ، كما أن « أن » للتعليل في المستقبل ... الخ .

(٤) هو الامام أبو الحسن على بن حمزة الاسدى ، امام الكوفيين في النحو والقراءة وهو أحد الشيعة قرأ على حمزة ، وغيره وتلمذ على الخليل بن أحمد ، وأخذ عن أبى جعفر الرؤاسى ، ومعاذ الهراء ، وله مؤلفات كثيرة ، منها : كتاب « مدانى القرآن » وكتاب « مختصر في النحو » وكتاب « القراءات » وغير ذلك . توفي سنة « ١٨٣ » وقيل : « ١٨٢ » أو « ١٨٩ » أو « ١٨٠ » . انظر : النزعة ص ٦٧ - انباه الرواة ج ٢ ص ٢٥٦ - البنية ج ٢ ص ١٦٢ هدية العارفين ج ١ ص ٦٦٨ .

(٥) البيت من شواهد السيوطى في الجمع ج ٢ ص ٧٢ ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ٢ ص ٨٩ . لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد أن « سو » لغة في سوف لبعض الحجازيين .

(٦) قال العينى في شواهد الكبرى : أنشده سيويه ولم يعزه الى قائله . وقال السيوطى في شواهد المغنى هو من أبيات الكتاب : وقد أنعمت النظر في شروح أبيات سيويه مثل السيراني وأبى جعفر النخاس ، وفهرس أبيات سيويه النفاخ ، فلم أجد هذا البيت ضمنها . وقال الشنقيطى في الدرر لم اعثر على قائله . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٩٤ : « كى » على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصراً من « كيف » كقوله : كى تجنحون .. البيت ، أراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم : سو أفضل يريد : سوف . راجع : « العينى » ج ٤ ص ٣٧٨ شواهد المغنى ص ٥٠٧ الجمع ج ١ ص ٢١٤ - الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٧) في « شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥ » نقل بتصريف .

وسوف أصل برأسه ، وليس « السين » فرعا عنها ، غير أنها منها بمنزلة « نون » التوكيد الخفيفة من الثقيلة .

قال (١) : وهو عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، ولا كذلك القول بأن « نون » التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الحامل على ذلك أنا رأينا انفراد الخفيفة بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة « كحذفها للساكنين ، وابدائها ألفا وقفا مفتوحا متلوها ، نحو « لنسفا » (٢) ، ولو كانت الخفيفة من الثقيلة كان حذفها بعد الحذف اجحافا ، ولا يمنع ابدائها ألفا بعد الحذف ، لانه تغيير ثان « وهو أيضا اجحاف ، وأيضا فقد أطبقوا على فرعية « سف وسو وسى » عند مثبتها عن « سوف » فلتكن كذلك « السين » ، لأن التخصيص دون مخصص مردود .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن محضوله عدم استدلاله على الفرعية ، وانما استطرده دعوى أن النون الخفيفة ليست فرع الثقيلة احتجاجا بما رأيت .

قلت : لا نسلمه « لاشتمال كلام المصنف على دفعين « أحدهما : لذلك الانزال بما قرره من الاجحافين .

الثاني : لدعوى فرعية الثلاثة دون « السين » بأنه تخصيص بدون مخصص فالاول قدح في الدليل ، والثاني في التخصيص ، وفيه ضرب من الاستدال على الفرعية التزاما ، قياسا على ما سلمت فرعيته اتفاقا ، وان عامة الاربعة بقية « سوف » نظير ما فعل بأيمن القسمى ، اذ قيل فيه : أيم الله ، وأم الله ، ومن الله ، وم الله « وقريبا من قولهم في « حاشا » : حاش وحشا .

( لا حجة فيه ألا ترى أن المخففة من الثقيلة فرعا عنها اتفاقا ، وقد انفردت بأحكام كالإلغاء ، ودخول اللام في ثاني جزءى الجملة لزوما ، ودخولها على الافعال الناسخة على ما تقرر في / محله « ولا يجوز شيء من ذلك في الثقيلة ، وكذا « أن » و « كأن » المخففتان لهما أحكام ليست لهما مشددتين ، وأما كون حذف النون للساكن وابدائها وقفا في « لنسفا » اجحافا فليس كذلك ، لعروضهما ، فاحتمل فيها ذلك احتمال حذفها بعد غير الفتحة وقفا في نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ، فصار اضربوا واضربى (٤) .

( قلت : لا نسلم احتمال نحو ذلك فيها فرعا من الثقيلة تمسكا بالعروض لانه غير مخلص من الاجحافين ، لضعفه عن مقاومتهما بخلافه فيها أصلا ، فلا اجحاف رأسا ) « ٥ » فتعين المصير اليه .

(١) أى المصنف في المرجع السابق .

(٢) أى : « كلا لئن لم تته لنسفا بالناسية » سورة الملق « آية : ١٥ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ و ٣١ بتصرف شديد .

(٤) من قوله : « ولا حجة » الى قوله : « قلت » من كلام الاثير في المرجع المذكور .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

وعن بعض (١) أن « السين » لو كانت فرع « سوف » « كسو وسوف » كانت أقل استعمالاً منهما ، لأنها أبعد من الأصل منهما ، لأقلية الحذف فيهما ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال ، والفرع الأقرب أحق من الأبعد .

ورد بأنه : قد يفوق الفرع الأصل ، كنعم وبش ضرورة أنهما فرعاً : نعم وبش ، بفتح فكسر وهما أكثر استعمالاً ، وكأخ وأب المنقوصين ، ضرورة أنهما فرعاً المنقوصين ، والمنقوصان أكثر استعمالاً .

وقال آخرون : لو كانت بعض « سوف » لتساويا في مدة التسوية وهو في « سوف » أطول .

ورده المصنف (٢) بالسمع والقياس ، رده الأول بما مر (٣) .

وقصر أثر الدين (٤) الرد على الثاني دون الأول ، وقد يكون لضعفه عنده والا فلا وجه له ، فالسمع تعاقبها على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله تعالى : « وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً » (٥) ، « وقوله سبحانه » (٦) « أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً » (٧) ، « كلا سيعملون » (٨) ، « وكلا سوف تعلمون » (٩) وقول الشاعر :

وما حالة إلا سيصرف حالها \* إلى حالة أخرى وسوف تزول (١٠)  
وأما القياس فتقابل الماضي والاستقبال ، فكما لا يصدق بالماضي إلا مطلق الماضي دون تعرض لقرب أو بعد فكذا المستقبل ، وأقره أثر (١١) الدين ومن بعده وعامة الشروح .

وفي شرح الدماميني (١٢) : ولا حجة فيهما ، أما الأول : (١٣) فلجواز كون

(١) « وعن بعض » ساقطة من « ج » وفي « ب » : وزعم بعض ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٧ .

(٣) وهو قوله : قد يفوق الفرع الأصل ... الخ .

(٤) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣١ » ؟ .

(٥) سورة النساء ، آية : ١٤٦ .

(٦) « وقوله سبحانه » ساقطة من « ج » .

(٧) سورة النساء ، آية : ١٦٢ .

(٨) سورة النبأ ، آية : ٤٤ .

(٩) سورة التكاثر ، آية : ٤ .

(١٠) قال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائله ، وقد ذكره السيوطي في الجمع والشاهد تسوية زمان المضارع المقرون بالسين أو سوف بخلاف ما عليه البصريون والبيهقي من شواهد ابن مالك في شرح

التسهيل ج ١ ص ٢٨ .

انظر : « الجمع ج ٢ ص ٧٢ - الدرر ج ٢ ص ٨٩ » .

(١١) في المرجع السابق .

(١٢) « ج ١ ص ١٤ ظ » .

(١٣) وهو السماع .

المقيد بسوف متراخيا كثيرا لطائفة من المؤمنين ، وبالسین غیر متراخ كثيرا في  
الاخرى اذ ليس في النص ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين  
وكذا ما أورده من مثل السماع كل واحد مما يتطرق القدح اليه هـ.

قلت : بل الحق أن كلا من المقيدین بالحرفين في الآيتين وغيرهما من سائر  
متمسكات المصنف متنا وحكما كتساوى الموعود به في كل منهما في الانصاف  
بالعظمة المرشح لعدم التفاوت ، سيما وقد أورد كلا من الآيتين مورد الامتنان (١)  
المقتضى اسناد الموعود به ، وعدم تنغيصه بشوائب (٢) التراضى في أندية القيامة  
ومواقف الجزاء . وانما تنفيس الفعل أى تأخيرها باعتبار تباعد هاتيك المقامات ،  
وأيام الدنيا ظاهرا ، وان كان كل قريبا في الحقيقة « وما أمر الساعة الا كلمح  
البصر أو هو أقرب » (٣).

وأما أنه ليس في النص ما يدل أن كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين  
فجوابه : أن ليس فيه أيضا ما يدل على أن كليهما لطائفتين « فالحمل أنهما (٤)  
لواحدة / لما ذكرنا وقوفا مع الاصل متعين .

ثم قال (٥) : وأما الثانى : (٦) ففيه نظر ، لقياسه المضارع المقترن بالأداة  
الموجبة للتخليص على الماضى الحالى منها ، وهو غير صحيح ، فان الماضى اذا كان  
بدون أداة كقد مثلا دال على الماضى المطلق ، واذا اقترن بها دل عليه قريبا من  
الحال ، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع ، فانه مع خلوه من الأداة دال على معنى ،  
ومع اقترانه دال على آخر.

قلت : (انما) «٧» قاس المصنف أحد المتقابلين من الماضى والاستقبال  
على الآخر بالنظر الى قيد كما يفهم من الفحوى ، ولا شك أن معنى كل منهما لا  
يتفاوت قريبا وبعدا كما ذكر ، فاستقبال المقيد بالحرفين لا يتفاوت بذلك ، كما  
لا يتفاوت مضى الماضى . فليس القياس فاسدا ، ويوضحه أن الماضى غنى بصيغته  
عن قرينة على مضيه ، بخلاف المضارع فمشارك بين الزمانين ، فاحتاج الى مخلص  
الى أحدهما ، فالخرفان معا أمانة استقباله ، لا أنهما / مؤثران حتى يتفاوت بحسبهما ،  
فحمى (٨) القياس بذلك التفاوت ، وأما أن الماضى غير مقترن بالأداة دال على مطلق

(١) في « ج : الاهتمام .. الخ » .

(٢) في « ج : بشوائب التراخى .. الخ » .

(٣) سورة النحل ، آية : ٦١ .

(٤) في « ج : انما هو لواحد ... الخ » .

(٥) أى الدمايى في المرجع السابق .

(٦) وهو القياس .

(٧) « انما » ساقطة من « ج » .

(٨) في « ج : فجلى القياس ... الخ » .

المضى ، ومقرنا بها دال عليها قريبا من الحال فأمر وراء ذلك ( لا ) « ١ » مطمح اليه في هذا القياس .

ثم قال ( ٢ ) : على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجديه نفعا ، لجواز اختصاص كل منهما بحكم مقابل حكم الآخر ، ومشاركته إياه في حكم آخر . قلت : وهو مدفوع بأنه وإن جاز ذلك فيمكن أن المصنف فحص عنه وأمعن في طلبه ، فلم يوجد ( ٣ ) كما علم كفاية قول المستدل : بحث فلم أجد سيما ومدار هذا العلم الاستقراء ، فاندفع استظهاره على ذلك « بأن الأمر والنهي متشاركان في الانشاء ، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه » لتحقيق ذلك في المستظهر به وعدمه في المستظهر عليه .

ثم قال ( ٤ ) : ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس .

قلت : والجامع ها هنا غير خاف ، وهو تقابل المضى والاستقبال ، إذ كما يحمل في هذه الصناعة على النظر يحمل على النديد ، وذلك معتبر في مسائل وأبواب من هذا الفن ، لا تنضبط كثرة ، على أنا لا نسلم لزوم ذكر الجامع ، بل متى علم وجوده كفى .

وزاد الجزولي في المخلصات الى الاستقبال « لام » الأمر والدعاء ، غير أنه مشمول لقول المصنف ( ٥ ) : « وباقتضائه طلبا » فلم يفته التنبيه عليهما ، وإن فاته عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه ، نحو : سيأكل زيد ويشرب أو يأكل زيد ويشرب .

— وينصرف = : المضارع باعتبار زمنه ، — الى المضى بلم = : جازمة هو الأكثر ، وغيرها كما هو لغة قوم ، وعليهما قوله :  
فأمسوا بها ليل لو أقسموا . على الشمس حولين لم تطلع ( ٦ )

( ١ ) « لا » ساقطة من « ج » .

( ٢ ) أى الدمايى في المرجع السابق .

( ٣ ) في « ج » : فلم يجد ... الخ .

( ٤ ) أى الدمايى في المرجع السابق .

( ٥ ) أنظر ص ٢٣٦ .

( ٦ ) البيت من شواهد الدمايى في شرحه على التسهيل ج ١ ص ١٥ . ولم اعرف قائله ، والشاهد فيه : دلالة الفعل المضارع على الاستقبال وإن لم تكن ( لم ) عاملة ، فالفعل مرفوع ، وذلك على تلك اللغة . وقال محقق الارتشاف البيت من شواهد ابن عصفور في القرائن ، ولم يزه الى قائل بعينه .

أنظر ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١١٧٣ .

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (١)

— ولما الجازمة = : وفاقا للمبرد والأندلسي (٢) ، وأكثر المتأخرين ، زاعمين أن الاصل « يفعل » فصرفنا معناه بدخولهما الى المضى باقيا على ما كان عليه اللفظ ، وخلافا للجزولى وغيره في أنهما يصرفان لفظه الى المبهم دون معناه وعزى لسيبويه بلعله « لم » نفيا لفعل ، و « لما » نفيا لقد فعل « احتجاجا بأنك اذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال : قام زيد ، قلت : لم يقم » أو قال : قد قام ، قلت : لما يقم ، وانما المناقضة بادخال اداة النفي على ما أوجبه من تناقضه ، كمنافضة من قال : زيد قائم بما زيد قائم ، ولكون « لما » نفيا ، كما ذكر جاز الوقف عليها ، كقاربت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها ، كما قالوا لم يقم زيد وكأن قد ، أى : قد قام ، قال النابغة :

أفد الترحل غير أن ركبنا \* لما نزل برحالنا وكأن قد (٣)

وأیضا فصرف التعيين في : لم يقم الى جانب اللفظ أولى منه الى جانب المعنى ، رعاية لما هو الأرجح من المحافظة على المعنى ، ولا كذلك الألفاظ ، لأنها خدمة للمعاني ، كما استوفينا ذلك في محله من الجوازم . واحترز بالجازمة عما هي بمعنى الاكفولة :

(١) في شرح المفصل لابن يعيش : هذا البيت أنشده الاخفش والفارسي ، وابن عصفور وغيرهم ، قيل : إن « لم » لم تعمل حملا على « ما » وقيل : حملا على « لا » وقال ابن مالك : أنها لغة وليست ضرورة « وقال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت .

راجع : « ابن يعيش ج ٧ ص ٨ - الدرر ج ٢ ص ٧٣ » .

(٢) قال ابوعلی الشلوبی الأندلسي في « كتاب التوطئة ص ١٣٣ ، ١٣٤ » : الافعال بالنسبة للزمان من جهة وضعها ثلاثة أقسام : ماض بالوضع ، كفعل ومستقبل بالوضع « كافعل » ومبهم بالوضع ، كيفعل ... والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه الى المضى وهي : ربما ... ولم ولما الجازمتين نحو : لم يقم زيد ولما يقم زيد في النفي أيضا ... الخ .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها النابغة الذبياني في المتجيلة زوجة النعمان والشاهد فيه : الوقف على « قد » بعد حذف الفعل بعدها ، والاصل وكان قد زالت .

راجع : « الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ ، ج ٤ ص ١٣١ - الخزائن ج ٣ ص ٢٣٢ ، ٦٢٧ ، ج ٤ ص ٣٦٢ ، ٥٥٥ - الدرر ج ١ ص ١٢١ ، ج ٢ ص ١٠٤ - التصريح ج ١ ص ٢٦ - شرح شواهد المغنى ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ » .

قالت له بالله ياذا البردين • لمسا غنثت نفسا أو اثنين (١)

وفي شرح الدماميني (٢) : واذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز ، لعدم دخول  
« لما » غير جازمة على المضارع .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عندياته مرشحا له باذا تأملت ، وليس بها ،  
وانما هو انتحال لقول مقلده ابن قاسم اقتباسا من أثر الدين (٣) : ولو لم يقيد  
لما لم يحتاج الى ذلك ، لعدم دخولها على المضارع الا وهى كذلك .

قال أثر الدين (٤) : وأما أن يتحرز من دخولها على الماضى / فلا

ضرورة اختصاص التقييد بالمشارك ، فتأتى به احترازا من أحد معنية .

- ولو الشرطية = نحو : « ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها

من دابة » (٥) ، وقول بعض : لولاك أعوى ما عويت ، وقوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها • خروا لعزة ركعا وسجودا (٦)

وقوله :

لو يقوم القيل أو فيساله • زل عن مثل مقامى وزحل (٧)

احترازا من الصدرية الصارفة الى / الاستقبال ، وقد مرت (٨) منازعه (٩) في  
ثبوتها وسمى الإمتناعية شرطية كصاحب الكراسة .

(١) قال الشنقيطى في الدرر : لم أشر على قائله - وذكر في اللسان بنون نسبة وفيه : « غنث » غشا :  
شرب ثم تنفس ، وقال : قال الشيبانى : الغنث ههنا كناية عن الجماع .  
وفي التهذيب للازهري : « غنث » : قال الليث : غنث من اللبن يغنث غشا ، وهوان يشرب  
ثم يتنفس . وقال ابن الأعرابى : يقال إن اذا شربت : فاغنث ولا تمب « والمب :  
أن يشرب ولا يتنفس ، ويقال : غنثت في الإناة نفعا ونفسين وقال الراجزى : قالت له  
بالله ... البيت .

راجع : « التهذيب » ج ٨ ص ٩٢ - اللسان ج ٢ ص ٤٧٩ - شواهد المفنى ص ٦٨٣ - النسوق  
على المفنى ج ١ ص ٢٨٥ .

(٢) « ج ١ ص ١٥ و . . . »

(٣) انظر : شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١٠ .

(٤) وعبارة الأثر في شرح التسهيل ج ١ و ٣٢٢ : ولا يحتاج الى تقييد ... لما ... بقوله :  
الجازمة . لأنها لا تدخل على المضارع الا وهى جازمة ، فلو كانت تدخل على المضارع جازمة  
وغير جازمة ... اذ التقييد انما يكون في شيء مشترك يتأتى به احترازا من أحد معنيى المشترك  
وعلى ذلك يكون الدمامينى قد انتحل وليس من بنات افكاره .

(٥) سورة النحل ، آية : ٦١ .

(٦) قائله : كثير عزة ضمن مقطوعة ، وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص في مبحث الكلمة  
والكلام ، والشاهد فيه : صرف الفعل المضارع للدلالة على الماضى بسبب دخول « لو » عليه ،  
لأن الغالب دخول « لو » التى للتعليل على الفعل الماضى . راجع : « ديوانه » ص ٤٤٢ - الخصائص

ج ١ ص ٢٧ - المعنى ج ٤ ص ٤٦٠ .

(٧) هذا البيت لم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٨) انظر « ص ٢٣٧ - ٢٣٨ » .

(٩) في « ج / منازعتها ... الخ » .

ورد بتخليصها للاستقبال لو كانت شرطية ، فانتظمت في أدوات الجزاء ، ولو كانت الامتناعية صرفت معناه الى المضى ، فليست شرطاً لا لفظاً ، لعدم جزمها ، ولا معنى ، لاختصاص معنى الشرط بالاستقبال ، وهو قول أصحابنا المغاربة ، ولا يسمونها شرطاً البتة ، كما أوردنا كل ذلك في الجوازم .

— غالباً = : لا دائماً ، اذ ربما وردت بمعنى « أن » كقوله :

لا يلفك الراجوك (١) الا مظهرا . • خلق الكرام ولو تكون عديماً (٢)

واذا كانت في نحو « فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً ، ولو اقتدى به (٣) » قالبة معنى الماضى مستقبلاً ، فلأن قلب معنى المضارع أولى ، و « غالباً » صفة لمصدر محذوف هو وعامله أى ينصرف (٤) بهما الى المضى انصافاً غالباً ، ولا يجوز أن عامله ينصرف « الملفوظ به متناً ، للزوم رجوع القيد عامة ما تعلق به من « لم » ولما « الجازمة و « لو » الشرطية ، وهو ساقط — وبإذ = : نحو : « اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » (٥) ، « واذ تقول للذى أنعم الله عليه » (٦) ، و « اذ يختصمون » (٧) أى اذ ألقوا واذ قلت واذ اختصموا . ويجوز أن ذلك على حكاية الحال ، — وربما = : قال أثير الدين (٨) : غالباً كقوله :

ربما تكره النفوس من الأمر • ما له فرجة كحل العقال (٩)

(١) في « أ ، ب » « الراحين ... الخ » .

(٢) قال العيني : لم أقف على اسم قائله ، وقال السيوطى في شواهد المعنى : لم يسم قائله ، ورواية الراجيك . والشاهد فيه : أن « لو » بمعنى : « أن » فلا تعمل ، لأن « لو » الذى بمعنى « أن » لا تجزم ، والمضارع بعدها اذا كانت كذلك مستقبل المعنى . راجع : « العيني ج ٤ ص ٤٦٩ شواهد المعنى ص ٦٤٦ — التصريح ج ٢ ص ٢٥٦ » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٤) في « ج » : تنصرف بها ... الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٤٤ .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٣٧ .

(٧) « وما كنت لديهم اذ يختصمون » سورة آل عمران ، آية : ٤٤ . وقوله تعالى « وما كان لى من علم بالملا الاعلى اذ يختصمون » سورة ص ، آية ٦٩ .

(٨) في شرح التسهيل ج ١ و ٣٢ وعبارته بعد تلخيص ما قاله ابن مالك : هذا الذى ذكره هو الغالب ... الخ .

(٩) قال البغدادى في الخزانة : والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة والمشهور أنه لاميه بن أبى الصلت من قصيدة طويلة عندها تمة وسبعون بيتاً ، ذكر فيها شيئاً من قصص الانبياء .. الخ . وفي دراسة شعر أمة بن أبى الصلت لبهجة عبدالنفور الحديثى ثبت للاماكن التى نسب فيها لأمية المذكور والى غيره ، أو لم ينسب فيها لأحد « انظر ص ٣٥٩ . والشاهد فيه : كون « ربما » اذ ادخلت على المضارع تصرفه للدلالة على المضى ، وفيه شاهد آخر ، وهو دخول « رب » على « ما » لانها نكرة . راجع : الكتاب ج ١ ص ٣٧٠ ، ٣٦٢ — آمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨ — الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ، ج ٤ ص ١٩٤ — العيني ج ١ ص ٤٨٤ شرح شواهد المعنى ص ٧٠٧ .

فالفرجة بالضم : الانفراج ، وفي تاريخ القاضي شمس الدين بن خلكان (١) : قال أبو عمرو ابن العلاء : طلب الحجاج بن يوسف والذي فخرج منه هاربا الى اليمن ، فانا لنسير بصحراء اليمن اذ لحقنا لاحق ينشد البيت بفتح فرجة ، فقال والذي ما أخير ؟ قال : مات الحجاج ، فقال : أصرف ركابنا الى البصرة ، قال أبو عمرو : فلا أدري أجموت الحجاج أفرح أم بإنشاد البيت بفتح فرجة ؟ فقال : بالفتح بين الامرين وبالضم بين الجبلين .

وانما صرفت معناه لاستعمالها قبل اقترانها بما في المضى فاستصحب بعده و « ما » لمحض التوكيد لاناقله (٢) من معنى الى آخر ، بخلافها في « اذ ما » فقد فارقها المضى وحدث / بها معنى المجازاة .

ومن النادر قوله :

فان أهلك قرب فتى سيبكى \* على مهذب رخص (٣) البنان (٤)

فصرفها اذن الى المضى راجح لا متعين ، وأما قوله تعالى : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » (٥) فأوله أصحابنا المغاربة بتزليل المستقبل منزلة المضى ، ومثل : « ونفخ في الصور » (٦) لصدق الموعود ، وقصدا لتقريب وقوعه يجعل ما لم يقع كالواقع مجازا .

قال : والاحسن حملة على المغلوب من حالى « رب » أن الفعل بعدها قد يرد استقباليا ، لأن في الأول تكلفا ظاهرا ، اذ مسألة التعبير بالمستقبل عن ماضى متجاوز به عن المستقبل قاله أثير الدين (٧) .

(١) انظر : وفيات الاعيان ج ٣ ص ٤٦٧ عند الحديث على أبي عمرو بن العلاء . وابن خلكان هو : أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبي بكر بن خلكان القاضي شمس الدين أبو العباس من مواليد عام ٦٠٨ - وتوفي عام ٦٨١ هـ .

قال ابن العماد : سمع البخاري من ابن مكرم ، وأجاز له المؤيد الطوسي وجماعة ، وثفقه بالموصل على كمال الدين بن يونس ، وبالشام على ابن شداد ، ولقى كبار العلماء ، وبرع في الفضائل والآداب ، وسكن مصر مدة .. وكان اماما فاضلا متقنا عارفا بالمذهب حسن الفتاوى انظر : « شذرات الذهب » ج ٥ ص ٣٧١ - « درة البحال » ج ١ ص ٧ - « هدية العارفين » ج ١ ص ٩٩ - « البغية » ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) في « ج » : لا تنفى من معنى ... الخ .

(٣) في « ج » : رجب البنان ... الخ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة : البيت من قصيدة لجدد بن مالك الحنفي قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها اليمن ، ولسجته قصة تراجع في مضائها ، وروى : « محصب » بدل « مهذب » . وقوله : « رخص » : أى ناعم .

والشاهد جواز وقوع الفعل المضارع دالا على الاستقبال بعد « رب » نادرا .

راجع : « الخزانة » ج ٤ ص ٤٨٤ - أمالي ألقاى ج ١ ص ٢٨٢ - شرح شواهد المغنى ص ٤٠٧

(٥) سورة الحجر ، آية : ٢ .

(٦) سورة يسين : آية : ٥١ .

(٧) في التذييل والتكميل ١ و ٣٣ ، وعبارته : والاحسن حملة على القليل « من أن رب قد يكون الفعل بعدها مستقبلا ، لأن في هذا التخريج تكلفا ظاهرا .

قلت : وقد خفي عن الدماميني أن قائله الاثير ، لتعبير ابن قاسم (١) عليه  
بقيل ، فقال (٢) : وقال بعضهم : وما ذكره مخالف بدليل « ربما يود الذين  
كفروا » (٣) هـ . ولم يستدل بالآية الاثير رأسا ، بل بالبيت السابق ، وأما الآية  
فحكى عن بعض أصحابنا المغاربة كما ألقى « عليك » (٤) تأويلها ، فحرف/ذلك  
الدماميني .

— وقد في بعض المواضع = قال المصنف (٥) : وفاقا لظاهر قول سيبويه (٦)  
في « باب عدة ما يكون عليه الكلم : وأما « قد » فجواب لقوله : لما يفعل فتقول :  
قد فعل . ثم قال (٧) : « قد » بمنزلة « ربما » وأنشد للهزلي

قد أترك القرن مصفرا أنامله . كأن أثوابه مجت بفرصاد (٨)

أى ربما أترك ، فاطلاقه القول : أنها بمنزلة « ربما » تصريح بالتسوية بينهما تقريبا  
وصرفا الى المضى هـ .

ورده أثير الدين (٩) بأن سيبويه لم يبين الجهة التى هى بمنزلة « ربما » فيها ،  
وعدم البيان غير دال على التسوية ، بل مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه  
المصنف : أن « قد » بمنزلة « ربما » في التكاثر لا غير ، كما دل عليه انشاد البيت  
اذ لا يفخر الانسان بما قد يقع منه ، وإنما « هو » (١٠) نظير قول امرئ القيس :

(١) انظر : شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١ وعبارته : قيل : ولا يتعين ذلك في « ربما » بل  
يكون راجعا كرب ، وقد جاء : فان أهلك ... الخ .

(٢) أى الدماميني في شرحه على التسهيل ج ١ ص ١٥ .

(٣) سورة الحجر ، آية : ٢ .

(٤) « عليك » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٠ » .

(٦) في الكتاب « ج ٢ ص ٣٠٧ » .

(٧) أى سيبويه في المرجع المذكور .

(٨) قال سيبويه : قال الهذلي « وذكر البيت ، وقال الاعلم : لهذا شماس » وقال البغدادي  
في الخزانة : لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وقال الدكتور عظمة في هامش المقتضب  
أقول : راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر للشماس شعرا فيه ، وكذلك ليس له شعر في  
كتاب « النمام » في تفسير أشعار هذيل لابن جني .

وقال البغدادي في الخزانة : البيت لعبيد بن الابرص من قصيدة رواها الاصمعي في الاصمعيات  
وقد رجعت الى الاصمعيات طبع دار المعارف فلم أجد ما يدل على ذلك . وأغبر رجعت الى ديوان  
عبيد بن الابرص فوجدت القصيدة فيه ص ٧١ . والفرصاد : التوت ، شبه الدم بمصارتة .  
وراجع : « الكتاب ج ٢ ص ٣٠٧ - المقتضب ج ١ ص ٤٣ - أمالي ابن الشجري ج ١  
ص ٢١٢ - الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ ، ٥٠٥ - ابن يمشي ج ٨ ص ١٤٧ » .

(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٣ » بتصرف .

(١٠) « هو » ساقطة من « ج » .

وبارب يوم قد هلت وليلة • بآنسة كأنها خط تمثال (١)

قلت : إنما عول المصنف في ذلك على ما عرف من رأى سيويه أن « رب » للتقليل غير أن بيت الهذلي يقضى بعكس دعواه عليه : ( ويدل للآثير أنها بمنزلة « ربما » في التكثير ، وقد طالعت الكتاب ) (٢) فلم أجد فيه متمسكا للمصنف ، ولا ما يحسن مأخذاً (٣) ، ونصه (٤) : وأما قد فجواب : لما يفعل فتقول قد فعل .

وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، و « ما » في « لما » مغيرة عن حال ( لم ) كما غيرت ( لو ) ، إذا قلت لوما ، ونحوها : أنك تقول : « لما » ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في « لم » ، وتكون ( قد ) بمنزلة ( ربما ) وأنشد البيت (٥) هـ . وليس فيه ما يعضد دعواه الا ذلك الاطلاق ولا حجة فيه .

وأما وهى للتحقيق فلا تصرف للمضى نحو : « قد نعلم أنه ليحزنك الذى يقولون » (٦) ، « قد يعلم ما أنتم عليه » (٧) قاله المصنف (٨) .

قلت : لا نسلم عدم الصرف في الآيتين ، لوضوحه فيهما بديهما ، على أنا لا نسلم تعيين التحقيق في الثانية ، لوضوح كونها للتقليل ، لكن بحسب متعلق الفعل ، أى ( ما هم عليه ) / أقل معلوماته سبحانه ، قاله ابن هشام (٩) .

(١) هذا البيت من قصيدته المشهورة والى مطلعها :

الاعم صباحا أبها الظلل البالى .... البيت

وقوله : بآنسة : أى امرأة ذات أنس ، ويقال : الآنسة : ظلية تؤنس شخصا ، أى تبصره ، فشبه المرأة بها . و « خط تمثال » : أى نقش صورة ، وشبهها به ، لان الصانع له يتأنق في تحسينه .

راجع : « ديوانه » ص ١٠٢ - المقرب ج ١ ص ١٩٩ - شرح شواهد المنى ص ٣٤٠ - ٣٩٣ التصريح ج ٢ ص ١٨ - الدرر ج ٢ ص ١٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٣) وقد ناقش الدسوقي في حاشيته على المنى ج ١ ص ١٨٦ - كلام ابن هشام وأبى حيان في هذا المقام قائلا : وأجيب : بأن ترك القرن في البيت كذلك يندر وقوعه ، ويفتخر بإيقاعه ، فالخسر في كلام أبى حيان ممنوع فنصح ماقاله ابن مالك من أن قد في البيت للتقليل « وأن مراد سيويه تشبيه « قد » ، « برب » في إفادة التقليل والصرف للماضى ، وهذا التحليل هو المرتضى عندى .

(٤) أى نص كلام سيويه في المرجح السابق .

(٥) أى : انتهى كلام سيويه .

(٦) سورة الانعام « آية : ٣٢ .

(٧) سورة الصف ، آية : ٥ .

(٨) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٣٠ » وعبارته : فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف الى معنى المضى ، وتكون حينئذ التحقيق والتوكيد كقوله تعالى : « قد نعلم ... الخ » وكقول الشاعر :

فقد تدرك الإنسان رحمة ربه \* .....

(٩) في المنى ج ١ ص ١٨٥ . وقد عقب الدسوقي على كلام ابن هشام بقوله : والوجه مايتأتى أنها في هذه الآية للتحقيق ، لأن كونهم الله بذلك أقل شئ ضرورى .

ثم قال المصنف : (١) وقوله :

قد يدرك الانسان رحمة ربه • ولو كان تحت الارض سبعين واديا (٢)

وربما صرفته ، كقوله تعالى : « قد نرى تقلب وجهك في السماء (٣) .

قلت : لا نسلم الصرف في الآية ، لاحتمال حالة الفعل فيها كما لاختفاء به  
وفي شرح الدماميني (٤) : بناء على دعوى المصنف قلت : فكان الاولى أن يقول :  
وقد التقليلية دائما ، والتحقيقية في بعض المواضع .

قلت : لا نسلم هذه الاولى الا لو سلم دوام صرف التقليلية ، وقلة صرف  
التحقيقية ، وكلاهما ممنوع ، أما الأول فلورودها غير صارفة ، كقولهم : قد  
يجود البخيل ، وقد يمنع الجواد ، وقد يصدق الكذوب ، وقد يقدم الجبان ، وقد  
يحجم الشجاع ، وقوله :

وقد يجمع الله الشيتين بعدما • يظنان كل الظن أن لاتلاقيا (٥)

وقوله :

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك

كراثم من رب فهن ظنين (٧)

وقولك : قد أقول بهذا الرأي مترددا فيه جانحا الى القول به ، ومن هذا الطراز

قد أترك القرن ..... البيت (٨)

وقول كعب رضى الله عنه :

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) لم اعرف قائله ، ولا من استشهد به سوى ابن مالك . والشاهد فيه : أن «قد» لتحقيق وخلت  
من صرف المضارع للمضى .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٤٤ .

(٤) « ج ١ ص ١٥ و . » .

(٥) قائله : المحنون العاصري ، وهو قيس ابن الملوح بن مزاحم بن قيس ، صاحب ليل العاشق  
المشهور ، والشاهد فيه : أن قد للتقليل ، وهي غير صارفة للمضارع عن الاستقبال للمضى .  
وفيه شاهد آخر وهو : كل النائية عن المصدر في الشطر الثاني في قوله : كل الظن ، والاصل  
يظنان ظنا كل الظن : راجع : التصريح ج ١ ص ٣٢٨ - الاشموني ج ٢ ص ٩٤ -  
ديوانه ص ٣٩٣ .

(٦) في « ج : وقد تخرج الحاجات يا أم مالك • دخائر من رب فهن هتيق

(٧) البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٨) سبق في ص ٢٥٢

وقد أقوم مقاماً لو يقوم به . أرى وأسمع (١) ما لا يسمع القيل (٢)

وقوله :

وقد تدرك الانسان رحمة ربه . . . . البيت (٣)

وقوله :

قد أشهد الغارة الشعواء تحماني

حرداء معروفة للحسين سرحوب (٤)

لأن القصد في عامتها الاستمرار ، وان ذلك شأن المسند اليه فيهن ، وصفة لازمة غير منفك عنها ، وليس المراد مجرد الاخبار بالوقوع ، ضرورة أن ليس فيه من المبالغة ما في الأول .

وترد أيضاً صارفة غير قليل نحو : « وقد تعلمون أني رسول الله اليكم » (٥) أي وقد علمتم (٦) ، وكالآيتين الأولىين (٧) ، وان منعه المصنف فيهما ، فالحق أن

(١) في « ج : أرى ويسمع ... الخ » .  
(٢) هذا البيت من القصيدة المسماة بالكعبة والتي مطلعها : بانت سعاد ... الخ ورواية شرح الكعبة لابن هشام : « لقد أقوم » وكذلك رواية السيوطي في شواهد المغني .  
قال ابن هشام في شرح الكعبة : في هذا البيت حذف سبعة أمور ، أحدها : جملة قسم ، لأن « لقد » لا تكون الا جواباً لقسم ملفوظ نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » أو مقدر نحو : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . والثاني : حذف مفعول « أرى » أي أرى ما لو يراه القيل ، والثالث والرابع : ظرفان معمولان لأرى وأسمع أن قد را صفتين ثانية وثالثة لمقاما ، أي : أرى به واسمع به ، فان قدر « أرى » حالا من ضمير « أقوم » سقط هذان الحذفان . والخامس والسادس : جوابان للو الثانية ولو الثالثة ، لأن قوله في البيت بعده : « لظل يردد » جواب للاول وهودال على جواب « لو » الثانية المقدرة في صلة معمول « أرى » ولو الثالثة الواقعة في صلة معمول « أسمع » . والسابع : مفعول « يسمع » وهو عائذ « ما » وانتصاب « مقاماً » على الظرفية المكانية .. الخ .

راجع : « شرح الكعبة ص ٨١ - ٨٢ - شواهد المغني ص ٦٤٧ - ديوانه ص ٢٠ » .

(٣) انظر : ص ٢٤٩ .

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت مع بقية القصيدة ، فالجوهري نسبها لامرئ القيس ، وقال البغدادى أنها ثابتة في ديوانه ، وفي اللسان : قال ابن برى زعم الجوهري أنها لامرئ القيس ، قال :

والبيت لابراهيم ابن عمران الانصاري ، وذكر جملة أبيات منها بيت الشاهد .  
وفي شرح شواهد المغني للسيوطي : قال ابن يسعون : الصحيح أن هذا البيت لعمران بن ابراهيم الانصاري وقيل : انه لامرئ القيس .

وقوله : جرداء : القصيدة الشعر ، يعني الفرس ، ومعروفة الحسين ، أي : قليلة لحم الحسين ، والسرحوب : الطويلة الظهر السريعة .

راجع : « ملحقات ديوان امرئ القيس ص ٤١٣ - اللسان ج ٢ ص ١٧٠ - الخزائن ج ٢ ص ١١٣ - شواهد المغني ص ٤٩٦ - الدهموري على متن الكافي ص ٤٣ - الصحاح ج ١ ص ٩٢ » .

(٥) سورة الصف ، آية : ٥ .

(٦) وقد أشار الى ذلك الزمخشري في كشفه ج ٤ ص ٩٨ بقوله : « في موضع الحال ، أي : مؤذونني عالين علماً يقينا « أني رسول الله عليكم » . وقضية علمكم بذلك ، وموجبه تعظيمي .. الخ .

(٧) في « ج : الأولين ... الخ » .

ذلك موكول الى فهم المتكلم من موارد الكلام ، ومقامات الاستعمال ، كما يؤمى  
اليه صنيع المصنف ، وللكلام على « قد » غير هذا محلا .

قال أثير الدين (١) : نقص المصنف من الصوارف العطف على الماضي كقوله :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى • فمضيت ثمست قلت لا يعينى (٢)

قلت : وهو وهم قطعاً ، لأن الواقع عطف الماضي لا العطف عليه . (٣)

ووقوعه (٤) خبراً لكان وأخوتها ، نحو : كان زيد يقوم ، وأصح عمرو  
يقوم واعماله (٥) في الظرف ماضياً (٦) كقوله :

يجزيه رب العالمين اذ جرى • جنات عدن في العلالى العلى (٧)

وزعم ابن عصفور أن منها « لما » الجزائية نحو : لما يقوم زيد قام عمرو ، تمسكاً  
بقوله تعالى : ولما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط (٨)

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » .

(٢) قائله : رجل من بنى سلول ، قال الاعلم في هامش الكتاب : ويقال : هو موله ، والشاهد

في وضع « أمر » موضع « مرت » على حد وقوع المستقبل بعد « متى » في معنى الماضي . ٣

وقال البغدادي في الخرافة : وهذا البيت أول بيتين لرجل من بنى سلول . وفي البيت شواهد أخرى

منها : أن تعريف « آل » الخفية لفظي لا يفيد التعمين . وأن « آل » في « اللثيم » « زائدة » ،

وأن اللام قد تدخل على غير معين كاللثيم . وأن « ثمة » من الفاظ الإشارة . وأنه يجوز وصف

المعرف باللام الجنسية بالنكرة ، لان جملة « يسبنى » نكرة . وأن « ثم » اذا لحقتها التاء

اختصت بعطف قصة على قصة - راجع : الكتاب ج ١ ص ٤١٦ - الخصائص ج ٣ ص ٣٣٠

- البنى ج ٤ ص ٥٨ - الخرافة ج ٢ ص ١٦٦ - ص ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ج ١ ص ١٧٣ .

٥٢٨ ، ج ٤ ص ١٠٤ - العيني ج ٤ ص ٥٨ - الدرر ج ١ ص ٤ ، ج ٢ ص ١٩٢ .

(٣) إن الواهم في الحقيقة الشارح لا الاثير اذا كانت نسخة الاثير التي لدى مثل نسخة الشارح ، لان

الاثير لم يقل كذلك ، وعبارته تشمل العطف على الماضي ، وعطف الماضي اذ قال : « ونقص

المستقبل » التي تصرف المضارع الى الماضي نحو قوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من

السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة » أى فأصبحت ، وعطف الماضي على المضارع نحو قوله :

ولقد أمر على اللثيم ... البيت ، أى . ولقد مرت .

وعلى ذلك فالالاثير مثل بالبيت لعطف الماضي لا للعطف عليه كما توهم الشارح اللهم الا اذا كانت

نسخة الشارح ليست كذلك فاللوم على الناسخ لا على الاثير ، والله اعلم .

(٤) من قوله : ووقوعه الى قوله : وزعم ابن ... الخ تمة كلام الاثير السابق .

(٥) في « ج » واعمالها في الظرف ... الخ .

(٦) قال ابن هشام في المغنى « ج ١ ص ٢٨٤ » : ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ، وجملة

اسمية مقرونة باذ الفجائية ، أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلها مضارعاً عند ابن عصفور ... ودليل

الزايغ - وهو ابن عصفور : « فلما ذهب عن ابراهيم ... الآية » وهو قوله : يجادلنا .

(٧) لم اعرف قائله ، والشاهد صرف المضارع وهو « يجزيه » الى المضى ، وذلك بسبب اعماله في

الظرف الماضي ، وهو « إذ » .

(٨) سورة هود ، آية : ٧٤ .

أى جادلنا في قوم لوط (١) .

قال أثير الدين (٢) : ولا دليل فيه ، لاتصال الماضي في الآية بها ، — فليست طبق المثال ، ولاحتمال أن الجواب فيها محذوف ، أى أخذ يجادلنا في قوم لوط ، كما استوفينا الكلام على ذلك في محله من الجواز .

— وينصرف الماضي الى الحال بالانشاء = : وهو لغة : مصدر انشأ يفعل بكذا ، أى شئ فيه ، ثم عبر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه وجودا ، كبعت ، واشتريت ، وقبلت ، وزوجت ، وأقسمت ، وغيرها من ألفاظ العقود .

قلت : والمراد به هنا ما ليس طلبيا ، والا ورد نحو : غفر الله لك ، ولم يصح قوله (٣) بعد : والى الاستقبال بالطلب ، كما أشار اليه المصنف (٤) وشروح كلامه .

— والى الاستقبال بالطلب = : فيشمل الأمر والدعاء وغيرهما / كاتقنى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه ، بدليل جزم « يثب » ، وغفر الله لك ، وعزمت عليك الا فعلت ، أو لما فعلت : أى ما سألتك الا أن تفعل .

وفي شرح الدماميني (٥) : في كلام المصنف ايهام أن الطلب ليس من أقسام الانشاء .

قلت : قصارى ما صنعته أن أراد بالانشاء ما ليس منه طلبيا كما اعترف به الدماميني (٦) ، فهو عام مراد به الخصوص ، وقائده الى ذلك أن الانشاءات ضربان : ما يصرف الى الحال ، وهو ما ليس منها طلبيا ، وما يصرف الى الاستقبال وهو ذوات الطلب ، فالاكتهاء بأحدهما غير كاف ، على أن عدم الاكتفاء بإيراد أحدهما عن مقابله طريقة لهم ، كقول الرضى (٧) في قول الحاجبية : والكلام ما تضمن (٨) الاسناد ، انما قال : الاسناد دون الاعتبار لشمول الاول النسبة في

(١) وقال ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٢٧١ : ولما ، وهى لنفى الماضي المتصل بزمان الحال مثل : عصا ابليس ربه ولما يتدم .

وذكر الزنجشیری في الكشف ج ٢ ص ٢٨٢ عدة توجيهات اعرابية للفعل « يجادلنا » فقال : كلام مستأنف دال على الجواب ، وتقديره : اجترأ على خطابنا .. أو قال : كيت وكيت ثم ابتداء فقال : يجادلنا ، وقيل : يجادلنا هو جواب « لما » ، وانما جرى به مضارعا لحكاية الحال وقيل ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » نقل بتصريف .

(٣) أى : المصنف .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣١ » .

(٥) « ج ١ ص ١٥ ط » .

(٦) اذ قال في المرجع السابق بالانشاء ، أى : غير الطلبى ، نحو : بعت واشتريت ، والا ورد نحو : غفر الله لك ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ٨ » .

(٨) في « ج : ما تضمن من الاسناد... الخ » .

الكلام الخبري ، والطلبی ، والانشائي ، و « كما مر من » (١) قوله في حد الاسناد :  
انما قال في الاصل ليشمل الاسناد في الكلام الانشائي ، كعبت ، وأنت حر وفي  
الطلبی : هل أنت قائم ؟ .

— و = ب : الوعد = : والمراد به الاخبار بوقوع ما لم يقع / بعد ،  
مع ملاحظة الارادة ، لتحقيق الخبر نحو : انا أعطيناك الكوثر « (٢) ، « وأشرق  
الأرض بنور ربها » (٣) ، « وسبق الذين أتقوا ربهم الى الجنة » (٤) ، وليس المراد  
به هنا قسيم الوعيد .

— وبالعطف على ما علم استقباله = : نحو « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم  
النار » (٥) ، « ويوم ينفخ في الصور ففرع » (٦) .

وفي شرح الدماميني (٧) : ولم أدر هنا وجهها لإعادة المصنف هنا الجار دون  
ما تقدم من قوله : والوعد .

قلت : / (٨) وجهه التهم بشأن العطف ، لغموض كونه صارفا بالنسبة  
الى ما قبله من الطلب الجلي فيه .

— وبالنفي بلا وان بعد القسم = : فالاول قال المصنف (٩) كقوله :

ردوا فوالله لا ددناكم أبدا . ما قام في مائتا ورد لتزال (١٠)

ونازعه أثير الدين (١١) : بأن الاستقبال انما أفاده اعماله في الظرف مستقبلا . وفي  
شرح الدماميني (١٢) : وفيه نظر ، لأن وقوع الظرف المستقبل هنا غير مؤثر للاستقبال  
بدليل قولك : والله فعلت كذا ، اذ لا يفهم منه غير الاستقبال ، ومن ثم لم تكرر  
فيه .

(١) « كما مر من » ساقط من « أ » .

(٢) سورة الكوثر ، آية : ١ .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٦٩ .

(٤) سورة الزمر ، آية : ٧٣ .

(٥) سورة هود ، آية : ٩٨ .

(٦) سورة النمل ، آية : ٨٧ .

(٧) « ج ١ ص ١٥ ط » .

(٨) في « ب : وجهه ... الخ » .

(٩) في « ج : ١ ص ٣١ » .

(١٠) قال الشبقي في الدرر : لم اعثر على قائله ، والشاهد فيه : انصراف الفعل الماضي المنفي  
بـ « لا » بعد القسم للاستقبال .

ورويت قافيته أيضا : لوراد .

راجع : « المصحح ج ١ ص ٩ ، ج ٢ ص ٤١ - الدرر ج ١ ص ٤ ، ج ٢ ص ٤٥ » .

(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » .

(١٢) أي المرجع السابق : أي في كلام الاثير نظر .

قلت : وهو مدفوع بحمله على المضى لفظا ومعنى ، وقوفا مع الظاهر (١).  
قال أثير الدين (٢) : فلو جاء : والله لا قام زيد كان ماضيا لفظا ومعنى  
اذ قد ينفى « بلا » الماضي هـ .

وحينئذ فلا موقع لما يفهم من اللفظ .  
والثاني : كقوله تعالى : « ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا  
ان أمسكهما من أحد من بعده » (٣) أى ما يمسكهما .

ونازعه (٤) الاثير أيضا بجواز : والله ان قام زيد ، بمعنى ما قام فيما مضى .  
ولا يتوهم أن قول المصنف في « لا » مناقض لقوله فيما مضى (٥) : خلافا  
( لمن خصها - أى طريقة لهم - بالمستقبل ، لأن المعنى ) « ٦ » خلافا لمن خص  
الداخلة على المستقبل ، لا خلافا لمن خصها مطلقا بالمستقبل .

- ويحتمل = : الماضى - المضى والاستقبال بعد همزة التسوية = : نحو :  
سواء على أقيمت أم قعدت ، لاحتمال أن المراد ما كان منك من قيام أو قعود ،  
أو ما يكون منهما .

وفي شرح الدمامينى (٧) : والحق أنه محتمل لاربعة معان : الماضى ، والحال ،  
والاستقبال ، ومطلق الزمان الذى هو أعم من ذلك ، كما أن المصدر الذى الفعل  
في تأويله كذلك ، فلا وجه للتقييد بأحد الزمانين .

قلت : وهو مردود بأن أئمة العربية من قدمائهم المشافهين بهذه اللغة أربابها  
مطبقون على الاقتصار في المسألة على أحد هذين ، لقرائن عندهم دالة على ذلك ،  
ولو سلم فقياس الماضى على المصدر في ذلك فاسد ، من حيث كون المصدر حدثا  
قابلا للوقوع في أحد الازمنة الثلاث قبولا استلزamia ، بخلاف الماضى  
لصراحته في المضى ، وكونه دالا عليه دلالة وضعية لا يتفك عنها الى غيره الا  
لقريئة والفرض عدمها في زمن الحال ، لانهصار الانصراف اليه في الانشاء ، كما  
عرفت في مطلق الزمان ، بشهادة (٨) ما عليه أهل الاستقراء ، كما أشار الى ذلك

(١) أى ان قول الدمامينى : والله لافعلن كذا - في قوة : ما فعلت كذا ، واذا كان كذلك فالفعل  
ماض لفظا ومعنى ، وان الدلالة على الاستقبال في البيت بسبب عمله في الطرف ، كما قال الاثير  
وايده الشارح .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) سورة فاطر ، آية : ٤١ .

(٤) في المرجع السابق ، أى نازع المصنف ، لان المصنف هو القائل : كقوله تعالى : « ان  
الله يمسك » .. الآية . وقد تصرف الشارح في النقل عن الاثير .

(٥) انظر « ص ٢٢٨ » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في ج : مشاهد ما عليه أهل ... الخ .

آثير الدين ، وليس المصنف منفردا بذلك ، ولا مختصا بالقول به كما توهم .  
قال آثير الدين (١) : وسواء عودل الفعل بأَمْ أم لا ، نحو : سواء على أى  
جى جئت ، لما في « أى » من عموم الاوقات .

قلت : وقصر (٢) الدماميني فأورد بعض ذلك عن ابن قاسم (٣) ، ثم اعترضه  
بعدم صحة اندراجهِ في لفظ المتن ، لأن الكلام في همزة التسوية ، ولا همزة هنا .

قلت سلمنا ألا همزة ، غير أن ما بمعناها وهو « أى » موجود ، فكان بمنزلتها ،  
لكثرة معاقبتها/، واغناء أحدهما عن الأخرى ، فلا يراده (٤) في هذا  
المقام وجه ، وتعلق بما (٥) في المتن ، وإن لم يشمل لفظه ، فهو استطرادا حسن  
واقع موقعه ، ولم يدع الاثير ولا ابن قاسم شموليته للمتن ، فينتجه الاعتراض .

قال المصنف (٦) وآثير الدين وغيرهما من عامة الشروح : فان اقترن الفعل  
بعد « أم » بلم تعين الماضي ، نحو : « سواء عليهم آأنذرتهم أم لم تنذرهم » (٧) ،  
فالثاني ماض معني ، فوجب مضى الاول ، لمعادلته اياه ، وإن كان المعادل جملة  
اسمية بقي الاحتمال ، نحو / « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون » (٨) .

قلت : وقصر الدماميني (٩) أيضا فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم قال : والظاهر  
أن هذا غير قادح في الاحتمال الذي قررناه (١٠) آنفا ، كما لا يقدر وجود (لم) في  
اقتضاء الاستقبال في نحو إن لم / تسيء أكرمتك ، ووجه ذلك أن الجملة المقترنة  
بهمزة التسوية في تأويل المصدر ، ولازمان للمصدر معين ، وكذا ما بمعناه ، ولا  
فرق في هذا المعنى بين وجود « لم » وعدمها .

قلت : بل هو قادح قطعاً ولا يجديهِ أن الجملة في تأويل المصدر ، ولا زمان

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣٤ . نقل بالمعنى .

(٢) نسبة ذلك لابن قاسم فقط ليس قصوراً لانه كما قال في أول شرحه : ليس معه من شروح هذا  
الكتاب سوى شرح ابن قاسم وهذا عذر .

(٣) وعبارة ابن قاسم ج ١ ص ١١ : وسواء كان الفعل معادلا بأَمْ أم لم يكن ، نحو سواء  
على أى وقت جئت .

وهي نفس عبارة الاثير ، والمثال المذكور في شرح الدماميني ج ١ ص ١٥ يخالف لها ، بل  
قيل : سواء على حين جئت . ولعل نسخة الدماميني كذلك فيكون له بعض العذر لان لفظ  
« حين » ليس مثل همزة التسوية بخلاف « أى » فإنها بمعناها كما قال الشارح .

(٤) في « ج : فلا راد في هذا ... الخ » .

(٥) في « ج : وتعلق لما في ... الخ » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٦ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٩) الحق لا قصور كما تقدم ، انظر المرجع السابق .

(١٠) وهو : احتمال اربعة معان ، انظر ص ٢٥٤ .

له (١) معين ، لأن الاتيان بهذه الجملة المنسبكة به ماضية الفعل ، قاض بعدم اهدار معنى المضى ، وأن الالتفات اليه رأسا كما صرح بذلك أثير الدين ونورده عنه في الحاشية (٢) . ثم عدم قدح وجود ( لم ) في اقتضاء الاستقبال في المستظهر به ، لمكان « ان » الشرطية الموضوعه له لا غير /

- و = : يحتملها أيضا بعد - حرف التحضيض = : نحو : هلا أكرمت زيدا ، ان أريد المضى كان توبيخا ، أو الاستقبال كان حضا على الفعل وأمرأ به ، نحو : « فلولا نفر من كل فرقة » (٣) أى لينفر .

لا يقال : فلا يحتمل اذا الواقع بعد أداة التحضيض المضى ، لأن التحضيض وهو طلب الفعل - ليس الا استقباليا ، لأننا نقول : انما يوبخ على ترك ما كان يجب فعله قبل الطلب ، وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، فأطلقت أداة التحضيض على ما يدل عليه تحقيقا أو تقديرًا فاستقام ، كذا في الدماميني (٤) .

قلت : وقد أطال المسافة في التقرير ، وحاصله التجوز باطلاق حرف التحضيض على ما هو أعم من معناه العرفي ، ومن التوبيخ تغليبا في التسمية لأحد معنيي الاداة ، على نقد في قوله (٥) : وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، اذ لا يخص على فعل الغائب ، بل على الآت (٦) .

- و = : يحتملها أيضا بعد - كلما = : فالمضى نحو : « كلما جاء أمسة رسوله كذبوه » (٧) والاستقبال نحو « كلما نصجت جلودهم » (٨) - و = : بعد - حيث = : فالمضى نحو : « فأتوهن من حيث أمركم الله » (٩) والاستقبال نحو : « ومن حيث خرجت فول وجهك » (١٠) - و = : يحتملها أيضا - بكونه صلة = : للموصول ، فالمضى نحو « الذين قال لهم الناس ان الناس » (١١) ، « والاستقبال

(٢) في ب : تقديم وتأخير فالموجود في ب : ولا زمان ثم عدم قدح وجود لم في اقتضاء الاستقبال في المستظهر به لمكان أن الشرطية الموضوعه له لا غير له معين لان الاتيان بهذه الجملة المنسبكة به ماضية الفعل قاض بعدم اهدار معنى المضى وإن الالتفات اليه رأسا كما صرح بذلك أثير الدين ونورده عنه في الحاشية ويحتملها ... الخ .

(٢) انظر « ص ٢٥٨ » .

(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .

(٤) « ج ١ ص ١٥ ظ » نقل بالمعنى .

(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٦) الواقع أن الدماميني لم يقل : تحضيض على فعل ما فات ، وانما قال : على فعل مثل ما فات ، أى فعل مماثل له يقع في المستقبل ، ولعل لفظ « مثل » ساقط من النسخة التي هي عند الشارح وعليه يكون له العذر وله الحق في الرد على الدماميني ، والا فلاحق له في ذلك .

(٧) سورة المؤمنون ، آية : ٤٤ .

(٨) سورة النساء ، آية : ٥٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .

(١٠) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ .

(١١) سورة آل عمران ، آية : ١٧٣ .

نحو « الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » (١) وقد اجتمعا في قوله :  
وانى لآتيكم تذكر ما مضى • من الأمور استجلاب ما كان في غد (٢)  
فالاول ماضى ، والثاني استقبال ، لقرينتهما المحتفتين بهما لفظا ، - أو = : بكونه  
- صفة لنكرة عامة = : فالماضى كقوله :

رب رقد هرقته ذلك اليو • م وأسرى من معشر أقتال (٣)  
والرقد بفتح الراء القدح الضخم ، وقد تكسر ، والأقتال بقاء فتاء مثناة فوقية :  
جمع قتل ، وهو العدو .

وقد تعقبه أثر الدين (٤) : بأن ربما عند سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم .  
قلت : المصنف لا يرى التقليل فيها الا نادرا ، كما صرح بذلك في باب  
حروف الجر من هذا الكتاب مستدلا على ذلك في شرحه باستقراء تراكيب العرب  
نثرا ونظما ، فلا يدفع قوله بما عليه سيبويه المنافي للعموم .

ثم قال أثر الدين (٥) : وأيضا فلم يرد الشاعر اراقه كل رقد .  
قلت : ولا أراد اراقه قليلة ، لكون المقام تمديحيا ، وانما يناسبه الكثرة  
وهي المراد هنا بالعموم تجوزا ، لكونها عنده بعد مفيد التكثير ، على أن مجرور  
« رب » و « كم » الخبرية حيث ما وقع عام ظهوره ، كما يعرف من مذهبه .  
ثم قال : (٦) على أنا لا نسلم كون « هرقته » صفة مجرور « رب » ، بل هو  
جواب يتعلق به « رب » على رأى من لا يشترط وصف مجرورها ، كما هو الصحيح .

(١) سورة العنود ، آية : ٣٤ .

(٢) قائله : الطرماح بن حليم ، قال ابن جنى في الخصائص : ونقول : اعزك الله وأطال بقاؤك  
فتأتى بلفظ الماضى ومعناه الاستقبال ... وقال : وإنى لآتيكم ... البيت ، أى ما يكون  
في غد .

وقال ابن الشجرى في اماليه بعد ذكر البيت : وضع « كان » في موضع « يكون » راجع :  
الخصائص ج ٣ ص ٣٣١ - أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٤٥ و ٣٠٤ ، ج ٢ ص ١٧٦ -  
ديوانه ص ٥٧٢ .

(٣) قائله الاعشى ميمون من قصيدة طويلة يمدح بها الاسود بن المنذر اللخمي ، والشاهد فيه : وصف  
النكرة بالفعل الماضى ، وفيه شواهد أخرى ، وهي : أن « رب » فيه للتكثير تهكما ، وحذف  
جواب « رب » ، أى : رب رقد مهراق ضمته الى أسرى ، وقد أطال البغدادى البحث والتحليل  
في هذا البيت . انظر « المعنى » ج ٣ ص ٢٥١ - الخزائن ج ٤ ص ١٧٦ - ابن يعيش ج ٨  
٢٨ - ديوانه ص ٢٨ .

(٤) في شرحه ج ١ و ٣٥ ، وكان ذلك ، لان المصنف هو الذى مثل البيت ونقله الشارح عنه ،  
وان لم يصرح بذلك .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) أى الاثير في المرجع السابق ، نقل مع تصرف .

قلت: غير أن وصفه الاصل والاكثر ، وعليه أكثر المتأخرين ، ومنهم  
الاندلس (١) .

وفي البسيط : انه رأى البصرية قاطبة محتجاً له بما أمعن القول فيه في ذلك الباب ،  
وعليه بنى المصنف قوله هنا . والاستقبال (٢) ، كقوله صلى الله عليه وسلم :  
نضر الله امرءاً سمع مقالتي فآدأها كما سمعها » (٣) لكونه ترغيباً منه صلى الله  
عليه وسلم لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه صلى الله عليه وسلم في السماع والنقل ،  
وهما مستقبلان ، بخلاف / رب رقد هرقته ... البيت ، فانه تمدح ولا يكون  
بغير الواقع .

خاتمة : قال أثير الدين : الذي يظهر في مسائل الاحتمال الست الحمل  
على الماضي ، إبقاء للفظ على موضوعه الحقيقي ، وانما فهم الاستقبال في الأمثلة  
من خارج ، فان ورد شيء منها وقفنا فيه مع الظاهر حتى تدل قرينة على أنه ماضى  
مراد به الاستقبال ، والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير  
الاخيره .

\*\*\*

(١) وعبارته في «كتاب النوطة ص ٢٢٨» : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ،  
نحو : رب رجل صالح لقيت ، ولا تتعلق «رب» الا بفعل متأخر عنه ... الخ .

(٢) مطوف على قوله : فانضى نحو «الذين قال لهم الناس إن الناس» .

(٣) أخرجه الامام أحمد في مسنده «ج ٣ ص ٢٢٥» من حديث أنس بن مالك . ، و«ج ٤  
ص ٨٠» من حديث أبي محمد بن جبريل بن مطعم .

وأخرجه ابن ماجه في سننه «ج ١ ص ٨٤-٨٥» مقدمة «باب من بلغ علماً» من حديث  
زيد بن ثابت ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

وأخرجه أبوداود في سننه «ج ٢ ص ٢٨٩» كتاب العلم «باب فضل نشر العلم من حديث

زيد ابن ثابت . وأخرجه الدارمي في سننه «ج ١ ص ٧٦» مقدمة «باب الاقتداء بالعلماء  
من حديث أبي الدرداء» .

## « باب اعراب الصحيح الآخر »

ولا يرد أنه أسقط نحو « ظبي ودلو » من حيث عدم صحة آخرهما مع اعرابهما اعراب الصحيح الآخر ، لأننا نقول وفاقا لابن هشام : المعتل الآخر عند النحاة : عبارة عن المنقوص والمقصور ، والصحيح بخلافهما ، فهو أعم منه عند التصريفي من وجه ، فنحو زيد صحيح الآخر عنده وعند النحوى ، ونحو القاضي معتل عندهما ، ونحو ضبى ودلو معتل عند التصريفي صحيح عند النحوى هـ .

غير أن في دعواه عند التصريفي أعم من وجه خلا ، لكونه كما لا يخفى به أعم عنده مطلقا ، وقد أورده عنه الدمامينى (١) منظرا فيه ، فإن أراد ما ذكرناه فذلك ، أو غير ذلك فقد خفى عليه ، بل لا يرى فيه غير ذلك ما ينفى عليه .

ثم - الاعراب = : لغة : يطلق على الابانة : أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها . وللإصطلاحى (٢) به مناسبة ، لإبانة الفاعل من المفعول ، وفرقه بين المعانى المختلفة ، كما في : ما أحسن زيد - عاريا عن الاعراب ، لاحتماله النفى والاستفهام والتعجب .

وعلى التحسين : أعربت / الشيء حسنته ، قيل من قولهم : امرأة عروب ، أى متحبة لزوجها ، لتحسنها ، فالاعراب يحجب الكلام الى السامع ، نقل ذلك الامام أبو البقاء العكبرى (٣) وغيره « ولا شك في وضوح المناسبة فيه أيضا .

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٦ و . أى عن ابن هشام .

(٢) في : ج : وللإصطلاح ... الخ .

(٣) هو : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ابوالبقاء العكبرى ، البغدادي الضرير النحوى الحنبل . قال القفطى : العكبرى الاصل « البغدادي المولود والدار ، كان نحويا فقيها فرضيا تفقه على مذهب أحمد بن حنبل ، وأخذ النحو عن أبى محمد بن الحشاش وغيره . وله مصنفات وشروح ، منها : اعراب القرآن ، والحديث ، وشرح الايضاح ، وشرح اللع ، واللباب في علل النحو ، وغير ذلك . أنظر : اللباب ورقة ٤ . ولد عام (٥٣٨) وتوفي عام (٥٦٢) .

راجع : « الانباه » ( ج ٢ ص ١١٦ - البنية ج ٢ ص ٣٨ ) - الهدية ج ١ ص ٤٥٩ - كشف الظنون ج ٢ ص ١٥٤٣ وغيرها .

وعبارته في « اللباب ورقة ٤ » : « فصل في أصل الاعراب الذى نقل منه أربعة أوجه ، أحدها أنه من قولهم : أعرب الرجل اذا أبان عما في نفسه ، والحركات في الكلام كذلك لأنها تبين الفاعل من المفعول ، وتفرق بين المعانى ، كما في قولهم : ما أحسن زيدا ، فانه اذا عرى عن الحركات احتصل النفى والاستفهام ، والتعجب ، وكذلك ضرب زيد عمرأ لوعريته عن الاعراب لم تعرف الفاعل من المفعول . والثاني : من قولك : أعرب الرجل اذا كانت له خيول عرب : فالتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بكلام العرب وليس البناء كذلك ، لانه لا يخص العرب دون غيرهم . والثالث : أنه من قولهم أعربت معدة الفصيل اذا عربت ، أى : قسدت من شرب اللبن « فأصلحتها وأزلت فسادها ، فالهزة فيه هزة السلب ، كقولك : عبت عليه ، فأعجبته ، وشكا فأشكته . والرابع : أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب أى : متحبة الى زوجها ، لتحسنها ، فالاعراب يحجب الكلام الى المستمع .

وعلى التكلم باللغة العربية ، تقول : أعرب الرجل تكلم بالعربية ، فالتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بكلام العرب ، ولا كذلك البناء ، لعدم اختصاصه باللغة العربية .

وقالوا أيضا : أعرب الرجل اذا كانت له خيل عراب .

وعلى التغيير : عربت المعدة وأعربها الله غيرها .

وقال المهاباذي (١) : مأخوذ من عربت معدته فسدت ، وأعربتها : أصابحت فسادها ، وعليه فاهمزة للسلب ، كعتب عليه فأعتبه ، وشكى اليه فأشكاه ، أزال عتبه وشكواه .

واصطلاحا : - ما = : أى شيء - جىء به لبيان مقتضى العامل = : أى لبيان الامر الذى يقتضيه العامل ، أى يطلبه ، وهو فصل خارج به ما سوى ، الإعراب والعامل ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبى ، فخرج مثال التقاء الساكنين المؤثر للحركة ، نحو من ابنك ، ومن الله « فانه وان اثر الكسرة في آخر الأول ، والفتحة في آخر الثانى ، غير أن لا تعلق بهذا الاثر بالمعنى الحاصل من تركيب اسم الاستفهام مع تالية ، والحرف مع مجروره ، وانما هو أمر مرجعه مجرد اللفظ ، ونحو القاء حركة غيره عليه ، مثل : كم خذت وكم بلك وكم (٢) ختا لك ، أى : كم أخذت وكم ابلك ، وكم أختا لك .

ودخل من العوامل ما كان زائدا أو غيره ، فالأول كمن الزائدة في نحو ما قام من أحد ، لتأثيرها كسرة أحد ، ولما تعلق بالمعنى التركيبى ، من حيث كونها علامة على محلية مدخولها كما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق ، وكالبكاء في نحو : ما زيد بقائم ، لكونها مزيدة تأكيدا ، وقد أثرت الكسرة التى هى علامة على أن مدخولها متعلق بما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب أيضا ، من حيث كونها علامة الفاعلية .

ثم الاصل في العامل كونه من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الاسم ، وإن يتخالف (٣) ومعموله نوعية ، فان اتحدا فيها فلمناسبة ما يكون من نوع المفعول

(١) هو : أحمد بن عبدالله المهاباذي «مهاباذ يفتح الميم والماء والباء الموحدة ، والذال المعجمة قرية بين قم وأصبهان » الضرير ، فهو من تلاميذه عبدالقادر الجرجاني « توفي في حدود ٥٥٠٠ تقريبا ، له شرح اللع لابن جى .

وفي معجم البلدان « ج ٤ ص ٦٩٢ » : «مهاباذ : بالفتح » وبعد الالف باء موحدة ، وآخره ذال معجمة ، تفسيرها : عمارة القمر ، وأباز : عمارة ، ولذلك تقول المعجم : اباذان ، أى عامر ، قرية مشهورة بين «قم» وأصبهان ينسب اليها أحمد بن عبدالله المهاباذي النحوى ، مصنف شرح اللع ، وأخذ عن عبدالقاهر الجرجاني .

انظر : «معجم الادباء ج ٣ ص ٢١٩ - البغية ج ١ ص ٣٢٠ - هدية العارفين ج ١ ص ٨١

(٢) في « ج : وكم اختا ... الخ » .

(٣) في « ج : وإن يتخالفه ... الخ » .

كاسم الفاعل ولا يؤثر العامل أثرين في محل ، كما لا يجتمع عاملان على معمول  
الا/تقديرًا ، كليس زيد بيجان ، خلافا للقراء في نحو قام وقعد زيد ، ولا  
يمنع أن يكون للعامل معمولان .

— من حركة = : بيان لافهام ما يعنى احدى حركات الاعراب الثلاثة — أو  
حرف = : وهو الواو والياء والنون على رأى بعض ، ثم الحركة مع الحرف (١) لا  
قبله ولا بعده ، لوصف بالتحرك وصفه بالشدة والجهر ، والصفة لا تتقدم الموصوف  
وجودا ، ولا تتأخر عنه ، لعدم قيامها بنفسها ، ولاستحالة حروف العلة الى غيرها ،  
لتحركها ، ولو كانت بعدها لم تنقلب عند التحريك ، ولكون الحرف عاريا عن  
الحركة ان لم تكن عليه فكان ساكنا ، وللزوم انتفاء الساكنين لو كان متلوه ساكنا .

وزعم أبو الفتح (٢) وجماعة : إنها بعده ، لعدم ادغام المتحرك في مثله ،  
وليس للحيلولة ، ولا حائل الا الحركة ، ولتولد الحرف منها مشبعة ، والحرف  
لا ينشأ عن الحرف ، ولا له شركة فيه : فهو عن الحركة ، فهي بعده .

والجواب على الأول : أن عدم الادغام تارة للحاجز ، وأخرى للتحصن  
بالحركة / ، فليس علة عدمه الحيلولة خاصة .

وعن الثاني : أن حدوث الحرف انما عن الحرف متصفا بالحركة المجانسة للحرف  
الحادث ، من حيث تحركه بالمجانس بشرط الاشباع ، لأن الحروف — كالموصوفات ،  
وهي الجواهر ، والحركات أعراض ، كما سيأتى تمام الخلاف في ذلك ان شاء  
الله . ثم الحركات الاعرابية سابقة للبنائية ، وقيل بالعكس ، وقيل متطابقتان

(١) في ج : مع الحذف ... الخ .

(٢) وعبارته في سر صناعة الاعراب ج ١ ص ٣٢ وما بعدها : « وأعلم ان الحركة التي يتحملها الحرف  
لا تخلو أن تكون في المرتبة ، قبله ، أو معه ، أو بعده .

فحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف ، وذلك ان الحرف كالحمل للحركة ، وهي كالعرض  
فيه « فهي لذلك محتاجة اليه . ولا يجوز وجودها قبل وجوده . وأيضا لو كانت الحركة  
قبل الحرف لما جاز الادغام في الكلام أصلا ، ألا ترى أنك تقول : قطع ، فتدغم الطاء  
الاولى في الثانية ، ولو كانت حركة الطاء الثانية في المرتبة قبلها « لكانت حاضرة بين الطاء  
الاولى وبين الطاء الثانية ... فقد بطل بما ذكرناه أن تكون حركة الحرف في المرتبة قبله «  
وبقى أن تكون معه أو بعده ، وفي الفرق بينهما بعض الاشكال . فالذي يدل على أن حركة  
الحرف في المرتبة بعده ، أنك تجد فاصلة بين المثليين أو المتقاربين ، اذا كان الاول منهما متحركا  
فالمثلان نحو قولك قصص ومضض ... فلولا أن حركة الحرف الاول في هذين المثليين بعده ،  
لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده « ولو لم يفصل لوجب الادغام .

وقال في ص ٣٤ : « ودلالة أخرى تدل على أن حركة الحرف بعده « وهي أنك اذا أشبعت  
الحركة تسمتها حرف مد ، كما تقدم من قولنا نحو : ضرب وقتل ، اذا أشبعت حركة الضاد  
والقاف قلت : ضارب وقتال . وضرب وقتل ، اذا أشبعت قلت : ضورب وتوئل ... فكما  
أن الالف والواو والياء بعد الضاد والقاف ، فكذلك الفتحة والضممة والكسرة في المرتبة بعد الضاد  
والقاف ، لان الحركة اذا كانت بعضا للحرف ، فالحرف كل لها ، وحكم البعض في هذا  
تابع لحكم الكل ... الخ .

ووجه الأول : أن وضع اللغة حكيم ، ومن حكمته أن وضع الكلام للتفاهم ولا يتم إلا بالاعراب ، فكان عوناً له تحصيلاً لفائدة الوضع .

ووجه الثاني : لزوم حركة البناء ، وانتقال حركة الاعراب واللازم أصل وسابق .

ووجه ثالث : أن الواضع حكيم ، فيعلم ابتداء ما يحرك اعراباً وما يحرك بناءً ، فوجب التساوى وعدم التسابق .

— أو سكون = : وهو كون الحرف خالياً عن الحركة ، وصنيع المصنف من التعبير به أولى من قول بعض : تسكين ، لكون الأول لفظاً والثاني فعلاً ، — أو حذف للحرف ، وهو مفهوم من جعله قسيماً للسكون ، إذ لو أريد ما هو أعم من حذف الحركة والحرف لزم أن الشيء قسيم لنفسه ولغيره ، وهو بين السقوط كذا قال الأكثرون .

قال أثير الدين : (١) وعندي أن الحذف كاف لا كما زعموا ، لأنه حذف حركة نحو : لم يضرب ، أو حرف نحو : لم يذهب ، وهما مشمولان للحذف ، والا لزم جعل ما كان قسماً قسيماً . هـ .

ثم تعريف المصنف بناءً على ما عليه طائفة ، أن الحركات هي الاعراب نفسه (٢) إذ لا شيء يبين به اعراب المعرب غيرها ، فهو عند هؤلاء لفظي .

قال المصنف (٣) : « وعليه المحققون ، وهو عندهم : عبارة عن المفعول آخر الكلمة ، موضحاً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما ، وقد يتغير لتغير مدلوله ، وهو الأكثر ، كالحركات الثلاث (٤) نحو : ضرب زيد غلام عمرو ، وربما لزم للزومه ، كرفع : لا قولك ولعمرك ، ونصب : سبخانك ورودك/ وجر : الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط . »

وذهب متأخروا أصحابنا إلى كونه معنويًا ، وهو تغيير في أواخر الكلم للعوامل الداخلة عليها ، فتكون الحركات أدلة وعلامات للاعراب ، وهو ظاهر الكتاب (٥) ومذهب طائفة ، واختيار الأعلام (٦) .

(١) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٣٧ . نقل بالمعنى » .

(٢) في « ج : نفسها ... الخ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » بتصرف .

(٤) في « ج : كالحركات الثابتة ... الخ » .

(٥) أنظر : « ج ١ ص ٣ » وما بعدها .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنفرى ، المعروف بالاعلم . قال السيوطي : كان عالماً بالعربية واللغة ، ومعاني الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها ، مشهوراً باتقانها ، رحل إلى قرطبة ، وأخذ عن إبراهيم الأفلح .

قال القفطي : أخذ الناس عنه كثيراً ، وكانت الرحلة في وقته إليه ، وصنف : « شرحاً للجمل » وعاون ابن الأفلح في « شرح ذيوان المتنبي وشرح أبيات الجميع . وله مؤلفات أخرى كثيرة . قال ابن خلكان : وتوفي سنة سبعين وأربعمائة بمدينة أشبيلية . . . وكانت ولادته في سنة ٤١٠ . أنظر : « الأنباء ج ٤ ص ٥٩ - البنية ج ٢ ص ٣٥٦ - وفیات الاعيان ج ٧ ص ٨١ » .

والأول رأى الأندلسي ، وابن خروف ، لقوله : الاعراب : صوت يحدثه العامل آخر الكلمة .

ورد بأن الاعراب قد يكون بحذف لا بصوت ، نحو : لم يفعل ولم يفعلوا .  
ولما أحس الأندلسي (١) النقد بذلك ، قال : حكم يحدثه العامل تعميما لهما (٢) .  
وانتقد بعدم كشفه عن المراد ، لا مكان أن يحدث به من مذهبه أنه معنوي ، لا لأنه أيضا حكم يحدثه العامل .

ورجح الثاني أثير الدين (٣) : بأن الاعراب اذا أطلق اصطلاحا على التغير فقد خصص ببعض التغيرات / ، وهو تخصيص له ببعض مطلقاته ، أو على اللفظ كان نقلا للفظ بالكلمة عن مدلوله اللغوي ، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلمة .

قلت : وقد رجع المصنف الأول بما سيليقي عليك .

وفي البسيط : المختار في رسمه : أنه قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظا أو تقديرا المؤثرة عن (٤) العوامل المختلفة العمل المكافئة (٥) لها تأثيرا أوليا لفظا أو تقديرا ، فالمكافئة (٦) أحسن من قولهم : الداخلة ، لا يذانه بخلوها عنه ، وبعض المعمولات لا تخلوا عن عامل ، وتأثيرا أوليا اخراج لما كان تأثيرا ثانيا مسييا عن الأول ، كالكسر للسكاكين وغيره .

وقال بعض : هو شكل آخر الاسم بأشكال مختلفة ، لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم .

وقال ابن خروف أيضا : وضعك العلامة آخر الكلمة لفظا أو تقديرا .

على وفق العامل دليلا على معناه . وقال الجزولي : الاعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وقال العكبري (٧) : اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو / تقديرا .

(١) أنظر : كتاب التوطئة ص ١١٦ ، وعبارته : « الاعراب حكم في آخر الكلمة يوجب العامل ، نحو : قام زيد ، وضربت زيدا ، وممرت يزيد ، وهو أجود من قول من قال : ان الاعراب تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ، لأن ثم معربات لا يعمل فيها الا عامل النصب خاصة ، كالمصدر والظروف غير المتمكنة غالبا » أو عامل رفع خاصة ، كقولهم : آمين الله ، في القسم . الخ .

(٢) أي : الصوت والحرف .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » بتصرف .

(٤) في « ج : المؤثرة في العامل المختلفة . الخ . »

(٥) في « ج : المكافئة لها . الخ . »

(٦) في « ج : فالمكافئة . الخ . »

(٧) أنظر : « الباب في علل البناء والاعراب ورقة ٤ » .

وهي تعاريف من يرى أنه معنوى ، وهو قول الأكثر ، لكونه (١) فيها قبولا  
وشكلا ووضعا وتغيرا واختلافا ، وهي معان . ولاضافة الحركات اليها ، كضمة  
اعراب ، والمضاف غير المضاف اليه .

وأجاب المصنف (٢) : بأن اضافة أحد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى  
أو تقاربهما واقعة اجماعا ، وأكثر ذلك فيما يقرر أحدهما بعضا أو نوعا ، والثاني :  
كلا أو جنسا ، وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح ، فلم يلزم من استعماله  
خلاف ما انتجناه .

وتعقبه أثر الدين (٣) : بأن المنقول عن البصرية المنع ، وإن اختلف اللفظان ،  
وإنما جوزه الكوفية عند اختلافهما ، وهي مسألة خلاف أوردها أبو القاسم  
عبدالرحمن بن محمد بن سعيد الانباري (٤) ، والعكبري في كتابيهما في اختلاف  
التحويين هـ .

قلت : إنما (٥) متمسك المصنف اجماع أهل البلدين على الوقوع ، ولا شك  
فيه ، فلا يدفع قوله : بمنع البصرية إياه ، لعدم انكارهم وروده بل اقتباسه (٦) ،  
فيأولون الوارد منه ، والمصنف لا يدفع التأويل ، وقد أوعبنا البحث فيها في باب  
الاضافة بما يوقف عليه هناك .

قال المصنف (٧) : ترجيحنا لمذهبه ، وتزييفا لرأى الاكثرين ، وقد ذكر  
ما يلزم طريقة واحدة من وجوه الاعراب : وبهذا اللازم يعلم فساد قول من رأى أن  
الاعراب تغييرا .

وقد أجيب عنه : بأن نحو ذلك متغير ، بمعنى أنه صالح للتغيير ، أو متغير  
عن حالة السكون الكائن عليها قبل التركيب .

ورد بأن الأول (٨) مجاز ، لأن ما صالح لما لم يقم به لا يوصف به حقيقة ،  
ألا ترى أن رجلا صالح للبناء مع « لا » وقبل ذلك لا يسمى مبنيا ، وخمسة عشر

(١) في « ج : اذ فيها قبولا ... الخ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٥ » .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣٦١ .

(٤) أنظر : الانصاف ج ١ ص ٢٢٨ . وابن الانباري هذا هو الملقب بالكامل النحوي الشيخ الصالح ،  
صاحب التصانيف المفيدة في النحو وغيره . سكن بغداد وتوفي بها ، وتفقه على المذهب الشافعي ،  
وقرأ النحو على النقيب أبو السعادات ابن الشجري وغيره ، وقرأ اللغة على الشيخ ابن منصور  
الجواليقي ، وله مؤلفات كثيرة لا تكاد تحصى ، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٣ هـ ، وتوفي  
في التاسع من شعبان عام ٥٧٧ هـ .

أنظر انباه الرواة ج ٣ ص ١٦٩ وما بعدها ، البنية ج ٢ ص ٨٦ - هدية العارفين ج ١ ص ١٥١٩ .

(٥) في « ج : إنما تمسك ... الخ » .

(٦) في « ج : في اقتباسه ... الخ » .

(٧) في « شرح التسهيل ج ١ ص ٣٤ » .

(٨) أى قوله : متغير ، بمعنى صالح للتغيير .

للإعراب بفك تركيبه ، ولا يسمى معربا .

وأما الثاني (١) : فالمبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون ، فقد شارك في ذلك المعرب .

قيل : وليس بشيء ، لأننا لم تقتصر على مطلق التغيير ، بل تغيير في آخر الكلمة بعامل ، وتغيير المبنى على حركة وان سبق بالسكون ليس بعامل ، ثم اعتوره آخر حالة التركيب اذ لا عامل ، فلا يشارك المبنى المعرب في ذلك .

ولما أحسن المصنف بهذا الجواب قال (٢) : ولا يخلص من هذا القدح قولهم (٣) : لتغير العامل ، لا يجاب تلك الزيادة زيادة فساد ، لاستلزام ذلك كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل . ثم اعتوره أيضا آخر حالة التركيب هـ .

ورده أثير الدين (٤) : بأن ليس ذلك قولهم ، فيلزم عليه ما ذكر ، ولعله قول بعض مغفليهم ، وإنما عبارتهم : للعامل الداخِل عليها .

قلت : قد نقل عنهم ذلك المصنف ، فوجب قبوله ، لثقتة ووفور حفظه « فلزم عليه ذلك ، وأما أنه قول بعض مغفليهم فغير مخلص من ورطة الإيراد ، فلا يحسن اعتذارا قطعاً .

وقد رجح المصنف (٥) أيضا ما ذهب إليه من ذلك / بأن الاعراب فارق بين المعاني العارضة ، من الفاعلية ، والمفعولية ، والتعجب والنفي ، والاستفهام ، والفرق الحاصل عن الفارق تارة يعرف بالعقل « وآخر بالحس من السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، والاعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع بدليل أنك اذا قلت للإنسان بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه من « ضرب زيد غلام عمرو » فاذا ضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث حصل الفرق بالفاظ / لا عن طريق المعنى .

تنبيهه : إنما كان حرف الاعراب من كان معرب آخره ، لأن الاعراب كالوصف ورتبته التأخير ، ولأنه لمعنى طارئ بعد تمام الكلمة ، كالفاعلية ، فكان بعد استيفاء الصيغة ، بخلاف « لام » التعريف و « ألف » التفسير ، و « ياء » التصغير ، ولأنه لا يبدأ بساكن ، والسكون أحد أوجه الاعراب « ولأن تحرك أول المعرب ضروري ، والحركة الاعرابية إنما تحدث بعامل ، ولا يحتمل الحرف الواحد حركتين ، ولأن تحريكه بالاعرابية مفض إلى اختلاط الابنية ، لا (٦) يمكن

(١) أى قوله : أو متغير عن حالة السكون . . . . خ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٥ » بتصريف .

(٣) في « ج : قوله : التغيير . . . . الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » .

(٥) في شرحه ج ١ ص ٣٥ ، ٣٦ . وهذا ليس من لفظ المصنف وإنما هو ما تفهنته لفظه ، وهو

نقل بالمعنى . . .

(٦) « لا » ساقطة من « ج » .

أن الاعراب وسطه لذلك أيضا ، ولافضائه الى الجمع بين ساكنين أحيانا ،  
والى توالى أربع متحركات في كلمة كمدحرج اذا تحركت الحاء ، ولأن في حشو  
الكلمة حروفا كثيرة فتعين واحد منها للحركة ضرب تحكم ، فتعين ، كونه آخر.

- وهو = : أى الاعراب ، - في الاسم أصل = : وفي الفعل فرع ، وفاقا  
للبصرية ، وخلافا للكوفية في دعوى الأصالة فيهما ، ول بعض المتأخرين في زعمه  
أحقية الفعل ، حكاة في البسيط .

والمجرور متعلق بمحذوف أى ودخوله أو وجوده في الاسم أصل ، فمحذوف  
المضاف قائما مقامه المضاف اليه ، فارتفع الضمير ، وانفصل ، وربما تعلق بأصل ،  
أى وهو متأصل في الاسم ، وإنما كان كذلك عند البصرية : - لوجوب قبوله  
بصيغة واحدة معاني مختلفة = : لأن المعانى المتورة على الاسم تارة قبل التركيب ،  
كالتثنية والجمع ، والتكسير ، والتصغير ، والمبالغة ، والمفاعلة ، وهذه المعانى  
صينغ دالة عليها ، فلم تحتج الى الاعراب .

وتارة بعده كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، فدل عليها بالاعراب ، اذ  
ليس لها صينغ دالة عليها ، ولا يمكن تغييرها لها ، لافضائه الى تكثير الابنية ، ولا  
ابقاؤها غير مغيرة ، لما فيه / من اللبس أحيانا ، نحو : ما أحسن زيدا أو سكن  
« آخر » (١) كل من الكلمتين ، لاحتمال مفعولية زيد ، وكون « أحسن » فعلا  
ماضيا و « ما » اسمية ، والمراد التعجب ، وأن تكون « ما » استفهامية مبتدأ و  
« أحسن » اسم تفضيل ، مرفوعا خبرا لها ، و « زيد » مجرورا مضافا اليه ، والمزاد  
السؤال عن أى أجزاء زيد حسن ، وأن يكون زيد فاعل « أحسن » و « ما » نافية ،  
والمراد الاخبار بعدم احسان زيد ، اذ لولا الاعراب لالتبست هذه المعانى ، وحمل  
مالا ليس فيه من الأسماء على ذى اللبس ، كشرب زيد الماء ، كما حمل ذو  
الهمز والنون والتاء من مضارع الوعد نحو أعد ونعد وتعد على ذى الياء منه ، ولا  
كذلك الافعال ، لعدم التباس معانيها مع زوال اعرابها .

واحتج ابن خروف بأن جمهور الاسماء مغرب بخلاف أكثر الافعال ، فانما  
المغرب منها واحد ، والكثرة دليل الاصالة ، كما القلة دليل الفرعية .

قال أثير الدين (٢) : وليس بشئ ، لكثرة ما تكثر القروع وتقل الاصول .

وقال ابن عصفور : بل لأن عامة الأسماء معربة الا ما ضارع الحرف منها ،  
وعامة الأفعال مبنية الا ما ضارع المغرب منها ، فارتباط الاعراب في الفعل لمضارعة  
المغرب دليل على أن الاعراب فيه من حيث الشبه لا من حيث الفعلية ، والا اتصف

(١) « آخر » ساقطه من « ج » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ و ٣٨ .

به جميع الافعال ، وارتباط البناء في الاسم بمشابهة المبنى دليل على أن البناء فيه من حيث الشبه ، ومن ثم ينتفى لانتهائه .

واحتج الكوفية بأن ما اعتل به البصرية لأصالة في الأسماء موجودة بعينها في الافعال ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فالجزم منها عن الفعلين مطلقا ، والنصب نهما عن الجمع بينهما ، والرفع نهما عن الأول دون الثاني وكذا « لاما » الأمر وكى ، و ( لا ) ناهية ونافية ، اذ لولا الاعراب أيضا لالتبست معانيها .

وأجاب البصرية بأن النصب في ذلك باضمار « أن » على الصحيح ، والجزم على ارادة « لا » والرفع على القطع « فلو أظهر العوامل دلت على المعاني أيضا مستعنى بها عن الاعراب ، فانما دل الاعراب عند اظهارها ملحوظة عند حذفها ، بخلاف نحو « ما أحسن زيد » لأن الرفع والناصب والخافض لزيد لفظ أحسن بكل حال .

وأما هذه الأحرف فالفرق بين اللامين : أن لام الامر ليست الا ابتداء بخلاف لام كى فبالعكس ، وأما (١) فرق ما بين اللامين : فهو أنه اذا خيف التباسه بالناحية جىء بغيرها من النواهي كما ، وانما يلزم ( اللبس ) (٢) لو لم يكن للمنفى الا أداة واحدة .

قلت : وفيه نظر ، لاختلاف منفيات هذه النوافي باعتبار الحالية والاستقبال فلا يحسن تناوبها على المنفى .

واحتج من زعم من المتأخرين أحقية الفعل بالاعراب : بأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته ، فكان فيه فرعا .

قلت : ولا نسله ، لاطباق الفريقين عند خلوه من طوالب النصب والجزم أن ليس رفعه الا لسبب ، ثم اختلفوا فقيل : الرفع التعرى ، وقيل : المضارعة ، وقيل حرفها ، وقيل : غير ذلك مما تقرر في محله .

هذا وقد زعم ابو على قطرب (٣) : أن الاعراب لم يرد فارقا بين المعاني

(١) في ج : وأما ما فرق ... الخ .

(٢) « اللبس » ساقطة من « ج » .

(٣) هو : محمد بن المستنير أبو على ، المعروف بقطرب النحوى اللوى .

قال القفطي : أحد العلماء بالنحو واللفظ ، أخذ عن سيبويه ، وعن جماعة من العلماء البصريين ، ويقال ان سيبويه لقبه قطربا لباركته له في الاسحار قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل « والقطرب : دوية قذبة ولا تقرر .

وله مصنفات كثيرة ، منها : كتاب « معاني القرآن » وكتاب « الاشتقاق » ، وكتاب « الازمنة » وكتاب « العلل في النحو » وغير ذلك .

أنظر : « الانباء » ج ٣ ص ٢١٩ - البقية ج ١ ص ٢٤٢ - هدية العارفين ج ٢ ص ٩ - وفيات ج ٤ ص ٣١٢ .

بل بين وصل الاسم والوقوف عليه .

— والفعل والحرف ليسا كذلك = : أى ليسا كالاسم في وجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة .

ونقصه أثير الدين (١) بنحو « من » ، فإنها ابتدائية وتبعية وبيانها / مثلا .  
وفي شرح الدماميني (٢) قلت : ولا يرد ، لأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب ، لا المعاني الافرادية .

قلت : وهو مدفوع بأن لا نسلم كونها افرادية ، بل طارئة بالتركيب ، لعدم تمييز هذه المعاني وتفهمها منها حال الافراد ، بل حال التركيب (٣) .

ثم قال (٤) : نعم يرد أن الحرف انما نفى عنه وجوب القبول (٥) ، ولا يلزم منه انتفاء الجواز ، والمقصود نفى القبول عنه أصلا ورأسا ، ومن ثم لم يعرب في وقت .

قلت : ولا نسلمه اذ قد يتوجه النفي الى القيد والمقيد جميعا ، كما هو طريقة معروفة في لسان العرب (٦) ونص عليهما (٧) أئمة العربية ، كما أوضحناه في غير هذا المقام ، والمعنى أنهما لا يقبلانها قبولاً واجبا ، فيحتمل نفيه واجبا ونفيه رأسا ، وهو المقصود هنا بمعونة المقام ، فينتفى القبول والوجوب ويطيح الايراد .

— فبينا = : أى الفعل والحرف ، — الا = : الفعل ، — المضارع فانه شابه الاسم بجواز (٨) شبه ما وجب له = : أى للاسم — فأعرب = : لامتيازه عن بقية الافعال ، وعن الحرف بهذه المزية ، ووجه الشبه : أن كلا منهما كما مر تعرض له بعد التركيب معان متعاقبة على صيغة واحدة ، كما في : لا تأكل السمك على (٩) مامر .

قال المصنف : (١٠) ويجب أن يعلم أن المعاني العارضة للمتكلم ضربان : ما يعرض قبل التركيب ، وما يعرض معه كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، وكون

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » بتصرف .

(٢) « ج ١ ص ١٧ و . » أى : قال ذلك ردا على ما ذكره الاثير .

(٣) أى ان الدلالة على التبويض أو التبين أو الابتداء لم تكن موجودة في « من » قبل التركيب فكيف يتوهم الدماميني ذلك . وعلى ذلك فنقص الاثير لكلام المصنف لا زال قائما .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في « ج : أولا يلزم ... الخ .

(٦) في « ج : نص عليها ... الخ بنون واو .

(٧) في « أ ، ب : عليها ... الخ .

(٨) في « ج : لجواز شبه ... الخ .

(٩) في « ب : كما مر ... الخ .

(١٠) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٥ ، ٣٦ » بتصرف .

المضارع مأمورا به ، أو علة أو معطوفا أو مستأنفا ، فهذا الضرب متعاقبة معانية على صيغة / فافتقر الى اعراب يميز بعضها من بعض ، والاسم والمضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا اعرابا ، غير أن الأول عند التباس « بعض » (١) ما يعرض له ببعض ليس له مغن (٢) عن الاعراب ، لقصر معانيه عليه ، فيجعل قبوله له وجوبا ، اذ لا يحصى عن الواجب.

والثاني (٣) وإن كان بالتركيب قابلا لمعان يخاف التباس « بعضها » (٤) ببعض ، فقد يغنيه عن تقدير اسم مكانه ، نحو : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، لاحتمال أنه نهى عن الفعلين « مطلقا » (٥) ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء فقط مع استئناف الثاني ، فالجزم دليل الأول ، والنصب دليل الثاني ، والرفع دليل الثالث ، ويغني عن / ذلك وضع اسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، كأن تقول : لاتعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ، فظهر تفاوت ما بين اعراب الاسم قوة وضعفا (٦) فمن تم قلت (٧) : يجوازه ، تنبيهها أن الشبه الذي لأجله أعرب المضارع غير موجب للاعراب ، لإمكان زوال سببه بغير الاعراب ، بخلاف الاسم فغير ممكن « الا » (٨) بالاعراب ، فمن ثم وجب في الاسم وجاز في الفعل ، وجعل في الاسم أصلا ، وفي الفعل فرعاً .

قلت : أوهم الدماميني (٩) أن هذا من تقريراته فقال : هذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل (١٠) على بحث لي فيه أرجوا أن أذكره بعد ان شاء الله تعالى هـ . بل أقول لا وجه لدعوى الاحسنية مع الخدش في وجه التقرير ، على أني أرجوا أن أدفعه وأساوره في ذلك ان شاء الله تعالى بما يلوح الحق فيه ، على أنا لانسلم جواز الاعراب في هذا الضرب من الافعال ، بل هو واجب وجوبه في الاسماء .

قال المصنف (١١) : والجمع بينهما بما ذكرته أولى منه بالابهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، ومجازاة اسم الفاعل في الحركات والسكنات ، لأن الشبه بهذه الأمور

(١) « بعض » ساقطة من « ج » .

(٢) في « ج » ليس له ما يغني عن ... الخ .

(٣) أي : الفعل المضارع .

(٤) « بعضها » ساقطة من « ب » .

(٥) « مطلقا » ساقطة من « ج » .

(٦) وعبرة المصنف : فقد ظهر التفاوت ما بين سببي اعراب الاسم واعراب الفعل في القوة والضعف .

(٧) هذا الكلام استتاج من الشارح ، وليس من كلام المصنف ، وهو في غاية القوة والحسن .

(٨) « الا » ساقطة من « ج » .

(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦ ظ » .

(١٠) وعبرة الدماميني في المرجع المذكور : مع بحث لي ... الخ ، وهذا الذي يتشى مع البعض

وفي « ج » عن بحث ... الخ .

(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » بتصرف .

بمعزل عما جرى بالاعراب لأجله ، بخلاف ما اعتبرته من الشبه ، لأن في الماضي من المشابهة ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، ان الماضي بـ « قد » مبهم ، وبها مخلص للقرب ، فهو شبيه بابهام المضارع ، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس .

وأما لام الابتداء في المضارع ، فيقاومها اللام واقعة بعد « لو » داخلية على الاسم والماضي خاصة نحو : « ولو أنهم أمنوا واتقوا لثوبة من عند الله » (١) ، « ولو أسمعهم لتولوا » (٢) . وأما مجازاة اسم الفاعل المذكورة فالماضي غير ثلاثي شريكه (٣) فيها ، ولما تشابه (٤) الأسم والمضارع في عامة ما ذكر سمي مضارعا أى مشابها ه .

قلت : وما اعتل به للمسالة هو ما عليه الكوفية ، وما استضعفه من الابهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، هو ما عليه البصرية ، فقد وافقهم في أصالة الاعراب في الأسماء ، وخالف في العلة المقتضية اعراب المضارع ، والمعنى بالابهام الصيغة للزمانين : المستقبل والحال احتمال « رجل » كل فرد من جنس الرجال ، كما أن المراد بالتخصيص أحد الزمانين بالسين وسوف ، وهو الاستقبال ، تخصص « رجل » بالالف واللام ، وأما دخول اللام نحو : ان زيدا ليقوم ، « وان ربك ليحكم » (٥) ويمتنع لقام ولحكم ، وقد اضطرب رأى (٦) الفارسي فيها ، فجعل لها في الاغفال وجهها من وجوه الشبه ، وبه قال المرعي (٧) . ثم قال (٨) في غيره (٩) : انما دخلت على المضارع لمضارعتة الأسماء شياعا وتخصيصا ، وبعد دخولها قوى الشبه فأعرب ، وأغفلها في الايضاح (١٠) لأنها خاصة كالأعراب ، فيمكن أنها معلولة به لاعلة فيه .

واستظهر أثر الدين (١١) : أن المعاني المعثورة على الاسم والفعل مشتركة

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٢) سورة الانفال ، آية : ٢٣ .

(٣) في « ب : شريك فيها ... الخ » .

(٤) في « ب : وما شابه الاسم المضارع ... الخ » .

(٥) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .

(٦) في « ج : رأى الفراء ... الخ بدل الفارسي » .

(٧) لعل الصواب : الصيمري كما في التذييل والتكميل ج ١ ص ٣٩ و .

(٨) أى : الفارسي .

(٩) في « ج : في غير ... الخ » أى غير كتاب الاغفال .

(١٠) أى انه لم يتكلم على دخول اللام على المضارع ، بل قال فيه ج ١ ص ٣٠٨ : الاغفال المضارعة

ترتفع لوقوعها موقع الاسماء فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف . مثال ذلك : مرت برجل

يقوم ، وهذا رجل يقوم ، ورأيت رجلا يقوم ، ثم قال : ألا ترى أن يقوم في هذه المواضع واقع

موقع الاسم المفرد في قولك : هذا رجل قائم ، ورأيت رجلا قائما ، ومررت برجل قائم ... الخ

(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٩ » .

بينهما فمنهما ما يدخلهما قبل التركيب كالتصغير ، والجمع في الاسم ، وكالمضى والاستقبال في الفعل ، وما يدخلهما بعده ، كالفاعلية والمفعولية في الاسم ، وكالامر والنهى والشرط في الفعل ، فكما دخل الاعراب ، الاسم دخل الفعل .  
قال : والمسألة قليلة الجدوى .

ثم قال : كعامة الشروح : وانما قال شبه ما وجب ، لأن المعانى الموجبة الاعراب للاسم ليست المجوزة للفعل بل شبه تلك ، ضرورة فقدان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الفعل ، ووجه المشابهة بينهما أن كلا معان طارية بعد التركيب .

قلت : فسقط قول (١) الدماميني : وذكر الشبه هنا فاسد ، بل الجائز هنا « هو » (٢) عين الواجب هناك لا شبهة ، فان الذى أوجب / اعراب / الاسم على ما ذكر (٣) قبول المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، وذلك بعينه ثابت للفعل ، لا أن الموجود / شبهه .

— وما لم تتصل به نون التوكيد = : خفيفة أو ثقيلة فيبنى لاتصالها ، فلو فصل بينهما والفعل ألف ( اثنين ) « ٤ » أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ولو تقديرا بقى معربا ، لأن موجب البناء اذ ذاك (٥) التركيب ، بتزيله معها مترلة صدر المركب من عجزه ، وهو بحصول (٦) الحاجز مفقود لامتناع تركيب ثلاثة أشياء مجعولة شيئا واحدا ، ألا ترى قولهم : لقيته محرة بحرة بالباء مركبا ، أى بارزا ليس بينك وبينه ساتر ، فاذا زادوا (٧) نحرة ( بالنون ) (٨) أعربوا .

ويدل على اعرابه عند عدم مباشرة النون رجوع علم الرفع وقفا على المؤكد بالخفيفة ، نحو : هل تفعلن ، فاذا وقفت حذفت النون رادا لواو الجمع ، ونون الرفع ، فقلت : هل تفعلون ، ولو بنى لم يختلف وصلا ووقفا ، هذا هو المنصور والمشهور ، واختيار المصنف في مصنفاته وشروحاته ، ومن أنكر الخلاف في بنائه والحالة هذه فليس من حفظة مقالات النحاة .

وذهب الاخفش وجماعة الى بنائه مؤكدا بها مطلقا ، لكونها خاصة من خواصه فتأكيده بها مبعده مقتضى الاعراب من شبه الاسم فعاد الى أصله من البناء .

(١) في شرح الدماميني للتسهيل « ج ١ ص ١٧ و . والمشب ... الخ » .

(٢) « هو : ساقطة من ( ج ) وفيها : « غير الواجب ... الخ » .

(٣) في شرح الدماميني . ذكره ... الخ .

(٤) « اثنين » ساقطة من « ج » .

(٥) في « ج : اذ ذلك ... الخ » .

(٦) في « ج : محصور الحاجز ... الخ » .

(٧) في « ج : فاذا آراوا نحرة ... الخ » .

(٨) « بالنون » ساقطة من « ب » .

ورده المصنف (١) : بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند اليه ياء المخاطبة (٢) لاختصاصها به ، بل هي به أليق من حيث مناسبتها لفظا ومعنى بخلاف مناسبة النون فخاصة باللفظ لصلاحية معناها الذي هو التوكيد ، واللازم باطل .

وزعم بعض اعرابه مطلقا اتصلت به النون أم لا . - أو = : نون ، - اناث = مبني أيضا . قال المصنف : اتفاقا .

وتعقبه أثير الدين (٣) باعرابه ابن درستويه (٤) ، والسهيلي ، وابن طلحة (٥) ، وجماعة ، لاستحقاق المضارعة إياه ، فلا يعدم الاعراب الا بعدم موجهه وبقاء موجهه من المضارعة دليل بقاءه ، وهو معها أى النون مقدر منع من ظهوره بما عرض فيه من الشبه بالماضى (٦) .

وفي شرح الدماميني (٧) : وكلامه يوهم أن الاتصال شرط ، وتخلفه ممكن . وقوله في الخلاصة :

وأعربوا مضارع ان عاربا . . من نون توكيد مباشر ومن نون اينات . . . سالم من هذا الابهام .

قلت : وهو مدفوع بما علم ضروريا مبتدلا بين أصاغر طلبة أوليات علم الاعراب أن الإناثية ليست الا مباشرة . وغير ممكنة التخلف ، فلا مفهوم اذا للاتصال .

وقد اعتل المصنف (٨) للبناء بتعاليل :

- (١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٨ نقل بتصرف .
- (٢) في « ج : ولاختصاصها . . الخ ، بزيادة الواو .
- (٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٠ » نقل بتصرف ، ودعوى الشارح ، والاثير أن ابن مالك يقول ببناء الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث اتفاقا ، أو بلا خلاف غير ثابتة في النسخة التي بين يدي في هذا المقام ، وعلى ذلك فلا معنى لتعقيب الاثير .
- (٤) هو : عبدالله أبو محمد بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي اللغوي البغدادي النحوي . قال ابن خلكان : كان عالما فاضلا ، أخذ فن الأدب عن أبي قتيبة الدينوري ، وعن المبرد وغيرهما ببغداد ، وأخذ عنه جماعة من الافاضل كالدارقطني وغيره . . . وتصانيفه في غاية الجودة والاتقان منها : تفسير كتاب الجرمي ، والارشاد في النحو . . الخ . وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٢٦ مصنفا ، ولد عام ٢٥٨ - وتوفي عام ٣٤٧ هـ . أنظر « وفيات الاعيان » ج ٣ ص ٤٤ - البغية ج ٢ ص ٣٦ - النزعة ص ٢٨٣ - الهدية ج ١ ص ٤٤٦ .
- (٥) هو : محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف - وقيل ابن حزم - بن أحمد الاموي الاشبيلي ابويكر المعروف بابن طلحة ، امانا في صناعة العربية ، عارفا بعلم الكلام ، وغير ذلك . أخذ عن ابن ملكون ، والشرسي وغيرهما . ولد عام ( ٥٤٥ - وتوفي بأشبيلية عام ٦١٨ ) . أنظر « طبقات ابن قاضي شعبة ص ١٢٧ - البغية ج ١ ص ١٢١ - طبقات القراء ج ٢ ص ١٥٧ » .
- (٦) في « ج : في الماضي . . الخ » .
- (٧) « ج ١ ص ١٧ و . . » .
- (٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٩ » .

أحدهما : وهو عندى الراجح باعتبار المعطوف ما عليه سيبويه من الحمل على الماضي متصلا بها ، لأصالة البناء في كل منهما على السكون ، فأخرج عنه المضارع الى الاعراب للمشكلة السالفة ، والماضى الى الفتح تفضيلا على الأمر ، لمضارعه المضارع بوقوعه صفة وصله وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وان وظن وأخواتها بخلاف الأمر ، فاشتركا في العود الى الأصل بالنون اشتراكهما في الخروج عنه بالمناستين المذكورتين.

الثاني : تركيبه معها لكون الفاعل كالجزم من فعله معنى وحكما ، فاذا انضم الى ذلك استحقاقه الاتصال بكونه على حرف تأكد امتزاجه ، ولا يرد ما اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لمضارعه المثني والمجموع على حده كما منع بناء « أى » مع تضمناها معنى الحرف شبهها ببعض (١) وكل معنى واستعمالا .

الثالث : وهو أضعفها عنده : نقصان شبهة بالاسم لعدم لحاقها الاسماء ، وما لحقته من الافعال مما يبين الأسماء ، ازدادت بها المباينة وما لم يباين نقص بها مشابته .

وفي شرح الدماميني (٢) / قلت : وهو معارض باعتراضه على الأخفش بما مر آنفا .

قلت : وهو مندفع بأن المصنف إنما حكاها « عن غيره » (٣) معرضا اياه بلفظة « قيل » (المقتضية) (٤) التبرى من العهد والاستضعاف تنميما لأوجه البناء وجمعا لاطراف القول فيه مما رآه أو أثره عن غيره لأن ذلك شيء ابتدعه من عنده مرتضيا له ، فلا تدافع بين اعتراضه الأول ، وإيراده هذا .

واحتج (٥) الاكثرون من القدماء والمتأخرين . / لذلك : بأن النون لما ج/ ٥٦ لحقت تعارض شبهان : شبه الاسم من حيث الابهام والتخصيص وآخر بالماضى على الوجه السابق عن سيبويه وهو راد له الى أصله ، وجاذب له اليه ، فيجب تغليبهما وتعين البناء لأصالته بأدنى شيء يرجعه اليه ، بخلاف الاعراب فخروج عن الأصل .

— ويمنع اعراب الأسم مشابهة الحرف بلا معارض = : لأن الحرف كما قال المصنف (٦) : أمكن في البناء ، اذ لا حرف معرب ، ومن الافعال يعرب ، وما لا

(١) في « ج » بكل وبعض معنى . الخ .

(٢) « ج » ١ ص ١٧ و . . .

(٣) « عن غيره » ساقط من « ج » .

(٤) « المقتضية » ساقطة من « ج » .

(٥) هذا الكلام مستتج ومنقول من التذييل والتكميل « ج » ١ ص ٤٠ ولم ينسبه الشارح .

(٦) في المرجع السابق نقل بتصرف .

فشيبه بالمعرب ، أما الماضي / فلوقوعه موقع المضارع في مواضع . وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم بالسكون صحيحا والحذف معتلا ، ولا يعامل بذلك مبنى معتل غيره ، بل يسكن كالذى والتى . وإذا ثبت مشابهة مبنى الافعال للمعرب ، ضعف جعل مناسبتة سببا لبناء بعض الأسماء ، كدعوى بنائية نزال وهيهات ، لكونها بمعنى انزل وبعد ، وضعف بلزوم بناء سقيا لك وضربا زيدا ، لكونهما بمعنى الأمر وأعراب ( أف ) ( وأوه ) لكونهما بمعنى المضارع من التضجير ، والتوجع ، فثبت أن بناء اسماء الافعال ، لمناسبة الحروف الناسخة في لزوم معنى الفعل والاختصاص ، بالاسم لكونها عاملة غير معمولة هـ .

فلم يعتبر مشابهة غير الحرف أصلا ، كما هو قضية الكتاب ، ونص عليه في مصنفاته منوعا وجوه الشبه الى ثلاثة ، لفظى ، ومعنوى ، واستعمالى .

قال : وجعل شبه الاسم للحرف سببا للبناء أولى من جعل غيره ، لاغناء اعتباره عن اعتبار غيره ، وعدم اغناء اعتبار غيره عن اعتباره . فأما شبهه به لفظا بأن يكون على حرف أو حرفين ولا ثالث له يعود اليه ، فإن (١) الأصل في الاسم كينونته على ثلاثة فصاعدا لانقسامه بالسوية الى المراتب الثلاث المبدأ ، والمنتهى ، والوسط والأصل في الحرف كونه على حرف كياء الجر ، ولا مى الجر والجزم ، أو حرفين كقد وعن فاذا وضع الاسم على حرف كفاعل فعلت وفعلوا وفعلنا ، أو حرفين كفاعل فعلنا استحق البناء لمحاكاته الحرف فيما هو من خواصه . وخرج بلا ثالث له يعود اليه نحو يد ودم وأخ وعم وأب وهن ، فإن كلامنا أولئك له ثالث يعود اليه أحيانا كيديان ودميان ودموان في تثنية يد ودم . أنشد الجوهري : (٢)

يديان ييضاوان عند محرف . قد ينفعانك منهما أن تهضما (٣)

(١) في « ج : في أن الاسم ... الخ » .

(٢) في الصحاح « ج ٢ ص ٥٦٩ » .

(٣) قال البغدادي في الخزانة : هذا البيت مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إل قائله ، ولا ذكر تشبه له .

وفي قافية البيت روايتان ، هذه وأخرى : تهضما ، ومعناها واحد ، لان ضمه وهضمه معناها : قهره : قهره ، وروى : « محم » بدل « محرق » قال البغدادي في الخزانة : قال بعض فضلاء المعجم في شرح آيات المفصل : المحم بكسر اللام يقال : انه من ملوك اليمن ، ومحرق بكسر الراء المشددة قال صاحب الباب ، كان عمرو بن هند ملك الحيرة يلقب بالمحرق لانه حرق مائة من بني تميم ، ومحرق أيضا لقب الحرث ابن عمر ملك الشام من آل حنظلة . وروى : أن تلم وتقهرا . بدل « أن تهضما » والشاهد فيه أن « يده » إذا ثبت رد اليها المحذوف وقيل : أن اصلها « يدئ » بالقصر ، وعلى هذا استشهد بالبيت الجوهري اذ قال : وبعض العرب يقول ليد : يدئ ، مثل رضى ، قال الراجز :

يارب ساريات ما توسدا  
الا ذراع العنس أو كيف اليد

وتثنيته على هذه اللغة : يديان مثل رحيان قال الشاعر : يديان ييضاوان البيت . وقد اعتبر ابن عصفور في المقرب هذا الرد من قبيل الضرورة ، ومثله قال ابن يعيش في شرح المفصل ، وفي البيت بحث طويل يراجه من أراد الزيادة في مضافه . راجع : « المقرب ج ٢ ص ٤٤ - المنصف لابن جنى ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٨ - الخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ - ابن يعيش « ج ٤ ص ١٥١ ، ج ٥ ص ٨٢ ، ج ٦ ص ٩ ، ج ١٠ ص ٥٥٦ » .

وقال :

- فأما ان تكون أخي بصدق • فأعرف منك غثى من ممينى (١)
- والا فأطرحنى واتخذنى • عدوا أتقيك وتنقينى
- فلو أنا على حجز ذبحنا • جرى الدميان بالخير البقيني

وتقول : أبوان . وأخوان . وحموان ، وهنوان ، فلما لم تكن موضوعة على حرفين لم تضارع الحرف لفظا . وأما معنى ، بأن يتضمن معنى من معانيه تضمنا لازما للفظ أو المحل غير معارض ، كما في المتن بما يقتضى الاعراب ، كآين وهذا ، والمنادى المفرد المعروف في نحو يا زيدان ، لتضمن الاول معنى الهمة ، تضمنا لازما ، والثانى معنى الإشارة كذلك ، لكونها من معانى الحروف ، ولو لم يوضع لها دال / عليها غير أنها كالخطاب والتثنية ، والثالث ( معنى الخطاب ، فان كل منادى مخاطب ، ولو عارض الشبه مقتضى الاعراب استصحب وقوفا مع الأصل ) ٢٥ ، كآى في الاستفهام والشرط .

وأما استعمالا فضربان : أحدهما : أن يفتقر الى الجملة افتقارا أصليا كالاسماء الموصولة ، لافتقار بعض الحرف دائما الى الجملة ، فكل اسم بهذه الصفة متحتم البناء ، كحيث ، واذا ، واذ ، وغيرها ، الا اياه لامتيازها عن أخواتها بالاضافة ، فأعربت كما في الاستفهام والشرط والموصولة ، غير أن ذلك في الاخير بشرط مذكور في محله على خلاف فيه .

الثانى : شبهه به في عدم التعلق بعامل (٣) ، لعدم استحقاق الحروف اعرابا ، ولا واقعة موقع ما يستحقه ، فلا يتعلق شيء منها أصلا ، فأى اسم وجد كذلك فقد أشبه الحرف شبها يوجب بناء كترال وشتان وأف ، وغيرها من أسماء الأفعال ، وكذا الأسماء العارية من التركيب كأسماء (٤) الحروف ، نحو أب ت ن ، واسماء العدد

(١) البيت الاولين نسباً في المفضليات ضمن قصيدة طويلة للشقب المبدى ، واستشهد بهما ابن عصفور في المقرب في بحث عطف النسق ، وقال محققه هما للشقب المبدى وهما في ديوانه ص ٤٢ . واستشهد بالبيت الثالث - وهو بيت الشاهد - في المقرب في هذا المقام ، وقال محققه : متنازع في نسبه . أما المعنى في شواهد الكبرى فنسبها . ضمن قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى ، وقيل لغيره ، ونسبها ابن الشجرى في أمالية للشقب المبدى . وقال البندادى في الخزنة بعد ذكر بيتين آخرين قبل بيت الشاهد : هكذا روى الابيات الثلاثة ابن دريد في كتابة المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الاصمعي ، ونسبها لعل بن يدال بن سليم .. وقال : وقد أدخل هذه الابيات الثلاثة صاحب الحماسة البصرية في قصيدة للشقب المبدى ، وانشد بعدها البيت المذكورين قبل بيت الشاهد ونقل البندادى كلاما طويلا في هذا الشأن ، وفي تحليل بيت الشاهد فليرجع اليها من أراد الزيادة راجع : المقرب ج ١ ص ٢٣٢ ، ج ٢ ص ٤٤ - الصمحاء ج ٢ ص ٤٧٥ - الخزنة ج ٣ ص ٣٤٩ - المعنى ج ١ ص ١٩١ ، ١٩٢ - المفضليات ص ٢٩٢ - أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٣) في «ج» : بالمعامل ... الخ .

(٤) في «ج» : كاسم الحروف ... الخ .

المسرودة واحد اثنان ثلاثة ، لمضارعها اياه في عدم التعلق أيضا ، وغير ذلك .

وقد زعم بعض اعرابها حكما لا لفظا ، ولا يلزم من عدمه لفظا انتفاؤه حكما ، والا لم يقل في الافراد فتى ونحوه ، لأن سبب الاعلال في مثله فتح متلو الآخر مع تحركها لفظا أو تقديرا ، ولكان الموقوف عليه مبينا ، وكذا المحكى والمتبع .

قال أثير الدين (١) : وليس يجيد لأن هذه الأشياء مركبة مع عامل يطلب الاعراب لفظا أو حكما ، وأما فتى فوضع في أول/أحواله متحرك الآخر ، فمن ثم أعل وأما قوله : / اذا اجتمعوا على ألف وواو . وباء هاج بينهم جدال (٢) فمعلل بتركيبها فيه .

قلت : وما عليه المصنف من ذلك هو رأى أبى على (٣) ، معتذرا عن بناء المنادى بوقوعه موقع ضمير الخطاب ، لأن الغالب حرفيته ، فكأنه مبني ، لوقوعه موقع الحرف ، ويدل على غلبة الحرفية عليه ، واستصحاب معنى الخطاب فيه حال اسميته كالتاء في نحو ضربت بفتح التاء اسما ونعني الخطاب وقد تتمخض لمعنى الحرفية كما في « أنت » ، فتكون حرفا .

قال (٤) : وأما (٥) أسماء الأفعال فمبينة لتضمن معنى الحرف وهو لام الأمر كدراك في معنى لتدرك ، وحمل ما لا طلب فيه كشتان ووشكان وسرعان على ذوات الطلب لكونه الغالب فيها .

قال أثير الدين (٦) : وهو مذهب شديد التعسف ظاهر التكلف ومع ذلك فهو فاسد ، بدليل بناء ما اضافته الى مبني وان لم يضارع الحرف ، ولا تضمن معناه وما وقع موقع المبني من المعدولات المؤنثة ، كرقاش ، لمشابهة نزال الواقع موقع

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٢ » أى : زعمه البعض ليس يجيد ... الخ نقل بتصريف .  
(٢) قائله : يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى البصرى ، شاعر مشهور ، أسلم يوم الطائف ورويت قافيته « مثال » .

مكان « جدال » ، والشاهد : اعراب حروف المعجم اذا ركبت .  
وفي درة الفواص : فأسماء حروف الهجاء تبنى على السكون اذا تليت مقطعة ولم يخبر عنها ، كما قال تعالى : « كهيعص وحم عق » ، وتعرب اذا عطف بعضها على بعض ، كما حكى الأصمعي قال : أنشدنى عيسى ابن عمر بيتا هجا به النحويين قال : اذا اجتمعوا على ألف ... البيت .  
راجع : « المختضب » ج ١ ص ٢٢٦ ، ج ٤ ص ٤٣ - الخزانة ج ٥٣ - درة الفواص ص ٢٢٣ - المختضب ج ١٤ ص ٩٥ .

(٣) قال أبوعلى في كتابه الايضاح المضى ج ١ ص ٢٢٩ - باب النداء اذا كان المنادى معرفة قبل النداء « أو متصرفا فيه : فهذان الضريان بنيا على الضم لوقوعها موقع اسماء الخطاب ، واسماء الخطاب يغلب عليها معانى الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب . وقد تكون للخطاب مجردة من معانى الاسماء وذلك مثل الكاف في « ذلك » والتاء في « أنت » فلما وقعت هذه الاسماء في النداء موقع الحروف ، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت .

(٤) أى : أبوعلى الفارسى .

(٥) في « ج : الا أسماء ... الخ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٢ » .

انزل ، وما خرج عن النظر من (١) أى الموصولة مجتمعاً فيها شرط البناء ، وغير ذلك مما اعتبره الأكثرون ، على أن كل ما اعتذر عنه فقد بنى فيه على الحمل على الغالب ، وسامح نفسه في ذلك ، وكان يحتمل ما قال لو أدى ما فر منه الى مستحيل .

قلت : وهذا يدافع قوله قبل : (٢) ولا أعلم أحدا سلك هذا المسلك من حصر أسباب البناء في شبه الحرف غير هذا المصنف ، إلا أن في البسيط نقلاً عن بعض النحويين أنه ذهب الى نحو ذلك في بعض أسماء الأفعال ، لأن فيها ما وضع وضع الحروف في نحو « قدك » و « هاك » ، فحملت البواقي عليها .

لا يقال : إنما أراد ببعض النحويين في البسيط ما صرح به الاثير عن الفارسي في بناء المتأدى ، ويرشحه ذهابه الى ذلك أيضاً في أسماء الأفعال ، لأننا نقول : وهو مردود باختلاف دعوتيهما ، لأن المحكى عنه في البسيط يرى البناء للشبه الوضعي ، والفارسي لتضمن معنى الحرف ، فيتباين القولان .

— والسلامة منها = : أى مشابهة الحرف ، — تمكن = : أى تثبت في مقام الاصالاة ، فلذا يتصرف في التمكن بحركات او حروف بخلاف المبني ففاد هذا التصرف . ثم المتمكن ضربان : متمكن أمكن وهو المتصرف ، وغير أمكن وهو غيره ، لنقصه من جهات التمكن الجحر بالكسرة .

وفي شرح الدماميني (٣) : وظاهر هذا الكلام ، أو صريحة أن الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف / وهو خلاف قوله فيما (٤) يأتي : وبينى المضممر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً ، أو للاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعاني . قلت : وهو مندفع بأن ذكر الاستغناء هناك تميماً لما قيل في بناء المضممرات الا أنه شيء يراه ، كما يرشحه تأخيرها اياه عما هو الرأي عنده ، اذ ليس القول بذلك بالمرضى عند المحققين لحصرهم البناء فيها في شبه الحرف معنى ، لتضمن كل مضممر معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وكل من معاني الحروف .

بل لقد انتقد أثير الدين القول بذلك ، بأن المعاني التي جئ بالاعراب لأجلها هي : الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وليس الأحوال العارضة للضمير من التكلم والخطاب والغيبة من المعاني الاعرابية في شيء ، فسقط الاستغناء بها لانتفاء دلالتها عليها .

— وأنواعه = : أى الاعراب الذي هو جنس لها ، — رفع ونصب وجر وجزم = : والمدلول به على الرفع والنصب والجحر حركات أو حروف عند من يرى ذلك ، كما

(١) في « ج : وى الموصولة ... الخ » .

(٢) أى الاثير في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤١ » .

(٣) « ج ١ ص ١٧ ظ » .

(٤) أى المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٨٥ » .

المدلول به على الجزم ، وهو حذف الحركة أو الحرف عند القائل « به » (١٥) عدها (٢) ، فالجزم عدم تلك الحركة أو الحرف ، فقد تقرر بها بطلان أن أنواع الاعراب أربعة ، لأن ثلاثة منها ثبوتيات ، والواحد علمي ، لأنه عدم تلك الثبوتات ، وهو يكون علميا ، ( وما يكون علميا ) « ٣ » لا يشترك في النوعية مع الوجودي . ومن ثم قال الكسائي في بعض كتبه وأكثر الكوفية : وأخير الكلم على ثلاثة أحرف : الرفع والنصب والخفض ، ووافقهم المازني فقال : الجزم ليس باعراب إنما هو عدم الاعراب ، قاله (٤) أثير الدين .

وبدأ المصنف بالرفع ، كما صنع كثيرون (٥) ، لكونه أشرف اذ هو اعراب العمد ولا يتخلو منه كلام . وسيبويه (٦) بالنصب ، لأنه أوسع مجالا ، فقال : وهي تجري على (٧) ثمانية مجار على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، فقدم النصب والفتحة على الرفع والضم ، وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري .

قال أثير الدين (٨) : ولو قدم الجر لاختصاص الاسم به ، والجزم لاختصاص الفعل به ، ثم ذكر المشترك ، وهو الرفع لانه .

وبعض كابن الحاجب (٩) عبر عن الأنواع بالالقاب وليس كما في شرحي ابن قاسم (١٠) وعقيل (١١) ، لأن من حق اللقب أن يصدق / على ما لقب به ، ٦٦ / وهذا ليس كذلك ، اذ لا يقال : الاعراب رفع ، وكذا البواقي ، ومن (١٢) قال : ألقاب الاعراب ، فانما أراد ألقاب أنواع الاعراب .

— وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل = : لافتقاره الى ما يتعلق به ،  
— فيحمل = : بالنصب بأن مضرة بعد الفاء .

(١) « به » ساقطة من « ج » .

(٢) أي : المدلول به على الجزم عليها .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » .

(٥) في « ج » : كما فعل ... الخ .

(٦) انظر الكتاب « ج ١ ص ٢ » .

(٧) في « ج » : الى ثمانية ... الخ .

(٨) في المرجع السابق .

(٩) الواقع أن ابن الحاجب لم يعبر عن أنواع الاعراب بالالقاب في الكافية ، بل قال : والاعراب وأنواعه : رفع ... الخ ، اللهم إلا إذا كان في مرجع آخر لم أطلع عليه . ولم يذكر ابن أم قاسم هذه النسبة بل قال : وهذه أنواعه لا القاب كما قال بعضهم . انظر شرح الكافية لابن الحاجب : ج ١ ص ٩ ، وشرح ابن أم قاسم « ج ١ ص ١٤ » .

(١٠) « ج ١ ص ١٤ » .

(١١) في كتابة والمساعد على تسهيل الفوائد « ورقة ٦٨ و » .

(١٢) في « ج » : وقد قال ... الخ .

- غيره = : أى غير الجر ، - عليه = : ومن ثم فقد الجر من المضارع ج/ ٥٨ دون الرفع والنصب ، - بخلاف الرفع والنصب = : لاستقلال عامل كل منهما ، فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع ، واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه .

- وخص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعرض من الجر = : جبرا لما فاتته من المشاركة فيه ، فصار الكل من صنفى المغرب ثلاثة أوجه من الأعراب ، الرفع والنصب والجر للاسم ، والرفع والنصب والجزم للفعل ، وجماع القول في ذلك وبيانه أن الاسم لما كان أصلا في الأعراب للفعل كافت عوامله أصلا لعوامله (١) ، فقليل : رافع الاسم وناصبه ، للتفريع (٢) عليهما ، لاستقلالهما بالعمل ، وعدم تعلقهما بعامل آخر بخلاف عامل الجر ، فغير مستقل ، لافتقاره الى متعلق ، ومن ثم إذا حذف الجار انتصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب ، لقوة عامليهما بالاستقلال وامكان التفريع عليهما ، وضعف عامل الجر ، لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا لما فاتته من المشاركة في الجر فانفرد به ، ليكون لكل من صنفى المغرب ثلاثة أوجه فتعادلا ، وذلك أن الجزم راجع باستغناء عامله عن تعلق بغيره (٣) ، والجر راجع بكونه / ثبوتيا بخلاف الجزم فانه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك قاله (٤) المصنف .

قلت : فسقط قول الدماميني (٥) : إذا كان الجزم عبارة عن السكون ، أو صيرورة ما قبل الآخر آخرها بالحذف كان ثبوتيا لا عدليا ، لكونه تمحلا ضعيفا وتأويلا بعيدا يتساووك هزلا لأنه خلاف الظاهر ، وما أطبقوا عليه سلفا وخلفا أن الجزم حذف أحد الشيتين الحركة أو الحرف ، كما صرح به الكسائي والمازني وأكثر الكوفيين ، - وارتضاه كما رأيت المصنف وأثير الدين ، ومن لا يحصى كثرة . ثم لا عامل في الحقيقة الا المتكلم ، فانه الرافع والناصب والخافض والجازم ، والمتبع ما شاء والقاطع ما شاء ، والمتصرف كيف شاء ، غير أن العمل أضيف الى العامل ، لما فيه من بيان المعاني ، اذ صرف كل مرفوع ومنصوب ومحذوف ومجزوم الى ما يتعلق ، وهو من تمامة ، فلو أن كلا منهما (٦) أضيف الى المتكلم لم يعلم المتعلم معنى بيت وآية ولا مسألة أبدا ، لو قيل له في قوله :

(١) أى : عوامل الفعل .

(٢) في « أ : لا تفريع ، وفي « ب ، ج : التفريع .. الخ ، وفي شرح ابن مالك أن يفرغ ... الخ » وقد جعلته للتفريع لتنابه مع ما جاء في شرح ابن مالك .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٢ » يتصرف .

(٤) في « ج : عن تعلق بغير ، والجر ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٧ ط » .

(٦) في « ج : منها ... الخ .

فأصبحت بعد خط بهجتها • كأن قفرا رسوما قلما (١)

التكلم ناصب « بعد » وخافض بهجتها ، وناصب قفرا ورسوما وقلما ، لم يعلم للبيت معنى أبدا ، ولارد فيه شيئا منه إلى موضعه . فاذا « قيل » (٢) : بهجتها خفض بعد ، وهي معمولة لأصبحت واسم أصبحت مستكن فيها ، وقفرا خبرها وقلما اسم كان ، ورسوما مفعول خط ، رد كل شيء إلى موضعه وفهم المعنى ، فعلم أن البيت بتقدير : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسوما ، فهي فائدة قولهم : عامل ومعمول وناصب ومنصوب وجار ومجرور . ●

قال أثير الدين (٣) : وما اعتل به المصنف لاختصاص كل من الصنفين بأحد النوعين له كان صحيحا كان الأجود ألا يذكره في هذا الكتاب ، لكونه جامعا لأكثر أحكام النحو موضوعا لذلك لم يقصد مصنفه فيه إلى تمثيل حكم ولا تعليقه ، ولا لدليله السمعي ، فايراد ذلك فيه ليس بالمناسب .

وأما طلب العلة لاختصاص كل منهما (٤) بما اختص به فشيء قد بحث فيه أرباب هذه الصناعة ، ومدوا أطنا القول فيه بما لا طائل تحته ، والصواب ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع جر المضارع المعرب ، وجزم المعرب من الأسماء على الإطلاق ، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات ، ولا سبيل إليه ، لأدائه إلى التسلسل ، ألا ترى وقوعه على انفراد الأسماء بالجر ، والأفعال بالجزم مطلقا ، لا يخلو أن يقال : لأي شيء لم تجزم الأسماء بجوازهم ، الأفعال ، أو بعامل من عواملها يعمل به بدل عمله ، أو مع عمله . وكيف فرض السؤال لزوم مثله في الرفع ، والنصب ؟ فيقال : لأي شيء لم ترتفع (٥) الأفعال بزوافع الأسماء ، أو بعامل من عواملها غير الناصبة فيعمله بدل عمله أو مع عمله حتى تعمل روافع الأفعال بدل عملها نصبا أو مع عملها الرفع نصبا ؟ ، ويلزم أيضا مثله في روافع الأسماء ونواصبها ، إذ بتقدير كون الأمر على ما سئل عنه تسوغ أسئلة أخر فيؤدي إلى تسلسل الأسئلة . وكذا يتعرض لامتناع خفض المضارع مضافة إليه أسماء الأزمنة نحو « يوم ينح الصادقين صدقتهم » (٦) لكونه فعلا معربا مدخولا لعامل الخفض ولم يؤثر فيه ، وكذا يجب

(١) هذا البيت ذكره ابن جني في الخصائص مرتين ، كما ذكره صاحب اللسان ولم يميز أحدهما إلى قائلة ، وأنا لم أعرفه . راجع : الخصائص ج ١ ص ٢٣٠ ج ٢ ص ٢٩٢ - اللسان مادة « خط » .

(٢) « قيل » ساقطة من « ج » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » نقل بتصريف .

(٤) في « : ح ما اختص ... الخ » .

(٥) في « ج : لم ترتفع ... الخ » .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١١٩ .

أيضا قياسا جزم الاسماء (١) غير المتصرفة لمضارعتها الفعل بزوال الخفض (٢) والتنوين فيجب مدخولة لعوامل الخفض اخلاؤها / من علامته بمقتضى / الشبه ، لكون الجزم أن يدخل عامل فلا يحدث علامة ، بل يكون ترك العلامة له . وانما لم تؤثر الاضافة الى الفعل المعرب ، لكونها معنى الى المصدر المفهوم منه ، ألم تر أن معنى الآية « يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٣) ودلالة الفعل على المصدر دلالة تضمن / والعرب لا تخبر عن شيء أو تضيف اليه الا وهى آتية في الاخبار أو الاضافة باللفظ الدال عليه مطابقة فلا تقول : أعجبنى السقف ، مرادا به الحائط الكائن هو عليه ، أو خشبة منه ، فمن ثم لم تؤثر الاضافة في الفعل لكونها لا اليه من حيث عدم دلالة على المصدر مطابقة .

قلت : وهو بناء على ما عليه الاخفش ومتابعوه ، قال ابن خروف في شرح الكتاب وليس كما زعموا لدلالة الفعل على ما لا يدل عليه المصدر من تخصيص الزمان ولارادة الزمان أضافوه الى الفعل فتدبره ه .

ثم قال (٤) : وأما الأسماء الممنوعة الصرف فلم تبقى ساكنة حالة الخفض ، فيكون في ترك العلامة لها علامة له ، اذ لو فعلوا كان إجحافا بها لما يلزم من حذف شيئين من جهة واحدة ، وكل منهما لمعنى ، وهو مفقود في كلامهم ، فيما ليس له معنى ، كحذفين أو اعلالين من جهة واحدة الا ضرورة أو نادرا ان ورود فكيف فيما له معنى .

— والاعراب بالحركات = : في الصنفين كزيد يقوم ، — والسكون = : في الفعل نحو لم يقم . — أصل = : اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما ، ومن ثم اشترك الصنفان رفعا بالضممة ونصبا بالفتحة ، ولم يشتركا اعرابا بحرف ، وكانت أصالة الاعراب في غير الجزم للحركة لكونها أخف ، وليس لعدم خفاء زيادتها على البنية ، وادراك المدلول دونها ، بخلاف الحرف فسقوطه غالبا يحل بمفهوم الكلمة ، كالثنية والجمع السالم المذكور ، ومن ثم اختلف في المعرب بحرف : هل قائم مقام الحركة ، أو مقدرة فيه أو في متلوه ؟ ، وكان السكون في الجزم أصلا (٥) من حيث لا تنقص به بنية الفعل ، بخلاف حرف آخره ، ومن ثم قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل « الجزم » (٦) في قوله :

(١) في « ج : جزم الاسم ... الخ » .

(٢) في « أ ، ب : التنوين والخفض فيجب ... الخ » .

(٣) الآية : والسورة السابقتين .

(٤) أى : الاثير في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » .

(٥) في « ج : بحيث ... الخ » .

(٦) « الجزم » ساقطة من « ج » .

ألم يأتيك والانباء تنمى (١) .....

— وينوب عنهما = : أى الحركة والسكون ، — الحرف = : فى الصنفين نحو : الزيدان يقومان ، — والحذف = : فى الفعل نحو لم يقز ولم يرم ولم ينخش ، وفيه لف ونشر مرتب.

— فارفع بضمة = : نحو زيد يقوم ، — وانصب بفتحة = : نحو ان زيدا لن يقوم ، — وجر بكسرة = كمررت بزيد ، — واجزم بسكون = : نحو لم يقم ، — الا فى مواضع النيابة = : وستأتى مفصلة ، فمنها ما نابت فيه حركة ( عن حرة ) (٢) كغير المنصرف جرا ، وجمع المؤنث السالم نصبا ، ومنها ما ناب حرف عن حركة ، كالاسماء الستة والمثنى والجمع المذكر السالم ، ومنها ما ناب فيه حذف عن سكون كالامثلة الخمسة نصبا وجزما .

وفى شرح الدمامينى (٣) : قال ابن قاسم (٤) : وكان القياس أن يقول برفعه ونصبه وجره ، لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، غير أنهم أطلقوا ذلك توسعا وفيه نظر ، اذ لا خلاف أن الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة ، وانما أكثر البصريين قصدوا الفرق فى ألقاب المعربات والمبنيات لا فى ألقاب الحركات ، ومن ثم يقول بعضهم مرفوع ومضموم ، أما الأول فللفرق الذى أراده ، وأما الثانى فلأنه لم يجد محيدا من حيث اللغة أن يسمى ما يجده فيه الضم مضموما ، وكذا البواقي ، ويقول فى نحو : حيث لذلك مضموم لا مرفوع ، لأن حقيقة قولنا : مرفوع أنه عمدة لان ذلك اعراب العمدة ، أى اعراب ما هو أحد جزئى الجملة ، وهو منتف فى نحو حيث.

قلت : وهو على عادته قصور لأن فائل ذلك أثير الدين وإنما ابن قاسم ناسخ لقوله : ولفظ الأثير (٥) : هكذا : قال غيره : وكان القياس على رأى البصرية بدل

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى ، شاعر جاهل ، والشاهد فى قوله : ألم يأتيك ، قال ابوزيد فى نوادره : قدر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة حتى كأنه قال : هو يأتيك ، كما تقول : هو يضريك ثم تحذف الضمة للجزم ، فتقول : ألم يأتيك كما تقول : ألم يكرمك وان كانت الضمة مستثقلة ، وانما يجوز هذا فى الضرورة . وقال الاعلم فى هامش الكتاب : وهى لغة لبعض العرب ، يحرون المعتل مجرى السالم فى جميع أحواله . وفى البيت استشهاد على الجملة الاعراضية ، وهو قوله : والانباء تنمى — معترضة بين الفعل وفاعله ، على بعض احتمالات الاعراب ، وفيه شاهد على زيادة الياء ضرورة . راجع الكتاب ج ١ ص ١٥ — ج ٢ ص ٥٩ — النوادر ص ٢٠٣ — الخصائص ج ١ ص ٣٣٣ — ٣٣٧ — أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٤ ، ٢١٥ — المحتسب ج ١ ص ٦٧ ، ١٩٦ — المقرب لابن عصفور ج ١ ص ٥ ، ٢٠٣ .

(٢) « عن حركة » ساقطة من « ج » .

(٣) « ج ١ ص ١٧ ظ » .

(٤) فى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ » .

(٥) فى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٥ » .

ضمة رفعة ، وفتحة نصبة ، وكسرة جرة ، لأن الضم والفتح والكسر انما هو للمبنى  
فينسب ما هو من لفظها الى المبنى ، والرفع والنصب والجر للمعرب ، فينبغي نسبة  
ما هو لفظه الى العرب ، غير أنهم أطلقوا على الحركات الاعرابية ضمة وفتحة وكسرة  
توسعا ، لأن اللفظ بالمضبوط والمفتوح والمكسور كهو بالرفوع والمنصوب والمجورور  
هـ

على أن دعواه (١) أن أكثر البصرية قصدوا الفرق في ألقاب المعربات ، والمبنيات ،  
لا في ألقاب الحركات مردودة بتفريق سيبويه - وهو رئيس رؤساء البصرية ، بل  
وعامة علماء العربية - بين ألقاب الحركات أيضا ، فقال في الكتاب (٢) : كما أورد  
عليك وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والرفع ، والجر والجزم ، والفتح  
والضم ، والكسر / والوقف ، كما أجرى ذلك أبو الحسن ابن خروف في شرح  
الكتاب على ظاهره موضعا اياه . وأشار الى ذلك المصنف تبعاً له آخر الباب (٣) . ب/ ٧٣

وبما للمحقق الرضى (٤) في شرح الحاجةية أنه اذا أطلق الضم والفتح والكسر في  
عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية ، بنائية/ كضمة حيث أم لا ٦٨/أ  
كضمة قاف قبل ، ومع القرينة تطلق على الاعرابية أيضا كقول المصنف : بالضمة  
رفعا ، والكوفية تطلق أحد النوعين على الآخر مطلقا هـ .  
وهو أيضا مصداق قول الأثير (٥) .

ودليل فساد قول الدماميني : أنه خلاف أن الحركات ثلاث ، لكونها كما عرفتك  
سته (٦) . / وقوله (٧) : ان الفرق في ألقاب المعربات والمبنيات لا في ألقاب ج/ ٦٠  
الحركات ، بل ونسبة ذلك الفرق الى أكثرهم (٨) لا الى علمتهم . وحينئذ فيتضح  
القياس على ذلك الرأي ، ويسقط قوله أيضا ، وأما الثاني . . الخ ، لأنه حينئذ أهواس  
وبناء على غير أساس .

- وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف = : وهو ما أشبه الفعل بكونه  
فرعا من جهتين كما سيأتى في بابه ان شاء الله تعالى ، نحو مررت بأحمد ، ولا

(١) أى : الدماميني .

(٢) « ج ١ ص ٢ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٠٣ » .

(٤) وعبارة الرضى : في « ج ٢ ص ٢ » : وألقابه ... أى ألقاب حركات أو آخره وسكونها  
والضم والفتح والكسر وألقاب مطلق الحركات وحدها ، سواء كانت حركات المبنى كقولك :  
« حيث » مبنى على الضم ، أو حركات المعرب كقولك : في « زيد » انه متحرك بالضم في  
حال الرفع ، أولا هذا ولا ذلك كقولك في « جيم » رجل : انه متحرك بالضم . ومعنى ذلك  
أى : سواء كانت اعرابية أو غيرها .

(٥) أى : المذكور سابقا .

(٦) في (ب) : ستا ... الخ » .

(٧) أى : قول الدماميني السابق .

(٨) لعل الصواب : أكثرهم ، أو أكثرتهم ... الخ » .

يرد نحو عرفات في نحو : « فإذا افضم من عرفات » (١) لكونه غير منصرف وقد جر بالكسرة ، لأننا لا نسلم عدم انصرافه ، بل هو منصرف ، كما صرح به صاحب الكشف (٢) أولا يوصف بانصراف « وعدمه كما عليه بعض ، ولو سلم فكلامه الآتي : أن نحو مسلمات متساوى بالنصب والجر في أنهما بالكسرة ، وإن سمي به على اللغة الفصحى يخصه فكأنه قال : هنا فيما لا ينصرف إلا ما سيذكر ، واختلف في علة امتناعه (٣) من الكسر بعد اطباقهم على منع تنوينه ، فقال الأكثرون : لما تضارع الاسم والفعل حذف (٤) للشابه علم تمكن الاسم الذي هو التنوين ، أي علامة إعرابه لأن أصل الاسم الإعراب ، والفعل البناء ، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين فتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم ممنوعا ، أو منع أيضا لذلك الشبه الكسرة ، فقضى له الشبه بما منعه الفعل من الكسر فجر لامتناع الكسرة بالفتحة ، وحمل المجرور على المنصوب لشاركتها فضلية وفي غير ما شيء ، ولم يحمل على الرفع لتباين ما بينهما .

وقال بعض : لما شابه الفعل منع التنوين فقط ، وأما الكسرة « فلأنه » (٥) لو جر بها توهمت اضافته الى ياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة ، وهو رأى ابن الأنباري وأبى القاسم السهيلي .

— الا أن يضاف = نحو : « في أحسن تقويم » (٦) ، — أو يضحب الألف واللام = معرفة نحو « وأنتم عاكفون في المساجد » (٧) ، وزائدة كالتى في (يزيد) من قول ابن ميادة :

رأيت الوليد ابن اليزيد مباركا

شديد نأعباء الخلافة كاهله (٨)

(١) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .  
(٢) قال الزحشرى ج ١ ص ٣٤٨ : « عرفات » علم للموقف سمي بجمع كأدورات فان قلت : هلا تمتع الصرف ، وفيها البيان التعريف والتأنيث ؟ قلت : لا يحلر التأنيث إما أن يكون باناء التى في لفظها ، وإما ببناء مقدرة . كما في سعاد ، فالتى في لفظها ليست للتأنيث : وإنما هى مع الألف ، التى قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير الناء فيها لان هذه الناء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها « كما لا يقدر ناء التأنيث في ( بنت ) .

(٣) في « ج » : امتناعهم ... الخ .

(٤) في « ج » : لتشابه علم ... الخ .

(٥) « فلانة ساقطة من « ج » .

(٦) سورة التين ، آية : ٤ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

(٨) وابن مياده اسمه : الرماح بن يزيد من بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وميادة : أمه ، وهى أم ولد بربرية ، وقيل صقلية كذا في الخزائنة .

والشاهد : أن الألف واللام في قوله « اليزيد » زائدة ، والبيت من قصيدة في ملح الوليد ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الاموى .

راجع : لنشافية ج ٤ ص ١٢ - الخزائنة ج ١ ص ٣٢٧ ، ٥١٠ - المعنى ج ١ ص ٢١٨ ،

٥٠٩ - ابن يعيش ج ١ ص ٤٤ - شواهد المعنى ص ١٦٤ .

أو موصولة كقوله :

وما أنت باليقظان ناظرة اذا

رضيت بما ينسبك ذكر العواقب (١)

بناء على أن « أل » قد توصل بالصفة المشبهة .

وفي شرح الدماميني (٢) : وصرح بعض المحققين بانكاره لأنها للثبوت ولا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا .

قلت : المصرح بذلك ابن هشام في مغنية (٣) حيث قال تعريفا لها : وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت ولا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة ... الخ .

وانما أبهم ولوعا بابهام الغرابة في النقل . ثم قال (٤) : وتمثيل (٥) المصنف (٦) والشارحين بالأعمى والاصم للمعرفة ، وباليقظان للوصول تحكم .

قلت : بل لصنيعهم وجه ، وهو أن الأعمى والاصم (٧) وان كان كل منهما صفة مشبهة كاليقظان ، غير أنهما منقولان عن ذلك الى الاسمية والجمود = فكثرت استعمالهما وجمود ورودهما ، وقلما يذكر موصوفا هما أو يرفعان ظاهرا ، بل لا يرفعان نحو الأعمى (٨) بصره ، والاصم أذنه ، بخلاف اليقظان فجعلت فيه موصولة بناء على أحد القولين .

— أو بدهما = وهو « أم » في اللغة الحميرية ، أو ذو الطائفة / على ما في المقرب (٩) ، وبعض يقول : أو لغة لبعض طيء كقوله :

---

(١) قال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه أن « اليقظان » مصروف لدخول « أل » الموصولة عليها . وانجر بالكسرة فال كالدخلة على اسم الفاعل والمفعول . انظر : « العيني ج ١ ص ٢١٥ » .

(٢) « ج ١ ص ١٨ و . » .

(٣) « ج ١ ص ٥١ » .

(٤) أي : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في « ج : وتفسير المصنف » .

(٦) انظر شرح المصنف « ج ١ ص ٤٣ » .

(٧) في « ج : أن كان ... الخ . بدون واو .

(٨) أي : لا يقال : الاعمى بصره ... الخ .

(٩) قال ابن عصفور في المقرب « ج ١ ص ٥٦ » : وأي : والالفت واللام بمنها وذو وذات في لغة طيء ، وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم ... الخ .

إن شئت من نجد بريقاً تألقاً . تبيت بليل الأرمد اعتاد أولقاً (١)

والأولق شبه الجنون ، وأعاد الضمير على الالف واللام مفرداً من بدلها ، مع أن القياس عودة مثني ، مراعاة لكونهما أداة أو للمذهب من يرى المعرف اللام فقط ، وأما الهزرة فثابتة في كلتا الأداتين .

تنبيهان :

الأول : إنما جر بالكسرة في هذه الأماكن ، لكونه مدخولاً (٢) لمعاقب التنوين والاسم مدخولاً للتنوين ، يجر بالكسرة .

وقيل لأنه دخله خاصة من خواص الاسماء ، فضعف شبه الفعل فجر بالكسرة . وضعف بدخول الجار عليه وبتحقيقه ونعته ، وهي من الخواص أيضاً . وأجيب بأن (٣) الجار لم يدخل عليه إلا بعد تمكنه في الشبه ، فلم يعتد به ، وبوجود التحقير أحياناً في الأفعال كقوله :

ياما أمليح غزلانا شدن لنسا . من هؤليائكن الضال والسمر (٤)

فلم يتمحض لكونه من الخواص ، وبأن اتصال النعت بالمنعوت ليس كاتصال «أل» (٥) والاضافة ، فلم يحفل بهذه الخواص بخلاف «أل» والاضافة فعاد بهما إلى أصله من الجر بالكسرة .

(١) قال العيني : قائله : بعض الطائيين ولم أتف على اسمه ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت .

قال ابن مالك في شرحه : أراد : ليل الأرمد فجر «أرمد» . بكسرة على الدال كما يجرها مع اللام راجع : «العيني ج ١ ص ٢٢٢ - الدرر ج ١ ص ٧ - شرح ابن مالك للتسهيل ج ١ ص ٤٤»

(٢) في «ج» : مدخولها ، لمعاقبة التنوين ... الخ .

(٣) في «ج» : وأجيب بالجار ... الخ .

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، فالعيني : نسبة للمرجى واسمه : عبدالله بن عمر بن عمر بن عثمان ابن عفان ، من قصيدة ، ومنها :

يا الله يا ظلمات القاع ... البيت

وقال البغدادي في الخزائن : وهذا البيت من جملة أبيات ذكرها ابن هشام في شرح شواهد وقال : وقال السخاوي في شرح المفصل : والنحاة ينشدون : ياما امليح غزلان ... البيت ظناً منهم أنه شعر قديم ، وإنما هو لعل بن محمد العربي وهو متأخر ، وكان يزوم التشبيه بطريقة العرب في الشعر . والبيت ضمن مجموعة نسبت لمجنون ليل وهو في ديوانه . ونسب لذي الرمة ، وغيرهم .

والشاهد : أن التحقير قد يوجد في الأفعال ، وفيه دخول «ها» التنييه والتصغير شذوذاً في أسم الإشارة . راجع : الشافية ج ٤ ص ٨٣ - العيني ج ١ ص ٤١٦ ، ج ٣ ص ٤٦٣ - الخزائن ج ١ ص ٤٥ ، ج ٤ ص ٩٥ - ديوان المرجى ص ١٨٢ - ديوان مجنون ليل ص ١٦٨ . أمالي الشجري ج ٢ ص ١٣٠ - ابن يعيش ج ١ ص ٦١ ، ج ٣ ص ١٣٤ - ج ٥ ص ١٣٥ ، ج ٧ ص ١٤٣ - الدرر ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠ ، ج ٢ ص ١١٩ ،

٢٢٩ .

(٥) «أل» ساقطة من «ب» .

الثاني : قضية كلامهم : أنه حيثلذ باق على المنع ، وانما جر بالكسرة فقط ، وبه صرح المصنف في شرح الكافية ، ونقله ابن هشام في شرح هذا الكتاب عن الأكثرين ، وفي شرح الخلاصة (١) عن الجمهور .  
وقال المبرد (٢) والسيرافي وابن السراج (٣) ، والزجاج (٤)

وجماعة (٥) : مصروف ، لكونه مدخولا لما هو من خواص الأسماء ، فرجع الى أصله ، واختاره بعض ، وفصل طائفة بين أن تزول أحد علية بالاضافة ، أو (أل) كما في العلم فيصرف أولا ، كما في أحمد فلا ، واختاره المصنف في التحفة وابن قاسم وصاحب البسيط وابن الخباز في شرح ألفية / ابن معط .

و : تنوب - الكسرة عن الفتحة في نصب أولات = نحو « وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن » (٦) وهو في المؤنث كأولى في المذكر غير أن أولى يخص العقلاء ، ولا مفرد لهما من لفظهما ، قال أبو عبيدة (٧) : أولات

- (١) انظر : « التصريح على التوضيح » ج ٢ ص ٢٢٦ .
- (٢) وعبارته في المختضب ج ٣ ص ٣١٣ : « وكل ما لا ينصرف اذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته أنخفض ، ولأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض لشيئها بالافعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها الالف واللام باينت الافعال ، وذهب شيئها بها ، اذ دخل فيها مالا يكون في الفعل ، فرجعت الى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالاحمر يافتي ، ومررت بأسودكم .
- (٣) هو : أبو بكر محمد بن السري ، كان أحد أعلام الادب والعربية « أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجي ، والسيرافي ، والرماني ، وصنف « الاصول » و« الموجز » في النحو وكان مروفا في الاندلس ، توفي سنة « ٣١٦ » .
- انظر الفهرسة لابن خبير ص ٣٠٧ ، ٣١٩ ، انباء الرواة ج ٣ ص ١٤٥ - الزهدة ص ٢٤٩ - البغية ص ٢٤٩ - البغية ج ١ ص ١٠٩ - كشف الظنون ج ١ ص ١١١ - وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٣٩ .
- (٤) وعبارة الزجاج في « كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦ : « : واعلم أن جميع مالا ينصرف اذا أدخلت عليه الالف واللام انصرف ، نحو قولك : مررت بالاحمر ... وانما انصرف ، لأن الالف واللام دخلتا فزال شبه الفعل ، لأنها لا تدخلان على الفعل .
- (٥) منهم سيويه وعبارته في « الكتاب ج ١ ص ٧ : « : وجميع مالا ينصرف اذا أدخلت عليه الالف واللام ، أو أضيف أنجر ، لأنها أسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المنجور كما يدخل على المنصرف ، ولا يكون ذلك في الافعال « وأمنوا التنوين .
- وقال في « ج ٢ ص ١٣ : « : و« اعلم أن كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله اذا أضفته ، أو أدخلت عليه الالف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الاسماء » .
- (٦) سورة الطلاق ، آية : ٦ .
- (٧) هو : معمر بن المنثي أبو عبيدة النخعي ، من تميم قريش « ربهط أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أول من ألف في غريب الحديث . وأخذ عنه أبو عبيدة وأبو حاتم ، والمازني ، والاشرم » .
- قال ابن الأنباري : قال الجاحظ ، لم يكن في الارض خارجي ولا أجماعي أعلم بجميع المعلوم من أبي عبيدة .
- وذكره ابن النديم مائة ونيفا من الكتب التي صنفها في مختلف الفنون وله هام (١١٠) - وتوفي هام ١٠ - أو ١١ - أو ٨ - أو ٩ - ومائتين .
- انظر : « الفهرست ص ٥٣ - الزهدة ص ١٠٤ - الانباه ج ٣ ص ٢٧٦ = البغية ج ٢ ص ٢٩٤ .

واحدتها ذات ، والفارسي : وزنها ( فعل ) كهدي ، فالعين متحركة لا ساكنة ، لانقلاب اللام ، وهي قياسا لا تنقلب الا مفتوحا ما قبلها ، فاللام كالعين في ذات انقلابا ، غير أن الالف محذوفة (١) مع الالف والتاء فوزنها فعات .

لا يقال : لو كانت على فعل لم تجمع في المذكر على أولوا ، لأنه حيثئذ كمصطفون . لأننا نقول : أجرى مجرى الذوين ، لعدم تمكنه ، فكسروا مع الياء وضموا مع الواو ، ولما كسروا الواو في الذوين وحققا الفتح ، لأنه جمع ذوى ، وقد جاء في المتمكن كقوله :

ظعائن من بنى الخلاف تأوى

الى خرس نواطق كالفتينا (٢)

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض ، قاله أثير الدين (٣) ، وقيل غير ذلك .

- و : في نصب - الجمع = : كائنا ، - بزيادة ألف وتاء = : فهو ظرف استقرارى في محل نصب على الحال من الجمع معموله لنصب المقدر ، ولم يجعل لغوا متعلقا بنفس الجمع ، للزوم كون الباء اذ ذاك آلة ، فتضيق فائدة لفظ زيادة المحترز بها عن مثل أبيات وقضاة ، اذ يصدق على كل أنه جمع بألف وتاء ، لا بزيادة ألف وتاء ، لكون تاء أبيات أصلية ، وانقلاب ألف أصل ، وقد ألغى المصنف لفظ الزيادة في قول الخلاصة :

وما بنا وألف قد جمعا ...

وكأنه فعل كما قال ابن هشام تقديرا للباء ، استعانة متعلقة بجمع ، مثلها في كتب بالقلم ، أى وما أستعين على جمعه بألف وتاء فلا يرد نحو قضاة وأبيات اذ ليست آلة مستعانة بها على الجمع في شيء منهما ، وأما هنا فكأنه كما قال ابن الصائغ : قد يتوهم كونها معية لا استعانة ، فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام .

(قلت (٤) : وقد أوهم الدماميني (٥) على عادته أن توجيهي : صنيع المصنف هنا وفي الخلاصة بما ألقى عليك عن ابني هشام والصائغ مما ابتدعه وأغرق فيه جبينه تأملا وغوصا ، ولم يزد على أن أودعهما شرعه (٦) ) .

تنبيهان :

الأول : لم يتعرض المصنف لتأنيث الواحد ولا سلامة نظمه ، اذ قد يكون للمذكر

(١) في «ج» : محذوف مع ... الخ .  
(٢) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه : كسر ما قبل الياء في قوله : «كالفتينا» وهو متمكن .  
(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٤٦ - ٤٧» .  
(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب» ، ج ، د ، هـ .  
(٥) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٨ و ١٩» .  
(٦) ما بين القوسين كلمتان غير واضحتين .

كحسامات وحمامات ودرهيمات وأشهر معلومات ، أو مؤنث كزبنيات ،  
وقد لا يسلم نظمته كترات وغرفات وكسرات (١).

الثاني : أجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة تمسكا بما حكى الكسائي عن بعضهم :  
سمعت لغاتهم بفتح التاء ويقولون :

فلما جلاها بالايام تحيزت . ثباتا عليها ذلها واكتتابها (٢)

(والايام الدخان «٣») والضمائر الثلاثة للنحل بالحاء المهملة والمراد : بيان  
حالتها حين يؤخذ عسلها .

وسمع الرياشي (٤) : حفرت أراتهم بالفتح ، وحكى ابن سيدة (٥) : رأيت  
بناتك به أيضا ، وقال أبو عمرو لبعضهم : كيف تقول : حفرت أراتك  
وكيف تقول أنت : أستأصل الله عرقاتهم فتحا أو كسرا فقال أبو عمرو : بالكسر ،  
والأعرابي بالفتح ، فقال أبو عمرو : لأن جلدك يقول : أخطأت ، قال ثعالب : وهي  
لغة لم تبلغ أبا عمرو والارأت جمع اراة ، وهي الحفرة يطبخ فيها (٦).

(١) قال الرضى في الكافية ج ٢ ص ١٨٧ : ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد فوعان من الاسماء  
أحدها : اسم جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات .. وسفرجلات .. وثانيهما  
الجموع التي لا تكسر نحو : رجالات وصواحيبات .

(٢) قاله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة في وصف النحل والرحل المشتار لعسلها ، وروى : « اجتلاها »  
بدل « جلاها » و« تحيزت » وتميزت بدل « تحيزت » .

والمنعني : أن النحل يلحظ إلى خلاياها ، قدغن عليها فخرجت وبرزت وهنا تحيزت وتضامنت  
جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب ، تمكن منها المشتار .

راجع : « شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٥٣ - الخصائص ج ٣ ص ٣٠٤ ، المحاسب ج ١  
ص ١١٨ - التصريح ج ١ ص ٨٠ ، المنصف لابن جني ج ١ ص ٢٦٢ ، ١ ، وابن  
ميمش ج ٥ ص ٤ » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب ، ج » .

(٤) هو : أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي .

قال ابن الانباري : كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي أي سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس  
ابن عبد المطلب ، من أهل البصرة سمع من الأصمعي وأبي معمر وغيرهما ، قيل : كان يحفظ  
كتب الأصمعي وكتب أبي زيد كلها ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه . قال السيوطي : قتله  
الزنج بالبصرة بالاسياف ، وكان قائما يصل الضحى في مسجده سنة سبع وخمسين ومائتين ،  
ولم يدفن إلا بعد موته بزمان .

انظر : « الزهدة ص ١٩٩ - الانباه ج ٢ ص ٣٦٧ - البغية ج ٢ ص ٢٧ هدية العارفين  
ج ١ ص ٤٣٦ - وفيات الاعيان ج ٣ ص ٢٧ » .

(٥) هو : علي بن أحمد ، وقيل : اسماعيل « وقيل : محمد - أبو الحسن النحوي اللغوي المعروف  
بابن سيدة الضرير الاندلسي . وتكفيه دلالة على غزارة علمه ، وسعة أفقه كتابه « الحكم » الذي  
يقارب العشرين مجلداً .

قال السيوطي : كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو : واللغة « والاشعار ، وأيام  
العرب » وله كتاب المخصص وغيره . توفي عام ( ٥٥٨ ) .

انظر : الانباه ج ٢ ص ٢٢٥ - البغية ج ٢ ص ١٣٤ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٩١ -  
وفيات الاعيان ج ٣ ص ٣٣٠ » .

(٦) انظر « الخصائص لابن جني ج ١ ص ٣٨٤ ، ج ٣ ص ٣٠٤ » .

قال المازني : كان أبو عمرو يرد ذلك ويراه لحنا ، قال هشام : وإنما ذلك في الناقص ، وأنكرت ذلك البصرية ، من حيث لا فرق عندهم بين الناقص والتمام . وحكى الكوفية أيضا : انتزعت علقاتهم وعرقاتهم فتحا وكسرا ، فأما علقاتهم يجمع علقه لما يضرب (١) به ، ويمتنع أيضا فيه عند البصرية الفتح ، وقال الاصمعي : عرقاتهم أصل ما لهم .

فتلخص : أن البصرية على العكس وجوبا ، والكوفية على الوجهين ، فقليل مطلقا ، وقيل : في الناقص .

وأما أعرب هذا الجمع بالكسرة حال النصب تشبيها لما جمع بالواو والنون فكما حمل نصب ذاك على الجر بالياء ، حمل نصب هذا على الجر بالكسرة ، لما تقرر أن الفروع تحمل على الأصول ، وأصل هذا الجمع للمؤنث ، السالم ، كما أن أصل ذاك للمذكر السالم .

وزعم ابن كيسان : أن الداعي للفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يضاهيه لفظا مما ليس جمع سلامة كأبيات وأموات .

وزعم الاخفش والزجاج : أن حركته حالة النصب كحركة ما لا ينصرف حالة الجر في أن كلا منهما بنائية ، ذاهبين الى اعراب هذين الصنفين من الأسماء في حالتين ، وبنائوهما في حال ، فما لا ينصرف معرب ، حالتي رفعه ونصبه ، ومبنى حالة جره ، وهذا الجمع معرب حالتي جره ورفع ، ومبنى حالة نصبه .

ورد بأن ليس البناء الا لسبب من هاتيك الأسباب السالفة ، ولا سبب منها في هذين الصنفين ، وأيضا ليس لنا ما يعرب في حالتين أو حالة ، ويبنى في حالة أو حالتين ، وقياسهما إياهما على أمسى أنها تعرب تارة وتبنى أخرى فاسد لعدم بنائها الا حال تضمنها معنى الحرف ، وهو من موجبات البناء ، وحيث لا تضمن تعرب ، وذلك مفقود في النوعين بدليل اعرابها اتفاقا اذا كانت نكرة أو مضافة أو معرفة باللام .

- وان سمي به = : أى الجمع بزيادة ألف وتاء فتنوب ، - كذلك = : فيه الكسرة على الفتحة حالة النصب ، وان زال منه معنى الجمعية بصيرورته علما ، كما فعل ذلك يجمع المذكر السالم ، مسمى به ، وأما رفعه وجره فعلى الأصل بالضم والكسرة .

- والأعراف حيث = : أى اذ أعرب هذا الاعراب أو اذ نصبه بالكسرة ، كما بالأول قرر اللماميني (٢) ، وبالثاني قرر البهاء بن عقيل (٣) ، وكلاهما بمعنى ان

(١) في « ج » : لما يضرب ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٨ ظ .

(٣) في كتاب المساعد على تهليل الفوائد ورقة ٦ ظ .

اختلفا تعبيراً. والظاهر تقديره كما صنع (١) أثير الدين (٢) : اذ سمي به ، وخبر الاعرف ، - بقاء تنوينه = : نحو : « فإذا افضم من عرفات » (٣) ومقابلة ، أى الأعرف حذف التنوين منصوباً بالكسرة .

قال المصنف (٤) : ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة للياء ، مسقطاً للتنوين ، فيقول : هذه عرفات ، ورأيت عرفات ومررت بعرفات .

- وقد يجعل كأرطاة علماً = : أى فيعرب كغير المنصرف ، وهو قسيم قوله : فكذاك .

فتحصل في نحو هندات مسمى به لغات ثلاث : احدهما استصحاب حال ما قبل التسمية من الاعراب بالكسرة .

الثانية : كذلك ولكن بحذف التنوين ، وأنكرها (٥) الكوفية .

الثالثة : جعله كأرطاة علماً فيمنع للعلمية والتأنيث ، وأنكرها البصرية وأجازها / الكوفية تمسكاً بقول امرئ القيس ويروى بالوجه الثلاثة :

تنورتها من أذرعات وأهلها \* بيثرب أدنى دارها نظر عال (٦)  
وفي شرح الدماميني (٧) : على أن في التمثيل بأذرعات وعرفات نظر ، اذ لا واحد لكل منهما ، لفقد « عرفة » و « أذرعة » . قال القراء : لا واحد لعرفات يصح جمعه ، وقول الناس : عرفة شبيه بمولد ، وليس بعربى محض كذا في

(١) في « ج : كما قرر أثير الدين ... الخ » .

(٢) في شرحه على التسهيل ج ١ و ٤٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٥ نقل بتصريف .

(٥) في « ج : وأنكر الكوفية ... الخ » .

(٦) هذا البيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة والتي مطلعها :

ألا عم صباحاً أيها الظلل البالي ..... البيت

استشهد بالبيت سيويه على تنوين « أذرعات » وقال : ومن العرب من لا ينون « أذرعات » . واستشهد به المبرد على حذف تنوين « أذرعات » وقال في مكان ثان : لأن أذرعات أسم موضع بعينه ، والوجود ما بدأ به من إثبات التنوين في « أذرعات » ونحوها .

ونقل عن ابن جني أنه قال : من العرب من يمنع صرف « أذرعات » فيجرها بالفتحة دون تنوين . وقوله : « تنورتها » قال الاعلم في شرح الديوان : أى أشئت تارها وتوهيتها « ولم يرد نظر العين ، لأن أذرعات من حدود الشام ، ويثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبينهما مسافة بعيدة ، وقد بين ذلك بقوله : أدنى دارها نظر عال ، أى مرتفع بعيد .

راجع : الكتاب ج ٢ ص ١٨ - المقتضب ج ٣ ص ٣٣٣ ، ج ٤ ص ٣٨ - معاهد التنقيص ج ١ ص ٢٥٨ - معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠ - ديوانه ص ١٠٦ الخزانة ج ١ ص ٢٦ - العيني ج ١ ص ١٩٦ - ابن يعيش ج ١ ص ٤٧ ، وج ٩ ص ٣٤ - التصريح ج ١ ص ٨٣ - الدرر ج ١ ص ٥٥ .

(٧) ج ١ ص ١٨ ظ .

الصحاح (١) : وهو عجيب ، فقد ثبت في الحديث : « الحج عرفة » (٢) وعلى تسليم توليده ، فمدلول عرفة وعرفات واحد / ، وليس ثم أماكن متعددة كل منها عرفة ، جمعت على عرفات .

قلت : فقد تدافع كلامه بالتنظير أولا في التمثيل والتصحيح له ثانيا ، ثم فيه فقدان : تسليمه أن لا واحد لأذرعات ، وهو خلاف ما في تهذيب الأسماء واللغات (٣) عن أبي الفتح : أن النسبة إليها أذرعى بالفتح ، وهي جمع أذرعة في لغة من ذكر . ودعواه (٤) اتحاد مدلول عرفة وعرفات وأن ليس ثم أماكن متعددة يدعى كل منها عرفة جمعت على عرفات ، لنص جماعة من أئمة العربية ، والتفسير على تباين - مدلولهما بأن كلا من هاتيك المواقف المشرفة عرفة ، والجمع عرفات فقد تغايرا أفرادا أو جمعا .

قال أصحابنا المغاربة : والذي صحت به الرواية واقتضاه القياس ما عليه البصرية ، لبقاء ناء ما سمي به من هذا الضرب على حكمها من عدم استحالتها في الوقف هاء ، لاكتناء فاطمة ، وحينئذ يجب كسرها نصبا وجرا ، وعليه فدعوى المصنف : أن اعراب ما لا ينصرف لغة خلاف ما عليه البصرية مع أنه لا دليل للكوفية في ذلك من سماع ، ولا ورد عنهم في ذلك شيء ، وإنما قالوه (٥) قياسا على فاطمة ، لما اجتمع فيه من العلمية والتأنيث قاله أثير الدين (٦) .

قلت : وقد صحح (٧) غيره أن لهم في ذلك مستندا من سماع كرواية البيت بالالوجه الثلاثة ، كما صرح به ابن هشام (٨) وغيره من حفاظ الأئمة ومحققهم ، ومن حفظ على من لم يحفظ حجة ، وشهادة النفي غير مقبولة . وخص بعض السماع عن الكوفية بالضرورات ، وبعض عن البصرية ترك التنوين والجر بالكسرة بها أيضا .

(١) « ج ٢ ص ٤٦ » .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه « ج ٢ ص ١٠٠٣ » كتاب المناسك ، باب من أتى عرفه قبل الفجر ليلة جمع ، من حديث عبدالرحمن بن يعمر . وأخرجه الدارمي في سننه « ج ٢ ص ٥٩ » كتاب المناسك ، باب بما يتم الحج ، من حديث عبدالرحمن أيضا .

(٣) « ج ١ ص ١١٠ » وعبارته : « قال أبو الفتح اهداني في اشتقاق البلدان : أذرعات جمع « أذرعة » جمع « أذراع في لغة من ذكر ، قال : وكأنها سميت بذلك ، لأنها كانت صغيرة متقاربة الاقطار ، متجانسة البيوت ، ثم أدنى بعضها شيئا فشيئا ، ليصح خروجهم من الواحد إلى الجمع ، ثم جمع الجمع .

(٤) أي الدمايني .

(٥) في « ح » : قاله ... الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٤٨ .

(٧) في « ج » : وصح غيره ... الخ .

(٨) قال ابن هشام في التوضيح ج ١ ص ٨٣ : ورووا بالالوجه الثلاثة قوله تنورتها من أذرعات ... البيت .

قال أثير الدين (١) : وكل ذلك بخلاف قول المصنف: أما الفتح حالة الجر فجعله لغة ، ولم يذكر منعه عن البصرية : وناهيك من مذهبه وقد جهله ، وأما حذف التنوين مطلقا والجر بالكسرة فزعم أنه لغة ، وإنما خص هؤلاء البصرية أيضا بالضرائر.

وهنا انتهى القول في نيابة حركة عن حركة ، ثم أخذ في نيابة الحرف عن الحركة موثرا تقديم الأسماء الستة لاستيعابها الأحرف الثلاثة فقال :

— وتنب الواو عن الضمة = : كجاء أخوك ، — والالف عن الفتحة = : كرأيت أخاك ، — والياء عن الكسرة = : كمررت بأخيك ، وفاقا لقطرب والزيادى (٢) والزجاجى (٣) من البصرية ، وهشام في أحد قولية من الكوفية .

— فيما أضيف الى غير ياء المتكلم = : كالأمثلة ، فشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، وأما المضاف إليها ، والمجرد عن الاضافة فلا نيابة فيه ، كقام أخى ورأيت أخى ومررت بأخى .

وزاد غيره شرطين : أن تكون مكبرة ، فإن صغرت أعربت ، ومفردة ، أى غير مثناة ولا مجموعة ، لاعرابها اذ ذاك اعراب المثني والمجموع .

والعذر (٤) للمصنف أنه علق الحكم على لفظ أب وأخوانه ، لقوله : من أب وأخ وحـم = : فاذا صغر أو ثنى أو جمع فليس عين اللفظ المعلق عليه الحكم .  
قال أثير الدين (٥) : وعبارة أصحابنا : ما دامت مكبرة مفردة مضافة لغير الياء .

ولا خلاف بين البصرية أن وزن كل من الثلاثة « فعل » بالفتح ، بدليل أبوان واخوان وأبا وأخا بالقصر . قال :

(١) في المرجع السابق .

(٢) هو : أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبدالرحمن ابن زياد بن أبيه . قال القفطى وغيره : قرأ كتاب سيبويه ، ولم يتمه ، وقرأ على الأصمى . قال ابن النديم وله من الكتب : كتاب شرح كتاب سيبويه كتاب الامثال ، كتاب النقط والشكل ، كتاب الاخبار ، كتاب السحاب والرياح والامطار . توفي عام (٢٤٩) . انظر : الفهرست ص ٥٨ - الزهرة ص ٢٠٥ - الانباء - ج ١ ص ١٦٦ - البنية ج ١ ص ٤١٤ .

(٣) هو : عبدالرحمن بن اسحاق ابوالقاسم الزجاجى .

قال ابن الانبارى : فانه من أفاضل أهل الندوة ، أخذ عن أبى اسحاق الزجاج ، وأبى بكر ابن سليمان الاخفش ، وألف كتابا حسنة ، منها كتاب الجمل ، وكتاب الايضاح ، وشرح خطبة ادب الكاتب ، وهو من طبقة السرياني وأبى على الفارسى . توفي عام (٣٣٧) . انظر الانباء : ( ج ٢ ص ١٦٠ - الزهرة ص ٣٠٦ - البنية ج ٢ ص ٧٧ - مقدمة الايضاح ص ١ ) .

(٤) أى أن المصنف اكتفى بالتمثيل عن ذكر بقية الشروط فكأنه شرطها .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٤٩ .

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا . كأنك فينا يا أبسات غريب (١)  
ولجمعهن على أفعال كأفقال وأرجاء ، نحو آباء وآباء وأحماء ، وزعم الكسائي  
والفراء أن وزنها « فعل » / بالتسكين تمسكا بقوله :

لأخوين كناخير أخوين شيمة . وأنفعه في حاجة لي أريدها (٢)

وقال شاعر طائي :

ما المرء أخوك ان لم تكفه وزرا . عند الكريمة معوانا على التسوب (٣)

ورد بقلة ذلك ، قال الفراء : وإنما أعرب الأب والأخ من مكانين ، دون  
غد ويد ودم ، مع حذف اللام في كل منهما ، لأن في أوليهما ألفاً ، والعرب قد  
ترك الهمزة منهما ، فلما اعتورهما ذهاب الواو من آخرهما ، والهمزة من أولهما ،  
كروهوا بناء الاسم على حرف فذهبوا مذهب ذو وذى وفو وفي .

ورد بوجوده (٤) من مكانين أيضا على زعمه في حم وهن ، وليس أولهما همزة  
ثم دعواه إياه من مكانين واضحة الفساد لما سيأتى ان شاء الله تعالى .

والحم أبو زوج المرأة أو أحد أقاربه ، وربما أطلق على أقارب الزوجة ، وفي  
الصحاح (٥) : حماة المرأة أم زوجها ، لا لغة فيها غيرها ، وكل شيء من قبل  
الزوج ، مثل الأب والأخ ، فهم الاحماء ، واحدهم حمى كفتى ، وفيه لغات أخر.  
وقال المصنف في شرح العمدة : الحم واحد الاحماء ، وهم أقارب الزوج  
كأبيه وعمه وأخيه ، فلا يضاف في المشهور الا الى امرأة ، ولا ماتها ووات .

(١) نسبة أبو زيد في نوادره لابن أبي الجدرجان ، وفي الخصائص لابن جني وانشد أبوعل عن أبي الحسن  
تقول ابنتي ... البيت . قال فهذا تأنيث «أبا» وإذا كان كذلك جاز جوازاً حسناً أن يكون قولهم  
لا أباً لك «أبا» منه اسم مقصور ، كما كان كذلك في «أخالك» .. الخ . وفي التصريح :  
«وربما قيل : يا أبات ، وعليه قوله : كأنك فينا يا أبات غريب ، فقيل : أراد :  
يا أبت ، ثم أشيع ، وقيل أراد : يا ابنا ، ثم قلب ، وقيل أراد : يا أبا على لغة القصر ،  
ثم قدر لحاق ، ألياء بدل منها التاء . راجع : «النوادر ص ٢٣٩ - الخصائص ج ١ ص ٢٣٩  
التصريح ج ١ ص ١٧٨ - المعنى ج ٤ ص ٢٥٣ - الدرر ج ٢ ص ٢١٥ - اللسان مادة «أبى»» .  
(٢) قاله : خليج الاعبوى ، كما جاء في اللسان مادة «أخا» ج ١٨ ص ٢٠ اذ قال : والاخا :  
مقصور ، والاخو لثان فيه حكاهما ابن الاعرابي ، وانشد تليخ الاعبوى : الاخوين كانا  
... وأسره في حاجة ... البيت .

(٣) قال الشنيطي في الدرر اللوامع : استشهد به على أن «الأخ» فيه لغة على وزن «دلو» وهي لغة  
ذكروها كراع » واستشهد عليها بالبيت ... وقال : لم أف على قائل هذا البيت . راجع :  
المع ج ١ ص ٢٩ - الدرر ج ١ ص ١٢

(٤) في «ج : بوجوده ... الخ» .

(٥) «ج ٢ ص ٤٦٥» .

— غير مماثل قروا = : (١) بنصب غير على الحالية من ( حم ) لأنه علم مسماه لفظ ( حم ) في مثل جاء حم ، وقروا على المفعولية للماثل ، وهو بقاف مفتوحة فراء ساكنة فواو مثل دلو ، يطلق على قدح من خشب ، وعلى مبلغ الكلب ومعاني آخر .

— وقروا = : بقاف مفتوحة فراء ساكنة فهزة للوقف والحيز والظهر ، وخطأ = : بفتح المعجمة والطاء المهملة والهمزة ضد الصواب ، — و = : من — فم = : عطفا على أب أو حم ، ادراجا له فيما أضيف الى غير ياء المتكلم فيشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، نحو : هذا فوزيد ، ورأيت فوزيد ، ونظرت الى في زيد ، وهذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت اليه فيه ، — بلا ميم = : أما بها فلا نيابة أصلا ، ووزنه عند الخليل وسيبويه « فعل » كسوط وأسواط ، والقراء « فعل » كقفل ، بدليل فوك ، وبدل للأول قولهم حالة التعويض : فم فتح على الافصح — وفي ذى = : عطفا على مجرور ( في ) من قوله : فيما أضيف الى غير ياء المتكلم ، لا على مجرور ( من ) كذا أعربه المصنف (٢) وأثير الدين (٣) وإبنا قاسم (٤) وعقيل (٥) ، وفيه تجوز ، والتحرير أنه عطف على كل من الجار والمجرور ، وإنما فعل ذلك ، لعدم اضافته الى ضمير أصلا ، لا ياء أو غيرها (٦) ، خلافا للمبرد (٧).

وفي البديع : لم يرد مضافا الى المضمر الا مجموعا ، وربما ورد مجموعا غير مضاف كقوله :

فلا أعنى بذلك أسفليهم \* ولكنى أريد به الذوينا (٨)

ومن أجاز ذلك قال في الاضافة الى الياء : ذوى كقولهم : في ، فهو كبقية

(١) قال الاثير في المرجع السابق : وقوله : غير مماثل ، هذا قيد في «حم» خاصة ، فاذا مائل شيئا من موازنه كان اعرابه بالحركات الظاهرة كاعرابه . وقال ابن مالك في شرحه : ج ١ ص ٤٦ : وأشير بعدم مماثلة قروا وقروا وخطأ الى ثلاث لغات يكون فيها معربا بالحركات في حال افراده واضافته فيقال : هذا حمو وحموك ، وحمم وحمموك ، وحمأ وحمموك ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٧ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٠ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٦ .

(٥) في : «كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٦ ظ .

(٦) قال الشيخ عبادة العدوى في حاشيته في الشذور « ج ١ ص ٦٩ » : قال المؤلف : ولا يحتاج الى شرح الاضافة في «ذو» ولا في «القم» بلا ميم لانهما لا تكونان الا مضافين ... ولا حاجة لقوننا : لغير الياء في «ذو» لانها لا تصاف الى الياء ، بل ولا لغير أصلا ... الخ .

(٧) قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ١٢٠ : «:» فان اخبرت عن «المال» لم يجز في اللفظ ، لان قولك «ذو» لا يضاف الى المضمر ، تقول : هذا ذومال .

(٨) قاله : الكميت بن زيد الاسدي من قصيدة هجا بها أهل اليمن تمصبا لمضر ، والشاهد في قوله :

«الذوينا» حيث جمع «ذو» جمع سلامة ولم يصفه . راجع : «الكتاب ج ٢ ص ٤٣ - الخزانة ج ١ ص ٦٧ ، ج ٢ ص ٣٨٤ ، ج ٣ ص ٤١١ ، الدور ج ٢ ص ٦٢ - ديوانه ج ٢ ص ١٠٩ .

أخواته من هذه الأسماء في اشتراط اضافته الى غير ياء المتكلم معربا هذا - الاعراب ،  
كما استوفينا ذلك في باب الاضافة .

- بمعنى صاحب = : احتراز من ذى المشار بها الى مؤنث .

وفي شرح الدماميني (١) قلت : ولا وجه لهذا الاحتراز ، لكونه يتكلم في  
المعربات .

قلت : وذلك غير مانع من ذهاب الوهم اليها ، كما نبه عليه المصنف (٢) ،  
لما يقتضيه اشتراك اللفظ من الاجهام المذهل عما الكلام فيه .

ثم هذه عبارة أكثر المحققين كابن هشام في الشنوذ (٣) وغيره ، اذ لو أطلقوا  
اعتمادا على المقام لم يدفع ذلك عنهم ايرادها كالتائية .

أو قيدوها بالمعرفة كما صنع « المصنف » (٤) في الكافية والعمدة ، واستجاده  
ابن هشام (٥) : بأن الاحتراز إنما هو عن ( ذى ) التائية اذا بنيت . فأما المعربة  
فجارية مجرى الضاحية ، فكان التقييد بمعنى صاحب يخرجها ، والقصد دخولها ،  
لتوهم اعراب التائية بالاحرف الثلاثة مطلقا ، ولم يسمع فيها الا مجرورة كما صرح  
به أبو الفتح ، ووزنه عند سيبويه « فعل » بفتحتين ، حذف لامه ، بدليل « ذواتي »  
في التثنية باعادة اللام ، كما قالوا : أبوان / في تثنية ( أب ) كائنا  
عنده من باب طويت ، وبه قال الاخفش محتجا بذلك .

قال أبوا على والفتح : ولا يلزم لأنه (٦) لما استمر تحريك العين محذوف اللام  
لم يعتبر ردها لعروضه (٧) ، فتركوها محركة كما قالوا : دموى « وقد » (٨) قال  
الشاعر :

يديان يضاوان عند محلم (٩) .

وفي شرح الدماميني (١٠) : ووزنه « فعل » بفتح الفاء والعين ، بدليل ذوا مال ،  
وفيه نظر .

(١) « ج ١ ص ١٩ و . »

(٢) في المرجع السابق .

(٣) « ج ١ ص ٦٤ ، ٦٥ » حيث قال : الثالث ذو بمعنى صاحب ... وشرط الاول منها  
« وهو » ذو « أن يكون بمعنى صاحب ... الخ .

(٤) « المصنف » ساقطة من « ب » .

(٥) اذ قال في شذور الذهب ج ١ ص ٦٥ : « واذا لم تكن « ذو » بمعنى صاحب كانت بمعنى  
« الذى » وكانت مبنية ... وهى لغة طيء ... الخ .

(٦) في « ب » : لانه كما استمر ... الخ .

(٧) في « ج » : لعروضها ... الخ .

(٨) « قد » ساقطة من « ب » .

(٩) سبق تحقيقه في ص ٢٧٤ .

(١٠) « ج ١ ص ١٩ و . »

قلت : وهو بين الوجه واضح (١) ، وإن استدل به سيبويه ، إذ لو كان الأصل الفتح « على » (٢) مقتضى هذا الدليل (٣) لقالوا في الجمع : ذؤوا مال ، كما في مصطفون ، فكانت الالف تسقط لمكان واو الجمع ، ويفتح متلوها ، دلالة على المحذوف ، غير أن الدماميني رحمه الله على عادته قد أوهم أن ذلك من أنظاره ، وإنما هو لاثير الدين وغيره ، غير أن في كلام الاثير تدافعا « لأقراره ذلك فيما مر وإنكاره هنا .

وزعم الخليل أن وزنه « فعل » باسكان العين ، واوى اللام من باب قوة « فأصله ذو وفي شرح الدماميني (٤) : وفيه نظر .

قلت : ولبته كشف عن وجهه ليقع النظر فيه ، وقد يكون ان باب قوة قليل وفيه نظر ، إذ لعل الخليل أنه لا يرى ، قلته ، كما اعتد به ابن كيسان فقال : والوزنان محتملان .

ثم قال الدماميني : واعلم أن اللام محذوفة في جميع تصارييف « ذو » الا في ذوات/جمع ذات .

قلت : وهو مدفوع بأننا لا نسلم عدم حذفها (٥) فيها أيضا ، كما (٦) يقتضيه تصريف الكلمة من استحالة عينها واوا ورد لامها رجوعا الى الأصل بالجمعية ، كما هو الأصل (٧) في الجموع ترد الأشياء / الى أصولها ، ثم لما تحركت اللام منفثحا متلوها عادت ألفا فاجتمع ألفان : لام الكلمة والمجتبة للجمع ، فحذفت الاولى ايثارا لبقاء الثانية ، رعبا لما دلت عليه ، وجيء بها (٨) من أجله ، وهو الجمعية المتقومة بها .

ثم قال (٩) : وعن بعضهم : أصل ذات ذوات كنواة ، لقولهم في المثني ذواتا ، فحذفت العين ، لكثرة الاستعمال .

قلت : لا نسلم ذلك الاصل ، ولا المحذوف العين ، بل اللام ، لكونها طرفا ، والاطرف مواقع التغيريات ، كالمحذوف والاعلالات ، وقياسا على ما يقابلها من المفرد المذكر ، وهو « ذو » المطبق على حذف اللام منه .

(١) في « ج » : واضح : وإن ... الخ .

(٢) « على » ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج » : قالوا باسقاط اللام .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في « ج » : عدم حذفها ... الخ .

(٦) في « ج » : كما لا يقتضيه .

(٧) في « ج » : كما هو شأن الجموع ... الخ .

(٨) في « ج » : به من ... الخ .

(٩) أى الدماميني في المرجع السابق .

وفي المقرب أن ذو يقتضى موصوفا ومضافا اليه نحو ذو مال ، ومؤنثه ذات مال ، هذا أصل هذه الكلمة ، ثم اقتطعوها عن مقتضاها « وأجروها » (١) مجرى الأسماء المستقلة ، فقالوا : ذات قديمة وذات محدثة ، ونسبوا اليها كما هي (٢) من غير تغيير ... علامة التأنيث ، فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بمعنى النفس والشئ هـ . وسلمه الدماميني .

قلت : والذي أراه أن علامة هذه التصرفات مما استعملها المحدثون ، وليست من كلامهم . فليس في شئ منها حجة كما نص على بعض ذلك صاحب درة الغواص في أوهام الخواص .

- والتزام نقص هن = : وهو ما يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ، وفي الصحاح : وهي كناية بمعنى شئ ، هذا هنك أى شئك ، وهما هنوان والجمع هنون .

- أعرف من الحاقه بهن = : أى الأسماء المذكورة أعرابا بالحروف ، وقد أنكره القراء فقال : وأما ما لم يتم في حال قدم وهن وهنة ، اذ لم تجد له في الواحد تماما ، ومن ثم لم يعده قوم منها ، وقد اثبتها سيبويه فيها فقال : (٣) ومن العرب من يقول : هنوك (٤) وهناك ، ومررت بهنيك فيجرية مجرى الأب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وفي الحديث : « من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكونوا » (٥) وعن أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « من يطل هن أبيه ينتطق به وقال :

رحت وفي رجليك ما فيهما \* وقد بداهنك من المئزر (٦)

أراد هنك ، فأسكنه إسكان عضد .

- وقد تشدد نونه = : أى هو كقوله :

(١) « وأجروها » ساقطة من « ج » .

(٢) في « ج » : كما مر من ... الخ .

(٣) في « الكتاب ج ٢ ص ٨٠ » .

(٤) في « ج » : يقول : هناك وهناك ، ومررت بهنيك ... الخ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٥ ص ١٣٦ » من حديث أبي بن كعب .

(٦) قاله الاقشير الاسدي ، واسمه : المغيرة بن عبدالله ، قال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت

ثالث أبيات للاقشير الاسدي ، قال صاحب الاغانى وغيره سكر الاقشير يوما فسقط ، فبذت

عورته ، وامراته تنظر اليه ، فضحكت منه ، وأقبلت عليه تلومه وتقول له : أما تستحي

ياشيخ من أن تبلغ بنفسك هذه الحالة ، قرفع رأسه ، وأشد تلك الايات .

وقال ابن جني في الخصائص : وبما أسكنوا فيه الحرف اسكانا صريحا ما أنشده - أى سيبويه -

من قوله : رحمت وفي رجليك ... البيت ، بسكون النون البتة من « هنك » . راجع :

الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ - الخصائص ج ١ ص ٧٤ - ، ج ٣ ص ٩٥ - المحتسب ج ١

ص ١١٠ - أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٧ - الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ - النيبى ج ٤ ص ٥١٦ .

## الآليت شعري هل أبيتن ليلة

وهنى جاذ بين لهزمى هنى (١)

كنى بهن المشددة عن ذكره ، وجاذ يحيم وذال معجمة أى منتصب ، ويقال جذا وأجذ اذا انتصب قائما . . واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظماء ناثبان في اللحين تحت الاذنين كذا في الصحاح ، غير أن الشاعر استعملهما في جانبى الفرح على جهة الاستعارة ، وقد عد الجوالقى (٢) التشديد من لحن العامة .

قلت : وقد حكى الاندلسى قصره ، قال ابن هشام (٣) : ولم أقف عليه لغيره .  
- وفاء أخ وباء أب = : حكاها الازهرى (٤) اللغوى لغة ذاكرأ أنه يقال : استابت فلانا ، أى أخذته أبأ ، وفي الكشف (٥) في سورة عبس (٦) : والأب المرعى لأنه يؤب أى يؤم وينتج ، والأب والأم أخوان قال :  
(٧) جذمنا قيس ونجد دارنا • ولنا الأب به والمكسر (٨)

(١) نسب ابن مالك في شرحه للتسهيل لسحيم عبد بنى المحاس ، وليس في ديوانه . وسكت اثنتى عشرين عن نسبه • وعده صاحب معجم شواهد العربية مجهول القائل . ورواية ابن مالك والثنقيطى لقافية البيت : « هند » بدل هن . والشاهد في قوله : « هنى » بتشديد النون .  
راجع : شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٤٨ - المعجم ج ١ ص ٣٩ - الدرر ج ١ ص ١١ - اللسان ج ٢٠ ص ٢٤٤ .

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر الجوالقى أبو منصور ابن أبى طاهر ، قال القفطى : إمام في اللغة والنحو والادب وهو من مفاخر بغداد • أخذ الادب على أبى زكريا ابن الخطيب التبريزى .  
وقال ابن الانبارى : ألف كتابا حسنة ، منها : شرح أدب الكاتب ، ومنها المغرب ، والكتحلة فيما تلحن فيه العامة ، الى غير ذلك . ولد عام (٤٦٦) وتوفي عام (٥٣٩) . انظر : « الزهرة ص ١٧٧ - الانباء ج ٣ ص ٣٣٥ - البنية ج ٢ ص ٣٠٨ - هدية العارفين ج ٢ ص ٤٨٣ » .

(٣) وقتل الشيخ يسين في حاشيته على التصريح - ج ١ ص ١٦٤ اذ قال : ولم يذكر فيه القصر ، وقال المصنف - أى ابن هشام في شرح الشواهد - مسألة في « هن » مضافا لغير الياء : اللغات الثلاثة - « واغربها القصر » ، ولم أر من حكاها غير أبى البقاء في اللباب والاندلسى في شرح المفصل ولم يذكرأ له شاهدا ، ولادليل في قولهم : هنون ، لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة .

(٤) انظر التهذيب ج ١٥ ص ٦٠١ . والازهرى هو : أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة ابن نوح بن الأزهرى الهروى اللغوى الشافعى . إمام عالم باللغة العربية ، أخذ عن محمد بن جعفر المنذرى ، وأخذ عنه أبو عبيد الهروى صاحب الفريين ويكفيه شرفا وعلمنا تصنيف كتابه المشهور « تهذيب اللغة » وله غيره . توفي رحمة الله عام (٣٧٦) وقيل غير ذلك .  
انظر : « الزهرة ص ٣٢٣ - الانباء ج ٤ ص ١٧١ - البنية ج ١ ص ١٩ - وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٣٤ » .

(٥) « ج ٤ ص ٢٢٠ » .  
(٦) وهو قوله تعالى : « وفاكهة وأبا » آية : ٣١ .  
(٧) في « ج : خدما قيس ... الخ » .  
(٨) لم ينسب الزخشرى ولا شارح شواهد ، ولم اعرف قائله : « جذمنا » أى اصلنا ، وجذم القوم أصلهم ، و« المكسر » : أى المنبل ، يقال كرع الماء ، أى تناول به بفيه ، والمضى أن أصل الشاعر من قبيلة قيس ، ومرعاه ومنهله نجد .  
راجع : « الكشف ج ٤ ص ٢٢٠ ، ٤٥٥ » .

وفي شرح (١) الدماميني : ففعل من سمي الأب أبا بالتشديد مراعاة فيه من المعنى ما روعي في اسم المرعى ، كما أن من مسمى الوالدة أما كونها تؤم أى تقصد قلت : وهو ضعيف اذ قصاراه أنه شبهة الاشتقاق لا اشتقاق محض ، وهو مما يؤنس لا مما يعتمد ، وتبنى عليه الأقيسة ، فلا يحسن الجنوح إليه .

- وقد يقال أخو = : نحو ما أنشده الفراء (٢) دليلاً على أنه ( فعل ) بالاسكان .

- وقد يقصر حم وهما = : أى أب وأخ فيقال : أباك وأخاك وحماك وأخاك وأبا وحماء رفعا ونصبا وجرا كعصى ، وهو الأصل من حيث وزنها ( فعل ) غير أن قصر (حم) مشهور نص عليه أصحابنا المغاربة ، ومن ثم قدمه ، ومنه قيل للمرأة : حماء ، وحكاها أبو عبيد عن الأصمعي ، وأما قصر ( أب ) فحكاها الفراء وأنشد :

ان أباه وأبا أباه • قد بلغا في المجد غايتها (٣)

وأنكر قصر أخ ، لكنه أجازاه هشام عن معاوية بما رواه من قول أبي حنن حين قال له خاله - وقد بلغه أن ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون أخوته - : هل لك في غار فيه ضياء ؟ لعلنا نصيب منها ، فانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم قال له : ضرباً أباً حنن ، فقال بعضهم ان أباً حنن لبطل ، فقال أبو حنن : « مكره أخاك لا بطل (٤) » ، فصار مثلاً يضرب به لمن يحمل على من ليس من شأنه ، وقيل : قائله عمرو بن العاص حين عزم عليه معاوية في الخروج الى مبارزة على رضى الله عنه ، فلما التقيا قال ذلك عمرو استعطافاً ، فأعرض عنه ، وأنشد المصنف :

أخاك الذى ان تدعه للممة • يحبك لما تبغى ويكفيك (٥) من يبغى (٦)

وان تحفه يوماً فليس مكافياً • فيطمع ذو التروير والوشى أن يصغى

قيل : ولا دليل فيه ، لاحتمال نصبه بتقدير الزم .

(١) « ج ١ ص ١٩ و . »

(٢) فيما سبق ص ٢٩٤

(٣) قائله : أبو النجم الفضل بن قدامة ، وقيل رؤية بن السجاج ، قال ابن عصفور في المقرب : ومن العرب من يستعمل التثنية بالالف على كل حال . ومن ذلك قوله : ان اباه وأبا ... الخ وهذا الشاهد كثير الدوران في كتب النحو . راجع : « المقرب ج ٢ ص ٤٧ - المعنى ج ١ ص ١٣٣ - الخزائن ج ٣ ص ٣٣٧ - ابن عيش ج ١ ص ٥١ ، ج ٣ ص ١٢٩ - الدور ج ١ ص ١٢ » .

(٤) وانظر : « مجمع الامثال ج ٢ ص ٢١٨ » .

(٥) في « ج : ويكفيك ... الخ » .

(٦) هذين البيتين لم اعرف قائلهما ، وقد ذكرهما ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٩ ، والشاهد في قوله : « أخاك » حيث كان مقصوداً .

قلت : وبهذا (١) يتبين سقوط قول الدماميني (٢) : لكن قصر (حم) أشهر لقلة قصر أخويه ، حتى زعم عدم كونه فيهما رأسا .

فالصواب أن يعبر بالمشهور ، لا بالأشهر ، كما صنعنا ، وهو أيضا صنيع المصنف (٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما .

— أو يلزمها = : أى الكلم الثلاث من أب وأخ وحم ، — النقص = : أى حذف لاماتها ، وصيرورة ما قبلها آخرًا تعتورها العوامل قال :

بأبه اقتدى عدى في الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم (٥)

وفي شرح الدماميني (٦) قلت : ويحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني ضرورة ، فان نقله أحد من الأئمة لغة فذاك ، والا لم يثبت بالبيت قصر .

قلت : وهو قصور ، لانشاد حمزة / على ذلك قوله :

سوى أبك الأدنى وان محمدا

على كل عال يا ابن عم محمد (٧)

وحكاية القراء : هذا أبك ، فدل أنه لغة ، لا ضرورة ، وحكى أيضا : هذا أخك وخمك ، وأبوزيد (٨) : هذا أخك .

(١) في « ج » : وبهذا سقط قول الدماميني ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٩ ظ « وعبارته : « لكن قصر « حم » أشهر ولذا قدمه ، وأما قصر « أب » فحكاية القراء » وأنكر قصر « أخ » ، لكن هشام أجازته ، واستشهد عليه بما رواه من قولهم : مكره أخاك لا يطل .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٩ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥١ .

(٥) قائله : رؤبه بن المجاج في مدح عدى بن حاتم الطائي الصحابي الخليل رضى الله عنه ، والشاهد في قوله : « بأبه » و « يشابه أبه » حيث ورد - منقوصا والاعراب على الحرف الصحيح السابق للحرف المحذوف .

راجع : « العيني ج ص ١٢٩ - التصريح ج ١ ص ٦٤ - ملحقات ديوانه ص ١٨٢ .

(٦) « ج ١ ص ١٩ ظ » .

(٧) هذا البيت مذكور في مجالس ثعلب بدون نسبة ، وكذلك ذكره ابن جني في الخصائص قال : ومن قال : هذا أبك فتشبهه : أبان وأبوان ، وأنشد : سوى أبك ... البيت . ذكر ذلك رواية عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى . والشاهد : كون « أبك » لغة وليس ضرورة

راجع : « مجالس ثعلب ص ٤٠٠ - الخصائص ج ١ ص ٣٣٩ - اللسان مادة « أبى » .

(٨) انظر : « النوادر ص ٥٨ » وعبارته : « وقال بعضهم : ولكن يقال : أب ، وأبان » كقولك يد ويدان ، ودم ودمان ، فأراد الاثنين .

وأبوزيد هو : سعيد بن أوس بن ثابت أبوزيد الانصارى ، النحوى اللغوى قال ابن النديم : قال المبرد : كان أبوزيد عالما بالنحو ، ولم يكن مثل الخليل وسيبويه ... وكان أبوزيد أعلم من الاصمعي ، وأبى عبيدة بالنحو وكان يقال له : أبوزيد النحوى ، وقد ذكر له ابن النديم نيفا وعشرين مصنفا . توفي عام (٢٢٥) .

انظر الفهرست ص ٥٤ - النزهة ص ١٢٥ - الانباه ج ٢ ص ٣٠ - البنية ج ١ ص ٥٨٢ -

هياة المعارف ج ١ ص ٣٨٧ - وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٧٨ .

وأنكرها البصرية لغة.

قال سيويه (١) : النسب الى حم حموى ولا يجوز غيره ، ولو جاز هذا حملك جاز فيه حمى كما تقول في النسب الى يد (٢) يدى ويدوى.

فتحصل في أب مصاحبه الحروف مضافا ، فالقصر ، فالتقص ، فالتشديد وعلى ذلك ترتيبها فصاحة ، وفي أخ هذه الأوجه وكونه كدلو ، وفي حم مصاحبه الحروف فبناؤه على ( فعل ) بالوزن ، فالقصر ، فالتقص ، فبناؤه على « فعل » بالهمزة ، ثم على « فعل » بها ، وعلى ذلك ترتيبه فصاحة ، نص على ذلك أثير الدين (٣) عن بعض أصحابنا المغاربة .

كنقص - يدودم وربما قصرا = : وهو حكم ذكره استطرادا.

قال أثير الدين (٤) : من غلب عليه شيء استغرقه وليس من الضروري ذكر ما شبه به هذا الكلم ، ولا هو من علم النحو ، وأنشد المصنف (٥) لقصر « يد » .

يارب ساريات ما توسسدا • الاذراع العنس أو كف السيدا (٦)

والعنس بوزن فلس بعين مهملة ، فنون فسين مهملة ، الناقة الصلبة .

وفي شرح الدماميني (٧) ، قيل : ويحتمل أن « اليدا » في البيت ثنية - معربا بحركات مقدرة ، لغة تخنم وغيرهم في عامة أحواله ، وحذفت النون ضرورة ، والتعسف فيه ضرورى .

قلت : وهو على قصوره يحفل قائله الامام أثير الدين (٨).

ليس (٩) بأشد تعسفا مما صنع هو في بيت نقص الأب ، ثم ليس في تخريج ما يخرج عن قوانين العربية ومشهور اللغات على أمثال تلك التخاريج وأشباه هاتيك

(١) انظر : « الكتاب » ج ٢ ص ٨٠ .

(٢) في « ج : ال يدى يدى ... الخ » .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥١ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٠ .

(٦) قال البغدادي في الخزانة : لم أنف على قائله ، وشبهه قال الشنقيطى في الدرر اللوامع ، وقال : وهى لغة في « اليد » معروفة . قال ابن برى : وجه ذلك أنه رد لام الكلمة اليها بضرورة الشعر

كما رد الآخر لام اليه عند الضرورة . وفي اللسان : قال ابن سيدة : « لغة في » « اليد » جاء متصفا على « فعل » عن أبى زيد ، وأنشد البيت . راجع : « الخزانة » ج ٢ ص ٣٥٥ -

ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٢ - الدرر ج ١ ص ١١٣ .

(٧) ج ١ ص ١٩ ظه قتل بتصريف .

(٨) في شرحه ج ١ و ٥١ وعبارته : ويحتمل هذا البيت أن يكون اليدا ثنية على لغة من يثنى بالالت مطلقا وحذف النون على حد قولهم : بيضك ثنتا ، ويضى مائتا ، فلا يكون فيه حجة ، فيحتاج في اثبات قصر اليد الى دليل آخر .

(٩) لعل الصواب : « وليس ... الخ » .

المحامل ما ينعى على فاعله .

وأما قصر ( دم ) فأُشْد المصنف (١) استشهدا له :

غفلت ثم أنت تطلبه . فاذا هي بعظام ودماء (٢)

— أو ضعف دم = : بتشديد ميمه كقوله :

أهان دملك فرغاً بعد عزته . يا عمرو بغيك اصراراً على الحسد (٣)

وقوله :

والدم يجري بينهم كالجدول (٤) . . .

— وقد يثلك فاء فم = : أى يعتوره كل من الحركات الثلاث .

— منقوصا = : حال من المضاف « اليه » (٥) ، لكون المضاف جزءه ، قال

النحاس : حكى الكوفية في « فم » لغات لا يعرفها أكثر البصرية ، قال أبو عمرو الشيباني : يقال : بالضم والكسر ، ووافقه القراء في حكاية الكسر ، وحكى صيبويه (٦) في تشنيته فمان (٧) .

— أو مقصورا = : كعصى فيقال : (٨) في ، بالحركات الثلاث ، فشنيته

مقصورا كهو منقوصا ، فهي ست لغات . ولم يستظهر المصنف بشاهد الا على الفتح ، فقال أنشد القراء :

(١) في المرجع السابق .

(٢) ذكر هذا البيت مع بيتين آخرين في مجالس العلماء ، ونسب انشادها الى ثعلب ، ولم يسم قائلها . وقال الزجاجي : فالدم في موضع خفض عطف على المقام ، ولكنه جاء به على الاصل مقصوراً كما ترى . وقال : وكان الاصمعي يقول : انما الرواية : فاذا هي بمظام ودماء . ثم قصر المندود . وقال : واعلم انه قد جاء عن الاعراب العرب أسماء نواقص بغير علة ، وقد ذكر بعض النحويين لها عللاً غير مرضية ، فنها : يد ودم وفم وأخ وأب ، وما أشبه ذلك « وروايته : « ترشفه » بدل « تطلبه » . وقال الشنقيطي في الدرر : لم أقف على قائله . راجع : « مجالس العلماء ص ٣٢٦ — أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٤ — المنصف لابن جني ج ٢ ص ١٤٨ — ابن عيش ج ٥ ص ٨٤ الخزائن ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٣) البيت من شواهد السيوطي في الجمع ج ١ ص ٢٠ . وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ج ١ ص ١٣ لم اعثر على قائله . والشاهد فيه : تضعيف « ميم » ودم » .

(٤) قائله : فأبطل شرأ ، كذا في أمالي ابن الشجري ، وصدده :

حيث التقت بكر وفهم كلها

وقال ابن الشجري : قال بعض أهل اللغة من العرب : من يقول : الدم بالتشديد كما تلفظ به العامة ، وهى لغة رديئة . انظر الامالي ج ٢ ص ٣٤ .

(٥) « اليه » ساقطة من « ج » .

(٦) في الكتاب ج ٢ ص ٨٣ .

(٧) في « ج » فوان .

(٨) في « ج » : يقال : فى ... الخ بسقوط الفاء .

يا حبذا عينا سليم والقما (١)

وحكى ابن الاعرابي (٢) في تثنيته فيمان وفموان ، وأطلق فأفاد عدم اختصاص ذلك بالضرورات (٣) ، وعليه فقول الفرزدق :

هما نفثا في في من فمويهما • على النابح العاوى أشد رجام (٤)

فصبح لثبوت القصر وتثنيته . بقول ابن الاعرابي : قاله أثير الدين (٥).

قلت : والاجود التعبير بمستقيم بدل فصيح ضرورة عدم ثبوت الفصاحة ، لمجرد ثبوت القصر والتثنية بنقل ابن الاعرابي ، وقد أجاز أيضا ذلك سيبويه (٦) ، وأما المبرد فتارة لحن الفرزدق لمجيئه بالميم مع الواو وهى بدل منها ، فاجمع بينهما خطأ ، واستصوبه أخرى ، يجعل الواو بدلا من الهاء ، لخفتها وخفائها (٧) .

وانما قال ذلك : اعتقادا أن الميم لا من بنية « الكلمة » (٨) ، ليس كذلك لثبوته لغة القصر مع الميم .

— أو يضعف = : فم حال كونه ، — مفتوح الفاء = : بتثنيته ميمه ، كما يدل

(١) وعجزه : والحيد والنحر وثدى قد نما . قال ابن جنى في الخصائص : على أن منها — أى باب حر ، رسم ، وفم — ما لم يأت على أصله البيت ، وهو معرب ، وهو : حر ، رسم ، وفم . فأما قوله : يا حبذا عينا ... البيت . فإنه على كل حال لم يأت على أصله والشاهد : قصر « فم » على أنه لغة . قال الشنقيط في الدرر : لم أقف على قائل هذا الشعر . راجع : « الخصائص » ج ١ ص ١٧٠ — جبهة ابن دريد ج ٣ ص ٤٨٤ — المجمع ج ١ ص ٣٩ — الدرر ج ١ ص ١٣ .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن زياد الاعرابي . قال ابن النديم : قرأت بخط أبي عبد الله بن مقلة قال أبو العباس ثعلب : شهدت مجلس ابن الاعرابي وكان يحصره زهاء مائه انسان ، وكان يسأل ويقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، قال : ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ، توفي عام ( ٢٨١ ) انظر : الفهرست ص ٦٩ — الانباء ج ٣ ص ١٢٨ — الزهرة ص ١٥٠ — هدية العارفين ج ٢ ص ١٢ .

(٣) في « ج » : بالضرورة ... الخ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة : وهذا البيت آخر قصيدة للفرزدق قالها آخر عمره تائبا الى الله عز وجل بما فرط منه من مهاجاته الناس ، وقذف المحصنات وذم فيها ابليس ، لاغوائه آياه في شبابه . وقد اختلف في توجيه هذا البيت ، فقد ادعى الاعلم الشنتمري : لزوم الجمع بين المومض والمومض عنه ، وهما الميم والواو ، وقال البغدادي : لا جمع ، ونقل كلام سيبويه دليلا على رأيه وأن الفرزدق لم يفلط خلاف ما ادعاه الشنتمري ، وفي الموضوع كلام طويل يراجع من أراد الزيادة . راجع : الكتاب ج ٢ ص ٨٣ — ٢٠٢ ، المقتضب ج ٣ ص ١٥٨ — المقرب ج ٢ ص ١٢٨ مجالس العلماء ص ٢٢٧ — الخصائص ج ١ ص ١٧٠ ، ج ٣ ص ١٤٧ ، ٢١١ المختب ج ٢ ص ٢٣٨ — الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ — ج ٣ ص ٢٤٦ — شواهد الشافية ج ٤ ص ١١٥ — الدرر ج ١ ص ٢٦ — ديوانه ص ٧٧١ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٢ .

(٦) انظر : « الكتاب ج ٢ ص ٨٣ » .

(٧) انظر : « المقتضب ج ٣ ص ١٥٨ » : نقل بالمعنى .

(٨) « كلمة » ساقطة من « ج » .

وعليه حكاية اللحياني (١) عن بعضهم « أفمام » وهي لغة سابعة ، وأنشد يعقوب (٢) :

يا ليتها قد خرجت من فمه (٣)

قال ولو خفف جاز ، وأنشد بعضهم :

الدماء ضمنت عندي ضمه \* كطعم شهد ريقه وفمه (٤)

أو = : حال كونه ، - مضمومها = : حكاية كراع فهي / ثامنة ، وحكى صاحب  
اليواقيت : الكسر مع التشديد فهي ناسعة ، وخالف في ذلك أبو الفتح فأحال أن  
التضعيف لغة .

وتلخص : أن هذه الكلمة مواد أربعة (٥) : : فوه ، فم ، وفم ي ، وفم م ،  
وأولهما الأصل كما زعم الأكثرون بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق ، كفويه  
وأفواه (٦) ، وما فاه بكذا ، وفلان أفوه وتفوه (٧) ، ويدل للثانية فموان ، والثالثة  
فميان ، والرابعة أفمام .

- أو تتبع = : لما لم يسم فاعله مشاكلة لما قبله ، - فاؤه = : مخففا ، - حرف  
اعرابه = : نحو هذا فم ورأيت فما ، ونظرت الى فم ، فهي عشرة .

(١) هو : علي بن حازم ، وقيل : علي بن المبارك - أبو الحسن اللحياني . قال ابن الأنباري  
قال سلمة : كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي ، والفراء ، والاحمر ، له كتاب  
في النوادر أخذ عنه القاسم ابن سلام . وهو من الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين ، ولم يذكر  
أحد تاريخ ولادته . أو وفاته . انظر : الزهرة ص ١٧٦ - الأنباء ج ٢ ص ٢٥٥ -  
البقيع ج ٢ ص ٨٥ - الفهرست ص ٤٨ .

(٢) هو : أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت ، قال ابن الأنباري : كان من أكابر أهل اللغة .  
أخذ عن أبي عمر الشيباني ، والفراء ، وابن الأعرابي وأخذ عنه أبو سعيد السكري ، وأبو عكرمة  
القبسي . وله مؤلفات كثيرة ، منها : اصلاح المنطق . والمقصود والمبدود ، وغيرهما .  
وآختلف في تاريخ وفاته أصحها : ٢٤٤ . انظر : الزهرة ص ١٧٨ - الأنباء ج ٤ ص ٥٠ -  
البقيع ج ٢ ص ٣٤٩ - وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٩٥ .

(٣) وينده : حتى يعود الملك في أسطه .

هذا الرجز اختلف في نسبه ، قال البغدادي في الخزانة : والبيت من أرجوزة للعجاج . ونسبه  
ابن منظور في لسان العرب ، ومحقق المقرب لابن عصفور لمحمد بن ذؤيب العماني الرازي ، يخاطب  
الرشيد ، وقيل : لجرير . و« اسطم » الشيء . راجع : « المحتسب ج ١ ص ٧٩ - اصلاح  
المنطق ص ٨٤ - المقرب ج ٢ ص ١٧٦ - أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - الخزانة ج ٢  
ص ٢٨٢ - ابن يمش ج ١٠ ص ٢٣ - الدرر ج ١ ص ١٣ - اللسان ج ١٥ ص ٢٥٦ ،  
ج ١٧ ص ٤٢٢ - الخصائص ج ٣ ص ٢١١ .

(٤) هذا البيت لم أعرف قائله ، قال الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٥٢ : وأنشد صاحب  
الترقيص ، وذكر البيت . في هذا المقام .

(٥) في « ب » : أربعة ... الخ .

(٦) في « ج » : وأنا ، وما فاه بهذا ... الخ .

(٧) في « ب » : وفوه ... الخ .

وفي شرح الدماميني (١) تبعاً لابن قاسم (٢) قيل : وهي أضعف اللغات . قلت : قائل ذلك أثير الدين (٣) ، ولا شك أنه مقتضى تأخير المصنف إياها ، غير أن كلام ابن قاسم والدماميني لم يتعرض لبيان مراتبها قوة وضعفاً ، وإنما تبيين بإيراد لفظ الاثير بتمامه وهو (٤) : والأفصح في « فم » المخفف فتح فائه ثم ضمها ، ثم كسرهما ، ثم الابتاع ، وهي أضعف اللغات ، لأن سببه إنما هو الإضافة فإذا زالت فينبغي زواله ، ولم يقل المصنف : حركة اعرابها إدراجاً لنحو في بكسر الفاء تبعاً لحروف الاعراب باعتبار حركة المجانسة .

— كما فعل بفاء مرة = : (٥) حيث أتبع فاءه ، وهي الميم حرف اعرابه ، وهي الهمزة ، كهذا مرؤ ورأيت مرءاً ، ومررت بمرء وفيه لغات ثلاث : إحداها هذه الثانية الفتح مطلقاً ، وهي الفاشية ، وبها ورد التنزيل نحو : « يحول بين المرء وقلبه » (٦) ، والثالثة الكسر ، وبها قرأ الحسن (٧) الآية ، وابن أبي اسحاق (٨) بضم الميم .

— وعيني امرئ = : وهو مرادف لمرء ، — وابنم = : وهو « ابن » زيدت عليه الميم ، نحو هذا امرؤ وابنم بضم الراء والنون ، ورأيت امرءاً وابنم بفتحها ، ومررت بامرئ وابنم بكسرهما ، ولغة أخرى وهي فتحهما مطلقاً ، وانفعال الهمزة للعوامل ، حكاها الفراء وهي الاصل وأنشد :

فاني امرأ والشام بيني وبينه • أتنتى بشرى برده ورسائله (٩)

(١) « ج ١ ص ١٩ ظ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٧ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٢ .

(٤) في « ج : وهو الأفصح ... الخ »

(٥) في « ج : امرء ... الخ » .

(٦) سورة الانفال ، آية : ٢٤ .

(٧) هو : الحسن بن علي بن عبيدة أبو محمد الكرخي . قال الجزري : مقرئ كامل متصدر من شيوخ بغداد ، قرأ على سبط الخياط ، وأبى منصور ابن خيرون وأبى البركات عمر الكوفي ، قرأ عليه السيف علي بن الاملئ الاصولي .

وقال شمس الدين الذهبي : وسنح من قاضي المرتان « وأخذ العربية عن أبى السعادات ابن الشجري » ، وأقرأ الناس مدة . وهو من الطبقة الثانية . توفي عام (٥٨٢) . انظر : معرفة القراء الكبير ج ١ ص ٥٥ - غاية النهاية ج ١ ص ٢٢٤ .

(٨) هو : عبد الوهاب بن فليح بن رباح ، قال ابن الجزري في غاية النهاية « هذا هو المعروف في نسبه » ، وقال أبو الفضل الرازي : وسبطه عبد الوهاب ابن عطاء بن فليح بن رباح . أبو اسحاق المكي إمام أهل مكة في القراءة في زمانه صدوق ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن داود بن شبل ، ومحمد بن سبهون وغيرهم ، وروى عن محمد بن أحمد الشطوي ، ومحمد بن يزيد وغيرهما كثير . وهو من الطبقة السادسة . انظر : « معرفة القراء الكبير ج ٢ ص ١٤٩ - غاية النهاية ج ١ ص ٤٨٠ » .

(٩) هذا البيت لم أعرف قائله ، والشاهد فيه : فتح الراء من « امرئ » مطلقاً .

قال : وأنشد أبو ثروان :

أنت امرأ من خيار الناس كلهم • تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن (١)

وعليها جاء تأنيث امرأة ، وفي الصحاح (٢) : ان منهم من يضم الراء مطلقا ، فتكون ثلاثة ، ولا تدخل أل على امرىء استغناء بدخولها على مرء .

وقال الفراء : بعض نوبس يقولون (٣) : الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة قال أبو علي : من سمع منه هذا لم يكن صحيحا ، لأن الأكثر خلافة .

واختلف في وزن « امرىء » فقال الجرمي (٤) : « فعل » بالتحريك ، ومن ثم قال : ان سمعت به وجمعه بالواو والنون ، قلت : مرؤن ، أو جمع تكسير قلت امرءا كإبناء ، وأبو بكر بن شقير (٥) : « فعل » بالسكون تمسكا بالآية ، وأما مرىء بالتحريك من تغييرات النسب .

واذا ثبت ( ابنما ) فتحت النون (٦) والميم ، ولم تجمع العرب ، وان جمعت (٧) ابنا ، ولا سمع تأنيثه كابن .

وزعم الفراء وشيعته الكوفية : أن حركة الراء والنون في امرىء وابنم اعراب اعرابا لهما من مكانين : الراء والهمزة ، والواو والنون ، وكذا في سائر الاسماء الستة كما يأتي ان شاء الله تعالى .

— ونحوهما = : أى امرؤ وابنم اتباعا ، — فوك وأخواته على الاصح = : من الأقوال العشرة في المسألة ، أحدهما / : ما صدر به من اعرابها بالحروف ، ونصره ب ٨٢

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٢) وعبارته ج ١ ص ٢٣ : فان جئت بألف الوصل كان فيه ثلاث لغات : فتح الراء على كل حال ، حكاها الفراء ، وضمها على كل حال ، واعرابها على كل حال ، تقول : هذا امرأ . ورأيت امرأ ، ومررت بامرأ ، وتقول : هذا امرؤ ، ورأيت امرؤا ، ومررت بامرؤ ، وتقول : هذا امرؤ ، ورأيت امرؤا ، ومررت بامرؤ ، معربا من مكانين ، ولا جمع له من لفظه . وهذه امرأة ، مفتوحة الراء على كل حال .

(٣) في « ج » : يقول ... الخ .

(٤) هو : صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري . قال ابن الانباري : أخذ النحر عن أبي الحسن الاخفش وغيره ، وقرأ كتاب سيبويه على الاخفش . وقال ابن النديم : وأخذ اللغة عن أبي زيد ، والاصمعي : وطبقتهما ، وله من الكتب : كتاب القوافي ، كتاب التثنية والجمع كتاب الفرخ ، كتاب الابنية ، كتاب العروض ، كتاب مختصر نحو المتعلمين ، كتاب تفسير غريب سيبويه ، كتاب الابنية والتعريف ، توفي عام (٢٢٥) . انظر الفهرست ص ٥٦ - الزهرة ص ١٤٣ - الانباه ج ٢ ص ٨٠ - البغية ج ٢ ص ٨ .

(٥) هو : أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرخ بن شقير أبو بكر النحوي البغدادي . قال القفطي : روى عن أحمد بن عبيد بن ناصر تصانيف الواقدي ، توفي عام (٣١٧) . وهو قوله تعالى : « يحول بين المرء وقلبه » .

انظر : الانباه ج ١ ص ٣٤ - الزهرة ص ٢٥١ - البغية ج ١ ص ٣٠٢ .

(٦) في « ج » : فتحت الميم والنون ... الخ .

(٧) في « ج » : وأن جمعته جمعت ابنا ... الخ .

في شرحه (١) بأن الاعراب إنما جيء « به » (٢) لبيان مقتضى العامل ، فلا فائدة في جعل (٣) مقدرا ، متنازع فيه دليلا ، والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنع منه أصالة الحروف ، لصلاحية الحرف المختلف الهيئات ، للدلالة ، أصلا أو زائدا ، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الاعراب مزيد فائدة ، من كون ذلك قوطنة لاعراب المثني والمجموع على حده ، لفرعيتهما على الواحد ، ولا مندوحة عن اعرابهما بالحروف ، فاذا سبق مثله في الآحاد أمن من الاستبعاد فلم يجد عن المعتاد هـ.

ونازعه أثير الدين (٤) : في أن لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا بأن لا يتم الا على رأى من يرى الاعراب مقدرا في الحروف أى متلوأها ، أما على رأى من يرى : الحركات قبل الحروف هى الاعراب ، وهو المازنى ، والربرى (٥) ، والأعلم ، كما سيأتى فله اذ ليس الاعراب مقدرا .

وفي قوله أيضا : ولا يمنع أصالة الحروف الخ ، فعدم كينونة الحرف الأصلي اعرابا ، لما علم ضروريا من زيادة الاعراب على مباني الكلمة ، أو ما نزل منزلتها من الزوائد ، والغرض أصالة هذه الحروف فتدافعا .

قلت : لا نسلم التدافع الا لو اعترف المصنف بعدم كينونة الحرف الأصلي اعرابا في وقت ، وقد عرفت تسويغه اياه (٦) بمختلف الهيئات ، وفي قوله أيضا : ولا مندوحة عن اعرابهما (٧) بالحروف ، بالخلاف الشهير في اعراب المثني والمجموع بل لا يرى الاكثرون اعرابهما بالحروف .

وقد رد أصحابنا المغاربة ما اختاره المصنف بثبوت الواو في هذه الأسماء قبل ورود العوامل عليها ، فلو كانت اعرابية لم توجد الا بعده .

وقد أحس المصنف (٨) هذا فقال مرجحا للأصح عنده : ان من الأسماء الستة ما يعرض استعماله بالواو دون عامل ، كقولك : أبو جاد هواز ، فلو قامت

(١) أى المصنف في « ج ١ ص ٤٦ نقل بتصريف » .

(٢) « به » ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج : في جملة مقدرا يتنازع فيه دليلا ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٥٥ .

(٥) هو : عل بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربرى النحوى ، من كبار من وهب العلم الدقيق ، والفهم السليم ، والذكاء الحارق .

أخذ عن السيرافى ، وأبى عل القارصى ، وشرح كتاب الايضاح لابی عل وكتاب مختصر الجرى

ولد عام (٣٢٨ - وتوفي عام ٣٢٠) . أنظر النزهة ص ٣٤١ - الانباه ج ٢ ص ٢٢٧ -

البغية ج ٢ ص ١٨١ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٨٦ » .

(٦) في « ج : تختلف الهيئات ... الخ » .

(٧) في « ج : عن اعرابه بالحروف » .

(٨) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٣ .

الواو مقام الضمة الاعرابية لساوتها توقفا على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على / أن الأمر بخلافه .

وتعقبه أثير الدين (١) : بمساواة الضمة إياها في عدم التوقف عليه « لما أطبقوا (٢) عليه أن العرب » اذ تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد ولم تعد معدودات ، ولا أدخلت عليها عاملا لا لفظا ولا تقديرا . أنها تضم بشرط عطفها على غيرها أو عطف عليها ، كواحد واثنان ، وثلاثة وأربعة ، فقد تساويا .

بل قد أبطل « أصحابنا (٣) المغاربة » هذا الرأي ، وأقره أثير الدين بأن الاعراب زائد على الكلمة ، فيفرض الى بقاء فيك وذى مال على حرف ، مع اعرابها وصلا وابتداء ، وهو مفقود في المعربات الا شذوذا ، لحكاية أبي بكر بن مقسم (٤) ، عن ثعلب « عن العرب » (٥) : شربت « ما » يافتى ، أى ماء .

قلت : وهذا غير وارد على المصنف اذ ليس الاعراب (٦) عنده هنا الا - بالأحرف الأصلية فليس أمرا زائدا على البنية ، فلا يدفع (٧) رأيه بالابراء ، ولو سلم فأنما بقائهما على حرف لكثرة (٨) الاستعمال ، كما قال ابن أبي الربيع (٩) : وأما قولهم : م الله ، وايشن هذا فلكثرة الاستعمال ، بخلاف (١٠) بقاء المعرب على حرف وصلا لا ابتداء ، فموجود كقولهم : مى ب لك في لغة من ينقل .

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٥ . نقل بتصرف .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٤) هو : محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله ابن مقسم أبو بكر المقرئ النحوى العطار البغدادي . قال القفطي : سمع من ثعلب وأبى على ابن شاذان ، ومن جماعة من أئمة الرواة « وكان ثقة » ، وكان أحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات : وله في التفسير معنى القرآن كتاب جليل سماه كتاب « الأنوار » ، وله في النحو والقراءات تصانيف عدة . ولد عام (٢٦٥ - وتوفي عام ٣٦٥) وذكره ابن النديم عدة كتب . أنظر : « الفهرست ص ٣٣ الانباه ج ٣ ص ١٠٠ - البغية ج ١ ص ٥٨٩

(٥) « من العرب » ساقط من « ج » .

(٦) في « ج » : اذ ليس اعراب عنده ... الخ » .

(٧) في « ج » : فلا يدفع رأيه ... الخ » .

(٨) في « ج » : كثرة ... الخ » .

(٩) هو : عبدالله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد أبو الحسن بن أبى الربيع انقرشى الاموى والمثاف الاشبيلي . قال السيوطي : امام أهل النحو في زمانه ، ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسةائة قرأ النحو على الدباج والشلوبين وأخذ القراءات عن محمد بن أبى هارون التميمي ، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الاشبيلي ، وابراهيم الفافقي « وروى عنه بالاجازة جماعة منهم أبو حيان . ومن مصنفاته : « شرح الايضاح » الماخص ، القوانين في النحو شرح سيويه ، شرح الجمل ، وغير ذلك . توفي عام ٦٨٨ .

انظر : « البغية ج ٢ ص ١٢٥ . هدية العارفين ج ١ ص ٦٤٩ - درة المجال ج ١ ص ٢٤٠

- بروكلمان ج ٥ ص ٣٦٧ .

(١٠) في « ج » : بخذف بقاء ... الخ » .

الثاني : أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة ، وأتبع ما قبل الآخر ، فإذا قلت : قام أبوك فالأصل : / قام أبوك بفتح الباء ثم بضمها اتباعا لضمة الواو ثم استثقلت الضمة ، فأحيلت . أو قلت : رأيت أباك بفتح الباء فأصله أبوك على الأصل ، ثم به اتباعا لحركة الواو ، ثم عادت الواو ألفا ، لتحريكها وانفتاح ما قبلها .

لا يقال : حركة الباء عارضة فلا تنتهض منجبة لقلب الواو . لأننا نقول : لانسلم عروضها اعتبارا بالأصل لانبناء الكلمة عليها ، غير أنهم قدروا حذفها ، فأتوا بحركة الاتباع ، اجراء للباب على سنن ، فعملت هذه مع عروضها معاملة الاصلية في ايجاب القلب بعدها ، فلو حظ فيها جهة العروض من حيث الاتباع ، وجهة الاصاله من حيث نيابتها / عن الحركة الاصلية ، أو قلت مررت بأبيك فالأصل بأبوك بفتح الباء ، ثم بكسرهما اتباعا لكسرة الواو ، ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، ثم استحالت الواو ياء لسكونها وانكسارها متلوها فصار بأبيك .

وفي شرح الدماميني (١) : ولا خفاء بما في هذه التقرير يعنى في هذا الرأي من التكلف ، للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه . وبعد فحروف العلة في الاحوال الثلاثة عند سيبويه لامات وعينات كالالف في رضى وباب ، وقد نص على ذلك في باب ما يتغير بالاضافة (٢) الى الاسم اذا جعلته اسم رجل أو امرأة فقال : وأما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما ، تقول (٣) : هذا أخوك وأبوك ، كاضافتها قبل أن يكونا اسمين ، لأن (٤) العرب لما ردت الى الاصاله ، والقياس تركته على حاله في التسمية تركها اياه في التثنية كأبوان في رجل مسمى أباه .

قلت : وأنت خير بأن لا تكلف فيه ، لأن الاتيان بذلك لا يوجب ثقلا ، الا لو كان يتكلم به ، فكيف وهو أمر تقديرى مستدعى (٥) للصناعة التصريفية ، وله نظائر لا تنضبط كثرة ، كتقديرهم : تحرك ما يقلب ألفا من أحرف العلة كقام وهاب ، فيقال : أصله قزم وهيب بفتح العين الأول وكسر عين الثاني ، وما ينقل منه كيقوم ويهاب فيقال (٦) : أصله يقوم يهيب ، بضم عين الأول وفتح عين الثاني ، مع سكون متلوها ثم ينقلان ويعل الثاني ، وكم يقول سيبويه « رحمه الله تعالى » (٧) في الكتاب : وهذا مثال ولا يتكلم « به » (٨) ، « ثم قد جهل الدماميني أن صاحب هذا

(١) « ج ١ ص ٢٠ و . » وفي النسخة « ج » تقديم وتأخير .

(٢) في الكتاب ج ٢ ص ١٠٤ .

(٣) في « ج » : تقول العرب لما ... الخ .

(٤) في « كان العرب » ... الخ .

(٥) في « ج » : مستدع ... الخ .

(٦) في « ج » : فيقول أصله ... الخ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٨) « ب » ساقط من « ج » .

الرأى هو سيبويه ، الا بحكاية غيره ذلك فقال : قيل : وهو مذهب سيبويه « (١) .  
وقد أورد عليك قوله في الكتاب (٢) ، فقد تعرفت قصوره عن مطالعته .

قال المصنف (٣) : وهو الأصح مرجحا اياه بما تقرر في الاعراب : أن الأصل فيه أن يكون بحركات ظاهرة أو مقلدة ، فان أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الاسماء وبغير ذلك ، واذا روعي التقدير في القصور والمحكى والمتبع في نحو جاء الفتى ، ومن زيدا ؟ والحمد لله ، واغلام زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقلد ، فهو عند وجوده أحق بالرعاية .

وانما اتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من المقصورات كعصى لدخول (٤)  
الاعراب الحرف الذى قبل الاعراب دون أن يتغير معنى الاسم في الحالتين الاضافة وعدمها .

ولما التزم الاتباع فيهما ، أتبع أيضا ملتزما في فيك وذى مال ، وان لم يدخل فيما قبل حرف الاعراب منها اعراب في حال من الأحوال حملا على أخواتهما .  
قلت : على أن ترجيحه هذا مما يبطل اختياره الأول ، أن هذه الأحرف نفس الاعراب نائبة مناب الحركات كما يؤيد ذلك قوله السالف : فلو قام الواو مقام الضمة . الخ .

الثالث : أنها معربة بالحركات قبل هذه الأحرف ، والأحرف اشباع ، وهو قول -  
المازنى ، واختاره الزجاج ، ورده أصحابنا المغاربة بأن بابه الضرورات كقوله :

واننى حيتما يثنى النوى بصرى

من حيث ما ملكوا ادنوا فانظور (٥)

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٢) أى المرجع المذكور .

(٣) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٥٢ .

(٤) في «ج» : لوصول الاعراب ... الخ .

(٥) قاله : ابراهيم بن هرمة ، وفي البيت روايات في بعض كلماته ، وقال ابن جنى في سر الصناعة ج ١ ص ٢٩ : وأنشدني أيضا ، أى أبوعلى . والشاهد فيه : اشباع الضمة في قوله : «فانظور» للضرورة ، وقبل البيت :

الله يعلم أنا في تلفتنا . يوم الفراق الى أحبائنا صور

راجع : المختص ج ١ ص ٢٥٩ - الخزانة ج ١ ص ٥٨ ، ج ٣ ص ٤٧٧ ، ٥٤٠ -

ابن يبيش ج ١٠ ص ١٠٦ - شرح شواهد المعنى ص ٧٨٥ - الدرر ج ٢ ص ٢٠٧ .

ديوانه ص ١١٨ - شرح المعلقات السبع للروزني ص ٢٨٦ .

وقوله :

يحبك قلبى ما حيث فان أمت  
يحك عظمى في التراب تريب (١)

وقوله : أعوذ بالله من العقرب ، أى فانظر ، وترب ، والعقرب .  
وبقاء فيك وذى مال على حرف .

الرابع : أنها معربة بمتلو هذه الحروف / من الحركات ، منقولة من هذه الحروف  
وعليه الربعى .

ورده (٢) أيضا بأن شرط النقل الوقف ، بشرط كون المنقول اليه ساكنا  
صحيحا والمنقول منه أيضا صحيح ، كقوله :

أنا ابن ماثية اذ (٣) جد النقر (٤)

(أى النقر) (٥)

وضعفه المصنف : بلزوم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء  
الآخر ، والتباس فتحة الاعراب بما تستحقه البنية من الفتحة .

الخامس : أنها معربة بها غير منقولة ، بل هى حركتها قبل الاضافة ، فثبت الواو  
رفعا ، لأجل / الضمة ، واستحالت ياء للكسرة وألفا للفتحة ، قاله الأعلام  
وتلميذه ابن أبى العافية ، وقوم متأخرون .

ورد / بأن هذه الاحرف اما زائدة فهو القول الثالث البين الفساد ، أو  
لإمكان لزوم جعل الاعراب في العينات والفاءات مع وجود اللامات التى هى  
حروف اعراب ، والعينات التى هى محلة عند فقد اللامات مع ما فيه من  
الخروج عن النظائر ، اذ لا توجد علامتا اعراب في معرب واحد .

السادس : انها معربة من مكانين : بالحركات والحروف معا ، وهو رأى الكسائى  
والفراء ، ويبطله مطلق الأول ، وأنه لا نظير له ، قال عبدالرحمن بن

(١) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه ، في قوله : « تريب » وهو من شواهد الاثير  
في « ارتشاف الضرب ص ٣٨٣ » .

(٢) معطوف على : بأنه من باب الضرورات ... الخ .

(٣) في « ج : اذا جد ... الخ » .

(٤) وتماه : وجاءت الخيل أثابى زمر .

اختلف في نسبة هذا الرجز ، ففي الكتاب لسيويه لبعض السعديين ، وقال السيوطى في شواهد  
المنفى : نسب في الايضاح لبعض السعديين ، وقال في الباب : قائله : فدكى بن أعبد  
المنقرى . وقيل : قائله : عبيد الله بن ماثية الطائى . وقوله : « جد النقر » أى تحقق  
وأشند ، وهو بفتح النون وضم القاف ، والاصل : « النقر » بسكون القاف ، فالقى  
حركة الراء على القاف والنقر : صوت بالسان . راجع : الكتاب ج ٢ ص ٢٨٤ - العين

ج ٤ ص ٥٥٩ التصريح ج ٢ ص ٣٤١ - شواهد المنفى ص ٨٤٣ - الدرر ج ٢ ص ١٤١ .  
(٥) « أى النقر » ساقط من « ب » .

اسحاق (١) : محال عند البصريين معرب من مكانين ، اذ لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعا مثلا لجاز أن يجمع فيه اعرابان مختلفان وهو ممنوع .

السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالتي النصب ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وهو قول الجرمي وهشام في أحد قوليهِ . ورد بعدم النظر (٢) ، وبعدم أحداث عامل الرفع حينئذ شيئا ، وبامتناع كون العدم « علامة » (٣) .

الثامن : ان فاك ، وذا مال ، معربان بحركات مقدرة في الحروف ، وغيرهما بالحروف ، وعليه السهيلي ، وتلميذه أبو علي الرندي .  
ورد بما رد به الأول .

وأما التاسع ، والعاشر : فقال الاخفش : الحروف أدلة اعراب ، فاختلف فقال السيرافي : المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في متلو حروف العلة منع من ظهورها طلب حروف العلة حركات من جنسها ، وقال ابن السراج وابن كيسان : بل المعنى أنها حروف اعراب ولا اعراب فيها ظاهرا أو مقدرًا ، فهي بهذا التقدير أدلة اعراب ، فيكون قولنا التفسير مذهبين .

وأورد ابن أبي الربيع وغيره قولاً حادى عشر : وهو أن فيها حالة (٤) الرفع النقل ، وحالة النصب البدل ، وقد اجتمعا حالة الحفظ ، فالاصل في جاء أخوك ، أخوك فحولت حركة الواو الى الخاء ، وفي رأيت أخاك أخوك فعادت الواو ألفا فنصب بحركة مقدرة على الألف ، وفي مررت بأخيك بأخوك ثم نقلت حركة الواو الى متلوها فاستحالت الكسرة (٥) (ياء) (٦) وهو موافق للرابع إلا في النصب .

وفي شرح الدماميني (٧) : فان قلت : معاد الضمير من قول المصنف : ونحوهما ما هو ؟ فأجاب : بأنه (٨) القسمان السابقان ما اتبعت فاؤه

(١) أي : الزجاجي .

(٢) قال الاثير في شرحه ج ١ و ٥٦ : وأما المذهب السابع فرد بأنه يلزم فيه عدم النظر ، اذ لم يوجد في الاسماء المفردة ممثلة الاخر أو الصحيحة ما اعرابه كذلك ، واذا أمكن اعرابها على ماله نظير كان أولى ، وبأن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئا : ويكون عدم التأثير اذ ذاك علامة الرفع ، والعدم لا يكون علامة للاعراب .

هذا رأى الاثير هنا ، وهو ما يشئى مع رأى رجال هذا الفن . الا أنه قد ناقض نفسه فيما يأتي عند قول المصنف في باب اعراب المشئ والجمع وليس الاعراب انقلاب الالف والواو ياء .

(٣) « علامة » ساقطة من « ج » .

(٤) في « ج » : حالة النقل الرفع ... الخ .

(٥) لعل الصواب : للكسرة ... الخ .

(٦) « ياء » ساقطة من « ب » .

(٧) « ج » ١ ص ٢٠ و . « نقل بتصرف » .

(٨) في « ج » : بأن القسمان ... الخ .

كفوه وذو مال ، وما أتبعته عنه وهو باقياها ، ثم قال : وقال بعض الشارحين بل معاده امرؤ وابنم فقاته ما قلناه .

قلت : وما اعتمده من ذلك حسن ، لولا أن المصنف كشف عن (١) مراده أن المعاد امرؤ وابنم وهو ما عليه أثير الدين (٢) وتلميذاه ابنا قاسم (٣) ، وعقيل (٤) ، نظرا الى شمول الاتباع لكل من القسمين ، ففي نسبة ذلك لبعض الشارحين قصور ، ولما مر أن المستقرىء من شرحه متى قال ذلك ؟ ، انه البهاء ابن عقيل ، ولعل غير هؤلاء أيضا من سائر الشروح قائل بذلك في هذا المقام ، بل قد عثرت على ما انتحاه الدماميني من ذلك منسوبا لبعض حواشي هذا الكتاب موجها تثنية الضمير : بأن امرءا وابنما من جنس ، فيحتمل أنه مسبوق اليه فليس مما أعرق فيه جبينه تأملا وغوصا .

— وربما قيل : ( فا ) دون اضافة صريحة نصبا = : وفاقا للاخفش تمسكا بقول العجاج .

خالط من سلمى خياشيم وفا (٥)

أى خياشيمها ، وفاها ، محذف المضاف اليه ، منوى الثبوت ، باقيا على حالة المضاف ، قال المصنف (٦) ، وهو نظير قوله :

(١) انظر : « شرح المصنف ج ١ ص ٥٢ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٣ » .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٧ . وعبارته : « قال المصنف : وهو الاصح انهما نحو امرئ وابنم فالاتباع ... الخ » .

(٤) في كتابه : « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٧ » وعبارته شرحا لقول الماتن « ونحوهما فوك وأخواته على الاصح ، : أى نحو امرئ وابنم في الاتباع ، فاذا قلت : قام أبوك فأصله « أبوك » فأتبعته حركة الباء لحركة الواو ، فقيل : « أبوك » ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت كذلك تتبع الجر والنصب كما في الرفع » وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، والمذهب الذى ذكره أولا هو كون الحروف ناثبة عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليّه .

(٥) قائله العجاج من أرجوزة طويلة ، وقبله : حتى تنأى في صهاريج الصفا . قال البغدادي في الخزانة : على أن أصله : وفاها ، فحذف المضاف اليه ، قال أبوعل في أبيضاح الشعر : اعلم أن أبا الحسن الاخفش قال في قول الراجز : خالط من سلمى خياشيم وفا . أن التثنية وفاها فحذف المضاف اليه . وقال البغدادي في موضع آخر : قال أبوعل في البغداديات : أجرى الشاعر في « فم » الافراد مجرى الاضافة في الضرورة ، وذلك قوله : « خياشيم » وفا « فحكم الف « فا » أن تكون بدلا من التنوين ، والمنقلة عن العين سقطت لالتقاء الساكنين لانه الساكن الاول ، وبقي الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة . وقال المبرد في المقتضب وقد غن كثير من الناس العجاج في قوله : خالط من سلمى خياشيم وفا . وليس عندى بلاحن لأنه حيث اضطر أنى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه . راجع : ديوانه ص ١٣٦ -

١٣٨ ، ج ٤ ص ٩٦ - العيني ج ١ ص ١٥٢ » .

(٦) في « شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٣ » .

وداهية من دواهي المتنون • يرهبها الناس لا فالها (١)

ومنع البصرية أن يفرد إلا بالميم، لامتناع لحاقه التنوين وإلا بقي على حرف، وهو اجحاف.

وقال ابن كيسان : إنما جاز لكونه موضعاً لا يلحقه التنوين فحذف وبقي مفرداً على حرفين ، إذ الألف هي المتقلبة / عن العين ، فلم يلزم البقاء على حرف .

قال ابن هشام : وقد سئل عيسى بن عمر (٢) : أتقول هذا قوياً ؟ فقال : بل أقول قبح الله ذا فا ، وهو دليل جوازه ، وإن لم تكن إضافة البتة ، لا صريحة ولا منوية ، وأفاد قوله : وربما التقليل ، ولم يسمع منه إلا بيت العجاج ، وهو من الضرائر .

— ولا يختص بالضرورة نحو = : قول الشاعر :

كالخوت لا يرويه شيء بلقمه • — ويصبح ظمآن وفي البحر فمه = (٣)  
بل يجوز اختياراً خلافاً لأبي على « الفارسي » (٤) « بناء منه » (٥) أن الميم لا تثبت  
قال المصنف (٦) : وهذا من تحكماته العارية من الدليل لوروده نظماً ونثراً .  
وفي الحديث : « خلوف / فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . » (٧)  
قال أثير الدين : (٨) وسأل عيسى بن عمر ذا الرمة ، هل يقولون : هذا فمه ؟ (٩) ، قال : بل يقولون قبح الله ذا فا .

(١) نسبة الاعلم في هامش الكتاب للخشاء وليس في ديوانها ، والبيت من شواهد الكتاب وابن يعيش في شرح المفصل ، وقال سيويه في الكتاب : فجعل للداهية فا ، حدثنا بذلك من نثق به .  
راجع : « الكتاب » ج ١ ص ١٥٩ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٢ .

(٢) هو : عيسى بن عمر الثقفي ، ويكنى بأبي سليمان ، وقيل : أبي عمر . قال ابن النديم من طبقة أبي عمرو بن العلاء ، وهو بصرى ، من متقدمي نحوى البصرة ، وكان أخذ عن عبد الله بن أبي اسحاق وغيره ، وعن عيسى بن عمرو وأخذ عن الخليل بن أحمد ، وكان عيسى ضريراً أحد قراء البصريين . توفي عام ١٤٩ - وله من الكتب كتاب « الجامع » ، كتاب « المحل » انظر : الفهرست ص ٤١ - النزهة ص ٢١ - الانباه ج ٢ ص ٣٧٤ - البغية ج ٢ ص ٢٣٧ - غاية النهاية ج ١ ص ٦١٣ .

(٣) قائله : رؤبة بن النجاج أبوجحاف ، كان أكثر شمرأ من أبيه وافصح ، قال البغدادي في الخزانة : روى أنه قال لا ييه : أنا أشمر منك « لاني شاعر وابن شاعر ، وأنت شاعر فقط وقال يونس : هما : أي رؤبة وأبوه أشمر أهل القصيد ، والبيت من قصيدة طويلة . قال ابن سيده في المختص : وقد أضر الشاعر فأبدل من العين في « فم » الميم في الإضافة « كما أبدلها في الأفراد فقال : تصبح ظمآن في البحر فمه ، وهذا الإبدال إنما هو في الأفراد دون الإضافة فأجرى الإضافة مجرى الأفراد في الشعر للضرورة .

راجع : المختص ج ١ ص ١٣٦ - المقرب ج ١ ص ٢١٦ - المعنى ج ١ ص ١٣٩ - الخزانة ج ٢ ص ٢٦٦ - التصريح ج ١ ص ٦٤ - ج ٢ ص ٢٩٢ - الدرر ج ١ ص ١١٤ .

(٤) « الفارسي » ساقطة من « ج » .

(٥) « بناء منه » ساقطة من « ب » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه في « ج ١ ص ٣٢٤ - كتاب الصوم - باب فضل الصوم » من حديث أبي هريرة . وفي ص ٢٣٦ من حديث أبي هريرة أيضاً .

(٨) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٧ .

(٩) الموجود في شرحه : هذا فو ... الخ .

ووافق أبا علي الفارسي أبو الحسن بن عصفور (١) وغيره من نخاة (٢) المغاربة  
قال ابن عصفور : وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله :

باليتهما قد خرجت من فمه . . . حتى يعود الأمر في أسطمه (٣)  
فجعل التشديد من أقبح الضرورات ، وليس كما زعم لما مر (٤) من نقل يعقوب  
واللحياني إياه ، ونقل الثاني جمعه على أفهام .

وبعد : فقوه أفصح من فمه : لأن الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع  
عن الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ، ولا ساكنين حالة الاضافة ، اذ لا  
تنوين في المضاف ، فالأولى ترك ابدالها ميما ، وقد مر حكاية جمع الفرزدق بين  
الميم والواو فيما أنشدناه من قوله :

هما قد نفثنا في في من فمويهما (٥)

جمعا بين البدل والمبدل منه .

وفي شرح الحاجية (٦) للرضي : وتكلف بعض معتذرا بأن قال : الميم بدل  
من الهاء التي هي اللام قدمت على العين .

وآخرون (٧) : بأن الواو إنما هي بدل من الهاء ، وليست المبدل (٨) منها  
الميم ، والواو أخت الالف ، وهي أخت الهاء ، وبدل أيضا على تقاربهما تعاقبهما  
على عضه ( لا ما ) لقولهم عضاه وعضوات .

- وتتوب التوب عن الضمة في = : كل - فعل = : مضارع ، ولم يقيده -  
استغناء بأن الكلام في العربات ، ولا يعرب من الافعال سواه ، - اتصل به  
ألف اثنين = : علامة كانت كيقيمون الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان ،  
أو واو جمع كذلك ، كيقيمون الزيدون ، والزيدون يقومون .

ومثل المصنف (٩) العلامة بـ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » (١٠).

(١) وعبارته في المقرب ج ٢ ص ١٧٦ : وأما الميم فأبدت من أربعة أحرف ... وقد تشدد في  
الضرورة نحو قوله :

باليتهما قد خرجت ... البيت

(٢) في « أ » : نخاتنا المغاربة ... الخ .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٣١٠ .

(٤) انظر ص ٣١٠

(٥) سبق تحقيقه في ص ٣٠٩

(٦) « ج ١ ص ٢٩٦ » .

(٧) في « ج » : وآخرون هي بأن ... الخ .

(٨) في « ج » : منه ... الخ .

(٩) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٤ .

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٠٥ - كتاب مواقيت الصلاة وفضلها ، باب فضل  
صلاة العصر .

ورد ذلك في مصنفاته فيقول : على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وهو ما يسميه النحاة : لغة أكلوني البراغيث .

قال أثير الدين (١) : وليس ما مثل به على ما زعم لرواية البزار (٢) الحديث في مسنده مطولا مجودا فقال : « ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم » وفي آخره « وتركناهم » وهم » (٣) يصلون فاغفر لهم اللهم (٤) يوم الدين » .

وفي شرح الدماميني (٥) : قلت : التقيد بجماعة أولى من الجمع ، لشمول الأول نحو الزيدون يقومون ، وزيد وبكر وعمرو يقومون ، بخلاف الثاني ، لعدم شموله الصورة الثانية أصطلاحا ، كما أن التعبير باثنين ، كما صنع المصنف أولى منه بالثنى لاختصاص الثنى عرفا بنحو الزيدان وشمول الاثنين له ولنحو زيد وعمرو .

قلت : والخطب في هذا سهل ، غير أنا لا نسلم استقرار العرف بذلك ، لاختلاف عباراتهم ، فبعض (٦) يعبر بالجمع ، وهو الأغلب ، وبعض (٧) بالجمع ، وآخرون بالجماعة ، كما صنع المصنف (٨) ، بشهادة المستقرى لالفاظهم في البسائط والمختصرات .

— أو ياء مخاطبة = : وليست الا ضميرا ، الا عند الاخفش والمازني فحرف خطاب ، وانما « أعربت » (٩) هذه الامثلة بالنون ، لأنها كما قال الرضى (١٠) : لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة المناسبة للألف ، والضممة المناسبة للواو ، والكسرة المناسبة للياء ، لم يكن دوران الاعراب عليه ، ولا علة بناء فيه ، فيمنع الاعراب بالكلية / ، فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابتها في الغنة للواو ، وخص هذا الابدال بالفعل اللاحق به هذه الأحرف الثلاثة ، دون يخشى ويدعوا ويرمى ، والقاضى وغلami ، وان قدرا الاعراب في عامتها ليكون الفعل اللاحق به تلك الأحرف كالثنى والمجموع على حده ، لمضارعة ( ألف ) يضويان ( ألف ) ضاربان ، و ( واو ) يضربون ( واو ) ضاربون ، وان اتضح بينهم الفرق من حيث حرفية اللاحق للاسم وحملت ( ياء ) تفعلين على أختيها ( الالف ) و ( الواو ) في إلحاق النون ، وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله من ( الالف ) و ( الياء ) لكون الضمير المرفوع

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٧ .

(٢) وهو : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالحق البزار الحافظ البصري صاحب المسند الكبير . قال ابن المساد : روى عن هذبة بن خالد وأقرانه وحدث في آخر عمره بأصبهان والعراق والشام . انظر : الشذرات ج ٢ ص ٢٠٩ - كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨٢ .

(٣) « هم » ساقطة من « ب »

(٤) في « ج » : فاغفر لهم الله يوم الدين ... الخ .

(٥) « ج ١ ص ٢٠ ظ . . . »

(٦) في « ج » : وبعضهم ... الخ .

(٧) في « ج » : وبعضهم ... الخ .

(٨) وصنع المصنف التعبير بالجمع ، لا كما احتمل ترتيب الشارح .

(٩) « أعربت » ساقطة من « ج » .

(١٠) في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ : نقل بتصريف .

المتصل كالجزم ، وخاصة اذا كان على حرف ، ولا سيما وهو حرف مد ولين ه .  
قلت : وفي كل ذلك دليل على تقدير الفاعل في « يفعل » بين اللام والحركة ،  
لظهوره قبل علامة الرفع في عامة الأمثلة ، قاله ابن خروف في شرح الكتاب .

- مكسورة = : / نصب على الحالية من النون . - بعد الالف = : حملا  
على نون المثني بالالف ، أو على الساكنين ، اذ أصلها السكون ، كسرا  
- غالبا = : لغيره ، وقد تفتح كقراءة بعض السلف : « أتعادني (١) » حكاهما  
أبو طاهر أحمد بن علي (٢) في كتابه في القراءات العشر عن عبدالوارث (٣) أحد  
رواه أبي عمرو ابن العلاء ، قال : وهي لغة شاذة ، وربما ضمت كقراءة بعضهم :  
« لا يأتيكما طعام ترزقانه » (٤) .

- مفتوحة بعد اختيها = : الواو والياء طلبا للتخفيف ، أو حملا على نون الجمع ،  
لقرعية الأفعال عن الأسماء ، لافتقارها اليها تركيبا ، فكما فتحت في : زيدون  
وزيد بن فكذا في تفعلون وتفعلين .

- وليست = : النون ، - دليل اعراب (٥) ، خلافا / للأخفش = : وابن  
درستويه في زعمها أنها دليله (٦) مقدرا قبل الأحرف الثلاثة ، كما في غلامى .

قال أثير الدين (٧) ، وحكاها لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبدالنور المالقي

---

(١) سورة الاحقاف : آية : ١٧ .

قال صاحب الاحقاف ص ٤٨١ : « واختلف في » اتمداني « فهشام بنون واحدة مشددة  
على ادغام نون الرفع في نون الوقاية ، وافقه الحسن ، وابن محيصن بخلفه ، والباقون بنونين  
مكسورتين خفيفتين : نونى الرفع والوقاية » وصر ذلك في الادغام ، وفتح ياءها نافع وابن  
كثير وأبو جعفر .

(٢) هو : أحمد بن علي بن عبدالله بن عمر بن سوار الاستاذ أبو طاهر الحنفى مؤلف « المستنير » في  
العشر « امام كبير محقق ثقة ، قرأ على الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني ، والحسن بن علي  
المطار ، وعلي بن محمد الخياط وغيرهم كذا قال ابن الجزرى : توفي عام ٤٩٦ انظر غاية النهاية  
ج ١ ص ٨٦ .

(٣) هو عبدالوارث بن عبدالمنعم الاهري النحوى اللغوى ابوالمكارم .  
قال القفطى : صاحب أبي العلاء بن سليمان المعرى ، رحل من « أهر » الى أبي العلاء بمصر  
النعمان من أرض الشام ، ولازمة وأخذ عنه جميع فنون الادب ، ورجع الى بلده ، وبرع  
عليه جماعة .

ولم يذكر تاريخ ميلاده أووفاته . انظر : الانباه ج ٢ ص ٢١٦ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٧ .

(٥) في بعض نسخ المتن الاعراب ... الخ .

(٦) في « ج » مدلوله مقدراً ... الخ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٥٦ ، ٥٨ . نقل بتصريف .

صاحب كتاب رصف (١) المباني في حروف المعاني (٢) عن السهيلي ، معتلا باشتغال تلك الحروف بالحركات المناسبة لها ، فكما منعت الاضافة الى ياء المتكلم ظهور الحركات آخر المضاف لشغله بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنا ، فقليل له : فما بال هذه النون تثبت رفعا لا جزما ، أو نصبا ، فقال : لأنها انما لحقت هذه الأفعال لوقوعها مواقع الأسماء ، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع ، لقيامها مقام الأسماء ، فكما قلت : ان زيدا يقوم ، فرفعته ايقاعا له موقع قائم ، فكذا ان الزيدين يقومان ، ملحقا اياه اياها « لخلوله محل قائمان » فاذا لم يقع ذلك الموقع لم يلحن كما في لم يقوما ولن يقوما ، لعدم صحة : لم قائمان ، ولن قائمان ، ومن ثم اذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضرب ذهب الرفع لعدم احتلاله محل الاسم ، فعلاية الرفع على رأيه في يقومان ضمة مقدرة في الميم ، وفي النصب فتحة مقدرة فيها ، وأما في الجزم فسكون الميم تقديرا .

قال المصنف (٣) : وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير (٤) لا حاجة اليه ، لاجتلاب الاعراب دلالة على ما يحدثه العامل ، والنون بذلك وافية ، فدعوى اعراب غيرها مدلول عليه بها مردودة .

وزعم الفارسي أن هذه الامثلة معربة ولا حرف اعراب فيها ، قال : اذ لا يكون حرف اعرابها النون ، لسقوطها للعامل ، مع أنها من صحاح الحروف ، ولا الضمير لأنه الفاعل ، ولكونه غير آخر ، و « لا » (٥) ما قبل الضمائر من اللامات للزومها حركة ما بعدها من الضمائر : من ضم أو فتح أو كسر ، ولا يلزم حرف الاعراب

(١) في « ج : صرف المباني ... الخ » .

(٢) وعبارة المألقي في الكتاب المذكور ص ٣٣٨ وما بعده : « الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كل فعل لحقه ضمير التثنية أو علامتها ، وهو الالف ، وضمير الجماعة ، المذكرين في الأصل أو علامتها ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة « وهو الياء » وكان ذلك الفعل مضارعا ، نحو : الزيدان يضريان ... فالنون في جميع هذه علامة اعراب « حرف عند جميع النحويين الا السهيلي أبا زيد فإنه يرى الاعراب مقدرا في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدر في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامى ، ورأيت غلامى » واحتج لذلك بأشياء لا تنظر على أصول النحويين ... فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداة نظرة الى ذكرها ... الخ .

وأحمد بن عبدالنور هذا كان عالما بالنحو ، قيما على العربية ، قرأ النحو على أبى المفرح المألقي وغيره . وله عدة كتب بالاضافة الى الكتاب المذكور توفي عام ٧٠٢ . انظر : البنية ج ١ ص ٣٣٣ - هدية العارفين ج ١ ص ١٠٣ - درة الحجال ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٥ فقل بتصرف .

(٤) في « ج : دعوى تمدد ولا حاجة ... الخ » .

(٥) « لا » ساقطة من ج .

حركة فلزم اعرابها ، ولا حرف اعراب فيها (١) .

وفي شرح الدماميني (٢) : ولقائل أن يقول : يرد هذا الاخير بأن ذلك لا يمنع كونه حرف اعراب ، بدليل المحكى والمتبع والمضاف للياء .

قلت : انما هو أخذ من قول أثير الدين (٣) ، وبين قول الفارسي والاختفش مناسبة « غير أن الاختفش يقول : / بتقدير الاعراب ، فهو أشبه فلا يوهمنك أن ذلك من عندياته (٤) .

- وتحذف = : النون ، - جزما ونصبا = : نحو « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا » (٥)  
فحمل النصب على الجزم لاختصاصه ، ولم يحمل على المشترك وهو الرفع كما حمل منصوب المثني والمجموع ، على حده على مجروره ، وانتصب ( جزما ونصبا ) على الظرفية ، أى وقت جزم ووقت نصب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، نحو : جئتك صلاة العصر وقدم الحاج ، ولك ألا تقدر مضافا مع المعطوف جعلاً للأول منصبا على المتعاطفين معا .

وفي شرح الدماميني (٦) الأول أحسن .

قلت : بل الثانى أطف وأرشق ، ولم يجعل من قبيل نزع الحافض ، لعدم اقتباسه ، فلا يصر اليه لغير ضرورة ، وفاته أن يقول : وعلى المفعول له « أى »  
(٧) لأجل الجزم ، ولأجل النصب ، وهو أظهرها كما صرح به في الخلاصة جمعها بين كلاميه وكما سأذكره .

(١) ذكر هذا الكلام قبل الشارح الاثير في شرحه ج ١ ص ٥٨ ولعل شارحنا نقل عنه ، وكلام أبى على الفارسي في كتابه الايضاح ج ١ ص ٢٤ بفكس مانسبته اليه الا اذا كان له رأيين في الموضوع ، وهذا من البعد بمكان ، لأن المقام لا يتسع لهما ، ولأنهما يكونان متناقضين ، أى أن النون ليست علامة اعراب ، وهى علامة اعراب في الافعال الخمسة ، ومثل هذا ليس من شأن أبى على ، فكلامه في كتاب الايضاح : فان تبيت الفاعل في الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التشبيه « ألفا » وعلامة الرفع نونا مكسورة وذلك نحو هو يضربان ويذهبان ، وإن جمعت في الفعل المضارع المرفوع ألحقت الجمع (واوا) ، وعلامة الرفع نونا مفتوحة ، وذلك نحو هم يضربون ويذهبون . فان كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث ألحقت لعلامة التأنيث « ياء » مكسورا ما قبلها ، وللرفع نونا مفتوحة فقلت : أنت تذهبين يا هذه ، فان الحق الفعل حرفا ناصبا أو جازما حذف هذه النونات فقلت لم تفعلوا ولن تفعلوا ... الخ .  
وعلى هذا ففسه الرأي المذكور في التشرح لأبى على مشكوك فيها ، ولا يعقل ذلك من امثال أبى على .

(٢) « ج ١ ص ٢١ و . »

(٣) في المرجع السابق .

(٤) الواقع أن هذا الرد باطل « اذ لا مناسبة بين ما ذكره الدماميني وبين كلام الاثير علما بأن الدماميني صرح في أول كتابه بعدم وجود شروح هذا الكتاب لديه سوى شرح ابن قاسم . فكيف يأخذه من شيء معلوم .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٤ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) « أى » ساقطة من « ج » .

ثم قال : (١) وعلى المصنف مؤاخذه من وجهين : أحدهما : أن قوله :  
وتحذف جزماً ونصباً غير أن الحذف هو الاعراب كما هو مذهب الجمهور .

قلت : لا نسلم عدم قضائه (٢) به ، « بل (٣) موضوع فيه » إذا حمل نصب  
المتعاطفين على المفعول له ، كما صرح به قول الخلاصة (٤) :  
وحذفها للجزم والنصب سمة .

وانما ألزمه ذلك بناء على ما انتحاه من نصبها على الظرفية .

ثم قال : (٥) الثاني أنك قد عرفت أننا أن الاخفش يرى الاعراب في الأمثلة  
تقديرياً ، وأن ثبوت النون وحذفها دليل التقدير ، فكان الصواب أن لو قدم قوله :  
ويحذف جزماً / ونصباً ، ثم يقول : وليس ثبوتها وحذفها دليل اعراب خلافاً  
للأخفش .

قلت : لا نسلم عدم تمام قول الاخفش بقوله : وليست دليل اعراب ... الخ  
لصراحته في كون ثبوتها دليلاً مطابقة ، وانطوائه على كون حذفها كذلك التزامياً ،  
مكتفياً عن الثاني بالاول لتلازمهما وإثارة للايجاز ، بل لا نسلم كون حذفها كسبوتها  
دلالة كما زعم ، وانما تدل عنده ثابتة كما هو قضية كلام المصنف متناً وشرحاً بل  
وغيره من عامة من وقفت على كلامه من أئمة العربية ، بل قصرُوا الدلالة في قوله  
على الثبوت أيضاً ، وحينئذ فسقط ما ابتناه على ذلك سؤالاً وجواباً من قوله : فان قلت :  
حملة على ذلك قوله : ولنون التوكيد جمعاً لمحال الحذف على نسق فأجاب بأن ذلك  
محل بحكايته تمام قول الأخفش وليس جمع المحال بالذي يوجب ارتكاب هذا الاختلال  
لا مكان الجمع وعدم الاختلال ، بأن يصنع ما ذكرناه ثم يقول : وتحذف أيضاً لنون  
التوكيد فتتم الفائدة هـ .

— و= : وتحذف النون المذكورة أيضاً — لنون التوكيد = : كراهية لتوالي الامثال  
نحو « يقولون ما يحبسهم » (٦) « ليسجننه » (٧) « فلا ينازعنك في الأمر » (٨) .  
— وقد تحذف لنون الوقاية = : نحو « اتحاجوني في الله » (٩) ، « أفقير

(١) أي الدامني .

(٢) في «ب» : اقتضائية له ... الخ .

(٣) « بل موضوع فيه » : ساقط من «ب» ، ج .

(٤) انظر : « شرح ابن عقيل على الألفية ج ١ ص ٧٩ » .

(٥) أي الدامني في المرجع السابق .

(٦) سورة هود ، آية : ٨ .

(٧) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .

(٨) سورة الحجج ، آية : ٦٧ .

(٩) سورة الانعام ، آية : ٨٠ . قال سراج الدين أبوحفص في كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات  
السمع ص ٣٦ : قوله تعالى « اتحاجوني » قرأ فافع وابن عاصر بتخفيف النون ، بخلافه عن  
هشام والباقر بالتشديد .

الله تأمروني ١ (١) ، - أو تدغم فيها = : كقراءة من قرأ الآيتين بالتشديد .  
وبعد فقي اجتماعهما ثلاثة أوجه : الفك نحو « أتعذاني أن أخرج » (٢) والادغام  
كآلية / في قراءة هشام عن أبي عامر (٣) ، والحذف نحو « أين شركائي الذين كنتم  
تشاقون فيهم » (٤) في قراءة نافع (٥) ، وقرئ بالأوجه الثلاثة : « أفغير الله تأمروني  
أعبد أيها الجاهلون » .

وأختلف في المحذوفة ، فقال سيبويه : نون الرفع ، واختاره مرجحاً إياه  
بأنها قد تحذف دون سبب ، ولم يعهد حذف الوقاية ، مع فعل محض غير ما ذكر ،  
وحذف ما عهد حذفه أولى ، وبأنها نائبة عن الضمة ، وقد حذفت تخفيفاً كقراءة  
أبي عمرو (٦) : « يأمركم » (٧) فحذفت النون ، ، ليؤمن تفضيل الفرع على الأصل ،  
وبأن حذفها يأمن به حذف الوقاية ، اذ لا سبب غيرها داع الى حذفها وحذف الوقاية  
أولاً غير مأمون معه حذف نون الرفع عند النصب والجزم ، / وبأن الوقاية

(١) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .

قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١٠٨ : في الآية المذكورة : « قرأ نافع : بتخفيف النون  
وفتح الياء ، وابن كثير : بتشديد النون وفتح الياء ، وابن عامر : بنونين : الاولى  
مفتوحة والثانية مكسورة ، وسكون الياء » والباقون : بتشديد النون وسكون الياء .

(٢) سورة الاحقاف : آية : ١٧ .

قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١١٦ : « أتعذاني أن » : قرأ هشام : بادغام النون  
الاولى في الثانية . والباقون بالانفصال ، وفتح الياء نافع وابن كثير ، وسكناً الباقون .

(٣) هو : عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله اليحصبي امام أهل الشام  
في القراءة « والذي أنهت اليه مشيخة الامراء بها . قال الجزري : قال الحافظ أبو عمر : أخذ  
القراءة عرضاً عن أبي الدرداء ، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان . وقيل  
عرض على عثمان نفسه قال الذهبي : قال هشام بن عمار : حدثنا عراك بن خالد « حدثنا يحيى  
ابن الحارث » قال قرأت على ابن عامر « وقرأ على المغيرة بن أبي شهاب توفي عام ١١٨ هـ .  
انظر : « معرفة القراءة الكبار » ج ١ ص ٦٧ - غاية النهاية ج ١ ص ٤٢٣ .

(٤) سورة النحل ، آية : ٢٧ - قال أبو حفص في « كتاب المكرر ص ٦٤ » : قرأ نافع بكسر  
النون والباقون بالفتح .

(٥) هو : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم ، ويقال : أبو نعيم ، ويقال : أبو الحسن  
وقيل : أبو عبدالله ، وقيل أبو عبد الرحمن اللبي . قال الذهبي : وأشهرهم : أبو رويم  
قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة وأصله من أصبهان . قال أبو عمر الداني : قرأ على الاعرج ،  
وأبي جعفر القاري . وغيرهم . وقال مالك : نافع امام الناس في القراءة .

قال ابن الجزري : وقال ابن مجاهد : وكان الامام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نافع ، قال : وكان عالماً بوجوه القراءات ، متبعاً لأثار الائمة الماضين  
ببلده .

انظر : « معرفة القراءة الكبار » ج ١ ص ٨٩ - غاية النهاية ج ٢ ص ٣٣٠ .

(٦) أي : أبي عمرو بن العلاء .

(٧) سورة البقرة . آية : ٦٧ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١١ : قوله تعالى : « إن الله  
يأمركم » قرأ أبو عمر بكسر اللام ، وروى عن الدوري اختلاس الحركة ، والباقون بالحركة  
الكسيلة ، وإيحرقة رفة .

لو كانت ( هي ) ( ١ ) المحذوفة لاحتج إلى كسرونون الرفع بعد الواو والياء ( ٢ ) ، ومع حذف نون الرفع لم يحتج الى تغيير ثان هـ .

قال في الكتاب ( ٣ ) في بعض أبواب نون التوكيد : ويقولون : هل تفعلن ذلك ، فتحذف نون الرفع ، لأنك ضاعفت النون وهم يستقلون التضعيف فحذفوها اذ كانت تحذف وحدها ، وهم في الموضوع أشد من ذلك بلغنا أن بعض القراء قرأ « أتحتاجون » ( ٤ ) وكان يقرأ « فبم تبشرون » ( ٥ ) وهي ( ٦ ) قراءة أهل المدينة استثقالا للتضعيف هـ .

وذهب على بن سليمان ( ٧ ) ، الاخفش الصغير ( ٨ ) ، وشيخه المبرد ، وأبو الفتح ، وشيخه أبو علي إلى أن المحذوف نون الوقاية احتجاجا بحصول التكرار والاستثقال بها ، فكانت بالحذف أولى ، وبأن نون الرفع علامة اعراب ، فالمحافظة عليها أجدر ، وبأن الوقاية حذفت لكثرة الأمثال في نحو اني وكأني ، وانما دخلت في ذلك تشبيها بالفعل ، فلو منع حذفها في بعض الأفعال لفضل الفرع على الأصل وبأن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه ، قاله أثير الدين ( ٩ ) .

قلت : وفيه نظر ، اذ لا استحالة في ذلك ، وانما المستحيل كون الاثر لا عن مؤثر ، ألم تر إهمال بعض العوامل مع انصبابها على المعمولات وتبنيها للعمل فيها فلا تنفعل لها ، كـ « لم » في قوله :

لولا فسوارس كانوا حولهم صبرا

يوم الصليفاء لم يوفوا بالجار ( ١٠ )

( ١ ) « هي » ساقطة من « ج » .

( ٢ ) في « ج » : الياء مع حذف ... الخ بدون واو .

( ٣ ) « ج ٢ ص ١٥٤ » .

( ٤ ) انظر سورة الأنعام ، آية : ٨٠ .

( ٥ ) انظر سورة الحجر ، آية : ٥٤ .

( ٦ ) في « ج » : أن الاخفش ... الخ « ، وفي « ب » : سليمان والاخفش .. الخ » .

( ٧ ) هو : علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الاخفش الصغير النحوي ، قال ابن الانباري : كان من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن ثعلب ، والمبرد ، وفضل اليزيدي ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني وغيره . توفي عام ( ٣١٥ ) قال السيوطي : أحد الثلاثة المشهورين ، وتاسع الاخفشين المذكورين هنا . وقال ابن النديم : وكان يضجر كثيراً اذا سئل عن شيء من النحو وكان حافظاً للاخبار ، توفي عام ( ٣١٥ ) ، وله من الكتب : كتاب الانباء ، وكتاب « التشبيه والجمع » ، وكتاب « الجراد » .

انظر : فهرست ابن النديم ص ٨٢ - الزهرة ص ٢٤٨ - الانباء ( ج ٢ ص ٢٧٦ - البغية

ج ٢ ص ١٦٧ ) .

( ٨ ) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٥٩ نقل بنصرف .

( ٩ ) سبق تحقيقه في ص ٢٢٠

و « أن » الناصبة في قوله :

أن تقراءان على أسماء وبحكما . . . البيت (١)

وقوله :

أبى علماء الناس أن يخبروني

بناطقة خرساء مساوها خجسر (٢)

وغير ذلك مما يطول إيراده مع إمكان إعماله ، وكونها ممنوعة الاعمال إذ ذلك بما قام بها مانع ، كحمل بعضها على ما لا يعمل لجامع بينهما ، خلاف الأصل والظاهر ، (مع عدم سوغان ذلك في عامتها) (٣) ، وبأن نون الوقاية إنما يضطر إليها عند عدم ما يغنى الفعل الكسر ، ونون الرفع تحصل بها العلامة مع وقايتها الفعل ذلك ، فكان حذف الوقاية أولى .

— ونذر = : باهمال الدال أى شد ، — حذفها = : أى نون الرفع ،

— مفردة = : أى مع عدم ملاقة مثل ، — في الرفع نظما = : كقوله :

أبيت أسرى وتبتي تدلكي . . . وجهك بالعنبر والمسك الذكي (٤)

أى تبتين وتدلكن ، فالشاهد فيه من موضعين .

(١) قال العمى في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، والشاهد في قوله « أن يقرآن » حيث أهملت « أن » حملا على إختها « ما » المصدرية ، خلافا للكوفيين في زعمهم أن « أن » من الخففة من الثقيلة ، وكان اتصالها بالفعل شاذاً .

راجع : « العمى » ج ٤ ص ٢٨٠ — مجلس ثعلب ص ٣٢٢ — ابن يعيش ج ٧ ص ١٤ ، ج ٨ ص ١٤٣ — الخزائن ج ٣ ص ٥٥٩ — التصريح ج ٢ ص ٢٢٢ — شرح شواهد المعنى ص ١٠٠ — شواهد التوضيح ص ١٨٠ .

(٢) لم أعرف قائله ، وقال محقق شواهد التوضيح ص ١٨١ : لم أقف عليه في كتاب . والشاهد فيه مثل سابقه .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب ج د » .

(٤) قال : البغدادي في الخزائن : وهذا البيت لم أقف على قائله ، وقال : وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر ، قال : ومنه حذف النون الذى هو علامة الرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم تشبيها لها بالضممة من حيث كانتا علامتى رفع . . . كما فعل بالحركة في « أشرب » من قوله وهو امرؤ القيس : فاليوم أشرب . . . البيت . وقال ابن جني في الخصائص وسألت أبا علي — رحمه الله — عن قوله : أبيت أسرى وتبتي . . . البيت فخصنا فيه ، واستغنى الأمر فيه على أنه حذف النون من « تبتين » كما حذف الحركة للضرورة في قوله : « فاليوم أشرب » غير مستحقب . كذا وجهته معه فقال لى : فكيف تصنع بقوله : « تدلكي » ؟ ، قلت : تجعله بدلا من « تبتى » ، أو حالا ، فنحذف النون ، كما حذفها من الاول في الموضعين — أى كون تدلكي بدلا أو حالا — فاطمان الأمر على هذا ، وقد يجوز أن يكون « تبتى » في موضع النصب باضمار « أن » في غير الجواب . . . الخ .

راجع : « الخصائص » ج ١ ص ٣٨٨ — الخزائن ج ٣ ص ٥٢٥ — المحتسب ج ٢ ص ٢٢ — التصريح ج ١ ص ١١١ — الدرر ج ١ ص ١٢٧ .

وفي شرح (١) اللماميني كذا قالوا .

قلت : انما قاله (٢) من شروح هذا الكتاب فيما علمت أثير الدين (٣) والبهاء ابن عقيل (٤) .

ثم قال (٥) : وانما يتم هذا اذا كان القصد مجرد الاخبار بصورة الحال ، وأما ان قصد الانكار لجالها ، أو التعجب منها ، بأن تقدّر همزة الاستفهام الانكاري أو التعجبي ، وتجعل (٦) « تبتى » « نصبا » بأن « مضمرة بعد الواو الجوابية . أى أبيت أسرى وتبتى تدلكن (٧) ، فالشاهد من موضع واحد وهو تدلكنى (٨) .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من مباحثه ومستخرجات فكره ، اذ قد نبه على ذلك غيره أيضا ممن تعاطى شرح شواهد العربية ، ولفظه : الشاهد في « تدلكنى » وأما « تبتى » : فيجوز أنه نصب « بأن » مضمرة في جواب الاستفهام ، حذف همزته تقديره : أأبيت على حد قوله :

ألم أك جاركم ويكون بينى . وبينكم المودة والاخاء (٩) هـ .  
على أن حملة على غير الاخبار خروج عن الظاهر ، لا لقريته ، فالعدل عنه متعين وأنشد صاحب / البسيط :

ولا تغصبوا الناس أمواهم . اذا ماملكتهم بأن تغصبوا (١٠)  
بناء على أن « لا » نفى لا نهي ، وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب :  
واذ يغصبوا الناس أمواهم . اذا ما ملكوهم ولم يغصبوا (١١)  
وهو صريح في حذفها ، مع عدم ملاقة مثل أو عامل ، وقال أبو طالب / :

- 
- (١) « ج ١ ص ٢١ ظ » .  
(٢) في « ج : قالوا ... الخ » .  
(٣) في شرحه لتسهيل ج ١ و ٥٩ .  
(٤) في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٧ ظ .  
(٥) أى اللماميني في المرجع السابق .  
(٦) في « ج : ويجعل ... الخ بالياء » .  
(٧) في « ب ، ج : تدلكنى ... الخ » .  
(٨) في « ج : يدلكنى ... الخ » .  
(٩) قائله : الخطيئة واسمه : جرول بن أوس ، من قصيدة قالها تقريبا للزبرقان ويروى :  
« ألم أك مسلما » و « محرما » بدل « جاركم » .  
والشاهد فيه نصب المضارع بعد واو المصاحبة بأن مضمرة .  
راجع : الكتاب ج ١ ص ٤٢٥ - المقتضب ج ٢ ص ٢٧ - المي ج ٤ ص ٤١٧ -  
شرح شواهد المغنى ص ٩٥٠ - ديوانه ص ٩٨ - الدرر ج ٢ ص ١٠ .  
(١٠) استشهد بالبيت الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٥٩ . ولم اعرضه قائله .  
(١١) نفس البيت السابق برواية أخرى .

فان يك قوم سرهم ما صنعتم \* ستحتلبوها لاقحا غير باهل (١)

- و = : ندر أيضا حذفها مفردة ، - ثرا = : كقراءة أبي عمرو / « وقالوا ساحران تظاهرا » (٢) بتشديد الظاء ، أى تتظاهران ، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين ، وأدعت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع .

وفي الحديث : « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » (٣) أى تدخلون ، ولا تؤمنون ، وفي صحيح مسلم « ابن الحجاج في قتلى بدر حين قال عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم « الحديث فسمع قول النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : كيف يسمعون ؟ وأنى يسمعون ؟ وقد جيفوا » (٤) يريد : أنتنوا ، يقال : جافت نجيف ، وجيفت واجتافت ، أى : انتنت (٥) قاله في القاموس (٦) .

قال أثير الدين (٧) : والحق أن ذلك مخصوص بالشعر اجراء لها مجرى الضمة في ذلك .

- وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل = : احتراز من حركات الاعراب ، - من شبه الاعراب = : بيان لابهام « ما » و ( شبه ) بكسر فسكون ، أو بفتحتين ، لغتان بمعنى الشبيه ، أى من الامر المشابه الاعراب أى في كونه حركة ضم أو فتح

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة قال فيها ابن هشام في السيرة : فلما غشي أبوطالب دهاء العرب أن يركبوه مع قومه قال قصيدته التي تموز فيها بحرم مكة ، وبمكانه منها ، وتودد فيها أشراف قومه ، وهو على ذلك يخبرهم وغيرهم في ذلك من شعره أنه غير مسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تاركه لشيء أبداً حتى يهلك دونه . وذكر من تلك القصيدة أربعة وتسعين بيتاً وقال : هذا ما صحت لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها . انظر : الروض الأنف ج ٢ ص ١٦ .  
والبيت ذكره ابن مالك في « شواهد التوضيح » ص ١٧٣ برواية :  
فان سرقوا بعض ما قد صنعوا \* البيت  
ورواية السيرة :

فان يك قوما نثرنا صنعتم \*  
وتحتلبوها لقمة غير باهل  
قال السهيلي في الروض ج ٢ ص ٢٧ : وقوله : « لقمة غير باهل : الباهل الناقة التي لا صرار على اخلافها ، فهي مباحة الخلب ، يقال : ناقة مصرورة اذا كان على خلفها صرار يمنع الفصل من أن يرضع . والشاهد قوله : ستحتلبوها » حيث حذفت النون بدون ملاقات مثل أو عامل .

(٢) سورة القصص ، آية : ٤٨ .  
(٣) ذكر هذا الحديث ابن مالك في شواهد التوضيح « ص ١٧٣ » وقال : ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه اللوى . وذكر الحديث . ونصه في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣ : « كتاب الايمان : « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا حتى تحابوا » بشرط النون من « تدخلون » .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٨ ص ١٦٣ = ١٦٤ - كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار ... الخ .

(٥) في « ج : أى اجتافت ... الخ » .

(٦) « ج ٣ ص ١٢٩ » .

(٧) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٩ . نقل بتصريف .

أو كسر ، وكونه آخر الكلمة لاحشوها أو أولها ، - وليس = : هو - حكاية = :  
نحو من زيدا أو من زيد لقائل : رأيت زيدا أو مررت بزيد ، ومذهب الكوفية أنها  
حركة اعراب ، كما أوضحناه في شرح باب الحكاية من هذا الكتاب ، - أو اتباعا = :  
كقراءة زيد بن علي (١) ، وغيره : « الحمد لله » (٢) بكسر الدال ، وقراءة  
« الحسن » (٣) للملائكة اسجدوا » (٤) بضم التاء ثم كسرت للاتباع ، اما لكسرة  
متأخرة « كالحمد لله » ، أو متقدمة نحو : « في أم الكتاب » (٥) بكسر الهمزة في قراءة  
الأخوين ، وهي لغة قريش وهذيل وهوازن .

وفي شرح الدماميني (٦) : وأما (٧) لباء متأخرة كما في غلامى وعسيت بكسر  
السين .

قلت : وسأورد عليك ما فيه ان شاء الله تعالى ، وانما يدخل في كلام المصنف  
اتباع الآخر بعده ، لأن المقام للحركات المشبهة حركات الاعراب .

- أو نقلا = : كقراءة ورش « ألم تعلم أن الله » (٨) - أو تخلصا من  
ساكنين = : نحو « من يشأ الله يضلله » (٩) « ولا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء  
من دون المؤمنين » (١٠) (١١) .

وفي شرح الدماميني (١٢) فان قلت : الجمهور على أن كسرة ميم نحو « غلامى »  
لمناسبة الباء ، فظاهره أن ليست اتباعية ، فنقص المصنف عددا على رأيهم .

(١)

(٢) سورة الفاتحة ، آية : ١ ، قال صاحب الاتحاف : وعن الحسن « الحمد لله حيث وقع بكسر  
الدال اتباعا لكسرة لام الجر بعدها . والجمهور بالرفع على الابتداء ، والخبر بعده « أى متعلقه .

(٣) « الحسن » ساقط من « ج » .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٣٤ . قال صاحب اتحاف البشر ص ١٦٢ : « واختلف في « للملائكة  
اسجدوا » وهو في خمسة مواضع : هنا ، والاعراف ، والاسراء ، والكهف ، وطه ،  
فأبو جعفر من رواية ابن حجاز ، ومن غير طريق هبة الله ، وغيره عن ابن وردان بضم التاء  
حالة الوصل في الخمسة اتباعا لضم الجيم ، ولم يمتد بالساكن فاصلا ، وافقه الشنوذى « وروى  
هبة الله وغيره عن ابن وردان أشمام كسرتها الضم ، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان  
والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحروف .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٤ - قال صاحب الاتحاف ص ٤٧٢ : « قرأه » في أم « بكسر الهمزة  
حمزة والكسائي وصلا ، فان ابتداء ضمها كالباقيين في الحاليين .

(٦) « ج ١ ص ٢١ ظ » .

(٧) في « ب » : الباء ... انخ » .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ ، ١٠٧ ، المائة ، آية : ٤٠ ، الحج آية : ٧٠ .

(٩) سورة الانعام « آية : ٣٠ .

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ٣٨ .

(١١) ما بين القوسين ساقط من « ج »

(١٢) « ج ١ ص ٢٢ و . »

فأجاب : بأن الاتباع اذا قيس بما ذكرناه يعنى مما أورد عنه آنفا كان كلامه شاملا لحركة آخر المضاف ، لئلا ، وليس ثم نقص ينافي تفسير الاتباع بما تقدم ، وقد نص ابنه (١) أنها اتباعية .

قلت : قد نص أثير الدين (٢) بما ينفيه فقال : فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ست ، ونقص سابعة : وهى حركات المضاف لئلا غير مثنى ولا مجموعا على حده على رأى الجمهور ، اذ ليست بنائية عندهم ، ولا من الحركات التى عدّها (٣) .

— فهو = : أى ما خالف الحركات الست ، بل السبع (٤) بناء على عد حركة المضاف لئلا — بناء = : فالقاء اما رابطة لجواب الشرط ، ان قدرت ( ما ) الشرطية أو داخلة على خبر المبتدأ مضمنا معنى الشرط / ان قدرت موصولة ، ولا يدفعه كون الفعل ماضيا ، لجعله اذ ذاك / مستقبلا معنى ، كالذى أتاني فله درهم ، على أنه يمكن دخولها باقيا على مضيه كما سيأتى ان شاء الله تعالى في باب الموصول .

— وأنواعه = : أى البناء ، — ضم = : كحيث ومن قبل ومن بعد ، — وفتح = : كأين وكيف ، — وكسر = : كنزال وأمس ، — ووقف = : ككم ومن قد ، وهذه التسمية لألقاب البناء بما ذكر ، ولألقاب الاعراب بما مر (٥) لسيبويه وجمهور البصرية بل عامتهم كما مر عن الرضى (٦) ، ومن ثم قال في الكتاب : (٧) وانما ذكرت ثمانية مجاز فرقا بين ما يحدث لعامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول .

قلت : وفي هذا دفع دعوى اللدمايين السابقة (٨) : قصر الفرق على ألقاب المعربات والمبنيات دون ألقاب الحركات ، وقد غلط المازني فيما ذكر عنه أبو العلاء

(١) وعبارة ابن النظم في شرح الالفية ص ٢٥ : لئلا المتكلم من الضمائر التى تتصل بالاسماء وغيرها . وقد الرمت كسر ما قبلها اتباعا ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٩ ، ٦٠ نقل بتصريف .

(٣) قال ابن جنى في الخصائص ج ٣ ص ٥٧ بخصوص الكسرة قبل ياء المتكلم ومن ذلك قولك : مرتت بنلاى فاليم موضع جرة الاعراب المستحقة بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر ، انما هذه هى التى تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، نحو : هذا غلامى ، ورأيت غلامى ، فبأنها في الرفع والنصب يؤذيك أنها ليست كسرة الاعراب ، وإن كانت بلفظها . اذا هذه الكسرة تكون قسما بحالة ، فهى الحركة السابعة لآخر الكلمة .

(٤) أى حركات آخر الكلمة وهى : (١) حركة الاعراب (٢) حركة الحكاية (٣) حركة الاتباع (٤) حركة النقل (٥) حركة التخلص من ساكنين (٦) حركة البناء (٧) حركة المضاف لئلا المتكلمة .

(٥) أنظر : « ص ٢٧٧ » .

(٦) بل ابن الحاجب بناء على دعوى الشارح أنظر : ص ٢٧٨ هامش ٩ .

(٧) ج ١ ص ٣ . وعبارته : وانما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة ، لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين مايبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه تغير شيء أحدث ذلك فيه من — العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحروف وذلك الحرف الاعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم للحروف الاعراب ، وحروف الاعراب للاسماء المتكلمة وللأفعال المضارعة للاسماء الفاعلين ... الخ .

(٨) أنظر : « ص ٢٨٣ » .

ابن أبى زرعة (١) سيبويه في قوله : وهى تجرى على ثمانية مجار ، بأن المبنى لا يتغير فكيف تكون له مجار ، ولابن كيسان ، والزجاج ، وعلى بن سليمان (٢) ، ومحمد بن الوليد (٣) ، كلام في تصحيح كلام سيبويه مذكور في هذا المقام .

#### • خاتمة •

لم يفرق المصنف في التعبير في جانبى الاعراب والبناء ، فعبر بالانواع في الموضعين ، وقد فرق ابن الحاجب (٤) فعبر في الأول بالانواع ، وفي الثانى بالالقاب ، ووجهه بعض بأنه لم يسم حركات البناء والوقف أنواعا ، لفقد ما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الأصل ، اذ الأصل انحصار البناء في شىء واحد وهو السكون بالنقل ، لاطباقهم آن الأصل في البناء السكون ، فلما كان من حق البناء عدم شموله هذه الاشياء نظرا الى الأصل ، لم يطلق عليها اسم الانواع ، رعاية لجانب الأصل . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير الا خيره .

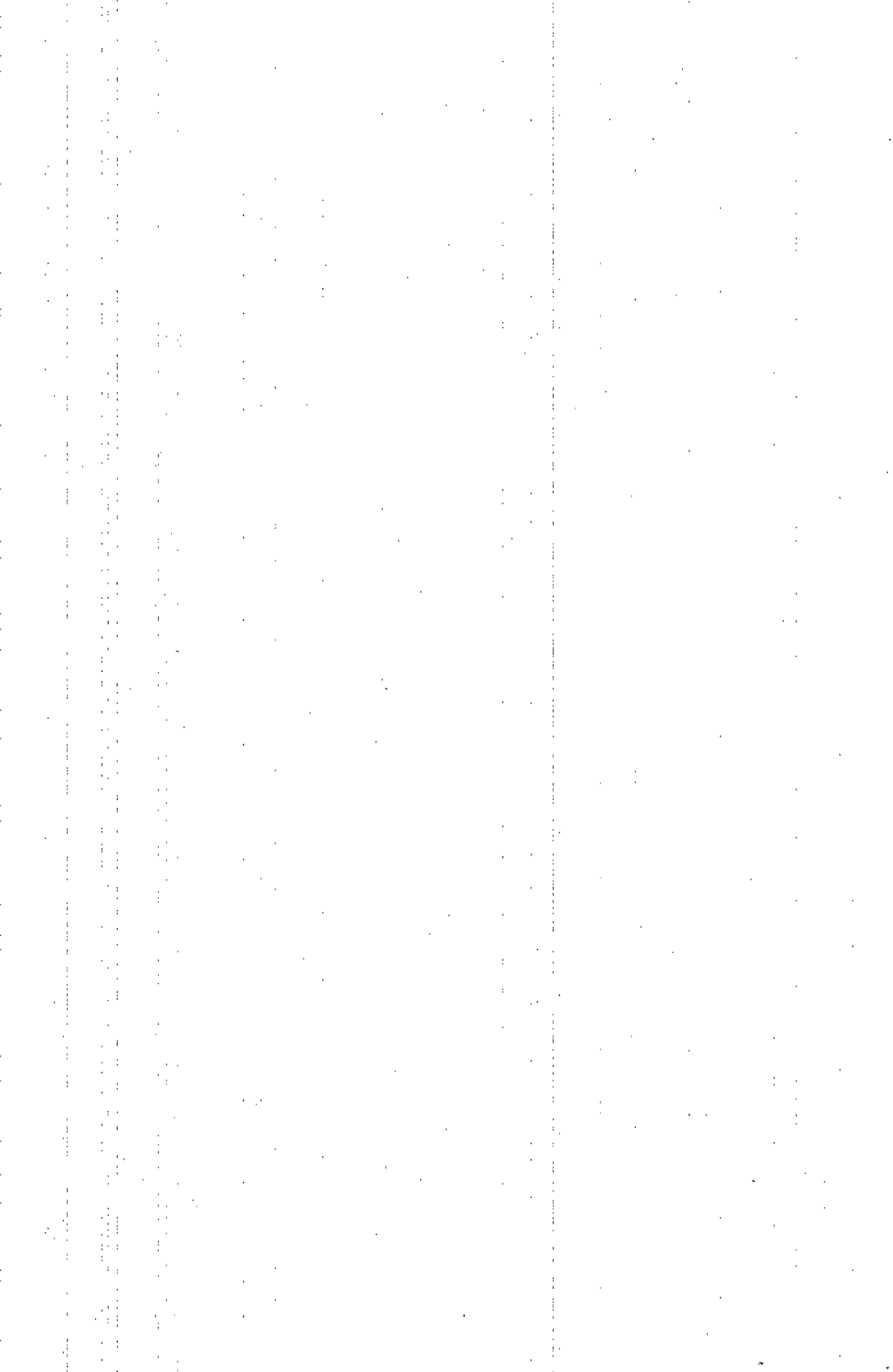
---

(١) هو : أبو يعلى بن أبى زرعة الباهلى النحوى البصرى . قال القفطى : أحد أصحاب المازنى ، ومن نرا عليه كتاب سيبويه ، ولم يكون له نباهة المبرد وله في النحو كتاب مغلل حسن ، وله نكت على كتاب سيبويه لا بأس بفوائدها وكان النحاة يسمونه : غلام المازنى « لكثرة ملازمته له ، وبعضهم يسميه : أبوالملا بن أبى زرعة واسمه في الحقيقة : « محمد » وهو باهى النسب ... وكان ثقة فيما يرويه . توفي عام ٢٥٧ . انظر : الانباه ج ٤ ص ١٨٤ طبقات الزبيدى ص ١٢٠ » .

(٢) أى الاخفش الصغير .

(٣) هو : محمد بن الوليد أبو الحسن بن ولاد التميمى النحوى المصرى ، أخذ عن أبى عل الدينورى وعن محمد بن حيان بمصر ، ورحل الى العراق وقرأ على المبرد كتاب سيبويه ، وله قصة مع المبرد وابنه في شأن كتاب سيبويه ، توفي عام ٢٩٨ هـ . انظر : « هدية العارفين ج ٢ ص ٢١ الانباه ج ٣ ص ٢٢٤ - طبقات ابن قاضى شعبة ص ٢٧٣ - البنية ج ١ ص ٢٥٩ .

(٤) انظر : شرحه للكافية ج ١ ص ٦٤ ، ٩ .



اسما كان أو فعلا - يظهر الاعراب بالحركات = : نحو زيد يقوم ، - والسكون نحو لم يقم ، لا يقال ظاهره أن الاعراب غير الحركة (١) والسكون ، وهو خلاف ما مر ، لأننا نقول : يطلق الاعراب تارة على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وأخرى على فعل المتكلم بذلك ، تقول : أعربت الكلمة بالحركة ، وأعربتها بالسكون إذا جعلتها معربة بواسطة الحركة أو السكون ، على معنى جعل الحركة أو السكون إعرابا لها ، فإذا قيل : ظهر إعراب الكلمة بالحركة أو السكون ، فالمعنى ظهر أثر إعرابها بذلك ، فالمجرور ظرف لغو متعلق بإعراب ، على حذف مضاف ، أى أثر إعراب ، والأثر حيثئذ / هو الحركة أو السكون .

وكلام المصنف يتمشى على الثاني ، ولا محذور فيه .

- أو يقدر = : أى الاعراب - في حرفه = : كجاء الفتى بتقدير الضمة في الألف ، فالاعراب في نحو ذلك من ذوات الألف مقدر ، وهى عبارة الأكثر .

وقسم بعض نحائنا المغاربة الاعراب أربعة أقسام : ملفوظ ، ومقدر ، ومنوى ومعتبر ، فالأول كزيد ، والثانى نحو الملهى ، لانقلاب الألف عن ياء مقطرة ، والثالث كحبلى وأرطى ، لعدم انقلاب الفيهما عن شئ ، والرابع موضع الاسم المبني نحو هذا .

- وهو = : أى حرف (٢) الاعراب ، - آخر المعرب = : كالدال والميم آخرى زيد ويقوم ، لا آخر المبني ، فلا حرف أعرب له .

قال ابن يعيش : (٣) وربما سمي آخر الكلمة مطلقا حرف إعراب ، قال : وعليه فالباء من « ضرب » إعراب ، أى حرفه ، على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان محل إعراب .

قلت : ولا يرد أن قضية كلام المصنف أن الاعراب بالحرف لا يقدر / ، لأن الكلام في إعراب مقدر في الحرف وليس الا الحركة أو السكون لا الحرف اذ ليس مقدر في حرف الاعراب .

وفي شرح النمامى (٤) : وظاهر هذا الكلام أن الاعراب بالحرف لا يقدر ، وهو خلاف قوله في باب الاضافة في مسلمى رفعا ، وكذا ينبغي أن يعد من ذلك نحو « ليسجننه » ، على اختياره أن المحذوف نون الرفع .

(١) في « ج : الحركات ... الخ » .

(٢) في « ج : أحرف ... الخ » .

(٣) في شرح المفصل « ج ١ ص ٥١ »

(٤) « ج ١ ص ٢٢ و . » .

ثم قال (١) : وقد يجاب بأن هذا وإن كان مقدرا فليس في حرف الاعراب ، والكلام إنما هو في المقدر فيه ، وهو الحركة والسكون .

قلت : وأنت خير بعدم ظهور ذلك الظاهر ، بل بعد استقامته بشهادة عقد الباب لاعراب المعتل ، وهو لا يقدر في حرف إلا الحركات ، فكيف يورد عليه ؟ أن ظاهره عدم تقدير الاعراب بالحروف مقويا لإياه ، ومستبعدا لما ذكر جوابا عنه بادخال حرف التعليل ، وهل أضعف من هذا الإيراد ؟ .

— فان كان = : حرف الاعراب آخر المعرب ، — ألفا قدر فيه غير الجزم = : وهو الرفع والنصب في الصنفين نحو الفتى يسعى ، وإن الفتى لن يسعى ، والجر في الاسم كمررت بالفتى .

— وإن كان = : حرف الاعراب أو آخر المعرب ، — ياء = : كالمقاضي يرمى ، — أو واوا = : كيفزوا ، يشبهانه = : / أى الألف في كون حركة ما قبلها من جنسهما فخرج نحو : ضبى ودلو ، وهذا القيد غير محتاج اليه بالنسبة الى الياء إلا في الأسماء وأما الواو فلا ضرورة أنها لا تكون آخر اسم معرب « رأسا » (٢) ، ولا فعل معرب إلا كذلك . كيدعو — وقبر . فيهما الرفع = : كالمقاضي يرمى ويعزو ، استقلا أيضا ، فان كان غير منصرف كمررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة .

وأغفل المصنف من مسائل المنقوص ما تقدر فيه الفتحة اتفاقا ، وهو ما أعرب عن مركب إعراب متضافين آخر صدرهما ياء كمعدى كرب ، وقالى قلا ، تنزلا للياء فيه منزلة ياء « درديس » — للدهاية ، والشيخ والعجوز والغاية — فكما لا تنفعل « هاتيك » (٣) للعوامل لم تنفعل ذى استصحابا لحكمها حالة البناء ، وقد نبه على ذلك في باب منع الصرف (٤) ، فقال في ثالث فصوله : يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل .

وقد زعم الفراء أن الياء قد ترد آخر الفعل ومتلوها ساكن ، فيظهر فيها علامة الرفع ، لجر يان الياء الساكنة المتلو مجرى صحاح الحروف ، وأنشد :

(١) أى الدمايى .

(٢) « رأسا » ساقطة من « ب » .

(٣) « هاتيك » ساقطة من « ج » .

(٤) انظر التسهيل لتحقيق بركات ص ٢٢١ ، وقد بحث على هذا الباب في شرح ابن مالك فلم أجده ولعله ساقط .

وكأنها بين النساء سبيكة • تمشى بسدة بيتها فتعى (١)

— وينوب حذف الثلاثة = : الألف والواو والياء — عن السكون = : في المضارع نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم ، لمعاقبة هذه الأحرف الضمة ، وأجريت في الحذف مجراها ، هكذا (٢) قرره المشائخ .

قال أثير الدين (٣) : ونقول الذى يقتضيه النظر أنها حذفت عند الجازم لا به فان القياس أن يحذف الجازم الضمة المقدرة فيهما ، غير أنه يلتبس بالمرفوع لو اقتصر على ذلك ، فحذف الجازم الضمة المقدرة وتبعته هذه الحروف فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع ه .

وقضية كلام المصنف حذف هذه الحروف ، سواء كانت عليه ابتداء ، أو بدلا من همزة كيقرا في يقرأ ، ويقرى في يقرى ، ويوضو في يوضو ، لكن فصل بعض نختاتنا المغاربة في الثانى (٤) بين أن يقدر دخول الجازم قبل البدل فيمنع الحذف ، لعمل الجازم عمله في حذف الضمة قبل الابدال ، أو بعده فيجوز حذفها نظرا الى لفظها ، وقرارها نظرا الى أصلها ، هذا رأى المصنف (٥) ، وابن عصفور (٦) .

(١) قال الشنقلى في الدرر : لم أعر عن قائل هذا البيت ، وفي اللسان قال الفراء : وإذا أسكن ما قبل الياء الاولى لم تدغم ، كقولك : هو يعي ويحيى ، قال : ومن انقلب من أدغم في مثل هذا ، وأشد لبعضهم : فكأنها بين النساء ... البيت . وقال : قال أبو اسحاق النحوى : هذا غير جائز عند حدائق النحويين ، وذكر أن البيت الذى استشهد به الفراء ليس بمعروف .

وقال ابن جنى في المحتسب في قوله تعالى من سورة الاحقاف ، آية : ٢٢ « ولم يعي مخلقهن بقادر » : ما رواه عمرو عن الحسن « ولم يعي » بكسر العين وسكون الياء ، قال أبو الفتح : هذا مذنب ترغيب العرب عنه ، وهو اعلال عين الفعل ، وتصحيح لامة ... ولم يأت هذا في انفصل الا في بيت شاذ أنشده الفراء ، وهو قول الشاعر : وكأنها بين النساء ... البيت فاعل العين ، وصحيح اللام : ورفع ما لم ترفعه العرب ... الخ . وقال الاشئوف في شرحه : وأما قوله : وكأنها بين النساء ... البيت فشاذا لا يقاس عليه خلافا للفراء . راجع : المحتسب ج ٢ ص ٢٦٩ - اللسان ج ٢ ص ٢٤٧ - الدرر ج ١ ص ٢١ - الاشئوف ج ٤ ص ٢٨٢ .

(٢) في « ب » : كذا قرره ... الخ « يسقط » الهاء .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ و ١٦ نقل بتصرف شديد .

(٤) أى كون الحروف بدلا من همزة .

(٥) أى الرأى الثانى من التفصيل ، وهو الحذف مطلقا جوازا ، وهذا بناء على قول الشارح أما ما في شرح ابن مالك ، وما مثل به فلا يدل عليه ، لأنه قال في ج ١ ص ٥٩ : الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه نحو : من يمد الله يخشه ويرهبه فحذف للجزم « يا » يهدى ، وألف يخشى ، و« واو » يرجو ... الخ .

(٦) قال ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٤٩ و ٥٠ : وأما الحزم فله علامتان وهما : السكون والحذف ، فالحذف في صنفين من الافعال أحدهما : ما رفع منها بالنون ، جزمه بحذفها ، والآخر : كل فعل في آخره حرف علة غير مبدلة من همزة جزمه أيضا بحذفه ... فان كان مبدلا من همزة نحو يقرأ ويقرى ويوضو جاز فيه وجهان ، أحدهما : حذف حرف العلة الملقا بالممثل المحض ، والثانى : اثباته اجراء له مجرى الصحيح .

وقد رد عليه معاصروه فمن بعدهم بأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل  
القياسي لا يجوز الا في الضرورات ، كما نص على ذلك سيبويه (١) وغيره كأبى  
على في الحجة ، وأبى الفتح ، وأفرد له في الخصائص (٢) بابا .

وقال الخضرأوى : يجوز أن والاثبات أحسن كقوله :

عجبت من ليلك وانتياها \* من حيث زارتني ولم أورابها (٣)  
أى أشعر بها من ورائي ، فاقضى أنه من ورأت بالفتح أى شعرت وهو ما لأثير  
الدين (٤) .

قلت : وهو خلاف ما في القاموس (٥) ، وهو أنه من (ورا) بالضم مقتصر  
عليه .

ومن الحذف قوله : أنشده ابن عصفور : (٦)

جرى متى يظلم يعاقب بظلمه

سريعا والا يبد (٧) بالظلم يظلم (٨)

ولا حجة فيه ، لثبوت بدى يبدى كبقى يبقى ، وخص ذلك ابن الضائع  
- وكان من أجله أصحاب الاندلسي - أيضاً بالضرورات ، - الا في الضرورة - :  
استثناء من منطوق مامر كله من ظهور وتقدير ونياية ، لامن المسألة الاخيرة فقط  
بدليل مابعد من المسائل .

(١) انظر الكتاب « ج ٢ ص ١٦٤ » .

(٢) « ج ٣ ص ١٤٩ وما بعدها » .

(٣) البيت من شواهد سيبويه « ولم اعرف قائله قال الاعم في هامش الكتاب : الشاهد فيه تخفيف الهمزة  
الساكنة من قوله « أوراب » ، لما احتاج اليه من ردف القافية . ولو حققها على ما يجب لانها  
طوف لم يحزله ، من أجل الردف المضمر في القافية ، ومعنى « لم أورابها » : لم اعلم بها ،  
وحقيقتها لم اشعر بها ، والانتيا : المقصد . وفي اللسان عن الفارسي : وما أورثت الشيء  
أى : لم اشعر به ، قال : من حيث زارتني ولم أورابها ، أضطر فأبدل . وأما قول لبيد :  
تسلب الكأس ولم تواربها ، قال : وقد روى : ولم تورأ بها ، قال : رويته وأوراته :  
إذا أعلمته ... قال : وقول الشاعر : واعاني فلم أورأ به فأحببته ، أى دعاني ولم اشعر به  
ورواية صاحب الدرر : ولم أدري بها « وعليها فاشاهد : عدم حذف حرف العلة للجازم  
ونص صاحب الدرر على أن الرواية الاولى هي الصحيحة وقال : ولم أقف على قائله : وهو  
من أبيات الكتاب الخمسين . راجع : الكتاب ج ٢ ص ١٦٥ - المصح ج ١ ص ٥٢  
الدرر ج ١ ص ٢٨ - اللسان ج ١ ص ١٨٩ » .

(٤) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦١ » .

(٥) « ج ١ ص ٢٣ » وعبارته : وما درئت بالضم ، وقد يشدد : ما شعرت ... الخ .

(٦) انظر المقرب « ج ١ ص ٥٥ » .

(٧) في « ج : يبدأ بالظلم ... الخ » ، باثبات ألف « يبدأ » .

(٨) البيت من معلقة زهير بن أبى سلمى المزني المشهور بمدح الحارث بن أبى حازمة وهيم بن سنان =

وفي شرح الدماميني (١) : ومن مفهومه ، لاقتضاء كلامه بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر ، فمن ثم استثنى مواضع من ذلك المفهوم . قلت : وهو مدفوع بأن ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر مصرح به صدر الباب منطوقاً مستثنى منه ، فليس مفتقراً الى أخذه مفهوماً مستثنى منه .  
- فيقدر لأجلها = : أى الضرورة ، - جزمها = : فثبت مقدراً فيها الجزم كقوله :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا

من هجو زبان لم تهجو ولم تدع (٢)

وقوله :

ألم يأتيك والابناء تنمى . بما لاقت (٣) لبون بنى زيادة (٤)

المريين » ويذكر سميها بالصلح بين عيس وذبيان ، وتحملها الحماة كذا في ديوانه . قال الاعلم : وقوله : « جرى . يعنى : الاسد » والجرىء : ذر الجراءة « وهى الشجاعة » وقوله : « والايد بالظلم يظلم » يقول : أن لم يظلم بداهم بالظلم ، لعزة نفسه وشدة جرأته . والشاهد في قوله : « بيد » لأن الاصل : « يبدأ » مهورز انلام من « بدأ » أبدل من الهزة ألفاً اضطراراً ، ثم حذف الالف للجازم ، قيل : وهذا من أقبح الضرورات . راجع : « ديوان زهير ص ١٧ - شرح القصائد العشر ص ٢٣٢ - المقرب لابن عصفور ج ١ ص ٥٠ - الدرر ج ١ ص ٢٩ » .

(١) « ج ١ ص ٢٢ ظ » .  
(٢) قال العيني : لم أقف على أسم قائله . وقال البغدادى في شواهد الشافية والبيت مع شهرته لم يعرف قائله . وفي هامش الشافية : ينسب بعضهم الى أبى عمرو بن العلاء ، واسمه : زبان ، يقوله للفردق الشاعر المعروف ، وكان قد هجاه ثم اعتذره . قال البغدادى : على أنه سكنت الواو من « بهجو » شذوذاً مع وجود المفتضى لحذفها ، وهو الجازم ، قال ابن جنى في سر الصناعة « يجوز أيضاً أن يكون ممن يقول في الرفع : هو بهجو ، فيضم الواو ، ويجزئها مجزئاً ، الصحيح فاذا جزم سكنها ، فيكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من « بهجو » ... الخ . والمعنى أنك هجوت واعتذرت فكأنك لم تهجو . راجع : « شرح شواهد الشافية ج ٤ ص ٤٠٦ - أمالي الشجرى ج ١ ص ٨٥ - العيني ج ١ ص ٢٣٤ - شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢١ - المنصف لابن جنى ج ٢ ص ١١٥ - ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤ - الدرر ج ١ ص ٢٨ » .  
(٣) في « ج : بما فعلت ... الخ » .

(٤) قائله : قيس ابن زهير العيسى ، من قصيدة دالية بسبب ماحدث بينه وبين الربيع بن زياد العيسى في قصة الدرع المشهورة . قال أبو زيد في نوادره : وقوله : « ألم يأتيك » قدر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة ، حتى كأنه قال : هو يأتيك ، كما تقول : هو يضربك ، ثم يحذف اللصة الجزم ، فتقول : ألم يأتيك كما تقول : ألم يكركمك ... وانما يجوز هذا في الضرورة ... الخ . والشاهد : إبقاء الياء مع الجزم « فيكون مقدراً . راجع : « الكتاب ج ١ ص ١٥ ، ج ٢ ص ٥٩ - النوادر ص ٢٠٣ - المحتسب ج ١ ص ٦٧ ، ١٩٦ - الخصائص ج ١ ص ٣٣٣ - سر صناعة الاعراب ص ٨٨ - أمالي الشجرى ج ١ ص ٨٤ ، ٢١٥ - العيني ج ١ ص ٢٣٠ - الخزانة ج ٣ ص ٥٣٤ - المقرب ج ١ ص ٥٠ - ابن يعيش ج ٨ ص ٢٤ ج ١ ص ١٠٤ - الدرر ج ١ ص ٢٨ » .

وقوله :

إذا العجوز غضبت فطلق . ولا ترضاها ولا تملق (١)

واعمد لأخرى ذات دل موق

لينة المس (٢) كس الخرق

ومع ذلك بعض في الالف ، معتلا بتحريك أختيها نصبا في النثر ورفعاً في الشعر ، قياساً للرفع على النصب فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة ، وسلم الحرف المعتل ، ولا يتأتى ذلك في الالف ، ضرورة عدم تحريكها . ونصره ابن عصفور ، وأول ولا ترضاها على أن الحملة حالية ، ومثار الخلاف : اختلافهم فيما حذفه الجازم ، فقيل : الضمة المقدرة ، وعليه فيجوز في الالف كغيرها ، وقيل : الظاهرة ، إذ قد تظهر في الضرورات كما سيأتي ، وعليه فيمتنع - في الالف ، ونقل بعض : أن لغة لبعض العرب اقرار هذه الحروف مع الجازم في السعة .

وزعم بعض : أن ماورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأت عنها الحروف الموجودة ، فأما قوله تعالى : « لاتخف (٣) دركا ولا تخشى و (٤) » فاستدل به بعض على الاقرار بكونه يراه نهما ، وأوله السرافي على أنه مجزوم بحذف الالف ، والموجودة انما جيء بها رعاية للفواصل ، كهى في

(١) قائل هذا الرجز : رؤية بن العجاج ، قال ابن جنى في كتاب المنصف « شبهت الالف بالياء في أن ثبتت في موضع الجزم ، فانه قدر الحركة هنا وحذفها للجزم ، وهذا بعيد ، لان الالف لا يمكن تحريكها أبداً ، وقال في سر صناعة الاعراب : « فأثبت الالف أيضا في موضع الجزم تشبيهاً بالياء في « ألم يأتيك » ، على أن بعضهم قد رواه على الوجه الاعرف : « ولا قرضا ولا تملق » .

وقال ابن الشجرى في تخريج هذا البيت والذي قبله : « ووجه ذلك أنها نزلا « الواو والياء » منزلة الحرف الصحيح ، فقدر فيهما الحركة ، فكان الجازم دخل ولفظ الفعل : « يأتيك » وتهجو بضم لامهما كقولك : يضر بك ويخرج ، فاسقط الحركة المقدرة ، كما يسقط الحركة الملفوظ بها ... الخ وهذا المعنى الذى يعنيه شارحنا .

وقال البغدادي في شواهد الشافية : ويجوز تخريجه على أن « لا » فيه فافيه ، والتقدير : فطلقها غير مترض لها ، ويكون قوله : « ولا تملق » معطوفاً على قوله : « فطلق » قاله ابن عصفور في كتاب الضرائر . راجع : سر الصناعة ج ١ ص ٨٩ - المنصف ج ٢ ص ١١٥ - الخصائص ج ١ ص ٣٠٧ - التخصيص ج ١٣ ص ٢٥٨ ، ج ١٤ ص ٩ - الشافية ج ٤ ص ٤٠٩ - أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ - الخزانة ج ٣ ص ٥٣٣ - المعنى ج ١ ص ٢٣٦ - ملحقات ديوانه ص ١٧٩ - الدرر ج ١ ص ٢٨ .

(٢) في « ج : ذا دلال موق لينة المس ... الخ .

(٣) في « ب : لا تخاف ... الخ » .

(٤) سورة طه ، آية : ٧٧ . قال الزمخشري في الكتاب ج ٢ ص ٥٤٧ : « ولا تخشى » إذ قرئ « لا تخف » ثلاثة أوجه : ان يستأنف كأنه قيل : وانت لا تخشى ... أن لا تكون الالف المنقلبة عن الياء التى هي لام الفعل ، ولكن زائدة للاطلاق ... وان يكون مثل قوله : كأن لم قرى قبل أسيراً يمانيا . ومثله في إملاء مامن به الرحمن للكبرى ج ٢ ص ١٢٥ .

«الضئونا» (١) ، و«السبيلا» (٢) في قراءة من أثبت .

وقال بعض : إنما الفعل مرفوع ، والجملة استئنافية ، أى وأنت لا تخشى  
وأما قول الشاعر :

وتضحك مني شيخه عبشمية . كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا (٣)

فقيل : الالف أشباع ، وقال القارسي : بل لأن الأصل ترى في لغة من قال : يرى : فلما دخل الجازم حذف الالف ، ثم نقلت حركة الهمزة الى الراء وأبدلت ألفا ، كما قالوا : المرأة والكمة (في المرأة والكمة) (٤) ومن رواه كأن لم ترى فالتاء للخطاب التفاتاً من الغيبة ، وعلامة جزمه حذف النون اذ أصله ترين .

تنبيه : يجوز للضائر الحزم بعد حذف حروف العلة محاكاة لما لم يحذف منه شيء كقولہ :

(١) سورة الاحزاب : آية : ١٠ . ونصها «وتظنون بالله الظنونا» .

(٢) سورة الاحزاب ، آية : ٦٧ ، قال صاحب تحف البشرى ٤٣٠ : « واختلف في الظنوننا هناك » و« الرسولوا وقالوا » و« السبلا ربنا » فنافع وابن عامر وابوبكر وابوجعفر ألف بيد النون واللام وصلا ووفقا في الثلاثة للرسم ، وايضا هذه الالف تشبه « هاء » « السكت » وقد ثبتت وصلا ، باجراء له مجرى الوقف ، فكذا هذه الالف ، وافقهم الحسن والاعشى وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي وخلف عن نفسه باثباتها في الوقف دون الوصول ، اجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الالف الاطلاق ، وافقهم ابن محيصن ، والباقون يحذفها في الجالين ، لانها لا اصل لها ، قال السمين : قولهم : تشبيها للفواصل بالقوافي ، لا أحب هذه العبارة فانها منكبة لفظا .

(٣) **قائله :** سيد ينفوٲ بن وقاص الحارثي ، واسمه : ربيعة بن كعب الأرب بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، فارس سيد لقومه بني الحرث بن كعب ، وكان قائدهم في يوم الكلاب الثاني الى بني تميم وفي ذلك اليوم أسر وقتل النعمان بن جساس في ذلك اليوم ، وهو قائد بني تميم ، فقتل به بعد تعذيب وقيل تنفيذ القتل طلب منهم أن يطلقوا لسانه ، ليذم اصحابه ويندب نفسه ، فأجابوا طلبه ، فقال تلك القصيدة التي منها بيت الشاهد . وقوله : « عيشية » نسبة الى « عبد شمس » والذي اسره فتى من بني عمير بن عبد شمس ، وكان أهوج ، فلما قدم به قالت أمه لمبد يموث من أنت ؟ قال : أنا سيد القوم « فضحك وقالت : قبحك الله من سيد قوم حين أسرك هذا الاهوج ، ولذلك قال : وتضحك مني ... الخ . وروى : « ولم قر » يسكون الهزرة ، وعليها فلا شاهد فيه .

قال ابن هشام في المعنى : وخرجه أبوعلی علی أن « أصله » ترائی « جمزة بعدها ألف ... ثم حذفت الالف للجازم ، ثم بدلت الهمزة الفاء .

وأخرجه ابن جني في المحجب على أن الاصل : « لم قر » ثم أضيفت الفتحة فأنشأ عنها ألفا .  
راجع : الفضليات ص ١٥٨ - المحجب ج ١ ص ٦٩ - الخزانة ج ١ ص ٣١٤ - المغني  
ج ١ ص ٢٨٢ - شرح شواهد المغني ص ٦٧٥ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥٧ - ج ٩ ص ١١١  
(٤) « المرأة والكفاءة » ساقط من « ب » .

ومن يتق فان الله معسه \* ورزق الله متتاب وغادى (١)  
ومنه في الامر ما أنشده القراء :

قالت سليمي اشتر لنا دقيقاً \* واشتر وعجل خادما لبيقاً (٢)

ويظهر لأجلها في الضرورة جر الياء = : كقوله :

لا بارك الله في الفوائى هل \* بصبحن الالهى مطلب (٣)

وقوله :

ويوماً (٤) يوافى الهوى غير ماضى

ويوما ترى منهن غولا تفولا (٥)

(١) قال البغدادي في شواهد الشافية : إن الأصل : « ومن يتق » إلا أنه أسكن اجراء المتصل المنفصل  
أو اجراء للوصل بجري الوقف . وقال : ولم أقف على قسمة ، ولا على قائله ، ولم يكتب  
ابن برى ولا السفدي عنه شيئاً .

وقال ابن جنى في المحتسب : أسكن قاف « يتق » استغناء ، أو اجراء للوصل على حد الوقف .  
وقال في الخصائص : تحذف الحركات للتخفيف وذكر البيت . ورواية غير شارحنا من المراجع  
التي تذكر : « مؤثاب » وغاندى « أى راجع من : اثتاب ، بمعنى ؟ أب . وقال أحمد بن فارس  
في كتابه : « الصابى » : اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها الاختلاف في الحركات  
... والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : « معكم » و « معكم » ،  
أنشد القراء : ومن يتق فان الله معه \* ... البيت . راجع : الخصائص ج ١ ص ٤٣٠٦ ،  
ج ٢ ص ٣١٧ ، ٣٢٩ - المحتسب ج ١ ص ٣٦٢ - الصاحبى ص ١٩ - الشافية ج  
ص ٢٢٨ - الدرر ج ٢ ص ٢٨ .

(٧) هذا الرجز نسب أبو زيد في نوادره للذافر الكندي ، وقال : قال أبو حاتم : أسكن « واشتر »  
وهذا منكر في العربية . وقال البغدادي في الشافية بعد ذكر الابيات التي منها بيت الشاهد : وزاد  
بعدها أبو محمد الاعرابى في « ضالة الاديب » سبعة ابيات وهي ... وقال : هذه الابيات لسكتة  
ابن نصره عبد لبيبة ، وكان تزوج بصرية فكلفت عيش العراق . راجع : « النوادر ص ٣٠٨ -  
الخصائص ج ٢ ص ٢٤٠ ، ج ٣ ص ٩٦ - المنصف لابن جنى ج ٢ ص ٢٣٧ - الشافية  
ج ٤ ص ٢٢٤ - المحتسب ج ١ ص ٣٦١ .

(٣) قاله : عبدالله بن قيس الرقيات ، من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان ، والشاهد تحريك الياء  
من « الفوائى » واجراؤها على الاصل للضرورة . قال ابن جنى في الخصائص : ومنه اجراء المعتل  
يجرى الصحيح ، نحو قوله :  
لا بارك الله في الفوائى ... البيت .

راجع : « الكتاب ج ٢ ص ٥٩ - المختضب ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٣ ص ٣٥٤ - الخصائص  
ج ١ ص ٣٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ - المنصف ج ١ ص ٩٧ ، ٨١ - المحتسب ج ١ ص ١١١  
أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٦ - ديوانه ص ٣ - شرح شواهد المفتى ص ٦٢٠ - اللسان  
مادة « غنا » .

(٤) في « ج : ويوم ... الخ » .

(٥) قاله : جرير بن عطية من قصيدة يهجو بها الاخطل ، والشاهد في قوله : « غير ماضى » حيث  
حركت الياء في « ماضى » للضرورة ، والقياس أسكانها لانه أسم فاعل من مضى بمعنى ، كقافى  
من مضى يقضى ، وقال ابن جنى في المنصف : وحكى ابوعل عن أبى العباس أن أبا عثمان كان  
ينشده : « ليس ماضيا » فهذا لا ضرورة فيه ، ورواية الديوان : « غير ماضيا » كذلك .

راجع : « الكتاب ج ٢ ص ٥٩ - المختضب ج ١ ص ١٤٤ - نوادر أبى زيد ص ٢٠٣ -  
الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ - المنصف ج ٢ ص ٨٠ - المعنى ج ١ ص ٢٢٧ - أمالى الشجرى  
ج ١ ص ٨٢ - ديوانه ص ٤٥٥ .

وقوله :

كذبتم وبيت الله تبنى محمدا  
ولم تختضب سمر العوالى بالدم (١)

وقوله :

ما إن رأيت ولا أرى في مدتي  
كجوارى يلعبن بالصحراء (٢)

- وقوله :

ولو كنت حراً ذا وفاء جعلتنباً  
لعينك من دون العوالى مقنعا (٣)

قلت : وعلى هذا بنى القاضي أبو الفضل (٤) عياض قوله :

وتخصه بزواكى الصلوات \* ونواحى التسليم والبركات

من أبياته الشهيرة التى أوردها كتابه : الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى  
الله عليه وسلم ، متمدحاً للمدينة الشريفة ومتشوقاً إياها ، وهى هذه متبركا بها .

يا دار خير المسلمين ومن به \* هدى الانام وخص بالآيات  
عندى لاجلك لوعة وصباية \* وتشوق متوقد بالجمرات

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٠ ، والسيرى في همم المومنين ج ١  
ص ٥٣ - وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٣٠ : لم أئف على قائله ، والشاهد فيه :  
ظهور الكسرة في ياء « العالى » .

(٢) قال البغدادى في الخزانة : والبيت مع كثرة تداوله في كتب اللغة لم أئف على قائله ، وقال في  
شرح شواهد الشافية : على أن قوماً من العرب يحرون الياء مجرى الحرف الصحيح في الاختيار ،  
فيحركونها بالجر والرفع ، وقال في شرح الكافية إن هذا ضرورة وهو المشهور .  
وقال : قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : فيه ضرورتان : أحدهما : إثبات الياء  
وتحريكها ، وكان حقّه أن يحذفها ، فيقول : كجوار ، والثانية : أنه صرف مالا ينصرف .  
وكان الوجه لما أثبت الياء اجراء لها مجرى الصحيح أن يمنع الصرف ، فيقول : كجوارى .  
راجع : الشافية ج ٤ ص ٤٠٣ - الخزانة ج ٣ ص ٥٢٦ - أمالى الزجاجى ص ٨٣ -  
ابن بيميش ج ١٠ ص ١٠١ .

(٣) هذا البيت لم اعرف تمتته ولا قائله والشاهد فيه قوله : « العوالى » مثل الابيات السابقة .

(٤) وهو عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضي أبو الفضل اليحصبي البسى المراكشى المحدث  
المالكى ، ولد عام ٤٧٦ هـ ، وتوفي بمراكش عام ٥٤٤ هـ هجرية ، ومن هو شهرة وعلماء  
ونبوغا ، له مؤلفات عديدة ذكر منها صاحب هدية العارفين « ج ١ ص ٨٠٥ » مجموعة منها :  
الاجوبة النخبة عن الاسئلة المحيرة ، أخبار القرطبيين ، الاعلام في حدود الاحكام ، شرح  
صحيح مسلم ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة مذهب الامام مالك - الشفا وغير ذلك  
كثير . وانظر نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض ج ٣ ص ٤٤٢ X الشذرات ج ٤  
ص ١٣٨ - الوفيات ج ٣ ص ٤٨٣ .

وعلى عهد ان ملأت محاجرى • من تلکم الجدرات والعرصات  
لأعفرن حصون شي بينها (١) • من كثرة التقييل والرشفات

لولا العوادي والاعادي زررتها

أبدا ولو سحبا على الوجنات

لكن سأهدى من جفيل تحبى

لقطين تلك الدار والحجرات

أذكى من المسك المفتق نفخه

تغشاه بالآصال والبكرات

وتخصه بزواكى الصلوات

وتوامى التسليم والبركات

وقد عارضها الامام العبدري (٢) الحاجي بما جاريته به في ذلك من قولى سنة ست

وأربعين :

يا دار خير الرسل يامشوى المني

قلبي لأجلك نائر اللوعات

يهنيك أنك مهبط الوحي الذي

يعتاده جبريل بالآيات

مغنى الرسول ومنزّل قد طالما

فيه تردد دائم البكرات

أسمى الخليفة منصبا وشفيهم

يوم المعاد بمجمع الحشرات

عندى لفقلك (٣) لوعة عذرية

وحشا البلايل مضرم الخنيات

ولواعج لفتح القواد لهيها

وجوانح ترضى (٤) بالزفرات

(١) في « ج : بها ... الخ » .

(٢) في « ب : العبدى الحاجي : واسمه : محمد بن محمد بن محمد بن محمد العبدري ابن الحاج أبو عبد الله الصوفي ، القاسى الدار » وقد نزل مصر بعد أن سمع ببلاده ، ثم حج وسمع الموطأ من الخافظ تقي الدين عبيد الاسودى ، وحدث به ، ولزم الشيخ أبا محمد بن أبى حجرة . وهو صاحب كتاب المدخل الكثير الفوائد ، كشف فيه عن معائب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها وأكثرها مما ينكر . وبعضها مما يحتمل ، كذا قال ابن حجر : انظر : درة المجال ج ٢ ص ١١٤ - شجرة النور ج ٢ ص ٢١٨ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٤٩ .

(٣) في « ب : لاجلك ... الخ » ، وفي « ج : وحشى ... الخ » ، وفي « ب : مضرم الخنيات ... الخ » .

(٤) في « ب : ترقص بالزفرات ... الخ » .

لوساعد المقدور أو يقضى العنا  
 لسعت قبل الرأس بالوجنات  
 ولثمت من قرب عير قد زرى (١)  
 بالمسك مزفوراً لدى النشقات  
 ولئن نأيت ولا نأيت لانثرن  
 أسفا عليك لآلى العبرات  
 وعلى الذى شرفت به منك الذرى  
 أزكى سلام عاطر التسمات

- ويظهر لأجلها - رفعها = : في الاسم كقوله :

وكأن بين الخيل (٢) في حافاته  
 ترمى بين دوالى الزراع (٣)

وقول جرير :

وعرق الفرزدق شر العروق • خبيث الثرى كابى الأزند (٤)

وقال الآخر :

تراه وقد بذ الرماة كأنه • امام الكلاب مصفى الخد أصلم (٥)  
 و«بذ» بموحدة ودال معجمة غلب ، ومصفى الخد ميمله ، والاصلم مقطوع  
 الأذنين من أصولهما .

(١) في «ج» : قد زرى ... الخ .

(٢) في «ج» : الخلق ... الخ .

(٣) البيت من شواهد السيوطى في هرع الهوامع ج ١ ص ٥٣ ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٣٠ :  
 لم أقف على قائله ، وروايته : «تدلى بين» بدل «ترمى بين» .  
 والشاهد في قوله : دوالى ، حيث ظهر رفع الياء .

(٤) البيت من قصيدة يهجو بها جرير الفرزدق ، والبيمت ، والاختل ، وقوله كابى الأزند  
 من كبار الزند ، إذا لم تخرج ناره ، وفيها الشاهد ، حيث ظهرت الضمة على الياء .  
 راجع : «ديوانه ص ١٢٩ - المعنى ج ١ ص ٢٢٤ - الدرر ج ١ ص ٣٩» .

(٥) قائله : أبوخراش الهذلى من قصيدة ، ورواية ديوان الهذليين والخصائص وقد فات ... الخ ،  
 يدل : «وقد بذ» . قال ابن جنى في الخصائص بعد البيت : تعلم منه أن أصل قولك :  
 هذا معطى زيد : معطى زيد . فكأنه يقول : أن «مصفى» . وروى «مصفى» بفتح الياء  
 قال السكرى في شرح أشعار الهذليين : نصب «مصفى» على الحال ، وقوله : «أصلم»  
 يقول : كأنه من شدة ماصر أذنيه أصلم ، وأصلم : مقطوع الأذنين ، وهو بذلك يصف  
 الطبيب ، لأنه في عدوه الشديد يميل خده ويصفيه ، ويخفف أذنيه و«مصفى» بالرفع خبر  
 لـ «كأنه» وهو محل الشاهد أما على رواية السكرى ، فلا شاهد فيه . راجع : «أشعار الهذليين  
 ص ١٢١٩ الخصائص ج ١ ص ٢٥٨ - المنتصف لابن جنى ج ٢ ص ٨١» .

وفي الفعل كقوله :

فعوضني عنها غنائى ولم تكن • تساوى عندى غير خمس دراهم (١)

قلت : وعليه بنى شرف الدين البوصيرى الشاذلى (٢) طريقه قوله في همزيته في امتداح المصطفى صلى الله عليه وسلم واهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين .

وبريحانين طيبهما منك • الذى أودعتهما الزهراء  
كنت تؤويهما اليك كما • آوت من الخط نقطتيها الياء  
من شهيدين ليس ينسبني • ألطف مصائبهما ولا كربلاء

— ورفع الواو : كقوله :

إذا قلت على القلب يسئو فيضت • هواجسى لا ينفك تغريه بالوجد (٣)

— ويقدر لأجلها = : أى الضرورة تقديرأ — كثيرأ = : أو زمنا كثيرا ،  
أو في السعة = : تقديرأ — قليلا = : ، أو زمنا قليلا ، — نصبهما = : أى الواو  
والياء ، أما تقدير نصب الياء ضرورة في الاسم فكقوله :

ولوأن واش باليمامة داره • ودارى بأدنى حضرموت اهتدى ليا (٤)

(١) قال المبنى : هذا البيت أنشده الفراء « ولم يذكر قائله ، وقال أبوحيان : لم يعرف قائله ، بل لعله مصنوع ، وقال المبنى : قلت : قائله : رجل من الاعراب ، وذكر قصته مع عبدالله بن عباس رضي الله عنه ، وذكر أبيات منها بيت الشاهد . وفعل مثله الشنقيطى في الدرر اللوامع . والشاهد في قوله : « تساوى » حيث رفعت الياء .

راجع : « المبنى » ج ١ ص ٢٤٧ - الخزانة ج ٣ ص ٥٠٢ - الدرر ج ١ ص ٣٠ »

(٢) هو : شرف الدين محمد أبو عبدالله بن سعيد الدلاسى ثم البوصيرى المتوفى سنة ٦٩٤ صاحب قصيدة البردة المشهورة المسماة بالكواكب الدرية في مدح خير البرية بالإضافة الى قصيدة الهزمية الشهيرة في المدائح النبوية ، وقد شرحنا عدة شروح « وتناولها العلماء بالبحث والتخمين دلالة على عظمتها » وعظمه قائلها . أنظر « كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٣١ - ١٣٤٩ - هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٨ - دائرة المعارف البستانى ج ٥ ص ٣١١ وما بعدها .

(٣) هذا البيت لم يعرف قائله ، فقد سكت عليه المبنى في شواهد الكبرى ، وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع : لم أقف على قائل هذا البيت ، والشاهد في قوله : « يسئو » حيث أظهر الضمة على الواو ، قال المبنى : فدل على أن المحذوف عند دخول الحازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو ، وهذا على رأى بعض النحاة . راجع : « المبنى » ج ١ ص ٢٥٢ - الجمع ج ١ ص ٥٣ - الدرر ج ١ ص ٣٠ .

(٤) قائله : مجنون بنى عامر ، واسمه : قيس ابن معاذ ، والبيت من قصيدة مشهورة طويلة ، والشاهد : تقدير النصب على الياء المحذوفة للضرورة من قوله : « واش » لان أصله : واشيا وفيه تسكين الياء من « واش » شذوذا ، وحذفت الياء ، لانتقائها ساكنة مع نون التثنية . ورواية الديوان وغيره : فلوكان واش ... الخ . لا شاهد فيها ، ولا شذوذ ، والواشى : الحمام المفسد ما بين الشخصين ، وأصله من وثى الثوب أى تشبهه وتحسينه ، واليمامية : بلد في نجد ، وحضرموت : مدينة في اليمن .

راجع : الخزانة : ج ٤ ص ٣٩٥ - الشافية ج ٤ ص ٧١ ، ٤٠٥ - ابن عيش ج ٦ ص ٥١ - شواهد المغنى ص ٦٩٨ - الدرر ج ١ ص ٢٩ ديوانه ص ٣٠١ .

وقول زهير :

ومن بعض أطراف الزجاج فانه  
يطبع العوالى ركبت كل لخدم (١)

وقوله النابغة :

ردت عليه أقاصيه ولبده . ضرب الوليدة بالمسحاة غائلان (٢)

وقول الآخر :

أكثر أقواما حياء وقد أرى  
صدورهم باد على مراضها (٣)  
أى باديا .

وزعم أبو حاتم (٤) أنها لغة فصيحة .

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة قالها زهير بمناسبة تمام الصلح بين عبس وذبيان قال الأعظم في معنى البيت : من عصى الأمر الصغير صار إلى الأمر الكبير ، وضرب الزجاج ، والعوالى مثلا ، والعوالى : صدور الرماح وأعاليتها مما يمل السنان ، والزجاج : أسافل الرماح والتهنم : التمشيت الأضي . انظر : « شعر زهير صنعة الأعظم ص ٢٤ . والشاهد في قوله : « العوالى » حيث قيل انصب على الياء .

(٢) البيت من قصيدة مشهورة من القصائد العشر ، قال التبريزي في شرحها : ويروى ردت عليه أقاصيها « بالبناء للمفعول ، وهذه الرواية أجود ، وأنه إذا قال ردت أقاصيها « فأقاصيها في موضع رفع ، فأسكن الياء ، لأن الضمة فيها ثقيلة . وإذا روى « ردت » بالبناء للمفعول فأقاصيها في موضع نصب ، والفتحة لا تستقل ، فكان يجب أن تفتح الياء ، ألا أنه يجوز اسكانها في الضرورة ، لأنه يسكن في الرفع والخفض ، فأجرى النصب مجراها . وقوله : « لبدت » أى سكنت ، و« الوليدة » العادمة الشابة ، و« التأد » الموضع الناعم . التراب . راجع : « القصائد العشر ص ٥١٥ - المختضب ج ٤ ص ٢١ - الخزانة ج ٢ ص ٢٦ - ديوانه ص ١٧ .

(٣) قائله : الشماخ بن ضرار الذبياني من قصيدة « وروى : « قلوبهم » بدل « صدورهم » و « تأرى وتقل » « مكان » باد « و » أجامل « يدك » « أكثر » . قال ابن جني في « المنصف » : ومن العرب من يشبه الياء بالألف ، لقربها منها ، فيقول : على صورة واحدة ، كما تقول : هذه عصا ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، بلفظ واحد ، قال الشاعر أنشدناه أبو علي : أكثر أقواما . . . باديا على مراضها . وقوله : مراضها : من قولهم قلب مريض بالعداوة ، وهو التفاف « جمل قلوبهم بما فيها من عداوة له ، وحقد عليه كأنها مريضة بذلك . راجع : « ديوانه ص ٢١٥ - المنصف ج ٢ ص ١١٤ .

(٤) هو : سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني ، ومن سكان البصرة ، قال ابن النديم كان كثير الرواية عن أبي زيد ، وأبى عبيدة ، والاصمعي ، عالما باللغة والشعر . قال المبرد : سمعته يقول : قرأت كتاب سيبويه على الاخفش مرتين . وذكره ابن النديم عدة تصنيفات منها : كتاب « ما يلحق فيه العامة » وكتاب « المذكر والمؤنث » وكتاب « المقصور والممدود » وغيرها . اختلف في تاريخ وفاته ، قيل عام : خمسين - أو أربع وخمسين ، أو خمس وخمسين ، أو ثمان وأربعين - ومائتين . انظر : الفهرست ص ٥٨ - النزهة ص ١٨٩ - الانباه ج ٢ ص ٥٨ - البنية ج ١ ص ٦٠٦ - هدية العارفين ج ١ ص ٤١١ .

وأما تقدير نصبها في الفعل فكقوله :

ما أقدر الله أن يدني على شحط

من داره الحزن ممن داره صول (١)

والشحط بشين معجمة بزنة فرس البعد ، والحزن بفتح الحاء المهملة فسكون

الزاء فتون ضد السهل (وهو) (٢) موضع يبلاده العرب وهو المعنى (٣) هنا ،  
وصول بضم الصاد المهملة موضع .

وأما تقدير النصب في الواو ضرورة فليس إلا في الفعل كقوله :

فما سودتني عامر عن ورائة \* أبى الله أن أسمو بأمر ولا أب (٤)

وقوله :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها

رفعنا وانزلنا القطين المولىدا (٥)

(١) قاله : حنجد بن حنجد المرى من قصيدة ، والشاهد في قوله « أن يدني » حيث قدر النصب فيه للضرورة وأثبت الشاعر الياء ساكنة . وفيه شاهد آخر وهو : - شئوذا ما أقدر الله - لعدم قبول صفات الله الكثرة ، وقد رجح السيوطي في الجمع : جواز التعجب من صفات الله وساق على ذلك أدلة . راجع المعنى : ج ١ ص ٢٣٨ - الجمع ج ٢ ص ١٦٧ - الدرر ج ٢ ص ٢٢٤ - شرح الحماسة ص ١٨٣١ .

(٢) « وهو » ساقطة من « أ ، ب » .

(٣) في « ب » : المعنى هاهنا ... الخ .

(٤) قاله : عامر بن الطفيل بن مالك العمري الجعدي ، كان سيد بني عامر في الجاهلية . وقد حضر الاسلام ، واختلف في إسلامه ، والبيت من قصيدة له في ديوانه ، والشاهد في قوله : « أن أسمو » حيث قدر النصب على الواو ضرورة . راجع : « المختب ج ١ ص ١٢٧ - المعنى ج ١ ص ٢٤٢ - الخزانة ج ٣ ص ٥٢٧ - شواهد المعنى ص ٩٥٣ - ديوانه ص ١٠ » .

(٥) قاله : الاخطل : من قصيدة يشيب فيها بنسوة ، و« القطين » : الخدم ورواية الخصائص « نزلن » بدل « رفعن » ، قال ابن جني في الخصائص وشبهت الواو في ذلك - أى الاسكان في موضع النصب - بالياء ، كما شبهت الياء بالالف .

وقال البغدادي في الخزانة : وكان أبو العباس المبر يذهب الى أن اسكان هذه الواو في موضع النصب من أحسن الضرورات « وذلك لأن الالف ساكنة في الاحوال كلها ، فكذلك جعلت هذه ، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء » فقال الاخطل : اذا شئت ... البيت . والشاهد في قوله : « أن تلهو » حيث قدرت الفتحة على الواو ضرورة . راجع : « الخصائص ج ٣ ص ٢٤٢ - المختب ج ١ ص ١٢٦ - المنصف ج ٢ ص ١١٥ - الخزانة ج ٣ ص ٥٢٩ - ديوانه ج ١ ص ٣٠٣ .

وقول كعب بن زهير رضى الله عنه :

أرجو وآمل أن تدنومودتها • وما إخال لدينا فيك تنويل (١)

وقول الآخر :

فلعلك (٢) أن تنجو من النار ان نجما

مصر على صهباء طيبة النشــــر (٣)

وأما في السعة فكقراءة جعفر الصادق (٤) رضى الله عنه : « من أوسط ما تطعمون أهليكم » (٥) باسكان الياء ، وقراءة بعض : أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » ، وهذا من المصنف جنوح الى رأى أبى حاتم ، وحيد عما (٦) عليه الجمهور : أن ذلك من الضرائر الحسنة قاله أثير الدين (٧) .

قلت : والحق ما عليه المصنف ، لثبوت ذلك في السعة فصيحا كالقراءتين ويقدر - رفع الحرف الصحيح = : ضرورة سواء في الاسم كقوله :

رحت وفي رجليك مافيهما • وقد بدا هنك من المئزر (٨)

وفي الفعل كقوله :

فالיום اشرب غير مستحقب • اثما من الله ولا واغل (٩)

(١) البيت من قصيدته المشهورة بانث سعاد ، وبالكمية ، التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم ، وقصته مشهورة . قال ابن هشام في شرح الكمية : وقوله : « أن تدنو » بالاسكان محتمل لوجهين ، أحدهما أن يكون أهمل « أن » المصدرية حملا على « ما » المصدرية ... والوجه الثاني أنه أجرى الفتحة على الواو مجرى الضمة للضرورة ، ورواية ديوانه : أرجو أرجو وآمل أن يحمل في أبد • وما لمن طوال الدهر تعجيل

وذكر شارح البلدان رواية الشارح . راجع : « الخزائن » ج ٤ ص ٧ - شرح الكمية ص ٤٣ - البني ج ٢ ص ٤١٢ - التصريح ج ١ ص ٢٥٨ - الدرر ج ١ ص ٣١ ، ١٣٦ - ديوانه ص ١٤ .

(٢) في « ج : فملك أن ... الخ » .

(٣) البيت لم أعرف قائله ، والشاهد في قوله : « أن تنجو » حيث قدرت الفتحة على الواو مثل الايات السابقة .

(٤) هو : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب الصادق أبو عبد الله المدنى . قال

ابن الجزرى في « غاية النهاية » ج ١ ص ١٩٦ « قرأ على آبائه رضوان الله عليهم محمد الباقر ،

فزين العابدين ، فالحسين فعلى رضى الله عنهم أجمعين ... قرأ عليه حمزة ، « ولم يخالف

حمزة » في شيء من قراءته الا في عشرة أحرف ... ولد عام ٨٠ وتوفي عام ١٤٨ هـ انظر :

« هدية العارفين » ج ١ ص ٢٥١ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .

(٦) في « أ : على ما عليه ... الخ » .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٤ .

(٨) سبق تحقيقه في ص ٣٠٣

(٩) البيت لاسرى القيس من قصيدة قالها بعد أن غزا بني أسد أخذوا بشار أبيه والشاهد فيه : تسكين

الياء من قوله : « أشرب » في حال الرفع ، ومن لا يرى هذا جائزا ينشد البيت : فالיום أسقى

« أو فالיום فاشرب » كذا قال الاعلم في هامش الكتاب ، وقوله : غير مستحقب : أى غير

مكتسب . راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ - النوادر ص ٣١٣ - الخصائص ج ١ ص ٧٤ ،

ج ٢ ص ٣١٧ . ٣٤٠ المختب ج ١ ص ١٥ ، ١١٠ - الخزائن ج ٣ ص ٥٣٠ - الدرر

ج ١ ص ٢٢ ديوانه ص ٢٦٢ .

وقوله :

سيروا بني العم فالاهواز منزلكم  
أو نهر تبر فما تعرفكم (١) العرب (٢)

وأما في السعة في الاسم فكقراءة مسلمة بن محارب (٣) : « ويعولتهن » (٤)  
باسكان التاء ، وحكى أبو زيد : « ورسلنا لديهم يكتبون » (٥) باسكان اللام .  
وفي الفعل كقراءة أبي عمرو : « وما يشعروهم » (٦) باسكان الراء .  
وعنه : (٧) أن اسكان المرفوع من نحو « يعلمهم » ، لغة تميمية ، وعن الفراء  
أن تيمما وأسدأ وبعض نجد يسكنون حركة الاعراب تخفيفا عند اجتماع ثلاث  
حركات يقال من نوع أو نوعين .

وخص ذلك البصرية بالضرورات ، وأنكر المبرد الجواز لضرورة ولا غيرها ،  
زاعما أن الرواية في البيت الأول : وقد بدأ ذلك ، وفي الثاني ، أسقى . وحكاية  
أبي عمرو ذلك والفراء لغة حجة على المذهبيين .

ويقدر - جره = : أى الحرف الصحيح ضرورة كقوله :

بكل مدامة وكل مثقب . . . يلقاه من معدنه في البحر جالبة (٨)

وفي السعة كقراءة أبي عمرو : « الى بارئكم » (٩) باسكان الهمزة ، وحمزة

(١) في « ج : فا تعرفكم العرب ... الخ » .  
(٢) قائله : جرير من قصيدة يهجو بني العم ، لاعتهم الفرزدق عليه - قال ابن جني في الخصائص :  
« وأنشد أبو علي رحمة الله لجرير : سيروا بني العم ... البيت بسكون فاء « تعرفكم » وقوله :  
« الاهواز » : قال الصاغاني في التكملة والذيل : قال الليث : « الاهواز » سبع كوريين البصرة  
وقارس لكل كورة منها اسم : ويجمعهن الاهواز . وقوله : « نهر تبر » : نهر قديم  
نواحي الاهواز .

راجع : « ديوانه ص ٤٨ - الخصائص ج ١ ص ٧٤ ، ج ٢ ص ٣١٧ ، تحلة الصحاح  
ج ٣ ص ٣١٤ - المحقق ج ١٥ ص ١٨٨ » .

(٣) هو : مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهري أبو محارب النحوي . قال القفطي : قديم  
المهد ، من الطبقة الرابعة ، قال ابن سلام : « كان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبي اسحاق ،  
وأخذ يونس عن أبي عمرو بن العلاء وكان معهما مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهري  
وكان ابن أبي اسحاق خاله » . ولم أعرف تاريخ ميلاده أو وفاته . انظر : « الانباه ج ٣  
ص ٢٦٢ - البنية ج ٢ ص ٢٨٧ - غاية النهاية ج ٢ ص ٢٩٨ » .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ .

(٦) سورة الانعام ، آية : ١٠٩ .

(٧) أى : عن أبي عمرو ... الخ .

(٨) هذا البيت لم أعرف قائله ولا تمتع ، والشاهد في قوله : « معدته » باسكان النون ، وتقدير جره .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٥٤ . قال أبو حفص في كتابه المكرر ص ١١ ، قوله تعالى :

« الى بارئكم » ، قرأ أبو عمرو باسكان الهمزة وروى عنه باختلاس الحركة . وروى عن السوسي  
أبدلها ياء ساكنة ... الخ .

«ومكر السوء» (١) بتالاسكان ، - وربما قدر جزم الياء في السعة = : قال المصنف : (٢) كقراءة قبل (٣) : انه من يتقى ويصر» (٤) ، وقيل : الياء اشباع ، أو أن الفعل مرفوع ، ومن موصولة لشرطية ، فائبات الياء متيقن وليس اسكان الراء جزما ، بل تخفيفا نحو : «وما يشعركم» في قراءة أبي عمرو (باسكان الراء) (٥) ، وهو فصيح ، وإن كان قليلا ، والظاهر تخريج التنزيل عليه ، أو أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو مجزوم على المعنى ، لتضمن الموصولة معنى الشرط ، بشهادة دخول الفاء ، في خبرها ، قاله أبوعلی .

قلت : وهو أجود من دعوى أثير الدين (٦) وابن هشام (٧) وجماعة ، أنه عطف على التوهم كقوله :

كذاك الذي يبغى على الناس ظلما .

تصبه على رغم عواقب ما صنع (٨)

في جزم تصبه وهو خبر الذي ، توهما تقدم اسم الشرط ، بلى الآية أقرب أن تحمل عليه من البيت ، لاشتراك الموصول والشرط في لفظ «من» .

(١) سورة فاطر ، آية : ٤٣ .

قال أبوحنيفة في المكرر ص ١٠٢ : قوله تعالى : «ومكر السوء» قرأ حمزة بالوصل بهمة ساكنة ، والباقون بهمة مكسورة ، وإذا وقف حمزة أبدل الهمة ياء ووقف الباقيون بهمة ساكنة .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ .

(٣) هو : أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرحة الخزرجي مولاهم المكي شيخ القراء بالحجاز الملقب بقنبل ، ولد عام ١٩٥ ، جود القرآن على أبي الحسن القواس ، وأخذ القراءة عن البرقي ، وانتهى إليه رئاسة الاقراء بالحجاز ، وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن شنيوذ ، ومحمد بن عيسى الجصاص وغيرهم توفي عام ٢٧١ . انظر : «معرفة القراء الكبار ج ١ ص ١٨٦ - غاية النهاية ج ٢ ص ١٦٥» .

(٤) سورة يوسف آية : ٩٠ .

(٥) «باسكان الراء» ساقط من «ب» ، ج .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٦٥ .

(٧) انظر : المعنى ج ٢ ص ١٢٣ .

القائل بالمعطف على التوهم ليس ابن هشام ، بل الفارسي كما جاء في المعنى : وقال به الفارسي في قراءة قبل ... وجزم «يصبر» فزعم أن «من» موصولة ... وإنما جزم «يصبر» على توهم معنى «من» .

وقال اللسوقي في هذا المقام : أي وقال بالمعطف على التوهم في المجزوم الفارسي . وقال : قوله : على توهم معنى من «أي على المعنى المستفاد من «من» الشرطية» أي أنه عطف على «يتقى» جزما على ما فيه من أن توهم أن «من» شرطية . وعلى ذلك فأنسب الشارح لابن هشام هو للفارسي أيضا أي أن «من» موصولة ضمننت معنى الشرط ثم توهم أن معنى «من» الشرط ولذلك ثبتت الياء وأتى بالفاء ، وعطف «يصبر» مجزوما .

(٨) استشهد بالبيت الاثير في شرحه على التسهيل «ج ١ ص ٦٥» ولم اعرف قائله ، ولا تتمته . والشاهد في قوله : «نصبه» حيث جزم ، على توهم تقدم اسم الشرط .

تقدر حركات الاعراب في الحرف الصحيح غير ما ذكر في ثلاثة مواضع :  
 المدغم نحو : « وقتل » داوود جالوت (١) ، ( وترى الناس سكارى » (٢) والمحكي  
 نحو من زيد « ومن زيدا ومن زيد ، على رأى البصرية ، وعلى الاصح عندهم  
 في حالة الرفع أنه حركة حكاية لا اعرابية ، والمضاف للياء على أصح الاقوال ،  
 والله تعالى اعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لأرب غيره ، ولا خير الا خيره .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٥١ .

(٢) سورة الحج ، آية : ٢ .

أى المثني باعتبار سلامة نظم الواحد فيه كما سلم في المثني ، ولحاق حرف العلة والنون ، وتغيير ذلك الحرف حالتي النصب والجر ، وهى عبارة سيويه .

وفي شرح الدمامي : (١) وكان حقه (أن يعرف) (٢) كلا من المثني والمجموع (المذكور) (٣) ، إذ هو المقصود بالذات لكنه عدل الى تعريف الثنية والجمع .

قلت : انما عدل عن تعريفها ، وان كانا كما ذكر لما اشتمل عليه المعدول اليه (٤) من الفوائد ، المتضمن تعريف المشتق منهما ، على وجه لطيف كما ستعرفه فكان ماصنه أوجه .

— الثنية جعل الاسم = : قال المصنف : (٥) وهو أولى من جعل الواحد لأن المفعول مثني يكون واحداً كرجلين وجمعا كجمالين ، واسم جمع كركبين واسم جنس كغنمين .

قال أثير الدين (٦) : وقضيته اقتباس الثنية في جميعها ، وانما هى مقيسة في الواحد ، وأما الجمع فصرحوا بامتناعه الا ضرورة أو ندورا ، كقوله :

تبقلت في زمن التبلل \* بين رماحي مالك ونهشل (٧)

وقوله :

لأصبح الناس أو بادا ولم يجدوا  
عند التفرق في الهيجاء جمالين (٨)

(١) « ١ ص ٢٣ و . » .

(٢) « أن يعرف » ساقط من « ج » .

(٣) « المذكور » ساقط من « ج » .

(٤) في « ج : المعدول اليها ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٢ » بتصرف .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٦ » بتصرف .

(٧) البيت من أرجوزة طويلة لابی النجم المعجل ، وقوله « مالك » : قبيلة من هوزان و« نهشل » قبيلة من ربيعة ، والشاهد في قوله « بين رماحي » حيث نى « الرماح » وهو جمع رمح . وذلك ضرورة ، أو نادرا على ما قال الاثير .

راجع : « الشافية » ج ٤ ص ٣١٢ - الخزانة ج ١ ص ٤٠١ - سمط اللآلئ ص ٨٥٦ - ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٥ .

(٨) قال البغدادى - وقد ذكر بيتا قبله : أنشدها أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادى في أمثاله « وقال : استعمل معاوية بن أبى سفيان ابن اخيه عمرو بن عتبة على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبي هذا الشعر ، وعمرو هذا شاعر اسلامي مشهور . وقال ابن عصفور في المقرب : وأما جمع التكسير فلا يثنى الا في ضرورة أو نادرا كلام « ومن ذلك قوله : لأصبح القوم أو بادا ... البيت ، وروى يوم التفرق « بدل » بعد التفرق . راجع : مجالس ثلث ص ١٤٢ - المقرب ج ٢ ص ٤٣ - الخزانة ج ٣ ص ٢٨٧ - ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٣ .

والوید محرکا شدة العیش وسوء الحالة مصدرا ، یوصف (به) (١) رجل  
وید ، سىء الحال ، للواحد والجمع ، وقد یجمع كما فی البيت ، وقد خلا  
منه (٢) الصحاح .

وأما اسم الجمع فمقصود أيضا علی الضرورات ، كقوله :

وكل رفیقی كل رجل وان هما

تعاطی القنا قوما هما أخوان (٣)

فثنی قوما .

(قلت) (٤) : وهذا هو الصواب فی إنشاده ، لا كما أنشده ابن هشام (٥) :

(قوما) بالتثنین ، علی الافراد ، وهما أخوان جملة خبر عن كل .

ثم قال (٦) وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنی ، ثم أخذ فی شرح  
ذلك بما يطالع فی مغنیه (٧) ، ولم یقف علی ماهو الصواب أيضا فی إنشاده ،  
شارحه الدمامینی فقال (٨) : وقد اطلال المصنف فی تقرير ازالة اشكال ما ادعاه ،  
وكان بناء علی حرف واحد (٩) وهو ثبوت تثنین قوما من جهة الروایة ، ولعلها  
أقوماهما تثنية قوم مضافا الى الرفیقین ، ولا إشكال حیثئذ ، لالفظا ولا اعرابا ،  
ولامعنی ، اذ المعنی أن كل رفیقین فی السفر أخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا  
المطاعنة بالقناء وقد رأیت البيت فی نسخة من دیوان الفرزدق بفتحة واحدة ،  
وملکت هذه النسخة ، وانما بعثنی علی شرائها ضبط البيت ، والحمد لله والمنة .

(١) « به » ساقطة من « ج » .

(٢) هذا لیس بصحیح بل ذكره الصحاح ، بل عبارة الشارح تكاد تكون نفس عبارة صاحب الصحاح  
وهی : والوید بالتحريك : شدة العیش وسوء الحال ، وهو مصدر یوصف به ، فیقال :  
رجل وید ، أى سىء الحال ، یتنوی فی الواحد والجمع ، كقولك رجل عدل ، ثم یجمع  
فیقال : رجال أوباد كما یقال عدول ، علی توهم التثنية بالصحیح ، قال الشاعر لاصبح الحی  
أوبادا ... البيت مادة « وید » ج ١ ص ٢٦٤ . هذا اذا كان ما یقصد الشرح صاحب  
الجوهری ، أما اذا كان غیره فانه اعلم .

(٣) قائله : الفرزدق ، قال السیوطی فی شواهد المعنی : من شعر یزعم فیہ أن الذئب رأى ناره فأثاه  
وعاهده أنه یصاحبه ، والشاهد فی قوله : قوماهما ، تثنية قوم ، وهو اسم جمع . وقیل :  
ان « قوما » لیس مثنی ، وانما هو اسم جمع غیر مثنی ، وفي البيت توجيهات تراجع فی مطاها .  
راجع : « شواهد المعنی ص ٥٣٦ - الدرر ج ٢ ص ٩٠ - دیوانه » ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٤) « قلت » ساقطة من « ج » .

(٥) انظر ... المعنی ج ١ ص ٢٠٨ .

(٦) فی « ج » : ثم ان هذا ... الخ والقاتل ابن هشام فی المرجع السابق .

(٧) « ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ » .

(٨) انظر « المنصف من الكلام علی معنی ابن هشام » ج ٢ ص ٢٣ .

(٩) فی « ب » : فهو ... الخ .

قلت : وهذا (من ابن هشام) (١) والدمايني قصوراً ، لثبوت الرواية ، وتحققها في البيت بثنية «قوم» ، كما صرح بذلك أثير الدين (٢) ، ولو ظفر بذلك لم يتعلق بالقبض القلبي .

وأما اسم الجنس فقد منعوا ثنيته باقيا على جنسيته ، فان تجوز بوقوعه على بعض الجنس جازت نحو : لبنان وماءان أي (٣) ضربان من اللبن ومن الماء . ثم قال المصنف (٤) وليس المراد بالجعل وضع الواضع ، فيندرج في الحد ، نحو زكي (٥) من الموضوع لاثنين ، بل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه . قال أثير الدين (٦) : ولولا تفسيره اياه لكان الظاهر الاول ، فيدخل نحو زوج وزكي ، ثم يحتز بياقي القيود عن نحو ذلك = لأن الثنية اصطلاحاً من وضع الواضع ، لاجل الجاعل المعنى به تصرف الناطق ، (اذ لا تصرف للناطق) (٧) الا بعد وضع الواضع .

— القابل = : صفة للاسم ، احترازاً عن غيره ، مما تؤدي ثنيته الى اجتماع اعرابين : كزيدان وزيدون ، أو افراط الثقل كمساجد ومصاييح ، وما استغنى عن ثنيته بلفظ آخر غير مثنى ، وهو ألفاظ العدد الا مائة وألفا ، (خلافاً للأخفش في إجازة ثنية عامة ألفاظ العدد) (٨) تمسكا بقوله :

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رسا

لها عند عال فوق سبعين دائم (٩)

وكل (١٠) وبعض وأجمع (١١) وجمعاء ، وأخواتهما ، خلافاً للكوفية في غير الاولين ، وأفعل من ، وأسماء (١٢) الأفعال ، وما كان جملة في الاصل : كتابط شراً ، وبرق نحره ، والاسماء المختصة بالنفى : كأحد وغريب ديار

(١) «من ابن هشام» ساقط من «ج» .

(٢) وعبارته في التذييل «ج ١ ص ٦٥» : وأما اسم فانهم نصبوا على أنه لا يجوز ثنيته الا في ضرورة شعر نحو قوله : وكل رفيقي كل رجل ... البيت فثنى «قوما»

(٣) في «ج» : أو ضربان ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٢ .

(٥) في «ج» : في زكي ، والزكي بالقصر : الشفع من العدد .

(٦) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٦٦» بتصرف .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من «ج» .

(٨) ما بين القوسين مكرر في «ج» .

(٩) البيت من شواهد السيوطي في هج المومنين ج ١ ص ٤٣ - وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ١٨ : لم أقف على قائل البيت ، والشاهد : ثنية «سبح» وذلك على مذهب الاخفش في جواز ثنية جميع ألفاظ العدد .

(١٠) عطفت على قوله : وهو ألفاظ العدد ... الخ .

(١١) في «ج» : وأجمع جمعا ... الخ بدون واو العطف .

(١٢) في «ج» : وأفعل من أسماء الأفعال ... الخ «باسقاط واو العطف» .

واسم الشرط ، والاسماء المنيئة كمن وما وحدام ، فأما يازيدان ولا رجلين فيطرو البناء بعد التثنية ، وأما الموصولات ، وأسماء الإشارة فصيغ وضعت للتثنية وليست مثناة حقيقة .

قال أثير الدين : وهو الصحيح ورأى الأكثر ، لاشتراطهم التنكير فيما يثنى وهو لا يزاوها التعريف ، والمركب تركيب المزج اذا أعرب ، خلافا للكوفية لمحاكاته المحكي ، ولا تحفظ تثنيته في شيء من الكلام ، ومالا نظير له : كشمس وقمر مرادا بهما الكوكبان والنيران ، والاسماء الجارية مجرى الفعل ، رافعة ظاهراً ، الا في لغة أكلونى البزاعيث ، وما كان مصدرأ في الاصل كخصم على الافصح ، وأى في غير أبواب الحكاية ، الا في لغة ضعيفة ، والعلم الا منكرأ ومن ثم لا تثنى الكنايات عن الاعلام : كفلان وفلانة ، لعدم قبولها التنكير ، وان لم ينكر ضم اليه مثله معطوفاً عليه كقول الفرزدق :

ان الرزية لارزية مثلها \* فقدان مثل محمد ومحمد (٢)  
ملكان قد دخلت المتابر منهما \* وقع الحمام عليهما بالمرصد

يريد محمد بن الحجاج بن يوسف - ، واخاه محمد بن يوسف ، وقول الحجاج (٣) لما بلغه موتهما - : انا لله محمد ومحمد في يوم .

وفي - البديع - ومنهم من يثنيه فيلحقه اللام : كالزيدان والزيدون عوضاً عما سلبه من التعريف .

قال في الارتشاف (٤) : وقول من قال ( لا ) ( ٥ ) ملحقه ، بل يبقى بحاله

(١) في شرحه على التسهيل ج ١ و ٦٧ يتصرف .  
(٢) ذكر المبرد في الكامل : أن الحجاج رأى في منامه أن عيتين قلعتا ، فطلق الهندين : هند بنت المطلب ، وهند بنت أسماء بن بخارجة ، فلم يلبث أن جاءه نعى أخيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد ، فقال : هذا والله تأويل رؤيائي ، ثم قال : انا لله وانا اليه راجعون محمد ومحمد في يوم واحد ... وقال : من يقول شعراً يسليني ؟ فقال الفرزدق : أن الرزية : ... البيت . قال ابن عصفور في المقرب ، وأنه كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما ، لم يشيا نحو قولك : زيد وزيد ، تريد : زيد بن فلان ، وزيد بن فلان ، ومن ذلك قول الحجاج : « انا لله محمد ومحمد في يوم » ، يعنى ابنه واخاه ، وفي ذلك يقول الفرزدق : ان الرزية : البيت . راجع الكامل ج ٢ ص ١٠٧ - المقرب ج ٢ ص ٤١ ، ٤٢ ، شواهد المفنى ص ٧٧٥ - الدرر ج ١٦٧ - التصريح ج ٢ ص ١٣٨ - ديوانه ج ١٦١ .

(٣) والحجاج هو : أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل الثقفى . ومعروف من هو الحجاج وأخباره منتشرة في كتب التاريخ . انظر : وفيات الاعيان ج ٢ ص ٢٩ - العقد الفريد ج ٥ ص ١٣ - مروج الذهب ج ٣ ص ١٣٢ .

(٤) وعبارته في ص ٦٣ : وقال الأكثرون : اذا ثنت العلم بعد التنكير وأردت التعريف آتيت بـ «أل» عوضاً عما سلب من تعريف العلمية فقلت : الزيدان ، وكذا في الجمع تقول : الزيدون ، وقول من قال : لا تدخل ، بل يبقى على حاله فتقول : زيدان ، وزيدون قول غير صحيح ، وكلام العرب على خلافه .

(٥) « لا » ساقطة من « ج » .

كزبدان وزيدون ، خلاف كلام العرب .

وفي شرح الدماميني (١) : وعلى (٢) الجملة ، فهذا - يعنى اشتراط القبول -  
رد (٣) الى الجهالة .

قلت : وقد أورد عليك (غير) (٤) مامره مابه تتعرف اندفاع مثل هذه  
المناقشة .

-- دليل اثنين = : احترازاً مما لا دلالة له عليهما كالجمع ، وما لفظه التثنية  
وليس بمعناها ، مما يراد به التكثير « ارجع البصر كرتين » (٥) ، وحنانيك ،  
وهذاذيك ، أو الواحد : كالحلمين والمقصين ، وما ألحق العلامة تأكيداً لمعنى  
التثنية كاثنتان وثنتان .

- متفقين في اللفظ = : احترازاً من أن يختلفا لفظاً ، فلا يثنى كزيد وعمرو ،  
- غالباً = : لادائماً فقد سمع القمران : في الشمس والقمر ، رعيًا للتغليب «  
كقوله :

أخذنا بأفاق السماء عليكم . لنا قمرها والنجوم الطوالع (٦)  
والعمران في أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) كقوله :

ما كان يرضى رسول الله فعلهم

والعمران ابوبكر ولا عمر (٧)

(١) « ج ١ ص ٢٣ و . » .

(٢) في « ج : وبالجمله ... الخ » .

(٣) في « ج : رد للجهالة ... الخ » .

(٤) « غير » ساقطة من « ب » .

(٥) سورة الملك ، آية : ٤ .

(٦) قائله : الفرزدق من قصيدة موجودة في ديوانه ، والشاهد في قوله : « قراها » يريد الشمس  
والقمر ، ونقل الزجاجي في مجالس العلماء ما قاله المفضل بمجلس الرشيد : لان من شأن  
العرب اذا اجتمع شيان من جنس واحد فكان احدهما أشهر سمي الآخر باسمه « ولما كان القمر  
أشهر عند العرب واكثر في أوقات المشاهدة وتذكره ليلاً ونهاراً ، سمو الشمس باسمه ، وهي  
القصة في تسميتها بأب بكر وعمر - أى في قولهم : - العمران في البيت الآتي - اذ كانت خلافه  
عمر أكثر وأشهر في الاسلام للفتوح وطول المدة .

وقال ابن الشجرى في أماليه : والضرب الثالث من ضروب التثنية تثنية التغليب ، وذلك لانهم  
أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر ، تخفته أو شهرته ، وجاء ذلك  
مسموعاً في أسماء صالحة كقولهم : « للأب والأم » : أبوان « والشمس والقمر : القمران  
ولأبى بكر وعمر - رضي الله عنهما - : العمران ، غلبوا القمر على الشمس تخفة التذكير ... وقال  
الفرزدق : أخذنا بأفاق السماء ... البيت . راجع : مجالس العلماء ص ٣٦ - أمالي الشجرى  
ج ٢ ص ١٤ « ج ٢ ص ١٦٠ - المقتضب ج ٤ ص ٢٢٦ - شرح شواهد المغنى ص ١٣ ،  
٩٦٤ - ديوانه ص ٥٠٩ أو ٥١٦ - أسرار البلاغة للجرجاني ص ٢٥٤ .

(٧) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا تتمته ، والشاهد مثل سابقه ، وقد تكفل الشارح بتوضيحه .

وقالت (الخوارج) (١) : سنوا بنا سنة العمرين ، و«الابوان» في الأب والأم ، وفيه والخالة ، ومنه «ورفع أيوبه على العرش» (٢) و«الأمان» في الام والجلدة ، كقوله :

نحن ضربنا خالداً في هامته \* حتى غداً يعثر في حمائلته (٣)

يا ويح أمة ويح خالته

والزهدمان «في زهدم وكردم ابني قيس» (قال) (٤)

جزاني الزهدمان جزاء سوء \* وكنت المرء أخرى بالكرامة (٥)

وفي البسيط ، (والزهدمان) (٦) في زهدم وقيس بن حرز ، والعمران : لعمر بن حارثة وزيد بن عمرو ، والأحوصان : للأحوص بن جعفر وعمرو ابن الأحوص ، والمصعبان : لمصعب بن الزبير وعيسى ، والبجيران : لبجير وفارس ابني عبدالله بن سلمة ، والحسنان : للحسن والحسين رضي الله (تعالى) (٧) عنهما ، والعجاجان : للعجاج وابنه رؤبة ، والاسودان : للتمر والماء ، كقوله عائشة رضي الله عنهما : «قد رأيتنا وما لنا طعام الا (الاسودان)» (٨) التمر والماء . (٩)

قال المصنف (١٠) : فما ورد من ذلك مما مفرداه متفقاً (١١) اللفظ ، فمقيس كرجلين ، أو مختلفاه فمحفوظ ، كالعمرين . ومن ثم نهت بقولي متفقين في اللفظ غالباً .

(١) «الخوارج» ساقطة من «ب» .

(٢) سورة يوسف ، آية : ١٠٠ .

(٣) لم أعرف قائله ، والشاهد في قوله «أبيه» يريد أمه وجدته .

(٤) «قال» ساقطة من «ج» .

(٥) قائله : قيس بن زهير ، كذا في اللسان ، والزهدمان : أخوان من بني عيس ، قال ابن الكلبي : هما زهدم وقيس أبناء حزن بن وهب ، وهما اللذان أدركا حاجب بن زوارة يوم جيله ، وليأسراه ففلبهما ، وفيهما قيل البيت : «وقيل الزهدمان : زهدم وكردم . والزهدم : اسم قرص لسحيم ، وهو من أسماء الأسد» والصقر ، وفرخ البازي . انظر : اللسان ج ٥ ص ١٧٥ - الصحاح ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٦) «الزهدمان» ساقطة من «أ ، ب» .

(٧) «تعالى» ساقطة من «ج» .

(٨) «الاسودان» ساقطة من «ج» .

(٩) أخرجه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٩٣٣ كتاب صفة للنبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث أبي هريرة ، من حديث طويل ، برواية : الحمد لله الذي أشبهنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الاسودان الماء والتمر . الخ

وأخرجه الامام أحمد في مسنده ج ٢ ص ٢٩٨ وغيرهما .

(١٠) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٦٢ نقل بصرف .

(١١) في «ج» : متفقاً في اللفظ . الخ .

قلت : فإطلاق المثنى إذا على الثاني بمقتضى ظاهر المتن (يجوز في التسمية وتوسع) (١) ، فاندفع قول الدمامي (٢) وقوفا مع الظاهر : أن هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل العمرين والعمرين مثنى ، وهو خلاف قوله : فيما يأتي (وما أعرب) (٣) اعراب المثنى مخالفا لمعناه ، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيلحق به ، والتنافي بين الكلامين ظاهر .

على أنا لانسلم صراحة كلام المصنف في ذلك ، وإنما (هو) (٤) قضية قوله : غالبا ، كما لاخفاء به .

ثم قال : (٥) ولقائل أيضا أن يقول : لانسلم وقوع التثنية في ذلك مع بقاء الاسم على الاختلاف (٦) اللفظي ، وإنما وقوعها (٧) بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عندياته ، وليس بها ، إذ صرح بذلك غيره من عامة أئمة علم العربية ، بل مقتضاه قول غيره بوقوع التثنية مع بقاء اللفظين على الاختلاف ، ولقائل به تفسيراً للتغليب . ثم - التغليب - كما قال بعض المحققين : إنما يقع بشرط تصاحب الاسمين وتشاكلهما حتى كأنهما شيء كشاكل (٨) أبى بكر وعمر والتمرين والحسين .

ثم الغلب الأخف لفظا كما في العمرين والحسين ، لأن الغرض بالتغليب التخفيف ، فيختار ما هو أبلغ خفة ، ما لم يختلفا تذكيراً وتأنيثاً فيغلب المذكر .  
و = متفقين (٩) - في المعنى على رأى = : لأكثر (المتأخرين) (١٠) من منع تثنية المشترك باعتبار مدلوليه ، والحقيقة والمجاز جميعا : كعين ناظرة وعين نابغة ، أو عين مفقودة ، وعين ماردة .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : وهل يجوز أن تأخذ المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين نحو : عينان في عين الشمس والماء ؟ ، فأجاب باستظهار جوازه (شدوذاً) (١١) ، وقد تردد في بعض مصنفاته في تثنيته وجمعه باعتبار معانيه

- 
- (١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
  - (٢) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٢٣ و . » .
  - (٣) « وما أعرب » ساقط من « ج » .
  - (٤) « هو » ساقط من « ج » .
  - (٥) أى : الدمامي في المرجع السابق .
  - (٦) في « ج » : على الاختلاف في اللفظ ... الخ .
  - (٧) في « ج » : وقوعهما بعد ... الخ .
  - (٨) في « أ ، ب » كذلك كمائل ... الخ .
  - (٩) في « ب » : وفي المعنى على رأى الأكثر متفقين مع منع ... الخ .
  - (١٠) « المتأخرين » ساقط من « ب » .
  - (١١) « شدوذاً » ساقط من « ج » .

وجزم بالمنع في مقدمته (١) ، معتلا بعدم وروده في كلامهم .

قلت : وعلى الشذوذ قول أبي العلاء :

ألم تر في جفنى وفي جنن منصلى

غرارين ذا نوم وذاك مشطب (٢)

والمشطب : السيف ، والغرار : بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف  
والمشطب السيف الذى به مشطب على وزن غرف ، أى طرائق في منته ، وقول  
الحريرى (٣) في المقامة العاشرة (٤) :

قل لوال غادرته بعد بينى	•	نادما سادما بعض اليدين —
سلب الشيخ ماله وفتاه	•	له فاصطلى لظى حسرتين
جاد بالعين حين أعمى هواه	•	عينه فأنثى بلا عينين
خفض الحزن يا معنى فما	•	يجدى طلاب الاثار من بعدعين

والضالة المنشودة في الانشاد الثالث (٥) .

(و) قد أورد على هذا رأى ثنية العلم وجمعه ، وتقديره : أن نسبة  
العلم المشترك الى مسمياته كشبهة المشترك الى مسمياته ، اذ لم يوضع العلم للقدرد

(١) وعبارته فيها ج ١ ص ٨٨ : فقوله : لتدل على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الاسماء  
المشتركة لا تنفى باعتبار ما اشتركت فيه ، وانما تنفى باعتبار كل واحد من مدلولاتها ، فاذا  
قلت : قرآن ، فانما تنفى به حيزين ، أو طهرين لا طهراً وحيزاً ، وكذلك : جونا  
وما أشبهها ، هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب .  
وقال الرضى في شرحه على الكافية ج ٢ ص ١٧٢ : وعند المصنف تردد في جواز ثنية الاسم  
المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة ... منع ذلك في شرح الكافية ... وجوزّه على الشذوذ  
في شرح المفصل .

(٢) البيت من شواهد الدمامي في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٣ ط وعبارته : وعلى الطريقة  
المثل قول أبي العلاء : ألم تر في جفنى ... البيت . والشاهد في قوله : « غرارين » حيث  
ثناه ، ومقرده : « غرارة كما في الشرح . ولم يذكر في سقط الزند .

(٣) هو : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريرى أبو محمد .  
قال القفطى : أحد أئمة أهل الأدب واللغة ، ومن لم يكن له في فنه نظير في عصره ، فاق أهل  
زمانه بالذكاء والفصاحة وتنميق العبارة وتحسينها . ولد عام (٤٤٦ - وتوفي عام ٥١٦) .  
انظر الزهرة ص ٣٧٩ - الانتباه ج ٣ ص ٢٢ - البغية ج ٢ ص ٥٧ - هدية المارفين ج ٢  
ص ٨٢٧ - كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٨٧ .

(٤) انظر : « مقامات الحريرى ص ٧٠ » وقوله : بينى : أى فراقى ، وقوله : « سادما »  
والسدم : الندم « وقيل السادم الحزين المتحير . وقوله بعض اليدين ، أى من شدة الندم - وقوله :  
« لظى » أى لهيب النار ، أى أن الشيخ أخذ ماله « واللقى أخذ ماله ، فاحترق بنار فجيبتين  
وقوله : « جاد بالعين » أى بالذهب والفضة . وقوله « هواه » أى حبه . وميله لفلا هو « فأنثى »  
أى عاد ورجع لا يبصر بعينه ولا مال لديه . والشاهد هنا ، حيث ثنى « العين » المشترك بين  
العين الباصرة والمال .

(٥) في « ج : الانشاد الثلاثة ... الخ » .

المشترك بين مسمياته ، كما لم يوضع المشترك كذلك ، وقد جاء الزيدان والزيدون اتفاقاً ، فاليجز القرءان والقروء باعتبار المدلولين المختلفين ، والمدلولات المختلفة (١)

واجاب ابن الحاجب في شرح مقلمته (٢) : « بأن مسمى العلم ذات شخص معين غير ملحوظ حقيقته في كونه آدمياً أو غيره ، فاذا أنضم اليه مثله مسمى آخر ، صح تثنية ذلك العلم ، لأن مسمى الثاني من جنس الأول ( لاطلاق الجنس هنا على ما وضع صالحاً (٣) لاكثر من فرد ، بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء اختلفت ماهيتهما كالايضين لانسان وفرس ، لأن البياض هو الجامع ، وليس ناظراً الى الماهيتين ، بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها ، أو انفقت كالايضين لانسانين ، والبيض لافراس ، وسواء كان التعليق بوضع واحد كالرجال والفرس ، أو بأكثر كالزبيدين والزبيدين ، فان نظر كل من الواضعين في وضع كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى ، بل الى كونه متميزاً بهذا الاسم عن غيره ، أى ماهية كان حتى لوسمى بزبد انسان وفرس فالنظر في الوضعين (٤) الى شيء واحد كما في الايضين ، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم .

قلت : غير أن ماذهب اليه خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، من اشتراطهم في الجنس كونه بوضع واحد ، فلا يسمون زيداً ، وان اشترك فيه كثيرون جنساً .

قال المصنف (٥) : والاصح - الجواز ، لأن التثنية والجمع كالعطف ، وان خيف لبس أزيل بعد التثنية بمزيل قبلها ، اذ لا فرق بين رأيت ضارباً ضارباً وضارباً ضربة ، وبين ضارين ضرباً وضربة .

ومن صرح بالجواز ابن الانباري تمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « الأيدي ثلاث فيد الله العليا ، ويد المعطى » ويد السائل السفلى الى يوم القيامة » (٦) ، ويؤيده قوله تعالى : « نعبد الهك واله آباءك ابراهيم واسماعيل واسحاق » (٧) ، وقولهم : « القلم احد اللسانين ، والحال أحد الابوين ، وخفة الظهر أحد اليسارين والقربة أحد الشناتين ، واللبن أحد اللحمين » ، وقول بعض شعراء طيبي :

(١) ما بين القوسين منقول من شرح ابن الحاجب على الكافية « ج ١ ص ٨٨ » .

(٢) « ج ١ ص ٨٨ » .

(٣) في « ج : صالحاً على كثيرين من ... الخ » .

(٤) في « ج : الوضعين ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٣ بتصرف .

(٦) أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ١ ص ٤٤٦ » و « ج ٤ ص ١٣٧ » من حديث عبدالله ، ومالك ابن فضلة .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ .

كم ليث اختر لي ذا أشبل غرث  
فكأنني أعظم الليثين اقداما (١)

أي فكان أعظم الليثين اقداما إياي ، فسمي نفسه ليثا مجازاً ، ثم نفي فقال :  
ليثين ونظيره :

وكأين سفكنا نفس نفس عزيزة  
فلم يقص للنفسين من سافك ثار (٢)

وقد يكون من ذلك قوله :

يادالك كفت أحدهما كل بائس  
وأخرهما كفت أذى كل معتد (٣)

أراد به البعثة والخارجة ، فالبعثة كفت الأول (٤) ، والخارجة كفت الثانية .

قال (٥) : ويؤيده أيضاً قوله تعالى : « ان الله وملائكته يصلون على النبي (٦) »  
فان ألواو اما سائدة على المتعاطفين ، أو على المعطوف فقط ، مستغنى بخبره عن  
خير المعطوف عليه وهو ممنوع ، لكونه استدلالاً بالثاني عن الأول ، كقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما . عندك راض والرأى مختلف (٧)

وهو ضعيف والقوى العكس كقوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات » (٨) .

(١) لم أعرف قائله ، كذا قال بحقق شواهد التوضيح ، وقال : ولم اعرف أضبطه إلا كلمة « فكأنني »  
فهي : فكأنني ، فقصي الله أن يفتح على غيري ما غيبي عل . وقد أستشهد به ابن مالك أيضاً  
في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٦٤ - وانظر شواهد التوضيح ص ٢٨ .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٤ ، وقال بحقيقه : لم اعثر على قائله ،  
وأنا لم اعثر على نسبه . والشاهد في قوله « للنفسين » .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٤ . ولم اعرف قائله .

(٤) في « ج : الأولى ... الخ » .

(٥) أي : المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٤ » نقل بتصريف .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٥٦ .

(٧) نسب في الكتاب لقيس بن الخطيم بن عدي الظفري الاوسي ، من فحول شعراء الجاهلية ، وقال  
البيهقي : قال ابن هشام اللخمي : قائله : عمرو ابن امرئ القيس الانصاري ، وكذا قال ابن

بري ، وقد نسب البيهقي لقيس بن الخطيم « وكذلك فعل صاحب معاهد التنصيص . ونسبه

البغدادي في الخزنة من قصيدة لعمرو بن امرئ القيس ، وهو جد عبدالله بن رواحة ، وفيه  
كلام طويل ، وخلاف في نسبه .

والشاهد : الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه ، أي : نحن بما عندنا راضون ، وأنت  
بما عندك راض .

راجع : جهمرة القرشي ص ٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٨ - المقتضب ج ٣ ص ١١٢ ، ج ٤

ص ٧٣ - معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ - الفبي ج ١ ص ٥٥٧ - الخزنة ج ٢ ص ١٨٩

- امال الشجرى ج ١ ص ٩٦ ، ٣١٠ - ملحقات ديوان قيس ص ١٧٣ .

(٨) سورة الاحزاب ، آية : ٣٥ .

(قلت) (١) إنما يقتضى اعتلاله ذلك الضعف الذى صرح به (٢) مرتين لا المنع على ضعفه لمنع هنا التخالف المستدل به وعليه معنى ، وهو ممنوع اجماعا ، فتعين العود على المعاطفين معاً ، وكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين مختلفتين ه . وأقر ذلك أثر الدين (٣) وغيره من الشروح .

والامام شمس الدين (أبو عبدالله) (٤) البجلي تلميذ المصنف في كتابه الفاخر (٥) ، قال : أنشدني شيخنا - يعنى المصنف - رحمة الله تعالى :

عينان أحدهما غارت وثانية

غارت ودعى على العينين مسكوب (٦)

يريد أن الناظرة غارت ، والناعبة غار ملؤها ، وغارت العين لغة في عورت قال :

نسائل يا بن أحمد من تراه

أعارت عينه أم لم تعارا (٧)

قال في شرح الكافية : ولا خلاف في عود الضمير عليهما عند أمن اللبس نحو : عندى عين مفقودة وعين مودة أبحثهما للضيف فكما اجتماعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار .

وفي شرح اللامعنى (٨) : قلت : الدليل ضعيف اذا لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جوازه في الاظهار .

قلت : بل يلزم قطعاً ، لأن المانع من الاجتماعين عند من يرى المنع ما يعرض من اللبس المقتضى (٩) للاشتراك اللفظى ، فتسويغه في احدهما دون الآخر تحكم محض .

(١) قلت : ساقطة من « ج » .

(٢) أى المصنف في المرجع السابق .

(٣) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٦٨ » .

(٤) « أبو عبيد الله » ساقطة من « ج » .

(٥) أى كتاب : « الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ورقة ١٥ » وعبارته : واحترز بمقتضى لفظا من المختلفين ، وكليهما وأسد ، فإنه لا يمكن ثنيتيه ، فأما اتفاقهما معنى فأكثر المتأخرين على منع ثنيتيه وجمعه « والاصح الجواز » ومن صرح بجواز ذلك ابن الانبارى ... وما يؤكد قولهم القلم أحد اللسانين ... وأنشدني شيخنا : عينان أحدهما ... البيت .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، وللشاهد في قوله : « العينين » .

(٧) قائله : عمرو بن أحمد الباهلي ، وقد رواه ابن جنى بروايتين هذه والاخرى و

وريت سائل عني حفص

أعارت ... البيت

والشاهد في قوله : « أعارت » أى سألت دموعها . انظر : « المنصف لابن جنى ج ١ ص ٢٦٠ »

ج ٣ ص ٤٢ - ابن يعيش ج ١٠ ص ٧٥ - يسين على التصريح ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٨) « ج ١ ص ٢٤ و . » .

(٩) في « أ » : المقتضية للاشتراك ... الخ .

— ثم قال : (١) ثم هذا مخالف لظاهر قوله : على رأى ، لاشعاره بقلة القائلين به .

قلت : لانسلمه ، لاختلاف المقامين ، بكون الأول في ثنية المشترك باعتبار مدلوليه — ، والحقيقة والمجاز جميعا ، والثاني في عود الضمير عليهما ، ولاشك أن مانع الأول غير الثاني ، فاني يتخيل خلاف هذا الظاهر ذاك .

ثم قال : (٢) ولا طلاقه هنا في المتن اذ لم يقيد بأمن اللبس .

قلت : وقد اطلق (٣) أيضا في الشرح ، بل صرح فيه بعدم رعاية اللبس اعتماداً على ما يدفعه ، كما مريبك آنفاً قوله : فان خيف لبس ازيل بعد الثنية بمزيله قبلها ، فله قولان في المسألة ، وذلك مما يدل على تضلعه ، وكونه ريان من هذا الشأن لاجهالة وضعفاً .

وأما قولهم : (٤) الاحمران : في الذهب والزعفران ، وذهب منه الاطيان الشباب والنكاح ، والمبدآن لمبدأ الحائط ، وهو أساسه ومبدأ الخط ، وهو النقطة فليس من هذا النحو ، كما زعم ابن عصفور (٥) بل مما اتفق فيه اللفظان والمعنيان ، لكونها ثنية أحمر وأحمر ، وأطيب وأطيب ، ومبدأ ومبدأ ، وهى متفقة اللفظ والمعنى ، اذ المعنى الذى بينهما هو القدر المشترك المسمى بهما كل منهما ، فكما يقال : فرس وحمار سابقان ، وامرأة ورجل قائمان ، ودرهم ودينار نافعان ، فتكون ثنيته سائغة ، فكذا هذه المثنيات .

— بزيادة ألف في آخره رفعا = : كقام الزيدان والباء متعلقة بجعل الاسم صدر المسألة ، أو بدليل ، ورفعا حال من المضاف اليه (آخر) لعائد الى الاسم على معنى مرفوعاً أو ذا رفع ، أو مصدر لرفع مقدر ، والجملة نصب على الحالية : أى حالة كونه رفع رفعا ، أو ظرفاً على حذف المضاف ، قائم مقامه من المضاف اليه ، أى وقت رفع فحذفاً لقوة الدلالة عليهما .

قال المصنف (٦) : خرج به المصدر المجعول لاثنتين خبراً أونعتاً ، أو حالاً نحو هذان رضى .

(١) أى الدمايين في المرجع السابق .

(٢) أى الدمايين .

(٣) في « ج » وقد اختلف ايضا ... الخ » .

(٤) في « ج » : في الاحمران ... الخ » .

(٥) ابن عصفور جعل المتفق في المعنى قسمين حيث قال في المقرب ج ٢ ص ٤٠ : واذا اتفقا في اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتسمية وكانا نكرتين ثنيا ، نحو قولك في المتفق اللفظ والمعنى رجلين ، وزيدتين ، وفي المتفق اللفظ والمعنى الموجب للتسمية : احمرين في : ثوب احمر ، وحجر احمر ... الخ .

(٦) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٦٢ » فقل بتصريف .

وريادة - ياء مفتوح ما قبلها جرأ ونصباً = : كريدن - تليهما = : أى الالف والياء ، - نون مكسورة = : على أصل الساكنين اتفاقاً في الجر والنصب ، وأما في الرفع فخالف الاندلسي (بناء على رأيه) (١) : أن الساكنين اذا كان أولهما ألفاً فالأصل تحريك الثاني (بالفتح) (٢) ، زاعماً أنه قول سيويه ، والحجة له ، وعليه - موضع (٣) غير هذا - فالكسر عنده فرقاً وبينها وبين نون الجمع ، كما نقله النحاس أيضاً عن سيويه .

- وفتحها = : ممنوع عند البصرية قاطبة ، وعليه كلام العرب ، وبه ورد التزليل .

وقال الكسائي : هو مع الياء - لغة = : لبنى زياد بن قعس ، وكان لا يزيد عليهم فصاحة .

وقال الفراء : بل بعض أسد ، قاله (٤) أثير الدين (٥) .

فقول المصنف (كما قال أثير الدين) (٦) : منقود بعدم حكاية رأى البصرية من منع ، وبعدم تقييده بحالتي النصب والجر مع الياء .

قلت : انما اعتمد المصنف في عدم التقييد في الثاني حكاية أبى الفتح الآتية ، وأنشد الفراء :

على أحوذيين استقلت عشية . فما هي الا لمحة ونغيب (٧)

والأحوذيان صفة جناحيها (٨) يصفها (٩) بالخفة والسرعة .

وقال أبو الفتح : فتحها بعض مع الثلاثة ، حملاً للواحد على الحالتين . وفي شرح اللغامي (١٠) بدل الحالتين الاثنين « قال : وأراد بالواحد الرفع وبالاثنين

(١) « بناء على رأيه » ساقطة من « ج » .

(٢) « بالفتح » ساقطة من « ج » .

(٣) لعل الصواب : في موضع ... الخ .

(٤) في « أ ، ب : قال ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧١ » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج ، ب » أى في المرجع السابق .

(٧) قائله : حميد بن ثور ، من قصيدة في وصف القطاة ، والشاهد في قوله : « أحوذيين »

بفتح النون ، على أنه لغة قوم من العرب .

راجع : « المعنى » ج ١ ص ١٧٧ - ابن يمش ج ٤ ص ١٢١ - الدرر ج ١ ص ٢١ -

التصريح ج ١ ص ٧٨ - ديوانه ص ٥٥ .

(٨) في « ج : صفة متافية ... الخ » .

(٩) في « ج : يصفهما ... الخ » .

قال الجوهري في الصحاح « ج ١ ص ٢٧٢ : الحوذ : السوق السريع ، والأحوذى

الخفيف في الشيء لحنقه ، عن أبى عمرو ، وقال الشاعر : يصف جناحي قطاط : على أحوذيين

... البيت .

(١٠) « ج ١ ص ٢٤ و . » .

قلت : وعبارة أبي الفتح ما أورد عليك قال (١) : وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد الأنصاري ، وأنشده أبو سعيد في شرح الكتاب :

ان لسلمى عندنا ديوانا \* أخزى فلانا وابنه فلانا (٢)  
كانت عجوزاً عمرت زمانا \* فهي ترى مسيئها احسانا  
أعرف منها الجيد والعينانا \* ومنخرين أشبها ظييانا

ورد بأنه لا يعرف قائله ، بل هو مصنوع .

قال ابن هشام : وهو عندى مردود ، لأن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل ، وقد كاد (٣) أبو علي يصلي بنوادره ، والبيت ثابت فيها ، قال (٤) وهو لرجل من ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة ، فوجب لإطراح قول منكروه ، والشاهد فيه من موضعين ، وطييان تثنية ظبي على حذف - مضاف أى منخرى ظييان .

قال أبو سعيد : وليس المراد (٥) « ظييان » اسم رجل .

وزعم ابن عصفور (٦) : أن من العرب من يفتحها مع الالف غير أن ذلك ليس الا في لغة من يجعل المثني بالألف تمسكا بالبيت .

وفي شرح الدماميني (٧) : كذا في شرح ابن قاسم (٨) ، وأقره ، وهو من العجب ، فان في البيت شاهدا على رد هذه - الدعوى مقبولا ، لقول قائله : منخرين بالياء ، تدل على عدم التزام أصحاب هذه اللغة الألف ، بل تارة يستعملونها

(١) أى ابن جنى .  
(٢) قال ابوزيد في نوادره : وأنشده المفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة : ان لسلمى عندنا ديوانا \* أخزى فلانا ... الايات « ظييان » اسم رجل ، أراد : منخرى ظييان ، فحذف كما قال عز وجل : « وأسأل القرية » .  
ومراد الشارح بقوله : والشاهد فيه من موضعين ، أى أحدهما : فتح نون المثني ، والقياس كسرهما ، والثاني ما أشار اليه ابوزيد بقوله : أراد منخرى طييان ، وفيه شاهد ثالث ، وهو اجراء المثني بالالف في حال النصب . وقيل هذا الرجز لرؤبة بن السجاج « وهو في ملحقات ديوانه ص ٨٧ أو ١٩٧ . راجع : النوادر ص ١٥ - المعنى ج ١ ص ١٨٤ - الخزائن ج ٣ ص ٣٣٦ - ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٩ ، ج ٤ ص ٦٧ ، ١٤٣ - المقرب ج ٢ ص ٤٧ » .

(٣) في « ج » : وقد كان أبو علي ... الخ .

(٤) أى ابوزيد في نوادره ص ١٥ .

(٥) في « ج » : المراد من ظييان أنه اسم ... الخ .

(٦) وعبارته في المقرب ج ٢ ص ٤٦ : « والاحسن في نون الاثنين أن تكون مكسورة ، وقد تفتح مع الياء ... فأما قوله : أعرف منه الانثى والعينانا ، فصنوع ، ومن العرب من يستعمل التثنية بالالف على كل حال ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ٢٤ » .

(٨) « ج ١ ص ٢٣ » .

قلت : وان تعجب فعجب قوله : على قصور نسبته لابن قاسم ، لأن معنى قول ابن عصفور : ان أرباب هذه اللغة انما يفتحون مع أحد الاستعماليين لا (منع) (١) كليهما ، فأني يؤخذ (منه) (٢) قصر لغة هؤلاء على التزام الألف (٣) . وقد دفعه أيضا بذلك عمنا (٤) العلامة أبو العباس أحمد بن أبي بكر الدلائلي ، وكان من جملة الفضلاء في ضروب من العلوم ، متضلعا من المعارف والفهوم ، طراز (٥) الرذابها المذهب رأسا للنوى الرواية والأدب رحمة الله تعالى .

- وقد تضم = مطلقا ، كما هو قضيته في الفتح ، اعتماداً على أبي الفتح ، اذ ضم نون التثنية واقع في الكلام ، غير مقيد بالياء ، وهو من الشلوذ بمكان ، ونص الشيباني (٦) أنها لغة ، حاكيا : هما خيلان مطلقا ، وسمع من سيدة نساء أهل الجنة سيدتنا فاطمة بنت سيدنا (محمد) (٧) (رسول الله) (٨) صلى الله عليه وسلم ورضى عنها : يا حسنان ويا حسينان تدعو ريحائتي النبي صلى

(١) « منع » ساقطة من « ج » .

(٢) « منه » ساقطة من « ج » .

(٣) الذي يفهم من كتاب المقرب لابن عصفور ج ٢ ص ٥٧ ، وما بعدها غير هذا لأنه أولا لم يستدل بهذا البيت على تلك اللغة ، خلافا لما قاله ابن أم قاسم في شرحه « ج ١ ص ٢٣ » ولما قاله شارحنا ، بل استدل بقول الشاعر : ان اياها وأبا اياها ... البيت .

وثانياً : فرواية البيت في النوادر ص ١٥ - وابن قاسم : « ونخرا » وابن عصفور نسب لبعض العرب استعمال الألف في التثنية على كل حال ، وعلى ذلك بطل ادعاء الدمايني والشارح عدم التزام الألف على هذه اللغة ، اللهم الا اذا كان ذلك في كتاب آخر لابن عصفور فانه أعلم . وفي شرح الكافية للرضي « ج ٢ ص ١٧٢ » : « ونزوم الألف في المنحى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب .

(٤) في « ج » : شيخنا ... الخ » .

(٥) قال صاحب اللسان « ج ٧ ص ٢٣٥ » : الطراز : الجيد من كل شيء ... ويقال للرجال اذا تكلم بشيء جيد استنباطا وقريحة : هذا من طرازه . وفي النسخة « ب » : طرز .

(٦) هو : المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، مجد الدين أبو السعادات الجزري الاصيل المعروف بابن الاثير . قال السيوطي : من مشاهير العلماء وأكفّر النبلاء ... أخذ النحو عن ابن الدهان ، ويحيى بن سعدون القرطبي وغيرها .

له من التصانيف : النهاية في غريب الحديث ، جامع الاصول في احاديث الرسول ، البديع في النحو : البحر في الفروق في النحو وغيرها .

ولد عام ( ٥٤٤ ) وتوفي عام ( ٦٠٦ ) هذا وقد ذكره صاحب « هدية العارفين ج ٢ ص ٢ » ١٦ مصنفاً . انظر : « الانباء ج ٣ ص ٢٥٧ - البنية ج ٢ ص ٢٧٤ . وقد يكون المراد بالشيباني هو : محمد بن الحسن بن واقد الشيباني ، أبو عبد الله الفقيه الحنفى البغدادى ، توفي عام ١٨٩ . هذا وقد ذكره صاحب « هدية العارفين ج ٢ ص ٨ » ٢٥ مصنفاً وقال في النهاية وغير ذلك : منها : الجامع الصغير في الفروع والجامع الكبير ، والجزائقيات ، الرقيات في المسائل المبسوط في الفروع ، نوادر الصيام ، وغيرها .

(٧) « محمد » ساقطة من « ج » .

(٨) « رسول الله » ساقطة من « ب » .

الله عليه وسلم ، تغليبا للفظ أحدهما ، وأنشد أبو عمر المطرزي (١) غلام ثعلب  
الشهير بالزاهد في كتاب اليواقيت :

يا ابتأ أرقى القذان \* فالنوم لا تألفه (٢) العينان (٣)

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم القاف للبراغيث ،  
كذا في الصحاح (٤) ، وفي حياة الحيوان لكامل الدين الدميري (٥) أحد مشيخة  
الداميني ، وكان من أولياء الله المكاشفين : انه بالذال المهملة ، عازيا اياه  
لصاحب الحكم .

ونقل بعض نحائنا المغاربة : أن من العرب من يلزم المثني الألف معربا اياه  
بالحركات الثلاث اعراب المفردات ، وهو نهاية في الشذوذ .

- وتسقط = : النون ، - للاضافة = : نحو « بل يدها مبسوطتان » (٦) ،

- أو للضرورة = (٧) كقوله :

هما خطنا اما اسار ومنه \* واما دم والقتل بالحر أجدر (٨)

(١) هو : محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر النوى الزاهد . قال ابن الانباري : فكان من  
أكابر أهل اللغة ، وأحفظهم لها ، أخذ عن ثعلب ، وكان يعرف بغلام ثعلب . وقال أبو علي  
بن أبي علي عن أبيه ، قال : ومن الرواة الذين لم يرقط أحفظ منهم ... وأحل من حفظه  
ثلاثين ألف ورقة لغة ، فيما بلغني . وذكر ابن قاضي شعبة في طبقات النحاة له أكثر من عشرين  
مصنفا . ولد عام (٢٦١ - توفي عام ٣٤٥) .

انظر : « النزهة ص ٣٧٦ - الانباه ج ٣ ص ١٧١ - طبقات ابن قاضي شعبة ص ١٧٥ -  
البغية ج ١ ص ١٦٤ - هدية المارفين ج ٢ ص ٤٣ .

(٢) في « أ ، ب : لا تطعمه ... الخ » .

(٣) البيت من شواهد همع الموانع ج ١ ص ٤٩ - وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ج ١ ص ٢٢ :  
« والبيت أنشده أبو عمر في كتاب اليواقيت . واستشهد به الشيخ خالد في شرح التصريح ج ١  
ص ٧٨ - والشاهد فيه ضم نون المثني في قوله : « العينان » .

(٤) ج ١ ص ٢٧٥ .

(٥) وهو : كامل الدين محمد بن أبي عبد الله وأبو البقاء الدميري ، الشافعي عالم عامل صالح مجاب  
الدعوات « أخذ الفقه عن بهاء الدين السبكي ، وجمال الدين الاسنوي ، وكامل الدين النويري  
وأخذ الادب عن برهان الدين القيراطي » وبرع في جميع القنون ، وله عدة مؤلفات منها :  
شرح المنهاج للنووي « وحياة الحيوان » قال ابن العماد فيه : وله كتاب حياة الحيوان كبرى  
وصغرى ، ووسطى ، أبان فيه عن طول باعه وكثرة اطلاعه .

وقد ذكره اسماعيل البغدادي تسع مؤلفات ، وقال : وغير ذلك .  
ولد صاحب الترجمة عام ٧٤٢ - وتوفي عام ٨٠٨ . انظر « الشذرات ج ٧ ص ٧٩ -  
هدية المارفين ج ٢ ص ١٧٨ - كشف الظنون ج ١ ص ٦٩٦ - درة الحجال ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٦) سورة المائدة « آية : ٦٤ .

(٧) في « ج : أو لتغير الاضافة كقوله ... الخ » .

(٨) قائله : تأبط شرأ ، واسمه : ثابت ، وكنيته : أبو زهير بن جابر بن سفيان ، والبيت  
من مقطوعة من الشعر أوردتها أبو تمام في شرح الحاسة « وقوله : « خطنا » ثنية « خطة »  
وهي القصة والحالة ، وحذفت النون للضرورة .

راجع : الحاسة ص ٨٩ - الخصائص ج ٢ ص ٤٠٥ - الخزائن ج ٣ ص ٣٥٦ شواهد  
الخصي ص ٩٧٥ - الدرر ج ١ ص ٢٢ ، ج ٢ ص ٦٧ .

في رواية من رفع اسار .

وقوله :

لنا اعتر لين ثلاث فبعضها • لأولادنا ثنتا وما بيننا عتر (١)

وقوله :

لها متتان خطاتا كما • أكب على ساعديه النمر (٢)

أى خطتان وثنان وخطاتان وزعم الكسائي وثعلب : أن خطاتا فعل حذف ألفه لسكونها ، والاصل حظت ، فلما تحركت التاء لألف الاثني رجعت الالف التي هي لام الكلمة (٣) .

وأنشد أبو الفتح :

قد سالم الحيات منه القدماء (٤)

قال : ونحن نرويه برفع الحيات ونصب القدماء وعكس البغاددة وقالوا : أراد القدماء كما قال :

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكره ابن جني في الخصائص عند الحديث على قول الشاعر : قد سالم الحياة منه القدماء ، فقال : وذهبوا الى أنه أراد : القدماء ، فحذف النون وينشدون في ذلك كقوله : لنا اعتر لين ... البيت وقوله : « لين » جمع لبون ، وهي ذات اللبن . راجع : « الخصائص » ج ٢ ص ٤٣٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٦٥ .

(٢) قائله : امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة طويلة « قال الاعلم : قال يوسف بن سليمان ونذكر قصائد متخيرات مما لم يروا أبو حاتم ، فن ذلك قول امرؤ القيس مما روى أبو عمرو والمفضل وغيرهما ، وكان الاصمعي يزعم أن القصيدة من النمر بن قاسط يقال له : ربيعة بن جشم وذكر القصيدة ومنها بيت الشاهد ، وقال في شرح البيت المتان : لحمتا الظهر ، وقوله : خطاتا : أى كثيرتا اللحم مكتنزتان صلبتان ، وحذف نون الاثني ضرورة ، وقيل : أراد خطتا ، والاصل في الواحدة : خطاة ، فحذفت الالف ، لسكونها وسكون التاء ، فلما تحركت التاء في الثانية رد الالف « وكلا القولين من أقيح الضرورات » راجع : « ديوانه » ص ٣٠٠ ، ٣١٤ - مجالس العلماء ص ١٠٩ - المقرب ج ٢ ص ١٨٦ - الشافية ج ٤ ص ١٥٦ - ابن يعيش ج ٩ ص ٢٨ .

(٣) وقد نقل ذلك أيضا عن ثعلب الزجاجي في مجالس العلماء ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) اختلف في نسبة هذا الرجز ، قيل لعبد الله بن عيس ، وقيل لابی حيان الفقمي ، وقيل لمساور بن هند العبسي ، وقيل للمجاج ، وقيل للديري ، وقيل : لعبد بنى الحسحاس ، وقيل لغيرهم ، وبمده :

الانفوان والشجاع الشجما

والراجز يصف راعيا بخشونة القدمين ، وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لا تؤثر فيهما ، والشاهد حذف النون من المثني . راجع : « الكتاب » ج ١ ص ١٤٥ - المقتضب ج ٢ ص ٢٣٨ - الخصائص ج ٢ ص ٤٣٠ - المحض ج ١٦ ص ١٠٦ - المنصف لابن جني ج ٣ ص ٦٩ .

كأن أذنيه اذا تشوفنا \* قادمة أو قلما محرفا (١)

أى قادمتان أو قلمان محرفان ، والذي يرويه :

تخال أذنيه اذا تشوفا \* قادمة أو قلما محرفا

قلت : وفي محفوظي أن هذا البيت أنشد بحضرة الرشيد (٢) : كأن أذنيه  
فنعى على قائله - نصب الجزئين ، فقال الرشيد : لو قال : تخال أذنيه لسلم من  
آفة اللحن ، فلستعظم ذلك الحاضرون ، وهو خلاف ما زعم أبو الفتح (٣) أنه رواية .

وأجاز الكسائي حذفها لا ضرورة ، كقام الزيدا ، تمسكا بقوله :

أقول لصاحبي ما بدالى \* معالم منهما وهما نجيا (٤)

أى نحيان ، ورده الفراء بإرادة الظرفية أى حيث ينتحيان بنجوة ، كقولك  
هما قريبا أى مكانا قريبا ، وكذا يقدر هنا مكان النجاة ، ويؤيد رأى الكسائي  
من كلامهم ما عزى للحجلة تخاطب القطا (٥) :

(١) قائل هذا الرجز : العباس ، واسمه : محمد بن ذؤيب الهثلي ، ويكنى : أبا العباس ،  
وهو من مخضرمي الدولتين ، عاش مائة وثلاثين سنة ، أنشد هذا الرجز في حضرة الرشيد  
يصف فرسا .

وقد أجيب على هذا البيت بأربعة أجوبة ، قال ابن هشام في المغني ج ١ ص ٢٠٥ : « وزعم  
قوم : أن « كأن » تنصب الجزئين وأنشدوا : كأن أذنيه ... البيت ، فقيل : الخبر محفوظ  
أى يحكيان ، وقيل : إنما الرواية تخال أذنيه ، وقيل الرواية : قادمة أو قلما محرفا بالفتات  
من غير تنوين على الأسماء مشاة ، وحذفت النون للضرورة ، وقيل خطأ قائله وهو أبو نجيعة ،  
وقد أنشده بحضرة الرشيد ، فلعنه أبو عمرو والاصمعي ، وهذا وهم فان أبا عمرو في قبل الرشيد  
قال البغدادى في الخزانة : وعلى الثالث اقتصر ابن عصفور في كتاب الضرائر ، وقال : هكذا  
أنشده الكوفيون .

راجع : الكامل للمبرد ج ٣ ص ١٤١ - المقدم الفريد ج ٥ ص ٣٩٧ - الخصائص ج ٢  
ص ٤٣٠ - المحقق ج ١ ص ٨٢ - الخزانة ج ٤ ص ٢٩٢ - شواهد المغني ص ٥١٥ .

(٢) أى الخليفة هارون الرشيد بن المهدي العباسي .

(٣) لعل الصواب : « ورووه » كما جاء في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : « ورووه أيضا قال  
أذنيه ... البيت .

(٤) قال صاحب اللسان : وزوى الفراء أن الكسائي أنشده : أقول لصاحبي ... البيت أراد :  
نحيان ، فصلف النون ، قال الفراء : هما بموضع نجوى فنصب نجيا على مذهب الصفة ،  
ولم اعرف قائله .

راجع : « تهذيب اللغة ج ١١ ص ٢٠٠ - اللسان ج ٢ ص ١٨٠ - المجمع ج ١ ص ٤٩ -  
الدرر ج ١ ص ٢٤ » .

(٥) قال الأزهري في التهذيب : قال الليث : الحجل : التبع ، الواحدة حجلة ، وسميت بعض  
العرب يقول : قالت القطا للحجل : حجل حجل ، تفرقي الحجل ، من خشية الرجل  
فقال الحجل للقطا : قطاطا ، بضك ثنتا ، ويضى مائتا .

وقال ابن جني في الخصائص : وما ينسبونه الى كلام الطيور قول الحجلة : قطا قطا يقطو :  
ثقل في شيه ، والقطا : طائر واحد قطاة . راجع : التهذيب ج ٤ ص ١٤٣ -  
اللسان ج ٤ ص ١٥١ - الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ .

قطاً قطاً يبيضك ثنتا ويبيض مائتا ، ثنى ثنتان ومائتان .

قال أثير الدين (١) : ويجب تقييد الجواز على القولين بأن لا يلبس بالواحد كهذان وهاتان .

وفي شرح الدماميني (٢) : فان قلت : قيد بعض حذفها للضرورة بأمن اللبس ، فلاحذف في هاتان وهذان ، والمصنف أدخل بهذا القيد .

فأجاب : بأن الكلام في المثني ، وليس منه اللفظان حقيقة ، بل من الصيغ المراد بها الاثنان .

قلت : لا نسلم أن الكلام في المثني الحقيقي لا الصيغى ، لقول المصنف بعد أو لتقصير صلة ، لأن المشار به والموصول في ذلك من واد (٣) فيتعين القيد (ويضر تركه) (٤) قطعاً .

— أو لتقصير صلة = : قال المصنف (٥) وأثير الدين (٦) وشمس الدين البعلبي وغيرهم (٧) : يشمل صلة أل ، ومثل ذلك المصنف بقوله :

خليلى ما أن انتما الصادقا هوى

إذا خفتما فيه عزولا وواشيا (٨)

قال أثير الدين : (٩) ولا حجة فيه لاحتماله الاضافة .

وصلة غيرها ، كقول الاخطل كما عزاه اليه سيبويه وصاحب العباب :

أبنى كليب أن عمى اللذا . قتلا الملوك وفككا الاغلال (١٠)

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٢ » بتصريف .

(٢) « ج ١ ص ٢٤ ظ » .

(٣) في « ج : واو وحد فيتعين ... الخ » .

(٤) « ويضر تركه » ساقط من « ب ، ج » والذي في « ج » فيتعين الاخير قطعاً ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٦ » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « ج : وغيره ... الخ » .

(٨) قال الشنقيطي في الدرر : لم أعتز على قائله ، وهو من شواهد السيوطي في الجمع ، والشاهد حذف

نون المثني في قوله : « الصادقا » تقصيراً للصلة ، لأن اصله : الصادقان .

راجع شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٦٦ - الجمع ج ١ ص ٤٩ - الدرر ج ١ ص ٢٣ » .

(٩) في المرجع السابق .

(١٠) هذا البيت من قصيدة قالها الاخطل يفتخر بقومه « ويهجو جريراً » قال الشنقيطي في الدرر

وفي المسألة مذهبان : مذهب البصريين وهو عمل الشاهد ، ومذهب الكوفيين : فحذف النون

لغة في أثباتها .

وقال ابن الشجرى في أمالية : « فان ثنيت » الذى « فقيه ثلاث لغات اللذان بتخفيف النون ،

والذان بتشديد » ، والتشديد لغة قريش ، والذا بحذف النون ، قال الاخطل : أبنى كليب

... البيت ، هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : انما حذفوا النون لطول الاسم بالصلة

راجع الكتاب ج ١ ص ٩٥ - المقضب ج ٤ ص ١٤٦ - المصنف لابن جنى ج ١ ص ٦٧ -

المجتبى ج ١ ص ١٨٥ - أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٠٦ - الخزائن ج ٢ ص ٤٩٩ - العيني

ج ١ ص ٣٢٤ - الدرر ج ١ ص ٣٤ - ديوانه ج ١ ص ١٠٨ » .

وقوله :

هما اللتا لوولدت نعيم • لقبيل فخر لهما صميم (١)  
كذا استشهد به هؤلاء تقصيرا للصلة .

وفي شرح الدماميني (٢) : توهما ان المستشهد به ابن قاسم (٣) وحده .  
قلت : وهو سهو ، لأنه من تقصير الموصول لا الصلة .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من تعقيباته وليس بها ، اذ سبقه ابن هشام (٤)  
وغيره ، ثم لانسلم كونه سهواً ، لأنه أيضا تقصير للصلة ، من حيث كونهما  
لقوة ارتباطهما وتلاصقهما كالثشي الواحد ، فتقصير أحدهما تقصير للآخر ، كما  
قال الفراء اجراء للثنتين مجرى الواحد ، لعدم سوغان الوقف على الموصول  
دون صلته ، فصارت الصلة عوضا من النون ، وهم يحذفون مما طال في كلامهم .

وقال : سيبويه (٥) : وقد مثل لاسقاطها في الجمع ، يقول بعض ضبة :

الفارجو باب الأمير المبهم (٦)

وقبله :

الضاربوا بالسيف كل عشمشم

ويقول بعض الانتصار رضى الله عنهم :

(١) قال الشنيطي في الدرر : ج ١ ص ٢٣ قيل : ان هذا البيت للاخطل ، والشاهد فيه :  
مثل سابقه ، وهو من شواهد السيمطى في الجمع ج ١ ص ٤٩ - والشيخ خالد في شرح التصريح  
ج ١ ص ٢٢ - وهذا الرجز ليس في ديوان الأخطل .

(٢) « ج ١ : ص ٢٤ ظ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ » .

(٤) ما اطلعت عليه لا ابن هشام غير هذا ، اذ قال في التصريح ج ١ ص ١٣٢ : وبعض ربيعه  
يحذفون نون « اللذان واللتان » قال : أبني كليب ... البيت وقال في « شذور الذهب » ج ١ ص ١٥٧ «  
ولمضى المذكر اللذان رفعا والذين جرا ونصبا » ولمضى المؤنث اللتان رفعا ، واللتين جرا ونصبا ،  
ولك فيمن تشديد النون وحذفها ، والاصل : التخفيف والثبوت ، وقال الشيخ عبادة في حاشيته  
على الشذور : والحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا  
للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالثشي الواحد ... الخ .

(٥) في « الكتاب » ج ١ ص ٩٤ ٩٥ » .

(٦) استشهد به سيبويه برواية : الفارسي « بالاضافة » قال الاعلم في هامش الكتاب : الشاهد  
فيه اضافة « الفارسي » - وفيه الالف واللام - الى مايمده . والشارح ذكره شاهداً على حذف  
النون لاستطالة الصلة ، وأن سيبويه مثل به لذلك ، وهذا التباس على الشارح ، فسيبويه  
لم يمثل به ، والبيت لم يعرف قائله ، وقد استشهد به المبرد في المقتضب اذ قال فان اسقطت  
النون ، أضفت وجرت فقلت : هم الضاربون زيد ، وهما الشاتما عمرو ، كما قال الشاعر  
الفارجو باب الأمير المبهم

وقوله الفارج : أى الفاتح ، و« المبهم » : أى المفلق . راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٥ -  
المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ .

الحافظوا عورة العشرة لا . يأتهم من ورائنا نطف (١)

وحذفت لا للاضافة ، بل كما حذفت في اللذين واللتين حين طال الكلام ، وكان الاسم الأول متناه الاسم الاخير ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء ، كما أن الذين مع صلته بمنزلة اسم .

قال المبرد (٢) : ولم يحفظ حذفها (في) (٣) صلة أل ، ولم ينشدوا (٤) شاهدا على ذلك ، غير أن قد سمع في الجمع ، وقياس المثني عليه جلي ، والاحتياط الوقف الا بسماع ، فان لكل تركيب خصوصيات وضعية تبطل قياس المختلفي التركيب .

قال أثير الدين (٥) : ونقص المصنف من أسباب حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين ، أحدهما : اثنا عشر واثنا عشر .

الثاني : قولهم : لا غلامى لك على مذهبه ، لزعمه أن النون هناك محذوفة لشبه الاضافة ، ولك في موضع الصفة .

زاد ابن قاسم (٦) : والواقع قبل الضمير عند الاخفش وهشام في ضارباك لأن الكاف عندهما في محل نصب .

وفي شرح الدماميني (٧) متوهماً أن قائل ذلك ابن قاسم : ولا يلزمه الأول ولا الأخير ، لأنه لا يقول به .

قلت : بل يلزمه قطعاً ، أما الاول : فلا أنه يقول به ، كما عرف ذلك من رأيه ، وأما الثاني ، فليتزماه في هذا الكتاب الاشارة الى اقاويل النحاة ، وفاقاً أو خلافاً ، جمعاً لا طراف مسائل هذا العلم ، فيقول : وكذا الواقعة قبل

(١) اختلف في نسبة هذا البيت ، والراجع انه لعمر بن امرئ القيس الخزرجي وقد نسبه سيويه لرجل من الانصار ، وقال الاعلم : ويقال : هو قيس بن الحطيم ، ونسب في سقط الزند للحارث ابن ظالم ، المرى ، قال الاعلم في هامش الكتاب الشاهد فيه حذف النون من « الحافظين » استخفافاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية اثبات النون « ولوحظ على حذف النون للاضافة مجاز . راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٥ - المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ - الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ - ج ٣ ص ٤٠٠ - سقط الزند ص ١٣٠٧ .

(٢) عبارته في المقتضب « ج ٤ ص ١٤٥ » لا تدل على ما قاله الشارح ، وهي في مبحث قول الشاعر الحافظوا عوره ... البيت . فهذا لم يرد الاضافة فحذف النون بغير معنى فيه ، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجرح خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، إذ صار ما بعد الاسم صلة له ... الخ . وعليه فكلام الشارح المنسوب للمبرد غير صحيح . الا اذا كان ذلك في مكان آخر . فاته اعلم .

(٣) « في » ساقطة من « ج » .

(٤) « في » ج : ولم يشهدوا شاهداً ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٣ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ » .

(٧) « ج ١ ص ٢٤ ظ » .

الضمير على رأى الاخفش وهشام ، ولا يترك ذلك سدى .

- ولزوم الألف = : للمثنى مطلقاً - لغة حارثية = : نسبة لبني الحارث ابن كعب .

قال الكسائي : وهى أيضا لغة خثعم ، وهمدان ، وزيد .

وقال أبو الخطاب : (١) وكثانة ، وغيرهما (٢) . وبني العنبر وبني المهيم (٣) وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وبني عدوة ، وأنكر الأخيرة المبرد ، اجراء (٤) له مجرى المقصور ، كقوله :

ان أباه وأبا أباهسا \* قد بلغا في المجد غايتها (٥)

وقول هريرة الحارثي فيما أنشده الفراء :

تزود منا بين أذناه ضربة \* دعته الى هابي (٦) التراب عقيم (٧)

وقول بعض أسد السراة فيما أنشده الفراء أيضا :

وأطرق إطراق الشجاع ولورأى \* مساعا لناباه الشجاع لضمما (٨)

وأنشد الكسائي لبعض بلحارث :

فان يجنبا سحبل ومضيقه \* مراق دم لن يبرح الدهر ثاويا (٩)

(١) هو : عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب ، الاخفش الكبير النحوى . قال ابن الانبارى : كان من أكابر علماء العربية ويتقدمها ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى . وقال القفطى : أخذ عنه يونس ، وهو من أئمة اللغة والنحو ، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب ، والاختلاف المشهورين من النحاة ثلاثة ، أكبرهم هذا ولم يذكر أحد تاريخ ولادته أو وفاته . انظر النزهة ص ٤٣ - الانباه ج ٢ ص ٥٧ - البنية ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) أى : وقال غير الكسائي وأبى الخطاب .

(٣) فى « ج » : وبني المهيم .

(٤) أى : ولزوم الألف للمثنى ... اجراء له ... الخ .

(٥) سبق تحقيقه فى ص ٣٠٥ .

(٦) فى « ب » : هاب التراب ... الخ .

(٧) كذلك نسبة صاحب اللسان هريرة الحارثي ، أما الشنقيطى فى الدرر - والمعلقون على شرح المفصل لابن يعيش فانهم قالوا : لم تقف على قائل هذا البيت مع انتشاره فى كتب النحو . راجع :

ابن يعيش ج ٣ ص ٢٨ - ج ١٠ ص ١٩ - الدرر ج ١ ص ١٤ - اللسان ج ١٠ ص ٦٤ .

(٨) قائله : المتلس ، واسمه : جزير بن عبد المسيح الضبعى الشاعر المشهور ورواية : « المؤتلف والمختلف » ... ولورى \* مساعا لنابيه ... البيت وعليها فلا شاهد فى البيت . والشاهد

لزوم الألف للمثنى على اللغة الحارثية . راجع مختارات ابن الجبلى ص ٣٢ - المؤتلف ص ٩٥ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٨ - ديوانه ص ٢ .

(٩) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فى قوله : يجنبا سحبل ، حيث لزم الألف للمثنى ، قال الجوهري فى الصحاح ج ٢ ص ١٩٧ : السحبل من الادوية الواسمة وسحبل أيضا اسم واد يعينه

وسمع الأخفش أعرابياً فصيحاً من بلحارث يقول : ضربت يداه ووضعته علاه (١)  
أى يديه وعليه .

وبعضهم يقول : لو أستطعت لاتيكت على يداى ، وقال الراجز :

— اياك أن تبلى شعشعان \* حب الفؤاد مائل اليدان (٢)

وقال :

واها لسلمى ثم واها واها \* هى المنى لوأنا نلناها (٣)  
بالت عيناها لنا وفاها \* بضمن يرضى به أباهها

وفي نوادره (٤) أي زيد : لغة بلحارث قلب الياء الساكنة مفتوحاً متلوها ألفاً ،  
يقولون أخذت الدرهمان والسلام علاكم .

وقال الفراء : يقولون : ان هذان قالوا ذلك ، ورأيت هذان ، وعليه  
قراءة « ان هذان الساحران (٥) » في أحسن الأوجه .

وأنكر المبرد (٦) رأساً ، وهو محجوج بنقل هؤلاء الثقة عن هاتيك الطوائف .

قال أثير الدين (٧) : وهو القياس ، غير أن جمهور العرب انما أرادوا  
الفرق بين أوجه الاعراب ، فقلبوا الألف ياء دلالة على ذلك .

— وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه = : في كونه مراداً به أكثر من  
اثنين نحو : « فارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير » (٨)

---

(١) في « ج : أعلاه ... الخ » .

(٢) هذا الرجز لم اعرف قائله ، والشاهد فيه لزوم المثنى الالف في قوله : اليدان .

(٣) هذا الرجز يختلف في نسبه ، قيل : لابی النجم ، وقيل لرؤية بن المجاج ، وكذا في  
الشواهد الكبرى للعنى « ج ١ ص ١٣٣ ، ج ٤ ص ٣١١ » وشرح شواهد المفتى ص ١٢٩ ،  
٧٨٦ — والشاهد فيه مثل ما سبق ، وفي البيت الاول شاهد آخر ، وهو قوله : « واها » فان  
معناها التعجب .

(٤) « ص ٥٨ » .

(٥) سورة طه ، آية : ٦٣ .

وقال الفراء في كتابه معاني القرآن ج ٢ ص ١٨٤ : فقراءتنا — أى قراءة نافع وابن عامر وأبى  
بكر وحزمة والكسائى وأبى جعفر ويعقوب وخلف بتشديد « إن » ، وبالألف على وجهين :  
احداها على لغة بنى الحارث بن كعب : يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف ...  
والوجه الآخر ، أن تقول : وجدت الالف من هذا دعامة ، وليست بلام فعل ، فلما  
ثبتت زدت عليها نونا ، ثم تركب الالف ثابتة على حالها ، لا تزول على كل حال ، كما  
قالت العرب « الذى » ثم زادوا نونا تدل على الجمع ، فقال : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم  
كما تركوا « هذان » في رفعه ونصبه وخفضه ، وكثانة يقولون : « اللذان » .

(٦) انظر ص ٣٧٣ هامش رقم ٢ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٣ . أى القياس لزوم الالف في لغة بنى الحارث .

(٨) سورة الملك ، آية : ٤ .

أى مزدجر أو كليل ، ولا يقع ازدجار أو كلال بكرتين فحسب ، بل بكرات ونحو سبحان الله وحنايه ، وقول الراجز :

### ومهمين قذفين مرتين (١)

قال الفراء : أراد مهمة بعد مهمة ، وقد يغنى عن هذا الضرب التجريد وعطف مثله عليه ، وليس مع ذلك مثني ، لكون المعنى على التكثير - كقوله :

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم \* ميتا وأبعدهم عن منزل الدام (٢)

ألم ترارادته الجنس ، ومن ثم قال : أكرمهم ، والدام : العيب (وهو) (٣) لغة في الذم ، ومنه المثل : لن تعدم الحسنة ذاماً ، وقول جرير :

أنا أئيناك نرجو منك نائلة \* من رمل يبرين ان الخير مطلوب (٤)

(١) ويعد : ظهرهما مثل ظهور الفرسين .

هذا الراجز نسب في الكتاب مرة لخطام الجاشي ، ومرة ليام بن قحافة ، وقد حكى الاعم السنين كما هما ، وهو غريب . وكذلك فعل البغدادى في الخزائن ، وقال : والصحيح أن هذين البيتين لخطام الجاشي ، وهو شاعر اسلامي لا ليام كما تقدم . وقال الشقيطي في الدرر : والبيت لخطام الجاشي من رجز مشهور .

والشاهد فيه اعراب هذه الكلمات اعراب المثني مع دلالة على أكثر من اثنين ، لأن المعنى على التكثير . وأنشد الفراء في « كتابه معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى : « ولئن خاف مقام ربه نجنان » سورة الرحمن ، آية : ٤٦ قال : ذكر المفسرون أنهما يستأنفان من بسايتين الجنة ، وقد يكون في العربية : جنة تشبه الغرب في أشعارها ، أنشدني بعضهم :

ومهمين قذفين مرتين \* قطعت بالام لا بالسينين

يريد مهمين رسمتا واحد ... وذلك أن الشعر له قوافي تقيمها الزيادة والنقصان ، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام . والقذف : البعد من الأرض والموت : الأرض المحمية التي لا ماء فيها ولا نبات . والمهمة : القفر الخوف . راجع الكتاب ج ١ ص ٢٤١ ، ج ٢ ص ٢٠٢ - معاني القرآن ج ٣ ص ١١٨ - الخزائن ج ٣ ص ٣٧٤ - الشافية ج ٣ ص ٩٤ - الدرر ج ١ ص ١٥ .

(٢) نسبة أبو تمام في الحماسة مع أبيات اربع لعصام بن عبيد الله الزماني ، شاعر جاهلي ، قال المرزوقي والمراد به والاصل فيه : لوعدت القبور قبوراً قبراً إلا أنه اختصر الكلام ، وحذف « القبور » ورفع « قبراً » على أن يقوم مقام الفاعل ، فلما رفعه وإزاله عن ستن الحال ... رد حرف المطف ... ومعنى البيت : لوعدت القبور متنوعة ... الخ . وقال ابن عصفور في المقرب ولا يجوز المطف وترك التثنية إلا إذا أريد التكثير ، نحو قوله : لوعد قبر وقبر ... البيت . وروى تلك الابيات الجاحظ في البيان والتبيين منسوبة الى همام الرقاشي . والشاهد فيه : أن تعاطف المفردين لقصد التكثير . راجع : شرح الحماسة ص ١١٢٢ - البيان والتبيين ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ٣٠٢ ، ج ٤ ص ٨٥ - المقرب ج ٢ ص ٤١ - الخزائن ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٣) « هو » ساقطة من « أ ، ب » .

(٤) هذين البيتين من قصيدة طويلة يمدح بها أيوب بن سليمان بن عبد الملك ، وقوله : « يبرين » اسم موضع ، يقال : رمل يبرين ، وقوله « تحذى » تسمع ، يقال : خدت الناقة ، أى أسرعت ، وقوله « عرائكها » جمع عريكة ، وهى الطبيعة ، والمراد بها : الانقياد وقوله « خمس » بكسر الخاء ، من اظماء الابل ، أى ترعى ثلاثة أيام . وترد اليوم الرابع والشاهد فيه مثل سابقه . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٨ . راجع : « ديوانه » ص ٣٦ - الجمع ج ١ ص ٤٥ - الدرر ج ١ ص ١٥ .

تخذي بنا نجب أفنى عرائكها

خمس وخمسون وتأويب وتأويب

الخمس اسم لمدة ترك فيها الابل بلا شراب ، وهي خمسة أيام أو ثلاثة ، والتأويب : سير النهار ، وهو خلاف السرى ، والاسناد سيرهما معا ، وقول الأوفى : الأودى :

ان النجاة اذا ما كنت ذا بصر

من جانب الغير إبعاد فإبعاد (١)

وربما اغنى التكرير عن العطف ، نحو : « صفا صفا » و « دكا دكا » (٢) أى صفا بعد صف ، ودكا بعد دك .

وانما أعرب إعراب المثنى ، والمراد به الجمع دون التكرير ، قوله تعالى : « فأصلحوا بين أخويكم » (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : « بالخيار مالم يفترقا » (٤) .

وقول الشاعر :

تلقى الاوزون في أكناف داراتها

تمشى وبين يديها البر مشور (٥)

أى بين أيديها .

— أو غير صالح للتجريد = : من علم الثنية ، وهو ضربان : اسم جنس وعلم جنس ، فالأول نحو : كلبتى الحداد ، والثاني كلبتى ~~الحدادين~~ والدونكين وكنانين أسماء أمكنة .

— وعطف مثله عليه = : كالقمرين والعمرين .

قال أثير الدين (٦) : وقول أعرابي : جنبك الله الأمرين ، أى الفقر والعري

(١) البيت في ديوانه ص ١٠ ضمن الطرائف الأدبية ، وقد امشهد بالبيت ابن مالك في شرح

التسهيل ج ١ ص ٦٨ .

(٢) سورة الفجر ، آيتا : ٢٣ ، ٢١ .

(٣) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه ج ٢ ص ١٢ - كتاب البيوع - باب : البيعان بالخيار مالم يفترقا -

من حديث حكيم بن عزام ، وعبدالله بن عمر رضى الله عنهما . وأخرجه مسلم في صحيحه أيضا

« ج ٥ ص ٩ - ١٠ » كتاب البيوع - باب خيار المجلس للمتايعين « من حديث ابن عمر وغيره

رضى الله عنهم ، مع اختلاف في بعض الالفاظ والتراكيب .

(٥) لم يعرف قائله ، وقد امشهد به ابن يعيش في شرح المفصل على جمع « أوزة » على أوزون ،

وذكره صاحب اللسان في مادة « ووز » وهذه من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٨

— والاثير في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٤ في هذا المقام ، وهو إعراب المثنى مراداً به الجمع

دون تكرر ، راجع : « ابن يعيش ج ٥ ص ٥ » .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٥ .

وكفأك شر الأجوفين أى البطن والفرج ، وأذاقك الأبردين أى الغنى والعافية ،  
وقولهم : لما هو وسط الشيء : هو في ظهريه وظهرانيه : ولقيته بين الظهريين  
والظهرايين ، أى في اليومين أو الثلاثة (١)، وقولهم لمعاوية وعمرو بنى شرحبيل  
ابن عمرو بن جوق : الجونان .

قلت : إنما هذا مما اتفق لفظه ومعناه كما (مر) (٢) في الأحمرين للذهب  
والزعفران ، والأطيبين للشباب والنكاح ، الخ .

— فملحق به = : أى المثنى وليس مثنى حقيقيا ، وهو خبر ما أعرب .

وفي شرح الدماميني (٣) : فيلزم ألا يكون مثنى وقد عرفت ما فيه .

قلت : وأنت خير بما يدفعه بما (٤) أسلفناه ، ثم هذا الخبر مستفاد من المبتدأ فلا  
تسوغ كما قال أثير الدين (٥) خبرته لانه (٦) مفروض الأعراب لإعراب المثنى  
فلا يحسن الاخبار عنه أنه ملحق بالمثنى في الاعراب ، فهو نظير ما منعه من سيد  
البحارية مالكاها ، لفهم الملكية من السيادة ، فان تحيل للالحاق معنى غير ذلك صح .  
— وكذلك كلا وكلتا = : ملحقان به « إنهما مفردان لفظا مثنيان معنى ،

قاله (٧) المصنف ، ورده الأثير بما سيلقى (٨) عليك .

— مضافين الى مضمير = : نحو جاء كلاهما وكلتاها ، ورأيت كليهما  
وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ، أما وقد أضيفا الى ظاهر فالفهما  
لازمه ، معربين إعراب المقصور ، ولأن الاضافة الى المضمير فرع عنها الى  
المظهر ، والاعراب بالحروف فرع عنه بالحركات ، فأعطى كل — ما يلائمه  
أصلية وفرعية ، قاله ابن المصنف في شرح الخلاصة (٩) .

(١) في «ب» ج : اليوم أو ... الخ .

(٢) «مر» ساقطة من «ج» وانظر ص ٣١٨ .

(٣) «ج» ١ ص ٢٥ و . . .

(٤) «ب» : ما أسلفناه ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل : ١ ص ٧٥ .

(٦) في «ج» : لا مفروض ... الخ .

(٧) في شرحه للتسهيل : «ج» ١ ص ٧١ .

(٨) انظر «ص» ٣٨٠ .

(٩) «ص» ١٤ «وبارته» : «فان قيل : لم كان لكلا وكلتا حالان في الاعراب . . .  
ولم خص اجراؤها مجرى المثنى بحال الاضافة الى المضمير . قلت : كلا وكلتا اسمان ملازمان  
للاضافة ولفظهما مفرد ومعناها مثنى ... فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من  
التثنية اجريا في اعرابها مجرى المفرد تارة ، ومجرى المثنى أخرى وخص اجراؤها مجرى المثنى  
بحال الاضافة الى المضمير ، لأن الاعراب بالحروف ... الخ .»

قلت : ولم يقطع بمقوليته (١) له الدماميني فقال (٢) : وأظن ابن المصنف قال ذلك في شرح الخلاصة .

— ومطلقا على لغة كنانة = : حكاها الكسائي والقراء راويا (٣) عنهم : رأيت كلي أخويك ، وحاكيا (٤) أيضا : أنهما قد يضافان الى المضمر مقصورين كهما مع الظاهر ، وأن قولهم : كلاهما وتما في موضع نصب ، أى أعطى كليهما ، وزدني تما ، وانشد : —

نعم الفتى عمدت اليه مطيقي

في حين جد بنا المسير كلانا (٥)

قال المصنف (٦) : وفي لغة كنانة هذه دليل على ضعف قول من زعم إعرابهما بحركات مقدرة في لغة الجمهور ، وأن انقلاب ألفيهما جرا ونصباً ، تشبيها بألف على ولدى ، لو جوب عدم انقلابهما ياء مع الظاهر ، في هذه اللغة ، أن لو كان كذلك لوضوح عدم جوازه في على ولدى ، وايضا فشبههما بالثنى أقوى منه بعلى ولدى ، فتعين إلحاقهما بما يشبههما به أقوى ، وأيضا فالقلب هنا مع عامل ملائم ، بخلافه في ذينك الحدوثة بغير عامل .

وتعقبه أثير الدين : (٧) بأنه خلاف ما عليه أهل البصرة وأطال في تقريره عما أثرتا تركه ، لسقم في النسخة الحاضرة لدى ، غير أنا سنبينه على ما عليه كلا الفريقين (٨) وبذلك تتعرف مخالفته إياهما .

وفي الكتاب : (٩) وسألت الخليل عمن قال : رأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، ثم قال : مررت بكليهما ، فقال : جعلوها بمنزلة «عليك» جراً ونصباً ، قلت : ولم لم يقع هذا رفقا فيقال : قام كليهما ، فقال : إنما يستعملان مجرورين أو منصوبين ، نحو من ولديه — عليه ، وقعدت لديه ونزلت عليه ، ولا يقال : يعجبني عليه ، ولا لديه ، فلما فارق «كلا» في باب الرفع أجرى «كلا» فيه على أصله .

(١) في «ج : بقوليه الدماميني ... الخ» .

(٢) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٢٥ و .» .

(٣) لعل الصواب راوين عنهم .

(٤) لعل الصواب أو حاكين ... الخ .

(٥) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٧٥ . وقال الأشموني في شرحه ج ١ ص ٨٢ : وبعضهم يعربه إعراب المثنى مطلقا ، ومنه قوله : نعم الفتى عمدت اليه ... البيت .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٢ بتصريف .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٥ .

(٨) انظر «ص ٣٧١ - ٣٨٠» .

(٩) «ج ٢ ص ١٠٤» نقل بتصريف .

قال (١) أثير الدين : والذي يقطع بفساد رأى (٢) المصنف : أن كلا وكلتا مفردان لفظا كع مثنيان معنى ، معربان إعراب المثني (عدم) (٣) قلب ألفيهما في التثنية ، فيقلب ألف كلا واوا كألف عصي ، وألف كلتا ياء كألف ذكرى كقام كلواهما ورأيت كلوبيهما ومررت بكلوبيهما ، وقامت كلتياهما ، ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما ، وكذا في لغة كثانة لتساوى الاضافتين عندهم في ذلك .

تنبيهان : الأول : اختلف في كلا وكلتا ، فقال البصرية : مفردان لفظا مثنيان معنى كزوج تمسكا بلزوم الالف مع الظاهر في لغة جمهور العرب ، ولا كذلك المثني ، ولا يمكن دعوى أنهما وردا على اللغة الحارثية أو غيرها من (٤) يلزم (الالف) (٥) مطلقا ، لاستعمال عامة العرب إياهما مضافين الى المضمر بالألف ، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به الا أهل تلك اللغة ، وبالاخبار عنهما بمفرد ، نحو «كلتا الجنتين أتت أكلها» (٦) وقوله :

كلا يومى أمامه يوم صد (٧)

وقوله :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه  
مولى المخافة خلفها وأمامها (٨)

(١) «ج ١ و ٧٧» وفي «أ» ثم قال : والذي ... الخ .

(٢) في «ج» : قول المصنف ... الخ .

(٣) «عدم» ساقطة من «ج» .

(٤) في «ج» : بما يلزم .

(٥) «الالف» ساقطة من «ج» .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٣٢ .

(٧) هذا الشطر من البيت بهذه الرواية لم أعرف قائله ، ولم أجده ، وقد وجدته برواية :

كلا يومى طواره وصلل أروى  
ظنون أن نطرح الظنون

وذلك للشماخ في ديوانه من قصيدة يمدح بها عرابية بن أوس رضى الله عنه . و «طواره» قيل موضع ببرقان فيه بئر «وقيل : بئر في ديار فزارة لبى مرة وغطفان . وقيل جبل ، كذا : في معجم البلدان ج ٦ ص ٦٥ ومعجم ما استعجم ج ٣ ص ٨٩٧ . و «أروى» : أفاضت الاوعال : «الظنون» القليل الماء ، والشاهد فيه : الاخبار عن «كلا» بمفرد . راجع : ديوان الشماخ ص ٣١٩ - المحتسب ج ١ ص ٣٢١ - اللسان ج ١٣ ص ٤٤١ ابن يمين ج ٣ ص ١٠١ .

(٨) البيت من معلقة ليبيد بن ربيعة العامري ، قال التبريزي في شرح القصائد العشر : والفرج : الواضع من الارض ، والفرج : الثغر : والثغر : موضع الخفاة . وقال الاعلم : ومولى الخفاة : خبر «أن» معناه : موضع الخفاة ومستقرها . وقال شارح الديوان : وقال الاصمعي أراد بالخفاة : الكلاب ، وبمولاها : صاحبها ، أى عدت وهى لا تعرف أين هى منها ، وخلفها : يدل من مولى ، بل هى خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو . والشاهد مثل سابقه . راجع : الكتاب ج ١ ص ٢٠٢ - المقتضب ج ٣ ص ١٠٢ ، ج ٤ ص ٣٤١ - شرح القصائد العشر من ٢٨٣ - ديوانه ص ١٧٣ - ابن يمين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٤٤ .

لا يقال : قد أخبروا عنهما أيضا اخبار المثنى ، لأننا نقول : يسوغ في المفرد لفظا المثنى معنى ، رعاية كل من اللفظ والمعنى .

قال أثير الدين : (١) وقد أجمعا في قول الاسود بن يعفر :

ان المنية والحتوف كلاهما • يوفي المنية يرقبان سوادى (٢)

قال ابن هشام في مغنيته : (٣) وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبر المنية والحتوف ، وما بينهما اما خبر أول أو اعتراض ، ثم الصواب في أنشاده (٤) البيت يوفي المخارم ، اذ لا توفي المنية نفسها .

فقال شارحه (الدمامى) (٥) : ولم يتبين لى معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية ، اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع أنف الجبل ، وهى أفواه الفجاج .

وأجاب الشهاب (٦) بن الشمنى : بعدم تعيينه لجواز أنه هنا جمع مخرمة للمفسدة ومن خرم بالفتح يخرم بالكسر . وبإضافتهما الى ضمير التثنية ، وكذلك المثنى الحقيقى .

وقال الكوفية : مثنيان حقيقة ، تمسكا بوجودهما بالألف رفعا وبالياء جرأ ونصباً .

وأجاب البصرية : أن قلب ألفيهما مع المضمر لا لعامل حملا على (لدى وعلى) ، للملازمة الاضافة - ، واتصال الضمير ، كما مر عن الخليل وسيبويه (٧) ، وبالأخبار بالمثنى عنهما في قوله - :

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٦ بتصرف .

(٢) هذا البيت من قصيدة مشهورة بكى فيها على ذكريات الشباب ، ويرحب بالموت ، وأنه لا بد منه بدليل من سلفه ، وتناول فيها حياته وما كان عليه ، وهو من شعراء الجاهلية المقدمين القصحاء ، كف بصره في آخر حياته ، وقوله : «الحتوف» جمع حتف ، وهو الموت «يوفي» يملو ، و«المخارم» جمع مخرم ، وهو منقطع أنف الجبل «و«سوادى» اشخصى والشاهد : قوله «يوفي» لاحظ اللفظ فافرد ، وقوله : يرقبان : لاحظ المعنى فتناه . راجع : «المفصليات ص ٢١٦ - شرح شواهد المعنى ج ١ ص ٥٥٣» .

(٣) « ج ١ ص ٢١٦ » .

(٤) في « ج : في أنشاد البيت ... الخ » .

(٥) «الدمامى» ساقطة من «ج» وانظر «كتاب المنصف من الكلام على معنى ابن هشام ج ٢ ص ٢٧»

(٦) في المرجع المذكور .

(٧) انظر الصفحة ص ٢٧٩ .

كلاهما حين جد الجزى بينهما  
قد أقلما وكلا أنفيهما رائي (١)

واجاب البصرية : بما مر من جواز رعاية الامرين من اللفظ والمعنى ، وبحكاية  
البغادة لكلنا مفردا في قوله :

في كلت رجلها سلامى واحدة  
كلاهما قد قرنت بزائدة (٢)

ورد بإرادة كلنا فحذف الالف ضرورة كما قال :

درس المنا بمتالع فأبان (٣)

أى المنازل .

وفي الإفصاح (٤) : وأما قلب ألفيهما مع الظاهر فلا أعرف للبصرية عنه  
اعتذاراً ، وكلهم لا يسلمه مع حكاية الثقات كالفرء والكسائي (٥) إياه .

وقال ابنا طاهر وخروف وأبو ذر ، والحشني (٦) : هى لغة قوم يجعلونه

(١) قائله الفرزدق « قال الشنقيطى في الدرر : الضمير في قوله « كلاهما » لعضيدة بنت جرير وزوجها  
الأبلى ، ولم يصب من جملة لفرسين ، لأن الشعر للفرزدق يعبر به جريراً بزويج ابنته للأبلى .  
قال ابن جنى في الخصائص : فقوله : كلاهما قد أقلما ضعيف ، لانه حمل على المعنى ، وقوله :  
كلا أنفيهما رابى قوى ، لانه حمل على اللفظ . راجع : « النوادر لأبى زيد ص ١٦٢ -  
الخصائص ج ٢ ص ٤٢١ ، ج ٣ ص ٣١٤ شرح شواهد المعنى ص ٥٥٢ - المعنى ج ١  
ص ١٥٧ - الدرر ج ١ ص ١٦ ديوانه ص ٣٣ » .

(٢) قال المعنى : قائله : راجز من الرجاز ، ولم أثق على اسمه ، ومثله قال صاحب الدرر اللوامع  
والبيت في وصف نعامه . والشاهد : ورود « كلنا » مفرد .  
راجع : « المعنى ج ١ ص ١٥٩ - الخزاعة ج ١ ص ٦٢ - الدرر ج ١ ص ١٦ اللسان  
مادة « كلا » .

(٣) وتماه : فتقدمت بالحس والسويان . قائله : لبيد بن ربيعة العامري رضى الله عنه ،  
من قصيدة في ديوانه ، قال ابن جنى في الخصائص : وقد يحذفون بعض الكلمة استخفافاً ،  
حذفاً يحل بالبقية ، ويعرض لها الشبه ... وقول لبيد : درس المنا بمتالع فأبان ، أراد  
المنازل . وقال البغدادى في شواهد الشافية : وأراد : المنازل ، جمع منزل ، وهو حذف  
قيح ، وقال : على أن « أبان » فيه قيل : وزنه « أفعل » وقيل : وزنه « فعال » . و« المتالع »  
اسم موضع ، وقال الجوهري : اسم جبل وكذلك « أبان » يطلق على الاثنين . راجع :  
« المحتجب ج ١ ص ٨٠ - الخصائص ج ١ ص ٨١ ، ج ٢ ص ٤٣٧ - الشافية ج ٤ ص ٢٩٧ -  
المعنى ج ٤ ص ٢٤٦ . التصريح ج ٢ ص ١٨٠ - الدرر ج ٢ ص ٢٠٨ - ديوانه  
ص ٢٠٦ .

(٤) في « ج » : وفي الايضاح ... الخ .

(٥) في « أ » : كالكسائي والفرء ... الخ .

(٦) هو : مصعب بن محمد بن مسعود الحشني الاندلسي الجياني أبو ذرين أبى الركب . قال السيوطي  
النحوى بن النحوى ، قال في المغرب : كان من عظام نخاة الاندلس . وقال ابن الزبير :  
كان أحد الأئمة المتقين من تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام . ولم يذكر أحد تاريخ  
ولادته أووفاته . وقال صاحب نهدية العارفين « ج ٢ ص ٤٦٥ » : توفي سنة ٦٠٤ صنف  
الإملاء على سيرة ابن هشام . انظر « البنية ج ٢ ص ٢٨٧ » .

مثني ، وعلى ما تقرر عن البصرية فليس عندهم معربين اعراب المثني ، لأن القلب لا لعامل في الحالتين ، وعلى ما تقرر عن الكوفية : مثنيان حقيقة ، معربان اعراب المثنيات ، وقد انضح لك عدول المصنف عن كلا الرأيين آخذاً من (١) كل منهما بطرف ، لدعواه افرادهما لفظاً لا معنى ، ولا يقوله الكوفية ، وأنهما معربان اعراب المثني ولا يراه البصرية ، وهو ما وعدنا به آنفاً (٢) .

الثاني : (٣) وزن كلا عند البصرية « فعل » كمي (٤) ، وألفها قيل : عن « واو » ، لصيرورتها تاء في كلتا « وقيل : عن « ياء » لقول سيبويه : لوسمي بها مثناه لعادت ياء ، وأما كلتا « ففعلي » كذا كرى ، فألفها للتأنيث والتاء بدل لام الكلمة ، اما واو ، وهو اختيار أبي الفتح ، أو ياء ، وهو اختيار لشيخه أبي علي . وزعم الجرمي زيادة التاء ، وضعف بوقوعها حشواً ، أو بعد ساكن غير ألف .

— ولا يغني العطف عن التثنية = : وان كان الاصل ، وانما عدل عنه اليها ايجازاً وتخفيفاً ، كالأعلال الملتزم ، فكما لا يراجع (٥) التصحيح في مثل أعان واستعان فكذا العطف .

وفي شرح الدماميني (٦) : ويشغى أن يقيد بالواو ، ففي كتاب التصحيح الكبير للعسكري (٧) : أنه لا يجوز في « قام زيد فزيد » : قام انزیدان ، بخلاف قام زيد وزيد ، قال : (٨) ومن ثم امتنع قام زيد فعمرو الظريفان ، لأن النعت كالمفعول ، فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظه واحدة ، فكذا نعتاهما . قلت : ان كان سند المنع في النعتين عدم الورد فذاك ، والا فلا نسلم قياسهما على المنعوتين ، ضرورة استغنائهم في الوصفية بجريان ذكر المنعوتين دون ملاحظة (ترتيب) (٩) رأساً .

(١) في ج : آخذاً لكل منهما ... الخ .

(٢) انظر « ص ٣٨٠ » .

(٣) أي التنبيه الثاني ... الخ .

(٤) في « ج : كمع ... الخ » .

(٥) في « ب » لا يكاد يراجع ... الخ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥ و » .

(٧) هو : الحسن بن عباد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري الثوري قال القفطي : العالم الفاضل الكامل الرواية المتقن ، صاحب التصانيف الحسان ، من أهل عسكر مكرم « روى عن ابن دريد وطبقته وله عدة مصنفات منها : كتاب - التصحيح المذكور كما ذكره له حاجي خليفة في كشف الظنون ج ١ ص ٤١١ . وذكر له صاحب هدية العارفين ١٧ مصفاً ليس منها الكتاب المذكور . ولد عام ٢٩٣ - وتوفي عام ٣٨٢ وقيل ٣٩٥ هـ ، انظر : وفيات الاعيان ج ٢ ص ٨٣ - هدية العارفين ج ١ ص ٢٧٣ - معجم البلدان ج ٣ ص ٦٧٦ »

(٨) أي : العسكري .

(٩) « ترتيب » ساقطة من « ج » .

- دون شذوذ = : ولم يذكر عليه شاهد ، - أو اضطرار = : كقوله :

كأن بين فكها والفك \* فارة مسك ضمخت في سك (١)

وقوله :

أنجب عوس ولدا وعرس (٢)

وقوله :

كأن بين خلفها والخلف \* كشيء أفعى في بيبس قف (٣)

ويحكى أن الحجاج بلغه أن رجلا من بني حنيفة باليمامة يقال له : جحدر ، يقطع الطرق ، فاحتال حتى ظفر به فقال : ما حملك على ما فعلت ، قال : جفوة السلطان و كلب الزمان ، وجرة الجنان ، ولو بلاني الأمير لوجدني من صالح الاعوان ، فقال : اني قاذف بك مكبلا في حائر فيه أسد (٤) ، قد أجمع ثلاثة أيام ، فأقبل اليه يرتجز :

ليث وليث في محل ضنك \* كلاهما ذو أنف ومحك (٥)

أن يكشف الله قناع الشك \* فهو أحق منزلا بترك

(١) هذا الرجز لمنظور بن مرتد الاسدي ، قال البغدادى في الخزانة : قال ابن برى في حاشيته على صحاح الجوهرى : وقوله :

يا حبذا جارية من عك \* تمعد المرط على مسك

مثل كتيب الرسل غيرك

قال البغدادى : قال ابن السرياني : في وصف امرأة بطيب الفم « يريد : أن ريح المسك يخرج من فيها ، وقال أبوحنيفة الدينورى في كتاب النبات الفار : جمع فارة ، وهى فار المسك ، وهى نوافحه التى يكون المسك فيها شبت بالفار وليست بقار ، انما سر رطباء المسك . والشاهد : المتألفين للضرورة ، وكان القياس أن يقول : بين فكها . راجع : « آمالي الشجرى » ج ١ ص ١٠ - المخصص ج ١١ ص ٢٠٠ - ج ١٣ - ٢٩ الخزانة ج ٣ ص ٣٤٣

- ابن يعيش ج ٤ ص ١٣٨ ، ج ٨ ص ٩١ .

(٢) لم اعرف تمته ولا قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٣) هذا الرجز لم اعرف قائله . و « القف » : قال الجوهرى في الصحاح « ج ٢ ص ٥٥ » :

بالفتح بيبس أحرار العشب وذكروها ... قال الاصمعى قف العشب اذا أشد يسه ، واليبس

من شواهد ابن عصفور في المقرب ج ٢ ص ٤١ .

(٤) في « ج » : وقد أجمع ... الخ .

(٥) وقد نسب الشنقيطى في الدرر لوائله بن الاسقع الصحابى رضى الله عنه وقال البغدادى في الخزانة :

وهذا الشعر لوائله بن الاسقع وأورده له الكلاعى في السيرة النبوية في رقعة برج الروم «

قال : كان وائلة بن الاسقع في خيل قيس بن هيرة في جيش خالد بن الوليد ، فخرج بطريق

من كبارهم ، فبرز له وائلة ، وهو يقول في حملته : ليث وليث ... الخ . ثم حمل

على الطريق فقتله « وأورد الخاضع تمته وقصته في كتاب الحاسن على غير الوجه ... الخ .

وقال الشنقيطى : والصحيح أنه يحدرد بن مالك الحنفى ، وذكر القصة التى ذكرها الشارح

والشاهد مثل الايات السابقة . قال ابن الشجرى في آماليه : التثنية والجمع المستعملان بالحروف

أصلهما التثنية والجمع بالمطف ، فقولا : جاء الرجلان ، وسرت بالزيد ، أصله :

جاء الرجل والرجل ، ومررت يزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمطوف ، وأقاموا حرف

التثنية مقامهما اختصاراً ... الخ . راجع « آمالي الشجرى » ج ١ ص ١٠ و ١١ المقرب لابن

عصفور ج ٢ ص ٤١ - الخزانة ج ٣ ص ٣٤٠ - الدرر ج ١ ص ١٨ .

فزار الأسد وحمل عليه ، فضربه جحدر بالسيف فقلق هامته ، فاعجبه  
الحجاج ذلك ، ففرض له ولأهله قوته ، والحائر : المكان المظمن ، وأوبستان  
أود كان هو مجتمع الماء ، والمحك : اللجاج .

قال أبو العالية : (١) لا ينبغي لمن يريد الحج أن يماحك في الشراء . أي  
يشدد فيه .

وفي بعض النسخ عن الثنية والجمع ، ومثاله قوله أنشدته الكسائي :

كأن بجيث يلتقى منه المحل  
من جانيه وعلان . ووعل (٢)

أي وعال ثلاثة ، وعليه قول الحسن ابن هاني : (٣)

أقمنا به يوما ويوما وثالثا \* ويوما له يوم الترحل خامس (٤)

قال المصنف : (٥) وأما استعمال العطف في موضع الجمع ، فلا سبيل  
إليه ، لأنه اشتق منه في موضع الثنية بأضعاف كثيرة ، ولأنه ليس له حد ينتهي  
إليه ، فتذكر (٦) آحاده معطوفا بعضها على بعض ، فلو دل عليها ببعض  
الفاظ العدد جاز كقوله :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا \* وثمان عشرة واثنتين وأربعا (٧)

(١) قال ابن الجوزي في كتابه : « غاية النهاية ج ١ ص ٦١٧ : « أبو العالية البتلوي » شيخ  
لابي علي الحسن بن خلف بن بليمة ، قرأ عليه بالقيروان عن قراءته على أبي عبد الله محمد بن  
سفيان صاحب « الهادي » وكناه ونسبه ، ولم يسمه .

(٢) هذا البيت لم أعرف قائله ، والشاهد : عطف المفرد على المثني للضرورة الشعرية ، وكان  
عليه أن يقول : وعال ، كما ذكر الشارح ، إلا أنه من أجل الضرورة أرتكب ذلك .  
والبيت من شواهد الاثر في شرحه على التسهيل ج ١ و ٧٧ .

(٣) أي المشهور بأبي نواس الحكمي ، من الطبقة الاولى من المولدين « شاعر مجيد .

(٤) قال ابن الجوزي في أماليه : فاستعملوا التكرير بالمعطف ، إما للضرورة وإما للتفخيم  
فالضرورة كقول القائل : كأن بين فكها والفك ... إلى أن قال : ومثله فيما جاوز الاثنین  
تول أبي نواس : أقمنا بها يوما ... البيت . والشاهد فيه : تعاطف ما حقه الجمع «  
فكان عليه أن يقول : ثمانية أيام . وقال ابن عصفور في المقرب : ولا يجوز المعطف وترك  
الجمع إلا أن يراد الكثير ... ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قوله : أقمنا بها يوما  
... البيت . راجع : « الامالي الشجرية ج ١ ص ١١ - المقرب ج ٢ ص ٤٩ - الدرر ج ٢  
ص ٢٦٨ - ديوانه ص ١٣٠ بالخمريات » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٣ » نقل بتصريف .

(٦) في جميع النسخ : « فتذكره » والمثبت كما في الاصل .

(٧) نسب في لسان العرب للاعشى ، وقد أستشهد به ابن عصفور في المقرب ولم ينسبه لقائله . والشاهد  
فيه مثل سابقه ، وجاز لدلالة بعض ألفاظ العدد . وفيه شاهد آخر وهو : جواز حذف ياء  
« ثمان عشرة » كما قال ابن عصفور . راجع : « المقرب ج ١ ص ٣٠٩ - اللسان ج ١٦  
ص ٢٣١ الصحاح ج ٢ ص ٣٦١ - تهذيب اللغة ج ١٥ ص ١٠٧ - وليس في ديوان الاعشى

وقوله :

وردن اثنتين واثنتين وأربعا  
يبادون تغليسا شمال المداهن (١)

- الا مع قصد التكثير = : كقول جرير :

تخدى بنا نجب افنى عرائكها  
خمس وخمس وتأويب وتأويب (٢)

ثم التكثير أن يراد أن المعنى (٣) ليس على شفع الواحد ، بل على أكثر .

قال ابن الشجرى (٤) : تقول لمن صدر منه ذنب تعنفه ( عليه ) (٥) : قد  
صفحت عن ذنب وذنب وذنب وذنب (٦) ، ولمن تعدد عليه عطاء أعطيك  
مائة ومائة ومائة ، فهو أضخم من أربعة ذنوب وأربعمائة .

وفي شرح الدمامي (٧) : أو يراد التكثير اللفظي فقط كأن تكون قد اعطيت  
شخصا مائتين ، ثم قال لك بمحضر (جماعة) (٨) : هلا أعطيتني مائة ،  
فقلت قد أعطيتك مائة ومائة فهو أبلغ من مائتين في هذا المقام .

قلت : وسيلقى عليك ما يدفعه ، وقال بعض (أصحابنا) (٩) المغاربة :  
إذا استوفت الأسماء الاشراف المسوغة للثنية والجمع امتنع العطف الا قاصداً  
الكثرة كقوله :

لوعد قبر وقبر كنت أكرمهم \* ميتا وأبعدهم عن منزل الزام (١٠)  
ألم تر إعادة الضمير على القبرين جمعا في أكرمهم وأبعدهم ، اذلا يتصور في  
الممدح الاختصار على اثنين ، ومن ذلك قول الحكم بن المنذر بن الجارود لشاعر لما  
قال (له) (١١) : ما تريد فقال : مائة ، (فقال) (١٢) : بل مائة ومائة ،

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ، وقد أشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٣ . والشاهد  
مثل سابقه .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٧٧ هامش رقم ٥ .

(٣) في «ج» : أن معنى ليس ... الخ .

(٤) انظر أماليه : ج ١ ص ١١١ «والكلام منقول بالمعنى .

(٥) «عليه» ساقطة من «ج» .

(٦) في «ج» : ذكر الذنب والمائة ثلاث مرات فقط .

(٧) «ج» ١ ص ٢٥ ط .

(٨) «جماعة» ساقطة من «ج» .

(٩) «أصحابنا» ساقطة من «ج» .

(١٠) سبق تحقيقه في ص ٣٧٦ هامش رقم ٢ .

(١١) «له» ساقطة من «ج» .

(١٢) «فقال» ساقطة من «أ، ج» .

فعطف قصدا للمبالغة والتكثير ، لاستعمالهم العطف في مواضع التهويل والتكثير ،  
نحو : « أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى » (١) وقول اسماعيل بن أبي الجهم ،  
وقد قال له هشام بن عبد الملك : وما يجبر كسرك ، وينفى فقرك : ألف  
وألف وألف ، ثم ذكر لكل ألف وجها يصرفه فيه (٢) .

أو مريداً للتفضيل كقوله :

و كنت كذى رجلين رجل صحيحة

ورجل رمى - بها (٣) الزمان فشلت (٤)

وتعقبه أنير الدين (٥) بحصول الثنية بقوله : كذى رجلين فليس فيه عدول عن  
الثنية الى العطف وانما هذا من البدل التفصيلي ، اذ قد ثنيا قبل ذلك ، وانما جيء  
برجل ورجل توطئة للذكر صفتيهما .

- أو فصل ظاهر = :

قال المصنف (٦) : نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت  
الصفتين جاز .

وفي شرح الدمامني (٧) : كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أذن لها  
بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف » (٨) .

(١) سورة القيامة ، آية : ٣٤ .

(٢) وقد ذكر هذه القصة ابن عصفور في المغرب ج ٢ ص ٤٩ .

(٣) في « ب : منها ... الخ » .

(٤) قاله : كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جهم ، من قصيدة كلها مدح ونسيب  
بمزة ، وهي من منتخبات قصائده . وفي ديوانه وقوله : « كنت » : يريد وليتي كنت  
ولهذا جرى كلامه على تمام التثنية . وقال الاعلم في هامش الكتاب : وصف كلفه بمن يجب  
وحرصه على الإقامة عندها ، فتنى أن يكون أشل الرجل حتى لا يبرح عنها ، وفي توجيه معنى  
البيت عدة أقوال ، حكاهما الخمي ، وذكرها البغدادي في الخزانة ، والشاهد : كونه  
بالعطف لقصد التكثير . وفيه شاهد أيضا على بدل المفصل في المجل . واستشهد به سيويه  
في باب مجرى النعت على المنعوت ، والبدل على المبدل منه . راجع : « ديوانه ص ٩٩ -  
الكتاب ج ١ ص ٢١٥ - الخزانة ج ٢ ص ٣٧٦ - المقتضب ج ٤ ص ٢٩٠ - المعنى  
ج ٤ ص ٢٠٤ - شواهد المفنى ص ٨١٤ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٨ ، أى تعقب بعض أصحابنا ... الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٣ .

(٧) « ج ١ ص ٢٥ ظ » .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه « ج ١ ص ١٠٣ » كتاب مواقيت الصلاة ، باب الايراد بالظهر  
في شدة الحر ، و « ج ٢ ص ٢١٩ » كتاب بدء الخلق باب صفة النار ، من حديث أبي  
هريرة رضى الله عنه . وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ١ ص ٤٣١ » كتاب المساجد ومواقيت  
الصلاة ، باب استحباب الابرار بالظهر ، ومن حيث أبي هريرة أيضا . وأخرجه مالك في  
الموطأ « ج ١ ص ١٥ ، ١٦ » كتاب وقوت الصلاة ، باب النبي عن الصلاة بالهاجرة من  
حديث أبي هريرة وعطاء بن يسار . وأخرجه الدارمي في سننه « ج ٢ ص ٣٤٠ » كتاب  
الرقائق ، باب نفس جهنم .

قلت : وهو مردود بما دفع به الأثير ما قبله (١) .

— أو مقدر = : كقول الحجاج وقد نعى له المحمدان ابنه وأخوه : سبحان الله محمد ومحمد في يوم ، أى محمد ابني ومحمد أخني ، وقول الفرزدق (٢)

وفي شرح الدماميني : (٣) ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة لا ما قبل ان ارادة كل - (منهما) (٤) بصفة اقتضت ذلك ، لجواز مررت برجلين كريم وبخيل .

قلت : لانسلمه ، لأن ما أورده القائل توجيه للواقع في ذلك الترتيب ، فلا يتقيد بأيراد تركيب (٥) آخره ، فان للتراكيب خصوصيات ، وان سلم فهو أخذ من تمثيل المصنف السابق (٦) ، ثم لوسلم فلا يسلم (مع) (٧) الفصل المقدر .

وأما قوله (٨) بعد اعتذار : وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدرأ ، لأن المقدر بمنزلة المفوظ ، فمسلم ، ولكن في هذا المقام ، لأننا لانتصور ازالة ثقل بمقدر ، ولا نحس خفة به رأسا ، وهذا أوضح (من) (٩) أن يوضح .  
ثم قال : (١٠) على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قليلا ، والواقع يشهد به (لا) (١١) كما تفهمه ظاهر عبارة المصنف .

قلت : بل لا يشهد به الا بعد استقصاء كثير ، وفحص غير يسير ، وليس منحصرأ فيما ذكر ، فكيف يشهد به ؟ .

ثم قال : ولقائل أن يقول : لم لا يكون المبيح (١٢) للفك في محمد (ومحمد) (١٣) ارادة التكرير اللفظي ، كما في أعطيتك مائة ومائة ، اذ المقام مقام تعظيم وتقدير لشأنه ، فالعطف أليق به .

(١) أى ان ذلك من البدل التفصيل

(٢) وهو : ان الرزية لارزية مثلها ... البيت وانظر ص ٣٥٦ .

(٣) « ج ١ ص ٢٥ ظ » .

(٤) « منها » ساقطة من « ج » .

(٥) في « ج » : تركيب مع آخر ... الخ .

(٦) في « ب » ، ج : ولوسلم ... الخ .

(٧) « مع » ساقطة من « ج » .

(٨) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٩) « من » ساقطة من « ج » .

(١٠) أى : الدماميني .

(١١) « لا » ساقطة من « ج » .

(١٢) في « ب » : مبيح الفك ... الخ ، وفي « أ » ، ج : لمبيح الفك ، والذي اثبت ما في الاصل .

(١٣) « محمد » ساقطة من « ج » .

قلت : وهو مرفوع بأننا لانسلم ارادتهم التكثير اللفظي ، ولا وجوده رأسا في كلامهم ، لحصرهم كما مر ما صورته صورة المثني في المراد به التكثير نحو « فارجع البصر كرتين » (١) وهاتيك الشواهد السوالمف غير واصفين اياها الا بما يقتضى كونه معنويا ، بل هو كالصریح في كلامهم ، غير معرجين على انه يرد لفظيا . وفي المراد به مطلق الجمع نحو : « أصلحو بين أخويكم » (٢) والبيعان بالخيار « وقوله :

تلقى الاوزون في أكتاف داراتها ... البيت (٣)  
وأما نحو أعطيتك مائة ومائة ، فلانسلم عربيته ، بل من تراكيب المحدثين .  
وأما ما وقع في كلام الفرزدق والحجاج ، فالحق ما قال فيه إمام الأئمة أثير الدين (٤) آثراً اياه عن نحاتنا المغاربة : ان العدول عن التثنية لا للفصل المقدر ، بل لفوات شرط من اشراطها ، وهو تنكير المثني ، وهذان الاسمان بخلاف تلك فلم يثنيا .

وقال أبو عبدالله محمد بن هشام الفهرى المرواني (٥) في مقربه : أصل التثنية العطف ، وانما عدل عنه ، إيجازاً ولم يلفظوا به الا ضرورة ، كقوله : فقدان مثل محمد ومحمد .

- والجمع جعل الاسم = : أى تجديد الناطق حالة له لم يكن عليها ابتداء ، احترازاً من أسماء الجموع ، اذمى بالوضع السماعى في كل منها ، فليست (٦) جعل جاعل ، قاله المصنف (٧) .

وأورد عليه أثير الدين : (٨) ما لم ينطق (٩) له بواحد من جموع التكسير كعبايد وشماطيط وتبادير ، لانقفاء ذلك الجعل فيها مع كونها جموعاً ، لاستدعاء جعل الاسم وجوده ، (١٠) ومن ثم حد نحاتنا جمع التكسير بأنه :

(١) سورة الملك ، آية : ٤ .

(٢) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

(٣) وتماهه : قوضى وبين يديها التين مشور .

البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٨ ، وذكره صاحب اللسان في مادة (وزر) ولم ينسب لقائله « ورواية اللسان : تلقى الاوزين ... البيت ، وقال : أى ان هذه المرأة تحضرت ، فالاوز في داراتها تأكل التين ، وانما جعل ذلك علامة التحضر ، لان التين بالارياف ، وهناك تأكله الاوز . ولم اعرف قائله .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٨ » .

(٥) في « أ ، ب : المروزي ... الخ » .

(٦) في « ج : يجعل ... الخ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٤ » يتصرف .

(٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٩ » .

(٩) في « ج : لم ينطقوا له ... الخ » .

(١٠) في « ج : الاسم وحده ... الخ » .

الاسم الواقع على جماعة ، منبأ على واحد من لفظه ، منطوق به أو مقدر ، متغير فيه بناء ذلك الواحد .

قلت : والجواب أن كلام المصنف على ما الغالب فيها ، وما أورده من ذلك من الدور ، بحيث لا يلتفت اليه ، بل قد زعم جماعة : أن لكل من هذه الجموع آحاداً مذكورة في محلها من باب جمع التكسير ، وبهذا تعلم أن قول الدمامي (١) كذا قال المصنف تبعاً لقول ابن قاسم (٢) ، تنكيتاً عليه بما قاله الأثير إيهاماً لا محصور له .

— القابل = : احترازاً مما لا يقبل ككل مالا ثاني له في الوجود ، والمثنى والجمعين إلا ما شذ ، والأسماء المختصة بالنفي كديار وغريب ، وأسماء الأول الأ مائة وألفا ، وما لا ينكر بحال ، والأسماء المختلفة الالفاظ إلا مغلباً بعضها على بعض كالاشاعة في الأشعث وقومه ، والمهالبة في المهلب وبنه ، والحسين في خيب وأصحابه ، كالحسين تثنى خيب وأخيه مصعب ، تغليبا للأول رضى الله عنهما (٣) لمكان الخلافة ، وهو عبدالله بن الزبير (٤) ، وكنيته أبو خيب ، وإنما الثاني نائب عنه ، ويروى قوله :

قدني من نصر الحسين قدى (٥)

بفتح الباء وكسرهما تثنى وجمعا والأسماء المشتركة كالعين الناضرة والنابعة

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥ ط » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥ » .

(٣) في « أ ، ب : عنه ، لمكان ... الخ » .

(٤) هو : عبدالله بن الزبير بن العوام ، قال البستاني في دائرة المعارف ج ١ ص ٥٠٤ : « فارس قرش في زمانه ، وحاكم الحجاز ومصر واليمن والعراق وخراسان وغيرها ، بويح له بالخلافة فتول تلك البلاد زهاء تسع سنين ، ولد في السنة الثانية للهجرة (٦٢٤م) وبويح له سنة ٦٤ هـ ، وقتل سنة ٧٣ - وقيل : ٧٢ هـ . وكنيته : أبوبكر وأبوخبيب ، وأمه : أسماء بنت أبي بكر الصديق أخت عائشة رضى الله عنهما . وهو أول مولود ولد للمهاجرين في المدينة بعد الهجرة ... الخ . وأخبار ابن الزبير لا تحصى ، ومزايده لا تستقصى . انظر ذلك في مضافه .

(٥) وبعده : ليس الامام بالشحيح الملحد . وقد اختلف في نسبة هذا الرجز . قيل : قاله : حميد بن مالك بن ربيعي ابن قيس بن فضلة الارقط ، وهو شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاموية ومعاصر للحجاج . وقيل البيت لأبي نخيلة ، كذا قال الاعلم وصاحب الفصل ، وقال البغدادى في الخزائن : ولا عرف هذه النسبة . وقيل : لأبي بجدلة .

قال أبويزيد في نوادره : أراد الخبييين ، فحذف ياء النسب . قال أبو الحسن : أخبرنا أبوالمعاس محمد بن يزيد : أن الخبييين يعنى بهما عبدالله ومصعب ابني الزبير ، وذلك أن عبدالله كان يكنى أبا خبيب .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٨٧ - النوادر ص ٢٠٥ - المحتسب ج ٢ ص ٢٢٣ - أمالي ابن الشجرى ج ١ ص ١٤ ، ج ٢ ص ١٤٢ - سمط اللآلى ص ٦٤٩ - أمالي ابن الشجرى ج ٢ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٤٣ - الميى ج ١ ص ٣٧٥ - الخزائن ج ٢ ص ٤٤٩ ، ج ٣ ص ٣٤ - التصريح ج ١ ص ١١٢ - الدرر ج ١ ص ٤٢ اللسان مادة » .

وغير الميزان ، والأسماء المركبة ، وما جرى مجرى الفعل في رفع الظاهر في اللغة الفصحى ، فلا يجوز مررت برجل قائم أباًؤه أو مضروبين غلمانته ، إلا في لغة - أكلوني البراغيث ، وما صلح للوقوع على الجمع كأفعل من « وكل » .  
وفي شرح الدماميني : (١) وقد عرفت ما يتوجه عليه من أن هذه حوالة على مجهول .

قلت : وقد عرفت مابه اندفاعه غير ما مرة .

- دليل ما فوق اثنين = : احترازاً مما لفظه لفظ الجمع ، وهو مثنى معنى ، وهو مقيس في كل شيئين من شيئين كقطعت رؤوس الكبشين ، وغير مقيس كعظيم المناكب ، وضخمة الاوراك ، ومما لفظه ذلك وهو مفرد معنى ، وغير مقيس ، كسابت مفارقة ، وجمل ذو عثانين .  
وقوله :

- يطير الغلام الخف عن صهواته (٢)

يجعل كل جزء من المفرق والعثون والصهوة مفرداً وعثنونا وصهوة مبالغة في العظم .  
- كما سبق = : اشارة الى اتفاق اللفظ غالباً والمعنى على رأى ، والخلاف في جمع المشترك كهو في تثنيته - بتغيير = : متعلق بدليل ، احترازاً من نحو مصطفين ومصطفيات ، اذ ليس تغييرهما دليل الجمعية ، ودخل نحو رجل ورجال (٣) اذ لا تفهم جمعته الا بتغييره - ظاهر = : بزيادة : كصفو وصفوان أو نقص : كتخمة ، وتخم : أو بتبديل شكل ، كأسد وأسد ، أو زيادة وتبديل : كرجل ورجال ، أو نقص وتبديل : كقضيبي وقضب ، أو زيادة ونقص وتبديل : كقضيبي وقضبان كذا قسم المصنف (٤) .

قال أثير الدين (٥) : ولا تحريز فيه ، اذ لا بد في كل من التبديل ، لأن حركات الجمع غير حركات المفرد ، وانما تبع في ذلك الجرعى .

- أو مقلد = : نحو فلك ، اذ يرد جمعا فالضمة فيه كهى في أسد ، ومفردا

(١) « ج ١ ص ٣٥ ظ » .

(٢) عجزه : ويلوى بأثواب العنيف الثقيل .

هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة ، ورواية « يطير » للاصمى ، وقد روى : « يزل » بفتح الياء وضمتها ، و« الخف » بكسر الخاء : الخفيف . وقد تفتح الخاء ، و« صهوات » جمع « صهوة » مقعد الفارس من ظهر الفرس وهو المكان الذى يوضع عليه البد تحت السرج . قال الاعلم في شرح الديوان : يسقط الغلام الخف عن ظهره من سرعة عدوه وشدة دفعه . راجع : ديوانه ص ٨٥ - القصائد العشر ص ١١٠ .

(٣) في « ج : رجل ورجل ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٤ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٩ » بتصرف .

فهى فيه مثلها ، في فعل ، وكذا قولهم : هجان ودلاص جمعى هجان ودلاص ، وهى الذروع البراقة ، وشمال جمع شمال ، للخلفية ، فالألف في المفرد غيرها في جمعه ، والكسرة - غير الكسرة ، فيتغير تقديرأ ، هذا قول سيبويه . قال المصنف (١) : وقائده الى ذلك قولهم في تثنيته : فلكان ، فعلم عدم قصدهم به ما قصد يجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره ، فالفارق عنده بين مقدر التغير وغيره ، وجدان التثنية وفقدانها .

وقد خالف المصنف في باب التكسير فاختر نحو فلك ودلاص اسما جمع مستغنياً عن تقدير التغير ، واستدل أصحابنا (المغاربة) (٢) على أنها جموع تكسير بمعاملة العرب اياها في التصغير معاملة الجموع ، وجمعوها بالألف والياء ، فقالوا : دليصات وهجينات ، وفليكات ، ولولا ذلك أعتقد أنها أسماء جموع ، اذ لم يطرد في فعال وفعل جمعها على وزن لفظهما حالة الافراد ، وبه يدفع دعوى المصنف : أنها أسماء جموع لعدم تصغير اسم الجمع الاعلى لفظه كزجيل وركيب تصغير رجل وركب .

- وهو = : أى جعل الاسم القابل الخ - التكسير = : سمي به ، لتغير بنيته ، تشبيها بكسر الاناء الذى تغير شكله ، وتفككت أجزاؤه عائد الى هيئة أخرى ، كذا قال النحويون .

ورده ابن الطراوة بأنه لو كان كذلك لم يسم تكسيراً ، لأن ذلك مصدر «كسر» الموضوع للتكثير ، وقد يقل تغيره ، كفرس وخيل ، ورد ، فلا يصدق عليه اسم تكسير ، ومن ثم لا تقول : ذبحت الكبش بالتضعيف « بل ذبحت الغنم ، فالانصب حينئذ جمع (كسر) تعميماً للتغيرين .

قال : (٣) وانما هو مأخوذ من قولهم : بيت كبير ، أى واسع ، كأنه لسعته ذوكسور التى هى جمع كسر للجانب كقوله :

واذا الرياح توائست • بجوانب البيت الكبير (٤)

لاتساع بنية المفرد بأنفكاكها ، لقبول أبنية كثيرة .

قال الاندلسى : وهو بعيد معنى فاسد لفظاً ، لعدم ورود كسر بمعنى وسع فكيف يلقب بالتكسير بذلك وما لا فعل له من المصدر نزر الوجود ، وأيضاً فلم

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٥ » .

(٢) « المغاربة » ساقطة من « ج » .

(٣) أى ابن الطراوة .

(٤) هذا البيت لم اعرف تمته ولا قائله .

يقولوا تكسير بمعنى توسيع ، فيكون النحاة قد وضعوا له لغة ، وإنما ملحوظهم  
أوضاع اللغة .

ومن ثم لا نجد في هذه الصناعة (لفظاً مخترعاً لأصل له لغة ، وايضاً فأنما  
اعتبروا الأكثر في الجموع ، وما اعترض به نادر ، وإذا كان أرباب اللغات (١)  
وأهل الصناعات ، قد لقبوا الأشياء بأوائلها كتسمية كتاب الحماسة - وكتاب  
العين وغيرهما ، وإن كان المسمى ليس بالأكثر ، فالتسمية بالأكثر أنسب ،  
وأيضاً فيقال لابن الطراوة : كما سميت تكثيراً ، لاتساعه ، لقبول جميع  
الابنية فسمه تكسيراً لقبوله جميع التغيرات ، وحيث قد فناء التكسير فيه لهذا المعنى .

- أو بزيادة = : عطف على بتغيير ، - في آخره = : (٢) ظرف لفظ  
متعلق بزيادة ، أو استقرارى متعلق بمحذوف أى بزيادة كائنة في آخره ،  
وهو الواو والنون أو الياء ، والنون كسلمون ومسلمين ، والألف والتاء كسلمات  
- مقدر انفصالها = : قال المصنف : (٣) احترازاً من زيادتي نحو صنوان ، فإنها  
كزيادتي نحو زيدين في سلامة نظم الواحد ، غير أن زيادتي زيدين مقدرتا الانفصال  
لسقوطهما في النسب ، بخلاف زيادتي صنوان ، وسقوط نونه للاضافة ، بخلاف  
نون صنوان .

قلت : وقصر الدماميني (٤) فعزى هذا الابن قاسم ، فقال : ولا يستقيم  
فإن الزيادة مجموع المدة والنون ، وهذا المجموع لا يسقط ، وإن سقط بعضه  
للاضافة فليس المجموع مقدر الانفصال بهذا الدليل .

قلت : وهد مدفوع ، بامتناع سقوطها استقراء ، لولا تقدير انفصالها ،  
والا تسوى الزيادتان ، نعم كلام المصنف في هذا المقام ، كما قال أثير الدين (٥)  
غير محرر ولا محقق ، لأن حركات الجمع كما مر غير حركات المفرد ، فليس  
أصل « صنون » صنوا مزيداً عليه ألف ونون .

قال - : (٦) وقد رد المصنف نفسه قول من زعم أن رفع المثني والمجموع  
على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة بوجوه .

منها : أنا نقدر (مغايرة الألف والنون في نحو : عندي اثنان وعشرون  
للألف والنون فيهما قبل التركيب ، كما نقدر مغايرتهما) (٧) والياء في : نعم

(١) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٢) في المتن تحقيق بركات : « في الآخر ... الخ وفي « ج » في آخر .... الخ بدون هاء .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ ، يتصرف .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦ و ٣٠ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨١ .

(٦) أى الاثير في المرجع السابق .

(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

الزيدان انما يازيدان ، ونعم الزيدون أنتم يازيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما .

ثم قال : (١) وكما تقدر ضمة « فلك » جمعا غير ضمته مفردا ، ويا « نجاتي » مسمى به غيرها منسوبا اليه ، ومن ثم صرح في النسب قال : (٢) (وأمثال ذلك كثيرة) (٣) .

واذا كان المصنف قد قدر مغايرة الحروف والحركات على حسب وقوعها في الاماكن - المختلفة ، فنقول بمقتضاه : ان حركات صنوان غيرها في صنو المفرد ، وحينئذ فلا يفتقر الى احتراز عن زيادتي صنوان لتباين الحركات في الموضعين .

وقضية كلام المصنف دخول نحو زيدون وزيدين في قوله : بتغيير ظاهر ، تغيير هذه الزيادة اللفظ المفرد قطعا ، والا لم يندرج (صنوان) في قوله : بزيادة حتى يحتاج الى اخراجه ، بتقدير الانفصال .

- لغير تعويض = : قال المصنف (٤) : احترازا من نحو سنين ، لكونه تكسيرا جاريا في الاعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه : أن واحده منقوص يستحق الجبر في التكسير بزيادة مانقص منه ، جبر يد ودم ، حيث قبل يدى ودمى ، فزيد في آخره (زيادتا جمع التصحيح « عوضا من الجبر الفائت بعدم التكسير ، لجعلهما اياه شيئا بمفعول لو كسر عليه ، ولكون هذا الضرب مكسرا حكما ، غيرت فاؤه غالبا .

وتعقبه (٥) أثير الدين : بأن كونه تكسيرا جاريا ذلك المجرى ، نهاية في الغرابة ، لاستحقاقه الاعراب بالحركات من حيث التكسير ، غير أنه يدافعه قوله بعد : فزيد في آخره (٦) زيادتا جمع التصحيح الخ فقضى عليه بأنه عادم التكسير ، فكيف يكون التكسير عادما للتكسير ، وبأن قوله : ولكون هذا الضرب مكسرا حكما غيرت فاؤه خروج عن أن يكون تكسيرا الا حكما وجميع ذلك اضطراب في الكلام .

(١) أى الاثير .

(٢) أى المصنف : في شرحه ... الخ .

(٣) ما بين القوسين غير مذكور في جميع النسخ ، وأثبتته من شرح الاثير ، لتصحيح المعنى .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ بتصرف .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٢ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

وأجاب الاستاذ أبو جعفر بن (١) الامام أبي الحسن بن الباذش (٢) : أنه جمع لم يستوف الاشراف كثيرين وقلين ، وهو شيء كثير في الاسماء المحذوفات اللامات المؤنثة بالهاء ، اذا لهذا الجمع مزية ، وبابه ما يعقل ، فجعل في هذا الباب عوضا من لام الفعل ، المحذوفة ، قال : وهو قول سيبويه .

وزعم بعض أصحابنا المغاربة أنه اسم جمع لا جمع سنة ، لتغيير نظم واحدة ولا جمع تكسير ، لعدم اطراده في نظائره كهنة (٣) بوشفة .

قال أثير الدين (٤) والذي أذهب اليه ان سنين وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر انه جمع سلامة ، وان فاته بعض شروط ما يتقاس فيه جمع السلامة في المذكور ولا يدل فوات شرط أنها ليست جموع تصحيح .

ومن ثم ( لا ) ( ٥ ) يقتاس هذا الجمع فيما ضارح سنة ، لفوات بعض شروط قياسه من ( ٦ ) تغيير حركة سنة الى كسر اوضح ، فحمل على أخواته مثل ثبة وقلة ، حيث قالوا : ثبون جريا على أصل الحركة ( وثيون ) ( ٧ ) اتباعا لحركة الباء ( ٨ ) ولا يضر - ذلك بكونه جمع سلامة التصحيح في المذكور ، كما لا يضر تغيير بعض الحركات في جفئات وحجرات بفتح الفاء والجيم وضما .

- وهو التصحيح = : فشمّل نوعي جمع المذكور والمؤنث ، - فان كان = :  
الجمع المذكور - للمذكر فالزيد في الرفع واو بعد ضمة = : ظاهرة نحو آية المؤمنون أو مقدر نحو : « المصطفون » ، « وأنتم الاعلون » ( ٩ ) فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة للساكين .

( ١ ) هو : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الانصارى الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوى ابن النحوى . قال السيوطي : قال ابن الزبير : عارف بالآداب والاعراب ، امام نحوى متقدم ، راوية مكثرة ، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه . ولد عام ٤٩١ - وتوفي عام ٥٤٦ . انظر البغية ج ١ ص ٣٣٨ . وقال اسماعيل البندادي في هدية العارفين ج ١ ص ٨٤ توفي سنة ٥٤٠ ، صنف الاقتناع في القراءات السبع ، والغاية في القرآن على طريق ابن مهران .

( ٢ ) هو : علي بن أحمد بن خلف بن محمد الانصارى الغرناطي الاندلسي أبو الحسن المالكي ، المعروف بابن الباذش اديب ونحوى « وعالم » ، توفي عام ٥٢٨ . قال صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٦٩٦ : « من تصانيفه : شرح أصول ابن السراج ، شرح الايضاح لابن علي الفارسي ، شرح الجمل الكبيرة ، شرح الكافي لابن جعفر النحاس ، شرح كتاب سيبويه المقتضب من كلام العرب .

( ٣ ) في ج : في نظائره سنة وشفة ... الخ .

( ٤ ) في المرجع السابق .

( ٥ ) « لا » ساقطة من « ج » .

( ٦ ) في الاصل : أما تغيير ... الخ .

( ٧ ) « وثيون » ساقطة من « ج » .

( ٨ ) أى : حركة التاء لحركة الباء .

( ٩ ) سورة آل عمران ، آية : ١٣٩ .

— وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة = : ظاهرة نحو : « رب العلمين » (١) أو مقدرة نحو « وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » (٢) واكرمت المصطفين ، فهي مقدرة في الألف المحذوفة للساكنين ، ويشمل قوله (٣) : (واو بعد ضمة ، وياء بعد كسرة) حلول الحركتين آخر ط الاسم وما تنزل منزلته ، كتقام القاضون ورأيت القاضين ومررت بالقاضين ، لأن الأصل القاضيون والقاضيين .

— وتلبهما = : أي الحرفين ، — نون = : حركة للساكنين ، مفتوحة = : تخفيفاً ، لأن توالي الامثال ثابت للكسر بعد الياء وللضم بعد الواو ، وهو في الفتح مأمون فتعين — تكسر ضرورة = : كقوله :

عرين من عرينة ليس منا \* برئت الى عرينة من عرين (٤)  
عرفنا جعفرأ وبني أبيه \* وأنكرنا زعانف آخرين

والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي ، فاسكان العين المهملة ، فألف فنون مكسورة ففاء بعدها هاء تأنيث للقصور .

وفي الصحاح : (٥) وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه (٦) .  
وأشد بعض أصحابنا المغاربة قبل البيت قول جرير :

أتوعدني وراء بني رياح \* كذبت لتقصرن يدك دوني (٧)

قال : (٨) وهذا أنشده أبو عبيدة .

وزعم بعض : أن منهم من يكسرها على الأصل وأنشد : —

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٢ . هذا وقد أثبت عبد الباقي منها : ٧٣ آية في القرآن الكريم .

(٢) سورة ص ، آية : ٤٧ .

(٣) أي المصنف .

(٤) قاله : جرير من جملة أبيات يخاطب بها فضالة العرفي حين اعترض على هجاء جرير غسان ، وكان خال فضالة منهم .

قال البغدادي في الخزانة : الشاهد أن نون الجمع قد تكسر في الضرورة الشعرية ، كما في « آخرين » وقد يمكن أن تكون كسرة النون كسرة اعراب كما تقدم النقل عن أبي علي في باب الشبهة ... وقال : قال المحقق : يعني الرضى — : اذا كسرت النون فلا يكون ما قبلها الا الياء ، وكذلك نص ابن عصفور في كتاب الضرائر أن كسر نون الجمع لا يكون الا في حال النصب والخفض ، كما أن فتح نون الشبهة لا يكون الا كذلك . فلكرها شرطان : أحدهما الشعر ، وثانيهما : الياء ... وقال ابن عصفور : ووجه كسر النون : تحريكها على أصل التقاء الساكنين .

وقال الميبي : ويقال : ان كسر نون الجمع ليس بضرورة « وانما هو لغة قوم بني الشاعر كلامه على هذه اللغة . راجع : ديوانه ص ٥٧٧ — الخزانة ج ٣ ص ٣٩٠ — الميبي ج ١ ص ١٨٧ — الدرر ج ١ ص ٢١ — التصريح ج ١ ص ٨٩ .

(٥) « ج ٢ ص ٢٩ » .

(٦) في « ج : وأكرعه ... الخ » .

(٧) انظر : ديوان جرير ص ٥٧٧ وفيه أن البيت بعده لا قبله .

(٨) أي : بعض أصحابنا .

وماذا يدري الشعراء مني • وقد جاوزت حد الأربعين (١)

وقال الفرزدق :

وما سدحى ولا ميت مسدها • الا الخلائف من بعد النبيين (٢)

— قال (٣) أثير الدين (٤) آثراً عن بعض أصحابنا المغاربة : ان منهم من يجعل اعراب هذا الجمع في النون منقوصاً أو غيره ، وعليه حمل المبرد (٥) الوارد من ذلك لا على الضرورة ، وهو قول أبي جعفر بن الإمام بن الباذش .

قلت : وهو مدفوع بأن من الوارد مالا يسوغ حمله عليه كبيت جرير .

— وتسقط = : النون — للاضافة = : كثيراً نحو : « غير محلى الصيد » (٦) فأما قوله :

رب حى عرند من ذى طلال • لايزالون ضارين القباب (٧)

(١) قائله : محم بن وثيل الرياحي شاعر معروف في الجاهلية والاسلام ، من قصيدة ، وفي نسبة هذا البيت والقصيدة أو بمضها لحميم أقوال مشهورة تراجع في مضانها . وقد ذكره صاحب الموضح في مبحث الاقواد ، وهو اختلاف اعراب القوافي وذلك على فتح النون في « أربعين » وذكره على أن النون مكسورة . راجع : « المقتضب » ج ٣ ص ٣٣٢ ، ج ٤ ص ٣٧ — الموضح ص ١٨ ، ٢١ — الاصمعيات ص ١٩ — الخزانة ج ٣ ص ٤١٤ — العيني ج ١ ص ١٠١ — الدرر ج ١ ص ٢٢ .

(٢) وقبل هذا البيت : أن ليالك على ابني يوسف جزعا • ومثل فقدتها للدين يبيكني قال الفرزدق ذلك عندما نعى أخو الحجاج وابنه الحمدان تسلياً للحجاج ، وتخفيفاً لوطأة المصيبة راجع : الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٠٧ — الموشع ص ٢١ — الدرر ج ١ ص ٢٢ — ابن عيش ج ٥ ص ١٤ .

(٣) في « ب » : وقال ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٣ بتصرف شديد .

(٥) وعبارته في الكامل « ج ٢ ص ١٠٧ » عند الحديث على البيت السابق : « أما قوله : الا الخلائف من بعد النبيين » فخفض هذه النون ، وهي نون الجمع وإنما فعل ذلك لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع نحو : أفلس ، وماسجد ، وكلاب ، وكان اعراب هذا كاعراب الواحد ، وإنما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابنية شتى ، وإنما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه « والا فلا ، فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه » كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً ، كما يكون الجمع . ثم ذكر البيتين ، وانظر « المقتضب » ج ٣ ص ٣٣١ وما بعدها .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١ .

(٧) هذا البيت لم يعرف قائله ، كذا قال العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ١٧٦ والشنقيطي في الدرر اللوامع « ج ١ ص ٢٠ » .

فخرج على حذف البدل ، أى : ضاربي القباب على حد قوله :  
 رحم الله أعظما دفنوها \* بسجستان طلحة الطلحات (١)  
 أى أعظم طلحة .

وزعم أبو على : أن القباب نصب بضارين « وأراد القباب بياء النسبة ،  
 فخفض بحذف (أحدى) (٢) الياءين ثم أسكن الباقية (على حد قوله) (٣)  
 كفى بالنائي من أسماء كاف (٤)

أى كافيا ، ولما نسب للجمع لم يعتد بياء النسب ، فلم يرد القباب الى المفرد .  
 قلت : وقصر الدمامني (٥) فعزى ذلك لابن قاسم « ثم قال : وفيه نظر ،  
 لأن الظاهر أنه اعتقد التسكين لغير الوقف ، ولا داعى اليه في تخريج (البيت) (٦)  
 السابق ، لأنه لما حذف الساكنة ضرورة وقف عليه بحذف حركته مع وجوب  
 فتحه ، لأنه غير ممنون ، فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح فيه للضرورة  
 اذ لولا التسكين أبدل التنوين ألفا ، فيلزم بقاء الفتحة ، كما في رأيت قاضيا .  
 قلت : إنما نص ابن قاسم (٧) ما أورده عن صاحب التخريج أي على ،  
 وليس فيه أنه أسكن المفتوحة على حذما في البيت ، وإنما فيه أنه حذف إحدى  
 الياءين ، ثم أسكن الباقية ، وهو وجه الشبه بين ما في البيتين ، لأن تسكين  
 الفتح في الأول وإن لم يكن ضرورة ، فناشئ عنها ، فصح دعوى الضرورة  
 فيه أيضا .

وقيل : انه على لغة من أعرب بالحركات ، وقيل الأصل للقباب فتزع  
 الخافض وأبقى عمله ، كقوله :

(١) قائله : ابن قيس الرقيات « من قصيدة يرثى بها « طلحة الطلحات » وهو أحد الأجداد المشهورين  
 في الاسلام ، واسمه : طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي ، ووصف بالطلحات ، لانه  
 فاق في الجود خمسة أجداد اسم كل واحد منه طلحة ، وقيس : شاعر قرشي في الاسلام ،  
 وكان زيبرى الزرعة .

راجع : « الخزاعة » ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٣٩٢ - ابن عيش ج ١ ص ٤٧ - الدرر ج ٢ ص ١٦٢ -  
 ديوانه ص ٢٠ .

(٢) « أحدى » ساقطة من « ج » .

(٣) « على حد قوله » ساقط من « ج » .

(٤) قائله : بشر بن خازم الاسدي ، وتماه : وليس لحبها اذا طال شاف قال البندادى في الخزانه :  
 على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة ، فان « كافيا » مفعول مطلق ، وهو مصدر مؤكد  
 لقوله : كفى . وجاء في شرح سقط الزند : فأجرى المنصوب مجرى المرفوع « والمخفوض  
 ضرورة . وفي البيت كلام طويل يراجع في مضانه . راجع : « المقتضب » ج ٤ ص ٢٢ -  
 الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ - النصف لابن جني ج ٢ ص ١١٥ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦ ظ .

(٦) « البيت » ساقط من « ج » .

(٧) انظر « شرحه للتسهيل » ج ١ ص ٢٦ .

## أشارت كليب (١)

والعزندی : - الشديد ، والطلال ، بفتح المهملة : الحالة الحسنة والهيئة الجميلة .  
 و= : وتسقط - للضرورة = : كقوله :  
 ولسنا اذا تأبون سلما بمدعى . لكم غير أنا ان نسالم نسالم (٢)  
 وقوله :

لو كنتم منجدي حين استغثكم  
 لم تعدموا ساعدا مني ولا عضدا (٣)

قلت : كذا أنشدني أثير الدين (٤) شاهدا على المسألة ، ولا يتعين ، لجواز سقوطها للاضافة ، والأصل منجدي يباءى الجمع والتكلم ، فأدغت الأولى في الثانية ، ثم خفت بحذف أحدهما واسكان الباقية ضرورة ، ولا يدفعه كونه تخلصا من ضرورة بضرورة ، لورود مثله اختيارا ، كما على نحوه خرج أبو الفتح في محتسبه (٥) قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الاعجمين » زاعما أن الأصل

(١) قائله : الفرزدق ، والبيت بتمامه :

اذا قيل أي الناس شر قبيلة . أشارت كليب بالاكف الاصابع  
 قال البغدادي في الخزانة : والبيت من قصيدة عدتها خسة وأربعون بيتا للفرزدق ناقض بها قصيدة  
 بلخير يهجاه بها على هذا الروي ، وغالب أبياتها في كتب النحر . وقال : « وأشارت » جواب  
 « اذا » ، وروي أبو علي في تذكرته « أشرت » بدله ، وقال : يريد : أشارت إليها بأنها  
 شر الناس يقال : لا تشر فلانا ، أي : لا تشر إليه بشر .

وقوله : « كليب » يعنى : كليب بن يربوع رهط جرير ، والشاهد في قوله : كليب حيث  
 جاء بالبحر ، والأصل : إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل نصب المجرور بعد  
 حذف الجار توسعا ، كقولك : شكرت لزيد ، ونصحت لعمرو : شكرت زيدا ونصحت  
 عمرا . كذلك قال المعنى . وفي البيت مناقشات وروايات لطيفة قراجع في مضامها .

راجع : « ديوانه » ج ١ ص ٤٢٠ - الخزانة ج ٣ ص ٦٦٩ ، ج ٤ ص ٢٠٨ - المعنى  
 ج ٢ ص ٥٤٢ ، ج ٣ ص ٣٥٤ - شرح شواهد المعنى ص ١٢ - التصريح ج ١ ص ٢١٢ -  
 الدرر ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٧ ، وشرح الاثير على التسهيل ج ١  
 و ٨٤ . والشاهد : حذف النون ضرورة من مدعى ، والأصل : مدعين « ولم اعرف قائله .

(٣) البيت من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٨٤ ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله :  
 « منجدي » حيث حذف النون والأصل منجدين .

(٤) في المرجع المذكور .

(٥) « ج ٢ ص ١٣٢ » وعبارته : « ومن ذلك قراءة الحسن : « الاعجمين » الشعراء ، آية : ١٩٨

- منسوب إلى المعجم . قال أبو الفتح : هذه القراءة عذر في القراءة المجتمع عليها « وتفسير  
 للفرض فيها ، وهو قوله : على بعض الاعجمين » ، وذلك أن ما كان من الصفات على  
 « أمل » ، وأثناء « فعلاء » لا يجمع بالواو والنون ، ولا مؤنثة بالالف والتاء وإلا تراك تقول :  
 في احمر : احمر ، وفي حمراء : حمراء ؟ فكان قياسه ألا يجوز فيه الاعجمون «  
 ولأن مؤنثة : عجماء « ولكن سببه أنه يريد : الاعجميون ، ثم حذف ياء النسب ،  
 وجعل جمعه بالواو والنون دليلا عليها وأمانة لارادتها « كما جعلت صحة الواو في حوار أمانة  
 لارادة الياء في : حوارير ...

وقياس قول : « الاعجمين » لارادة ياء الاضافة في « الاعجمين » أن يقال : في مؤنثة مررت  
 بنوة عجموات ، فيجمع بالتاء ، لانه في معنى : عجماء وبنات وتظير ذلك الجيرون ، لانه  
 يريد : الجيرون في النسب إلى هيرة .

«الأعجميين» على النسب فحذف إحدى باعيا وهي المتحركة ، ثم الأخرى لاجتماعها ساكنة مع ياء الجمع . بل خرجه على ذلك أيضا القراء في لغات القرآن ، قال : وهو نظير قولهم : في الأشعرى مشدداً الأشعرين مخففاً ، وأنشد للكميت :

ولو جهزت قافية شرودا \* لقد دخلت بيوت الأشعرين (١)

— أو = : تسقط — لتقصير صلة = : كقوله :

الحافظوا عورة العشيرة لا \* يأتيهم من ورائنا وكف (٢)

بنصب «عورة» ، وقوله :

قتلنا ناجيا بقتيل عمرو \* وخير الطالبي الثرة الغشوم (٣)

أنشده أبو الفتح بنصب الثرة ، وقراءة الحسن : «والمقيمي الصلاة» (٤) بالنصب . وفي شرح اللمامي : (٥) وليس بقاطع كما ستعرفه .

قلت : وستعرف أيضا فيما وعد به من الخدش والقدهج ، وقد جوز أبوعلی كون «المقيمي» جمعا ومفردا ، غير ملتفت الى مخالفة المصحف .

وأنشد المصنف (٦) وغيره في هذا المقام تبعا لسيبويه (٧) قول أشهب بن

(١) هذا البيت في ديوان الكميت ج ٢ ص ١١٩ وبعده بيت آخر يجمعهما العمريان بن الهيثم ، وكان على شرط الحجاج ، وقال : اندكورداد سلوم البيتين في امانى الكبيرة ج ٢ ص ٨٢٤ ، والشاهد : أن أصل «الأشعرين» : الأشعرين ، حذفت الياء المتحركة تخفيفا ، ثم الساكنة لالتقاءها مع ياء الجمع .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٧٣ هامش رقم ١

(٣) هذا البيت ذكره ابن جني في المحتب بهذه الرواية ، ولم ينسب لقائله ، كما سكت عليه محققاه ، وكذلك ذكر صاحب اللسان ، أما أبوعلی القالي في امالية فنسب لعبد الرحمن بن زيد العدوي برواية : غشوم حين يبصر مستفاد \* وخير الطالبي الثرة الغشوم وذلك مع أبيات أخرى ، وكذلك عند الشنقيطي في الدرر اللوامع ، غير أنه لم ينسبها لقائلها . راجع : «المحتب» ج ٢ ص ٨٠ - أمالي القالي ج ٢ ص ٢٦٦ - الجمع ج ١ ص ٤٩ - الدرر ج ٢ ص ٢٤ - اللسان ج ١ ص ٣٢٤ .

(٤) سورة الحج ، آية : ٣٥ وعبارة ابن جني في المحتب ج ٢ ص ٨٠ : «ومن ذلك قراءة أبي أسحاق والحسن ، ورويت عن أبي عمر : «والمقيمي الصلاة» بالنصب ... أراد : «المقيمين» فحذف النون تخفيفا ... ونحو «والمقيمي الصلاة» بيت الكتاب : الحافظوا عورة ... البيت ، بنصب «العورة» على ما ذكرت لك ، وقال الآخر : قتلنا ناجيا ... البيت

(٥) «ج ١ ص ٢٦ ظ» .

(٦) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٧٨ .

(٧) في الكتاب ج ١ ص ٦٩ .

وان الذى حانت بفلج دماؤهم  
هم القوم كل اليوم يا أم خالد

أى الذين .

ورد بجواز كون الذى صفة للجمع محذوفا ، أى الحى ، وجمع دماءهم حملا على المعنى ، وخالف في باب الموصول فقال (٢) مانصه : وان عني بالذى من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقا ، ويغنى عنه الذى في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا ، وقال (٣) في شرحه : اذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع ، حملا على « ما » نحو : « والذى جاء بالصدق - وصدق به أولئك المتقون » (٤) فلولا ارادة الجمع لم يشر بأولئك ، ولا عاد عليه ضمير جمع ، ومثله : « كالذى يتخطه الشيطان من المس » (٥) لكونه مضروبا مثلا لجمع ، فان قصد تخصيص ، وجب التمام - تثنية وجمعا . الا ضرورة كقوله :

أبني كليب ان عمى اللذا (٦)

وقسوله :

وان الذى حانت بفلج دماؤهم (٧)

وقد مر أيضا تمسكه بالبيت الأول ، لتقصير الصلة ، فاضطرب رأيه ، فتارة يتمسك بالبيت للحذف اختارا ، تقصيرا للصلة وتارة يقصره على الضرورة ، وأخرى يفصل بين ارادة التخصيص ، فتجب النون الا ضرورة على قلة وطورا يطلق الحذف .

(١) واسم ابيه : نور بن أبى حارقة بن عبدالمدان . وسبب انشاده البيت أن أشهب رأى به قوما قتلوا بفلج ، وهو موضع في طريق البصرة كانت فيه رقعة . وقال السيوطى في شواهد المفنى : وعزه أبوتمام في المختار من أشعار القبائل لحريث بن مخنف من جملة ابيات ذكرها . وقد استشهد سيبويه بالبيت على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من « الذين » وقال الاعلم في هامش الكتاب : والدليل على أنه أراد الجمع قوله : « دماؤهم » . ويجوز أن يكون الذى واحداً يؤدى معنى الجمع ... ورواية الجاحظ في البيان والتبيين : إن الالى حانت بفلج .. البيت راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٦ - المختضب ج ٤ ص ١٤٦ - المختضب ج ١ ص ١٨٥ المنصف لابن جنى ج ١ ص ٦٧ - أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٣٠٧ - البيان ج ٤ ص ٥٥ - معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ - الخزائن ج ٢ ص ٥٢٠٨ المعنى ج ١ ص ٤٨٢ - شواهد المفنى ص ٥١٧ .

(٢) أى المصنف في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) أى المصنف في شرحه ج ١ ص ٢١٤ بتصرف .

(٤) سورة الزمر ، آية : ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢١٥ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٣٧١ هامش رقم ١٠

(٧) انظر هامش رقم ١ - من هذه الصفحة

وقد نقل الأئمة : أن الحذف لغة بلحارث وبعض ربيعة ، والاثبات لغة الحجاز وأسد ، غير مفصلين بين ارادة تخصيص أو غيره ، به على ذلك أثر الدين (١) .

— وربما سقطت = : النون — اختيارا قبل لام ساكنه = : كما قرئ في الشواذ : « واعلموا أنكم غير معجزي الله » (٢) بالنصب حكاه أبو زيد ، و« انكم لذائقون العذاب » (٣) بالنصب في حكاية أبي الفتح (٤) ، وأنشد :  
ومساميح بما ظن به \* حابسوا الانفس عن سوء الطمع (٥)  
بفتح الانفس .

وقوله :

وهم (٦) متكفوا البلد الحراما (٧)

وهو نظير قولهم في بني العنبر : بلعبر ، وفي بني — الحارث : بلحارث وفي شرح الدماميني (٨) : وكان الحاذف قدر النون ساكنة على الاصل ، ثم حذفها للساكنين ، كالتنوين في قوله :

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٤

(٢) سورة التوبة ، آية : ٢ ، ٣ . قال ابن جني في المحتسب ج ٢ ص ٨٠ : لكن الغريب من ذلك — أى حذف النون — ما حكاه أبو زيد عن أبي السمال أو غيره أنه قرأ : « غير معجزي الله » بالنصب ، فهذا يكاد يكون لنا ، لانه ليس معه لام التعريف المشابهة للذى ونحوه »  
غير انه شبه « معجزي » بالمعجزي ... الخ » .

(٣) سورة الصافات ، آية : ٣٨

(٤) انظر : « المحتسب ج ٢ ص ٨١ » .

(٥) قائله : سويد بن أبي كاهل بن حارثة الشكري ، شاعر مقدم مخضرم ، عاش في الجاهلية دهرأ ، وعمر في الاسلام عمرا طويلا ، نقل ابن قتيبة في الشعر والشعراء أن الجمعي قرنه في طبقاته بمنزلة ، وأن أبا عبيدة قرنه بطرفة والحارث بن حلزة وغيرها ، والبيت من قصيدة طويلة فضلها الاصمعي على غيرها ، وقال : كانت العرب تفضلها وتقدمها ، وتعددها من حكمها ، وكانت في الجاهلية تسميها « اليتيمة » لما أشتملت عليه من الامثال .

وروى : « جاسروا » بدل « حابسوا » . وقوله : « مساميح » : أجواد ، وحاسروا أو حابسوا : كاشفوها ، أى يبعدوها من الطمع . راجع المفضليات ص ١٩٤ — المحتسب ج ٢ ص ٨٠ .

(٦) في « ج : وهو ... الخ » .

(٧) هذا الشطر من البيت ذكره السيوطي في هج الهوامع ، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع : لم أعثر على قائله ، ولا تمتعه ، وروايته : « متكفوا » بالنون ، والشاهد : مثل الايات السابقة وهو حذف النون لغير الاضافة . هذا وقد ذكر الدماميني في شرحه على التسهيل الشطر الاول وهو : يقولون ارتحل قتل قريش \* وهم ... البيت .

راجع : الجمع ج ٢ ص ١٥٧ — الدرر ج ٢ ص ٢١٨ — شرح الدماميني ج ١ ص ٢٦ ظ .

(٨) « ج ١ ص ٢٦ ظ . »

فالفيتة غير مستعتب \* ولا ذاكرة الله الا قليلا (١)

وعليه فلا دليل في قراءة من قرأ «المقيمي الصلاة» (٢) بالنصب على الحذف ،  
تقصيراً للصلة لاحتمال كونه لملاقة اللام ساكنة ، وهذا ما كنا وعدنا به آنفاً .

قلت : وهو مدفوع بأننا لانسلم أن الحاذف أسكن النون ، ثم حذف  
للساكنين ، بل فر من اجتماع شبه المثليين لتقارب ما بين النون واللام مخرجا ، وعدم  
إمكان الإدغام ، من حيث المدغم فيه ساكن ، ولوسلم : فلا يسلم ملاقة النون  
اللام ساكنة في هاتيك القراءة ، لإمحاءها بالإدغام في الصاد ، واستحالتها إياها  
به حتى لا أثرها في النطق ، فالملاقي اذن (٣) الصاد ، فليست كالقراءتين  
الأخريين ، والبيتين ، لمكان (٤) اللفظ باللام فيهما ساكنة ، (ثم) (٥) لوسلم  
فحمله على تقصير الصلة ، حملا لكلام الله تعالى على الفصح ، وان كانت من  
الشواذ أولى منه على النادر ، استعمالا .

— غالباً = : لا دائماً ، لسقوطها قليلا قبل اللام الساكنة كقراءة الأعمش (٦) :

(١) قائله : أبو الاسود الدؤلي ضمن أبيات قالها عندما خالفت المرأة التي تزوجها ما وعدت به ...  
والقصة مشهورة ، وقيل غير ذلك .

قال سيبويه : وزعم عيسى أن بعض العرب ينسب هذا البيت لابي الاسود الدؤلي ... لم يحذف  
التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لا لتقاء الساكنين . وقال الاعلم : وفي حذف  
تنوينه لا لتقاء الساكنين وجهان ، أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة اذا لقها ساكن ،  
كقولك : اضرب الرجل ، تريد : اضربن ، والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه  
من الاسماء والاعلام اذا وصف بآبن مضاف الى علم ، واحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة  
في مثل قولك : هذا زيد الطويل ، لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف  
والمضاف اليه .

وقال ابن الشجري في أماليه : والذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لا لتقاء الساكنين  
ونصب اسم الله تعالى ، واختيار ذلك على حذف التنوين للاضافة ، وجر اسم الله ، أنه لو  
أنشأ لتعرف باضافته الى المعرفة او لوفعل ذلك لم يوافق المعطوف عليه في التنكير ... الخ .  
راجع : « الكتاب ج ١ ص ٨٥ - المقتضب ج ١ ص ١٩ - ج ٢ ص ٣١٣ - الخصاص  
ج ١ ص ١٢ - أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٨٣ - الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - الدرر ج ٢  
ص ٢٣٠ - ملحقات ديوانه ص ١٢٢ » .

(٢) سورة الحج ، آية : ٣٥ .

(٣) في « ج » فالملاقي أيضا الصاد .... الخ .

(٤) لعل الضواب : لا مكان ... الخ .

(٥) « ثم » ساقطة من « ب » .

(٦) هو : سليمان ابن مهران الأعمش ، أبو محمد الاسدي ، الكاهلي الكوفي . قال شمس الدين  
الذهبي : أصله من أمال الرى « رأى انس رضى الله عنه يصلى ، وروى عن عبدالله بن أبى  
أوفى « وأبى وائل ، بن وهب ، وإبراهيم النخعي ومجاهد ... وكان مولده سنة إحدى  
وستين ، قال ابن عيينة : كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله ، واحفظهم للحديث ، واعلمهم  
بالفرائض ، قرأ عليه حمزة الزيات وغيره ، وروى عنه الحكم بن عيينة مع تقدمه .

توفي عام (١٤٨) .  
انظر : معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٧٨ - غاية النهاية ج ١ ص ٣١٥ . وفيات الاعيان  
ج ٢ ص ٤٠٠ .

«وما هم بضارى به من أحد الا بأذن الله» (١) .

وفي شرح الدمامي : (٢) وكقراءة الحسن الآية

قلت : وهو خلاف ما أطبقوا عليه ، قال المصنف (٣) : وهي غاية في الشذوذ ، وقد خرجها صاحب الكشف (٤) على أن طرح النون للاضافة الى «أحد» (٥) وفصل بالحرف كقوله :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له (٦)

ثم قال : (٧) فان قلت : كيف يضاف الى «أحد» وقد جر بمن ، فأجاب : بأن الجار جعل جزءاً من المجرور .

وفي شرح الدمامي : (٨) وفيه نظر .

قلت : قد يشير الى ماردته به النقاد (٩) كأثير الدين (١٠) وغيره ، أن الفصل بين المتضامين من الضرورات ولا يمكن دعواه في القراءة ، لأن ما ادعى الاضافة اليه معمول للجار ، فهو المؤثر فيه لا الاضافة .

وأما أنه جزء من المجرور فليس بشيء ، لأنه مزيد ، ثم جزء الشيء لا يؤثر فيه . فالأوجه أن الحذف تخفيف وأن المنفى كون الوصف صلة ، ولذلك نظائر في نظم العرب ونثرها .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢ . قال ابن جني في المحتسب ج ٢ ص ١٠٣ : ومن ذلك قراءة الاعمش : «وما هم بضارى به من أحد» هذا من أبعد الشواذ ، أعنى حذف النون هاهنا ، وامثل ما يقال فيه : أن يكون أراد : وما هم بضارى أحد » ثم فصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر . وفيه شيء آخر وهو أن هناك أيضاً «من» في «من أحد» غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور ، فكانه قال : (وما هم بضارى أحد ، وفيه ما ذكرنا .

(٢) «ج ١ ص ٢٦ ظ» .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٧٨» .

(٤) في «ج ١ ص ٣٠٢» .

(٥) في «ج : أحد ، فصل ... الخ يسقط الواو .

(٦) وتامه : اذا خاف يوماً نبوة فدعاها

وقد اختلف في نسبه ، ففى الكتاب : لدروى بنت عبيدة من بنى قيس بن ثعلبة ، وفي شواهد العيني : لعمرة الخثعمية ، والاولى تروى أخوها والثانية تروى أبنيتها . وفي نوادر أبي زيد : وقالت امرأة من بنى سعد جاهلية ، ولم اسمعها من المفضل ، وذكر قبل بيت الشاهد بيتاً آخر . وفي شرح الحامسة للرزوقي ضمن تسعة أبيات لعمرة ، الخثعمية تروى ابنيتها وفي الخصائص لابن جني : لدروى بنت عبيدة . راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٢ النوادر ص ١١٦ - الخصائص ج ١ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ج ٢ ص ٤٠٥ - العيني ج ٣ ص ٤٧٢ - شرح الحامسة ص ١٠٨٣ - الدرر ج ٢ ص ٦٦ - اللسان مادة «أبنى» . ابن يعيش ج ٣ ص ١٩ .

(٧) أى الزمخشري في الكشف .

(٨) في المرجع السابق .

(٩) في «ج : الناقد ... الخ» .

(١٠) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٨٥» .

لا يقال : كيف يجتمع قيد الغلبة والقلة المستفادة من ربما مع تنافيهما ؟ .

لأنا نقول : ليسا واردين على محل (١) ، فيتجه التنافي ، بل مرجع التقليل سقوطها اختياراً ، والغلبة سقوطها قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير ذلك مما تقع قبله اختياراً ، مع أن كليهما في الكلام عزيز ، وبيانه : أن سقوطها في السعة قليل ، ثم هذه القلة منقسمة الى مغلوبة ، ومحلها ما سقطت فيه لاقبل لام - ساكنة ، والى غالبية ، ومحلها ما سقطت فيه قبلها .

- وليس الاعراب انقلاب الألف = : في التثنية ياء ، ولا انقلاب - الواو = : في الجمع - ياء = : خلافا للجرمي ، واختاره ابن عصفور (٢) زاعماً أنه ظاهر الكتاب .

قال السهيلي : وهو رأى المازني ، احتجاجاً بأن الأصل قبل دخول العامل : زيدان وزيدون ، كائنان وثلاثون ، فاذا دخل الرفع لم يحدث شيئاً ، وعاد ترك العلامة علامة ، فان ورد قسيماء قلبهما ياء بالاعراب ، انقلاب الحرفين جراً ونصباً ، ولا اعراب في الحروف ، لا ظاهراً أو مقدرأ ، بل التغيير وعدمه الاعراب .

ورده أبو الفتح : بأن جعل الاعراب في حالين معنى لالفاظاً ، وفي حال لفظاً لا معنى ، تخالف بين جهتيه في الاسم الواحد ، بدليل أن القلب معنى ، وانما اللفظ نفس المقلوب والمقلوب اليه .

وأجيب : بعدم الزوم ، اذ لم يدع كونه لفظاً حالة الرفع ، فيلزم تخالف الجهتين ، بل إن الحرفين حالة الرفع اعراب ولا اعراب فيهما ، وعدم الاعراب فيهما قائم مقام - الاعراب ، قيام التغيير مقامه ، كذا فهمه المبرد . (٣)

وقال - المصنف (٤) : وهو أى هذا رأى مردود بوجوه ،

أحدها : أن ترك العلامة لوساغ علامة كان النصب به أولى ، لأن للجرياء ، وهى به لائحة مجانسة للكسرة ، وللرفع الواو وهى به لائحة للضممة ، وهى أصل ألف المثني ، فاستحالت ألفاً ، كما قيل في يوجل : باجل ، وفي يوقعد ياقعد ، فلم يبق للنصب الا مشاركة الرفع والجرياء .

---

(١) أى محل واحد ، يعنى أن الجهة متفكة ، وفي رأى لوقال المصنف في المتن ، وقبل لام ... الخ بزيادة أو لبعد عن الاحتمالات .

(٢) وعبارته في المقرب ج ١ ص ٤٩ : « انقلاب الالف ياء يكون علامة النصب في تثنية الاسماء خاصة ... وعلامة الخفض في جمع المذكر السالم ... وانقلاب الواو ياء علامة للنصب في جمع المذكر السالم ، وأما الخفض فعلاماته أربعة ... وانقلاب الواو ياء ... الخ .

(١) انظر : «المقتضب ج ١ ص ٥٥ ، ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٥٥ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٩ .

الثاني : استلزامه مخالفة النظائر ، اذ ليس في المعربات غير المثني والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة ، وما أفضى الى ذلك دون ضرورة متروك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الاعراب . فلاعتناء به أولى ، وتخصيصه يجعل علامته عدمية ، مناف لذلك فوجب اطراحه .

الرابع : أن تقدير الاعراب اذا أمكن راجح على عدمه اجماعاً ، وقد أمكن بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو عندي اثنان وعشرون لهما فيهما قبل التركيب كما تقدر ، كما مر في نعم الزيدان أنتما يازيدان ، ونعم الزيدون أنتم يازيدون ، ومررت برجلين لارجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة حيث مرفوعاً بعد تسمية المؤنث به غير ضمته قبلها ، وضمة يضربون غير ضمة يضرب ، وفتحة ياهند ابنة عاصم ، غيرها في انادى هند ابنة عاصم ، وكسرة قمت أمس غيرها في الامل ، وضمة فلك جمعا غيرها مفرداً ، وياء بخاتي مسمى به منسوباً اليه ، وأمثال ذلك كثير .

ونازعه أثير الدين (١) في كل هذه الالوجه .

أما الأول : فبأن الألف (٢) أصل برأسها في المثني كما مر أن القياس ورود المثني بها مطلقاً كالمقصود الزيد في آخره ألف ليس لام كلمة ، كما في حبل وقبعرى .

وأما الثاني : فيما عليه الجرمي في الاسماء الستة ، أنها معربة بالتغيير والانتقال حالتى النصب والجر (٣) ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، استدلالاً بوجود - الواو فيها قبل التركيب في قولهم أبوجاد ، فليس في ارتكاب ذلك مخالفة نظير . قلت : وهو مدفوع بأن رأى الجرمي مدفوع عند عامة أئمة العربية حتى الأثير بعدم النظر ، وبعدم احداث عامل الرفع اذ ذاك شيئاً ، وبامتناع كون العدم علامة ، فكيف يعترض عليه بما هو بهذه المترلة ؟ أم كيف يزيّف ذلك الرأى هناك كغيره ، ويعتبره هنا رداً على المصنف ؟ وهل هو الا انحاء وتحامل .

وأما الثالث : فبأن المعنى بالعدم بقاء الألف في المثني والواو في المجموع

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٦ بتصريف .

(٢) في « ب : نبأ المثني أصل ... الخ » .

(٣) في « ج : الجر والنصب ... الخ » .

غير مغيرين ، فعدم تغييرها لازم لبقائهما ، فالاعراب حقيقة : بقاء اللفظ على حاله عند دخول الرفع ، لأن ثم عدما صرفا ، فانما ذكر العدم تجوزا ، والمقصود بقاء اللفظ عند التركيب على حاله قبله .  
قلت : قضيته وجود اعراب القسمين قبل التركيب ، ولا يقول به المعارض ثم أى شئ أحدثه العامل اذ ذلك .

وأما الرابع : فبأنه لا يقول بما رد به ، لزعمه أن فلکا مشترك بين المفرد والجمع ، وأن هيئة فلک لهما هيئة واحدة ، وانما يقول هذا غيره ، فقد رد (١) بما لا يصح عنده (٢)

قلت : قصارى ما صنع أن بحث في مثال ، وقد أورد المصنف أمثلة شتى فلا تسقط بسقوطه .

— ولا مقدراً في الثلاثة : = فيقدر في الالف والواو الضمة ، وفي الياء الفتحة والكسرة ، وعليه الخليل وسيبويه ، واختاره الأعلام والسهيلي ، ووجهه : أن أصل الاعراب : أن يكون الحركة ، وقد أمكن تقديرأ قليلا به ، ولأنها حروف لحقت أواخر الاسماء لمعنى ، فكانت حرف اعراب ، كألف التأنيث وياء النسب .

قال الرضى : وفهم الاعراب من هذه الحروف — يضعفه ، وغيره : لا وجه لتقدير الفتحة — في الياء لخفتها بدليل رأيت القاضى ، بل المثني أبعد من ذلك لفتح متلو ( يائه ) ، بل لازمه أيضا قلب الياء فيه لتحركها وافتتاح ما قبلها .  
وأجيب : بأنهم لما حملوا النصب على الجر (٣) بالياء ، أجروا على الياء حكما واحداً . فكما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر ، قدروا الفتحة فيها تخفيفاً للحمل .

وأما قلب الياء فهو القياس ، لكن عدل عنه فرقاً بين المثني والمقصود ، ومن ثم رمت الأصل بنو الحارث بن كعب وموافقهم .

— ولا مدلولاً بها = : أى الأحرف الثلاثة ، — عليه = : أى الاعراب حال كونه — مقدراً في متلوها = : أى الذى تتلوه الأحرف المذكورة ، كدال الزيدان والزيدون والزيدين خلافاً للاخفش والمبرد والمازني والزيادى .

فاذا قلت : قام الزيدان ، فعلمة الرفع ضمة مقدرة في الدال ، أو رأيت

(١) في « ج : فقد صح بما ... الخ » .

(٢) انظر : « ص ٤٣٠ » .

(٣) في « ب : في الياء ... الخ » .

الزبيدين فعلاصة النصب فتحة مقدرة فيه ، أو مررت بالزبيدين فكسرة كذلك ،  
والاحرف دوال على ذلك ، وانما منع ظهور الحركات شغل المتلو بما تقتضيه  
الأحرف ، وكذا القول في الجمع ، هكذا فسر الزجاج والسيرافي .

وزعم أبو علي : انما يعنى بكونها أدلة أنك اذا رأيتها ، كان بمنزلة رؤية  
الإعراب .

ورد المصنف (١) هذا القول : بأن الاحرف مكملة الاسماء ، لكونها -  
مزيدة لمعنى كالف التأنيث وتائه ، وباء النسب ، فلا يكون متلوها محل إعراب  
وبأنه لو قدر فيه لم يتغير كالمقصود ، وبأنه إنما جرى به لبيان ما يحدث بالعمل  
والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها .

- ولا النون عوضا من حركة الواحد = : خلافا للزجاج محتجا بثبوتها  
مع الألف واللام ثبوت الحركة ، ولم تكن عوضا من التنوين ، لدخوله فرقا  
بين ما هو أمكن في الأسمية ، وما يضارع الفعل من ممنوع الصرف ، فاذا ثنى الاسم  
أو جمع بعد عن المحاكات ، ولم يكن شيء منه محاكيا له ، فلم يحتاج فيه الى  
فارق ، واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زائدة (٢) ، والإضافة زائدة ، فكروها  
الجمع بين زيادتين .

ورده المصنف (٣) : بناء على رأيه أن الحروف هي الإعراب كما سيأتي  
ما فيه فقيام الأحرف مقام الحركات في بيان مقتضى العامل فلا حاجة الى التعويض .

- ولا من تنوينه = : أى الواحد خلافا لابن كيسان قال : لحذفها  
للإضافة حذف التنوين معتذرا عن ثباتها مع «أل» بتقويها بالحركة مع بعدها عن  
موجب الحذف من الألف واللام لأنها أوله والنون آخره ، ولا كذلك المضاف  
اليه لمباشرة النون .

ورده المصنف (٤) بثبوتها فيما لا تنوين في واحده كيازيدان ولا رجلين .  
وأجاب أثير الدين : (٥) بأنه بناء عارض ، ولم تدخل أداها النداء والنفي  
إلا على مثنى مستحق للنون عوضا من تنوين الواحد ، فبقى بحالة مع عروض  
البناء اعتدادا بالأصل ، وانما يرد بثبوت النون في ثنية مالا ينصرف كأحمدان ،  
ولا تنوين في واحده ، فتكون النون عوضا منه .

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٠ بتصرف .

(٢) في «أ، ب : بأنها زيادة ، والإضافة زيادة ، فكروها .... الخ» .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٨ . بتصرف .

وفي شرح الدماميني (١) : وأجيبه : بأن فيه تنويناً مقدراً ، وكذا في كل مالا ينصرف .

قلت : وتقدير تنوين مالا ينصرف ، مع قيام المانع منه من محركات (الفعل) (٢) وبأن قيل به هديان لا يلتفت إليه .

— ولا منهما = : أى الحركة والتنوين ، خلافاً لابن ولاد (٣) وطاهر والحزولي والاندلسي ، قالوا : لوجود حكم الحركة وحكم التنوين في الإضافة .  
ورده رادا للمذهبيين قبله .

— ولا من تنوينين = : في الثنية فصاعداً في الجمع ، خلافاً لثعلب .

ورده المصنف : بأنها إذا لم تكن عوضاً من تنوين الواحد فإن لا تكون عوضاً عن تنوينين فصاعداً أولى . وغيره بثبوتها وفقاً ، ولو كانت عوضاً منهما أو من أحدهما لم تثبت ، لحكمكم (٤) للعوض حكم المعوض عنه .

قلت : — ولثعلب أيضاً قول في الاعراب يضاهيه أورده الزجاج في مسائله قال : وذهب ثعلب إلى أن ألف المثني عوض من ضميتين ، وواو الجمع من ثلاث .

ويلزمه إذا جمع مائة اسم أن تكون عوضاً عن مائة ضمة .

وزعم أبو الفتح أنها قد تكون عوضاً عن الحركة — والتنوين ، وذلك فيما هما (٥) فيه كزيد ، وعوضاً عن التنوين فقط : نحو عصي وقاض ، أو من الحركة فقط : وذلك فيما لا ينصرف ، وغير عوض رأساً كهندان وجبلان .  
قال بعض أصحابنا المغاربة : وهو تخطيط .

وحكى الخضرأوى عن الفراء : أنها نفس التنوين غير أنه حرك لزوماً للساكنتين فثبت نونا ، وغيره عنه أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، إذ لو قلت : زيدا التيس بالواحد المنصوب موقوفاً عليه ، ثم حمل على ذلك سائر الثنية والجمع ،

(١) « ج ١ ص ٢٦ ظ » .

(٢) « الفعل » ساقطة من « ج » .

(٣) هو أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد أبو العباس النحوي التميمي المصري قال الزبيدي : كان أبو اسحاق الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد ويقدمه على أبي جعفر بن النحاس ، وكانا جميعاً تلميذه . ومن تصانيفه : المقصور والمدود ، والانتصار لسيبويه من المبرد ، وهو من أحسن الكتب وكان أبو العباس من أنفق الكتاب على الزجاج ، وفهمه . كذا قال القفطي توفي عام ٣٣٢ . انظر : « الأنباء » ج ١ ص ٩٩ — البنية ج ١ ص ٣٨٦ — هدية العارفين ج ١ ص ٦٠ » .

(٤) في « ج : لحكمهم ... الخ » .

(٥) في « ج : هو فيه ... الخ » .

وانما حذفت للاضافة تشبيها بالتثوين ، ولم تحذف مع «أل» لأن الإضافة في إيجاب الحذف أقوى .

ورد بعروض الوقف ، فلا اعتداد به ، وأيضا فقد يسوغ حمل التثنية على التثنية ، بخلاف الجمع فباب آخر .

- خلافا لراعمي ذلك = : وقد عرفت أرباب هاتيك المذاهب على التعيين .

- بل الأحرف الثلاثة إعراب = : وفاقا للكوفية وقطرب ونسب للزجاجي (١) « أبو اسحاق الزجاج وتلميذه أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل منسوب اليه لأنه تميمي » (٢) وجماعة متأخرة .

قال المصنف : (٣) لأن الاعراب إنما جيء به بيانا لما يحدث بالعامل والحروف محصلة له فلا عدول عنها ، وغيره من هؤلاء : لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن في آخر المثني والمجموع على خده ما يصلح كونه إعرابا من حروف المد . ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات ، وانما أعربا هذا الاعراب لأن الألف قد جلبت قبل الاعراب علامة للتثنية والواو للجمع ، لمناسبة الألف لحققة بقسلة عدد (٤) المثني ، والواو لكثرتة لثقله بكثرة عدد الجمع . ثم حاولوا اعرابهما ، لتقدم صيغتهما عليه ، فجعل فيهما ما صلح أن يكون إعرابا ، وأسبق الاعراب الرفع ، لكونه علامة العمد ، فجعلوا ألف المثني وواو الجمع علامتي رفعيهما ، فلم يبق من حروف اللين ، وهي التي أولى بالمقام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب « والجر » (٥) أولى بها فقلبت الألف والواو فيه ( ياء ) فلم يبق للنصب حرف ، فأتبع الجر دون الرفع ، لكونهما علامتي الفضلات .

ورد بثبوت الألف والواو قبل دخول العامل في قولهم قاصدين مجرد العدد : اثنان عشرون ، ثلاثون أربعون ، ولو كانت إعرابا فقدت إلا بعده ، وبأن الاعراب زائد على الكلمة ، وبدعم تقديره لا يختل معناها ، ولو قدر ذهاب هذه الأحرف اختل / مدلولها ، لمجيء هذه الأشياء لأجله ، فدل إنها ليست اعرابا وبسقوطها ترخيما ، ولا يسقط له الا الحرف الاعرابي ، ولو كانت اعرابا سقط ما قبلها لكونها إذ ذاك كالحركة .

وزعم بعض أصحابنا المغاربة : أن لهذه الأحرف اعتبارين : فمن حيث كون الحرف علة إعرابا ، ومن حيث كونه أحد الثلاثة دليل إعراب وهو الاعراب نفسه .

(١) في «ب» : للزجاجي ... الخ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب» ج .

(٣) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٨٠ .

(٤) في «ج» : عدا المثني ... الخ .

(٥) «والجر» ساقطة من «ج» .

قيل : وليس بشيء ، لأنها من حيث كونها محل إعراب محكوم لها بحكم غير الزائد ، ومن حيث كونها أدلة أو إعرابا فهي زوائد فتدافعا .

هذا وقد ذهب الزجاج الى بناء المثني محتجا بتضمنه معنى الحرف الذي هو العطف ، فهو نظير خمسة عشر متضمنا له .

— والنون لرفع توهم الإضافة = : في بعض الصور كعجبت من بنين كرماء ، وناصرين باغين فلولا النون لم تعلم إضافته من عدمها ، — أو = : رفع توهم — الافراد = قال المصنف (١) وأثير الدين (٢) وغيرهما : وهو أيضا بين في مقامات / منها : تثنية أسماء الإشارة ، وبعض المقصورات نحو هذان الخوزلان في تثنية بعض الخوزلى (٣).

قلت : وقصر الدماميني (٤) فقال : والتمثيل (٥) لذلك بنحو هذان كما صنع ابن قاسم (٦) غير جيد اذ ليس مثني حقيقة بل صورة هـ .

قلت : ثم ليس الحكم خاصا بالمثني الحقيقي بشهادة المتن ، حتى يتجه الرد ، بل عام فيه وفي الملحق به .

ومنها : جمع المنقوص حالة الجر كمررت بالمتدين ، وانتسبت الى أيين كرام : فلولا النون في هذه وأشباهاها كان الواحد كغيره .

/ وقال أثير الدين : (٧) وما أورد المصنف في هذه الأحرف تطويل في هذا المختصر ، لا يستفاد منه حكم مصطفى ، ولا حكم في اختلاف معنى كلامي . وقد طول أصحابنا وغيرهم فيه وفي كون التثنية بالألف رفعا لجمع السالم بالواو رفعا ، وفي جرهما ونصبهما بالياء وأبعدوا لذلك تعاليل ، وهي اذا تأملت من الفضول .

— وان كان التصحيح لمؤنث = : وسيأتي (٨) مطرده آخر الباب — أو محمول (٩) عليه = : من تصغير ما لا يعقل من المذكر وصفته نحو : دريهمات ، وجبال راسيات وهما مطردان ، وخودات وثنيات وشمالات وحمامات وسرادقات وحمامات ، ولا يطرد .

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨١ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٠ .

(٣) «الجزولى» : مشية فيها تناقل .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٧ ظ .

(٥) في ج : بذلك ... الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٠ يتصرف .

(٨) في «ب» : يطرده ... الخ .

(٩) في «أ، ب» : ولحمول ... الخ وما أثبت موافق المتن تحقيق بركات .

- فالزيد ألف وتاء = : لأوليتهما به (١) ، من حيث ورود كل منهما للتأنيث والجمع ، أما الألف للتأنيث فكحلي ، وأما للجمع فنحو رجال ، وأما التاء للتأنيث فظاهر ، وأما للجمع ففي ، كمناء جمع كمء (٢) ، عكس نعمة وتخم ، بل حكى ابن إياز في ذلك ثلاثة أقوال .

أحدهما : أن كلا الحرفين دال على كلا المعنيين .

الثاني : أن الدال عليهما التاء والألف فرق بين الواحد والجمع .

الثالث : أن الألف للجمع والتاء للتأنيث ، ثم الغالب على هذا الجمع القلة .

وزعم بعض اختصاصه بها ، لقربه من التثنية في السلامة ، فلا يستعمل في غيره .

وأنكره الزجاج ، والحكاية عن النابغة من قوله لحسان رضى الله عنه في بيته المعروف .

### لنا الحففات .... البيت (٣)

أقلت جفانك ، وقال (٤) : إن النابغة لا يخفى عليه معاني الشعر وغوامضه حتى يغترض بما لا يلائم منصبه فصاحة وبلاغة ، كيف والله تعالى يقول : « هم في الغرفات آمنون » (٥) ، « لهم درجات عند ربهم » (٦) .

- وتصحيح المذكر = : باعتبار المسمى كما قال المصنف (٧) : لا الاسم إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلا زينب أو سلمى أو أسماء جمعته بالحرفين .

(١) في « ب : لا ولوليتهما ... الخ » .

(٢) في « ج : كما علس ... الخ » .

(٣) هذا البيت من قصيدة لحسان يفتخر بأهله وقومه : قال العسكري في كتابه « المصون في الأدب » : قال الحسن بن عبدالله بن سعيد : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، قال : أخبرنا الرياشي عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : كان النابغة الذبياني تضرب له قبة من آدم بوق عكاظ ، فتأتيه الشعراء تعرض عليه أشعارها ، فأتته الأعشى فأنشده أول من أنشده ، ثم أنشده حسان :

لنا الحفنة يلمن بالضحى \* وأسافنا يقطرن من نجدة دما

قال النابغة : أنت شاعر ولكنك أقلت جفانك وسيفك ، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك . قال الأعلم في هامش الكتاب : والشاهد في وضع « الحففات » وهي لما قل من العدد في الأصل ، بلربها في الأصل مجرى التثنية موضع الحفان التي هي للكثير . راجع الكتاب ج ٢ ص ١٨١ المصون ص ٣ ( المقضب ج ٢ ص ١٨٨ - ج ٢ ص ٢٠٦ - المختص ج ١ ص ١٨٧ - الخزانة ج ٣ ص ٤٣٠ - العيني ج ٤ ص ٢٧٧ - الموشح ص ٨٠٢ - ديوانه ص ١٣١ .

(٤) أي : الزجاج .

(٥) سورة سبأ ، آية : ٣٧ .

(٦) سورة الأنفال ، آية : ٤ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٢ .

— مشروط بالخلو من تاء التأنيث = : فلا يجمع بهما ذو التاء المذكور علما كطلحة وحمزة ، أولا كهزمة ولمزة ، وعبر بالتاء دون الهاء شمولاً لنحو : أخت ومسلمات علمى رجل فلا يجمعان بهما أيضاً .

وفي شرح الدمامي (١) : وانظر لأى شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فأعطى حكم المؤنث اعتباراً بلفظه ، وقيل في العدد ثلاثة (٢) طلحات اعتباراً بمعناه .

قلت : أما امتناع الأول فلما أورد البصرية المانعون ، توجيهها أنك لو جمعته ذلك الجمع فاما مع التاء أو دونها .

وفي الأول جمع بين علامتين متدافعتين التاء الدالة على التأنيث ، والواو المدلول بها على ضده ، فأما قولهم في ورقاء علما للمذكر : ورقاؤون فليس جمعا بين متنافيين ، إذ ليست الواو علم تأنيث ، بل بدل من الهزمة المبدلة من التأنيث ، فلم يكن فيها دلالة ، لنزوحها بكونها بدلا مما المبدل منه بدل من علامته .

وفي الثاني : اختلاا بمقتضاها ، لكونها حرف معنى مع صيرورتها بالعلمية جزءا من الكلمة ، للزومها حينئذ ، لأن العلمية تستحد الاسم وتحصره أن يزداد فيه أو ينقص ، وفي حذفها أداء الى ذهاب المعنى المدلول بها عليه . ومن ثم جوزوا جمع رويحل ونحوه من مصغرات هذا الجمع ، وإن كان منكرا ، ولم يكسروه لما يفضى اليه التكسير من ذهاب آلة التصغير فيذهب به ما دل بها عليه .

وأما جواز الثاني فلعدم الاختلال بحذفها لمعاينة تأنيثها تأنيث الألف والتاء .

وأما قولهم : ثلاثة طلحات فجبرا لما قد / يفوت من التذكير بالصيغة الظاهرة في تأنيث مدلولها .

ثم قال : (٣) ولأى شيء / قيل : زينب فلم ترد التاء في التصغير ، تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل في زينب منقولاً الى المذكرين زينبات تنزيلا له منزلة طلحة .

قلت : إنما لم ترد التاء في التصغير استطالة للفظ بما اشتمل عليه من الثقل المستكره ، بعلامتي التصغير والتأنيث ، وكلتاهاما فرعية على ما فيه من الزيادة التي لا تنفك عن البنية ، فخفف بالاكتهاء عن بعض ذلك .

وأما أنه لم يقل فيه منقولاً الى المذكر زينبات ، فتغلبا لجانب المعنى ، من حيث كون المدلول أصل ، لا سيما وليس فيه من التدافع ما في طلحة مجموعا بالواو والتون — المغايرة لما في نحو عدة وثبة = : علمين .

(١) ج ١ ص ٢٧ ظ . بتصرف .

(٢) في : « ج : ثلاث طلحات ... الخ » .

(٣) أى الدمامي : المرجع السابع .

قال المصنف : (١) وقيدت التاء بالمغايرة / تنبيهها على ما صار علما من الثلاثي المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث ، فإنه يجمع بالواو والنون والألف أ / ١٠٧ والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة ، أو يعتل ثانية كشية فيلزم جمعه بالألف والتاء قاله ابن السراج أخذا من كلام سيبويه ، وقلما ذكر هذا القيد أحد من أصحابنا ومثله لاثير الدين (٢) وغيره من شروح هذا الكتاب كابن قاسم (٣).

قلت : وقصر الدماميني (٤) فقال : قال ابن قاسم ، والمراد بهما ما كانت التاء فيه عوضا من الفاء كعدة أو من اللام كتبة ، فهذا الضرب اذا كان علما للذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون .

ثم قال : (٥) والذي ينبغي أخذه في عدة وثبة ثلاثة قيود :

أحدهما : كون التاء عوضا ، حتى « لو كانت غيره لم يجمع ما هي فيه هذا الجمع .

الثاني : كون اللام صحيحة حتى لو كانت « (٦) علة كدية امتنع جمعه إياه . قال : فان قلت : وقع في خطبة المخصص (٧) لابن سيده أن أصل لغة لغوة ، قال : ونظيرهما كسرة وقلة وثبة ، فان لاماتها واوات ، حيثئذ فلم يتأت التعبير بما ادعيته من صحة اللام ، ضرورة أن لام ثبة واو بهذا النص .

فأجاب : بأن في الصحاح (٨) الثبة وسط الحوض الثابت إليه الماء ، قالها عوض الواو الداهية من وسطه فهو معارض لما في المخصص : على أن ابن سيده قال هناك : وكأن الثبة مقلوب ثاب يثوب فاعترف بصحة لامها في الأصل .

الثالث : كون الكلمة لا تكسرها قبل العلمية كحالة « عدة » و « ثبة » حتى لو كسرت قبلها كشفة وشفاه جمعها هذا الجمع فتأمله .

قلت : لا أرى فيه زيادة على ما لغيره ، الا دعواه صحة لام « ثبة » معتلة العين تمسكا بما لابن سيده بعد تصريحه أنها معتلة اللام من توهم اشتقاقها من ثاب يثوب غير متحقق إياه ولا جازم به لقوله (٩) بعد آتيا بأداة الشك : وكأنه مقلوب ثاب

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٢ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٧ ظ .

(٥) أي الدماميني .

(٦) بابين القوسين ساقط من « ج » .

(٧) « ج ١ ص ٦ » .

(٨) « ج ١ ص ٣٥ » .

(٩) أي ابن سيده في « المخصص ج ١ ص ٧ » .

يثوب ، ولم يتيقن فيها قلبا كما زعمه ، لعدم إفصاح أدلته الأربعة فيها وهي كما في فتح اللطيف من مصنفاتنا (١) : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا فيكون الأصل ، والآخر مقلوبا عنه نحو (وعمل) فإنه أقل استعمالا من (لعمري) وأن يكون أحدهما مجردا من الزوائد ، فيكون الأصل والآخر مقلوبا كاطمأن فإنه مقلوب عن « طمأن » على رأى سيبويه بالهمزة قبل الميم ، وبعدها عند الجرمي .

وفي كتاب القاسم الصفار الخلاف بينهما بعكس هذا ، وفي الارتشاف (٢) ، وغيره لأثير الدين : وهو وهم ، وأن يكون لأحدهما حكم هو للآخر في الأصل ، فيدل وجوده فيه أنه مقلوب مما (٣) ذلك الحكم له في الأصل كأيس فإنه مقلوب يش ، ومن ثم صح صحته ، وأن يكون أحدهما فائقا للآخر في بعض وجوه التصريف ، كما ثبت من فرع شواع (٤) عن شوائع اذ يقال : شاع يشيع فهو شائع ، دون شعى (٥) يشعى أو يشعو فهو شاع .

وأما الجوهري وان صرح في الصحاح بما ذكر ففي كلامه تردد ، لإيراده اللفظة في باب معتل اللام وقد جزم بعكسه صاحب القاموس (٦) ، وهو الصحيح الذي عليه أئمة العربية / ، بل لم يذهب ذاهب الى أنها معتلة العين الا أبو اسحاق الزجاج وخولف .

وقد أجاز سيبويه « أن يقال » (٧) في ربت مخففا علما : ربون (٨) وربات . قال أثير الدين (٩) : و (١٠) ينبغى منه الا مسموعا ، لكون التاء لا عوضا من فاء الكلمة ولا من لامها .

وفي البدیع لأبى السعادات (١١) وهو أيضا نص ما في الكتاب : ان سميت بسنة أو ثبة أو طبة لم يتجاوز به ما سمع فيه قبل التسمية من سنين وسنوات وثبين وثبات وشبات وظبات لا غير ، وقد روى غير سيبويه في ظبات ظلين .

(١) أى الشارح .

(٢) ص ٦٦ «وعبارته : فان كانت التاء عوضا عن فاء الكلمة نحو : عدة ، أولامها نحو : ثبة وسميت به رجلا ، أو برب مخففا . قلت : عدون ، وثيون ، وربون ، وعدات » وثبات ، وربات ، هذا مذهب سيبويه ، وخالف المبرد في : عدون فقال : لا يجوز الا عدات ، ولا يجوز عدون . ولا ينبغى أن يجوز « ربون الا أن سمع .

(٣) في « ج : بما ذكر ذلك الحكم ... الخ » .

(٤) في « ج : شواء من شواع ... الخ » .

(٥) في « دون جاع مشعى ... الخ » .

(٦) انظر : « القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٩ » .

(٧) « أن يقال » : ساقطة من « ج » .

(٨) في « ج : ربوب ... الخ » .

(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩١ » .

(١٠) في « ج : ولا ينبغى ... الخ » .

(١١) هو : المبارك بن محمد الشيباني أبوالسعادات ، المشهور بابن الاثير السالف الذكر في ص ٣٩٤

هامش رقم ٣

ومشروط أيضا بالخلو - من إعراب بحرفين = : فلا يجمع ما جعل علما من نحو زيد بن وعشرين محكما فيها إعراب المثني والمجموع .

وفي شرح الدماميني (١) : وهذا الشرط والآتيان (٢) بعده شروط الصحة الجمع عموما ، لا للجمع المذكور خصوصا ، وكلامه يوهم .

قلت : وقد صرح (٣) بذلك أيضا غيره ، ولا نسلمه لأن المقام لشروط هذا الجمع بخصوصه « وهو » (٤) لا ينافي كونها شروطا في غيره .

« وقد أشار المصنف الى كلها بقوله (٥) فيما مضى : الاسم القابل غير أن ذلك إجمال وهذا تفصيله » (٦) .

/ومشروط أيضا بالخلو

- من تركيب اسناد = : كتأبط شرا وبرق نحره ونحوهما .

قال أثير الدين (٧) ولا أعلم : في ذلك خلافا - أو = : تركيب - مزج = : كمعد يكرّب وسيبويه ، فلا / يجوز . قام معد يكرّبون ولا سيبويهون ، فان احتيج الى تثنية بعضها أضيف اليه ذوا ، أو الى جمعه أضيف ذوو ، ويقال في الأول كلاهما سيبويه ، وفي الثاني كلهم سيبويه ، وبعضهم يعامل المزوج تثنية وجمعا على حده معاملة في النسب فيحذف العجز ويؤتى آخر الصدر العلامة ، كقام السبيان ، والخلاف في تثنية ما ختم بويه كهو في جمعه .

وفي شرح الدماميني : (٨) وفي الصحاح (٩) ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون ، وغيره أن من أعرب سيبويه وعمرويه مثني وجمعا ، ولم يشترط ذلك المبرد ، فمقتضاه أن جمعه حالة الاعراب في قول الجميع ، وأن محل الخلاف حالة البناء ، وأن المبرد لا يشترط الاعراب ، وان اشترطه قول الأكثرين ، ويؤيده ما في فصل « يه » أن من قال : قال سيبويه ورأيت سيبويه معربا إياه إعراب ما لا ينصرف ثناه وجمع ، ويقول من بناد في التثنية ذوا سيبويه أو كلاهما سيبويه ،

(١) « ج ١ ص ٢٨ و . » .

(٢) في « ج : والآتي بعده ... الخ » .

(٣) في « ج : وقد صرح أيضا بذلك غيره ... الخ » .

(٤) « وهو » ساقطة من « ب ، ج » .

(٥) انظر « ص ٣٨٩ - ٣٩٠ » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ب ، ج » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩١ » .

(٨) « ج ١ ص ٢٨ و . » .

(٩) وعبارة الجوهري في الصحاح ج ١ ص ٣٧٠ : « وذكر المبرد في تثنية وجمعه العمرويهون وذكر غيره أن من قال هذا عمرويه وسيبويه » ورأيت عمرويه وسيبويه فأعربه ثناه وجمعه ولم يشترط المبرد .

وفي الجمع ذوو سيبويه أو كلهم سيبويه . وعليه فقول المصنف مخالف للجمع (١). قلت : ولا نسلمه ، إذ ليس في كلام الجوهري (٢) ما يقتضى أن غير المبرد من عامتهم قائل بتثنية هذا الضرب وجمعه بذلك انشراط إلا تمسكه بلفظة غير ، وإنما يريد بها بعض مريدى ذلك شرطاً .

وبذلك أن ليس ذلك رأى عامتهم (٣) ، بل طائفة ، منهم كما سألقى عليك عن أثر الدين : (٤) والحق المنع مطلقاً ، فلا يثنى أو يجمع المزوج (٥) غير مختوم بويه ، أو مختوماً به إلا في لغة ، سواء في ذلك اللغتان من بنى ومن أعرب ، وهو الصحيح ، كما صرح به الأثير قال : ناشبة التركيب الذى بين الأسماء الممزوجة والمحكية ، ولعدم السماع .

ثم قال : (٦) وذكر أبو حيان خلافاً في المختوم بويه (٧) والمركب المزجى هل يثنى ويجمع جمع المذكر ؟ ، وأن الذين « جوزوا ذلك » (٨) جوزوا : سيبون وسيبويهون ، ولم يقيد بمن أعرب أو بنى ، ولا ذكر خلافاً في معد يكرب ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهري ، وكلام الثلاثة مخالف .

قلت : وأنت خير بما فيه مرآة عن الأثير من تصحيحه المنع ، جارماً به مطلقاً ، لما مر بعد الخلاف في المختوم بويه ، فليس في كلامه خلاف ما للمصنف ، وإنما فيه موافقته ، بل كلام الثلاثة متوافق .

---

(١) وقد ذكر الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ١٨٦ رأى المبرد وغيره في نحو سيبويه ، إذ قال : « والمبرد يجزى في نحو سيبويه : السيوهان والسيبويهون ، مع بناء الجزء الثانى وكذلك يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علماً . وأما مع إعراب الجزء الثانى فهما فلا كلام في تجويز ذلك ، كما في بعلبك ومعد يكرب .

وذكر الأثير جافى في الهامش عبارة نسخة أخرى فقال : وأما من أعرب فلا كلام في جواز تثنيته وجمعه ، وهذه الرواية تؤيد رأى الشارح أن القائل بذلك البعض . وعبارة : ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٣ : « وأشرث ... ويقول : من تركيب إسناد أو مزج إلى نحو : تأبط شراً وسيبويه ، فإن هذه الأنواع لا تثنى ولا تجمع ، فإن احتيج إلى تثنية شئ منها أضيف إليه « ذوا » وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه « ذور » ... الخ .

(٢) هو : اسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصحاح ، الامام أبونصر الفارابى . قال القفطى : من أعاجيب الدنيا ، وذلك أنه من الفاراب ، إحدى بلاد الترك . وهو إمام في علم العربية ... ودخل ديار ربيعة ومضر في طلب الادب ، واتقان لغة العرب « وله عدة كتب غير الصحاح . قال السيوطى قال ابن فضل الله في « المسالك » : مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقيل : حدود الأربعمائة . انظر : الانباء ج ١ ص ١٩٤ البقية ج ١ ص ٤٤٦ - هدية العارفين ج ١ ص ٢٠٩ .

(٣) في « ج : عامة ، يل ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ .

(٥) في « ج : المزوج في غير ... الخ » .

(٦) أى الدامى في المرجع السابق .

(٧) في الأصل : ومن المركب ... الخ » .

(٨) « جوزوا ذلك » ساقط من « ج » .

ثم قوله : (١) عن أنير الدين : أن الذين أجازوا ذلك . الخ تحريف في النقل وتقول عليه ، ولفظه (٢) : ومن النحويين من أجاز جمع ما ختم بويه . واختلقوا : فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكماله ، ومن حاذف « به » فقد عرفت ضريحا من كلامه أن المجوزين فريقان في كيفية التثنية والجمع لا يخبرون كما زعم عنه .  
- و = : ومشروط أيضا - بكونه = : أى المذكر ، - لمن يعقل = : فلا يقال : لا حقون في لاحق اسم قرس ، ولا في سابق صفة له : سابقون .

قال المصنف (٣) : ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل مستبدلا بمن يعلم / كما فعل بعض ، ادراجا لاسمائه تعالى فيما يجمع هذا الجمع ، لأن العلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل ، وباعثهم غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع نحو « وانا على ذهاب به لقادرون » (٤) فليس لغيره تعالى أن يجمع من أسمائه سبحانه أو يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . فاذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع كان أولى من العلم ، لكونه على المقصود أدل .

قلت : ومن ثم ذكر الوارثون من صفاته (٥) بعد مع أولى وعليين وغيرهما « مما » (٦) لا يقتاس .

- أو مشبه « به » (٧) = نحو « رأيتهم لى ساجدين » (٨) تشبيها لغير العاقل بنسبة السجود ، وقوله :

فخالقنى دون الأخلاء نبعمه

ترن اذا ما حركت وترمجىر (٩)

لها فتية ماضون حيث رمت بهم

شراهم قان من الدم أحمر

(١) أى قول الدمامنى السابق .

(٢) أى : لفظ الاثير في المرجع السابق .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٣ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١٨ .

(٥) انظر « ص ٤٢٥ »

(٦) « مما » ساقطة من « ب » .

(٧) « به » ساقطة من « ج » .

(٨) سورة يوسف ، آية : ٤ .

(٩) هذان البيتان لم أعرف قائلهما ، وقد أستشهد بهما ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٤ .

اذ قال : ومن الشبيه بمن يعقل قول الشاعر يصف قوسا ونبلًا : فخالقنى دون ... الخ .

واستشهد بها الاثير في شرحه ج ١ ص ٩٠ أيضا في هذا المقام . قال الجوهرى في الصحاح

ج ١ ص ٦٢٥ : والنبي : شجر يتخذ منه القسي ، قال الشماخ : شرائح النبيع يراها

القواس ، الواحدة نبتة ، وتتخذ من أغصانها السهام .

وما أحسن قول بعض الشعراء المتأخرين ملغزا في القوس والنشاب :

ما عجزوز بلغت عمرا \* طويلا وتقيها الرجال (١)  
قد علا جسمها اصفرار ولم  
تشك سقاما ولا عراها هزال  
ولها في البنين سهم وقسم  
وبنوها كبار (٢) قسدر نبال  
وأراهم لم يشبهوها في الأم  
أعوجاج وفي البنين اعتسدا

ومن المشبه بما يعقل للدواهي والعجائب والأسماء المستعظمة ، نحو : أصحابهم  
الأمرون (٣) ، والفتكرون (٤) ، والبرحون ، وعمل بهم الأعملين ، أى الأعمال  
العجيبة التى كانت (٥) تعمل غاية ما يراد منها فتوهمها منقادة ، وقالوا للمطر الذى  
يعظم شأنه ويعم / نفعه : وابلون ، كقوله :

فأصبحت المذاهب قد أذاعت  
بها الأعصار بعد الوابلين (٦)

وقول أبى صخر الهذلى : (٧)

تلاعب الريح بالعصرين قسطله  
والوابلون وتهتار التجاويد

والقسطل الغبار والقسطلة من النهر : حسه وصوته ، ونهر قسطال بالكسر ، وقسطلة  
الجميل هديره .

---

(١) لم اعرف قائل هذه الايات .

(٢) في « ج » : كبائر قدر ... الخ .

(٣) قال الجوهري في الصحاح ج ١ ص ٣٩٨ : « والامران الفقر والهرم . وقال في ص ٣٨٠ :  
« الفتكرين بكسر الفاء وضما ، والتاء مفتوحة والنون للجمع وهى الشدائد والدواهي . وقال  
في ص ١٧٠ : « والبرحين ، بكسر الباء وضما ، أى : الشدائد والدواهي .

(٤) في « ب » : والفتكرون ... الخ .

(٥) في « ج » : التى كأنها ... الخ .

(٦) هذا البيت ذكر في اللسان في مادة « وبل » ولم ينسب لقائله ، كما أستشهد به ابن مالك في  
شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٤ ولم ينسبه لقائله أيضا ، ولم أعرف قائله ، والشاهد في قوله :  
« الوابلين » حيث جمع جمع من يعقل .

(٧) واسم قائله : عبدالله بن سلمة السهمي « أحد بنى مرخص ، شاعر أسلاى مواليا لبني أمية  
متعصبا لهم ، والبيت من قصيدة عدد أبياتها عشرون بيتا ، وقوله : بالعصرين ، أى  
الغداة والمشي ، وقسطله : غباره وهو فاعل « يلاعب » و « الوابلون » تقطر . « والتجاويد »  
أصله : الأجاويد ، جمع أجواد جمع جود ، وهو المطر يقال : أصابهم أجواد من المطر ،  
وهو المطر دون الوابل .

والشاهد في قوله : والوابلون ، حيث جمع جمع من يعقل .

- علما = كزید ، قال المازنی : غیر محدود ، فمنع جمعه تصحيحا وتكسيرا ،  
بل وثنية ، وقال : أقول : قام رجلان كلاهما عمرو ، ورجال كلهم عمرو .  
وقال أثير الدين (١) : ولا أعلم أحدا منع ذلك ، وقد قالوا : سنوا بنا سنة  
العمرين ، وقال :

ما كان يرضى رسول الله فعلهم  
والعمران أبوبكر ولا عمر (٢)

وإذا ثنى تغليا فمع اتحادهما لفظا ومعنى أولى .  
لا يقال : لو كانت العلمية شرطا لم يرد في الحكاية أبون ، لأننا نقول : إنما  
هو من باب أمرون ، فانما جمع بالواو والنون عوضا عن النقص المتوهم بالادغام  
كذا قالوا .

فان قلت : شرط العلمية ينافي شرط التذكير لما يثنى ويجمع مطلقا ومن ثم  
ساغ دخول « أل » عليه في الحالين كالزيدان والزيدون والزيود والهندات والهنود .  
قلت : إنما مرادهم أن الاسم إذا كان علما بشروطه صح إبراد الجمع عليه  
لكن بعد تكثيره ، لا أنه بقى علما كائنا على تلك الحالة ، وهو مما يحاجى به ، فيقال :  
أمر شرط وجوده لحكم فإذا وجد انتفى الحكم إلا بعد إزالة الأمر - المشروط  
وجوده ، فصار في الحقيقة وجوده مشروطا للاقدام على الحكم . وعدم شرط  
لثبوت ذلك ، وقد نظم ذلك البدر الدماميني (٣) لغزا فقال : /

أيما علماء الهند لا زال فضلكم  
مدى الدهر يبدو في منازل سعده  
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا  
بارشاده عند السؤال لقصده  
ها هو يبدى ما تعمّر فهمه  
عليه لتهدوه الى سبل رشده  
فما (٤) بال أمر قد شرطتم وجوده  
لأمر فلم تقضى النحاة برده

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٢ .

(٢) سبق في ص ٣٥٧ .

(٣) انظر : « شرح الدماميني على التسهيل » ج ١ ص ٢٨ ط .

(٤) في الاصل : فيأل ما أمر شرطتم وجوده  
لحكم فلم ... البيت .

فلما وجدنا ذلك الامر قاحلا  
منعتم تبوت الحكم الا بفقده  
وهذا لعمرى في الغرابة غاية  
فهل من جواب تنعمون بسرده

قال إمام الحرمين في البرهان :

والذى استقر عليه نظرى ما أنا مورده الآن قائلا : كل اسم علم معرفة اذا  
ثنى أو جمع خرج من كونه « معرفة » فاذا قلت : زيد وأنت تريد العلم فقد عرفت ،  
أو قلت : زيدان فقد نكرت إجماعا من أئمة العربية .

قال الأبيارى في شرحه : وهو خلاف ما عليه أئمة اللسان أجمعون ، لإطباقهم  
أن العلم لا يثنى ولا يجمع الا بآل ، فقلوه : أو قلت فقد نكرت إجماعا من أئمة  
العربية ، لا يصح إجماعا من أئمة العربية إلا في مواضع مخصوصة : والسبب في امتناع  
التثنية والجمع بغير « أل » أن « المفرد » (١) علم ، ونحن انما أردنا تثنية أو جمعه ،  
فلو أردناهما على التنكير حصل الشياخ ولم يرجعا الى العلم بعينه ، ولم يحصل منهما  
مقصود فيفوت الغرض منهما ، فصح أن تقوله قول من لا يحيط علما بهذه القاعدة .

— أو مصغرا = : نحو رجيلون « ولا » (٢) تشترط فيه العلمية ، لتعذر تكسيه ،  
لأدائه الى (٣) حذف ياء التصغير ، فيفوت ما جرى به لأجله ، فلم يبق الا التسليم  
بأن بنيت الكلمة على التصغير ككفيت وكثيع جاز التكسير نحو كمت وكثع للملازمتها  
المعنى الموجوب لها التصغير .

— أو صفة تقبل تاء التأنيث = : كضارب ومؤمن وأرمل / ، فان مؤنثاتها (٤) :  
ضاربة ومؤمنة وأرملة ، فتقولون ضاربون ومؤمنون وأرملون ، فان لم تقبلها امتنع  
التصحيح ، كأحمر وسكران في غير اللغة الاسدية ، وصبور وجريح قاله المصنف (٥) .

وأغفل مما لا يقبلها مما يصح (٦) ما اختص معناه بمذكر كخصى ، واسم  
التفضيل معرفا بآل أو مضافا الى نكرة نحو الحصيون والافضلون وأفضلوا بنى فلان  
قاله أثير الدين : (٧) .

قلت : والمثال الاخير مدفوع بأن اسم التفضيل فيه مضافا الى معرفة لا الى نكرة ،  
ولو سلم فلا يسلم جمعه رأسا ، لوجوب إفراده حينئذ ، وفي بعض النسخ تقبل تاء

(١) « المفرد » ساقطة من « ج » .

(٢) « لا » ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج » : اذا حذف ... الخ .

(٤) في « ج » : مؤنثاتها ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٥ .

(٦) في « ب » : يصح ما ... الخ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٢ .

التأنيث باطراد ، وهو كما قال أثير الدين : (١) قيد حسن ، واحتراز ١ من نحو مسكين ، لقولهم في مؤنثه مسكينة ، ومع ذلك فالقياس ألا يقال مسكينون وإن قالوه لعدم اقتباس التاء في مسكينة — إن قصد معناه = : لا إن لم يقصد كعلامة وراوية مما يقبلها فلا يجمع هذا الجمع ، وكذا لو بقيت الصفه على التأنيث كهزمة وضحكة .

قال ابن هشام : والذي عندي أن هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي تقبل فيه التاء ، ويدل على أنه لم يردده تقييدا ، أنه لم ينبه على ذلك في شرحه .

— خلافا للكوفيين = : في الشرط — / الاول = : وهو قيد الخلو من التاء فأجازوا طلحون وعلانون جمع علانية للرجل المشهور ، وربعون جمع ربعة للمعتدل القائمة . واقتصر جمهورهم على ذلك . وابن كيسان منهم يقول بفتح عين الكلمة ، احتجاجا أنه لما جمع ما لا علامة فيه من المؤنث على فعل بالسكون ، فتحوا وقالوا أرضون ، وعورض لجمع أهل على أهلون بالسكون ، ولا ينبغي أن يجعل شيء من هذا أصلا مقبلا عليه لشذوذ ما جمع بذلك .

واحتج الكوفية بالسمع السابق والقياس من جمع العرب له جمع تكسير كقوله : /

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم (٢)

وإن (٣) أدى الى حذف التاء التي اعتل به للمنع ، والبصرية قالوا : فكما زالت بالتكسير زالت بالتصحيح .

وأجاب البصرية : بشذوذ السماع وفساد القياس ، وهو أن لا ملازمة بين تكسير العلم التائي (٤) ان لو سلم تكسيه ، وجواز جمعه بالواو والنون ، لأن تأنيث جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة ، وليس لما جمع بالواو والنون تأنيث فيعقب لجوز قامت الرجال دون قامت الزيدون ، على أن الاعتقاب في البيت قد يكون جمعا لعقبة الشيء ، بمعنى الاعتقاب لا جمعا للعقبة العلم ، وأنه أضافه بعد تنكيه الى جمع ما هو بمعنى الاعتقاب . ولو سلم علمية مفرد هذا الجمع ، فهو من القلة بحيث لم يرد منه الا هذا البيت .

— وفي الشرط — الآخر = : بكسر الخاء وهو قبول تاء التأنيث إن قصد معناه ، تمسكا بقول قيس ابن رفاعه :

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٣ .  
(٢) هذا الشطر من البيت استشهده السيوطي في هرع المواع « ج ١ ص ٤٥ » وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع « ص ١٩ » : لم اعثر على قائل هذا البيت ، ولا على تمتة ، والشاهد فيه أن الكوفيين جوزوا نحو طلحة جمع السلامة ، وجعل هذا وجه القياس . لأن « الأعقاب » تكسير « عقبة » فحيث كسر مثله يجوز تصحيحه عندهم .  
(٣) في « ب : وأو أدى الى ... الخ » .  
(٤) أي ذى التائي .

منا الذي هو ما ان طر شاربه

والعائسون ومنا المرد والشيب (١)

فجمع عائسا وهو من الصفات الواقعة على الذكر والانثى بلفظ واحد وقوله :

فما وجدت نساء بنى فزار \* حلائل أسودين وأحمرين (٢)

وأسود وأحمر مما لا يقبلها ، لأن مؤنثيهما على غير بناء مذكرهما .

وفي الايضاح : وأجاز الفراء مسموعا ، وكان ابن كيسان لا يرى به بأسا ، وشأنهم اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام أوردوه بابا أو فعلا ، وليس بالجيد . وقد اعتل أصحابنا المغاربة لجمع (٣) الصفات (٤) بهاتيك الأشراف ، هذا الجمع دون الاسماء الجامدة لمحاكاة الاول الفعل بما فيها دائما من معناه ، إذ ليست إلا بالمشقة أو ما في حكمه ، وهي اذا أجريت على مذكر ، مجردة من التاء ، أو على مؤنث لحقتها ، كما هو شأن الأفعال ، ولما كانت الجارية على النوعين مجردة بعدت عن المحاكاة ، فلم تجمع ، ونظيرها أفعل فعلاء وفعلان فعلى .

وخالف الفراء في الجارية عليهما مجردة من علم التأنيث ، فلم يجمعهما بالألف والتاء جارية على المؤنث لكونها حالة الجريان عليه مذكورة / بدليل إذا صغر تلحقه

(١) وقد نقل السيوطي في شواهد المفنى أن الاصبهاني قال : هو ( أى البيت - لا يرى قيفى بن الاسلت الاوسى في حديث ثعلب ، واسمه فغير . بالاضافة الى النسبة التى ذكرها الشارح ومثله فعل الشنقيطى في الدرر .

والشاهد : جواز جمع الصفة بالواو والنون عند الكوفيين ، مع كون تلك الصفة غير قابلة للتاء . قال العيني : وعند الجمهور في البيت شنوذان ، الاول اطلاق العانس على المذكر ، والاشهر استعماله في المؤنث ، والثاني : جمعه بالواو والنون . واستشهده ابن الشجرى في أماليه على أن «ما» بمعنى حين ، وقال : قال ابن السكيت : يريد : حين أن طرشاربه .

وقوله : «طر» بالفتح ، أى نبت ، وقيل : بالفتح ، والضم ، وقيل : بالضم بمعنى قطع . و«ما» قيل : نافية ، و«ان» زائدة ، وقيل «ما» ظرفية وان» زائدة .

راجع : «أمالي ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨) العيني ج ١ ص ١٦٧ - الدرر ج ١ ص ١٩ - شرح شواهد المفنى ص ٧١٦ .

(٢) هذا البيت مختلف في نسبه ، فالبغدادى في الخزانة وشواهد الشافية نسبه لحكيم الاعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام ، من قصيدة همل بها قبائل مضر وكذلك في شرح المفصل لابن يمش والدرر اللوامع للشنقيطى .

ونسبه ابن عصفور للكيميت ، وهو موجود في ديوانه ج ٢ ص ١١٦ . وقال صاحب معجم شواهد العربية : والصحيح نسبه الى حكيم الاعور .

والشاهد : جمع «أسود وأحمر» جمع تصحيح على مذهب الكوفيين ، وقيل : المشهور أن القائل بذلك ابن كيسان «وهو عند غيره شاذ .

وروى «تميم» بدل «فزار» .

راجع : «المقرب ج ٢ ص ٥٠ - الشافية ج ٤ ص ١٤٣ - الخزانة ج ١ ص ٨٦ ج ٣ ص ٣٩٥ - الدرر ج ١ ص ١٩ .

(٣) في «أ ، ب : يجمع ... الخ» .

(٤) في «ج : هاتيك ... الخ بسقوط الباء» .

التاء ، وإذا سمي بحائض مذكر يمنع الصرف ، حملا لكليهما على المعنى أى - شخص نصف ، وشخص حائض ، وأجاز الجمع بالواو والنون . والصحيح المنع ، لعدم المحاكات ، فإن ورد بعض في الشعر فضرورة ، أو في الكلام فشاذ .

وقد حكى يعقوب : (١) امرأة نصف ونساء أنصاف ورجل نصف ورجال أنصاف ونصفون .

وإنما جمعه اسم التفضيل مع عدم قبول مؤنثه التاء المؤذنه بالمحاكاة ، لامتناع تنكيره الا ضرورة ، فقد التزم فيه التعريف الذى هو فرع التنكير ، فضاوع الفعل في القرعية فحمل عليه .

وبهذا الجمع جمع الجامد العلم بالواو والنون دون المنكر ، لأن العلمية فرع فضاوع الفعل ، والتنكير أصل فبعد عن محاكاته أى الفعل .

- وكون العقل لبعض مثنى = : كقوله في رجل وفرس : سابقان ، أو = : لبعض ، - مجموع = : كقوله : في رجل وفرسين سابقون ، - كاف = : على أن لا حاجة الى اشتراط العقل في المثنى كما قال أثير الدين (٢) .

قلت : وقد يوهم العندية قول الدماميني (٣) : جريا على عادته : وادخال المثنى في هذا الحكم سهو ، لعدم اشتراط العقل فيه قطعاً .

- وكذا التذكير = : لبعض كاف ، - مع اتحاد المادة = : الاصلية فيقول في امرئ وامرأة ومسلم ومسلمة وأحمر وحمرأ وسكران وسكرى وابن وابنة وأخ وأخت وفتى وفتاة امرءان ومسلمان وأحمران وسكرانان وابنان ، وأخوان ، وفتيان ، لا في رجل وامرأة : رجلان ، ولا في ثور وبقرة : ثوران ، ولا في غلام وجارية : غلامان الا في لغة من قال : رجلة وثور وغلماة ، لاتحاد المادة / ، وأمثلة الجمع مفهومة من هذه ، فيغلب العقل والتذكير مطلقاً ، وان ترك التغليب فهو أولى .

وفي شرح الدماميني (٤) قلت : اشتراط اتحاد المادة تكرار لأن الاتفاق لفظاً مأخوذ في تعريف كل من الثنية والجمع .

قلت : لا نسلمه وان أخذ الاتفاق في تعريف كل منهما ، لكون الأخذ هناك شرطاً في مطلق ما يثنى ويجمع ، وقد يغض على متلقيه انصبابه (٥) على ما التغليب

(١) انظر : «اصلاح المنطق ص ٣٧٤» .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٥ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨ ظ .

(٤) «ج ١ ص ٢٩ و .» .

(٥) في «ج : انصافه على ... الخ» .

فيه بالتذكير فيحمل مالا تغليب فيه رأسا على ما هو فيه ، فاحتيج (١) الى التوقيف  
ومزيد / التنبيه .

— وشذ ضبعان في تثنية ضبع = : وضبعان : بوزن عمران من حيث تغليب المؤنث ،  
وهو ضبع على المذكر ، وهو ضبعان ايثارا للخفة ، كما أثروا في الجمع فقالوا  
ضباع دون ضباعين .

وحكى ابن الأنباري : وقوع ضبع على المذكر ، وعليه فلا تغليب الا أن نقول  
ان منهم من لا يوقع على المذكر الا ضبعان ، ولا على المؤنث « إلا ضبع » (٢) مثنيا  
لهما بضبعان ، فيتعين حينئذ تغليب المؤنث .

— وما أعرب مثل = : إعراب ، — هذا الجمع = : أى بالواو والنون ، — غير  
مستوف للشروط فمسموع = : أى مقصور على السماع فلا يتعداه ، — كنحن الوارثون (٣)  
« وانا لموسعون » ، « نعم الماهدون » (٤) ، « انا لقادرون » (٥) مرادا بها الباري  
سبحانه وتعالى ، ولا يغنى أن معنى الجمعية في أسمائه تعالى ممنوع ، وما ورد منها  
بصيغته فالتعظيم يقتصر فيه على محل الورود ، فلا يقال : رحيمون أو رحمانون أو  
حكيمون قياسا عليهما .

قال المصنف : (٦) ولا أعلم أحدا يميز للداعي أن يدعو الله تعالى بلفظ الجمع  
لايهامه خلالت التوحيد .

— وأولى = : لكونه وصفا لا واحدا له من لفظه ، فيعتبر فيه لحاق التاء ، وإنما  
أعرب إعراب جمع المذكر السالم وليس به .

— وعلين = : قال أثر الدين (٧) : لكونه اسما مفردا لما هو شيء فوق  
شيء ، وكأنه ارتفاع لا غاية له .

وقال المصنف (٨) : وكأنه في الأصل « فعيل » من العلو ، فجمع هذا الجمع

(١) في « ج » : فاحتاج الى ... الخ .

(٢) « الأضبع » ساقط من « ج » .

(٣) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .

(٤) سورة الذاريات ، آية : ٤٧-٤٨ .

(٥) سورة المعراج ، آية : ٤٠ .

(٦) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٨٧ » .

(٧) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٩٦ » .

(٨) في المرجع السابق .

مسمى به أعلى الجنة ، ونظيره من أسماء الأماكن صرفون (١) وصفون ونصيصون ،  
والسيلحون ، وقنسرون ، وتبرون ، ودارون ، وفلسطين ، قال الأعشى :

وتحى إليه السليمون ودونها

صرفون في أنهادها والخسورنق (٢)

وقول زيد بن عدى :

/ تركنا أخا بكرينؤ بصدره \* بصفين مخضوب العيوب من الدم (٣)  
وفي الأثر شهدت صفين « وليست صفون » ، ووجه شلوذ هذه أنها مفردات عوملت  
معاملة هذا الجمع (لفظيا) (٤) .

وفي شرح النماميني : (٥) قال المصنف وشارحوا كلامه : هو اسم لأعلى  
الجنة ، كأنه في الأصل فعيل من العلو ، فجمع جمع ما يعقل ، ومسمى به (٦) ما لا  
يعقل ، وعليه فيلزم ألا شلوذ فيه ، لكونه علما منقولا (٧) من جمع ، ولا  
ينفعهم دعوى أنه مسموع ، لكونه لغير العاقل ، بخلاف نحو زيدون علما إذ  
لو سمي بزidon فرس استحق هذا الأعراب ، ألا ترى إلى قنسرين ونصيين ، ولا  
ينفعهم أيضا أن علما في الأصل غير علم ولا صفة ، لتصريح المصنف : أنه إذا سمي  
بالجمع على سبيل النقل ، يعنى عن الجميع والارتجال ، يعنى بصيغة تشبه صيغة الجمع  
ففيه تلك اللغات ، ويؤيده أنا لا نعرف قنسرا ولا نصيبا ولا ييرا أعلاما ولا صفات .  
قلت : وفيه نظر أما أولا : فلأننا لا نسلم أن عامة شروح هذا الكتاب قائلون

(١) قال البكري في « معجم ما استعجم » ج ٣ ص ٨٢٢ : « صرفون » : بفتح أوله ، وكسر  
ثانيه ، بعد « ياء اخت الواو » ثم الفاء ، على وزن « فيلون » موضع مذكور تحدد في  
رسم « السيلحون » وقال في « ص ٧٤٦ » و« سيلحين » بفتح السين ، وبالياء أخت الواو  
بينها وبين اللام : اسم أرض ، وللمرب فيها لغتان : سيلحون وسيلجين « إذا كان  
الأعراب في الباء والواو ألزمت النون الفتح . وقال في « ص ٨٣٧ » : صفين « بكسر أوله  
وثانيه ، وتشديده موضع معزوف بالشام ، الذي كانت فيه الحرب بين أمير المؤمنين على بن  
أبى طالب ومعاوية ، ويقال : أيضا : صفون » كما يقال : تسرون ... الخ وقال  
في ج ٤ ص ١٣١٠ : « نصيين » بفتح أوله ، وكسر ثانيه : كورة من كور ديار  
ربيعه ، وهى كلها بين الحيرة والشام . وقال في ١٣٨٦ « » ، « يبرين » ويقال : يبرون ،  
على ما تقدم في غيرها موضع ، من الأسماء التى على هذا المثال ، وهو رمل معروف في ديار بى  
سعد من حميم . وقال في ج ٢ ص ٥٣٨ : دارون ، وبعضهم يقول : دارين ، فيعرب  
بانون ، وهى قرية في بلاد فارس على شاطئ البحر .

(٢) وقد نسب صاحب اللسان ج ١١ ص ٩٤ : للأعشى أيضا ، وليس في ديوانه وقال ابن منظور  
الصرفون : موضع بالعراق . والشاهد فيه أن العلم منقول من الجمع بالواو وينصب ويجر بالياء .

(٣) والشاهد فيه مثل سابقه ، قيل : سؤال ابى وائل شقين بن سلمة : أشهدت صفين ؟ ،  
فقال : نعم وبئست الصفون . راجع : الجمع ج ١ ص ٥٠ من الدرر ج ١ ص ٢٤ .

(٤) « لفظيا » ساقطة من « ب » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٩ و . » .

(٦) في الأصل : ومسمى به أعلى الجنة وعليه ... الخ .

(٧) في الأصل : عن جمع ... الخ .

بذلك ، لأن راكب ثبج (١) هذا البحر ، وفائض لجمعه أثير الدين انما أثره عن قائله المصنف بعد تصديره بما أورد عليك صدر المسألة (٢) .

وأما ثانيا : فلأننا لا نسلم / عدم اندفاع الشذوذ بكونه علما منقولاً من جمع ، اذ قد يكون الجمع شاذاً ، فيكون المسمى به كذلك ، لكونه فيها استصحابياً ، فان كون ( عليين ) في الأصل « فعيلاً » من العلو مجموعاً هذا الجمع ، ثم سمي به غير قاض باقتباسه ، لعدم كون المنقول منه مقيساً من حيث عدم اتصاف واحده المتوهم بمقتضيات القياس من هاتيك الأمور . وبهذا أيضاً يندفع قوله (٣) : « ولا ينفعهم دعوى أنه من المسموع ، لكونه لغير العاقل ، بخلاف زيدون علماً » .

واحتجاجة لذلك باستحقاق زيدون علم فرس هذا الاعراب فاسد لما بين المقيس والمقيس عليه من التباين البين ، لتوفر دعوى القياس في واحد المقيس عليه ، وهو زيدون اسم فرس . فلم تكن تسمية ما لا يعقل به بالضائرة (٤) بعد تحقق أشراف القياس استصحاباً للأصل المنقول عنه ، ولا كذلك المقيس وهو ( عليون ) .

وأما ثالثاً : فلأن تمسكه بنحو قنسرين ونصيين بمراحل عما هو بصده ، لانتفاء الجمعية فيهما أصلاً ورأساً كما اعترف آخراً بفقدانها أعلاماً وصفات ، فلم يبق الا أن تكون مفردات جوامع ، وهذا أيضاً مفقود .

ولو سلم وجدانه ، فانما تقتضى شذوذ ذلك فيها ، فاجراؤهما هذا المجرى نهاية الشذوذ .

وأما رابعاً : فلأن دعواه اندفاع الشذوذ بما ذكر آخراً عن المصنف من تصريحه : أنه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل أو الارتجال ففيه تلك اللغات مؤيداً ذلك بفقدان قنسر ونصيب ويبر أعلاماً مدفوعة لسوق المصنف ذلك في ذى الارتجال ، كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى مساق الشذوذ تأنيساً لأقيسة أوردها هنالك نازعه فيها أثير الدين .

وأما في ذى النقل فلم يمثل إلا بما الاعراب فيه بالحرفين ، وهو ما نقوله (٥) تحقيقاً .

وأما خامساً : (٦) دعوى أن علياً في الأصل لا علم ولا صفة مردودة بتحقيق الوصفة فيها وزناً واشتقاقاً ، فأني يتوهم نفيها ؟ ، وانما يدفع القياس فيها لا صفة

(١) في الصحاح « ج ١ ص ١٤٣ » : الثبج : ما بين الكاهل الى الظهر ... ويقال : ثبج كل شيء وسطه ، وثبج الرمل معطمه .

(٢) أى : أول الحديث عن « عليين » .

(٣) أى : الدمامي .

(٤) في « ج » : بالضائرة بعد ... الخ .

(٥) في « ج » : مانقله ... الخ .

لعقل « لا » (١) أصلا ولا حالا فتأمله .

ولو سلم جميع ذلك فالمصنف ومن أورد قوله إنما قالوا : توها وتأنيسا لورود عليين / بصيغة الجمع معربا إغرابه لا تحققا لجمعيته كما يدل عليه ادخال حرف التردد .

ثم قال (٢) : نعم لو قيل عليون غير علم بل جمع موصوف به الأماكن المرتفعة كان شاذا ، لعدم التذكير والعقل .

قلت : وهو عين ما للأثير صدر المسألة ، فلا يوهمنك (٣) .

— وعالمين = : ووجه شذوذه كما قال المصنف (٤) : انه جمع عالم ، وهو اسم جنس لا علم ، لعموم العلم وخصوص العالمين ، وليس شأن الجموع .

ومن ثم منع سيبويه جعل الأعراب جمع عرب ، لعموم العرب للحاضرين وأهل البداوة ، وقال بعض : بل جمع له مرادا به من يعقل ، وفعل به ذلك ، لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله .

قال المصنف (٥) : وهو باطل والا ساغ في غيره من أسماء الأجناس واقعة على ذى العقل وغيره ، فيقال في جمع شيء أو شخص مرادا به العاقل : شيئون وشخصون ، وفي امتناع ذلك ، دليل على فساد ما أفضى إليه هـ .

وأجاب أثير الدين (٦) : بأن ذلك لا يلزم الا لو كان يراد قياسا ، وإنما يراد شاذا ، لفوات شرط من شروطه وهو العلمية هـ .

بل زعم بعض أنه قياسى وجمع لا اسم جمع مرادا به العموم من العقلاء وغيرهم ، كما / اختاره من المتأخرين ابن الضائع ، ومفرده وان كان اسم جنس ، ففيه معنى الوصف ، لكونه علامة على وجود صانعه ، كما أشار إلى ذلك صاحب الكشف (٧) وغيره .

(١) « لا » ساقطة من « ج » .

(٢) أى : الدمايى في المرجع السابق .

(٣) الحق أنه ليس كذلك ، لان الأثير : اعتبره اسما مفردا ، بينما الدمايى اعتبره جمعا ، ولو سلمنا ذلك فهو من توافق الخواطر ، علما بان شرح الأثير لم يكن في حوزة الدمايى كما صرح به في أول شرحه .

(٤) الواقع أن المصنف في شرحه ج ١ ص ٨٧ لم يقل كذلك ، بل قال : وأما عالمون : فاسم جمع مخصوص بمن يعقل ، وليس جمع عالم ... الخ .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٦ - يتصرف .

(٧) اذ قال في ج ١ ص ٥٣ وما بعدها : « وب العالمين » العالم : اسم لذوى العلم من الملائكة والنفوس ، قيل : كل ما علم به الخالق من الاجسام والاعراض . فان لم يسم به لم جمع . قلت : ليشمل كل جنس بماسمى به ، فان قلت : هو أسم غير صفة ، وإنما تجمع بالولاء والنون صفات العقلاء أو باقي حكمهما من الاعلام . قلت : شاع ذلك لمعنى الوصفية فيه وهى الدلالة على معنى العلم .

— وأهلين = : لأنه جمع أهل ، وهو لا علم ولا صفة .

قال المصنف (١) : وحسن جمعه على شذوذه أنه قد يستعمل بمعنى مستحق ، فيقال : هو « أهل » (٢) ذلك وأهل له فأجرى مجراه ، قال تعالى : « شغلنا أموالنا / وأهلونا » (٣) ، « من أوسط ما تطعمون أهليكم » (٤) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إن لله أهلين من الناس » (٥) ، ومثله قول الشاعر :

وما رحم الأهلين أن سالموا العدا  
بمجدية الا مضاعفة الكرب (٦)

ولكن أخو المرء الذين اذا دعا

أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

ونظيره مخالفة للقياس لجمع « مرء » على مرعين في قول الحسن بن أبي الحسن (٧) رضى الله عنه : « أحسنوا صلاتكم أيها المرءون » وزعم بعض قياسية جمعه ، تمسكا بكونه صفة لما مر من قولهم : أهل كذا وأهل له ، وبقولهم : الحمد لله أهل الحمد . ورد بأن المجموع هذا الجمع إنما هو ما يعنى القرابة .

— وأرضون = : بفتح الراء ، وحكى إسكانها ، ووجه الشذوذ فيها ظاهر ، وقد تحمل المصنف (٨) لجمعه كذلك ما يستعظم ويتعجب منه ، لأن أعجب الأشياء ذو العقل ، فالحق به الأشياء التعجبية في نفع أو ضرر ، تتيها على منصبها واستعظاما

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٨ » بتصرف .

(٢) « أهل » ساقطة من « ج » .

(٣) سورة الفتح ، آية : ٢١ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه « ج ١ ص ٧٨ - المقدمة ، باب فصل من تعلم القرآن وعلمه ، من حديث أنس رضى الله عنه . وأخرجه الامام أحمد في سننه « ج ٣ ص ١٢٨ » من حديث أنس أيضا . وأخرجه الدارمي في سننه « ج ٢ ص ٤٣٣ » كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن ، من حديث أنس كذلك .

(٦) ذكر البيهقي ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٨ في هذا المقام ، ولم أعرف قائلها . (٧) الذى في شرح المصنف ج ١ ص ٨٨ : « قول الحسن البصرى » وما في شرح الاثير : قول الحسن : أحسنوا املاءكم أيها المرءون ... واملاءكم : جمع « ملأ » ، وهو الخلق « أى : احسنوا اخلاقكم ... الخ . والحسن البصرى هو : أبوسعيد الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى ، قال ابن العماد : هو إمام أهل البصرة ، وخير أهل زمانه ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار . وقال : قال أبو عمرو بن العلاء ما رأيت أنصح من الحسن والحجاج .

وقال ابن خلكان : وابوه مولى زيد بن ثابت الانصارى رضى الله عنه ، وامه « خيرة » بمولاة أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وربما غابت في حاجة فيبكي فتعطيه أم سلمة - رضى الله عنها - ثديها ... الخ .

انظر : « وفيات الاعيان ج ٢ ص ٦٩ - الشذرات ج ١ ص ١٣٦ - هدية العارفين ج ١

ص ٢٦٥ » .

(٨) في المرجع السابق .

لها « وبهذا علل الفراء عليين . وقالت العرب : « أطعمنا مرققة مرقين » (١) ويؤيد هذا الاعتبار في أرضين حسن إيراده في مقامات التعجب والاستعظام كقوله :  
وأية بلدة إلا أتينا \* من الأرضين تعلمه نزار (٢)  
وقوله :

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى  
سدوس (٣) خطيب فوق أعواد منبر (٤)

وقيل : إنما ذلك عوض من عدم تأنيثها بالتاء ، فهي كسنة ونحوها بجامع التأنيث المجازي ، وعدة الأصول ونقصان ما حقه ألا ينقص (٥) ، لكون الأرض اسما ثلاثيا ، فحقه الكون بعلم التأنيث ، فحين خلا منها نزل نقصه منزلة لام سنة ، فاستويا في الجمعية تعويضا . ومن ثم غيرت « راء » (٦) أرضين تغيير سين سنين .

وقيل لنيابتها عن أرضه ، وكونها معدولة عنها ، وخفاة الالباس لجمع إرضه .  
— وعشرين الى التسعين = : اذ من المعلوم أنها غير جموع ، وأنها فاقدة للشروط .

وزعم بعض أن ثلاثين (٧) وأخواته جموع على سبيل التعويض ، كما ذكر في أرض ، لسقوط التاء من مفرداتها ، اذا عد بها المؤنث ، ولم يكن من حقها ذلك ، فجمعت هذا الجمع تعويضا ، وعوملت بذلك « العشرة » (٨) مع خلو العشرين من معنى الجمعية ، اذ قد يعرب المثني لإعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها تغيير سين سنة وراء أرض .

(١) قال صاحب اللسان في مادة « مرق » ج ١٢ ص ٢١٦ : المرق الذي يؤتم به معروف ، واحدته مرققة ... الفراء : سمعت بعض العرب يقول : أطعمنا فلان مرققة مرقين . يريد اللحم اذا طبخ ، ثم طبخ لحم آخر بذلك الماء وكذا قال ابن الاعرابي .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٩ ، والسيوطي في هج المومع ج ١ ص ٤٦ ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٢٠ : لم اعثر على قائله . والشاهد فيه : جمع « أرضين » جمع مذكر سالم مع عدم توفر الشروط .

(٣) في « ب » : عداد خطيب ... الخ .

(٤) نسب في هامش المحتسب ومعجم شواهد العربية لكعب بن معدان « أما الشنقيطي في الدرر فقال : لم اعثر على قائله . وقوله « ضجت » : تعبت وملت ، وبنو سدوس : قبيلة من العرب ، في الصحاح ، وقال ابن الكلبي سدوس التي في بني شيان بالفتح ، وسدوس التي في طي بالضم والشاعر بذلك يجهوم ، ويزعم أنهم ليسوا أهلا للخطابة ، والشاهد مثل سابقه .

راجع : « المحتسب » ج ١ ص ٢١٨ الدرر ج ١ ص ١٩ - التصريح ج ١ ص ١٢ - معجم شواهد العربية ص ١٧٦ .

(٥) في « ج » : الا ابن ينقل ... الخ .

(٦) « راء » ساقطة من « ج » .

(٧) في « ج » : أن عشرين وأخواته ... الخ .

(٨) « العشرة » ساقطة من « ج » .

واستضعفه المصنف (١) : بأن ذلك لو كان مقصودا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصا بمقدار ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية أو شاذة .

وأعرب الرضى فقال : ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال « على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدان فيندرج فيه اثنان ونحوه » وجمع المذكر السالم بأنه اسم دال على « (٢) أكثر في آخره واو وياء ونون مزيدان فيندرج فيه أولوا وعشرون (٣) وأخواته .

— وشاع هذا الاستعمال = : أى الجمع بالواو والنون « رفعا » (٤) أو الياء والنون جرا ونصبا ، فيما لم يكسر = : لا فيما كسر كشفة وشفاه وشاة وشياه — من = : اللفظ — المعوض من لاه = : لامن فائه كعلة وثبة .

وفي شرح الدماميني (٥) : ولا من عينه نحو « ثبة » كما تقدم (٦) . /

قلت : وأنت خير بما فيه مما تقدم ، فلا يقال عدون أو زنون الا علمين لمن يعقل ، — هاء التأنيث = : لا تاؤه اخراجا لنحو بنت وأخت فلا يجمعان هذا الجمع مع حذف لاميها ، — بسلامة فاء المكسورها = : أى الفاء فتبقى الكسرة بحالها كعضة وعزة ومائة نحو : « الذين جعلوا القرآن عضين » (٧) ، « وعن اليمين وعن الشمال عزين » (٨) ، وقول الشاعر :

فغضناهم حتى أتى الغيظ منهم  
قلوبا وأكبادا لهم ورثينا (٩)

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٠ » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٣) في « ج » : أو وعليون وأخواته ... الخ .

(٤) « رفعا » ساقطة من « ج » .

(٥) « ج ١ ص ٢٩ ظ » أى : ولا المعوض من عينه ... الخ .

(٦) انظر : ص ٣٥٠ .

(٧) سورة الحجر ، آية : ٩١ .

(٨) سورة الماعج ، آية : ٣٧ .

(٩) نسب أبو زيد في نوادره للأسود بن يعفر من أربعة أبيات ، وقال : وقوله رثينا جمع رث مهموز

ورثات . وقال صاحب اللسان : والرث : تهمز ولا تهمز : موضع النفس والريح من

الإنسان وغيره ، والجمع : رثات ورثون على ما يطرده في هذا النحو وأنشد البيت بدون

نسبة . راجع : النوادر ص ٢٤ — أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٩٥ — اللسان مادة « رأى »

ج ١٩ ص ١٥ — التذييل والتكميل « ج ١ ص ٩٧ » .

وقال :

ثلاث مئين للملوك وفي بها

زداني وجلت عن ووجه الأهاتم (١)

وحكى الصنعاني : (٢) عزون بضم العين ، ولعله مما جاء في مفردة الوجهان .  
- وبكسر المفتوحها = / أى الفاء فلا تقر ، فتحته ، بل تكسر نحو سنين .

قال المصنف : (٣) وقد روى ضمها . قال أثير الدين (٤) : فنى إيراد ذلك في المتن .

- وبالوجهين = : السلامة من التغير والكسر ، - في المضمومها = : أى الفاء كقلين وثين بضم القاف والثاء وكسرها ، ولا مات هذا الباب أنواع اما هاء أو واو أو ياء فمائة ورثة من الياى لقولهم مأيت الدراهم وأمأيتها جعلتها مائة وأمأأت ، ورأيت الصيد أصبحت رثته ككبدته أصبحت كبده .

وصرح الجوهري (٥) : بأن لام « عزة » ياء ، بخلاف لام « عضة » فإما واو أو هاء (٦) لورود التصريف عليهما .

- وربما نال هذا الاستعمال ما كسر = : كظبة وظين « وقد كسروها (٧) :

(١) قائله : الفرزدق من قصيدة طويلة في مدح سليمان بن عبد الملك ، وهما قيس وجريز . قال الزخشرى في المفصل : وقد رجع الى القياس من قال : ثلاث مئين ... البيت . قال ابن يعيش : وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال . وقال المبرد في المقتضب : وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئين ، وثلاث مئات من أجل أنه مضاف ، فشبهته من جهة الإضافة « غير بقولهم : ثلاثة أثواب » وثلاث بوار . وفي البيت : أمأأت شيفة فليرجع إليها من أراد التطويل ، ورواية الديوان : فدى لسيوف من تميم وفي بها ... البيت . راجع المقتضب ج ٢ ص ١٧٠ - أمأى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤ ، ٦٤ - ابن يعيش ج ٦ ص ٢١ ، ٢٣ - الخزائن ج ٣ ص ٣٠٢ - العيني ج ٤ ص ٤٨٠ - التصريح ج ٢ ص ٢٧٢ - ديوانه ج ٢ ص ٣١٠ .

(٢) هر : أبوبكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني . قال ابن العماد : هو صاحب المصنفات روى عن معمر ، وابن جريج وطبقتهما . وقال ابن خلكان : وروى عنه أئمة الاسلام في ذلك العصر ، منهم : سفيان ابن عيينة ، وهومن شيوخه « وأحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين وغيرهم وكانت ولادته في سنة ١٢٦ - وتوفي في شوال سنة ٢١١ بايمن . انظر : وفيات الاعيان ج ٣ ص ٢١٦ - الشذرات ج ٢ ص ٢٧ - هدية العارفين ج ١ ص ٥٦٦ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٦ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٧ .

(٥) وعبارته في « ج ٢ ص ٥١٦ » : والعزة : الفرقة من الناس والهاء عوض من الياء والجمع عزى على « فعل » وعزون وعزون أيضا بالضم ، ولم يقولوا : عزات كما قالوا : ثبات ... الخ . وقال في ص ٥١٨ : « وقوله تعالى : « الذين جعلوا القرآن عضين » وأخذتها : « عضة » ونقصانها : الوار والهاء ، وقد ذكرناه في باب الهاء .

(٦) في « ج : فاعا واواها : لورود ... الخ .

(٧) في « ج : وقد كسرها ... ضبى ... الخ .

ظبي ، وقالوا ظبات بالالف والتاء ، ولامها واو لقولهم : ظبوتنه أصبته بالظبة (١)

قال :

يرى السراون في الشفقات منا  
وقود أبي حباب والظينا (٢)

وقال :

تداور إيمانهم بينهم \* كؤوس المنايا بخد الظينا (٣)

وأجاز الليث بن المظفر (٤) فيها ظبوات قياسا على عضوات وسنوات ، وإنما المسموح فيها مجموعة بالألف والتاء ظبات ، كما قال :

تسيل على حد الظبات نفوسنا  
وليست على غير الظبات تسيل (٥)

ومن هذا الطراز : برة (٦) قالوا : برى وبرات وبرون ، قال :

كأن البرين والدمالج علفت \* على عشاو فروع لم يخضد (٧)

(١) في «الصالح ج ١ ص ٧٣» : والظبة : حديدة عريضة يضرب بها الباب .  
(٢) قائله : الكميث بن زيد الاسدي في وصف السيف ، قال العيني : وهو من قصيدة يفخر بها

بالعدنانية ، ويسب القحطانية ، والشاهد في قوله : الظينا . قال أحمد بن فارس في «الصاحبي»  
باب ما يجري من غير ابن آدم مجرى بني آدم ، في الاخبار عنه : من سنن العرب أن تجري الموات  
ومالا يقتل في بعض الكلام مجرى بني آدم ، فيقولون في جمع «أرض» : أرضون ،  
وفي جمع «كره» : «كرون» ، وفي جمع «إردارون» ، وفي جمع ظبة السيف «ظبون»  
وينشدون : يرى الراؤون بالشفقات ... البيت .

ورواية المحكم لابن سيدة : «كنار أبي حباب» وكذلك رواية «الصاحبي» راجع :  
«ديوانه ج ٢ ص ١٢٦ - المحكم ج ٢ ص ٣٨٣ - التهذيب ج ١١ ص ٣٥١ - ج ١٤  
ص ٣٩٩ - الصاحبي ص ٢١١ - أمالي الشجري ج ٢ ص ٨٨ - العيني ج ٤ ص ٣٦١ .

(٣) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٤) قال السيوطي : هكذا سماه الازهرى ، وقال في النبعة : الليث بن نصر ابن يسار الخراساني ،  
وقال غيره : الليث بن راجب بن نصر بن يسار . قال أبو الطيب : هو مصنف كتاب العين  
المنسوبة للخليل ، وروى عنه قتيبة ابن سعيد ، ولم يذكر أحد تاريخ ميلاده ، أو وفاته .

(٥) لم اعرف قائله . والشاهد : أن المسموع جمع ظبة على «ظبات» وليس «ظبوات» .

(٦) قال صاحب اللسان ج ١٨ ص ٧٥ : والبرة : الخلخال حكاه ابن سيدة فيما يكتب بالياء ،  
والجمع : برة وبرى وبرين وبرين ، والبرة : الحلقة في أنف البعير ... وقال الجوهري  
قال أبو علي : أصل البرة : برة لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى ... وكل حلقة من  
سوار وقرط وخلخال وما أشبهها برة .

(٧) قائله : طرفة بن العبد ، من معلقته المشهورة ، قال التبريزي : البرين : الخلاخيل ،  
واحدتها برة ، والعشر : شجر أملس مستضعف العود ، شبه عظامها وذراعها به لملاسته  
ولاستوائه ، وكل ناعم خروع ، و«لم يخضد» لم ين \* يقال : خضدت العود أخضده  
خضدا ، اذا ثنيته لتكرهه . وقال : والدمالج : جمع «دملج» ، وكان يجب أن  
يقول : دمالج ، فيجوز أن يكون جمعا على غير واحد ، ويجوز أن يكون أشبع الكسرة  
فتولدت منها ياء ويجوز أن يكون بناء على «دملوج» وهو الوجه .

راجع : «ديوانه ص ٤٧» القصائد العشر ص ١٧٦ .

والعشر كصرد ضرب من الشجر ، والبرة حلقة من صفر تجعل في أنف البعير .  
 وقال : الأصمعي : في أحد جانبي أنفه ، وربما كانت من شعر ، وهي الخزامة .  
 قلت : وقصر الدماميني (١) فنسب بعض ذلك لابن قاسم ، ثم قال : وقد  
 يقال : ان ظبي وبرى من أسماء الاجناس ، فلا يندرجان تحت قسوله : ماكسر .  
 قلت : وهو خلاف الظاهر ، وغير ما نص عليه المصنف (٢) وأثير الدين (٣)  
 وغيرهما من فحول هذا الشأن فلا يحفل به .

— ونحو ورقة = : بالنصب عطفًا على مفعول « نال » وهو ما كسر وهي الفضة  
 من المنقوص المحذوف الواو معوضًا منها التاء ، ولم يكسر ، والمسموع منه « رقون »  
 و « لدون » للمساوى في السن قال :

رأيت لدائم مؤزرات \* وشرح لدين أسنان الهرام (٤)  
 وحشون (٥) في حشة الأرض التي لا أنيس بها .

ومن كلامهم : وجدان الرقيق (٦) يغطى أفن الأفين .

و نحو — إحرة = : بكسر الهمزة وليست في متن التسهيل ، وربما وجدت  
 في بعض النسخ ، والمسموع أنهم قالوا في الحرة ، أرض ذات حجارة سود تحرات

(١) في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٩ ظ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٧ .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ ولم ينسبه ، وذكره صاحب  
 اللسان في مادة « ولد » ج ٤ ص ٤٨٥ : برواية : رأيت شروخين ... وشرح لدى  
 ... البيت ، ونسبه للفرزدق ، وهو في ديوانه ج ٢ ص ٢٩١ ، برواية رأين شروخين  
 ... البيت . وجعله صاحب معجم شواهد العربية من مجهولي القائل . وقال الجوهري في الصحاح  
 ج ١ ص ٢٦٨ : « ولدة الرجل » تربه ، وإلهاء غرض من الواو الذاهبة من أوله ،  
 لأنه من الولادة ، وهما لدان ، والجمع . لدات ولدون .

(٥) قال صاحب اللسان ج ٨ ص ٢٦٢ : « وبلاد حشون » : قفزة خالية ، وأنشد : منازلها  
 حشونا ... على قياس « سنون » وفي موضع النصب والحر : حشين ، مثل « ستين » وأنشد :  
 فأمت بعد ساكنها حشينا . قال أبو منصور : حشون : جمع « حشة » وهو من الاسماء الناقصة  
 وأصلها : وحشة ، فنقص منها الواو ، كما نقصوها من « زقة » وصلة وعدة « ثم جعلوها  
 على « حشين » كما قالوا : عزيز وعضين » من الاسماء الناقصة .

(٦) قال الجوهري في الصحاح مادة « ورق » ج ٢ ص ١٢٤ : « الورق الدراهم المضروبة ،  
 وكذلك : الرقة ، وإلهاء غرض » وفي الحديث في الزكاة : الورقة مع العشر . في  
 وفي اللسان مادة « أفن » ج ١٦ ص ١٥٨ : الافن : النقص ، ورجل أفن ومأفون ، في  
 أى : ناقص العقل ... « وفيه أيضا في مادة « ورق » ج ١٢ ص ٢٥٥ : « قال ابن  
 سيده : وربما سميت الفضة ورقا ، يقال : أعطاه ألف درهم ورقة ... وقال ابن القيم  
 الورق والرقة : الدراهم خاصة ... وجمع الورق والورق : أراق ، وجمع الرقة :  
 رقون ، وفي المثل : « ان الرقين تمنى أفن الافين ، وقال ثعلب : وجدان الرقين يغطى  
 أفن الافين ، قيل معناه : أن المال يغطى العيوب » أى حقق الأحق .

كأنها أحرقت بالنار : الحرون بالواو والنون ، كما قالوا : أرضون ، وقالوا :  
الأحرون أيضا كقوله :

### لا خمس الا جندل الآخرين (١)

وفي الصحاح (٢) : كأنه جمع أحره ، وفي غيره جمع أحره تقديرا ، لعدم وجود  
أحره .

— وإضاهة = بكسرهما أيضا للغدير ، وسمع جمعه بإضين بكسر الهمزة وحذف  
الألف ، وقال :

### الا أياصر (٣) أو نؤيا \* مجارها كأسرية الأضيئنا (٤)

والغدير : قطعة من الماء يغادرها السيل والمغادرة : الترك ، وغدير فصيل بمعنى  
مفاعل من غادره ، أو مفاعل من أغدره ، وقيل : بمعنى فاعل ، لأنه يغدر بأهله ،  
أى ينقطع عند شدة الحاجة إليه ، والأياصر لحبل قصير يشد به حبل الخباء الى وتد ،  
ومثله الأصار وجمعه أصر ، والنؤى فعول جمع نأى للحفيرة حول الخباء خوف  
دخول ماء المطر ، والأسرية جمع سري ، وهو سيل الماء ، وقد كسرت أيضا على  
إضاهة قال :

(١) جاء في اللسان ج ٥ ص ٢٥٢ مادة « حرر » أن سيويه قال : وزعم يونس أنهم يقولون :  
حره وحررون بالواو والنون ، يشبهونه بقولهم : أرض وأرضون لأنها مؤنثة مثلها ، قال :  
وزعم يونس أيضا أنهم يقولون : حره وأحرون ، يعنى الحرار كأنه جمع « أحره » ولم  
يتكلم بها ، أنشد ثعلب لزيد بن عتابة التميمي ، وكان زيد المذكور لما عظم البلاء بصفين  
قد أنهزم ولحق بالكوفة ، وكان على رضى الله عنه قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة من  
بيت مال البصرة ، فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته : أين خسر المائة ؟ فقال : إن  
أباك فر يوم صفين الى أن قال : لا خمس الا جندل الآخرين . وفي اللسان كلام طويل في  
هذا المقام ، وقد ذكرهذه النسخة الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ٣٠٤ وانظر : أمالي ابن  
الشجري ج ٢ ص ٥٦ - الاشتقاق لابن دريد ص ١٣٦ - المحقق لابن سيدة ج ١٠  
ص ٨٦ .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) في « ب » : أواصر أو نايا .

(٤) في اللسان مادة « أياصر » ج ١٨ ص ٤٠ : وإضاهة وإضا ، كحصاة وحمى ، وإضاهة  
وأضاء ، كرحبة ورحاب ورقبة ورقاب ، وأنشد ابن برى في جمعه على « أضيئ » لظرماع  
مجانها كأسرية الأضيئ . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ -  
والشيخ خالد في شرح التصريح ج ٢ ص ٣١٠ ... في غير هذا المقام .

على « بكديون وأبلى كرة : فهن اضاء هافيات (١) الغلائل (٢) ومثلها (٣) قناة ، كسرت على قني ، وجمعت على قنين ، أنشد خلف الأحمر في مجلس يونس : /

إنك لسو رأيت ولن تزيه . أكف القوم تحرق بالقنينا (٤) وفي الصحاح (٥) : الاضاءة الغدير والجمع أضى مثل قناة وقني . وظاهره أنه مفتوح الهمزة .

قال السيرافي : المشهور فيه الكسر ، ولا أعلم من ذكر فيه المد (٦) الا سيويه .  
- وإوزة = : بكسرها أيضا قال :

تلقى الإوزون في أكتاف داراتها (٧)

وفي تذكرة أبي على انما قالوا : احرة واحرون ، واوزة واوزون ، مع أنه لا نقص فيه فيجبر كما في ثبة ، ولا (٨) هو ثلاثي مجرد من التاء ، مع أنه يؤنث فيعوض من التاء الذاهبة ، بل رباعي يقوم رابعه مقام التاء ، لأنه مضاعف ، والتضعيف اعتلال ، ويحذف في القوافي والأسجاع نحو من شر ومن ضر ، ومن أنس وجان ، وكأنه (٩) ثلاثي معوض كما في أرض .

وان شئت قلت : لما ألحقوا (١٠) التاء تصغير وراء وقدام وأمام مع تجاوز الثلاثة ، جمعوا هذين وان تجاوز الثلاثة .

(١) في « ج : جانبات ، بلي : صافيات .  
(٢) قائله : النابغة الذبياني يصف دروعاً ، كذا في الصحاح واللسان ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ولم ينسبه ، وكذلك المعلقون عليه . وفي الصحاح : « والكرة » بالضم : البعر المغن تجلى به الدروع ، قال النابغة علين بكديون ... البيت . وفيه : « والكديون » : مثل : الفرعون : حقائق التراب عليه دردى الزيت تجلى به الدروع قال النابغة ، وذكر البيت ومثله في لسان العرب . والشاهد جمع « أضاءة » على « أضاء » . راجع : أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٥٧ - ابن يعيش ج ٥ ص ٢٢ - اللسان ج ٦ ص ٤٥٢ ، ج ١٧ ص ٢٣٧ ، ج ١٨ ص ٤٠ - الصحاح ج ١ ص ٣٩٣ ، ج ٢ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ . ديوانه ص ٦٤ .

(٣) في « ج : ومنه قناة ... الخ » .  
(٤) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : « القنينا » حيث جمع جمع سلامة .  
(٥) « ج ٢ ص ٤٤١ » .

(٦) في اللسان ج ١٨ ص ٤٠ : « وزعم أبو عبيد أن أضى جمع أضاءة ، واضاء جمع أضى ، قال ابن سيدة : الاضاءة : الماء المستنقع من سيل أو غيره ، والجمع أضوات وأضاً مفصلاً مثل قناة وقنا ، واضاء بالكسر والمد ، واضون ، كما يقال : سنة وسنون ، فأضاءة واضى كحصاة وحصى ، واضاء واضاء كرحبة ورحاب .

(٧) سبق في « ص ٨٣٧ » .

(٨) « ولا » ساقطة من « ج » .

(٩) في « ب » : ولا أنه ثلاثي يعوض ... الخ » .

(١٠) في « ج : لما ألحق التاء ... الخ » .

وان شئت قلت : لما لم تثبت الهمزة في واحد إحرون ، لم يعتدوا بها في العدة لعروضها ، وكأنهم انما جمعوا ثلاثيا وكذا إوزون في قولهم : لإوزة ، فالهمزة غير لازمة .

وان شئت قلت : لما كانت الهمزة انما لحقت في إحرون للتكسير كما كسر سين سنين كذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد بها ، وهم مما يقيمون الحركة مقام الحرف والعكس هـ .

قال أثير الدين : (١) قد أطل النحاة في توجيه جمع لإوزة وحررة هذا الجمع وملخص ما حوموا (٢) عليه : أن العرب لم تجمع هذا الجمع الا عوضا من شيء نقص حقيقة كالمحذوف الفاء أو اللام ، أو ما كان يجب له ككونه مؤنثا بالهاء ، أو نقص توهما : كإوزة وحررة ، وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يحصل طائلا ، ولا يوقف على ما يثلج الصدور وانما تلك خيالة وسواسية وضباع وقت غير حاصل هـ . وفي الموعب عن ثعلب : أن فاك يجمع كذلك ، فيقال : فون وفين ، وهو غاية في الغرابة ، وكأنه جبر لما (٣) فات لام الكلمة ، أما (٤) العين فانما ذهبت لأحد الحرفين الجمعيين الواو والياء .

وقد جمعوا أيضا بذلك « ثديا » قال :

فأصبحت النساء مسليات • لها الويلات يمددن الثديينا (٦)  
وقالوا في عزهاة للثيم (٧) أو من لا يطرب للسمع أو من لا يقرب (٨) النساء :  
عزهون (٩) وقيل : بفتحها .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٨ » .

(٢) في « ج : واحره ... الخ » .

(٣) في « ب : ماحدثوا ... الخ » .

(٤) في « ج : خبر من فات ... الخ » .

(٥) في « ج : فأما العين ... الخ » .

(٦) ذكره صاحب اللسان في مادة « ثدى » ج ١٨ ص ، ولم ينسبه لقائله وقال : الثدي : ثدى المرأة ، وفي المحكم وغيره : الثدي معروف يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل أيضا ، فأما قوله : فأصبحت النساء ... البيت فانة كالفعل ، وقد يجوز أن يريد : الثدي : فأيدل النون من الياء . وهو من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٩٨ بدون نسبة .

(٧) في « ج : للاثم ... الخ » .

(٨) في « ج : لا يضرب النساء ... الخ » .

(٩) في اللسان مادة « عزة » ج ١٧ ص ٤١٠ : وقال الكيث : جمع المزهاة عزهون ، تسقط منه الهاء والالف المحالة « لأنها زائدة » .

وقال الجوهري ج ٢ ص ٤٢٨ : والجمع عزاه مثل : سعادة وسعال ، وعزهون بالضم .

— وقد يجعل إعراب (١) المعتل اللام في النون = : وهي (٢) لغة تميمية قال  
الفراء أنشدني بعضهم :

أرى مر السنين أخذن مني \* كما أخذ السرار من الهلال (٣)  
وفي شرح الدماميني (٤) : قد يتجه على المصنف مناقشة وتقريرها : أن المعتل اللام ما  
لامه حرف علة فيخرج عنه نحو سنين على من جعل لام مفردة هاء ، فقال ستهات  
وعضون فيمن جعله كذلك ، وأنه بلغة قريش السحر والعارضة عندهم الساحر ،  
قال :

أعوز بربي من النافثات \* في عقد العاضية المعضة (٥)  
فلو قال : المحنوف اللام لسلم من ذلك

قلت : أما غير قريش فالعضة عندهم كما قال الكسائي : الكذب والكهانة  
« ثم الجواب عن المناقشة » (٦) أن اطلاق اسم المعتل عليها عرفي تغليبا لأحد الاستعمالين .  
أما لكونه لغة الجمهور ، أو لكونه فائقا في بعض وجوه التصريف ، فيكون الاصل  
للاخر ، ويدل عليه امتناع أبي على من تصغير سنين الابنيات ، وإن عد من المشكلات  
فليس المصنف / في هذا بدعا .

— منونة غالبا = : وهي لغة عامرية ، قال الفراء (٧) : وأما بنو عامر فيجرونها  
في الاحوال الثلاثة ، يقولون : أقمت سنينا كثيرة وأنشد بعضهم :

---

(١) « اعراب » ساقطة من « ج » .  
(٢) في « ج » : وهو لغة ... الخ .  
(٣) قائلة : جرير من قصيدة طويلة يهجو بها الفرزدق ، ورواية الديوان : رأيت مر ... البيت  
ولعلها هي الصواب ، لانه كما قيل : كان يحكي قصة امرأة عنفته على التصابي وقوله :  
السرار : آخر ليلة من الشهر اذا كان ناقصا . والشاهد : أن بعض بني تميم وبني عامر يلزم  
الياء ، ويجعل الاعراب على النون . راجع : « ديوانه ص ٤٢٦ - المجمع ج ١ ص ٤٧ -  
الدرج ١ ص ٢٠ .

(٤) « ج ١ ص ٣٠ » .  
(٥) البيت المذكور في اللسان مادة « عضة » ج ١٧ ص ٤١١ « وقال : والعضة : السحر ،  
والعاضة الساحر ، والفعل كالفعل ، والمصدر كالمصدر » قال اعوذ بربي .....

..... عضة والماضة ولم ينسب اليه قائله ، وأنا لم أعر عليه .  
(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج » .  
(٧) وعبارته في معاني القرآن ج ٢ ص ٩٢ : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ،  
ويمرب نونها ، فيقول : عضينك ، ومررت بعضينك وسنيك ، وهي كثيرة في أسد ،  
وتميم ، و عامر ، وأنشد في بعض بني عامر : ذراني من نجد ... الايات .

متى تنج حبوا من سنين ملحمة  
 تنم لأخرى تنزل الأعصم الفرد (١)  
 ذراني من نجد فان سنينه  
 لعين بنا شيئا وشيننا مردا  
 لحي الله نجدا كيف ترك ذا الندى  
 بخيلا وحر القوم تحسبه عبدا

قال : وأنشدني الكسائي :

ألم نسق الحجيج سلى معدا  
 سنينا ما تعد لها حسابا (٢)

وقضية كلام المصنف أن جاعل الاعراب في النون واقع بالضممة وناصب بالفتحة  
 وجار بالكسرة منونا (٣) وغيره ، / ومن ثم شبهه مرة « بغسلين » وهو ما انغسل  
 من لحوم أهل النار ودمائهم (٤) ، ويحين أخرى ، قاله أثير الدين (٥).

قلت : ولم أتبين موقعا لتنوين (٦) التشبيه ضرورة أن كلا من المشبه بهما منون .  
 ثم قال : (٧) أما اذا نون فظاهر ، وأما حيث لا تنوين فظاهر كلام القراء  
 منعه الصرف ، ومن ثم قال : عن تميم اذا طرحوا اللام من السنين لم يجبروا . ومعناه  
 في اصطلاح الكوفية إعرابه غير مصروف لقولهم في المنصرف : مجرا ، وغيره غير  
 مجرى .

قال المصنف (٨) : وبعض هؤلاء لا ينون ، وقد قال قبل : ومن العرب من

(١) قائله : الصمة بن عبدالله بن الطفيل ، وهو شاعر القشيري ، وهو شاعر اسلامي بدوي من  
 شعراء بني أمية ، ومجده «قرة» صحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والبيت من قصيدة  
 مشهورة قالها عندما خرج من بلاده بسبب امتناع عمه من زواجه من ابنته وتفضيله غيره عليه  
 طمعا في زيادة المهر . ورواية ابن الشجري في أماليه : دعاني من نجد ... البيت .  
 انظر : الأمالي الشجرية ج ٢ ص ٥٣ - المعنى ج ١ ص ١٧٠ - الخزائن ج ٣ ص ٤١١  
 « ابن يمش ج ٥ ص ١١ - التصريح ج ١ ص ٧٧ » .

(٢) ذكر البيت السيوطي في المجمع ج ١ ص ٤٧ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٢٠ : ولم  
 اعثر على قائله ، وقال : فيما يظهر اما لاحد خزانة أوحرمهم لانهم كانوا ولاية البيت .

(٣) « وغيره » ساقطة من « ج » .

(٤) والفلسين فيه عدة تفسيرات ، قيل مايسيل من جلود اهل النار كالقيح وغيره وقيل طعام من  
 طعام أهل النار ، وقيل ما انفضجته النار من لحوم وسقط أكلوه ، وقيل شجر في النار الى غير  
 ذلك . انظر اللسان مادة « عثل » ج ١٤ ص ٧ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٩ » بتصرف .

(٦) في « ج » : لتزليل ... الخ « وفي « ب » : لتنوين ... الخ » .

(٧) أى الاثير في المرجع السابق .

(٨) في شرحه للتسهيل « ج : ص ٩٢ » .

يشبه سنين ونحوه بغسلين تاركاً للتونين لأن وجوده مع التونين (١) كوجود تنوينين في حرف .

— ولا تسقطها = : أى النون — الاضافة = : لتتربلها منزلة نون مسكين في تعاور العوامل / اياها ، وان كانت زائدة كما أن نون عسلين كذلك في قوله :  
ذارني من نجد فان سنيته

— وتلزمها الياء = : (٢) في الاحوال الثلاثة تشبيها بغسلين ، وهربا من اجتماع اعرابين في كلمة .

فأما قراءة الحسن : « على من تنزل الشياطين » (٣) فتشبيها لزيادتي التكسير بزيادتي الجمع المسلم ، فنقل من اعراب الحركات اليه بالحروف (٤) ، وهو من التشبيه البعيد الواقع منهم توهما ، وهو نظير ما حكى سيويه من همز معايب ومعايش . وأجاز الأخفش كون سنين في هذه اللغة فعيل كالضعفين والغريب ، غير أنهم كسروا الفاء اتباعا لتاليها وعليه فالنون بدل اللام .

وفي إيضاح الفارسي : من حقر سنين على هذه اللغة قال : سنين وسنينات ، ومن حذفها قال : سنيت . وقد أورد المصنف (٥) توجيهها لاعراب هذا الضرب بالحركات .

قال أثير الدين : (٦) وهو ما لم نر إطالة كتابنا بذكره هـ .  
وكذا أقول تأسيسا به مع تيسر ايراده .

ثم قال المصنف : (٧) ولو عومل هذه المعاملة نحو « وقين » جاز قياسا ، وان لم يرد به سماع . ونازعه أثير الدين في اقتضاء القياس اياه قال : (٩) : بل مقتضى القياس (٨) منعه ، ولولا أن العرب جمعت « رقة » بالواو والنون لم نجزه قياسا على جمع سنة .

(١) سبق قريبا .

- (٢) في المتن تحقيق بركات : وتلزمه الياء ... الخ .  
(٣) سورة الشعراء ، آية : ٢٤١ . وفي « ج : الشياطين » قال ابن جني في المحتسب « ج ٢ ص ١٣٣ » : هذا ما يعرض مثله للفصح ، لتداخل الجملتين عليه وتشابههما عنده ... وعلى كل حال فـ « الشياطين » غلط لكن يشبهه ، كما أن من همزة نصائب « كذلك عندهم ... الخ .  
(٤) في « ج : بحروف ... الخ » .  
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٢ .  
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠٠ » .  
(٧) في المرجع السابق .  
(٨) أى الاثير في المرجع السابق يتصرف .  
(٩) « القياس » ساقطة من « ج » .

قال المصنف : (١) وقد فعل ذلك بينين من قال :

وكان لنا أبو حسن على \* أبا برا ونحن له بنين (٢)

تشبيها بسنين في حذف اللام وتغيير نظم الواحد .

ثم قال : (٣) ولو عمل بها عشرون وأخواته ، كان حسنا إذ ليست جموعا فكان لها قسط في الإعراب بالحركات كسين .

ورده أنير الدين (٤) : بشذوذ إعراب العقود الثمانية بالواو والنون فلا يضم إليه شذوذ آخر .

وأما : وقد جاوزت حد الأربعين (٥) ، بكسر النون فضرورة إجماعا ، وليست لغة كما زعم المصنف .

— وينصب = : أى المعتل اللام المذكور حالة كونه — كائنا بالالف والتاء بالفتحة = : الجار الأول متعلق بكائن ، والثاني بيبص ، ولا يرد أن كائنا / كون مطلق ، وهو لازم الحذف ، إذ قد يجتمعان كما استوفينا القول في ذلك في باب المبتدأ ، — على لغة = : كما هو قول الكوفية ، وقد مرت من ذلك أمثلة .

قال الفراء : وقال أبو الجراح في كلامه « ما من قوم الا قد سمعنا لغاتهم بنصب التاء ، ثم رجع فخفضها ، والعرب تخفض هذه التاء نصبا ، تقول : سمعت لغاتهم وتفتحها ، وكذا الثبابة .

قال المصنف (٦) : لا يعامل معاملة ثبابة نحو عداة من معتل الفاء هـ .

وقد عمل بعضها كما (٧) مر عن أبي عمرو قوله لبعضهم : كيف تقول

---

(١) في المرجع السابق يتصرف .

(٢) قال العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ١٥٦ : قائل هذا أحد أولاد علي ابن أبي طالب ... رضى الله عنه .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) صدره : « وما يدري الشعراء منى » وقد .... البيت

قائلة : محيم بن وثيل الرياحي من قصيدة قصيرة رد فيها تحديات بعض الشعراء ويقارعهم ويفتخر بأبيه وعشيرته ، وشجاعته ، وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والاسلام . ولبيت توجيهاً تراجع في مظانها . وقوله : يدري : يختل ، والادراء : الختل ، أى أنا قد كبرت . ورواية الأصمعيات وقد جاوزت رأس الأربعين ، ورواه : المرزبانى في الموشح ص ٢٢ « ١٣٢ » يفتح النون ، وجعله مثلاً للاقواء . راجع الاصمعيات ص ١٩ - الكامل للمبرد ج ٥ ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ - المقتضب ج ٣ ص ٢٣٢ - الاصابة ج ٣ ص ١٦٤ - ابن يعيش ج ٥ ص ١١ - العيني ج ١ ص ١٩٦ - الخزانة ج ٣ ص ٤١٤ - التصريح ج ١ ص ٧٧ - الدرر ج ١ ص ٢٢ - معاهد التنصيص ج ١ ص ٣٢٩ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٥ » يتصرف .

«

(٧) انظر « ص

حفرت أراتك ، فقال اراتك بفتح ، وقد مر تصريف هذه اللفظة أنها من ورأت أى حفرت .

— ما لم يرد اليه المحذوف = : أى مدة انتفاء رد المحذوف اليه ، فما مصدرية (١) ظرفية معمولة لينصب ، احتراز من نحو سنوات وعضوات ، فان نصبه بالكسرة لا غير .

— وليس الوارد من ذلك واحدا مردودا للام ، خلافا لأبى على الفارسي = في زعمه أن ما تحيل من ذلك جمعا في قولهم : سمعت لغاتهم ، وخرجت النحل ثباتا ، واحد مردود اللام ، والأصل لغوة ، وثبوة ، فاستحالت لحركتها وانفتاح متلوها الواو ألفا .

قال المصنف : (٢) وهو مردود بأوجه : أنه لم يسمع في لغة ردها ، وبما مر من رأيت بناتك بالفتح ، وهو نص في الجمعية ، وبأن الهاء عوض عنها ، ففي ردها جمع بين العوض والمعرض ، وباقتضائه الاشتراك وهو خلاف الأصل ، / وبأن النحل اذا دخن عليها خرجت جماعات لا جماعة .

والجواب : أنه معارض بأن الأصل عدم نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة ، وبأن المصنف قد أجاز « أن » (٣) ذلك من الاشتراك (٤) ، وأن التاء حينئذ بمنزلة في حصاة ونواة ، لأنها حين الرد غير عوض فليس في ذلك جمع بين العوض والمعرض « منه » (٥) ، وأنهم لازم حامهن « في خروجهن » (٦) دفعة جعلن كأنهن جماعة واحدة صرح بذلك أثير الدين (٧) .

(١) في « أ ، ب : ظرفية مصدرية ... الخ » .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) « أن » ساقطة من « ج » .

(٤) وعبرة الاثير أوضح وهي : « وما رد به المصنف لا يصلح أن يرد به لانه أجاز هو أن يكون « فلك » مشتركا بين المفرد والجمع ، فكذلك هذا .

(٥) « منه » ساقطة من « ج » .

(٦) في « خروجهن » ساقط من « ب » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠١ » .

خاتمة : لم يحك المصنف خلافا في أصل المسألة مع إطباق البصريين (١) على منعها أنكالا على اقتصاره فيما تنوب فيه الحركات بعضها عن بعض على ما عليه البصرية ، وذلك قوله (٢) : « والكسرة عن الفتحة في نصب أولات ، والجمع بالألف والتاء » فلم يحل كلامه من حكايته . (٣)

قلت : فاندفع قول الدماميني (٤) : والذي على المصنف من الاشكال أنه لم يحك خلافا في أصل المسألة مع منع البصرية (٥) إياها ، ونقله تخريج أبي على منهم (٦) ، وإن اقتضى المخالفة غير أنه لا يستلزم مخالفته الباقيين ، وينبغي (٧) على قوله أن يكتب سمعت اللغاه بالهاء لا بالتاء كما هو الوقف حينئذ ، والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحانه لأرب غيره ، ولا خير الاخيره .

---

(١) في « أ ، ب : البصرة ... الخ » .

(٢) انظر شرح المصنف لتسهيل « ج ١ ص ٣٤٤ » .

(٣) في « ج : حليته ... الخ » .

(٤) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٣٠ ظ » .

(٥) « إياها » ساقطة من « ج » .

(٦) أي : البصريين .

(٧) في « ج : ويلزم ... الخ » .

## فهرس الموضوعات (١)

### أولا : فهرس القسم الدراسي

رقم الصفحة

ويشتمل على تمهيد ومقدمة وثلاثة مباحث .

٩	تمهيد
١٣	المقدمة : وفيها ثلاث فواحي :
١٣	الناحية الأولى : الحياة السياسية بوجه عام لذلك العصر .
٣١	الناحية الثانية : الحياة الاجتماعية في عصره ومدى تأثيرها فيه .
٤١	الناحية الثالثة : الحياة العلمية في عهده وعلى الأخص علم اللغة وأهم العناصر التي أثرت فيه .

#### المبحث الأول

٤٩	في التعريف بالمؤلف ويشتمل على مطلبين :
٤٩	المطلب الأول : في بيان نسبه ومولده ونشأته ووفاته .
٥٢	المطلب الثاني : في بيان طلبه للعلوم المختلفة ومزله بين علماء عصره .

#### المبحث الثاني

٥٧	ويشتمل على مطلبين :
٥٧	المطلب الأول : في شيوخه وأقرانه .
٥٧	المطلب الثاني : في تلاميذه .

#### المبحث الثالث

٧٥	في آثاره العلمية ويتضمن مطلبين :
٧٩	المطلب الأول : في بيان آثاره العلمية بوجه عام .
٧٩	المطلب الثاني : في كتابه نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل بوجه خاص من حيث بيان نسبه ومحتوياته والكتب التي تأثر بها أو أثر فيها مع نظرة إلى ابن مالك وكتابه تسهيل الفوائد . والترجمة لبعض شراح التسهيل .

١ - ستكون الفهارس العامة في نهاية المجلد الأخير

ثانية : فهرس القسم التحقيقى

أولا : الفهرس الأجمالى

الباب	الفصل	الصفحة	الموضوع
١	—	١٣٥	باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به .
—	—	١٣٩	تنبيه
—	—	١٧٩	تنبيه
—	—	١٨٣	تنبيهات .
—	—	١٩٣	تنبيهان .
٢	—	٢٥٩	باب إعراب الصحيح الآخر .
—	—	٣٢٩	خاتمة .
٣	—	٣٣١	باب إعراب المعتل الآخر .
—	—	٣٤٨	خاتمة .
٤	—	٣٤٩	باب إعراب المثني والمجموع على حده .
—	—	٤٣٩	خاتمة .

ثانيا : الفهرس التفصيلى للقواعد والأحكام

رقم مسلسل	الصفحة	القاعدة أو الحكم :
١	٨٩	مقدمة الشارح .
٢	١٠٢	مقدمة ابن مالك .
٣	١٣٥	باب : الكلمة والكلام وما يتعلق به .
٤	١٣٩	تنبيه : عقد المصنف الباب بشرح الكلمة لا بعدها .
٥	١٣٩	مبحث الكلمة .
٦	١٥٥	أنواع الكلمة : اسم ، فعل ، حرف .
٧	١٥٩	مبحث الكلام .
٨	١٧٩	تنبيه : المؤتلف كلاما .
٩	١٨٣	تنبيهات تتعلق بمبحث الاسم .
١٠	١٩٣	تنبيهان يتعلقان بمبحث الحرف .

رقم مسلسل	الصفحة	القاعدة أو الحكم :
١١	١٩٣	مميزات الاسم
١٢	٢٠٩	مميزات الفعل .
١٣	٢١٤	أقسام الفعل .
١٤	٢١٥	مميزات الفعل الماضي ، الأمر والمضارع .
١٥	٢٢٣	زمن الأمر .
١٦	٢٢٤	صلاحية المضارع للمستقبل والحال .
١٧	٢٣٠	ترجيح الحال وتعيينه في المضارع .
١٨	٢٣٦	تخليص المضارع للإستقبال .
١٩	٢٣٨	حروف التنفيس .
٢٠	٢٤٢	إنصراف المضارع إلى المضي .
٢١	٢٥٢	إنصراف الماضي إلى الحال أو الاستقبال .
٢٢	٢٥٤	احتمال الماضي المضي والاستقبال .
٢٣	٢٥٩	باب : إعراب الصحيح الآخر .
٢٤	٢٦٦	الإعراب في الاسم .
٢٥	٢٦٨	بناء الحروف والأفعال إلا المضارع .
٢٦	٢٦٨	علة إعراب المضارع وأحوال بنائه .
٢٧	٢٧٣	امتناع إعراب الاسم .
٢٨	٢٧٧	الاسم المتمكن .
٢٩	٢٧٧	أنواع الإعراب .
٣٠	٢٧٨	اختصاص الجر بالاسم ، والجزم بالفعل ، وعلة ذلك .
٣١	٢٨١	الإعراب الأصلي وبالنيابة .
٣٢	٢٨٢	علامات الإعراب الأصلية .
٣٣	٢٨٣	نيابة الفتحة عن الكسرة ، والكسرة عن الفتحة .
٣٤	٢٨٨	تنبيهان في مبحث تأنيث الواحد ونصب جمع المؤنث بالفتحة على رأى الكوفيين .
٣٥	٢٩٣	نيابة الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة .
٣٦	٢٩٣	الأسماء الستة ، وأحوالها ، وإعرابها .

رقم مسلسل	الصفحة	القاعدة أو الحكم
٣٧	٣١٦	نيابة النون عن الضمة .
٣٨	٣٢٠	حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة .
٣٩	٣٢٦	البناء وأنواعه .
٤٠	٣٣١	باب : إعراب المعتل الآخر .
٤١	٣٣٨	ظهور الإعراب وتقديره ، وأثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر .
٤٢	٣٤٨	خاتمة .
٤٣	٣٤٩	باب : إعراب المثني والمجموع على حده .
٤٤	٣٤٩	التثنية ، وعلاماتها ، وإعراب المثني .
٤٥	٣٦١	نون المثني ولغاتها .
٤٦	٣٦٤	حذف نون المثني .
٤٧	٣٧٠	ألف المثني في لغة بني الحارث .
٤٨	٣٧١	ما ألحق بالمثني .
٤٩	٣٧٩	حكم إقامة العطف مقام التثنية .
٥٠	٣٨٥	الجمع : جمع التكسير ، وجمع التصحيح
٥١	٣٩١	علامات جمع التصحيح وإعرابه ، وأحوال نون الجمع .
٥٢	٤٠١	حكم الألف ، والواو ، والياء عند المصنف وغيره .
٥٣	٤٠٧	جمع المؤنث وعلاماته .
٥٤	٤٠٩	شروط تصحيح المذكر .
٥٥	٤٢١	الملحق بجمع المذكر .
٥٦	٤٣٤	إعراب المعتل اللام .
٥٧	٤٣٩	خاتمة .



# كتاب نَتَائِجُ التَّحْصِيلِ

في شرح كتاب التَّسْهِيلِ

مع دراسة شخصية مؤلفه  
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلاحي

تحقيق

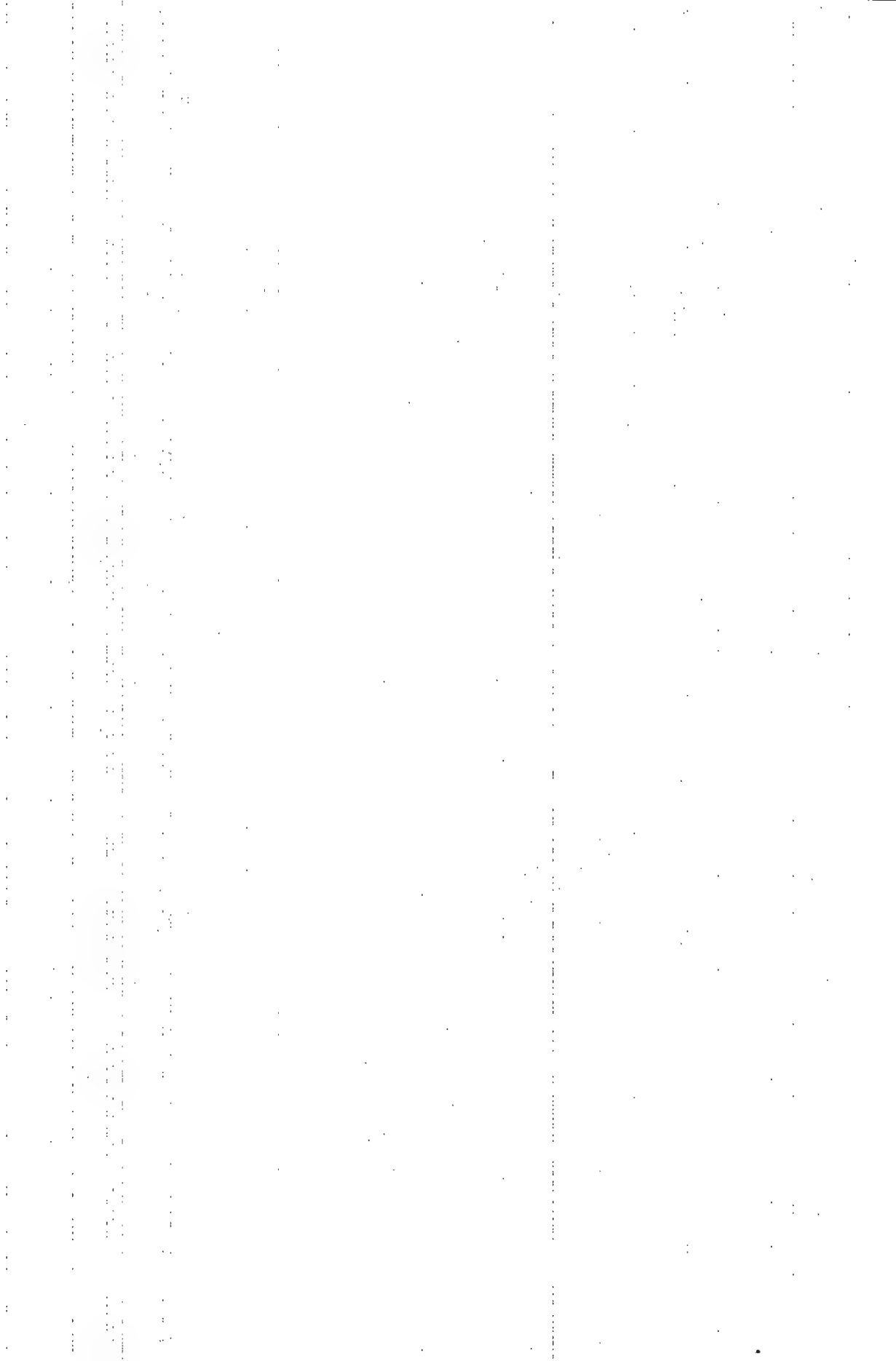
الدكتور

مصطفى الصّادق العربيّ

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والعلوم بجامعة قارون

الجزء الأول

المجلد الثاني



## باب كيفية التثنية وجمعني التصحيح

من المذكر والمؤنث - الاسم الذي حرف اعرابه ألف (١) لازمة مقصور (٢) = :  
فالاسم قال المصنف (٣) . إخراج للمضارع الذي حرف اعرابه ألف كيرضى .  
وتعقبه أثير الدين (٤) : بأن الجنس ناظم للمحدود وغيره فلا يؤتي به احترازاً .  
قلت : وقد مرت (٥) منازعته في ذلك .

ثم قال المصنف (٦) : (والذي حرف اعرابه إخراج للمبني كاذاً (٧)  
وهنا) . لأن حرف اعراب الاسم على ما مر تقريره في آخر المعرب ، وألف  
إخراج للمنقوص كالقاضي ، ولأزمه (٨) / إخراج للمثنى على اللغة المشهورة  
والأسماء الستة حالة النصب .

قلت : وقد أورد كل ذلك الدماميني (٩) عن ابن قاسم قصوراً وتوهما اختصاصه  
به ، فاعترضه بأن حرف الاعراب مطلق بالاشتراك العرفي على الحرف الذي  
هو نفس الاعراب ، كألف الزيدان رفعا عند من يرى ، إعرابه بالحرف ،  
وعلى ما تعتوره ضروب الاعراب لفظاً كدال زيد ، أو تقديراً كألف عصي .

قلت : وهو مدفوع بأن العرف إطباق أهل كل صناعة على أمر من الأمور  
ولم يطلقوه على المعنى الأول / فاندفع بهذا قوله (١٠) : (فإن أراد الأول فخطأ ،  
ضرورة أنه لا شيء مما يعرب بالحروف ألفه لازمه حين إعرابه بها) لعدم إرادة  
المصنف وابن قاسم وغيرهما كأثير الدين وغيره ذلك ضرورة تصريحهم بخلافه  
دروجاً على ما هو العرف ، لأعلى ما ادعاه هو عرفاً وليس به .

ثم قال (١١) : وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن المثنى المرفوع ،  
ضرورة عدم اندراج أولاً حتى يخرج آخره .

قلت : وهذا عجيب إذ لا انفكاك عن دخوله ، لاشتماله على ألف آخره  
هي حرف اعرابه ، فأني يتوهم دفعه وعدم اندراجها ؟ .

(١) « ألف » ساقطة من « هـ » .

(٢) في « هـ » : مقصورة .. الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « هـ » ص ٩٦ .

(٤) في شرحه للتسهيل « هـ » ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) انظر ص ٧٣ ، ١٣٠ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « هـ » : إذا .. الخ باسقاط الكاف

(٨) في « هـ » : ولازم .. الخ .

(٩) في شرحه للتسهيل « هـ » ص ١٠٢ .

(١٠) أي : الدماميني في المرجع السابق .

(١١) أي : الدماميني .

ثم قال (١) : وأقرب ما يقال : عندى أن المصنف لم يورد قوله : (لازمة) احترازاً وإنما نصبه قريبه على لإرادة الوجه الثاني ، وهو ما تعتوره ضروب الاعراب .

قلت : إنما أوردته احترازاً ، كما ألفت عليك لفظه مصرحاً بذلك ، فهو أبعد ما يقال فيه لا أقربه ، وإنما ورط الدماميني جهالته بما عند المصنف في شرحه ثم جميع هذا أخذ وانتحال . من أثر الدين في (٢) المسألة بعد (٣) ، غير أن الأثير قد طبق المفصل ، عارفاً (٤) كيف تؤكل الكتف . فتازع المصنف بارتكابه مذهبا لا يراه كما ستعرفه ، ولم يدع كما صنع الدماميني اشتراكاً عرفياً في الإطلاق بل أورد كلام المصنف على بصيرة ، محتزراً بما احترز به عما احترز عنه ، منازعاً إياه في بعض ذلك .

— فإن كان = : حرف إعراب الاسم ، — ياء لازمه تلى كسره فمقصود = : عرفي .

قال المصنف (٥) : فخرج بالاسم الفعل المضارع كيرمى .

ونازعه الأثير بما مرت منازعته في مثله (٦)

قال (٧) : وبحرف الاعراب : المبني كذا الإشارية ، ويقول ياء المنقوص (٨) وبذكر اللزوم مما حرف إعرابه ياء غير لازمة ، كالزيدين جمعا ، والأسماء الستة حالة الجر ، وبتلى كسرة نحو ضبي ورمى .

قال أثير الدين : وهذا الرجل كثيراً ما يقول شيئاً ثم ينساه ، قد قرر أن الأحرف الثلاثة في الثنية والجمع غير حروف إعراب ، وإنما هي نفسها الإعراب ، وكيف يحترز باللزوم من نحو الزيدين والأسماء الستة حالة الجر ؟ وليست الياء عنده حرف إعراب ، بل هي الإعراب نفسه ؟ أم كيف يحترز عما لم يدخل قبل اللزوم حتى يحترز عنه باللزوم ؟ وقد أورد الدماميني قصوراً عن ابن قاسم (٩) ما أوردناه عن المصنف .

ثم قال (١٠) : وقد علمت ما يتوجه على احترازه بألف لازمة عما ذكره من المؤاخذه ، وعلمت وجه الصواب في فهمه فاعتمده .

(١) أى : الدماميني .

(٢) انظر شرحه للتسهيل « ١٠٢ ص »

(٣) بعد « ساقطة من » « »

(٤) في « ع : عرقا . الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ١٠ ص ٩٩ »

(٦) انظر « ص ٧٣ ، ١٣٠ » .

(٧) أى المصنف في المرجع السابق « يتصرف » .

(٨) لعل ما أثبتته هو الصواب بخلاف ما في النسخ الأربعة فإنه فيها « ياءاً لمقصور » وهو خطأ .

(٩) انظر شرحه للتسهيل « ١٠ ص ٣١ » .

(١٠) أى : الدماميني في شرحه للتسهيل « ١٠ ص ٣١ ظ » .

قلت : وقد عرفت احتراز المصنف بالزوم كما حررناه ، وأن ليس القصد به أنه قرينة على إرادة شيء أصلاً ، وأن الاشتراك في حرف الاعراب كما زعم فقد عرفت إذن أن وجه الصواب في فهمه غير ما عند الدماميني ، فتنبه ولا تتبع سبيل الذين لا يعلمون .

وإنما قيدنا المنقوص بكونه عرفياً لاطلاق اسمه على ما حذف منه حرف لاسيما المحذوف اللام ، ومن ثم قسمه الجزولي إلى قياسي وغيره ، وجعل من الثاني أباً وأخاً وحماً وبدأ ودماً وأشباهها .

— فإن كان = : حرف إعرابه ، — همزة تلي ألفاً زائدة = : احترازاً من نحو ماء وداء ، فإن الألف أصلية ، لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصاً عن أقل الأصول ، — فممدود = : نحو كساء وحمراء وقراء وعلباء .

قال أثير الدين (١) : وخرج بحرف الاعراب نحو أولاء اسم إشارة أو موصولا من المبنيات فلا يسمى ممدوداً .

قلت : وقصر الدماميني (٢) فعزى ذلك لابن قاسم (٣)

قال المصنف (٤) : ( وذكر الاسم في هذا الرسم مستغنى عنه ، لأن المخرج به في رسمي المنقوص والمنقوص ما يشبهها من الأفعال المضارعة ) . ولا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، بل مقلوبة كيشاء .

قلت : وقصر الدماميني (٥) أيضاً فعزى ذلك لابن قاسم (٦) .

قال أثير الدين (٧) : وقد وجد ذلك في قول زهير :

فلم أرمعشراً أسروا هدياً • ولم أرجار بيت يستباه / (٨)  
وهو يفتعل من سبأ بالهمز ، والألف إشباع .

- 
- (١) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٠٢ » يتصرف .
  - (٢) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣١ ظ » والواقع أن ذلك ليس بقصور ، لأن ابن أم قاسم ذكر ذلك من غير نسبة لأثير ، وإن الدماميني ليس معه من الشروح سواء كما قال في شرحه .
  - (٣) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣١ » .
  - (٤) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٩٧ » يتصرف .
  - (٥) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣٠ ظ » ويعتذر عن الدماميني بما تقدم .
  - (٦) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣٢ » .
  - (٧) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٠٢ » .
  - (٨) البيت من قصيدة طويلة تزيد على ثلاثة وستين بيتاً ، ذكرها الأعلام الشنري ضمن شعر زهير والسبب فيها : معاملة بنى عليم لرجل من بنى غطفان مولوا بالقمار ، وماذا صنعوا به . قال الأعلام في شرحه للبيت : وقوله : « أسروا هدياً » : الهدى : الرجل ذو الحرمة ، وهو المستجير بالقوم ما لم يجر أو يأخذ عهداً . . . وسمى « هدياً » على معنى أن له حرمة الهدى الذي يهدى إلى البيت الحرام ، ويستباه : أي تؤخذ امرأته ، وقيل يستباه : من الباء وهى النكاح ، وقيل : من البواء وهو القود . انظر : « شعر زهير ص ١٣٨ » .

وأجيب : بأنه ضرورة . وقال الأعلام (١) : هو يستفعل من الباء وهو النكاح ، وكأن (٢) أتاها فقامرهم مراراً فردوا عليه ماله ، ثم قامر حتى قامر على زوجته فقلب فأخذت . وقيل : بل يستفعل من الباء وهو القود ، وكأن (٣) أتاها يستجيرهم فقتلوه برجل منهم .

قال ابن هشام : ويمثل له عندى بأمثلة كثيرة لا تنحصر ، وذلك على قول يونس (٤) : أن نون التوكيد الخفيفة تقع بعد الألف وتبدل في الوقف ألفاً ، فإذا التقى الألفان استحالت ثانيتهما همزة ، فتقول في : اضربان يازيدان اضرباء .

قلت : وهذا عما نحن بصدده بمراحل ، لأن الكلام فيما آخره من الأفعال همزة تلي ألفاً زائدة ، وليس ما أشار إليه صالحاً للتمثيل ، فإن الهمزة / في اضرباء ليست آخر الفعل ، وإنما آخره الباء ، والألف ضمير الاثنين ، فهى كلمة أخرى ، والهمزة بدل الألف المبدلة من نون التوكيد ، وهى كلمة أخرى ، فأين هذا من كلمة واحدة ، هى فعل آخره همزة بعد ألف زائدة ، وهذا ضرورى لا يلائم ثقب ذهن الامام ابن هشام ، ثم وقفت عليه بعد لغيره وقد تنبه إليه الدمامي (٥) وكأن ابن هشام رحمة الله تعالى (٦) لحظ الهيئة الصورية وذلك ما (٧) لا يعتبر في هذا المقام .

- فاذا ثنى غير المقصور والممدود / الذى همزته بدل من أصل = : نحو كساء ورداء - أوزائدة = : كصحراء وحمراء ، فيشمل الصحيح كزبد ، والمعتل جارياً مجراه كرمى ورمى ومغزو وغزو ، والمنقوص كسبح ، والمهموز غير الممدود كرشاً (٨) لولد الظبية وماء وضوء وشيء ، وما همزته أصل كقراء ووضاء ، للكثير القراءة والوضوء ، وما (٩) همزته إلحاق كعلباء .

(١) في شرحه لشعر زهير « ص ١٣٨ » .

(٢) في « - » وكأنه أتاها . الخ .

(٣) في « - » وكأنه . الخ .

(٤) هو : يونس بن حبيب البصرى .

قال ابن الأنبارى : كان من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمر ابن العلاء ، وجمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه ، وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائى ، والفراء ، وكان له مذاهب وأقضية تفرد بها ، وذكر له ابن النديم خمسة مؤلفات منها : معانى القرآن وكتاب التوارد الكبير . توفي عام ( ١٨٣ - ) على الخلاف .

انظر : « الفهرست ص ٣ ظ - الزهدة ص ٤٩ - الانباء ص ٦٨ - البغية ص ٢ ص ٣٦٥ » .

(٥) في شرحه لتسهيل « ص ١ ص ٣١ ظ » .

(٦) « تعال » ساقطة من « - » .

(٧) في « - » محالاً . الخ .

(٨) قال الجوهري : « الرشاء » : على فعل بالتحريك : ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى » .

(٩) « ما » ساقطة من « - » .

— لحقته العلامة = : أى الألف رفعا وإلياء جرأ ونصبا ، ونون في الأحسوال الثلاثة .

— دون تغيير = : إلا فتح متلو العلامة ، وردياء المنقوص ، لذهابها بوجود التنوين ، فإذا زال للعلامتين عادت . ولا يرد نحو قائمان في قائم وقائمة ، لكونه مفهوما مما أشار إليه قبل بقوله : وكذا التذكير مع اتحاد المادة ، فحكم بتغليب المذكر فالعلامة إنما لحقت به فلا حذف .

— ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره (١) = : فلا تلحقه العلامة رأسا .

قال المصنف (٢) : نحو سواء في اللغة الفصحى استغناء بتثنية سى ، فيقال سيان لاسواءان ، وحكى أبو زيد في كتاب الهمزة (٣) وأبو عمرو : هما سواءان . وأنشد ابن فارس : (٤)

تعالى يسمك حب دعد وتغندى

سواءين (٥) والمرعى بأم درين (٦)

وحكاه أيضا في الإفصاح عن السكرى (٧) ، عن أبي حاتم .

وقال أبو علي في الحجة : إنما حكى عنه إجازته ، ولم يصب فيها ، وأورد المصنف (٨) حكاية أبي زيد هذه في شرحه مثالا .

قال أنيرالدين (٩) : ولانترد ، لأن همزة سواء عن ياء والأصل سواى من

(١) في المتن تحقيق بركات ، وشرح التسهيل لابن مالك بعد قوله : « غيره » غالبا .

(٢) في شرحه للتسهيل « ١٠ ص ٩٨ .

(٣) رجعت الى كتاب الهمز فلم أعتد إلى هذا النص .

(٤) أى أنفذه شاهدا على أن « الدردين » يطلق على اليبس ، ويطلق على الأرض المجذبة ولم ينسب هذا البيت إلى قائله ، انظر « معجم مقاييس اللغة » ٢ ص ٢٧١ .

(٥) في « : سواءان .

(٦) البيت المذكور في اللسان مادة سواء « ١٩ ص ١٣٧ . ولم ينسب لقائله ، كما ذكر — في مادة « سبط » « ٩ ص ١٩٥ » إلا أن روايته في الموضعين : تعالى تسطح . . البيت ، وقال : سبطت الشيء لزمته قال الشاعر : تعالى تسطح حب . . البيت . أى تعالى نلزم حبنا وإن كان علينا فيه ضيقة ، وقوله : أم درين « : الأرض المجذبة ، ولعل الصواب رواية اللسان ، وإن كانت رواية الأثير في شرحه على التسهيل : « تمسك » بالكاف . والشاهد في : تثنية « سواء » ، قال ابن سيدة : هما سواءان وسيان مثلان .

(٧) هو : الحسن بن الحسين بن عباد بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفرة بن المهلب أبو سعيد السكرى النحوى . قال القفطى سمع يحيى بن معين ، وأبا حاتم السجستاني ، والعباس الرياشى ، ومحمد بن حبيب ، وانتشر عنه من كتب الأدب شيء كثير ، وكان حسن المعرفة باللغة والأنساب ، وله من الكتب : كتاب « : المناهل والقرى » وكتاب « الوحوش » وجميع عدة أشعار ودونها لشعراء العرب ، مثل امرئ القيس وغيره ، ولد عام ٢١٢ — وتوفى عام ٢٧٥ .

انظر « الانباه » ١ ص ٢٩١ — النزهة ص ٢١١ — البغية « ١ ص ٥٠٢ .

(٨) في المراجع السابق .

(٩) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٠٣ .

سويت فلايندرج تحت قوله : غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن أصل ،  
أوزائدة فلم يحسن الاستثناء .

قلت : وقصر الدمايني فعزى ذلك لابن قاسم .

قال المصنف : (١) وكذا استغنوا غالبا باليين وخصيين عن إيتين وخصيتين ،  
مع قولهم غالبا إذا أفردوا : إلية وخصية ، وربما قالوا : إلي وخصي  
بمعنى إلية وخصية ، وقد قالوا : إلتان وخصيتان ، قال عنزة :

متى ما نلتقى فردين ترجف . زوانف إلتك وتستطارا (٢)

وقال طفيل الغنوى :

وان القحل تترع خصيته . فيصبح جابراً قرح العجان (٣)

وقال المبرد وثابت : من قال : إلية وخصية قال : إلتان وخصيتان .

قلت : وقصر الدمايني عن مطالعة كلام المصنف فقال : قالوا : وأشار  
بذلك الى إلي وخصي فأورد بعض قوله .

ثم قال : وقضية كلام المصنف أنه إذا أناب عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه  
العلامة دون تغيير بل تلحقه مع التغيير ، وليس / غرض المصنف لقولهم : أشار  
بذلك إلى سواء في اللغة الفصحى .

قلت : لا نسلم أن ذلك قضيته قطعاً ، فإن للعرب في نحو ذلك طريقتين  
لإنصاب النفي على القيد دون المقيد ، وإنصابه عليهما جميعاً ، فإذا قلت :  
ما جاء زيد مستبشراً احتمل نفي الاستبشار وثبت المجيء ، وهى طريقة ،  
ونقيهما معا وهى أخرى . وقضية كلام المصنف عن الثانية ، فلم يتعين أن ذلك  
قضيته قطعاً .

- وإذا ثنى المقصور قلبت ألف واوا إن كانت ثالثة بدلا منها = : أى الواو  
نحو عصي ، تقول عصوان لقولهم : عصوته أى ضربته بالعصى ، وقد يكون

(١) في المرجع السابق .

(٢) قائلة : عنزة بن شداد العبسي من أبيات قالها يهجو بها عمارة بن زياد العبسي الذي كان يحسنه  
ويقول لقومه : إنكم أكثرتم ذكره ، والله لوددت إن لقيته خاليا حتى أعلمكم أنه عيد وقال  
فيلفه قول عمارة فقال تلك الأبيات يهجو وقوله : فيها أنا ذا عمارا « في بيت قبل هذا البيت .  
أراد : يا عمارة ، وقوله : فردين : أى منفردين أنا وأنت ، ولا منين لكل منا ، و « الزائفة »  
طرف الإلية الذى يلى الأرض إذا كان الإنسان قائما .

راجع : « ديوانه ص ١٢٤ - أمالي الشجرى - ص ٢٠ - الخزنة - ص ٣٠٩ - ابن  
يميش - ص ٤ ص ١١٦ - اللسان - ص ١٧ ص ٢٥٢ .

(٣) وقد نسب ابن مالك في شرحه على التسهيل - ص ١ ص ٩٨ « لطفيل أيضا ، وجاء في لسان العرب  
- ص ١٧ ص ٢٥٢ - : قال ابن بري : قد جاء « خصيتان وإلتان » بالهاء فيهما ، قال يريد ابن  
الصمق : وان الفعل . . البيت ، برواية . . فيضى بدل : فيصبح . وقوله : « جافرا » :  
كبرا ، و « قرح » : مكثمل ، و « العجان » المتق .

لها أصلا ن فيجوز فيها الوجهان كرحى لكونها يائية في لغة من قال : رحبت  
وواوية في لغة من قال : رحوت ، فللمثنى رحيان ورحوان ، والواو أكثر .  
— أو = : كانت ألفه — أصلا = : لكونها في حرف أو شبهه كإذا وألا الاستفتاحية .  
فتقول : إذوان وألوان .

(— أو = : كانت — مجهولة = : لا يدري عن أى شيء هي كخسا بمعنى فرد  
وددا للهو واللعب ، فتقول : خسوان وددوان (١) ) .

وقيل : خسا من خسا مهموزا ، وعليه فألفه عن همزة  
قال المصنف (٢) : ولقي بمعنى ملقى لا يعبأ به .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن ألفه عن ياء نقلا عن أبي الفتح ، والجمع ألقاء ،  
وهو فعل بمعنى مفعول ، كالقبض والنفض بمعنى المقبوض والمنفوض : فلقى  
بمعنى يلقي / لا بمعنى ملقى . والمعنى إنه لخساسته ، وكونه تافها يلقاه كل أحد  
فلا يأخذه ، فبقى ملقيا لأجل ذلك ، فالمثال الجيد الددا .

قلت : وهو خلاف ما في الصحاح (٤) : من أنلقى بالفتح الشيء الملقى  
لهوانه ، وأنشد .

وكننت لقي تجرى عليه السوائل (٥)

وما في القاموس أيضا أن لقي ما طرح (٦)

وقد أستعمل الددا منقوصا كما في الحديث : « لست من دد ولا الدد مني » (٧)  
وصحيحا متما بالنون يقال ددن ، وبالدال ، قالوا : ددد .

(١) ما بين القوسين ساقط من « > » .

(٢) في شرحه للتسهيل « > ١ ص ٩٩ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « > ١ ص ١٠٤ » .

(٤) « > ٢ ص ٥٤٥ » .

(٥) وصدره : فليتك حال البحر دونك كله .

وقائلة : الأعشى يميون من قصيدة قالها لقيس بن مسعود الشيباني حين وفد على كمرى بعد معركة  
« ذى قار » وقوله : السوائل : « > جميع سيل ، فجعله جمع « سائل » قال ابن جنى في الخصائص :  
وجاز أن يجمع « أجزاء » على « جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل ، فكما جمع « سيل » على سائل ،  
نحو قوله : وكننت لقي . البيت راجع : « ديوانه ص ٩٧ — الخصائص > ٢ ص ٤٨٩ —  
اللسان مادة « لقي » > ٢٠ ص ١٢٣ الأمل الشجرية > ١ ص ١٩ » .

(٦) قال صاحب اللسان : قال أبو الهيثم : اللقي : ثوب المحرم يلقيه إذا طاف بالبيت في الجاهلية  
جسمه ألقاء ، واللقى كل شيء مطروح متروك .

(٧) ذكره السيوطي في الفتح الكبير « > ٣ ص ١١ ، أنه من حديث أنس في البخاري كتاب الأدب—  
والبيهقي وفي الطبراني في الكبير من حديث معاوية . وكتاب ابن صاكر عن أنس رضي الله  
عنه .

— ما لم تمل (١) = : قيد راجع إلى الأصل والمجهولة .  
 قال المصنف (٢) : والمشهور من هذين النوعين يعنى الأصل والمجهولة  
 أن تعتبر حالهما في الإمالة / ، فإن أميلت كبلى ومتى ثنى بالياء مسمى بما هي فيه ،  
 أولا فبالواو كلى وأما .

وفي الإيضاح : (٣) وما لم يسمع فيه تفخيم أو إمالة ، ولا عرف له اشتقاق .  
 فنص أبو الحسن أنه بالياء لغليتها على الطرف ، واتساعها (٤) مجالا في كلامهم ،  
 ولا أعرف له في ذلك مخالفا .

وقلبت ألفه — ياء — إن كانت بخلاف ذلك = : فيشمل ما ألفه رابعة كرمى  
 أو خامسة كالمرضى ، أو سادسة كالستدعى ، أو ثالثة بدلا من ياء كرمى في  
 إحدى اللغتين ، أو أصلا أميلت كبلى ومتى ، فجميع ذلك ألفه في الثانية ياء .

— لا إن كانت = : الألف — ثالثة = : لفظ . — واوى مكسور الأول = :  
 كرضى وربى ، — أو مضمومة = : كضحى وعلى ، فتقلب فيهما واوا كرضوان  
 وربوان وضحوان وعلوان ، — خلافا للكسائي = : في إجازته ثنية هذين بالياء  
 أيضا ، قياسا على ما ندر من قولهم : رضبان ، ولا خصوصية له من بين  
 الكوفية بهذا الرأي ، فقد نقله أصحابنا المغاربة عنهم قاطبة ، غير أن الكسائي  
 عميد عصابتهم وحامل لواء رياستهم وأسوتهم في عامة آرائهم . وقد يكون  
 سنهم في هذا مشافهة العرب بذلك .

وأما البصرية فلا يعرفون فرقا بين المفتوح وغيره .

والياء في رأى = : لبعض العلماء ، — أولى = : من الواو — بالأصل  
 والمجهولة مطلقا = : أى بمالة أم لا . قال المصنف (٥) ومن النحويين من لا يعدل  
 بالياء ، ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي ، لكونه أصل (٦) في المجهولة  
 أصلا يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين ، وإلى الياء إذا كانت موضع  
 اللام ، اعتلالا بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر منه عن ياء ، وأمر الثالثة (٧)

(١) في المتن تحقيق بركات « وشرح ابن مالك : ولم الخ وفي « : لم .. الخ باسقاط الميم والواو .

(٢) في شرحه للتسهيل « - ١ ص ٩٩ » .

(٣) في « : - ولم يسمع .. الخ .

(٤) في « : - في اتساعها .. الخ .

(٥) في شرحه على التسهيل « - ١ ص ٩٩ » بتصرف .

(٦) في « أ » ، - : أصلا .. الخ .

(٧) في « ب » ، - : الثلاثة .. الخ .

بالمعكس (١) . ونقل أثير الدين (٢) عن بعض البصرية : أن الأصل إن أميلت كيلي ، أو قلبت ياء في حال من الأحوال كعلي وإلى ولدى ثنيت بالياء وإلا فبالواو ، وهو اختيار ابن عصفور (٣) .

وقد نص سيويه على ثنية الثلاثة بالواو ، ولم يعتبر القلب . / - وتقلب (٤) واوا همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث = : كحمر او ان ، واقتصر عليه سيويه (٥) ، وحكى غيره استحالتها ياء .

وفي صنعة الكتاب للنحاس : إجازة الكوفية الأمرين ، وإنما أوتر قلب الهمزة ، لكونها زيادة محضة ، فهي بالابدال الذي هو أخ الحذف أجدر مع قصد الفرق .

وأما كونها واوا دون « ياء » فلوقوعها بين ألفين ، فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال ، لأن الياء إلى الألف أقرب من الواو ، ولتقارب الهمزة والياء .  
ثقلًا .

وبعض يؤثر استحالتها ياء ، حرصا على ما هو أخف ، ولا يرى في الياء ثقلًا أصلا .

---

(١) قال سيويه في الكتاب - ٢ ص ٩٢ : أعلم أن المنقوص . « المراد بالمنقوص هنا المقصور » إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست الزيادة كزيادة ألف حبل ، فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثنية ، لأنك إذا حركت فلا بد من واو أو ياء ، فالذي من الأصل أول .

وإذا كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . فأما ما كان من بنات الواو فمثل « قفا » لأنه من قفوت الرجل . تقول : قفوان . . .

وأما الفتى فمن بنات الياء ، قالوا : قتيان وفيه « وأما الفتوة والندوة فإنما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلهما ، مثل لقضو الرجل من قضيته . . . فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل ثنيت فيه الواو ، ولا له اسم ثنيت فيه الواو ، وألزم ألفه الانتصاب ، فهو من بنات الواو ، لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزم الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة ، إنما يكون ذلك في بنات الواو ، وذلك نحو لدى وإلى وما أشبههما . . . فإن جاء شيء من المنقوص ليس له فعل ثنيت فيه الياء ، ولا اسم ثنيت فيه الياء وجازت الإمالة في ألفه ، فالياء أول به في الثنية إلا أن تكون العرب قد ثنته » فتبين لك ثنيتهم من أي البابين .

(٢) وعبارته - ١ ، ظ ١٠ : وذهب بعض البصريين إلى أن الحكم في الألف المجهولة الأصل أنه تعتبر إمالتها كما ذكر آتفا أو انقلابها ياء في حال من الأحوال فإن أمليت . . الخ .

(٣) إذ قال في المقرب - ٢ ص ٤٥ : وان جهل الأصل ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإمالة ، فتقول في ثنية « بل » إذا سميت بها : بليان ، وان لم تمل قلبت وار ، فتقول في ثنية « عل » إذا سميت بها : بليان ، فإن لم تمل قلبت واوا ، فتقول في ثنية « عل » إذا سميت بها : علوان .

(٤) في بعض نسخ المتن : وتبدل .

(٥) قال في الكتاب - ٢ ص ٩٥ : أعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في الثنية والجمع بالواو والنون في الرفع . . . فان كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فإنك إذا ثنيت أبدلت واوا كما تفعل ذلك في قواك : خنفساوى وكذلك إذا جمعتها بالياء .

- وربما صحت (١) = : فليل حمراءان حكاها السجستاني ، وابن الانباري والمازني ، وعن العرب في زكرياء الاقرار والقلب واوا. (٢).

وقال السيرافي : وما استثقل وقوع الألف بين واوين فعدل به عن القياس قولهم في ثنية (٣) : لأواء وعشراء : لأواءان (٤) وعشراءان .

وفي المخصص (٥) لابن سيده : استحباب الكوفية في ألف التأنيث الممدودة كائنا قبلها واو : أن تنثى بالهمزة تارة وبالواو أخرى نحو حلواء ولأواء ، وأبي ذلك البصرية .

- أو قلبت ياء = : فليل حمرايان وهما لغة فزارية ، حكاها المازني .

قال المصنف (٦) : وكلاهما يعني الصحة والقلب ياء نادر .

- وربما قلبت = : الهمزة - الأصلية = : كقراء ووضاء ، - واوا = :

فليل : قراوان ووضاوان رواه أبوعلی ، ولم يذكر سيويه (إلا) (٧) الاقرار .

- وفعل ذلك = : القلب واوا بالهمزة - الملحقه = : ففيه تسامح ، لأن

الإلحاق جعل مثال على آخر ، ليعامل معاملته ، فعلباء مثلاً لعصبة في عنق البعير ملحق بسرداح / للناقة الطويلة على وجه الأرض بواسطة ما زيد عليه ، وليس الملحق حقيقة هو الهمز .

وفي شرح الدماميني (٨) : ولك أن تجعل الملحقه صفة الكلمة فلا تسامح .

قلت : غير أن فعل ذلك إنما هو حقيقة بالهمزة لا بالكلمة ، فقد تخلص

من التسامح بالتسامح .

- أولى من تصحيحها = : فعلباوان بالواو أولى من علباءان بالهمزة ،

ويجب أن همزة علباء بدل من ياء لاستقرار الإلحاق بالياء ، بدليل درجابه دون الهمزة . فالياء هي الملحقه بناء علباء ودرجاء ببناء قرطاس .

وقضية كلام المصنف أن الهمزة هي الملحقه وإنما هي بدل .

والهمزة - المبدلة من أصل = : ككساء من ذوات الواو ، ورداء من ذوات

الياء . - بالعكس = : من الملحقه فاققرارها أولى من قلبها ، فكساءان أورداءان

أولى من كساوين ورداين ، وهو رأى بعض أصحابنا المغاربة .

(١) في المتن تحقيق بركات : صححت ... الخ .

(٢) في « - : ياء ... الخ .

(٣) في تنقيح « ساقطة من « ب » .

(٤) في « - : لأواء أن ... الخ . (٥) « ١٥ ص ١١٢ بتصرف .

(٦) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٠١ » .

(٧) « إلا » ساقطة من « - » (٨) « ١ ص ٣٢ و » .

وقال الجزولي : ( ما انقلبت فيه عن أصل أو زائد ملحق بالأصل . فاجره إن شئت على الأصل أو أردت على الزائد ، والأول أحسن ، فسوى بين المسألين ، وجعل الأجراء على الأصل فيهما أحسن ، وهكذا نص سيويه غير أنه عكس فجعل قلب همزة علباء أكثر منه في همزة كساء . (١) )

وقال الأخفش في النسخة الوسطى : وإن كان شيء من الممدود مهموزاً لغير التانيث كغطاء وقضاء وعلباء وحرباء فتثنيته بالهمزة ، كغطاءين وقضاءين وحرباءين وعلباءين ، وإن شئت فبالواو وهي لغة ، فبدأ بالأحسن وهو الاقرار ثم حكى أن غيره لغة ، وسوى بين المبذلة من أصل والملحقة به (٢) . /

— وقد تقلب = : المبذلة من أصل ، — باء = : كما في كتاب الهمز (٣) لأبي زيد أنها لغة ثالثة فزارية نحو كسايا (٤) وسقايان .

وفي البسيط : أجاز القراء والمازني قلب همزة حمراء باء قالوا : وهي لغة ، قال المازني : رديئة .

— ولا يقاس عليه = : أي قلبها — خلافاً للكسائي = : والمازني والقراء .

وفي شرح الدماميني (٥) : بل والكوفية قاطبة .

قلت : ولم أقف عليه لغيره ، ولو سلم فالجواب ما أسلفناه جواباً عن قول (٦) المصنف قبل خلافاً للكسائي .

قال أثير الدين (٧) : والحق القياس ، لأنها لغة فزارية ، وما كان لغة لقبيلة قيس عليه .

قلت : وقصر الدماميني فعزى ذلك لابن قاسم .

— وصححو مذكروين = : بكسر الميم والذال المعجمة ، وهما طرفا إلية الإنسان والفرس ، وجابا الرأس ، قال عنتره :

أحولى تنفضى أستك مذرويهما \* لتقتلني بها أنا ذا عماراً (٨)

(١) قال في الكتاب - ٢ ص ظ ٩ ، ٩٥ : أعلم أن كل ممدود وكان منصرفاً فهو في الشنية والجمع . . . وذلك نحو قولك : رداً آن وكسا آن وعلبا آن فهذا الأجود الأكثر . . . وأعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحربا وان شيهوما ونحوهما بحمراء . . . وعلبا وان أكثر من قولك كسا وان في كلام العرب لشبهها بحمراء .

(٢) في « : منه . . الخ .

(٣) لم يوجد هذا الكلام في كتاب الهمز الذي لدى .

(٤) في « : كساء ان . . الخ .

(٥) - ١ ص ٣١ ظ .

(٦) « قول » ساقطة من « = » .

(٧) في شرحه للسهيل « - ١ ص ١٠٦ .

(٨) هذا البيت هو أول قصيدة عنتره التي سبق الحديث عنها في ص ٣٧٣ . وانظر الأمال الشجرية

- ١ ص ١٩ . ابن يعيش - ٢ ص ٥٦ - ظ ص ١٤٩ - المقتضب - ١ ص ١٩١ ديوانه ص ١٢٤ .

وقال ابن قتيبة (١) : المذروان طرقا كل شيء ، والقياس مذريان لوقوع الألف رابعة ، كآلف معزى ، غير أن الكلمة / لما (٢) انبتت على علم التأنيث صحت صحة واو شقاوة لذلك .

قلت : وبه يندفع قول الدماميني : وهذا يرد اعتراضا على قولنا في المقصور إذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير .

ونص القائل أبو علي (٣) أنه لا يفرد البتة ، وأبو محمد بن السيد عن أبي عبيد عن أبي عمرو حكاية مذكرى مفردا .

قال ابن السيد : ( وأحسب أن أبا عمرو قاسه ، ووهم في حكايته عن أبي عمرو كما وهم في أشياء كثيرة .

وقال المبرد (٤) : فلان يضرب أصدره وأزدره ، ولا ينطقون فيه بمفرد (٥) ) وفلان يضرب مذكرويه وهما ناحيته ، وإنما يوصف بالخيلاء .

— وثاني = بكسر المثناة أوله تشبة ثنى كردى ، وهما طرقا العقال ، وقالوا : عقلته بثناين ، وأطبقوا أن قياسه بثناوين أو ثنائين ، لأن بعد الألف الزائدة حرف علة ، فلو أفرد أبدل همزة ، وهى بدل من أصل ، فيأتي فيها الوجهان من الاقرار والابدال ، غير أن الكلمة لما انبتت على التشبة صار كالتثنية على علم التأنيث كسقية .

(١) هو : عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب الدينورى النحوى القوى . روى عن أمثال اسحاق بن راهويه ، ومحمد بن زياد الزياتى « وأبى حاتم السجستاني ، وروى عنه ولده ، وابن درستويه ، ومن ما كلفاته : غريب القرآن ، غريب الحديث ، مشكل القرآن « مشكل الحديث ، أدب الكاتب ، وغير ذلك كثير . توفي عام ( ٢٧٦ ) . انظر : « الزهرة ص ٢٠٩ - الانباه ح ٢ ص ١٤٣ - البغية ح ٢ ص ٦٣ - هدية العارفين ح ١ ص ٤٤١ وفيات الأعيان ح ٣ ص ٤٢ » في « ح - ما . الخ .

(٢) هو أبو علي اسماعيل بن القاسم القائل البغدادي ، كان عالما باللغات ، نحويا ، اخباريا ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى الموصلي ، والبغوى ، ودخل الأندلس في عهد عبدالرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : « النوادر والآمال ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الاندلسيين الزبيلى ، وتوفي سنة ( ٣٥٦ ) انظر : « المعبر ح ٢ ص ٣٠٤ - الانباه ح ١١ ص ٢٠٤ - البغية ح ١ ص ٤٥٣ - هدية العارفين ح ١ ص ٢٠٨ » .

(٣) انظر : كتابه : الكامل ح ١ ص ١٠٠ ، وفي المختضب ح ١ ص ١٩١ : قولهم : مذكروان ، وفلان ينقض مذكرويه ، وإنما حق هذا الياء ، لأن الألف رابعة ، ولكنه جاء بالواو ، لأنه لا يفرد له واحد ، فهو بمنزلة ما بنى على التأنيث مما لا مذكر له .

وقال ابن الشجرى في أماليه ح ١ ص ١٩ : « المذروان » : جانبيا اليتين المقترنان ، ومن كلام العرب : جاء ينقض مذكرويه ، إذا جاء يتهدد ، وهذا الحرف بما شذ عن نظائره ، وكان حقه أن يصير واؤه الى الياء ، كما صارت الياء في قولهم : ملهيان ومغزيان : لأن الواو متى وقع في هذا النحو طرقا رابعا فصاعدا . وصحت الواو في « المذروين » ، لأنهم بنوه على التشبة « فلم يفردوا فيقولوا : مذكرى ، كما قالوا : ملهى ، فصحت لذلك كما صحت الواو والياء في الملاوة والنهاية « فلم يقلبا إلى الهمزة ، لأنهم بنوا الاسمين على التأنيث . الخ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ح - » .

قلت : وبه أيضا يندفع قول الدمامي : ويرد هذا أيضا اعتراضا على قولنا في الممدود الذي همزته بدل من أصل : أنه يجوز فيه الاقرار والقلب واوا ، لأن مفردهما في التقدير مذكرى كمعزى وتناكروا ، على أن اندفاع كليهما بما في المتن يعد تعليلا ، كما نريدهما إيضاحاً ، فلا موقع للإيراد رأساً ، ولا للتصدي لدفعه . فكل من المسألتين (١) وارد مورد الاستثناء من كل من قاعدتي المقصور والممدود .

وقد يريد الدمامي بالاعتراض غير ما يراد بالتعقب من الرد والانتقاد ، كما يقتضيه لحن الخطاب وفحوى الكلام ، وعليه فلا إيراد ، وهو الحق والانصاف وقال أبو عبيد في الغريب المصنف : ثبت البعير بثناين غير مهموز ، وهو أن تعقل يديه جمعياً بعقالين ويسمى ذلك الثناية ، وعليه فهو من باب خصين وإلين .

- تصحيح شقاوة وسقاية = : نصب على المصدر النوعي / مثل ضرب الأمير ، أى صححوا هاتين الكلمتين ، أى حرّفي العلة في آخرهما تصححاً مثل تصحيح شقاوة وسقاية . وهو لف ونشر مرثب الأول وهو شقاوة للأول وهو مذروان ، والثاني وهى سقاية للثاني وهو ثنايان ، الواو للواوى والياء لليائى .

- لزوم علامتى الثنية والتأنيث = : أى صححوا كلا من كلمتى مذروين وثنائين لبنائهما على الثنية لزوماً كما صححوا واو شقاوة وياء سقاية لبناء كلمتيهما على التأنيث وعدم انفكاكها عنهما ، حتى كأن حرف العلة وقع وسطاً .

وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح = : لذكر ومؤنث - القياسية = : أما غيرها فقد يتساوى الحكماء نحو : حلائل أسودين وأحمرين ، والعانسون وقد يتخالفان نحو : بنين وعلائين وربعين ، فإن مقتضى القياس في ابن ابنون كما يقال في الثنية : ابنان بإثبات الهزة ، وفي ربعين : ربعات ، وفي علانون : علانيات ، كما يقال في الثنية : ربعتان وعلانيتان بثبات الياء والتاء جميعاً .

- حكم ما ألحق به علامة الثنية = : فيثبت له مجموعاً بالواو والياء وبالألف والتاء من التغير وعنده ما ثبت له مثنى .

والحاصل : أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل (إذا جمع جمع التصحيح لحقته العلامة دون تغير ، كما لحقته علامة الثنية ، وأن الممدود

(١) أى « مذروين » وثنائين .

الذى همزته غير أصل (١) ينال همزته في جمع التصحيح ما نالها في التثنية (٢) ،  
 فيقال في زيد وهند وعلى ، وأمر مقضى ، ونخبو ، وأمر مرجو ، وأمر مرحأو  
 وارجاء ، وزكرياء ، وصحراء ، وعطاء علما لرجل ، وسماء : زيدون  
 وهندات وعليون (٣) وأمور مقضيات ونخبون ، وأمور مرجوات ، ورجال  
 مرجثون وأمور مرجثات وارجاءات ، وزكرياءون وصحراوات وعطاءون  
 وسماءات فتصحح ما تصحح في التثنية وتعل ما أعلى فيها (٤)  
 وأجاز المازني : قلب واو حمراون همزة كما قالوا / إدعون .

قال أثير الدين (٥) : وهو غلط لعروض ضمة الواو فهو كواو لتبلون  
 ونحوه .

— إلا أن آخر المقصور = / كمصطفى — والمنقوص = : كالقاضى ، يحذف  
 — في جمع التذكير = : كالمصطفون والقاضون ، — وبلى علامته = : أى جمع  
 التذكير وهما الواو والياء ، — فتحة المقصور = : نحو « وإنهم عندنا لمن المصطفين  
 الأخيار (٦) » ، — مطلقا = : أى سواء كانت منقلبة عن أصل كالأعلى ،  
 أو زائدة كحبلى اسم رجل ، فيقال : جاء الأعلون والحبلون ، ورأيت  
 الأعلىين والحبلين ، ومررت بالأعلىين والحبلين .

وأفاد قوله : في جمع التذكير امتناع الحذف في جمع التأنيث ، ووجه  
 الفرق استثقال علامة جمع التذكير ، فلا تجامع ياء المنقوص ، ولا الياء والواو  
 المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامتا تصحيح المؤنث والتثنية خفيفتان مجازان  
 تجامعهن ، أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولا حرف أخف منها ،  
 وأما علامة التثنية فالألف رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً ، بخلاف  
 ياء الجمع فإن متلوها مكسور .

— خلافا للكوفيين في إلحاق ذى الألف (٧) الزائدة = : سواء كانت للتأنيث  
 كحبلى ، أو إلحاقا كأرطى ، أو تكثيراً كقبعثرى أعلاماً للمذكرين ، —  
 بالمنقوص = : فيضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونها مع الياء ، ويحذفون الألف ،  
 فيقولون : حبلون وحبلين كما يفعل بالمنقوص نحو قاضون وقاضين ، ولا يفعلونه  
 بغير الزائدة ، بل يفتحون متلو الواو والياء كما مر .

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٢) « في التثنية » ساقط من « ب » .

(٣) « وعليون » ساقط من « ب » .

(٤) من قوله : « الحاصل أن » الى هنا منقول من شرح المصنف بدون نسبة إليه .

(٥) في شرحه على التسهيل « ب » ص ١٠٧ .

(٦) سورة ص ، آية ٧ ظ.

(٧) « الألف » ساقطة من « ب » .

قال المصنف (١) : وأجازوا الوجهين في الأعجمي لاحتمال الزيادة وعدمها ، نحو عيسى فإنه عبراني أو سرياني .

ونقل أصحابنا المغاربة الخلاف عن الكوفية في المقصور مطلقا ، ولم يفصلوا عنهم في الزيادة ولا في الأعجمي .

فقالوا : أجاز الكوفية ضم متلو الواو وكسر متلو الياء حملا على غيره من جمع السلامة ، وليس مسموعا ولا جائزا قياساً .

قال أثير الدين (٢) : وقال بعض وأظنه الرمازي (٣) . ما ظننت أحداً يقوله وكنت أتعجب لقول سيبويه : والضم خطأ حتى رأيته لبعض الكوفية ، على أن ابن ولاد قد حكى في المقصور والممدود أن منهم من يقول : موسون وعيسون بضم السين ، وهي لغة لم يذكرها سيبويه ، ولعلها وردت في بعض ألفاظ شدت عن القياس .

- وربما حذف = : الألف الزائدة ، - خامسة = : كالحوزلى بفتح الحاء والزاء لمشية / فيها تكسر وتفكك .

فصاعدا = : كضبطرى بضاد معجمة مفتوحة فباء موحده مفتوحة ، ففين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء قالف مقصورة ، للأحمق الذي لا يعجبك .

في التثنية والجمع بالألف والتاء = : حكى القراء : خوزلان وضبططران والخوزلات والضبططرات ، وقالوا : هراوات بفتح الهاء جمع هراوى الذى هو جمع هراوة بكسرها ، وأنشد :

تروح في عمية وإعانة . على الماء قوم بالهراوات (٤) هوج (٥)

قال المصنف (٦) : وهو دليل أن ذا الألف الأصلية قد يتزل منزلة ذى الألف الزائدة ، ولم يتعرض في الأصل لحذف الأصلية .

(١) في شرحه التسهيل - ١ ص ١٠٥ - بتصرف .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٨ .

(٣) هو : عل بن عيسى بن عل بن عداقة أبو الحسن النحوى المعروف بالرومانى ، أخذ عن أبى بكر بن السراج وابن دويد ، وأخذ عنه أبو القاسم الدقيقى .  
قال ابن النديم : من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين ، تفنن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن ، والنحو والكلام ، كثير التصرف والتأليف - وذكر له ثمانية عشر كتابا منها : « شرح كتاب سيبويه » و « نكت سيبويه » و « أغراض سيبويه » وغير ذلك . ولد عام ( ٢٩٦ - وتوفى عام ٣٨٤ ) .

انظر : « الفهرست ص ٦٣ - الانباه - ٢ ص ٢٩٩ - النزهة ص ٣١٨ - البية - ٢ ص ١٨٠ .

(٤) في « » هراوة :

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٥ - ، والأثير في التذييل والتكميل - ١ ص ١٠٨ - ولم أعرف قائله . وانظر معاني القرآن للفراء - ٢ ص ٨١ .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٥ .

وفي شرح الدمامني : وفي هراوات شذوذات ثلاثة ، جمع صيغة منتهى  
الجموع ، وعلم قلب الألف ياء ، وحذفها مع كونها في أصل ، إذ هي بدل  
لام الكلمة ، وليست نفسها أصلا .

قلت : وهذا ضروري محله علم التصريف ، غير أن ناقل ذلك ومجيزه القراء  
ورأيه أن (١) هراوى وأشباهه (٢) ليست مجموعا على فعائل فيلزمه ما قاله الدمامني  
تقليداً للمصنف ، بل هو عنده فعالا ، فالألف على رأيه زائدة ، لا لام الكلمة (٣)  
على أن ما عزاه المصنف من ذلك للكوفية عزاه الفارسي للبغدادية ، وزينه في التذكرة  
بشذوذ المسموع منه ، وفساد قياسه على النسب ، لأنه باب تغيير .

— وكذا الألف والهمزة من قاصعاء = : وهو أحد مجرى البربوع ، —  
ونحوه = : كخنفساء وعاشوراء وباقلان وقرقصاء فتحذفان أى الألف الخامسة  
والهمزة حذف ألف المقصور الخامسة ، فتقول : قاصعان وخنفسان وعاشوران  
وباقلان وقرقصان . — ولا يقاس (٤) على ذلك = : المسموع من حذف ألف  
المقصورة المزيدة / خامسة فصاعدا ، ولا (٥) على حذفها والهمزة من قاصعاء  
لقلة الوارد من ذلك .

— خلافا للكوفيين = : في اقتياسهم عليه .

قال المصنف : (والمصنفون (٦) من غيرهم يقبلونه غير منقاس) . و«من»  
في قوله بيانية لا تبعيضية لما في الإفصاح عن ابن الأنباري : أنهم قالوا : خنفسان  
وحوصلان سماعا ، وقاس عليه مثل صورياء وزكرياء وأروياء ، وأشباهها  
من ذى ألفين بعد أربعة فصاعدا . وحكى غيره باقلان .

(وعاشوران ، ولم يحك شيئا من ذلك سيبويه ولا أجازة ، وإنما هي شواذ ،  
قال (٧) : وحكى جميع ذلك السيرافي عن الكسائي (٨) وعامة الكوفية قال :  
ولا يعرفه أصحابنا ولا يثبتونه ، فصح أن غير الكوفية لا يرى ذلك .

ونقل أثير الدين (٩) عن بعض أصحابنا المغاربة في المقصور الزائد على ثلاثة :  
الإجماع على تثنيته بالياء . وهو خلاف ظاهر المتن / .

(١) في « - » : ولا يقال على ذلك أن الخ .

(٢) في « - » : وشبهه . (٣) في « ب » : لا لام كلمة .

(٤) في « - » : ولا يقال على غ .

(٥) « ولا » ساقطة من « - » .

(٦) في « أ » ، ب : والتصنفون . الخ .

(٧) أى : ابن الأنباري .

(٨) ما بين القوسين ساقط من « - » .

(٩) في شرحه للتسهيل « - » ص ١٠٩ .

وعن أبي الحسن بن سيدة (١) إجازة الكوفية فيما طال من الممدود حذف حرفيه الآخرين ، وعليه فقول المصنف : ولا يقاس على ذلك راجع إلى قوله : وكذا الألف والهمزة لا إليهما ، والألف المزيدة ، لأنه أقرب مذكور ، غير أن قضية كلامه في الشرح كما قررناه رجوعه للمسألتيين جميعا .

— وحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه = : بخلاف تثنية ما هي فيه فلا تحذف كفتاتان وفاضمتان .

— فيعامل معاملة مؤنث عار منها = : أى التاء — لوصح (٢) = : غير أن متلو التاء المحذوفة إن كان ألفا ردت إلى أصلها فتقول : فتيات وقنوت في فتاة وقناة ، أو همزة مبدلة فكما لها في التثنية ، فتقول : في سقاة وباقلأة : سقاعات وباقلئات .

قلت : وعزو الدماميني (٣) بعض ذلك لابن قاسم قصور ، إذ لا خصوصية له به .

ومثل المصنف (٤) بسماوات .

قال أثير الدين (٥) : وهو ما غلط فيه ، إذ ليس مما الكلام فيه (٦) لفقدان التاء .

قلت : فظهر لإيهام قول الدماميني (٧) إثر نقله ذلك قلت : التمثيل هنا بسماء (٨) سهو ، إذ ليس مما نحن فيه . لأن الإتيان بأداة الحكاية مما يوهم الاختراع والعندية ، وإن كان هذا أمراً واضحاً لا يمتري فيه ، لا يقال : ألف باقلأة للتأنيث ، فكيف لحقتها التاء ، لأننا نقول : وقع في الصحاحين (٩) الباقلا مشدد اللام مقصور ، فإذا خففت ومددت الواحدة باقلأة فصرحا أن الألف/ فيه للتأنيث .

(١) وعبارته في المخصص « ح ١٥ ص ١١٦ » : وقد حكى الكوفيون أشياء لم يذكرها البصريون ، فقالوا : يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الآخرين ، فأجازوا في « قاصماء وخنفساء وما ثياه » ونحو ذلك أن يقال : قاصمان ، وماثيان ، وقاصماوان ، وماثياوان . الخ .

(٢) في « المتن تحقيق بركات » : « صحيح . . . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٢ ظ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١٠٥ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١٠٩ » بتصرف .

(٦) « فيه » ساقطة من « ح » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٢ ظ » .

(٨) في « ح » : بسماوان . الخ .

(٩) انظر « الصحاح للجوهري » ح ٢ ص ١٥٧ .

وقد توهم ابن هشام : أنهاله ، فحكم بعدم صحة المثال ، قال : ولا أعرف سقاة ، ونسب للمقصور ، إذ في الصحاحين : (١) وامرأة سقاة وسقاية .

— ويقال في المراد به من يعقل من : أب وابن وأخ وهن وذى : بنون = وشواهد لا تحصى — وأبون = قال المصنف (٢) : كقراءة بعض السلف : « قالوا نعبد إلهك وإله أبيك (٣) » لتبيينه بثلاثة : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، وفيه تسمية العم أبا تجوزا ، ويحتمل أنه مفرد ، مبدل منه إبراهيم معطوفا عليه والداه ، على البديل التفصيلي ، وحينئذ فقد جعل إبراهيم وحده أبا ليعقوب تشريعا له (٤) ، لكونه أبا له ، فيكون أقل (٥) تجوزا لخروج إسماعيل بذلك عن الأبوة ، وليس في عمود نسبه ، ومن قرأ بالجمع أو توهم الجمع في أبيك فقد أكثر المجاز فجعل العم أبا وقال أبو طالب :

ألم ترني من بعدهم هـ  
بفرقة حسر من أين كرام (٦)  
(أى النبي صلى الله عليه وسلم) (٧)  
وأشد ابن دريد : (٨)

- (١) انظر : « الصحاح الجوهري » ٢٠ ص ٤٩٦ .
- (٢) في شرح التسهيل ١ ص ١٠٦ .
- (٣) سورة البقرة آية : ١٣٣ . قال ابن جني في المحتجب ١ ص ١١٢ : ومن ذلك قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبى رجاء بخلاف : إله أبيك « بالتوحيد . قال أبو الفتح : قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له ، وذلك أن أكثر القراءة : « وإله آبائك » جمعا كما ترى ، فإذا كان « أبيك » واحدا كان مخالفا لقراءة الجماعة ، فحتاج حينئذ إلى أن يكون « أبيك » هنا واحدا في معنى الجماعة ، فإذا أمكن أن يكون جمعا كان كقراءة الجماعة ... وطريقة ذلك أن يكون أبيك جمع « أب » على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى آباء أحرار ... ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق « فابدل الجماعة من أبيك » فهو جماعة لا جمالة ، لاستحالة ابدال الأكثر من الأقل ، فيصير قوله تعالى : « وإله أبيك » كقوله : وإله ذؤيبك ، هذا هو الوجه .
- (٤) في « هـ » : بكونه . الخ .
- (٥) في « هـ » : وأما تجوز . الخ .
- (٦) ورواية البندادي في الخزائن ج ٢ ص ٢٧٥ وألم تر أنى . البيت ، ومثله رواية ابن جني في المحتجب . قال ابن جني في المحتجب ١ ص ١١٢ على قراءة ابن عباس والحسن لقوله تعالى : « وإله أبيك » : على أنه أبين حذف النون للاضافة ، قال أبو طالب : ألم تر أنى من بعد . البيت . ما بين القوسين ساقط من « هـ » .
- (٧) هو : أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي ، أخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبى الفضل الرياشي ، وعبد الرحمن ابن أخى الأصمعي ، حتى أصبح من أكابر علماء العربية ، وألفه ، والأنساب ، والأشعار ، وتعلم عليه أبو سعيد السيرافي ، وأبو عبيد الله المرزباني ، ويكفيه دلالة على ما عليه من العلم كتاب الجهرة ، والاشتقاق ، وله كتب أخرى أوصلها ابن النديم إلى تسعة عشر كتابا . ولد عام ( ٢٢٣ - وتوفي عام ٣٢١ ) .
- (٨) انظر : « الفهرست » ص ٦١ - أنزهة ص ٢٥٦ - الأنباة ٣ ص ٩٢ - البقية ١ ص ٧٦ .

كريم طابت الأعراف منه . وأشبه فعله فعل الأبين (١)

قلت : وأنشدته الدماميني (٢) فعل الأخينا ، وهو خلاف ما أنشدوه

وقال :

فلما تبين أمواتنا بكين . وفديتنا بالأبين (٣)

— وأخون = : أنشد ابن دريد :

كريم لا تقصيره الليالي . ولا اللأواء عن عهد الأخينا (٤)

وأنشد الفراء :

فقلنا اسلموا إنا أخوكم . وقد برئت من الإحسن الصدور (٥)

وأنشد غيره :

وما رحم الأهلين أن سالموا العدا

بمجديه إلا مضاعفة الكرب (٦)

ولكن أخوالمراء الذين إذا دعوا

أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

وقال :

وكان لنا فزارة عم سوء . فكنت له كشر بنى الأخينا (٧)

(١) هذا البيت ذكره ابن دريد في « جمهرة اللغة » ٣ ص ٨٥ ظ ولم ينتسبه لقائله ، وكذلك فعل ابن منظور في اللسان مادة « أبى » ١٨ ص ٦ برواية كريم .. يفد بالأعم وبالأبينا . ولم أعرف قائله .

(٢) في شرح التسهيل ١ ص ٣٢ ظ .

(٣) قائله : زياد ابن واصل السلمي من جملة أبيات ، كذا قال ابن السيرافي في شواهد الكتاب ، والبغداد في الخزائن ، وزياد بن واصل من شعراء بنى سليم ، وهو جاهل ، وقد ذكر البيت سيوي في الكتاب نقلا عن الخليل بن أحمد جوابا عن سؤال والي أن قال : وأنشدنا من نث به : فلما تبين . . البيت راجع : « الكتاب » ٢ ص ١٠١ - شرح أبيات سيوي ٢ ص ٢٥٢ - الخصائص ١ ص ٦ ظ - الخزائن ٢ ص ٢٧٥ - المحتسب ١ ص ١١٢ .

(٤) ذكره ابن دريد في جمهرة اللغة « ٣ ص ٤٨٥ » من غير نسبة لقائل ، واستشهد به الأثير

في شرح التسهيل ١ ص ١١٠ ، ولم أتمكن من العثور على قائله .

(٥) قائله : العباس بن مرداس يخاطب ثقيفا بعد هزيمتهم مع هوازن في غزوة حنين ، كذا في سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢ ص ٢٩٢ وكذلك نسبه له المبرد في المقتضب ٢ ص ١٧٤ - وانتظر : مجالس العلماء ص ٣٣٠ - والأمال الشجرية ٢ ص ٣٨ - الخصائص ٢ ص ٤٢٢ - واللسان مادة « أخا » ١١٨ ص ٢١ - الخزائن ٢ ص ٢٧٧ .

(٦) ذكر البيهقي ابن مالك في شرح التسهيل « ١ ص ١٠٦ » ولم أعرف قائلهما .

(٧) قائله : عقيل بن علفة المري من مرة غطفان ، كذا في نوادر أبي زيد ، وقال : البغدادى في الخزائن : أنشدته الصاعاني في العباب ونسبه الى رافع بن هريم وقد رجعت الى ديوان رافع فلم أجده فيه . . والظاهر أن هذا البيت لعقيل بن علفة ، وعقيل من شعراء الدولة الأموية ، وهو من القصاص المجيدين . راجع : « النوادر ص ١٩١/١١١ - المقتضب ٢ ص ١٧٤ - الخزائن ٢ ص ٢٧٦ - اللسان مادة « أخا » ١٨ ص ٢١ .

- وهنون = : قال :

أريد هئات من هنين وتلتوى \* على وأني من هنين هئات (١)

- وذوو = : ولا يستوفي العدد شواهد ، والقياس في هذه الألفاظ موافقتها  
الثنية ، غير أنها خالفت ، فقياس ابن ابنون كابنين مثني ، ولكنهم لما حذفوا  
همزة الوصل فتحوا الباء تنبيهاً أن أصلها الفتح ، وقياس أب وأخ وهن أبوون  
وأخوون وهنوون ، برد لاماتها كالثنية ، غير أن التصريف اقتضى حذف  
الواو ، وأما ذوو فلا موقع لذكره هنا لموافقة الثنية .

وفي شرح الدماميني (٢) : كذا قالوا .

قلت : ويحتمل نحو أبون وجهين أحدها : أن الأصل أبوون ثم أتبعوا  
إتباعهم في المفرد المضاف ، ثم استقلوا فحذفوا الحركة من لام الكلمة ، ثم  
حذفوا اللام للساكنين .

قلت : ولم يزد في هذا الوجه على أن فسر وجه اقتضاء التصريف حذف  
الواو وهو ما أطبقوا عليه .

قال المصنف (٣) : وأما قولهم في أب وأخ وهن : أبون وأخون وهنون ،  
فأصله : أبوون وأخوون وهنوون بالإتياع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً ،  
فالتقى ساكنان فحذف سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرة لفظاً (٤) لوأو  
الجمع . ويقال في غير الرفع : أبين ، والأصل : أبين ، ثم عرض السكون  
والقلب والحذف .

وقال أثير الدين (٥) : لما اتبع في الاعراب متلو الآخر حذفت الضمة من  
الواو رفعاً ، والكسرة من الياء جرّاً ونصباً ، فاستحالت لكسرة متلوها ياء /  
فالتقت الواو ساكنة مع واو الجمع ، والياء ساكنة مع ياء الجمع ، فحذفت  
للساكنين . ثم قال الدماميني (٦) : والثاني : أنهم لم يردوا اللام ، بل استعملوه  
ناقصاً كحالاته مفرداً غير مضاف ، وهذا أسهل ، وهو الذي يتمشى عليه ظاهر  
كلام المصنف ، لأنه بصدد ما اختلف (٧) فيه حكم الثنية والجمع .

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٧ - وذكر في لسان العرب - ٢ ص ٢٠٤  
ص ٢٤٢ « ولم ينسب أحدهما ، ولم أعرف قائله .

(٢) « - ١ ص ٣٢ ظ ، نقل بتصريف .

(٣) في شرح التسهيل « - ١ ص ١٠٥ .

(٤) في « - : للفظ الواو في الجمع .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٩ ظ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « - ما اختفى فيه . الخ .

قلت : لا نسلمه ، وإنما يتمشى على الأول كما صرح به المصنف فيما أورد عليك من كلامه ، وأطبقوا عليه رعباً للمخالفة الصورية المقتضاة للتصريف .  
وأيضاً فقد تظافرت نصوصهم على أن من لغته النقص في الأسماء الستة التزمه في عامة أخواتها ، أفراداً وثنية وجمعا ، غير مخالف بينها ، كما خالف هوبينها ، بإجراء الجمع على من لغته النقص ، والثنية على من لغته التمام ، فاندفع قوله (١) :

وعلى التقدير الأول : لا تخالف بينها في التقدير ، وإن حصل اختلاف عارض ، وكذا القول في أخواته هـ .

فأنت خير بما هو الحق في ذلك مما عليه المصنف وغيره ، من اعتبار التحالف الصوري ، وبفساد تمشية كلام المصنف على الوجه الثاني .

ثم قال (٢) : ولا يمكن على الوجه الأول أن يقال : لم يتبعوا ، ثم لما ردوا اللام قبلوها ألفاً ، ثم حذفوها للساكنين لاقتضائه بقاء العين مفتوحة كما في المصطفين .

قلت : وهذا من الظهور والابتدال ، بحيث يتحاشى مثله من الفضلاء أن يورده في كتابه .

وأما ذو فليل : فيه ذوو بتصحيح العين (٣) بعد فتحة ، ولم يفعل به من (٤) الاتباع مافعل بأخواته ، لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لاه ، فتخلص من ذلك بردفائه إلى حركتها الأصلية ، كما فعل في الثنية . قال المصنف (٥) : ولو قيل في جمع حم : حمون لم يمتنع غير أنني لا أعلم أنه سمع .

ورده أثير الدين (٦) بأن القياس يأباه لشلوذ جمع أخواته هذا الجمع فلا يستعمل قياساً / عليها هـ .

وأفاد قول المصنف : من يعقل أن غيره إنما يجمع بالآلف والتاء .

- وفي بنت وابنة وأخت (٧) وهنة وذوات : بنات = : في كل من

(١) أي الدمايني .

(٢) أي الدمايني في المرجع السابق .

(٣) « العين » ساقطة من « هـ » .

(٤) « من » ساقطة من « هـ » .

(٥) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١٠٧ .

(٦) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١١٠ .

(٧) في « أ ، ب ، ح » : وهنات .

جمع بنت وابنة ، المقول في تثنيتهما بنتان وابنتان ، فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة .

— وأخوات = : بحذف التاء ، ورد المحذوف ، بخلاف التثنية ، فالمقول فيها أختان ، وكان القياس بنتان وأختان في بنت وأخت ، لتغير البنية لأجل تاءيهما (١) ، وإسكان ما قبلها ، فأشبه تاء ملكوت ومن ثم جمع بينها (٢) يونس وبين ياء النسب ، غير أنه هنا وافق على امتناعها ، لأن لحاقها وإن خالف لحاق تاء التأنيث ، فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها مؤنث ، ولفظها كلفظ المستقبل دلالة على التأنيث .

— وهنات = : من غير رد كالتثنية ، وإنما أوردتها تنبيها على (٣) أن لها استعمالين : مخالفة وموافقة ، وإلا فحذف التاء بانفراده لا يعد مخالفة .  
قال :

فقلت لي النفس أشعب الصدع واهتبل  
لأحدى الهنات المضلات اهتبالها (٤)

— وهنات = : فردها خلاف التثنية فهو نظير سنوات وعضوات  
قال :

أرى ابن نزار قد جفاني وملني \* على هنات كلها متتابع (٥)

— وذوات = : بغير رد وجوبا ، وفي التثنية وجهان : ذاتا وذواتا ، فهي نظير القنوات في قناة ، في وجوب حذف ثانيتهما ، فباشرت الألف المتقلبة من العين ألف الجمع ، فاستحقت الفتح والرد ، فقيل : ذوات بحذف اللام ، ولوردت قيل ذويات ، وهي عند سيبويه ياء .

— وأمها = : بزيادة الهاء خلاف التثنية — في الأم من الناس أكثر من أمات = : بموافقة التثنية التي هي القياس ، وكان حق «أم» أن لا تجمع هذا الجمع ، لأن ذلك حكم مالا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق ، غير أنهم جمعوها بها فلحققت بما يأباه السماع كسموات وأرضات ،

(١) في «ب : تاء بها» .

(٢) في «ب : بينهما» .

(٣) «عل : ساقطة من «أ ، ب» .

(٤) قال ابن منظور في اللسان - ٢٠ ص ٢٤٣ : وأنشد ابن بري للكثير شاهد الهنات : وقالت لي النفس . . . البيت .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٠٧ ، وذكر في لسان العرب في مادة «هنا» ٢٠ ص ٢٤٦ : ولم ينسب أحدهما ، إذ قال ابن منظور : والهناء : الداهية ، والجمع كالجمع : هنوات ، وأنشد يعنى ابن الأثير : عل هنوات كلها متتابع .

وزادوا الهاء قبل العلامة في الناس عكس صنيعهم في البهائم ، وقد جمع بينهما من قال :

إذا الأمهات قبحن الوجوه • فرجت الظلام بأمانك (١)

ومن ورود الأمانات في الأناسي قول كلثوم بن عياض :-

حماة الضيم آباء كرام • وأمانات استعارا (٢) فأنجدوا (٣)

وقول عبدالله بن عمرو النخعي :

أولئك أمانتي (٤) رفغن مقامتي (٥) • إلى طالع في ذروة المجد (٦) صاعد (٧)

- وغيرها = : أي الأم من الناس ، - بالعكس = : من ذلك ، فأمانات

فيه أكثر من أمهات ، ومن ورود أمانات فيه قول حميد بن ثور :

وأمانات أطلاء صغار كأنها • دمالج يتلوها لتنفق بائع (٨)

وربما قيل في أم أمهة قال قصي بن كلاب :

/ إني لدى الحرب رخي اللب

عند تناديهم بهال وهب (٩)

معترزم الضربة عال نسي • أمهتي خندف وإلياس أني

(١) نسبة البغدادى في شواهد الشافية : لمرار بن الحكم ، وقال : : كذا قال ابن المستوفي وغيره •

وقال : على أن الأغلب استعمال « الأمانات » في البهائم و « الأمهات » في الإنسان ، وقد جاء العكس كما في البيت ، وذكر هذه النسبة صاحب معجم شواهد العربية ص ٢٥٦ - أما الشنيطي في الدرر فقد قال : والبيت لم أعر على قائله ، ومثله فعل الملقون على شرح ابن يعيش ، وشارح شواهد المفصل ، وقد ذكر البيت في الصحاح واللسان من غير نسبة لقائله :

وقوله : « قبحن » من قبحه يقبحه - بفتح العين فيها ، بمعنى : اخزاه وشوهه ، أما ضم العين فهو خلاف الحسن ، وقوله « فرجت » بالتخفيف من باب « ضرب » لغة في « فرج » بالتضيق ، بمعنى : كشف - راجع : الشافية ص ٣٠٨ - ابن يعيش ص ١٠ ص ٣ ، ٤ - الفصل ص ٣٥٩ الصحاح ص ٢ ص ٢٥٩ - اللسان ص ١٤ ص ٢٩٥ مادة « أم » الدرر ص ١ ص ٦ .

في « - » والجداول استعارا .

(٢) وقد نسبة ابن مالك في شرح « - ١ ص ١٠٨ » أيضا = لكلثوم بن عياض أيضا . ولم أعرف من ذكره غيرها . وقوله : أنجد : ارتفع . وقوله : استعار : هبط .

(٣) في « - » وأمانات .. الخ .

(٤) في « - » مقامتي .. الخ .

(٥) في « - » صاعد .. الخ .

(٦) كذلك نسبة لعبدالله بن عمرو النخعي ابن مالك في شرح التسهيل ص ١ ص ١٠٨ - ولم أجد من استشهد به غيرها .

(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ص ١ ص ١٠٨ - ونسبه لحمد بن ثور كذلك .

(٨) وقصي بن كلاب قائل هذا البيت هو أحد أجداد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله : « هال » اسم فعل زجر للخيول ، وتنوينة للتكثير ، وقوله « هب » و « هبي » اسم فعل دعاء للخيول ، أي أقدمي وأقبل كذا في القاموس ، وقوله : أمهتي خندف ، يريد : أم جده مدركة بن إلياس بن مضر ، وكذلك قوله : « إلياس أبني » جده إلياس ، و « خندف : امرأة من اليمن بنت عمران ابن الحارث قصاعة ، واسمها الحقيقي : ليل .

راجع : شواهد الشافية ص ٤ ص ٣٠٢ وما بعدها - جمهرة اللغة ص ٣ ص ٢٦٧ - روض الأنف ص ١ ص ٧ - الخزانة ص ٣ ص ٣٠٦ عرضا المحتسب ص ٢ ص ٢٢٤ - اللسان ص ٤ ص ٢٩٥ .

وعن القراء من قال : أم قال : أمات ، ومن قال أمهة قال : أمهات ،  
قال : وأنشدني (١) بعضهم :

تقبلتها (٢) من أمة لك طالما . تنازع في الاسواق منها فخارها

وعليه فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته ، وهو خلاف كلام المصنف ، والخلاف  
في أن الهاء أصلية أو زائدة محله علم التصريف ، وقد أوعبت النظر فيه في فتح  
اللطيف (٣)

— والمؤنث = : حالة كونه ملتبسا ، — بهاء = : نحو جفنة وغرفة وسدرة  
— أو مجردا = : منها نحو دعد وجمل وهند .

والظاهر عدم احترازه بالمؤنث عن / المذكر ، بل ذكر توطئة للذكر  
التجريد كشفا عن حال المسألة .

وليس في كلامه ما يفيد اختصاص هذا الحكم بالجمع بالألف والتاء ،  
غير أنه وإن لم ينص عليه ضروري ، لأن (٤) المؤنث إنما يستحق ذلك الجمع  
— ثلاثيا = : كما مثل لاكجيثل علما لضبع — صحيح العين = : احترازا  
من نحو دولة ونور علمي مؤنث ، وتارة وفار وديمة وريم ، وهم ابن الخبار  
في ذكره (٥) الفتح في نحو سورة .

وفي الافصح : إن هذيلًا تقول : ديمات بالفتح في عامة الباب ، وكلهم  
يقول : عيرات جمع عبر بالفتح .

— ساكنه = : بالهاء مضافا ومضافا إليه ، أي ساكن العين ، احترازا  
من نحو شجرة وسمرة (٦) ونبقة ، لا بالتاء ، حالا من العين لقوله  
قبله : صحيح العين ، وبعده — غير مضعف = : احترازا من نحو جنة  
بتثليث الفاء ، — ولاصفة = : احترازا . من نحو ضخمة وجلفة وحلوة ،  
فليس إلا الاسكان — تتبع عينه (٧) فاءه في الحركات مطلقا = : سواء كانت  
فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول : جفئات وغرفات وسدرات بفتحتين في الأول ،  
وضميتين في الثاني وكسرتين في الثالث ، ودعدات وجملات وهندات كذلك ،  
— وتفتح وتسكن = : من الاسكان لا التسكين تشاكلا للألفاظ ، — بعد  
الضمة = : كغرفات وغرفات وبعد — الكسرة — = : كسدرات وسدرات

(١) في «ب» : وأنشد بعضهم . الخ .

(٢) البيت بتمامه ساقط من «ب» .

(٣) هو كتاب في الصرف من ضمن مؤلفات الشارع .

(٤) في «ب» : ولأن . الخ .

(٥) في «ب» : في ذكر الفتح . الخ .

(٦) «وسمرة» ساقطة من «ب» .

(٧) في جميع النسخ : «تتبع فاءه عينه . الخ .

فليس في المفتوح الفاء إلا وجه - وفي المضمومها ثلاثة كالمكسورها . وإنما حكموا أن الفتح في جفئات إتياع لا غير ، مع احتمال أنها كفتحة خطوات وسدرات ، وليست إتياعية قطعاً ، لأن الفتح في هذين هرباً من ثقل الإتياع ، وهو في جفئات منتف ، فالفتح إتياع ليس إلا ، ومن ثم تخفف بالاسكان خطوات وكسرات ، ولا يفعل ذلك لخفته بجفئات ، وإنما التزم الفتح في مثله (١) مع خفة السكون الكائن في مقرده ، فرقاً بين الصفة والاسم ، وكانت الصفة بالسكون أحق ، لثقلها باقتضائها موصوفاً ، ومحاكاتها الفعل ، ومن ثم كانت إحدى علل منع الصرف ، ثم اعلم أن إتياع الضمة في نحو غرفات لغة حجازية وأسدية ، والاسكان لغة تيمية ولبعض قيس من العرب / .

وأما الفتحة فذكر الأخفش وأصحابنا المغاربة أنها لغة . قال : وما كان أوله من هذا مضموماً أو مكسوراً فإن بعضاً يفتح ثانيه أبداً فيقول : كسرات وظلمات ه .

وقد روى قوله :

ولما رأينا بادياً ركبائنا . على موضع لا تخلط الجدد بالهزل (٢)

بالضم والفتح .

وقد زعم بعض أن فتح نحو ظلمات إنما هو لأنها جمع ظلم جمع ظلمة ، وعليه فهو جمع الجمع ، ورد بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من دعوى جمع الجمع ، إذ لا يصرار إليه إلا بدليل قاطع ، لعدم اقتياسه ، ورده السيرافي بقولهم : ثلاث غرفات بالفتح قولهم إياه بالضم .

وفي المصباح لابن المصنف : إن الضم الأصل عند عامة النحاة ، لكونه إتياعاً لحركة الفاء ، ومن ثم اتفق في المكسور والمفتوح ، والاسكان عندهم تخفيفاً كما أن كذلك العدول إلى الفتح .

قال أبو الفتح : وهو أدل دليل على خفة الفتحة ، لهربهم إليها من الضمة فرارهم إلى السكون .

وعندى أن الفتح إتياع لتاليها ، وأن الاسكان تسليم للجمع بإبقاء العين على حدها .

(١) في « هـ » في خفة . الخ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ ص ١٨٢ - ولم ينسب لقائله ، إذ قال سيبويه : ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : ركبائت وغرفات ، سمعنا من يقول في قول الشاعر : ولما رأينا بادياً ركبائنا . البيت ، وبنات الواو بهذه المنزلة . الخ ولم أعرف قائله ، والشاهد : في قوله : ركبائنا .

وقال سيبويه (١) : (منهم من يدع العين ساكنة) فدل على أصالة السكون وعروض الفتح والضم .

وأبو على والجماعة يرون الاسكان تخفيفاً عن الضم ، واحتج أبو على في الحجة بعدم ورود السكون على الفتح إلا نادراً في الضرورات ، فلا يحمل عليه الجمع الشائع ، ولا يلزم ، بل الفرق بين بين الفتحين والضمين والكسرتين . وقد يستعملون الفتح فيما خف عليهم بخلاف ما نقل هـ .

- وتمنع الضمة قبل الياء = : فلا يقال في زية : زيات ، ولا في كلية كليات ، اتباعاً لحركة الفاء ، لما يؤدي إليه من قلب للياء واوا ، لانضمام متلوها ، بل فالسكون أو الفتح .

وفي الافصاح : ولم / يسمع كليات بالفتح ، ومن يرى أن الفتح معدول به عن الضم ، يقول ، لما لم يكن ضم لم يكن عدول .

وقال أبو الفتح : القياس عندى فيه كائناً بالفتح / ألا تقلب الياء ، لأنه هنا بمنزلة السكون .

وقال سيبويه (٢) : ومن قال : خطوات بالثقل ، فقياسه كلوات به (٣) ، غير أنهم لم ينطقوا به إلا كليات مخففة ، فراراً (٤) أن يصلوا إلى ما يستثقلون . والزبية الزابية التي لا يعلوها الماء ، وهى أيضاً حفرة للأسد لحفرهم إياها في الأماكن العالية .

وتمنع أيضاً - الكسرة قبل الواو = : فلا يقال : في (٥) رشوة رشوات ، اتباعاً لحركة الفاء ، لما يؤدي إليه من قلب الواو ياء (٦) ، لتطرفها وانكسار متلوها .

قال أبو الفتح تقول : رشوات كما (٧) تقول كليات ، لكون الفتحة

---

(١) وعبارته في الكتاب - ٢ ص ١٨٢ : ومن العرب من يدع العين من الضمة في « فعلة » فيقول : غرفات وخطوات .

(٢) وعبارته في الكتاب - ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ : وأما كان « فعلة » فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضمة « وذلك قولك : ركة وركبات . . . وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى . . . وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر ، فهي بمنزلة بنات الواو ، وذلك قولك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبى ، كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجىء هذه الياء بعد ضمة ، فلما قلل ذلك عليه تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال : كليات ومديات .

(٣) « به » ساقطة من « ب » .

(٤) لعل الصواب : من أن . الخ . (٥) « في » ساقطة من « هـ » .

(٦) « هـ » : من قبل الواو ياء في الحياة والصحيح : قلب الواو الخ . وكلمة « في الحياة زائدة لغير معنى .

(٧) « هـ » : رشوات قولك كليات . الخ .

في نية السكون ، ولم يلم سيبويه (١) هنا بالفتح .

قال ابن هشام الخضراوي : وأظنه غير مسموع .

والمبرد في رشوات ومديات يسكن إن شاء وإن شاء أتبع (٢) - باتفاق = :  
راجع للمسألتين جميعاً .

وتمنع أيضا الكسرة - قبل الياء بخلف = : نحو لحية ، فمن البصرية من  
أجاز لحيات اتباعا ، ومن منع فرارا من الثقل الناشئ من توالي كسرتين وياء ،  
فكانت ثلاث كسرات .

قال أثير الدين (٣) : وعضد الأول ابن عصفور وبعض مشايخنا ، بعدم  
احتفائهم باجتماع ضمتين وواو في خطوات حيث الاتباع ، فلم يحفلوا باجتماع  
كسرتين وياء في لحيات .

وفي شرح الدماميني (٤) قلت : وقد يقال : بعدم لزومه ، فقد اجتنبوا  
الكسرتين إلا في إبل وبلز ، وألفاظ يسيرة على تردد في ثبوتها ، كما اجتنبوا  
الضمتين بلا نزاع نحو عنق .

قلت : وهو عين توجيه الفراء المنع مطلقا ، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى ،  
لا شيء قاله من عند نفسه ، فلا يوهمنك .

---

(١) قال في الكتاب : - ، ص ١٨٢ : وما كان « فلة » فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد  
أدخلت التاء وحركت العين بكسرة . . . وبناء الياء والواو بهذه المنزلة ، تقول : لحية ولحي  
وفرية وفري ورشوة ورشا ، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة ، واستثقلوا  
الياء هنا بعد كسرة فتركوا هذا استقلالا ، واجتزأوا ببناء الأكثر ، ومن قال : كسرات ، قال :  
لحيات . . . وقد كسرت فلة على « أفعل » وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، قالوا نعمة وأنعم . . .  
وكرهوا أن يقولوا ذلك في رشوة بالتاء ، فتقلب الواو ياء ، ولكن من أسكن فقال : كسرات  
قال : رشوات .

هذه خلاصة ما في المقام ، ولم يذكر سيبويه رواية الفتح .

(٢) الواقع أن رأى المبرد ليس كذلك ، ولا أعلم من أين أتى الشارح بهذا وإنما يقول المبرد في  
المقتضب - ٢ ص ١٩٤ : ومن كان يقول رشوة فيكسر أوله . . . فإنه لا يجوز له أن يقول  
فيه ما قال في « سدرات وكسرات لأنه يلزمه قلب الواو ياء ، فتلبس بنات الواو ببنات الياء ،  
ولكنه يسكن إن شاء ، ويفتح إن شاء ، فيقول : رشوات ورشوات . . .

ومن قال : مدية : ، فإنه لا يجوز له جمعها على منهاج قوله : ظلمات ، لأنه يلزمه قلب  
الياء وواو ، ولكن يسكن إن شاء ، فيقول : مديات وإن شاء فتح .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ١١١ . هكذا قال الأثير ، بل وقال أيضا : قال الاستاذ أبو الحسن :  
ويقول في جمع فدية : فديات بتسكين العين وفتحها وكسرها .

إلا أن ابن عصفور لم يفهم منه ذلك في المقرب إلا إذا كان له رأى آخر في كتاب آخر ، بل قال  
في - ٢ ص ٥٢ : وحكم الاسم المجموع بالألف والتاء كحكمه في التنبيه إلا أن تكون فيه التاء ،  
أو يكون على وزن : فعل أو فلة أو فعل أو فلة . . . وإن كان معتل اللام جاز فيه ما جاز في  
الصحيح نحو : خطوات وغرفات إلا « فلة » من ذوات الياء ، وفلة من ذوات الواو ، فإنه  
يمنع فيهما الاتباع .

(٤) - ١ ص ٣٣ ظ

ويمنع - مطلقا عند القراء = : فلا يجوز عنده فعلات بكسرتين ، كان من باب رشوة ، وهو المتفق على منعه ، أو مدية وهو المختلف فيه ، أو هند وهو الجائز عند غيره ، ثم ذلك عنده - فيما لم يسمع = : أما ما سمع فيقبله غير مقتاس / محتجا بأن فعلات يتضمن فعلا ، وهو مهمل إلا نادراً كإبل ، وما استثقل في الافراد حتى كاد يهمل فاوئى استثقاله في الجمع (١) ، لأثقلته من الافراد .

ورد بأخفيته من فعل بضميتين ، فكان يجب أن أمثلته أكثر من أمثلته ، والاستعمال بخلافه ، فأى تصرف أفضى إلى ما هو الأحق الأكثر وجب إثباته ، جبراً لما فات من كثرة الاستعمال .

ويؤيده أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل ، بخلاف فعل فكثيراً ما يسكن وبأن فعلا من أبنية الجمع ، بخلاف فعل فهو أجدر بالجواز ، وباستعمالهم فعلات جمعا لفعله كنعمة ونعمات ، وقد صرح سيبويه بعدم اجتنابهم استعماله ، كما لا يجنب فعلات . (٢)

وقال الأخفش : كل ما كان على فعلة مثلث الفاء فجمعه بالثاء حركت ثانيه على أوله ، فنقول في ركة ركبات وفي ثمرة ثمرات ، وفي كسرة كسرات فبدأ بهذه اللغة ، ثم قال : وربما أسكنوا ثانيه إلا المفتوح فلا يحسن إلا ضرورة ، ثم استدرك لغة من يفتح في ظلمة .

- وشذ جروات = : بكسرتين ، لما فيه من الكسرة قبل الواو ، وقد منع اتفاقاً ، ولو جرى على القانون التصريفي لاستحالت الواو ياء ، وفي ذلك تغيير كثير ، للجمع بين تغيير حركة المفرد وتغيير لامة ، فيحاكى جمع التكسير ، فمن ثم اتفق على منعه (٣) .

- والترم فعلات = : بالفتح - في = : جمع - لجة = : بثلاث (٤) اللام فسكون الجيم ، وهى صفة ، فيقال شاة لجة أى قل لبنها - وغلب = : الفتح - في ربة = : بسكون الباء ، وهى أيضاً صفة ، بمعنى معتدل القامة من الرجال والنساء ، وإنما غلب الفتح فيهما - لقول بعضهم لجة وربعة = : بتحريك عيني مفرديهما ، فالترم في الأول ، وغلب في الثاني ، والقياس في

(١) في « - : في الجميع . . . الخ .

(٢) إذ قال في الكتاب - ٢ ص ١٨٢ : وما كان « فعلة » فإنك إذا كسرت على بناء أدنى العدد أدخلت الثاء وحركت العين بكسرة ، وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات ، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين « فعلة » وذلك قولك : قربات وسدرات .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « - » .

(٤) لعل الصواب : بثلاث الفاء « لان اللام فاضع لظروف الاعراب .

لغة جمهورهم التسيكين ، للوصفية ، والعلة في الأولى مأخوذة من كلام سيويه (١)  
وقد ذكر الأبدى عنه : إنما قالوا : بلجات بالتحريك لأن منهم من يقول :  
لجة في حالة الافراد ، فأجمعوا عليه في الجمع .

وقيل لما لزم التاء مفردا ، لكونها صفة مؤنث ، ولا مذكر لها ، صارت  
في لزومها / إياها كالأسماء ، نحو جفنة وقصة .

وقال ابن الحاجب : بل وضع لجة وربعة اسمين ، ثم وصف بهما ملحوظا  
في ذلك الأصل ، فبقيا مفتوحين .

قلت : وهي دعوى مجردة عن الدليل ، فلا يحفل بها ، وإن أقرها  
الدمامي (٢) لإجماعهم على الوصف بها مطردا ، ووضوحه فيهما (٣) اشتقاقيا ،  
وأیضا فقد صرح أصحابنا المغاربة بأنهما (٤) مما استعمل استعمال الأسماء ،  
فمقتضاه وصفيتهما وضعا عكس دعواه .

وقال المصنف (٥) الأكثر يظن أن بلجات جمع لجة ساكنة العين ، فيحكم  
بالشدوذ ، لأن فعلة صفة لا تجمع على فعلات بالتحريك ، وقائدهم إليه عدم  
اطلاعهم على ثبوت فتح المفرد ، وهاكذا اعتقادهم في ربعات أنه جمع للذات  
السكون ، وإنما هو جمع للذات التحريك قاله ابن سيدة (٦) .

— ولا يقاس على ما نذر من كهلات = : بالتحريك بل يقتصر على الوارد  
منه ، فرقا بين الصفة والاسم على ما مر من ثقل الأول ، وخفة الثاني ، فعادل

---

(١) انظر : الكتاب ٢ ص ٢٠٤ ، وقال سيويه في مبحث : « ربعة » وأما ربعة فإنهم يقولون  
رجال ربعات ، ونسوة ربعات ، وذلك لأن أصل « ربعة » اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث  
فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون : رجال  
خمسة ، وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر .

وقال ابن سيدة في المختص ص ١٧ ص ٧٩ أعلم أنه لا خلاف بين النحويين أن الرجل إذا  
سمى باسم في آخره هاء التأنيث ، ثم أردت جمعه جمعه بئاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب :  
رجل ربعة ورجال ربعات ، ويقولون : طلحة الطلحات .

وقال المبرد في المختص ص ٢ ص ١٩٠ : وأما قولهم في جمع ربعة : ربعات في قولهم : امرأة  
ربعة ورجل ربعة ، فإنه يجري عندهم مجرى الاسم ، إذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد  
بمنزلة قولك : فرس للذكر والأنثى ، كذلك إنسان وبعير . . . . . وإن كان اللفظ مذكرا ،  
كما أن ربعة في اللفظ مؤنث .

(٢) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ٢٢ ظ .

(٣) في « : فيها . . . الخ .

(٤) في « : ما استعمل . . . الخ .

(٥) في شرحه على التسهيل ص ١ ص ١١١ بتصرف .

(٦) في المختص ص ٧ ص ١٨٢ : أبو عبيد وإذا أتى على الشاة بعد فتاجها أربعة أشهر فنخف لبنها  
وقل فهي - اللجة من المعز خاصة . ابن السكيت : هي من الضأن خاصة وقال مرة : شاة  
لجة ولجة ولجة فم بها ، وقال أبو علي : وقالوا : شياه بلجات ، فحركوا الثاني وأصله التسيكين  
لأنه وصف حقه السكون في هذا النحو ، ألا تراهم قالوا : عيلة وعيلات ، ولكن من قولهم :  
شاة لجة فوقع على هذه اللفظة ، وإلى هذا النحو ذهب سيويه .

ثقل الصفة ثقل الحركة / - خلافا لقطرب = : محمد بن المستنير تلميذ سيبويه في إجازته القياس عليه .

وفي المخصص (١) : الأثنى كهلة والجمع كهلات بالاسكان ، وهو القياس لمكان الوصفية ، وقد حكى التحريك عن أبي حاتم ، ولم يورده النحاة بما شذ في هذا الضرب .

- ويسوغ في = : جمع - لجة القياس = : من الاسكان ، وإن كان الفتح المسموع ، وفاقا لأبي العباس = : محمد بن يزيد الثمالى المبرد (٢) تلميذ المازني وشيخ الزجاج . (٣)

وقضية كلام المصنف هنا وفي قوله : والتزم فعلات في لجة أنه لم يسمع في جمعها ساكنة إلا الفتح .

وقد ذكر أثير الدين (٤) : احتمال أن ذلك استغناء يجمع إحداهما عن جمع الأخرى ، فلا يكون جمعا للجة بالسكون .

والذى عليه أصحابنا جواز الأمرين في جمع لجة وربعة ، قالوا : فمن سكن فرعاية للوصفية ، أو فتح فلاستعمالها استعمال الأسماء موالاة للعوامل كقام ربعة وحلبت لجة .

- ولا يقاس فعلات = : بالسكون - اختياراً = : أى في وقت اختيار وسعة - فيما استحق فعلات = : بالتحريك بل في وقت اضطراب وضيق / كقوله :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها

ومالى بزفرات العشى يدان (٥)

وقوله :

وتستريح النفس من زفراتها (٦)

- 
- (١) ومثل هذا الكلام في المحكم « ج ٤ ص ١٠٢ » .  
(٢) المبرد « ساقطة من ب » .  
(٣) اذ قال في المقتضب « ج ٢ ص ١٩٢ » بعد حكاية رأى سيبويه : وقال قوم : بل حرك ، لأنه لا يلبس بالذكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث ، ولو أسكنه ممكن على أنه صفة كان مصيبا .  
(٤) في شرح التسهيل على التسهيل « ج ١ ص ١١٤ » .  
(٥) قائلة : عروة ابن حزام العذرى ، كذا في الدرر والمقرب لابن عصفور ، وقال العيني : قائلة : أعرابى من بنى عذرة من قصيدة طويلة ، قال ابن عصفور ، وأما غير ذلك - أى غير معتل العين - فتفتح العين ، ولا يجوز الاسكان إلا في ضرورة نحو قوله : وحملت زفرات . . . البيت والشاهد : تسكين « زفرات » ضرورة .  
راجع : المقرب ج ٢ ص ٥٣ - العيني ج ٤ ص ٥١٩ - المجمع ج ١ ص ٢٤ الدرر ج ١ ص ٦ .  
(٦) قال العيني : أنشده الفراء ولم ينسب إلى راجزه ، وقبله : على صروف أو دويلاتها « بدلتنا اللمة من لمتها » وتستريح . . . الخ والشاهد مثل سابقه . انظر : « الخصائص ج ١ ص ٣١٦ - العيني ج ٤ ص ٣٩٦ ، ٥١٧ ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ شواهد الشافية ج ٤ ص ١٢٨ وما بعدها » .

وقول لبید رضى الله عنه :-

رحلن لشقة ونصبين نصبا • لوغرات الهواجر والسموم (١)

وأشد ابن الأعرابي :-

ياحاجب اجتنبن الشام إن بها • حمى ذعافا وحصبات وطاعونا (٢)

وأشد الزجاج في نواجره لأعرابية :

فاجث خيرهما من جنب صاحبه • دهر يكر بفرحات وترحات (٣)

وقال :

فراع ودعوات الحبيب تورع (٤) • • • • •

- إلا لاعتلال اللام = كظييات وشریات جمع طيبة وشرية ، حكاها المصنف (٥) عن أبي الفتح ، والمحفوظ التحريك كقوله :-

لله ياظييات القاع فلن لنا • ليلای منكن أم ليلي من البشر (٦)

- أولشبه الصفة = كقولهم : أهل وأهلات سكونا وفتحنا ، والأول أشهر ، وأشد سيويه :

وهم أهلات حول قيس بن عاصم • إذا أدبلخوا بالليل يدعون كوثر (٧)

(١) استشهد به ابن جني في المحتسب « ٢ ص ٥٦ » عند قوله تعالى . . من سورة الحجرات ، آية : ٤ : « من وراء الحجرات » اذ قال : وقد اسكنوا المفتوح ، وهو ضرورة ، قال لبید :

رحلن لشقة . . البيت . و « الوغرات : جمع وغرة وهو شدة الحر - انظر ديوانه ص : ١٨٥ .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل « ١ ص ١١٤ ط » وقوله ذعافا : « أى قاتلا ، قال الجوهري في الصحاح « ٢ ص ٢٦ : الذعاف السم ، وطعام مذعوف ، وذعفت الرجل سقيته الذعاف ، وموت ذعاف : سريع . يجعل القتل .

وفي اللسان : الذعاف « بالذال المهملة مثل « الذعاف » بالذال المعجمة ، والشاهد في قوله :

وحصبات ، حيث سكن العين . ولم أعرف قائله .

(٣) هذا البيت لم أعرف قائله « ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله : فرحات وترحات ، حيث سكنت العين فيها ضرورة .

(٤) هذا الشطر من البيت لم أعرف تنتمه ولا قائله ، أو من استشهد به والشاهد في قوله : ودعوات « حيث سكنت العين ضرورة .

(٥) في شرحه على التسهيل « ١ ص ١١٠ .

(٦) قائله : عبدالله بن عمرو المرحبي من قصيدة ، والشاهد في قوله : « ظييات » بتحريك العين بالفتح راجع : « المعنى « ٤ ص ٥١٨ التصريح « ٢ ص ٢٩٨ .

(٧) قائله : المخبل واسمه : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة ، قال البغدادي في الخزانة : كذا في الانساب للكلبي . وقيل : اسمه : ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف أحد بني أنف الناقة : والبيت من جملة قصيدة .

قال سيويه في الكتاب : وقالوا : أهلات فنفقوا ، شبهوها بصمبات حيث كان « أهل » مذكر تدخله الواو والنون ، فلما جاء مؤنثا كمؤنث « صعب » فعل به كما فعل بمؤنث « صعب » ،

وقد قالوا : أهلات ، فنقلوا كما قالوا أرضات ، قال المخبل : وهم أهلات . . البيت . وقال البغدادي : على أنه جمع « أهلة » باعتبار اسميته ، ولهذا فتح عينه ، وفيه رد على سيويه

في زعمه أنه جمع « أهل » ، والكوثر : الجواد الكثير العطاء . انظر : « الكتاب « ٢ ص ١٩١ - الخزانة « ٣ ص ٤٢٧ - ابن يعيش « ٥ ص ٣٣ - اللسان مادة « أهل »

والأولى أنه جمع أهلة ، بمعنى أهل ، فقد حكاه القراء ، فإذا قلت : امرأة كلبة ففيه الفتح اعتباراً بالأصل ، والسكون اعتباراً بالعارض ، وقد يسكن « فعلات » المصدر كحشرات ، تشبيها بالصفة إذ قد يوصف به .

قال أبو الفتح ظييات أسهل من رفضات وهي أسهل من ثمرات .

قال أثير الدين (١) وأصحابنا / لا (٢) يستنون من « فعلة » الاسم شيئاً ، بل سواء في ذلك عندهم صحيح اللام ومعتلها مصدراً أو غيره .

- وتفتح هذيل = : ابن مدركة - عين جوزات وبيضات = : مما عينه حرف ولين لا حرف مد لين ، جريا على القياس ، وإنما أسكنت عامة العرب لاستدعاء التحريك ابتدائها ألفاً ، ولم يعتبره هذيل ، لعروض التحريك عروضه في نحو جيل وحوب مخففى جيثل وحوأب لماء من مياه العرب قال :

هل هي إلا شربه بالحوأب . فصعدى من بعدها أو صوب (٣)

ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو غيلة بفتح الغين المعجمة للمرأة السمينة ، ولا في نحو جونة للبيضاء والسوداء ، ويقال لعين الشمس لا سودادها عند المغيب ، بل هذيل وسائر العرب في ذلك على الاسكان ، كغيلات وجونات قال شاعر هذيل :-

أخويضات رائح متأوب . رفيق بمسح المنكين سبوح (٤)

وقال ابن خالويه في شواذ القراءات قرأ : « ثلاث عورات (٥) » بالتحريك ابن أبي إسحاق ، قال : وسمعت ابن الاعرابي يقول : قرأ به الأعمش ،

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ١١٤ ظ .

(٢) « لا » ساقطة من « ه » .

(٣) ذكره الجوهري في الصحاح - ١ ص ٤٦ - اذ قال : « والحوأب مهموز : ماء من مياه العرب على طريق البصرة قال الراجز : ما هي إلا شربة . . . البيت ، ولم يسم قائله . وقد ذكره ابن حجر في أماليه - ٢ ص ٢٧ ، ولم ينسبه الى قائله .

(٤) قال الزنجشري في المفصل : وإذا اعتلت - أي العين في الاسم - فلا سكان كبيضات وجوزات وديجات ودولات إلا في لغة هذيل ، قال قائلهم : أخويضات رائح متأوب . وقال ابن جنى في المحتجب : وربما جاء الفتح في العين إذا كانت أوأا أو ياء كما قال الهذلي : أبو يبيضات رائح . البيت ، وعذره في ذلك أن هذه الحركة إنما وجبت في الجمع ، وقد سبق العلم بكونها في الواحد ساكنة ، فصارت الحركة في الجمع عارضة فلم تحفل ، وفي هذا يعد . الخ وفي البيت بحث واسع يراجع في نضائه ، وخلاف في كون الشاعر يصف جملة أو فرسه ، أو يصف ظليماً ، وهو ذكر النعامة .

راجع : « المفصل ص ١٩١ - شواهد الشافية ج ٤ ص ١٣٢ - الخزانة - ٣ ص ٤٢٩ - المحتجب - ١ ص ٥٨ - شرح تفسيف المازني - ١ ص ٣٤٣ - التصريح - ٢ ص ٢٩٩ . الدرر - ١ ص ٦ .

(٥) سورة النور ، آية : ٥٨ .

وابن مجاهد(١) يراه لحنا ، وإنما هو من قبيل الرواية ، وإلا فله وجه في العربية صحيح ، فسيم يقولون روضات وجوزات وعورات ، وسائرهم وهو المختار يسكن .

— واتفق على عيرات = : بكسر أوله وفتح ثانية جمع غير بكسر فسكون مؤنثة الإبل التي تحمل الأثقال ، أو قافلة الحمير ، ثم كثر حتى قيل في كل قافلة ، لأنها تعبر أي تذهب وتجيء — شنوذا = : من وجهين : جمعه بالألّف والناء ، وفتح العين ، والقياس الاسكان ، لمكان كسر الفاء كديمة (٢) ، فلم يكن في فتح يائه كما في بيضات من اتباع أو تخفيف ، لأن السكون أخف من الحركة .

وجوز ابن الحاجب(٣) في كافيته الوجهين في ديمات من غير شنوذ ، ثم قال : وحكم « غير » حكم ما تقدم ، وعليه فيجوز عيرات فتحا وسكونا ، قال امرؤ القيس :

غشيت ديار الحلي بالبكرات . فعارية فبرقة العيرات (٤)

قال الأعلام هنا مواضع الأعيار وهي الحمير ، وفي المصباح تبعاً للمبرد والزجاج : العرب كلهم يقولون : عيرات جمع غير بالفتح مفسراً إياه / بالحمار .

(١) هو : أحمد بن مرسى بن العباس بن مجاهد التميمي . قال الجزري : أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، شيخ الصنعة ، وأول من سجع السبعة ، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد ، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة ، وعلى قنبل المكي ، وعبد الله بن كثير ، وغيرهم وروى الحروف عن أمثال إسحاق الخزازي ، توفي عام ٣٢٤ .  
انظر : « غاية النهاية » ص ١ ص ١٣٩ - هدية العارفين - ص ٥٩ .

(٢) في « ح : لدائمة ... الخ .

(٣) ان دعوى ذلك في كافية ابن الحاجب غير مسلم لأنني دققت النظر في مباحث المذكر وجميمهما فلم أجده اللهم إلا إذا كان في مرجع آخر .

ولقد تناول الرضي في شرحه هذا المبحث اذ قال في ح ٢ ص ١٩٠ : وأما « فقلة » بكسر الفاء وفعل مؤنثاً كهنت ، فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالألّف والناء الا بسكون العين نحو « قادات » وان كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إما أصلية كبيعة ، أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعاً ، ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل ، وعيرات في جمع غير شاذ عند غير هذيل .

(٤) هذا البيت أول أبيات ذكرت في ديوانه ، قال الأعلام في شرح الديوان ص ٩١٩ : البكرات : جيلات بطريق مكة ، كأنها شبهت بالبكرات من الإبل ، والبرقة : أرض فيها حجارة ورمل ، والعيرات هنا مواضع الأعيار ، وهي الحمير ، وعارية : موضع ، ويروى : عاذمة بالذال . وقال : وصف أن الديار التي غشيها مستقرة بين هذه المواضع ، والشاهد في قوله : العيرات .

ورد بأنه باطل هنا ، لقول سيويه : وقد يجمعون مالا هاء فيه بالتاء (١)  
من المؤنث ، وإنما يجب أن يورد هنا ما هو مؤنث مجرد من التاء .

وقال / الزجاج : إنما غيرات جمع غير للعظم الثاني في الكتف ، أو القدم ،  
وهو مؤنث ، فقليل : وما الدليل عليه ؟ فقال : قال يونس كل شيتين منفصلين  
في الإنسان مؤنثان كرجلين وعضدين ، والصحيح أنه جمع غير للإبل ، ولو  
كانت الرواية بفتح العين لكان القول قوله .

---

(١) في « هـ » : بالتاء أي المؤنث :

## فصل في أشياء تتعلق بالثني كلية (١)

وإن ذكر غيرها استطراداً - يتم في الثنية من المحذوف اللام ما يتم في  
الاضافة = : فكما تقول : قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول :  
قاضيان وأخوان وأبوان وهنوان وحموان .

- لا غير = : فكما لا ترد لام يد وغد في الاضافة لا تردان في الثنية (٢)  
تقول : يدان وغدان ، وبيانه كما قال المصنف (٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما :  
أن المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي في غير النصب المنون (٥) والأسماء  
الستة ، واسما وامتا ويدا ودما وفما وحرا وغدا وظبية وستة ونحوها ، والمتم  
منها في الاضافة : المنقوص العرفي وأب وأخ وحم في أكثر اللغات ، وهن  
في لغة .

قلت : فأنضح قصور الدماميني (٦) وخطأه في قوله : قال ابن قاسم (٧) :  
محذوف اللام قسمان : قسم يرد في الاضافة / فيرد في الثنية وهو المنقوص ،  
فتقول : قاضيان كما تقول قاضيك ، ثم اعترضه بأن ليس ذلك موضوع المسألة  
في شيء ، لأن الاتمام إنما فرض في محذوف اللام ، وليس القاضي بالمحذوفها  
في الافراد أصلاً ، فإيراده في هذا المقام سهو .

فأنت خير بما قاله المصنف وهو أعرف بمقاصده ، ومقاله أيضاً غيره ،  
فقوله : والقاضي ليس بالمنقوصها خطأ صراح ، لذهابها منه منونا ، كما بذلك  
قيلوه ، ومن ثم سمي منقوصاً .. (٨)

- وربما قيل : أبان = : قال أثير الدين (٩) : وهي لغة تلزم النقص لإفراداً  
واضافة .

- (١) « كلية » ساقطة من « ح » .
- (٢) في « ب : لا ترد أن في الاضافة ، يقول ... الخ .
- (٣) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١١٤ » .
- (٤) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١١٥ ط » .
- (٥) في غير « ح : المنون ... الخ . باسقاط الواو .
- (٦) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٤ ط » .
- (٧) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٦ » .
- (٨) قد يلتبس العذر للدماميني لأن ابن قاسم هكذا قال ، ولم يقيد المنقوص بالمنون في غير النصب  
كما قيده المصنف والشارح .
- (٩) وما وقع فيه ابن قاسم وقع فيه الأثير ، إذ قال في شرحه « ح ١ ص ١١٦ : المحذوف اللام  
جملة اسماء ذكرت في علم التصريف وهي تنقسم قسمين ، قسم منها إذا أضفتها يعود ذلك المحذوف ،  
وقسم منها لا يعود ، فالأول هو الاسم المنقوص بقياس وأب وأخ ... تقول : هذا قاضيك  
وأخوك ... فإذا ثبتت رددت لام الكلمة فقلت : قاضيان وأخوان .  
فكلاهما يشمل المنون وغيره علماً بأن غير المنون لم يحذف منه شيء .
- (٩) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١١٦ » .

قلت : وقصر الدماميني (١) عن مطالعة كلامه ، فعزى ذلك لابن قاسم ،  
قال الفرزدق :

واصرفا الكأس عن الحنا \* هل يحبي بن حصين  
لا يذوق اليوم كأسا : \* أو يفدى بالأبين (٢)  
وأنشد المصنف : (٣)

إذا كنت تهوى الحمد والمجد مولعا  
بأفعال ذى غى فليست بأرشد (٤)

ولست وإن أعني أباك مجادة  
إذا لم ترم ما أسلفاه بماجد

(صوابه بأجد ليوفق أرشد في البيت الأول) (٥) أى أبان لك ، فسقطت  
النون للاضافة لقوله : بما أسلفاه .

ورده أثير الدين (٦) باحتماله الافراد مقصوراً ، وعليه فضمير الاثنين  
للأب والأم المعطوفة عليه محذوفة ، ويحسن الحذف أن المقتدى به في المجد  
الوالد ، وأن في ذكر الأم امتنانا للاسم .

قلت : وأنت خير بما فيه من الضعف والتكلف الذى لا مزيد عليه .

— وأخنان = : وهو أيضا على هاتيك اللغة .

قال الفراء : من قال هذا أبك قال : أبان .

— ويديان وديان ودموان وفموان (٧) = : على لغة من جعلها مقصورة ،

وقد مرت شواهدا ، — وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ = : دون رد وهو  
الأقيس ، لقولهم في المذكر : ذوا مال ، لا ذويا حفظا على عدم تغيير المفرد  
لامذكراً ولا مؤنثا ، قال :

(١) في المرجع المذكور ، وليس ذلك بقصور كما تقدم .

(٢) قال صاحب اللسان > ١٨ ص ٦ : قال ابن برى : شاهد قولهم : أبان في تثنية أب وقال الفرزدق ،  
وذكر هذا الرجز ، ومعه غيره . وليس في ديوانه .

(٣) في شرح التسهيل > ١ ص ١١٤ .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل > ١ ص ١١٤ : ومن التزم النقص في الافراد أو التزمه في  
التثنية ، وعلى ذلك قيل : أبان وأمان ، ومنه قول رجل من طيء : إذا كنت تهوى . . . البيتين .  
ولم أعرف قائله .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « > » ولعل أرى أن الخطأ في رواية الشارع للبيت الأول لأن رواية  
المصنف والأثير في شرحيهما : برأشد . وعليه فلا أشكال .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) « وفموان » ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتها تبعاً لما في المتن تحقيق بركات ، وشرح المصنف ،  
والأثير .

يادار سلمى بين ذاتي (١) الموج (٢)

ثم المحذوف اللام كما مر ، والألف منقلبة عن الواو ، ولم تحذف هرباً من الاجحاف .

قال أنير الدين (٣) : ونقل أبو القاسم خلف بن فرتون الشتريني خلافاً عن نخاعة بلدنا : أن حذف اللام هو رأى المشايخ بغرب الأندلس ، وعكس نخاعة قرطبة ، والظاهر الأول ، لأن الحذف منه أكثر من الثاني .

— وذواتا على الأصل = : الذى هو الأكثر نحو « ذواتا أفنان » (٤) وه ذواتي أكل (٥) « والألف فيها عن ياء — ويبنى اسم الجمع = : نحو « قد كان لكم آية في فتيين » (٦) « ويوم التقى الجمعان (٧) » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين » (٨) وقول الفرزدق : —

وكل (٩) رفيقى كل رحل وإن هما  
تعاطى القنا قوما هما أخوان (١٠)

وفي شرح الدماميني (١١) : ووقع لابن هشام في مغنية (١٢) في هذا البيت غلط أوجب ارتكابه (١٣) لتعسف لاجابة إليه ، وقد بينا ذلك في الحاشية التى كتبناها عليه . (١٤) .

قلت : وقد أورد ذلك في شرحه لذلك الكتاب غير أنه قصر في البيان لتعلقه

(١) في « : بين ذات الموج ... الخ .

(٢) قال صاحب اللسان « ٣ ص ١٥٩ : وقول بعض السعديين أنشده يعقوب : يادار سلمى ... الخ . وقوله : وذاتى الموج » : كأنهما موضعان كذا في الدرر اللوابع « ١ ص ١٩ . وبعده : جرت عليها كل ربيع سهوج \* من عن يمين الخط أو سماهيج ولم أعرف اسم قائله ، وانظر : أمالى ابن الشجرى « ٢ ص ٢٥٤ .

(٣) في شرح التسهيل « ١ ص ١١٦ ظ : نقل بتصرف .

(٤) سورة الرحمن ، آية : ٤٨ .

(٥) سورة سبأ ، آية : ١٦ .

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٣ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٥٥ .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه « ٤ ص ٢١٤٦ » كتاب المنافقين من حديث ابن عمر رضى الله عنه . وأخرجه الإمام أحمد في مستدركه « ٢ ص ٤٧ - ٨٢ » من حديث عبدالله بن عمر أيضاً .

(٩) في « : وكان رفيقى ... الخ .

(١٠) سبق تحقيقه في « ص ٣٧٤ .

(١١) « ١ ص ٣٤ ظ » .

(١٢) « في مغنية » ساقطة من « » وانظر المغنى « ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ » .

(١٣) في « : تعسفا ... الخ .

(١٤) انظر : الشمنى على المغنى « ٢ ص ٢٣ » .

كما مر (١) ، بما وجدته / مكتوبا بلسان القلم على بعض نسخ ديوان الفرزدق من ضبط «قوما» في البيت بفتحة واحدة لامنونا كما في المعنى ، والعجب كيف غفل عما أورده هنا كغيره من الأئمة مصرحين بثنية قوما فيه ، وقد يكون وقوفه على اليقين متأخراً عما وقع في كلا شرحه وحاشيته ، بل هو الحق لتأخر شرحه لهذا الكتاب عن حاشيته على ذلك لتصنيفه إياها / بالديار المصرية ، ووضعه هذا الشرح بالديار الهندية ، وهناك توفي رحمة الله ، وأما شرحه لذلك الكتاب فالظاهر تقدمه على شرحه لهذا الكتاب لعدم جزمه في الكتابين معا بما جزم به في هذا من إنشاده البيت على الصواب غير متردد فيه .

قال المصنف (٢) : مقتضى الدليل أن لا يثنى / ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن الثنية ، غير أن الحاجة داعية إلى تعاطف الجموع دعاءها إلى تعاطف الآحاد ، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودا تعاطفهما استغنى فيها عن العطف بالثنية استغناء هم بها عن عطف الواحد على الواحد ، ما لم يمنع عدم شبه الواحد كما منع في نحو : مساجد ومصاييح ، وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر ، من استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة ، ولسلامة منتهى الجموع من هذا المانع جاز جمعه جمع تصحيح ، كما في قولهم : أياقي أياقون « وفي صواب صواحبات كما في الحديث في بعض الروايات «إنكن لصواحبات يوسف (٣) » وامتنع في المثنى والمجموع .

والمسموع لثنية الجمع مسوغا لتكسيره كما المانع من تثنيته مانع من تكسيره ، ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه به أولى به ، فمن ثم كانت ثنية اسم الجمع أشد (٤) منها في الجمع هـ .

فقضية كلامه متنا وشرحا قياس ثنية اسم الجمع ، وجمع التكسير ، ما لم يكن مما لا نظير له في الآحاد ، كمنتهى الجموع فيمنع تثنيته ، ثم قضيته شرحا جواز جمع هذا الجمع ، بل صريح لفظه بالواو والنون وبالألف والتاء .

قال أبو الديق (٥) : والذي نختاره ونطق به أكثر كتب أكثر (٦) النحاة منع قياس جمع الجمع ، سواء كان جمع تصحيح أو تكسير ، لقلة (٧) أو كثرة ،

(١) انظر « ص ٣٧٤ - ٣٧٥ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١١٥ » بتصرف .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه « ٢ ص ٣٣ » كتاب فضائل القرآن باب فضل من قرأ القرآن ،

من حديث عائشة رضي الله عنها ، وسالم بن عبيدة . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ٤ ص

٤١٢ » من حديث أبي موسى .

(٤) في « ب » : أشبه ، وفي الأصل : أكثر ، وهو الصواب .

(٥) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١١٧ » .

(٦) أكثر « ماقلة من » .

(٧) في « ب » بقلة . الخ .

ويوقف فيه مع السماع ، وكل وارد من ذلك نادر ، وهو ما صرح به سيبويه والجرمي والقراء وغيرهم من القدماء والمتأخرين ، فمختار المصنف غير مختار . قلت : فتلخص أن ما كان على صيغة منتهى الجموع غير مثنى إجماعاً ، وهم الجاربردي في شرح تصريف ابن الحاجب فقال : إنما أمل نحو : يتامى ونصارى ، لاستحالة ألفيهما في التثنية ياء مفتوحة ، لجواز تثنية المكسر على معنى جماعتين ، قال :-

بين رماحي مالك ونهشل (١) . . . . .  
وعليه فيقال يتاميان ونصاريان هـ .

وإنما يثنى لوسمى به ، أما مع بقاء الجمعية فلا كما قد عرفت ، - ويختار في = : الأمرين الذين هما جزءان أو كجزئين - المضافين لفظاً = : نحو « فقد صغت قلوبكما » (٢)

وقطعت رؤوس الكبشين . - أو معنى = : نحو الكبشان قطعت منهما الرؤوس ، كذا مثله أثير (٣) الدين وابن قاسم (٤) وغيرهما . قلت : فقول اللمامني (٥) : ولم يمثله ابن قاسم غير صحيح . وقد مثله ابن المصنف وغير واحد بقوله :

رأيت ابني البكرين في حومه الوغى  
كفاغرى الأفواه عند عرين (٦)

فإن الأفواه غير مضافة لفظاً بل معنى ، والتقدير كفا غرين أفواههما ، أي كأسدين فاتحين أفواههما عند عرينهما ذاثنين عن أشبالهما .

(١) وقيله : تبقلت من أول الثقل \* بين . . . الخ  
والبيت من أرجورة طويلة لأبى النجم العجل ، يفخر بقبيلته بنى عجل التي رعت في تلك الأماكن المبقلة ، ولم تخف من رماح قبيلتي مالك ونهشل لغزها وقوتها .  
قال البغدادي في شواهد الشافية : عل أنه يجوز تثنية الجمع ، لتأويله بالجماعتين . ومالك : هو مالك بن ضبة رئيس هوازن ، ونهشل هو : نهشل بن دارم رئيس ربيعة .  
راجع : « شواهد الكشاف » ٤ ص ٤٨٧ - شواهد الشافية ٤ ص ٣١٢ - ابن يعيش ٤ ص ١٥٥ - الخزانة ١ ص ٤٠١ .

(٢) سورة التحريم ، آية : ٤ .  
(٣) في شرح التسهيل ١ ص ١١٧ ط .  
(٤) في شرح التسهيل ١ ص ٣٧ .  
(٥) في شرح التسهيل ١ ص ٣٤ ط .  
(٦) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع ١ ص ٢٥ : لم أعرف قائله : والبيت من شواهد يسين في حاشيته على التصريح ٢ ص ١٢٢ - والأثير في التذييل والتكميل ١ ص ١١٧ ط ، وابن مالك في شرح التسهيل ١ ص ١١٦ .

— إلى متضمنيهما = : كما مثل ، إحترازا من نحو : قبضت درهمي (١) الزيددين ، كما سيأتي حكمه — لفظ الإفراد على لفظ التثنية = : فرأس الكبشين بإفراد الرأس مختار على رأس الكبشين بصيغة المثنى (٢) ، وكذا الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين ، ومختار — لفظ الجمع = : كرؤوس الكبشين — على لفظ الإفراد = : كرأس الكبشين ، وإذا اختير على الافراد / المختار على التثنية أنتج اختيار الجمع عليهما (٣) ، لأن المختار على شيء مختار عليه شيء مختار على ذلك الذي اختير عليه .

وتحصل في كلام المصنف مثنا وشرحا : اختياره بالأشراط المذكورة الجمع ثم الإفراد ثم التثنية . ووجه ترجيح الجمع أن المتضائفين كشيء واحد ، فكهروا الجمع بين تثنيتين ، واختير لفظ الجمع إذ قد يعبر به عن الإثنين مع فهم المعنى ، ولكونهما بمنزلة (٤) الشيء الواحد معنى شرط أن لا يكون لكل منهما إلا شيء واحد لا لتباسه إذا كان له أكثر .

فلو قلت : قطعت / آذان قاصدا اذنيهما . امتنع ، وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٥) » فإنما المراد أيماهم ، وكذا قرأ ابن مسعود (٦) ، إذ المشروع أولا في القطع اليمين ، ولأن المبطوش به هي الإيمان .

واعتل الفراء لذلك بأن أكثر أعضاء البدن أثنان : كالعينين والحاجبين فإذا كان فيه واحد أقيم مقامها ، فمن ثم جمع ، وكأنه مع نظيره أربعة . قال أبو سعيد (٧) : ويقويه أن اليد فيهما كان فيه واحد كاملة ، وفي أحد اثنين نصفها .

(١) في « : درهمين » .

(٢) في « : بصيغة المعنى » .

(٣) في « ب » : « عليها » .

(٤) في « ب » : بمعنى الشيء . الخ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٦) هو : سيدنا عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن مخزوم أبو عبد الرحمن المذلي المكي الصحابي الحليل ، أحد السابقين — والبدريين والعلماء الكبار ، أسلم قبل عمر بن الخطاب ، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرض عليه الأسود وتميم بن حذاف والخارث بن قيس وغيرهم خلق كثير .

قال الذهبي : شهد بدرا ، واحترز رأس أبي جهل ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرأه ، وكان يقول : حفظت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، قرأ عليه علقمة ، وسرون ، والأود . وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، ويلازمه ، ويحمل نعله ، ويتولى فراشه ووساده وسواكه وظهوره . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يظلمه على أسراره ونجواه ، وكانوا لا يفصلون عليه أحداً في العلم . والكلام في هذا المقام يطول ويحلو . أنظر « غاية النهاية » - ١ ص ٤٥٨ - معرفة القراء الكبار - ١ ص ٣٣ .

(٧) في « : قال ابن سعيد . الخ » .

والترزم القراء الاخبار عن الواحد اخبار الاثنين .

قال المصنف (١) : وكان الافراد أولى من الثنية ، لأخفيته مع حصول المراد به ، إذ لا يذهب وهم في نحو : أكلت رأس الكبشين ، إلى قصد معنى الافراد ، ومن ثم أورد في الفصيح كما في الحديث في وصف وضو النبي صلى الله عليه وسلم « مسح أذنين ظاهرهما وباطنهما (٢) » ، ولم ترد الثنية إلا ضرورة كقوله :-

فتخالسا نفسيهما بنوافذ \* كنوافذ العبط التي لاترقع (٣)

أو في نادر من الكلام لقول سيويه (٤) : وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رأسيهما زاعما سماع ذلك من رؤية أيضا هـ .

قال أثير الدين (٥) / وماذهب إليه من أرجحية الافراد على الثنية خلاف ما عليه أصحابنا : أن الأفصح الجمع ثم الثنية ، وأما الافراد فقال أستاذنا ابن الضايغ : لم يرد إلا في الضرورات أو نادر من كلام كقوله :

كأنه وجه تركيب قد غضبا \* مستهدفا لطحان (٦) غير تذييب (٧)

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ١١٦ . يتصرف .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه « ١ ص ٢٧ - ٢٨ » كتاب الطهارة « باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث المقدم بن معد يكرب . وأخرجه ابن ماجه في سننه « ١ ص ١٥١ » كتاب الطهارة ، باب ما جاء في مسح الأذنين ، من حديث بن معد يكرب أيضا .

وأخرجه الدارمي في سننه « ١ ص ١٧٩ » كتاب الصلاة ، باب في مسح الرأس والأذنين ، من حديث شقير بن سلمة عن عثمان ابن عفان رضى الله عنهما .

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي ، من قصيدة طويلة مذكورة في ديوان الهذليين - ١ ص ٤٠ .

(٤) وضهير الثنية عائد على الشجاعين المذكورين قبله ، قال السكري : جعل كل واحد منهما يختلس نفس صاحبه ، يظن هذا هذا ، وهذا وهذا ، ليختلس نفسه ، وقوله : « نوافذ » يقول : كل طعنه نفدت حتى يكون لها رأسان فهي نافذة ، وقوله : « لبطط » : واحدها « عبطط » و « العبط » : الجلد الصحيح ، ونحو البعير الصحيح من غير مرض .

وراجع : الأمالي الشجرية - ١ ص ١٢ - الدرر - ١ ص ٢٧ - القسان - ٧ ص ٣٦٦ مادة « غلس » .

(٤) انظر : « الكتاب » - ٢ ص ٢٠١ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١١٨ » .

(٦) في « ب : لقتال .. الخ .

(٧) قال البغدادي في الخزانة : وبیت الشاهد قافيته رائية لا بائية « وهو من قصيدة عدتها ستة عشر بيتا للفرزدق هجا بها جريرا تهكم به وجعله امرأة ، وروايته : . . مستهدفا لطحان غير منجمر . وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل في هذا المقام على هذه الرواية ، وذكر المعلقون عليه جملة أبيات قبله وبعده ، وأن القائل لها : هو الفرزدق في هجاء جرير أما ابن الشجرى فإنه ذكر رواية الشارح ، ولم يسم قائله .

راجع : أمالي الشجر - ١ ص ١٢ - الخزانة - ٣ ص ٣٦٩ - وليس في ديوانه الفرزدق » .

وعليه قراءة أبي الحسن (١) : « فبدت لهما سؤتهما (٢) » بالافراد  
وقال ابن عصفور : وقد أبدى (٣) للقياس وجهها في وضع الجمع موضع  
الثنية ، ومنهم من يخرج باللفظ على أصله من الثنية فيقول : قطعت رأسى  
الكبشين ، قال الفرزدق :

لها (٤) في فؤادينا من الهم والهوى  
فيرأ منهاض الفؤاد المسقف (٥)

وقال الآخر :

تلود بذكر الله عنا من اليسرى (٦) . إذا كان قلبانا بنايحفان (٧)

وقد جمع بين اللغتين من قال :-

ظهراهما مثل ظهور الترسين (٨)

(١) هو : روح بن مؤمن أبو الحسن الهزلي البصري المقرئ ، صاحب يعقوب الحضرمي . قال ابن  
الجوزي : وقال الأهوازي : هو ابن عبد المؤمن بن قرعة بن خالد البصري . وقال الداني : هو  
ابن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم . عرض على يعقوب الحضرمي وغيره ، وروى الحروف عن  
أحمد بن موسى وغيره . عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان وغيره ، وروى عنه البخاري  
في صحيحه ، توفي عام ( ٢٣٤ - ٢٣٥ ) وقيل : ٣٣ - أو ٢٣٥ .

أنظر : غاية النهاية - ٢٨٥ - معرفة القراء الكبار - ١ ص ١٧٥ .  
(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٢ . قال ابن جني في المحتسب - ١ ص ٢٤٣ : قرأ « سؤتهما »  
واحدة مجاهد . ووجه ذلك أن البؤة في الأصل « قملة » من ساء يسوء ، كالضربة والقملة فأتاها  
التوحيد من قبل المصدرية التي فيها .

فإن قلت : إن القملة واحدة من جنسها والواحد معرض لثنية والجمع قيل : قد يوضع الواحد  
موضع الجماعة .

(٣) في « : أبدى القياس . . الخ .

(٤) في « : لما في . . . الخ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ، غير أنه برواية : بما في فؤادينا من الشوق والهوى . . البيت والشاهد :  
في فؤادينا « ذكر مثني على الأصل » والمطرود المستعمل أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع ، و  
« المنهاض » : الكسر بعد الجبر . قال الأعلم : وهذه الرواية أصح ، لأنها من قصيدة فائقة  
مشهورة . راجع : « الكتاب - ٢ ص ٢٠٢ المجمع - ١ ص ٥١ - الدرر - ١ ص ٢٦ -  
ديوانه - ٢ ص ٢٥ .

(٦) في « : من الشرى . . الخ .

(٧) قال الشنقيطي في الدرر الأوامع - ١ ص ٢٦ : وهذا البيت أظنه لعروة بن حرام ، أو لكعب  
صاحب ميله .

(٨) هذا الرجز اختلف في نسبه فمنهم من نسب لهيمان بن قحافة ، ومنهم من نسب لهطام المجاشعي ،  
وقبله : ومهمين قذفين مرتين . وقد استشهد به سيبويه على ثنية المضاف على الأصل في موضعين من  
كتابه - ١ ص ٢٤١ ، ٢ ص ٢٠٢ .

وذكره الزجاج في إعراب القرآن « ص ٧٨٧ » في باب ما جاء في التنزيل من الجمع يراد  
به الثنية ، وقال : لأن الثنية جمع في المعنى ، لأن معنى الجمع : ضم شيء إلى شيء فهو  
يجع على القليل والكثير « وأنشدوا : ومهمين قذفين . . البيت .  
وراجع : « الخزائن - ٣ ص ٣٧٤ - الشافية - ٤ ص ٩٤ - المعنى - ٤ ص ٨٩ - يسين

- ٢ ص ١٢٢ .

ومنهم من يضع المفرد موضع الاثنين ، ووجهه أنه لما أمن اللبس وكره  
الجمع بين تثنيين فيما هو كالكلمة صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ،  
لكونه أخف ، وهو نهاية في القلة كقوله :

حمامة بطن الوادين ترعى . سقاك من الغر العوادي مطيرها (١)  
أراد بطنى الوادين فأفرد .

وقال (٢) أيضا : وأما إيقاع المفرد موقع التثنية فكقوله .  
كأنه وجه تركيبين ... البيت .

وهو موقوف على السماع .

وقال رادا ما اعتل (٣) به الفراء : لو كان كما زعم وجب انزال العضو  
الواحد منزلة اثنين ، فيقول : قطعت رأس الكبشين ، وهو ممنوع .

وقد عقد (٤) الأخفش بابا في النسخة الوسطى فذكر الجمع ممثلا إياه بما  
أحسن وجوههما ، ثم قال : وقد يجوز هذا أن يكون اثنين ، وأنشد :-  
بما في فؤادينا . . . . . البيت (٥)

وظهراهما مثل ظهور الترسين .

و«فتخالسا نفسيهما» .

ولم (٦) يلم بالافراد ، فدل على امتناعه (٧) عنده ، وكذا صنع سيبويه (٨) .  
وقال الحضراوى : وقد أجاز الكوفية العدول إلى لفظ المفرد لأصالته ، وأنشد .

وكأنه / وجه تركيبين .  
وحمامة بطن الوادين

---

(١) قائله : توبة بن الحمير كذا في الدرر اللوامع - ١ ص ٢٦ - والمقرب لابن عصفور - ٢ ص

١٢٨ - ونسبه العيني للشماع بن ضرار .

وقال ابن عصفور في المقرب : ويجوز وضع صيغة الجمع للاثنين بقياس . . وقال : ويجوز

أيضا التثنية . . . ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما ، نحو قوله : حمامة بطن الوادين . .

البيت أنظر : « العيني » - ٤ ص ٨٦ - الجمع .

(٢) أى ابن عصفور .

(٣) في « : ما اعتد . . الخ .

(٤) في « : وقد ذكر . . الخ .

(٥) أى البيت المذكور قريبا .

(٦) أى : لم يذكر . . الخ .

(٧) في « : امتناعهما . . الخ .

(٨) أنظر : الكتاب - ٢ ص ٢٠١ : إذ قال في : هذا باب ما لفظ به ما شئى كما لفظ بالجمع ،

وهو أن يكون الشئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه ، وذلك قولك : ما أحسن

رؤوسهما ، وما أحسن عوالبهما .

وأجازوا : ضربت رأسى الزيدىن ، وجدعت أنف العمرىن ، وما أحسن وجه المحمدىن .

وحمل البصرية البيتين على الضرورات ، بل وقد وافقهم بعض كالسيرافى قال فى شرح الكتاب : الوجه الأكثر جمعه ، ثم ثنيتة وإفراده معتلا بالاكتفاء بإضافته إلى المثنى ، فىعلم بذلك ثنيتة ، ويقول العرب : عبنى لاتنام ، أى عىناى . /

قلت : فقول الدمامىنى (١) : البصرية لا يقيسون الافراد بخلاف الكوفية مرجحين عليه الثنية . والمصنف خالف الفريقىن ، فرجح الافراد غير صحيح ، إذ قد وافق الكوفية على ذلك الرأى جماعة بصريون فوجب أن يقول : وجمهور البصرية لا يقيسون لإيهامه عدم اقتياس البصرية إياه قاطبة ، وليس كذلك لما علمت .

وفى البسيط : وأجاز الفراء - لإثنين برأس شاتين وبرأسى شاه على إرادة : الرأس من كل شاة فى الأول ، وإرادة : رأسى هذا الجنس الثانى ، تمسكا بكانه وجه تركيبن ، وقراءة (٢) الحسن .

وأما دعوى المصنف : وروده فى الفصحى فله طريقة فى (٣) الاستدلال بما فى الحديث . وقد نازعه أثيرالدين فى الاستدلال به بما مرت منازعته هو فى غير ما مقام (٤)

قال (٥) : وإذا كان الأصل الثنية فعدل إلى الجمع كراهية اجتماع ثنيتين فيما هو كالكلمة ، ولاشتراك الجمع (٦) والثنية فى معنى الاجتماع ، فكيف يكون المفرد الذى لم يشركها فيه أولى من الثنية التى دلالتها على ما وضعت عليه حقيقة ، ودلالة المفرد على الثنية مجازية ؟ بل مقتضى القياس ألا يدل على الثنية إلا بما وضع لها ، غير أنه لما عدل إلى المجاز بمرجح كان أقرب المجازين إلى الثنية أولى ، ولم يحفظ من ورود المفرد فى المسئلة لإقراءة الحسن وهى شاذة .

وزعم جماعة متأخرون : أنه لم يرد على الأصل ، أى الثنية إلا مع الاضافة إلى ضمير الثنية لكونه مفردا لفظا ، فكأنه لم يصف إلى ثنية ، وهو محكى يونس ، وبه وردت الأناشيد السالفة ، وعليه فىمتنع قطعت رأسى الكبشبن .

(١) فى شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٥ و » .

(٢) سبق أن القراءة لمجاهد كما فى المحتسب ، أنظر ص ٤٨٧ .

(٣) فى « ح : بالاستدلال .. الخ .

(٤) أنظر : الجوازى فى فصل : لأداة الربط من الكلام ، وفى شرح الأثير .

(٥) أى : الأثير فى شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١١٩ » بتصرف .

(٦) فى « ب » الثنية والجمع .. الخ .

وفي معنى اللبيب (١) : وتجب التثنية في نحو :

وكلا أنفيهما راى (٢) .

لعدم إضافة كلا إلى الواحد ولا إلى الجمع .

ورده شارحه الدمامي : بأن المنصوص أن كلا وكلتا يضافان أبدا إلى كلمة دالة على اثنين إما بالحقيقة والتنصيب نحو : كلتا (٣) الجنتين » واحدهما أو كلاهما (٤) » أو بالحقيقة والاشتراك ، نحو كلانا للاشتراك فيما بين الاثنين والجماعة ، أو بالمجاز ، كقوله :

إن للخير وللشر مـدا . وكلا ذلك وجه وقبل (٥)

فانه حقيقة في الواحد مشرا به الى المثنى .

قال : واذا كان كذلك فلم لا تجوز إضافة « كلا » الى الجمع ، مرادا به اثنان مجازا ، هذا مما لا يظهر لمنعه وجه .

(١) أن هذا الكلام غير مسلم ، لان ابن هشام لم يقل ذلك ، وعبارته في ص ١ ص ٢١٦ : ويجوز مراعات لفظ « كلا وكلتا » في الافراد نحو : كلتا الجنتين آتت أكلها ومراعات معناه « وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله :

كلاهما حين جد السير بينهما . قد أقلما وكلا أنفيهما راى

وشارحنا نقل هذا الكلام من شرح الدمامي ص ١ ص ٣٥ وعبارته : قال ابن هشام : وتجب التثنية في ..... إلى أن قال : هذا نصه في معنى اللبيب .

وهذا يدل على أن الدمامي نقل خطأ عن المعنى ، فوقع شارحنا في نفس الخطأ . وبناء على ذلك تسقط المناقشة بين الشارح والدمامي بادعاء الثاني : جواز إضافة « كلا » إلى الجمع مجازا ورد الأول عليه . أما شرح الدمامي على المعنى ص ٢ ص ٢٦ فليس فيه مثل هذا الكلام .

(٢) والبيت بتمامه : وكلاهما قد جد الحرب بينهما

قد أقلما وكلا أنفيهما راى

قائله : الفرزدق يهجو جريرا بسبب تطليق ابنته من زوجها ابن زوجته بقديّة والشاهد على ما نقلته عن المعنى في هامش رقم « ٢ » مراعاة لفظ « كلا » ومعناه ، فقد راعى المعنى إذ قال : « أقلما » وراعى اللفظ اذ قال راى « ولم يقل : « راى » : وقوله : راى « اسم فاعل من « راى » وربو الأنف ارتقاعه عند التنب . راجع : « نوادر أبى زيد ص ١٦٢ - الخصائص ص ٢ ص ٤٢١ - المعنى ص ١ ص ١٥٧ - شواهد المعنى ص ٥٥٢ » التصريح ص ٢ ص ٤٣ . وهو غير موجود في ديوانه .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٣ .

(٤) سورة الاسراء ، آية : ٢٣ .

(٥) قائله : عباده بن الزبرى القرشى من قصيدة قالها في معركة أحد قبل إسلامه قال ابن عصفور في المقرب : وقد يضاف إلى ما لفظه مفرد ، واذا كان واقما على اثنين نحو قوله : إن الخير وللشر . . . البيت . ومثلها في جميع ما ذكر كلتا .

واستشهد به السيوطي في الجمع على لزوم إضافة كلا إلى معرفة مثناه لفظا أو معنى أنظر :

« المقرب » ص ١ ص ٢١١ - شرح شواهد المعنى ص ٥٤٩ - الجمع ص ٢ ص ٥٠ - الدرر ص ٦٠ .

قلت : بل له وجه ظاهر ، وذلك أن ما احتج به من الضمير واسم الإشارة مسلم دلالتهما على اثنتين حقيقة واشتركا في أحدهما ، ومجازا في الآخر ، ولا كذلك الجمع مراد به (١) اثنان ، فإنه لا دلالة له رأسا على ما أريد به من ذلك إلا مجازا ، ولا يسلم هنا فلان للتركيب خصوصيات تجب رعايتها والاهتبال (٢) بها .

وقد يكون المانع التنافي / اللفظي والقبح الصوري بين ( كلا ) والجمع المراد به ذلك .

— فلان فرق متضمنتهما اختيار الأفراد = : نحو « على لسان داوود وعيسى بن مريم (٣) » .

وفي حديث زيد بن ثابت « حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبي بكر وعمر » . (٤)

قال المصنف (٥) : ولو جرى في مثل هذا بلفظ الجمع أو الثنية جاز . فالمختار إذا عنده في المسئلة الأفراد بل قضى في الكافية على لزومه .

قلت : والذي عليه كما مر أصحابنا وجمهور البصرية عدم اقتباس وضع المفرد موضع (٦) الثنية مع الاضافة إليها غير مفرقة ، وإذا لم يقس فلان لا يقتاس مع عدمها أحق ، إذ موجب اجتماع تثنيتين قد زال بتفريق المتضمنين فلذا ينبغي أن يكون حال الجمع / في عدم القياس .

قال أنيرالدين (٧) : والذي يقتضيه النظر عدم اقتباسها هنا ، بل تقول : ضربت رأسى زيد وعمرو ، فلان ورد خلافه اقتصر على مورد السماع .

فأما « على لسان داوود وعيسى بن مريم (٨) » فيحتمل أن لا يراد باللسان الجارحة إذ قد يذهب به مذهب الرسالة والقصيدة ومذهب اللغة والكلام ، وحينئذ فليس اللسان جزءا من كل من داوود وعيسى عليهما السلام فلا دليل في الآية كما زعمه المصنف .

- 
- (١) في « - : بها . الخ .  
(٢) (١) الاهتيال : الاغتنام والاحتياط ، والتعبد ، كذا في اللسان .  
(٣) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .  
(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « - ٣ ص ٢٢٥ » كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن . و « - ٤ ص ٢٤٣ » كتاب الاحكام ، باب يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا . من حديث زيد بن ثابت .  
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « - ٥ ص ١٨٩ » من حديث زيد كذلك .  
(٥) في شرحه على التسهيل « - ١ ص ١١٧ .  
(٦) في « - : بوضع . الخ .  
(٧) في شرحه للتسهيل « - ١ ص ١١٩ ظ » بتصرف .  
(٨) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .

- وربما جمع المنفصلان = : وهما ما ليسا جزءين ولا كجزءين مما أضيفا إليه كاللهميين والدينارين والثوبين ، / - إن أمن اللبس = : كما ورد في الحديث : « ما أخرجكما من بيوتكما » (١) و « إذا أويتما إلى مضاجعكما » (٢) وهذه فلاة وفلاة تسألانك عن إتفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر (٣) وفي حديث على وحمزة رضي الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » فإن خيف لبس امتنع كقبضت دراهما .

وذكر المصنف في شرح الكافية : الجمع دون الافراد فاقضى ظاهر الكتاتين امتناعه وإن أمن اللبس .

= ويقاس عليه وفاقا للفراء = : لأنه أصح ، لكوفه مأمون اللبس مع كثرة وروده في الفصح .

قلت : وفي مجامعة التقليل المقاد ربما للقياس مالا يخفى في التدافع .

- ومطابقة (٤) هذا الجمع لمعناه أولفظه جائزة = : فالأول كقوله : قلوبكما يعشاهما الأمن عادة . إذا كانت الأبطال يعشاهم (٥) الذعر (٦)

قال المصنف (٧) : ونظيره قول عنترة :

متى ما نلتقى فردين ترجف . زوائف البيتك وتستطارا (٨)

فتنى تستطارا لأن الزوائف في معنى الثنية لإرادة الزانفتين وهما طرفا الإليتين .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه « > ٦ ص ١١٦ - كتاب الأشربة - باب جواز استباعه غيره إلى دار من ثيق برضاه بذلك » من حديث أبي هريرة ، ونصه : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة ، فإذا بأبى بكر وعمر ، فقال : ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة » الخ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه « > ٢ ص ١٩٠ - كتاب الجهاد والسير - باب : الدليل على أن الخمس لنواب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمساكين . الخ . من حديث على كرم الله وجهه .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه « > ٢ ص ١٠٠٠ » عن زينب امرأة عبدالله أى ابن مسعود ، قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم بأسيافهما » فان خيف لبس امتنع كقبضت دراهمها . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم « تصدقن يا معشر النساء ولو من حلكن » . وفيه : « . قالت : فخرج بلال ، فقلنا له : انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة منهما على أزواجهما ، وعلى أيتام في مجورهما . الخ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : « ما لهذا الجمع . الخ .

(٥) في ز » - يعشاهما . الخ .

(٦) البيت من شواهد يسين على التصريح « > ٢ ص ١٢٢ ، إذ قال : أعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الأول . . . ومن الثاني قوله : قلوبكما يعشاهما . البيت ، ولم أعرف قائله .

(٧) الواقع ان القائل هو الأثير في شرحه للتسهيل « > ١ ص ٤٠ . أما المصنف فقد استشهد به عند الحديث عن إنابة تشبه عن تقنية أو عدهما إذ قال في ص ٩٨ : وقد يقال في الثنية إلتان وخصيتان ، قال عنترة : متى ما نلتقى . البيت . (٨) سبق تحقيقه في ص ٤٥٢ .

(وعلى ذلك حمل أبو العباس قول الشاعر :

أقامت على ربيهما جارتا صفا . كميता الأعلى جونتا مصطلاهما (١)

فأعاد ما أضيف إليه « المصطلى » على الأعلى ، لكونها مثناة معنى ، قال

وهو توجيه حسن (٢)

ورده أثير الدين (٣) بما محله الصفة المشبهة .

والثاني كقوله :-

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى . فإن لها فيما به دهيت أسى (٤)

فقال : لها ودهيت رعاية للفظ ، ولو أنه اعتبر المعنى لقال : لها ودهيتا ،

وأما الأولى مفتوح الهمزة بمعنى الحزن ، والثاني مضمومها جمع أسوة .

وفي شرح الدماميني (٥) : وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة

بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان تجوز رعاية لفظه ومعناه .

قلت : وكونه كذلك لا يوجب عدم إيرادها هنا ، لعدم إيهام الخصوصية .

- ويعاقب الافراد الثنية = : أى يقع موقعها فهي هنا (٦) الأصل ،

(١) قاله : الشماخ بن ضرار الطفقاني من قصيدة يمدح بها يزيد بن سريع الأنصاري .  
وقوله : جارتا صفا « فاعل » أقامت « و » الصفا « الصخر الأملس » و « جارتا » الالفتين  
الثتان توضعان قريبا من الجبر ، ويوضع على الثلاثة القدر ، و « كميता الأعلى » مضاف ومضاف  
إليه صفة « جارتا صفا » و « كمت » : الحمرة الشديدة المائلة للسواد .

قال الأعلام : يعنى أن الأعلى من الإثنتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ، و « جونتا مصطلاهما » :  
صفة ثانية « لجارتا صفا » ، والجونة : السوداء ، والمصطل : اسم مكان الصلاة ، أى الاحتراق  
بالنار . فالمصنف مشى على رأى المبرد ، في إعادة الضمير على « الأعلى » أما سيبويه فيرى أن  
أن الضمير في « مصطلاهما » لقوله : « جارتا صفا » وعليه فلا شاهد في البيت .

وقال ابن جني في الخصائص : وأعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ  
كقوله : شكرت من أحسنوا إلى على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إلى على فعلهم جاز ،  
فلهذا ضعف عندنا أن يكون « هما » من « مصطلاهما » في قوله : « كميता الأعلى » ، البيت عائد  
على الأعلى في المعنى ، إذ كانا أعليين اثنين ، لأنه موضع قد ترك لفظ الثنية حملا على المعنى  
لأنه جعل كل جهة منهما أعلى كقولهم : ثابت مفارقة ، وهذا يعبر ذو عيائين ، ونحو ذلك .

أو لأن الأعلىين شيان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضمنت معاودته إياه ،  
لأنه انتكث وتراجع ، فجبرى إدغام الملحق ، وتوكيد ما حذف . . . الخ . راجع : الخصائص  
- ص ٤٢٠ - أمالي المرتضى - ٢ ص ٣٠ - الخزائن - ٢ ص ١٩٨ - المعنى - ٣ ص ٥٨٧  
- ص الدرر - ٢ ص ١٣٢ - ديوانه - ٣٠٨ - المقرب - ١ ص ١٤١ .

(٢) ما بين القوسين من كلام المصنف في شرح التسهيل - ١ ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣) أنظر شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠ ط .

(٤) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١١٩ ، والاثير في التذييل

والتكميل - ١ ص ١٢٠ - ويسين في حاشيته على التصريح - ٢ ص ٢ ص ١٢٢ .

(٥) « - ١ ص ٣٥ و »

(٦) في : الأصل هنا .

— في كل اثنين لا يفنى = : بفتح الياء مضارع غنى بالكسر أى استغنى  
— أحدهما عن الآخر = : كالعينين والأذنين والحاجبين والحفنين والنعلين  
والجورين ، كانا جزءى ما أضيف إليه أم لا ، وسواء أضيفا أم لا ، فتقول :  
عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، وعينه حسنتان ، وهو الأصل  
والأكثر .

فالأول كقوله :

وكان في العينين حب قرنفل . أو سنبل كحلت به فأنهلت (١)  
وقول امرئ القيس :

لمن زحلوفة ذل . بها العينان تنهل (٢)  
وقول الآخر :

سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصوى  
إليك وخفيا زاحف تظفر الدما (٣)  
وعلى ذلك بنى مهرة الكتاب قوله :

مر بنا يهتر في مشيه . مثل اهتزاز الغصن الرطب (٤)  
فمقلتي ترتع في حسنه . ومقلته أحرقت قلبي

(١) قائله : سلمى بن ربيعة الضبي ، أو سلمان بن ربيعة كذا في نوادر أبي زيد وغيرها ، وهو  
من جملة أبيات . قال المزدوقي في شرح الحماسة : يقول : أنفت البكاء لتباعدها - يعنى  
تماضر زوجته المذكورة في البيت قبل - فساعدت العينان وجادتا . وقال : وقوله :  
« كحلت » : إخبار عن إحدى العينين ، وساغ ذلك لما في العلم من أن حالتها لا تفرقان .  
وقال ابن الشجري في أماليه : والثالث : أن تشنى العضو وتقرد الخبر ، لأن حكم العينين أو  
الأذنين أو القدمين حكم واحد ، لاشتراكهما في الفعل ، فتقول : أذناى سمته . . . ومنه قول  
سلمى بن ربيعة السدي : فكان في العينين . . . البيت .  
راجع : « نوادر أبي زيد ص ١٢١ - أمالي الشجري ص ١ ص ١٢١ - شرح الحماسة ص ٥٤٧ -  
يسين على التصريح ص ٢ ص ٣٨٧ » .

(٢) هذا البيت من الهزج ، ويروى زحلوفة بالفاء ، وهما بمعنى ، والزحلوفة : مكان الانزلاق ،  
وقد شبه امرؤ القيس القبر بالزحلوفة ، لأنه مكان انحدار الموتى .

وقال ابن جني في المحتسب : ولم يقل : تنهلان ، لكونهما كالعضو الواحد راجع : « المحتسب  
ص ٢ ص ١٨٠ - جمهرة اللغة ص ١ ص ١٩ - أمالي الشجري ص ١ ص ١٨٠ - جمهرة اللغة  
ص ١ ص ١٩ - أمالي الشجري ص ١ ص ١٢١ - الدرر ص ١ ص ٢٤ - اللسان مادة « زل » .

(٣) هذا البيت ذكره البغدادي في الخزانة عرضا ص ٣ ص ٣٧٦ إذ قال : وأنشد الفراء ، ثم ذكر  
البيت برواية : . . . حفا واحد يقطر الدما فقال : يقطر ، ولم يقل : يقطران ، لأنه يجوز الإخبار  
بالواحد عن الاثنين الذين لا يكاد أحدهما يفارق الآخر مثل « الحفنين » . ولم أعرف قائله ، وقد  
استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ص ١ ص ١٢ .

(٤) لم أعرف قائله ، ولا من التشهد بذلك ، والشاهد في قوله : فمقلتي قرتع ، ومقلته أحرقت .  
حيث أفرد الخليل .

وقال بعضهم :

أشركت عيناه ظالمه . في دمي يا عظم ما جنت (١)

أى فأنهلتا وتنهلان ، وتقطران ، وأحرقنا ، وظالمتين ، ومن هذا الضرب قوله : على دقة فيه يتبينها المتأمل الفطن قول (٢) عدى بن الرقاع :

وكانها وسط النساء أعارها . عينيها أحور من جآدر جاسم (٣)  
وسنان أقصده النعاس فرنقت . في عينه سنه وليس بنائس  
قال الأصمعي وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون .

ومن الثاني قوله :-

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى  
قصحاء بلخ ظلنا تكفان (٤)

ومن الثالث قوله :

ألا إن عيناك لم تجد يوم واسط . عليك يجارى دمعها لجمود (٥)

وقول زهير بن أبي سلمى :

كأن عيني وقد سال السليل بهم (٦)  
وعبرة ما هم لو (٧) أنهم أمم (٨)

(١) كذلك لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به « والشاهد في قوله : عيناه ظالمة ، حيث أفرد الضمة .

(٢) هكذا جاءت العبارة في النسخ الأربع : قوله : على دقة . . . الخ ، ولعل قد سقط من القول الثاني لفظ : « وهو » . أو يحتمل « قول عدى » بدل من « قوله » قبله .

(٣) قال المسكوي في « المصون ص ١٥ » : قال الأصمعي : أحسن ما قيل في العين قول عدى بن الرقاع : وكانها بين النساء . البيتين . وقوله « وسنان » : من وسن ، فهو وسن : أى غشى عليه ، وفي اللسان عن أبي زيد : يوسن فيها الانسان وسنا ، وهو غشى يأخذه ، وامرأة وسنى ووسناته : فاترة الطرف ، شبهت بالمرأة الرسنى من النوم . وقوله : رنقت : تهيأت ، قال المبرد في الكامل : يقال : رنق البسر : إذا مد جناحيه ليطير .

راجع : « الكامل » ص ١٤٨ - المصون ص ١٥ - شواهد المغنى ص ٤٩٢ - الشعر والشعراء ص ٦٠٢ - التصريح ص ١٤٨ .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ص ١٢١ ولم ينسب لقائله ، كما ذكره الشنقيطي في الدرر ولم ينسب كذلك . والشاهد : أفراد « عيني » وثنيه ظلنا وتكفان .

(٥) نسب في شرح حسانة أبي تمام لأبى عطاء أنجح بن يسار السندى من قصيدة رثى بها يزيد بن عمر بن صبرة الفزاري الذي قتله المنصور بواسط .

(٦) في « : بها . (٧) في « : ما بهم .

(٨) البيتين من قصد يمدح بها زهير هرم بن سنان ، وقوله : « سال السليل بهم » : أى سار فيه سيرا سريعا لما انحدروا فيه ، والليليل : واد وقوله : « وعبره ما هم » : أى هم سبب يكره ، و « الأمم » : القصد والقرب ، و « الغرب » : الدلو العظيم .

قال الأعلام : شبه دموعه بما يسيل من الغرب - وهو الدلو - وباللؤلؤ الذي انقطع سلكه في تناثره وانحداره .

أنظر : شرح زهير ص ٥٩٨ .

والشاهد : أفراد العين والغرب في قوله : كأن عيني . . . غرب . الخ .

غرب على بكرة أو لؤلؤ قلق • في السلك خاربه (١) ربانه النظم  
وقوله عنبرة :

فالعين منى كأن غرب تخطبه • دهما حاركها بالقتب مخروم (٢)  
ومن الرابع قوله :

وعينان قال الله كونا فكانتا • فعولان بالألأب ماتفعل الحمر (٣)

وقضية كلام المصنف اقتباس معاقبة المفرد للمثنى فيما ذكر ، وهو خلاف قول بعض أصحابنا من قصره على الضرورات مع احتمال بعض ذلك للتأويل .

قال أثير الدين (٤) : ومثل هذه الأحكام إنما تثبت بنص لا يحتمل ، أو نقل عن مستقره عن العرب كالخليل وسيبويه والكسائي من مشافهي العرب في ديارها . وأما متأخر جداً قد خلصت إليه أبيات يسيرة محتملة للتأويل ، فحاول أن يستنبط منها الأحكام فلا ، بل لا يسمع منه مع أن الأصل ما تقرر من وجوب كون كل من المفرد والجمع طبق مدلوله ، وقد وردت أبيات واقع فيها المفرد موقع المثنى ولم يقس النحاة من ذلك شيئاً غير ما مر من نحو : قطعت رؤوس الكباشين ، وما وقع الخلاف فيه بين الفراء وغيره .

— وربما تعاقبا = : أى الأفراد والثنية ، فوقع كل منهما موقع ماهو بالأصل له للآخر ، — مطلقا = : أى وإن لم يكونا مما مر كاليدنين والحفنين ،

(١) في « ب : خان به . الخ .  
(٢) هذا البيت ليس لمنبرة كما قال الشارح ، وليس موجودا في ديوانه ، ولا رأيت من نسه إليه غيره ، وإنما للعقمة بن عبدالله بن عبدة ، الملقب : بالفعل ، وهو من الشعراء الفحول ، وقد طارح امرأ القيس ، وهو في الطبقة الرابعة من الشعراء ، والبيت من قصيدة تحدث فيها عن نأى حبيته وبكى لفراقها ، ووصف الظن ، ثم وصف دموعه ثم شبهها بما يفيض من الدلو العظيمة . و « الغرب » . جلد ثور يتخذ دلوا ، و « الدهماء : الناقة ، و « حاركها » : ملتقى الكتفين ومعنى « تخط به » تسرع به ، و « القتب » : أداة الساقية ، والشاهد مثل سابقه .

راجع : « ديوانه ص ٥٣ - المفضليات ص ٣٩٨ - الدرر = ٢ ص ٥٥ .  
(٣) قائله : ذو الرمة ، قال الزجاجي في مجالس العلماء : حدثنا بعض أصحابنا قال : حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد قال : حدثنا الزياتي عن الأصمعي : أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق ، فقال : كيف تنشده هذا البيت : وعينان قال الله . . . البيت ، فقال الفرزدق : كذا أنشده ، فقال ابن أبي إسحاق الحضرمي ما كان عليك لو قلت : « فويلين ؟ » . فقال الفرزدق : « لو شئت أن أستبحر لسمعت » . . . فقال ابن أبي إسحاق : لو قال فويلين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما يفعلان بالألأب ما تفعل الحمر ، وقال ابن الأعرابي : فويلين ، ومن قال : فعولان جعله نعتا للينين ، وجعل ( كانتا ) مكتفيا . الخ والشاهد : الموافقة بين الينين وما بعدها في الثنية .

راجع : « مجالس العلماء ص ٨٥ - الخصائص ص ٣ - ديوانه ص ٢١٣ - شواهد المغني ص ٦١٩ - الاقتراح للسيوطي ص ٥٩ ديوانه ص ١ ص ٥٧٨ .  
(٤) في شرح التسهيل ص ١ ص ١٢١ .

ولا من المزال عن لفظ الثنية لأجل الاضافة نحو : « أنا رسول رب العلمين (١) »  
« عن اليمين وعن الشمال قعيد (٢) » وقول حسان رضى الله عنه :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود \* ما لم يعاص كان جنونا (٣)

مما وقع المفرد فيه موقع المثنى ، ومن عكسه قوله :

إذا ما الغلام الأحمق الأم ساقى

بأطراف أنفيه استمر فأسرعا (٤)

هكذا استدل المصنف (٥) بالآية والبيتين .

قال أثير الدين (٦) : ويمكن تأويل جميعها ، أما الآية الأولى فيجوز أن رسولا فيها مصدر بمعنى الرسالة من باب الزيدان خصم ، وحيث ثنى لم يرد به ذلك ، وأما الثانية فيجوز (٧) أن قعيدا فيها محذوف من الأول لدلالة الثاني على أنه من الأبنية الواقعة خبراً عن المفرد ، وقسيمه كصديق وخير . وأما : إن شرخ الشباب يخرجهم الأكثرون على الحذف أيضا ، أى إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا ، والشعر الأسود كذلك وأما ساقى بأطراف / أنفيه فتعير عن ثقب الأنف بلفظ المثنى مجازا ، وليس الأفراد مرادا ، ومن ثم جمع الأطراف لإضافته إلى المثنى معنى معنيا به البخشان الأذان / للأنف ، قال : وهو أحسن من محمل المصنف لما يلزم على ما صنعه من مجازين غير مقتاسين لوضعين : وضع المثنى موضع المفرد ووضع الجمع موضعه أيضا .

وأما على صنعنا فأحد المجازين وهو التعير بأطراف عن طرفين ، نظير قطعت رؤوس الكباشين والآخر التعبير عن البخشين بالأنفين (٨) هـ .

(١) سورة الشعراء ، آية : ١٦ .

(٢) سورة ق ، آية : ١٧ .

(٣) قيل إن هذه الأبيات التى منها بيت الشاهد هى لابن حسان عبدالرحمن كذا فى الحيوان ٣ ص ١٠٨ قال ابن الشجرى فى أماليه ١ ص ٣٠٩ : فى حكم الأخبار عن « العشر والحراج » ينزلان منزلة شيء واحد ، لاتفاقهما فى أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظير ذلك قول حسان : إن شرخ الشباب . . البيت .

وقال ابن عصفور فى هذا المقام : ولا يجوز الأفراد إلا فى الشعر نحو قوله : إن شرخ الشباب . . البيت أو فى نادر من الكلام ، أنظر : المقرب ١ ص ٢٣٥ - ديوان حسان ص ٢٨٢ .

(٤) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ ص ١٢١ والأثير فى التذييل والتكميل ١ ص ١٢٢ ط فى هذا المقام ، والشاهد : وقوع المثنى موقع المفرد ، وهو قوله : « أنفيه » . ورواية المصنف : سامنى « بدل » ساقى « و » مقارعا « يدل » فأسرعا .

(٥) فى شرح التسهيل ١ ص ١٢١ .

(٦) فى شرح ١ ص ١٢٢ ط نقل بتصريف .

(٧) « فيجوز » ساقطة من « > » .

(٨) « بالأنفين » ساقطة من « > » .

قلت : فقول الدماميني (١) : ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل والأبواب لا تثبت بالاحتمالات تبعا لقول ابن قاسم (٢) : وهذه الشواهد محتملة للتأويل قصور قاصر ولهاهم .

— وقد يقع أفعلا ونحوه :— أى تفعلان — موقع أفعل ونحوه = : أى أى تفعّل ، والمعنى أن الواحد قد يخاطب مخاطبة الاثنين « أى بما يخاطبان به في الأمر ونحوه ، وهو المضارع ، فيقع (٣) أفعلا موقع أفعّل ، وتفعلان موقع تفعّل ، وقد حمل على الأول قول الحجاج : يا حرسى اضربا عنقه .

وقول امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيبي ومنزلى . (٤)

قال أثير الدين (٥) : ويؤيده قوله بعد :

أحار ترى برقاً أريك ومبضه (٦) . . . . .

قلت : وهو بعيد لبعد ما بين المستدل به وعليه ، فالأجود الاستدلال بقوله  
إثره بعد بيت :

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ٣٥ ظ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ٣٧ .

(٣) في « - : فيقول أفعلا . الخ .

(٤) تمام البيت : بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

والبيت أول معلقته المشهورة ، وقوله : « من ذكرى » فـ « من » تعليلية ، أى : لأجل ذكرى حبيبي . وقوله : بسقط اللوى « متعلق بكائن صفة لمزلى ومحل « بين الدخول » الجر صفة لسقط . والشاهد في قوله : قفانبك « حيث خاطب الواحد بالاثنتين ، وفي البيت شواهد أخرى منها أن قوله : نبك فإنه جواب الأمر ، فلذلك جزم ، لأن جواب غير النفى إذا أدخل من الفاء وقصد الجزاء جزم ، لأنه جواب شرط دل عليه الطلب . ومنها أن حرف الاطلاق لا يلحق الكلمة في الوقت إلا في الشعر إذا أريد التثنية والتثنية ، وذلك في قوله : « منزلى » قال يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما ينزول لأنهم أرادوا من الصوت وذلك قولهم لا امر يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت ، وذلك قولهم لامرئ القيس : قفانبك . البيت ومنها أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى « إلى » قال البغدادى في الخزائن : أى منازل بين الدخول إلى حومل . الخ . الى غير ذلك .

راجع : « المحتسب » ٢ ص ٤٩ - الشافية » ٤ ص ٢٤٢ - العيني » ٤ ص ٤١٤ - الخزائن

» ٤ ص ٣٩٧ - ابن يعيش » ٤ ص ١٥ ، ٩ ص ٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ - ١٠ ص ٢١ - شرح

المعلقات ص ٤٧ - دلائل الإعجاز ص ٢٥٥ ، ٢٨٧ - أمالي الشجرى » ٢ ص ٣٩ .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٢٣ ، وعبارته : قال ابن يسعون : ويمكن أن يؤيد هذا القول

بقوله : أحار ترى برقاً أريك ومبضه . وعليه فليس القائل لذلك هو الأثير ، وإن سلمه .

(٦) وعجزه : كلمع اليمين في حبي مكلكل .

والقائل هو : امرؤ القيس كما أشار لذلك الشارح ، وهو في معلقته التي منها البيت السابق .

وقوله : « أحار » : ترخيم « حارث » ، وعلة في الترخيم غلبته لكثرة استعماله بالتسمية ،

ويروى : أصاح ، بدل : أحار ، أى يحارث ، أو يا صاحبي ، وقوله : « لمع اليمين » :

تحرّكهما بسرعة ، من قولهم : لمع بيده إذا أشار بها . وقيل : إن أصل ترى « أترى » ؟ ثم

حذفت همزة الاستفهام .

راجع : الكتاب - ١ ص ٣٣٥ - ديوانه ص ٩١ - شرح المعلقة ص ١٢٠ .

ترى بحر الآرام في عرصاتها (١)

وقوله تعالى « ألقيا (٢) في جهنم » .

وعلى الثاني قوله : -

فإن ترجرائي يا ابن عفان أزدجر

وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا (٣)

وقوله :

فقلت لصاحبي لا تحبسانا . بنزع أصوله واجدز شيحا (٤)

قال المصنف (٥) : والقصد بذلك التوكيد والاشعار بإرادة التكرار .

وما ذهب إليه من ذلك قول أبي الفتح والمازني والبغاددة تمسكا بقوله أيضا :

خليلي قوما في عطالة وانظرا . أنارا ترى من نحو باين أم برقا (٦)

وقوله :

أنعمة لكما عندى فتطلبها . أم من غرامى إليه مالكم وصب (٧)

(١) وعجزه : وقيعانها كأنه حب قلقل :

والقائل لذلك امرئ القيس من مملقته المذكورة ، وروى : بحر الصيران ، جمع صور ، وهو القطيع من الظباء أو من البقر . والعرصات : جمع عرصة ، وهو الساحة ، وقيعان : جمع قاع ، وهو مستنقع الماء . قال الأعلام في شرح الديوان : الآرام : الظباء البيض ، ويعنى : أن الدار أفقرت من أهلها ، وصارت مألفا للوحوش فيعمرها فيها . والشاهد فيه : أن « ترى » خوطب به مفرد فكذلك ما قبله وهو قوله : قفانك فهو مثله خوطب به مفرد .

(٢) سورة ق : آية ٢٤ .

(٣) نسبة صاحب اللسان لسويد فقال : إن العرب ربما حاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سويد بن كراع الكلبي : وإن ترجرائي يابن . البيت . وذكر ابن سيده في المخصص اذ قال : . . . كما أريد بالثنائية الافراد في قوله : وإن ترجرائي . البيت « وفعل مثله الجوهري في الصحاح راجع : اللسان > ٧ ص ١٨٤ - المخصص > ٢ ص ٥ - الصحاح > ١ ص ٤٢٣ - الشافية > ٣ ص ٢٢٨ » > ٤ ص ٤٨٣ .

(٤) نسب في الصحاح واللسان ليزيد بن الطثرية وجاء في اللسان : قال ابن برى : ليس هو ليزيد بن الطثرية ، وإنما هو لمضر بن ربعة الأسدي ، وحكى ابن يعيش النسبتين . وقال البغدادى في شواهد الشافية : والبيت من أبيات للمضر بن ربعة الفقعسى الأسدي ، وذكر الأبيات .

وقال : قال ياقوت فيما كتبه على الصحاح : « هذا البيت الذى عزاه إلى يزيد بن الطثرية وجدته لمضر بن ربعة الفقعسى ، وعوض « صاحبي » فقلت لحاطبى ، قرأت بخط الخلال أبى التمام وذكر أنه نقله من خط اليزيدى . والشاهد في قوله : « تحبسانا » حيث خاطب الواحد بخطاب الاثنين ، ثم عاد الى الافراد حيث قال : واجدز شيحا . وفيه شاهد صرفي : وهو إبدال التاء دالا إبدالا غير مضطرد في قوله : « افتعل » من الجز ، وأصله : اجتز . راجع : « المقرب > ٢ ص ١٦٥ - الشافية > ٣ ص ٢٢٨ ، ٤ ص ٤٨١ - العيني > ٤ ص ٩١ اللسان > ٧ ص ١٨٤ - الصحاح > ١ ص ٤٢٣ ابن يعيش > ١٠ ص ٤٩ » .

(٥) في شرحه للتسهيل > ١ ص ١٢١ .

(٦) ذكره الأثير في شرحه للتسهيل > ١ ص ١٢٣ - ولم أعرف قائله .

(٧) كذلك استشهد به الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله .

وقوله :

فقال قوما ولكما مع خطاب الواحد بشهادة ترى وتطلبها ، وقد أوضح ذلك المازني : بأن أصل قفا : قف (١) قف ، وفي كل من الفعلين ضمير محذوف أحد الفعلين وثني الفاعل .

ورده بعض أصحابنا المغاربة : بمدفعه التأكيد المحذوف .

قال : وقد زعم الأخفش أن من قال : قام الذي ضربت بحذف العائد لا يقول : ضربت نفسه .

قال أثير الدين (٢) : بل فيما أجازوه هؤلاء هدم للقواعد ، وإثبات للأحكام بالأشياء المحتملة ، أما قول الحجاج وامرئ القيس والبيتان بعدهما وقول الآخر : قولاً (٣) لعير بن هند غير مقيم . يا أخنس الأنف والأضراس كالعدس (٤) فيجوز أنه وقف على النون الخفيفة ، فأعادها ألفاً ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز في :

فإن ترجراني يا ابن عفان

أن الخطاب لاثنين والنداء لواحد ، كما تقول : إن تضربوني يازيد أغضب . قال أبو جعفر النحاس : أكثر من يخلط في هذه الأشياء (٥) من ليس إماماً في النحو ، وإن كانت له رثارة في الغريب .

— وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده (٦) = : كشابت مفارقة ، وإنما (٧) للانسان مفرق واحد .

قال :

قال العواذل ما يبجهدك (٨) بعدما

شاب المفارق واكتسين قتيلاً (٩)

- 
- (١) في « ح : قف وقف .. الخ .
  - (٢) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١٢٣ » بتصرف .
  - (٣) في « ح : قالاً .. الخ .
  - (٤) استشهد به الأثير أيضاً في المرجع السابق ، ولم أعرف قائله .
  - (٥) في « ب : الأشياء وليس .. الخ .
  - (٦) في « ب ، ح : الواحد ، وفي « أ : واحد .. الخ .
  - (٧) « إنما » ساقطة من « ح » .
  - (٨) في « ح : ما لجهدك .. الخ .
  - (٩) قائله : جرير من قصيد طويلة يهجو بها الفرزدق ، قال سيبويه في الكتاب : ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق ، جملوا المفرق مواضع ، ثم قالوا : المفارق « كأنهم سموا كل موضع مفرقا ، قال الشاعر ... وهو جرير : قال العواذل .. البيت . والقتير : الشيب ، وأصله : الفبار .
  - راجع : الكتاب ح ٢ ص ١٣٨ - ديوانه ص ٢٨٩ » .

قال :

تمد للمشى أوصالا وأصلابا (١) \* ... ..

وقال العباس عم رسول الله صلى الله عليه / وسلم ورضى عنه :

بل نطفة تركب السفين وقد \* أبحم (٢) نسرا وأهله الغرق (٣)

قال ابن الشجرى (٤) : السفين جمع في موضع الواحد كقولهم : بعير ذو عثانين ، كأنه سمي كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع ، ويجوز أنه أراد (٥) السفينة وحذف الهاء ضرورة كقول أبي طالب :

وحيث ينبخ الأشعرون ركا بهم \* بمفض السيوف من أساف ونائل (٦)

أى ونائلة ، وأساف ونائلة صنمان .

— أو = يقع موقع — مثناه = : أى مثنى واحد الجمع ، كقولهم ، عظيم المناكب والحواجب والوجنات ، وعظيمة الأوراك ، ورجل شديد المرافق والكواهل والغوارب ، والثنادى ، وهى جمع ثنودة بالمثلثة ، / وهى من الرجل كالثدى من المرأة وعلى ذلك قول أبي ذؤيب :

فالعين بعدهم كأن حـداقها \* سملت بشوك فهى عور تدمع (٧)

(١) ذكر هذا الشطر من البيت العسكر في كتابه « المصون في الأدب ص ٨٥ » ولم يذكر تيمه ولا قائله ، وقال : وتجمع العرب الشيء وإن كان واحدا . . . وقال : تمد للمشى أوصالا وأصلابا . ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : أصلابا حيث عبر بالجمع عن المفرد .

(٢) في « ح » : وقد نجم سيرا . الخ .

(٣) أى العباس بن عبدالمطلب ، وبيت الشاهد من جملة أبيات قالها في الثناء على النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن الشجرى في أماليه : وقوله : « بل نطفة تركب السفين » يعنى في صلب نوح كما جاء في التنزيل : « وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم في الفلك المشهون » .

راجع : « أمالى ابن الشجرى » ٢ ص ٣٣٧ ، أمالى الزجاجى ص ٩٥ « اللسان مادة » خصف .

(٤) في الأمالى « ح » ٢ ص ٣٤١ .

(٥) « أراد » ساقطة من « ح » .

(٦) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيها مقاطعة قريش لهم ، وهى الأمالى : أراد نائلة ، و « نائلة وأساف » : صنمان .

انظر : « أمالى الشجرى » ٣ ص ٣٤١ - معجم شواهد العربية ص ٣٠٨ - ديوانه ص ١ .

(٧) هذا البيت من قصيدة مشهورة طويلة تزيد على الستين بيتا بكى بها أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون . وأظهر فيها حزنه وألمه بسبب تلك الفجيعة المصنية .

وذكر السكرى رواية أخرى للبيت « وهى : فاذا ذكرتهم كأن مطارفي \* كحلت بصاب فهى عور تدمع وقال : قال الأصمى : « حداقها جمع حدقة » فأراد الحدقة وما حوها ، كما قالوا : حسنة اللبات ، وإنما لها حدقتان ، وهذا مثل قولهم : « رجل ذو مناكب » و « جبل غليظ المشافر » و « عور » : جمع « عوراء » و « سملت » : فقئت .

راجع : « ديوان الهذليين » ١ ص ٩ - المفضليات ص ٤٢٢ - المصون ص ٨٥ - يسين على التصريح ٢ ص ٢٨١ - المعنى ٣ ص ٤٩٣ - اللسان ٣ ص ٢٩١ .

فأراد بالعين العيتين وبالحدائق الحدائق ، وبقوله : فهي عور فهما عوراوان .  
وقال الأصمعي : أراد الحدقة وما حولها كعظيم المتأفر والمناكب .  
وقوله :

أشكو إلى مولاي من مولاتي • تربط بالحبل أكبر عاتي (١)

وعقد ابن خالويه (٢) لذلك (٣) في كتاب « ليس » بابا « فقال : يقولون :  
رأيت ترائبها وإنما هي تريبة واحدة .

وفي شرح الدماميني (٤) : وكان ينبغي للمصنف أن يقول : فيقع الجمع  
والثنائية موقع واحده (٥) ، والجمع موقع مثناه فقد قالوا في قوله :

ليت خذل هزبر عند خيسته • بالرقمتين له أجر وأعراس (٦)  
إنه من ثنية الواحد وفي قول الفرزدق :

عشية سال المربدان كلاهما • سحابة موت بالسيف الصوارم (٧)  
ولا يقاس على شيء من ذلك .

قلت : لا نسلمه ، لكون الرقمين في البيت الأول مفرد معرب إعراب المثنى

(١) هذا البيت استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٢٢ ولم يذكر قائله ، وكذلك ذكره  
البغدادى في الخزائن عرضا - ٣ ص ٤٠٨ - ولم يتكلم على نسبته ، ولم أعرف قائله . والشاهد  
في قوله : « أكبر عاتي فقد أطلق الجمع على المثنى ، لأن له كراعين .

(٢) هو : الحسين بن أحمد بن خالد بن حمدان أبو عبدالله الهمداني النحوي ، كذا قال السيوطي .  
أما ابن الأنباري فقد قال : وأما عبدالله بن خالويه فإنه كان من كبار أهل اللغة ، أخذ عن أبي  
بكر بن دريد « وأبى عبدالله الزاهد . وقال ابن النديم : وقرأ على أبي سعيد السيرافي ، وغلط  
المذهبيين ، وتوفي بجلب في خدمة بني حمدان في سنة (سبعين وثلاثمائة) وذكر له عشرة كتب ،  
منها : كتاب الاشتقاق ، والجمل - إعراب ثلاثين سورة وغيرها . انظر : « الفهرست ص  
٨٤ - النزهة ص ٣١١ - الأنياب - ١ ص ٣٢٤ -

(٣) لذلك ساقطة ص « - » .

(٤) - ١ ص ٣٥ و . «

(٥) في « ب : واحد من الجمع .

(٦) نسبة السكرى لأبى ذؤيب الهذلي ، وقال : قال أبو نصر : وإنما هي أى القصيدة التى منها  
بيت الشاهد - لملك بن خالد الخناعي وقد كرر السكرى هذه القصيدة مرتين مع اختلاف في  
الترتيب بين الأبيات « أى ذكرها في شعر أبى ذؤيب ، وشعر مالك بن خالد . و « الهزبر :  
التشديد ، و « غيسته » : أجمته ، و أجر : جمع « جرو » و « أعراسه » : أناته ، واحد  
« عرس » وهى القبرة ، والرقمتان : بلدة . ورواية الديوان : ليت هزبر مدل عند . الخ ،  
والشاهد في قوله : بالرقمتين ، حيث أطلق المثنى على الواحد .

راجع : « ديوان الهذليين - ١ ص ٢٢٦ - ٤٤٢ - ابن يمش - ٥ ص ، ١٠ ص ٢٢ .  
(٧) قال ابن جنى في الخصائص : وبذلك على لحاق المجاز بالحقيقة وسلوكه طريقته في أنفسهم أن  
العرب قد وكدته كما وكدت الحقيقة « وذلك قول الفرزدق : عشية سال . البيت وإنما هو مربد  
واحد فثناه مجازا لما يتصل به من مجاوره . والبيت من قصيدة في هجاء جرير . راجع : الخصائص  
- ٢ ص ٤٥٣ - النقااض ص ٧٢٠ . ديوان الفرزدق - ٢ ص ٣١٩ .

كالبحرين والدونكين (١) وكتانين أسماء أمكنة قد مرت إشارة المصنف إليه بقوله متنا : « وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعنى وغير صالح للتجريد وعطف مثله عليه (٢) فلحق » ، وصرح به أيضا شرحا . ويكون (٣) « المربدن » في بيت الفرزدق مقصودا به معنى الثنية حقيقيا ، كما يدل عليه التأكيد بكلا المانع (٤) من إرادة الواحد كما لاخفاء به .

- 
- (١) في معجم ما استعجم - ٢ ص ٥٥٤ : الدكاذك عل لفظ جمع دكذاك موضع في بلاد بنى أسد . . .  
ويروى : فالدوانك ، وهو أيضا هناك مجاور الدكاذك .  
(٢) « عليه » ساقطة من « - » .  
(٣) في « - » : ولكونه . الخ .  
(٤) في « - » : فلك المانع من إرادة . الخ .

- فصل = : فيما يجمع بالألف والتاء قياسا ، وما يجمع بهما سماعا  
 - يجمع بالألف والتاء = : جمعا : قياسا = : أى ذا قياس أو مقيسا ، -  
 ذوات التأنيث = : مبدلة في الوقت هاء كثرة ، أولا ، كبت وأخت ،  
 مسمى بهما أولا ، وكذا كبت وذيت علمى مذكر أو مؤنث ، نحو : كيات  
 وذيات قاله سيويه . (١)

- مطلقا = : يعم كما قال المصنف (٢) العلم واسم الجنس ، والمدلول  
 فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة ، كقاطعات وطلحات وسنبلات ونشابات ،  
 وقد أطلق كما قال أثير الدين بقوله : مطلقا مما فيه التاء أسماء لا تجمع بالحرفين ،  
 منها : شفة وشاة وأمة وامرأة وفلة في النداء ، فيجب الاحتراز منها ، ولا يطلق  
 مكان التقييد .

قلت : وقصر عن مطالعته الدماميني (٣) فقال : قال ابن قاسم (٤) ، واستدرك  
 على إطلاق المصنف أسماء فيها التاء ولا تجمع بها والألف .  
 ثم قال : أما شفة وأمة فلا يردان لقوله في المخصص (٥) : صرح أبو علي  
 أن شفة إذا جمع جمعا مسلما رد ما ذهب في واحدة كما صنع بالتكسير ، نحو  
 شفها لا شفها .

وفي الصحاح (٦) : أن الناقص من شفة (الماء) لقولهم : شفية وشفاه ،  
 ثم قال : وزعم قوم أن الناقص منها واو لقولهم في الجمع : شفوات (٧) وحكى  
 في المحكم / الجمع أمة : أمثلة منها أموات .

(١) في الكتاب « ٢ ص ١٠٢ » : إذ قال : « وإن سميت رجلا بـ « ذيت » ألحقت « تاء »  
 التأنيث فتقول : ذيات . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٢٤ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣٦ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣٨ » وليس هذا بقصور كما سبق .

(٥) وعبارة ابن سيدة في المخصص « ١ ص ١٣٨ » : قال أبو علي : وهذا التكسير في شفة وبابه

ما ذهبت لانه ترد فيه ما ذهب في الواحد ، ولو جمع جمعا مسلما لرد إليه ما ذهب منه كما فعل

ذلك في التكسير ، فقالوا شفها ، ولم يقولوا شفات ، كما لم يقولوا أمات في جمع : أمة

ولم يختلفوا في أن الذاهب من « شفة » هاء « لان التصريف لا يحيل على غير ذلك .

وقال ابن سيدة في المخصص « ١ ص ٨٣ » : ولو سميت رجلا بشفة أو أمة ، ثم كسرت لقلت :

أم في الثلاثة إلى العشرة ، وفي الكثير : أماء ، ويجوز أموان . وتقول في شفة شفاه لا يجوز

غير ذلك . . . ولا تقول في الشفة إلا شفاه في الجمع القليل والكثير ، لأن العرب لم تستعمل

فيها غير الشفاء قبل التسمية ، ولا يقال فيها شفات ولا أمات ، لأن العرب تجتنب ذلك فيها

قبل التسمية . . .

وقال سيويه في الكتاب « ٢ ص ٩٩ » : ولو سميت رجلا شفة أو أمة ، ثم كسرت لقلت :

أم في الثلاثة إلى العشرة . وأما في الكثير فأماء ، ولقلت في شفة : شفاه « ولو سميت امرأة

بشفة أو أمة لقلت : أم وشفاه وأماء ، ولا تقول : شفات ولا أمات ، لأنهن أسماء قد جمن

ولم يفعل بهن هذا .

(٦) « ٢ ص ٤٢٧ » .

(٧) قال سيويه في الكتاب « ٢ ص ١٢٢ » : هذا باب ما ذهبت لانه - قبل التصغير - فمن ذلك دم . . .  
 ومن ذلك أيضا شفة ، تقول شفية ، يدلك على اللام هاء شفاه ، وهى ذلك أيضا على أن ما ذهب

من شفة اللام ، وشافهت .

قلت : / وأثير الدين لا يسلم صحة ما صرح به أبو علي من أن ذلك لغة منقولة ، إذ قد يقوله قياسا ، وكذا ما في الصحاح عن أولئك القوم ، كما يدل عليه لفظة الزعم الدالة على عدم ارتضائه وثقته بقول قائله ، ولا ما في المحكم أيضا إذ لم يعزب عليه ، وهو ما هو تضلعا واستقصاء لما في الكتابين ، وغيرهما من أمهات اللغات ، فقد يقوله أيضا قياسا من غير فحص (١) وتنقيح عن كونه مسموعا وقوفا مع الظاهر من تأنيث اللفظ والمعنى ، ولو سلم فنسبة ذلك إلى المحكم مع تصريح المجد في القاموس (٢) والجوهري في الصحاح قصور ، وقد يقولانه أيضا قياسا ، عملا بمقتضى الظاهر فلا يحسن منهما .

— وعلم المؤنث مطلقا = : أى عاريا من علم التأنيث كزئب وسعدى وعفراء ، وملتبسًا بها كسلمة ، فتقول : زينات وسعديات وعفراوات وسلمات قال الأثير (٣) : وقد أطلق أيضا في موضع التقييد ، إذ يستثنى من قيدا جعل علما شاة وامرأة ، وامرأة وفلة مما مر (٤) ، استثناءه والعدول عن فاعله في اللغة كقطام ورقاش ، وكذا تنيئه في هذه اللغة ضرورة أن التثنية والجمع يردان إلى الأعراب والتأثر بالعوامل ، وهو يدافع البناء .

أما في لغة تميم (٥) فيجوز أن كقطامان ورقاشان ، وقطامات ورقاشات . قال أبو الحسن بن أبي الزبيع : ويشترط العقل ، فلو سميت ناقة عقربا أو عنقا ، لم يجمع بالألف والتاء .

قال أثير الدين (٦) : ولا أعلم أحدا ذكر هذا الشرط غيره .

— وصفة المذكر = : كـ « أيام معدودات (٧) » وجبال راسيات (٨) ، وأغفله ابن عصفور ، لا المؤنث : كحائط وطائق وصبور وجريح ، جارين على مؤنث — الذى لا يعقل = : / لا العاقل كعالم وفقه و كاتب ، فظهر وجه قوله تعالى : « فعلة من أيام آخر (٩) » مع كون الأيام جمع يوم وهو مذكر ، وآخر جمع أخرى ، وهو مؤنث .

(١) في « ح : محصل .. الخ .

(٢) « ١٠ ص ٣٠٢ بحث « أمة » وص ٢٨٨ « بحث « شفة » .

(٣) في شرحه على التسهيل « ١٠ ص ١٢٤ ظ « نقل بتصرف .

(٤) « مر » ساقطة من « ح » .

(٥) لأنهم يعربونها إعراب ما لا ينصرف ..

(٦) في المرجع السابق .

(٧) سورة البقرة « آية : ١٨٤ - ٢٠٣ » .

(٨) هذه ليست آية ، وإنما الآية هي : وقد ورد راسيات « سورة سبأ آية : ١٣ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

وقد تعرض لذلك ابن الحاجب في أمالي القرآن (١) ، فقال : وإنما جمع هنا على « فعل » وهو في المفرد جمع آخر ، لأنه للأيام وواحدما يوم ، وإنما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر « أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت بالخيار أن تعاملها معاملة الجمع المؤنثة ، أو معاملة الجمع المذكر ، أو معاملة المفرد المؤنث .

تقول : هذه الكتب الأفاضل والفضليات ، والفضل والفضلى ، فالأفاضل على لفظه مذكراً ، والفضليات والفضل لإجراء له مجرى جمع المؤنث ، لكونه لا يعقل ، والفضلى لإجراء له مجرى الجماعة ، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال ومن ثم جاز آخر نعنا للأيام ، لإجراء له مجرى الجمع المؤنث ، ولولا ذلك لم يستقم .

ومن ثم لو قلت : قام رجال ورجال آخر ، لم يجز حتى تقول : أخرى أو آخرون ، لكونه لمن يعقل .

- ومصرفه = : كدريهمات وفليسات ، لامصرفا مؤنث : كأرينب ، وخنصر = تصغير أرنب وخنصر ، فلا يقال أرينبات ولا خنصرات .

- واسم الجنس = : لا العلم ، كيحيى وموسى وعيسى وزكريا ، - المؤنث بالألف = : مقصورة أو ممدودة فيعم الاسم نحو : بهى وبهيمات = وصحراء وصحراوات ، والصفة كحلة (٢) سيراو وحلل سيراوات وامرأة حبلى ونساء حبليات .

وأفاد قوله : بالألف أن ليس كذلك ما أنت بغير (٣) علم ، كقندر ، وشمس ، وناقعة سرج ، فلا يجوز قدرات ولا شمسات ولا نياق سرجات .  
- إن لم يكن فعلى فعالان أو فعلاء أفعل = : كسكرى ، وحمراء ، فلا يقال سكريات ولا حمراوات .

قال بعض أصحابنا المغاربة (٤) : وإن ورد شيء منه في الكلام وقف فيه مع السماع .

(١) « ورقة ٣ » وعبارقة : في قوله تعالى : « فعدة من أيام آخر » : « آخر جمع أخرى مثل قولك : فصل وفضل ، وأما آخر فيجمع على « أو آخر » مثل قولك : أفضل وأفاضل ، وآخرين إن كان لمن يعقل كقوله تعالى : « وآخرون يضربون » ، وإنما جمع ما هنا على فعل ، وهو في المعنى جمع آخر لأنه للأيام ، وواحدما يوم ، ويوم إنما يقال فيه آخر : باعتبار أصل آخر . الخ .

(٢) قال الجوهري في الصحاح - ١ ص ٣٣٦ : والسياء : بكسر السين وفتح الياء : برد فيه خطوط صفر ، قال النابغة :

صفرأ كالسياء أكمل خلقها \* كالنصن في غلوائه المتأود

(٣) أى : علامة التأنيث .

(٤) المغاربة « ساقطة من » .

وقياس جمع الكوفية «أحمر» على أحمرين ، أن يقولوا : حمراوات ، وقد صرح بإجازته القراء ، وقضية كلام المصنف : أن ما لا أفعل له من الصفات كامرأة عجزاء أى كبيرة العجيزة ، ودائمة عطلاء وحلة شوكاء ، لم يمنع جمعه ، وقد صرح بذلك في شرحه (١) معتلا بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر وهو مفقود في عجزاء وأخواتها فلا منع ، على / أنه سمع في خيفاء للناقاة التى خيفت أى اتسع ضرعها ، ودكاء للأكمة المنبسطة وكلاهما نظير عجزاء .

قال أنيرالدين (٢) : ومقتضاه جوازه في «عذراء» و«عفلاء» و«رتقاء» ، إذ لا أفعل لها ، والذي ينبغي القول به المنع إذ ليس المانع ما ذكر ، بل عدم استعمالهم إياه ، لا كونه (٣) لا مقابل له خلقه ، لأن العقل والرتق والعذرة مما أختص به المؤنث ، فيجب إجراء فعلاء من هذا الضرب مجرى ما وضع له أفعل ، ألم تر إجراءهم الفعل الذى لا مؤنث له على فعلاء من هذا الضرب مجرى ماله فعلاء ، فلم يجمع بالواو والنون كرجل أكر وأدر وآلا ، فلا يجوز أكرون ولا آدرون ولا آلون ، لا نعلم خلافا بين أصحابنا فيه ، فكما امتنع مقابله من المؤنث بالألف والتاء .

وأما جمعهم «خيفاء» و«دكاء» بذلك فغاية في الشلوذ ، وقد أجرؤهما (٤) مجرى الاسماء ، ألم تر دكاء جارية على المذكر في قوله تعالى : «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاء (٥)» في قراءة المد ، كما جاء : «ليس في الحضراوات صدقة (٦)» لكون المراد بها البقول، بل صرح أصحابنا بالمنع في مثل ذلك هـ .

— غير منقولين إلى الاسمى حقيقة = : كسكرى وحمراء علمين لمؤنثين فالقول فيهما حينئذ سكريات وحمراوات ، — أو حكما = : كبطحاء ، إذ هو في الأصل صفة مقابلة لأبطح ، غير أن غلب استعمالها / مستغنية عن موصوف ، فصارعت الأسماء ، فجمعت جمعها فقيل بطحاوات .

ثم قد علمت أن «في غير منقولين (٧)» عائداً إلى كل من فعلى فعلان ، وفعلاء

(١) «١- ص ١٢٤» .

(٢) في شرحه للتسهيل «١- ص ١٢٥ و .» نقل بتصريف .

(٣) في الأصل : أو كونه . الخ .

(٤) في «١- : أجورهم . الخ .

(٥) الأعراف آية ١٤٣ قال صاحب المكرر فيما تواتر من السج : ص ٤٢ قرأ حمزة والكسائي بألف بعد الكاف وهمزة مفتوحة من غير تنوين وقفاً ووصلاً والباقيون بالتنوين بعد الكاف ، الوقف على ألف التنوين لمن ينون ، ووقف حمزة على الألف بدلا من همزة مع المد والوسط والقصر ، والكسائي على همزة ساكنة .

(٦) ذكره السيوطي في الفتح الكبير «٣- ص ٦٢» أنه في سنن الدار قطنى ، من حديث أنس وطلحة رضى الله عنهما وسنن الترمذى وابن ماجه ، من حديث معاذ رضى الله عنه . برواية ليس في الحضراوات زكاة .

(٧) «غير» ساقطة من «-» .

أفعل ، وحقيقة وحكما ، تقسيم لنقلهما إلى الاسمية ، فيلزم أن كلا من فعلی وفعلاء قد نقلًا حقيقيا ، ونقلًا حكما ، أما الأول فقد وجد فيهما مسمى بهما مؤنث .

وأما الثاني فقال أثير الدين (١) : لا يحفظ في فعلی فعلان أنه عومل معاملة الأسماء ، ومقابلة في الأصل صفة على فعلان ، فإن وجد كان التقسيم صحيحا وإلا كان قاصراً على فعلاء أفعل ، وتبعه على ذلك شروح (٢) هذا الكتاب . / ثم اعلم أن الاستثناء في قول المصنف : غير منقولين منقطع ، لأنهما حالة النقل لم يبقيا مؤنثين لفعلان (٣) ولا أفعل ، لتحجير التسمية بهما ، أن يكون لهما مذكر على البنيتين .

وإنما ذلك حالة وصفيتهما لاعلميتهما ، وفي إدراكه غموض قاله أثير الدين (٤)

— وما سوى ذلك = : المتقدم من الأضرب الخمسة — مقصور على السماع = قال المصنف (٥) : فيندرج في ذلك نحو شمس ونفس (٦) ، وأتان وعنان ، وامرأة ضبور وكف خضيب ، وجارية حائض ومعطار ، فلا يجمع شيء من نحو هذه الاسماء والصفات بالألف والتاء إلا إن سمع فيعد شاذاً ، كسماء وسماوات وأرض وأرضات ، وعرس وعرسات ، وغير وعيرات ، وشمال وشمالات وخود وخودات ، وثيب وثيبات ، وأشد من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحمام وحمامات ، وحسام وحسامات ، وسرادق وسرادقات ، وكلها مقصور على السماع هـ .

فجعل أشد من المذكورات جمع بعض المذكرات الجامدة .

قال أثير الدين (٧) : وهو ما اضطرب فيه أصحابنا ، فنحى بعضهم منحنى المصنف كابن عصفور في أول قوله (٨) .

وفي البسيط : والقياس المطرد أن لا يجمع أسماء الأجناس المذكرة بالألف والتاء ، وشذ منها أسماء جمعوها (٩) بهما بدلا من تكسيها ، وهي حمام ،

(١) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٢٥ ظ » .

(٢) انظر : « شرح ابن أم قاسم » ١ ص ٣٨ « والداميني » ١ ص ٣٦ ظ .

(٣) في « ١ ص ١٢٥ مؤنثين فعلان . الخ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٢٥ » بتصرف .

(٦) « ونفس » ساقطة من « ١ ص ١٢٥ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ١ ص ١٢٦ » .

(٨) في « ١ ص ١٢٦ » في أول قوله .

(٩) في « ١ ص ١٢٦ » فيهما . الخ .

وساباط ، وسرادق وأيون ، وخيال وسجل ، ومكتوب ، ومقام ، وأوان  
وهي حديدة تكون للرائض ، ويوان بكسر الياء وضمتها ، لعمود في الحباء ،  
وشعبان ، ورمضان ، وشوال ، ومحرم ، ولا يستعمل في غيرهما .

وقاس (١) بعض جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر ، اسما  
أوصفه ، كحمامات وسجلات وسرادقات وجمال سبجلات وبحلات وسبطرات ،  
فإن كسر امتنع إلا سمعا كجولق وأرنب وخنصر ، فلا يقال : جوالقات  
أو أرنبات ، / أو خنصرات ، لقولهم : جوالق وأرناب وخنصر ، وشذوق  
وبوقات وعرس وعرسات ، وضفدع وضفدعات ، لقولهم : أعراس وضفادع ،  
ومن ثم لحن أبو الطيب في قوله :

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة \* ففى الناس بوقات له وطبول (٢)

فجمع بوقاً على بوقات مع تكسيرهم إياها ، وهو رأى ابن عصفور (٣)  
آخر ، وظاهر الكتاب (٤) هـ ومثله أيضاً لغيره .

قلت : وتلحن أبي الطيب مع ورود السماع بما استعمله في ذلك قصاراه  
أنه استعمل الشاذ ، وهو ما عليه الكوفية قاطبة ، من قياسهم على الشواذ ،  
كما نص (٥) عليه أثير الدين نفسه وغير واحد .

خاتمة : قد اتضح بما قررناه أن المقتاس من الجموع بالألف والتاء ستة  
أضرب على مامر تحريره . وأن قول المصنف : وما سوى ذلك مقصور على السماع  
ليس رأى سيويبه ، لقياسه جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر اسما  
كان أو صفة ، وقد صرح في الكتاب (٦) بامتناع جوالقات ، ثم قال : وربما

(١) في « هـ » : وقياس . . الخ .  
(٢) البيت من شواهد ابن جني في المحتسب - ١ ص ٢٩٥ ، ٢ ص ١٥٣ - والجمع - ١ ص ٢٣ -  
وهو من قصيدة مدح بها سيف الدولة . قال ابن عصفور في المقرب : وقد قالوا : أعراس ،  
ولذلك لحنوا المتنبي في قوله : إذا كان بعض الناس . . البيت . فجمع « بوقاً » على « بوقات »  
مع أن « أبوقاً » جائز . راجع : هـ المقرب - ٢ ص ٥١ - الدرر - ١ ص ٦ - ديوانه - ٢  
ص ٢٨٧ .

(٣) الحق أن الشارح لم يخالفه الصواب في ترتيب هذا المقام وبالأخص فيما يتعلق برأى ابن عصفور ،  
وخلاصة القول أن ابن عصفور « يرى رأياً واحداً وليس رأيين كما ادعى الشارح فقلاً عن  
الأثير لأنه قال في المقرب - ٢ ص ٥١ : وكل اسم لا علاقة فيه أيضاً للتأنيث ، لمذكر أو  
لمؤنث غير علم إذا لم تكسر العرب نحو : حمامات وسجلات . . . فإن كسره لم يميز جمعه  
بالألف والتاء ، فلا يقال خنصرات لأنهم قد قالوا : خناصر . . إلا أن يحفظ شيء من ذلك فلا  
يقاس عليه نحو قولهم : بوان : وبوانات . الخ . أملي أن الذي لم يسمع له تكسير يجمع جمع  
مؤنث ما لم يرد باضطراد ، أما ما كثر فيوقف اجتهاد السماع في جمعه جمع سلامة . علماً  
بأن الشارح لم يحسن النقل عن الأثير ، ولذلك وقع فيما وقع فيه .

(٤) انظر « هـ - ٢ ص ١٩٨ » .

(٥) « نص » ساقطة من « هـ » .

(٦) « هـ - ٢ ص ١٩٨ » .

جمموه (١) بالتاء ، وهم يكسرونه ، كقولهم : بوانات (٢) وبوان ، كما قالوا عرسات وأعراس ، وقد قال بعض في شمال شمالات . قال :

ربما أوفيت في علم . ترفعن ثوبي شمالات (٣)

قال البدر الدماميني (٤) : ومن أظرف ما يحكى في هذا المقام أن شخصا ممن يدعى الفضل زعم أن حماما يجمع قياسا على حمامات ، فنوزع بأن حماما (٥) مذكر ليس فيه قياسا ما يقتضى جمعه كذلك ، فقال سبحانه الله كأن كل حمام لا يكون إلا للرجال ، وإنما أردت حماما للنساء ، فسبحان واهب العقول ، وهو تعالى أعلم والموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير إلا خيره .

---

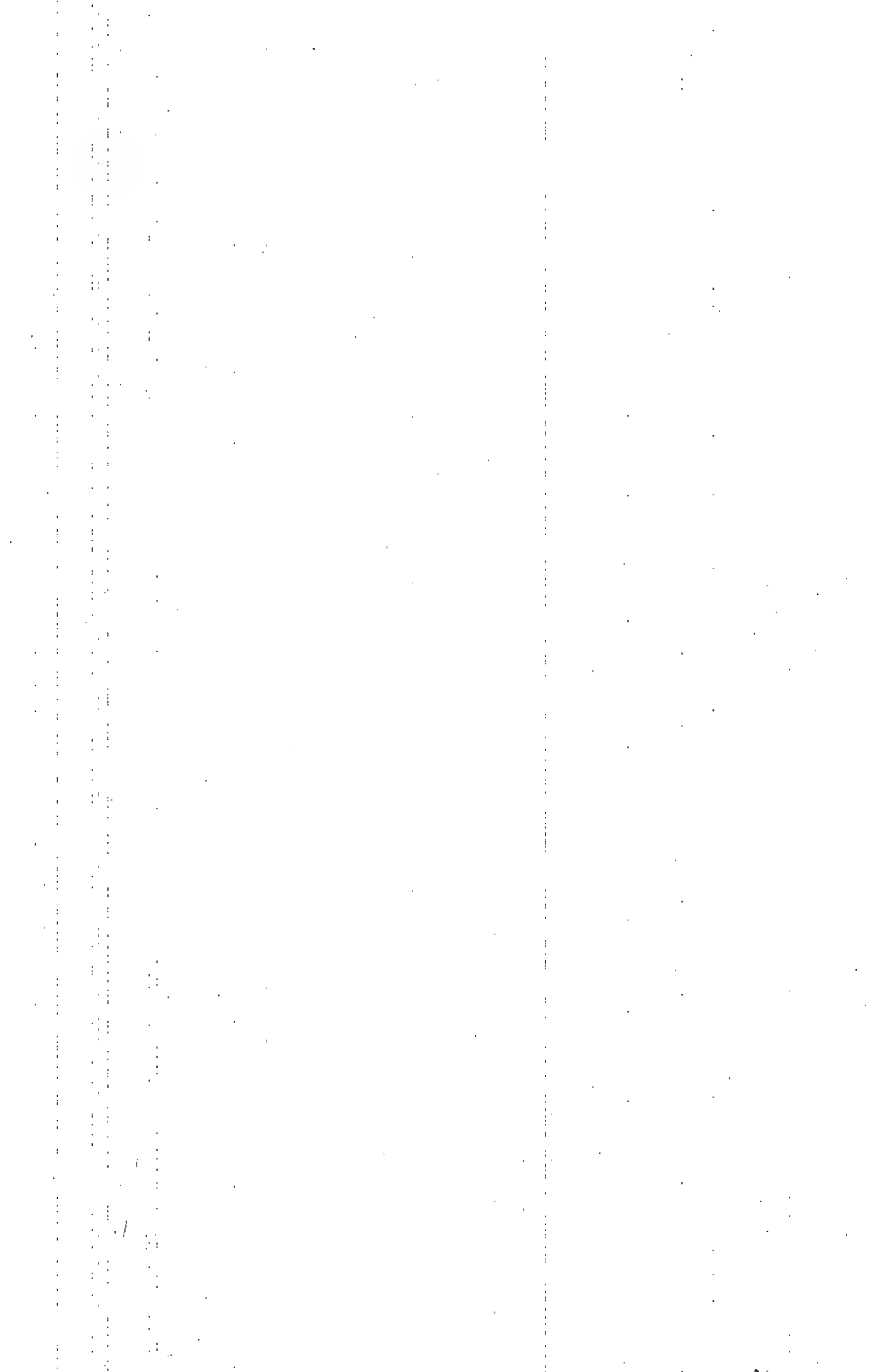
(١) في النسخ الأربع التي لدى : « جملوه » وعبارة سيويه في المرجع المذكور : « وربما جمموه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع ، لأنه يصير إلى بناء التأنيث ، فشبهوه بالموث الذي ليس فيه هاء التأنيث وذلك قولهم : بوانات وبوان للواحد ، وبون للجمع ، كما قالوا : عرسات وأعراس ، فهذه حروف تحفظ ، ثم يجاء بالنظائر ، وقال بعضهم في شمال : شمالات .

(٢) في النسخ الأربع : بوقات وأبوان . الخ .

(٣) قائله : جذيمه الأبرس بن مالك بن فهد الأزدي ، وقوله : « علم » بفتح العين : الجبل ، وفي معنى على « ونون التوكيد في « يرفعن » زائدة للضرورة ، وجملة « يرفعن » في محل جر صفة « علم . أنظر : « الكتاب » ٢ ص ١٥٣ - العيني ٣ ص ٣٤٤ - الخزانة ٤ ص ٥٦٧ - شرح شواهد المغني ص ٣٩٣ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ١ ص ٣٦ ظ » .

(٥) في « : بأن حمامات . الخ .



## باب المعرفة والنكرة

لما كان كثير من الأحكام الآتية مبنيًا على التعريف والتنكير ، وكأنا كثيرا الدور في أبواب العربية / ، أخذ في الكلام على المعرفة والنكرة ، ولم يتعرض لتعريف شيء منهما كما سنورده عنه إن شاء الله تعالى ، بل حصر المعرفة بالعدد حادفا بعض أقسامها ، ونحن نورد بعض ما للغويين من الحدود موثرين البداة بالنكرة ، لسببقتها ، لا كما صنع المصنف تبويبا وتقسيما ، وإن كان كل واسعا . فنقول : النكرة ما علق في أولى أحواله على الشياخ في مدلوله . وقيل : بل هي الاسم الصالح لكل فرد من جنسه على سبيل البدل .

وقال قوم : إنما هي الاسم الموضوع على الشياخ في جنسه إن اتفق أن له جنسا . وقد خاض أئمة العربية في هذا المقام في النكرات باعتبار العموم والخصوص ، فقالوا : أنكر النكرات / شيء ، ثم متحيز ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ثم ماش ، ثم ذو رجلين ، ثم إنسان ، ثم رجل . وبيانه أن النكرة إذا اندرجت تحت غيرها غير مندرج تحتها غيرها ، فهي بالإضافة إلى ما أندرج تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ما تدرج تحتها أخص . (١)

وقال ابن الضائع : المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينات ، حتى لا يقع بينها تداخل رأسا ، كفرس وأسد وحمار ، فلا ينسب بعضها لبعض بعموم أو خصوص ، وقد تتداخل ، وهي إذ ذاك إما متساوية كإنسان وضاحك وفرس وصاهل ، ويختبر ذلك بإدخال (كل) على أحد الاسمين ، فيخير عنه بثنائيهما ، ثم تعكس جاعلا الخبر مع كل مبتدأ مخبرا عنه بالاسم الآخر ، فإن صدق كل من الكلامين فليس أحد اللفظين / بالنظر إلى ذلك المعنى أعم من الآخر ، بل هما فيه متساويان ، نحو كل إنسان ضاحك وكل ضاحك إنسان . أولا متساويين بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم والآخر أخص ، وهذا ضربان :

أحدهما : أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجه وآخر أخص من آخر كإنسان وأبيض ، نحو كل إنسان أبيض (١) فهذا كذب ، لكون الزنجي إنسانا وليس أبيض ، ومثله كل أبيض إنسان .

ثانيهما : أن يكون أحد المعنيين باعتبار دلالة (٢) اللفظ أعم بالاطلاق

(١) أنظر : الكليات لأبي البقاء ص ٣٥٨ ، وقال المبرد في المختضب - ص ١٨٦ : فأنكر الاسماء قول القائل : شيء ، لأنه مبهم في الأشياء كلها ، فإن قلت : جسم فهو نكرة ، وهو أخص من « شيء » كما أن حيوان أخص من جسم . الخ .

(٢) في « - » : فهي كذب . الخ .

(٣) « دلالة » ساقطة من « - » .

والآخر أخص كذلك ، ويختير أيضا بإدخال (كل) على أحد الاسمين مخبرا عنه بالثاني ، فإن صدق فليس الخبر أخص من المخبر عنه ، وهو ما أدخلت عليه كلا ، ثم اعكس فتصير الداخل عليه كل خبرا وتصير الخبر مخبرا عنه مضافا إليه كل ، فإن كذب فالداخل عليه كل وهو المخبر عنه أخص من الخبر ، وهو اعم منه مطلقا ، وهذا هو المعنى بقولهم : أنكر الأشياء كذا ثم كذا ، فتقول : كل جوهر شيء وهذا صادق ضرورة أن الشيء هو الموجود ، وكل جوهر موجود (١) متحيز ، أى شغل حيزا ، فلو عكست فقلت : كل شيء جوهر ، أى كل موجود متحيز كان كذبا ، لأن الأعراض أشياء موجودة وليست جواهر متحيزة ، بل كاد (٢) يكون كفرا . فقولهم : أنكر النكرات شيء إنما يعنون : النكرات المدرج بعضها في بعض المتفاضلة عموما وخصر صا .

لا يقال : معلوم أنكر من شيء ، لوقوعه على المعلوم ، لأننا نقول : رب شيء ليس معلوما لنا ، فللغة معلوم من حيث هي ، لا بالنظر إلى العالم ليست أعم من شيء على الإطلاق ، فلا يرد أن كل شيء معلوم لله تعالى ، فإن من الأشياء ما هي مجهولة لنا فيصدق عليه أنه ليس معلوما .

وفي شرح الدماميني (٣) بدل من الأسماء منها .

قلت : وهو تحريف للنقل عنه لفظا ومعنى ، فتأمل . فللغة (معلوم) إضافية ، لا ينبغي أن تقدر بما وضع على ذات من حيث هي تلك الذات (٤) .

ثم أعلم أن رأى سيبويه (٥) والجاهل أن النكرة أصل والمعرفة طارئة ، ألم ترد دخول «أل» على غلام ، والإضافة والمضمر اختصار تكرير (٦) المظهر

(١) في «أ» : وكل جوهر موجود جوهر متحيز . الخ .

(٢) في «ب» : بل كان أن يكون كفرا . الخ .

(٣) «أ» ص ٣٧ ظ .

(٤) ولفظ المصنف «أ» ص ١٢٥ : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه .

(٥) قال في الكتاب «أ» ص ٦ ، ٧ : وأعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به «فمن أكثر الكلام ينصرف في النكرة» .

وقال في «أ» ص ٢٢ : هذا باب تسمية المؤنث . . . فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة . وقال السيوطي في الاشباه والنظائر «أ» ص ٣٥ وقال صاحب البسيط : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه : . . . وقال : ومع أن النكرة أصل فإنها إذا اجتمعت مع المعرفة غلبت المعرفة ، كقولك : هذا رجل وزيد صاحبك ، فينسب على الحال ، ولا يرفع على الصفة . . . وقال : قال ابن هشام في التذكرة : يدل على أن الأصل في الأسماء التذكير أن التعريف علة مع الصرف وغلل الباب كلها فرعية .

(٦) في «ب» : بتكرير . الخ .

والمشار نائب مناب المظهر ، فلفظ ( ذا ) مستغنى به عن زيد الحاضر ، ومن ثم لا يتناول اسم الشخص إلا حاضراً .

وعكس الكوفية وابن الطراوة فقالوا : من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر ، وما التنكير فيه قبل التعريف كما قال سيويه ، فضم عامتها إلى هذا الضرب غير صحيح .

وانفصل الأندلسي بعدم اعتبار سيويه من حالى التعريف والتنكير إلا حال الوجود لا ما تخيلوا ، وحينئذ فيصح كون التنكير قبل التعريف ، لأن الأجناس هى الأولى ، ثم الأنواع ، ووضعهما على التنكير ، لعدم اختلاط الأجناس بعضها ببعضها كالأنواع ، والأشخاص هى الحادث فيها التعريف للاختلاط ، ويدل عليه أنك لا تجد اسماً معرفة إلا وله اسم نكرة ، وتجد جمهور النكرات لا معرفة له . (١)

— فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه = : كانت وزيد وذا — ومنادى = : والمراد به النكرة المقصودة ، وأما العلم كيا زيد فمعرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند المصنف ، وازداد بالنداء وضوحاً ، وزعم جماعة تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية — وموصول = : كالذى والذى وفروعها ، وتعريفه بالعهد الكائن في صلته ، وهو رأى الفارسى وسيلقى عليك رده ، والأخفش يراه بأل ، وما ليست فيه كمن وما في معنى ما هى فيه ، وأما أى فبالإضافة ، وعليه فلا يعد الموصول قسيماً لذى الأداة ولا للمضاف — ومضاف = : إلى معرفة إضافة / محضة : كغلامى وغلامك وغلام زيد وغلام هذا ، وغلام الذى في الدار ، وغلام الرجل — وذو أداة = : نحو الفرس وأم حمار — وأعرفها = : عند المصنف (٢) ، — ضمير المتكلم = : كأننا لدلالته على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته ، — ثم ضمير مخاطب (٣) = : كأنك لدلالته على المراد بنفسه ، ومواجهة مدلوله

— ثم العلم = : لدلالته على المراد به حاضراً على سبيل الاختصاص ، وفي بعض النسخ : ثم / العلم الحاضر قبل (٤) ، وهو أحسن ، إخراجاً لنحو : أسامة ، — ثم ضمير الغائب السالم من إبهام = : كزيد رأيت ، فلو تقدم اسمان وأكثر (٥) ، كقام زيد وعمر وكلمته لتطرق إليه إبهام ، لاحتمال عوده إلى الأول وإلى الثاني ، فنقص اختصاصه .

(١) في « ب » : لها .

(٢) انظر شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١٢٥ » .

(٣) في المتن تحقيق بركات : المخاطب .

(٤) « قيل » ساقطة من « ب » .

(٥) في النسخ الأربع : هكذا ، ولعل الصواب : أو أكثر .

وفي شرح (١) الدماميني قلت : وفيه نظر ، لأنه إما أن يكون ثم دليل على عوده إلى الأول أولا ، فإن وجد فلا إبهام وإلا فهو الأقرب (٢) حتما ولا إبهام .

قلت : وعلى كل فليس كما لو اتحد المرجوع إليه ، فلم يخل بمقتضى الظاهر من إبهام قطعا .

وقد زعم بعض : أن ضمير النكرة نكرة ، لعدم دلالة على خاص من بين أمته . (٣)

قال أثير الدين (٤) : والصحيح الأول ، فتخصيصه إياه من حيث هو مذكور كما في المعرفة ، لأن العائد عليها إنما خصصها من أمتها كون المدلول سبق تعريفه لتعين الضمير بما في مفهوم المعرفة إنما هو بالعرض من عوده على معرفة ، فقد اشتركت النكرة والمعرفة في أن تخصيص الضمير لهما إنما هو من حيث عوده على مذكور ، وكما يدل عليه مجيء الحال منه قويا ، كررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، فصاحب الحال المضاف إليه ، وقد عاد على نكرة .

وفي شرح الدماميني (٥) إثر نقله عن ابن قاسم (٦) قصورا : إن الصحيح الأول (٧) لتخصيصه إياه من حيث هو مذكور مقتضرا عليه إنما يتم هذا لو كان المنكر المعود عليه مخصوصا قبل بحكم كجاءني رجل فأكرمته ، أما ولا اختصاص قبل نحو : ربه رجلا ، وإياها قصة ، ورب رجل وأخيه ، فينبغي أن يكون نكرة .

قلت : ثم هذا إغارة على قول الرضى (٨) بعد كلام : ولا يعترض بالضمير راجعا إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام ، كقام رجل فضرته . لأن هذا الضمير لهذا الرجل القائم دون غيره . وأما الضمير في نحو رب شاة سلختها فنكرة كما في : ربه رجلا ، لعدم اختصاص المنكر المعود عليه بحكم أولا ، فلا يوهنك الدماميني أن ذلك له شرحا للإبهام بقوله : وينبغي أن يكون نكرة بعد جزم الرضى بتنكيره .

قال أثير الدين (٩) : لا أعلم أحداً فصل هذا التفصيل في المضمر فجعل

(١) ١ - ص ٣٧ و .

(٢) في ب و ح : الأقرب .

(٤) في شرح التسهيل « ١ - ص ١٣٢ .

(٥) « ١ - ص ٣٧ و .

(٦) في شرحه للتسهيل « ١ - ص ٤٠ .

(٧) « الأول » ساقط من « ح » .

(٨) في شرح الكافية « ٢ - ص ١٢٨ .

(٩) في شرح التسهيل « ١ - ص ١٣١ ظ .

العلم أعرف من ضمير الغائب إلا هذا الرجل ، والمعروف أن أعرفها المضمّر على الإطلاق ، ثم العلم .

— ثم المشار به والمنادى = : كلاهما عنده في مرتبة ، لأن تعريف كل منهما بالقصد . وفي بعض النسخ بعد المنادى : وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويا خلافا لبعضهم .

— ثم الموصول = : قال المصنف (١) : وهو بحسب صلته ، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصه وهو كما (٢) مر رأى الفارسي .

ورد بأن الصلة منزلة من الموصول منزلة الجزء منه ، فكما أن جزء (٣) الشيء لا يعرفه فكذا ما نزل منزلة .

— وذو الأداة = : كلاهما (٤) عنده أيضا بمنزلة (٥) ، لأن تعريف كل منهما عهدي .

وفي شرح الساماني (٦) : فحقه أن يقول / وذو الأداة المهدية . قلت : وهو أوضح من أن ينه عليه ، لعدم إطلاق الأداة عرفا على غيرها ، وفي بعض النسخ ثم ذو الأداة ، فجعله بعد الموصول .

قال أثير الدين (٧) : والموصول عند أصحابنا من قبيل ما عرف (بأل) كما يقوله الأخفش .

— والمضاف بحسب المضاف إليه = : لاقتضائه منه التعريف ، وعليه فالمضاف إلى المضمّر في رتبة ، وهو شيء زعمه بعض النحاة ، ومذهب الأئمة القدماء : أن أعرفها الضمير / وهو ما عليه سيبويه والجهاهير .

وقال الصيمري (٨) : العلم ، وعزى للكوفية — وزعم جماعة : أنه اسم الإشارة ، وعزى لابن السراج ، وقوم : أنه ذو الأداة ، لوضعهم لتعريفه

- 
- (١) في شرح التسهيل « - ١ ص ١٢٧ » .  
(٢) عند تعداد المعارف وذكر الموصول في ص ١٥ .  
(٣) جزء ساقطة من « - » .  
(٤) أي الموصول وذو الأداة ، وفي « - » أيضا عنده .  
(٥) في « - » بمنزلة . الخ .  
(٦) « - ١ ص ٣٧ ظ » .  
(٧) في شرح التسهيل « - ١ ص ١٣٢ و » .  
(٨) هو : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد . قال القفطي : قدم مصر ، وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها وكان فهما عاقلا ، وصنف كتابا في النحو اسماء : « التبصرة » وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين .  
وقال السيوطي : له « التبصرة » في النحو ، كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، أكثر أبو حيان من النقل عنه « وله ذكر في جميع الجوامع ، ولم أعرف تاريخ مولده أو وفاته .  
أنظر : « الانباء » - ٢ ص ١٢٣ - البنية - ٢ ص ٤٩ - كشف الظنون - ١ ص ٣٣٩ - بروكلمان - ٥ ص ١٦٤ » .

أداة بخلاف غيره ، ولم يذهب ذاهب إلى أن المضاف أعرف ، إذ ليس تعريفه إلا بأحد هذه ، فاستحالت دعوى الأعرافية فيه ، ضرورة أنه لا يكون أعرف مما تعرف به .

قال أثيرالدين (١) : والذي تلقيناه من مشائخ الأندلس : أنه المضمير ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو الأداة . وأما المضاف ففي رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف للمضمير ففي رتبة العلم ، وهو قول سيويوه « وعليه بنوا مسائل النعوت .

وذهب المبرد (٢) إلى أن المضاف دون ما أضيف إليه مطلقا ، ورد بنحو « وواعدناكم جانب الطور الأيمن (٣) » وقوله :

كتيس الظباء الأعفر اندرجت له  
عقاب تدلت له من شماريخ ثهلان (٤)

وقوله :-

كشاة الكناس الأعفر اندرجت له \* كلاب رآها من بعيد فأحضرا (٥)  
والنعت لا يكون أخص ، وقيل أعرفها الأعلام وعزى لسيويوه ثم المضمرات ثم ذو الأداة ثم أسماء الإشارة ، واختار العلم أثيرالدين (٦) ثم المضمير ثم المبهم ثم ذو الأداة .

(١) في شرح التسهيل « ١ ص ١٣١ و .  
وانظر : الانصاف ص ٣٧٧ .

(٢) وتقل الدكتور عزيمة في هامش المقتضب « ٤ ص ٢٨٢ اعتراض المبرد في نقده للكتاب على قول سيويوه : والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة . فقال : قال محمد : أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، وما كان معرفة بالألف واللام ، والأسماء المبهمة « فهو أخص بما أضيف إلى الألف واللام .  
ثم ذكر رد ابن ولاء عليه لفليراجع .

(٣) سورة طه ، آية : ٨٠ .

(٤) نسب ابن جني في المصنف لأمريه القيس ، وقد استشهد به على لفظ « انضرج » لأن روايته : « الأعفر انضرجت له » وقال : « انضرج » : « فشق » ويقال : انضرجت العقاب انضرجا : إذا انحطت من الجو كاسرة ، وانضرجت الطريق : اتسعت .  
والشاهد هنا : وصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ، وليس الأول دون الثاني تعريفًا كما قال المبرد ، فالأعفر « صفة تيس الظباء . وقد ذكر الشطر الثاني في المحكم « بن سيدة ، إذ قال : و « ثهلان » جبل معروف ، قال امرؤ القيس : عقاب تدلت من شماريخ ثهلان . وقال : و « ثهلان » أيضا موضع بالبادية . أنظر : « المصنف » ٣ ص ١٢ - المحكم « ٤ ص ٢١٣ - ديوانه ص ٩٢ .

(٥) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٦) وعبارته في شرح التسهيل « ١ ص ١٣١ ط : والذي اختاره وأذهب إليه هو : أن أعرف المعارف هو العلم ، ثم المضمير . الخ .

وذلك أن العلم جزئى وضعاً واستعمالاً ، وبيانه أن المضمر وضع ضمير المتكلم منه لكل متكلم ، والمخاطب لكل مخاطب ، والغائب لكل غائب ، فيصلح لكل متكلم أن يعبر بأنا عن نفسه ، ولكل مخاطب تعبيره عنها بأنت ، ولكل غائب تعبيره (١) عنها بهو ، فهى موضوعات كلية لاختصاص لبعض بها دون بعض ، غير أنها إذا استعملت / عادت جزئية ، وكذا اسم الإشارة صالح لكل مشار إليه ، فإذا استعمل في فرد كهذا قائم لم يشرك المسند إليه في القيام أحد ، وكذا أل صالحه للتعريف ، فإذا استعملت في منكر عرفته وقصرته على شىء بعينه .

— وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً = لفائقة . قال المصنف (٢) : نحو سلام على من أنزلت عليه سورة البقرة ، وسلام على من سجدت له الملائكة ، فإن الموصول بمنزلة الاسم العلم فيهما .

قالوا : وإنما قالوا : وأمن حضر بثر زمزماء ، لأنه مثل واعبد المطلباء ، وكذا لو شهر شخص يزيد وبالحياط فيستوى ذو الأداة والعلم أو يجعله — فائقاً = :

قال المصنف (٣) : كقول من شهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء جدار : من أنت؟ أنا فلان فإنما استفيد البيان بالعلم لا بالضمير ، فقد صار العلم فائقاً له في هذه الصورة .

وقد مثل ذلك (٤) المصنف (٥) أيضاً : فقال : كقولك لرجلين حضراك دون ثالث : لك مبرة بل لك ، فأبهم بمجرد هذا اللفظ لا يعرفان المعطوف من (٦) المعطوف عليه . ما لم يعضد اللفظ بمواجهة أو نحوها ، بخلاف قوله : للكبير منكما مبرة بل للصغير أو بالعكس . أو يقول : للسابق منكما مبرة بل للمتأخر ، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني .

فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين وضوحاً للضمير الحاضر .

وفي شرح الدمامينى (٧) : إن أراد فائقاً لما قبله فالمساوى أيضاً فائق لما قبله كائناً بينهما مرتبة أو أكثر فينبغى أن يزيد أو فائقاً المراتب كلها ، فلا يمثل له إلا بما فاق الضمير ، وعليه فتحسن المقاسمة ، ويكون المساوى نوعين مساوى

- (١) تعبيره ساقط من « ح » .
- (٢) في شرح التسهيل : « ح » ١ ص ٢٨ بتصرف .
- (٣) في شرح التسهيل : « ح » ١ ص ١٢٨ بتصرف .
- (٤) ذلك ساقطة من « ح » .
- (٥) في شرح التسهيل : « ح » ١ ص ١٢٧ .
- (٦) في « ح » ( المعطوف والمعطوف عليه ) .
- (٧) « ح » ١ ص ٣٧ .

ما قبله بلاثخل مرتبة بينهما ، وما تخلله ذلك : إذ المعنى مساويا لما فوقه ،  
والعبارة صادقة على النوعين قلت : لم يرد من ذلك المصنف شيئا ، وإنما أراد  
أن المفق فوق سواء بمرتبة أو بمراتب ، قد يعرض له ما يصيره مساويا لفائقه ، بأن  
يتساويا رتبة ، أو فائقاً له فيها ، فيستحيل الفائق مفوقاً ، والمفق فائقاً ، كما  
مرت / أمثلتها ، غير ملاحظ كون المساوى / لغيره رتبة فائقاً أيضاً لما قبله نظراً  
إلى ذلك التخلل رأساً ، فإنه أمر لم يتعلق به غرض ، ولا تحته طائل ، فالصواب  
ما صنعه المصنف ، وأندفع أن عليه أن يزيد تلك الزيادة .

— والنكرة ماسوى المعرفة = : وقد مر ذكرها ، فتميزها يوجب تميز  
النكرة ، فسلك رحمة الله تعالى في بيان كل منهما هذه الطريقة ، فذكر أقسام  
المعرفة ، ثم جعل النكرة ما عداها ، لما رأى أن تمييزها بالتحديد عسير ،  
ومن ثم قال في شرحه (١) ما حاصله : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول  
إليه دون استدراك عليه ، لأن من (٢) الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً ،  
كعام أول ، وأول من أمسى ، إذ لا شياع في مدلولهما بوجه ، فكل منهما  
معين ، ولم يستعملا إلا منكرين ، وعكسه كأسماء ، لكونه لفظاً كحزمة  
في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة ، ودخول الأداة عليه ، ووصفه  
بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان وروده مبتدأً وإذا حال كأسد شياعا .

وما الوجهان فيه : كواحد أمه ، وعبد بطنه ، فأكثر العرب يجعلهما  
معرفة اعتباراً باللفظ ، وينصبهما على الحالية ، وبعض نكرة ، اعتباراً بالمعنى  
كررت برجل خير منك ، كما عليه حمل المحققون قوله تعالى : « وآية لهم  
الليل نسلخ منه النهار (٣) » فجعلوا نسلخ صفة لليل ، والجمل غير موصوف  
بها إلا النكرات ، وينصبها أيضاً على الحالية ، وكذا ذو الأداة الجنسية ،  
ومن ثم ينعت نعت المعرفة تارة والنكرة أخرى ، كمررت بالرجل خير منك ،  
كما عليه حمل المحققون قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار (٤) »  
فأحسن ما يميز به أن تذكر أقسام المعرفة ثم تقول : وما سوى ذلك نكرة .  
وتعقبه أثير الدين (٥) : بأنه كلام ظاهري خال من التحقيق على ما فيه  
من النقود .

أما أولاً : فإن دعواه أن لا شياع في مدلول عام أول وأول من أمس بوجه ،  
ولم يستعملا إلا نكرتين ، ففرق بين الاستعمال والوضع ، أما لفظ عام فلاشك

(١) - ١ ص ١٢٥ و ١٢٦ « أى المصنف » .

(٢) في « - : لأن منها الأسماء . الخ .

(٣) سورة يس ، آية : ٢٧ .

(٤) سورة يس ، آية : ٢٧ .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٢٩ : نقل بتصريف .

أنه نكرة ، ضرورة شيوع مدلوله في جنسه كرجل ، وإنما اكتسب التعين باستعماله مع صفته للعام قبل عامك ، ومعنى : أول من أمس : يوم (١) أول من أمس ، فحذف الموصوف قائمة صفته مقامه ، ولا امتراء في شيوع مدلول يوم ، غير أنه لما وصف بأول ، وعين عام من عامك ويوم أدل من يومك اكتسب مستعملا بالموصف إطلاقه على العام الذي يلي عامك ، واليوم الذي يلي يومك ، وقد تقوم قرينة لفظية أو حالية تعين المراد ببعض آحادها ، نحو : قتل أبو ملجم اليهودي رجلا عظيما ، فيفهم ضرورة أنه أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وعليه عامة النكرات الواردة في التنزيل مرادا بها الأعلام نحو : « علمه شديد القوى ذو (٢) مرة » فيعلم أنه جبريل عليه السلام ، ولا يدعى ذولب تعريف شديد القوى ، ونظيره : « إنه لقول رسول كريم (٣) » وهو محمد صلى الله عليه وسلم في عدم دعوى أحد كون الوصفين معرفتين ، فكذا (٤) حكم عام أول ، وأول من أمسى ، وإن عينت القرائن المراد بها فقد / لاح الفرق في ذلك بين الوضع والاستعمال .

وأما ثانيا : فلإنما بطلت على أسامة ونحوه معرفة تجوزا ، إذ لا تباين بين أسد أسامة إلا في أحكام لفظية ، ومثله الحكم على « ليس » بالفعلية لوجود أحكام الأفعال فيها .

وقد قال سيبويه (٥) رحمة الله تعالى : هذا باب من المعرفة ما يكون فيه الاسم الخاص شائعا في أمته ، ليس واحد منهما (٦) أولى من الآخر ولا يتوهم فيه (٧) فرد دون آخر له اسم غيره ، كقولك للأسد : أبو الحارث وأسامة ، ولثعلب ثعالة ، وأبو الحصين ، وللذئب أبو جعدة (٨) ، وفرق بين أسامة وزيد ، فإن المخاطب قد عرف زيدا بلحيته وأمر قد بلغه / ، وإذا قال : أسامة فلإنما يريد هذا الأسد غير قاصدا الإشارة إلى شيء قد عرفه بعينه معرفة زيد ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم .

قال (٩) : وقد رام بعض من يحيل إلى المعقولات أن يلتمس لأسامة ونحوه

- (١) في « هـ : يوما . . . الخ .
- (٢) سورة النجم ، آية : هـ .
- (٣) سورة الحاقة : آية ٤٠ .
- (٤) في « هـ : فهذا حكم . . . الخ .
- (٥) في الكتاب ١ - ص ٢٦٣ .
- (٦) هكذا في النسخ الأربع ، وفي الاصل : منها .
- (٧) في الاصل : به .
- (٨) وفي شرح الأثير : وذكر من هذا النوع أسماء ، ومعناه إذا قلت : هذا أبو الحارث أو هذا هذا ثعالة ، أنك تريد هذا الأسد ، وهذا الثعلب ، وليس معناه كمنى زيد ، وإن كانا معرفة ، وكان خبرهما نصبا من قبل أنك إذا قلت : هذا زيد « فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئا بعينه قد عرفت المخاطب . . الخ .
- (٩) أى الأثير في المرجع السابق .

وجها يتدرج به في المعارف فقال : يقال : إن أسداً وضع دلالة على شخص معين غير ممتنع أن يوجد منه أمثال ، وأسامة لا باعتبار الشخص بل على معنى الأسدية المعقولة الممتنع إمكان وجدانها خارجاً .

وأما ثالثاً : فلاحتمال (أل) في (الرجل خير منك) الزيادة أو علمها بإبدال خير من المعرفة كالعكس ، كما ورد بدلاً من المعرفة الغير (١) الممكنة التنكير ، كقوله : /

فلا وأبيك خير منك إني • ليؤذني التحمحم والصهيل (٢)

وأما رابعاً : فإن جملة نسلخ حالية لانعت لليل .

وقد حد بعض أصحابنا المغاربة المعرفة بأنها : الاسم الموضوع على أن يخص مسماه ، وبعض : أنه الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه .

قلت : وقد أورد المضد (٣) في هذا المقام كلاماً نفسياً يشتمل على بيان المعرفة والنكرة ، وتميز أقسام المعارف بعضها من بعض ، فقال : التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث تعينه (٤) ، كأنه مشار إليه بذلك الاعتبار .

وأما النكرات : فيقصد بها التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته غير ملاحظ فيها تعينه وإن كان معيناً في نفسه ، لكن بين مصاحبته التعيين ، وملاحظته فرق جلي ، ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي : أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به ، فلا بد من قصد المعاني (٥) ممتازاً بعضها عن بعض عند السامع ، فإذا دل باسم على معنى ، فإما بذلك الاعتبار ، أي كون المعنى معيناً عنده ممتازاً في ذهنه ملحوظاً معه أولاً ، فالأول المعرفة والثاني النكرة .

(١) لعل الصواب : غير « لأن الأفصح عدم دخول « أل » عليها .  
(٢) نسب أبو زيد في نوادره لشير بن الحارث الضبي مع جملة أبيات سبعة ، وقال : قال أبو الحسن : أنشدني هذه الأبيات أبو العباس أحمد بن يحيى إلا البيت الأخير . . . وقال : وروى « فلا وأبيك خير منك » ، بكسر الكاف ، ومن روى : « خير منك » فكانه قال : هو خير منك ، ومن خفض بدله من الأول ، إذ كان نكرة وكان الأول معرفة . وقال ابن عصفور في المقرب : ولا يشترط في بدل النكرة من المعرفة أكثر من أن يكون في ذلك فائدة ، فأما كونها من لفظ المبدل منه ، أو موصوفة ، فغير مشروط ، بدليل قوله : فلا وأبيك خير . . . البيت ، فخير منك بدل من أبيك ، لأنه نكرة ، وأبوك معرفة . راجع : المقرب - ١ ص ٢٤٥ - النوادر ص - ١٢٥ - الخزائن - ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الإيجي الشافعي المشهور بالمضد ، قال السيوطي : قال في الدرر : كان إماماً في المقول ، قائماً بالأصول والمعاني والعرية ، أخذ عن مشايخ عصره ، وأخذ عنه شمس الدين الكرمانى ، والتفتازانى ، والفضياء القرمى . وله عدة تصانيف ، منها : شرح مختصر ابن الحاجب . ولد بعد السبعماية ، كذا قال السيوطي في البنية - ٢ ص ٧٥ : أنظر : كشف الظنون - ٢ ص ١٨٥٣ . وانظر : هدية العارفين ١ ص ٥٢٧ . وقد ذكر له ١٥ مصنفًا ، وقال في آخر الكلام : وغير ذلك .

(٤) في « ب » : تعينه . . الخ .

(٥) في « - » : المعنى . . الخ .

ثم قال (١) : والإشارة إلى تعين المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ  
سمى علما ، إما جنسيا إن كان المعهود الحاضر جنسا وماهية كأسامة ، أو  
شخصيا : إن كان فرداً منها كزريد أو أكثر كأبانيين علما على جبلين .

وإن لم يكن (٢) بجوهر اللفظ فلا بد من أمر خارج عنه مشار به إلى ذلك  
كالإشارة في أسماء الإشارة ، وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر  
وكالنسبة المعلومة من جملة وغيرها في الموصولات ، والمضاف إلى المعارف ،  
وكحرفي اللام والنداء في المعارف بهما .

فظهر أن معنى التعريف مطلقا : هو العهد في الحقيقة ، غير أنه جعل أقساما  
خمس بحسب تفاوت ما يستفاد منه ، ويسمى كل قسم باسم مخصوص ، وأن  
الأعلام الجنسية على قلتها أعلام حقيقية ، كالأعلام الشخصية ، إذ في كل  
إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمى في الذهن .

قال سيويه : إذا قلت : أسامة فكأنك قلت : الضرب الذي من شأنه  
كيت وكيت ، وإن الفرق بين أسامة إذا كان موضوعا للجنس من حيث هو  
بحسب الإشارة وعدمها كما مر ، وأما الأسد فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر  
اللفظ هـ .

قلت : وهو خلاف ما مر عن أثير الدين أن نحو أسامة إنما يطلق عليه معرفة  
تجوزا إذ لا تباين بينه وبين أسد إلا في أحكام لفظية ، احتجاجا بقول سيويه السالف .  
وقال ابن الحاجب (٣) : المعرفة ما وضع لشيء بعينه ، وأورد أقسامها  
ثم قال : والنكرة ما وضع / لشيء لا بعينه .

قال شارح كلامه المحقق الرضى : إنما قال بعينه احترازا عن النكرات  
ولا يريد به أن الواضع قد قصد حال وضعه واحداً معيناً ، وإلا لم يتدرج فيه  
إلا الأعلام ، إذ الضمائر ، والمبهمات ، وذو الأداة ، والمضاف إلى أحدها  
صالح لكل معين قصده المستعمل ، فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه  
سواء كان مقصود الوضع كما في الأعلام ، أولا كما في غيرها ، ولوقال :  
ما وضع لاستعماله في شيء معين كان أصرح هـ .

يعنى المعتبر في المعرفة هو التعين عند الاستعمال ، دون الوضع ، إدراجا  
للأعلام الشخصية وغيرها ، من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن  
لفظة أنا مثلا غير مستعملة إلا في أشخاص معينة ، إذ لا يصح أن يقال : أنا  
مراداً به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منهما ، وإلا كانت في

(١) أى العبد .

(٢) « يكن » ساقطة من « - » .

(٣) شرح الكافية للرضى - ٢ ص ١٢٨ .

غيره مجازاً ولا لكل منها ، وإلا كانت مشتركة ، موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلم ، فوجب كونها موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الأفراد / ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفرادها المعينة دونه .

وقد أولع كثير من الفضلاء بهذا البحث حتى لقد وضعوا فيه الأوضاع ، ومدوا فيه الأطناب والاسهاب .

والظاهر ما أفاده بعض الحذاق : أنها موضوعة لكل معين منها وضعاً واحداً عاماً ، فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ولا الاشتراك (١) وتعدد الأوضاع ، ولو صح ما ذكره لكان أنا وأنت وهذا (٢) مجازات لا حقائق لها ، إذ لم تستعمل فيما / وضعت هي له من المفهومات الكلية ، بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً ، وهذا مستبعد جداً ، وكيف لا ؟ ولو كانت كذلك لما اختلف (٣) أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقية ، ولما احتاج من نفى الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة .

- وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين = : أو الفراء خاصة كما قاله بعض أصحابنا ، أو ابن كيسان والسراج كما نقل بعض في تقديمهم إياه عليه ، احتجاجاً بملازمة الإشارة بخلاف العلم ، وبأن تعريفه حسي وعقلي بخلاف العلم فعلى لا غير ، وتعريف (٤) من جهتين أولى منه من جهة ، وبأنه يقدم عليه عند الاجتماع ، كهذا زيد .

وفي الإفصاح : واختلفوا في الأعلام والمبهمات ، فالأعلام عند سيبويه أعرف ، وعكس الفراء .

وبقوله (٥) : قال ابن السراج وجماعة ، وهو مذهب المنطقة حتى قالوا إنما تعرف العلم ، لصيرورته كاسم الإشارة ، وأجاب المصنف (٦) عن الأول بأن لزوم الشيء معنى غير موجب له مزية على ماله ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد ثبت المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم كما يثبت لنفسك على غيرك مزية ، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ، ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها ، ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها ، وكما ثبت للجمع (٧) مزية على الجماء في

(١) في «- : والاشتراك ... الخ .

(٢) في «- : وهذه ... الخ .

(٣) في «- : اختلفت ... الخ .

(٤) في «- : وتعريفه ... الخ .

(٥) أي صاحب الإفصاح .

(٦) في شرح التسهيل : « ١ ص ١٢٨ » .

(٧) في النسخ الأربع : للجميع والمثبت ما في الأصل .

جامعوا الجماء الفقير ، بحيث عد الجمع (١) معرفة غير مؤوله بنكرة ، مع عدم لزوم «أل» وأول الجماء بها مع اللزوم .

وعن الثاني : أن الاعتبار في التعريف الدلالة المانعة من الشياخ ، سواء حصل ذلك من جهة أو من جهتين « فالمعتبر في ترجيح التعريف قوة منع الشياخ وزيادة الوضوح ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه بحقيقته لا يستحضر به على التمام ، ومن ثم لا يستغنى غالبا عن صفة تكمل دلالاته بخلاف العلم ، ولا سيما علم لم تعرض فيه شركة ، كإسرائيل وطالوت وأود ، ونزار ، ومكة ، ويثرب .

وأجاب غيره عن الثالث : بأنهم إنما فعلوه تغليبا للقريب كأننا وأنت قمنا / لاقمتما ، ويقولون : أنتما وزيد قمتما لاقاما .

والذي نقله الرضى عن الكوفية أن الأعراف العلم ثم الضمير ثم المبهم ثم ذو الأداة ، نظرا إلى أن العلم حين الوضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معين ، بحيث لا يشركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفقت مشاركة فبوضع ثان ، بخلاف سائر المعارف .

— ولا ذو الأداة قبل الموصول .. ولا من وما المستفهم بهما معرفتين ، خلافا لابن كيسان في المسألتين = : احتجاجا في الأولى : بأن ذا الأداة يوصف به (٢) الموصول نحو : « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى (٣) » والموصوف به إما مساو أو دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت كون الذي أقل تعريفا من الكتاب .

وأجاب المصنف (٤) : بأننا لانسلم وصفية الذي في الآية ، وإنما هو بدل أو مقطوع ، أو الكتاب علم بالغلبة ، لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب عندهم على الثوراة ، فالتحق بالأعم ، فلم يلزم من وصفه بالموصوف جواز وصف غيره مما لم يلتحق بها .

قال (٥) : وبالأول يجاب من أورد نحو : « لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ، وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى (٦) » وقد مر أن الموصول قد تنضح صلته وضوحا تنزله رتبة العلم ، وذلك ممنوع في ذى الأداة غالبا لعارضها له ما عرض « للنجم والصنع » من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة هـ .

- 
- (١) في النسخ الأربع : عد الجمع . والمثبت ما في الأصل .  
(٢) هكذا في النسخ الأربع ، ولعل الصواب : يوصف بالموصول ، بدليل المثال والشرح .  
(٣) سورة الأنعام ، آية : ٩١ .  
(٤) في شرح التسهيل « ١ ص ١٢٩ .  
(٥) أي المصنف في المرجع السابق .  
(٦) سورة الليل ، آية ١٥ .

وفيه تسليم أنه لا قاتل بالمساواة بين الموصول وذى الأداة ، وهو خلاف نصه في هذه النسخة ، وعليها أكثر النسخ . وقد مر عن أصحابنا المغاربة : أن الموصول معرف بأل كما هو رأى الأخفش (١) ، فهو قسم من ذى الأداة . فيجوز وصف ذى الأداة به والعكس لتساويهما ، فمن الأول قوله : أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه  
خشاشا كراسى الحية المتوقد (٢)

وقوله :

أنت الهلالى الذى أنت مسرة . سمعنا به والأرجى المقلب (٣)  
والآى الكريمة السابقة . ومن كلامهم : بالفضل ذو فضلكم الله (٤)  
به ، والكرامة ذات أكرمكم الله (٥) به .  
ومن الثاني (٦) قوله تعالى : « قل آؤبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم (٧) » الآية ، فوصف الذين بقوله : « الصابرين والصادقين / والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار » (٨)

قلت : كذا أطبقوا على التمثيل بالآية لما وصف من الموصولات بلى الأداة وهو بين الفساد ، ضرورة أن (أل) في عامة هذه الأوصاف موصولة لا معرفة فهي من وصف الموصول بمثله لا بلى الأداة ، وليست كالمؤمن (٩) / والكافر والعالم والجاهل ، مما اسم الفاعل فيه لا بمعنى الخلو بل كالصفة المشبهة . وإنما أول الآية المصنف بالبدل وغيره ، لما ثبت في النسخة التى شرح عليها أن الموصول أعرف ، فلا يكون نعتا لذى الأداة حلوا أن يكون النعت أعرف من المنعوت ، وهو أى الموصول لا يكون مساويا ولا أقل منه تعريفا .

- (١) أنظر ص ٥١٥ .
- (٢) قاله : طرفة بن العبد البكرى ، وهو من معلقته المشهورة التى تزيد على المائة بيت ، وقوله : « الضرب : الخفيف اللحم ، والعرب كانت تملح بخفة اللحم ، وروى : « أنا الرجل الجسد » ، ومعنى « الجسد : المجتصع الشديد وقوله : « خشاشا : قال التبريزى هو : الرجل الذى يخشى في الأمور ذكاء ومضاه ، وقوله : « كراسى الحية » : لأن العرب تقول لكل نشاط متحرك : رأسه كراسى الحية . والمتوقد : الذكى . راجع : ديوانه ص ٥٢ - المعلقات المشر ص ١٨٩ - الدرر ص ١ ص ٦٣ . والشاهد : وصف ذى الأداة بالموصول .
- (٣) البيت من شواهد السيوطى في الجمع ص ١ ص ٨٧ ، وذكره صاحب الدرر اللوامع ص ١ ص ٦٤ ، ولم ينسياه وقال الشنيطى : والرواية الصحيحة : المقلب بدل المهلب . والشاهد مثل سابقه .
- (٤) لفظ « الله » ساقط من « ب » .
- (٥) لفظ « الله » ساقط من « ب » .
- (٦) وهو وصف الموصول بلى الأداة
- (٧) سورة آل عمران ، آية ١٥ .
- (٨) سورة آل عمران ، آية ١٧ .
- (٩) في « أ » ، « ب » : من المؤمنين . الخ .

واحتجاجا في الثانية : بتعريف جوابهما نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد ،  
وما دعاك إلى كذا ؟ ، فتقول : لقاؤك والجواب طبق السؤال .

قال المصنف (١) : وهو ضعيف ، لأن تطابقهما غير لازم ، ولا نزاع في  
صحة أن يقال فيمن عندك : رجل من بني فلان وفيما دعاك إلى كذا : أمرهم .

وأیضا فهما قائمان مقام أى إنسان وأى شيء ، وهما نكرتان فكذا ما قام  
مقامهما ، والتمسك بهذا أقوى منه بتعريف الجواب ، لأن تطابق شيئين قام  
أحدهما مقام الآخر ألزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال .

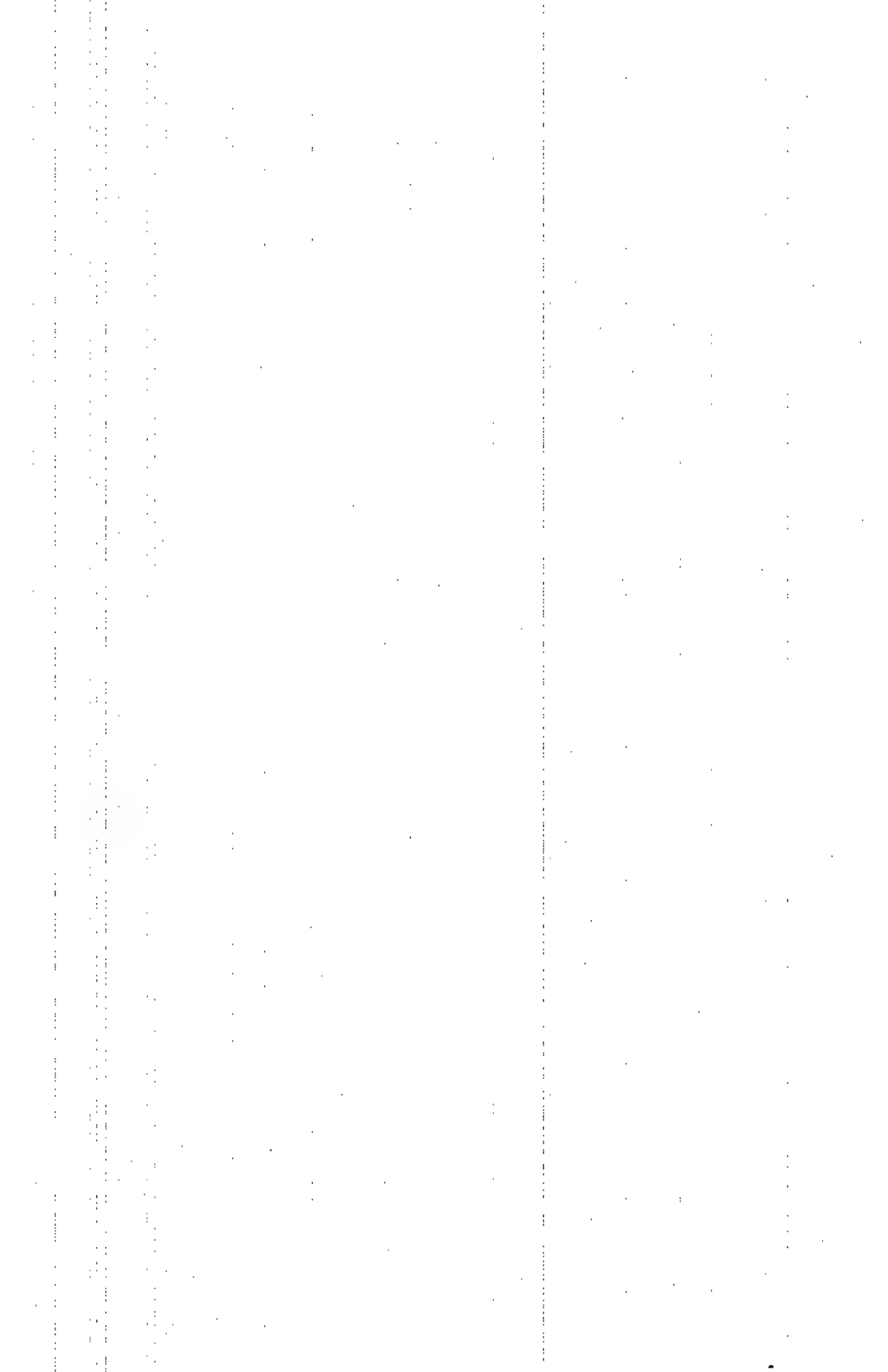
وأیضا فالتعريف فرع ، فمن ادعاه فعليه البيان بخلاف التنكير هـ .

واستجاده أثير الدين . (٢)

---

(١) في شرح التمهيل - ص ١ من ١٣٠ ، بتصرف .

(٢) في شرح التمهيل « - ص ١ من ١٣٥ و . »



خاتمة : أعرف المضمرات عند أصحابنا المغاربة المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناسى ثم / أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للوسط ، ثم للبعيد .

وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ، ثم للعهد الجنسى ، وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء (١) فمما هو معرفة : ابن آوى (٢) ، ومما هو منكر : ابن لبون وابن مخاض ، ومن ذى الوجهين : ابن عرس ، تقول : هذا ابن عرس (٣) مقبل ومقبلا ، وأما ابن أوبر فزعم سيبويه لامتناع صرفه (٤) ، والمبرد تنكيره (٥) للدخول الأداة عليه كقوله :

(١) في هـ - : إلا بالاستقراء .

(٢) في حياة الحيوان - ١ ص ٩٨ : ابن آوى جمعة : بنات آوى ، ولا ينصرف ، وكنيته : أبو أيوب وأبو كعب ، وأبو رائل ، وسمى ابن آوى ، لأنه وأوى إلى عواء أبناء جنسه ، وانظر : عجائب المخلوقات - ٢ ص ١٨٠ .

(٣) ابن عرس : في كتاب عجائب المخلوقات للقرظيني - ٢ ص ١٨١ : حيوان دقيق طويل ، هو عدو للفأر ، يدخل جحرها ويخرجها ، ويجب الحلى والجواهر فيسرقها .

(٤) قال في الكتاب - ١ ص ٢٦٤ : وإذا قالوا : بنات أوبر فكأنهم قالوا : هذا الضرب الذى من أمره كذا وكذا في الكمأة . . . . . ومثل ذلك : ابن آوى كأنه قال : هذا الضرب الذى سمته أو رأيته من السباع ، فهو ضرب من السباع ، كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة ، ويدل على أنه معرفة أن « آوى » غير مصروف ، وليس بصفة .

(٥) الواقع أن المبرد في المقتضب لم يقل كذلك ، بل ذكر « بنات أبر » في بابين فقال في : ٤ ص ٤٤ : باب ما كان معرفة بمنحه . . . وذلك قولك للأسد : أبو الحارث وأسامة يافى . . . ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة : بنات أوبر يافى . . فهذه كلها معارف . ثم خرج دخول الالف واللام في البيت على ملح الأصل ، أو للتصريف بعد التنكير ، إذ قال - ٤ ص ٤٩ : فإن دخول الالف واللام على وجهين : أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس . . . لأن « أوبر » نعت نكرة في الأصل . والآخر : على قولك هذا ابن عرس آخر ، تجعله نكرة ، كما تقول : هذا زيد من الزيدين ، أى هذا واحد من له هذا الاسم . . . . .

وقال في هذا الجزء ص ٣١٩ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس : إعلم أن الأشياء التى لا تستصحب تحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها ، وذلك قولك . أم حبيب وهذا سام أبرص . . . وهذه بنات أوبر لضرب من الكمأة . . فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو . . . ولكننا معناها : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التى رأيته وسمعت بها . وقد قال الدكتور عضية في هاس المقتضب - ٤ ص ٤٨ : فهو على وفاق مع سيبويه هنا . أما في نقده للكتاب فقد ناقش سيبويه في استدلاله لعلمية « بنات أوبر » ثم اختار رأى الأصمى : بأن « أل » في البيت ملح الأصل قال :

« زعم أن قولهم لضرب من الكمأة : هذا بنات أوبر معرفة ، وإنما حجته في تعريف هذا الضرب وتنكيره : ترك حرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منع من حرفي التصريف علم أنه لو كان نكرة دخل على ، كما دخل على ابن المخاض . . فأما بنات أبر فلا دليل فيه بترك حرفه : لأن « أوبر » أفعل الذى هو صفة ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التصريف ، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة ، قال : ولقد جئتك أكما . . البيت أنظر الانتصار ص ١٣٣ - ١٣٤ قال الدكتور عضية : فهل نقول : إن المبرد كان في نقده للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال : بعليتها في المقتضب وقال :

بيدلى أنه كان مترددا بين القولين في نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية في المقتضب . أنظر : المفنى - ١ ص ٥٥ . والشنى - ١ ص ١١٤ .

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (١) . . . . .

وكل ذلك على تفاوت المعارف واختلاف مراتبها .

وقد خالف في ذلك أبو محمد بن حزم (٢) الظاهري فزعم تساويها وعدم تفاضلها ، فلا يصح أن هذا أعرف من ذاك ولا العكس ، مستندا في ذلك إلى أن المعرفة معنى لا يتفاضل ، فلا يصح عرفت هذا أكثر من ذاك ، لانقلاب المعرفة جهلا في جانب المرجوح .

ورد بأن مرادهم بأن هذا أعرف من ذاك (٣) ، أن تطرق الاحتمال إليه أقل منه إلى الآخر ، فلم يكن بد من تقسيمها إلى ما يتطرق إليه الاحتمال ومالا ، ومحدودهما تتميز ماهية كل منها ، ويظهر تفاوتها تعريفا ، والله تعالى أعلم ، وهو الموافق سبحانه لا رب غيره ، ولاخير الا خيره .

(١) وعجزه : ولقد جنتك أكفوا وعساقلا \* ولقد... الخ .  
ورواية المخصص - ١١ ص ١٢٦ : ولقد نجوتك أكفوا الخ . والبيت لم ينسب أحد ، وقد استشهد به كثيرون انظر : العيني - ١ ص ٤٩٨ - مجالس ثعلب ص ٥٥٦ - الحصائص - ٣ ص ٥٨ المقتضب - ٤ ص ٤٨ - المحتسب - ٢ ص ٢٢٤ - النصف - ٣ ص ١٣٤ - التصريح - ١ ص ١٥١ .

وقوله : جنتك : الأصل : جنت لك ، ثم ضمن معنى : أعطيت . و« بنات أوبر » :  
كمأة صفار مرغبة في لون التراب ، وهي رديئة .

(٢) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأموي ، فارسي الأصل ، الأندلس أبو محمد الظاهري ، كان شافعي المذهب ، ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، ولذلك قيل فيه : الظاهري ، ولد بقرطبة عام ٣٨٤ وتوفي عام ٤٥٦ .

قال ابن خلكان : « وكان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقه ، مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شافعي المذهب فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، وكان متفنا في علوم جمة عاملا قال ياقوت : يبلغ تصانيفه في الفقه والحديث والأصول والتاريخ والنسب والأدب والزهد على المخالفين نحو من ٤٠٠ مجلد ، ومن جملته : الإحكام لأصول الأحكام . وغير ذلك . انظر : « وفيات الأعيان - ٣ ص ٣٢٥ - دائرة المعارف للبستاني - ١ ص ٤٤٣ - معجم الأدباء - ١٢ ص ٣٣٥ - هدية العارفين - ١ ص ٦٩٠ - الشذوات - ٣ ص ٢٩٩ .

(٣) في « : من ذلك... الخ .

## « باب المضمّر »

وهو والضمير عبارة البصرية ، وأما الكوفية فيقولون : الكناية والمكنى . (١)  
- وهو = : الاسم - الموضوع لتعيين مسماه - مشعرا بتكلمه أو خطابه أو  
غيبته = : فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة ، وإنما تركه إلى جعل الجنس  
صفة اتكالا على وضوح المعنى .

قال المصنف (٢) : وخرج بالوضع المنادى ، والمضاف ، وذو الأداة ،  
وبالتعيين - وهو جعل المفهوم معينا (٣) للسامع أو في حكمه - النكرات ،  
وبما بعده العلم ، والمشار به ، والموصول ، لصلاحية كل من الثلاثة لكل  
حالة على سبيل البدل ، بخلاف المضمّر ، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاثة  
غير صالح لغيرها .

ونازعه أثير الدين (٤) على عادته في التجوز بالجنس كابن عصفور ، وقد  
مر جوابه في غير موضع .

قال (٥) : ثم ليس الموضوع مخرجا كما زعم الثلاثة ، بل كل منها ، أى  
هذه التراكيب ، أى يارجل و غلام زيد ، والرجل وضع لتعيين المسمى ،  
وكأن الوضع عنده يختص بالمفرد قبل التركيب ، وليس كما توهم بناء على ما  
تقتضيه قواعد الجماعة .

وأما على ما اخترناه في العلم ، وفي سائر المعارف ، فإن الموضوع لتعيين  
إنما هو العلم ، وبإقيها وضعت كليات ، ثم بالاستعمال يتعين المسمى ، لا بالوضع  
كما مضى تقريره / هـ  
ومثله للعضد .

قلت : وقد أوهم اللغامي (٦) أن ذلك من مباحثه فقال بعد إيراد قول  
المصنف : وفيه نظر ، لأننا لا نسلم إخراج الوضع للثلاثة ، ضرورة أنهم معارف  
وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه ، وغايته أن تعين المعنى تارة بجوهر اللفظ ،  
وأخرى بخارج عنه ، وهو لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه ، فالحق  
أن قوله : الاسم جنس يشمل القسمين (٧) ، والموضوع لتعيين مسماه ، يخرج  
النكرات ، ومشعرا .. الخ - يخرج ما عدا المضمّر .

- (١) في - : والمكنى .. الخ .
- (٢) في شرح التسهيل : « ١ ص ١٣٠ » .
- (٣) في « - : معينا .. الخ .
- (٤) في شرح التسهيل : « ١ ص ١٣٦ » ونقل بتصريف .
- (٥) أى الأثير في المرجع السابق .
- (٦) في شرحه للتسهيل : « ١ ص ٢٨ ظ » .
- (٧) أى : المعرفة والنكرة .

وأحسن من هذا وأخصر قول ابن الحاجب (١) : ما وضع لتكلم أو مخاطب أو غائب .

- ومنه = : أى من المضمير ، - واجب الخفاء = : وهو ما لا يخلفه ظاهر ، ولا مضمير منفصل .

قال أثير الدين (٢) : وهو اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف .

ولأنما قسمه أصحابنا إلى مستكن وبارز ، ويقولون أيضاً : إلى متصل ومنفصل جاعلين المستكن قسماً من المتصل ، ثم ما كان واجب الخفاء ، أو جائزاً ، أو مستكناً ، لا يسوغ دعوى وضعه لتعيين مسماه لاستدعاء الوضع وجود (٣) لفظ ، بل هذا المدعى من الضمير عدى ولا وضع فيما / كان عدياً .

قلت : / وهو مردود بما في شرح لمحة (٤) لابن هشام كما مر أن المراد بالألفاظ ما هو بالقوة ، وما هو بالفعل والضمائر المستكنة من الطراز الأول ، ألم تر استحضارها عند النطق (٥) بما يلبسها من الأفعال ، استحضاراً لاخفاء معه .

- وهو المرفوع بالمضارع ذى الهمزة = : كأقوم ، - أو النون = : كتنقوم ، - وبفعل أمر المخاطب = : المفرد المذكور ، فلفظة المخاطب قيد للذكورية والإفراد - ومضارعه = : أى المخاطب المذكور ، كتنقوم - واسم فعل الأمر مطلقاً = : سواء كان لمفرد مذكر أو غيره ، كنزال يازيد ويازيدان ويازيدون ، ويا هند وياهندان ويا هندات .

قال أثير الدين (٦) : ونقص من أماكن وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع ، كأوه بمعنى أتوجع ، وأف بمعنى أتضجر ونحوهما ، فوجب أن يقول : وهو المرفوع بالمضارع ذى النون والهمزة ، واسم فعله ، ويأتي بباقيها وفي شرح الدماميني (٧) : والانفصال عنه متأ ، بأن ما استلركه في معنى المضارع ذى الهمزة ، فإن أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، فاستغنى عن ذلك .

وأما اسم فعل الأمر ، وإن أمكن الاستغناء عنه بفعل الأمر ، فوجه تخصيصه بالذكر أنه ذكر تمهيداً لقوله : مطلقاً ، إذ ليس بآت في فعل الأمر ، ضرورة

(١) في شرح كافيته « ص ٦٤ » .

(٢) في شرح التسهيل « ج ١ ص ١٣٦ ط » .

(٣) في ب : وجود اللفظ .

(٤) اللحة كتاب لأبى حيان ، وهو مختصر يقع في سبعة أبواب ، وقد سماه الشوكاني : « الكواكب

الدرية شرح اللحة البدوية » ذكره الأزهرى في شرح التصريح ( ج ١ ص ٥ ) والبغدادي

في الهدية : ج ١ ص ٤٦٥ .

(٥) في ح : بما لا يلبسها . الخ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) ج ١ ص ٣٨ ط .

أن وجوب خفاء ضمير منوط بما إذا كان للمفرد المذكور فقط بدليل قومي وقوما وقمن ،

قلت : وأنت خبر بما في هذا الانفصال من الضعف الموجب عدم الالتفات إليه ، ضرورة عدم اتجاه الاستغناء عن أحد النوعين بالآخر ، بما أبداه من ذلك ، بل لا يمكن رأسا بذلك .

— ومنه جائز الخفاء = : وهو ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل .

وهو المرفوع بفعل الغائب = : كزيد قام ، أو يقوم ، أو ليقوم ، لجواز أن يخلفه ظاهر ، كزيد قام أبوه ، ويقوم أبوه ، وليقم أبوه ، وكذا سائرهما .

أو الغائبة = : نحو هند قامت ، وتقوم ، ولتقم ...

أو معناه (١) = : أى فعل الغائب ، أو الغائبة — من اسم فعل = : نحو زيد هيهات — أو صفة = : نحو زيد ضارب ومضروب ، وهند ضاربة ومضروبة — أو ظرف = : نحو زيد عندك — أو شبهة = : وهو الجار والمجرور ، كزيد في الدار ، فجميع هذه متحمل لضمير جائز الخفاء ، لأن الظاهر والمنفصل يخلفانه ، كذا قال المصنف. (٢)

وتعقبه أثير الدين (٣) بعدم اطراده في عامتها ، فلأن اسم الفعل يرفع الظاهر دون المضمير البارز ، لجواز هند هيهات دارها ، وامتناع هند ماهيهات إلا هي ، لعدم السماع .

قلت : وتقسيم هذا الضمير إلى واجب الخفاء وجائزه رأى جماعة منهم ابن يعيش (٤) وابن هشام — في شرح القطر (٥) ، وخالف في التوضيح (٦)

(١) في بعض نسخ المتن : وما في معناه ، كذا قال بركات ص : ٢٢

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٣٢ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٣٧ و .

(٤) وعبارة الزخشرى في الفصل - ٣ ص ١٠٨ : والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم ، فاللازم في أربعة أفعال : أفعل وتفعل للمخاطب ، وأفعل وتفعل ، وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات ، وقال ابن يعيش في هذا المقام ص ١٠٩ : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا لازم : ألا يستند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة ، والمضمرة — ذوات العلاقة ، وذلك نحو : أقوم . . وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه فأعرفه .

(٥) وعبارته في ص ٩٤ : « فأما المستتر فينقسم — باعتبار وجوب الاستتار وجوازه — إلى قسمين : واجب الاستتار وجائزه ، ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه . . ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه . . الخ .

(٦) وعبارته في - ١ ص ٩٦ وص ١٠٠ ، ١٠٢ : وينقسم إلى بارز ، وهو ماله صورة كناه قمت ، وإلى مستتر ، وهو بخلافه ، كالمقدر في « فم » . . . وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه ظاهر ، ولا ضمير منفصل . . . وإلى مستتر جوازاً ، وهو ما يخلفه ذلك نحو زيد قام . . . ثم قال : هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش ، وفيه نظر : في نحو : زيد قام واجب ، فإنه لا يقال : قام هو على الفاعلية . . الخ .

فأوجب الخفاء في كل ماذكر ، مانعا جواز : زيد قام هو مثلا على الفاعلية بقام وأما زيد قام أبوه ، أو ماقام إلا هو ، فتركيب آخر أسند فيه القيام إلى سبي زيد أو ضميره المحصور بيلا ، ولو قلت : زيد قام هو ، فهو تأكيد للمستكن ، لا فاعل ، كما نص عليه بعض .

وفي شرح الدماميني (١) : وهو قضية كلام المصنف وغيره .

قلت : إنما قضية كلام المصنف (٢) العكس من كون الضمير فاعلا لا توكيدا كما لا يخفاء به ، وقد صرح سيويه (٣) بامتناع قام بمعنى قمت وقام هو ، وأجازهما الجرمي في الضرورات وهو صحيح / لجواز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرائر وعن المبرد (٤) إجازته اختياراً على معنى الحصر .

وأشدد على بن سليمان الأخفش الصغير مريداً له :

أصرمت جبل الحى أم هم صرموا • بإصاح بل صرم الجبال هم (٥)

قلت : وقصر الدماميني (٦) فعزى بعض هذا لابن قاسم مقتصراً عليه ،

(١) « ١ ص ٣٩ و . »

(٢) أنظر : شرحه ١ ص ١٣١ ، فانه حين الحديث على الضمير الواجب الخفاء قال : فإن قصد توكيده جىء بالبارز المطابق ، وهو « أنا » بعد أقبل . الخ .  
أما عند الحديث على الجائز الخفاء فلم يتكلم على تأكيد الضمير .

(٣) قال سيويه في هذا المقام - ١ ص ٢٢٠ : والاضمار الذى ليست له علاقة ظاهرة نحو : قد فعل ذلك .

وقال في ص ٣٧٨ : واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التى في « فعلت ولا أنتما . ولا يقع « هو » في موضع المضمر الذى في « قل » لو قلت : فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة . الخ .

(٤) الذى قاله المبرد في المقتضب بناء على اطلاعى المحدود ليس كذلك إذ قال في - ١ ص ٢٦١ : أعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً ، فالمنفصل لا يقع فيه : تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وقال في ص ٢٦٢ : فإن خبر عن ذكر كانت علامته في التية « ودل عليها ما تقدم من ذكره » فقال : زيد قام ، وزيد ذهب . وقال في ص ٢٧٠ : واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل ، وذلك قولك : زيد قام ، وإنما ضمير في التية . وقال في - ٣ ص ٢١٢ : وكذلك « أنت » لا تقع موقع التاء وأغواتها في صرمت وصربتنا ، وزيد قام يا فتى فيقع الضمير في التية .

وقال في - ٤ ص ٢٧٩ : والمضمر الذى لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت . إذا فالمراد لا يميز إقامة المنفصل مقام المتصل . وقال الدكتور ضبيعة في هامش المقتضب - ١ ص ٢٦٢ بعد ما نقل الخلاف المذكور في الشرح عن أبى حيان في شرحه : ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة . أنظر شرح الأثير - ١ ص ١٦٧ ط .

(٥) قاله : طرفة بن العبد البكرى ، وقد ذكره ابن الشجرى في أماليه - ١ ص ٤٠ في سياق الحديث على قبج استعمال ضمير النصب موقع ضمير الرفع إذ قال : ومثله في ضمير الرفع قول طرفة : أصرمت جبل . . . البيت برواية : الوصال هم . وأنظر : « الجمع » - ١ ص ٣٥ .

(٦) الحق أن الدماميني لم يكن كذلك بل استوفى الموضوع مناقشة ونقلنا عن العلماء أنظر شرحه - ١ ص ٣٩ و . وقد نقل هذه الآراء ابن قاسم في شرحه - ١ ص ٤١ .

لكن أجاز / سيبويه في « هو » من « أن يمل هو (١) » ومررت برجل مكرمك هو ، أن يكون تأكيداً أو فاعلاً ، وإذا جرى الوصف على غير ما هو له وأبرز الضمير كان فاعلاً إجماعاً من أهل المصيرين .

وفي التصريح (٢) : والحق أن ماذهب إليه المصنف وابن يعيش مشكل ، لأنه حاله الإبراز لا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصلناه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما استثنى .

قلت : وهو مندفع بعدم إطباقهم على ذلك الأصل ، كما عرفت مما أورد عليك أن سيبويه وهو رئيس العصابة البصرية ، والجرمي أحد زعمائهم ، وغيرهما أجازوه في السعة ، بل أجمع الفريقان عليه عند جريان الوصف على غير من هو له .

وفي شرح الدماميني (٣) : وبتقدير تسليم ما قاله المصنف فيرد على قوله : أو معناه أنه مخرج لنحو : أنا هيهات وأنت هيهات ، وكذا في سائرهما ، مع جواز الاستتار في جميعها بالتقرير الذي قررناه .

قلت : وهو مدفوع بالتزام إخراج أشباه هذه الأشياء ، ضرورة حضور مرفوعاتها .

وأما أنها جائزة الخفاء لا واجبته بالتفسير السابق فمندفع بتعذر بروزها فيها إلا تأكيداً ، فليست إلا واجبة الخفاء .

أما نحو أنا هيهات ، فقد مر (٤) تصريح أثير الدين بامتناع ههنا هيهات إلا هي ، مع جواز ما هيهات إلا دارها . وإذا امتنع / فيه مع عدم التعذر فكيف معه ؟

لا يقال : قد منعت البروز في نحو أنا ضارب وأنا مضروب إلا تأكيداً ، مع جوازه في نحو زيد ضارب ومضروب على الفاعليه والنيابة عنها عند المصنف وغيره من هاتيك الطوائف ، لأننا نقول : بوضوح الفرق بين ما منعه وما أجازوه ، بأن الوصفين في الأول بمنزلة فعل المضارع التكلمي كأننا أضرب مبنياً للفاعل أو المفعول ، وقد أجمعوا على وجوب الخفاء فيه فكذا ما بمنزلة ، بخلافهما في الثاني فقد أجاز البروز فيه من ذكرناه تنزيلاً له منزلة فعل الغائب .

وأما الظرفين فلما تقرر من وجوب حذف متعلقهما ، وصيرورتها نسياً منسياً ، فأني يتعقل في مرفوعهما بروز ولا عبروا عنه ؟ والقائلون بتحمل الظرفين إياهما كأين ، ولبروزهما حالين لا توكيدين .

(٢) ١ - ٢ ص ١٠٢ .

(١) سورة البقرة ، آية : ٥٢٢ .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) أنظر : ص ٦٤٢ .

وأما أنا ما في الدار إلا أنا فلا نسلم خروجه باصطلاح المصنف لكونه استثناء مفرغاً ، وليس الأمر عام .

والتقدير (١) أنا ما (٢) في الدار أى ما ثبت فيها أحد إلا أنا ، ويمتنع تقديره أنا ما ثبت فيها إلا أنا لامتناع الاستثناء حيث لا عموم .

- ومنه = : أى من الضمير - بارز متصل = : وهو ما لا يتبدأ به ولا يقع بعد إلا اختياراً ، وعكسه (٣) المصنف - وهو = : أى المتصل ، إن عني به المعنى يتفعل = : أى المتكلم المعظم نفسه أو مشارك - نا = : أى لفظته خبراً هو ، أى والمتصل المراد به المتكلم عظيمًا أو مشاركاً (نا) - في الإعراب كله = : نحو «ربنا إنا سمعنا (٤) ونجوز في قوله : الإعراب ضرورة أن المضمرات مبنية فلا إعراب ، وإنما أراد أن لو (٥) وقع مكانه معرب كان مفرعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وقد كثر تجوزه فيها بنسبة الإعراب إليها : كما تجوز ابن بابشاذ (٦) في قوله : أونون «نا» اسم قاله أثير الدين (٧) ، وأصحابنا المغاربة في ذلك أشد تجوزاً ، لقولهم : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره .

- وإن (٨) رفع = : المضمر البارز المتصل (بفعل ماض) «٩» فناء = :

وفي شرح الدماميني (١٠) : وهذا موهوم ، لأن «نا» لا ترتفع بالفعل الماضي ، وهو إذا ارتفع لا يرتفع إلا به خاصة .

قلت : وهو مدفوع (١١) : بأن قوله : وإن رفع عدل قوله في الإعراب كله ، فخاصة التاء الرفع فقط بالماضي ، بخلاف «ما» ضرورة نصبه وجره به وبغيره .

- (١) « والتقدير » ساقطة من « - » .
- (٢) في « - » وليس الأمر عام أنا ما في الدار أحد أو ما ثبت فيها أحد إلا أنا . الخ .
- (٣) وعبارته في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٣٢ : ما لا يقع بعد إلا ولا يستغنى عن مباشرة العامل لفظاً وخطاً .
- (٤) سورة آل عمران « آية : ١٩٣ .
- (٥) « أن لو » ساقط من « - » .
- (٦) هو : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوى المصرى .
- قال ابن الأنبارى : كان من أكابر التحويين ، حسن السيرة ، منتفعا به وبتصانيفه ، وله عدة مؤلفات منها : شرح كتاب الجمل للزجاجي ، ومقدمة في النحو ، سماها : المحتسب ، وكان على مذهب البصريين توفي عام ( ٤٥٤ ) وقيل بعد ذلك . أنظر : الزهرة ص ٣٦١ - الانباه - ٢ ص ٩٥ - البغية - ٢ ص ١٧ - هدية العارفين - ١ ص ٤٢٩ .
- (٧) في شرحه على التسهيل - ١ ص ١٣٧ وز .
- (٨) في المتن تحقيق بركات : « وإن رفع بفعل ما هي فناء » ص ٢٢ .
- وكذلك في شرح ابن مالك - ١ ص ١٣٢ ، وشرح الأثير - ١ ص ١٣٧ و .
- (٩) ما بين القوسين ساقطة من جميع النسخ وثبت في المتن وفي شرحي ابن مالك والأثير كما ذكرت .
- (١٠) « - ١ ص ٢٩ و .
- (١١) وهو مدفوع « ساقط من « - » .

تضم للمتكلم = : لمحاكاة الضمة حركة الفاعل ، وخص المتكلم بها ،  
لأن القياس وضع المتكلم أولاً / ثم المخاطب ، ثم الغائب .

وتفتح للمخاطب = : نحو قمت ، فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفاً ،

– وتكسر للمخاطبة = : فرقا ، ولم يعكس بكسرها للمخاطب ، وفتحها  
للمخاطبة ، لأن خطاب المذكر أكثر ، فالتخفيف به أولى ، وإيضاً هو مقدم  
على المؤنث ، فخص بالتخفيف ، ولم يبق للمؤنث إلا الكسر .

وقال ابن كيسان : لما كان المتكلم إذا أخبر لا يكون إلا واحداً ، وإذا  
خاطب فقد يخاطب أكثر من الواحد ألزم الحركة الثقيلة مع أسمه ، وفتح  
اسم من يخاطبه ، لأنه أكثر ، ويعطف بعضه على بعض ، وكسر المؤنث ،  
لأن الكسر من علامات التأنيث .

وقال بعض : إنما ضمت للمتكلم ، لأن الكلام منه وإخباره عن نفسه  
أكثر منه عن غيره ، فاستحق كون حظه من الحركات الحركة الأولى .

وعن بعض الأئمة : أن لغة لربيعة ردية وصل فتحة الضمير وكافه بالألف  
كقمتا ورأيتكما ، ووصل كسرتهما بياء ، وقد أجمعنا في قوله : –

رميته فاقصصت .      •      فما أخطأت الرمية (١)  
بسهمين مليحين .      •      أعارتكيهما الضمير

وفي الأثر : « إن كنت قرأني فقد وجدته » .

– وتوصل = : التاء حالة كونها ، – مضمومة بميم (٢) وألف للمخاطبين  
وللمخاطبتين = : نحو هل ضربتما يازيدان وياهندان ، وإنما ضمت فيهما إجراء  
مجرى الواو ، لتقاربهما مخرجاً ، قيل والضمير هو التاء ، والميم زائدة  
للتقوية .

وقال الصقلي : إنما زيدت وقاية للضمة زيادة النون في ضربتي ٣ وقاية للفتحة .

– وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين = : نحو قمتوا يازيدون فرقا بين  
الثنية والجمع ، وقد تحذف الواو وإن كانت جزءاً من الضمير ، تشبيهاً بما  
ليس جزءاً .

(١) قال البغدادى في ٢ ص ٤٠١ : كذا أنشدهما أبوحيان في تذكرته عن أبي الفتح بن جنى .  
ولم يسم قائلهما . وذكرهما الجوهري في الصحاح ١ ص ٢٥٣ ولم يذكر قائلهما ، وقال :  
وأقصد السهم : قتل مكانه ، وأقصدته حية : قتله ، و « أعارتكيهما » بزيادة الياء من إشباع  
الكسرة .

(٢) في بعض نسخ المتن بألف وميم .

(٣) في « أ » و « هـ » : في ضربين .

وبنون مشددة للمخاطبات = : نحو قمتن / ياهندات فجىء بحرفين في المؤنث كما جىء بهما في المذكر .

وفي بعض المقلمات : إن أصل ضربتين ضربتيم ، فأدغمت الميم في النون ، والنون هنا بإزاء الواو في ضمير الجماعة .

ورد : بأن أحرف (١) « ضوى مشفرة » لا تدغم في مقاربيها .

قال أثير الدين (٢) : والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل غير محتاج إليها ، لكونها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل .

ويستثنى من قول المصنف : ( وتفتح للمخاطب ) .. ( أرايت ) بمعنى أخبرني ويجوز وصل هذه الكلمة بالكاف ، فإن لم يتصل بها وجب لها ما يجب مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وثنية وجمع وإفراد ، وإن وصلت بها وجب لها الفتح والإفراد مكثفي بالكاف عن إلحاق العلاقات الفرعية كقوله تعالى : « قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله » (٣) وكذا الاثنين نحو أرايتكما ، وللمؤنث نحو أرايتك ، ولجميعها أرايتكن ، وقد أوعينا الكلام على هذه المسألة في غير هذا المقام .

- وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل = : نحو قمتن - أولى = : من وصلها / بواو ، كما هو الأصل ، بدليل لزوم الأشباع في الثنية ، ومن ثم رجع إليه متصلاً بالميم ضمير نصب متصل كضربتموا ، لرد الضمائر الأشياء إلى أصولها غالباً ، ومن وصلها قبل همزة القطع ، ومن أسكنها قبل غيرها كقراءة ورش ، ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة ولم يتعرض له متنا ، قال (٤) : لقلته ، وإن كان من الإسكان أقبس .

وفي شرح (٥) الدمامي : ولا يتنهض هذا عنراً له في هذا الكتاب ، فهو مشحون بالشواذ ، بل أشد الشواذ ، نعم يكون هذا عنراً في مثل كتاب سيويه ، والإيضاح ، والمفصل ، والمقرب وكافية ابن الحاجب .

قلت : إنما أخذه انتحالا من أثير الدين في غير هذا الموضع مستتركا على المصنف بعض الشواذ ، غير عاخر له في تركها / لشلوذا ، معتلا بما قاله الدمامي مع شدة إنكاره عليه إيراد أمثالها ، ومع ذلك فليس بالين عدم قبول

(١) في - : بأن حروف ضوى مشفرة .. الخ .

(٢) في شرح التسهيل : - ١ ص ١٢٧ ظ .

(٣) سورة الانعام آية : ٤٠ .

(٤) أى المصنف في شرح التسهيل - ١ ص ١٢٢ .

(٥) - ١ ص ٢٩ ظ .

عذره بذلك ، وإنما (١) ينقم عليه لإيرادهما ، أما إعراضه عما لا تدعو الحاجة إلى سماعه من بعض الشواذ ، فضلا عن استعماله حتى في الضرائر ، فمما لا يتجه رده ، فلإزماءه لإيرادهما (٢) جريا على عادته : للمنقومة (٣) عليه بمنزلة أمره باستدامة سلوك طريقة نعى عليه سلوكها ، وهو شيء لا يحتمل .

— وإن وليها = : أى الميم — لم يجز التسكين = : بل تقول : ضربتموه ولا تقل ضربتمه ، — خلافا ليونس = : في إجازته : الدرهم أعطيتكمه ، كما تقول في المظهر .

قال المصنف (٤) : ولا أعلم له في ذلك سماعا إلا ما روى ابن الأثير في (٥) غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أراهمنى الباطل شيطانا (٦) ، وقياسه أراهموني ، ولو ورد هكذا كان شاذاً من وجه آخر ، وهو (٧) تقديم غير الأخص مع الاتصال ، فكاف القياس : أراهم الباطل شيطانا .

وتعقب قوله — خلافا ليونس — أثير الدين (٨) — : بقراءة الكسائي والقراء « أنلزمكمها (٩) » بإسكان ثانية (١٠) الميمين تخفيفا . وبما قال سيبويه (١١) : « وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكمه كما في المظهر . والأول أكثر وأعرف » . ويعنى بالأول ما قلده من قوله : أعطيتكموه .

وفي بعض شروح الكتاب : وربما حذف وأسكنت في أعطيتكم ، لمواتها واوا في الطرف تالية لضمه ، فصارعت ما رفض من كلامهم ، نحو : قلنسو ، فعندما وصلت بالضمير صارت حشواً فعاد الحرف إلى أصله .

قال سيبويه (١٢) : كما ردوه باللام .

أى ردوا الميم إلى الضم من أجل لام التعريف في نحو : أعطيتكم اليوم ولتحريكه بحركة الأصل ، لما أضطر إلى التحريك ، وأما من لغته الاسكان فيكسر الساكنين . هـ

(١) في « هـ » : وأما ينقم إيرادهما . . الخ .

(٢) في « ب » : إرادة . . الخ .

(٣) في « ب » : المقنة . . الخ .

(٤) في شرح التسهيل = ١ ص ١٣٣ .

(٥) « في » ساقطة من « . »

(٦) أنظر شواهد التوضيح ص ٣١ ، والنهاية لابن الأثير « ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ » .

(٧) قال الأثير في شرح التسهيل « ١ ص ١٣٨ : وهو أنه إذا أسند الفعل إلى مفعولين ، وكان ضميرين ، فإن ضمير المتكلم يقدم على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب وضمير المخاطب على ضمير الغائب . وهذا معنى الأخص وغير الأخص في الشرح .

(٨) في شرح التسهيل = ١ ص ١٣٧ ظ .

(٩) في « هـ » : بإسكان ثانی الميمين .

(١٠) سورة هود ، آية : ٢٨ .

(١١) أنظر : الكتاب = ١ ص ٣٨٩ .

(١٢) في المرجع السابق

قال : وأما قوله (١) : ولا أعلم (٢) له في ذلك سماعا ، فقد علمه يونس وسيبويه وغيرهما ، فلم تكن جهالة المصنف به بالضائرة .

وأما تخريجه ما في الغريب على أن القياس أراهموني ، فقد أفسده بقوله بعد : ولو ورد هكذا كان أيضا شاذاً ، مبينا وجه الشذوذ ، وبين الشذوذ والقياس تدافع .

قلت : وهو مدفوع بأن قياس ذلك الوارد جريا على القواعد ما ذكر ، وذلك لا يدافع شذوذه من وجه آخر .

وأما قوله : آخرأ فكان القياس : أرائهم (٣) / الشيطان باطلا ، فهو عكس مراد الإمام عثمان رضي الله عنه . لاقتضائه أنه الذي رآهم شيطانا ، لكون الفاعل ضميراً لتكلم قبل دخول همزة التكلم .

قلت : (٤) وقصر الدماميني (٥) هنا أيضا عن مطالعة كلام المصنف فأورد بعضه عن حكاية ابن قاسم إياه .

- وإن رفع بفعل غيره = : أى الماضى كالمضارع والأمر ، - فهو نون مفتوحة للمخاطبات = : نحو يا هندات اذهبن وائتن تذهبن - أو الغائبات = : نحو الهندات يذهبن - وألف (٦) تثنية غير المتكلم = : نحو : افعلنا ، وهل تفعلان ، وهما (٧) يفعلان - وواو للمخاطبين = : كيازيدون قوموا وأنتم تقوموا - أو للغائبين = : نحو الزيدون يقومون - وياء للمخاطبة = : نحو يا هند افعلى وهل تفعلين - وللغائب مطلقا = : أى كان مستتراً أو بارزاً - مع الماضى ماله مع المضارع = : نحو زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا والهندات ضربن ، كما تقول في المضارع : زيد يضرب وهند تضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن ، وفتحة ضربا عند البصرية فتحة الماضى ، وعند الفراء من أصل الألف .

والحاصل أن هذه الضمائر الأربعة إن رفعت بالماضى ، فهو للغائب لا غير أو بالأمر فاللمخاطب لا غير ، أو بالمضارع فلهما في وقتين لا على الاجتماع ، وكل ذلك يعلم من كلامه ، كما يعلم أن ياء المخاطبة لا ترتفع بالماضى وهو واضح ضروريا .

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) أى المصنف .

(٣) في «ب» : أرائهم الباطل شيطانا . الخ .

(٤) الواو ساقطة من «=» .

(٥) في شرح التسهيل - ص ١ ص ٢٩ ظ . وكيف يسمى هذا قصورا : والدماميني ليس معه إلا شرح ابن قاسم كما تقدم ومثل هذا يعد تحامل من الشارح .

(٦) في المتن تحقيق بركات : لتثنية غير . الخ . ، وكذلك ما في شرح المصنف .

(٧) في «=» وهو يفعلان . الخ .

— وربما استغنى معه = : أى الماضى — بالضممة عن / الواو = : كقوله :

فلوأن الأطباء كان حولى . وكان مع الأطباء الأساة (١)

قال أثير الدين (٢) : وقضية قوله : (ربما) أن ذلك قليل ، وبعض أصحابنا إنما أنشد البيت على سبيل الضرورة .

قلت : وحرف الدمامى عنه النقل فقال (٣) : (قال أبوحيان : وهو ضرورة لا نادر ، كما يفهم ظاهر كلام المصنف ، وبين النقلين عنه فرق فتنبه ، وقال :

إذا ما شاء ضروا من أرادوا . ولا يألوا : لهم أحد ضرارا (٤)

وأنشد الكسائى : — /

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقى . دبروا فلم يزداد غير تمادى (٥)

وأنشد أيضا :

إذا ما الأقربون من الأداني . آمال على صفاحا وطينا (٦)

(١) ذكره الفراء في معاني القرآن إذ قال : وقد تسقط العرب الواو ، وهى واو جماعة اكتفى بالضممة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضرب « وفي قالوا : قد قال : ذلك ، وهى في هوازن وعليها قيس . . . وأنشدنى بعضهم : فلو أن الأطباء . البيت .

وذكره ثعلب في مجالسه ، وقال : فقصر « الأطباء في أول البيت ومده في آخره ، وأصله المد ، وأما قوله : كان حولى « فإنه اكتفى بالضممة عن واو الجمع .

وقال العنى في شواهد الكبرى : ذكره ابن عصفور وغيره ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله . إذا فيه شاهدان : حذف واو الجمع والاكتفاء بالضممة ، وقصر الممدود ، في قوله : « الأطباء » و« كان حولى » .

راجع : معاني القرآن - ١ ص ٩١ - مجالس ثعلب - ١ ص ٨٨ - العنى - ٤ ص ٥٥١ - الخزانة - ٢ ص ٣٨٥ - ابن يعيش - ٧ ص ٩٠٥ - الدرر - ١ ص ٣٣ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٣٨ ظ .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ٤٠ و .

(٤) ذكره السيوطى في شواهد المغنى برواية : إذا شاموا أضروا . البيت وفي المغنى برواية : « إذا ما شاء ضروا . . . »

وعلى رواية السيوطى لا شاهد فيه ، لأن محل الشاهد والبحث : حذف واو الجماعة وبقاء الضمة . وقد أورده الفراء في معاني القرآن في مبحث البيت السابق ، قال : أنشدنى بعضهم : إذا ما شاء ضروا . الخ . وقال محققه : أورد البغدادى - هذا البيت - في شرح شواهد المغنى - ٢ ص ٨٥٩ وقال وهذا البيت مشهور في تصانيف العلماء ، ولم يذكر أحد منهم قائله : وقال الشنقيطى في الدرر لم أقف على قائله .

راجع : معاني القرآن - ١ ص ٩١ - المغنى - ٢ ص ١٨٦ - شواهد المغنى ص ٨٩٧ - الخزانة - ٢ ص ٣٨٥ - الدرر - ١ ص ٣٤ .

(٥) هذا البيت قال فيه صاحب الدرر الرابع « - ١ ص ٣٤ » لم أقف على قائله .

والاستشهاد به خروج عن مقتضى المتن ، لأن مقتضاها حذف واو الجماعة وبقاء الضمة مع الفعل الماضى ، وهنا الفعل مضارع ، وهو قوله : « يزداد » . والغريب من الشارح عدم الإشارة لهذه الملاحظة .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله آمال « حيث حذف واو الجمع وبقيت الضمة .

أى شاموا ويزدادوا ، وأمالوا .

قال أثير الدين (١) : ونقل بعض أن من العرب من يقول : الزيدون قائم ،  
اجتزاء بالضممة وأنشد :

جزيت ابن أوفى بالمدينة قرصة • • • • • وقلت لشفاع (٢) المدينة أوجف (٣)

أى أوجفوا فأسكن للوقف ، وقوله :

فلو أن الأطباء كان حولي (٤) • • • • •

وهو يؤيد عدم إرادة الأثير لإبطال دعوى المصنف التدور ، ويحقق التحريف  
عنه .

قال المصنف (٥) : وأنشد السيرافي :

لو أن قومي حين أدعومهم حمل • • • • • على الجبال الصم لانهد الجبل

شبو على المجد وشابوا واكتهل (٦) • • • • •

أى حملوا واكتهلوا ، فحذف اكتفاء بالضم ، ثم وقف فأسكن .

وقد يكون أفرد مراعاة للفظ قوم ، لكونه أسم جمع ، وهو يجبر عنه  
إخبار الواحد ، كالرھط صنع كذا ، والتفر رجل ، والركب سار ، ومن  
ثم صغر تصغر المفرد كرهيط ونفير وركيب ، فراعى المعنى أولا ، فقال :  
أدعومهم ، واللفظ ثانيا فقال : حمل ، قاله أثير الدين (٧) ، فإذا أحتمل هذا  
وهو الأرجح لم يكن للمصنف فيه دليل على دعواه .

وزعم بعضهم : أنه نادر ، ويؤيده ما في الكشف (٨) : قرأ طلحة ابن

(١) في المرجع السابق .

(٢) في « • » وقلت لشافع المدينة أوجف .

(٣) قائلة : تميم بن مقبل « قال الأعمى في شواهد الكتاب ، ومعنى « أوجفوا » : أحملوا وحلکم  
عل الوجف ، وهو السير السريع ، ورواية الكتاب : ابن أروى ، والمراد به : سيدنا عثمان  
بن عفان ، رضى الله عنه ، أو الوليد بن عقبة ، وهو أخ لسيدنا عثمان بن أمه ، كذا قال الأعمى .  
أنظر : « الكتاب » - ٢ ص ٣٠٢ - ديوانه ص ١٩٧ .

(٤) سبق تحقيق البيت بتمامه في ص ٥٤١ .

(٥) في شرح التسهيل « - ١ ص ١٣٤ .

(٦) استشهد بالبيت ابن يعيش في شرح المفصل ، وقال المعلقون عليه : لم نقف على نسبة هذا البيت .  
أنظر : « ابن يعيش » - ٩ ص ٨٠ .

(٧) في شرحه على التسهيل - ١ ص ١٣٩ ظ . (٨) - ٣ ص ٢٥ .

مصرف (١) : « قد أفلح المؤمنون (٢) » بضم الحاء ، وعنه « أفلحوا » وحمل على لغة أكلوني البراغيث ، أو على الأبهام والتفسير ، وإنما ضم بغير واو اجتراء بها عنها كقوله :

فلو أن الأطباء كان حولى . . . . .

قال المصنف (٣) : وربما فعل ذلك مع فعل الأمر ، وأنشد :

إن ابن الأحوص معروف قبله  
في ساعديه إذا رام العلا قصر (٤)

أراد قبله :

ورده أثير الدين (٥) : باحتمال أن حركة الغين لإتباع لحركة الهاء أو نقل ذات (٦) الهاء ناويا / للوقف ثم أجراً الوقف مجرى الوصل فحرك الهاء .

قلت : وأنت خير بما فيه من التكلف والضعف الموجب طرحه .

— وليس الأربع = : من النون والألف والواو والياء — علامات = : كناء التأنيت .

فالنون علامة للجمع المؤنث ، والألف للتثنية ، والواو للجمع المذكور ، والياء للمؤنث .

— والفاعل مستكن = : فيها استكانة في زيد فعل وهند فعلت — خلافا للماضي فيهن = : أى الأربعة أنها علامات كما يقول الجمهور ، في نحو قاما أخواك ، وقاموا أخوتك ، وقمن أخواتك ، فجاء بالعلامات فرقا .

قلت : وقصر الدماميني (٧) فعزى شبهته هذه إليه عن حكاية ابن قاسم لتظافر نصوصهم بذلك .

(١) هو : طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد — أو أبو عبدالله — الهمداني اليامي الكوفي . قال ابن الجوزي : تابعي كبير ، له اختيار في القراءة ينسب إليه ، قال العجل : اجتمع قراء الكوفة في منزل الحكم بن عيينة فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة ، قبله ذلك ، فذهب إلى الأعشى فقرأ عليه ليذهب عنه ذلك . أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي ، والأعشى ، وهو أقرأ منه وأقدم . توفي عام : ١١٢ هـ أنظر : « غاية النهاية » ١ ص ٣٤٣ .

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ١ .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) نسبة محقق شرح تيسيل ابن مالك : لأبي حية النمرى ، أما البغدادي في الخزانة فقال ، وقول الآخر : أنشده الفارسي برواية : إن ابن أحوص مفروق . . البيت ، ولم ينسب . راجع : المحجب ١ ص ١٩٦ الخزانة ٤ ص ٥٨٨ .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في شرح الأثير : أن يكون نقل حركة الهاء إلى الغين الساكنة فصار : قبله ناويا الوقت . . الخ .

(٧) في شرحه ١ ص ٤٠ و . والحق ألا تصور وإنما هو تحامل بن الشارح كما سبق وعبارة ابن قاسم في شرحه ١ ص ٤٢ : وشبهه المازني أن المضمر لا استكن في « فعل وتعلق » استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات لفرق ، كما جرى بالتاء في « فعلت » للفرق .

قال الرضى (١) : ولعل ذلك حملا (٢) للمضارع على اسم الفاعل ، واستكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها .

قال المصنف (٣) : وما زعمه المازني من ذلك باطل ، وإنما هي أسماء مستندة إليها الفعل ، دالة على مسمياتها دلالة النون والألف من « فعلنا » والتاء من « فعلت » ، ولأن المراد منها مفهوم ، والأصل عدم الزيادة ، ولأنها لو كانت حروفا دالة على أحوال الفاعل دلالة تاء (فعلت) جاز حذفها في نحو الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، كما جاز حذف التاء في نحو :

فان الحوادث أودى بها / (٤)  
ولا أرض أبقل إبقالا (٥)

بل كانت الألف وأخواتها أحق بالجواز ، لأظهرية معناها من معنى التأنيث لعدم الوثوق بدلالة علم التأنيث على التأنيث ، للحوقه المذكر تكثيراً كراوية وعلامة ، وهمة ، ولزعة ، فدعت الحاجة إلى التاء اللاحقة الفعل ، ولا كذلك في علامتي التنبيه (٦) والجمع ، لعدم اعتقاد خلوهما اتصالاً به من مدلولهما ، فذكر الفعل على أثر واحدة (٧) منهما (٨) مغن عن علامة تلحق الفعل .

ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً ، وليس ذلك إلا كونه اسماً مستنداً إليه الفعل .

ومن ثم لم يجز حذفه بوجه ، وإلا كان الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ، وهو محال .

- (١) في شرح الكافية - ٢ ص ٩ .
- (٢) في - - : حمله . الخ .
- (٣) في شرح التسهيل - ١ ص ١٣٤ بصرف .
- (٤) وصدر البيت : فإن تعهدني ولي لمة .
- وقائله : الأغشى ميمون من قصيدة في مدح رطل عبد المدان بن الديان ، سادة نجران من بني الحارث بن كعب ، والأصل : أودت ، فحذفت التاء جوازاً ورواية الديوان : أنوى بها .
- راجع : الكتاب - ١ ص ٢٣٩ - أمالي بن الشجري - ٢ ص ٣٤٥ - المعنى - ٢ ص ٤٦٦ - الخزائن - ٤ ص ٥٧٨ .
- أبن يعيش - ٥ ص ٩٥ ، ٩ ص ٦ ، ٤١ - التصريح - ١ ص ٢٧٨ - ديوانه ص ٨٠ .
- (٥) وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها . ولا أرض . الخ .
- قائله : عامر بن جوين الطائي ، قال الأعمى في شواهد الكتاب : الشاهد فيه : حذف التاء من بقلت ، لأن الأرضي بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقالا ، ويروى : أبقلت إبقالا بتخفيف الهزة ، راجع الكتاب - ١ ص ٢٤٠ والمختص - ٢ ص ١١٢ - الخصائص - ٢ ص ٤١١ .
- (٦) في - - : التأنيث والجمع الخ .
- (٧) في الأصل : أثر واحد . الخ .
- (٨) في « ب » : منها . الخ .

قال أثير الدين (١) : وهو كلام مطول . قال : وإنما يضعف رأى المازني أنها لو كانت حروفا لزم سكون نون الإناث (٢) ، وألا يسكن آخر الفعل لها كطاء التأنيث .

قلت : ونسبة الدماميني (٣) هذا التضعيف للمصنف تحريف محض وخطأ صراح .

وخلافا - للأخفش = : وجماعة ، - في الياء = : لموافقته المازني على أنها علامة تأنيث « كطاء التأنيث والجمهور على اسمية البواقي ، وشبهتهم أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء أول الفعل للغيبة ، ولما كان الخطاب / بالياء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث فقالوا : لتقومين يا هند ، كذا أطبقوا على تعليقه عن الأخفش وموافقيه .

قلت : وقصر الدماميني عن الوقوف عليه إلا بواسطة نقل ابن قاسم ، فقال (٤) : قال ابن قاسم : وشبهة الأخفش أن الخ .

قال المصنف (٥) : وهو مردود أيضا بما رد به القول قبله ، وشيء آخر ، وهو أنه جعل (ياء) افعلي كطاء فعلت ، فيقال له : لو كانت الياء كائلاء لساوتها اجتماعا مع ألف الاثنين ، فيقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، غير أنهم لم يقولوه ، فعلم أن مانعه كون ذلك مستلزما لاجتماع مرفوعين لفعل واحد ، وهو ممنوع ، واستدل الجمهور بهذا وبعدم ثبوت كون الياء علامة تأنيث في غير هذا المقام ، فيحمل هذا عليه ، وقد ثبت كونها ضميرا اتفاقا في مثل ضربني وبأن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره ، وبأن الأفعال المضارعة لم يرتفع منها بالنون إلا ما اتصل به ضمير ، وإنما برز هنا لما وجب بروزه في التثنية / والجمع ، وهو اللبس ، وإذا لم يبرز فيهما التيسر بفعل المفرد ، فكذا هنا يلتبس بفعل المذكر لو لم يبرز « إذ تقول : تفعل في خطاب المذكر .

قال أثير الدين (٦) : وكلها مدخول ، أما الأول : فلاعتراهم على التسوية في المثني بين المذكر والمؤنث خطابا ، فقالوا : تقومان فيهما ، فعلهم (٧) في الماضي ، إذ قالوا فيهما قمتما ، وفرقوا الأفراد فقالوا : قمت بالفتح في المذكر والكسر في المؤنث .

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٠ و .

(٢) في الأصل : ولا يسكن . الخ .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ٤٠ ظ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ٤٠ ظ .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٣٥ .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤١ و . بتصرف شديد .

(٧) في الأصل : كما فعلوا .

وأما الثاني : فلقولهم للمذكر : هذا وللمؤنث : هذه .

وأما الثالث : فإنما لحقت من آخره حذر اللبس ، لاشتراك صفة المذكر والمؤنث في التاء ، فاحتيج إلى فارق .

وأما الرابع : فيمنع الحصر لكونه محل النزاع .

- ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا = : كفعلت وفعلن ويفعلن وافعلن ، وفعلنا وليس إلا ماضيا مع التاء و(نا) ، بخلافه مع النون فماض ومضارع وأمر .

وعدل المصنف عن التعبير بلام المسند إلى آخر المسند إدراجا لنحو : سلقيت فإن المسكن آخره لالامه ، وعللة الاسكان عند الجماهير : توالى أربع متحركات في شيئين فهما كشيء واحد ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وإنما هذا في الماضي ، ثم حمل المضارع عليه ، وأما الأمر فأسكن (١) استصحابا .

وضعه المصنف (٢) : بأن الحكم عام والعللة قاصرة عن أكثر الأفعال ، لعدم وجدان التوالى في غير الصحيح وبعض الخماسي كانطلق ، والكثير لا توالى فيه ، فرعايته أجدر ، ثم التوالى ليس مهما ، بل / مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية بدليل غلط وجندل وعرتن ، والأصل : غلاط وجنادل عند البصرية ، وجنديل عند الكوفية وعرفتن ، ولو (٣) كان منفسورا عنه طبعاً ، مقصود الإهمال وضعا ، لم يتعرضوا له دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهاها ، ولسدوا (٤) باب التأنيث بالتاء في نحو : بركة (٥) ومعدة .

قال (٦) : ومن العجب اعتذارهم عن (تاء) التأنيث بأنها في تقدير الانفصال ، وأنها بمنزلة كلمة ثانية (٧) ، مع أنها جزء كلمة مفردة غير مستغنى بها ، فيحسن السكوت عليها ولا عنها ، فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء فعلت ، فإنها جزء كلام تام (٨) ، قابلة للاستغناء عنها ، كفعل زيد وما فعل إلا أنا هـ .

واختار هو أن الوجه تمييز الفاعل من المفعول في نحو : أكرمنا وأكرمنا ، ثم حملت التاء والنون على «نا» لتساويهما رفعا واتصالا وصحة .

(١) في «هـ» : فامسكن... الخ .

(٢) انظر شرحه للتسهيل ص ١ ص ١٣٦ .

(٣) في «هـ» : وإن كان... الخ .

(٤) و (لسدوا) معطوف على قوله : (لم يتعرضوا) .

(٥) في «هـ» : فكرة... الخ .

(٦) أي المصنف في ص ١٣٧ .

(٧) في «هـ» : تأنيث... الخ .

(٨) تام «ساقط من» .

قال أثير الدين (١) : وهذه التعاليل تسويد للورق وتخص على العرب في موضوعات كلامها ، وكان الأجود أن يضرب عن هذا كله صفحا .

- ويحذف ما قبله = : أى آخر المسند إلى الثلاثة - من معتل = : للساكنين عام (٢) في كل معتل - وتنقل حركته = : أى ذلك المعتل ، الثابتة له في الأصل من الضمة والكسرة فقط لقوله بعد : وإن كانت فتحة ، - إلى فاء الماضى الثلاثي = : كطلت وخفت ، والأصل طولت وخوفت ، فنقل ما للمعتل من الحركة الثابتة قبل انقلابه ألفا في طال وخاف إلى الفاء .

وقضية كلامه أن لا تنقل في المضارع والأمر (٣) ، وإنما يحذف حرف العلة كخفن (٤) ولا تخفن - (٥) وإن كانت = : الحركة الكائنة للمعتل المحذوف قبل استحالته ألفاً - فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف = : فإن كانت واوا أبدلت ضمة أو ياء فكسرة .

- ونقلت = : إلى الفاء كقلت وبعث ، فأصلها قولت وبيعت بفتح العين غير أن الفتحة أبدلت بمجانسة الواو في فعل القول وهى الضمة ، وبمجانسة الياء في فعل البيع وهى الكسرة .

قال سيبويه : وأما قلت : فأصلها فعلت معتلة من فعلت ، وإنما حول إلى فعلت تحويلا لحركة الفاعل عن ما لها .

وقال أيضا : وأما فعلت فمعتلة من فعل يفعل ، ولو لم يحولوا كان حال الفاء كحال فاء قلت .

وزعم ابن الحاجب : أن الضم دلالة على الواو ، والكسرة دلالة ، على الياء ، لا للنقل / مدعيا أنه الصحيح - احتجاجا بأنه لو لم يكن / دلالة كما قاله بل نقلا كما قالوا ، لزم نقل وزن أصلى إلى وزن يخالفه لفظا ومعنى . ورد بأن الكسرة لو دلت على الياء لدلت عليها في خفت والوزوم باطل .

فأجاب : بأن دلالة الضمة والكسرة حيث لم يكن مراعاة بيان البنية ، إذ لو فتحوا في قلت وبعث لم يدل فتح الفاء على فتح العين ، أما مع إمكانها في خفت وهبت ، فلا دلالة لهما عليهما .

- وربما نقل = : أى وقع نقل حركة عين الفعل المعتل الأجوف إلى فائه - دون إسناد إلى أحد الثلاثة = : التاء ، والنون ، ونا ، - في زال وكاد = :

(١) في « شرح التمهيل » - ١ ص ١٤١ ظ .

(٢) في « - » وعام ... الخ .

(٣) « والأمر » ساقطة من « - » .

(٤) في « ب » : كخفف ... الخ .

(٥) في « أ ، ح » : ولو كانت ... الخ .

كقولهم : مازيل (١) زيد فاضلا ، وقول أبي خراش الهذلي :

وكيدت ضباع القف يأكلس جثي  
وكيد خراش يوم ذلك بيتم (٢)

قال سيويه : حدثني أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل كذا .

قال الأندلسي : وجسهم على ذلك أنهم أمنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له (٣)

— أختي كان وعسى = : احترازا من زال بمعنى (٤) ماز أو ذهب أو تحول ، ومن كاد بمعنى احتال أو أراد أو مكر ، ويضبطهما قولك (٥) : ماضي يزال ويكاد ، فإن مضارع (٦) ما بمعنى ماز يزال ، ومضارع كاد بتلك المعاني يكيد . — وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة = : فيضم متلو الواو كيضربون ، ويكسر متلو الياء كتضربين .

— فإن ماثلها = : قال المصنف (٧) : أي إن (٨) كان آخر/المسند إلى الواو واوا ، أو آخر المسند إلى الياء ياء هـ .

قلت : فسقط قول الدماميني (٩) : أي مائل ما قبل الحركة المجانسة بأن كان واوا قبل ضمة كأتم تدعون ، إذ أصله تدعوون ، أو ياء قبل كسرة كأنت ترمين ، إذ أصله ترمين ، قال : وهذا الكلام مبني على أن حركة الحرف بعد الحرف .

ووجه سقوطه ما فيه من إجراء الكلام على غير مقتضاه (١٠) الظاهري ، وما يعطيه التركيب ، أن المعنى : وإن مائل ما قبل الواو والياء الضميرين الحركة

---

(١) في « : مازال ، وهو خطأ من النسخ .  
(٢) البيت من ضمن خمسة عشر بيتا مذكورة في ديوان الهذكيين ، وقد ذكر صدر البيت برواية : فتقمع أو ترضى مكاني خليفة . البيت ورواية اللسان : وكيد ضباع القف ذلك بيتم .  
أنظر : « ديوان الهذليين ص ١٢٢٠ - المصنف لابن جني ص ١ - ٢٥٢ - ابن يعيش ص ١٠ ص ٧٢ - اللسان مادة « كيد » .

(٣) « له » ساقطة من « » .  
(٤) في « : بمعنى صار . الخ .  
(٥) في « : وضبطهما قولك . الخ .  
(٦) في « : فإن مضارع تلك بالمعنى صار يزال . الخ .  
(٧) « المصنف » ساقطة من « » وأنظر شرحه على التسهيل « ص ١ ص ١٣٨ » .  
(٨) « ان » ساقطة من « ب » ، « ح » ، « هـ » .  
(٩) في شرحه على التسهيل « ص ١ ص ٤١ و . » .  
(١٠) في « : غير مقتضى الظاهر . الخ .

المجانسة له ، بأن كان واوا مضمومة لا ما للكلمة كأنتم تدعون والأصل تدعوون  
أو ياء مكسورة كذلك كانت ترمين ، والأصل ترمين .

وإلى (١) ما ارتكب من الخطأ فيه من ذلك التفسير المصرح (٢) بقبلية الحرف  
المماثل وبعديّة الحركة المجانسة مدعياً أنه بناء على القول : بأن الحركة بعد الحرف  
وهو خطأ صراح ووهم فاحش كما لا يخفاء به لمن تأمل - أو كان = : متلو الواو  
والياء - ألفا حذفت (٣) = : أى المذكورة من الثلاثة - وولى = : الضمير - ما قبله  
= : أى المحذوف - مجاله = : غير مغير ، فتبقى حركة العين في تدعون ،  
والميم في ترمين ، والشين في تحشون على حالها ، - وإن كان الضمير واوا  
والآخر = : بكسر الحاء - ياء = : نحو ترمون أصله ترميون ، فأخر الفعل  
ياء والضمير واو - أو بالعكس = : نحو تغزين أصله تغزوين - حذف الآخر = :  
وهو الياء (٤) من ترميون ، والواو من تغزوين .

وقضيته أن الحرف حذف وحده ، ونقلت حرّكته إلى متلوه .

وقال في الشرح (٥) : استقلت ضمة على ياء مكسور ما قبلها في ترميون  
وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزوين ، فحذفت الضمة والكسرة تخفيفاً ،  
ثم الواو والياء للساكنين ، ثم خيف على واو الضمير في - ترمون ، وياء  
الضمير في - تغزين - الانقلاب إلى الواو والياء فجاء بالحركة المجانسة ليسلم  
الضميران ومحل (٦) هذا الكلام علم التصريف ، وهناك أورده النحاة ، والمصنف  
ذكره هنا وليس محل ذكره .

- (٧) ويأتي ضمير الغائبين = : جمع غائب - كضمير الغائبة (٨) لتأولهم  
بجماعة = : لا على وجه الحقيقة نحو : « وإذا الرسل أقنت (٩) »

(١) في «ب» : الى ما ارتكب .. الخ بسقوط واو العطف .

(٢) في «-» : الصراع بقبلية .. الخ .

(٣) في المتن تحقيق بركات : ألفا حذف وولى . الخ .

(٤) في «-» : وهو الواو .. الخ وهو خطأ من الناسخ .

(٥) أى : المصنف في شرحه « - ١ ص ١٣٨ » بتصرف .

(٦) في «-» : وعلى هذا .. الخ .

(٧) في المتن تحقيق بركات : حذف الآخر ، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله ، ويأتي ضمير

الغائبين .. الخ ، وكذلك ما في شرحى ابن مالك والأثير .

(٨) في المتن تحقيق بركات : كضمير الغائبة كثيراً ، لتأولهم .. الخ وكذلك ما في شرحى ابن مالك

والأثير ، وهو الصواب ، بدليل قوله بعد : وكضمير الغائب قليلاً .

(٩) سورة المرسلات ، آية : ١١ .

وقولهم : الرجال وأعضادها ، وقوله :  
قد علمت والنبي ما ضمت . إذا الكماة بالكماة . التفت (١)

وقوله :

إذا الرجال ولدت أولادها . واضطربت من كبر أعضادها (٢)  
وجعلت أوصابها تعنادها . فهي زروع قد دنا حصادها

وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وقال الله قد يسرت جندا . هم الأنصار عرضتها اللقاء (٣)

وفي شرح اللمامي (٤) : وإطلاق هذا القول من المصنف إنما يصح على رأى الكوفية ، فأما البصرية فمنعوا في جمع السلامة : الزيدون قامت منعهم قامت الزيدون ، وقد وافقهم في ذلك الباب فوجب موافقتهم في هذا ولا يطلق . قلت : إنما كان ينبغي تخصيص ما هنا بما هنالك جمعا بين الكلامين ، وليس في الإطلاق ما يقضى بالمخالفة قطعا كما لاخفاء به / ، ثم هذا أخذ (٥) من مقلده ابن قاسم (٦) تبعا لآثير الدين (٧) وليس شيئا (٨) تنسبه إليه من نفسه . وبعد فلا يخلو ضمير الغائبين أن يعود إلى جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو اسم جمع ، فإن عاد على الأول كالزيدون فليس إلا بالواو كالزيدون خرجوا ، ومنع خرجت على ذلك التأويل .

(١) قائله : جندر ، واسمه : ربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ويروى : إذا الرجال بالرجال التفت . والشاهد في قوله : « التفت » حيث أنث ، لأن المراد الجماعة . والكماة : جمع كمي ، وهو الفارس التام السلاح وهو الشجاع ، أو لابس السلاح . شاهد آخر ، وهو : بجى الاسم المرفوع بعد إذا ، وهو على تقدير فعل عند البصريين ، والكوفيين يجوزون وقوع المبتدأ بعد إذا . راجع : شرح الحاشية للرزوقي ص ٥٠٧ - ابن يمش - ص ٩٦ .

(٢) هذا الرجز ورد في العقد الفريد بترتيب غير هذا الترتيب ، ونسبه لأعرابي . والشاهد في قوله : ولدت ، واضطربت ، وجعلت ، حيث قصد الجماعة فأنت . أنظر : « العقد الفريد » ص ٢٦٦ ابن يمش - ص ٥٥ - الحيوان - ص ٨٩ .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها حسان رضى الله عنه هجوا بها أبا سفيان ابن الحارث قبل فتح مكة ، وقيل : في يوم فتح مكة ، ورواية اللسان : قد أعددت جندا . وروى : قد أرسلت جندا . وقوله : يسرت بمعنى : هيات ، ويقال : يبر عرصة للسفر إذا كان قويا عليه ، وفلان عرصة للخصومة : إذا كان مطبقا لها ، يريد : الأنصار عرصة للقتال ، أى أقوياء عليه . راجع : ديوانه ص ٧٤ - اللسان - ص ٩٠ - ص ٤٩ .

(٤) « ١ - ص ٤١ . »

(٥) في « - أخذه من . الخ . »

(٦) وعبارة ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل : « ١ - ص ٤٤ » : ولا يجوز عند البصريين في « الزيدون » ونحوه من جمع المذكر السالم ذلك ، فلا يقال : الزيدون خرجت . الخ .

(٧) أنظر شرحه للتسهيل « ١ - ص ١٤٣ . »

(٨) في « ب : وليس بشيء منه . الخ . »

أو على الثاني جاز مرفوعاً أو غيره كالمثالين صدر المسألة .

أو على الثالث جاز بالواو وبضمير الأفراد كالرھط خرجوا وخرج .

وفي حواشي الصحاح لابن برى (١) المصرى أن قيس بن دريج لما دخل مكة أخذ أصحابه يدعون الله تعالى ، ويسألونه المغفرة ، ويقول هو : يارب/ليلي ، فقالوا : ويحك هلا ، سألت المغفرة ؟ فقال :

دعا المحرمون الله يستغفروه • بمكة شعنا أن تمحي ذنوبها (٢)  
فناديت يارباه أول سنولتي • لنفسى ليلي ثم أنت حسيها  
فإن أعط ليلى في حياتي لايتب • إلى الله عبد توبه لا أتوبها

— وكضمير الغائب قليلاً = قال المصنف (٣) كقوله :

ولاني رأيت الصامرين متاعهم • يموت ويفنى فارضخي من وعائيا (٤)

وقول عنزة :

تعفف بالأرطى لها وأرادها • رجال فبذت نبلهم وكليب (٥)

(١) هو عبدالله بن برى بن عبد الجبار بن برى أبو محمد المقدسى المصرى النحوى اللغوى « قرأ على محمد بن عبد الملك الشترينى كتاب سيبويه ، وقرأ على الجزولى ، وصنف : « اللباب في الرد على ابن الخشاب » في رده على الحريرى في درة القواص ، حواشى على الصحاح ، وغير ذلك ، ولد عام ( ٤٩٩ - وتوفى عام ٥٨٢ ) . أنظر : الانباه ٢ ص ١١٠ - البغية ٢ ص ٣٤ - الشذرات ٤ ص ٢٧٣ .

(٢) نسب البيت الثانى الشنقىلى في الدرر ٢ ص ٢١٩ لمجنون ليل ، وقال : على أن زيادة هاء السكت في الوصل من الضرورات ، والشاهد في البيت الأول في قوله : « ذنوبها » حيث أعاد الضمير مؤنثاً مفرداً لقصد جماعة المحرمين .

وفي ديوان مجنون ليل ، واسمه : قيس بن الملوخ بن مزاحم ص ٦٧ : كان لما دخل مكة وأحرم هو ومن معه من الناس جمل يسأل ربه في ليل ، فقال له أصحابه : هلا سألت الله أن يريحك من ليل ، وسألته المغفرة ، فقال تلك الأبيات .

(٣) في شرح التسهيل ١ ص ١٣٩ : بتصرف .

(٤) ذكره صاحب اللسان في مادة « صمر » ٦ ص ١٣٨ ولم ينسبه ، والصامرين من صمر يصمر صمرا وصمورا : بخل ومنع ، والشاهد في قوله : يموت ، حيث أفرد ضمير الغائب ، كأنه قال : يموت من ثم ، أو من ذكرت .

(٥) قائله : علقمة بن عبدة بن النعمان ، وهو الملقب بالفعل ، وليس لمتنة كما قال الشارح ، والبيت من قصيدته التى مطلعها :

طعابك قلب في الحسان طروب • بعيد الشباب عصر حان مشيب  
وذلك في مدح الحارث بن جبلة بن أبى شمس التسانى حتى يفرج عن أخيه شاسا الذى كان أسيرا عنده .

وقوله : تعفف : أى استمر ، والأرطى : نوع من الشجر الذى يدبغ به ، جمع كلب ، وبذت : سبقت وغلبت . والشاهد مثل سابقه .

راجع : ديوانه ص ٣٨ - المفضليات ص ٣٩٣ - نوادر أبى زيد ص ٦٩ - المقرب ١ ص ٢٥١ - المعنى ٣ ص ١٥ - اللسان ١٢ ص ١٢٥ .

— لتأولهم بواحد يفهم الجمع = : فيأول في البيت الأول بمن ثم أو من ذكر ، وفي الثاني بجمعهم ، أى أرادها جمعهم . وهذا التوجيه يضعف الانتصار به للكسائي في حذف الفاعل ، والفراء في نسبة العمل إلى العاملين .

قال المصنف (١) : وقد أجاز سيويه : ضربت وضربنى قومك بالنصب أى ضربونى ، فأفرد على تقدير (٢) وضربنى من ثم .

وأنشد أبو الحسن الأخفش :

وبالبدو منا أسرة يحفظوننا \* سراع إلى الداعى عظام كراكره (٣)

فأفرد ضمير الأسرة لنسبته الحفظ إليهم فساغ تأويلهم بحسن أو ملجأ ، فجاء الضمير وفق ذلك .

قال أثير الدين (٤) : ولا حجة له في البيت الأول ، لاحتمال أن متاعهم بدل الصامرين والخبر عنه ، كما تقول : الزيدون برهم واسع ، مكنيا عن نقاده (٥) بالموت مجازا ، وهو أسهل من إجازة الزيدون خرج ، لما فيه من هدم القواعد بالبيت الفذ (٦) الشاذ المحتمل للتأويل .

قال (٧) : وأما قوله : وقد أجاز سيويه — ضربت وضربنى قومك — فلم يحزه (٨) مطلقا ، ولا أن هذا من أمثله ، وإنما قال (٩) :

وإن قال : ضربنى وضربت قومك فجائز ، وهو قبيح ، وإنما أجازته (١٠) على قبح ورداءة في باب الأعمال لا مطلقا كما هو قضية كلام المصنف ، لكن على قلة .

— أو لسد واحد مسدهم = : قال المصنف (١١) : كقولهم : هو أحسن الفتيات وأجمله ، لكونه بمعنى أحسن فتى فأفرد الضمير حملا على المعنى ، ومثله قوله تعالى : « وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه (١٢) »

وقول الراجز :

(١) في المرجع السابق ص ١٤٠ . (٢) في ب : ضربنى . بسقوط الواو .

(٣) لم أعرف قائله ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، وفي الصحاح : الكراكر جمع كراكره ، والكزكره :

الجماعة من الناس ، انظر الصحاح - ١ ص ٢٩٣ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٣ ظ .

(٥) أى المتاع ، وعلى ذلك فيوت راجع للمتابع .

(٦) في الأصل : الفرد

(٨) أى سيويه .

(٩) في « : وإنما أجاز على .. الخ .

(١٠) في المرجع السابق .

(١٢) سورة النحل « آية : ٦٦ .

## وطاب ألبان اللقاح وبرد (١)

قال أثير الدين (٢) : وليس مثل الآية في شيء ، لتفريقه بين جمع التكسير للعاقل وجمعه لغيره كما سيأتي حكم الثاني قريبا .

قلت : وهو رأى الفارسي زاعما سوغان الأمرين : الأفراد والجمع ، لقولهم تارة : هو أحسن فتى ، وأخرى هو أحسن الفتيان ، فتوهموا حالة الجمع ذلك (٣) ، فأفردوا رعبا لكثرة ما يوردونه مفرداً .

وقضية كلام سيبويه أن الأفراد بمنزلته في : ضربني وضربت قومك ، أى هو أحسن الفتيان وأجمل من ذكر ، وعليه أصحابنا المغاربة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » (٤) فلو أفرد الضمير فيه لسد المفرد مسد الجمع قال : أحناها ، لكون المفرد هنا مؤنثاً .

— ويعامل بذلك ضمير الإثنين = وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً = : فالأول كقوله :

ومية أحسن الثقلين جيداً . وسالفة وأحسنه قذالاً (٥)

والقذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس ، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية ، وقوله :

(١) ذكر هذا الرجز صاحب اللسان في مادة « كند » ، وقال وأنشء ثعلب :

إذا رأيت أنجما من الأسد . جنهته أو الخراة والكند  
باب سهيل في الفضيح ففسد . وطاب ألبان اللقاح فبرد  
والشاهد في قوله : فبرد ، حيث أفرد الضمير مراعاة للمعنى .  
وأنظر شرح ابن مالك المذكور .

(٢) في شرح التسهيل ١ ص ١٤٤ و .

(٣) « ذلك » ساقطة من « » .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٢ ص ٢٤٠ « كتاب النكاح ، و » ص ٢٨٩ « كتاب النفقات ، من حديث عروة وأبى هريرة ، مع اختلاف في رواية بعض الكلمات .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ ص ٣١٩ و « ٤ ص ١٠١ » من حديث أبى هريرة قاله : ذو الرمة ، ورواية الديوان : الثقلين خدا ، ورواية اللسان : « وجهها » ورواية الكامل للمبرد ، والخزاعة : وأحسنهم قذالاً ، وعليهما فلا شاهد . قال ابن جني في الخصائص : ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، أفرد الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : هو أحسن فتى في الناس ، قال ذو الرمة : ومية أحسن البيت ، فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، والقفل : ما بين الأذن والنقرة .

راجع : « ديوانه ص ٤٣٦ - الكامل ٣ ص ٥٤ - الخصائص ٢ ص ٤١٩ - الخزاعة ٤ ص ١٠٨ - بين على التصريح ٢ ص ١٠٤ - الدور ١ ص ٣٤ - اللسان ٤ ص ١٣٤

شريوميها وأغواه لها . ركبت عزز بمجدج جملا(١)

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يتوهم أن البيت الأول مما يرد به تأويل  
الفارسي ، لعدم صحة / وقوع واحد الثقيل / هنا إذ لا يفرد ، فلا يقال :  
أحسن ثقل ، ولا أحسن الثقل ، لأن له أن يقول : يصح أحسن شيء جيداً  
وليس شرط الواحد أن يكون من لفظ المذكور .

قلت : لا نسلم أن ليس شرطاً ، وإلا اتسع مجال التأويل ، فلم تنضبط  
المسألة ، ولو سلم ففي قوله هذا تسليم ، لكون المثنى في البيت على معنى التثنية ،  
وهو غير مسلم فيه ولا في الثاني ، لأن معنى أحسن الثقيلين جمع لكونه بمعنى  
أحسن الخلائق ، ولأن المراد باليومين الأيام ، أي شر أيامها حقيقة يومين  
اثنين ، فهما من المثنى المعنى به الجمع ، لا شفع الواحد ، فلا يجوز هذا أحسن  
ولديك وأنبله ، لمنع سبويه القياس على : ( هو أحسن الفتيان / وأجمله ،  
فمنع القياس على الوارد من ذلك مثنى مراداً به الجمع فكيف يقاس (٣) ) عليه  
المثنى الذي يشفع الواحد .

وفي الإفصاح : وإنما جاءوا به ، لأن الثقيلين جميع الجن والإنس فهو  
جمع فعاد الضمير على معنى الجمع على قلة ومنع القياس عليه هـ .

وحينئذ فدعوى المصنف الكثرة كما قال أثير الدين بوجود بيت أوبيتين ليس بالحسن .

وأما الثاني : فكان الحديث : «خير النساء صوالح نساء قریش أحناه على  
ولده» (٤) قال المصنف(٥) : وكأنه صلى الله عليه وسلم قال : أحنى هذا  
الصف ، أو أحنى من ذكرت ، وهو كثير .

قال أثير الدين (٦) : فأين كثرت ولم يورد (٧) إلا هذا الأثر ، مع احتمال  
ألا يكون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، لإجازتهم النقل بالمعنى ، بل من  
تحريف الأعاجم الرواة .

(١) في لسان العرب روايتين في نسبة هذا البيت ، إحداهما : عن الأصمعي أن امرأة من طسم يقال  
لها : عزز قاله حين سيبت ، والثانية : عن ابن بري بعد قصة طويلة أن قاتله : أحد شعراء  
جديس ضمن أبيات أخرى ، وقوله : « شريوميها : منصوب على الظرفية متعلق بركبت ، و  
« الخدج » : نوع خاص من مراكب النساء . والشاهد في قوله : وأغواه ، فهو مثل البيت  
السابق .

راجع : «اللسان» ٧ ص ٢٥٠ - شرح ابن مالك ١ ص ١٤١ - الدرر ١ ص ٣٥ هـ .

(٢) ١ ص ٤١ ظ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) أي الحديث السابق ص ٥٥٣ .

(٥) في شرح التسهيل ١ ص ١٤١ .

(٦) في شرح التسهيل ١ ص ١٤٤ ظ .

(٧) في « : ولم يرد إلا ... الخ .

قلت : وقد اتخذ الأثير هذا وزرا في الرد على المصنف ، وقد نازعه الفضلاء من معاصريه فمن بعدهم في ذلك بما استوفينا القول فيه في غير مقام .  
ثم قال (١) : وقد ذكر سيبويه أن قولهم : هو أنبل الفتيان وأجمله غير مقتاس ، فلو كان كما زعم المصنف كثرته (٢) قاسه .

قلت : وهو مدفوع بطلان اللازم ، فكم من كثير غير مقتاس .  
- ودونه = : أى أفعل التفضيل يأتي ضمير الاثنين كضمير الواحد - قليلا = : كقوله :

أخو الذئب يعوى كالغراب ومن يكن  
شريكيه يطعم نفسه كل مطمع (٣)

أى ومن يكونا أى الذئب والغراب شريكه ، أى ومن يكن هذا الضرب أو ما ذكرته .

قال هبة الله السيد ابن الشجرى (٤) : جعل الذئب يعوى والغراب يصيح بمترلة الواحد فأعاد عليهما ضمير الواحد لكثرة اصطحابهما (٥) في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك قال : ومن يكونا .

قال أثير الدين (٦) : وليس في البيت دليل على دعوى المصنف ، لاحتمال إفراد ضمير يكن عائداً على من ، ويكون شريكه من المقلوب ، إذ نفي شريكا مراداً به الإفراد ، وأفرد الضمير المتصل به التثنية ، والتقدير ومن يكن شريكهما وقد ضعفت العرب هذا الضرب من القلب في التثنية ، فنئت المفرد ، وأفردت المثني هـ .

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) في « ب » من كثرته . الخ .

(٣) قائله : غضوب ، وهى امرأة / من رعط ربيعة بن مالك أسى حنطة ، من جملة آيات ثلاثة ذكرها أبو زيد في نوادره .

وقال ابن جنى في الخصائص : وقد توضع « من » للتثنية . . . . . وأنشوا : أخو الذئب . . . البيت : أودع ضمير « من » في « يكن » على لفظ الإفراد وهو اسمها ، وجاء بـ « شريكه » خبراً لـ « يكن » على معنى التثنية ، فكأنه قال : وأى اثنين . كانا شريكين طمعت أنفسهما كل مطمع . على هذا اللفظ أنشدناه أبو عل ، وحكي المذهب فيه عن الكسائي ، أعنى : عود التثنية على لفظ « من » إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله : تطمع نفسه ، ولم يقل : تطمع أنفسهما . الخ .

راجع : « النوادر » ص ١١٩ - المحتسب - ٢ ص ١٨٠ - الخصائص - ٢ ص ٤٢٢ - آمالي الشجرى - ١ ص ٣٠٩ .

(٤) في أماليه - ١ ص ٣٠٩ .

(٥) في « ب » اصطحاب وقوعهما . الخ .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٤ ظ .

ووجه القلة في غير اسم التفضيل : عدم اطراد قيام المفرد فيه مقام الاثنين والجماعة .

ولا بquam : قوله : ولا (١) يعامل بذلك ، شامل للضمير الغيبة ، وليس الحكم في هذا القسم كذلك ، فتوجه على المصنف مناقشة ، لأننا نقول : لانرجع الإشارة إلى مجموع ما تقدم من الاثنين كضمير الغائبة كثيراً ، وكضمير الغائب قليلاً ، وإنما ترجع إلى الأخير فقط .

— ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة = : نحو « وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت وإذا الوحوش حشرت ، وإذا البحار سجرت » (٢) — أو الغائبات = : نحو « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها » (٣)

وفي شرح الدماميني (٤) : وكان الأولى بالمصنف لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيه دخولا ظاهراً نحو « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر » (٥) « الآية وقال تعالى » (خلقهن) ولم يتقدم جمع صناعي .

قلت : وأنت خير بما به اندفاعه بما مر / من اطلاقهم الجماعة أيضاً بمعنى الجمع إطلاقاً عرفياً ، ثم أمثال هذه المناقشات مما يترفع عنه المحصلون ، لسهولة الخطب فيه ، وإنما نظرهم إلى المعاني واستقامتها الذي هو الغرض الأقصى والمقصود الأهم ، وربما عومل معاملة الواحد المذكور ، كقوله تعالى : وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه » (٦) . فينبغي أن يقول (٧) أو (٨) الواحد المذكور قاله أثير الدين (٩) .

— وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه = : أى جمع المؤنث / غير العاقل ، فالجذوع انكسرت أولى من أنكسرن ، وكذا إن كان الضمير غير مرفوع ، كما هو المعنى بنحوه ، فكسرتها أحسن من كسرتن ، — وأقله = : أى الجمع وهو ابتداء — والعاقلات = : عطف عليه — مطلقاً = : سواء كان جمعا مسلما أو مكسرا ، بصيغة القلة أو غيرها ، — بالعكس = : خبره ، فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها ، ففعلن ونحوه أولى من فعلت

(١) الصواب : ويعامل . الخ . كما في المتن ، وهذا تكون « لا » زائدة .

(٢) سورة التكوين ، آية : ٢ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية ٧٢ .

(٤) « ١٠ ص ٤٢ و . »

(٥) سورة فصلت ، آية : ٣٧ .

(٦) سورة النحل ، آية : ٦٦ .

(٧) أى : المصنف .

(٨) « أو » ساقطة من « > » .

(٩) انظر شرحه للتسهيل « ١ ص ١٤٥ و . »

ونحوه ، وكلاهما كثير فصيح ، نحو : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن (١) » الآية « إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن (٢) » « إذا جاءك المؤمنات يبأيعنك (٣) » وفي الحديث « فهن عوار عندكم » .

ومن الوجه الآخر ، الهندات خرجت وقوله :

ولست بسائل جارات يسئى • أغياب رجالك أم شهود (٤)

أى لم يقل : رجالكن ، وفي الجمع المكسر ، « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدنهن » . (٥)

ومن الوجه الآخر فيه : « ولهم فيها أزواج مطهرة (٦) » والنساء وأعجازها ، وقوله :

وإذا العذارى باللدخان تقنعت

واستعجلت نصب القدور فملت (٧)

درت بأرزان العفا مغالقي • يبدى (٨) من قمع العشار الجلت  
وقد جمع بينهما من قال :

ولو أن ما في بطنه بين نسوة • جبلن ولو كانت قواعد عقرا (٩)

— وقد يوقع = : مبنيا للفاعل من أوقع — فعلن = : مفعولا به — موقع فعلوا = : أى في موقعه ، أى محل وقوعه ، — طلب التشاكل = : فاعل يوقع

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٢) سورة الممتحنة ، آية : ١٠ .

(٣) سورة الممتحنة ، آية : ١٢ .

(٤) استشهد بالبيت يسين على التصريح « ١٢٨ ص » وقال : قال المصنف : جاء هذا ، بمنى : الأفراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم ، قال : ولست بسائل .. البيت ، ولم أحرف قائله .

(٥) سورة الطلاق : آية : ١ .

(٦) سورة البقرة : آية : ٢٥ .

(٧) قائلها : سلمى بن ربيعة من بنى ضبة ، أو سلمان بن ربيعة ، وذلك من جملة أبيات ذكرت في نوادر أبى زيد وحمامة أبى تمام ، وروى : « تلفعت » بدل « تقنعت » و « قامت بأرزاق الميال » بدل « دارت بأرزاق العفا » وقوله : « فلت » : أدخلت اللحم في الملة ، وهو الرماد الحار . والعفا : جمع عاف ، أى الأضيان وطلاب المعروف ، وقيل : هم الذين يمفونك ، أى يأتونك يطلبون ما عندك ، والمغالقي : قداح الميسر ، وقمع العشار : قطع السنام للعشار التي قد أتى عليها من حبلها عشرة أشهر .

والشاهد : إفراد الضمير المائد على جماعة النسوة في قوله : تقنعت واستعجلت وفملت ، راجع : « النوادر ص ١٢١ — الحماسة ص ٥٥١ ابن يمشى ص ٥ ص ١٠٤ — الفرر ص ١ ص ٣٥ .

(٨) في « : بيدن من الخ .

(٩) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ص ١٣٣ — كما ذكره صاحب اللسان في مادة

« عقر » ص ٦٨ ص ٢٦٨ ، ولم ينسياه ، ولم أحرف قائله .  
والشاهد فيه : أنه مرة أعاد الضمير موافق للجمع في قوله : « جبلن » ومرة أفرد في قوله « كانت » .

كما في الحديث : « اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقلن ورب الشياطين وما أضللن (١) » فإن القياس وما أضلو اومن أضلت ، فعدل إلى أضللن مشكلة إلى أقلن وأظللن تحسينا للفظ - كما قد يسوغ = : طلب التشاكل - لكلمات آخر غير ما لها من حكم = :

قال المصنف (٢) : كما في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لنسائه : « ليت شعري أينكن صاحبة الجمل الأدب تنبها كلاب الحووب (٣) » وإنما بابه الأدب ، فأظهر مشكلة الحووب ، والأدب الكثير الوبر ، وفي حديث عذاب القبر : « لادريت ولا تليت (٤) » بقلب واوتلوت مشكلة للدرت .

قال الخطابي (٥) : يقوله المحدثون : ها كذا تليت ، والصواب ابتليت افتعلت ، من الألو بمعنى الاستطاعة ، أى لا استطعت من قولك : ما ألوت هذا الأمر .

ووجه آخر : أنه أنليت بتشديد التاء الأولى ، والمعنى الدعاء عليه أن لا تلبه ، أى لا تتلوها أولادها أى لا تكون لها فتبعها .

وفي شرح النماميني (٦) : وهو معنى ركيك لا يناسب المقام .

قلت : بل هو قوى (٧) مناسب ، والمعنى : لا تلى بعض ألفاظك أو كلامك .

(١) هذا الحديث في : « مجموع الأحاديث التجديدية ص ٦ » ٨ « منسوبا إلى النسائي ، من صحيح رضى الله عنه : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ير قرية يريد أن يدخلها إلا قال حين يراها : « اللهم رب السموات ... الحديث .

وأخرجه الترمذى في « ٩ ح ٣٥٨٩ » عن بريدة بن الحصيب : علمه النبي - صلى الله عليه وسلم - خالد بن الوليد حين شكى إليه الأرق برواية أخرى ، وقال الترمذى : ليس إسناده بالقوى ، وأنظر شواهد التوضيح ص ٧٥ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٣٣ .

(٣) الحديث في فتح البارى « ١٣ ص ٥٥ » من حديث ابن عباس - رضى الله عنه - وفي البداية والنهاية « ٦ ص ٢١٢ » ونسبه إلى البزار والحديث مروى عن عائشة - رضى الله عنها ، ولكن ليس فيه : « صاحبة الجمل الأدب » وعليه فلا شاهد . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ٦ ص ٥٢ - ٩٧ - » والحاكم « ٣ ص ١٢٠ » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « ١ ص ٢٣١ » كتاب الجنائز ، باب الميت يسمع خفق النعال ، من حديث أنس رضى الله عنه .

وأخرجه أبو داود في سننه « ٢ ص ٥٤٠ » كتاب السنة ، باب المسألة في القين : من حديث أنس أيضا . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ٣ ص ١٢٦ » من حديث أنس كذلك .

(٥) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابي البستي ، من ولد زيد بن الخطاب أخى عمر رضى الله عنه ، وكان يشبه بأبى عبيد بن سلام ، وكان حجة صدوقا ، وله مصنفات ، منها : غريب الحديث ، شرح البخارى ، شرح أبى داود وغير ذلك ، ولد عام ٣١٩ وتوفى عام ٣٨٨ . أنظر : « وفيات الأعيان » ٢ ص ٢١٤ - المعبر « ٣ ص ٢٩ - البغية « ١ ص ٥٤٦ » .

(٦) « ١ ص ٤١ ط » .

(٧) هو « ساقطة من » .

بعضاً على النطق (١) بما فيه نجاحك على القول الحق ، أخذنا من (٢) قولهم : أتلت إبله ، أى كان لها أولاد تتلوها ، وليس المراد الدعاء على الميت بأن لا تتلى إبله ، فإن هذا مما يتحاشى عنه منصب هذا الإمام .

ورواية المحدثين صحيحة على الاتباع ، وإذا قالوا : حسن بن ، فيأتون بكلمة تامة تناسباً وتشجيعاً ، فلأن يغيروا كلمة أخف وأسهل / ومن - وزن = : كقولهم : أخذه ما قدم وما حدث ، بضم الدال « وهناة ومراه ، وفعلته على ما يسؤك ويتؤك » وإذا أفردوا لم يقولوا إلا حدث بالفتح وامرأة ، وأناهه ينيته ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أرجعن مازورات غير مأجورات » (٣) وقولهم : الغدايا والعشايا ، وهو رأى ابن خروف وداود بن يزيد السعدي (٤) في يتؤك أنه استعمل متعدياً بنفسه مشاكلة ليسؤك ، فإن أفرد تعدى بالحروف (٥) كما في « لتتؤ بالعصبة (٦) » أى لتتؤ العصبة .

- ومن البارز المتصل في الجرو النصب ياء للمتكلم = : نحو « ربي أكرم (٧) » - وكاف مفتوحة للمخاطب = : نحو « ما ودعك ربك » (٨) وأما كاف ذلك فللمخاطب لا للمخاطب - ومكسورة للمخاطبة = : نحو « قد جعل ربك تحتك سرياً » (٩) ، ولو اتصل بها هاء الإضمار كاللهم أعطيتك ، والجنة كسوتكها ، وأعطيتك وكسوتكها ، فلا يصح / أولاً تشيع حركتها .

وحكى سيويه (١٠) عن بعض إشباعها ، قال : وذلك قولك : للمؤث أعطيتك ، وفي التذكير أعطيتكاه وأعطيتكها .

- (١) في « - : بما فيه . الخ .
- (٢) في « - : أخذنا وقولهم . الخ .
- (٣) أخرجه ابن ماجة في سننه « ١ ص ٥٠٣ » كتاب الجنائز ، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ، من حديث علي كرم الله وجهه .
- (٤) هو : داود بن زيد أبو سليمان القرناطي السعدي .
- قال السيوطي : روى عن ابن الباذي ، وأخذ عنه ولازمه إلى أن مات . وكان غزير المادة ، كثير الخشية عند قراءة القرآن والحديث ، وكان آخر النعاة بفرناطة ، والزهاد بها ، ولد بعد ( ٤٨٠ - وتوفي عام ( ٥٧٣ ) .
- أنظر : « البنية » ١ ص ٥٦٤ .
- (٥) في « ب : بالحرف . الخ .
- (٦) سورة القصص ، آية : ٧٦ .
- (٧) سورة الفجر ، آية : ١٥ .
- (٨) سورة الضحى ، آية : ٣ .
- (٩) سورة مريم ، آية : ٢٤ .
- (١٠) إذا قال في الكتاب « ٢ ص ٢٩٦ : واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها ( هاء ) الإضمار ( ألفاً ) في التذكير ، و ( ياء ) في التأنيث ، لأنه أشد تركيزاً في الفصل بين المذكر والمؤنث . . وذلك قولك : أعطيتكها وأعطيتك للمؤنث وتقول في التذكير : أعطيتكاه وأعطيتكها .
- « عنه » سابقة من « - ، وفيها : ذلك دورها .

وزعم بعض ذلك عنهم دون هاء الإضمار ، وأنشد :

ولست بخير من أهلك وخالك \* ولست بخير من معاطلة الكلب (١)

— وها = : أى مجموع هذا اللفظ — للغائبة = : نحو « قد أفلح من زكاها » (٢)

وفي البسيط : قبل : الضمير مجموع الهاء والألف ، قال السيرافي : إجماعا  
تمسكا بلزوم الألف ، وقيل : بل زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر  
والمؤنث متولدة عنها ، ولزمت لحفاثها ، بخلاف الواو فتثبت مطلقا ، وأجاز  
بعض حذفها وقفا ، ومنه — والكرامة ذات أكرمكم الله به — أى بها ، وحمل  
عليه قوله : —

ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله (٣)

أى أفعلها ، وهى ضعيفة ، وقوله :

أعلقت بالذئب حبلانم قلت له \* ألحق بأهلك واسلم أيها الذئب (٤)

أما تقود به شاة فتأكلها \* وأن تبعه لدى بعض الأعراب

— وهاء : بهمة بعد ألف — مضمومة للغائب = : نحو « قال له صاحبه  
وهو يحاوره (٥) » والهاء وحدها الضمير ، والواو مقوية للحركة ، لكونها  
نظيرة الكاف والياء في غلامك وغلami ، ولأنه متصل ، وحكمه الكون على  
حرف ، والواو مقوية للحركة ، بدليل حذفهم إياها وقفا .

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله : وخالك « حيث أشبع الكاف  
دون هاء الضمير .

(٢) سورة الشمس « آية : ٩ .

(٣) صدره : فلم أر مثله غيبة واحد .  
وقائله : عامر بن جوين الطائي ، وفي اللسان : أو امرؤ القيس ، وقيل : عامر بن الطفيل ،  
وقوله : « غيبة » أى ظلمة ، ورجل خبوس : أى ظلم ، ومعنى « نهنت » : كفت ،  
والشاهد فيه : حذف الألف من ضمير المؤنث في الوقف ، فأفعله أصله : أفعلها ، قيل : ثم  
حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها .

وقد استشهد به غير واحد ومنهم سيبويه على نصب « أفعله بإضمار » أن « ضرورة » قال الأعلم  
في هامش الكتاب : ودخول « أن » على خبر كاد لا يستعمل في الكلام فإذا اضطرب الشاعر  
أدخلها عليه تشبيها لما يعنى ، لا اشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلها بعد « كاد » في الشعر  
ضرورة توهبها هذا الشاعر مستعملة ، ثم حذفها ضرورة .

وقال العيني : وقال غير سيبويه : أصله : لأن أفعله ، ثم حذف ليكون مفعولا من أجله ،  
مثل : عنت أن أقوم أى للقيام . راجع : « الكتاب » ص ١ ص ١٥٥ — المقرب » ص ١ ص ٢٧٠ —  
الفني » ص ٤ ص ٤٠١ — أمالي البهيل ص ٨٤ — الدرر » ص ١ ص ٣٣ ، ص ٢ ص ١٢ — اللسان  
مادة « خبس » .

(٤) هذين البيتين لم أعرف قائلهما ، ولا من استشهد بهما ، والشاهد فيه نثر سابقه ، وذلك في قوله :  
« تبعه » حيث حذف الألف لأن أصلها : تبعها .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٣٧ .

وحكى السيرافي : أن الضمير المجموع من الهاء والواو قول الزجاج ،  
وقيل : لادليل (١) في حذفها على زيادتها ، بدليل الحذف في ضربكم وعليكم  
مع أصالة الواو - وان وليت = : هاء الغائب - ياء ساكنة = : كفيه وعليه -  
أو كسرة = : كبه وأمله - فيكسر (٢) ها غير الحجازيين = : كما مثل .

قال المصنف : لغة الحجاز في هاء الغائب مطلقا الضم ، وهو الأصل  
كضربته ، ومررت به ، ونظرت إليه . ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو (٣)  
الياء الساكنة إتباعا ، وبهذا قرأ القراء إلا حفصا في « وما أنسانيه إلا الشيطان (٤) »  
و « بما عاهد عليه الله (٥) » وحمزة في « لأهله امكثوا (٦) » في الموضعين فلمهما  
قرأ بالضم على لغة الحجاز هـ .

قال أنيرالدين (٧) : ولا خصوصية بذلك للحجاز ، بل قد شاركهم في  
ذلك غيرهم .

قال الفراء : قرئش والحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء  
وإنما ادخلت الفاء على (٨) (يكسرها) مع صحة جعله / شرطا ، لأن ما  
بعدها خبر ابتداء محذوف ، على حد « ومن عاد فينتقم الله منه (٩) » أي فهو  
ينتقم ، وكذا هنا أي فهو يكسرها ، فالجملة اسمية ، فلم تصلح الجملة إذ  
ذاك أن تكون شرطا .

قال المصنف (١٠) : ومن العرب من يكسر (هاء) الغائب بعد كسرة مفصولة

- 
- (١) في «ب» لا دلالة في حذفها .. الخ .
  - (٢) في المتن تحقيق بركات : كسرها غير .. الخ .
  - (٣) في «-» والياء .. الخ .
  - (٤) سورة الكهف ، آية : ٦٣ - قال صاحب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع من ٧٢ :  
« وما أنسانيه » : قرأ حفص : بضم الهاء ، وفي سورة الفتح : « عليه الله » . وأمال الألف  
الكسائي من « أنسانيه » محضة ، وورش بالإمالة بين بين ، وبالفتح ، والباقون بالفتح .
  - (٥) سورة الفتح ، آية : ١٠ .
  - (٦) سورة طه ، آية : ١٠ . قال صاحب المكرر من ٧٦ : قرأ حمزة بضم الهاء في الوصل «  
والباقون بالكسر . وقرأ أبو عمر بادغام اللام في اللام بخلافه .
  - (٧) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٧ و .
  - (٨) انظر المتن في الصفحة السابقة .
  - (٩) سورة المائدة ، آية : ٩٥ .
  - (١٠) في شرحه التسهيل - ١ ص ١٤٤ .

بساكن كقراءة ابن ذكوان (١) « أرجئه وأخاه (٢) » وظاهر كلامه اقتباسه .  
وحكى غيره عن تغلب أنهم يقولون : فيهم / بكسر الهاء ، قال ولا أدري  
أيطردون ذلك في (منه ومنهما ومنهمه) فما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا ؟  
قال القراء وهي لغة مرفوضة .

— وتشيع حركتها (٣) : وهو الأصل ، كله وبه .

— ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا = : سواء كان حرف علة كفيه  
وعليه ، أو صحيحاً كمنه وعنه ، — وفاقا لأبي العباس المبرد (٤) = : لاعتضاد  
رأيه بالسماع وخلافاً لسيبويه (٥) في ترجيحه الإشباع بعد الساكن الصحيح ،

(١) هو : محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان أبو طاهر البجلي المؤذن من نزلاء صيدا ، أخذ  
القراءة عرضاً عن هارون الأختف ، وأخذ عنه القراءة عرضاً عبد الباقي بن الحسن ، وجعفر  
ابن أحمد بن الفضل ، وروى عن أحمد بن محمد بن يحيى ، وزكريا بن يحيى السني ، وغيرهم ،  
ولد عام (٢٦٤ - وتوفي عام ٣٥٤ - أو ٣٦٠ .  
انظر : معرفة القراء الكبار - ١ ص ١٥٥ - غاية النهاية - ٢ ص ١٤٨ .

(٢) قال صاحب المكرر ص ٤١ : « أرجه » قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر همزة ساكنة ،  
والباقون يغير همزة وسكن الهاء عاصم وهمزة ، وضمها ابن كثير وأبو عمرو وهشام ، والباقيون  
بكسر : ووصلها بياء في الوصل ورش والكسائي ، ووصلها يواو في الوصل ابن كثير وهشام  
والباقون يغير صلة في الوصل ، وقال :

والحاصل من ذلك : أن قالون قرأ يغير همزة ، وكسر الهاء مختلصة ، وورش يغير همزة أيضاً ،  
وكسر الهاء موصولة بياء وابن كثير همزة ساكنة وضم الهاء موصولة يواو : وأبو عمرو همزة  
ساكنة وضم الهاء مختلصة ، وهشام كأبن كثير ، وابن ذكوان بالهمزة وكسر الهاء مختلصة ، وعاصم  
وهمزة يغير همزة وسكون الهاء ، والكسائي يغير همزة وكسر الهاء موصولة بياء .  
(٣) في المتن تحقيق بركات والمتن الذي في الشرح - ١ ص ١٤٣ . « وتشيع حركتها بعد متحرك  
ويختار . . . الخ .

(٤) قال المبرد في الاقتضب - ١ ص ٣٦ : و ( الهاء ) وما بعدها في ضرته ومررت به ولها أحكام . .  
وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها « واو » زائدة « لأن الهاء خفية ، فتوصل بها الواو إذا وصلت ،  
وإن وقفت لم تلحق الواو . . . فإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكتين « أو ألف » فالذي  
يختار حذف حرف اللين بعدها . وإنما حذف الياء والواو ، لأن الهاء خفية ، والحرف الذي  
يلحقها ساكن . ، وقبلها حرف لين ساكن ، فكره الجمع بين حرفي لين ساكتين لا يفصلهما  
إلا حرف خفي . . .

وقال في ص ٣٨ : فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت غير : -  
إن شئت أثبت ، وإن شئت حذف . وقال في ص ٢٦٦ : فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس  
من هذه الحروف ، فإن سيبويه والتحليل يختاران الاتمام ، والحذف عندي أحسن وذلك قوله :  
« منه آيات محكمات » .

(٥) قال سيبويه بشأن هذا الوضع في ٢ ص ٢٩١ : « هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي  
علامة الإضمار وحذفها » ، فأما الثبات فقولك : ضربه زيد وعليها مال . . . كما جاءت وبعدها  
الألف في المؤنث « وذلك قولك : ضربها زيد وعليها مال » فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن  
حذف الياء والواو في الوصل أحسن لأن الهاء من مخرج الألف . . . فإن لم يكن قبل هاء التذكير  
حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل ، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان  
ما قبل الهاء ساكناً كرهوا حرفين ساكتين بينهما حرف خفي نحو الألف ، فكما كرهوا اتقاء  
الساكنين في أيد ونحوهما ، كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوى ، وذلك قول بعضهم : منه  
يا فتى ، وأصابت جائحة « والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين ، والهاء حرف  
متحرك » فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا ، كما ثبتت الألف في التانيث .

أما بعد المعتل فكقول أبي العباس ، لما يعرض في الإشباع من اجتماع مثلين بينهما حرف خفي ، فلا يأتي ذلك في الألف ، لكن حمل على أخويه .

وفي شرح الدماميني (١) : والحق أن لا فرق ، لأن المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقا لا بقيد التماثل ، لموافقة الخصم على مسألة ضرباه ، مع التخالف ، والأصل عدم الحمل .

قلت : إذا كان مرجع الاختلاس بعد حرف العلة إنما هو عنده كما صرح به تماثل المكتنفين وخفاء المكتنف بالفتح لم تدل موافقته على مسألة (ضرباه) على رفض ذلك الموجب إلى اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي ، لكونه عنده شطر علة ، وإنما تمامها اجتماعهما مع التماثل الموجود في الحرفين محمولا عليهما الثالث ثم الحمل وإن كان الأصل عدمه ، غير أنه من الفنون / المقبولة .

والحاصل أن موافقة الخصم على مسألة (ضرباه) إنما هي بطريق الحمل اعتباراً باجتماعهما بذلك القيد واعتداداً به فراراً من ثقل التماثل ، فلا (٢) تدل الموافقة على إهداره وعدم اعتباره كما يدعيه الدماميني فتأمله . (٣)

قال سيبويه (٤) وأبو عمرو : وحذف الواو والياء بعد حرف اللين أحسن ، والإتمام عربي ، فإن لم يكن لين قبل هاء المذكر (٥) أثبتوا الحرفين وصلاً ، وقد يحذف بعضهم إذا كان متلو الهاء ساكناً كراهية لحرفين ساكنين بينهما حرف خفي كالألف ، فكما فروا من الساكنين ، فكذا من عدم الفاصل بالمتحرك ، فنصا أن العرب تثبت في نحو : منه وأصابته ، وأن بعضاً يحذف ، وهو خلاف قول المصنف : من اعتضاد رأى أبي العباس بالسماح .

قال أثير الدين (٦) : وكان هذا الرجل قليل الإلمام بكتاب سيبويه .

(١) - ١ : ص ٤٢ ظ .

(٢) في - : فلأنه من الموافقة . الخ .

(٣) وتحرير المقام : أن الدماميني أورد ما اعترض عليه في شرحه بقوله في الصفحة المذكورة : « وفاقاً لأبي العباس المبرد » وخلافاً لغيره في قولهم : لا يختار وبعد الساكن مطلقاً ، بل مقيداً بكونه معتلاً ، فنحو : عليه ، ورموه بالاتباع فيهما متفقاً على مرجوحته « لأنه هو الذي يعرض فيه اجتماع مثلين بينهما حرف خفي فلا يأتي ذلك في الألف » ولكن حمل عليهما .

وهذا ما أشار إليه الشارع بقوله : لما يعرض في الإشباع . ويقول : إنما هو عنده - أي الدماميني - كما صرح به ، تماثل المكتنفين . الخ . وفي رأى الحق مع شارحنا ، لأن الثقل الحاصل بالتماثل أقوى منه مع التخالف ، ولأن الحمل معمول به في اللغة العربية ، وإن كان الأصل عدمه كما قال ، وموافقة الخصم على مسألة « ضرباه » بطريق الحمل لا يظل اشتراط التماثل في وما يغيرنا إذا قسمنا « اجتماع ساكنين بينهما حرف إلى قسمين أحدهما بطريق الأصالة ، والثاني بالحمل عليه . وما أكثر ذلك في لغتنا ، مثل حمل « ما » على ليس . الخ .

(٤) أنظر « هامش رقم ٢ . ص ٦٨٩ .

(٥) في - : قبل هذا المذكر . الخ .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ١١٤٨ و .

قلت : ويدل للمبرد أنه لم يقرأ بالإشباع مطلقا إلا ابن كثير (١) ، وأما باقي القراء فيختلس بعد الساكن مطلقا معتلا أو صحيحا ، ولم يقرأ أحد بالإشباع بعد الصحيح من السبعة ، والاختلاس بعد المعتل كما رجح سيويه .

وفي شرح النعماني (٢) : وكان من المصنف أن يقول : بعد ساكن معتل اتفاقا ، وصحيح وفاقا لأبي العباس ، وبعد صحيح على الصحيح .

قلت : وليس بين (٣) ما في المتن وما قاله إلا التصريح بموافقة سيويه للمبرد في حكم المعتل ، وأما في الصحيح فلا يفيد اختياره فيه عكس رأيه ، فلم تخل كلتا العبارتين من دخل الاجمال .

— وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل = بضم العين — وبني كلاب اختيارا = قال الكسائي : سمعت أعراب عقيل وكلات يقولون : ( « إن الإنسان لربه لكنود (٤) » ) بالجزم ، ولربه بغير إتمام ، وله مال (٥) » وله مال وبهما قرأ أبو جعفر (٦) (له وبه) ، ويعقوب (٧) « بيذه ملكوت (٨) » بالاختلاس ، وعند غيرهم اضطرابا كقوله :

(١) وهو : عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروزان ابن هرمز ، الإمام أبو سعيد المكي الداربي ، إمام أهل مكة في القراءة ، فارسي الأصل ، قال ابن الجوزي ولد بمكة سنة ٤٥٠ هـ ، ولقي بها عبدالله بن الزبير ، وأبا أيوب الأنصاري ، وأنس وقال ابن خلكان : أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٢٠ هـ بمكة رحمه الله تعالى .

أنظر : « غاية النهاية » - ١ ص ٤٤٣ ، وفيات الأعيان - ٣ ص ٤١ - الشذرات - ١ ص ١٥٧ .

(٢) - ١ ص ٤٢ ظ .

(٣) « بين » ساقطة من « » .

(٤) سورة العاديات ، آية ٦ .

(٥) بابين القوسين ساقط من « » .

(٦) أبو جعفر كثيرون ، وفي اعتقادي هو : أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ، أحد الأعلام ، المولود عام سبعين ومائة . قال ابن الجوزي : قرأ على ورش ، وقالون ، وله عن كل منهما رواية ، وغيرهما . وروى عنه كثيرون ، منهم أحمد بن محمد الرشديني ، وغيره ، توفي عام ٢٤٨ هـ .

أنظر : « غاية النهاية » - ١ ص ٦٢ - معرفة القراء الكبار - ١ ص ١٥٢ .

(٧) هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي البصري . قال الجوزي : أحد القراء العشرة ، وإمام أهل البصرة ومقرئها ، أخذ القراءة عرضا عن سلام الطويل ، ومهدى بن ميمون . وغيرهما ، وروى عن سلام حرف أبي عمر بإدغام ، وسجع الحروف من الكسائي وغيره . كان يعقوب أعلم زمانه بالحروف والاختلاف في القرآن وتعليقه ، توفي عام خمس ومائتين . أنظر : « غاية النهاية » - ٢ ص ٣٨٦ - معرفة القراء الكبار - ١ ص ١٣٠ - وفيات الأعيان - ٦ ص ٣٩٠ .

(٨) سورة المؤمنون ، آية ٨٨ - ويسين ، آية ٨٣ .

وأشرب الماء مافي نحوه عطش . إلا لأن عيونه سال وادبها (١)

وقوله :-

عسى ذات يوم أن تعود بها النوى  
على ذى هوى حيران قلبه طائر (٢)

وفي الإفصاح : إسكانها متحركا ماقبلها لا يجوز عند سيويه إلا ضرورة ، وكذا تحريكها / بلا صلة إلا محذوفا ماقبلها نحو : «يرضه لكم» (٣) وماسواه ضرورة ، وإجراء للوصول مجرى الوقف ، وهو عند أبي الحسن لغة .  
وقال الفراء : أصله الشعر .

- وإن فصل المتحرك = : وفي شرح الدمامي (٤) : ولو قال الحركة كان أنسب .

قلت : ويعارضه أن الأنسب بقوله بعد : ساكن المتحرك ، وكل واسع لتلازمهما بتزليل أحدهما منزلة الموصوف ، والآخر منزلة الصفة ،  
- في الأصل = : متعلق بفصل لا بالمتحرك وهو ظاهر ضروريا - ساكن حذف جزما = نحو : يؤده إليك « (٥) » ونصله جهنم « (٦) » والأصل يؤديه ، ونصله ، - أو وقفا = نحو : فألقه اليهم « (٧) » والأصل ألقبه - جاوزت الأوجه الثلاثة = : الإشباع ، نظراً الى اللفظ ، لاتصال الهاء بحركة ، والاختلاس استصحابا لما ثبت للهاء قبل الحذف ، لعروضه والعارض غير معتد به غالبا ، والاسكان ، نظراً الى وقوع الهاء موقع المحلوف الذى حقه الإسكان لولا اعتلاله فأعطيت الهاء ما استحقه المحل من السكون ، ثم الاختلاس والإشباع كل منهما مع الضم مطلقا ، ومعه أو مع الكسر إذا تقلعت كسرة .

(١) قال ابن جني في المحتسب - ١ ص ٢٤٤ : منهم من يسكن الهاء المضمرة إذا وصلها فيقول : مررت به أمس ، وذكر أبو الحسن أنها لغة لأزد السراة . . . وروينا عن قطرب قول الآخر : وأشرب الماء . . . البيت . وقال في الخصائص - ١ ص ٣٧٠ وما بعدها : وليس إسكان الهاء في « له » عن حذف الحن بصنعة الكلمة ، ولكن ذلك لغة ، ومثله ما روينا عن قطرب : وأشرب الماء . البيت ، برواية : « نحوه عطش » ، فقال : « نحو هو » بالواو ، وقال : « عيونه » ساكن الهاء .

وقال ابن عصفور في المقرب - ٢ ص ٢٠٣ وما بعدها : والأحسن إذا حذفت الصلة أن تسكن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى الوقف ، إجراء كاملا نحو قوله : وأشرب الماء . . . البيت .

وهذا البيت لم أر من نسبه إلى قائله . وانظر الخزانة - ٢ ص ٤٠٢ - الدرر - ١ ص ٣٤ .

(٢)

هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه مثل البيت السابق .

(٣) سورة الزمر « آية : ٧ .

(٤) « ١ ص ٤٣ . و .

(٥) سورة البقرة « آية : ٧٥ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١١٥ .

(٧) سورة النحل ، آية : ٢٨ .

قال أبو البقاء : / وقرئ « يؤده إليك (١) » على خمسة أوجه : يؤده بالإسكان مختلصا ، يؤده بالكسر مشبعا ، يؤده بضم الهاء مختلصا ، يؤده بضمها مشبعا ، وثبت في بعض النسخ بعد هذا وإشباع كسرة التأنيث في نحو ضربته وأعطيته لغة ربيعة ، وقد أسلفنا الكلام على ذلك .

- وبلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولى التاء = : نحو ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن ، ومن كسر في ( به وفيه ) كسر في : بهما وفيهما وبهم وفيهم ، وبين وفيهن ، ومن ضم ضم

وفي الإفصاح : إن كان قبلها كسرة أبو ياء فأكثرهم يكسر ، وبعضهم بضم ، وهو قليل فيقول : بهما وفيهم .

قال أبو عمرو : والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة ، وأناسي من العرب في ( هم ) إذا كسروا ألحقوا الياء ، وهم تميم وعامة قيس ، وقوم من أسد ، وفتة من قيس يسكنون الميم « وتسكينها أعرف إن لم يلها ضمير متصل (٢) » وفيه خلاف يونس إن وليها (٣) - وربما كسرت الكاف فيهما = : أي التثنية والجمع - بعد ياء ساكنة أو كسرة = : نحو فيكما وفيكم وفيكن ، ( وبكما وبكن (٤) ) بكسر الكاف فيهن .

حكى الفراء عن النمر (٥) : السلام عليكم ، قال ولانعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم .

وسيبويه (٦) أيضا عن ناس من بكر بن وائل ، قال : وهى رديه جداً ، سمعنا أهل هذه اللغة بنشدون للحطيفة :

وإن قال مولاهم على جبل حادث  
من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا (٧)

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٥ وانظر : إملاء ما من به الرحمن - ١ ص ١٤٠ - والبيان في إعراب القرآن - ١ ص ٢٧٢ . وعبارته : « يؤده » : فيه خمس قراءات : إحداها : كسر الهاء ، ووصلها ياء في اللفظ . الخ .

(٢) في « ضمير مستتر وربما كسرت . الخ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « هـ » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « هـ » .

(٥) في الصحاح - ١ ص ٤٠٩ : ونمر أبو قبيلة ، وهو : نمر بن قاسط ابن هنب بن أفسى . . . بن ربيعة والنسبة إليه : نمرى بفتح الميم . الخ .

(٦) في الكتاب - ٢ ص ٢٩٤ .

(٧) هذا البيت من قصيدة قالها الحطيفة في ملح آل قريظ ، وهم حى من تميم ، وفي ديوانه : ملح بنى سعد والمراد بالمول : ابن الميم في هذا المقام ، ويروى : كل حادثة ، بدل « جل » وقال المبرد - بعد حكاية ما حكاه سيبويه - وذكر البيت : وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . راجع : الكتاب - ٢ ص ٢٩٤ - المختضب - ١ ص ٢٧٠ - ديوانه ص ١٤٠ .

غير أن سيويه لم ينقل ذلك إلا بعد الكسر (١)

ونقله القراء فيما قبل ذلك ساكن ، وانضم من مجموع الثقلين أنها ربما كسرت في الجمع المذكور ، كاتنا قبل الكاف ياء ساكنة أو وكسرة ، وهل يأتي ذلك (٢) ثانية ، نحو : بكما وفيكما ، وجما مؤنثا نحو : بكن وفيكن ، كما في المتن ؟

قال أثير الدين (٣) : يحتاج إلى مزيد نقل ، لأن التحرى فيه أحوط ، فقد يجمعون بين المتفرقات ويفرقون بين التماثلات ، فلو سكن متلو الكاف غير ياء نحو لم أضربكما فانضم .

- وكسر ميم الجمع = : أعم أن (٤) يكون في ضمير رفع ، أو نصب أو جر ، - بعد الهاء المكسورة = : كعليهم ، احترازا من المضمومة «تتوفهم الملائكة (٥) فلا تكسر - باختلاس قبل ساكن = : نحو «بهم الأسباب (٦)» «يوفيههم الله (٧)» «عليهم القتال» (٨) .

- وبإشباع دونه = : أى الساكن نحو : «ومن يولهم يومئذ دبره» (٩) «تشافون فيهم (١٠)» وفيهم إحسان ، وعليهم جلالة .

- أقيس = : من ضمها / لثقل الخروج من كسر إلى ضم ، ومن إسكانها قبل المتحرك ، لأن الصلة هي الأصل .

وفي شرح اللمامي (١١) : وفي قوله أقيس نظر ، وإنما حقه أن يقول : أسهل ، وإلا فالأقيس الضم ، لكونه أصل حركة واو الجماعة .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من مباحثه وإنما اتسبى في ذلك بآثير الدين ، وقد وجه الأقيسية الأثير بغير ذلك توجيهها فقال : وإنما كان الكسر

---

(١) عبارة سيويه في المرجع السابق : وقال ناس من بكر بن وائل : من أحلامكم وبكم ، شبهها بالهاء لأنها علم إضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرة الكسرة ، حيث كانت إضمار ، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر .

(٢) في « : في ثانية . الخ .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٩ ظ .

(٤) هكذا في جميع النسخ « ولعل الصواب : أعم من أن يكون . الخ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٢٨ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٦٦ .

(٧) سورة النور ، آية : ٢٥ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ - والنساء ، آية ٧٧ .

(٩) سورة الأنفال ، آية : ١١٦ .

(١٠) سورة النحل ، آية : ٢٧ .

(١١) - ١ ص ٤٣ و .

أقيس للاتباع ، وإذا أتبعوا في الكلمتين مع انفصالهما فلأن يتبعوا فيما هو كلمة أولى . (١)

وفي شرح الدماميني (٢) : وما كان أحسن اللفظ والمعنى لو قال : في الأول : أيسر ، وفي الثاني أشهر ، فيكون التركيب ها كذا : وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن وبإشباع دونه أيسر .

- وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر = :

قلت : لكن تفوته النصوصية على الأقيسية المذكورة ، على أنه لم يصنع فيما بالغ في استحسانه إلا أنه فقر الكلام ، ولم يودعه مما يورثه حسنا وقبولا من الأمور البديعية شيئا ، ورب ترسيل أبلغ من تسجيع ، بل هو المؤثر عند البلغاء وأدباء الفصاحة .

أما ضمها قبل ساكن فكقراءة الأكثرين : « بهم الأسباب » (٣) وأما إسكانها قبل متحرك فكقراءتهم : « ومن يولهم يومئذ (٤) » كأنهم فروا من توالى كسرات وياء في نحو بهم ، فحفظوا بحذف الصلة وما تولدت عنه من الحركة . (٥)

- وربما كسرت = : الميم - قبل ساكن مطلقا = : وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقولة :

(١) بل عبارة الأثير في شرحه - ص ١٥٠ ليست كذلك ، وإنما هي : وإنما كان الاشباع أقيس ، لأن أصل الضمير أن يوصل بحرف « ياء أو واء أو ألف » في حالة الإفراد ، فإذا اتوا وصلوا الميم بألف ، فإذا جمعوا زادوا في المذكر ياءا ووصلوها بواو أو ياء على ما تقرر ، وكذلك في المؤنث يزيرون أيضا نونا مشددة . وعلى هذا فلم يكن الدماميني متأبيا بالأثير في نقده للمصنف بل من مباحته ، وليس كما قال الشارح « وليس ذلك بغريب وإنما هو من ضمن ما تحامل به على الدماميني عفا الله عن الجميع .

(٢) المرجع السابق .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٦٦ .

(٤) سورة الانفال ، آية ١١٦ .

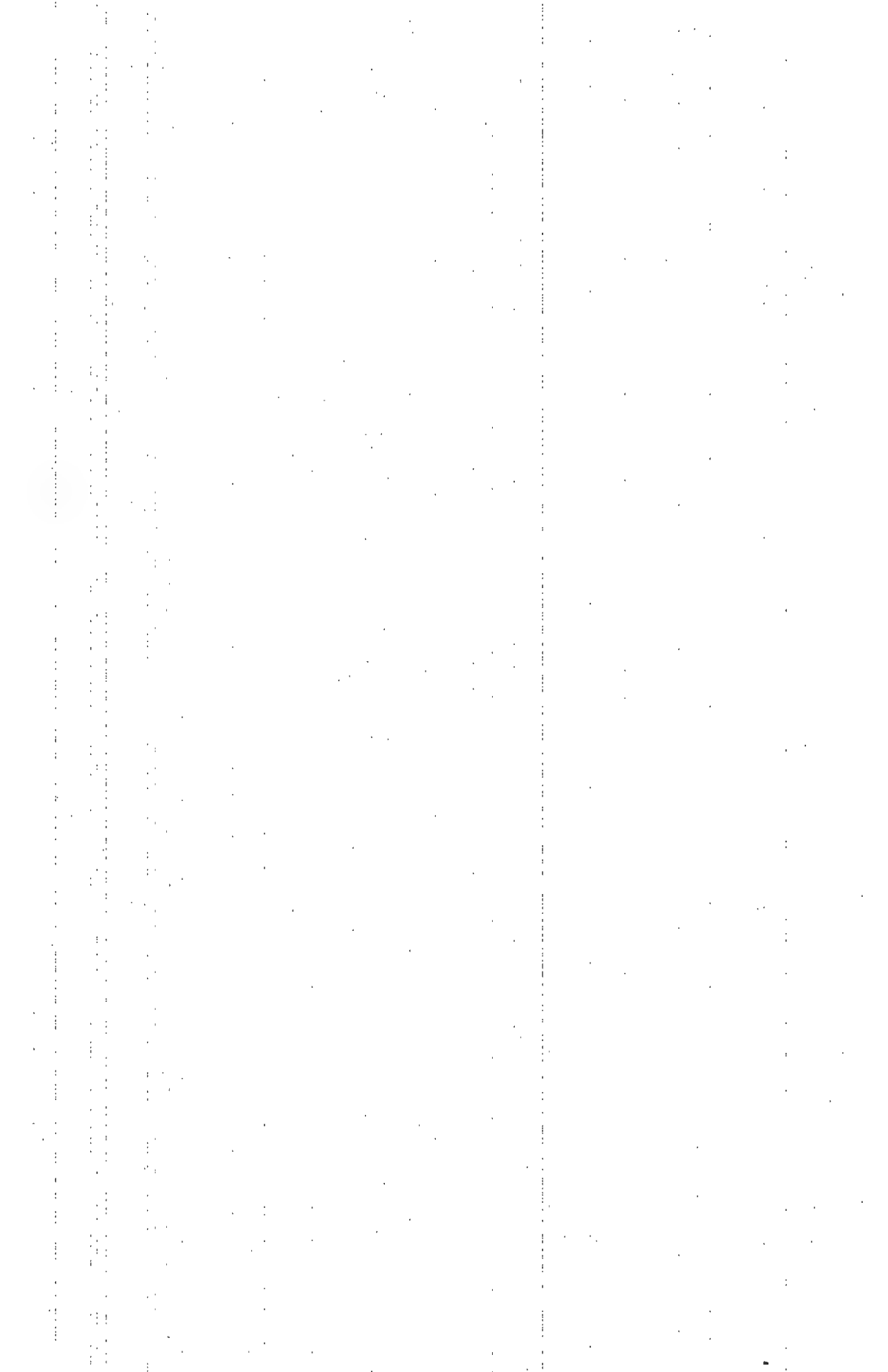
(٥) ولقد أعجبتني عبارة المرادى في هذا المقام وخصره الموضوع إذ قال في شرحه - ص ٤٦ : فإن كانت الهاء مكسورة فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو « بهم الأسباب » أقيس من الضم للاتباع ، وإن كان الضم هو الأشهر ، ولذلك قرأ به أكثر القراء بإشباع ميم الجمع قبل متحرك وهو معنى قوله : دون ساكن أقيس « لأنه الأصل ، وإن كان الإسكان هو الأشهر ، ولذلك قرأ به الأكثر نحو : « ومن يولهم يومئذ » ، وفي النهاية : فيهم فيهم فيهم فيهم ، فيهم فيهم فيهم فيهم ، عشر لغات في كل « ها » فيهم بعدها ميم وقعت بعد كسرة ، إلى أن قال : وقد قرئ باللغات العشرة في قوله : « أنعمت عليهم » : خمسة مع كسر الهاء ، وخمسة مع ضمها . الخ .

فهم بطانتهم وهم وزراءهم • وهم القضاة ومنهم الحكام (١)

وقوله :

ألا إن أصحاب الكتيف وجدتهم • هم الناس لما أخصبوا وتمولوا (٢)

- (١) استشهد بالبيت ابن جني في المحتسب في هذا المقام ، إذ قال : فأما قول الشاعر - ورويناه عن قطرب : فهم بطانتهم .. البيت ، قال : فقوله : وهم القضاة ، ومنهم الحكام فيحتمل كسر الميم وجهين ، أحدهما : أن يكون حركة لتقاء الساكنين . والآخر : أن يكون حل لفة من قال : « عليهم » فحذف الياء لتقاء الساكنين من اللفظ ، وهو ينوبها في الوقف . ووجه ثالث : أن يكون حل لفة من قال : « عليهم » بكسر الميم من غير ياء . ولم أعرف قائله . راجع : المحتسب - ١ ص ٤٥ ، ٤٦ - الخصائص - ٣ ص ١٣٢ - ابن يعيش - ٣ ص ١٣٢ .
- (٢) قائله : عروة بن الورد ، وروى : ... كما الناس لما أخصبوا وتمولوا ، وعليها فلا شاهد ، والكلام فيه مثل البيت السابع . راجع : المحتسب - ١ ص ٤٥ - ابن يعيش - ٣ ص ١٣١ - ديوانه ص ١٠٣ .



## فصل في نون الوقاية :

— يلحق (١) قبل ياء المتكلم = : مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة مدلولا عليها بالكسر ، — إن نصب بغير صفة = : يشمل الفعل مطلقا ، واسم الفعل ، وإن وأخواتها نحو : أكرمني ويكرمني وأكرمني منصرفا كما مثل أو جامدا نحو : هبني وعساني وعليكني ورويدني ولأني وكأني ، إحترازا (من) (٢) أن ينصب بصفة كالضاربي عندرايه منصوبا ، فلا تلحقه النون ، واختلف / في لحاقها فعل التعجب ، كما أحسنى وما أجملنى ، : فقال البصرية : حكمه في ذلك حكم سائر الأفعال ، وأجازه الكوفية وبعض أصحابنا نحو ما أحسنى وما أجملنى ، ولعلهم قالوا : قياسا لمكان أسميته (٣) عندهم ، قال بعضهم : فإن كان منهم سماع / فذاك ، وإلا لم ينبغ الاقدام على الحلف .

قال أثير الدين (٤) : وقد صرحت بذلك العرب فوجب قبوله .

قلت : وعلى ذلك بنى بعض مشائخ الأندلس قوله .

يا حسنه إذ قال ما أحسنى . • • • • • ويا لذلك اللفظ ما أعذبه

من أبيات أوردها فيما مر (٥) .

— أو جر بمن أو عن = : نحو منى وعنى ، بإدغام النون الساكنة في الوقاية .

— أو قد أو قط = : وكلاهما بمعنى حسب ، كقطنى وقطنى ، وهما تصريح بما عليه الخليل وسيبويه أن الياء مجرورة مضاف إليها ، وسبأني إن شاء الله تعالى ورودهما اسمى فعل ، فيستعملان استعمال أسماء الأفعال ، فيلزمها النون ، كما أجاز الكوفية الوجهين للاعتبارين .

قال أثير الدين (٦) : والذي أختاره أن من قال : قطنى وقطنى فهما عنده اسما فعل / ، أو قدى وقطى فبمعنى حسب الياء في موضع جر ، ويجوز أن ليست فيهما للوقاية بل من البنية لحكاية الكسائي قطن عبدالله بجر عبدالله ونصبه ، وعلى الأول فهو مبنى على الفتح تشبيها بقطنى الذى هو اسم فعل .

وقال الخضراوي : من نصب مع النون آتيا بياء المتكلم لزمه أن يقول : قطنى .

(١) في المتن تحقيق بركات : « تلحق » .

(٢) « من » ساكنة من ( أ ، ب ) .

(٣) في (ب) : أسميتها . الخ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥١ ظ .

(٥) أى أوردها الأثير في المرجع السابق .

(٦) في شرحه - ١ ص ١٥٢ ، ينصرف .

— أو يجل = : بمعناها ، والياء مجرورة كـجلى (١) .

— أو لدن = : نحو « قد بلغت من لدني عذرا » (٢) — نون = : بالرفع فاعل تلحق ، — مكسورة للوقاية = : عن الكسر في الفعل واسمه أو مشبهة ، وعن مطلق الحركة في المبني على السكون ، والأصل اتصالها بالفعل ، وإنما اتصلت بغيره تشبيها به .

قال المصنف (٣) : أولى الأفعال بها الأمرى ، إذ لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : التباس بياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنث فمن ثم سميت وقاية لأنها وقت الفعل من الكسر ، للحاقه إياها مع ياء المخاطبة فلما صحبت الأمر صحبت أخويه ، واسم الفعل وجوبا ، ليدل بلحاقها على نصب الياء ، ولو جعلت مع المضارع أصلا لم يمنع لصيانتها إياه من خفاء الأعراب وتوهم بنائه ، فاحترز بها كما احترز في نحو يضربان فجاء بالنون نائبة عن الضمة ولم يحتاج إلى ذلك في غلامى ، وإنما أكتفى بتقدير الأعراب لأصلته فيه ، فلا يزال إلا بسبب جلى ، وقد يؤيد اعتبار وقاية الفعل الكسر بأنه كسر يلحق الاسم مثله ، وهو كسر ماقبل بياء المتكلم ، لا كسر ماقبل بياء المخاطبة ، لاختصاصه بالفعل فلا حاجة إلى صون الفعل منه ، وهو فرق حسن غير أنه مرتب على مالا أثر له في المعنى ، بخلاف ما اعتبرته لترتيبه على صون من خلل ولبس فكان أولى هـ .

قال أثير الدين (٤) : وهو إكثار في التعليل وفضول .

— وحذفها مع لندن وأخوات ليت جائز = : أما لندن فكقراءة نافع ، وأبي بكر (٥) « من لدني عذرا » (٦) .

(١) قال صاحب اللسان مادة « يجل » - ١٣ ص ٤٧ : ويجل : بمعنى حسب قال الأخفش : هي ساكنة أبدا « يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لا يقولون : بجلى ، كما يقولون : قطنى ، ولكن يقولون : بجل ويجل ، أى حسبى ، قال ليلى : ... بجل الآن من العيش بجل .

(٢) سورة الكهف آية : ٧٦ .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٨ ، يتصرف .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٥٢ ظ .

(٥) هو : القاسم بن زكريا بن عيسى أبويكر البغدادي المطرز . قال ابن الجزرى إمام مقرئ حاذق ثقة عارف ، عرض على الدورى ، وأبى حمدون ، والقاسم بن يزيد الوزان ، وعرض عليه أحمد بن عبدالرحمن الأهوازي ، وروى عنه القراءة أبويكر بن مجاهد وغيره . قال الذهبي : وكان ثقة حجة ، إماما مصنفًا ، أثنى عليه الدار قطنى ، وغيره ، توفي في صفر سنة خمس وثلاثمائة . أنظر : معرفة القراء الكبار - ١ ص ١٩٥ - غاية النهاية - ٢ ص ١٧ - هدية العارفين - ١ ص ٨٢٦ .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٧٦ . قال صاحب المكرر ص ٧٢ . قرأ نافع بضم الدال وتخفيف النون ، وقرأ شعبة كذلك إلا أنه يشم الدال ، فتصير ساكنة قريبة من الضم ، والباقون : بضم الدال وتشديد النون ، وورش يغلظ اللام .

قال المصنف (١) : وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس بها ، لوروده في الفصح كالقراءة ، ولا يجوز أن الاسم فيها « لد » والنون وقاية ، لتحرك آخره ، وإنما جرى بالنون صوتا للأواخر من الحركة ، فلاحظ فيها لما آخره متحرك وإنما يقال فيه مضافا إلى الياء - لدى - صرح بذلك سيبويه .  
قال أثير الدين (٢) : وما ذهب إليه من التخيير هو ما عليه أصحابنا المغاربة كالجزولي وابن عصفور والأبدي (٣) .

وأما سيبويه فاقترع على لحاقها ، ودعواه عليه أن حذفها من الضرورات ليس كما زعم .

وأما أخوات ليت : فإن وأن وكأن ولكن ولعل ، فيجوز فيها الأمران ، ووجه اللحاق أنها لما عملت عمل الفعل ، أجريت مجراها فيه تكميلا للشبه .

قال المصنف (٤) : وكان مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها لحاقا ، تشبيها بالأفعال المتعدية ، غير أنه استقل في غيرها للتضعيف ، فحسن الحذف تخفيفا والثبوت للشبه ، ولا معارض له في (ليت) فلزم في غير نذور .

ولما نقص شبه (لعل) ، لتعليقها غالبا متلوها بتاليها / ، وأنها جارة على لغة ضعف موجب اللحاق ، فكثر لعلى وقل لعلنى كقوله :

فقلت أعياني القدوم لعلنى      أخط بها قبرا لأبيض ما جد (٥)

وكون المحذوف نون الوقاية من الأربعة (٦) : الأول قول الأكثرين من أهل البلدتين وقيل الأولى ، وقيل الوسطى ، والصحيح الأول ، لكونها طرفا ، ولتعينها في لعلى ، وهو رأى سيبويه .

- وهو = : أى الحذف - مع «يجل» و«لعل» أعرف من الثبوت = :  
قال :

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ١٤٩ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٣ و .

(٣) هو : على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحشني الابدئي أبو الحسن . قال السيوطي : قال أبو حيان في النصار : كان أحفظ من رأيت بهلم العربية وكان يقرأ كتاب سيبويه فما دونه . وقال السيوطي : قال في تاريخ غرناطة : كان نحويا ذا كرا للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه . توفي عام (٦٨٠) أنظر : البنية - ٢ ص ١٩٩ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٠ .

(٥) سبق تحقيقه في ص ٢١٢ .

(٦) أى : إن وأن وكأن ولكن .

ألا إنني شربت أسود حالكا . ألا يجلى من الشراب ألا يجلى (١)

وفي الصباح (٢) قال الأخفش : هي ساكنة أبدا ، يقال يجلك كقطك ، إلا أنهم لا يقولون يجلى كما يقولون / قطنى ولكن يجلى ويجلى ، قال لبيد رضى الله عنه .

فمتى أهلك فلن أخلفه . يجلى الآن من العيش يجلى (٣) هـ

وهو بحسب الشبه منه بقط وقد ، لتساويهما في الثلاثية والاشتقاق منهما ، قالوا : أيجله كأحسبه ، أى كفاه - ومع ليس / وليت ومن وعن وقط (٤) وقد بالعكس = : أى الأثبات معهن أكثر .

وقضية كلام المصنف في ذلك تساويها ، أما ليس فمقتضى القياس الإثبات ثباته في عساني : قال بعض العرب : عليه رجلا ليسنى ، وكذا في ليت ، إذ لا مثلين ولا متقاربين يلتقيان .

قال المصنف (٥) : ولم يرد ليسى ولا لئى إلا نظما ، كقوله :

إذا ذهب القوم الكرام ليسى (٦)

(١) قائله : طرفة بن العبد من قصيدة لامية ، ويروى : سقيت بدل شريت و « من الحياة » بدل « من الشراب » والمراد بالأسود : كأس المنية ، وقيل : السم ، أو الماء الفاسد ، وقال أبو زيد في نوادره : ويعنى بالأسود : الماء وقوله : « يجلى » : يأتى حرف جواب بمعنى نعم ، واسما مرادفا لحسب ، وهو المراد هنا ، وقوله « ألا يجلى » تأكيد للثاني . والشاهد حذف نون الوقاية من « يجلى » وهو الأعرف . راجع : النوادر ص ٨٣ - ديوانه ص ١٠٦ - العيني ص ١ ص ٣٨١ - شواهد المغنى ص ٣٤٥ .

(٢) ص ٢٥٥ .

(٣) قال البغدادي في الخزانة : وهذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي ، ذكر فيها إيمانه ومشاهده ، وما جرى له عند النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، والتأسف على موته ، ورواية الخزانة وشرح المرزوقي للحماسة : ومتى أهلك فلا أحفله . البيت . والشاهد مثل سابقه . راجع : شرح الحماسة ص ٢٩١ ، ٦٠٨ - الخزانة ص ٣ ص ٣٤ ديوانه ص ١٤٨ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : وقد وقط . الخ .

(٥) في شرح التسهيل ص ١ ص ١٤٩ ، بتصرف .

(٦) صدره : عددت قومي كعديد الطيس . قائله : رؤية بن العجاج ، وهو من الرجز المسلس ، وقوله : عددت : من البد والاحشاء ، والعديد : مثل العدد ، قال العيني في شواهد الكبرى : يقال : هم عديد الحصى والثرى في الكثرة ، والطيس : الرمل الكثير . والشاهد : حذف نون الوقاية من « ليس » خاص بالشعر . راجع : « العيني » ص ١ ص ٣٤٤ - الخزانة ص ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٥٤ ، ص ٤ ص ٥٦ - التصريح ص ١ ص ١١٠ - شرح شواهد المغنى ص ٤٨٨ ، ٧٦٩ - ملحقات ديوان ص ١٧٥ .

وقوله :

كفيه جابر إذ قال ليتني • أصادفه ويلذهب بعض مالي (١)

وقوله :

فياليتني (٢) إذا ما كان ذاكم • ولجت وكنت أولهم ولوجا (٣)  
وقد نص بعض أصحابنا على جواز الحذف مع « ليس » في السعة ، وسيبويه مع  
« ليت » إنه من الضرورات .

قال (٤) : وقالت الشعراء : ليتني إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم  
حيث قالوا : الضاربي والمضمر منصوب هـ .

وقال القراء : وكلاهما جائز ، وقضيته جوازه اختيارا .

وأما مع « من وعن » وقد وقط « فنادر » ، ونص وبعض على اختصاصه  
بالضرورات كقوله :

لست من قيس ولا قيس مني (٥)

وقال :

قلني من نصب الخبيثين قدي (٦)

(١) قائله : زيد الخيل ، وهو : زيد بن مهلهل ، وكان من المؤلفات قلوبهم ثم أسلم وحسن إسلامه ،  
يصف رجلا من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد فهرب ، وذلك في بيت  
قبل هذا ، وكذلك جابر كان من أعدى أعدائه ، يتمنى لقاءه ، فلقبه فطنه فهرب ، قوله :  
« كنية جابر » في محل نصب صفة لمصدر محذوف تقفيره : تمنى مزيد تمنا كمنى جابر ،  
وجملة « ويلذهب » حالية . والشاهد في قوله : « ليتني » حيث حذف نون الوقاية ، وهذا  
خاص بالشعر . راجع : الكتاب - ١ ص ٣٨٦ المعنى - ١ ص ٣٤٦ - الخزافة - ٢ ص ٤٤٦ .

(٢) في (ب) : فياليتني الخ .

(٣) قائله : ورقة بن نوفل القرشي ، وابن عم جذيمة رضى الله عنها من قصيدة جيمية قالها لما ذكرت  
له جذيمة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرة  
الراهب في شأنه . والشاهد فيه مثل سابقه . راجع : المعنى - ١ ص ٣٦٥ - التصريح - ١  
ص ١١١ .

(٤) أي سيبويه في الكتاب - ١ ص ٣٨٦ .

(٥) وصدره : أيها السائل عنهم وعننى • قال المعنى : قائله مجهول لا يعرف ، كذا قال صاحب  
التحفة . وقال ابن الناطم في شرح الألفية : فأما « من وعن » فلا بد معهما من النون ، نحو :  
منى وعننى ، إلا فيما نذر من إنشاد بعض النحويين : أيها السائل . البيت • وقال ابن عقيل  
في شرح الخلاصة : ثم ذكر أن « من » وعن » تلزمها نون الوقاية ، فتقول منى وعننى - بالتشديد -  
ومنهم من يحذف النون ، فيقول : منى وعننى - بالتخفيف - وهو شاذ ، قال الشاعر : أيها  
السائل . البيت و « قيس » أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس بن خيلان ، و « قيس » الثانية : مرفوع  
عل أنه مبتدأ ، لأن « لا » لا تعمل إلا في التكرارات . والشاهد في « منى » حيث حذف نون  
الوقاية ضرورة . راجع : المعنى - ١ ص ٣٥٢ - شرح ابن الناطم ص ٢٦ - ابن عقيل - ١  
ص ١١٤ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٤٢ .

وقضية كلام المصنف (١) والجزولى جوازه فيهما اختيارا .

قال أنيرالدين (٢) : وليس كذلك ، بل لا يجوز إلا ضرورة ، كما صرح به أصحابنا .

وفي شرح الخلاصة (٣) لابن المصنف : قدى وقطى في كلامهم أكثر منه بالنون ، وهو خلاف قولهم .

— وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل = حملا على الفعل بطريق الشبه ، وإلا فلم تحفظهما من كسر لا يستحقانه ، ولا حفظت عليهما سكونا يستحقانه ، فالأول كقوله :

وما أدرى وظنى كل ظن \* أمسلمنى إلى قومى شراحي (٤)  
وقوله :

وليس الموافينى ليرقد خائبنا \* فإن له أضعاف ما كان أملا (٥)  
وأشدد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

وليس بمعينى وفي الناس ممتع \* صديق إذا أعى على صديق (٦)

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥١ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٤ و .

(٣) في ص ٢٦ .

(٤) قائله : يزيد بن غرم الحارثي ، أو ابن محمد الحارثي ، قال ابن جني في المحتسب بعد ذكر البيت : يريد : أسلمنى ، وهذا شاذ كما ترى ، فلا وجه للقياس عليه . وقال ابن عصفور في المقرب : وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول : ضاربك ، وضارباك ، وضاربوك ، وقد يشترط في الضرورة ، نحو قوله : وما أدرى وظنى . البيت . وقوله : وظنى كل ظن ، قيل : الواو بمعنى : مع ، والتقدير : وما أدرى مع ظنى كل ظن ، و « كل ظن » تأكيد للأولى ، وقيل : وظنى كل ظن : جملة اعتراضية وعليه و « ظنى » مبتدأ « و » كل ظن « خبره » رجلة : « أسلمنى » في محل نصب على المفعولية لقوله : وما أدرى ، وشراحي « فاعل » أسلمنى « وهو مرغم شراحي لغير نداء . راجع : المحتسب - ٢ ص ٢٢٠ - المقرب - ١ ص ٢٢٥ - الدرر - ١ ص ٤٣ - العيني - ١ ص ٣٨٥ - البحر المحيط - ٧ ص ٣٦١ .

(٥) قال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، وقال محقق شواهد التوضيح : وقائله مجهول . وقوله : « الموافينى » اسم فاعل من وافى ، والألف واللام بمعنى « الذى » وهو مع صلتك اسم « ليس » والخبر « خائبنا » واللام في « ليرقد » و « الفاء » في « فإن له » للتعليل ، و « الموافينى » : الذى يأتينى ، لأنه من الموافاة « وهو الإتيان » يقال وفيت فلانا : إذا أتيت به ، و « ليرقد » : ليضى ، من الرقد ، وهو المطأ . ويروى : آملا بدل أمل . راجع : شواهد التوضيح ص ١١٩ - العيني - ١ ص ٣٨٧ - الدرر - ١ ص ٤٣ - الأشمونى - ١ ص ١٢٤ .

(٦) قال محقق شواهد التوضيح : قائله مجهول ، والبيت من شواهد الأشمونى ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل سابقه . راجع : شواهد التوضيح ص ١١٨ والأشمونى - ١ ص ١٢٤ .

وقوله :

ألا فتي من سراة الناس يحملني • وليس حاملني إلا ابن حمال (١)

أنشد المصنف (٢) الثلاثة الأول زاعما أن النون فيها وقاية لحقت الصفة تشبيها بالفعل وزعم غيره أنها فيها والرابع (٣) تنوين ، جاعلا لإثباته نظير لإثبات نوني التننية والجمع مع الضمير ضرورة ، كقوله :

هم القائلون الخير والأمرونه (٤)

وقوله :

ولم يرتفق والناس محتضرونه (٥)

وهو رأى هشام في مسلمي ، زاعما كسر التنوين للساكنين ، وأجاز على ذلك : زيد ضاربني ، والياء منصوبة عنده .

قال المصنف (٦) : ومعيني والموافيني يرفعان توهم كونهما في ذلك تنوينا ، لعدم رد ياء المنقوص منونا / عند تحريك التنوين ، للملاقة الساكن نحو أغاد ابنك أم رائج ، وثبوت ثانية ياءى معيني دال أن النون الموالية ليست تنوينا بل وقاية ، ومن ثم جامع آل في الموافيني ، وأيضا فالمتون إذا اتصل / بما هو منه كشيء واحد

(١) قال المبرد في الكامل : بما أنشد أبو محم السعدي ، وذكر جملة أبيات منها بيت الشاهد برواية :  
ألا فتي من بني ذبيان يحملني • وليس يحملني إلا ابن حمال  
وقال : وأنشد بعضهم : وليس حاملني إلا ابن حمال . وقال : وهذا لا يجوز في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن الضمير لا يقوم بنفسه ، وإنما يقع مقام التنوين . وقال ابن يعيش في شرح المفصل وتقول : ضربني ، ولا تقول ضاربني ، فإن قلت : قد جاء ضاربني ، قال : وليس حاملني إلا ابن حمال . فقيل : من أشاذ الذي لم يلتفت إليه مع أن الرواية الصحيحة : وليس يحملني . الخ . راجع : الكامل = ١ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ - ابن يعيش = ٧ ص ١٤٣ .

(٢) في شرح التسهيل = ١ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) في (ب) : من الرابع ، أي أن النون في الأبيات الثلاثة والبيت الرابع تنوين .

(٤) وعجزه : إذا ما غشو يوما من الأمر معظما .  
ذكر هذا البيت في الكتاب = ١ ص ٩٦ - والخزانة = ٢ ص ١٨٧ - ولم ينسبه ، واكتفى سيبويه بقوله : وقد جاء في الشعر فزعوا أنه مصنوع ، وقد روى في المفصل وغيره : هم الأمرون الخير والفاعلون . البيت . وقال المبرد في الكامل = ١ ص ٣٦٤ : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة ، لما ذكرت من انفصال الكناية ، وهما : هم القائلون . البيت ، ولم يرتفق والناس . البيت .

(٥) وعجزه : جميعا وأيد المتفتين رواهته .  
ذكر هذا البيت أيضا في الكتاب ، ولم ينسبه لقائله ، قال الاعلم : يقال : عشية المعتفون ، وهم السائلون ، واحتضره الناس جميع للعطاء فجلس لهم جلوس متصرف متبذل غير مرتفق متردع . ولم أعرف قائله . أنظر : الكتاب = ١ ص ٩٦ - الكامل = ١ ص ٣٦٤ .

(٦) في المرجع السابق .

حذف تنوينه نحو : وابن زيداه ، ولا يقال : وابن زيدناه ، لأن زيادة الندة كجزء المتلوب ، وكذا ياء المتكلم مع متلوها ، ومن ثم كسر كسر متلو ياء النسب .

وأجاز الكوفية إثبات التنوين محركا « نحو : وابن زيدناه ، وأيضا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء في الأسماء المعربة ، حفظا لها من خفاء الإعراب ، فلما منعته كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين ، كما في الإثبات « وقراءة بعض السلف : « هل أنتم مطلقون » (١) بتخفيف الطاء وكسر النون .

وفي البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : « هل أنتم صادقون » (٢) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمدة .

وأما الثاني فقال المصنف : لما كان لاسم التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنا خصوصا بفعل التعجب اتصلت به النون في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « غير الدجال أخوفنى عليكم » (٣) والأصل أخوف أخوف مخوفاني ، فحذف المضاف إلى الياء قائمة هي مقامه ، فاتصل بها أخوف معمودة بالنون ، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة وعليه فأخوف من فعل المفعولين كأشغل من ذات النحيين وأزهي من ديك ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أخوف ما أخاف على أمي

(١) سورة الصافات آية ٥٤ . وفي المحجب - ٢ ص ٢١٩ و ٢٢٠ : ومن ذلك قراءة ابن عباس ، وأبي سراج ، وابن أبي عمير ، وأبي عمرو - بخلاف - وابن محيصن : « هل أنتم مطلقون » . قال أبو الفتح : يقال طلع : إذا بدا ، وأطلع : أقبل ، فهو عل هذا : هل أنتم مقلون ... قال أبو الفتح : قال أبو حاتم : لا يجوز إلا فتح النون من « مطلقون » شدة الطاء كانت ، أو مخففة ، قل : وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون ، قال : وهذا خطأ ، لو كان ذلك لكان مطلقى . فقلب وار مطلقون « ياء » يعنى لوقوع ياء المتكلم بعدها ، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم إلا أن يكون على لغة ضعيفة وهو أن يجرى اسم الفاعل بجرى الفعل المضارع لقربه منه ، فيجرى « مطلقون » بجرى « يطلعون » . وقال أبو حيان في البحر المحيط - ٧ ص ٣٦١ : وقرأ الجمهور « مطلقون » بتشديد الطاء المفتوحة وفتح النون ... وقرأ أبو عمرو في رواية حسين الحنفى « مطلقون » بإسكان الطاء وفتح النون ، وهي قراءة ابن عباس وابن محيصن وعمار ابن أبي عمار وأبي سراج . وقرأ أبو البرهم وعمار بن أبي عمار فيما ذكره خلف عن عمار « مطلقون » بتخفيف الطاء وكسر النون . ورد هذه القراءة أبو حاتم وغيره لجمعها بين ( نون ) المتكلم ، والوجه مطلقى ، كما قال : أو مخرجى هم . وقال الزحشرى في الكشف - ٣ ص ٣٤١ : وقرئ مطلقون فأطلع « بالتشديد ... ومطلقون فأطلع » بالتخفيف ... وقرئ : مطلقون بكسر النون ، أراد مطلقون إياي ، فوضع المتصل موضع المنفصل ، وكقوله : هم الفاعلون الخير والآخره ، أو شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتأخر بينهما ، كأنه قال : تطلقون ، وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر .

(٢) أخرجه البخارى في ٤ ص ٢٢ باب ما يذكر في اسم النبي صلى الله عليه وسلم رواية مروية من عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواية المواضع الثلاثة في هذه النسخة : « فهل أنتم صادقى » بدون نون .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في ٨ ص ١٩٧ في كتاب الفتن وأثرها الساعة .

الأئمة المضلون» (١) ويمكن أنه من أخاف ، لاطراد صوغ اسم التفضيل وفعل التعجب من أفعل عند سيبويه ، وعليه فالمعنى : غير الدجال أشد إلى أخافة عليكم من الدجال ، ويجوز أنه من باب وصف المعاني مبالغة بما توصف به الأعيان كشعر شاعر ، وخوف خائف ، وموت مائت ، وعجب عاجب ، ثم يضاع أفعل باعتبار ذلك المعنى / نحو : شعرت أشعر من شعره وخوفي أخوف من خوفك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة ليبد » . (٢)

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٣)

وقول الشاعر :

يداك يد خيرها يرتجسى • وأخرى لأعدائها غائظة (٤)  
فأما التي خيرها يرتجسى • فأجود جودا من اللافظة  
وأما التي شرها يتنفى • فنفسى العدو لها فائظة

وتقدير الحديث مسلوكا به هذه السيل : خوف غير الدجال أخوف خوفاً عليكم ، فحذف المضاف إلى غير قائمة مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

- وهى = : أى نون الوقاية - (الباقية) (٥) في فليبي = : من قوله :

(١) أخرجه أبو داود في سننه - ٢ ص ٤١٣ - ٤١٥ ، كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ودلائلها ، من حديث ثوبان ، وهو حديث طويل برواية : « إنما أخاف على أمي الأئمة المضلين » . وأخرجه الدرهمي في سننه - ٢ ص ٣١١ - كتاب الرقائق ، باب في الأئمة المقلين ، من حديث ثوبان أيضاً بالرواية السابقة . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده - ٤ ص ١٢٣ ، - ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٨٤ - من حديث شداد بن أوس وثوبان ، مرة برواية : « إنني لا أخاف على أمي إلا وأخرى : « إنما أخاف على أمي . الخ . وثالثة : « وإنني أخاف على أمي . الخ . ولم أعر على رواية « أخوف ما أخاف . الخ » وقد ذكر السيوطي في الفتح الكبير - ١ ص ٥٩ - رواية : « أخوف ما أخاف على أمي الهوى وطول الأمل » أو « كل منافق عليم اللسان » .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - ٧ ص ٤٩ - كتاب الشعر ، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه . سبق تحققة في ص ٧٢ .

(٣) قال الميمني في شواهد الكبرى : قد قيل : إن قائله : هو طرفة بن العبد البكرى « وقيل : إن هذه الأبيات من جملة أبيات آخر للبيد يمدح بها رجلاً بأن إحدى يديه يرتجى منها الخير ، والآخر غيظ على الأعداء ، وقوله : « للافظة » : البحر ، والهاء المبالغة ، يقال : فلان أسبح من لافظة ، أى بحر ، وأنه يلفظ بالنبر والجوهر ، وقيل غير ذلك و « فائظة » يقال : فاظت نفسه ، وفاظت نفسه ، وهما لختان للعرب ، قال صاحب اللسان : فاظت نفسه ، كذلك حكى المازني عن أبي زيد قال : كل العرب تقول : فاظت نفسه ، إلا بنى غيبة فأنهم يقولون فاظت نفسه بالفساد . راجع : الميمني - ١ ص ٥٧٢ ، اللسان - ٩ ص ٧٧ .

(٥) « الباقية » : سائلة من ( - ) .

تراه كالثغام يعمل مسكا . يسو الغاليات إذا فلينى (١)

أى فلينى ، فحذفت الأولى وبقيت الثانية .

قال المصنف (٢) : كما أنها الباقية في : «أفغير الله تأمروني أعبد» (٣) هـ .

قال أثير الدين (٤) : فنظر بما اختلف فيه ، كما مر الكلام عليه في آخر باب إعراب الصحيح الآخر .

— لا الأولى = : هي الباقية من نون الإنان — وفاقا لسيبويه (٥) = : وخلافا للمبرد وبعض أصحابنا .

وفي البسيط : الإجماع عليه لأنه ضمير الفاعل ، فهو أولى بالبقاء ، وقاله الخضراوى أيضا ، وابو الفتح ، ومن لا يحصى كثرة ، قاصرون الحذف على الضرورات وسهله اجتماع الأمثال ، واختاره أثير الدين (٦) ، وعد المصنف عن هذا كله الى اختيار ما في المتن (٧) .

---

(١) قائله : عمرو بن معد يكرب ، وقوله : « الثغام » : جمع ثغامة ، وهو الشجر ذو الصار والأزهار البيضاء . و « يعمل » : من العلل ، وهو الشرب الثاني ، قال العيني : فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة ، و « يسو » : يحزن ، و « الغاليات » : جمع قالية « من فل الشعر أخذ القبل منه ، و « فلينى » : جمع المؤنث الغائب ، وأصله : فلينى ، فحذفت نون الإنان ، وبقيت نون الوقاية وهي محل الشاهد . راجع : الكتاب - ٢ ص ١٥٤ - العيني - ١ ص ٣٧٩ . شرح الحماسة ص ٢٩٤ ، الخزانة - ٢ ص ٤٥ ، الدرر - ١ ص ٤٣ ، اللسان مادة « فلا » .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٤ .

(٣) سورة الزمر آية : ٦٤ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٥ ظ .

(٥) قال في الكتاب - ٢ ص ١٥٤ في معرض الحديث عن نون التوكيد : وإذا كان فعل الجمع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع . . . وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغنا أن بعض القراء قرأ : « وكان يقرأ » فبم تبشرون وهي قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استقلوا التضييف ، وقال عمرو بن معد يكرب تراه كالثغام . البيت يريد فلينى . وقال ابن هشام في المغنى - ٢ ص ٧ في هذا المقام : ونحوه « تأمرنى » يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن في السبعة وعمل الأخيرة ، فقليل النون الباقية نون الرفع ، وقيل نون الوقاية وهو الصحيح . وعلل الدسوقي للصحة بقوله : أى لأن نون الرفع وإن سبق عهد حذفها في الجملة عند الناصب والحازم ، فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية ، وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أنظر : ص ٣٠٠ من هذا الشرح .

## فصل : في صيغ الضمائر المنفصلة :

- من المضمّر منفصل في الرفع = : لا في النصب ، وأما الجر فليست فيه الضمائر إلا متصلة - منه = : أى المنفصل في الرفع - للمتكلم أنا = : فالضمير عند البصرية همزة والنون / وأما الألف فزائدة لحذفها وصلا ، وإنما ثبتت وفقا لبيان الحركة ، إذ لولاها سقطت فيه وألبست بأن الحرفية ، ويكتب بالألف لا نيناء الخط على الوقف والابتداء ، وتعاقبا هاء السكت ، كقول حاتم : هذا فزدي أنه (أى قصدى أنا) (١) .

ومذهب الكوفية أن الضمير مجموع الثلاثة ، بدليل ثبوت الألف في قول حميد بن ثور :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني . حميدا قد ثنيت السناما (٢)

واختاره المصنف ، والصحيح أن (أنا) لثبوت الألف في الحالين هو الأصل ، وهى لغة تميمية ، وبها قرأ نافع قبل همزة قطع في : «أنا أحيى» (٣) وابن عامر في : «لكننا هو الله ربى» (٤) أى لكن أنا ، ولمراعات الوصل فتحت النون في لغة من أسقطها ، مدلولاً عليها بالفتحة كقولهم : أم والله ، ولم فعلت ، كما قال :

يا أسد لم أكلته لمه . لو خافك الله عليه حرمه (٥)

- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (ح) .
- (٢) قيل : «حميدا» بدل من الياء في «فاعرفنى» ويحتمل : أنه منصوب على المدح باضمار فعل ، و «تذريت» : علوت ذروة السنام ، وجملة «قد ثنيت» حالية . أنظر : الخزانة - ٢ ص ٣٩٠ .
- (٣) سورة البقرة آية : ٢٥٨ ، قال صاحب المكرر ص ١٧ : قرأ نافع عند الألف من «أنا» فيصير مدا منفصلا ، والياقون بالقصر .
- (٤) سورة الكهف آية ٣٨ ، قال ابن جنى في المحتجب - ٢ ص ٢٩ : ومن ذلك قراءة أبى بن كعب والحسين : «لكن أنا هو الله ربى» وقرأ : «لكن هو الله ربى» ساكنة النون من غير ألف - عيسى الشافعى ، قال أبو الفتح : قراءة أبى هذه هى أصل قراءة أبى عمرو وغيره : «لكننا هو الله ربى» فخففت همزة «أنا» بأن حذفت وألقيت حركتها على ما قبلها فصارت «لكننا» ثم التقت النونان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ، فقلت : «لكننا» فأنا على هذا مرفوعة بالابتداء ، وخبرة الجملة ، وهى مركبة من مبتدأ وخبر .
- (٥) نسب هذا الرجز صاحب السان لسان بن دارة برواية :  
يا فقعى لم أكلته لمه . الخ . وقال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم راجزه ، وقال : قال أبو الفتح في شرح ديوان المتن : يقال لم فعلت ، ولم فعلت ، قال الراجز : يا فقعى لم أكلته لمه . الخ . وقال : وذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب في قوله : لم أكلته ، يرجع إلى الكلب ، يعنى : كلبا أكله هذا الإنسان . الخ . والشاهد في قوله : لم أكلته ، حيث حذفت الألف من «ما» الاستفهامية . بعد دخول حرف الجر عليها . راجع : العيني - ٢ ص ٥٥٥ - الحيوان - ١ ص ٢٧٦ ، ٢ ص ١٥٩ ، ٤ ص ٤١ - اللسان - ٣ ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

لأن ما وضع على حرفين من المبنيات إنما يبنى على السكون كمن وعن .  
 - محذوف الألف في وصل (عند) (١) غير تميم = : وأما تميم في الحالين .  
 قال الفراء : وهي لغة الحجاز وبعض قيس وربيعة ، قال : وأنشدني بعضهم :  
 أنا أبو النجم إذا قل العلو (٢)  
 - وقد يقال = : في أنا - هنا = : بإبدال همزتها (هاء) كما قالوا في  
 إياك هياك ، ونحوه كثير وعكسه قليل - وآن (٣) = : على وزن (عان) .  
 قال الفراء : من العرب من يطيل الألف فيقول : آن ويحذف الأخيرة ،  
 وهي لغة قضاعة .

وفي شرح الدماميني (٤) : وفهم بعض من قوله : يطيل أن الألف إشباع .  
 قلت (٥) : الذي فهمه أثير الدين (٦) وغيره .

ثم قال (٧) : ونقل ابن إياز عن الفراء أنها (٨) مقلوبة (أنا) (٩) وهو صريح  
 في عدم إشباعية الألف « وليس قوله : يطيل صريحا فيهما وإنما هو ضبط للفظ ،  
 ليفهمه الناظر على وجهه .

قال المصنف (١٠) : ومن قال : آن فعلت بالمد ، فقد قلب ، كما قال  
 بعض في رأى راء ، قال :

وكل خليل راعني فهو قائل • من أجلك هذا هامة اليوم أو غدا (١١)

(١) « عند » ساقطة من جميع النسخ وموجودة في المتن تحقيق بركات وفي الشرح .

(٢) لم أعرف قائله ولا تنسبه ، والشاهد إثبات الألف في « أنا » في حالة الوصل .

(٣) « وآن » غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ، وفي متن الشرح : وأن وآن .

(٤) - ١ ص ٤٤ ظ .

(٥) في (ح) : قلت هو الذي . الخ .

(٦) أنظر : شرحه للتسهيل - ١ ص ١٥٦ ظ .

(٧) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٨) في (ح) : أنا مقلوبة . الخ .

(٩) في (ح) : أنا الخ . ولعل الصواب : « ناء » .

(١٠) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(١١) قائله : كثير عزة ، وقيل غيره . قال الأعلام في هامش الكتاب : يقول : من راعني وقد أثر  
 الشوق والحزن في قضى بأن الموت قريب النزول عل ، ويقال فيمن قارب الموت : إنما هو  
 هامة اليوم أو غدا ، أي : هومت في يومه أو غده ، قيل : وأصل « هامة » طائر يخرج من رأس  
 الميت على ما تزعم الأعراب ، وقال ابن الشجري في أماليه : وقد جامنى هذا التركيب لفية ردوا  
 فيها اللام ، وهي لغة التقديم فيه والتأخير ، وذلك قولهم : راء مثل راع ، أخروا همزته ،  
 وقدموا ياءه ، فصارت ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزنه « فلع » قال كثير عزة أو  
 غيره : وكل خليل راعني . البيت . راجع : الكتاب - ٢ ص ١٣٠ ، الأمالي - ٢ ص ١٩ ،  
 اللسان مادة « رأى » ديوانه - ١ ص ٤٣٥ - المقد الفريد - ٤ ص ٤٤٤ .

ولا ينبغي دعوى الأشباع ، لاختصاصه غالبا بالضرورات ، (أما أنها ليست إشباعا فظاهر) (١) .

قلت : إنما الظاهر عكس مدعاه وقوفا مع الظاهر .

ثم قال (٢) ويدل على إرادته الأشباع دون القلب تصريحه بحذف الإخير ، فدعوى غير ذلك خروج عن جادة الصواب ، فلا يلتفت (٣) إليها .

ثم قال (٤) : وأما دعوى القلب فلا ثبت يقوم عليه ، و(أنا) شبيه بالحرف ، فينافيه القلب ، لأنه ضرب من التصرف ، والحروف وما يحاكيها غير قابلة له .

قلت : بل الظاهر أنه مقلوب ، كما قاله الفراء والمصنف لأكثرية استعمال «أنا» وقلة استعمال «آن» وهو مما يضبط به القلب ، كما عرف في محله ، ولا يدفعه مضارعة الحروف ، وهي لا تقبله ، لكونه ضربا من التصرف ، إذ قد يقع / شذوذاً في بعض المبنيات كقوله :

وكيئن في بنى نودان منهم • غداة الروح معروف كى(٥)

بل قد تصرفوا بغيره في بعض المبنيات ، كإبدالهم همزة (أنا) ، (هاء) كما في المتن ، وكإبدالهم عين نعم (حاء) و(حاء) حتى عينا وألف (ما) هاء في مهمى على رأى ، وكاف الخطاب شيئا ، وهمزة (٦) / الاستفهام (هاء) في قوله :

وأنى صواحبا فقلن هذا الذى • منح المودة غيرنا وجفانا(٧)

(١) ما بين القوسين من كلام الدمامي

(٢) ثم قال « ساقط من ( - ) » والقاتل الدمامي في المرجع السابق .

(٣) في (ب) : فلا يثبت لها .

(٤) أى الدمامي .

(٥) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به .

(٦) في (أ ، -) : وكهمزة الخ .

(٧) قال الملقون على شرح المفصل لابن يعيش : أنشد الليثاني هذا البيت عن الكسائي لحميل بن معمر

الغزرى ، وقال : « أراد : إذا الذى فأبدل الهاء من همزة ، وقالوا : وقال المجد الفيروز

يادى : « الهاء من حروف المعجم على خمسة أوجه : وهى : ضمير النفية ، وحرف النفية ، وهاء

السكت ، والمبدلة من همزة الاستفهام - وهى محل شاذ هنا - وهاء التانيث ، مثل : رحمة .

وقال ابن عصفور في المقرب : وأما الهاء فأبدلت من أربعة أحرف ، وهى : همزة ، والألف ،

والياء ، والتاء ، إلى أن قال : ومن همزة الاستفهام : أنشد الفراء : وأنى صواحبا . . البيت .

وقال الجوهري في الصحاح : وقد تكون الهاء بدلا من همزة مثل هراق وأراق ، قال الشاعر :

وأنى صواحبا . . البيت . وقال البندادى في شواهد الشافية : وقائله : مجهول ، ويشبه أن

يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومي ، فإن في غالب شعره أن النساء يتمشقه ، وقال : ويروى وأنت

صواحبا . الخ . وروى الأزهري في التهذيب جزئه كذا : رام القطعة بعدنا وجفانا .

راجع : المقرب ٢ ص ١٧٨ - الصحاح ٢ ص ٥٧٩ - الشافية ٤ ص ٤٧٧ - ابن

يعيش ١٠ ص ٤٢ ، ٤٣ .

والأصل إذا الذي بهمزة الاستفهام ، وغير ذلك مما يتسع نطاقه مع الحكم بالشذوذ فيه حذرا من هدم القواعد .

- وأن = : بهمزة فنون ساكنة ، حكاها قطرب ، فهي (١) لغات خمسن .

- ويتلوه = : أى الساكن النون - في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا = : كأنت أنت أنتما أنتم أنن ، كما تقول في الاسمية : ضربت ضربت ضربت ضربت ، وفاقا للبصرية ، فهو عندهم مركب من اسم وحرف ، ومن ثم إذا سموا به حكوا : فقالوا : قام أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، واختاره المصنف مقتصرا عليه .

وزعم الفراء أنه بكماله الضمير ، فقال : أخذت التاء من مواد فضمت إليها « أن » فجعلت اسما واحدا .

وابن كيسان : أنه التاء (٢) في فعلت مكثرة بأن ، واختاره أثير الدين (٣) لثبوت اسمية التاء في ضربت وفروعه ، وفائدتها هنا في أنت وفروعه فائدتها في فعلت وفروعه ، ولم يثبت أن التاء للخطاب في كلامهم ، فيحمل عليه هذا ، وقد ثبت كونها اسمية تحمل عليها .

وزعم بعض القدماء : أن (أنت) مركب من (ألف) أقوم و(نون) نقوم و(تاء) قمت ، و(أنا) مركب من (ألف) أقوم و(نون) قمنا ، وهو قول ينبغي الإعراض عنه ، وعدم التشاغل به .

- ولفاعل نفعل = : / وهو المعظم نفسه والمشارك - نحن = : محركا للساكنين ، وضمه إما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو ، قاله الزجاج ، أو لتضمنه معنى التثنية والجمع ، فأعطى أقوى الحركات ، وهو رأى الفراء وثعلب .

وقال المبرد : بل لكونها كقبل وبعد ، لتعلقها بشيء ، وهو الاخبار عن اثنين فصاعدا .

وقال علي بن سليمان : بل لأنه للمرفوع ، فحرك بما يشبه الرفع .

- وللغيبه هو = : للواحد المذكور - وهي = : للواحدة المؤنثة .

وجمهور البصرية أن الضمير (هو) و(هي) يحملتهما ، وليست الواو والياء مزيدتين للمد لتحركهما ، ومن ثم ثبتا وقفا .

(١) في (ب) : في لغات . الخ .

(٢) في (ح) : التاء في « فعلت » . الخ .

(٣) في شرح التسهيل - ص ١٥٦ ظ .

وزعم الكوفية وابن كيسان والزجاج : اسمية الهاء ، وزيادة الواو والياء  
تكثر ، تمسكا بحذفهما في قول بعضهم : ( ر ) و ( هـ ) وفي الثنية والجمع ،  
وتأوله ابن كيسان على سبويه لإنشاده :

بيناه في دار صرف قد أقام بها (١)

وقوله :

دار لسعدى إذ ه من هواكا (٢)

وأجيب : بأن الحذف ضرورة ، والثنية والجمع ألفاظ مرتجلة .

- وهما = : للمثنى مطلقا - وهم = : لجمع المذكر - وهن = : لجمع  
المؤنث .

ومذهب أبي علي أنها يجملتها الضمائر .

وقبل الأصل : هو ما وهو مو وهون ، وهذه زوائد على أصل الضمير  
الذي هو « هو » فضمت الميم كما ضمت تاء أنتما وأنتم ، فاستقلوا الضمة عليها  
فحذفوها فسكنت ، فحذفت الواو استخفافا دون الألف والميم والنون حذراً  
للبس في الأولى ، ولكون الأخيرتين غير حرفي مد .

- ولميم الجمع في الانفصال ماها في الاتصال = : من اسكانها وإشباعها  
واختلاس الحركة ، غير أن خلاف يونس غير وارد هنا ، إذ لا يتصل بها  
ضمير .

(١) البيت من شواهد سبويه في الكتاب والسيوطي في الجمع ، والشنقيطي في الدرر اللوامع ، ولم  
ينسبه لقائله ، ولم أعرف قائله . قال الأعلم في هامش الكتاب : أراد : بينا هو ، مسكن  
الواو ، ثم حذفها ضرورة ، فأدخل ضرورة على ضرورة ، تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة ،  
وتمام البيت : حيناً يملأنا وما نعلله . راجع : الكتاب - ١ ص ١٢ ، الدرر - ١ ص ٤٦ -  
الجمع - ١ ص ٦١ .

(٢) وقبله : هل تعرف الدار على تبرأكا \* دار . . . الخ .  
وهذا الرجز من الشواهد المجهولة القائل « وقد أنشده سبويه في باب ضرائر الشعر ، على أن  
الياء حذفت ضرورة ، والاصل : إذ هي من هواكا . قال ابن جني في الخصائص : فأما قول  
أبي العباس في إنشاد سبويه : دار لسعدى . البيت ، انه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة »  
لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً في حال ، فخطأ عندنا ، وذلك أن الذي قال : « إذ ه  
من هواك » هو الذي يقول في الوصل هي قامت « فيسكن الياء ، وهي لغة معروفة ، فإذا حذفها  
في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف ردها حيثنق فقال : هي » فصار الحرف المبدؤ به غير  
الموقف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال ، وإنما كان قوله : « إذ ه »  
على لغة من اسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبل أن الحذف ضرب من الاعلال ، والاعلال  
إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها . وفيه شاهد آخر ، وهو : أن « هوى »  
من « هواكا » مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي : من مهوياتك . راجع : الكتاب - ١ ص ٩ ،  
أمالي الشجرى - ٢ ص ٢٠٨ ، الشافية - ٤ ص ٢٩٠ ، القمد الفريد - ٤ ص ١٨٥ - الخصائص  
- ١ ص ٨٩ - الخزانة - ١ ص ٢٢٧ ، ٢ ص ٣٢٩ - ابن يعيش - ٣ ص ٩٧ - الجمع  
- ١ ص ٦١ - الدرر - ١ ص ٣٦ .

- وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائر = : لما فيهما من مخالفة النظائر ، وكونهما على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين ، وليس ذلك في غيرهما ، بل فيما بناؤه عارض كالنمدى ، واسم (لا) . وفيما حذف منه حرف ك (أن) على رأى من لم يجعل الألف من أصل الكلمة ، فعدل إلى تسكين أولهما مع الحروف المذكورة ، لكثرة استعمالها ، وكونها بمنزلة جزء مما تدخل عليه ، أعني : الواو ، والفاء ، واللام ، وحملت عليها (ثم) ، وعدم الاسكان لغة الحجار ، وعكسها ~~مجد~~ .

وأما وجه بنائهما على حركة فقصدنا لامتيازهما / عن ضمير الغائب المتصل لكونه (هاء) مضمومه لفظا و (واوا) ساكنة = أو (هاء) مكسورة و (ياء) ساكنة فلو سكن آخرهما التباس المنفصل بالم متصل ، ولم تحفل بذلك قيس وأسد ، فقالوا : هو قائم ، وهى قائمة ، لأن موضع المنفصل غالبا يدل عليه ، فيؤمن التباسه بالم متصل ، وذكر الغائب ، لأن من الأماكن ما يتشاكلان فيه ، نحو : من أعطيته زيد ، ومن لم أعطه هند ، فيجوز أن الضميرين منصوبان على المفعولية ، أو منفصلان على لغة قيس وأسد = فيرفعان على الابتدائية = والعائد محذوف ، والأصل من أعطيته هو زيد ، ومن لم أعطها هى هند ، ثم حذف العائدان ، لمفعوليتهما واتصالهما وانسكن (١) آخر (هو) و (هى) ، فعادا كالتصليين .

ويحوز أن الأصل : هو وهى : كما هى لغة همدان ، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل .

- وقد تسكن بعد همزة الاستفهام = : كقوله :

فقت للطف مرتاعا وارقتى . فقلت أهى سرت أم عادنى حلم (٢)

وبعد - كاف الجر = : كقوله : /

- (١) في (ب) : وأسكن آخر. الخ .  
(٢) اختلف في نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى ، فقد نسبها البغدادى في الخزائن وفي شواهد الشافية للمرار العدوى ، ونسب في هامش الخصائص لابن جنى ، وشرح الحماسة لأبى تمام لزياد بن جمل . وزاد الأخير : وقيل زياد بن منقذ ، وقبل البيت :

زارت رويقة شبا بعد ما هجموا . لدى نوحل في أرساغها الخدم

وروى : فقت للزور بدل : اللطف ، وأرقتى ، والشاهد إسكان « الهاء » من « أهى سرت » مع همزة الاستفهام ، والهمزة جارية مجرى واو العطف وفائه ، ولذلك أسكنت الهاء ، و « أم » في قوله : أم عادنى ، للمعادلة ، أى : أى هذين الأمرين حاصل . راجع : الشافية - ص ١٩٠ الخزائن - ص ٢ - الخصائص - ص ١ - ص ٣٠٥ ، ص ٢ - ص ٣٣٠ ، شرح الحماسة ص ١٣٩٦ -

الدرر - ص ١ - ص ٢٧ ، ح ٢ ص ١٧٥ .

وقالوا أسل عن سلمى برؤية شبيها  
من النيرات الزهر والعين كالدماء (١)  
وقد علموا ما هن كهي فكيف لي  
سلو ولا أنفك صبا متيما

قال المصنف (٢) : ولم يرد بعدهما إلا ضرورة هـ .

وقرأ ابن حمدون (٣) : « لكن هو الله ربي » (٤) « وأن يعل هو » (٥)  
بالإسكان فيهما .

— وتحذف الواو والياء اضطراراً = : لاختيارا كقوله : /

بيناه في دار صرف قد أقام بها • جبنا يعلتناو ما نعلله (٦)

وقوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل • لمن جمل رخوا للملاط نجيب (٧)

وقوله :

سالت من أجل سلمى قومها وهم • عدا ولولاه كانوا الفلا رمما (٨)

— وتسكنهما قيس وأسد = : نحو : هو قام : وهي قامت ، بإسكان  
الحرفين ، غير حافلين بالتباس المنفصل بالمتصل لنثوره ، ولما مر أن الغالب أن

(١) ذكر البيت الثاني الشنقيطي في الدرر اللوامع ، وقال : لم أعر على قائله وذكر الشطر الأول  
من البيت الثاني في معجم الحواميل ، وذكر اليتين ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم أعرف قائله ،  
والشاهد في قوله : كهي ، حيث سكن الهاء بعد كاف الجر . راجع : شرح ابن مالك - ١ ص ١٥٧  
المجم - ١ ص ٦١ - الدرر - ١ ص ٣٧ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٧ .

(٣) هو : محمد بن حمد أبو الحسن الواسطي الحذاء . قال الذهبي : سمع الحروف من سعيد بن أيوب  
(٤) الصريفي ، وقرأ القرآن على قنبل ، وعلى بن عون ، وروى عنه القراءة ابن مجاهد ، وعلى  
بن سعيد بن ذؤابة ، وأبو أحمد عبد الله بن الحسين ، وقال أبو طاهر بن أبي هاشم : كان من أهل  
الثقة والافتقار . توفي عام ( ٣١٠ ) وقيل بعدها ، كذا قال الجزري ، أنظر : معرفة القراء  
الكبار - ١ ص ٢٠١ - غاية النهاية - ٢ ص ١٣٥ .

(٤) سورة الكهف آية : ٣٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٥٨٥ .

(٧) نسبة الأعلام في هامش الكتاب المجير السلولى ، وكذلك البغدادي في الخزائن ، وقال : قال أبو  
الحسن : سمعت من العرب قول المجير السلولى : فيناه يشرى . البيت ، وقوله : « يشرى » بمعنى :  
يبيع ، لأن المقصود الضد ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، و « الملاط » : الجنب ، وهو  
ما ولى العضد ، وقيل : مقدم السنام ، وقيل : جانبه ، قال الأعلام : البيت في وصف بغير  
أصل عن صاحبه قيس منه ، وجعل يبيع رحله ، فيناه هو كذلك سمع مناديا يشر به راجع :  
الكتاب - ١ ص ١٤ ، الخزائن - ٢ ص ٣٩٦ - الصحاح - ٢ ص ٥٧٩ .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٥٨ ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل  
البيتين السابقين .

موضع المنفصل يدل عليه فيؤمن التباسه به ، قال :  
 أدعوته بالله ثم قتلته . لو هو دعاك بذمة لم يغدر (١)  
 وقال :

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا . فأصبت قد جاوزت قوما أعاديا (٢)  
 وقال :

إن سلمى هي التي لو تراءت . حبذا هي من خلة لو تخال (٣)  
 أي تخال ، فأبدلت الياء من أحد حرفي التضعيف .

وفي الإفصاح : وأنكر الزجاج سكونها ، احتجاجا بأن حركة كل مضمّر  
 الفتح إذا انفرد كأنها ، فكما لا يستقيم إسكان نونه لا يسكنان .

ورده الفارسي : بإسكانه في « أنت » لكون التاء حرف خطاب .  
 - وتشدهما همدان = : بميم ساكنة فдал مهملة كقوله :

وإن لساني شهدة يشفى بها . وهو على من صبه الله علقم (٤)  
 وقوله :

كالنفس إن دعيت بالعنف آية . وهي ما أمرت باللفظ تأمر (٥)

(١) لم أمرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه تسكين الهاء والواو من « هو » في لغة قيس وأسد .  
 (٢) البيت من شواهد السيوطي في معجم الهوامع - ١ ص ٦١ - وقال الشنقيطي في الدرر - ١ ص ٢٨ :  
 لم أعثر على قائله ، والشاهد : مثل سابقه .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ٢ ص ١٥٨ ، ولم ينسبه لقائله ، وقال صاحب  
 اللسان ، وأما قول الهذلي : إن سلمى . البيت . إنما أراد : لو تخال ، فلم يستقم له ذلك ،  
 فأبدل من اللام الثانية ياء ، وروايته : إن سلمى هي التي لو تراءت . البيت ، أنظر : اللسان  
 - ١٣ ص ٢٣٠ .

(٤) قال العيني هذا البيت أنشده قطرب ولم يميزه إلى قائله ، ويقال : إنه لرجل من همدان ، ومثله  
 في شرح التصريح ، وقال البغدادي في الخزانة : قال ابن هشام في شرح شواهد : هذا البيت  
 أورده الفارسي في التذكرة عن قطرب والبغداديين ، وفيه أربعة شواهد ، أحدها : تشديد واو  
 « هو » والثاني تمليق الجار بالجامد ، لتأويله بالمشتق ، وهو « علقم » الواقع خبرا عن الضمير ،  
 لأنه في تأويل « شديد أو صعب » والثالث جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفا .  
 الرابع جواز حذف المائدة المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق . والتقدير : هو علقم عل  
 من صبه الله عليه . راجع : العيني - ١ ص ٤٥١ - الخزانة - ٢ ص ٤٠٠ - ابن عيش - ٣  
 ص ٩٦ - التصريح - ١ ص ١٤٨ - الدرر - ١ ص ٣٧ ، - ٢ ص ٢١٦ - شواهد المفني  
 ص ٨٤٢ .

(٥) البيت من شواهد السيوطي في المعجم ، والشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله ، والشاهد :  
 تشديد الياء من « هي » على لغة همدان . راجع : المعجم - ١ ص ٦١ - الدرر - ١ ص ٣٨ .

— ومن المضمرات (إيا) = : وفقاً لسيويه (١) والمحققين و - خلافاً للزجاج  
= : وكذا الخليل فيما زعم ابن عصفور : في دعوى أنه اسم ظاهر مضاف إلى  
المضمرات ، لكون إياك بمعنى نفسك .

وزيفه المصنف (٢) بوجوه :

أحدها : أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم أو غيره  
خلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل ، عند تعذره ، فنسبة المنفصلين  
من المتصلين نسبة واحدة .

وأجاب / أثير الدين (٣) : بأننا لانسلم أن إيا وحده الخلف ، بل مجموع  
إيا ولواحقه .

الثاني : أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصل  
فثبت ذلك لضمير النصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه .  
وأجاب (٤) أيضاً : بأننا نقول به غير أن لا يتعين أن ضمير النصب إياه  
بمفرده .

الثالث : أن إيا لا تقع دون نذر في موضع رفع ، وكل اسم لا يقع  
موضعه فهو مضمّر ، أو مصدر ، أو ظرف ، أو حال . أو منادى ، ومباينة (٥)  
(إيا) لغير المضمّر متعينة ، فتعين كونه مضمراً .

وتعقبه أثير الدين (٦) بأننا لانسلم الملازمة ، لأن لبعض الظواهر خصوصيات  
تلتزمها ، ولا تجوز في غيرها .

— وهو = : أى إيا - في النصب كأننا في الرفع = : في أن كلا ضمير  
منفصل - لكن يليه دليل مايراد به من متكلم أو غيره = : حال كونه - اسماً  
مضافاً إليه = : لأنه لما وضع بلفظ واحد افتقر إلى مايدل على المراد به ، فقليل :  
إياى وإيانا وإياك وإياك وإياكما وإياكم ، وإياكن « وإياه ، وإياها ، وإياهما ،

---

(١) قال في الكتاب - ص ١ ص ٣٨٠ : هذا باب علام المضميرين المنصوبين : أعلم أن علامة المضميرين  
المنصوبين « إيا » ما لم تقدر على الكاف التى في ريتك . و « كما » التى في رايكما . ثم قال :  
هذا باب استعماهم « إيا » إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا « فمن ذلك قولهم : إياك رأيت ،  
وإياك أعنى ، فانما استعملت « إياك » ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف ، وقال الله عز وجل :  
وإننا أو إياكم لمل هدى أو في ضلال مبين ، من قبل أنت لا تقدر على « كم » ههنا .

(٢) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١٥٩ - بتصرف .

(٣) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١٥٩ ظ بتصرف .

(٤) أى الأثير في المرجع السابق - بتصرف .

(٥) في ( - ) : ومباينته إيا . الخ .

(٦) في المرجع السابق بتصرف .

وإياهم ، وإياهن ، وإيا في الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف إلى اسم هو (ياء) المتكلم و(كاف) الخطاب ، و(هاء) الغائب .

— وفاقا للخليل والأخفش والملازمي = : لوجوه (١) :

أحدهما : أن الأسم المجرور بالإضافة خلفها فيما رواه الخليل : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

قال بعض أصحابنا : ولا حجة فيه لشذوذه ، وإمكان أن (إيا) هذه اسم ظاهر بمعنى ذات الشيء مثلها في قوله :

دعني وإيا خالد \* فلا تقطعن عري نياطه

الثاني : أنها لو كانت حرفا لاستعملت مجردة من اللام ، وتالية لها ، كاسم الإشارة ، بل أولى لرفع توهم الإضافة هنا ، فإن ذهاب الوهم إليها مع إيا أمكن منه مع ذا ، إذ قد يلي غير الكاف (إيا) ، ومن ثم يختلف في حرفية (كاف) ذلك ، بخلاف كاف إياك .

وتعقبه أثير الدين (٢) : بالكاف في نحو : النجاك ورويدك زيدا فلإنها حرف ، ولا تلحقها اللام ، فلا يقال : النجاك ولا رويد لك زيد .

الثالث : لو كانت حرفا جاز تجريدتها / من الميم في الجمع جوازه في نحو : (من يفعل ذلك منكم) (٣) .

وتعقبه الأثير (٤) أيضا : بكاف رأيئك ، فلإنها حرفية على أصح المذاهب ولا تجرد منها ، فلا يقال : رأيئك يازيدون .

الرابع : أنها لو كانت كذلك لم يحتج إلى الياء في (إياي) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا) .

وتعقبه أثير الدين (٥) : بعدم لزومه ، لأن المنفصل المرفوع مبين بالكلية للمرفوع المتصل ، وتميز بنفسه فلم يحتج إلى التاء .

الخامس : أن غير الكاف من لواحق (إيا) يجمع على اسميته مع غيرها مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ، لإجراء الجميع على سنن .

(١) أنظر شرح التسهيل للمصنف - ص ١٦٠ - ٦١٠ بتصرف .

(٢) في شرحه على التسهيل - ص ١٩٠ و ، بتصرف .

(٣) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في المرجع السابق .

قال أثير الدين (١) : وهو صحيح ، وبه نقول ، وعليه القراء : إذ قد ثبتت اسمية هذه اللواحق حين اتصالها ، فهي باقية على اسميتها ، ومتى أرادوا انفصالها زادوا (إيا) وعمدوا (إيا) (٢) بها ، أى قووها (٣) بهذه الزيادة ، لتستقل بالانفصال .

ثم أورد المصنف (٤) على نفسه ما ملخصه : أن هذا الرأى مقتضى إضافة الضمائر ، وهى لاتضاف ، لأن الإضافة ، إما للتخفيف ، وهو مخصوص بما يعمل عمل الفعل ، وليس كذلك (إيا) ، أو للتخصيص ، و (إيا) لكونها من أعرف المعارف عن ذلك غانية ، ولأنها لو كانت مضافة لزم إضافة الشيء إلى نفسه .

فأجاب (٥) بما ملخصه : اختيار أنها للتخصيص ، فلا تدافع كون (إيا) ضميرا ، لتصيير التخصيص المضاف معرفة إن كان قبلها / نكرة ، وإلا أزداد بها وضوحا ازدياده بالصفة كقوله :

علا زيدنا يوم النقا (٦) رأس زيدكم • بأيس ماضى الشفرتين يمان (٧)

ولاحاجة إلى انتزاع تعريفه ، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحجوج إلى زيادة الوضوح ، كقوله ورقة ابن نوفل :

ولو جاني الذى كرهت قریش • ولو عجت (٨) بمكنها عجيجا (٩)

فاذا سأغت إضافة ما لا اشتراك فيه ، فسوغاها فيما فيه اشتراك أحتق (كإيا) لكونها قبل إيراد اللواحق صالحة أن يراد بها واحد من اثني عشر معنى ، فالإضافة إذا لها صالحة وحقيقة بها واضحة ، وكان انفرادها بالإضافة دون الضمائر كانفراد (أى) بها دون الموصولات

وقد رفعوا توهم حرفية ماتضاف إليه بإضافتها الى الظاهر في : وإيا الشواب ،

(١) في المرجع السابق .

(٢) كذا في الأصل ، أما في (أ ، ح) : عمدوا بيانها .. الخ .

(٣) في (ح) : أى : خروها بهذه . الخ .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦١ .

(٥) أى المصنف في المرجع المذكور .

(٦) في (ح) : يوم الدغا رأس .. الخ .

(٧) ذكر هذا البيت في شرح المصنف للتسهيل - ١ ص ١٦٢ - وفي شرح شواهد المنى ص ١٦٥ - والخزانة - ١ ص ٣٢٧ - ٢ ص ١٦١ ، ولم ينسب في أحدهما لقائله ، وقال المبرد في الكامل - ٣ ص ١٥٧ : وقال رجل من طيء : وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخير قاتل رجلا من بني أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد :

علا زيدنا الحمى رأس زيدكم • البيت . وقد رويت كلمات هذا البيت بروايات مختلفة .

(٨) في (ب) : ولو عجت بمكنها عجيجا .

(٩) ذكر هذا البيت ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٢ ولم أعرف من ذكره غيره .

والاحتجاج بهذا للخليل (١) على سيويه (٢) كاحتجاجه (٣) هو على يونس بقوله :

دعوت لما نابني مسورا \* فلي وليي يدي مسور (٤)

لما عليه يونس من أن (ياء) إليك لا للثنية ، بل كياء لديك ، فاحتج عليه بثبوتها مع الظاهر وإلا لم تثبت معه .

وأما الزامه لإضافة الشيء إلى نفسه فملتزم معتذراً عنها بما اعتذر عنها في نحو : جاء زيد نفسه ، وأشباه ذلك .

إن المضاف في مثل ذلك دال على أعم من مدلول المضاف إليه ، فإن المراد بنفس وعين حقيقة الذات ، فهو صالح أن يكون المضاف اليه وغيره (٥) .

وفي شرح الدماميني (٦) : وهو في الحقيقة منع ، لكون الإضافة في ذلك الشيء إلى نفسه ، فكيف يلتزم المصنف في (إياك) مثلاً أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ، ويعتذر بهذا الاعتذار ، مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه فتأمل .

قلت : لانسلمه ، لأنه بحسب الظاهر من هاتيك الإضافة ، وهي ممنوعة وجوابه جواب ما أورد على قولهم : لا يضاف الشيء إلى نفسه من نحو : كل الدراهم ، وزيد نفسه ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص ، قاله الشهاب أحمد بن الشنقي جواباً عن إيراده إياه أيضاً على صاحب المغنى .

وقال أثير الدين (٧) : والذي يقطع ببطلان ما ذهب إليه أن (إيا) ضمير مضاف إلى مضمر اجماعهم على بناء المضمرات ، فلو كان كما زعم ، لزم إعراب (إيا) للزوم إضافتها ، بل يكون إعرابها أوضح منه في (أى) إذ قد تنفك عن الإضافة لفظاً ، ولم يذهب أحد إلى أن (إيا) من إياك ونحوه معربة .

(١) « للخليل » ساقطة من (ب) .

(٢) في ( - ) : وسيويه . . الخ .

(٣) في الأصل « شبيه باحتجاج سيويه على يونس » انظر الكتاب - ١ ص ١٧٦ .

(٤) قال صاحب اللسان بعد ذكر كلام نقله عن الجوهري ، وأنشد للأسدي : دعوت لما نابني . . البيت . واستشهد به سيويه في الكتاب ولم ينسب لقائله ، وسكت عليه الأعلم ، وقال البغدادي في الخزانة بعد كلام طويل حول البيت : وهو من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل . أما الجوهري في الصحاح فقال : حكى أبو عبيد عن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان . وقال : وأنشد : دعوت لما نابني . البيت ، والخلاصة أن هذا البيت لم ينسب أحد إلا صاحب اللسان ، إذ قال : وأنشد للأسدي وقال يمدح بستر واحد : كما قال الأسدى أيضاً : دعوت فتى أجاب فتى دعاه . . . البيت . راجع : الكتاب - ١ ص ١٧٦ - الخزانة - ١ ص ٢٦٨ - ٣ ص ٣٨١ شواهد المغنى ص ٩٣ - اللسان مادة « لبي » - الصحاح مادة « لبي » ٢ ص ٥٤٢ .

(٥) منقول من شرح الدماميني للتسهيل - ١ ص ٤٤ .

(٦) - ١ ص ٤٥ ظ .

(٧) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦١ و .

وقد أبطل أصحابنا رأى الزجاج والخليل بأن المضمّر لو كان مابعد (إيا) لم يمنع من وقوعه بعد العامل مانع ، فكيف تقول : ضربت إياك / وامتناعهم عن النطق به دليل على أن المضمّر إنما هو (إيا) وكان داعيهما أنه وجد مضافا في إيا الشواب وهذا غير قادح ، لأن (إيا) هذه ليست هاتيك كما مر ، وبأنه لم يثبت قط اسم ما لزم إعرابا ما في غير المصادر والظروف ، وليس مخصوصا بباب كأيمن في القسم .

ومذهب الفراء : أن إيا دعامة تعتمد عليها اللواحق ، وهى الضمائر توصلا إلى الانفصال ، ورد بأن الزائد لا يكون في جل الاسم ، وإنما يكون أقل .  
- لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه = : كأني على ، وعزاه صاحب البديع أيضا إلى الأخفش ، تمسكا بأن الضمائر لا تضاف ، ولا اعتبار بما شذ من « إيا الشواب » بل (إيا) فيه بمعنى حقيقة ، فكأنه قال : فإياه وحقيقة الشواب ، فلم يبق إلا أنها ضمير « واللواحق تدل على ما أريد بها من تكلم أو خطاب أوغية » لما علم من اشتراكها ، على ما عليه البصرية في التاء بعد / (أن) في (أنت وأنت) وأخواتها وقد مضى .

فتحصل في إياك وأخواتها على رأى البصرية ثلاثة أقوال :

قول سيبويه أن إيا ضمير واللواحق حروف .

ومذهب الخليل : أنها ضمير واللواحق ضمائر على نقل المصنف .

ورأى الزجاج والخليل على اختلاف الثقلين : أنها اسم ظاهر واللواحق ضمائر .

وقد زعم الكوفية أن الضمير (إيا) بلواحقه لا يفرده ، فهى خمسة آراء .

- ويقال أياك = : بفتح الهمزة مع تشديد الياء ، وبهما قرأ الفضل الرقاشي وتروى عن على رضى الله عنه ، - وإياك = : بالكسر والتخفيف / وبها قرأ عمرو بن فائد ، - وهياك = : بإبدال الهمزة المكسورة هاء مع تشديد ، - وهياك = : بإبدالها مفتوحة مع التخفيف .

قلت : وفي شرح الهمامى (١) : التشديد بدل التخفيف وهو خلاف ما أطبقوا عليه .

فصل : في الأماكن التى يجب فيها انفصال الضمير ، أو يختار ، أو يتساوى ، وما يتصل بذلك :

(١) - ١ ص ٤٤ ظ .

— يتعين انفصال الضمير = : وفي شرح الدمامي (١) : القابل لذلك ،  
ولأنا انتقض بنحو : إنما مورت بك . قلت : ليس المحصور الضمير بمفرده  
نتيجة الانتقاض ، وإنما المحصور هو يجاره ، وذلك في اثنتي عشرة صورة :—  
إن حصر بإنما = : كقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٢)

والذائد بمعجمه أوله ومهله آخره : الطارد ، أي أنا الذي أطرده عنهم مابسؤهم ،  
والذمار بكسر المعجمة : ماتلزمك حمايته ، والأحساب : جمع حسب بفتح  
السين ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخر ،  
قاله في تحفه العروس . والاستشهاد بالبيت مبنى على أن «ما» من إنما كافة .  
وفي شرح الدمامي (٣) : وقد يقال : بموصليتها ، و (أنا) خبر ، وفاعل  
يدافع مستكن عائد على (ما) ، ولا يفوت الحصر المقاد بإنما لحصوله على  
طريق : المنطلق زيد : غير أنه فيه إطلاق «ما» على من يعقل لغير ضرورة .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك مما ابتدعته ، وليس به ، إذ تقدمه إليه  
سعد الدين (٤) « ولفظه : ولا يجوز أن «ما» موصولة اسم (إن) و (أنا)  
خبرها ، أي إن الذي كان يدافع ، لأن أنا الذائد دليل أن الغرض الاخبار عن  
المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه ، وليس بالمستحسن أن يقال : أنا الذائد  
والمدافع أنا ، مع أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ «من» إلى «ما» وهو أظهر  
في المقصود ، ولا يرد أن الفعل غائب وقد أسند إلى ضمير المتكلم ، لأن غيبة  
الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه . فالفعل في نحو : مايقوم إلا أنت ليس  
غائباً—ولو سلم فالمسند إليه حقيقة المستثنى منه العام—وهو غائب .

قال المصنف (٥) : وكقوله (٦) :

وكانا يوم قرى . إنما تقتل إيانا (٧)

(١) = ١ ص ٤٥ ظ .  
(٢) هذا البيت من قصيدة عارض بها جرير وذمة وهجاه ، وكان من قبل ذلك الفرزدق قيد نفسه وتذر  
ألا يهاجني أحد ، ولكن جرير لج في هجاه قوم الفرزدق ، وقذف نسامهم ، فقال تلك القصيدة  
التي منها بيت الشاهد ، وروى أنا الفارس الحامي . البيت ورواية الديوان : أنا الضامن الراعي . .  
البيت راجع : « الغني » ١ ص ٢٧٧ — شواهد المغني ص ٧١٨ — الدرر اللوامع = ١ ص ٣٩  
الأنباي على السعد = ٦٩٨ ٣ ديوانه = ٢ ص ١٥٣ .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) انظر : تقرير الأنباي على شرح السعد = ٣ ص ٦٩ .

(٥) في شرحه للتسهيل « = ١ ص ١٦٤ » .

(٦) في « = : كقول القصص . الخ . »

(٧) نسبه صاحب الخزانة لذي الاصبع البدواني ضمن أبيات ، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ،  
ونسبه سيبويه في الكتاب ، والزنجشري في المفصل ليمض اللصوص . وذو الأصبع من شعراء  
الحاملية وحكماثها ، والمنى الاجمالي أن قوم الشاعر أوقعوا ابني عهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ،  
وقوله : « قرى » موضع وقع فيه القتال . راجع : « الكتاب » ١ ص ٢٧١ — ٣٨٣ — ابن  
يعيش = ٣ ص ١٠١ — ١٠٢٢ — الخزانة = ٢ ص ٤٠٦ .

ووهم صاحب الفصل (١) في جعله من إيقاع المنفصل موقع المتصل وليس منه ،  
إذ لو قال : إنما تقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين فاعل ومفعول مع اتحاد المسمى ،  
وهو من خواص الأفعال القلبية ، وغره (٢) إيراد سيبويه (٣) البيت في ما يجوز  
في الشعر من (إيا) .

ثم قال (٤) : فمن ذلك قول حميد الأرقط :

إليك حتى بلغت إيساك (٥)

فنحو هذا مما استأثرت به الضرائر ، إذ الوجه : حتى بلغتك ، لولا انكسار  
الوزن ، ثم أورد قوله : كأننا يوم قرى البيت لاختصاص مافيه بالضرورات  
بل لوقوع (إيانا) فيه موقع أنفسنا ، فبينه والأول ملائمة لوقوع «إيا» في  
الموضعين موقعا غيرها به أول / .

غير أن في الثاني : من معنى الحصر المستفاد بإنما (٦) ، ماجعله مساويا  
للمقرون بإلا ، فحسن وقع (إيا) فيه حسنة بعد إلا وهو مطرد ، فمن اعتقد /  
شدوده فقد وهم هـ .

وقد زعم سيبويه (٧) : أن الفصل بعد (إنما) من الضرورات ، وخالفه  
الزجاج ، لكونها في معنى المحصور بأداتي النفي والاثبات عنده ، ولم يلحظ  
ذلك سيبويه ، لعدم إفادتها الحصر وضعاً ، كما لا تفيدته كإنما وليتما .  
وعن أصحابنا : أن الصحيح ما عليه سيبويه ، إذ لو كان هذا موضع فصل  
لم يؤت به إلا منفصلاً ، كما لا يجوز إلا ذلك مع إلا .

وقول العرب : إنما أدافع عن أحسابهم وأمثاله دليل على أن الموضع للوصل ،  
وأن الفصل ضرورة . قلت : ولا حجة فيه لانحصار قولهم : ذلك حيث الغرض  
قصر المدافع عنه ، لأن المعنى إذ ذاك : إنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب  
غيرهم ، فهو بمنزلة : ما أدافع إلا عن أحسابهم ، أما والغرض قصر  
المدافع بالكسر فليس إلا الفصل .

(١) انظر : المفصل ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) أي : غير الزنجشري .

(٣) وفي الكتاب - ١ ص ٢٧١ - ٢٨٣ .

(٤) « ثم قال » ساقطة من « - » والقاتل : الزنجشري في المفصل ص ١٢٧ .

(٥) وأصدره : أنتك عس تقطع الأوراك

وإعس : الناقة الشديدة « وتقطع الأوراك : تقطع الأرضين التي هي منابت الأراك ، والمعنى :

سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك . راجع الكتاب - ٣٨٣٨١ - الخزانة - ٢ ص ٤٠٦ -

ابن يمش - ٢ ص ١٠٢ .

(٦) في - : المستفاد بأن الخ .

(٧) لأنه قال الكتاب - ١ ص ٣٨٢ : هذا باب ما يجوز في الشعر من «إيا» ولا يجوز في الكلام . .

الخ .

وحتث فلا تخلو من معنى الحصر أصلا .

وقال الصفار (١) في شرح الكتاب : وأما الاسم الذي في معنى المقرون بإلا فالزجاج يجوز : إنما ضرب زيدا أنا ، وسيبويه يمنعه الا ضرورة ، وهو أشد ، لإمكان الاتصال ، فلا يعدل عنه ، بخلاف إلا ، إذ لا يمكن أن يتصل تعويلا على تبين القرائن ، فتبين أى الشئتين المحصور من الفاعل أو (٢) المفعول ، فقياس ذلك على الإخطأ هـ .

وفي مطول (٣) التفتراني : وقد نقل في تضمن «إنما» معنى «ما والا» مناسبة عن علي بن عيسى الربعي ، وهي أنه لما كانت كلمة «إن» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه . ثم اتصلت بها «ما» المذكورة ، ناسب أن تضمن معنى القصر ، إذ ليس إلا تأكيدا للحكم على تأكيد ، وذلك أن نحو : زيد جاء لاعمر و لمن يردد المجيء بينهما ، يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا (٤) ، وضمنا (٥) في «لا عمرو» ، لأن المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما فإذا نفى عن عمرو ثبت لزيد ضرورة .

قال (٦) : فإن قلت : هذا إثبات على إثبات لا تأكيد على تأكيد فأجاب ، بأن الثاني : أى الإثبات الضمني تأكيد قطعا ، وأما الأول فتأكيد أيضا بالنسبة إلى نفس الحكم لكونه مسلم / الثبوت قبل ذكره ، ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة لوضع (إنما) متضمنة معنى «ما» و«الا» فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر ، مثل : إن زيدا لقائم - هـ .

قال أثير الدين (٧) : وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بالقول : بإفادة «إنما» معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي و(الا) وهو دروج على رأى الكوفية ، وأنشدوا للفرزدق :

أنا الضامن الراعى عليهم وإنما . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى (٨)

قالوا : والمعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

(١) هو : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصارى البجليوسى الشهير بالصفار ، كذا قال السيوطى في البنية - ص ٢ ص ٢٥٦ . وقال : قال في البلغة : صحب الشلوين ، وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال : إنه أحسن شروحه ، ويرد فيه كثيرا على الشلوين بأقبح رد . توفي بعد الثلاثين وستة . أنظر : كشف الظنون - ص ٢ ص ١٤٢٨ .

(٢) في - : الفاعل والمفعول . الخ .

(٣) ص ٢١٣ و ٢١٤ .

(٤) في الأصل : صريحا في قولك : زيد جاء الخ .

(٥) في الأصل : وضمنا في قولك : لا عمرو . الخ .

(٦) أى التفتراني في المرجع السابق .

(٧) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١٦٣ ط بتصرف .

(٨) سبق تحقيقه برواية : أنا الذائد الحامى . البيت ، ولعلها رواية ثانية أنظر ص ٥٩٤ .

قلت : وقد نسب أنير الدين (١) في هذا المقام المصنف إلى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب ، مدعياً أن ذلك قول لا يؤثر عن أحد ، ثم تلا آيات من كتاب الله عز وجل مستنداً فيها إلى تغليظه نحو : «إنما أشكو ثبي وحزني إلى الله (٢)» «إنما اعظكم بواحدة (٣)» «وإنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة» (٤) «وإنما توفون وجوركم يوم القيامة (٥)» .

قال (٦) : ولو كان كما زعم كان التركيب -إنما يشكوا ثبي وحزني أنا - وكذا سائرهما هـ .

وهو هجوم بالتخطئة من غير ثبوت .

قال بهاء الدين بن السبكي (٧) في عروس الأفراح (٨) : ولسان حال ابن مالك يتلوا : «إنما أشكى ثبي وحزني إلى الله (٩)» لأن قوله الصواب ، وليس منفرداً به ، وتحقيق ذلك : أنه بنى قوله ذلك على قاعدتين : إحداهما : أن إنما للحصر وهو ما عليه الأكثر .

والثانية : أن المحصور بها الأخير لفظاً ، وهو ما أجمع عليه أئمة البيان وهو غالب الاستعمالات .

وإذا سلمت له القاعدتان صحت دعواه ، إذ لو وصل الضمير التبس المراد / إذ موضوع : إنما قمت ، لم يقع مني إلا القيام ، فلو أريد به : ما قام إلا أنا ، لم يفهم ، بل لا سبيل إلى فهمه إلا أن تقولم : إنما قام أنا ، كما تقول ما قام إلا أنا .

وبه علم سقوط استدلال الأثير ، لأن كلا منها قصد منه حصر الأخير لا الفاعل ولو قصد حصره انفصل ، كما قاله ابن مالك اجماعاً من (١٠) سلم القاعدتين ،

(١) في المرجع السابق .

(٢) سورة يوسف آية : ٨٦ .

(٣) سورة النمل آية : ٩١ .

(٤) سورة سبأ آية : ٤٦ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٨٥ .

(٦) أي الأثير في المرجع السابق .

(٧) هو : أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي بهاء الدين أبو حامد . قال السيوطي :

كانت له اليد الطولى في اللسان العربي والمعاني والبيان . . وشرح في شرح مطول على الحاوي ،

وشرح مطول على مختصر ابن الحاجب ، وكمل شرح المنهاج لأبيه . ولد عام ٧٢٩ وتوفي عام

٧٧٣ بمكة المكرمة . وفي هدية العارفين - ١ ص ١١٣ : ولد عام ٧١٩ وتوفي عام ٨٧٧٢ هـ .

وانظر : البغية - ١ ص ٣٤٢ .

(٨) - ٢ ص ١٩٥ .

(٩) سورة يوسف آية ٨٦ .

(١٠) في - : فمن سلم . . الخ .

ولا يرد عليه نص سيبويه (١) الفصل على إلا ضرورات ، لبنائه على ما علم من رأيه : أنها ليست حصراً .

وإجازة الزجاج الأمرين بناء على أنها وإن كانت حاصرة فليس من شرط حصرها تأخير محصورها ، بل قد يفصل مجعولا قرينة على حصر الفاعل ، وقد يوصل جعلاً للقرينة غير ذلك .

فمن خالف ابن مالك في المسألة لم يخالفه في هذا الحكم ، بل فيما بنى عليه من القاعدتين إما في الأولى ، أو في الثانية .

وظهر أن الصواب معه ، وانظر قوله : إن حصر إنما ، ولم يقل إن وقع بعد إنما ، فإنك إن تأملت لم تستطع أن تقول خلافاً لسيبويه . إذ لا يقول (٢) : بالحصص بها ، بل يرى أن الأجود للحصص بها ، فلم يتوارد على محل واحد . ولوقيل لسيبويه : ما تقول في الضمير محصوراً بها ، لم يدر ما يقول ، ولعله يرى الفصل هـ .

قلت : وقد أوهم الدماميني أن ذلك من مباحثه إيهاماً يعرف من نحو قوله فلا تنهم (٣) .

ويرد على زاعم أن المحصور بها الأخير قولك : إنما قمت ضرورة أن معناها لم يقع منى إلا القيام ، وليس الآخر ، بل الآخر ضمير الفاعل . ولو قصد حصره كما مر انفصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكول (٤)» فإن المراد به ما ذكر ، إلا أن يكون له تأويل ، وقوله تعالى : «إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر (٥)» أى ما يريد إلا أن يوقعها فيهما ، ومقتضى ما ذكره أن المعنى : ما يريد أن يوقع (٦) العداوة (٧) فيهما ، وقوله تعالى : «أن تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل (٨)» فإن المعنى لم يقع إلا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد : ما أشرك آباؤنا إلا من قبل ، إذ لم يشركوا من

(٢) أى سيبويه .

(١) انظر ص ٨٢٠ لآية .

(٣) هذا الكلام من قبيل تحامل الشارع على الدماميني ، وليس بصحيح .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « ٢٠١ ص ٣٠١ » كتاب فضائل الصحابة باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم و « ٤ ص ١٦٤ » كتاب الفرائض باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » و « ٣ ص ١٧ » كتاب المغارى ، باب حديث بنى النضير ، الكل من حديث عائشة رضى الله عنها . وأخرجه مسلم في صحيحه « ٣ ص ١٣٨٠ » كتاب الجهاد ، باب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » من حديث عائشة أيضاً .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٩١ .

(٦) في «ب» : ما يريد أن يوقعها الا فيهما . الخ .

(٧) في «-» : أى فيهما . الخ .

(٨) سورة الأعراف ، آية / ١٧٣ .

بعدنا بل من قبلنا ، وقوله تعالى : « يا قوم إنما فتنتم (١) به » فمقتضى ما قالوا : أن المعنى ما فتنتم إلا به ، وليس المراد ، إذ لا صحة فيه للقصرين القلبي والافرادی ، إذ لم يدعوا أنهم فتنوا به وبغيره ، ولا بغيره فقط ، فيتعين أن المراد : لم يقع الا أنكم فتنتم به .

وقوله تعالى : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون (٢) » فيلزم على ما ذهبوا اليه أن التقدير : ما يقول له إلا كن ، وليس المعنى عليه . وقوله تعالى « إنما يأتيكم به الله إن شاء (٣) » وهذا على مقتضى ما قالوا : أن المعنى : ما يأتيكم به (٤) الله إلا إن شاء ، ليس المراد ، وإنما المعنى : ما يأتيكم به إلا الله بدليل أنه جواب « فأتانا بما تعدنا إن كنتم صادقين (٥) » .

قال أثير الدين (٦) : ولم يورد المصنف في المسألة خلافا لامتنا ولا شرحا وناهيك من اهمال خلاف بين سيويه والزجاج .

- أو رفع = : الضمير - بمصدر مضاف إلى المنصوب = : معنى لا لفظا ، ولا يصح إجرأؤه على ظاهره ، لامتناع إضافة المصدر إلى المنصوب ، وذلك نحو : عجبت من ضرب / زيد أنت ، وزيد عجبت من ضربك هو قال :

بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد . أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا (٧)  
فلو نصب بالمصدر المضاف إلى المرفوع لم يجب فصله ، بل يترجح ، كعجبت من ضربك ، ومن ضربك إياه ، لا يقال : يجب فصله في بعض الصور ، كلو قلت : عجبت من ضرب الأمير إياه ، وعليه فيجب جعل المنصوب في كلام المصنف صفة للضمير ، والتقدير : أو رفع بمصدر مضاف إلى الضمير / المنصوب ، ليصير المعنى : أنه إذا نصب بمصدر مضاف إلى الضمير المرفوع لم يجب الفصل ، فيسلم من النقض بمثل هذه الصورة ، لإضافته فيها إلى ظاهر لا إلى ضمير مرفوع . لأننا نقول : لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقص ، بل يجوز اتصاله بأن يفصل بين المتضائفين كعجبت من ضربه الأمير ، بحر الأمير نظير قوله :

(١) سورة طه ، آية : ٩٠ .

(٢) سورة غافر ، آية ٦٨ .

(٣) سورة هود ، آية : ٣٣ .

(٤) في : ما يأتيكم به الا الله الا ان شاء الخ .

(٥) سورة الاحراف آية : ٧٠ .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٢ .

(٧) ذكره العيني في شواهد الكبرى ولم ينسبه وذكره الشنيطي في الدرر وقال ولم أعثر على قائله ،

وقوله : أي أشلى من الاغراء ، قال العيني ومن أغريت الكلب على الصيد ، وقوله : « فشل »

بفتح الفاء والثين من « فشل » بكسر الشين ، وهو الجبن ، وقوله : « بنصركم » جار ومجرور

متعلق بكنتم ، والمصدر مضاف إلى مفعوله ، وقوله « نحن » فاعل بالمصدر ، وجملة « فقد أغرى »

حالية ، وقوله : « فشلا » نصب على التعليل ، أي لاجل الفشل .

انظر : « العيني - ١ ص ٢٨٩ - الدرر - ١ ص ٣٩ .

## فإن نكاحها مضر حرام (١)

في رواية جر مطر ، على حد قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » (٢)  
ينصب الأولاد وجر الشركاء .

— أو = رفع — بصفة جرت على غير صاحبها = : وفاقا للبصريين نحو :  
زيد هند ضاربها هو ، وقوله :

غيلان مية مشغوف بها هومد " بدت له فحجاه بان أو كربا (٣)

وفي شرح الدماميني (٤) : قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ : إن المرفوع  
بالفعل كذلك إذا حصل إلياس ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، فليس بالجيد  
تقييده المسألة هنا بالصفة ، ثم إطلاقه الصفة مردود بمسألة زيد قام أبواه لا قاعدان  
فقد جرت على غير صاحبها ، ولم يفصل .

قلت : قد أوهم أن ذلك مما انتقده ، وقد تقدمه إلى الأول بعضهم ، فقال :  
وقوله بصفة الخ يقتضي أنه لورفع بفعل جرى على غير صاحبة لم يجب الإبراز  
وفيه تفصيل إن أليس أبرز نحو : زيد عمرو يضربه هو ، أولا ، لم يجب اتفاقا  
نحو : زيد هند يضربها هـ .

قلت : وفي دعوى الاتفاق ما فيها .

وإلى الثاني أشار أثير الدين (٥) كما أشار إلى ذلك ابن قاسم (٦) ، وإياه قلد  
الدماميني جريا على عادته .

ولفظ الأثير : وقد أجمل المصنف في هذه الصورة مكان التفصيل ، وأوهم  
الوفاق مكان الخلاف ، فأما الأول : فأبرز لفقد العلاقة اللاحقة نظراً إلى التكلم  
وقسيمه إذا جرت على غير من هي له ، حذراً من اللبس اللازم مع عدم البروز ،  
ألا تراك لو قلت : هند ضاربها لم يدر من الضارب ، لاحتمال أنه أنا أو أنت وكذا

(١) وصدده :  
ورواية : السيوطي في شواهد المغني : فإن يكن النكاح .. البيت . قائله : الأحوص :  
عبدالله بن محمد الأنصاري ، شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية . راجع : « العيني » ص ٣٦٦  
— شواهد المغني ص ٧٦٧ - ٩٥٢ - الأشموني ص ١٠٢٧٩ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٣٧ . قال أبو حفص في المكرر ص ٣٧ : قرأ ابن عامر بضم الزاي  
وكسر الياء : ورفع لام « قتل » ونصب دال « أولادهم » وشركائهم بالياء مجرورة المهزلة ،  
والياقون يفتح « الزاي » و « الياء » ونصب « لام » قتل ، وكسر « دال » أولادهم وشركائهم  
بالواو مرفوعة المهزلة .

(٣) قائله : ذو الرمة ، وهو من شواهد السيوطي في الجمع ، وابن مالك في شرح التسهيل ، ص ١٦٥ - وانظر : الجمع ص ١٦٣ والدرر ص ١٣٩ ملحقات ديوانه ص ٦٦١ .

(٤) ص ٤٦ و .

(٥) في شرح التسهيل ص ١٦٤ و .

(٦) في شرحه للتسهيل ص ٥٢ .

هند ضاربها أو ضاربوها ، إذ يحتمل أنما ، أو نحن ، أو أنتم ، أو نحن ، ثم حمل مالا ليس فيه على ذى اللبس قليل : زيد هند ضاربها هو ، مع عدم اللبس لو لم يقع إبراز ، إذ لا يتصور إلا أن فاعل الصفة ضمير زيد ، وإلا عرت الجملة الواقعة خبراً من روابط ، ولا يجوز استتاره هنا ، إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع ، أكفاء بثنية الوصف وجمعه نحو : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وبرجل قائم آباؤهم لا قاعدين ، فلا يقال : قاعدين هما ولا قاعدين هم .

وأما الثاني : فإن الكوفية لا يلتزمون انفصاله إلا حذراً من اللبس ، أولم تكرر الصفة ، فإن أمن أو تكررت لم يلزم ، فيجوز في : زيد حسنة أمة عاقلة هي « وفي : زيد هند ضاربها هو ، أن لا تأتي به منفصلاً لتكرر الصفة في الأول ، وأمن اللبس في الثاني .

قال (١) : وقد ناقض المصنف كلامه هنا بكلامه في باب المبتدأ ، لتعيينه هنا انفصال الضمير ، جارية على غير صاحبها ، وإجازته الاستتار هناك عند أمن اللبس وفاقاً للكوفية ، فاستثنى حالة لم يستثنىها هنا .  
— أو أضمر العامل = : كقوله :

وإن هو لم يحمل على النفس ضميمها  
فليس إلى حسن الثناء سبيل (٢)

قال المصنف (٣) : كقوله :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانسب  
لعلك تهديك القرون الأوائل (٤)

فأنت فاعل فعل مقدر مطاوع لينفعك ، أى فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك ، كما سيصرح به في باب الاشتغال من هذا الكتاب بقوله : وقد يضر مطاوع

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) نسبة الشقيطى في الدرر السؤل بن عباد النساني اليهودى ، وقال المرزوقى في الحماسة : هو لعبد الملك بن عبد الرحمن الحارثى ، ويقال إنه للسؤل . وعكس التبريزى ، فنسبه أولاً للسؤل ، ثم قال : ويقال : إنه لعبد الملك الحارثى ، وهو من قصيدة طويلة . والشاهد تعيين انفصال الضمير إذا أضمر عامله ، فالضمير مرفوع بفعل محذوف يفسره « يحمل » المذكور . راجع : « الحماسة ص ١١١ - المجمع - ص ١ - الدرر - ص ٣٩ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ص ١ - ١٦٥ .

(٤) قائله : لبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة طويلة يرثى بها النعمان بن المنذر ، والتي يقول فيها : ألا كل شيء ما خلا الله باطل . البيت . وقوله : انتسب : أى اذكر نسبك من آباء وأجداد ، تعرف أنك ماضى في سبيلهم - والشاهد مثل البيت السابق . أنظر : ديوانه ص ١٣١ - المعنى - ص ١ - ٢٩١ - الدرر - ص ٤٠ .

للظاهر فيرفع السابق / ، وصرح به أيضا هنالك في شرحه ، وكذا في شرح الشافية .

وذهب ابن عصفور وبعض أصحابه إلى أنه فاعل بفعل محذوف يفسره المعنى ، وليس من باب الاشتغال ، والتقدير : فإن ضللت لم يتفكك علمك .

وخرجه السهيلي على وجهين :

أحدهما : أنه ابتداء وسهله وجود الفعل في الجملة ، كما أجاز سيبويه الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان في الجملة المطلوبة للشرط فعل هو خبر نحو : إن الله أمكنني من فلان .

الثاني : إن أنت في موضع نصب كما وضع المنصوب موضع المرفوع في قوله في الحديث : « من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياه » .

— أو آخر = : نحو : « إياك نعبد وإياك نستعين » (١) . وإنما تعين الانقصال في الموضعين ، لعدم إمكان كونه كالجاء من العامل المحذوف أو المؤخر .

— أو كان = : العامل — حرف نقي = : نحو : « ما هن أمهاتهم (٢) » « وما أنتم بمعجزين » (٣) وقوله :

إن هو مسئوليا على أحد . إلا على أضعف المجانين (٤) /  
إذ لو اتصل وجب / استتاره ، لكونه مفردا غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد ، فيقال : زيد مائتا ، على أن « ما » متحملة ضمير زيد فيؤدي إلى الاستتار في الحروف ، وهو خلاف لغتهم ، وإنما هذا على لغة الحجاز في إعمال « ما » وأهل العالية في إعمال « إن » .

وأما تميم فموجب الفصل عندهم كون العامل معنويا ، لارتفاعه عندهم بالابتداء .

— أو فصله = : أى العامل عن الاتصال بالضمير — متبوع = : نحو :  
« يخرجون الرسول وإياكم » (٥) « لقد كنتم أنتم وأباؤكم » (٦) وقام القوم وأنت وحتى أنت . وأكرمتمهم حتى إياك ، فإن أردت حتى الجارة امتنع ، لامتناع

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٥ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٢ .

(٣) سورة الانعام آية : ١٣٤ .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ص ١٦٥ والسيوطي في المنع - ص ١٢٥ وقال الشنقيطي في الدرر - ص ٩٦ : وهذا البيت لا يعلم قائله وذكر رواية أخرى للبيت وفى . . . إلا على حربه المناهض .

(٥) سورة المتحنة آية : ١ .

(٦) سورة الأنبياء آية : ٥٤ .

جرها الضمير ، وأجازه المبرد نحو : حثاك ، قرقا بين العاطفة والجارة ، ومثله أيضا سيبويه (١) بقوله : كنا وأنتم ذاهبين ، وأنشد :

مبزا من عيوب الناس كلهم \* فالله يرعى أبا حرب وإيانا (٢)  
وأنشد غيره :

ولكني خشيت على عسدى \* سيوف القوم أو (٣) إياك جار (٤)

وقد خالف بعض فخص الفصل في (إيانا وإياك) في البيتين بالضرورة ، وقد مر (٥) إيراد رد أثير الدين : هذا القول في باب العطف .

ولم يقل المصنف : أو كان الضمير تابعا إدراجا لما أورده الأثير في تفسيره لقوله تعالى : « وإياى فائقون » (٦) أن إياى مفعول مقدم ، والياء في « فائقون » تؤكد له ، فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ، ولم يفصل لاتصاله لفظا بالعامل ، ولا يتصور مثله إذا فصل العامل عن مباشرة الضمير بمتبوع فتعين الفصل .

(١) بل قال في الكتاب - ١ ص ٣٨٠ : وتقول : إني وإياك منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ، ونظير ذلك قوله عز وجل : « ضل من تدعون إلا إياه » . فلو قدرت على الهاء في رأيته لم تقل : إياه ، وقال الشاعر : مبزا من عيوب . . . البيت .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب - ١ ص ٣٨٠ ، وشرح الأعلام ، ولم ينسأه ، واستشهد به السيوطي في المجمع - ١ ص ٦٣ ، وقال الشنقيطي في الدرر - ١ ص ٤١ : لم أعثر على قائله ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٦ . ولم أعرف قائله . والشاهد : استعمالهم « إيانا » وهو ضمير منفصل .

(٣) في - وإياه . . الخ .

(٤) ذكره سيبويه مع بيت قبله وهو :

لعمرك ما خشيت على عدى \* سيوف بنى مقيدة الحمار  
وقال : ويروى : رماح القوم . ولم ينسأه سيبويه ولا الأعلام ، إذ قال الشاهد في إتيانه بإياك ، إذ لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل ، وقال : هجا قوما ، فجعل أهمهم راعية حمر « وقوله : سيوف القوم : أراد قوما بأعيانهم مدحهم وفخيمهم ، وعطف « إياك على السيوف ، والتقدير : وعشيتك عليه ، ولو عطفها على القوم لقال : أو سيوفك ، فأعاد السيوف مع الضمير المجرور ، لأن ضمير الجر لا يتفصل . انظر الكتاب - ١ ص ٣٨٠ .

(٥) لعل الصواب سيأتى إيراد رد الأثير ، لأن باب العطف لم يأت بعد .

(٦) سورة البقرة آية : ٤١ .

قال الأثير في البسيط المحيط - ١ ص ١٧٩ : الكلام عليه اعرابا كالكلام على قوله : « إياى فارهبون ، وقال في ص ١٧٥ ، ١٧٦ : إيان منصوب بفعل محذوف مقدر بعده لانفصال الضمير ، وإياى ارهبوا ، وحذف لدلالة ما بعده عليه . فتحتل الآية وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : إياى ارهبوا تنهبوا فارهبون فتكون الفاء دخلت في جواب الأمر وليست مؤخره من تقديم .  
والوجه الثانى : أن يكون التقدير : وتنهبوا فارهبون ، ثم قدم المفعول فانفصل ، وأخرت الفاء حين قدم المفعول وفعل الأمر الذى هو تنهبوا محذوف ، فالتقى بعد حذفه حرفان : الواو العاطفة والفاء التى هى جواب أمر ، فتصدرت الفاء مقدم المفعول وأخرت الفاء أصلا للفظ ، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ، ولتكميل الفاصلة ، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون « إياى » مفعول لفعل محذوف ، بل معمول لهذا الفعل الملفوظ به ، ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل ، كما أكد المتصل بالمنفصل في نحو : ضربتك إياك .

- أو لبي = : الضمير ، - واو المصاحبة = : كقوله :  
 قَالَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً • تكون وإياها بها مثلاً بعدى (١)  
 وقوله :

فكان وإياها كحمران لم يفق • على الماء إذ لاقاه حتى تبدا (٢)  
 - أو = : ولى - إلا = : كقوله تعالى : « أَمْرٌ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ (٣) » وقول  
 الشاعر :

قد علمت سلمى وجاراتها • ما طعن الفارس إلا أنا (٤)  
 - أو = : ولى - أما = : نحو : قام أما أنا وأما أنت وقوله :  
 بك أو بي استعان قليل أما • أنا أو أنت ما ابتغى المستعين (٥)  
 - أو = : ولى - اللام الفارقة = : بين إن النافية والمخففة كقوله :  
 إن وجدت الصديق حقاً لإياك • فمرني فلن أزال مطيعاً (٦)  
 وقال الأخفش في كتاب المسائل إثر تمثيله بان كان زيد لصالحاً : فان جئت بما

(١) قائله : أبو حنين خالد بن خالد بن عرث الهذلي « من قصيدة يوجه فيها اليوم لخالد ، لأنه  
 غدر به فيما أمته عليه ، وهو توطيد العلاقة بينه وبين معشوقته المسماة : أم عمر ، ولكنه استأثر  
 بها لنفسه . قال العيني : قَالَيْتَ : أي حلفت من الإيلاء وهو اليقين ، و « أَحْذُو » بالحاء المهملة  
 والذال المعجمة ، من حذرت التعل بالمثل حذوا إذا أسويت أحدهما على قدر الأخرى ، والخبز :  
 التقدير والقلع ، ويروى : أحد وبالدال المهملة ، من قولهم : حذوت البعير إذا سقته ، ويروى :  
 فأقسمت لا أنفك ، وأذكرك وإياها ، وأدعك « وأكون وإياها ، ويروى : تكونان للملك مثلاً  
 بعدى .

راجع : أشعار الهذليين - ٢ ص ٢١٩ - العيني - ١ ص ٢٩٥ - الدرر - ١ ص ٤٠ .  
 (٢) ذكره سيويه في الكتاب ولم ينسبه ، ونسبه الأعلام لكعب بن جميل ، وروايتها : وكان  
 وإياها . . . البيت قال الأعلام : يقول : كان غرضاً إليها « فلما لقيها قتله الخلد سروراً بها  
 فكان كالحران » وهو الشديد العطش أمكنه الماء ، وهو بأخر رمق ، فلم يفق عنه أنقذ بطنه ،  
 أي أنشق ، يقال : قدوت الأديم إذا شققته .

راجع : الكتاب - ١ ص ١٥٠ - الجمل للزجاجي ص ٣٠٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ٤٠ .

(٤) نسب في الكتاب لعمرو بن معد يكرب ، وكذلك نسبة له السيوطي في شرح شواهد المغنى ،  
 وقيل : هو للفردق ، والأصح الأول ، لأنه لم يثبت في ديوان الفردق . وروى : ما قطر  
 الفارس يدل : ما طعن . انظر : الكتاب - ١ ص ٣٧٩ - شواهد المغنى ص ٧١٩ - ابن  
 يعيش - ٣ ص ١٠١ شرح الحماسة ص ٤١١ .

(٥) قال العيني في شواهد الكبر - ١ ص ٣٩٩ : لم أقف على اسم قائله ، وقوله : « قليل » أمر  
 من ولى الأمر يليه ، والشاهد : فصل الضمير لوقوه بعد « أما » وتعدر الاتصال ، وقال العيني :  
 ومواضع الانفصال التي يتميز فيها الاتصال اثنا عشر موضعاً ، منها ان يلى « أما » .

(٦) ذكره العيني في شواهد الكبرى ولم ينسبه . وقال الشنقيطي في الدرر لم أشر على قائله ،  
 والشاهد فصل الضمير الواقع يدل اللام الفارقة . راجع : العيني - ١ ص ٣٠١ - المجمع  
 - ١ ص ٦٣ - الدرر - ١ ص ٤٠ التصريح - ١ ص ١٠٥ .

لا يحتاج الى مفعول أوقعت/ اللام على اسم (١) الفاعل ، كإن قام لزيد ، فإن كان مضمرأ قالت : إن قعد لأنا .

وكذا قال في النسخة الوسطى موافقة للكونية على تأويل إن بالنافية واللام بمعنى إلا .

وأما على رأى البصرية فيمتنع إلا في الأفعال الناسخة ، لكونها عندهم (إن) المخففة لا تدخل الا على المبتدأ وناسخه ، ولا يتخيل أن لو عبر المصنف بلام الابتداء كان أجود شمولاً لنحو : إن الفاضل لأنت بالتشديد لأمرين : أن اللام الفارقة ليست عند أبوى على والفتح والبعادة ابتدائية ، وأن الفصل في ذلك لا (٢) للام ، لحصوله قبلها من حيث خبرية الضمير (لأن) .

— أو نصبه = : أى الضمير — عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة = : بأن كانا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة : كعلمتى إياى ، وعلمتلك إياك ، وعلمته إياه ، فلو كان مرفوعا كعلمتى وجب الوصل ، وكذا زيد ظنه قائما لعمل ظن في الفاعل المستكن وفي معمول منصوب ، وقد اتفقا رتبة ، وإنما وجب الفصل مع استيفاء الأشرط ، اذ ليس الثاني (أبدا) (٣) الا مثل الأول لفظا ، ومتحدا به معنى ، فاستثقل اتصاليهما ، ولا يوهمه الاتصال أيضا من التكرار .

— وربما اتصلا = : أى الضميران حال كونهما — غائبين إن لم (٤) يشتهبا لفظا = : نحو ما حكى الكسائى : هم أحسن الناس وجوها ، وأنظرهموها ، وكقول مغلس بن لقيط :

وقد جعلت نفسى تطيب للضغمة • لضعفهما ها يقرع العظم نابا(٥)

(١) في الأصل : أو وقعت اللام على الفاعل .. الخ .

(٢) في : في ذلك للام محمول .. الخ .

(٣) « أبدا » ساقطة من ( ج ) .

(٤) ومعنى الاشتباه : الاتفاق في الأفراد وفرعي « وعدمه ، والاتفاق في التذكير والتأنيث ، وعدمه .

(٥) ذكر البغدادى في الخزانة عدة توجيهات لهذا البيت ، وقال : وقد اختلف العلماء في معناه ، وقال : وينبى أن نورد الأبيات التى منها هذا البيت وسببها حتى يتضح المعنى ويزول الاشكال ، فإن غالب من تكلم عليه لم يقف على ما ذكرنا ، قال أبو محمد الأسود الأعرابى في « ضالة الأديب » وهو ما كتبه على نوادر ابن الأعرابى : إن مغلس بن لقيط ، وهو من ولد معبد بن فضلة كان كريما حليما شريفا ، وكان له إخوة ثلاثة أحدهم : أطيظ بالتصغير ، وكان أطيظ به بارا ، والآخران وهما : مدرك ومرة ما ظنن له ، فلما مات أطيظ أظهرها له العداوة .. ثم رثى أطيظ فقال : ذكرت أطيظا والأداوى كأنها • كل من أديم يستشف هزومها إلى أن قال : وقد جعلت نفسى .... البيت .

وقال الأعلام : والضغمة : الضمة ، ومنه قيل للأسد : ضيغم ، وهذا الشاعر وصف شدة أصابه بها رجلان ، فيقول : قد جعلت نفسى تطيب لإصابتها بمثل الشدة التى أصابنى بها ، وضرب الضغمة مثلا ، ثم وصف الضغمة فقال : يقرع العظم نابا ، فجعل لها نابا على السمة والرجلان مدرك ومرة . راجع : الكتاب ١ ص ٣٨٤ — العيني ١ ص ٣٣٣ ، الخزانة ٢ ص ٤١٥ — أمالي ابن الشجرى ١ ص ٨٩ ، ٢ ص ١٠١ — ابن يعيش ٣ ص ١٠٥ .

وكنقول الآخر :

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة . أنالهما قفو أكرم والد(١) /

وهو نهاية في القلة ، والوجه : الانفصال ، فان اشتبها لفظا تعين الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياه .

وأجاز بعض الأمرين في ضمير المتكلم وقسيميه مطلقا .

وفي كلام سيبويه (٢) ما يدل على جوازه في الغائب لقوله : الكثير في كلامهم أعطاه إياه ، فاقتضى جواز : أعطاهوه / واقما في كلامهم على قلة .

والحق كما قال أثير الدين (٣) : ان في ذلك تفصلا وانتقاداً على المصنف .

أما الأول : فبان تقول : إذا اتفقا رتبة ، فإما ضميراً تكلم أو خطاب أوغية ، فإن كان الأول كمنحتني إياي فالاختيار الفصل ، ويجوز منحتني وإن كان الثاني فكذلك أيضاً ، ويجوز الوصل على ضعف ، كأعطيتكما كما ، وأعطيتكن كن . هذا مذهب الكسائي وأصحابنا المغاربة . ومنع الفراء الوصل .

وإن كان الثالث : فإما أن يتحدا رتبة أو يختلفا ، فان كان (٤) الأول فكضمير الخطاب . واعتل الفراء بعدم السماع ..

وإن كان الثاني ، كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا ، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثا فالكثير الفصل نحو : الدرهم أعطيتها إياه ، وأعطيته إياها ، ويجوز أعطيتها وأعطيتها .

وقال سيبويه (٥) : فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها ولو قلت : أعطاهاه جاز ، وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل غيبة كل منهما ، وليس أيضاً بالكثير ، وإنما الكثير أعطاه إياه هـ .

قال أثير الدين (٦) : وهو حجة لما عليه الكسائي وأصحابنا من سوغان الأمرين

(١) قال العيني لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله مع كثرة من استشهد به . وقوله : « بسط » : أي بشاشة « وقوله » أنالهما « : من أنال ينال أناله إذا بلغ ووصل ، وقوله : قفو » : من قفوت إثره إذا تبعته ، قال العيني : أتباع أكرم الوالدين ، أراد : أكرام الآباء والأسلاف ، ومحل جملة : « أنالهما » الرفع صفة لبسط وبهجة . والشاهد : أن الضميرين إذا اتحدا رتبة فلا يثنى الفصل ، بأن كانا للغيبة ، واختلف لفظهما تذكيراً وتأنيساً ، وإفراداً وثنية وجمعا . أنظر : العيني ١ ص ٣٤٢ - المص ١ ص ٦٣ - الدرر ١ ص ٤٠ - التصريح ١ ص ١٠٩ .

(٢) أنظر : الكتاب ١ ص ٣٨٤ .

(٣) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٦٦ . نقل بتصريف .

(٤) في جميع نسخ الشرح : فان كانا الأول . وان كانا الثاني . والصواب ما أثبت .

(٥) في الكتاب ١ ص ٣٨٤ .

(٦) في المرجع السابق .

في الغائبين مطلقا ، اتحدت الرتبة أم لا ، لقوله : والكثير أعطاه إياه ، فبدأ أولا بالمتحد وثانيا بالمختلف .

وأما الثاني (١) : فلاستدلالة على الوصل في الغائبين إذا اتحدا (٢) رتبة بقوله : لضعفهما ، وبحكاية الكسائي وإنما أورد ذلك أصحابنا فيما أخذ الغائبين فيه مجرور ، وهو نظيره غيبة ، فيمتنع عندهم الا ضرورة كبيت المغلس أو في نادر من الكلام كحكاية الكسائي .

وإنما غر المصنف إنشاد سيبويه البيت عقب قوله : والكثير في كلامهم : أعطاه إياه ، وقد قال بعد : على أن الشاعر قد قال : وأنشد البيت .

قال ابن خروف : قوله : (على أن) متعلق بفعل يفسره ما قبله كأننا في معنى الالتفات ، لكونه لمخفوض كثر غيره ، وسيأتي القول : فيما أحدهما مخفوض إن شاء الله تعالى .

— وإن اختلفا رتبة = : بأن كان أحدهما تكلما والآخر / خطابا أو غيبة ، — جاز الامران = : من (٣) الفصل والوصل نحو : الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه ، وليس ما ولى منهما الفعل كما رأيت الا متصلا . ثم لا يخلوا الى الفعل أن يكون أقرب من الآخر أو أبعد ، فإن كان الأول جازا في الثاني نحو : زيد ظننتك إياه والدرهم أعطيتك إياه ، وظننتك وأعطيتك ، وزيد ظننتيه وظننتي إياه ، والدرهم أعطيتيه وأعطيتي إياه ، ولم يذكر سيبويه (٤) فيه وصلا .

وذكر غيره الفصل ، واختلفوا عن سيبويه ، فقال السيرافي : لا يرى الفصل في أعطانيه ، وإن كان الوجه في أعطاه إياه .

وقال الأندلسي : الأفصح أعطاني إياه ، مثل ما هو الأفصح من أعطاه إياه .

وإن كان الثاني (٥) فأربعة آراء :

أحدها : تعين الفصل نحو : زيد ظننته إياك ، ويمتنع ظننتهوك ، وأعطيتهوك ، وعليه سيبويه (٦) .

الثاني : جواز الأمرين والفصل أجود ، وعليه المبرد وطائفة قداماء .

(١) وهو : انتقاد الأثير المصنف .

(٢) في الأصل : إذا اختلفت الرتبة . الخ .

(٣) في - : كالفصل والوصول . الخ .

(٤) لعل الصواب : إلا وصلا ، لأن عبارة الأثير : « ولم يذكر سيبويه في هذا الا الاتصال . الخ .

أنظر : شرحه على التسهيل - ص ١ ص ١٦٦ ظ .

(٥) وهو أن يكون ما يل الفعل أبعد من الآخر .

(٦) قال في الكتاب - ص ١ ص ٣٨٤ : فإن بدأت بالغائب فقلت : أعطاهوك ، فهو في القبح ،

وأنة لا يجوز . . . وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاوني فأما هو شيء قاسوه لم تتكلم

به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هينا .

الثالث : كالأول إلا أن يكون ضمير مثنى أو جماعة مذكرين فيجوز أن  
والفصل أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك ، والزبدان ظنتتھماك  
والزبدون ظنتتھموك ، وعليه القراء .

والرابع : كالثالث إلا إن كان الأول ضمير المؤنثات فيسوغ الوصل كالدرهم  
أعطيتھوكن ، وعليه الكسائي ، وإنما يعضد السماع منها الأول .

- ووجب - في غير ندور - تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال = : فيقدم  
المتكلم على المخاطب ، وهو على الغائب نحو : يا غلام أعطانيك زيد ، والدرهم  
أعطانيه عمرو ، ويمتنع أعطاكني وأعطاهوني وأعطاهوك وهو قول سيبويه ،  
وفاقا للمسموع واقتصارا عليه ، وأجازه غيره قياسا .

قال سيبويه (١) : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه نحو أعطاكني ، أو بالغائب  
قبل المخاطب نحو : أعطاهوك فقيح لا تتكلم به العرب ، غير أن النحاة قاسوه .

قال المصنف (٢) : ولا يعتضد من / أجاز القياس بقولهم : عليكني لتقدم  
الكاف فيه ، وهو فاعل معنى ، فينزل تقدمها عليها منزلة تقدم التاء في أكرمتني  
فلا يجرى مجراها (كاف) لاحظ لها في الفاعلية ككاف أعطاك ، وإنما ذلك في  
الغالب ، ونذر غيره كما حكى ابن الأثير (٣) في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه :  
« أراهمني الباطل شيطانا » (٤) فقدم الغائب على المتكلم المتصل ، والقياس والمسموع  
« أراهمني » .

وانتقد أثير الدين (٥) : بأن ضمير الجمع هو الفاعل معنى ، فالقياس :  
أراهم إياي ، فلو تقدم ضمير المتكلم أوهم أنه الذي كان فاعلا قبل ورود  
همزة النقل ، غير أنه كان ينبغي إذا تقدم ضمير الجمع أنفصل ، كأراهم إياي  
الباطل شيطانا .

وأفاد قوله : مع الاتصال جواز الأمرين مع عكسه نحو : الدرهم أعطيتك  
إياه ، وأعطيته إياك ، غير أنه مقيد بانتقاء اللبس ، أما معه فيتعين تقديم  
الفاعل معنى ، نحو : زيد أعطيتك إياه .

- خلافا للمبرد ، ولكثير من القدماء = : في أجازتهم تقديم غير الأسبق  
مع الاتصال كأعطيتھوك ، ومع ذلك / فالفضل عندهم أحسن ، وقد مر مافي  
المسألة من الخلاف .

(١) انظر التعليقة رقم ٦ في الصفحة السابقة .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٨ .

(٣) في الأصل : ابن الأنباري . في غريبه .

(٤) هذا الحديث سبق في ص ٦٥١ وانظر النهاية - ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٧ ظ .

— وشذ إلاك = : بعكس الكاف من قوله :

ومانبأى إذا ما كنت جارتنا . ألا يحاورنا إلاك ديار (١)

حيث جاء بالضمير متصلا بإلا ، وحقه الفصل .

وفي شرح (٢) الدمامنى : حيث أتى بالضمير منفصلا بعد إلا وحقه الوصل .

قلت : وهو مما طغى به قلمه فهو سهولا محالة .

— فلا يقاس عليه = : بحيث استعمل مثله اختيارا ، ثم المناسب لهذه المسألة إيرادها يوجب قوله : أو الا من صور الانفصال الاثنى عشرة .

والبصرية على أن اتصاله بإلا ضرورة ، وهو سند زاعمى أن إلا غير عاملة في المستثنى النصب ، وإلا اتصل بها الضمير اتصاله بإن وأخواتها ، بل أجازها جماعة كوفيون وشرذمة بصريون .

وفي كتاب الواضح موردا صاحبه قول القراء : أن إلا مركبة من «إن» المخففة و«لا» العاطفة ، مدغمة نون الأولى في لام / الثانية ، فاذا أورد بعدها منصوب كان (٣) لأن ، أو غيره كان (٤) للا ، والدليل على صحة رأيه قول العرب : قام القوم إلاك « فوصلوا (الكاف) بالا تغليا لعمل «إن» في الأصل .

وقال بعضهم : قاموا إلا أنت ، فعطفوا بإلا وأبطلوا حكم «ان» فانظر الى قوله (٥) : قول العرب : قام القوم إلاك ، فلو لم يجز الا ضرورة ما احتج به ولا أطلق القول فيه .

قال المصنف (٦) : ومن رأى العامل (إلا) لم يعد ذلك من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك معتبرا على نحو : قاموا إلا إياك باستمرار الاستعمال بالانفصال .

(١) قال العيني في شواهد الكبرى : أنشده القراء ولم ينسبه الى أحد ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعر على قائله مع الاستشهاد به . و«ما» الأولى نافية ، والثانية زائدة ، لأن إذا الشرطية تختص بالحمل الفعلية فلا تكون مصدرية ، لتحتم تأويلها بمفرد ، إلا إذا فرنا «إذا» بمعنى : حين « فيجوز أن تكون مصدرية . راجع : العيني ١ ص ٢٥٣ ، الخصائص ١ ص ٣٠٧ ، ٢ ص ١٩٥ - الخزانة ٢ ص ٤٠٥ - ابن يعيش ٣ ص ١٠١ - ١٠٣ - التصريح ١ ص ٩٨ ، ١٩٢ .

(٢) ١ ص ٤٧ و . بل ما ذكره الدمامنى ليس كذلك وعبارته : حيث أتى بالضمير متصلا بعد إلا ، وحقه أن يكون منفصلا كما تقدم . الخ . ولعل النسخة التى عند الشارح فيها خطأ من الناسخ . أو من باب التحامل كمادته .

(٣) أى : النصب ، لأن .

(٤) أى : إن كان ما بعدها غير منصوب فعل العطف بلا .

(٥) أى : قول صاحب الواضح .

(٦) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

وفي بعض النسخ القديمة (١) (بعد) فلا يقاس عليه ، ولا يجوز « حتى ك »  
خلافا لابن الأنباري (٢) فيهما .

قال المصنف في شرحه (٣) : وأما تجويز ابن الأنباري « حتى ك » فلا  
مسموع له ، إلا إن جعلت (حتى) جارة ، وهو أيضا مفتقر الى نقل ، لاستغنائهم  
مع المضمر بالي عن (حتى) استغنائهم بمثل عن (كاف) التشبيه ، وقد يرد  
دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول (حتى) على ضمير أصلا .  
قلت : وقد وافق ابن الأنباري على إجازة « حتى ك » الفراء وهشام تمسكا  
بقوله :

فلا والله لا يلقى أناس . فتي حتى ك يابن أبي زياد (٤)

وقد أمعنا الكلام على ذلك في باب حروف الجر .

لا يقال : الحكم بشذوذ إلا قاض بعدم القياس عليه ، وحينئذ فيستغنى  
عن قوله : فلا يقاس عليه ، لأننا نقول : ابن (٥) الأنباري وغيره ممن أوردناه  
يخالف في الأمرين معا : شذوذ إلاك ونفى القياس ، وعليه فتظهر فائدة الاتيان  
بالجملة الثانية ، لعدم استلزام المخالفة في الأولى المخالفة في الثانية ، ضرورة  
جواز المخالفة في شذوذ إلاك . لكونه عند المخالف كثير ، دون نفى القياس  
عليه ، لعدم بلوغه في الكثرة الحد المسوغ للقياس عليه .

فمن ثم لم يستغنى بالأولى عن الثانية :

— ويختار اتصال نحو (هاء) أعطيتكه = : من كل ثان ليس خيرا في الأصل  
ومن ثم لم يرد في القرآن إلا متصلا نحو : « أنزل مكموها » (٦) « اذ يريكمهم الله  
في مناك قليلا ولو أراكمهم كثيرا » (٧) وعليه اقتصر سيبويه . (٨)

- 
- (١) أنى لهذا الكتاب كما جاء في شرح الأثير .  
(٢) وابن الأنباري جماعة ، ولعله : عبد الرحمن بن محمد بن عباد بن أبي سعيد أبو البركات كمال  
الدين الأنباري النحوي المشهور ، صاحب المؤلفات المعروفة ، التي منها : الانصاف في مسائل  
الخلافة ، الاغراب في جدل الاعراب ، ميزان العربية ، حواشي الإيضاح ، وغير ذلك ، أخذ  
عن أبي منصور الجواليقي ، ولازم ابن السجري ، وسمع عن أبيه ، وعبد الوهاب الأعماطي  
وغيرهم . ولد عام ( ٥١٣ - وتوفي عام ٥٧٧ ) . انظر : الأنباء ٢ ص ١٦٩ - البغية  
٢ ص ٨٦ .  
(٣) ١ ص ١٦٩ .  
(٤) ذكره العيني في شواهد الكبرى وسكت على قائله ، واستشهد به الأشموني والسيوطي في الجمع .  
(٥) وقال الشنقيطي في الدرر : لم أشر على قائله . راجع : « المعنى » ٣ ص ٢٦٥ - الأشموني  
٢ ص ٢١٠ - الجمع ٢ ص ٢٢ - الدرر ٢ ص ١٦ - الخزانة عرضا ٤ ص ١٤١ .  
(٦) في : نقول : ان الأنباري . . الخ .  
(٧) سورة هود آية : ٢٨ .  
(٨) سورة الانفاق آية : ٤٣ .  
(٩) قال في الكتاب ١ ص ٣٨٤ : فإذا كان المفعولان تمدى اليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت =

قال المصنف (١) : / وظاهر كلامه لزوم الاتصال ، وأجاز غيره غيره ،  
ويدل عليه (٢) قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله ملككم إياهم ولو شاء  
لملكهم إياكم » (٣)

قال أثير الدين (٤) : بل ظاهر كلام سيويه أحسنه الانفصال ، وأتي بمصدق  
ذلك من كلامه بما يطول إيراده .

وقد مر أن الأندلسي (٥) : ارتكب أن الأفصح أعطاني إياه ، وتأول  
كلام سيويه ، وهو من البعد بمكان وخلاف اختيار المصنف ، ويختار - انفصال  
الأخير من نحو « فراقها » = : من قوله :

تعزيت عنها كارها فتركتها . • وكان فراقها أمر من الصبر (٦)

من كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل ، ومن نحو -  
« منعكها » = : من قوله :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها . • ومنعكها بشيء يستطاع (٧)

من كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله وهو مفعول أول أو باسم  
فاعل مضاف إلى ضمير كذلك كقوله :

لا ترج أو تخش غير الله أن أذى . • وأفيكه الله لا ينفك مامونا (٨)

قال المصنف (٩) : وإنما المختار في أمثال هذه الثلاثة الانفصال ، غير أنه  
ترك الى الاتصال لعدم تأني الوزن الا به هـ .

بالمخاطب قبل الغائب . . وذلك قولا : أعطيتك ، وقد أعطاك . . وإنما كان المخاطب أولى  
بان يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب الى المتكلم من الغائب .

(١) في المرجع السابق ، وقوله : وظاهر كلامه . الخ . أى كلام سيويه .

(٢) أى علم الزوم .

(٣) الحديث من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٩ وشواهد التوضيح ص ٣٠ ، وفي  
الكتابين صرح برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الباقي محقق الثاني : لم أقف عليه .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٦٩ .

(٥) انظر ص ٦٠٧ والمراد بالأندلسي في هذا الكتاب هو : أبو عل الشلويني .

(٦) قاله : يحيى بن طالب الحنفى من قصيدة يظهر فيها حنينه الى وطنه ، أنظر : المعنى - ١ ص ٣٠٥ .

(٧) نسب أبو تمام في الحماسة ضمن أبيات أربعة لرجل من بني تميم في هامش الحماسة : هو عبيدة

بن ربيعة بن قحطان . . كذا في كتاب الخليل لابن الأعرابي ص ٦٣ ، وأكد هذه النسبة البغدادي

في الخزانة ، وقال : وعبيدة بن ربيعة مصغر عبيدة بالتأنيث وهو شاعر وفارس جاهل ، ونسبه

المعنى لرجل من بني تميم وغيره فقال : قد ذكر في الحماسة البصرية أن قاله : قحيف العجل ،

ويقال قاله : رجل من بني تميم ، وأبيت اللعن : تحية الملوك في الجاهلية ، ومعناها : أبيت

أن تأتى من الأمر ما قلن عليه . راجع : شرح الحماسة ص ٢٠٩ ، ١٤٦٨ - المعنى - ١

ص ٣٠٢ شواهد المغنى ص ٣٣٨ - الخزانة - ٢ ص ٤١٣ .

(٨) قال المعنى في شواهد الكبرى - ١ ص ٣٠٨ : استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد ولم أقف

على اسم قاله ، وهو من شواهد التصريح - ١ ص ١٠٧ .

(٩) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٠ .

فمقتضاه أن الاتصال ضرورة .

قال أثير الدين (١) : وليس كذلك بل هو عربي ، وإن كان الكثير الانفصال وهو مفهوم كلام سيويه .

وإنما مثل المصنف بفراقبها ، ومنعكها مما أضيف إليه المصدر مما هو أقرب رتبة من تاليه ، وهو فاعل أو مفعول أول ، لأنه إن أضيف مما هو أبعد من الضمير بعده تعين الفصل نحو : زيد عجبت من ضربه إياه ، ويمتنع من ضربها إلا ضرورة نحو لضغيمها ، وحكاية الكسائي / السالقة كذا قال أثير الدين (٢) . قلت : وليست الأمثلة الموردة / مما الإضافة فيه إلى أبعد مما المصدر مضاف إليه لتساوى الضميرين بعداً . ففي التمثيل بها دخل .

وقد أقام المسألة في الارتشاف (٣) فقال : وإن تساوى في القرب أو البعد ، فالفصل نحو : هند عجبت من ضربه إياها ، ويمتنع من ضربها إلا ضرورة ، نحو « لضغيمها » ، أو في نادر كأنظرهموها .

وإن لم يكن فاعلاً أو مفعولاً ، والضمير للرفع انفصل تالي المخفوض كزيد عجبت من ضربك هو ، ومن ضربني أنت .

- و = من نحو ، - « خلنكه » = : من كل ثاني أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ، لكونه خبراً في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر (٤) كقوله :

أخي حسبك إياه وقد ملئت . أرجاء صدرك بالأضغان والإحن . قيل ويرجحه أنه منصوب بجائز التعليق والالغاء ، وهو معها ليس إلا منفصلاً ، فانفصاله مع الاعمال أولى .

وردهما المصنف في شرح الكافية باقتضائهما جواز انفصال الأول أيضاً ، وهو ممنوع ، واختار هنالك . وفي الخلاصة الاتصال معتلاً بأنه ثاني منصوبي فعل ، فكان بمنزلة الثاني في « أنلزمكموها » (٥) .

ورده أثير الدين (٦) بما يطول .

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٦٩ .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) في ص ١٢٣ .

(٤) في - : منصوب وآخر . الخ .

(٥) سورة هود آية : ٢٨ .

(٦) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٦٩ .

ومن الاتصال قوله :

بلغت صنع أمرى برأ خالكة • إذ لم نزل لاكتساب المجد مبتلرا (١)  
مما وقع خبراً لكان أو احدى أخواتها ، في أفصحية الاتصال ، وفاقا للرمانى  
وابن الطرارة .

قال المصنف (٢) : اذا حجز ضمير خلتكه عن الفعل منصوب آخر بخلاف  
هاء كتته ، فانه خبر في الأصل ، غير أنه شبيه بهاء ضربته في عدم الحجز إلا  
بضمير مرفوع ، وهو كالجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشر له « فكان  
مقتضاه أن لا ينفصل (كهاء) ضربته » غير أنه أجز انفضاله مرجوحا لا راجحا ،  
خلافاً لسيبويه وموافقيه ، (ولنا) (٣) دليلاً على ذلك وجهان :

أحدهما : أن الضمير المشار إليه منصوب بما لا حاجز له الا ما هو كجزء  
منه « فصار مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال  
ما وجب لأول المفعولين ، وحيث لم يساوه وجوباً في الاتصال فلا أقل من كونه  
راجحاً .

الثاني : أن كلا الوجهين مسموع فاشتركا جوازا ، غير أن الاتصال ثابت  
نظماً ونثراً ، ولم يثبت في غير الاستثناء الفصل الا نظماً ، فكان للوصل رجوح  
بكونه أكثر استعمالاً ، فمنه نظماً دون ضرورة قوله :

كم ليث اغترلى ذا أشبل غرث • فكاننى أعظم الليثين إقداما (٤)

لتمكنه أن يقول : فكنته أعظم الليثين إقداما ، بناء على أن أعظم بدل من الضمير  
ومفسر له على حد اللهم صل عليه / الرؤف الرحيم .

ومنه نثراً قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « إياك أن تكونيها  
يا حميراء » وقوله صلى الله عليه وسلم في ابن ميادة (٥) : « إن يكنه فلن تسلط  
عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله (٦) » وقالوا : عليه رجلاً ليسى .

وقال سيبويه (٧) : بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسى

---

(١) ذكره العيني في شواهد الكبرى - ١ ص ٢٨٦ ولم ينسبه ، وقد استشهد به ابن مالك في شرحه  
المذكور ، واستشهد به صاحب التصريح - ١ ص ١٠٧ والأشونى - ١ ص ١١٩ .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٠ .

(٣) « ولنا » ساقطة من - .

(٤) ذكر هذا البيت ضمن شواهد التوضيح ، وقال محققه : لم أتف عليه ، ولم أعرف أضبطه الا  
كلمة « فكاننى فهى : فكاننى ، وروايته : كم ليث أغربى . البيت ، انظر : شواهد التوضيح  
ص ٢٨ رقم ٣٩ .

(٥) في جميع النسخ لابن ميادة . الخ . وهو خطأ .

(٦) أخرجه البخارى في صحيحة - ١ ص ٢٣٤ . كتاب الجنائز ، باب اذا أسلم الصبى فمات ،  
هل يصل عليه ؟ .

(٧) في الكتاب - ١ ص ٣٨١ .

وكذا كائى ، ولم يحك في الفصل ثرا إلا قولهم في الاستثناء : أتونى ليس إياك وهو متعين الفصل في غير الضرورة لوقوع (ليس) و (لا يكون) فيه موقع إلا ، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها ، فلا يقاس عليه ما ليس مثله .  
وأما الاتصال في :

إذ ذهب القوم الكرام لىسى(١)

فمن الضرورات ، لكونه استثناء ، ولولاه كان الاتصال أجود كما تقدم هـ .  
وهو خلاف نقل سيبويه (٢) عن العرب .

قال أثير الدين (٣) : والعجب له أنه يأخذ من كلامه (٤) ما يدل على الانفصال ويعكسه دليلا لمختاره من الاتصال .

ويترك (٥) نصوص سيبويه عن العرب : أن الفصل هو المختار الذى لا يكادون / يقولون غيره ، وإن كان بعضهم أخبره أنهم ربما نطقوا متصلا .

وقال سيبويه (٦) إثر إيراده قلة حسبتيه وحسبتكه : وذلك لأن حسبت بمنزلة كان في اختصاصهما (٧) بالدخول على المبتدأ (٨) والمبنى عليه ، ألا ترى عدم اقتضارك على الاسم بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، فالمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان ، وكذا الحروف بمنزلة حسبت وكان ، لأنهما يجعلان المبتدأ والمبنى عليه فيما مضى يقينا وشكا ، وليس فعلا أخذته إلى غيرك كضربت وأعطيت هـ .

فدل على التسوية بين حسب وكان ، وقد أسلف أن الكلام : كان إياه وليس إياه وحسبتك إياه .

وقال (٩) أيضا : وقد أورد مسألة : عجت من ضربى إياك ، وإن العرب قد نطقت به متصلا ، ومثل ذلك كان إياه لقلة كانه ، ولم تستحكم هذه الحروف هنا لأننا لا نقول كائى ولا لىسى ، ولا كانك ، فصارت إياه (١٠) هنا بمنزلتها في : ضربى (١١) إياك .

- 
- (١) سبق تحقيقه في ص ٧٠٥ .
  - (٢) وعبارته في المرجع السابق : « ومثل ذلك كان إياه » لأن « كانه » قليلة ولم تستحكم هذه الحروف هنا ، لا نقول : كائى ولىسى ، ولا كانك فصارت « إيا » هنا بمنزلتها في : ضربى إياك ، ونقول : أتونى ليس إياك ، ولا يكون إياك ، لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هنا . الخ .
  - (٣) في شرحه للتسهيل - ص ١٧٠ و .
  - (٤) أى سيبويه .
  - (٥) في : ويدل نصوص . الخ . وقد أثبت ما في الأصل ، وهو الصواب .
  - (٦) في الكتاب - ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
  - (٧) في ب : في اختصاصها . الخ .
  - (٨) في : أو المبنى . الخ .
  - (٩) أى سيبويه في الكتاب - ص ٣٨١ . بتصرف .
  - (١٠) في ب : فصارت إياك هنا . الخ .
  - (١١) في : في ضرب إياك . الخ .

ثم قال (١) بعد : وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسى وكذلك كائني . فانظر الى تصريحه هنا : أنك لا تقول : كائني ولا ليسني ، وصيروه إياك هنا بمنزلتها في ضربي إياك .  
ثم قال : وبلغني الخ .

وإنما أراد بقوله : لا تقول : كائني أن الفصل هو كلامهم . ولما كان عكسه قليلا جداً كما قال : لقلة كآنه احتاج الى أسناده بالرواية ، إذ لم يشافه بذلك العرب ، وإنما استقر لديه بلاغا عن الموثوق بهم ، لعدم احتياج المسموع المشهور الى استدلال . وإنما يستدل على (٢) الغريب .

ثم قال الأثير (٣) : وأعجب من هذا المصنف (٤) كيف ادعى ثبوت الاتصال نثراً ونظماً وعدم ثبوت الفصل في غير استثناء إلا نظماً ؟ وهي مكابرة عظيمة .  
سيبويه يقول : كلام العرب الانفصال ، ولم يسمع غيره (٥) ، وإنما هو شيء بلغه عن بعضهم .

وهذا المصنف يقول : لم يثبت الا نظماً ، وكأنه يتلمح من الكتاب مبادئ النظم فيستدل به من غير استقصاء لما قبله وما بعده ، وكم شيء فاته من علم سيبويه لقلة إلمامه بكتابه .

قال (٦) : وأما قوله (٧) : ومن الوارد منه متصلاً دون ضرورة ، وإنشاده البيت فلولا (٨) نقل سيبويه جواز الاتصال قليلاً لم يكن (٩) الا أنه ضرورة لعدم اتزانه إلا كذلك ، ودعواه تمكته أن يقول : فكنته أعظم ، بناء على دعواه في الضرورات وليس حكمها (١٠) عرفاً ما ابتنى عليها هـ .

وفي البسيط : الأحسن الفصل ، وقد سمع قول أبي الأسود : /

- 
- (١) أي : سيبويه في المرجع السابق .
  - (٢) في - : يستدل عن الغريب . الخ .
  - (٣) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ١٧٠ ظ .
  - (٤) يعني : ابن مالك .
  - (٥) في ب : لم يسمع غيرهم . الخ .
  - (٦) أي : الأثير في المرجع السابق .
  - (٧) أي : المصنف
  - (٨) في - : فلولا نقل سيبويه . الخ .
  - (٩) في ب : لم يكن الا . الخ .
  - (١٠) في - : حكمه . الخ .

فإن لا يكنها أوتكنه فإنسه . أخوها (١) غذته أمه بلبانها (٢)  
وقال الوليد ابن عتبة :

وشر الظالمين فلا تكنه (٣)

وحكى أنه قيل لبعضهم : أن فلانا يريدك ، فقال : عليه رجلا ليسني /  
وفي باب الاستثناء من البديع : ومتى اتصل الضمير منصوبا بهما فليس إلا  
منفصلا في الأكثر ، كأتاني القوم ليس إلا إياك ، وقد ورد المنصل قليلا كليسي  
وليسك ، وليسي ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد الخيل رضى الله  
عنه : « ما وصف لى شيء في الجاهلية فرأيت في الإسلام الا ورأيت دون الوصف  
ليسك » يريد إلا إياك .

وقد صرح ابن الحاجب (٤) وجماعة أن المختار في خبر كان ، ماعليه سيبويه .  
ووجهه المحقق الرضى (٥) بأن اسمها ليس فاعلا حتى يكون كالجزم من فعله  
وأنما الفاعل حقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن في : كان زيد قائما قيام زيد ،  
كما أن ذلك جار في عامة النواقص ، وقال عمر بن أبي ربيعة :  
لأن كان إياه لقد حال بعدنا . عن العهد والإنسان قد يتغير (٦)

(١) في : أخوه . الخ .  
(٢) أى أبو الأسود الدؤلى المشهور ، قال البغدادى في الخزائن : قال شراح أبيات سيبويه ، وشراح  
أبيات أدب الكتاب : سبب هذا الشعر أن مولى لأبى الأسود الدؤلى كان يحمل تجارة الى الأهواز ،  
وكان اذا مضى اليها تناول شيئا من الشراب فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود هذا الشعر  
ينهاه عن شرب الخمر ، وقيل هذا البيت :

دع الخمر تشربها القواني فأننى . رأيت أخاها مجزئالمكانها  
وقال العيني في شواهد الكبرى : « فإن لا يكنها » : الفاء تفسيرية ، تفسير معنى الشرط  
من البيت قبله ، واسم « يكنها » ضمير يعود على الأخ في البيت السابق ، وإلهاء ضمير الخمر ،  
وقال البيهقي في شواهد الكبرى : « فإن لا يكنها » : الفاء تفسيرية ، تفسير معنى الشرط  
من البيت قبله ، واسم « يكنها » ضمير يعود على الأخ في البيت السابق ، وإلهاء ضمير الخمر ،  
واسم « يكنه » ضمير الخمر وإلهاء ضمير الأخ في البيت السابق أيضا ، والمراد بالأخ : التنييد ،  
وقيل : التزييب . راجع : الكتاب - ١ ص ٢١ ( المختضب - ٣ ص ٩٨ - المقرب - ١ ص  
٩٦ المعنى - ١ ص ٣١٠ - الخزائن - ٢ ص ٤٢٦ .

(٣) لم أعرف تتمته ولا من استشهد به غير الشارح .

(٤) اذ قال في شرح كافيته ص ٩٨ : والمختار في خبر كان وأخواتها الانفصال الخ . وإنما كان  
كذلك من جهة أن خبرها ليس مفعولا على الحقيقة ، وإنما هو في المعنى حكم فاعلها ، والمعنى  
فيه الخبر على ما كان عليه . فأجرى في الانفصال مجراه قبل دخولها . الخ .

(٥) في شرحه للكافية - ٢ ص ١٩ .

(٦) هذا البيت من قصيدة طويلة عظيمة ، قال العيني : ذكر المبرد في الكامل أن ابن عباس رضى  
الله عنها سمع الكلمة التي منها هذا البيت ( وعد أبياتها ثمانين ، فحفظها من مرة . وقوله :  
لأن كان : اللام توطئة للقسم ، لأنها وطأت الجواب ومهدته له ، و « أن » شرطية ، وجوابها :  
لقد حال » واسم كان الناقصة ضمير يعود إلى « المغير » في البيت قبل هذا البيت ، و « إياه » خبر  
« كان » وهو محل الشاهد ، والضمير في « حال » هو نفس الضمير في كان » والجملة من قوله :  
« الانسان قد يتغير » حالية . راجع الديوان ص ٨٦ - المعنى - ١ ص ٣١٤ - الخزائن - ٢  
ص ٤٣٠ ابن يعيش - ٣ ص ١٠٧ - المقرب - ١ ص ٩٥ - التصريح - ١ ص ١٠٨ .

وقال آخر :

ليت هذا الليل شهرا . لا نرى فيه عريا (١)  
ليس إياى وإياك . ولا نخشى رقيسا

- وكهاء « أعطيتكه (٢) » = : أيضا في اختيار الوصل .

- خلف ثاني مفعولى نحو « أعطيت زيدا درهما » في باب الاخبار = : وفاقا  
للمازني ، فاذا أخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت : الذى أعطيته زيدا درهم  
تمسكا بالأصل الذى هو الوصل .

ورجح الفصل بعض فتقول : الذى أعطيت زيدا اياه درهم ، على قاعدة  
الاخبار من وضع الضمير موضع المخبر عنه ، موافقا له إعرابا وتذكيرا وفرعية ،  
وإفرادا وفرعية .

وانما يتأتى ماعليه المازني بعدم مراعاة موضع المخبر عنه ، لوجوب اتصاله  
بالفعل .

قال أثير الدين (٣) : فمن ثم كان الأول عندنا (٤) انفصاله ، ويرجحه أيضا  
وجوبه عند خوف اللبس ، حيث لا يعلم كون ثاني مفعولى أعطيته ثانيا إلا بالرتبة ،  
نحو : الذى أعطيت زيدا اياه عمرو ، في أعطيت زيدا عمرا .

- ونحو ضمنت اياهم الأرض = : من قول الفرزدق :

---

(١) قاتلها عمر بن أبى ربيعة ، وهما في ديوانه ، وقد نسب بعضهم للمرجى وهو عبدالله ابن عثمان  
بن عفان رضى الله عنهم ، ولعل الشارع مشى على النسبة الثانية ، ولذلك قال : وقال آخر .  
قال الأعلم : و « ليس » في البيت يحتمل تقديرين ، أحدهما : أن تكون في موضع الوصف للاسم  
قبلها ، كأنه قال : لا نرى فيه غريبا غري وغيرك » والتقدير الآخر : أن يكون استثناء بمنزلة  
« الا » ، وعريب بمعنى : أحد ، وهو بمعنى معرب ، أى لا نرى فيه متكلما يخبر عنا ويعرب  
عن حالنا . وقال البغدادي : وقوله : « ليت هذا الليل شهرا » قال أبو القاسم سعيد الفارسي فيما  
كتبه في تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب للمبرد : وقد روى في « شهر » الرفع والنصب  
جميعا وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات  
كتاب سيبويه ، والنصب على انه خبر لكان مقدرة ، أو منصوب على الظرفية متعلق بمقدور .  
راجع : الكتاب - ١ ص ٣٨١ ، المقتضب - ٣ ص ٩٨ ، ديوانه ص ٤٣١ - ٤٧٧ الخزائنة  
- ٢ ص ٤٢٤ - ابن يعيش - ٣ ص ٧٥ ، ١٠٧ .

(٢) في المتن تحقيق بركات ، وأغلب الشروح الأخرى : وكهاء « أعطيته » هاء « كتته » ، وخلف  
ثاني . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧١ .

(٤) في - : كان الأولى عند انتصابه . الخ .

إني حلفت ولم أحلف على فند • فناء بيت من الساعين معمر (١)  
 بالبائع الوارث الأموات قد ضمنت • إياهم الأرض في دهر الدهارير

— «يزيدهم حبا إلى هم» = : من قول الآخر :

وما أصحاب من قوم فأذكرهم • إلا يزيدهم حبا إلى هم (٢)

— من الضرورات = : من استعمال المنفصل مكان المتصل في كل منهما ،  
 مع عدم داع غير الضرورة ، فهم الأخير فاعل (يزيد) في البيت الثاني .

قال المصنف (٣) : فظن بعض جوازه اختياراً . معتلا بأن قائله لو قال :  
 يزيدونهم ، فجعل المتصل وهو (الواو) فاعلا ، والمنفصل توكيدا لصح ، وهو  
 وهم ، لما فيه من الجمع بين ضميرين متصلين : أحدهما فاعل ، والآخر مفعول ،  
 وهو ممنوع في غير الأفعال القلبية .

فادعى أن الأصل في البيت : يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم  
 فصل ضمير الفاعل ضرورة .

قال أثير الدين (٤) : وظن هذا الظان صحيح ، وإنما الفاسد مدعى المصنف  
 لما اعتقد أن الضميرين لمسمى ، وليس كذلك ، بل فاعل يزيد ضمير القوم  
 أو الحى على ما في حماسة (٥) أي تمام أن صدره :

لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم

فمفعول يزيد راجع إلى (٦) من جرى ذكره ممن فارقهم في قوله :

(١) وقد نسب ابن جنى في الخصائص لأمية بن أبي الصلت ، قال العيني : والصحيح والأكثر أنه  
 للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو يزيد بن المهلب ، وجواب القسم في  
 البيت بعده ، وهو :

لولا يشر به عيسى وبيته • كنت النبي الذي يدعو إلى النور

والفند : الكذب ، وفناء البيت : ساحته ، والمراد به : البيت الحرام أعزه الله ، والبائع الوارث :  
 من أسماء الله الحسنى ، مقسم بهما ، و «ضمنت» بمعنى تضمنت «أى اشتملت عليهم» أو  
 تكفلت بأبدانهم ، والأرض «فاعل» ضمنت «والدهر» الزمن ، والدهارير : الزمن السابق ،  
 وقيل الشديد ، ومحل «قد ضمنت» حال من «الأموات» ، ويجوز أن تكون صفة ، لأن الأموات :  
 جنس فيه معنى التكبير . راجع : الخصائص - ١ ص ٣٠٧ ، ٢ ص ١٩٥ - العيني - ١  
 ص ٢٧٤ - الخزائن - ٢ ص ٤٠٩ - أمالي الشجرى - ١ ص ٤٠ - التصريح - ١ ص ١٠٥  
 ديوان الفرزدق - ١ ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت ، فمنهم من نسب لزياد بن حمل بن سعيد بن عسيرة ، وقيل : لزياد  
 بن منقذ ، وقيل : للمراد بن منقذ ، وقيل : لبدر أخى المراد بن سعيد ، وهو من قصيد طويلة .  
 راجع : شرح الحماسة ص ١٣٩٢ - العيني - ١ ص ٢٥٦ - شواهد المغنى ص ١٣٥ - الشعراء  
 ص ٦٧٩ - الخزائن - عرض - ٢ ص ٣٩٣ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٣ .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٢ .

(٥) انظر شرح الحماسة ص ١٣٩٢ ، أى برواية أخرى .

(٦) في : راجع على من جرى . الخ .

وحبذا حين تسمى الريح باردة • وادى أشي (١) وفتيان به عضم (٢)  
ثم مدحهم بعد بأبيات ستة ، ثم قال : لم ألق بعدهم حيا ، والشعر لزياد بن  
حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوي ، وبنو العدوية حتى من تميم ، وكان  
قد أتى اليمن ، ونزع الى وطنه ببطن الرمت ، وهو من بلاد تميم .  
والمعنى : ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبا لذكرهم اياهم /  
وامتداحهم .

وحينئذ فيصح أن يقال : ألا يزيدونهم لاختلاف مدلول الضمير ، لأن  
الرائد غير المزيد هـ .

وتبعه ابن هشام في مغنيته (٣) فقال : وحامله على مرعاة ظنه أن الضمير (٤)  
لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فان مرادهم أنه ما يصاحب قوما ، فيذكر  
قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه ، لما يسمعه من ثنائهم عليهم (٥) .

ورد شارحه اللدناميني (٦) : بأنه قد رما لا دليل عليه في البيت ، لتقديره (٧)  
لهم بعد ذكرهم وثنائهم عليهم (٨) ، ليكون سببا لزيادتهم اياه حبا في قومه ، وهو  
في غنية عن ذلك ، لجواز أن المراد : اذا صاحب قوما فذكر قومه أى تذكرهم ،  
زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه ، لما يشاهده من انحطاط رتبة هؤلاء عن  
مرتبة قومه ففيه / اشارة الى (٩) فضل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام .  
وقد قال في الصحاح (١٠) : يقال : ذكرته بلساني / وبقلبي وتذكرته  
بمعنى .

قلت : وأنت خير بما في هذا الرد من التهويل والانحاء مع سهولة الخطب  
فيه ويسارته ، لأنها تقادير قام عليها الدليل ، واحتفت بها القرائن ، وليس

(١) في : وادى أشيا . الخ .  
(٢) هذا البيت من القصيدة التي فيها البيت السابق « أشي » قال السيوطي في شرح شواهد المغنى :  
بضم الهزرة وفتح الشين المعجمة : أكمة ببلاد تميم ، تصرف ولا تصرف . وقال العيني : اسم  
موضع ، يروى مصروفا وغير مصرف ، و « هضم » : بضمين جمع هضوم ، وهو الطارى  
الكشح ، وقال المرزوقي في شرح الحماسة : هضم : جمع هضوم ، وهو المنفاق في الشتاء ، وقيل :  
هضم : أى يهضمون المال ، أى يكسرونه وينفقونه ، راجع شرح الحماسة ص ١٣٩٠  
العيني ص ١ ص ٢٥٧ - شواهد المغنى ص ١٣٥ .

(٣) ص ١ ص ١٥٩ .  
(٤) في الأصل : الضميرين . الخ .  
(٥) في ب : ثنائهم عليه . الخ .  
(٦) في شرحه للمغنى ص ١ ص ٢٩٢ .  
(٧) في : لتقديرهم لهم . الخ .  
(٨) في ب : عليه « ليكون » . الخ .  
(٩) في : على فضل . الخ .  
(١٠) مادة « ذكر » ص ١ ص ٣٢٣ .

فيها ما ينعي على مقدرها أصلاً ورأساً ، ثم ما أبداه من ذلك احتمالاً لا يدفع ماعليه غيره من هذين الإمامين ، مع أنه لم يصنع شيئاً مع ايهامه أن ذلك من مخترعاته اذ ذاك قول المعارض عليه ابن هشام رحمة الله في شرح الشواهد (١) ، ولفظه : ومعنى البيت أنه ما يصاحب من بعد قومه قوماً فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حياً اليه ، لما يرى من تقاصرهم عن قومه ، أو لما يسمع من الثناء عليهم ، والذكر على الأول بالقلب ، وعلى الثاني باللسان ، ويشهد للأول فأخبرهم . وقد زعم أبوحيان : أن ابن مالك حرف صدر البيت ، وأن الصواب : « لم ألقى بعدهم حياً فأخبرهم » .

ولا مستند له ، الا أنه وجده في حماسة أبي تمام هكذا ، أو الذي أورده ابن مالك رواية ابن قتيبة في طبقات الشعراء ، والمبرد ، غير أنه أورده بالقاء فقال : فما أصحاب هـ .

فأنت تراه كيف انتحله وأغار (٢) عليه ، معترضاً عليه بما هو المخترع له ، موهما في ذلك كله أنه من عند ياته ونتائجه . وكان من الأمانة والديانة عزو ذلك إليه ، مرجحاً إليه على ما في معنى (٣) اللبيب ، إن لاح له مقتضى الترجيح .

(١) انظر : شرح شواهد المفنى للسيوطي - ١ ص ١٣٧ .

(٢) في : « وأخرى عليه . الخ .

(٣) ١ ص ٢٩٢ .

فصل = : في ذكر مفسر ضمير الغائب ، وبعض أحكام ضمير الغيبة ،  
وسبب بناء المضمر ، وذكر مراتبه ، وما يفعل عند اجتماعهما :

- الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب = : عليه ، لوضع الواضع إياه معرفة  
لابتغاه ، بل بسبب المعود عليه ، فإن ذكر غير متقدم عليه ما يفسره بقي مبهما  
لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره ، وذلك على خلاف الأصل ، وإنما حملهم  
على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره في بعض المواضع قصدتهم للتفخيم والتعظيم  
في ذكر ذلك المفسر مرتين ، فالأجمال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد .

وأما ضمير المتكلم والمخاطب فتفسرهما المشاهدة .

- ولا يكون = : المفسر المذكور - غير الأقرب = : إلى الضمير ، فإذا  
قلت : لقيت زيدا وعمراً يضحك فمستكن يضحك لعمرو لا يزيد .

وفي شرح الدماميني (١) : وينبغي أن المراد غير المضاف إليه ، أما هو  
فليس الضمير له الا بدليل ، وعليه قول أبي الطيب :

أفاضل الناس أغراضا لذا الزمن • يخلو من الهم إخلاهم من الفطن (٢)

قلت : وهذا مما وقع الاطباق عليه .

ومن ثم نوزع أبو محمد بن حزم الظاهري في استدلاله على تحريم جميع الخنزير :  
لحمه وعروقه وغضاريفه وجلده بقوله تعالى « أولحم خنزير فانه رجس (٣) » لما ألزم  
بتحليل شحمه فقال : اسم ان عائد على الخنزير ، لأنه أقرب ، وإنما ذكر  
اللحم أولا لأنه المعهود أكله لمن يأكله ، لا على جهة حصر التحريم فيه ، ثم دل  
فانه رجس - على تحريمه كله بسائر ما يحتوى عليه ، فدفع في عود الضمير هنا/  
على أقرب مذكور .

على أن تقييد الدماميني الأقرب بغير المضاف اليه خلاف الظاهر ، وجور  
عما عليه أئمة هذا الشأن قديما وحديثا ، من إقرارهم اللفظ على إطلاق من تناول  
المضاف اليه كغيره (٤) ، وإخراجهم إياه عن أن يكون معودا عليه غالبا ، لكون  
غير المحدث عنه ، وهو دليل عدم ارادة المضاف ، كما صنع المصنف .

وقد يرد معوداً عليه كقوله جل اسمه : « ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها  
ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها » (٥) وقول الشاعر :

(١) ١ ص ٤٨ و .

(٢) البيت مطلع قصيدة طويلة قالها المتنبي في مدح أبي عبدالله محمد بن عبدالله القاضي الانطاقي ،

(٣) قال المكبر في شرح الديوان : والمعنى يقول : الفضلاء من الناس للزمان كالأغراض « يرميهم  
بنوائيه وصروفه ، ويقصد بهم بالحق . . . وهذا من أحسن الكلام . انظر : الديوان ٢ ص ٢٠٩ .

(٤) سورة المائدة آية : ١٤٥ .

(٥) في ٢ : كثير . الخ .

(٥) سورول عمران آية : ١٤٥ .

أجل المرء يستحث (١) ولا يدري . اذا يبتغي حصول الأمان

وأجاز بعض قياسا عليه : غلام هند ضربت ، وهو متسع المجال وان كان مغلوبا (٢)  
والكلام (٣) على تحقيق ذلك وإمعان (٤) النظر فيه غير هذا مقاما .

فلو أمكن عود الضمير على الأقرب وغيره كجاء الزيدون والعمران وأكرمهم .

فقال اللغامي (٥) : لم أر فيه نصا ، وينبغي لإجراؤه على مسألة ما إذا  
تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء متعددة ، فمن قال هناك : بالعود الى الأخير  
قال به هنا ، أو الى الجميع فكذلك لا الى الأقرب فقط فتأمل .

قلت : (لا ضرورة) (٦) الى القياس على ما ذكر ، ولا الى التردد فيه ،  
إذ ليس المفزع (عندهم) (٧) في هذا الا القرائن المحتفة بالكلام ، الكاشفة عن  
المراد ، فكما تعين غير الأقرب مفسرا للضمير تعينه والأقرب مفسرين له أيضا ،  
كما الإشارة الى ذلك بقوله : - الا بدليل = : على أن المراد الا بعد نحو : «ووهبنا  
له إسحاق ويعقوب / وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب» (٨) فضمير ذريته لإبراهيم  
لا لإسحاق ولا يعقوب ، لكونه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ، ونحو :  
«فآمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» (٩) فان فاعل «جعلكم»  
لاسمه تعالى لوجود الدليل عليه .

قال بعضهم : اذ تقدم اسمان مستويان اسنادا كان الضمير للأقرب إلا للدليل .

قال ابن هشام : ومن خفي ما يتعلق بهذا المقام جعل صاحب الكشف الراجع  
في (١٠) (من مثله) (١١) لأبعد مذكور ، وهو «ما نزلنا» وأقربه وهو «عبدنا»  
ان قدر الظرف صفة سورة ، وإيجابه عوده للأقرب وهو العبد ان علق «بقأتوا»  
وكثير يستشكل هذا الفرق .

(١) في ح : يسحب ... الخ .

(٢) أى : غير الغالب .

(٣) في ب : والكلام على ... الخ .

(٤) في ح : وأمن النظر ... ولعل الصواب : وانعام النظر الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ٤٨ و .

(٦) « لا ضرورة » ساقطة من (ح) .

(٧) « عندهم » ساقطة من (ح) .

(٨) سورة العنكبوت آية : ٢٧ .

(٩) سورة الحديد آية : ٧ .

(١٠) « في » ساقطة من (ح) .

(١١) والآية المستشهد بها من سورة البقرة آية : ٢٣ وهي « وان كنتم ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا

بسورة كاثنة من مثله ، والضمير لما انزلنا ، أو لعبدنا . ويجوز ان يتعلق بقوله : « فأتوا »

والضمير للعبد ... وقال : والكلام مع رد الضمير الى المنزل أحسن ترتيبا ، وذلك أن الحديث

في المنزل ، لا في المنزل عليه ، وهو سوق اليه ومربوط به فحقه ان لا يفك عنه برد الضمير

الى غيره .

فأجاب بعض : بأنه ان عاد الى « ما » وعلق « بفأتوا » فالمعنى : فأتوا من منزل مثله بسورة ، فيكون المطلوب منهم هو مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا ، والظاهر أن المقصود خلافه بدليل بقية آى التزليل في مثل ذلك هـ .

ورده التفتازاني(١) في حاشية الكشف(٢) : بأن اضافة المثل الى المنزل لا تقتضى اعتبار موصوفها ، ألا ترى أنه اذا جعل صفة لسورة لم يكن المعنى : بسورة من منزل مثل هذا القرآن ، بل من كلام « وكيف يتوهم ذلك له ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن .

ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين .

والجواب عن الأشكال : أن هذا الأمر تعجيزاً باعتبار المأتي به ، والنوق شاهد بأن تعلق « من مثله » بالأتين يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشئ ، ومثل النبي صلى الله عليه وسلم بشرية وعربية موجود بخلاف مثل القرآن بلاغة وفصاحة .

وأما وهو صفة للسورة الموصوفة فغير مقتضى وجود المثل ، بل ربما اقتضى انتفائه حيث تعلق به أمر التعجيز .

وحاصله : أن قولنا : اثت من مثل الحماسة يبيت يقتضى وجود المثل ، بخلاف اثت يبيت من مثل الحماسة .

— وهو = : أى المفسر بكسر السين — إما مصرح بلفظه = : وهو الأصل والغالب على ضمير الغيبة نحو : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » (٣) — أو مستغنى عنه بحضور مدلوله = : أى المفسر — حسا = : أى حضورا محسوسا .

قال المصنف(٤) نحو : « هي راودتني عن نفسي » (٥) « قالت احدهما يا أبت استأجره » (٦) فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في (قال) و (هي) و (استأجره) عن ذكره لفظا ، .

---

(١) هو : مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سمدالدين التفتازانى . قال السيوطى : عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان والأصلين والمنطق وغيرها . وله شرح الفصد ، شرح التلخيص ، مطول ، وغير ذلك . ولد عام ٧١٢ - وتوفي عام ٧٧١ ، وقيل : ٧٩٣ . أنظر : البنية ٢ ص ٢٨٥ - هدية العارفين ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) في ١ ص ٨٠ ، وقد أطل المناقشة في هذا المقام . وانظر تفسير الفخر الرازى في هذا المقام ١ ص ١٣٦ وما بعدها . ففيه بحث شيق يخالف فيه التفتازانى .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٧ .

(٤) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٧٤ .

(٥) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(٦) سورة القصص آية : ٢٦ .

قال أثير الدين (١) : وليس كما زعم لجواز عود الضمائر المذكورة الى ما قبلها فضمير (قال) الى يوسف ، وهي : الى أهلك وأستأجره : الى موسى - ولما كنت عن نفسها باهلك ولم تقل لي ، كنى هو عنها بضمير الغيبة / في (هي) راودتني غير مخاطب اياها بأنت راوديتني (٢) ، أو مشيراً اليها بهذه راودتني ، وكل ذلك على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخطاب الغير اللائق بالأنبياء ، فأبرز الاسم في صورة الضمير الغائب تأديبا مع الملك وحياء (٣) منه .

قال (٤) : وكان المصنف تخيل أن هذا موضع اشارة لحضور صاحب الضمير ، فاعتقد الاستغناء عن المفسر بحضور مدلوله حسا ، فجرى الضمير مجرى اسم الأشارة ، والتحقيق ما ذكرناه .

- أو = : مستغنى عنه بحضور مدلوله - علما = : نحو : « إنا أنزلناه في ليلة القدر (٥) أى القرآن ، اذ يعلم من الانزال في ليلة القدر الكائنة في رمضان أن المنزل القرآن ، مع قوله تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن (٦) .

- أو = : مستغنى عنه - بذكر ماهو = : أى المفسر بالكسر - له جزءاً = : أى بذكر شيء يكون مابه التفسير جزءاً لذلك المذكور .

قال المصنف (٧) : كقوله :

أماوى ما يغنى الثراء عن الفتى \* اذا حشرجت يوما (٨) وضاق بها الصدر (٩)  
فضمير حشرجت وبها للنفس ، لكن استغنى عن ذكرها بذكر ماهي له جزء وهو الفتى ، ومن ذلك : من كذب كان شراً له و« اعدلوا هو أقرب للتقوى » (١٠) وقوله :

واذا سئلت الخير فاعلم أنها \* حسنى تخص بها من الرحمن (١١)

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٣ ط ، بتصرف .

(٢) في - : رأوتنى . . الخ .

(٣) في - : واحياءه . . الخ .

(٤) أى : الأثير في المرجع السابق .

(٥) سورة القدر : آية : ١ .

(٦) سورة القدر : آية : ١ .

(٧) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٤ .

(٨) في - : اذا حشرجت يوما قام بها الطرز . . الخ .

(٩) قائله : حاتم الطائي يخاطب بها امرأته « ماوية » وكانت تلومه على كثرة المطاء . وفي اللسان

« الحشرجة » : تردد صوت النفس وهو الفراغة في الصدر ، وقال الجوهرى : الحشرجة :

الفراغة عند الموت ، وتردد النفس ، وحشرجة الحمار : صوته يردده في حلقه ، ورواية اللسان

وابن الشجرى في أماليه : لمعرك ما يغنى الثراء . . البيت . راجع : الديوان ص ٨٣ - أمالي

الشجرى - ٢ ص ٣٣٩ - الدرر - ١ ص ٤٤ - الصحاح - ١ ص ١٤٥ - اللسان - ٣ ص ٦١ .

(١٠) سورة المائدة آية : ٨ .

(١١) نسيه محقق شرح التسهيل لا بن مالك - ١ ص ١٧٥ : لكعب الفتوى والشاعر إعادة الضمير على

المسألة لأنها جزء مدلول : سئلت .

وقوله :

إذا نهى السفية جرى إليه . وخالف والسفيه إلى خلاف (١)

أى كان هو أى الكذب ، واعدلوا هو أى العدل ، وفاعلم أنها أى المسألة والضمير في ذلك أحد مدلولى الفعل ، فهو جزء منه ، وكذا جرى إليه أى السفه ، وهو أيضا جزء من مدلولى السفية ، لأنه ذات متصفه به .

— أوكل = : نحو : « ولا ينفقونها في سبيل الله (٢) » ، فالضمير للمكنوز ، مستغنى عنها بذكر ما هى له كل ، وهو الذهب والفضة — وقوله :

ولوحلفت بين الصفا أم معمر . ومرونها بالله برت يمينها (٣)

قال المصنف (٤) : فأعاد انضمير الى مكة ، لكون الصفا جزءاً منها ، وذكر الجزء مغن عن ذكر الكل أحيانا .

قال أثير الدين (٥) : ولا يتعين ، لاحتمال عوده على الصفا ، بمعنى الصخرة / لاشتراكهما في الطواف بهما ، فهما طرفان ينتهى فيه إليهما . وربما وقعت بأذني سبب نحو : « عشية أوضحاها » (٦) .

قال المصنف (٧) : ويمكن أن من ذلك : « كل من عليها فان (٨) » فالضمير للدنيا ، وان لم يجر لها ذكر في الصورة ، لأن الجارى ذكره بعضها وهو دال على الكل .

— أو نظير = : نحو : له على درهم ونصفه ، أى نصف درهم آخر .

وفي شرح الدمامينى (٩) : كذا قال المصنف وجماعة .

قلت : لم يقل ذلك المصنف ، ولا مثل به ، إنما قاله أثير الدين (١٠) ومقلدوه

---

(١) قال الشنقيطى في الدرر اللوامع : لم أعثر على قائله ، وقال ابن الشجرى في أماليه : ومثال إضمار المصدر لدلالة اسم الفاعل عليه قول الشاعر : إذا نهى السفية . البيت . ولم ينسبه لأحد . ولم أعرف قائله ، راجع : « الأمالي الشجرية » - ٢ ص ٢٠٩ - الدرر - ١ ص ٤٤ - الخصائص - ٣ ص ٤٩ - معانى القرآن للقرءاء - ١ ص ١٠٤ - الخزانة - ٢ ص ٢٨٣ - المحتسب - ١ ص ١٧٠ .

(٢) سورة التوبة آية : ٣٤ .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٥ - وقال محققه : لم أعرف قائله ، وأنا كذلك .

(٤) في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٥ . (٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٤ ظ .

(٦) سورة النازعات آية : ٤٦ . (٧) في المرجع السابق .

(٨) سورة الرحمن آية : ٢٦ . (٩) - ١ ص ٤٨ ظ .

(١٠) في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٤ ظ .

قال ابن (١) الصائغ (٢) : وهو خطأ ، إذ (٣) ليس الذى عليك نصف درهم آخر ، وإنما المراد : ومثل نصفه ، فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى ، ونظير ذلك عندهم قوله :

قالت (٤) ألا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا ونصفه فقد (٥)

أى ونصف حمام آخر مثله عدداً ، وقوله :

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم • ونحن خلعنا قيده فهو سارب (٦)

أى قيد فحلنا ، وقوله :

كأن ثياب راكبه بريج • خريق وهى ساكنة المبوب (٧)

وعبر أصحابنا المغاربة (٨) عن ذلك بعود الضمير على ظاهر (٩) لفظاً لا معنى .

(١) في : ابن الصائغ .

(٢) هو : محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى شمس الدين بن الصائغ الحنفى النحوى ، قال السيوطى : « اشتغل بالعلم ، وبرع في اللغة والفقه وأخذ عن الشهاب بن المرحل ، وأبى حيان والفخر الزيلعى ، وسمع الحديث عن الدبوسى ، والحجار ، وأبى الفتح اليممرى » وله مصنفات منها : شرح المشارق في الحديث ، وشرح ألفيه بن مالك ، والتذكرة في النحو وغير ذلك . ولد قبل عام ٧١٠ . وتوفي عام ٧٧٠ هـ . أنظر : البنية - ١ ص ١٥٥ وهدية المارفين - ٢ ص ١٦٨ - درة المجال - ٢ ص ١٣١ .

(٣) في : أى ليس . الخ .

(٤) « قالت » ساقطة من ( ب ) و ( ح ) .

(٥) قائله : النابتة للذياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر وأولها : يا دارمية بالعلاء فالسند . البيت . وقد استشهد به ابن الشجرى في أماليه في إعمال « ليت » وأهملها ، وكذلك سيويه في الكتاب وغيرهما . وفيه أبحاث وفوائد جمة وتخریجات تراجم في مضانها . وقوله : « الحمام » : يجوز فيه النصب على الاعمال ، والرفع على الإهمال ، و « الى » بمعنى : مع ، و « نصفه » بالرفع والنصب عطف على « الحمام » و « فقد » بمعنى : حسب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : فحسبى ذلك . راجع : الكتاب - ١ ص ٢٨٢ - المعنى - ٢ ص ٢٥٤ - الخزائن - ٤ ص ٢٩٧ - شرح شواهد المغنى ص ٧٧ - أمالى ابن الشجرى - ٢ ص ٢٤١ .

(٦) قائله : الأخنس بن شهاب بن شريق الثعلبى ، وهو شاعر جاهل قديم من قصيدة قالها بسبب تشتت قلبه في البلاد بعد حرب اليموس ، لأن المهلهل قد شتمهم ، ورواية المفضليات : أوى كل قوم قاربوا . . . البيت والسارب : الذاهب في الأرض ، والمعنى : أن الناس غيرنا لا يجترئون على التنقل من موضع الى آخر بخلاف التغلبين فانهم أعزاء يذهبون حيث شاموا لا يقدر أحد على منعهم . راجع : المفضليات ص ١٠٨ - ابن يعيش - ٨ ص ٥٨ .

(٧) لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، وقواه : ريح خريق « قال ابن سيده في المحكم - ٤ ص ٣٨٦ : « وريح خريق : شديدة ، وقيل : لينة سهلة فهو ضد » وقيل راجعة غير منتشرة السير . وقال ابن دريد في الجوهرة - ٢ ص ٢١٣ : وريح خريق لينة سهلة ، وقد سمى العرب مخراقاً ، وقال في - ١ ص ٣٨ : وهبت الريح هبوباً ، وقالوا : هبا وليس بالعالى في اللغة ، وقال ابن سيده في المحكم - ٤ ص ٧٨ : « معنى أن المعروف إنما هو المبوب والمحبوب ، وهبت الريح هبوباً وهبياً : ثارت وقال الجوهري في الصحاح - ١ ص ١١٠ : « وهبت الريح هبوباً وهبياً أى هاجت ، والهوبة : الريح التى تثير الغبرة ، وكذلك المبوب والمحبوب .

(٨) « المغاربة » ساقطة من ( ب ) ، ( ح ) .

(٩) في : ظاهره .

ومن هذا الطراز : ظننى وطننته زيدا قائما ، فمفسر الماء قائما ، لكن لفظا لامعنى ، ولما خفى هذا الوجه على ابن الطواة منع المسألة رأسا .

وقوله تعالى : « وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره » (١) أى : من عمر معمر آخر أو من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ، لأن ذكر المعمر مذكوره لتقارب معنييهما ، فكان مصاحبا له استحضرنا ذهنيا .

وتحرير القول في ذلك : باجتماع ما للمفسرين في الآية ملخصا فنقول : اختلف في معنى « من معمر » فقيل : يزداد في عمره ، بدليل مقابلته بولا ينقص من عمره ، وقيل : يجعل له عمر ، وينبنى عليهما أن المتكلم عليه في الآية شخص واحد أو شخصان ، فعلى الثاني هو شخص واحد ، قالوا : مثل أن يكتب عمره مائة ، ثم يكتب تحته مضى يوم ، مضى يومان ، وهكذا ، فكتابة الأصل هي التعمير / والكتابة بعد هي النقص ، قال :

حياتك أنفاس تعد فكلما • مضى نفس منها انتقصت به جزءا (٢)

وقال أبو العتاهية :

ان مع اليوم فاعلمن غدا • فانظر بما ينقضى مجىء (٣) غده (٤)  
ما ارتد طرف امرىء ببلذته • إلا وشىء يموت من جسده

وعليه فضمير عمره للمذكور ، والمعمر المفعول له عمر طال أو قصر .

وعلى الأول هو شخصان والمعمر المزداد في عمره ، وحينئذ فالضمير للمعمر آخر ، إذ لا يكون المزداد في عمره متقوصا من عمره ، وعلى هذا النحويون قاطبة من قدامائهم ومتأخريهم . قالوا : فيقال عليه : هب أن المعمر الثاني غير الأول أليس قد نسب النقص من المعمر الى المعمر ، لأن المعمر كما قلتم من مد في عمره .

وبحاجب : بأن الأصل حينئذ وما يعمر من أحد .

قالوا : وسمى معمرًا باعتبار ما آلت اليه حاله كقوله :

قتلت قتيلًا لم ير الناس مثله (٥)

فالضمير إنما هو باعتبار الأصل المحول عنه اللفظ .

(١) سورة فاطر آية : ١١ .

(٢) لم أعرف قائله ، وهو من شواهد الدماميني في شرحه والشاهد فيه معنوى .

(٣) هـ : مجىء غدا . الخ .

(٤) في ديوانه ص ١٥٢ : قال أبو العتاهية ، وقد أخذه عن قول بعض البلغاء ما نقصت ساعة من أمسك إلا بوضعة من نفسك . وذكر ثلاثة أبيات منها البيت المذكورين .

(٥) لم أعرف قائله ولا تمتعه أو من استشهد به غير الشارح .

قال ابن هشام : وقد يكون شيها بهذا عندى قوله تعالى : « فاقطعوا أيديهما (١) » فانما صح الجمع هنا مع إرادة يد واحدة من كل منهما لا مجموع يدي كل منهما ، لما أريد بالأيدى الأيمان ، فلما أطلقت اليد (٢) مراداً بها اليمين ، جاء الجمع ملاحظة للمعنى الأصلي لا اعتباراً للفظ .

— أو مصاحب بوجه ما = قال المصنف (٣) : كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » (٤) فعفى يستلزم عافياً ، فأغنى ذلك عن ذكره (٥) ، وأعيدت الهاء من « إليه » عليه .

وفي شرح الدمامينى (٦) : وهو كلام نقله الواحدى (٧) في البسيط عن الأزهري ورده ، ولا أستحضر الآن وجه الرد وليس البسيط بموجود عندى الآن .

قلت : لكنه اعتمده في الوجيز ، بل لم يعرج على غيره فيه .

ولفظ الوجيز : فمن عفى أى ترك له من دم أخيه المقتول شيء وهو أن يعفو بعض الأولياء فيسقط القود « فاتباع بالمعروف » أى فعلى العافي الذى هو (٨) ولى الدم أن يتبع القاتل بالمعروف ، وهو أن يطالبه بالمال من غير تشدد « وأداء إليه » وعلى المطلوب منه أداء تأديته (٩) للمال الى العافي « بإحسان » وهو ترك المظل والتسوية هـ .

ونحو قوله :

فانك والتائبين عروة بعدما • دعاك وأيدينا إليه شوارع (١٠)

لكا لرجل الحادى وقد تلغ الضحى  
وطير المنايا فوقهن أواقع

(١) سورة الانعام آية : ٣٨ .

(٢) في : - الأيد مراداً . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٨ .

(٥) في : - عن ذكر . الخ .

(٦) - ١ ص ٤٩ و .

(٧) هو : علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدى ، قال القفطى : الإمام المصنف ، المفسر النحوى ، صنف التفسير الكبير ، وسماه « البسيط » وأكثر فيه من الإعراب والشواهد اللغوية ومن رآه علم مقدار ما عنده من علم العربية ، وصنف « الوسيط » في التفسير أيضاً ، وهو مختار من « البسيط » أيضاً ، و « الوجيز » و « شرح ديوان المتنبي » وغير ذلك . توفي عام ٤٦٨ . انظر : الانباه - ٢ ص ٢٢٣ - البنية - ٢ ص ١٤٥ - هدية العارفين - ١ ص ٦٩٢ .

(٨) هو « ساقطة من ( ح ) . (٩) في ( ب ) : أداء تأدية . الخ .

(١٠) قال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائلها ، وذكرهما صاحب اللسان ولم ينسبها ، وقوله : التائبين : من ابنت الرجل رثيته - والشوارع : مرتفعة وتلغ : ارتفع ، وقوله : « أواقع » : الاصل : وواقع يقلب الواو همزة . انظر : العيني - ٣ ص ٥٢٤ - اللسان مادة ( وقع ) - ١٠ ص ٢٨٥ .

فاخادى يستلزم إبلا محدودة فأغنى ذلك عن ذكرهن ، وأعاد ضمير فوقهن عليهن ، ومثله : « حتى توارت بالحجاب (١) » ففاعل توارت الشمس ، ولم تذكر استغناء / عنها بذكر العشى ، ويجوز أن الفاعل ضمير « الصافات » / .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكراً واستحضاراً : كذكر الخبر وحده مثلوا بضمير اثنين مقصوداً بهما المذكور كقوله :

وما أدرى إذا يمت أمرا • أريد الخير ايها يلينى (٢)  
أ الخير الذى أنا أبغىه • أم الشر الذى هو يبتغى

وقد يعاد على صاحب المسكوت عنه ، لاستحضاره بالمذكور ، وعدم صلاحيته له نحو : « إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهى الى الأذقان » (٣) فضمير هى للأيدى بمصاحبتها الأعناق في الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها .

وقد أكثر المصنف أنواع ما يفسره ما يفهم من سياق الكلام ولم يتقدم مفسره ولا تأخر .

قال أثير الدين (٤) وأصحابنا : قسموا ضمير الغائب الى ما يتقدمه مفسره لفظاً ورتبة : كضرب زيد غلامه ، أو لفظاً لارتبة : كضرب زيدا غلامه ، أو رتبة لفظاً كضرب غلامه زيد ، والى ما يفسر ما يفهم من سياق الكلام ، وهو ما علم المراد به ، ولم يتقدمه مفسره بوجه من الأوجه الثلاثة ، ولا تأخر نحو : « ماترك على ظهرها من ذابة (٥) » « حتى توارت بالحجاب (٦) » فأثرن به نقعا (٧) وقوله :

كأن هزيمة بوراء غيث (٨)

أى : على ظهر الأرض ، وحتى توارت الشمس ، فأثرن بالمكان / كأن هزير الرعد .

(١) سورة ص آية : ٣٢ .

(٢) قائلهما : المثقب العبدى من قصيدة طويلة ذكرت في المفضليات ، وقد ذكرهما العيني في شواهد الكبرى ضمن قصيدة . نسبها لسحيم بن وثيل ، وقال : وقال الأصمى : هذا الشعر لأبى زيد الطائى ، والحق أن القصيد للمثقب العبدى كما قال المفضل ، وأن بيتى الشاهد من هذه القصيدة . انظر : المفضليات ص ٢٩٢ - اللسان ص ١٤ ص ٣٠٣ ، العيني ص ١ ص ١٩٣ - الخزائن ص ٤ ص ٤٢٩ .

(٣) سورة يمين آية : ٨ .

(٤) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ١٧٥ .

(٥) سورة فاطر آية : ٤٥ .

(٦) سورة ص آية : ٣٢ .

(٧) سورة الماديات آية ٤ .

(٨) هذا الشعر قائله امرؤ القيس ، وقد تقدم ضمن الابيات المشتركة بينه وبين النخوم في ص ١٣٤ . وانظر العمدة لا بن رشيح ص ١ ص ٢٠٢ .

والى ما يأخذ شيئا من الذى يفسره ما يفهم من السياق ، ومن الذى يفسره  
ما قبله بوجه ما ، أى لا يتقدم لمفسره ذكر ، لكن تقدم ما هو من لفظ المفسر ،  
وان لم يكن المفسر ، وهو ضربان :

أحدهما : الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعل أو صفة نحو : « أعدلوا  
هو أقرب للتقوى (١) » .

إذا سمى السفينة جرى اليه (٢) .

الثاني : العائد على ما لم يذكر ، لكن ذكر قبله شيء يشرك الشيء الذى  
يعود عليه لفظا ، كعندى درهم ونصفه .

- ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه = : أى الفعل نحو : ضارب  
غلامه أو غلام أخيه زيد ، - على مفسر صريح = : كما ستلقى عليك أمثله ،  
- كثيراً ان كان المعمول مؤخر الرتبة = : نحو : ضرب غلامه زيد ، وغلامه  
ضرب زيد ، وضرب غلام أخيه زيد (وغلام أخيه ضرب زيد) (٣) ،  
وما أراد أخذ زيد ، وضرب جارية يحبها زيد ، فهذه ونحوها مندرجة تحت  
المكمل معمول فعل ، ضرورة إكمال المضاف اليه المضاف ، ومعمول الصلة  
الموصول ، تكميل ما يفاعل أراد المثل به ، ومعمول النصفة الموصوف ، تكميل  
« جارية » بفعل (٤) « يحبها » .

وكأول الأمثلة قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة موسى (٥) » وكثانيها  
قولهم « في بيته يؤتي الحكم (٦) » ، و « شتى تؤوب الحلبة (٧) » فان في بيته  
في موضع نصب يؤتي ، والهاء للحكم ، وقد تقدم العامل والمفسر ، وشتى حال  
من الحلبة ، وفيه راجع عليهم ، وقد تقدماهما .

قال المصنف (٨) : والكوفية يمنعون مثل هذه وسماعه عن الفصحاء حجة  
عليهم .

(١) سورة المائدة آية : ٨ .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٧٨٠ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) في (أ ، ج) : بفاعل . الخ .

(٥) سورة طه آية : ٦٧ .

(٦) قال صاحب مجمع الأمثال ج ٢ ص ٧٢ : هذا ما زعمت العرب عن ألسنة البهائم . وذكرت قصة  
ذلك . وانظر المستقصى في أمثال العرب للزحشرى ج ٢ ص ٦١ ، ١٨٣ .

(٧) قال صاحب مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٥٨ : « وذلك أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا  
صدروا تفرقوا ، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته ثم يؤوب الاول فالاول ، يضرب في اختلاف  
الناس وتفرقهم في الاخلاق . الخ . وانظر : المستقصى في أمثال العرب للزحشرى ج ٢ ص ١٢٧ .

(٨) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٧٨ .

قال أثير الدين (١) : وهو تخليط في النقل عنهم ، إذ قد فصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل بين كونه متصلاً بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف إلى (٢) المفعول نحو : إرادته أخذ زيد ، و غلام أبيه ضرب عمرو فيجوز . أو متصلاً ( به في ) (٣) موضع نصب فيمتنع نحو : ضاربه ضرب زيد ، إذا كان الراجع في موضع نصب ، فإن كان في موضع جر جاز جواز غلامه ضربه زيد .

أو منفصلاً عنه فيمتنع تقديم المفعول نحو : مارأى أحب زيد ، وما أراد أحب عمرو ، ويوم يقوم بتخلص بكر ، ويوم يقوم يحشر خالد ، وإذا قام سرك زيد ، وما يعجبه يتبع أخوك (٤) .  
فمنع عامتها الكسائي والقراء ، اعتلالاً بأن في أحب وأراد ضميراً مرفوعاً ، وهو لا يتوى به التأخير ، لأن ذلك مركزه .

وأجاز ذلك البصرية ، احتجاجاً بأن المضمرة المرفوعة متصل بالمنصوب ، وهو منوى التأخير ، فليس إيصال المرفوع به مما يدفعه عما يسوغ له إجماعاً / ، فإن قدم (٥) العامل جازت المسائل عند الكسائي والقراء نحو : أخذ ما أراد زيد . قال ابن مكيسان : بل ينبغي أن يكون أقبح ، لعدم جعل ( ما ) إذا كانت مقدمة ألا بعد زيد ، وإذا كانت بين الفعل وزيد فقد وقعت موقفاً غير مراد به التقديم والتأخير ، فيجب ألا يحسن .

وكرابها قوله :

شريوميا وأغواه لها . ركب عتر بحدج جملا (٦)

لأن شريوميا ظرف ركب ، وعتر اسم لامرأة من طسم قبيلة من عاد ، كانوا وانقرضوا ، ويقال : إن عترأ أخذت سبية فحملت في حدج ، وهو بالكسر مركب من مراكب النساء والطف لها في القول ، فقالت : هذا شريومي أن صرت أكرم النساء .

وكخامسها قوله :

ما شاء أنشأ ربي والذي هولم . يشأ فلست تراه ناشأ أبدا (٧) /

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٧٦ و .

(٢) في (ح) : إليه . الخ .

(٣) « به في » ساقطة من ( ح ) .

(٤) في ( ح ) : أخوه . الخ .

(٥) في (ح) : فإن قام . الخ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٦٧٥ .

(٧) استشهد به ابن مالك في شرحه على التسهيل - ١ ص ١٧٨ ، إذ قال ومثال : ما أراد أخذ زيد قول رجل من العرب : ما شاء أنشأ . البيت ولم أعرف قائله .

ويقدم أيضا الضمير المكمل معمول فعل أوشبهه - قليلا ان كان مقدما = : أى  
الرتبة ، كقول حسان بن ثابت رضى الله عنه يرثي المطعم بن عدى جد نافع  
ابن جبير :

ولو أن مجدا خلد الدهر واحدا  
من الناس أبقي مجده الدهر مطعما (١)

وقول غيره :

كساحلمه ذا الحلم أثواب سؤدد \* ورتي نداه ذا الندى في ذرا المجد (٢)  
وقوله :

لمارأى طالبوه مصعبا ذعروا \* وكاد لو ساعد المقنور ينتصر (٣)  
وقوله :

لقد حاز من يعنى به الحمد أن أبي  
مكافأة الباغين والسفهاء (٤)

وأشدد أبو الفتح :

ألا ليت شعري هل يلومن قومه \* زهيرا على ما جر من كل جانب (٥)

(١) ومطعم المرثى مات ولم يسلم ، وهو أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قريش على بني هاشم  
وبني المطلب ، وكان مطعم قد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمه إلى الطائف لما دعا  
ثقيفا إلى الإسلام ، وأجاره لما طلب منه ذلك حتى يتمكن من الطواف بالكعبة المشرفة ، ومن  
أجل ذلك بكاه حسان بن ثابت رضى الله عنه بتلك القصيدة التي منها البيت والشاهد : عود  
الضمير على متأخر لفظ ورتبة وهو المضاف إلى لفظ الجد العائد على الدهر . ويروى :  
فلو كان محد يخلد اليوم ما جدا \* من الناس أنجى . . . البيت .

أنظر : ديوانه ص ١١٧ - شواهد المغنى ص ٨٧٥ - العيني - ٢ ص ٤٩٧ .

(٢) ذكره العيني في شواهد الكبرى ولم يصرح على أسم قائله ، وقد بدأ بمعنى البيت ، كما ذكره  
السيوطي في شواهد المغنى وقال : لم ينس قائله . والمعنى : كسا حلم المدح صاحب الحلم  
ثياب السيادة ، وأعطى عطاء عطاء صاحب العطاء في أعلا مراتب المجد ، و « رقي » بتشديد  
القاب : من الرقي وهو الصعود والارتفاع ، والشاهد مثل البيت السابق في قوله : « حلمه  
ذا الحلم » . أنظر : العيني - ٢ ص ٤٩٩ - شواهد المغنى ص ٨٧٥ .

(٣) قال العيني في شواهد الكبرى - ٢ ص ٥٠١ : قائله : أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام  
رضى الله عنهما من قصيدة يرثي بها مصعبا لما قتل والشاهد في قوله : طالبوه مصعبا ، حيث عاد  
الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٩ . ولم أعرف قائله .

(٥) قائله : أبو جندب بن مرة القرظي ضمن مجموعة أبيات ، وهو شاعر جاهل والشاهد في قوله :  
يلومن قومه زهيرا - حيث عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وهو من القليل . أنظر : الخزائن  
- ١ ص ١٤١ - شرح أشعار الملوك - ١ ص ٣٥١ .

وقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر \* وحسن فعل كما يجزى سمار (١)

وأنشد أبو عبيدة :

لما عصى أصحابه مصعبا \* أدوا إليه الكيل صاعا بصاع (٢)

قال المصنف (٣) : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع نحو هذا .

قلت : وقد أجازته قبله أبو عبد الله الطوال (٤) من الكوفية .

قال أثير الدين (٥) : وقد ذكر أبو جعفر الصفار الاجماع على منعه ، إلا ما ذهب إليه الطوال ، وتبعه أحمد بن جعفر (٦) أنه خص جوازه بالشعر .

قال أثير الدين : وهو الأحوط .

قال المصنف (٧) : والصحيح جوازه أى مطلقا ، لوروده في الايات المذكورة

وغيرها هـ .

وقد رام بعض تأويل جميع ذلك ، وهو بعيد ، ولجوازه وجه من القياس ،

(١) قاله : سليط بن سعد ، وقوله : « سمار » : اسم رجل بنى قصر الخورنق الذى يظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس الأكبر ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم ير العرب مثله ، فلما انتهى من بنائه رمى به النعمان من أعلاه وقد اختلف في السبب ، وأهمها : خوفا من أن يبني مثله لغيره ، فصار مثلاً يضرب لسوء المعاملة . والشاهد قوله : جزى بنوه أبا الغيلان ، حيث عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . راجع : أمالي ابن الشجرى ١ ص ١٠١ - الخزانة ١ ص ١٤٢ - المعنى ٢ ص ١٦٥ - الدرر ١ ص ٤٥ .

(٢) قال البغدادى في الخزانة : البيت من قصيدة للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي . رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بنى ثعلبة بن يربوع ، وقال أبو عبيدة : هو لرجل من بنى قريع رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفيا له حتى قتل معه . ونسبت القصيدة في المفصليات للسفاح بن بكير أيضا بعد قصيدة أخرى ، وقال المفضل : قال أحمد بن عبيد : وأنشدها أبو عبد الله مرة أخرى ، وذكر القصيدة ، وكان البيت فيها برواية : لما جلا الغيلان عن مصعب \* أدى اليه القرض صاعا بصاع وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . راجع : المفصليات ص ٢٢٣ ، الخزانة ١ ص ١٤٠ - ٢ ص ٥٣٧ .

(٣) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٧٩ .

(٤) هو : محمد بن عبادة الطوالى النحوى ، يكنى أبا عبد الله ، من الكوفيين ، أحد أصحاب الكسائى ، حدث عن الأصمعي : قال ابن النديم : ولا كتاب له يعرف ، قال ثعلب : كان الطوال حاذقا بالبرية . توفي عام ٢٤٣ . انظر : الفهرست ص ٦٨ ، البغية ١ ص ٥٠ .

(٥) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٧٧ و .

(٦) هو أحمد بن جعفر الدينورى أبو على ، ختن ثعلب . قال القفطى : نزيل مصر ، النحوى ، أصله من دينور ، وقدم البصرة ، وأخذ عن المازنى ، وحمل عنه كتاب سيبويه « ودخل بغداد وقرأ على المبرد . وصنف « المهذب » في النحو ، وضمائر القرآن ، وتوفي عام ٢٨٩ . انظر : الانباه ١ ص ٣٣ ، البغية ١ ص ٣٠١ - هدية العارفين ١ ص ٥٣ .

(٧) في المرجع السابق .

وهو كثرة تقدم المفعول على الفاعل ، فجعل لكثرتة كالأصل ، فيلومن قومه  
زهيرا جار مجزى ما أصله - هل يلومن زهيرا قومه .

قال المصنف (١) : ولأن جواز نحو : - ضرب غلامه زيدا - أسهل من  
جواز نحو - ضربوني وضربت الزيد - ونحو - ضربته زيدا - على إبدال زيد  
من الهاء ، وقد أجاز الأول البصريون ، وأجيز الثاني اجماعا ، حكاه ابن  
كيسان ، وفي كليهما ما في - ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر  
مؤخر الرتبة ، لأن مفسر - واو - ضربوني - معمول معطوف على عاملها ،  
والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخر (٢) من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ،  
لجواز تقدم المفعول على الفاعل اختياراً كثيراً ، وقد يجب (٣) تقدم المعطوف  
وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فنلزم مجيز - ضربوني وضربت  
الزيدين - الحكم بأولوية جواز / - ضرب غلامه زيدا - لما تقرر ، وكذا يلزم  
ذلك مجوز إبدال ظاهر من مضمحل لا مفسر له غير - ضربته زيدا - واللهم صلى  
عليه الرؤف الرحيم ، لأن البذل تابع ، وهو مؤخر الرتبة ومؤخر في الاستعمال  
لزوماً ، ولا كذلك المفعول ، لعدم لزوم تأخير هـ .

قلت : وقد تعقب أثير الدين (٤) تنظيره مسألة - ضرب علامة زيدا - بمسألة  
- ضربوني وضربت الزيد - لخروج المنظر بها عن القياس في مسائل مستثناة ،  
والخارج عن القياس لا يقاس عليه ، ولا يشبه به ، وكذا دعوى الإجماع  
باطلة للذهاب الأخفش إلى جواز : ذلك وأباه غيره .

قال (٥) : وهذا شأن المصنف يدعى الإجماع فيما استقر فيه الخلاف .

- وشاركه = : أى الفاعل ، - صاحب الضمير في عامله = : كالأبيات  
والأمثلة السابقة ، احترازاً من نحو - ضرب غلامها جار هند - فصاحب الضمير  
الذى هو مبتدأ لم يشارك الفاعل الذى هو - غلامها - في العامل الذى هو ضرب ،  
ضرورة أن هندا مخفوض بالإضافة ، وغلامها رفع بضرب ، ولا مشاركة بين  
عاملها رأساً .

ووجه الفرق بين إجازة الأولى ومنع الثانية ، أن صاحب الضمير إذا شاركه  
في عامله أشعر به لدلالة الفعل المتعدى على فاعل ومفعول ، فإذا افتتح الكلام  
بفعل ووليه مضاف (٦) إلى ضمير ، علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف

(١) في المرجع السابق .

(٢) في (ب) : المتأخر .

(٣) في (أ ، ب) : يجب من تقدم . بزيادة « من » .

(٤) في شرح التسهيل « ١ ص ١٧٧ ط » .

(٥) أى : الأثير في المرجع السابق .

(٦) في (ب) : المضاف . الخ .

منصوبا ، ومفعولا إن كان مرفوعا ، فحيث لا مشاركة له لم يكن قبله ما يشعر (١) به فيتأكد المنع ، ولتقديم المفعول والفاعل بالنسبة الى الضمير المتصل بالفاعل أو المفعول أحكام جملة في مسائل عديدة ، محلها باب تعدى الفعل ولزومه ، وقد أوردناها هناك .

— ويتقدم = : الضمير على مفسره — أيضا = : مصدر آض رجع ، وهو إما مفعول مطلق محذوف العامل ، أى : ارجع الى الاخبار بتقديم الضمير على مفسره رجوعا غير مقتصر على ماقررت ، أو حال محذوفه / العامل والصاحب ، أى أخبر بتقديم الضمير على مفسره راجعا إليه ، واذكر تقدمه على مفسره ، فيكون حالا من ضمير المتكلم .

— غير منوى التأخير = : حال من مستكن يتقدم ، — إن جر = : الضمير ،

— يرب = : نحو : ربه فتى ، أنشد أبو العباس ثعلب :

واد رأيت وشيكا صدع أعظمه • ورب عطا أنقذت من عطبه /

— أوقف بنعم = : نحو — نعم رجلا ، وقوله :

نعم امرأ هرم لم تعمر نائبة • الا وكان لمرتاع بها وذرا (٢)

وزعم الكوفية أنه لا فاعل مضمر في نعم ، بل المرفوع بعدها الفاعل بها كما أوردنا ذلك الرأى في ذلك الباب .

— أوشبها = : أى نعم نحو « ساء مثلا القوم » (٣) وظرف رجلا زيد . ثم اختلف : هل هذا الضمير معرفة أو نكرة ، واختاره الرضى (٤) تمسكا

(١) في (ح) : ما يشعره . الخ .

(٢) نسبة محقق شرح التسهيل لابن مالك لزهير بن أبى سلمى « وهو غير موجود في ديوانه ، وقد جعله صاحب معجم شواهد العربية « ما جهل قائله . واستشهد به صاحب التصريح على التوضيح في موضعين ولم ينسبه لقائله ، والشاهد في قوله : « فتم امرأ » حيث رفع « نعم » ضميرا مستترا على الفاعلية ، و « امرأ » تمييز مفسر له ، والتقدير : نعم هو أى المرء هرم ، وهو مخصوص بالمدح . وفيه شاهد آخر ، وهو قوله : الا وكان لمرتاع « حيث كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها مقترنة بالواو وكان الفعل ماضيا . راجع : شرح التسهيل لابن مالك ح ١ ص ١٨١ — التصريح ح ١ ص ٣٩٢ ، ٢ ص ٩٥ — معجم شواهد العربية ص ١٤٢ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٧ .

(٤) قال الرضى في الكافية ح ٢ ص ٥ : وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ، لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى بهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده ، وتكثيره خلاف وضعه . وقال : فان قلت : فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرfa أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف : أعنى : تقدم المفسر ، قلت الذى أرى أنه نكرة . كما يجىء في باب المعرفة . وقال في ص ١٢٨ : وأما ان لم يختص المعود اليه بشئ ، قيل : نحو أرجل قائم أبوه ، واظنى كان أمك أم حمار ، كما يجىء البحث فيه في باب كان ، ونحو : ربه رجلا وبس رجلا ، ونعم رجلا ، ويالها قصة « ورب رجل وأخيه ، فالضامائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ... الخ .

بانتفاء شرط التعريف فيه من تقديم المفسر ، والمعروف تعريفه ، غير أنه أنقص تعريفاً مما كان في الأول ، لإيهامه قبل ورود المفسر ، ومن ثم ساع دخول - رب - عليه ، مع اختصاصها بالنكرات .

وإنما حكم بتعريفه مع انتفاء تقدم المفسر ، اذ ليس شرطاً عند من يرى ذلك ، وإنما الشرط وجود المفسر متقدماً أو متأخراً .

ولو سلم كونه شرطاً فإنما حكم ببقائه ، لحصول جبر مافاته بذكر المفسر بعده ، فهو كالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه ، وهو ظاهر في - ربه رجلاً - ونعم أو بش رجلاً - وساء مثلاً (١) - لأن التمييز بعدها إنما لغرض التفسير ، - أو = : رفع ، بأول المتنازعين = :

كقوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني \* لغير جميل من خليلي مهمل (٢)  
وقد منع الكسائي والقراء (٣) ذلك كما عرف في باب الاعمال .

- أو أبدل منه المفسر = : بالكسر كحكاية الكسائي : اللهم صلى عليه الرؤف الرحيم .

وقد مر دعوى المصنف الاجماع على جوار نحو - ضربه زيدا - بأبدال زيد من الهاء ، ورد هاتيك الدعوى .

- أو جعل = : المفسر بالكسر - خبره = : أى الضمير المفسر بالفتح نحو « إن هي الا حياتنا الدنيا » (٤) .

قال صاحب الكشف (٥) : وهذا الضمير لا يعلم مايعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله - إن الحياة الا حياتنا - ثم وضع الضمير موضع الحياة ، مدلولاً عليها بالخبر ومبيته به .

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٧٧ .

(٢) قال العينى في شواهد الكبرى أنشده القراء وغيره ولم يعزوه لأحد ، وقال السيوطى في شواهد المعنى : لم يسم قائله . وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت . وقوله : « الأخلاء » : تنازعه « جفوني ولم أجف » بحسب الظاهر ، ولكن أعمل الثانى ، وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير ، وقوله : « لغير جميل » متعلق بقوله : « مهمل » وهو خبر « إن » من خليل « صفة لقوله : « لغير جميل » أى لغير جميل كائن من خليل . والشاهد في قوله : جفوني ولم أجف الأخلاء ، حيث أضمر في الأول الفاعل العائد على متأخر وهو « الأخلاء » راجع : العينى ٣ ص ١٤ - التصريح ١ ص ٣٢١ - الجمع ١ ص ١٠٩ - ٢ ص ١٠٩ - الدرر ١ ص ٤٥ - ٢ ص ١٤٣ .

(٣) في ( - ) : منع القراء والكسائي ذلك . الخ .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٣٧ .

(٥) انظر الكشف ٣ ص ٣٢ .

قال (١) : ومنه :

« هي النفس تحمل ما حملت » . وهي العرب تقول ماشاءت » (٢)

قال المصنف (٣) : وهي من جيد كلامه غير أن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعفا ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين - وتحمل وتقول خبرين .

قال ابن هشام في مغني (٤) : وفي كلام ابن مالك ضعف ، لإمكان وجه ثالث لم يذكره ، وهو كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك هـ .

وأجاب شارحه (٥) الدماميني وأورد ذلك (هنا) (٦) أيضا : بل ظاهر عبارة الزمخشري أن حمل المثالين على (كون) (٧) المفسر فيهما خبراً متعين ويكفي من حاول القدح إبداء محتمل آخر ، كما صنع ابن مالك ، أما أنه يلزم إبداء جميع الاحتمالات فلا ، لأن الغرض إبطال دعوى التعين ، وهو حاصل بإبداء ما يحتمله اللفظ .

قلت : لانسلم أن الغرض إبطال دعوى التعين في المثالين ، بل إظهار قصور نظره فيهما ، ثم عبارة صاحب الكشف على ما نقل ابن هشام صريحة أن المثالين من قبيل الآية ، في كون المفسر هو الخبر ، ولا يخفى أن مراده بذلك الظهور دون القطع ، فلا يرد عليه احتمال آخر ، اذ ظهور / الشيء لا ينافي احتمال غيره هكذا ظهر لي ، ثم وقفت عليه للشهاب أحمد بن الشنقي على ذلك الكتاب .

قال أثير الدين (٨) : ولم يذكر أصحابنا في الضمير المفسر بما بعده غير منوى به التأخير أن يكون مفسره الخبر ، بل مما يفسره السياق . وأبطل ما ذهب إليه

(١) أي : صاحب الكشف .

(٢) ذكر البيت بتمامه الزمخشري في الكشف ، وذكره أيضا ابن هشام في المغني وذكر الشطر الأول صاحب « فتح القريب المجيب » أعراب شواهد مغني اللبيب » وقال : لم أغتر على قائل له ولا على تمة ، وكأنه يعتقد أن الشطر الثاني من بيت آخر ، وإن كان لم يتكلم عليه البتة . وأنا لم أغتر عليه في غير ما ذكرت . راجع : الكشف - ٣ ص ٣٢ المغني - ٢ ص ١٣٤ - فتح القريب المجيب - ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٨١ .

(٤) - ٢ ص ١٣٤ . وقال الدسوقي في حاشيته : فالمراد بالضعف الاعتراض ، وحاصل الكلام أن الزمخشري إن كان قصده المحصر فيما قال فيرد عليه أنه يصح فيه هذا الثالث ، كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك أن ظاهره أنه لا يمتنع على الزمخشري إلا بما قال « مع أنه يرد عليه هذا الأخير أيضا ، وإن أراد الزمخشري عدم التعين بما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الأخير أيضا . وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الأمر ، فيكفي أن يقدح فيه بواحد .

(٥) انظر حاشية الشنقي على المغني - ٢ ص ١٨٠ وشرح الدماميني على التسهيل - ١ ص ٤٩ ظ .

(٦) « هنا » : ساقطة من (ب) .

(٧) « كون » : ساقطة من (ج) .

(٨) في شرح التسهيل - ١ ص ١٧٨ ظ .

المصنف : بأن الخبر اذا كان مضافا الى شيء أو موصوفا بشيء عاد ذلك الضمير على الخبر بقيد إضافته وصفته ، وحينئذ التقدير : ان حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، وهو ممنوع منع ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم ، لإفضائه الى عدم افادة الخبر الا مفاد المبتدأ .

ومن ثم منعوا : - رب الدار مالكما - وسيد الجارية مالكما .

قال (١) : وليس في كلام الزمخشري دليل على ما انتحاه المصنف لقوله : وضع هي موضع - الحياه - ولم يقل : موضع - حياتنا الدنيا - الذي هو الخبر ، وقوله : مدلولها عليها بالخبر أو مبينة به انما يعنى به أن سياق هذا الكلام دل على أن الضمير هو الحياه ، فيكون المفسر أيضا هو السياق لا الخبر .

قلت : وقد ضعف الدمامي وقصر عن مطالعة كلامه فقال (٢) : وانتقد بعضهم قول المصنف : إن الآية من قبيل ما فسر فيه الخبر الضمير المخبر عنه ، وساق بعض ما أوردها جاهلا أن قائله الأثير وإلا صرح به كما ذكر شأنه ، يعلم ذلك الخبر بصنيعه في شرحه .

- أو كان = الضمير المتقدم - المسمى ضمير الشأن عند = : النحاة - البصريين = : إذا كان مذكرا نحو « قل هو الله أحد » (٣) على أحد المحتملات ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا نحو « فإنها لا تعنى الأبصار » (٤) .

وقال ابن الخبار : وضمير الأمر ، وضمير الحديث ، فهي أربعة أسماء بصرية . /

- وضمير المجهول عند = : النحاة - الكوفيين = : لجهل الموعود عليه ، وتسمية الأولين أولى ، لتسميتهم إياه بمعناه ، بخلاف الآخرين ، فباختبار وصفه ، وهو اسم يأتي صلر الجملة الخبرية ، دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه قبل الأخذ فيه / ، محكوم على موضعه بالاعراب مفسر بما بعده .

وأذكره ابن الطراوة زاعما حرفيته للسمع والقياس ،

أما الأول : فلأن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض ولا الشأن ، فلم تقل : كان الأمر زيد قائم ولا الشأن زيد ضاحك ، وأما « قل هو الله أحد » (٥) فانما معناه - المعبود الله والمصمود الله - ونحوه .

(١) أي أثير الدين .

(٢) أي الدمامي في شرح التسهيل - ١ ص ٤٩ ظ .

(٣) سورة الاخلاص آية : ١ .

(٤) سورة الحج آية ٤٦ .

(٥) سورة الاخلاص آية : ١ .

وأما الثاني : فإن الهاء في -إنها أمة الله ذاهبة- حرف كاف وإن ، أن تعمل كـ « ما » في إنما زيد قائم ، وأما « كان وليس وإن » مما لا هاء معها نحو قوله :

وإن من يدخل الكنيسة يوما . يلتقي فيها جاذرا وظباء (١)  
وكان زيد منطلق - وليس عمرو ضاحك ، وأشباههما فملغاة لإلغاء ظن .

وأیضا فقی مذهبوا اليه تدافع ، لجعلهم الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو : إنه زيد قائم ، وكان عمرو ضاحك ، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر مفسر بالخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً ، والمفسر أن يكون معلوماً .

قال الأندلسي وغيره : أخطأ ابن الطراوة وغلط ، أما أن الهاء كافة فغير ملتفت اليه ، لأنها لم تثبت حرفاً في غير محل النزاع ، فأخرجها عما استقر لها غاية في الفساد .

وأما إلغاء كان وليس إذا (٢) لم يظهر لها عمل فكذلك ، لعدم ثبوت فعل مع تقدمه ، وإنما ألغيت ظن متوسطة أو متأخرة على ضعف .

وأما أنهم لم يصرحوا بالأمر والشأن في هذا المعرض ، فقول من لم يفهم عن النحويين ، إذ لم يقولوا : ضمير الأمر والشأن على أن هو المحذوف ، وإنما هو تحويم على المعنى بتقريب .

وأما أن الخبر يكون مجهولاً فلم يفهم ما مرادهم بمجهول ، إذ لا يصح أن يخبر إلا بما يفهم معناه ، لعدم إخبار أحد عن معلوم بلفظة أعجمية غير معقولة المعنى ، وإنما أرادوا أن المجهول نسبة المسند إلى المسند اليه ، فيكون معلوماً يصح كونه مفسراً وبكونه مجهول النسبة صح كونه خبراً .

ثم لو لم يكن فيما ارتكبه إلا خلاف ما عليه أئمة العربية قاطبة منذ زمن الخليل وسيبويه فمن بعدهما من أهل البلدين وغيرهم من الأمصار في عامة الأعصار لكان خليفاً بالطرح والرفض .

(١) قائله : الأخطل ، واسمه : غياث بن غوث بن الصلت التغلبي ، الشاعر المشهور ، وقيل اسمه غير ذلك ، والأخطل نصراني وقد مات على نصرانيته ، وإن كان مقدماً عند خلفاء بني أمية لمده لم ، قال صاحب الخزائن : قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل : هذا البيت للأخطل ، وكان نصرانياً ، ولذلك ذكر الكنيسة ، وقال ابن هشام اللخمي في شرحها : لم أجده في ديوان الأخطل ، ونسبه السيوطي في شواهد المعنى له أيضاً . وذكره ابن الشجري في أماليه ولم ينسبه لقائل ، كما فعل ابن صفور في المقرب ، والشاهد : إلغاء (إن) عند عملها ، عند ابن الطراوة . راجع أمال ابن الشجري - ١ ص ٢٩٥ - المقرب - ١ ص ١٠٩ ، ١٢٧ - الخزائن - ١ ص ٢١٩ ، ٢ ص ٤٦٣ - ابن يعيش - ٣ ص ١١٥ - شواهد المعنى ص ١٢١ - الدرر - ١ ص ١١٥ .

(٢) في (ب) : إذا لم يظهر . الخ .

ونازعهم أثير الدين (١) : في دعوى / علم ثبوت الماء حرفا بما عليه سيبويه من كونها عندهم في إياه ونحوه حرفا دليلا على ما يراد بـإيا من متكلم أو مخاطب أو غائب ، وان عدم تقدم الثبوت لا يدل على بطلان المدعى .

ألا ترى دعواهم حرفية الفصل (٢) ، وعدم كونه ذا موضع من الاعراب ، ولم يثبت ذلك قبل .

وأما دفعهم إلغاء (كان وليس) بعدم ثبوت إلغاء فعل مع تقلبه فمعارضه بادعاء مضمر لم يلفظ به في موضع معهما .

وأبضا فمذهبه في ظن مذهب الكوفية من جواز إلغائها متصله ، وباقي الردود كلام غير محقق هـ .

قال الرضى (٣) : وانما لزم كونه ضمير غيبة دون الفصل ، اذ يكون غائبا وحاضرا ، لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فتبعه غيبة وحضورا ، والمراد بهذا الضمير الشأن أو (٤) بمعناه كما مر ، فلزم الافراد والغيبة كالمعود (٥) عليه ، إما مذكرا وهو الأغلب في نحو : « قل هو الله أحد » (٦) أو مؤنثا نحو : « فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا » (٧) وهو راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقلد تقول مثلا : هو الأمير مقبلا ، كأنه سمع ضوضاء وجلية ، فاستبهم الأمر ، فسأل ما الشأن والقصة ، فقلت : هو الأمير مقبل ، أى الشأن هذا ، فلما كان المعود / اليه المتضمنه السؤال غير ظاهر اكتفى في التفسير بنحو هذا الضمير المتعقبه بلا فصل لتعيينه المسؤول عنه وتبيينه إياه ، قال : فقد لاح عدم الاتيان بالجملة بعد الضمير المجرد التفسير ، وانما هي كسائر أخبار المبتدئات ، لكن سميت تفسيرا لما قررته ، والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفضيم الشأن ، وعليه فلا يكون مضمون الجملة الا شيئا عظيما ، فلا يقال مثلا : هو الذباب يطير .

— و (لا) (٨) يفسر = : ضمير الشأن — إلا بجملة = : وفاقا للبصريين ، لا بمفرد ، خلافا لمن خالف كما سيأتي ، — خبرية = : لا طلبية ، ولا إنشائية (٩) ، فلا يجوز — هو أضرب زيدا ، ولا — هو والله لأفعلن .

(١) في شرحه لتسهيل هـ ١ ص ١٨٠ .

(٢) أى : ضمير الفصل .

(٣) في شرح الكافية هـ ٢ ص ٢٧ .

(٤) في (هـ) : وأما بمعناه . الخ .

(٥) في (هـ) : كمعود عليه . الخ .

(٦) سورة الاخلاص آية : ١ .

(٧) سورة الانبياء آية : ٩٧ .

(٨) هـ : ساقطة من (هـ) .

(٩) في (هـ) : فهو يجوز . الخ .

- مصرح بجزئيتها = : فلا يحذف بعض الجملة المفسرة ، لأنها مؤكدة به معنى ، ومدلول به ، على فخامة مدلولها ، واختصارها منافع لذلك ، فلا يجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب ، وجذف حرف النداء منه ، ولا من المستغاث .

- خلافا للكوفيين = : والأخفش - في نحو ظننته قائما زيد = : إذ جعلوا الهاء ضمير الشأن ، ورفعوا / زيدا بقائم ، وفسروا الضمير بالرافع والمرفوع فقد فسروه بمفرد ، ضرورة أن اسم الفاعل مع فاعله مفرد لا جملة .

قال المصنف (١) وأثير الدين (٢) وغيرهما تبعاً للزجاج : وهو مردود بأن سامعه يسبق إلى ذهنه كون زيد ابتداء مؤخر ، وظننت ومفعوليها خبراً مقديماً ، وذلك مفيت (٣) للفرض الذي لأجله جاء بالضمير ، لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم .

قلت : وقصر اللغامي (٤) فعزى ذلك للمصنف وحده ، وزاد أن ذلك لم يثبت في لسان العرب ، وليس في شرح المصنف عدم ثبوته كما زعم ، وإنما فيه ما أورد عليك .

ثم قال : قلت : التخريج خاص بهذا التركيب ، ولم تقصر المسألة عليه عند الكوفية ، فمن مثلها عندهم : ظننته قائما الزيدان أو الزيدون ، ولا يأتي هنا ذلك التخريج أصلاً .

قلت : إنما فرض الكوفية والأخفش المسألة في خصوص هذا التركيب ، فهي عندهم مقصورة عليه كما صرحوا به .

قال الزجاج : ولا يميز البصرية - ما هو بقائم زيد - ولا - ما هو قائماً زيد - ولا - كان قائماً زيد - على إضمار الأمر ، وإنما أجاز ظننته قائما الزيدان أو الزيدون ، فيما علمت يميز الفراء من الكوفية كما عزاه إليه الرضى ، وإياه اعتمد اللغامي فأشرك عامة الكوفية معه من عند نفسه .

ولفظ الرضى (٥) : وأجاز الفراء تفسير ضمير الشأن بالمفرد مؤولاً بالجملة ، فأجاز كان قائماً زيد ، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون على أن قائماً خبر الضمير ، وما بعده رفع به ، وأجاز ظننته قائماً زيد أو الزيدان أو الزيدون وليس بقائم أخواك ، وما هو (٦) بذهاب الزيدان ، على أنه خبر مقدم واسم ليس «أخواك» أو / ضمير الشأن هـ .

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٨٢ .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٨٠ ظ .

(٣) في شرح المصنف : مفوت . الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٠ و . ودعوى القصور غير مسلمة كما تقدم غير مرة .

(٥) في شرح الكافية - ٢ ص ٢٨ .

(٦) (ح) : وما هذا بذهاب . الخ .

فقد عرفت أن رد الزجاج والمصنف والأثير وغيرهم إنما هو على ما عليه جمهورهم من قصرهم المسألة على خصوص ذلك التركيب ، ويبعد أن ذلك رأى عامة الكوفية ، من حيث اطباق أئمة البصرية على إيراد خصوص هذا التركيب وتواطئهم على دفعه بما ذكر ، وهم ما هم (١) حفظا لأراء الكوفية واضطلاعا بها ، فلا يشذ عنهم (٢) أن ما للفراء من ذلك قول جميعهم ، وللكوفية تفاريع في هذا النوع مذكورة في باب كان .

ثم قال اللغامي (٣) : فإن قلت : إنما تكون الصفة مع مرفوعها (٤) مفردة حيث لم تعتمد ، أما وهي معتمدة نحو : ما قائم الزيدان ، كما ههنا فهي معه جملة .

فأجاب : بأن شرط المعتمد عليه كونه نفيا أو استفهاما ، وهو مفقود في المثال .

قلت : إنما تلقفه من اعتراض الرضى (٥) على السيراني ، ونضه : وأجاز السيراني : ما هو بذهاب أخواك ، لأن الصفة وفاعلها في نحو : ما ضارب الزيدان جملة / ، لكونها ابتداء غائيا (٦) عن الخبر ، فالباء داخلة في خبر « ما » وفيه نظر ، لأن الصفة وفاعلها إنما تكون جملة حيث اعتمادها على أداة نفى أو استفهام لا على المبتدأ عند البصرية .

وبعض (لا) (٧) يحجز - ليس بذهابين أخواك - ولا ما هو بذهاب زيد ، على أن في ليس ضمير الشأن ، لوجوب كون تفسيره جملة ، ولا تنصدر الجملة بالباء .

وأما « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر » (٨) فيجوز أن (هو) ضمير التعمير المتضمنه يعمر « (و) (٩) » أن يعمر « بدل منه ، أو أنه راجع إلى « أحدهم » و « أن يعمر » فاعل « بمزحزحه » نحو - ما زيد بنافعه فضله هـ .

ثم قال اللغامي (١٠) : وقد يقال : إنما يتم هذا على رأى الشارطين لذلك ، أما على قول الأخفش ومن يرى رأيه (فلا) (١١) .

(١) في (ح) : وهم ما هو حفظا .. الخ .

(٢) في (ح) : عنه أن .. الخ .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) « لا » ساقطة من (ح) .

(٦) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٧) « الوار » ساقطة من (ح) .

(٨) في المرجع السابق .

(٩) « فلا » ساقطة من (ح) .

قلت : الأنخفش وموافقوه وهم الكوفية انما يرون عدم الشرطية في ابتدائية الوصف وعمله ، كما حكاه عنهم السهيلي ، فانما قصاراه عندهم الأمران ، أما أن يرتقى به مع ذلك الى كونه جملة فلا .

— و = : خلافا لهم أيضا في — إنه ضرب = : مما لم يسم فاعله — أو قام = : على حذف المسند اليه غير مراد ، وهو عند البصرية غير مستقيم ، لما فيه من التناقض لافتتاحه بما يقتضى التهم بالمحدث عنه ، واختتامه بحذف ما لا بد منه ، ولا متناع حذف الفاعل ونائبه عندهم .

— وإفراده لازم = : لتفسيره بمضمون الجملة من نسبة الحكم للمحكوم عليه ، ولا ثنية فيه ولا جمع .

— وكذا تذكره = : لازم نحو إنه أخواك قائمان ، وإنه إخوانك صالحون — ما لم يله مؤنث = : نحو أنها هند حسنة ، وأنها جاريتك ذاهبتان ، وأنها إماءك مطيعات .

— أو مذكر شبيه به مؤنث = : نحو : إنها قمر جارياتك — أو فعل بعلامة تأنيث = : نحو : «فإنها لا تعنى الأبصار» (١) وقوله :

على أنها تغفو الكلوم وانما • توكل بالأدني (٢) وان جل ما يغفى (٣)

— فيرجح تأنيثه = : في المسائل الثلاثة (٤) باعتبار القصة ، على تذكره باعتبار الشأن = : لإثارة للمشاكلة ، تحسينا للفظ مع اتحاد معنى القصة والشأن ، ومن التذكير قول أبي الطيب :

(١) سورة الحج آية : ٤٦ .

(٢) قاله : أبو غراش الهذلي « واسمه : غويلد بن مرة ، شاعر مخضرم ، أدرك الاسلام فأسلم وحسن إسلامه ، والبيت من جملة أبيات ذكر سببها في الأغاني وفي عدة مراجع أخرى ، وروى : بل أنها تغفو . البيت ، والشاهد : تأنيث الضمير في قوله : « أنها » لأن الفعل فيه علامة تأنيث ، وهو « تغفو » فيرجح التأنيث باعتبار القصة على التذكير باعتبار الشأن . وقوله : « تغفو » تنمى وتذهب من عفا المنزل يغفو عفوا وعفاء إذا درس ، وقوله : « الكلوم » : الجراحات ، والمقصود هنا : الحزن ، وقوله : « توكل » : بالبناء للمفعول من وكلته بأمر كذا توكلها إذا فوضته اليه ، أي ألزمته الزاما . راجع : « الأغاني » ٢١ ص ٢١٨ — أشعار الهذليين ص ١٢٣٠ — الخزانة ٢ ص ٤٥٨ — الخصائص ٢ ص ١٧٠ — شواهد المفنى ص ٤٢١ — الحامسة ص ٧٨٢ .

(٤) وهي : ان وليه مؤنث أو مذكر شبيه به مؤنث ، أفعل بعلامة تأنيث .

وان لا يكن لحم غريض فإنه • تكب على أفواههن الفرائر (١)  
وقول الآخر :

فخلت له نفسى النصيحة إنه • عند الشدائد تذهب الأحقاد (٢)  
فلو كان المؤنث في الحملة بعد مذكر لم يشبه به مؤنث (٣) فضلة أو كفضلة ،  
لم يكثر بتأنيته ، بل يذكر الضمير كقوله :

ألا إنه من بلغ عاقبة الهوى • مطيع دواعيه يؤ بهوان (٤)  
وقوله تعالى : « إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم » (٥) فذكر الضمير ، مع  
اشتمال الحملة على جهنم المؤنثة ، لأنها في حكم الفضلة ، من حيث كون المعنى :  
من يأت ربه مجرما يحزبه جهنم ، ولذلك لا يكثر بتأنيث ما ولى الضمير من  
مؤنث شبه به مذكر ، نحو - إنه شمس وجهك ، ولا بتأنيث فاعل فعل ولى  
الضمير / بلا علامة تأنيث نحو : - إنه قام جاريتك .

قال أثير الدين (٦) : ولم يذكر أصحابنا هذه الترجيحات ، بل جوزوا الوجهين  
بعد ضمير الأمر والقصة نحو : هو أو هي زيد قائم • وهى (٧) أو هو هند  
ذاهبة ، وكانت زيد قائم ، وكان هند ذاهبة ، وإن كان المستحسن التأنيث  
مع التأنيث ، والتذكير مع التذكير ، وعليه البصريه .

(١) قاله : أبو طالب عم النبي صل الله عليه وسلم من قصيدة في رثاء أبى أمية بن المغيرة بن عبدالله  
وكان قد خرج الى الشام فمات بموضع يقال له : « سروسجيم » هذا ما اتفق عليه أغلب الشراح .  
وجاء في تقارير السيرافى بهامش كتاب سيبويه تعليقا على قول الاعلم الشتمرى : مدح بها  
رجلا بالكرم - قائلا : هو مسافر بن أبى عمرو القرشى المجاشعى . والصواب رأى الأول ،  
والذى نقله صاحب الخزافة عن شراح أبيات سيبويه وأبيات الجمل ، وقال : وغلط بعضهم  
فزعم أنها مدح في مسافر بن أبى عمرو ، وفحش القول قول ابن الجبلى في أماليه : أنها مدح  
في النبي صل الله عليه وسلم . ورواية الخزافة : فلا يكن . البيت ، والقصيدة مذكورة  
في شواهد المغنى وإن لم يذكر بينها بيت الشاهد ، وعلى ذلك فقول انشراح : قول أبى الطيب  
ليس بصواب ، بل الصواب ما أثبتته . وقوله : غريض : الطرى من اللحم ، و « تكب » :  
تصب ، و « الفرائر » : وهى العدل يكون فيها الدقيق والحظرة وغيرهما . والشاهد في قوله :  
فإنه « تكب » حيث ذكر الضمير على غير الراجع لأن الراجع التأنيث كالببيت السابق .  
راجع : الكتاب ١ ص ٥٧ - الخزافة ٢ ص ١٧٧ - العينية ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) نسب صاحب الحماسة لعريف القوافى الفزارى ، واسمه : عوف بن معاوية بن عتبة ، وهو  
شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية ، والبيت ضمن أبيات قالها : لما أخذ الحجاج عيينة بن أسماء  
فحبسه ، وكان حاقدا على عيينة بسبب مفارقتها لأخته التى كان قد تجاوزها ، ولكن رقت له نفسه  
وتألم بأنم عيينة وهذه شيمة الكرماء وقوله : فخلت : قال المرزوقى في شرح الحماسة : أى أصفت  
عند ذلك نفسى له النصيح ، لأن الصفاتين تفارق عند الشدائد . انظر : شرح الحماسة ص ٢٦٢ .  
والشاهد مثل سابقه .

(٣) في (ح) : به جملة فضلة . الخ .  
(٤) البيت من شواهد بن مالك في شرح التسهيل ١ ص ١٧٤ . ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله :  
« إنه من بلغ عاقبة الهوى ، حيث أن المؤنث فضلة وهو « عاقبة » واقعة بعد مذكر ، فلا تأثير  
لها ، ولذلك ذكر الضمير في « إنه » .

(٥) سورة طه آية : ٧٤ .  
(٦) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٨١ ط .  
(٧) في (ب) : وهو أو هى هند . الخ .

وفي شرح الدماميني (١) : وعلى ذلك يتمشى ما في تلخيص المفتاح من التمثيل بقولهم : هو أو هي زيد قائم وإن اعترضه التفتازاني .

قلت : إنما اعترضه بعدم سماع نحو - الأمير بنى غرفة وهي زيد عالم ، معترفا باقتضاء القياس « وهو صحيح لامطعن فيه . ولم يورد البصرية على نحوه مسموعا / يتمسك به في الجواز إلا قراءة من قرأ : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل » (٢) بتأنيث تكن ، ورفع « آية » .

وقد أوطأ أصحابنا المغاربة ، فلم يصادف إعياء الدماميني موقعا .

والمنقول عن الكوفية أن الضمير بحسب المخبر عنه ، إن مذكرا فمذكر أو مؤنثا فمؤنث ، فيمتنع عندهم - كانت زيد قائم وكان هند قائمة ، ورد بأنه أمة الله ذاهبة .

ومن أحكام هذا الضمير : أن يعطف عليه ولا يؤكد (٣) ولا يبدل منه ، ولا يتقدم خبره ولا جزؤه .

وأجازه السيرافي تمسكا بقوله :

كان ابن المراغة (٤) . . . . . البيت

ففى كان ضمير الشأن ، - وسكران ابن المراغة - ابتداء وخبر . فقد تقدمه جزء الخبر .

قال الرضى (٥) : ولا يعود عليه ضمير من خبره وإن كان جملة ، وكل ذلك حذرا من زوال الابهام المقصود به .

(١) - ١ ص ٥٠ ظ .

(٢) سورة الشعراء آية : ١٩٧ . قال أبو حفص في كتابه المكرر ص ٨٩ : « قرأ ابن عامر بالتاء الفوقية ، ورفع « آية » والباقون بالياء ، ونصب « آية » .

(٣) في (ح) : ولا يذكر ولا . . الخ .

(٤) والبيت بتمامه : أسكران كان ابن المراغة إذ هجا . تيمنا بحو الشام أم متساكر . قاله : الفرزدق ، قال الأعلم : وأراد بابن المراغة : جرير بن الحطفي ، وكان الفرزدق قد لقب أم جرير بالمراغة ، ونسبها إلى أنها راعية حمير ، والمراغة : الأتان التي لا تمتنع عن الفحول . وفي هذا البيت عدة توجيهات اعرابية زيادة على التوجيه المستشهد له تراجع في مضانها . ورأى السيرافي الذي ذكره الشارح مثنى عليه ابن خلف ، وقال ابن هشام بطلان هذا الرأي : وضمير الشأن يعود على ما بعده لزوما ، ولا يجوز للجملة المنفصلة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السيرافي إذ قال في قوله : أسكران كان ابن المراغة إذ هجا . . البيت . في من رفع « سكران وابن المراغة » وأن « كان » شأنية ، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر « كان » والصواب أن « كان » زائدة . راجع : الكتاب - ١ ص ٢٣ - الخرافة - ٤ ص ٦٥ - شواهد المغنى ص ٨٧٤ .

(٥) في شرح الكافية - ٢ ص ٢٨ .

قال ابن الحاجب (١) : وحذفه منصوبا ضعيف إلا مع أن المخففة فيلزم .  
ويعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه .

- فيبرز (٢) = : حال كونه - مبتدأ = : نحو « قل هو الله أحد (٣) » وهو  
محرم عليكم لإخراجهم (٤) خلافا للقراء والأخفش فلم يجوزاه الا معمولا للفظي ،  
وأما « أحد » في الآية عند القراء فبدل من اسم الله تعالى . قاله في البسيط ، وهو  
غريب ، لاتساع مجاله في لسانهم ، وجموم وروده في كلام الله تعالى .  
- و = : حال كونه - اسم ما = : كقوله أنشده المصنف (٥) :

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى . به ناقات الدهر كالدائم البخل (٦)  
و « هو » اسم « ما » والجملة بعده في محل نصب على الخبرية .

وفي شرح اللمامي (٧) : وإنما يتأتى الاستشهاد به اذا ثبت أن قائله ممن  
يعمل « ما » لإعمال « ليس » .

قلت : ولا ينبغي التردد فيه لأن المستشهد به من شافه العرب في باديتها كالخليل  
وسيويه والكسائي .

وفي المبسوط (٨) : وقيل : يمنع أن اسم « ما » ضمير الشأن ، ومن جوزه  
أوجب تقدم إلا على الجملة نحو - ما هذا الا زيد قائم ، لكون المعنى : ما الحديث  
الا ذلك ، قال :

ما هي إلا شربة بالخوب • فصعدى من بعدها أو صوبي (٩)

(١) في كافيته ص ٧١ . قال في شرحها : معنى في مثل : ان من يدخل الكنيسة يوما . البيت وإنما  
ضحف من حيث كان حذفاً لضمير مراد لا دليل عليه . وقال : معنى : حذفها منصوبا لازم في  
« أن » اذا خففت كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » وإنما التزموا ذلك  
لأنه قد ثبت أن « إن » المكسورة اذا خففت جاز اصلاها ، كقوله تعالى : « وان كلا لما ليوفينهم  
ربك أعمالهم » مع كونها أبعد عن شبه الفعل من المفتوحة ، فإن يجاوز العمل أجدر . لأنه لا يكون  
لأن المخففة على « إن » المخففة مزية في العمل .

(٢) في المتن تحقيق بركات : ويبرز . الخ . وكذلك ما في شرح ابن مالك .

(٣) سورة الاخلاص آية : ١ .

(٤) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٥) في شرح التسهيل - ١ ص ١٨٤ .

(٦) البيت من شواهد بن مالك في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٨٤ - والسيوطي في الجمع - ١ ص ٦٧  
وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع - ١ ص ٤٦ : لم أقف على قائله .

(٧) - ١ ص ٥٠ ظ .

(٨) في شرح الأثير - ١ ص ١٨٢ ظ : وقاله في المبسوط : اختلف في « ما » اذا صلت هل يلحقها  
ضمير الأمر والشأن أولا ، وقال فيه : وأما إضمار الشأن فقليل يجوز على جهة الانفصال ، فيقول :  
ما هو زيد قائم ، ويجوز دخول « الا » كما في الخبر لكنه لا بد من تقدم « إلا » على الجملة :  
فيقول : ما هو الا زيد قائم . الخ .

(٩) سبق هذا البيت برواية : هل هي الا . البيت ، ولم أعرف قائله ، ولا من استشهد به . والشاهد :  
ان اسم « ما » لا يكون ضمير الشأن الا اذا تقدم الجملة بعدها « إلا » .

وكذا في الاستفهام نحو : ما هو إلا زيد قائم .

قلت : وقصر عن مطالعة ذلك النماميني (١) فقال : ومنع بعض وقوع ضمير الشأن اسما « لما » كما نقله ابن قاسم في شرحه (٢) .

- و = حال كونه - منصوبا في باني إن = : نحو « وانه لما قام عبدالله (٣) »

وزعم كما مر (٤) ابن الطراوة ورود « إن » أحيانا بلغات ، فلا تعمل في ضمير أمر ولا في غيره ، وعليه جاء « إن هذان لساحران » (٥) وإن الهاء ليست الشأنية في - إنه زيد قائم - بل حرف كاف ، كما منع في - ربه رجلا - كونها كذلك ، وأبطل كما مر بأن هذه أسماء فكيف تكف ؟ وإنما هي معمولة .

- وظن = : كقوله :

علمته الحق فلا يخفى على أحد . • وكن (٦) محقا تمل ماشئت من ظفر (٧)

- ومستكن في باب كان = : كقوله :

إذا مت كان الناس صنفان شامت . • وآخر من بالذى كنت أصنع (٨)

وقوله :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها . • وليس منها شفاء الداء مبثول (٩)

(١) في المرجع السابق .

(٢) ص ١ ص ٥٧ . وعبارته : « وقيل لا يجوز أن يكون اسم « ما » شأنا ، ومن أجازة قال : يجوز دخول « لا » على الخبر ، فيبطل العمل ، نحو : ما هو إلا زيد قائم . الخ .

(٣) سورة الجن آية : ١٩ .

(٤) انظر ص ٦٣٨ وما بعدها .

(٥) سورة طه آية : ٦٣ .

(٦) في (ح) : فكل محقا . الخ .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ص ١ ص ١٨٤ - والسيوطي في الجمع ص ١ ص ٦٧ -

وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ص ١ ص ٤٦ لم أقف على قائله ، وفي معجم شواهد العربية ص ١٨٠ مجهول القائل .

(٨) قائله : المجبر السلولى ، وهو شاعر إسلامي « قال سيبويه : قول المجبر سمعناه من يوثق بعريبته ، وقال الشنقيطي في الدرر : شاعر إسلامي يحتج بشعره ، وهذا الاختصار على رواية

الرفع في قوله : « صنفان » لأن « الناس » مبتدأ و « صنفان » خبره ، والجملة مفسرة للضمير

في موضع الخبر لـ « كان » قال الأعلام : لو لم يقصر لنصب الخبر فقال : صنفين ، ويروى :

صنفان . انظر : الكتاب ص ١ ص ٣٦ - نوادر أبي زيد ص ١٥٦ - المعنى ص ٢ ص ٨٥ -

أمال ابن السبكي ص ٢ ص ٣٣٩ - الدرر ص ١ ص ٤٦ - ابن عيش ص ١ ص ٧٧ - ٣ ص ١١٦ -

ص ١٠٠ .

(٩) قائله : هشام بن عقيل أخو ذى الرمة « والشاهد : أن في « ليس » ضميرا مستكنا ، والجملة

بعدها مفسرة له ، قال الأعلام : والتقدير : وليس الأمر الذى هو شفاء دائي مبد ولا منها ،

والشاعر بهذا البيت يصف امرأة يحبها وهى تهجره ، فيقول : وصالحا شفاء لما أجده وأحسن به

من داء حبها ، فلو غيرت رأيها لشفتنى . راجع : الكتاب ص ١ ص ٣٦ - ٧٣ - المقتضب

ص ٤ ص ١٠١ - ابن عيش ص ٣ ص ١١٦ - شواهد المعنى ص ٧٠٤ .

وعليه فيجوز : كان زيد قائم .

وأنكر الفراء سماع هذا التركيب ، وهو محجوج بقول بعضهم : وكان أنت خير منه (١) ، وجمهور من قال بالجواز على أن فيها ضميرا مستكنا .  
وخالف ابن الطراوة ، فزعم أنها غير عاملة رأسا .

— وكاد = : كقوله تعالى : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم (٢) »  
في قراءة حمزة وحفص .

وفي البسيط : أجمعوا على كونه في باب كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها  
واختلفوا في أفعال المقاربة ، فجوزه سيويه (٣) تمسكا بقراءة حمزة وحفص .  
وأحسن المصنف رحمه الله في التعبير بكاد دون عسى ، لغلبة اقتران خبرها بأن .  
وقد قيل إنها إذ ذاك غير ناسخة ، فلا يضمير فيها الشأن ، بل ولوقيل : /  
بكونها ناسخة ، إذ لا يفسر ضمير الشأن بأن وصلتها .  
قال الرضى (٤) ليس بالمشهور إضمار الشأن في أفعال المقاربة إلا في كاد (٥)  
الناقصة .

— وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا = : فيما هو موضوع منه على حرف  
أو حرفين ، لنياية الحروف عن الأفعال في معانيها ، والأغلب كون الفعل  
ثلاثيا ورباعيا فلما نابت عنها وضعت على الاختصار بأحط منها وضعا بحرف  
أو حرفين ، فإذا ورد اسم موضوع على الوضعين شاكل بذلك الحرف ، فأعطى  
حكمه ، ثم حمل البواقي عليه إجراء لها على سنن ، ولأصالة ما وضع منها على  
حرف أو حرفين .

— وافتقارا = : لكون المضمر لا يتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من  
مشاهدة ، أو مايقوم مقامها ، فأشبه بذلك الحرف ، لعدم فهم معناه غالبا  
بنفسه بل بضميمة .

— أو جمودا = : من حيث لا يتصرف في لفظه بوجه ، فلا يثنى ولا يجمع  
ولا يصغر ، وأما هما وهم ونحن فالفاظ وضعت للاثنتين والجماعة .

(١) قال سيويه في الكتاب - (١ ص ٣٦ : وقال بعضهم : كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه  
أنت خير منه ، ومثله « كاد يزيغ قلوب فريق منهم » وجاز هذا التفسير ، لأن المعناه : كادت  
قلوب فريق منهم تزيغ . الخ .

(٢) سورة التوبة آية : ١١٧ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ٤٨ : « قرأ حفص وحمزة  
بالياء على التذكير والباقون بالتاء على التأنيث ، وأدغم أبو عمرو « الدال » من « كاد يزيغ »  
في التاء بخلاف عنه .

(٣) انظر هامش رقم (١) .

(٤) في شرح الكافية - ٢ ص ٣٠٤ وعبارته : « وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا  
في « كاد » ومن الأفعال الناقصة إلا في كان وليس .

(٥) في (ح) : إلا في كان .

— أو للاستغناء = : وفي شرح اللمامني (١) : وهذا قسيم شبه الحرف ،  
فدل على عدم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف ، وقد أسلفناه .  
قلت : وقد أسلفنا ما به اندفاعه فراجع .

والمراد أن المضمير مبني للاستغناء عن إعرابه .

— باختلاف صيغة لاختلاف المعاني (٢) = : ففقد داعي الاعراب فيهما ،  
وذلك أن المقنضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات  
غانية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب ، ألم تر أن المتكلم إذا عبر عن  
نفسه خاصة فله تاء مضمومة (٣) رفعا ، وعن غيره تاء مفتوحة في التذكير مكسورة  
في التأنيث ، فأغنى ذلك عن الاعراب لحصول الامتياز دونه قاله المصنف (٤) .

قال أثير الدين (٥) : وليس بشيء لأن المعاني المجيء بالاعراب (٦) لأجلها  
هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليست هذه الأحوال العارضة للضمير من  
التكلم (٧) والخطاب والغيبة دالة على شيء من المعاني الاعرابية ، فلا يصح الاستغناء  
بها لعدم دلالتها عليها .

— وأعلاها = : أي الضمائر — اختصاصا ما للمتكلم ، وأدناها ما للغائب = :  
وهذا كما قال أثير الدين (٨) : مفهوم مما أورده صدر باب المعرفة والنكرة : إن  
أعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم ضمير الغيبة السالم عن إيهام ،  
غير أنه أعاده ليفرق عليه ما أفاده قوله :

— ويغلب الأخص عند (٩) الاجتماع = : فنقول : أنا وأنت فعلنا ، ولانقول  
فعلتما ، وأنت وهو فعلتما ، ولانقول فعلا .

— فصل = : في ذكر ضمير الفصل وأحكام تتعلق به ، — من المضمرات = :  
الضمير — المسمى عند البصريين فصلا = : لفصله بين شيئين ولا يستغنى بأحدهما  
عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعا ، فالأيتان به يوضح خبرية  
الثاني ، ولا يرد — أنت أنت القائم — ، من حيث عدم سوغان وصفية أنت ،  
لأنهم لما وجدوا ذلك في بعض الأسماء حمل سائر الباب عليه .

- 
- (١) — ١ ص ٥٠ ظ .
  - (٢) في (ـ) : لاختلاف المعنى . . الخ .
  - (٣) في (ـ) : فله تاء مضمومة رفعا . . الخ .
  - (٤) في شرحه للتسهيل — ١ ص ١٨٦ .
  - (٥) في شرحه للتسهيل — ١ ص ١٨٣ ظ .
  - (٦) في (ـ) : المجيء اعراب . . الخ .
  - (٧) في (ـ) : من التكلم والخطاب . . الخ .
  - (٨) في شرح التسهيل — ١ ص ١٨٣ ظ .
  - (٩) في المتن تحقيق بركات : في الاجتماع ، وكذلك شرح المصنف .

وقيل الأجود انه فصل بين الخبر والتابع / لكونه أعم من التبع ، لوقوع  
الفصل بعلمه لا ينعى ، وقبل ما لا ينعى به .

وقال الخليل وسيبويه (١) : سمي به ، لفصله الاسم قبله عما بعده ، ودلالته  
على أن ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره ، ومثال هذه المعاني واحد .

- وعند الكوفية عمادا = : لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية  
كالعماد في البيت الحافظ للسقف من الوقوع ، أو للاعتماد عليه في هذا المعنى ،  
فالفصل أخص ، إذ كل ما وضع للفصل كناء التأنيث ، والاعراب معتمد  
عليه في المراد به ولم يفصل شيء من شيء ، وإذا كان أخص فالتسمية به أولى  
لخصوصه ، لاشتغال الأخص على الأعم ، ضرورة علم تحقق الأخص بدون  
الأعم ، فيكون أعم فائدة ، فيكون أولى ، أشار الى ذلك أثير الدين .

وقرر وجه الأولوية ابن الحاجب في شرح المفصل على غيرها طريقة فقال :

تسمية أهل البصرة أقرب الى الاصطلاح ، لتسمية الشيء باسم معناه / في  
أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كانت تسميته به أجدر من  
تسمية الكوفية ، لتسميتهم إياه باسم ملازمه ، فكانت تسمية البصرية أظهر .  
وسماه بعض الكوفية دعامة ، لأنه يدعم به الكلام أى يقوى ويؤكد .

وبعض القدماء صفة ، ودفعه سيبويه (٢) .

وقد ذهب الأكثر الى حرفيته متخلصا لها بخلص الكاف لها مع أسماء الأشارة ،  
والخليل وغيره الى أنه كغيره من الضمائر سوى أنه لا موضع له .

وصحح الأول ابن عصفور مستدلا (بعدم) (٣) كونه ذا موضع .

قال أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي الشهير بالشلوين  
الصغير (٤) في شرح الكراسة : وليس بشيء لأن ذلك نفى عارض ، قصاراه

(١) قال سيبويه في الكتاب - ١ ص ٣٩٤ : اعلم أنهن - أى هو وأنت ونحن وأنا وأخواني - لا  
يكن فصلا الا في الفعل ، ولا يكن كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ،  
واحتياجه الى ما بعده . لأنك اذا ابتدأت الاسم قائما تبتدئ لما بعده . فكانه ذكر « هو »  
ليستل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج ما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير  
الخليل . . . وقال : واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر .  
وذلك قولك : حبت زيدا هو غيرا منك .

(٢) إذ قال في الكتاب - ١ ص ٣٩٥ : وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة . فكيف يكون صفة  
وليس في الدنيا عربى يجعلها صفة المظهر ، ولو كان ذلك كذلك لحاز : مرت بعبد الله هو  
نفسه ، فهو ههنا مستكره لا يتكلم بها العرب . ويدخل عليهم : إن كان زيد هو الظريف . .  
ولو كان صفة لم يجوز أن يدخل عليه اللام .

(٣) « بعدم » ساقطة من (هـ) .

(٤) قال السيوطي : أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته  
بمالقة ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا ، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية ، مات  
في حدود سنة ستين وستائة ، عن نحو أربعين سنة . أنظر : البنية - ١ ص ١٨٧ .

أنه لازم لأكثر الأسماء ، ولا ينتفى الأصل لانتهاء العارض ، وإنما ينتفى الشيء بانتفاء وصفه الذاتي .

– ويقع = : الفصل ، – بلفظ = : الضمير – المرفوع (المنفصل) (١)  
مطابقا لمعرفة = : كائنة – قبل = : أى قبله = أى ضمير الفصل في الأفراد  
وضديه ، والتذكير وضده ، والتكلم وقسيميه نحو « وإنا لنحن الصافون وإنا  
لنحن المسبحون » (٢) و « أئنك لأنت يوسف » (٣) « إن هذا هو القصص الحق » (٤)  
فلو كان قبل الفصل منكرا نحو – ماظنتت أحدا هو القائم – وإن كان أحد  
هو القائم – وكان رجل هو القائم – امتنع على رأى سيبويه (٥) والبصريين .  
وأجازوه الفراء وهشام ، والمعروف إجازة الكوفية مثل قوله :

فلايك موقف منك الوداعا (٦)

وعليه فيجوز فيه الفصل ، فالكوفية قاطبة على جوازها ، ولا خصوصية للفراء  
وهشام .

قلت : وفي كلام المصنف إيقاع (قبل) مقطوعة عن الاضافة صفة ، وقد  
منع سيبويه وجماعة من المحققين وقوع الغايات صفات ، كما لا تقع صلات  
ولا أخبارا ، قاله أثير الدين وغيره .

وفي معنى اللبيب : ويشكل عليهم « كيف كان عاقبة الذين من قبل كان  
أكثرهم مشركين » (٧) على أن من قبل ظرف مستقر واقع صلة .

وتعقبه شارحه الدماميني : بأن الصلة « كان أكثرهم مشركين » والظرف  
لغو متعلق بخبر كان والتقدير : كيف كان عاقبة الذين كانوا (٨) من قبل ، فلا  
أشكال .

(٢) سورة الصافات آية : ١٦٥ – ١٦٦ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٩٣ .

(٥) قال في الكتاب ١ ص ٣٩٥ : واعلم أن « هو » لا يحسن أن يكون فصلا حتى يكون ما بعدها  
معرفة ، أو ما أشبه المعرفة . كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ،  
كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة أو ما ضارعها . لو قلت : كان زيد هو منتظا ، كان قبيحا  
حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ضارعها . الخ .

(٦) وصدره : قفى قبل التفرق يا ضابطا .  
وقائله : القطاعي عمير بن شبيب التنبلي ، وهو مطلع قصيدة قالها في مدح زفر بن الحرث  
الكلابي ، وكان قد أسره بنو أسد في نواص الجزيرة يوم الحابور وكانوا يتوون قتله ، فأنتقذه  
زفر وحماه وحمله معه وكساه وأغلق عليه العطاء فمدحه بهذه القصيدة وغيرها ، وحض قيس  
وتغلب على السلم ، وفي هذا البيت كلام طويل يراجع في مضافه . راجع : الكتاب ١ ص ١  
٣٣١ ، المقنضب ٤ ص ٩٣ – الخزانة ١ ص ٣٩١ ، ٤ ص ٦٤ – الدرر ١ ص ٨٨ ،  
١٦٠ – شواهد المغنى ص ٨٤٩ .

(٧) سورة الروم آية : ٤٢ .

(٨) « كانوا » ساقطة من (ب) .

قلت : وهو محمل بعيد نازح عن المراد بالآية إلا بشمحل وتكلف غير مقبولين .

بل استظهر الإمام الرضا : أن الآية واردة عليهم ، والتأويل فيها متعذر مع اطلاعه على التأويل المذكور ، ولكنه لم يحفل به للفرق المعنوي بين كون اللفظ في الآية استقرارياً ، وكونه لغوياً ، كما هو واضح للمتوسمين .

— ثابت (١) الابتداء = : صفة ثانية لمعرفة ، نحو — زيد هو القائم . — أو منسوخة = : أى الابتداء ببعض النواسخ كأمثلته السابقة .

وملخصه : أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولي الناسخ بالشروط الآتية :

— ذى خبر = : صفة ثالثة — بعد = : أى كائن بعده بقطعه عن الإضافة مع كونه صفة خبر ، فقيه مامر ، — معرفة = : صفة ثانية لخبر ، يعنى أن الخبر يكون معرفة كالمبتدأ ومنسوخة = نحو : — زيد هو القائم — وظننت زيداً هو القائم ، ولم يشترط البصرية في تعريفه / شرطاً ، وسواء عندهم كان مضمرأ أو علماً أو مبهماً ، أو أداة أو مضافاً إلى أحدها — ككان زيد هو أخوك أو كان صاحبك هو زيد .

وزعم الفراء امتناع النصب والفصل متعرفاً بغير «أل» ككان زيد هو أخوك أو صاحب الحمار ، وأجاز — كان عبدالله هو أخاك — بمعنى الأخ لك ، غير يجوز إياه في زيد وعمرو .

وأما ذو الأداة فاما في باب «ما» أو غيرها ، فان كان الأول امتنع الفصل نحو — مازيد هو القائم .

قال : لأن نصبه توهمًا لحدوث الياء ، وهى لا تدخل على «هو/» (٢) لأن بنيته للرفع .

(وإن كان الثاني فلما في باب ليس أو غيرها ، فان كان الأول فالرفع عنده الوجه نحو — ليس زيد هو القائم ، ويجوز النصب الذى هو الوجه عند البصريين (٣) وإن كان الثاني فاما مدخول لام الفرق نحو : ان كان زيد هو القائم فيمتنع الفصل ، ولكن يجب الرفع ، وهو مقتضى تعليل سيبويه (٤) ، لأن الفصل إنما جرى به أولاً فرقا بين النعت والخبر فيمتنع النصب لعدم دخول اللام على النعت . ومن ثم منع سيبويه (٥) وقوع : (هو) وأخواته صفات عند ورود اللام ، رادا على زاعمى ذلك .

(١) في المتن تحقيق بركات ، وكذلك ما في شرح المصنف : بائى الابتداء . الخ .

(٢) في (-) : : هى ، لأن . الخ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) قال في الكتاب - ١ ص ٣٩٤ : وأما فصل ، لانك اذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد ، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر .

(٥) اذا قال في الكتاب - ١ ص ٣٩٥ : وقد زعم ناس أن «هو» هنا صفة . ولو كان صفة لم يجوز أن يدخل عليه اللام ، لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : ان كان زيد للظريف عاقلاً ، ولا يكون هو ولا نحن هنا صفة وفيهما اللام .

وأجاز المبرد (١) النصب لأن الفصل عنده إنما جرى به دالا على أن الخبر معرفة أو قريب منها .

وإن دخلت عليه فاء الجزاء نحو : أما زيد هو فالقائم ، فمنعه سيبويه والقراء ، لأن دخولها دليل عدم وصفيته ، وينبغي جوازه على قول المبرد (٢) .

وإن دخلت « لا » النافية على صيغة المضمر نحو - كان عبدالله لا هو العالم ولا المقارب . فالبصرية على جواز الفصل والنصب لعدم تغيير « لا » من هذا شيئا ، ويفرق بها بين النعت والمنعوت اتفاقا ، نحو : برجل لا هو قائم ولا جالس ، وأوجب القراء الرفع فيهما جميعا .

وإن دخلت عليه صيغة (إلا) (٣) ، نحو : ما كان زيد الا هو قائم الكريم ، فالبصرية والقراء على امتناع الفصل والنصب .

والكسائي على الجواز ، لأن المعنى - ما كان زيد إلا الكريم ، وإن كان الكلام في معنى ما دخلت عليه الا ، نحو : - إنما كان زيد هو القائم - فهي عند القراء كالمسألة قبلها .

وإن لم يدخل على الخبر ولا على صيغة المضمر من ذلك شيء ، فلما أن الخبر جامد أو مشتق ، فإن كان الأول جاز الفصل نحو : « إن كان هذا هو الحق من عندك » (٤) .

أو الثاني ، فاما رافع ضمير الأول أو سيبويه ، فإن كان الأول « فلما أن يتقدمه مظاهره التعلق به ، من حيث المعنى أولا » فإن تقدمه ، نحو : - كان زيد هو بالجارية الكفيل - ، فإن أردت : أن بالجارية في صلة الكفيل لم تجز المسألة إجماعا ، رفعت الكفيل أو نصبته ، أولا في صلته ، فمن جاعل ذلك تبينا ، ومنهم من يرى الكفيل بمنزلة الرجل ، والرفع في الكفيل هو البين ، فإن نصبت الكفيل لم تجز المسألة عند القراء بوجه .

وعلى أصول البصرية : إذا جعلت « بالجارية » تبينا جاز النصب في هذا الوجه خاصة ، لأن التقدير : كان زيد هو الكفيل كفائته بالجارية . وإن لم يتقدمه جاز الفصل ، نحو : كان زيد هو الكفيل بالجارية ، وظننت زيدا هو القائم وإن كان زيد هو الحسن الأم .

(١) إذا قال في المختضب ح ٤ ص ١٠٣ : وتقول : كان زيد هو العاقل تجمل « هو » ابتداء والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجمل « هو » زائدة « فكانت قلت : كان زيد العاقل . وإنما يكون هو » وهما وهم ، وما أشبه ذلك زائد بين المرفعين ، أو بين المعرفة وما قاربها من التكرات ، نحو : خبر من ، وما أشبهه ما لا تدخله الألف واللام . وإنما زيدت في هذه المواضع ، لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد الا المعرفة .

(٢) وهذا المنع والجواز مبنى على العلة في ذلك ، لأن سيبويه جعل الفصل للفرق بين النعت والخبر ، والمبرد جعله ليدل على أن الخبر معرفة أو قريبا منها .

(٣) « إلا » ساقطة من (ح) . (٤) سورة الأنفال ، آية ٣٢ .

وان كان الثاني وهو رفعه السببي ، فلما أن الضمير مطابق للاسم أم (١) لا ، فان كان الأول نحو - ظننت زيدا هو القائم أبوه ، وهو القائم جاريته ، فيمتنع الفصل فيه عند البصرية .

وأجاز الوجهية الكسائي ، وفصل القراء بين كون الوصف خلفا من موصوف فالكسائي أولا فكالبصريين .

وحكى الأخفش الصغير على بن سليمان عن البصرية إنكار الخلف .

وإن كان الثاني (٢) ، نحو : كان زيد هي القائمة جاريته ، فأجاز الفصل الكسائي ، ومنع القراء والبصرية المسألة .

فلا يجوز لارفعاً ولا نصفاً ، لتقدم المكنى (٣) على الظاهر .

وإذا عطفت بالواو ، فان لم يذكر الضمير بعدها ، نحو : كان زيد هو المقبل والمدبر جاز الوجهان ، أو ذكر واختلف الخبران نحو : كان زيد هو القائم وهو الأمير ، فيمتنع عند البصرية والقراء إلا الرفع ، قالوا : لشذوذ زيادته ، فلا تمكن في كل مقام ، وأيضا فان فيه معنى التأكيد ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التأكيد وأجاز النصب هشام .

أو اتفقا نحو - كان زيد هو المقبل وهو المدبر / ، فالرفع في المتعاطفين فقط عند البصريين ، وأجاز النصب القراء وهشام .

أو عطفت بلا ، ذاكرة بعدها الضمير نحو - كان زيد هو القائم لا هو القاعد رفعت على قول البصريين ونصبت على قول هشام ، وإن لم تذكره / نحو - كان زيد هو القائم لا القاعد جاز الوجهان اتفاقا .

وإن عطفت بولاكن ، نحو - كان زيد هو القائم ولكن هو القاعد ، وجب الرفع عند البصرية والقراء ، وأجاز الوجهان هشام .

- أو كعرفة في أمتناع دخول الألف واللام عليه = : قال سيويه (٤) : واعلم أن الضمير لا يقع فصلا حتى تتلوه المعرفة أو ما أشبهها مما طال ، ولم تدخله الألف واللام فصارع زيدا وعمرا نحو - خير منك ، ومثل (٥) - وأفضل منك ، وشر (٦) منك ، كما أنه لا بد من كون يتلوه معرفة . فلو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء المذكورة المعرفة أو ماضارعها من التكررات ولم تدخله الألف واللام ه .

(١) في ( أ ) : أولا . الخ .

(٢) وهو عدم الضمير للاسم .

(٣) وهو الضمير ، وهو ( هي ) .

(٤) في الكتاب - ١ ص ٣٩٥ .

(٥) في ( ح ) : وشر وأفضل منك . وفي الكتاب : ومثلك أفضل . الخ .

(٦) في ( ح ) : وأشر منك . الخ .

قال أنيرالدين (١) : وما ذكره اذا كان الثاني نكرة أن شرطه عدم قبول الألف واللام كالجمع عليه ، غير أنه اذا وقع بعد الضمير فعل مضارع ، فأجاز بعض كونه فصلا ، نحو : كان زيد هو يقوم ، حكاه سيويه .

قلت : وهو قول الجرجاني ، لتساكلهما ، جاعلا من ذلك : «إنه هو يبدى ويعبد» (٢) وتبعه العكبري (٣) ، فأجاز الفصل في «ومكر أولئك هو يبور» (٤) وابن الجباز في شرح الإيضاح ، وفي شرح الحاجية للمحقق (٥) الرضى : وأجاز بعض وقوعه قبل مثلك وغيرك كرأيت زيدا هو مثلك أو غيرك أو هو غيرك . وجوز أيضا نحو - رأيت مثلك هو مثل زيد - لكونها كالمعاطف في امتناع دخول «أل» عليها ، ولا دليل عليه الا مجرد القياس ، ولا يثبت حكم بمجردده ، وإلغاء الضمير ليس بالهين فينبغي الوقوف على السماع ، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات نحو «إني أنا أخوك» (٦) هـ .

وهو مصادم لقول سيويه ، ودعوى الأثير : انه كالجمع عليه .

- وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين = : في امتناع دخول - أل نحو ما ظننت أحدا هو خير منك ، وما أجمل أحدا هو أفضل منك ، فأحد بما فيه من معنى العموم شبيه بذى الأداة الجنسية ، وخير منك شبيه بالمعرفة في امتناع دخول الأداة عليه .

وحكى سيويه (٧) لإجازة أهل المدينة إياه بين نكرتين كهاتين ، ووافقهم الجزولي .

وعن يونس : أن أبا عمرو رآه لحننا ولم يجعله فصلا تاليا لنكرة ، كما لا يقع وصفا ولا بدلا لمنكر .

وحكى ابن الباش : جوازه عن أناس / كوفيين نحو : «أن تكون أمة هي أربي من أمة» (٨) .

---

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٨٧ و . وقد تصرف الشارح فنقص وزاد ، وما زاده قوله : «حكاه سيويه» ، وما نقصه ونسبه لنفسه قوله : «وهو قول الجرجاني» .

(٢) سورة البروج آية : ١٣ .

(٣) وعبارته في كتاب : «البيان في إعراب القرآن» - ٢ ص ١٧٣ : «قوله تعالى : «ومكر أولئك» : مبتدأ ، والخبر «يبور» . و «هو» فصل ، أو توكيد ويجوز أن يكون رأى هو «مبتدأ» ، و «يبور» الخبر ، والجملة «مكر» .

(٤) سورة فاطر آية ١٠ .

(٥) - ٢ ص ٢٥ ، وقد تصرف الشارح حتى كاد أن يفسد المعنى ، والصواب كما جاء في الأصل في آخر ما نقله : ثانيهما ذات اللام ، أو معرفة أو نكرة هي أفضل التفضيل ، وكذا يجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى : «إني أنا أخوك» .

(٦) سورة يوسف آية : ٦٩ .

(٧) في الكتاب - ١ ص ٣٩٧ .

(٨) سورة النحل آية : ٩٤ .

وفي شرح الكتاب للصغار : وأجازوا الفصل بين اسم لا وخبرها ، نحو :  
لا رجل هو منطلق ، وأول بأن « هو » ابتداء مخبر عنه بمنطلق والجملة الخبر .  
- وربما وقع بين حال وصاحبها = : كضربت زيدا هو ضاحكا ، حكاه  
الأخفش في الأوسط عن بعضهم ، وعليه قراءة : « هؤلاء بناتي هن أظهر  
لكم » (١) بنصب « أظهر » (٢) ولم يتل الآية ، فإن اتفق ورود نحو - موزت  
بزيد هو ضاحكا - كان قاطعا بما ذهب إليه ، وعلى أنه لم يأخذه من القراءة  
فهو ثقة ، لا تجهل مكانته علما وإحاطة بأساليب كلام العرب ، وإن لم يحفظ  
ذلك الخليل وسيويه .

وبعد فقد اختلف في الفصل بعد تمام الكلام نحو - هذا زيد هو خير منك ،  
فأجازه عيسى ، وتلى الآية بالنصب ، وهو عند ابن العلا والخليل وسيويه  
لحن ، قالوا : ولو سأل - ضربت زيدا هو أفضل منك ، وهو خطأ  
بكل علة (٣) قيلت (٤) في المجيء بالفصل .

قال أبو عمرو : وقد اختبر ابن مروان (٥) في ذه : يعنى القراءة . في  
اللحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، وهو كما تقول : المشتل (٦) بالخطأ ،  
وقد خرجت على أن « هؤلاء بناتي » جملة مستقلة ، « وهن » أما تأكيد لمستكن  
الخبر أو مبتدأ و « لكم » الخبر ، وعليهما فأظهر (٧) حال .

- (١) سورة هود آية : ٧٨ .
- (٢) « بنصب أظهر » مكررة في (ح) .
- (٣) في (ب) : بكل حيلة قيلت . الخ .
- (٤) في (ح) : قيل في المجيء . الخ .
- (٥) قال ابن الجوزي : هو محمد بن مروان المدني القاري ، ذكره الداني وقال : وردت عنه الرواية  
في حروف القرآن ، وذكر عن أبي حاتم السجستاني أنه قال : ابن مروان قاري أهل المدينة ،  
قلت : إن كان هو محمد بن مروان بن الحكم أبي العاص ، فقد قال عنه أبو حاتم : مجهول ، وألا  
فلا أعرفه ، وقد روى الداني عن الأصمعي أنه قال : قلت لأبي عمر : أن عيسى بن عمر حدثنا  
قال : قرأ ابن مروان : « هن أظهر لكم » قال : احتبى من لحنه . انظر : غاية النهاية - ص ٢٦١ .

- (٦) في (ح) : كما تقول اشتمل بالخطأ . الخ .
- (٧) وقال ابن جني في المحتسب - ص ١٠٥ ، ٣٢٦ : ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير ، والحسن  
بغلط ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي اسحاق : « هن أظهركم » بالنصب .  
وقال : ذكر سيويه هذه القراءة وضعفها وقال فيها احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنما قبح  
ذلك عنده ، لأنه ذهب إلى أنه جعل « هن » فصلا ، وليست بين أحد الجزئين هما مبتدأ وخبر  
ونحو ذلك . . . وقال : وأنا من يمد أرى أن لهذه القراءة وجهها صحيحا ، وهو أن تجعل « هن »  
أحد جزأى الجملة ، وتجعلها خبرا لبناتي ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل « أظهر » حالا  
من « هن » بناتي . والعامل فيه معنى الإشارة لقولك : هذا زيد هو قائما أو جالسا . فأما ما  
ذهب إليه سيويه ففاسد كما قال . وسيويه لم يذكر الآية وإنما ذكر أشكها منها : ما أظن أحد  
هو خير منك وما إخال رجلا هو أكرم منك ، فلم يحملوه فصلا وقبله نكرة كما أنه لا يجوز  
وصفا ولا بدلا لنكرة . . . وقال : وأما أهل المدينة فيزولون هم وهنما بمنزلة بين المعرفتين ،  
ويحملونها فصلا في هذا الموضوع ، وزعم يونس أن أبا عمرو رأى لحننا ، وقال احتبى ابن  
مروان في هذه في اللحن . الكتاب - ص ٣٩٧ . وقال المبرد في المقتضب - ص ١٥٥ :  
أما قراءة أهل المدينة : « هؤلاء بناتي هن أظهر لكم » فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن  
مروان ، ولم يكن له علم بالعربية ، وإنما فسد لأن الأول غير محتاج للثاني .

قال صاحب المغني (١) : وفيهما نظر ، أما الأول : فلجمود «بنائي» / وعدم تأويله بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصرية .  
قال شارحه اللغامي (٢) : قد يمنع عدم تأويله ، لكونه في معنى - مولوداتي .

قلت : ورده ابن الشنقي (٣) بأن لا ضرورة تدعو الى التأويل ، فلا يصار اليه .  
قلت : / بل الضرورة في ذلك لائحة ، وهو إجراء التخريج على القانون البصري .

قال الرصاع : وما رده به الشيخ غير مقبول ، لتأويل ابن عصفور اياه بذلك ، قال : تقول : مررت بنساء بنات أي مولودات هـ .

وعبارته في شرح المقرب : هو توكيد للضمير المستكن في «بنائي» ، على أنه في معنى المشتق ، ويدل عليه قولهم : مررت بنساء بنات لعمر وفوصفوا به هـ .

فقد تبينت بقوله (٤) : وقد يمنع أن ذلك من مخترعاته ، وليس بها .  
ثم قال (٥) : وأما الثاني فلا متناع تقدم الحال على عاملها الظرفي عند أكثرهم .

ورده شارحه اللغامي (٦) بشنوذ القراءة المخرجة على ذلك ، ولا حرج في تخريجها على قول غير الأكثر . ، وليست كثرة القائلين بالتوجيه لإطراح قول الأقلين ، بحيث لا يلتفت اليه ، ولا يخرج تركيب عليه ، ولقد حذر المرتكب لذلك واسعا .

قلت : وقد أوهم أيضا أن ذلك مما ابتدعه وليس به .

---

(١) - ٢ ص ١٣٨ .

(٢) وعبارته في حاشية الشنقي - ٢ ص ١٨٣ : وفي الشرح : لا نعلم أنه جامد محض ، إذ هو في معنى : مولوداتي ، فيكون في معنى المشتق فيحتمل الضمير .

(٣) في المرجع المذكور .

(٤) أي : اللغامي في المرجع السابق .

(٥) أي ابن هشام في المرجع السابق ، قال الدسوقي في تعليقه على قول ابن هشام : حل عاملها الظرفي : أي لأنه عامل معنوي ، والعامل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الأكثر بل عند الأقل ، وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ، ولو كانت القراءة ، وانما يخرج القرآن على الأموال المشهورة .

(٦) في المرجع السابق .

قال الرصاع : وأما ما رده الثاني : فمن المعلوم أن في المسألة نحو : أربعة أقوال (١) ، والاعراب لا ينحصر على قول من ذلك هـ .

وقال بعض العرب : أكثر أكل التفاحة هو نضيجة ، وحمل على أنه ابتداء وهو خبر هـ في موضع خبر الأول والتقدير - هو إذا كانت نضيجة . وأجاز الكوفية الفصل في نحو - مابال زيد هو القائم - وما شأن عمرو هو الجالس ، وأنكر ذلك البصرية .

وأجاز الكسائي والفراء : مررت بعبدالله هو السيد الشريف ، ولئن لحقته لتلحقن هو الجواد الكريم ، وخرجت فاذا بعبدالله هو القائم . وقال الفراء : والمعنى فوجدت عبدالله .

ورد بأنه لوساغ ساغ خرجت فاذا عبدالله ، بمعنى وجدته ، ولا يميزه أحد .

قال الفراء : وسمع الكسائي : كنت أرى أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا أنا الزنبور إياها بعينها ، ويأتي الكلام على المسألة الزنبورية في باب الابتداء إن شاء الله تعالى .

وتقول تفريعا على رأى الكوفية في تفسير ضمير الشأن بغير الجملة : كان هو القائم زيد ، جاعلا في كان ضميرا مجهولا ، والقائم الخبر ناصبا إياه ، رافعا به زيدا ، وإذا تقدم « ظننت » مفعولاها جاز الفصل بينهما نحو : زيدا هو القائم ظننت ، فإن اكتفاهما نحو - زيدا ظننت هو القائم فقال أنير الدين (٢) في جوازه نظر .

- (١) قال أنير الدين في البحر المحيط - ص ٣٤٧ بعد ذكر من قرأ « أظهر » بالنصب : ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب « أظهر » على الحال ، فقيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر « هؤلاء » وروى هذا عن المبرد . وقيل : « هؤلاء بناتى » مبتدأ وخبر « و » « هن » مبتدأ و « لكم » خبره ، والعامل قيل : المضمّر ، وقيل : « لكم » بما فيه من معنى الاستقرار . وقيل : « هؤلاء بناتى » مبتدأ وخبر ، و « فصل » و « أظهر » حال ، ورد : بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئى الجملة ، ولا يقع بين الحال وذى الحال . وقد أجاز ذلك بعضهم ، ولدعوى السماع فيه عن العرب لكنه قليل . ونقل الثمني في حاشيته على المفتى - ص ٢ من ١٨٣ عن السفاقي في اعرابه إذا قال : و « هن » مبتدأ و « لكم » خبره ، و « أظهر » حال ، والاصل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل : « لكم » بما فيه من معنى الاستقرار . وقال الزغبى في الكشف - ص ٢٨٣ بعد ذكر من قرأ بنصب « أظهر » والقبح فيه : وذلك أن انتصابه على أن يجعل حالا قد عمل فيها ما في « هؤلاء » من معنى الفعل ، كقوله : « هذا بعل شيخا » ، أو بنصب « هؤلاء » بفعل مضمّر ، كأنه قيل : خذوا هؤلاء ، وبناتى بدل ، ويعمل هذا المضمّر في الحال ، و « هن » فصل وهذا لا يجوز لأن الفصل يختص بالوقوع بين جزئى الجملة . وقد خرج له وجه لا يكون « هن » فيه فصلا ، وذلك أن يكون « هؤلاء » مبتدأ ، و « بناتى هن » جملة في موضع خبر المبتدأ ، كقولك : هذا أخى هو ، ويكون « أظهر » حالا .
- (٢) في شرحه للتسهيل - ص ١٨٨ .

- وربما وقع = : الفصل - بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف = :  
كقول جرير :

وكائن بالأباطح من صديق \* يراني إن أصبت هو المصاب (١)

والقياس : يراني أنا المصاب مثل : « ان ترني أنا أقل » (٢) وهو استدراك لما قدمه من قوله : مطابقا لمعرفة قبل ، لمخالفة متلوه لكونه في البيت بلفظ الغيبة ، ومتلوه بلفظ الحضور .

فقدرة (٣) المصنف على قول الأكثر (٤) : يرى مصابي إن أصبت هو المصاب فحذف المضاف للباء وأقامها لفظا مقامه ، وطابق بالفصل المحذوف لا الثابت هـ .

ويجوز أنه توكيد لضمير (الفاعل) (٥) والمصاب اذ ذاك مصدر كقولهم : جبر الله مصابك ، أى مصيبتك ، أى يرى مصابي هو المصاب العظيم .

ومثله حذفاً للصفة « الآن جئت بالحق » (٦) أى البين والا كفروا بمفهوم (٧) الظرف « فلا نقيم لهم يوم القيامة ورزنا » (٨) أى نافعاً « لأن أعمالهم توزن بدليل : « فمن ثقلت موازينه » (٩) الآية .

وأجازوا : سير بزيد سيرا بتقدير الصفة ، أى واحداً ، والا لم ينفذ ، قاله في معنى (١٠) الليب تبعاً للعكبرى في المصباح .

(١) البيت من قصيدة يمدح بها جرير الحجاج بن يوسف ، فقوله : « ان أصبت » جملة اعتراضية بين مفعول « أرى » و « يراني » بمعنى يلمنى ، وفاعله ضمير يعود على قوله : « صديق » .  
ومحل جملة « يراني » خبر « كائن » وقوله : بالأباطح : كان في الأصل قبل التقديم ( صفة لقوله : « صديق » فلما قدمت عليه أصبح حالاً منه « وقوله : « من صديق » تمييز لقوله : « كائن » في هذا المقام خبرية تفيد التكثير ككم الخبرية ومعنى قيام ضمير الحاضر مقام المضاف أن التقدير : يرى مصابي هو المصاب ، لأن ضمير الفصل وقع بعد ضمير الحاضر وهو المتكلم ، وكان المفروض أن يقول : يراني أنا المصاب ، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون موافقاً لما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم « من أجل وجود معنى التأكيد فيه ، وفي هذا المقام أبحاث شيقة تراجع في مضافها . أنظر : الديوان ص ١٧ - المغرب ص ١ ص ١١٩ ، الخزائن ص ٢ ص ٤٥٤ - ابن عيش ص ٣ ص ١١ ، ٤ ص ١٣٥ - شرح شواهد المفنى ص ٨٧٥ - الدرر ص ١ ص ٤٦ ، ٢١٢ .

(٢) سورة الكهف آية : ٣٩ .

(٣) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ١٨٧ .

(٤) في (ح) : الأكبر من مصابي . الخ .

(٥) « الفاعل » ساقطة من (ح) .

(٦) سورة البقرة آية : ٧١ .

(٧) في (ح) : لمفهوم . الخ .

(٨) سورة الكهف آية : ١٠٥ .

(٩) سورة الاعراف آية ٨٠ - والمؤمنون آية : ١٠٢ .

(١٠) أى : ابن هشام في المفنى ص ٢ ص ١٣٩ .

قال (١) : وزعم ابن الحاجب أن الصواب الإنشاد - لو أصيب - بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وأن هو تأكيد له ، أو لضمير يرى ، إذ لا يقول عاقل : يراني مصاباً إذا أصابتنى مصيبة (٢) .

قال (٣) : وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض .  
وتعقبه شارحه الدماميني (٤) بأن الصفة المشار إليها ، إنما قدرها على جعل المصاب مصدراً ، لا اسم مفعول .

وكلام ابن الحاجب على العكس ، أي إذا كان اسم مفعول لا مصدراً . ومن ثم جعله ثاني مفعولي يرى ، والأول / الياء ، ولو لا ذلك ما صح بحسب الظاهر .

قلت : وأنت خير (بأن مثل ذلك) (٥) لا يخفى على من هو أحط من منصب الإمام ابن هشام ، فكيف به (٦) ، ولكنه يرى تقدير الصفة على تقديره اسم مفعول دفعا للاعتراض ، كما يصح المعنى على تقدير المصدرية .

ثم قال الدماميني (٧) : وأنا أقول : إن الاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة ، وذلك أن مبناه أن مصاباً اسم مفعول نكرة والواقع في البيت معرفاً (بأل) .

قلت : لانسلم عدم اتجاهه مع الاعتراض في كل من المنكر والمعرف على كل من الجعلين في «المصاب» من كونه مصدراً أو اسم مفعول ، أما المنكر فواضح ، وأما المعرف فلاقتضاء المقام من الحصر المفاد بتعريف الجزئين والفصل التقدير ، (اقتضاء) (٨) لا يطاق دفعه ، ألم تر اقتضاء نحو - زيد هو الجواد تقدير نحو البياض ، فما هو النهاية في الوصف المقنضي بالفتح ، وهذا ما عليه أئمة العربية قاطبة ، ومن ثم قدره ابن هشام ومن قبله كصاحب المصباح .

وأما ما انتحاه الدماميني من عدم التقدير ، فهو ما عليه أئمة المعاني ، أعني : أنهم يقولون في نحو المثال لا غيره .

(١) أي ابن هشام في المرجع المذكور .  
(٢) قال الدسوقي في حاشيته على المعنى : وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مستنداً لضمير التكلم والمصاب اسم مفعول « كان المعنى : إذا أصيب أي أصابتنى مصيبة يراني الصديق مصاباً ، وهذا لا يقوله عاقل ، لعدم الفائدة فيه فضلاً عن هذا الشاعر البليغ . وإذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ، ولا فائدة فيه ، فمعين أن الفعل مستند لضمير الصديق ، أي أنه إذا أصيب بمصيبة يرى أنني المصاب بها لأنني نفسه في المعنى

(٣) أي : ابن هشام .

(٤) أي شارح المعنى - ٢ ص ١٨٤ .

(٥) « بأن مثل ذلك » ساقط من ( - ) .

(٦) في ( - ) : به لكنه يرى . الخ . - بإسقاط الواو .

(٧) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥١ ط .

(٨) « اقتضاء » ساقطة من ( - ) .

ثم لانسلم تعريفه في البيت بأل ، أى ليست في ذلك بالمعرفة ، وإنما ذلك شأن الحرفية ، وهذه موصولة ، ولا عبرة بما عليه المازني لوضوح فساده ، كما يأتي إن شاء الله في محله ، فدعواه أنه معرف (بأل) باطل ، وكم (قد) (١) أورد مثل ذلك مناقشة (الأئمة) (٢) ، غير متساهل ولا متجاوز عنهم في التعبير بمثله ، كما ستقف عليه .

ثم قال (٣) : والحصص مستفاد من هذا التركيب استفادته من - زيد الفاضل أى لا غيره .

قلت : وكذا هو مستفاد أيضا من تقدير - مصاب - مصدرا كما اعترف به الدماميني آخرأ ، على أن السهيلي على إنكار إفادة تعريف الجزءين الحصر ، كما سيورد عليك قريبا .

ثم قال (٤) : وكذا المعنى في البيت ، أى لو أصبت أنارآني المصاب ، يعنى : ألا يرى المصاب إلا إياى دون غيرى ، كأنه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصائب غير صديقة هذا فلا غيره مصابا ، ولا يرى المصاب إلا إياه مبالغة ، فالمعنى صحيح متجه دون تقدير صفة كما رأيت . قلت : أجود من هذا ما قاله بعض أصحابنا وأقره أثير الدين (٥) لإجراء للفصل على ظاهره أنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره ، فمن ثم أكدته ، لأنه نفسه في المعنى مجازا وتوسعا ، فهو من باب زيد زهير .

- ولا يتقدم = : الفصل - مع الخبر (٦) المقدم = : وفاقا لجمهور البصرية والفرأ وهشام من الكوفية ، فلا يجوز نحو : هو القائم كان زيد - وهو القائم ظنت زيدا - .

قال المصنف (٧) : كعامة المانعين ، لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا ، ولا توهم مع تقدمه ، ضرورة أن التابع لا يتقدم المتبوع ، فتنفى فائدته إذ ذاك فتنفى المسألة هـ .

وفي شرح (٨) الدماميني قصور كذا قال المصنف ، وفيه نظر ، للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفاء تلك الفائدة ، واللازم باطل ، بدليل - كان زيد

- 
- (١) « قد » ساقطة من (ب) ، ح .
  - (٢) « الأئمة » ساقط من (ح) .
  - (٣) أى : الدماميني في المرجع المذكور .
  - (٤) أى : الدماميني كذلك .
  - (٥) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ١٨٨ ظ .
  - (٦) في (ح) : مع الخبر المقدم . الخ .
  - (٧) في شرح التسهيل ١ ص ١٨٨ . نقل بتصريف .
  - (٨) ح ١ ص ٥٢ و .

هو القائم - بالنصب ونحوه .

قلت : قد أجاب عن ذلك كبار أئمة العربية كالقراء وغيره ، ولم يدر ذلك السامعي بابتناء الفصل على الرفع أو على الخفض ، وذلك في خبر « ما » الإضافية فإن الفصل عندهم فيه يتزع الخافض ، فهو فيه / طارئ لا أصل ، ثم أصاب لتصنف ( بهما ) (١) نصب لم يصبه الا في مركزه الأصلي ، وذلك عندهم داعي منع التقديم .

- خلافاً للكسائي = : في إجازة التقديم مع الخبر مقدماً .

قال هشام : حكى قوم من أصحابنا إجازة الكسائي أياها « واخبرني بعضهم أنه قال له : أأجزت - هو القائم كان زيد - / قال : لا » قال هشام : وحفظنا عن الإحالة .

وفي كلام المصنف إشارة الى أن فرض المسألة في تقدمه مع تقدم الخبر وحده ، وأما حيث تقدم « ظننت » مفعولاً لها نحو - زيداً هو القائم ظننت ، فلا يندرج في اثنين . وقد مرت إجازتها ، فإن اكتفاها فقد / مضى تردد الأثير في ذلك . قلت : وقصر الدماميني (٢) فقال : قال ابن قاسم : فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو - زيداً ظننت هو القائم ففى جواز ذلك نظر (٣) .

- ولا موضع له (من الإعراب) (٤) على الأصح = : الذى عليه البصرية ، قالوا : لأن الغرض به الاعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبراً لا صفة ، فاشتبه فيه شبه أحرف اذ لم يؤت به الا لمعنى في غيره ، فلم يحصل له موضع من الإعراب .

ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال ، فيمن (٥) يراها غير معمولة لشيء ، و « ان » الموصولة ، خلافاً للكهوفية في جعلهم اياه توكيداً لما قبله ، فله محل عندهم ولم يبين في شرح من المخالف .

قال سيويه (٦) : لو كان كما زعموا بلجاز - مرتتبعاً بعبدالله هو نفسه ، ثم قال : ويخل عليهم - إن كان زيد هو الظريف - وإن كنا (٧) لنحن الصالحين -

(١) « بهما » سقطت من (ب) . وفي (ب) : بها . الخ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ٥٢ و .

(٣) وبإشارة ابن قاسم في شرح التسهيل - ١ ص ٦٠ : فرع : لو تقدم مفعلاً ظننت عليها جاز الفصل نحو : زيداً هو القائم ظننت ، وإن تقدم الأول وتأخر الثاني نحو : زيداً ظننت هو القائم ففى جواز ذلك نظر . ونسبة القصور للدمايني غير واضحة ، فإن كان المراد به أنه لم يذكر كلام ابن قاسم بتمامه فله وجه ، والا يكن هذا فليته انصح عنه .

(٤) « من الإعراب » سقطت من (ب) .

(٥) في (ب) : فمن يراها . الخ .

(٦) في الكتاب - ١ ص ٣٩٥ . وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربى يحتملها صفة المظهر . ولو كان كذلك بلجاز مرتتبع . الخ .

(٧) هذا مجرد مثال وليس بآية .

فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ولا يكون هو ونحن صفة أي توكيدا ، وفيهما اللام .

ثم قال (١) : فصارت هو وأخواتها بمنزلة ما إذا كنت لغوا . في علم تغييرها (٢) ما بعدها عن حالة قبل أن تذكر .

ثم اختلف الكوفية : فقال الكسائي : محله باعتبار ما بعده . والقراء باعتبار ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي « من » نصب . وبين معمولي « كان » رفع عند القراء ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي « إن » بالعكس .

— وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب وقرن باللام = : نحو — إن كان زيد هو الفاضل ، وإن ظننت زيدا هو الفاضل ، إذ يمتنع كونه ابتداء . نصب ما بعده وتابعا للدخول اللام عليه ، — أو ولي = : اسما — ظاهر = : منصوبا كما قيده بذلك أثر الدين (٣) ، وتركه المصنف لوضوحه نحو — أنت زيدا هو القائم . فتتبع الفصلية أيضا ، لامتناع كونه ابتداء لنصب ما بعده . وبجانية نصب ما قبله . فإذا تقرر ذلك فقول المصنف : أو ولي ظاهر عطف كما قل بن قسم (٤) : على قوله : قرن باللام ، لا على قوله : وليه ، لأن تعيينه للفصلية متروك لأن يليه منصوب . قلت : وقد أوهم الدماميني (٥) أن ذلك من « عريبه المنحنة وليس له في ذلك شيء » .

ثم قال (٦) : لكن المصنف أدخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا : لعدم تعيينه للفصلية غير منصوب ، نحو — كان زيد هو القائم ، يجوز كونه هو بدلا .

قلت : وإنما تبع في ذلك مقلده ابن قاسم (٧) . وقد عرفت أنه من تنبيهات الأثر (٨) التي لم يحتفل بها المصنف اعتمادا على وضوحه . فهو ولي ضميرا نحو : « كنت أنت الرقيب عليهم » (٩) جاز الوجهان : بل ثلاثة : بأن يكون توكيدا .

وبعد : فتحريز القول في الفصل : أنه في نحو « كنت أنت الرقيب عليهم » (١٠) « إن كنا نحو الغالين » (١١) يحتفل الفصلية والتوكيد . دون الابتداء ، لانتصاب

- 
- (١) أي سبويه في المرجع المذكور .
  - (٢) في (ح) : تعيين عاما بعدها ، وهو خطأ في النقل .
  - (٣) في شرح التسهيل - ص ١ ص ١٨٩ ظ .
  - (٤) في شرح التسهيل - ص ١ ص ٦٠ .
  - (٥) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٥٢ و .
  - (٦) أي الدماميني .
  - (٧) في المرجع السابق .
  - (٨) في شرحه المذكور .
  - (٩) سورة المائدة آية : ١١٧ .
  - (١٠) سورة المائدة آية : ١١٧ .
  - (١١) سورة الشعراء ، آية : ٤١ .

ما بعده ، وفي نحو : « إنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون » (١) ونحو : زيد هو العالم ، وإن عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد ، لدخول اللام في الأولى ، ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر ، لأنه ضعيف والظاهر قوى .

ووهم (٢) أبو البقاء (٣) فأجاز في : « إن شئت لك هو الأبر » (٤) التوكيد - ، وقد يريد أنه توكيد لمستكن « شائيتك » لا لنفس شائتك ، ويحتمل الثلاثة في نحو : أنت الفاضل ، ونحو « إنك أنت علام الغيوب » (٥) .

ومن أجاز إبدال الضمير من (٦) الظاهر أجاز في نحو - كان زيد هو الفاضل - البدلية .

ووهم (٧) أيضا : فأجاز في نحو « تجدوه عند الله هو خيرا » (٨) كونه بدلا من الضمير المنصوب .

ومن مسائل الكتاب : قد جربت فكنت أنت أنت ، الضميران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان ، ولو قدرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت أنت إياك ، والضمير في « أن تكون أمة هي أربى من أمة » (٩) ابتداء ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفصل .

وفي الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان - يهود أنه أو ينصرانه » (١٠) أن قدر في « يكون » ضمير لكل ، فأبواه ابتداء ، « وهما »

- (١) سورة الصفات آية : ١٦٥ - ١٦٦ .
- (٢) في (ج) : وزعم أبو البقاء . الخ .
- (٣) إذ قال في كتاب الاملاء - ٢ ص ٢٩٥ : « وهو مبتدأ » أو توكيد ، أو فصل . الخ .
- (٤) سورة الكوثر آية : ٣ .
- (٥) سورة المائدة آية : ١١٦ .
- (٦) في (ج) : الضمير والظاهر . الخ .
- (٧) أي : أبو البقاء .
- (٨) سورة المزمل آية : ٢٠ .
- (٩) سورة النحل آية : ٩٢ ، قال أبو البقاء في كتاب الاملاء - ٢ ص ٢٧٢ : وهو فصل أو بدل ، أو توكيد . الخ .
- (١٠) أخرجه البخاري في صحيحة - ١ ص ٢٣٥ من حديث أبي هريرة بالفاظ متقاربة تختلف عن لفظ الشارح ، في كتاب الخنازير ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه ؟ وفي ص ٢٤٠ باب ما قيل في أولاد المشركين ، وفي كتاب التفسير سورة الروم - ٣ ص ١٧٣ - وفي كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين - ٤ ص ١٤٤ - ط : عيسى البابي الحلبي . وأخرجه مسلم في صحيحة من حديث أبي هريرة وابن نمير بالفاظ مختلفة أيضا في كتاب القدر ، باب كل مولود يولد على الفطرة - ٨ ص ٥٢ - وما بعدها - ط صحيح وأولاده . وأخرجه أبو داود في سننه « كتاب السنة - باب القدر - ٣٦٦ - من عون المعبود ، . وأخرجه الترمذي في جامعه ( كتاب القدر - ٣ ص ١٩٧ - من تحفة الأحوف ) . وأخرجه مالك في الموطأ ( كتاب الخنازير ص ٢٤١ - تحقيق محمد عبد الباقي . وأخرجه أحمد في مسنده - ٢ ص : ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، وأخرجه من حديث جابر بن عبد الله أيضا في - ٣ ص ٣٥٣ ، وانظر : فيض القدير - ٥ ص ٣٣ .

إما ثان وخبره « اللذان » والجملة خبر « أبواه » وأما فصل ، وإما بدل من « أبواه » على رأى من أجاز إبدال الضمير من الظاهر ، و « اللذان » خبر « أبواه » .

وان قدر خاليا « فأبواه » اسم كان و « هما » مبتدأ أو فصل أو بدل ، وعلى الآخرين هو بالياء .

— وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب = : وحكى الجرمي أنها لغة تيمية ، وأبو زيد : أنهم يقرؤون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » وغيره « إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا » (١) وقرأ عبدالله (٢) : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » (٣) .

وقال سيبويه (٤) : بلغني أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك ، وقال قيس بنى عامر :

أتبكي على لبنى (٥) وأنت تركتها . وكنت عليها بالملأ أنت أقلر (٦)

- 
- (١) سورة الكهف آية : ٣٩ .  
(٢) وما أكثر اسم ( عبدالله ) وبعد الرجوع الى البحر المحيط للأثير وخبرته يقول : وقرأ عبدالله وأبو زيد النحويان : « الظالمون » بالرفع الخ . وبعد الرجوع الى غاية النهاية وجدت المنسوب الى النحوي من أسماء « عبدالله » ثلاثة ، فرجحت أن يكون المقصود هو : عبدالله بن أحمد بن سليمان بن سهل بن سلكويه أبو محمد الأصبهاني النحوي . قال الجزري : روى القراءة عن جعفر بن محمد الأدمي عن ابن سعدان ، وابن اليزيدي ، والدور ، وروى عنه محمد بن شبوذ وغيره . انظر : غاية النهاية - ١ ص ٤٠٦ ، البحر المحيط - ٨ ص ٢٧ .  
(٣) سورة الزخرف آية : ٧٦ . وقول سيبويه في الكتاب - ١ ص ٣٩٥ : وناس كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » . وهذه قراءة شاذة عن رسم المصحف الإمام ، والثابت في المصحف الإمام : « الظالمين » ، بالنصب ، وقد نسب ابن خالوية في شذوه ، ص ١٣٦ قراءة الرفع الى أبي زيد النحوي .  
(٤) في المرجع السابق .  
(٥) في (٥) : (ح) : على ليل . الخ .  
(٦) واسم قائله : قيس بن ذريح بن سة ، وقيل : بن الحباب بن سة بن طرفة بن عتودة بن عامر ، وقصته مع « لبنى » مشهورة ، وأن هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قالها بعد غروجه من بيت زوج لبنى التي كان قد فارقتها كرها من أبوية ، وأنه دخل هذا البيت ولم يكن يعرف أنه بيت لبنى ، وقيس يبكي في طريقة ويندب نفسه ويوبخها على فعلها . ورواية المبرد في المقتضب : تبكي على ليل وأنت . البيت ، وقوله : « الملا » ما اتسع من الأرض ، وقد استشهد به سيبويه على اللغة التي كل ما كان فصلا اسما مبتدأ ، وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلا لنصب ما بعده . راجع الكتاب - ١ ص ٣٩٥ المقتضب - ٤ ص ١٠٥ - مختار الأغاني - ٦ ص ١٩٨ .

خاتمة : قد أورد عليك فوائد الفصل بحسب اختلاف مقالات القوم .

وقال السهيلي : انما فائدته الاختصاص ، فاذا قلت : كان زيد القائم كان إخبارا عن زيد بالقيام ، واحتمل مشاركة غيره اياه فيه . أو قلت : هو القائم ، أفاد اختصاصه به دون غيره ، وعليه « ان شئت هو الأبر » (١) أى (٢) المختص بالأبر دونك . والآية نزلت في العاص بن وائل (٣) ، ومنه عنده « وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا » (٤) « وأنه هو أغنى وأقنى وأنه هو رب الشعرى » (٥) ردا على من يدعى أنه يضحك ويبكى ، ويميت ويحيى ، ويقنى ويقنى ، وأن للشعرى ربا غيره تعالى .

وقال تعالى : « وأنه خلق الزوجين » (٦) لما لم يدع أحد الخلق والانشاء ، ورد بأنه ليس فصلا في الآيات ، أما ما بعد الضمير فيه (فعل) فلا اشكال ، وأما « هو الأبر » و « هو رب الشعرى » فيحتمل الابتدائية والتأكيد لاسم إن ، على دخل في الثانى تقدم ، والله سبحانه أعلم وهو الموفق للصواب لا رب غيره ولا خير الا خيره .

- 
- (١) سورة الكوثر آية ٣ .  
(٢) في (ح) : ان المختص . الخ .  
(٣) في البحر المحيط ٨ ص ٥١٩ : « نزلت في العاص بن وائل كان يسمى الرسول صل الله عليه وسلم بالأبر ، كان يقول : دهوه انما هو رجل أبر لا عقب له ، لو هلك انقطع ذكره واسترحم منه . الخ . وفيه ، وقيل : أبو جهل ، وقال ابن عباس لما مات ابراهيم بن رسول الله صل الله عليه وسلم خرج أبو جهل الى أصحابه فقال : بر محمد ، فأنزل الله تعالى : « إن شئت هو الأبر » . الخ .  
(٤) سورة النجم آية ٤٣-٤٤ .  
(٥) سورة النجم آية : ٤٨ - ٤٩ .  
(٦) سورة النجم آية : ٤٥ .

## « باب الاسم العلم »

وفي شرح اللامعيني (١) : ولا أدري ما وجه الاتيان بالموصوف ، وهو الاسم ، مع أن العلم عندهم مستعمل استعمال الأسماء .

قلت : ما أشبه مثل هذا بأن يورده أصاغر الطلبة ، لا الأماثل من أهل التحصيل لسهولة الخطب فيه ، واذ قد قال ذلك فإنني لا أدري وجه قوله : مستعمل عندهم استعمال الأسماء لتحقيق كونها أحد أنواعها لا مستعملا استعمالها .

— وهو المخصوص = : جنس يشمل سائر أنواع المعارف . قال المصنف (٢) مخرج لاسم الجنس كرجل ، فإنه شائع غير مخصوص .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن الجنس لا يؤتى بها احترازا بل شمولاً للمحلول وغيره ، وإنما المأني به تمييزا للفصول . قلت : وقد مرت منازعته في ذلك بما تكرر إيراده .

وفي شرح اللامعيني (٤) : وهو الاسم — المخصوص ، فالاسم جنس ولكن حذف للقرينة الدالة عليه ، والمخصوص إخراج لاسم الجنس .

قلت : وهو كما رأيت كلام من لم يطلع على صنيع المصنف في شرحه .

— مطلقا = : لا مقيدا بحالة دون أخرى إخراجا للمضمرات ، فإن كلا منها مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه ، وكذا اسم الإشارة ، فإنه لفظ وضع ليخص (٥) به مشاراليه مفرد مذكر قريب ، فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متصف بالحال وحاصل في المحل .

— تعليقا (٦) أو غلبة = : بيان لصنفى الأعلام ، لا إخراج لشيء خيف دخوله ، ولا إدخال لشيء خيف خروجه ، لا غناء ما سواهما عنهما لكن باجمال .

والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم ، قصدا لتسمية المولود له ابن زيدا — والغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقا ، كتخصيص عبدالله بابن عمر والكعبة بالبيت ، وتصنيف سيويه بالكتاب .

وبعض يرى ذا الغلبة ليس علما ، وإنما أجرى مجراه ، وهو اختيار ابن عصفور كما ستقف على إمعان القول فيه في محله إن شاء الله تعالى .

(١) - ١ ص ٥٢ و .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٨٩ .

(٣) في شرح التسهيل - ١ ص ١٩٠ ظ .

(٤) - ١ ص ٥٢ ظ .

(٥) في (ح) : لتخص به مشارا . الخ .

(٦) في المتن تحقيق بركات : غلبه أو تعليقا . الخ .

— غير مقلد الشيع = : إخراجا للشمس والقمر ونحوهما ، فإنهما مخصوصان فعلا شائعتان قوة .

— أو الشائع الجارى مجراه = : أى المخصوص فى اللفظ ، وهو علم الجنس كأسماء للأسد ، ودؤالة للذئب ، وشبابة (١) للعقرب ، فإنهما أعلام فى اللفظ ، لعدم إضافتهما لحاقها الأداة ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، وترد مبتدأ بها بلا شرط ، وصاحبة حال ، ولا ينصرف منها ذو سبب زائد على العلمية ، وهذا الحد مستقرا أكثره من قول ابن عصفور (٢) : هو اسم علق فى أول أحواله على شىء بعينه فى جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب ، وقال (٣) : فقول : اسم علق فى أول أحواله على شىء بعينه تحزرا من المعرفة باللام أو الإضافة فإنه كان نكرة فى جميع الأحوال الخ ، وتحزرا فى المشار إليه غير الواقع على المسمى إلا حال الإشارة والمضمر لعدم رجوعه عليه إلا حال الغيبة أى كان للغيبة ، وحال تكلم إن كان للتكلم وحال خطاب إن كان للخطاب .

وزعم بعض : أن إطلاق المعرفة على نحو أسامة توسعا ، لعدم تباين معناه ومعنى أسد ، وإنما يتباينان فى أحكام لفظية .

ورد بأن إجراء العرب نحو أسامة مجرى المعارف ، ونحو أسد مجرى النكرات دليل على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدتا معنى لم يفرقا لفظا ، والقواعد تأباه فتعين طلب الفرق .

فقال ابن الحاجب (٤) : الأعلام الجنسية وضعت أعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة (كما أشير باللام فى نحو اشتر اللحم إلى الحقيقة الذهنية) «٥» ، فكل من هذه الأعلام وضعت لحقيقة فى الذهن متحدة ، فهو غير متناول غيرها وضعا ، وإذا أطلق على فرد : من الأفراد الخارجة كهذا أسامة مقبلا فليس بالوضع بل بمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل علم «٦» كلى لجزئياته الخارجة نحو الإنسان حيوان ناطق ، فأسد موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس خارجا على وجه التشريك وأسامة للحقيقة الذهنية حقيقة ، فإطلاقه على الخارجى لا بطريق الحقيقة .

قال الرضى (٧) : ولم يصريح بكونه مجازا ولا بد منه فى المفرد الخارجى على

(١) فى شرح ابن مالك التسهيل : «شبوة للعقرب .. الخ .

(٢) فى المقرب - ١ ص ٢٢٢ .

(٣) أى : ابن عصفور فى غير المقرب .

(٤) انظر شرح الرضى للكافية - ٢ ص ١٢٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) فى الأصل : كل كلى عقل لجزئياته .. الخ .

(٧) فى المرجع المذكور .

مذهبه ، اذ ليس موضوعا له ، وقال (١) : ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى بمطابقتها له كالمواطنيين .

قال الأندلسى : فلاتقول في أسد معين في الخارج : أسامة كما تقول : الأسد لأن المطابقة للحقيقة الذهنية خارجا ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لأوصاف المعرفة ، وكذا ينبغى عنده أن لا / يقع أسامة على الجنس المستغرق خارجا ، إذ ليس في الحقيقة الذهنية معنى الاستغراق ، كما ليس فيها التعيين ، فلا يقال : إن أسامة كذا الا الأسد الفلاني .

قال (٢) : والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق أنهم رأوا لنحو أسامة ، وثعالة ، وأبي الحصين ، وأم عامر أحكام الأعلام لفظا من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام ، وغير ذلك ، ومع ذلك فنطلق على المنكر بخلاف نحو أسد وذئب وضع لعدم جريانها مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة .

قال (٣) : وأقول : اذا كان لنا تأنيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية ككرسى فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظى ، باللام أو بالعلمية كما في أسامة هـ

( وفرق بعض أهل المعقولات بأن - أسدا - وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال ، فوضع على الشيع ، وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن وجدانها خارجا ، ولا أن يوجد منها اثنان ذهنا ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى فيها . ) «٤»

وقال ابن إياز في اطلاقه على الواحد من الجنس : إنما صح باعتبار ما فيه من الحقيقة الجنسية ، مع قطع النظر عن مستحضرات ذلك الواحد ( «٤» ) .

وقال سيبويه (٥) كما أوردناه في باب المعرفة والنكرة : ( هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم خاص شائعا في أمته ليس واحدا منها أولى به من الآخر . فجعله معرفة خاصة شائعا .

والظاهر أن ذلك في المعنى غير مناف وصفه بكونه خاصا وصفه بالشيوع ، إذ يحمل على المعنى المتقدم .

— وما استعمل قبل العلمية لغيرها متقول منه = : أى المستعمل لغير العلمية متناولا ولا ما كان / قبل النقل ، عينا : كجعفر وأسد ، ومصبرا : كسفر وفضل ،

(١) أى : ابن الحاجب في المرجع السابق .

(٢) أى : الأندلس .

(٣) أى : الرضى في المرجع المذكور .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) في الكتاب - ١ ص ٢٦٣ .

واسم فاعل : كحارث وغالب ، واسم مفعول : كمسعود ومنصور ، وصفة  
مشبهة : كحسن وسعيد ، وفعلًا ماضيًا : - كشمز وكعب ، ومضارعًا : كتغلب  
ويشكر ، وجملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر : كبرق نحره -  
وأطرقا - في قول الهدلى :

على أطرقا باليات الخيام • إلا الثمام وإلا العصي (١)

وقول الراجز :

نبئت أخوالى بنى يزيد • ظلما علينا لهم فديد (٢)

ولم يرد عنهم علم منقول من جملة اسمية ، وفعل أمر دون إسناد ، إلا « اصمت » ،  
للفلاة الحالية ، فقد زعم بعضهم نقله من الأمر بالصمت وأنشد :

أشلا سلوقية باتت وبات لها • بوحش اصمت في أصلاها أود (٣)

قال المصنف (٤) : وذلك عندى غير صحيح لوجهين :

أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أنه من أصمت أو صمت ، فالأول مفتوح  
الهمزة والثاني مضمومها ومضموم الميم ، وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير .

(١) قاله : أبو ذؤيب الهدلى ، واسمه : خويلد بن خالد بن محرت بن مضر ، شاعر جاهل إسلامي  
كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يره ، توفي في عهد سيدنا عثمان رضى الله عنه ،  
وكان من كبار المجاهدين في سبيل الإسلام ، يقال : هلك له بنون خمسة في عام واحد بإصابة  
بالباعون ، وقوله : « أطرقا » اسم مفازة ، وقيل اسم بلد ، وقوله : « الثمام » : نبت يحشى  
على فرج البيوت ، وقوله : « العصي » : جمع عصاة ، وقصد بذلك قوائم الخيمة ، فكان الشاعر  
يعنى : أنه يعرف ديار المحبوبة ، وأنها كانت بتلك المفازة ، ولكن درست تلك الديار وبليت  
خيامها إلا فمامها وعصيتها فأنها بقيت . وقوله : على أطرقا : متعلق بقوله : « وعرفت » في البيت  
السابق ، وموضعها النصب على الحال من الديار ، وقوله : « باليات » منصوبة على الحال أيضا  
من الديار ، وقوله : « إلا الثمام » النخ ، استثناء منقطع ، لأنه من موجب ، وعلى رواية الرفع  
فعل الابتداء والخبر محذوف . والشاهد قوله : « أطرقا » حيث نقل علما على المفازة أو البلد من  
فعل وفاعل . راجع : أشعار الهذليين ١ ص ١٠٠ - الخزائن ١ ص ٣٩٧ .

(٢) نسبة العيني لرؤبة بن المعجاج ، وقال البغدادي في الخزائن : هذا البيت في غالب كتب النحو  
ولم أظفر بقائله ، ولم يعزه أحد لقائله غير العيني . وقد ذكره صاحب اللسان مادة « فدد » ٤  
ص ٣٢٦ ولم ينسبه . وكثير من المراجع لم ينسبه ، وما ذكر العيني هو الصواب ، لأنه وإن  
لم يوجد في ديوانه فهو في ملحقاته ص ١٧٢ . والشاهد في قوله : « يزيد » فإنه علم منقول من  
الفعل . راجع : « العيني » ١ ص ٣٨٨ - الخزائن ١ ص ١٣٠ - ابن يعيش ١ ص ٢٨ -  
التصريح ١ ص ١١٧ - ٢ ص ٢٢١ .

(٢) قاله : الراعي ، واسمه : عبيد بن حصين النمرى من قصيدة مدح بها عبدالله بن معاوية بن أبى  
سفيان ، وقوله : « أشلى سلوقية » فاعل أشلى . يعود على قوله : أطلس في البيت قبله ، والمراد  
به : القانص ، وأشليت الكلب دعوته ، والإشلاء : اللعاء ، وقوله : سلوقية : أى كلاب سلوقية ،  
سلوق : موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية والدروع - وقوله : اصمت :  
الفلاة ، قال في اللسان : لقيته ببلده ، اصمت : إذا لقيته بمكان قفر لا أنيس به .  
وهى محل الشاهد . راجع : الخزائن ٣ ص ٢٨٤ - ابن يعيش ١ ص ٢٩  
اللسان ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٩١ .

والثاني : أنه قيل : اصمته بالهاء ، ولو كان أمرا لم تلحقه ، وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ، ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين ارتجاله .

وتعقبه أثر الدين (١) : بأن أصل الهزمة الوصل من صمت يصمت إذا سكت ، كأن إنسانا يقول ذلك لصاحبه في القلاة يسكته تسمعا (٢) لنبأه أحسها ، فسميت لذلك وقطعت الهزمة .

قال أبو الفتح : وقطع الهزمة من « اصمت » مع التسمية به خاليا من الضمير هو الذي شجع النحاة على قطع نحو هذه الهزات إذا سمي بما هي فيه .

وأما قوله : ولو كان أمرا لم تلحقه الهاء ، فالجواب أنها لحقت / في المثال على هذا الحد زيادة في إيضاح ما انتحوه ، واعلاما لمفارقتها موضعه من الفعلية ، لعدم لحاقها هذا المثال فعلا .

وزعم ( بعض ) « ٣ » أنه قد ينقل من صوت نحو - بية - فتى لبعض بني هاشم وهو عبدالله بن الحارث بن نوفل لما كانت أمة ترقصه به وهو صبي بقولها :

لأنكحن بية . جارية خدبة  
مكرمة محبة . تحب أهل الكعبة (٤)

والبية الغلام السمين ، قاله ابن خالوية ، وقد بيت الصبي فهو بب وبية .

- وما (٥) سواء مرتجل = : وهو إما مادة وصورة وهي الأجناس الأول ، إذ لو كانت منقولة لزم التسلسل ، أو دون صورة بأن يتلفظ بمواد لم يتكلم بها في المنكرات غير أن صيغها كصيغ النكرات - كفقعس ، وخندب ، أو دون مادة وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات وربما كانت في الأعلام .

وأنكر بعضهم المرتجل رأسا ، وهو ظاهر الكتاب (٦) - وعكس الزجاج فأنكر المنقول ، والمرجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر ، ومن ثم زعم

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٩٢ و .

(٢) في (ب) : سمما . الخ .

(٣) « بعض » ساقطة من ( ح ) .

(٤) قاله : هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية . قال الجوهري في الصحاح يقال للأحقق الثقيل ؟ :

بية ، وهو أيضا لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل والى البصرة . وهو أيضا اسم جارية قال الراجز : « لأنكحن بيه » قال العيني وهو مخالف لما ذكره أهل العربية من أن المراد من « بية »

في قوله : « لأنكحن بية » وهو عبدالله بن الحارث . وقد ذكر هذا الرجز أكثر كتب اللغة .

وقوله : تحب : أي تغلب أهل الكعبة في الجمال . راجع : العيني - ١ ص ٤٠٣ الصحاح

- ١ ص ٣٢ - المختصص - ٢ ص ٢١٧ - أسرار البلاغة للبرجاني ص ٢٢٢ - ابن يبيش

- ١ ص ٣٢ - الدرر - ١ ص ٤٧ - اللسان - ١ ص ٢١٥ .

(٥) في ( ح ) : ولما سواء . الخ .

(٦) انظر - ١ ص ٢٦٣ وما بعدها .

زيادة — أل = في الحارث ، وعليه فموافقته للمنكرات بالعوض لا القصد ، والمنقول ما حفظ له أصل في المنكرات — وعكسه المرتجل .

أقول : ما سبق له وضع فيها ، وعكسه المرتجل ، ومنكر المرتجل في الأعلم يقول : سبق الوضع ووصل الى المسمى الأول ، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها ، ثم جهل ذلك الأصل ، فتوهمها المسمى مرتجلة .

قال أثير الدين (١) : وتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل نظرا إلى الأغلب وإلا فما علمته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل .

— وهو = : أى المرتجل — إما مقيس = : وهو ما سلك به سبيل نظيره من النكرات وزنا كفظقان . — وإما شاذ = : وهو ما عدل به عن ذلك إما — بفك ما يدغم = : كمحجب فان قياسه الإدغام ، لأنه مفعول من الحب ، وذلك حكم كل مفعول مما عينه ولامه صحيحان في مخرج واحد — كمرد ومقر ، ولم يدغم لكونه علما ، وقد يقع في الأعلام ما لا يسوغ في الأجناس .

فان قلت : فهلا قيل في مهدد / نحوه .

قلت : لعدم وجدائنا لمحجب أصلا يصرفه الى أنه فعلل ولو كان آثرناه على ضرورة العلم ، غير أنا لم نصب في الكلام — محب — وألفينا فيه حجب فعد لنا اليه ضرورة ، ولا كذلك مهدد .

وفي شرح الدماميني (٢) : وظن أبو حيان أن التقسيم للعلم من حيث هو : فاعترض بأنه فاته إدغام ما يفك نحو — معد ، فان ميمه أصلية ، فحقه معدد ، لأنه ملحق بمجعر ، ولا يخفى اندفاعه بعود الضمير الى العلم المرتجل ، وهو منقول لا مرتجل .

قلت : ليس لأثير الدين اعتراض على المصنف في هذا المقام رأسا لا في كتابه التذييل (٣) ، ولا في الارتشاف ، فمن أين وقع له ذلك . والظاهر أن ذلك شيء تخيله محفوظا له وليس به ، والعجب من اقدمه على إثباته في كتابه من غير ثبت ، وقد اعترف أنه لم يحضره كتابا أثير الدين أيام شرحه لهذا الكتاب .

وقد وقع في الفصل ما يقتضى أن محل التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم (٤) .

— أو فتح ما يكسر = : نحو : موهب وموظب ، ومواله ، من وهب ووظب — ووال ، والقياس كسر عيناتها نحو — موعده وموعودة ، لأن ذلك حكم مفعول مما

(١) في شرحه للتبهيّل - ١ ص ١٩٢ ظ .

(٢) - ١ ص ٥٣ و .

(٣) - ١ ص ١٩٢ ظ .

(٤) قال الزمخشري في ص ٩ بعدما تكلم على أنواع المنقول الستة من غير تعرض للقياس أو شذوذ : والمرتجل من نوعين قياسى وشاذ ، فالقياسى نحو : غطفان وعمران . والشاذ نحو : محب وموهب . الخ .

فاؤه واو ، ولامه صحيحة ، ولا يدعى أن الوزن فوعل وفوعة لفقدان مادة - م ظ  
ب ، و - م ه ب ، فثبت زيادة الميم ، وشلوذ فتح الميم .

- أو كسر ما يفتح = : نحو - معدي كرب - والقياس - معدي (١) -  
بالفتح كمرسى ومسمى / وماوى ومثوى (٢) .

وفي المنهج (٣) لأبي الفتح : قال أحمد بن يحيى : هو من عداه الكرب وجاوزه  
وانصرف عنه ، وهو شاذ لمجيئه على مفعل بالكسر ، لكون لامه معتلة ، وبابه يفعل ،  
ومثله : ماوى الابل . وتوهم القراء أن ثامنى العين - من هذا وليس كذلك  
لأصالة ميمه .

- أو تصحيح ما يعمل = : نحو - مدين ، ومكوزة ، وحبوة ، فإن القياس  
مدان ، وحكازة ، وحية بإعلال الباء والواو ، كمقام ومفازة ، لاقتضاء التصريف ذلك  
كما يعرف هنالك ان شاء الله تعالى .

- وإعلال ما يصحح = : نحو - داران ، وماهان ، والقياس دوران وموهان  
كما في نظيرهما من التكرات كالجولان ، والطوفان ، والدوران .

- وما عرى من إضافة = : كمبد الله ، - وإسناد = : نحو : برق نحره ،  
- ومزج = : نحو - بعلبك - والمراد به ركب من اسمين منزل ثانيهما منزلة هاء  
التأنيث . - مفرد = : نحو زيد وزينب .

وأورد عليه أثير الدين (٤) وتبعه ابن قاسم (٥) واللعاميني (٦) موهما أنه من  
إيراداته - أنواعا من المركب عارية مما ذكر نحو - إنما - مما تركب من حرفين ، أو  
حرف وأسم نحو يا زيد ، أو حرف وفعل نحو - قد قام . والأنواع الثلاثة تحكى  
ولا تعرب .

قلت : إنما يهتبل (٧) المصنف من ذلك بما ركبته (٨) العرب مسمى به كالأضرب  
الثلاثة التي في المتن ، لا بما ركبته غيرها من هذه الأشياء ، ضرورة أنه لا يخفى على  
من هو أحط منصبيا من المصنف فكيف به .

(١) في (ب) : معدي كرب بالفتح الخ .

(٢) في (ب) : وماوى وبشرى . الخ .

(٣) في (ح) : وفي المنهج لأبي الفتح . الخ . وقد ذكر في كتب ابن جنى التحوى باسم المنهج .  
وهو الصواب .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٩٤ و .

(٥) قال في شرحه في هذا المقام - ١ ص ٦٢ : أى العلم ينقسم الى مفرد ومركب فالمفرد ما عرى  
من إضافة وإسناد ومزج نحو زيد ، والمركب ما لم يعر منها . الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٣ و .

(٧) في اللسان - ١٤ ص ٢١١ : وسبع كلمة فاحتيلها ، أى اختتمها ، وقال : واحتيل الصيد :  
بفاه وتكسبه والصيد يهتبل الصيد أى يقتنه .

(٨) في (ح) : ما ركبته . الخ .

- وما لم يعر = : من الأضرب الثلاثة - مركب = : وقد عرفت أمثلتها - فذو (١) الاسناد جملة = : كبرق نحره وشاب قرناها .

- وذو الإضافة كنية = : ان صدر بأب أو أم ، كأبي بكر وأم بكر - وغير كنية = : إن فقد ذلك كعبد الله وعبدالرحمن .

- وذو المزج ان ختم بغير وبه أعرب غير منصرف = : للعلمية والتركيب فلا ينون ، ويرفع بضمة وينصب ويجز بفتحة ، نحو - جاء معدى كرب ، ورأيت معدى كرب ، ومررت بمعدى كرب ، وهي اللغة الفصحى . - وقد يضاف = : ضرورة ( صدره ) « ٢ » الى عجزه ، فيعامل بما تقتضيه حاله من صرف وغيره / ، ويعامل أيضا بذلك الصدر الا في فتحة الحرف العليل حالة النصب فلا تظهر : كرأيت معدى كرب ، وزاد في باب منع الصرف وجها ثالثا وهو البناء تشبيها بخمسة عشر ، وترك ذلك هنا اعتمادا على إيراده هناك ، لكونه (٣) الأنسب به (٤) .

قلت : فاندفع قول اللغامي (٥) : ونقص المصنف لغة أخرى وهي بناؤه ، وأنه لو قال : وقد بينى لاستوفى اللغات . وطابق قوله : في البخوم بويه وقد يعرب .

- وإن ختم بويه كسر = : أى بينى على الكسر ، ففيل : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه - وقد يعرب غير منصرف = : وفاقا للجرمى ، ولم يذكر فيه سيبويه غير البناء ، والقياس يقتضى ( منع ) « ٦ » غيره ، لامتزاج الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئا فعومل معاملة الصوت فبنى / ، ونون إذا نكر .

قال أثير الدين (٧) : فان كان ما أجازته الجرمى مسموعا ، والا لم يلتفت اليه .

قلت : وقد صرح المصنف (٨) بأن بعض العرب يعربه ممنوع الصرف ، فاقتضى أن المستند في ذلك السماع .

- وربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان = : العجز ،

- ظاهرا = : قال المصنف (٩) : واذا كان المركب جملة ثانيا جزئيا ظاهرا فمن العرب من يضيف أول الجزئين الى الثاني فيقول : جاء برق نحره .

(١) من قوله : فذو والاسناد ، الى قوله : وذو الإضافة غير مذكور في المتن تحقيق بركات .

(٢) « صدر » ساقطة من (ح) .

(٣) في (ح) : كونه الأنسب . الخ .

(٤) بل الموجود في المتن تحقيق بركات ص ٣٠ : وقد يضاف وقد بينى « وجاء في الهامش : هذه العبارة - يعنى : وقد بينى -

(٥) في شرحه لتسهيل - ١ ص ٥٣ ظ .

(٦) « منع » ساقطة من (ح) .

(٧) في شرحه لتسهيل - ١ ص ١٩٤ و .

(٨) في شرحه لتسهيل - ١ ص ١٩٢ .

(٩) في شرحه لتسهيل - ١ ص ١٩٣ .

قال أثير الدين (١) : ولا يقتاس ، بل نصوا أن ما سمي به مما يعلم (٢) فيه إسناده أن ليس إلا الحكاية ، فلو سمي بزيد قائم أو قام زيد لم تجز إضافة صدره إلى عجزه .

قلت : وليس مقتضى المتن « ( إلا ) » (٣) ذلك ، للاتيان (٤) فيه / بحرف التقليل ، وهو يدافع القياس ، وقضية كلام الأثير : أن مقتضاه خلافه ، وقد كشف عن ذلك قول ابن قاسم (٥) : وتقييده بالشرط دال على اقتياسه عنده .

قلت : ولا أسلمه ، وإنما هو محل السماع ومورده . نعم مقتضى ما أورد عنه في الشرح اقتياسه لتصرّحه أنه لغة قوم ، وما كان كذلك سائغ القياس ، كما صرح به الأثير في غير هذا مقاما .

فلو كان العجز مضمرا مستقرا كيزيد في :

نبئت أخولى بنى يزيد

تعينت حكايته ، لأن إضافته إليه تنقله من الاستتار والرفع الى البروز والخفض ، فتقول يزیده ، فيتغير لفظ العلم .

أو بارزا كما لو سميت بكنت ، فأضفت صدره الى عجزه قلت : كافي ، كما تقول : غلامى ، فيتغير أيضا .

وأجاز الإعراب بعض في : - قمت - علما ، فتقول : جاء قمت ، ورأيت قمتا ، ومررت بقمت بالتونين ، والحركات الثلاثة على التاء ، ووجه بأن الكلمتين كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله ، ومن ثم ينسب إليه كنتى .

وفي شرح الدمامينى (٦) : لو قال المصنف : الى عجزه بالتذكير كان أجود ، لكونه تفسيرا للضمير المذكر ، ولأن تسميته بذلك مجازية باعتبار ما كان عليه . قلت : والواقع هو ذلك في غالب النسخ ، وقلما نجده بالتأنيث طموحا الى أصله ، وهو غير مستنكر الوجه ولا مستبشعه .

- ومن العلم = : أعم من أن يكون مفردا أو غيره - اللقب = : وهو ما أشعر برفعه مسماه أو وضعته - كزين العابدين وأنف الناقة - وورش وكرز - ويتلوا غالبا اسم ما لقب به = : إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما غير مسند أحدهما

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٩٤ .

(٢) في (ح) : مما ليس فيه إسناده . الخ .

(٣) « إلا » ساقطة من (ح) .

(٤) في (ح) : ذلك الاتيان فيه .. الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٦٢ .

(٦) - ١ ص ٥٣ ظ .

إلى الآخر كقام عبدالله جمال الدين ، واستظهر بغالبا على ما وقع فيه اللقب مقدما كقوله :

- أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها \* عنى حديثًا وبعض القول تكذيب (١)  
بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا \* يبطن شريان يعوى حوله الذئب  
وربما سقط لفظ ( غالبا ) من بعضها ، وقد اجتمع الأمران في قوله :  
أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى \* أبوه منذر مساء السماء (٢)

فقدم اللقب أولا وآخره ثانيا ، وإنما جعل تاليا لأوضحيته من الاسم غالبا ، فقدم غير الأوضح لتكون فائدة لذكر الأوضح ، ولضارعة اللقب للصفة ، وهى متأخرة عن الموصوف ، ولأن اللقب غالبا ينقل من اسم غير إنسان كبطة ، فلو قدم توهمه مسماه الأصل ، وذلك بتأخير مأمون ، فقدم الأهم وجعل اللقب تاليا له ملتبسا - بإتباع = : إما بدلا أو عطف بيان وهو أولى ، لكون اللقب أشهر من الاسم - مطلقا (٣) = : سواء كانا مركبين كعبدالله أنف الناقة ، أو مفردين كسعيد كرز ، أو مختلفين - كعبد الله بطة ، وزيد زين العابدين - أو قطع = : عن التبعية ، إما برفعه خبر ابتداء محذوف ، أو بنصبه مفعولا كذلك . - أو باضافة = : الأول إلى الثاني - ان كانا مفردين = : ان لم يمنع مانع ككون الاسم مقرونا بـ « آل » كالحارث قفه (٤) ، أو اللقب / وصفا في الأصل مقرونا بها - كهارون الرشيد ومحمد المهدي ، نص على ذلك ابن خروف .

وجواز الإضافة مع امتناع المانع رأى الكوفية والزجاج وهو الصحيح ، والانتاع أقيس ، والإضافة أكثر . وأوجبها جمهور البصرية من جهنى الصناعة والسماع .

(١) نسبها ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ١٩٤ ، لجندب أخت عمرو ذى الكلب ، والصواب أنها : جنوب أخت عمرو ، كما قال العيني في شواهد الكبرى - ١ ص ٣٩٥ - وكذلك فعل صاحب معجم شواهد العربية ص ٧٧ وقيل لربيطة بنت عاصم ، والبيتان من قصيدة تروى بها أخاها عمرا . وقولها : « بطن شريان » : اسم موضع ، يعمل منها القسي . والشاهد في قوله : بأن ذلك الكلب عمرا « حيث قدم اللقب على العلم وهو من غير الغائب . . . . واستشهد به السيوطي في الجمع - ١ ص ٧١ . وانظر : الدرر - ١ ص ٤٦ .

(٢) قاله : أوس بن الصامت بن قيس بن أكرم الخزرجي الأنصاري ، أخو عبادة ابن الصامت رضى الله عنهما ، وقد شهد بدرًا والشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل : وهو الذى ظاهر من امراته ووطنها قبل أن تكفر فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكفر بخمسة عشر صاعا من شمع على ستين مسكينا . وقوله : « مزيقيا » : لقب عمرو من ملوك اليمن « قيل : أنه كان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا جاء المساء مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانية ، أو يلبسهما غيره ، فلقب بذلك ، وقيل غير ذلك ، أنظر : العيني - ١ ص ٣٩٥ - الخزائن عرضا - ١ ص ٢٢٩ .

(٣) في المتن تحقيق بركات ، وشروح : المصنف والأثير وابن قاسم والديماني : « بإتباع أو قطع مطلقا ، أو باضافة أيضا » . فالإطلاق على الثلاثة أى الاتباع والقطع والإضافة .

(٤) القفة : الرجل الصغير ، أو القصير الضعيف ، والأرنب .

أما الأول (١) : فللزم إضافة الشيء الى نفسه ، واللازم باطل ، فاللزم مثله ،  
لوجوب مغايرة المتضامنين .

وأما الثاني (٢) : فقولهم في شخص مسمى يبحى ملقب بعينين لضخامة  
عينيه : هذا يبحى عينان بالألف رفعا ، والا قالوا : عيني بالياء .

وأجيب عن الأول : بأنه من إضافة المسمى الى الاسم ، فمعنى : جاء سعيد  
كرز (٣) بالاضافة ، جاء مسمى هذا الاسم (٤) .

قال المصنف (٥) وغيره : وانما أول الأول لأنه معرض للاسناد اليه ، والمستند  
إليه حقيقة إنما هو المسمى ، فيلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ .

وعن الثاني باحتمال أنه على لغة من يلزم المثني الألف مطلقا .

ثم ما ذكر من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله حال الإضافة على  
القول بالجواز ، فهو مشترك الالتزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب .

وقد اعتذر المصنف (٦) عن سيويه في كونه لم يذكر الإضافة ، بأنها على خلاف  
الأصل لما فيها من إضافة الشيء الى نفسه المحوج الى التأويل ، فيين استعمال العرب  
لها اذ لا مستند لها الا السماع ، بخلاف الاتباع والقطع ، فأنهما على الأصل ، فلم  
يحوجا الى التأويل .

— ويلزم = : العلم — ذا الغلبة = : وهو كل اسم اشتهر به بعض ما له  
معناه اشتهارا تاما كابن عمر والناطقة ، حال كونه — باقيا على حاله = : من الاختصاص  
الحاصل بسببها ، واحترز بذلك من أن يقدر زوال اختصاص المضاف اليه — ابن —  
فيتغير حال المضاف نحو — ما من ابن عمر كابن الفاروق وابن الخليفة الصديق .

وفي شرح ابن قاسم (٧) : كالفاروق ، وهو سبق قلم ، أو تحريف من النقلة  
لأن الاخبار عن ابن عمر لا عن عمر .

أو يقدر زوال اختصاص ما فيه « أ ل » فيجرد ويضاف ، كقولهم : أعشى قيس

(١) أي : جهة الصناعة .

(٢) أي : جهة السماع .

(٣) الكرز : عرج الراعي .

(٤) قال ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل ص ١ ص ٦٣ : « إنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ،  
لأن مدلول الاسم واللقب واحد ، فيلزم إضافة الشيء الى نفسه ، فيقول الأول بالمسمى ،  
والثاني بالاسم ، كأن التقدير : جاءني مسمى هذا اللقب ، فيخلص من إضافته الى نفسه .

(٥) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ١٩٢ .

(٦) في شرح التسهيل ص ١ ص ١٩٢ . بتصريف .

(٧) ص ١ ص ٦٤ ، قد يكون ذلك في نسخة الشارح أما النسخة التي بين يدي فيها : واحترز بقوله :  
باقيا على حاله ، أي على علمته ، من أن يقدر زوال اختصاص المضاف اليه « ابن » فيتغير حال  
المضال ، نحو : ما من ابن عمر كابن الفاروق ، وعلى ذلك فيسقط الاعتراض .

وأعشى تغلب ، ونابعة بنى ذبيان ونابعة بنى جعدة ، وقوله :

الأبلىغ بنى خلف رسولا . أحقا أن أخطلكم هجائي (١)

وقوله :

ولو بلغت عوا السماء قبيلة . لزادت عليها نهشل وتغلب (٢)

قال المصنف (٣) : وأشارت أيضا الى تغيير الحال بالتداء فيعبري من الأداة كقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء « إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن » (٤) وقوله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع . إنك إن يصرع أخوك تصرع (٥)

— ما عرف به قبل = : أى قبل العلمية ، لما علم أن له تعريفا سابقا ، وهو

(١) قائله : النابعة الجعدى من قسيده هجا بها الأخطل وبنى سعد بن زيد مناة ، ومدح بها كعب بن جميل ، وذلك لقضائه على بنى سعد ، وقد كان بين النابعة الجعدى الصحابى الجليل وبين الأخطل مهاجرة . وقوله : « بنوا خلف » : ربط الأخطل . قال الأعلام : والرسول هنى بمعنى : الرسالة ، وهو ما جاء على مفلول من أسماء الأفعال كالنوض ، ونظرها الألوكة وهى الرسالة أيضا . وقوله : « حقا » فى معنى الظرف ، و « أن » ومدحوها فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت ، أو فاعل للظرف نفسه على الخلاف ، نحو : أعندك زيد ، أو مبتدأ مؤخر وخبره الظرف السابق . قال البغدادي : والدليل على أنه جار مجرى الظرف وقوعه خبرا عن المصدر دون الخطة ، كما أن ظرف الزمان كذلك . قال الأعلام : جاز وقوعه ظرفا وهو مصدر فى الأصل لما بين الفعل والزمان من المضارعة . والشاهد قوله : أخطلكم ، حيث حذف منه « أل » ولا يزول بذلك الاختصاص . راجع : الكتاب - ١ ص ٤٦٩ - الخزانة - ٤ ص ٣٠٦ - المعنى - ١ ص ٥٠٤ - الدرر - ١ ص ٤٧ - ديوانه ص ١٦٤ .

(٢) نسبه صاحب اللسان للفرزدق ، ثم قال : ونسبه ابن يرى الى الخطيئة الأزهرى ، ورواية ابن مالك فى شرح التسهيل واللسان : فلو بلغت عوا السماك . البيت ، قال الجوهري فى الصحاح : والعواء : من منازل القمر ، يمد ويقصر ، وهى خمسة أنجم ، يقال : أنها ورك الأسد . الخ . وفى رأى هذا التفسير يتفق مع رواية الشارح . والشاهد مثل سابقه فى قوله : نهشل وتغلب . أنظر : اللسان - ١٩ ص ٣٤٦ - الصحاح - ٢ ص ٥٢٤ - مادة « عوى » وليس فى ديوان الخطيئة ولا الفرزدق .

(٣) فى شرح التسهيل - ١ ص ١٩٦ .

(٤) أخرجه مالك فى الموطأ - ٢ ص ٩٥٠ - ٩٥١ - كتاب الشعر ، باب ما يؤمر به من التعوذ ، من حديث يحيى بن سعيد رضى الله عنه وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده - ٣ ص ٤١٩ من حديث عبدالرحمن بن خنيس رضى الله عنه .

(٥) اختلف فى نسبة هذا الرجز ، فقيل هو لمرو بن خشارم البجل ، وقيل : لجرير بن عبدالله البجل ، وسبب هذه الأرجوزة أن ابن الأعرابى ذكر فى نوادره أن جرير البجل تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبي الى الأقرع ، أى تحاكما اليه ، وبعد أخذ أقوال الطرفين حكم لجرير ، قيل : فقال عمرو البجل : تلك الأرجوزة ولكن مع تطافر أغلب الروايات على ذلك فأنى أؤيد أن القائل : جرير البجل ، لأنه هو صاحب الشأن ، وما دخل عمرو البجل فى ذلك ، وهذه النسبة هى التى وردت فى الكتاب . والأقرع : من عظام الجاهلية وعلمائها ، ثم صار من أجلة الصحابة ، وكذلك جرير البجل رضوان الله عليهما ، أما خالد الكلبي فانه جاهل ، ومات على ذلك ، وتلك الواقعة حصلت قبل الاسلام . راجع : الكتاب - ١ ص ٤٣٦ - المقتضب - ٢ ص ٧٢ - أمالى ابن الشجرى - ١ ص ٨٤ - المعنى - ٤ ص ٤٣٠ - الخزانة - ٣ ص ٣٩٦ - ابن يعين - ٨ ص ١٥٧ - شواهد المفنى - ٨٩٧ - الدرر - ١ ص ٤٧ - التصريح - ٢ ص ٣٤٩ .

التعريف بـ « أَل » كالتابغة ، والإضافة كابن عمر ، وتعريفا مجردا وهو ما بالعلمية فيحفظ عليه ما تعرف به قبلها ، — دائما إن كان مضافا = : فلا يفصل ابن عمر ونحوه عن الإضافة بحال ، أى لا يزيله المضاف اليه حالة اختصاصه رأسا .

وفي شرح الدمامي (١) : والصواب أن لو قال : ذا إضافة ، قد نبهناك على تسامحه في مثل ذلك .

قلت : يحتمل أن ذلك لما قاله من مشاكلة قوله بعد : ان كان ذا أداة ، وأنت خير بأن ذلك لا ينتهي الى عدم استصواب صنيع المصنف ، وإنما الصواب ذكر الأولوية ، على أني لا أسلم حسن هذه المشاكلة رأسا ، للدروج المصنف على ما هو المعروف من تعبيرهم عن هذا الضرب من المعارف بالمضاف ، وعن ذلك بذي (٢) الأداة ، والمعرف بالأداء ، والمعرف أمر لا معدل عنه .

ويحتمل أنه لا للمشاكلة ، بل لأن الإضافة أعم ، لصدقه على ذي الغلبة وغيره ، بخلاف المضاف فغير صادق على الأول . وقد تعرفت جوابه مما أورد عليك أول شقي الترديد من دروج المصنف على ما هو والمعرف عندهم من ذلك التعبير .

— وغالبا = : عطف على دائما أى يستصحب لزوم ما عرف قبل العلمية — إن كان ذا أداة = : كالصق (٣) / والعوى والدبران ، والتابغة ، فلا / تزيله الأداة غالبا ، وربما زايته كقوله :

ونابغة الجعدى بالرملى بيته • عليه صفيح من تراب مصوب (٤)

وقوله :

إن لنا عزى ولا عزى لكم (٥)

(١) — ١ ص ٥٤ و .

(٢) في (ب) : بالأداة يعقوط « ذى » .

(٣) في (ج) : كالميون والعوا . الخ .

(٤) قال البداوى في الخزانة — ٢ ص ١١٦ : ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدرامي ،

.. الخ . وذكر بعضا من القصيدة . منها البيت الذى ذكره الشارح . وهو في الكتاب — ٢ ص ٢٤ — والمقتضب — ٣ ص ٣٧٣ — وأمال الشجرى — ٢ ص ١١٤ — واللسان مادة « نبغ » رويت قافيته بمدة روايات وهى : مرصع وموضع . والشاهد في قوله : « ونابغة » حيث زايلت « أَل » نابغة « ولو قليل .

(٥) استشهد به ابن مالك في شرح التمهيل — ١ ص ١٩٥ — هكذا بدون تميم في هذا المقام ، ولم ينسبه ، واكتفى بقوله : وكقول الآخر ، ولم يعلق عليه بحقيقته بشئ ، ولعله لم يكن شطر بيت « لأن الأثير قال في شرحه على التمهيل — ١ ص ١٩٥ ظ : وقد يحذف « أَل » كقولهم : إن لنا عزى ولا عزى لكم .

وقوله :

إذا دبران منك يوما لقيته . أو مل أن ألقاك يوما باسعد (١)

وهذا خلاف الجزولي في الكراسة .

وقد يكون العلم بالغلبة ، فيلزمه أحد أمرين : إما اللام : كالثريا والدبران أو الإضافة كابن عمر .

ومأ عليه المصنف هو الصحيح « لهذه الأناشيد ، وحكاية ابن الأعرابي : هذا عبقوق طالعا ، وكذا يصنعون / بسائر أسماء النجوم الغالبة (٢) ، غير أن التجريد من الأداة قليل . ومنه حكاية سيبويه (٣) : هذا يوم اثنين مبارك فيه : « قال » في الاثنين وسائر الأيام لا للتعريف خلافا للمبرد (٤) فاذا زالت عنده ضارت نكرة ، وأبطل بورود الحال منه في حكاية سيبويه .

والصحيح كما هو رأى الجماهير : أن أسماء الأيام الأعلام توهمت فيها الصفة بلتحول « أل » عليها ، كهو في الحارث والعباس . ثم غلبت فصارت كالذبران

(١) قال العيني في شواهد الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، ولا رأيت أحدا من النحاة عزاه إلى أحد ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعر على قائله . وقوله : « الدبران » : علم بالغلبة على الكوكب الذى يدبر الثريا « وهو خمسة كواكب » وهو خاص به ، قال سيبويه : ولا يقال لكل شيء صار بخلف شيء : دبران ، وقوله : « عدوان » : المراد به عدا إلا أنه أخرجه على أصله لأن « القد » أصله : غدو ، وقوله : « أسعد » : جمع سعد وسعود وهذا النجم ، وهى عشرة ، أربعة منها في برج الجدى والدلو ، وستة أخرى . والشاهد مثل سابقه . راجع : العيني - ص ٥٠٨ - الدرر ج ١ ص ٤٧ .

(٢) في (ح) : الغالبة . الخ .

(٣) وعبارته في الكتاب - ص ٢٤ : اعلم ان غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للعين ، كما جعلوا أم حين اسما لدابة معروفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مبارك فيه ، واتيتك يوم اثنين مبارك فيه ، جعل اثنين اسما له معرفة كما تجعله اسما لرجل . الخ .

(٤) هذه الدعوى تكررت في كتب رجال هذا الفن ، وهى أن « أل » في أيام الأسبوع للتعريف منهم الرضى في الكافية - ص ٢٦٦ : قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام ، نقول : هذا يوم اثنين مباركا فيه . ورده المبرد ، وقال : هو حال من النكرة ، قال : ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة . وقال السيوطى في الجمع - ص ٧٤ : الخامس مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها « أل » التى للمنع كالحارث . وخالف المبرد فقال : انها غير أعلام ولا ماتها للتعريف « فاذا زالت ضارت نكرات . وقال الدكتور عضية في هامش المقتضب المبرد - ص ٢٧٦ : وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله : وتقول فيما كان علما في الأيام في تصغير سبت . وقال في ص ٢٢٧ : والمبرد اما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ، ولم يخالفه في علميتها . وقال المبرد في - ص ٣٨٢ : وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعمول لأن المعنى واحد « وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالمعدل والمعدل . الا لأننى أفهم من كلام المبرد الآتى ما يؤيد ما نقله الرضى ، والسيوطى ويخالف الدكتور عضية ، وهو قوله : في - ص ٣٨٢ : وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنها معرفة ، وقد أبان ذلك الأحد والاثنان لأنه على وجهه . وقوله في - ص ٣٢٤ : فأما قولهم : النجم اذا أودت الثريا فانه معرفة بالألف واللام بمعمول بهما علم « فان فارقناه رجع الى انه نجم من النجوم . لانه قال بلزوم الألف واللام لهذه الأيام كلزومها في « النجم » .

والنجم مشتقة من معنى الصفة ، فالسبت وهو القطع ، والجمعة من الاجتماع ، وسائرهما من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقد وصف بالعدد من قال : مررت بنساء أربع .

— ومثله = : أى ذى الأداة في الغلبة الباقي على علميته في مطلق لزوم « أل » ونزعها منه في الأحوال المتزوعة فيها منه كالنداء ، وتقدير زوال الاختصاص ، لا في لزوم ما عرف به ، لأن تعريف هذا الضرب إنما هو بالعلمية ، و ( أل ) فيه مزيدة ( لا ) « ١ » للتعريف ، وإنما دخلت مع العلمية لا قبلها .

— ما قارنت الأداة نقله = : كالنضر والنعمان — أو = : قارنت — ارتجاله = : كالسموع واليسع .

قال المصنف (٢) : وهذان الضريان أحق بعدم التجرد لقصد الأداة فيهما في (٣) التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب ، بخلافها في نحو الأعشى فمعركة ، ثم عوض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغتتنا عنها ، غير أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتها ، فلم تنتزع مع (٤) قصد التعريف ، كما لم تنتزع المقارنة للنقل والارتجال هـ .

قال ابن قاسم (٥) : غير أن في التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله نظر ، لكونه خلاف تمثيله به في الخلاصة (٦) ، لما هي فيه للمح وهو ما نقل مجردا منها . قلت : وقد نظر في شرح الخلاصة أيضا في التمثيل به لما هي فيه للمح الصفة (٧) قال (٨) : لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت نقله ، وعليه فالأداة لازمة بخلافها كائنة للمح .

(١) « لا » ساقطة من (ح) .

(٢) في شرحه التسهيل - ١ ص ١٩٧ .

(٣) « في » ساقطة من (ح) .

(٤) في (ح) : ما قصد . الخ . وفي الأصل : « ما دام التعريف مقصودا . الخ .

(٥) في شرحه التسهيل - ١ ص ٦٤ .

(٦) أى : المصنف ، وعبارته :

ويعض الأعلام عليه دخلا \* للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان \* . . . الخ .

قال ابن عقيل في شرح الألفية - ١ ص ١٨٤ : ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ، والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة ما يصلح دخول « أل » عليه . . . وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في « نعمان » النعمان ، وهو في الأصل من أسماء الدم . . . وأشار بقوله : « للمح ما قد كان عنه نقلا » الى أن فائدة دخول « أل » الدالة على الالتفات الى ما نقلت عنه من صفة ، أو ما في معناها . الخ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ح) وانظر شرح المرادى للخلاصة - ١ ص ٢٦٦ .

(٨) أى : ابن أم قاسم ، انظر باب المعرف بالأداة في شرح المرادى للألفية .

فمحصل اعتراضه التمثيل في الكتابين أنه قد تدافع .

وفي شرح الدماميني (١) : وليس بجيد ، لأن تمثيله في الألفية لما هي فيه للمح ، إنما يأتي حيث التسميه بنعمان دون أداة ، وهنا لما إذا سمي بها مقرونا بها فلا تنافي .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من أجوبته المقنعة ، وليس بها ، إذ قد تقدمه اليه (٢) أبو الحسن بن الصائغ في شرح الألفية : ولا تناقض بين كلاميه - يعني المصنف ، إذ يحمل ما هنا على ما لم تقارن فيه التسمية ، وهناك على ما قارنت .

قال (٣) : فلو سميت بالجنس لزم .

قلت : والحق أن الاعتراض متجه ، والتدافع لازم ، لا مدفع له ، لما في الجواب من تكلف ما لا ثبات له ، وتخيل ما لا دليل عليه ، وإنما هو أمر / توهمي لا حقيقة له .

قال المصنف (٤) : ومن الأعلام المقارن وضعها وجود « أل » اسم ( الله ) تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون (٥) ، بل علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لعامة الأسماء الحسنى ، ولا ينعكس ، ولو لم يرد على زاعم أن أصله الإله إلا بكونه دعوى لا دليل عليه لكان كافيا ، لاختلاف اسم الجلالة والإله لفظا ومعنى :

أما الأول : فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتل العين ، والثاني صحيحها مهموز الفاء ، فهما مادتان وصيرورتها مادة تحكم ، وزيف عن سبيل التصريف .

والثاني : فإن اسم الله خاص بربنا تبارك وتعالى جاهلية واسلاما ، ولا كذلك الإله .

ومن ثم يستحضر بذكر الله مدلولات عامة / الأسماء ، وليس مستحضرا بالإله إلا ما استحضر بالمعبود ، وقول بعض الأنصار رضي الله تعالى عنهم :

بسم الإله وبه بديننا • ولو عبدنا غيره شقينا (٦)

(١) - ١ ص ٥٤ ظ .

(٢) في (ح) : إليها . الخ .

(٣) أي : أبو الحسن بن الصائغ .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ١٩٧ .

(٥) « بل » ساقطة من (ح) .

(٦) قاله : عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه ، قال صاحب اللسان : وبدئت وبدئت :

ابتدأت ، وهي لغة الأنصاري . وقال : قال ابن بري : قال ابن خالوية : ليس أحد يقول :

بدئت ، بمعنى بدأت إلا الأنصار . راجع : اللسان مادة « بدأ » ١٨ ص ٧١ - الدرر ٢٠

ص ١١٥ .

بين في ذلك ، ثم لا يخلو مراد الزاعم من أحد أمرين :  
أن الهمزة حذفت ابتداء ، ثم أدغمت اللام ( في اللام ) « ١ » ، أو نقلت حركتها  
الى أول اللامين ، وحذفت هي بمقتضى النقل القياسي .

والأول باطل ، لكونه دعوى حذف ( فاء ) بلا سبب ، ولا محاكات ذى سبب  
من كلمة ثلاثية اللفظ ، مع أن حذفها أشد استبعادا من العين واللام ، لأن الأطراف  
وما يتصل ( ٢ ) بها أحق بالتنكير من الأوائل . وأما حذفها من « رقة » بمعنى ورق  
فمحاكات لذى سبب ، لمضارعة اياه وزنا واعتلالا .

والثاني : وهو دعوى نقل حركة الهمزة أجدر بالبطلان ، لاستلزامه مخالفة  
الأصل من وجوه : أحدها : نقل حركة الهمزة في كلمتين لزوما ولا نظير له .

الثاني : نقل حركة همزة الى مثل ما بعدها ، وهو يوجب اجتماع مثلين متحركين ،  
وهو أشد ثقلًا من تحققها بعد ساكن .

الثالث : تسكين المنقول اليه ، وهو موجب كون النقل عملا كلا عمل ، لأن  
المنقول اليه كان ساكنا ثم حرك بحركة الهمزة إبقاء عليها وصونا لها من محض الحذف  
فإذا أسكن فات ذلك الغرض ، وعاد الحرف إلى حاله قبل النقل ، فكان النقل بمنزلة  
في بثس ، فيقال : ( بيس ) ، ثم يسكن / ، فيقال : ( بيس ) ، ولا يخفى استهجاناه ،  
مع كونه في كلمة ، والمدعى في اسم الله من كلمتين فهو أشد استبشاعا وأحق  
بالاصلاح .

الرابع : ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة ، وهو عن القياس بمعزل ، لأن  
الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام متلوها في تاليها كإدغام أحد المنفصلين  
في الآخر ، ه مختصرا .

وما ذهب اليه أن من الأعلام ذا الغلبة ، وهو رأى الجزولى من أصحابنا المغاربة .

وصحح ابن عصفور ( ٣ ) وغيره منهم جريانها مجرى الأعلام ، وليست أعلاما  
حقيقية لأن تعريفها بالاضافة أو الأداة ، ومن ثم لزم في الثريا ونحوه .

والدليل على أن نحو - ابن عمر - غير علم ، أن الاسم الواقع عليه إنما هو  
عبدالله ، وإنما غلب ابن عمر بعد استقرار التسمية بذلك .

ورد بأنه من توقيف العبارة على بعض احتمالاتها ، فمن حيث التوقيف هي  
أعلام ، وقد يكون لاسم واحد عبارتان يعبر بهما بطريق العلمية ، وكأنه لا يعنى  
بالعلمية الا وضع اللفظ على المسمى فرقا بينه وبين أشباهه .

( ١ ) « في اللام » ساقطة من ( - ) .

( ٢ ) في ( - ) : وما يتعلق بها . الخ .

( ٣ ) قال ابن عصفور في المقرب - ١ ص ٢٢٢ : فإن كان معرفة بعد إسقاطها ، نحو : الحسن كان  
من قبيل الأعلام .

قال أثير الدين (١) : والذي يقطع بعلميتها (٢) حكاية ابن الأعرابي (٣) وسيبويه نزع الأداة ، فلو كان التعريف بها استدليم اقترانها ، والمراد مع حذفها هو المراد مع وجودها .

— وفي = / العلم — المنقول من = : صفة أو مضمرة أو اسم عين — مجرد = : من الأداة — صالح لها = : أى الأداة — ملموح به الأصل = : المنقول منه — وجهان = : إدخال الأداة طموحا الى الأصل ، وتركها غير مطموح إليه ، واحترز بالصلاحيه من المنقول من فعل كيشكر ، ويزيد . فلا تلخه الأداة إلا ضرورة كقوله :

رأيت البزير بن الوليد مباركا • شديدا بأعباء الخلافة كاهله (٤)

أو عروض تنكير ، وقضية المتن : اذا لمح الأصل جواز الوجهين ، وليس كذلك ، بل إن لمح جاز والا فلا ، فالوجهان مرتبان لا مفرعان ، وأكثر دخولها على الصفة كالحسن والعباس ، ثم على المصدر كالفضل ، ثم على اسم العين كالليث .

وقال ابن المصنف (٥) الإمام بدر الدين محمد : وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة ، وقد يكون في المنقول من مصدر أو اسم عين لجريان المصادر وأسماء الأعيان مجرى الصفات ، وصفا بها على التأويل .

قال ابن يعيش (٦) : والذي يدل على تعريف هذا الضرب بالعلمية لا باللام قولهم : أبو عمرو بن العلاء ، ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد .

وقضية المتن أيضا ، أن جواز الوجهين قياسي فيما لمح أصله ، ولو صح كان أكثر الأعلام المنقولة جائزهما كزيد وعمرو وبكر وخالد وأحمد ومحمد ، ولا سبيل كما في مغنى اللبيب (٧) اليه ، فينبغي حمل كلامه عليه على معنى ورود ذلك في العربية بوجهين مع كونه سماعيا .

— وقد ينكر العلم تحقيقا = : / قال المصنف (٨) نحو — رأيت زيدا من الزيود ،

(١) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ١٩٦ يتصرف .

(٢) في (ح) : يقطع بعملية حكاية . الخ .

(٣) أنظر ص ٦٨٠ وقوله : « وسيبويه » ليس للأثير وإنما هي من إنشاء الشارح .

(٤) قائله : ابن ميادة ، وقد سبق تحقيقه في ص ٢٨١ .

(٥) « ابن » ساقطة من (ح) أى قال هذا في شرح الألفية ص ٣٩ .

(٦) في شرح المفصل - ص ١ ص ٤٣ ، وعلل لهذا بقوله : « لأن ابنا مضاف الى العلم ، فجري مجرى : أبى عمرو وابن بكر ، ولو كان « العلاء معروفا باللام لوجب اثبات التنوين » كما يثبت مع ما يعرف باللام ، نحو : جادى أبو عمرو بن العلاء ، وإذا ثبت أنها أعلام ، فهي غير محتاجة في تعريفها إلى اللام الخ .

(٧) ص ١ ص ٥٤ .

(٨) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٢٠١ .

وما من زيد كزيد بن ثابت . وقضية ولا أبا حسن (١) لها ، وقول نوف (٢) البكائي :  
ليس موسى بنى إسرائيل وإنما هو موسى آخر - أو تقديرا = : كقول أبي سفيان :  
لا قریش بعد اليوم ، وقول بعضهم : لا بصرة لكم ، وقوله أنشده المصنف :  
أزمان سلمى لا يرى مثلها . الرائون في شام ولا (في) (٣) العراق (٤)

وقوله :

إذا دبران منك يوما لقيته . أومل أن ألقاك غدوا بأسعد (٥)

وقد تعرفت (٦) من هذا أن محل التحقيق ما إذا حصل في ( العلم ) اشتراك عارض ،  
بأن يسمى به اثنان أو أكثر ، ومحل التقدير إذا لم يحصل ذلك فعلا .

- فيجری مجرى نكرة = : ولم تسبق العلمية تنكيرها ، فيصرف إن كان  
ممنوعا ، كرب إبراهيم رأيت ، ولا يتأخر عنه الحال كغيره نكرة ، وبهذا التقدير  
يندفع ما قد يرد أنه إذا نكر العلم فهو نكرة ، فما معنى جريانه مجرى النكرة .

- ويسلب = : العلم - التعيين بالثنائية والجمع = : مصححا أو مكسرا ،  
مذكرا أو مؤنثا ، كقوله الأسود بن يعفر :

فقبل مات الخالدان كلاهما . عمير بنى جحزان وابن المضلل (٧)

أراد خالد بن نضلة ، وخالد بن قيس المضلل ، وأنشده صاحب المفصل (٨) : وقبل  
والصواب بالفاء ، لأن قبله :

فان يك يومى دنا وإخاله . كواردة يوما الى ضم منهل (٩)

وقالوا لكعب ابن كلاب ، وكعب بن ربيعة : الكعبان ، ولعامر بن مالك وعامر بن  
الطفيل : العامران ، وقوله :

(١) أنظر : الكتاب - ١ ص ٣٥٥ ، والمقتضب - ٤ ص ٣٦٣ .

(٢) وهو : نوف بن نضالة البكائي التابعى امام دمشق .

(٣) « في » ساقطة من (ح) .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ٢٠٢ ، وذكره صاحب اللسان في مادة  
« عرق » - ١٢ ص ١١٩ ، وقال : نكر « عراق » لأنه جعل كل جزء منه عراقا . ولم ينسب  
في الكتابين لقائل ، وأنا لم أعرفه .

(٥) سبق تحقيقه في ص ٦٨٠ .

(٦) في (ح) : وقد تعرف من . الخ .

(٧) والشاهد : إدخال الألف واللام على العلم المثني ، لأنه قد سلبت علميته بالثنائية ، والمراد بالخالدين :  
من بنى أسد خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحزان ابن فقمس ، وخالد بن المضلل بن مالك بن الأصغر .  
والمعنى : ان كان قد دنا يومى واقترب أجل فلست بأول الموتى وقبل مات الخالدان ، وهما  
سيدان عظيمان . راجع : المفصل ص ١٤ - ابن يعيش - ١ ص ٤٦ ، ٤٧ - الصحاح مادة  
« خلد » - ١ ص ٢٢٥ - اللسان مادة « خلد » .

(٨) أنظر : المفصل ص ١٤ .

(٩) أى هذا البيت قبل البيت السابق للأسود بن يعفر .

أخالد قد علقك بعد هند • فشيبي الخوالد والهنود (١)

وقول رؤية :

أنا ابن سعيد أكرم السعدينا (٢)

بنصب أكرم على المدح ، وقول زيد بن ثابت لعمر رضى الله عنهما : هؤلاء المحمدون  
بالباب ، محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد ابن حاطب ، ومحمد بن مسلمة .

قال أثير الدين (٣) : وفي هذا دليل / واضح ورد على زاعم أن العلم ممنوع  
الثنية والجمع ، وقد مر إيراد هذا رأى في ذلك الباب (٤)

وفي شرح الدماميني (٥) : وينبغي أن يقول : ويجب التنكير عند إرادة الثنية  
(والجمع) «٦» ، حذرا أن يتوهم بتغيير العبارة أن هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة  
إلى التنكير .

قلت : وهو توهم بعيد لا يهjis في خلد أحد ، فلا يحفل به ، ولا يوجب ما  
أوجبه من ذلك وإنما هو من التفنن في العبارة ، ومن ثم لم يعرج عليه غيره ( من الشروح  
ولا بآله باله ) «٧» .

فيجبر بحرف التعريف = : إن أريد تعريفه ، والا فليس أقعد (٨) من العلم  
المفرد ، وقد قالوا : لكل فرعون موسى ، ورب زيد لقيته ، فكذا تقول : رأيت  
زيودا وهنودا ، قال :

(١) قائله : جرير بن عطية الشاعر المشهور من قصيدة طويله في الهجاء ، وقد استشهد به سيويه على  
جمع العلم جمع تكسير ، قال الأعلام : والشاهد في تكسير خالد وهند ، والأكثر في كلامهم  
تسليم الأعلام من المؤنث ، كما أن ذلك أكثر في المذكر . والشاهد هنا : سلب التمين من العلم  
المجموع ، ولذلك دخلت « أل » . راجع : الكتاب ٢ ص ٩٨ - اللسان مادة هند ٤  
ص ٤٥٠ - الديوانه ص ١٦٠ .

(٢) استشهد بهذا الرجز سيويه مرتين ، قال سيويه : باب جمع أسماء الرجال والنساء ، أعلم أنك  
إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار ، أن شئت ألحقت الواو والنون في الرفع والياء والنون في  
الجر والنصب ، وأن شئت كسرتة للجمع قال الأعلام : وإنما قال : أكرم السعدينا ، لأن البعود  
في العرب كثيرة مثل سعد بن مالك في سيمية ، وسعد بن ذبيان في غطفان ، وسعد بن بكر في هوازن ،  
وسعد بن هذيم في قضاعة ، وروبة من بني سعد بن بني مائة بن تميم . راجع : الكتاب ١  
ص ٢٨٩ - ح ٢ ص ٩٦ - المختضب ٢ ص ٢٢٣ - ابن يعيش ١ ص ٤٦ - ملحقات  
ديوانه ص ١٩١ .

(٣) في شرحه للتسهيل ١ ص ١٩٧ .

(٤) أى : باب الثنية والجمع .

(٥) ١ ص ٥٤ ظ .

(٦) « الجمع » ساقطة من (ح) .

(٧) ما بين القوسين ساقط (ب) .

(٨) في (ح) : فليس أن قد من . الخ .

رأيت سعودا من شعوب كثيرة \* ولم أر سعدا مثل سعد ابن مالك (١)

وقد ضمن البدر الدمايني هذا البيت زمن صباه مادحا للمصنف فقال :

حبا (٢) طالبي علم اللسان ابن مالك      مطالب فضل لم تشن بمهالك (٣)  
وكم من سعود للنحاة رأيتها \* فلم أر سعدا مثل سعد ابن مالك  
وليس جبرا في الحقيقة ، بل هو كسائر النكرات مرادا تعريفها .

( ثم الجبر ) « ٤ » - إلا في ( نحو ) « ٥ » جماديين = : مما المثني فيه اسم لمتعدد متلازم ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة ، فلا يسلب العلمية بالثنية ، والعلمية هنا شبيهة بها في أسامة ، لتسميتهم كل شهر بعد ربيع الثاني جمادى ، وقياسه إذا ثنى أن ينكر كغيره من الأعلام ، فإذا أريد تعريفه جئ باللام أو الإضافة ، ولم يفعل ذلك به ، فدل على بقاء علميته كقوله :

حتى (٦) إذا رجب تولى وانقضى \* وجماديان وجاء شهر مقبل (٧)  
- وعمائتين = : وهما جيلان لهذيل متقاربين ، اسم كل منهما عماية / ،  
أنشد المصنف (٨).

لو أن عصم عمائتين ويذبل \* سمعا حديثك أنزلا الأوعالا (٩)

(١) قائله : طرفه بن العيد من قصيدة قالها حين أطرد فصار في غير قومه ، وقد تطرق فيها الى مدح سعد بن مالك ، قال الأعلام : وبنوا سعد قبائل شتى في تميم وقيس وغيرهما ، وروايته : . . فلم ترعيني مثل سعد بن مالك وسعد بن مالك رهط طرفه بن بكر بن وائل ، والشاهد في قوله : سعود ، حيث كسره سعد . راجع الكتاب ٢ ص ٩٧ - الديوان ص ١٠٢ - اللسان مادة « سعد » ٤ ص ٢٠١ - الصحاح ١ ص ٢٣٤ .

(٢) في (ب) : كفى طالبي . . الخ .  
(٣) انظر شرح الدمايني للتسهيل ١ ص ٥٥ و .  
(٤) « ثم الجبر » ساقطة من ( ب ، > ) .  
(٥) في المتن تحقيق بركات ، وشرح ابن مالك والأثير والدمايني وابن قاسم : « الا في نحو جماديين » فنحو ساقطة من جميع النسخ التي لدى  
(٦) « حتى » ساقطة من ( > ) .

(٧) قائله : أبو العيال الهذلي من قصيدة كتبها لمعاوية حينما كان هو وأصحابه في بلاد الروم محصورا ، وهو شاعر مخضرم أسلم ومات في خلافة معاوية ، والقصيدة مذكورة في ديوان أشعار الهزليين ص ٤٣٣ . برواية : حتى إذا رجب تجلى فانقضى . . البيت وقال العيني والشنقيطي : لم نقف على اسم قائله . والشاهد : أن جمادى اذا ثنى لم تسلب علميته بخلاف غيره ، وفيه شاهد آخر وهو أن الواو لا تدل على الترتيب ، لأن رجب بعد جماديين . راجع : ديوان الهذليين ١ ص ٤٣٤ - العيني ٤ ص ١٢٨ - الدرر ١ ص ١٧ يسر ٢ ص ٢٠٣ .

(٨) في شرحه للتسهيل ١ ص ٢٠٣ .  
(٩) قائله : جرير من قصيدة هجوا بها الأخطل ، وفي التهذيب للأزهري ، قال ابن المظفر : المعصمة : بياض في الرسخ . قال : والأصم : الوعل . وفي المحكم لابن سيدة : والأعصم من الظباء والوعول : الذي في ذراعيه بياض . وقوله : « عمائتين » جيلان بالبحرين ، و « يذبل » : جبل بنجد ، والأوعال : جمع وعل ، وهو تيس الجبل . راجع : الديوان ص ٤٥٠ - التهذيب ٢ ص ٥٦ - المحكم ١ ص ٢٨٤ - اللسان ١٥ ص ٢٩٩ .

— وعرفات = : علم لمواقف الحج .

قال المصنف (١) : واحدها عرفة ، وأقره أثير الدين (٢) وغيره وهو الصحيح الذي لا يعدل عنه .

وفي شرح الدماميني (٣) : وهو ما كان (٤) الجمع فيه علما لواحد ، إذ ليس معنا (٥) مواضع اسم كل منها (٦) عرفة ، وإنما عرفة وعرفات مترادفان وقد مر قول (٧) الفراء : أن عرفة مولد وليس بعربي محض ، ورد بما في الصحيح : « الحج عرفة (٨) » .

قلت : ولا تغفل عما نبهنا عليه من فساده وعدم استقامته بما لا مزيد عليه عند قول المصنف في باب إعراب الصحيح الآخر : وقد يجعل كأرطاة علما فشد على ذلك يد الضنين ، ولا يوهمنك قوله في الموضعين (٩) .

ثم قال (١٠) : واعلم أن كلام المصنف مشكل ، لأن الإستهناء إما راجع إلى الجملة الأولى ، أو الثانية ، وكلاهما باطل .

أما الأول : فلأن مقتضاه أن ( عرفات ) جمع ، ولم يسلب مفردة التعيين وقد علمت أن ( عرفات ) ليس جمعا لعرفة — وإنما هو عرفة مترادفان .

قلت : بل أقول برجوعه إليها كما صرح به أثير الدين (١١) ، وأبنا قاسم (١٢) وعقيل وغير هؤلاء ، وأجزم أن عرفات جمع لعرفة كما صرح به المصنف والأثير ومن لا يحصى كثرة من أئمة اللسان كما مر في الباب المذكور (١٣) .

ثم قال (١٤) : وأما الثاني : فلأن مقتضاه أن ما ذكره من المستثنيات كلها يسلب فيها العلم التعيين غير أنه لا يجب بحرف التعريف ولا يخفى بطلانه .

قلت : لا معنى للتردين بين أمرين / أحدهما : ضروري الصحة والآخر بين

(١) في شرح التسهيل - ١ ص ٢٠٢ .

(٢) في شرح التسهيل - ١ ص ١٩٧ ط .

(٣) - ١ ص ٥٥ و .

(٤) في (ح) : كان فيه الجمع . الخ .

(٥) في (ب) : ليس هنا مواضع . الخ .

(٦) في (ح) : كل منهما . الخ .

(٧) ص ٢٩١ .

(٨) سبق تحقيقه في ص ٢٨٠ .

(٩) انظر ص ٢٩٢ . وانظر شرح المصنف - ١ ص ٤٥ .

(١٠) أي الدماميني في المرجع السابق .

(١١) في شرح التسهيل - ١ ص ١٩٧ ط .

(١٢) في شرح التسهيل - ١ ص ٦٥ .

(١٣) أي باب إعراب الصحيح الآخر في ص ٢٤٥ .

(١٤) أي الدماميني في المرجع السابق .

البطلان واضحة ، وقد عرفت بما أورد عليك أن أحدا لرجوعين وهو الأول المراد ، وما تخيل فيه قادحا غير قادح .

ثم قال (١) : نعم يمكن جعل الاستثناء منقطعا فلا يرد هذا فتأمل .

قلت : وهو مدفوع بأن لا ضرورة تدعوا إليه ، ويدل على بقاء علمية هذه المستثنيات أنها لا تضاف ولا تحلى ، لعدم افتراق المسمى بها ، وما لا يفرق من المشتركات في العلمية عار (٢) عن الأداة تثنية وجمعا ، وقد ثنوا الأعلام الجنسية وجمعوها كالشخصية فقالوا : الأسامتان والأسامات .

قال أنير الدين (٣) : ويجب أن ذلك ( نظرا ) «٤» إلى الشخص الخارجى لا إلى الكلى الذهني لاستحالة ذلك فيه .

وذكر أبو الفتح عن بعضهم : أن تصغير الترخيم (٥) سالب للعلمية ، وأبطله بقوله :

أتيت (٦) حريثا زائرا عن جنابة . وكان حريث في عطائي جاهدا (٧)

ولمّا ( أراد ) «٨» الحارث بن وعلة الذهلي ، ولو نكره أدخل اللام عليه .

— ومسميات الأعلام أولو العلم = : من الملائكة ، وأشخاص الإنس والجن ، والقبائل ، كجبريل (٩) وزيد ، والولهان وربيعة .

— وما يحتاج الى تعيينه من المؤلفات = : كالنور ، والكواكب ، والكتب ، والأمكنة ، والحيل ، والبغال ، والحمير ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، والكلاب ، والسلاح ، والملابس ، كالبقرة وزحل ، والكامل ومكة ، وسكاب ودليل ، ويعقوب وشذقم ، وهيلة وواشق ، وذى الفقار والحضرمي لرداء النبى صلى الله عليه وسلم .

( قال ابن هشام : ومنه أسماء الكتب ، وهى عندى من الأعلام النوعية لا الشخصية ، ألا ترى أن كل نسخة من نسخ الفارسي ) «١٠» العصدى يسمى الإيضاح

(١) أى الدمايى . (٢) فى شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٩٧ ظ .

(٣) فى (ب) : تصغير الترخيم سالب . الخ .

(٤) « نظرا » ساقطة من (ج) .

(٥) فى (ج) : رأيت حريثا . الخ .

(٦) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة فى مدح هوزة بن على الحنفى ، وهجاء الحارث بن وعلة بن مجاهد الرقاشى . وقوله : « جنابة » : بعد ، وصنفر الحارث للتحقير والذم . والشاهد : أن التصغير لا يسلب العلمية . واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه على ورود الخبر موجب ، والمراد به الفنى ، ولذلك قال : أى لم يعطى شيئا . راجع : الديوان ص ١٠٢ — أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٦٢ — الدرر ج ١ ص ٤٨ .

(٨) « أراد » ساقطة من (ج) .

(٩) فى (ج) : جبريل . الخ ، باسقاط الكاف .

(١٠) ما بين القوسين من (ب) .

لا تختص بذلك نسخة دون أخرى ، كما أن أسامة كذلك ، فإذا قلت : هذا الإيضاح فكأنك قلت : هذا أسامة مشيراً الى فرد خاص ، فإذا قلت : الإيضاح خير من المفضل ، كان بمنزلة أسامة أجراً من ثعالة ، فهو علم جنس في المؤلفات .

- وأنواع معان = نحو - برة للمبرة ، وفجار للفجرة ، وخياب بن خياب للخسران - و = : أنواع ، - أعيان لا تؤلف غالباً = : كأبي الحارث وأسامه للأسد ، وأبي جعدة للذئب .

قال سيبويه (١) : إذا قلت : هذا أبو الحارث فإنما تريد هذا الأسد الذي سمعت باسمه أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير الى شيء قد عرفته بعينه معرفة - زيد - وإنما المراد : هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم ه . فيكون الاسم فيه شائعاً في أمته ليس واحد منها أحق من الآخر .

قال المصنف (٢) : فجعله خاصاً شائعاً في حالة واحدة / ، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن ، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة خارجاً .

وأما أنواع المؤلفات : فإن الأعلام موضوعة لأحاديها لا لجنسها ، واستطرد (بغالباً) على ما وضع قليلاً من الأعلام الجنسية مما يؤلف من الأعيان - كأبي الدغفاء للأحمق ، وهيان بن بيان للمجهول العين والنسب نحو - هيان بن بيان لا تقبل روايته ، وهذا الحديث برويه هيان بن بيان ، أى يرويه مجهول العين والنسب ، وأبي المضاء لنوع الفرس .

- ومن = : العلم - النوعى ما لا يلزم التعريف = :

قال المصنف (٣) : لما كان لهذا المصنف خصوص من وجه ، وشياع من آخر جاز في بعضها استعماله تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطى المعارف الشخصية . ، وأخرى نكرة فيعطى ما تعطى النكرات .

ويعنى / بالنوعى نوعى المعاني . ومأخذه السماع ، وذلك نحو - فينة وغدوة ، وبكرة وعشية ، كأثاني فينة غير منونة أى الحين بعد الحين ، أو منونة ، أى حيناً بعد حين ، وكذا الباقي مقصوداً به ما يقصد بالمحلى عهدياً أو جنسياً كما يفعل بأسامه ، غير أن لك في غدوة وعشية أن تتونها مؤولاً إياها بمجرد من (أل) وليس لك ذلك في أسامة ، ولا علة لذلك إلا محض الاتباع لما صاع من السماع ه .

ولم يسمع ذلك في نوعى الأعيان .

- ومن الأعلام = : الجنسية - الأمثلة الموزون بها = : لدلالة كل منها

(١) في (ح) : فإذا قلت . الخ . وانظر : الكتاب - ١ ص ٢٦٣ .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٤ .

(٣) في المرجع السابق .

على المراد دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيثاته ، ومن ثم تقع بعدها النكرة حالا ، وتوصف بالمعارف نحو : لا ينصرف ( فعل ) المعدول ، بل ينصرف غير معدول .

وليس ملازمة للعلمية ، بدليل قولك : أفعل - لا ينصرف علما ، فالمراد وقد يكون من الأعلام الجنسية الأمثلة ، لأن كل موزون به كذلك .  
ثم إجراء الأمثلة مجرى الأعلام .

قال الرضى (١) : اصطلاح مخترع ، ( للنحاة ) «٢» ضرورة عدم ورودها في لسانهم ، وإنما ذلك اذا عبر بها عن موزوناتها غير داخل عليها ما يقتضى تنكيرها ( ككل ) و ( رب ) و ( من ) الاستغرافية ، وغيرها من أمارات التنكير .

- فما كان منها بقاء (٣) التأنيث = : كفاعلة وزن ضاربة - أو وزن (٤) الفعل به أولى = : كأفعل وزن أحمد .

وأما الخاص بالفعل فتجب حكاية موزونه نحو - استفعل فعل ماضى ، ودال على الطلب ، وانقل لازم ، كما نص عليه من أصحابنا المغاربة عن أصحابنا (٥) الحضراوى .

- أو مزيدا آخره ألف أو نون = : كفعلان وزن ( ربان ) - أو ألف الحاق مقصورة = : نحو : فعلى وزن ( حنطى ) ولا أثر للممدودة كفعلان (٦) بوزن علباء أو «فعلال» (٧) بوزن « قسطاس » - لم ينصرف إلا منكرا = : خبر ( ما ) مجعولة موصولة ، وجوابها مجعولة شرطية ، ( نحو ) «٨» كل ( فعلة ) صحيح العين يجمع على ( فعلات ) إن كان اسما ، و ( فعلات ) إن كان وصفا ، وإن فعلان لا ينصرف . وما من فعلان مؤنثة فعلى إلا منع الصرف ، وكل أفعل غير علم ولا صفة منصرف . قال سيبويه (٩) : قلت للخليل في قوله : كل أفعال مرادا به الوصف لا ينصرف ، كيف قلت : لا ينصرف ؟ وقد صرفته .

(١) وعبارته في الكافية - ٢ ص ١٣٣ : وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب فقالوا : فعلان الذى مؤنثة فعلائة منصرف ، فوصفوه بالمرقة ، ونصبوا عنها الحال كقولهم : لا ينصرف أفعل صفة . الخ .

(٢) « للنحاة » ساقطة من (ح) .

(٣) في المتن تحقيق بركات : بقاء تأنيث وكذلك شروح المصنف والأثير والداميني إلا شرح ابن قاسم فهو مثل ما في شرحنا .

(٤) في المتن تحقيق بركات : أو على وزنه الخ . وكذلك ما في شروح : المصنف والأثير وابن قاسم ، إلا الدمايني فمثل شارحنا .

(٥) في (ح) : عن صاحبنا . الخ .

(٦) في (ح) : لفعلان بوزن . الخ .

(٧) في (ح) : فعلان بوزن . الخ .

(٨) « نحو » ساقطة من (ح) .

(٩) في الكتاب - ١ ص ٥ .

فقال : ( أفعل ) هنا مثال وليس وصفا في الكلام ، إنما زعمت ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف ، وإنما انصرف / لكونه منكرا ، ولو أشرت به إلى معلوم لم ينصرف للزنة والعلمية نحو ( أفعل ) لا ينصرف اذا كان صفة فانك لا تصرف ( أفعل ) ، كأنك قلت : هذا البناء .

— وإن كان على زنة منتهى التكسير = : نحو مفاعل (١) ومفاعيل — أو ذو ألف تأنيث = : مقصورة أو ممدودة كفعلي وفعلاء — لم ينصرف مطلقا = : معرفا أو منكرا نحو : كل فعلاء يعرب ظاهرا ، وكل فعلي يعرب تقديرا ، وفعلاء بوزن حمراء ، وفعلي بوزن حبي .

— فان صلحت الألف لتأنيث وإلحاق = : كفعلي (٢) بالفتح ، وفعلي بالكسر لورود ألفيهما تأنيثا كسكري وذكرى ، وإلحاقا كأرطى ومعزى — جاز (٣) في المثال اعتبارا = : إن حكم بتأنيث ألفه امتنع مطلقا ، أو بإلحاقه امتنع معرفا ، وانصرف منكرا ، وعامة هذه الأبنية مختصة بالأسماء .

فأنقلت (٤) من كلامه ضربان : ما كان من أبنية الأسماء وليس شيئا مما ذكر ، فيجب صرفه أخذا من مفهوم كلامه لعدم إيراد في واجب المنع . ولا سائغ الوجهين كفاعل ( اسما ) تجمع على / فواعل / أو ( صفة ) تجمع على فعال أو فعل ، وما كان من أبنية الأفعال غير مامر نحو — فعل مثلت العين ، فإن أريد به العموم أعرب مصروفا كالذي مر ، أو خصوصية الفعل ( حكى ) « ٥ » نحو — ضرب ( وعلم ) « ٦ » وظرف أفعال قاله (٧) الدماميني .

قلت : وفي جعل الضرب الأول منفلتا من كلام المصنف — مع اعترافه بأخذ حكمه من مفهومه تدافع لاختفاء به .

قال الحضراوى : اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان على حكايتها مستعملة (٨) للأوزان خاصة كضرب وزنه فعل ، وانطلق وزنه انفعال ، وإن استعملت للأسماء مرادا بها جنس يوزن فحكمها حكم أنفسها وهى أعلام ، فإن كان فيها مع العلمية مانع منعت كفعلان لا ينصرف ، وإن لم يرد بها ذلك ، بل حكاية موزون مذكور معها ، فمنهم من منع ( هنا ) « ٩ » فاعلة لعلمية هذه الأمثلة ، وهذا علم مؤنث بالهاء .

- (١) في (ب) : أو مفاعل .. الخ .
- (٢) في (ـ) : فعل .. الخ ، باسقاط الكاف .
- (٣) في بعض نسخ المتن : جاء في المثال .. الخ . بدل : « جاز » الخ .
- (٤) أى : خرج من كلامه .. الخ . كذا في الأصل .
- (٥) « حكى » ساقطة من (ب) .
- (٦) « وعلم » ساقطة من (ب) .
- (٧) في شرحه للتسهيل - ص ١٥٦ و .
- (٨) في (ب) : مستعملة الا أوزان .. الخ .
- (٩) « هنا » ساقطة من (ب) .

ومنهم من أوجب حكاية موزون به ، وهم الأكثرون فيصرفه ، وإذا قال : وزن عائشة فاعلة منعه ، إذ لا حكاية توجب تنوينه .

— وإن قرن مثال = : من الأمثلة — بما ينزله منزلة الموزون فتحكمه حكمه = :  
وفقا لسيبويه (١) صرفا وعدمه نحو — مررت برجل فاعل ، مكنيا به عن فاضل —  
أو أفعل مكنيا به عن أفضل ، فتصرف الأول ، وتمنع الثاني مطلقا ، لأن ذلك حكم  
المكنى عنهما .

وخالف المازني فأوجب الصرف . وأنكر ذلك عليه المبرد مستصوبا قول سيبويه  
قاله المصنف .

وحجة المازني : أن أفعل هنا مثال للوصف وليس وصفا بدليل صرف ( أفعل )  
في نحو كل أفعل ، إذا كان صفة منع .

ورده المبرد (٢) : بأن ( أفعل ) في هذا رجل أفعل صفة في اللفظ ، بخلافه في  
كل أفعل ، فليس المراعى ما مثل به ، بل حكمه لفظيا وصححه السيرافي  
غير أنه أوجب الصرف ، إعتلالا بأن أقصى أحوال — أفعل — في الوصفية أن يكون  
كأربع موصوفا به ، وما بتلك (٣) المنزلة واجب الصرف .

قال ابن اللضائع : وما قاله محتمل ، والصحيح نظر سيبويه ، لوضع أربع على  
الاسمية ، فوصفيته الطارية غير محفول بها ، ولم يستقر ( أفعل ) في لسانهم على أحدهما ،  
فوجب أن يراعى فيه حكم الحاضر له .

قال (٤) : وقد حكم للكناية حكم المكنى عنه ، ألم تر منعهم صرف — فلان —  
وليس في الحقيقة علما (٥) ، لما كان كناية عنه ، وحذفهم تنوينه في « فلان ابن  
فلان (٦) » إلى غير ذلك أحكاما ، وهو في : رجل أفعل ليس في الحقيقة صفة ، بل  
كناية عنها ، فيجب له حكم المكنى عنه ، ولا يرد ورود الصفة على هذا الوزن مصروفة  
كأرمل لفقدان علة صرف أرمل في ( أفعل ) هذا ، ومع ذلك فالأغلب في ( أفعل )

---

(١) إذ قال في الكتاب ٢ ص ٦ : وتقول : إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على كل حال  
وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد تصب أبدا ، لأنك مثلت  
به الوصف خاصة .

(٢) قال في المقتضب ٣ ص ٢٨٣ وما بعدها : تقول : كل أفعل في الكلام يكون نعتا فغير مصروف  
وان كان اسما انصرف . وقال : وعلى هذا تقول كل أفعل في الكلام ، يريد به الفعل فهو مفتوح ،  
لأن « أفلا » مثال ، وليس بفعل معروف ، وموقعه بعد « كل » وهو مفرد يدل على أنه اسم .  
ولكن لو قلت : كل أفعل زيدا ، فأخلصته فعلا . ونظير ذلك قولك : هذا رجل أفعل فاعلم ،  
فلا يصرف « أفعل » لأنك وضعته موضع النعت ، كما وضعت الأول موضع الفعل ، هذا قول  
الخليل وسيبويه .

(٣) في (ح) : وما كان بذلك المنزلة ... الخ

(٤) أي : ابن اللضائع .

(٥) في (ب) : علما ، بل كناية .. الخ .

(٦) في (ح) : ابن فلانة .. الخ .

الصفة المنع ، لأن الوارد دون شرطى (١) منعه نهاية في القلة .

وفي نهاية أحمد بن الحجاز : والمثال والممثل أربعة أقسام : منصرفان : نحو - ضارب - مثاله فاعل .

وغير منصرفين نحو : حبلى مثاله فعلى ، وممثل غير منصرف ومثاله منصرف نحو - زينب - مثالها ( فيعل ) ومقابله - يرمح - مثاله - يفعل - ووجهه أن كلا من الممثل والمثال اسم مخالف للآخر ، فيعطى كل منهما حقه ، وما أدخلت عليه ( كلا ) من الممثل بها التى لو عرى منها ( كل ) كان ممنوع الصرف ، تقول : أفعل اسما يجمع على أفاعِل ، فلا يصرف أفعل ، لو قلت : كل أفعل صرف ، لأن إضافة كل داعية للتنكير .

- وكذا بعض الأعداد المطلقة = : عن المعدود ، أى لم تقيد به لا مذكورا ولا محذوفا ، وإنما دل بها على مجرد العدد أعلام ، لدلالة كل منها على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها ، ممنوعة الصرف اذا أنضم الى العلمية غيرها سببا للمنع نحو : ستة ضعف ثلاثة . قاله أبو الفتح في سر الصناعة ، وأثبتته في بعض نسخ المفصل .

قال ابن الحاجب / : والظاهر أن جار الله أثبتته ثم أسقطه . قال (٢) : ووجه إثباته أن « ستة » مبتدأ / ، فلو لا علميته كنت مبتدعا بالنكرة .

قال (٣) : ثم أسقطه لضعفه ، ووجه ضعفه : أداؤه الى علمية عامة أسماء الأجناس ، إذا ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو - رجل خير من مرأة ، أى كل رجل ، وذلك في كل نكرة قامت قرينة على عدم اختصاص الحكم بجنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ نحو - علمت نفس ما أحضرت « (٤) » هـ .

قال المصنف (٥) : ولو عومل هذه المعاملة كل عدد مطلق لصح ، أو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجوز ، لوقوع الاختلاف في حقائقها بخلاف المعدود ، فلا تختلف حقائقه بوجه .

ويعنى باختلافها أن الرطل مثلا يختلف باختلاف المواضع ، فلا يدل على حقيقة / معينة .

أما العدد : فالثلاثة ثلاثة عند كل أحد ، وفي كل قطر « وفي كل لغة .

(١) وهما : عدم دخول « تاء » التأنيث ، وكونه اسما في الأصل .

(٢) أى : ابن الحاجب ، أنظر « شرح الرضى على الكافية » ص ٢ ص ١٣٥ .

(٣) أى : ابن الحاجب .

(٤) سورة التكوين آية : ١٤ .

(٥) في شرحه للتسهيل ص ١ ص ٢٠٧ .

ولإنما وافق المصنف في المسألة صاحب المفصل غير عاز ايأها اليه ، كما صنع صاحب رؤوس المسائل ، غير أن المصنف لم يورد في ذلك خلافا ، بخلاف صاحب رؤوس المسائل ، فقد نص عن بعض مشائخه أنها مصروقة .

وفي النهاية : ومن (١) الأعداد ( ما ) ( ٢ ) أخذه من حيث هو مقدار متعين في نفسه ، لا يختلط بغيره ( ٣ ) .

تقول : ستة ضعف ثلاثة لا تصرفها للعلمية والتأنيث ، وكذا ما يحاكيه مما العلتان فيه نحو : مائة ضعف خمسين ، وألف ضعف خمسمائة فتصرف ، وست ضعف ثلاثة ، لا تصرف ( ثلاثة ) لتأنيثه ، وكونه أكثر من ثلاثة كسعاد ، وأنت خير في ( صرف ) « ٤ » ( ست ) لأنه كهند ، وكذا خمس ، وسبع ، وتسع ، وعشر ، وتقول : أربع نصف ثمان لا تصرف أربع ، للعلمية ووزن الفعل كأحمد ، وثمان علم مؤنث حكمه عند سيويه ( ٥ ) كجوار مسمى به ، وعند يونس تقول : يجوارى بالفتح .

— وكنوا بفلان وفلانة عن = : أعلام أولى العلم من مذكر — نحو زيد = : ومؤنث نحو — هند = : وفيه لف ونشر مرتب فزيد لفلان ، وهند لفلانة كقوله :

ألا قاتل الله الوشاة وقولهم \* فلانة أضحت خلة لفلان ( ٦ )

قال الرضوي ( ٧ ) : فيجريان مجرى المكنى عنه امتناعا من الصرف كما مر ، ولا يجوز تنكير فلان كسائر الأعلام ، فلا يقال : جاءني فلان وفلان آخر بوضعه كناية عن العلم ، فالثاني كالأول علمية ، وإن كان المكنى عنه قد ينكر ، والفرق بينه وبين مررت بزيد وزيد آخر — لإرادتك واحدا لمن سمي زيدا ، وليس متأنيا في فلان .

ولا يثنيان ولا يجمعان ، وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق فارقة بين الصفات كضارب وضاربة ، لجريانها على الأفعال ، وأما في أمرى وامرأة ، ونحوهما فيسهله التنكير .

وقال ابن الحاجب : وفلان وفلانة من أعلام الأناسى خاصة من باب أسامة ، لانطلاقهما على كل علم منها ، فهما موضوعان لحقيقة أعلام من يعقل ، إذ لها حقيقة ذهنية ، كما ذلك بلجنس الأسد .

( ١ ) في ( ح ) : من الأعداد . الخ . باسقاط الواو .

( ٢ ) « ما » ساقطة من ( ب ) .

( ٣ ) « بغيره » ، فقول « ساقطة من ( ح ) » .

( ٤ ) « صرف » ساقطة من ( ح ) .

( ٥ ) انظر : الكتاب - ٢ ص ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ .

( ٦ ) استشهد به السيوطي في هجج المراجع - ١ ص ٧٤ ولم ينسب لقائله ، ولم يذكره الشنقيطي في الدرر اللوامع ، ونسب صاحب معجم شواهد العربية ص ٣٩٧ : لمروة بن حزام ، وأنه مذكور في أمالي القائل - ٣ ص ١٦٠ .

( ٧ ) في شرح الكافية - ٢ ص ١٣٧ بتصرف .

وقال (١) تبعنا لابن السراج : ولم يثبت استعمالهما إلا حكاية ، كقوله تعالى :  
« يا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا » (٢) .

ونقصه المحقق الرضى (٣) بما روى الأصمعي عن مرار العبسى :

سكنوا شيثا والأخص وأصبحت \* نزلت منازلهم بنوا ذبيان (٤)  
وإذا فلان مات عن أكرومة \* رقعوا معاوز فقد بفلان

ويقول معن بن أوس المزني :

أخذت ببنى (٥) المال حتى نهكته \* وبوالدين حتى ما أكاد أدان (٦)  
وحتى سألت القرصى عند ذوى الغنى

ورد فلان حاجتى وفلان

وقال يعقوب بن السكيت : إذا كنت الأدميين قلت : فلانا .

قلت : وقد استشكل / جمال الدين بن هشام كونهما علمين لأعلام الأناسي  
فإن تلك ألفاظ ، وعليه فإذا قلت : قال زيد : جاء فلان ، فمعناه جاء مسمى فلان ،  
وانما مسماه لفظ وليس كزيد في : جاء زيد لأن مسماه ذات .

(١) أى : ابن الحجاب .

(٢) سورة الفرقان آية : ٢٨ .

(٣) في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٨ .

(٤) قال البغدادي في الخزانة : والموجود في نسخ الشرح المرار العبسى - أى مثل شارحنا . وهو  
تحريف وتصحيف من الفقسي « اذ ليس من الشعراء المرار العبسى ، وكأنه حرف بالنظر الى  
قوله - أى الرضى - : نزلت منازلهم بنو ذبيان ، فإن عبسا وذبيان أخوان . الخ . وقال  
البغدادي : والبيتان للمرار الفقسي قد سقط من بينهما بيت « وقوله : « شيثا » : اسم ماء  
لبنى تغلب ، أى موضع ماء - وقوله : « الأخص » واد لبني تغلب ، و « بنو ذبيان » :  
اسم أصبحت ، وجملة « نزلت » خبرها بناء على جواز وقوع الماضى خبرا عن الأفعال الناقصة ،  
وقوله : « عن أكرومة » متعلقة بحال مخلوقة « أى منصرفا عن أكرومة ، و « الأكرومة » :  
الذكر الجميل من الكرم ، وقوله : « رقعوا » : من رقت الثوب رقعا إذا ، جعلت مكان القطع  
خرقة ، وقوله : « المعاوز » : قال صاحب الصحاح : المعاوز والمعوذ بكسر او لهما : الثوب  
المخلق ، أى مبتذل ، والجمع : معاوز . أنظر : « الخزانة » ج ٣ ص ٢٠ - ٢١ الصحاح ج ١  
ص ٤٣٣ .»

(٥) في (ج) : بين المال . الخ .

(٦) معن هذا من الشعراء المجيدين الفحول ، وهو من مخضرمي الجاهلية والاسلام ، ذكر ذلك ابن  
حجر في المخضرمين من الاصابة ، وله مدائح في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وقد كلف  
بصره . قيل : ان عبدا لله بن العباس بن عبدالمطلب مر بمن هذا « فقال له : كيف حالك ؟  
فقال : ضعف بصرى ، وكثر عيالى وعلى ديون ، قال : وكم دينك ؟ فقال عشرة آلاف درهم ،  
فبعت بها اليه . ثم مر به من القدر فقال : كيف أصبحت يا معن ؟ قال : أخذت ببنى المال حتى  
نهكته . البيت يقال : أخذ الخطام وأخذ به ، على زيادة الباء ، أو أخذ ضمنت معنى تصرف ،  
ونهكته : أفنيته . والشاهد في قوله : ورد فلان حاجتى وفلان راجع : « الخزانة » ج ٣ ص ٢٥٥ .

وفي شرح (١) الدماميني : ويمكن أن يجاب بأن معنى - جاء فلان - جاء مسمى مسمى فلان ، فكما صحح الاسناد الى لفظ زيد ، والمراد مسماه صح الى فلان والمراد مسمى مسماه ، ولا إشكال ، وكذا القول في فلانة .

قلت : استشكل ابن هشام على إمامته وتقدمه مثل هذا عجيب ، وجواب الدماميني عنه بما يقتضى الردد من لفظة الاماكن مع ثقب ذهنه وتوقد خاطره أعجب .

- و = : كنوا - بأبي فلان وبأم فلان عن أبي بكر وأم سلمة = : رضى الله تعالى عنهما ، فالأول كناية عن كنية مذكر ، والثاني عن كنية مؤنث عاقل ، وفي بعض النسخ - وأم فلانة - وهو تحريف من النسخة ورطهم فيه ما سبق من اقتران فلانة بفلان وما تأخر من اقتران الفلانة بالفلان ، وذكر لفظ الأم أيضا والتمثيل بأم سلمة وهو مؤنث / اللفظ فقط كحمزة وطلحة وكذا - بالفلان / والفلانة عن = : أعلام البهائم المألوفة من مذكر ومؤنث - نحو لاحق وسكاب (٢) = : على طريقة اللف والنشر ، ولا فرق بين أسمائها وكنائها ، كما قاله الرضى ، وأغفله المصنف ، وإنما أدخلوا اللام فرقا .

قال الرضى (٣) : وكانت كناية أعلام البهائم أولى باللام ، لأن أنس الانسان (٤) يجنسه أكثر ، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير .

وأما ابن الحاجب فقال : فزادوا اللام فرقا ، مجعولة في علم ما لا يعقل ، لأن علميته دخيلة على ما يعقل ، لأن أصل الباب له ، فكانت زيادتها في الأقل أولى منها في الأكثر ، تقليلا للزيادة .

- و = : كنوا - بهن وهنة = : مفتوحة العين - أو هنت = : ساكنتها - عن اسم جنس = : مذكر أو مؤنث ، فهن لاسم الجنس المذكر كرجل - وهنة لاسمه مؤنثا كمرأة ، - غير علم = : صفة لاسم الجنس ، فمن ثم انصرف هنة ويدخل جميعها اللام ، لأن ذات التأنيث محذوفة المتلو ، واحترز « بغير علم » من نحو أسامة من أعلام الأجناس ، فلا يكتفى عنها بذلك .

وحكى الرضى (٥) وغيره أنه ربما كنى بهن عن علم العاقل ، سترًا لاسمه كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

(١) - ١ ص ٥٦ ظ .

(٢) في (ح) : وسابق وسكاب اسم فرس . الخ .

(٣) في شرح الكافية - ٢ ص ١٣٧ .

(٤) في (أ ، ح) : الأنس . الخ .

(٥) في شرح الكافية - ٢ ص ١٣٨ .

الله أعطاك فضلا من عطيتيه . على هن وهن فيما مضى وهن (١)

يعنى عبدالله وحسنا وابراهيم بنى حسن بن حسن ، وكانوا وعدوه شيئا ولم يتجزوه .  
وفي النهاية : هن وهنة : كناية عن نكرة عاقل وغيره ، ويصغران ويشيان  
وبجمعان ، كعندى هنية أى جويرية ، واشترت هنيا أى غليما .

وقال الخضر اوى : يقال فيه : هن لا يصلح ، وعنده هنوات وهناك ، والأثنى  
هنة .

وقال ابن بقی (٢) : ويقال في الآدميين أيضا : هنت ، باسكان العين وصلا ،  
وهنة بعلمه وقفا ، وفي غيرهم : هنة وصلا ووقفا .

وما أورده المصنف هنا وفيما بعد إنما هو استطراد في الكناية ، والاقتصار  
على كنيات الأعلام ، لأنها المتعاقبة بالباب - و = : كنوا - بهنت عن جماعت  
ونحوه = : من الأفعال المقصود سترها كمقدمات الجماع ، ولم يورد المصنف :  
لامست ومست ، وباشرت ، ورفقت ، وباضعت ، وغيرها ، لإردافه ذكر ( هن )  
بما يشاكله من كناية أخرى ، مأخوذة من لفظها استطرادا ، ولا يرد أن ( هنت ) يأتي  
و ( هن ) ( واوى ) ، لجواز إبدال الأولى من الثانية ، أى الياء من الواو / إبدالا غير  
منقاس (٣) كما في الصحاح (٤) الإشارة الى ذلك بقوله : وهنت كناية عن فعلت  
من قولك : هن .

- و = : كنوا - بكيت = : بسكون الياء مخففة - أوكية = : بثقلها -  
وبذيت أودية = : بالتخفيف في الأولى والتثقل في الثانية ، والتاء في عامتهما مفتوحة .  
- أو كذا عن الحديث = : قال في الباب : ولا تستعمل كيت ولا ذيت الا مكررتين .  
قال ابن هشام : وهو المعروف ، وأهمل المصنف التنبيه عليه .  
- وتكسر (٥) أو تضم تاء كيت وذيت = : فتكون التاء مثلثة الحركة والكلمة ،

(١) هذا البيت من أبيات ثلاثة ذكرها ثعلب في مجالسه ، وذكر قصة ابن هرمة مع حسن بن زيد ،  
وهو جد الحسن بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عن الجميع ، وكان واليا على المدينة .  
والشاهد : الكناية بهم عن العلم لمن يعقل . راجع : مجالس ثعلب ١ ص ٢١ - الخزانة ٣ ص  
٢٥٩ - الدرر ١ ص ٤٨ .

(٢) هو : أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي أبو القاسم بن أبي الفضل .  
يعرف بابن بقی . كذا قال السيوطي في البغية ١ ص ٣٩٩ . وقال ابن الزبير : كانت له  
إمامة في اللغة وعلم العربية ، روى عن أبيه وجده ، وأبي بكر بن سمحون ، وعنه ابن حوط الله  
وأبو الخطاب بن خليل . ولد عام ( ٥٣٧ - ومات بقرطبة عام ٦٢٥ - هـ ) وأنظر : الشذرات :  
١ ص ١١٦ - هدية العارفين ١ ص ٩١ .

(٣) قال الرضى في الكافية ٢ ص ١٢٨ : « والقياس : هنون » لأن لاه « واو » ، بدليل :  
هنوات . الخ .

(٤) ٢ ص ٥٦٨ .

(٥) في شرح الأثير ، وابن مالك : وقد تكسر . الخ .

يقال للمرسل بحديث : قل : كيت وكيت ، أو ذيت وذيت ، بفتح التاء وكسرها  
وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع مكانه كذا وكذا .

قال بعضهم : يقال : كيت وكيت وذيت وذيت بالعطف وغيره .

قال ابن بقي : وهى كناية عن الحديث المراد لإبهامه .

قال الرضى (١) : وإنما بنينا لأن كلا منهما كلمة واقعة موقع الكلام . والجملة  
من حيث هى لا تحتل إعرابا ولا بناء ، لأنهما من عوارض الكلم لا الكلام .

وأورد : أنه كان يجب عدم بنائها كالجمل .

وأجاب : يجوز خلو الجمل عن الأعراب والبناء ، لأنهما من صفات المفرد  
وهو ممنوع الخلو منهما ، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء ،  
ولم يجوز أن يخلو منهما مثله ، بقى على الأصل الذى ينبغى كون الكلمات عليه وهو  
البناء ، إذ يكفى بعض المبنيات الخالي عن الاعراب عربيه عن سبب الاعراب ، فصار  
ذلك العرى سبب البناء ، كما قيل : عدم العلة علة العدم .

قلت : وهو مدفوع بأصالة الاعراب في الأسماء ، وحينئذ فلا يفتقر الى سبب  
في اجتلابه ، / ومن ثم لا يقال : لم أعرب الأسماء ؟ وإنما يقال في المعلوم به عن  
ذلك الأصل من مبنياتها : لم بنيت ؟ .

ثم قال (٢) : فإن قلت : فقد وضعنا كناية عن ذوات المحل من الجمل نحو :  
( قال فلان ) (٣) : كيت وكيف أى زيد قام . وهن (٤) في محل نصب .

وأجاب بعروض الاعراب المحلى في الجمل ، فلم يعتد به ، وبنائهما على الفتح  
استثقالا للياء كما في - أين وكيف - ، ولكونهما في الأغلب كناية عن الجملة  
المنصوبة المحل ، وعلى الكسر والضم تشبيها بيجير وحيث .

ثم قال (٥) : وهما مخفضان من كية (٦) ودية بحذف اللام وإبدال التاء منها  
كما في بنت ، والوقف عليهما بالتاء كينت ، ومنهم من يستعملها على الأصل ،  
فليس حينئذ الا مفتوحتين استثقالا للتشديد ، والوقف عليهما بالهاء ، ولا ما هما ياء /  
لا واو . ولفقدان مثل حيوت ، وأما ( واو ) حيوان فبدل عن (٧) الياء ، كما علم

(١) في شرح الكافية - ٢ ص ٩٥ بتصريف .

(٢) أى : الرضى في المرجع المذكور .

(٣) « قال فلان ساقطة من ( ب ) .

(٤) في الأصل : وهو . الخ .

(٥) أى : الرضى .

(٦) في الأصل : كية ودية . الخ .

(٧) في (ح) : فبدل عن الواو الياء « كما . الخ .

في فن الصرف الا عند المازني ، ولم يدع أن أصلها - كوية وذوية - لكون التاء فيهما بدل عن اللام ، فلو كانت العين واوا قلت : كوت وذوت .  
أما تاءاهما فلكونهما عبارة عن القصتين .

وقد حكى أبو عبيد القاسم بن سلام : كيه بالهاء مكان التاء مفتوحة ومكسورة .  
خاتمة : محل كيت النصب وإن كان مفردا ، لكونه كناية عن مفرد .  
قال أبو علي : إذا قلت : كان من الأمر كيت وكيت ، فكان شأنيته مخبرا عنها بكيت وكيت ، لنيابته عن الجملة ، ولا يكون اسمها كيت وكيت ، كما لا يكون جملة .

قال ابن هشام : لله در هذا الإمام ما أتم نظره . قال : وسألني سائل بم يتعلق - من الأمر حيث شأنيته ؟ بل كيف يكون اسمها شأنيته ويتعلق بها مجرورا ؟ وتؤدي معنى الشأن . فقلت : الظاهر أنه بأعني مقدرا .

وفي شرح الدماميني (١) : وأنت خير أنه يلزم على ما قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزئها .

قلت : انما ذلك لكون كيت مع إفراده كناية عن جملة ، ومن ثم ادعى كونها في محل ، وحينئذ فليس استنكاره تفسير ضمير الشأن بها لكونها غير جملة مصرح بجزئها بأولى من استنكار دعوى المحلية لها ، فأقرار أحدهما ورفع الآخر تحكم محض . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ، ولا خير إلا خيره .

## « باب الموصول »

اسما وحرفا - وهو = : أى الموصول حالة كونه - من الأسماء = : ولا يرد أن الصحيح منع ورود الحال من المبتدأ ، لأننا نمنع أن الضمير مبتدأ في الأصل ، لأن التقدير : وتفسيره من الأسماء ، فلو الحال ضمير مضاف إليه محذوف مدلول عليه بالمقام « ضرورة أنه بصدد التفسير والبيان ، فقام مقامه المضاف إليه ، فارتفع وانفصل كما أشار إليه ابن هشام في إعراب الدليل لغة البيان .

وفي شرح (١) الدماميني : ويمكن أنه حال من ضمير منصوب محذوف أى أعنيه من الأسماء والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر إيضاحا للمراد .

قلت : وفيه تكلف .

وأما أنه من مستكن ( افتقر ) بعده فممنوع لامتناع تقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف الذى هو - ما - في - ما افتقر = : وهو جنس يشمل الموصولات وغيرها من المفتقرات .

قال أثير الدين (٢) : وجاء - بما - وهو لفظ مشترك والحدود تصان على الألفاظ المشتركة هـ .

قلت : وكان الصواب عنده مكان ما افتقر المفتقر ، كما اعترض بنحو ذلك قول المصنف صدر الكتاب : حد الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا إلخ . وقد مضت منازعتنا إياه هنالك فلراجع (٣) - أبدا = :

قال المصنف (٤) : إخراج للنكرة / الموصوفة بجملة لافتقارها حال الوصفية (٥) إليها وإلى عائد ، غير أن الوضع بالأصالة للفرد ، وتؤول الجملة به ، ويغنى ذكره عنها فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها ، وإن صدق ظاهرا أنه (٦) إليها فلا يصدق عليه أنه كائن إليها أبدا ، بخلاف الموصول بها فإنه أبدا عند ذكر الموصول ، وأقره أثير الدين (٧) وغيره .

قلت : وقصر الدماميني (٨) فقال : وفي شرح (٩) ابن قاسم ما معناه : أن الجملة الموصوف بها في تأويل المفرد ( فلا تصدق على النكرة أنها افتقرت إلى جملة .

(١) في المرجع المذكور .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠١ و . بتصرف .

(٣) أنظر ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٤) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٨ .

(٥) في (ح) : الوصفية إلى وإلى عائد . إلخ .

(٦) في الأصل : أنها مفتقر إليها ، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا .

(٧) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠١ .

(٨) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٧ ظ .

(٩) - ١ ص ٦٨ .

وتعقبه : بأنها جملة قطعا ، وكونها في تأويل المفرد ( « ١ » ) غير مخرجها عن تسميتها جملة هـ .

وأنت خير بما اعتبروه في ذلك من الموضع ( بالأصالة للمفرد في النعوت والأخبار والأحوال ، لأصالة الأفراد فيها ، بخلاف الصلات فإن الموضع فيها ) « ٢ » بالأصالة للجملة ، فلم يعتد الا بما هو أصل في كل .

قال المصنف ( ٣ ) : ومن ثم إذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام وجب تأويلها بفعل ، ومن ثم تستعمل ما ضية المعنى وحاضرتة ومستقبلته ، وإذا ( لم تقع « ٤ » صلة ) « ٥ » لم تعمل الا في حضور أو استقبال هـ .

وأما أن التأويل غير مخرج إياها عن التسمية بالجملة فأمر لا يلتفت إليه في هذا المقام ، إذ لا يناط حكم بالتسمية . ولا أن النزاع فيها .

— إلى عائذ = : أي ضمير . قال المصنف ( ٦ ) وأثير الدين ( ٧ ) وغيرهما : احترازا من حيث وإذ وإذا فإنها أسماء أبدية الافتقار الى جملة غير أنها مستغنية عن عائذ .

وفي شرح اللغامي ( ٨ ) : مخرج الموصول الحرفي وإذا وحيث وضمير الشأن ، قال ( ٩ ) : وقال أبو حيان وتبعه ابن قاسم : انما خرج الموصول الحرفي بقوله : من الأسماء ، وفيه نظر ، إذ ليس قوله : من الأسماء فصلا واقعا في التعريف حتى يكون مخرجا ، وانما هو قيد في حيز المخرج بالفتح ، وما ذاك الا بمثابة أن يقال : الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد ، فينتقض بالفعل والحرف / ، فيجاب بخروجهما بقوله اسما ومثله لا يسمع .

قلت : وهو قصور اذ ذاك مقول / المصنف نفسه ، وانما أثير الدين في ذلك أثر لا مبتدع ، ولم يوردوا ذلك على أن الإخراج لفصله ( ١٠ ) من الأسماء ( فان ( ١١ ) ذلك ) ما لا يتوهم على الكبراء ، بل تتحاشى عن ذلك مناصبهم ، بل من حيث جريان ذكر الأسماء صدر الحد فصار قرينة على ذلك المراد لفظية لا فصلا مخرجا به ،

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( هـ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) .

( ٣ ) في المرجع السابق .

( ٤ ) في ( هـ ) : لم يوضع صلة . الخ .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) .

( ٦ ) في المرجع السابق .

( ٧ ) في المرجع السابق .

( ٨ ) ١٨ ص ٥٨ و .

( ٩ ) أي : اللغامي .

( ١٠ ) في ( هـ ) : الإخراج لفظية من . الخ .

( ١١ ) « فان ذلك » ساقطة من ( ب ) والمذكور فيها : من الأسماء مما لا يتوهم . الخ .

إذ كما يخرج بالفصول المعدة لذلك (١) في تحتف بالكلام قرائن تدل على ما أريد به ، إما لفظية أو معنوية . فلا نسلم قصر الانخراج على الفصول ، وإن كانت الهيئة له سيما في هذه الصناعة ، لأن (٢) لأربابها من التجوزات والتوسعات ما ليس لغيرهم من أهل المقولات ، يعلم ذلك الخبير بكلامهم في مصنفاتهم .

ولفظ المصنف (٣) : نبهت بقولي : من الأسماء على أن الموصول الحرفي لم يقصد دخوله في الحد . بل قصد الاقتصار على حد الموصولات الاسمية ، واحترزت بالعائد من حيث وإذا وإذا .

وقال أثير الدين (٤) : الموصول الاسمي والحرفي كلاهما محصور بالحد ، فلا يفتقر في تعريفهما الى الحد ، وقد حدهما المصنف فيين « من الأسماء » أنه — يحدد الموصول الاسمي هـ .

قلت : فقد تبينت من كلامهما أن — من الأسماء — إنما أورد قرينة على اختصاص الحد بأحد نوعي الموصولات ، وهو الموصول الاسمي ، لا أنه فصل من فصوله . — أو خلفه = : نحو (٥) : أبو سعيد الذي رويت عن الخلدري رضى الله تعالى عنه ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، وقوله :

فيا رب ليلى أنت في كل موطن \* وأنت الذي في رحمة الله أطمع (٦)  
أى رويت عنه ورأيت ، وفي رحمته .

وقال أبو على في التذكرة : وقال رجل يخاطب ربه : وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، حملا على المعنى ، أى في رحمتك ومن الناس من لا يراه هـ .

وقال بعض أصحابنا المغاربة (٧) : لم يجوز هذا سيويه في خبر الابتداء فكيف في الصلة .

و — إلى — جملة صريحة = : أى ملفوظا بها ، إما فعلية أو اسمية كالذى قام أبوه ، والذى أبوه قائم . / — أو مؤولة = : أى ذات تأويل أى طريق حصولها التأويل نحو — الذى عندك ، أى استقر ، ومررت بالضارب أى الذى يضرب أو ضرب .

- 
- (١) في (ح) : لذلك من تحتف . الخ .  
(٢) في (ح) : لأن أربابها . الخ .  
(٣) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢٠٨ .  
(٤) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢٠١ و .  
(٥) قال الأثير في شرحه ح ١ ص ٢٠١ : وقوله : أو خلفه : ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذى هو الموصول ، من حيث : المعنى ، وهو خلف من الضمير ومنه ما روى كلامهم : أبو سعيد الذى رويت . الخ .  
(٦) نسبة السيوطي في شواهد المغنى « ص ٥٥٩ لمجنون بنى عامر وليس في ديوانه .  
(٧) « المغاربة » ساقطة من (ح) .

ومن ثم يجب تعليق الأولين بفعل مسند الى ضمير الموصول ، وتأويل الآخر بالفعل .

قلت : وبما قلناه في الصريحة والمؤولة يندفع دعوى الدماميني (١) : أن في العبارة قلقا .

لأن الذى في الأمثلة الثلاثة ليس جملة مأولة بشئ ، لإرادة المصنف بالصراحة والتأويل ما ذكر ، بل هو أوضح من أن يوضح - غير طلبية = : وفاقا للجمهور .

قال المصنف (٢) : لأن الغرض بالصلة وضوح الموصول ، ولم يتحصل معنى الطلبية بعد ، فهي أخرى بالألا يحصل بها وضوح غيرها هـ .

وفي شرح الدماميني (٣) إثر لإيراد لفظ المتن فأما قوله :

ولإني لرام نظرة قبل التى • لعل وان شطت نواها أزورها (٤)

فالصلة كما في معنى اللبيب (٥) وغيره « أزورها » ، - ولعل محذوفة الخبر ، والجملة اعتراض ، أو هي قول محذوف مثل قول أبي الدرداء رضى الله عنه : « وجدت ( الناس ) » ٦ « أخبر ثقله » أى مقولا فيهم ذلك .

قلت : وهو غير واقع موقعه ، بل هو غلط محض ، ضرورة عدم شمولية الترجي للطلب كما صرح به التفتازاني (٧) وغيره من أئمة علم العربية ، وانما يشمل الطلب ما أودعه / بعضهم قوله :

دعا نيبا استفهاما أمرا يمينيا • وعرضا وتخفيضا معاشل الطلب (٨)

ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم ، وهاء ( ثقله ) سكت ، أو ضمير لإفراد نظرا الى لفظ الناس ، أو كل أحد .

(١) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٨ و .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٩ .

(٣) في المرجع المذكور .

(٤) قائله : الفرزدق من قصيدة مدح بها بلال بن أبى بردة ، قال البغدادى في الخزانة : وآخر البيت بعيد من أصله ، والرواية الصحيحة : لعل وان شقت عل أناها . وروى أيضا : ولإني لراع نظرة .. البيت . راجع : الخزانة - ٢ ص ٤٨١ ، ٥٥٩ - شواهد المفنى ص ٨١٠ .

(٥) - ٢ ص ٤٦ - ٤٨ .

(٦) « الناس » ساقطة من (ح) .

(٧) قال في شرح المطول ص ٢٢٤ : « فالإنشاء ضربان : طلب كالاستفهام والأمر والنهي ، ونحو ذلك . وغير ذلك . وغير طلب كأفعال المقاربة .. والقسم ، ولعل ، ورب .. الخ .

(٨) لم أعرف قائله . وهو من كلام المتقدمين العربية .

قال الميداني (١) : يجوز رفع الناس على الحكاية « ونصبه بوجدت أوبأخبر .

وأجاز الكسائي جملة الأمر والنهي نحو : جاء الذي اضربه أو ( لا ) « ٢ » تضربه وحكم الدعائية الخبرية اللفظ عند الماضي حكم هاتين عند الكسائي ، نحو : الذي رحمه الله زيد ، رعاية لصيغة الخبر دون معناه ، ومقتضى رأى الكسائي موافقة الماضي بل هو أخرى ، لأنه إذا أجاز مع صيغة الأمر والنهي ، فمع صيغة الخبر مراداً بها الدعاء أجوز .

— أو انشائية = : وهى التى حصول مضمونها مقارن (٣) لحصول لفظهما ، كـبعت واشتريت ، وهذا خلاف ما (٤) قسم الكلام اليه (٥) أنه خبر وطلب . وقد جعل (٦) الحمل هنا ثلاثاً خيراً وطلباً وإنشاءً ، وتقسيمها الى خبر وإنشاء هو الصحيح ، قاله أثير الدين (٧) وغيره .

قلت : ومنه ومن غيره أخذ الدماميني (٨) قوله : وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيماً للإنشاء ، وإنما هو قسم منه .

وإنما لم يسغ وقوع الانشائية صلة لأن الصلة معرفة للوصول ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

قال المصنف (٩) : والمشهور تقييد (١٠) الموصول بها بكونها معهودة ، وليس لازماً ، اذ قد يراد معهود (١١) ، فتكون معهودة نحو : « واذا تقول / للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه (١٢) وقوله :

---

(١) هو : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابورى . قرأ على الواحدى وغيره . قال القفطى : وقد اشتهر بأدبه ، وعرف في البلدان بتصانيفه الحسان المشهورة ، قرأ الأصول وأحكامها ، ثم أخذ في التصنيف فأحسن كل الاحسان . ومن تصانيفه : « الامثال » ، « الأموزج في النحو » ، « المصادر » ، وغيرها . توفي عام ( ٥٢٨ ) . أنظر : الانباء - ١ ص ١٢١ - النزهة ص ٣٩٠ - البنية - ١ ص ٣٥٦ - معجم الأدباء - ٥ ص ٤٥ - هدية العارفين - ١ ص ٨٢ .

(٢) « لا » ساقطة من ( ح ) .

(٣) في ( ح ) : مفرد لحصول . الخ .

(٤) « ما » ساقطة من ( ب ) .

(٥) في ( ب ) : قسم الكلام الى أنه . الخ .

(٦) أى : ابن مالك جعل ذلك .

(٧) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠١ ظ .

(٨) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٨ و .

(٩) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٩ .

(١٠) في ( ب ) : تقديم الموصول . الخ .

(١١) أى : يراد بالموصول معهود فتكون صلته معهودة .

(١٢) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

- ألا أيها القلب الذى قادة الهوى • أفق أقر الله عينك من قلب (١)  
وقد يراد به الجنس فتوافقه نحو « كمثل الذى ينق بما لا يسمع لإدعاء ونداء » (٢)  
وقوله :  
ويسعى إذا أبنى ليهدم صالحى • وليس الذى يبنى كمن شأنه الهدم (٣)  
وربما قصد التفخيم فتنبه كقوله تعالى : « فغشيهم من اليم ما غشيهم (٤) » وقوله :  
فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى • فمثل الذى لاقت يغلب صاحبه (٥)  
وقوله :  
وأنت إذا أرسلت طرفك رائدا • لقلبك يوما أتعبتك المناظر (٦)  
رأيت الذى لا كله أنت قادر • عليه ولا عن بعضه أنت صابر  
وأجاز هشام وقوع ليت ولعل وعسى صلوات نحو : الذى ليته منطلق ، أو لعله منطلق  
أو الذى عسى أن يخرج زيد ، تمسكا في ( لعل ) بقوله :  
ولإني لرام نظرة ... البيت (٧) ...  
والمشهور انشائية عسى لكونها ترجيا فهي نظيرة ( لعل ) .  
ومن ثم ( لا ) « ٨ » يوصل بها غير أن دخول ( هل ) عليها في « هل عسيتم إن  
كتب عليكم القتال » « ٩ » ونحوه ، ووقعها خبرا في قوله :  
أكثر في العذل ملحا دائما • لا تكثرن لاني عسيتم (١٠) صائما

- (١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ٢٠٩ ولم ينسبه ولم أعرف قائله .  
(٢) سورة البقرة آية : ١٧١ .  
(٣) قائله : ممن بن أوس المزنى ، قال البغدادى في الخزانة : وروى أن عبد الملك بن مروان قال  
يوما وعنده عدة من آل بيته وولده : ليقل كل واحد منكم أحسن شعر سمعه ، فذكروا لامرئ  
القيس والأعشى وطرفة حتى أتوا على محاسن ما قالوا ، قال عبدالله : أشعرهم الذى يقول ، وذكر  
أبيات من قصيدة ممن التى منها بيت الشاهد . قالوا : من قائلها يا أمير المؤمنين ، قال : ممن  
بن أوس المزنى . أنظر : الخزانة - ٣ ص ٢٥٩ .  
(٤) سورة طه آية : ٧٨ .  
(٥) البيت من شواهد السيوطى في الجمع - ١ ص ٨٥ ، وقال الشنقيطى في الدرر - ١ ص ٦٢ :  
لم أعثر على قائله ، والشاهد : أن الموصول قصد به التعظيم . فأجبت صلته .  
(٦) البيت من شواهد السيوطى في الجمع وقال الشنقيطى في - ١ ص ٢١٠ ولم ينسبها وذكرها  
ابن الانبارى في كتابه الانصاف ص ٤٢٨ وحكى عن الأصمى أن امرأة أنشدتها ، ولم أعرف  
قائلها .  
(٧) سبق تحقيقه في ص ٧٠٤ .  
(٨) « لا » ساقطة من ( - ) .  
(٩) سورة البقرة آية : ٢٤٦ .  
(١٠) قائله : رؤبة بن المجاج وهو مذكور في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ - وقال البغدادى : ولم أجده  
في ديوانه ، ويروى : « لا تلحنى » بدل « لا تكثرن » والعذل : اللامة . راجع : شواهد  
الغنى ص ٤٤٤ - الخزانة - ٤ ص ٧٧ المقرب - ١ ص ١٠٠ - الخصائص - ١ ص ٩٨ -  
- ١ ص ١٠٧ .

دليل خبريتها ، وقد يجوز أنها صلة (١) (لذا) مرادا به الذى على أحد محتملاته في قوله :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا . سوى أن يقولوا إنه لك عاشق (٢)

وقوله :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده . اذا نحن جاوزنا حفيرزياد (٣)

وأول المانعون البيت السابق بما مر سابقا (٤) ، وزاد أصحابنا المغاربة (٥) بأن لا تكون تعجبية ، ولا مستدعية كلاما قبلها .

أما الأول : فلان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة موضحة فتدافعا ثم هو بناء على خبرية فعل التعجب ، وأما على إنشائيته فوجه المنع ظاهر .

وفي الإفصاح : تقع جملتنا الشرط والجزاء ، ونعم وبئس صلات اتفاقا ، وفي التعجبية خلاف هـ .

وأما الثاني : فكأن تقول : جاء الذى حتى أبوه قائم ، ضرورة أن ( حتى ) يتقدمها ما يكون غاية له .

ومنع بعض القدماء الوصل بالقسم وجوابه إذا عريت القسمية من راجع الى الموصول - جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه ، وبالشرط والجزاء عارية احدى الحملتين من راجع اليه أيضا كجاء الذى ان قام عمرو قام أبوه .

وأجازه أصحابنا المغاربة (٦) قياسا وسماعا ، أما الأول : فلارتباط الحملتين / وتلاصقهما صارتا كالجملية الواحدة لامتناع كل منهما الا مقرونة بالأخرى (٧) فاكتمى فيهما برجع اكتفاءهم به في الجملة الواحدة .

(١) في (ح) : أنه صلة . الخ .

(٢) جاء في شرح الحماسة أن هذا البيت وبينا آخر قائلها جميل المذرى وقال اليندادي : وقد روى صاحب الأغاني هذين البيتين مع أبيات أخرى لمجنون بنى عامر ، وهو قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليل ، وقال : وكذلك نسبهما ابن نباتة المصرى في شرح رسالة ابن زيدون الى المجنون إلا أنه أورد بدمهما بيتين آخرين . راجع : شرح الحماسة ص ١٣٨٣ - المقتضب ص ٣ ص ١٩٤ - الخزائن ص ٢ ص ٥٥٨ ديوان مجنون ص ١٠٣ .

(٣) قاله : الفرزدق ، وذلك حين هروبه من الحجاج بن يوسف لما توقعه بالقتل ، وفيه شاهد ان آخران وهما : أن « عسى ترفع السبى على رواية رفع « جهده » ومجى خبر « عسى » بدون « أن » وهو قليل و « جهده » يروى بتصبيه على المفعولية ، ورفع على الفاعلية يبلغ ، و « حفير زياد » موضع يقع بين الشام والعراق ، و « زياد » هو ابن ابي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق . راجع : الخزائن ص ٢ ص ١٨٠ - الدور ص ١ ص ١٠٨ - التصريح ص ١ ص ٢٠٥ ديوانه ص ١ ص ١٦٠ .

(٤) من قوله : « سابقا » وزاد الى قوله : « كجاء الذى ان قام عمرو قام أبوه » في (ب) غير مرتب مع ما بعده وما قبله ، والصواب ما نقلناه عن « أ » و « ح » .

(٥) « المغاربة » ساقطة من ( ح ) .

(٦) « المغاربة » ساقطة من « ب » ، « ح » .

(٧) في (ح) : بأخرى . الخ .

وأما الثاني : فقولته تعالى : « وإن منكم لمن ليبطئن (١) » فان القسم وجوابه صلة لمن ، والتقدير : وان منكم للذى والله ليبطئن .

لا يقال : ان « من » نكرة أى لانسان ليبطئن ، لأننا نقول : لا بد لمن النكرة من صفة وجملة الصفة لا تخلو من راجع الى الموصوف ، فاذا ثبت في القسمية وقوعها صفة ثبت كونها صلة ، كذا قالوا .

والحق كما في شرح الحاجبية (٢) للمحقق الرضى : أن الموصول به في الحقيقة جملة جواب القسم وهي خبرية ، وأما القسمية فإن كانت إنشائية فليست مذكورة لذاتها بل تقوية للجملة وتأكيدها لها .

قلت : وقد أوهم الدماميني (٣) أن ذلك من عند ياته وليس به .

قالوا : ومن السماع قوله تعالى : « وإن كلا لما ليوفينهم » (٤) فما موصولة خبر - ان - مدخولة للامها ، - وليوفينهم - جواب قسم محذوف والقسم وجوابه صلة ( ما ) .

قلت : والقول فيه كالذى قبله ، لا يقال : ما زائدة لا موصولة ، لأننا نقول : يمنع ما فيه من دخول حرف التأكيد على مثله كذا قالوا :

قلت : وهو المدفوع بأن الممنون دخولها ولا فاصل ، أما حيث الفصل كالأية فلا ، كذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه لأبي الحسن بن الضائع قال : ألم تر أن القسم أيضا فاصل تقديرا .

(١) سورة النساء آية : ٧٢ .

(٢) انظر هامش شرح الكافية - ٢ ص ٢٧ أى ان القائل هو الشريف الجرجاني وليس الرضى .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٥٨ و .

(٤) سورة هود آية : ١١١ . قال أبو حيان في البحر المحيط - ٥ ص ٢٦٦ بعد ذكر أربع قراءات

في الآية : فأما القراءة الأولى ، فاعمال « ان » مخففة كاعمالها مشددة ، وهذه المسألة فيها خلاف ، ذهب الكوفيون الى أن تخفيف « ان » يبطل عملها . وذهب البصريون الى أن إعمالها جائز لكنه قليل ، الا مع المضمر فلا يجوز إلا إن ورد في شعر ، وهذا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب . وقال : وأما « لما » فقال القراء : فاللام فيها هي اللام الداخلة على خبر « ان » و « ما » موصولة بمعنى الذى ، كما جاء : « فأتكموا ما طاب لكم » والجملة من القسم المحذوف وجوابه الذى هو « ليوفينهم » صلة لما نحو « وان منكم لمن ليبطئن » وهذا وجه حسن وقال في ص ٢٦٧ : وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وهى لمن يعقل والجملة القسمية وجوابها قامت مقام الصفة ، لأن المعنى : وان كلا خلق موفى عمله ، ورجع الطبرى هذا القول واختاره . وقال المكبرى في الاملاء ص ٤٦ ويقرأ بالتخفيف والنصب ، وهو جيد ، لأن « ان » محمولة على الفعل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبل الحذف ، نحو : لم يكن ولم يك « وفي خبر « إن » على الوجهين وجهان : أحدهما « ليوفينهم » و « ما » خفيفة زائدة لتكون فاصلة بين لام « ان » ولام القسم ، كراهية تواليهما ، كما فصلوا بالألف بين التونات في قولهم : احسان عنى . والثانى أن الخبر « ما » وهى نكرة : أى الخلق أو جمع . وقال الزمخشري في الكشاف - ٢ ص ٢٩٥ : « ان كلا » التنوين عوض عن المضاف اليه : يعنى وان كلهم ، وان جميع المختلفين فيه « ليوفينهم » جواب قسم محذوف ، واللام في « لما » موطة للقسم ، و « ما » مزيدة والمعنى : وان جميعهم والله ليوفينهم .

قلت : وليس بشئ لحصول التلاصق لفظا لولا - ما - .

ثم قال (١) : وأيضا فلا يمنع (٢) - جاء الذي لأضرته - من عنده أدنى مسألة من اللغة .

ورده أثر الدين (٣) : بأن ليس للغة في هذا مجال ، وإنما هو معنى لا يخالف فيه أحد من العقلاء لقبول الفطرة السليمة مثله .

قلت : وليس المعنى عنده من اللغة الا أنه من المسائل الصناعية ، ولا شك في صدق وصفها بأنها من اللغة وأما أنه أراد بها الألفاظ اللغوية المفردة فيدفعه المقام ، ثم لا دخل للفطرة السليمة (٤) في الأمور اللغوية قبولاً ورداً .

ثم قال (٥) : ثم أى فرق بين الوصل والخبر ، وقد أجازوه بحملة الشرط والجزاء لما بينهما من شدة / الارتباط .

ومن ثم إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضا كون الراجع في أحدهما مستغنى بوجوده فيها عن كونه في الأخرى ، كما أجازوه أبو علي (٦) في - الذى يطير الذباب فيغضب زيد ، وعليه الأندلسي في قوله :

إن إخليط أجد البين (٧) فانفرقا (٨)

فأجاز رفع - البين - فاعلا بأجد ، والراجع لاسم ( إن ) «٩» انفرقا لارتباطهما بالفاء .

(١) أى : ابن الفصائح .

(٢) في (ب) : فلا تصرف . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٣ ظ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ( ح ) .

(٥) أى : الأثر في المرجع المذكور ، بتصرف .

(٦) وعبارته في الإيضاح المضى - ١ ص ٥٩ وما بعدها : ولو أخبرت بالذى لقلت : الذى ضربته زيد فلم تذكر « أنا » لظهور الضمير في الفعل وإن شئت حذفته . وتقول : يطير الذباب فيغضب زيد ، فإن أخبرت عن زيد الذى يطير فيغضب زيد الذباب . فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى يطير الذباب فيغضب زيد ، ففى « يغضب » ذكر مرفوع يعود الى الذى وزيد خبر المبتدأ الذى هو الذى . ولو قلت : يطير الذباب ويغضب زيدا فأخبرت عن الذباب لم يجر : الذى يطير ويغضب زيد الذباب ، ولا : الذى يطير الذباب ويغضب زيد ، إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع الفاء لأن إحدى الجملتين أجنبية من الصلة .

(٧) في (ح) : فاقرأ . الخ .

(٨) قاله : زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها هرم بن سبان وعجزه : وعلق القلب من أسماء ما علقا . قال الأعلم في شرح الديوان : إخليط : المخالط لهم في الدار ، ويكون واحدا وجمعا ، وقوله : « أجد البين » : اجتهد في البين وحقيقه وأصله ، من أجد ، والبين : الفراق ، وانفرق : انقطع وتفرق . انظر الديوان ص ٥٩ .

(٩) « إن » ساقطة من (ح) .

تنبيهان : الأول : قال ابن هشام : / ويرد على طرد هذا التعريف (١)  
( من ) الواقعة نكرة « يعنى لأبدية افتقارها الى عائد وصفة .

وفي شرح الدماميني (٢) : وليس بشيء لأننا لا نسلم افتقار ( من ) النكرة  
الى نحو ذلك لجواز وقوعها تامة كما صرح به الفارسي .

قلت : وليس بشيء لاطباق / أئمة العربية على خلافه ورده ، وإنما أجازوه في  
قوله :

ونعم من هو في سر وإعلان (٣)

فلا ينبغي أن يكون مستند الدفع ( كلام ) « ٤ » أحد من الأئمة حتى يصرح بأن ليس  
بشيء .

ثم قال (٥) : ولو سلم افتقارها حال موصوفيتها الى عائد وصفة ، لم يسلم لزوم  
كون الصفة جملة (٦) لجواز — مررت بمن معجب لك .

(١) أى تعريف اسم الموصول . الظاهر أن هذا الإيراد في شرحه على التسهيل ولم أتمكن من الحصول  
عليه . وقد ذكر في المعنى - ١ ص ٣٢٤ ، خمس استعمالات لمن حتى قال : وموصولة نحو  
« ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض » ونكرة موصوفة ، ولهذا أدخلت عليها  
(رب) في قوله : رب من انضجت غيظا قلبه . البيت ووصفت بالنكرة في نحو قولهم : مررت  
بمن معجب لك . وقال : زيد في أقسام « من » قسمان آخران أحدهما أن تأتي نكرة تامة .  
وذلك عند أبى على ، قاله في قوله : ونعم من هو في سر وإعلان . الثاني : التوكيد ، وذلك  
فيما زعم الكسائي من أنها ترد زائدة كما ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الاسماء تزداد  
وأنشد عليه . فكفى بنا فضلا على من غيرنا . فيمن حفظ « غيرنا » وقال : ولنا أنها نكرة  
موصوفة ، أى على قوم غيرنا . الخ . وكلام ابن هشام هذا يصف رأي الدماميني ويقوى رد  
الشارح عليه . وقد رد الشيخ عبادة العدوى في حاشيته على الشذور - ١ ص ١٤٩ — إيراد  
ابن هشام عند قوله : ما افتقر . الخ . إذ قال : قال الفيثي : أى افتقارا متأصلا ، لأن الشيء  
إذا أطلق انصرف للفرد الكامل منه « والافتقار المتأصل هو اللازم الدائم ، فخرجت النكرة الموصوفة  
بالجملة ، لأنها لا تفتقر إليها افتقارا متأصلا » وإنما تفتقر لها ما دامت موصوفة بها . وقال :  
وبه اندفع ما يقال : أن التعريف يشمل النكرة الموصوفة بجملة ، لأنها تفتقر الى الاتصال بجملة .  
وحاصل الدفع : أنها لا تفتقر دائما الى جملة لأنها قد تكون تامة ، وقد تكون موصوفة بمفرد  
نحو مررت بمن معجب لك . وعلى هذا فقد اتقن الشيخ عبادة مع الدماميني في الرد على ابن هشام  
والانتصار للمصنف وهو الصواب عندى خلافا للشارح .

(٢) - ١ ص ٥٨ و .

(٣) وصدره : فنعم مزكاً من ضاقت مودته . ونعم . . . البيت . قال البهدادادى في الخزانة :  
لم أعثر على قائله ، وقال المعيني : أنشده أبو على ولم يميزه الى قائله . وقوله : مزكاً : مفضل :  
اسم مكان من زكأت بمعنى : لجأت ، فهو مزكاً ، بمعنى : ملجأ . راجع : المعيني - ١ ص  
٨٧٤ - الخزانة - ٤ ص ١١٥ - الدرر - ١ ص ٧٠ ، - ٢ ص ١١٤ - اللسان مادة « زكأ » .

(٤) « كلام » : ساقطة من (ب) .

(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٦) في (ب) : كون الصفة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم لجوازه ، والذي يبدو  
لا فائدة في هذه الزيارة .

قلت : وهو مدفوع بأننا لا نسلم جوازه مطردا ، بل هو من الشذوذ بحيث لا يعرج عليه فالتمسك به نفيا للزوم شيء منفرد .

الثاني (١) : انما وجب كون الصلة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه ، بكونه محكما عليه حكما معلوم الحصول له إما مستمرا نحو « بسم الله ( الذي ) » (٢) يبقى ، ويفنى كل شيء . أو الذي هو باق ، أو في أحد الأزمنة نحو - الذي ضربني (٣) أو أضربه ، أو الذي هو ضارب .

أو يكون متعلقة محكما عليه بحكم معلوم الحضور له مستمرا أو في أحد الأزمنة نحو : الله الذي يبقى ملكه (٤) ، أو ملكه باق ، وزيد الذي غلامه ضارب ، أو ضرب غلامه .

أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه ، أو كون سببه حكما على شيء دائما أو في بعض الأزمنة نحو : الذي أخوك هو ، أو (٥) الذي أخوك غلامه ، أو الذي مضرب بك هو أو غلامه .

قال الرضى (٦) : فهذا يصلح (٧) مستندا لأشياء :

أحدها : أن الموصولات معارف ( وضعا ) « ٨ » لما مر أن وضعها على أن يطلبها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب ، كما هي خاصية (٩) المعارف .

ومن ثم وجب كونها خبرية ، ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوم للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجملة الانشائية طلبية أو غيرها ، غير معروفة المضمون إلا بعد إيراد صيغها .

قال (١٠) : وبهذا سقط اعتراض من قال : ان الموصول قد تعرف بالصلة وهي جملة ، فهلا تعرفت بها النكرة الموصوفة ، فينبغي ألا يكون في قولك : لقبت من ضربته . فرق بين كون « من » موصوفة أو موصولة ، لأننا نقول : كما مر : إن تعريف الموصول بوضعه معرفة ، مشارا به الى المعهود بين المخاطبين (١١) بمضمون

(١) من قوله : الثاني حتى قوله : ومن ثم وجب كونها خبرية ، منقول من شرح الكافية للرضي - ٢ ص ٣٥ .

(٢) « الذي » ساقطة من ( - ) .

(٣) كذا في الأصل وفي (ح) أما ما في ( ا ) و ( ب ) و ( د ) : ضربته . الخ .

(٤) « ملكة » ساقطة من ( - ) .

(٥) « أو » ساقطة من ( - ) .

(٦) في شرح الكافية - ٢ ص ٣٦ .

(٧) في ( - ) : يصح . . الخ .

(٨) « وضعا » ساقطة من ( ب ) .

(٩) في ( - ) : كما هي خاصة المعارف . . الخ .

(١٠) أي : الرضى في المرجع السابق .

(١١) في شرح الكافية : « بين المتكلم والمخاطب » . . الخ .

صلته ، فمعنى : لقيت من ضربته على الموصولة : لقيت الانسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها ، وعلى أنها موصوفة : لقيت إنساناً مضروباً لك ، فانه وإن حصل تخصيص بمضروية المخاطب ، فليس وضعياً ، لوضع انسان لانسان ، لا تخصيص فيه ، بخلاف ( الذى ) و ( من ) الموصولة ، فإن وضعها على أن يتخصصا بمضمون صلتيهما .

والفرق بين المعرفة ( والنكر ) « ١ » المخصصة : أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد عندهم بالتعريف ، لا أن المراد به مطلق التخصيص ، ألا ترى تخصيص النكرة بوصف لا تشارك فيه ، ومع ذلك فلا تسمى بذلك معرفة ، لكونه غير وضعى نحو : رأيت اليوم رجلاً يسلم عليك وحده قبل كل أحد . وكذا - إني أعبد إلهاً خلق السموات والأرض .

لا يقال : الحمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ؟ ، لأننا نقول : لا نسلم تنكير الحمل ، ولو سلم فالمخصص في الحقيقة اجتماع ( ٢ ) الموصول والصلة . وزعم بعض أن تعريف الصلة لأجل ضمير - ما - المعرفة ، وفيه نظر ، لأن ذات الضمير من الحمل عندهم أيضاً نكرة ، وربما أراد أنه لولا الضمير لم تكن مخصصة إذ لم يكن له به إذ ذاك تعلق بوجه ( ٣ ) .

- وهو = : أى تفسير الموصول - من الحروف ما أول = : جنس يتناول نحو صه من أسماء الأفعال لتأويله بمصدر معرفة ان لم ينون ، ونكرة أن نون ، والفعل المضاف اليه نحو ( حين ) « ٤ » قمت قمت ، أى حين قيامك ، ونحو - هو - من قوله تعالى : « هو أقرب للتقوى » ( ٥ ) فإنه بمعنى العدل .

قال المصنف ( ٦ ) : فاحترزت من نحو هذه الأشياء بقولى : - مع ما يليه بمصدر = : فإنها مؤولة بمصادر لا مع شيء يليها بخلاف الحروف الموصولة فإنها مؤولة ( ٧ ) بمصادر / مع ما يليها من صلاتها .

ونازعه أثير الدين ( ٨ ) : بأن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل ، فكيف / يؤول بالمصدر ؟ ولو كان مؤولاً به على مذهبه كان له موضع ، وهو لا يراه ، لأنه من حيث

- ( ١ ) « والنكرة : ساقطة من ( به ) .
- ( ٢ ) في شرح الكافية : « تنقيح الموصول بالصلة ، كما أن « رجل طويل » لا تخصيص في كل واحد منها على الانفراد ، وقد حصل التخصيص بهذا الوصف فالمقصود أن تنقيح الشيء بشئ تخصيص ، وإن كان المقيد به غير خاص وحده .
- ( ٣ ) إلى هنا انتهى كلام الرضى ، يتصرف .
- ( ٤ ) « حين : ساقطة من ( - ) .
- ( ٥ ) سورة البقرة آية : ٢٣٧ .
- ( ٦ ) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٢١٠ .
- ( ٧ ) في ( ب ) : مؤولة . الخ ، وفي شرح المصنف : فإنها تقول بمصادر الخ .
- ( ٨ ) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٢٠٤ ظ .

التأويل لا بد لذلك المصدر من موضع ، ويلزم / من حيث عدم الموضع أن لا يكون مؤولا .

وأما أنه يتناول - هو - من الآية الكريمة فلا يقول به أحد من العائد على شيء غير مؤول بذلك الشيء ، لو قلت زيد هو الفاضل معربا هو مبتدأ لم تقل بتأويله بالاسم العلم الذى هو زيد ، أو خرج أخوك . فقال قائل : هو من أهل الخير لم يدع تأويله باسم مضاف الى ضمير وهو ( أخوك ) عائد على ضمير المصدر المفهوم بما قبله غير مؤول بمصدر .

ثم إن الحروف المصدرية قليلة جدا فالمناسب أن تعد لا أن تحده .  
بل الأولى في كل من نوعي الموصول أن لا يحده كما نبه على ذلك .

ومن ثم لم يحده في الخلاصة (١) ، والكافية (٢) الكبرى ، وكذا ابن هشام في الجامع ، والقطر (٣) ، وحده في شذور الذهب (٤) .

- ولم يحتج الى عائد = : لعدم قبوله اياه لحرفيته ، احترازا من الذى الموصوف به مصدر محذوف قائم هو مقامه نحو : « وخضتم كالذى خاضوا (٥) » أى كالحوض الذى خاضوه ، محذوف ( الحوض ) قائم مقامه ( الذى ) محذوف العائد لانتصابه بالفعل متصلا به ، وحذف مثله كثير ، فالذى واقع على الحوض ، فهو بمعناه ، غير أن لا بد لها من عائد يسلم التعريف للحرف المصدرى .

قلت : وقد تعرفت مما تقدم أن ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ومن ثم سناغ له دخول ضمير المصدر وغيره ، ولو حمل التأويل على السبك لم يندرج تحت طغي كلامه الا الحرف المصدرى .

قلت : وفي شرح اللمامينى (٦) فيما وقفت عليه من نسخ شرحه مثله غير أن فيه « ولولا » بدل « لو » وهو مما طغى به القلم لا مما زلت به القدم . وقد يكون من

(١) وعبارته : موصول الاسماء الذى الأثنى .. الخ . قال ابن عقيل في شرح الخلاصة - ١ ص ١٣٧ : « ينقسم الموصول الى اسى وحرفى » ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية . وقال : فقول المصنف : موصول الاسماء احترازا من الموصول الحرفى .. وأما الموصول الاسى ف « الذى » للمفرد المذكور .. الخ .

(٢) « ورقة ٦ » وعبارته : « الموصول من الاسماء ما لزمه عائد وجملة ، أو شبهها فذكرت الاسماء تنبيها على أن بعض ما يسمى موصولا غير اسم » وسأيتى في ذكره وذكر العائد ليخرج ما يشارك الاسم الموصول في الانتقار الى جملة دون عائد ، كاذ ، وحيث . . . وعلى هذا يكون ابن مالك قد ذكر حد الموصول ، خلافا لما ذكره الشارح .

(٣) في ص ١٠٠ « وعبارته : « ثم الموصول ، وهو الذى والذى ، والاذان والثان بالالف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً . الخ .

(٤) وعبارته في - ١ ص ١٤٩ : « الرابع الموصول ، وهو ما انتقر الى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف ، أو مجرور تامين ، أو وصف صريح ، والى عائد أو خلفه .

(٥) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٦) أما النسخة التى لدى ، ففيها : « لو » أنظر - ١ ص ٥٨ ظ .

تحريف النسخة ، غير أن لا دافع لورود اسم الفعل على المصنف على كل من المحملين السبك والتفسير ، وهو من الآي التي مر عليها الدماميني وغيره وهم عنها معرضون . ثم قال (١) : وعدم الاحتياج الى عائد لا يدفع صحة تعلق العائد به ، والمراد الثاني لا الأول ، وإن كان الأولى التعبير بما يقتضيه .

قلت : وهو صحيح غير أنه مندفع بما قررنا به عدم الاحتياج شرحا للمتن على أنه لا يتعين الذي في الآية كما ذكر ، لإجازتهم فيه حذف التون أى كالذين ، وكونه صفة لمفرد في معنى الجمع أى كالجمع الذي خاضوا ، أو يكون قد جمع ضمير الصلة على معنى الذي لا على لفظه .

وقد جوز المصنف (٢) وفاقا للكوفية كون الذي مصدرية منسبكا منها ومن صلتها مصدر فهي حرفية غائبة عن العائد ، أى وخضتم كخوضهم .

— فمن الأسماء الذي والتي للواحد والواحدة = : عاقلين أم لا ، وفي كلامه تليف ، وبدأ بهما لأنهما كالأصل لغيرهما فان غيرهما اذا أشكل أمره استدل على موصوليته بمصاحبة موضعه للأول إن كان مذكرا ولثاني إن كان مؤنثا .

وأصلهما عند سيبويه — لذي والتي — كعمى وشجى ، والياء أصل ، وعند الكوفية : الاسم الذال وحده = والياء واللام مزيدتان لسقوط الياء في التثنية ، وحذفها في الشعر ، ولاسكان الذال زيدت اللام إمكانا للنطق بها ساكنة .

وأجاب البصرية : بأن ليس تثنية حقيقية ، وأما حذف الياء في الشعر فمن الشذوذ بمكان ، فلا يدل على الزيادة ، وكم من أصل محذوف للضرورات .

وعن الفراء : أن أصل التي « تاء » الإشارة ، والسهلي أن أصل الذي « ذو » بمعنى صاحب ، ولهما تقديرات متعسفة لأرى بسطها في كتابي هذا ، لأنها من فضول هذا العلم .

— وتشدد ياؤهما مكسورتين = : للساكنين كقوله أنشده المصنف :

(١) أى : الدماميني في شرحه للسهلي ص ١ ص ٥٩ و .

(٢) عبارة المصنف في شرحه ليست كذلك ، بل قال في ص ١ ص ٢١١ : ولما كان « الذي » قد يوصف به مصدر ، ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه ، فيصدق عليه حيث أنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، مع أنه ليس من الحروف الموصولة ، احتزرت منه بعدم الاحتياج الى عائد ، فإن « الذي » الموصوف به مصدر هل ما قدر لا يستغنى عن عائد ، ومثال ذلك قوله تعالى : « وخضتم كالذي خاضوا » أى كالخوض الذي خاضوه . ولعل شارحنا نقل ما ذكره عن الأثير في شرحه إذ قال في ص ٢٠٤ ظ بعد ذكر رأى المصنف في شرحه : وجوز الكوفيون والمصنف أن تكون الذي مصدرية ، فانسبك منها ومن صلتها مصدر وتكون حرفية لا يعود عليها ضمير . وقال : ومع هذه الاحتمالات لا يتبين ما ذكر في الآية . وعليه فجواز موافقة المصنف للكوفيين قد تكون في كتاب آخر غير شرحه المذكور .

وليس المال فاعلمه بمال • وإن أغناك إلا للذى (١)  
ينال به العلاء ويصطفيه • لأقرب أقربيه وللقصى

وأنشد غيره :

وإن أنفقته إلا للذى • تنال به العلاء (٢) . . . البيت

وعلى الأول (٣) : فهو استثناء مفرغ ، والذى واقع على شخص ، والتقدير :  
وليس المال فاعلمه بمال لأحد الا للشخص الذى ينال به العلاء .

وعلى الثاني (٤) : فهو استثناء من المال ، واقع عليه الذى لا على الشخص لأن  
التقدير : وليس المال فاعلمه بمال وإن أنفقته الا المال الذى تنال به العلاء . ويروى :  
وإن أرضاك .

وقضية كلام المصنف بناؤهما على الكسر / وإن ذلك فيهما جائز ، ولا تدل  
روايته على الأول لجواز أن الكسرة اعرابية محدثة بالجار ، وإنما الدال عليه بالأخرى .

وصرح الجزولى : أنهما مع التشديد معربتان بأنواع الحركات كما في - أى -  
فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على بناءهما .

وأجاز بعض أصحابنا فيهما البناء عليه والجرى بوجوه الاعراب .

قال الرضى (٥) : ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب ،  
وليس محفوظا في التى ه .

وحكاه المصنف والجزولى وأكثر أصحابنا .

قال أثير الدين (٦) : وكأن المصنف اعتمد على أبي موسى في الكراسة حيث  
تعرض لذلك .

(١) هذان البيتان مذكوران في أمالي ابن الشجرى - ٢ ص ٣٠٥ = وفي السان مادة « لذا » وغزاة

الأدب - ٢ ص ٤٩٧ - والدرر - ١ ص ٥٥ ، وغير ذلك ولم ينسب لقاتلها عند الجميع ، وقد  
رويت بعض ألفاظهما بروايات مختلفة ، فقد روى : من الأكوام بدل : وإن أغناك ، و « يمتنه »  
بدل « ويصطفيه » ، والمعنى : وليس الملل في الحقيقة ما لا لأحد الا للذى يريد بسببه علو الدرجة  
في المجد ، ويختاره للقريب والبعيد . والشاهد تشديد ياء « الذى » مكسورة لتقاء الساكنين .  
(٢) أم الشنيطى في الدرر اللوامع - ١ ص ٥٥ ، هذا البيت بقوله : العلاء وتصطفيه ، وذكر  
نفس الأوجه في الاستثناء التى ذكرها الشارح . وقال : لم يعلم قائله .

(٣) أى : على الرواية الأولى .

(٤) أى على الرواية الثانية .

(٥) في شرح الكافية - ٢ ص ٤٠ . وقال الرضى : وحكى الزغشرى أنه على انضم كقبل وبعد ،  
وقال : قال الأندلسى : لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزغشرى ثم رآه في الشعر  
المذكور مكسورا فتحكم بأعرابه .

(٦) في شرح التسهيل - ١ ص ٢٠٥ ظ .

وأما المتعرضون / لخصر لغات الذى كالدینورى فى المذهب ، والهروى (١) فى الأزهى (٢) والجوهرى فى الصحاح (٣) فلم یوردوا ذلك فى مصنفاتهم .

— أو مضمومتین = : وهو نازح عن القیاس كما أنشد المصنف (٤)

أغض ما استطعت فالكریم الذى • یألف الحلم إن جفاه بئذى (٥)

قال أثر الدین (٦) : ولا حجة فى لجواز أن الحركة إعرابية .

— أو تحذفان = : أى یاءهما — ساكننا ما قبلهما = : كقوله :

فلم أریتنا كان أحسن بهجة • من اللذبه من آل عزة عامر (٧)

وقوله :

ما اللذ یسومك سوءا بعد بسط ید

بالبر الا كمثل البغى عدوانا (٨)

وقوله :

فما نحن الا من أناس تحرموا • بأذنی من اللذنحن فى وأوفرا (٩)

(١) هو : علی بن محمد الهروى النحوى ، من « هراء » وهى احدى مدن خراسان المشهورة . قال النقفطى : قدم مصر واستوطنها ، روى عن الأزهرى . وهو أول من أدخل نسخة من كتاب « الصحاح » للجوهرى مصر . صنف کتابا فى النحو من عدة مجلدات وغيره بالاضافة لكتاب « الأزهى » ولد عام ( ٣٧٠ - وتوفى عام ٤١٥ ) انظر : مقدمة الأزهى ص ٤ ، الانباء ص ٢ ص ٣١١ - البغی ص ٢ ص ٢٠٥ - هدیة العارفين ص ١ ص ٦٨٦ .

(٢) وعبارته فى ص ٣٠١ : إعلم أن الذى على مذهب سیبویه وسائر البصریین « لذى » على وزن عى وشجى ، ونحوهما ، وعم رشح اسم الفاعل عى یعى ، وشجى يشجى ، وزن « لذى » : فعل ، وأن الألف واللام دخلتا علیها للتعریف . والدلیل على ذلك أنك تقول : « الذى قام زید » فهذا التشدید الذى فى اللام يدل على أن أصلها « لذى » وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة ، فأدغمت اللام التى جاءت مع الألف فى اللام التى فى قوله : « لذى » .

(٣) اذ قال فى مادة لذى ص ٢ ص ٥٤٣ : « لذى » الذى اسم مبهم للذكر مبنى معرفة ، ولا يتم إلا بصلته ، وأصله : « لذى » فأدخلت علیه الالف واللام ، ولا يجوز أن یزعا منه لتذكيره ، وفيه أربع لغات . الخ .

(٤) فى شرح التسهيل ص ١ ص ٢١٢ .

(٥) استشهد به السيوطى فى الجمع ص ١ ص ٨٢ ، وقال الشنقيطى فى الدرر ص ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائل هذا البيت . والشاهد : واضح من الشرح

(٦) فى شرح التسهيل ص ١ ص ٢٠٦ .

(٧) كذلك ذكر السيوطى فى الجمع ص ١ ص ٨٢ ، وقال الشنقيطى فى الدرر : لم أعثر على قائله مع كثرة وروده ، حذف الياء من اسم الموصول واسكان ما قبلها .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ص ١ ص ٢١٢ . ولم أعرف قائله . والشاهد مثل سابقه .

(٩) كذلك استشهد به ابن مالك ولم أعرف قائله ، والاستشهاد مثل ما سبقه .

وقوله :

و كنت والأمر الذى قد كيدا . كاللذ تزبي زبية فاصطيد (١)

وقوله :

فقل للث تلومك ان نفسى . أراها لا تعود بالتميم (٢)

وقوله :

أرضنا اللت آوت ذوى الفقر والذ . فأضحوا ذوى غنى واعتزاز (٣)

- أو مكسورا = : كقولہ :

لا تعذل الذ لا ينفك محتسباً . حمدا ولو كان لا يبقى ولا يذر (٤)

وقول بعض تميم :

والذ لو شاء لكنت صخرأ . أو جملا أصم مشمخرا (٥)

وأشدد المصنف (٦) رحمه الله :

شفقت بك اللت تيمتك فمثل ما . بك ما بها من لوعة وغرام (٧)

فقول الفراء : ولم ينشدوا على هذه اللغة (٨) ، كما نقله عنه الدينورى والهروى

والجوهرى ليس كما زعم .

(١) نسب السكرى لرجل من هذيل مع بيتين آخرين برواية : ظلت في شر من الذكيد . وقال :

ويروى في البيت الثالث : « صائدا فصيدا » و « اصطيدا » وقال : « تزبي زبية » : حفر زبية ، « اللذ » يريد : الذى . انظر : ديوان الهذليين = ٢ ص ٦٥١ - الخزائنة = ٢ ص ٤٩٨ - و = ٤ ص ٥٧٤ .

(٢) قال ابن الشجرى في أماليه : أنشده الفراء ، والتميم : جمع تيممة وهى التماويد ، وذكره

صاحب الخزائنة ، وحكى ما ذكره ابن الشجرى ، ولم ينسب لقاتله ، وقال صاحب الدرر :

لم أقف على قائله . راجع : أمالى الشجرى = ٢ ص ٣٠٨ - الخزائنة = ٢ ص ٤٩٩ - الدرر = ١ ص ٥٦ .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٣ . ولم أعرف قائله .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم أعرف قائله .

(٥) ذكره ابن الشجرى في أماليه ولم ينسبه ، وقال البغدادى في الخزائنة : ولا أعلم قائل هذا البيت ،

وقال : قال شارح شواهد الموشح : ضمير « كانت » للدنيا أو الأرض ، والبر : خلاف البحر ،

والأصم : من الصم ، أى الصمت الذى لا جوف له والمعنى : هو الذى لو شاء أن يكون برا

لكان ، ولو شاء أن يكون جبلا لكان . راجع : الأمال = ٢ ص ٣٠٥ - الخزائنة = ٢ ص ٤٩٨ .

(٦) في شرحه = ١ ص ٢١٣ .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٣ - والسيوطى في المصحح = ١ ص ٨٢ ،

وقال الشنقيطى في الدرر = ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله .

(٨) أى لغة كسر الدال أو التاء مع حذف الياء ، والعبارة كما في شرح الأثير : وقال فراء : ومن

يقول : هو اللذ قال ذلك « ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياء شيئا ، لكن ذكر ذلك فيها الدينورى

والهروى ، والجوهرى . أى فنسبة عدم الانشاد للفراء غير مسلمة ، وكذلك نقل الهروى والجوهرى

كما في الإزهية والصحاح « بل القائل لذلك الأثير . قال الهروى في الأزهية : منهم من يقول :

« اللذ » بحذف الياء وكسر الدال ، قال الشاعر : واللذ لو شاء . البيت . ولم يذكر الجوهرى

في الصحاح شيئا من ذلك ، بل ولم يذكر هذه اللغة أصلا . وعلى ذلك أمكن تصحيح العبارة ،

ولعل الشارح قد التبس عليه الأمر « أو ان نسخة الأثير التى عنده تختلف عن نسختى . والله

أعلم بالصواب .

وخص بعض عامة هذه التصرفات بالضرورات ، وليس كذلك ، لنقلها أئمة اللغة (١) لغات .

- وتختلفهما = : أى ياء (٢) بهما - في التثنية علامتها = : أى التثنية ، وهى الألف رفعا والياء جرا ونصبا ، كقام اللذان واللتان ، ورأيت اللذين واللتين ، ومررت باللذين واللتين .

والقياس الاثبات كلشجيان ، غير أنهم فرقوا بين تثنية المبنى والمعرّب ، تفريقهم في التصغير اذ قالوا : اللّذيان واللّتيان فأبقوا الأول مفتوحا ، وزادوا في الآخر ألفا عوضا عن ضمة التصغير ، واختص هذان المبيان بال حذف لما لم يكن لياءيهما حظ في الحركة فبقيا ساكنتين ، ثم حذفت عند التثنية للساكنين .

وقضية كلام المصنف : أنهما معربان (٣) ، وبعض يراها صيغتين مرتجلتين للتثنية غير على الواحد كذان وتان ، وذين وتين الإشاريتين .

- مجوزا شد نونها = : أى التثنية على لغة قيس وتميم .

وقضية كلامه جوازه مع الحرفين ، ومنعه البصرية مع الياء ، وليس كذلك لقراءة ابن كثير : « ربنا أرنا اللذين أضلانا » (٤) .

قال المصنف (٥) : وهو عوض من الياء المحذوفة .

- ومجوزا - حذفها = : أى النون ، وهى لغة بالحارث بن كعب ، وبعض ربيعة استطالة للموصول بالصلة كقوله :

أبنى كليب ان عمى اللذا \* قتلا الملوك وفكك الأغلال (٦)

---

(١) في ( - ) : أئمة اللغات لغات . الخ .

(٢) في ( - ) : أى ياءهما . الخ .

(٣) وعبارته في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٢١٣ « ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتصكّنة ، ولحقت « الذى والذى » ، وكان يلحقها لها معارضا لشيئها بالحروف إعرابا في التثنية ، كما جعلت إضافة « أى » معارضا لشيئها بالحروف فأعربت .

(٤) سورة فصلت : آية ٢٩ . قال أبو حفص في كتابه « المكرر ص ١١٠ » : « قرأ ابن كثير أو المكى والبوسى ، وابن عامر أو الشامي وشعبة : يسكون « الرأ » في « أرنا » . واختلف الدوري كسرة الرأ ، والباقون بالكسرة الكاملة ، وقرأ المكى أو ابن كثير بتشديد النون ، وله فيها المد والمتوسط ، والقصر ، وهو مذهب الجمهور ، والباقون بالتخفيف ، وليس لهم في الوصل الا القصر ، ولهم في الوقت الثلاث . ومثل هذا قال السفاقي في كتابه فيث النفع بهامس ابن القاصص ص ٢٢٦ .

(٥) في شرحه للتسهيل - ص ١ ص ٢١٣ وعبارته : « وجوز تشديد النون عوضا عن المحذف ، ولما كان الحذف مستغلا في الأفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازما بل جائزا . والرأى ما قاله الشارح من أن ابن مالك اختلف مع نفسه ففى المتن ذكر الجواز وهو الاختيار ، وفي الشرح استطرد وفصل .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٣٦٧ .

وقوله :

وعكرمة الفياض منها وحوثب \* هما فتيا الناس الذالم يعمر

وقوله :

هما اللتا لولدت تميم \* لقليل فخر لهم صميم (١)

وقضية جوازه اختيارا ، وهو خلاف قوله (٢) في الشرح : فان قصد بالذى مخصص فلا يحصى عن اللذين ثنية والذين جمعا ما لم يضطر شاعر كقوله :

أبنى كليب ان عمى اللسان

— وان عنى بالذى من يعلم = : نحو : « الذين هم في صلاتهم خاشعون (٣) »  
— أو شبهه = : وهى الأصنام المعبودة دون الله تعالى وسبحانه تزيلا لها بالعبادة  
متزلة من يعلم نحو : « ان الذين تدعوا من دون الله عبادا أمثالكم » (٤) — فجمعه  
الذين مطلقا = : أى بالياء في الأحوال الثلاثة (٥) .

قال المصنف (٦) : لما كانت الثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى  
والتي جعل لحاقها لهما معارضا لمضارعتيها الحرف ، فأعربا في الثنية ، كما جعلت  
إضافة ( أى ) معارضة لمضارعتها الحرف ، فأعربت ولم تعرب أكثر العرب « الذين »  
وان كان الجمع من خواص الأسماء المتمكنة لاختصاص الذين بأولى العلم وعموم  
الذى — فلم يجر على سنن المجموع لفظا ومعنى .

وفي شرح الدمامينى (٧) : وهو معارض بمنع المصنف كون العالمين جمعا  
لعالم فتأمل .

(١) نسبة العيني في شواهد الكبرى = ١ ص ٤٢٥ للأخطل ، أما ابن الشجرى في أماليه = ٢ ص ٣٠٨ .  
فقد قال : أنشده الفراء فقط ، وقال البغدادى في الخزانة = ٢ ص ٥٠٣ : وقد فتشت أنا ديوانه  
فلم أجده فيه .

(٢) أى : المصنف = ١ ص ٢١٤ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ .

(٥) أى : الرفع والنصب والجر .

(٦) في شرحه للتسهيل = ١ ص ٢١٣ . وقال الرضى في شرح الكافية = ٢ ص ٣٩ ، : « وأعلم  
أن حق الاعراب أن يدور على الموصول ، لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جرى بالصلة لتوضيحه ،  
والدليل ظهوره في « أى » وكذا في « اللذان والثان » فيمن قال باعراهما . وقال الرضى أيضا  
في ص ٤٠ : « وتثنية الذى والتى : اللذان والثان بجذف اليامين ، وجاز تشديد التوتين ، إبدالا  
من الياء المحذوفة ، وهل هما معربان أو مبنيان ؟ على الخلاف الذى مر في « ذان وتان » ، وقد  
جاء : اللذان والثان في الأحوال الثلاثة في غير الألفصح « والأولى القول : باعراهما عند الاختلاف  
كما مر . وقال : قال جابر الله : إعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ، وهذا كما قال  
الجزولى : ان « الذى » شدد الياء معرب ، فكان أصله : الذىون ، فخففت إحدى اليامين « ثم  
عمل به ما عمل به « قاضون » .

(٧) = ١ ص ٥٩ ظ .

قلت : والجواب (١) أن المصنف سالك طريقة غيره من قال يجمعيته حقيقة تلونا في الاجتهاد ، وكم له في هذا الكتاب ، وقد يوجه بورود / الذى - للعاقل وغيره ، فيجوز أن الجمع وارد عليها مراداً بها العاقل ، ولا تجمع مراداً بها غيره إلا مختلطاً بغيره ، كما صرح به ابن الصائغ .

قال (٢) : ولو قيل يجمعية الذين وعدم ثنية اللذين ضرورة حذف الياء من جمع المنفوس دون ثنية لكان رأياً .

قال أثير الدين (٣) : والذى عليه المحققون أن الذين واللتين والذين ليست صيغ ثنية ، ولا جمع تصحيح حقيقة ، والا لزم تنكيرها ، لعدم ثنية الاسم أو جمعه إلا منكرها ، ومن ثم ساغ الزيدان والزيدون باللام ، ولا يتعقل تنكير الموصولات فلا تتصور ثنيتها وجمعها حقيقين ، والا لقبل في الثنية : اللذان واللتان كالفاضيان والغازيان .

- ويغنى عنه = : أى الذين - الذى في غير تخصيص كثيراً = : بأن كان المراد الجنس لا أفراداً منه على الخصوص ، فيأتى الذى بصيغة الافراد كثيراً موصوفاً به مقدراً مفرداً للفظ مجموع نحو : « والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » (٤) أى الجمع أو الفريق الذى جاء بالصدق ، فله جهران : بحسب اللفظ والمعنى ، فروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة ، ولولا لزادة الجمع لم يخبر عنه بجمع ، ولا عاد عليه ضميره ، وكذا قوله تعالى : « كمثل الذى استوقد ناراً » (٥) ومن ثم أفرد في استوقد ، وجمع في « بنورهم » .

ومنه عند المصنف (٦) : « كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » (٧) وليس كذلك (٨) ، لجواز أن الذى مفرد ، بل هو أظهر .

و- يغنى الذى عن الذين - فيه = : أى التخصص - للضرورة قليلاً = :

---

(١) في ( - ) : والحق أن المصنف . الخ .

(٢) أى : ابن الصائغ .

(٣) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٧ . يتصرف .

(٤) سورة الزمر آية ٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧ - وتماها : « مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون » .

(٦) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢١٤ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٧٥ .

(٨) لم يذكر الرضى في شرح الكافية - ٢ ص ٤٠ ، هذه الآية ، بل ذكر الآية التى قبلها ، وقوله تعالى : « والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » .

كقوله أنشد المصنف (١) :

وإن الذى حانت بفلج دماؤها • هم القوم كل القوم يا أم خالد (٢)

وفي شرح الدمامي (٣) : ولا مانع أن يكون مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أى : وإن الجمع الذى أو الجنس الذى .

قلت : والثاني ممنوع بمنع لإرادة الجنس في البيت ضرورة أن الشاعر إنما أراد قوما مخصوصين بشهادة وصفه إياهم بما لا أبلغ منه ، وأنه لا اعتداد بغيرهم قوما في خصال الكمال ، وكمال الخصال .

ومثل ذلك غير متصور في الجنس (٤) رأسا .

قال أثير الدين (٥) : ولا يعرف أصحابنا هذا التخصيص ، بل أنشدوا البيت على الجواز فصيحاً لا على الضرورة انشادهم على ذلك قوله :

يارب عبس لا تبارك في أحد • في قائم منهم ولا فيمن قعد (٦)  
ولا الذى قاموا بأطراف المسد •

وقوله :

وبت أساقى القوم إخوتي الذى • غوايتهم غيى ورشدهم رشدى (٧)

وقوله :

أولبك أشياخى الذى تعرفونهم (٨) •

— وربما قيل الدون رفعا = : على المشهور في لغة طيء لإجراء له مجرى ما جمع

(١) في المرجع السابق .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٩٧ .

(٣) ١ ص ٥٩ ط .

(٤) نسخة الدمامي التي عندي لم يذكر فيها لفظ « الجنس » بل المذكور : « الجيش » أى قال : وإن الجمع الذى ، أو الجيش الذى ، وعلى ذلك تسقط مقولة الشارح لأنه لا فرق بين الجمع والجيش ، بخلاف لفظ « الجنس » ولعل نسخة الشارح ذكر فيها الجنس بدل « الجيش » وهذا خطأ من النقلة والنسخ . وقد سبق الدمامي الرضى في هذا التفسير إذ قال ص ٢ : ٤٠ : ويجوز في هذا — أى البيت — أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ ، مجموع المعنى ، أى : وإن الجمع ، وإن الجيش الذى . الخ .

(٥) في شرح التسهيل ص ١ ص ٢٠٧ ط ، نقل بتصريف .

(٦) هذا الرجز أنشده الأثير في شرحه على التسهيل ص ١ ص ٢٠٧ برواية : إلا الذى قاموا بأطراف المسد ، ولم أعرف قائله ، والشاهد أن « الذى » أغنى عن الذين من غير ضرورة .

(٧) كذلك استشهد به الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٨) البيت من شواهد الأثير أيضا في المرجع السابق ، واستشهد به السيوطي في الجمع ص ١ ص ٨٣ إذ قال : وقيل : إن الذى كمن ، يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، وعليه الأخفش قال : أولئك أشياخى . الخ . وقال الأثير : لم يسمع ذلك في المثنى . وقال الشنيطي في الدرر ص ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله ، ولا تمتته ، وانظر معجم شواهد العربية ص ٥٧١ .

بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، مراعاتاً للتشاكل ( الصورى ) « ١ »  
نحو : نصر الذون آمنو على الذين كفروا - وقوله :

نحن الذيون صبحوا الصبحا \* يوم النخيل غارة ملحاحا (٢)

قاله المصنف (٣) .

وقال غيره من أصحابنا : لغة هذيل ، وغيرهما : لغة عقيل ، وأنشد الأولان :

وبنو نويجة الذون كأنهم \* محط مخزمة من الحزاز (٤)

- وقد يقال : لذى ولذان ولذين ولتى (٥) ولاتى = : بحذف «أل» من كل . قال

المصنف (٦) : وبها قرأ بعض الأعراب قال أبو عمرو : سمعت أعرابياً يقرأ  
بالتخفيف : « صراط الذين أنعمت عليهم » (٧) .

قال أثير الدين (٨) : ولم يورد المصنف على دعواه من ذلك سوى ذلك ، فإن  
كان سنده ذلك في جواز تخفيف البواقي كان فاسد القياس ، لأن المسموع نهاية في  
الشدوذ ، وهو شبيه بالخلف في قول بعضهم : - سلام عليكم - بحذف التثنية  
على إرادة « أل » وذلك على قول زاعمى أن تحريف ذى اللام من الموصولات بها هـ .

(١) « الصورى » ساقطة من ( > ) .

(٢) نسب أبو زيد في نوادره لأبى حرب بن الأعمش من بنى عقيل « وهو جاهل برواية : نحن الذين  
صبحوا صباحاً . . . البيت . وذكر المعنى في شواهد الكبرى ، والسيوطى في شواهد المغنى ،  
والشتىطى في الدرر نسبته بالإضافة لأبى حرب بن العجاج ، أو ليل الأختلية أو غيرها .  
والصواب ما صدر نابه . راجع : النوادر ص ٤٧ - المعنى ص ١ ص ٤٢٦ الخزائن عرضاً  
ص ٢ ص ٥٠٦ - شواهد المغنى ص ٨٣٢ - الدرر ص ١ ص ٥٦ التصريح ص ١ ص ١٣٣ .

(٣) الشارح نقل هذا الكلام من شرح الأثير ص ١ ص ٣٠٨ وهو مخالف في بعضه لما في شرح المصنف ،  
وعبارة ابن مالك في شرحه ص ١ ص ٢١٤ : وعلى كل حال ففى : « الذى والذين » شبه بالشجى  
والشجين في اللفظ وبعض المعنى ، فذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب « الذين » بل إعرابه في  
لغة هذيل مشهور ، فيقولون : « نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا » . ومن ذلك قول  
بعضهم : وبنو نويجة الذون . . . البيت إذا فالمصنف لم ينسب هذه اللغة لطف بل نسبها لهذيل ،  
والعجب من الأثير كيف فعل ذلك أما شارحنا فهو ناقل عنه .

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم ينسب لقائله ، كما أغفله محققه وقال ابن الشجرى  
في أماليه : ومنهم من يقول في الرفع : الذون : ، وهى لغة هذيل ، وعلى هذا أنشد من سمعته  
هذا البيت : وبنو نويجة الذون . . . البيت . ولم يذكر قائله . وقوله : « معط » : جمع  
أمعط ، وهو من سقط شجرة لعله أصابته ، وقوله : « مخزمة : أبيض الأطراف ، ورواية ابن  
الشجرى واللسان : من الخزان « بالنون جمع : خزز ، وهو ذكر الأرناب وقيل : ولدها ،  
مثل صرد وصردان ، وأرض مخزوة : كثيرة الخزان . انظر : الأمالى ص ٢ ص ٣٠٧ - اللسان  
مادة « خز » .

(٥) في المتن تحقيق بركات : ولتى ، ولتان ، ولاتى . الخ .

(٦) في شرح التسهيل ص ١ ص ٢١٢ .

(٧) سورة الفاتحة ، آية ٦ .

(٨) في شرح التسهيل ص ١ ص ٢٠٨ . نقل بتصريف .

وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبدالسلام السلامي المقرئ: «قرأ أبي بن كعب (١) ، وابن السميع ، وأبو رجاء (٢) بتخفيف اللام حيث وقع - الذي - جمعا أو مفردا ، فقد ثبت ورودها أيضا في الأفراد والقاعدة في الثانية أنها بلفظ الواحد ، فيجىء فيهما أيضا .

وفي شرح الدماميني (٣) : وقد يكون مسمى الثانية جمعا تسمية لغوية .

قلت : وهو خلاف الظاهر فلا يعمل بمقتضاه .

ثم قال (٤) : ومن المستبعد عند كل أحد أن يخففوا الواحد دون المثني .

قلت : بل لا بعد فيه أصلا ، ولو سلم فالأحوط الوقوف على ما لا احتمال معه ، وهو أثبت وأحوط من الاقدام على اطلاق القول بالتخفيف في المثني لذلك ولو سلم فانما ذلك في المذكر فيجب تحرير الشواهد في - لثني ولثاني - .

- ومعنى الذي الألى (٥) = : بوزن العلى ، فتكون للعقلاء كقوله :

رأيت بني عمي الألى يخذلونني • على حدثان الدهسر إذ يتقلب (٦)

(١) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية أو المنذر الأنصاري المدني . قال ابن الجزري : سيد القراء بالاستحقاق ، وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق ، قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم . وقال : وقد بسطت ترجمته في الطبقات الكبرى . وروى حماد بن سلمة عن حاصم الأحول عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرؤكم أبي بن كعب » فإنه مع كونه مرسلًا صحيح الاستناد . وقال الذهبي : عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، أخذ عنه القراءة ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعبدالله بن السائب وغيرهم . شهد بدرا والمشاهد كلها ، ومناقبه كثيرة . واختلف في تاريخ وفاته ، فقليل سنة «تسع عشرة» وقليل سنة «عشرين» وقليل سنة «ثلاث وعشرين» ، وقليل غير ذلك . أنظر : معرفة القراء الكبار - ١ ص ٣٢ - غاية النهاية - ١ ص ٣١ .

(٢) هو : عمران بن تميم . ويقال : ابن ملحان أبو رجاء المطاردى البصرى التابعى الكبير . قال ابن الجزري ، ولد قبل الهجرة بأحدى عشرة سنة ، وكان مخضرمًا ، أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره وعرض القرآن على ابن عباس ، وتلقته عن أبي موسى ، ولقى أبا بكر الصديق وحدث عن عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم . روى القراءة عنه عرضا أبو الأشهب المطاردى ، وقال : كان أبو رجاء يختم القرآن في كل عشر ليال توفي عام ١٠٥ . انظر : غاية النهاية - ١ ص ٦٠٤ - الشذرات - ١ ص ١٣٠ .

(٣) - ١ ص ٥٩ ظ .

(٤) أى : الدماميني في المرجع المذكور .

(٥) في المتن تحقيق بركات : « والأولى » بالواو .

(٦) نسب في الدور اللوامع ، ومعجم شواهد العربية لمرة بن عبد القعسى ، وقليل لبعض بنى قعس ، وفي الحماسة البصرية لعمر بن أسد القعسى ، وذكر في التصريح على التوضيح ولم ينسب لقائله ، إذ قال : وجميع المذكر العاقل كثيرا ولغيره ، أى غير العاقل قليلا : الألى ، على وزن العلى ، ويكتب بغير واو ، قاله الموضح في شرح اللمعة ، مقصورا على الأشهر كقوله : رأيت بنى عمى ..... البيت . وقال الصبان : فيلزمه « ألى » أى الألى ، فلا يشبه بلى الجارة ، ولهذا يكتب بغير واو بخلاف « أولى » الاعارية فتكتب بواو بعد الهزلة ، لعدم « ألى » فلا تشبه بلى الجارة . راجع : المعجم - ١ ص ٨٣ - الدور - ١ ص ٥٧ - التصريح - ١ ص ١٣٢ - معجم شواهد العربية ص ٣٦ .

قال ابن عصفور (١) : ولغيرهم من / المذكرين ، وقد ترد للمؤنث كما سيأتي ،  
وقد استعملت دون ألف ولام كقوله :

أأنتم ألى (٢) جثتم مع البقل والرباء \* فطرتم وهذا شخصكم غير طائر (٣)  
ولفظها كلفظ الاشارة .

قال أثير الدين (٤) : ورسمها في الخط سواء .  
ورد تلميذه ابن قاسم (٥) بأن رسم الاشارية بزيادة واو بعد الألف بخلاف  
الموصولة (٦) استغناء عنها « بأل » واستعمالها دونها نادر .

— والألاء = : بالمذ كقول كثير :

أبى الله للشم الألاء كأنهم \* سيوف أجاد القين يوما صقالها (٧)

— والللاء = : بوزن الراء كقول الآخر :

من النفر اللاء الذين هم اذا \* يهاب رجال حلقة الباب فقعقوا (٨)

(١) وعبارته كما في شرح الأثير - ١ ص ٢٠٨ ظ : وأما الألى بمعنى الذى فانها تقع عل من يعقل  
ومن لا يعقل من المذكرين .

(٢) في (ب) : أأنتم اذا جثتم . الخ .

(٣) هذا البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل - ١ ص ٢٠٩ والمرادى في شرح التسهيل - ١  
ص ٧١ ، والشاهد : أن « الألى » قد تستعمل بدون « ألى » والبيت لزيادة الأعجم كذا في ديوان  
الحماسة : - ٢ ص ١٩١ والعمدة - ٢ ص ١٧٣ .

(٤) وعبارته كما في المرجع السابق : فلفظ « ألى » مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون  
مشارا بها ، ولا تكون بمعنى أصحاب البتة .

(٥) وعبارته في شرحه على التسهيل - ١ ص ٧١ : قيل : ورسمها في الخط واحد ، وفيه نظر لأن  
رسم « أولى » الاشارية بواو زائدة بعد الألف ، وأما الموصولة ، فلم يرد فيها واو ، لأن  
استعمالنا بالألف واللام كاف في التفرقة واستعمالها دونها قليل .

(٦) في ( - ) : الموصول . الخ .

(٧) البيت من قصيدة طويلة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، وكثير : تصغير كثير ، وهو ابن عبد الرحمن  
بن جمعة الخزاعي المشهور بكثير غزاة بنت جميل بن حفص ، وله معها حكايات ونوادر مشهورة ،  
وأكثر شعره في الحديث عنها أنظر : الديوان ص ٨٧ - المعنى - ١ ص ٤٥٩ - الدرر - ١ ص ٥٧  
التصريح - ١ ص ١٣٢ .

(٨) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقيل : لأبى الريسى الثعلبي الذبياني من جملة أبيات أخرى قالها  
حين سرق ناقة كان عبده بن جعفر بن أبى طالب علفها وسواها ، وهذا الرأي قاله صاحب  
الخرزانة نقلا عن رواية أبى سعيد السكري في كتاب اللصوص . وقيل : لغيره . وقد ورد  
بروايات مختلفة ، قال البندادى في الخزانة : وجميع من روى هذا البيت رواه : من النفر  
البیض الذين ، أو : من النفر الشم الذين . ولم أر من رواه : من النفر اللاء الذين ، إلا النحويين ،  
وقال : وقد أورد البيت الفراء في تفسير سورة الذاريات عند قوله : « انه لحق مثل ما أنكم  
تنطقون » وأورده أبو عل في إيضاح الشعر في موضعين . أنظر : معاني القرآن للفراء - ٣ ص  
٨٤ - الخزانة - ٢ ص ٥٢٩ .

وقول كثير :

ترون عيون اللاء لا تطعمونها • ويروى بريها النجيع المكافح (١)  
وأشدد الفراء لبعض سليم :

فما آباؤنا بأمن منه • علينا اللاء قدمهدوا الحجرورا (٢)  
والمشهور وروده بمعنى اللاتى .

— واللاتين = : بوزن القاضين — مطلقا = : أى رفعا ونصبا وجرا ، وهى  
لغة أكثر هذيل كقوله :

من اللاءى يعود الحكم فيهم • ويعطون الجزيل بلا حساب (٣)  
— أو جرا ونصبا = : كقوله :

وانا من اللاتين ان قلدروا عفوا • وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا (٤)  
ويجوز أنه على لغة من يبنى .

— واللاءون رفعا = : وهى لغة لبعض هذيل كقوله :

هم اللاءون فكوا الغل عنى • بمرؤى الشاهجان وهم جناحى (٥)

ويجوز حذف النون منهما أى اللاتين واللاؤن ، كالبيت السابق . وكقراءة ابن (٦)

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة يرثى بها عمر بن عبدالعزيز ، ورواية الديوان : ويروى بريان  
الفجيج المكافح : وقوله : المكافح : المقبل ، يقال : كفح المرة وكافحها : قبلها غفلة.  
وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٦ - وانظر الديوان ص ١٨٧ .

(٢) اتفقت المراجع المذكورة أدناه على نسبته لرجل من بنى سليم ، قال العيني : الاستشهاد فيه  
في ثلاثة مواضع ، الأول ما ذكره الشارح ، والثانى : فيه جواز حذف الياء من « اللاء » .  
والثالث : فيه شاهد على الفصل بين الصفة والموصوف ، وذلك لأن قوله : « آباؤنا » موصوف  
وقوله « اللاء » صفة ، وقد فصل بينها بقوله : « بأمن منه علينا » راجع : الامال الشجرية  
= ٢ ص ٣٠٨ ، العيني = ١ ص ٤٢٩ - الدرر = ١ ص ٥٧ - التصريح = ١ ص ١٣٢ .

(٣) قائله : كثير عزة ، وذلك من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان ، وقد استشهد به ابن مالك  
في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٦ . انظر : الديوان ص ٢٨١ .

(٤) قال الشنيطى في الدرر = ١ ص ٥٧ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وهو من شواهد ابن مالك  
في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٧ . وقوله : « عفوا » الأول من الغفو ، والثانية بمعنى : أعطوا ،  
وقوله : « أتربوا » كثر ما لهم وقوله : « تربوا » قل ما لهم ، أى انهم يعطون في حالتى الفنى  
والفقير .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل = ١ ص ٢١٧ . وقال الأثير في شرح التسهيل = ١  
ص ٢١٠ : وقولهم : اللاؤون = هى لغة لبعض هذيل ، يقولون : اللاؤون في الرفع ، واللاتين  
في الجر والنصب ، وأشدد هم اللاؤون فكوا . البيت ، وقال الشنيطى في الدرر = ١ ص ٥٨ :  
لم أعثر على قائله .

(٦) قال الأثير في شرحه لتسهيل = ١ ص ٢٠٩ : وابن مسعود هذلى ، وسبع الكسائى هذليا يقول :  
هم اللاؤون وضعوا كذا .

مسعود وهو هذلي : « للآي يولون من نسايم » (١) وسمع الكسائي : هم اللاءو صنعوا .

وحكى الفارسي في الشيرازيات عن بعض البغاددة : هم اللاءي فعلوا .

قال المصنف (٢) : والصحيح أن الذين جمع الذي مرادا به من يعقل ، وأن اللاتين جمع اللاء مرادفا للذين هـ .

وعلى كل فليست جمعا حقيقية .

- وجمع التي : اللاتي واللاءي = : بوزن القاضي فيهما نحو : « واللاءي يشن من المحبض » (٣) فيمن قرأ بالياء . - واللواتي = : بوزن القواعل - وبلا ياءات = : فهي ستة ألفاظ .

قال المصنف (٤) : وإثبات الياء هو الأصل ، وحذفها تخفيفا واجتنابا للاستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من ( اللاتي واللواتي ) فقالوا : اللا ، واللوا . ولم أجد حجة على ذلك الا تصديق الرواة .

قال أثير الدين (٥) : وعدم وجدانه هو غير دليل على عدم الوجود ، وهذا أيضا مرجعه اللغة ، وليس من شروط نقل اللغة أن يجد المتأخر في ذلك نقلا عن العرب بصريح لفظها ، بل يكفي قول اللغوي : العرب تقول كذا .

- واللوا (٦) = : كقوله : أنشده المصنف في بعض نسخ شرحه (٧) :

جمعتهما من أيتق عكار . من اللوا يشرفن بالصرار (٨)

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٦ .

(٢) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢١٧ .

(٣) سورة الطلاق آية : ٤ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١٣١ : « واللاتي في الموضعين قرأ ابن عامر والكوفيون بالهمزة ، وياء بعدها ، وقرأ قالون وقنبل بالهمزة ولا ياء بعدها ، وقرأ ورش والبرزى وأبو عمرو بتسهيل الهمزة مع المد والقصر ، ولا ياء بعده ، والبرزى وأبو عمرو وأيضا أبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد لا غير . ومثل هذا ذكره السفاقي في كتابه : نحيث النفع ص ٢٥٦ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢٠٩ .

(٦) في المتن تحقيق بركات : والا واللوا . الخ .

(٧) - ١ ص ٢١٨ .

(٨) واستشهد به الأثير أيضا في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢١٠ ، وذكره صاحب اللسان في مادة « لتي » مع اختلاف في رواية بعض ألفاظه ، ولم ينسبها وقال الشنيطي في الدرر - ١ ص ٥٨ : لم أعثر على قائله : « عكار » : جمع عكرة ، وهي القطعة من الابل ، وقوله : يشرفن من شرفت الناقة : كاد يقطع أعلافها ، وقوله : بالصرر والصرار ككتاب ، وهو يحيط يشد فوق خلف الناقة ، لا لا يرضعها ولدها ، وذكر صاحب اللسان أنه تلقى عن يوثق بروايته : « شددن » بدل « يشرفن » أي شددت ضروعهن بالصرار .

— واللّا = : أنشد المصنف قول الكميت :

وكانت من اللالا يعيرها ابنها • اذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا (١)

وقول الآخر :

فدومى على العهد الذى كان بيننا • أم أنت من اللاماهن عهدود (٢)

قلت : وعكس أثير الدين (٣) فأنشد عن المصنف الثاني للكميت والأول لغيره ،  
والأول الذى رأيت مثبتا في شرحه .

— واللواء = : بالمد ، قال ابن قاسم (٤) وعقيل : ويجوز أن أصله اللواتي  
فحذفت التاء ، ثم قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف .

قلت : وهو تكلف لا مزيد عليه ، وتعسف لا داعى اليه ، على أن في صحته  
عندى بالقانون التصريفى نظرا ، لعدم وقوع الياء فيه بعد الألف وقوعا حقيقيا ، لما  
حجز بينهما من التاء المحذوفة ، ولو سلم عدم العروض لم يعمل بموجبه ، لأن شرط  
الاعلال كون المعلن إثر ألف مزيدة (٥) ، وذلك غير معقول في المبنيات كالموصلات  
لعدم انفعالها للتصريف فلا تقابل بأحرف الميزان ، بل لا أرى ذلك فيه سائغا رأسا .

— واللامات مكسورا = : أى مبني على الكسر في الأحوال الثلاثة ، — أو معربا

(١) قال صاحب اللسان في مادة « لتى » = ٢٠ ص ١٠٥ : التى ولغاتها : وهن : اللاء واللائى ،  
واللا فعلن ذلك ، قال الكميت : وكانت من اللّا . البيت ، واستشهد به الأثير في شرحه على  
التسهيل = ١ ص ٢١٠ . وذكره ابن الشجرى في أماليه = ٢ ص ٣٠٩ في هذا المقام منسوباً  
للكميت ، وهو في ديوانه = ١ ص ٢٢١ .

(٢) نسبة الأثير في شرحه على التسهيل = ١ ص ٢١٠ للكميت ، وذكر في اللسان مادة « لوى » ولم  
ينسبه ، واكتفى بقوله : ومثله — أى البيت السابق — قول الراجز : فدومى على العهد . البيت .  
وقال ابن مالك في شرح التسهيل : وقال آخر : فدومى على . البيت ، وذلك بعد بيت الكميت  
السابق . ومثله فعل ابن الشجرى في أماليه = ٢ ص ٣٠٩ ، وعلى ذلك ليس هذا البيت للكميت .  
وليس في ديوانه .

(٣) في شرحه للتسهيل = ١ ص ٢١٠ . والنسخة التى لدى من شرح الأثير تنسب البيت للكميت ،  
فبعد ما ذكر البيت الثانى قال : والبيت للكميت ثم قال : وقال الكميت : فدومى على العهد . .  
البيت . أى ليس في شرح الأثير عكس .

(٤) وعبارته في شرحه للتسهيل = ١ ص ٧٢ : « ويجوز في اللواء أن يكون ، أصله اللواتى » فحذفت  
التاء ، ثم أبدلت همزة . الخ . وقال ابن يعيش في شرح المفصل = ٣ ص ١٤٢ : ويقولون  
في جمع « التى » اللاني على وزن القاضى واللائى واللاء بغير ياء « كما قالوا في الذى : الألى ، فأتوا  
به على غير الواحد . قالوا : « اللاء » بغير « ياء » كما قالوا : اللواتى واللوات ، ولعل  
ابن يعيش يرى أن أصل « اللواء » : « اللواتى » التى أصلها الللائى ، وليس أصلها « اللواتى » ،  
وهذا التخريج لا يتعارض مع القواعد الصرفية التى أشار إليها الشارح ، وهذا توجيه سليم في  
نظري . وقال ابن مالك في شرحه للتسهيل = ١ ص ٢١٨ : والأظهر عندي : أن الأصل في « اللواء  
اللواء » وفي اللا واللاء ثم قصرا .

(٥) قال ابن عقيل في شرح الخلاصة = ٤ ص ٢١١ : « تبدل الهمزة من كل « واو » ، أو « ياء »  
طرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة نحو : دعاء وبناء ، والأصل : دعاء وبناء . الخ .

إعراب أولات = : بالضمه رفعاً والفتحة (١) جراً ونصباً (٢) ، أنشد المصنف (٣) :  
أولئك إخواني الذين عرفتهم • وإخوانك اللغات زين بالكم (٤)  
بكسر التاء وضمها .

قال أثير الدين (٥) : ولم يذكر فيه بعض أصحابنا إلا البناء ، وزاد - اللابي -  
بياء محضة ، و - اللاي - بالسكون .

قال (٦) : ولا ثبت لغة بقوله تعالى : « واللای يشن » (٧) لجواز أن الاسكان  
للادغام .

وتعقبه تلميذه ابن قاسم (٨) : بأن الذي قرأ بالاسكان لم يدغم ، فإما أن أسكانها  
لغة كما قيل ، أو قلب الهمزة ياء ثم / أسكنها تخفيفاً أو وقفاً فأسكن ، ثم أجرى  
الوصل مجرى الوقف ، أو أزاح الهمزة من مكانها وأبقى الياء ، أو أخرها وقدم  
الياء ، ثم حذف الهمزة كما فعل بهار .

وأما اللابي بكسر الياء فقبل بدل من الهمزة فرعاً للغة الهمز ، كما أن تسهيلها  
في قراءة ورش وأبي عمرو فرع لها لا لغة مستقلة .

- والاي = : على زنة العلا ، وقد مر فهو مشترك بين جمعي الذي والتي كقوله :

فأما الألي يسكن غور تهامة • فكل فتاة ترك الحجل أفصم (٩)

- 
- (١) الصواب : والكسرة النخ بدل : والفتحة النخ .
  - (٢) لأن « أولات » تجري مجرى جمع المؤنث السالم ، فتعرب إعرابه ، فهي ليس جمع مؤنث سالم حقيقة ، لأنها لا مفرد لها من لفظها ، ولذلك كانت ملحقة به .
  - (٣) وعبارته في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢١٥ : « ويقال أيضاً في « اللاء » بمعنى التي إذا جمع : اللات » معرباً ومبيناً على الكسر - ومنه قول الشاعر : أولئك إخواني . البيت . النخ . وقال الرضي في شرح الكافية - ٢ ص ٤١ : « وقد يقال : اللات كالألغات مكسورة التاء ، أو معربة إعراب المسلمات » .
  - (٤) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل - ١ ص ٢١٠ ، كما أورده صاحب اللسان برواية : « أجداني » بدل « إخواني » و « أجدانك » بدل « إخوانك » ورواية ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ٢١٥ : « أخواتي وإخوانك » بدل « إخواني وإخوانك » ، ولم ينسبه أحدهم . وقال الشنقيطي في الدرر - ١ ص ٥٨ : لم أعثر على قائله . وقوله : « الكتم » بالتحريك . ثبت بخط بالحناء .
  - (٥) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٢١٠ .
  - (٦) أي : الأثير في المرجع المذكور .
  - (٧) سورة الطلاق « آية : ٤ » ، انظر توجيه القراء للآية فيما سبق .
  - (٨) في شرحه للتسهيل - ١ ص ٧٢ .
  - (٩) قال العميني : لم أقف على اسم قائله ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ٢١٦ ولم ينسبه ، ونسبه صاحب اللسان في مادة « قصم » لعمار بن راشد ، وروى : « أقسم » بالقاف ، والمراد بالحجل : الخلخال ، و « أقصم » بالقاف : الكسر من غير بينونة ، أما « أقصم » بالقاف ، فهو الكسر بينونة . والشاعر بذلك يصف فتيات غور تهامة بخلط السيقان الذي يتسبب عنه كسر الخلخال . انظر : العميني - ١ ص ٤٥٣ .

وقوله :

تبذ (١) الالى يأتينها من ورائها • وان تتقدمها الطوارد نصطلى (٢)

وقد (٣) جمعا في قوله :

وتبلى الالى يستلثمون على الالى • تراهن يوم الروع كالحدا أ القبل (٤)

— وقد يرادف التى واللاتى ذات وذوات = : في لغة طيء وذكر ذات  
بيانا للأصل ، وإفادة له ، ودفعاً لما يتوهم أنه جمع اللتى ، والا فهو في مقام مجموع  
المؤنث ، — مضمومتين مطلقا = : في الأحوال الثلاثة كقولهم (٥) :

بالفضل ذو فضلكم الله به • والكرامة ذات أكرمكم الله به (٦)

(أى بها) «٧» : فحذف الألف — وحركت الباء بحركة الهاء ، أى أسألكم بالفضل  
والكرامة ، وهو لرجل من طيء قال الفراء في لغات القرآن : سمعنا أعرابيا من طيء  
يسئل ويقول : فأورده . وقوله :

جمعتها من أبتق موارق • ذوات ينهض من غير سائق (٨)

أى التى ينهض .

وقد ثنى ذات ذواتا رفعا ، وذواتى حرا ونصبا ، فيعرب إعراب ثنية ذات  
بمعنى ضاحجة .

---

(١) في (ب) : تفد الالى . الخ .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل - ١ ص ٢١٠ ، وقال : قال يصف كلابا وبقرة وحشية :

تبذ الالى . البيت . ولم أعرف قائله .

(٣) في (ب) : وفي جميعها في قوله . الخ .

(٤) قائله : أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة طويلة ، قال السكري في ديوان الهذليين : أى : تبلى القوم

الذين يستلثمون على «الالى» الخير التى تراها كالحدا القبل «أى لا ينفلت من كان في هذه الصفة

من الموت ، يستلثمون : يلبسون اللامة وهى الدرع ، كالحدا القبل «أراد : كالحدا المفزعة «

فكان في عيونها قبلا كأنه حول . راجع : ديوان الهذليين - ١ ص ٩٣ - الميى - ١ ص ٤٥٥

— الدرر - ١ ص ٥٧ .

(٥) في : كقولهم : بالفضل . الخ .

(٦) في (ح) : ذكر على أنه بيت من الشعر ، والصواب أنه نثر كما في (أ ، ب) وكما جاء في شرح

التسهيل لابن مالك وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب بأفضل ذو . الخ .

(٧) «أى بها» ساقطة من (ب) .

(٨) قائله : روبة بن العجاج ، والضمير في «جمعتها» عائد على النوقة المذكورة في بيت قبله ، و

«أبتق : جمع ناقة» وأصل ناقة : نوقة ، تجمع على أنوق جمع قلة ، استثقلت الضمة على الواو

فقدمت الواو فصارت : أنوق ، ثم قلبت الواو ياء فصارت «أبتق» ويجمع على أبتاق ، فهو

جمع الجمع ، وقوله : «موارق» جمع مارقة ، مأخوذ من مرق السهم من الرمايا ، فالشاعر

يشبه النوق بالسهم التى تمرق من الرمايا ، في سرعة جريها وسبقها ، وقوله : من السوق يفتح

السين . راجع : المقرب - ١ ص ٥٧ - الميى - ١ ص ٤٣٩ - الدرر - ١ ص ٥٨ -

ملحقات ديوانه ص ١٨٠ .

وحكى (١) غير المصنف إعراب ذات الموصولة بالحركات الثلاثة لإعراب (٢) صاحبة .

قال أثير الدين (٣) : ونقل لنا شيخنا الامام بهاء الدين أبو عبد الله محمد ابن ابراهيم بن أبى نصر الحلبي المعروف بابن النحاس حكاية إعراب ذوات الموصولة ، كهى بمعنى صواحب / قال (٤) : وهو غريب .

— وبمعنى الذى وفروعه = : من المؤنث المفرد والمثنى والجمع مطلقا ، — من وما = : فيراد بكل منهما المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث ، غير أن لكل بالنسبة — لمن يعلم وغيره اعتبارا تذكر عند تعرض المصنف له ان شاء الله تعالى — وذا = : فيطلق على ما ذكر من أفراد وفروعه وتذكير وفروعه . — غير ملغى = : فإن ركب ( ذا ) مع ( ما ) أو ( من ) فيصير المجموع اسما واحدا مستفهما به نحو — لماذا وعمادا تسأل باثبات الألف لتوسطها ، وربما تعين كقول جرير ،

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم \* لا يستفqn الى الديريبن تخانا (٥)  
وقوله :

وأبلغ أبا سعد اذا ما لقيته \* نذيرا وماذا ينفعن نذير (٦)

- (١) في (ب) : وحكى غير الموصولة المصنف .
- (٢) في (ب) : اعرابها صاحبة الخ . وقال الرضى في شرح الكافية - ٢ ص ٤١ : وفي « ذو » الطائية أربع لغات أشهرها ما بر أعنى : عدم تصرفها مع بنائها ، والثانية حكاها الجزولى : « ذوا » لمفرد المذكر ومثناه ومجموعة ، وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعة . والثالثة حكاها أيضا — أى الجزولى — وهى كالثانية ، الا أنه يقال لجمع المؤنث : ذوات مضمومة في جميع الأحوال . والرابعة حكاها ابن الدهان : وهى تصريفها تصريف « ذو » بمعنى صاحب ، مع إعراب جميع متصرفاتها ، حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب ، وكل هذه اللغات طائية .
- (٣) في شرحه - ١ ص ٢١٠ ظ
- (٤) أى الامام بهاء الدين ابن النحاس وبقية كلامه كما جاء في شرح الأثير : والأفصح في « ذات » الأنثى ولا تجمع ، بل تكون « ذات » للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر .
- (٥) هذا البيت من قصيدة طويلة يهجو بها جرير الأخطل ، والشاهد في قوله : « ماذا بال » حيث ركبت « ما » فصارت اسما واحدا ذالا على الاستفهام . راجع : ديوانه ص ٥٩٨ - شرح شواهد المغنى ص ٧٧١ الدرر - ١ ص ٥٩ .
- (٦) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل - ١ ص ٢٢١ ، والأثير في التذييل والتكميل - ١ ص ٢١٢ ، ولم ينسباه لقائله ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

وهو أرجع الوجهين في قراءة أبي عمرو : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو (١) »  
بالنصب أى ينفقون العفو ، وحيث يقع الذى بعدها نحو « من ذا الذى يقرض الله قرضا  
حسنا » (٢) وقوله :

فمن ذا الذى يشفى من الحب بعدما

تشده بطن الفؤاد وظاهرة (٣)

ويحوز أنها موصولة فيهما « فيكون جمعا بين الموصولين ، فيخرج إما على أن الثانى  
توكيد ، أو خبر ابتداء / محذوف ، أو بأن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء  
أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف في تخريج بيت الكتاب :

دعى ماذا علمت سأتقيه • ولكن المغيب خبرينى (٤)

فالمجهور كما في معنى اللبيب (٥) : أن ( ماذا ) كله مفعول ( دعى ) ثم اختلف

(١) سورة البقرة آية : ٢١٩ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١٦ : قرأ أبو عمرو برفع  
الواو والباقون بالنصب . وقال أبو محمد مكي في كتابه : الكشف عن وجوه القرآت السبع  
ص ١ ص ٢٩٢ : قوله : « قل العفو » قرأ أبو عمرو بالرفع ، ونصب الباقيون ، ووجه القراءة  
بالرفع : أنه جعل « ما » و « ذا » اسمين « ذا » بمعنى « الذى » و « ما » استفهام ، تقديره  
أى شيء الذى تنفقونه . ف « ما » مبتدأ ، و « الذى » خبره ، فيجب أن يكون الجواب مرفوعا  
أيضا ، من ابتداء وخبر ، تقديره : الذى تنفقونه العفو . فيكون الجواب كالسؤال في الاعراب . .  
وقال ص ٢٩٣ : ووجه القراءة بالنصب أن تكون « ما » و « ذا » اسما واحدا في موضع نصب  
ب « ينفقون » فيجب أن يكون الجواب منصوبا أيضا ، كما تقول : ما أنفقت هم فتقول :  
درهما ، أى : أنفقت درهما ، ولا هاء محذوفة مع النصب ، ولا ابتداء مضمرة مع النصب إنما  
تضمر فعلا تنصب به « العفو » يدل عليه الأول تقديره : يسألونك : أى شيء ينفقون ، قل  
ينفقون العفو . وعلى ذلك فليس النصب قراءة أبي عمرو كما ادعى الشارح .

(٢) سورة الحديد آية : ١١ .

(٣) قائله : ابن الدميني ، وهو في ديوانه ص ١٨٤ من جملة أبيات برواية : فاذا الذى يشفى . البيت .  
(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، فمن قائل : أنه من أبيات الكتاب مجهولة القائل ، وقال العيني :  
هو لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقال السيوطي في شواهد المغنى : للمثقب العبد ، والراجح  
أنه مجهول القائل ، لأنه لم يذكر في قصيدته المذكورة في المفضليات والموافقة له في الوزن والقافية .  
راجع : الكتاب ص ١ ص ٤٠٥ - العيني ص ١ ص ٤٨٨ - الخزانة ص ٣ ص ٥٥٤ - شواهد  
المغنى ص ١٩١ .

(٥) ص ١ ص ٣٠١ .

فقال السيرافي وابن خروف : موصول بمعنى الذي . والفارسي : نكرة بمعنى شيء  
قال (١) : لثبوتها في الأجناس دون الموصولات (٢) .

وقال ابن عصفور : ولا يسوغ أن ( ماذا ) مفعول ( دعى ) لوجوب الصبرية  
للاستفهام ، ولا ( لعلمت ) لعدم إرادة أن يستفهم عن معلومها ما هو ؟ ولا لمحدوف  
يفسره سائقه ، لعدم المحلية إذ ذاك لعلمت ، بل ( ما ) استفهام مبتدأ ، و - ذا -  
موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعلق ( دعى ) عن العمل بالاستفهام .

قال ابن هشام (٣) : / وأقول : إذا قدرت ( ما ) بمعنى شيء أو موصولة لم  
يمنع كونها مفعول ( دعى ) وأما أنه لم يرد أن يستفهمها عن معلومها فلازم له جاعلا  
( ماذا ) مبتدأ أو خبر ، ودعواه تعليق ( دعى ) مردودة باختصاص التعليق بالأفعال  
القلبية .

فإن قال : إنما أردت أنه قرر الوقف على ( دعى ) فاستأنف ما بعده ، رده قول  
الشاعر : ( ولكن ) ، لوجوب تخالف تاليها ومتلوها ، والمخالف هنا ( دعى )  
والمعنى : دعى كذا ولكن أفعل كذا .

وعليه فلا يصح استئناف ما بعد ( دعى ) ، إذ لا يقال : من في الدار فإني أكرمه ،  
ولكن أخبرني عن كذا .

قال شارحه الدماميني : وأورد أيضا في شرح هذا الكتاب (٤) : وفيه تسليم  
امتناع إعمال ما قبل « ماذا » فيها لمكان الاستفهام .

(١) أي : الفارسي .

(٢) وقال الرضي في شرح الكافية - ص ٢٠ ص ٤٢ : « وذا بعد « ما » الاستفهامية أما الكوفيون فيجوزون  
كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما » استفهامية كانت أولا ، استدلالا بقوله :  
« وما تلك بينك » أي ما التي يمينك ، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في « ذا » بشرط كونه  
بعد « ما » الاستفهامية ، إذا لم تكن زائدة « ففى نحو : « ماذا صنعت » يحتمل كونها زائدة »  
وبمعنى « الذى » وقولك : ماذا الذى صنعت ، نص في الزيادة ، ومثله « ذا » بعد « من »  
الاستفهامية . وقال ابن الحاجب في شرح كافيته ص ٧٥ : وفي « ماذا صنعت » وجهان أحدهما :  
ما الذى وجوبه رفع ، والآخر : أى شيء وجوبه نصب « أى أحدهما أن يكون « ما » استفهامية ،  
و ( ذا ) بمعنى الذى ، فيكون التقدير : أى شيء الذى صنعت ، فلا تكون « ما » إلا مبتدأ ،  
لتمذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولا ، أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ ، وتكون « ذا »  
بمعنى الذى في موضع رفع خبرها . والآخران تكون « ماذا » بكماها بمعنى : أى شيء فيكون  
التقدير : أى شيء صنعت ، فتكون « ماذا » في موضع نصب بضممت ، فتكون الجملة فعلية قدم  
مفعولها ، لتضمنه معنى الاستفهام ، ووجب نصبه لأن الفعل تلسط المفعولية . الخ . وقال  
الرضي في ص ٥٨ - ٢ بعد كلام طويل : وقد جاء « ذا » زائدة بعد « ما » الموصولة ، قال :  
دعى ماذا علمت . الخ . وهذا الرأى مخالف لمن قال : إن « ماذا » بمجموعة اسم  
موصول .

(٣) في المرجع السابق ، وعبارته : ونقول إذا قدرت « ماذا » بمعنى « الذى » أو بمعنى « شيء » لم  
يمنع كونها مفعول « دعى » وقوله : لم ير أن يستفهم عن معلومها لازم له . الخ .

(٤) - ص ٦٠ ظ .

وقد صرح بعض المتأخرين بجوازه فيها دون سائر أدوات الاستفهام ، وان كلام العرب على ذلك .

قلت : المصريح بذلك مالك بن المرحل وهو أحد أدباء الأندلس وشعرائها غير أنه ضيق العطن (١) في هذه الصناعة « ليس معدودا من فحولها » وقد دارت بينه وبين أبي الحسن بن أبي الربيع ، وهو أحد فحول هذا الشأن في عصره مراجعات في مسألة « كان ماذا » فقال مالك :

عاب قوم كان ماذا • ليست شعري لم هذا (٢)

واذا عابوه جهلا • دون علم كان ماذا

فرد لإجازته تلك ابن أبي الربيع بقوله :

كان ماذا ليتها عدم • جنوبها قريبا ندم

ليتني يا مال لم أرها • لأنها كالنار تضطرم

وصنف في المنع مصنفا .

قال أثير الدين : وألسنة الشعراء حداد والا فلا نسبة بين ابن أبي الربيع وابن المرحل ، فقد ملأ ابن أبي الربيع الأرض نحواً .

( قلت ) « ٣ » : وقد أذكرني ذكر ابن المرحل قوله وما أحسنه :

مذهبي تقبيل (خد) « ٤ » مذهب • سيدى ماذا ترى في مذهبي

لا تخالف مالكا في رأيه • فيه يأخذ أهل المغرب

وأما تمسك المصنف في التوضيح (٥) للجواز بقول عائشة رضی الله عنها في حديث الألفك : « أقول : ماذا » (٦) أو قول بعض الصحابة : فكان ماذا ، فقد نازعه فيه أثير الدين بما أورد عليك غير مرة ، مما نوزع فيه هو .

(١) قال الجوهري في الصحاح مادة « عطن » : وفلان واسع العطن والبلد إذا كان رحب الذراع . والشارح قصد المقابل لذلك أي ان هذا الشاعر قاصر الذراع في هذه الصناعة ، فكيف يحتاج الدمامي برأية ؟ مخالفا بذلك رأى فحول هذا الفن .

(٢) قال الشيخ يمين على التصريح - ص ١ ص ١٣٩ : وقد وقع في شعر ابن المرحل : « وكان ماذا » فانكره ابن أبي الربيع ، فصنف في الرد عليه - أي على ابن أبي الربيع . مصنفا ، وأنشد نفسه : عاب قوم . . البيتين .

(٣) « قلت » : ساقطة من (ب) .

(٤) ( خد ) ساقطة من (ب) وفيها : لا تخالف ملكا . . الخ .

(٥) وعبارة التوضيح ص ٢٠٦ : وفي : أقول ماذا ؟ شاهد على أن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع « ذا » تفارق وجوب التصدير ، فيعمل في ما قبلها رقعا ونصبا ، فالرفع كقولهم : كان ماذا ، والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها : أقول ماذا . وأجاز بعض العلماء ، وقوعها تمييزا ، كقولك لمن قال : عندي عشرون : عشرون ماذا .

(٦) انظر : صحيح البخاري - ص ٣ ص ١٦٨ .

( قلت ) « ١ » : غير أن الصحيح الذي لا معدل عنه المنع ، وهو ما أطبقوا عليه سلفا وخلفا .

وقد رجع ابن عصفور عن مقالته في بعض تصانيفه فقال : وقد استعملت في الشعر استعمالا ثالثا ، وهو كونها موصولة أو نكرة موصوفة .

ولا يعنى المصنف بالالغاء الزيادة كما هو قضية كلام بعضهم ، لعدم جواز زيادة الأسماء عند البصريين قاله أثير الدين ( ٢ ) .

قلت : وقد صرح الرضى ( ٣ ) بزيادتها في البيت فقال : وقد جاءت ( ذا ) زائدة ( ٤ ) بعد « ما » الموصولة وأنشد البيت ( ٥ ) وهو خلاف قول ابن هشام ( ٦ ) وأثير الدين وغيرهما .

— ولا مشار به = : بالجر عطفا على ملغى ، — بعد استفهام بما = : اتفاقا — أو من = : وفاقا لأكثر أصحابنا ، تمسكا بقول الأعشى ميمون :

وقصيدة تأتي الملوك غريبة \* قد قالها ليقال من ذا قالها ( ٧ )

وزعم الكوفية كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية وغيرها ، تمسكا بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » ( ٨ ) أى الذين ، « وما تلك بيمينك » ( ٩ ) أى وما التى .

( ١ ) « قلت » ساقطة من ( ح ) .

( ٢ ) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢١٠ ط وعبارته : مبحث المصنف في الالغاء : قوله : غير ملغى ، أن يعنى بالالغاء الزيادة ، كما يفهم من ظاهر اصطلاح النحويين ، فليس قوله بصحيح ، لأن الأسماء لا تلتقى ، أى : لا تزاد ، وإن عنى أنها ركبت مع « ما » وصار المجموع اسم استفهام فيصح .

( ٣ ) انظر : ص ٧٣٢ هامش رقم ٢ .

( ٤ ) في الأصل : « زيادة . . . الخ .

( ٥ ) وهو قوله :

دعى ماذا علمت سأنتقيه . . . البيت

( ٦ ) وعبارته في المغنى ج ١ ص ٣٠٢ : السادس أن تكون « ما » استفهاما ، و « ذا » زائدة ، أجاز جماعة ، منهم ابن مالك في نحو : « ماذا صنعت » وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف نحو « لم ذا جئت » والتحقيق أن الأسماء لا تزاد .

( ٧ ) البيت ضمن قصيدة طويلة قالها الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب ، ورواية الديوان ص ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٢٢٢٢ ، والمجمع ج ١ ص ٨٤ ، والدرر ج ١ ص ٥٩ : وغريبة تأتي الملوك حكيمة . . . البيت . والشاهد أن « ذا » بعد « ما أو من » الاستفهاميتين موصولة ، وليست اسم إشارة .

( ٨ ) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .

( ٩ ) سورة طه ، آية : ١٧ .

وقول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة • نجوت وهذا تحملين طليق (١)

وأبى ذلك البصرية إبقاء لاسم الإشارة على أصلها ، ودفعاً للاشتراك الذى هو خلاف الأصل وحملوا « تقتلون » و « يمينك » و ( وتحملين ) - على الحالية ، وحذف العائد من « تحملين » لكونه كالحذف من الصفة أو الخبر .

أو يكون « يمينك » متعلقاً بما في تلك من معنى الإشارة أو بفعل مضمر على جهة (٢) البيان ، أعنى يمينك قاله ابن عصفور (٣) .

ورده ابن الضائع بعدم تعدى « أعنى » بالباء ، فهو تخريج ضعيف لا يعول عليه ، فالحالية أشبه . أو على أن - تحملين و طليق - خبران غير مستغنى بأحدهما عن الآخر في تمام الفائدة ، فهو في معنى - حلو حامض - ويقضان حاج .

قلت : فاندفع قول الدماميني : وقيل : « تحملين و طليق » خبران ويرد عليه بأن ليس المراد الاخبار بأنه محمول .

و بمعنى الذى وفروعه أيضاً ، - ذو الطائفة = : أى المنسوبة الى طيء ، لاستعمالهم إياها موصولة ، أو من تشبه بهم من المولدين كأبى فراس وأبى تمام حبيب بن أوس ، والحسن بن وهب ، وغير هؤلاء - مبنية = : عندهم - غالباً = : كجاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، ومن كلامهم : « أرى ذو ترون » فلا وذو في السماء بيته ، وقول حاتم :

ومن حسد يحجور على قومي • وأى الدهر ذو لم يحسدونى (٤)

(١) نسبة المعنى في شواهد الكبرى هامش الخزانة ج ١ ص ٤٤٢ : ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، وكذلك البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٥١٤ ، وما بعدها ، وهو ضمن قصيدة خاطب بها بغلة ، وله قصة طويلة مشهورة ، وتلخيصها : أنه كان قد هجا عباد بن زياد بن أبيه وكتب ذلك على الخيطان ، فلما ظفر به ألزمه أن يمحوه بأظفاره حتى تضررت أنامله ، وطال حبسه حتى شفع أهل اليمن فيه لدى معاوية ، فقبل شفاعتهم وأطلق سراحه ، ثم قدمت له بغلة من يقال اليزيد فركبها وقال : عدس ما لعباد . الخ . : و « عدس » قال صاحب الخزانة : وروى عن الخليل أن « عدس » كان رجلاً عتيقاً بالبغال أيام سليمان عليه السلام فإذا قيل لها ذلك انزعجت وأسرعت ، وعباد هو : عباد بن زياد بن أبى سفيان . وانظر : « الخزانة » ج ٤ ص ٨٩ « والمحاسب » ج ٢ ص ٩٤ والاشونى ج ١ ص ١٦٥ ، والدرر ج ١ ص ٥٩ « وغير ذلك . والشاهد : أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذى ، على رأى الكوفيين .

(٢)

« جهة » ساقطة من « ج » .  
(٣) هذا الكلام منقول عن شرح الأثير ج ١ ص ٢١٢ . وكلام ابن عصفور : من أن أو يكون يمينك . الخ .

وقول الشاعر : أو على أن تحملين و طليق خبران الى قوله : حاج . من كلام ابن عصفور كما جاء في شرح الأثير .

(٤) قائل البيت : حاتم بن عبد الطائى « و « من » في هذا المقام التعليل متعلقة بقوله : - « يحجور » أى : لأجل الحسد يحجور على قومي ، وأى « استفهامية أضيفت الى الدهر . والشاهد : أن « ذو » بمعنى الذى ، وهى ذو الطائفة وجملة « لم يحسدونى » صلتها ، والعائد محذوف تقديره فيه . انظر : « المعنى » ج ١ ص ٤٥١ .

أى الذى لم يحسدونى فيه وقول آخر :

ذاك خليل وذو يواصلنى • يرمى وراعى بأمسهم وأم سلم (١)  
وقال :

وقولا لهذا المرء ذو جاء طالبا • هلم فان المشرفى القرائض (٢)

أظنك دون المال ذو جئت تبتغى • وستلقاك بيض النفوس قوابض

وحكى الأزهرى (٣) اللغوى : استعمالها بمعنى الذى وفروعه قال ومنه قوله :

فان المال مال أبى وجدى • ويبرى ذو حفرت وذو طويت (٤)

أى يبرى التى حفرتها .

وزعم ابن عصفور أنها واقعة عليه مذكرا على معنى القليب (٥) نظير قوله :

(١) نسبة المعنى فى هامش الخزائنة ج ١ ص ٤٦٤ « ليجبر بن فمنة أحد بنى بولان من شعراء الجاهلية ،  
وقال : ركب ابن النازم وأبوه صدر البيت على عجز بيت آخر ، فإن الرواية فيه :

وان مولاي ذو يعيرنى • لا إحنة بيننا ولا جرمة  
ينصرنى منك غير معنذر • ورائى بأمسهم وأمسلمة

وفى رواية الجوهري : وذو تعاتيتى « ، والشاهد : أن « ذو » بمعنى « الذى » وسيأتى أن  
الشرط الثانى شاهد على أن « أم » تختلف « أل » .

وانظر : شواهد المعنى ص ١٥٩ .

(٢) نسبة المرزوقى فى شرح الحماسة « ص ٦٤٠ » لقوال الطائي ، وكذلك نقل هذه النسبة صاحب  
الخزائنة ج ٢ ص ٢٩٥ - ٥١٤ « وقوال شاعر إسلامى أدرك الدولة العباسية ، قال التبريز :  
وقد قال هذه الأبيات فى : ساع جاء يطلب إبل الصدقة ، وهو أمية بن عبدالله بن عمرو بن عثمان  
بن عفان ، ورواية الحماسة والخزائنة : ذو جاء ساعيا ، والفرائض : الانسان التى تصلح لأن  
تؤخذ فى الزكاة و « هلم » تستعمل اسم فعل ، وعليه فلا تتغير عن حالة واحدة فى التأنيث والتثنية  
والجمع ، وهى لغة الحجاز ، وتستعمل الهاء للتثنية ، وقد ركبت مع « لم » وهى فعل « فتوثت  
وتثنى وتجمع ، وعلى الاستعمالين تكون الميم مفتوحة .  
انظر : الانصاف ص ٣٨٣ - والاشموني « ج ١ ص ١٥٧ » . والشاهد مثل سابقه .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ج ١٥ ص ٤٤ .

(٤) نسب هذا البيت ضمن أبيات أخرى فى الحماسة ص ٥٩٠ - والخزائنة ج ٢ ص ٥١١ ، والدرر  
ج ١ ص ٥٩ .

لسنان بن الفحل الطائي ، وهو شاعر إسلامى فى الدولة مروانية ، قال صاحب الخزائنة فى سبب  
هذه الأبيات : إنه اختصم حيان بن الربيع بن عبد الرحمن بن الضمك ، وهو والى المدينة فى  
مائه من مياهم ، وعبد الرحمن مظاهر لأحد الحيين ، فقال سنان تلك الأبيات مخاطبا بها عبد الرحمن .  
ورواية النسخ « أ » و « ج » : فإن المال . الخ .

انظر : أمالى ابن الجبلى ج ٢ ص ٣٠٦ - ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٧ ، ج ٨ ص ٤٥ . والشاهد  
ذكره الشارح .

(٥) قال الجوهري فى الصحاح مادة « قلب » ج ١ ص ٩٤ : و « القليب » البئر قبل أن تطوى  
تذكر وتوثت ، وقال أبو عبيدة : هى البئر العادية القديمة وجمع القلة « أقلية » . . والكثير :  
« قلب » . وقال صاحب اللسان نفس المادة ج ٢ ص ١٨٣ : وقال شمر : القليب اسم من أسماء  
البئر البلى والعادية ، ولا يخص بها العادية ، قال : وسميت قليباً ، لأنه قلب تراها ، وقال ابن  
الاعرابى : القليب ما كان فيه عين والا فلا . الخ .

يا بير يا بير بنى عدى • لا يترعن قعرك بالدلى

حتى تعود أقطع الولى (١) •

وحكى المروى في الأزهية (٢) : أن بعض طيء يثنيه ويجمعه جمع ذى الصاحبية .  
قال ابن السراج : ويتعين لإعرابه حينئذ .

واستظهر بـ « غالبا » عن إعراب بعض إياها ، تشبيها بالصاحبية ، لتشاكلها  
لفظا ، حتى لقد حكى بعض : أنها منقولة عن الصاحبية ، لاشتراكهما ، توصلا  
إلى الوصف ، كما حكاها أيضا ابن درستوريه في الارشاد ، وأبو الفتح في المحتسب ،  
قال بعض شعرائهم :

فإما كرام موسرون أتيتهم • فحسبى من ذى عندهم ما كفايا (٣)  
ومنه في أحد التخريجين : اذهب بذى تسلم أى بالذى تسلم

قال المصنف (٤) : ومنهم من يقول : رأيت ذات فعلت وذوات فعلن ،  
بمعنى التني واللاتي كما مر (٥) التنيه عليه .

وأطلق ابن عصفور (٦) القول بثنيتيهما ، وأظن حامله على ذلك قولهم :  
ذوات بمعنى التني واللاتي فاضطربت لذلك عنه •

(١) هذا الرجز استشهد به الكثيرون من هذا الفن ، فقد ذكره ابن سيده في المخصص ج ١٦ ص ١٤٨ ،  
ص ١٨٧ ، ج ١٧ ص ٨ - وابن الشجرى ، في أماليه ج ١ ص ١٥٨ . والبغدادى في الخزائن  
ج ٢ ص ٥١ ذكره عرضا ، ولم ينسب أحدهم لقائله ، ورواية الخزائن : يا بئرا بئر بنى  
عدى . الخ . ورواية ما عدى الشارح : الأزحن •  
والشاهد فيه كما قال ابن الشجرى : أن يكون حمل الكف على المضمر ، كما حمل الآخر « البئر »  
على القلب في قوله يا بئر . الخ .

(٢) وعبارته ليست كذلك ، بل هي في ص ٣٠٣ وما بعدها : ومنهم من يقيم مقام الذى « ذو »  
ومقام التني « ذات » وهى لغة طيء . فيقولون : ذو قام زيد « وذات قامت هند » . . . ويجعل  
هؤلاء « ذو » رفعا في كل حال موحدًا في الثنية والجمع . . . ومنهم من يقول : « ذو » بمعنى  
الذى المذكور والمؤنث جميعا وفي كل حال . . . كما جعلوا « من » و « ما » للمذكر والمؤنث  
والاثنتين والجمع . . . وربما ثنوا وجمعوا فقالوا : « هذان ذو نعرف » و « هؤلاء » ذوو  
نعرف « و » هاتان ذواتا نعرف « و » هؤلاء ذوات نعرف « ويرفعون « التاء » من « ذوات . . . الخ .

(٣) نسبته صاحب الحماسة ص ١١٥٨ ، والعينى ج ١ ص ١٢٧ - وابن يعيش ج ٣ ص ١٤٨ -  
والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٥٩ : لمنظور بن سحيم الفقمسى الكوفي شاعر إسلامى مقل ،  
وذلك ضمن قصيدة في هجاء امرأته ، وقد روى بدل : « لقيتهم » : « أتيتهم » ، و « من ذو » من ذى .  
وانظر : التوضيح على التصريح ج ١ ص ١٣٧ . والشاهد أن « ذو » منقولة عن الصاحبية ،  
كما ذكر الشارح .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٢٣ » .

(٥) في شرح المصنف ج ١ ص ٢٢٢ عند قوله : وبمعنى « الذى » وفروعه « ذو » في لغة طيء . . .  
وبناؤها هو المشهور ، وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب « ذو » بمعنى صاحب ، ويروى  
بالوجهين قول الشاعر : فإما كرام موسرون . البيت .

(٦) اذ قال في المقرب ج ١ ص ٥٧ : وتقول في تقنية « ذو » الطائية : « ذوا » في الرفع ، و « ذوى »  
في النصب والخفض ، وفي جمعها « ذوو » في الرفع ، و « ذوى » في النصب والخفض ، وتقول  
في ثنية « ذات » : « ذواتا » في الرفع ، و « ذواتى » في النصب والخفض ، وفي جمعها :  
« ذوات » بضم « التاء » في الأحوال كلها . الخ .

قال أثير الدين (١) : بل نقله صاحب الأزهية (٢) ، وابن السراج عن العرب .  
و بمعنى الذى وفروعه أيضا - أى = : وفقا للجمهور ، وخلافا لثعلب في  
اختصاصها عنده بالاستفهام والجزاء ، وهو محجوج بقوله تعالى : « ثم لتترعن من  
كل شيعة أيهم أشد على الرحمان عتيا » (٣) وقول الشاعر :

إذا ما أتيت بنى مالك . فسلم على أيهم أفضل (٤)

وقوله :

فأدنوا الى حقكم يأخذه أيكم . شتم وإلا فأيكم وأيانا (٥)

وقوله :

أما النساء فأهوى أيهن أرى . للحب أهلا فلا أنفك مشغوبا (٦)

- مضافا إلى معرفة لفظا = : وهو الأفصح نحو : يعجبني أى الرجال وأى  
النساء عندك ، ويحتمل الإفراد والثنية والجمع .

وزعم بعض أن القياس لإضافته إلى نكرة ، لتعريفها كأخواتها بالصلة ، وإنما  
يستفاد بالإضافة بيان جنسها ، وتكفى فيه النكرة ، وإنما عدل عن ذلك استقباحا  
لإضافة ما هو معرفة إلى نكرة ليعد ما بينهما (٧) وحينئذ فإضافتها إلى المعرفة تحسينا  
للفظ ، وإزالة للقيح ، لا أن لها أثرا في التعريف .

وزعم آخرون : أن إضافتها إلى المعرفة لإفادة تعريف جنس من وقعت عليه  
« أى » والصلة لإفادة تعريف عينه ، فلها معرفتان من جهتين متباينتين ، ولا نظير  
له ، على أن بعضا على حكاية إضافتها إلى نكرة وأغفله المصنف ، وهو نزر الوجود ،  
كيعجبني أى رجل عندك ، وأى رجلين ، وأى رجال وأى امرأة ، وأى امرأتين ،  
وأى نساء .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢١٤ » .

(٢) انظر هامش رقم « ٢ » الصفحة السابقة .

(٣) سورة مريم « آية : ٦٩ » .

(٤) نسبة البيهقي وعنه نقل المعلقون عن شرح ابن يعيش ج ٣ ص ١٤٧ « و ج ٤ ص ١٢ » و ج ٧

ص ٨٨ . وصاحب معجم شواهد العربية ص ٢٩٩ - وقال صاحب الخزانة ج ٢ ص ٥٢٢ :  
والبيت لم يبلغنى قائله ، وقال ابن الأتبارى حكاه أبو عمرو الشيبانى بضم « أيهم » عن فسان ،  
وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب ، فسان قائل البيت . وهو فسان بن ولة بن مرة  
أحد بنى مرة بن عباد ، وقال السيوطى في شرح شواهد المغنى ص ٢٣٦ : لرجل من فسان ، وقال  
صاحب الدرر ج ١ ص ٦٥ : والبيت لفسان بن ولة . والشاهد : أن « أيا » تستعمل موصولة .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٢٣ ، وشرح الأثير للتسهيل ج ١ ص ٢١٤ ،  
ولم أعر على اسم قائله .

والشاهد مثل سابقه .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ، ولم أعر على قائله . والشاهد مثل سابقه .

(٧) في « ج » ليعد ما هو بينهما . الخ .

— أونية = : كيغجنى أى عندك ، فيحتمل الوقوع على مفرد أو فروع من المذكور ، وفروعه من عاقل أو غيره .

— ولا يلزم استقبال عامله = : بل يجوز مضيه كأعجبنى أيهم قائم ، وفاقا للأخفش وموافقيه من البصرية ، وخلافا للجمهور في التزامهم استقباله ، كيغجبنى أيهم يقوم ، أى « الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ، فلو جعلت معمولة للماضى خرجت عن وضعها العمومى ، ألا ترى لو قلت : أعجبنى أيهم خرج لم يقع إلا على من وقع منه الخروج .

وقد سئل الكسائى في حلقه يونس هل يجوز — أعجبنى أيهم قام فمنعه ، قيل : ولم ؟ ، فلم يلح له وجهه ، فقال : أى كذا خلقت .  
ولم يمثل سيويه (١) الا بالمستقبل .

وقضية كلام المصنف في شرحه (٢) عدم التزام الكوفية استقباله ، وقد علمت منعه الكسائى وهو عميد تلك العصابة .

ولا يلزم — تقديمه = : بل هو كغيره من الأسماء ، تعمل فيها العوامل متقدمة ومتأخرة نحو — أحب أيهم قرأ ، وأيهم قرأ أحب — خلافا للكوفية = :  
قال المصنف : ولا حجة إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه (٣) .  
— وقد يؤنث بالتاء موافقا للتى (٤) = : كقوله :

إذا اشتبه الرشد في الحادثات • فارضى بأيتها (٥) قد قدر (٦)

- 
- (١) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ وما بعدها .  
(٢) وعبارته في ج ١ ص ٢٢٣ : ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه « كما لا يلزم مع غيره ، وقال الكوفيون : يلزم ذلك ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه .  
وعليه فليست قضية كلام المصنف كما قال الشارح « بل اتفاق الكوفيين مع رئيسهم وهو الكسائى .  
بدليل قوله : ولا حجة لهم إلا كون... الخ .  
(٣) في «ج» ما قاله... الخ .  
(٤) في «ج» : موافقا للتى... الخ .  
(٥) في «ج» : بأينهن قد... الخ .  
(٦) البيت من شواهد ابن ماك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٢٣ — والأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٥ — والسيوطى في الجمع ج ١ ص ٨٤ — وذكره الشنيطى في الدرر ج ١ ص ٦٠ — ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وذكر صاحب معجم شواهد العربية ولم يذكر قائله — ونقل الشنيطى كلام ابن كيسان بطريقة أخرى فقال : وحكى ابن كيسان : أن أهل هذه اللفة يشنون « أيا » ويجمعونها فيقولون مثلا : أياكما أخوان ، وأياهم أخوتك ، والشاهد في البيت تأنيث « أيا » بالتاء مثل « التى » .

وعن ابن كيسان : أن أهل هذه اللغة يثنون ويجمعون نحو أبيهم وأبتاهن وأيوهم (١) وأيوهن ، وكذا حالها عندهم أفرادا وإضافة إلى نكرة ، وأغفل ذلك المصنف .  
وبمعنى الذى وفروعه = : من المذكر وفروعه ، والمفرد وفروعه ، - الألف واللام = : فيكون بلفظ واحد مطلقا نحو القائم والقائمة ، والقائمات والقائمات ، والقائمات .

- خلافا للمازنى ومن وافقه = : كالأخفش - في حرفتها = : سوى أن المازنى يراها معرفة ، والأخفش موصولا حرفيا قاله المصنف (٢) ، وعكس أثر الدين (٣) والجمع بين الثقلين أن « أل » في كل منهما معرفة فقد توافق المذهبان تعريفا .  
قال الرضى : وإنما الخلاف حيث لا عهد ، أما حيث العهد نحو جاء ضارب فأكرمت الضارب ، فالحرفية اجماعا .

واحتج القائل : لأنها موصول حرفي بتخطى العوامل إياها كقام الضارب ورأيت الضارب ، ومررت بالضارب . ولا موضع « لأل » وليس اسم الا وله موضع . وأيضاً فهي من الأسماء الظاهرة أن لو كانت اسما وليس منها شيء على حرفين أحدهما وصل ، فصار الاسم في الحقيقة على حرف ، وأيضاً فهزمة الوصل ، في « أل » مفتوحة مفتوحة بها ، وليست الا مكسورة في الأسماء الا ما شذ من « أبين الله » وإنما تفتح فيها حرفية كالرجل واللام ، وأيضاً فكان يجوز الفصل بينهما وبين صلتها بمعمول الصلة أن لو كانت موصولة اسما كقام « أل » زيدا ضارب ، نظير : الذى زيدا ضرب .

(١) في « ج : وأيوهن وأبتاهن وكذا... الخ .

وقال الرضى في الكافية « ج ٢ ص ٤١ » : وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التأني به ، موصولا كان أو استفهاما ، أو غيرهما ، نحو : لقيت أبين لقيت ، وأبتين لقيت .  
وقال الأندلسي : التانيث فيه شاذ ، كما شذ في : كلتهن ، وخيرة الناس وشرة الناس ، وبعض العرب يشبهها ويجمعها أيضا في الاستفهام وغيره ، نحو إياهم أخواك ، وأيوهم إخوانك ، وهما أشد من التانيث ويجوزهما : تصرفهم في باب الاعراب .

(٢) وعبارته في شرحه ج ١ ص ٢٢٤ : وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة إلى موصولات مخلوقة . وهذا ضيف... الخ .

(٣) وعبارته في شرحه ج ١ ص ٢١٥ ظ : وفي كونها موصولة خلاف ، ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة ، فـ « أل » في « الضارب » كـ « أل » في « الغلام »... الخ .

وقال في ص ٢١٦ و . : استدلل المازنى على أنها حرف موصول لا اسم بتخطى العامل عمله إلى صلتها لا إليها... الخ .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧ : اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، مثال المازنى : هى حرف كما في سائر الأسماء الحائدة نحو الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من « الذى » وأخواتها . الخ .  
وقال في ص ٢١٧ و . : وقال المصنف في الشرح : وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف... الخ .  
وهذا الذى حكاه عن المازنى هو الذى حكيناه نحن عن الأخفش .

وزاد الأندلسي انتصارا لهذا الرأي : أن لو كانت اسما كانت فاعلا ، واستحق قائم البناء ، لاهماله حينئذ ، لمكان كونة صلة ، ولا يسلط على الصلة عامل الموصول وأجيب : بأنها مع الاسم كالشيء الواحد ، كما هو شأن الموصول وصلته ، فإذا كانت الصلة اسما مفردا ، كانت أشد اتصالا وافتقارا إليه ، فجعل الفاعل جملة « أل » ومدخولها نحو قام الضارب . كما لو قلت : هذه بعلبك في صيرورة مجموعهما اسما واحدا .

وأما أن الاسم الظاهر لا يرد على حرف فباطل بما حكى من قولهم : « أم الله » وهمزته وصلية مع كونه معربا ، فكان المبنى بذلك أجدر .

وقد آجاز سيويه (١) قياسا : إذا سميت بالباء من اضرب أن نقول : « اب » ملحقا إياه بهمزة الوصل معربا ، فصار على حرفين ابتداء ، ووصلا على حرف . ألم تر نحو « أب » على حرفين ابتداء فإذا وصلت في نحو « من اب لك » عاد على حرف ، بل ربما ورد الاسم المعرب على حرف في الحالين كالذي حكاه ابن مقسم عن ثعلب ( شربت ما ) (٢) .

وأما أن الهمزة الوصلية مفتوحة فتشبيها بالمعربة ، وأما عدم الفصل بالمعمول فلما بين « أل » من شدة التعلق والارتباط ، بخلاف صلة الذي ، لكونها جملة ، بل ذلك لازم أيضا لصاحب هذا الرأي ، لكونها عنده موصولا حرفيا ، والموصول الحرفي إذا لم يعمل ساغ الفصل بينه وبين صلته نحو « ما » تقول يعجبك ما اليوم تصنع ، أى صنعك اليوم ، فكذا ينبغي على قياس رأيه في : الضارب ، بخلافها اسما موصولا مجعولا مع صلته كشيء واحد على رأى زاعمه فيمتنع بين جزءي بعلبك .

وأما الجواب عن مقالة الأندلسي : فهو ما قاله المصنف (٣) ، وأقره أثير الدين (٤) ، أن مقتضى الدليل ظهور عمل الموصولات في أعجاز الصلات ، لأن نسبتها منه نسبة

(١) وعبارته في الكتاب ج ٢ ص ٦٣ : ولو سميت رجلا بـ « أب » قلت : هذا إب ، وتقديره في الوصل : هذا أب كما نرى يريد الباء وألف الوصل من قولك : « اضرب » وكذلك كل شيء مثله لا تغيره عن حاله ، لأنك تقول : « أب » فيبقى حرفان سوى التنوين ، فإذا كان الاسم ها هنا في الابتداء هكذا لم يحتل عندهم أن تنهـب « ألفه » في الوصل ، وذلك أن الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف ، ألا تراهم يقولون : « من أب لك » فلا يبقى إلا حرف ، فلا يحتل ذا عندهم إذا كان كينونة حرف لا يلزمه في الابتداء ، وفي غير هذا الموضع إذا تحرك ما قبل الهمزة في قولك : ذهب أب لك وكذلك « إب » لا يحتل أن يكون في الوصل على حرف ، إذا كان لا يلزمه ذلك في جميع المواضع .

وقال في ص ٦٤ : وإن سميت رجلا بالضاد من « ضرب » قلت : ضاء « وإن سميت بها من « ضراب » قلت « ضى » . وإن سميت بها من ضحى قلت : « ضو » وكذلك هذا الباب كله ، وهذا قياس قول الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه .

(٢) « شربت ما » ساقطة من « ج » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٢٧ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢١٧ و » .

عجز المركب منه ، غير أن ذلك ممنوع ، لكون الصلة جملة ، وهي غير منفصلة للعوامل ، فلما أفردت صلة « أل » جرى بالإعراب على ذلك المقتضى لعدم المانع .

وفي شرح الدماميني (١) : وفيه نظر ، لأن حق الإعراب أن يدور (٢) على الموصول ، لكونه المقصود ، وإنما جرى بالصلة إيضاحاً ، بدليل ظهور الإعراب في « أى » الموصولة — كقام أيهم ضربته ، وفي اللذان واللتان على القول بإعرابهما ، واللدون على لغة .

قلت : وأنت خير بما في هذه المعارضة من الضعف الذي لا يقاوم مقتضى ذلك الدليل على ما في ذلك من الإغارة على ما في شرح الرضى (٣) والانتحال منه نسخاً وساخاً ، وقد أوهم أن ذلك مما عمل فيه فكره مرشحاً ذلك بلفظ النظر .

وأما أنه ظهر الإعراب في « أى » وما معها فلما قام بكل منها مما عد به منفصلاً عن صلته أو كالمفصل من الإضافة في « أى » كما زعم أنها المعرفة لها ، فليست كغيرها من الموصولات في شدة طموحه إلى صلته وافتقاره إليها اقتطافاً منها التعريف ، بل هي والمضافة إليه كغيرها من الأسماء المتضائفة استغناء عما بعدها ، ومن تصرفهم في ألفاظ غيرها مما أورد من ذلك بالثنائية والجمع فأكسبها من ذلك شبهاً صورياً بالمتحققة الإعراب ( من مثنيات ) « ٤ » غيرها والمجموعات على حدها ، مع ما علم أن الثنائية والجمع كالتصغير والتكسير ترجع الأشياء إلى أصولها .

وحينئذ فما احتج به من ذلك استدلال بنسخ العنكبوت .

قال المصنف (٥) : وزعم المازني أن « أل » معرفة ، وأن (٦) الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة .

ورد بأن لحذف الموصوف مضان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وبأنه لو ساغ مع « أل » ساغ مع التنكير ، لأكثرية حذف المنكر .

وبأنها لو كانت معرفة لقدرح لحاقها في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال أو

(١) « ج ١ ص ٦٢ و . »

(٢) في « ب » : أن يكون على . الخ .

(٣) انظر الكافية ج ٢ ص ٣٩ : وعبارته : واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول ، لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جرى بالصلة لتوضيحه . والدليل ظهور الإعراب في « أى » الموصولة ، نحو : جاني أيهم ضربته ، ورأيت أيهم ضربته ، ومررت بأيهم ضربته . الخ .  
إذ العبارة منقولة عن الرضى كما قال الشارح وأن إبطال الشارح لدليل ظهور الإعراب في « أى » وما معها هو الصواب لما استدلل به على ذلك في نظري .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٤ .

(٦) « أن » ساقطة من « ج » .

الاستقبال والأمر بخلاف ذلك لتسويةها عملا ماضيا ، فعلم أنها غير المعرفة ، بل موصولة بالصفة لوجوب تأويلها بالفعل نظما له في حكم الجملة المصريح بجزئها ، ومن ثم وجب العمل مطلقا « وحسن العطف في نحو « فالغيرات صبحا فآثرن (١) » إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله » هـ (٢) .

ورد أيضا بدخولها على الفعل في نحو :

ما أنت بالحكم الرضى حكومته ،

والحمار اليجدع ، والصبي اليرضع ، كما استدل به أبى برهان على موصوليته.

قال المصنف (٣) : وهو قوى ، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل ذلك على اسم فكذا هذا على فعل .

وعلى الجملة الاسمية كغيرها من الموصولات في قوله :

من القوم الرسول الله منهم (٤)

وعلى الظرف في قوله :

من لا يزال شاكرا على المعه (٥)

- وتوصل الألف واللام بصفة = : من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كالضارب والمضروب والحس . وفي البسيط : أما الصفة المشبهة فلا ، لضعفه وقربها من الأسماء ، فإذا دخلت عليها فعلى حذف الموصوف ، وعود العائد عليه في نحو : مررت بالحس وجه أبيه .

وقال صاحب المغنى (٦) : لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضل معرفة اتفاقا .

(١) سورة العاديات ، آية : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الحديد ، آية : ١٨ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٥ .

(٤) وقد استشهد به ابن مالك في أغلب شروحه ، وكذلك أبو حيان ، وذكره السيوطي في المعجم

ج ١ ص ٨٥ ، ولم ينسبه أحدهم وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٦١ - : ولم أعثر على قائله ،

وقال العيني في شواهد هاشم الخزاعة ج ١ ص ٤٧٧ - : أنشد ابن مالك للاحتجاج ، ولم يعثر

ال قائله ، وتمام البيت : لهم دانت رقاب بنى معد ، والشاهد دخول « أل » على الجملة الاسمية .

(٥) وتمام البيت : فهو حر بعيشة ذات سعة .

وهو في شرح ابن مالك على التسهيل ج ١ ص ٢٢٧ ، والأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٩ -

وقال العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٧ : قائله راجز لم أقف على اسمه ، وهو من الرجز

المحسن ، أى على الذى معه وقال الشنقيطي في الدرر ص ٦١ : لم أعثر على قائله . والشاهد دخول

« أل » على الظرف ، وهو قوله : « المعه » .

(٦) ج ١ ص ٥١ . وعبارته : « أل » على ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون اسما موصولا ، بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة في أسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة ، وليس بشئ ، لأن الصفة المشبهة للثبوت . الخ .

قال الرضى (١) : وإنما ذلك مع تضمنها الحكم ، لنقصان مضارعها الفعل ، ومن ثم لا توصل بالمصدر لعدم تقديره بالفعل مع ضميمه « أن » ، وهو معها في تقدير المفرد ، وليست الصلة إلا جملة .

وقال ابن الحاجب (٢) : إنما التزم في صلة « أل » كونها اسم فاعل أو مفعول فقط لما بينها وبين الحرفية من المشابهة لفظا ، أما الأول فواضح ، وأما الثاني فلاها للتعريف مثل الحرفية .

وتعقبه الدماميني (٣) : بأن الحرفية معرفة لما دخلت عليه ، بخلاف الموصولة فمعرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما اشتملت عليه من العهد ، كما هو الصحيح في تعريف الموصول كما مر ، فأين أحدهما من الآخر بحسب المعنى .

قلت : إنما قال ابن الحاجب : لأنها للتعريف ولم يقل معرفة ، وإنما يرد الاشكال على الثاني دون الأول لأن معنى كونها للتعريف استعمالها في مقاماته « كأل » ولا يستلزم إفادتها إياه ، وكم أورد الدماميني مثله نقدا على غيره من الكبراء ، ولا يسامحهم فيما يرتكبون في ذلك من التسامح ، مع ارتكابه إياه في غير موضع ، كما نبهناك عليه فيما مضى .

ثم قال الدماميني (٤) : قال المصنف : والصفة المشبهة لا تقع صلة للألف واللام .

قلت : إنما قال المصنف : عكسه . ولفظه (٥) : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها ، فصرح بخلاف ما نقل عنه .

— محضة = : احترازاً عما يوصف به (٦) مما ليس مشتقاً كأسد ، أو (٧) مشتقاً وغلبت عليه الاسمية كأبطح ، لكل مكان منبسط من الوادى ، ثم غلبت على الأرض

- (١) في شرح الكافية « ج ٢ ص ٣٨ ، ٣٩ » بتصرف .
- (٢) وعبارته في شرح كافيته ج ١ ص ٧٤ : ثم شرع في تبين أن صلة الألف واللام لا تكون إلا اسم فاعل أو اسم مفعول ، وإن كان بمعنى الذى ، كأنهم بما رأوها للتعريف ، وهى موافقة للألف واللام في نحو الرجل لفظاً ومعنى ، قصدوا ألا تدخل إلا على ما تدخل عليه تلك المشابهة المذكورة وخصوصاً بالجملة الفعلية . الخ .
- (٣) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٦٢ ظ » .
- (٤) في شرحه المذكور ج ١ ص ٦٢ و . والحق أن عبارة الدماميني ليست كذلك بل هى : تشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، قال المصنف : والصفة المشبهة وقد صرح جماعة بأن الصفة المشبهة لا تكون صلة للألف واللام . الخ .
- ولعل الذى أوقع الشارح في هذه المغالطة اختلاف نسخه من شرح الدماميني عما لدى لنقص فيها ، وهو كمادته يتلمس للدماميني أدنى ملازمة .
- (٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٢٤ ، وقد قال في باب إعراب الصحيح الآخر . ص ٤٣ : وقد تناول قولنا : « أو يصحب الألف واللام » المعرفة والزائدة ، والموصولة فالمعرفة كقوله تعالى : « مثل الفريقين كالأعمى والأصم . . . فحمل « أل » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة لا موصولة .
- (٦) في « ج : بها عما . الخ .
- (٧) في « ج : ومشتقاً . . . الخ .

المتسعة ، و « أجرع » لكل مسنو ، ثم اختص بالأرض المستوية المرملة التي لا تثبت ،  
و « صاحب » لكل مصاحب غالبا على صاحب الملك ، و « راكب » وصفا لكل  
متصف بالركوب ، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره ، وعلى رأس الجبل .  
قال الشاطبي : ويدل على انسلاخ الوصفية منها أنها لا تجرى صفة على موصوف ،  
ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا .

— وقد توصل = : الألف واللام — بمضارع اختيارا = : قال المصنف (١) :  
كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ولا الأصيل ولاذى الرأى والجلد (٢)

وقوله :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا (٣) \* الى ربه صوت الحمار اليجدع (٤)

وقوله :

ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا \* مشمرا يستديم الحزم ذا رشد (٥)

وقوله :

وليس اليرى للخل مثل الذى يرى \* له الخل يوما أن يعد خليلا (٦)

- (١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٤ .
- (٢) قائله : الفرزدق مع بيت آخر هجا بهما رجلا من بنى عذرة فضل جريرا عليه ، قال العيني في شواهد ج ١ ص ١١١ - والأصل في ذلك ما حدثه ابن الكلبي : أن رجلا من بنى عذرة دخل على عبد الملك يمدحه ، وعنده جرير والفرزدق والأخطل ، فلم يعرفهم الأعرابي ، فقال له عبد الملك : هل تعرف أهجا بيت في الاسلام ؟ قال نعم ، قول جرير : فغض الطرف . . البيت فقال : أحسنت ، فهل تعرف أمدح بيت قيل في الاسلام ؟ فقال نعم قول جرير : ألتسم غير من ركب المطايا . . البيت . فقال : أصبت وأحسنت ، فهل تعرف أرق بيت قائله العرب في الاسلام ؟ . قال نعم قول جرير : إن العيون التي . . . البيت ، قال : أحسنت فهل تعرف جريرا ؟ قال : لا والله ، واني لرؤيته مشتاق ، قال : فهذا جرير ، وهذا الفرزدق ، وهذا الأخطل ، فأنشد الفرزدق البيتين ، وأنشد الأخطل بيتين أيضا ، والشاهد دخول « أل » على المضارع . أنظر : الدرر ج ١ ص ٦١ - والاشموني ج ١ ص ١٥٦ ، ١٦٥ .
- (٣) في «ب» نطقا . . الخ .
- (٤) نسبة السيوطي في شواهد المعنى ص ١٦٢ ، والعيني في شواهد الكبرى ، ج ١ ص ٤٦٧ ، لذي الخرق الطهوي ، وهو : دينار بن هلال ، من شعراء الجاهلية ، وقال الآمدي في المؤتلف والمختلف : اسمه قرط ، والبيت ضمن قصيدة ، وألحنا الفحش من الكلام ، والمعجم : جمع أعجم ، والمراد : الحيوان ، واليجدع : من الجدع وهو قطع الأذن . والشاهد في قوله :
- (٥) « اليجدع » حيث دخلت « أل » على المضارع . البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٥ - والأثيري في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٨ - والسيوطي في المجمع ج ١ ص ٨٥ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦١ : لم أقف على قائله . والشاهد في قوله « البروح » مثل السابقين .
- (٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٥ - كما ذكره الاشموني في شرحه ج ١ ص ١٦١ - ولم ينسبه أحدهما ، ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « اليرى » حيث دخلت « أل » على المضارع .

وقوله أنشدته أثير الدين (١) :

ويستخرج البربوع من نافقائه • ومن جحره بالشيحة ينقص (٢)

وقوله :

فدو المال يؤتى ماله دون عرضه • لما نابيه والطارق يتعمد (٣)

قال المصنف : (٤) : وعنده أن مثل هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته ،

والثاني أن يقول :

إلى ربه صوت حمار يجعد ،

والثالث أن يقول :

ما من يروح ،

والرابع أن يقول :

وما من يرى ،

واذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته أشعر بالاختيار .

وأیضا فمقتضى النظر وهل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجملة الاسمية والفعلية . فمنعنا ذلك حملا على (٥) المعرفة لتشاكلهما لفظا ، وجعلت صلتها ما هو جملة معنى ومفردا لفظا ، صالحا لدخول

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٧ ظ .

(٢) نسبة أبو زيد في نوادره ص ٦٦ ، ٦٧ : لدى الخرق الطيوى ضمن أبيات سبعة ، إلا أنه رواه : بالشيحة « المتقصص » ، وقال : وقال أبو محمد الخوازمي عن الرياشي : « المتقصص » قال أبو سعيد : وقرأت أنا عليه : « المتقصص » . قال أبو الحسن : ورواه لنا أبو العباس : فيستخرج البربوع . . . المتقصص ، قال : هكذا رواه أبو زيد . . . والرواية الجيدة عنده « المتقصص » وقال : لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فإن أريد بها : الذي كان أفسدن العربية ، وكان لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس .

وقد اختلفت الروايات في بعض ألفاظ البيت ، قال البغدادي في الخزانة ج ١ ص ١٦ وما بعدها : وقوله : بالشيحة : رواه أبو عمرو الزاهد وغيره تبعاً لابن الأعرابي : ذي الشيحة ، وقال : لكل رببوع شيحة عند جحره ، وقيل : من جحره بالشيحة - بالغاء ، وهي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحضلة .

اليتقصص : يقال : يتقصص البربوع دخل في قاصوعائه ، فهي صفة للجحر .  
(٣) البيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٨ ، ولم أعثر عليه في مكان آخر ، ولا عرفت قائله .

والشاهد في الشواهد الخمسة المذكورة واحد ، وهو واضح من الشرح .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٦ ، نقل بنصرف .

(٥) « أل » ساقطة من « ج » .

المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان في التزام ذلك لإيهام أن « أل » (١) - معرفة ، لا اسم موصول ، فقصدوا النصوصية على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على مشابه اسم الفاعل من الأفعال ، فلما كان الداعي ذلك ، وفيه إبداء ما يحق إبداءه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه استحق كونه ما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولم يقل في أشعارهم ، قلة الوصل بالجملة الاسمية هـ.

وحاصله كما قال أثير الدين وغيره : (٢) أن الضرورة عنده عبارة عما لا مندوحة عنه لشاعر ، وليس بمرضى إذا لا يلتزم الشاعر تخيير جميع العبارات الممكن أداء المقصود بها ، فقد لا يحضره وقت (٣) النظم إلا عبارة واحدة ، في تحصيل الغرض فيكتفى بها ، ولو فتح هذا الباب اتسع الخرق ، لإمكان دعوى الاختيار في كل ما تدعى ضروريته (٤) لتمكن الشاعر أن يقول غيرها عبارة (٥) ، معنيا (٦) غير ذلك ، تركيبا يتم به الوزن ، وهذا أسهل على من يتعاطى النظم وتقريض الشعر ، بل لا يكاد يعوزه في عامة الأشعار وغالبها ، وهي طريقة كما تراها ، وإنما المعول عليه في تفسير الضرورة ما لا يوجد إلا في الشعر ، أعم من أن تكون عنه مندوحة أم لا .

وفي شرح الدماميني (٧) : وقد ظهر لي هنا وهو أنهم أجمعوا أن جملة الصلة لا محل لها ، وهذا على إطلاقه باطل ، ويجب التفصيل بين صلة « أل » وغيرها ، فالصلة في الثاني عديمة المحل قطعا ، ضرورة عدم حلول المفرد محلها ، وأما صلة « أل » حيث توصل بالمضارع إما اختيارا كما يراه المصنف ، أو اضطرارا كما يقول غيره : أو جملة غيرها اضطرارا اجماعا ، فينبغي أن لها محلا بحسب مقتضى العوامل في ذلك الحال من رفع ونصب وجر ، فهي في مثل : إني لك الينذر في (٨) محل رفع ، وفي - لا أحب البروح للهو (٩) في محل نصب ، وفي : « ما » أنت بالحكم الترضي « في محل جر .

وهذا من الغريب أن يثبت للجملة بحسب محلها أنواع إعراب الاسم لا بطريق التبعية في الأضرب الثلاثة ، وهي شيء منها ، وهذا ما نحكم به المحاجات .

(١) في « ج : حملا للمعرفة . . . الخ .

(٢) أي كالدماميني في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ و .

(٣) في « ج : عند النظم . . الخ .

(٤) في « ج : ضروريته . . الخ .

(٥) في « عبارة : ساقطة من « ب » .

(٦) « ب » ج : معنيا . . الخ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) وعبرة الدماميني : فيحكم بأنها في محل نصب في مثل قوله :

لا تنشب الحرب اني لك الينذر من يزانيا فأتق .

وهذا المثال غير مذكور في شرح المصنف ، وهو من شواهد الاثير في شرحه ج ١ ص ٢١٧ ظ .

(٩) « للهو » ساقطة من « ج » .

وقد يعتذر عن تركهم ذلك باختصاص الاستعمال بالضرورات ، أو فيها وفي قليل من الكلام ، وفيه ما لا يخفى (١) .

قلت : وقد أورد هذا الكلام أيضا في باب الحال متبجحا به زاعما استدراكه على النحويين قاطبة ورفعناه هناك بما أوردته برمته : بأننا لا نسلم أن كل جملة وقعت موقع الفرد لها محل من الاعراب وإنما ذلك للواقعة موقعه بطريق الأصالة ، والوضع بعد « أل » الموصولة ليس للمفرد بطريقها ، كما في الموصولات الاسمية ، ولو سلم فإنما ذلك للواقعة موقع ما له محل من المفردات ، والمفرد الواقع صلة « أل » لا محل له ، وإنما الإعراب فيه بطريق العارية من « أل » نقل اليه لكونها بصورة الحرف ، كما في « إلا » بمعنى غير .

وقد ألغز بذلك الأستاذ أبو سعيد بن لب (٢) فقال (٣) :

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان . • وأول إعرابه في الثاني  
وذاك مبني بكل حال . • ها هو (٤) للناظر كالعيان

كذا ظهر لي ، ثم وقفت عليه لابن الشنن ، على أني أقول : لا أنفعل إعرابا لأل رأسا ، لبنائها كسائر الموصولات ، فكيف يزعم انتقالا ؟ والاعراب الموجود في الصلة إنما هو لتزيلها منزلة الشيء الواحد لشدة اللصوق فصارعت غيرها من الأسماء المفردة المعربة ، لفقد داعي البناء ، بخلاف غيرها من الموصولات فقد يفصل بينه وبين صلتها ، ويحذف أحدهما دون الآخر ، ولا كذلك في « أل » فانصبت العوامل على المجموع انصبابة واحدة ، فأعطى حكم المعربات بناء على ما عليه الجمهور من موصوليتها .

وأما على دعوى تعريفها فلا إشكال ، بل يتعين المصير اليه كما ذكرناه .

- وبمبتدأ وخبر (٥) = : عطفا على « مضارع » - أو ظرف اضطرابا = :  
في الأمرين ، فالأول : كقوله : - ولا يعلم دخولها في غيره :

من القوم الرسول الله منهم • لهم دانت رقاب بني معد (٦)

(١) وفيه ما لا يخفى - في ب - موضوعة بعد : قلت .  
والذي في ب : وفيه قليل من الكلام . قلت : وفيه ما لا يخفى وقد ... الخ . • والصحيح ما أثبتناه في الصلب كما في « أ » و « ج » وكما هو في شرح الدمامي .

(٢) في دائرة المعارف البستاني « ج ١ ص ٦٦٨ » : هو أبو سعيد فرج بن أحمد لب التغلبي الفرناطي العلامة ، كان من أهل الخير والذكاء والديانة ... وله تصانيف مقيدة ، وأشعار لطيفة ... وكانت ولادته سنة ٧٠١ - وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٨٢ هـ .

(٣) « فقال » ساقطة من « ج » .

(٤) في « ج » : بما هو كالناظر ... الخ .

(٥) في « ج » : وبمبتدأ أو خبر ... الخ .

(٦) سبق في ص ٥٧٣ ، والشاهد دخول « أل » على المبتدأ والخبر .

وقد زعم بعض زيادتها فيه ،  
والثاني كقوله :

من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشه ذات سعة (١)  
أى الذى معه

تنمة : ذهب الكوفية الى أن الأسماء المعرفة « بآل » - والمضاف الى معرفة ،  
والأسماء المنكرة ، والنكرة المضافة الى نكرة يجوز استعمالها موصولات كقوله :

لعمري لأنت البيت أكرم أهله • وأقعد في أفيائه بالأصائل (٢)

فأكرم صلة البيت ، أى لأنت الذى أكرم ، وهذه دار زيد بالبصرة فالمجرور  
صلة - دار زيد إذا كان له دار بالبصرة ، وبغيرها ( دار ) « ٣ » ، وأنشدوا للتأنيق :

يا دار مية بالعلياء فالسند • أقوت وطال عليها سسالف الأبد (٤)

وهذا رجل ضربته ، وأنت رجل تأكل طعامنا ، وهذه دار رجل دخلت ،  
فالجمل الفعلية الثلاث صلة للنكرة .

وأجازوا تقديم المعمول على رجل نحو - أنت طعامنا رجل تأكل ، ووصل  
كل من المتضائق المنكرين : كهذه دار رجل أكرمت دخلت ، فأكرمت صلة  
رجل ، ودخلت صلة دار .

وأول جميع ذلك البصرية ، أما  
لأنت البيت أكرم أهله

فعلى حذف الصلة ، وجعل أكرم خبرا ثانيا ، أى لأنت البيت المحبوب عندى أكرم  
أهله .

وأما الوارد بعد النكرات فصفة لا صلة ، وأما بالبصرة (٥) ، وبالعلاء ففى  
موضع الحال ، بناء فى الثانى على رأى مجوز الحال من المنادى ، وعلى رأى غيره  
متعلق بأعنى مضمرة ، على جهة البيان نحو - لك بعد سقيا .

(١) سبق تحقيقه فى ص « ٧٤٣ » .

(٢) البيت : لأبى ذؤيب الهذلى ضمن قصيدة جاءت فى شرح أشعار الهذليين للسرى « ج ١ ص ١٤٣ »  
وهو من شواهد الخزانة ج ٢ ص ٤٨٩ ، والاثير فى شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٩ ، والدرر  
ج ١ ص ٦١ .

والشاهد واضح من الشرح .

(٣) « دار ساقطة من « ب » .

(٤) هذا البيت أول قصيدة قالها التأنيق الديبائى فى مدح النعمان بن المنذر معتنوا عما يلفه عنه من وشى  
الوشاة فى أمر المتجرده . والشاهد أن الجار والمجرور صلة لدارمية .

راجع : أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٢٧٤ ، ج ٢ ص ٨٢ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٠٩ ،

واليعنى ج ٤ ص ٣١٥ - والكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ، والدرر ج ١ ص ٦١ ، ج ٢ ص ٢٤١ .

(٥) أى : فى المثالين المذكورين الثانى والثالث اللتين مثل بهما الكوفيون .

— ويجوز حذف عائد غير الألف واللام = : وأما عائدها فسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى — إن كان = ضميرا — متصلا = : احترازا من المنفصل كجاء الذى إياه أكرمت ، فلا يحذف رأسا ، لفوات فائدة الفصل التى هى التخصيص عند أرباب المعاني والبيان ، والاهتمام عند علماء النحو ، ومن ثم جوز حذفه العكبرى (١) منفصلا في « وما رزقناهم ينفقون » (٢) لاقتضاء اتحاد الرتبة لإيجاب الفصل . وعدم اقتضاء المقام أحد الأمرين .

قال السفاسى : وليس بشئ لاشتراطهم في المحذوف اتصاله .

قلت : وتعقبه شيخ مشائخنا الصدر الرئيس أستاذ أئمة المغرب في عصره في العلوم اللسانية بأسرها أبو الحسن بن الزبير : بأن ذلك مقيد بكون داعى الفصل غرضا معنويا ، لإفادة الحصر ، كجاء الذى إياه أكرمت ، لأن حذفه مناف لذلك . أما وهو أمر لفظى فلا مانع كآلية هـ .

وقد صرح بذلك أيضا جمال الدين بن هشام في شرح الكعبية (٣) « فالصواب ما صنعه العكبرى من تقديره منفصلا — منصوبا = : لا مرفوعا أو مجرورا ،

(١) وعبارته في « إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٢ » : من متعلقة ينفقون « والتقدير : وينفقون ما رزقناهم ، فيكون الفعل قبل المفعول ، كما كان قوله : يؤمنون ويقيمون كذلك ، وإنما أخر الفعل عن المفعول لتوافق رؤوس الآي ، و « ما » بمعنى الذى ، و « رزقنا » يتعلّق الى مفعولين ، وقد حذف الثاني منهما هنا ، وهو العائد على « ما » تقديره : رزقنا هموه ، أو رزقناهم إياه ، ويجوز أن تكون « ما » فكرة موصوفة بمعنى : شيء... الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣ .

(٣) وقد ذكر ذلك عند قول كعب رضى الله عنه ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ . فلا يترك ما منت وما وعدت . إلا الأمانى والأحلام تضليل .

إذ قال : و « قوله : ما منت » يحمل « ما » أوجها ، أحدها : أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذى . ووزن « منت » نعت ، وأصله / منت على وزن « فعلت » . . . . . وهو متعد لاثنين . . . . . وهما محذوفان في البيت ، والتقدير إذا جعلت « ما » اسما « متكه » أو متكه إياه . . . . . وقال : فإن قلت : كيف جوزت تقدير المفعول الثانى على الوجهين الأولين — أى كون « ما » موصولة أو فكرة — ضميرا منفصلا ، مع أنهم نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو : جاء الذى إياه أكرمت ، أو ما أكرمت إلا إياه ؟ .

قلت : إنما امتنع في نحو ما أوردته ، لأن حذفه في المثال الثانى مستلزم لحذف « إلا » فيهم نفى الفعل عن المذكور ، وإنما المراد نفية عما عداه ، وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند البيهقي ، والاهتمام عند النحوى ، فإذا حذف فاعلم يتبادر للذهن الى تقديره مؤخرًا على الأصل ، فيفوت الفرض الذى فصل لأجله .

وأما الضمير في البيت فإنه يستوى معناه متصلا ومنفصلا ، فلا يفوت بتقديره منفصلا غرض ، وهذا يجلب عن سؤال يورد في نحو قوله تعالى : وما رزقناهم ينفقون « وتقديره : أنه إن قدر : « وما رزقناهموه » لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضمير ممتنع في غيره . ولا يحسن حمل التزويل على القليل ، وإن قدر : « رزقناهم إياه » لزم حذف العائد المنفصل والجواب الثانى ، وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق .

فسأيتان - بفعل = : وهو كثير نحو « أهذا الذي بعث الله رسولا (١) » وآمنا  
بما أنزلت مصدقا « (٢) وقوله :

كأنك لم تسبق من الدهر ساعة • إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب (٣)  
وقوله :

وحاجة دون أخرى قد سمحت بها • جعلتها التي أخفيت عنوانا (٤)

ولما جاء بالوجهين قوله تعالى : « وما عملته أيديهم (٥) » وفيها ما تشبهه  
الأنفس (٦) « وقرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بالحذف فيهما ، ووافقهم في تشهي -  
ابن كثير وأبو عمر ، - أو = : منصوبا - بوصف = : وهو نهاية في القلة  
كقوله :

ما الله موليك فضل فاحمدته به • فما لدى غيره نفع ولا ضرر (٧)

وقوله :

وليس من الراجي يخيب بما جدد • إذا عجزه لم يستبق بدليل (٨)

(١) سورة الفرقان آية ٤١ . قال العكبري في « كتاب الإملاء ج ٢ ص ١٦٣ » : وفي الكلام  
حذف تقديره : يقولون : « أهذا » والمحذوف حال ، والعائد إلى الذي ، محذوف أي : بعثه ... الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٤١ .

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت : قال البغدادى في الخزائن ج ١ ص ٤٥٠ : نسبة صاحب الحماسة  
البصرية إلى عمرو بن أسد الفقمي ، وذلك ضمن أبيات أخرى ، وقال : ونسبه التبريزي فقال :  
قيل : هو لمرة بن عداة الفقمي منسوب إلى فقمس بن طريف أبي حن من أسد ، ويروى :  
« ليلة » يدل : « ساعة » . انظر شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٢٢٩ . والشاهد في قوله :  
« تطلب » حيث حذف عائد اسم الموصول ، أي تطلبه .

(٤) نسبة أبو تمام في الحماسة ص ١٣٦٢ ، وصاحب اللسان مادة : « عين » وبحق المحتجب ج ٢  
ص ١٤٤ - لسوار بن المضرب السمدى ، ونقل محقق الحماسة ص ١٣٠ عن التبريزي أنه قال :  
سمى بالمضرب بتشديد الراء ، لأنه شهب بامرأة ، فحلف أخوها ليضربه بالسيف مائة ضربة ،  
فضرب فغضب ، فسمى مضربا ورواية الحماسة : « سخت » ورواية المحتجب : عرضت لها بدل :  
فسخت وسمحت ، وفي اللسان منح به أظهره . والشاهد مثل سابقه أي : أخفيته .

(٥) سورة يس ، آية : ٣٥ . قال أبو محمد مكي في كتابه :  
« الكشف عن وجوه القراءات السبع » ج ٢ ص ٢١٦ : « حذفوا الهاء من صلة « ما » لطول  
الاسم ، وهي مرادة مقدرة .

(٦) سورة الذخرف ، آية : ٧١ .

قال مكي في كتابه المذكور ج ٢ ص ٢٦٢ : قرأ نافع وابن عامر وحفص : بالهاء على الأصل ،  
لأنها تعود على الموصول ، وهو « ما » بمعنى الذي ، ولأنه بالهاء في مصاحف المدينة والشام ،  
فاتبعوا الخط . وقرأ الباقون بغير « هاء » حذفوها لطول الاسم استخفافا .

(٧) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢٠ - وابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٩ -  
والشيخ خالد في التصريح ج ١ ص ١٤٥ - والأشونى ولم ينسبه أحدهم لقائله ، والشاهد حذف  
الضمير المنصوب بالوصف « والتقدير : موليكه .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٩ - والأثير في شرحه كذلك ج ١ ص ٢٢٠ -  
وقال محقق الأول : لم أعرف قائله . والشاهد ذكره الشارح .

أى : موليكة ومن الراجية ، فلو انتصب بغيرهما (١) كجاء الذى إنه فاضل ، او كأنه ، لم يجوز .

لا يقال : لا نسلمه فقد قلروه منصوبا بغيرهما في قوله تعالى : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » (٢) أى تزعمون أنهم شركاء لأننا نقول : بعدم تعيين ذلك التقدير ، أى قلروه أيضا - تزعمونهم شركاء . ولو سلم فالمعتمد بالحذف المعهود به المشتمل على الضمير لا الضمير « ورب شيء » يجوز تبعا ، ويمتنع استقلالا ، كحذف الفاعل في نحو : زيدا ضربته تبعا للفعل ، و « الفاء » في نحو : فأما الذين اسودت وجوههم أكثرتم » (٣) .

وأغفل المصنف شروطا في المسألة نص عليها غيره (٤) : أحدها : أن يكون غير متبع ، فلا يجوز جاء الذى ضربت نفسه أو وزيدا ، على رأى ابن السراج ، وأكثر أصحابنا المغاربة ، وأجاز ذلك الأخفش والكسائى ، واختلف عن الفراء ، وأجمعوا على ورود الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه تقديرا (٥) ، فإن كانت مقدمة فيه (٦) ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام .

الثانى : ١٩٥ / ج أن يكون متعينا للربط وإلا امتنع - كجاء الذى ضربت في داره إذ لا يدرى أهو الضارب أم غيره ، قاله ابن عصفور وغيره .

الثالث : أن يكون الفعل تاما لا ناقصا : كجار الذى كننه ،

(١) أى بغير الفعل أو الوصف .

(٢) سورة القصص ، آية : ٦٢ .

قال المكبرى في كتاب الإملاء ج ١ ص ٢٣٨ عند الحديث على قوله تعالى : « ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون » الأنعام ، آية : ٢٢ . ومفعولا « تزعمون » مخوفان : أى تزعمونهم شركاء كم ، ودل على المحذوف ما تقدم . وإنما نقلنا هذا الكلام ، وإن كان في غير آية الشاهد لاشتراكهما في محل الشاهد .

وقال الزنجشيرى في الكشف ج ٣ ص ١٨٧ : فإن قلت : « زعم » يطلب مفعولين كقوله : ولم أزعملك عن ذلك معتزلا . فأين هما : أ ، قلت مخوفان تقديره : الذين كنتم تزعمونهم شركائى ، ويجوز حذف المفعولين في باب ظننت ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما .

وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٤١٢ في مقام إضمار المفعول : قال : كما أضبرت في قوله : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » أى : تزعمونهم إياهم .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٨٦ .

(٤) ذكر الأثير في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٢٠ والثالث إذ قال : وأغفل المصنف شرطين

في جواز حذف المضمير المنصوب بالفعل ، أحدهما : أن يكون الضمير متعين الربط به . . . والثانى : أن يكون الفعل تاما ، فإن كان ناقصا لم يجوز حذف الضمير المنصوب . الخ .

وقال ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٧٣ : وزاد غير المصنف شرطين ، أحدهما : أن يكون متعينا للربط . . . ذكره ابن عصفور وغيره ، الثانى أن يكون الفعل ذاذهب له تاما . . . وفيه نظر .

وقال : فرع : إذا حذف المائد المنصوب بشروط نفى توكيده والنسق عليه خلاف . . . الخ . أى أن الشرط الأول ذكره ابن قاسم في شرحه .

(٥) في « ٣ » عنه نقلاً . . . الخ .

(٦) أى التقدير .

وكلما طالت الصلة ازداد الحذف حسنا ، كجاء الذى ظننت قائما ، أو أعلمت  
بكرا منطلقا ، أى ظننته قائما أو أعلمته بكرا منطلقا .

— أو = : كان — مجرورا بإضافة ناصبة له تقديرًا = : نحو — « فاقض ما أنت  
قاضى » (١) أى قاضيه وجاء الذى أنا ضاربه الآن أو غدا ، وقوله :

ويصغر في عيني تلادى إذا أنت • يمينى بإدراك الذى أنا طالب (٢)

وقوله :

لعمرك ما تدرى الفوارب بالحصى • ولا زاجرات الطير ما الله صانع (٣)

وقوله :

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا • على قضاء الله ما كان جالبا (٤)

وقول طرفة العبدى :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا • ويأتيك بالأخبار من لم تزود (٥)

- (١) سورة طه ، آية : ٧٢ .  
(٢) قائله : سعد بن ناشب بن ماذن بن عمرو بن تميم ، وهو شاعر إسلامى ، قال محقق الحماسة :  
كان من شياطين العرب ، وهو صاحب يوم الوقيط في الاسلام بين تميم وبكر بن وائل ، والبيت  
ضمن قصيدة من تسعة أبيات ذكرت في حماسة أبى تمام ص ٦٧ .  
وقال البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٤٤٤ : قال شراح الحماسة : سبب هذه الأبيات : أنه كان  
أصاب « ما » ، فهدم بلال بن بردة داره بالبصرة وحرقها ، وقيل : ان الحجاج هو الذى هدم  
داره ، والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل والأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢٠ -  
ورواية المراجع المذكورة : الذى كنت طالبا .  
وتلادى : مالى القديم ، وخصه لأنه عزيز على النفس ، قال المعنى في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٧١ :  
وفيه هذا الكلام على أنه كما يخف على قلبه ترك الدار خشية التزاد العار ، كذلك يقل في عينه  
اتفاق المال عند ادراك المطلوب ، قال المرزوقى في شرح الحماسة ص ٧٠ : فأما قوله : « كنت  
طالبا » فقد حذف منه الضمير العائد على « الذى » كنت طالبا .

- وهو محل الشاهد .  
(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٠ - وقال محققه : قائله لبيد بن ربيعة  
العامري ، وذلك من قصيدة رثى بها أخاه أريد . واستشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ١ ص  
٢٢١ . انظر ديوانه ص ٩٠ .

- والشاهد حذف الضمير المجرور ، أى : صانعه .  
(٤) البيت لسعد بن ناشب ، وهو من القصيدة التى منها البيت الذى قبل سابقه كما جاء في الحماسة  
لأبى تمام ص ٦٧ - وقد ذكره المعنى في شواهد هامش الخزانة ج ١ ص ٤٧١ .  
قال المرزوقى في شرح الحماسة : ويروى : « قضاء الله » بالرفع والنصب ، فإذا رفعته فإنه يكون  
فاعلا لجالبا على ، و « ما كان جالبا » في موضع مفعوله ، ويكون القضاء بمعنى الحكم . وإذا  
نصب القضاء فإنه يكون مفعولا لجالبا وفاعله ، « ما كان جالبا ، ويكون القضاء : الموت المحتوم  
والقدر المقدر . . . والمعنى : جالبا الموت على جالبا .

- (٥) هذا البيت من معلقته المشهورة ، ضمن القصائد العشرة شرح التبريزى ص ٢٠٠ ، وانظر : حاشية  
الدمهردى على الكافى في علمى العروض والقوافى ص ٤٢ . وانظر ديوانه ص ٥٧ .  
والشاهد واضح من الشرح ، وهو حذف العائد من قوله : جاهلا .

## كذا قالوا : (١)

قلت : ولا يتعين ، لاحتمال أنه من الطراز الأول ، أى مما الضمير ( فيه ) « ٢ » منصوب لا مجرور ، وما زلت أستشكل الجزم بكونه مجرورا ، وأورد ذلك على قول الخلاصة .

كذلك حذف ما يوصف خفصا \* كآنت قاض بعد أمر من قضى حتى وقفت عليهم لبعضهم ، وأن حذف التنوين لاتصال الضمير بالوصف ، لا للإضافة ، نقل ذلك عنه أثير الدين (٣) وغيره ، وعليه فيسقط هذا القسم ، فلو جر بإضافة غير صفة كقام الذى وجهه حسن أو صفة غير ناصبة تقديرا . كقام من زيد ضاربه أمس امتنع الحذف .

ودعوى ابن عصفور : أن حذفه نهاية في الضعف مردودة بوروده في القرآن العزيز واتساعه مجالا في الفصيح .

وأجاز الكسائى حذفه مجرورا بغير الوصف ، فيحذف معه المضاف إليه نحو - اركب سفينة الذى تعمل ، أى تعمل سفينته تمسكا بقوله :

أعوذ بالله وآياته \* من باب ما يغلسق من خارج (٤)

أى : يغلق بابه ، وأول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فعاد مرفوعا فاستكن في الفعل ، أى يغلق هو أى بابه ، ولا يحذف بابه كما زعم الكسائى ، لكونه مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو بمنزلة الفاعل .

- أو = : مجرورا - بحرف جر بمثله معنى ، ومتعلقا الموصول أو (٥) موصوف

(١) أى قال ببعض هذه الشواهد ابن مالك في شرحه ج ١ ص ١٣٠ . وذكرها كلها الأثير في شرحه ج ١ ص ٢٢٠ ظ . وقال : وأورد شيوخنا هذا الحذف على أنه فصيح .

(٢) « فيه » ساقطة من « ج » .

(٣) في المرجع السابق ، وعبارة الأثير : على أن من التحوين من يزعم أن هذا الضمير ليس مجرورا بالإضافة بل هو منصوب ، وحذف الضمير من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة . وعلى ذلك فالإشراح مختلف مع الأثير في هذا المقام لأن الأثير حكى فصاحة الحذف عن شيوخه على أنه مجرور ، وحكى بصيغة الزعم على أنه ليس مجرورا ، في رأى أن الجهة منفكة ، لأن الضمير في مثل هذه الحال مجرور منصوب أى من حيث كونه مضافا ال وصف مجرور لأن من خصائص المضاف إليه الجر ، ومن حيث كونه مفعولا منصوب . كما تقول القاعدة المتواترة : من إضافة الصفة الى مفعولها أو فاعلها .

وأما كون التنوين محذوفا لاتصال الضمير فغير مسلم لأن الضمير وإن كان متصلا فهو محذوف ، ولا يمنع المحذوف الملقوظ به ، وعلى ذلك فلا يسقط هذا القسم . والحق مع تقسيم ابن مالك . (٤) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢١ ، والسيوطى في الطبع ج ١ ص ٢٩٠ وذكره صاحب الدرر ج ١ ص ٦٨ ، وقال : لم أعثر على قائله وسكت على نسبته الأولان ، والذي أثبتوه أنه استشهد به الكسائى على صحة رأيه ، والشاهد ذكره الشارح .

(٥) في « ج » : أو الموصوف به . الخ .

به = : أى الموصول ، يعنى أن المتعلق به جار الموصول أو الموصوف به مثل المتعلق به  
جار الضمير ، فالأول نحو : « يشرب مما تشربون » (١) .  
أى منه ، وقوله :

نصلى للذى صلت قريش . ونعبده ولو جحد العموم (٢)  
والثاني كقوله :

إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت . نفوس قوم سموا تنظف بما ظفروا (٣)  
أى له وبه ، (٤) وتشمل المائلة ما أحد المتعلقين فعل والآخر صفة بمعناه كقوله :  
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة . فيج لان منها بالذى أنت بائع (٥)  
فلو تباين الجاران اتفق متعلقاهما أولا ، امتنع الحذف إلا ضرورة كقوله :  
فأصبح من أسماء قيس كقابض . على الماء ما يدرى بما هو قابض (٦)  
أى عليه . وقوله :

فقلت لها لا والذى حج حاتم . أخوتك عهدا لئننى غير خوان (٧)

- (١) سورة المؤمنون ، آية : ٢٢ .
- (٢) استشهد به ابن مالك في شرحه ج ١ ص ٢٣٠ - والأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢١ ، وابن  
عصفور في المقرب ج ١ ص ٦٢ - وابن هشام في القطر ص ١١٠ - قال ابن هشام - : أى :  
نصل للذى صلت له قريش .
- (٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣١ ، وقال محققه : لم أعرف قائله ، وفي  
شرح الأثير للتسهيل ج ١ ص ٢٢١ .
- (٤) في « ج : به وله . . . الخ .
- (٥) قائله : عنتره بن شداد العبي من قصيدة حائية ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١  
ص ٢٣٠ ، وذكره ابن جنى في الخصائص ج ٣ ص ٩٠ ، واستشهد به صاحب التصريح ج ١  
ص ١٤٧ - قال الميى في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٧٨ : قوله : « لان » أصله : الآن ،  
فحذف الشاعر منه الهزتين ، ويقال : « لان » لفة في « الآن » .
- (٦) والشاهد : كون الرابط المجرور بالياء المحذوف أى به ، أى مثل هذا جائز وإن اختلف المجروران  
متعلقا ، لأن قوله : « بالذى » متعلق بفعل وهو : « يح » و « به » متعلق باسم وهو « بائع » .  
هذا البيت استشهد به د أبو حيان في البحر المحيط « ج ٤ ص ٤٤٦ » ولم ينسبه إلى قائله ، ولم  
أجده في سواه . والشاهد أن الحذف هنا ضرورة لاختلاف الجارين ، لأن الأول « الياء » والثاني  
« على » .
- (٧) نسبة أبو زيد في نوادره ص ٦٥ : للمريان بن سهلة الجرمي ثالث بيتين إلا أن روايته : فقال  
بجيبا والذى حج حاتم . . . البيت ، والمريان من شعراء الجاهلية وقال أبو زيد : والذى حج  
حاتم ، أراد : بيت الله الذى حج حاتم . وقال البغدادي في الخزانة : ورواية أبى زيد ليست  
كرواية الحماسة ، وقال : قال أبو علي في الإيضاح الشعرى : « لا والذى حج حاتم » يحتمل  
« الذى » ضربين : إن عني « بالذى » الكعبة ، فذكو على أنها مرادفة البيت ، كما تقول الكعبة  
والبيت والمسجد ، فالضمير في حج محذوف . . . فالمعنى : الذى حجه حاتم ، وبأن عني « بالذى »  
الله سبحانه ، فالتقدير : لا والذى حج له حاتم .

وقال البغدادي : قال ابن جل في إعراب الحماسة : سألني أبو علي مرة عن قوله : فقلت له لا  
والذى حج حاتم . . . البيت فقلت له : يجوز أن يكون أقسم بالله عز وجل ، أى : والله الذى  
حج حاتم بيته ، ثم حذف المضاف ، فصار حجه ، ثم حذف الضمير على العادة من الصلة .

أى إليه ، لتعلق حرف القسم بفعله ، وإليه (١) فحج .

قال أثير الدين (٢) : فإن تماثل معنى فقط امتنع ، كحلت في الذى حلت به « لتبادر أنه » فيه « أن لو حذف .

قلت : وقضية المتن جوازه ، لعدم اشتراط المثلية فيه لفظا ، طموحا إلى جانب المعنى ، وتغليباً للتماثل المعنوى ، وهو الحق (٣) .

وقصر الدماميني (٤) فنسب ما أورد (٥) عن الأثير لابن قاسم ، ثم قال : قلت : فيرد هذا على المصنف إذ لم يشترط المثلية لفظا .

قلت : وهو مدفوع بجوازه عنده « لما ذكر .

ثم قال أثير الدين (٦) : فإن تماثلا لفظا ومعنى ، واختلفا متعلقا امتنع الحذف ، كمررت بالذى (٧) مدت به .

قلت : وقد عزاه الدماميني أيضا لابن قاسم ، وهو كما رأيت قصور (٨) .

فأما قوله تعالى : « فاصدح بما تومر » (٩) فليس التقدير : « بما تومر به » فيكون من اختلاف المتعلق ، لورود « أمر » متعبدا بنفسه ، فالتقدير : « بما تومره » ثم حذف حذفاً مطردا .

فأما ما أنشده الفارسي :

وإن لساني شهادة يشتمى بها . وهو على من صبه الله علقم (١٠)

وقوله :

فأبلغن خالد بن نضلة . والمرء معننى بلوم من يشق (١١)

(١) أى : غوان إليه .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٢١ ظ » يتصرف .

(٣) في رأى الحق مع الأثير ، لأنه وإن سلم الطموح إلى جانب المعنى إلا أنه عند عدم وجود الإلباس الذى أشار الأثير بقوله : لأنه لا يدري ما المحذوف أحو « فيه » أو هو « به » والذى يتبادر إلى الذهن أنه « فيه » لتقدم ذكره .

(٤) الحق أن ليس ذلك تقصيرا من الدماميني لأن ابن هشام هكذا قال ، ولم ينسبه للأثير - وأن الدماميني لا يمتلك شرح الأثير وهذا من بين ما تحامل به شارحنا على الدماميني . أنظر شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٧٤ ، وشرح الدماميني ج ١ ص ٦٣ ظ .

(٥) في « ج : ما أورده . . . الخ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « ج : كمررت بمن سررت به . . . الخ .

(٨) أنظر هامش رقم ٤ .

(٩) سورة الحجر ، آية : ٩٤ .

(١٠) سبق تحقيقه في « ص ٤٦٤ » .

(١١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣١ ، والأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢ ، ولم أعرف قائله والشاهد واضح من الشرح .

فضرورة أى : وهو علقم - أى مر - على من صبه الله عليه - ومن يثق به

وفي بعض النسخ (١) : أو بحرف متعين ، أو مجرور بمثله . . . الخ .

ومثله المصنف بالذى سرت يوم الجمعة أى : فيه ، والذى رطل بلرهم أى : منه ،  
وكأنه قاسه على خبر المبتدأ - بل قد صرح بذلك قائلا : وحسن الحذف تعين المحذوف  
تحسينه في الخبر ، والموصوف أجدر بذلك لاستطالته .

قال أنير الدين (٢) : ولا ينبغي اقتباسه عليه الا بثبت عن العرب ، بل لم يذكر  
ذلك أحد في الصلة .

ونقص المصنف : (٣) من مسائل الحذف : أن يجر العائد بما جر بمثله عائد  
على الموصول بعد الصلة كقوله :

ولو أن ما عاجلت لين فؤادها \* فقسا استلين ( به ) « ٤ » للأن الجندل (٥)  
أى عاجلت به ، قاله في الكافية .

وخص ذلك غيره (٦) في البيت ونحوه بالضرورات .

(١) ومثل هذا الكلام غير موجود في النسخة التي بين يدي . وكذلك المثال الذي ذكره الشارح بعد  
غير موجود أنظر ابن مالك ج ١ ص ٢٢٨ ، وما بعدها .

والشارح اعتمد في ذلك على ما يبدو على شرح الأثير : إذ قال في ج ١ ص ٢٢٢ : وثبت في بعض  
النسخ : أو بحرف متعين أو مجرور مثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به .

وقال : وشرح ذلك المصنف فقال : مثال المجرور بحرف متعين : الذى سرت يوم الجمعة . . الخ .  
(٢) في شرحه ج ١ ص ٢٢٢ ظ . وعبارته : وهذا الذى ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في

خبر المبتدأ ولم يذكره في صلة الموصول « ولا ينبغي » أن ينقاس على ذلك ولا أن يذهب إليه  
الا بسماع ثابت عن العرب . . الخ . وأنا ألتبس هذرا للمصنف حتى يخرج ما ادعياه أن  
المصنف لم يقل ذلك ، ولله من زيادة النسخ - لأن هذه العبارة التي ذكرها لم تثبت فيما اطلمت  
عليه من نسخ المصنف ولم يشر إليها بركات في المتن الذى حققه ، ولعل ذلك من باب تلمس العثرات  
للمصنف .

(٣) الحق أن المصنف لم ينقص ذلك بل ذكره في ج ١ ص ٢٣٢ ، إذ قال : وقد يحذف العائد المجرور  
لوجود مثله بعد الصلة كقوله : لو أن ما عاجلت . . البيت .

قال : أراد لو أن ما عاجلت به لين فؤادها فقسا ، فحذف « به » المتصل بـ « عاجلت » استغناء  
عنه بالموصول بـ « استلين » وان كان بعد الصلة ، لأنه عائد على « ما » والكلام واحد . وإلى  
مثل هذين أشرت بقول : وقد يحذف المجرور بحرف ، وان لم يكمل شرط الحذف .

ولا أعلم كيف فات على الشارح مثل ذلك ، وهو كثير الانتصار للمصنف .  
وقد سلك في ذلك مسلك ابن أم قاسم والداميني في شرحيهما إذ قالوا بذلك ، أنظر شرح الأول  
ج ١ ص ٧٤ ، وشرح الثاني ج ١ ص ٦٣ ظ .

(٤) « به » ساقطة من « ج » .

(٥) قائله : الأوص ابن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز  
الأموي .

و « استلين » خبر « أن » و « الجندل » : نائب فاعل « استلين » و « للأن » جواب « لو »  
وفاعله ضمير « الجندل » ، و « فقسا » مطوف على الصلة بإلغاء ، واستغنى عن الضمير اكتفاء  
بالضمير المحذوف وهو « به » ، وذلك لما في « الفاء » من معنى السببية .

(٦) قال الأثير في المرجع السابق بعد ذكر كلام المصنف : وهذا عند أصحابنا ضرورة ، إذ عرى  
من شروط جواز الحذف .

وأن (١) يدخل الجار على المضاف إلى الموصول ، كمررت بغلام الذي مررت .

قال أثير الدين (٢) : وأهمل ثلاثة أشرط ، أحدها : أن لا يكون المحرور في موضع ما لم يسم فاعله كمررت بالذي مر به .

وفي شرح الدماميني (٣) : لا حاجة للمصنف بذكره لنصه في باب الفاعل على إمتناع حذف الفاعل وحده ونائبه مثله .

قلت وهو على ما فيه من قصور نسبة ذلك لابن قاسم مدفوع بأن إيراده (٤) ذلك الحكم في ذلك الباب غير قاض بمساواة النائب إياه فيه . إذ قد يتصف بما يدافع اتصافه بذلك .

ولو سلم فاسقاطه هذا اتكالا على ما سيذكر هناك مما يحل بالفهم ، ويقود إلى الوهم ، لأنه مما يغض على المتعلمين ، ويشوش على أذهان المتفهمين ، على أنا لا نسلم إهمال المصنف إياه ، لانحراطه في سلك الرواجع المرفوعة ، وقد نبه بعد على ما يسوغ حذفه منها ومالا ، كما انفصل به ابن الصائغ عن إيراد بعض إياه على متن الخلاصة . ثم قال أثير الدين (٥) : الثاني : أن لا يكون ثم ضمير آخر يصلح للربط — كمررت بالذي مررت به في داره .

وفي شرح الدماميني (٦) قلت : وهو أيضا مستغنى عنه ، ضرورة أنه قد علم أنه لا بد للمحذوف من قرينة دالة عليه ، وليس في هذه الصورة ما يدل عليه فلا يحذف ، عملا بهذه القاعدة التامة المعلومة .

قلت : وهو على ما فيه من ذلك القصور مردود بأن ملاحظة القرائن في أمثال هذه المقامات غير معول عليها ، ومن ثم اعتمد هذا القيد ابن عصفور وغيره واستجاده الخذاق لما في ذلك من ضبط القواعد ، وإحكام القوانين ، وتحقيق المسائل ، بما لا يقتضى نقضا ، ولا يستدعى تحلا ، ولو سلم فإنما تلقفه من ابن الصائغ (٧) جوابا عن إيراده أيضا على الخلاصة ، فلا يوهنك العندية .

---

(١) ومثل هذا قال الأثير في المرجع السابق : ولم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير معه ، إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول ، وترك قسما آخر وهو : أن يكون الحرف دخل على المضاف للموصول ، فإن حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول . . . الخ .

(٢) في المرجع السابق ، نقل بتصريف .

(٣) ج ١ ص ٦٣ ظ ، وقد ذكر ذلك في مقام الرد على ابن قاسم ثم الرد على شارحنا في نسبة القصور للدماميني يكون بما تقدم غير مرة .

(٤) أى : المصنف .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) « ج ١ ص ٦٣ ظ » .

(٧) في « ب : ابن الصائغ . . . الخ .

ثم قال أثير الدين (١) : الثالث : ألا يكون محصورا نحو : مررت بالذي ما مررت إلا به ، أو إنما مررت به .

وفي شرح الدماميني : قلت وهذا من الطراز الأول ، فقد صرح المصنف في باب تعدى الفعل ولزومه : أن المفعول المحصور ممنوع الحذف .

قلت : وهو على ما اشتمل عليه من ذلك مدفوع بما عرفت ، مما أورد عليك من ذلك الطراز ، بل قد أجاب ابن قاسم في شرح الخلاصة عن عامة هذه الأشرطة : بأن المصنف إنما أورد من الشرائط ما اختص بالباب ، والشروط المذكورة لأمر آخر ، لها أبواب آخر .

— وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام = : وفقا لبعضهم كقوله :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة • ولو أتيج له صفو بلا كسدر (٢)

أى : ما المستفزه الهوى.

والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك ، واختلف فيه الكسائي ، وهو بناء على الخلاف في هذا الضمير منصوب هو أم مجرور ، فذهب الأخفش إلى الأول . والجرمى والمأزنى إلى الثاني ، وأجاز الفراء الأمرين واعتبر (٣) ذلك سيويوه بالظاهر ، فحيث جاز فيه جاز في الضمير ، نحو — جاء الضارب بازيد أو زيد ، فإذا قلت : الضارب باهنا غلامك الزيدان جاز في « هما » أنه في موضع نصب أو جر ، وحيث وجب النصب فيه وجب في الضمير نحو : الضارب زيدا فإذا قلت : الضارب زيدا غلامك ، فالضمير في موضع نصب لا غير .

وقال بعض أصحابنا ممن أجاز الحذف : إن كان الوصف مأخوذا من متعد إلى واحد فالأثبت أجود — نحو جاء الضارب زيد ، بل الحذف قليل — كجاء الضارب زيدا ، ومن متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف ، استطالة للصلة ، وهو

(١) في المرجع السابق بتصريف .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٢ — والأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٣ — والسيوطي في الجمع ج ١ ص ٨٩ — والعيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٤٧ — والشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٨ — وغيرهم ، ولم ينسب أحدهم لقائله ، بل قال صاحب الدرر : لم أعثر على قائله ، وقال العيني : أتيج : على صيغة المجهول ، و « صفو » فاعله نائب عن المفعول ، واللام والباء كلاهما يتعلقان بقوله : « أتيج » ، فإن قلت : قوله : « ولو أتيج له » عطف على ماذا ؟ قلت : عطف على محذوف تقديره : إن لم يتج له صفو ، وإن أتيج له ، فإن قلت : جواب « لو » ما هو ... الخ .

قلت : محذوف تقديره : لو أتيج له صفو لا تحمد عاقبته ، والجملة الأولى تدل على هذا ، و « لو » ههنا شرط ، ولو دخلت على المستقبل لا يظهر فيه الجزم . والشاهد حذف منصوب صفة « الألف واللام » كما ذكر .

(٣) من قوله : « واعتبر ذلك » إلى قوله : قال أثير الدين ملخص من شرح الأثير ج ١ ص ٢٢٣ .

في ذى الثلاثة أحسن ، كجاء الظان زيد متطلقا ، والمعطيه زيد درهما ، والمعلمه بكر عمرا متطلقا .

ومنه بعض حيث لا دال عليه ، كجاء الضارب زيد ، للجهالة بحال المرجوع إليه من أفراد أو فرعيه ، أو تذكير أو فرعه ، فلو دل عليه ، كجاء الرجل الضاربه زيدا استقبح حذفه .

وفي اسم الفاعل المأخوذ (١) من ذى ثلاثة أقل قبحا منه في ذى الاثنين ، وفي ذى الاثنين من ذى الواحد .

قال أنير الدين (٢) : وما اعتل به للقبح من هاتيك الجهالة لازم نحو : قام من ضربته - فيلزم قبحه ، ولم يقل به أحد .

وقال المزني : لا تكاد تسمع حذفه ، وربما جاء شعرا .

- و = : قد يتخذ في العائد - المجرور بحرف وإن لم يكمل شرطه الحذف = : كقول حاتم :

ومن حسد يحور على قومي • وأى الدهر ذو لم يحسدوني (٣)

أى فيه ، وقول الفرزدق :

لعل الذى أصعدنى أن يردنى • إلى الأرض ان لم يقدر الخير قادر (٤)

أى إليه ، لا يقال : الواو في « ان لم يكمل » كهي في - أعطوا السائل وان جاء على فرس .

وبعض يراها عاطفة على مقدر ضد المذكور ، أى : إن لم يحنى وان جاء ، كما سيأتى بيانه في الجوازم ، واعتبار ذلك في المتن فاسد ضرورة .

لأننا نقول : التحقيق - وعليه صاحب الكشف ، إنها في مثل ذلك حالية ، لا عاطفة فلا إشكال .

- ولا يحذف = : العائد - المرفوع إلا = : حالة كونه - مبتدأ = : لا فاعلا ، كجاء اللذان ضربا ، أو نائبه كقام اللذان ضربا ، ولا خبرا : كقام الذى الفاضل هو - ليس خبره جملة = : اسمية أو فعلية ، - ولا ظرفا = : أو شبهه وهو المجرور ، فإن كان بعض ذلك امتنع الحذف ، وإن لم يكن بعض ذلك جاز .

(١) « حسن » ساقطة من « ج » .

(٢) في المرجع السابق بتصريف .

(٣) سبق تحقيقه في « ص ٧٣٥ » .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٣١ ، وأبى حيان في التذيل والتكميل ج ١ ص ٢٢٢ .

وانظر ديوان الفرزدق ج ١ ص

— بلا شرط آخر عند الكوفيين = : فيجوزون — قام الذي فاضل فصيحاً .  
 — و = : يجوز — عند البصريين بشرط الاستطالة في « صلة » (١) غير أى = :  
 نحو « وهو الذي في السماء آله وفي الأرض آله (٢) » وما روى من قولهم : « ما أنا  
 بالذي قاتل لك سوءا » ، وقوله :

فأنت الجواد وأنت الذي • إذا ما النفوس ملئن الصدور (٣)

جدير بطعنة يوم اللقاء • يضرب منها النساء النحورا

— غالباً = : لا دائماً ، لقراءة بعض : « تماماً على الذي أحسن (٤) » و (مثلاً ما بعوضة) (٥)  
 بالرفع فيهما ، وقوله :

(١) « صلة » ساقطة من « ج » .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٤ .

(٣) قائله : الأعشى يميمون من قصيدة في مدح هوزة بن علي الحنفي تزيد على الثلاثين بيتاً ، وهو في ديوانه ص ١٠٧ - ١١١ .

وقد استشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٤ .

والشاهد : حذف العائد المرفوع بالابتداء مع طول الصلة .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٢٢٤ : وهي قراءة ابن يعمر ، وقال : هذا مستضعف الأعراب عندنا ، فحذفك المبتدأ العائد على « الذي » لأن تقديره : تماماً على الذي هو أحسن وحذف « هو » من هنا ضعيف ، وذلك أنه إنما يحذف من صلة « الذي » الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها ، نحو مرت بالذي ضريت « أى ضريته . . . . فإلهاء ضمير المفعول ، ومن المفعول بد ، وطال الاسم بصلته فحذفت الهاء لذلك ، وليس المبتدأ بئيف ولا فضلة فيحذف تخففاً ، لا سيما وهو عائد الموصول .

وقال صاحب الإتحاف ٢٦١ : وعن الحسن والأعشى « الذي أحسن » بالرفع على أنه خبر محذوف ، أى : هو أحسن ، فحذف العائد ، وإن لم تطل الصلة ، وهو نادر .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .

قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٦٤ : وهي قراءة رؤبة بالرفع ، وقال قال ابن مجاهد : حكان أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ١ ص ١٢٣ بعد توجيه قراءة نصب « بعوضة » : وقرأ الضحاك وإبراهيم ابن أبي عيلة ورؤبة بن العجاج وقطرب : « بعوضة » بالرفع واتفق المحربون على أنه خبر « ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبراً ، فقليل : - خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو بعوضة . وفي هذا وجهان ، أحدهما : أن هذه الجملة صلة لما و « ما » موصولة بمعنى الذي ، وحذف هذا العائد . وهذا لا يصح إلا على مذهب الكوفيين ، حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير حول الصلة .

وأما البصريون فإنهم اشتهروا ذلك في غير « أى » من الموصولات وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة ، ويكون إعراب « ما » على هذا التخريج موصولاً ، التقدير : مثلاً الذي هو بعوضة .

والوجه الثاني : أن تكون « ما » زائدة ، أو صفة ، وبمعوضة وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق ، وقيل : خبر مبتدأ ملفوظ به وهو « ما » على أن تكون استفهامية . . . . والمختار الوجه الثاني لسهولة تخرجه . . . الخ .

من يعنى بالحمد لا ينطق بما سلفه \* ولا يحذف عن سبيل الحلم والكرم (١) - وبلا شرط في صلتها = : كقوله :

إذا ما أتيت بنى مالك \* فسلم على أيهم أفضل (٢)

وحسن الحذف معها افتقارها إلى شيئين : الإضافة والصلة ، فكانت أطول ، وكان التخفيف بها أجدر ، فقد أورد غير المصنف (٣) لجواز الحذف أشرطا : أن لا يكون معطوفا : كقام الذى زيد وهو منطلقان ، أو معطوفا عليه : كقام الذى هو وزيد فاضلان ، وأجاز الفراء في هذه ، ولم يسمع مع ما فيه من وقوع العاطف صديرا . وأن لا يكون محصورا : كقام الذى ما في الدار إلا هو ، أو في معناه : كقام الذى إنما في الدار هو .

وأن لا يقع بعد حرف نفي : كقام الذى ما هو قائم ، أو بعد لولا : كقام الذى لو لا هو لقمتم .

ومع حصول بعض هذه فقال بعض أصحابنا : بقلته في غير أى .

ثم هذا حكمه كائنا جزءا للصلة ، أو معمولا لها ، فإن كان بعض معمولا جاز نحو - أين الرجل الذى قلت أو زعمت أى الذى قلت إنه يأتى ، أو زعمت أنه يأتى ، أو نحو ذلك مما المعنى عليه ، قال الله تعالى : « أين شركائى الذى كنتم تزعمون (٤) » أى أنهم شركائى .

- وهى = : أى أى - حينئذ = : أى إذا حذف المبتدأ الذى هو الصدر بالشروط السالفة .

(١) قال العينى في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٤٦ « لم أعرف قائله ، وكذلك قال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٩ - والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، وكذلك الأثير ، وذكره السيوطى في الجمع .

والشاهد : حذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة ، أى : بما هو سلفه ، وهذا مذهب الكوفيين أما البصريون فيعتبرونه شاذاً .

(٢) سبق تحقيقه في ص « ٧٣٨ » .

(٣) المراد بغير المصنف الأثير : إذ قال في شرحه ج ١ ص ٢٢٤ : وقد نقص المصنف في جواز حذف هذا المبتدأ شروطا . . . الخ .

وعبارة ابن أم قاسم في شرحه ج ١ ص ٧٥ ، وهو أوضح من غيره : وأما في صلة « أى » فيجوز حذفه عند الفريقين بلا شرط ، غير ما تقدم : من كون الخبر غير جملة ولا ظرف ، وذكر غير المصنف في جواز حذف المبتدأ العائد شروطا . . . الخ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٢٢ .

— باقية على موصوليتها مبنية على الضم = : وفاقا لسيبويه (١) والجمهور  
 كيـعـجـبـنـى أـيـهـم قـائـم ، « ثم لتتزعن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا » (٢)  
 وسلم على أيهم أفضل ، تشبيها بالغايات في حذف بعض ما يوضحها من الصلة المبنية  
 للموصول ، أو لأن قياسها لتقصانها البناء ، وإنما أعربت أحيانا حملا على نظيرها  
 « بعض » ونقيضها « كل » يجمع عدم انفكاكهن عن الإضافة التي هي من عوارض  
 الأسماء ، فإذا لزمت عارضت ، فوجب البناء فلم يؤثر ، فإذا نقص من صلتها  
 الميئتها رجعت الى ما عليه أخواتها من البناء — غالبا = : والا فقد قرأ طلحة ومعاذ :  
 « أيهم أشد » (٣) بالنصب حملا على ما ذكر ، وهو رأى الكوفية قاطبة ، وبعض  
 البصرية .

قال الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة  
 أحدا يقول : لأضربن أيهم بالضم ، لتحقق إعرابها استفهاما وشرطا ، فتكون هنا  
 معربة أيضا .

وقال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما ، لتسليمه  
 إعرابها مفردة فكيف وهي مضافة وقد اعتذر سيبويه : بأنها مما بعدت عن أخواتها  
 بحذف أحد جزئى الابتداء غيرها تغييرا ثانيا لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) وعبارة سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٣٩٨ بعد ذكر رأى الخليل وتخريجه برواية الريح ، ورأى  
 الكوفيين ، وتخريج يونس لذلك قال : وأرى قولهم : أضرب أيهم أفضل . عل أنهم جعلوا  
 هذه الصلة بمنزلة الفتحة في « خمسة عشر » ومنزلة الفتحة في « الآن » حين قالوا : من الآن إلى غد ،  
 ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء بحيث لم يحجى أخواته عليه الا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته  
 إلا ضيفا ، وذلك لا يكاد عربى يقول : الذى أفضل فاضرب ، وأضرب الذى أفضل حتى يقول  
 « هو » ، ولا يقال : هو ما أحسن ، حتى يقول : ما هو أحسن ، فلما كانت أخواته مفارقة  
 بإعرابها إذله ، لا تستعمل كما استعمل خالفوا بإعرابها اذا استعملوه على غير ما استعملت عليه  
 أخواته إلا قليلا . . . وأما الذين نصبوه فقاوه .

(٢)

سورة سريم ، آية : ٦٩ .

(٣)

الآية السابقة ، قال الأثير في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٠٩ بعد ذكر قراءة الرفع والنصب :  
 وهاتان القراءتان قدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر  
 صلتها ، وقد نقل عنه تحتم البناء ، ويتبغى أن يكون فيه مذهب البناء والإعراب .  
 وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ج ٣ ص ٨٢٧ : فأما قوله : « ثم لتتزعن » الآية ، فعل مذهب  
 من هذا الباب ، والتقدير : أيهم هو أشد فحذف « هو » فلما حذف « هو » دخله نقص . فعاد  
 إلى البناء ، لأن « إيا » إنما أعرب من جملة أخواته ، إذ كان بمعنى « الذى » حملا على البعض  
 فلما نقص عاد الى البناء .

واستبعد أبو بكر — ابن السراج — قول سيبويه « وقال : لو كان مبنيا لكان بناؤه في غير الإضافة  
 أحق وأجوز ، ولا يلزم ذلك » لأنه على تقدير اضافة لازمة مع الحذف ، وكلزوم الألف واللام  
 في « الآن » .

فان قلت : لم استحسن : لأضربن أيهم أفضل ، وامرر على أيهم أفضل ، ومثله قوله تعالى :  
 « ثم لتتزعن من كل شعبة أيهم » بإضمار « هو » . . . ولم يستحسن : بالذى أفضل ، ولأضربن  
 الذى أفضل . . . فالجواب « قال » : لأن « أيهم أفضل » مضاف ، وكان المضاف اليه قام مقام  
 المحذوف « و » الذى « ليس مضاف مخالف « أيهم » فأما اذا لم يكن « أى » مضافا فهو في نية  
 الإضافة اللازمة .

وقال الرضى (١) : لما خزلوها الصدر بنيت كأخواتها الموصولات ، وذلك أن شيئا إذا فارق أصله لعارض كان شديد التزوع إليه هـ .

ولا خفاء بضعف هذين الاعتذارين . وقد حمل بعض سماع الجرمى على أنه لغة قوم لحكاية سبويه خلافة جمعا بين الحكايتين . وإلا قيس البناء ، وأما قياسها (٢) عليها استفهاما وشرطا فممنوع بتمامها هناك ونقصانها هنا ، فلو وصلت بظرف نحو : لأضرين ، أيهم في الدار « امتنع البناء كحالها موصولة بجملة مصرح بجزئها . وفي بعض التصانيف ما يقتضى بناءها موصولة بالظرف .

قال المصنف : (٣) وإعرابها حينئذ مع قلته قوى ، لأعرابها شرطا واستفهاما قولاً واحداً ، لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها ، وموافقتها « لبعض » معنى ، مضافة الى معرفة ، و « لكل » - مضافة الى نكرة .

والموصولة أيضا غالبية لغیرها من الموصولات بإضافتها ، غير أنها لا تنفك مضافة الى المعرفة ، فوافقت في المعنى « بعضا » دون « كل » فضعف بذلك موجب إعرابها ، فجعل لها حالان من البناء والأعراب ، وكان أولى أحوالها بالبناء ما يحذف فيه شطر صلتها ، مع التصريح بما تضاف اليه لعدم استحسان حذف ذلك الشطر فيها ولا في غيرها إلا لإنزال ما تضاف اليه منزلته ، وذلك مستلزم تنزلها حينئذ منزلة غير مضاف ، لا لفظا ولا نية ، وإنما أعربت لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير ما لم تصف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبا .

- خلافا للخليل ويونس = : في منعهما بناءها ، فإن ورد ما ظاهره ذلك كآلية على القراءة المشهورة ، فمخرجها على أنها استفهامية محكية هي وتاليها بقول مخلوف فالتقدير عنده : « ثم لنترغن من كل شعبة » (٤) الجنس الذين يقال : فيهم « أيهم أشد » ويونس على الاستفهامية كذلك ، غير أنها مع تاليها في موضع مفعول متلوها معلقا عنها ، لعدم اختصاص التعليق عنده بالأفعال القلبية ، فهي عندها رفع بالابتداء لا مبنية .

قال في المغنى (٥) : ويرد الأول أنه لا يجوز - لأضرين الفاسق - بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق ( هو ) « ٦ » ، والثاني : اختصاص التعليق بأفعال القلوب ، وتبعه اللعامى (٧) .

(١) في « شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ » .

(٢) في « ج : وأما قياسها على أنها استفهاما . . . الخ » .

(٣) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٣٣٤ » .

(٤) سورة مريم ، آية : ٦٩ .

(٥) « ج ١ ص ٨٣ » .

(٦) « هو » غير مذكورة في جميع نسخ الشرح بينما هي موجودة في المغنى .

(٧) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٦٤ و . » .

قلت : وهو مدفوع بأنه لا يرى الاختصاص بها كما ذكر ، ونص عليه غير واحد ، وقال بعض الكوفية : ( إنما المعلق ) « ١ » « شيعة » بما فيه من معنى الفعل ، أي - لنترعن عن كل - من يتشيع - في أيهم أشد .

وقال الكسائي والأخفش : إنما مفعول - نترع « كل » و « من » زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولها في جواز زيادة « من » في الإيجاب .

قال في المغنى ( ٢ ) : ويرده أنه لم يثبت زيادة « من » في الإيجاب . قلت : وهو مدفوع بثبوته بما لا يحصى كثرة من الشواهد نظما ونثرا ، كما أمعنا الكلام على ذلك في باب حروف الجر .

وإنما يطل آراءهم ما أنشده سيويه من قوله :

فسلم على أيهم أفضل ( ٣ )

بالضم ، وحرف الجر لا يتعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار .

وأجاز صاحب الكشف ( ٤ ) وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ، فقدروا متعلق « نترع » من كل شيعة وكأنه قيل : لنترعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض ؟ ف قيل : هو الذي هو أشد ، ثم حذف المبتدأ المكنى الموصول .

قال ابن هشام ( ٥ ) : وفيه تعسف ظاهر . ولا أعلمهم استعملوا أى الموصولة مبتدأ .

قلت : لا أرى فيه تكلفا رأسا بل هو حسن جميل .

قال برهان الدين : والمعنى على ما قاله صاحب الكشف حسن متمكن ، وإضمار المبتدأ جم الوجود فلا تكلف فيه ولا تعسف .

وزعم ابن الطراوة : أن « أيا » مقطوعة عن الإضافة فمن ثم بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر .

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

( ٢ ) في الصفحة المذكورة .

( ٣ ) سبق تحقيقه في ص ٧٦٢ .

( ٤ ) حكى صاحب الكشف في ج ٢ ص ٥١٩ و ٥٢٠ قول الخليل ، وسيويه ، ثم قال : وقيل : أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزاع واقعا على « من كل شيعة » كقوله سبحانه : « ووهبنا له من رحمتنا » أى لنترعن بعض كل شيعة ، فكان قائلا قال : من هم ؟ ف قيل : « أيهم أشد عتيا » . وقد ذكر المبكرى كتابه الإملاء ملخصا لتوجيهات قراءة القسم بين الإعراب والبناء ، وهى خلاصة لطيفة فلتراجع في ج ٢ ص ١١٥ ، ١١٦ .

( ٥ ) في المغنى ج ١ ص ٨٣ .

وأبطل برسم الضمير متصلا بأى ، وبالإجماع على إعرابها غير مضافة ، وأنكر ثعلب ورودها موصولة ، قال : ولم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى .

— وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقا = : حذف صدر صلتها أم لا ، نحو —  
أضرب أيا هو قائم ، وأضرب أيا قائم ، وقد مر (١) إجازة الخليل ويونس : —  
أضرب أى أفضل ، بحكاية الأول وتعليق الثانى ، فسيان عندهما إضافة « أى » وعلمها .  
قال أثير الدين (٢) : وهذا الإعراب دال على تمكن « أى » في الإضافة ،  
لاستغنائها (٣) عنها لفظا ، وإلحاق التنوين بها عوضا من المحلوف فشابهت كلا بذلك .  
— وإن أنثت = : أى الموصولة — بالتاء = : لإرادة معنى التى — حيث = :  
أى إذا حذف ما تضاف إليه — لم يمنع الصرف = : أى ليس هناك الا التأنيث —  
خلافاً لأبى عمرو = : بن العلاء ، تخيلاً لتعريفها زيادة على التأنيث ، وإنما تمنع  
العملية لا مطلق التعريف المتخيل .

قال المصنف (٤) : وإنما ذلك ، لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بتعريف  
العلمية ، ومن ثم منع ( جمع ) المؤكده به ، لأن فيه عدلا وتعريفاً بالإضافة المنوية ،  
فكان كالعلم المعدول ، غير أن شبه « جمع » بالعلم أشد من شبه « أية » ، لعدم استعمال  
ما يضاف إليه ، بخلاف « أية » فإنه أكثر من عدمه فلم يقو الشبه هـ .

فسلم أن امتناع صرف « جمع » للتأنيث والتعريف المذكور ، ثم فرق بينه وبين  
« أية » بما ذكر ، وهو أحد الأقاويل وقد زعم بعض أن ذلك للعدل والعلمية كما  
قدرناه في باب التوكيد .

— ويجوز الحضور = : من المتكلم والخطاب — والغيبة في ضمير = : الموصول  
— المخبر به أو بموصوفه = : (٥) أى الموصول المخبر به — عن حاضر = :  
متكلم أو مخاطب — مقدم = :

قال أثير الدين (٦) : وإنما ذلك في الذى والثى وفروعها ، ولم يمثل المصنف

---

(١) في « ص ٥٨٨ - ٥٨٩ » الذى تقدم في هذا الشرح تمثيلها لأى المقطوعة عن الإضافة ، وقد ذكر  
ذلك سيويه في كتابه ج ١ ص ٣٩٨ إذ قال بعد مناقشة طويلة لأرجما : ومن قولهما : أضرب  
أى أفضل ، وأما غيرهما فيقول : أضرب أيا أفضل ، يقيس ذا على الذى وما أشبهه من الكلام ،  
ويسلم ذلك الفضة في المضاف لقول العرب ذلك ، وأجروا « أيا » على القياس ، ولو قالت  
العرب : أضرب أى أفضل لقلته ، ولم يكن يد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ  
المنكر في القياس . . . . . ولو جملوا « أيا » في الانفراد بمنزلة مضافا لكانوا خلقاء . . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٢٦ » بتصرف .

(٣) أى : لاستغنائها بمعناها عن الإضافة لفظا .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣٥ » أى : أن المصنف يحكى بذلك تعليل أبى عمرو لمنع صرف  
« أية » أما رأيه هو فهى مصروقة .

(٥) في المتن تحقيق « بركات » : « أو بموصوف » . . . . الخ .

(٦) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٢٢٧ » نقل بتصرف .

إلا لضمير الخطاب فقال (١) : الإشارة بهذا الى نحو - أنت الذى فعل ، وأنت فلان الذى فعل ، وأنت رجل فعل ، ففى فعل الأول راجع الى موصول مخبر به ، وفي الثانى الى موصول موصوف مخبر به ، وفي الثالث الى نكرة مخبر بها ، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جرى بمضمخ خبره غائب معتبرا به حال المخبر ، ولو جرى به حاضرا معتبرا به حال المخبر عنه جاز ، لأن المخبر عنه وبه شيء واحد في المعنى ، واعتبار الثانى أى المخبر أكثر وأقيس .

وفي حديث عجاذة موسى آدم عليهما السلام « أنت آدم الذى أخرجتك خطيبتك من الجنة ، فقال آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته ( وفي (٢) رواية - أنت الذى أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته (٣) »

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الجنود رؤوسها • اليك وللإيتام أنت طعماها (٤)

ومثله قول قيس العامري (٥) :

وأنت الذى إن شئت نعمت عيشتي • وإن شئت بعد الله أنعمت باليا (٦)

ومن اعتبار حال المخبر قول الفرزدق أيضا :

وأنت الذى أمسى نزار تعده • لدفع الأعادي والأمور الشدائد (٧)

وأنشده أثير الدين (٨) :

وأنت الذى آثاره في عدوه • من البوس والنعمى لمن ندوب (٩)

(١) أى المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣٥ » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج ١ » .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٣ ص ١٥٩ - كتاب التفسير - سورة طه » من حديث أبو هريرة وابن عباس رضى الله عنهما .

(٤) البيت من قصيدة قالها الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك وهى في ديوانه ج ٢ ص ٢٣٢ . وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٣٣٦ - والأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢٧ . والشاهد واضح من الشرح .

(٥) ج : قول قيس المعمرى . . . الخ .

(٦) هكذا كانت نسبة البيت في شرح ابن مالك للتسهيل ج ١ ص ٣٣٦ - والتذييل والتكميل للأثير ج ١ ص ٢٢٧ - ونقل محقق الأول : أنه روى في شرح شواهد المفنى منسوباً لمجنون ليل قيس بن الملوح هكذا : وأنت التى إن شئت أشقيت عيشتي . . وإن شئت بعد الله أنعمت باليا . وروى هذا البيت في ديوان جميل بثينة ص ١٠٧ برواية : وأنت التى إن شئت أشقيت عيشتي . . البيت . وهو في ديوان مجنون ليل ص ٢٩٥ « والشاهد فيه مثل البيت السابق .

(٧) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق عيسى بن خصيلة السلمى . انظر : الديوان ج ١ ص ١٦٧ .

(٨) في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٢٢٧ و . » .

(٩) نسب صاحب المفضليات لعلقة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، من قصيدة في مدح الحارث بن أبى شمر التمساني شفاعاً لأخيه شأس الذى أسره الحارث ، وعلقة من شعراء الجاهلية المجيد بن وفوهلم ، وقد استشهد به السيوطى في المصح ج ١ ص ٨٦ - وقال صاحب الدرر : لم أشر على قائله . . انظر : المفضليات ص ٣٩٦ - والدرر ج ١ ص ٦٣ . والشاهد : اعتبار حال المخبر كما ذكره الشارح .

وتقول في المتكلم : أنا الذي فعلت أو فعل ، وأنا رجل فعلت أو فعل ، اعتبارا بحال الموصول أو الموصوف وحال المخبر عنه قال :

أنا الذي فررت يوم الحرة • والشيخ لا يفر إلا مرة

وقال :

وأنا الذي قتلت عمرا باقنا • وتركت تغلب غير ذات سنام (١)

وقال مولانا علي ابن أبي طالب ( رضى الله عنه ) (٢)

أنا الذي ستمنى أُمى حيدرة • أضرب بالسيف رقاب الكفرة (٣)

وقال آخر :

أنا الرجل الضرب الذي تعرفوننى • حشاشا كراس الحية المتوقد (٤)

قلت : وهذه المسائل تحتاج الى مزيد تحرير وتقييد ، وقد مر تخصيص الأثير الأمرين بالذى والتي وفروعها . وزاد بعض أصحابنا المغاربة الاخبار بنو وذات الطائيتين ، وبالألف واللام ، وأما غيرها فليس الا العود غائبا نحو : أنا من قام - وأنت من ضرب ، وعمتنع - أنا من قمت ، وأنت من ضربت زيدا ،

(١) نسبة المبرد في المقتضب ج ٤ ص ١٣٢ : لم لهلhel ، وقال محقق المقتضب : ونسبه الفارقي في الأبيات المشكلة ص ١٣٨ : لهلhel كذلك ، أما المراجعون لابن عيش ج ٤ ص ٢٥ فقد قالوا : لم نقف على نسبة هذا البيت ، ورواية المقتضب : « قتلت بكرا » ورواية ابن عيش : ... قتلت بكرا .. وتركت مرة .. والشاهد في قوله : قتلت ، والكثير : قتل . والمراد بالسنام : العز .

والفتا : جمع فتاة ، يكتب بالألف ، لأنك تقول في جمعه فتوات ، كذا قال ابن ولاد في المفصور والمنود .

(٢) « رضى الله عنه » ساقطة من « ج » .

(٣) بناء على رواية البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ « أن الشطرين ملفقان ، لأنهما صدران لبيتين ، والسبب في هذه الأرجوزة أن مرحبا اليهودى خرج يوم خيبر مستعدا للقتال . وذكر أرجوزة ، فبرز له على كرم الله وجهه وارتجل تلك الأرجوزة .

واستشهد السيوطي في الجمع ج ١ ص ٨٦ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٢ : استشهد به على أنه يجوز الحضور والغيبة في ضمير الموصول المخبر به عن حاضر مقدم . وقال ابن الشجرى في أماليه : ... ونظير ذلك عود ضمير المتكلم الى الموصول إذا وقع الموصول مخبرا عن ضمير متكلم كقول أمير المؤمنين : أنا الذى ستمنى أُمى حيدرة .

وذكر المرزوقى في شرح حماسه أبى تمام ص ١١٥ - ٢٩٧ - ٤٠٧ - ٦١١ - ٦٤٢ - ٨٦٩ - ١٠٧٨ - وقال : والوجه « ستم » حتى لا تمرى الصلة من ضمير الموصول ، وقال : والوجه : ستمه ، وباب الصلوات والصفات تتداخل وتشابه .

(٤) قائله : طرفة بن العبد من مملقته المشهورة ص ١٨٩ - وقد استشهد به السيوطي في الجمع ج ١ ص ٨٦ - وانظر الدرر القوامع ج ١ ص ٦٣ و « الرجل الضرب » : أى الخفيف ، و « الحشاش » : الرجل الماضى ، و « المتوقد » : السريع الحركة . والشاهد مثل سابقه .

قال أثير الدين (١) : وهم بعض أصحابنا فطرد الحكم في جميعها كما هو قضية كلام المصنف .

واحترز بمقدم عن أن يتأخر نحو - الذي قام أنا وأنت ، ففتعين الغيبة ، وهو رأى القراء ومقتضى أصول البصرية ، وهو الصحيح ، لأن الموصول إنما يكون ضمير متكلم أو مخاطب معنى اذا أخبر عنه بأحد الضميرين ، أو أخبر على الضمير به لا قيل ذلك ، لامتناعهم من الحمل على المعنى قبل إتمام الكلام .

وأجاز ذلك الكسائي مع التأخير نحو : الذي قمت أنا ، والذي قمت أنت ، وتبعه الاستاذ أبو ذر مصعب ابن أبي بكر الحنسي .

وللنكرة (٢) الواقعة خبر الناسخ ما لها قبله ، كقوله :

أحار بن بدر قدوليت ولاية . فكن جرذا فيها نخون وتسرق (٣)

يروى بالناء والياء ، وقوله :

وكننا أناسا قبل غزوة قرمل . ورتنا الغنى والمجد أكبر أكبرا

وفي الحديث : « إنك امرؤ فيك جاهلية » (٤) . ويروى فيك .

وحكم المحلى بالألف واللام واقعا خبرا للحاضر حكم النكرة في عود الضمير عليه غائبا ومطابقا للضمير كقوله :

(١) وعبارته في شرحه ج ١ ص ٢٢٧ : ووقع لبعض أصحابنا وهم في ذلك ، فقال وقد ذكر الموصولات : ويجوز في جميعها اذا وقعت بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ، أو تعيد الضم عليها كما تعيده على الاسم الظاهر اذا وقعت بعده ، أعني ضمير غيبة ، وأن تعاطه معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، ثم مثل هذا القائل بالذي ، وهو ظاهر كلام المصنف ، لأنه لم يشترط أن يكون الذي وفرقه فقط ، وهو وهم كما ذكرناه .

(٢) معطوف على قوله « في ص ٧٦٧ » الإشارة بهذا على نحو : أنت الذي فعل . . . الخ .

(٣) نسبة المبرد في الكامل ج ١ ص ٣١٦ لأنس بن أبي أنيس مع أبيات أخرى قالها في حادثة بن بدر القداني حين ولاء عبيد الله بن زياد « سرق » وهي إحدى كور الأهواز ، ومثل هذا الكلام جاء في أمالي المرتضى ج ١ ص ٣٨٤ ، وقال في ص ٣٨٥ - : وهذه الأبيات تروى لأبي الأسود الدؤلي ، وأنه كتب بها إلى حارثة لما ردت إليه « سرق » .

ونسبه البكري في : . . . معجم ما استمع ج ٣ ص ٧٣٤ لأبي الأسود الدؤلي - أما صاحب العقد الفريد في ( « ج ٦ ص ٣٤١ » فنسبه لأنس بن أبي أنيس ، ونسبه صاحب كتاب الحيوان ج ٣ ص ١١٦ ، ج ٥ ص ٢٢٥ » لأنس بن أبي زياد الدؤل . « وقال ابن قتيبة في « عيون الأخبار ج ١ ص ٥٨ » : « ولي حارثة بن بدر « سرق » فكتب إليه أنس : أحار بن بدر . . . الأبيات ، وقال العيني في « شواهد الكبرى ج ٤ ص ٢٩٦ » قاله : أبي بن زعيم مخاطب به الحارث بن بدر حين ولايته « سرق » و « جرذ » ضرب من الفأر ، ويجمع على : جرذان . «

وفيه شاهد آخر وهو « أحار » فهو ترخيم : « حارثة » .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه « ج ١ ص ١٥ » كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ، و « ج ٤ ص ٥٨ » كتاب الأدب ، باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من حديث أبي ذر رضى الله عنه . وأخرجه أبو داود في سننه « ج ٢ ص ٦٣٢ » كتاب الأدب ، باب في حق الملوك من حديث أبي ذر أيضا . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٥ ص ١٦١ » من حديث أبي ذر كذلك .

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله • وأفعد في أفيائه بالأصائل (١)  
وتقول : أنا الرجل يأمر بالمعروف ، وأنت الرجل يأمر بالمعروف .  
وبحوز أمر ، كقوله :

ولما لقوم ما نرى القتل (٢) سبة • إذا ما رأته عامر وسلول (٣)  
وتأمر كقوله تعالى : « بل أنتم قوم تفتنون » (٤) وقول الشاعر :

وأنت امرؤ أفضت إليك أمانستي  
وذكر الفارسي : أن الحمل على اللفظ أكثر (٥) في الصلة والصفة . وقال :  
إذا قلت : أنت الذى قمت لم يعد على الموصول ضمير ، بل على أنت ،  
كما لا يعود على كل من خبره شيء إذا قلت : أنتم كلكم بينكم درهم .

— ما لم (يقصد) «٦» تشبيهه = : أى المخبر عنه ، — بالمخبر به فتعين الغيبة = :  
نحو — أنا في الفتك الذى قتل عروة الرجال ، وأنت في الشجاعة الذى قتل مرجا ،  
وقاتل عروة الرجال هو البرأخي (٧) وقاتل مرجح اليهودى هو مولانا على رضى  
الله عنه ، فلما أردت تشبيه نفسك بقاتل عروة لا أنك هو ، والمخاطب بمن لا يلحق  
شأوه (٨) ، لا أنه هو ، فانما المعنى على اضمار مثل « ولو صرحت بها تعينت الغيبة ،  
فليس الموصول من حيث المعنى ضمير المتكلم أو المخاطب .

(١) قائله : أبو دؤيب الهذلي من قصيدة ، كذا في شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ١٤٠ — والدرر  
الروائع ج ١ ص ٦٠ — والخزانة ج ٢ ص ٤٨٩ — والمحلى بالآلف واللام هو : « البيت »  
والخاطر المخبر عنه هو « أنت » والضمير العائد هو المضاف الى « أهل وأفياء » وفي البيت كلام  
طويل وخلاف بين البصريين والكوفيين في توجيهه ، زيادة على ما استشهد به الشارح ، أنظر  
الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٢٢ .  
(٢) في « ب : الموت ... الخ .

(٣) نسبة المرزوقي في الحماسة ص ١١٠ ، ص ١١٤ — لعبد الملك عبدالرحيم الحارثي ، وهو  
شاعر إسلامي ، وقال : ويقال إنه المسؤول بن عاديا اليهودي ، وذلك من ضمن أبيات . وقال  
محقق شرح الحماسة « ص ١١٠ » لم يذكر التبريزي النسبة الأولى في صدر الإنشاد ، ولكنه ذكرها  
قبل تفسير البيت الأول قال : ويقال إنها — أى القصيدة : لعبد الملك بن عبدالرحيم . ونقل  
محقق الخصائص ج ٣ ص ١٥٠ — : نسبة التبريزي فقط ، وروايته : ولنا أناس ... البيت ،  
والشاعر بذلك يمدح قومه وعشيرته ، وأنهم أفضل من قبيلتي عامر وسلول ... الخ .

(٤) سورة النمل « آية ٤٧ » قال الأثير في البحر المحيط « ج ٧ ص ٨٣ » : ثم انتقل إلى الإخبار  
عنهم بحالهم فقال : « بل أنتم قوم تفتنون » أى : تختبرون ، أو تعذبون ، أو يفتنكم الشيطان  
بوسوسته إليكم الطيرة ، أو تفتنون بشهوته ، أى تسمعون بها ... وهذه أقوال يحتملها لفظ  
« تفتنون » وجاء « تفتنون » بناء الخطاب على مراعاة « أنتم » وهو الكثير في لسان العرب ...  
تقول العرب : أنت رجل تأمر بالمعروف ... الخ .

(٥) في « ج : من الصلة ... الخ .

(٦) « يقصد » ساقطة من « ب » .

(٧) في « ب : البرأق » وفي « ج : المبرص » .

(٨) وهو سيدنا على كرم الله وجهه .

— ودون التشبيه يجوز الأمران ( إن وجه ضميران ) ٤١ = : من الحضور والغيبة نحو : أنا الذي قام وأكرمت زيدا ، وأنا الذي قمت وأكرم خالدا ، وقول بعض الأنصار :

نحن الذين بايعوا محمدا • على الجهاد ما بقينا أبدا (٢)  
وقوله :

أأنت الهلالي الذي كنت مرة • سمعنا به والأرحسى المقلب (٣)  
وقوله :

وأنا الذي عرفت معد فضله • ونشدت عن حجر بن أم قطام (٤)  
والأحسن البداية بالحمل على اللفظ ، ومنع الكوفية الجمع بين الحملين غير مفصول بينهما .

وأجازه البصرية نحو — الذي قمت وخرج ، وإنما جاء السماع مع الفصل كاليتين .  
— ويعني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور = : كعرفت الذي عندك ، أو في الدار ، — منوى معه استقر أو شبهه = : ككان وثبت وحصل ، فالتقدير استقر عندك ، أو في الدار ، أو كان أو ثبت ونحوه .

(١) ما بين القوسين غير مذكورة في جميع نسخ الشارح ، وهو موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٣٥ ، وفي شرح ابن مالك ج ١ ص ٢٣٧ . وفي شرح الأثير ج ١ ص ٢٢٦ ط ، وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٧٧ .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٦ ، والتذيل والتكميل للأثير ج ١ ص ٢٢٩ — وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٣ — : لم يعرف قائله : والشاهد في قوله : بايعوا وبقينا . حيث وجد ضميران الأول للغيبة والثاني للحضور ، ولم يقصد التشبيه فروعى اللفظ مرة والمعنى أخرى .

(٣) البيت ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٦ — والأثير في التذيل والتكميل ج ١ ص ٢٢٩ — ورواية السيوطي في الجمع ج ١ ص ٨٧ . « والأرحسى المهلب » وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٤ : والرواية الصحيحة : « الملق » يدل « المهلب » . وسكت على نسبة البيت ، وقال ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٦٣ : « ويجوز في « الذي والتي » وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ ، فيكون الضمير العائد عليهما غالبا ، كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة ، والحمل على المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر بمقتضى الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ، ومن ذلك قوله : أأنت الهلالي . . . البيت .

والشاهد في البيت : مراعاة المعنى في قوله : « كنت » ومراعاة اللفظ في قوله : « سمعنا » .

(٤) قاله : امرؤ القيس الكندي ، وهو في ديوانه ص ٢٥٧ — من قصيدة قالها مجيبا بها سبيع بن عوف بن مالك بن حنظلة ، حين سأل امرؤ القيس سبيع فلم يقطعه ، وعرض سبيع به في أبيات . فيها ذم . والبيت من شواهد الأثير في التذيل والتكميل ج ١ ص ٢٢٩ — ونقله صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٤ — وقال الأعلام في شرح الديوان : وقوله : ونشدت عن حجر : أي رفعت ذكره وفخرت به إذا رفعت ، وإنما ذكر : أن معد عرفت فضله ، لأنه من اليمن ، وليست معد منهم ، فاذا عرفت معد فضله وأمرت به فسائر العرب أقرب إلى ذلك وأول به .  
والشاهد مثل سابقه ، أي مراعات المعنى أولا ثم مراعات اللفظ .

لا يقال : قضية كلام المصنف أن هذا المقدر غير الجملة لأننا نقول : المراد بالجملة الموصول بها هي الملقوطة المعينة صدر الباب ، بقوله : وجملة صريحة ، فالقدرة مغنية عن الملقوظ بها - وفاعل هو العائد = : على الموصول كما مثل ، ففي استقر ، ونحوه راجع الى الموصول - أو ملابس به = : أى العائد ، نحو - الذى عندك أخوه زيد ، فأخوه ملابس لعائد الموصول وهو مرفوع باستقر المنوية وفي شرح الدماميني (١) : وفي كلامه إشكال ، فإنه إن كان « فاعل » عطفا على « ظرف » فالمستغنى عنه فعل لا جملة ، أو على استقر ، فالعائد لا يكون منويا .

قلت : كلا العطفين صحيح سالم من إيراد شيء من ذلك .

أما الأول : فلأن المعنى : أنه يغنى عن الجملة الصريحة الموصول بها ظرف وفاعله المستكن فيه متقللا من فعل الحصول والاستقرار عائد على الاسم الموصول ، فأني يلزم من ذلك أن المستغنى عنه فعل لا جملة أم كيف يتصور له :

وأما الثاني : فلأن المعنى أن الجملة المذكورة يستغنى عنها بالظرف أو المجرور ، والمنوى مع كل شيان : فعل الحصول ، وفاعله المستكن فيه العائد على الموصول غير متقلل منه الى أحد المذكورين .

وأما أن العائد لا يكون منويا ، فإن أراد أنه لا يستكن فباطل ضروريا ، أو غير ذلك فمدفوع بعدم تخيله .

- ولا يفعل ذلك = : الاستغناء عن الجملة بالظرف أو المجرور بفعل - ذى حدث خاص = : كضحك وجلس ، ونحوهما من الأفعال الدالة على كون خاص ، فلا يقال : جاء الذى عندك أو في الدار ، أى : ضحك عندك أو في الدار ، لعدم الدلالة عليه - ما لم يعمل مثله = : أى ذى الحدث الخاص - في الموصول = : كترلنا الذى البارحة ، أى ترلناه البارحة - أو = : في - موصوف به = : أى الموصول كحكاية الكسائي (٢) : ترلنا المنزل الذى البارحة ، أى : ترلناه البارحة .

قال أنير الدين (٣) : وفي كلامه إخلال بقيد ، وقياس فاسد في موضعين :

أما الأول (٤) : فلوجوب تقييد الظرف بالقرب من زمن الاخبار ، لامتناع الحذف مع البعد .

قال الكسائي : ولا يحذفون الصلة الا مع قرب من الظرف كترلنا المنزل الذى أمس أو البارحة ، أو الذى آنفا ، ولا يقولون : الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة .

(١) « ج ١ ص ٦٥ و . »

(٢) في « ج : كحكاية الكسائي . . الخ .

(٣) في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٢٢٩ ظ » .

(٤) وهو الإخلال بالقيد .

وأما الثاني (١) : فلاقياسه المجرور على الظرف ، مع عدم تصور القرب والبعد فيه كالظرف ، ولاختصاص محل السماع بالموصول الموصوف به ، وعلى كل فيجب الوقوف مع السماع فلا يستعمل منه إلا ما قالوه .

— وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهر = : نحو ما حكى الكسائي : أبو سعيد الذي رويت عن الخلدري رضى الله عنه ، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف ، وقوله :

ان جمل التي شغفت يحمل . (فتوادی (٢) وان ثأت غير سال (٣)

وقوله :

سعاد التي أضناك حب سعادا . وإعراضها عنك استمر وزادا (٤)

لا يقال : هذا محض تكرار لقوله صدر الباب أو خلفه ، فإن المراد بخلف العائد الاسم الظاهر كما بين هنالك ، لأننا نقول : المقاد هنا قلة وجود الخلاف ، كما أشعر به حرف التقليل ، وليس مفادا ثمة .

— فصل = : في أحكام « من » و « ما » موصولتين أو شرطيتين أو استفهاميتين ،

— من وما في اللفظ = : أى باعتبار لفظيهما — مفردان مذكران = : كغيرهما من الموصولات ، مما يستعمل مفردا مذكرا ، فتخصيص الحكم بهما غير جيد ، فالأحسن لو قال : ما كان من الأسماء الموصولة مفردا مذكرا لفظا ، مخالفا معناه للفظه ، وهو « من » و « ما » في الاستفهام ، و « أى » في الأفصح ، و « ذو وذات » في الأفصح ، و « ذا » تالية « من » أو « ما » (٥) الاستفهاميتين ، و « أل » قاله أثير الدين (٦) .

قلت : وفي عد « ذات » منها نظر ظاهر ، لتوافق لفظه ومعناه تأنيثا .

— فإن عنى بهما = : أى « من » و « ما » — غير ذلك = : أى الأفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث — فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما = : من صلتها ، إن كانتا موصولتين أو فعل شرط ، إن كانتا شرطيتين ، أو استفهام إن كانتا استفهاميتين

(١) وهو كون القياس فاسد . والمراد بالموضعين في قوله : وقياس فاسد في موضعين « : اقتياس المجرور على الظرف ، واختصاص السماع بالموصول الموصوف به .

(٢) الشطر الثاني ساقط من « ب » .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٨ — ولم أعر على اسم قائله ، والشاهد في قوله : « يحمل » حيث قام الظاهر مقام المفسر ، وقد استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) هذا البيت من الشواهد التي تداولت كثيرا في كتب النحو ولم يعرف قائلها ، والشاهد في قوله : « حب سعادا » حيث أغنى الظاهر عن الضمير ، أى حبها . انظر : « شرح التصريح ج ١ ص ١٤٠ — الثلور ج ١ ص ١٥١ — الأشونى : ج ١ ص ١٦٢ — التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٣٠ — شرح ابن مالك للتسهيل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٥) في « ب » : ما أو من الاستفهاميتين . الخ . (٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١ ظ » .

— أو = : فيما اتصل — بما أشبههما = : قال المصنف : وأشرت بذلك الى كم وكأين (١) ففسر مراده بهما .

قال أثير الدين : ولولا اقتصاره عليهما لا ندرج في ذلك ما استدركناه (٢) .

قلت : وحرف الدماميني (٣) النقل عن المصنف فزاد لفظة « نحو » داخلية على « كم » وإنما لفظه أوردها .

ثم قال (٤) : وفي شرح ابن قاسم (٥) أن المصنف خص « كم وكأين » ولا خصوصية ( بل كل لفظ له لفظ ومعنى كمن وما وأى وأل ، فشاركهما ، ولولا تفسيره بكم وكأين لفسره بهذه أيضا .

قلت : وهو كما رأيت قصور (٦) عن مطالعة كلام الأثير .

ثم قال (٧) : فأما اعتراضه بتخصيص المصنف بما لا خصوصية « أ » له فمردود بعدم إيراد المصنف إياهما الا لضرب من التمثيل ، لا للحصر ، ممثلا بما ( لا ) « أ » يخفى ، وتنبيهها على عدم اختصاص ذلك بالباب .

قلت : وهو مردود بناء على نقله المحرف من إدخال لفظة « نحو » على كم وكأين ، ومن ثم ساغ دعوى أن إيرادهما لضرب من التمثيل ، وليس كما زعم ، لما أورد عليه من لفظ المصنف : المقتضى التخصيص باقتصاره عليهما ، غير أن بما يدل على المشاركة من لفظة نحو — مثل أو كاف التشبيه .

ثم قال (١٠) : ثم قوله — يعنى المصنف : أشرت الى نحو : « كم » و « كأين » ظاهر في عدم اختصاص الحكم المذكور بهما .

قلت : لو سلم النقل من التحريف لسلم الظهور ، لكنه خلاف الواقع في شرح المصنف ، ولا يحتمل سقوط لفظة « نحو » مما حضرنا الآن من نسخ الشرح لما تأيدت به من جزم الأثير وابن قاسم من اقتصار المصنف على « كم » و « كأين » فاقضى

- 
- (١) في « ج » وكأى . . . الخ .
  - (٢) والمستدرك هو قوله قبل : فتخصص الحكم بهما . . . الخ .
  - (٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٥ و . » .
  - (٤) أى الدماميني في المرجع السابق .
  - (٥) أى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٨ » وعبارته : « وليس هذا الحكم خاصا : بـ » من وما » من الموصولات ، بل ما كان منها مفردا مذكرا في اللفظ وأريد به غير ذلك ، « فهو مشارك لهما فيما ذكر نحو : « ذا » الموصولة وأى وأل . . . الخ .
  - (٦) الحق أن لا قصور كما تقدم غير مرة ، لأن المراد نقل الكلام من شرح الأثير ولم ينسبه له ، والدماميني اعتمد عليه ، لعدم تملكه لشرح الأثير أثناء تأليفه لشرحه ، بدليل ما يأتى عن الشارح .
  - (٧) أى الدماميني في المرجع السابق .
  - (٨) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
  - (٩) « لا » ساقطة من « ج » .
  - (١٠) أى الدماميني في المرجع السابق .

ذلك جزما أن زيادتها مما استأثر به الدماميني على ما في نقله عن المصنف من الضعف ، لاعترافه في غير مقام أنه لم يحضره أيام شرحه لهذا الكتاب شرح المصنف ولا غيره إلا شرح ابن قاسم — فأني له أن ذلك لفظ المصنف؟ حتى يستدل به على مدعاه .

ثم قال : (١) أما ذكره لآل فغلط ، وذلك أيضا لازما للمصنف لإطلاقه . قلت : لم يبين وجه الغلط ، ولم (٢) يلح له وجه ، لكونها مما له لفظ ومعنى ، فتقول جاء القائم فأكرمه اعتبارا للفظ ، وفأكرمهم اعتبارا للمعنى ، ثم لا خصوصية لابن قاسم بذلك ، وقد أوردها أيضا أثير الدين كما أسلفناه (٣) مستدركا إياها على المصنف ، والبهاء بن عقيل ، وإنما الغلط في الاقدام على التغليب من غير ثبوت . — أولى = من مراعاة المعنى ، وهو خبر مراعاة ، وإنما ذلك لكونه أوسع مجالا في لسانهم نحو : « أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله (٤) » ومنهم من يستمع إليك (٥) » ومنهم من يؤمن به (٦) » ومنهم من ينظر إليك (٧) » لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرجوا بما آتاكم (٨) » ههنا أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها (٩) » ومن يعيش عن ذكر الرحمن تقيظ له شيطانا فهو له قرين (١٠) . ومن مراعاة المعنى : « ومنهم من يستمعون إليك (١١) » ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون (١٢) ، وقول امرئ القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعرف رسمها . لما نسجتها من جنوب وشمل (١٣)  
وقول الفرزدق :

تعش فإن عاهدتني لا تخونني . نكن مثل من يا ذئب يصطحبان (١٤)

- (١) أي الدماميني في المرجع المذكور . (٢) في « أ ، ب : ولا يلوح له ... الخ .  
(٣) انظر : ص ٧٧٤ . (٤) سورة آل عمران آية : ٢٦١ .  
(٥) سورة الأنعام ، آية : ٢٥ . (٦) سورة يونس ، آية : ٤٠ .  
(٧) سورة يونس ، آية : ٤٣ . (٨) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .  
(٩) سورة الأنعام ، آية : ١٥٧ . (١٠) سورة الزخرف ، آية : ٣٦ .  
(١١) سورة يونس ، آية : ٤٢ . (١٢) سورة الأنبياء ، آية : ٨٢ .  
(١٣) البيت من مطلقته المشهورة التي أولها : قفانك . الخ . و « توضح » والمقراة « أسما موضعين ما بين — امرأة الى أسود العين ، وأسود العين : جبل ، وهي منازل كلاب ، و « المقراة » في غير هذا المكان : الغدير الذي يجتمع فيه الماء . وموضع « توضح » والمقراة « جر عطف على » حومل في البيت قبله ، ومحل الشاهد : اعتبار محل « ما » لأن لفظها مفرد مذكر ، ومعناها مؤنث ، لأنها واقعة على : « الجنوب والشمال ، ولذلك قال : « نسجتها » ، ولو اعتبر اللفظ لقال : نسجها ، وقدر الأثير في شرحه بمعنى : « التي » فقال : أي لثي نسجتها .  
انظر : « المنصف ج ٣ ص ٢٥ — وحاشية الدمنهورى على متن الكافي ص ٨١ — شرح القصائد العشرة من ٥٠ — شواهد المعنى ص ٤٦٣ .  
(١٤) البيت من قصيدة يذكر فيها الفرزدق قصة استضافة الذئب له في بعض أسفاره ، وكان قد نزل بأرض في البادية واقدا نارا ، فأتى اليه الذئب ، وأخذ يرمى له قطع اللحم حتى أشبعه ، ثم طلب منه ألا يخون أحدهما الآخر حتى يكونا مثل الرجلين المصطحبين .  
انظر : « الكتاب ج ١ ص ٤٠٤ — الخزائن ج ١ ص ٤٦١ — الدور ج ١ ص ٦٤ — شواهد المعنى ص ٥٣٦ ، ٨٢٩ — ديوانه ج ٢ ص ٣٢٩ » والشاهد مراعاة المعنى مثل البيت السابق .

— ما لم يعضد المعنى سابق = : على الضمير سواء سبق على الموصول كقوله :  
 وإن من النسوان من هي روضة \* تهيج الرياض (١) قبلها فتصوح (٢)  
 وقوله :

فمنهن من تسقى بعذب مبرد \*

أو لا كقوله تعالى : « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا (٣) »  
 ( في قراءة أبي عمرو وتعمل ) « ٤ » بالتاء الفوقية .

— فتختار مراعاته = : أى المعنى على اللفظ ، لما حصل من الاعتضاد. المقوى  
 جانب المعنى ، غير أنه لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور (٥) فساغت رعاية اللفظ أيضا .  
 — أو = : لم — يلزم بمراعاة اللفظ لبس = : كاعط من سألتك ، ولا يجوز  
 من سألك ، وأعرض عمن مررت بها . ولا يسوغ عمن مررت به . — أو قبح = :  
 نحو : من هي حمراء أمتك ، فلو قلت رعاية للفظ : من هو أحمر أمتك ، أو من  
 هو حمراء أمتك كان مستهجنا قبيحا — فتجب مراعاة المعنى = : في الأمرين  
 — مطلقا = : كانت الصفة مما يفرق بالتاء بين مؤنثها ومذكرها كمحسنة ، أو  
 لا كحمراء .

— خلافا لابن السراج = : أبى بكر — في نحو : من هي محسنة أملك = : في  
 إجازته الرعايتين معا ، فيجوز عنده : من هو (٦) محسن « أملك » تشبيها لمحسن بموضع ،  
 ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث عارية من العلامة بخلاف أحمر لعدم إجراء  
 مثله على مؤنث يوما .

ورده المصنف (٧) : بأن فيه من القبح قريبا (٨) مما في : من هي أحمر أملك ،  
 وقد وافق على منعه ، فوجب اجتناب هذا أيضا .

(١) في « ج : حوا . . . الخ .

(٢) نسبة العيني في الشواهد الكبرى ج ١ ص ٤٩٢ : لجران العود « واسمه : عامر بن الحرث بن  
 كلفة — وذلك من قصيدة في وصف النساء ، قال العيني شبه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في  
 هيجان نباتها ، وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياضى ، وأورادها : النساء التي تتأخر عن  
 الولادة في وقتها ، وهو تشبيه يلغ . والشاهد مراعات المعنى فأنك ذلك لتقويته بذكر النسوان  
 قبله . والبيت من شواهد التصريح على التوضيح ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٥) « ج : محذور . . . الخ .

(٦) في شرح ابن مالك « ج ١ ص ٢٤٠ » : من هي محسن . . الخ . وفي « ب : من محسن . . الخ .

يسقوط « هو » أو « هي » .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في (ب) من القبح ما في من هو أحمر . . الخ .

قال أثير الدين (١) : ولأصحابنا غيرها طريقة « ، قالوا : نقول : إن حملت على اللفظ ، من قام هند ، ومن قام أخواك ، ومن قام إخوتك ، أو على المعنى : من قامت هند ، ومن قاما أخواك ، ومن قاموا إخوتك . ولك الجمع بين الحملين والأحسن البداءة باللفظي نحو « ويعبدون من دونه ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون » (٢) « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل (٣) » بالتاء الفوقية ، ويجوز العكس (٤) اتفاقا إن وقع بين الحملتين فصل نحو : من يقومون في غير شيء ، وينظر في أمورنا قومك ، فإن لم يفصل نحو : من يقومون وينظر في أمورنا امتنع عند الكوفية .

ولم يجعل البصرية للفظ أثرا ، وإنما ورد السماع مع الفصل في الحمل على المعنى ، ثم اللفظ ها كذا .

ونقل عنهم أبوسعيد (٥) إجازة (٦) : من قام وقعد : أو من قام وقعدت والعكس ، وعنهم (٧) الأندلسي اعتبار الفصل وعن الكوفية علمه .

وفي البسيط : أجمع النحويون أن العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث (٨) ، ومن لفظه إلى معناه ، دون عكس .

قال (٩) : واستخرج ابن مجاهد عكسه من آية سورة الطلاق (١٠) هـ .

ووهم في ذكر (١١) الاجماع .

وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبرا عنه بتاليه فعلا بفعل « فليس إلا الحمل على اللفظ (١٢) أو المعنى ( نحو - من كان يقوم أخواك ، ومن كانا يقومان أخواك ، ويمتنع : من كان يقومان أخواك ، حملا على اللفظ والمعنى ) « ١٣ » .

(١) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ٢ ظ » : وعبارته : ولأصحابنا طريقة غير هذه التي سلكها المصنف في الحمل على اللفظ أو على المعنى .

(٢) سورة النحل ، آية : ٧٣ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ . قال مكى في « كتابه الكشف عن وجوه القراءات » ج ٢ ص ١٩٦ : « قرأ حمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقر بالتاء في « تمل » .

(٤) عبارة الأثير في المرجع السابق : « ويجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إن وقع بين الحملتين فصل ... الخ .

(٥) أي السيراقي .

(٦) « من » ساقطة من « ج » .

(٧) في « ج » : وعن الأندلس ... الخ .

(٨) الواو ساقطة من « ج » .

(٩) أي : صاحب البسيط .

(١٠) وهي قوله تعالى : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله ... الخ . آية : ١١ .

(١١) في « ج » : ووهم في ذلك الاجماع ... الخ .

(١٢) في « ج » : اللفظ والمعنى ... الخ .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

أو اسما مشتقا (١) جاز الحمل عليهما على الاطلاق (٢) نحو - من كان محسنا أخواك ، ومن كانا محسنين أخواك ، ومن كان محسنين أخواك ، ومن كانا محسنا أخواك ، ومن كان محسنا أختك ، ومن كان محسنة أختك ، ومن كانت محسنة أختك . وعلى جواز الجمع بين الحملين الكوفية قلطبة ، وجمع من البصرية ، وهو الصحيح . وأبى ذلك ابن السراج ، وهو محجوج بقوله تعالى : « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارا » (٣) ، وقول الشاعر :

وأيقظ من كان منكم نائما

ومورد الجواز : الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها ، فإن كان غيرها وكانت صفة المذكر والمؤنث راجعة الى مادة واحدة ، وأدى الحمل الى جعل صفة أحدها للآخر ، فمنعه الكسائي ، وأجازه الفراء ، نحو : من كان حمراء ، حملا للاسم على اللفظ والخبر على المعنى ، ومن كانت من النساء أحمر جاريك ، ومن كان أحمر جاريك ، لتوافق الصفتين مادة توافق قائم وقائمة . وصححه بعض أصحابنا .

وإن لم ترجع الى مادة . وأدى الحمل الى ذلك ، فنعى بعض هؤلاء على منعه إجماعا .

وقال بعض أصحابنا : منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر ، فيقولان : من كان عجوزا جاريك ، لا من كان شيخا جاريك ، ولا من كان غلاما جاريك إلا في لغة من قال : شبيخة وغلامه : قال :

وتضحك مني شبيخة عشيبة . كان لم ترقلي أسيرا يمانيا (٤)

وقال :

ومسر كضة صريحى أبوها . تهازلها من الغلامه والغلام (٥)

والأحسن (٦) عند الفراء : من كان عجوزا جاريك ، ومن كان أمة جاريك مستقبها ، بل مانعا ( من ) « ٧ » كان شيخا أو غلاما جاريك ، لقلة شبيخة وغلامه .

(١) أى أخبر عنه بفعل أو اسم مشتق . . . الخ .

(٢) في « ج » عليهما اطلاقا نحو . . . الخ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١١١ .

(٤) سبق تحقيقه في « ص ٣٥٥ » .

(٥) نسب ابن يعيش لأوس بن غطفاء الهيمى ، وروايته : بسلبيه صريحى . . . البيت ، وذلك حين وصف فرسا ، وأراد بالصريحى : الكريم النسب ، والخيل عند العرب لها أنساب ، وقيل : صريحى : نسبة الى « صريح » وهو فرس لعبد يفتوت بن حرب والشاهد أن « الغلامه » لغة قوم . أنظر : شرح المفصل ج ٥ ص ٩٧ - شرح الشافية ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٦) في « ج » : وأحسن عند الفراء . . . الخ .

(٧) « من » ساقطة من « ج » .

قلت : وهذا يدافع مقتضى الاستثناء والأحسنية (١) من جواز - من كان شيخا أو غلاما جاريتك ( عنده ) « ٢ » ومقتضى أصول البصرية جواز كل ذلك ، لإطلاقهم ، غير مفصلين .

وإن لم يخبر عنه بتأليه حمل على اللفظ فحسب عند الكوفية نحو : من ضربته أجمعون قومك حملا على المعنى ، ويمنع نصبه تأكيدا للضمير على معناه / ٢٣٧ / لا ممتناع الحمل عندهم عليه ، إلا حيث لا يمكن إظهار (٣) المعنى لفظا ، ومقتضى أصول البصرية جوازه ، وهو الصحيح بشهادة : « ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين » (٤) لكونه حالا من الضمير ، محمولا على معناه ، وعامل الحال والضمير شيء واحد ، وتمتنع حالته من ( من ) لوجوب اتحاد العامل في الحال وذيه . - كجاء (٥) زيد مستبشرا - بل قد يكون العامل ذا حال نفسه ، متضمنا معنى الفعل كهذا مستبشرا زيد. (٦) ولم يتضمن من ذلك المعنى .

وتمتنع أيضا أن العامل فيها العامل في « من » ، لامتناع عمل المعنى المجرد عن اللفظ في الحال ، وإنما عمله (٧) الرفع خاصة ومما وقع الحمل فيه على اللفظ خاصة قولهم - تعجبا - : ما أحسن زيدا (٨) ، وإن كان موجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة .

وعلى المعنى خاصة قولهم : ما جاءت حاجتك ، أى آية حاجة صارت حاجتك . - (فان حذف « هي » سهل التذكير = : ) « ٩ »

- 
- (١) في « ج : لجواز : من كان ... الخ .
  - (٢) « عند » ساقطة من « ج » .
  - (٣) في « ج : لا يمكن ظاهر المعنى ... الخ .
  - (٤) سورة الطلاق ، آية : ١١ . قال الزجاج في كتابه « إعراب القرآن » ج ١ ص ٢٧٠ ، ٢٧١ : فأما إذا كُنيت عنه بالجمع ، ثم نكتي عنه بالمفرد ، فأنهم قالوا : لا يحسن ، وقد جاء التنزيل بخلاف ذلك قال « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا - يدخله ... الخ . فجمع « خالدين » بعد إفراد اللفظ ، ثم قال : « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد ... الخ .
  - (٥) في « ج : وجاز : زيد مستبشرا ... الخ .
  - (٦) في « ج : أو لم يتضمن ... الخ . وأما لا أرى لهذه الجملة في
  - (٧) في « ج : عمله اللفظ خاصة ... الخ .
  - (٨) في « ج : ما أحسن زيد ... الخ .
  - (٩) ما بين القوسين ساقط من « أ ، و » ب « ج » وهو موجود في المتن تحقيق بركات ص ٢٢ ، وفي شرح المصنف ج ١ ص ٢٣٨ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١ ظ ، وفي شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٧٨ ، قال : وأجاز - أى ابن السراج - في نحو : من هي محسنة أن يقال : من هو محسن أمك ، ومن محسن أمك ، وأما من محسن أمك فغيرت ، ولهذا قال : أى المصنف : فإن حذف « هي » سهل التذكير ... الخ .

- ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً = نحو : « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين » (١) « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا » (٢) « ومنهم من عاهد الله (٣) » ثم قال : فلما آتاهم من فضله (٤).

- وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك = نحو : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا » (٥) « ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين ، وإذا تتلى عليه آياتنا (٦) وقال الشاعر :

لست ممن يكع أو يستكينسو \* ن إذا كافحته خيل الأعادي (٧)

وفي القصصيات للفارسي : قالوا في قراءة ابن عمرو « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا » (٨) : لو عكس لم يحجز ، لكونه لباسا بعد البيان ،

(١) سورة البقرة ، آية : ٨ . قال الزجاج في كتابه إعراب القرآن « ج ١ ص ٣٦٩ : هذا باب جاء في التنزيل من لفظ : من وما » . كنى عنه مرة على التوحيد ، وأخرى على الجمع وكلاهما حسن فصيح ذكره سيويه « فمن ذلك قوله تعالى : « ومن الناس من يقول آمنا .. الآية » فكنى عن « من » بالمفرد حيث قال : « يقول » ثم قال : « وما هم بمؤمنين » فعمل على المعنى وجمع .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٤٩ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٧٥ .

(٤) سورة التوبة ، آية : ٧٦ .

(٥) سورة الطلاق ، آية : ١١ ، قال الزجاج في المرجع السابق ص ٣٧٠ : فجمع « خالدين » بعد إفراد اللفظ ، ثم قال « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد .... الخ .

(٦) سورة لقمان ، آية : ٦ - ٧ . قال أبوحيان في البحر المحيط ج ٧ ص ١٨٤ : بدأ أولا بالحمل على اللفظ فأفرد في قوله : « من يشتري » و « ليضل » و « يتخذها » ، ثم جمع الضمير في قوله : « أولئك لهم » ثم حمل على اللفظ فأفرد في قوله : « وإذا تتلى » ... الخ . ومن في : « من يشتري » موصولة ، وتظير في « من » الشرطية قوله : « ومن يؤمن بالله » فما بعده : أفرد ثم قال : « خالدين » فجمع ، ثم قال : « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد ، ولا نعلم ما جاء في القرآن ما حمل على اللفظ ثم على المعنى ، ثم اللفظ غير هاتين الآيتين .

(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤١ - والأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٤ - ولم أعرف قائله ، والشاهد اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى و « يكع » بكسر الكاف وضمها ، أى ضمف وجبن .

(٨) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ .

قال أبوحيان في البحر ج ٧ ص ٢٢٨ ، وقرأ الجمهور : « ومن يقنت » بالذكر ، حملا على لفظ « س » وتعمل بالتاء حملا على المعنى .... وقرأ الجحدري والأسواري ، ويعقوب في رواية : « من تقنت » بناءً على الثاني حملا على المعنى ، وبها قرأ ابن عسار في رواية ، ورواها أبو حاتم ، عن أبي جعفر وشيبة ونافع ، وقال ابن خالويه : ما سمعت أن أحدا قرأ : « ومن يقنت » إلا بالتاء ، وقرأ السلمي وابن وثاب وحزمة والكسائي بياء من تحت في ثلاثها . أى يقنت ، ويعمل ، ويؤتها .

بخلافه بعد الحمل على اللفظ فإنه تفسير (١) .

قال : ابن هشام : وانظر قوله : قالوا ، فهو مقتضى لبطلان مسألة المتن .  
وفي شرح الدماميني (٢) : وهي اعتبار اللفظ أولا ، ثم المعنى ثانيا ، ثم اللفظ  
ثالثا ، ولا يلزم من امتناع الثانية امتناع الأول فتأمل .

قلت : بل هو أشد إلباسا وتشويشا على الذهن ، لولا القرائن المحتفة الرافعة في  
المسألتين ، فأى فرق يعتمد بين عكس قراءة أبى عمرو ومسأله المتن ، فالحق تسليم  
الملازمة كما قاله ابن هشام (٣) .

والشرطية في ذلك كالموصولة نحو « ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له  
شيطاننا فهو له قرين » (٤) .

ولأنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون - حتى إذا جاءنا قال يا  
ليت بيني وبينك (٥) « في قراءة من أفرد فاعل « جاء » ومن ثناء فهو ضمير  
العاشي والقرين ، والآتيان السابقتان ، والبيت حجة على صاحب البسيط في دعواه  
الاجماع ، أن العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع ، ومن المذكر إلى المؤنث ،  
ومن لفظه إلى معناه لا من معناه إلى لفظه .

- وتقع « من » و « ما » شرطيتين = : نحو « من يعمل سوءا يجز به » (٦) ومن  
يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا (٧) « و » وما تفعلوا من خير يعلمه الله (٨)

(١) وقال المبكرى في كتابه الإملاء ج ٢ ص ١٩٢ : « ومن يقتت يقرأ بالياء حملا على لفظ « من »  
وبالتاء حملا على معناها ، ومثله و « تعمل صالحا » ومنهم من قرأ الأولى بالتاء ، والثانية بالياء »  
وقد قال بعض النحويين هذا ضعيف ، لأن التذكير أصل ، فلا يجعل ثبعا للتأنيث « وما علوا به  
قد جاء مثله في القرآن ، وهو قوله تعالى : « خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا » .  
وقد ذكر بخصوص هذه الآية في الكتاب المذكور ج ١ ص ٢٦٢ قائلا : و « خالصة » غيره -  
أى « ما » وأنت على المعنى ، لأن ما في البطون أنما ، وقيل : التأنيث على المبالغة كعلامة ونسابة  
..... و « محرم » جاء على التذكير حملا على لفظ « ما » ويقرأ : « خالص » فيقرأ على الأصل .  
وقال الزجاج في كتابه إعراب القرآن ج ١ ص ٣٧١ : وإذا ثبت وصح أنه يجوز ويحسن العود  
إلى الأفراد بعد الجمع ، كان قوله : « وقالوا ما في بطون » الآية ، تذكير بعد التأنيث «  
لأنه أنت » خالصة » حملا على معنى التأنيث ، ثم عاد إلى اللفظ .

(٢) ج : ١ ص ٦٦ و .  
(٣) وأنا لا أرى وجهها لما قاله الشارح ، بل الرأي ما قاله الدماميني لأن المصنف قال : ويعتبر المعنى  
بعد اعتبار اللفظ كثيرا ، أى يعتبر اللفظ ، أولا ثم المعنى ثانيا ، ثم قال : وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ،  
أى بعد اعتبار اللفظ ثم المعنى ، وهذا هو تفسير الدماميني . وكيف لا يوجد فرق بين عكس  
القراءة ومسألة المتن ، لأن المصنف يعتبر اللفظ ثم المعنى ، بينما عكس القراءة تستلزم اعتبار  
المعنى أولا ثم اللفظ وعلى ذلك فلا بطلان لمسألة المتن كما قال ابن هشام .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٣٨ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٢٣ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٢٦٩ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .

- « وما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها » (١) .
- واستفهاميتين = : نحو « من إله غير الله » (٢) ومن أصدق من الله حديثاً (٣) وما تلك بيمينك يا موسى « (٤) » قال فرعون وما رب العالمين « (٥) .
- ونكرتين موصوفتين = : نحو : مروت بمن معجب لك ، وما معجب لك ، وقوله :
- ألا رب من تغتشه لك ناصح . ومؤتمن بالغيب غير أمين (٦)
- وقوله :
- ربما تكره النفوس من الأمر . ماله فرجة كحل العقال (٧)
- وقوله :
- ربما الجامل المؤبل فيهم . (وعنا (٨) جيع بينهن المهار « (٩) )

- (١) سورة فاطر ، آية : ٢ .
- (٢) سورة القصص ، آية : ٧٢ .
- (٣) سورة النساء ، آية : ٨٧ .
- (٤) سورة طه ، آية : ١٧ .
- (٥) سورة الشعراء ، آية : ٢٢ .
- (٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٢ - والأثير في التذيل والتكميل ج ٢ ص ٥ - وقال سيوطي في الكتاب ج ١ ص ٢٧١ : وقال الآخر : ألا رب . . . البيت وسكت عليه الأعلام كذلك ولم ينسبه ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٩ : لم أعر على قائله . والشاهد : تنكير « من » ووصفها بقوله : « ناصح » وعمل « تغتشه » وصف أيضاً .
- (٧) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقد نسب في الكتاب ج ١ ص ٢٧٠ : لأمية ابن أبي الصلت : وقال البني في الشواهد الكبرى ج ١ ص ٤٨٤ : قائله : أمية بن أبي الصلت ، وذكر في الحاشية البصرية أن قائله : حفيظ بن حمير الشكري ، ويروى : أنه لنهار بن أخت مسيلة الكذاب ، والأول أشهر وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٩ : والبيت لأمية بن أبي الصلت وقال البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ٥٤٢ : والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة ، والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت من قصيدة عدتها تسعة وسبعون بيتاً ذكر فيها شيئاً من قصص الأنبياء . . . الخ . والشاهد أن « ما » نكرة موصوفة بجملة « تكره » والدليل على ذلك دخول « رب » عليها .
- (٨) الشطر الثاني ساقط من « ب » .
- (٩) قائله : أبو داود جارية بن الحجاج الأيادي ، وقيل اسمه : حنظلة بن الشرقى ، قال البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ١٨٩ : والبيت من قصيدة طويلة عدتها ثمانية وسبعون بيتاً . وهو من عظام الجاهلية في الشعر .
- والجامل : اسم جمع « الجمل » كالبائل ، وهو القطيع من الإبل مع رعاته ، والمؤبل : اسم مفصول من أبل الرجل إذا اتخذ الإبل وأقتنا ، والمهارة : جمع « مهر » بكسر الميم في الجمع وضمها في المفرد ، وهو ولد الفرس ، كذا قال الجوهرى و « الجامل » مبتدأ « والمؤبل » مفعول له ، و « فيهم » خبر المبتدأ ، وقيل : الجامل : خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو الجامل ، و « فيهم » في موضع الحال ، وعلى كلا الإعرابين : الجملة صفة « ما » والمناجيج : الخيل الطويلة الأعناق ، بالرفع معطوفة على « الجامل » ، وجملة : بينهن « صفة للمناجيج ، والرباط محذوف تقديره : فيهم . راجع : « ابن يعيش ٨٥ ص ٢٩ ، ٣٠ - شرح شواهد المفنى ص ٦٠٥ » .

ويمكن أن من ذلك : « هذا ما لدى (١) عتيد » أى هذا شيء لدى عتيد .  
 وقصر بعض أصحابنا المغاربة موصوفية « من » بحال تنكيرها ، وليس كذلك ،  
 لورود وصف الموصولة نحو - قام من في الدار العاقل . .  
 وشرط الكسائي : وقوعها (٢) موقعا لا يقع فيه الا النكرات نحو : ربما عالم  
 أكرمه ، رب (٣) من أتاني أحسنت إليه .  
 وقوله :

ربما أنضجت غيظا صدره \* قد تمنى لى موتا لم يطع (٤)  
 وأنشد المفضل الضبي :

ألا ياسلمى قبل الفراق ظعينا \* نخبة من أسى إليك حزينا (٥)  
 نخبة من لا قاطع قبل واصلى \* ولا صارم قبل الفراق قرينا  
 بخفض « قاطع » فأنكره الكسائي وأنشد بالرفع جاعلا « من » موصولة ، أى نخبة  
 من لا هو قاطع .  
 ف قيل له : كيف تصنع بيت الفرزدق :  
 إني وإياك إذا حلت بأرحلنا \* كمن بواديه بعد المحل مسطور (٦)

#### (١) سورة ق ، آية : ٢٣ .

قال الكسائي في كتابه الإملاء ج ٢ ص ٢٤٢ : وفي « ما » وجهان : أحدهما هي نكرة ، و  
 « عتيد » صفتها ، و « لدى » معمول « عتيد » ويجوز أن يكون « لدى » صفة أيضا ، فيتعلق  
 بمحذوف ، و « ما » وصفتها خبر « هذا » . والوجه الثاني : أن تكون « ما » بمعنى الذى ،  
 فقل هذا تكون « ما » مبتدأ ، و « الذى » صلة . و « عتيد » خبر « ما » والجملة خبر « هذا »  
 . . . الخ .

(٢) لعل الصواب : وقوعها ليشمل « ما » و « من » .

(٣) في « ج » : ربما من أنانى . . . الخ .

(٤) قاله : سويد بن أبي كاهل الشكري من قصيدة طويلة ذكرت في « المفضليات ص ١٩٨ » عدتها  
 مائة وثمانية أبيات ، وقال الأصمعي فيها : كانت العرب تفضلها وتقديرها وتعدها من حكمها ،  
 وكانت في الجاهلية تسمى « البيت » لما اشتملت عليه من الأمثال وسويد من الشعراء المتقدمين  
 المخضرمين من الجاهلية والإسلام » وقد روى البيت الشاهد بروايات أخر ، وفيه كلام طويل  
 يراجع في مضافه .

انظر : « الخزانة ج ٢ ص ٥٤٦ - والدرر ج ١ ص ٦٩ - وأمال ابن الشجري ج ٢ ص ١٦٩ .  
 (٥) نسب ابن الشجري البيت الثاني في أماليه ج ٢ ص ٢٣٠ للأسود بن يعفر الشكري ، وقد ذكر  
 البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٥ .

(٦) البيت ضمن قصيدة قالها الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك ، وإياك : خطاب له ، و « حلت »  
 أى : الابل نزلت ، والمعنى : انى اذا أخذت ومالى إليك كرجل مطر وهو بواده ومحلّه .  
 قال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٢٦٩ : وقال الخليل : ان شئت جعلت « من » بمنزلة إنسان ،  
 وجعلت « ما » بمنزلة « شيء » نكرتين . . . ومن ذلك قول الفرزدق : انى وإياك . . . البيت .  
 والشاهد : جمل « مطور » صفة لـ « من » . وانظر : « شرح شواهد المغنى ص ٧٤١ » .

فأعربها موصولة ببنوآديه ، وممطور تكرير لمن ، أى بدل منه كأنه قال : كمطور  
بعد المحل ، ورد بأن ذلك غير (١) دافع رواية المفضل (٢) ، لضعف البديل باشتقاقه ،  
وإنما بابه الجوامد ، لكونه في نية التكرير ، وما لا يختص من الصفات بجنس  
الموصوف كمطور لا تباشره العوامل الا ضرورة ، فحمله على البدلية ممنوع فيها .  
ولا داعى اليه ، لفساده ، بدليل رواية المفضل ، وقول حسان رضى الله عنه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا . حب النبي محمد إيانا (٣)

صلى الله عليه وسلم . لروايته بخفض « غير » نعتا .  
والكسائي أن يدعى زيادة « من » في البيتين ، أى تحبة لا قاطع ، وعلى غيرنا ،  
لأن من أصول الكوفية زيادة الاسماء وهو رأسهم .  
قال المصنف (٤) : وأجاز الأنخض تنكير « أى » ووصفها قياسا على « من وما »  
نظرا إلى أمكنتها في الاسمية منهما (٥) ، فهي أحق أن تستعمل معرفة ونكرة  
موصوفة وقامة ، وقد وصفت في النداء ، فليس وصفها في غيره يبدع ، غير أن السماع  
به مفقود .

— ويوصف بما على رأى = : نحو : « لأمر ما جلع قصير أنفسه » (٦)

قال المصنف (٧) : والمشهور أنها فيه زائدة منبهة على وصف مراد لائق  
بالمحل . وزعم جماعة : أنها اسم موصوف ، والأول أجود ، لثبوت زيادة « ما »  
عوضا عن محذوف ، كما أنت منطلقا انطلقت ، ومن كلامهم : حينما تكن أكن ،

- (١) « ذلك غير » ساقطة من « ج » .
- (٢) « رواية » ساقطة من « ب » .
- (٣) هذا البيت اختلف في نسبه ، فابن الشجرى في أماليه مرة نسب في « ج » ٢ ص ١٦٩ « لكعب بن مالك الأنصارى الخزرجى أحد الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، ومرة أخرى في « ص » ٣١١ « نسب لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، ونسب العينى في الشواهد الكبرى ج ١ ص ٤٨٦ « لكعب وحسان المذكورين ، وزاد : بشير بن عبدالرحمن بن كعب . ونسب صاحب الدرر ج ١ ص ٧٠ « لكعب وحسان ، وزاد : عبدالله بن رواحة رضى الله عنهم . ونسب في الكتاب ج ١ ص ٢٦٩ : للأنصارى ، وقال الأعلام : الأنصارى حسان ، واستشهد به ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٢٠٣ « ولم يذكر قائله ، وقال محققه : هو لكعب بن مالك الأنصارى ، وقيل غيره .
- ونسب السيوطى في شواهد المغنى ص ٣٣٧ - لكعب وحسان وبشير بن عبدالرحمن رضى الله عنهم « وهو موجود في ديوانه كعب بن مالك ص ٢٨٩ - وغير مذكور في ديوان حسان . والباء في « بنا » زائدة داخلة على الفاعل أو المفعول ، و « حب » بالرفع فاعل على أن « نا » مفعول ، وبدل اشتمال على المحل على أن « نا » فاعلا ، و « فضلا » تمييز ، ويروى : شرقا ، بدل « فضلا » .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٤٢ .

(٥) أى : « من » و « ما » .

(٦) قالت الزهراء ، لما رأت قصيرا مجذوعا ، انظر « مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٩٦ » .

(٧) في المرجع السابق .

فزادوها عوضاً من الإضافة ، وليس في لسانهم نكرة موصوف بها جامدة جمود  
 « ما » الا مردفة بمكمل كمررت برجل أى رجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وهو  
 رجل ما شئت من رجل فالحكم على « ما » المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية  
 حكم بلا نظير له موجب اجتنابه هـ .

ولم يورد أصحابنا في ورودها صفة خلافا .

قال أبو محمد بن السيد البطليوسي : ومنها « ما » الجارية مجرى الصفة ، وهى  
 ثلاثة أضرب : ضرب يراد به التفضيم والتهويل كقوله :

عزمت على إقامة ذى صباح . لأمر « ما » يسود من يسود (١)

لعدم حصول السواد الا بعظام الأمور ، وقول امرئ القيس :

وحديث الركب يوم هنا . وحديث ما على قصره (٢)

أى حديث طويل - وان كان قصيرا .

وضرب يراد به التحقير كقولك لفاخر بما أعطى : وهل أعطيت الا عطية ( ما ) « ٣ »

وضرب يراد به التنويع ، كضربت ضربا ما ، أى نوعا من الضرب ، وفعل  
 فعولا ما ، أى نوعا من الفعل « وقولهم (٤) : أفعله أثرا ما ، أى نوعا من الإيثار ،  
 فآثر مصدر على فاعل .

(١) نسب في الكتاب « ج ١ ص ١١٦ » لرجل من خشم « ولم يسمه ، وذكره ابن الجعفي في أماليه »  
 ج ١ ص ١٨٦ - ولم ينسبه لقائله ، وكذلك ابن جني في الخصائص ج ٣ ص ٣٢ - ولكن محققه  
 نسبه : لأنس بن مدركة الخثمي ، ونسبه له الزنجشري في المفصل ص ٩٣ - في مبحث إضافة  
 المسمى الى اسمه ، أى أنه أضاف « ذى » الى « صباح » وهو اسمه ، وهذا ليس ما نحن فيه ،  
 وقال البغدادي في الخزانة « ج ١ ص ٤٧٦ » : قال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب :  
 هذا البيت لأنس بن مدركة الخثمي ، وسببه : أن الشاعر قصد قوما بالغزو هو ورئيس من قومه «  
 وكل واحد يتأمر قومه ، ولكن رجيع صاحبه وقومه ، وبقي هو وأصحابه ، فبات قريبا  
 من الغزوين ، وصحبهم وغنموا منهم الخير الكثير ، فعند ذلك قال البيت الشاهد ومعه أبيات أخرى .  
 وقد ذكره ابن عصفور في « المقرب ج ١ ص ١٥٠ » في مقام استعمال « ذو صباح » متصرفا في  
 لغة خشم . وانظر : المقتضب ج ٤ ص ٣٤٥ .

(٢) ذكر هذا البيت ضمن أبيات في ديوانه شرح الأعلام الشتمري ص ٢٧٠ « قال الأعلام : يوم هنا  
 « قيل : هو يوم معروف ، وكان « هنا » اسم موضع اجتمعوا فيه . . . . . وقيل : إنه أراد  
 به اليوم الأول هكذا ، ويقال : « هنا » : كناية عن اللهو واللعب . وقال صاحب اللسان  
 « ج ٢ ص ٣٧٥ » : وأنشد الأصمى لامرئ القيس : وحديث الركب . . . البيت وانظر  
 الصراح ج ٢ ص ٥٨٠ .

وقال البكري في « معجم ما ستمجم ج ٤ ص ١٣٥٥ » : « هنى » بضم أوله مقصور ، حل وزن  
 « هنى » : موضع ، قال امرئ القيس : وحديث الركب . . . البيت . والشاهد أن « ما »  
 دالة على التفضيم والتهويل .

(٣) « ما » ساقطة من « ج » .

(٤) في « ج » وقوله أفعله . . الخ .

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : وتقول في الصفة : فعلته لأمر ما ، أى لأمر عظيم ، والتفخيم من واقع « ما » لابهامها ، لاستعمالهم الإبهام في مقامات التفخيم - « فغشيهم من اليم ما عشيهم » (١) « الحاقة ما الحاقة » (٢) .

قال (٣) : وغير ممكن دعوى زيادتها ، لقلته صدر الحمل وأواخرها ، وقلما يرد من ذلك إلا قولهم : افعله أثرا ما ، وقوله :

وقد ما هاجنى فازددت شوقا . بكاء حمامين تجاوبان (٤)

وفي إحدى الروايتين : وقد هاجنى ، ولإعطائها التعظيم ، ولا تستعمل هنا الا مقصودا (٥) ، ولو كانت مزيدة لم يكن هناك ما يعطيه .

- ولا تراد « من » = : وفاقا للبصرية والفراء ، لإمكان اسميتها

و- خلافا للكسائي = : تمسكا بقول عنترة :

يا شاة من قنص لمن حلت له . حرمت على وليتها لم تحرم (٦)

وقول حسان رضى الله عنه .

فكنى بنا فضلا على من غيرنا . حب النبي محمد إيانا (٧)

(١) سورة طه ، آية : ٧٨ .

(٢) سورة الحاقة ، آية ١ - ٢ .

(٣) أى : ابن عصفور .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل « ج ٢ = ٧ » قال : وفي إحدى الروايتين : وقد هاجنى . . . البيت .

والرواية الأولى : وقد ما هاجنى . . . البيت ، ولم نجد ذلك إلا في الشعر .

ولم أعرف قائله : والشاهد أن « ما » فيه زائدة ، وذلك على قلة .

(٥) في « ج : مقصورة .

(٦) البيت من قصيدة قالها عنترة بن شداد العبسي ، وهي من المعلقات المشهورة ، وتسمى : المذبة ،

وسببها : أن قوما سبوا أهله ، فكر عليهم وفرق جمعهم ، وقتل منهم الكثير ، وأنقذ أهله

وأقاربهم ، وكان كل ما كر عليهم لبوا طلبه ، وبعد الظفر ، قال تلك القصيدة ذكر فيها ذلك ،

ورواية شرح المعلقات المشرى ص ٣٦٥ - وشرح شواهد المغنى ص ٤٨١ : يا شاة ما قنص . . . البيت .

و « يا شاة » كناية عن المرأة ، مثل قوله تعالى : « سمع وتسمعون نعمة » المراد بالنعمة : المرأة ،

استمرت « النعمة » للمرأة كما استمر عنترة « الشاة » لها ، و « من » على رأى الكسائي زائدة -

وعلى رأى البصريين نكرة موصوفة بقوله : « قنص » وهو مصدر مؤول باسم الفاعل ، وأصل

الكلام : يا شاة رجل قانص .

قال التبريزي : « لمن حلت » أى : لمن قدر عليها ، وقوله : « حرمت على » معناه : هى

من قوم أعداء .

وانظر : « الخزائن » ج ٢ ص ٥٤٩ - ابن عيش ج ٤ ص ١٢ ديوان ص ١٧ .

(٧) سبق تحقيقه ص ٧٨٤ هامش ٣ .

— صلى الله عليه وسلم — وقول الآخر :

آل الزبير ستام المجد قد علمت • ذاك القبائل والاثرون من عدا (١)

فأجيب : بأنها فيها نكرة موصوفة ، فهي في بيت عنزة موصوفة بقنص ، على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أى : ذى قنص ، وهو أرجح ، لأنه تقدير شائع ، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثاله كثير ، وفي بيت حسان رضى الله عنه موصوفة بغيرنا ، وهو بين سهل المنال .

وأما في الانشاد الثالث فالتقدير : من بعد عددا فأضمر ناصب لعدد موصوفة من « .

ويمكن أنه اسم موضوع موضع المصدر الذى هو « عد » ووصف به ، قاله ابن عصفور على أن الرواية في الأول : يا شاة مما قنص بزيادة « ما » قاله المصنف (٢) والشاة كناية عن المرأة .

قيل : إنما أراد زوجة أبيه ، يقول : حرم على تزويجها ، لتتزوج أبى إياها ، أى لبت أبى لم يتزوجها حتى كانت تحل لى .

وقيل : إنما أراد حرمت على باشتباك الحرب بين قبيلتها وبين قبيلته ، فتسمى السلم بين القبيلتين ، توصلا الى تزوجها .

قال ( البدر ) ( ٣ ) الدمامي في شرح مغنى الليب : وقد أنشدنى شيخنا شمس الدين العمري رحمه الله إجازة ، قال : أنشدنى أثير الدين أبو حيان قال : أنشدنى أبو جعفر بن الزبير ، قال : أنشدنى القاضي أبو حفص عمر ( بن عمر ) ( ٤ ) الفارسي لنفسه ، وقد « ٥ » هديت له جارية فوجدتها ابنة سرية له ، فردها وكتب إلى مهديها :

يا مهدي الرشاش الذى ألحظه • تركت فؤادى نصب تلك الأسهم (٦)

(١) البيت من شواهد ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣١٢ ، والسيوطي في الممع ج ١ ص ٩٢ - ، وقال الشنقيطي في الدور ج ١ ص ٧٠ : لم أضر على قائل البيت المستشهد به . وقال البندادي في الخزانة ج ٢ ص ٥٤٨ : وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يعرف له قائل ، ولا ثقة ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الرواية : والاثرون ماعدا ، وزيادة « ما » جائزة لا خلاف فيها ، وروى : « ذاك المشيرة » بدل : ذاك القبائل . والاثرون : جمع « أثري » وهو أفعل تفضيل من ثريت بكسر الراء ، أى : كثرت بك ، قاله صاحب الصحاح .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٤٣ .

(٣) « البدر » ساقطة من « ج » .

(٤) « ابن عمر » ساقطة من « ب » .

(٥) في « ج » لنفسه قال هديت له . . . الخ .

(٦) قال الدمامي في حاشيته على معنى الليب ج ١ ص ٤٠ : « أنشدنى شيخنا شمس الدين البعل . . . أنشدنى القاضي أبو حفص عمر بن عمر الفارسي : يا مهدي الرشاش . . . الأبيات .

ريحانة كل المنى في شمسها • لولا المهيمن واجتناب المحرم  
 ما عن قلبى صرفت وانما • صيد الغزالة لم ييح للمحرم  
 إن الغزالة قد علمنا سرها • قبل المسات وليتنا لم نعلم  
 يا ويح (١) عنرة يقول وشفه • ما شفنى فشدنا ولم يتكلم  
 يا شاة من قنص لمن حلت له • حرمت على وليتها لم تحرم

والمراد بالزير في البيت (٢) ابن العوام ، حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 وابن عمه صفية بنت عبدالمطلب ، وابن أخى خديجة رضى الله عنهما (٣) ، وأول  
 من سل سيفاً في سبيل الله ، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الأول ،  
 وسنام المجد أعلاه ، مستعار من سنام البعير والأثرون من الثروة .

قال الجوهري (٤) : وهى كثرة العدد ، وهو عطف على سنام المجد ،  
 لا على القبائل .

ولما نص المصنف على زيادة «من» على اختلافهم فيها دون «ما» المتفق على ورودها  
 زائدة ، لأن كلامه في «ما» (٥) الأسمية ، و «ما» الزائدة حرف ، وأما «من» فاسم  
 دائماً حتى عند زاعم الزيادة .

— ولا تقع = : من — على ما لا يعقل الا = : حالة كونه — منزلاً منزله = :  
 أى من يعقل نحو — «ومن أضل ممن يدعوا من دون من لا يستجيب له إلى يوم القيامة» (٦)  
 فعبّر بمن عن الأصنام ، لتزولها منزلة العقلاء ، وقوله :

بكيت الى سرب القطى إذ مروى بى • فقللت ومثلى بالبكاء جدير (٧)  
 أسرب التطا هل من يعير جناحه • لعل على من قد هويت أطير

وقول امرئ القيس :

- (١) في (ب) «يا ليت عنرة» . الخ .
- (٢) وهو : آل الزير سنام المجد . البيت المتقدم .
- (٣) في «ج» : رضى الله عنه . الخ .
- (٤) انظر «الصحيح ج ٢ ص ٤٥٢» .
- (٥) «ما» ساقطة من «ج» .
- (٦) سورة الأحقاف ، آية : هـ .
- (٧) قال الميى : قائله : العباس بن الأحنف ، ويقال : مجنون بنى عامر والأول أشهر ، وأنشده  
 أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بشعلب ، وهو من قصيدة من الطويل .  
 انظر : «الميى ج ١ ص ٤٣» - التصريح ج ١ ص ١٣٣ - الدرر ج ١ ص ٣٩ . والشاهد :  
 أن «من» تغير المائل في قوله : هل من يعير ، وذلك لما نادى سرب القطا كما ينادى المائل ،  
 نزولاً بمنزلة من يعقل .

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي • وهل يعمن من كان في العصر الخالي (١)  
 وهل يعمن من كان أحدث عهده • ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال  
 فأوقعها على الظلل كما حياه ، وناداه معاملا إياه معاملة العقلاء كالباكي الى السرب  
 لما استعاره الجناح منزلا إياه تلك المنزلة .

وفي شرح الدماميني (٢) : وقد يقال في بيت امرئ القيس : ان من كان في  
 العصر الخالي صادق بالظلل وغيره ، فيكون من القسم بعده .

قلت : وهو غاية في التمثل والبعد ، لتوجه الخطاب خاصة الى الظلل وليس  
 مجامعا في الظاهر لمن يعقل بشمول ، كما في القسم بعده ، فهو كغيره من المعاهد والرسوم ،  
 واللبالي المستطالة ، وغير ذلك مما نزل بالإقبال عليه منزلة من يعقل كقوله :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي • بصبح وما الإصباح منك بأمثل (٣)

وغير ذلك مما لا يضبطه الحصر .

- أو مجامعا له = : أي من يعقل - بشمول (٤) = : ( نحو ) (٥) : ألم تر

(١) هذين البيتين من قصيدته الامية المشهورة مذكورة في ديوانه شرح الأعلام ص ٦٧ وما بعدها ، ورواية  
 الكتاب ج ٢ ص ٢٢٧ : « وهل ينمن . . . البيت وقال الأعلام في هامش الكتاب : وأشد في  
 باب علم كل فعل تعداك الى غيرك لامرئ القيس : وهل ينمن . . . البيت .

وقال : الشاهد فيه : بناء المستقبل من « نعم » أن يبنى مستقبله على « يفعل » بالفتح ، إلا أن  
 هذا جاء نادرا ، ومثله حسب يحسب . وفي البيت شاهد على استعمال « هل » في الاستفهام الانكاري  
 وشاهد : على تأكيد المضارع بالنون بعد الاستفهام ، لأن أصل « يعمن » ينمن ، كما وردت  
 الرواية بذلك ، ولأن أصل « عم » أنعم ، حذفت منه الألف والنون تخفيفا ، ويجوز في « عم »  
 الفتح والكسر ، لأن أنعم مفتوح العين ومكسورها ، وقد كانت تحية الجاهلية ، وقيل : من « وعم »  
 نعم ، مثل وعد بعد ، على مثال : من عين ، وفي المقام مباحث تراجع في مضافها .

أنظر : « المعنى ج ١ ص ٤٣٣ - الدرر ج ٢ ص ٢٦ - شرح شواهد المعنى ص ٣٤٠ -  
 التصريح ١ ص ١٣٣ .

(٢) « ج ١ ص ٦٦ ظ » نقل بتصريف .

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي المشهورة ، انظر شرح المملقات السبع لأبي جعفر

النجاشي ص ١٦٠ - وديوانه شرح الأعلام ص ٨١ - قال ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢٧٥ -  
 وقد يتادون الأوقات ، بمعنى : الاشتكاء لطولها ، أو الملح لها بما نالوا من السرور فيها ، فمن  
 الاشتكاء لطول الليل قول امرئ القيس : ألا أيها الليل الطويل . . . البيت .

وقال العباس في معاهد التنصيص ج ١ ص ٨٩ - والإصباح : الصبح وهو الفجر ، أو أول  
 النهار ، والانجلاء : الانكشاف ومعناه : أنه تمنى زوال ظلام الليل بضيء الصبح ، ثم قال :  
 وليس الصبح بأمثل منك عندي ، لاستوائهما في مقايضة المصون وقال أبو جعفر النحاس : ومعنى :  
 وما الإصباح منك بأمثل : وما الإصباح بأمثل منك ، فـ « منك ينوي بها التأخير ، لأنها في  
 غير موضعها ، لأن حق « من » أن تقع بعد « أفعل » .

ورواية الديوان : وما الإصباح فيك بأمثل . قال الأعلام : أي أنا أبدا مفنوم في الليل وفي الصبح .

وانظر : « المعنى ج ٤ ص ١٢٧ - والتصريح ج ٢ ص ٢٠٢ - والأشئوني ج ٣ ص ٢١١ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : « شمول » وكذلك في « شرح الأثير ج ٢ ص ٤ ظ ، وشرح ابن أم قاسم »  
 « ج ١ ص ٧٩ . أما شرح المصنف فهو مثل شارحنا : « بشمول » وكذلك ما في شرح الدماميني

« ج ١ ص ٦٦ ظ » .

(٥) « نحو » ساقطة من « ج » .

أن الله يسبح له من في السموات والأرض « (١) فمن في السموات والأرض يعم العاقل وغيره ، ويدل عليه قوله تعالى : « وإن من شيء إلا يسبح بحمده » (٢) ومنهم من يمشي على رجلين « (٣) لشمول الماشي على الرجلين الإنسان وغيره كالطير ، وقوله تعالى : « أفمن يخلق كمن لا يخلق » (٤) ومن ثم قال جرير لما أشد :

يا حبذا جبل الريان من جبل \* وحبذا ساكن الريان من كان (٥)

قال له الفرزدق : وإن كانوا قرودا ، فإنما (٦) قلت : « من » ولم أقل « ما » (٧) .

ووجه انفصال جرير أن « من » في من يعقل أظهر ، وإن كانت صالحة لغيره عند الاختلاف .

وحكي القراء : اشتبه على الراكب وجمله ، فلا أدري من ذا ومن ذا ، (٨)

— أو باقتران (٩) = نحو : « ومنهم من يمشي على أربع (١٠) » من « على غير العاقل لاقتراانه بالعقل فيما فصلت بمن (١١) وهو كل دابة .

(١) سورة النور ، آية : ٤١ .

(٢) سورة الأسراء ، آية : ٤٤ .

(٣) سورة النور ، آية : ٤٥ .

(٤) سورة النحل ، آية : ١٧ .

(٥) هذا البيت من قصيدة قالها جرير بن غطية يهجو بها الأخطل ، واستشهد به ابن عصفور في المقرب

ج ١ ص ٧٠ - وابن يعيش ج ٧ ص ١٤٠ : على اسمية « حبذا » بدليل كثرة دخول حرف النداء عليها . واستشهد بها على لزومها الافراد والتذكير ، ومثل ذلك فعل السيوطي في الجمع ج ٢ ص ٨٨ . وقال صاحب الدرر ج ٢ ص ١١٥ ، بعد ذكر بيت آخر ، وهو :

وحبذا نفحات من يمانية \* تأتيك من قبل الريان أحيانا =

قال : استشهد بها على أن « ذا » لا تتبع ، وتلزم الافراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك « فجبل » مخصوص « حبذا » الأول وهو مفرد ، و « نفحات » مخصوص « حبذا » الثاني ، وهو مجموع ، وانظر : ديوان جرير ص ٥٩٦ . والشاهد في هذا المقام واضح من الشرح .

(٦) في (ب) ، ج : إنما قلت . . . الخ .

(٧) وتصحيح العبارة كما في شرح الأثير « ج ٢ ص ٧ : قال له الفرزدق : وإن كانوا قرودا ، فسوغ أن يقع « من » على ما لا يعقل ، لاجل الإغتراف ، فأجابه جرير بأن قال : إنما قلت : « من » ولم أقل : « ما » .

(٨) انظر : « معاني القرآن للقراء » ج ٢ ص ٩٨ . وفيه : من ذا من ذا ، حيث جمعهما وأحدهما إنسان صلحت « من » فيهما جميعا .

وقال محققه في الهامش : وفي تفسير القرطبي : « ومن ذا » . وفيه : « وحمله بالخاء بدل « وجمله » بالهم . فوجود « واو » العطف - و « فتح » الميم هو ما يناسب المقام .

(٩) في المتن تحقيق بركات ص ٣٦ : أو افتران . . . الخ وكذلك شرح الأثير « ج ٢ ص ٢ ظ » والمرادى « ج ١ ص ٧٩ » بخلاف شرح المصنف فهو كشارحنا .

(١٠) سورة النور ، آية : ٤٥ سبقت .

(١١) « الباء » ساقطة من « ب » .

ومن كلامهم : خلق الله الخلق ، فمنهم من يتكلم ، ومنهم من لا يتكلم ، فأوقعوها على ما لا يتكلم لاقترانها بالعاقل في الفصل بمن « وهو الخلق لوقوعه على العقلاء وغيرهم . وقالوا : أصبحت كمن لم يخلق ، أى : من قد مات ، فأوقعوها على العاقل « فإن أريد به المعدم ، فأجازه القراء ، ومنعه بشر المريسى (١) . فقال : من للناس ، ومن لم يخلق فليس بشيء ، فبأى شيء شبه به .

فأجاب القراء بإيقاع العرب « ما » على المعدم ، نحو : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فكما جاز في « ما » فكذا « من » .

وصحح أصحابنا رأى القراء : بأنها لا تخرج بذلك عن موضعها لوقوعها على عاقل موجود أو معدوم متوهم ، لجعل (٢) العرب المتوهم شيئا ، قال عمر بن أبى ربيعة :

وهبها كشيء لم يكن أو كنازح . به الدار أو من غيبته المقابر (٣)

فأوقع شيئا على المعدم ، وهو من لم يكن كقوله الآخر :

• وأخفت أهل الشرك حتى أنه • لتخافك النطف التي لم تخلق (٤)

فأوقع النطف على من لم يخلق .

— خلافا لقطرب = : محمد بن المستنير البصرى تلميذ سيبويه ، وهو الملقب بذلك وغيره في جواز إطلاقها على غير العاقل بلا شرط مصحح ، تمسكا بقوله تعالى : « ومن لستم له برازقين » (٥) وكأنها عنده محمولة على البهائم قال المصنف (٦) : وهذا القول غير مرضى ، إذ لا دليل عليه ، ولا محوج إليه .

(١) هو : بشر بن غياث بن أبى كريم المريسى أبو عبد الرحمن ، الفقيه الحنفى ، المتكلم ، أخذ الفقه عن أبى يوسف الحنفى .

قال ابن خلكان : . . . وكان مرجئا ، واليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة . . . . . وكان يناظر الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وكان لا يعرف النحو ، ويلحن لحنا فاحشا . . . الخ . وذكر له صاحب هدية العارفين كتاب « الحجج في الفقه » .

أنظر : « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢٧٧ - هدية العارفين ج ١ ص ٢٣٢ - معجم البلدان ج ٤ ص ٥١٥ .

(٢) في « ب » : يجعل . . . الخ .

(٣) قال محقق الديوان : « هبها » أعددتها وأحسبها ، ونازح به الدار « أى : بعدت دأره عن دارك ،

يريد : ظن هذه المرأة واحدا من ثلاثة أشياء ، أما شيئا لم يكن فأنت لا تعرف عنه شيئا ، وإما صديقا بعدت دأره فأنت لا ترتقب رؤيته « وإما حبيبا مات ، فأنت يائس من لقائه ، انظر الديوان ص ١٠٢ - والشاهد واضح من الشرح .

(٤) قاله : أبو نواس من قصيدة في مدح الرشيد ، قال صاحب معاهد التنصيص ج ١ ص ٢٥٩ - والشاهد البلاغى : الفلو : وهو أدعاه ما لا يمكن عقلا ولا عادة ، فإنه ادعى أن النطف غير المخلوقة تخاف من سطوة الرشيد .

وانظر : الديوان ص ٦٢ .

(٥) سورة الحجر آية : ٢٠ .

(٦) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٢٤٣ » .

ولأن المراد كما قيل : الرقيق (١) والبهائم ، لأن الجميع خلق للمنافع ، غير أن الأول أظهر (٢) .

— وما في الغالب لما لا يعقل ( وحده ) « ٣ » : = نحو : — أجبني ما صنعت .

قال المصنف (٤) : واحترزت بـ « في الغالب » من نحو « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي » (٥) وقول بعضهم : سبحان ما سخر كن لنا . ( يعني « ٦ » قد تطلق على آحاد ذوى العلم ، وهو رأى أبى عبيدة ، وابن درستويه ، ومكي بن أبى طالب ، وابن خروف من متأخري أصحابنا المغاربة ، زاعما أنه قول سيويه تمسكا بما ذكر ، وقولهم : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، وقوله سبحانه : « والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها » (٧) ومعلوم أن باني السماء ، ومسوى النفس هو الله تعالى ، وقوله تعالى : « ولا أنتم عابدون ما أعبد » (٨) ومعلوم أنه الله جل وعلا . وأبى ذلك سائر أصحابنا ، فقال السهيلي : إنما عبر بها ، لأن السجود له ، من حيث كونه

- (١) في « ب : البهائم والرقيق » . الخ .
- (٢) قال الأثير في تخريج الآية : في البحر المحيط ج ٥ ص ٤٥٠ : والظاهر أن « من » لمن يعقل ، ويراد به النبال والملك والخدم الذين يحسبون أنهم يرزقونهم ، ويخطئون ، فإن الله هو الرازق يرزقكم وإياهم . وقال الفراء في كتابه : معاني القرآن ج ٢ ص ٨٦ : فبن في موضع نصب يقول : جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء .
- وقد جاء : أنهم الوحوش والبهائم ، و « من » لا يفرد بها البهائم ، ولا ما سوى الناس . فإن يكن ذلك على ما روى ، فترى أنهم أدخل منهم المباليك على أنا : ملكناكم العبيد والإبل والغنم ، وما أشبه ذلك فجاء ذلك .
- وقال المكبري في كتابه الإملاء ج ٢ ص ٧٣ : والمراد بمن : العبيد والإماء والبهائم ، فإنها مخلوقة لمنافعنا .
- (٣) ما بين علامتين ساقط من « أ » و « ب » و « ج » وهو مذكور في المتن بتحقيق بركات ص ٣٦ ، وشرح المصنف ج ١ ص ٢٤١ وشرح الأثير ج ٢ ص ٤ ظ وشرح الدماميني ج ١ ص ٦٦ ظ .
- (٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٤ .
- (٥) سورة ص ، آية ٧٥ .
- (٦) « يعني » ساقطة من « ب » .
- (٧) سورة الشمس ، آية ٥ ، ٦ ، ٧ . قال الأثير في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧٨ : و « ما » في قوله : « وما بناها ، وما ضحاها ، وما سواها » بمعنى الذي ، قال الحسن ، ومجاهد وأبو عبيدة ، وأختاره الطبري ، قالوا : لأن « ما » يقع على أول العلم وغيرهم ، وقال الزجاج في إعراب القرآن المنسوب إليه ج ٣ ص ٩٢١ : وأما قوله : والسماء وما بناها ، وما يندوها ، فقول : « ما » مصدرية ، أي : والسماء وبناها ، والأرض ودحوها ، ونفس وتوسيتها ، وقيل : « ما » بمعنى « من » ، أي : والسماء وبناها ، والأرض ودحوها ، ونفس ومسوها . الخ .
- وقال الزحشر في الكشف ج ٤ ص ٢٥٨ : جملة « ما » مصدرية في : وما بناها ، وما طحاها ، وما سواها ، وليس بالوجه ، لقوله : « فالحبها » وما يؤدي إليه من فساد النظم ، والوجه : أن تكون موصولة ، وإنما أوثرت على « من » لإرادة معنى الوصفية ، كأنه قيل : والسماء والقادر والعظيم الذي بناها ، ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها .
- وقال المكبري في كتاب الإملاء ج ٢ ص ٢٨٨ . و « ما » في المواضع الثلاثة بمعنى « من » وقيل : مصدرية .
- (٨) سورة الكافرون ، آية ٤ .

كالقبة لا من حيث هو عاقل . ولأنه حين الخلق لم يكن عاقلا ، وإنما نفخ فيه الروح بعد مدة .

ورد بأن السجود إنما وقع بعد نفخ الروح ، لقوله تعالى ، « فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين » (١) وعتب إبليس على امتناعه إنما كان بعد الأمر وامتنال الملائكة ، وأولوا « سبحان ما سخر كن لنا » وما سيج الرعد بحمده ، بأن « ما » ظرفية مصدرية ، أى : مدة تسخير كن ، وتسبيح الرعد بحمده ، وعليه فسبحان علم غير مصروف .

### كسبحان من علقمة الفاجر (٢)

وليس أصله سبحان الله بحذف المضاف إليه ، لوجوب تنوينه حيثثد كقولة :

سبحانه ثم سبحانا يعبد له . وقبلنا سبيح الجودى والحمد (٣)

وأما (ومابناها) (٤) الآيات « ولما خلقت بيدي » و « ما أعبد » فلأنها مصدرية أى وبنائها وطحوها وتسويتها وخلقى ، وعبادتي ، أى : عبادة مثل عبادتك « على أن المصدر في : لخلقى وعبادتي بمعنى المفعول ، أى : المخلوقى ومعبودى ، كدبرهم ضرب الأمير (٥) ، ونسج اليمن .

(١) سورة الحجر ، آية : ٢٩ .

(٢) عجز بيت وصدده : أقول : لما جاء فجره . . . البيت .

وقالته : الأعشى يميمون من قصيدة في هجاء حلقة بين علاقة الصغابى الجليل ، ويمدح فيها عامر

بن الطفيل بن عمه ، والقصيدة في ديوانه ص ١٨٨ .

قال سيويه في الكتاب ج ١ ص ١٦٣ : زعم أبو الخطاب أن « سبحان الله » كقولك براءة الله من

السوء ، كأنه يقول أبرأه براءة الله من سوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر ( وهو الأعشى ) :

أقول لما جاني . . . البيت أى براءة منه .

قال الأعلام : الشاهد فيه نصب « سبحا » على المصدر ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن ، وحذف

التنوين منها ، لأنها وضعت علما للكلمة ، فجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان . أنظر :

« أمالي ابن الشجرى » ج ١ ص ٣٤٧ - المقرب ج ١ ص ١٤٩ - ابن يعيش ج ١ ص ٣٧ -

الخصائص ج ٢ ص ١٩٧ .

(٣) نسب في الكتاب ج ١ ص ١٦٤ : لأمية بن أبى الصلت ، وقال الأعلام : ووجه فكبره وتنوين

أن يشبه براءة ، لأنه في معناها وقال ابن الشجرى في أماليه ج ١ ص ٣٤٨ : وإنه علم لتسبيح ،

فإن نكرته صرفه ، كما قال أمية بن أبى الصلت : سبحانه ثم سبحانا . . . البيت .

وقال : في ج ٢ ص ٢٥٠ وقد قطعوه عن الإضافة وتنووه ، لأنه نكرة ، وذلك في الشعر كقوله

أمية بن أبى الصلت أنشد سيويه : سبحانه . . . البيت وقال ابن يعيش ج ١ ص ٣٧ - في البيت :

وفي تنوين وجهان ، أحدهما : أن يكون نكرة ، والثاني : أن يكون معرفة إلا أنه تون ضرورية .

وقال البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٣٧ ، ج ٣ ص ٢٤٧ ، والشنقى في الدرر ج ١ ص ١٦٣ -

نسب البيت لورقة بن نوفل من أبيات قالها لكفار مكة لما رآهم يملؤون بلالا على أسلامه ، وقال

البغدادى : ونسبت هذه الأبيات لورقة السهيل أيضا ، وكذلك المحافظ أبو الربيع الكلأعى في

سيرته . وقيل : إن تلك الأبيات لزيد بن عمرو بن نفيل ، والصواب أنه لأمية بن أبى الصلت .

(٤) الآية السابقة .

(٥) أى : مضروبة ، ومنحوج اليمن .

وقالوا : وضмир : « بناها وطحاها وسواها » لله تعالى ، وإن لم يمر له ذكرها لما علم أن فاعل ذلك هو الله سبحانه .

وقال ابن الضائع : والأولى أن التعبير بما ، مشاكلة لما تعبدون ، وقد يجوز لها (١) ما لا يجوز ابتداء ، وهو جم الوجود في القرآن وفي لسانهم ك « مكروا ومكر الله » (٢) .

وزعم السهيلي عدم وقوعها على غير أولى العلم الا بقرينة من التعظيم والإيهام ، فأوقعها عليه سبحانه فيما مر لإيراده ، من حيث المراد التعظيم ، فالمعنى أن الذي بنى وطحن الأرض العظيم (٣) .

قال (٤) : وأما « ما أعيد » فسوغ وقوعها على الله سبحانه إيهام وتعظيم المعبود وأن الحسد يمنعه أن يعبدوا معبوده كائنا من كان .

وزعم المقرئ في اللامع : أنه إذا كان لا تدرك صفته ، ولا تعلم حقيقته ، فهو كما جهل ، فتطلق « ما » عليه ، جاعلا من ذلك « سبحانه ما سبغ الرعد بحمده » . وهو قول مردود .

وخص أصحابنا وقوعها على آحاد أولى العلم بمقامات الاستثبات في الحقيقة إلا عن عاقل . ألم تر أنه اذ قيل : جاء زيد ، فاستعجم عليك الاسم ، فاستثبته ، فقلت جاعلك مه ، ففي الحقيقة لم تستثبت عن زيد ، لانقضاء علمك ، أزيد قام أم غيره ؟ وإنما استثبت عن العاقل من حيث فاعليته .

وبمقامات الاستفهام بها عن صفات العقلاء ، بدليل قولك : ما زيد ؟ فتجاب بكاتب أو عالم ، فهي مع وقوعها ظاهرا على كاتب مثلا من صفات زيد ، فهي سؤال عن الصفة ، وليست من جنس العقلاء ، ألم تر أنك اذا قلت : ما زيد ؟ فإنما تعني ما صفته ، وقول المجيب : كاتب ، جواب على المعنى ، ولو أجاب على اللفظ قال : صفته كتب ، فقام كاتب مقامه .

- وله = : أى ما لا يعقل كائنا - مع من يعقل = : نحو « والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة » (٥) .

وفي شرح الدماميني (٦) : وكان الجيد أن لو قال : وتقع على من يعقل مختلطا بغيره ، فإن المحتاج الى الاعتذار لإطلاقها على العاقل ، وأما على غير العاقل فهو الأصل .

(١) في « ج : له ما لا يجوز . . . الخ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٤ .

(٣) في « ج : تعظيم . . . الخ .

(٤) أى السهيلي .

(٥) سورة النحل ، آية : ٤٩ .

(٦) « ج ١ ص ٦٧ و . »

قلت : بل الجيد ما صنعه المصنف نظرا الى أن مركزها الأصلي ، وموقعها  
الوضعي ما لا يعقل فمن ثم صدر به ، مثنيا بورودها له مختلطا بغيره ، فحسن موقع  
كلامه واندفع ما تخيله المنتقد مفسدا لنظامه (١) .

— ولصفات من يعقل = : وهى عبارة الفارسي ، وعبر عن ذلك أصحابنا بوقوعه  
على أنواع من يعقل نحو : « والسما وما بناها » أى وبنائها ، ومثل (٢) ذلك المصنف (٣)  
بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » (٤) .

وفي الكشف (٥) : وقيل : ما طاب ذهابا إلى الصفة .

قال التفتراني : استعملت « ما » في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير  
العقلاء ، لأن هذه التفرقة إنما هى حيث إرادة الذات ، أما عند إرادة الوصف كما  
في : ما زيد أفاضل أم كريم ؟ ، وفي الموصولة : كأكرم ما شئت من هؤلاء الرجال ،  
أى : القائم أو القاعد ، أو نحو ذلك ، فهو بكلمة « ما » بحكم الوضع على ما ذكره  
المصنف ، — يعنى صاحب الكشف والسكاكي وغيرهما — وإن أنكره بعض ،  
والمراد هنا الصفة ، أى أنكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب ، والشابة  
والنسيبة والحميلة ، وأضداد ذلك ، على غير ذلك من الأوصاف .

وقيل : المراد الموصوفة بانتفاء التخرج والتضييق في تزوجها . وقد خفى  
معنى قوله : ذهابا إلى الصفة على بعض الفضلاء ، فزعم أن معناه الوصف المأخوذ  
من المذكور بعد « ما » ، فمعنى « ما طاب » الطيب ، وهو صادق على العاقل وغيره ،  
و « ما سخر كن » المسخر .

وأنت خير أن السؤال غير ساقط بمجرد ذلك هـ .

وفي شرح الدماميني (٦) : ولو عبر المصنف بمن يعلم إدراجا لنحو « أفمن  
يخلق (٧) » و « والسما وما بناها » (٨) كان أولى ، لعدم إطلاق لفظ العاقل عليه تعالى .

---

(١) والرأى ما قاله الشارح ، ولا أعلم كيف فات على الدماميني مثل هذا الفهم حتى استدرك على  
المصنف ، ويلزم أن إطلاقها على من يعقل أصل ، بدليل قوله معترضا : أن لو قال : ويقع على  
من يعقل مختلطا بغيره ، أو يلزمه استواء الاطلاقين على الأقل ، وليس كذلك .  
ولذلك قال المصنف في شرحه « ج ١ ص ٢٤٤ » : وله مع من يعقل ، أى : ولما لا يعقل مع من  
يعقل . . . الخ .

(٢) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأوضح : ومثل لذلك . . . الخ بزيادة اللام بالحارة .

(٣) في المرجع المذكور .

(٤) سورة النساء ، آية : ٣ .

(٥) « ج ١ ص ٤٩٦ » وقال الزمخشري : ولأن الإناث من العقلاء يحجرن بحجرى غير العقلاء ، ومنه  
قوله : تعالى : « أو ما ملكت أيمانكم . . . الخ .

(٦) « ج ١ ص ٧٦ و . » .

(٧) سورة النحل ، آية : ١٧ سبقت .

(٨) سورة الشمس ، آية : ٥ سبقت .

قلت : وأنت خير بأنه اعتراض مبتذل بين من يتعاطى علم العربية من أصاغر الطلبة (١) .

ثم هذه المسألة الواقعة متنا من ذكر الخاص بعد العام ، فإن صفات من يعقل من مصدقات ما لا يعقل فهي بعض ما تناوله العام المذكور أولا (٢) .

— وللمهم أمره = : وفقا للتسهيل ، قال المصنف (٣) : كأن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعلمها ، فتقول : انظر ما هناك ، وكذا لو علمت إنسانيته واستيهم عليك حالة ذكورة (٤) وأنوثة ، ومنه « إني نذرت لك ما في بطني محرراً » (٥) هـ .

وبعد فحيث لا التفات الى الشيء من حيث هو ، فجعل متعلق الحكم ( غير ) « ٦ » اعتبار وصف زائد جىء بما ، نحو « لما خلقت بيدي (٧) » فإن العتب إنما هو لعدم امتثال الأمر بالسجود ، لا له ، مع كون المسجود له عاقلا .

وفي شرح اللاميني (٨) : وكذا « ما في بطني » (٩) إذ لم ترد إذ ذاك ذكورة من أنوثة .

قلت : وهو مردود بما أطبقوا عليه ، اذ لفظ « ما » وإن عم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس ، إنما كان الذكور دون الإناث بشهادة : « قالت رب إني وضعتها أنثى » (١٠)

- 
- (١) في « أ » ، « ب » : طلبته ... الخ .
  - (٢) وأنا أعتبر مثل هذا الاعتراض من اللاميني مجرد تمحل ، وبالإضافة الى ما ذكره الشارح فإن ابن مالك يصدد وضع قواعد نحوية عامة .
  - (٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٤ » يتصرف .
  - (٤) في « ج » : أنوثة وذكورة ... الخ .
  - (٥) في سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .
  - (٦) « غير » ساقطة من « ج » .
  - (٧) سورة ص ، آية : ٧٥ .
  - (٨) « ج ١ ص ٦٧ ظ » .
  - (٩) سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ٣٦ ، قال الأثير في البحر المحيط ج ٢ ص ٤٣٧ وما بعدها ، في هذا المقام : وذكر المفسرون سبب هذا الحمل الذي اتفق لا امرأة عمران ، فروى أنها كانت عاقرا ، وكانوا أهل بيت ، لهم عند الله مكانة ، فبينما هي يوما في ظل شجرة « نظرت الى طائر يلق في خاله ، فتحركت بها نفسها الولد ، فدعت الله تعالى أن يهب لها ولدا ، فحملت ، ومات عمران زوجها وهي حامل ، فحسبت الحمل ولدا ، فتلوته لله حبيسا لخدمة الكنيسة أو بيت المقدس ، وكانت من عادتهم التقرب بهبة أولادهم لبيوت عبادتهم . . . وكانت الجارية لا تصلح لذلك ، وكان جائزا في شريعتهم وكان على أولادهم أن يطيعوهم .

وقال الزعزعي في الكشف ج ١ ص ٤٢٥ : فإن قلت : فلم قالت : « إني وضعتها أنثى » وما أرادت الى هذا القول ؟ ، قلت : قاله تحسرا على ما رأت من غيبة رجائها ، وعكس تقديرها ، فحزنت الى ربها ، لأنها كانت تجو وتقدر أن تلد ذكرا ، ولذلك نذرت محررا لخدمة .

ثم قال : « وليس الذكر كالأنثى (١) » أى (٢) : وليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالأنثى التى وهبت .

— وأفردت = : « ما » حال كونها — نكرة = : فخلت (٣) من صلة وصفة ، وتضمن شرط أو استفهام ، وذلك في باب التعجب ، كما أحسن زيدا ، على رأى البصرية ، إلا الأخفش ، فجوز موصوفيتها وموصوليتها ، والجملة بعدها على الأول والثاني في محل رفع ، بخلافها على الثالث فلا محل لها صلة ، (٤) وخبر الابتداء (٥) على الأخير (٦) محذوف حتما مقدرا شيء عظيم أو نحوه .

وفي باب نعم : كغسلته غسلا نعما ، ودققته دقا نعما ، أى : نعم شيئا ، فهى نصب على التمييز عند صاحب الكشف (٧) وجمهور المتأخرين ، كما استوفينا البحث في ذلك في ذنبك البابين .

وفي نحو قولهم : إني مما أن أفعل ، أى من أمر أن أفعل ، فما بمعنى شيء ، وإن وصلتها في موضع خفض بدلا منها ، والمعنى بمنزلة في « خلق الإنسان من عجل (٨) » تكثيرا لعجلته ، حتى كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف ، والمصنف (٩) ناقلا عن سيبويه إياه : أنها معرفة تامة بمعنى الشيء ، وأن وصلتها ابتداء مخبر عنه بالظرف .

قال ابن هشام : وعليه فلا يتحصل للكلام معنى طائل .

— وقد تساويها « من » عند أبى على = : الفارسية فتكون نكرة تامة قاله في قوله :

- (١) الآية السابقة .
- (٢) « أى » ساقطة من « ج » .
- (٣) « فخلت من » ساقطة من « ج » .
- (٤) في « أ » : لها صلة . الخ وهى ساقطة من « ج » .
- (٥) في « ج » : وخبر المبتدأ .
- (٦) في « ج » : على الأخيرين . الخ .
- (٧) قال الزجاج في : « إن تبدوا الصدقات فنعما هى » في الكشف ج ١ ص ٣٩٧ : « ما » في « نعما » : نكرة غير موصولة ولا موصوفة ، ومعنى : « فنعما هى » : فنعم شيئا إبداءها ، وقرئ بكسر النون وفتحها ، وقال في آية سورة النساء رقم « ٥٨ » : « ان الله نعما يعظكم به » : في « ج » ١ ص ٥٣٥ « ما » إما أن تكون منصوبة موصوفة يعظكم به « وإما أن تكون مرفوعة موصولة به ، كأنه قيل : نعم شيئا يعظكم به ، أو نعم الشيء الذى يعظكم به .
- (٨) سورة الأنبياء ، آية : ٣٧ . قال الأثير في البحر ج ٦ ص ٣١٢ : ولما كانوا يستعجلون عذاب الله وآياته الملجلة الى الاقرار والعلم نهاهم تعالى : عن الاستعجال « وقدم أولا ذم الانسان على إفراط العجلة ، وأنه مطبوع عليها ، والظاهر أنه يراد بالانسان هنا اسم الجنس وكونه خلق من عجل وهو على سبيل المبالغة « لما كان يصدر منه كثيرا ، كما يقول لمكثر اللعب : أنت من لعب . وقال الزجاج في الكشف ج ٢ ص ٥٧٢ : كانوا يستعجلون عذاب الله وآياته . . . فأراد نهيهم عن الاستعجال وزجرهم . . . كأنه قال : ليس ببدع منكم أن تستعجلوا ، فإنكم مجبولون على ذلك « وهو طبعكم وسجيتكم . الخ .
- (٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٤ » .

- فكيف أذهب أمرا أو أراع به (١) • وقد زكأت الى بشر بن مروان (٢) •  
 ونعم من هو في سر وإعلان •  
 فزعم أن « من » الثانية نصب على التمييز ، مفسرا بها فاعل نعم المستكن تفسيره  
 بما في « نعماء » وهو ابتداء خبر عنه بالجملة قبله مخصوصا بالمدح ، أو خبر ابتداء  
 محذوف و « في سر وإعلان » متعلق بنعم .  
 وقال غيره : « من » موصولة فاعل ، وقوله : « هو » ابتداء خبره « هو »  
 آخر محذوف على حد قوله :  
 أنا أبو النجم وشعري شعري (٣) . والظرف متعلق بالمحذوف ، لما فيه من  
 معنى الفعل ، أي ونعم من هو الثابت حالتي السر والعلن .  
 قال في المغني (٤) : ويحتاج الى تقدير « هو » ثالث ، يكون مخصوصا بالمدح .  
 بل والى رابع ، على القول بأن المخصوص خبر ابتداء محذوف ، ويقال : زكأت اليه ،  
 أي لجأت قاله في الكتاب عن أبي زيد ، وقد خلى منه الصحاح .  
 - وقد تقع الذي مصدرية = : حكاه أبو علي في الشيرازيات عن الأخفش عن  
 يونس ، ولا تحتاج إذ ذاك إلى عائد ، لكونها حرفا ، حاملا عليه (٥) « ذلك الذي  
 يبشر الله عباده » (٦) .  
 قال أبو علي : وربما حمل عليه : « وخضتم كالذي خاضوا » (٧) أي كخوضهم ،

- (١) في « ج » أو أروع به ... الخ .  
 (٢) قال العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٨٧ : أنشده أبو علي ولم يعزه الى قائله . وقال البغدادي في  
 الخزانة ج ٤ ص ١١٥ : لم أقف على قائلهما ومثل ذلك قال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٧٠ .  
 و « مزكا » : من زكأت الى فلان : لجأت اليه . والشاهد أن « من » تكون نكرة مثل « ما »  
 كما ذكر الشارح .  
 انظر « : اللسان » مادة « زكا » وشرح شواهد المغني ص ٧٤١ .  
 (٣) قال البغدادي في الخزانة ج ١ ص ٢١١ : عل أن عدم مغايرة الخبر المبتدأ انما هو للدلالة على الشهرة ،  
 أي شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه ... والبيت من أرجوزة لأبي النجم العجل .  
 وذكره الزحشرى عند قوله تعالى : والسابقون السابقون قال : والسابقون من عرفت حالهم ...  
 كقول أبي النجم : « وشعري شعري » كأنه قال : وشعري ما انتهى اليك وسمعت بفصاحته  
 وبراعته .  
 وانظر « الخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ - أنال ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٤ .  
 (٤) أي : معنى اليب « ج ١ ص ٣٢٥ » .  
 (٥) في « ج » حاملا عليه ذلك نحو ذلك الذي ... الخ .  
 (٦) سورة الشورى ، آية : ٢٣ .  
 (٧) سورة التوبة ، آية : ٦٩ .

وهو رأى الفراء في : « تماما على الذى (١) أحسن » جاعلا أحسن فعلا مسندا إلى ضمير موسى ، أى تماما على إحسانه .

قال المصنف (٢) : وهو صحيح وبه أقول «وهو اختيار ابن خروف وسمع الفراء : أبوك بالجارية الذى يكفل (٣) وبالجارية ما يكفل » أى بالجارية كفالته .

قال ابن خروف : وهو صريح (٤) في ورودها مصدرية ، ومنه قول عبدالله ابن رواحة رضى الله عنه :

فثبت الله ما آتاك من حسن • في المرسلين ونصرا كالذى نصروا  
أى كنصرهم ، وقول جرير :

يا أم عمرو جزاك الله مغفرة • ردى على فؤادى كالذى كانا (٥)  
وقول عمرو بن ربيعة :

لو أنهم صبروا عنا فنعرفه (٦) • منهم إذا لصبرنا كالذى صبروا (٧)  
وقول جرير :

دعائى أبوسعده وأهدى نصيحة • الى ومما أن تغز النصائح (٨)  
لأجزر لحمى كلب نيهان كالذى • دعا القاسطى حتفه وهو نازح هـ .

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، قال الفراء في كتابه « معانى القرآن » ج ١ ص ٣٦٥ « ما نصه : تماما على المحسن ، ويكون المحسن في معنى جمع ، كما قال : « إن الإنسان لفي خسر » وفي قراءة عبدالله : « تماما على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك . وإن شئت جعلت « الذى » على معنى « ما » - أى مصدرية - تريد : تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما على إحسانه ، ويكون « أحسن » مرفوعا « تريد : على الذى هو أحسن » وتنصب « أحسن » ها هنا تنوى بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت بالذى هو خير منك ، وشر منك ، ولا تقول : مررت بالذى قائم... وكذلك يقولون : مررت بالذى أخيك ، وبالذى مثلك... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٥ » .

(٣) في « ج : الذى يكفى... الخ .

(٤) في « ج : وهو الصحيح... الخ .

(٥) البيت من قصيدة طويلة قالها جرير في هجاء الأخطل ، وهى في ديوانه ص ٥٩٤ . ورواية المحتسب ج ٢ ص ١٨٩ : « صالحة » مكان « مغفرة » . والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٦ . والشاهد أن « الذى » مصدرية ، أى ككونه .

(٦) في « ج : فنعرفهم... الخ .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٧ - والبيت في الديوان ص ١١١ ، وروايته : ولو أنهم صبروا عددا لنعرفهم... البيت والشامل مثل سابقة .

(٨) البيتان ذكرهما ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٧ « وحكاها بقوله : وقال الآخر : دعائى... البيتين . ونسبهما أبو حيان في شرحه على التسهيل لجرير . وليسا موجودين في ديوانه .

قالوا (١) : ولا حجة في شيء من ذلك ، فأما الآية الأولى فالعائد فيها محذوف ،  
أى يبشره ، والأصل : يبشر به ، فلما حذف الجار انتصب ( الضمير ) « ٢ » فحذف  
كما عرف .

وأما الثانية : فالتقدير كالحوض الذى خاضوا ، أو الفريق الذى خاضوا ،  
أو كالذين على حد قوله :

وإن الذى حانت بفلاح دماؤهم (٣)

قلت : وهو مردود باختصاص الحذف بالمقيس (٤) عليه على قلته بالضرورات  
كما مر عن المصنف (٥) وأقره أثير الدين في قوله : ويغنى عنه الذى في غير تخصيص  
كثيرا ، وفيه للضرورة قليلا « فلا يقاس عليه التثريل .

وأما الثالثة : فقيل : الفاعل ضمير اسم الله ، أى : على الذى أحسنه  
الله تعالى ، أى أحسن إليه وهو موسى .

وأما سماع القراء : فأما بالجارية الذى يكفل ، فالمجرور متعلق بمحذوف  
أى كفيل بالجارية ، مبدلا منه الذى يكفل ، أو على إضمار أعنى ، كما يقرره بعض  
أصحابنا في كثير من المجرورات ، وإن كان غير متعدد وضعاً بالباء .

وأما بالجارية ما يكفل ، فما مصدرية ، والمجرور متعلق بمصدر محذوف أى  
أبوك كفأله بالجارية كقوله :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان (٦)

إذ قدروه إذعان للذلة إذعان (٧) .

(١) منهم الأثير في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ١٠ و . » وعبارته : ولا حجة في شيء ما ذكر ،  
على أن يكون « الذى » مصدرية ، ولا أنها تتبع بمعرفة أو نكرة لا تقبل دون صلة ، لأن الكوفيين  
يقولون : قالت العرب كذا ، ويكون ذلك على قياس ما فهموا هم عن العرب .

(٢) « الضمير » ساقطة من « ج » .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٣٩٧ هامش ١ .

(٤) في « ج » بالمقيس إليه . الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢١١ ، ٢١٤ » .

(٦) قائلة : شهل بن شيان الزماني ، وهو شاعرا جاهل قديم ، وكان من فرسان ربيعة المشهورين ،  
والبيت سابع عشرة أبيات ذكرت في ديوانه الحماسة ص ٣٢ - قال المزدوقي في ص ٣٨ :  
يعتذر عن تركهم التحلم مع الأرواء والأقارب . . . والتقدير : بعض الحلم إذعان للذلة عند  
جهل الجاهل ، وهذا إذا توهم أن المحتل إنما فعل ما فعله خوفاً وعجزاً ، لا ميلا منه إلى التجاوز  
. . . الخ .

واستشهد به الأشموني « ج ٢ ص ٢٣٩ » : في إعمال المصدر « إذ قال كما لا يفصل بين  
الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يؤهم ذلك أول ، فما يؤهم التقدم قوله : وبعض الحلم عند . .  
البيت فليس اللام من قوله : « للذلة » متعلقة بـ « إذعان » المذكورة « بل محذوف قبلها يدل  
عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

(٧) « إذعان » ساقطة من « ج » .

وأما بيت ابن رواحة رضى الله عنه : فيحتمل أن الأصل كالذين فحذفت النون ، أى كنصر الذين نصروا ، ويجوز أنه صفة لمصدر محذوف والعائد محذوف أى كالنصر الذى نصروه .

وأما بيت جرير الأول : فالتقدير فيه كالقواد الذى كان ، والشيء يشبه بنفسه باعتبار حالين ، والمعنى إن قلبى كان سليما (١) فيما مضى ، والآن قد شفه السقم ، فرد به الى حالته السالفة .

وأما بيت ابن أبى ربيعة فكبعض تأويل الذى نصروا ، وأما بيت جرير الثانى : فوجه دعوى المصنف مصدرية الذى فيه : أن القاسطى نصب بدعوى ، وحتفه فاعله ، ولا عائد على الذى .

قال أثير الدين (٢) : وتأويله عندى أن « الذى » نعت لمصدر محذوف هو الدعاء ، أى دعائى دعاء كالدعوى القاسطى ، ففى دعا راجع الى الذى ، جعل الدعاء داعيا ، على حد قولهم : « شعر شاعر » ، وحتفه حينئذ خبر مبتدأ محذوف جوابا لمقدر ، كأنه (٣) قيل : ما الذى دعاه ؟ - قال : هو حتفه ، أى : الداعى هو الحتف ، ويحتمل أنه بدل من مستكن دعا .

قال (٤) : وتأويل هذه النوادر أصوب من إثبات قاعدة كلية ، بما يحتمل مخالفا لما استقر في اللسان العربى ، مع ما في دعوى المصدرية من إثبات الاشتراك بين الاسم والحرف بغير ثبت ، وقد ثبتت اسمية الذى بكونها فاعلة ومفعولة ، ومجرورة ، ومبتدأة ، ومثناه ومجموعة ، ومؤنثة ، وعائد عليها الضمير ، ولا يعدل عن الحكم المقطوع به لما لا يقوم عليه دليل ولا شبهة .

- وموصوفة بمعرفة = : وفاقا للفراء (٥) والفارسي - كمررت بالذى أخيك - أو شبهها في امتناع لحاق أل = : حكى الفراء - مررت بالذى مثلك - قال (٦) : ولا يقولون : بالذى قائم ، وأجاز في « تماما على الذى أحسن » (٧) كون الذى موصوفة بأحسن ، على أنه اسم تفضيل مجرور بالفتحة ، قال : لقولهم : مررت بالذى خير منك ، وبالذى مثلك ، لكونها بمنزلة المعارف في امتناع كونها مدخولة لأل .

(١) ما أثبتته موافق لما في شرح الأثير ج ٢ ص ١٠ ظ « وفي » أ ، « ج : ان قلبى كان سليما فيما مضى والآن قد شفه السقم . . . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٠ ظ « .

(٣) في « ب : كالذى قيل . . . الخ .

(٤) أى : الأثير في المرجع السابق ص ١١ و .

(٥) كما سبق في كتابه « معاني القرآن » ج ١ ص ٢٦٥ وانظر ص ٦١٤ هامش رقم ١٠ « من هذا الكتاب .

(٦) أى الفراء في المرجع السابق .

(٧) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ .

وأنشد الكسائي :

إن الزبيرى الذى مثل الحليم (١) • مشى بأسلاكك في أهل الحرم (٢)

وأنشد الأصمعى :

حتى إذا كان هما اللذين • مثل الجديلين المحملين (٣)

ينصب مثل في البيتين صفة للموصولين :

قال أثير الدين (٤) : ولا حجة في شيء من ذلك ، لاطلاق الكوفية القول بثبوت شيء عن العرب ، إذا كان على قياس ما فهموه عنهم . ولما اعتقدوا أن « مثل » تابع للذى ، وأنه لا صلة له « زعموا أن العرب تقول : مررت بالذى خير منك ، ومررت بالذى مثلك ، وبالذى أخيك ، وكل « قياس » على فهم الرجزين (٥) .

قلت : ويتحاشى منصب الكسائي والقراء وغيرهما من أعلام الكوفية أن يقولوا (٦) الشيء لم تقله العرب « قالت العرب : كذا ، اعتمادا على ما فهموه منهم في بعض التراكيب ، مع وثوق أئمة سلفا وخلفا بروايتهم وابتنائهم عليها ما لا يضبطه الحصر ، ولا يحيط به العد من الأحكام الدينية .

قال (٧) : وقد أول البصرية ذلك على حذف الصلة وإبقاء معمولها ، والمعنى إن الزبيرى الذى صار مثل الحليم ، وكذا حتى إذا كان هما اللذين عادة مثل الجديلين .  
— فصل = : في أى موصولة أو غيرها (٨) — تقع أى شرطية = : نحو « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » (٩) وأنشد المصنف (١٠) :

- (١) في « ب » ، ج : « الحليم » بالحيم .
- (٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٦ .  
وقال القراء في « معاني القرآن » ج ١ ص ٣٦٥ : « إذا جعلوا صلة الذى معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام ، جعلوها تابعة للذى ، أنشدني الكسائي : إن الزبيرى الذى مثل الحليم . . . البيت و « الحليم » واحده : حلمة ، قال الجوهري في الصحاح ج ٢ ص ٢٧٧ مادة « حلم » : الحلمة : القراء العظيم . . . والحلمة أيضا دودة تقع في جلد الشاة الأعلى ، وجلدها الأسفل ، هذا لفظ الأصمى ، فإذا ذبح لم يزل ذلك الموضع رقيقا . والمعنى : أن هذا الرجل الضعيف ابتزك ثيابك وسلبك . والشاهد ما تقدم عن القراء ، وما أشار إليه الشارح .
- (٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، والأثير في التذييل والتكميل وابن يمش في شرح المفصل والسيوطى في الجمع ، ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٦٢ : لم أشر على قائله ، وكذلك الملقون على شرح ابن يمش « ج ٣ ص ١٥٣ » قالوا : لم نعلم على نسبة هذا البيت الى قائل . والشاهد مثل سابقه .
- (٤) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٠ » وانظر هامش رقم ٨ من ص
- (٥) أى : ما أنشده الكسائي والأصمعى .
- (٦) في « ج » : أن يقول الشيء . . . الخ .
- (٧) أى : الأثير في المرجع المذكور .
- (٨) في المتن تحقيق بركات : « وتقع بالواو » ، وكذلك ما في شرح ابن مالك « ج ١ ص ٢٤٧ » وشرح الأثير « ج ٢ ص ١١ » .
- (٩) سورة الأسراء ، آية : ١١٠ .
- (١٠) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٧ » .

أى حين تلم بى تلق ما \* شئت من الخير فأتخذنى خليلاً (١)

— واستفهامية = : نحو « فأى الفريقين أحق بالأمن » (٢) « أيكم زادته هذه إيماناً » (٣) « فبأى حديث بعده يؤمنون » (٤) .

— وصفة لنكرة مذكورة = : كمررت برجل أى رجل ، وفارس أى فارس وقوله :

دعوت امرأ أى امرئ فأجابنى \* فكنت وإياه ملاذا ومؤلّا (٥)

فإن أضيف الى مشتق من صفة يمكن التمدح بها (٦) كانت للمدح بالوصف المشتق منه الاسم المضاف إليه .

فاذا قلت : بفارسى أى فارسى ، فقد أثبتت بالفروسية خاصة .

أو (٧) الى غير مشتق ، فالثناء بكل ما يمكن التمدح به ، كمررت برجل أى رجل ، أى الكامل فى الرجولية .

قال الفارسى فى القصريات : إذا قلت : برجل أى رجل ، فالأول غير الثانى ، لوحدة الأول (٨) وجنسية الثانى « لأن أياً بعض ما تضاف إليه (٩) ، وإنما لم توصف بها المعرفة ، لكونها بعض المضاف اليه (١٠) ، ولا يتصور فى الصفة « لأنها الموصوف لا بعضه و « أى » وان لم تكن مشتقة ففى حكم المشتق .

قال بعض (أصحابنا) « ١١ » وإنما أعطيت معنى الاشتقاق ، لكونها استفهاماً فى الأصل ، فإذا قلت : برجل أى رجل ، فكأنك قلت : لنباهته (وكماله) « ١٢ » يتطلع الى السؤال عنه والعجب من أحواله ، فيقال : أى الرجال هو ؟ هذا أصله ، ومن ثم أعطيت معنى الكمال زائلاً عنها الاستفهام ، فعمل فيها متلوها ، وأبقى فيها إبهامه « لإفادة لمعنى المبالغة .

(١) واستشهد به أبو حيان فى شرح التسهيل ج ٢ ص ١١ .  
والسيوطى فى همع المواع ج ١ ص ٩٢ ، ولم ينسبها الى قائله ، وقال الشنقيطى فى الدرر ج ١ ص ٧٠ : لم أعثر على قائله ، والشاهد على أن « أى » شرطية .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .

(٣) سورة التوبة « آية : ١٢٤ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٨ « اذ قال :- ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر : دعوت امرأ أى... البيت واستشهد به الأثير فى التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١ « والسيوطى فى الهمع ج ١ ص ٩٢ ، وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٧٠ « لم أعثر على قائل بيت الشاهد .

(٦) فى « ب : يمكن التمدح به... الخ . (٧) فى « ج : والى غير مشتق... الخ .

(٨) فى « ج : لوحده الثانى ، وخشية الثانى وهو خطأ .

(٩) « اليه » ساقطة من « ج » . (١٠) فى « أ ، ب : بعض المضافة اليه... الخ .

(١١) « أصحابنا » : ساقطة من « ب » . (١٢) « وكماله » ساقطة من « ج » .

وانما تكون صفة لنكرة مذكورة - غالبا = : لا دائما ، والا فقد يحذف موصوفها كقوله :

إذا حارب الحجاج أى منافق . \* علاه بسيف كلما هز يقطع (١)  
أى : منافقا أى منافق .

قال أثير الدين (٢) : وهو عند أصحابنا نهاية في النذور ، لفارقة « أى » سائر الصفات في عدم جواز حذف موصوفها قائمة هي مقامه - لأن المقصود بالوصف بها التعظيم والحذف يناقضه .

قلت : وحرف (٣) الدمايني (٤) النقل ، فعزى ذلك للمصنف ضعفا وقصورا .  
قال بعضهم : لا يعنون بوصفيتها أنها أبدية الجريان على ما قبلها ، لورودها تارة صفة .

- وحالا لمعرفة = : كقوله

فأومات إيماء خفيا لجر . \* فله عينا حبر أيمافتي (٥)  
أنشده المصنف (٦) بنصب أى على الحالية .

وأصحابنا بالرفع ابتداء وخبر ، وقدروه : أى فتي ( هو ) « ٧ » .

(١) نسبته ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٨ ، لفرزدق - وهو في ديوانه ج ٢ ص ٥١٥ ، واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٢ - والبيت من قصيدة في مدح الحجاج - وراجع الدرر اللوامع ج ١ ص ٧١ .

والشاهد : حذف الموصوف في غير الغالب . ومقتضى القواعد أن تعرب « أى » هنا مفعولا به ، إذ حلت الصفة محل الموصوف بعد حذفه - فأعربت إعرابه ، فجعلها صفة انما هو بحسب الأصل .  
(٢) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١١ ط « وعبارته : وهذا عند أصحابنا في غاية النذور ، قالوا : فارقت « أى » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف وأقامتها مقامه لا يقول : مررت بأى رجل ، وذلك لأن المقصود بالوصف بأى انما هو التعظيم والتأكيد ، والحذف يناقض ذلك .

(٣) في « ج » وقصر الدمايني ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٨ و . «  
(٥) وعبارة المصنف : « وأشرت بقول ... مذكورة غالبا » الى نذور قول الفرزدق : إذا حارب الحجاج أى منافق ... البيت .

وعليه يكون الدمايني غير محرف النقل كما أشار الشارح ، لانه ذكر أن النذور الذى يقابل الغالب جاء من عند المصنف ، في كلامه .

(٥) نسب هذا البيت في ديوان الحماسة ، والكتاب ، وشواهد العيني الكبرى : للراعى النمري ، من قصيدة قالها بمناسبة نزول الضيوف عليه ، وكانت إبله قد عزقت عنه ، فنحر ناقة من رواحلهم ثم صبغت الراعى إبله ، فأعطى ربه ناقة مثلها وزاده أخرى ، وتعجب من فطنة ابنه حبر ، وقيل : ابن أخته أو أخيه ، ووصف قصة ضيوفه في تلك القصيدة .

انظر : « الحماسة ص ١٥٠٢ - الكتاب ج ١ ص ٣٠٢ - العيني ج ٣ ص ٤٢٢ - الخزائن ج ٤ ص ٩٨ - الدرر ج ١ ص ٧١ » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) « هو » ساقطة من « ج » .

ولم يذكروا ورود « أى » حالا رأسا .

قالوا : وإنما هى أقسام خمسة : موصولة ، شرطية ، واستفهامية ، وصفة  
لنكرة ، ومناداة .

— ويلزمها = : أى : أيا — فى هذين الوجهين = : من استعمالها صفة وحالا ، —  
الإضافة لفظا ومعنى = : بخلافها موصولة ، أو شرطية ، أو استفهامية فلا تلزم لفظا —  
الى ما يماثل الموصوف = : أى المعلق به وصف ، بأن يكون ذا حال أو صفة تابعة —  
لفظا ومعنى = : نحو — برجل أى رجل ، وبغالم أى عالم « لا برجل أى عالم ، ولا  
بغالم أى رجل ، — أو بمعنى لا لفظا = :

قال المصنف (١) نحو — دعوت امرأ أى فتى .

قال (٢) أثير الدين (٣) : وينبغى أن يحتاط فى الجواز ويتوقف ، لأن الوصف  
بها خلاف الأصل ، وإنما قاله المصنف قياسا .

قال ابن هشام : وهو قياس جيد ، لأنها كالواقعة حالا فى المعنى وتلك تضاف  
الى مخالف ذى الحال ، كمررت بعبد الله أى رجل .

وفى شرح الدمامينى (٤) : وبقي على المصنف : ووصلة لنداء ما فيه « أل »  
فيلزمها حرف التنبيه ، والإعتذار بإيرادها (٥) فى باب النداء معارض بإيراده وقوعها  
شرطية فى باب الشرط ، فلم لم يستعد بذلك هنا وإنما هذا مقام استيفاء أقسام الشيء  
فلا ينبغى أن يغادر منها شيئا (٦) .

قلت : والجواب أن إيراد الشرطية ( هنا ) « ٧ » غير مستغنى عنه بذكرها فى  
ذلك الباب ، كما استغنى عن ذات الوصلة بإيرادها فيه ، لما أورده فرقا بين وقوعها  
صفة واستعمالها شرطية ، من لزوم الإضافة لفظا ونية فى أحدهما ، وعدمه فى  
الأخرى ، ولا كذلك الوصلية ، لعدم فائدة تناط بإيرادها فى هذا الباب .

— وقد يستغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة ان علم المضاف اليه = :

(١) فى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٨ » .

(٢) فى « ج : قال المصنف ... الخ .

(٣) فى شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٢ » نقل بتصريف .

(٤) « ج ١ ص ٦٨ ط » نقل بتصريف .

(٥) فى « ج : بإيراده فى باب ... الخ .

(٦) فى النسخ التى لدى « شيئا » بالنصب ، وما فى الأصل عند الدمامينى شيء بالرفع لانه يبنى الفعل  
للمجهول وهو « يغادر » فكان « شيء » نائب فاعل .

(٧) « هنا » ساقطة من « ج » .

نحو « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » (١) وما ورد في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم « أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة لوقتها ، قال قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم أى ؟ قال الجهاد في سبيل » (٢) (الله) « ٣ » ، وفي بعض الأحاديث : من أبر يا رسول الله ؟ قال : أملك قال : ثم أى ، قال : أملك .

- وأى فيهما = : أى الشرط والاستفهام - بمتزلة كى مع النكرة = : ولكنها بمتزلتها ، قيل في الشرط : أى رجل تضرب أضربه ، وأى رجلين تضرب أضربهما ، وأى تضرب أضربهم ، فتطابق بالضمير ما تضاف إليه .

وفي الاستفهام : أى رجل أخوك ؟ وأى رجلين أخوك ؟ وأى رجال إخوانك ؟ فتطابق به أيضا .

- وبمتزلة بعض مع المعرفة = : ومن ثم تقول في الشرط : أى الرجلين تضرب أضربه ، وأى الرجال تضرب أضربه فتفرده .

وفي الاستفهام : أى الرجلين أخوك ؟ وأى الرجال أخوك ؟ بالإفراد أيضا .

ولا تقعان الا صدرا ، فلا تتقدمهما العوامل الا الجار ، بشرط تعلقه بالفعل بعدها ، الا في الاستفهام الاستثنائي ، نحو - أيا ضربت ، أو ضربت أيا ، لقائل : ضربت رجلا .

- ولا تقع = : أى - نكرة موصوفة خلافا للأخفش = : في إجازته مررت بأى معجب لك ، قياسا على « من » (٤) و « ما » في قولهم : رغبت فيما (هو) « ٥ » خير من ما عندك .

وكفى بنا فضلا على من غيرنا « ٦ »

(١) سورة الاسراء ، آية : ١١٠ - قال الزمخشري في الكشاف ج ٢ ص ٣٧٠ : والتونين في « أيا » عوض عن المضاف إليه ، و « ما » صلة للإبهام المؤكدة لما في أى ، أى هذين الاسمين سيثم وذكرتم « فله الاسماء الحسنى » .

وقال الأثير في البحر المحيط ج ٦ ص ٩٠ : والتونين : قيل عوض عن المضاف إليه و « ما » زائدة مؤكدة ، وقيل : « ما » شرط ، ودخل شرط على شرط . إذا شاهد : الاستغناء عن الإضافة لفظا ، لأن المضاف إليه معلوم ما سبق من قوله تعالى : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن » . أخرجه البخارى في صحيحه ج ١ ص ١٠٢ - باب مواقيت الصلاة - أى باب فضل الصلاة لوقتها . وفي ج ٢ ص ١٣٤ - كتاب الجهاد والسير - باب فضل الجهاد . وفي ج ٤ ص ٤٧ - كتاب الأدب - باب قول الله تعالى : « ووصينا الانسان بوالديه » وكل ذلك من حديث ابن مسعود رضى الله عنهما . مع الاختلاف في بعض الألفاظ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٦٣ « كتاب الإيمان » باب كون الإيمان بالله أفضل الأعمال ، برواية « أى العمل ... الخ .

(٣) لفظ الجلالة : ساقط من « ب » .

(٤) في « أ ، ب : قياسا على « ما » « من » في ... الخ .

(٥) « هو » ساقطة من « ب » ، ج .

(٦) شطر بيت سبق تحقيقه في ص ٧٨٤ .

بل في دعوى أن « ما » نكرة موصوفة في : مررت بما معجب لك نظر ، لكثرة زيادتها بين الجار والمجرور ، أى بمعجب لك ، فإن سمع : رأيت مامعجبا وسرني مامعجب لك ، متسع المجال ثبتت موصوفيتها ، وقد (١) مر الاستدلال على موصوفيتها بقوله : ربما تكره النفوس من الأمر . . . البيت (٢)

وليس بقاطع ، لاحتمال تهيتها ، و « من الأمر » في موضع مفعول نكرة ، أى شيئا من الأمر ، ومجرور « له » للمفعول المحذوف.

وأخرج بنكرة نحو - يا أيها الرجل ، لوصفها بالمعرفة .

- وقد يحذف ثالثها في الاستفهام = : كقول الفرزدق :

تنظرت نسرا والسماكين أى هما • على من الغيث استهلته مواطره (٣)

- وتضاف فيه = : أى الاستفهام - الى النكرة بلا شرط = : في إضافتها إليه نحو : أى رجل عندك.

- وإلى المعرفة بشرط إفهام ثنية = : نحو أى الرجلين أفضل ؟ وأيهما أفضل ؟ أو جمع = : نحو أى الرجال أفضل ؟ وأيهم أفضل ؟ .

- أو قصد أجزاء = : نحو أى زيد أحسن ؟ أى : أى أجزائه ، ومن ثم تبدل منه وجهه ، أو عينه وتجب بذكر بعض أجزائه .

- أو تكريرها = : أى : أى حال كونها - عطفا بالواو = : ( أى ) « ع » معطوفة به ( أو ذات عطف ) « هـ » أو تكرير عطف ، كقوله :

(١) « في ص ٧٨٢ » .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٧٨٢ هامش رقم « ٧ » وقد ذكر الشارح هنا احتمالا آخر « وهو أن تكون « ما » زائدة كافة لرب عن الجهر مهية لدخولها على الفعل نحو : ربما يود الذين كفروا » .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل في ص ١٩٧ ، ٢١٩ ، وفي المرة الثانية نسبة للفرزدق ، كما استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣ .

قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٤٠ ، ٤١ : وإذا جاز أن تخفف الثقال مع كونها اصحاحا وخففا ، فتخفيف الضميمة الثقيل أخرى وأولى ، فمن ذلك قولهم في رب رجل : رب رجل . . . وفي أى ، أنشدنا أبو علي للفرزدق : تنظرت نصرا . . . البيت .

وقال في ص ١٠٨ بعد ذكر البيت الشاهد : أراد : أيها ، فاضطر الى تخفيف الحروف فحذف الياء الثانية . . . ولم يقل : أو هما فيرد الواو الأصلية ، لأنه لم يبين الكلمة على حذف الياء البتة ، فيرد الواو ، فيقول : أوها ، لأنه انما اضطر الى التخفيف هناك وهو ينوى الحرف المحذوف كما ينوى الملقوظ به .

و « نصر » هو نصر بنى سيار ، راجع الديوان « ج ١ ص ٣٤٧ » .

(٤) « أى » ساقطة من « ب » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

فلئن لقيتكم خالين لتعلمن \* أبى وأيسك فارس الأحزاب (١)

قال أثير الدين (٢) : ونقص المصنف أن تكون مضافة الى المفرد المعرفة جنسا (٣) ، ومعطوفا عليه غيره بالواو ، نحو : أى الدينار دينارك ، وأى البعير بعيرك ، وأى زيد وعمرو وجعفر قام .

وربما اندرج ذلك في طي قوله : أو جمع ، لإرادة اسم الجنس هنا بالجمع ولأن الثانى في معنى : أى هؤلاء قام ، غير أن المصنف مثل للجمع بأى الرجال أفضل ، وأيهم أكرم ، فدل على أن لا شعور له بالمسئلتين ، وقد نص عليهما أصحابنا .

ولا يعطف على « أى » ، فلو قلت : أى القوم (٤) وزيد جاء ، لم يحز الا جاعلا زيدا عطفا على فاعل جاء مقدما عليه على حد قوله :

وأنت غريم لا أظن قضاءه \* ولا العنزى القارظ الدهر جائيا (٥)

أى : لا أظن قضاءه جاءيا ، ولا العنزى القارظ .

ووجه المنع ما فيه من عطف ( مخبر ) « ٦ » عنه على مستفهم عنه ، وهو ممنوع .

لو قلت : أزيد وعمرو منطلقان ، سائلا عن انطلاق زيد ، مخبرا عن انطلاق عمرو ، لم يحز .

قلت : وقصر الدمامينى على مطالعة كلام الأثير فقال (٧) : وفي شرح ابن قاسم (٨) قيل : ونقص أن يقصد به الجنس ، نحو : أى الدينار دينارك ، فأورد

(١) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٩ ، والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣ - والسيوطى في الجمع ج ٢ ص ٥١ - والشيخ خالد في التصريح ج ٢ ص ١٣٢ ، ١٣٨ - وقال العيني في شواهد الكبرى ج ٣ ص ٤٢٢ : لم أقف على أسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ٢ ص ٦٢ ، لم أقف على قائل هذا البيت . والشاهد : أن « أيا » لا تصاف الى مفرد معرفة الا اذا كانت مكررة بالواو .

(٢) في « شرحه التسهيل » ج ٢ ص ١٣ و . . .

(٣) في الأصل : أو معطوفا . . . الخ .

(٤) « الواو » ساقطة من « ج » .

(٥) قائله : ذو الرمة من قصيدة طويلة في مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى . وقوله : « وأنت غريم » : أى كل واحد منهما غريم صاحبه و ( العنزى ) نسبة الى عزة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن عدنان ، كذا في « جهمرة أنساب العرب » ص ٢٩٤ و « القارظ » : من « قرظ » حركة : ورق السلم أو نمر السنط ، يدبغ به و « القارطان » : يذكر أن ابن عزة وعامر ابن رهم ، وكلاهما من « عزة » خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا ، فقالوا : لا آتيك أو يؤوب القارطان ، وهو مثل يضرب في انقطاع الغيبة .

راجع : « ديوان ذى الرمة » ج ٢ ص ١٣٠٧ .

(٦) « مخبر » ساقطة من « ج » .

(٧) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٦٨ ظ » نقل بتصريف . والحق أن لا قصور ، كما سبق غير مرة مثل هذا .

(٨) « ج ١ ص ٨٦ » .

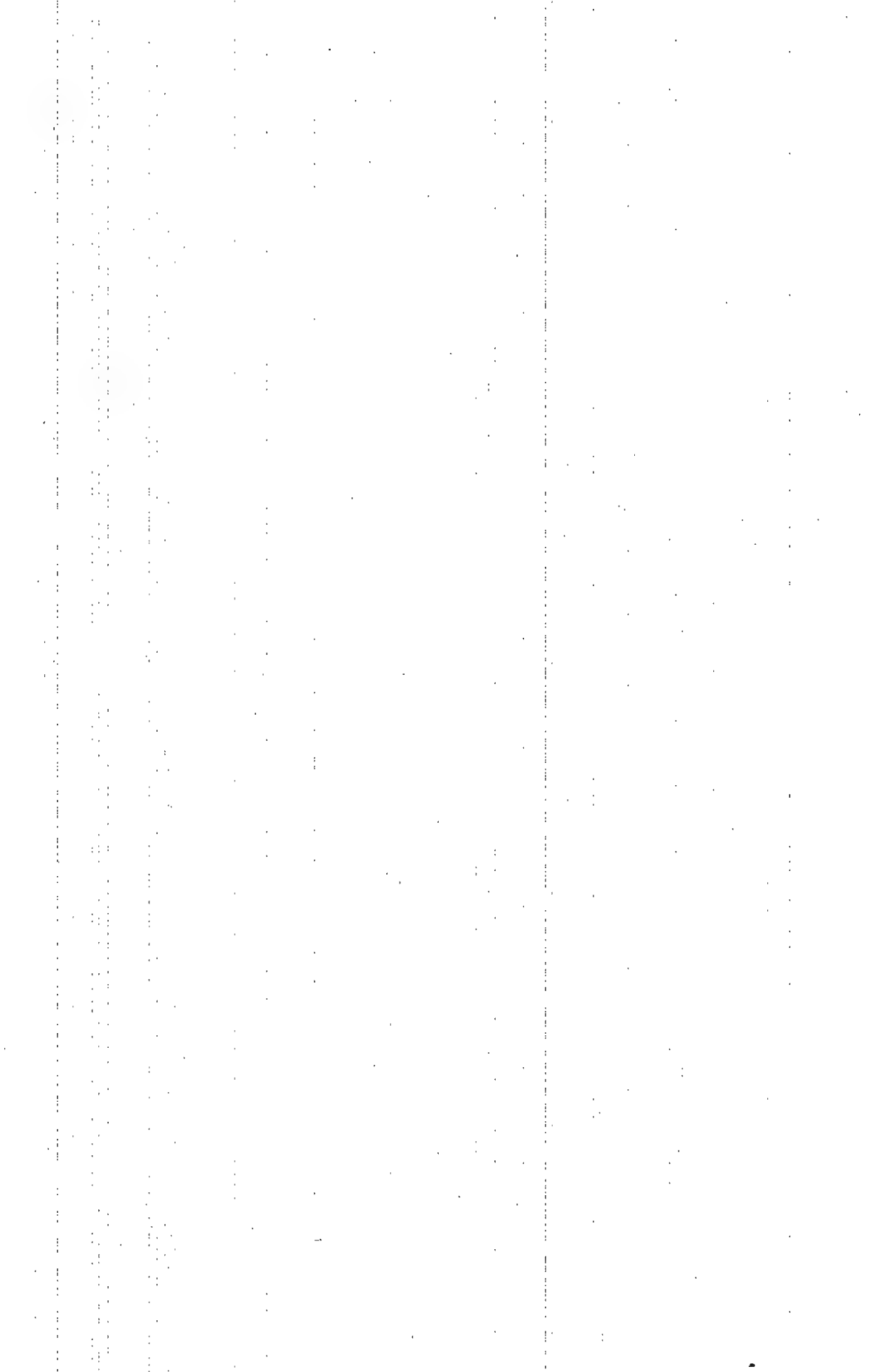
بعض ذلك ، ثم قال (١) : وقد عرفت أن مجرور « في » من : وتضاف فيه للاستفهام ، فتخرج الموصولة والموصوف بها ، لكن يلزم خروج الشرطية وهو مشكل ، لمساواتها في ذلك الاستفهامية ، وعليه ففي كلامه نقص فتأمله .

قلت : ولم يفت ذلك المصنف لإشارته إليه بقوله قيل : وأى فيهما بمنزلة كل من النكرة ، ومنزلة بعض مع المعرفة ، كما عرفت تحقيقه هنالك (٢) ، فليس في كلامه ما توهم نقص .

---

(١) في « شرحه للتسهيل » ج ٢ ص ١٣ و . « .

(٢) أرى الحق مع الدماميني ، وأن في كلام المصنف نقص ، لأن رد الشرح غير مقنع ، لانه ما يضير المصنف أن ففي الضمير هنا مثل ما تقدم ، ولا تكفى الإشارة على فرض تسليمها ، لأن أفراد الضمير هنا مع تثنيته هناك يدل على اختلاف المقصود عند المصنف ، عليه يطل ما تمم الشارح ، ويصح اعتراض الدماميني . انظر : ص ٦٢٠ و ٦٢١ « .



فصل : في الموصولات الحرفية ، وأحكامها ، وقد مر تعريفها .

- من الموصولات الحرفية « أن » = : الثنائية الوضع بشهادة قوله :-
- الناصبة مضارعا = : إخراجا للخفيفة والمفسرة والزائدة ، ولكل من هذه محل يخصه ، وإنما الحاجة هنا الى بيان ما توصل به ، ومن ثم قال :-
- وتوصل بفعل متصرف = : لا جامد ، كليس وعسى ، وأما « وأن عسى أن يكون » (١) « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » (٢) فمخففة فيهما .
- مطلقا = : أى سواء كان مضارعا نحو « أن تقول نفس » (٣) وماضيا نحو « أن جاءه الأعمى » (٤) أو أمرا كحكاية سيبويه : كتب اليه بأن قم (٥) .

فأما الأول فإجماعا ، وأما الثاني فخالف فيه ابن طاهر ، قال : (٦) لأن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره ، كالسين وسوف ، ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب ، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد « إن » الشرطية ولا قائل به .

قال في المغنى (٧) : والجواب عن الأول أنه متقضى بنون التوكيد ، لتخليصها المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد ، وبأدوات الشرط ، فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي اتفاقا .

وعن الثاني (٨) : أنه انهما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد « إن » الشرطية لتأثيرها القلب للاستقبال في معناه ، فأثرت الجزم في محله ، كما أنها في الناصبة لما أثرت التخليص للاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه .

وتعقبه الدماميني (٩) في التعليق الذى كتبه عليه بالديار المصرية : بأن ليس

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .

(٢) سورة النجم ، آية : ٣٩ .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٥٦ .

(٤) سورة عبس ، آية : ٢ .

(٥) وعبارته في الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ : وأما قوله : كتب اليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين ، على أن تكون « أن » التى تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهى ، كما تصل الذى يتفعل اذا خاطبت حين تقول : أنت الذى تفعل ، فوصلت « أن » بقم ، لأنه في موضع أمر كما وصلت الذى يتفعل ، وأشباهها اذا خاطبت ، والدليل على أنها تكون « أن » التى تنصب ، أنك تدخل الباء ، فتقول : أو عزت اليه بأن افعل . . . والوجه الآخر أن تكون بمنزلة « أى » . . الخ .

(٦) « لأن » ساقطة من « ج » .

(٧) « ج » : ص ٢٨ .

(٨) أى : الجواب عن الثانى ، وهو قول ابن طاهر : ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب . . . الخ .

(٩) انظر : « شرح الدماميني على المغنى هامش المنصف من الكلام على معنى ابن هشام » ج ١ ص ٦٠ .

بين تأثير الأدوات تخليص (١) المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوف.

قلت : وأجاب عنه الشهاب بن الشمتي في المنصف (٢) : بأن ليس في عبارة ابن هشام ما يقتضى التلازم ، ولو سام فالتأثير اللفظي لازم لوجود المعنوي لا لماهيته ، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من الأفراد ، بل قد يثبت لبعضها فقط ، ككون الشخص (٣) ذا ظل في الشمس بأنه لازم لوجود الشمس غير ثابت لبعض أفرادها كالهواء .

وأما الثالث : فخالف فيه المحقق الرضى (٤) وأثير الدين (٥) ، وزعما (٦) أن كل شيء سمع من ذلك فإن (٧) «أن» فيه تفسيرية ، احتجاجا بأنهما إذا قدرا بالمصدر فأت معنى الأمر ، وأنها (٨) لم يقعا فاعلا أو مفعولا ، لا تقول أعجبنى أن قم ، و (لا) «٩» كرهت أن قم ، كما يسوغ ذلك مع قسيميه .

وأجاب في المغنى (١٠) : بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضى والمضارع عند التقدير المذكور .

وفي شرح الدماميني (٤) : وفيه تسليم لفوات معنى الأمر وهو قابل للمنع .

(١) في الأصل . لتخليص . . . الخ .

(٢) « ج ١ ص ٦١ » .

(٣) في الأصل : ككون الجسم . . . الخ . وهو الصواب ، بدليل قوله بعد : لبعض أفرادها كالهواء .

(٤) عبارة الرضى في الكافية ج ٢ ص ٢٣٤ : فنقول : إن وليها فعل غير متصرف ، كفاءته

أن ليس عندنا شيء ، فهي مفسرة أو مخففة « وإن وليها فعل متصرف من غير جوف عوض احتملت

أن تكون مصدرية . وأن تكون مفسرة ولا تحتل المخففة ، لعدم العوض وذلك كقوله تعالى

« ونودى أن بورك من في نار » بمعنى « أى بورك » أو بمعنى : بالمباركة ، ولو قلنا : « أن

بورك » بمعنى الدعاء ، فهي مفسرة لا غير ، وكذا في نحو : أمرته أن قم .

وقال في ص ٣٨٦ : والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لا يفيد معنى الأمر ، فقولا : كتبت

إليه أن قم « ليس بمعنى : بالقيام ، لأن قولك : بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف

قولك : أن قم ، ويتبين بهذا أن صلة « أن » لا يكون أمرا ، ولا نهيا ، خلافا لما ذهب إليه سيبويه

وأبو عل ولو جاز لجاز ذلك في « أن » المشددة و « ما وكى ولو » ولا يجوز ذلك اتفاقا .

(٥) عبارة الأثير في شرحه ج ٢ ص ١٣ ظ : ولا يقوى عندي وصل « أن » بفعل الأمر لوجهين ،

أحدهما : أنه إذا سبكت من « أن » وفعل الأمر مصدرا فأت معنى الأمر المطلوب ، والمندلول

عليه بالصيغة « ففرق بين : كتبت إليه بالقيام ، وكتبت إليه أن قم .

والثاني أنه لا يوجد من لسان العرب : يعجبنى أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولا عجبت من

أن قم ، فكون ذلك مفقودا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر . . . الخ .

(٦) في « ج » وزعم أن كل . . . الخ .

(٧) « فإن » ساقطة من ( ب ) .

(٨) في « ج » وإنما لم . . . الخ .

(٩) « لا » ساقطة من « ج » .

(١٠) « ج ١ ص ٢٩ » .

(١١) « ج ١ ص ٦٩ و . نقل بقصر . . . يد .

فقد جرت عادة صاحب الكشف بتأويل الموصول بالأمر والنهي بمصدر مأخوذ من المادة الدالة على الطلب ، فإذا قيل : كتبت إليه بأن قم ، أو بأن (١) لا تقم فالمعنى بالأمر بالقيام أو النهى عنه .

قال (٢) : في « أن أنذر قومك » (٣) في سورة نوح : أن الناصبة للفعل ، أى إنا أرسلناه بأن أنذر قومك ، أى بأن قلنا له أنذر ، أى بالأمر بالإندار ، فلم تفت الا الدلالة الصيغية هـ .

قلت : وهو عدول عما تقتضيه الصناعة من التأويل بلفظ الفعل الطلبى الموصول به الحرف المصدرى الى غيره طموحا الى جانب المعنى / وتجاوزا في السبك توسعا في التأويل ، والتحقيق خلافه .

ثم قال (٤) : ولو سلم فلا نسلم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضى والاستقبال ، وذلك أن السبك مفوت لمعنى الأمر أصلا ورأسا ، لعدم دلالة اللفظ عليه حيثئذ بوجه ، وليس السبك بمفوت لها على معنى الزمان الماضى والمستقبل بالكلية ، وإنما الفات الدلالة الوضعية فقط ، والا فالزمان مدلول عليه التزاما ، ضرورة أن لا بد للحدث من زمان ، بخلاف معنى الأمر فيفوت بالكلية ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثانى .

قلت : وقد أوهم رحمه الله أن ذلك من عند ياته ، وقد تقلمه ابن الصائغ (٥) وليس بتمام ، كما قال ابن الشمنى (٦) : لأن الذى ألزمه ابن هشام أثير الدين إنما هو (٧) نفس المضى والاستقبال ، ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعيا والتزاما .

ثم قال ابن هشام (٨) : والجواب على الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره ، لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالانشاء ، لا كما ذكر ، ثم ينبغى أن لا يسلم مصدرية « كى » لعدم وقوعها فاعلا أو مفعولا ، وإنما تخفض بلام التعليق .

ثم بما يقطع به على بطلان قوله حكاية سيبويه : كتبت إليه بأن قم .

- 
- (١) « بأن » ساقطة من « ب » .
  - (٢) أى : صاحب الكشف ، إذ قال : في ج ٤ ص ١٦١ : « أن أنذر » أصله : بأن أنذر ، فحذف الجار ، وأوصل الفعل وهى « أن » الناصبة للفعل ... الخ .
  - (٣) سورة نوح ، آية : ١ .
  - (٤) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
  - (٥) في « ب : ابن الصائغ ... الخ .
  - (٦) في كتابه : « المتصف من الكلام » ج ١ ص ٦١ .
  - (٧) في الأصل : هو فوات نفس المضى ... الخ .
  - (٨) في المغنى « ج ١ ص ٢٩ » .

وأجاب (١) : باحتمالها (٢) الزيادة مثلها في قوله :

لا يقرآن ( بالسور (٣) (٤) وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الزيادة أو غيرها إنما تدخل على الأسماء أو ما في تأويلها هـ .

قال ابن الصائغ (٥) : أين الانشاء اذا قدرت بالمصدر ، بل أين الجملة ؟ إن هي اذ ذاك الا مفرد ، ولا يمتنع تعلق عامة الأفعال به ، ثم لو سلم ذلك في الكراهية والإعجاب (٦) ، فماذا يفعل بقية الأفعال ان طرد الحكم ، فلا معنى لنفي التعلق عن هذين خاصة فان قال هما في كلام المستدل ، قيل : إنما وقع (٧) على سبيل التمثيل هـ .

قلت : وبهذا يتبين خطأ الدماميني في التعليق (٨) : أى مانع من تعلق الإعجاب والكراهة بالانشاء أى أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به . وقد أسلفنا أن الموصولة بأمر ( أو نهي ) «٩» مقدرة مع صلتها بمصدر طلبى ، واذا ذاك فلا يظهر مانع هـ . اذ لا تتعلّق انشائية في لفظ الأمر ، في أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به ، حتى تدعى تعلق إعجاب وكراهية بها ، لكونها مصدر أمر ، ولا دلالة للمصادر على الانشائية إجماعا ، ما لم تنب عن الأفعال الأمرية كـ «ضرب الرقاب» (١٠) وندلا زريق المال .

والدعائية - كسقى لك - ورعى - ، فقد يدعى فيها اقتطافا من أفعالها ، والحق خلافه .

- (١) أى : أبو حيان أجاب في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٤ و . و . » وقد حكى هذا الكلام ابن هشام في المغنى « ج ١ ص ١٩ » .
- (٢) في « ج : باحتمالها الزيادة . . الخ .
- (٣) « بالسور » ساقطة من « ج » انظر ملحق الشواهد ص ٥ .
- (٤) البيت بتمامه :

هـن الحرائر لا ربات أخيرة \* سود المحاجر لا يقرآن بالسور  
قائله : الراعى النميرى ، وهو شاعر مشهور ذكره الجهمى في الطبقة الاولى من الشعراء الاسلاميين وضمير « هن » عائد على « عزة » وابتنها « ليلى » وجاراتها في أبيات قبل هذا البيت ، و « الحرائر » جمع حرة بضم الحاء وهى الكريمة ، خلاف الأمة . والأخمرة : جمع خمار « وهو كل ما يستر ، والمحاجر : جمع محجر : العين وهو ما يبدو من النقاب ، والشاهد : زيادة الياء . انظر شواهد المغنى ص ٣٢٦ - المصنف من الكلام للشنى ج ١ ص ٦١ .

- (٥) في « ب : ابن الصائغ . . الخ . وقد ذكر الشمنى في كتابه « المصنف من الكلام ج ١ ص ٦٢ » هذا الكلام ، وهو منقول منه .
- (٦) أى : التمتع كما في الأصل .
- (٧) في « ج : وقع . . الخ . بالافراد .
- (٨) أى : تعليق الدماميني على المغنى « ج ١ ص ٦٢ » .
- (٩) « أو نهي » ساقط من « ج » وقال الدماميني في تعليقه على المغنى « ج ١ ص ٦٥ » : وكذا وصل « أن » المصدرية بالأمر والنهى منظور فيه الى المعنى ، من حيث كان الفرض أن تكون هي وما بعدها في تأويل المصدر ، وهو حاصل ، سواء كان الفعل خبريا أو إنشائيا .
- (١٠) سورة محمد ، آية : وهى : « فضرب الرقاب » .

وأما أنه أسلف أن الموصولة بأمر أو نهى مقدرة مع صلتها بمصدر طلبى ، فقد أسلفنا (١) نحن أن التحقيق غيره وقوفا مع مقتضى الصناعة .

ثم قال (٢) : ومتمجه أن يقال : لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع ، سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل ( على ) « ٣ » غير المضارع ، فدعوى خلافه أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر .

قلت : لا نسلمه ، بل تأويلها ( مع تاليها ) « ٤ » بالمصدر ، وهو شيء لا يستأثر به المضارع عن غيره من قسيميه دليلهم ، ( فهى ) « ٥ » كما قال المحقق الرضى (٦) : فى الماضى لمجرد المصدرية ، وفى المضارع مصدرية ناصبة مخصصة للاستقبال ، يعنى لعدم احتمال لفظ الأول النصب ، لبنائته ، ولا موضعه (٧) ، لما مر عن ابن هشام جوابا عن إلزام ابن طاهر (٨) ، ومثله فى ذلك الأمر ، وإنما (٩) خص المصدرية بالنوعين ، لما مر (١٠) اذ لا يرى مصدرية الموصولة بالأمر (١١) كأثير الدين ، بل هو إسنوته فى ذلك .

فليست الموصولة بأحدها الا الموصولة بباقيها بجامع السبك .

وأما أنها تدخل على أضرب الأفعال دون سائر أخواتها الناصبة فلعراقتها فى المصدرية ، وكونها أصلا للنواصب . ومن ثم يقدر بها غيرها ولا تقدر به ، وتصرفوا فيها بالإظهار ( تارة ) « ١٢ » وبالإضمار أخرى وجوبا فى الأمرين وجوازا ، حتى لقد أهملوها أحيانا ، وليس ذلك لغيرها .

ثم قال (١٣) : ولادليل لهم أيضا على أن الواقع بعدها فعل الأمر أو النهى موصول حرفى لاحتمال كل موضع تقع فيه كذلك ، لتفسيرتها ، أو زيادتها . فالأول

(١) انظر « ص ٨١٢ » .

(٢) أى الداميني فى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٩ ظ » وتعليقه على المتن « ج ١ ص ٦٣ » .

(٣) « على » ساقطة من أ ، ج « وعبارة الداميني فى شرحه للتسهيل : « لا تدخل على غير المضارع ، فادعاء خلاف ذلك فى أن « أن » من بين أدوات النصب ... الخ .

(٤) « مع تاليها » ساقطة من « ج » .

(٥) « فهى » ساقطة من « ج » .

(٦) « وعبارة الرضى فى الكافية ج ٢ ص ٢٨٧ : وأما « أن » المصدرية فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، وهو إما ماضى كقوله تعالى : « لولا أن من الله علينا » أو مضارع ، وله فيه خاصة تأثيران آخران : نصبه « وتخصمه بالاستقبال ... الخ .

(٧) أى : لعدم احتمال لفظه وموضعه .

(٨) انظر : « ص ٨١١ » .

(٩) فى « ج : وإن خص ... الخ » .

(١٠) انظر : « ص ٨١٢ » .

(١١) فى « ج : الموصولة باللام .... الخ .

(١٢) « تارة » ساقطة من « ج » .

(١٣) أى الداميني فى المرجعين المذكورين .

نحو (١): أرسلت اليه بأن قم ، وبأن لا تقم ، فإن فيه زائدة كراهية دخول الجار على الفعل في الظاهر ، والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم ، أى بهذا اللفظ (٢) فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمله .

قلت : وهو مدفوع بأنه خلاف الأصل من غير داع ، و خروج عن الظاهر الذى هو التمسك بأصالة الحرف ، وتمكنه فيما وضع له من المصدرية ، وحيد عما عليه النحاة قاطبة الى دعوى الزيادة ، والقول بالحكاية « وإحالة الأفعال أسما مع إمكان البقاء على الموضوع الأصل ، ووضوح معنى المصدرية ، وتأتى التأويل ، ووضوحاً لأخفاء معه ، على أن وصل الأمر والنهى بهذا الحرف متسع المجال جم الاستعمال ، وهو مما يدفع القول بالزيادة ودعواها .

ثم لا موقع لذكر الأولية في كلامه ، بل لا معنى لها رأساً بل إن قسيمها .

— ومنها « أن » = بفتح الهمزة وتشديد النون — وتوصل بمعمولها = : من اسمها وخبرها ، مؤولة معها بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير بلغنى أنك تنطلق أو منطلق : بلغنى انطلقك أو الانطلاق ، ومنه : بلغنى أنك في الدار ، أى استقرارك فيها ، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر .

أو جامداً قدر بالكون ، كبلغنى أن هذا زيد ، أى كونه زيدا ، لصحة نسبة كل خبر جامد إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، نحو : هذا زيد « وإن شئت كآين زيدا ، لاتحاد معناهما .

وقال الرضى : يقدر زيدتيك ، لأن ياء النسبة اذا لحقت الاسم متلوة بالثناء أفادت معنى المصدر ، كالفروسية والضاربة والمضروبية .

وزعم السهيلي « أن » المؤول بالمصدر انما هو الناصبة للفعل ، لملازمتها إياه منصرفاً ، وأن المشددة انما تؤول بالحديث « قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده ورود خبرها اسماً محضاً ، كعلمت أن الليث الأسد ، وهو لا يشعر بالمصدر .

— ومنها كي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً = : نحو « لكيلا تأسوا » (٣)

(١) ما ذكر الشارح يختلف عما في شرحى الدمامي ، ويبدو أن الشارح أسقط النوع الأول ، وهو كونها تفسيرية والذي ذكره يتناسب مع النوع الثانى وهو كونها زائدة . وعبارة الدمامي في شرحه : فالأول نحو : أرسلت اليه أن قم ، أو لا تقم ، ومنه « انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك » .

والثانى نحو : كتبت اليه بأن قم ، أو بأن لا تقم فإن . . . الخ . وما هو مثبت في الصلب اتفقت عليه النسخ الأربع ولعله من سقط النساخ وان كان بعيداً لاتفاق النسخ . على ذلك .

(٢) في « ب » فإنها دخلت . . . . الخ .

(٣) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .

— أو تقديرًا = : نحو — جئت كي أراك « وكي لا يكون دولة » (١) ولا تتعين مصدريتها إلا مقرونة باللام لفظًا ، والا فتحتمل ذلك ، وكونها تعليلية جارة ويجب حينئذ اضممار « أن » بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله :

أردت لكيما أن تطير (٢) بقسرتي (٣)

فكي هنا إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ، ولا تظهر بعدها إلا ضرورة كقوله :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا • لسانك كيما أن تغر وتخدعا (٤)

وعن الأخفش : أن كي جارة دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة .

ويرده نحو — « لكيلا نأسوا » (٥) فإن زعم أن « كن » تأكيد للام نحو :

(١) سورة الحشر، آية : ٧ .

(٢) في « ج » « كيما ... الخ . بسقوط اللام .

(٣) تمام البيت : وتركها شنا ببيداء بلقع .

في هذا الشاهد كلام طويل فصله علماء النحو ، واختلف فيه رأى الكوفيين والبصريين فالكوفيون يرون جواز إظهار « أن » بعد « كي » تأكيد لها ، ودليلهم هذا البيت ، والقياس على تأكيد بعض الكلمات لبعض .

وأول البصريون ذلك : بكونها كانت مقدرة فظهرت ، أو زائدة .

وأفند كلا الاحتمالين الكوفيون : بكون « كي » هي العاملة بنفسها ، ولو كان العمل على تقدير « أن » لعلت حين الظهور ، ويكون زيادتها ابتداء ليس بمقيس .

وقال ابن يعيش ج ٧ ص ١٩ ، ج ٩ ص ١٦ : وتكون « كي » حرف جر بمعنى « اللام » ، ويتنصب الفعل بعدها بإضممار « أن » بعدها ، لأنه من الأصول المرفوضة ، وقد جاء ذلك في الشعر ... ودخول « أن » بعد « كي » إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة ، وأما ظهور « أن » بعد « لكى » فما أبده . وأما البيت الذى أنشده فليس بمعروف ولا قائله ، ولئن صح كان حمله على الزيادة والبذل من « كيما » — كما يدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه فاعرفه .

وقال صاحب التصريح ج ٢ ص ٢٣١ : فكي تحتمل أن تكون مصدرية ، لدخول اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون تعليلية ، لتأخر « أن » بعدها ، فإن كانت مصدرية فإن مؤكدة لها لمعنى السبك ، وأن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية ، لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله الموضح في الحواشى . وانظر : الخزانة ج ٣ ص ٥٨٥ — الأشموني ج ٣ ص ٢٨٠ .

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، والأصح أنه لجميل بن معمر العذري صاحب بئنة ، وليس هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، وليس موجودا في ديوانه قال شارح التصريح ج ٣ ص ٢٣٠ : هو لجميل بن عبد الله ، لا لحسان خلافا للزنجشري ، وقال المينى في شواهد الكبرى ج ٣ ص ٢٤٤ : قائله جميل بن عبد الله صاحب بئنة كذا قاله الزنجشري ، وتبهم على ذلك أبو حيان ويقال : هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، والأول أصح .

انظر : « الخزانة ج ٣ ص ٥٨٤ — والدرر اللوامع ج ٢ ص ٥ —

والشاهد في قوله : « كيما أن » حيث ظهرت « أن » ضرورة .

(٥) سبقت قريبا .

## ولا للما بهم أبدا دواء (١)

ولا تخلو « كى » من التعليل ، فمن ثم لزم مقارنتها اللام لفظا أو تقديرا ولا تتصرف تصرف « أن » فتقع مبتدأة أو مفعولا أو مضافا إليها ، أو مجردة بغير لام التعليل .

— ومنها « ما » وتوصل بفعل متصرف = : احترازا من نحو — عسى وليس ، وشذ قوله :

أليس أميرى في الأمور بأنتما • بما لستما أهل الحياة والغدر (٢)

وأكثر ما توصل بالماضى نحو « وضاعت عليهم الأرض بما رحبت » (٣) وقوله :

يسر المرء ما ذهب الليالى (٤)

وفي البسيط : أنها أصل في السبك ، لعدم الاتيان بها مع الفعل الا لذلك بخلاف أخواتها ، فإن لها تخليصا وعملا ، ولا تكون سابقة الا حيث سوغان « ما » الموصولة الاسمية موضعها ، وعموم الفعل بعدها ، ومن ثم لا تقول : أريد ما تخرج وتقول (٥) : أحب ما تصنع ، لإبهام « ما » في الوصل ، فلا تصلح للمخصوص ، فلا يكون الفعل بعدها خاصا .

وأبطل كلا شرطيه : من صلاحية الموصولة ، وكون الفعل بعدها مبهما

(١) قاله : مسلم بن عبد الوالى ، قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ٣٦٤ : قال أبو محمد الأسود الأعرابى في ضالة الأدب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلما كان غائبا فكنت أبله المصدق أى لعامل الزكاة ، وكان رقيق وهو : عبارة بن عبيد الوالى عريفا ، فظن مسلم أن رقيقا أغراء • وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه • وصدر البيت ، فلا والله لا يلقى لما بى ... ولا لما ... البيت وفي رواية : فلا وأبيك لا يلقى ومسلم : شاعر إسلامى في الدولة الأموية . والشاهد : تأكيد اللام الأولى باللام الثانية في قوله : « لما » من غير ذكر المجرور ، والقياس : لما لما . انظر : الخزانة : ج ٢ ص ٣٥٢ - وشرح شواهد المغنى ص ٥٥٥ .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥ - ولم ينسب لقائله وكذلك المعنى في شواهد الكبرى ج ١ ص ٤٢٢ - وسكت على نسبه ، وقال السيوطى في شرح شواهد المغنى ص ٧١٧ : لم يسم قائله . والهمزة للتقرير ، وقوله : « بما لستما » يروى بالباء والقام ، و « ما » موصول حرفي ووصلت به - ليس « نذورا ، وعليه لا تحتاج الى عائذ ، وقيل : إنها موصول اسمي ، والعائد مخفوف . والشاهد : وصل « ما » بليس شذوذا .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٢٥ .

(٤) وعجزه : وكان ذهاهن له ذهاهبا . البيت من شواهد الزمخشري في الفصل ص ٣١٤ - في مبحث « ما » المصدرية واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥ - وابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ١٥٢ - والسيوطى في المصح ج ١ ص ٨١ - والشيخ خالد في التصريح ج ١ ص ٢٦٨ - ولم ينسب أحدهم ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٥٥ : لم أعثر على قائله ، وقال محقق « الفصل » : لم أر من نسبه . والشاهد أن : « ما » المصدرية أكثر ما توصل بالماضى .

(٥) في « ج » وأقول أحب ... الخ .

أثير الدين (١) بالآية والبيت .

قلت : وقد ذكر السهيلي بعض ما في البسيط فقال : لا بد في صلة « ما » من كونها فعلا غير خاص ، بل مبهما يحتمل التنوع نحو - ما صنعت ، ولا يجوز ما جلست ، ولا ما تجلس .

- غير أمر = : يشمل الماضي ، كما مثل والمضارع نحو - « لما تصف ألسنتكم الكذب » (٢) أى لو صف ألسنتكم ، احترازا من نحو عجبت مما قم ، أو مما اخرج .  
- وتخص = : عن غيرها من الحروف المصدرية - بنياتها عن ظرف زمان = : ومن ثم تسمى المصدرية الظرفية ، خلافا لصاحب الكشف (٣) في « أن » حاملا على ذلك : « أن آتاه الله الملك » (٤) و « الا أن يصدقوا » (٥) أى (٦) : وقت أن آتاه الله ، والا حين أن يصدقوا ، وأنشد على ذلك بعضهم :-

وقالوا لها لا تنكحيه فإنه \* لأول سهم أن يلاقى مجمعا (٧)

أى وقت ملاقاته مجمعا ، ولا يعرف ذلك الأكثرون ، مع احتمال ما احتج به للتعليل أى لأن آتاه الله ، وكذا الآية الأخرى والبيت .

(١) عبارة الأثير في شرحه ج ١ ص ١٤ ظ : وما ذكره - أى صاحب البسيط - من أن شرط الوصل بها صلاحية وقوع « ما » الموصولة الاسمية موقعها ، وأن الفعل الواقع بعدها لا يكون خاصا باطل ، وأكثر ما تكون صلتها ماضيا ، قال تعالى : « وضاعت عليهم الأرض بما رحبت » وقال : يمر المرء ما ذهب البيت أى ذهاب الليالي ، وفي « بما رحبت » وهذا البيت بطلان قول صاحب البسيط .

(٢) سورة النحل ، آية : ١١٦ .

(٣) عبارة الزمخشري في الآية الأولى ج ١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ : « أن آتاه الله الملك » تعلق « بحاج » على وجهين أحدهما : حاج لأن آتاه الله الملك ، على معنى : أن إتيان الملك أبطره « وأورثه الكبير والنعو ، فحاج لذلك أو على أنه وضع المحاجة في ربه موضع ما وجب عليه من الشكر على أن آتاه الله الملك . . . . والثاني : حاج وقت أن آتاه الله الملك . . . الخ .

وقال احمد بن المستنير في هامش الكشف : والوجهان قريبان من حيث المعنى ، الا أن بينهما في الصنعة فرقا ، وهو انما المستعمل المصدر في الأول مقعولا من أجله ، وفي الثاني ظرفا . . . الخ . وقال الزمخشري في الآية ج ١ ص ٥٥٣ : فان قلت : بما تعلق « أن يصدقوا » وما محله : قلت : تعلق بعليه أو بمسلمة ، كأن قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها الا حين يتصدقوا عليه « ومحلهما : النصب على الظرف ، بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيد جالسا » ويجوز أن يكون حالا من « أهله » بمعنى الا متصدقين .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٩٢ .

(٦) في ج : أو وقت أن . . . الخ .

(٧) قاله : تأبط شرا ، واسمه : ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، وسمى بذلك لأنه تأبط سيفا . قيل لأمه أين هو ؟ فقالت : تأبط شرا وخرج ، وهذا أشهر ما قيل في ذلك . والبيت من أبيات قالها بسبب خلف وعد امرأة عسبية بزواجه حينما علمت أنه سيقتل قريبا ، لكثرة جنائياته في جميع الأحياء « عند ذلك انصرف عنها وقال تلك الأبيات .

قال المرزوقي في شرح الحماسة ص ٤٩١ : يجوز في قوله : « أن يلاقى » أنه يكون موضعه رفعا بلا ابتداء ، وغيره « لأول فصل » والجملة في موضع خبر « أن » . . . ويجوز أن يكون « يلاقى » في موضع نصب ، على أن يكون بدلا من الهاء في « إنه » . انظر : الدرر ج ١ ص ٢٠٠ .

— موصولة في الغالب بفعل ماضى اللفظ مثبت = : نحو : « مادامت السموات والأرض (١) » ، ولا أصحبه ما ذكر شارق . — أو نفى بلم = : كقوله :

ولم يلبث الجهال أن ينهضوا . أخوا الحلم ما لم يستعن بجهول (٢)

وقال في الغالب ، تنبيها على أنها قد توصل بالمضارع المثبت كقوله :

نطوف ما نطوف ثم نأوى . ذوو الأموال منا والعديم (٣)

إلى حضر أسافلهم جوف . وأعلاهم صفاح مقيم

— وليست = : « ما » المصدرية — اسما = :

وفي شرح الدماميني (٤) : وكان حقه التصريح بذلك ، والا أوهم أن الخلاف في الظرفية بخصوصها لا عام في كل مصدرية .

قلت : وقد تقدم إليه البهاء بن عقيل بسبك اللفظ بذلك وأثير الدين (٥)

وابن قاسم (٦) بالتصريح به — ففتقر = : بالنصب جوابا للنفي — إلى ضمير خلافا (٧)

للأخفش وابن السراج = : وبعض الكوفية فإذا قلت يعجبني ما صنعت ، فتقديره

عند سيويه والأكثر : صنعك ، وعندهم : الصنع الذي صنعه فحذف للقانون (٨)

ورد بقوله :

### بالمستما أهل الحياة والغدر (٩)

(١) سورة هود ، آية ١٠٧ — ١٠٨ .

(٢) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥٤ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص

١٦ — وروايتها : ولن يلبث . . . الخ .

وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٥٥ : لم أعر على قائله والشاهد واضح من الشرح .

(٣) البيت مع أبيات أخرى نسبها صاحب الحماسة ص ١٢٧٧ — للبرج بن سهر بن جلاس أحد بني

جديلة ، كذا في المؤلف والمختلف وهو من المعمرين « ومعنى البيت : أن الإنسان مهما طال

حياته ، وأترف في ملذاته ، وأكثر من السى في سبيل ذلك ، واننا سواء الاغنياء والمعدمون ،

مصيرنا القبور الموصوفة بالخوف الأسفل ، وأن أعاليها نصبت عليها حجارة كالسقوف لها .

انظر : « المؤلف والمختلف ص ٨١ — شرح شواهد المغنى ص ٢٨١ — « والشاهد أوضحه

الشارح .

(٤) « ج ١ ص ٧٠ و . » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٥ ظ وعبارته : في « ما » المصدرية هذه خلاف . . . الخ .

(٦) في شرحه ج ١ ص ٨٧ ، وعبارته : ذهب سيويه والجمهور إلى أن « ما » المصدرية حرف فلا

تفتقر إلى ضمير وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم مفتقر إلى ضمير

. . . الخ .

وأنا لا أرى في إجابة الشارح عن اعتراض الدماميني كفاية ، وكان عليه أن يقول : إن المقام

يحدد ذلك ، وإنه ليس مما عاد فيه الضمير إلى أقرب مذكور .

(٧) في المنن تحقيق بركات ص ٣٨ ، وشرح المصنف « ج ١ ص ٢٥٠ » وشرح الأثير « ج ٢ ص

١٥ ظ » وشرح ابن أم قاسم « ج ١ ص ٨٧ » : خلافا لأبي الحسن وابن السراج . . الخ .

(٨) انظر قول ابن مالك في ص ٥٧٨ : ويجوز حذف عائد غير الألف واللام ، أن كان متصلا .

(٩) سبق تحقيقه في ص ٨١٨ هامش ٢ .

إذ لا يتأتى تقدير راجع (١) .

وقال ابن يعيش في المفضل (٢) إثر حكاية قول الأخفش ومن معه : فيجوزون : أعجبنى ما صنعت ، أى صنعته ، لتعدى الفعل فجاز تقدير ضمير مفعول ، لا ما قمت لقصور الفعل فلا يقدر فيه ، ولا ما ضربت زيدا لاستيفائه مفعوله ، فلا تقدير آخر فيه . (٣)

ورد : بأن المقدر ضميرا لمصدر ، لا المفعول به ، فلا فرق بين نوعى المتعدى والقاصر ، والمستوفى وغيره في جواز التقدير .

وألزم ابن هشام صاحب الكشف القول بمصدرية « ما » مع عود الضمير عليها ، إذ جوز مصدريتها في « ما أترفوا فيه » (٤) مغلا له في ذلك .

وأجاب الدماميني (٥) : بأن ليس في كلامه تصريح بأن مجرور « في » عائد عليها ، فيحتمل عودة على المصدر المفهوم من « ظلموا » و « في » للمصاحبة كالتى في « فخرج على قومه في زينته » (٦) أى : واتبع الذين إترافهم مع ظلمهم .

قلت : فقد أوهم أن ذلك من ابتكاره ، وقد تقدمه عليه صاحب التقريب ، اعتراضاً على جعل صاحب الكشف « وكانوا مجرمين » (٧) عطفاً على « أترفوا » أى اتبعوا وكونهم مجرمين ، فقال صاحب التقريب (٨) : كما نقله عنه الطيبي : وفيه نظرية ، لأن « ما » موصولة لا مصدرية ، لعود ضمير فيه إليها ، فكيف تقدر مصدرية ، اللهم الا أن يعود الى الظلم ، بدلالة « ظلموا » هـ .

ثم لا يتجه الإيراد إن لو صرح صاحب الكشف ، كما قال الإمام الرصاص :

(١) أى : بعد تقدير « ما » بمعنى « الذى » لعدم الرابط .

(٢) « ج ٨ ص ١٤٢ » .

(٣) قال ابن أم قاسم في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨٧ بعد ذكر رأى ابن يعيش : وفيه نظر ظاهر ولعله يقصد ما رد به الشارح .

وقال الدماميني في شرحه ج ١ ص ٧٠ و . في هذا المقام : فاقط من جهة أن الضمير الذى يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به .

(٤) سورة هود ، آية ١١٦ ، وعبارة الزغشرى في الكشف ج ١ ص ٢٩٨ : ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة : إنهم اتبعوا جزاء إترافهم « وهذا معنى قوى ، لتقدم الانجاء ، كأنه قيل : الا قليلا من انجنا منهم وهلك السائر . . . وقال : فان قلت : علام عطف قوله : « وكانوا مجرمين » ؟ قلت : « أترفوا » ، أى : اتبعوا الإتران ، وكونهم مجرمين . . . أو على « اتبعوا » ، أى : اتبعوا شهواتهم ، وكانوا مجرمين بذلك .

وعبارة ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٣٠٦ : وللزغشرى غلط ، فإنه جوز مصدرية « ما » في : « واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه » مع أنها قد عاد عليها الضمير ، ونذر وصلها بالفعل الجامد . . . الخ .

(٥) في المرجع المذكور .

(٦) سورة القصص ، آية : ٧٩ .

(٧) سورة هود ، آية : ١١٦ .

(٨) وهو أبو حيان النحوى الأندلسى ، وقد يسمى المختصر المقرب لابن صفور انظر كشف الظنون

« ج ٢ ص ١٨٠٥ » .

بأن « ما » مصدرية حرفية والواقع خلافه ، فلعلة يرى اسميتها ، كما يقول الأخفش وابن السراج وبعض الكوفية ، فأنى يلزم الغلط .

— وتوصل = : ما المصدرية مطلقا — بجملة اسمية = : ( على رأي ) « ١ » وفاقا للسيرافي والأعلم وابن خروف وعصفور في أحد رأييه ، وجماعة ، تمسكا بقوله : أحلامكم لسقام الجهل شافية • كما دماؤكم تشفى من الكلب (٢) وقوله :

أعلاقة أم الوليد بعدما • أفنان رأسك كالثغام المخلص (٣) وتأولهما المانعون على أن — ما — كافة .

قال المصنف (٤) : والحكم عليها بالمصدرية أولى (٥) ، لأنها وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول ، وبإضافة الظرف في الثاني ، ولم يصرف شيء عما ( هو ) « ٦ » له ، بخلاف الحكم بأنها كافة ، وأيضا فمن مواقع « ما » المصدرية النيابة

(١) « على رأي » ساقطة من النسخ الأربع ، وهي موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ ، وشرح المصنف ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١٥ ظ . وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٨٧ .

(٢) قائله : الكميت بن زيد الأسدي من الشعراء المقدمين الذين لهم علم بلغات العرب وآدابهم ، من قصيدة من البسيط ، وهو من شواهد علم البلاغة ، قال صاحب معاهد التنقيص ج ٢ ص ٢٤ : والشاهد في البيت عند البلاغيين . . . التفريع ، وهو : إثبات حكم لمتعلق أمر بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب فهنا فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل . وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب ، ومعناه عند النحويين : أن المدحجين أشرف حلما ، فأحلامهم تشفى أسقام الجهل ، أى : يراهم الجهال فيتعلمون منهم الحلم ، كما أن دماهم تشفى من داء الكلب .

والشاهد في قوله : « كما دماؤكم تشفى » حيث أن « ما » وصلت بجملة اسمية .

(٣) قائله : المراد الفقعى — والعلاقة : الحب ، وأفنان : أغصان ، جميع « فن » استعارها لخصل الرأس ، والثغام : قيل : هو شجر إذا يبس أبيض ، وقيل : نبت له نوار أبيض ، فشبه الشيب في سواد الشعر ببياض النوار في خضرة النبت ، والمخلص من النبات : الذى خالطت خضرته بياض زهره . والشاهد مثل سابقه .

وفيه شاهد آخر كما جاء في الكتاب ج ١ ص ٦٠ ، ٢٨٣ ، والمقرب لابن عصفور ج ١ ص ١٢٩ — وهو نصب « أم الوليد » بقوله : « علاقة » لأنها بدل من « تعلق » قال ابن عصفور : التقدير : تعلق أم الوليد . وقال سيويه : وما أجرى مجرى الفعل من المصادر قوله : أحلاقة أم الوليد . . . الخ .

واستشهد بالبيت سيويه في مبحث « ما » قال الأعلم : استشهد به ها هنا على دخول « ما » لتجمل بعد من حروف الابتداء ، كما جعلت « لعل » وأخوانها ، وقال : وجاز ذلك ، لأن « ما » وصلت بها لتبها الجملة بعدها كما فعل بـ « قلما » و « ما » مع الجملة في محل جر باضافتها إلى « بعد » .

انظر : « أمالي ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤٢ — الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ — ابن يمين ج ٨ ص ١٣٠ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٥٥ .

(٥) في « ج » : عليهما بالمصدرية أولا ، لأنها . . . الخ .

(٦) « هو » ساقطة من « ب » .

عن الظرف ، وقد يضاف (١) الى الجملة الاسمية لإضافته الى الفعلية ، فإذا وصلت (٢) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الظرف سلك بها سبيل ما وقعت موقعه ، فكان الحكم يجوز وصلها بالاسمية راجحا على منعه . وهذا لو فرض عدم السماع ، فكيف وقد قال :

واصل خليلك ما التواصل ممكن \* فلأنت أو هو عن قريب ذاهب (٣)

وقال :

ففسهم (٤) أبا حسان ما أنت عائن (٥)

وإذا ثبت وصلها ظرفية بالجملة الاسمية لم يستبعد وصلها بها غير ظرفية هـ . ملخصا .

— ومنها = : أى الحروف المصدرية — لو = : وفقا للقراء والفارسي وأبى زكرياء التبريزي ، وأبى البقاء العكبري — التالية غالبا مفهم تمن = : قال البهاء بن عقيل والبدر بن قاسم (٦) : كود وأحب وتمنى ، واختار ، تفسير المفهم تمن . وقصر الدماميني (٧) فعزاه للثاني دون الأول ، ثم اعترض عد — أحب وأختار — مما يفهمه = قال لعدم الترادف بينهما وبين تمنى ، ولا تلازم معنويا ، إذ قد يحب المرء الشيء غير متمن حصوله ، إما لعارض في الطلب ، أو لحصوله عنده ، فأنى يفهمان التمنى .

قلت : وأنت خير بأن الحب والاختيار مما يفهم التمنى ويحاذيه ، ولا التفات الى حصول الترادف أو لا حصوله ، إذ ليس من شرط الافهام ، بل ولتتزم التلازم . وأما دفعه لعارض معارض (٨) أو الحصول ، فغير محمول به لعروضه ، فأنى لا يفهمانه .

(١) أى : الظرف .

(٢) أى : « ما » .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥٤ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦ — ولم أعرف قائله . والشاهد : مثل سابقه .

(٤) في « ج : فعائى أبا حسان . . . الخ .

(٥) كذلك هذا الشطر من البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥٤ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦ « ولم يكمله أو ينسبه ، وذكر في اللسان مادة « عوس » هكذا — قال الجوهري في الصحاح مادة « عوس » ج ١ ص ٤٦٥ : العوس : الطوفان بالليل ، يقال : عامس الذئب إذا طلب شيئا يأكله . والشاهد مثل السابق عليه .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٨ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٠ ظ » ولا معنى — في نظري — لنسبة القصور للدماميني ، وليس الا من باب التعامل من الشارح .

(٨) في « ج : العارض معارض . . . الخ .

قال أثير الدين (١) : والوارد من ذلك : ود ويود نحو « ود كثير من أهلى الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً » (٢) ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم (٣) « ودوا لو تدهن فيدهنون » (٤) « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » (٥) « يرد المجرم لو يفتدى » (٦) .

قال ابن هشام (٧) : وأكثر ورودها بعد ود ويود .

واحترز بغالبا من قول قتيلة أخت ضرار :

ما (كان) « ٨ » ضرك لو مننت وربما • من الفتى وهو المغيض المحقق (٩) .

وقول الآخر :

لقد طوفت في الآفاق حتى • بليت وقد أنى لى لو أريد (١٠)

وقوله :

أصبن الطريف بن الطريف ومالكا • وكان شفاء لو أصبن الملاقطا (١١)

وقوله :

وربما فات قوما جل أمورهم • من الثأنى وكان الحزم لو عجلوا (١٢)

(١) في شرحه على التسهيل ج ٢ ص ١٦ و . وعبارته : اختلف في « لو » هذه التي ذكرها ، فذهب

الجمهور الى أن « لو » لا تكون مصدرية وهو قول أشياخنا ، وذهب القراء وأبو علي وأبو زكرياء التبريزي ، وأبو البقاء العكبري وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب ، وخرجوا عليه مواضع من القرآن من ذلك قوله تعالى : « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » . الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٣) سورة النساء ، آية : ١٠٢ .

(٤) سورة القلم ، آية : ٩ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٦) سورة المعارج ، آية : ١١ .

(٧) في « المغنى » ج ١ ص ٢٧٣ .

(٨) « كان » ساقطة من « ج » .

(٩) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥٦ - والأثير في التذييل والتكميل ج ٢

ص ١٦ - وقد نسباه لقتيلة أيضا « وقتيلة هذه : بنت النظر بن الحرث بن علقمة » ، يقال / إن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أباها يوم بدر ، فكتبت اليه أبياتا التي منها هذا البيت فلما

بلغه ضل الله عليه وسلم رق لها وبكى حتى ملأت الدموع لحية وقال : لو بلغني شعرها قبل أن

أقتله لعفوت عنه - انظر : « الدرر اللوامع » ج ١ ص ٥٤ . والشاهد أن « لو » لم تحي بعد

ما يدل على الثمن ، فهذا وأمثاله جاء على غير الغالب .

(١٠) البيت من شواهد ابن مالك والأثير في المراجع المذكورة في البيت قبله ولم أعرف قائله ، والشاهد

فيه مثل سابقه .

(١١) البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦ . ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل سابقه .

(١٢) نسبة محقق شرح التسهيل لابن مالك « ج ١ ص ٢٥٦ » للأغشى ، وإن كان غير موجود في ديوانه ،

وقال المحقق : أو للقطامي . ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ص ٦٥٠ - للقطامي من

قصيدة يمدح بها عبدالواحد ابن سليمان ابن مروان والبيت ليس في قصيدة القطامي المذكورة في

جمهرة أشعار العرب ص ٨٤١ .

والتقدير منك ، والبيود ، وأصابتهم ، وعجلهم ، وقال امرؤ القيس :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا \* على حراما لويسرون مقتل (١)

يروى بمهمة من الإسرار ، وهو الإظهار والإخفاء ، فهو مشترك ، وبالعجمة بمعنى : الاظهار فقط ، والمصدر المنسبك من لو وصلتها في محل جر بدل اشتمال من مجرور على . وأول المانعون نحو : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة « (٢) بأنها شرطية وأن مفعول « يود » وجوابها محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا خفاء بما فيه من التعسف .

قال ابن هشام (٣) ويشهد للمثبت قراءة بعض : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » (٤) عطفًا على تدهن لما كان بمعنى أن تدهن .

وفي شرح الدماميني (٥) : وليس بشيء ، وإنما الذي ينبغي القول به أن « فتدهنوا » نصب بأن مضمرة ، والمنسبك منها وصلتها عطف على المسبوك من « لو » وصلتها ، فتأمل .

قلت : وليس بشيء لأننا لا نسلم جواز إضمار « أن » بعد « الفاء » هنا ، لأن ذلك حيث العطف بها على اسم ليس في تأويل الفعل كقوله :  
لولا توقع معتر فأرضيه (٦)

(١) البيت من مملته المشهورة ، انظر القصائد المشرحة ص ٨٣ - ويروى : تخطيت أبوابا إليها ، وأهوالا إليها . و « أحراسا » جمع حرس ، كسب وأسباب وحجر وأحجار ، أو جمع : حارس ، كخادم ، وعليه فهو : جمع الجمع . و « معشرا » أى قومها ، و « يسرون » : معناه : يظهرهم من أسماء الأضداد . ويروى : بالشين المعجمة ، أى : يظهرهم ، يقال : أسرت الثوب ، أى نشرته . قال التبريزي : ومعنى البيت : إنى تجاوزت الاحراس وغيرهم حتى وصلت إليها وهم يهيمون بقتل ويفزعون من ذلك لنباحتى وموضعى من قومي . انظر « الخزائن » ج ٤ ص ٤٩٦ - شرح شواهد المغنى ص ٦٥١ .

(٢) سبقت قريبا .

(٣) في « المغنى » ج ١ ص ٢٧٣ « وعبارته : ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » بحذف النون ، فعطف « يدهنوا » بالنصب على « تدهن » لما كان معناه : أن تدهن . الخ .

(٤) سورة القلم ، آية : ٩ سبقت قريبا .

(٥) « ج ١ ص ٧٠ ظ »

(٦) وتام البيت : ما كنت أوثر أتراب على ترب .

وهو مجهول القائل ، قال المعنى في شواهد الكبرى ج ٤ ص ٣٩٨ : لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ٢ ص ١١ . لم أعثر على قائله ، وهو من الشواهد المنتشرة في كتب النحو . و « المتر » : المعرض للمعروف ، قال صاحب التصريح ج ٢ ص ٢٤٤ : والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة وسكون الراء « وترب الرجل : من يولد في الوقت الذى يولد فيه ، فيسأويه في سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضائه ما أثر الشاعر المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه . الا أن الشنقيطي في الدرر لم يرض هذا التفسير حيث قال : وهذا التفسير لا يخفى أنه غلط » ولم ينتبه له والصواب أن « أترابا » بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل بمعنى استغنى ، والتراب بالفتح مصدر ترب الرجل بمعنى : افتقر ، والمعنى : لولا توقع معتر فأرضيه ما أثرت الفنى على الفقر ، أى : سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا ، وهو الصواب في رأى لأن ذكر « المتر » وهو المانع للمعروف يدل على أن المقام مقام غنى وفقر .

حتى ولو عطف بها على ما في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب  
وجب الرفع ، وعلى قول الدماميني فالعطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ،  
ذلك المجموع في تأويل اسم ، وهو بوجوب الرفع أولى قاله الشهاب (١) ابن الشنئ .  
ولو سلم فإنما أخذه من أحد توجيهي المصنف لنصب الفعل مقرونا بالقاء  
كما سيلقى عليك قريبا ، على أن ما ذهب إليه ابن هشام قول أبي على على ما حكاه  
عنه المصنف .

وقصر الدماميني عن مطالعته ، قال في تذكرته : وقد حكى هاتيك القراءة ،  
وقد حملة على المعنى كأنه قال : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » (٢) كما حمل  
« أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن ، بقادر » (٣) على  
« أو ليس بقادر » (٤) هـ .

وهو أيضا أحدا ما وجه به القراءة أثير الدين في بحره (٥) ، ولفظه : وجمهور  
المصاحف على إثبات النون .

ونقل هارون : أنه في بعضها « فيدهنوا » ، ولنصبه وجهان .

أحدهما : أنه جواب « ودوا » لتضمنه معنى ليت .

والثاني : أنه على توهم النطق بأن ، أى ودوا أن تدهن فيدهنوا ، عطفا على التوهم ،  
ولا يتجه هذا إلا على رأى جاعل « لو » مصدرية بمعنى « أن » .

قال ابن هشام (٦) : ويشكل على هؤلاء دخولها على « أن » نحو « وما عملت  
من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا » (٧) .

وجوابه أن « لو » إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها ، أى لو ثبت أن  
بينها .

قال (٨) : وأورد ابن مالك السؤال ، فأجاب بما ذكر ، وبأنه من باب  
توكيد اللفظ بمرادفة نحو « فجاء سبلا » (٩) ، والسؤال في الآية مدفوع من أصله ،

(١) انظر « المصنف من الكلام » ج ٢ ص ٦٠ .

(٢) سورة القلم ، آية : ٩ سقت قريبا .

(٣) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .

(٤) سورة يس ، آية : ٨١ : هكذا في جميع النسخ ، وتصحيح الآية : « أو ليس الذي خلق السموات  
والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بלא وهو الخلاق العليم » .

(٥) انظر : « البحر المحيط » ج ٨ ص ٣٠٩ .

(٦) في « المفنى » ج ١ ص ٢٧٣ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ٣٠ .

(٨) أى : ابن هشام في المرجع السابق ، وعبارته : « وأورد ابن مالك السؤال في « فلو أن لنا كرة »  
وأجاب بما ذكرنا . الخ .

(٩) سورة الأبياء ، آية : ٣١ .

إذ ليس « لو » فيها بالمصدرية ، وفي الجواب الثاني نظر ، لشنوذ توكيد الموصول قبل مجيء صلته ، كقراءة زيد ابن علي : « والذين من قبلكم » (١) بفتح الميم .

— وصلتها = : أى « لو » المصدرية — كصلة « ما » = : فتوصل بفعل متصرف غير أمر .

وقضيته كما قال أثير الدين (٢) : وصلها بفعل متقى بلم نحو : وددت لو لم تقم — .

قال (٣) « وقد » (٤) اختار أن توصل بجملة اسمية ، مستدلا لصحته (٥) ولا يحفظ ذلك في « لو » نحو : وددت لو زيد قائم فينبغي أن يفيد .

قلت : وقصر الدماميني (٦) فعزى ذلك لابن هشام ، ثم قال (٧) : وقد جاء قوله : « يود لو أنهم بادون في الأعراب » (٨) ولو هذه مصدرية ، واقعة بعدها « أن » وصلتها ، وقوعها بعد « لو » الشرطية نحو : « ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به » (٩) وقوله :

(١) سورة البقرة « آية : « يا أيها الناس أعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم » . قال الزخشرى في الكشف ج ١ ص ٢٢٨ : « وفي قراءة زيد بن علي « والذين من قبلكم » وهى قراءة مشككة ، ووجهها على إشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيدا ، كما أقحم جرير في قوله :

يا تيم تيم عدى لا أبالك

تيم الثانية بين الاول وما أضيف اليه ، وكأقحامهم « لام » الاضافة بين المضاف والمضاف اليه في : « لا أبالك » وقد ناقش السيد الجرجاني عبارة الزخشرى مناقشه لطيفة في الهامش جديرة بالرجوع اليها لمن أحب .

وقال الأثير في البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل » لأن القياس اذا أكدت الموصول أن تكرر مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه لافتقاره اليه ، ولا يعيدونه وحده الا في ضرورة ، فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه . . . . .

وتخرج قراءة « زيد » على أن يكون « قبكم » صلة « من » و « من » خبر مبتدأ مخفوف ، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو « الذين » والتقدير : والذين هم من قبكم . . . الخ .

(٢) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ١٦ ظ » وعبارته : « وذكر المصنف أن « ما » توصل بفعل متقى بلم ، وظاهر كلامه أن « لو » توصل بذلك . . . الخ .

(٣) أى الأثير ، و « قد » ساقطة من « ج » .

(٤) أى : المصنف .

(٥) في « ب » بصحته . . . الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٠ ظ » وعبارة الدماميني : « قال ابن هشام وقد احتار المصنف . . . الخ والعبارة كما ذكرها ابن أم قاسم في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٨ » ولم ينسبها لأحد ، كما ذكرها الأثير كذلك ، كما تقدم .

(٧) أى الدماميني .

(٨) سورة الأحزاب ، آية : ٢٠ .

(٩) سورة النساء ، آية : ٦٦ .

ولو أن ما أسعى لأذى معيشة (١)

وسيويه : على أن الموضع رفع بالابتداء ( بعد الشرطية ) « ٢ » فمقتضاه كونه كذلك بعد المصدرية ، فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي .

نعم ينبغي أن يقيد الاسمية بهذا النوع ، ولا تدخل على الاطلاق ، فتأمله .

قلت : ابن هشام وغيره كالمصنف ، وأثير الدين ، وغيرهما ، لا يرون صحة ذلك القياس ، لتصريحهم بعدم ورود وصلها مصدرية بالجملة الاسمية مصرحا بها في وقت : فموضع « أن » عندهم رفع على الفاعلية لا الابتدائية ، كما صرح به المصنف (٣) وإبي هشام (٤) فيما مر بك من قولهم جوابا عن إشكال دعوى المصدرية بدخولها على « أن » في نحو « تود أن لو بينها وبينه أمدا بعيدا » (٥) بل مقتضاه أن لا يسلموا الحكم في المقيس عليه ، وهو الشرطية - في نحو الآية والييت ، وإن قال به سيويه ، لعدم ورود الشرط فيها إلا جملة فعلية .

قال أثير الدين (٦) : وما يبعد ورود « لو » مصدرية أنه لا يحفظ من كلامهم دخول الجار عليها ، كعجبت من لو خرج زيد . - ( في غير نيابة = : ) « ٧ » .  
- وتعني = : لو المصدرية - عن التمني = : تقول وددت لو جاء زيد

(١) قائله : امرؤ القيس من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٢٢ - قال الأعلم : أي : لو كان سعيي لأقرب عيش وأدناه لكفاني قليل من المال ، ولم أطلب الملك . وفي البيت شاهد آخر وبحث طويل انظر : المقتضب ج ٤ ص ٧٦ ، والكتاب ج ١ ص ٤١ والعين ج ٣ ص ٣٥ - والمصانص ج ٢ ص ٣٨٧ - والمقرب ج ١ ص ١٦١ - والخزانة ج ١ ص ١٥٨ - الكتاب ج ١ ص ٤١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ب » والشارح قد تصرف في كلام الدماميني تصرفا شديدا فليراجع في « ج ١ ص ٧١ و . » .

(٣) إذ قال في شرحه ج ١ ص ٢٥٦ : ولا توصل الا بفعل متصرف ماض أو مضارع وهذا المراد بقول : « وصلتها كصلة » ما « في غير نيابة » وأكثر التحويين لا يذكرون « لو » في الحروف المصدرية . . . .

وقال في ص ٢٥٨ : فإن قيل : كيف دخلت « لو » المصدرية على « أن » في نحو : « فلو أن لنا كرة » ؟ - سورة الشراء ، آية : ١٠٢ - فالجواب من وجهين أحدهما : أن « لو » دخلت على « ثبت » مقدرا رافعا لأن فلا يلزم مباشرة حرف مصدرى .  
والثاني أن يكون من باب التوليد اللفظي ، وهو من أحسنه . . . الخ .

(٤) إذ قال في المفتى ج ١ ص ٢٧٣ : وجوابه أن « لو » إنما دخلت على فعل محنوف مقدر بعد « لو » تقديره تود لو ثبت أن بينها . . . الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٣٠ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٦ ظ » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ التي لدى ، وهو موجود في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ . وشرح المصنف ج ١ ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١٥ ظ ، وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٨٧ . ومعنى ذلك كما قال الأثير في شرحه ج ٢ ص ١٦ ظ : يعني أن « ما » تنوب عن ظرف زمان ، ولا تنوب « لو » المصدرية عن ظرف مكان ، فهما وإن اشتركا في الصلة ، فقد اختلفت « ما » بالنيابة .

فأكرمه ، ثم تحذف الفعل فتقول : لو جاء زيد فأكرمه - فينصب ( بعدها ) « ١ »  
الفعل مقرونا بالفاء = كقولہ :

سرینا الیہم فی جموع کأئہا • جبال شروری لو تعان فننہدا (٢)

قال المصنف (٣) ولك في نصب فنهد وجهان : أحدهما وهو الأوجه عندي :  
أنه جواب تمن لإنشائي كجواب ليت ، والأصل : وددنا لو نعان ، فحذف فعل  
الودادة مدلولاً عليها بلو ، فأشبهت ليت إشعاراً بمعنى التمني دون لفظه ، فجوزيت  
جوابها (٤) .

والثاني : أن ذلك من العطف على المصدر ، لأن « لو » والفعل في تأويله « وقد  
يعطف على المصدر فعل ، فينصب بإضمار « أن » كقوله :

لقد كان في حول ثواء ثويتہ • تقضى لبانات فيسأم سائم (٥)

وكقراءة السبعة الانافعا : « الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا » (٦) بالنصب  
عطفاً على وحيا .

وذهب الفارسي في تذكرته : أن مثل - لو نعان فننهدا - جار مجرى « لو »  
التي بمعنى الطلب أي أعاتنا الله فننهد ، وفي : « لو أن لنا كرة فنكون » (٧) أي احدث  
لنا كرة .

(١) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ التي لدى ، وهي مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ ،  
وشرح المصنف ج ١ ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١٥ ، وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٨٨ ،  
وشرح الدماميني ج ١ ص ٧١ و .

(٢) قال العميني في شواهد الكبرى ج ٤ ص ٤١٣ : لم أقف على اسم قائله . و « شروري »  
اسم جبل لبني سليم ، و « فنهد » أي : فننهض ومنه المناهدة في الحرب ، واستشهد بالبيت ابن  
مالك والأثير في شرحي التسهيل والشاهد في قوله : « لونعان » حيث أغنت « لو » عن فعل التمني ،  
فنصب الفعل بعدها بإضمار « أن » والشارح يتكفل بتوضيح ذلك . وانظر : « الأشمونى ج ٤  
ص ٣٣ » .

(٣) في شرحه غل التسهيل « ج ١ ص ٢٥٧ » .

(٤) وعبارة المصنف : فكان لها جواب كجواب « ليت » ... الخ .

(٥) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة في هجاء زيد بن سهر الشيباني ، وفي الأغاني ج ٢ ص ٢٤١ :  
وأثوى : أنزل ، والثواء الإقامة ، قال الأعشى : لقد كان في حول ثواء ثوية ... البيت .  
وهو في ديوانه ص ١٩٧ - وقال السيوطي في شواهد المغنى ص ٨٧٩ : وفي الاغانى عن يونس  
قال : كان عمرو بن العلاء يضعف قول الأعشى : لقد كان في حول ... البيت - يضمه -  
جدا ويقول : ما أعرف له معنى ولا وجهها يصح . وقال أبو عبيدة : معناه : في ثواء حول  
ثويته ، واللبانات : الحاجات واحدها : لبانة ، وقال الأعمش في الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ :  
: ويروى : نقضى لبانات ويسأم سائم بالنصب على اضمار « أن » والعطف على « نقضى » .  
انظر : « ابن يمشي ج ٣ ص ٦٥ - أمالي ابن السجري ج ١ ص ٣٦٣ » .

(٦) سورة الشورى ، آية : ٥١ .

(٧) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .

قال (١) : وأما الزمخشري فقال : تنجي بمعنى التمني نحو : لو تأتيتني فتحدثني ،  
كليتك تأتيني فتحدثني ، فإن أراد ما أردته فذلك .

أو أنها حرف موضوع للتمنى كليت فلا ، لاستلزامه منع مجامعتها فعل التمني ،  
كما لا يجمع بينه وبين « ليت » ، لأن الغرض بحروف المعاني النياية عن أفعال علي  
سبيل الانشائية ، فلا يجمع بينهما ، لكونه جمعا بين نائب ومنوب عنه « ومن ثم  
لا يجمع بين « لعل » والرجى ، ولا بين « الا » واستثنى فلو وضعت كلمة للتمنى  
ساوتها في امتناع ذكر لفظه ، فلم يجوز تمنيت لو تفعل ، والواقع بخلافه .

ثم قال (٢) : فإن قلت : فكيف دخلت « لو » المصدرية على « أن » ؟ فأجاب  
بجوابيه السابقين (٣) .

قلت : وفي ثانيهما ما قد عرفت (٤) .

قال أثير الدين (٥) : أما دعواه حذف فعل الودادة ، مدلولا عليه بلو فخلاف  
الأصل ، وإثبات لمصدريتها ، وهو ما عليه أولئك (٦) .

وأما ثاني وجهي النصب ، فبناء على تسليم هذا الرأي (٧) .

وأما حكايته عن الفارسي أن « لو » بمعنى الأمر فيجب حملها على إشرابها معنى  
( التمني ) « ٨ » وهو طلب ، بدليل جمعهم لها بين جواب منصوب بعد الفاء ، وآخر  
باللام كقوليه :

فلو نبش المقابر عن كليب . فيخبر بالذنائب أي زير (٩)

(١) أي ابن مالك في شرحه ج ١ ص ٢٥٨ .  
وعبارة الكشاف ج ٣ ص ١١٩ : و « لو » في مثل هذا الموضع في معنى التمني كأنه قيل :  
فليت لنا كرة ، وذلك لما بين معنى « لو » و « ليت » من التلاق في التقدير ، ويجوز أن تكون  
على أصلها ، ويحذف الجواب وهو : لفعلنا كيت وكيت .

(٢) أي المصنف .

(٣) انظر : ص ١١١٣ .

(٤) أي من رأيي الفارسي والزمخشري السابقين .

(٥) في شرحه التسهيل ج ٢ ص ١٧ « يتلخيص شديد .

(٦) أي : بعض الكوفيين ومن معهم من المتأخرين كالبريزي ، كما في الأصل .

(٧) أي : وهو أن « لو » مصدرية .

(٨) « التمني » ساقطة من « ج » .

(٩) قائلهما : المهلهل ، واسمه : امرؤ القيس بن ربيعة ، وسمى مهلهلا : لأنه أول من هلول الشعر ،

أي : أرقه ، ويقال إنه أول من قصد القصيد ، والمهلهل : خال امرؤ القيس بن حجر ، واليتين  
من قصيد قائما : لما أدرك بشار أخيه كليب « وذكر فيها ما كان بينهم وبين أعدائهم من حروب  
وأيام . قال المعنى في شواهد الكبرى ج ٤ ص ٤٦٣ : والذنائب : ثلاث هفبات بنجد ،  
وبها قبر كليب . و « زير » الذي يخالط النساء ويشهى حديثهن لغير شر ، و « يوم الشمعين » :  
قيل : هو موضع ، وقيل : الشعشان : شعث وشعث ابنا عامر بن ذهل بن ثعلبة .

انظر : « المفصلية ص ١٥٤ - والاشموني ج ٤ ص ٣٢ .

والشاهد : أن جواب « لو » قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء ، وهو قوله : « فيخبر » قوله :  
« لقرعينا » .

يوم الششمين لقر عينا . وكيف لقاء من تحت القبور

وفي شرح الدمامي (١) : ويمكن أن « يخبر » ليس نصبا جوابا للتمنى بل بأن مضمرة ، وهو وصلتها مصدر فاعل بحصل مضمر ، والجملة من الفعل والفاعل عطفا على الشرطية ، أى فلو نبش المقابر عن كليب ، فحصل لإخباره بما ثم « بعده » (٢) لقر عينا ، وعليه فلو هى التعليقية على بابها ، ولا تمنى (٣) أصلا .

قلت : وقد كفانا مؤونة دفعه آخرأ بأن فيه إضمار « أن » في غير أماكنها المعروفة ، فهو مثل : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .

ثم قال (٤) : ويمكن أيضا أن لا تمنى ، بأن يدعى أن النصب بإضمار « أن » بعد الشرط ، تشبيها بالنفى ، والتقدير : فلو حصل نبش المقابر ، فالإخبار « لقر عينا » فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط .

قال (٥) : وإذا جوزوا مثلا على قلته في الشرط « بأن » نحو : إن تأتني فتكرمنى ، بالنصب ، من حيث فرض الشرط فهو غير موصوف بالوجود حقيقية ، فأشبه النفي ، فأجرى مجراه نصبا ، لما اقترن بالفاء (٦) أو الواو بعده ، فهو في « لو » لدلالته وضعفا على انتفاء الشرط أجوز .

قلت : وهو مدفوع بأن السماع على قلته إنما أورد في الشرط « بأن » ورد غيرها من أدواته ، تشبيها بالنفى ، لما ذكر من عمل فرض الشرط المقتضى عدم الوجود حقيقة ، فقياس الشرط بلو عليه ، ودعوى الأجوزية فيه مع عدم اعتضاده بالسماع ومن ثم أطبقوا على أن وجه النصب (٧) بعدها إشرابها معنى التمنى قياس لا يلتفت إليه ، ولا يعرج بحال عليه .

ثم قال (٨) : على أن المصنف لما حكى ندور النصب باضمار « أن » في غير المواضع المشهورة جوازا ووجوبا قال : وفي القياس عليه خلاف هـ .  
فللباحث ارتكاب مذهب القائل بقياسيته ، ويخرج البيت عليه .

قلت : وهذه العلاوة أجدر بالدفع ، وأحق بالمنع ، لمداغة النذور والقياس ، ولا يلائمه رأسا ولو سلم فلنما يقاس على نوع ما سمع لا غير .

(١) « ج ١ ص ٧١ و . »

(٢) « بعده » ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج » : ولا نحن أصلا . . . الخ .

(٤) أى الدمامي .

(٥) في « ج » : قالوا . . . الخ .

(٦) في « ج » : بالفاء والواو . . . الخ .

(٧) في « ج » : أحدها إشرابها معنى . . . الخ .

(٨) أى : الدمامي في المرجع السابق .

ثم قال (١) : ويمكن أيضا أن يقال : بأن « لو » في البيت للتمنى ، أو مغنية عنه على الرأيين ، وفعل الإخبار نصب في جوابه ، وقوله : « لقرعينا » جواب « لو » أخرى شرطية محذوفة ، والتقدير : لو وقع ذلك لقرعينا .

قلت : وهذا أشد تكلفا ، وأنزح عن الظاهر الذي هو أن الجواب للمذكورة الى دعوى تقدير ما لا داعي اليه ولا نظير له ، وذلك لامتناع حذف الأداة الشرطية الا نادرا من الكلام ، بشرط كون المشروط به « أن » لعراقتها في الشرط ، وأما غيرها من الأدوات جازمة أو غيرها فلا ، فكيف بما تجوز في تسميته شرطا ؟ على أنه إغارة على أثير الدين وإيهام للاختراع ، غير أن الأثير انما أورده نصبا على جواب التمنى مشربة معناه ، معدول بها عن موضوعها الأصلي من الشرطية ، وهو الصواب . والدماميني على غير ذلك ، فنورط في الغلط .

ولفظ الأثير (٢) : وليست « لو » هذه قسما موضوعا للتمنى ، وإنما أشرته تجوزا : فكأنه نطق بليت .

ومن ثم جمعت العرب بين جوابها بالقاء لذلك وبين جوابها بحق الوضع وأنشد البيت .

ثم قال (٣) : فقوله : فيخير ملاحظة لجانب « ليت » ونقر ، لموضوعها الأصلي ، وحسن الجمع بين الجوابين أن الأول عطف على مصدر متوهم ، فالمعنى : لو حصل نبش فإخبار لقرعينا .

قال (٤) : وأما دعوى المصنف مصدريتها في « فلو أن لناكرة » (٥) فلا نعلم من ذهب اليه غيره (٦) ، وإنما هي الامتناعية ، مشربة معنى التمنى ، محذوفة الجواب ( ومن ثم انتصب الجواب ) (٧) بعدها مقرونا بالقاء .

- 
- (١) أي : الدماميني .  
(٢) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٧ ظ » .  
(٣) أي : الأثير في المرجع السابق .  
(٤) أي : الأثير في المرجع المذكور .  
(٥) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .  
(٦) بل قال بذلك الرضى في الكافية ج ٢ ص ٣٨٧ في مبحث حروف المصدر ، وعبارته : ومنها « لو » اذا جاء بعد فعل يفهم منه معنى التمنى ، نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن » .....  
وقد يستغنى بـ « لو » عن فعل التمنى ، فيتصحب الفعل بعدها مقرونا بالقاء نحو : لو كان لي مال فأحج ، أي : أتمنى وأود لو كان لي مال ، قال تعالى : « لو أن لنا كرة فأكون من المؤمنين » .  
(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

قال (١): وذكر أبو مروان عبيد الله بن هشام الحضرمي (٢): أنها بمعنى التمني لا تحتاج كالامتناعية الى جواب ، واختلفوا في قوله .

فلو أنها نفس تموت جميعة \* ولكنها نفس تساقط آنفا (٣)

ف قيل : إنها فيه للتمنى « فلا جواب لها ، لأنه لما طال سقمه تمنى هجوم الموت ، إرهابا لنفسه دفعة .

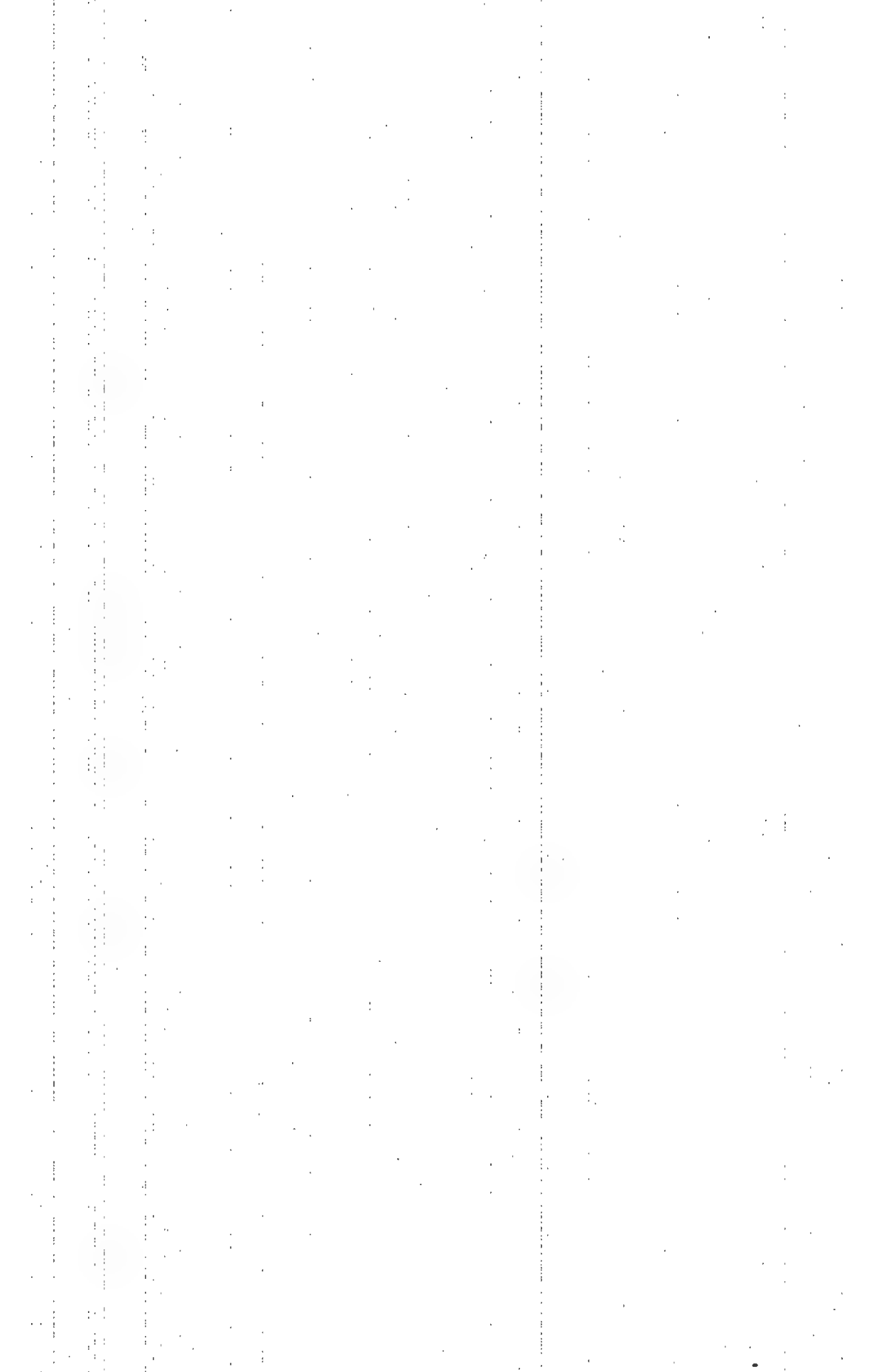
وقيل امتناعية ، محذوفة الجواب ، أى : لاسترحت ، والحق أن المشربة معنى التمنى امتناعية .

---

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) هو : عبيد الله بن عمر بن هشام أبو محمد وأبو مروان الحضرمي الإشبيلي . قال السيوطي : قال : الصفدي : أحكم العربية « وكان شاعرا فاضلا » تصدر بمراكش للاقراء ، وصنف الإفصاح في اختصار المصباح ، وشرح الدريدي ، وغير ذلك . توفي عام ( ٥٥٠ ) . انظر « البنية » ج ٢ ص ١٢٧ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٤٩ .

(٣) قاله : امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة جاءت في ديوانه ص ٢٣٤ ، قال الأعلام في شرح الديوان ص ٢٣٨ : وقدمه : « فلو أنها نفس » لم يأت « لو » بجواب ، ويحتمل تقديرين ، أحدهما : أن يكون الجواب محذوفا لملم السامع بما أراد « كأنه قال : لكان ذلك أهون على ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى ، والتقدير الثاني : أن تكون « لو » بمعنى التمنى ، فلا تحتاج الى جواب ، وقوله ، « تموت جميعة » : يعنى أنه مريض ، فنفسه لا تخرج بمرة ، ولكنها تموت شيئا فشيئا ، وهذا معنى قوله : « تساقط آنفا » أى تساقط شيء بعد شيء ، انظر : ابن يعيش ج ٩ ص ٨ .



## فصل

في الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الأحكام المتعلقة بذلك

— الموصول والصلة كجزءى اسم = : وأشبه الأسماء بهما المركب المزجى « كبعليك » لمباينة المفرد لهما ( إفرادا ) « ١ » والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز — فلهما = : أى الموصول والصلة — مالهما = : أى جزءى الاسم — من ترتيب = : فيقدم الموصول ، وتأخر الصلة ، ومنع فصل = : — بأجبنى = : لا غيره ، كالجملة القسمية والاعتراضية ، لتأكيد الصلة وتبيينها ، فالقسمية كقوله :

ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا \* والحق يدفع ترهات الباطل (٢)

وفي الحديث : وأبنوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط « (٣)

والاعتراضية كقوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة » (٤)

« وترهقهم ذلة » من تمام الصلة ، لكونه عطفا على « كسبوا » وقد فصل بينهما بجزاء سيئة بمثلها ، وهى جملة ، و « الباء » مزيدة في الخبر ، لأن فيها بيانا لـ « وترهقهم ذلة » لأن جزاء السيئة بمثلها من زهق الذلة لهم .

وقد عد أصحابنا القسمية من الاعتراضية .

وقضية كلام المصنف في شرحه (٥) : أنهما قسمتان ، لقوله : ولا يدخل القسم في الأجبنى ، لتأكيد الموصول بها ولا الاعتراضية كقوله :

ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما \* يحظيك بالنجح أم خسر وتضليل (٦)

(١) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) .

(٢) قاله : جرير من قصيدة يخاطب بها يحيى بن عقبة الطهوى ، انظر : الديوان ص ٤٣٠ - والمراد : « مالك » قبيلة مالك بن حنظلة من تميم ، ورواية الديوان والمصانص ج ١ ص ٣٣٦ - : « تعرف مالك » والشاهد في قوله : « الذى وأبيك يعرف » حيث فصل بين الموصول وصلته بالقسم وهو جائز .

وانظر : « المقرب » ج ١ ص ٦٢ - وشرح شواهد المفنى ص ٨١٧ .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه ج ٣ ص ١٦٧ « كتاب التفسير ، سورة التوبة ، من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٤) سورة يونس : آية : ٢٧ .

(٥) ج ١ ص ٢٦٠ .

(٦) هذا البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٠ - والاثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٩ - والسيوطى في الجمع ج ١ ص ٨٨ - وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٥ : ولم أعر على قائله . والشاهد الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتراضية .

قال (١) : ففصل بين « ذا » و « رمت » بولا عتب في المقدور ، لأنها فيه تأكيد وتشديد لمضمون الموصول بها ه .

ولا يتعين أن « ذا » موصولة ، لاحتمال أن مجموع « ماذا » استفهام ، وهو أحد محاملها السالفة (٢) .

ثم قال (٣) : والحالية أولى ألا تعد أجنبية كقوله :

إن الذي وهو متر لا يجود جر . بفاقة تعتربه بعد إثراء (٤)

فالعامل في الحالية « يعود وما عملت فيه الصلة فهو منها ، فليس أجنبية ، ومما لا يعد أجنبية النداء التالية لمخاطب كقوله :

وتركى بلادى والحوادث جمة . طريدا وقدما كنت غير مطرد (٥)

وأنت الذي يا سعد يؤت بمشهد (٦) . كريم وأثواب المكارم والحمد

فإن لم يتله (٧) عد أجنبية ، وأمتنع إلا ضرورة كقوله :

تعش فإن عاهدتني لا تخونني . تكن مثل من يا ذئب يصطحبان (٨)

وفي شرح الدماميني (٩) : وهذا الكلام من المصنف يقتضى أن الحمل الاعترافية والندائية التي أوردها غير أجنبية ، ومن ثم لم يستثنها ، وفيه نظر ، لأنها أجنبية مغفورة .

قلت : بل هو صريح كلامه لا مقتضاه ، وليس عليه في ذلك عتب ، ولا يتجه عليه اعتراض ، لما أبداه توجيهها مما أورد عليك من قوله ، مما أقره أثير الدين (١٠) وغيره استجادة له .

(١) أى المصنف .

(٢) انظر ص ٧٣٠ .

(٣) أى المصنف في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦١ .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٩ - والسيوطي في الجمع ج ١ ص ٨٨ وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٥ : لم أعثر على قائله ، والشاهد

في قوله : الذي هو متر لا يجود « حيث فصل بالجملة الحالية .

(٥) البيت الثانى موجود في ديوان حسان بن ثابت من جملة أبيات في « ص ١١٤ » قالها في رثاء سعد بن معاذ رضى الله عنهما ، أما البيت الأول الذى ذكره الشارح فهو غير مذكور في الديوان ، وابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦١ لم يذكر إلا البيت الثانى وكذلك صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٥ ورواية ابن مالك : وأنت ... يؤت بمشهد ... البيت . ورواية الدرر : كريم وأثواب السيادة والحمد والشاهد فيه : الفصل بين الموصول والصلة ، بالنداء وهو قوله : « يا سعد » .

(٦) يا سعد أنت بمشهد ... وهو خطأ .

(٧) أى المخاطب .

(٨) سبق تحقيق البيت وهو للفرزدق وذلك في ص ٥٩٨ هامش ١٣ ، إلا أن الشاهد هنا : الفصل بالنداء غير التالى لمخاطب ، وذلك عد أجنبية .

(٩) ج ١ ص ٧١ ظ .

(١٠) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ١٨ ظ »

— إلا ما شذ = : كقوله :

وأبغض من وضعت الى فيه \* لساني معثر عنهم أذود (١)

فصل بين فيه ولساني ، وبين ما يتعلقان به وهو « وضعت » بالى الأجنبى لتعلقه بما قبل الموصول من أبغض (٢) ، والتقدير : وأبغض من وضعت فيه لساني الى معشر .

— فلا يتبع الموصول = : بشئ من التوابع الخمسة تفصيلا لما أجمله في — فلهما ما لهما — فلا يجوز : مررت بالضاريين وإخوتك زيدا ، ولا بالضاريين كلهم زيدا ، ولا بالضاريين المحسنين زيدا ، ولا بالضاريين لإخوتك زيدا ، بيانا أو بدلا ، — ولا يخبر عنه = : فلا يجوز : الذى زيد أكرمه ، والذى محسن أكرم زيدا ، أى الذى أكرمه زيد ، والذى أكرم زيدا محسن .

— ولا يستثنى منه = : فلا يجوز : قام الذين إلا زيدا أكرمتهم بل قام الذين أكرمتهم إلا زيدا .

— قبل تمام الصلة = : تنقاضها الثلاثة الأفعال (٣) ، وهو قيد في كل منها ، — أو تقدير تمامها = : قال أثير الدين (٤) : كقوله :

لسنا كمن جعلت أباد دارها \* تكريت تمنع (٥) حبها أن يحصدا (٦)

فإن ظاهره أن (٧) « أباد » بدل من « من » في رواية من جرو من مستكن جعلت في رواية من رفع ، وقد فصل به بين الصلة من جعلت وبين معموليها من « دارها تكريت » فيؤول على تقدير التمام عند جعلت ، وينصب دارها تكريت بمقدر مدلول عليه يجعلت ، وكذا العمل في نحوه .

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦١ ، والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٩ والسيوطى في المجمع ج ١ ص ٨٨ — والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٤ — والشاهد : الفصل بين الصلة وموصولها بأجنبى وهو « الى » لأن « الى » متعلق بـ « أبغض » والأصل : أن يؤخر بعد قوله « لساني » .

(٢) ولعل الصواب : وهو أبغض . . . الخ . وما أثبت ما في النسخ الأربع .

(٣) وهى : لا يتبع ، ولا يخبر عنه « ولا يستثنى منه » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٩ و - »

(٥) في « ب » تمنع دارها أن يحصد . . . الخ .

(٦) قائله : الأعشى ميسون من قصيدة طويلة قالها : بعد ما أغار الحارث بن ويلة على بعض سواد العراق ، وهو في سلطنة كسرى ، فنضب كسرى وطلب منهم رهائن ، فأبى قومه ، ويذكر الأعشى في هذه القصيدة : أنهم بدوا لا يستذلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت ، وهو بلد على دجلة ، فمالجوا الزرع والحراث ورضوا بالهوان انظر « الخصائص ج ٢ ص ٤٠ - » ، ج ٣ ص ٢٥٦ — أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ١٩٤ .

(٧) في ج : ظاهرها . . . الخ .

قلت : وقصر الدماميني (١) فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم قال : وفيه نظر ، فان كل ممنوع متسوغ فيه هذا التقدير .

قلت : لا نسلمه ، لأن بعض ذلك مما لا يتسوغ تأويله بمثله ، ولو سلم فالتقدير بذلك ونحوه خلاف الظاهر الممنوع ، فيرتكب ما أمكن ، اجراء للتراكيب على قانونها الصناعي ، وحفظا للقواعد من الهدم ، وقد زعم بعض أن هذا من الفصل للضرورات .

— وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها = : فالأول كقوله :

هل الذى والتى منا بأصرة \* وان نأت عن مدى مرماها (٢) الرحم (٣)

أى صل من توسل اليك من ذكر أو أنثى بمنة تعطفك عليه ، وان لم تكن بينكما قرابة ، فمننا صلة مشترك فيها الموصولان (٤) \* وكان القياس الذين بترك العطف تغليبا للمذكر ، لكن عدل إلى الإفراد أيضا كما للمذكر والمؤنث .

والثانى : نحو — جاء الذى والثى والذان أكرموا زيدا \* وقوله :

من اللواتى واللتى واللاتى \* يزعمن (٥) أنى كبرت لذاتى (٦)

وأنشد المبرد في المقتضب (٧) :

بعد المتيا واللتيا والتى \* إذا علتها أنفس تردت (٨)

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧١ ظ . والحق ان لا قصور ، لان ابن أم قاسم ذكر ذلك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٩ » ولم ينسبه لغيره والدماميني ناقل عنه ، واللائمة تقع على ابن أم قاسم ، لأنه نقل كلام الأثير ولم ينسبه له .

(٢) في « ج : مرماها الرحم ... الخ .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٢ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٠ — والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٨ وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٦٦ : لم أعر على قائله . والشاهد : بجى موصولين مشتركين في صلة واحدة وهى منا بأصرة ، والأصرة : القرابة .

(٤) في « ب : وان كان القياس ... الخ .

(٥) في « ب : زعمن اننى .... الخ .

(٦) هذا البيت في اللسان مادة « لتى » ولم ينسب لقائله ، وقال البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٥٥٩ :- والبيت لا أعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وروده في كتب النحو ، وقال : على أن جملة « يزعمن صلة الموصول الأخير ، وصلة كل من الموصولين الاولين مخوفة للدلالة عليه بصلة الثالث ... ويجوز أن تكون صلة للموصول الأول ، وصلة كل من الأخيرين مخوفة وهذان الرأيان مخالفان لرأى الشارح الذى جعل الصلة للثلاثة ، وهذا يتفق مع رأى الثالث للبغدادى الذى يقول : ويجوز أيضا أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها » وقال : ولا يجوز أن تكون صلة الثانى فقط ، هذا تقرير المحقق أى الرضى .

(٧) « ج ٢ ص ٢٨٩ » .

(٨) البيت نسب في الكتاب ج ١ ص ٣٧٦ ج ٢ ص ١٤٠ : للمعاج ، وهو من أرجوزة موجودة في ديوانه ص ٥ ، ٧ وقال الأعلام : استشهد به في الكتاب على حذف صلة التى اختصارا لعلم السامع بما أراد هذا تقدير سيويه .

أنظر : أمال ابن الجبى ج ١ ص ٢٤ — الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ — ديوانه ص ٢٧٤ .

قال ابن هشام : وأما قول ابن الشجرى : لم يأت للأولين بصلة اكتفاء بدلالة صلة الثالث على ما أراد ، كما أن الأمر (١) كذلك في- بعد اللتيا والتي - فمردود.

وفي شرح الدماميني (٢) : ولا أدري ما وجه الرد .

قلت : هو بين الوجه لائحة ، لأن كون « يزعمن » و « اذا علتها » ... الخ - صلة للموصولات الثلاثة على سبيل الاشتراك هو الظاهر ، فدعوى اختصاص أحدها بها دعوى خلافه بما لا دليل عليه ، وتقدير ما لا حاجة اليه (٣).

- أو مدلولها بها على ما يحذف (٤) = : قال المصنف (٥) كقوله :

وعند الذى واللاتى عدنك احنه • عليك فلا يغرك كسيد العوائد (٦)

وقوله :

من اللواتى واللاتى (٧) • البيت

قال أثير الدين (٨) : ولو أنشدهما دليلا على اشتراك أكثر لناسب.

- وقد يحذف ما علم من موصول = : اسمى ، لذكره الحرفي بعد ، وفاقا للأخفش والكوفية والبغاددة .

قال المصنف (٩) : للقياس والسماع . أما الأول : فقياسا على جواز حذف - ( أن ) مكنتى بصلتها إجماعا ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الاسمين عليه ، ولاشتمال صلة الثانى على راجع اليه ، وأيضا فهو كالمضاف ، وصلته كالمضاف اليه ، وحذف المضاف للدلالة عليه جائز .

(١) في ج : كما أن المذكور كذلك ... الخ .

(٢) في ج ١ ص ٧٢ و .

(٣) أى دعوى ابن الشجرى اختصاص الثالث بالصلة = وأنها دلت على صلة الاول والثانى ، أى هذه الدعوى لا دليل عليها وهذا التقدير لا حاجة اليه .

(٤) في ج : على محذوف ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦٢ .

(٦) البيت من شواهد الأثير أيضا في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٠ - والسيوطى في « الممع ج ١ ص ٨٨ » وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٦ : لم أعثر على قائله والشاهد أن الصلة الموجودة دالة على المحلوفة

(٧) سبق قريبا .

(٨) وعبارته في شرحه ج ٢ ص ١٩ ظ . ولو أنشدهما دليلا على أن الصلة مشترك فيها أكثر من موصولين للناسب . فيكون « يزعمن » صلة للموصولات الثلاث على سبيل الاشتراك فيها .

(٩) وعبارته في شرحه ج ٢ ص ٢٦٤ : وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفية حذفه ، إذا علم ، ويقوهم في ذلك أقول ، وإن كان خلاف قول البصرية الا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع .

وأما الثاني : كقول حسان رضي الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم \* ويمدحه وينصره سواء (١)

وقول ابن رواحة رضي الله عنه :

فو الله ما نلتكم وما نيل منكم \* بمعتدل وفق ولا متقارب (٢)

وقول بعض طي :

ما الذي دأبه احتياط وحزم \* وهواه أطاع يستويان (٣)

قال (٤) : وأقوى الحجج قوله تعالى : « وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا

وأنزل إليكم (٥) » أي وبالذي أنزل إليكم ، نظير قوله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، والكتاب الذي نزل على رسوله ، والكتاب الذي أنزل من قبل (٦) »

وأعترض دعواه الإجماع أثير الدين (٧) بأنه ان أراد ما ينتصب بإضمار « أن » بعد الواو والفاء في الأجوبة الثلاثة و « أو » و « حتى » ولا مي « كي » والجحود ، فالخلاف فيه موجود ، أو غير ذلك ، فكذاك كما يأتي (٨) ، وماورد من ذلك مخصوص بالضرورات عند البصرية ، والآية بينة التأويل .

— غير الألف واللام = : فلا يجوز — جاء الضارب زيدا ومكرم خالدا أي والمكرم .

(١) البيت من قصيدة يمدح بها حسان النبي صلى الله عليه وسلم ، ويهجو أبا سفيان ، ورواية الديوان ص ١٧ : فمن يهجو . . . البيت .

قال محمد العناني في شرح الديوان : يقول : لا نبال بكم ، فان هجوتم أو مدحتم ونصرتم فذلك عندنا على حد سواء ، إذ لا يضيره هجوكم ولا يعوزه مدحكم ونصركم . المقتضب ج ٢ ص ١٣٧ - المحتسب ج ١ ص ٤٣ ، والأشعري ج ١ ص ٢٧٤ .

والشاهد : حذف الموصول ، والتقدير : ومن يمدحه . . . الخ .

(٢) نسبة ابن مالك في شرح التسهيل لحسان بن ثابت ، وهو غير موجود في ديوانه ، وذكره الشنقيطي في الدرر اللوامع في ج ١ ص ٦٨ ، ج ٢ ص ٤٩ - وفي الموضعين نسبة لعبدالله بن رواحة رضي الله عنه .

قال صاحب الدرر استشهد به على جواز حذف الموصول وبقاء الصلة وقدره بقوله : قال البغدادى في هذا البيت : أراد ما نلتكم ، فحذف النافية وأبقى الموصولة ، ولا يجوز العكس ، لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته عند البصريين ، وفي سبيل التسهيل ما يدل على جواز حذف ما علم ، من صلة وموصول وعلى ذلك يصح ما في الأصل .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٤ والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٠ - ولم أعرف قائله والتقدير : والذي هواه أطاع ، أي الشاهد حذف الموصول وبقاء الصلة .

(٤) أي : المصنف في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦٥ .

(٥) سورة التكوير ، آية : ٤٦ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٦ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٠ . وليس بصحيح ولا إجماع فيه ، لأنه ان أراد . . .

(٨) أي : في باب نواصب الفعل .

و = : ما علم - من صلة غيرهما = : أى الألف واللام كقوله :

أبيدر الألى شبوا لظى الحرب وأدراوا

شذاهدا على اللاتى فهن لكم أما (١)

(أى اللاتى لم يشبهنا أى اللاتى لم يشوها) (٢) وقوله :

أصيب به فرعا سليم كلاهما • وعز علينا أن يصابا وعزما (٣)  
أى وعزما أصيب به وقوله :

نحن الألى فاجمع جمو • عك ثم وجههم إلينا (٤)

أى عرفوا بالنجدة وعدم الاكتراث بكثرة الأعداد .

— ولا تحذف صلة حرف الا ومعمولها باق = : نحو — لا أفعله ما أن حراء  
مكانه ، وما أن في السماء نجما ، أى ما ثبت : أى فحذف ثبت باقيا عمله من « أن »  
وصلتها .

وفي العبارة تجوز ، لأن الصلة المجموع لا الفعل فقط ، غير أنه اطلقها على بعض  
مسمائها ، اتكالا على سهولة الخطب في ذلك ، ووضوح المقام كـ « يجعلون  
أصابعهم (٥) » وإنما جعل بعض أنامل بعض الأصابع .

قلت : فقول الدماميني (٦) : « فالأحسن أن لو قال : وقد يحذف الفعل الواقع  
صدر صلة حرف مع مرفوعه ويبقى المنصوب ، أو بدون المرفوع لإصلاح فيه  
تطويل ، وإنما الأرشق والأرجز ما صنعه المصنف اعتمادا على ما ذكر ، ومن ذلك :  
ما أنت منطلقا انطلقت ، أى لأن كنت ، فحذف « كان » وهى صلة وأن « باقيا  
معمولها ، وقولهم : كل شيء أمم (٧) ما النساء وذكرهن أى باعدا النساء وذكرهن .

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٥ - إذ قال : ومثال حذف وصلة الاسم  
للعلم بها قول الشاعر : أبيد . . . البيت فحذف صلة اللاتى للعلم بها ، وهذا من الاستدلال  
بالتقدم ، وهو كثير في ذا الباب وغيره . واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ، ولم أعرف  
قائله .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٣) نسب البيت للنساء صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٨ « وكذلك صاحب معجم شواهد العربية  
ج ١ ص ٣٣٠ ، وقال : وليس في ديوانها وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٥ -  
والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٥ - وقال الأثير : أى وعزما ما أصبناه به .

(٤) قائله : عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها أمرا القيس بن حجر الكندي انظر الدرر ج ١ ص  
٦٨ - أمال ابن الشجري ج ١ ص ٢٩ و ج ٢ ص ١٧٩ - المعنى في شواهد الكبرى ج ١  
ص ٤٩٠ - وقد تكفل الشارح بذكر الاستشهاد .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٩ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٢ و .

(٧) هكذا في جميع النسخ . وكذلك شرحى الأثير ج ٢ ص ٢٠ ظ والدماميني ج ١ ص ٧٢ و .

أما شرح ابن مالك ففيه : ومن ذلك قول العرب : كل شيء مهمه ما النساء وذكرهن .

وفي اللسان مادة « مهمة » المهه والمهاه : الشيء الحقير اليسير وقيل : المهاه : الضسارة والحسن .

وفي شرح ابن أم قاسم : ج ١ ص ٩٠ : ومنه قولهم : كل شيء مهمه ما النساء وذكرهن . الخ .

- ولا = : يحذف - موصول حرفي الا أن = : لكثرة استعمالها ، فأثرت  
بجواز الحذف ، لإمكان الشعور بها عند حذفها ، بخلاف أخواتها .

ثم تارة يبطل عملها ، وهو الكثير ، وتارة يبقى ، وهو ما يذكر إن شاء الله تعالى  
في باب إعراب الفعل .

وأما الأول فنحو : « ومن آياته يريكم البرق (١) » وقوله :

فجاءت به وهو في غربة . • فلولا تجاذبه قد غلب (٢)

وقول الفرزدق :

ألا إن هذا الموت أضحي مسلطا . • وكل امرئ لا بد ترمى مقاتله (٣)

وقوله أيضا :

فحق امرئ بيت الأفارع يئنه . • وصعصة النهر الجزيل المواهب (٤)

يكون سبوقا للكرام الى الغلا . • اذا (٥) فصل المقياس بين الحلائب

وقول ذي الرمة :

وحق لمن أبو موسى أبوه . • يوفقه الذي نصب الحبالا (٦)

وقول الآخر :

أوليس من عجب أسائلكم . • ما خطب عاذلتى وما خطبى (٧)

---

(١) سورة الروم « آية : ٢٤ . وقال الأثير في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٧ : إما أن يتعلق « من  
آياته » بـ « يريكم » فيكون في موضع نصب و « من » لابتداء الغاية أو يكون : « يريكم على إضمار  
« أن » ... فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وليس هذا من المواضع التي يحذف فيها « أن »  
قياسا - ... الخ .

(٢) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٣ ولم ينسب لقائله ، وكذلك محققه ،  
واستشهد به الأثير أيضا في شرح التسهيل ولم أعرف قائله . وأصل الكلام : فلو لا أن تجاذبه ،  
ثم حذف « أن » فارتفع الفعل .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٣ - ونسب للفرزدق أيضا ، وهو في  
ديوانه ج ٢ ص ١١٥ - والتقدير : أن ترمى - فحذفت « أن » والفرض رثاء أبيه .

(٤) كذلك نسب ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٣ للفرزدق ، ومثله الأثير في التذييل والتكميل  
ج ٢ ص ٢١ والمراد : أن يكون مسبوقا ، فحذفت « أن » فارتفع الفعل ، وقوله : ( المقياس )  
الغاية « والملائب : المسابقة .

(٥) في شرح التسهيل لابن مالك : إذا اتصال ... الخ .

(٦) وهو من شواهد ابن مالك والأثير مثل سابقه ، وقد نسب أيضا لذي الرمة . والمراد أن يوفقه ،  
لكن حذف « أن » فارتفع الفعل . أنظر : ديوانه ج ٣ ص ١٥٤٦ - سبط اللآل ص ٩٨ .

(٧) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك والأثير مثل الأبيات السابقة ، والأصل : أن أسألكم ،  
ثم حذف « أن » فارتفع الفعل .

وقول الآخر :

وقالوا ما تشاء فقلت أهو • إلى الإصباح أثر ذى أثر (١)

وقول بعضهم : أذهب الى البيت خير لى ، وتزرنى خير لك ، وتسمع بالمعبدى  
خير من أن تراه ، وبعض ذلك مؤول على غير إضمار « أن »

قلت : ويحتمل أن من ذلك قول الشريف الرضى :

جزعت لولا خطاب المشيب وإنما • يقع الشباب مد الكمال فتورا (٢)

والشيب أن فكرت فيه مورد • لابد يورده الفتى إن عمرا

أى أن يورده ، ويحتمل أن الجملة صلة مورد معترضا بينهما بجملة لا بد .

— وقد بلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا = : لامتراج الحرف بالصلة  
أشد من امتزاج الاسم بها ، لانتفاء اسميتهما بدونها ، فلو تقدم معموله كان بمتزلة  
وقوع كلمة بين جزئى مصدر ، ولا كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير « أل »  
لأن له تماما بدونها .

ومن ثم جعل إعرابه إن كان معربا قبلها ، ولا يجيء الاعراب قبل تمام المعرب ،  
ولما له من التمام بدونها جاز الاستغناء عنها (٣) وعن معمولها إذا عملت ، بخلاف  
الموصول الحرفي قاله المصنف (٤)

ومقتضاه العموم في كل حرفي.

---

(١) البيت لمروة ابن الورد العبي من أبيات يتحسر فيها عل « سلمى » التى سبها في الجاهلية ، ولكن  
ذات مرة قدم بها الى أهلها في الأشهر الحرم فقدموا له الشراب حتى سكر . وأقر أمام الشهود  
أنها اختلعت منه ، وعندما صحا من سكره أنكر ذلك ، فأتوا بالشهود ، فطلب منهم أن تبين معه  
فعلوا ، فقال تلك الأبيات .

وأستشهد بالبيت الزغشرى في الكشف ج ٣ ص ٢١٩ عند تفسير الآية المذكورة في الشرح فقال :  
في « يريكم » وجهان : إضمار « أن » وإنزال الفعل منزلة المصدر . وبهما فسر المثل « تسع  
بالمعبدى خير من أن تراه » وقول القائل : وقالوا ما تشاء . البيت .  
وقال شرح شواهد الكشف ج ٤ ص ٤١٦ : ويقال في المثل « أثر ذى أثر » أى : أول كل  
شئ يؤثرا له .  
والشاهد مثل الأبيات قبله .

(٢) لقد بحث ديوان الشريف الرضى فلم أجد هذين البيتين فيه . والشاهد مثل الأبيات السابقة .

(٣) « عنها » ساقطة من « ب » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦٦ » .

قال أثير الدين (١) : وفصل غيره ، فأجاز في غير العامل - كعجبت بما زيد يضرب ، ومنع في العامل كإن لأنه أقوى طلبا للصلة من حيث اللفظ والمعنى .

أما الأول : فلعمله فيها ، وأما الثاني : فلكونه معها في تقدير اسم واحد ، بخلافه غير عامل ، لعدم اقتضائه الصلة ، إلا من حيث المعنى ، فصارح الموصول الأسمى .

قلت : وقصر الدماميني فعزى التفصيل عن حكاية ابن قاسم (٢) ، غير معتل (٣) لذلك ، ثم قال (٤) : وبما يدل لاطلاق المصنف إطباقهم على منع تقديم خير دام عليها نفسها مع اختلافهم في جمودها .

قلت : وهو ممنوع بمنع دعوى الأطباء ، فقد أجازوه بعض .

قال أثير الدين : وهو القياس ، لأن « ما » حرف مصدرى غير عامل إلا إن ثبت منع تصرف دام فينتجه المنع .

قلت : وبلمنع صرح ابن هشام الخضرأوى في الإفصاح ، وابن المصنف (٥) والمحقق الرضى (٦) .

(١) في شرحه ج ٢ ص ٢١ وعبارته : أطلق الحرف - أى المصنف ، وينبى أن يقيد بكونه ناصبا كما قيده غيره مثل « ان وكى وأنه » فإنه لا يجوز أن يليها معمول شيء من صلاتها . . . وظاهر هذا التحليل أنه عام في كل موصول حرفي ، وقد ذكرنا أن التحوين فرقوا بين ما كان عاملا من الحروف المصدرية ، وبين ما ليس بعمل ، فمنوا أن يقدم معمول الصلة عليها إذا كان الموصول عاملا ، وأجازوه إذا كان غير عامل ، وعليه المنع في العامل .  
إن الموصول قوى تشبهه بالصلة من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ فكونه عمل فيها ، وأما من حيث المعنى فكونه ممبيا في تقدير اسم واحد ، وهو المصدر ، فلما قوى تشبهه من الوجهين المذكورين لم تكن لتفصل معمول الصلة بين الموصول الحرفي وبينها .  
وأما إذا لم يكن عاملا فإنه آنذاك شبه بالاسم الموصول من حيث اقتضاء الصلة في غير عمل فجاز أن تقدم معمولها ، وأن يفصل به بينها وبينه .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٢ ط .

(٣) في شرحه ج ١ ص ٩٠ ، ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره ، وقد فصل غيره ، فأجاز ذلك في غير العامل . . . ومنع في العامل . . . وتعليل المصنف يقتضى إطلاق المنع . وعلى ذلك فأين القصور ، ولكن الشارح كمادته دائما يتلمس الظن في أفكار الدماميني بحق أو بغير حق سامح الله الجميع .

(٤) أى الدماميني في المرجع السابق ، وعبارته : « وما يدل على أنه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر « دام » عليها . . . الخ .

(٥) وعبارته في شرح ألفية أبيه ص ٥٢ ، ٥٣ : وأما التقديم فجازز إلا مع « دام » كما قال : وكل سبقه دام حصر . أى منع . . . ولا يجوز نحو ذلك في « دام » لأنها لا تعمل إلا مع « ما » المصدرية ، و « ما » هذه ملتزمة صدر الكلام .

(٦) وعبارته في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٧ : وأما ما دام « فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا .

وقال في ج ٢ ص ٦٠ : فنقول : الموصول والصلة كجزئ اسم ، وقد ثبت للموصول التقديم ، لكون الصلة مبينة له ، فيجب للصلة التأخير ، فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول . . . الخ .

— والألف (١) واللام = : فلا يجوز في : قام الضارب زيدا ، قام أـ زيدا  
ضارب .

قال المصنف (٢) : لامتراجها بالصلة ، إذ قد تفصل « أن » عن صلتها بلا النافية  
نحو : « وحسبوا أن لا تكون فتنة (٣) » بخلاف الألف واللام ، تشبيها بأداة  
التعريف.

— ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام = : الموصولة — بمحذوف  
دل عليه صلتها = : وفاقا لابن السراج وأبى الفتح ، وهو أحد قولي المبرد نحو :  
« وكانوا فيه من الزاهدين (٤) » « إني لكما لمن الناصحين (٥) » « وأنا على ذلكم  
من الشاهدين (٦) » و « وإني لعملكم من القالين (٧) » ، وقوله :  
ربيته حتى إذا تعددا \* كان جزائي بالعصى أن أجلدا (٨)

(١) في المتن تحقيق بزكات ص ٣٨ وفي شرح المصنف ج ١ ص ٦٠ وشرح الأثير ج ٢ ص ١٩ ظ :  
أو الألف واللام ... الخ .

(٢) في شرحه ج ١ ص ٢٦٦ نقل بتصريف . وعبارته : باستثناء الألف واللام فامتزاجها بالصلة التي  
توصل بها أشد من امتزاج « أن » بالفعل الذي توصل به ، لأن « أن » قد تفصل عن الفعل بلا النافية ..  
الخ .

(٣) سورة المائدة : آية ٧١ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٢٠ ، قال المكبري في كتاب الإملاء : قد ذكر مثله في قوله : « وإنه  
في الآخر لمن الصالحين » سورة البقرة ، آية : ١٣٠ — وقال فيها : « في الآخرة » متعلق بالصالحين ،  
أي : وإنما من الصالحين في الآخرة . والألف واللام على هذا التعريف لا بمعنى الذي ، لأنك لو  
جبلتها بمعنى الذي تقدمت : الصلة على الموصول ، وقيل هي بمعنى الذي « و » في « متعلق بفعل  
مخوف بينه » الصالحين » تقديره : إنه لصالح في الآخرة ، وهذا يسمى التبيين ونظيره :  
ربيته حتى إذا . البيت تقديره كان جزائي الجلد بالعصى ، وهذا كثير في القرآن والشعر .  
وقال الزمخشري في الكشاف ج ٢ ص ٣٠٩ : وقوله : « فيه » ليست من صلة الزاهدين لأن الصلة  
لا تتقدم على الموصول ، الاثراك لا تقول : وكانوا زيدا من الضاربين ، وإنما هو بيان ، كأنه  
قيل : في أي شيء زهدو فقال : زهدوا فيه .

(٥) سورة الأعراف : آية : ٧١ .

(٦) سورة الأنبياء ، آية : ٥٦ .

(٧) سورة الشعراء ، آية : ١٦٨ .

(٨) قائله : العجاج من أبيات يشكو فيها عقوق ابنه إياه . وقد روى بعضهم بين الشطرين : وأخى  
هَذَا كالحصان أجردا .

أستشهد به بن جني في المحتسب ج ٢ ص ٣١٠ : على حذف المضاف ، وقال : وكان مكان  
جزائي الجلد بالعصا . وقال في شرح تصريف المازني : ج ٣ ص ١٣٠ « فأما ما أنشدته من قوله :  
« وكان جزائي بالعصا أن أجلدا » ففيه نظر . وذلك أن معناه وكان جزائي أجلد بالعصا فان قدمه  
على هذا التقدير فخطأ لأن الباء في صلة « أن » ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول ، ولكنه  
جبل الباء تبيينا . وانظر المعنى ج ٤ ص ٤١٠ — الدرر ج ١ ص ٦٦ ، ج ٢ ص ٢ ، ج ٣  
ص ٥٦٢ .

وقوله :

أبت الأعادي أن تذل رقابها (١)

لامتناع تقديم شيء من الصلة على الموصول ، حرفا كان أو اسما .

وخرج ذلك بعض على التوسع في الظروف والمجرورات ، وأختاره ابن الضائع ، وعلى أن « ألب » معرفة لا موصولة ، بدليل جواز نعم القائم زيد ، دون نعم الذي قام زيد فكانت بمنزلة - نعم الرجل زيد بناء على رأى المازني ، وعلى تقدير إضمار أعنى فيه ، والخبر « من الزاهدين » ، وكذا سائرهما وهو رأى المبرد وهو ما يعبر عنه بالتبيين كذلك بعد سقيا ورعيا ، وليس المجرور داخلا في الصلة ، وعلى أنها شبيهة بالمعرفة « فهو متعلق بالصلة ، وهو رأى ابن الحاجب .

قال : في أمالي القرآن (٢) في وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين (٣) : الظاهر تعلق المجرور بالناصحين لكون المعنى عليه ، ولا يرتاب أن اللام إنما سبقت لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين ، وإنما قر الأكثر من ذلك لما أطبقوا عليه : أن الصلة لا تعمل في متلو الموصول .

والفرق عندنا أن « ألب » على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فصارت كغيرها من الأجزاء غير ما نعة التقديم ، ومن ثم استأثرت عن باقي الموصولات بكون الصلة صفة ، وذلك ( ما ) « ع » لا خفاء به ، فلا حاجة إلى التعسف .

قال المصنف (٥) : وكثر الحذف قبل « ألب » داخلة عليها « من » التبعيضية ، لما في ذلك من الأشعار بأن المحذوف بعض من ذكر بعد فتقوى الدلالة عليه .

- ويندر ذلك = : التعليق - في الشعر مع غيرها = : أى الأداة أو الكلمة ،

(١) وصدده : فإنني أمرؤ من عصية خنت فيه . ورواية المقتضب ج ٤ ص ١٩٩ : « أبت للأعادي أن تذيب رقابها . وقاله : عمارة بن عقيل بن يلال بن جرير « كذا في المقتضب قال المبرد : جعل « للأعادي » تبيينا ، ولم يدخل في صلة « أن » إن الجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه المذكور ويفسره ، لأنه في الصلة ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول . وانظر « المصنف ج ٣ ص ١٣٠ - وابن يعيش ج ٧ ص ٢٩ » .

(٢) في « ورقة ٣٨ » وعبارته : « الظاهر في « لكما » في مثل هذا ونحوه أنه متعلق بـ « الناصحين » ، ويجوز ، لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب في أن المعنى : إني من الناصحين لكما ، وأن اللام إنما جيئ بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وإنما قر الأكثر لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فصارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ، ففرق بينها وبين الموصولات كذلك ، كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ، ولذلك لم توصل بحملة اسمية « لتعذر ذلك ، وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف . الخ .

(٣) سورة الاعراف ، آية : ٢١ .

(٤) « ما » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦٧ » نقل بتصريف .

ومن ثم أعاد الضمير عليهما مؤنثا - مطلقا = : سواء جر الموصول بمن أولا ، فالأول كقوله :

لا تظلموا مسورا فإن لكم \* من الذين وفوا في السر والعلن (١)  
أى واف لكم من الذين وفوا ، والثاني كقوله :

وأهجوا من هجاني من سواهم \* وأعرض منهم عمن هجاني (٢)

قال المصنف (٣) : أراد أعرض عمن هجاني منهم ( عمن هجاني منهم ) « ٤ »  
على سبيل التوكيد ، ثم حذف « منهم » من المؤكد ، وما سواهم (٥) من المؤكد .  
قال أثير الدين (٦) : والأحسن عندي أن التقدير : وأعرض عمن هاجى (٧)  
منهم ، لأن تقدير الوصف أسهل من حذف موصول وصلة .

— ومعها = : أى الأداة ، أو الكلمة التى هى الألف واللام — غير مجرورة  
بمن = : لنصه على كثرة الحذف مجرورة (٨) بها كقوله :

تقول وصكت صدرها يمينها \* أبغى هذا بالرحى المتعاس (٩)

---

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٧ والسيوطى في المصحح ج ١ ص ٨٨ -  
وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٦ : لم أعر على قائله والشاهد : تقديم المجرور المتعلق  
بما دلت عليه الصلة والموصول غير آل وهو مجرور .

(٢) نسب هذا البيت في شرح الحاسة ص ٤٧٣ : طابة بن عثرم بن كرز شاعر عنرى وذلك من أبيات  
ثلاثة ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٨ والأثير في التذييل والتكميل  
ج ٢ ص ٢٢ .

وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٦ : لم أعر على قائل هذا البيت والشاهد واضح من الشرح .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦٨ » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج »

(٥) في « ج : وما سواهم من ... الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٢٢ » .

(٧) في « ب » ج : هاجاني ، وهذا خطأ ، والذي أثبتته ما في الأصل ، وعجاجة الأثير : « فيكون  
المحذوف اسم فاعل ، لأن تقدير الوصف أسهل من حذف موصول وصلته .

(٨) أى يندر التعليق في الشعر مع غير الألف واللام ، ويندر معها غير مجرورين بمن ويكثر معها  
مجرورين بمن كما تقدم .

(٩) اختلف في نسبة هذا البيت ، فنسبه أبو تمام في الحاسة شرح المرزوقي « ص ٦٩٥ : للهللول  
أبي كعب العنبري ، حين رآته امرأته يطمئن للأضياف فقالت : أهذا بمل ... فقال : تقول  
وصكت ... البيت ، وقال المبرد في الكامل ج ١ ص ٣٥ : وما يستحسن ويستجاد قول أعرابي  
من بني سعد بن زيد مناة بن غيم ، وكان ملكا ، وذكر أبياتا منها بيت الشاهد .

وفي المقدم الفريد ج ١ ص ٩ : وقال أبو محلم السعدي : تقول وصكت ... البيت ... وقال  
ابن جني في الخصائص ج ١ ص ٢٤٥ : وقول الشاعر أنشد أبو العباس : تقول وصكت ... البيت .  
وقال محققه : هو لنعم بن الحارث بن يزيد السعدي ، والصحيح الأول والشاهد : تكفل به الشارح .

وقوله :

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها • فإنك مما أحدثت بالمجرب (١)

وقوله :

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة • ولا في بيوت الحى بالمتولج (٢)

فالرحى متعلق بمحذوف مدلول عليه بمتقاعس صلة « أل » والتقدير : متقاعس بالرحى ، ومما أحدثت متعلق بمدلول عليه بالمجرب ، أى : فإنك مجرب مما أحدثت ولا بمتولج في بيوت الحى .

قلت : وللدمامينى (٣) في تقدير التعلق في الإنشاد الأول استظهار ما لا ظهور فيه (٤) معترضاً قول ابن قاسم (٥) - والتقدير : متقاعسا بالرحى تبعاً لقول المصنف (٦) أراد أبلى (٧) هذا كائناً بالرحى أو متقاعسا بالرحى . فقال (٨) : الظاهر أن يقدر متقاعس أو المتقاعس والمذكور بدل ، جار على قراءة ابن مسعود « وهذا (٩) بلى شيخ (١٠) .

- (١) قاله : امرؤ القيس الكندى من قصيدة طويلة قالها بسبب نزاعه مع علقمة ، وادعاء كل منهما أنه أشعر من الآخر ، فعكما أم جندب المرأة التى تزوجها امرؤ القيس من طى عندما نزل عليهم ، فطلب امرؤ القيس أن يصف كل منهما ناقته وفرسه ، وأرجل تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد وأرجل علقمة قصيدة أيضاً ، ففضلت أم جندب علقمة ، فطلقها امرؤ القيس ، وتزوجها علقمة . انظر : العيني ج ٢ ص ١٢٦ - الديوان ص ١٢٧ - الدرر ج ١ ص ٦٦ - التصريح ج ١ ص ٢٠٢ والشاهد ذكره الشارح .
- (٢) قاله : الشماخ بن ضرار النبطاني الصحابي من قصيدة « وقد استشهد به السيوطى في الجمع ج ١ ص ٨٨ - انظر الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٧ - الديوان ص ٨٢ - العقد الفريد ج ١ ص ١٢٤ » ج ٢ ص ٣٢ - شرح الحماسة للمرزوقى ج ٤ ص ١٧٥٢ والشاهد واضح من الشرح .
- (٣) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٧٣ . (٤) « فيه » ساقطة من « ج » .
- (٥) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٩١ . (٦) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٢٦٧ .
- (٧) في « ب » : أراد بلى ، باسقاط هزة الاستفهام .
- (٨) أى : الدمامينى في المرجع المذكور . (٩) في « ب » وهو « بلى شيخ » . الخ وهو خطأ .
- (١٠) سورة هود ، آية : ٧٢ .

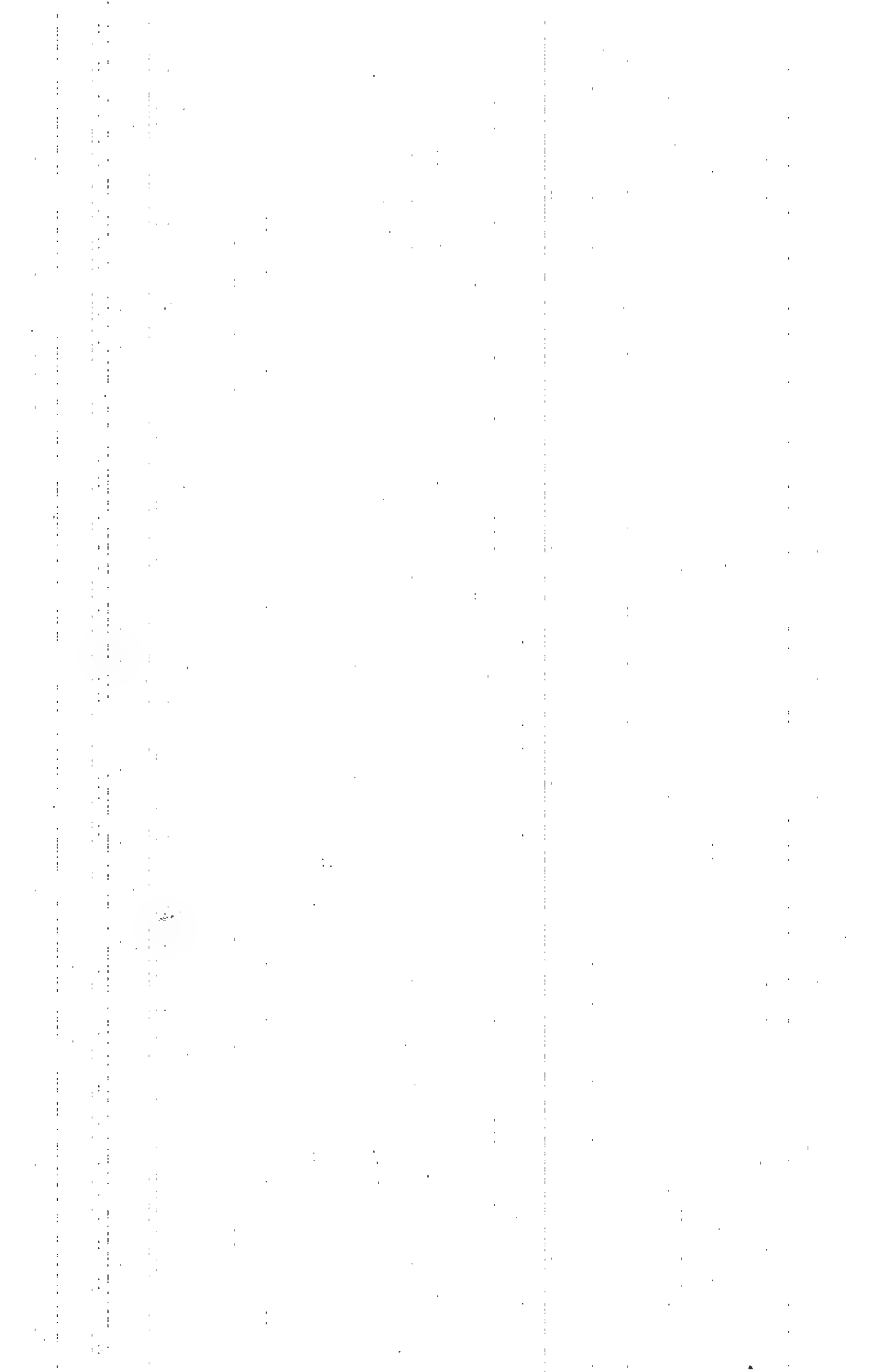
قال صاحب تحاف فضلاء البشر ص ٣٠٩ : وعن المطوعى « شيخ » بالرفع خبر بعد خبر ، والجمهور « شيخاً » على الحال من فاعل « ألد » . وقال أبو حيان في البحر المحيط ص ٤٤٤ : وقرأ ابن مسعود وهو في مصحفه والأعشى « شيخ » بالرفع ، وجوزوا فيه وفي « بلى » أن يكونا خبرين كقولهم حلوا حامض . وقال العكبرى في كتابه الإملاء ج ٢ ص ٤٢ : يقرأ « شيخ » بالرفع وفيه عدة أوجه : أحدها : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « بلى » بدل منه وشيخ « الخبر والثانى أن يكون « بلى عطف بيان ، و « شيخ » الخبر . والثالث : أن يكون « بلى » مبتدأ ثانياً ، و « شيخ » خبره ، والخمسة خبر « هذا » والرابع : أن يكون « بلى » خبر المبتدأ . و « شيخ » خبر مبتدأ محذوف أى هو شيخ والخامس أن يكون : « شيخ خبراً ثانياً . والسادس : أن يكون « بلى وشيخ » جميع خبراً واحداً كما تقول : هذا حلوا حامض . والسابع : أن يكون : « شيخ » بدلاً من « بلى » . وقال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٣٢٤ : ومن ذلك قراءة الأعشى وهذا بلى شيخ « الرفع في « شيخ » من أربع أوجه : وذكر بعضها ذكره العكبرى . وقال مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٤١١ : والرفع في « شيخ » يجوز من خمسة أوجه تركناها لاشتغالها .

وعلى الأول يحتاج إلى تقدير المتقاعس خبرا لمحذوف ، ولا داعى إليه .

قلت : بل الداعى إليه أوضح من شمس الضحى ، وهو إجراء المقدر على ما هو الأغلب ، والأفصح في لسانهم من النصب على الحالية ، المتظافر عليه جمهور القراء في - « وهذا بعلى شيخا » بخلاف ما درج عليه من هاتيك القراءة ، والعجب أنه إنما فر من تقدير ابتداء للمتقاعس وهو مما لا ينبغي تنكبه ، لقوة الدلالة عليه واتساع نطاقه ، وهذه المسألة والتي قبلها مما تستأثر (١) به الضرورات .

---

(١) في « ج : بها ... الخ .



خاتمة :

أجاز القراء تقديم معمول صلة « أن » عليها كأعجبني العمل أن تشرب ،  
والكسائي تقديم معمول صلة « كى » كقام زيد العلم كى يعلم ، وحكم المصدر  
المنتحل لحرف مصدرى ، والفعل في امتناع تقديم شيء من معمولاته عليه حكم الحرف  
المصدرى .

فأما قوله :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان (١)

وقوله :

حلت لى الخمر وكنت امرءا • عن شربها في شغل شاغل  
فخرج على حذف العامل ، مدلولاً عليه بالمذكور ، أى إذعان للذلة إذعان ،  
وكنت امرءا مشغول عن شربها .

انتهى المجلد الثانى ويليه المجلد الثالث

---

(١) سبق تحقيقه في ص ٨٠٠ هامش رقم ٦ .



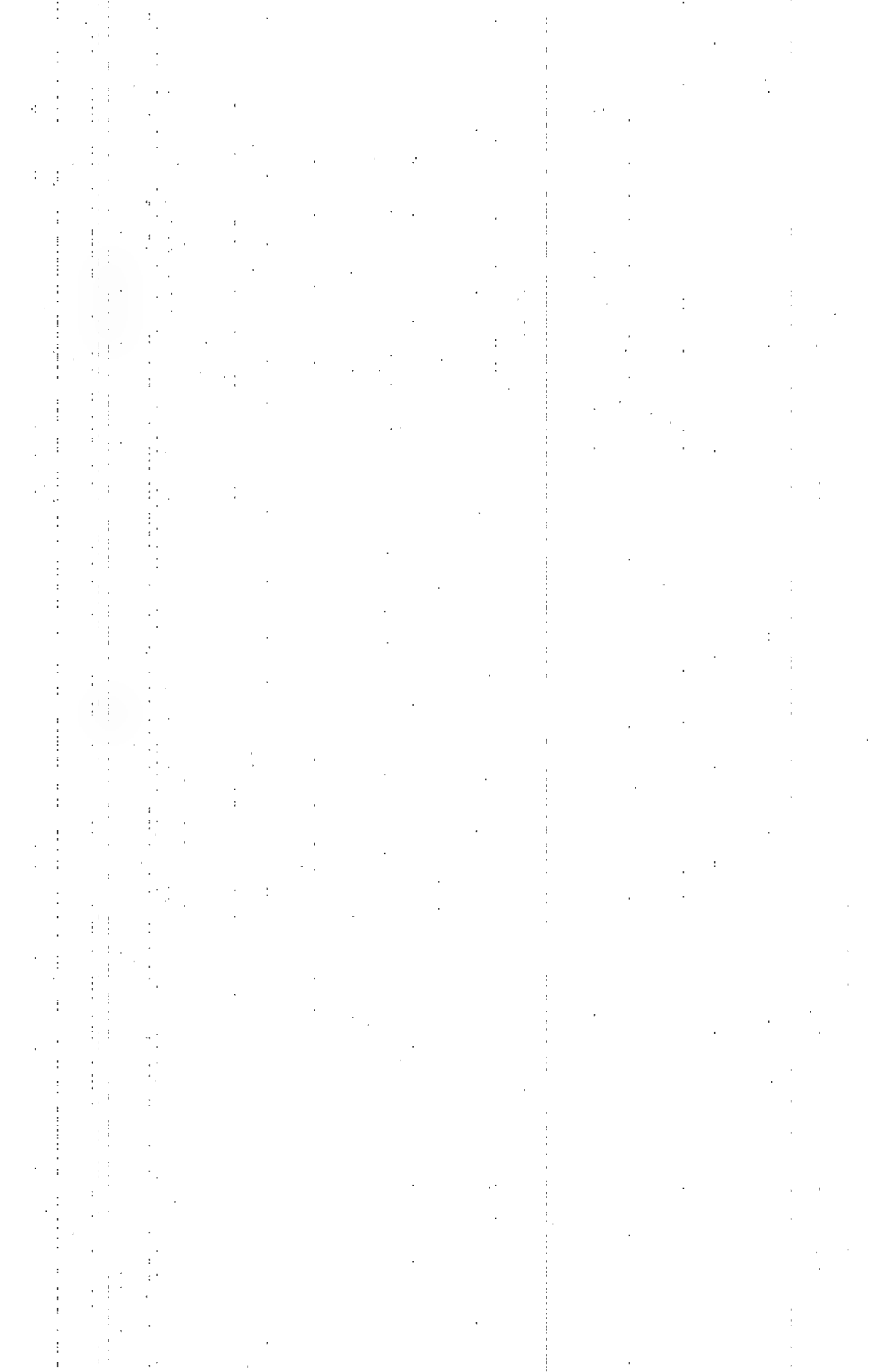
كتاب  
نتائج التحصيل  
في شرح كتاب التسهيل

مع دراسة شخصية مؤلفه  
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، الدارلحي

تحقيق  
الدكتور  
مُهَيْمِنُ الصَّادِقِ العَرَبِيِّ  
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قارنوسن

الجزء الأول

المجلد الثالث



## باب اسم الإشارة

— وهو ما وضع لمسمى = : يعم كل موضوع لمسمى من معرفة ونكرة وهو بعد الأجناس ، فيجب اجتنابه في الحدود والرسوم .

— وإشارة إليه = : فخرج ماعدا اسم الإشارة .

قال أثير الدين (١) : ولم يورد ذلك على طريقة الحدود والرسوم من حيث لم أت بجنس وفصل .

قلت : ومقتضى صنع الدمامي (٢) أنه على هاتيك الطريقة ، والظاهر ، لأول ، على أن اسم الإشارة محصور بالعد ، فهو غنى عن الحد .

والاعتراض بأن عامة المضمرات ، وكافة المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يطرده الإشارة بالمضمرات إلى المعود عليه ، وبالمظهرات إن كانت نكرات (٣) إلى واحدة من الجنس غير معين (٤) ، أو معارف إلى واحد معين ، مندفع بأن لغرض بالإشارة الحسية ، بخلاف ما نقض به ، ولم يقيد في المتن بذلك ، لأن مطلق الإشارة حقيقية في الحسية دون الذهنية .

وقضية هذا أن لا يشار بأسمائها إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد ، فإن شير بها إلى غير محسوس ، أو إلى غير مشاهد ، فلكونه بمنزلة المحسوس المشاهد . وأما لزوم الدور بأخذ لفظ (الإشارة) في كل من المعرف فقد مر اندفاعه راشباهه في غير موضع بأن الإشارة في قوله جزء من المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه لجواز كون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة من غير ذلك الحد (٥) .

وهذا بناء على دعوى أنه على طريقة الحدود ، والحق أنه لا على طريقتهما . أجود ما حذبه : أنه الموضوع لمعين حال الإشارة ، فالموضوع لمعين جنس شمل المعارف ، وحال الإشارة فصل يخرج سائرهما ويخص اسم الإشارة .

(١) في شرحه ج٢ ص ٢٢ و . وعبارة الأثير : « ما » مهمة ينبغي أن تجنب الحدود والرسوم .... وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود .... وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة : هو الموضوع لمعين في حال الإشارة ، فالموضوع لمعين جنس يشمل المعارف ، وفي حال الإشارة فصل يخرج سائر المعارف ويخص اسم الإشارة .

(٢) قال الدمامي في شرحه ج١ ص ٧٣ و . عقب قول ابن مالك « وهو ما وضع لمسمى » جنس يشمل النكرة والمعرفة ، ثم قال عقب قول ابن مالك وأشار إليه « فصل أخرج ماعدا اسم الإشارة ، فتصير الدمامي بـ « جنس » و « فصل » يبين أنه تعريف .

(٣) في « ج : نكرة ... الخ .

(٤) في « ج : متعين ... الخ .

(٥) من قوله : والاعتراض بأن ... إلى هذا ملخص من شرح الدمامي ج١ ص ٧٣ و .

- وهو = : أى اسم الإشارة - في القريب = : حال كونه مفردا مذكرا  
« ذا = : خبر (هو) ومايينهما (١) متعلق بمحذوف والتقدير أعنيه في القرب مفردا  
مذكرا ، والجملة اعتراضية .

وألف (ذا) عند البصرية عن أصل (٢) ، وعند الكوفية والسهيلية زائدة ،  
احتجاجا بقولهم في الشنية « ذان » فلم يبق سوى الذال .

وأجيب : بأنها غير مثناة حقيقة ، بل صيغة موضوعة للثنائية ، بدليل عدم  
تنكيرها ، ولو سلم فإنما سقطت أولى الألفين للساكنين ، معوضا عنها تشديد  
التون ، وقد رد مازعموه بأن ليس في الأسماء الظاهرة المستقلة على حرف (٣) .

ثم اختلف الأولون ، فقال بعض ، : منقلبة عن ياء ، فالعين واللام  
المحذوفة ياءان ، وهو في الأصل ثلاثي الوضع .

والآخرون عن واو من باب « طويت » واحتج الفريقان على الأصالة بقولهم  
في التحقير « ذيا » ، والأصل ذيا ، فقد عادت الألف ياء كلام الكلمة مدغما  
فيها ياء التحقير على ماقرر في باب (٤) .

وفي شرح الدماميني (٥) : وقد يعارض بما قاله ابن يعيش : أنك إذا سميت به  
قلت « ذاء » فتزيد ألفا أخرى ، ثم تعيدها همزة ، كما تفعل بالثنائيات مسمى بها  
كائنا ثانيها ألفا .

قلت : البصرية لا يوافقون على قوله ، لكونه عندهم ثلاثي الوضع وقد

---

(١) أى المبتدأ والخبر .

(٢) لعل الصواب منقلبة عن أصل .

(٣) لعل الصواب : « وما هو على حرف » .

(٤) انظر تفصيل هذا المقام في كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ، مسألة  
رقم ٩٥ ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٧٣ ظ . وقال : وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيها ألفا ومسمى بها .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ١٢٧ ، إذ قال : وإذا صغرنا « ذا » ونحوه من  
أسماء الإشارة فإنما نصفه وهو على معناه من الأسمية الذي وضع له ... والذي يؤيد ذلك أنك لو  
سميت بهذا قلت : هذا ذاء فتزيد ألفا أخرى ، ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين ، كما  
تقول « لا » إذا سميت بـ « لا » ولو كان أصلها ثلاثية ولامها « يا » لكنت تقول إذا سميت به :  
هذا ذاي فخاتي بالياء الأصلية ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية كما تقول : ذاي وزاي .

فكون ثنائية عنده (١) . وهو ما ذهب إليه أثير الدين ، ونصه (٢) : ولو ذهب ذاهب إلى انه ثنائي الوضع نحو « ما » وأن الألف أصل لا متقلبة عن شيء ، فإن أصل المبنيات وضعها على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا ، قليل دعوى ، كذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه للسيرافي قال (٣) : « ذا » على حرفين ، فلما صغروا ألحقوا « ياء » تميما للتصغير ، وكانت « ياء » لكونها أكثر واثق . أ هـ .

قلت : وما زلت أستشكل دعوى أنقلاب الألف عن أحد حرفي العلة ، لأن وزنه (فعل) (٤) ، محرك العين أو ساكنه ، لأن ذلك ضرب من التصرف يختص به متصرفة الأفعال ومتمكنة الأسماء ، حتى وقفت عليه للحشنى (٥) في شرح الكتاب عن حكاية أثير الدين قال : وذكر الحشنى في شرح كتاب سيبويه « ذا » لا يطلب له وزن ولا أصل ، كما لا يلتمس للحروف ، وأن قوما ذهبوا إلى ذلك ، فالألف أصل على قولهم كهى في « ما » « و » « لا » .

قال (٦) : غير (٧) أنه لما كان اسما يثنى ويجمع ويحقر ، غلب عليه حكم اسمية ، فطلب له أصل ووزن . هـ .

(١) إذا كان الشارح يقصد بالتصغير ابن يمشى فالحق بخلافه « لأن ابن يمشى لم يكن من يقولون بثنائية اسم الإشارة ، بل يقول بثنائيته ، أما ما نقله عنه الدمامي ، وما أثبت في الهامش رقم « هـ » فانما هو في مقام الرد على القائل بثنائيته بدليل قوله في ص ١٢٧ : على أنه لو ذهب ذاهب إلى أن « ذا » ثنائي ، وليس له أصل في الثلاثية نحو : من كم « في المجهمة » ، وأن ألفه أصل كالألف في « لذا وإذا » لم أر بأسا ، لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف ... الخ وبدليل أنه قد قال في ص ١٢٦ : « فذا » إشارة إلى مذكر ، وهو ثلاثي ، ووزنه « فعل » ساكن العين محذوف اللام ، وألفه متقلبة عن « ياء » فهو من مضاعف الياء من باب حيث وعييت ، هذا مذهب البصريين ، قالوا : أصله « ذى » على لفظ « حتى وعلى » ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى « ذى » ساكن الياء فقلبت ياءه ألفا لثلاث يشبه الأدوات نحو « كي ولئى » ... وقال فان قيل : ولم حكتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة أو هلا كانت ثنائية « كن وكه » ؟ قيل : لأن « ذا » اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الاسماء الظاهرة نحو : وصفة والوصف به وتثنيته وتحقيره ، فلما غلب عليه شبه الاسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي ... الخ .

(٢) في شرحه ج ٢ ص ٢٣ و .

(٣) أى السيرافي .

(٤) « فعل » ساقطة من « ب »

(٥) هو : محمد بن عبدالله بن ثعلبة بن زيد الخشنى القرطبي أبو عبدالله قال السيوطي : كذا قاله في المغرب . وقال ابن الفرضي : محمد بن عبدالسلام وقال : هو عالم جليل . كان نحويا لغويا شاعرا ، زاهدا رحل ولقى أبا حاتم السجستاني . وجاء إلى الأندلس بطل كثير توفي . عام (٨٢٦) .

وفي هدية المارفين : الخشنى : الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام بن ثعلبة القرطبي اللغوي المعروف بالخشنى ، وهو من ذرية ثعلبة الخشنى الصحابي ... قال في تذكرة الحفاظ له تصانيف منها شرح كتاب الحديث .

انظر « البقية » ج ١ ص ١٢٧ - هدية المارفين ج ١ ص ٢١ »

(٦) أى : الخشنى .

(٧) في ج : قال غيره : أنه : ... الخ .

قلت : وأنت خير بما في دعوى تشبته ، وأما دعوى جمعه فمردود (١) بأن ليس جمعا للفظ ، وإنما ذلك صيغة مجتلبة للدلالة على جمعية المشار إليه ، فإطلاق أنه جمع «لذا» تجوز ، وليس في ذلك ما يستدعى تطلب أصل له ، أو وزن ، (أو بوجهه) (٢) .

وعلى قول البصرية من التماس الأصل والوزن لإجراء لها مجرى متمكنة الأسماء لما ذكر فنقول : «ذا» اسم على حرفين ، وأقل ابنية الأسماء الكون على ثلاثة فالساقط حرف ، والأظهر أن (٣) «الألف» يائية ، لغلبة الياء على اللامات والواو على العينات ، غير أن الإمالة سمعت فيه فوجب كونها «ياء» وإن كانت قد تعتور ذوات الواو ، فمن جعل الألف عن ياء منع كون اللام عن واو لفقدان مثل (حيوة) (٤) إلا على رأى المازني (٥) .

ثم هذه الألف يحتمل أنها العين أو اللام ، فمن رأى الأول قال : حكم اللام السكون نحو «ذى» فلا يحسن قلبها ألفا ، فلما وجدت الألف علم انقلابها عن متحرك هو العين ، غير أن القائل : بكونها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لما اعترى هذه الكلمة من الإعلال ، فلم يحفل بقلبها ألفا مع سكونها كما قلبوها ساكنة في «ياء جل وطاقى» (٦) .

وأما وزنه فقبيل : «فعل» محرك العين ، وقيل : ساكنة ، لأنه الأصل ، غير أن الأظهر الأول ، لمكان القلب ، لأنه (٧) عن المتحرك أولى عينا أو لاما . وقد سأل ابن المهلب (٨) أبا الحسن بن الأخضر عن وزن «ذا» فقال : «فعل» بالتحريك ، فقال ابن المهلب أخطأت .

قال الحشنى : فذكرت ذلك لابي عبدالله (أبي) (٩) العافية ، فقال : الصواب قول ابن الأخضر ، وما قاله ابن المهلب خطأ .

- (١) لعل الصواب : فردودة ... الخ .
- (٢) «أو بوجهه» ساقط من «ب» .
- (٣) في «ب» : أن اللام .
- (٤) «حيوة» اسم رجل .
- (٥) يرى المازني أن عين الاسم قد تكون «ياء» مع كون اللام واو . والجمهور لا يجوزون ذلك .
- (٦) في «ب» : في يا جل « وطاقى ، وطاقى ... الخ .
- (٧) في «ب» : لأنه عين المتحرك ... الخ .
- (٨) هو : مهلب بن حسن بن بركات بن المهلب البهنسى أبو الحسن المصرى ، النحوى ، من أهل البهنسا إحدى كور مصر القبلية . قال القفطى : دخل مصر ، وقرأ على جماعة منهم : أبو محمد بن برى ، وهو أخضر شيوخه .
- وقال السيوطى : رأيت له تأليفاً في الفوائد النحوية نظماً وشرحاً ، وهو مجلد لطيف ، وهو عندى بخطه ولم يذكر أحد تاريخ ميلاده أو وفاته . انظر : الانباء ج ٣ ص ٣٣٣ - البنية - ج ٢ ص ٣٠٤ .
- (٩) «أبي» ساقطة من «ج» .

ولم يستوف المصنف ما يشار به للمفرد المذكر التقريب إذ يقال فيه : ذاء بهمزة  
الألف مكسورة ، وذاءه بهاء بعد الهمزة مكسورة ، قال الراجز :

هذاه الدفتر خير دفتر (١)

— ثم ذاك = : بدون لام للمتوسط ، وهي المرتبة الوسطى للمفرد المذكر .  
— ثم ذلك = : بلام — وآلك = : بلام وهمزة مفتوحة بها ممدودة وهي هذه  
تية القصوى له ونقص وذائك بهمزة بعد الألف .

وما ذكر من تقسيم المشار إليه إلى المراتب الثلاثة هو المشهور ، ويأتي قول  
يراه مرتبتين دنيا وقصوى ، كما ذكر ذلك المصنف (٢) أيضا .

— وللمؤنثة = : المفردة القريبة عشرة ألفاظ ، — ني = : بتاء مكسورة  
ساكنة — وتا = : بتاء فالف — وته = : بتاء مكسورة فهاء ساكنة — وذى = :  
ل معجمة مكسورة فباء ساكنة — وزه = : بذال كذلك فهاء ساكنة .

— وتكسر الهاءان = : من « ته » و « ذه » — باختلاس = : أى عدم إشباع ،  
اختطاف الحركة — وإشباع للحركة فتتولد منها ياء .

— وذات = : قال ابن هشام : بتاء مضبوطة بالكسر ، ولست على يقين  
ذلك ، فإن صح فهي للساكنتين .

— ثم تيك = : بكسر التاء — وتيك = : بفتحها ، وهو قاض بجواز (ني)  
بفتح ، للقرينة إلا أن يدعى اختصاصها بالمتوسط والبعيد كاختصاص (آلك)  
ببعيد — وذيك = : بكسر الذال ، وانكره ثعلب ، فهي ثلاثة ألفاظ للمؤنثة  
مردة المتوسطة .

— ثم تلك = : بتاء مكسورة فلام ساكنة وهي الفصحى — وتلك = : بفتح  
ء ، حكاه هشام .

وتيلك = : بكسر التاء واللام وياء بينهما ، أنشد الفراء :

بأية تيلك الدمن الحوالى عجبت منازل لوتنطقينا (٣)

(١) وعجزه : في كف قرم ماجد مصور .  
والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتحليل ج٢ ص ٢٤ ر ، والسيوطي في الجمع ج١ ص ٢٧٥  
وصاحب التصريح على التوضيح ج١ ص ١٢٦ ، والدرر اللوامع ج١ ص ٤٩ ، والكل لم يتكلم  
على قائله ، وأنا لم أتعرف على اسمه . والشاهد من الشرح .

(٢) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٦٨ .  
(٣) البيت من شواهد التذييل والتكميل ج٢ ص ٢٤ ظ ، وجمع اللوامع ج١ ص ٢٧٥ وفيها : أنشد  
الفراء ... وقال صاحب الدرر اللوامع ج١ ص ٤٩ لم أهر على قائله والشاهد في قوله « تيلك »  
كما هو واضح من الشرح .

— وتالك = : وأنشد (١) أيضا للقطامي :

تعلم أن بعد الغنى رشدا وأن لتالك الغمر انقشاعا (٢)

— وتلى الذال = : من « ذا » — والتاء = : من « تاء » — في التثنية علامتها = : نحو : ذان وتان رفعا وذين وتين جرا ونصبا ، ولم يثن غيرهما من ألفاظ الإشارة .  
— مجوزا تشديد نونها = : نحو : ذان ، وتان بالتشديد ، وخالف بذلك وبحذف الألف تثنية الأسماء المتمكنة إذ لا تحذف إلا شاذا من المتمكنة في بعض ألفاظها سمعا ، بل تغلب فيها .

وقضية المتن جواز التشديد في الاحوال الثلاثة (٣) ، وهو رأى الكوفية وخص ذلك البصرية بالألف وهم محجوجون بقراءة بعض السبعة به مع الياء في (احدى ابنتي هاتين) (٤) .

— وتليها = : أى النون فيهما — الكاف وحدها = : أى مجردة عن اللام — في غير القريب = : أى في حالتى التوسط والبعد نحو : ذانك وذانك ، وذينك ودينك ، وتانك وتانك ، وتينك وتينك تخفيفاً وتشديداً .

قال المصنف (٥) : وقلت : (وحدها في غير القريب) تنبيهها أن اللام لا تجامع الكاف في التثنية مجامعتها في الأفراد ، وأن للمثنى المشار اليه بعيداً ماله متوسطاً ، استقلالاً للام بعد النون .

قال (٦) : وزعم جماعة أن غرض من قال : « ذانك » مشددة تثنية ذلك ، (يعنى أن ذانك بالتشديد للبعد كما صرح به أصحابنا) (٧) ويبطله جواز التشديد في « ذين وتين » وإنما هو (٨) جبر لما فات من بقاء (الألف المستحقة أن لا تحذف ،

(١) أى : القراء .  
(٢) روى « لهذه » بدل « لتالك » و « الغير » مكان « الغمر » والبيت ضمن قصيدة طويلة قالها القطامي تسلياً لأخيه : « عبد قيس » الذى ذكر في القصيدة . لأن يثنى أحد قد أوقعوا يثنى تغلب في نواحي الجزيرة والقطامي منهم ، فأمره بنو أسد ، وغزموه على قتله ، ولكن « زفر بن الحارث » حال بينه وبينهم ، وحماه وكساه وأعطاه مائة ناقة ، فقال القطامي تلك القصيدة يمدح بها « زفر » ويحث الفريقين على الصلح والشاهد تكفل به الشارح .  
أنظر الدرر اللوامع ج ١ ص ٤٩ ، الديوان ص ٤٠ .

(٣) أى : الرفع والنصب والجبر .  
(٤) سورة القصص ، آية ٢٧ . قال أحمد الديلمى في كتابه الإتحاف ص ١٦ : شدد النون من « هاتين » ابن كثير ، وذكر مثل ذلك أبو حفص في كتابه المكرر ص ٩٢ .  
أى أن هذه القراءة ترجيح لرأى الكوفيين مجوز تشديد نون « ذان وتان » مطلقاً ، وليس التشديد مقصوراً على حالة الرفع كما ادعى « البصريون » وهى حجة عليهم .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٧٠ » .

(٦) أى المصنف في المرجع السابق .

(٧) ما بين القوسين من كلام الشارح .

(٨) أى : تشديد النون .

كما لا تحذف ألف المقصور ، ويؤيد جواز تشديد اللذين واللتين «جبراً» لما فات من بقاء (١) ياء ، مفرديهما بقاء ياء المنقوص حالة تشنيته هـ .

وتعقبه أثر الدين (٢) : بأن التشديد في ذين وتين ، والحالة هذه جواز ، في ذاك وتانك حالة البعد لزومي ، فلا يدل جوازه حالة القرب على عدم جعله زومياً دليلاً على حالة البعد والشئ قد يلزم دلالة على شئ ، وإن كان جائزاً في أخرى .

وأما أن التشديد جائز فباطل بعدم لزومه مع أن حذف ألفي ذاوتا ، وياءى للذى والتي لازم في التشنية ، فوجب كون الجائز واجباً ، وكونه جائزاً دليل على عدم الجبر .

قلت : فسقط قول الدماميني (٣) : وقال بعضهم : التشديد عوض من لألف المحذوفة ، وهو حسن لاجتماعه من أصله بما ذكر .

وزعم المبرد : أن ثانية النونين بدل لام ذلك وتالك ، كأنه أدخل اللام بكسورة بعد نون التشنية ، إذ قد (٤) تدخل اللام (بعد) (٥) تمام الكلمة ، كما في ذلك وأولئك ، فاجتمع المتقاربان ، فقلبت اللام نونا كما هو القانون (٦) م أدغم أول المثليين في ثانيهما .

ولمّا قلبت هنا الثانية إبقاء للدلالة على التشنية .

قلت : وقد عرفت (٧) أنه الرأي الذى أبطله المصنف مرجحاً غيره مما نوزع

فيه .

(١) ما بين القوسين ساقط من «ج»

(٢) في شرحه للتسهيل ج٢ ص٢٤ ظ ، وعبارته : وما زعم أنه يبطل ذلك القول جواز التشديد في نون «ذين وتين» ليس بصحيح ، لأن التشديد والحالة هذه هو على سبيل الجواز والتزامه في «ذالك وتانك» في حالة البعد هو على سبيل لزوم فلا يدل جوازه ... بل قد يلزم الشئ دلالة على شئ في حال ، وإن كان جائزاً في حال أخرى ..... الخ .

وقال : وقوله : بل التشديد جائز ، لو كان جائزاً لكان لازماً ، لأن حذف ألف «ذا وتا» في التشنية ، و«ياء» الذى والتى في التشنية لازم ، فوجب أن يكون الجائز لازماً ، فكونه جاء جائزاً دليل على أنه ليس بجائز ، فبطل ما زعم ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج١ ص٧٤ و .»

(٤) في «ب» : قد تؤكد اللام بعد تمام كما في ... الخ .

(٥) «بعد» ساقطة من «ب»

(٦) الحق أن ذلك ليس هو القانون ، لأن القياس في الادغام قلب أول المثليين إلى الثاني والذى يؤيد ذلك قول الشارح : «ولمّا قلبت الثانية إبقاء للدلالة على التشنية «أى بقاء النون» ، فقوله : هو القانون» غير مسلم .

(٧) في «ب» : وقد عرفت جوابه أنه الرأي ... الخ .

قال أثير (١) الدين : (و) (٢) سألني شيخنا الإمام بهاء الدين محمد بن إبراهيم (ابن) (٣) النحاس الحلبي رحمة الله تعالى عن « هذان » بالتشديد ، ما النون المزيدة ؟ .

فقلت : الأولى .

فقال : قد قال الفارسي في التذكرة : الثانية حذراً من الفصل بين ألف التثنية ونونها .

فقلت : إذن يكثر العمل لزيادتنا إذ ذاك نونا متحركة ، ثم أسكننا الأولى (٤) فتحركت بالكسر للإدغام على أصل الساكنين ، وعلى ما انتحيتة فإنما زدنا ساكنة وأدغمنا فقط ، وهو أحسن تقليلاً للعمل .

— وقد يقال ذانيك = : وتانيك بإبدال أخرى (٥) النونين ياء ، وقد مر منع البصريين التشديد مع الباء ، فإذا أرادوا البعد التزموا الإبدال فقالوا : ذينيك وتينيك .

وعن ابن كثير أنه قرأ « فذانيك » (٦) بنون خفيفة فياء ساكنة ، هذا رأي البصريين ، كما حكاه الحفاظ كأثير الدين وغيره (٧) .

قلت : وقصر الدماميني (٨) فقال : وبعض يزعم أن الياء بدل من النون الثانية ، ثم قال : وقد يدعى إشباع نون التثنية متولدة منها الياء .

(١) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٢٥ و .

(٢) الواو ساقطة من « ج » .

(٣) ابن « ساقطة من ج » .

(٤) الصواب كما في الأصل ج٢ ص ٢٥ و . ثم أسكننا الأول وأدغمنا ، أو زدناها ساكنة ثم أسكننا الأول وأدغمنا ، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين ... الخ .

(٥) أي : النون الثانية .

(٦) سورة القصص آية : ٣٢ . أي « فذانيك برهاتان من ربك » .

(٧) وعبارة الأثير في البحر المحيط ج٧ ص ١١٨ : وقرأ ابن كثير وأبو عمر : فذانيك بتشديد النون ، وباقي السبعة بتخفيفها ، وقرأ ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز : « فذانيك » بياء بعد النون المكسورة وهي لغة هذيل ، وقيل : بل لغة تميم « ورواها شبل عن ابن كثير .

وقال أبو حفص في كتاب المكرر ص ٩٢ : « فذانيك » قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد النون والباقون بالتخفيف .

وقال أحمد الدماطي في الإتحاف ص ٤١٧ : وقرأ « فذانيك » بتشديد النون ابن كثير وأبو عمرو وعلى ذلك فابن كثير من القراء السبعة ، ولكن هذه الرواية التي ذكرها الشارح لم تثبت عنه في طريق السبعة المشهورة وما ذكره الأثير حكاه بقيل بناء على رواية شبل .

(٨) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٧٤ و . والشارح سأل الله أن يتوان في نسه القصور قداميني حتى عل ألقه الأسباب .

قلت : وهو مردود بأن باب الإشباع الضرورات كقوله :  
ولأني حيثما يثني الهوى بصرى      وحيثما سلكوا أدنو فأنظور (١)  
وقسوله :

أعوذ بالله من العقرب (٢)

وقد يقع في شذوذ من الكلام ، بخلافه في « ذانيك » (٣) ونحوه فلفة معروفة ،  
فلا تحمل على الإشباع .

ثم قال (٤) : ويؤيده حكاية المهدي (ذانيك) بالتشديد والياء ، فهو  
إشباع لا غير .

قلت : لو سلمت صحة هاتيك الحكاية (٥) لم نسلم الحمل على مقتضاها ،  
لما قررناه من الشذوذ والضرورة .

فإن قلت : فقد أتى المصنف بحرف التقليل ، وهو يلائم ما قرر من الشذوذ .

قلت : إنما قلل طموحا إلى ما هو الجمهور من اللغتين الآخرين لأنه بمنزلة  
من الشذوذ ، فهو نسي وإضافي ، لاحققي ، فتمرفه .

(١) هذا البيت ذكره ابن جني في كتابه « سر صناعة الإعراب » إذ قال أنشدني أبوعلى ... البيت  
وذكر بيتاً قبله وهو :

الله يعلم أنا في تلفتنا      يوم الفراق إلى أحيابنا صور

وذكر هذين البيتين صاحب الخزائنة ، وقال أنشدهما الغراء .

وأنشد ابن جني في المحتب ج ١ ص ٢٥٨ في هذا المقام بيت الشاهد فقط وقال :  
وأنشدنا أبوعلى : وأني حيثما ... البيت ، وقال : هكذا رواه أبوعلى يسري  
من « سريت » وقال : ورواه ابن الإعرابي يسري بالشين معجمة أى يقلق ويحرك  
الهوى بصرى ، وقال : وما أحسن هذه الرواية وأطرفها .

وقال أبو جعفر أحمد بن النحاس في شرح القصائد التسع المشهورة « القسم الثاني ص ٤٩١  
« عند قول عنترة : « ينباع من ذفرى ... البيت » سمعت أبا الحسن بن كيسان يقول :  
« يقال » نبع ينبع ، وهو ينبع » ثم أشبع بالفتحة فصارت ألفا كما يقال ... أغدو  
فانظور ... فقال محققه : هو لإبراهيم بن هرمة .

وقال محقق كتاب الخصائص لابن جني : نسبة الزوزني عند قول عنترة في مملته :  
« ينباع من ذفرى ... البيت » إلى ابن هرمة ، وهذا اشتباه فإن لابن هرمة بيتاً ينشد في هذا  
المقام ... وهو : وأنت من التوائل ..... وقد تابع الزوزني ابن جماعة في حاشيته  
على شرح الجاربردى للشافية ص ٤٠ .

(٢) وتماه : الشائلات عقد الأذنان .  
(٣) لم أعرف قائله وقد ذكره السيوطي في شواهد المفى ص ٧٩٥ - وانظر مجمع شواهد  
المرية ص ٤٤٦ .

(٤) في « ب » : في دألك ونحوه ... الخ .

(٥) أى : الدمايى في المرجع السابق .

(٥) بل حكاية المهدي التخفيف ، كما قال الأثير في البحر المحيط ج ٧ ص ١١٨ « وقال المهدي :  
بل بلغتهم التخفيف » يعنى هذيل .

- وفي الجمع مطلقا = : أى مذكرا ومؤنثا عاقلا أو غيره - أولاء = :  
بالمد وضم الهمزة الأولى وكسر الثانية ، نحو أولاء ذهبوا أو ذهبين ، وأولاء  
الأيام انقرضت ، قال تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان  
عنه مشغولا » (١) .

وقال الشاعر :

ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد أولئك الأيام (٢)

ووزنه عند المبرد « فعال » كالغناء وزنا لا انقلابا ، وعند الزجاج « فعل »  
كهدى ، زيدت آخره ألفا فاستحالت الثانية همزة ، كما في الدعاء والنداء ،  
حيث زيدت ألف قبل حرف العلة ، فانقلبت همزة ، والفرق بينهما أن همزة  
الدعاء عن ألف منقلبة عن الواو ، وفي « أولاء » عن ألف غير منقلبة عن شيء .  
- وقد ينون = : وهى لغة حكاها قطرب .

قال المصنف (٣) : وتسميته تنوينا مجاز ، لعدم مناسبه شيئا من أقسام  
التنوين . والصواب : أن صاحب هذه اللغة إنما زاد نونا بعد الهمزة ، زيادتها  
في « ضيفن » غير أن « ضيفا » (٤) معرب ، فصار حرف لإعراب و « أولاء » مبنى  
فسكنت نونه لفقد موجب الحركة .

وتعقبه أثير (٥) الدين بأن نون « ضيفن » لإحق « يجمعن » ونون (٦) « أولاء »  
لأشياء ، وأيضا فقد اختلف في نون « ضيفن » أزائدة فوزنه « فعل » أم أصل  
فـ « فيعل » من ضيفن جاء بالضيف .

- (١) سورة الاسراء آية : ٣٦ .
- (٢) قاله : جرير ابن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق « ويروى الأقوام بدل » الأيام  
« وعليها فلا شاهد » لأن المقام - إطلاق - اسم الإشارة على العاقل وغيره وقد استشهد بالبيت  
المبرد في المقتضب في غير هذا المقام وهو قوله « ذم » فيجوز في الدال الضم والفتح والكسر  
واللوى اسم موضع والمنازل جمع منزل أو منزلة وقافيته في الديوان : أولئك الأقوام  
انظر العيني ج١ ص ٤٠٨ ، وج٢ ص ٤٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ج٣ ص ١٣٣ ،  
والمقتضب ج١ ص ١٨٥ .
- (٣) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٠ .
- (٤) في ج : ضيفن ... الخ .
- (٥) وعبارته في شرح التسهيل ج٢ ص ٢٥ ظ : وليست هذه النون في الزيادة كنون « ضيفن »  
لأن نون « ضيفن » زيدت للإحق يجمعن ضمى بها للإحق ، ونون « أولاء » لم يوت بها  
لشيء .
- وأيضا فنون « ضيفن » خلافاً هي زائدة فيكون أصل الكلمة « ضيف » أم أصلية فيكون  
وزنه : « فيعلا » ويكون من « ضيفن » الرجل أى جاء مع الضيف .
- وجمهور النحويين يرون أن النون زائدة على « ضيف » لأن الضيفن : من يجمع مع  
الضيف متطفلا ، وقيل : « الضيفن » من « ضفن » فالنون أصل ، والياء زائدة ،  
إذ يقال : ضفن إليهم يضمن إذا أتاهم مجلس إليهم كما حكاه أبو عبيدة .
- (٦) أى : التنوين في « أولاء » .

وفي شرح الدماميني (١) : وفيما قاله المصنف نظر ، أما أولا فلأن قطربا إذا نقله تنوينا ، فمعناه أن قائله يثبته وصلا لا وقفا ، يتأتى تأويله بما ذكر .

قلت : قد يكون قصارى قطرب أن سمع نونا بعد تمام الإشارة فتحتمل التنوين لإحتمالها غيره ، فتسميته إياها تنوينا لما فهمه لا لما سمعه من ثبوتها وصلا وسقوطها وقفا ، فمن ثم نازعه المصنف في التسمية ، لمخالفتهما من أقسام التنوين .

ثم لا تسند للدماميني إلا مجرد تسمية قطرب إياه تنوينا ، وليس بكاف .

ثم قال الدماميني (٢) : وأما ثانيا فللدعوى الرضى أن التنوين فيه للتكثير كصه (٣) فهو من أقسام التنوين المعروفة ، وإن كان «أولاء» معرفة ، فتكون فائدته البعد حتى يكون المشار إليهم كالمذكورين .

قلت : وأنت خير بما فيه من التهافت والخطل ، وكيف واسم الإشارة بما لا ينكر في وقت ، ولو سلم فكيف يفيد بعده ؟ ، وأعجب (من ذلك) (٤) جعل دعوى الرضى وفهمه حجة على المصنف من غير استظهار بشيء إلا مجرد قوله ذلك (٥) .

ثم قد أشار الدماميني إلى فساده بقوله : وفيه بحث لا يخفى .

قلت : وهذا باسم الدفع أولى منه باسم البحث ، لوضوح فساده .

— ثم أولئك = : بالمد للمرتبة الوسطى . — وقد يقصران = : أى أولاء

(١) ج : ١ ص ٧٤ .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) وعبارة الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ : ولجمعا «أولاء» ... وقد ينون مكسورا ويكون التنوين للتكثير كصه وإن كان أولاء معرفة ، فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين - فيكون «أولاء» كأولئك .

(٤) من ذلك ساقط من «ج» .

(٥) ليس لدى الشارح إلا مرض الرد على الدماميني فاكفى في هذا المقام بتكميل الألفاظ من التهافت والخطل ولم يجد غيرها لأن أمامه عقبة كأداء وهو الرضى ، وعلى فرض مجارات الشارح فسه المشبه به لا يوصف بتعريف ولا تنكير على ما أعلم ، وكذلك المشبه ، وهو «أولاء» وعليه فالتنوين هنا اصطلاح على تسميته تنوين تنكير المقابل لتنوين التمكن ولذلك ولغيره قال الرضى في مقام الفرق بين تنوين التنكير والتمكن في ج ١ ص ١٣ : أجدها لتكثير نحو صه ومه ... قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ... وإنما اختص تنوين التنكير بالأسماء لكونه موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في الدال .... وثانيهما فتمكن ومناه كون الاسم مريبا ، إذا فتوين التنكير والتمكن ليس المقصود بهما : الوجود في آخر النكرة والمعرفة ، وإنما هو المبنى والمعرّب ، واسم الإشارة من المبنيات فصح أن يكون تنوين «أولاء» للتكثير . وعلى ذلك فلامعنى لقول الشارح : «وكيف واسم الإشارة لا ينكر في وقت» . ولا معنى لقول الدماميني «وفيه بحث لا يخفى» ، إلا إذا كان يقصد غير ما أثبت ، ولا معنى لقول الشارح : «وهذا باسم الدفع ... الخ» .

ولا يكون من قبيل تسميته بالتينين مجازا كما قال ابن مالك بل هو من قسم تنوين التنكير .

وأولئك فيقال : أولا وأولاء ، وهي لغة تميمية ، كما أن المد لغة الحجاز  
قاله الفراء .

لا يقال في عبارة المصنف تجوز ، لإطلاق «المقصور» اصطلاحاً على ما حرف  
إعرابه ألف لازمه ، و«أولاء» مبنى فالفه غير إعرابية ، أى محل إعراب ،  
وإنما محله الكلمة بأسرها ، لأننا نقول : إنما قال «بقصران» فهو كقولهم : تقصر  
الكلمة أى لا تمد ألفها ، ولم يطلق لفظ «المقصور» والاصطلاح فتقرر في الثاني  
دون الأول قاله الدماميني (١) .

قلت : وليس بشيء ، بل لا فرق في ذلك بين المقصور ، وغيره من الأوصاف  
والأفعال والمصادر .

وقد قال ابن الحاجب (٢) تعريفاً لكل من المقصور والمدود : المقصور :  
ما آخره ألف مفردة ، والمدود ما بعدها فيه همزة ، فعم إطلاقه كلاماً من ضرب  
(المعرب والمبنى) (٣) كإذا ومنى وذا وأولاء ، وإلا كما اعترف بذلك شراح  
الشافية (٤) وغيرهم .

وعن الفراء : إطلاق المدود على نحو : جاء وشاء ، وقد أطبقوا على  
إطلاق كل منهما على هؤلاء وهؤلاء ، وبه تتبين عدم استقرار العرب على اختصاص  
إطلاق المقصور على ضرب المعرب .

(١) وصارته في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٤ ط : وفي قوله : يقصران «مساحة بالنسبة إلى  
الاصطلاح إذ المقصور عندهم ما كان حرف إعرابه ألفاً لازمة و«أولاء» مبنية «فالألف  
التي هي آخره ليست حرف إعراب بمعنى أنها محل للإعراب وإنما التي في محل الإعراب الكلمة  
بأسرها . وقد يقال : إنما يتم هذا لو أطلق لفظ «المقصور» وهو لم يطلقه ، وأما مثل  
قوله : «تقصر الكلمة» أى لا تمد ألفها ، فلا نعلم أن فيه تسامحاً ، بل استعماله عندهم  
شائع .

(٢) في الشافية ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٣) المعرب والمبنى «ساقطة من «ج»

(٤) لقد اطلعت على بعض شروح الشافية ، ومنهم الرضى في ج ٢ ص ٣٢٦ إذ قال «لا يسمى  
بالمقصور والمدود في الاصطلاح إلا الاسم المتكسر فلا يقال : إن «إذا ومنى وما ولا  
مقصورة ، وأما قولهم : «هؤلاء» مقصور أو مدود ، فتجوز وقصد للفرق بين لفظي  
هذه اللفظة .

والسيد عبد الله بن محمد الحسين المعروف بـ «نقره كار» في شرح الشافية إذ قال :  
«المقصور ما في آخره ألف» من الأسماء المتكسرة إذ الأفعال والحروف وغير المتكسرة لا يقال  
فيها مقصور ومدود وأما قولهم في «هؤلاء وهؤلاء» مقصور ومدود فتسامح في العبارة  
وعلى ذلك فلم يقلوا بما ادعاه الشارح .

ثم انظر قول ابن يمين في شرح المفصل في هذا المقام إذ قال في ج ٦ ص ٣٦ : «المقصور  
والمدود» ضربان من ضرب الأسماء المتكسرة ، إذ الأفعال والحروف لا يقال فيها :  
مقصور ، ولا مدود فأما قولهم في «هؤلاء وهؤلاء» مدود ومقصور فتسامح في العبارة .  
كانه لما تقابل اللفظان فيما قالوا مقصور ومدود مع ما في أسماء الإشارة من شبه بالظاهر من جهة  
وصفها والوصف بها ... الخ .

نعم خص بعض المتأخرين كالجاربدي وابن هشام القاهري كلا من ضربيهما  
ضرب العرب ، فلا يطلق كل منهما عندهم على الضرب الآخر إلا بضرب من  
لتجوز .

— ثم أولئك = : في الرتبة القصوى — على رأى = : أى رأى من يرى  
أولئك بالمد للوسطى ، فليس للقصوى سوى أولئك كقوله :

أولئك قومي لم يكونوا أشابه وهل يرث الضليل إلا أولئك (١)

— وعلى رأى = : وهو من لا يراه كذلك بل للقصوى — أولاء = : بالمد  
للمرتبة الدنيا ، ثم أولئك للوسطى ، ثم أولئك بالمد وأولئك بالقصر كلاهما  
للمنصوص (٢) فالخلاف في أولئك أهو للوسطى ، ويدل على الأول قوله (٣) .

ياما أميلح غزلان شدن لنا من هاؤ ليا تكن الضال والسم (٤)

لعدم مقارنة هاء التنية ذا البعد .

وقد يقال هلاء = : بإبدال الهمزة «هاء» كهياك في إياك وهما في أما ،  
وهو متسع المجال بل هو «هلاء» أولى استقلا للضم .

— وأولاء = : بضم همزتيه — وقد تشعب الضمة قبل اللام = : نحو أولاء  
وأولئك بإشباع ضمتيهما ، وهما لغتان عربيتان ، حكاها قطرب ، قال  
الأندلسي .

— وقد يقال هؤلاء (٥) = : مثل تورا ، وأنشد :

تجلد لا تغل هؤلاء هذا بكى لما بكى حذراً عليك (٦)

(١) نبه عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية لأخي الكلعية ، أما صاحب الدرر اللوامع  
فانه قال : ولم أعر على قائله والشاهد واضح من الشرح .

أنظر : نوادر أبي زيد ص ١٥٤ — وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٦٠ .

(٢) في ج : المقصور ... الخ . وهو خطأ .

(٣) في ج : كقوله ... الخ .

(٤) سبق تحقيقه في ص ٢٨٦

(٥) أى حكى ذلك الأندلسي عن بعض العرب ، أى أنهم ينطقون «هؤلاء» بفتح الهاء وسكون  
الواو مخفف من هؤلاء .

(٦) ورواية ابن يعيش في شرح المفصل والبغدادى في الخزاعة : تجلد لا يقال .... أسفا وغظا  
وقال صاحب الخزاعة : وقال الشلوين في حاشيته على المفصل : كثر «هؤلاء» في كلامهم

حتى خففوه فقالوا هؤلاء قال الشاعر : تجلد لا يقل ... البيت . وقال البغدادى : فالقافية  
في رواية الشلوين كافية ولم أدرى أى الروايتين صحيحة ، لأنى لم ألق على شيء يكثر  
من هذا . وسكت كل من البغدادى وابن يعيش عن نسبة هذا البيت لقائله ، وقال المعلقون  
على شرح المفصل لم نقف على نسبة هذا البيت لقائله ، والشاهد في قوله : هؤلاء ، حيث  
أسكن الواو «و» «تجلد» تصير وتحفظ من الجزع «و» «تقل مجزوم» بـ «لا» الناهية .  
انظر : ط ج ٢ ص ٤٧٠ — ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٦ .

وخرجه الفارسي (١) في الخطريات على أن الأصل «هؤلاء» ، فحذفت الألف ثم أسكن تشبيها بعضه ، ثم أبدلت الهمزة مع سكونها بعد فتحة واو ، تنبيها على حركتها الأصلية ، وأسهل منه أنها أبدلت واواً على غير قياس ، ثم استثقلت الضمة على الواو فأسكنت فحذف الألف للساكنين حذفها اعتباراً في قوله :

وأتى صواحبا فقلن هذا الذي منع المودة نغيرنا وجفانا (٢)  
وأقره الدماميني (٣) مستحسناً إياه .

قلت : وهو خلاف ما عليه أئمة التصريف : أن الهمزة في ذلك استفهامية أبدلت هاء كما نبهنا عليه فيما مضى ، وهو أقعد من دعوى حذف الألف اعتباراً إذ لا داعي إلى ارتكابه .

- و = : قد يقال - ألاك = : بضم فتشديد اللام مقصوراً ، حكاه بعض أئمة اللغة ، وأنشد :

(١) نسه الشارح هذا الكلام للفارسي خطأ على ما يبدو ، لأن كتاب الخطريات ليس للفارسي ولا هو من مؤلفاته بل هو لابن جني ، كما جاء في خزنة الأدب ج ٢ ص ٤٧٠ قال ابن جني في الخطريات الأصل هؤلاء ، فحذفت الألف وإن كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها الأصلية ... الخ .

وقد ذكر الاستاذ علي النجار محقق الخصائص في مقدمته عند الحديث عن مؤلفات ابن جني أن كتاب «الخطريات» من ضمنها ، وقال في ص ٦٤ ج ١ «الخطريات» ويذكره المؤلف هكذا : «وما أحضره من الخطر من المسائل المشورة ، مما أملىه أو حصل في آخر تعاليني عن نفسي وغير ذلك مما هذه حاله وصورته .

ورود في كشف الظنون تحت اسم «الخطرات» وفي الخزنة أيضا في ج ٤ ص ١٠ . إذا الصواب وخرجه ابن جني في الخطريات ، وليس الفارسي والله أعلم .

(٢) قال الملق على شرح المفصل لابن يعيش : أنشد هذا البيت عن الكسائي لجميل بن معمر العنزي وقال : أراد : «أذا الذي» فأبدلت الهاء من الهمزة .

وقال : وقال الحميد الفيروزي : الهاء من حروف المعجم على خمسة أوجه ... إلى أن قال : الرابع : المبدلة عن همزة الاستفهام ، قال : واتي صواحبا ... البيت . والصواب كما قال الشارح بعد . وإن هذا البيت في مقام غير مانحن فيه لأن بحثنا حذف الألف ، والشاهد في البيت إبدال همزة الاستفهام «هاء» فلا داعي لارتكاب هذا الشطط . انظر : ابن يعيش ج ١ ص ٤٣ مجمع شواهد العربية ص ٢٨٧ .

(٣) في شرحه ج ١ ص ٧٤ ط وعبارته ... نخففنا الألف للقاء الساكنين وإذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله :

وأتى صواحبا ... البيت ، في قول فهذا أجود ، والقول الآخر في البيت : أن الأصل «أذا الذي» ؟ فأبدلت همزة الاستفهام هاء هـ .

وهذا يتبين توجيه الدماميني وعرضه للقولين في البيت ، وأن اعتراض الشارح هذا ليس حسناً .

من بين ألاك إلى ألاكا (١)

وقد مضى أنها للرتبة الوسطى

— ومن لم ير التوسط = : وهو قضية كلام القدماء — جعل المجرد للقرب  
غيره للبعد = : كالمنادى فإن أحرفه ضربان .

قال المصنف (٢) : وهو الصحيح ، ويدل على صحته خمسة أوجه :

أحدها : إجماعهم أن للمنادى مرتبتين ، وهو شبه به ، ليقصر فيه عليهما  
فاقا للنظير بالنظير .

ورده أثير (٣) الدين بمنع الشبه ، لأن المقبل عليه بالخطاب ليس المشار إليه  
غيره ، وهو اسم غائب مخبر عنه إخبار الغائب ، بخلاف المنادى فإنه المقبل  
فيه ، نحو يا زيد اصنع كذا (٤) ، أو لقد صنعت .

ل (٥) :

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقق (٦)

(١) الذى أنشده أبوعل الشلوين بدليل قول ابن مالك في شرح التسهيل ج١ ص ٢٧١ : وذكر  
أبوعل الشلوين ... « وقال أبوعل أيضا : حكى اللغزيون « أولاك » بالقصر والتشديد ،  
وأنشد من بين ألاك إلى ألاك ، وقال أبوحيان في شرحه على التسهيل ج٢ ص ٢٥٥ ظ :  
وعدوا أيضا للرتبة الوسطى « ألاك » بتشديد اللام . قال : من بين ألاك ... البيت .  
وقال صاحب الدرر اللوامع ج١ ص ٥٠ : لم أعثر على قائله — وأنا كذلك لم أعرفه  
ولا وقفت على تنمة البيت .

(٢) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٢ وعبارته : للنحويين في اسم الإشارة مذهبين أحدهما أن له  
مرتبتين : بعيدة وقريبة . والثاني : أن له ثلاث مراتب . الأول هو الصحيح ، وهو  
الظاهر من كلام المتقدمين ويدل على صحته خمسة أوجه أحدها ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٢٦ ظ نقل بتصريف .

(٤) في « ج » : ولقد صنعت .... الخ .

(٥) في الأصل : كما قال ... الخ .

(٦) قائله : ذو الرمة ضمن قصيدة طويلة يصف فيه داراً بعينها ، فيها محبوبته فهاجت أشواقه  
واحزانه .

قال الأعمى : الشاهد فيه نصب : « داراً » لأنه منادى متكور في اللفظ ، لاتصاله  
بالمحور وبمذه ، ووقوعه في موضع صفته ، كأنه قال : أدارا مستقرة بحزوى فجرى  
لفظه على التثنية وان كان مقصود بالبناء معرفة في التحصيل وهـ حزوى موضع معهود  
لديه ، والمراد بماء الهوى : الدمع : و« يرفض » ينصب متفرقا ويترقق : أى يجعل  
الدمع في العين .

انظر : الكتاب ج١ ص ٣١١ ، العيني ج٤ ص ٢٣٦ ، ط ج١ ص ٣١١ ، ديوانه ص ٣٨٩ .

وقال :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام (١)

ولو سلم فلا يلزم من تشاركهما في شيء متساويهما في عامة الأحكام .  
الثاني (٢) : أن المرجوع إليه في مثل ذلك النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن تميمًا يقولون :

« ذاك » و « تيك » بلا لام ، حيث يقولهما الحجازيون بها (٣) ، وأن ليس من لغتهم (٤) استعمال الكاف دونها فعلم أن ليس لاسم الإشارة على اللغتين إلا رتبتان ، أحدهما للقرب والآخر لأدنى البعد وأقصاه .

ورده أثير (٥) باقتصارهم في بعض اللغات على معنى « ما » ولا لفظ لهم يعبر به على المعنى المقابلة ، ولا يلزم من تعقل معنى ما في الوجود أن يوضع له لفظ ، فإن صح نقل الفراء فلم تضع تميم للرتبة القصوى لفظا يعبر به عليها اقتصاراً على الوسطى ، كما لم يضع الحجازيون للوسطى ما يعبر به عنها - اقتصاراً على القصوى .

قلت : وهو من التكلف بحيث لا يلتفت ولا يعرج بحال عليه (٦) .

الثالث : أن التثنية (٧) لم يرد إلا بمجرد من الكاف واللام معا أو بمصاحب لهما معا ، أعني غير المثني والمجموع ، فلو كانت إلى المتوسط بكاف مجردة عن اللام لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة ، وهو مردود بقوله تعالى : « وأنزلنا عليك الكتاب تبيناً لكل شيء » (٨) .

(١) قال البغدادى في الخزانة : وقال شراح أبيات الجمل وغيرهم : بيت الشاهد لا يعرف قائله ، وقيل : هو للأخوص .

ونسب له الشنقيطى في الدرر البزيع في أربعة مواضع في ج ١ ص ١٤٨ و ١٩٠ و ج ٢ ص ١٦٩ و ١٩٣ وذكره : ابن الشجرى في أماليه بدون نسبة وكذلك ابن جنى في الخصائص ، ونقل محققه ما ذكره صاحب الخزانة .

وقوله : « نخلة » كناية عن المرأة ، و « ذات عرق » اسم مكان بالحجاز وفي البيت شواهد أخرى وأبحاث لطيفة تراجم في مضافها .

انظر « الخصائص » ج ٢ ص ٣٨٦ ، و ج ١ ص ١٩٣ ، ٣١٢ - أمالي ابن الشجرى ج ١ ص ١٨ .

(٢)

أى : الثاني من توجيهات المصنف الحسة .

(٣)

أى : باللام .... الخ .

(٤)

أى : لغة الحجازيين .

(٥)

في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٦ .

(٦)

وأنا أرى ما رآه الشارح ، لأن الأثير استعمل الفرضيات ومقام بحثنا تفصيل القواعد بناء على اقتاعات المشهورة .

(٧)

أى القرآن العزيز . أى لم يأت فيه اسم الإشارة إلا مجرداً ، من اللام والكاف معا ، أو مصاحباً لهما معا .

(٨)

سورة النحل آية : ٨٩ .

ورده (١) أيضا بأنه أشبه بكلام الوعاظ ، ولا يلزم من عدم وروده فيه عدم  
وجوده في لسانهم ، فحكم قانون نحوى شهير فصيح لم يرد فيه ، وليس لأحد  
نحوى احتواء التنزيل على عامة اللغات والقوانين النحوية .

وأما التمسك بالآية فمدفوع بأن ليس المعنى أنه مبين لوجوه الإشارة وجميع  
ماني الكمالية ، إنما هو عالم مخصوص ، والمراد تبياناً لأصل كل شيء من أصول  
بانات والأحكام التكليفية ، وإلا فعدد ركعات الصلوات الخمس ، وما يجب  
من الزكاة وما لا يجب ومتى يجب ، وعلى من يجب لم يتبين فيه .

الرابع : أن التعبير « بذلك » عن مضموم كلام على أثر انقضائه شائع في  
التنزيل وغيره ، ولا واسطة بين النطقين نحو : ذلك ما كنا نبغ (٢) « وذلك  
علم أني لم أخنه بالغيب (٣) » وذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً (٤) « ذلكم  
حكم الله (٥) » .

ورده (٦) أيضا : بأن كون اللفظ الموضوع للبعد يستعمل في القرب غير  
ال على أن ليس للمشار إليه إلا رتبتان .

قلت : لا نسلم أن الإشارة في نحو الآي المتلوة للقريب ، إذ كثير ما يذكر  
معنى المتقدم بلفظ ذلك ، لأن المعاني غير مدركة بالحس فكأنها بعيدة ، وعلى  
هذا الأسلوب الإشارة في الآيات كما صرح به التفتزاني (٧) ، وهو المستجاد ،  
على أن هذا الوجه من أدلة المصنف نهاية في السقوط .

الخامس : لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين لما فيه  
من الرجوع عن سبيل الأفراد ، وفي اكتفائهم « بهذان وذانك وهؤلاء » « وأولئك »  
ييل على استواء « ذلك » وأن ليس إلا رتبتان ولا التفات إلى من جعل تشديد ذانك  
يلا للبعد ، وتخفيفه دليلاً للقرب ، كما مر أنه جبر لما حذف من المفرد ، لاستعماله  
رداً من الكاف استعماله مقروناً بها ، ولا إلى زاعم أن أولئك دون أولئك

(١) أى الأثير في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٢٧ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٦٤ .

(٣) سورة يوسف آية : ٥٢ .

(٤) سورة الكهف آية : ٨٢ .

(٥) سورة الممتحنة آية : ١٠ ، والآية : « ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم » .

(٦) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٢٧ و .

(٧) وعبارته في كتاب المطول على التلخيص ص ٧٨ : « ولفظ « ذلك » صالح للإشارة إلى كل  
غائب عينا كان أومعنى ، بأن يحكى عنه أولاً ثم يشار إليه نحو جامي رجل فقال ذلك الرجل  
وضربني زيد فهالني ذلك الضرب ، لأن المحكى عنه غائب . ويجوز على قلة لفظ الحاضر  
نحو : فقال هذا الرجل ، وهالني هذا الضرب » أى : هذا المذكور عن قرب ، فهو  
وإن كان غائباً لكن جرى ذكره عن قرب « فكأنه حاضر ، وقد يذكر المعنى : الحاضر  
المتقدم بلفظ البعيد نحو : بالله العظيم وذلك قسم عظيم لأفعلن ، لأن المعنى غير مدرك حساً  
فكأنه بعيد .

للبعد ، لقلة أولئك ، ومسيب الحاجة إلى جمع ذلك ، وخلق التنزيل من إشارة إلى جماعة بعداء ، وهو باطل بأماكن جمعة منه ، فثبت ما أردناه والحمد لله .  
ورده (١) أيضا : بأننا لا نسلم أنه اكتفى في الثنية بلفظين ، أما الأول فلقولهم في الوسطى .. ذاك وتانك وفي القصوى : ذاك وتانك بالتشديد ، وذانك وتانك بالابدال ، وأما أنه لا التفات إلى من جعل تشديد ذاك .... الخ فباطل (يعنى (٢) بما أورد عنه قبل ، فلا التفات إلى قوله هو .  
وأما قوله : ولا إلى زاعم أن أولئك ... الخ فقد عرفت عدم إمكان كونه للقصوى ، لمكان «ها» التنبيه .

وأما ما أئزم من خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء ثم أبطله فغير لازم ، إذ قد يستعمل ما للجماعة الوسطى للبعدى تجوزا وتوسعا ولا يدل كون أولئك لم يرد في التنزيل أن لا يكون موضوعا للرتبة القصوى في لسانهم .  
- وزعم القراء أن ترك اللام لغة تميم = : وقد عرفت اعتماد المصنف إياه على ما انتحاه كما هو ثاني أدلته الخمسة (٣) .

قال ابن هشام : الذى صرح به القراء : أنه لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد وربيعة ، فذكر أربعة طوائف لا طائفة واحدة (٤) .

- وتصحبها (٥) التنبيه المجرد = : من الكاف - كثيرا = : نحو :  
« هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٦) » « هذا يوم لا ينطقون » (٧) هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق (٨) .

(١) أى الأثير في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٧ ظ .

(٢) « يعنى » ساقطة من «ب»

(٣) انظر ص ٨٦٨ .

(٤) قال الشيخ عباده في حاشيته على شذورالذهب ج ١ ص ١٤٨ تعقيبا على قول ابن هشام في الشرح : وبالقصر في لغة تميم : : وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك القراء في « لغات القرآن »

وقال الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على التوضيح ج ١ ص ١٢٧ ، ١٢٨ عند قول ابن هشام : (ممدوداً عند الحجازيين مقصوراً عند تميم) .

وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك القراء في « لغات القرآن » ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشى التسهيل ، ومن خطه نقلت .

(٥) جانت «ها» بالهمزة في المتن تحقيق بركات ص ٤٠ وشرح ابن مالك ج ١ ص ٢٧٣ ، والصواب أن «ها» المذكور ليس بعد ألف همزة ، وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف .

(٦) سورة المائدة آية : ١١٩ .

(٧) سورة المرسلات ، آية : ٣٥ .

(٨) سورة الحاثية ، آية : ٢٩ .

— والمقرون بالكاف دون اللام قليلا = : كقوله :  
رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطرف الممدد (١)  
وقول ذي الرمة :

قد احتملت مني فهاتيك دارها بها السحم تردى والحمام المطوق (٢)  
وعليه فيجوز هاتا وهاتاك ، وعليه قول بعضهم :  
مها الوحش إلا أن هاتا أو انس قنا الخط إلا أن تلك (٣) ذوابل (٤)  
وأطلق (٥) هنا وقيد في شرحه بأن لا يكون مثنى ولا جموعا .

ولفظه : ولا تلحق أيضا المقرون بالكاف تثنية وجمعا ، فلا يقال :  
هاذا نك ولا هؤلاء ( كأن واحداهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه  
لتفرعهما عنه ، وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى .  
قال أثير الدين (٦) : وهو بناء على زعمه أن ليس للمشار إليه إلا رتبتان ،  
وقد أوضحنا فسادا .

---

(١) قاله : طرفه بن العبد ، وهو من قصيدته المشهورة ، والشاهد اقتران اسم الإشارة بالكاف  
دون اللام كما هو واضح من المتن « والغبراء » الأرض ، وبتو غبراء : الفقراء وقال  
العيبي : قال المبرد : « أراد ببني غبراء الصوص ، ولم يسمع من أحد غيره ، و  
« الطرف » قبة من آدم يتخذها الأغنياء » و « المحدد » : أى البيت الذى حد بالأطناب .  
قال التبريزي : « الطرف » لفظه لفظ الواحد « ومعناه معنى الجمع ، ومعنى البيت  
أنه يخبر أن الفقراء يعرفونه ، لأنه يعطيهم ، والأغنياء يعرفونه بخلافه .  
انظر : « المعلقات » المشر ص ١٧١ « الدرر اللوامع » ج ١ ص ٥٠ ، العيني ج ١ ص ٤١٠ .

(٢) هذا البيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتحليل ج ٢ ص ٢٨ و .  
والدمايى في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ و . وذكره صاحب الدرر اللوامع بدون نسبة  
لقائله والشاهد مثل الذى قبله .  
ورواية النسخة ج : فلو حتمت ... البيت .

والسحم : جمع الاسحم بمعنى السود جمع الأسود ، يعنى القربان ، و « تردى »  
تذهب في ديوان ذي الرمة ( ص ٢٩٠ ) روايته : « إلا » وضعفت منى ... الخ .  
(٣) نسبة العباسي في معاهد التنصيح لابي تمام ضمن قصيدة قالها في منح الوزير محمد بن عبد الملك  
الزيات والشاهد في قوله : « هاتا » كما هو مفهوم من الشرح ورواية العباسي إلا أن هاتا  
... الخ .

وفي البيت شاهد بلاغى وهو المماثلة ، أى أن يكون ما في أحد الفقرتين أو البيت مثل  
ما يقابله من الآخر في الوزن دون القافية . و « مها الوحش » بقره و « الخط » مرفأ  
السفن بالبحرين وإليه تنسب الرماح الخطية . انظر معاهد التنصيص ج ٢ ص ١٠٠ ديوانه  
ص ٢٥٦ .

(٤) في « أ » : تلك دواويل ... الخ .

(٥) أى : المصنف في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٧٤ .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٨ و . « نقل بتصرف » .

ويرد على قوله في الجمع :

من هاؤلياكن الضال والسمر (١) .

وأما زعمه أن لا يقال : هاؤلثك (٢) فبطاطل بالسماع القاشي .

قلت : فتين إيهام قول الدماميني (٣) تبعاً لابن قاسم (٤) تبعاً للأثير (٥) فتين أن كلام المصنف متنا وشرحا منقود « أن ذلك من نقوده ، وليس منها .

وزعم ابن يسعون (٦) : أن « تي » لا تستعمل إلا بهاء أوها ، والكاف آخرها ، كبيت ذى الرمة (٧) ، وعليه فلا ترد للرتبة الدنيا كـ « ثم » في الأمكنة سوى أن هذه بذاتها ، بخلاف هاتيك (٨) ، وعليه فيقال : في أى موطن يلزم التنبيه للإشارة ؟ غير أن في حديث الإفك « كيف تيكم »

وفي شرح الدماميني (٩) : أو كيف (تيكن) (١٠) : الشك منى الآن .

قلت : لكنى لا أشك في أن الواقع الأول دون الثاني (١١)

قال أثير الدين (١٢) : وإن كانت الإشارة باللام أوقائم مقامها مما يختص بالمنزلة القصوى لم تدخل « ها » التنبيه ، فلا يجوز (١٣) هذلك ، ولا هاتاك ، ولا هذانك وهذانيك .

(١) سبق تحقيقه في ص ٢٨٦

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ب »

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ و .

(٤) وعبارته في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٣ : ومقتضى كلامه - أى المصنف - جواز دخول « ها » على التثنية مخفف النون ومشدها وعمل الجمع ، لكنه قال في الشرح : « إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه « ها » والسماع يرد عليه في الجمع قال : من هاؤلياكن الضال والسمر ، وهو تصغير « هؤلاء » .

(٥) في « ج » : لأثير الدين ... الخ .

(٦) هو : يوسف بن يسمى بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجلي .

قال السيوطي : ويعرف أيضا بالشنشي . قال ابن الوزير : كان أدبيا نحويا لغويا صنف : المصباح في شرح ما أغتم من شواهد الإيضاح وغيره .

توفي في حدود « ٥٤٠ » أنظر : البنية ج ٢ ص ٣٦٣ ، هدية العارفين ج ٢ ص ٥٥٢

(٧) وهو : قد أحتملت في فهاتيك ... البيت السابق .

(٨) أى : « تم » المكائبة و « تي » الإشارية .

(٩) ج ١ ص ٧٥ و ز . وعبارة الدماميني : كيف تيكم أو كيف تيكن ، الشك منى .

(١٠) « تيكن » ساقطة من « ج » .

(١١) أى أن الذى جاء لفظ « تيكم » لا « تيكن » في « باب حديث الإفك » من كتاب المغازي في صحيح البخارى حيث قالت عائشة رضى الله عنها .

« إنما يدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسلم ثم يقول كيف تيكم ؟ ثم ينصرف .

(١٢) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٨ ط .

(١٣) وعبارة الأثير : فلا يقال : هاذلك ولا هاتاك ولا هاتلك « ولا هاتيلك ولا هاذلك ولا ذيك ولا هاتانك ولا هاتينك ولا هاؤلاك ولا هاؤلاك ... الخ .

وملخصه : أنها لا تتجمع دالا (١) على الرتبة القصوى دون الدنيا والوسطى ،  
هو دليل ما عليه غير المصنف أن المراتب ثلاثة .

قال (٢) : ولم أقف على ما انتحاه المصنف في ذلك لأحد على كثرة مطالعتي  
صنفات أهل هذا الشأن .

واعتل المصنف (٣) لعدم المجامعة بكراتهم كثرة الزوائد وليس بالحسن  
استيثار كل منهما بمعنى لا يدل عليه الزائد الآخر ، فاللام مشعرة بالبعد ،  
الكاف بالخطاب ، و «ها» بالتنبيه .

وزعم بعض أن اللام أيضا للتنبيه ، ومن ثم لا يجتمعان ، وليس بشيء لكونها  
دعوى مجردة .

وقال السهيلي : الأطهر (٤) أن اللام دالة على تراخ وبعد في المشار إليه ،  
أكثر ذلك في الغائب ، وما ليس بحضرة المخاطب ، و «ها» تنبيه للمخاطب  
على النظر ، وإنما ينتظر إلى ما بالحضرة .

— وفصلهما = : أى «ها» التنبيه فالهاء ضمير غيبة عائد على الكلمة السابقة  
من «ها» (٥) الموضوع للتنبيه ، وعليه فتكتب متصلة بما قبلها ، ويجوز رسمها  
منفصلة على (أن) (٦) اسم ظاهر مراد به (٧) مسماة من حرف التنبيه والمعنى أن  
«ها» المراد به التنبيه . — تفصل — من = : اسم الإشارة

— المجردة = : عن الكاف — بأنا وأخواته = : من ضمائر الرفع المنفصلة  
كأنت ونحن — كثير = : في لسانهم كما في حديث السائل عن أوقات الصلاة :  
«ها أنا ذا يا رسول الله» (٨) صلى الله عليه وسلم ، ونحو : «ها أنا ذى ، وها  
نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنت ذى ، وها أنتما ذان ، وها ائمتان ،  
وها أنتم أولاء ، وها هو ذا ، وها هي ذى ، وها هما ذان ، وها هما تان ،  
وها هم أولاء ، وها هن أولاء .

(١) أى لا تتجمع «ها» التنبيه مادل على الرتبة القصوى وتجمع مادل على الرتبة القربى والوسطى  
... الخ . كذا في الأصل .

(٢) أى الأثير في المرجع السابق .

(٣) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٤ «وقوله : «المصنف «ساقط من «ج»

(٤) في «ج» : الظاهر أن ... الخ .

(٥) لعل الصواب : وهى «ها» الموضوع ... الخ .

(٦) «أن» ساقطة من «ج»

(٧) لعل الصواب «ظاهر مراد» مذكروه الشارح من هذا التفصيل من قوله : وفصلها «أخوذ  
من شرح الدمامي ج١ ص ٧٥ ولكنه لم ينسبه .

(٨) أخرجه البخارى في صحيحه ج١ ص ٣١ - كتاب العلم ، باب من سأل علماء ، وهو مشتغل  
في حديثه فأتى الحديث ثم أجاب السائل من حديث أبي هريرة .

وقد ذكر المصنف المشكلة صدر الفصل الثالث من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك .

— وبغيرها = : أى بغير أنا وأخواته (— قليل (١) = : ) كقول زهير :

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بدرعك وأنظر أين تنسلخ (٢)

قال المصنف (٣) وبغيره : وكقول النابغة :

ها إن ذى عذرة إلا تكن نقت فإن صاحبها مشارك النكد (٤)

وأنشد صاحب الفصل :

ها إن تا عذرة إن لم تكن قبلت فإن صاحبها قد تاه في البلد (٥)

(١) « قليل » ساقطة من « ج »

(٢) استشهد بالبيت سيبويه في باب « ما يكون قبل المحلوف به عوضا عن اللفظ لواءه » قال : « وذلك قولك أى ها الله ذا ، تثبت ألف « ها » لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى ها الله ذا . فيحذف الألف التى بعد الهاء ، ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجهر ، لأن قولهم « ها » صار عوضا عن اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ، « ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك : « والله » فتركهم الواو ههنا البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان .

وقال : « وقدم » « ها » كما قدم « ها » في قولهم : « ها هوذا ، وها أنا ذا ، قول الخليل وقال زهير : تعلمن ها لعمر ... البيت .

قال الأعمى : الشاهد فيه تقديم « ها » التى للتنبيه على « ذا » وقد حال بينهم بقوله « لعمر الله » والمعنى تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به ونصب « قسما » على المصدر المؤكد ، ما قبله ، لأن معناه أقسم فكأنه قال : أقسم لعمر الله قسما ، ومعنى : تعلمن « أعلم » ولا تستعمل إلا في الأمر . ورواية الكتاب والخزانة والديوان : أين تنسك « بدل » تنسلخ و « فأقصد » بدل : فأقدر .

وهذا التوعد وجهه زهير للحارث بن ورقاء الصيدائى ، وكان قد أغار على قومه فأخذ إبلا وعبداء وإذا لم يرد عليهم ما أخذ .

انظر : « الكتاب ج ٢ ص ١٤٥ ، ١٥٠ ج ٢ ص ٤٧٥ ، الدرر اللوامع ج ١ ص ٥٠ » ديوانه ص ٨٤ .

(٣) في شرحه ج ١ ص ٢٧٥ ، والمراد بغيره الأثير في شرحه ج ٢ ص ٢٩ و .

(٤) هذا البيت ضمن قصيدة : مدح بها النابغة الديباني النعمان بن المنذر ملك الحيرة واعتذر فيها بما افترى عليه في القصة المشهورة مع المنخل « والمتجردة زوجة النعمان .

وروى : ها إن تا ... الخ . « روى : فإن صاحبها قد تاه في البلاد - وروى أبو عبيدة : وإن ها عذرة ... الخ . وعليه فلا شاهد فيه .

والشاهد على رواية الشارح : الفصل بين « ها » التنبيهية وبين « ذى » بغير أنا وأخواته وهو قليل ، سواء كان الفصل بالقسم كما في البيت السابق أو بغيره ، كما هنا ، فقد فصل بـ « إن » .

انظر : الديوان ج ٢ ص ٤٧٨ ، الدرر اللوامع ج ٢ ص ٨٦ ، ١٢٢ .

(٥) هذا البيت هو نفس البيت السابق إلا أنه كان برواية أخرى : انظر « شرح ابن يعش ج ٧ ص ١١٣ ، ١١٤ ج ٢ ص ٤٧٨ ، ديوان النابغة ص ٢٧ برواية « مشارك النكدي » .

قال(١) : والعذرة بكسر العين المهملة والذال نوع من الاعتذار .

ورده أثير الدين(٢) : بأن ليس من جنس ما فصل به بين «ها» التنبيه و«ذى» في ذلك ، فيقال : فصل بينهما بأن إذا لوقلت : هذى إن عذرة لم يكن كلاما .

قلت : ولا نسلمه(٣) بل نقدر أن الأصل إن هذه عذرة . ثم قدم التنبيه مفصولا(٤) بينه والإشارة بأن ، كما على ذلك عول عامتهم .

وأنشد سيبويه .

ونحن أقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذالها(٥)

ففصل بالعاطف(٦) بين التنبيه والإشارة .

وفي شرح(٧) الدماميني : قلت : وفيه تعسف بتقديم بعض ما في حيز العاطف عليه .

قلت : البعض المقدم هنا مما لا يحفل به ، إذ ليس مما يعتمد بالعطف فيختاره العاطف حوزا معتبرا ، وإنما هو حرف فضله مسوق للتنبيه ، فلو حذف لم يخل به نظام التركيب .

ثم قال(٨) : ويظهر لي أن «ها» هذه اسم فعل بمعنى خذى ، ولا غبار عليه .

قلت : بل عليه غبار متراكم ، لكونه عدولا عن الظاهر ، من كونه

---

(١) أى ابن يعيش في شرح المفصل ج٧ ص١١٤ ، وعبارته : وهو للناطقة أى البيت السابق الشاهد فيه إدخال «ها» التى للتنبيه على «إن» والعذر والمعذرة والعذرى بالكسرة كالركبة والجلصة بمعنى الحال .

والذى يفهم أن القائل لذلك هو المصنف ، ولكن هذا التفسير ليس موجوداً في شرحه ج١ ص٢٧ وأنا رجعت لا ابن يعيش لأنه تناول تفسير لفظ «عذرة» كما ذكرت .

(٢) في شرحه للتسهيل ج٢١ ص٢٩ و .

(٣) في «ب» : ونسلم بل ... الخ .

(٤) في «ج» : مفصولاً فيه والإشارة .

(٥) ذكره سيبويه ولم ينسبه بينما أعلم نسبة للبيد بن ربيعة ، وقال البغدادي في الخرافة وكذلك نسبة الأندلسي في شرح المفصل إليه ، أى لبيد وقال : وأنا لم أره في ديوانه ، وقال ابن يعيش : إن البيت للبيد ، والشاهد فيه قوله : هذا لها ها وذالها ، يريد وهذاها والواقع أن البيت موجود في ملحقات ديوانه ص٣٦٠ .

ورواية سيبويه والبغدادي وابن يعيش : «قلت لهم هذا ... الخ» ولعلها هي الصواب .

انظر : الكتاب ج١ ص٣٧٩ ، ج٢ ص٤٧٩ ، الدرر ج١ ص٥٠ ، شرح ابن يعيش ج٨

ص١١٤ .

(٦) في «ج» : «بالعطف ... الخ» .

(٧) ج١ ص٧٥ ظ .

(٨) أى الدماميني في المرجع السابق .

تنبيهها منصبا على اسم الإشارة مفصولا عنه مدلولا بالمعطوف عليه من الجملة المصدرية باسم الإشارة ، مدخولا للتنبيه غير مفصول (١) ، إلى دعوى اسم الفعل الذي تنافره صحة الضميرين لتحمله ضمير الخطاب .

ثم لا موقع لاسم الفعل في هذا المقام كما يشهد به الذوق السليم والفهم (٢) المستقيم .

ثم قال (٣) : ويظهر أيضا في كلام المصنف انتقاد ، لأن لنا صورتين يقع الفصل فيهما كثيراً بين «ها» التنبيه واسم الإشارة ، وليس شيئاً من «أنا» وأخواته ، إحداهما الكاف نحو «أهكذا عرشك» (٤) وقوله :

ما ها كذا يا سعد تورد الإبل (٥)

ويرد على الأصل كقوله :

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب (٦)

(١) قوله : «إلى دعوى» متعلقة بقوله : عدولا عن الظاهر .

(٢) في ج : والطبع ... الخ .

(٣) أى الدامنى في المرجع السابق .

(٤) سورة النحل : آية : ٤٢ .

(٥) هذا من الأمثال ، جاء في القاموس مادة «شرع» وشرحه تاج العروس ، وفي حديث على رضى الله عنه أن رجلاً سافر في صحب فلم يرجع برجوعه إلى أهله فاتهم أصحابه فرفعوا إلى «شريح» فسأل أولياء المقتول البيعة ، فلما عجزوا عن إقامتها ألزم القوم الأيمان ، فأخبروا علياً بحكم شريح «فقال متمثلاً :

أوردها سعد وسعد مشتمل يا سعد لا تروى بهذاك الإبل

ويروى ما هكذا ياسعد تورد الإبل .

ثم قال : إن أهون السق التشريع ، ثم فرق على بينهم وسأهم واحداً واحداً فأقروا بقتله فقتلهم به « والتشريع : ليراد الإبل مورد شريمة سهل الشرب انظر القاموس المحيط ج٢ ص ٤٦ تاج العروسى ج٥ ص ٣٩٦ .

(٦) نسب في الكتاب والخزانة لامرئ القيس ضمن قصيدة ، ورواية صاحب الخزانة لا والى في هواء الجو طالبة ... البيت . وكذلك رواية الأعم في شرحه لديوان امرئ القيس . ونسبه سيويه في الكتاب ج٢ ص ٢٧٢ للنعمان بن بشير الأنصارى . برواية الشارح .

وقال ابن رشيق في العدة ج٢ ص ٩٥ : وأما دعبيل فقدمه «أى امرئ القيس بقوله في وصف عقاب : ويلمها من هواء ... البيت وهذا عند دعبيل أشعريت قائلة العرب :

والصحيح أن البيت لامرئ القيس إلا أنه ورد بروايتين ، وفيه عدة شواهد منها

ورود الكاف قبل «ها» التنبيه كما هو الأصل . ومنها ما يجوز في قوله «واسمها» من ضم

اللام وكسرهما فالضم على القاء حركة الميمزة عليها والكسرة على إتباعها الحركة الميم . ومنها

رفع «مطلوب» حملاً على موضع الكاف ، لأنها في تأويل مثل «وموضعها موضوع

رفع ، ولو نسب حملاً على اللفظ «أوعل التمييز لحاز ، والمعنى : الشاعر يصف عقاباً

تتبع ذئباً » فتجب منها في شدة طلبها وسهولة في سرعته وشدة هروبه . انظر الكتاب

ج١ ص ٣٥٣ « ج٢ ص ١١٢ ديوانه ص ٤١٩ » .

قلت : لانسلم أن مدخول (١) «ها» التنبيه الإشارة مفصولا بينهما ، وإنما مدخولها أداة التنبيه لاسم الإشارة كما صرح به في الآية صاحب المغنى (٢) ، بل ليس بالواجب لحاقها (اسم) (٣) الإشارة حتى يتمحل في كل مقام وجد فيه للتنبيه غير داخل عليها ، كما نبه عليه بعض .

بل جوزها جماعة في نحو (ها أنت ذا تفعل) كون التنبيه غير منوى به الدخول على الإشارة تمسكا بقوله تعالى : «ها أنتم هؤلاء» (٤) ، وإلا لم يعد بعد أنتم (٥) كما هورأى سيبويه (٦) فيما يرد عليك من قوله :

وقد حكى الأخفش : ها إن زيدا منطلق ، وقال الشاعر :

أبا حكم ها أنت نجم مجالد

وأنشد صاحب المفصل :

ها إن تا عذرة . . . البيت (٧)

وقال الفراء : إذا وصلت المبنى (٨) بمبهم وأخبرت عنه بالفعل فالعرب لحق التنبيه (٩) المبنى كـ «ها» أنا إذا أقوم ولا يكادون يقولون أنا .

بل جعل المحقق الرضى (١٠) دخوله الإشارة أولويا مطلقا ، وليس لمدعى

(١) في جـ «مدخل» «ها»

(٢) ذكر صاحب المغنى في ج١ ص ١٩٩ في حرف الكاف : «كذا» يرد على ثلاثة أوجه . أحدهما : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما «كاف» التشبيه و«ذا» - الإشارة . ثم قال وتدخل عليها «ها» التنبيهية كقوله تعالى : «أهكذا عرشك ؟» وإن كان ليس في كلام صاحب المغنى الفصل بين «ها» واسم الإشارة ولا منع الفصل - إلا أنه استدل بالآية التي استدل بها الدمامي وعلى ذلك فلا حاجة للدمامي فيما قال ، ورد الشارح مقبول .

(٣) «اسم ساقطة من جـ» .

(٤) سورة النساء : آية : ١٠٩ وهي :

«ها أنت هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا» .

(٥) في «ب» بعد التي كما ... الخ .

(٦) إذ قال في الكتاب ج١ ص ٣٧٩ : وقد تكون «ها» في «ها أنت ذا» غير مقدمة ولكنها تكون للتنبيه بمنزلة في هذا يدلك على هذا قوله عز وجل : ها أنتم هؤلاء «فلو كانت» ها هذه هي التي تكون أولا إذا قلت : هؤلاء لم تعدها «هنا بعد أنتم» .

(٧) سبق تحقيقه في ص ٨٧٤ .

(٨) في «ج» وصلت المكنى بمبهم ... الخ .

(٩) في «ج» : التنبيه المكنى كما ..... الخ .

(١٠) ومبارته في شرك الكافية ج٢ ص ٣٢ : يعنى «ها» إنما تلحق من جملة المفردات اسم الإشارة كثيرا لأن تعريف اسم الإشارة في أصل الوضع بما يقتضيه إتيانها من المتكلم من الدلالة الحسية فجاء في أوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أى شيء يشير من الأشياء الحاضرة ..... الخ .

الفصل سوى حكاية أبي الخطاب ، عن يوثق (١) : هذا أنا أفعل ، وأنا هذا أفعل ويونس : هذا أنت تقول (٢) ، مع إمكان جعل كل منهما في مركزه . فأني يجب التأويل في كل مقام وجد فيه التنبيه غير معانق للإشارة ، أم كيف يحسن .

ولوسلم فالفصل بكاف التشبيه كلافصل ، لكثرة اعتناقها اسم الإشارة كقوله :

وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أنس (٣)

حتى لقد تكون معها كالكلمة الواحدة مركبة من كلمتين مكنا بها عن غير العدد ، لقول أئمة اللغة :

قيل لبعضهم : أما بمكان كذا (وكذا) (٤) وجد ، فقال : بلى وجازا (٥) فنصب بإضمار أعرف ، وكما في الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا (٦) » أو عن العدد فتوافق كأي في أمور مستقصاة في ذلك الباب (٧)

- (١) لعل الصواب : يوثق به .... الخ .  
(٢) قال سيويه في الكتاب ج١ ص ٣٧٩ : وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : « أنا هذا وهذا أنا » . وقال : وحدثننا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب : أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يعرف نفسه كأنك تريد أن تعلم أنه ليس غيره ، هذا محال ، لكنه أراد أن ينبيه كأنه قال : الحاضر عندي أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا وأنت ، وإن شئت لم تقدم « ها » في هذا الباب ، قال تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » .  
(٣) هذا البيت من شواهد ابن هشام في المعنى ج١ ص ١٩٩ في مبحث « كذا وذكره السيوطي في شواهد ولم يعلق عليه بشيء .

وقال الشمني في كتابه المنصف من الكلام ج٢ ص ١٨ : الكاف للتشبيه و « ذا » للإشارة إلى ما تقدم قبل هذا البيت ، كذا قيل ، ولا يحتمل أن يكون المعنى ( وأسلمني الزمان فأنا الآن مطلوب الطرب والأنس . وأنا لم أعرف قائله .

- (٤) « وكذا » ساقطة من ب .  
(٥) قال الجوهرى « الوجد » بالهمزة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والمجموع : وجازا الصحاح ج١ ص ٢٧٧ . أى إذا أردت نصب . وجازا فهو منصوب بإضمار « أعرف » فالفاء الفصيحة كما في المعنى وعبارة سيويه في هذا المقام ج١ ص ١٢٩ - وحدثنى من يوثق به : أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجد وهو موضع يسكنك الماء فقال بلى وجازا أى فأعرف بها وجازا .

- (٦) أخره البخارى في صحيحه ج٤ ص ٦١ . كتاب الأدب باب ستر المؤمن على نفسه من حديث ابن عمر برواية إن رجلا سأل ابن عمر : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في التجوى ؟ قال : « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه ، فيقول عملت كذا وكذا فيقول : نعم ، ويقول : عملت كذا وكذا فيقول : نعم ... الخ .  
(٧) يعنى باب « كذا » فقد ذكر ابن هشام في المعنى ج١ ص ١٩٩ أن « كذا » توافق « كأي » في أربعة أمور : التركيب ، والبناء والإيهام ، والافتقار .

ثم قال (١) : الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو : لاها الله قلت : وهذا من الطراز الأول (٢) ، من كون مدخولها غير ما الكلام فيه من اسم الإشارة ، بل أين اسم الإشارة في المثال فيدعى وقوع الفصل بينه وبين حرف التنبيه (٣) .

— وقد تعدد = : « ها » التنبيه — بعد الفصل توكيداً = : نحوها أنتم هؤلاء (٤) « قال أثير الدين (٥) : وهو خلاف ظاهر قول سيبويه (٦) : وقد تكون « ها » في « ها أنت ذا » غير مقدمة ، لكنها بمنزلتها في « هذا » بذلك عليه قوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء » فلو كانت المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء .

ومقتضى كلام المصنف : تقديمها ثم إعادتها تأكيداً .

— والكاف = : مع أسماء الإشارة — حرف خطاب = : اتفاقاً — يبين أحوال المخاطب = : من أفراد وفرعية وتذكير وفرعه — بما بينها (٧) إن كان اسماً = : نحو ذاك وذاك وذاكنا وذاكم وذاكن ، كأكرمك وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرسكن ، ولا يتوهم أنها اسم مضاف إليه ، لامتناع إضافة أسماء الإشارة .

ولمّا حمل الجماعة على دعوى الحرفية تجردها عن معنى الاسمية بما دخلها من معنى الحرفية من إفادتها معنى في غيرها كون اسم الإشارة المصاحبة (٨) مخاطباً به واحد أو مثني أو مجموع — مذكراً أو مؤنثاً قاله الرضى .

ثم أورد أن لنا أسماء كثيرة مفيدة معنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشروط مع بقائها اسمية .

(١) أى الدامى في المرجع السابق . وبقية كلامه : نحو « لاها الله ذا » يقال بقطع الهزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات الألف من « ها » وحذفها .

(٢) « الأول » ساقطة من ب .

(٣) لا أعلم كيف يقول الشارح مثل هذا الكلام اللهم إلا إذا كانت نسخته من شرح الدامى مثل ما قال : وقد أثبت أن المثال في مبحث اسم الإشارة ، وإذا كانت نسخته غير ذلك فلا عذر لإلاداء التحامل اللهم أجربنا .

وأصل تمثيل الدامى في كتاب سيبويه « ج ١ ص ٣٧٩ » إذ ذكر الفصل بالواو بين « ها » واسم الإشارة في بيت أبيه السابق « ... هاوذا ليا » ثم قال : وزعم — أى الخليل — أن مثل ذلك « أى ها الله ذا » إنما هو « هذا » إذا فاعراض الشارح ساقط .

(٤) سورة النساء ، آية : ١٠٩ .

(٥) في شرحه ج ٢ ص ٢٩ و .

(٦) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٧٩ ، وتمام كلامه : فلو كانت « ها » ههنا هى التى تكون أولاً إذا قلته : « هؤلاء » لم تعد « ها » ههنا بعد « أنتم » .

(٧) في « ج » بينها — والمثنى بتحقيق بركات ص ٤ .

(٨) « إذا كان » وكذلك ما في شرح الأثير ج ٢ ص ٢٩ وشرح ابن مالك ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٩) أى المصاحبة للكاف .

وأجاب : بأنها دالة على معنى في نفسها وفي غيرها ، وتقرر أن الحد الصحيح للحرف : أنه الذي لا يدل إلا على معنى في غيره ، لا مادل على معنى في غيره .

- وقد يغني « ذلك » عن « ذلكم » = : أى يكفي بكاف الخطاب مفتوحة في خطاب جمع المذكر ، كما يخاطب المفرد المذكر ، نحو : « فما جزاء من يفعل ذلك منكم (١) » « ذلك خير لكم وأطهر (٢) » .

وليس لها ذلك حال اسميتها ، فلا يجوز « يا زيدون أكرمك عمرو » أى « أكرمكم » ، وقد وجه ذلك بوجهين : أبو الحسن بن الباذش (٣) :

أحدهما : أنه أقبل على خطاب فرد من الجماعة لجلالته ، والمراد له ولهم .

الثاني : أنهم خوطبوا جمعا على معنى اسم مفرد شامل (٤) لهم ، فهم بمنزلة (يا فريق) أو « يا جمع » (ذلك خير لكم) وقد يجوز الإفراد والتأنيث على معنى الفئة والفرقة في هذا الوجه هـ .

(وغير المصنف حكى لغتين آخرين :

إحدهما : الاكتفاء بالكاف مفتوحة مفردة مطلقا ، فهي في خطاب غير المفرد المذكر كهي في خطاب المفرد المذكر .

الثانية : فتحها مطلقا في خطاب المذكر ، وكسرها مطلقا في خطاب المؤنث غير لاحقة إياها علامة تثنية أو جمع (٥) .

وفي شرح الدمامي (٦) : وإذا ثبت ذلك ففي كلام المصنف تقييد مضر ، والصواب : وقد يغني (ذلك) عن غيره .

قلت : لا نسلمه ، إذ لم يعتمد إلا ما هو الثابت والأفصح من هاتيك اللغات بل أين التقييد (٧) في كلامه ؟ وإنما ذكر إغناء مخصوصا غير حافل بغيره ، وقد يكون لعدم ثبوته عنده .

قال الزجاجي أبو القاسم في جملة : قد ترد كاف الخطاب في مثل هذا موحدة

---

(١) سورة البقرة : آية : ٨٥ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ١٢٠ .

(٣) وعبارته كما في شرح أثير الدين التسهيل ج٢ ص ٢٩ ط . أفراد الكاف إذا خوطب به جماعة لقوله عز وجل : « ذلك يوعظ به » و « ذلك توعظون به » له تأولان أحدهما أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة .... الخ .

(٤) أى من أسماء المجموع التي تقع على الجماعة .

(٥) من قوله : وغير المصنف « إل هنا متقول من شروح ابن أم قاسم ج١ ص ٩٤ وقد نقله الدمامي أيضا .

(٦) « ج١ ص ٧٦ و . »

(٧) التقييد هنا : جعل المستغنى عنه « ذلك » خاصة .

في الاثنين والجمع متروكة على أصل الخطاب .

وفي تفسير أبي إسحاق الثعلبي في « ذلك يوعظ به (١) » الأصل في ( ذلك )  
أن الكاف بحسب المخاطب ، ثم كثر حتى توهموها من نفس الحرف فقالوا :  
« ذلك » بكاف موحدة مطلقا .

قال المصنف (٢) : ولم يغن (أن) عن (أنتم) ، إذ قد يستغنى  
بالذال والألف عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية ، نحو : هذا  
ما توعدون ليوم الحساب (٣) « هذا من شيعته وهذا من عدوه (٤) » وما يستوى  
البحران هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج (٥) « فساغ الاستغناء بالكاف عن  
مصحوبها ، ولا يستغنى بالهمزة والتون عن التاء فلم يستغن بالتاء عن الميم هـ .  
وهو تفريع على رأى الجمهور : أن التاء لمحض الخطاب لا ضمير .

— وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف = : أنشد بعض الكوفية :  
ولنما الهالك ثم الهالك      ذو حيرة ضاقت به المسالك (٦)  
وهل يكون النوك إلا ذلكو .

قال المصنف (٧) : أراد (ذلكم) فأشبع الضمة مستغنيا عن الميم بالواو  
الناشئة عن الإشباع .

قال أثير الدين (٨) : ولا دليل فيه ، وإنما هذا عندى من تغيير الحركة للقافية  
لارتفاع القوافي قبله ، فغيرت فتحة الكاف إلى الضمة كما ورد في قوله :

- 
- (١) سورة البقرة « آية : ٢٢٢ .
  - (٢) في شرحه للتسهيل ج٥ ص ٢٧٦ .
  - (٣) سورة ص ، آية : ٥٣ .
  - (٤) سورة القصص ، آية : ١٥ .
  - (٥) سورة فاطر ، آية : ١٢ والآية : « وما يستوى البحرين هذا عذب فرات سائف شرابه  
وهذا ملح أجاج .
  - (٦) هذا الرجز من شواهد شرحي التسهيل لابن مالك ج١ ص ٢٧٦ والأثير ج٢ ص ٢٠ وروايتهما :  
كيف يكون « بدل » وهل يكون وقال صاحب الدرر ج١ ص ٥٠ لم أقف على قائل هذه الأشعار .  
وقولك « النوك » قال الجوهرى النوك بالضم : الحق قال قيس بن الخطيم : وداء  
النوك ليس له دواء . والنواكه الحماقة ... الخ .
  - (٧) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٧ .
  - (٨) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٣٠ بتصرف .

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا (١)

فغير الضمة إلى الفتحة ضرورة ، بل هو في الأول أوجه ، لأن الحركة بنائية غير مقتضاة لعامل ، بخلافها في « فاستريحا » لكونها الإعرابية .

قلت : وفي شرح الدماميني (٢) وفي شرح ابن قاسم (٣) (قيل) فحكى بعض مأوردناه عن الأثير جهلا بقائله .

ثم قال (٤) : « وهذا اعتراض ساقط ، غير مبين وجه السقوط ، وذلك مما لا يحفل به لكونه دعوى مجردة ، مع قوة الاعتراض ووضوحه واستماله من المحافظة على ما هو الجادة من حمل المسائل على قانونها اللغوي من وفق مقتضى الصناعة .

- وتصل به « أريت » موافقة « أخبرني » = : إلا التي بمعنى ( أعلمت ) لكون الكاف مع الثانية ضمير المفعول واجبا فيها وفي التاء المطابقة ، نحو « أريتك منطلقا » و « أريتكما منطلقين » ، و « أريتكم منطلقين » و « أريتكن منطلقات » ويقال في جوابهن « نعم » أو « لا » بخلافها مع الأولى فإنها تصل بها - هذه الكاف مغنيا لحاق علامات القروع بها = : أي الكاف - عن لحاقها بالتاء = : نحو أريتك يا هند زائدا ما صنع و « أريتكما » و « أريتكن » في أفراد التاء وتذكيرها في عامة الأحوال ، ويتبين المراد بها بما يلحق الكاف .

وهي حينئذ مجردة عن معنى الاستفهام ، فلا تستدعي جوابا لا « بنعم » أو « لا » ولا اتصالها بالكاف ، كما أفاده المتن لإثباتها لها هذا المعنى قبل ورود الكاف

(١) نسب هذا البيت المعنى في هامش الخزانة « ج٤ ص ٣٩٠ » والشقيطي في الدرر اللويع ج١ ص ١٥٢ ص ٩٠ « المغيرة بن حنين بن عمرو التميمي الخنظل وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .

وقال البغدادي في الخزانة ج٣ ص ٣٠٠ ص ٦٠٠ رجعت إلى ديوان المغيرة فلم أجده فيه واستشهد به سيبويه في الكتاب « ج١ ص ٤٢٣ ، ٤٤٨ » ولم ينسبه وكذلك الأعم .

قال سيبويه : وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث أن نصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل « أن » العانلة فانصب في الشعر اضطراب وقول الشاعر سأترك ... البيت .

وقال أبو جعفر النحاس في كتابه شرح أبيات سيبويه ص ٢١٦ : وهذا حجة أنه نصب « فاستريحا » وليس هو جوابا بالشيء مما ينصب جوابا ، ولكنه نصبه شبه ذلك وليس بالجيد .

وذكر ابن عصفور في المقرب « ج١ ص ٦٣ » بدون نسبة ، وقال محققه : مجهول القائل .

(٢) « ج١ ص ٧٦ » و .

(٣) ج١ ص ٩٤ ومبارته : « والأبيات تترن بالإسكان فإن كان معتمده في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة ، لأجل القافية فلا حجة فيه .  
وزاد الدماميني على ذلك قائلا : يعني لاحتمال أن يكون كاف الخطاب من « ذلك » مفتوحة أو مكسورة ، ولكنها ضمت لمكان القافية ... الخ .

(٤) أي : الدماميني في المرجع السابق .

فدل أن وجود الكاف مسبق بإفادتها لا موقوف عليه ، وفي التنزيل « قل أرأيتم إن أتاكم » (١) « قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم » (٢) « قل أرأيتم ما تدعون من دون الله » (٣) .

قال أثير الدين (٤) وابن هشام وغيرهما : و (أرأيت) هذه منقولة من (أرأيت) بمعنى (أعلمت) ؟ لا بمعنى (أبصرت) ، لتعديها إلى اثنين ، وهو إنشاء منقول إلى إنشاء ، لكونه استفهاما أولا وأمرأ ثانيا ، لصيرورته بمعنى أخبر .

قلت : وعزو الهمامي (٥) ذلك لابن هشام وحده قصور .

وعكس الرضى في شرح الحاجة ، فزعم نقلها من البصرية أو العرفانية ، كأنه قيل : أبصرته وشاهدت حاله العجيبة وأعرفتها أخبرني عنها ، فلا تستعمل إلا استخبارا عن الأحوال العجيبة والأمور الغريبة المستظرفة . وربما جرى بعدها بالنصب الذي كان مفعولا به نحو (أرأيت (٦) زيدا) ، وقد يحذف نحو - « أرأيتم إن أتاكم عذاب الله . . . الآية (٧) » وليس « كم » مفعولا به ، بل حرف خطاب ، ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أم لا من استفهام يبين الحال المستخبر عنها ظاهرا ، نحو « أرأيت زيدا ما صنع » ، « وأرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك (٨) » أو مقدرا نحو « أرأيتم هذا الذي

(١) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٦ .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٢٨ .

(٤) وعبارته في شرحه (ج ٢ ص ٣٠ ، ٣١) رأيت هذه هي العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهي تعدى إلى اثنين ، فإن استعملت على أصل موضوعها جاز أن يتصل بها الكاف ضميراً منصوباً ، ويتطابق الضمير المنصوب الضمير المرفوع في أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنث وكان الضمير مفعولا أولا وما بعده مفعول ثان ... الخ .

وقد قال مثل هذا الكلام ابن أم قاسم في شرحه « ج ١ ص ٩٥ » .

وقال الأثير في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٦ « وكون » أرأيت وأرأيتم بمعنى أخبرني نص عليه سيويه والأخفش والفراء والفارسي وابن كيسان ، وغيرهم وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب ، قالوا : فتقول العرب : أرأيت زيدا ما صنع ، فالمفعول الأول ملتزم فيه النصب ، ولا يجوز فيه الرفع على اعتبار تعليق أرأيت « وهو جائز في » علمت ورأيت « الباقية على معنى علمت المجردة من معنى « أخبرني » لأن « أخبرني » لا تعلق ، فكذلك ما كان بمعناها . والحيلة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٦ ظ « أما كون الهمامي قصر في نسبة أرأيت بمعنى أعلمت فهذا صحيح ولا عذر له ، لانه مذكور في شرح ابن أم قاسم وشرح الأثير كما ذكرت . وأما قوله : « وهو إنشاء ... الخ . فليس مذكورا في الشرحين المذكورين ولعله مذكور في شرح ابن هشام الذي لم آتكن من الحصول عليه ، إذا فلا تصور ينسب للهمامي في القول الثاني .

(٦) ج ٢ ص ٢٨٢ ، وعبارته : « ومعنى « أرأيت » أخبر ، وهو منقول من رأيت بمعنى : أبصرت ، أو عرفت كأنه قيل : أبصرته وشاهدت ... متى قال كما زعم .

(٧) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٨) سبقت .

كرمت على (١) « أى هذا المكرم لم أكرمه على ؟ و «لئن أخبرتني» استئناف  
وقد تكون الجملة المتضمنة استفهاما جوابا للشرط نحو «أرأيتم إن أتاكم (٢)»  
الآية ، و «أرأيت الذى ينهى عبدا إذا صلى (٣)» ، ثم قال : «ألم يعلم (٤)  
معرضا بينهما بـ» «أرأيت إن كان» (٥) تأكيداً ، ولا علة للمتضمنة الاستفهام  
لاستئنافها بيانا للحال المستخبر عنها ، كأنه قيل ، لما قيل «أرأيت زيدا» :  
عن أى شيء من حاله تستخبر ؟ فقلت : «ما صنع ، وليس الجملة المذكورة  
ثاني مفعولى رأيت كما زعم ... أه .

وفي شرح الدمامي (٦) : وفيه أمور منها :

أنه لم يبين وجه نصب «زيدا» في مثال (أرأيت زيدا ما صنع ؟) ، ولا يصح  
أنه على نزع الخافض ، أى أخبرني عن زيد ، وإن كان في كلامه إشارة إليه ،  
لعدم اقتباسه في مثل هذا .

قلت : وقد قاسه بعض مطلقا ، وهو قول الكوفية قاطبة ، فأني تمنع  
صحته ؟

ثم قال (٧) : ولا مفعولا (٨) «أرأيت» لانسلاخ معنى الرؤية من هذا اللفظ  
لنقله إلى طلب الإخبار .

قلت : لانسلم انسلاخه رأسا ، لطموحهم إليه كما أفاده توجيه المحقق  
الرضي عاكسا ماذهب إليه غيره من النقل من رأى العلمية فينتصب به منظورا  
فيه إلى موضوعه الأصلي ، على أن كونه أمريا معنى قد يكون استلزاما ، وهو  
ما يقتضيه توجيه الرضى السابق ، فليس النقل حقيقيا ، وحينئذ فلا إشكال .  
ثم قال (٩) : والذي يظهر لي : أنه على حذف مضاف ، لدلالة الاستفهام :  
أن المطلوب معرفة خبره لا ذاته .

قلت : وليس بشيء ، لكونه دعوى مالم ينطق به يوما في تركيب كثر  
ابتدأه واستعماله نظما ونثرا . متصرفا فيه بحذف لواحقه الخطابية تارة ، واختزال  
منصوبه (١٠) أخرى ، ولم يتصرفوا فيه في وقت بذكر ذلك المضاف .

(١) سورة الإسراء آية : ٦٢ .

(٢) سبقت .

(٣) سورة العلق ، آية : ١٠ ، ٩ .

(٤) سورة العلق آية : ١٤ .

(٥) سورة العلق ، آية : ١١ .

(٦) «ج ١ ص ٧٦ ظ» .

(٧) أى الدمامي في المرجع السابق .

(٨) بل «ولا مفعولا به» كما في شرح الدمامي .

(٩) أى الدمامي .

(١٠) في «ب واختزاله منصوبة ... الخ» .

ثم قال (١) : ومنها دعواه أن الجملة الاستفهامية قد تكون جواب الشرط  
شهادة على ذلك بقوله تعالى : « أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة  
هل يهلك إلا القوم الظالمون (٢) » ، وهو مشكل بعدم اقترانها بالفاء ، مع وجوب  
لاقتران بها في مثل ذلك ، وكذا في الآية الأخرى (٣) .

قلت : لا نسلم وجوبه في مثل ذلك ، فقد أجازه أبو الحسن (٤) ومن رأى  
أية مخرجا على ذلك : « إن ترك خيرا الوصية للوالدين (٥) » فقد يكون درج  
درجه في ذلك ، ولو سلم فقد يريد أنه جواب معنى لا صناعة ، ولا مانع  
منه كما قد يقع مثله نظائره من الفضلاء المحققين تجوزا واتساعا واعتمادا على وضوح  
المقام ، واعتناء بتحقيق المعاني .

ثم قال : ومنها أن كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين : جعله  
(أرأيتم) منقولاً من (أرأيتم) بمعنى (أبصرت) أو (أعرفت) ، وأنها ليست  
تعدية إلى مفعولين ، وأن الجملة بعدها استئنافية لا ثاني مفعول لها .

قلت : وأنت خير بأن مخالفته قول ابن هشام لا تزرى بما اعتمده هو ،  
من ذلك الانجاء ما ذهب إليه اتجاها لا خفاء به ، فليس قوله حجة عليه في شيء  
م قد عرفت ما في قوله من قصور ونسبة ذلك لابن هشام مع إطباق غيره من أهل  
اللسان عليه (٦) .

وقد أوردنا كلام الرضى هذا في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ،  
وإنما جريا إلى تكريره ما ألزمه الدمامي هنا ، مما استدعى المقام عدم الاعتراض  
عنه .

— وليس الاستناد مزالا عن التاء = : إلى الكاف — خلافا للفراء = : في  
دعواه أن « التاء » حرف خطاب و « الكاف » الفاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه .

(١) أى الدمامي .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٣) وهى : « أرأيتم هذا الذى كرمتم على لئن أخرتن « رقم ٦٢ سورة الإسراء .

(٤) أى أن أبا الحسن الأخفش يرى جواز تقدير الفاء ، قال أبو حيان في البحر المحيط « ج ٢ ص ٢ »  
وذكر عن الأخفش أن ذلك على إضمار الفاء .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٨٠ .

(٦) إن رد الشارح غير مركز ، وليس فيه إلا الولوع بالتسلط على الدمامي وليته أبطل  
كلام الدمامي بما قاله أبو حيان في هذا المقام في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٢ وغيره  
إذ قال : « والجملة من قوله » هل يهلك « معناها النفي ، أى ما يهلك إلا القوم الظالمون  
ولذلك دخلت « إلا » وهى — أى الجملة ، في موضع المفعول الثاني لأرأيتم « والربط  
محذوف ، أى هل يهلك به « والأول من مفعول « أرأيتم » محذوف ، من باب الإعمال  
كما قررناه .

وقال في « ص ١٢٧ » بعد ذكر عدة آراء : « فنقول : الذى نختاره أنها باقية على  
حكمها من التمدى إلى اثنين ... الخ .

ورده المصنف (١) : بصحة الاستغناء عن الكاف دون التاء ، ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه (٢) ، وأنها لم تقع قط مرفوعة ، وأن التاء محكوم بفاعليتها في غير محل النزاع إجماعا بخلاف الكاف فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

وقال أبو علي في مسائله العسكرية : والذي يفسد رأيه أن التاء هي الفاعلة وموضعها رفع ، ويمنع فاعلان لفعل واحد بغير عاطف .

ورد : بأن الفراء لا يرى فاعلية التاء فلا فاعلين لفعل واحد .

قال أثير الدين (٣) : وفي محفوظي : أن الكسائي يرى مفعولية الكاف .

قال ابن هشام (٤) : ويلزمه صحة الاقتصار على المنصوب في نحو : رأيته زيدا ما صنع ، لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده فلا يقتصر عليه ، وأما « رأيته هذا الذي كرمته على (٥) » فالمفعول الثاني محذوف أى لم كرمته على وأنا خير منه .

قلت : وهو ما أسلفناه عن المحقق الرضوي (٦) ، وإنما لم يحك المصنف خلاف الكسائي ، لعدم ثبوته عنده ، وربما أفهم كلام الأثير في ذلك أيضا .

قلت : فاندفع قول الدماميني (٧) : وكان يجب على المصنف حكايته .

قال أبو علي : فإن قلت : لم لم تكن « رأيته » مما يتعدى إلى ثلاثة ؟ فأجاب : بأنها لو كانت من ذلك القبيل لحاز تعددتها إليها في غير هذا الموضع ، لكنه لم يجز فاندفع الاعتراض ، « ولأرأيت » هذه أحكام قد استوعبتها في أفعال القلوب .

(١) في شرحه للتسهيل « ج١ ص ٢٧٨ » .  
(٢) أى الكاف وعبرة المصنف : « ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك ... الخ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج٢ ص ٣١ » . « وعبارته : المذهب الثالث قول بعضهم : إن الكاف لها موضع من الإعراب وهو نصب ، وفي محفوظي أنه مذهب الكسائي .  
وقال السيوطي في جمع الموامع « ج١ ص ٧٧ » : رأى الثالث أن الكاف في موضع نصب ، وعليه الكسائي .

(٤) قال في المفتي في هذا المقام « ج١ ص ١٩٣ ، ١٩٢ » وأما الكاف غير الجارة فتوعان : مضمون منصوب أو مجرور . وحرف معنى لا محل له . ومعناه الخطاب ، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو : ذلك وللضمير المنفصل ... ولا رأيت بمعنى ( أخبرني ) نحو « رأيته هذا الذي كرمته على » فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه وعكس هذا الفراء فقال : « التاء » حرف خطاب والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ...  
وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه ... الخ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ٦٢ .

(٦) انظر « ص ٨٨٢ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج١ ص ٧٦ » « وعبارته : « وكان ينبغي للمصنف أن يحكى هنا أيضا مذهب شيخ الفراء وهو الكسائي فإنه يقول ... الخ » .

— وتتصل = : هذه الكاف — بحيل = : بمعنى ايت (١) .

وفي المحكم (٢) : قال أبو عبيد : سمع أبو مهدي رجلا من العجم يقول صاحبه : «زوده» (٣) فسأل عنه أبو مهدي فقليل : يقول : عجل (٤) ، ل (٥) : فهلا قال : حيلك ؟ فقليل له : ما كان الله ليجمع هم إلى جمية العربية .

— والنجاء (٦) = : بمعنى أسرع — ورويد = : بمعنى أمهل (٧) — ماء أفعال = :

قال أثير الدين (٨) : احترازاً من «النجا» (٩) و «رويد» المصدرين كما سيأتي كرهما في ذلك الباب (١٠) .

قلت : وقصر الدماميني (١١) عن مطالعة قوله فعز ذلك لابن قاسم (١٢) ، قال : فيصير الاحتراز ضائعاً بالنسبة إلى (حيل) ولوقال : اسمى فعل ن حسناً .

قلت : قصاراه أن جعل أقل الجمع اثنين ويرشحه أمران : ما علم ضروريا

(١) لو شرحها بمعنى «عجل» كما سيأتي في خبر أبي مهدي لكان أولى .

(٢) «ج ٣ ص ٣٠٦»

(٣) في «ج : رق ذه» وفي المحكم ج ٣ ص ٣٠٦ : «وزد» وفي اللسان : «وزد زود» مكررة .

(٤) في «ب» أمجل وفي المحكم «أعجل» أيضا .

(٥) أى : أبو مهدي .

(٦) وفي اللسان مادة «نجا» في «ج ٢٠ ص ١٧٦» قال أبو حنيفة المنجي : الموضع الذي لا يبلغه السيل ، والنجاء : السرعة في السير وقد نجا نجا ممدود ، وهو ينجو في السرعة نجا ، وهو ناج سريع ، ونجوت نجا ، أى : أسرع وسبقت وقالوا : النجا النجا وائنجا والنجا ، فمدوا وقصروا ..... وقالوا : النجاك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ثبت أنها ككاف ذلك وأرأيتك زيدا أيومن هو .

وفي الصحاح للجوهري مادة «نجا» ج ٢ ص ٥٥٢ «ونجوت أيضا نجا ممدود ، أى أسرع وسبقت ، والناجية والنجاة : الناقة السريعة تنجو بمن ركبها ، والبمير ناج .

(٧) في : ج : «بمعنى «أقبل» وهو خطأ .

(٨) في شرحه لتسهيل ج ٢ ص ٣١ ظ .

(٩) الأصواب : النجا بالمد كما في الأصل .

(١٠) أى : باب أسماء الأفعال .

(١١) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٧٦ ظ .

(١٢) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٩٥ «وعبارته» تتصل «كاف» الخطاب أيضا بحيل «تقول : حيلك والنجاك» بمعنى أسرع ورويدك بمعنى : أمهل ، واحتراز بقوله : أسماء أفعال من يكون النجا ورويد مصدرين ... الخ .

وليس في فعل الدماميني قصور كما تقدم غير مرة ، بل هو نقل بأمانة .

أن « حيهل » (١) لا ينفك اسم فعل ، وتقدمه (٢) ما يرد بالوجهين من تينك اللفظين ، فعلم بذلك عدم قصده الاحتراز عنه .

— وربما اتصلت = : هذه الكاف — بيلي وأبصر = : فعل أمر — وكلا = : الردعية — وليس ونعم وبئس وحسب = : نحو بلاك وأبصرت زيدا ، أو كلاك وليسك زيد قائما . قال :

### أليسك جاعلى كائى جعيل (٣)

ونعمك الرجل زيد ، وحسبك عمرا منطلقا ، وهو نهاية في القلة  
قال المصنف (٤) وحمل عليه أبوعلی قوله :

لسان السوء تهديها إلينا وحنت وما حسبتك أن تحينا (٥)  
فرارا من الإخبار عن اسم العين بالمصدر إلى كون الكاف لمجرد الخطاب ،  
فما بعدها ساد مسد مفعولى (حسبت) كقراءة بعض وحسبوا ألا تكون فتنة (٦)  
بنصب (تكون) .

(١) في « أ : حيهلا ... الخ .

(٢) في « ب : وتقدم « ما » ... الخ .

(٣) هذا الشطر من البيت استشهد به أبوحيان في التذييل والتكميل ج٢ ص ٣١ ظ » وقال :  
واتصالها بهذه الكلمات قليل جداً أمثال ذلك : بلاك ... وليسك زيد قائما ، قال  
الشاعر : أليسك ... الخ . وذكره صاحب الدرر اللوامع ج١ ص ٥١ » وقال : لم أجد  
على قائله ولم يكمل الشطر الثاني .

(٤) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٨ » وعبارته : وروى أيضا اتصالها بيلي ... وحسب أنشد  
أبوعلی : وحسبك وما حسبتك أن تحينا . وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب ، وحمله  
على ذلك وجود « أن » بعدها فإنه إن يكن الأمر كما قال لازم الإخبار بأن والفعل عن أسم عين  
وذلك لاسييل إليه في موضع يخبر فيه بمصدر صريح نحو : « زيد رضى » فكيف به في  
موضع بخلاف ذلك .

(٥) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل ج١ ص ٢٧٨ : وأنشد أبوعلی : لسان السوء ... البيت  
واستشهد به السيوطي في الجمع ج١ ص ٧٧ وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٥١ : لم أجد  
على قائل هذا البيت والبيت المذكور في شواهد التوضيح ص ١٤٦ - بدون نسبة إلى قائل .  
ورؤية صاحب الدرر ..... وحسبك وما حسبتك أن تحينا .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٧١ .

قال أحمد الديلمى في كتاب إتحاف فضلاء البشر « ص ٣٤٠ » - فأبو عمر وحمة والكساى  
ويعتقوب وخلفت برفع النون على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف أى :  
أنه « لا » نافية و« تكون » تامة ، و« فتنة » فاعلها ، والجملة خبر « أن » و« حسب »  
حيثه للتيقن و« لا » لشك ، لأن « أن » المخففة لا تقع إلا بعد تيقن ، وافقهم اليزيدى  
والأعشى ، والباقون بالنصب ، على أن « أن » الناصبة للمضارع دخلت على فعل منق  
بلا « و » لا لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها من ناصب وجازم وجار ، و« حسب »  
حيثه على بابها من الظن لأن الناصبة لا تقع بعد « علم » والمخففة لا تقع بعد غيره .

قال أثير الدين (١) : ويحتمل أن الكاف مفعول أول و «أن» زائدة على رأى  
نخفش في إجازة النصب بالزائدة .

قال تلميذه بدر الدين بن قاسم (٢) : وأن تكون مصدرية وهى وصلتها بدل  
الكاف سادس مسد المفعولين كقراءة حمزة : «ولانحسبن الذين كفروا أنما  
لهم (٣)» بالخطاب .

— وقد ينوب ذوالبعد عن ذى القرب لعظمة المشير = : قال المصنف (٤)  
«وما تلك يمينك يا موسى (٥)» أو لعظمة — المشار إليه = : نحو «ذلكم  
ربكم (٦)» «فذلكن الذى لمتنى فيه (٧)» بعد إشارة النسوة إليه «بهذا — بقولهن :  
يا هذا بشراً» (٨) والمجلس واحد لأن مرعى يوسف عليه الصلاة والسلام كان  
د امرأة العزيز أعظم (٩) منه عند النسوة ، فأشارت إليه بما للبعد إعظاماً له  
جلالاً ، كذا قالوا (١٠)

قلت : وعندى عكسه ، لدعواهن الملكية له جزماً وبتهن الحكم بها ،  
هادة ما في أداتي النفي والاستثناء من القصر وترفعهن به لقراءة جماله ومباعدة  
سنة لما عليه من محاسن الصور إلى ما لا يرين (١١) أرفع منه من الأجناس الملوكوتية ،  
ركز الله تعالى في الطباع ألا أحسن من الملك كما ركز فيها أن لا أقبح من الشيطان  
و علمن أجل من ذلك لتسامين به إليه .

(١) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٣١ ظ وعبارته «ويحتمل البيت تخريجاً آخر ، وهو أن يكون  
الكاف ضميراً مفعولاً أول ، و «أن» زائدة و «نحين» في موضع المفعول الثاني ،  
فلا تكون «أن» مصدرية ، وهذا على مذهب الأخفش في إجازته أن «أن» الزائدة تنصب  
وقد ذكرنا ذلك في باب إعراب الفعل وعوامله .

(٢) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٩٥ يتصرف .  
(٣) قال صاحب كتاب «إتحاف فضلاء البشر» واختلف في «ولانحسبن الذين كفروا ،  
ولانحسبن الذين يبخلون» فحمزة بالخطاب فيهما وافقه المطوعي ، والخطاب له صلى الله عليه  
وسلم أو لكل أحد و «الذين كفروا» مفعول أول و «أنما نمل لهم» بدل منه سد مسد  
المفعولين ولا يلزم منه أن تكون عملت في ثلاثة ، إذ — المبدل منه في نية الطرح ، و  
«ما» موصولة أو مصدرية .... «والباقون بالغبية فيهما مستنداً إلى «الذين» فيهما ،  
وإنما في الأول سد مسد المفعولين .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج١ ص ٢٧٩»  
(٥) سورة طه ، آية : ١٧ .  
(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٠٢ وسورة يونس ، آية : ٣ ، وسورة الزمر ، آية : ٦٠  
وسورة فاطر ، آية : ١٣ وسورة غافر ، آية : ٦٤٠٦٢ .  
(٧) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .  
(٨) سورة يوسف ، آية : ٣١ .  
(٩) في «ج» كان عند امرأة العزيز كان أعظم بزيادة «كان» الثانية .  
(١٠) القائل لذلك المصنف في المرجع المذكور والأثير في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٣٢ وابن أم قاسم  
في شرحه للتسهيل ج١ ص ٩٥ .  
(١١) في «ج» ما لا يرون ... الخ .

وقد ينوب — ذو القرب عن ذي البعد ، لحكاية الحال = : نحو : « كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك (١) » هذا من شيعته وهذا من عدوه (٢) .

— وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه = : وفاقا للجرجاني وطائفة تمسكا بقوله تعالى (متصلا) (٣) بقصة عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام : « ذلك نلتوه عليك من الآيات والذكر الحكيم (٤) » .

ثم قال : « إن هذا هو القصص الحق (٥) » ، « لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين (٦) » « هذا ماتوعدون ليوم الحساب (٧) » (إن في ذلك لذكرى) (٨) « إن في هذا لبلاغا » (٩) وقول الشاعر :

تأمل جنانا إنني أنا ذلك (١٠)

وأبطل السهلي التمسك بالبيت بأن المراد : ذلك الذي كنت تحدث عنه وتسمع به هو أنا . قال : وإنما جراًهم على ذلك قوله تعالى « ذلك الكتاب لا ريب فيه (١١) » لأنهم يرون المعنى : هذا الكتاب لقوله سبحانه في آية أخرى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك (١٢) » فصار « هذا » و « ذلك » بمعنى .

ويقال لهم لا سواء ، لأن الإشارة في آية البقرة إلى ما حصل بحضرتنا منفصلا عن حضرة الربوبية بالتنزيل ، فصار مكتوبا بالحروف مقرأ بالأسنة فالمعنى ذلك الكتاب الذي عندك ، وإنما يقول المتكلم هذا لما عنده ، وذلك لما عند المخاطب أو غيره ، وقوله تعالى « آلم (١٣) » بحروف التهجي وهو وتقطيع (١٤) الحروف

(١) سورة الإسراء ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة القصص ، آية : ١٥ .

(٣) « متصلا » ساقطة من « ج » .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٥٩ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٢ .

(٦) سورة الزمر ، آية : ٢٤ .

(٧) سورة ص ، آية : ٤٣ .

(٨) سورة ق ، آية : ٣٧ .

(٩) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٦ .

(١٠) وصدوه : وقلت له والريح بأطرمته ... تأمل ..... البيت قائله الخفاف بن نديه الصحابي الجليل ، وذلك ضمن أبيات يذكر فيها أخذه بشار معاوية بن عمرو وأخى الخنساء ، وكان « ابن عم له ، قتله مالك بن عماد سيد بني شمع ابن فزارة ، والقصة مشهورة في أيام العرب بصورة مطولة . ورواية الخزائن ج ٢ ص ٤٧ « والدور ج ١ ص ٥١ : « تأمل خفافا » ... الخ : بدل « حنانا » والشاهد على أن « ذلك » بمعنى « هذا » أي أنا هذا .

(١١) سورة البقرة ، آية : ٢ .

(١٢) سورة الأنعام ، آية : ١٥٥ .

(١٣) سورة البقرة ، آية : ١ .

(١٤) « الواو ساقطة من « ج » .

رسم القرآن (١) بها حرفا فحرفا ، واللفظ بها إنما هو في حقنا ، وحين لم تذكر الحروف المقطعة قال : « هذا كتاب أنزلناه (٢) » لكونه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة ، وهو عندنا متلو ومكتوب على ما يليق ، فاقنضت البلاغة والإعجاز صلا بين المقامين وفرقا بين الإشارتين .

— وقد يشار بما للواحد إلى الإثنين = : نحو « لا فارض ولا بكر عوان بين لك (٣) » . أى ذلك الفارض والبكر وقوله :

إن الرشاد وإن الغنى في قرن  
بكل ذلك يأتيك الحديدان (٤)  
قوله :

« إن للخير وللشر مدى  
وكلا ذلك وجه وقبل (٥)  
ي كلا ذينك

وإلى الجمع = : كقوله :

ولقد سئمت من الحياة وطوها  
وسؤال ذا الناس كيف لبيد (٦)  
وقول مسكين الدرامي :  
وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة  
أى من دون أولئك الأمور .

(١) « بها » ساقطة من « ج » .

(٢) سبقت الآية .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٦٨ .

(٤) هذا البيت مذكور بنفس الرواية في كتاب أشعار الهذليين ج٢ ص ٧١٣ ضمن أبيات منسوبة لابي قلاية الطائفي عم المتنخل ، وذلك عندما حصلت تلك الممارك الطاحنة بين بني حليان وبني غزيمة .

وذكره الشريف المرتضى في أماليه ج١ ص ٣٦٨ « ضمن أبيات برواية :  
والخير والشر مقرونان في قرن  
بكل ذلك يأتيك الحديدان  
ونسبه لسيود بن عامر المصطلق .

واتفق صاحب اللسان في « ج٣ ص ١٦١ » مع الشريف المرتضى في النسبة والرواية ، ونسب النسبة لابن برى ، ونقل البغدادى في الخزانة « ج٢ ص ١٢١ » ما ذكره الشريف استطرادا والشاهد في قوله « بكل ذلك » أى كل ذينك .  
والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل ج٢ ص ٣٢ ظ « وابن مالك في شرحه « ج١ ص ٢٨٠ »

(٥) سبق تحقيقه في ص ٤٩١ .

(٦) قاله : لبيد كما نسب ابن مالك في شرحه « ج١ ص ٢٨٠ » والأثير في شرحه ج٢ ص ٣٢ ظ « وكذلك صاحب اللسان في مادة « نصب » وقال ابن جني في المحتسب « ج١ ص ١٨٩ » « وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة ، تصورا لمعنى الجملة والجماعة » وهو بلفظ الواحد ، كما جاز لبيد أن يشير أيضا الى الناس بلفظ الواحد في قوله : « ولقد سئمت .. البيت » .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج١ ص ٢٨٠ » والأثير في شرحه ج٢ ص ٣٢ ظ « . وكذلك يمين في حاشيته على التصريح « ج١ ص ١٢٩ » والشاهد واضح من الشرح .

ويحتمل الإشارة إلى المصدر المفهوم من «يرجو» أى : ذلك (١) الرجاء ، وعليه فلا حجة في البيت ، بل يحتمل سائرهما التأويل ، فلا تحسن مستنداً في إثبات شيء من ذلك لغة .

- ويشار إلى المكان بهنا = نحو «إنا ها هنا قاعدون» (٢) حال كونه لازم الظرفية = : فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ، ولا مبتدأً أو نحوها .

- أو شبهها = : بأن يحجر ببعض الحروف كمن وإلى كقوله :

قد أقبلت من أمكنة من ها هنا (٣) ومن هنه (٤)

ونحو «هلم إلى هنا» .

- معطى ما لذا = : الإشارية - من مصاحبة = : لها التنبيه وكاف الخطاب نحو : ها هنا وهناك أو اللام والكاف نحو هنالك ، ومن - مجرد (٥) = : منها ومن اللام ، فتقول إشارة إلى القريب : هنا ، والمتوسط هناك ، والبعيد هنالك .

وكهنالك = : إشارة إلى البعيد .

- ثم = : بفتح المثناة وتشديد الميم ، فتلزم ظرفية أو جرأ بمن أو إلى نحو : «وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكا كبيرا» (٦) .

وليست مفعول رأيت - وإن زعمه بعضهم ، لعدم تصرفها بغير ما ذكر ، وإنما المفعول محذوف ، إما اختصاراً ، أى : وإذا رأيت ثم الموعود ، أو اقتصاراً أى : وإذا وقعت رؤيتك ثم في ذلك المكان وقعت على نعيم وملك كبير .

وفي شرح الدماميني (٧) : انظر «ثم» في قول العلماء : «ومن ثم كان كذا» هل معناها معنى «هنالك» أو معنى «هنا» التى للقريب ؟ والظاهر الثاني .

(١) في «ج» ذاك .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٢٤ .

(٣) في «ج» من ها هنا ومن هنا ومن هنه .

(٤) هذا البيت أستشهد به أبن جنى في المصنف «ج١ ص ١٥٦» على إبدال الألف «هاء» في قوله «هنه» ، لأن الأصل «هنا» ، ومثل ذلك قال ابن يعيش في شرحه الفصل ج٣ ص ١٣٨ وج٤ ص ٦ . وج٩ ص ٨١ ، وج١٠ ص ٨٣ وقال المعلق عليه في ج٣ ص ١٣٨ : ويستشهد على أن «هنا» الخفيفة يقال فيها : هنه «في الوقف» ، وكذلك قال صاحب الدرر اللوامع «ج١ ص ٢» وقالوا : وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها .

(٥) في «ج» ومجرد ..... الخ .

(٦) سورة الإنسان ، آية : ٢٠ .

(٧) «ج١ ص ٧٧ و» .

قلت : بل الظاهر الأول لأن المعاني لوقتها ، وغموض إدراكها بمنزلة الأشياء البعيدة ، وأشير إليها بما للبعد كما مر عن التفتازاني في لفظ (١) تلك « معتلا يشمل سائر أسما الإشارة .

— وهنا بفتح الهاء وكسرها = : وتشديد النون ، يشار بهما إلى المكان البعيد ، فلا يلحقهما كاف ولا لام ، لدلالتهما على البعد بوضعهما ، فلا اشتراك فيهما ، ولا يتصرفان أخذاً من تشبيههما بهنالك (٢) قال :

كأن ورسا خالط اليرنسا خالطة من ها هنا وهنا (٣)

وقال بعض أسد :

فلما صار نصف الليل هنا وهنا نصفه قسم السوى (٤)

— وقد يقال هنت موضع هنا = : كقوله :

وذكرها هنت ولات هنت (٥)

أراد هنا ولات هنا .

— وقد يصحبها = : أى هنا فتحا وكسرا — الكاف = : نحو هناك .

— وقد يراد بهنالك وهنالك وهنأ الزمان — = : فالأول كقول الأفوه :

وإذا الأمور تعاطمت وتشابهت فهنالك يعترفون أين المنزع (٦)

وكقوله تعالى : « هنالك ابتلى المؤمنون » (٧) بعد قوله سبحانه : « إذ جاؤوكم من فوقكم » (٨) وقوله .

(١) انظر « ص ٨٧٠ .

(٢) في « ج : هنالك ..... الخ .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج ١ ص ٢٨١ » والأثير في شرحه « ج ٢ ص ٣٣ و . » والسيوطي في الجمع ، « ج ١ ص ٧٨ » وقال الشنيطي في الدرر « ج ١ ص ٧٥١ : لم أشر على قائله ، وروايته : كأن ردينا خالط ..... البيت .

(٤) البيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل « ج ٢ ص ٣٢ و ، وقال في شأنه : وقال أعرابي من بني أسد ... الخ . وأنشد البيت ، ولم أعرف اسمه .

(٥) هذا الرجز من شواهد ابن مالك في شرحه « ج ١ ص ٨١ » والأثير في شرحه « ج ٢ ص ٣٣ و . » وقال الشنيطي في الدرر « ج ١ ص ٥٢ » : لم أشر على قائله ولا تمامه .

(٦) الأفوه لقب له ، لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، وأسمه : صلاة بن عمرو ابن مالك ، والبيت ضمن قصيدة له « والشاهد أن « هنالك » قد يشار بها إلى الزمان ، وأصل وضعها في الإشارة إلى المكان . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج ١ ص ٢٨١ » والأثير في شرحه « ج ٢ ص ٣٣ ظ » والسيوطي في الجمع « ج ١ ص ٧٨ » والمعنى في الشواهد الكبرى هامش الخرافة « ج ١ ص ٤٢ » .

(٧) سورة الأحزاب ، آية : ١١ .

(٨) سورة الأحزاب ، آية : ١٠ .

تلوم على أن أمنح الورد نفحة  
إذا هي قامت حاسرا مشمعة  
وقمت إليها باللجام ميسرا  
أنشدها المصنف (٢) .

وما تستوى والورد ساعة تفزع (١)  
يخبى الفؤاد رأسها ما تفزع  
هنالك يجزني الذي كنت أصنع

قال أثير الدين (٣) : ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الإشارة إلى المكان فكأنه قيل : في ذلك المكان الذي كان حالكم في زمنه كيت وكيت ، وكذا التأويل في الأبيات بعد .

والثالث كقوله :

حنت نواز ولات (٤) هنا حنت وبدا الذي كانت نور أجت (٥)  
فهو عند المصنف إشارة إلى زمن ، وهو نصب على الظرفية ، وحنت في موضع رفع بالابتداء ، لتأوله بالمصدر مجزأ عنه بالظرف قبله ، أى ولا حنان في هذا الوقت .

(١) قائل هذه الأبيات : الأعرج المسمى ، وهو رجل من الخوارج ، ذكر ذلك المزدوني في شرحه للحاسة ، ص ٣٤٩ ، وقال محققاه : وذكره المزدوني في المعجم « ٢٥١ » وقال : قال « على بن عمرو بن سويد بن زبأن الأعرج الطائي المسمى ، وقيل سويد ابن على ، وهو مخضرم ، أدرك الحاشية والإسلام » وذكره ابن حجر في الإصابة « ٣٧١٣ ، ٦٤٠ » .

ورواية الحاسة : تلوم على أن أعطى الورد لفحة .... البيت  
و« المعاصر » : المنكشف الرأس ، و« مشمعة » : جادة في المدور ، ومعنى ذلك أن زوجته كانت تلومه لإيثاره فرسه بلبن ناقته ، وفي حالة اشتداد غضبها واضطرابها ، يقول : يكفيني ويمجزي الفرس بما كنت أقدمه له وأذهب إليه في تلك الحال مهيتا له اللجام للدفاع والقتال .

والشاهد في البيت الثالث حيث أشار إلى الزمان هناك .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٨٢ » .  
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٣٣ ظ » .  
(٤) في « ج » ولات حين هنت وهو خطأ .  
(٥) هذا البيت ومعنى بيت آخر اختلف في نسبه لقائله « نسبه الأمدى في المؤلف والمختلف ص ١١٥ » فقال : ومنهم شبيب بن جعيل التميمي كان بنو قتيبة بن معن الباهليون أسروه في حروب كانت بينهم وبين تغلب ، فقال شبيب - مخاطب أمه وهي بنت عمرو بن كلثوم : حنت نواز ... البيتين .

ونسبه الشنقيطي في الدرر « ج ١ ص ٥٢ » لشبيب ، ثم قال : وقيل لجعل ابن فضه قاله فيه : نواز بنت عمرو بن كلثوم لما أسرها يوم « فركب بها الفلاة خوفا من أن يلحق » وبعد هذا البيت بيت ثان وثالث لهما .

وكذلك المعنى نسبه لهما ، وحكي صاحب الخزاعة قول الأمدى والقول الثاني .  
وأجنت : أخفت وستر ، والشاهد أن « هنا » قد يشار بها إلى الزمان وإن كانت في الأصل يشار بها إلى المكان .

وزعم ابن عصفور (١) : أن « هنا » اسم « لات » عاملة فيه معرفة كما في قول الأعشى :

لات هنا ذكرى « جيرة » أو من جاء منها بطائف الأهوال (٢)  
أى لات هنا حين ذكرى جيرة . أى لات هذا الحين حين ذكرى جيرة .  
قال المصنف (٣) : وزعم بعض المتأخرين أن هنا اسم « لات » ، أى ليس ذلك الوقت وقت حنت أى وقت حنان .

ورده بمخالفة استعمال « لات » الملحقه بليس ، واستعمال « هنا » لأن اسم الأولى إنما يكون « الحين » محذوفا نحو « ولات حين مناص » (٤) أى وليس الحين حين مناص ، و « هنا » بخلافه (٥) اسما ، ولا التزام الثاني الظرفية ، غير منفك عنها إلا مدخولا عن أو إلى ، وأرتقاعه اسما للات مناف لذلك .

ورده أنيرالدين (٦) بنص سيبويه على رفعها الحين مثبتا كقراءة (٧) بعض : « ولات حين مناص » بالرفع .

(١) في المقرب « ج١ ص ١٠٥ » وعبارته : « وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا « الحين » مظهراً أو مضمراً .... وتعمل في الحين معرفة ونكرة ، لاختصاصها به ، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى ...

فأعملها في « هنا » وهو معرفة .

(٢) هذا البيت ضمن قصيدة طويلة قالها : « ميمون بن قيس الأعشى في مدح الأسود بن المنذر أخى النعمان والقصيدة في ديوانه « ص ٢٣ » .

وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص « ج ٢ ص ٤٧٤ » في باب التجريد ، إذ قال بعد ذكر البيت : وهي نفسها الجانية بطائف الأهوال وكذلك في المختب « ج ٢ ص ٣٩ » وذكره العيني في شواهد « ج ٢ ص ١٠٦ » وابن عصفور في المقرب « ج ١ ص ١٠٥ » واشتقيل في الدرر « ج ١ ص ٩٩ » . والشاهد مثل سابقه ، وقد أوضحه الشارح .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٨٢ » .

(٤) سورة ص ، آية : ٣ .

(٥) في الأصل : « وهنا بخلاف ذلك ، فلا تكون اسم « لات » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٣٤٠ » . ونص سيبويه في كتابه « ج ١ ص ٢٨ » « لا تكون « لات » إلا مع الحين . تضر فيها مرفوعاً وتنصب « الحين » لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكينا - أى ليس ، ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليش في المخاطبة و .... ونظير « لات » في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه « ليس ولا يكون » في الاستثناء إذا قلت : أتوني ليس زيدا ، ولا يكون بشراً ، وقال : وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حين مناص » وهي قليلة ... الخ .

(٧) قال أبو حيان في البحر المحيط « ج ٧ ص ٣٨٤ » : وعن عيسى بن عمرو : « ولات حين بالرفع « مناص » بالفتح ... وذكر هذه الرواية ابن خالوية في كتاب الشواذ « وعلى ذلك فلا يصح إبطاله - أى ابن مالك بالقراءة الشاذة ، ولأن سيبويه حكى ذلك بالزعم وهو محل الضعف ، بالإضافة إلى ما ذكره الشارح بعد .

وانظر : الكتاب ج ١ ص ٢٨ .

قلت : وهو ما صرح به في الخلاصة (١) مصرحاً بقلته ، وبنص ابن عصفور (٢) السابق على تصرفها باستعمالها اسماً للات .

وفي شرح الدماميني (٣) : وأحسن من ذلك أن « هنا » مضافة إلى جملة بعدها ، فهي بمعنى « حين » واسم « لات » محذوف ، أي حنت نوار وليس الوقت حين حنائها .

قلت : وهو وهم فاحش وخطأ صراح ، لما علم ضرورياً أن (٤) أسماء الإشارة لاتضاف ، ثم هذا بناء على إعمال « لات » (٥) لإعمال ليس ، وليس متفقاً عليه كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

- وبني اسم الإشارة لتضمنه معناها = : لأن الإشارة من المعاني المؤداة بالحروف ، كالتنبيه ، والاستفتاح ، والترجي ، والتشبيه ، والتفني ، والتمني وغيرها ، فكانت حقيقة أن يوضع لها حرف يدل عليها كغيرها من المعاني الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، واستغنى عن ذلك بتضمن اسمها لمعناها . فمن ثم يحد (٦) اسم الإشارة بأنه : الدال وضعاً على مسمى وإشارة إليه ، فاستوجب البناء لتضمنه معنى من المعاني الحرفية ، وإذا استحق الاسم البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الإشارة ، فبناء ما تضمن معنى استغنى به عنه أحق .

- (١) إذ قال : وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا ، والمكسر قل وقال ابن عقيل في شرح الخلاصة : « .... والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ... الخ . انظر شرح ابن عقيل ج ١ ص ٣١٢ - ٣١٩ .
- (٢) انظر ص ٨٩٥ هامش رقم « ١ » المقصود من هذا الكلام أن ابن عصفور يرى أن اسم « لات » يكون مذكوراً كما مثل وهو ما يراه المصنف من القليل ، وما مثل به ابن عصفور دليل على أن اسم « لات » يكون لفظ « الحين » وما يرادفه . وفي هذا المعنى قال ابن عقيل في شرح الخلاصة « ج ١ ص ٣١٩ » : وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه : من أن « لات » لا تعمل إلا في الحين وأختلف الناس فيه ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان .... وكلام المصنف محتمل لقولين وجزم بالثاني في التسهيل . وقال ابن مالك في التسهيل « ص ٥٧ » مبحث إلحاق « ما » الحجازية بليس : « وتلحق بها ... أن » الثانية قليلاً و « لا » كثيراً ، ورفعتها معرفة نادر ، و « لات » بالهاء فتختص بالحين أو مرادفة ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلته .
- (٣) « ج ١ ص ٧٧ ط » .
- (٤) في « ج » اسم الإشارة .
- (٥) في « ج » ليت ، والظاهر أن الدماميني يرى في هذا المقام أن « هنا » خرجت عن كونها اسم إشارة ، وإذا كان كذلك فلامعنى لرد الشارح عليه ، وإلا فالخلق مع الشارح .
- (٦) انظر ما قاله الشارح متعلقاً بالحد أول باب اسم الإشارة .

قال المصنف (١) : ومقتضاه بناء كل اسم إشارة ، لكن عارض (٢) في  
« ذين » وتين مضارعتها مثنيات الأسماء المتكئة ، فأعربا كما مر التنبيه عليه (٣) هـ .  
قلت : والذي عليه المحققون كما (٤) مر أنها صيغ مرتجلة للإثنين لا ثنائية  
حقيقة .

— أو = : لشبه الحرف وضعا = : نحو ذا وذى ، مما وضع منها على  
حرفين وضع الحروف ، ثم حمل سائرهما عليها ، لأنها فروع كهؤلاء ، أو  
كالفرع كهنا وأخواتها ، مما ليس فرعاً لذا أو ذى ، غير أنها كالفرع لإمكان  
لاستغناء بهما عنهما ، والمستغنى به أصل للمستغنى عنه .

قلت : وأنت خير أنه عدول عما عليه عامة البصرية إلا أباسعيد أن ذا  
الإشارية ثلاثية الوضع (٥) .

— وافتقارا = : لاحتياجه في إبانته مسماه إلى مواجهة أو ما يقارنها ،  
مما ينتزل منه منزلة الصلة من الموصول .  
ومقتضاه أيضا بناء عامتها .

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج١ ص ٢٨٢ » .

(٢) في الأصل : « عارضه » .

(٣) انظر شرح المصنف « ج١ ص ٢١٢ » .

(٤) انظر « ص ٧١٨ » قد سبقه اللامعني إلى ذلك ، وعبارته في شرحه « ج١ ص ٧٧ ظ » :  
وقد عرفت أن ثم من يقول : إن-ذان وthan صيغتان مرتجلتان للرفع ، وذين وتين صيغتان  
مرتجلتان للنصب والجسر ... الخ .

(٥) انظر « ص ٥٤٠ » .

## خاتمة :

اعتل سيبويه لبناء أسماء الإشارة بشدة توغلها في الإبهام ، فضارعت بذلك الحروف ، بدليل أن « من » تبعيضية مطلقا ، وأى شيء أردت به ذلك أثبت بمن ، كما يشار بذلك إلى كل موجود .

وابن الطراوة بعدم التقار على مسماها ، ألم تر أن « ذا » لا تقع إلا حال الإشارة غير لازمة لزوم زيد وعمرو .

ورد بلزوم عامة الصفات ، لعدم إطلاق ضارب مثلا على من أتصف به إلا مادام متصفا به .

والله أعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لأرب غيره ، ولاخير إلا خيره .

وهو أجود - كما قال ابن هشام - من قول الخلاصة (١) : أداة التعريف لا يتخيل إذا قيل ذلك أنه معرف بأداة ، وليس (٢) أداة تعريف .

وكما هنا عبر في الكافية (٣) ، فكانت الخلاصة بالأخصر أجدر .

- وهي أل = : حرف ثنائي الوضع كهل ، والتعبير عنها حينئذ « بأل » هي عبارة التحليل أولى منها بالألف واللام ، هربا من التطويل ، وإجراء ما هو العرف في نظائره كهل حرف أستفهام (٤) ، و « قد » حرف تحقيق سية كلامه أن المفيد للتعريف « أل » بكماها .

- لا اللام وحدها = : ولا دخل للهمزة في أصل الوضع

- وفاقا للخليل وسيبويه = : فهي عندهما ثنائية الوضع (٥) - وقد ، ها = :

- أم = : في لغة حمير وبعض طيء كقوله : صلى الله عليه وسلم :  
س من أمبر أمصيام في امسفر (٦) (رواه) (٧) النمر بن تولب رضى الله عنه ، له . :

ذاك خليل وذو يواصلني يرمى ورائي بأمسهم وأمسلمه (٨)

إذ قال : المعرف بأداة التعريف :

أل حرف تعريف ، أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه « النمط » .

انظر شرح الخلاصة لابن عقيل « ج ١ ص ١٧٧ » .

في « ج : وليس أداة ..... الخ .

في ورقة : ١١ « أى ابن مالك في كافيته .

في « ج : وأل حرف تحقيق .... الخ .

انظر ما يأتي بعد في هذا المقام من كون الهمزة زائدة في أل عند سيبويه .

هذا الحديث استشهد به الرضى في شرح الكافية « ج ٢ ص ١٣١ » ورواه عن النمر بن تولب رضى الله عنه أيضا ، والحديث مذكور في كثير من كتب السنة لكن ليس برواية النمر ، وقد أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٣ ص ٤٣٢ » من ثلاث طرق ، أولاها : عن كعب ابن عاصم الأشعري كما هنا « والثانية والثالثة عن كعب أيضا لكن فيها « أل » مكان أم » . وفي جامع الأصول « ج ٧ ص ٤٥٧٩ » : عن أبي موسى الأشعري : قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمبر أمصيام في امسفر ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ليس من امبر .... الخ .

أخرجه رزين .

« رواه » ساقطة من « ب » .

نسبه العيني في هاش الخزانة « ج ١ ص ٤٦٤ » لبجير بن غنمة أحد بني بلان الطائي ، وهو شاعر جاهلي ، وقال العيني : وركب ابن النازم وأبوه أيضا صدر البيت على عجز بيت آخر سبق في ص ٧٣٦ .

قيل : وهى مختصة بما لا تدغم لام التعريف في أوله من غير الأربعة عشر حرفاً (١) وهى : الناء والهاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون واللام نحو : قلم وكتاب بخلاف رجل وفاس ولباس . قال ابن هشام (٢) : وحكى بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول : خذ الرمح واركب امفرس ، ولعل ذلك لغة لبعضهم ، بدليل البيت السابق ودخولها في الحديث على النوعين .

- وليست الهمزة = : وصلية - زائدة خلافاً لسيبويه = : بل أصلية وفاقاً للخليل ، وعزاه أصحابنا لابن كيسان .

قال المصنف (٣) : وهو الصحيح عندى لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ، وموجبة لعدم النظر :

أحدها : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

ورده أثير الدين (٤) بعدم لزومه ، إذ قد زعم النحاة زيادة أولى لامي «لعل» ومثله همزة «أل» .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف ساكن ولا نظير له .

ورده (٥) أيضاً بأن لا حجة فيه للخليل على زعمه ، لأن قضية كلام سيبويه أن «أل» حرف ثنائي موضوع على حرفين مبدوين بهمزة ، ولا دليل فيما ذكر على صحة رأى الخليل أنها أصلية (٦) .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير له .

وعارضه الأثير بلزوم عدم النظر أيضاً فيما ادعاه رأياً للخليل وهو فقدان همزة قطع ملترم وصلها .

(١) قال الدسوقي في حاشيته على المعنى «ج١ ص ٥١» : بأن يكون أولها حرفاً من الحروف القمرية ، وهى التى لا تغلب اللام فتدغم فيها ، بل تظهر فيها ، كما لا يغلب القمر النجوم ويجمعها : أبغ يحك وخف عقيمة وباقي الحروف شمسية ، لأنها لا تغلب اللام فيها وتمنعها من ظهورها كما تمنع الشمس من الظهور .

(٢) في «المعنى ج١ ص ٥١» .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج١ ص ٢٨٥» وعبارته : على أن الصحيح عندى قول الخليل لسلامته الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج٢ ص ٣٧ و ٣٨» .

(٥) أى الأثير في المرجع السابق .

(٦) أى «همزة قطع» كما في الأصل وفي رأى أن رد الأثير غير مسلم لأن الحرف الموضوع من الأصل لا يكون زائداً ، وكيف يكون «أل» حرفاً ثنائياً بالموضع وتكون الهمزة غير أصلية .

لزوم فتح الوصلية بلا داع ولا نظير له ، قال (١) : واحتزرت باللزوم الداعي من (٢) همزة «أين» في القسم ، لورودها بالوجهين : الكسر ح حذراً من الانتقال من كسر إلى ضمتين دون حاجز حصين ، ولم تضم من توالى الأمثال المستقلة ، فإن جعل داعي الفتح في «أل» طلب التخفيف الاستعمال لزم محذور آخر أن التخفيف مصلحة متعلقة باللفظ فلا يترتب بالحكم إلا مشروطاً بسلامة من مفسدة متعلقة بالمعنى كخوف اللبس ، وهو لازم ، لالتباسها وصلية مفتوحة بهمزة الاستفهام ، فيعاملها الناطق بما لا من إبدال وتسهيل ، فرقا بين الجبر والاستفهام ، وهو مستلزم وقوع ، حيث لا يقع البديل منه لعدم ثبوت الوصلية مبدؤاً بغيرها ، فإذا فعل الأمرين بعد الاستفهامية وقع البديل حيث لا تقع ، وفيه ترجيح فرع فوجب ح .

س : أن المعهود استغناؤهم بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الوصلية نحو «بدأ» ، والأصل «إرْزِدا» (٣) . ولم يفعل ذلك بالأداة المنقولة إليها حركة إلا شاذاً ، وإنما يبدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل «الآخرة» في نحو «رزيذا» ممنوع رأساً ، فلو كانت وصلية زائدة للتعريف لم يبدأ بها ، فنقل ، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور .

وَأَجَاب أَثِير الدِّين (٤) : بتصرفهم في الفعل ما لا يتصرف في غيره ، فناسب (٥) برهمزته معه بخلاف الحرف فغير متصرف فيه ، فكان إقرار همزته راجحاً حذفها مع النقل ، وقد جاء حذفها غير شاذ كما زعم بل هما طريقتان للعرب كانت إحداهما أشهر لما تقرر أن «أل» حرف ، وأصل الحروف أن لا يتصرف ، والاعتداد بالعارض أقوى في الفعل منه في الحرف ، لكونه تصرفاً كما ذكر .

س : لو كانت وصلية لم تقطع في قولهم : يا الله ، وقول بعضهم : لأفعلن ، تعويضاً من حرف الجر ، لاختصاص قطع الوصلية بالضرورات الذي ذكرته قطع في الاختيار روجع (٦) به أصل متروك وأعرضه (٧) أيضاً طعها في هذين نزر الوجود ، وإنما العمل بالأكثر .

أى المصنف .

في ج : الداعي هو من همزة .... الخ .

فقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ، فاستغنى عن همزة الوصل . بسبب حركة الراء المنقولة من الهمزة .

في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٣٧ ط» وعبارته : «قلت : الفرق بين «أل» والفعل ظاهر ، وذلك أن الفعل يتصرف فيه كثيراً » وتقع فيه التغيرات فناسب .... الخ .

في «ج : فوجب أن لا تقرر .... الخ .

في الأصل : «رجع به .... الخ » .

إلى الأثر في المرجع السابق .

واحتج غير المصنف للخليل بوقفهم عليها ، يقولون : « أل » ثم يتذكرون فيقولون الرجل ، وأنشد سيبويه :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بأل بالشحم إنا قد مللناه بجل (١)  
فوقف على اللام ، وليس إلا لكونها ثنائية ، وإنما ينهض ردا على زاعم  
أن المعرف اللام لا على قول سيبويه لثنائيتها عنده .  
وعن الخليل أنه احتج على أنها بمنزلة « قد » بقطع « أل » في أنصاف الأبيات  
كقول عبيد (٢)

يا خليلي أربعا واستخيرا أل منزل الدارس عن أهل الحلال (٣)  
مثل سحق البرد عفا بعدك أل قطر معناه وتأويب الشمال  
وهي أبيات طرد فيها ذلك كثيرة .

(١) قال سيبويه في الكتاب « ج ٢ ص ٦٤ » وقال الخليل : ربما يدل على أن « أل » مفصلة  
من « الرجل » ولم ينسب إليها ، وأن الألف واللام بمنزلة « قد » قول الشاعر :

دع ذا ..... بذل ... بالشحم ..... البيت

وقال : قال - أي الخليل - هي ههنا كقول الرجل وهو يذكر : قدى « قد فعل ... الخ  
وقد نسب سيبويه في مقام آخر وهو « ج ٢ ص ٢٧٣ » لفيلان ابن حريث الربيعي الراجز المشهور  
وكذلك نسب العيني له في شواهد الكبرى « ج ١ ص ٥١٠ » وقد ذكره ابن جني في الخصائص  
« ج ١ ص ٢٩١ » برواية : عجل لنا هذا وألحقنا بهذا أل ... الشحم ... البيت . وذكره  
أيضا في كتاب المصنف « ج ١ ص ٦٦ » برواية : ..... بذل ... الشحم ..... البيت .  
ورواية الشنقيطي في الدرر « ج ١ ص ٥٢ » وقال : « استشهد به السيوطي في الجمع » ج ١  
ص ٧٩ » على أن « أل » بجملة حرف تعريف بدليل الوقوف عليها في البيت .

وقال العيني ، الاستشهاد به : أن بعضهم استدل به للخليل في قوله : إن حرف  
التعريف هو « أل » وذلك أن الشاعر وقف عليها ، ثم أعادها ، فهذا يدل على قوة اعتقادهم  
لقطعها ، الذي يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وأنها بمنزلة « قد » الخ .  
وقال الأعمى : « الشاهد في قوله : « بذل » وأراد : بهذا الشحم ، ففصل « لام »  
التعريف من « الشحم » لما احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في « الشحم » لما  
استأنف .

وقال أبو جعفر النحاس في شرح شواهد سيبويه « ص ٢٤٤ » : أراد : وألحقنا بالشحم  
فأدخل اللام في القافية الأولى « ثم استأنف الألف واللام في البيت الثاني .

(٢) أنظر هامش الصفحة السابقة .

(٣) ذكر هذين البيتين ابن جني في الخصائص « ج ٢ ص ٢٥٥ » وما بعدها ضمن قصيدة عذتها  
١٨ بيتا ، وقال : « وعلى ذلك - أي التطوع بما لا يلزم - ما أنشدناه أبو بكر بن علي  
عن أبي إسحاق لعبيد من قوله : يا خليل أربعا ... الأبيات ، وقال في « ص ٢٥٨ » :  
فقداد القصيدة كلها على أن آخر مصراع كل بيت منها منته إلى « لام » التعريف غير بيت  
واحد . وعبيد هو : عبيد بن الأبرص .

« أربعا » أمر للإثنين ، من ربيع يربع إذا وقف وانتظر ، و « الحلال » : بكسر  
الحاء جمع « الخلعة » وهي جماعة البيوت و « بحق » : البالي ، أي : إن المنزل قد بحق  
وصار كالبرد البالي ، وتأويب الشك : رجوعها ونرد جنوبها ، انظر : ديوانه :  
« ص ٥٨ ، ٥٩ » والعيني : « ج ١ ص ٥١١ » .

أثير الدين (١) : والذي يجب المصير إليه إجراء الشيء على ظاهرة وضعا ،  
عنه إلا المرجح قولي ، والظاهر في همزة الأداة أنها وصلية ، وهي  
من همزات الوصل ، وأما أنها ابتداء تقطع في ضرورة التكلم ، وليس  
ست به عن غيرها .

أنها تبدل وتسهل فحذراً من اللبس السابق ، ولو كانت قطعية لجامعت  
لاستفهام ، ولجاز الفصل بينهما بألف جوازه في همزات القطع ه .

المصنف (٢) : وأما سيبويه فهي عنده زائدة معبرا عنها بـ «أل» كما  
ليل فقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم (٣) : «وقد جاء على حرفين  
باسم ولا فعل «فذكر أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبل ،  
وويا وئي .

قال (٤) : «وأل تعرف الاسم كالقوم والرجل» وقال في (٥) مقام آخر :  
هي حرف بمنزلة قد .

قال : «ألم تر أن الرجل (يقول) (٦) إذا نسي فتذكر ولم يرد قطع  
: أل كقدي ، ثم يقول : كان وكان» ، وهو موافق لما روى عن  
(٧) ، فلولا نسبته إياها للزيادة في مقام آخر لحكم بموافقة الخليل مطلقا  
الخليل يحكم بأصلها مقطوعة في الأصل كهزمة أم ، وأن سيبويه مع حكمه  
يعتد بها إعتداده بهزمة نحو استمع بحيث لا يعده رباعيا فيعطى استقباله  
الأول ما يعطى استقبال الرباعي اعتداداً بهزمته ، وكذا يعد أداة التعريف  
وحداه مع القول بوصل همزتها زائدة .

ي شرحه للتسهيل «ج٢ ص ٣٨ و .

ي شرحه للتسهيل «ج١ ص ٢٨٤ .

نظر الكتاب «ج٢ ص ٣٠٥ .

ي سيبويه في الكتاب «ج٢ ص ٣٠٨ .

ي «ب» : «وقال في موضع آخر «وعبارته في : «ج٢ ص ٢٧٢» واعلم أن الألف  
لموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما  
تنفصها ..... وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في  
نولك : القوم والرجل والناس ، وإنما هما حرف بمنزلة «قد وسوف» ، وقد بينا  
ذلك فيما ينصرف ومالا ينصرف ، ألا ترى أن الرجل إذا نسي ... الخ .

«يقول» ساقطة من «ج» .

انظر هامش «ص ٩٠٢ رقم ١» .

وقال سيبويه في الكتاب «ج٢ ص ٢٧٢» : وزعم الخليل : أنها مفصولة كقد وسوف  
ولكنها جاءت لمى كما يجيآن للمعاني .

وقال في «ج٢ ص ٦٣» : وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بها حرف  
واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كأنفصال «ألف» الاستفهام  
في قوله : أريد ، ولكن الألف كالت «أيم» في : «أيم الله» ، وهي موصولة  
كما أن ألف «أيم» موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمر . وهو رأي .

قال (١) : وقد اشتهر عند المتأخرين أن الأداة اللام فقط ، وأن المعبر عنها « بالألف واللام » تارك لما هو الأولى وكذا المعبر عنها « بأل » حتى قال أبو الفتح : « ذكر عن الخليل أنه يسميها « أل » دون « الألف واللام » كما لا يقال في : قد : القاف والذال ه .

ويقال عليه : إما أن الأداة مبنية على همزة الوصل ، فيتحد بالرأى قبله ، أو الموضوع اللام ، واجتلبت الهمزة ، لعدم النطق بالسكان فيتصور كون الآراء ثلاثة .

قال أثير الدين (٢) : وتظهر ثمرة الخلاف إذا قلت : قام القوم ، فعلى قول سيويه حذف الهمزة لتحرك متلوها .

وعلى القول الآخر : لم تكن ثم همزة البتة ، لعدم الحاجة إليها . واحتج بعض من عزا لسيويه أن أداة التعريف « اللام » وحدها بأوجه : أحدها : أن الهمزة تحذف وصلا ، وأجيب بما مر أن ذلك تخفيف ، وأيضا فلا ينتهض دليلا أنها اللام وحدها .

الثاني : تخطى العامل إياها كمررت بالغلام ، ولو كانت في الأصل « أل » كقد كانت في تقدير الانفصال ، وكان يجب وقوعها قبل الجار كالحروف غير المترجة بالكلمات « كهل يزيد مررت » لا بهل زيد مررت ، فلو أن حرف التعريف بمنزلة الراى من زيد لم يتخط بالعامل .

والجواب : أن تقدير المنفصل لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المشعر به حرفا واحداً كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف .

الثالث : أن التنكير مدلول عليه بالتنوين ، وهو حرف واحد ، فوجب كون ذلك في التعريف ، إذ يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نده .

والجواب : أن ذلك غير لازم بل الاختلاف بهما أولى ، إجراء لكل على

(١) أى المصنف في « ج ١ ص ٢٨٤ » .

(٢) وعبارته في « الارتشاف ص ١٣٣ » : « باب المعرفة بالأداة : ذكر أصحابنا فيها مذهبنا ، أحدهما : مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان : أنها أحديه الوضع ، وهى اللام ، والألف وصل جى « بها وصلة إلى النطق بالسكان » والثاني : مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو : قد وهل : وهمزتها همزة قطع ، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه مذهب الخليل ، وهمزتها همزة وصل معتدا بها في الوضع . وعزى المذهب الأول إلى المتأخرين ، وفي كلام سيويه ما يشهد لهذا المذهب الذى نقله ابن مالك عن الخليل ، وهو مخالف لنقل أصحابنا أنه مذهب النحاة إلا ابن كيسان ، وهذا الخلاف في الأداة قليل الجلبى ، وبعض الألسنة خال من أداة التعريف كلسان الترك .... الخ .

قصة واحدة لفظاً ومعنى ، ولو سلم فبشرط تعذر حمله على نده ، وقد أمكن  
مل عليه فتعين الجنوح إليه (١) .

فتقول : التعريف في الفرعية نظير التأنيث ، فاشتركا في استحقاق علامته ،  
نكير نظير التذكير أصالة فيجب اشتراكهما خلوا منها ، فإن وضع للتذكير  
مة ، فحقها الانحطاط عن علامة التعريف تنبيها أنه الأحق ، لفرعيته وأصالة  
كبير وذلك موجب كون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب ، وأيضا فالتعريف  
طرو الثانية ، فسوى بينهما يجعل كل منهما حرفين .

قال ابن إياز : ومن آيات التنكير « لا » الجنسية فهلا حمل عليها التعريف .

مع : أن نحو رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء ، وليس إلا لشدة الامتزاج  
قلت : وقد نقل المصنف في شرح الكافية (٢) عن سيبويه ما عزاه هنا لبعض  
آخرين فقال ما نصه : اللام وحدها المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها وصلية  
سدة .

والذى نقله أصحابنا في الأداة قولان :

دهما : أنه اللام ، قالوا : وهو مذهب النحويين من أهل البلدين قاطبة إلا  
كيسان .

في : قول ابن كيسان : إنها « أل » والهمزة أصلية لا وصلية ، وهو ما حكاه  
سيف عن الخليل تبعا لصاحب المفصل (٣) .

وقد رد ذلك عليه أبو الحجاج يوسف (٤) بن معروز ، وقال : إنما قول

(١) في « ج : الجنوح عليه .... الخ .

(٢) في « ورقة ١١ » .

(٣) وعبرة الزخشرى في المفصل « ص ١٩٧ » فالمعرفة : مادل على شيء بعينه ، وهو على خمسة  
أضرب : العلم .... والداخل عليه حرف التعريف .

وقال في « ص ٣٢٦ » : وهذه اللام وحدها في حرف التعريف عند سيبويه والهمزة  
قبلها وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة ابن واسم ، وعند الخليل أن حرف التعريف « أل »  
كهل وبلى .... الخ .

وقال ابن يعيش في شرحه « ص ٨٦ » : « وأما الداخل عليه « الألف واللام » :  
نحو : « الرجل والفلام » إذا أردت واحداً بعينه مبهوداً بينك وبين المخاطب ... الخ .  
وقال في : « ص ١٧ » : « واللام هي حرف تعريف وحدها » والهمزة وصلة  
إلى النطق بها ساكنة ، هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين ما عدا الخليل  
فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف « أل » بمنزلة « قد » في الأفعال ، فهي كلمة  
مركبة من الهمزة واللام جميعاً كتركيب « هل وبلى » وأصل الهمزة أن يكون مقطوعة  
عنده ، وإنما في الأصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال .... الخ .

(٤) في هدية العارفين « ص ١٦ ص ٥٥٣ » : أبو الحجاج يوسف بن معروز القيسي الأندلسي النحوي  
المالكي المتوفى سنة ٦٢٥ ، صنف شرح الإيضاح لأبى علي الفارسي في النحو ، وكتاب  
التنبيه على أغلاط الزخشرى في المفصل وما خالف فيه سيبويه .

وانظر كشف الظنون ج ١ ص ٢١٢ عند الحديث على شرح « الإيضاح » لأبى علي الفارسي .

الخليل وسيبويه واحد : إنها وصلية ، ولكنه فهم كغيره فهم سوء ، لأن في ظاهره إشكالا ، وساق ما سيلقى عليك من النصوص عن سيبويه .

وأستظهر أثير الدين من كلام الإمام في غير موضع من الكتاب كقوله في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد : (١)

وزعم الخليل : أن الألف واللام المعرفين حرف واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى انفصال ألف الاستفهام في « نحو أزيد » ، ولكن الألف كهي في أيم من أيم الله وهي وصلية .

ثم قال : (٢) « وقالوا في الاستفهام الرجل ، تشبيها بألف «أحمر» حذرا من التباسه بالخبر ، فهذا قول الخليل وأيم الله كذلك ، وقد يشبه الشيء بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر المواضع » .

وقال (٣) : في باب عدة ما يكون عليه الكلام متكلما على جملة من الحروف الثنائية : « وأل معرفة للامس كالقوم والرجل » .

وفي البسيط : أداة التعريف قبل : هي «أل» جملتها ، وخصها المحققون باللام هـ .

واختلف فيها على القول بزيادتها هل هي همزة أو «ألف» - فقليل الأول ، ومن ثم إذا تقلمتها همزة الاستفهام لم تحرك اعتمادا عليها ، فيلزم إثباتها فرقا بين الاستفهام والخبر ، فأثبتت ساكنة فأبدلوها ألفا على قياس الأبدال .

وقيل : الثاني ، ولذلك ثبتت مع ألف الاستفهام غير مبدلة ، لعدم الحاجة إلى تحريكها لإحالة لها همزة ، وقد أطالوا في المسألة ومدوا أطناب القول فيها .

قال أثير الدين (٤) : اختلافهم فيها ليس شيئا إذ لا يؤدي نطقا لفظيا ولا معنى كلاميا ، وإنما هو إضاعة أوقات وتسويد أوراق ، فينبغي الإعراض عنه وعدم التشاغل به .

ومن التمس لوضع المفردات معنى وعلة تقتضى له خصوصية ذلك اللفظ ، فهو بمعزل عن العقل .

- فإن عهد مدلول مصحوبها = : أى مسمى ما صحبته - بحضور حسي = : بأن تقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بالألف بصريا كان نحو «القرطاس» لمن سدد سهمها ولا تشتم الرجل لشاتم رجل بحضرتك . أو سمعيا نحو = : « كما أرسلنا إلى فرعون

(١) انظر الكتاب ج ٢ ص ٦٣ .

(٢) أى سيبويه في الكتاب ج ٢ ص ٦٤ .

(٣) أى سيبويه في الكتاب ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٤) في شرحه ، للتسهيل ج ٢ ص ٣٩ ط .

رسولاً فعصى فرعون الرسول» (١) - أو = : حضور - علمي (٢) = : نحو :  
 « إذ هما في الغار (٣) » « إذ يبايعون تحت الشجرة » (٤) « إذ ناداه ربه بالوداد المقدس » (٥)  
 فالغار ، والشجرة ، والوادي ، لم يجر لهما ذكر ، ولا هي مبصرة حال الخطاب  
 - فهي عهدية = : وأنواعها كما عرفت عنده ثلاثية (٦) ، وقد يعرض فيها  
 الغلبة ولمح الصفة كما في البيت ، والنجم والحارث قاله أصحابنا

- وإلا = : يعهد مدلول مصحوبها بشيء من ذلك - فجنسية = : نحو :  
 « إن الإنسان لفي خسر » (٧) .

(قال (٨) ابن عصفور : وهي المحدث في الاسم معنى الجنسية نحو دينار منطلقاً  
 على كل دينار على سبيل البدل ، فإذا أدخلت «أل» «دل على الشمول ،  
 بخلاف نحو «لبن» لوقوعه على جنسه ، فإذا عرفته فقد عرفت الجنس ولم تصيره  
 جنساً .

ونازعه بعض تلامذته الأذكياء : بأن «أل» في الدينار واللبن سواء ،  
 وأنها إذا أدخلت على كل جنسية ، أو على شخص فعهدية « ولم يقل أحد بدلالة  
 الاسم النكرة على الكلي نحو «لبن» ، وإنما يتناول الجميع ، فصدقه على الآحاد  
 على البدل ، وإنما الذي يعطى الكلي المعروف «باللام» محتفة به قرينة دالة على ذلك  
 إذ قد يقال : «الدينار» مشاراً به إلى شخص بعينه ، و«اللبن» مشاراً به إلى قطعة  
 بعينها ، فإذا قلت : اللبن : أسوق من العسل ، والدينار أنفس من الدرهم  
 فهم المعنى الكلي .

فقال ابن عصفور : فأنت تقول : «اللبن والماء» في الجنسية غير متقدم  
 عهداً في جنسيتها بينك وبين مخاطبك فتخيله على ذلك ، وإنما أدخلت «اللام»  
 لما علم أن هذين الجنسيتين معلومان ضرورة عند كل أحد ، ولا يبعد عندي أي  
 أن تسمى المعرفة للجنس عهدية ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مفهومة ،  
 لتقدم المعرفة بها فهي في نفوسهم معهودة ، وإنما الممنوع أن تسمى معهودة بمعنى  
 أنه تقدم فيها عهد بين المخاطبين .

(١) سورة المزمل ، آية : ١٦ .

(٢) أي حضور لم يسبق له ذكر ، ولم يكن مشاهد حال الخطاب .

(٣) سورة التوبة « آية : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح « آية : ١٨ .

(٥) سورة التازعات ، آية : ١٦ .

(٦) أي : الحسب بقسمة البصري والسمي ، والنوع الثالث العلمي « وهو قسم واحد .

(٧) سورة العصر ، آية : ٢٠ .

(٨) من هذا حتى قوله : ثم اعلم أن تقسيم «أن» ... الخ .

ملخص من شرح الأثير « ج ٢ ص ٣٩ ظ ٤٠٠ و . » .

فقال التلميذ : إنما سماها جنسية لخاصية إعطاء الجنس بها ، ولو كان كما ذكر الأستاذ لم يكن فرق بينها والعهدية . والفرق أن الشخصية داخلة في اسم متقدم فيه عهد بين المخاطبين ، مع استقلال الاسم دونها بإفادته ، والجنس في اسم غير مستقل بإفادة الجنس دونها ، فلها من إعطاء الاسم الكلي جزء دلالة .

والشخصية أصبحت المعهود خاصة ، ولم يدل مع الاسم عليه .

قال الجزولي : ويعرض في الجنسية الحضور كخرجت فإذا الأسد ، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد بعينه ، وإنما أردت فإذا هذه الحقيقة فاجتلبت «أل» تعريفا لها ، لانعرفها عند كل أحد وأهم (١) الجنس معلق على الحقيقة ، ومن ثم يقع على ما أقل منها وكثر ، فلبن واقع على جميع اللبن وعلى القطعة منه ، لوجود حقيقته فيها وجودها في جميع اللبن .

ثم اعلم أن تقسيم «أل» إلى عهدية وجنسية هو ما عليه الجمهور .

وزعم ابن معزوز (٢) : أنها للعهد الذهنى لا غير ، سواء كان محلاها واحداً أو اثنين ، أو ما يقع على الجنس ، ذهاباً إلى ما عليه السكاكي وغيره من فرسان البيان كما عرف في ذلك الفن (٣) .

وقد قسمها أصحابنا إلى ستة أقسام للعهد في شخص أو جنس ، أو لتعريف الحضور أو للغلبة أو للمح الصفة أو بمعنى الذى والى ، وعليه فلا يقال : يعرض في الجنسية الحضور ، ولا في العهدية الغلبة ولمح الصفة ، لأن قسم الشيء لا يكون قسمه .

ثم الجنسية قسمان - فإن خلفها كلى = : حقيقة دون تجوز - فهي للشمول = : بحد : «عالم الغيب والشهادة» (٤) «وخلق الإنسان ضعيفاً» (٥) . أى كل غيب وكل شهادة ، وكل إنسان - مطلقاً = : أى باعتبار الأفراد والخصائص ، قاله المصنف (٦) وأقره أثير الدين (٧) وغيره .

(١) أى : أبى الحسن بن عصفور .

(٢) أى أبو الحجاج يوسف بن معزوز .

(٣) جاء في المطول «ص ٧٩» : «وقد يأتي المرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن ، لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة ، باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها ، كما يطلق الكل على كل جزئى من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها ... الخ .

(٤) سورة الثعابين ، آية : ١٨ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٢٨ .

(٦) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٢٩٠» .

(٧) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٤١ ظ» .

وفي شرح الدماميني (١) : ولولا تفسيره بذلك ، لحمل على شمول الأفراد ، لكونه المراد بالشمول عند الإطلاق .

وأما إذا استعمل مصاحبا للقرينة على إرادة الخصائص فلا يراد منه شمول الأفراد ضرورة وجود المانع من إرادته .

وأما ما صنعه المصنف فغير جيد فتأمله .

قلت : وهو نهاية في الاعتساف ، لتخصيصه الكلام ببعض مشموله دون تخصص ، لتسليمه خلافة « كل » في عموم الخصائص أيضا ، ولا يضر احتياج إرادتها إلى قرينة ، فإن المفيد له في كلتا الحالتين « أل » ثم فيه قبول عن استعمال كلمة « مطلقا » بل من الكاشف عما انتحاه هو ولم يقل المصنف : لشمول الأفراد مطلقا ، ثم لو صرح به لم يهتد إلى حمله على ما إذا لم يقيد بقرينة صارفة عن إرادة الأفراد إلى إرادة الخصائص . فمن ثم تواطؤا على تفسير المصنف وأقروه (٢) فليس الجيد إلا ما صنعه المصنف وموافقوه لا ما اعتمده هو من ذلك .

— ويستثنى من مصحوبها = : أى الجنسية ، نحو « إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٣) الآية ، فلولا اقتضاء الآية شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها لم يستثن منها .

— وإذا أفرد = : مصحوب الإحاطة ، — فاعتبار لفظه فيما له من نعت = : نحو : « والبحار ذى القربي والجار الجنب » (٤) « لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى » (٥) .

وفي شرح الدماميني (٦) : وقد يقال : إن « أل » — في ذلك لتعريف الماهية لا للشمول ، كما ستعرفه (٧) .

قلت : إن أراد الحقيقة الطبيعية فممنوع ، بإستحالة الإحسان إليها وصلها

(١) وعبارته في « ج١ ص ٧٧ و » ظ : « مطلقا » أى حالة كونه مطلقا ، وهو شمول الأفراد ، فإنه هو المراد من الشمول إذا استعمل مطلقا ، وأما إذا استعمل مصاحبا لقرينة تدل على إرادة الخصائص فليس القرينة عليه ، وتنبذيل كلام المصنف على هذا حسن ، لولا أنه فسره بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص أى فهو للمثول سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص وهو غير جيد فتأمله .

(٢) انظر شرح الأثير في المرجع السابق ، وكذلك شرح ابن أم قاسم على التسهيل « ج١ ص ١٠٠ » وعبارته : « وقوله : مطلقا يعم الأفراد والخصائص ... الخ » .

وعلى ذلك فذكره الدماميني مجرد تحمل ومحاولة لارتكاب الشطط الذي لا يذلل إلا على الولوع بالرد على المصنف فسامح الله الجميع .

(٣) سورة المصم « آية : ٣٤٢ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٣٦ .

(٥) سورة الليل ، آية : ١٦٤١٥ .

(٦) « ج١ ص ٧٨ ظ » .

(٧) انظر « ص ٩١٦ » .

بل لا تمكن رعايتها رأساً ، أو ما يراد بها في نحو : ادخل السوق واشتر اللحم ، « وأخاف أن يأكله الذئب » (١) من إطلاق محلاها على فرد موجود من أفراد الحقيقة اعتباراً بكونه جزئياً ، حيث قيام القرينة ، على أن ليس القصد تلمس الحقيقة من حيث هي هي ، بل من حيث الوجود ، لافي ضمن جميع الأفراد ، بل بعضها ، بخلاف مقتضى الآيتين (٢) من توجهه الإحسان والإصلاء إلى كل فرد بخلافهما على دعوى الماهية ، فيكفي الإحسان إلى أي فرد من أفراد الأولى ، وصلى فرد من أفراد الثانية (٣) .

وحسبك به نزوحاً عن المراد بهما .

ولو سلم فذات الماهية راجعة في التحقيق إلى العهدية (٤) كما مر عن ابن معزوز وأئمة البيان .

قال المصنف (٥) : ويلحق به أيضاً ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية نحو : اشتر اللحم ، لأن قائله إنما يخاطب من يعني بقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم ، فهو في حكم المذكور أو المشاهد .

ومن غيره = : أي النعت كالحال والخير ، نحو : « وخلق الإنسان ضعيفاً » (٦) أي كل إنسان ، وقولك : تصدق بالدينار صحيحاً ، فاعتبر لفظة في الحال الواقعة منه فأفرد - أولى = : من اعتبار معناه .

أما في النعت فكحكاية الأخفش : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .

وفي شرح الدماميني (٧) : كذا مثل به بعض ، وفيه نظر ، إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم .

قلت : وفيه قصور وإبهام اختراع ، أما الأول فلأن الممثل به المصنف (٨)

(١) سورة يوسف ، آية : ١٣ .

(٢) أي « والجار ذي القربى والجار الجنب » ولا يصلها إلا الأشتق الذي كذب وتول .

(٣) وقال الزمخشري في هذا المقام « ج ٤ ص ٢٦٢ » : « وقد علم أن كل شق يصلها ، وكل تن يجنبها ، ولا يختص بالصل أشق الأشتقاء ، ولا بالنجاة أتق الأتقاء » .

وعليه فلا تكون « أل » للماهية كما قال الدماميني لما لزم عليه من ذلك المحذور ، وقد حكى الأثير في البحر المحيط « ج ٨ ص ٤٨٤ » ما ذكره الزمخشري في سبب نزول الآية ، وسكت عما ذكرناه عن الزمخشري .

(٤) انظر ص ٩٠٨ .

(٥) في شرح الكافية الشافية « ورقة ١٢ » .

(٦) سورة النساء ، آية : ٢٨ .

(٧) « ج ١ ص ٧٨ ظ » .

(٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٩١ » وعبارته : « والأكثر في نعت مصحوب الإحاطة وخبره موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : « والجار ذي القربى والجار الجنب » ... وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى : « أولاد الذين لم يظهروا على عورات النساء » وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الأحمر والدرهم البيض .

وأثير الدين (١) وغيرهما ممن وقفت عليه من الشروح ، والتفتازاني (٢) ، وغير هؤلاء من فضلاء فني النحو والبيان .

وأما الثاني : فلائنه لإغارة على قول الشيخ بهاء الدين بن السبكي في عروس (٣) الأفراح : « أن اسم الجنس النكرة المراد به المطلق غير دال على الوحدة ، فيمكن القول بجواز رعاية معناه ، فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الأفراد .

قال : وهو أظهر في قولهم : « أهلك الناس الدينار الحمر » مما قاله ابن مالك من كون الأداة فيه استغراقية ، وقد بسطت القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية « في شرح المختصر .

وقد علم بذلك أن الأداة تكون جنسية والمراد جملة ذلك الجنس لا باعتبار العموم ، بل يكون المدلول الحقيقة كلها كائنه بمعنى العموم المجموعي . وينبغي

(١) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٤١ ظ » فقد حكى ما ذكره المصنف .

وقال ابن أم قاسم في شرحه « ج ١ ص ١٠٠ » .

وإذا أفرد مصحوبها جاز فيما له من نعت وغيره كالحال والخبر وجهان : اعتبار لفظه واعتبار معناه ، واختيار لفظه أولى .

فن اعتبار لفظه قوله تعالى : « والجار ذي القربى والجار الجنب » ....

ومن اعتبار معناه - وهو قليل - قوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا » ، ومثله ما حكى عن الأخفش : « أهلك الناس الدينار الحمر .... الخ .

(٢) إذ قال في المطول « ص ٨٧ » : « ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد الاسم لأن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النى ولام التثنية أى يدخل عليه ، أى على الاسم المفرد حال كونه مجرداً عن الدلالة على معنى الوحدة ، كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد ، وإنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو « الرجل الطوال » للمحافظة على التشاكل اللفظي ، ولأنه - أى المفرد الداخلة عليه حرف الاستغراق - بمعنى : كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو : « الدينار الصفر والدرهم البيض » .... الخ .

(٣) « ج ١ ص ٣٤٤ » من شروح التلخيص ، وقد ذكر ابن السبكي في هذا المقام بحثاً شيقاً مطولاً وفي ختامه قال : « تنبيه » تلخص أن الألف واللام على أقسام : أحدها : جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة أى : حقيقة الرجولة خير من حقيقة الأنوثة .

الثاني : عهدية عهداً خارجياً كالرجل لمعين .

الثالث : عهدية ذهنياً ، ونعني بالخارجي ما كان السامع يعرفه ، وبالدخلى : ما انفرد المتكلم بمعرفته ، وإلا فالعهد لا يكون إلا في الذهن .

الرابع : عهدية جنسية كقولك : أكرم الرجل المجازى تريد : جنس المجازى في جواب من قال : حضر حجازي .

الخامس : كذلك ، وهو مهود ذهنياً لا خارجياً كالمثال المذكور حيث لم يكن في جواب .

السادس : استغراقية جنسية مثل : إن الرجل الجاهل خير من المرأة .

السابع : استغراقية جنسية عهدية كالمثال المذكور مريداً به المجازي .

الثامن : كذلك والمهود ذهنياً .

التاسع : جنسية ، ولكن يريد جملة ذلك الجنس لا باعتبار العموم ، بل يكون المدلول الحقيقة كلها ، وهو بمعنى العموم المجموعي ... الخ .

أن يجعل منه : « عالم الغيب والشهادة » (١) إفادة لعلم الأفراد والمجموع معا (٢) ،  
فإن المجموع في الاثبات يستلزم الأفراد ، فمن ثم قدمنا أن في جزم المصنف -  
يعنى صاحب التلخيص (٣) أن الأداة فيه استغرافية بحثاً مختصراً .

قال المصنف (٤) وأثير الدين (٥) وغيرهما : (ومن موافقة المعنى دون اللفظ  
قوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ») (٦) .  
وفي شرح الدمامي (٧) : ولادلالة فيه ، لاستعمالهم الطفل بأصل الوضع  
للجمع .

قلت : قد أوهم أيضا ( أن ذلك ) (٨) مما ابتدعه ، وإنما هو كلام البهاء  
ابن السبكي بحروفه (٩) .

وأما في غير النعت فكقوله تعالى : « يا أيها الإنسان ، إنك كادح » (١٠) ثم  
قال : « لتركبن » (١١) بفتح الباء خطابا للإنسان ، وبالضم خطابا للجنس ، قاله  
صاحب الكشف (١٢) .

- 
- (١) سورة التغابن ، آية : ١٨ .
  - (٢) في « ب » : هو المجموع ... الخ .
  - (٣) أى تلخيص المفتاح ، وهو الخطيب القزويني .
  - (٤) في « شرحه للتسهيل » ج ١ ص ٢٩١ : « .
  - (٥) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٤١ ظ » .
  - (٦) سورة النور ، آية : ٣١ .
  - (٧) « ج ١ ص ٧٨ ظ » .
  - (٨) « أن ذلك » ساقط من « ب » .
  - (٩) وعبارة ابن السبكي في عروس الأفراح « ج ١ ص ٣٤٣ » : ولا يشهد له - أى المصنف -  
قوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » ، ولادلالة له فيه ،  
لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق ، بل لو كانت الألف واللام فيه .
  - (١٠) سورة الانشقاق ، آية : ٦ .
  - (١١) أى : « لتركبن طبقا عن طبق » سورة الانشقاق ، آية : ١٩ .
  - (١٢) وعبارته في « ج ٤ ص ٢٣٦ » : قرئ « لتركبن » على خطاب الإنسان في « يا أيها الإنسان »  
ولتركبن بالضم على خطاب الجنس « لأن النداء للجنس ، و « لتركبن » بالكسر على خطاب  
النفس ، و « لتركبن » بالياء على « لتركبن الإنسان » .
- وقال أحمد الدمياطي في كتاب « الإتحاف ص ٥٣٨ » : واختلف في « لتركبن » فابن  
كثير وحزمة والكسائي وخلف يفتح الباء على خطاب الواحد « روى فيه خطاب الإنسان  
المتقدم الذكر ، أى : لتركبن هولا بعد هولا » وافقه ابن محيصين والأعشى ، والياقوت  
بضمها على خطاب الجمع ، روى فيه معنى الإنسان ، إذ المراد به الجنس ، وضمة الباء  
تدل على واو الجمع .

وأنشد اللحياني :

وليس يظلمني في وصل غانية إلا كعمرو وما عمرو من الأحـد(١)

قال(٢) : فلو قلت : ما هو من الإنسان ، أى من الناس أصبت .

ولنما قال المصنف : « وإذا أفرد » لأن مصحوب « أل » الجنسية إن ثنى أو جمع امتنع فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار ( اللفظ ) (٣) ، نحو نعم الرجلان « قد أفلح المؤمنون » (٤) .

وقوله :

فإن النار بالعودي تذكي وإن الحرب أوله الكلام

— فإن خلفها = : أى الأداة « كل » لا حقيقة بل — تجوزا فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة = : نحو : أنت الرجل أى الكامل في الرجولية ، أى الجامع لخصائصها ، ولا اعتداد بغيرك ، لقصوره عن رتبة الكمال ، إذ لو قيل : أنت كل رجل ساغ مبالغة في كماله وتناها فيه ، وفي الحديث : « كل الصيد في جوف القراء » (٥) .

قال الحسن بن هاني أبو نواس :

ليس من الله بمسـتكره أن يجمع العالم في واحد(٦)

(١) قال صاحب التصريح في « ج ٢ ص ٢٠٠ » : « وأطلق « أحدا » وله استعمالات ، الأول : وهو المستعمل في العدد نحو : « أحد عشر » : الثاني : مرادف الواحد بمعنى : المنفرد نحو : « هو الله أحد » ، الثالث : مرادف لإنسان ، نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » ، الرابع : أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل ، نحو « ما منكم من أحد » وهو المراد هنا ، وهذا ملازم للتذكير غالبا ، ومن تعريفه قوله : وليس يظلمني ... البيت .

قاله الموضح في الحواشي ، ولم يعرف قائله .

(٢) أى اللحياني .

(٣) « اللفظ » ساقطة من « ب » .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١ .

(٥) قال الزمخشري في : « المستقصى في أمثال العرب ج ٢ ص ٢٢٤ » : « تصيد قوم فاصطاد بعضهم أرنباً ، وبعضهم ظبياً ، وبعضهم قرا : أى حملوا ، فجاءوا بصيدهم صاحبهم فطرحوه بين يديه ، فقال ذلك ، أراد أنه أكبر الصيد فإذا اصطيد فهو بمنزلة كل الصيد » وقال : « وقد ضربه النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً لابن سفيان حين قال له : يا أبا سفيان كما قيل : وكل الصيد في جوف القراء » يضرب في الواحد الذي يقوم مقام الكثير لعظمته .

(٦) ورواية العباسي في « معاهد التنصيص » ج ٢ ص ١٣٩ : « وليس لله بمستكر ... الخ . وهذا البيت كتبه أبو فوفاس للرشد ضمن أبيات أخرى في مدح الفضل بن الربيع ، انظر دلائل الإعجاز للجرجاني « ص ١٣٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ » .

والشاهد هو أن لفظ « كل » تخلف « أل » تجوزاً ، أى يصح أن يكون المعنى : أن يجمع كل العالم في واحد ، مبالغة في شمول خصائص الجنس .

وهو كقول السلمي أبي الحسن محمد بن عبدالله (١) وكان غير شعراء العراق  
في عضد الدولة .

إليك طوى عرض البسيطة جاعل      قصارى المطايا أن يلوح لها القصر (٢)  
وكنيت وعزمت في الظلام وصارمي      ثلاثة أشبار كما اجتمع النسر  
وصيرت آمالي بملك هو الوري      ودار هي الدنيا ويوم هو الدهر  
وأخذه القاضي أبوبكر الأرجاني (٣) فقال :

يا سائل عنى لما جئت أمدحه      هذا هو الرجل العارى من العار  
لقيته فرأيت الناس في رجل      والدهر في ساعة والأرض في الدار  
ولكن أبى الثريا من الثرى ،      على أن هذا المعنى في الشطر الآخر من قول أبي  
الطيب .

هى الغرض الأقصى ورؤيتك المنى      ومنزلك الدنيا وأنت الخلائق (٤)  
غير أنه لم يستوفه ، لإعراضه عن ذكر اليوم ، وعكس ذلك بعض الشعراء (٥).

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى البغدادى أبو الحسن السلمي الخزرجى الأديب .  
قال ابن خلكان : قال الثعالبي في حقه : هو من أشعر أهل العراق قولاً بالإطلاق ،  
وشهادة بالاستحقاق .

انظر : «وفيات الأعيان» ج٤ ص٤٠٣ - هدية العارفين ج٢ ص٥٧ .

(٢) هذه الأبيات الثلاثة مذكورة في «وفيات الأعيان» ج٤ ص٥٢ - ٤٠٧ .

(٣) هو : القاضي ناصر الدين أبوبكر أحمد بن محمد بن الحسين الأرجاني .

قال ابن خلكان : كان قاضي «نسر» ، وعسكر ، ومكرم ، وله شعر رائق في نهاية  
الحسن ... الخ . وله ديوان مطبوع .

وقال ابن الصاد في حقه : قاضي نسر ، وحامل لواء الشعر بالشرق ، وله ديوان  
مشهور ، روى عن ابن ماجه الأبهري ... الخ . و«أرجان» بفتح الهمزة وتشديد  
الراء وفتح الجيم وبعد الألف نون : بلد صغير من عمل الأهواز . والبيتين ذكرهما ابن  
خلكان في «وفيات الأعيان» ج٤ ص٥٣ - ٤٠٧ .

انظر : «وفيات الأعيان» ج١ ص١٥١ - الثذرات ج٤ ص١٥٧ - العبر ج٤ ص١٢١ -

هدية العارفين ج١ ص٨٤ . معجم البلدان ج١ ص١٩٤ .

(٤) هذا البيت من جملة قصيدة في مدح الحسين بن إسماعيل التنوخي قال العكبري في «شرح ديوان  
المتنبي» ج٢ ص٣٥٠ : المعنى : يريد : أن بلدك المطلوب والمقصد ، وهى النرض  
البعيد أبعد ما يطلب ، فإذا بلغها إنسان بلغ أمانيه كلها فلا يطلب بعدها شيئاً والدنيا كلها  
منزلك وأنت جميع الدنيا .

(٥) في «وفيات الأعيان» ج٤ ص٧٦ : «وهذا الشاعر هو : منصور بن باذان ، وقيل هو :  
بكر بن النطاح والله اعلم .

في أبي دلف القاسم بن عيسى العجلي (١) ، وكان مدحه فلم يحصل له منه  
ب نفسه :

دعيني أجوب الأرض في فلواتها فلا الكرم الدنيا ولا الناس قاسم  
وهذا كقول بعضهم ، ولا أدري أيهم أخذ من الآخر .

فإن رجعت إلى الإحسان فهو لكم عبد كما كان مطواع ومذعان (٢)  
وإن أيتّم فأرض الله واسعة لا الناس أنتم ولا الدنيا خراسان  
ولنكف القلم عن شوطه ، فهذا ميدان يتسع فيه المجال (٣) .

ثم هذا (٤) الضابط يتناول الاستغراق العرفي نحو : جمع الأمير الصاغة ،  
صاغة بلده وأطراف مملكته ، فإن «كلا» تخلف الأداة فيه تجوزا ، وليست  
ل الخصائص ، بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ مما ذكر .

وما قيل : إن المثال مبنى على رأى المازني ، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند  
هير موصول ، مندفع بما قاله التفتازاني : إن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل  
الحدوث دون غيره نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لقولهم :  
الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدث (٥) .

هو : الأمير أبو دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل العجلي ، صاحب الكرخ ،  
الوزير البغدادي قال ابن الهادي في حقه : أحد الأبطال المذكورين المدوحين ، والأجواد  
المشهورين . والشعراء المحيدين ... الخ .

وقال ابن خلكان : وكان أبو دلف المذكور كريما سريا جوادا مدحا ، شجاعا  
مقدما ، ذا وقائع مشهورة وصنائع ماثورة ، أخذ عنه الأدياء والفضلاء ، وله صنعة  
في الغناء ، وله من الكتب كتاب : البزاة والصيد « وكتاب : « السلاح » وكتاب :  
سياسة الملوك وغير ذلك .

انظر : وفیات الأعيان ج ٤ ص ٧٣ - الشذرات ج ٢ ص ٥٧ - المعبر ج ١ ص ٣٩٤ ، هدية  
العارفين ج ١ ص ٨٢٥ .

قال ابن خلكان في وفیات الأعيان « ج ٤ ص ٧٦ : « ثم وجدت هذين البيتين قد ذكرهما  
السماعي في كتاب « الذيل » في ترجمة أبي الحسن علي بن محمد بن علي البلخي » فقال :  
أنشدني القاضي علي بن محمد البلخي تمثلا للأخير أبي الحسن علي بن المستجب ، ولعله سمع  
منه . وأنشد البيتين .

هذا أعتراف من الشارح بأنه جنوح لفرعته الأدبية وهويته البلاغية .

في « ج : ثم هذا ضابط يتناول .... الخ .

وعبارة التفتازاني في « المطول ص ٨٢ ، ٨٣ » : « فإن قلت : الصاغة جمع صائغ ، واللام  
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني ، فكان انتمثيل  
مبنى على مذهبه ، قلت : الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدث ، لأنهم  
يقولون : إنه فعل في صورة الاسم ، ولهذا يعمل ، وبأن كان بمعنى الماضي ، وأما  
ما ليس بمعنى الحدث نحو المؤمن والكافر والصائغ والحاتك فهو كالصفة المشبهة واللام فيه  
حرف التعريف اتفاقا .

وفي شرح الدماميني (١) : وهنا أمران :

أحدهما : أن تخصيص المصنف القسم السابق بذكر الاستثناء من مصحوب الأداة (٢) يقتضي أن هذا القسم بخلافه ، ولا مانع أن يقال : زيد الرجل إلا في الشجاعة .

قلت : بل هو ممنوع قطعاً لدفاعته المبالغة المقتضية لشمول الخصائص واستيعابها بأسرها حتى لا تغادر خصيصة (٣) إلا عمتها ، فليس المقام إذا مقام تخصيص فأني يسوغ الاستثناء .

ثم قال (٤) : الثاني : أنه أسقط قسمًا وهو مالا يخلفها فيه لا حقيقة ولا مجازا وهو ماهي فيه لتعريف الماهية .

قلت : وهو قصور عما أورده عن المصنف أنه لا يراها رأسا ، وإنما هي عنده من طراز العهدية كما قد عرفت (٥) .

تنبيهات الأول : يشترط في عموم ذى الأداة المذكورة كون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض ، والجزء والنصف ، والثلث بالنسبة إلى الباقي ، فإذا قلت : أخذت البعض من الدراهم ، وأكلت الثلث من الرغيف ، فلا يتخيل عموم الأبعاض والاثلاث ، وإن دخل في إطلاقهم ، وإنما ذلك لعدم استعمال هذه الكلمات غالبا إلا لإرادة عدم الاستيعاب ، ومن ثم احتيج إلى تأويل قوله تعالى : « بعض الذى يعدكم (٦) » وقوله :

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما  
بما بعضه ، أو بعضا فيه بمعنى كل .

(١) في « ج ١ ص ٧٨ ظ » .

(٢) في « ج : فيقتضى ... الخ » .

(٣) في « ج : حصيصة ... الخ » .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) فالدماميني بنى كلامه هذا على قوله في « ص ٩٠ » : « وقد يقال : إن « أل » في ذلك لتعريف الماهية ، لا للشمول .

(٦) سورة غافر ، آية : ٢٨ .

(٧) نسبة الزغشرى في الكشف لابن مقبل ، وقد استشهد به عند تفسير قوله تعالى : « لوماتنا يملأكن إن كنن من الصادقين » إذ قال : « (لو) ركبت مع « لا » و « ما » المعنيين ، معنى : امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض « وأما « هل » فلم تتركب إلا مع « لا » وحدها للتحضيض . قال ابن مقبل : لوما الحياء .... البيت .

وقال شارح شواهد الكشف في « ج ٤ ص ٤٠٨ » والشاهد في « لو » ركبت مع « لا » أو « ما » وقد استشهد به ابن عصفور في المقرب « ج ١ ص ٩٠ » في مثل ما استشهد به الزغشرى ولم ينسبه للقائل . وروايته : لولا الحياء وباقي الدين ... البيت ، ومثله رواية صاحب الدرر الوامع « ج ٢ ص ٨٢ » .

قال الشيخ بهاء الدين (١) : ولم نر أحدا أجاب بأنه اسم مضاف يعم جميع  
أض .

قال (٢) : فإن قلت فقد قال المناطق : إن الجزئية المسورة ببعض لا تنافي  
في الكلية لصحة : بعض الإنسان حيوان .

فأجاب : بأننا لاندعى امتناع الصدق ، وإنما ندعى الغلبة ، ثم البعض  
جزء والثلث قد يعم اعتباراً بغيره نحو : الثلث أكثر من الربع ، والبعض  
لق على الكل ، وكذا لو قصد العموم في أشباهه من ماهية أخرى ، كقوله  
الله عليه وسلم : « الثلث كثير (٣) » أى كل مال فثلثه في الإيصاء كثير .

وإذا قوبل البعض بالبعض فتارة تحتف به قرينة يمكن القول معها بالعموم  
: « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » (٤) أى كل واحد ولى الآخر .

وتارة يحتف ( به ) (٥) ما ينافيه نحو : « ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض » (٦)  
إمكان تفضيل كل منهم ، عليهم الصلاة والسلام على الآخر ، بل البعض  
الفضل جميعهم إلا واحدا ، أو جماعة متساوين ، والثاني : المفضل  
جميعهم إلا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ، أو المراد بالأول (٧) محمد صلى الله  
وسلم ، وبالثاني ماعده ، وقد أطلق (٨) البعض والكل في المسألة موافقة  
للاستعمال ، وإن منع الأكثرون من أقرانهما بأل .

ومما يشاكل البعض استثناء من العموم في بعض المراد لفظه « الآن » لعدم  
التعدد ، فلا عموم فيها (٩) جريا على رأى أثير الدين أن اللام للحضور ،  
القول بزيادتها ، كما قاله غيره - فليست مما الكلام فيه في شيء .

أى : السبكي في عروس الأفراح « ج١ ص ٣٣٦ » وما ذكره الشارح من قوله : تنبيهات  
الأول إلى ما يمد هذا من كلام السبكي عند حديثه عن « الألف واللام » ضمن قواعده المشهورة ،  
إذ قال : « القاعدة الثامنة : » يشترط في عموم الاسم الذى تدخل عليه هذه الأداة أن تكون  
مادته ..... الخ .

أى بهاء الدين بن السبكي في نفس المرجع .  
أخرجه البخارى في صحيحه في « ج١ ص ٢٢٥ - باب الجنائز - باب رثي النبي صلى الله  
عليه وسلم ، سعد بن حوله » : من حديث ابن وقاص رضى الله عنه : وفي « ج٢ ص ١٢٥ -  
كتاب الوصايا - باب الوصية بالثلث » من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .  
وفي « ج٢ ص ٣٣٩ - باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم . من حديث سعد  
ابن مالك .

وفي « ج٣ ص ٨٥ - كتاب المغازي - باب حجة الوداع » من حديث سعد ابن مالك أيضا .  
سورة التوبة ، آية : ٧١ .

« به » ساقطة من « ج » أى تكون معه قرينة « تنافي العموم » ، كذا في الأصل .  
سورة الإسراء ، آية : ٥٥ .

أى بالبعض الأول ، كذا في الأصل .  
في الأصل : « وقد أطلقنا في هذه المسألة لفظ البعض والكل تبعا لكثرة الاستعمال ..... الخ .  
في الأصل : « فلا عموم فيه إذا قلنا : إن الألف واللام فيه للحضور ، كما هو رأى الشيخ  
أبي حيان .

الثاني (١) : قد تقرر إن اللام للشمول حيث لا عهد ، أما حيث العهد فلا ، لكن هل الأصل العموم ؟ حتى يقوم دليل على عدم إرادته ، فيه نظر . ولأئمة الأصول في ذلك اضطراب ، والآخذ بظاهر عبارتهم يحكى في ذلك قولين ، وثمرتهما تلوح حيث لا قرينة على إرادة عهد ، وشك في أنه مراد أولاً مراد ، فهل يحمل على العموم أم لا ؟ .

استظهر بعض الفضلاء (٢) الأول قال : فإن قلت : إذا كانت القرينة صارفة إلى العهد وتمنع الحمل على العموم فهلا صرفتم العام بالأداة إلى العهد بقرينة السبب الخاص اعتماداً على أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ .

فأجاب (٣) : ( بأن ) (٤) تقدم السبب قرينة أنه مراد لا أن غيره غير مراد ، فنحن نعمل بمقتضى هذه القاعدة فنقول : دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ، وعلى غيره ظنية ، إذ ليس في السبب ما يشتهى أو ينفيها .

الثالث (٥) : ينبغي أن يعلم أن مدلول مادل على الماهية بناء على رأى من يرى ورود الأداة للماهية من حيث هي لا بقيد . ولا يقال : بوضعه للجمع أو الواحد أو الاثنين .

قال إمام الحرمين في البرهان : قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه : المصدر صالح للجمع وهو في حكم المشترك بين مسميات ، فهو صالح لأحدها على البدل ، وهو زلل وذهل عن مدرك الحق ، وأورد (٦) ما معناه : أن المصدر موضوع للحقيقة لا لاستعماله في الواحد أو فرعيه على البدل ، غير ملحوظ شيء من الثلاثة ناقلًا عن سيبويه في نحو « ضربت ضرباً كثيراً » أن « كثيراً » صفة ، والموصوف لا شعور له بالصفة وإلا جرت مجرى التأكيد ، مستغنيا عنها .  
— وقد تعرض = : بكسر الراء وضمتها للقانون — زيادتها في علم = : كقوله :

(١) أي التنبيه الثاني ، وهذه هي القاعدة العاشرة من قواعد ابن السبكي في عروس الأفراس ، « ج ١ ص ٣٣٧ » وغبارته : « القاعدة العاشرة : تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد ، وليست للعموم عند قرينة العهد ، لكن الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه ، أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم إرادته ؟ وفيه نظر ، وكلام الأصوليين مضطرب .... الخ .

(٢) المستظهر هو ابن السبكي في المرجع السابق .

(٣) أي ابن السبكي .

(٤) « بأن » ساقطة من « ج » .

(٥) ما في هذا التنبيه الثالث هو ما في القاعدة الحادية عشرة التي ذكرها ابن السبكي .

(٦) أي : إمام الحرمين .

باعد أم عمرو من أسيرها . حراس أبواب على قصورها (١)

عوير ومن مثل العویر ورهظه وأسعد في ليل البلابل صفوه

ألا ودماء لا تزال مراقبة على قنة العزى وبالنسر عندما (٢)

ولقد حنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٣)

أى أم عمرو وعویر ونسر وهو صنم وعن بنات أوبر

قال السيوطي في شرح شواهد الغني «ص ١٦٣» : أنشده الأصمعي شاهداً على زيادة «أل» في العلم ، ولم ينسبه لأحد .... يريد أم عمرو .

وقال ابن هشام في الغني «ج١ ص ٥٤» في هذا المقام : الوجه الثالث أن تكون زائدة وهي نوعان : لازمة وغير لازمة « فالأولى كالتى في الأسماء الموصولة ....

الثانية : نوعان : كثيرة واقعة في الفصح ، وغيرها ، فالأولى : الداخلة على علم منقول من مجرد صالح ملموح أصله كالحرث .... والثانية نوعان : واقعة في الشعر ، وواقعة في شذوذ من النثر ، فالأولى كالداخلة على «يزيد وعمر» في قوله : باعد أم عمرو . البيت ، وقوله : رأيت الوليد بن يزيد .

نسبه العيني في شواهد هامش الخزانة «ج١ ص ٥٠٠» لعمر بن عبد الجن ، وقال : وقبل : لرجل جاهل مجهول الأصل ، والأصح الأول .

وقال البغدادي في الخزانة «ج٣ ص ٢٤٠» : وبيت الشاهد أول أبيات ثلاثة لعمر بن عبد الجن ، ثم ذكرها ، وقال : كذا أنشد هذه الأبيات أبوعل في التذكرة القصرية عن ابن الأعرابي ، وابن الأنباري في مسائل الخلاف ، وابن الشجري في أماليه .

ورواية ابن جني في المنصف «ج٣ ص ١٣٤» : أما ودماء ... البيت

ورواية ابن الشجري في أماليه «ج٢ ص ٣٤١» : أما ودماء مائرات تخالها ... البيت : وقال : «دماء مائرات» : مقروءات «مار» الدم على وجه الأرض يمور إذا تردد .

ورواية البغدادي : أما والدماء المائرات تخالها .... البيت .

وقنة العزى : أعلاها ، وقنة الجبل أعلاه ، والنسر : اسم صنم كان يعبده والشاهد زيادة «أل» في قوله : «النسر» .

قال العيني في شواهد الكبرى هامش الخزانة «ج١ ص ٤٩٨» : أنشده أبو يزيد ولم يعزه ، وهو من الكامل .

وقال ابن جني في المنصف «ج٣ ص ١٣٤» : وأخبرنا أبوعل أن أبا عثمان قال : سألت الأصمعي عن قوله : ولقد حنيتك ... البيت ، فقال : الألف واللام في «الأوبر»

زائدة ، ومثل ذلك قال في الخصائص «ج٣ ص ٥٨» وحنيتك : حنيت لك ، والأكو : جمع الكؤ ، وهو من النبات ، والمساقل : الكبار والبيض . وبنات الأوبر : كاة لها زغب ، وهي رديئة .

- و = : في - حال = : كقراءة بعضهم : « ليخرجن الأعز منها الأذل » (١)  
 أى « ليخرجن الأعز منها ذليلاً ، وقول بعضهم : أدخلوا الأول فالأول أى أولاً  
 فأولاً ، وقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، والجماء من الجم الكثير ،  
 والغفير من الغفر وهو السر ، أى مررت بهم حال كونهم جماعة (كثيرين) (٢)  
 ساترين لذلك وجه الأرض .

ولأنما حذفت التاء من الغفير (حملاً للفعيل) (٣) بمعنى الفاعل عليه بمعنى المفعول ،  
 وهو صفة للجماء ، وقد قالوا : جماء غفير بالحدف .

وقوله :

دمت الحميد فما ينفك متصراً على العدا في سبيل المجد والكرم (٤)

ولم يجعلها زائدة من أجاز تعريف الحال .

- و = : في - تميز = : وفاقاً للبصرية ، قالوا : الأحد العشرة (٥)  
 الدرهم حكاه البغاددة .

(١) « سورة المنافقون آية : ٨ » قال أبوحيان في البحر المحيط « ج ٨ ص ٢٧٤ » : قرأ الجمهور  
 « ليخرجن » الأعز منها الأذل « فالأعز » فاعل ، « والأذل » مفعول ... وقرأ الحسن  
 وابن أبي عملة في اختياره : « لنخرجن » بالتون ونصب « الأعز والأذل »  
 فالأعز مفعول والأذل حال .... وحكى الكسائى والفراء : أن قوما قرأوا « ليخرجن »  
 بالياء مفتوحة ، وضم الراء ، فالفاعل « الأعز » ونصب « الأذل » على الحال .  
 وقال : ومجىء الحال بصورة المعرفة متأول عند البصريين ، فإكان منها بـ « أل »  
 فعل زيادتها لا أنها معرفة .

وقال مكى في « مشكل إعراب القرآن ج ٢ ص ٣٨١ » « قأيا من قرأ » « ليخرجن » بفتح  
 الياء ، فالفعل غير منعقد ، لأنه من « خرج » لكنه ينصب « الأذل » على الحال ، والحال  
 لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر ، يسمع ولا يقاس عليه ، حكى سيبويه : أدخلوا  
 الأول فالأول « نصبه على الحال » .

(٢) « كثيرين » ساقطة من « ب » .

(٣) « حملاً للفعيل » ساقطة من « ب » .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج ١ ص ٢٩٢ » والسيوطى في همع الهوامع ج ١ ص ٨٠  
 والشاهد فيه زيادة « أل » في الحال وهو قوله : « الحميد » .

وقال أبوحيان في شرحه « ج ٢ ص ٤٢ و . » : فزاد « أل » في الحال ، وهذا مذهب  
 الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة وتكرة ، فقل هذا المذهب  
 لا تكون « أل » زائدة في الحال .

وقال صاحب الدرر اللوامع « ج ١ ص ٥٣ » : لم أعر على قائله هذا البيت .

(٥) في « ب » المشر ... الخ .

أيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمر (١)  
وفي الحديث : « إن (٢) امرأة كانت تهراق الدماء » ، والأصل تهراق ،  
فأسند الفعل لضمير المرأة مبالغة ، فانتصب المسند إليه تمييزاً ، ثم  
ت عليه الأداة .

و = في - مضاف إليه تمييز = : كقول أمية بن أبي الصلت يمدح عبدالله  
جزعان :

له داع بمكة مشمعل وآخر فوق دارته ينادى (٣)  
إلى ردى من الشيزى ملأ لباب البر يلبك بالشهاد

والمشمعل : المبادر ، والدارة : أخص من الدار ، والردح : جمع ردح  
العظيمة ، والشيزى : خشب أسود تتخذ منه القصاع ، واللبك : الخلق ،  
باد : جمع شهد .

وأما الكوفية : فالأداة عندهم غير زائدة في ذلك ، لإجازتهم تعريف  
وربما زيدت فلزمت = : نحو - اليسع والآن ، خلافا لأصحابنا المغاربة .

قائله : راشد بن شهاب بن عبده الشكري شاعر جاهل ، وذلك ضمن قصيدة يخاطب بها  
فتيان قبيلته من بني يشكر ، ويخبرهم بما سيأتيهم من الشائد ما يستدعي الصبر ، ويخاطب  
قيس بن خالد الشيباني وغيره بما كان من قراره من الأخذ بشارعرو « أي لما عرفت وطابت  
نفسك عن قتيلك الذي قتلناه .

وقال الميبي في « ج ١ ص ٥٠٢ » : قائله : رشيد بن شهاب ، ولعله خطأ في النسخ  
والصواب أنه راشد .

والشاهد : زيادة « أل » في التمييز : وهو « النفس » لأن حكمة التنكير « ودخلت  
« أل » للضرورة الشعرية » انظر « المفصليات ص ٣١٠ » . والذور « ج ١ ص ٥٣ » .  
أخرجه مالك في الموطأ « ج ١ ص ٦٢ » كتاب الطهارة باب المستحاضة ، من حديث أم سلمة  
رضي الله عنها .

وأخرجه أبو داود في سننه « ج ١ ص ٦٢ » كتاب الطهارة ، باب المرأة تستحاض «  
من حديث أم سلمة أيضا .

وأخرجه الدارمي في سننه « ج ١ ص ١٩٩ » كتاب الوضوء ، باب غسل المستحاضة  
من حديث عائشة رضي الله عنها .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٦ ص ٣٢٠ » من حديث أم سلمة .  
نسبه صاحب اللسان في « مادة » شيز ج ٧ ص ٢٣٠ لابن الزيمري وقال الشنيطي في الدور  
« ج ١ ص ٥٣ » : والبيت الثاني لأمية بن أبي الصلت ، وقيل : لأبي الصلت يمدح عبدالله  
ابن جدعان .

والشاهد في « لباب البر » لأنه مضاف إلى مميزة « وحقه التنكير . وقال ابن عصفور  
في « المقرب ج ١ ص ١٦٣ » : فأما قول بعض العرب : الخمسة عشر الدرهم ، فالألف  
واللام الداخلة على « الدرهم » زائدة فيه ، وكذلك قول الشاعر : إلى ردى ... البيت .  
و « لباب البر » منصوب بملأ بعد إسقاط حرف الجر ، أي : ملأ بلباب البر .

واختار أثير الدين (١) : في الثاني أنها للحضور كما مر ، وكالتى في الأسماء الموصولة بناء على تعريفها بالصلة كالذى ومتصرفاته .

— والبديلة في نحو : ما يحسن بالرجل خير منك = : أن يقول كذا

— أولى من النعت (والزيادة = : ) (٢)

قال المصنف (٣) : لأنها أسهل من دعوى الخليل : أن خير منك نعت للرجل على نية «أل» .

ودعوى أبي الحسن (٤) : زيادتها في «الرجل» لما في كل منهما (٥) من الخروج عن الظاهر ، بدعوى الأول تعريف خير ، والثاني تنكير رجل بخلاف البديلة لتقريرها كلامى المتبوع والتابع على ظاهرة فكانت أولى .

قال أثير الدين (٦) : لكى يلزم المصنف الإبدال بالمشق وهو ضعيف ، ومن ثم عدل عنه الشيخان (٧) .

— وقد تقوم = : الأداة — في غير الصلة مقام ضمير = :

قال المصنف (٨) : كررت بحسن الوجه بتكوين «حسن» ورفع الوجه على معنى حسن وجهه ، فالأداة عوض من الضمير . وبه قال بعض أهل المصيرين . وأنكر ذلك على بن محمد بن على بن خروف .

وقد أشبع المصنف هنا في المسألة الكلام ، وأمعناه نحن في باب الصفة المشبهة .

قال (٩) : لما كانت الأداة مغنية عن الضمير إجماعا في نحو «مررت برجل فأكرمت الرجل» جاز إغناؤها عنه في غيره ، لاستوائهما في تعيين الأول .

(١) في شرحه «ج٢ ص٤٢ ظ» .

(٢) «الزيادة» ساقطة من جميع النسخ وهي موجودة في المتن وشرح المصنف وشرح الأثير .

(٣) وعبارته في شرحه «ج١ ص٢٩٣» : وأشرت بذلك ... إلى قول سيبويه في باب «يجرى

نعت المعرفة عليها» «ومن النعت : ما يحسن بالرجل مثلك ، أو خير منك أن يفعل ذلك

وزعم الخليل أنه إنما جرى هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف

واللام ، كما أن الجماء الغير على نية الفاء الألف واللام نحو : طرا قاطبة «فحكم الخليل

في المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنوت والنمت ... وعندى

أن أسهل ما ذهب إليه من البديلة ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما .

(٤) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط « وهو المراد في كتب النحو ، فإن

أريد : الأخفش الأكبر أو الأصغر ذكر ذلك .

(٥) أى دعوى الخليل وأبي الحسن .

(٦) في شرحه للتسهيل «ج٢ ص٤٢ ظ» بكل بتصرف .

(٧) أى الخليل وأبو الحسن .

(٨) في «شرح ج١ ص٢٩٤» .

(٩) أى المصنف في المرجع السابق .

ومن ثم لم يختلف في جواز : حسن وجه أبيه ، بخلاف « حسن وجه أب » .  
 إذ ليس هناك ضمير ولا أداة ، والمنع به أجدر ، كما هو رأي سيويه .  
 ورده أثير الدين (١) : بأن المعنى مجموع الأداة ومدخولها ، وهو بخلاف  
 مررت برجل حسن الوجه ، لقيام الأداة فيه وحدها مقام الضمير .  
 قال : وأما دعواه إغناء الأداة إجماعاً عن الضمير فساقط هـ .  
 وشمل قوله : « في غير الصلة » باب الصفة المشبهة ، ونحو : ضرب زيد  
 الظهر والبطن و « فإن الجحيم هي المأوى » (٢) « فإن الجنة هي المأوى » (٣) .  
 ومن لا يرى ذلك حذف الضمير .  
 وأما الصلة فلا تقوم فيها الأداة ذلك المقام ، فيمتنع الذي ضربت الظهر والبطن  
 أى ظهره وبطنه .  
 وأما أبو سعيد الذي (رويت) (٤) عن الخدرى فغير مطرد .  
 ثم في المثال كما قال أثير الدين (٥) : نظر ، إذ ليس الأداة في الخدرى بالقائمة  
 مقامه ، وإنما القائمة الاسم المعروف فليست هذه المسألة ، ولا مررت برجل  
 فأكرمت الرجل نظير برجل حسن الوجه ، ولا « فإن الجنة هي المأوى » ،  
 لأنها وحدها هنا القائمة ، وهناك الاسم المعروف .  
 وقضية كلام المصنف عدم ورودها خلفاً عن الظاهر .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٤٢ ظ » وعبارته : وهذه غفلة ، لم تفن « أل » عن الضمير  
 في « فأكرمت الرجل » بل « أل » وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير ، وقامت  
 مقامه ، بخلاف « مررت برجل حسن الوجه » فإن « أل » وحدها قامت مقام الضمير  
 ... الخ .

(٢) سورة النازعات ، آية : ٣٩ . قال مكي في مشكل إعراب القرآن : « ج ٢ ص ٤٥٦ »  
 « لكن في الخبر حذف عائد ، به يتم الخبر تقديره « فإن الجحيم هي المأوى له » ، فإن الجنة  
 هي المأوى له » ، وقيل تقدير : هي مأواه والألف واللام عوض من المحذوف .

(٣) سورة النازعات ، آية : ٤١ .

(٤) « رويت » ساقطة من « ب » .

(٥) لم يقل الأثير : في المثال نظر ، وعبارته : « وما ذكر المصنف من أن « أل » تقوم في  
 الصلة مقام الضمير ... الخ .

والمصنف لم يقل ذلك في شرحه ، بل قال في « ج ٢ ص ٢٩٧ ؟ » : وإذا صح التعريف  
 فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير ، ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة وغيرها  
 على سبيل الاضطراد ... الخ . وقد سبق أن قال في المتن : « وقد تقوم في غير الصلة مقام  
 الضمير » ومعنى ذلك أنه في الصلة لا تقوم مقامه ، فكيف يقول الأثير : « وما ذكره  
 المصنف ... الخ ؟ » علماً بأن الأثير هو الذي ذكر المثال المذكور ولم يذكره المصنف .  
 إذا فليس في كلام الأثير : « في المثال نظر » ولا يستقيم أن يكون رد الأثير موجهاً  
 للمصنف .

وفي الكشف : في (١) «وعلم آدم الأسماء كلها» (٢) أن الأصل أسماء المسميات .

وقال أبو شامة (٣) : في قول الشاطبي : بدأت بياسم الله في النظم أولا ، أن الأصل في نظمي مجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر . وقد أجازته بعض في الثاني تمسكا بقوله :

قالت بنات العم ياسلمى وإن / كان فقيرا معدما قالت وإن (٤)  
أى بنات عمى .

وملخص ما في «أل» ضربان :

اسمية : وهى الموصولة وقد مضت في بابها .

وحرفية : وهى ثلاثة أضرب : عهدية : وجنسية ، وزائدة ، وزاد بعض ذات الماهية وهى : مالا نظير فيها إلى عموم ولا خصوص كادخل السوق واشتر اللحم .

وقد مر عن المصنف وابن معروز والسكاكى وغيرهم أنها عهدية لا غير (٥)  
وأما الحضورية فقالوا : ترد في أربعة مواضع : بعد إذا الفجائية كخرجت فإذا الأسد .

وبعد أسماء الإشارة نحو بهذا الرجل ، وفي النداء كيا أيها الرجل وفي الآن والساعة وما بمعناها من الأزمنة الحاضرة ، وليست في غيرها حضورية إلا للدليل كقوله .

(١) «في» ساقطة من «ج» .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣١ . وعبارة الكشف «ج١ ص ٢٧٢» أى أسماء المسميات ، حذف المضاف إليه « لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الأسماء لأن الاسم لابد له من مسمى وعوض منه «اللام» كقوله : «اشتعل الرأس ... الخ» .

فعلنا ذلك أن «أل» قامت مقام الاسم الظاهر وهو المضاف إليه .

(٣) هو : عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بابي شامة ، قال السيوطي : لشامة كبيرة كانت على حاجبة الأيسر ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسائة بدمشق ، وقرأ القراءات على العالم البخاوي ، وسمع بالإسكندرية من عيسى بن عبدالعزيز وغيره ، وأعتى بالحديث ، وأثقت ألفقة ، وبرع في العربية « وصنف : نظم المفصل للرخشى » مقدمة في النحو ، البسطة ، وغير ذلك ، توفي عام ٦٦٥ .

انظر : البنية ج٢ ص ٧٧ - الشذرات ج٥ ص ٣١٨ - هدية العارفين ج١ ص ٥٢٤ .

(٤) نسب هذا البيت لرؤبة بن الحجاج كذا في شواهد المفتي ص ٩٣٦ ، والخزانة «ج٣ ص ٦٣٠» وملحقات ديوانه «ص ١٨٦» ، وهامش المقرب لابن عصفور «ج١ ص ٢٧٧» . والشاهد نيابة «أل» عن ضمير الحاضر .

وفيه شاهد آخر وهو حذف الشرط والخفاء بعد «إن» أى وإن كان كذلك وصيته .  
(٥) انظر «ص ٩٠٧» وما بعدها .

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثة ومن يخرق أعق وأظلم (١)

وفي رواية من رفع «ثلاث» ، لعدم إمكان إرادة جنس الطلاق ، إذ ليس عزيمة ثلاثاً ، فلم يبق إلا أن المراد الطلاق الحاضر المقتضية فأنت طلاق .  
وقبل البيت :

فإن ترفقى ياهند فالرفق آيمن وإن تخزقي ياهند فالخرق أشأم

وقد ذكر البيهقي (٢) : قضية وهي أن الرشيد كتب ذات ليلة إلى القاضي أبي يوسف (يسأله) (٣) : ماذا يلزم إذا رفع «الثلاث» أو نصبها ؟

قال أبو يوسف : هذه مسألة نحوية فقهية ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها بالرأي ، فأنت الكسائي وهو في فراشه ، فقال : إن رفع ثلاث طلقت واحدة ، لأنه قال : طلاق ، ثم أخبر أن الطلاق الثام ثلاث ، أو نصبها طلقت ثلاثاً ، لأن المعنى أنت طلاق ثلاثاً ، وما بينهما اعتراض ، فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى يجواثر فوجهتها (٤) إلى الكسائي هـ .

هكذا تذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية ، وهي في المبسوط كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو :

وذكر ابن سماعه أن الكسائي بعث إلى محمد بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرائها عليه ما قول القاضي الإمام فيمن قال لزوجته وأورد البيهقي . فكتب محمد : إن رفع ثلاثاً وقعت واحدة وإن نصب ثلاث ، لأنه إذا رفع فقد تم الكلام ، فقوله : أنت طلاق (٥) : ثم ابتداء ، والطلاق (عزيمة ثلاث ، أو نصب كان بمنزلة فأنت طلاق ثلاثاً ، ثم ابتداء والطلاق ..... الخ) (٦) .

قال في المعنى (٧) : وأقول : إن الصواب أن كلام من الرفع والنصب محتمل (٨) لوقوع الثلاث والواحدة .

(١) ذكر هذا البيت ابن هشام في المعنى «ج ١ ص ٥٦» في بحث «أل» مع بيتين آخرين من بينها البيت الآتي بعد ، كما ذكرها البغدادي في الخزانة «ج ٢ ص ٦٩» وذكر تفصيلات شيقة ومباحث دقيقة وتوجيهات لطيفة ، كما جاءت هذه الأبيات في شواهد المعنى «ص ١٦٨» والكل لم يتكلم على قائلها .

والشاهد واضح من الشرح .

(٢) بل الأبيات ثلاثة وليست بيتين ، والثالث هو : فينبى بها إن كنت غير رفيقة ... فالامرى . بعد الثلاث مقدم .

(٣) «يسأله» ساقطة من «ب» .

(٤) في «أ» ب : فوجهت بها إلى الكسائي ... الخ .

(٥) في «ج» : أنت طلاق ثلاث ، ثم ..... الخ .

(٦) ما بين القوسين ساقطة من «ج» .

(٧) «ج ١ ص ٥٦» .

(٨) في «ج» : محتمل الوقوع لوقوع الثلاث والواحدة ... الخ .

أما الرفع فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس نحو : زيد الرجل أى المعتد به وإما للعهد الذكري نحو «فعصى فرعون الرسول» (١) والطلاق المذكور عزيمة ، ولا تكون للجنس الحقيقي حذرا من الإخبار عن العام بالخاص ، كما يقال الحيوان إنسان ، وهو باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانا ولا كل طلاق عزيمة ثلاثا .

قال ابن الصائغ : يقال له : ما المانع أن تكون بمعنى الكل (٢) المجموعى لاكل فرد ، والمعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث ورده الشهاب ابن الشموني (٣) بأن ليس من معاني اللام ، وإن كان من معاني كل ولا يلزم من أنها بمنزلة كل في بعض معانيها ، وهو الكل الإفرادى أن تكون بمنزلتها في البعض الآخر من الكل المجموعى ، كما صرح به التفتازاني في مطوله (٤) فقال : المفرد المدخول للأداة الاستغرافية بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ومن ثم امتنع وصفه بنعت الجموع عند الجمهور ، وإن حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض هـ .

ثم قال ابن هشام (٥) : فعلى العهدية تقع (الثلاث) (٦) بمعنى ، إذا علم أنها مراد الشاعر .

قال الشهاب (٧) : فاندفع قول ابن الصائغ ، يقال له : (٨) هذا كلام من يتعقب هذين الإمامين (٩) أين قاعدة الشرع ؟ إذا أحتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة . فإنا تقع الواحدة هـ .

ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة حيث لم يعلم لإرادة الثلاث والحق أن كلام ابن هشام (إنما هو) (١٠) طموح إلى مقتضى اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية ، كما يفصح عنه قوله : تمام الخطاب : هذا ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر .

ثم قال ابن هشام : والجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي .

- (١) سورة المزمل ، آية : ١٦ .
- (٢) في «ج» : بمعنى كل المجموعى .... الخ .
- (٣) في «كتابه المنصف من الكلام ج ١ ص ١١٦» ، ومقولة ابن الصائغ مذكورة في نفس المرجع ، وعجاجة ابن الشمي : «وأقول : ليس الكل المجموعى معنى من معاني الكلام» ، وإن كان معنى من معاني كل ... الخ .
- (٤) «ص ٨٧» .
- (٥) في «المعنى ج ١ ص ٥٦» وعبارته :  
«فعل العهدية تقع الثلاث ، وعمل الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق وحيث يقتضى وقوع الطلاق الثلاث .... الخ .
- (٦) «الثلاث» ساقطة من «ج» .
- (٧) في المرجع السابق .
- (٨) في «ب و ج» أهذا .... الخ .
- (٩) في «ج» : من قاعدة .... الخ .
- (١٠) «إنما هو» ساقط من «ج» .

وأما النصب فلاحتمال أن تكون على المفعول المطلق ، وحينئذ فيقتضى وقوع الثلاث ، إذ المعنى : فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بقوله : والطلاق عزيمة .

قال الشهاب (١) : ولقائل أن يقول : إنما تقتضى المفعولية المطلقة وقوع الثلاث إذا كان عن الطلاق الأول ، أو عن الثاني ، واللام للعهد ، وأما (٢) واللام جنسية فلا .

قلت : قد أورده مورداً التعقب ، ولا موقع له رأسا لجعله ابن هشام نصبا من الأول كما صرح به تقريره : (فأنت طلاق ثلاثا) (٣) .

ثم قال ابن هشام (٤) : ولأن تكون حالا من مستكن عزيمة « وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع مانواه .

وتعقبه شارح كلامه الدماميني (٥) : باحتمال الكلام وقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بأن تجعل عهداً ذكريا .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من تعقباته وليس بها ، إذ قد تقدم إليه ابن الصائغ (٦) .

وقد أجاب عنه الشهاب (٧) : بأن ابن هشام لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من مستكن عزيمة « وإنما نفى لزوم الثلاث ، وهو صادق باحتمال الثلاث اعتباراً بعهدية اللام ، والواحدة اعتباراً بغيره .

ثم قال ابن هشام (٨) : هذا ما يقتضيه اللفظ ، وأما الذى أرادته الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد :

فبينى بها إن كنت غير رفيقة وما لأمريء بعد الثلاث مقدم

(١) في المرجع السابق نقل بتصرف .  
(٢) وعبارته في المرجع السابق : «وأما إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني ، واللام للجنس فلا يقتضى ذلك .

(٣) ثم قال : «ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة .  
إذا ليست «ثلاث» مفعول مطلق من الطلاق الثاني ، فبطل احتمال الشهاب .

(٤) في المعنى «جاء ص ٥٦» .

(٥) في هامش «المنصف من الكلام ج ١ ص ١١٦» وعبارته : (وفيه نظر ، أما أولا فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذى ذكره بأن تجعل «أل» للمهد الذكري ، كما تقدم له في أحد وجهي الرفع ، كأنه قال : والطلاق الذى ذكرته ليس بلفظ ولا لمب « بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا ... الخ .

(٦) انظر حاشية الشهاب في «ج ١ ص ١١٦» .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في المرجع السابق .

وزاد أيضا أولئك البعض من أقسام (الأداة) (١) التي للغلبة ، والتي للمح الصفة ، وبدل الهزمة في اسم الله تعالى ، وفي الناس ، والأصل ، إله وأناس فحذفت الهزمة معوضا منها اللام ، فهي خمسة أقسام غير مامر ، ومرجعها في التحقيق إلى هاتيك الأقسام ، من الجنسية والعهدية والزائدة ، وليست أقساما برأسها غير متدرجة في الثلاث .

-- فصل = : في تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، وهو كالتوطئة لما بعده من الأبواب .

- مدلول إعراب الاسم ما = شئ - هو = : أى الاسم - به = : أى بذلك الشئ - عمدة = : فما نكرة موصوفة - أو = : ما هو به - فضلة أو = : ما هو به - بينهما = : أى العمدة والفضلة .

قال المصنف (٢) : العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام لإلبدليل يقوم مقام اللفظ به .

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض .

وأعترضه أثير الدين (٣) : بأن لنا من الأجزاء ما يسوغ حذفه للدليل وليس عمدة ، كالفعل في نحو «زيد» جوابا لقائل : أجاءك أحد ، أى جاتى زيد ، وما لا يسوغ ذلك فيه مع الدليل ويسمى عمدة ، كالفاعل ونائبه ، وبأن لنا من العمد ما يحذف مطلقا إلا لعارض ، كالمبتدأ حيث القطع ، والخبر في نحو : لولا زيد لأكرمتك .

والحاصل أن العمدة ما لا يتم الكلام بدونه لفظا أو تقديرا ، والفضلة خلاف العمدة ، وما بينهما هو المضاف إليه ، لكونه في موضع يكمل العمدة ، كجاء عبدالله ، أو الفضلة كأكرمت عبدالله ، أو يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرو ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى (٤)

- فالرفع للعمدة = : قال لأشدية (٥) الاهتمام بها ، لأن علامته الأصلية الضمة ، وهى أظهر الحركات ، لكونها من الواو ، ومخرجها من الشفتين وهو المخرج الظاهر ، بخلاف قسيميتهما : الفتحة والكسرة ، لكونهما عن الألف والياء ، ومخرجاهما من باطن القم . ولإمكان الإشارة إلى الضمة بالاشمام عند سكون ما هـ فيه وقفا وإدغامها بخلاف غيرها .

(١) «الأداة» ساقطة من «ج» .

(٢) في شرحه التسهيل «ج١ ص ٢٩٨» .

(٣) في شرحه التسهيل «ج٢ ص ٤٣ و . . . ط» .

(٤) «تعالى» ساقطة من «ج» .

(٥) في «ب» «لشدة» وعبارة المصنف في «شرح ج١ ص ٢٩٨» «ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه بالرفع لأن علامته ... الخ .

- وهما = : أى العمدة — مبتدأ أو خبر = : ويشمل خبر المبتدأ وإن وأخواتها — أو فاعل ، أو نائبه = :
- ولم يذكر النائب صاحب المفصل (١) إذ عد المرفوعات ، ولا أخرجه من حد الفاعل لتسميته إياه فاعلا ، ومن ثم قال : في باب الإضافة (٢) : وتضاف الصفة إلى فاعلها نحو — معمور الدار ، ومؤدب الخدام .
- أو شبهه به = : أى الفاعل — (لفظا = : ) (٣) كاسم كان وأخواتها . وفي شرح ابنى قاسم (٤) وعقيل : وإطلاق الفاعل عليه مجاز ، للمشابهة . قلت : أما المصنف فلم يطلق ذلك عليه ، وقد يطلقه غيره ، لهاتيك العلاقة .
- وأصلها = : أى المرفوعات — المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما ، أصل = : أقوال ثلاثة .
- قال أثير الدين (٥) : وهو خلاف لا يجدى شيئا ، أى لا تبنى عليه أحكام لفظية .
- قلت : وقصر الدماميني (٦) : فعزا ذلك لابن قاسم ، ثم قال متعقبا : بل تظهر فائدته في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا ، أو كونه خبراً والباقي ابتداء ، كما في زيد جوابا لقائل من قام ؟ فيحتمل «زيد» الفاعلية أى قام زيد ، والابتدائية بتقدير : زيد قام فإن قيل بأصالة الفاعل ترجح الأول أو المبتدأ ترجح الثاني .
- قلت : ولم يعتبر ذلك أحد من أئمة اللسان ، كما أشار إليه أثير الدين وغيره ، بل صرح ابن هشام (٧) : بكون الباقي خبراً مطلقا ، ونصه : إذا دار الأمر
- 
- (١) إذ قال في «ص ١٨» : ذكر المرفوعات ، الفاعل هو ما كان المستد إليه من فعل أو شبهة ، وقال : ومفسره في الأسناد إليه كظهوره «وقال : في ص ١٩» : «ومن إضمار الفاعل قولك ... الخ . وقال في «ص ٢١» : «فصل وقد يجيء الفاعل ورافقه مفسر ... الخ . ثم قال في ص ٢٣» : «المبتدأ والخبر ... الخ .
- (٢) وعبارته في «ص ٨٢، ٨٣» : «والإضافة اللفظية : أن تضاف الصفة إلى مفعولها ... أو إلى فاعلها ، كقولك : زيد حسن الوجه ومعمور الدار» ... الخ .
- (٣) «لفظا» ساقطة من «ج» .
- (٤) أى شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٠٢» .
- (٥) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٤٣ ظ» .
- (٦) في شرحه «ج ١ ص ٨٩ و» . بل قال ذلك ابن قاسم في شرحه «ج ١ ص ١٠٢» ، وعبارته : «واختلف في أصل المرفوعات فت قيل : الفاعل ، وقيل : كلاهما ، والخلاف في ذلك لا يجدى فائدة» .
- وعلى ذلك فلا قصور .
- (٧) في المغنى «ج ٢ ص ٢٥٠، ٢٥١» .

بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى . لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلا حذف .  
فأما الفعل فغير الفاعل ، اللهم إلا إن عضد الأول (١) : رواية أخرى في ذلك الموضوع (٢) ، أو موضع آخر شبهه ، أو أت على طريقته ، فيكون أولى .  
فالأول (٣) قراءة شعبة : « يسبح (٤) له فيها » بفتح الباء وابن كثير « كذلك يوحى إليك وإلى الدين من قبلك الله العزيز الحكيم » (٥) بفتح الحاء .  
وبعضهم : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (٦) »  
بيناء - زين - لما لم يسم فاعله ورفع القتل والشركاء ، وكقوله :

- (١) أي كون المحذوف الفعل ، والموجود الفاعل .
- (٢) في الأصل : « في ذلك الموضوع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته » .
- (٣) أي إذا ما عضد المحذوف برواية أخرى كذا قال الدسوقي .
- (٤) سورة النور ، آية ٢٦ « قال صاحب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع ص ٨٥ : قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء الموحدة » والباقون بكسر الموحدة .  
وقال الداني في « كتابه التيسير ص ١٦٢ » : « قرأ ابن عامر وأبو بكر » « يسبح له » بفتح الباء ، والباقون بكسرها » .  
وقال أحمد الدمياطي في كتاب « الإتحاف ص ٣٩٤ » : « واختلف في « يسبح » فابن عامر وأبو بكر بفتح الموحدة مبنياً للمفعول ، ونائب الفاعل « له » وهو أولى من الأخيرين و« رجال » حيثئذ مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل « رجال » ويجوز أنه خبر محذوف ، أي : المسيح رجال ، والوقف في هذه القراءة على « الأصل » والباقون : بكسرها على البناء للفاعل ، وفاعله « رجال » ولا يوقف حيثئذ على « الأصل » .
- (٥) « سورة الشورى ، آية ٣ » قال الدمياطي في « الإتحاف ص ٤٦٩ » فابن كثير بفتح الحاء مبنياً للمفعول ، والنائب إما إليك وإما ضمير يعود إلى ذلك « لأنه مبتدأ ، أي مثل ذلك الإيعاء يوحى هو إليك كذا في الدرر . وجعله ضمير المصدر ضعيف ، واسم « الله تعالى فاعل بمقدر مفسر ، كأنه قيل : من يوحى ؟ قيل : يوحى الله ، وقاليا « صفاته » وافقه ابن محيصن . والباقون بكسر الحاء مبنياً للفاعل . وهو الله تعالى ... الخ .
- (٦) « سورة الأنعام ، آية ١٣٧ » قال الداني في « كتاب التيسير ص ١٠٧ » ابن عامر « وكذلك زين » بضم الزاي وكسر الياء « قتل » برفع اللام « أولادهم » بنصب الدال « شركائهم » بخفض الهضرة .

والباقون : بفتح « الزاي » ونصب « اللام » وخفض « الدال » ورفع « الهضرة » .  
وقال مثل ذلك الدمياطي في « الإتحاف ص ٢٥٨ » وزاد بأن قال : وهي قراءة متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر أعل القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء .... الخ .  
وكذلك قال صاحب المكرر في « ص ٨٨ ، ٨٧ » ونقل مكي هذه القراءة في « مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٢٩٢ » أي أن المذكورين ذكروا أن قراءة ابن عامر بخفض « شركائهم » .  
وقال مكي في « ص ٢٩١ » : « من قرأ « زين » بالضم على ما لم يسم فاعله ، ورفع « قتل » .... ورفع « شركاء » حملاً على المعنى كأنه قيل : من زينة لهم ؟ ، قيل : شركاؤهم .... وقد رويت عن ابن عامر .  
وعلى ذلك فلم يوافق الشارح في نسبة قراءة رفع « شركاء » لابن عامر إلا مكي في إحدى روايته .

ليك يزيد ضارع الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح (١)

فيمن رواه مبنيًا للمفعول .

فإن التقدير يسبحه رجال ، ويوحيه إليه ، وزينه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع ولا تقدر مبتدآت محذوفة الأخبار لتيين هذه الأشياء فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهن للفاعل .

والثاني كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » (٢) فلا يقدر الله خلقهم ، بل خلقهم الله (٣) لورود ذلك في مشبه هذا الموضع (وهو) (٤) « ليقولن خلقهن العزيز العليم » (٥) .

والثالث (٦) : نحو : « قالت من أنبأك هذا نبأني العليم الخبير » (٧) « قال من يحیی العظام وهی رمیم ، قل يحييها الذي أنشأها أول مرة » (٨) هـ . وعلى ذلك المصنف وغيره من النحاة وفرسان البيان .

وأما ما تخيله الدماميني (٩) : من ذلك اعتباراً بغير معتبر .

ثم قال (١٠) : « فإن قلت : إنما الترجيح هنا بمطابقة السؤال ، لكونها جملة اسمية .

(١) تبه العباسي في « معاهد التنقيص » ج ١ ص ٧٠ ، ومحى الدين في شرح شواهد الكشف ص ٢٦١ « والشقيطي في الدرر » ج ١ ص ١٤٢ « لضرار ابن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل .

وقال البغدادى في الخزائن ج ١ ص ١٥٠ : « وهذا البيت من أبيات نهشل بن حرى على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف من مرثية يزيد ... الخ . وكذلك قال محقق الخصائص » ج ٢ ص ٣٥٣ .

ونسب في الكتاب ج ١ ص ١٤٥ « للحرث بن نهيك ، أما الأعم فقل : وأنشد في الباب للبيد : ليك ... البيت .

« وضارع » : دليل ضعيف ، « مختبط » : سائل ، « تطيح » : تهلك ، قال الجوهري : طوحت الطوائح : قذفته القواذف .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٧ .

(٣) قال الدسوقي : « أى بحيث يحمل الله » مبتدأ والخبر محذوف ، وفيه أن هذا خلاف المبحث ، لأن أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل ، والمخوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل ، فالأولى أن يقول : فلا يقدر : ليقولن هو الله ، بل يقدر خلقهم الله . وهذا هو الصواب ، ولم يظن لذلك الشارح .

(٤) « وهو » ساقطة من « ب » .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٩ .

(٦) وهو قوله / في مواضع آية على طريقته .

(٧) سورة التحريم ، آية : ٣ .

(٨) سورة يس ، آية : ٧٨ ، ٧٩ . والشاهد في الآيتين ذكر الفعل وهو : نبأني ويحييها .

(٩) وهو قوله السابق : « بل تظهر فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ... الخ .

(١٠) أى الدماميني في المرجع السابق .

فأجاب : « بأنه اسمية صورة فعلية حقيقية ، وبيانه أن أصل من قام ، ( أقام ) ( ١ ) : زيد أم عمرو أم خالد ؟ لا أزيد قام أم عمرو أم خالد ؟ ، وذلك لأولوية الاستفهام بالفعل ، لتغيره فيقع فيه الإبهام ، ولما أريد الاختصار جيء بـ « من » دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هنالك ، ومتضمنة لمعنى الاستفهام ، وبه تصدرت على الفعل ، فعادت الجملة اسمية ( صورة ) ( ٢ ) لعروض تصدر مايدل على الذات .

وفي الحقيقة هي فعلية ، فإن أجيب بالفعلية طموحاً إلى جانب الحقيقة فقد حصلت المطابقة معنى ، أو بالإسمية إعتباراً بالصورة حصلت لفظاً ، فإذا لا ترجيح لمجرد المطابقة لحصولها في كلتا الصورتين ، فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً .

وإن قلنا : بأصالة كليهما استوى التقديران ، لفقدان المرجح ، فقد ظهر جدوى الخلاف كما رأيت .

قلت : وهو انتحال لكلام السيد الجرجاني ( ٣ ) منحرفاً فيه عما عليه التفاتراني والمحققون من أئمة العربية قاطبة معجبا به ومتبعجا ، قائل ( ٤ ) : هذا تحقيق المقال ، ودع عنك ما قيل وما يقال ، وليس للدماميني من ذلك إلا نسخة ، وإن أوهم على عادته أنه من اختراعاته العجيبة واستنباطاته اللطيفة ، ومع ذلك فهو من التكلف بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعرج بحال عليه ، لأن كون الهمزة أصلاً لأدوات الاستفهام غير بالغ بها استحالة الحمل الاسمية فعلية ، وكون اسميتها صورية فقط ، وأن الحقيقة فعليتها إلغاء بجانب اسمية « من » الاستفهامية فإنه مالا قائل به ، ولا ذاهب إليه ، بل هو هوس محض ، إذ قد سئل ( ٥ ) تارة عن الذوات ، وأخرى عن الأحداث ، فيقع كل من حرف الاستفهام واسمه موقعا لا يلائم غيره ، والواضع حكيم فلا يوقع الأشياء غير مواقعها ، فلا يسلم أن كل ما وقعت فيه « من » فهو في الحقيقة للهمزة كما زعم .

وما أحتج ( به ) ( ٦ ) : من أولوية الاستفهام بالفعل ... الخ . يتساو ( ٧ ) هزلاً فلا يحفل به ، فدعواه صورتي ( ٨ ) الفعلية نظراً - على زعمه - إلى جانب

( ١ ) « أقام » ساقط من « ج » .

( ٢ ) « صورة » ساقطة من « ج » .

( ٣ ) انظر هامش « المطول » ص ١٤٤ .

( ٤ ) أي السيد الجرجاني .

( ٥ ) في « ب » وقد سأل تارة ... الخ .

( ٦ ) « به » ساقطة من « ج » .

( ٧ ) قال الجوهرى في مادة « سوك » ج ٢ ص ١٣٧ : ويقال : جاءت الإبل تتساو أي تتماثل

من الضعف في مشيها .

( ٨ ) في « ب » فدعواه صورة عين الفعلية .... الخ .

المعنى ، والأسمية طموحا إلى الصورة اللفظية فلا ترجيح بمجرد المطابقة ساقط ، ضرورة عدم إلغاء اسمية الاستفهام المحققة ، ورفضها إعتباراً بما تخيله ، توهما لاثبات له أن الوضع للهمزة منصبة على الفعلية وحيثئذ (فيندفع) (١) ما اعتمده مما لم يذهب إليه أحد من الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ ، معتقداً إياه سالماً من النقد والחדش ، مظهراً بذلك جدوى الخلاف التي نفاها الكبراء والمحققون من أهل الرسوخ في هذا الشأن ، فتعرف ذلك ولا تتبع سبيل الذين لا يعلمون .

— والنصب للفضلة = : لأن علامته الأصلية فتحة ، وهي أخف الحركات لتعينها لما جعلت الضمة للعمدة والكسر للمتوسط بينهما والفضلة — وهي = : أى الفضلة — مفعول مطلق = : والمراد به المصدر بأضره الثلاثة مؤكداً أو نوعاً أو عدداً — أو مقيد = : به أوفيه أوله أو معه — أو مستثنى أحوال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به = : وهو المنصوب توسعاً من ظرف أو مصدر ، أو مرفوع في باب الصفة المشبهة .

— والجرح لما بين العمدة والفضلة = : لأن علامته الأصلية الكسرة ، وهي لاثقيلة ثقيلة ولا خفيفة خفيفة ، (فناسب كونها) (٢) للمتوسط بين الرتبين . — وهو المضاف إليه = : وقد عرفت وجه توسطه بما مر (٣) صدر الفصل وتوجيه اختصاص هذه الأشياء الثلاثة مما غنى به المصنف وغيره .

قال أثير الدين (٤) : وهو فضول .

— وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان = : أى خبرها ، لكونه خبر ابتداء في الأصل ، وفي بابي — إن ولا = : أى أسماؤها لكونهما ابتداءين أصلاً .

وفي شرح الدماميني (٥) : وبقي عليه المنصوب في باب ظن ، وهما مفعولان لكونهما ابتداء وخبراً في الأصل .

قلت : لانسلم صحة استدراكهما ، لعدم عد البصرية إياهما في الملحقات لقوة الأفعال القلبية ، وشدة انصبابها على مفعوليهما ، لوضعها دالة على التعلق بالشئ على صفة ، وهو غير متأث إلا بين شيئين ، فهي متعلقة بهما ناصبة إياهما نصب أعطى مفعوليه ، ولا كذلك المنصوبات الأخرى ، كما ستلقى عليك

(١) «فيندفع» ساقطة من «ج» .

(٢) «فناسب كونها» ساقطة من «ب» .

(٣) أنظر ص «٩٢٨» .

(٤) في شرح التسهيل «ج ٢ ص ٤٤ و .» وعبارته : «وهذه العلل في اختصاص الصدة بالضمة ، والفضلة بالفتحة ، وبا بينهما بالكسرة ، وذكرها المصنف وغيره ، وهي غير محتاج إليها .

(٥) «ج ١ ص ٧٩ ظ» .

زيادة في وجه إلحاقها بها في موضعها ، فهما فصلتان حقيقة بشهادة التشبيه بمفعولى أعطى .

ثم قال (١) : ولا يقال : قد دخل في قوله : «مفعول مقيد» . لأن ذلك في نصب الفضلات وليس هنا منها .

قلت : وأنت خير بما أورد عليك أنهما من الفضلات ، وحينئذ فيندفع قوله ، وعليه فالمفعول ضربان : عمدة ، وفضلة ، فلا يدخل أحدهما في الآخر .

حصر المصنف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

فأما الأول : فقال ابن عصفور (١) : يرفع الاسم إذا كان عدداً مجرداً معطوفاً أو معطوفاً عليه ، نحو : واحد واثنان وثلاثة وأربعة .

قال (٢) : وكان ما حدث فيه من التركيب بالعطف قائم مقام العامل في حدوث الضمة .

قال أثير الدين (٣) : والعجب للأستاذ أنه أورد ذلك في باب ما يدخل المعرب من ألقاب الإعراب مع ما علم ضرورياً أن الإعراب تغيير أواخر الكلم لا اعتوار العوامل إياها ، فأني يوجد إعراب ولا عامل إن هو إلا تدافع (محض) (٤) وتهافت بين .

قلت : لانسلمه لإقامة العطف — كما صرح به . الأستاذ — مقام العامل ، فهو بمنزلة اعتوار العوامل ، فأني يلزم تهافت أو يتخيل (٥) .

ثم قال الأثير (٦) : والذي ينبغي القول به : أن تلك الحركات لا إعرابية بل شبيهة بها ، حادثة عند حصول التركيب العطفى ، وقد أورد البصرية في المرفوعات اسم «ما» الحجازية ، وتابع مرفوع أو جار مجراه أى المرفوع .

وأنكر الكوفية كما يأتي ارتفاع الاسم ، — بـ «ما» ، وزعموا (٧) أنه بالابتداء ، والرفع عندهم من ثمانية عشر وجهاً مرجعها ما ذكره البصرية ، إلا في موضعين .

أحدهما : ما ادعاه الفراء أن «لولا» الامتناعية رافعة لثالبها ، وقد يغنى ذلك عليه ، كما ستعرفه في الفصل المورد فيه حروف التحضيض ، من باب تنميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك .

(١) في المقرب «ج ١ ص ٥١» وعبارته : «أما الاسم فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقدراً ، وكان مع ذلك معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً غيره عليه ، نحو قولك : واحد واثنان إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار .

(٢) أى ابن عصفور على رأى الشارح ، وإن كان هذا القول غير مذكور في المقرب ، ولعله موجود في مؤلف آخر غير المقرب .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٤٤ و .» والأستاذ هو ابن عصفور .

(٤) «محض» ساقطة من «ب» .

(٥) في «أ ، ب ، ج» : يتخيل ... الخ . ولعل الصواب : «تخيل» من غير «ياء» .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في «أ ، ب ، ج» : زعماً .... الخ .

والثاني : ما زعموا : من ارتفاع الاسم بظرف رافع غيره ، أو بغير ظرف كذلك (١) .

فأما (٢) الأول - فحيث - لقيامها مقام ظرفين معنى نحو : زيد حيث عمرو فالاسمان عندهم رفع بحيث ، لأن المعنى : زيد في مكان فيه عمرو ، فحيث خلف من الطرفين .

وأما البصرية ، فعمرو عندهم رفع بالابتداء والخبر محذوف مدلول عليه بالمعنى .

والثاني : كل اسم مشتق خير لمبتدأ أو لما أصله ذلك نحو : زيد قائم - فزيد رفع بقائم الرفع غيره من المستكن فيه ، ولو قدر خلفا من موصوف رفع المبتدأ واستكن فيه ضمير المبتدأ . (والموصوف الذي صار خلفا منه ، فإذا قلت - زيد القائم - فزيد رفع بالقائم المستكن فيه ضمير المبتدأ) (٣) فلو قدر خلفا من موصوف رفع أربعة أشياء .

أحدها : المبتدأ ، والثاني : ضميره ، والثالث : عائد الموصوف الذي صار خلفا منه (٤) ، والرابع عائد «أل» .

وزاد الأعلام : الرفع بالإهمال ، جاعلا منه : «يقال له إبراهيم» (٥) فإبراهيم رفع عنده بالإهمال من العوامل .

وأما الجارى مجرى المرفوع ، فالشبه به نحو : يا زيد الظريف والمحكوم له حكمه ، - كقام هؤلاء العقلاء - ويأياها العقلاء ، وما هو في محل رفع - كما (٦) : قام من رجل عاقل - أو مرفوع مقدر - كزيد يضرب (٧) ، أى : ظرف أو مرفوعا معنى - كما قام غير زيد وعمرو ، أى إلا زيد وعمرو .

قال أثير الدين (٨) : وعندى أنه عطف على توهم مقام إلا زيد .

ومنه عند الكوفية - ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة .

وأما المنصوبات : فخبز «ما» الحجازية ، و«لاولات» أختيها ، واسم «لا» التبرية ، و«ألا» التمنية ، و«إن» وأخواتها وتوابع المنصوب .

- (١) أى أن الاسم مرتفع باسم غير ظرف قد رفع هذا الاسم غيره .
- (٢) في «ج» أما الأول ، ... الخ يعنى ارتفاع الاسم بالظرف وذلك مثل «حيث» .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من «ج» .
- (٤) في «ب» بعد - صار خلفا منه - فإذا قلت زيد القائم - إلى قوله : - صار خلفا منه - مكرر .
- (٥) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ .
- (٦) في «ب» : كقام من رجل ... الخ .
- (٧) لعل الصواب : زيد يضرب وخارج .... الخ .
- (٨) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٤٥ و» .

وأنكر الكوفية كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى (١) - نصب الاسم خبراً  
«ما» زعماً كما مر انتصاب الأسماء من ثمانية عشر وجهاً ، مرجعها ما عند  
البصرية الثلاثة :

أحدها : النصب على القطع : كقام زيد أزرق ، أى الأزرق ، فقطع  
عن الإنباع .

وأنكره الفراء حيث لا يراد تأكيد ، ونازعه هشام .

الثاني : النصب على الخلاف ، نحو - لو تركت (٢) : والأسد لأكلك ،  
قد عرفت وجه نصبه عند البصريين (٣) .

الثالث : نصب الخبر بعد «ما» الحجازية بنزع الخافض كذا قال أنيرالدين (٤)  
قلت : وفيه نظر لعدم مخالفته (٥) أصول البصرية مخالفة الأولين ، ومخالفة  
لموضعين في وجوه الرفع لقولهم بنزع الخافض في الجملة على خلاف بينهم في  
قتياسهم ، وإن أطبقوا في المسألة على خلافه .

وزاد السهيلي : النصب على المفعولية المعنوية ، وإن لم يكن هناك عامل  
لفظي ، وذلك في الإغراء ، وابن الطراوة بالقصد في الاشتغال نحو : زيدا  
ضربته ، ويجرى مجرى المنصوب المشبه به نحو : لارجل ظريفاً ، أو محكوم  
أنه حكمه - كرأيت هؤلاء العقلاء ، أى في محل نصب ، كما رأيت من رجل  
ولا امرأه .

أو منصوب مقدّر كقوله :

فألفيته يوماً بيبير عدوه      ومجر عطاء يستخف المعابرا (٦)  
أى مبيراً .

وزعم الكوفية انتصاب الاسم بمفعولية متبوعة معنى ، نحو : ضارب زيد  
هندا العاقل ، ينصب «العاقل» .

(١) في «ج» : كما يأتي إن شاء الله تعالى في محله .... الخ .

(٢) في «ب» : لو تركته والأسد .... الخ .

(٣) أى : على أنه مفعول معه عندهم .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في «ب» ، ج : لعدم مخالفة أصول .... الخ .

(٦) قال العيني في شواهد هاشم الخزانة «ج ٤ ص ١٧٦» لم أقف على أسم قائله :

و «يبير» من البوار وهو الهلاك ، و «مجر» من الإجراء اسم للمطية و «المعابر» جمع  
مبير وهو المركب ، والشاهد قوله : و «مجر» حيث أنه اسم مطوف على «يبير» لأنه  
يعنى : «مبير» فهو من قبيل عطف الاسم على الاسم تقديراً ، ولذلك قال الشارح : مبيراً .

وأما المجرورات : فيجر (١) الاسم بالحرف أو الإضافة ، أو كونه تابعا لمجرور ، أو جار مجراه ، وهو المحكوم له حكم المجرور ، كررت بخمسة عشر كرام ، أو مخفوض مقدر كقوله :

بات يغشيها بعضب باتر يقصدي أسوقها وجائر (٢)  
أي قاصد وجائر .

أو متوهم كقول زهير :

بدالي أني لست مدرك ماضي ولا سابق شيئا إذا كان جائبا (٣)  
والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ، ولا خير إلا خيره .

(١) في « ج : فجر الاسم .... الخ

(٢) قال المصنف في « ج ٤ ص ١٧٤ » : لم أقف على اسم راجزه .

وذكره البغدادي في الخزانة « ج ٢ ص ٣٤٥ » وقال : على أن « جائر » معطوف على « يقصد » ، لكونه بمعنى الفعل ، أي : يقصد ويجوز .... وقال : أورده الفراء ... الخ . وكذلك استشهد به أبوعل في إيضاح الشعر ، وابن الشجري في أماليه ولم ينسبه أحد منهم إلى قائله ، ولم أر له ثمة ، وهوييتان من الرجز المسدس . وقد استشهد به الفراء مرتين في كتابه معاني القرآن « ج ١ ص ٢١٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ » عند تفسير قوله تعالى : « ويكلم الناس في المهد وكهلا » فقال : « والكلم مردود على « الوجه » - أي وجيها وكهلا - « ويكلم الناس » ولو كان في موضع « ويكلم » ومكلما كان نصبا ، والعرب تجعل يفعل فاعل إذا كانا في معطوف مجتمعين في الكلام قال الشاعر : بت أغشيها بعضب .... البيت . وعند تفسير : « لاهية قلوبهم » قال : « منصوبة على المطف على قوله : « وهم يلعبون » لأن قوله : « وهم يلعبون » بمنزلة لاعبين ، فكأنه : إلا استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم ... ومثله قول الشاعر : يقصدي أسوقها وجائر .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٦٧ « عطف اسم الفاعل على يفعل وعطف يفعل على اسم الفاعل جائز ، لما بينهما من المضاربة التي استحق بها « يفعل » الإعراب ، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال .... فلذلك جازعطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه كقوله : زيد يتحدث وضاحك ، وزيد ضاحك ويتحدث .... فن عطف الاسم على الفعل قول الراجز : بات يغشيها ... و « غضب » : سيف ، وفي الأصل صفة بمعنى : قاطع ، ويغشيها : يطعمها العشاء ، و « يغشيها » على رواية ابن الشجري : من النساء وهو البطء ، وضهير المؤنث للإبل وهو دليل على الكرم ، وقال المصنف : الضهير للمرأة التي عاقها زوجها بالسيف ، وقال البغدادي : ولا يخفى أن هذا غير مناسب لسياق الكلام ، وهو الصواب . و « يقصد » يتوسط ، و « أسوق » جمع ساق على القلة .

(٣) هذا البيت ذكره سيبويه في الكتاب سبع مرات ، في « ج ١ ص ١٥٤ » نسب لصرمة الأنصاري وقال الأعمى : ويروى لزهير ، وما عداها نسب لزهير .

وقال في ج ١ ص ٤٥٢ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : « فأصدق وأكن من الصالحين » فقال : هذا كقول زهير : بدالي أني ..... البيت فإنما جر هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاؤا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا الباء ، فكذلك هذا . انظر الكتاب ج ١ ص ٨٣ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ٦٦٥ ، الخصال ج ٢ ص ٣٥٣ .

— وهو ما عدم حقيقة أوحكما عاملا لفظيا = : لا معنويا فـ « ما » يشمل  
 لاسم الصريح والمؤول به نحو « وأن تصوموا خير لكم » (١) — وتسمع بالمعبدى  
 خير من أن تراه (٢) — وأأنذرتهم أم لم تنذرهم (٣) « أى الإنذار وعدمه ،  
 المضارع مجرداً من ناصب وجازم نحو : يقوم ، والوصف الغائي عن الخبر  
 ما عدم عاملا لفظيا حقيقة ، ونحو « هل من خالق غير الله » (٤) وبحسبك درهم ،  
 الواقع بعد لولا ، ولعل ، إذا جراً مما عدمه (٥) حكما لا حقيقة ، لتلبسه به  
 هو في رب منصوص دون لولا ولعل .

قال (٦) أثير الدين : ولا يختص بما جر بحرف زائد كما زعم المصنف وغيره (٧)  
 ل مجرور رب كذلك كرب عالم أفادنا .

— من مخبر عنه = : إخبارا لفظيا = : نحو — زيد ثلاثي ، أو معنويا —  
 كزيد قائم ، وهو بيان لـ « ما » فخرج الفعل المذكور ، للإخبار به لا عنه .

قال المصنف (٨) : ومن الأخبار عما ليس اسما في اللفظ قوله تعالى :  
 سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٩) « أى سواء عليهم الإنذار وعلمه هـ .  
 وقضيته أن سواء خبر مقدم أو الجملة في موضع المبتدأ ، وهو أحد قولى الفارسي  
 مقتصرأ على عكسه في الأغفال قائلا : بعدم الراجع حيثئذ ، لأن الجملة هى المبتدأ

- (١) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .
- (٢) قال الميداني في « مجمع الأمثال ج ١ ص ١٢٩ » ويروى : « لأن نسمع بالمعبدى خير » و « أن  
 تسمع » ويروى : « نسمع بالمعبدى لا أن تراه » والمختار : « أن تسمع » يضرب لمن خبره خير  
 من مرآه ، ودخلت الباء على تقدير : تحدث به خير ، قال المفضل : أول من قال ذلك المنذر  
 ماء السماء . وذلك عند قصة العلمة ، أنظر المرجع المذكور .
- (٣) سورة البقرة ، آية : ٦ .
- (٤) سورة فاطر ، آية : ٣ .
- (٥) أى العامل .
- (٦) في شرحه « ج ٢ ص ٤٥ ظ » .
- (٧) وعبارته : « بل من الحروف ما ليس بزائد وجعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكم الحرف الزائد  
 وذلك « رب » تقول : رب رجل عالم أفادنا ، فرجل موضعه رفع بالابتداء وهو مبتدأ ، وقد  
 جر بحرف جر غير زائد .
- (٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٤ ظ » وعبارته : « ومن الإخبار باعتبار المعنى ، والمخبر  
 عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى .. الآية .. الخ .
- (٩) سورة البقرة ، آية : ٦ .

في المعنى والتأويل ، وبه قال الزجاج (١) .

وزعم بعض أنه رفع بسواء على الفاعلية مغنية عن الخبر .

وأكثر ورود سواء قبل الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بأم ، وقد تحذف نحو «أصبروا أولاً تصبروا سواء عليكم» (٢) أى أصبرتم أم لم تصبروا ، وقد ترد فعلية مسلطة على اسم استفهام ، كسواء على أى الرجال ضربت قال :  
سواء عله أى حين أتيته أساعة نحس تنقى أم أسعد (٣)

ويرد أيضاً بعده ماعرى عنه أى الاستفهام ، أى من المتعاطفين وهو الأصل نحو -  
«سواء منكم من أسر القول ومن جهر به» (٤) وقوله :

سواء صحيحات العيون وعورها (٥)

- أو وصف = : تنمة بيان «ما» إدخالاً لأحد قسمي المبتدأ ، لكونه مسنداً إليه كما مر ، ومسنداً كالأمثلة بعد ، والمعنى به نحو : «ضارب أو

(١) وعبارة الزجاج في «كتاب إعراب القرآن ج ١ ص ١٧١» : «سواء عليهم» ابتداء وقوله :  
أنذرهم أم لم تنذرهم» استفهام بمعنى الخبر في موضع الرفع : خبر «سواء» والتقدير : سواء عليهم الإنذار وترك الإنذار . والجملة خبر «الذين» ... وقال في «ص ١٧٢» وقدر قوم أن الإنذار مبتدأ ، وترك الإنذار عطف عليه ، و«سواء» خبر ، والأول أوجه ، ولكنه على هذا الخبر عنه مقدر وليس في اللفظ . وعلى الأول الخبر عنه في اللفظ .

وقال في معاني القرآن «ج ١ ص ٤١٠» وترفع سواء بالابتداء ، وتقوم : «أنذرهم أم لم تنذرهم» مقام الخبر ، كأنه بمنزلة قولك : سواء عليهم الإنذار وتركه ، وسواء موضوع موضع «مستو» . أى إن الزجاج قال بالقول الثاني للفارسي وهو ما جاء في كتاب الإغفال . سورة الطور ، آية : ١٦ . والآية «أصلوها فاصبروا ... الخ .

(٢) قائلة زهير ضمن قصيدة في مدح هرم بن سنان ، ورواية المقتضب : أساعة نحس جتسه أم بأسعد .

قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب «ج ٣ ص ٢٨٨» والنحويون يميزون في إعراب سواء في مثل هذا وجوها كثيرة :  
أ - «سواء» خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : بحيثك في ساعة نحس ، وبحيثك في ساعة سعد مستويان .

(ب) «سواء» مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ، وبحسن ذلك عند الاعتماد .

د - «سواء» خبر لمبتدأ مخوف ، والتقدير : الأمران سواء ، بينهما بقوله : أساعة نحس جتشنا أم بأسعد .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والكتاب ج ١ ص ٤٩٠ ، ديوانه ص ١٨٣ .

والكشاف ج ١ ص ٢٦ ، ٢٥ ، والإسلام ج ١ ص ٨ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧ ، ٤٦ .

(٤) سورة الرعد ، آية : ١٠ .  
(٥) وصدره : وليل يقول الناس في ظلماته «سواء ... البيت .

وهو ضمن أبيات قالها : مضر بن ربيع الأسدي ، وهو جاهلي قال البغدادى في الخزانة «ج ٢ ص ٢٩١» قال غلام ثعلب في كتاب اليوم واليلة : يقال إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضر وأنشد بيت الشاهد وبيتا آخر . والشاهد واضح من الشرح .

أنظر : المؤلف والمختلف ص ٢٩٢ .

مضروب» من مشتقات الأسماء ، أو جار مجراها باطراد ، نحو - أقائم الزيدان ، وما مضروب العمرون ، وما ذاهية جاريتك ، وما قريشي أبوك ، وما كريمة ساؤكم ، وأقرشي قومك ، وأقرشي أبوك .

قال سيويه (١) : ومن قال : ذهب فلانة ، وأحاضر القاضي امرأة .

قال أثير الدين (٢) : ويرد على المصنف - لا نؤلك (٣) أن تفعل ، لجعلهم اه من هذا الضرب مع عدم وصفيته ، لكونه بمعنى لا ينبغي لك أن تفعل ، وقد مع قولك تفعل مجردا عن الثاني من باب أقائم الزيدان في قول الأخفش .

- سابق = : وصف لوصف ، إحترازا من نحو : أخواك خارج أبوهما .

- رافع = : على الفاعلية أو النيابة - ما انفصل = : من ظاهر كقوله :

أقاطن قوم سلمى أم نو واضعنا أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا (٤)  
أو مضمر نحو : أذهب أنتما ، وما ذاهب أنتم ، إحترازا من المتصل لعدم ده مسد الخبر .

قال المصنف (٥) : وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور ، لشمول تفصل النوعين (٦) ، وكلاهما يسد .

وفي شرح الدماميني (٧) : ولو عبر بما استقل كان أظهر ، حذراً من توهم إداة الضمير المنفصل ، وهو غير متعين اتفاقاً ، بل منعه جماعة ، والصحيح الجواز هـ .

قلت : المصنف لا يعبأ بذلك اعتماداً على وضوح المقام ، ثم في ذكر الانفصال ليس في الاستقلال من ترجيح ما عليه البصرية من الجواز الذي لا يراه الكوفية . وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع .

(١) في الكتاب « ج ١ ص ٢٣٩ » وعبارته : ومن قال : ذهب فلانة ، قال : أذهب فلانة ، وأحاضر القاضي امرأة ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ٤٥ ظ » وعبارته : « وترد على المصنف مسألة : لا نؤلك أن تفعل ... الخ . فقل بتصرف .

(٣) في اللسان مادة « نأل » ج ٤ ص ١٦٢ : ونأل أن يفعل ، أى ينبغي ، « فؤلك » مبتدأ ، و « أن تفعل » فاعل به .

(٤) قال انبى في ج ١ ص ٥١٢ : لم أنف على اسم قائله . وهو من البيط وقد استشهد به أبوحيان في « التذيل والتكميل » ج ٢ ص ٤٦ ظ » وهو من شواهد الأشموني « ج ١ ص ١٩٠ » و « التصريح » ج ١ ص ١٥٧ » وشذور الذهب ص ١٨١ .

والتشاهد في قوله : « أقاطن قوم سلمى » حيث سد الفاعل مسد الخبر وهو « قوم سلمى » والحال أن اسم الفاعل معتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام .

(٥) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٤ ظ .

(٦) أى : الظاهر والمضمر غير المتصل .

(٧) « ج ١ ص ٨٠ » .

فالكوفية يمنعون إلا لمطابقة نحو - أقائم أنما وأقامون أنتم - جعلاً « لأنتما وأنتم » ابتداء مؤخرًا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع ما يسد جرى مجرى الفعل وهو لا يفصل منه الضمير ، والصحيح الأول للقياس والسماع .

أما الأول (١) : فلبروز ضمير الصفة جارية على غير من هي له اتفاقاً من الفريقين بخلاف الفعل واقعاً موقعها فليس معه إلا مستكننا ، ( فلا ينكر ) (٢) خلافها إياه بانفصاله في نحو : أقائم أنتما .

وأما (٣) الثاني فكقوله :

خليلى ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع (٤)

وقوله :

فلا باسط خيرا ولا دافع أدى من الناس إلا أنتم آل (٥) دارم (٦)

أنشده أثير الدين وتلميذه (٧) ابن قاسم (٨) وعقيل وغيرهم .

قلت : وهو خطأ صراح ، لما فيه من الحصر المجوز ذلك في الفعل نحو - ما قام إلا أنت - ففي الوصف أجدر كذا ظهر لى - ثم وقفت عليه لبعضهم .

وقد تجاهل الدمامي فقال (٩) رادا على ابن قاسم إنشاده ظانا اختصاصه به : والمائعون إنما اعتلوا بأن الوصف إذا رفع سادا جرى مجرى الفعل ، وهو لا يفصل ضميره ، وأنت (خير) (١٠) . بعدم تأني هذه العلة (مع) (١١) الحصر بالإلا فتأمله .

(١) وهو القياس .

(٢) « فلا ينكر » ساقط من « ب » .

(٣) وهو : السماع .

(٤) قال العيني في « ج ١ ص ٥١٦ » : لم أقف على اسم قائله ، ومثله قال الشنقيطى في « الدرر ج ١ ص ٧١ » وقال : مع كثرة الاستشهاد به ، وهو من شواهد التصريح ج ١ ص ١٥٧ « والأشعوني ج ١ ص ١٥٧ » و « شعور الذهب ص ١٨٠ » . والشاهد في قوله : « ما واف بعهدى أنتما » حيث سد الفاعل وهو « أنتما » سد الخبر ، وذلك بعد اعتماد المبتدأ على التثنية وهذا الشاهد على إبطال رأى الكوفيين ومن تبعهم ، لأنه لا يصح أن يحمل « أنتما » مبتدأ ، و « واف » خبر مقدم ، لأنه يلزم عليه الإخبار عن المثني بالمفرد .

(٥) في « ب » : يا آل آدم ... الخ .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، وقد ذكره محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٣ - ولم ينسب لقائله ، كما استشهد به من ذكرهم الشارح . والشاهد بمثل سابقه .

(٧) في « شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٤٦ و . » .

(٨) في « شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٠٣ » .

(٩) في « شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٠ و . » .

(١٠) « خير » ساقطة من « ج » .

(١١) « مع » ساقطة من « ب » .

قال ابن هشام في الجهة الخامسة من معنى اللبيب (١) : والبيت الأول - وقوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهي» (٢) مما يقطع به على بطلان مذهب المانعين ، لأن دعوى ابتدائية الضمير مؤد في البيت إلى الاخبار عن الإثنين بالواحد ، وفي الآية إلى فصل العامل عن معموله بأجنبي .

وفي شرح الدماميني (٣) : وقد أجيب عن الأول - يعني في شرح الكتاب المذكور (٤) - باحتمال ابتدائية «أنتما» نخباً عنه بالجملة الشرطية بعده ، وجوابه المحذوف ، مدلولاً عليه بقوله : «ما واف بعهدى» ، والتقدير أنتما يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطع ، فما أحد واف بعهدى ، أى إن عدم قيامكما معي على من أقاطع سبب في عدم وفاء أحد ، إذ ليس سواكما في مرتبتكما عندى بخلوص المودة وصدق الإخاء ، فإذا لم تساعداني لم يف بعهدى أحد أبنائكما .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من اختراعاته ، وليس منها ، إذ قد قدمه عليه الحديثي (٥) كما نقله النجم سعيد (٦) في شرح الحاجية وقد اعترف بذلك الدماميني في شرح ذلك الكتاب (٧) ، ولم يعزه إليه هنا (٨) لهما وتضعنا ، ثم فيه من التكلف ما لا يخفاء به .

ثم قال (٩) : وعن الثاني : باحتمال تعلق الجار في الآية بمحذوف ، والتقدير - أراغب أنت ترغب عن آلهي ، وعليه فلا فصل بالأجنبي بين العامل والمعمول .

قلت : وهو خروج عن الظاهر المتواطىء عليه المحققون ، كما قال ابن الشمني (إلى دعوى خلافه) (١٠) فلا يحفل به .

(١) ج ٢ ص ١٩١ «وعبارته : وما يقطع به عل بطلان مذهبهم - أى الكوفيين وابن الحاجب وغيره - قوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهي» وقول الشاعر : «خليل ما واف بعهدى أنتما» فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزخشرى في الآية مؤد إلى فصل العامل عن المعمول بالأجنبي والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الإثنين بالواحد .

(٢) سورة مريم ، آية : ٤٦ .

(٣) في «ج ١ ص ٨٠ و .» .

(٤) أى : شرح المعنى .

(٥) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون «ج ٢ ص ١٣٧٦» ضمن شراح الكافية إذ قال : «ومن شروح الكافية شرح الإمام ركن الدين الحديثي «الحسن بن محمد العلوي المتوفي بالموصل سنة ٧١٥» وهو مثل شرح الرضي بحثاً وجماً بل أكثر منه .... الخ .

(٦) هو : سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد .

(٧) قال السيوطي في «البنية ج ١ ص ٥٩١» : شارح الحاجية ، لم أقف له على ترجمة وشرحه هذا كبير ، جملة شرحاً للمتن والشرح الذي عليه لمصنف ، وفيه أبحاث محنة .

(٨) أى : شرح المعنى للدماميني «ج ٢ ص ٢١٥» .

(٩) أى : في شرحه للتسهيل .

(١٠) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(١١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

ومما يقطع أيضا بالجواز فصل الضمير إذا عطف على هذا الوصف نحو :  
قائم الزيدان ، بل قاعدهما - قاله المازني .

ولو قيل : زيد قائم ، فقلت منكرا : أقائم هو ، رفعا له بقائم جاز  
وتقول : أقائم أخواك أم قاعدهما وهو الوجه .

وحكى المازني : أم قاعدان ، فأضمره متصلا ، وعليه قوله .

أنا سية ما كان بيني وبينها وتاركة عند الرجاء ظلوم  
فأيهما أعمل في « ظلوم » من ناسية وتاركة لزم الإضمار في الآخر منفصلا  
لولا أن البيت وارد على وفق حكاية المازني .

وفي شرح الدماميني (١) : وعلى تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد  
على المصنف إشكال ، لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، ولا خير هنا ، لعدم  
رفع الوصف منفصلا بل متصلا .

قلت : وهو مردود بأن لا حكم للشاذ ، فلا يرد عليه ولا على غيره .

- وأغنى = : عن الخبر في (٢) الاكتفاء به ، وحسن السكوت عليه  
كالخبر ، احترازا من نحو : أقائم أبواه زيد ، لعدم إغناء الفاعل ، من حيث  
لا تهم به كالخبر فائدة ، فزيد مبتدأ ، وقائم خبر مقدم ، وأبواه رفع به .

قال المصنف (٣) : إن « قائم » ابتداء ، و« زيد » الخبر ، مع كون الخبر  
عنه منكرا ، والخبر به معرفا ، كما قال سيبويه (٤) في - مررت برجل خير  
منه أبوه جاعلا « خير » ابتداء ، و« أبوه » الخبر .

ورد بلزوم عود الضمير من متعلق المبتدأ على الخبر المتأخر لفظا ورتبة .

واعترض بأنه نظير ما أجازوه أبو الفتح من نحو - ضرب غلامه زيدا .

قال أثير الدين (٥) : وقد ذهل الثلاثة من المصنف والراد والمعارض عن

(١) في « ج ١ ص ٨٠ ط » .

(٢) في « ج » : « في عدم الاكتفاء ... الخ . وهو خطأ .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٤ ط » وعبارته ويجوز كون « قائم مبتدأ خبر عنه بزيد ، كما  
قال سيبويه في « مررت » مررت برجل خير منه أبوه ، فخير عنده مبتدأ ، و« أبوه » خبر ،  
مع أن الأول نكرة ، والثاني معرفة ، وسيأتي بيان ذلك وأمثاله .

(٤) في الكتاب « ج ١ ص ٢٢٩ » في باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي  
لا تكون صفة « وذلك أفعل منه ... فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا  
مستكرها كان الوجه عندهم فيه الرفع ، إذا كان النعت للآخر ، وذلك قولك : مررت برجل  
حسن « أبوه » ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسن فيهن .... فلما جاءت مضارعة للأسماء التي  
لا تكون صفة وقويت في الابتداء كان الوجه فيها عندهم الرفع إذا كان النعت للآخر وذلك  
قولك : مررت برجل خير « منه أبوه » ومررت برجل سواء عليه الخير والشر .... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٤٧ ط » .

قاعدة أن الوصف القائم مقام الفعل إنما يكون ابتداء حيث أغنى مرفوعه عن الخبر لكونه المحدث عنه ، وأبواه غير مغنى في هذه الصورة لعدم استقلاله مع الوصف كلاماً من حيث الضمير ، فتمتنع ابتدائيته البتة .

قلت : وقد أجاب عمنا التحرير الصدر أحمد بن أبي بكر الدلائلى (١) ، وكان أحد الفضلاء وأعيان العصر رحمه الله تعالى : بأن المصنف لا يرتبها باشتراط ما ذكر في هذا الوصف ، وإنما ذلك في الرفع ما يغنى عن الخبر ، بحيث لا خبر له إلا ذلك الفاعل ، ولا كذلك هذا .

وفي شرح الدمامينى (٢) : وتفسيرهم الإغناء بكونه عن الخبر منقود بأن لا خبر لهذا المبتدأ الخاص رأساً حتى يجذف مغنياً عنه غيره أو ساداً مسده ، ولو تكلفت تقديره لم يأت ، لكونه بمنزلة الفعل معنى ، وهو لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاماً .

قلت : وأنت خير بما يدفعه من تفسير مرادهم بالإغناء بما مر صدر المسألة . وأما ما تخيله فمنبعث من قلة التأمل ولوعاً بالنقود والاعتراضات

ثم قال (٣) : ولو فسر إغناؤه بكونه مكتفى به ، أى مستقلاً مع الوصف المذكور كلاماً ، احترازاً عن نحو : أقام أبواه زيد - كان حسناً ، وعليه فزيد ابتداء مؤخر ، وقام خبر مقدم لا مبتدأ ، وأبواه فاعل به ، ولا يجعل من الباب وفيه نظر فليتأمل .

قلت : وأنت خير بأن تفسيره هذا هو ما عليه المصنف وأثير الدين وتلميذاه لكن تجاهله بالإتيان بلو الاقتضية الغرض والتقدير ، إيهاماً لفردته بذلك .

ونص المصنف (٤) : واحتزرت بكون المرفوع مغنياً من نحو : أقام أبواه زيد - لانفصال الفاعل فيه مرتفعاً بوصف سابق ، غير أنه غير مغن حيث لا يحسن عليه سكوت ، وليس مما الكلام فيه . بل - زيد - ابتداء ، وقام خبر مقدم ، وأبواه رفع به هـ .

ثم ليته كشف عن وجه النظر ليقع التأمل فيه .

ثم قال (٥) : بل أقول : لورفع منفصلاً فليل : أقام الزيدان أو قاعدهما فسر الإغناء بالاكتفاء به ورد عليه من حيث افتقار مرفوع الوصف إلى غيره تأمله .

(١) أى : عم الشارح ، وترجمته عند الحديث عن مشائخ الشارح رحم الله الجميع .

(٢) أى : في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٨٠ و ٨١ . نقل بتصرف .

(٣) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٤) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٤٤ طه .

(٥) أى الدمامينى .

قلت : وأنت لا تترى في حسن الاكتفاء به ، والسكوت عليه عائداً على غيره ، وافتقاره إلى مرجوع إليه غير قادح في ذلك ، وإنما الذي يقال : إن في حد المصنف لإيهاما وإيهاما وترديداً ، وجمعا بين ماهيتين .

فالأول في لفظة « ما » ، والثاني ما يقتضيه عطف الوصف أن الاسم قسيم الصفة ، والثالث في لفظة « أو » في الموضعين والرابع جمع نوعي المبتدأ فيه . ثم هو خلاف رأى الكوفية : أن المبتدأ رفع بالخبر فلم يعدم عاملاً لفظياً .

وقد حدده أثير الدين (١) : بأنه : الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به شامل للخبر مسنداً للمبتدأ لارتفاعه به ، والمرفوع بالوصف فاعلاً أو نائباً ، وتشمل الجملة نحو - زيد قائم ، وأقام زيد ، وأبوه قائم من « زيد أبوه قائم » ، واحترز بها من نحو « قائم أبواه » من « زيد قائم أبواه » إذ لا يسماها (٢) .

- والابتداء كون ذلك = العادم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً - كذلك = المذكور من كونه مخبراً عنه ، أو وصفاً لما أنفصل وأغنى .  
- وهو = أى الابتداء - يرفع المبتدأ ، والمبتدأ = يرفع - الخبر = وفقاً لسيبويه .

قال في الكتاب (٣) : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن الذي يبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدالله منطلق ، لأنه ذكر لينبنى عليه المنطلق ، لأن المنبنى عليه المبتدأ بمنزلته ، وعليه جمهور البصرية ونسب للمبرد (٤) .

ورد بأمور :

أحدها : أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه (٥) ضاحك ، فلو كان الرفع للخبر لأدى إلى إعمال واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ولا نظير له .

(١) في شرحه ج ٢ ص ٤٧ ط

(٢) أى لا يسمى جملة .

(٣) « ج ١ ص ٢٧٨ » وعبارته : « وأعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المنبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبدأ ، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ... الخ .

(٤) لقد صرح المبرد في المختص في ثلاث مواضع : بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ ، ففى « ج ١ ص ٤٩ » قال : قولك : زيد منطلق فزيد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ . وفى « ج ٤ ص ١٢ » قال : وحيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء .

وفى « ص ١٢٦ ج ٤ » قال : « فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والعريه عن العوامل ، وهو أول الكلام .... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر » .  
إذا فالمبرد يرى أن الخبر مرفوع بالابتداء وليس بالمبتدأ فقط كما ذكر المصنف .  
(٥) في « ج : القائم أبواه ... الخ .

قال أثير الدين (١) : وأجاب شيخاى الأبدى (٢) وابن الضائع (٣) : باختلاف ، فإن طلبه للفاعل غير طلبه للخبر ، وإنما الممنوع عمله رفعين من جهة . كرفعه فاعليه .

الثاني : أن المبتدأ قد يكون جامداً ، ومقتضى (جموده) (٤) ألا يتقدم له عليه ، والخبر سائق التقديم فليس عاملاً (٥) .

الثالث : أنه قد يكون ضميراً ، وهو لا يرفع عائداً على ما يعمل فكيف غير عامل .

وأجابا (٦) : عن الأمرين بأن عمل المبتدأ بطريق الأصالة لا بحق الشبه ، وما من عدم التصرف والإضمار لا أثر له إلا فيما يعمل للشبه ، فلا فرق بين مضمرة ولا بين جامده ومشتقه .

- خلافاً لمن رفعهما به = : أى الابتداء وهو الأخفش وابن السراج (٧) .

قال المصنف (٨) : ولا يصح لأربعة أوجه . :

أحدها : أن الأفعال أقوى العوامل ، ولا شيء منها يعمل رفعين دون اتباع جعل المعنى عاملاً كان أحق ألا يعملها دونه .

وقد زعم بعض أن رفع الخبر بطريق التبعية للمبتدأ « وعليه فقد عمل المعنوى بالإتباع كاللفظي .

الثاني : أن المعنى المنسوب إليه عمل ويمتنع وجوده دخول عامل على مصحوبه (٩) . والثالث : أن التشبيه أقوى من الابتداء ، لعدم منع (١٠) وجوده ذلك (١١) ، والأقوى عامل إلا في شيء وهو الحال ، فالابتداء لكونه أضعف أحق بذلك .

في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٤٨ و » .

أى : أبو الحسن الأبدى .

أى : أبو الحسن بن الضائع .

« جمود » ساقطة من « ج » .

أى فليس المبتدأ عاملاً في الخبر .

أى : الأبدى وابن الضائع .

قال ابن السراج في « كتاب الأصول في النحو » ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ : المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثان ، مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانية خبره ، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما ، نحو قولك : الله ربنا ... الخ .

في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٤ ط » .

في « ج » مصحوبها ... الخ .

في « ب » : من وجوده ... الخ .

في « ج » ذلك ... الخ .

ورده أثير الدين (١) بأنه : قد عمل في الاسم والخبر والحال فهي ثلاثة ،  
والابتداء في اثنين ، فقد انحط عن اللفظي درجة .

الثالث : أن الابتداء معنى قائم بالابتداء لاشتقاقه منه ، والمشتق متضمن معنى  
المشتق منه ، وتقديم الخبر لإلزامه جائر إجماعا من أصحابنا ، فلو كان عاملا  
لزم من جوازه تقديمه على المبتدأ تقديم العامل المعنوي الأضعف ، وهو مع المعنوي  
الأقوى ممنوع ، فكيف بالأضعف ؟ .

ورده أثير الدين (٢) : بأننا لا نسلم أن الابتداء قائم بالمبتدأ فقط ، بل به  
والخبر ، فلم يتقدم معمول العامل المعنوي على أحد (٣) معمول الابتداء (أو) (٤)  
على الآخر .

الرابع : أن رفع الخبر حادث بعد معنى الابتداء ، ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة  
حدوث الجزم بعد معنى الشرط ومتضمنة من الأسماء ، فكما لا ينسب الجزم  
لمعنى الشرط بل لمتضمنه فكذا رفع المبتدأ للخبر .

ورده أثير الدين (٥) : بعدم اتجاهه إلا على أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط ،  
وقد متعوه .

قال المصنف (٦) : وأمثلة من ذلك رأى المبرد أن الابتداء رافع للخبر بواسطة  
المبتدأ (٧) ، وله دونها .

وهو أيضا مردود باقتضائه كونه العامل معنى متقويا بلفظ ، وإنما هو شأن  
العوامل اللفظية ، كالفعل متقويا بواو المعية ، وربما تقوت الألفاظ بالمعنى لتقوى  
المضاف بمعنى « اللام » أو « من » فالقول بأن الابتداء معنى عامل مقوى بالمبتدأ (٨)  
لا نظير له .

وقد نظر ذلك بعض بإعمال الأداة الشرطية في الشرط بنفسها ، والجواب  
بواسطة فعل الشرط ، وليس كما زعم ضرورة كون الأداة والفعل لفظي فلم (٩)

(١) في « شرحه للتسهيل » ج ٢ ص ٤٨ ظ « وعبارته : قلت : لا نسلم أن التثنية والتثنية لا يعمل  
إلا في شيء واحد » بل قد عمل في الاسم والخبر وفي الحال ... الخ .

(٢) في « شرحه للتسهيل » ج ٢ ص ٤٩ و .

(٣) في « ج : بل إحدى معمولي .... الخ .

(٤) « أو » سابقة من « ب » ، ج .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في « شرح التسهيل » ج ١ ص ٤٥ و « وعبارته : أنشأ من قول من قال : الابتداء رفع المبتدأ  
والخبر معا قال أبي العباس : الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ وهو  
أيضا مردود .... الخ .

(٧) فقد سبق ما قاله المبرد في المقتضب هامش رقم ٣ ص ٩٤٦ . وأنه لم يذكر الواسطة إلا إذا  
كان في مكان آخر فإنه أعلم .

(٨) في « ج : عما لا نظير به .... الخ .

(٩) في « ج : فلم يدع أن يقوى .... الخ .

بدعا أن يتقوى أحدهما بالآخر ، بخلاف الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ،  
قوى اللفظ بالمعنى كان سهلا ، بخلاف العكس ، لاقتضاء عدم النظير .

— أو = : رفعهما — بتجردهما للإسناد = : كما يقوله الحرمي ، والسيرافي  
ماعة بصريون وعزاه القراء للخليل وأصحابه لا يعرفونه .

واعترض بأن التجرد علمي (١) فلا يؤثر .

وأجيب : بأن العوامل في لسانهم (٢) في الحقيقة علامات لا مؤثرات ، والعدم  
ضوص أي (٣) عدم الشيء المعين يصح كونه علامة لشيء بخصوصيته .

والفرق بين هذا الرأي (والأول أن التجرد للإسناد وصف مفيد بقيد واحد  
كونه للإسناد ، أي إسناده إن كان خبراً) أو (٤) وصفا رافعا لمكتفي به ،  
لإسناد إليه إن كان مبتدأ غيره ، بخلاف الابتداء ، فعبارة عن أوصاف  
ددة ، وهي المشروحة (٥) في الحد المشار إليها بقوله «كون ذلك كذلك» .

قال : (المصنف) (٦) : وهو أيضا مردود بما رد به القول قبله (٧) وفيه  
ة زائدة من ثلاثة أوجه :

أحداها : جعل التجرد عاملا ، وإنما (هو) (٨) : شرط في صحة عمل  
تداء .

قال أثير الدين (٩) : ويعكس بأن العامل التجرد والابتداء شرط في عمله .  
الثاني : أنه جعل تجردهما واحدا وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ للإسناد  
، أو إلى ساد مسد الخبر ، وتجرد الخبر للإسناد إلى المبتدأ فقد تباين التجردان .

وأجاب أثير الدين (١٠) : بأن اتحادهما من حيث الدلالة ، والاشتراك في  
ر المشترك دون ما يخص كلا منهما فليسا تجردين بل تجرداً واحداً .

الثالث : إطلاقه التجرد غير مقيد ، فلزم أن ليس ابتداء ولا خبراً ما جر .  
ما بزائد ، نحو : ما فيها من أحد ، وهل أخو عيش لذيد بدائم .

(١) في «ج» : التجرد معنى فلا يؤثر ... الخ .

(٢) في «ب» بأن العوامل في الحقيقة في لسانهم ... الخ .

(٣) في «ج» : الخصوص إلى عدم ... الخ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٥) في «ج» : وهو المشروح .... الخ .

(٦) «المصنف» ساقطة من «ج» والمراد بقوله : «وهو» رفع المبتدأ والخبر بالتجرد للإسناد ،  
وانظر شرحه على التسهيل «ج» ١ ص ٤٥ و ٤٦ .

(٧) وهو قول الأخفش وابن السراج ، والرماني القائلين برفعهما بالابتداء .

(٨) «هو» ساقطة من «ج» .

(٩) في «شرح التسهيل» ج ٢ ص ٤٩ ظ «وعبارته : « وهذا ينمكس بقول التجرد والتعرية  
هو العامل ، والابتداء شرط في عمل التجرد .

(١٠) في المرجع السابق .

وأجاب أثير الدين (١) : بأن لا ضرورة إليه ، لما تقرر في عامة الأبواب أن الزائد كلا عامل ، بل رجع ابن عصفور وبعض المتأخرين هذا الرأي قالوا : لوجود التجرد رافعا بشرط التركيب بوجه ما ، كالذى حكى سيبويه : إنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، عند سرد ألفاظ العدد دون قصد الإخبار بها ، أو عنها إقامة للعطف مقام العامل في إفادة التركيب ، فإن (فقد) (٢) عدم العطف كانت موقوفة ، فكذا المسند إليه والمسند مرتفعان في تركيب الأول بالإخبار عنه ، وتركيب الثاني بالإخبار به .

— أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما = : أى الابتداء والمبتدأ — الخبر = : وهو للزجاج وأصحابه ، وعزى للمبرد (٣) .

ورد بلزوم امتناع تقديم الخبر ، لامتناع تقديم المعمول إلا والعامل متصرف ، ولا يرد بلزوم اجتماع عاملين على معمول ، لأن (٤) العمل عند صاحب (هذا) (٥) الرأي لمجموع الأمرين لا كل منهما .

— أو قال ترافعا = : أى المبتدأ والخبر ، فكل منهما عامل ومعمول ، وهو للكوفية .

وفصل بعض عندهم بين أن يكون في الخبر ذكر ، أى ضمير ، فالمبتدأ رفع به ، أى الذكر ، وإلا ترافعا ، وكأنهم لما رأوا «زيد» ضربته مرفوعا ، وبمزايلة الفعل الهاء منصوبا نسبوا ذلك للضمير ، فعندما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه وأما نحو — القائم زيد — حكموا بالترافع .

وفي الموضح : أن الكوفية في مثل : «زيد قائم» أن زيدا رفع بقائم ، وقائم رفع به ، والضمير رفع بمعنى قائم ، لنيابته مناب اسم فعل جميعا ، فلا الاسم ينفصل من الفعل ، ولا الفعل (ينفصل) (٦) منه .

وقد انتهض طوائف البصرية للرد عليهم ، وتواطوا على فساد رأيهم ، فقال المفصل (٧) عنهم : لأن الضمير اسم جامد .

قلت : والجواب عنه ما أجاب به الأبدى وابن الضائع (٨) عن ثاني الرودود على القول الأول .

(١) في المرجع السابق .

(٢) «فقد» ساقطة من «ب» .

(٣) انظر هامش رقم ٤ ص ٩٤٦ .

(٤) في «ج» لا العمل عند ... الخ .

(٥) «هذا» ساقطة من «ج» .

(٦) «ينفصل» ساقطة من «أ» ، «ب» .

(٧) أى حاكى التفصيل من البصريين .

(٨) انظر «ص» ٩٤٧ .

لأنه يكون في الصلة ، فلو عمل عمل فيما قبل الموصول ، ولأن المبتدأ  
 ففع غير الخبر والخبر غير المبتدأ ، نحو : - القائم أبوه ضاحك أخوه -  
 افعا عمل الاسم رفعين دون اتباع ، ولأن الخبر قد يكون جامدا والجوامد  
 ، لأن رتبته بعد المبتدأ ورتبة العامل ( قبل المعمول ) (١) فتدافعا ، ولأن  
 فعلا فلو عمل فيه استحالة فاعلا ، ولأنه كالصفة ولا تعمل في الوصف ،  
 العامل اللفظي مؤثر في المبتدأ ، والخبر اللفظي ، واللفظي لا يبطل باللفظي .  
 المصنف (٢) : ولو صح ما زعموه لكان لكل منهما في التقديم رتبة  
 ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم معموله .

ت : فلزم تقدم الشيء على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم  
 ك الشيء .

قال المصنف (٣) : فكان لا يمتنع : صاحبها في الدار - ، كما لا يمتنع -  
 ه زيد - ، وامتناع الأول دون الثاني دليل على أن التقدم لأصلية للخبر  
 ه .

لأن العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فتدافعا بإفضائه إلى كون  
 نفويا ضعيفا من وجه واحد ، إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه .

أثير الدين (٥) تبعا لأبي الفتح (٦) : والذي نختاره ويقتضيه النظر ماعليه  
 ، لاقتضاء كل منهما الآخر ، وما كان مقتضيا للشيء وليس مستقلا ينبغي  
 عاملا فيه :

قبل المعمول « ساقط من « ب » .  
 شرح التسهيل ج ١ ص ٤٥ و « عبارته : « وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما  
 الآخر فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ  
 افعا لخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية ... الخ .

المرجع السابق .  
 ج : لا أصلية فيه لخبر .

شرح التسهيل ج ٢ ص ٥٥ ط « .

بو الفتح لم يقل بقول الكوفيين ، بل قال في « كتاب الخصائص ج ١ ص ١٨ » : ألا ترى  
 لك لو سألت رجلا عن حلة رفع « زيد » من نحو قولنا : زيد قام أخوه فقال لك : ارتفع  
 لا ابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره ، لقلت :  
 لا قول الكوفيين ... الخ .

قال في « ص ١٠٩ » وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل ممنوي ... كررت  
 يد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به « كرفع المبتدأ  
 لا ابتداء ... الخ .

وقال في « ص ١٩٩ » : ومن ذلك قول البغداديين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من  
 كره ، نحو : زيد مررت به ... فارتفاعة عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع  
 لك المائد ، واسقاط هذا الدليل : أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل ضربته ؟ .  
 أخوك من كلمته ؟ ، ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله .  
 وعمل ذلك فأبو الفتح لم يقل برأى الكوفيين اللهم إلا في مكان آخر فاته أعلم .

وأجاب (١) عن هاتيك الردود ، أما عن الأول والثاني : فلأن لم نختار ارتفاع  
المبتدأ بالذكر بل بالخبر .

وأما عن الثالث : فباختلاف جهة الرفع ، فإنه في إحداها على جهة الفاعلية ،  
وفي الأخرى على غيرها كما مر (٢) الرد على رد قول سيبويه أن المبتدأ رفع الخبر .

وأما عن الرابع : فإنه يلزم إلا في الأفعال أو ما هو بطريق الشبه بها ، إلا  
بطريق الأصالة ، فلا أثر لتصرف أو جمود .

وأما عن الخامس : فمعارض بما وقع الاطباق عليه من قولهم : أيا تضرب  
اضرب ، فرتبة فعل الشرط بعد أدواته ، وهو عامل في اسم الشرط ، ولا يلزم  
أن رتبته قبل اسم الشرط ، ولاندفع في ذلك .

وأما عن السادس : فبأن لا نسلم أن العامل الفعل الواقع موقعه ، ولو سلم  
لم تلزم فاعلية المبتدأ ، لأن رفعه على طريق الخبرية نياية عن الاسم .  
قلت : وفيه (نظر) (٣) : لإلغائه جانب الفعلية الصريحة اعتباراً باسمية  
المنوب عنه ، وأنت خير بما فيه .

وأما عن السابع : فلأن لا نسلم أن الخبر كالصفة في هذا ، إذ لا يشبه أحد  
ركني الاسناد بمالا إفتقار إليه في كيفية الإسناد .

وأما عن الثامن : فلأن نجد اللفظي مبطلاً عمله باللفظي ، نحو : ما قام رجل ،  
وليس زيد قائماً ، ثم نقول : ما قام من رجل ، وليس زيد بقائم .

وأما عن التاسع : وهو رد المصنف—فبانتقاضه باسم الشرط وفعله ، فلم  
يلزم أن الأصل تقدم كل عامل معموله ، وأيضاً فالعامل النحوي ليس مؤثراً في  
الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة كما مر ، ولو أوجبت أيضاً  
تقدمه لكونه كالسبب قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه  
من وجه متأخر عنه من آخر .

أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب (إليه) (٤) وفرعاً له  
وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة والمقصود من الجملة ، لأن الغرض من الابتداء  
بالاسم الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً وجوداً غير أنه متقدم قصداً ،  
وهو العلة الغائبة ، وهو ما يقال فيه : أول النكرة آخر العمل فيرفع كل صاحبه  
بالتقدم الكائن فيه ، فترافعهما حينئذ كعمل الشرط في كلمة الشرط والشرط

(١) أي أثير الدين في المرجع السابق .

(٢) انظر « ص ٩٤٦ » .

(٣) « نظر » سابقة من « ج » .

(٤) « إليه » سابقة من « ج » .

الآخر نحو - «أياما تدعوا» (١) فأداة الشرط متقدمة على الشرط ، لكونها  
ثرة لمعنى الشرط ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمل ، وحيث أن فهمها  
ملائم في الرفع كالفعل .

وأما امتناع - صاحبها في الدار - وجواز - في داره زيد فليس كذلك ،  
لأن وضع الخبر أن يكون تاليا للمبتدأ لفظا أو نية ، والمبتدأ الأول لفظا أو  
نية (٢) ، لأن الأصل مطابقة المعنى للفظ ، فيبدأ بالمسند إليه ، ثم بالمسند ،  
لأنه حديثا عنه .

ومن ثم كان وضع الفاعل على خلاف الأصل ، لعدم هاتيك المطابقة ، فحين  
يس المبتدأ بضمير ما في الخبر تأخر مفسره لفظا ونية ، لكونه في مركزه الأصلي  
وقوعه تاليا فامتنع ، إذ ليس من المسائل المستثنيات ، وإنما جاز - في داره  
د - ، لأنه وإن تقدم لفظا فالتية به التأخير الذي هو مركزه الأصلي .

وأما عن العاشر : فباختلاف جهتي القوة والضعف ، لأن جهة طلب المبتدأ  
غير جهة طلب الخبر إياه ، كما في اسم الشرط وأدواته .

وقد رام بعض الفرق بين عمل المبتدأ والخبر ، وأداة الشرط وفعله :  
العمل في الأول واحد وهو الرفع ، وفي الثاني مختلف ، لكون أحدهما جزما  
لآخر نصبا .

فمن ثم جاز فيه دون الأول ، وهو مرفوع باختلاف جهتي الرفع ، فلا فرق .  
- ولا خبر للوصف المذكور = وإنما مؤول به ، وليس مسنداً إليه ،  
نما هو كالفعل مسند .

- لشدة شبهه بالفعل = : فأضارب الزيدان بمنزلة يضرب الزيدان ، فكما  
يفتقر الثاني إلى مزيد في تمام الجملة ، فكذا الأول ، ولأن المطلوب من الخبر  
م الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وهو حاصل بالوصف ومرفوعه .

قال المصنف (٣) : ومن ثم خطيء من عده من المبتدآت المحذوفة الأخبار  
ن المحذوف (٤) ما لو قدر له خبر لم يلزم من تقديره ذكر مالا فائدة فيه ،  
هذا بخلافه .

- ولذا = : المعنى الذي هو شدة الشبه وبإعماله عمله من رفع الفاعل ونصب  
مفعول .

(١) في «ج : أياما تدعوا» قوله الاسماء المحذوفة «سورة الإسراء» آية : ١١٠ .

(٢) في «ب : أو فيه ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٤٥ و .» .

(٤) في «ج : لأن المحذوف مالمو ... الخ . وفي الأصل : لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له  
خبراً .... الخ .

— لا يصغر = : فلا تقول : أضوِرب الزيدان — ولا يوصف = : فلا يجوز —  
أضارب عاقل الزيدان ولا أضارب الزيدان عاقل .  
— ولا يعرف = : فلا يقال : القائم أخواك .

قال ابن السراج : لأنه قد تكمل اسما معرفة ولا تقوم المعارف مقام الأفعال .  
— ولا يثنى ولا يجمع = : وفاقا لكثير ، لتذكته في الفعلية بالاستفهام والنفي ،  
فلا يقال : أقائم أخواك (وأقائمون) (١) إخوتك برفع (أخواك وإخوتك) (٢)  
على الفاعلية .

— إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) (٣) = : وقد أمعنا الكلام عليها  
في باب الفاعل ، وليس مختصا بانتفاء هذه الأشياء عنه في هذا التركيب ، بل اسما  
الفاعل والمفعول العاملان كذلك .

واعتل ابن السراج لامتناع القائمان أبواهما أخواك : بما فيه من ثنية الاسم  
قبل تمامه .

قال القاضي أبو محمد بن حوط الله (٤) : والمنع من الثنية والجمع غلط  
بدليل «أو مخرجي هم» (٥) .

وقد يكون خبراً مقدما ، أو على لغة بلحارث .

قال ابن هشام : ولا يدخل عليه الجار ، ومن ثم — رد جعل صاحب الكشف  
«هل من خالق غير الله» (٦) من الباب قال : والصواب أنه ابتداء وخبر ، ولم  
يتعرض المصنف لحكم الوصف المذكور حالتي مطابقته لإفراداً ، كأقائم زيد ،

(١) «وأقائمون» ساقطة من «ج» .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٣) سبق تخريجه في «٣١٦» .

(٤) هو : عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي الأندلسي  
القاضي أبو محمد ، قال السيوطي : قال في النصار : كان عبدالله هذا فقيها جليلا أصوليا نحويا  
أديبا شاعرا كاتباً ، ورعا ، ديناً ، حافظاً ثقة ، يميل إلى الاجتهاد ، ويغلب عليه طريقة الظاهر  
ولي قضاء اشبيلية وقرطبة وغيرها . ولد عام (٥٤٩ هـ) وتوفي بفرنطة عام (٦١٢) .  
انظر : «البغية ج ٢ ص ٤٤ — الشذرات ج ٥ ص ٥٠ — هدية العارفين ج ١ ص ٤٥٨» .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ٦ — كتاب بدء الوحي ، من حديث عائشة أم المؤمنين  
رضي الله عنها .

والحديث طويل ، ويتلخص معناه في : أنه عرض عل ورقة بن نوفل قصة بدء الوحي عليه ،  
فأجابته ورقة بقوله : يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك ، فقال صل الله عليه وسلم : «أو  
مخرجي هم» .

توجد تعلية في هامش (أ) وهي : «انظر استدلال القاضي ابن حوط الله بالحديث ، كصنيع  
المصنف في الاستدلال بالحديث .

(٦) سورة فاطر ، آية : ٣ .

وغيره كأقائمان أخواك وأقائمون إخوتك ، وعدم مطابقتها كأقائم أخواك ، إنكالا على ما عرف في المختصرات : أن الفاعلية إنما تتعين حيث لا مطابقة ولا خفاء بما فيه .  
- ولا يجرى = : الوصف المذكور - ذلك المجرى = : من كونه ابتداء رافعا مكثفي به .

- بإستحسان إلا بعد استفهام = : بالهمزة وغيرها .

قال المصنف (١) : نحو - أقائم الزيدان ؟ وهل معتق العبدان ، وما صانع العمران ؟ ومن خاطب البكران ؟ ومتى ذاهب الخالدان ؟ وأين جالس صاحبك ؟ وإياك قادم رفيقك .

- أو نفى = : بما يصلح لمباشرة الاسماء ، وفاقا لجمهور البصرية « كما ولا وان وليس » غير أن « ليس » مرتفع بها الوصف اسميا لها ، وما يليه رفع به سادا مسد خبرها ، وكذا الحكم بعد « ما » الحجازية بأشراطها ، فإن عدمت ، أو كانت (٢) تيمية فالوصف ابتداء رافع مكثفي به .

قال أثير الدين (٣) : والمشهور من أدوات النفي « ما » ، ومن أدوات الاستفهام الهمزة ، فالأحوط أن لا يثبت تركيب مع (٤) غيرهما إلا بعد سماع .

وفي النهاية إن أسماء الاستفهام فرضى في الاعتماد ، وهو موافق لإطلاق المصنف متنا ، وتصريحه شرحا .

قال المصنف (٥) : ولا يحسن عند سيبويه (٦) إلا بعد استفهام أو نفى

(١) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٥ و . » وعبارته : « وأشرت بقولي : ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان : إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرّر إلا بعد استفهام ، أو نفى .... » وقال في ص ٤٥ ط : ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل معتق العبدان ... الخ .

(٢) في « ج : أو كان ... الخ .

(٣) وعبارته في « ج ٢ ص ٥٤ » : وأطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتها . ... هكذا قال المصنف في الشرح ، وهو قياس على الهمزة ، والأحوط ألا يقال منها تركيب إلا بعد السماع ، وذكر من أدوات النفي ما ولا ..... وهذا قياس على « ما » والأحوط التوقف حتى يسمع .

(٤) في « ج : تركيب ما غيرها ، وهو خطأ .

(٥) انظر هامش رقم « ١ » .

(٦) وعبارته في « الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ » : وزعم الخليل أنه يستفح أن يقول : « قائم زيد » وذلك إذا لم تجعل « قائما » مقدما مبنيًا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيد عمرو ، وعمرو على « ضرب » مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون « زيد » مؤخرا ، وكذلك ، هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : أنا .... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبيح ، لأنه اسم وإنما يحسن عندهم أن يجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف ، أو جرى على اسم قد عمل فيه ... الخ .

فلان كان دون أحدهما قبح عنده غير ممنوع وهو قضية كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره . ومن زعم منعه ذلك دونهما فقد قوله مالم يقل .

قال أثير الدين (١) : وليس في كتاب سيبويه ما يقتضى استحسانه بعد أحدهما (٢) وإنما فيه : استقباح الخليل : « قائم زيد » على أن لا يكون « قائم » خبراً مقدماً .

وقد نص سيبويه على قبحه مجعولاً بمعنى : يقوم أو قام ، لعدم استحسانه عمله إلا صفة أو خبراً .

— خلافاً للأخض = : في عدم اشتراط ، (اعتماد) (٣) الوصف تمسكاً بقوله :

خير بنو لهب فلاتك ملغياً مقالة لهي إذا الطير مرت (٤)

وقوله :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا (٥)

إذ لو جعل بنو لهب في الأول ابتداء مخبراً عنه « بخير » لزم عدم المطابقة فتعينت ابتدائية « خير » رافعا لمكتفي به من (بنو لهب) .

وأجاب الجماعة باستواء المفرد وفرعية في — فعمل نحو « والملائكة بعد ذلك

(١) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٥٣ ظ » .

(٢) أى الاستفهام أو النفي .

(٣) « اعتماد » ساقطة من « ج » .

(٤) قال العيني في شواهد هاشم الخزائن « ج ١ ص ٥١٨ » : قائله : رجل من الطائيين « ولم أتف على اسمه ، وهو من الطويل .

ومثل ذلك جاء في « التصريح على التوضيح » ج ١ ص ١٥٧ « إذ قال ابن هشام فيه : ولا حجة للكوفيين والأخض في نحو قول بعض الطائيين : خير بنو لهب .... البيت . خلافاً لناظم وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صح الاخبار به عن الجميع لانه على فاعل ... الخ .

والبيت من شواهد الأثير في شرحه « ج ٢ ص ٥٣ ظ » والمرادى « في شرحه » ج ١ ص ١٠٦ « و « الأشموني » ج ١ ص ١٩٢ « و « الجمع » ج ١ ص ٩٤ « و « الدرر » ج ١ ص ٧٢ . « و « بنو لهب » : حتى من الأزد .

(٥) نسبة ابو زيد في « نوادره ص ٢١ » لزهير بن سمود الضبي مع بيت آخر وقال : قال أبو حاتم قوله : فخير نحن ، يريد : فنحن عند الناس خير منكم ، والمثوب : الذى يدعوله الناس يستنصرهم ، ومنه التشويب في الأذان ، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه ، وقوله : يالا : أراد يال بى فلان ، فحكى صوت الصارخ المستغيث .

وقد ذكره البغدادي في « الخزائن ج ١ ص ٢٢٨ » في مبحث المنصوبات ، وقال : على أن اللام خلطت بياء أراد : أنه خلطت لام الاستفائة الجارة بيا حرف النداء وجعلنا كالكلمة الواحدة وحكيما كما تحكى الأصوات ، وصار المجموع شعاراً للاستفائة وذكر البغدادي في هذا المبحث ثلاثة مذاهب ، كما ذكر ابن جني في « الخصائص ج ١ ص ٢٧٦ ، ج ٣ ص ٢٢٨ » مجادلة حصلت بينه وبين أبى على الفارسي في هذا المبحث أيضاً فتراجع . والبيت من شواهد المغنى ص ٥٩٥ .

ظهير» (١) «وحسن أولئك رفيقا» (٢) «فلما استيثسوا منه خلصوا نجيا» (٣) .

وقال بعض العرب : هن صريف - وقال :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبجل وأنت صديق (٤)

كما ذلك شأن «فعول» نحو «هم العدو» (٥) و«أنا رسول ربك» (٦) .

ولو جعل في الثاني «خير» خيرا مقدما و«نحن» ابتداء لزم الفصل بين اسم التفضيل و«من» ، وهما كالتضائفين بمبتدأ وهو أجنبي منهما ، فتعين كون «خير» ابتداء ، ونحن «فاعلا به» .

وأجاب ابن خروف : بأنا لا نسلم ابتدائية «نحن» ولا فاعليته «ولأنما هو تأكيد لمستكن «خير» خبر ابتداء محذوف ، أى فنحن خير نحن ، كما تقول : أنت قائم أنت .

قال أثير الدين : وأما على ما قررناه من اختيار رأى الكوفية من الترفع فلا أجنبي مفصولا به ، لمعمولية الابتداء للخبر ، كما أن «من» الجارة للمفضل عليه متعلقة به .

ثم قال (٧) : لا نسلم أن اسم التفضيل و«من» كالتضائفين ، ولا امتنع الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف والمجرور ، لامتناعه بأحد هذه (بينهما) (٨) فلم يجزيا مجراهما .

ولو سلم عدم معمولية المبتدأ للخبر ما ضر الفصل ضرورة كونه ضرورة (٩) . وقد وافق الكوفية أبا الحسن (١٠) في عدم الاشتراط ، غير أن الوصف عندهم مرفوع بتاليه كالعكس على قاعدتهم .

وفي التزام إفراده وتجرده من ضمير مجوزين لإجراؤه مجرى اسم جامد فيطابق

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٩ .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٨٠ .

(٤) هذا البيت استشهد به النحويون في أغلب كتبهم ولم ينسبه أحدهم ، فقد قال البقاعي فيه مع بيت في «الخرافة ج ٢ ص ٤٦٥» آخر : والبيتان أنشدها الفراء ولم يمزهما لأحد . وقال الشنقيطي في «الدرج ١ ص ١٢٠» : لم أعثر على قائله .

وقال السيوطي في شرح شواهد المفاتيح «ص ١٠٥» : لم أر من ذكر قائله .

(٥) سورة المنافقون ، آية : ٤ .

(٦) سورة مريم ، آية : ١٩ .

(٧) أى الأثير في المرجع السابق .

(٨) «بينهما» ساقطة من «ج» .

(٩) أى ضرورة شرعية .

(١٠) أى أبو الحسن الأخفش : في عدم اشتراط الاعتماد على الاستفهام والنفي .

تاليه ، أو جعل نعت متوى مطابق للآخر أفرادا وضديه ، فلا بد إذ ذاك من مطابقة النعت ويسمونه خلفا .

وإذا تقلعت همزة الاستفهام وحرف النفي الظرفين نحو أفي الدار زيد ، وما في الدار زيد ، فأجاز الأخفش أن يرفعا لإجازته ذلك دون اعتماد .  
وأني ذلك سيبويه إلا معتمداً على أحد الحرفين وأجازه معتمداً بوقوعه خبراً أو صفة أو حالاً .

وقال الخضرأوى : إذا اعتمداً فالأكثر على رفعهما تاليهما ارتفاع الفاعل لا غير .  
وأجاز الوجهين بعض كما يرى الأخفش إذا لم يعتمدا .

وفي البسيط : واختلف في الظرف وفي المجرور هل في تقدير اسم الفاعل أو الفعل ؟ وعلى الأول فيرفع الظاهر معتمداً على الهمزة نحو - أفي الدار زيد .  
وقياس حروف النفي مساواتها إياها .

وقال بعض أصحابنا : إنما يرفعان إذا وقعا خبراً أو صفة أو حالاً ، والصحيح عدم إعمالهما معتمدين على نفي أو استفهام بخلافهما معتمدين على غيرهما .

- وأجرى في ذلك = : المذكور من كون المرفوع بعد الوصف مكفى به .  
- غير قائم ونحوه = : نحو غير مضروب .

- مجرى ما قائم = : فتقول : غير قائم الزيدان ، وغير مضروب العمران ، فيسد المرفوعان مسد خبر « غير » .

قال المصنف (١) : إذا قصد النفي بغير مضافا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ ويرفع ما بعد الوصف به ، كما لو كان بعد نفي صريح ، ويسد مسد الخبر .  
وعلى ذلك وجه الشجرى قول الحكمي أبي نواس .

غير مأسوف على زمن يتنقى بالهم والحزن (٢)

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٥ ط » .

(٢) قال البغدادي في الخزانة « ج ١ ص ١٦٧ » : أورده مثالا لإجراء : غير قائم الزيدان مجرى : ما قائم الزيدان ، لكونه بمعناه ، وتخرج البيت على هذا أحد أقوال ثلاثة وهو أحسنها ، وإليه ذهب ملك النحاة الحسن بن أبي فزار ، وابن الشجرى أيضا في أماليه .... وقال : فلما كانت « غير » للمخاطبة في الوصف ، وجرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول المسند إلى الجار والمجرور ، والمتضامان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة .  
وقال : والقول الثاني لابن جني وتبعه ابن الحاجب ، وهو أن « غير » غير مقدم ، والأصل زمن يتنقى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت عليه وما بعدها ، ثم حذف « زمن » دون صفة ... الخ .

والثالث وهو لابن الحشاش : أن « غير » خبر لأنا محذوفا ، ومأسوف مصدر كالمسؤول والميسور أريد به اسم الفاعل ، والتقدير : أنا غير آسف على زمن هذه صفة .  
انظر : أمالي ابن الشجرى « ج ١ ص ٣٢ » الدرر « ج ١ ص ٧٢ » « ج ٣ ص ٤٢٦ »  
المعنى « ج ١ ص ٥١٣ » .

وقول الآخر :

غير لاه عداك فاطرح الله . — ولا تغترر بعارض (١) سلم (٢) هـ .

يعنى أن غير ابتداء لاخير له ، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر ، لأنه في معنى النفي ، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهـم والحزن ، فهو نظير ما مضروب الزيدان والثائب عن الفاعل الظرف .

قال ابن هشام : وهو مشكل التراكيب ، وقد سأل على بن أبي الفتح أباه عنه ، فأجابه بأن «غير» خبر مقدم ، والمقصود : ذم الزمان الذى هذه حاله ، والأصل : زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت «غير» وما بعدها ، ثم حذف زمن دون صفته ، فعاد مجرور على (على) غير مذكور ، فأبى الاسم الظاهر مكانه ، واختاره ابن الحاجب .

قال ابن هشام : فإن قلت : ففيه حذف الموصوف مع عدم إفراد صفته ، وهو في مثل هذا ممتنع .

فأجاب : باختصاص المنع بالتثنية ، وهذا شعر فيجوز فيه كقوله :

«أنا ابن جـ — — — — —» (٣)

---

(١) في «جـ : ولا تغتر بعارض ... الخ .

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفية «جـ ١ ص ١٩٠» : وتقول : غير قائم الزيدان فقير : مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان : فاعل يقام سد مسد خبر غير ... ومنه قوله : غير لاه ، عداك ... البيت ، فقير مبتدأ : ولاه : مخفوض بالإضافة . وعداك : فاعل بلاه سد مسد خبر غير .

وقال محي الدين في هامشه : لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل جـ ٢ ص ٥٥ و . ، وشرح المرادى للتسهيل جـ ١

ص ١٠٦ .

(٣) البيت بتمامه : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضبح العامة تعرفوني

نسب في الكتاب جـ ٢ ص ٧ : لسحيم بن وثيل بن ربوع ، وقال سيبويه : كأنه قال : أنا ابن الذى جلا . وقال ابن صفور في المقرب جـ ١ ص ٢٨٣ : فأما قوله : أنا ابن جلا ... البيت فإن «جلا» متحمل للضمير ، فهو محكى ، لأنه جملة . وقال البغدادي في الخزانة جـ ١ ص ١٢٦ : وهذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياح ، وليس هو المرجح كما توهمه التفتازاني في المطول ، وانظر السبب في القصيدة في الخزانة وقال في ص ١٢٨ : وسحيم شاعر معروف في الجاهلية والاسلام ، عده الحمصى في الطبقة الثانية من شعراء الاسلام . قال ابن دريد في جمهرة اللغة جـ ٢ ص ١١٤ : والجلا : الأمر الواضح المكشوف ، قال سحيم بن وثيل : أنا ابن جلا ... البيت وانظر : «الخزانة» جـ ٢ ص ٣١٢ - المفصل ص ١١٩ . ومعجم شواهد العربية ص ٤٠٧ .

أى أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقوله :

ترمى بكفى كان من أرمى البشر (١)

أى بكفى رجل كان .

قال أثير الدين (٢) : وهذا التخريج نهاية في التكلف ، وهو عادة (٣) أبي الفتح وشيخه في مجيئهم بالتخريجات المتكلفة التي لا تكاد تلمحها العرب .

قال أبو الفتح : وإن شئت قلت : هو محمول على المعنى كما (حمل) (٤) على ذلك : أقل امرأة تقول ذلك ، فلا خبر رأسا ، لأن «أقل» مبتدأ مضاف إلى «امرأة» موصوفة بتقول ذلك ، فصار بمنزلة : (٥) قل امرأة تقول ذلك ، فلم يحتج «قل» إلى خبر .

وخرجه ابن الخشاب (٦) : على أن «غير» خبر لمحدوف . و«مأسوف» مصدر جاء على «مفعول» كالمسور والميسور مرادا به اسم الفاعل والمعنى : أنا غير آسف على زمن هذه صفته ، وهو ظاهر التعسف .

وفي شرح اللدمايني (٧) بدل ابن الخشاب ابن الحجاز .

قلت : والصواب الأول (٨)

(١) قال البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ : وهذا الشاهد قلما خلا منه كتاب نحوي ، لكنهم لم يعرف قائله ، وروايته : جاءت بكفى كان من أرمى البشر ... الخ . وكذلك كانت رواية المقتضب ج ٢ ص ١٣٩ - والخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ : قال ابن جني : أى بكفى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر ، فقد روى غير هذه الرواية ، روى : «بكفى كان من أرمى البشر» بفتح ميم «من» أى : بكفى من هو أرمى البشر «و«كان» على هذا زائدة ، ولولم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه ، والشاهد : أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محدوف ضرورة .

وانظر : «المقرب» ج ١ ص ٢٢٧ - والأشعوني ج ٤ ص ٣٣٣ ... ومجم شواهد العربية ص ٤٧٠ .

(٢) في شرحه «ج ٢ ص ٥٥» .

(٣) «أبى» ساقطة من «ج» .

(٤) «حمل» ساقطة من «ج» .

(٥) في «ج» أقل ، والصواب ما أثبتته لأنه موافق لما في شرح الأثير ج ٢ ص ٥٥ .

(٦) هو : عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحوي البغدادي .

قال القفطي : أخذ النحو عن أبي بكر القطان ، وأبى الحسن على الفصيحى الأسترابادى ، وأبى السمادات ابن الشجرى ، وأبى منصور الجوالقى - شرح جمل عبدالقاهر ، والمقدمة لابن هيرة ، والقع لابن جنى توفي عام (٥٦٧) .

انظر : «الأنباه» ج ٢ ص ٩٩ - البقية ج ٢ ص ٢٩ - وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٠٢ ، الشذرات ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٧) «ج ١ ص ٨١ ظ» .

(٨) بدليل ما قاله البغدادي في الخزانة كما سبق في هامش «رقم ٢ ص ٩٥٨» .

— ويحذف الخبر = : حذف — جوازاً = : أى جائزاً فهو مصدر بمعنى الفاعل أو حذف جواز ، فأقام المضاف إليه مقامه ، فهو باق على المصدرية .

— لقرينة = : نحو «زيد» لمن قال «من في الدار؟» وإذا قلت : زيد وعمرو قائم . فخير الأول محذوف وفاقا لسيبويه لسلامته من الفصل ، ولما فيه من إعطاء الخبر للمجاور .

وقيل : خبر الثاني وقيل بالتخيير (١) ، وصححه بعض أصحابنا ، ولا يجوز : زيد قائمان وعمرو .

وحكى أبو حاتم : هند وزيد قائم — فالمحذوف خبر الأول ، أى : قائمة . قال المصنف (٢) : «ومن ذلك بعد «إذا» الفجائية ، كخرجت فإذا السبع ، وهو عزيز جداً ، ومن ثم لم يرد في القرآن إلا ثابتاً نحو — «فإذا هي حية» (٣) «فإذا هي بيضاء» (٤) «فإذا هم جميع» (٥) «فإذا هم قيام» (٦) هـ .

وهو صحيح بناء على ما اختاره من حرفة «إذا» وفاقا للأخفش ، ويرجمه قولهم : خرجت فإذا إن زيدا بالباب ، بكسر «إن» لعدم إعمال تاليها في متلوها . قلت : فاندفع اعتراض أثير الدين (٧) بأنه بعدها واجب الذكر حيث لا دال على حذفه .

وأما المثال : فإذا نفسها الخبر ، وهو ظرف مكان ، أى فبالحضرة السبع . قال (٨) : وهو قضية كلام سيبويه (٩) ، وما تلقيناه من مشائخنا ، ومن ثم ساغ وروها خبراً عن الجثة . هـ .

- 
- (١) في «ج» : «وقيل بالتخيير وقيل خبر الثاني «وصححه ... الخ» .  
(٢) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٥ ط» وعبارة : «ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة ... الخ» .  
(٣) سورة طه : آية : ٢٠ .  
(٤) سورة الشعراء ، آية : ٢٣ .  
(٥) سورة يس ، آية : ٥٣ .  
(٦) سورة الزمر ، آية : ٦٨ .  
(٧) أى الأثير في «شرحه ج ٢ ص ٥٦» وعبارة : «وأما قوله تعالى : «فإذا هي حية» إلى آخر ما ذكرنا جاء في القرآن فإنما لم يحذف الخبر ، لكونه لا يدل على حذف دليل ، ولم يمكن جعل إذا في الآيات خبراً ، لأن المقصود الاخبار عن المبتدأ الذى بعد إذا بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلا من ذكر الخبر ... الخ» .  
(٨) أى الأثير في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٥٥ ط» .  
(٩) قال في «الكتاب» ج ١ ص ٥٤ : «ولإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الاسم بعدها «تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيد يذهب لحسن» .  
وقال في «ص ٤٣٥» : «وسألت الخليل عن قوله عز وجل : «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون» سورة الروم آية : ٣٦ — فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول . وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل .

وهو المنقول عن المبرد (١) ، وابن برى كما أوضح (٢) ذلك في باب المفعول المسمى ظرفاً ، وكان لا يقدر لها خبراً ، لاستقلالها وما هي فيه كلاماً تاماً . قال الرضى (٣) : ولا يطرد له في جميع مواردّها ، إذ لا معنى لقولك فيالمكان السبع بالباب في تأويل خرجت فإذا السبع بالباب .

وأما على أنّها زمانية كما يراه الزجاج فيسوغ أنّها خبر عما بعدها بتقدير : فإذا حصول السبع ، أى ففى ذلك الوقت حصوله « لعدم سوغان كون الزمان خبراً عن الجثة .

قال (٤) : ويجوز أن الخبر محذوف ، وإذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدّه ، أى ففى ذلك الوقت السبع بالباب ، فمحذوف بالباب للدلالة قرينة خرجت عليه ، ويجوز أن ظرف الزمان مضاف إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف على ما قاله المصنف - يعنى ابن الحاجب (٥) ، أى ففاجأت وقت وجود السبع غير أنه إخراج لإذا عن الظرفية ، لكونها مفعول « فاجأت » ، ولا ضرورة إليه ، لعدم تصرف « إذا » الظرفية على الصحيح .

وأما الفاء الداخلة عليها فعن الزيدى أنّها جواب شرط مقدر ، ولعله أراد أنّها « فاء » السببية المراد منها لزوم تأليها لمتلوها ، أى مفاجأة السبع لازمة للخروج . وقال أبوبكر مبرمان (٦) : عاطفة حملا على المعنى ، أى : خرجت ففاجأت كذا وهو قريب ٥ .

(١) قد ذكر المبرد « إذا » الفجائية عدة مرات ، إذ قال في « المختضب ج ١ ص ٥٧ ، ٥٨ » : « ولـ » إذا موضع آخر ، وهى التى يقال لها : حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء ، وتكون جواباً للجزاء كالفاء . وقال في « ج ٣ ص ١٧٨ » : فأما « إذا » التى تقع للمفاجأة فهى التى تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ . وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك ، وتأويل هذا : جئت ، ففاجأتى زيد ، وكلمتك ، ففاجأتى أخوك « وهذه تنفى عن الفاء . وقال في ص ٢٧٤ » : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، بمعنى « إذا » ها هنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً ، لأن معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

ومعنى ذلك أن « إذا » الفجائية ظرف ، وأن الكلام معها جملة اسمية على معنى جملة فعلية . (٢) أى : الأثير في المرجع المذكور .

(٣) في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٣ » : وعبارته : « واختلف فيها ، فنقل عن المبرد أنّها ظرف مكان ، فعل قوله : يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذى بعدها ، أى فيالمكان السبع الخ .

(٤) أى : الرضى في المرجع السابق .

(٥) وعبارته في شرح الكافية « ج ١ ص ٢٥ » : وقد يحذف الخبر جوازا ، مثل : خرجت فإذا السبع ... الخ .

(٦) هو : محمد بن على بن إسماعيل أبوبكر الأزمى ، المعروف بمبرمان « يفتح الميم وسكون الموحدة » المتوفى عام ٨٣٤ هـ ، وله عدة تصانيف ، منها : شرح كتاب سيويه ، وشرح شواهد سيويه كتاب صفة شكر المنعم ، كتاب العيون وغير ذلك . انظر : « كشف الظنون ج ٢ ص ١٤٢٨ - هدية العارفين ج ٢ ص ٤٢ » .

قلت : وقد انتحل الدماميني (١) : أكثره مورداً بعضه سؤالاً وجواباً لهما  
على عادته الاختراع .

ثم قال (٢) : واللائق للمصنف تقديمه لقريئة على جوازه ، ليتناول صورتي  
الحذف الجائزة والواجبة .

قلت : قضارى ما فيه أن حذفت في الثانية مدلولاً عليها بذكرها في الأولى ،  
لأن سلم فإنما قلد في ذلك قول : الحاجبية (٣) : وقد يحذف المبتدأ لقيام قريئة  
بجوازه ، كقول المستهل : الهلال ، والخبر جوازا نحو خرجت فلذا السبع  
وجوبا فيما التزم (٤) : في موضعه غيره ، مثل : لو لا زيد لكان كذا .

— و = : حذفاً — وجوبا = : أى : واجبا ، أو : حذف وجوب ،  
فعل به مامر (٥) .

قلت : واقتصر الدماميني على الأول تبعاً للرضى (٦) ، مع ما فيه من  
استعمال المصدر في غير موضعه قصور ، ثم نظيره (٧) يزيد عدل فاسد لما في المنظر  
من المبالغة المقتضية ذلك فيه دون المنظر الخالي منها .

— بعد لولا الا متناعية = : نحو : لولا زيد هلك عمرو — وفاقا لما عليه  
بصرية : أن المرفوع بعدها رفع بالابتداء ، وسيأتي خلاف القراء والكسائي  
في ذلك في فصل حروف التحضيض من باب تميم الكلام على كلمات مفترقة  
على ذلك .

وقال الرضى (٨) : ويمتنع أن جواب لولا خبرها ، نخلوه عن الفائدة في  
الغلب ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف من القريئة  
دالة على الخبر المعين وهى لفظة «لولا» الموضوعية لإفادة امتناع الأول لامتناع  
الثاني ، كما يجيء في حروف الشرط ، فلها دلالة على أن خبر المبتدأ بعدها موجود  
لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك ، ومن اللفظ الساد مسداً الخبر وهو جواب «لولا» .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٢ ، ٨١ و ... » .

(٢) أى الدماميني في المرجع المذكور .

(٣) « ج ١ ص ٢٥ » أى : قلد الدماميني ابن الحاجب . وهذا في نظري لا يعد جواباً على الاعتراض

(٤) في « ج : ألزم .... الخ .

(٥) أى : عند قول المتن السابق : « جوازا » .

(٦) إذ قال في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٣ » : قوله : جوازا وجوبا نصب على المصدرية

أى : حذفاً واجبا ، أو جائزاً .

(٧) أى « الدماميني في شرحه للتسهيل » « ج ١ ص ٨٢ و ... » .

(٨) في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٤ » ، وعبارته : « فقال البصريون : الاسم المرفوع بعد

«لولا» مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب «لولا» خبره كما مر في «أما زيد فقام» لكونه

جسلة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في : لولا لهلك عمرو ، فخبره محذوف

وجوبا ... الخ .

— غالباً = : ويسقط من بعض النسخ ، وهو أجود ، لعدم مجامعة الوجوب (١) الغلبة ، لاقتضاء الأول وجوب الحذف ، والثاني غلبته ، فهو من باب الجائز ، ومحال كون الشيء واجبا جائزاً ، ولأن المشهور من مذهب الجمهور وجوبه بعدها مطلقاً .

قال المصنف (٢) : وإنما وجب بعد «لولا» ، لأنه معلوم بمقتضى «لولا» لدلالاتها على الامتناع بوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، وعلى وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمرا لم يشك أن المراد وجود «زيد» مانع من إكرام عمرو ، فصح الحذف لتعين المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله .

والمراد بالثبوت هنا الكون (٣) : المطلق لا المقيد ، فلو أريد مقيد لا دليل عليه امتنع الحذف ، نحو : لولا زيد سلمنا ما سلم ، ولولا عمرو عندنا فملك ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأنتست البيت على قواعد إبراهيم» (٤) .

أو مقيد مدلول عليه جاز الأمران ، نحو — لولا أنصار زيد حموه مانجا ، وقول المعري في صفة سيف :

يذيب الزعب منه كل غضب      فلولا الغمد يمسكه لسالا (٥)

وما ذهب إليه هو رأى الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبيين ، وأغفله

- (١) في «ج» : مجامعة الوجود ... الخ .
  - (٢) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٥ ط» وعبارته : «وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضى ... الخ .
  - (٣) أى : الوجود غير المقيد بأمر زائد على الوجود وذلك كامتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ . أما الكون المقيد فهو عند امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ، وذلك مثل قولنا زيد سلمنا ما سلم فزيد مبتدأ وجملة «سلمنا الخبر» ، لأن وجود زيد مقيد بالمسألة ، ولا دليل يدل عليها لو حذف .
  - (٤) أخوجه البخارى في صحيحه ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس . من حديث عائشة رضى الله عنها ، مع اختلاف في بعض ألفاظ الحديث .
  - (٥) هذا البيت من قصيدة طويلة - من الوافر ، وفيه كلام طويل ، وتوجيهات مختلفة تراجع في مضافها ، قال المعنى في شواهد الكبرى هامش هنزاة ، الأدب : اعلم أن البيت ذكره التتميل لا للاشهاد لأن المعري لا يحتج بشعره .... ووجه التتميل : أنه ذكر الخبر بعد «لولا» فإنه في مثل هذا الموضع يجوز ذكر الخبر وتركه ، فإنه لو قال : لولا الغمد لسالا ، على تقدير : لولا الغمد يمسكه صح الكلام والمعنى ولكنه اختار ذكر الخبر دفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز .
- انظر : «سقط الزند» ج ١ ص ١٠٤ - المعنى ج ١ ص ٤٤٠ - الدرر النواع ج ١ ص ٧٧ - المقرب ج ١ ص ٨٤ .

كثرون ، ومن ذكره بعد لولا قول أبي عطاء السدي : (١)

لولا أبوك ولولا بعده عمر ألفت إليك معد بالمقاليد (١)

قلت : وقد زعم ابن الشجري أن من ذلك : «لولا فضل الله عليكم ورحمته» (٢) من متعينا لجواز تعلق الظرف بفضل .

قال أثير الدين (٣) : وما اختاره غير مختار ، وإنما المختار ما عليه الأكثر وجوب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا .

فإذا أريد المفيد امتنع أن تقول : - لولا زيد قائم ، ولا أن تحذفه بل تجعل دره المبتدأ ، نحو - لولا قيام زيد لايتيك ، أو تدخل «أن» على المبتدأ نحو : أن زيدا قائم ، مصيراً «أن» وصلتها ابتداء محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ بغيره ، أو فاعلا لـ «ثبت» محذوفا على الخلاف ، ومن ثم لحنوا المعرى .

قال ابن هشام (٤) وليس يجيد ، لاحتمال تقدير «بمسك» بدل اشتمال ، أن الأصل «أن بمسكه» ثم حذفت «أن» وأرتفع الفعل .

قال شارح كلامه الدماميني (٥) : وقد خرج ابن مالك (٦) ما وقع في بعض الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة كل أمة أوتوا الكتب من قبلنا» (٧) على أن الأصل : أن كل أمة فحذفت أن وبطل ما فيمكن تخريج البيت عليه بتقدير فلو أن الغمد .

قال (٨) : وهذا الحذف نادر غير أنه غير مستبعد قياسا على حذف ، أن -

واسمه : أفلح بن يسار بن أسد بن حصين الأسدي ، منشأ الكوفة ، وأبو عطاء من مخضرمي الدولتين ، وقد مدح بنو أمية وبنو هاشم ، وقد مات في آخر أيام المتصور ، وقد كان يوما مع ابن هبيرة ، وهو بين مدينته التي تقع على شاطئ الفرات ، فأعطى ناسا كثيرا ولم يعطه هو ، فأقرض شعرا يدل على غضبه ، فقال له يزيد بن عمر بن هبيرة : وكم ييل طاتك ، فقال عشرة آلاف درهم ، فأمر بدفعها إليه ، فقال قصيدة منها بيت الشاهد في مدحه . انظر : «دائرة المعارف البستاني» ج ٢ ص ٢٦٥ وما بعدها .

والبيت ذكره البستاني برواية : لولا يزيد ولولا قبله عمر ... الخ .

سورة النور ، آية : ٢٠ .

في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٥٦ ظ» .

في المغني «ج ١ ص ٢٧٩» .

انظر شرح المغني «ج ١ ص ٢٣٧ ، ج ٢ ص ٦٥» .

في كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح» ص ١٥٤ ، ١٥٥ . أخرجه البخاري في صحيحه «ج ١ ص ١٥٧» في «كتاب الجمعة» ، باب فرض الجمعة ، من حديث أبي هريرة ، برواية : «يبد أنهم أوتوا ... الخ» .

أي ابن مالك في المرجع المذكور ، وعبارته في «ص ١٥٤» : «و«يبد» بمعنى غير ، والمشهور استعمالها مقلوبة بـ «أن» كقوله صلى الله عليه وسلم : «نحن الآخرون ... الحديث» . وقال : والأصل في رواية من روى «يبد كل أمة» يبد أن كل أمة ، فحذفت «أن» وبطل عملها ، وأضيف «يبد» إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي «أن» ، وهذا الحذف ... الخ .

فتأخيهما في المصدرية وتشاكلهما لفظاً وقد حمل على حذف « أن » بعض قول الزبير رضي الله عنه : « ولولا بنوها حولها لحبطتها » (١) .

قلت : وقد اعترض كلا التخريجين صاحب التصريح (٢) بما قاله ابن هشام نفسه في شرح شواهد ابن الناظم من تقدير سيبويه (٣) : من لد شولا ، أى أن كانت واعترض بلزوم حذف بعض الاسم وإبقاء بعضه .

قال (٤) : ويلزم مثله في تخريج الدمامي .

قلت : بل هو أحرى بالرفع ، لوجود ذلك في الناصبة للمضارع في الفصح ، لاتساع مجال الحذف فيها اتساعاً يكاد يبلغ حد الاطراد نحو « ومن آياته يريكم البرق » (٥)

### الايهذا الزاجرى أحضر الوغى (٦)

و «تسمع بالمعدي» ، وغيرها مما لا يضبطه الحصر ، بل قاسه بعضهم ، بخلاف ناصبة الأسماء فلا يكاد يسمع فيها إلا نادراً فقد تبين التخريجات ، وتباعد

(١) هو : شطر بيت كما تقدم انظر ص ٩٧ .

(٢) انظر : « ج ١ ص ١٧٩ » .

(٣) في الكتاب « ج ١ ص ١٣٤ » .

(٤) أى : الشيخ خالد الأزهرى في المرجع السابق .

(٥) سورة الروم ، آية : ٢٤ . قال أبوحيان في توجيه الآية في « البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٧ » : أما أن يتعلق « من آياته » بـ « يريكم » فيكون في موضع نصب ، ومن « لابتداء الغاية » ، أو يكون « يريكم » على إضمار « أن » ... فيكون التقدير في هذين الوجهين : ومن آياته إراءته إياكم البرق ، فن آياته في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ « وقال الرمانى : يحتمل أن يكون التقدير : ومن آياته يريكم البرق بها ، وحذف لدلالة « من » عليها .

(٦) تماشه : وأن أشهد الذات على أنت مخلد .

وهو لطرفة بن العبد من مملته المشهورة ، وهو من شواهد الزغشري في الكشف في عدة مواضع انظر شواهد ج ٤ ص ٣٦٦ وذكره محقق « المحتسب ج ٢ ص ٣٣٨ » وانظر القوائد العشر ص ١٧٢ .

وروى : هذا اللامى ، وأبها اللامى أن أحضر الوغى .

قال التبريزي في شرح المعلقات : على إضمار « أن » ، وهذا عند البصريين خطأ ، لأنه أضمر مالا يتصرف - أى مالا يعمل على كل حال ، مذكوراً ومحلوفاً - وأعله « فكأنه أضمر بعض الاسم .

وقال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ : وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على « مره أن يحضرها ، فإذا لم يذكر « أن » جعلوا المعنى بمنزلة في « ضينا نفعل » وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال : عسى زيد قائلاً ، ثم وضع « يقول » في موضعه ، وقد جاء في الشعر قول - طريقة بن العبد : ألا أيهذا الزاجرى ... البيت .

قال الأعمى : الشاهد في رفع « أضمر » حذف الناصب ، والمعنى : لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين وانظر المختضب ج ٢ ص ٨٥ - ١٣٦ .

ما ، وهذا أقعد من قول الشهاب بن الشمى (١) ردا للتخريج الثاني .

من بيت المعرى غير متأت فيه ذلك التوجيه (لكونه (٢) من المولدين) (٣)  
الحديث ، بل هو من سقط كلامه ومرذول أجوبته .

ثم بعد فراغى مما سطرته وإبرازى ما انتخبته ، وقفت لشيخ مشائخنا الإمام  
عاشر الفاسى (٤) على ما يوافقه .

ثم قال ابن هشام (٥) : ويحتمل تقدير «يمسكه» اعتراضا «وقيل يحتمل  
من الخبر المحذوف .

ويرده قول الأخفش : إنهم لا يذكرون الحال بعدها ، لكونه خبراً معنى .  
وعلى التخاريج الثلاثة (٦) يخرج أيضا قول تلك المرأة .

---

في حاشيته على المفتى «ج ٢ ص ٦٥» .

وابن الشمى هو : أحمد بن محمد بن حسن الإمام تقي الدين بن الشمى ، قال السيوطى : ...  
أما النحو فلو أدركه الخليل لاتخذة خليلا ، أويونس لأنس بدرسه ، وشق عنه غليلا . صنف  
شرح المفتى لابن هشام ، حاشية على الشفاء ، وغيرها وله عام (٨٠١) بالإسكندرية وتوفى  
ع ٨٧٢ » .

انظر : «البخية ج ١ ص ٣٧٥ - هدية العارفين ج ١ ص ١٣٢» .  
«لكونه» ساقطة من «ب» .

«لكونه من المولدين» ساقط من «ج» .

هو : أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن غل بن عاشر بن سعد الأنصارى ، الأندلسى ثم الفاسى ،  
الفقيه المالكي الشهير المعروف بابن عاشر ، وقد توفى عام ١٠٤٠ . وقد كان إماما عالما ورعا  
متفنتا في جميع العلوم ، قرأ على المحقق أحمد الفقيه ، وعثمان السطى ، وأحمد بن الكفيف ،  
ومحمد الشريف المرى وغيرهم كالشيخ محمد القصار ، وأبي الفضل قاسم بن أبي العافية .

قال المحيى : ولا شك أنه فاق أشياءه في التنفن في التوجيهات والتعليقات ... وكان ذا  
معرفة بالقراءات وتوجيهها ، وبالنحو والتفسير ، والإعراب ، والرسم والقبط وعلم الكلام  
... ويعلم الأصول والفقه ، والتوقيف ، والتعديل ، والحساب والفرائض ، والمنطق والبيان  
والعروض والطب وغير ذلك . وله عدة مصنفات منها : الاعلان بتكميل مورد الظمان ، الجمع  
بين أصول الدين وفروعه ، شرح مختصر الشيخ خليل وغيرها .

انظر : «خلاصة الأثر ج ٣ ص ٩٦ - هدية العارفين ج ١ ص ٦٣٦ - النشر الثاني ج ١  
ص ١٣٨» .

في المفتى «ج ١ ص ٢٧٩» .

أى : الإبدال ، والاعتراض والحال .

تطاول هذا الليل وأسود جانبه وأرقني ألا خليل ألاعبه (١)  
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزغزع من هذا السرير جوانبه

وللبيتين حكاية وهي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي) مر ذات ليلة  
ببيت قاتلتها فسمع إنشادها لإياها فسأل عنها فإذا زوجها في جيش الغزو ، فقال :  
إنه سأل ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ ،  
فقالت ستة (أشهر) (٢) ، فجعل ذلك منتهى غيبه الرجل عن أهله . والله أعلم .  
وزعم ابن الطراوة : أن جواب «لولا» أبدا الخبر ، ويرده أن لا رابط  
قال أثير الدين (٣) : وقال شيخنا أبو الحسن بن أبي الربيع : أجاز قوم :  
لولا زيد قائم لأكرمك . ولولا عمرو جالس لقمك .  
ويرده عموم السماع .. وإنما الوارد - لولا قيام زيد ، ولولا جلوس عمرو .  
- و = : يحذف أيضا وجوبا - في قسم صريح = : نحو : لعمرك لأفعلن ،  
وأيمن الله لأقولن .

وضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم كالمثاليين ، كما استوفينا  
القول فيه في باب القسم ، فإن تعينه دال على تعيين الخبر المحذوف ، والعمر بالفتح  
والضم بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحا .

واحتز بالصريح مما يستعمل فيه القسم صالحا لغيره ، نحو : عهد الله  
فيجوز ، نحو - على عهد الله لأفعلن ، وعهد الله لأفعلن ، لاستعماله قسما  
وغيره ، فلا يشعر بالقسم إلا بذكر المقسم عليه .

وعكس ابن عصفور وجماعة فأجازوا فيه حذف المبتدأ ، والتقدير : لقسمي  
عمرك وأيم الله ، ومن ثم لم يذكروا المسألة في محذوفات الأخبار .

(١) وقصة تلك المرأة مشهورة ، قال السيوطي في : «شرح شواهد المفنى ص ٦٦٨» : قال  
الحافظ أبو بكر ابن أبي الدنيا في كتاب الأشراف : حدثني أبي عن محمد بن إسحاق عن سليمان  
ابن جبير ، مولى بن العباسي وقد أدرك الصحابة ، قال : ما زلت أسمع حديث عمر هذا : أنه  
خرج ذات ليلة يطوف بالمدينة ، وكان يفعل ذلك كثيرا ، فرأى امرأة معلقة عليها بائنا وهي  
تقول : فاسمع لها عمر - وذكر عدة آيات منها يبقى الشاهد : ثم تنفست الصمءاء وقالت :  
لأن هل ابن الخطاب وحش في يتي ، وغيبه زوجي عني ، وقلة نفقتي ، فقال عمر يرحمك الله !  
فلما أصبح بعث إليها بنفقة وكسوة ، وكتب إلى عامله يسرح إليها زوجها . وانظر : ابن  
يميش «ج ٩ ص ٢٣» . وقولها : «يخشي» إما بدل اشتغال ، هل أن الأصل : أن يخشى ،  
ثم حذفت «أن» وأرتفع الفعل ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : لولا الله غشية عواقبه موجودة  
أو أنه جملة مترضة بين المبتدأ والجواب ، والخبر محذوفة ، أو أنه حال من الخبر المحذوف .

(٢) «أشهر» ساقطة من «ج» .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٥٦ ظ» .

— وبعد واو المصاحبة الصريحة = : في المعية ، نحو : أنت ورأيتك ، ، وكل  
وجزأوه ، وكل ثوب وقيمته ، وكل رجل وضيعته .

وضابطه : كل مبتدأ عطف عليه بواو المعية ، وفيه كما قال الأخفش  
لأوسط : قولان أحدهما وهو للكوفية : أن « وضيعته » الخبر ، لمكان  
المعية ، ولو صرح بمع لم يحتاج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو ، لاستقلاله  
بما تاما .

واختاره ابن خروف (وقال) (١) : وإن قدر مقرونان (٢) فليبان المعنى .  
ورده المصنف (٣) بلزوم مثله في كل ما يلتزم فيه (حذف) (٤) الخبر ، ولا يقول  
فالقول : ما قاله غيره .

الثاني : ما عليه جمهور البصرية أن الخبر محذوف وجوبا ، لدلالة الواو  
ها على المصحوية ، لنيابتها مناب « مع » ولو جثت بمع مكان الواو استقل كلاما .

قال الرضى (٥) : وفيه إشكال ، إذ ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر  
ف يحذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لمكان تثبة الخبر ، فمحله بعد المعطوف  
س بعده ما يسد ذلك المسد ، ولو جاز أن المعطوف الساد لم يتجه رد تقدير  
فيه في « ضربى زيدا حاصل » ، بأن ليس هناك ساد ، إذ يقولون بتأخير  
(٦) عن مركزه فسد .

ولو قلنا التقدير : كل رجل مقرون وضيعته ، أى هو مقرون بضيعته ،  
يعتبه مقرونة به ، نظير : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف « مقرون » وأقيم  
لوف مقامه ، لورد البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد .

قال (٧) : ويجوز أن المعطوف جار مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف (٨)  
، على أن الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبا لا واجبا .

وفي نهج البلاغة : — أنتم والساعة في قرن ، فلا يكون إذن من الباب  
رد إشكال هـ .

« وقال » — ساقطة من « ب » .

في « ج » : رأى قدر مقرونا فليبان المعنى ... الخ .  
في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٦ و . » ومبارته : « قلت : يلزم ابن خروف أن يكون  
الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر ، ولا يقول بذلك ، فalcول ما قاله غيره :  
أن الخبر محذوف ... الخ .

« حذف » ساقطة من « ج » .

في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٨ . »

في الكافية : إذ لم أن يقولوا أيضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .

أى الرضى في المرجع المذكور .

في « ج » حذف خبره .

قلت : وقصر الدماميني (١) فنسب توجيه الوجوب السابق مع إطباق جمهور أئمة البصرية عليه لابن قاسم (٢) .

ثم قال (٣) : أخذاً وانتحالا مما أورد عن الرضى إشكالا إيهاما للاختراع :

قلت : وهو مشكل بأن ليس الخبر مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده وجب الحذف ، وإنما الخبر مقرونان الذى قدره ، يعنى ابن قاسم - بعد المتعاطفين ، وليس ثم ما يسد مسده . ثم ساق جمهور ما اجتلبناه عن الرضى غير عاز لإياه إليه .

ونقل القولين أبوالمعالى أحمد بن الحجاز الموصلى شارح البدة ، ونسب الحذف للبصرية ، والاستغناء عن التقدير للكوفية كما قلناه .

وأما أثير الدين (٤) فنقل عن الأخفش الأوسط حكايتهما عن النحاة إجمالاً من (غير) (٥) عزو أحدهما إلى أحد الفريقين ، والآخر للآخر .

وقرون ابن أبي الربيع : كل رجل مع ضيعته وضيعته معه ، كما صنع في زيد وكتابه ، وعمره وفرسه ، حيث المراد عدم مفارقة كل لصاحبه ، فقدر خبرين وجعل الكلام جملتين .

ومن هذا الطراز - أنت أعلم ومالك - ، على بعض الآراء الآتية في باب المفعول معه إن شاء الله تعالى .

وقد أوردنا تخريج أبي القاسم بن أبي القاسم إياه في ذلك الباب .

واحترز بالصريحة مما تحتل المصاحبة ومطلق العطف ، نحو - زيد وعمره ، قاصدا معنى المية ، فلك الإتيان بالخبر ، فتقول مقرونان ، والاستغناء عنه أتكالا على فهم السامع من اقتصارك (على) (٦) معنى الاصطحاب .

- و = : يحذف أيضا وجوبا - قبل حال إن كان المبتدأ أو معمولة = :

بإضافته إليه - مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها = :

فالأول : نحو ضربني زيدا قائما .

والثاني : نحو أكثر شرني السوق ملتوتا ، فقاما ، وملتوتا حالاً ، وضربي

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٢ و » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠٧ » .

(٣) أى الدماميني ، أى : ما قاله الرضى فيما سبق .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٥٧ و » .

(٥) « غير » ساقطة من « ج » .

(٦) « عل » ساقطة من « أ ، ب » .

وشرطي مصدران ، وشرطي عامل في «زيد» ، (وهو) (١) مفسر صاحب الحال المستكن في الخبر المقدر ، أو المتصل به ، وهو «إذا كان» . أو ضربه قائما ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، فمستكن «كان» أو المضاف إليه «ضرب» هو صاحب الحال ، ومفسر ذلك الضمير هو «زيد» وكذا القول في : «أكثر» (٢) شرطي السوق ملتوتا .

وأصل التركيب : ضربي زيدا إذا كان قائما ، أو ضربه قائما ، وأكثر شرطي السوق إذا كان ملتوتا أو ضربه ملتوتا .

وأحترز بكون المصدر المشار إليه عاملا في مفسر صاحب الحال من مصدر ليس كذلك ، نحو - ضربي زيدا قائما شديدا فإن المبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها ، فلم تصلح أن تغنى عن خبر ، لكونها من صلته .

وشمل ما كان مفعولا بالمصدر أو فاعلا به معنى «نحو» قيامك ضاحكا . ومثل المصنف (٣) للثاني : بكل شربه السوق ملتوتا ، وبعض ضربك زيدا بريثا ، ومعظم كلامي معلما .

ورده أنير الدين (٤) : بعدم وروده إلا في المصدر ، واسم التفضيل مضافا إلى المصدر أو المؤول به .

وفي الإفصاح إنه معتبر في كل مصدر ، وفيما أضيف إليه إضافة بعض لكل أو كل للجميع ، والمعنى : أن يكون المضاف مصدرا معنى «نحو» أكثر شرطي (٥) وأقل شرطي وأيسر شرطي السوق ملتوتا ، وكل ركوبي القرس دراعا .

— أو = : كان معمول المبتدأ — مؤولا بذلك = : المصدر المقيد ، نحو — أخطب ما يكون الأمير قائما .

وقضيته منع كون المبتدأ نفسه مؤولا بمصدر فيمتنع : أن تضرب زيدا قائما ، وأن ضربت ، وفاقا للجمهور ، وأجازه بعض الكوفية .

وقال ابن الأنباري : أبطل الكسائي والفراء وهشام : أن تضرب عبدالله قائما ، وأطبقوا على إجازة : الذي يضرب عبدالله قائما ، وما يضرب عبدالله قائما ، قياسا على «الذي» .

(١) «وهو» ساقطة من «ج» .

(٢) «أكثر» ساقطة من «ج» .

(٣) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٦ و» . وعبارته : «ومثال كون المصدر العامل في مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك : كل شرطي السوق ملتوتا ... الخ» .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٥٨ ظ» .

(٥) في «ج» : أو أقل ... الخ .

ووجه المنع في «أن» أنها لما عملت في تأليها ضارعت الأدوات وتناعت عن المصدر ، فامتنع فيها ما جاز فيها كذا قيل .

ورد بأن المصدر أيضا عامل .

وقيل : إنما ذلك ، لأن الحال غير سادة مسد الخبر إلا زمانيا ، وهو غير واقع خبراً لأن وصلتها .

وبعد فما ذكره المصنف من الإضمار مشروطا بما ذكر يستدعى تسليم أربعة أشياء مختلف فيها .

أحدها : أن ذلك المصدر أو عامله رفع بالابتداء .

الثاني : أنه محتاج إلى خبر .

الثالث : كون الخبر محذوفا لا ملفوظا .

الرابع : أنه مقدر قبل الحال .

فأما الأول : فقد زعم بعض أنه فاعل بمحذوف (١) ، والتقدير - يقع أو ثبت ضربي زيدا قائما .

ورد بأنه حذف ما لا دليل على تعيينه ، لجواز تقديره : قل أو عدم ، ولا سبيل إلى إضمار ما لا يتعين ، مع أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا وثانيا ، فكونه ثانيا أولى ، لكونه موضع استراحة ، والذي يقطع ببطلانه دخول النواسخ عليه كقوله :

إن إختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهِراً بالحمد والجلد (٢)

وتقول : كان ضربي (٣) زيدا قائما .

وأما الثاني : فذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى ضربي زيدا قائما : ضربت أو أضربه قائما ، نظير أقام الزيدان .

ورد بعدم حسن الاختصار عليه حسنه على الفاعل .

وأما الثالث والرابع : فسيأتيان .

(١) في «ج» : محذوف ... الخ .

(٢) البيت من شواهد الأثير في «شرح التمهيد» ج ٢ ص ٥٨ و . . والمراد في شرحه ج ١ ص ١١٠ .

وقال الشنقيطي في «الدرر» ج ١ ص ١١٤ : استشهد به على وجوب حذف خبر «إن» إذا سد حال ضده ، ولم أعرف قائله .

(٣) في «ب» : ضربته أو ... الخ .

وذهب الكوفية إلى أن نحو «قائما» حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ،  
والعامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ والخبر مقدر بعد الحال وجوبا ، أى ضربي  
زيداً قائماً حاصل .

وأبطل بإطباقهم على أن معنى «ضربي زيدا قائماً» ما أضربه إلا قائماً ،  
وليس مستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش الآتي مختاراً للمصنف ، كما صرح به  
جمال الدين محمد بن عمرو الحلبي (١) .

وبيانه : أن اسم الجنس - وهو ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد -  
إذا استعمل غير محتف به قرينة تخصص بعض ما يقع عليه «كل» فهو لاستغراق  
الجنس في الظاهر ، أخذاً من استقراء كلامهم .

فمعنى : التراب يابس ، والماء بارد في مكان فيه هاتان الماهيتان حالهما كذا .  
فلو قلت : مع قولهم : النوم ينقض الطهارة ، النوم مع الجلوس لا ينقضها  
كان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ .

وأما حيث احتفاف قرينة الخصوص فهو للخصوص ، كاشتر اللحم ،  
واشرب الماء ضرورة امتناع اشتراء الجميع وشرب الجميع .

فإذا تقرر هذا حكم أن الجنس المصدري غير مقيد عند البصرية بحال ، بل  
الحال قيد في الخبر فيبقى الجنس عاماً ، فيكون المعنى : كل ضرب منى واقع  
على زيد حاصل حال القيام ، وهو مطابق لما أطبقوا عليه من - ما أضربه إلا قائماً .

وأما عند الكوفية فالجنس مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى : ضربي  
زيدا المختص بحال القيام حاصل ، ولا يطابق المطبق عليه ، إذ لا يمنع من حصول  
الضرب المقيد بالقيام حصوله بالتعود أيضاً في غيره وقتاً ، فليس إذن في تقديرهم  
معنى الحصر المراد المتفق عليه ، وهذا أيضاً مبطل رأى ابن درستويه ، لعدم  
تعقل الحصر في - أضرب زيدا قائماً .

ويفسر رأى الكوفية من حيث اللفظ أن ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ،  
وقد عرفت عدم وجوب الإضمار إلا سادا لفظه مسده .

وكذا القول في : ( قوله : ) (٢) أكثر شرابي السوق ملتوتا ، أن معناه إن  
شرابي له ملتوتا أكثر منه غير ملتوب .

(١) هو : محمد بن محمد بن أبي عل بن أبي سعيد بن عمرو بن جبال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .  
أخذ النحوي عن ابن يعيش وغيره ، وسمع من ابن طبرزة ، وجالس بن مالك وأخذ عنه البهاء  
ابن النحاس ، من تصانيفه : شرح المفصل ولد عام ( ٥٩٠ هـ تقريباً ، وتوفي عام ٦٤٩ ) .  
انظر البنية ج ١ ص ٢٣١ - هدية المارفين ج ٢ ص ١٢٤ .

(٢) «قوله» ساقطة من «ج» .

فلو نهجنا نهج الكوفية من تقديره - أكثر شربي إياه ملتوتا حاصل ، لم  
نحصل على المعنى المتفق عليه ، لجواز أن يقوله من شربه ملتوتا عشرا مثلا ،  
وغير ملتوت ألفا مريدا بأكثر شربي السوق ملتوتا تسعا (١) ، لكونه أكثر  
شربه ملتوتا .

- والخبر الذي سدت = : الحال - مسده مصدر مضاف إلى صاحبها = :  
نحو (٢) - ضربه قائما ، وشربه ملتوتا ، وكونه قائما ، على ما قرر في الصور  
الثلاث .

- لازمان مضاف إلى فعله = : أى صاحب الحال ، يقوله : سيبويه (٣)  
والجماهير ، فالتقدير عندهم : إذا كان قائما في الأولى والثالثة ، وإذا كان  
ملتوتا في الثانية ، إن أردت الاستقبال ، وإلا قدرت « إذ » الموضوع للماضي .

وإنما الخبر حقيقة متعلق الظرف من وصف أو فعل كما في : زيد عندك  
و « كان » في جميعها تامة ، وإلا انتصب عنها قائما خبرا ، وليس كذلك  
وإلا جاز تعريفه ، وامتنع وقوع الجملة الاسمية موقعه مقرونة بالواو كقوله  
صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (٤) ، وقول  
الشاعر :

خير اقتراب من المولى حليف رضى      وشر بعدى عنه وهو غضبان (٥)  
- وفاقا للأخفش = :

لأنه أقل حذفًا مع صحة المعنى ، إذ لم يحذف عنه إلا خبر مضاف إلى مفرد  
بخلاف رأى أولئك (٦) ، فقد حذف منه خبر ، ثم نابت عنه مع فعل وفاعل ،  
لكون الأصل : ضربي زيدا مستقر إذا كان قائما .

- (١) في « ب » : لأنه أكثر ... الخ .
- (٢) أى : ضربي زيد ضربه قائما ، وأكثر شربي السوق شربه ملتوتا « فضربه ، وشربه خبران  
وكل منهما مضاف للهاء ، وهو صاحب الحال .
- (٣) وعبارته في « الكتاب ج ١ ص ١٩٩ » : « هذا باب ما يتنصب من الأسماء والصفات ، لأنها  
أحوال تقع فيها » الأمور « وذلك قولك : هذا يسرا أطيب منه زطبا ، فإن شئت جعلته حيناً قد  
مضى ، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الثام : هذا منصوب على إضمار - إذا كان  
فيما يستقبل وإذا كان فيما مضى ... الخ .
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ٤٩ - كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود «  
من حديث أبي هريرة .
- (٥) البيت من شواهد الأثير في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٦٥ » والمرادى في شرحه أيضا «  
ج ٢ ص ١١١ » وكل منهما لم ينسب لقائله ، وقال العيني في شواهد الكبرى هامش الخزانة  
ج ١ ص ٥٧٩ : لم أقف على اسم قائله وقال صاحب الدرر « ج ١ ص ٧٧ » لم أعثر على  
قائل البيت الشاهد ومحل الشاهد قوله : « وهو غضبان » حيث أن الجملة الاسمية الواقعة حالا  
سدت مسد الخبر عن المبتدأ ، وهو قوله : « شر بعدى » .
- (٦) أى سيبويه والجمهور السابق ذكرهم .

وفي قول الأخفش أيضا حذف المصدر وبقاء معموله ، ودلالة المفعول على عامله قوية .

وأما في قول سيبويه : فقد بقي معمول (عامل) (١) أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي من مستقر ونحوه ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل بكثرة الوسائط .

وأيضا فالحذف على تقدير الأخفش آيين (٢) عذرا في الحذف ، لتماثل لفظي المحذوف والمبتدأ ، فاستقل وقوى الباعث على الحذف .

وليس في قول القائل : ضربني زيدا ضربه قائما — تعرض لوقوع غير الضرب المقارن للقيام بزيد أو وقوعه بل تعرض به لما تعرض بضربته قائما ، قاله المصنف (٣) تقريرا لترجيح رأى الأخفش .

أما الأول (٤) فلا ترجيح به رأسا كما قاله أثير الدين (٥) لعدم اللفظ به وبجامعة الظرف . ومن ثم انتقلت أحكامه إلى الظرف ، وتحمل الضمير ، ورفع الظاهر وغير ذلك فكان المحذوف الظرف فقط .

فقد تساوى الرأيان (٦) من حيث الحذف .

وأما الثاني (٧) : وهو كثرة الوسائط فمبني على الأول : فبطل بطلانه .

وأما أنه آيين عذرا للتماثل ، فهو أبعد لدعوى الحذف ، فلا حاجة إليه لاستفادة معناه من لفظ المبتدأ .

قال (٨) : فإن قلت : فقد تقيد هذا الخبر بالحال .

فأجاب : بأن الحال المقيدة له هي ما يكون في المعنى وصفا للمبتدأ أو (حالا) (٩) عنه ، فهي صورة « حال ، ومعنى خبر ، نحو — « وهذا بعلي شيخا » (١٠) « فتلك بيوتهم خاوية » (١١) وقائما في المسألة من وصف المفعول لا المبتدأ ، فليست مقيدة له في تقدير الأخفش .

(١) « عامل » ساقطة من « ب » .

(٢) في « ب : آيين عذرا ... الخ .

(٣) في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٤٦ و ٤٧ .

(٤) وهو قول المصنف : وأما قول سيبويه : فقد بقي معمول عامل .... الخ .

(٥) في شرحه على التسهيل ج ٢ ص ٦٠ .

(٦) أي : رأى الأخفش وسيبويه .

(٧) وهو المترقب على رأى سيبويه .

(٨) أي الأثير في المرجع السابق .

(٩) في شرح الأثير للتسهيل : أو خبراً عنه ... الخ .

(١٠) سورة هود ، آية : ٧٢ .

(١١) سورة النسل ، آية : ٥٢ .

قلت : ولم يرض المحقق الرضى قول البصرية . قال (١) : لما فيه من التكاليف الكثيرة من حذف « إذا » مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غيره مقاما .

ومن العلول عن ظاهر « كان » الناقصة إلى معنى التامة ، لأن معنى حاصل إذا كان قائما ظاهري في معنى الناقصة . ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له . وإنما أوقعهم وغيرهم فيما لزمهم التزام اتحاد العامل في الحال فلا دليل ، ولا ضرورة ملجئة .

والحق جواز التباين ، كما ذهب إليه المالكي .

ف نقول : تقدير : ضربني زيدا قائما ، حاصل قائما ، بإعمال حاصل في الحال ، وضربي في ذمها من الياء أوزيدا ، وحذف العامل في الحال من كائن أو حاصل ، لكونه مطلقا عاما لعامة الافعال ، حذفه في زيد عندك أو في الدار تشبيها للحال بالظرف ، ولوجوب الحذف في كليهما إقامة لهما مقام عاملها هـ .

وقد عزى إلى الأخفش بعض أصحابنا أن الحال سادة مسد الخبر لأنها في تقديره ، فصار بمنزلة - ضربني زيدا في حال كونه قائما .

وبه قال الجرمي في الفرخ ، والأعلم ، وابن كيسان كما سبق علىك لإيراده .

وعن الفارسي أن عضد الدولة كان يرى حذف المصدر اختيارا « لرأي الأخفش ، واستطالة للكلام .

واستحسنه أبو القاسم بن أبي القاسم .

وأكثرهم يمنع حذف المصدر مدلولاً عليه بالمعمول ، وهو قول سيبويه وإن كان ربما قرره أيضا .

والجواز اختيار المصنف أخذا من كلامه السابق ، بل صرح به في غير هذا مقاما .

ولما كان الخبر الظرف لا غير عند سيبويه (٢) وشيعته لتقديره محذوفا والحذف توسع - فالظرف أحمل له وقدر زمانيا لكون الحال عوضا منه وبدلا ، وهي بالزمان أنسب ، لكونها توقيتا كالزمان للفعل من حيث المعنى . ومن ثم قلدر

(١) أى : الرضى في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠ » .

(٢) في الكتاب « ج ١ ص ١٩٩ » .

الحال سيبويه (١) «إذ» في قوله تعالى : «وطائفة قد أهمتهم أنفسهم» (٢)  
فقال : إذ طائفة. في هذه الحال .

ولكون المبتدأ حدثا هنا وظرف الزمان مختص بالإخبار به عنه دون الجثة فهو  
أخص به من المكان . واختص التقدير بإذ وإذا دون غيرهما من الأزمنة لاستغراق  
«إذ» للماضي و«إذا» للمستقبل ، وكان المقدر بعدها كان التامة من حيث لا بد  
للظرف المقدر من فعل أو معناه مظهروا له ، ولا بد أيضا للحال من عامل ، وأصل  
العوامل الأفعال ، فقدرت كان تامة دلالة على الحدث المطلق المدلول عليه بالكلام .

— ورفعها (٣) = : أى الصفة الكائنة حالا بأن (٤) تجعل خبرا = : للمبتدأ  
— بعد أفعل = : حال كونه — مضافا إلى ما = : حال كونها — موصولة بكان  
أو يكون جائزا = : وفاقا للأخفش والمبرد (٥) ، نحو — أخطب ما كان أو يكون (٦)  
الأمير قائم — يرفع «قائم» تجوزا مبالغة .

قال المصنف (٧) : وفيه ارتكاب مجازين : إضافة «أخطب» (٨) مع كونه

- (١) في الكتاب «ج ١ ص ٤٧» .
- (٢) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .
- (٣) في المتن تحقيق بركات : ورفضها وكذلك شرح الأثير .
- (٤) في «ج : بل تجعل ... وهو خطأ» .
- (٥) قال المبرد في «المقتضب ج ٣ ص ٢٥١» فأما هذا البيت فينشد على غروب : الحرب أول  
ما تكون فتية ، وسعى بزييتها لكل جهول .  
منهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية يجعل أول «ابتداء ثانية ، ويجعل الحال يسد  
سد الخبر وهو «فتية» فيكون هذا كقولك : الأمير أخطب ما يكون قائما ، وقد بينا نصب  
هذا في قول سيبويه ودلنا على موضع في مذاهم ... الخ .  
قال الذكور خصية في الهاش : للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ، ورد عليه ابن ولاد  
انظر «الانتصار ص ١٠ - ١٠٤» .  
وقال المبرد في ص ٢٥٣ : ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية يريد الحرب  
فتية في هذا الوقت .  
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية . على غير هذا التفسير الأول ، ولكن على  
قوله : أول ما تكون تسمى بزييتها فتية ، فقدم الحال .  
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية . أراد : الحرب فتية ، وهو أول ما تكون .  
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية بالنصب — فخير أنها أول شيء في هذه الحال ،  
فهذه الوجوه يدل على ما بعدها .  
ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هو برأ أطيب منه تمراً  
كان مجيذاً . والبيت المذكور لم يرد بمد يكره وهو مطلع قصيدة قالها جوابا لسؤال سيدنا  
عمره : صنف الحرب ، فكانه قال : الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها  
فهلكه ، انظر المقيد الفريد «ج ١ ص ٩٤، ٩٣» وعيون الأخبار «ج ١ ص ١٢٧، ١٢٨»  
والروض الأنف «ج ١ ص ١٨١» .
- (٦) في ج : ما يكون أو يكون ... الخ . وهو خطأ .
- (٧) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٦ و «وعبارته : يلزم من ذلك ارتكاب مجازين أحدهما إضافة  
أخطب ... الخ» .
- (٨) في «ج : ٦ من كونه» .

من صفات الأعيان إلى «ما يكون» الكائن في تأويل الكون ، والإخبار «بقائم» مع أنه من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع كونه كونا في المعنى ، لكون التفضيل بعض ما يضاف إليه قصدا للمبالغة المفتوح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا هـ .

قال أنيرالدين (١) : ومن ثم امتنع رفع «قائما» في ضرب زيد قائما ، إذ لم يفتح أول الجملة بمجاز .

وقد وجه ذلك ابن الدهان (٢) ، كما نقل عنه ابن النحاس يجعل «أخطب» مضافا إلى أحوال مخدوفة ، تقديره : أخطب أحوال كون الأمير ، فلا مجاز في «قائما» هـ .

ورد بأن قائما من صفات الأعيان لا الأحوال ، فالمطابق القيام لا قائم كما يقال : أحسن أحوال زيد السرور أو الضحك لا الضاحك ولا السار .

بل منع المبرد - أحسن ما يكون زيد القيام أيضا ، لأن أحسن في الحقيقة لزيد فلا تخبر عنه بالقيام .

وأجازه الزجاج ، وهو أولى لمحكك «أحسن» وإن كان لزيد مصدرا بإضافته إلى «ما» المصدرية .

وأجاز ابن النحاس أن «ما» نكرة موصوفة ، فيكون الأمير والعائد محذوف خبر يكون ناقصة ، أي أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائما . وما للعموم نحو «ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم» (٣) بدليل الإشارة إليها بـ «هؤلاء شفعاؤنا عند الله» (٤) وهي أيضا كناية عن الأحوال .

فيتجه قول الأخفش هـ .

وهو أيضا مجاز لما مر .

- (١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٠٤٦١ .  
(٢) هو : سعيد بن المبارك بن علي بن عباد الله أبو محمد المشهور بابن الدهان النحوي البغدادي ، سمع من ابن القاسم بن الحصين ، ومن أبي غالب أحمد بن الحسن ، وغيرهما .  
قال ابن خلكان : وكان سيويه مصره ، وله في النحو التصانيف المفيدة منها «شرح كتاب الإيضاح والتكملة» وهو : مقدار ٤٣ مجلدا ، ومنها «الفصول الكبرى» و«الفصول الصغرى» وشرح كتاب السلم لابن جني وكان في زمن أبي محمد المذكور ببغداد من النحاة : ابن الجواليقي وابن المشاب ، وابن الشجري ، وكان الناس يرجعون أبا محمد المذكور على الجماعة المذكورين مع أن كل واحد منهم إمام ... الخ .  
وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٢١ مصنفا ، وقال : وغير ذلك .  
انظر : وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٨٢ ، هدية العارفين ج ١ ص ٣٩١ ، دائرة المعارف

البيستاني ج ١ ص ٤٧٩ .

(٣) سورة يونس ، آية : ١٨ .

(٤) الآية السابقة .

وأجازوا أيضا التقدير : أزمان كون الأمير قائما ، وعليه ، فإذا وإذا  
مرتان خبران بأنفسهما عن «أخطب» لكونه إذ ذاك زمانا ، لإضافته إليه  
يستنكر خروجهما عن الظرفية باستعمالها مرفوعين لورود هـ في قوله :

وبعد غد يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح (١)  
فأبدل «إذا» من «غد»

وفي التثنية : «ربنا لا تترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» (٢) وقالوا : جئتنا بعد  
قام زيد .

بل أجاز أبو العباس فيهما الرفع الصريح ، ويؤيده ظهوره في : أخطب  
بكون الأمير يوم الجمعة - إذ قدر «أخطب» زمانا فإن قدر كونا نصبت ،  
أنا في موضع نصب - وكونهما خارجتين عن الظرفية بما لا يراه الجمهور .

فتحصل في المثال أربعة آراء : - كون «ما» مصدرية ولا حذف ،  
(٣) المحذوف أحوال مضافة إلى الكون ، أو أزمان مضافة ، أو «ما»  
موصوفة والأول الظاهر .

وفي شرح اللغامي (٤) : وأنت خير بما في قول المصنف : مضافا إلى  
«من المساحة» ، ولا ينجيه منها قوله : موصولة بكان أو يكون فتأمله .  
قلت : لا تسلمه ، لكون المضاف إليه في الحقيقة المجموع ، ضرورة  
ورة المعنى مضافة إلى «ما» وصلتها كان أو يكون ، وإلا لم يكن فرق بين  
لك والاختصار على الإضافة إلى «ما» دون قيد .

هذا البيت نسب أبو الفرج في الأغاني ج ١٣ ص ١٢ لابن الطحان القتيبي واسمه حنظلة بن الشرقي  
وقيل : ربيعة بن صوف بن غم بن كنانة بن جسر ، شاعر فارسي من الحضرمين ، قال أبو الفرج  
أعبرني متى قال : حدثني عبد الله بن سعد قال : حدثني محمد بن عبد الله بن مالك ، عن إسحاق  
قال : دخلت يوما على المأمون فوجدته حائرا متفكرا غير نشيط فأخذت أحدثه بملح الأحاديث  
وطرفها ، أستميله ليضحك أو ينشط ، فلم يفعل وحضر بهالي يبتان فأشدته لياها وما :

ألا عللا في نوح النوائح به وقبل نشوز النفس بين الجوانح

وقبل غد يا لهف نفسي على غد إذا ..... البيت

فتنبه كالمفزع ثم قال : من يقول هذا ويحك ؟ قلت أبو الطحان القتيبي يا أمير المؤمنين

قال : صدق والله ، أعدها عل . فأعطتهما عليه حتى حفظهما ... الخ .

وذلك نسبهما له صاحب الحاشية في «ص ١٢٦٦» .

وقال شارح شواهد المعنى ص ٢٧٤ : نسب جماعة إلى هبة بن خزم .

وذكر بيت الشاهد ابن الشجري في أماليه «ج ١ ص ٢٧٦» = ٣٠٠ ولم ينسبه لقائله .

قال المرزوقي في شرح الحاشية المذكور : وقوله : «إذا راح أصحابي» يجوز أن يكون

«إذا» في موضع الخبر بدلا من غد ... ويجوز أن يكون نصبا بدلا من موضع هـ من غد

أو «عل غد» ... الخ .

سورة آل عمران ، آية : ٨ .

«أو» سابقة من «ج» .

«ج ١ ص ٨٢ و ٨٣» .

- وفعل ذلك = : الرفع ، أى مطلقه لما نصب حالا - بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع = :

قال المصنف (١) : وأشرت به إلى نحو : ضربني زيدا قائم بتقدير : وهو قائم فحقه المنع مطلقا لمضارعتة . جاء زيد راكب ، بتقدير : وهو راكب ، غير أن الضرورة أباحت حذف المبتدأ مقرونا بالقاء في جواب الشرط كقوله :  
بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم (٢)  
أى فهو ظالم ، وهو أضعف بإجازة حذفه مقرونا بواو الحالية أولى .  
ولم يبين (٣) وجه الأضعفية .

قال أثير الدين : بل هى في الشرط أسهل ، ضرورة أن جواب الشرط (لا بد) (٤) من كونه جملة ، وكونها اسمية ضرورى الجواز ، فإذا حذف دل عليه بطلب الشرط ، بخلاف الحال سادة مسد الخبر فقد اختلف في قيام الجملة مقامها .

ولإنما جاز بعد غير الصريح لما مر (٥) من المبالغة المفقودة في المثال .  
وأشار المصنف «بدون ضرورة» إلى سوغان رفعه مقتضى لما خبرا «لضربي» ، بل لمبتدأ محذوف .

وأجاز ابن الدهان رفعه عنه مفسرا : بنحو ثابت أو دائم ، كما يقال : الأمر يبيننا قائم ، والحرب قائمة على ساق ، وهو مالا قائل بمنعه .

- وليس التالى «أولا» مرفوعا بها = : كما يقوله القراء ، قال لاختصاصها بالأسماء ، كسائر العوامل .

- ولا بفعل مضمر = : كما يقوله الكسائى ، كما في : لو ذات سوار لطمنى .

(١) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٦ و ٤٧» .

(٢) البيت من شواهد الكتاب «ج ١ ص ٤٣٦» ، وحكاه بقول الأسي ، وقال الأمل : وأنشد في الباب لرجل من بني أسد ، ونسبه المعنى في هامش الخزانة ج ٤ ص ٤٤ «لفلان الأسي . وذكر صاحب اللسان مادة «نكع» قائلا : ونكعه حقه : حبسه عنه ، ونكعه الورد ومنه : منه لياه ، أنشد سيويه في ثعل ... البيت ، وانظر المحتسب «ج ١ ص ١٩٣» .

والشاهد : حذف المبتدأ مع القاء الواقعة في جواب الشرط ، أى فهو ظالم ، كما قال الشارح والنسب حسن الحذف أن «ومن» الشرطية قريبة من الموصولة ، فكأنه توهم أن «من» موصولة وإن كان قد استعملها شرطية .

(٣) أى : المصنف .

(٤) «لا بد» ساقطة من «ج» .

(٥) انظر «ص ٩٧٧» .

قال الرضى (١) : وهو قريب من وجه ، لأن الظاهر أنها «لو» المفيدة  
 مع الأول لامتناع الثاني ، دخلت على «لا» ولزمت الفعل ، لكونها أداة شرط  
 بت مع دخولها عليه غير مزائلة لمعناها الوضعي ، فمعنى «لولا» زيد هلك عمرو  
 ففى الأول ، أى وجود زيد لامتناع الثاني ، وهو هلاك عمرو ، وانتفاء  
 نفاء ثبوت . فمن ثم أفادت ثبوت الأول وانتفاء الثاني لإفادة «لولياه» في :  
 لم تأتني شتمتك .

قلت : وسند الكسائي : ظهور الفعل في بعض المواضع كقوله :

فقلت بلى لولا يئازعنى شغل (٢)

ره مما سيورد عن (٣) المصنف مجيباً عنه .

وفي الغرة : كان الكسائي يرفع الاسم بعدها بفعل مضمر ، تمسكا (٤) بانتصاب  
 بعدها في قولهم : لولا رأسك مدهونا كان كذا .

قال الرضى (٥) : وإنما حمل البصرية على أن قالوا : هى كلمة بنفسها ،  
 انخلة على «لا» وجوب تفسير الفعل مضمر بعد «لو» ولا يفسر بعد لولا ،  
 آخر : وهو امتناع دخول «لا» على الماضى إلا دعائياً . وفي غير جواب  
 م إلا مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد لولا ، فمن ثم أوجبوا رفع الاسم  
 ما مبتدأ .

ونص الفراء عن بعض القدماء أنه رفع بلولا ، لنيابتها مناب : لولم يوجد ،  
 لم يحضر .

ورد بقولهم : لولا زيد لا عمرو لأنتك ، ولا يعطف بلا بعد النفي .

(١) في شرح الكافية «ج ١ ص ١٠٤» .

(٢) وصدر هذا المجرى : ألا زعت أسماء ألا أحبا .

وقالته : أبو ذؤيب الحداد مطلع قصيدة من الطويل ، انظر «شرح أشعار الهذليين للسكري

ج ١ ص ٨٨» .

قال البغدادي في «الخراتة ج ٤ ص ٤٩٩» : واعلم أن لولا فيه سواء كانت «لو» الشرطية  
 مع «لا» أو الامتناعية لا بد لها من جواب ، فجوابها إما في ما أوجبه «بلى» قبلها ، أو البيت  
 الذى يليها وهو :

جزيتك ضعف الود لما اشتليته وما إن جزاك الضعف من أحد قبل

وقال بخصوص بيت الشاهد : على أنه قد تحيى الجملة الفعلية بعد «لولا» غير التخصيصية  
 وإنما كانت هنا غير تخصيصية ، لأن الحضر طلب بحث وإزعاج والشاعر لم يرد أن يحث نفسه  
 على منازعه الشغل ، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبته لهذا المانع ... الخ .

وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٤٦ - وشواهد المغنى ص ٦٧١ - والدرج ١ ص ٧٧ .

في «ب» على المصنف ... الخ .

في «ج» تمسكا في انتصاب ... الخ .

في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ .

ولا يرى الفراء ذلك كذلك ، بل لما استغنى الاسم بها ارتفع بها ارتفاع  
الفاعل بالفعل .

قال المصنف (١) : والقولان مردودان باستلزامهما مالا نظير له ، إذ ليس  
في كلامهم حرف رافع غير ناصب ، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ،  
ولما يستلزم عدم النظير مع وجود ذى النظير غير مقبول .

وأیضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما تقرر في فصل إعراب الاسم ،  
فأى (٢) موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى .

وأیضا فإذا حکم بابتدائه بعد «لولا» كان المحذوف من الجملة مؤخرأ أو  
بفاعليته كان مقدما ، والأواخر بالحذف أجدر وحيثئذ فيجب تخريج ما وقع  
بخلاف ذلك كقوله :

ولولا يحسبون الحلم جهلا لما غدم المسيئون احتمالي  
أى أن يحسبوا فحذف (أن) (٣) وارتفع الفعل ، والموضع للابتداء على حد  
«نسمع بالمعدي» .

وربما دخلت «لو» على «لا» مرادفة «للم» فينخيل أنها الامتناعية وليست  
إياها كقوله :

قالت أمامة لما جئت زائرهما هل رميت ببعض الأسهم السود (٤)  
لأدر درك أني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود  
أى لولم أحد ، والحد والحرمان ، وورود «لا» بمعنى «لم» جم الوجود  
كقوله :

---

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٧ و «وعبارته : « وروى الفراء : أن لولا الامتناعية هي  
الرافعة للاسم بعدها ، وروى غيره من الكوفيين : أنه مرفوع بفعل مضمر ، والقولان  
مردودان ... الخ .

(٢) في «ج» : فإن كان موضع ... الخ .

(٣) «أن» ساقطة من «ب» .

(٤) نسبهما ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٢١١ «بلموع أحد بنى ظفر من سليم بن منصور ،  
وكذلك البغدادي في الخزانة ج ١ ص ١٢١ وقال : «وبعدهما بيتان آخران ... وقال :  
وروى هذه الأبيات الأربع أبو تمام في كتابه «مختار أشعار القبائل» تراشد بن عباد السلمي .  
«وأمامة» : زوجه ، و «الأسهم السود» : نبل معلمة بسواد ، وحددت : حرمت  
ومنعت ، والعذرى : اسم بمعنى المدبرة . والشاهد أشار إليه الشارح بقوله : أى لولم أحد  
... الخ .

والبيت أستشهد به ابن يمشي في شرح المفصل «ج ١ ص ٩٥ ، وج ٨ ص ١٤٦» .

لا هم إن الحارث بن جبلة زنا على أئنه ثم قتله (١)  
وأى أمر سيء لافعله

وزنا بتخفيف التون رواه يعقوب ، وأصله «زنا» بالهمزة بمعنى ضيق ،  
ي بتشديد هاء ، والأصل : زني بامرأة أئنه ، فحذف المضاف منيا «على»  
الباء . وقول أبي خراش الهذلي . :

أن تغفر اللهم تغفر جمعا وأى عبد لك لا ألما (٢)

وأما قوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة (٣) » فقد أوردنا في غير هذا مقاما للزجاج ،  
أحب الكشف وغيرها بما أغنى عن إعادته .

قلت : وقد أجاز الرضى (٤) دخول الامتناعية على الفعلية كراى الكسائي ،  
له : وربما دخلت لولا يعنى الامتناعية على الفعلية وأنشد البيتين .

هذا الرجز نسب لشهاب بن العيف المبدى ، وقيل : لعامر بن العيف أخى شهاب بن العيف ،  
قاله : في الحارث بن أبي سحر النسائي الأخرج من بني جبلة ، وكان إذا أصعبه امرأة من قيس  
أرسل إليها فاعتصمها . والحارث أحد ملوك غسان في الجاهلية .

وقيل : إنه لعبد المسيح بن عسلة .  
قال ابن سيدة في « كتاب المخصص » ج ١٦ ص ٢٣ : وقال بعض اللغويين : « زنا  
فلان على فلان بغير هنز » ضيق عليه وأنشد : لا هم إن ... البيت ولا هم : يريد : اللهم ،  
أى : ياقه ، فحذف « أل » لضرورة الشعر .  
وانظر : « الخزائن » ج ٤ ص ٢٢٨ - شرح شواهد المغنى ص ٦٢٤ - اللسان مادة « زنا »  
ابن يمشى ج ١ ص ١٠٩ .  
والشاهد أن « لا » بمعنى « لم » أى لم يفعله .

اختلف في نسبة هذا الرجز ، فبعض العلماء اتفق مع ما في الشرح ، ومنهم ابن دريد في كتاب  
جهمرة اللغة « ج ١ ص ٥٥ » إذ قال : « والجهم - الكثير من كل شيء - قال الرائج -  
أبو خراش الهذلي : أن تغفر اللهم ... البيت أى لم يلم بالذنب ولم يقارب ...  
والعنى في شرح شواهد الكبرى هامش الخزائن ج ٤ ص ٢١٦ » عند الحديث على قوله :  
إني إذا ما حدث ألما ... البيت قال : قائله : أبو خراش الهذلي ، وقيله : أن تغفر اللهم تغفر  
جمعا ... البيت . وهو من الرجز المسند والسيوطي في شرح شواهد المغنى « ص ٦٢٥ »  
قال : قال السكري في أشعار هذيل ، قال الأصمى ، : أخبرنا ابن أبي طرفة الهذلي قال : قال  
أبو خراش وهو يسمى بين الصفا والمروة ، وأنشد البيت .

وجاء في آخر شرح أشعار الهذليين ج ٣ ص ١٣٤١ : ما نسب لأبي خراش في غير هذا  
الكتاب وذكر بيت الشاهد ضمن ثلاثة أبيات في ص ١٣٤٦ - ومثله جاء في أمالي ابن الشجرى  
ج ١ ص ١٤٤ ، ج ٢ ص ٩٤ . إلا أن البغدادى في الخزائن ج ١٢ ص ٣٥٨ قال : وزعم  
المعنى أنه لأبي خراش الهذلي وهو خطأ ... فإن هذا البيت لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته ،  
وقد أخذ أبو خراش وعنه إلى بيت آخر ، وكان يقولها وهو يسمى بين الصفا والمروة  
... الخ .

وقال في « ج ٢ ص ٧٦ » : وتكون « لا » مع الماضى بمنزلة « لم » مع المضارع في المعنى  
كقوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة » أى لم يقتحمها ، وقال أمية بن أبي الصلت : أن تغفرو  
اللهم ... البيت أى لم يلم بالذنب .  
سورة البلد ، آية : ١١ .  
في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ .

والحق اختصاصها بكون المرفوع بعدها ابتداء .

— خلافا للكوفيين = : وقد عرفت أن ليس القائل به عامتهم ، بل بعضهم وهو القراء ، ولا أن عامتهم قائلون : إنه رفع بإضمار فعل ، وإنما هو الكسائي والمصنف كما ترى أجمل ، وقد يكون لكونهما رئيسي هاتيك العصابة .

ثم لا يبعد أن المصنف مطلع على أن غيوهما من أهل مصر هما قائل به أيضا لوفور حظه ، وكونه ريان من هذا الشأن متضلعا من مسائله ، وله اليد الطولى فيه ، كما اعترف له بذلك فضلاء عصره فمن بعدهم .

— ولا يفتى فاعل المصدر المذكور = : كضربي زيدا قائما .

— عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف = : نحو : أقائم الزيدان ، كما مر عن ابن درستويه وابن بابشاذ (١) اعتلالا بوقوعه موقع الفعل ، وقد مضى رده بعدم حسن الاقتصار عليه حسنه على فاعل الوصف المذكور .

— ولا (تغنى) (٢) — الواو = : المعية في : كل رجل وضيعة — عن تقديره كما مر (٣) عن ابن خروف ، اعتلالا بكونه مستقلا كلاما وإن قدر فليبيان المعنى ، وهو أيضا قول ابن عصفور .

وفي شرح الإيضاح العضدى ونسبه إلى الكوفية ابن الحجاز ، وقد عرفت وجه دفعه مما أسلفناه (٤) .

قال المصنف (٥) : وهو رأى مهجور .

— ولا تغنى — الحال = : أيضا في : ضربي زيدا قائما — عن تقديره تشبيها بالظرف ، لكون التركيب في معنى : ضرب زيد في حال قيامه ، وهو قول الكسائي والقراء وهشام وابن كيسان ، واستضعفه المصنف (٦) .

قلت : وقضية كلامه متنا وشرحا أن الحال في قول هؤلاء سادة مسد الخبر وليست عينه ، ونقل غيره عنهم أنها الخبر لاسادة مسده .

— المشار إليهما = : صفة للواو والحال ، — خلافا لزاعمي ذلك = : المذكور في المسائل الثلاثة وقد عرفت المخالفين . ثم اختلفوا في الحال المذكورة . فقال الكسائي وهشام : هي محتملة ضميرى رفع ، أحدهما لصاحب الحال ،

(١) انظر « ص ١٣٤٨ » .

(٢) « تغنى » ساقطة من « ج » .

(٣) انظر : « ص ٩٦٩ » .

(٤) أي نسبة كون الواو بمعنى مع وهي الخبر .

(٥) في شرح التمهيل « ج ١ ص ٤٧ ظ » وعبارته : « وهذا الذي ذهب إليه ابن خروف هو مذنب مهجور » .

(٦) في المرجع المذكور .

آخر للمصدر ، إذ لا انفكاك للحال من راجل إلى صاحبها ، وللخبر من  
إلى مبتدئه .

ولما يرتفع بما عاد عليه في أحد رأيهم ، فاحتاجوا إلى دعوى تحمل نحو -  
«إياه» ، ليرفعه حتى قالوا : (١) بجواز توكيدهما نحو : ضربني زيدا قائما  
نفسه ، وقيامك مسرعا نفسك نفسه ، فإن أكدت القيام معهما أيضا قلت :  
ك مسرعا نفسك نفسه بتركيب النفس ثلاثا .

وقال الفراء : لا ضمير فيها للمصدر ، لجريانها على «ذبيها» إفراداً وفعريه  
نصبت وهي خبر على الحالية عند هؤلاء ، لكونها خلاف المبتدأ ، وهو  
لم ناصب .

وقال ابن كيسان : إنما أغنت عن الخبر تشبيها بالظرف كما مر ، فاقضى  
مذهبه غير مذهب أصحابه ، وكأنه المشار إليه متنا .

وقد أبطل رأي (٢) الكسائي « وهشام بعدم (٣) أعمال العامل رفعاً في معمولين  
ين لا على طريق التبعية ، فكذا لا يعمل في ضميرين ، وحيث انتفى رفعه  
انتفى عوده على شيئين متباينين إفراداً وتثنية ، من حيث عوده على مفرد  
س ، وتثنية اسم الفاعل وإفراده بحسب ما يرجع من الضميرين ، فلزم كونه  
ثاني مثني في حال ، ولا يعقل . وأما تأكيد الضميرين بقياس ، قالوا : فاسد  
على قول فاسد غير معضود بسماع .

ثم تشبه ابن كيسان إياها بالظرف ليس بشيء ، لاقتضائه الجواز مع الجثة  
: زيد قائماً ، لكونه في معنى : هو في حال قيامه .

وقال المصنف (٤) لإبطاله : أما أن يقدر عامل الحال أولاً ، والثاني باطل  
لزامه الاستغناء عما لا يستغنى الظرف عنه ، مع كونه أصلاً بالنسبة إليهما .

ولو ساغ مع المصدر ساغ مع غيره ، فيقال : «زيد قائماً» وإن قدر  
من إلا مثل المقدّر في الظرف ، فكما تقدر في زيد في حال قيام ، زيد مستقر  
حال قيام ، تقدر : ضربني زيدا مستقراً قائماً ، فيلزم الإخبار عن الضرب  
بضرب وهو محال ، وما أفضى إليه محال .

وقد أغفل المصنف من المذاهب ما سلف عن الكوفية : (٥) أن الخبر محذوف  
الحال مقدراً حاصل أو ثابت ، مع طفوح المصنفات به وتظافر نصوص الكبراء

أي الكسائي وهشام .

لعل الصواب : رأيي ... الخ .

في «ج» : بعد إعمال العامل ... الخ .

في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٧ و .

انظر : «ص ٩٧٢» .

عليه ، كصاحب الإفصاح ، وأبي محمد بن السيد البطليوسي وغيرهما .  
ونقله الرضى (١) وأثير الدين (٢) ، وقد عرفت (٣) وجه إبطاله بما لا وجه لإعادته .

وتلخص من مجموعها : إجماعهم على رفع - ضربي - من ضربي زيدا قائما ، فقييل : على القاعلية بإضمار فعل ، وقيل : على الابتدائية ، ثم قيل : لا خبر له اكتفاء بفاعله ، وقيل بل له خبر ، فقييل ملفوظ وهو الحال على اختلاف في التقدير « وقيل محذوف ، فقييل بعده ، وقيل قبله ، فقييل تقديره ضربه قائما ، وقيل : إذ كان أو إذا كان ، وعلى كل فيجب الاختصار بهذه الحال المذكورة على مورد السماع ، لتزوحها عن القياس فلا يعدى بها ماسمع : من كون المبتدأ مصدرا ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر أو ما أول به .  
وأما قولهم : حكمك مسمطا ، أى : مثبثا ، لمن حكموه عليهم وأمضوا حكمه فشاذ .

والقياس رفعه ، لصلاحيته للخبرية ، غير أنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، أى حكمك لك مسمطا ، وشذوذه من وجهيه النصب على الحالية مع الصلاحية المذكورة ، وأنها لا من معمول المصدر ، وإنما صاحبها ضمير المصدر المستكن .

ولا يصح أنها من الكاف ، لامتناع وصف اللوات بالنفوذ وأجرى ابن عصفور مجرى المصدر في سد الحال ذلك المسد ملاحقة له من الاسماء في الوجود كقوله :  
خيال لأم السلسيل ودونها مسيرة شهر للبريد المذبذب (٤)

فخيال ابتداء وإن كان منكراً لوصفه بالمجرور بعده ، والخبر محذوف وجوبا لسد الحال من « ودونه مسيرة شهر » مسده من حيث لاحقية للخيال حسية ، لجواز أنه خبر ابتداء مضمرة ، أى هذا خيال ،

- 
- (١) انظر : شرح الكافية ج ١ ص ١٠٥ .  
(٢) في شرحه التمهيل ج ٢ ص ٦٥ و ٦٦ .  
(٣) انظر : ص ٩٧٣ .  
(٤) قاله : البيهقي بن حريث . وهو البيهقي الحنفي ، وذلك ضمن عشرة أبيات ذكرها صاحب الحاشية ص ٣٧٦ .

وقد ذكره ابن جني في « المحتجب » ج ١ ص ٢٠٣ . عند بحث قوله تعالى : « مذبذبين » قال : « المذبذب » أى المهتز القلق الذى لا يثبت في مكان .  
وذكره أبوحيان في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٧ . قال : المذبذبة - الاضطراب بحيث لا يثبت على حال . قاله ابن مرة .  
وقوله : « وخيال » مبتدأ ، وغيره محذوف ، أى أثنائي أو زارني ، قال المرزوقي في شرح الحاشية المذكورة ص ٢٧٧ : كأنه قال : خيال لهذه المرأة أثنائي أو زارني ، وبينها مسيرة شهر للبريد السريع التمهيل ... وقال : فإن قيل : لم نذكر فقال : خيال لأم السلسيل ؟ قلت : يجوز أن يكون قد يرى خيالها على هيئة مخلقة ، فاعتقد لاختلاف حيث أنه عدة خيالات فذلك نكرة ، كأنه قصد إلى واحد منها .

- ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة =: أى السادة ذلك المسد - فعلا خلافا للفراء =: وسيبويه في منعهما ذلك هربا من كثرة مخالفة الأصل ، لأن سدها خلاف الأصل ، كما أنه وقوع الفعل موقعها كذلك فلا يحكم بجوازه ، لكونه خلافا لإثر خلاف ، وقد دلت العرب على عدم اعتبار ما اعتبره بوقوع الجملة الاسمية ذلك الموقع ، فلم تقع الفعلية كذلك جاز قياسا على الاسمية ، كيف وقد سمع كقوله :

ورأى عيني الفقى أبابكا يعطى الجزيل فعليك ذاكا (١)  
وقسوله :

عهدي بها في الحى قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر (٢)  
وفي الإفصاح : ولا حجة في الثاني ، لاحتمال أن المجرور الخبر ، أى عهدي واقع بها ، وعليه فالجملة حال من مجرور الباء .  
والصحيح الجواز ، وعليه الأخفش والكسائي وهشام ، وعزى لسيبويه (٣)  
وأشد البيت الأول .

وحكاية ابن خروف عن الفراء ، وعنه ابن عصفور المنع كالمصنف .  
ونقل ابن أصبغ (٤) الخلاف عن الكسائي .  
وقال ابن عصفور أيضا : وإنما يمنع الفراء المضارع المرفوع (٥)

(١) نسب في الكتاب ج ١ ص ٩٨ - لرؤية بن المجاج ، وأيد هذه النسبة الأعم ، والشنيطى في الدرر اللوامع - ج ١ ص ٧٧ - وهو موجود في مباحثات ديوانه ص ١٨١ .  
والشاهد في قوله : « يعطى الجزيل » حيث رفع الفعل حالاسد مسد الخبر واستشهد به سيبويه على نصب « الفقى » وما بعده بالمصدر وهو « رأى » .

(٢) قائله : الأعشى يسمون بن قيس ضمن قصيدة طويلة قدم ستين بيتا ، انظر ديوانه « ص ١٨٨ » وذلك في هجاء طعنة بين علاثة . ويعدج فيها عامرين الطفيل ، في المناقرة التي حدثت بينهما ، كذا في الديوان . ورواية الديوان : هيفاء مثل ... الخ .  
والشاهد بحجى الحال الساد مسد الخبر فعلا ، وهو « سربلت » . وفيه شاهد آخر وهو بحجى « الضامر » بدون « ثاء » .

(٣) انظر : الدرر ج ١ ص ٧٧ - ابن يمش ج ٥ ص ١٠١ ، ج ٦ ص ٨٣ .  
وأنا أرجحه ، لأنه قال في « ج ١ ص ٩٨ » : ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذلك ، قال رؤية : ورأى عيني الفقى ... البيت .

(٤) هو : محمد بن أصبغ بن الفرج المضرى أبو عبد الله المالكي الملقب المتوفى عام ٢٧٥ . من تضافته أنفسي الرسول صل الله عليه وسلم ، انظر : هدية العارفين ج ٢ ص ١٨ .  
وفي النسخة « ب : ابن اصبح » بالعين المهملة .

(٥) وقد نخص السوطى هذا الموضوع في « معجم الخوامع ج ١ ص ١٠٦ ، ١٠٧ » عند ذكره مسائل تتعلق بالمقام ، فقال : المسألة الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال : أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنسح .

والثاني : الجواز ، وعليه الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك لساج ، قال ورأى عيني الفقى ... البيت . وقال : وعهدي بها في الحى ... البيت .  
والثالث المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذى في المفرد موحى عن التصريح بالشرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف منع الشرط ، وعزى للفراء .

- ولا = : يمنع وقوع الحال المذكورة أيضا ، - جملة اسمية بلا واو وفاقا للكسائي = : والقراء ، وخلافا لسيبويه والأخفش : أن الحال غير سادة إلا وهي اسم منصوب ، والحجة عليهما قوله :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم مثل التفرق ميسر وندام (١)  
وقوله :

خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدى عنه وهو غضبان (٢)

قال المصنف (٣) : والمشهور عن غير الكسائي عدم استغناء الحال المذكورة وهي جملة اسمية على الواو ، اعتلالا بعدم الوجود ، ولم يره الكسائي ملتزما بعدم سدها ذلك المسد ، كما لم يكن ملتزما قبله ، وبه أقول .

وقد كان مقتضى الدليل أرجحية حذف الواو هنا ، لأنه موضع اختصار ، غير أن الواقع خلافه ، وباب القياس مفتوح .

وقال أنير الدين (٤) : ومن أجاز حذفها فما أبعد .

ولم ينصر المصنف (٥) في الاسمية مصحوبة بواو على خلاف ، بل نقل عن ابن كيسان : إن قلت : مسيرتك أخاك قائما أبوه ، ومسيرتك أخاك هو قائم ، جازت المسألان عن الكسائي وحده .

فإن جثت بالواو قبل الضمير جازت في كل قول .

فاقتضى الأجماع على ذلك ، وقد منعه سيبويه .

وأما حيث لا واو فمنعها بعض ، وعزى للقراء ، اعتلالا بأن الواو الرافعة للاسم ، وحذف الرفع ممنوع .

(١) قاله ليبد كذا في الكتاب ج ١ ص ٩٨ « وذلك في وصف دارخلت من أهلها ، فذكر ما كان عهد بها من اجتماع الحى مع سة الحال ، والجميع : المحتمون والميسر : القهار على الجزور ، والندام المنادمة ، كذا قال الأعم . والشاهد في قوله : وفيهم ميسر وندام » حيث أن الجملة الاسمية في موضع نصب على الحال ، وهي سادة مسد خبر « عهدى » .  
وقد ذكره سيبويه لاستشهاد آخر ، وهو : نصب « الحى » بمهى ، لأنه في معنى : عهدت بها الحى .  
وقد ذكره الشنقيطى في « الدرر النواع » ج ١ ص ٧٨ « ضمن الحديث على البيت بعده ، ولم ينسبه . انظر : ديوان ليبد ص ٢٨٨ .

(٢) سبق في ص ٩٧٤ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٧ ط « وصارته : » والمشهور من قول النحويين غير الكسائي : أن الحال التي تسد مسد الخبر - إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو ، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه فأضوا ملتزما ولم يره الكسائي ذلك ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٦٥ ط .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٦٥ ط .

والبصرية في المسألة على وفق الكسائي ، ومقتضى قول سيويه المنع ، لمنع وقوع  
الاسمية مصحوبة بالواو حالا ، وكونها محذوفتها (١) ثان عن كونها بها ، فهو  
أولى بالمنع ، قاله أثير الدين (٢) .

وتعقبه الدماميني (٣) بأننا لانسلم أن كون الاسمية بالواو الأصل ، بل الأصل  
في ربطها الضمير (لأنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر ، ووصف له  
كالنعت ، وكل منهما مقتصر في ربطه على الضمير) (٤) فكذا أيضا فيما بمعناها (٥) .  
قلت : وإنما أخذه من قول المخفق الرضى (٦) توجيهها لرأى الكسائي .

وجوز الكسائي تجردها عن الواو ، لوقوعها موقع خبر المبتدأ ، فتقول :  
ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في : كلمته فوه إلى في .

ومن قول ابن هشام (٧) في فصل روابط الجملة بما هي خبر عنه : أحدها  
الضمير وهو الأصل ، ومن ثم يربط (٨) به مذكوراً ، كزيد ضربته ، ومحذوفا  
مرفوعا ، نحو « إن هذان لساحران » (٩) إذا قدر : لهما ساحران ، ومنصوبا ،  
كقراءة ابن عامر (١٠) :

« وكل وعد الله الحسنى » (١١) في سورة الحديد ، أى وعده .

- (١) أى : الواو « أى أن الجملة الاسمية بدون « واو » .
- (٢) في المرجع المذكور .
- (٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٤ و . » أى تعقب المصنف ... الخ .
- (٤) ما بين القوسين ساقطة من « ب » .
- (٥) في الأصل : معناها ... الخ .
- (٦) الواقع أن الرضى لم يوجه رأى الكسائي ، ولم يقل مادعاه الشارح ، انظر : شرح الكافية  
ج ١ ص ١٠٥ . بل حكى رأى الكسائي فقط .
- (٧) في المعنى « ج ٢ ص ١٤١ » .
- (٨) « به » ساقطة من « ج » .
- (٩) سورة طه ، آية : ٦٣ .
- (١٠) هو : سليم بن عيسى بن سليم بن عامر أبو عيسى ، ويقال : أبو محمد الحنفى الكوفى صاحب حمزة  
الزيات ، وأخص تلاميذه .
- قال النعمى : وهو الذى خلف حمزة بالاقراء في الكوفة ، قرأ عليه خلف بن هشام البزار  
وغيره توفي سنة ثمان وثمانين أوتسع وثمانين ومائة ، وقيل : سنة مائتين - .  
انظر : « معرفة القراء الكبار ج ١ ص ١١٥٠ - غاية النهاية ج ١ ص ٣١٨ » .
- (١١) سورة الحديد ، آية : ١٠ . وقال ابن مجاهد في كتاب « السبعة في القراءات ص ٦٢٥ » :  
كلهم قرأ : « وكل وعد الله الحسنى » غير ابن عامر ، فإنه قرأ : « وكل » بغير ألف رفعا ،  
وكذلك هي في مصاحف أهل الشام .
- وقال الدماميني في كتاب « إتحاف البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٥٠٤ » - واختلف  
في « وكل وعد الله » هنا ، فابن عامر يرفع اللام على أنه مبتدأ و « وعد الله الخبر » ، والعالمه  
محذوف ، أى : وعد الله ... والباقون بالنصب مفعولا أول لـ « وعد » بتقديم على فعله  
أى وعد الله كلهم الحسنى .
- وقال أبو حيان في « البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٩ » : وقرأ ابن عامر وعبد الوارث من طريق  
المادر ، أى : « وكل » بالرفع ، والظاهر أنه مبتدأ ، والجملة بعده في نوضع الخبر ، وقد  
أجاز ذلك القراء وهشام ، وورد في السبعة ، فوجب قبوله ، وإن كان غيرها من النحاة  
قد خص حذف الضمير الذى حذف من مثل « وعد » بالضرورة .

ومجرورا ، نحو - السمن منوان بدرهم ، أى منه ، وقولها : (١) - زوجي المسس أرنب والريح ريح زرنب - على أن اللام غير معاقبة للضمير ، وقوله سبحانه : «ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور» (٢) أى ذلك منه .

ولوسلم أن الضمير أصل في الجملة لم نسلمه في الجملة الحالية ، بل ندعى أصالة الواو فيها - كما قال أثير الدين (٣) - لأمور أحدها : كثرة الربط فيها (٤) كثرة تشف على الربط بالضمير .

الثاني : ما هم عليه حرصا من الفرق بين كونها حالية واستثنائية وخيرا ونعتا .

الثالث : اختصاصها بما لا مجال فيه للضمير ، لكونها قيداً ، وقد يكون غير المقيد نحو «لئن أكله الذئب ونحن عصبة» (٥) وجاء زيد والشمس طالعة ، «وبعثت والشمس على رؤوس» (٦) النخيل «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس لم تظهر من حجبها» (٧) وقوله :

سرينا ونجم قد أضاء ، (٨)

وقوله :

حماها وطير في السماء كروع» (٩)

مما لا يحصى كثرة ، بخلافها خبراً وصفة ، فلأنها عين المخبر عنه والموصوف صريحاً أو بتأويل .

(١) أى : امرأة من النساء اللاتي اجتمعن وتماعدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن إحدى عشر امرأة ، ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع .

والزرنب : نبت طيب الرائحة ، وقيل : ضمير طيب الرائحة ، أى إن زوجها كالأرنب في نعمة الجسد ولينه ، وكالزرنب في طيب الرائحة .

(٢) سورة الشورى ، آية : ٤٣ .

(٣) أى قال فيما سبق : ومن أجاز حذفها إنما أبعد . وقال : وكونها محذوفها فإن عن كونها بها ، فهو أولى بالمنع .

(٤) في «ج : الربط بها ... الخ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ١٤ .

(٦) في «ج : على أطراف ... الخ .

(٧) أخرجه البخارى في صحيحه «ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ١٨٩ ، باب المراقبة ، من حديث عائشة رضى الله عنها « برواية : «والشمس لم تخرج من حجبها ... الخ .

(٨) قال الشيخ في شواهد الكبرى هامش الخرافة ج ١ ص ٥٤٦ : لم أقف على اسم قائله ، والبيت بتمامه .

«سرينا ونجم قد أضاء فذا بدا  
وقال الشنقيطى في الدرجة ١ ص ٧٦ : لم أر من نسب هذا البيت إلى قائله ، وذكره شارح شواهد المفتى ص ٨٦٣ .

(٩) وصدرة : أغر إذا ما شد عقداً لذة : حماها ... البيت ، وقد استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٧٢ ظ .

ومن ثم منع سيبويه سدها مسد الخبر رأساً بخلافها مفردة لاتحاد معنى النائب والمنوب عنه ، فقياس الحالية عليهما فاسد .

الرابع : تصرّحهم بإغناء الضمير عنها في نحو - « ابطوا بعضكم لبعض عدو(١) » ، « ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم سود » (٢) والمغنى عن الشيء فرع عن ذلك الشيء .

الخامس : دعوى القراء وصاحب الكشف شدوذ الربط بالضمير مفرداً عنها ، والأصالة تدافع الشذوذ ، ولا حاجة عليهما في الآيتين ، لاحتمالهما غير الحالية .

فقد قال مكي بن أبي طالب (٣) باستثناف الأولى (٤) إخباراً منه تعالى بمعادة بعضهم بعضاً .

وغيره (٥) في الثانية : أنها في موضع المفعول الثاني ، وهي رؤية قلب ، وكذا ماروى سيبويه (٦) « من كلمته فوه إلى في » يحتمل الاستثناف من غير .

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٤ . قال مكي في كتاب : « مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٩ : « بعضكم لبعض عدو » ابتداء وخبر في موضع الحال ، وكذلك : « ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين » وقال الزخشري في الكشف ج ٢ ص ٧٣ : « ابطوا » الخطاب لآدم وحواء وإبليس ، و « بعضكم لبعض عدو » وضع الحال ، أي : متعادين ، يعاديهما إبليس ويعاديانه . والمراد بالضمير الذي أغنى عن الواو هو المضاف لبعض .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٦٠ . قال المكي في كتابه « الإملاء ج ٢ ص ٢١٥ : « وجوههم مسودة » الجملة حال من « الذين كفروا » لأن « ترى » من رؤية العين ، وقيل : هي بمعنى العلم ، فتكون الجملة ، مفعولاً ثانياً ، ولو قرئ : « وجوههم مسودة » بالنصب لكان على بدل الاشتغال .

ومثل ذلك قال الزخشري في الكشف ج ٣ ص ٤٠٦ .

(٣) هو : مكي بن أبي طالب حموشي بن محمد بن غنثار النيسابوري . أبو محمد قال القفطي : أصله من القيروان ، وسكن قرطبة ، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية . وقال : فن تصانيفه : « الهداية إلى بلوغ النهاية » في معاني القرآن وتفسير وأنواع علومه سبعون جزءاً - وذكر له ثبت بتصانيفه تزيد على المائة مصنفاً . ولد عام ٣٥٥ - وتوفي عام ٤٣٧ - انظر : الأنباه ج ٣ ص ٣١٣ - البنية ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٤) لقد نقلت لكم ما قاله مكي في الكتاب المذكور فيما سبق ولم يقل غيره ، إلا إذا كان له رأى آخر في كتاب آخر ، وإلا فلا يسلم كلام الشارح .

(٥) انظر هامش رقم ٢ .

(٦) وعبارته في الكتاب ج ١ ص ١٩٧ : « وإذا قال : شاة بدرهم » فإن « بدرهم ليس بمعنى على اسم قبله ، وإنما جاء ليبين به السعر ... فالجاء هنا بمنزلة « إلى » في قولك : « فاه إلى في » ولم تبين على ما قبلها . وكذلك ما انتصب في هذا الباب ، وكان ما بعده مما يجوز أن يبنى على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يبنى على ما قبله في هذا الباب . وقال في ص ١٩٥ - وبعض العرب يقول : « كلمته فوه إلى في » كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه ، حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال .... وإذا قال : كلمته فوه إلى في ، فأنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد .

- ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقا له = : أى الكسائي - أيضا = :  
نحو : ضربني زيدا الشديد قائما ، وضربي السوق كله ملتوتا .

قال المصنف (١) : ومن منع احتج بعدم السماع ، وأن الموضع (موضع) (٢)  
اختصار ، ومن أجاز لم يعتد بعدم الورود مانعا لمسيس الحاجة إلى استعمال مامنعوه  
أحيانا ، فأجازته توسعة ، ومنعه (٣) تضيق .

قلت : لأنسلم سوغان استعمال مامنعوه ، لكونه خلاف لغتهم ومصادما لها .  
وفي شرح الهمامي (٤) : لم يذكر المصنف للموافقة شاهدا .

قلت : وأنت خير بقصوره عن مطالعة كلام المصنف مما أورد عليك منه .  
ثم قال (٥) : ومنعه غيره يعنى الكسائي ، لغلبة معنى الفعل عليه .

قلت : وهو ماوجه به الرضى (٦) : ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أن لا خبر  
لهذا المبتدأ . وقد عرفت فساد كل من القول والتوجيه مما أسلفناه (٧) .

ثم اعلم أن المصدر لا يقع موقع هذه الحال ، من حيث لا مناسبة بينه وبين  
الزمان بخلاف الحال المشتقة ، ولا يجوز فيها ، لكونها كالظرف ، لامتناع التجوز  
في الشيء الواحد مرتين (٨) .

قال أثير الدين (٩) : وقد أغفل المصنف مسائل تتعلق بالمسألة .

أحدها : إجازة السيرافي وابن السراج : كون هذا المصدر مدخولا «لكن»  
الناقصة نحو : كان ضربني زيدا قائما ، واستقبحه ابن عصفور بأن تعويض الحال  
إنما هو بعد حذف الخبر ، وحذف خبرها مستهجن .

الثانية : إذا كتبت عن المصدر السادة الحال مسد خبره - كضربي زيدا  
هو قائما ، فأجازته البصرية والكسائي .

(١) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٧ ظ» . وعبارته : «ومن منع احتج بكون الموضوع موضع  
اختصار ، وأن السماع لم يرد فيه إتباع ... الخ» .

(٢) «موضع» ساقطة من «ج» .

(٣) في «ج» : «توسعة وسعة تضيق ... الخ» . وهو خطأ .

(٤) «ج ١ ص ٨٤ و» .

(٥) أى الهمامي في المرجع السابق .

(٦) في شرح الكافية ، «ج ١ ص ١٠٥» .

(٧) انظر : «ص ٩٨٩» . وما بعدها .

(٨) وفي عبارة الشارح غموض ، وإليك عبارة الأثير لوضوحها في شرحه حل التسهيل ج ٢ ص ٦٥ ظ

وهي : «ولا يجوز أن تقع المصدر موضع هذه الحال ، لأنه لا مناسبة بينه وبين الزمان ، لأنهم  
إنما عدلوا إلى الحال المشتقة لمناسبة ، وهذه المناسبة لا تحفظ ولا مع صورة الحال الأصلية ،  
ولا يجوز التجوز في الحال ، لكونها كالظرف ، لأنه لا يتجوز في الشيء الواحد مرتين .

(٩) في المرجع السابق .

وإعراب هو ابتداء ، وقائما حال سادة .

والكسائي يرفع «الضرب» بالرافع من «هو» مرتفعاً «هو» بقاءً ، بناءً على مذهبه . ومنعه القراء (١) .

الثالثة : منع القراء تقديم هذه الحال على المصدر ، سواء كانت من مضمر أو مظهر ، فلا يجوز : مسرعا قيامك مع إجازته : مسرعا قمت ، لأنبناء الحال على الشرط الذي لا يقع إلا آخرأ ، نحو - قيامك إن أسرعت ، وسكوتك إن أنصفت ، ولا يقال : إن أنصفت سكوتك .

وأجازه الكسائي وهشام ، كائنة من المضمر ، نحو : مسرعا قيامك ، كما يجوز : مسرعا قمت ، ومسرعا تقوم ، لا من (ظاهر) (٢) كسرعا قيام زيد .

فلو كان المصدر متعديا ، نحو : شربك السوق ملتوتا ، فمنعه الثلاثة (٣) وأجازه البصرية مطلقا (٤) ، خلافا لمن قال : لا نقل عنهم .

قال أثير الدين (٥) : بل مقتضى قولهم الجواز إن قدر الخبر مقدما ، والمنع إن قدر مؤخرا .

وقال ابن الدهان : لا يمنع تقديمها قياسا . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وفي الإفصاح : ذكر السيرافي ، أن الزجاج (٦) على إجازة : قائما ضربني زيدا - حملا للحال على الظرف في نحو - اليوم القتال . كأنك قلت : إذا كان قائما ضربني زيدا يقع .

الرابعة : أبطل الكسائي والقراء وهشام تقدم الحال مفعول المصدر ، نحو : - شربي ملتوتا السوق ، وعن البصرية جوازه .

قال أثير الدين (٧) : ولعله لا يصح للفصل (بين المصدر) (٨) ومعموله بها (٩) سادة .

---

(١) في شرح الأثير التسهيل : «وقال القراء : لا يجوز ذلك ، لأن المكنى ، - أى الضمير - مثل «زيد» لا يرقعه إلا ما يرفع «زيدا» ومرا ، والحال لا يرفع زيدا ولا مرا .

(٢) «ظاهر» ساقطة من «ج» .

(٣) وهم : الكسائي وهشام والقراء ، أى منوا التقديم فلا يجوز عندهم : ملتوتا شربك السوق .

(٤) أى : سواء كان المصدر متعديا أم لازما «نقلا عنهم» .

(٥) في شرحه التسهيل «ج ٢ ص ٦٦ و ٦٧» .

(٦) في «ج» : ذكر الزجاج أن السيرافي ... الخ .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٩) أى بالحال .

الخامسة : أبطل هؤلاء أيضا تقديم الحملة الاسمية مقرونة بالواو (١) على المصدر متعلبا نحو - وهو (٢) ملتوت شرطي التسويق ، وأجازه الكسائي قاصراً نحو : وأنت راكب حسبك . ومنعه القراء ، لعدم رفع الحال متعلما .

السادسة : أجمعوا على إبطال : أكلت متكثا الطعام ، لأن الطعام في صلة الأكل ، ومتكثا خبره ، ولا تنافي الصلة بعد الخبر .

واستشكله الأثير بما مر من الخلاف في جواز شريك ملتوتا السوق . فأى فرق بين المسألين .

السابعة : أجمعوا على جواز دخول لام (إن) (٣) وفاء أما على الحال ، نحو : إن حسبك لراكبا ، وأما حسبك فراكبا .

الثامنة : أطبقوا على منع : ما حسبك (٤) براكب ، لتغيير الباء نصب الحال ، وهو مفسد للمسألة .

التاسعة : منع الفارسي (٥) : علمي يزيد كان ذا مال ، على أن علمي ابتداء متعلق به المجرور ، وكان في موضع خبره مستكثا فيها اسمها ، راجعا إلى العلم ، و « ذا » خبرها ، لمآله إلى « علمي ذومال » ، وليس « ذومال » نفس العلم ، ولا بمتزلته .

والمسألة سائغة على وجوه :

أحدها : أنها من باب : ضربي زيدا قائما ، أي : كائنا ذا مال وقد كان ذا مال بناء على ما مر (٦) عن الكوفية من تقدير الخبر متأخراً محلوقا ، أي علمي يزيد كان قائما واقع .

الثاني : ما أجازه الأندلسي في بعض تقييده على الإيضاح (٧) : أن « كان » ناقصة عائد مستكنها على العلم ، و « ذا مال » حال سادة مسد خبرها .

(١) في « ج » يوار ... الخ بدون ألف ولام .

(٢) في « ج » وهي ملتوتا .... الخ .

(٣) إن ساقط من « ج » .

(٤) في « ج » ما حسبك راكب ... الخ بإسقاط الباء .

(٥) وحياته في الإيضاح « ج » ١ ص ٥٥٠ : ولما كان خبر المبتدأ إذا كان مفردا هو المبتدأ في المضي ، أو منزل منزله لم يجر : علمي يزيد كان ذا مال ، لأن علمي يرتفع بالاجتهاد ، و « يزيد » في موضع نصب بالمصدر . ولما كان في موضع خبر المبتدأ فيجب من أجل ذلك أن يكون في « كان » ضمير يعود إلى المبتدأ ، وذلك التفسير هو « علمي » في المضي ، و « ذا مال » خبر « كان » وأصحالت المسألة من حيث لم يكن قولك : « ذا مال » هو « علمي » ، ولوقلت « علمي يزيد كان يوم الجمعة » كان مستقيما ، لأن « يوم الجمعة » يكون خبراً عن « علمي » لأنني أقول : كان علمي يزيد يوم الجمعة ، فيكون ظرف الزمان خبراً عن الحدث الذي هو « علمي » ولا أقول : كان علمي ذا مال .

(٦) انظر « ص » ٩٨٥ .

(٧) انظر هامش « الإيضاح » « ج » ١ ص ٥٥٠ .

وأطبق من بعده على رده بما يطول (١) .

الثالث : أن كان زائدة ، وهو أسهلها (٢) .

— ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة = : نحو — « من عمل صالحا فلنفسه ومن أسا فعليها » (٣) أى : فصلاحه لنفسه وإساءته عليها ، وقوله :

قيل لى كيف أنت قلت عليل سهر دأى وحزن طويل (٤)  
وقوله :

إذا ذقت فاهها قلت طعم مذاقه معتقة مما يجىء به البحر

وفي شرح الدمامي (٥) : وكان الأحسن تقديم القرينة لما أسلفناه في حذف الخبر .

قلت : وأنت خير بما به اندفاعه ، وأن الأحسن صنع المصنف مما أورد عليك في حذف الخبر .

ولم يتعرض المصنف لما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبراً أيهما الأولى ؟ وقد اختلف فيه .

فقال الواسطي (٦) : المبتدأ ، لأن الخبر محط الفائدة .

وقال العبدى (٧) : الخبر ، لأن الحذف في الأعجاز أولى ، والتجاوز أواخر

(١) انظر : « شرح التسهيل للأثير ج ٢ ص ٦٧ » .

(٢) أى أن يعمل « علمى » مبتدأ ، و « يزيد » خبره ، و « كان » زائدة . و « ذامال » حال ، أى : علمى يزيد في وقت كونه ذامال .

(٣) سورة الجاثية ، آية : ١٥ .

(٤) ذكر البيت صاحب معاهد التنصيص في موضعين ، وقال في « ج ١ ص ٣٦ » : لم أعرف قائله والشاهد : حذف المسند إليه للاحتراز عن الميث مع ضيق المقام ، وهو قوله : قلت عليل ، أى : أنا عليل ، فحذف المبتدأ وقال في ص ٩٥ « والشاهد فيه هنا : وقوع الجملة الثانية مستأنفة جواباً عن الجملة الأولى المتضمنة للسؤال عن سبب مطلق ، أى ما بال علتك » فقال : سهر ، وذلك لأن العادة جرت بأنه إذا قيل : فلان عليل أن يسأل عن سبب علته ، لأن يقال : سبق علته كذا أو كذا ، لاسيما السهر والحزن ... الخ .

وانظر : دلائل الإعجاز ص ١٥٥ .

(٥) ج : ١ ص ٨٤ و .

(٦) قال السيوطى في البغية ج ٢ ص ٣٢٦ هو : هبة الله بن منصور بن منكدر الإمام أبو الفضل الواسطي المقرئ النحوى .

قال : كذا ذكره الذهبي ، وقال : سمع من أبي الفتح المتدائي ، ومات سنة ثنتين وأربعين وستة .

(٧) هو : أحمد بن بكر بن أحمد بن بنية العبدى أبو طالب .

قال ياقوت : كان نحويًا لغويًا ، قيمياً بالقياس ، قرأ على السيرافي ، والرماني ، والفارسي وروى عن أبي عمر الزاهد ، وعن القاضي أبو الطيب الطبري وله : شرح الإيضاح ، شرح كتاب الحرمي توفي عام (٤٠٦) .

انظر : « معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٣٦ - البغية ج ١ ص ٢٩٨ - وفيات الأعيان ج ١ ص ١٠١ » .

الجميل أسهل ، نقل ذلك ابن إياز .

= و : يحذف - وجوبا كالمخير عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح = :  
نحو - الحمد لله الحميد ، وصلى الله على محمد سيد المرسلين .

= أو ذم : نحو - أعوذ بالله من إبليس اللعين ، ومررت بزيد الفاسق .

= أو ترحم : نحو - مررت بزيد المسكين .

قال المصنف (١) : وإنما الترموا فيها حذف الفعل ، إشعارا بانشائيتها ،  
كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار .

ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ لإجراء للوجهين على سنن .

وقال أبو علي : إذا ذكرت صفات المدح أو الذم وخولف في بعضها فلافتنان  
ويسمى قطعا ، وللتنبية على شدة هذا الاتصال الترموا حذف الناصب والرافع ،  
جعلاه في صورة متعلق من متعلقات ما قبله .

واحترز بمجرد مدح ... الخ أن يكون لغير ذلك ، فيجوز الأظهار نحو -  
مررت بزيد الخياط فتقول : هو الخياط أو أعني الخياط .

وقال الشاعر :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى التواجد يوما باهل ذكر (٢)  
الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر

قلت : كذا أنشدهما أثير الدين في هذا المقام يجوز الأظهار ، وليس كذلك ،  
لكون المقام فيهما تملحها لا غير كما لاخفاء به .

= أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله = : نحو - سمع وطاعة ، وقول - بعض  
من قبل له : كيف أصبحت ؟ : حمد الله وثناء عليه ، أى : أمرى حمد الله  
حكاه سيويه (٣) عن يوثق بعريته ، وقوله .

(١) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٤٧ ط .

(٢) قائلها الأخطل من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان ، قال صاحب اللسان في « ج ٥ ص ٢٠٨ »  
وهذه القصيدة من غرر قصائد الأخطل يخاطب فيها عبد الملك بن مروان بقول فيها : « نفسى  
فداء ... الخ » .

وقال الأعلم في هامش الكتاب : مدح عبد الملك بن مروان ، ووصف اليوم بإبداء التواجد ،  
لشدته وبساته ، وجمله ذكرا مبالغة بالشدّة .

ورواية الكتاب : « يوما بلسل ذكر » ، أما رواية الديوان : فهو فداء أمير المؤمنين ....  
بلسل ذكر .

والباسل : الكريه المنظر .

انظر : « ديوانه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٩ - الكتاب ج ١ ص ٢٤٨ .

(٣) في الكتاب ج ١ ص ١٦١ - وعبارته : « وسمنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟  
فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على ضمير في نية هو المظهر ، كأنه يقول : أمرى  
وشأنى حمد الله وثناء عليه .

فقلت حنان ما أتى بك ها هنا أذو حاجة أم أنت بالحي عارف (١)

قال المصنف (٢) : والأصل النصب ، لكونه مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل ،  
فالتزم إضمار الناصب هرباً من الجمع بين البديل والمبدل منه ، ثم حمل في ذلك  
الرفع عليه ، وربما ظهر الرفع ، أنشد أبو الفتح في الخصائص :

فقلت على اسم الله أمرك طامحه وإن كنت قد كلفت مالم أعود (٣)

— أو بخصوص في باب نعم = : أو (٤) بشن نحو : نعم أوبش الرجل زيد ،  
وساء رجلاً بكر ، أى : هو زيد ، وهو بكر .

والصحيح أنه ابتداء مخبر عنه بما قبله كما عرف في ذلك الباب .

— أو بصريح (٥) القسم = : نحو في ذمتي لأفعلن ، أى : ميثاق أو عهد ،  
قاله الفارسي ، عكس دعواهم في : لعمرك لأفعلن قال :

تسور سوار المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا (٦)

قلت : وقد حصل للشماني بتر فيما شرح عليه من المتن فلم يورد ما عدا  
الأولى من المسائل الأربع ، ثم قال (٧) : ومقتضى كلام ابن قاسم أن المصنف  
أورد في المتن وجوهاً أخر فأورد ما فيها .

(١) قاله : المنذر بن درهم الكلبي كذا في شرح شواهد الكشاف ص ٤٥٨ - وقال البغدادي في  
الخرائفة ج ١ ص ٢٧٧ : والصواب : تقول موضع : قالت ، وهذا البيت من جملة أبيات  
المنذر بن درهم الكلبي ، ذكرها أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب وياقوت في معجم البلدان  
عن أبي الندى . وذكره سيبويه في الكتاب ج ١ ص ١٦١ - ولم ينسبه ، قال الأعم : الشاهد  
فيه رفع « حنان » بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو  
مع رفته نائب مضاف المصدر الموضوع بدلاً من اللفظ بالفعل .  
وانظر : « الدرر ج ١ ص ١٦٢ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٧ ظ .  
(٣) قاله : عمر بن أبي ربيعة ، انظر : ملحقات ديوانه ص ٤٨٢ - والخصائص ج ٢ ص ٣٦٢ -  
وقال ابن الشجري في الأمالي ج ١ ص ٣٢٠ : وجاء الحذف في قوله تعالى : « طاعة وقول معروف »  
فقليل : تقديره : أمرنا طاعة ، واحتج صاحب هذا القول بقول الشاعر : فقلت على اسم  
الله ... البيت فقال : قد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية .

(٤) في « ج » في باب نعم وبش ... الخ .  
(٥) في المتن تحقيق بركات : أو بصريح في القسم .

(٦) نسب في الكتاب ج ٢ ص ١٥١ - ليل الأخيلية ، في بحث فون التوكيد الخفيفة ، وكذلك نسبة  
البيت لها ، وهو في ديوانها ص ١٠١ - وهو من قصيدة تهجوها النابغة المدي ، وتفضل عليه  
« سوارا » بن أرقى القشيري ، وذلك رداً على هجاء النابغة لها ، ورواية الكتاب تساور سوارا .  
والشاهد : قولها : « في ذمتي » حيث حذف فيه المبتدأ حذفاً واجباً . قال العيني : « في ج ١  
ص ٥٧٠ » وقد قيل : في جعل « في ذمتي » قسماً صريحاً نظراً ، لأنه ذكر في حذف الخبر  
أن القسم ما يشمر بمجرد ذكره ، وقولها : « في ذمتي » لا يشمر بمجرد ذكره ، لأنه محتمل  
أن يكون في ذمتي دين أو عهد ، فلا يفهم القسم إلا بذكر المقسم . وانظر : الخرائفة  
ج ٣ ص ٢٢ .

(٧) أى : الشماني في شرح التسهيل ج ١ ص ٨٤ ظ .

ثم قال (١) : ولم تحضرني نسخة ثانية من التسهيل أحرر منها هذا المحل ،  
ولم أجد هذا الكلام في المتن الذي بين يدي الآن ، ولعل أحرره عند التمكن من  
مراجعة نسخ المتن إن شاء الله تعالى .

ومن مقامات الحذف وجوبا أن يذكر الشاعر منزلا أو منازل يتغزل فيها ،  
ثم يقول : دار فلانة أو ديار فلانة كما قال :

أتعرف رسم الدار قفرا منزله      كوشى اليمان زخرف الوشى مائله  
ثم قال :

ديار سلمى إذ قصدك بالمنى      وإذا حل سلمى منك دان تواصله (٢)  
وقال :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا      كما عرفت برسم الصبقل الخللا  
ديار المروة إذ أهلى وأهلهم      بالقادسية فرعى اللهو والغزلا (٣)  
قلت : من هذا الطراز قولى (من) (٤) قصيدة مشتملة على ضرب من  
الغزل :

هل تذكرين أمام ليلتنا      في حاجر حيث الهوى وفق (٥)  
أم هل لمربعنا بذى سلم  
حيث الخماثل فيه باسمه  
وصوادح تحتال ساجعة  
سوح (٦) رفلت بها ذبول صبا  
وعيون أزهار بها زرق  
وكأنم تجلى به فتق  
ومعاهد (٧) بندقى بها العشق

(١) أى الدمايى في المرجع السابق .  
(٢) قائلها - أى البيتين - : طرفة بن العبد البكرى ، ورواية العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ١١١ .  
... قفر منزله كجفن اليماني زخرف الوشى مائله .  
والشاهد/ بحى لفظ «دار» مضافا إلى اسم المحبوبة ، وهى خبر مبتدأ محذوف انظر : الدرر

ج ١ ص ١٤٥ - ديوانه ص ١٠٧ .

(٣) قال سيويه في الكتاب ج ١ ص ١٤٢ : ومن العرب من يرفع الديار كأنه قال : تلك ديار  
مية .... ومثله لعمري بن أبى ربيعة : هل تعرف .... البيتين فإذا رفعت فالذى في نفسك  
أما أظهرت ، وإذا نصبت فالذى في نفسك غير ما أظهرت . والشاهد : رفع «ديار» حل  
إسماعيل مبتدأ ، والتقدير : تلك ديار ، وجاز ذلك لما تقدم من ذكر رسم الدار والطلل  
الدال عليها . انظر : ملحقات ديوانه ص ٤٨٩ .

(٤) «من» ساقة من «ج» .

(٥) طبعها هذه الأبيات من إنشاد الشارح نفسه استطراد ذكرها هنا بمناسبة الغزل لا غير ، طبعنا  
بأن الشارح من كبار الأدباء له ديوان شعر كما أشارت لذلك المراجع المختصة .

وقوله : «سوح» قال الجوهري في الصحاح ج ١ ص ١٨٠ : ساحة الدار : باحثها ، والجمع :  
ساح ، وساحات وسوح أيضا مثل بدنة ... الخ .

(٦) في «ب» : لوح ... الخ بدل سوح .

(٧) في «ب» : مع ومعاهد .... الخ .

ومن ذلك قولهم : - من أنت زيد ، أى مذكورك زيد ، وهو أولى من تقدير سيبويه (١) : كلامك زيد ، لعدم الاخبار عن المعاني بالذوات ، ضرورة أن زيدا ليس كلاما ، لانقاء التركيب (٢) ، وعلى التقديرين فالمعنى : أن شخصا ذكر زيدا ، وليس أهلا لذكره فقليل له ذلك .

ويروى بنصب زيد على إضمار فعل وجوبا ، أى : تذكر زيدا .

ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع : مذكورك ، جعلاً للمقدر في الرفع كهو في النصب ، والتزم حذف الرفع التزام حذف الناصب فسأله سيبويه ، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

ومن ذلك قولهم : لا سواء ، يقال : عندما يسوى بين شيئين أو أشياء فقدره سيبويه هذان لا سواء . وغيره - لاهما سواء .

وقالها المختار بن أبي عبيد حين قتل عمر بن سعد بن أبي وقاص وأبنه حفصا .

قال (٣) : عمر بالحسين وحفص بعلي بن الحسين ولا سواء ، ولم يكن « لا » لكون المعنى ولا يستويان ، فكما لا تكرر مع الفعل لزوما فكذا مع ما جمعناه . ومن ذلك بعد - لاسيما مرتفعاً بعدها الاسم نحو - لاسيما زيد ، أى لاسي الذى هو زيد .

وفي المصادر المنتصبة توكيدا لنفس الجملة إذا رفعت نحو - « صنع الله » (٤) وعهد الله ، « وصيغة الله » (٥) - و- كتاب الله - .

(١) في الكتاب ج ١ ص ١٤٧ ، وعبارته : « وبعضهم يرفع وذلك قبل ، كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيد ، وإنما قل الرفع ، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر وليس به . ، ولكنه يجوز على سمة الكلام .

(٢) في هامش « ج » تعليقه وهى : لوقال : الفائدة كان أحسن .

(٣) أى المختارين أبو عبيد .

(٤) سورة النحل ، آية : ٨٨ . قال مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن « ج ٢ ص ١٥٥ ، ١٥٦ : « صنع الله » : نصب على المصدر ، لأنه تعالى لما قال : « وهى تمرمر السحاب » دل على أنه تعالى صنع ذلك ، فعل في « صنع الله » ويجوز نصبه على الإغراء . ويجوز الرفع على معنى : ذلك صنع الله . ولم يذكر الزمخشري في الكشف جواز الرفع ، وكذلك الأثير في البحر المحيط وفي الأخير مناقشة لكلام الزمخشري .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٣٨ . قال الأثير في البحر المحيط ج ١ ص ٤١١ : « قرأ الجمهور « صيغة الله » بالنصب ، ومن قرأ برفع « صيغة الله » قرأ برفع « صيغة » قال الطبري ، وقد تقدم أن تلك قراءة الأمرج وابن أبي عبيد ، فأما النصب فوجه على أوجه أظهرها أنه منصوب أنتصاب المصدر المؤكدة عن قوله : « قولوا آمنا بالله . . . . . وأما قراءة الرفع فذلك خبر مبتدأ محذوف ، أى : ذلك الإيمان صيغة الله .

- وإن ولي معطوفا = : بالواو كما قال أثير الدين (١) - على المبتدأ فعل = :  
أو وصف بشهادة شاهده كائن - لأحدهما واقع على الآخر = : أو ملابسه ،  
نحو : عبدالله والريح يباريها وأخوك والدنيا لأمها ، وقوله :

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها ... (٢)

- صحت المسألة = : عند البصرية ، على إضمار خبر سادة مسد الحال  
مستغنى بها لدلالته عليه ، أى يجريان يباريها ، ولتضمن الخبر ضميرها .  
وعند الكوفية على معنى يتباريان ، ولا تقدير رأسا ، لأن من باراك فقد باريته  
ثم لا فرق بين أن يدل الفعل أو الوصف على التفاعل كالمثال صدر المسألة  
أو لا كباقي الأمثلة ، وقولك : زيد وعمرو تضربه ، وقريب منه قول أمير  
المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه : « فهم والجنة كمن قد رآها » .

قال المصنف (٣) : واحتج ابن الأنبارى على صحة المسألة بقوله :

واعلم بأنك والمنية . . . البيت

قال أثير الدين (٤) لاحتمال معية الواو - و « شارب » خبر « أن » كما تقول :  
إنك مع هند محسن إليها . كما اقتنسه الكوفية نحو - إن زيدا وعمرا قائم ، أى  
مع عمرو ، فليس المخبر عنه الا واحدا تمسكا بقوله :

(١) وعبارته في شرح التسهيل ج٢ ص ٦٩ و : مثال ذلك : « عبدالله والريح يباريها » فجزى  
ومائع ، والمنع أظهر ، لأن عبدالله مبتدأ ، و « الريح » معطوف عليه ، والمعطوف على  
المبتدأ مبتدأ ، و « يباريها » خبر عن المبتدأ الواحد ، ويبقى الآخر لا خبر له ، فلم يكن  
الواو صحت إجماعا ، ومن أجازها من البصريين جعل خبر المبتدأ من محذوف تقديره : عبدالله  
والريح يجريان يباريها ، و « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغنى بها عن الخبر  
لدلالته عليه .

(٢) ذكر هذا الطرف من البيت هكذا الأثير في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٠ . إذ قال : قال  
المصنف في الشرح واستدل أبو بكر الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر : واعلم  
بأنك . . . البيت ، وذكره الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٧٨ ، وقال : استشهد به على  
مذهب ابن الأنبارى ، وابن مالك ، من أنه يجوز أن يؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو ،  
وبعد فعل لأحدهما . ونقل المراهى في شرحه للتسهيل ج١ ص ١١٢ مقولة المصنف مثل الأثير  
واستشهد به الشيخ يسين في حاشيته على التصريح ج١ ص ١٨١ ، ولم ينسب أحدهم وأنا لم أعر  
على قائله .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٤٨ و . وعبارته : « واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا  
الاستعمال بقول الشاعر . . . الخ .

(٤) وعبارته في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٠ و . : ولا حجة فيه ، لأنه لا يتبين أن تكون الواو  
للمطف إذ محتمل أن تكون واو مع ، ويكون « شارب » خبرا لأن في قوله : « بأنك » التقدير :  
بأنك مع المنية شارب . . . الخ .

فإنك والكتاب إلى على كرابعة وقد قد الأديم (١)

— خلافا لمن منع (٢) = : من الفريقين :

قال أثير الدين (٣) : وهو الأظهر ، وقوفا مع الظاهر : أن يباريها — ونحوه  
خبر عن أحدهما ، فيلزم لإضمار خبر الآخر ، فإن لم تكن هناك واوصحت  
اجماعا . أو عطفًا بغيرها كالفاء أو ثم امتنعت اجماعا .

وعن هشام عن حكاية ابن الأنباري جوابا له أحدهما : ما مر عن الكوفية ،  
والثاني : ما ملخصه : أن الواو هنا كهى (٤) في : كل رجل وضعته ويباريها  
حال لعبدالله والريح .

وعن ثعلب : جواز إيقاع اسم الفاعل موقع (يباريها) ، فإن قدر : مباريها  
حالاً نصب ، أو خبراً عن عبدالله والريح اسكت ياؤه ، وجيء بعده بكناية  
صاحبه من المعطوف عليه ، ف قيل : عبدالله والريح مباريها هو .

وفي شرح الدماميني (٥) : وما رآه البصرية من ذلك باطل ، لكون الجملة  
إذ ذاك حالاً من ضمير يجريان ، فإذا أولت بالوصف كان التقدير : مباريها لها  
ويعتنع حينئذ كونه حالاً من ذلك الضمير .

قلت : وأنت خير بأنه ليس فيه ما يقتضى المنع ، لاحتواء الوصف ومتعلقه  
المجرور (٦) ، على راجعي صاحب الحال ، ولو سلم ، فلا يسلم لزوم التأويل  
بالوصف (وقوفا مع الظاهر الجملي وهو كاف في الصحة) (٧) على أن ما في الوصف  
من معنى الفاعلية يسوغ الحالية ، فلم يتجه الإبطال .

ثم أى فرق بين التأويل المذكور والوقوف مع الظاهر ، حتى يسلم الإبطال  
مع الأول دون الثاني ، مع أن المعارض فيهما واحد هو : بتأويل الحال وذيها  
إفراداً وتثنية ، ولا ينعكسان عنه في الحالين .

---

(١) هذا البيت مذكور في نوادر أبي زيد ص ٢٢٤ ، إذ قال : « قال أبو الحسن ويقال : حلم  
الأديم ، يحلم حلماً ، فهو حلم إذ أفسد وثقّب قال الشاعر : فإنك والكتاب . . . البيت  
وروايته : وقد حلم الأليم . ومعنى البيت : أنت تسمى في إصلاح قد تم فساد كهذه المرأة  
التي تدبغ الأديم الحلم الذي وقعت فيه الخلة فنقبه وأفسدته ، فلا يستفح به ، والبيت للوليد بن  
عقبة ابن أبي عقبة من أبيات يحضر فيها معاوية على قتال علي . كذا قال صاحب اللسان مادة  
« حلم » ١٥٥ ص ٣٦ — وانظر شرح الأثير للتسهيل ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) أى : عن منها . . . الخ .

(٣) انظر هامش ص ٧٦٥ رقم ١١ .

(٤) « الكاف » ساقطة من « ج » .

(٥) « ج ١ ص ٨٤ ط » وعبارته : « ولا يصح ما حمله البصريون عليه ، لأن الجملة حينئذ  
حال . . . الخ .

(٦) « المجرور » ساقطة من « ج » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

ثم قال (١) : ولا يطرد أيضا محمل الكوفية في نحو :

والمنية شارب بعقارها (٢) .

فالمنع - كما قيل - متجه ، والذي يظهر لي صحة قولهم (٣) .

وأما (٤) أنه غير مطرد ممنوع ، لإمكان تأويل نحو - زيد والمنية شارب بعقارها : بزيد والمنية ملتبسان وهذا لا يعوزك في مكان أصلا .

قلت : لم أقف على قائل ذلك على كثرة ما طالعت في المسألة من كتب العربية ، لبساطتها ، ووجائزها من شروح هذا الكتاب وغيرها مما يطول تعدادها .

وكيف وقد توسع الكوفية فيها فحملوها على محامل أسهلها ما اختصوا به ما في البيت من جعل « شارب » خبراً عن اسم أن والواو للمعية قياسا عندهم مطرداً ، فلم يكلوا ذلك إلى غيرهم .

والدمايني رحمه الله تعالى لم يطلع عليه والا لم يحتاج إلى ما أورده من ذلك جواباً غير شاف ، من حيث عدم اشتماله على ما اشتمل عليه صنيع الكوفية ، نحلاً على المعنى من تقدير يتباريان في المثال الأول ، لتشاكل المؤول والمؤول به حسناً وقبولاً ، لما اشتملا عليه من المغاني المستبعدة ، بخلاف ما صنعه من معنى الالتباس فإنه نهاية في التوسع الذي لا يقعد بمثله القواعد .

ولو درجنا على مثله مدرجاً لاتسع الحرق ، ولصح من المسائل الممنوعة ما لا يضبطه الحصر ، لاحتمال تطرقه في عامة الأبواب ، بل لا يكاد يعوز ذلك أحداً فيها ، كما اعترف بذلك نفسه .

ثم قال (٥) : وفات المصنف التنبيه على ثلاثة أمور : كون العطف بالواو ، وكون الواقع بعد المعطوف وصفاً أيضاً ، وكون الفعل أو الوصف واقعاً على ملابس الآخر أيضاً .

قلت : قد أوهم في ذلك الاختراع وقد تقدمه إليه من قبله من الشروح فليس (له) (٦) من ذلك شيء (٧) .

(١) أي الدمايني في المرجع السابق

(٢) أي البيت السابق ، وهو قوله : واعلم بأنك والمنية ... الخ .

(٣) أي الكوفيين .

(٤) وعبارته : وما ذكر من عدم اضطراده ليس بصحيح ، إذ يمكن تأويل مثل : زيد والمنية

... الخ .  
(٥) أي : الدمايني في المرجع السابق .

(٦) « له » ساقطة من « ج » .

(٧) ليت الشارح ذكر لنا ولو شرحاً واحداً من الشروح التي سبقت الدمايني « وقد تبعت شرحي الأثير والمرادى فلم نجد فيهما ذلك » ، والحق مع الدمايني ، وليس للشارح إلا اللولوع بالتصديق للدمايني بحق أو بغير حق فسامح الله الجميع .

— وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر = :  
وفاقا للكسائي وهشام .

قال المصنف (١) : وقد يقصد إشراك المتضائفين في خبر فيثنى نحو — راكب  
بغير طليحان ، أى راكب البعير والبعير طليحان « فحذف المعطوف لوضوح  
يعنى هـ .

فلو قدم نحو — طليحان راكب البعير (أبطلها) (٢) ، إذ لم يقم دليل  
سابق على تشنية الخبر ، والمرفوع المخبر عنه واحد .

قال ابن الأنبارى : وإنما جاز الأول ، لأن التقدير : البعير والراكب ،  
امتنع الثاني ، لتشنية الوصف مرفوعا من غير سبق دليل ، ولا تأخير اثنين  
مرفوعين مبناه عليهما .

وفي البديع : وأما راكب الناقة طليحان فعلى حذف مضاف إلى الخبر ، أى  
حذف طليحين ، ويجوز أنه على حذف المعطوف كقوله :

أقول له كالنصح (٣) بينى وبينه هل أنت بنا في الحج مرتجلان (٤)

وجوز بعض : غلام زيد ضربتهما ، وإنما يأتي على الأول ، فمن ثم  
يؤول عليه المصنف ، والطلاحة : الإعياء من السفر .

— والأصل تعريف المبتدأ = : لأنه المسند إليه ، وعدم إفادة الاسناد  
إلى مجهول إلا محتفا بقرينة .

وأما الوصف الرافع لمكتفى به فلا ينفك منكرا ، لكونه مسندا ، وإنما  
لسند إليه مرفوعه فاعلا أو نائبا .

— وتنكير الخبر = : لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل  
لزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر ، لكونه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة أوهم  
كونهما موصوفا (٥) وصفة قائلهما المصنف (٦) .

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ و .

(٢) « أبطلها » ساقطة من « ب » وفي « ج » : « أبطلها » إذ ... الخ .

(٣) في « ج » في النص ... الخ .

(٤) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل « ج ٢ » ص ٧٠ ظ .  
ولم أعرف قائله .

(٥) في « ج » كونهما موصوفا ، أو صفة ... الخ .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ و . وعبارته : « وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل  
من فاعله » والفعل ... الخ .

قال الرضى (١) : وأما اعتلالهم بابتغاء كون المسند مجهولا فليس بشيء ،  
إذ ينبغي أيضا كونه معلوما كالمسند إليه .

ولما المستحق الجهالة النسبة كنسبة أخوة المخاطب إلى زيد في : زيد أخوك ،  
لا نفس الأخوة .

— وقد يعرفان = نحو : « الله ربنا وربكم » (٢) ومحمد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، وإذا تعرف الخبر كان أحط فائدة منه منكرا ، لعدم استفادته منه  
إلا النسبة إلى المبتدأ ، لا ثبوته لعلملك إياه ، ويشترط فيه عموم كونه معلوم  
النسبة ، إلا مدخولا لمعنى التعظيم نحو : أنا أنا ، وقد اختلف في أيهما المبتدأ ،  
ف قيل : الأول ، تساوت الرتبة نحو — الله ربنا ، أم لا نحو : زيد الفاضل ،  
والفاعل زيد ، وهو المشهور .

وقيل : يجوز كل منهما مبتدأ أو خبر مطلقا ، وهو قول القدماء ، وأني على  
وظاهر الكتاب في باب كان .

وقال أبو بكر بن الصائغ الشهير بابن باجة في قوله :

أردت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى شر النساء البحاطر (٣)

أن البحاطر المبتدأ ، وشر النساء الخبر ، لأنه أعلم ، لأن القصر من العيوب  
والقصائر بعض معييات النساء . وسلم له ذلك ابن السيد (٤) على أنه الوجه .  
وأجاز العكس ، لأن الأول هو الثاني ، وإذا علم من أحد الشئيين أنه الآخر علم  
من الآخر أنه الأول ، فحصلت الفائدة محتجا بقول زهير — :

وأما أن يقولوا قد آيينا فشر مواطن الحسب الإباء (٥)

قال (٦) لامتناع دخول الفاء على الخبر .

قال الحضراوى (٧) : وهو وهم فاحش « لامتناع كون الجواب إلا صدرا  
فأيهم تقدم كان صدرا فتدخله الفاء ، نحو : أما زيد ففى الدار ، وإن كان

(١) في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٩ » .

(٢) سورة الشورى ، آية : ١٥ .

(٣) قائله : كثير عزة وقبله : وأنت التى حبيت كل قصيرة : الى ولم تعلم بذلك القصائر .

(٤) ورواية الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٣ ، وصاحب اللسان مادة « قصر » ج ١ ص ٤١٠ :

عنيت قصيرات ... وقال صاحب اللسان : وأنشد الفراء : وأنت التى حبيت كل قصيرة

... وشر النساء البهائير ، والبهتر ، ويجتر : القصير .

انظر « الديوان ص ٣٦٩ — ابن يعيش ج ١ ص ٣٧ .

(٤) أى في مسائله .

(٥) البيت من شواهد الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧١ ظ . وهو من قصيدة طويلة يذكر فيها

معاملة بنى علم لرجل من بنى غطفان المولع بالقمار انظر ديوان زهير ضمة الأعم ص ١٣٤ .

(٦) أى : ابن السيد .

(٧) أى ابن هشام الحضراوى .

د في السجن ففى الدار عمرو ، وإنما الحجة في قوله تعالى ، « إن شر الدواب  
د الله الصم البكم » (١) .

وقيل : المشتق الخبر وإن تقدم نحو : - القائم زيد .

وفي معنى ابن (٢) هشام : والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف أو كان المعلوم  
د المخاطب ، كأن يقول من القائم ؟ فتقول : زيد القائم ، فإن علمهما جاهلا  
سبة فالمتقدم المبتدأ .

- و = : قد - ينكران = : نحو - أفضل من زيد أفضل من عمرو  
- بشرط = : حصول - الفائدة = : قيد راجع إلى المسألتين (٣) .

قال المصنف (٤) : ونهت بذلك على أن عدم حصولها مانع من كون الركنين  
لما معرفين أو منكرين ، ولم يشترط سبويه في الإخبار عن النكرة سوى حصولها .  
ورأى المتأخرون أن ليس كل يهتدى إلى مواقعها ، فمن مقل ومن مكثر  
رد مالا يصح ، أو معدد لأمر متداخلة .

قال ابن الدهان - وما أحسن ما قال : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة

ووقع لابن الحاجب في شرح الفصل وغيره أن أوجب تنكير الخبر ، وأئك  
قلت : زيد القائم ، فانما الخبر مقدر ، أى محكوم عليه بالقيام ، وليس  
ثم في الحقيقة الخبر .

- وحصولها = : أى الفائدة وهو ابتداء - في الغالب عند تنكير المبتدأ = :  
في غيره ، لندور حصولها خالية من جميع ما سرد ، كقول من خرقت له  
دة برؤية شجرة ساجدة ، أو سماع حصاة مسبحة : شجرة وحصاة سبحت  
المصنف (٥) .

وخرج على أن فيهما معنى التعجب ، وهو أحد المسوغات عند غيره (٦) «  
ير الابتداء - بأن يكون = : المبتدأ ، فهو ظرف استقرارى ، أى حصول  
الغالب عن تنكير الخبر ثابت بأن يكون المبتدأ - وصفا = : نحو : ضعيف

( سورة الأنفال ، آية : ٢٢ .

( « ٢ ص ١٠٢ » .

( أى تعريف المبتدأ والخبر - أو تنكيرهما .

( في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ و . وعبارته : « ونهت قائلا : بشرط الفائدة على أن عدم  
حصولها مانع ... الخ .

( في المرجع السابق ، وعبارته : « وقول : وحصولها في الغالب بكذا وكذا ثنيه على أن  
الفائدة قد يندر حصولها في الأخبار عن نكرة خالية عن جميع ما ذكر ، كقول من خرقت  
له العادة ... الخ .

( أى غير المصنف .

عاذ بقرملة ، أى : إنسان ضعيف التجأ إلى مثله ، والقرملة شجرة ضعيفة قال جرير :

كأن الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت القرملة (١)

وفي شرح الدمامي (٢) : وقد يقال : إنما المبتدأ في التحقيق المحذوف وهو موصوف ، فهو من القسم بعد .

قلت : إنما مطمح القائل الوصف دون كونه صفة لشيء ، وقد لا يستشعران له موصوفا ولا يخطر له بخلد ، كما هو مقتضى المقام ، ويشهد له الذوق السليم ، ولو سلم ، فهو إغارة على قول ابن هشام ، وإيهام الاختراع مرشحا ذلك بلفظة التقليل .

ونص ابن هشام : ومن ذلك قولهم : ضعيف عاذ بقرملة ، إذ الأصل رجل ضعيف ، فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف وهو موصوف .

— أو موصوفا بظاهر = نحو « ولعبد مؤمن خير من مشرك (٣) » « وأجل مسمى عنده » (٤) .

وفي الحديث : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » (٥) .

وبعضهم يسمى هذا خلقا ، أى عن موصوف . أى امرأة سوداء .

— أو بمقدر = نحو « السمن منوان بدرهم » أى منه .

قال المصنف (٦) : ومنه قوله تعالى : « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » (٧) أى : من غيركم « وهم المنافقون (٨) » وقول الشاعر :

اني لأكثر مما سمتني عجيبا يد تشج وأخرى منك تأسوني (٩)  
أى : يدك منك .

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة موجهة للفرزدق ، أنظر الديوان ص ٤٤٦ - ، وليس في البيت شاهد نحوي ، وإنما استشهد به الشارح على معنى لفظ « القرملة » .

(٢) « ج ١ ص ٨٥ و . » .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٢ .

(٥) ذكره السيوطي في الفتح الكبير « ج ٢ ص ١٦٢ » في الطبراني الكبير من حديث معاوية ابن حيدة .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ و .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .

(٨) أى الطائفة التى أهمتهم أنفسهم .

(٩) كذلك استشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ و . ولم اعرف قائله .

قال أثير الدين (١) : ولا يتعين ، لكونه موضع تفضيل ، فقد يكون  
للسوغ (٢) وأنشد :

وما برح الواشون حتى ارتعابنا      وحتى قلوب عن قلوب صوادف (٣)  
أى : قلوب منا عن قلوب منهم - أو عاملا = :

قال ابن هشام (٤) (في مغنية) إما رفعا نحو - قائم الزيدان ، عند من  
أجازه .

وفي شرح الدماميني (٥) : وليس هذا مما نحن بصدده ، لأن الكلام في أحد  
سمى المبتدأ ، وهو المحكوم عليه ، وهو ما يقول فيه النحاة : لا بد من كونه  
معرفة أو قريبا منها . وأما الرفع مكتفى به فمحكوم به ، فيجب تنكيره ،  
لا ضرورة (إلى) (٦) الاعتذار عن كونه نكرة تامة مخصص .

قلت : ورده ابن الشمى (٧) بأن كلامه في كلا قسميه بدليل ماسيقوله في  
للسوغ السابع .

قلت : وهو أن يكون في معنى الفعل ، وهو شامل لنحو عجب لزيد ،  
ضبطوه (٨) بأن يراد التعجب ولنحو «سلام على آل ياسين» (٩) و«ويل  
لطففين» (١٠) وضبطوه بأن يراد به الدعاء ، ولنحو : قائم الزيدان عندي  
جوزها ، وعليه ففى نحو : ما قائم الزيدان مسوغان كما في «وعندنا كتاب  
فيظ» (١١) .

وأما منع الجمهور فليس لعدم السوغ بل إما لفوات شرط العمل من الاعتماد  
شرط الاكتفاء بالفاعل من تقدم النفى أو الاستفهام ، وهو أظهر لوجهين :

- (١) في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٢ و .  
(٢) أى : التفضيل هو السوغ .  
(٣) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل «ج٢ ص ٧٢ و .» .  
(٤) «في مغنية» ساقطة من «ج» . انظر المغنى ج٢ ص ١١٥ مبحث «مسوغات الابتداء بالنكرة»  
وعبارته : «والثاني أن تكون عاملة» ، إما رفعا ، نحو - قائم الزيدان عند من أجازه ،  
أو نصبا . . . الخ .  
(٥) قال الشمى في كتابه المنصف من الكلام ج٢ ص ١٦٨ : «الذى أجازه : الأخفش والكوفيون  
«ج١ ص ٨٥ ظ» .  
(٦) «إلى» ساقطة من «ج» .  
(٧) في كتابه : «المنصف من الكلام ج٢ ص ١٦٨» وعبارته : وأقول : ليس كلام المصنف  
- أى ابن هشام - في أحد قسمي المبتدأ ، وهو المحكوم عليه «وإنما كلامه في كلا قسميه  
بدليل . . . الخ .  
(٨) في «ج» وضبطه بأن . . . الخ .  
(٩) سورة الصافات ، آية : ١٣٠ .  
(١٠) سورة المطففون ، آية : ١ .  
(١١) سورة ق ، آية : ٤ .

أنه لا يكفي مطلق الاعتماد ، فلا يسوغ كون قائم ابتداء في نحو - زيد قائم أبوه وإن اعتمد على المخبر عنه ، وأنهم لم يشترطوا الصحة نحو - أقائم الزيدان - كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (١) هـ .

أو عاملاً نصياً كنحو « أمر بمعروف صدقة » (٢) وأفضل منك جاعني ، ضرورة كون محل الظرف نصياً بالمصدر أو الوصف . أو جزءاً نحو - غلام امرأة جاعني في « وخمس صلوات كتبهن الله » (٣) .

قال (ابن هشام) (٤) : وشرط هذا كون المضاف إليه منكر كما مثل ، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو - مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يوجد . وفي شرح الدماميني (٥) : ولا حاجة إليه لقرض المسألة فيما المبتدأ نكرة ، فهو في غنية عن التنبيه عليه هـ .

وأجاب ابن الشمسي (٦) : بأنه شرط مبين للواقع ، منحصر لدلول الكلام ، لأن قولنا : عمل المبتدأ الجرح ، مسوغ للابتداء أعم بحسب المفهوم من كون المضاف إليه منكراً أو معروفاً ، والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة ، وإن ساواه بحسب الصدق .

- أو معطوفاً = : نحو - زيد ورجل قائمان :

قال المصنف (٧) : كقوله :

عندى اصطبار وشكوى عندا قاتلتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ (٨)

واعترضه (ابن هشام) (٩) باحتمال كون الواو حالية وهو مسوغ .

(١) من قوله : قلت / وهو ، إلى هنا هو المسوغ السابغ المشار إليه ، انظر : المغني ج٢ ص

١١٧ - ١١٨ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج٥ ص ١٦٧ - ١٦٨ » من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ « ج١ ص ١٢٣ » كتاب صلاة الليل ، باب الأمر بالوتر من حديث عبادة بن الصامت .

وأخرجه أبو داود في سننه « ج١ ص ٣٢٨ » كتاب الصلاة « باب من لم يوتر : من حديث

عبادة أيضاً . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج٥ ص ٣١٥ » من حديث عبادة كذلك

وأخرجه الدارمي في سننه « ج١ ص ٣٧٠ » كتاب الصلاة ، باب في الوتر ، من حديث عبادة أيضاً .

(٤) « ابن هشام » ساقطة من « ج » أي قال في المغني « ج٢ ص ١١٦ » .

(٥) « ج١ ص ٨٥ ط » .

(٦) في كتابه : المصنف من الكلام ج٢ ص ١٦٨ .

(٧) في شرح التهليل ج١ ص ٤٨ و . وعبارته : « ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر : عندى اصطبار . . . الخ .

(٨) كذلك استشهد به الأثير في شرح التهليل ج٢ ص ٧٢ و .

وانظر شواهد المغني ص ٨٦٣ . ولم أعرف قائله .

(٩) « ابن هشام » ساقطة من « ج » أي قال في المغني « ج٢ ص ١١٦ » .

قلت : الظاهر أنها عاطفة كما هو مقتضى المقام من الاخبار بأمرين متدافعين :  
اضطباره وشكوى قاتلته كما هي حال المتحايين من تحمل كل منهما أعباء الوجد  
بصاحبه ، لا الاخبار باضطباره حال شكوى قاتلته ، فإنه مما لا موقع له ،  
ولو سلم بالقرابة في الأول أشد ، والمعنى معه أرشق وأوفى بعجز البيت .

ثم قال (١) : ولو سلم العطف فثم صفة مقدرة مقتضاة للمقام « أى شكوى  
عظيمة .

قلت : إنما مقتضى المقام إنصاف كل منهما بما وقع الاخبار به غير منظور  
فيه إلى كون الشكوى عظيمة ، بل ولا إلى كون الاضطبار جميلا ، وإنما أراد  
القائل ( الاخبار ) (٢) باجتماع أمرين متدافعين بالغين حد القرابة .

ثم قال (٣) : على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا المكان (٤) الاخبار بالظرف  
المختص وهو بمجرد مسوغ .

قلت : وقد تقدمه إليه أثر الدين وإياه أعتمد (٥) .

ثم قال (٦) : وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة ، وقد  
أسلفنا أن التقدم لدفع توهم الصفة .

قلت : قد اشترط ذلك جمهور النحاة أو كلهم ، فلم يكن في ذلك المصنف  
بدعا ، فلا ينبغي أن يتوهم عليه المتوهم .

على أن قوله : وقد أسلفنا سهو ، إذ لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من  
ذلك الكتاب ، وإنما أورده بعد في رابع المسوغات (٧) .

ثم قال (٨) : وإنما لم يجب هنا ، لحصول الاختصاص بدونه ، وهو  
ما قدمناه من الصفة المقدرة ، أو الوقوع بعد واو الحال ، فمن ثم جاز تأخير  
الظرف كما في « وأجل مسمى عنده » (٩) .

(١) أى : ابن هشام في المرجع السابق .

(٢) « الاخبار » ساقطة من « ج » .

(٣) أى : ابن هشام في المرجع السابق .

(٤) في الأصل : من هذا كلمة ، فإن الخبر هنا ظرف مختص ... الخ .

(٥) عبارة الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ و . : ولا يتبين ما ذكره المصنف ، لأنه  
قد تقدم هنا على النكرة ظرف ، وهو مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة ، وقد ذكر هذا المسوغ  
المصنف ... الخ .

(٦) أى ابن هشام في المرجع السابق .

(٧) إذ قال ابن هشام في ج ٢ ص ١١٧ : « الرابع من المسوغات أن يكون خبرها ظرفا أو  
مجرورا ... وشرط الخبر فيهن الاختصاص ... وأقول : وإنما وجب التقدم هنا  
لدفع توهم الصفة ... الخ .

(٨) أى ابن هشام في المتن ج ٢ ص ١١٦ .

(٩) سورة الأنعام ، آية : ٢ .

قلت : وقد عرفت ما في كل من تقدير الصفة وكون الواو للحال ، وأما استظهاره بالآية فغير مسلم كما في الكشف (١) أن تقديم المبتدأ فيها لأن المعنى : وأى أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة فوجب التقديم لجريان هذا المعنى فيه . وهو يؤيد ما عليه المصنف : أن التقديم شرط (٢) في التسويغ .

— أو معطوفاً عليه = نحو — « طاعة وقول معروف (٣) » أى أمثل ، وقوله :

غراب وضبى أعصب القرن ناديا بصرم وصردان العشى تصيح (٤)

قال المصنف (٥) : وقولهم : « شهر ترى وشهر ثرى وشهر مرعى » (٦) وقوله :

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر (٧)

قال أثير الدين (٨) : والمسوغ فيه عند غيره التفصيل ، وقد أورده أصحابنا في المسوغات وأغفله المصنف .

وقضية المتن أن مطلق العطف مسوغ ، وبعض يشترط كون أحد المتعاطفين مما يصلح مبتدأ .

— أو مقصوداً به العموم = كقول ابن عباس رضي الله عنهما : « ثمرة خير من جرادة » وقيل : عمر ، وهو ما في الموطأ أن رجلاً سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب : ذرهم ، فقال عمر : « إنك لتجد الدراهم — ثمرة خير من جرادة » (٩) .

- (١) « ج ٢ ص ٥ » .
- (٢) « في » ساقطة من « ب » .
- (٣) سورة محمد ، آية : ٢١ .
- (٤) استشهد بالبيت الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ . وقال : فابتدأ بغراب وهو نكرة لعطف « وطى » عليه ، وفيه مسوغ ، وهو وصفه بأعصب القرن « ولم أضرب على قائله » .
- (٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ط .
- (٦) قال الميداني في مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٠ : يعنون بشهور الربيع : أى بمطر أولها ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فتراه النعم ، وأرادوا : شهر ترى فيه ، وشهر ثرى فيه فحذفنا . . . وإنما حذف التنوين من « ثرى ومرعى » في المثل ، لمتابعة « ثرى » الذى هو الفعل .
- (٧) قائله : النمر بن تولب بن قيس ، شاعر مقل أدرك الجاهلية وأسلم فحسن إسلامه . والبيت من قصيدة رائية .
- (٨) قال سيويه في الكتاب ج ١ ص ٤٤ : وقال النمر بن تولب وصعته من العرب ينشونه فيوم علينا ويوم لنا . . . البيت ، يريدون : نساء فيه ونسرفيه . وانظر : « المعنى ج ١ ص ٥٦٥ — الدرر ج ١ ص ٧٦ » ومجمع الأمثال : ج ١ ص ٣٧٠ .
- (٩) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ و .
- (٩) أخرجه مالك في الموطأ شرح الزرقاني ج ٣ ص ٢٤٥ . برواية : « الثمرة خير من جرادة » قال الزرقاني : من أشال العرب المشهورة ، يعنى : فإنما فيها قبضة من طعام .

قال (١) ابن قاسم : وهو ضربان : عموم شمول نحو : كل يموت « وعموم بدل كقول ابن عباس أو عمر المذكور .

قلت : واستظهر ابن الحاجب في شرح المفصل أن العموم في « ثمرة » استغراقي بما في إيراده (٢) غموض وإملال .

— أو = : بأن يكون مقصوداً به — الابهام = :

قال المصنف (٣) : نحو — ما أحسن زيدا .

قال أثير الدين (٤) وأصحابنا : يرون أن المسوغ ما في « ما » من معنى التعجب ، ومنه عندهم — عجب لزيد ولم يره المصنف اكتفاء بالابهام . هـ .

قلت : وقد جعل ابن الحاجب (٥) المسوغ في « ما » التعجبية ، وفي نحو — شر أهرذا ناب : ما فيهما من معنى (٦) الفاعلية المعنوية .

واعترضه المحقق الرضي (٧) بأن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص ، فلا يتم قولهم تعليلاً لكون المبتدأ معرفاً أو مختصاً : أن الحكم ينبغي كونه على مختص ، ولو كفي الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأى نكرة تقدم عليها أولاً ، لحصول المخصص في صورتين عند المتكلم ، ضرورة علمه أن أحدهما في الدار .

فنتقول : لو كفي الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأى نكرة مخصوصة عند المتكلم ، وإنما يطلب الاختصاص عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان المجوز للتنكير في — أرجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم أن أحدهما لزم امتناع — أرجل في الدار ، وهل رجل في الدار ، لعدم لفظه « أم » الدالة على حصول الخبر عند المتكلم .

— أو تالى استفهام = : « نحو » آله مع الله (٨) « وهل فتى فيكم ، لأن الاستفهام

(١) في « ج : قال ابن هشام » والصواب ما أثبتته ، انظر : شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١١٣ وعبارته : والمقصود به العموم على ضربين ، عموم شمول نحو : كل يموت ، وعموم بدل نحو : ثمرة خير من جرادة .

(٢) لعل الصواب : من غموض ... الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ظ ، وعبارته : « ومثال المبدأ بها لقصد الابهام : ما أحسن زيدا .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ ظ . نقل بتصرف .

(٥) وعبارته في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤ : وباب ما أحد خير منك : تخصص بما حصل من إفادة العموم ، وباب شر أهر ذاناب : فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه : ما أهر ذاناب الا شر ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له .

(٦) « معنى » ساقطة من « ج » .

(٧) في شرح الكافية ج ١ ص ٨٩ هـ .

(٨) سورة النحل آية : ٦٢ .

سواء كان بالهزمة أو غيرها عن خبر معين يطلب تعيينه بالجواب ، فأشبهه العموم الخاص فكان مسوغا .

ونخصه ابن الحاجب في منظومته (١) بالهزمة المعادلة بأم ، وليس كذلك .

— أو = : تالي — نفى = : نحو — ما رجل في الدار ، وما أحد خير منك .  
لعموم النكرة في سياق النفي ، وحينئذ مدلولها جميع أفراد الجنس فصارعت المعرف بأداة الاستغراق كذا قالوا .

ورده المحقق الرضی (٢) بأن التخصيص أن يجعل لبعض الجملة شيء ليس لسائر أمثاله ، وأنت اذا قلت : ما أحد خير منك فالقصد أن عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ، فلم يتخصص بعض الافراد لأجل العموم بشيء وكيف والخصوص ضد العموم ، بل الحق أن يقال : إنما ذلك (٣) أنك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد معين لم تحصل للمخاطب فائدة ، وكذا كلمات الشرط نحو : من صمت نجا ، إنما حصلت الفائدة لتعين الحاصل من العموم (٤) لا بتخصيصها بشيء ، وكذا كلمات الاستفهام هـ .

قلت : وبه يندفع قول الدماميني (٥) : ولا يخفى أن النكرة هنا في سياق النفي فالمقصود بها العموم فقد اندرج ذلك في قوله : « أو مقصود ابه العموم » لما عرفت مما حققه هذا الفاضل أن ليس العموم المسوغ لمنافاته التخصيص ، لتضادهما بل تعيين المحكوم عليه .

ولو سلم فإنما الملحوظ جانب التخصيص لا العموم ، لتشبيههم تالي النفي بالمعرف بالأداة الجنسية . وإنما كونه في ذلك السياق (٦) وسيلة الى ذلك لا أن أداة العموم المقصودة .

ولو سلم بالفرق بين ما العموم فيه مستفاد من جوهر اللفظ وبين ما أفيده من غيره ، والمقام أيضا حتى لو لم يكن غموض ، فكيف مع تحقيقه ؟ .

ثم بعد كتبي ما اعتمدته ، وتسطيرى ما انتحيته وقفت على ما به تفصيت آخر لابن هشام ، وتعرفت أن منه أخذ الدماميني الإيراد وأدى الجواب ولو عا بالردود والتعقبات وليس من حسن الديانة .

(١) وعبارته في ج ١ ص ٢٣ ، ٢٤ : ومث باب : أرجل في الدار أم امرأة هـ فإنه تخصص بثبوت الخبر لاحدهما ، وإنما سئل عن التعين .

(٢) في شرح الكافية « ج ١ ص ٩٠ » .

(٣) في « ب : لأنك ... الخ .

(٤) في « ج : لا تخصصها ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٦ و ... » .

(٦) في « ج : في ذلك القياس وسيلة ... الخ .

- أو = : تالى — لولا = : تشبيها بتالى النفى كقوله :
- لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة لما استقلت مطاياهن للظعن (١)
- أو = : تالى — واو الحال = : كقوله :
- سرينا ونجم قد أضاء فمدا عيناك اخفى ضوءه كل شارق (٢)
- وقوله :
- أغر إذا ما شد عقدا للمنة حماها وطير في الدماء كروع (٣)
- وأشاد المصنف : (٤)

- عرضنا فسلمنا فسلم كارهها علينا وتبريح من الوجد خائفة (٥)
- قال أثير الدين : (٦) ولا يتعين لاحتمال تعلق المجرور بتبريح ، فالمسوغ العمل ، وكونه صفة له فالمسوغ كونه موصوفا فظاهر .
- وإنما يسوغ به الاستشهاد إذا جعلت من تعليلية متعلقة بخائفة ، وإياه اعتمد المصنف وإن لم يصرح به .
- أو = : تالى — فاء الجزاء = : نحو — ان مضى غير فعير في الرباط .
- وفي شرح الدمامينى (٧) : ولا يخفى أن المعنى فعير آخر ، فالمسوغ الصفة المقدرة .
- قلت : وقد أوهم أيضا أن ذلك مما ابتدعه ، وإنما هو لابن هشام (٨) .
- وإن أورده في الجامع مسوغا .

- (١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٧٢ ظ ، والسيوطى في الجمع ج١ ص ١٠١ ، وقال الشنيطى في الدرر ج١ ص ٧٦ : لم أقف على قائل هذا الشاهد ، وقال النجاشى في شواهد الكبرى ج١ ص ٥٣٢ : أقول ، لم أقف على اسم قائله ، والشاهد في قوله : « اصطبار » فهو مبتدأ مع كونه نكرة ، والمسوغ لذلك وقوعه بعد « لولا » لأنها من جملة المخصصات .
- (٢) سبق تحقيقه في ص ١٣٧٦ هامش رقم ٤ . والشاهد هنا كون النكرة واقعة بعد واو الحال وهو مسوغ للابتداء بها .
- (٣) سبق تحقيقه في ص ١٣٧٦ هامش ٥ . والشاهد مثل سابقه .
- (٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٤٨ ظ . وعبارته : « ومثال التالية واو الحال قول الشاعر : عرضنا فسلمنا . . . الخ .
- (٥) قائله : عبدالله بن عبيد بن الدمينه الخمي « شاعر إسلامي » ، قال المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٢٦٣ : اختار له أبو تمام في هذه الحماسة ست مقطوعات ، وكفى ذلك شاهد أعلى منزلة ورواية الديوان ص ٢٥٣ ، « وقفنا فسلمنا » ، وروى : من الغيظ « بدل » من الوجد « والتبريح : التشديد والوجد » وخائفة : امتلأ صدرها من الوجد ، إلى ما فوقه حتى خنته ، والشاهد : مثل ما قبله . وانظر : شواهد المغنى ص ٨٦٥ .
- (٦) في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٢ ظ ، بكل بتصرف .
- (٧) « ج١ ص ٨٦ و ٨٠ » .
- (٨) انظر : « المغنى ج٢ ص ١١٩ » .

- أو = : تالى - ظرف مختص = : قالوا : بما يصلح للإخبار عنه نحو -  
« ولدنا مزيد » (١) « وعلى أبصارهم غشاوة » (٢) .

قلت : (فأندفع) (٣) قول الدمامي : (٤) (ويلزم المصنف إجازة - عند رجل مال ، لاختصاص الظرف بالاضافة إلى النكرة ، كما أطبقوا على إفادة إياه ، فالصواب أن يقال : أو ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه) (٥) ، لما عرفتكم من عدم اختصاصه بإيراد وإن أوهم بل صرح المصنف ، وابن هشام ، وأثير الدين وغيرهم بعدم الاختصاص في نحو المثال إلغاء له ، من حيث عدم أقامته . ولفظ المصنف (٦) : وقيد (٧) بالاختصاص تنبيها على أنه لو جيء غير مختص لم يفد الاخبار به (٨) نحو - عند رجل مال .

- أو = : تالى - لاحق به = : أى : الظرف المختص نحو : في الدار رجل .  
قال المصنف (٩) : وأشرت بقولى : أو لاحق به الى الجار والمجرور المختص نحو : لك مال ، وإلى الجملة المشتملة على فائدة نحو : قصدك غلامه رجل ، فإنه جائز جواز - عندك رجل ، لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء ه .  
قال أثير الدين (١٠) : ولا أعلم أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف .

وشرط السهلى في المجرور كونه معرفة .

- أو بأن يكون دعاء = : نحو « سلام على آل ياسين (١١) » و « ويل للمطففين (١٢) » وأمت في الحجر لافيك ، وخير بين يدك .  
وإنما جعل المصنف هذا عطفا على قوله أولا : بأن يكون وصفا ، ولم يفعل فيه ، كما فعل في غيره دفعا لتوهم غير المراد .

(١) سورة ق ، آية : ٣٥ .

(٢) سورة الحاثية ، آية : ٢٣ .

(٣) « فأندفع » ساقطة من « ج » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٦ و . » .

(٥) في « ج » مجرورة الاخبار عنه . . . الخ .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ظ .

(٧) في « ج » : وقيل بالاختصاص . . . الخ .

(٨) « نحن » ساقطة من « ج » .

(٩) في المرجع السابق .

(١٠) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ و .

(١١) سورة الصافات ، آية : ١٣ .

(١٢) سورة المطففون ، آية : ١ .

إذ لو قال : أو دعاء لربما توهم أنه مجرور عطفا على ما قبله ، فيكون التقدير — أو تألى دعاء ، فأني بما يفيد النصوصية على المراد .

وقد مضى أن المسوغ في هذا النوع ما فيه من معنى الفعل .

وأما قول ابن الحاجب (١) : في سلام عليكم أنه مختص بنسبته إلى المسلم لكون الأصل سلمت سلاما ، فسلاما المنصوب منسوب إلى المتكلم ، فاستمر مرفوعا على ما كان عليه منصوبا .

فلم يرضه الرضى (٢) قال : لعدم اطراده في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى — وبل لك — ويلي لك ، لأن معنى « ويل » الهلاك ولو قدرت أيضا : وملك لك (٣) كان خلفا من القول ، بل المراد مطلق الهلاك لك ، فالأولى أن تنكيره رعاية لأصله حين كان مصدرا منصوبا ، ولا تخصيص فيه ، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب ، إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه .

قلت : وهذا ما أسلفناه أن المسوغ ما فيه من معنى الفعل .

قال (٤) : وإنما تأخر الخبر مع كونه جارا ومجرورا لتقدم الأهم (٥) ، والمتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدمت الخبر فقلت : عليك ، فقبل أن تقول سلام ، فربما يذهب الوهم إلى اللعنة ، فيخال أن المراد — عليك اللعنة .

ولهذا ، انخزل أبو تمام وترك الانشاء على ما حكى ، لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أربع وملاعب (٦)

فعارضه شخص كان حاضرا فقال : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

وبعد المصراع :

(١) في شرح كافيته « ج ١ ص ٢٤ » .

(٢) في شرح الكافية « ج ١ ص ٩٠ » .

(٣) في « ب » : أيضا ويل لك . . . الخ .

(٤) أي : الرضى في الكافية .

(٥) في « ب » : لتقدم الاسم . . . الخ .

(٦) قال ابن أبي الأصم في تحرير التحرير ص ٤٩٤ وما بعدها : يسمى هذا النوع التوليد ، وقال : التوليد ضربان : من الألفاظ ، ومن المعاني ، فالذي من الألفاظ على ضربين أيضا : توليد المتكلم من لفظه ولفظ غيره « وتوليد من لفظ نفسه : وقال : ومن توليد الألفاظ توليد المعنى من تزويج الجملة المفيدة ، ومثاله ما حكى أن أبا تمام أنشد أبا دلف : على مثلها . . . الخ .

فقال أبو دلف : من أراد نكتة فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، قوله بين الكلامين كلاما يتأني غرض أبي تمام من وجهين أحدهما : خروج الكلام من النسيب إلى الهجاء بسبب ما انضم إليه من الدعاء « والثاني خروج الكلام من أن يكون بيتا من شعرائه أن صار نثرا . وبيت أبي تمام مطلع قصيدة يمدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي ، وتعتبر من عيون قصائده في المدح أنظر : الديوان ص ٤١ .

## تذال مصونات الدموع السواكب (١)

- أو = : بأن يكون - جوابا = : نحو : درهم ، جوابا لما عندك ؟ أى : درهم عندى .

قال المصنف (٢) . ولا يجوز أن التقدير : عندى درهم إلا على ضعف ، لوجوب كون الجواب طبق السؤال ، والمقدم المبتدأ في السؤال ، فكان المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندى درهم ، لإيهام الوصفية ، وذلك مأمون فيه جوابا ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب .

قال أثير الدين (٣) : ولم يقل أحد بضعف عدم المطابقة وإن كان الأرجح المطابقة ، ألم تر تجويزهم الوجهين في الجملة الإشتغالية الجوابية وإن كان الطباق في الإعراب عندهم أولى .

قلت : وقد أوهم الدماميني التقدم الى ذلك وإن تخالفا استدلالا ، فقال (٤) : بإثر نقله كلام المصنف : وفيه نظر ، إذ قد جاء في التثريل ، ثم قال : ثم الضعف مدفوع بمعارضة الاحتياج الى السوغ .

قلت : المصنف لا يسلم الدفع بهاتيك المعارضة ، لوضوح السوغ بما سيقوره الدماميني نفسه تبعا لصاحب الكشف وغيره ، كما قرر في « وأجل مسمى عنده » (٥) .

وإنما جاز رجل جاعني جوابا لمن جاءك ؟ ولم يحز ذلك ابتداء ، لأنه إذا وقع جوابا علم أن المراد الإيهام ، أى أى رجل لا أسميه جاعني ، لاستدعاء السائل التعيين ولم يعين له .

وأما ابتداء فلا يعلم هل أراد التكلم كتمان بيان عينه أولا ؟ وعلى الثاني لا يتحصل منه فائدة .

ثم قال (٦) إثر ذلك : كذا قيل ، وفيه بحث .

قلت : وليته كشف على وجهه ليقع البحث فيه .

ثم قال (٧) : ثم كيف يقول - يعنى المصنف : لا يجوز ، ثم يسلم الجواز على ضعف .

(١) ورواية البزوان : أذيت مصونات الدموع السواكب .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٣ - وعبارته : وغير مطابقة الجواب السؤال في الاعراب لانقول إن ذلك هو ضعيف ، بل هو جائز ، وإن كان الأرجح المطابقة . . . الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٦ » .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٢ .

(٦) أى الدماميني . والكلام له من قوله : وإنما جاز رجل جاعني . الى هذا في المرجع السابق .

(٧) أى : الدماميني .

قلت : ساء الدماميني سمعا فساء جابة ، وذلك أنه حرف المصنف بنقله عنه : ولا يجوز أن يكون من التقدير عندي درهم الا على ضعف ، فمنع الجواز الا مقيدا بالضعف ، فكأنه قال : ولا يجوز في حال من الأحوال إلا في حالة الضعف ، أى لا يجوز الا ضعيفا ، وليس في ذلك كما قد عرفت من تدافع (١) .

— أو = : بأن يكون — واجب التصدير = : نحو — من في الدار ، وكم عبدا لك ، وجاز الابتداء بمن وكم منكرين ، لكونهما بمنزلة ماسبق بالاستفهام لتضمنهما معنى حرفه .

— أو = : بأن يكون — مقدراً إيجابه بعد نفى = : نحو « شر أهر ذا ناب » (٢) وشيء جاء بك ، ومأرب دعاك إلينا ، أى ما أهر ذا ناب لا إشر ، وما جاء بك إلا شيء ، وما دعاك إلينا إلا مأرب ، قال :

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالك ذا المجاز بدار (٣)  
وقال :

قضاء من الأشقي بسهم قضائه وأغرى بسبل الخير كل سعيد (٤)

أى ما أحلك ذا المجاز الا قدر ، وما رمى الأشقي الا قضاء ، وذو المجاز سوق كانت في الجاهلية عظيمة .

قال بعض أصحابنا : لا يقال : شيء جاء بك الا (٥) لمن جاء في وقت لا يحاء

(١) وكلام الشارح وجيه « لأن عبارة الدماميني المنقولة عن المصنف معروفة ، اذ قال الدماميني قال المصنف : ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل لأن مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة .

فهي تختلف مع العبارة التي نقلها الشارح عن المصنف .

(٢) قال الميداني في مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٠ : يقال : أهره إذا حمله حل الحرير ، و « شر » رفع بالإبتداء ، وهو نكرة ، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا رجل من بني نعيم فارس ، وابتدأ بالنكرة ههنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك ، لأن المعنى : ما أهر ذا ناب « إلا شر » وذو الناب : السبع ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخاطبه .  
(٣) قال البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ٢٧٤ — بعد ذكر بيت آخر بعد بيت الشاهد : قائل هذين البيتين : مؤرخ السلمى كما قال أبو عبيدة في المجمع ، وهو شاعر أسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وقال القفطي في أنباء الرواء ج ٢ ص ٢٦٨ : قال القراء : بما صار الكسائي إلى زنبويه — وهي قرية من قرى الجبل — وهو مع الرشيد في سفره إلى خراسان احتل قتمشل : قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى : . . . البيتين ، وقد روى : ذا النجيل وذا النخيل — مكان : ذا المجاز ، وقال الزغشري في المفصل « ص ١٠٩ » : وقد أجاز المبرد : أبي وأخى ، وأنشد : وأبي مالك ذو المجاز بدار .

وانظر : شرح شواهد المغنى ص ٨٦٣ — أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٧ — ابن يعيش ج ٢ ص ٣٦ .

(٤) هذا البيت لم أعرف قائله .

(٥) « الا » ساقطة من « ب » .

في مثله اللهم ، وكذا شر أهر ذئاب الا في وقت لا يهر الكلب فيه الا لشر ،  
وجرت بذلك العادة ، والا فالكلب كثيراً ما يهر لغير شر .

قلت : وتحقيق ما يحصر به الحصر في المسألة (١) من وظيف أرباب المعاني  
على تراجع بينهم فيها كثير فلترجع في ذلك الفن .

وبعض يرى المسوغ فيها الوصف المقدر ، أى شر عظيم ، أى أو شيء  
عظيم .

وزاد الرضى (٢) وقوع النكرة بعد «أما» نحو - أما غلام فليس عندك ،  
وأما جارية فلا أملكها . وغيره غيره ، مما لا يحصى كتصغير نحو - رجيل .

قال أنيرالدين (٣) : ويمكن أندراجها في الوصف لكونه إياه معنى « وجملة  
ما في المتن في ذلك ثمانية عشر نوعاً (٤) . فقد تحصل أن جمهور النحاة على وجوب  
كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، قال ابن الحاجب لأنه محكوم عليه ،  
والحكم على الشيء بعد معرفته هـ .

وهى علة مطردة في الفاعل مع عدم اشتراطهم فيه لا تعريفاً ولا تخصيصاً ،  
بل قد التزم ذلك فيه زاعماً اختصاصه بالحكم المتقدم عليه ، وقد مر رد ذلك  
الاعتبار .

- والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ = :

قال المصنف (٥) : لأن أكثر ما يقع بعد الاستفهام التكرات والجمل والظروف  
فتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو - من قائم - ومن قام ومن عندك ،  
فحكم عليها بالابتدائية ، وعلى المعرفة بالخبرية ، إجراء للباب على سنن ،  
حملاً للأقل على الأكثر هـ .

وقال غيره : « ما » في ما أنت وزيد عند سيبويه (٦) ابتداء ، وأنت الخبر ،

(١) في « ج » : في وظيف أرباب ... الخ .

(٢) في شرح الكافية « ج ١ ص ٨٩ » .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٣ ظ ، وعبارته : وأن يكون مصغراً نحوه : نحو : رجيل  
عندنا ، وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف : وموصوفاً « لأن التصغير وصف في  
المعنى فكأنك قلت : رجيل صغير الجرم عندنا .

(٤) أى : نوعاً من المسوغات .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ظ « وعبارته : « فجعل النكرة مبتدأ ، والمعرفة خبراً ،  
لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفاً أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه  
غير معرفة لا يكون إلا خبراً نحو : من قائم « ومن قام ... الخ .

(٦) وعبارته في الكتاب ج ١ ص ١٥٦ : ومن قال : ما أنت وزيداً ، قال : ما شأن عبداً  
وزيداً ، كأنه قال : ما كان شأن عبداً وزيداً ، وحمله على « كان » لأن « كان »  
يقع ههنا ، والرفع أجود وأكثر في : ما أنت وزيد « والجري في قولك : ما شأن عبداً  
وزيد أحسن وأجود ، كأنه قال : ما شأن عبداً وشأن زيد ... الخ .

وغيره يعكس ، ورأى سيبويه أرجح ، لأن معنى الاستفهام كالتعريف يحسن  
الابتداء بالنكرة ، فهما كالمعرفتين ، والمتقدم منهما مبتدأ وكذا قال في -  
كم أرضك .

ورأى غيره أن المستفهم به هو المجهول ، والمستفهم عنه معلوم للمخاطب  
فلا يخبر به ، وهو في الجواب خبر فليكن في السؤال كذلك .

قال المصنف (١) : والكلام على اسم التفضيل كهو على أسماء الاستفهام .  
- و = : ذلك نحو - أقصد رجلاً خيراً منه أبوه = : كان القياس نصب  
«خيراً» نعماً للنكرة قبله ، لكن منع منه أن اسم التفضيل لا يرفع في الفصيح الظاهر  
إلا في مسألة الكحل .

وفي شرح الدماميني (٢) : ولم أر ما يثلج الصدر في توجيه قول سيبويه :  
إن المعرفة خبر النكرة في - خير منك أبوه .

قلت : إنما قصر به أن مقلده ابن قاسم (٣) لم يخص في المسألة ، بل قال (٤)  
تبعا للمصنف وإيجازاً : والكلام على اسم التفضيل كهو على أسماء الاستفهام .  
ولا هي أيضاً مسطورة فيما يتعاطاه من كتب القوم كآمال المفصل لابن الحاجب ،  
وشرح مقدمته الرضى ، ومغنى اللبيب لابن هشام القاهري .

وإنما ردها المصنف نقلاً عن كتاب سيبويه ، وقد حررها أثير الدين (٥)  
رحمة الله بما مر : أن القياس نصب اسم التفضيل جارياً على ما قبله ، لولا أنه  
الظاهر في الفصيح إلا في المسألة المذكورة .

قال (٦) : فالو جعلت بدله في المثال وصفاً غيره فقلت : أقصد رجلاً محسناً  
لك أبوه لكان منصوباً أحسن منه مرفوعاً ، سوى أنه لما كان محل ما رفع به  
ما بعده ترك مرفوعاً بالابتداء ، نيرتفع به أبوه وجعل أبوه خبراً حتى لا يخلوا  
اسم التفضيل من العمل فيه (٧) إذ كان القياس أن لو نصب وصفاً أن يعمل فيه ،  
هذا مع ما فيه في المسوغين من تعلق المجرور به (٨) وقر به من المعارف بعدم قبوله الأداة .

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ظ .

(٢) « ج ١ ص ٨٦ ظ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١١٤ » .

(٤) « قال » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٧٤ ظ » .

(٦) أي الأثير في المرجع السابق « وعبارته : « ولوجعلت مكان » أفضل وصفاً غير أفضل  
التفصيل لزم الظاهر ، فقلت : نقول : أقصد رجلاً محسناً لك أبوه ، لكان كونه منصوباً  
صفة أحسن من كونه مرفوعاً ، فلما كان محل « أفضل » محل ما رفع به ما بعده ترك مرفوعاً  
بالابتداء . . . الخ .

(٧) في « ج » : إذا كان القياس . . . الخ .

(٨) « به » ساقطة من « ج » .

- والأصل تأخير الخبر = : لأن المبتدأ محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، فقصده أيضا ذلك في اللفظ توفيقا بينه وبين المعنى .

وقال المصنف (١) : بل لكونه عاملا في الخبر تقدم كسائر العوامل على معمولاتها ، سيما عامل لا يتصرف ، ومقتضاه لزوم التأخير ، أنه أجزى تقديمه تشبيها له بالفعل في كونه مسندا ، وللمبتدأ بالفاعل في كونه مسند إليه ، غير أن ذلك مشروط بالسلامة من اللبس ، كما أشار إليه بقوله :

- ويجوز تقديمه = : نحو : قائم زيد - إن لم يوهم ابتدائية الخبر = : بأن كانا معرفتين أو نكرتين مصحوبتين بالمسوغ ، ولا مبين لأحدهما من الآخر ، فأيهما المقدم فهو المبتدأ . نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فإن كلا منهما صالح للخبرية عنه وبه ، وليس المراد تساويهما رتبة في التعريف والمسوغ كما يوهم لفظ المصنف في الخلاصة (٢) ، وابن هشام في التوضيح (٣) ، وقلدهما في ذلك كثير ، بل في مطلق التعريف والمسوغ ، كما صرح به غير واحد ، فالتكلم قدر في المثال الأول علم المخاطب «زيدا» وجهالة نسبة الأخوة ، فلو عكس انعكست النسبة ، إذ يكون المخاطب عالما أن له أخا ، وجاهلا بكونه زيدا ، فمن ثم أمتنع التقديم إلا وهناك قرينة مميزة .

والمسألة خلافية فمجهز غير ملتفت إلى الانعكاس طموحا إلى حصول الفائدة للمخاطب قدمت أو أخرت ، ومانع رعايا للإنعكاس .

قال أثير الدين (٤) : وهي مسألة جرت بين عظيمين من علماء بلدنا ، وهما الأستاذ أبو محمد بن السيد ، وأبوبكر ابن باجة أدت إلى مكالمة ونزاع وتعصب حتى أُملي في ذلك ابن السيد وأورد الحكاية السابقة (٥) .

فلو كانت هناك قرينة جاز التقديم ، كقول حسان رضي الله تعالى عنه :

قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالخيران وأفيها (٦)

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٨ ظ . وعبارته : « قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر ، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تقدم سائر العوامل على معمولاتها . . . الخ .

(٢) إذ قال : فأنتم حين يستوى الجزآن عرفا ، ونكر عادي بيان

(٣) إذ قال في ج ١ ص ١٧٠ وما بعدها : ويجب في أربعة مسائل ، أحدها : أن يخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويتين - أي النكرتين في التخصيص - ولا قرينة ، نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٥ ظ .

(٥) انظر « ص ١٠٠٤ » .

(٦) بيت الشاهد من خمسة أبيات . في هجاء هوازن جاءت في الديوان ص ٢٥٦ - والشاهد : جواز تقديم الخبر عن المبتدأ مع مساواتها في التعريف لأجل القرينة ، وهي عود الضمير العائد على القبيلة ، والتقدير : أكرمها الأم الأحياء ، وأفيها أغدر الناس ، ولذلك قال أبو حيان في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٥ و : أي أكرمها الأم الأحياء . وانظر : الدرر ج ١ ص ٧٦ .

وأغناها أرضاهما بنصيبه وكل له رزق من الله واجب (١)  
أى : أكرمهما الأحياء ، وأرضاهما بنصيبه أغناها ، وقوله :

بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد (٢)

وقولهم : أبو حنيفة أبو يوسف ، وذلك أنا نعرف كما قال الرضى : أن  
الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، ولا يخفى  
أن المراد تشبيه بنى الابناء بالآباء ، وأبي يوسف بأبي حنيفة ، فمع التقدير  
لا يحصل لبس لامتناع تشبيه الأعلى بالأدنى ومن ذلك قولهم :

جانبك من يجنى عليك وقد تعدى الصحاح مبارك الحرب (٣)  
وقول أبي تمام :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (٤)

أى الذى تعود جنايته عليك ، يعنى العاقلة ، فمن يجنى ، ولعابه ابتداء ،  
لأن المعنى عليهما .

ومن تقديم الخبر مع مساواته المبتدأ تنكيراً لوضوح المعنى قوله صلى الله عليه  
وسلم : « مسكين مسكين رجل لا تفق له » .

(١) البيت من شواهد الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٥ و . وقد حكاه أيضاً بقوله : وقال  
الآخر من غير عزو لقائله ، ولم اعرف قائله .

(٢) قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ٢١٣ : وهذا البيت لا يعرف قائله مع كثرة شهرته في كتب  
النحاة وغيرهم « قال المعنى : هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر ، والفرضيون  
على دخول ابناء الابناء في الميراث وأن الانتساب الى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصية ،  
وأهل المعاني والبيان في التشبيه ، ولم أرا أحدا عزاه الى قائله « وقال البغدادى : ورأيت  
في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبزي أنه قال : هذا للبيت قائله : أبو فراس همام  
الفرزدق بن غالب .

وانظر : « ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، ٩ ص ١٣٢ - الدرر ج ١ ص ٧٦ . والانصاف  
في مسائل الخلاف ج ١ ص ٤٦ .

(٣) ذكر هذا البيت مع آخر يرمده في المقدم الفريد ج ١ ص ٣٠ - أثناء بيان قصة حصلت بين  
الحجاج بن يوسف وسليك بن سلكة ، ولم يمز لقائله ، ولم أستطع التعرف على قائله ،  
واستشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٥ و . وقال : فمن يجنى هو المبتدأ ، و  
« جانبك » الخبر ، أى كاسيك الذى تعود جنايته عليك .

(٤) قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ٢١٤ : وهذا البيت أحد أبيات عشرة في وصف القلم من  
قصيدة لأب تمام مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات . والأرى يفتح الهزمة وسكون الراء :  
مالزن من الصل في جوف الخلية . والجنى : يفتح الجيم والقصر : العسل ، « واشتارته » :  
استخرجه ، يقال : شار فلان العسل اذا استخرجه ، والعواسل : جمع عاسلة أى :  
مستخرجه العسل . وانظر : « يسير على التصريح ج ١ ص ٣٥٣ - ديوانه ص ٢٥٧ .

- أو = : لم يوهم تقديمه - فاعلية المبتدأ = : يكون خبره فعلاً رافعاً مستكناً ، نحو - زيد قام ، لما في التقديم من منع كون الجملة مركبة من فعل وفاعل ، فلو أمن اللبس بيروزه في الثنية والجمع نحو : الزيد ان قاما ، والزيدون قاموا والمهندات قمن ، جاز على الأصح ، واختاره المصنف .

قال (١) : ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلوني البراغيث لأن تقديمه من هاتيك اللغة أكثر والحمل على الأكثر راجح .

ومنه بعض حملاً على المفرد ، لأنهما فرعاه ، إجراء للباب مجرى واحداً ، فان ورد مثل : قاما أخوك ، حمل على أن الألف علامة على تلك اللغة = كناء قامت زينب أو فاعل مبدل منه مابعد .

فلو رفع ضميراً منفصلاً أو ظاهراً سبباً جاز ، كما قام الا هو زيد ، وقام أخوك زيد ، أو أجنبياً قبح نحو - ضربه أبوبكر زيد ، أى زيد ضربه أبوبكر ، لتصديرك الموضوع بما لا يصح كونه (٢) له فتبني الكلام على الفعل .

وقال يعقوب : وقرئ «وسع كرسية السموات والأرض» (٣) ، على معنى السموات والأرض وسعها كرسية (٤) .

- أو = : لم - يقرن بالفاء = : نحو - الذى يأتينى فله درهم ، فيمتنع تشبيها للمبتدأ باسم الشرط ، وخبره بجوابه . ونظراً إلى أصل الفاء الذى هو التعقيب .

- أو = : لم يقرن - بإلا لفظاً = : نحو - «وما محمد الا رسول» (٥) صلى الله عليه وسلم - أو معنى = : نحو - «إنما أنت نذير» (٦) - في الاختيار = :

وأما في الاضطراب فقال :

فيارب هل الالبك التصريحي عليهم وهل الا عليك المول (٧)

والأصل : وهل المول الا عليك .

- أو = : لم يكن = : خبراً لمبتدأ - مقرون (٨) بلام الابتداء = : نحو : لزيد

(١) أى المصنف في الشرح ج ١ ص ٤٩ و .

(٢) «له ساقطة من ج» .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٥٥ - قال الأثير في البحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٩ : قرأ الجمهور «وسع بكرى العين» وقرئ شاذاً يسكونها ، وقرئ أيضاً : «وسع» يسكونها وضم العين ، و«السموات والأرض» بالرفع مبتدأ وخبراً .

(٤) في ج : وسع كرسية ... الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٦) سورة هود ، آية : ١٢ .

(٧) قاله : الكسيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة يرثي بها زيد بن حل وابنه الحسين ، ويملح بنى هاشم انظر : «الدرر ج ١ ص ٧٦ - التصريح ج ١ ص ١٧٣ - المعنى ج ١ ص ٥٣٤ .

(٨) في المتن تحقيق بركات ص ٤٦ : يكن لمقرون ... الخ .

قام ، فلا يجوز : قائم لزيد ، لأن اقترانه بها يؤكد الاهتمام بأوليته ، والتقديم عليه مناف ، وأما قوله :

خالى لأنت ، ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الأخوال (١)

فقبل اللام زائدة في الخبر كقوله :

أم الحليس لعجوز شهريه ترضى من اللحم بعظم الرقبة (٢)

وقول كثير :

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى وجن اللواتي قلن عزة جنت (٣)

(فهن لأولى بالجنون وبالردى وبالسبات ماحين وحيث) (٤)

وقد زيدت مع المبتدأ في قول الخنساء :

وينفى لهموم فهى حرا أسفة (٥)

وقيل على إضمار ابتداء ، أى هو أنت .

ويضعف الأول : أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله ابن هشام (٦)

والثاني : أن الجمع بينهما وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، قاله أثير

الدين (٧) وغيره .

(١) قال العيني في شواهد الكبرى ج١ ص ٥٥٦ : لم أقف على اسم قائله ، ويروى : ومن تميم خاله ، ومن عوف خاله ، وقد وجه أيضا باحتالين « أحدهما . أن يكون الأصل : خالى أنت ، فأعز اللام الى الخبر ضرورة » والثاني : أن يكون أراد : لأنت خال ، فقدم الخبر على المبتدأ ، وبأن كانت فيه اللام ضرورة . وانظر : التصريح ج١ ص ١٧٤ - الأشموني ج١ ص ٢١١ .

(٢) قال العيني في شواهد الكبرى ج١ ص ٥٣٥ : قائله : رؤية بن الحجاج ، ونسبه الصفاي الى عنتر بن عروس ، وهو الصحيح . والبيت موجود في ملحق ديوان رؤية ص ١٧٠ ويجوز أن يكون « أم الحليس » مبتدأ « و » لعجوز » خبر مبتدأ محذوف تقديره : لى عجوز والجملة خبر المبتدأ الأول . وانظر : « الخزائن ج٤ ص ٣٢٨ - شرح شواهد المفنى ص ٦٠٥ - الدرر ج١ ص ١١٧ .

(٣) البيت الأول ذكر في الديوان ص ١٠٧ من مجموعة أبيات اذ قال جامنة : وقد وردت أبيات نسبت لكثير ، ولم تدخل في هذه القصيدة حسب الرواية التي أثبتناها ، وهذه هى الأبيات وسردها سبعة منها البيت الأول فقط . . . وذكره أبو الفرج في الأغاني من ضمن أحد عشر بيتا منسوباً لكثير عزة في ج٩ ص ٣٠ - أما البيت الثاني وهو محل الشاهد فليس موجودا في ديوانه وقد ذكر البيتين الأثير في شرح التسهيل منسوبيين لكثير في ج٢ ص ٧٦ ظ : إذ قال : ومن زيادة اللام في الخبر قول كثير عزة : أصاب الردى . . . البيت .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٥) في ديوان الخنساء ص ٥٩ : وقالت من مجزر الرمل : ، مرهت عيني فمضى . ، بعد صخر عطفة وذكر مجموعة أبيات منها بيت الشاهد ، وذلك في رثاء أخيها صخر .

(٦) في المفنى « ج١ ص ٢٤٥ » .

(٧) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ٧٦ ظ ، وعبارته : والزيادة أولى من اعتقاد كونها للتأكيد ، وحذف المبتدأ ، لأن مضمونها يؤكد بها فينافية الحذف .

وفي شرح الدماميني (١) وفيه نظر .

قلت : وقد كشف عن وجهه في شرح المغني فقال : ولقائل أن يقول : إنما يأتي أن لو كان المؤكد باللام المتبداً المحذوف وهو ممنوع ، وإنما المؤكد نسبة الخبر إليه .

قلت : ولوسلم أن المؤكد النسبة ، وهو ما صرح به ابن هشام (٢) ، لم يستلزم عدم التنافي ، لأن كونه مؤكداً لنسبة إليه يؤكد الاهتمام بذكره . وحذفه بعد مناف لذلك .

ثم قال : سلمنا أن المؤكد المتبداً ، لكن لانسلم التنافي ، لأن المحذوف للدليل في حكم الثابت . وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو - مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير : هما صاحباي (٣) أنفسهما . والنصب على تقدير : أعينهما أنفسهما .

قلت : وقد أجاب آخرأ باحتمال أن مراده أن مقام التأكيد مقام بسيط ، ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار والجمع بين التأكيد والحذف جمع بين متنافيين . - أو = : لم يكن خبراً - لضمير الشأن = : نحو : هو زيد منطلق ، فلو تأخر احتمال الشأنية والتأكيد ، بل في تأخير إخراج عما وضع له التفخيم بذكر الابهام ثم التفسير .

- أو = : لم يكن خبراً لشبهه (٤) = : أي : ضمير الشأن ، نحو : كلامي زيد منطلق فلو أخر لم يفد شيئاً ضرورة علم السامع بذكره أولاً : أنه كلامي كلامك فكأنك قلت : كلامي هو كلامي ، قاله المصنف (٥) وغيره (٦) .

قلت : وقصر الدماميني (٧) فعزاه للمصنف فقط .

ثم قال (٨) : وفيه نظر ، إذ قد يقال : بإفادته أن ذلك كلامك لا كلام غيرك إذ قد يكون ما يتلفظ به الإنسان كلام غيره حاكياً لإياه .

(١) « ج ١ ص ٨٧ ظ » .

(٢) في المغني ج ١ ص ٢٣٩ - وعبارته : وأما اللام غير العاملة فسيمة : لام الابتداء وفائدتها أمران : تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » ... وتخليص المضارع فعال . وقال الشنئ في كتابه المنصف ج ٢ ص ٤٠ : والمراد بمضمون الجملة : النسبة الاستنادية المفسر بتعلق أحد جزئي الكلام بالآخر ... الخ .

(٣) في « ج » : صاحبان أنفسهما ... الخ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : أو شبهه ... الخ .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٩ و .

(٦) منهم : الأثير في شرحه على التسهيل ج ٢ ص ٧٦ ظ . والمرادى في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٦ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٧ ظ .

(٨) أي : الدماميني في المرجع السابق .

قلت : وهو مردود بأنه خلاف الأصل ، سيما وليس هنالك ما يقتضى  
كتابة من أداها فالتمسك بالأصل الأصل والعدول عنه لقرينة جور عن جادة  
مواب فلا يلتفت إليه .

— أو = : لم يكن خبراً — لأداة استفهام = : نحو — أيهم أفضل — أو = :  
ة — شرط = : نحو — من يقيم أقيم معه .

— أو = : لشيء — مضاف إلى أحدهما = : (أى اللفظين في الأداتين) (١)  
— غلام من عندك (٢) ، وغلام من يقيم أكرمه ، فلو قدم في هذه الصور كان  
وتأ لما تستحقه الأداتان من الصدارة ، وهو مالا يسوغ ارتكابه .

وزاد أصحابنا أن يكون خبراً لكم الخبرية نحو : كم غلام عندي ، أولمضاف  
ها نحو — وزيركم ملك زارني . أو كما التعجيبة : كما أحسن زيدا ، أو المبتدأ  
دم في مثل : نحو — الكلاب على البقر ، وأمت في الحجر لافيك . أو خبراً  
سمير متكلم ، أو مخاطب . — وهو موصول سائغ التثنية والجمع .

أو موصوف وقد عاد الضمير من الصلة أو الصفة مطابقاً نحو — أنا (٣) — الذى  
لت ، وأنا رجل فعلت ، خلافاً للكسائي ، أو لما تضمن معنى الدعاء معرفة ونكرة  
و « الحمد لله » (٤) والويل لزيد ، و « لعنة الله على الظالمين » (٥) ونحو — سلام  
ليك (٦) وويل لزيد ، وخير بين يدبك ، وفدى لك أبى وأمى .

فأما لله الحمد ، وقوله :

له الويل إن أمسى لأم هاشم قريب ولا البساسة ابنة يشكرا (٧)

فقال أثير الدين (٨) : خرج مخرج الخبر الثابت الذى لا يرجى ولا يطلب .

أو يكون جملة غير محتملة صدقا أو كذبا نحو — زيد اضربه ، وزيد هلا ضربته  
كذا ما زيد بقاءم على اللتين (٩) . وسيرد عليك الخلاف في هذه .

وأورد الجزولى : أن يكون الخبر محذوفاً عن مبتدأ معرف نحو — لولا زيد  
كرمك ، وزاد في الإفصاح : ضربني زيدا قائماً ، والمبتدأ بعد « أما » (نحو (١٠))

(١) ما بين القومين ساقط من « ج » .

(٢) في « ج » من عندي .

(٣) « أنا » ساقطة من « ب » .

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ١ .

(٥) سورة هود ، آية : ١٨ .

(٦) في « ج » : سلام عليكم ... الخ .

(٧) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل « ج » ص ٧٧ و . ولم أعرف قائله .

(٨) في شرح التسهيل « ج » ص ٧٧ و .

(٩) أى : التسمية والحجازية .

(١٠) « نحو أما » ساقطة من « ب » .

— أما (زيد فعالم ، لعدم موالات الفاء (١) إياها .

(نحو) (٢)

— ويجوز : في داره زيد إجماعاً = : لأن الخبر منوى التأخير ، فالمفسر مقدم فيه .

وقد قدح أثير الدين (٣) في صحة الإجماع : بأن في المسألة خلافاً ، عن الأخفش نقله الصفار ، (عنه) (٤) إذا رفع : زيد « بالظرف ، لأنه حينئذ في محله ، من حيث عامليته ، فيلزم تقديم الضمير المفسر .

قال ابن قاسم (٥) معرضاً به : والإجماع صحيح على جعل : في داره خبراً .

قلت : وأخذه الدمامي (٦) فأسهب في الرد على الأثير دعوى عدم الصحة ليهما للاختراع بما يطالع في شرحه .

— وكذا = : يجوز تقديم ما اشتمل على عائد على ما أضيف إليه المبتدأ صالحاً لل حذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو (٧) — في داره قيام زيد = : و نحو (٨) — في دارها عيد هند = : بما لا يصلح ، فيجوز — عند = : أبي الحسن — الأخفش = : في المسألتين .

قال المصنف (٩) : وبه أقول ، لأن المتضائفين كشئ واحد ، فإذا كان

(١) في «ب» : لعدم أركان الفاء ... الخ .

وهذا الكلام لا معنى له .

(٢) (نحو) ساقطة من جميع النسخ ، وهي مثبته في المتن تحقيق بركات ، وفي شرح الأثير ج ٢ ص ٧٧ ظ . وهي غير مذكورة في شرح المراد ج ١ ص ١١٦ ، وشرح الدمامي ج ١ ص ٨٧ ظ .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٧٧ ظ » .

(٤) « عنه » ساقطة من «ب» و «ج» أي نقل أبو جعفر الصفار عن الأخفش ذلك .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١٦ ، أي معرضاً بقدح الأثير في الإجماع علماً بأنه قد نقل ما ذكره أبو جعفر الصفار عن الأخفش .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٨٨ و . والحق أن دعوى الشارح أن الدمامي أخذه من ابن أم قاسم ليس بصحيحة ، لأن ما قاله الدمامي غير موجود في شرح ابن أم قاسم ، إلا أن الشارح ساعه الله متحامل على الدمامي ، ويتلمس في الثرات ، وهو غير مصيب في هذا المقام ، وما ذكره الدمامي في الرد على الأثير في غاية الجودة والقوة ، والحق له . ونظراً لذلك لم يذكر الشارح كلام الدمامي ، وإليكه : ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة المذكورة ، فقال : هي بمنزلة عند الأخفش ، لأنه يجعل « زيدا » فاعلاً ، وإنما يتم هذا لوقال الأخفش : بوجوب الفاعلية ، أما إذا قال : يجوزها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء ، فصدق قوله : أن المسألة جائزة بالإجماع وما يؤيد هذا أن المصنف قال : إن الأخفش يجوز : في داره قيام زيد ... الخ .

(٧) في «ج» : في داره قائم زيد .

(٨) « نحو » ساقطة من «ب» .

(٩) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٩ و .



— أو = : كان مضافاً إليها = : أى الأداة نحو — صباح أى يوم السفر — أو = : مصححاً (١) تقديمه الابتداء بالنكرة = : نحو — في الدار رجل ، وخلفك امرأة .  
قال المصنف (٢) : وقصدك غلامه رجل .

— أو = : كان — دالاً بالتقديم على مالا (٣) يفهم بالتأخير = : نحو لله دره ، وشبهه من الجمل التعجبية ، لعدم انعراف التعجب بها إلا بتقديم الخبر .

قال المصنف (٤) : وكذا نحو — سواء عليهم آأنذرهم أم لم تنذرهم (٥) من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، لكون المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم . «أنذرهم» أو هم استفهاماً حقيقياً ، وذلك بتقديم الخبر مأمون .

وقال السهيلي : مما يمتنع تقديمه اتفاقاً — سواء على أقمت أم قعدت ، فالجملة خبر سواء (٦) ، وليس سواء ابتداءً في المعنى ، وإلا كان في الجملة عائد ، وليس فيها ، لعدم كونها خبراً حقيقية ، لأن المعنى : سواء على القيام والقعود ، فالقيام إذا المبتدأ ولا ضمير في المبتدأ عائد على الخبر البتة ، فكذا في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو الإنذار ، هذا تفسير أبي على (٧) ومن ذهب مذهبه ، ولا يصح لقولهم : سيان زيد وعمرو ، ولا سيان قعدت أم قمت ولا سواء قعدت أم قمت حتى تقول : على أو عليهم ، لعدم إرادتك استواء الشئين في صفة هي لهما ، كما لو قلت : سواء زيد وعمرو مسويين بينهما حسناً أو قبحاً أو نحوهما .

ولما المساواة في عدم المبالاة ، كلا أبالي أكان هذا أو ذاك ؟ ، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب من عدم المبالاة ، وإذا فقد الثفات القلب إلى شيء فقد العمل به ، فصار معنى : سواء على لا أبالي ولا ألنفت . والجملة الاستفهامية في موضع مفهوم لا أبالي كما هو في موضع مفعول لا أدري ، وصار

- (١) في «ج» : مصحوباً بتقديمه ... الخ .
- (٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٤٩ ظ ، وعبارته : «وكذلك النكرة الخبر عنها بجار ومجرور مختص ، نحن لك مال ، أو جملة متضمنة لما تحصل الفائدة ، نحن : قصدك غلامه رجل » فلولاً الكاف من قصدك لم يقد الأخبار بالجملة ... الخ .
- (٣) في «ج» : على ما يفهم ... الخ . وفي «ب» : على ما لم يفهم ... الخ . وما أثبت هو الموافق لـ «أ» والمتمن تحقيق بركات .
- (٤) في المرجع السابق .
- (٥) سورة البقرة ، آية : ٦ .
- (٦) في هامش «أ» عبارة : قف على هذا التحقيق ، والسر الدقيق « المنقول عن ابن قاسم السهيلي رضى الله عنه .
- (٧) وعبارته في الإيضاح المضى ج١ ص ٥٠ : « وإذا كان جملة فلا بد من ذكر يعود من أن يكون من هذين الضربين ، قيل : هذا كلام محمول على المعنى والتقدير فيه : سواء على القيام والقعود ، فيكون » سواء على هذا التقدير خبر مبتدأ .

الفعل كمجرور على وعليهم الذي لولاه ما جازت المسألة ، وإنما جيء بعلی دون غيرها ، لأن معنى سواء عليهم : لا يبالون ، فالضمير في «عليهم» بمنزلة فاعل يبالون ، فلا بد منه في المسألة ، كما لا بد منه في «ثم بداهم» (١) «فأنذرهم» (٢) و«ليسجننه» - ليس في موضع (رفع) (٣) أبدا بل في موضع نصب بعد فعل القلب ، لأن معنى بدا : ظهر ، وهو هنا ظهور قلب لا بصر ، فلا بد له من فاعل وهو مجرور اللام ، فقد آل المعنى إلى العلم ، ورؤية القلب ، فكأنه قال : ثم رأوا ليسجننه ، ففاعل رأى مجرور اللام كما أن فاعل يبالون مجرور «على» إذا قلت : سواء عليهم .

وقد قال سيويه (٤) بنصب الثاني من «له صوت صوت حمار» على المفعولية ، وأن الفاعل مجرور اللام ، والمعنى يصوت أو يبدى فكذا الفاعل هنا مخفوض «على» واللام والجملة المستفهم معها ، والمؤكد باللام هي المفعول بالمعنى الذي أوضحناه .

وعليه فسواء ابتداء لفظا لا معنى ، ومن ثم لم يكن له خبر في الحقيقة ، كما في «حسبك ينم الناس» لما كان في (٥) معنى أكف ، فخالف باطن الكلام ظاهره ، فلم يكن له خبر ، كما لم يكن لأكف من حيث لا يخبر عنه ، ونظيره أقام زيد في : أن قائما ابتداء لفظا ، وزيدا فاعل به ، ولا خبر ، لكون المعنى : أيقوم زيد ، وكل مبتدأ في معنى الفعل ، ف خبره متروك ، رعاية للمعنى المتضمنه ، ولذلك نظائر في أبواب جملة من العربية هـ .

فتحصل من ذلك أن سواء مبتدأ والجملة مفعول (٦) .

قال أثير الدين (٧) : وهو مذهب غريب .

- أو = : كان الخبر - مستندا دون أما إلى أن وصلتها = : نحو « وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم (٨) » قيل لثلاثا يلتبس بإن المكسورة ، إذ لوجيء (٩) بالخبر

(١) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .

(٢) «الواو ساقطة من ج» .

(٣) «رفع» ساقطة من ج» .

(٤) في الكتاب ج١ ص ١٧٧ وما بعدها .

(٥) في ج : المعنى .

(٦) في شرح التسهيل للأثير ج٢ ص ٧٩ ظ : بعد ذكر كلام السهيل : وتلخص من هذا كله أن الجملة بعد سواء إما مبتدأ وسواء الخبر ، وإما خبر وسواء المبتدأ ، وأما فاعل سواء وسواء مبتدأ ، وإما مفعول وسواء مبتدأ .

(٧) في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٨ ظ . وعبارته : وللسهيل في هذه المسألة مذهب غريب ، قال مانعه ... الخ .

(٨) سورة يسين ، آية : ٤١ . قال المكبري في الإملاء ج٢ ص ٢٠٣ ، و«أنا» يجوز أن تكون خبر مبتدأ مخلوف أي : هي أنا ، وقيل هي مبتدأ ، و«آية لهم» الخبر . ويجاز ذلك لما كان لأنا تعلق بما فيها ... الخ .

(٩) في «ج» : إذ لوجاء بالخبر ... الخ .

بعد خبر المفتوحة إما طرفا نحو - أن زيدا قائم عندى ، أو غيره نحو - أن زيدا قائم حولا ، شبهت بالمكسورة ولم ترفع اللبس الفتحة الخفيفة ، لكون الموضع للمكسورة لصدارتها ، بخلاف المفتوحة كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

ولا يدفعه أيضا ورود خبر الابتداء بعد خبر « أن » ، إذ قد يظن أنه خبر بعد خبر أن المكسورة ، أو تعلق الظرف بخبر « أن » وإذا تقدم الخبران عرف ضروريا أنه خبر الابتداء ، وليس في خبر أن المفتوحة ، لكونها موصولا حرفيا . وقد عرف أن ما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول ، ولما في حيز خبر المكسورة لا يتقدمها (١) ، لصدارتها .

فإذا تعينت خبرية المقدم والمكسورة مع (٢) معموليها لا تصلح للابتدائية ، لأنها جملة ، ولا لكونها المبتدأ ، تعين أن ما بعد الخبر هي المفتوحة لا غيرها .

وقيل : إنما قدم حذر التباسها بأن بمعنى لعل .

وقيل : هربا من تعرضها للتواسخ ، ومن جملتها « أن » فيستقل اجتماعهما .

وأجاز ذلك الأخفش والفراء ، وأبو حاتم قياسا على « أن » الناصبة للمضارع نحو - « وأن تصوموا خير لكم » (٣) . فان وليها أما جاز إجماعا نحو - أما أنك خارج فلا أصدقك ، وقوله :

عندى اصطبار وأما أننى جزع يوم النوى فلو جد كاد يبرئى (٤)

لانتفاء المحذور ، لأن الجملة الثامة لا توسط بين « أما » وفائها ، فلا التباس بالمكسورة ، على أن لزوم تقديم الخبر عند فقد « أما » مشروط ، كما قال ابن عصفور بكونه ملفوظا ، فان حذف لم يلزم تقديره مقدما نحو - لو أن زيدا قائم لقمت

- أو = : كان مستندا - إلى مقرون بالا لفظا = : نحو - ما في الدار إلا زيد

- أو معنى = : نحو - في الدار عمرو ، - و = : كان مسندا

(١) في « ب » : لتقديمها ... الخ .

(٢) في « ج » : معا معموليها ... الخ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٤) هذا البيت مع كثرة وروده في كتب النحو والشواهد لم يعرف قائله ، قال العيني في شواهد الكبرى : ج ١ ص ٥٣٦ لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٧٧ : لم أقف على اسم قائله ، وقال السيوطي في شواهد المعنى ص ٦٦١ : لم يسم قائله ، وقد استشهد به المرادى في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٧ - إذ قال : فان وليها « أما » جاز التقديم بلا خلاف ، قال : عندى اصطبار ... البيت والشاهد : جواز تأخير الخبر بعد « أما » حين كان المبتدأ « أن » وصلتها ، وقال العيني : وذلك أن المبتدأ إذا كان « أن » المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفا من التباس المكسورة بالمفتوحة ، أو خوف التباس « أن » المصدرية بالتى بمعنى لعل ، فان ابتدئ بأن وصلتها بعد « أما » لم يلزم تقديم الخبر ، بل يجوز التقديم والتأخير . كما في البيت المذكور .

- إلى = : مبتدأ - ملتبس بضمير ما التبس بالخبر = : كما في الحديث « من حسن المرء تركه مالا يعنيه (١) » وقولهم : على الثمرة مثلها زيدا ، ومعرض عن وعد أخوها - وقوله :

أهابك أجلا لا وما بك قدرة على ولكن ملء عيني حبيبها (٢)

فحبيبها ابتداء ملبس بضمير العين ، وملء عين خبر واجب التقديم ، اذ لو أخر مقدما عليه حبيبها عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر أمنا من المحذور .

وفي شرح الدماميني (٣) : ولا يصح التمثيل بالأوليين (٤) ، لكون الخبر فيهما كونا مطلقا محذوفا ، ويصح تقديره مؤخرا صحة اللفظ به كذلك ، لكونه خاصا نحو - على الله عبدالله متوكل .

قال (٥) : ولا يصح انه بناء على التجوز المشهور من تسمية الظرف نائبا على الكون المطلق خبرا ، لعدم تأديته لدعواه (٦) أن الضمير الملتبس بالخبر وهو الثمرة فيلزم أن الخبر هو الجار .

قلت : لانسلم أن المراد بالالتباس ذلك أعنى اتصال المجرور بجاره ، والمضاف إليه بالمضاف ، وإن كان كذلك في المعود منه ، وانما عني به العلامة الكائنة بين المستقر والمستقر فيه ، من كون الأول مطروفا للثاني ومتعلقا به ، ولاخفاء في صحتها .

ثم ما ألزمه الدماميني من كون الجار على انفراده حيثئذ يكون الخبر ملتزما توسعا في العبارة وتجوزا ، وإن كان الخبر مجموع الجار والمجرور ، بل ذلك

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ « ج ٢ ص ٩٠٣ » كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في حسن الخلق . من حديث علي بن حسين بن علي رضي الله عنه . وأخرجه ابن ماجة في سننه « ج ٢ ص ١٣١٦ » كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) قاله : نصيب بن رباح الأكبر ، كذا في شواهد المعنى ج ١ ص ٥٣٧ ، وشرح الحامصة للمرزوقي ص ١٣٦٣ - واستشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٧٩ ط ، والمراد في شرح التسهيل أيضا ج ١ ص ١١٧ . وصاحب التصريح ج ١ ص ١٧٦ - اذ قال : وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو : قول الشاعر ، وهو : نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبني مروان لانصيب الأصغر حول المهدي ، يخاطب امرأة : أهابك أجلا لا . البيت ، فملء خبر مقدم . وحبيبها مبتدأ مؤخر . الخ . وانظر : الاشئوني ج ١ ص ٢١٣ - وديوانه ص ٦٨ .

(٣) « ج ١ ص ٨٨ ط » فقله بتصريف .

(٤) وهما : « من حسن اسلام المرء » ، و « على الثمرة مثلها زيدا » .

(٥) أي : الدماميني في المرجع السابق .

(٦) أي / الدماميني .

شأن المصنف في غير باب ، كقوله في المسألة نفسها (بعد) (١) : ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر .

وفي الخلاصة : واخبروا بظرف أو بحرف جر ، لشمول الأول الاضافة قال المصنف (٢) : وذكر الالتباس أولى من ذكر الاضافة لشمول الأول الاضافة كما في البيت ، وغيرها - نحو - معرض عن هند المرسل عليها .

وزاد بعض أصحابنا على الثمانية (٣) : أن يكون «كم» الخبرية نحو - كم درهم مالك ، أو مضافا إليها نحو - صاحب كم غلام أنت .

أو مقدما (٤) في مثل نحو - في كل واد بنو سعد .

أوتدخل الفاء على المبتدأ نحو - أما في الدار فزيد ، أو كون الخبر اسم إشارة ظرفا نحو - ثم زيد ، وهنا جعفر ، فيقدم وجوبا تقديم هذا على زيد في الاخبار نحو - هذا زيد ، لا زيد هذا .

ولما رآه مبدوءا به القراء جعله كما مر (٥) أعرف من العلم ، لأن تقدمه إنما كان للإشارة ، وقد ثبتت متقدمة في : هنا زيد و ثم خالد ، فكذا هذا زيد ، (وفيه والذي قبله نظر) (٦) .

وقد عرفت من ذكر أماكن الوجوب في الطرفين أن ما سوى ذلك بناء على رأى البصرية سائغ الوجهين ، كان الخبر اسما رافعا ضميرا المبتدأ أو سببه ، أو ناصبا إياها نحو - قائم زيد وقام أبوه زيد ، وضربته زيد ، وضرب أخاها زيد هند . ومنع الكوفية تقديم الخبر في عامتها ، وعزى للخليل .

والصحيح الأول ، لحكاية سيبويه (٧) - مشنوء من يشأوك ، وتسمى أنا ، وخز صفتك ، وأرجل عبدالله قال :

إلى (٨) مالك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره (٩)

(١) « بعد » ساقطة من « ب » .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٤٩ ظ نقل بتصرف .

(٣) أي الأحوال الثمانية التي يجب فيها تقديم خبر المبتدأ .

(٤) أي : قد استعمل مقدما . . . الخ .

(٥) يراجع رأي القراء في باب المعارف في الشرح .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٧) في الكتاب ج١ ص ٢٧٨ .

(٨) جميع المراجع : إلى ملك . . . الخ . بخلاف نسخ الشرح .

(٩) قائله : الفرزدق بن همام بن غالب من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك ابن مروان ،

ورواية الديوان : « أبوها » ، وقال ابن جني في الخصائص ج٢ ص ٣٩٤ : وأما قول

الفرزدق : إلى ملك ما أمه . . . البيت ، فانه مستقيم ولا خبط فيه . وذلك أنه أراد :

إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، إلى ما أم أبيه من محارب ، وهذا كل الاستشهاد . انظر :

« العيني ج١ ص ٥٥٥ - الدرر ج١ ص ٨٧ - المعج ج١ ص ١١٨ - الديوان ج١

ص ٢٥ .

وقال :

قد ثكلت أمه من كنت واحده (١) وصار منتشبا في برن الأسد (٢)

قال :

ففي ابن الأغر إذا شتونا (٣) وصف الزاد في شهرى قاح (٤)

أى من يشنوك مشنؤ ، وأنا تيمى ، وصفتك خز ، وعبدالله رجل ، وأبوه ما أمه من محارب ومن كنت واحده - قد ثكلته أمه ، وابن الأغر إذا شتونا (٥) فى وعن الكسائي والقراء لإجازة التقديم ، حيث الضمير غير مرفوع ، وبمعناه مرفوعا نحو : قائم زيد . والصحيح المنع عن الكوفية مفردا كان الخبر أو جملة مفرقين بين « قائم زيد » وضربته زيد ، فمنعوا ، وبين « في داره زيد » فأجازوا .

قالوا : لعدم الاعتماد على (٦) هذا الضمير ، ضرورة أن المقصود : في الدار زيد ، فإنما حصل الضمير بالعرض .

كما أجازوا - ضرب غلامه زيد ، لأن المقصود - ضرب الغلام ، وانفق ان كان المضروب غلامه ، ورد بالسماع .

وذهب ابن الطراوة مذهبا غريبا في تقديم الخبر بناء على مذهب له في الواجب والممتنع والحائز .

(١) في ج : من كان واحده ... الخ .

(٢) قائله : حسان بن ثابت رضى الله عنه من قصيدة قالها عندما أنابه النبي صلى الله عليه وسلم مكان الضربة التي ضربها من ابن المعتل عندما أتته وغيره بالكلام في عائشة رضى الله عنها ، كذا في الديوان ص ١٥٩ وما بعدها ، ورواية العين : وبات منتشبا ... الخ . ورواية الديوان ص ١٦٠ : من كنت صاحبه ... الخ . قال المبردى في الكامل ج ١ ص ٢٠٠ : يقول : من كنت واحده قد ثكلت أمه وهو الشاهد أى : تقديم الخبر - وهو ثكلت أمه ، وتأخير المبتدأ ، وهو « من كنت واحده » ولذلك جاز عود الضمير من الخبر على المبتدأ ، وهو « من » والواقع وان كان متأخرا في اللفظ فإنه متقدم في النية ، وانظر العين ج ١ ص ٥٥٣ .

(٣) في ج : إذا استوفيا ... الخ .

(٤) قائله : مالك بن خالد الهدل في مدح زهير بن الأغر الليثاني ، ورواية شرح أشعار الهدلين ج ١ ص ٤٥١ - واللسان مادة « قمح » ج ٣ ص ٤٠١ - وشرح التسهيل للأثير ج ٢ ص ٨٠ . وفى ما ابن الأغر إذا شتونا . وجب الزاد في شهرى قمحاح . وقال السكري : و« ما » زائدة ، وقال صاحب اللسان : « وشهرى قمحاح » شهر الكانون لأنهما يكره فيهما شرب الماء الا على ثقل ... وقيل : سمي بذلك ، لان الابل فيهما تقامح من الماء فلا تشربه . والشاهد في قوله : فى ابن الأغر إذا شتونا ، لان الأصل : ابن الأغر إذا شتونا فى .

(٥) في « ج » : إذا استوفينا ... الخ .

(٦) في « ب » : بل هذا ... الخ . بدل على هذا .

فالأول : عنده رجل قائم ، ونحو - مما لا ينفك الوجود عنه .  
والثاني : نحو - لا رجل ولا قائم ، إذ يمتنع - ألا رجل في الوجود ولا قائم .  
والثالث : مثل - زيد وعمر وبلجواز خلو الوجود منه .  
قال (١) : فالركب من واجبين نحو - رجل قائم ممنوع ، لعدم (٢) فائدته  
وكذا من ممتنعين نحو - لا رجل ولا قائم ، لكونه كذبا وخاليا منهما أيضا .  
ومن واجب وجائز صحيح نحو - زيد قائم ، ومن ممتنع وجائز ، أو من واجب  
وممتنع غير صحيح نحو - زيد لا قائم ورجل لا قائم ، لكونه كذبا محضا ، إذ معناه  
لا قائم في الوجود .  
وكذا من جائزين نحو - زيد أخوك ، لكونه معلوما سوى أنه بتأخيرته صار  
واجبا ، فصح الاخبار عنه لجهالة المخاطب به ، فصار الجائز بتأخيرته واجبا .  
وإذا ثبت ذلك انبنى عليه امتناع ، قائم زيد ، لصيرورة زيد بتأخيرته واجبا ،  
فتركب الكلام من واجبين فصار - بمنزلة - قائم رجل رجل ، فلا يقدم عنده  
الخبر إذا كان واجبا .  
وتأول عامة هاتيك المثل الموردها سيويه ، فقال : في مشنوء من يشنوك  
دعاء ، أى شنى من يشنوك فكأنه ابتداء بفعل  
ورد بأنها دعوى مجردة ، ولو كان دعائيا لنقله سيويه .  
قلت : وفيه نظر إذ قصارى سيويه أن حكى التركيب ، وهو عرضة للتأويل  
ولا يمنع منه عدم فهم سيويه إياه عنهم ، بل كونه دعائيا قوى الاحتمال ، كما  
لاخفاء به .  
وقال (٣) في - تيمى أنا : جواب لقائل : ما أنت ؟ أى : أنا تيمى :  
فحذف المبتدأ ، فأني بأنا توكيدا .  
ورد بأن لا دليل عليه ، وأن في حذف المؤكد من التدافع ما قد عرف .  
وأما خز صفتك : فزعم أن التقدير - من خز فابتدىء (٤) بالمجرور كما ذلك  
العمل عنده في هذا درهم ضرب الأمير ، أى من ضربه . وخرجه الخليل على  
إضمار : هو ضرب الأمير .  
ورد بلزوم جواز هذا راقود الخلل أى : من الخلل ، والعرب لا تقوله .

- (١) أى : ابن الطراوة .  
(٢) في «ب» : لعدم أفادة ... الخ .  
(٣) أى ابن الطراوة .  
(٤) في «ج» : فابتدأ بالمجرور ... الخ .

وأما « أرجل عبدالله » فالثاني فاعل بالأول ، أى : أكامل عبدالله ، قال (١) ،  
عدم قصد السؤال عن كونه رجلا لكونه ضروريا .

ورد كوفه بمعنى الكامل غير موجب فاعلية عبدالله به . وإنما قصاره أن يعمل  
في الحال كأن الرجل علما .

قلت : وهو مردود بإطباقهم على جواز رفعه الظاهر ، كزيد أسد أبوه  
على فاعلية أبوه (٢) بأسد ، وقوله : أنشده المصنف وغيره :

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحبحات العيون وغورها (٣)

كأن لنا منه بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا كسورها

يرفع أعاليها وكسورها بمسوحا وساجا لتأويلهما بسود .

وأما دعواه (٤) صيرورة الجائر بتأخيرها واجبا فغير مسلم ، لاتحاد معناه  
مقدما ومؤخرا ، أى هو خير في الحالين ، وإلا صار الفاعل بتأخيرها عن المفعول  
مفعولا ، والمفعول بتقديمه فاعلا .

- وتقديم المفسر = : وحده على المبتدأ - إن أمكن مصحح = : لتأخير  
الخبر نحو - زيدا أجله محرز وزيدا أجله أحرز .

- خلافا للكوفيين = : في منعهما - الا هشاما = : منهم فأجازهما وفاقا  
للبصرية .

- ووافق الكسائي = : عميد هاتيك العصابة البصرية - في جواز نحو زيد  
أجله محرز = : مما الخبر فيه وصف .

- لا في نحو زيدا أجله أحرز = : مما هو فيه بالفعل فوافق الكوفية .

قال المصنف (٥) : وإذا التبس بضمير اسم ملتبس بالخبر ، وأمكن تقديم  
صاحب الضمير . صحت المسألة ، عند البصرية وهشام الكوفي نحو - زيد أجله محرز ،  
أو أجله أحرز .

(١) أى : ابن الطراوة .

(٢) في « ج » : على فاعلية أسد ، أبوه . . . الخ .

(٣) قائلهما مضر بن ربيعي بن لقيط ، قال البندادي في الخزائن ج ٢ ص ٢٩١ : قال غلام  
ثعلب في كتاب اليوم واليلة : يقال : إن أشعر ماقيل في الظلمة قول مضر بن ربيعي ، وأنشد  
البيتين ، « مسوحا » أى : سودا ، و« ساجا » أى : كثيفا ، قال البندادي : قال  
ابن مالك : رفع « الأعلى والكسور » بمسوح وساج ، لإقامتهما مقام : سود وكثيف ،  
وقال ابن السرياني : ذهب بمسوح الى سود ، وبساج الى كثيف . وانظر حاشية ابن  
الشنقيطي ص ٧٢٨ .

(٤) أى : ابن الطراوة فيما سبق .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٩ ظ .

ووافق الكسائي في الأولى لا الثانية هـ .

وقال غيره : وتقول : زيد أبوه ضرب أو يضرب جائزة عن البصرية وهشام وخطأ عن الكسائي والفراء .

فان قلت : زيدا أبوه ضارب فأجازها البصرية والكسائي ، وأحالتها الفراء هـ .

قال المصنف : وعضد أبو علي قول الكسائي : بأن المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل وفاعله ، فكما لا يمتنع - زيدا أحرز أجله ، لا يمتنع - زيدا أجله محرز ، لعدل الفصل بين الناصب والمنصوب بأجنبي بخلاف - زيدا أجله أحرز ، فإن الأجل وان كان خبره الفعل غير أن الاخبار به خلاف الأصل ، لأن الأصل استقلال الكلام بالفعل والفاعل ، فعد المبتدأ قبلها أجنبيا ، بخلافه قبل اسم الفاعل ، فان اتصاله به على الأصل ، وهو تحيل جلد لا ثبوت له عند التحقيق ، لعدم إيقاع الجملة موقع المفرد الا لتؤدي معناه ، وتقوم مقامه ، فلا يعد ماهي له خبر أجنبيا ، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر .

ثم فرق بين صورتين بأن اسم الفاعل غير واجب التأخير ، فلا يمتنع تقديم معموله بخلاف الفعل ، لوجوب تأخيره خبرا ، فيمتنع تقديم معموله ، لأن تقديم المعمول حيث يتقدم العامل .

والصحيح ما عليه البصريه من التسوية في الجوازين ، بل الأخير به أجدر لكون العامل فيه فعلا بخلاف الأول .

فمن منع الأخير دون الأول فقد رجح فرعاً على أصل . أو من منعهما فقد ضيق رحياً ، وبعد قريباً . ويشهد للبصرية قوله :

خيرا المبتغية جاز وان لم يقض فالسعي في الرشاد رشاد (١)

فهو نظير الثانية .

وفي البسيط : إذا التبس الفاعل بضمير المفعول وقدمتهما فقلت : زيدا أجله أحرز ، وزيدا غلامه ضرب فأكثر القدماء أحالها ، وجوزها هشام والمتأخرون لأن المفعول لما تقدم عاد عليه الضمير ، فعاد بمنزلة أجل زيد أحرز زيدا ، وإذا عاد الضمير على غير متقدم في قوله تعالى : « ما ترك على ظهرها » (٢) من دابة و « حتى توارث بالحجاب » (٣) و « بلغت التراقي » (٤) فهنا أجوز .

(١) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتحليل ج ٢ ص ٨١ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٧ - ولم أعرف قائله والشاهد في قوله : « خيرا المبتغية » حيث قدم معمول المبتغية .

(٢) سورة فاطر ، آية : ٤٥ .

(٣) سورة ص ، آية : ٢٣ .

(٤) سورة القيامة ، آية : ٢٣ .

فصل = : في تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر - الخبر مفرد = :

قال المصنف (١) : وهو ما العوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريا من إضافة شبهها ، أو ملتبسا بأحدهما نحو - زيد منطلق ، وعمر ضاحك ، وبشر قائم أبوه .

قال (٢) : وليس الثالث جملة عند المحققين ، لتسلط العوامل على أول جزئية .

وفي شرح الدماميني (٣) : وقد يقال : الخبر في « منطلق وقائم أبوه » ليس اسم لفاعل بمفرده ، بل المجموع منه ومن مرفوعه مضمرا أو ظاهرا ، وليس لعوامل لأسماء تسلط على المجموع أصلا ، وإنما لها تسلط على الجزء الأول .

قلت : إنما غايته أن تسامع كغيره في الإطلاق إيجازاً واتكالا على ما عرف في أوليات هذا الفن بديهيا ، أنه لا بد لاسم الفاعل وغيره من عامة الأوصاف من مرفوعات ، غير أنها لما كانت المعتورة للعوامل مرفوعات الظاهرة والمتحولة نسب للحكم إليها دونها ، فقليل في قائم من نحو - زيد قائم - خبر ، وإن كان المجموع لخبر ، كما قيل : مسند إلى زيد وإن كان المسند إليه حقيقة مستكنة ، وإنما المجموع المسند إلى زيد ، كما صنعوا ذلك في عامة التواسخ وغيرها حتى قالوا في : القائم - من نحو - القائم زيد مبتدأ ، مع أنه لاحظ كذلك (٤) المجموع في الابتدائية . وإنما المبتدأ والمسند إليه الاسم الموصول عند عامتهم إلا المازني والأخفش على ما مر من نقل المصنف وغيره ، وكل لذلك نظرا إلى التسلط المذكور .

واعتماداً على وضوح المقام ، بل أقول : لاحظ للدماميني في الإيراد رأسا ، إن أوهم التفرد باجتلاب حرف الشك .

وإنما مورده النجم سعيد في شرح الحاجبية ، كما اعترف به بعد جالبا نصه من قوله (٥) : المفرد بالعوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه ، وذلك بأن يكون كلمة واحدة نحو - زيد غلام « أو أكثر نحو - زيد قائم أخوه ، ولكن تسلط العوامل على كلمة منه وهي - قائم - . وقد عرفت أيضا ما في عبارته من التجوز الذي لا انفكاك عنه لأحد .

(١) في شرحه لتسهيل « ج ١ ص ٥٠ و . »

(٢) أى : المصنف في المرجع السابق .

(٣) « ج ١ ص ٨٩ و . »

(٤) في « ج : لاحظ له لذلك . الخ .

(٥) أى : النجم سعيد كما في شرح الدماميني المذكور .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل (١) : لم يختلف أن اسم الفاعل ونحوه من الأوصاف ليست جملا لأمرين : أن الجملة ما استعمل للإفادة ، ولا كذلك هذه ، وأن وضعها لإفادة معنى في ذات متقدمة الذكر (٢) ، فإذا استعملت مبتدأ نزع بها عن ذلك الوضع . ومن ثم لما خرج بعضها عن هذا المعنى ، وجعل بمعنى الفعل مشروطا بسبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه ، أو كان الدال على إخراجها عن وضعه الأصلي جاز كونه مع مرفوع جملة كالقائم الزيدان .

والمخالف في - زيد ضارب غلامه ، يجعله جملة موافق على ما ذكر .

وانما الخلاف في ضارب غلامه ، لعل هو مثل - أضراب الزيدان ؟ فمن جوزه آخر الصفة عن موضوعها الأصلي مستعملا لإياها استعماله الفعل .

- = : ولا شك في تعريفها بما عرف به الكلام إن جعلت مرادفته ، وبأن جعلت أعم لصدقها مثلا وجب أفرادها بتعريف .

وقال ابن هشام (٣) : هي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره - كزيد قائم - وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص ، وأقام الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما .

وفي شرح الدماميني (٤) : أما المثال الأول وهو ضرب اللص ، فبمنزلة الفعل والفاعل بناء على نيابة المرفوع (٥) عن الفاعل وأما من يراه فاعلا اصطلاحا كصاحب المفصل فليس مما نزل منزلة بل هو الفاعل نفسه .

قلت : صاحب المفصل لا يرى الفاعل وما لم يسم فاعله متحدى المفهوم فلا ينكر النيابة ، غير أنه لما تشاكت أحكامها ، بل اتحدت سمي النائب فاعلا استغناء بأصله ، فلم ينوب له أصلا (٦) .

فلحق ما قاله ابن هشام من التنزيل على الاصطلاحين .

(١) في « ورقة ١٣١ » وعبارته : « لم يختلف أحد أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة أنه ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك : زيد ضارب ، وزيد مضروب ، وزيد حسن ، قضايب ومضروب وحسن مفردات باتقان ، وإن كان لا بد لها من مرفوع غير المبتدأ » وسبب ذلك أمران :

أحدهما : أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة باعتبار المنسوب والمنسوب إليه ، وهذه ليست كذلك ، فوجب ألا تكون جملة .

الثاني : هو أن وضع هذه الأسماء على أن تكون معتمدة من هي له ، لأن وضعها على أن يفيد معنى في ذات تقدم ذكرها ، فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها ... الخ .

(٢) « الذكر » ساقطة من « ج » .

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٣٤ .

(٤) « ١٨ ص ٨٩ » .

(٥) في « : نيابة المفعول على الفاعل .

(٦) إذ قال في المفصل ص ١٨ : « ذكر المرفوعات » الفاعل : هو ما كان المستند إليه من فعل أو شبه مقدما عليه إبداع .

ثم قال (١) : وأما الثاني وهو - أقائم الزيدان - فمما نزل منزلة المبتدأ وخبره ،  
 ن الوصف ابتداء غير أن ليس المرفوع خبرة ، بل بمنزلته كما أسلفناه عن جماعة .  
 قلت : وأنت خير بما مر بأن هذا الوصف فعل في صورة الاسم ، فليس  
 ابتداء كما زعم بشهادة كونه مسندا إلى مرفوع عكس المبتدأ ، وتسميته فاعلا  
 كصفائه به عن تقدير خبر .

ومن ثم خطيء متكلف إدراجه في حد المبتدأ الأول بالتماس تقدير خبر ساد  
 منه الفاعل ، بأن ليس له أصلا من خبر حتى يحذف مسدوداً مسده .  
 ولو تكلفت له تقديراً لم يتأت ، لكونه بمعنى الفعل ، والفعل لا خبر له ،  
 ثم تم لفاعله كلاماً من بين سائر الصفات .

ومن ثم أيضاً لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ، ولا يثنى ، ولا يجمع ،  
 على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة (٢) » - كما مر الامعان فيه بأوضح من هذا  
 غير موضع ، ولورآه ابن هشام حقيقاً ما أنزله منزلته .

ثم قوله (٣) : كما أسلفناه عن جماعة غير صحيح ، لعدم إسلافه ذلك عنهم  
 كما زعم في مقام من المقامات .

ثم قال (٤) : وأما الرابع وهو - ظننته قائماً فإيراده فيما يتنزل منزلة أحدها  
 بشكل ، لأنه في التحقيق جملة فعلية منتزعة من فعل وفاعل ، فليس مما نزل منزلة  
 فعلية ، ولا منزلة الاسمية .

قال (٥) : فإن قلت : فعله مما نزل منزلة الثانية رعاية للأصل من كون أول  
 للمفعولين فيه ابتداء ، والثاني خبراً ، وبعد دخول الناسخ - يكونان بمنزلة المبتدأ  
 والخبر .

فأجاب بلزوم كونها جملة اسمية إنه لو كان ذلك ملحوظاً وهو باطل ، ضرورة  
 ما بعده مفردان لانصباب الناسخ على كل منهما .

قلت : ورده الشهاب ابن الشمني (٦) بأننا لانسلم ذلك اللزوم ، وإنما اللزوم  
 بهما بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الخلاصة (٧) لابن مصنفها ما يقتضي

(١) أي الدمامي في المرجع السابق .

(٢) آخر البخاري في صحيحه « ١٠٥ ص ١٠٥ » كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة  
 العصر ، من حديث أبي هريرة .

(٣) أي الدمامي - وقد تجمعت شرحه فلم أجده أسلف شيئاً . كما قال الشارح .

(٤) أي الدمامي في المرجع السابق .

(٥) أي الدمامي في المرجع السابق .

(٦) في كتاب المنصف من الكلام ج ٢ ص ١١٦ .

(٧) « ص ٧٤ » .

أنهما جملة تسلط الناسخ على جزئها ، لقوله : من الأفعال أفعال واقعة المعاني (١) على مضمون الجملة ، فتدخل جزأى الابتداء بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين هـ .

قلت : وقد أيد ذلك شيخ مشايخي أوحده عصره العلامة ابن عاشر القاسمي في حواشي المغني بقول ابن هشام في التنبية الأول ، وترجمته أنقسام الجملة الى صغيرى وكبرى من مغنيه (٢) : ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال : كما تصدر بمبتدأ تصدر أيضا بالفعل (٣) نحو - ظننت زيدا يقوم أبوه .

وقوله (٤) بعد في انقسام الكبير الى ذات وجه وذات وجهين : وهى اسمية الصدر فعلية العجز نحو - زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو - ظننت زيدا أبوه قائم ، بناء على ما قدمناه هـ .

ووجه التأييد في الموضعين أوضح من شمس الضحى .

قلت : وإذا قد تبينت ذلك عرفت أن لاجاجة إلى ما أورده الدماميني بعد من تعريفى الجملة بناء على ما تخيله من فساد قول المغني .

وقال المصنف (٥) . تعريفا لها : ما تضمن جزئين ، ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهما ، نحو - زيد أبو عمرو ، وبشر حضر أخوه .

قلت : وحرف الدماميني النقل فقال (٦) : وقال ابن قاسم (٧) تبعاً للمصنف الجملة ما تضمن جزئين بالاسناد لعوامل الأسماء تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهما هـ .

قال (٨) : فخرج بذكر الاسناد نحو - صاحب زيد .

قلت (٩) : وقد عرفت مما أورد عليك من لفظ المصنف إذ ليس فيه ذكر الإسناد (١٠) ، فمن اين اجتلبه وأخرج به .

ثم قال (١١) : وقوله : لعوامل الأسماء كذا هو في النسخة التى بيدي ، والظاهر أنه سقط منه كلمة « ليس » إذ لا يتأخر لفظاً جزئى جملة الخبر من نحو - زيد أبوه قائم بدخول « كان » أو « ظن » على ما هي عنه خبر .

(١) في الأصل : معانيها على الخ .

(٢) « ٢٣٩ ص ٣٩ » .

(٣) في ج : بالفاعل .

(٤) أى ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٤٠ .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ و .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٨٩ ظ .

(٧) في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٨ - وعبارته : والجملة : ما تضمن جزئين لا لعوامل الاسماء

تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهم .

(٨) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٩) « قد عرفت » ساقط من « ج » .

(١٠) وكذلك ليس في لفظ ابن أم قاسم ذكر الاسناد كما سبق .

(١١) أى الدماميني .

قلت : كذلك هو في عامة نسخ شرح ابن قاسم فتغيره سقوط لفظة (١) « ليس » .  
 واختلال المعنى دونها (٢) . وتردد اللفظ في ذلك كما هو قضية استظهاره ضعف .  
 ثم قال (٣) : ولا يخفى فساد هذا التعريف ، لاستلزامه أن لا يكون - أبوه  
 قائم - من - زيد أبوه قائم - جملة ، لأن لعوامل الأسماء تسلطا على أحدهما نحو :  
 زيد كان أبوه قائما ، وزيد إن أباه قائم ، باعتبار نقله من الرفع الى النصب فتأمل .  
 قلت : ولا يخفى فساد دعوى الفساد جزما « ضرورة ألا تسلط على أحدهما  
 خبرا بهما عن زيد - والمجموع من الجملة الكبرى في حوز (٤) الناسخ حيث الناسخ  
 نحو - كان زيد أبوه قائم ، أو إن زيدا أبوه قائم ، أولا في حوزة حيث لanasخ  
 نحو - زيد أبوه قائم ، كما هو مراد المصنف ، فما أورده من ذلك غير وارد فتأمل .  
 ثم اعلم أن الجمهور على حصر الخبر في القسمين .

وذهب ابن (٥) السراج على أن الاخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه ، نقل  
 ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات ، والعسكريات : قال : وهو مذهب حسن  
 - والمفرد مشتق = قال المصنف (٦) : وهو مادل على متصف مصوغا من  
 مصدر مستعمل ، كضارب ومضروب ، وحسن ، وأحسن منه ، أو مقدر « كربعة »  
 و« حزوار » (٧) و« كعملس » (٨) للغلام القوى (أو الرجل (٩) القوى) والضعيف

- (١) « لفظة » ساقطة من « ج » .
- (٢) أما النسخة التي عندي فيوجد فيها لفظ « لا » مذكورة في هامش الصفحة رقم ١١٨ - وعليه  
 قلفظة « لا » و« ليس » سواء ، ويكون بناء على ذلك فقد انتظم المعنى ، واتفق كلام  
 ابن أم قاسم والمصنف .
- (٣) أي الدمامي في المرجع السابق .
- (٤) في ج : في جواز الناسخ غ .
- (٥) قال ابن السراج في كتاب الأصول في النحو ج ١ ص ٦٨ : وخبر المبتدأ ينقسم الى قسمين :  
 أما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيد أخوك ..... أو يكون  
 غير الأول ، ويظهر فيه ضميره نحو قولك : عمرو ضربته ..... وخبر المبتدأ الذي  
 هو الأول في المعنى على ضربين ، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك :  
 زيد أخوك ، وزيد قائم ، وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك  
 الظرف على ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان ، وأما أن يكون من ظروف الزمان -  
 أما الظروف من المكان نحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار . والظروف معنى الاستقرار  
 والخلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن  
 هذا المضاف لا يظهر لدلالة الظرف عليه « واستفناهم به في الاستعمال . وأما الظروف من  
 الزمان ... الخ .
- (٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ . وعبارته : والمراد هنا بالمشق : مادل على متصف . غ .
- (٧) قال صاحب الصحاح ج ١ ص ٥ - ٣ : والخزوار : الراوي الصغار الواحدة خزورة ،  
 وهي تل صغير ، والخزور أيضا : الغلام إذا اشتد وقوى وخدم .
- (٨) قال صاحب الصحاح ج ١ ص ٤٦ : العلس : بتشديد اللام مثل « العرسى » قال  
 أبو عمرو : العسل : القوى على السير السريع .
- (٩) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

فهو ضد ، وقفأخر بالضم للضمخ الجثة وقفأخر من الصفات التي لامصادر لها  
ولا أفعال ، فتقدر لها مصادر تقديرها لأفعال غير مستعملها .  
- وغيره = : وهو بخلاف ذلك كأسد وحجر .

قال أثير الدين (١) : والذي نقول به في نحو ربعة ، وحزور ، وقفأخر ،  
أنها غير مشتقة من مصادر مهملة فيحتاج الى تقديرها ، ولكنها جارية مجرى المشتقات  
كما قال المصنف في باب النعت في نحو جر شع ، للغليظ وصحصح : للشديد ،  
وشمر دل بإهمال الدال ، وقد تعجم : للطويل «وذى» الصاحبية ، ولا يلزم من  
استعمالها أوصافا وأخباراً أنها مشتقة ، اذ قد يكون الموصوف به والمخبر به جامدا ،  
كما قد عرفت في ذلك الباب .

- وكلاهما أى المشتق وغيره - مغاير للمبتدأ لفظا متحد به معنى = : نحو  
- زيد قائم وهذا بكر .

- ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير = :  
كقول شاعر طيء فيه مشتقا :

خليلى خليلى دون ريب وربما الآن امرؤ قولاً فظن خليلاً (٢)  
أى خليلى من لاشك في خلته ، ولا يتغير في حضوره وغيبته ، وقول علقمة :  
ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه انى توجه والمحروم محروم (٣)  
وقولهم : المشثوم مشثوم . وقول (أبو) (٤) النجم فيه غير مشتق :  
أنا أبو النجم وشعرى شعرى (٥) :  
أى شعرى على مائيت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك .

- 
- (١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٨٣ . نقل بتصريف .  
(٢) استشهد بالبيت كلا من الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ٨٣ ط ، وابن أم قاسم في شرحه أيضا  
ج ١ ص ١١٨ - ولم أعرف قائله .  
(٣) وقد نسب الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٨٣ ط والمرادى في شرحه أيضا ج ١ ص ١١٨  
لعلقمة ، وهو من قصيدة طويلة تحدث فيها عن نأى الحبيبة ، ويكى لفراقها ، ووصف  
الظنن ، الى أن قال : والذي جعل الغنم له طعمه فسطعته في يوم الغنم أينما توجه ، ومن  
حرمه فليس يناله ، والشاهد في قوله : والمحروم محروم .  
وذكر البيت ابن أبى الأصبع في «تحرير التعبير» في بحث الازدواج ، برواية : ومطعم  
النصر يوم النصر مطعمه . البيت وقال : فقوله : ومطعم النصر مطعمه ، والمحروم  
محروم ، ازدواج ، والفرق بينه وبين التجنيس المماثل اختلاف معنى الكلمتين في التجنيس  
واتفاقهما في الازدواج .  
(٤) «أبو» ساقطة من «ج» .  
(٥) سبق تحقيقه في «ص ٧٩٨» .

قال ابن الحاجب في أمالي الفصل : وإنما جاز على تقدير مضاف هو - مثل -  
وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين ، أى وشعرى الآن مثل شعرى فيما مضى ،  
أى هو المعروف المشهور بالصفات التامة .

وفي شرح الدمامي (١) : وينبغي أن يزداد أو يكون لكل منهما متعلق مغاير  
لمتعلق الآخر نحو - « والسابقون السابقون (٢) » أى الى الخيرات ، وإلى الجنات .

قلت : وهو مستغنى عنه لشذوليته للقسم الأول من قول المصنف : وصدقه  
عليه كما لاخفاء به .

وقالوا : كان ذلك والناس ناس ، وقال :

إذا الناس ناس والبلاد بعزّه      واذا أم عمار صديق مساعف (٣)  
وحكى الخليل : أنت أنت ، قال :

هذا رجائي مصر عند عائده      وأنت أنت ناديت من كتب (٤)  
وأشدد أبو زيد

رموني وقالوا يا خويلد لم ترع      فبحت وانكرت الوجوه هم هم (٥)

- ومغاير له مطلقا دال على التساوى = : في الحكم - حقيقة = : نحو  
« وأزواجه أمهاتهم (٦) » أى في التحريم والاحترام حقيقة - أو مجازا = : كقوله :

(١) « ١٦ ص ٩٠ و ٩١ » .

(٢) سورة الواقعة ، آية : ١٠ .

(٣) ورد هذا البيت في اللسان مادة : سمف والخصائص ج٣ ص ٣٣٧ - وأما لى ابن الشجرى ج١  
ص ٢٤٤ - والتذييل والتكميل ج٢ ص ٨٣ ط . ورد في ذلك من غير عزو ، ولم أعرف  
قائله . قال ابن جنى في الخصائص ج٣ ص ٣٣٨ : وقوله : اذا الناس ناس رأى :  
اذا الناس احرار ، والبلاد احرار .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٣ ط ، وذكره ابن جنى في الخصائص  
ج٣ ص ٣٣٧ ، ولم ينسبه أحدهم وقال ابن جنى في ص ٣٣٨ : وأنت أنت « أى :  
وأنت المعروف بالكرم ، وروايته : هذا رجائي وهذا في مصر عامرة » البيت . ولم  
أعرف قائله .

(٥) قائله : أبو جراح الهذلي ، وهو مطلع قصيدة افصح فيها عن افلاته من أعدائه عندما التقى بهم  
في الطريق في حالة استعداد له ، ولذلك قصة تراجع في مضامنها ، ورواية السكري في  
أشعار الهذليين ج٢ ص ١٣١٧ : رفوني وقالوا... فقلت وانكرت . البيت « وقال  
السكري : « رفوني » أى سكتوني ، وكان أصلها : « رفوني » قال أبو سعيد : واهل  
الحجاز يهزون قترك الهزمة . وكذلك رواية الخزنة ج١ ص ٢١١ - والخصائص ج٣ ص  
٣٣٧ ، وقال ابن جنى في ص ٣٣٨ : وهم هم « أى هم الذين أعرفهم بالشر والتكر لم  
يستحيوا ولم يتنبروا . وقال ابن أبي الاصبغ في « تحرير التعبير ص ٣٧٦ : « وقد  
يجيء التكرار بالاسماء المضمرات أو المبهمات ، كما يجيء بالمظهرات كقول الهذلي : رفوني  
وقالوا... البيت .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٦ .

ومجاشع قصب خوت أجوافها لو ينفخون من الخؤورة طاروا (١)  
 أى مساوون للقصب الحاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ ، وخار الرجل  
 خؤورة ضعف .

— أوقائم مقام مضاف = نحو « هم درجات عند (٢) الله » ولكن البر من  
 اتقى (٣) « أى ذو درجات ، وبر من اتقى .  
 وقدره الزجاج : ولكن ذو البر (٤) .

وفي شرح الدمامي (٥) : ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلام  
 المصنف ، بل يأتي أيضا في الجار والمجرور فقد قال الفارسي في — « أجعلتم سقاية  
 الحاج (٦) » الآية ، التقدير كإيمان من آمن .

وقال بعض في : (والعاقبة (٧) للتقوى) أى التقدير : لذوى التقوى .

قلت : وليس بشيء ، لأننا لانسلم دعوى الإيهام ، لعدم مقتضيه لأن المقام  
 لأحكام الخبر ولا يقتضى الحكم على فرد منه بأمر اختصاص ذلك الحكم به لجواز  
 انتصاف غيره به أيضا ، ولو سلم لم يسلم ان التقدير في الآية الأولى كذلك ، وإنما  
 يقدر أجعلتم أهل سقاية ، ولأن في الثانية تقديرا رأسا ، وحينئذ فيسقط الاستدلال  
 عليه (٨) .

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٤ و . وابن أم قاسم في شرح التسهيل  
 ج١ ص ١١٨ — ولم اعرف قائله . ورواية الأثير والمرادى : ومجاشع قصب خوت  
 البيت .

(٢) سورة آل عمران « آية : ١٦٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٩ .

(٤) الذى وجدته في «معاني القرآن» للزجاج ليس كذلك « بل قال في ج١ ص ٢٥١ : « ولكن  
 البر من اتقى » المعنى : ولكن البر من اتقى مخالفة أمرا لله عز وجل ، أما كتاب إعزاب  
 القرآن المنسوب للزجاج فلم يتكلم على هذه الآية في هذا المضمار بل تكلم على قوله تعالى :  
 « ولكن البر من آمن بالله » البقرة ، آية ١٧٧ — اذ قال في ص ٤٨ : (أى : ولكن  
 ذا البر) وان : ولكن البر من آمن : ثم قال محققه في الهامش : التكملة أى ما بين القوسين  
 من تفسير أبي حيان (ج٢ ص ٢) وفيه بعد هذا : « قاله الزجاج » .

وفي معاني القرآن للزجاج في الآية المذكورة (ج١ ص ٢٣٢) : والمعنى ولكن ذا البر من  
 آمن بالله ، ويموز أن تكون : ولكن البر من آمن بالله .. الخ »

(٥) ج١ ص ٩٠ .

(٦) سورة التوبة ، آية : ١٩ — وتام الآية « وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر » .

(٧) سورة طه ، آية : ١٣٢ . وقال الأثير في البحر المحيط ج٦ ص ٢٩٢ : والعاقبة أى :  
 الحميدة ، أو حسن العاقبة لأهل التقوى .

(٨) قال المكبري في «كتاب الاملاء» ج٢ ص ١٣ « والتقدير : أجعلتم أصحاب سقاية الحاج ،  
 أو يكون التقدير : كإيمان من آمن ، ليكون الأول هو الثاني . وكان المكبري لا يرى  
 التقديرين معا . ولذلك قال : أو يكون التقدير الخ . ولم يتكلم الأثير في البحر المحيط ج٦ ص ٢٠  
 على كلا التقديرين « بينما الزحشرى في الكشف ج٢ ص ١٨٠ تكلم على التقدير الأول فقط .  
 اذ قال : أهل سقاية الخ . اذا رأى مقاله الشارع لا مقاله الدمامي ، لانه ذكر التقديرين معا » .

— أو مشعر بلزوم حال يلحق العين بالمعنى = : وفاقا لسيبويه نحو — زيد صوم ،  
جعلنا له إياه مبالغة .

قال المصنف (١) : وليس على تقديره ذو « كما يقوله المبرد (٢) ، لصدقه  
حينئذ على من صام ولو يوما بخلافه غير مقدر به فانما يصدق على المدمنه ، ولا على  
تأويل الوصف كما زعم الكوفية .

— والمعنى بالعين = : نحو — نهاره صائح ، وليله قائم ، والنهار مبصر ،  
وشعر شاعر ، وموت مائت وقوله :

أما (٣) النهار فقي قيد وسلسلة      والليل في جوف منحوت من الساج (٤)  
— مجازا = : راجع إلى المسألين .

قال أثير (٥) الدين : تقسيم المفرد إلى ذلك تكثير .

— ولا يتحمل غير المشتق ضميرا = : كهذا زيد ، لعدم اشعاره بالفعل —  
ما لم يؤول بمشتق = : فيتحملة ، كهذا أسد ، مؤولا بشجاع ، ويرفع الظاهر نحو —  
زيد أسد أبوه .

قال المصنف (٦) : وجاز أن ينصب التمييز والحال كقوله :

نخبرنا بأنك أحوذى      وأنت البلكساء بنا لصوقا (٧)

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ . وعبارته : « وقد يكون المنابر لفظا ومعنى مشعرا بحال  
تلتحق العين بالمعنى . والمعنى بالعين « فالأول كقولك : زيد صوم » تريد بذلك المبالغة  
كأنك جعلته نفس الصوم ، ولا يراد بذلك : ذو صوم ، ولأن ذا الصوم يصدق على القليل  
والكثير . وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم ، وكذلك ما أشبهه .

(٢) أنظر : المقتضب ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٣) في ج : أنا النهار غ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٨٠ — اذ قال : فكأنه جعل النهار في قيد  
والليل في جوف منحوت ، أوجعله الاسم أبيضه ، والمبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٣١ «  
وقال : فجعل النهار نفسه في القيد والسلسلة ، والليل نفسه في جوف المنحوت ، وانما  
يريد : أن هذا المذكور في نهاره في القيد والسلسلة وفي ليلة في بطن المنحوت ، ولم يعزه  
أحدهم لقائله ، والشاعر يصف محبوسا يقيد في النهار وينتقل في سلسلة ، ويوضع في الليل في  
خشبة منحوتة .

(٥) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ٨٤ » وعبارته : وهذا التقسيم في الخبر المفرد تكثير من المصنف .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ ط . وعبارته : « وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا  
أو ظاهرا جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا أو حالا .

(٧) وقد نقل قول المصنف هذا الأثير في التذيل والتكميل ج ٢ ص ٨٤ ط ، وما أثبت ما في النسخ  
الأربع التي لدى ، أما رواية الأثير فهي : وأنت البلكساء بنا لصوقا وهذه هي الرواية  
الصحيحة ، لأن « البلكساء » لم توجد في المعاجم التي عندي ، ولأن رواية الأثير تتفق مع  
ما في اللسان ج ٢ ص ٢٨٣ « اط قال صاحبه : « يلسك » البلكساء : نبت إذا ألصق  
بالتوب هز زواله عنه ، قال أبو سعيد : سمعت امرأيا يقول بحضرة أبي العميل يسمى هذا  
النبت الذي يلزق بالياباب فلا يكاد يتخلص : بتهامة البلكساء ، فكأنه أبو العميل وجعله  
بيتا من شعر ليحفظه ، قال : يخبرنا بأنك أحوذى . وأنت البلكساء بنا لصوقا .  
والشاهد : نصب « لصوقا » بالبلكساء .

والبلكساء حشيشة تلتصق بالثياب كثيراً ، والأحوذى : الخفيف في الشيء  
لحذقه - عن أبي عمرو (١) . وقال الأصمعي : المشمر في الأمور : الماهر فيها  
الذي لا يشد عليه منها شيء .

وقالوا : مررت بقوم عرب أجمعون أى فصحاء ، ومررت بقاع عرّج كله ،  
أى خشن ، وقوله :

وليل يقول الناس من ظلماته      سواء صحيحات العيون وعورها (٢)  
كان لنا منه بيوتا حصينة      مسوحا أعاليها وساجا كسورها

فأول مسوما وساجا بسود ، فرفع بهما الظاهر ، وإذا رفع للتأويل الظاهر  
فالمضمر أولى ، اذ قد وجد ما لا يرفع الظاهر رافعا للضمير .

ورأى الكسائي تحمله إياه مطلقا مؤولا أم لا ، وخالفه المصنف فقال : خلافا  
للكسائي = :

قال (٣) : وهذا القول مع شهرة انتسابه الى الكسائي دون تقييد فعندى استبعاد  
لإطلاقه ، لكونه دعوى مجردة عن الدليل مقتحمة بقائله أو عرسبيل ، والأشبه  
أنه (٤) إنما حكم بذلك في جامد عرف لسماء معنى لازم لا انفكاك عنه ، ولا مندوحة  
منه ، كالأقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار ، فإن ثبت هذا المذكور ،  
فقد هان المحذور ، وأمكن أن يقال معذور والا فضعف رأيه في ذلك بين واجتنابه  
متعين .

ونقل هذا القول ابن المصنف في شرح الخلاصة (٥) ، وكذا صاحب البسيط ،  
والانصاف (٦) ، وزاد نقله عن الروماني .

قال أثير الدين توهينا : وكم للكوفية من قول ضعيف ، ودعاوى لا يقوم  
عليها دليل ، كدعواهم ان أصل منذ « من اذو » كم « كاف التشبيه و » ما « الاستفهامية  
و » اللهم « يا الله أمنا بخير .

ورد رأى الكسائي بعدم جواز العطف على المتحمل مؤكداً ، نحو - هذا أخوك  
هو وزيد ، كما تقول : زيد قام هو وعمرو .

(١) « أى أبو عمر بن الملا .

(٢) سبق تحقيقه في ص ١٠٣٥ . والشاهد فيه مثل هناك .

(٣) أى المصنف في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ ظ .

(٤) أى الكسائي .

(٥) « ص ٤٣ » .

(٦) مسألة رقم ٧ ص ٤٠ وما بعدها ، اذ قال « واليه ذهب على بن عيسى الرماني من  
البصريين . إلا ان ابن المصنف وصاحب الانصاف نسباه للكوفيين لا الكسائي . وحده .

قلت : وسألني عليك جوابه (١) عن الرضى ، وهو أن معنى زيد أخوك - متصف بالأخوة وهذا زيد - متصف بالزيدية ، أو محكوم عليه بكذا ، لأن الخبر عرض فيه معنى الأسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد من رابط .

قال (٢) : وهو الذى يقدره المناطقة بين المبتدأ والخبر ، وعليه فالجوامد متحملة للضمائر ، غير أنها لما لم تضارع الفعل لم ترفع ظاهراً كالمشتق ، ثم لم تجر على ضمائرها التوابع .

- ويتحملة المشتق = : حال كونه - خبراً = : نحو زيد قائم - أونعتاً = : نحو - برجل كريم - أحوالاً = : كجاء زيد راكباً ، فقى قائم وراكب ضمائر مرفوعات بها ، والمعنى بالمشتق ما مريانه ، وإلا فقى المشتقات مالا يتحملة كالألوات وأسماء الزمان والمكان .

- ما لم يرفع ظاهراً لفظاً = : نحو - الزيدان قائم أبواهما - أو محلاً = : نحو - زيد مجروره ، و « غير المغضوب عليهم (٣) » فلا يتحملة .

- ويستكن الضمير = : في الأشياء الثلاثة .

قال المصنف (٤) : اجماعاً ، لعدم الحاجة اليه .

- إن جرى متحملة على صاحب معناه = : نحو - زيد هند ضاربه ، فظاهرة الوجوب ، وليس كذلك (٥) .

وقد أجاز سيبويه (٦) في نحو - مررت برجل مكرمك هو - توكيدية الضمير وفاعليته ، ويتبين الفرق في التثنية والجمع .

(١) أى الكسائى « انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩٧ »

(٢) أى : الرضى في المرجع السابق .

(٣) سورة الفاتحة ، آية : ٧

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ ظ « وعبارته : « فلو كان المراد جدور الضرب من المبتدأ ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه .

(٥) وقال المصنف في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٠ ظ « وعبارته : « وأما الخبر المشتق إذا لم يرفع به ظاهر لا لفظاً نحو : زيد قائم غلامه ، محلاً نحو : عمرو مرغوب فيه فلا جد من رفعه ضمير فان جرى رافقه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف ، فان برز فالبارز مؤكداً للمستكن وان جرى رافقه على غير صاحب معنا لزم إبرازه عند البصريين والكوفيين عند خوف اللبس ... الخ .

(٦) اذ قال في الكتاب ج ١ ص ٢٤٣ : « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضارها - جررت ونصبت على ما فسر لك ، وان شئت قلت : ضارها هو ، فنصبت ، وان شئت جررت ويكون « هو » وصف المضمر في « ضارها » ، حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت « هو » منفصلاً ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضمار ، فقول : مررت برجل معه امرأة ضارها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضارها زيد ، ومثل قولك : ضارها هو قوله : مررت برجل معه امرأة ضارها أبوه ، اذا جعلت « الأب » مثل زيد الخ .

فعلى الأول تقول : مررت برجلين مكرمين هما بشنية الوصف ، وعلى الثاني  
مكرمك هما بإفراده .

وفي الإفصاح : أجاز بعض أهل عصرنا : زيد عمرو ضاربه هو ، على أن  
الضاربة لعمرو ، والمضروية لزيد رافعا للضمير بالضارب فاعلا أو توكيدا ،  
محتجا بعموم قول سيويه وغيره .

ولا يجوز عندى بناء على رأى من يرى الإبراز دفعا للبس ، لأن إبرازه مع  
عدم اللزوم ابقاع فيه لايهام الجريان على غير صاحب معناه ، وهو نقص لما  
اعتزموا عليه .

قلت : وبه كنت أقول قديما مستشكلا جواز الإبراز بناء على ما ذكر حتى  
وقفت عليه معزوا لصاحب هذا الكتاب ابن هشام . الحضراوى .

- والا = : يجر متحملة على صاحب معناه - برز = : اتفاقا من أهل  
البلدين إن خيف اللبس نحو - زيد عمرو ضاربه هو ، ووفقا (١) للبصرية إن أمن ،  
نحو زيد القرس راكمه هو ، مرفوعا على الفاعلية .

تقول : الهندان الزيدان ضاربتهما هما ، والهندات الزيدون ضاربتهم هن ،  
بافراد الوصف ورفع المنفصل وكذا على طريقة الكوفية رافعا للضمير على الفاعلية ،  
وإن رفعته توكيدا للمستكن قلت ضاربتاهما هما وضارباتهم هن ، والمسموع  
الإفراد في عامة الاحوال ، الا على لغة «أكلوني البراغيث» إجراء للصفة مجزى  
الفعل ، فكما أنه لا يتصل به رافعا للمنفصل علامتا التثنية والجمع فكذا الصفة ،  
نحو : الزيدان ما قام الا هما ، والزيدون ما ضرب عمرو الا هم ، وكذا لو  
فضل ضرورة نحو : ألا يزيدهم حبا الى هم (٢) .

وإنما عومل المنفصل تلك المعاملة لحكمهم له حكم (السبى وهو ظاهر) (٣)  
إذ قالوا : ان زيدا لم يضربه الا هو ، فيعدون فعله الى مضمرة (٤) المتصل  
كما قالوا : ان زيدا لم يضربه الا غلامه ، ولا كذلك المرفوع المتصل في غير :  
فقدت وعلمت ، وباب ظننت .

قال السهيلي : كل صفة جرت على غير من هي له فأصلها عدم الاجراء عليه ،  
وانما تكون خبرا عما هي له ، فأصل - مررت برجل ضاربه عمرو : عمرو ضاربه  
وكذا زيد مررت برجل محبه هو : هو محبه .

(١) في «ب» ، ج : وفاقا . . الخ : بسقوط واو المطف .

(٢) ذكر هذا الشطر في التبديل والتحيل ج ٢ ص ٨٦ ظ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) في «ج» : الى ضميره المتصل . . الخ .

ثم تقول : « محبه هو » على أنه خبر مقدم ، ثم أجرته صفة للأول رافعا للمبتدأ على الفاعلية تاركا له منفصلا على ما كان يلزمه مبتدأ اشعاراً بحكم أصله .

وفي شرح (١) ابن قاسم : وينبغي أن يحمل قول المصنف : « متحملة » على ما هو أعم من الصفة والفعل اعتمادا على تصريح المصنف في شرحه بوجوب الابرار في الفعل حذر اللبس نحو- غلام زيد ضربه هو ، اذا أردت أن الضاربية لزيد ووافقه الدماميني (٢) .

قلت : وهو خروج عن الظاهر ، وعذول عما الكلام فيه من الصفة .

وأما أن المصنف صرح بذلك فقد قارعه فيه أثير الدين (٣) اعتلالا ، لبروز الضمير فيها دون الفعل بأنها اذا تحملته لم يكن هناك ما يبينه الاجريانها على من هي له ، إذ لا صورة للضمير لفظا ، لاستكناها فيها فاحتيج جارية على غير من هي له الى الابرار ، فلزم انفصاله ، لعدم استحكام الصفات في اتصال ضمائر الرفع بها استحكام الفعل ، لاتصال الضمير بالفعل على وجه الاستتار ، واللفظ به ، كائنا كالجزم منه .

ومن ثم أسكن له آخره في نحو- ضربت - ، ولا يتصل بالصفة الا مستكنا غير مجعول كالجزم منها ، فلما لزم الابرار حال جريانها على غير من هي له بما ذكر (لزم) (٤) انفصاله .

والفعل لا يعدم مبنيا ، اما جريانه على من هو له ، نحو- زيد قام ، أو اللفظ الموضوع له نحو- قاما وقاموا ، والعلامات اللاحقة للفعل كأقوم ويقوم ، فلم يحتج الى الابرار جاريا على غير من هو له الا عند خوف اللبس كالمسألة السالفة فيبرز الظاهر . هـ .

قلت : وقد نازعه في ذلك ابن قاسم (٥) مبهما لاسمه إجلالا له ، وتبعه الدماميني (٦) جهالة بقاتله فقال : وقال بعض : لا يجب الابرار بل اذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل ، نحو- زيد عمرو يضربه زيد .

قال (٧) : وقول المصنف أقوى لضعف وقوع الظاهر موقع المضمرة الا في مقامات التضخيم .

(١) « ١٢٠ ص ١٦ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٩٠ ط .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٨٦ و . وعبارته : وما زعمه المصنف من إبراز الضمير في هذه المسألة مخالف لما تقدم من ذكر الظاهر الذي هو الفاعل ، وعلة بروز الضمير في الوصف دون الفعل : أنه اذا تحملته الصفة لم يكن له ما يبينه ... الخ .

(٤) « لزم » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرح التسهيل « ١٦ ص ١٢٠ » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أي ابن أم قاسم في المرجع السابق .

قلت : لانسلم ضعفه لبحوم وروده في غير تلك المقامات ، وان كان أكثر وقوعه فيها .

قال أثير الدين (١) : من قصر التكرير على ذلك فقد زاد شرطاً لم يره سيبويه معتبراً .

وقد أجازوا : أجل زيد أحرز زيدا : قاله ابن السراج ، وقال :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ، نغص الموت ذا الغنى والفقير (٢)

ولو سلم فائما ذلك شرط في بلاغته ، وليس نظر النحوى الا الى صحة التركيب واستقامة استعماله ، أما ما وراء ذلك فمن وضيفة البياني ، وليس النظر اليها ، فالقدح فيه بمثل ذلك عند أئمة هذا الشأن ضعيف .

— وقد يسكن = :

وفي شرح النمامي (٣) سبكا للمتن : وقد لا يستكن .

قلت : فاقضى تساوى الوجهين ، وليس كذلك ، فان الابرار هو المتسع المجال ، بخلاف عكسه فقليل حتى لقد أول بعض المتعصبين للبصرية سند الكوفية فيه كما ستعرفه وانما يسوغ على قلته — ان أمن اللبس وفاقا للكوفيين = : فيجوز عندهم — يدك باسطها أنت ، وهند زيد ضاربتة هو ، وهند زيد ضاربتة (٤) تمسكا بحكاية القراء : كل ذى عين ناظرة اليك ، وقوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين (٥) » . وقراءة ابن أبي عجلة : « حتى يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين

(١) في المرجع السابق .

(٢) نسبة ابن الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢٤٢ : لعدى بن زيد ، ونسب في الكتاب لابنه سواده ابن عدى . ونسبه البغدادى في الخزانة ج ١ ص ١٨٢ : لعدى ابن زيد ، وقال : وقيل : لابنه سواده بن عدى ، والصحيح الأول ، ونسبه الأمل وعحق الخصائص ج ٣ ص ٥٢ : لسواد بن عدى ، وقالوا : وقيل : لأسية بن أبي الصلت ، قال الأمل : استشهد به على إعادة الظاهر مكان المضمير ، وفيه قبح ، اذ كان تكريره في جملة واحدة ، لأنه يستغنى بعضها عن بعض كالبيت « فلا يكاد يحوز ، كقولك : زيد ضربت زيدا ، فاذا كانت أحواله في جملتين حسن ، كقولك : زيد شمتته ، وزيد أخته .

(٣) « ج ١ ص ٩٠ ظ » .

(٤) في « ج : مستكنا بحكاية » وهو خطأ .

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

«(١) البحر - غير - ، وقوله :

وإن امرءاً أسرى اليك ودونه  
لمحقوقة أن تستجيبى لصوته

نوله :

ترى أرباقهم متقلديها

إذا صدا الحديد على الكماة (٣)

نوله :

ان الذى لهواك آسف رهطه

لجديرة أن تصطفيه خليلاً (٤)

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٥٣ . والصحيح : الا أن يؤذن لكم « الآية » : قال : ابوحيان في البحر المحيط ج٧ ص ٢٤٦ : ومعنى : « غيرنا ظرين » فحال ، والعامل فيه محذوف تقديره : ادخلوا بالاذن غيرنا ظرين » ، كما قرر في قوله : « بالبينات والزبر » ، أى : غير منتظرين وقته ، أى وقت استوائيه وتهيئته ، وقرأ الجمهور « غير » بالنصب على الحال وابن أبى عمير بالكسر صفة لطعام .

وقال الزنجشري في الكشف ج٣ ص ٢٧١ وما بعدها : « غيرنا ظرين » ، حال من « لاتدخلوا » وقع الاستثناء على الوقت والحال معا . . . وقال : وعن ابن أبى عمير أنه قرأ « غيرنا ظرين » مجروراً صفة لطعام ، وليس بالوجه ، لأنه جرى على غير من هوله ، فن حقه ما هوله أن يبرز الى اللفظ ، فيقال : غيرنا ظرين إناه أنتم ، كقولك : هند زيد ضاربتة هي . . . الخ .

وقال الأثير في البحر : ر حذف هذا الضمير جائز عند الكوفيين إذا لم يلبس . . . الخ . وقال مكى في كتاب « مشكل إعراب القرآن ج٢ ص ٢٠٠ » : ونصب « غير » على الحال من الكاف والميم في « لكم » والعامل فيه « يؤذن » ولا يحسن أن تجعل « غير » وصفا للطعام ، لأنه يلزم فيه أن يظهر الضمير الذى في « ناظرين » . . . الخ .

(٢) قائلهما : الأعشى ميمون بن قيس ، وكنيته : أبوبصير ، من فحول شعراء الجاهلية ، من قصيدة في مدح الملق بن خثيم بن شداد بن ربيعة ، وهى في ديوانه ص ١٢٦ وما بعدها قال البغدادي في الخزانة ج١ ص ٥٥١ « قال ابن قتيبة في كتاب الشعراء : سمع كسرى أنوشروان يوماً الأعشى يتغنى بهذا البيت وهو مطلع بيتي الشاهد ، فقال : ما يقول هذا العربي قالوا : يغنى بالمرئية ، قال : فسروا قوله : قالوا : زعم أنه سهر من غير مرض ولا عشق ، قال : فهذا إذا لص . وقال ابن السجري في أماليه « ج١ ص ٣١٦ » : واعلم أن الكوفيين خالفوا البصريين في التزام إبراز الضمير إذا جرى على غير من هوله خبراً أو نعتاً . واحتجوا بقول الأعشى : وإن امرءاً أسرى . . . البيت . قالوا : وقد أجرى اسم المفعول وهو قوله : « لمحقوقة » على اسم ان خبراً وهو للمرأة المخاطبة .

ورواية الديوان . . . فياف تنونات ويبداء خيفن ، أى : فلات واسمة . ورواية ابن ورواية ابن السجري ، والبغدادي : . . . من الأرض مومة ، ويبداء أو بهما ، يخلق .

(٣) البيت ذكره ابن الأثير في كتاب الانصاف ج١ ص ٤٣ ، وقال فترك إبرازه ، ولو أبرز لقال : « متقلدها » فلما أضمره ولم يبرزه دل على جوازه ، واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٧ . ولم اعرف قائله ، وفي كتاب الانصاف إجابة البصريين على مثل الشاهد .

(٤) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٧ وط . ولم اعرف قائله . وآسف « قال صاحب الصحاح : واسفه : أغضبه .

وقوله :

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان (١)

فناظرة خبر «كل» وليس له ، ولم يقل هي ، كما أن «خاضعين» صفة لأرباب الأعناق جارية على الأعناق ولم يبرز (وكذا : «غير ناظرين» صفة «طعام» وليس له ، ولا إبراز فيه ، و «محقوقة» صفة للمرأة جارية على امرئ ، ولم يبرز (٢). و «متقليديها» على الأرباق ، وليس لها ولا بروز له ، وبانوها على ذرى المجد لفظا ، وهو معنى لقومي ، فاستغنى باستكناثه فيه لأمن اللبس .

قال المصنف (٣) : وتكلف بعض المتعصبين للبصرية ، وزعم أن التقدير في حكاية الفراء : ألحاظ أو أجفان كل ذى عين ، فهو على حذف مضاف ، وأن المراد بالأعناق في الآية الجماعات كما قالوا : أنا عتق من الناس ، وأن لا ضمير في المحقوقة لرفعه «أن تستجبي» ، وأنت رعاية للمعنى ، أى : المحقوقة استجابتك ، وكذا الجديرة اصطفاؤه ، أو أن محقوقة وجديرة خبر ابتداء محذوف ، أى : لأنت محقوقة ، ولأنت جديرة بأن تستجبي ، أو بأن تصطفيه ، أوهما جملتان في موضع خبر «إن» في البيت قبله يجعل المحقوقة خبرا مقدما عن «أن تستجبي» وأن الأرباق مقحم في الانشاد .

الثاني أى تراهم متقليديها أى متقلدى الأرباق ، معاملة للمضاف الى الشيء معاملة ما أضيف اليه حيث جاز اللفظ بالمضاف اليه ، كقولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، لسوغان اجتمعت اليمامة مرادا أهلها ، كما يجوز في : ترى أرباقهم متقليديها لسوغان تراهم متقليديها ، أى الأرباق ، أو هو على حذف مضاف ، أى ترى أصحاب أرباقهم متقليديها رعا لذلك المحذوف .

وفي الأنشاد الخامس أن التقدير : قومي بانوا ذرى المجد .

وفي مثله تخريجا خلاف بين أبوى (٤) «على» والفتح موردا في باب الاشتغال وفي عامة ذلك تعسف فلا عدول اليه .

ولم يتعرض المصنف لمطابقة الخبر للمبتدأ تذكيرا وافرادا وفروعها ، فنقول :

(١) استشهد بالبيت الأثير في شرح التسهيل ج٢ ص ٨٧ و . وابن أم قاسم في شرحه أيضا ج١ ص ١٢٠ - وصاحب التصريح ج١ ص ١٦٢ - وابن عقيل في شرح الخلاصة ج١ ص ٢٠٨ - وقال محققه : هذا الشاهد غير منسوب الى قائل مبين فيما بين أيدينا من المراجع . والشاهد في قوله : بانوها ، حيث استر الضمير المرفوع به .

وانظر الدرر ج١ ص ٧٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٣) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٥٠ ط . نقل بتصريف .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجرى ج١ ص ٣١٧ .

إن كان المبتدأ هو الخبر معنى جازت المخالفة بحسب اللفظ نحو- الاسم كلمة ،  
اطمة (١) ، هذا الرجل مسمى بفاطمة أو غيره (صفة) (٢) بالموافقة . وقد  
لف ان كان التأنيث مجازيا كقوله :

والعين بالاثمد الحارى لمكحول (٣)

أو جامدا فليس الا على التحقير نحو- هذا الرجل امرأة ، أو (٤) التكبير ،  
هذه المرأة رجل .

وأما بالنسبة الى الإفراد والجمع ، فان كان المبتدأ مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة  
و- زيد قائم ، الا اذا كان ذا أجزاء فتسوغ المخالفة من حيث سمع ، نحو -  
واب أخلاق ، والبرمة أعشار ولا يقتاس ، فلا يجوز هذا الرجل أعضاء ، مع  
سماه إلى أعضائه .

وان كان عكسه والخبر قابل للتثنية والجمع جامدا فيمتنع الا على نحو - هذا الرجل  
مكحول ، فتقول : الرجال رجل واحد ، أى هم على قلب رجل واحد ، ورأى  
حد .

أو مشتقا فالمطابقة نحو - الرجال قيام ، غير مفرد الا بتقدير موصوف مفرد  
لفظ دون المعنى كقوله :

ألا ان جيران العشية رائح دعتهم دواعى الهوى ومنازع (٥)

(١) في ج : هذا الرجل ولعل الصواب : أى هذا الرجل ... الخ .

(٢) « صفة » ساقطة من « ج » .

(٣) وصدده : اذ هي أحوى من الربى حاجبة ... والعين ...

قائله : طفيل الغنوى ، والشاهد : فكبر « مكحول » وهو خبر عن العين ، وهي مؤنثة  
لأنها معنى الطرف . وقال الأعمى : ويجوز أن يكون خبرا عن « الحاجب » فيكون التقدير :  
حاجبه مكحول بالاثمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة إلا أن سيويه حمله على العين  
لقرب جوارها منه .

وفيه شاهد آخر ، وهو أن « حارى » نسبة الى الخيرة المدينة المشهورة التي كانت مسكنا للملك  
العرب ، وذلك على غير القياس ، كما نسبوا الى « غر » بالكسر « غرى » بالفتح .  
راجع : « الكتاب ج ١ ص ٢٤٠ - ابن يعيش ج ١ ص ١٠ - المنصف ج ٣ ص ٨٥ -  
الديوان ص ٢٩ .

(٤) في ج ١ أو على التكبير ... الخ .

(٥) استشهد بالبيت ابن جنى في المحتسب ج ٢ ص ١٥٤ - وذلك عند الحديث على قوله تعالى :  
« ما ان مفاتحه لينت » سورة القصص آية ٧٦ . بقراءة بديل بن مسيرة ، بالياء التحتية ،  
اذ قال : ونحو القراءة قول الآخر . ألا ان جيران ... الخ فأخبر عنه بلفظ الواحد ،  
لأنه أجراه مجراه . وذكر هذا البيت السيوطى في الجمع « ج ٢ ص ١٨٢ » لكن في مقام آخر  
قال الشنقيطى في الدرر ج ٢ ص ٢٢٨ - : استشهد به على أن ياء مفاعل لا يجوز حذفه الا في  
الضرورة كالمثال في البيت ، قال : والأصل : مناديج ، لأنه جمع مندوحة ، والمندوحة  
الأرض الواسعة . وقال : ولم اعثر على قائل هذا البيت . وانظر شرح الأثير للتسهيل ج ٢  
ص ٨٨ ظ . ورواية غير الشارح « الهوى ومنازع » .

قيل : وليس يجيد ، وقيل : ان أريد بالجمع كلية جاز ، كقوله :  
 نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء وهن صديق (١)  
 أى : وكل واحدة منهن صديق ، قيل : ومنه «وحسن أولئك رفيقا» (٢)  
 حيث لم يقل رفقاء ، لإرادة كل منهم رفيق .  
 قلت : ولا حاجة فيهما ، لما علم ضروريا أن فعلا يجز به عن المذكر والمؤنث  
 وفروعهما ، وحيث لا قبول كاسم التفضيل ، فان كان بمن كان في معنى الجمع  
 أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز (كهؤلاء أول حزب ، وأحسن قتيل ، أولا ،  
 لم يجز كأن تقول : أول رجل بل أول الرجال .  
 أو الى مشتق فمجيز بلا تأويل نحو - ) (٣) كهؤلاء أول طاعم ، وقوله تعالى :  
 «ولا تكونوا أول كافر به» (٤) ، ومجيز بتأويل حذف اسم جمع ، أى حزب  
 طاعم ، وهو المبرد .  
 أو على معنى الفعل ، أى : أول من طعم .  
 أو كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى ، والخبر صفة جاز الافراد نحو -  
 الجيش منهزم .  
 أو جامد فلا ، إلا بحسب القصد .  
 قال الزجاج : الجيش رجل نكرة ، لتوهم التقليل ، أما إذا عرف المعنى فيسوغ  
 نحو - جيشهم انما هو فرس ورجل ، أى هم خيل ورجال ، أى ليسوا كثيرى  
 الأتباع .  
 أو عكسه ، أى مجموع اللفظ مفرد المعنى نحو - زيد اسم رجل ، فحكمه حكم  
 المتحد اللفظ والمعنى .  
 - والجملة اسمية = : نحو - زيد أبوه قائم ، وتندرج فيها المصدرة بحرف عامل  
 في المبتدأ كما الحجازية ، وأن نحو - زيد ما هو قائما ، وزيد إنه قائم ، وزيد إن  
 عمرا ضاربه .  
 وأنكر ذلك الكوفية ، والمصدرة باسم الشرط غير معمول لفعله ، نحو - زيد  
 من يكرمه أكرمه .

(١) قائله : جرير من قصيدة في مدح الحجاج ، انظر الديوان ص ٣٩٨ - واللسان مادة «صدق»  
 ١٢٣ ص ٦٣ - ونسبه صاحب زهر الآداب ص ٩٤ - لمزاحم المقييل ، والصحيح الأول  
 ورواية الديوان : دعون الهوى . . . باسمهم وهن صديق .

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٤١ .

أوفعية = : نحو - زيد قام أبوه ، مندرجا فيها الشرطية المصدرة بحرف  
سم شرط معمول لفعل الشرط نحو - زيد ان يقيم أقم معه ، وزيد أيهم يضرب  
ربه ، والمضارع العامل في ظرف مستقبل نحو - زيد يقوم غدا اتفاقا والمدخول  
ف التنفيس وفاقا للجمهور نحو - زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ، وخلافا  
لض المتأخرين .

والفعلية المتقدما معمولها نحو - زيد عمرا ضرب أو يضرب ، ومنعها بعض  
للمحققين (١)

وزعم السيد الجرجاني (٢) أن الأسناد الى الجملة من حيث هو الى « زيد » بل  
بام في نفسه مسند الى الأب ، ومع تقديمه (٣) مسند الى - زيد - .

وأما المجموع المركب من زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم تسند الى  
زيد ، ومن ثم أولوا - زيد قام أبوه قائم الأب .

وأما دعواهم أن الخبر الجملة بأسرها فمن الاتساعات التي لا يلتبس معناها .

وزاد ابن هشام (٤) في أقسام الجملة الظرفية ، وهي المصدرة بظرف أو جار  
مروور نحو - أعندك زيد ، وأفي الدار عمرو مقدرا « زيدا » فاعلا بالظرف أو  
ار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ، وعليه  
الخبر في نحو (٥) : زيد في الدار أبوه ، وبكر عندك أخوه ، لا باحدى  
ك الجملتين اعتبارا لذلك الاعتبار .

ولا يمتنع كونها (٦) = : أى الجملة كائنة خبرا للمبتدأ - طلبية = : نحو .  
أضربه - خلافا لابن الأنباري (٧) = : ومن وافقه من الكوفية ، نظرا  
أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وينبغي منعه الانشائية غير الطلبية لغير هذه

(١) « المحققين » ساقطة من « ب » .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي الحنفى الشريف الجرجاني .

قال السيوطي : قال المصنف في تاريخه : عالم بلاد الشرق ، كان علامة دهره ، وكانت  
بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات في مجلس تيمورثك ، وله تصانيف مفيدة ،  
منها : شرح المواقف للعصدي وشرح التجريد للنصير الطوسي ، ويقال : إن مصنفاته  
زادت على خمسين مصنفا .

توفي عام ( ٨١٤ - ٨١٦ ) . انظر « البنية ج ٢ ص ١٩٦ .

وانظر : حاشيته على المطول ص ٨٧ « وعبارته : « أقول : أجب عن ذلك بأنه لا اسناد للجملة  
من حيث هي الى زيد ... الخ .

(٣) في « ج : ومع تقديمه مسند الى زيد ... الخ .

(٤) في المنفى ج ٢ ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) في نحو « ساقطة من « ج » .

(٦) في « ج : ولا يمتنع كونها ... الخ .

(٧) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ : خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين « وكذلك ما في  
شرح الأثير ج ٢ ص ٨٨ ظ . وشرح ابن مالك نفسه ج ١ ص ٥٠ ظ .

العلة ، وهو وهم أوقعهم فيه اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء ، وبين خبر المبتدأ .

وليس المراد بالثاني عند غيرهم ما يحتملها ، كما أن ليس الفاعل من فعل شيئاً ، ومن ثم يسمون الظرف خبراً في نحو - زيد عندك ، مع انتفاء ذلك الاحتمال . وإنما الخبر عندهم هو المجرد المسند لمغاير الصفة المذكورة .

قال السيد في حاشية المطول (١) : ولم يرد النحاة أن خبر المبتدأ يجب ثبوته للمبتدأ على معنى أنه يجب كون نسبته إليه موقعة موجبة ليتجه اختصاص هذا الوجوب بالكلام الخبرى والقضية الموجبة .

وأما أريد أنه يجب اعتبار نسبته الى المبتدأ سواء كانت مرفوعة أو موضوعة أو مشككاً فيها ، فيندرج في ذلك الظرف في نحو - أزيد عندك ، من حيث التقدير - أزيد حاصل عندك ، واعتبار النسبة بالثبوت فيهما مما لا ينبغي المنازعة فيه ، ضرورة أن المبتدأ إنما ذكر لينسب إليه بطريق من الطرق حال من أحواله ، ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من أحكامه ، وهو الفرق بين ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، إذ حكم بمفعولية زيد في الأول ، وابتدائية في الثاني ، مع وقوع فعل الفاعل عليه في الصورتين ، لإيراده في الأول بيانا لما وقع عليه الفعل ، وفي الثاني أسند إليه حال من أحواله ، وحكم من أحكامه .

ومن ثم صرحوا بأن معنى : زيد أبوه منطلق ، زيد منطلق الأب ، وعليه فمعنى الجملة الانشائية طلباً كان أو غيره ، وإن كان حاصلها معها ، غير أنه قائم بالطالب والمنشئ ، فإذا قلت : زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد ، إلا اعتباراً بتعلقه به ، أو كونه مقولاً في حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه ، ولابد من ملاحظة هذه الحيشية في وقوعه خبراً ، فكانه قيل : زيد مطلوب ضربه .

أومقول (٢) في حقه ذلك ، لا على معنى الحكاية ، بل على معنى استحقاقه أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ « اضربه » طلب ضربه ، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك : اضرب زيدا .

وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي استعمالها بحسب المعنى الثاني . هـ .

قلت : وهو نهاية في الحسن .

(١) في ص ١١٣ .

(٢) في ١ ، ج : أومقول في حقه .... الخ .

وقد أورده الدماميني (١) ولم يعزه اليه ، بل قال : كذا قرر هذا المجالد  
نض المتأخرين إيهاما للغرابة وهو مبتذل بين المتفهمين لكتاب التلخيص ، والمتحققين  
بأنه من شروحه وحواشيه .

لا يقال : إنما ساغ جعل الخبر مفردا لكونه منتظما به مع ما قبله خبر يحتمل  
صدق والكذب والأمر والنهي ، وما يحاكيهما غير منتظم منهما مع المبتدأ قبلها  
لأنه .

لأننا نقول : يقع الخبر أيضا استفهاما منتظما منه مع المبتدأ خبر ، نحو - كيف  
تت ؟ وأين زيد ؟ ومتى السفر ؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية عليه لو لم يسمع ،  
كيف وقد قال الله تعالى : « بل أنتم لا مرحبا بكم » (٢) وقال الشاعر :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام (٣)

قال الرضي (٤) : وأيضا فقد أطبقوا على جوازه في نحو - أما زيد فاضربه .

قال الشهاب بن الشمنى (٥) : وفيه نظر ، فإن إطباق غيرهم غير لازم ،  
طباقيهم وغيرهم ممنوع ألا ترى الى حكاية المصنف - يعنى ابن هشام (٦) - منع :  
يد اضربه عن ابن الأنباري ومن معه .

ولا = : يمتنع أيضا كونها - قسمية خلافا لثعلب = : فليل تعليله لأن نحو -  
فعلن لا محل له ، فاذا بنى على مبتدأ فليل : - زيد ليفعلن صار له موضع .  
قال (٧) : وليس بشيء ، لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة  
جواب القسم ، ومراده أن جملة القسم وجوابه لا يقعان خبرا ، لعدم انفكاك  
كدهما عن الآخر ، وجملة القسم والجواب تمكن المحلية لهما نحو - قال زيد  
سما لأفعلن .

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٩١ و .

(٢) سورة ص ، آية : ٦٠ . والآية : « قالوا بل أنتم لا مرحبا بكم أنتم قدمتموه لنا ،  
فبئس القرار » .  
قال الزخشرى في الكشف ج ٣ ص ٣٧٩ : « يريدون : الدعاء الذى دعوت به علينا ،  
أنتم أحق به » وعللوا ذلك بقولهم : « أنتم قدمتموه لنا » والضمير للعذاب ، أو لصليهم  
... الخ .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٨٩ و . وقال : قول الشاعر وهو رجل  
من طيء ، « وكذلك قال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٧٣ » واستشهد به « يسين » في حاشيته  
على التصريح ج ١ ص ٦٠ « والشاهد : جواز الاخبار بالجملة الطلبية .

(٤) في شرح الكافية ج ١ ص ٩١ .

(٥) في حاشيته على المغنى ج ٢ ص ١٣١ .

(٦) في المغنى ج ٢ ص ٦٣ .

(٧) أى ابن هشام في ج ٢ ص ٦١ .

وفي شرح الدماميني (١) : وهو تسليم لصحة الاعتلال : بأن صيرورة مالا محل له ذا محل باطل .

ويرده أن كل جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لا محل لها قبل الاخبار بها عنه وبعده تصير (٢) ذات محل نحو - هو زيد (٣) قائم ، فهي في محل رفع

قلت : لانسلم أن مقتضاه التسليم كما زعم ، وإنما مقتضاه منع وقوع الجوابية خبرا ، لعدم انفكاكها عن القسمية ، واستقلالها بالخبرية ، لا لما اعتل به من استحالة فاقدة المحل ذات محل ، فإن ذلك شيء لا دليل عليه ، في كلامه ، وكيف يتوهم عليه تسليم الصحة وقد فسر (٤) التفسيرية : بأنها الفضلة الكاشفة حقيقة ما تلتها . (٥)

قال (٦) : وقول الفضلة : احترازا عن المفسرة لضمير الشأن ، لكشفها لحقيقة المعنى المراد بها ، ولها موضع اجماعا لخبريتها حالا أو أصلا ، وهو قيد أهملوه ولا بد منه هـ .

ولياه اعتمد الدماميني (٧) في الرد .

ولو سلم فهو خلاف ما حققه في غير هذا المقام من شرح ذلك الكتاب : أن الجملة قد تكون ذات محل وفاقدته باعتبارين كالخبرية والتفسيرية هاهنا ، فإن مقتضى الأول ثبوت المحلية ، ومقتضى الثاني عدمه .

ثم قال ابن هشام (٨) : وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لاضمير فيها فلا تقع خبرا ، اذ ليست الجملة ههنا كجملتي الشرط والجزاء ، لأن الثانية ليست معمولة لشيء من الأولى ، ومن ثم منع بعضهم وقوعها صلة .

وإما كون جملة القسم انشائية ، (والخير) (٩) لا بد من احتماله الصدق والكذب .

قال (١٠) : وكل منهما ملغى .

(١) « ج ١ ص ٩١ ظ » .

(٢) في ج : نظر ذات ... الخ وهو خطأ .

(٣) والعبارة في شرح الدماميني هي : « ويبدد الاخبار تصير ذات محل من الاعراب ، ألا ترى أن قولك ابتداء : زيد قائم ، لا محل لها من الاعراب ويصح جعلها خبرا لضمير الشأن ، فتقول : هو زيد قائم ، فتصير في محل رفع » .

(٤) أي ابن هشام في المغنى « ج ٢ ص ٥٦ » .

(٥) في ج : متاملة « وهو خطأ » .

(٦) أي ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٥٨ « نقل فيه تصرف » .

(٧) أي في الرد السابق عند قوله : ويرده أن كل جملة ... الخ .

(٨) في المغنى « ج ٢ ص ٦١ » نقل بتصرف .

(٩) و« الخير » ساقطة من « ج » .

(١٠) أي ابن هشام في ص ٦٢ « وعبارته : « ويبدد فتدنى أن كلا من التعليلين ملغى ، أما

الأول ... الخ : نقل بتصرف » .

أما الأول : فلارتباط الحملتين ارتباطا صارتا به كجملة « وإن لم يكن هناك عمل .

وأما الثاني : فلأن احتمال الصدق والكذب انما هو في الخبر القسيم للإنشاء ، لا في خبر المبتدأ ، للاجماع على أن أصله الافراد ، واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام .

وعلى جواز : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟

قال : وزعم ابن مالك ورود السماع بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى : «والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنُدْخِلَنَّهُم فِي الصَّالِحِينَ(١)» «والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنُبَوِّئَنَّهُم مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا(٢)» «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا»(٣) وقوله :

جشأت فقلت للذ جشئت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص(٤)

قال(٥) : وعندي لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ في ذلك ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب « فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه جواب الشرط محذوفا ، استغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره استغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط مجردا من لا « التوطئة قوله تعالى : « وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن »(٦) أي والله ليمسن أن لم ينتهوا يمسسن .

— ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج = : فإذا قلت زيد اضربه ، فالتقدير : أقول اضربه ، حذرا من جعل الطلبية خبرا بناء على أنه ما يحتمل الصدق والكذب ، وقد عرفت فساد(٧) .

— وإن اتحدت = : الجملة الواقعة خبرا — بالمبتدأ = : الذي هو خبر عنه — معنى = : أي اتحد معنى الجملة ومعنى المبتدأ « أو اتحد معناها ملتنصفا

(١) سورة النكيت ، آية : ٩ .

(٢) سورة النكيت ، آية : ٥٨ .

(٣) سورة النكيت ، آية : ٦٩ .

(٤) البيت من شواهد ابن هشام في المفتي ج٢ ص ٦٣ ، وذكره الثمني في حاشيته ج٢ ص ١٣٢ ، وقال : وفاعل «جشأت» ضمير يعود على النفس ، والمناص : التأخر والفرار ، وذكر السيوطي في شواهد المفتي ص ٨٣٠ ، والأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٩ ظ ، ولم ينسب أحدهم ، وذكره صاحب معجم شواهد العربية ج١ ص ٢٠٣ - ولم اعرف قائله .

(٥) أي ابن هشام في ص ٦٣ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٧٣ .

(٧) انظر ص « ١٠٥٦ » فإين السراج يجعل القول المقدر هو الخبر والجملة الطلبية محكية به في محل نصب ، أو في محل رفع إن قدر : يقال لك ، أو مقول لك اضربه .

بالمبتدأ ، فمعنى : نصب على التمييز عن النسبة ، والياء للمعية أو  
الالصاق .

- هي = : أى الجملة ان اتحدت بالمبتدأ معنى ، وهو كل جملة خبر بها  
عن مفرد دال على جملة كحديث ، وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة ، والمضاف  
الى حديث أو قول ، نحو « افضل ما قلته أنا والنبتون من قبل لا اله الا الله » (١) .  
و « هجيرى ابى بكر لا اله الا الله » .

قال أثير الدين (٢) : أى قوله في الهاجرة لا اله الا الله .

قلت : وقصر الدمامينى (٣) عن مطالعته فعزا ذلك لابن قاسم (٤) فاعترضه بأن  
ليس معناه إلا دأبه وعادته مستظهرا على ذلك بما في الصحاح - الهجير : مثل  
العتيق وكذا الهجير أو لا هجير (٥) .

قلت : إنما الأنسب قول الأثير للأئمة الاشتقاق من صدور وقت الهاجرة .  
وأما كونه - دأبا وعادة فنأزح عن ذلك ، وكان أبلغ باعتبار صدور ذلك  
منه في كل أحيائه غير مختص بخين منها .

- أو بعضها = : أى الجملة ، وهى كل جملة متضمنة ما يدل عليه المبتدأ  
بإشارة أو غيرها نحو « ولباس التقوى ذلك خير » (٦) « والذين يمسكون بالكتاب  
وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين » (٧) فيحصل به ما يحصل بالضمير مع تأكيد  
الاعتناء ومزيد الثناء ، فجملة ذلك خير « ليست المتحدة بالمبتدأ الذى هو لباس  
التقوى - وإنما المتحد به بعضها ، وهو اسم الإشارة ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى  
تعظيما لأمر المتحدث عنه أو به نحو - « وأصحاب اليمين » (٨) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ « ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ » كتاب القرآن ، باب ما جاء في الدعاء .  
وص « ٤٢٢ - ٤٢٣ » كتاب الحج ، باب جامع الحج ، من حديث طلحة بن عبد الله  
ابن كريب .

(٢) في شرح الأثير للتسهيل ج ٢ ص ٨٩ ظ ، وعبارته : وقولهم : « هجيرى أبى بكر لا اله  
الا الله » أى قوله : في الهاجرة لا اله الا الله .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ ظ ، وليس في ذلك قصور .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٢١ . وعبارته : مثال اتحادها بالمبتدأ : هجيرى أبى بكر  
لا اله الا الله ، أى قوله في الهاجرة ، وهى كل جملة أخبر بها عن مفرد يدل على جملة  
كحديث . . . الخ .

(٥) وعبرة الدمامينى في المرجع السابق : « قلت : أما معناه : دأبه وعادته قال في الصحاح  
والهجير مثال الفسق : الدأب والعادة » وكذا الهجيرى والأهجيرى . وفي النسخة - أ  
والا هجير . وانظر الصحاح مادة « هجر » ج ١ ص ٤١٦ .

(٦) سورة الأعراف ، آية : ٢٦ .

(٧) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .

(٨) سورة الواقعة ، آية : ٢٧ .

— أو قام بعضها مقام مضاف الى العائد = : وفاقاً للأخفش والكسائي نحو  
«والذين يتوفون منكم ويندرون أزواجاً يتربصن» (١) أى يتربص أزواجهم ،  
فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف الى ضمير الذين ، ومثله قوله :

الأولى يورثون مجدداً ويعنو ن بتأثله يدوم أثيلاً (٢)  
أى يدوم مجددهم أثيلاً .

وفي شرح الدمامي (٣) : ويعارضه ما وقع له في قوله :

وعزة مطول معنى غريمها (٤)

وسأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى .

قلت : وقد أورد عليك ما فيه في ذلك المحل (٥) .

وخرج الآية بعض أصحابنا على حذف مضاف معتد به دون اللفظ أى : وأزواج  
الذين يتوفون منكم ، فهو (نظير) (٦) قوله :

يسقون من ورد البريض عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل (٧)

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٢) البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٨٩ ظ ، ولم اعرف قائله . قال صاحب  
اللسان مادة «أثل» ج ١٣ ص ٨ : والتأثير : التأصيل وتأثيل المجد : بناؤه ، وفي  
الصحاح ج ٢ ص ١٤٩ : والتأثيل التأصيل ، يقال : مجد مؤثّل وأثير .

(٣) «ج ١ ص ٩٢ و .»

(٤) وصدده : قضى كل ذى دين فوفى غريمه \* وعزة .... الخ  
والبيت لكثير عزة ابن عبد الرحمن من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٤٣ - قال المعنى في  
شواهد الكبرى «ج ٣ ص ٣ : وكان السبب في هذا أن كثيراً كان له غلام عطار بالمدينة ،  
وربما باع نساء العرب بالنسيئة ، فأعطى عزة ، وهو لا يعرفها شيئاً من العطر فطلته أياها  
وحضرت الى حانوته في نسوة ، فطالها ، فقالت له : حبا وكرامة ما أقرب الوفاء وأسره  
فأنشد البيت .

والشاهد : كون «غريمها مبتداً ثان» و«مطول» خبره «والجملة منها خبر المبتداً  
الأول وهو «عزة» ويقال : مطول خبره ، «ومعنى» حال من الضمير في «مطول»  
والصفتان جاريتان على الفريم لاعل عزة والتقدير : وعزة غريمها مطول حال كونه معنى  
وعليه فلا تنازع .

وانظر : الأغاني ج ٩ ص ٢٥ - وابن يمش ج ١ ص ٨ - الدرر ج ٢ ص ١٤٦ - زهر  
الآداب ص ٢٩١ .

(٥) أى باب التنازع .

(٦) «نظير» ساقطة من «ج» .

(٧) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضى الله عنه في مدح آل جفنة ملوك الشام ، وهو في ديوانه

ص ١٢٢ - وروايته : ورد البريض « بالصاد . قال البكري في معجم  
ما استمع ج ١ ص ٢٤٦ : البريض : بفتح أوله وكسر ثانيه وبالصاد المهملة : موضع  
بأرض الشام ، قد ذكره حسان في شعره ، والبريض بالصاد : الماء القليل ، وروى - الشطر  
الثاني : «كأسا تصفن ، وعليه فلا شاهد ، وروى في طبقات الشعراء : غمرا يصفن .  
وانظر : ابن يمش ج ٣ ص ٢٥ - الخزائن ج ٣ ص ٢٣٦ - الدرر - ج ٢ ص ٦٤ »

أى ماء بردى ، فعاد الضمير من يصفق « على المحذوف ، لا على بردى .  
قال (١) وقد يكون على ما قال سيبويه (٢) في « السارق والسارقة (٣) » أى  
مما يتلى عليكم ، ثم ابتداء - يترىصن - تفسير للمتلو .  
وقال الأخفش : التقدير يترىص بعضهم .

- استغنت عن عائد (٤) = : الى المبتدأ ، أو هو جواب الشرط « من »  
إن اتحدت ، والا = : شئء من هاتيك الأمور المذكورة - فلا = : تستغنى عنه  
نحو - زيد قام غلامه ، أو أبوه قائم .

قال أثير الدين (٥) : وقد رتب المصنف الروابط ترتيبا قلعا غير مصطلح القوم ،  
ولاجتماعها ، أو منبها على ما اتفق عليه منها وما اختلف فيه ، فأورد مما هو  
مستوفاه فقال : الجملة إما نفس المبتدأ معنى أولا ، فإن كانت الأول فلا رابط  
نحو - هجى أبى بكر لا اله الا الله ، وهو زيد منطلق .

أو الثاني : فلا بد من رابط .

فأما سواء على أقيمت أم قعدت ، فقال الزجاج والفارسي : سواء ابتداء والجملة  
الخبر ولا رابط لكونها إياها معنى وتأويلا ، اذ التقدير : سواء على قيامك وقعودك .  
والزحخشري (٦) وهو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح (٧) وجماعة : المبتدأ  
الجملة مؤولة باسم مفرد ، وسواء الخبر ، وبعض سواء المبتدأ والجملة في موضع  
الفاعل مكفى به .

والماتفق عليه منها خمسة أشياء : ضمير المبتدأ وتكرار لفظه ، وأكثر مواقعه  
التهديد والتضخيم نحو « الحاقة ما الحاقة » (٨) « القارعة ما القارعة » (٩) والتقدير  
الحاقة أى شئء هو ، كما تقول : أى رجل زيد معظما إياه ومفخما كقوله :

(١) أى بعض أصحابه الذين خرجوا الآية .  
(٢) استشهد بها سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٧٢ - على قراءة العامة ، برفع « السارق والسارقة »  
وقال : فقد قرأنا : « السارق والسارقة » و « الزانية والزاني » وهو في العربية على  
ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبيت العامة الا القراءة بالرفع . ونسب ابن خالوية قراءة  
النصب في شواذه ص ٣٢ : الى عيسى بن عمر . وقال الأثير في البحر المحيط ج ٣ ص ٤٧٦ :  
وقرأ عيسى بن عمرو ابن أبى عبله : « السارق والسارقة » بالنصب على الاشتغال .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : عن العائد .

(٥) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٩٠ و . « نقل بتصريف .

(٦) انظر : المفضل ص ٢٤ .

(٧) ج ١ ص ٣٦ .

(٨) سورة الحاقة : ١ .

(٩) سورة القارعة : آية ١ .

ليت الغراب (غداة) (١) ينبع دائما . كان الغراب مقطع الأوداج (٢)  
والأشارة اليه والعموم نحو :  
فأما الصبر عنها فلا صبرا (٣)

وقوله :

وأما القتال فلا قتال لديكم (٤)

وعطف جملة بالفاء فيها ضمير على عارية منه هو الخبر كقوله :

وانسان عني يحسر الماء تارة فيبدوا وتارات (٥) يحم فيغرق (٦)

وقوله :

إن الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ماعلقا (٧)

في رواية من رفع البين .

(١) « غداة » ساقطة من « ج » .

(٢) ذكره ابن الشجري في الأمالي ج١ ص ٢٤٣ ، وقال : والتكرير للتعظيم على ضربين أحدهما استعماله بعد تمام الكلام . . . والضرب الآخر : مجيء تكرير الظاهر في موقع المضمر قبل تمام الكلام كقول الشاعر : ليت الغراب . . . البيت ، ومثل في التنزيل : « الحاقة ما الحاقة » .

واستشهد به أبوحيان في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٠ ظ ، ولم اعرف قائله ، وانظر معجم شواهد العربية ج١ ص ٧٩ .

(٣) وصدده : ألا ليت شمري هل الى أم جحدر : سبيل قاما . . . الخ . وهو من قصيدة للمراح بن أبرد المعروف بابن ميادة ، يشب بأم جحدر بنت حسان المرية ، إحدى نساء بني جذيمة ، فحلف أبوها ليخرجها الى رجل من غير عشيرته ، ولا يزوجهما بنجد ، فقدم عليه رجل من الشام فزوجها إياه ، فلق عليه ابن ميادة شدة . . . فلما خرج بها زوجها الى بلاده أنذفغ ابن ميادة يقول : ألا ليت . . . الخ كذا في الأغاني ج٢ ص ٢٧٠ والشواهد الكبرى للمعنى ج١ ص ٥٢٣ - والدرر ج١ ص ٧٤ وأمالى ابن الشجري ج١ ص ٢٨٦ والشاهد : حيث سد العموم سد الضمير الراجع الى الميتة .

(٤) وعجزه : ولكن سيرا في عراض المواكب . أو : ولكن دفع الشر بالشر أحزم . قائله الحوث بن خالد الخزومي ، وهو من جملة أبيات في هجاء بني أسد بن أبي العيش بن أمية والشاهد مثل سابقه : انظرا بن يعيش ج٧ ص ٣٢٤ - ٩٢ ص ١٢ - الخزانة ج١ ص ٢١٧ - والمعنى ج١ ص ٥٧٧ . أمالي ابن الشجري ج١ ص ٢٨٥ .

(٥) في ج : وتارة . . . الخ .

(٦) قائله : ذو الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة طويلة ، والشاهد : استفتاء الجملة الواقعة خبرا عن الرابط ، وذلك حيث عطف عليها جملة أخرى بتاء السببية . لأنها نزلت الجمعتين منزلة جملة واحدة ، فأكتفى منهما بضمير واحد .

راجع المعنى ج١ ص ٥٧٨ - الدرر ج١ ص ٧٤ - المقرب ج١ ص ٨٣ - الديوان ج١ ص ٤٦٠ .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٠ ظ . ولم اعرف قائله والشاهد فيه : مثل سابقه سواء بسواء .

والمختلف فيه : تكرار المبتدأ بمعناه نحو - زيد جاء أبوبكر ، كائنا كنية (١)  
زيد ، فمنعه سيويه ، وأجازه الأخفش . وابن خروف تمسكا بقوله تعالى :  
« أفمن زين له سوء عمله فراءه حسنا فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء (٢) » .  
أى : فإن الله يضل . وبقوله تعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا  
لأنضيع أجر من أحسن عملا (٣) » أى لا نضيع عملهم .

ورد : بأن الخبر في الأولى محذوف مدلول عليه بما تقدمه وهو الذين كفروا لهم  
عذاب شديد ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير (٤) ،  
والمعنى « أفمن زين له سوء عمله فراءه حسنا » « كمن هدى لقوله : بعد : فإن  
الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء » .

وبأنه في الثانية « أولئك لهم جنات (٥) » معترضا بينهما - « إنا لا نضيع أجر  
من أحسن عملا » .

وقال ابن عصفور : إنما الرابط محذوف ، أى : من أحسن عملا منهم .  
قال : وينبغي إجازة ما انتحاه الأخفش من إقامة ظاهر هو المبتدأ معنى مقام  
المضمر ، كما جاز في الضلة فيما روى من قولهم : أبوسعيد الذى رويت عن  
الخدري أى عنه ، غير أنه نذر الوجود .

وقال الخضر اوى : ويعضده قوله :

إذا المرء لم يخش الكريمة أو شكت حبال المنايا بالفتى أن تقطعا (٦)  
وحسنه أبو الفتح في خصائصه (٧) بأن العائد ليس بلفظ الأول ، فصار بمنزلة  
الضمير .

والعطف بالواو مكان الفاء نحو الخيل جاء زود وراكبا وفاقا لهشام « وخلافا  
للجمهور ، في شرط كون العطف بالفاء ، ووقوع المضمر مكان المظهر المتصل

(١) أى : « أبوبكر » كنية لزيد

(٢) سورة فاطر ، آية : ٨ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٣٠ .

(٤) سورة الكهف ، آية : ٣١ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٣١ .

(٦) قاله : الكلبي العربي هيرة بن عبد مناف بن عرين ، أحد فرسان بني تميم وساداتها ،  
وهو من جملة أبيات يعتز فيها بسبب إفلات حزيمة بن طارن التغلبي من قوم الشاعر بعد إغاراته  
عليهم وأخذ إبلهم ، ورواية الفضليات ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ١٨٦ والخصائص ج ٣  
ص ٥٣ - : ... حبال الهوينا . والكريمة : قيل الحرب ، وقيل شدتها وقيل :  
النازلة ، وهي المقصودة هنا .

(٧) وعبارته في ج ٣ ص ٥٤ : ويمكن أن يحمله جاعل سبب الحسن ، وذلك لأنه عالم بمد لفظ  
الأول أليق ، وعاد مخالفا للاول شابه بخلافه له المضمر الذى هو أيد المخالف للمظهر ... الخ .

به العائد نحو : « والذين يتوفون منكم (١) » الآية وقد مر ما فيه (٢) .

— وقد يحذف = : العائد — إن علم = : احترازاً من نحو ضربته في داره ،  
إذ لا يدرى أن هناك محذوفاً رأساً ، ومن نحو — زيد هو قائم ، وإن أجازاه بعض ،  
إذ لا دليل على حذفه .

— ونصب بفعل = :

قال المصنف (٣) وأثير الدين (٤) وابننا قاسم (٥) وعقيل (٦) كقوله :

ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعود (٧)

قلت : وقصر الدماميني (٨) فعزى ذلك لأبي قاسم .

قال (٩) : ومثله غيره بقوله تعالى : « أفحكم الجاهلية يبغون (١٠) » ثم قال :  
وفيهما نظر ، لأن كلا من المسألتين ستأتي .

يعنى عند قول المصنف : « وقد يحذف بإجماع » ، وقوله ويضعف ان كان  
المبتدأ غير ذلك « كما هنالك أورد المسألتين على وهم له في إيراد أحدهما في أحد  
الموضعين كما ستعرفه .

قال (١١) : ولم أتحقق له الآن مثلاً مالم من النظر فجرده .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٢) انظر : « ص ١٠٦١ » .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٥١ ووعبارته : « ونصب بفعل أو صفة لفظاً ومحلاً ، فقال  
المنصوب بفعل لفظاً قول الشاعر : « ثلاث كلهن ... الخ .

(٤) في التذيل والتكميل ج٢ ص ٩٢ و . وعبارته : « واحتراز بقوله : ونصب من أن يكون  
الضمير مرفوعاً فإنه لا يجوز حذفه . ومثل مانصب بفعل قول الشاعر : ثلاث كلهن ...  
البيت .

(٥) في شرحه على التسهيل ج١ ص ١٢٢ وعبارته : « فإن نصب بفعل جاز حذفه كقوله :  
ثلاثة كلهن ... البيت ، وهكذا أطلق المصنف ، وقال غيره : ان كان الفعل ناقصاً  
لم يحذفه ... الخ .

(٦) في كتابه : « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٤١ و .

(٧) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ج١ ص ٤٤ ولم ينسبه لقائله ، وقال البغدادي في الخزانة  
ج١ ص ١٧٧ : وهذا البيت وإن كان من شواهد سيبويه لم يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا  
قائله . وقال سيبويه : فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب . وقال الأعمى :  
كان الوجه عند سيبويه أن يكون « كلهن » محلاً على الفعل ، وقد ثبت أن الاختيار عندى  
الرفع على ما يوجهه القياس ... لأن كلا لا يحسن حملها على الفعل ، لأن أصلها ان تأتي  
تابعة للأمم مؤكدة كقولك : ضربت القوم كلهم ، أو مبتدأة بعد كلام كقولك إن القوم  
كلهم ذاهب فإن قلت : ضربت كلا القوم وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل  
وقال ابن السجري في الأمالي ج١ ص ٣٢٦ : وكذلك انشدوا برفع كل « ثلاث كلهن ...  
البيت والشاهد حذف الضمير من قوله : قتلت » لأن الأصل فكلهن عمداً .

(٨) في شرحه للتسهيل ج١ ص ٩٢ و .

(٩) أى الدماميني .

(١٠) سورة المائدة ، آية : ٥٠ .

(١١) أى الدماميني في المرجع السابق .

قلت : وهو كلام مصدره قلة التأمل ، لصدق مانصب بالفعل على ما في كل من البيت والآية مما اضطرب فيه أهل المصيرين فاخصه الكوفية بالضرورات ، وأجازه البصرية على ضعف ، وما أجمع على استعماله مطردا كما سيصرح به المصنف بكل من المستلثين في محله ، فصح التمثيل من المثاليين في الموضوعين باعتبار الاجمال أولا والتفصيل ثانيا .

وإيضاح ما في كتاب الفاخر (١) على جمل عید القاهر لشمس الدين البعلی أحد نجباء تلاميذ المصنف ونصه : والضمير في حذفه على ثلاثة أضرب :

أحدها : مالا يجوز حذفه اتفاقا كما إذا كان مرفوعا نحو - اخوتك قاموا .

قلت : وهو مفهوم إن نصب .

الثاني : ما يجوز اتفاقا وهو ما المبتدأ فيه « كل » والضمير مفعول نحو - « وكل وعد الله الحسنی » (٢) في قراءة ابن عامر وقول أبي النجم .

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع (٣)

الثالث : ما اختلف في جواز حذفه ، وهو ما هو فيه غير كل مع نصب الضمير مفعولا ، فمنعه الكوفية اختيارا وأجازه البصرية فيه ضعيفا ، كقراءة السلمی (٤) : « أفحكم الجاهلية يبغون (٥) » وقوله :

(١) انظر : « ورقة ٤٥ - ٤٦ » .

(٢) سورة الحديد ، آية : ١٠ .

(٣) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجل ، وفيه أيضا شاهد بلاغي ، قال العباسي في معاهد التنصيص « ج١ ص ٥٢ » : إن « كل » إذا تقدمت على النقي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنق عم النقي كل فرد ما أضيف اليه « كل » وأفاد نقي أصل الفعل عن كل فرد ، ومن ثم أتى بكل مرفوعة عادلا عن نصبها غير المحتاج الى تقدير ضمير ، لأنه لا يفيد نقي عموم ما ادعته أم الخيار . وأم الخيار : زوجته . وقال البغوي ج٤ ص ٢٢٤ : يروى بالرفع والنصب فالرفع مبتدأ ، ولم أصنع خبره . راجع الخصائص ج١ ص ٢٩٢ - المختضب ج٤ ص ٢٥٢ - الكتاب ج١ ص ٤٤ - ٦٤ - الدرر ج١ ص ٧٣ .

(٤) هو : سويد بن عبدالعزيز بن نعيم أبو محمد السلمی الدمشقي « قاضي بعلبك » قرأ القرآن على يحيى بن الحارث ، وأخذ عنه الربيع بن ثعلب وغيره ولد عام ثمان ومائه ، وتوفي عام أربع وتسعين ومائة .

أنظر : معرفة القراء الكبار ج١ ص ١٢٤ - غاية النهاية ج١ ص ٣٢١ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٥٠ - قال الأثير في البحر المحيط ج٣ ص ٥٠٥ : « قرأ الجمهور « أفحكم » بنصب الميم ، وهو مفعول « يبغون » وقرأ السلمی وابن وثاب وأبو رجاء ، والأعرج : « أفحكم الجاهلية » برفع الميم على الابتداء ، والظاهر أن الخبر هو قوله : « يبغون » وحسن حذف الضمير قليلا في هذه القراءة كون الجملة فاصلة ، وقال ابن مجاهد : هذا خطأ وقال ابن جني في المحتسب ج١ ص ٢١٠ وما بعدها : ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم السلمی : « أفحكم الجاهلية يبغون » بالياء ورفع الميم ، قال ابن مجاهد : وهو خطأ ، وقال : وقال الأعرج : لا أعرف في العربية : « أفحكم » وقرأ : « أفحكم » نصبا ، قال أبو الفتح : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ، لكنه وجه غيره أقوى ، وهو جائز في الشعر . الخ .

### ثلاث كلهن قتلت عمدا (١)

(- أو = : نصب - بصفة = : كقوله :

غنى نفس العفاف المغنى والخائف الإملاق لا يستغنى (٢)(٣)  
أى غنى نفس العفاف المغنى ، فيحتمل كما قال أثير الدين (٤) : كون العفاف  
متدعا ، والمغنى مبتدعا ثانيا وغنى نفس خبر الثاني والجملة خبر الأول ، والمعنى :  
أى يغنيه العفاف غنى نفس .

ويجوز أن غنى نفس ابتداء لإضافته ، أو كونه نعتا لمحذوف أى : إنسان  
غنى نفس ، والعتاف ابتداء ثان والمغنى خبرة ، والجملة خبر غنى نفس والمعنى  
غنى نفس العفاف يغنيه .

- أو جر بحرف تبعيض = : نحو - السمن متوان بدرهم ، وقول الخنساء :  
كأن لم يكونوا حمى يتقى إذا الناس إذ ذاك من عزيز (٥)

أى : من عز منهم .

- أو = : جر - بظرفية = : كقوله :

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر (٦)

أى نساء فيه ، ونسر فيه ، وقولهم : شهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى  
شهر ترى فيه النبات ، فالشاهد في السجعة الثانية .

أو = : جر بحرف - مسبوق بمائل لفظا أو معمولا = : كقوله

اصخ فالذى توصى به أنت مفلح فلاتك الا في الفلاح منافسا (٧)

أى أنت مفلح به ، بجذف العائد ، لكونه مسبوqa بحرف مائل لفظا ومعمولا  
هو الباء الجارة لضمير الغيبة .

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٦٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٩٢ و . ، والمرادى في شرح التسهيل  
ج ١ ص ٢٢ - ولم ينسبه أحدهما ، ولم أعرف قائله .

(٤) في المرجع المذكور ، نقل بصرف .

(٥) هومن أبيات قالتها الخنساء في رثاء أخويها وزوجها ، قال ابن الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢٤١  
قالت الخنساء واسمها تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية تبكى من هلك من قومها وتفتخر بهم :  
تعرفى الدهر نهشا وحسز وأوجفى الدهر قرعا وغمرا

الى أن قالت : كأن لم يكونوا ... الأبيات . وانظر شرح شواهد المفنى ص ٢٤٩ -  
الديوان ص ٨١ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ١٠١٠ .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٩٢ ط ، والمرادى في شرحه على التسهيل  
ج ١ ص ١٢٢ - ولم أعرف قائله .

وقوله تعالى : « أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ ، نَسَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ (١) »  
أى نَسَارِعَ لَهُمْ بِهِ .

— أو = : جر — بإضافة اسم فاعل = : كقوله

سبل المعالي بنو الأعلىين سالكة والإرث أجدير من يحصى به الولد (٢)

أى : سالكتها ، وخرج بذلك نحو — زيد قائم غلامه .

ومنع بعض حذف المجرور بالاضافة مطلقا .

— ويحذف (٣) = : العائد — بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل = :

كقراءة ابن عامر السالفة (٤) ، وقول أبي النجم .

وفي شرح الدماميني (٥) : وكذا قول الآخر : ثلاث كلهن قتلت عمدا .

قلت : وهو مردود بما أورد (٦) عليك عن شمس الدين البعلبي من انشاد البيت

شاهدا على الجائز في الكلام على ضعف بناء على (أن) (٧) المبتدأ — ثلاث —

مؤكدًا مع تنكيره بكل من حيث إفادته ، وساغ الابتداء به من حيث وصفيته

معنى ، وهو ما عليه البصرية ، وجماعة كوفيون والمتأخرون من عامة أهل الأمصار

كالمصنف وأثير الدين وغيرهما ، وهو الصحيح ، خلاف ما عليه القراء وموافقوه

من الكوفية انه كل كما هو قضية صنيع الدماميني .

— أوشبهه = : أى كل — في العموم والافتقار = : من كل مفتقر عام من

موصول وغيره نحو — أيهم يسألني أعطيه ، بناء على أن «أيا» موصولة ، ورجل

يدعو الى الخير أجيب ، وآخر يجير أطيع ، وأكثر السائلين أعطى .

قال أثير الدين (٨) : ودعوى المصنف الاجماع في ذلك باطلة ، إذ لم يقل به

إلا القراء في نقل ، ومع الكسائي في آخر .

— ويضعف = : الحذف — إن كان المبتدأ غير ذلك = : أى غير « كل

وشبهها ، والعائد مفعول ، كقراءة السلمي السالفة (٩) وقوله :

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٥٥ .

(٢) كذلك استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٢ ظ ، والمرادى في شرحه على التسهيل

ج١ ص ١٢٢ — ولم ينسب أحدهم ، ولم اعرف قائله .

(٣) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ — وشرح الأثير ج٢ ص ٩٢ ظ ، وشرح المرادى ج١

ص ١٢٢ : وقد يحذف ... الخ .

(٤) أى قوله تعالى : « وكل وعد الله الحسنى » انظر ص ١٠٦٦

(٥) « ج١ ص ٩٢ ظ .

(٦) انظر : ص ١٠٦٦

(٧) « أن » ساقطة من « ج » .

(٨) في شرح التسهيل ج١ ص ٩٤ ظ .

(٩) انظر ص ١٠٦٦ .

أقومك يدعو من نأى عنه قومه فيكفى ويلقى آمنا نوب الدهر (١)

قوله :

وخالد محمد ساداتنا بالحق لا محمد بالباطل (٢)

يرفع «قومك» و «خالد» أى : يدعوهم ويحمده ، هكذا رواه : ابن الأنبارى وأصحابه .

قلت : وقد سلك أصحابنا المغاربة في جواز حذف العائد غير ما للمصنف ، فقالوا : الرابط إن كان ، مرفوعاً لم يجز حذفه مبتدأً أو غيره فلا يجوز : لزبدان قام ، ولا الزيدون ضرب ، وأجازه بعضهم إن كان مبتدأ كقوله :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار (٣) أى هو عار .

قلت : وقد أخبرني من أثق به أن شيخ مشائخنا قاضى الجماعة أبا القاسم بن النعيم بفاس المحروسة كان له درس في مغنى اللبيب ، فلما بلغ منه هذا البيت أنفق ن عدا عليه بعض الطلبة فقتله ، وذلك يوم الجمعة سنة ثلاث وثلاثين وألف ، كما أشار الى ذلك أديب عصره وعميد مصره أبو عبد الله المكلاقي بقوله :

وقاضى الورى أودى شهيدا وإنه لفى داره دار النعيم بمنزل (٤)

فكان من أعجب الاتفاقات رحمه الله تعالى :

وفي البسيط : ويجوز حذف «هو» من — زيد هو قائم .

قال أثير الدين (٥) : وليس بشيء لعدم الدال عليه ، لصلاحية قائم استقلالا الخبرية .

(١) لم أعرف قائله . ولا ما قبله وما بعده .

(٢) نسب ابن عصفور في المقرب للأسود بن يعفر إذ قال في «ج٢ ص ٨٤» : والضمير إن كان مرفوعاً لم يجز حذفه ، وإن كان منصوباً لم يجز حذفه إلا في الشعر نحو قول : ابن يعفر وخالد محمد . . . البيت ، التقدير يحمده سادتنا واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٢ و . والمرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٢٣ ولم ينسباً لقائله ، وانظر مجمع شواهد العربية ج١ ص ٣٢٢ .

(٣) قائله : ثابت قطفة ، واسمه ثابت بن كعب ، وقيل : ابن عبد الرحمن بن كعب العتكي وهو شاعر فارسي عن شعراء الدولة الأموية ، وكان من أصحاب يزيد بن المهلب ، والبيت من جملة أبيات في رثاء يزيد المذكور ، ويذكر فيها خذلان قومه إياه . وقال البغدادي في الخزائن ج٤ ص ١٨٤ : هل أن الأخفش استدل به على اسمه «رب» ، فهي مبتدأ ، و«عار» خبرها ، وقال الشارح المحقق رأى الرضى : الاول أن يكون «عار» خبر مبتدأ محذوف ، والخمسة صفة مجرورها . وانظر الدرر ج١ ص ٧٣ - أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٣٠١ - شرح شواهد المفتى ص ٨٩ . المقرب ج١ ص ٢٢٠ - ديوانه ص ٤٩ - المقتضب ج٣ ص ٦٦ .

(٤) والبيت ليس فيه شاهد نحوى ، وإنما ذكر للاستشهاد المناسبة .

(٥) في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٣ و . «نقل بتصرف» .

وقد منع الخليل : ليس زيد قائم ، بتقدير : هو قائم ، وإن كان منصوبا  
بغير فعل لم يجز حذفه نحو - زيد كأنه أسد ، وبفعل ناقص فكذلك نحو - الصديق  
كأنه زيد ، قاله أثير الدين (١)

وتعقبه البدر بن قاسم (٢) : أو تام غير منصرف فكذلك أيضا نحو - زيد  
ما أحسنه ، خلافا للكسائي والقراء في أحد قوليهِ عن حكاية المصنف ، ونقل عنه  
ابن الأنباري المنع .

أو متصرف فالبصرية على المنع إلا للضرورة ، سواء أدى إلى تهينة العامل  
وقطعه ، نحو - زيد ضربه عمرو ، أم لا كزيد هل ضربته ، وزيد هلا ضربته  
وزيد إن تضربه أضربه ، كان المبتدأ كلا أو غيره ، ونصوا على شذوذ قراءة  
ابن عامر (٣) :

قال أثير الدين (٤) : وسلك الأدب في ذلك شيخنا الاستاذ أبو الحسن بن  
أبي الربيع فقال : ورد في الشعر وقليل الكلام . قرأ ابن عامر : « وكل وعد  
الله الحسنى » (٥) .

وأجاز هشام - زيد ضرب اختيارا ، والقراء وموافقوه من الكوفية حذفه  
عائدا على اسم استفهام نحو - أيهم ضرب ، أو « كل » نحو - كل رجل ضربت ،  
وقوله :

ثلاث كلهن قتلت عمدا (٦)

و « كلا » كقوله :

أجزءا يطلب أم قريضا أم هاكذا بينهما تعريضا

كلاهما أجد مستريضا (٧) : أو « كلتا » - نحو - كلتا جارييتك ضربت .

(١) في المرجع المذكور .

(٢) لم يكن ذلك من كلام ابن قاسم ، وليس فيه تعقب ، ولم يذكره ابن قاسم في شرحه وإنما  
هو من كلام الأثير كذلك في ص ٩٣ ظ . والقريب كيف حصل هذا السهو من الشارح حتى ينسب  
لابن قاسم ما ليس له ، ويتعقب على الأثير بكلامه وللتأكيد أنظر شرح ابن أم قاسم ج ١  
ص ١٢٣ . فلا تجد فيه مثل هذا الكلام . والله أعلم بالحقيقة .

(٣) للآية : « وكل وعد الله الحسنى » سورة الحديد آية : ١٠ . وانظر ص ١٠٦٦

(٤) في المرجع السابق .

(٥) سورة الحديد ، آية : ١٠

(٦) سبق تحقيقه في « ص ١٠٦٥ »

(٧) استشهد بهذا الرجز الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٩٤ ظ برواية : أجزءا يطلب ،  
وكذلك كانت رواية الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٧٤ ، وهي الصحيحة ، وقال الشنقيطي :  
لم أعر على قائل الرجز .

ولمّا أجازوه في هذه الصور خاصة ، لأن اسم الاستفهام من أسماء الصدور ،  
لا يتقدمه تاليه ، فمضارع الموصولات ، وهي لاتقدمها الصلوات فكما جاز من  
صلة جاز من مضارعها .

وأما كل وكلا ونحوهما من ألفاظ الشمول فلدخول الكلام مبدوثا بها معنى  
بأولها الصدارة ، فإذا قلت : كل القوم ضربته ، فهو بمنزلة ما من القوم الا من  
ضربته ، أو كلا الرجلين فبمنزلة ما من الرجلين الا ضربته ، ويدل على دخول  
الكلام معنى « ما » مدخولا لألفاظ الشمول قوله :

وكلهم حاشاك إلا وجدته كعين الكذوب ميدها واحتفالها (١)

فادخال « الا » على خبر « كل » اذا كان المعنى : مامنهم الامن وجدته ،  
فأشبهت بذلك الموصول ، فساغ الحذف .

وقال الفراء : لا أضمر الهاء الا مع ستة : كل ، وما ، ومن ، وأى  
في الاستفهام ، ونعم ، وبئس ، نحو : نعم الرجل أكرمت ، وبئس الرجل  
أهنت بناء على رأيه أن نعم وبئس مبتدعان .

وقال ابن عصفور : (والصحيح) (٢) (٣) فيها كغيرها المنع ، ويؤدى الى  
التهئية والقطع ، وان ورد بعض ذلك وقف معه . وجاز في الصلة دون الخبر ،  
لعدم أدائه الى ذلك فيها دونه « لعدم إعمالها في الموصول ، ولكن أسماء  
الاستفهام وكل وكلا لسوغان اعمال توالى الاستفهامات فيها ، كما بعد كل وكلا ،  
وأىضا فالصلة والموصول كشيء واحد فاستطيل بها الموصول ، فحسن التخفيف  
وليس ألفاظ الاستفهام والشمول مع أخبارها كذلك فسوغ التخفيف .

وقال النحاس (٤) : أجاز سيويه في الضرورات - زيد ضربت ، وأنكره  
أصحابه والكسائي والفراء ، وعن المبرد : لا يضطر الى هذا التساوى (في) (٥)  
لرفوع والمنصوب وزنا (٦) .

وأجاز الكسائي والفراء : كلهم ضربت ، ورجل ضربت أفضل من رجل  
ركت ، لأن كلا إحاطية ، فمعنى كلهم ضربت لم يبق أحد الا ضربته ، فلما  
صار المعنى الى النكرة صار (٧) الفعل كأنه صلة للنكرة .

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٤ ظ ، ولم أرفق قائله .

(٢) «والصحيح» ساقطة من «ج»

(٣) في «ب» : فيهما لغيرهما ... الخ .

(٤) في شرح التمهيد للأثير ج٢ ص ٩٤ ظ : وقال أبو جعفر الصفار : أجاز سيويه في الشعر : زيد  
ضربت ، ومنع ذلك الكسائي والفراء ... الخ .

(٥) «في» ساقطة من «ج»

(٦) أى لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد « فلا اضطراب .

(٧) «صار» ساقطة من «ج» وفيها : الفعل كان صلة ... الخ .

وأجاز القراء أيضا الرفع فيما يجب له الصدر ، مثل «كم» و«أى» وفي كل مالا يتعرف نحو - من وما ، أى : لايتحلى بأل ، ولم يجوز ذلك في نحو - زيد وعمر ، قال : لكثرة الكلام بما لايزائل الصدرية .  
وإنما يرد مفعولا على قلة ، وقد عرف موضعه بالرفع ، فأجرى على ذلك مضمرا لها (١) الهاء .

وامتنع في نحو - زيد وعمر ، لكثرة التلعب به تقديما وتأخيرا .  
وإن جر الضمير بالاضافة امتنع ، كان أصله النصب أم لا ، نحو - زيد أنا ضاربه ، وزيد قائم غلامه

وبعض (٢) يرى الحذف إن كان الأصل النصب .  
أو بالحرف وأدى الى التهيئة والقطع امتنع أيضا نحو - زيد مررت به ، أو لا ، جاز ، نحو : السمن منوان بدرهم ، وقوله :  
• إذا الناس اذ ذاك من عزبز • (٣)

أى منهم ، وقوله سبحانه في أحد الاحتمالات : «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننزع أجر من أحسن عملا» (٤) أى منهم .  
ونلخص ذلك بعض فقال : لايجوز حذفه الا بشرط أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعولا لم يسم فاعله ، ولا مؤديا الى اللبس كزيد ضربته في داره ولا الى إخلال - كزيد قام غلامه ، لإخلال الحذف بالتعريف المستفاد من إضافة الغلام ، ولا الى التهيئة والقطع .

قلت : وتبين بما أورد أن ما أودعه المصنف المتن ، والشرح منقود كما قاله أثير الدين (٥) من وجوه :

أحدها : أنه إذا نصب بفعل أو وصف قد يحذف ، وقد عرفت قصر البصرية إياه على الضرورات فعل تعجب كان أو غيره .

الثاني : أنه إذا جر بحرف تبعيض فقد يجوز ، وقد عرفت تقييده بان لا يؤدي الى الهيئة والقطع نحو - الرغيف أكلت منه .

الثالث : إذا جر بحرف ظرف فقد يحذف تمسكا بقوله : (ويوما نساء ويوما نسرا) (٦) أى فيه ، وقد عرفت منعه ، للتهيئة والقطع .

- 
- (١) في «ج» له الهاء ... الخ .  
(٢) في «ب» - وبعضهم يرى ... الخ .  
(٣) سبق تحقيقه ص ١٤٩٥ :  
(٤) سورة الكهف ، آية : ٣٠ .  
(٥) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٩٥ و .  
(٦) سبق تحقيقه في ص ١٠١٠ .

الرابع : إعرابه - ويوم نساء ، وشهر ثرى ، ابتداء مخبرا عنه بالجملة .  
عد ، وليس متعينا ، لاحتمال أنه ابتداء محذوف الخبر ، أو خبر ابتداء  
محذوف و«نساء» و«نسر» و«ثرى» جمل موصوف بها ، وهو أقعد ، لأن  
لحذف منها أولى منه من الإخبار .

الخامس : إجازته الحذف مخبرا باسم الفاعل ، وقد منعه أصحابنا المغاربة ،  
وخصوا ما ورد منه بالضرورات .

السادس : دعواه الإجماع حيث المبتدأ «كل» أوشبهه ، عموما وافتقارا  
وقد عرفت قصر جوازه على الفراء . أو عليه مع الكسائى .

السابع : إلحاقه ما أشبه «كلا» عموما وافتقارا بها في الجواز مثلا بأيهم الموصولة  
وقد قال أثير الدين (١) : لا أعلم له فيه سلفا ، بل إن ورد بعض ذلك ففى  
الضرورات .

الثامن : فرقه بين كل ضربت ، فيجوز إجماعا ، وزيد ضربت فيضعف ،  
ولا فرق بينهما عند أصحابنا .

التاسع : نقله عن البصرية جواز - زيد ضربت اختيارا ، وعن الكوفية  
اضطرارا ، وإنما هو رأى هشام منهم .

وأما الكسائى والفراء فمنعاه مطلقا ، وقصره البصرية على الشعر ، وهذا  
اضطراب في المسألة للمصنف كثير .

- ويغنى (٢) عن الخبر بإطراد ظرف = : نحو - زيد عندك - أو حرف  
جر = : ومجرورة ، ففى كلامه تجوز ، نحو زيد في الدار - تام = : صفة  
للحرف احترازا من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره ، وذكر معموله  
متعلقه نحو - بك وفيك وعنك ، أى : وائق بك ، وراغب فيك ، ومعرض  
عنك ، لعدم إفادته .

معمول : ذلك الظروف أو إلجار التام - في الأجود = : من القولين  
- لاسم فاعل كون مطلق = : فإذا قلت : زيد أمامك ، وعمرو في الدار ،  
فالتقدير : كائن أمامك ، وكائن في الدار ، ونحوه كستقر وحاصل ، مما لا دلالة  
له على الكون المقيد = احترازا مما يدل عليه ، كزيد في الدار تريد ضاحكا مثلا .

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص ٩٥ ظ .

(٢) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ وشرح الأثير ج٢ ص ٩٢ و « وشرح المرادى ج١ ص ١٢٣  
وشرح الدمامي ج١ ص ٩٣ و . وبعد قول المصنف « ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك »  
قوله : ولا يختص جوازه بالشعر خلاف للكوفيين إذا فهو ساقط من نسخ الشرح .

وفي شرح الدماميني (١) قال ابن عقيل : فلا يجوز إذ ذاك ، والصواب  
فلا يغني عن الظرف .

وأما جوازه بشرط وجود الدليل فلا يمنعه أحد ومنه - من لى بفلان أى :  
من يتكفل لى به ، ويصح النفس مقتولة ، غير أن ، المقيد المحذوف غير واجب  
الحذف ، ولا ينتقل ضمير منه إلى الظرف ، ولا يسمى خبرا ، ولا يحمله رفع  
ولا يصدق عليه أنه مغن عن الخبر ، بدليل صحة الجمع بينهما .

قلت : لم يقع ذلك في شرح (٢) ابن عقيل رأسا ، وإنما هو تقول أوجه قلة  
التحرى ، في النقل ، ولفظ ابن عقيل : وبه بمنطلق ، على أن اسم فاعل  
كون مقيد ، كضارب لا يغني عنه مجرد ذكر الظرف ، فأنت تراه بريئا مما زن به (٣)  
من ذلك .

قال المصنف (٤) : أن أصل الخبر الافراد ، والفعل جملة إجماعا ،  
واسم الفاعل عند المحققين مفرد ، والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه .  
قلت : وفيه تجوز إذ ليست الجملة الفعل وحده بل هو ومرفوعه .  
الثاني : أنهم لما نطقوا به كان ذلك ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .

الثالث : إن تقدير الفعل لا يغني عن تقدير اسم الفاعل ، ليستدل على أنه  
في موضع رفع ، واسم الفاعل مغن تقديره ، وتقدير ما يغني أولى .  
قلت : وهو مرفوع بما في شرح الحاجة (٥) للمحقق الرضى : إن صيرورة  
الجملة ذات محل لا تدل على كونها بتقدير مفرد مأخوذ منها ، بل يكفى وقوعها  
موقع مفردا .

قلت : وقد أورده الدماميني (٦) موها أنه من عندياته فلا يوهمنك .  
الرابع : أن تقدير اسم الفاعل صالح لجميع الاماكن ، وبعضها لا يصلح  
فيه (٧) الفعل ، نحو : أما عندك فزيد ، وحيث فإذا عندك زيد ، لعدم موالات  
الفعل أما واذا الفجائية . فمن ثم كان أجود .

(١) ج ١ ص ٩٣ و .

(٢) في كتابه : «المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٤١ ط .

(٣) قال صاحب الصحاح ج ٢ ص ٣٨٠ «زنن» : أرزنته بشئ أهنته به ، وهو يزن بكذا ،  
ويقال : أرزته بالامر مثل أرزته إذ أهنته .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٢ و . وعبارته : ويدل على ان تقدير اسم الفاعل ، لى أربعة  
أوجه : وقد تصرف الشارح في عبارة المصنف .

(٥) «ج ١ ص ٩٣» .

(٦) في شرحه التسهيل ج ١ ص ٩٣ ط .

(٧) في «ج : فيه فعل . . . الخ .

— وفاقا للأختفص تصريحا ولسيويه ايماء لا لفعله = : وعزى لسيويه وبه  
قال أبو علي والزمخشري ، ونسبه ابن الحاجب للأثير ، ورجح بتعيينه للوصل .  
وقال المصنف (١) : وليس بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقعا موقعا  
لا ينبغي فيه المفرد ، لتأوله واقعا فيه بجمله ، المخبر به واقعا موقعا هو للمفرد  
بالأصالة ، وإذا وقعت فيه الجملة أولت بمفرد ، فلا يعامل أحدهما معاملة الآخر .  
وبأن أصل العمل للعمل ، فمقي أمكن لم يعدل عنه .  
وعورض بأن الموضع للمفرد .

— ولا للمبتدأ = : كما يقوله ابن خروف ، وابن أبي العافية زاعمين أنه  
قوله سيويه .  
قالوا : وعمل فيه النصب ، إذ ليس الأول في المعنى ، وإنما يرفعه كائنا  
إياه (٢) .

قال ابن خروف : إنما العامل فيه عند سيويه المبتدأ « كما نص في أبواب  
الصفة المشبهة » قال : وهو مذهب قدماء البصرية .  
قال المصنف (٣) : ويبطل من سبعة أوجه :

أحدهما : أنه خلاف ما أشتهر عن البلدين ، مع عدم دليل يوجب إطراحه .  
وعارضة أثير الدين (٤) : بنقل ابن خروف أنه رأى قدماء البصرية .  
قلت : إنما قال المصنف : خلاف ما اشتهر عن أهل البلدين ، وليس منافيا  
لنقل ابن خروف خلافة عن قدماء البصرية « فالرد عليه بمثل ذلك لإنحاء كثير  
وتحامل من الأثير .

ثم قال (٥) : وأما دعواه عدم الدليل فليس كما زعم ، إذ كما أعمل المبتدأ  
في الخبر كائنا إياه رفعا أعمل فيه كائنا غيره نصبا ، ومضى أمكن نسبة العمل إلى  
ملفوظ كان أولى من المقدر ، وقد أمكن بما ذكرناه .

قلت : وفيه نظر لاستلزامه عدم النظر ، من حيث أن نسبة المعمولات الخبرية  
من المبتدأ نسبة واحدة لا تختلف بحسب اختلاف مفهوماتها ، كما أن نسبة الفاعلين

- 
- (١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٢ ظ : وعبارته : ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه معين وصل  
الموصول ، وهذا ليس بشيء ، لأن الظرف . . . . الخ .  
(٢) في « ج » : كان إياه . . . الخ .  
(٣) في المرجع السابق ص ٥١ ظ .  
(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٩٦ - وعبارته : « قلت : أما قوله : إنه مخالف لما اشتهر  
عن البصرية والكوفيين فليس كما ذكر ، ألا ترى إلى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب  
متقدمي أهل البصرة .  
(٥) أى الأثير في المرجع السابق .

من الفعل كذلك ، وذلك بوجب اتحاد العمل ودعوى اختلافه بحسبها مما لا يقوم عليه دليل .

وقد سلم ارتفاع الخبر في نحو - أبو يوسف أبوحنيفة ، مع دعواه التباين بينهما ، منظرا إياهما نحو - زيد خلفك ، كما سيرد عليك قريبا فكيف يفرق وأما أن نسبة العمل الى ملفوظ إذا أمكن أولى فمسلم ، ولكن في غير هذا المقام .

الثاني (١) : ان قائله موافق على أن المبتدأ عامل رفع ، ومخالف بدعوى كونه عامل نصب . وما أتفق عليه أولى اذا أمكن مما اختلف فيه ، ولاريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للطرف ، فلا عدول عنه .

ورده أثير الدين (٢) بأنه لا يوافق على الإطلاق ، بل فيما ليس ظرفا .

الثالث (٣) : أنه يلزم تركيب كلام تام من ناصب ومنصوب ، ولا ثالث ولا نظير له ، فوجب إطراحه .

واعترضه أثير الدين (٤) أيضا : بأنه لا يلزم ، لتركبه من مرفوع ومنصوب فصار نظيره : إن زيدا قام في تركبه من منصوب ومرفوع .

قلت : وفيه نظر ، لتركب المنظره من أربعة ناصب ومنصوب ومرفوع (٥) من الفعل وفاعله المتحمل ، ولا كذلك المنظر .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين ولا نظير له ، ومن ثم يكن كلاما نحو - زيد قام عمرو ، حتى يقال : اليه أو نحوه .

ورده أثير الدين (٦) أيضا : بأن نظيره أبو يوسف أبوحنيفة في حصول الربط بهذا التركيب الخاص بين المتباينين حصوله بالخاص نحو : زيد خلفك ، وليس حصول الربط مستدعيا ثالثا محصلا له .

قلت : لا نسلم أن في نحو أبو يوسف أبوحنيفة تباينا ، جعلنا لأحدهما عين الآخر ، ادعاء مبالغه في التشبيه ، فليس نظير زيد خلفك ، مما التناهي (٧) في المتساندين ضرورى .

- 
- (١) أى من مبطلات عمل المبتدأ .
  - (٢) في المرجع السابق ، وعبارته : قلت : لا نوافق على أن المبتدأ عامل رفع على الإطلاق ، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول ، أما إذا كان الخبر ظرفا فلا .
  - (٣) من المبطلات ، لكون المبتدأ عامل في الطرف إذا كان خبرا .
  - (٤) في المرجع السابق ، ص ٩٦ ظ .
  - (٥) « من » ساقطة من « ب »
  - (٦) في المرجع السابق .
  - (٧) في « ح » : مما التباين في ... الخ .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل (والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر منها .

وأعترضه (١) أيضا بأن ليس نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل (٢) فيلزم ما ذكر ، وإنما نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل بجامع أن كلامهما محكوم به ، كما أن المبتدأ والفاعل محكوم عليهما .

السادس : أن الظرف واقعا موقع الخبر من نحو- زيد خلفك نظير المصدر من نحو- ما أنت الا سيرا في أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ فوجب كون الظرف كذلك إلحاقا للنظير بالظير .

السابع : أن عامل النصب في غير الظرف المذكور اجماعا من ابن خروف وهنا لا يكون غير فعل أو شبيه به أو شبيه شبيه به ، وذلك ليس مشروطا في المبتدأ فلا يسوغ انتصاب الظرف المذكور به .

وأجاب أثير الدين (٣) بأنه زعم أن الظرف نصب المبتدأ نفسه غير مخرج للمبتدأ عن محاكاة الفعل أو محاكاة محاكيه بجامع الاقتضاء هـ .

قلت : وقد أخل المصنف بثامن واضح الدلالة على مدعاه ، وهو ظهور هذا المقدر المرفوع ناصبا للظرف المذكور فيما أنشده أبو الفتح من قوله :

لك العز إن مولاك عز وان يهن فأنت لدى بحبوبة الهون كائن (٤)

— ولا للمخالفة = : كما يقول الكوفية عن حكاية ابن كيسان والسيرافي .

فاذا قلت : زيد أخوك فالأخ زيد ، وزيد خلفك ، فليس الخلف زيدا ، فأوجبت مخالفته النصب ونقل غيرهما (٥) عن الكسائي والفراء وهشام ، وشيوخ الكوفية قاطبة انتصاب المحل ، لكونه خلاف الاسم الذي المحل حديثه « وليس هناك ناصب لاملفوظ أو مقدر » بناء على ضعف المحل والضعيف لا يحمل من الحركات الا أخضاها من الفتح .

(١) أي الأثير في ج ٢ ص ٩٩ ظ .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من « ج »

(٣) في المرجع السابق .

(٤) قال العيني في شواهد الكبرى ج ١ ص ٥٤٤ : لم أقف على أسم قائله . وقال الشنيطي في الدرر ج ١ ص ٧٥ : لم أقف على قائله ، وقال السيوطي في شواهد المفني ص ٨٤٧ : لم يسم قائله . والشاهد قوله : « كائن » حيث صرح بذكره على وجه الشفوذ وذلك لأن الاصل اذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا يكون كل منهما متعلقا بمحذوف واجب الحذف نحو : زيد عندك .

(٥) أي غير ابن كيسان والسيرافي .

وفائدة - زيد خلفك : أن المخاطب دال على موضع زيد غير طامح الى استقرار أو غيره من قيام أو قعود .

وخالف منهم ثعلب فزعم أن المحل نصب بفعل محذوف .

وقد انتهض طوائف البصرية للرد عليهم بوجوه :

أحدهما : أن تحالف المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر ، فاعماله في أحدهم ترجيح بلا مرجح به .

الثاني : أن تحالف الجزئين يحقق في أماكن جمعة ولم تعمل فيها إجماعا ، نحو - أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير ، ونهار صائم ، وأنت فطر ، وهم درجات ، فلو صح اعتبار المخالفة عاملة في الظرف المذكور (١) ، عملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقيقها فيها .

قلت : (٢) فالجواب ما مر من ادعاء كون أحد المتساويين (٣) غير الآخر في عامة الامثلة مبالغة وغلوا في التشبيه .

الثالث : أن المخالفة (٤) معنى غير مختص (٥) بالأسماء فلا يصح اعتبارها ، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص ، هذا إذا كان لفظا فكيف به معنى ، فهو أحق أن لا يعمل لضعفه .

الرابع : لو ساغ اعتبار المخالفة لزم على رأى الكوفية أن لا تعمل في الظرف مؤخرآ ، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم ، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أجدر .

- خلافا لزعى ذلك = : وقد عرفت المخالف في كل وجه من هاتيك الوجوه المحكية ، والمعمول عليه منها عندهم القولان الأولان .

أحدهما : ما صدر به المصنف مختارا له أنه اسم فاعل كون مطلق لتلك الوجوه السالفة التي أجودها : أن الأصل في الخبر الافراد كما صدر به المصنف ، وعليه قول ابن السراج وأبو الفتح .

قال الرضى (٦) : ولما نفع أن يمنع . قالوا : إنما كان أصلا ذلك ، لأنه القول المقتضى نسبة أمر الى آخر ، فينبغي كون المنسوب شيئا واحدا كالتسوية إليه .

(١) في ج : عملت في وهو خطأ .

(٢) في ج : والجواب ... الخ .

(٣) في ج : المتساويين ... الخ . وهو خطأ .

(٤) في ج : المخالف ... الخ . وهو خطأ .

(٥) في ب : مختصة ... الخ .

(٦) في الكافية ج ١ ص ٩٢ .

والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران أو أكثر لآخر واحد ، فالتقدير في - زيد ضرب (١) غلامه : مالك (٢) لغلام ضارب .

والجواب أن المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم غير أنه ذو نسبة في نفسه ، فلا يقدر مفردا ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة هـ .

وفي شرح الدماميني (٣) وأنت خير بما أسلفناه عن بعض المحققين : أن « لا اسناد في الجملة من حيث هي جملة إلى المبتدأ فتذكره .

قلت : وقد عرفت أنه السيد الجرجاني في حواشي المطول ، وأبهمه هنا كما صنع هناك إعرابا ، وهو مبتدل بين متعاطى ذلك الكتاب (٤) .

- وما يعزى للظرف = : مرادا به ما يشمل الجار والمجرور - من خبرية = :

وفي شرح الدماميني (٥) : أو نعتية أو حالية ، أو كونه صلة ، وكان منه التنبيه على ذلك .

قلت : لانسلم حقية ذلك ، لعدم اقتضاء المقام ذكر هاتيك الأمور ، لنزوحها عما الكلام فيه . بخلاف الخبرية .

- و = : من - عمل في نحو - زيد عندك أبوه ، حيث يقال : أبوه فاعل بالظرف - في الأصح كونه = : أي ما يعزى إليه من ذلك - لعامله = : لاله ، وفاقا لابن كيسان ، وظاهر قول السيرافي .

فإذا قلت : زيد خلفك على رأى من يرى العامل في الظرف غير المبتدأ من اسم فاعل أو فاعل ، فتمسية الظرف خبرا مجاز وانما هو في الحقيقة العامل المحذوف .

أوقلت : زيد عندك أبوه ، فليس الظرف العامل حقيقة ، وانما هو فاعل باسم الفاعل العامل في الظرف المحذوف ، خاليا منه الظرف ، خلافا لأبوى على والفتح في دعوى أنتقال الحكم إلى الظرف في ذلك كله احتجاجا . بأن الحكم لو كان للعامل لحاز - قائما زيد في الدار - جوازه لو أبرز العامل .

وأجيب بأنه لما حذف وصار نسبيا منسيا ضعف أن يتقدمه المعمول .  
والذي عليه البصرية أن المتحمل هو الظرف متقدما على المبتدأ أو متأخرا

(١) في « ج » : في ضرب زيد غلامه . . . الخ .

(٢) في الأصل : زيد مالك لغلام ضارب .

(٣) « ١ ج ص ٩٣ ط » .

(٤) انظر ص ١٠٥٦ .

(٥) « ١ ج ص ٩٣ ط » .

وزعم ابن خروف أن لاضمير فيه عند سيبويه والفراء الا متأخراً ، والا بلجاز أن يؤكد ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما ذلك شأنه متأخراً .

ومنع السهيلي ارتفاع الاسم بعده فاعلا بالاستقرار مع كونه خبراً أوصفة بل بالابتداء كما يرتفع به في أقائم زيد .

فإذا قلت : زيد في الدار أبوه ، مبتدأ لافاعل .

قال : فان قلت : أليس ( يرتفع - زيد - بقائم ) (١) فليرتفع هناك به .

فأجاب : بأن الفرق أن اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ، والظرف إنما هو معنى يتعلق بالحرف ويدل عليه ، فلم يجعل كالفعل .

وفي الإفصاح : المجرورات اذا كانت معتمدة على ما قبلها ، أى صفة أوحالا أو خبراً فالأكثر أن ما بعد المجرور يرتفع به ارتفاع الفاعل لا غير ، والمجرور في موضع الصفة ، أو الحال أو الخبر .

ومنهم من يرى المجرور والحالة هذه خيراً مقدماً ، والجملة إما صفة أوحال أو خبر ، وجوز الوجهين بعض ، كما يقول أبو الحسن في المجرورات والظروف (غير معتمدة) (٢) .

وكلام سيبويه محتمل ، وكل (٣) تأول على مذهبه .

- وربما اجتماعاً = : أى الظرف وعامله الذى هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعاً - لفظاً = : أى ملفوظاً به أو ذا لفظ كقوله :

لك العزان مولاك عزوان يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن (٤)

وفي شرح الدماميني (٥) : قد يمنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق المراد به مجرد الحصول ، لجواز إرادة الثبوت الرسوخى وعدم الزلزال (٦) .

قلت : وهو خلاف الظاهر . وما أطبقوا عليه من كونه العام .

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب»

(٢) «غير معتمدة» ساقطة من «ج»

(٣) في «ج» : وكل أول على ... الخ .

(٤) سبق تحقيقه في ص ١٠٧٩ .

(٥) في «ج» ص ٩٣ ط «و» عبارته في حاشيته على المفتى ج ٢ ص ١٥٤ : ولقائل ان يقول : لانسم تعلق «لدى» بكائن ، بل بمحذوف ، وهو خبر «كائن» الذى هو اسم فاعل من كان الناقصة ، سلمنا انه متعلق بكائن ، الا أن «كائناً» في البيت كون خاص ، وهو الثبوت وعدم الزلزل ، فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت ، وحيث لا شاهد في البيت

(٦) في الاصل : الزلزل .

وقد دفعه الشهاب بن الشمى (١) : بأن معنى الثبوت هو العام الذى يقدر مستظهرا عليه بكلام التفازاني .

وأما قوله تعالى : « فلما رآه مستقراً عنده » (٢) « فزعم ابن عطية (٣) أن - مستقراً هو المتعلق المقدر في أمثاله قد ظهر .

قال ابن هشام (٤) : والصواب قول أبي البقاء (٥) وغيره ان معناه هنا عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص .

وزعم ابن الدهان : أن « عنده » ليس معمولاً لمستقر هذا .

قال ابن هشام : إذ ليس المراد به الكون المطلق ، وإنما يعمل في الظرف المطلق الخاص ، فمن ثم يقدر هنا آخر . وتعقبه الدماميني (٦) بأن كون المراد به الخاص قد سبقه إليه أبو البقاء .

قلت : لا موقع لهذا التعقب بعد عزو ابن هشام ذلك لأبي البقاء وغيره كما مر ، والدماميني لا ينكره .

ثم قال (٧) : وأما أن الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق فغير صحيح ، لجواز عمل الخاص فيه قطعاً ، غير محذوف إلا للدليل ، اللهم إلا لعارض ككونه مثلاً أو شبهه .

قلت : إنما أراد ابن هشام بالظرف الاستقراري ، كما يقتضيه المقام ، ولا شك في عدم كونه معمولاً إلا للمطلق ، فكأنه قال : وإنما يعمل في الظرف الكون المطلق ، لا الخاص كما سأوضحه بعد .

ثم قال (٨) : فإن قلت : إذا قيل : زيد على الفرس ، على أن المراد راكب عليه فهل تسميه مستقراً أولغوا فأجاب : بأنه إذا قدر راكب ابتداء بخصوصه فلغوا ،

(١) في حاشيته على المغنى ج٢ ص ١٥٤ «

(٢) سورة النمل ، آية : ٤٠

(٣) هو : عبدالحق بن غالب بن عبد الرحيم - وقيل : عبد الرحمن - بن غالب بن تمام بن عطية الفزناطى ، صاحب التفسير . قال السيوطى : قال ابن الزبير كان فقيهاً جليلاً ، عارفاً بالاحكام والحديث والتفسير ، نحوياً لغوياً أدبياً روى عن أبيه أبي بكر ، وأبي علي الفسائي ، والصفدى وعنه : ابن مضاء ، وأبو القاسم بن حبيش وغيرهما ولد عام (٤٨١ - وتوفي عام ٥٤٢ - وقيل : ٥٤١ أو ٥٤٦) . انظر : البنية ج٢ ص ٧٣ - نفح الطيب ج٥ ص ٢٨٢ ، ج ٩ ص ٣٠٧ دائرة المعارف البشتاني ج١ ص ٦٠٩

(٤) في المغنى « ج٢ ص ٩٥

(٥) وعبارته في كتاب الاملاء ج٢ ص ١٧٣ : « ومستقراً » أى ثابتاً غير متقلقل وليس بمعنى الحصول المطلق « إذ لو كان كذلك لم يذكر .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أى الدماميني

(٨) أى الدماميني في شرحه على المغنى ج٢ ص ١٥٤ «

والحذف جائز ، أو مستقر أو لامرادا به بحسب القرينة ركب ، فهو مستقر ،  
والحذف واجب .

قلت : وتعقبه (١) الشهاب بن الشمى (٢) بأن كون الظرف استقراريا إنما هو  
لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فإذا أريد بمستقر معنى ركب لم يكن الظرف المتعلق به  
مستقرا ، بل لغوا ، ولم يكن الحذف واجبا بل جائزا للدليل .

ثم قال (٣) : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالاجماع  
على جواز حذف الخبر مدلولاً عليه حيث لاملولاً ، فكيف يمنع وجوده مع  
كونه الدليل ومقويه .

قلت : لا نسلم دلالة المعمول الظرفي كعندك ، ولا تقويته لكل الظروفات  
الخواص ، فتعينت ظرفيته للمطلق ، وحمل الأجماع على ما ليس معمولا الخبر  
فيه ظرفاً .

ثم قال (٤) : واشترط النحويين الكون المطلق ، إنما هو لوجوب الحذف  
لألجواز .

قلت : قد صرح بذلك ابن هشام في غير موضع من تصانيفه وغيره ، فلامعنى  
لإيراده دليلاً عليه ، بل لاموقع له رأساً .

ثم قال (٥) : فقد استبان لك (٦) عدم اتجاه كون «عنده» غير معمول لمستقر  
المذكور .

قلت : وأنت خير بأن المستين باتجاهه ضرورة احتياج الظرف (٧) المستقر  
للايمعنى (مطلق) (٨) الحصول إلى متعلق ، بمعنى مطلقه ، لأن (٩) المذكور  
بمعنى العادم الزوال ، فكأنه قيل : فلما رماه راسخاً ، أى غير منتقل كائناً  
عنده ، ولا يمتري في صحته واتجاهه معنى وصناعة .

— ولا يفتى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين = : ، فلا يقال : زيد  
اليوم ، لعدم إفادته ، بخلاف اسم المعنى كالقتال اليوم ، وبخلاف المكان كزيد  
خلفك .

(١) في هامش - أ - قف انظر تعقب الشهاب بن الشمى للدامي فإنه نهاية في الحس .

(٢) في حاشيته على المنى ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) أى الدامى في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٩٣ ظ م .

(٤) أى الدامى في المرجع المذكور .

(٥) أى الدامى في المرجع السابق . وعبارته : « فقد استبان لك أن ما زعمه ابن الدهان من أن  
«عنده» ليس معمولاً لمستقر المذكور غير متجه .

(٦) في ج : له عدم ... الخ .

(٧) في ج : والمستقر ... الخ .

(٨) «مطلق» ساقطة من «ب»

(٩) في ج : لا أن ... الخ .

قال المصنف (١) : وأشرت بقولي : « غالباً » إل أنه قد يخبر عن العين الزمان لدليل ، كقول امرئ القيس : اليوم خمر وغداً أمر ، وقول الآخر : جاري للخبيص والمهر للفسار وشاتي إذا أرادت نجيهاً (٢)

فشاتي مبتداً وهو اسم عين ، و« إذا » خبره ، وهو اسم زمان .

قلت : فسقط قول الدماميني (٣) : وقد نص المصنف على أن قول امرئ القيس مما يقدر وله مضاف ولم يتكلم على قوله : « غالباً » فينبغي التمثيل (٤) نحو : فلا كسرى بعده ، وزيد في يوم طيب .

وأنت خير بما اشتمل عليه هذا الكلام من التصور والاقدام من غير ثبت .

ثم قال (٥) : قال ابن قاسم (٦) : ويمكن تخريجه على حذف مضاف أي ضرب خمر ، وحدث أمر .

ثم أعترضه (٧) : بأن لا حاجة إلى التفسير فيـ وهذا أمر ، إذ ليس الأمر اسم عين .

قلت : لم يقل ذلك ابن قاسم توطئاً أنه اسم عين فانه مما لا يتوهم عليه ، بل ستطراداً وإيضاحاً للمعنى وتقريناً .

مالم يشبه = : اسم الدين — اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت = :

نحو : الهلال الليلة والرطب شهري ربيع والصيد شهري ربيع ، وزيد حين بقل وجهه ، وزيد حين طر شاريه ، والطيارة ثلاثة أشهر ، والحجاب شهرين .

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ٢٠٢ ظ .

(٢) استشهد بالبيت الأخير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٥ ظ . وروايته : إذا أردت مجيهاً ، وقد ذكر هذا البيت الجوهري في مادة « جمع » ج١ ص ٦٢٣ « ضمن ثلاثة أبيات بدون نسبة إلى قائل ، برواية : إذا اشتبهنا مجيهاً . إذ قال : والجمع : ضرب من الطعام ، وهو تمر يمجج بلبن ، وقال :

إن في دارنا ثلاث جبال  
جاري ثم هرتي ثم شاتي  
جاري الخبيص والمهر للفسار  
ومثله فعل صاحب اللسان في مادة « جمع » ج١ ص ٢١٠ ، وقال : كأنه قال : وشاتي للجميع إذا اشتبهناه .

والخبيص : قال صاحب اللسان مادة « خبيص » ج٨ ص ١٨٦ : الخبيص فملك الخبيص في الطنجرة . والخبيص : الحلواء المخبوضة .  
وخبيص الحلواء يخبصها خبصاً ، وخبصها خلطها وعملها . ولم اعرف قائل هذه الأبيات .

(٣) في شرح التسهيل « ج١ ص ٩٣ ظ »

(٤) أي ينبغي التمثيل لغير الغالب بنحو . . . الخ .

(٥) أي الدماميني في شرح التسهيل ج١ ص ٩٣ وم .

(٦) انظر شرح التسهيل ج١ ص ١٢٥ .

(٧) أي الدماميني في المرجع السابق .

والثلج شهرين ، والحجاج زمن ابن مروان ، ومتى أنت وبلادك ، أى : متى عهدت ببلادك .

وقد منع الجمهور ذلك عن الجثة من غير تفصيل ، جثت بالظرف منصوبا ، أو جررت بفي ، وأولوا الوارد على حذف مضاف .

وأجازه جماعة بشرط تضمنه معنى الشرط نحو- الرطب إذا جاء الحر ، وطائفة دون ذلك إذا أفاد وإذا وصف ، ثم جر بفي جاز ، نحو نحن في يوم طيب أو في يوم صائف .

وقال أبو الحسن بن عبد الوارث (١) ، وهو ابن اخت الفارسي : هو على ظاهره ، ولا حذف لظهور الهلال ، ثم استتاره ثم ظهوره ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث .

قال الجرجاني : ويوضحه أن ليس علما للمنير كالشمس والقمر ، وإنما هو اسم يتناول في حال دون حال ، والاسم الموضوع له القمر ، فإذا قيل : الهلال صار بمنزلة استتار القمر أو بروزه .

ومن ثم قال ابن السراج (٢) : لو قلت : الشمس اليوم ، والقمر الليلة امتنع لعدم توقعه ، فلا يتضمن دلالة على الحدث .

- أو تعن إضافة معنى إليه = : وفي بعضها «أوتتو» مضارع نوى ، ذكرها أثير الدين (٣) وغيره .

وفي شرح الدماميني : أوتعم ، كذا في أكثر النسخ من العموم .

قلت : ومثله في شرح ابن قاسم (٥) ، غير أنه لم يعزها لأكثر النسخ ، ففي أكثريتها ، بل في صحتها لإهمال أثير الدين وغيره إياها نظر ، وذلك نحو- أكل

(١) هو : أبو الحسن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث النحوي . قال ابن الأنباري : كان نحويا فاضلا ، أخذ عن ابن أبي علي الفارسي ، وأخذ عنه أبو بكر عبد القاهر الجرجاني توفي عام (٤٢١) .

انظر الزهرة ص ٣٤٣ - الأنباء ج ٣ ص ١١٦ - معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٨٦ - ألفية ج ١ ص ٩٤ .

(٢) في كتاب الأصول في النحو ج ١ ص ٦٩ «وعبارته : «فان قال قائل : وأنت قد تقول : الليلة الهلال ، والحلال جثة ، فن أين جاز هذا ؟ فالجواب في ذلك أنك - إنما أردت الليلة حدوث الهلال ، ولأنك تقول ذلك عند توقع طلوعه ، الا ترى أنك لا تقول : الشمس اليوم ، ولا القمر الليلة ، لانه غير متوقع ... الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٩٩ و . «وكذلك ما في المتن تحقيق بركات ص ٤٩ .

(٤) «ج ١ ص ٩٣ و .

(٥) «ج ١ ص ١٢٥ و عبارته : وقوله : أو يعم إضافة معنى إليه ، وفي بعض النسخ أو يعم . الخ .

يوم ثوب تلبسه ، ولكل ليلة ضيف يؤمك ، وقوله :

أكل عام نعم تحوونه يلفحه قوم وتنتجونه (١)  
وقوله :

أفي كل عام ماتم تبعثونه (٢)

أى : تجدد ثوب ، وإتيان ضيف ، وإحراز نعم ، وحدث ماتم .

- أو يعم = : اسم العين - واسم الزمان خاص = : نحو- نحن في شهر  
كذا - أو مستول به عن خاص = : قالوا نحو - في أى الفصول ، وفي أى  
شهر أو عام نحن من تاريخ فلان .

وفي شرح الدمامي : ولأدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين ،  
ولم يتضح لى المراد بذلك إلى الآن ، وأظن أني وقفت على كلام لابن أبي الربيع  
في شرح الايضاح ، ولعلمي أكشف عنه واحرره عند الوصول الى الديار المصرية  
إن شاء الله تعالى .

قلت : ولا أدرى وجه ترده ، بل لامعنى للتوقف فيه مع وضوحه .

- ويغنى = : ظرف الزمان - عن خبر اسم معنى مطلقا = : أى سواء  
وقع في جميعه أو بعضه كما ستقف عليه - فان رفع = : اسم المعنى - في جميعه :-  
= : أى الظرف نحو « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » (٣) « غدوها شهر ورواحها  
شهر » (٤)

(١) ذكر البغدادى في الخزانة ج١ ص ١٩٦ : أن هذا من أبيات قالها رجل من ضبة في يوم الكلاب  
الثاني ، وذكر أن شراح أبيات الكتاب قالوا : هوقيس بن حصين بن يزيد الحارثي .  
وقال العيني في الشواهد الكبرى : ج١ ص ٥٢٩ : صبي من بني سعد ، وقد قيل : إن  
اسم هذا الصبي : قيس بن الحصين الحارثي وقال الاعلم في هامش الكتاب ج١ ص ٦٥ :  
استشهد به في رفع « نعم » لأن قوله : تحوونه « في موضع وصفه ، فلا يعمل فيه ، لأن التمت  
من تمام المنعوت « فهو كالصلة من الموصول ، فسا لا يعمل فيه لا يكون تفسير الفعل مضمر  
في معناه . . . ونصب « كل عام » على الظرف وإن كان بعده النعم ، وهو جثة ، لأن  
المنى : تحوون النعم كل عام ، فالظرف على الحقيقة إنما هو للاحتواء ، لالنعم ، ويجوز  
أن يكون التقدير : أكل عام حدوث نعم نحو- فحذف اختصار ، لم السامع كما يقال :  
الليلة الهلال ، أى طلوعه وحدثه .

(٢) وعجزه : على محمر توبته وأرضا .  
قائله : زيد الخليل الضائي ، كذا في الكتاب ج١ ص ٦٥ - وابن يعيش ج١ ص ٧٦ .  
وفي الصحاح ج١ ص ٣٠٩ : « والمهر بكسر الميم الفرس الهيجن . . . الخ .  
قال الأعلم في هامش الكتاب : الشاهد في رفع « ماتم » ، لأن « تبعثونه » في موضع الوصف  
فلا يعمل فيه .

كما تقدم ، فسا لا يعمل لا يكون تفسير الفعل مضمرأ في معناه .

(٣) سورة الاحقاف ، آية : ١٥٤

(٤) سورة سبأ ، آية : ١٢

- أو = : - أكثره = : نحو «الحج أشهر معلومات» (١) - وكان نكرة = :  
كما مثل - رفع = : كالأى المتلوة - غالبا = : أى رفعا غالبا لغير الرفع .  
وأما وهو معرفة فيجوز الوجهان إجماعا ، نحو - قيامك يوم الخميس ، وضومك  
اليوم ، غير أن الأصل والغالب النصب .

- ولم يمتنع نصبه ولاجره = : بفى نحو - الصوم - يوما وفي يوم .  
ومنع ذلك الكوفية صونا للفظ عما يوهم التنقيص فيما يقصد به الاستغراق ،  
بناء على افادة «في» وإياه ، أى التبعض كما حكاه عنهم السيرافي ، وليس بشيء  
وانما هى لمجرد الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها .

ومن ثم صح : في الكيس ملؤه الدراهم .  
- وربما رفع خبرا = : بالنصب حالا من النائب ، وهو - الزمان الموقع  
في بعضه = : نحو : الزيارة يوم الجمعة ، سواء في ذلك المعرف والمنكر ،  
قال النابغة :

زعم الغراب بأن رحلتنا غد وبذاك خبرنا الغراب الأسود (٢)

يروى بنصب غد ورفع .  
قال المصنف (٣) : والوجهان إجماعا ، غير أن النصب أجود ، لأن الحذف  
معه أيسر ، واستعماله أكثر .

ورده أثير الدين (٤) : بالتزام هشام الرفع في النكرة .  
وتحرير القول في المسألة : الظرف الزماني ان وقع خبرا بلحة فقد مر الكلام  
عليه ، أو لزمان ، فان كان غير أيام الأسبوع كان على قدر المبتدأ (٥) ، ويرفع  
نحو - زمان خروجك الساعة ، فان كان أعم جاز الأمران نحو - زمان خروجك  
يوم الجمعة ، فترفع على المجاز ، يجعل الخروج ظرفا مستغرقا لليوم أجمع ،  
وتنصب على الحقيقة .

- (١) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .
- (٢) ذكرهذا البيت ابن جني في المنصف ج ١ ص ٢٤٠ ، واستشهد به السيوطي في الممع ج ١ ص ٩٩ .  
عل جواز الوجهين الرفع والنصب في خبر الزمان الموقع في بعضه ، وانظر : الدرر ج ١  
ص ٧٥ «وهو من قصيدة النابغة التي وصف بها المتجدة زوج النعمان بن المنذر : أنظر ديوانه  
ص ٣٤ ، ٣٥ ط المكتبة الاهلية بيروت ، وانظر جمهرة اشعار العرب ص ٧٨ .
- (٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٢ ط ، وعبارته : بنصب «غد» ورفع ، وذكر ذلك السيرافي  
والوجهان في هذا الموضوع جائزان بإجماع ... الخ .
- (٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٩٩ ط : وعبارته : «ذهب هشام الى انه يلزم فيه الرفع ،  
فتقول : ميمادك يوم يومان ... الخ .
- (٥) في «ب» : ورفع ... الخ .

وان كان في أيام الأسبوع ، نحو - اليوم الأحد لا الجمعة أو السبت .  
فالوجهان وفاقا للبصرية ، وسيلقى عليك الخلاف في ذلك عند تعرض المصنف له .

وان وقع خبراً لمصدر وكان معرفة فالوجهان ، أو نكرة فأوجب الرفع هشام نحو - ميعادك يوم أو يومان وأجاز الوجهين الفراء ، والبصرية ، حكاه ابن الأنباري والسيرافي .

وفصل بعض عن الكوفية بين أن يكون معدوداً فيختار الرفع ، وقيل النصب ، نحو - القتال يومان ، لصيرورته في معنى ما الثاني فيه الأول ، ألم تر أن المعنى - أمر ذلك يومان ، أولاً ، فالنصب الأجود ، نحو القتال يوم الجمعة ، اذ ليس بأمر ، لأن المعنى : وقت الجمعة ، والمستند في ذلك ورود السماع به نحو « غدوها شهر ورواحها شهر » (١)

قيل : وليس بشيء لعدم دلالاته الا على أن الرفع في المعدود أحسن منه في غيره ، أما أنه الأفصح فلا . كيف والنصب الحقيقة والغالب .

ثم ذلك حيث لا استغراق للحديث ، وأما حيث الاستغراق فالوجهان والتزم الكوفية الرفع ، نحو - صومك اليوم .

والمضاف الى المصدر بمنزلة نحو - أفضل قيامك يوم الجمعة بالرفع والنصب . ويجوز نصب المصادر على الأوقات ، فاذا كانت أعم من الزمان الواقعة خبراً له فالوجهان ، نحو - زمن خروجك خلافة الحجاج ، أو مساوته فالرفع ، نحو - زمان خروجك خفوق النجم .

أو خبراً لغير زمان فالوجهان عند البصرية من غير تفصيل ، نحو قيامي صباح الديكة ، وخروج الأمير ، وخروجكم وخروجنا على استقباح للرفع (٣) بناء على أن القيام وقت الخروج .

وفصل الكوفية بين كونه معدوداً فالرفع أجود ، نحو ، خروجي خلافة الحجاج ، أولاً ، فالتزموا الرفع ان كان أعم نحو - ولادة زيد ظهور الأزارقة ، ولم يشترطوا كون المصدر معلوم الوقت .

قال أثير الدين (٤) : ولا أحفظ نقلاً عن البصرية الا ما عزی للزجاج من عدم إجازته ذلك الا فيما يعرف نحو - قدوم الحاج ، وخفوق النجم ، فلو قلت : لا أكلمك قيام زيد ، جاهلاً زمن القيام فمنعه .

(١) سورة سبأ ، آية : ١٢ .

(٢) « دلالة » ساقطة من ( ج )

(٣) في « ج » : الرفع . . . الخ .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٠٠ و .

قلت : كذا أورده أثير الدين في التذيل والارتشاف ، وليس من الباب في شيء اللهم الا أن يكون استطراديا فقد يحسن ، والمقدر بالمصدر غير جار مجراه في انتصابه وقتا ، فيمتنع خروجك أن يصيح الديك وما تصيح الديكة وإذا أخبر بالمصدر عن مصدر غير مراد به زمن وجب الرفع ، نحو - ظنى بك الصدق ، أى مظنوني ، كما قال :

وظنى بها حفظ بعين ورعية لما استودعت والظن بالغيب واسع (١)  
أى مظنوني بها ، أو صاحب ظنى .

- ويفعل ذلك = : الرفع - بالمكان المتصرف = : احترازا مما لا يتصرف ، كعندى (٢) ، فيجب نصبه .

- وبعد اسم عين راجحا = : حال من اسم الإشارة - ان كان المكان نكرة = : نحو - المسلمون جانب ، والمشركون جانب ، ونحن قدام وأنت خلف مع جواز النصب عند القرين .

قال المصنف (٣) : ومن زعم أن رأى الكوفية التزام الرفع فقدوهم .

- ومزجوحا = : عطف على راجحا - ان كان = : المكان - معرفة = : نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك .

- ولا يختص رفع المعرفة بالشعر ، أو يكونه بعد اسم مكان ، خلافا للكوفيين = : فيمنعون الرفع في نحو - زيد خلفك أو أمامك الا ضرورة ويحيزونه في نحو - دارى خلف دارك ، أو أمامها مطلقا في الضرائر وغيرها ، وهذا ملخص ما للمصنف في شرحه .

وفصل أثير الدين (٤) فقال : الظرف المكاني إذا وقع خبرا فإما عن غير الاماكن والمصادر أو لأحدهما ، فان كان الاول (فإما مضاف أو غيره) (٥) فان كان الاول فإما إلى نكرة أو غيرها ، فان كان الأول ، نحو - زيد خلف حائط وبكر وراء جبل ، فأتطبق أهل المصرين على جواز الوجهين .

أو الثاني (٦) نحو - زيد خلفك - فأجازهما البصرية ، والتزم النصب الكوفية ان لم يملأه ، فإن ملأه فالأجود الرفع نحو - زيد مكانك يجعله المكان مجازا للملأه إياه .

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذيل والتكميل ج ٢ ص ١٠٠ و . ولم اعرف قائله .

(٢) في ب : كعد ... الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٣ و .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٠٠ ط .

(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب»

(٦) بأن كان خبرا عن غير الاماكن والمصادر وكان مضافا الى معرفة .

وان كان (١) الثاني : أى غير مضاف (وكان) مصحوبا (٢) بمن فالوجهان ، نحو - زيد قريب منك وناحية من الدار .

وقالت العرب عن حكاية سيويه (٣) عن يونس : هل قريبا منك أحد .

وقال الكسائي (٤) والفراء وهشام : يقال : عبدالله قريب منك بالوجهين والأكثر النصب في بعيداً منك (٥) . وأجازوهما في : إن قريبا منك الماء على قلة (٦) ، وان لم يصحبها ، وفيه «أل» فالوجهان عند البصرية .

والتزم الرفع الكوفية نحو زيد الامام أو اليمين أو الشمال ، وإن جرد منها معطوفا عليه منكر مثله فالرفع الاجود عند الكوفية ، وسوى البصرية بينهما نحو - القوم يمين وشمال ، وزيد مرء ومسمع .

أو لم يعطف عليه مثله رفعه الكوفية لا غير ، والوجهان عند البصرية نحو - زيد خلفا ، فان كان الظرف مختصا لم يجوز لارفعاً ولا نصبا ، نحو - زيد دارك الا فيما سمع من نحو - زيد جنبك ، أى : ناحيته جنبك وقالت العرب : لها خصان جانبي أنفسها وجانبتي أنفسها (٧) .

قلت : كذا أوردوه ، وليس من الباب اللهم الا بتقدير ابتداء محذوف أى هما جانبي ، فلا اذ ذاك موقع ، ولا يقاس عليه - زيد ركن الدار ، ولارفعاً ولا نصبا .

وقالوا : زيد قصدك بالنصب على المحل ، أى : مكان قصدك ، ولم يقولوا : زيد قيامك .

وأجاز سيويه (٨) الرفع من حيث جاز - زيد خلفك .

(١) «كان» ساقطة من «ج»

(٢) في «ب» ج : مصحوبا من ... الخ .

(٣) في الكتاب ج ١ ص ٢٠٣ «وعبارته : «وزعم الخليل أن النصب جيد اذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قريب منك ، وهو قريبا منك ، أى : مكانا قريبا منك » حدثنا يونس : أن العرب تقول في كلامها : هل قريبا منك أحد كقولهم : هل قريبك أحد .

(٤) في «ب» : وقال الفراء والكسائي ... الخ .

(٥) في ج : بعيد منك ... الخ .

(٦) في ج : على قلته ... الخ أى برفع «الماء» ونصبها .

(٧) ما في الكتاب ج ١ ص ٢٠١ : «يقال : هما خطان جاذبي أنفسها ، يعنى : الخطين الذين اتفقا جزئى أنف الظبية .

(٨) قال في الكتاب ج ١ ص ٢٠٧ : «وأما قول العرب : أنت منى سرائى ومسمع فانما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول » حتى صار بمنزلة قولهم : أنت منى قريب ... كما قالوا : زيد قصدك ، اذا جعلت القصد زيدا ، وكما يجوز لك أن تقول عبدالله خلفك اذا جعلته هو الخلف .

ومنعه الفراء .

وان وقع خبرا للمكان فالوجهان نحو -- مكان خلفك (١) .

وقالوا : منزله شرقي الدار بالرفع ، على أن المنزل هو الشرقي ، والنصب على قصد الناحية ، فان كان مختصا بالرفع لا غير ، نحو - موعذك ركن الدار ، وموعذك المسجد والمقصورة ، لا ينصب من ذلك شيء .

وأما موعذك باب البردان (٢) ، وجانب (٣) الطاق ، فيرفع على أن الموعد الباب ، وينصب على معنى ناحية باب البردان والطاق (٤) ، ولا يقاس على المستعمل بالنصب (٥) من المخصصات غيرها ، كما لا يكثر استعمالا .

ومن ثم لا ينصب من قال : موعذك بيت المقدس ، ومدينة أبي جعفر ، وطاق الحرم ، فاصدا معنى الناحية وإن كان الثاني ، وهو وقوعه خبر للمصادر نحو القتال خلفك ، والضرب قدملك فالنصب . وقد اتضح بما ذكرناه أن في كلام المصنف (٦) تقصيرا وظلالا .

أما الأول ، فلجزم استيفاء ما المكاني خبر له من أسماء الأماكن والمصادر ، ومن غيرها كأسماء الناس وغيرهم .

وأما الثاني فإن في قوله : برقع المكاني المتصرف بعد اسم عين ... الخ ما من من التخصيص بين كونه مضافا إلى تكرة أو غير بمصحب (٧) « من » وأن ما أضيف إليها أو أصحابها (٨) سائغ الوجهين ، وما لم يصحبها معطوفا عليه منكر مثله فالأوجه عند الكوفية الرفع ، وسوى البصرية بينهما .

وغير معطوف عليه مثله فالوجهان عند البصرية والتزم الرفع الكوفية ، كما هو الصحيح في النقل عنهم لا كما زعم (٩) المصنف (١٠) : أن من زعم أن أيهم فيه

(١) أي بالرفع والنصب .

(٢) ما في نسخ الشرح : باب البراز ، ولفظ البراز ليس له معنى في هذا المقام . وما أثبت ما في شرح الأثير على التسهيل ج ٢ ص ١٠١ ظ . قال الجوهري في مادة « برد » ج ١ ص ٢١٣ : والبردان : المصران ، وكذلك « الابردان » وهما الغداة والعشى .

(٣) في ج : وجانب الدار ، و« انطاق » قال الجوهري في مادة « طوق » ج ٢ ص ١٠٣ : « والطاق » ما عطف من الابنية ، والجمع : المطاقات والطيقات فارسي معرب ، والطاق : ضرب من الثياب .

(٤) في ج : باب البراز والدار ... الخ .

(٥) في ج : عن المخصصات ... الخ .

(٦) في ج : في كلام الدمايني ... وهو خطأ ، ولفظي المصنف أو الدمايني ساقط من « ب »

(٧) في ب : مصاحب ... الخ ، وفي ج : مصحوب من أل ، وإن ... الخ .

(٨) « في ب » ج : أو أصحابها ... الخ .

(٩) في ج : لا ما زعم ... الخ .

(١٠) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣٣ و . وعبارته : ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقدوهم .

الترم الرفع فقد وهم ، لقول ابن الأثير : إذا أتى خبراً لأسمى الناس مفرداً عن الإضافة رفعه الكوفية لا غير ، وجوزة البصرية كزيد خلف .

وقال القراء : العرب تقول التقى الجيشان فالمسلمون جانب ، والروم جانب ، ولا يجوز في الجانبين إلا الرفع للتنكير .

فاذا قلت : فالمسلمون جانب الروم ، والروم جانب المسلمين فليس إلا النصب للتعريف .

أو قلت : فالمسلمون جانب من الروم والروم جانب من المسلمين ، فالوجهان لمضارعة المضاف . قال :

عشية لا عفراء منك بعيدة فتسلو ولا عفراء منك قريب (١)

ومن الخلل أيضاً ما في قوله (٢) : ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافاً للكوفيين ، لتفصيلهم فيه بين ما يحسن فيه فيختار رفعه ، نحو - منزله ذات اليمين وذات الشمال - ومالا فيؤثر نصبه ، نحو منزلك خلفك .

- ويكثر رفع المؤقت = : وهو المحذوف ، كيوم أو يومين أو ثلاثة أيام ، وفرسخ وميل ، فخرج المبهم نحو : - أنت منى زمان ، فلا يجوز لرفعها ولا نصبها كما يمنع في المختص ، نحو - زيد دارك ، أو بستانك أو المسجد ، - المتصرف = : احترازاً من ملتزم النصب كضحية معينة - من الطرفين = : الزماني والمكاني - بعد اسم عين مقدر ، إضافة بعد إليه = : وفاقاً للأخفش نحو -

أنت منى يومان أو فرسخان ، أى بعدك منى يومان أو فرسخان ، فلو اختص لم يجز ، لرفعها ولا نصبها ، كما مر ، إلا إن قصد المقدار ، وقام على ذلك دليل نحو - زيد منى المسجد الجامع ، فليس إلا الرفع لحكاية الكسائي والقراء : زيد منى الكوفة ، ولا وجه لنصب الكوفة .

وأجاز القراء - هو منى مكان الحائط منك نصباً على المحل ، ورفعاً بتأويل : قدره منى قدر مكان الحائط منك . ويجرى مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو منى فوت اليد ودعوة رجل ، ودعوة فرس بالرفع ، بإضمار (٣) المقدر ، والنصب على المحل .

(١) قاله : عروة بن حزام ، وكذا في الخصائص ، وذكره صاحب اللسان في مادة « قرب » ج ٢ ص ١٧٨ من غير نسبة لأحد ، وهو في ديوان عروة ص ٥٥ .

(٢) أى المصنف في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٣ و . ومبارته : « فإن كان اسم المكان معرفة متصرفاً اختير النصب ، وأجاز الرفع عند البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين إلا في الشعر وإذا كان المخبّر عنه اسم مكان ، كقولك : دارى خلفك ، ومنزلى أمامك ، ويكثر رفع الظرف متصرفاً . . . الخ وانظر : ص ٥٢ ظ

(٣) في « ج » : فالضمير . وهو خطأ .

وقيل : بل التقدير : بينى وبينه فوت البد ، كما قدر في - هو منى فرسخان  
أى بينى وبينه هذه المسافة ، فيلزم رفعه كما هو قول صاحب البسيط .  
وقدره أبو علي - ذو مسافة فرسخين .

ورجح ابن هشام (١) القاهري تقدير الأخفش جريا على القاعدة من تعليل  
المحذوف ما أمكن . وقد قدر مضافا لاحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق  
به الظرف ، فهو أولى من تقدير أي على شيئين محتاج معهما الى تقدير ثالث .

وفي شرح الدماميني (٢) : وقد يقال : تقدير الأخفش أيضا محتاج الى تقدير  
شيء آخر يصح معه الاخبار ، اذ ليس فرسخان هو البعد . ولا يصح أن يحمل  
عليه ، فيحتاج الى تقدير مصحح للحمل ، أى مسافة ما بعدك منى فرسخان .  
قلت : ورده الشهاب ابن الشنقي : بأن البعد مصدر مراد به هنا محله ، فيصح  
حمل فرسخان عليه ، وتعلق المجرور به ، لما علم أن الظروف كافية فيها رائحة  
الأفعال هـ (وحيثئذ) (٣) فلا حاجة الى ما ابتناه على ذلك سؤالا وجوابا مما أودعه  
شرحه .

- ويتعين النصب في نحو : «وأنت منى فرسخين» بمعنى : أنت من أشياء  
ما سرنا فرسخين = : أى مدة سيرنا ذلك ، لأن منى خبر أنت ، أى كائن منى  
أى من ارتفأعى ، نظير «فمن» تبعى فإنه منى (٤) «وقوله صلى الله عليه وسلم :  
«سلمان منا» (٥) بخلاف أنت منى فرسخان (إذ ليست منى خبرا بل متعلقة  
بذلك المقدر ، والخبر فرسخان) (٦) ثم قوله (٧) : ما سرنا فرسخين تفسير  
معنى ، لأن فاصب الظرف الخبر المقدر المتعلق به لا ما قدر . وإن أوهم ظاهره ذلك  
وهو كتقدير سيبويه - مادمننا (٨) نسير فرسخين .

وفي تقدير المصنف حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها ، وهو ممنوع ،  
بل تقدير سيبويه أبعد لما فيه من زيادة تقدير «دام» الناقصة باقيا معمول خبرها ،  
وان كان كل تفسيراً مغنوا .

- (١) في المفتى ج ٢ ص ٣٧ ، وكان ترجيحه لتقدير الأخفش بتصديره .
- (٢) «ج ١ ص ٩٤ .
- (٣) «وحيثئذ» ساقطة من «ج»
- (٤) سورة ابراهيم آية : ٣٦ .
- (٥) ذكر السيوطي في الفتح الكبير «ج ٢ ص ١٥٩» أنه من حديث عمرو بن عوف ، وهو في الطبراني  
الكبير ، ومستدرك الحاكم .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من «ب»
- (٧) في ج : وقولنا . . . والقالل : المصنف في المتن .
- (٨) في «أ» ، و«ج» : مادمت تسير تح . وعبارة سيبويه في الكتاب «ج ١ ص ٢٠٨» :  
وتقول أنت منى فرسخين أى : أنت منى مادمننا نسير فرسخين فيكون ظرفا كما كان ماقبله  
في شبه بالمكان .

ولجواز تعلق الظرف بتعلق «مئى» فلا حاجة لتكلف تقدير آخر ، لنيابة «ما» وصلتها عن ظرف الزمان ، فلا بد له من ناصب ، فليكن الناصب له ناصب فرسخين من أول الأمر ، ولا حاجة إلى تقدير .

قال ثعلب : ولأنه لادليل على المحذوف ، ولا ضرورة تدعو إليه ، ولا يجوز دعوى الإضمار إذا استقل الكلام بنفسه .

وأجاب البصرية : بأنه تفسير معنى لا إعراب ، لأنه إذا أخبر بكونه من أشياءه مادام يسير فرسخين دل على أن ليس منهم في أكثر من ذلك .

وفي شرح الدمامي (١) : إذا كان المقصود تفسير المعنى لم يكن لترجيح تقدير المصنف على تقدير سيبويه بقلة المحذوف وجه .

قلت : وهو مندفع بأن لتعليل المحذوف اعتباراً على كل من التفسيرين هرباً من الهدر وتكثير الحشو وإن كان لا ينطق بكل منهما .

ثم قال (٢) : ثم لأدري ما دعاه في وجه النصب إلى حمل الكلام على مايبين معناه في وجه الرفع ، مع إمكان تقدير ما يأتلف به الكلامان معنى من غير احتياج إلى تكلف ، بأن يقدر : بعدت مئى فرسخين ، فحذف الفعل للقرينة فانفصل الضمير وهو تقدير سهل لا غبار عليه فتأمل .

قلت : إنما أورده المصنف تبعاً لسيبويه وشيعته على فرض ذلك القصد ، كما صرح به المصنف في شرحه (٣) وليس مانعاً نصبه على غيره قصراً ، وأيضاً فموجه الصورة قبلها في الرفع إنما هو الأخفش ، وعليه يتوجه السؤال أن لوبابن الكلامين باعتبار وجهى الاعراب ، ولم يرد ذلك عنه .

ولو سلم فقد أوهم على عادته أن ذلك مما اخترعه وأعرق فيه جبينه ، وإنما هو قول سيبويه والمبرد من عامة البصرية أنه نصب على التمييز عن النسبة ، أى تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان كما أن الماء في امتلاء الإناء ماء مائى .

ويجوز أنه نصب على المصدرية (٤) ، كدنوت أنملة (٥) ، أى : دنوا أنملة ، أى : دنوا تماماً ، كما قيل في : «ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات» (٦)

(١) «ج ١ ص ٩٤ ظ» .

(٢) أى الدمامي في المرجع السابق .

(٣) في ب : أليس مانعاً . . . الخ .

(٤) في ج : عل المصدر كدنون . . . الخ .

(٥) في ج : أنملة له ، أن . . . الخ .

(٦) سورة الأنعام آية : ١٦٥ - قال المكي في كتاب الاملاء ج ١ ص ٢٦٧ : قوله

تعالى : «درجات» قد ذكر في قوله تعالى : «نرفع درجات من نشاء» الانعام آية ٨٣

. . . وقال في ص ٢٥١ : «درجات» يقرأ بالاضافة وهو مفعول «نرفع» . . . ويقرأ

بالتنوين و «من» على هذا مفعول «نرفع» و- «درجات» ظرف أو حرف الجر محذوف منها

أى : الى درجات . وقال مكي في «مشكل إعراب القرآن» ج ١ ص ٢٣٠٢ : «درجات»

أى : الى درجات فلما حذف الحرف نصب .

وأما المبرد فهو عنده نصب على الحالية من ضمير الخبر ، أى ذا مسافة فرسخين وقد عرفت في ذلك رأى سيويه .

— ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة ونحوها ، مما يتضمن عملا = :

كالسبت والعيد والفطر والأضحى والنيروز والمهرجان كما في الجمعة من معنى الاجتماع ، والسبت من معنى القطع والعيد من معنى العود ، والفطر والأضحى من معنى الافطار والتضحية ، والنيروز والمهرجان من معنى السرور— جائزا = : إتفاقا خبر «نصب» فتقول : اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، بنصب اليوم ، وكذا سائرهما ، لإشعار ذكرها بعمل واقع في اليوم عن أن المصنف لم يذكر الاضحى المهرجان .

— لا إن ذكر مع الأحد ونحوه ، مما لا يتضمن عملا = : كالاثنتين والثلاثاء والأربعاء والخميس ، مما لا يلاحظ فيه عمل ، فلا يجوز النصب ، ضرورة أن الأحد هنا بمعنى الأول ، والاثنتين بمعنى الثاني والثلاثاء بمعنى الثالث والأربعاء بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس ، فيتعين الرفع فيهن ، لأن النصب إنما هو على معنى كينونة شيء فيها ، ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة مثلا ، لتضمنه معنى الاجتماع ، فيكون اليوم ظرفا له .

— خلافا للقراء وهشام = : في إجازتهما النصب في اليوم مع سائر الأيام فاذا رفع جعل عين ما بعده ، أونصب فعلى معنى الآن ، فكان بمنزلة الأحد واقع في هذا الوقت .

وبيانه أن الآن أعم من الأحد والاثنتين ، فجعلنا واقعين فيه ، كما تقول في الوقت (١) هذا اليوم .

قال المصنف (٢) : وقد أورد سيويه (٣) ما يقويه ، لإجازته — اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن لقولهم : أنا اليوم . أفعل ذلك ، غير قاصد يوما بعينه .

واعترض بأن معنى اليوم يومك : اليوم شأنك وأمرك الذى تذكره به فأجرى مجرى واقع وموقع فيه بخلاف اليوم الأحد .

(١) « في الوقت » ساقطة من « ب »

(٢) في شرحه لتسهيل ج ١ ص ٥٣ و .

(٣) قال في الكتاب ج ١ ص ٢٠٨ : فأما اليوم الأحد ، واليوم الاثنى ، فإنه لا يكون الا رفعا ، وكذلك الى الخميس ، لانه ليس يعمل فيه ، كأنك أردت أن تقول : الخامس والرابع ، وكذلك : اليوم خمسة عشر من الشهر ، وأما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر . . . ومن العرب من يقول اليوم يومك ، فيجعل الأول بمنزلة الآن ، لأن الرجل يقول : أنا اليوم أفعل ذاك ، ولا يريد يوما بعينه .

ومقتضى القواعد البصرية في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع في نحو الوقت الطيب المحرم ، وأول السنة المحرم ، واليوم يومك بتقدير هذا الوقت وقتك ، ولا يجوز النصب في شيء من ذلك .

— وفي الخلف مخبراً به عن الظهر رفع ونصب = :

تقول : ظهرك خلقتك ، فمن نصب فعلى الظرفية ، أو رفع جعل الظهر نفس الخلف ، لكونه ظرفاً متصرفاً .

— وما أشبههما = :

أى الخلف والظهر — كذلك = : أى في جواز الرفع والنصب ، نحو—  
رجلاك أو نعلك أسفلك . وقرئ : « والركب أسفل منكم » (١) بالرفع والنصب .

— فإن لم يتصرف = : الظرف— كالفوق والتحت لزم نصبه = : وإن كان هو الأول في المعنى .

ومن ثم قال الأخفش : العرب تقول : فوقك رأسك فينصبون « فوق » إذ لم يستعملوه الا ظرفاً . والقياس الرفع ، لأنه هو الرأس ، غير أنهم لم يقولوه . ولا يختلفون في نصب التحت من : تحتك رجلاك .

وقال خطاب : إن أخبرت عن أحد هذه الظروف بخبر رفعته ، وكانت أسماء غير متضمنة شيئاً كسائر الأسماء « نحو : خلقتك واسع ، وأمامك خفض كما تقول : زيد قائم .

وقال العكبري (٢) في قوله تعالى : « فاضربوا فوق الأعناق » « فوق » ظرف لاضربوا ، وفوق الأعناق (٣) الرأس . وقيل مفعول به ، وقيل : زائدة . ورد (٤) بأن الظرف محل للفعل ، وبعدم تصرف « فوق » وبعدم ثبوت زيادة الأسماء .

(١) سورة الأنعام ، آية : ٤٢ . قال الأثير في البحر المحيط ج٤ ص ٥٠٠ : « : وقرأ زيد ابن علق « أسفل » بالرفع ، اتسع في الظرف فيجعله نفس المبتدأ مجازاً ، والركب : هم الأربعمائة الذين كانوا يقودون العير أى : غير أبي سفيان ... الخ .

وقال مكي في « كتاب » مشكل إعراب القرآن ج١ ص ٣٤٧ « أسفل » نعت لظرف محذوف تقديره : والركب مكاناً أسفل منكم ، وأجاز الأخفش والقراء والكسائي : « أسفل » بالرفع ، على تقدير محذوف من أول الكلام تقديره : وموضع الركب أسفل منكم .

(٢) انظر : اعلام ما من به الرحمن ج٢ ص ٤

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٢ .

(٤) الذى قال هذا الدمامي في شرحه ج١ ص ٩٥ و . وعبارته : وفي الثلاثة نظر ، لأن الظرف محل الفعل ... الخ .

قال أثير الدين (١) : وأجاز الرفع بعض فيما كان من الجسد نحو - فوقك رأسك ، وتحك رجلاك ، وخلقت ظهرك ، بخلاف ما ليس منه ، نحو - فوقك قلنسوتك ، وتحك نعلك فيمتنع فيه ، وهو تفصيل ضعيف .

قلت : وعزو الدماميني (٢) لأولئك عن حكاية ابن قاسم قصور .

وفي بعض روايات البخارى « وفوقه عرش الرحمن » (٣) برفع فوق بناء على تصرف فوق .

وهذه (٤) مسائل من الباب :

أحدها : أجاز يونس وهشام : زيد وحده إجراء له مجرى عنده ، وتقديره زيد مكان التفرد ، وعليه فيجوز تقديمه ، نحو وحده زيد ، كفى داره زيد .

وقال هشام : ويجوز أنه نصب بفعل مضمر ، كما قيل : زيد إقبالا وإدبارا أى يقبل إقبالا ويدبر إدبارا .

قال : وحكى الأصمعي عن العرب وحد يحد ، ونظيره في ذلك - زيد أمره الأول ، وسعد قصته الأولى وحالته الأولى (٥) .

فذهب هشام إلى خلافة وحده وحد ، خلافة الإدبار والإقبال أدبر وأقبل ، وسماه (٦) منصوبا على الخلاف .

وقال (٧) : لا يجوز - وحده عبدالله ، كما لا يسوغ إقبالا وإدبارا عبدالله .

ومنع أصل المسألة الجمهور ، وهم محجوجون بالسمع .

الثانية : قال الكسائي : العرب تقول : القوم خمستهم ، وخمستهم وعشرتهم بالرفع خبر عن القوم ، والنصب ذهبا (٨) بها مذهب وحدهم ، ولم يقل : وحده بالنصب إلا في هؤلاء الأمكنة .

(١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٠٤ . « وعبارته : « وقال بعض النحويين إنه يجوز هذا فيما كان في الجسد ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٩٥ . وعبارته : « وقال ابن قاسم : واختار بعضهم الرفع فيما كان من الجسد ... الخ فسامح الله الشارح ، وهو يكيل القصور للدماميني في كل شاردة وواردة ، فلم يسم القائل بعينه لا ابن أم قاسم ولا الأثير فكلهم يحكى بقال بعضهم .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ١٣٦ » كتاب الجهاد باب درجات المجاهدين ، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٩ » من حديث أبي هريرة أيضا .

(٤) في ج : وهذه إحدى مسائل ... الخ .

(٥) في « أ » وحاله الأول ... الخ .

(٦) في ج : وسموه ... الخ .

(٧) أى هشام .

(٨) « بها » ساقطة من « ب »

الثالثة : قال سيبويه (١) : لا يجوز - زيد دونك بالرفع قاصدا للمكان ، وأجازه غيره قاله : ابن أصبغ .

وقال الفراء : سواك ، ومكانك ، وبدلك ، ونحوك ، ودونك لا ترد مرفوعة على اختيار . وربما رفعوا ، قال أبو ثروان : أتاني سواؤك .

وقال أيضا (٢) : الرفع في سوى ، وبدل وغيرهما أقوى منه في «دون» ، لأن انفرد هذه الحروف أكثر من انفرد دون (فقد قالوا : هما سواء ، وقد يفرد «دون» نحو- هذا رجل دون) (٣) أى خسيس ، ويعرب بوجوه الأعراب .

الرابعة : تقول : زيد مثلك ، فترفع وجوبا ، خلافا للكوفية ، فإن عندهم من القسم الثاني من قسمة المحال المقسمة عندهم ، وهو- قرنك ، وسنك ، وشبهك ولدنك ، ومثلك ، اذا وقع خبرا أو نعتا جاز إعرابه إعراب الأسماء ، ونصبه نحو : زيد سنك وسنك ، ومررت برجل مثلك ومثلك ، فاذا وقع فاعلا وجب رفعه . نحو- قام سنك ومثلك ، ولا جازتهم محبة مثلك أجازوا وقوعه صلة ، وأبي ذلك البصرية ، لمنعهم أن يكون محلا ، فان (٤) نقل : زيد مثلك بالنصب وجب قبوله . وأما سندهم في وقوعه صلة للموصول فقد أوله البصريون (٥) .

وقال هشام : خدتك وقرنك ليسا الا معرفتين ، ولا ينصبان على المحل . وفي الواضح : اذا اجتمع المحلان متفقى المعنى وفق بين إعرابهما ، فقليل : عبدالله مثلك شبهك وشبهك مثلك وكذا قرنك سنك ، وإن خولف بين إعرابهما لم يستنكر نحو- عبدالله مثلك سنك بنصب الأول على المحل ورفع الثاني على التكرار أى عبدالله مثلك عبدالله شبهك ، فان اختلف معنى المحلين اختير تباين إعرابهما نحو- عبدالله مثلك سواك وإن وفق بينهما فليس مردوداً .

الخامسة : إذا قطع الظرف مبنيا على الضم لم يقع خبرا ولا صفة ولا حالا

(١) وعبارته في الكتاب ج ١ ص ٢٠٤ : وأما دونك فهو لا يرتفع أبدا ، وإن قلت : هو دونك في الشرف لأن هذا إنما هو مثل ، كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلا .

(٢) أى الفراء .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب»

(٤) في ب : فاذا . . . الخ .

(٥) في ج : البصرية . . . الخ .

ولاصلة ، ووهم صاحب الكشاف في جعله . « ما فرطم » من « ومن قبل ما فرطم (١) ابتداء و « ما » مصدرية ، ومن قبل « الخبر ، أى : ومن قبل تفريطهم في يوسف وقد أمعنا الكلام عليه في غير هذا مقاما من هذا الكتاب .

— وينفى عن خبر اسم عين باطراد = : بحيث لا يتخلف في وقت ، فهو أبدى الإغناء ، أى لازمة كما أطبقوا عليه ، وفاعل ينفى — مصدر يؤكد = : أى الخبر حال كون المصدر المؤكد — مكررا = : كائنا تكريره عوضا عن اللفظ بالفعل ، كما تواطئوا عليه نحو — زيد سيرا سيرا ، قالوا : والأصل : يسيرا سيرا ، فحذف الفعل مستغنى بإضمماره ، وجعل تكريره بدلا من اللفظ ، هربا من اجتماع عوض ومعوض منه .

وفي شرح الدمامي (٢) : وكان ينبغي لمن يقدر في — زيد في الدار كائن : أن يقدر في — زيد سيرا سائرا ، ومن قدره استقر أو يستقر سارا ويسير ، غير أنهم لم يقدرُوا هنا إلا الفعل فيما (٣) أعلم فسينظر وجهه ما هو ه .

قلت : إنما قدره فعلا تبعا للوارد حيث عدم وجوب الاضممار كائنت سيرا فقد أطبق العرب على التصريح به كذلك ، ربما أظهره حيث الحصر ، كما أنت لا تسير سيرا ، ولم يصرحوا به حيث المعمول ظرف الا في قوله :

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن (٤) .

أنشده أبو الفتح ونوزع في كونه استقراريا كما مر .

فمن ثم افترقوا في المقدر حيث المعمول ظرف فرقتين ، فناظرة الى ما هو الأصل

(١) سورة يوسف ، آية : ٨٠ . وعبارة الزغشري في ج ٢ ص ٣٣٧ : « ما فرطم في يوسف » فيه وجوه : أن تكون « ما » صلة ، أى : ومن قبل هذا قصرتم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم ، وأن تكون مصدرية ، على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف ، وهو « من قبل » . أو النصب عطفا على مفعول « ألم تعلموا » . وأن تكون موصولة ، بمعنى : ومن قبل هذا ما فرطتموه . . . . . ومحل الرفع أو النصب على الوجهين . وقال المكي في « الإملاء » ج ٢ ص ٥٧ : « ما » وجهان : أحدهما هي زائدة ، و « من » متعلقة بالفعل ، أى : فرطم من قبل ، والثاني : هي مصدرية ، وفي موضعها ثلاثة أوجه أحدهما : رفع على الابتداء ، و « من قبل » خبره : أى تفريطكم في يوسف من قبل ، وهو ضعيف ، لأن « قبل » اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الإضافة . لثلاث بقى ناقصة . والثاني : موضعها نصب عطفا على معمول « تعلموا » تقديره ألم تعرفوا أخذ أبيكم عليكم اليثاق وتفريطكم في يوسف . والثالث : هو معطوف على اسم أن « تقديره : وأن — تفريطكم من قبل في يوسف ، وقيل : هو ضعيف على هذين الوجهين ، لأن فهما فصل بين حرف العطف والمعطوف ، وقد بينا في سورة النساء ، أن هذا ليس بشئ فأما خبر « وان » على الوجه الأخير فيجوز أن يكون « في يوسف » وهو الأول ، لثلاث يحمل « من قبل » خبرا . وقد ذكر مثل هذا في مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٤٣٧ . فليراجع .

(٢) « ج ١ ص ٩٥ و . »

(٣) في ج : في أعلم . . . الخ .

(٤) سبق تحقيقه في ص « ١٠٧٩ » .

في الاخبار من الافراد ومعتبرة بماله الاصلة في العمل من الفعل في ثلاث فرق ، لأن منهم من لا يرى العامل لفظيا رأسا ، كإبن خروف وإبن أبي العافية وموافقهم والكوفية قاطبة ، فكأن اعتباره فعلا حيث مصدرية المعمول أجدر وقفا مع السماع ورعاية لعراقة الأفعال في العمل دون غيرها من سائر المصادر والصفات العوامل ، ضرورة أنها محمولة عليها في ذلك ، فكانت العناية بها في العمل أكثر ، واعتبارها فيه أجدر .

ومن ثم أيضا تماثلوا على إضافة المصادر الى الأفعال ، وإمكانها بها دون غيرها مما يسوغ عاملا ، وإن كانت المصادر وأصولها على النحو البصري وتواطئوا على أن بجامعة أحدهما الآخر في غير ما باب جمع بين العوض والمعوض عنه .

ومن ثم أصاروها بدلا من اللفظ بأفعالها دون أوصافها ، فتأمله فإنه من المحاسن .

ثم قال (١) : وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب ، لإعلاما بوجوب الخذف في ذلك ، وليس الاطراد بمغنى عن ذلك لثبوته مع كل من الوجوب والجواز ، فلا دلالة له على أحدهما معينا ، إذ لا إشعارا للأعم بالاختص

قلت : وهو مدفوع بتصريح المصنف بالإغناء موصوفا بالاطراد ، والا فلا أثر لايرادهما متنا فأفاد الوجوب

وقد استشعر (٢) بعض ذلك بعد فقال : فإن قلت : المتبادر من اغناء الشيء عن الشيء سده مسده ، وكونه كمعوض منه فقد فهم المراد من الوجوب .

فأجاب : بأننا لانسلم أن المتبادر ذلك ، لقوله (٣) بعد : « وقد يغنى عن الخبر غير ما ذكر من مصدر ومفعول به وحال ( فانه لانزاع هنا أن الاغناء انما هو على سبيل الجواز » وأنه لا مانع من جامعة العامل للنائب عنه من مصدر وغيره ه .

قلت : وهو ذهول عما قررناه من التصريح بالأمرين الاغناء والاطراد ، وعما اشتمل عليه ما أوردوه دليلا على مدعاه من لفظة التقليل المقتضية عدم اطراد الاغناء في ذلك . فقد اتضح أن كلام المصنف عار عن الخلل لا كما توهم .

— أو محصورا = : عطف على الحال السابقة ، أى ويغنى عن الخبر المذكور مصدر يؤكد حالة كون المصدر محصورا .

قال المصنف : (٤) نحو إنما أنت سيرا .

(١) أى الدمايى في شرح التسهيل ج١ ص ٩٥ و .

(٢) أى الدمايى في المرجع المذكور .

(٣) أى المصنف :

(٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٣ و .

ومثله سيبويه (١) بما والا : سواء كان ذا أداة نحو - ما أنت الا الضرب أم لا ، أو أضيف نحو - ما أنت الا سير البريد ، وضرب الناس أم لا ، نحو الا ضربا أو سيرا . وهذه أمثلة سيبويه .

قال أثير الدين (٢) : وتقول ما أنت الا تسير سيرا فتظهر الفعل .

قال (٣) : فإن قلت : فكيف الجمع بينه وبين ما مر أنه بدل من اللفظ بالفعل فلا يظهر وراءه ، وقد ظهر هنا .

فالجواب : ما قال سيبويه (٤) : ان الأخبار اذا كان عن شيء (٥) متصل بزمان الأخبار وجب الإضمار بخلافه منقطا ، أو إنه يسير في المستقبل فيجوز الاظهار .

قلت : وقصر الدماميني (٦) عن مطالعة كلامه فعزاه لابن قاسم .

- وقد يرفع = : المصدر المفعي عن الخبر مكررا او محصورا . كما صرح به أثير الدين (٧) وغيره نحو : زيد سير «سير» ، وما أنت الا سير «سير» ، وما أنت الا شرب الإبل ، يجعل الآخر الأول مبالغة .

وفي حواشي ابن هشام : وفاعل يرفع للمحصور خاصة هربا من توكيد المجاز ، وهو خلاف ما للأثير وغيره كما عرفت .

ولذا أخبر بمصدر عن عيب فرايان :

(١) إذا قال في الكتاب ج١ ص ١٦٨ : هذا باب ما يتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أولم يكن فيه ، على اضممار الفعل المتروك اظهاره لأنه بصير في الأخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر ، وذلك قولك : ما أنت الا سيرا . وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت الا الضرب الضرب ، وما أنت الا قتلا قتلا ، وما أنت الا سير البريد سير البريد فكأنه قال في هذا كله : ما أنت الا تفعل فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك . وصار الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهي ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما .

(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٠٦ و .

(٣) أي الأثير .

(٤) الذي استعطت الثور عليه في الكتاب ج١ ص ١٧٤ ما في هذا المعنى إذ قال : «وجاز لك أن تجعل عليه المصدر ، وهو غيره في قوله : أنت سير «سير» ، فلم يجوز حيث أظهر عندهم غيره كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن الانصبا ، كما لم يجوز في الاضمار أن تضمير بعد الرفع ناصبا ، كذلك لم تضمير بعد الاظهار ، وصار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على حدة في هذا الباب ، لا يدخل واحد على صاحبه .

(٥) في ب ، ج : عن سير متصل . . . الخ .

(٦) ومبارته في ج١ ص ٩٥ و . : «قال ابن قاسم : والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع ، فإن أردت : انه سار ثم انقطع وأنه يسير في المستقبل اظهرت الفعل فقلت : ما أنت الا تسير سيرا ، نص عليه سيبويه . وكان نقل الدماميني بأمانة انظر شرح ابن أم قاسم ج١ ص ١٢٨ . وليس في ذلك قصور كما قال الشارح .

(٧) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٠٦ و .

أحدهما : أنه مبالغة يجعل الذات عين المصدر ، وهو قول سيويه (١) .  
وثانيهما : أنه محرف عن أصله .

ثم اختلف فقيل : المصدر بمعنى اسم الفاعل ، فمعنى - عدل - في - زيد  
عدل - عادل ، وهو للكوفية .

وقيل : إنه على حذف مضاف أى ذو عدل ، وهو للمبرد (٢) .

- وقد يغنى عن الخبر غير ما ذكر من مصدر = : لاتكثير معه ولاحصر ،  
نحو - زيد سيرا ، أى يسير سيرا . فأما قولهم : إنما العامرى عمته أى يعتم عمته ،  
فنظير : إنما أنت سيرا ، فهو من الكثير المطرد .

قلت : وضعف الدماميني (٣) فقال إثر التمثيل بنحو - زيد سيرا : أى يسير  
سيرا : وينبغى أن ينظر في وجه قلته فانما غاير ما قبله بوجوب الحذف هناك ،  
وجوازه هنا .

ثم قال (٤) : وقد يقال : إن الغائب ذكر العامل معه فكان الحذف قليلا .  
قلت : وأنت خير بأن لاوجه للتردد في مثله وضوحا ، لما أسلفناه .

- (٥) و - مفعول به = : كقولهم : إنما العامرى عمامته ، ونحو « والذين  
اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم » (٦) « وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم »  
أى يقولون : ما نعبدهم ، فيقال لهم : أكفرتم ، ومن ذلك الزنبورية  
عند المصنف : حسب أن العقر أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها ، أى  
بساويها ، فحذف الفعل فانفصل الضمير .

ويمتنع أنه مما أوقع فيه ضمير النصب موقع ضمير الرفع شذوذا ،  
كما شذ في موضع جر فيما حكاه الفراء : مررت بإياك ثم قال :  
وأشدد الكسائي .

(١) إذ قال في الكتاب ج١ ص ١٦٨ وما بعدها : « وأما قولك : إنما أنت سير ، فانما جعلته  
خبرا لأنك ، ولم تفسر فعلا . . . . وقال : « وبان شئت رفعت هذا كله ، فجعلت  
الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام .

(٢) إذ قال في المختضب ج٣ ص ٢٣٠ : « وبان شئت قلت : زيد سير « يافى » ، فهذا يجوز على  
وجهين ، أحدهما أن يكون : زيد صاحب سير . . . الخ .  
وقال في الكامل ج١ ص ٢٨٧ : في قول الخنساء : « فانما هى إقبال وإدبار » : يجوز أن  
تكون نعتا بالمصدر ولكثرته منها ، ويجوز أن تكون أرادت : ذات إقبال وإدبار ،  
فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٩٥ و .

(٤) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في المتن تحقيق بركات : « أو مفعول به . . . الخ .

(٦) سورة الزمر ، آية ٣ . قال مكى في « مشكل إعراب القرآن ج٢ ص ٢٥٧ » :  
والذين اتخذوا : ابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : والذين اتخذوا من دونه أولياء ،  
قالوا ما نعبدهم . . . الخ .

## فأحسن وأجمل في أسير كانه ضعيف ولم يأسر كإياك أمر (١)

وهي القضية الشهيرة بين الكسائي والفراء وبين سيبويه والفراء وبين سيبويه وبحضرة الرشيد ، وقيل بحضرة يحيى بن خالد البرمكي وكان من خبرهم أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب ، فقال أخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيب ، ويقول له : أخطأت ، فقال هذا سوء أدب ، فأقبل إليه الفراء فقال إن في هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول : فيمن هؤلاء أبون ، وممرت بأبين كيف تقول على مثاله من وأيت وأويت فأجاب ، فقال : أعد النظر ، فقال لست أكله كما حتى يحضر صاحبه ، فعرض الكسائي فقال له : تسألني أو أسألك فقال له سيبويه : سل أنت فسأله عن المسألة المذكورة ، فقال سيبويه فإذا هو ولي يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك ، نحو خرجت فإذا عبدالله القائم ، فقال : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه ، فقال يحيى : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن يحكم بينكما ، فقال الكسائي : هذه العرب يبايك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيبويه وأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصرة .

فيقال : إن العرب أوثقوا على ذلك ، وأنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد . ويقال : إنهم قالوا : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب ، وأن سيبويه قال ليحيى مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإن ألسنتهم لا تطوع به فلم يفعلوا . ولقد أحسن الامام العلامة رئيس الادباء غير مدافع في عصره أبو الحسن حازم ابن محمد بن حازم الأنصاري الأندلسي (٢) فيما أنشده أثير الدين لنفسه بمدينة تونس

(١) البيت من شواهد الرضى على الكافية ، قال البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٣٧٤ : عل أن الكاف قد تدخل على ضمير المنصوب المنفصل ، لضرورة الشعر كما هنا ، قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : ومنه وضع صيغة ضمير المنصب المنفصل بدل ضمير الرفع المنفصل المحمول في موضع خفض بكاف التشبيه ، وذلك قوله : فأجمل وأحسن . . . البيت ، يريد كانت أسر ، فوضع «إياك» موضع «أنت» للضرورة ، وإنما قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمرا إلا أن تكون صيغة ضيغة ضمير رفع منفصل ، وقال البغدادي ، والشنقيطي في الدرر ج ٢ ص ٢٧ : لم أطلع على قائله . وقال صاحب العقد الفريد في ج ١ ص ١٨٦ : «وما يجوز في الرسائل وكرهوه في الكلام أيضا مثل قولهم : كلمت إياك ، وأعنى إياك ، وهو جائز في الشعر . وقال الشاعر : وأحسن وأجمل . . . البيت ، ولم ينسب لقائله .

(٢) قال السيوطي : شيخ البلاغة والأدب ، قال أبو حيان : هو أواخر زمانه في النظم والنثر والنحو واللغة والعروض ، وعلم البيان ، ويروى عن جماعة يقاربون ألفا ، وعنه أبو حيان ، وابن رشيد ، من مصنفاته : سراج البلغاء في البلاغة ، كتابا في القوافي ، قصيدة في النحو على حرف الميم ، ولد عام (٦٠٨ - وتوفي عام ٦٨٤) . انظر البنية ج ١ ص ٤٩١ .

في قوله من منظومته في النحو : حاكيا هذه الواقعة : (١)

إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما  
وربما (٢) رفعوا من بعدها ربما  
وجه الحقيقة من أشكاله عما  
أهدت إلى سيويه الخفقوا والغما  
قدما أشد من الزنبور وقع حمى  
أو هل إذا هو إياها قد اختصما  
قال فيهما أبو بشر وقد ظلما  
باليته لم يكن في أمره حكما  
ياليته لم يكن في أمره حكما  
من أهله إذا غدا منه يفيض دما (٤)  
بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكضما  
حتى قضى هدرا (٦) ما بينهم هدا  
عمرو بن عثمان بما قد قضى (٧) سدا  
تلفيه منتقدا للقول منتقما  
ولا المعارف في أهل النهى ذما  
في كل صدر كان قد قظم (١٠) أو كظم  
في كل طرس كدمع مسح واقتجما (١١)  
لولا التنافس في الدنيا لما أضما  
وابرح الناس شجوا عالم هضما (١٢)

والعرب قد تحذف الأخبار بعد اذا  
ربما نصبوا بالحال بعد اذا  
ان توالى ضميران اكتسى بهما  
ذلك أعيت على الأفهام مثله  
لما كانت العقرب العرجاء أحسبها  
في الجواب عليها هل اذا هو هي  
خطأ ابن زياد وابن حمزة فيما  
غاظ عمرا علي في حكومته  
كفيظ عمرو في حكومته  
فجمع ابن زياد كل منتخب (٣)  
ظل (٥) بالكرب مكظوما وقد كربت  
ضمت عليه بغير الحق طائفه  
من كل أجور حكما من دوم قضى  
تصاده في الورى عمما فكلهم  
ما انتهى (٨) ذما فيهم معاهدا (٩)  
أصبحت بعده الأنفاس كامنه  
أصبحت بعده الأنفاس باكية  
ليس بخلو امرؤ من حاسد أضم  
الغبين في العلم أشهى محلة علمت

قلت : وهي قصيدة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية موجودة بأيدي  
معاطي علم العربية أنشد في بعضها وناولني سائرها شيخنا الامام حامل رؤية ضروب  
لوم اللسان على كاهله في عصره أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الاسحاقي الدلائلي عام  
١٠٤٠ وأربعين وألف ، ومطلعها :

- (١) انظر : قصائد ومقطوعات صنعة أبي الحسن حازم القرطاجي ، من ضمن ذلك القصيدة  
النحوية ص ٢٢٣ - ٢٢٢ .  
(٢) في بعض روايات القصيدة : وبعدها رفعوا ... الخ .  
(٣) وفي رواية : كل منتخب ... الخ .  
(٤) في بعض روايات القصيدة : ذما .  
(٥) وفي رواية : فظل ... الخ .  
(٦) وفي رواية : هدا ... الخ .  
(٧) في «ب» هدا ... الخ . بدل سدا .  
(٨) في رواية القصيدة : فما انتهى ... الخ .  
(٩) في رواية القصيدة : فيهم معارفها ... الخ .  
(١٠) في رواية القصيدة : قد كظ أو كظم .  
(١١) في رواية القصيدة : مسح وانسجما .  
(١٢) هذا البيت غير مذكور في «ب» .

الحمد لله على قدر من علمنا وجاعل العقل في سبيل الهدى علما  
وأما سؤال الفراء فجوابه أن - أبون - جمع أب ، وهو كما مر - فعل -  
بفتحتين ، فإذا بنى مثله من - أوى - أو - وأى قيل : أوى أو وأى كهوى  
ثم يجمع بالواو والنون فتحذف الألف حذفها في مصطفى مدلولا عليها بالفتحة فيقال :  
أوون ، أو وأون رفعا ، وأوين أو وأين جرا ونصبا .

وليس هذا مما يخفى على سبيويه ، ولا على أصغر الطلبة ، ولكنه كما قال  
أبو عثمان المازني : دخلت بغدادا فألقيت على مسائل ، فكنت أجيب فيها على  
مذهبي ويخطئونني على مذاهبهم .

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سبيويه ، وهو وجه الكلام نحو « فإذا  
هي شاخصة » (١) « فإذا هي بيضاء » (٢) « فإذا هي حية » (٣) .

وأما فإذا هو إياها ، وإن ثبت فنازح عن القياس ، واستعمال الفصحاء  
كالجزم بلن ، والنصب بلم ، والجر بلعل وسبيويه وأصحابه لا يحفلون بأمثال  
ذلك ، وإن تكلم به .

وقد ذكروا في توجيهه ما ملخصه في معنى الليب (٤) : أن إذا ظرف فيه معنى  
وجدت ، فجاز نصبه للمفعول ، ومع ذلك فهو ظرف مخبر به عن تاليه ، قاله  
أبو بكر بن الحياط (٥) .

ورد بامتناع نصب المعاني الفاعيل الصريحة ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال  
وباحتياجها على زعمه (٦) إلى فاعل وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب  
ما يليها .

أو أن ضمير النصب استعير مكان الرفع قاله المصنف . ويشهد له قراءه  
الحسن : « إياك يعبد » (٧) بناء الفعل للمفعول ، غير أنه لا يتأتى فيما أجازوه

- 
- (١) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .  
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٠٨ .  
(٣) سورة طه ، آية : ٢٠ .  
(٤) « ١٦ ص ٩٨ » نقل بتصريف .  
(٥) هو : محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر الحياط النحوي ، من أهل سمرقند ، ثم قدم إلى  
العراق ، واجتمع مع إبراهيم بن السري الزجاج ، وجرت بينهما مناظرة ، وأخذ عنه  
الزجاجي ، والفارسي ، من مصنفاته : معاني القرآن النحو الكبير ، المقنع ، وغيرها  
توفي عام (٢٢٠) .  
انظر : « الزهرة » ص ٢٤٧ - الأنبياء ج ٣ ص ٥٤ - معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٤١ -  
البغية ج ١ ص ٤٨ .  
(٦) أي : أبي بكر بن الحياط .  
(٧) سورة الفاتحة ، آية : ٥ - قال صاحب الانتحاف ص ١٥١ : وعن الحسن « يعبد »  
بالباء من تحت مضمومة للمفعول ، استعار ضمير النصب الرفع والتفت ، إذا لأصل :  
أنت تعبد .

ن : فاذا زيد القائم — بالنصب ، فينبغي أنه نعت مقطوع ، أوحال على زيادة  
أل « وليس ذلك مما يتقاس .

ومن جوز تعريف الحال ، أو زعم « عمل » إذا « عمل » وجدت « ، وأنها  
فعلت « عبدالله » بناء على عمل الظرف ، وإن لم يعتمد فقد أخطأ ، لنصب  
« وجدت » الاسمين ، ولعزة وجود الحال بلفظ المعرفة ، وهو قابل للتأويل أو أنه  
مفعول به ، والاصل : فاذا هو يساويها ، أو فاذا هو يشبهها ، ثم حذف الفعل  
فانفصل الضمير ، وهو للمصنف أيضا .

ونظيره قراءة على رضى الله عنه : « ونحن عصابة » (١) بالنصب ، أى :  
لوجد عصابة .

وأما قوله تعالى : « والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم » (٢) على أن  
لنقدير : يقولون : مانعدهم فإنما حسنة أن اضمار القول مستسهل عندهم .

أو أنه مفعول مطلق ، أى فاذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ،  
كما تقول : ما زيد الا شرب الابل ، ثم حذف المضاف نقله الأندلسي (٣) في  
حواشي المفصل عن الأعلام قال : وهو أشبه ما وجه به النصب أو أنه نصب على  
الحال من مستكن الخبر المضمير ، أى فاذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف  
فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحالية ، على سبيل النيابة كما قالوا :  
نضية ولاأبا حسن لها ، على اضمار مثل ، قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل (٤)  
هو غريب ، أعني انتصاب الضمير حالا وهو بناء على إجازة الخليل : له صوت  
صوت حمار (٥) بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مثل .

وأما سيبويه فاستضعفه مستقبحا إياه . (٦)

(١) سورة يوسف ، آية : ٨ . قال المكبري في « كتاب الاملاء ج ٢ ص ٥٠ » وقرئ في  
الشاذ « عصابة » بالنصب ، وهو بعيد ، ووجهه : أن يكون حذف الخبر ونصب هذا  
على الحال : أى ونحن نعتصب أو نجتمع عصابة .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٣ .

(٣) أى أبو علي الشلوبيني .

(٤) في « ورقة ١٧١ - ١٧٢ » وقد أطال البحث في هذا المقام .

(٥) في نسخ الشارح بالتذكير ، وما في المتن ج ١ ص ٩٩ « صوت الحمار . وقال الدسوقي في  
الحاشية : وقوله : صوت الحمار ، صفة لصوت الأول الذى هو نكرة مع أن هذا معرفة  
لأنه مضاف للمعرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وجوابه أنه على حذف ، أى :  
مثل صوت الحمار وما في الكتاب ج ١ ص ١٨١ : وزعم الخليل : انه يجوز : له صوت  
صوت الحمار ، لأنه تشبيه ، فمن ثم حسن أن تصف به النكرة .

(٦) وعبارة سيبويه في الكتاب ج ١ ص ١٨١ : وهذا قبيح ضعيف لا يجوز الا في موضع الاضطراب  
فلو جاز هذا لقلت قصير الطويل تريد : مثل الطويل ، فلم يجوز هذا ، كما قبح أن تكون  
المعرفة حالا كالنكرة الا في الشعر وهو في الصفة أفصح .

ومن أجازته المصنف (١) لقوله : إذا كان المضاف الى معرفة لفظه مثل جاز  
خلف المعرفة لإياها في التذكير نحو - مررت برجل زعيم ، بالخفض صفة ،  
وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال ، كصرفوا أيادي سبأ وأيدى سبأ .

- و = : من - حال = : نحو ما حكى الأخفش من قول بعضهم :  
زيد قائماً ، وقراءة أمير المؤمنين على السابقة وحكاية الأزهرى اللغوى : حكمك  
مسمطاً أى حكمك لك مبيتاً .

وعلى ذلك خرج المصنف قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا (٢)

أى لا أنا أرى باغيا .

قال : وهو أقعد من جعل « لا » عاملة في المعرفة .

قلت : وعزى النمامي (٣) ذلك لبعضهم جهالة بمخرجه وقصورا .

- وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف = : اتفاقاً نحو - زيد فقيه ،  
وشاعر وكاتب .

- وبغير عطف = : نحو : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال  
لما يريد » (٤) وقوله :

من يك ذا بت فهذا بئى مقيض مصييف مشئى (٥)

وأنشد المصنف (٦) في هذا المقام :

(١) في شرحه لتسهيل ج١ ص ٤٥ .

(٢) هذا البيت من قصيدة رثى بها النابغة الجعدي ابنه محارباً وأخاه ، وروى : لا أنا مبتئى ،  
ولا فرق بين الروایتين في الاستشهاد .

وفي أعراب : « لا أنا باغيا » احتمالان ، أحدهما أن تجعل « أنا » مرفوعة بفعل مضمر ،  
و« باغيا » منصوبة على الحال تقديره : كما قال الشارح : لا أرى باغيا . إلا أنه لما أضمر  
الفعل برز الضمير . والثاني : أن تجعل « أنا » مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبره ،  
و« باغيا » منصوب على الحال كذلك ويكون من باب الاستفناء بالمعمول عن العامل . أو يكون  
« لا » عاملة في « أنا » على الشذوذ ، وهو أفعال « لا » في المعارف .

راجع : « العين » ج٢ ص ١٤١ - أمالي ابن الشجري ج١ ص ٢٨٢ - شرح شواهد  
المثنى ص ٨١٢ - الدرر ج١ ص ٩٨ - ديوانه ص ١٧١ .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٩٥ ظ . وعبارته : « وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة  
... الخ .

(٤) سورة البروج ، آية : ١٣ - ١٤ - ١٥ .

(٥) نسبة العيني في شواهد « الكبرى » ج١ ص ٥٦١ - لرؤية ابن العجاج ، وذكره سيوري في  
الكتاب ج١ ص ٢٥٨ - ولم ينسب وسكت عنه الأعلام - وانظر : المقدم الفرید ج٦ ص ٥ -  
أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٢٥٥ .

(٦) في « أ » وقوله وأنشد المصنف ... الخ .

ينام باحدى مقلتيه ويبقى بلاخرى (١) الأعادي فهو يقضان هاجم (٢)  
قلت : وفيه نظر ، لكونه مما تعدد فيه لفظا دون معنى ، فليس نظير الآية ،  
والبيت قيل : مما تعدد فيهما لفظا ومعنى .

وفيه خلاف ، فأجازه قوم مطلقا سواء كان الخبران فصاعدا من قسم المفرد  
أو الجمل ، أو مركب منهما ، نحو - زيد كاتب شاعر وزيد أبوه قائم أخوه  
خارج ، (وهند منطلقة أبوها خارج) (٣) ، وزيد أمه منطلقة خارج .

ومنهم من لا يقصبه الا خبرا واحداً ، فان قضى أكثر وجب حرف التشريك  
نحو - زيد قائم ومنطلق ، وزيد قام أخوه وأبوه مسافر ، الا أن يزيد لإتصافه  
بذلك في حين فيجوز ، نحو : الرمان حلو حامض ، أى مز على رأى غير المصنف  
من يراه متعدداً ، فان كان في وقتين فلا يجوز ، نحو : زيد ضاحك راكب .  
قال أثير الدين (٤) : وهو اختيار من عاصرناه من الشيوخ .

ومن منع قدر لكل غير الأول مبتدأ ، أو جعل الثاني صفة للأول ، وهو  
اختيار ابن عصفور (٥) ، وجمع غفير من أصحابنا المغاربة .  
والصحيح الجواز ، كما في النبوت ، وقد أجاز سيبويه - هذا رجل منطلق  
على أنهما خبران .

- وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى = :

نحو - الرمان حلو حامض ، أى مز ، وزيد أيسر أعسر أى أضبط ،  
وهو الذى يعمل بكلتا يديه ، وهو أبيض أسود ، وقائم قاعد ، أى مضطرب  
الرأى ، ويقضان هاجم ، أى متخوف .

وزعم الأنخفش في المسائل الكبيرة أن الثاني ليس خبرا ، بل صفة للأول ،  
والمعنى حلو فيه حموضة ، وليس قولهم : لئهما جميعا خبر واحد بشيء .

واختلف هل فيهما ضميران أو واحد تحمله الثاني ، لتتزيل الأول منه منزلة  
الجزء والخبر بتمامهما ، أو عائد من معنى الكلام ، كأنك قلت : هذا مز .

(١) في «ب» : بالآخرى . . . الخ .

(٢) نسبة المبنى في شواهد الكبرى ج١ ص ٥٦٢ حميد بن ثور الملل من قصيدة يصف بها الذهب ،  
وهو في ديوانه ص ١٠٥ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) شرح التسهيل ج٢ ص ١٠٨ و .

(٥) وعبارته في المقرب ج١ ص ٨٦ : ولا يقضى المتداً أزيد من خبر واحد من غير عطف ،  
الا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ، نحو قولهم : هذا حلو حامض ،  
أى مز .

لامتناع خلو الخبرين منه ، وانفراد أحد هما به ، اذ ليس الأولى به من الآخر ، وإن يكون فيهما ضمير واحد ، لامتناع إعمال عاملين في معمول .  
أو ان فيهما ضميرين ، لصيرورة التقدير : كله حلو وكله حامض ، وليس المراد .

وزعم بعض تحمله كون كل منهما ، لاشتقاقها ، ولا يلزم كل منهما خبرا على حباله ، لأن القصد جمع الطعمين ، أى فيه حلاوة وفيه حموضة .

قال أثير الدين (١) : وهو اختياري ، لأن كونهما خبرين غير مخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من التحمل ، وتظهر الثمرة في تحملهما أو أحدهما في نحو - هذا البستان حلو حامض رمانه ، فعلى الأول غير متحمل بتعين رفع الظاهر بالثاني .

وعلى تحمله يسوغ أنه من باب الاعمال بناء على جواز التنازع في السببي المرفوع ، وقد أمعنا الكلام عليه هناك ، ونقل بعض أصحابنا عن أبي على منع ارتفاعهما خبرين اذ لارتفاع لاثنين ، قال : ولا يسوغ كون الثاني صفة لامتناع وصف الحلاوة بالحموضة ، ولأنه بدل ، لعدم إرادة أحدهما ، ولاخير ابتداء محذوف لصيرورة الكلام جمليتين ، وانما المراد جمع الطعمين ، (٢) لا أنه هذا وهذا .

وقيل : ليس خارجا عن الصفة ، فكان الخبر هو الأول موصوفا بالثاني ، أى حلو مكسور بالحموضة ، كحاله مبتدئا نحو : الحلو الحامض هذا السكنجير ، فالحامض فيه صفة فكذا في الخبر .

وقد توصف الصفات منزلة منزلة الجوامد ، كمررت بالضارب العاقل ، وقوله :

كم عالم عالم أعيت مذاهبه      وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا (٣)  
هذا الذى ترك الأوهام حائرة      وصير العالم النحرير زنديقا

وذكر أبو الفتح أنه راجع أبا على نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له . ويروى عنه : فلم يحصل ما يحسن كتبه .

(١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٠٨ و . وعبارته : «واللى اختاره : أن كلا منهما تحمل ضميرا من المبتدأ ، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق ... الخ .

(٢) في «ج : لأنه هذا وهذا ... الخ .

(٣) قائلهما : أحمد بن يحيى بن احمق بن الراوندى ، قال العباسى في معاهد التنصيص «ج ١ ص ٥٢ : «وحكى البلخى في كتاب : محاسن خراسان : أن ابن الراوندى هذا كان من المتكلمين ، ولم يكن في زمانه أحقق منه بالكلام » وقال : والشاهد البلاغى فيهما : وضع المظهر الذى هو اسم الإشارة موضع المفسر لكمال العناية بتمييز المستد اليه ، لتخصيصه بحكم يديى ، وهو جعل الأوهام حائرة ، والعالم المتق زنديقا .

وفي شرح الدماميني (١) : ووقع في كلام أبي حيان أن أبا علي فيما نقل لنا عنه يرى أن في الخبر ضميرا واحداً متحملاً للثاني ، اعتلالاً بما مر .

وتبعه بعض من لخص كلامه غير أنه جزم بذلك عن أبي علي فقال : قال أبو علي ، : والصواب خلاف ما قاله ، ففي التنبيه على مشكل الحماسة لأبي الفتح لما تكلم على قول الأعرج .

### لا جزم اليوم على فوت الأجل

أنه يجوز جعل الظرفين صفتين لخزع ، على أن العائد من مجموع الصفتين ، كما هو شأنه من الخبر إلى المبتدأ في : هذا حلو حامض من مجموع الخبرين .

قال (٢) : وقد راجعت أبا علي فرأيت أن في كل من الخبرين معنى الفعل فلاح ، (٣) من قوله : ما كان يخفى منه أكثر من أربعين سنة ، أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر ، وإنما هو من مجموع الاسمين ، (٤) فأما كل منهما فلامحالة أن فيه ضميراً ، فحينئذ تلجت النفس بقوله هـ .

قلت : أما أن ذلك واقع في كلام (٥) أبي حيان فمسلم ، وأما (٦) أن بعض من لخص منه جازم بذلك فقد يكون من (٧) غير المشاهير ، ممن ثبت له ذلك وصح عنده جزماً عن الفارسي .

وعلى كل فلانسلم أن الصواب خلاف قولهما ، كما زعم ، احتجاجاً بما في ذلك الكتاب ، لكونه خلاف ما صرح (٨) به الفارسي : أن المحتمل هو الثاني كما نصه (٩) للنقلة عنه ، لا مجموع الاسمين الذي عليه أبو الفتح فهما لانقلا عنه صريحاً ، ولو سلم فقد يكون للفارسي قولان « فلا تدافع بين النقلين .

وحينئذ فالصواب ترك الاستصواب ، لا كما صنع الدماميني فتأمله .

وفي البديع : لا يفصل بين هذين الخبرين ، ولا يقدمان على المبتدأ عند الأكثرين ، ولا أحدهما ، وأجازه بعض .

— ولا = : من ذلك أيضاً — ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة = :

- (١) «ج ١ ص ٩٥ ظ .
- (٢) أي أبو الفتح في التنبيه على مشكل الحماسة .
- (٣) «ل» ساقطة من «أ ، ج» .
- (٤) في «ب» : لا من كل منهما فلا ... الخ .
- (٥) «كلام» ساقطة من «ج» .
- (٦) «أن» ساقطة من «ج» .
- (٧) «من» ساقطة من «ج» .
- (٨) في «ب» خلاف ما نص ... الخ .
- (٩) في «ج» : النقلة ... الخ .

نحو بنوا زيد فقيه وشاعر وكاتب ، وقوله :

يداك يد خـيرها يرنجي      وأخرى لأعدائها      غائظة (١)

ولهذا الضرب صورتان :

إحدهما : أن لا يكون المخبر عنه (٢) من أسماء متعاطفة .

والثانية : أن يكون مثنى أو جموعا ، فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو  
لا غير « نحو : زيد وعمرو قائم وقاعد والزيدان فقيه وكاتب ، والعمران  
فقيه وكاتب وشاعر ، وكما في البيت .

— أوحكما = : نحو : « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم  
وتكاثر في الأموال والأولاد » (٣) وقوله :

المراء ساع لأمر ليس يدركه      والعيش شح واشفاق وتأميل (٤)  
وبعد : فتعدد الخبر ، كما قال المصنف (٥) ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى ، لا يتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع  
صحة الاختصار على أحد الخبرين أو الأخبار وهذا الضرب يستعمل بالعطف اتفاقا ،  
وبغيره على الصحيح كما مر .

الثاني : أن يتعدد لفظا لا معنى ، لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ولا يستعمل  
بالعطف ، لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، خلافا لأبي على في إجازته هذا حلو  
وحامض .

الثالث : أن يتعدد لتعدد صاحبه ، ولا يستعمل دون عطف .

فما كان من الضرب الأول صح أن يقال فيه : خبران أو ثلاثة بحسب تعدده ،  
وما كان من الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير الواحد الامحازا ، لعدم حصول الافادة  
فيه عند الاختصار على بعض المجموع

— وإن توالى مبتدآت = : نحو— زيد عمه خاله (٦) (أخوه) (٧) أبوه

(١) قال المصنف في شواهد الكبرى ج ١ ص ٥٨٢ : قد قيل : ان قائله : طرفة بن العبد البكري  
وأشد الخليل بن أحمـر ، وهو من جملة أبيات ذكرها من المتقارب .

(٢) « من » ساقطة من « ج »

(٣) سورة الحديد ، آية : ٢٠ .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٠٧ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل  
ج ١ ص ١٢٨ ولم ينسب أحدهما ، ولم اعرف قائله .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٣ ظ .

(٦) في « ج » : خاله أبوه أخوه قائم . . . الخ .

(٧) « أخوه » ساقطة من « ب » .

قائم ... أخبر عن آخرها = : الذى هو أبوه - مجعولا هو أى الأخير - وخبره = :

الذى هو قائم ... خبر متلوه = : الذى هو «أخوه» في المثال - والمتلوه = :  
الذى هو خاله فيه - الى أن يخبر عن الأول = : الذى هو زيد - بتاليه = :  
الذى هو - عمه مع ما بعده = : من - خاله أخوه أبوه قائم . - ويضاف غير = :  
المبتدأ - الأول الى ضمير متلوه = : كما عرفت ، فكل بما بعد زيد الذى هو  
الأول مضاف الى ضمير متلوه ، فيصير المعنى : أبو أخى خال عم زيد قائم ،  
ونحو - زيد أمه أخوها عمهما (١) قائم . والمعنى عم أخوى أم زيد قائم .  
وليست الاضافة شرطا ، بلحواز : زيد غلام له كتاب له مفيد .

— أويجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر ، وقال لمتلو = :  
نحو زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه .

والمعنى : الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد .

ويتفرع عن الطرفين ثالث مركب منهما ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يتقدم بعض المبتدآت المعرات ، ويتأخر بعض غير معرى  
فيحتاج الأول الى ضمائر أخيرة نحو - زيد عمرو هند أبوها منطلق من أجله عنده .

وتلخيصها : أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد .

الثاني : عكسه نحو - زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله  
عنده .

وتلخيصه : العمران منطلقان من أجل عمرو عند غلام زيد .

وقد يركب تركيبا آخر ثلاثيا : بأن يتقدم المعرى ، ثم تثنيه بالمشتغل ، ثم  
تثله بالمعرى وبالعكس ، فيكثر المفروض وهى مسائل موضوعة للامتحان ،  
ولانظير لتركيبها (٢) في لسانهم ، وإنما اقتضتها الصناعة (٣) .

ونظيرها أن يقال : أعلمت زيدا عمرا قائما إعلاما حسنا أمامك يوم الجمعة  
ضاحكا ، وهذا عائشة منطلقة إعلاما قبيحا وراءك يوم الخميس باكية .

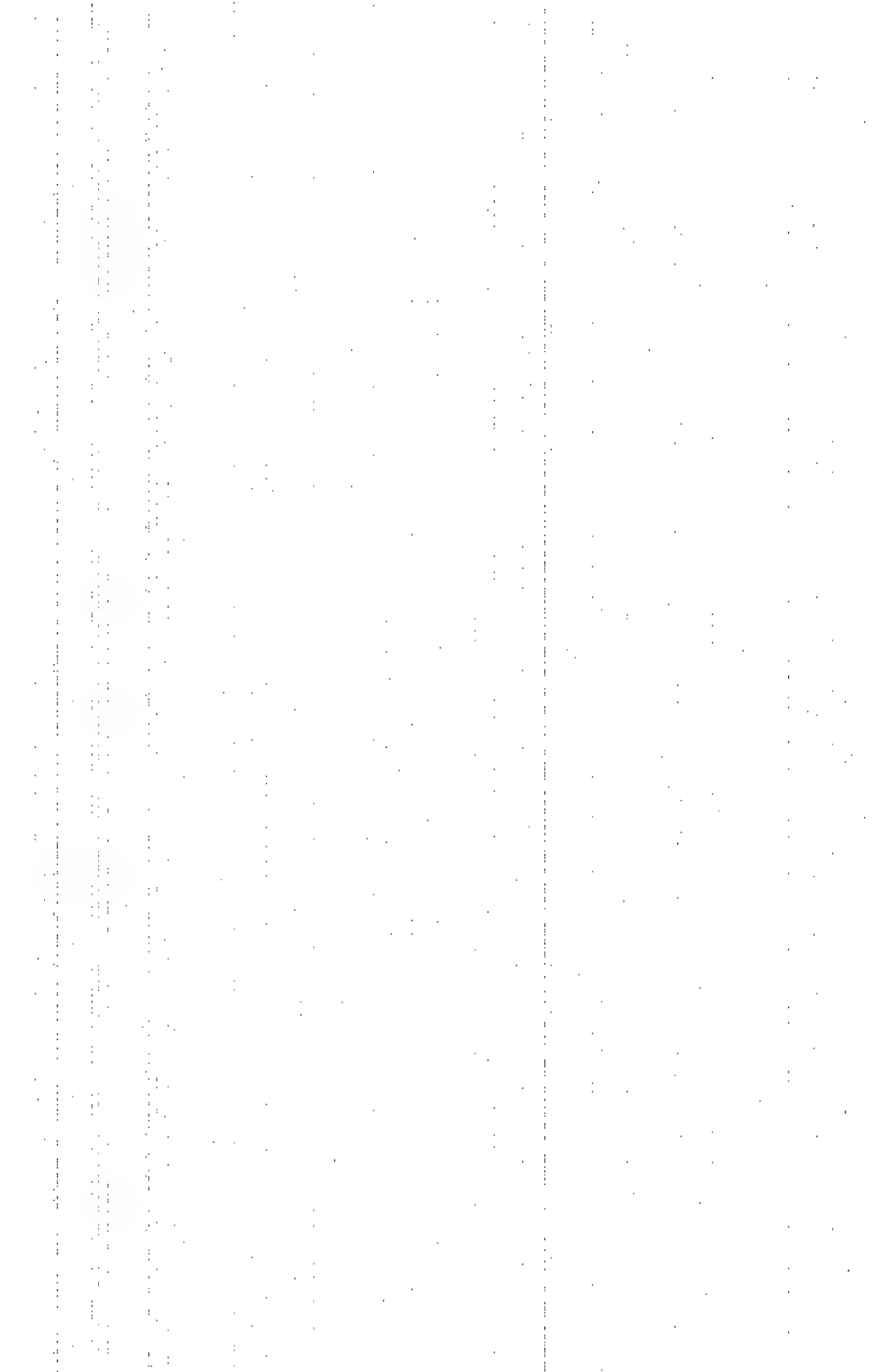
وفي مقتضب (٤) المبرد ، ولباب الحد في مسائل موضوعة للتمرين والاختبار ،  
وأما أن لها وجودا في كلامهم فلا .

(١) في «ج» : عنها قائم ... الخ .

(٢) في «ج» : لتركيبهم في ... الخ .

(٣) في «ج» : وإنما اقتضته ... الخ .

(٤) «ج» ص ٢٢ وما بعدها .



- فصل = : فيما يجوز دخول الفاء فيه على الخبر ومالا - تدخل الفاء على خبر المبتدأ = : وإن كان مرتبطاً به ارتباط الفعل بالفاعل ، فكان الأولى عدم دخولها على شيء من أخباره ، لعدم الحاجة إليها كما لا يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك ، غير أنه قد يعرض ما يقتضى الدخول فتارة يكون - وجوباً = : أى واجباً ، أو ذا وجوب ، وذلك حيث الجزاءان - بعد أما = : نحو - فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم « (١) » أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر « (٢) . « فأما ثمود فهديناهم « (٣) .

وكيفية الدخول متقرر مع «أما» في آخر فصول باب تميم الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك .

- إلا في ضرورة = : كقوله :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشر بالشر أحزم (٤)  
وأنشده المصنف (٥) :

ولكن سيرا في عراض المواكب

- أو في ندور (٦) = : من الكلام ، كما في الحديث أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر (٧)

وفي شرح اللوامي (٨) : ومثله ابن قاسم بقوله صلى الله عليه وسلم : أما بعد ما بال رجال « (٩) وهو سهو ، إذ ليس من المبتدأ والخبر في شيء .

قلت : لم يسبقها ابن قاسم مساق دخولها على الخبر ندورا ، إذ ليس في المتن

- (١) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .
- (٢) سورة الكهف ، آية : ٧٩ .
- (٣) سورة فصلت ، آية : ١٧٠ .
- (٤) سبق تحقيقه في ص ١٤٨٩ إلا أن الشاهد هنا حذف الفاء اضطراراً ، بخلافه هناك فالشاهد فيه : الربط بالمعوم كما سبق .
- (٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٤٣ و .
- (٦) «أوفي ونذوره» ليست موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٥١ « إلا أنه قال في الهامش «في» د « إلا في ضرورة ، أو نذر ، أو مقارنة » وفي «شد» أوفي ونور مقارنة .
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٢ ص ١٤٨ « كتاب الجهاد ، باب من قاد دابة غيره في الحرب . من حديث أبي إسحاق . و «ج ٣ ص ٦٦ » كتاب المغازي « باب قوله تعالى «يوم حنين» الآية وأخرجه مسلم في صحيحه «ج ٣ ص ١٤٠١ » كتاب الجهاد ، باب في غزوة حنين » من حديث أبي إسحاق أيضاً .
- (٨) «ج ١ ص ٩٦ ظ .
- (٩) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٢ ص ٢٠ « كتاب البيوع - باب إذا اشترط شروطاً في البيع تحمل ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

الذى شرح عليه لفظه - «أو نذور» (١) ولا في نسخة أثير الدين (٢) ولا عند المصنف ، بل ولا في تنميص الكلام ، لقولهم فيه : «ولا تحذف في السعة الا مع قول يبنى عنه محكيه» . فقد خلى الكتاب في البابين منها ، فانما أوردتها ابن قاسم إذن تبرعا تنبيها على أنها قد تحذف نثرا على قلة ، وان لم يكن هنالك قول محذوف غير ملتفت إلى كون المدخول عليه خبرا أو غيره .

واقظه (٣) : وقد أعاد المصنف المسألة في باب تنميص الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ، وقوله في ألفيته (٤) :

وحذف ذى الناقل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا

يدل على أنها قد تحذف نثرا دون قلة .

ومنه ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله» (٥) بنا على طريقته في الاحتجاج بما ورد في الحديث هـ .

فأني يخطو إليه الخطأ والسهو بذلك ، وانما الغلط والوهم من اللمامين كما قد اتضح لك .

- و(٦) = : في - مقارنة قول أغنى عنه المقول = : نحو : «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم» (٧) أى يقال لهم أكفرتم .

وفي شرح اللمامين (٨) : ومقتضى جعل هذا قسيما للضرورة والنادر جوازه سعة بكثرة .

قلت : وأنت خير بأن ليس في نسخة المتن لفظة «أو نذور» كما عرفتكم فلا مقاسمة بين مقارنة القول والنذور رأسا (٩) .

(١) انظر الشرح ج١ ص ١٣٠

(٢) انظر شرح الأثير ج٢ ص ١٠٩ ظ

(٣) أى لفظ ابن أم قاسم ج١ ص ١٣٠ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ج٤ ص ٥٢

(٥) نفس الحديث الأسبق ، ورواية البخارى : ما بال رجال ... الخ .

قال الشيخ محمد محي الدين في هامش شرح ابن عقيل ج٤ ص ٥٤ : «ويمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فيكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالأية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال » وقد روى أن السيدة عائشة رضى الله عنها - قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والصرة طافوا طوافا واحدا» فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لانه اخبار عن شيء مضى .

(٦) في المتن تحقيق بركات : أو مقارنة «كما سبق» .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

(٨) «ج١ ص ٩٦ ظ» .

(٩) ولكن كيف يعلم للشارح هذا مع أنها ثابتة في النسخة التى شرح عليها اللمامين ، مثل ثبوتها عنده ، وعلى ذلك تصح المقاسمة ، ويكون كلام اللمامين هو الحق .

وثارة يكون - جوازا = : أى جائزا أو ذا جواز . - بعد مبتدأ واقع موقع «من» الشرطية = : نحو - الذى يزورنا فهو مكرم - والذى يأتينى فله درهم ، غير مرید بذلك شخصا معينا .

- أو = : واقع موقع - ما أختها = : أى من الشرطية ، نحو الذى يفعل فهو حسن ، يعنى أن المبتدأ تارة لمن يفعل متضمنا لمعنى الشرط فيقع موقع «من» .

وأخرى لما يفعل فيقع موقع «ما» أختها ، لما في الموصول والموصوف من العموم ، فلو قصد بالموصول أو الموصوف تخصيص : نحو : الذى يزورنا له درهم مرادا به شخص بعينه امتنعت خلافا لبعض .

ومن ثم زعم هشام : أن الموصول أو الموصوف اذا أكد امتنعت مع استيفاء لأشراط ، لذهاب معنى الجزاء اذ ذاك ويؤيده عدم الورد .

وقال المصنف (١) : «بعد مبتدأ» إذ لو كان قبله ، نحو : له درهم الذى يأتينى امتنع لعدم دخولها على صريح الجواب الا آخرها ، وقد مر له وجوب تأخير الخبر مقرونا بالفاء ، وكان قياس هذا الخبر لزومها إياه لمضارعة الجزاء غير أنه من حيث جزاء حقيقيا جاز تجريده منها مع قصد السببية ، وحيث التجريد فقد تلحظ السببية ، فيكون أى التجريد جوازيا ، وقد لا ، فيكون وجوبيا .

- وهو = : أى المبتدأ الواقع موقع ما ذكر - «أل» الموصولة بمستقبل عام = : وفاقا للكوفية والمبرد .

قال المصنف (٢) نحو - «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٣)» الزانية والزاني فأجلدوا (٤) قال : فلو قصد مضي أو عهد فارق «أل» شبه «من» و «ما» فامتنعت .

ومنع ذلك الجمهور ، وخرجوا الآية ونحوها : على حذف الخبر ، أى فيما يتلى عليكم السارق والسارقة ، وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني ، أى حكمهما .

ولم يورد المصنف خلافا في المسألة ، لامتنا ولاشرحا ، فدل على عدم اطلاعه عليه .

(١) أى في المتن المذكور .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٤ و .

(٣) سورة المائدة = آية : ٣٨ .

(٤) سورة النور ، آية : ٢ .

قال أثير الدين (١) : وفي كلامه نقد « ما » لقوله : بعد مبتدأ أو واقـع . . . الخ . وليس المبتدأ « أل » بل هو وصلته ومن ثم ظهر فيها الإعراب .

قلت : لانسلم أن المجموع من « أل » وصلتها المبتدأ ، وإنما هو « أل » خاصة كما أطبقوا عليه ، كما أن المبتدأ في نحو : غلام زيد قائم - المضاف لا المتبضائفان ، ولا أثر في ذلك لشدة الارتباط والامتزاج .

وأما إن الإعراب ظهر في الصلة فلشدة اللصوق والاعتناق ، ومن ثم لا يفصل بينهما كغيرهما من الموصولات .

ولكونه أيضا على صورة الحرف ، فهو فيهما بطريق العارية ، كما تماثلوا عليه حتى لقد ألغز فيه أبو سعيد بن لب من أصحابنا المغاربة فقال :

حاجيتكم لتخير (٢) وأما اسمان      وأول إعرابه في الثاني  
وذاك مبني بكل حال      ها هو للناظر كالبيان

وفي حاشية الكشف للتفتازاني : والجمهور أن اللام الموصولة اسم موضوع برأسه ألزم دخول الاسم ، لكونه في صورة حرف التعريف ، وظهر إعرابه في ذلك الاسم ، فهو اسم في صورة الحرف ، وصلته فعل في صورة الاسم هـ . على أني لا أتعمل كما مر غير مرة إعرابا لآل رأسا ، وإن أطبقوا على ما ذكر لافتقارها كغيرها من الموصولات دائما .

وأنى يتعمل إعراب المحكوم عليه بالبناء ، فالوجه ما عليه المازني والأخفش على خلاف في النقل عنهما ، وقد أمعنا الكلام في المسألة في باب الاشتغال .

وفي شرح الدماميني (٣) : ولا حاجة بالمصنف الى اشتراط العموم بعد اشتراطه كون المبتدأ حالا محل من وما الشرطيتين .

قلت : بل لا غنى عنه (٤) لعدم استقامة المعنى ان لو اكفى عنه بما قبله من الأمور الثلاثة وغموضه أن لو طوى ذكر الجميع ، استغناء باشتراط كون المبتدأ واقعا موقع « من وما » المذكورتين كما يعرف كل ذلك بديها .

ولو سلم ، فإنما ذلك لكون المقام أيضا حيا محتاجا فيه إلى مزيد التنبيه ، لما فيه

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص ١١٠ و . وعبارته : « وفي كلام المصنف فقد من جهات أحدها : أنه قال : بعد مبتدأ واقع موقع « من » الشرطية أو « ما » أغنأ ، وهو « أل » الموصولة ، وليس « أل » . . . الخ .

(٢) « لتخبروا » ساقطة من « ج »

(٣) « ١٦ ص ٩٦ ظ » .

(٤) « به » ساقطة من « ج »

من الغموض ، على أن المناقشة بأمثال ذلك مما لا يحفل به المحصلون لسهولة الخطب فيه .

— أو غيرها = : من الموصولات العامة المستقبلية الصلة حال كونه — موصولا  
يظرف = : كقوله :

ما لدى الحازب اللبيب معارا فمضون وماله قد يضيع (١)

— أو شبهه = : من الجار والمجرور .

قال المصنف (٢) : نحو : « وما بكم من نعمة فمن الله » (٣)

وقد أورد ابن الحاجب رحمه الله في أمالي المفصل في الآية (إشكالا) (٤)  
مضمنة (٥) : أن الأول في الشرط وما أشبهه سبب في الثاني ، وفي الآية بالعكس ،  
لأن الأول هو استقرار النعمة بالمخاطب ، والثاني : كونها من الله ، وليس الأول  
سببا فيها للثاني ، بل فرعه .

فأجاب بما محصله : أن جواب الشرط ليس الا جملة ، والمسبب فيها  
وما مضمونها نحو — إن جئتني أكرمتك فالأكرام هو المضمون مسببا عن المجيء .

وأما الخطاب بها على معنى أن الإعلام بها هو المشروط ، نحو — إن أكرمتني  
اليوم فقد أكرمتك أمس ، فليس الأكرام الواقع أمس هو الجواب ، لاستحالة  
نسبته عن الأكرام الواقع اليوم ، غير أن الإعلام بذلك مسبب ، على معنى : —  
إن أكرمتني اليوم ، فهو سبب اعلامك أن قد أكرمتك أمس ، والآية من هذا  
الطراز لكونها مسوقة لإخبارا لقوم استقرت بهم نعم جهلوا مسديها . أو شكوا  
فيه (٦) فاستقرارها مشكوكة أو مجهولة سبب الاعلام بأنها منه تعالى ، فاستحق أن  
لشرط والمشروط فيها على بابه هـ .

وقال أثير الدين (٧) : العرب تقيم السبب منزلة المسبب ، مستغنية به عن  
ذكره ، فالمعنى : وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها ، فأقيم سبب شكره  
تعالى على النعم ، وأنها منه مقام الشكر مستغنى به عنه .

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١١ و . والمرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٣٠  
— ولم ينسبه أحدهم ، وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٧٩ : « لم أقف على قائل هذا البيت  
والشاهد : جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولا بغير «أل» بالفاء ، إذا كان الخبر ظرفا .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٤ و .

(٣) سورة النحل ، آية : ٥٣ .

(٤) « إشكالا » ساقطة من «ب»

(٥) في «ب» : في أمالي المفصل الآية ما مضمونه ... الخ .

(٦) في ج : فيها ... الخ .

(٧) في شرح التسهيل ج٢ ص ١١١ و .

وقال الرضى (١) : لا يلزم أن الأول مع الفاء سبب للثاني ، بل اللازم أن ما بعدها لازم لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله » (٢) كون النعمة من الله لازم لحصول الشكر منا فلا يغرنك دعوى بعضهم . أن الشرط سبب للجزاء هـ .

وسأني تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى .

- أو = : موصولا - بفعل صالح للشرط = : نحو - « وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم » (٣) فما موصولة لا شرطية ، بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ، احترازاً من كون الصلة جملة اسمية ، نحو : الذي أبوه محسن « هو مكرم » .

وصرح ابن الحاج (٤) بأجازة الفاء ، نحو : الذي هو يأتيني فله درهم ، قال : ولا مانع منه « أو فعلا غير صالح للشرطية وهو صور :

إحداها : أن تكون الأداة قد باشرته ، نحو : الذي إن يكرمني أكرمه هو مكرم ، فممتنع ، لاستيفاء الشرط جزئيه في الصلة ، فلا يكون له جزاء ان إذ الفاء إنما تدخل على الخبر ، لكونه جواباً لها معنى ، وقد اخذت جوابها ، فلو دخلت لزم أن للشرط جوابين وهو ممنوع .

وأيضا فإذا دخلت خبر الذي كان بمنزلة الشرط ولا يدخل إسم الشرط على أداة الشرط ، فكذا ما بمنزلة .

وأجازوه بعض نحو - الذي إن تطلع الشمس ينظر إليها فهو صحيح النظر نظر الى (٥) استقلال الشرط والجزاء .

وقد أجاز القراء وجماعة : كون الشرط جواباً للشرط تمسكا بقوله تعالى : (فإما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداي (٦) ) . . . الآية .

الثانية : أن يكون الفعل ماضيا معنى ، نحو : الذي زارنا أمس له درهم فممتنع ، وأجازها بعض تمسكا بقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فياذن الله » (٧) « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » (٨) ضرورة مضي ذلك الامر لفظا ومعنى ، مقطوعا ونوعه (٩) صلة وخبرا .

(١) في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٢ - وعبارته : « ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببا للثاني . . . الخ .

(٢) سورة النحل ، آية : ٥٣ .

(٣) سورة الشورى ، آية : ٣٠ .

(٤) في ب : ابن الحاجب .

(٥) في ج : لاستقلال . . . الخ .

(٦) سورة طه ، آية : ١٢٣ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٦٦ .

(٨) سورة الحشر : آية ٦ .

(٩) في « ب » : مقطوعا بكونه صلة .

وأجيب : بأنه على معنى اثبتين ، أى : وما يتبين لإصابة إياكم ، وما يتبين إقاعة الله على رسوله ، نظير : « إن كان قميصه قد من قبل » (١) أى بان يتبين كون قميصه قد من قبل ، وقوله :

إذا ما انتسبنا لم تلد في لثيمة (٢)

أى يتبين عدم ولادة اللثيمة إياى .

الثالثة : أن يكون مستقبلا مصحوبا بالسین أو سوف ، أو لما ، أو لن أو قد ، أو ما ، نحو : الذى سيأتينى أو سوف يأتينى ، والذى لما يأتينى له درهم ، وكذا سائرهما ، بخلاف لم ، على أن في اشتراط الصلاحية خلافا .

فقد أجاز ذلك بعض دون اشتراطها ، نص عليه ابن عصفور ، لعدم كونه شرطا صريحا بل مشبه به ، قال : والصحيح عندى المنع ، لعدم الورود فدل إن وجهه عدم مضارعة الصلة إذ ذاك فعل الشرط . أو نكرة = : بالرفع عطفا على « أل » أو غيرها ، يعنى أن ما تدخل الفاء خبره من المبتدآت أحد أشياء ، إما « أل » أو غيرها من الموصولات ، أونكرة — عامة موصوفة بأحد الثلاثة = : الظرف أو شبهه أو الفعل الصالح للشرطية .

قال المصنف (٣) : نحو : رجل عنده حزم فهو سعيد ، وعبدالكريم فلا يضيع ونفس تسعى لنجاتها فلن تحيب ونخص ابن الحاج (٤) ذلك بكل .

والصحيح التعميم ، لعموم النكرة (في الاثبات لقريته ، فلا وجه للتخصيص فلو كان فاعل ما يقع صلة أوصفة خاصا لم يجزه فمن ثم كانت النكرة) (٥) ولا بد عامة ولم يشترط ذلك بعض .

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

(٢) وعجزه : ولم تحدى من أن تقرى به يدا .

وهو من شواهد الفراء في « كتاب » معاني القرآن ج ١ ص ٦٠ « عند قوله تعالى : فلم تقتلون أنبياء الله من قبل ... » سورة البقرة ، آية : ٩١ « وقال فالغزاة للمستقبل ، والولادة كلها قد مضت ، واستشهد به الزغبي في الكشف عند قوله تعالى : « سنكتب ما يقول ... » سورة بريم ، آية : ٧٩ « وقال شارح شاهد الكشف ص ٣٨٠ : أى قين وسلم بالانتساب أى لست باین لثيمة ... ويجوز أن يزيد به التعريض بكون أم المخاطبة لثيمة . والبيت ثانى يبين لزائد بن صمصمة الفقسي ، وكانت له امرأة اسمها عبيدة ، وكانت أمها سرية ، وهى المخاطبة وانظر شواهد المفتى ص ٨٩ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٤ و . وعبارته : « ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة عنده حزم فسميد ، وعبدالكريم فما يضيع أو نفس تسعى في نجاتها فلن تحيب .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن أحمد الازدى أبو العباس الايشيل ، ويعرف بابن الحاج ، قال السيوطي : « قرأ على الشلويني وأمثاله وله عل كتاب سيبويه إملاء ، ومصنف في الامامة وفي علوم القواني ، ومختصر خصائص ابن جنى ، ومصنف في حكم السماع » ومختصر المستصفي ، وغير ذلك انظر : « البنية ج ١ ص ٣٥٩ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب »

وأما حكاية الكسائي : الدار التي أسكنها فمعطاة فشاذ من وجهين : تعيين  
الفاعل ، ومعهودية الدار . وخرج على زيادة الفاء ، أو الدور .

— أو مضاف إليها = : بالرفع عطف على موصوفه ، أي : أو نكرة عامة  
مضاف إليها بشيء — مشعر بمجازاته = : نحو : كل رجل عنده حزم فسيّد ،  
والأمثلة السالفة مدخولة لكل . قال :

نرجو فواضل رب سيبه حسن وكل خير لديه فهو مستول (١)  
ويروى : فهو مبذول ، وأنشدته بعض :

نرجو فواضل رب سيبه ديم وكل خير لديه فهو مأمول  
وأجاز الفراء : ضارب عمرا فله دينار ، لكونه بمعنى كل رجل ضارب  
عمرا .

والصحيح المنع ، لأن الشبه المسوغ للفاء ، مفقود إذ ليس ضارب موصوفا  
بجملة شبيهة بفعل الشرط .

— أو موصوف = : بالرفع أيضا عطفا على نكرة ، أو على «أل» متعلقا  
به — بالموصول المذكور = : نحو «القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا  
فليس عليهن جناح» (٢) وقوله :

صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا (٣)

وفي هذا خلاف ، فقد صحح بعض أصحابنا المنع ، قال : لأن اسم الشرط  
لا يقع بعده إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ، ولا كذلك الموصوف بالموصول ، فليس  
المخبر عنه شبيها باسم الشرط ، فتأول الآية : على أن القواعد ابتداء خبره  
اللاتي ، فهو معطى الفائدة ، والجملة المقرونة بالفاء مرتبطة بها بالتى قبلها .

ويجوز أن القواد ابتداء ، واللاتي ابتداء ثان ، على أن الرابط محذوف ، أي :  
نكاحا هن ، والخبر : فليس عليهن جناح ، وسأغت الفاء لوقوع الجملة خبرا  
عن اللاتي ، وهو موصول متضمن معنى الشرط . وكان للقواعد قسمان من (٤)  
لا يرجون نكاحا ، فحكم أن لا جناح عليهن ، ومن يرجونه فعليهن إياه .

(١) تبه صاحب المفضليات : لعبد بن الطبيب بن عمر بن ولة من المخضمين ، أدرك الإسلام  
فأسلم ، وذلك من قصيدة قالها بعد زمة القادسية ، حين التقى المسلمون بالفرس في وقعة بابل .  
وسيبه : عصاؤه الكثير .

واستشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٢ و . والمرادى في شرح التسهيل  
ج١ ص ١٣١ . إلا أنه برواية : سيبه ريم و «فهو مأمول» . وقال الشنقيطي في الدرر ج١  
ص ٧٩ : لم اعثر على قائله .

(٢) سورة النور ، آية : ٦٠

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٢ ظ . والمرادى في شرح التسهيل  
ج١ ص ١٣١ ، ولم أعرف قائله .

(٤) في — ج — ولا يرجون . . . الخ .

وأما البيت فحمل على زيادة الفاء ، أى : قد تلقونه ، كما قال : والصغير  
ير .

— أو مضاف إليه : أى الموصول ، نحو — قول زينب بنت طرية ترضى  
سأها :

يسرك مظلوما ويرضيك ظالما وكل الذى حملته ، فهو حامل (١)  
لك : غلام الذى يأتينى فله درهم .

وفي شرح (٢) الدمامينى : يعنى أو مضاف الى الموصوف بالموصول ، مثل :  
م الرجل الذى يأتينى فله درهم ، وأنشد البيت (٣) ، ثم قال : وانما الكلام  
لمضاف الى الموصوف بالموصول لاني المضاف الى الموصول .

قلت : وهو خلاف الظاهر ، وما أطبق عليه شروح هذا الكتاب ، فلا معرج  
ولا التفات إليه .

— وقد تدخل = : الفاء — على خبر كل مضافا الى غير موصوف = :  
بها بأسماء الشروط في الإبهام .

قال المصنف (٤) : كما ورد في بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف :  
م الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله ه .  
وقول الأفوه :

وكل قرينة فإلى افتراق ولكن فرقة تفرى الملاما (٥)

وفي شرح الدمامينى : (٦) وانظر قول المصنف : « مضاف » بالتنكير والجر ،

(١) كذلك نسبة الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٢ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل ج١  
ص ١٢١ ، لزينب مثل الشارح الا أن أبوعل القالى في أماليه ج٢ ص ٣٢٥ نسبة من ضمن  
أبيات أخرى للعجير السلولى اذ قال : وأنشد أبو بكر عن أبي حاتم للعجير السلولى ، وذكر  
الآبيات التى منها بيت الشاهد ، وروايته : ... فهو حامله . ونسبه الشنقيطى في الدرر  
ج١ ص ٧٩ : لزينب بنت الطرية ترضى أخاها يزيد .  
والشاهد : مجى الخبر مقرونا بالفاء إذا كان المبتدأ مضافا الى الموصول لأن « كل » مبتدأ  
مضافا إلى « الذى » والخبر « فهو حامله » .

(٢) « ج١ ص ٩٧ ظ » .  
(٣) لم ينشد البيت بناء على تفسيره هو ، وإنما أنشده بناء على تفسير ابن أم قاسم . والذى مشى  
عليه الشارح نفسه ، اذ قال : ومثل ابن أم قاسم بقولك : غلام الذى يأتينى فله درهم «  
وتقول زينب بنت الطرية ترضى أخاها : يسرك مظلوما ... البيت .

(٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٤ و . «  
(٥) هذا البيت لم أجده في ديوان الأفوه الاودى المذكور ضمن الطرائف الأدبية . ولعله من القسم  
الذى لم يشر عليه ، لأن صانع الطرائف الأدبية قال : شعر الأفوه الاودى عن جزء مخروم  
مبتور .

(٦) « ج١ ص ٩٧ ظ » .

فإنه في النسخة التي بيدي الآن كذلك ، ولا يصح كونه صفة « كل » لكونه معرفة كما تقرر أن الكلمات المراد منها مسمياتها الألفاظ أعلام ، نحو - زيد اسم وقام فعل ، ومن حرف .

قلت : إنما الذي توأمت عليه نسخ المتن نصب « مضافا » على الحالية من « كل » مراد به لفظه ، فتطلب الوجه لما حرفه بعض النقلة برودة ، وإنما الواجب أولا الفحص عن تصحيح لفظ المتن واحتشاد ما يمكن (١) من نسخة ، والاهتمام بضبطها حتى يغلب على الظن أن ذلك لفظ مصنفها ، فحينئذ يلتبس الوجه لما ظاهره يخالف للقوانين .

أما الاقدام على أن ذلك قول المصنف من غير تنقيح وتوجيه البحث عليه مما يستوحش منه الفضلاء .

- أو = : مضافا - إلى موصوف بغير ما ذكر = : كقوله :

كل ( امرئ ) (٢) مباحذ أو مدان فمَنُوط (٣) بحكمة المتعال (٤)

- و = : تدخل الفاء أيضا - على خبر موصول غير واقع موقع من الشرطية ولا = : واقع موقع ، - « ما أختها » = : نحو - « وما أصابكم يوم النقي (الجمعان) (٥) فباذن الله » (٦) لتعين مدلول « ما » وتحقق مضي « أصابكم » فانتفت مضارعة الشرطية معنى ، غير أنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي . وفي الحديث « الذي يشق رأسه فكذاب » .

وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية كما مر ، وإجازة بعض ذلك مع مضي الصلة معنى ، فالمصنف موافق له ، وقد عرفت تأويله .

- ولا تدخل على خبر غير ذلك ، خلافا للأخفش = :

قال المصنف (٧) : أجاز الأخفش الفاء في خبر ما لا يشبه أداة الشرط ، نحو : زيد فمَنُوط ، زاعما أنهم يقولون أخوك فوجد ، وتمسكا بقوله :

(١) في « أ ، ب : ما يمكن ونسخه ... الخ .

(٢) « امرئ » ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج : فمَنُوط ... الخ .

(٤) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٣ و . والمراد في شرح التسهيل ج ١ ص ١٣١ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٧٩ : لم أعر على قائله ، وذكره السيوطي في شواهد المفني ص ٨٤٧ - وسكت على نسبه لقائله . وأنا لم أعره أيضا . والشاهد : جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان مبتدأ مضاف إلى غير ما ذكر .

(٥) « الجمعان » ساقطة من « ج » .

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٦٦ .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٥٤ و . . .

وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا (١)

وقوله :

أرواح مودع أم بكـور أنت فانظر لأى ذاك تصوير (٢)

قال (٣) : ولا حجة في ذلك ، لكون المعنى : هذه خولان ، وأن أصل الثاني : انظر فانظر ، فحذف الفعل فانفصل مستكنه ، فأنت فاعل فعل مقدر مفسر بالمذكور ، على أن مسهل زيادتها في نحوه كون الخبر أمرا ، كما سهلها كون العامل أمرا مفعلا في نحو : زيدا فاضرب ، « إلى ربك فارغب » (٤) « لتطرق الأمر (٥) إلى ما يتعلق به معنى المجازاة ، فالقائل : زيدا فاضربه ، بمنزلة قائل (٦) ما يمكن من شيء فزيدا أضرب ، أو ما يمكن من شيء فزيدا اضربه ، فلا يلزم من جوازه جواز : - زيد فمنتطق ، إذ ليس الخبر أمرا فيتطرق إلى ما يتعلق به معنى المجازاة هـ .

وأجازه القراء ، والأعلم وجماعة نقيا أيضا ، نحو - زيد فلا تضربه ، كان المبتدأ موصولا أو موصوفا بالشرط السابق وغير ذلك تمسكا بقوله :

(١) استشهد بالبيت سيبويه في الكتاب ج١ ص ٧٠ - وقال : فقد سمع من العرب تشده ، وتقول هذا زيد فأخضربه إذا جعلته وصفا ولم تجعله خبرا . وقال الأعلم : الشاهد في قوله : خولان « فانكح فتاتهم » برفع « خولان » عنده على معنى : هؤلاء خولان ، لامتناعه أن يكون مبتدأ ، والفاء داخلة على خبره ، لأنه لا يجوز : زيد فمنتطق ، على الابتداء والخبر ، قال : والقول عندى أن رفعه على الابتداء والخبر في الفاء وما بعدها ، لأنه في معنى المنصوب إذا قلت : خولان فانكح فتاتهم ، والفاء داخلة على فعل الأمر على تعلقه بأول الكلام ، لأن حكم الأمر أن يصدره ، فمن حيث جازت الفاء مع النصب جازت مع الرفع ، ولو جاز زيدا فضربت لجاز زيد فضريته ، وقد بينت حلة هذا في كتاب النكت . وقال البغدادي في الخزائن ج١ ص ٢١٨ - والشنقيطي في الدرر ج١ ص ٧٩ : والبيت من أبيات سيبويه الحسين التي لم يعرف لها ناظم .

(٢) نسب في الكتاب ج١ ص ٧٠ - لعدي بن زيد بن أهدب العبدي ، وكذلك في عيون الأخبار ج٣ ص ١١٥ - صدر قصيدة ، وقال السيوطي في شواهد المفنى : ص ٤٦٩ وكان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان : عدى بن زيد في الشمر بمنزلة سهيل في النجوم يمارضها ولا يجرى معها . وقال الأعلم : الشاهد في قوله : أنت فانظر ، وتقديره على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون « أنت » محمولا على فعل مضمر يفسره ما بعده ، فيكون في المرفوع على حده في المنصوب إذا قلت : زيدا فاضربه ، والوجه الثاني : أن يكون مبتدأ وخبره مضمر ، والتقدير : أنت هالك فانظر ، والوجه الثالث : أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، كأنه قال هالك أنت ، وقد بين سيبويه الأوجه الثلاثة . ويجوز أن يكون « أنت » مبتدأ ، وخبره « فانظر » ، لأن معنى : أنت فانظر ، وأنت انظر سواء ، والفاء زائدة مؤكدة لمعنى تعلق الأمر بأول الكلام .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) سورة الشرح ، آية : ٨ .

(٥) في « ب » : الخبر .

(٦) في ب : من يكن ... الخ .

يارب موسى أظلمنى وأظلمسه فاصب عليه ملكا لا يرحمه (١)

وفي الافصح : أن أبا على منع دخولها خبر نحو : زيد ، لاشعارها باستحقاق  
تاليها لمتلوها وأجازه الأخفش زائدة حاكيا ما مر ، ولا يعرف ذلك سيبويه .  
وأجاز أبو على والفتح : زيادتها في الأمر والنهي مطلقا ، حاملين عليها :  
« وريك فكبر ، وثيا بك فطهر » (٢) .

وقال الزجاج : « فليذوقوه » (٣) خبر هذا « تشبيها بـ « والسارق والسارقة » (٤)  
وخطأه الفارسي ، قال : إذ ليس في هذا من معنى الفعل شيء ، وفي  
« والسارق والسارقة » ما استحق به العقاب وعليه فاسم الإشارة عند أبي على مفعول  
فعل مضمر نحو - زيدا فاضربه ، و« حميم » خبر ابتداء مضمر .  
وقال الأخفش : المبتدأ الموصول إذا ضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله .

- وتزيلها = : أى الفاء - نواسخ الابتداء = : أى وترفع حكمها من  
الجواز ، إذ ليس المعنى أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها ، وإنما  
هو أنها دخلت عليه جائزا دخولها ، فأزالت الجواز باقتضاءها المنع .

قاله أبو الديق (٥) معترضا على المصنف إيهامه دخولها عليه مصحوبا بالفاء  
لقوله (٦) : إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره .

قلت : وقد أوهم الدماميني (٧) أن ذلك مما ابتدعه بيانا لمعنى الأصل فلا يوهمك .

- إلا إن وأن = : بكسر الأولى وفتح الثانية - ولكن على الأصح = :  
راجع الى الثلاثة .

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٣ و . والسيوطي في الجمع ج١ ص ١١٠ ،  
وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٨٠ : لم أعر على قائل هذا الرجز ، وقال البغدادى في  
الخرانة ج٢ ص ٢٣١ : على أنه ضرورة ، والقياس : أظلمنا ، رواه أبو على في إيضاح  
الشعر عن أحمد بن يحيى الشهير بشلمب ... قال : معناه : أظلمنا ، كقوله : اغزى  
الله الكاذب منى ومنه « أى : منا ، فالمنى : أظلمنا فاصب عليه . ولم يتكلم البغدادى  
على قائله ، وهذا المبحث غير مبحث الشارح ، وقد استشهد به ابن عصفور في المقرب ج١  
ص ٢١٢ - في باب الإضافة . وانظر : التصريح ج١ ص ٢٩٩ .  
والشاهد : جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أوفى بناء على مذهب الفراء والأعلم .

(٢) سورة المدثر ، آية : ٤٠٣ .

(٣) سورة ص ، آية : ٥٧ ، والآية : « هذا فليذوقوه حميم وغسان » .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٥) وعبارته في الشرح ج٢ ص ١١٣ - ١١٤ و : فقول « المصنف - : إذا دخل بعض  
النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره ... الخ . يدل على أن الناسخ يدخل على مبتدأ  
دخلت الفاء في خبره ، وليس كذلك » بل إذا دخل الناسخ فلا يدخل إلا على مبتدأ لا يكون  
الفاء خبره ، وليس المعنى أنه إذا دخل أزال الفاء .

(٦) أى المصنف في شرحه ج١ ص ٥٤ و .

(٧) لأن الدماميني ذكرني شرحه ج١ ص ٩٨ و . ما نقصته عبارة الأثير .

قال المصنف (١) : ما لم يكن الناسخ - إن وأن ولكن ، فانها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء .

ومن ثم جاز معها العطف على معنى الابتداء ولم تعمل في الحال بخلاف كان وليت ولعل فقوية مغيرة بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء مانعة بدخولها العطف على معنى الابتداء صالحة للعمل في الحال فقوى شبهها الأفعال فساوتها في المنع من الفاء هـ .

واعترض أثير الدين (٢) قوله : ومن ثم جاز العطف معها على معنى الابتداء : بأن رأى سيبويه والمحققين المنع .

قال : والعجب للمصنف أنه نص على جواز ذلك إجماعا في باب « أن » جاهلا للخلاف ، لاسيما خلاف سيبويه كما ستقف عليه .

وقوله (٣) : مانعة بدخولها العطف على معنى الابتداء ، بإيراده هو الخلاف في ذلك الباب كما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

وقال ابن عصفور : ما تدخل خبره الفاء من الموصولات إن دخلت عليه « ليت ولعل » ونحوهما لم تدخله الفاء « لعموم تشاكل الموصول واسم الشرط إذ ذاك ، لعدم اعمال ما قبل الشرط فيه ، فلاوجه لدخولها الا زئدة غير مقتاسة في خبر « إن » نحو : « ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم (٤) لمعاملتهم » ان زيد قائم « معاملة » زيد قائم - لما اتحدا معنى ، بدليل : ان زيدا قائم وعمره ، ولا كذلك سائرهما ، فعاملوا - ان الذى يأتيك فله درهم - معاملة - الذى يأتيك فله درهم هـ . فخص دخولها بيان .

واحتج المانع بتحقيقها الخبر ، وفي الشرط تردد ، واخراج عن صريح الخبر ، فلا يجتمعان ، وهو رأى الأخفش .

وقد ذكر المصنف الخلاف في الثلاثة ، فأفاد أن لا خلاف في المنع في البواقى وفي ذلك تفصيل وخلاف .

وملخصه ما لأثير الدين (٥) : أن الناسخ إن دخل على المبتدأ المستوفي الشروط فان كان ليت أو لعل أو كان امتنعت الفاء ، وفي لعل خلاف إذ ألحقها بعض بما لا يغير معنى الابتداء ، فأجاز الفاء تمسكا بوصل الموصول بها في قوله :

(١) في شرحه التسهيل ج ١ ص ٥٤ ظ .

(٢) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١١٤ و .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) سورة البروج ، آية : ١٠ .

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١١٤ ظ .

واني لرام نظرة قبل السي لعل وان شطت نواها أزورها (١)  
وقد مر (٢) تأويله .

وعلى تسليم الوصل بها ، فهي شيء مشترك بينها وبين كأن ، فينبغي أيضا  
دخولها في خبر كأن « دخولها في خبر الثلاثة في المتن خلافا للأحفش في أحد قوليه .

وهو محجوج بقوله تعالى : « إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار ، فلن  
يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا » (٣) « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا  
خوف عليهم » (٤) « إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار ،  
فلن يغفر الله لهم » (٥) « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خمسه » (٦) وقال  
الشاعر :

علمت يقينا أن ما حم كونه فسعى امرئ في صرفه ليس نافعي (٧)  
وأشد أثير الدين :

بكل داهية ألقى العداة وقد يظن أني في مكري بهم فزع (٨)  
كلا ولكن ما أبدية من فرق لكي يغروا فيغريهم بي (٩) الطمع  
قلت : وهو مدفوع بأن المجرور من لام كي ومدخولها الخبر ، ولم تدخل الفاء ،  
وأما فيغريهم فعاطفة كما لاختفاء به . وقال الأفوه .

فوالله ما فارتكم قالبا لكم ولكي ما يقضي فسوف يكون (١٠)  
وان كان في الناسخ تحقيق كملت . فظاهر كلام ابن السراج الجواز ،  
نحو : علمت الذي يأتيني فله درهم .

- (١) سبق تحقيقه في ص ٧٠٤ .
- (٢) انظر ص ٧٠٤ .
- (٣) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .
- (٤) سورة الاحقاف ، آية : ١٣ .
- (٥) سورة محمد ، آية : ٣٤ .
- (٦) سورة الأنفال ، آية : ٤١ .
- (٧) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٤ ط « ولم أعرف قائله ، والشاهد :  
دخول الفاء على خبر « أن » وهي قوله : فسعى امرئ .
- (٨) انظر التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٤ ط ، وكذلك استشهد به الاشبوني في ج ١ ص ٢٢٥ .  
ولم أعرف قائله . ورواية الأثير : فكى يعرفوا . والشاهد : دخول الفاء على خبر « لكن »  
وهو قوله : فيغريهم .
- (٩) في ب : بهم الطمع . . . الخ .
- (١٠) كذلك نسبته للأفوه الأودى الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٤ ط ، والشفطي في  
الدرج ١ ص ٨٠ ، وهو من شواهد المعنى ج ٢ ص ٣١٥ والتصريح ج ١ ص ٢٢٥ -  
والاشبوني ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٨٤ . وفي البيت شاهد آخر ، وهو عدم كف « لكن »  
عن العمل بسبب دخول « ما » عليها . والشاهد في هذا المقام مثل السابق .

واستظهر المنع أثير الدين (١) : بأنها إذا دخلت الخبر كان لإنشاء للشرط والسبب والاختبار بمعلوميته إخراج عنهما (٢) ، لأن الغرض التعريف بكيفية الخبر عندك وفي اعتقادك ، فليس حينئذ لإنشاء . أولا تحقيق فيه كظنت فالمنع .  
والأخفش يرى دخولها زائدة .

أو كان الناسخ « كان » ، فان كان بلفظ الماضي فلا ، أو المضارع فظاهر قول ابن السراج الجواز .

وأجازه القراء في خبر الموصوف بالموصول مدخولا لأن نحو - ان الرجل الذي يأتيك فله درهم ، تمسكا بقوله تعالى : « إن الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم » (٣) .

والصحيح المنع ، كما مر تعليقه عند قول المصنف : « أو موصوف بالموصول المذكور » (٤) .

وخرجت الآية : على أن خبر « إن » الذي ، وفانه ملائكم جملة مرتبطة بالفاء بما قبلها ، ووجه ارتباطها اعتقاد العرب : أن من فر من شيء كان سببا في لقياه ، كما قال :

إن الجبان حثفه من فوقه (٥)

فيجعل الجبن سببا في قرب المخوف . وقال زهير :

(١) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٤ . ظ .

(٢) أي الشرط والسبب .

(٣) سورة الجمعة ، آية : ٨ - وعبرة القراء في معاني القرآن ج ٣ ص ١٥٥ - وما بعدها أدخلت العرب الفاء في خبر « إن » لأنها وقعت على الذي ، والذي حرف يوصل ، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه ما يوصل مثل : من ، والذي والقاؤها صواب ، وهي في قراءة عبادة : إن الموت الذي تفرون منه ملائكم » ، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل ، ومن ألحق الفاء فهو على القياس ، ولو قلت : أن ضاربك فظالم كان جائزا ، لأن تأويل : أن ضاربك ، كقولك : أن من يضربك فظالم ، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء . . . الخ .

(٤) انظر ص ١١٢٢ .

(٥) هذا مثل من الأمثال العربية ، وهو من رجز ذكره الميداني في مجمع الأمثال ج ١ ص ١٠ - وقال : الختف : الهلاك ، ولا يبي من « فعل » وخص هذه الجهة ، لأن التحرز بما ينزل من السماء غير ممكن ، ويشير إلى أن الختف إلى الجبان أسرع منه إلى الشجاع ، لانه يأتيه من حيث لا مدفع له . قال ابن الكلبي : أول من قاله : عمرو بن أمية في شعره ، وكانت « مراد » قتلته ، فقال هذا الشعر عند ذلك وهو قوله :

لقد حسوت الموت قبل ذوقه إن الجبان حثفه من فوقه

كل امرئ مقاتل عن طوقه والثور يحمى أنفه بروقه

ويضرب مثلا لقلة النفع بالحذر من القدر . وانظر اللسان مادة « حثف » ج ١٠ ص ٢٨٢ .

ومن هاب أسباب المنية يلقبها      ولو رام أسباب السماء بسلم (١)  
فجعل هيبة أسباب المنية شرطا في لقاءها .  
وفي الحديث أو الأثر « من خاف من شيء سلط عليه » .  
وقيل : « الذي » بدل « من الموت » ، فالتيه به موالاة إن ، فهو بمنزلة :  
إن الذي تفرون منه .

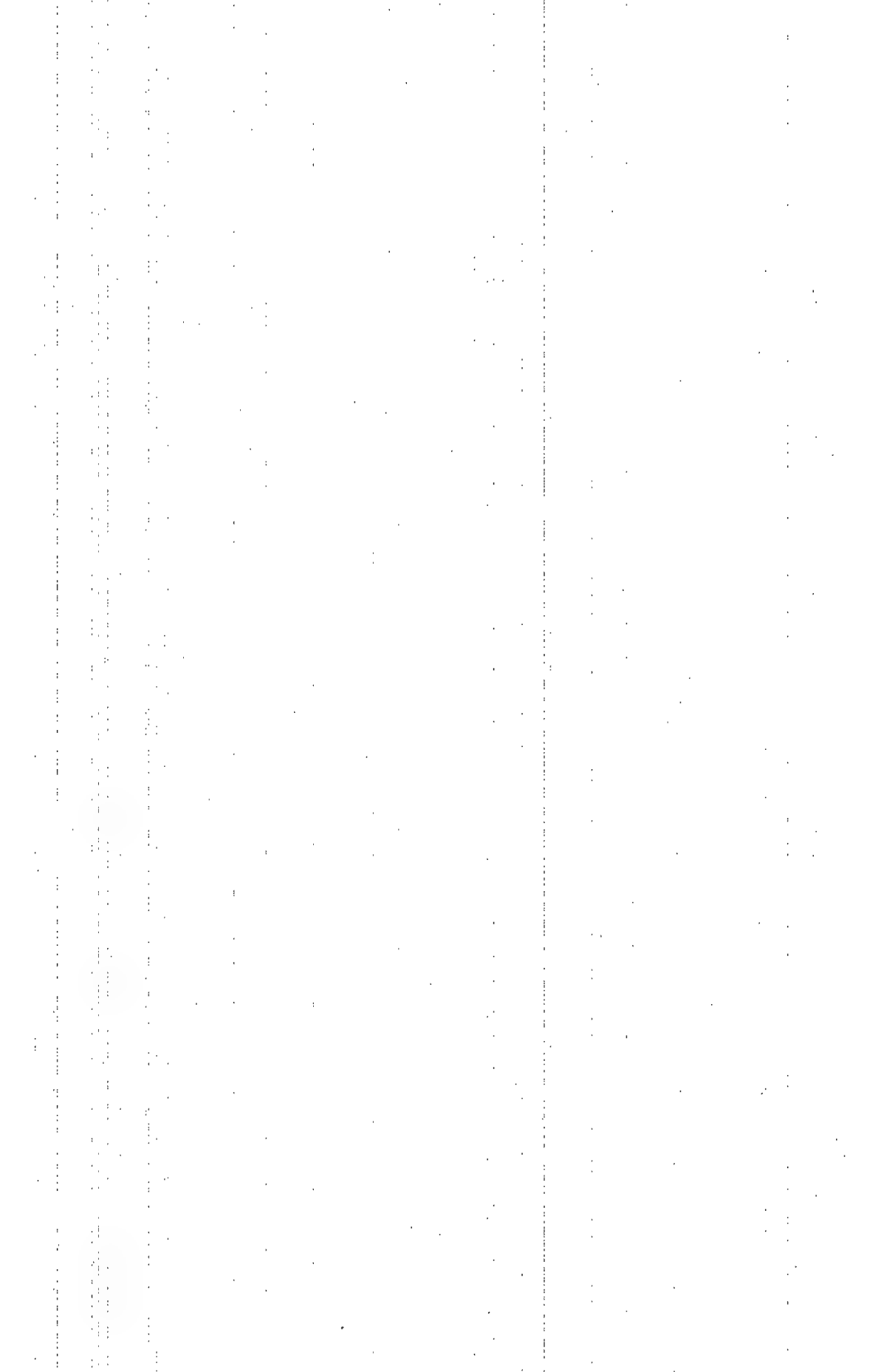
---

(١) وهو من معلقته المشهورة ، : « المنايا ينلته » ويروي  
الشيخ الأول : ومن يبيع أطراف - الخصائص ج ٣ ص ٢٢٤ .  
راجع : والقوائد العشر ص ٦

ان أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء ، نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم ، وان زيدا كل رجل يأتيه فله درهم .

وإذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء امتنع العطف عليه قبلها عند الكوفية وأجازه ابن السراج .

والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحانه لأرب غيره ، ولاخير إلا خيره .



## « باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر »

يجر الاسم والخبر على الإضافة ، ونصبها على المفعولية باسمى الفاعل .

لا يقال : إنما هو للثبوت والاستمرار ، فالقياس أن لا يعمل ، لأننا نقول :  
دفعه أن «أل» فيهما موصولة ، فهما بمنزلة المضارع المراد به الاستمرار ،  
كجاء الذى يعطى الدراهم ، ويكسو الثياب ، أى : الذى شأنه ذلك .

وقد (١) ذهب الكونية الى أن هذه الأفعال غير رافعة ، وإنما المبتدأ على رفعه .

والصحيح ما في المتن ، وفاقا للبصرية ، بدليل اتصال الضمائر بها ، وأيضا  
فيبطل قول الكونية : لزوم الفصل بين العامل ومعموله بما ليس معمولا له ، وكان  
القياس أن لا تعمل ، اذ ليست أفعالا حقيقية ، لأن دخولها دلالة على تقييد الخبر  
بالزمن الميئنه ، فكان زيد قائما ، بمنزلة : أمس زيد قائم ، ويكون زيد قائما  
بمنزلة غدا زيد قائم .

وإنما علمت عند سيويه وشيعته تشبيها بعوامل الأفعال الحقيقية ، فرفعت  
الاسم تشبيها بالفاعل من حيث التحدث عنه ، ونصبت الخبر ، تشبيها بالمفعول .

وزعم القراء : أن انتصاب أخبارها تشبيها بالخال ، فكان زيد ضاحكا  
عنده كجاء زيد ضاحكا احتجاجا بورود الجملة والظرفين في موضع الخال ، وليس  
شئ من ذلك في موضع المفعول به ، وبعدم حسن وقوع الماضى خبراً الا مع قد  
كحاله حالا ، وبعدم الكناية عنه كنايةك عن المفعول به في : ضربت زيدا بفعلت به  
بل ان كنيت في باب كان ، قلت : كان زيد كذا كما يكفى عن الحال بجاء زيد كذا .

ورد بوقوع الجمل في موضع المفعول والخال ، كقلت زيد قائم ، وجاء  
زيد يضحك ، والمجرور « كررت بزيد ، والظرف متسعا فيه .

وأما قبح وقوع الماضى خبرا لها بعد قد تشبيها بالخال فليس كما زعم ، لوروده  
خبراً لها في القرآن ، ومالا يحصى كثرة من كلامهم .

ولو سلم فليس الداعى مضارعة الخال ، بل كون الناسخ إن كان ماضيا  
لم يكن للاتيان به كبير فائدة ، لفهم المضى من الخبر ، فان جرى بقدر حسن  
لتقريبهما إياه من الخال .

وأما الكناية : فيكفى عن المفعول في باب : القول بكذا ، يقول القائل :  
قال زيد عمرو قائم ، فتقول أنت : قال زيد كذا ، ويدل لسيويه ومراقبه  
ورود الخبر مضمرًا ومعرفة كالمفعول ، ولا يضر الخال ولا يعرف ، وجامداً  
وغير مستغنى عنه ، والخال بابها الاشتقاق ، ومستغنى عنها فتعمل هذا العمل :

(١) في «ج» وملعب الخ .

— بلا شرط ، كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأسى ، وظل ، وبات ،  
وصار ، وليس = :

أى تعمل هذه الثمانية موجبة ومنفية وصلة وغير صلة ، ولاخلاف في فعليتها  
الا « ليس » فزعم أبوبكر بن شقير ، والفارسي في أحد قولي ، وجمع من  
أصحابنا أنها حرف ، غير حافلين باتصال الضمائر المرفوعة بها ، ولابتناء التانيث ،  
لعدم انطباق حد الفعل عليها ، والمشهور ما عليه الجمهور .

ووزنها « فعل » بوزن « علم » ولزم تخفيفها هربا من ثقل كسرة الياء ، ولا  
جائز أن يكون « فعل » بالفتح ، لصيرورته الى « لاس » ولايضمها لصيرورته  
باتصال ضمير المتكلم والخطاب الى « لست » بضم اللام ، وقد سمعه القراء ثلوثا  
فدل على أنه بالكسر مرة وبالضم أخرى نادرا .

قال ابن هشام الخضرواي : ويمتنع أنه بالضم ، لتعديه ، وعدم ورود  
الضم في المعتل (١) العين ياء الا في هيؤ الرجل .

وأما كان ففعل بالفتح لا بالضم ، كما زعم الكسائي ، والا لم يقولوا :  
في اسم فاعله كائن ، حكاه عنه صاحب المحلى أبو غانم المظفر بن أحمد (٢) النحوي  
قال : وخالفه عامة أهل المصرين .

— وصلة = : بالنصب عطفًا على الحال السابقة من بلا شرط ، أى : ويعمل  
العمل المذكور وصلة — لما الظرفية = : المصدرية ، أى المقصود بها وصلتها  
التوقيت ، — دام = : نحو : لا أكله ما دام زيد قائما ، ولا أصحابه ما دام  
جاهلا .

واحترز عن غير الظرفية ، فلا تعمل بعدها ، فان وليها منصوب فعلى الحالية  
كيعجبني ما دمت صحيحا ، أى : بدوامك صحيحا .

وتعمله — منفية بثابت النفي (٣) = : لفظيا كما زال زيد مواسيا ، أو  
معنويا ، نحو — قلما يزال عبدالله ذاكرا .

قال المصنف (٤) : وقد تناول قولى المنهى عنه ، لكونه معنى منفيا ، والنهى  
بليس كقوله :

(١) في « ج » : في معتقل العين الخ .

(٢) قال السيوطي في البنية : هو مظفر بن أحمد بن أبي غانم المصرى النحوى المقرئ ، من جلة  
المقرئين بمصر ، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة .  
ولم يتكلم على مؤلفاته ، وهل هو صاحب المحلى أم لا . انظر البنية ج ٢ ص ٢٩٠ .

(٣) في « ج » : بثابت المنفى الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٥٤ ط » .

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع (١)

وبغير ، كقوله :

غير منفك أسير هوى ... كل وان ليس يعتبر (٢)

وما يقع بعد نحو (٣) آيت أزال أستغفر الله ، أى : لا أزال ، وقولهم :  
يشأ أحد ببلد فيزال يذكره ، قاله القراء في كتاب الحد ، ومن أمثله فيه :  
يعترينا أحد فتزال نعينه ، أى : لانزال نعينه .

واحترز بثابت النفي (من) (٤) أن تدخل عليه همزة التقرير نحو : ألت  
ال تفعل ، وألم تزل تفعل ، فتمتنع ، لكون التقدير إثباتا ، فلو أريد  
رد الاستفهام عن (٥) النفي جاز .

— مذكور غالبا = : كالامثلة ، و(قد) (٦) يحذف ، نحو « تالله تفتنوا  
مكر يوسف » (٧) أى : لاتفتنوا ، وقوله :

تنفك تسمع ما حييت ... بهالك حتى تكونه (٨)

لاتنفك ، وقوله :

تزال حبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوما على خفة الحمل (٩)

(١) قال العيني في شواهد الكبرى ج ٢ ص ٧٣ والشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٠ : لم نفك عل  
اسم قائله ، واستشهد به أيضا الأثير في التذيل والتكميل ج ٢ ص ١١٦ ظ نقلا عن المصنف  
وقال المرادى في شرح التسهيل ج ١ ص ١٣٣ : وشمل قوله بثابت النفي : كل ناف حتى  
ليس نحو قوله : ليس ينفك ... البيت .

(٢) وقال صاحب التصريح في ج ١ ص ٨٥ : ومثاله بعد النفي بالاسم قوله : غير منفك ...  
البيت ، ولم يسم قائله ، وذكره الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨١ . ولم يتكلم عن قائله ،  
واستشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ١١٦ ظ والمرادى في شرح التسهيل  
ج ١ ص ١٣٣ . (٣) وتصحيح العبارة كما في شرح الأثير : « وما يقع بعد آيت نحو ... الخ .

(٤) « من » ساقطة من (ج)

(٥) في « ج » : على النفي ... الخ .

(٦) « قد » ساقطة من « ج »

(٧) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٨) قال العيني ج ٣ ص ٧٥ : قائله : خليفة بن براز « قال كذا قاله : أبو عبيدة في كتاب  
شرح الأمثال ، ومثل هذا قال البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤٧ - وهو شاعر جاهلي ، وقال  
الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨١ : والبيت لخليفة ابن براز ، وليس براز كما قال العيني والبغدادي  
ومعنى البيت : انك لا تزال تسمع بموت فلان وفلان حتى تكون أنت الميت :

(٩) هذا البيت من أبيات ثلاثة لليل امرأة ابن قحطان جوابا لزوجها سالم حينما لامها على امتناعها  
عن إعطائه حبلا يقرن به الجمال التي اعطاها لأخسها عند زيارته إياها « إذ قالت : ما بق  
عندي حبلى ، فقال : هل الجمال وعليك الجمال ، وأنشد تلك الآيات فرمت اليه بخمارها  
وقالت : صبره حبلا لبعضهما وأنشدت :

حلفت يمينا يا ابن قحطان بالنبي تكفل بالارزاق في السهل والجبل

تزال حبال ... الخ . وتزل جواب القسم والمراد والله لاتزال « فحذف « لا » والحبال  
المهود ، والمبرمات : المحكمات .

راجع « الحماسة ص ١٧٢٧ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٩ - الخزانة ج ٤ ص ٤٨ .

قال أصحابنا ، (المغاربة) (١) ولا ينقاس الا والفعل مضارع جوابا لقسم ،  
وقد حذف شلوا مع الماضي في قوله :

لعمري أبي دهماء (٢) زالت عزيزة على أهلها ما فتل الزند قادح (٣)  
أى لازالت .

وقد ورد «أبرح» بغير أداة نفى غير مجاب به قسم ضرورة ، كقوله .  
وأبرح ما أدام (٤) الله قومي بحمد الله منتظا مجيئها (٥)

ف قيل : «لا» محذوفة ، أى لا أبرح ، وقيل : غير منفي لا لفظا ولا تقديرا  
والمعنى : أزل عن أن أكون ذا نطاق وجواد ما دام الله قومي ، لكفايتهم إياي .  
- متصل لفظا = : كما رأيت - أوتقديرا = : وليس الفاصل إذ ذاك  
الا فعلا قلبيا ، كقوله :

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم (٦)

أى خلتنى ما زلت ، وخلت هنا يقينية ، وهو أيضا غريب ، والضمن ذو  
الزمانة في جسده من بلاء أو كسر ، والحموة السورة ، وقوله :

(١) «المغاربة» ساقطة من «ج»

(٢) في «ب» : الى عزاء . . . الخ .

(٣) البيت من شواهد الاثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٦ ، والمرادى في شرح التسهيل  
ج١ ص ١٣٣ - وقد روى الشطر الثاني : على وان قد قل منها نصيبا .

وقال البغدادي في رولية البيت ج٤ ص ٢٥ - نقلا عن الفراء في تفسيره : وانشدني  
بعضهم : فلا وأبي دهماء زالت عزيزة ، وكذلك رواية ابن عصفور في المقرب ج١ ص ٩٤ -  
وقال محققه : وهو من الابيات التي لا يعرف قائلها .

وراجع «الدرج» ج١ ص ٨١ - شواهد المعنى ص ٨٢٠ .

(٤) لفظ «الله» ساقطة من «ج» .

(٥) قاله خداح بن زهير بن ربيعة الشاعر المشهور ، كذا في شواهد المعنى ج٢ ص ٦٤ - وهامش  
المقرب لابن عصفور ج١ ص ٩٤ وقال الشنقيطي في الدرج ج١ ص ٨١ لم اقف على قائلها ،  
يريد : هذا والذي قبله . وهو من شواهد الاثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٧ . و  
المرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٣٣ .

(٦) ذكره الجوهري في الصحاح مادة «ضمن» ج٢ ص ٣٨٩ ، وقال : وأنشد الأحمر :  
ما خلتنى زلت . . . البيت ، وذكره في مادة «حسى» ص ٤٦٥ ولم يمهز لقائله . قال  
العينى في ج٢ ص ٣٨٧ : والأحمر هو ابن محرز خلف بن حيان الأحمر مولى أبي بردة بن أبي  
موسى الأشمرى . وكان من أعلم الناس بالشعر وأقدرهم على الثقافة ، وكان شاعرا أيضا ،  
والضمن : الذى به الزمان في جسده من بلاء أو كسر أو غيره . وحموة الألم : سوره .  
راجع التصريح ج١ ص ٢٤٩ .

ولا أراها تزال ظلمة

تحدث لي فرحة وتنكأها (١)

ي أراها لاتزال .

قسما (٢) كقوله :

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة (٣) .....

— أو مطلوبة النفي = : عطفًا على منفية ، وهو ما يقع بعد النهي والدعاء ،  
بقوله :

« صاحب شمر ولا تزل ذاكر المو ت فئسيانه ضلال ميين (٤)

وقوله :

ألا ياسلمى يادار حتى على البلا ولا زال منهلا يجرعائك القطر (٥)

وأنشد الفراء :

لن تزالوا كذلك ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال (٦)

(١) البيت من قصيدة لإبراهيم بن هرمة ، قيل لإبراهيم : إن قريشا لا تهز ، فقال : لأقولن  
قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش ، ورواية الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٧ و .  
والمرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٣٣ - والسيوطي في شواهد المغنى ص ٨٢٦ والشنيطي  
في الدرر ج١ ص ٨١ : وتنكؤها « بخلاف نسخ الشارح ، وروايتهم هي الصواب ،  
وتنكؤها » : تنقشها أى تحدث لي جرحا وتنكؤه بآخر .

(٢) معطوفاً على « فعلا » أى : ليس الفاصل إلا فعلا قليلا أو قسما .  
(٣) سبق تحقيقه في الصفحة السابقة ، وأن فيه روايتين هذه ، ورواية : لعمري دهماء  
البيت .

(٤) قال الميى ج٢ ص ١٤ : لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنيطي في الدرر ج١ ص ٨١ :  
ولم أر من نسب هذا البيت الى قائله ، وهو من شواهد أبي حيان والمرادى في شرح التسهيل  
وقال الميى : الاستشهاد فيه في قوله : ولا تزال « فانه أجرى فيه « زال » مجرى كان ،  
لتقدم شبه النفسى وهو النهى ، وقد علم ان زال وأخواتها لا تفارق أداة النفي في حال نقصانها  
أما ملفوظا بها او مقدرة » وانظر التصريح ج١ ص ١٨٥ .

(٥) قائله : ذو الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة طويلة ، والشاهد اقتران « زال » بالدعاء ،  
وفي شاهد آخر وهو حذف المنادى قبل الدعاء ، وهو « اسلمى » وتقديره : الا يا هذا .  
راجع : « الميى ج٢ ص ٦ - شرح شواهد المغنى ص ٦١٧ - الدرر ج١ ص ٨١ -  
و٢ ص ٢٣ والتصريح ج١ ص ١٨٥ - والمجمع ج١ ص ١٢١ ، ج٢ والاثنونى ج١ ص ٣٧  
و٢٢٨ .

(٦) قائله : الاعشى ميمون من قصيدة طويلة في ملح الاسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان  
وهو من شواهد التصريح ج٢ ص ٢٣٠ - والمجمع ج١ ص ١١١ ، ج٢ ص ٤ والدرر ج١  
ص ٨٠ ، وج٢ ص ٣ ، والديوان ص ٢٨ .

والشاهد : اقتران « زال » بالنفي الذى هو شرط في عملها . واستشهد به السيوطي في المجمع  
أيضا على أن الفعل بعد « لن » قد يخرج للدعاء مثل البيت السابق ، وقال صاحب التصريح :  
وتقع « لن » دعائية خلافا لابن السراج وابن عصفور ، وقال ابن هشام في المغنى ج١ ص ٢٨٧ :  
وتأتي « لن » للدعاء كما أتت « لا » كذلك وفاقا لجساعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله :  
لن تزالوا كذلك . . . البيت . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٦٨٤ .

— وزال = : عطف على فاعل الفعل المقدّر أولاً . — ماضى يزال = :

قال المصنف (١) وغيره : احترازاً من زال بمعنى تحول ، فمضارعه يزول ومن زال الشيء اذا عزله فمضارعه يزيل .

قلت : وقصر الدماميني (٢) فعزى ذلك لابن قاسم (٣) ، ثم قال : قلت : وحكى الكسائي والقراء وغيرهما : يزيل مضارع زال الناقصة ، وأنهم يقولون : لا أزيل أفعل كذا .

قلت : وقد أوهم أن ذلك مما تفرد بنقله ، وقد تقدمه اليه أثير الدين وغيره . ولفظ الأثير (٤) : قلت : وحكى الكسائي أيضاً في مضارع الناقصة : يزيل بوزن يبيع ، وأحمد بن يحيى (٥) عن القراء : لا أزيل ، أقول ذلك فهي مما أورد على فعل يفعل ، وفعل يفعل كنقم ينقم ونقم ينقم .

وزعم القراء تغييرها عن التامة مبنية على فعل بالكسر بعد «فعل» بالفتح ، فرقاً بين التمام والنقصان فعينها واو .

وأجاز ابن خروف أن الناقصة من «زاله يزيله : مازه ، فعينها ياء . ورد بعدم وجود فعل من باب كان الا متوافقاً وزن ناقصه وتائه ، فتبين أن الناقصة لا من زال يزول ولا من زال يزيل ، لعدم مضارعة مضارعها لواحد منها . والصحيح : أنها قسم ثالث ، ومعناها معنى فرح (٦) يائية العين ، لقولهم زابله ، أى بابتته وزيلته ، قال :

سائل مجاور جرم هل حنيت لهم  
وفا شرح الدماميني (٨) : كان الأولى أن يقول : وزال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ماز .

(١) في شرحه على التسهيل «ج ١ ص ٥٤ ظ»

(٢) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٩٨ ظ»

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٣٣ . وليس في كلام الدماميني قصور» لأنه فعل مثل ما فعل ابن أم قاسم وكفى .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ١١٧ ظ»

(٥) أى : أبو العباس ثعلب .

(٦) «معنى فرح» ساقط من «ب» «ج»

(٧) نسبة الجوهري في الصحاح «ج ١ ص ٥٤٨ ، وابن منظور في اللسان «مادة» «خلط» «ج ١ ص ١٦٥ إلى الجرمي : الا ان روايتهما : تفرق بين «بدل» «تزيل» .

ورواية الاثير في التذييل والتكميل «ج ٢ ص ١١٧ ظ : حنيت لها . والخليط : الخالط ، كالنديم والمنادم ، والجليس والمجالس .

(٨) «ج ١ ص ٩٨ ظ»

قلت : لا وجه للأولوية ، لشذوذ حكاية الكسائي والفراء : زال يزيل مضارعا للناقصة ، فوجب رفضه وعدم النعريج عليه ، ولو سلم فأنما هو أخذ من قول الأثير السابق ، وغيره ، لاشيء ابتدعه .

ثم قال (١) : ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة تركه إياه في بقية الأفعال اذا وردت تامة ، وأخر ذلك لما بعد هذا .

قلت : لأنها حين التمام كسائر أفعال غير هذا الباب ، فلم يتعلق بمعانيها غرض ، بخلافها ناقصة طبقا لما تعمل معه هذا العمل ، وبه تتعرف وجه عدم تأخيرها .

- وانفك وبرح وفي = : بكسر عينهما - وفتأ = : بفتحتها . والمصدر فتئا كضرب ، وفتوءا كعقود .

- وأفتأ = : قال في المحكم : ما فتئت أفعل ، وما فتأت فتئا وفتؤا ، وما أفتأت الاخيرة تميمية ، أى ما برحت ، وذكر الثلاثة أيضا أبو زيد ، وأورد الصغاني (٢) : فتأ يفتأ كظرف ، لغة في فتأ .

ثم علم : أن زال وأخواتها دالة على ملازمة الصفة للموصوف مد كان قابلا لها على حسب ما قبلها ، فإن كانت متصلة للزمان دامت له كذلك نحو : مازال زيد عالما ، أو متفرقة في أوقات دامت كذلك ، نحو : مازال زيد يعطى الجوائز .

قال الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه أزاره      فسمما وأدرك خمسة الأشبار (٣)  
يدني خوافق من خوافق تلتقى      في ظل معرك العجلاج مشار  
فادناء الخوافق انما هو في أوقات مختلفة ، فظهر فساد قول من نقد قول ذى الرمة .

(١) أى الدمامي في المرجع السابق .

(٢) هو : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن عل العدوي العمري رضى الدين أبو الفضل الصغاني ولد بالهند ، وقدم الى العراق ، وسمع من النظام المرفياني ، وكان حجة في اللغة ، وله من التصانيف « مجمع البحرين » في اللغة ، « التكملة على الصحاح » ، « الباب » ولد عام (٥٧٧ هـ - وتوفي عام ٦٠٥) انظر : البنية ج١ ص ٥١٩ .

(٣) البيتان من قصيدة يمدح بها الفرزدق يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، ويروى يدني ككتاب من كتاب ... الخ وفي البيت الاول شاهدان آخران ، أحدهما : قوله : « مذ عقدت » حيث اضيفت « مذ » الى الجملة الفعلية وثانيهما قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد المضاف من حرف التعريف خلافا للكوفيين في تحويرهم الجمع بين تعريتين ، وهما تعريف المضاف بالالف واللام ، وضافته الى معرفة . راجع : ابن يعيش ج٢ ص ١٢١ - العين ج٣ ص ٣٢١ - الدرر ج١ ص ١٨٥ .

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا  
وأن الجعيد قول طرفه :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمى (٢)

باقتضاء بيت (٣) الأول طمس رسومها وعفاء آثارها بملازمة المطر ، بخلاف  
بيت الثاني ، وذلك أن الأول عهود دارمى في خصب يسقى المطر في اوقات الحاجة  
إليه ، فدعا بما لايزال على ما عهدا عليه من أنهلال القطر بجرعائها وقت الحاجة .  
ولاخلاف أن معاني الأربعة متفقة الا ما حكى الفارسى عن بعض النظار من  
عدم (استقبال «برح الا مراد بها البراح من المكان المذكور) (٤) أو مخذوفا للدلالة .  
ورد (٥) بقوله تعالى : لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين (٦) لاستحالة بلوغ  
ذلك وهو لم يبرح مكانه .

ثبت أن لافرق بين الأربعة .

- ووني ورام مراد فتاها = : أى فتي وأخواتها ، احترازا من وني بمعنى  
فتى ، ورام بمعنى حاول ، ومضارع ذات التحويل يريم كالناقصة ، والمحاولة  
يروم .

قال المصنف (٧) : وهى ووني بمعنى زال غريبتان ، ولايكاد يعرفهما إلا من  
عنى باستقراء الغريب ، ومن شواهد استعمالهما قوله :

لاينى الحب شيمة الحب ما دام فلا تحسبه ذا ارعواء (٨)

(١) سبق تحقيقه في ص ١١٣٧ .

(٢) البيت من قصيدة في مدح قتادة بن سلمة الحنظلي واستشهد به السيوطى في الجمع ج١ ص ٢٤١  
على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع ، وهو قوله : «غير مفسدها» و«صوت الغمام»  
واستشهد به البيانيون ، قال صاحب معاهد التنقيص ج١ ص ١٢٢ - ١ والشاهد البياني  
فيه «التكميل ويسمى الاحتراس» وهوان يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يذم  
فقوله : غير مفسدها» دافع لما يتوهم من فساد المطر للديار . وهذا مايقصده الشارح بالجوذة  
انظر : الدرر ج١ ص ٢٠١ .

(٣) أى بيت ذى الرمة . والمراد بالبيت الثاني بيت طرفه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٥) في ج : ورده ... الخ .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٦٠ .

(٧) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٤ ظ .

(٨) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٨ ظ والمرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٢٤  
والسيوطى في الجمع ج١ ص ١١٢ وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ٨٢ : لم أرمن نسب هذا  
البيت لقائله واستشهد به الدمامى في شرحه للتسهيل ج١ ص ٩٩ و . وقال : الحب الاول  
يكسر الخاء المعجمة : الخداع والخبث ، والثاني بالفتح : صفة لمن قام به ذلك ، يقال :  
رجل خب أى : ذو خبث وخداع .

وقوله :

إذا رمت ممن لايريم متيما سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى (١)  
ورده أثير الدين (٢) بحكاية بعض أصحابنا المغاربة عن بعض البغاددة إيراد «وني» في الباب متعقبا إياه بأن الفعل قد يرد بمعنى آخر ولا يعطى حكمه ، بشهادة أن معنى ظل زيد قائما ، أقام زيد قائما النهار كله ، ولم يجعلوا (٣) لها اسما ولا خبرا كظل ، ولا (٤) قالوا ما وني زيد القائم بالتعريف ، والتزام التنكير دليل حالية منصوبها .

قال (٥) : وأما تمسكه بورود «وني» بمعنى «زال» بالبيت الأول ، فمدفوع بأن ليس شيمة الحب فيه خبرا ، بل نصب بنزع الخافض أى لاينى عن شيمة الحب ، أى لايفتر عن التحلى بها ، لعدم انعقاد ابتداء وخبر من شيمة الحب .

قال (٦) : ولا حجة له أن «رام» ناقصة في قوله : إذا رمت ممن لايريم متيما . لاحتمال حالية متيم ، لتنكيره ، وهو أظهر ، لعدم استقرار نقص «رام» في غير البيت ، بل الثابت التمام ، كقوله :

لمن طلل برامة لايريم عفا وخلاله حقب قديم (٧)  
ولكون معنى الأربعة السابقة (٨) إيجابا لا نفيا حقيقيا امتنع نصب المضارع في الجواب بعد الفاء ، نحو - مازال زيد زائر فتكرمه .  
وفي تلقى القسم بها ما الصحيح جوازه « نحو - «تالله تفتشوا» (٩) قال :  
قالت لا أنفك أحلوا قصيرة تكون وإياها بها مثلا بعدى (١٠)

(١) البيت من شواهد المراجع المذكورة في البيت السابق ، ولم اعرف قائله ، وكذا قال الشنقيطي في الدرر .

(٢) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٨ ظ .

(٣) وعبارته : ولم تجعل العرب لأقام اسما ولا خبرا . كما فعلت ذلك بظل قالوا : وما يدل على أنها ليست من اخوات كان انه لا يقال : ما وني زيد القائم .... الخ .

(٤) في «ب» ولو قالوا . الخ .

(٥) أى الأثير في المرجع السابق .

(٦) أى : الأثير أيضا .

(٧) لم أجد لهذا البيت أثرا إلا في شرح الاثير السهيل ج ٢ ص ١١٩ و . ولم اعرف قائله ، ولا من ذكره غيره .

(٨) وهى : زال وانفك وبرح وفقى ، وعبرة الاثير : وهذه الافعال التى انتهى او مايشبه شرط في كونها من هذا الباب يظل حكم النفي فيها يدل على صحة ذلك أنهم لا يميزون النصب بعد الفاء في الفعل في الجواب ولا يقولون : مازال زيد زائر فتكرمه ، كما لا يقولون ذلك في الإيجاب المحقق الا في الشعر واختلفوا في تلقى القسم بها فمنه بعضهم فلا يقولون والله مازال زيد قائما والصحيح جوازه .

(٩) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(١٠) سبق تحقيقه في ص ٦٠٤ .

وقال :

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة (١)

ومن منع جعل الفعل تاما والمنصوب حالا .

- وكلها = : أى النواصب - تدخل على المبتدأ والخبر إن لم يخبر عنه بحملة طلبية = : نحو زيد أضربه ، وبكر لاتصحه ، وبشر هل رأيت ، بناء على الصحيح أن الطلبية تقع خبرا للمبتدأ .

وفي شرح الدماميني (٢) : وينبغي أن يقول : ولا إنشائية ، لامتناع كان عبدى بعته على قصد الانشاء .

قلت : قد أوهم أن ذلك له وليس به ، إذ قد أطبقوا على منعه ، لأن علة المنع في الانشائية هي عينها في الطلبية ، كما (٣) مر التنبيه عليه في الباب قبله فتنبه .

وقال الرضى (٤) : ولم تقع أخبارها جملا طلبية ، لأن هذه الافعال صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ، لم تر أن معنى : كان زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن . ومعنى أصبح زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصباح ، وكذا القياس في سائرهما ، اذ معنى عامتها الحصول مع قيد آخر (٥) .

- ولم يلزم التصدير : كأسماء الشروط والاستفهام ، وما أضيف إليهما والمقرون بلام الابتداء ، وكم الخبرية ، خلافا للأخفش في هذه (٦) لإجازته كونها اسما لكان ، لكونها بمنزلة كثير ، فلا تلزم الصدر ، والصحيح المنع ، لعدم السماع ، ولأنها للمباهات والافتخار ، والحرف الموضوع له «رب» وهو لازم للصدرية ، فكذاكم .

- أو = : لم يلزم - الحذف = : كالمخبر عنه بنعت مقطوع - أو = :

(١) سبق تحقيقه في ص ١١٣٦ .

وقال الاثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٩ و : أى مازالت عزيزة ، روى لفظ الحرف الثاني صورة فتلقى به القسم « ولكونها موجبة المعنى لا يدخل الا في خبرها . الخ .

(٢) ج١ ص ٩٩ و .

(٣) انظر ص ١٠٥٦ .

(٤) في شرح الكافية ج٢ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) وبقيّة كلام الرضى : فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية ، فان كانت خبرية تناقض الكلام ، لأن هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض ، وبعبارة أخرى : مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما سر تقريره فلو قلت : كان زيد هل ضرب غلامه ، كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه جهل ، وهو تناقض ... الخ .

(٦) أى « كم الخبرية »

عدم التصرف = : بأن يلزم معنى من المعاني غير منفك عنه ، ككونه دعائيا ، أو ملازما للقسم بحيث لا يستعمل في غير ما ذكر .

قال المصنف (١) وأثير الدين (٢) وعامة من وقفت عليه من شروح (٣) هذا الكتاب وغيرهم : نحو طوبى للمؤمنين ، وسلام عليكم ، وويل للكافرين ، وزاد بعض : أئمن القسم .

وفي شرح (٤) الدماميني : تفسيراً لعدم التصرف جهالة بما أورد عن المصنف وغيره : أى عدم لزوم صفة واحدة ، بأن يصغر ويثني ، وهو الذى أراده هنا ، لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر ، أى عدم ملازمة وجه من وجوه الاعراب ، كما توهم أبوحيان وأتباعه حذرا من التكرار بما بعدها هذا الشرط وذلك بالأوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة والحروف ، بخلاف ذلك ، فمضى كان الاسم جامدا أشبه الحروف والنواسخ لاتدخلها فكذا ما يحاكيها .

قلت : وهو منقود من وجهين :

أحدهما : الجهالة السابقة .

الثاني : توهمه أن المراد بعدم التصرف ما فسر به مما لا مأخذ له من كلامهم بل لم أقف على من قال به في هذا المقام ، ولم يمثل هو بما يقتضى خلاف ما عندهم تصحيحا لدعواه ، بل أورد كلام المصنف معطلا من التمثيل ، على أني لأفهم وجه العدول عما عليه الى ما تخيله من عدم التصغير والتثنية ، أما لما أبداه من خشية التكرار فلا ضرورة أن لكل صورة من هذه وتواليها ما يمتاز به عن غيرها مما تبينه في كل منها ، وإن عسى عليه وجه الصواب أيضا في تاليها كما ستقف عليه .

— أو = : لم يلزم — الابتدائية لنفسه = : قال المصنف (٥) : — أو — أقل رجل يقول ذلك الا زيدا ، إقامة له مقام « ما يقول ذلك رجل » ، وقولهم نولك أن تفعل ، إنابة له مناب ينبغى لك أن تفعل .

وأعترضه أثير الدين (٦) : بقول النابغة ، قال وعزاه الخضرأوى لعلقمة غلطا

فلم يك قولكم أن تشققلوني ودوني عازب وبلاد حجر (٧)

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥٥ .

(٢) في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٩ ظ .

(٣) منهم المرادى في شرح التسهيل ج١ ص ١٢٤ .

(٤) « ج١ ص ٩٩ ظ . »

(٥) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥٥ .

(٦) في التذييل والتكميل ج٢ ص ١١٩ ظ وعبارته « وما ذهب اليه من أن قولك يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح ، بل قد أدخلت عليه العرب كان ، قال الشاعر وهو النابغة ، ونسبه ابن هشام لعلقمة غلطا : فلم يك قولكم ... الخ .

(٧) البيت من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج٢ ص ١١٩ ظ والمرادى في شرحه ج١ ص ١٢٤ .

فأدخل كان على قولكم « وتشقوني بضم أوله مضارع أشقده بهزة فشين معجمله فقال معجمة أى تطردوني .

ومعنى (١) ودوني : دون أرضى أوبلدى ، وبما أنشده صاحب أساس البلاغة أن من أجمال وفارق جيرة عنيبت بنا ما كان نولك تفعل (٢)

أى أن تفعل ، فحذف « أن » وأرتفع الفعل .

وقال الخضرأوى : وتدخل كان عليه نحو : ما كان نولك أن تفعل ، ترفع « نولك » اسما ، وتنصبه خبرا مقدما ، أى ما كان الواجب أن تفعل ، وعلى الرفع فقد يكون اسمها شأنيا ، « وإن تفعل » فاعل القول نيابة للرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية المفسر بها الشأن .

ويجوز فيمن رفع أنه اسم كان سادا فاعله مسد خبرها .

وفي شرح (٣) الدمامي : ولا شاهد في البيتين ، لجواز كون اسم الناسخ شأنيا .

قلت : إنما أخذه من نظرية الخضرأوى ، احتمالا كما رأيت .

ثم قال (٤) : نعم لو سمع نصب النول كان خبرا وصح الاستشهاد ونهض الاعتراض ، غير أنه لم يحكه الا عن تجويزه ابن هشام (٥) رأيا لا رواية فلا يجب قبوله .

قلت : إنما سند أثر الدين في الرد السماع كبتى النابعة ، والأساس (٦) ، لا تجويز ابن هشام الخضرأوى .

بل لانسلم أن سنده الرأى لا الرواية ، لقوله : وتدخل كان على النول . الخ . ومثله لا يقول بالرأى .

وقد اعترض أثر الدين (٧) جعله « كان » شأنية ، بأن إضمار الشأن فيها على ما ذكر ممنوع عند البصرية الا بجملة مصرح بجزء بها .

(١) في « ب » ج : ومنه دوني . . . الخ .

(٢) ذكره الزغشري في مادة « نول » وقال : ومن المجاز : نولك أن تفعل كذا بمعنى : حقق وما ينبغي أن تعمله من نفسك . . . وقال : أن حسن أجمال . . . البيت ، ولم ينسب البيت لقائله ، وأنا لم أعرفه ، ولم اعثر عليه في غير شرح الاثير والمرادى والدمايى .

(٣) « ج ١ ص ٩٩ ظ »

(٤) اى الدمايى في المرجع السابق .

(٥) لعل تصويب العبارة : « لم يحكه عن تجويزه الا ابن هشام . . . الخ .

(٦) أى أساس البلاغة السابقين .

(٧) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٩ ظ ، وعبارته : « وفي تجويز إضمار الشأن في « كان » والخبر « نولك » رافعا « أن تفعل » فاعلا نظر ، لان شرط الواقع خبر بعد ضمير الامر أن يكون جملة مصرحا بجزئها عند البصريين وإنما يجوز هذا عند الكوفيين .

قلت : وقصر الدماميني (١) عن مطالعته فعزى ذلك لابن قاسم (٢) . ثم قال : والظاهر - في قول المصنف بنفسه - أنه الذي يقال فيه امتنع لما منع معنوى ، كما يأتي فينبغي أن يفكر في مثال لهذا القسم .

قلت : ومثاله بديهي وهو ما مر التمثيل به عن المصنف ، وبه مثل الجماعة (٣) فلا وجه للتردد كما يوضحه معادله من قوله :

- أو مصحوب لفظي = : قال المصنف (٤) : ، وأثير الدين (٥) ، ومن لا يحصى كثرة كالواقع بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية .

قلت : وقصر الدماميني (٦) فعزى ذلك لابن قاسم (٧) . ثم اعترضه بأنه لا يمتنع في (٨) لولا زيد مسالم لهلك ، أن يقال : لولا كون زيد مسالماً وكذا في لولا زيد لأكرمته : لولا كون زيد لأكرمته ، فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقاً بل الناسخ الفعلي .

قلت : وهو مدفوع بأن المراد ما بقي على هيئته مبتدأ ، ولا كذلك في مثالية ولو سلم لم نسلم صحة المثال الثاني « لكون الكون فيه مصدر « كان » التامة ، لا الناقصة قطعاً ، لكون المعنى : لولا وجود زيد لأكرمته والا وجب ذكر الخبر ، ولا ذكر له ، ولو سلم في الأول فلا وجه للقدح فيما بعد « إذا الفجائية الممثل بها المصنف والجماعة ، ومنهم ابن قاسم ، فلم يطل باب النقد .

- أو = : لمصحوب - معنوى = : نحو - ما أحسن زيدا والله دره ، وما جرى مثلاً ، نحو : الكلاب على البقر ، والعاشية تهيج الآية (٩) « أي الابل التي تتعشى اذ رأتها التي تتشهى العشاء اشتهدت فأكلت معها ، والابناس قبل الالبساس (١٠)

- (١) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٠ و ، وعبارته : « واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشأن لا يفسر عند البصريين الا بجملة مصرح بجزئها » .
- (٢) في شرح التسهيل ج١ ص ١٢٥ .
- (٣) في رأبي ما قاله الشارح دفاع غير موافق للاعتراض لان الدماميني معترض على نفس هذه الامثلة ، لا أن المصنف لم يذكر أمثلة لذلك حتى يقول الشارح : ومثاله بديهي وهو ما مر... الخ .
- وعلى ذلك فاعترض الدماميني لا يزال قائماً .
- (٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥ و .
- (٥) في التذيل والتكميل ج٢ ص ١٢٠ و .
- (٦) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٠ و .
- (٧) في شرح التسهيل ج١ ص ١٢٥ .
- (٨) في « ساقطة من ج »
- (٩) انظر مجمع الامثال ج٢ ص ٩ . وقال الميداني : « يقال : عشوت في معنى تمشيت ، وعشوت في معنى : تغديت ، ورجل عشان ، أى تمش » وقال ابن السكيت : عشى الرجل ، وعشيت الابل تمشى عشى اذا تمشت . وفيه قصة طويلة لمورد المثل تراجع .
- (١٠) قال الميداني في مجمع الامثال ج١ ص ٥٩ : « يقال : آنس ، أى أوقفه في الانس ، وهو فقيض أو حشة ، والابساس : الرفق بالناقة عند الحلب ، وهو ان يقال : بس بس ... وقال : يضرب في المدارات عند الطلب .

قال المصنف (١) : فهي مبتدآت غير مدخولة لكان وأخواتها .

وفي شرح الدماميني (٢) : وقد يعترض « الكلاب على البقر » بوروده أيضا بالنصب بتقدير أرسل فأين لزوم الابتدائية ، والمسألة في الفصح وقد أوردتها المصنف نفسه في هذا الكتاب .

قلت : والجواب أن المثل مرسل تازة بالرفع على الابتدائية ، فلا يغير عنها (٣) رافعا بأحد النواسخ الروافع للمبتدآت أسماء ، ولا غيره من أحد أوجه الاعراب الثلاثة ، وهو الغرض من التمثيل به .

وبالنصب على المفعولية أخرى بإضمار عامله ، فليس مما الكلام فيه ، فانهذ الإيراد واتضح المراد فتأمله .

- وندر = : قوله :

ألا يا أم فارغ لا تلومى . . . على شيء رفعت به سماعى (٤)

- وكوفي بالمكالم ذكرينى = : ودلى دل ماجدة صناع

ولاخفاء بمحل الشاهد من ذلك من إيقاعه الخبر جملة طلبية ، وقد أول مع ندوره بالخبر ، أى : وكوفي بالمكالم تذكرينى نظير « فليمد له الرحمن مسدا » (٥) أى مدله .

- فيرفعه = : عطفا على تدخل ، عائدا مستكنة على كلها ، والبارز على المبتدأ

- ويسمى = : المرفوع اذ ذاك - اسما = : عند جمهور البصرية والجملة عطف على الاسمية « (من قوله) وكلها يدخل ، لاعلى الفعلية من تدخل ، لعدم

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥ و . وعبارته : « فهذه وأمثالا من المبتدآت وردت أمثالا لاتفارقها الابتدائية لأن الأمثال لا تغير .

(٢) ج١ ص ١٠٠ و .

(٣) في «ب» : عندها ... الخ بدل «عها» .

(٤) نسبهما أبو زيد في نوادره ص ٣٠ - ٥٨ : لبعض بني نهشل لقائلهما جاهل ومحل الاستشهاد وأضح في الشرح قال أبو زيد الأنصارى : يريد : يا أم فارعة فحذف الهاء استخفا ، وذلك شاذ ، وإنما يحذف من المنادى «والمعنى : وصبرى ، مذكرة لى بالمكالم وتقديره في الناس » وحسن الثناء على ، والمعنى : وصبرى ، مذكرة لى بالمكالم وتقديره في العربية ردى وقال البغدادي في الخزانة ج٤ ص ٥٧ : قال ابن عصفور في كتاب الضرورة : جعل «ذكرينى في موضع مذكرة ، وهو قبيح وأن فعل الامر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان» وإنما فعل ذلك لأن «كوفي» أمر في اللفظ ومحصول الامر منه لها إنما وقع على التذكير . فلما كان في المعنى أمرها بتذكيره استعمل فيه لفظ الامر .

وقال صاحب التوارد : و«دلى» يفتح الدال ، على دلت تدل ، ودلت انا أدل مثل خجلت أخجل ونقل صاحب الخزانة عن ابن عقيل عن أبي عبيدة : الدل : قريب المعنى من الهدى وهما من السكنة والوقار في الهيئة والنظر والشامل وغير ذلك .

(٥) سورة مريم ، آية : ٧٥ .

راجع منها الى الاسمية المذكورة ، ويسمى أيضا فاعلا = : عند المبرد (١)  
وسماه سيويه : اسم فاعل (٢) .

- وتنصب خبره = : أى الداخلة عليه - ويسمى خبراً = : عند جمهور  
البصرية - ومفعولا = : عند المبرد ، واسم مفعول عند سيويه (٣) ، وحالا  
كما مر عند الكوفية « ولا يعرف المتأخرون غير اسم كان وكذا بقية أخواتها .  
وانما لم يوصف بالمفعولية الصريحة الا مجازا ، لعدم تعدى عامله من حيث لا يقع  
على الواحد » والجمع من غير الواحد والجمع ، لا تقول : كانا قائما ، ولا  
كانوا قائما ، كما تقول : ضربا رجلا ، وضربوا رجلا ، ولأنك تقول :  
ضربت بزید أى فعلت به دون كنت بقائم .

- ويجوز تعدده = : أى الخبر - خلافا لابن درستوية = : وابن أبي  
الربيع وظاهر قول سيويه (٤) ، اعتلالا بشبه هذه الأفعال ما يتعدى الى واحد  
فلا يزداد عليه والصحيح الأول ، لكونه في الأصل خبر ابتداء .

واذا تعدد مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى .

- وتختص دام والمنفى بما = : مما شرطه المنفى : كزال وأخواتها أولا ،  
كسائرهما : - بعدم الدخول على = : مبتدأ - ذى خبر مفرد طلبي = :  
كأين وكيف ومتى ، فيمتنع : أصحبك أين مادام زيد ، وأين ما كان عمرو ،  
ومتى ما صار القتال ، وأينما أصبح خالد .

وفي النهاية : لا يجوز أين مازال زيد عند البصرية ، لأن خبر مازال لا يتقدمها  
وأجازه الكوفية . وهو موافق لقول المصنف عنهم إن لا صدر « لها » .

وقضيته أن المنفى بغيرها تدخل عليه نحو أبي لازال زيد ، كغير المنفى نحو :  
أين كان زيد .

(١) بل حتى المبرد يسميه اسما ، انظر قوله في المختضب ج٤ ص ٨٨ : أعلم أنه اذا اجتمع في هذا  
الباب معرفة ونكرة فالذى يحمل اسم « كان » المعرفة وقال في ص ٨٩ : فان كان الاسم  
والخبر معرفتين ، وقال في ص ٩١ : وأعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم  
نكرة والخبر معرفة ، وانما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد  
... الخ .

(٢) سيويه سماه بالاثنتين أى بالفاعل ، اذ قال في ج ١ ص ٢١ ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل  
كما لم يجوز في « ظننت » الاختصار على المفعول الاول . وقال في نفس الصفحة : « وقد يكون  
لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله ، أى : قد خلق  
عبدالله » . وقال في ص ٢٤ : « واذا كانا معرفة - أى المبتدأ والخبر - فأنت بالخيار  
أهما جعلته فاعلا رفعته ونصبته الآخر ... وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان  
زيد صاحبك » وسماه باسم الفاعل اذ قال في ص ٢١ نفس الجزء : « ان شئت قلت : كان  
أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في « ضرب » لأنه قل مثله ، وحال التقديم والتأخير  
فيه كحاله في « ضرب » اذ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(٣) انظر الهامشين السابقين .

(٤) انظر : الكتاب ج ١ ص ٢١ .

وقال : مفرد ، لتقديمه أن الحملة الطليعية لاتقع خبرا في الباب مطلقا قاله أثير الدين (١) وهو واضح .

قلت : واحذره الدماميني (٢) فأورده سؤالا وجوابا فقال : فإن قلت : فقوله مفرد يؤذن بالجواز في الحملة ، لكنه باطل . فأجاب بأنه مفهوم لاغ ، لمنعه إعمال المنطوق السابق المقتضى عموم المنع في الجميع من قوله (٣) : ان لم يخبر عنه بحملة طليعية .

وتسمى = : أفعال الباب - فواقص = : ومن أقسامها الشأنية خلافا لأبي القاسم بن الأبرش (٤) زاعما أنها قسم برأسها ولمحمد بن مسعود الغزني (٥) ، زاعما أنها من أقسام التامة .

- لعدم اكتفائها بالمرفوع (٦) = : فلا يتم كلام ، بل به مع المنصوب ، لأن حديثها (٧) مقصود الاستناد الى النسبة الكائنة بين معموليها كما أشار اليه سيويه (٨) بقوله : تقول : كان عبدالله أخاك ، فانما أردت ان تخبر عن الأخوة .

- لا لأنها تدل على زمن دون حدث = : خلافا للمبرد (٩) وابن السراج (١٠)

(١) في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٠ ظ .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٠ ظ .

(٣) أي المصنف انظر ص ١١٤٢

(٤) هو ابو القاسم خلف بن يوسف الشنتريني يعرف بابن الأبرش ، ذكر بن دحية في المطرب : أن السهيل التقى به وأخذ عنه فوائد في النحو ، وقال عنه الضبي : كان وحيد عصره في علم اللسان ، توفي عام ٥٣٢ هـ .  
انظر المطرب ص ٢٣٢ - بنية الوعاة ج١ ص ٥٥٧ .

(٥) قال السيوطي : هكذا اسما أبوحيان . وقال ابن هشام : ابن الذكي ، صاحب كتاب البدیع أكثر أبوحيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وقال : انه خالف فيه أقوال النحويين وله ذكر في جميع الجوامع ، ولم اعرف شيئا من أحواله . وفي كشف الظنون ص ٢٣٦ : « محمد بن مسعود الغزني المتوفي سنة (٤٣٢١) وانظر البنية ج١ ص ٢٤٥ .

(٦) في المتن تحقيق بركان ص ٥٢ : بمرفوع ، وقال في الهامش ، وفي « م » بالمرفوع . وما في شرح الأثير ج٢ ص ١٢٠ و « بمرفوع » وكذلك شرح المرادى ج١ ص ١٣٥ .

(٧) في « ب » حدثه ... الخ .

(٨) في الكتاب ج١ ص ٢١

(٩) إذ قال في المقتضب ج٣ ص ٣٣ : « وكما أن « كان » في وزن الفعل وتصرفه على الحقيقة ، تقول : ضرب زيد عمرا فتخبر بأن فعل وصل من زيد الى عمرو . فإذا قلت كان زيد أخاك لم تخبر أن « زيد » أوصل الى الاخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيد أخوه فيما خلا من الدهر . وقال في ص ٩٧ : « اعلم أن هذا الباب انما معناه الابتداء والخبر ، وانما دخلت « كان » لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك الى غيرك . وانظر ص ١٨٩ - وج٤ ص ٨٦ .

(١٠) إذ قال في « كتاب أصول النحو ج١ ص ٩٢ » : « وأخوات كان » صار واصبح ... وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط ... فانما مفارقتها للفعل الحقيقي فان الفعل يدل على معنى وزمان ، نحو قولك : ضرب يدل على ماضى من الزمان ، وعلى الضرب الواقع فيه ، و « كان » انما تدل على ماضى من الزمان فقط ... الخ .

وأبوى على والفتح وعبدالقاهر ، وابن برهان(١) ، وهو ظاهر قول سيبويه ،  
والى أنها لحدث لها مشتقة كان يذهب الاندلسي(٢) .

قال الخضرأوى : والعجب منه يقول : ليس لها حدث ويعلا تعاليقه من  
تقاديره في نحو - سرني أن زيدا في الدار أى كونه فيها ، وأن زيدا أخوك ،  
أى كونه أخاك .

- فالأصح دلالتها عليهما = : أى الحدث والزمان - الا ليس = : فلا  
دلالة فيها عليهما وأن الحدث مسند الى الجملة ، كظنت مسندة اليها .

قال الرضى(٣) : فكان في نحو - كان زيد قائما دالة على الكون من مطلق  
الحصول دال عليه خبرها مخصوصا ، وهو كون القيام أى حصوله ، فجىء أولا  
بلفظ دال على حصول ما ، ثم عين بالخبر « فهو بمنزلة - كان شيء ، ثم  
بمنزلة حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ، ثم تخصصه كالفائدة  
في ضمير الشأن قبل تعيين زمن ذلك الحصول .

فلو قيل : قام زيد ، لم تحصل هاتان الفائدتان معا ، بخلاف - كان -  
فدالة على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره دال على حدث واقع  
في زمن مطلق تقييده في كان ، غير أن دلالة كان على مطلق الحدث أى الكون  
وضعية ، ودلالة الخبر على مطلق الزمن عقلية .

وأما سائر النواصب كصار الدالة على التحول ، وأصبح الدالة على الكون  
في الصبح وأخواتها ، وما دام الدالة على الكون الدائم . وما زال الدالة على  
الاستمرار ، وأخواتها ، وليس الدالة على الانتقاء فدلالتها على حدث لايدل  
عليه الخبر نهاية في الوضوح ، فكيف يتصور جميعها ناقصا بالمعنى الذى قالوه ه .

قلت : وهو صريح في مخالفة المصنف في أستثناء « ليس » وجزمه بعلم دلالتها  
على الحدث .

ثم أختلف القائلون بدلالتها عليه ، هل تنصبه ؟ نحو : كان زيد قائما

(١) هو : عبدالواحد بن عل بن عمر بن اسحاق بن ابراهيم برهان - بفتح الباء أبو القاسم الأسدي  
المكبري النحوي ، قال القفطي : كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة ، منها النحو  
واللغة ومعرفة النسب والحفظ لأيام العرب وأخبار المتقدمين « له انس شديد بعلم الحديث ،  
توفي عام ( ٤٥٦ ) .

انظر : الانباه ج٢ ص ٣١٣ - البنية ج٢ ص ١٢٠ .

(٢) قال في كتاب « التوطئة » ص ٢١٠ « فكان ، لاقران مضمون الجملة بالزمان الماضي »  
واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدث مع الزمان ، أو مجردة للدلالة على الزمان « ولاظهر  
أنها مجردة ، والدليل على ذلك الامر والنهى ولا يصح توجيهها الا على الاحداث ... الخ .

(٣) في شرح الكافية ج٢ ص ٢٩٠ « وعبارته » وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة ، لأنها تدل  
على الزمان دون المصدر ليس بشيء ، لأن « كان في نحو : كان زيد قائما ... الخ .

كونا ، فأجازه بعض ، وبه قال السيرافي ، والجمهور على المنع اعتلالا بتعويضهم عن النطق به الخبر ، لكونه المسند في الحقيقة لاسمها .

قال الخضراوي : ولما زعم أبوعلی عدم الدلالة عليه ، قال : لا يتعلق بها جار ، وفي عملها في ظرف الزمان نظر . هـ ومن قال بالدلالة عليه أجاز عملها فيه ، ومن ثم علق بعض المجرور في « أكان للناس عجبا (١) » بكان .

وقد صنع ذلك أبوعلی (٢) . وقيل : انما يتعلق بعجبا ، اذ ليس في تقدير الحرف المصدرى والفعل ، وقيل : عجبا بمنزلة « عدل » ، لقولهم : هو بينهم عدل ، أى عادل ، وجور ، وخصم .

وقيل اللام للتبيين متعلقة بما يفهم من معنى الكلام ، غير ملفوظ به ، أى بين للناس .

وزعم ابننا خروف وعصفور : اشتقاقها من أحداث لم ينطق بها (قال) (٣) : وقد تقرر استعمالهم الفروع ، وإهمال الأصول ، وداعبها الى ذلك أنها أفعال ، ويجب أنها كسواترها (٤) في أخذها من الاحداث ، قالا ويقطع أن فيها معنى الحدث أمرهم ونهيم بها . وبناء اسم الفاعل منها نحو : كن قائما « ولاتكن كصاحب الحوت » (٥) « وانا كائن منطلقا . ولايتصور الامر بالزمان .

ونصب الفعل بعد الفاء جوابا ، نحو : كن قائما فتدخل الجنة .

ورد بورود المصدر منها صريحا في حكاية أبي زيد في كتاب الهمز : مصدر « فنى » مستعملا ، كما مر وغيره كظلمت أفعل ظلولا « وبت أفعل بيتوته ، كما جاء « وبمصدر « كاد » فقالوا : لا أفعله ولا كيدا ، أى ولا أكاد كيدا . وقد ورد المصدر معملا اعمال فعله في قولهم : كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصبا مع الغنى .

وقال :

بيذل وحلم سساد في قومه الفنى  
وكونك إياه عليك يسير (٦)

- (١) سورة يونس ، آية : ٢ .
  - (٢) انظر : الايضاح المصدى ج١ ص ١٠١ .
  - (٣) « قال » ساقطة من « ب » ولعلها هي الصواب لأن ما بعد « قال » ليس من كلام ابن خروف وعصفور . والا لقال : قالا ، للدلالة عليهما .
  - (٤) في « ب » كسواترها ... الخ .
  - (٥) سورة القلم آية : ٤٨ .
  - (٦) قال المصنف في شواهد الكبرى ج٢ ص ١٥ - والشنقيطى في الدرر ج١ ص ٨٣ - لم اقف على اسم قائله . والشاهد : قوله « وكونك إياه » حيث أعمل مصدر « كان » كعملها ، وأن الافعال الناقصة لها مصادر مثل الافعال الاخرى .
- انظر : الجمع ج١ ص ١١٤ - والاشئوني ج١ ص ٢٣١ - والتصريح ج١ ص ١٨٧ .

وقد عملت «كان» كائنة في صلة «أن» في قوله تعالى «الا أن تكونا ملكين» (١) وهو في تأويل المصدر ، وبه يدفع قول من زعم أن المنصوب في : عجبت من كونه قائما - حال ، وان المصدر لكان التامة ، ومن زعم أن لامصدر لها ، وأنها غير دالة على حدث .

قلت : وهو أحد الوجوه العشرة المبطل بها المصنف (٢) القول الأول من كونها غير دالة على حدث على أن ابن قاسم (٣) قد طرق فيه احتمال أن الاصل : وكونك تفعله ، أى المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فاتصل كما صنع المصنف في : فاذا هو إياه من تقدير فاذا هو يشبهها .

الثاني (٤) : أنها أفعال ، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان ، إذ الدال على الحدث فقط مصدر : وعلى الزمان فحسب اسم زمان ، والعوامل المذكورة لامصادر ولا أسماء أزمنة منه فيطلب دلالتها على أحد الأمرين دون الآخر .

الثالث : أن الدلالة عليهما أصل كل فعل ، فالحكم على العوامل المذكورة بما زعم لإخراجها عن الاصل فلا يقبل الا بدليل .

الرابع : لو خصت (٥) دلالتها بالزمن جاز أنعتقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى أنعقادها منه ومن أسم زمان وفي عدم ذلك دليل على بطلان ذلك .

الخامس : أن لامتمايز للافعال إلا بالحدث ، فهي مفترقة بالنسبة الى الحدث وان تساوت في الزمن ، فاذا زال ما به الافتراق باقيا ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا ، وصار بكر غنيا ، والفرق حاصل ، فبطل ما يوجب خلافه .

وأیضا فيلزم تناقض أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيما ، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم . وانما يزول برعاية دلالة الفاعلين على الإصباح والإمساء .

السادس : من جملتها انفك ولا بد معها من ناف ، فلو لم تدل عليه لزم أن معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وهو نقيض الغرض .

السابع : أن منها «دام» ، ومن شرط عملها كونها صلة «ما» المصدرية

(١) سورة الاعراف ، آية : ٢٠ .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥ و .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ١٣٦ - وعبارته : «قلت : الاستدلال بالبيت ظاهر ، غير انه يحتمل أن يكون «إياه» مفعول فعل مقدر ، حذف فانفصل ، التقدير : وكونك تفعله والتفسير عائد على ما ذكر من البذل والحلم ، وقد خرج المصنف على ذلك قولهم : فاذا هو إياها ... الخ .

(٤) أي من الوجوه العشرة ، وكذا الثاني والثالث حتى العاشر .

(٥) في - ب - لو اقتصت ... الخ .

ومن لوازمه صحة تقدير المصدر مكانها ، فلو جردت من الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث .

الثامن : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى منه على الزمان ، لأن دلالة على الاول لا تتغير بقرائن بخلافها على الثاني ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء منها على الزمان .

التاسع : لو كانت لمجرد الزمن لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما في الحديث : «إن هذا القرآن كائن لكم أجرا ، وكائن عليكم وزرا» (١) .

وحكى سيبويه عن الخليل : هو كائن أخيك على الاستحقاق ، أى كائن أخاك . قال :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا  
أخاك اذا لم تله لك منجدا (٢)

اذ لا دلالة في اسم الفاعل على الزمن ، بل على الحدث وما هو به قائم أو عنه صادر ، ومثله .

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن (٣) مغمض (٤)  
أى لست أزال أحبك ، فأعمل اسم الفاعل كالفعل .

العاشر : لو كانت مجردة من الحدث مخصصة للزمان لم يبين منها أمر ، كـ «كونوا قوامين بالقسط» (٥) لعدم انباء الامر مما لا دلالة فيه ، كما مر على الحدث هـ ملخصا (٦) .

قال المصنف (٧) : وما ذهبت اليه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيراجي

(١) أخرجه الدارمي في سننه «ج ٢ ص ٤٣٤» كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن من حديث أبي موسى .

(٢) قال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٤ : لم اعثر على قائل هذا البيت ، والشاهد قوله : كائنا أخاك «حيث كان الوصف عاملا مثل الفعل ، وفيه شاهد آخر وهو عمل «ما» المجازية ، لأن كل من يبدى «اسم» «ما» وكائنا خبرها .

راجع «العين» ج ٢ ص ١٧ - «المع» ج ١ ص ١١٤ - «الأشعري» في ج ١ ص ٢٣١ التصريح ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) في ج : تغمض العين . . . الخ .

(٤) قاله : الحسين بن مطير الأسدي من قصيدة «وأسماء» محبوبته «وروى لست بارحاً . قال العين في شواهد الكبرى ج ٢ ص ١٨ : وقد تداول في هذا البيت ثلاثة فواسخ ، فان قوله : أحبك ، جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت خبرا لقوله : زائلا ، وقوله : زائلا بما اتصل به خبر «ليس» و«ليس» بما اتصل به خبر «ان» فانها المنقولة من الثقيلة . والشاهد اجراء اسم الفاعل مجرى فعله .

راجع «مجالس ثعلب» ص ٢٦٥ و«الأشعري» ج ١ ص ٢٣١ - «المع» ج ١ ص ١١٤ .

(٥) سورة النساء ، آية : ١٣٥ .

(٦) أى «انتهى كلام المصنف في الشرح» ج ١ ص ٥٥ ظ .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٦ و .

فتلا لتسميتها نواقص بما في المتن صدر المسألة ، متمما لإياه في شرحه بما أتمنا به .  
نالك .

— وإن أريد بكان ثبت = : قال المصنف : وثبت كل شيء بحسبه  
تارة يعبر عنه بالأزلية ، نحو — كان الله ولا شيء معه ، وتارة بمحدث نحو :  
« إذا كان الشتاء » وأخرى بحضر ، نحو « وإن كان ذو عسرة (١) » وطورا بقدر  
وقع نحو ما شاء الله كان ، ه .

سلمه أثير الدين (٢) وغيره (٣) .

وفي شرح الدماميني (٤) : والتعبير بقدر مشكل ، لأن شاء الله بمعنى قدر  
يتحد السبب والمسبب .

قلت : وهو مدفوع بأننا لانسلم تفسير المشيئة بذلك ، لأنه خلاف معناها الموضوعه  
(٥) من (٦) الإرادة ، قال الراغب : والمشية عند أكثر المتكلمين كالإرادة  
سواء ، وعند بعض : إنها وضعا لإيجاد الشيء وإصابته ، وإن كان ربما استعمل  
في المعارف (٧) موضع الإرادة سواء ، فالمشيئة منه تعالى الإيجاد ، ومن الناس  
للإصابة .

قال : (٨) وقال بعضهم — يعني المتكلمين : والمشية من الله تقتضي وجود  
لشيء ، ومن ثم قيل : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، والإرادة منه  
لا تقتضي وجود المراد لا محالة ، بدليل « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٩) »  
وما الله يريد ظلما للعباد (١٠) ومعلوم حصول العسر والتظالم فيما بيناه ه .

قلت : فجعل المشيئة مقتضية للفعول ، فلم يكن فعلها بمعنى قضى وقدر ،  
وهو خلاف دعوى الدماميني (١١) إيجاد السبب والمسبب في ذلك ، وذلك أن قدر  
ضعف من التقدير ، وأما على أنه مخفف مبنى لما لم يسم فاعله ، أى وجد فواضح .

— أو كفل = : نحو كنت الصبي ، أى كفلته — أو غزل = : ككنت  
لصوف ، أى غزلته ، أو أقام كقوله :

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٨٠ .

(٢) في التذيل والتكميل ج٢ ص ١٢٣ و .

(٣) منهم : ابن أم قاسم في شرح التسهيل ج١ ص ١٣٧ .

(٤) ج١ ص ١٠١ و .

(٥) « له » ساقطة في « ب » .

(٦) في « أ » ، ج : « له » والإرادة « الخ » .

(٧) في « أ » و « زج » في المعارف الخ .

(٨) أى الراغب .

(٩) سورة البقرة ، آية : ١٨٥ .

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ١٠٨ .

(١١) أى السابقة .

كانوا وكنا فما ندرى على وهل نحن فيما لبثنا أم هم عجل(١)

فلها(٢) تامة ثلاث معان ، وهي في الأول قاصرة ، وفي الثاني والثالث متعدية ، مصدرهن : الكون ، كالتناقضة عند مثبتيه ، الا بمعنى « كفل » فمصدرها الكيافة ، كالحراسة والكلاءة ، ولم يذكر معنى الناقضة ، وهو مفهوم محاصر .

- و = : أريد - بتواليها الثلاث = : من أضحي وأصبح وأمسى - دخول في الضحي = : كقوله :

ومن فعلاقي أني حسن القرى اذ الليلة الشهباء أضحي جليدها(٣)

- والصبح والمساء = : نحو « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون »(٤) وترد الثلاثة أيضا بمعنى(٥) أقام في الاوقات المذكورة ، قالوا : اذا سمعت سري القين فأعلم أنه مصبح ، أى : مقيم في الصباح .

- و = : أريد - بظل دام = : نحو : لو ظل الظلم هلك الناس - أوطال = : كظل الليل(٦) والنبات ، أو بمعنى : أقام نهارا . وزعم المهابدي وموافقوه : عدم استعمالها ، الا ناقضة .

ورد بالسماع :

وأما معناها ناقضة : فاقتران مضمون الجملة بالنهار ، أو معنى صار .

- و = : أريد - بات نزل ليلا = : قال المصنف(٧) : بات القوم وبات القوم : نزل بهم ليلا ، متعدية بنفسها وبالباء .

وفي شرح(٨) الدماميني : ولا ينبغي تفسير « بات القوم » بنزل ، لتعديه بنفسه ، ونزل بالباء ، ولو قال المصنف : نزل زمن البيوتة كان أقرب إلى تفسير اللفظ .

(١) استشهد بالبيت الاثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٣ و ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : « كانوا وكنا » بمعنى : أقاموا وأقمنا .

(٢) في « ب » فهي تامة ، فلها تامة ثلاث ... الخ .

(٣) نسب ابن عيش في شرح المفضل « ج٧ ص ١٠٣ » لمبدالواسع بن أسامة وقال الشنقيطي في الدور ج١ ص ٨٥ : لم اعثر على قائله ، والشاهد : أن « - أضحي » دخل في الضحي ، وقد اكتفت بمرفوعها ، أى صار جليدها في وقت الضحي ، والمراد بالليلة الشهباء ، الباردة التي طال مكث جليدها ولم يذب عند ارتفاع النهار .

انظر : الجمع ج١ ص ١١٦ - الاشموني ج١ ص ٢٣٦ .

(٤) سورة الروم ، آية : ١٧ . والشاهد في الآية الدخول في المساء والصبح .

(٥) بمعنى « ساقطة من » ج .

(٦) في « ب » كظل الليل والنهار ، أو ... الخ .

(٧) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٦ و .

(٨) ج١ ص ١٠١ .

قلت : انما فسر المصنف المتعدى بالباء ، وأما أنه لو قال ما ذكر ، فإنما أكتفى المصنف بما يؤدي ذلك توسعا واعتمادا على وضوح المقام ، مع سهولة الخطب فيه .

وزاد غير المصنف بات : أقام ليلا .

وأما معناها ناقصة فاقتران مضمون الجملة بالبيتونة كقوله :

باتت طرابا وباب الليل لم ينم (١) .

وقوله :

باتوا نياما وابن هند لم ينم

- و = : أريد بصار رجوع = : نحو ألا إلى الله نصير الأمور (٢) وقوله :

وصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا (٣)

- أو ضم أو قطع = : فتعدى بنفسها إلى واحد كصاره بصيره ويصوره ، أى ضمه وقطعه .

وفي شرح اللمامي (٤) : كذا في شرح (٥) ابن قاسم تبعا للمصنف .

(١) وصدره : حتى شأها قليل موهنا عمل .

قائله : ساعدة بن جزيه ، من قصيدة يري بها جماعة أصيبوا يوم معيط ، والشاهد واضح من الشرح ، بينا يوجد شاهد ثان في صدر البيت تكلم عليه جل النحويين واختلفوا فيه ، وهو عمل « قليل » في قوله : موهنا « لأن » فعمل إذا قصد به « فاعل » أو فعل « عمل مثله ، وقيل : موهنا : ظرف لشأها ، والظرف تكفيه راحة الفعل ، وعليه فتعلقه بـ « قليل » ليس دليلا على كونه مفعولا . له وفي هذا مبحث طويل يراجع في مضانه . وشأها : ساقها ، وكليل : مضيع ، وموهن قطعه من الليل ، وقيل : قطعه بعد ساعة من الليل ، والطراب : أى استخفها الفرح .

انظر الكتاب ج ١ ص ٥٨ ابن يعيش ج ٦ ص ٧٢ - المقرب ج ١ ص ١٢٨ - الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ شرح شعر الهديين ج ٣ ص ١١٢٩ .

(٢) سورة الشورى ، آية : ٥٣ .

(٣) وعجزه : ورضت فذلت صعبة أى إذلال .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة بالشواهد النحوية الكثيرة - والشاهد : أن « صار » تامة ، و « نا » فاعلها . أى : رجعنا ، يقال صار الأمر إلى كذا أى رجع قال الأعمى في شرح الديون : قوله : وصرنا إلى الحسنى : أى إلى ما نجد من الأمور ، ورق كلامنا : أى صرنا إلى الصبا . وقال البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٢٤ : والحسنى إما اسم بمعنى : الاحسان أو صيغة مؤنث « أحسن » أى : إلى الحالة الحسنى و « ورق » بمعنى : لطف ورضت : بمعنى ذلك ، وذلت بمعنى : سهلت ، وقوله : أى إذلال : مفعول مطلق عاملة : رضت .

راجع الديوان ص ١٠٩ - الحماسة ص ١٦٢٤ - ١٨٤٤ المختضب ج ١ ص ٧٤ - المختضب ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) « ج ١ ص ١٠١ و . »

(٥) « ج ١ ص ١٣٧ . »

قلت : لا خصوصية للصنف بذلك ، فقد أطبق على ذلك أئمة العربية والتفسير .

وفسره بعض بأماله ، وقرأ بعض (١) : « فصرهن إليك (٢) » بالضم والكسر . قال الأخفش : أى وجههن إليك .

ومعنى « صار » التحول ، وهو ضربان .

تحول بالذات كصار الماء بخارا ، والبيت ترابا ، والطعام فضلة ، وبالعرض كصار الغنى فقيرا والجواد شحيحا ، والفرس الى عمرو ، وكل حى الى فناء . وفي غرة الرماني : صار تامة فتتعدى بالجار كصرت الى البلد ، وناقصة وفيها اتساع من وجهين :

أحدهما : الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر .

الثاني : جعلها دالة على الوجود دون المضى ، نحو : كان فقيها فصار نحويا . ولم تسمع زائدة . وقد زعم جماعة عدم امتناع زيادتها .

وقد سمع حذف خبرها في قول عمرو بن الأهتم .

فإن قصدوا المر الحق فاقصد فإن جاروا فجر حتى يصيروا (٣) أى تبعك لك :

- و = : - بدام بقى = : نحو : « مادامت السموات والأرض (٤) » أى ما بقيت - أوسكن = : ومنه الحديث : « لا يبولن أحدكم بالماء الدائم (٥) » أى الساكن .

(١) في « ب » : بعضهم .  
(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٦٠ . قال مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣١٣ : قرأه حمزة بكسر الصاد ، وضمها الباقون ، وحجة من كسر أنها لغة مرفوعة ، يقال : صار إذا أماله إذا قطعه ، يقال : صرت الشيء أملت ، وصرفته : قطعته . يقال : صار وتصير ، ويصار ويصور ، وحجة من ضم الصاد : أنه أتى به على لغة من قال : صار يصور ، على معنى : أملن وعمل معنى : قطعن . . . فكل واحد من الكسر والضم في الصاد لغة في الميل والتقطيع : فالقراءتان بمعنى ، وقد قيل : إن الكسر بمعنى « قطعن » والضم بمعنى « أملن » وضمهن « وبالضم قرأ على ابن أبي طالب والحسن وأبو عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعلقمة وابن جبير وأبو جعفر وقتادة وابن وثاب وطلحة والاعمش واختلف عن ابن عباس .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٣ ط .

(٤) سورة هود ، آية : ١٠٧ .

(٥) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ٥٤ - كتاب الوضوء - باب الماء الدائم » من حديث أبي هريرة .

وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ١ ص ٢٣٥ » كتاب الطهارة ، باب النهى عن البول في الماء الراكد ، من حديث أبي هريرة أيضا .

وأخرجه أبو داود في سننه « ج ١ ص ١٧ » كتاب الطهارة ، باب البول في الماء الراكد ، من حديث أبي هريرة كذلك .

وفي الصحاح (١) : دام الشيء سكن ، ولم يذكرها بمعنى بقي ، ثم نص  
أن ما بمعنى السكون يعدى بالتضعيف والهمزة كدومت القدر وأدمتها أسكنت  
غلبانها من الماء .

- و = : أريد - بريح ذهب أو ظهر (٢) = : وقد فسر بهما قولهم :  
برح الخفاء .

وفي الصحاح (٣) : برح الخفاء ، أى ظهر الأمر كأنه ذهب الشروزال ،  
فجمع بينهما .

- و = : أريد - برنا فتر = : وهو أشهر من استعمالها ناقصة - وبرام  
ذهب أو فارق = : ويقال : رمت من عند فلان ، ورمت فلانا قال :  
أبانا فلا رمت من عندنا فانا بخير اذا لم ترم (٤)  
والذهاب والفراق بمعنى لا معنيين .

- و = : - بانفك خلص = : قالوا : فككت الاسير فانفك أى خلص  
- أو انفصل = : قالوا : فككت فص الخاتم فانفك ، أى انفصل .  
قال أثير الدين (٥) : وهما متقاربان :

وانفك فيهما مطاوع «فك» بخلاف الناقصة فهي كانطلق ، ومعناها :  
زال مختصة بالحدد ، فهي فروق ثلاثة .

- و = : أريد بفتاً = : بفتح العين لا بكسرها ، اذ ليس الا ناقصة  
- كسر = :

قال المصنف (٦) : وتتم بأن يراد بها معنى كسر وأطفاً ، حكى الفراء :  
فتأته عن الامر كسرتة والنار أطفأته .

قال أثير الدين (٧) : وهو وهم من المصنف ونصحيف ، والله أعلم ، نبه عليه

(١) « ج ، ص ٢٨٥ »

(٢) في « ب ، ج : ذهب وظهر ... الخ .

(٣) « ج ١ ص ١٧٠ »

(٤) قاله : الأعشى ميمون القيسي من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب ، انظر الديوان ص ١٥٥ .  
وذكره صاحب اللسان في مادة « ريم » ج ١ ص ١٥١ ، ونسبه للأعشى وقال : ويقال :  
رمت فلانا ، ورحت من عند فلان بمعنى ، قال الأعشى ، أبانا فلا دمت ... البيت ،  
أى لا برحت . وذكره الجوهري في الصحاح في مادة « ريم » ج ٢ ص ٢٩٤٢ - ولم ينسب  
لقائله ، وذكر ما حكاه اللسان .

(٥) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٢٤ و .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ و .

(٧) في المرجع السابق .

الأمير علاء الدين علي بن الفارسي ، وكشف عن «فتأ» في الصحاح (١) ، والمحكم والضغاني . فلم أعر على أحد ذكر أن «فتأ» بمعنى كسر أو سكن أو أطفأ ، وإنما ذلك في «فتأ» بالثاء المثناة .

وفي الصحاح فتأت القدر سكنت من غليانها ، وفتأت الرجل «فتأ» كسرتة عنك وسكنت غضبة .

وفي المحكم : فتأ غضبة يفثؤه فتأ كسره وسكنه ، والشئ برده بالتسخين والشمس ، وفتأت الماء كسرت برده ، وفتأ القدر يفثؤه فتأ سكن غليانها ، وفتأ الشئ عنه كفه .

قلت : وقد أورد الدماميني ما أورد عن الصحاح والمحكم ثم قال (٢) : فتوهم أبوحيان من هذا أن المصنف تصحف عليه «فتأ» بالثناة ، ولم ينقل ذلك المصنف عن واحد منهما .

قال (٣) : وذكر - يعني الأثير - كلام الصحاح والمحكم في فتأ المثناة لافتأ المثناة .

والمصنف لم ينقل ذلك عن أحد الكتابين ، وإنما نقله عن القراء ، فأورد ما أورد عن المصنف .

قلت : وأنت خير بقصور باع الدماميني في ذلك لنسبته التوهم للأثير . وإنما الأثير أثر له عن علاء الدين علي ابن الفارسي .

ثم ليس سنده فيه توهم حكاية المصنف إياه عن حكاية الكتابين ، وإنما هو شاهد عدم وروده لغة لخلوها منه مع اشتغالها على جمهور اللغة .

وان كانت شهادة النفي لا تقبل ، غير أن استقراء أهل الاستقراء لأمهات اللغة وتنقيحهم عنها مع عدم وجدانها مما يقدح قطعاً ومما لا تلج له النفوس .

وأما أن أثير الدين أورد كلامهما في «فتأ» بالثناة فعضد التصحيف ، وإن لم يحك ذلك المصنف عن أحدهما .

ثم قال (٤) : وليس يمتنع أن تتفق المادتان على هذا المعنى ، وفي اللغة من ذلك كثير .

(١) « ١٦ ص ١٧ مادة «فتأ»

(٢) وعبارة الدماميني في شرحه ١٦ ص ١٠٢ و « فتوهم أبوحيان من هذا أن المصنف تصحف عليه «فتأ» بالثناة - يد «فتأ» بالثناة ، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في «فتأ» بالثناة لا بالثناة ، والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما ، وإنما نقل عن القراء فتأته ... الخ

(٣) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٤) أما الدماميني في المرجع السابق .

قلت : لاختفاء أن ذلك غير مخلص من ورطة الوهم ما لم يعثر على اليقين في ذلك  
والا فالحدس والتخمين غير محمول به .

ثم قال (١) : ويقال . إن للصنف كتابا صغير الحجم سماه : ما يختلف  
اعجابه واتفق افهامه ، وفيه أن من ذلك « فتأ » و « فتأ » ولم أقف عليه .

قلت : لم يذكر أحد هذا المصنف للمصنف في مصنفاته ممن عرف به مع اهتمامهم  
بتعدادها واستدرك بعضهم على بعض بعضها ، وحتى لقد نظمها بعض الفضلاء  
التاريخيون .

ولو سلم وجوده لم يرتفع التوهم إذ قصاره لإيراد المصنف إياه في شرح هذا  
الكتاب ، وفي ذلك الموضوع ، ولا يخفى أن ليس في إيراد إياهما ما يرفع الوهم .  
ثم قال (٢) : غير أنني وقفت في القاموس (٣) على مانصه في مادة « فتأ » بالثناة :  
« كمنع كسر وأطقاً عن ابن مالك في كتابه : جمع اللغات المشكلة وعزاه للقراء  
وهو صحيح وغلط أبوحيان وغيره في تغليطه .

قلت : وقد عرفت الجواب عنه مما قبله أن إيداعه الكتابين لا يرفع الوهم .  
وقد يكون سند مجد الدين (٤) في قاموسه تصحيحاً وتغليطاً ، تقليد المصنف  
كما يرشحه قوله عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات ، غير معززا إياه بنقل عن  
غيره ، أو بظن ذكره كعادته في سرد ألفاظ اللغة إيجازاً واختصاراً ، والا فإن  
ذلك مما يفيد تفرد المنقول عنه بذلك عرفاً .

وإذا تأملت عرفت أن لا قائل بذلك غير المصنف من حفاظ اللغة وجهابذتها .  
ثم قال الدماميني (٥) : وفي شرح ابن قاسم (٦) ما يوهم أن زال وبرح وفي  
وانفك في النقصان والتمام بمعنى ، وهذا لاسبيل إليه ، وكذلك دام وهو خطأ ،  
وانما تمايزت فيها بحسب معانيها .

ومعنى هاتيك الستة ناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ قبلها على حسب ما قبلها

(١) أي الدماميني .

(٢) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٣) « ٢٣ - ٢٤ »

(٤) هو : محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزابادي مجد الدين ابوطاهر .  
دخل دمشق فسمع من ابن انجاز وابن القيم والتقى السبكي ، وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير .  
قال السيوطي : وكان يقول : ما كنت أنام حتى أحفظ مائتي سطر ولا يسافر الا وصحبه  
عدة أحمال من الكتب وله عدة مصنفات منها : القاموس المحيط في اللغة ، شرح صحيح  
البخاري وغير ذلك . توفي عام ( ٨١٦ )

أنظر « البقية » ١٦ ص ٢٧٣ .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) « ١٣٧ ص »

وقد عرفت معناها تامة . ومعنى « دام » ناقصة » : توقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها .

قلت : لانسلم أن فيه ما يؤهم ذلك رأسا فلا وجه للتخطيئة بشهادة من تأمل وأنصف دون من كابر واعتسف .

وأما أن معنى الستة حال النقص ما ذكر ، فانما تلقفه من شرح ابن قاسم جاعلا اياه تنبيها ، أخذاله من أثير الدين ، وهو شاهد عدل على براءة ابن قاسم مما زنه به (١) من كونها بمعنى ، وعلى خطل الدمامي وانحائه عليه .

ثم قال (٢) : وفيه أيضا : أن أمسى وأصبح وأضحى واردة بمعنى أقام ، وانما يعرف ذلك في أصبح خاصة .

قلت : وهذا أيضا قصور عن مطالعة تصانيف الأئمة ، فقد نص على ما في شرح ابن قاسم من ورود ذلك في الثلاثة غير مقصور على أصبح خاصة أثير الدين في كتابيه (٣) التذليل والارتشاف وغيره .

— سميت تامة = : جواب : وان أريد بكان ثبت ... الخ .

— وعملت عمل مرادفته (٤) = : من الأفعال المذكورة ، على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعد (٥) بالحرف ودونه .

وفي شرح الدمامي (٦) : وعليه نقد إذ قد ذكر أن « بات » بمعنى « نزل » ، وصرح في شرحه انه يقال : بات بالقوم والقوم ، ولا يعمل النصب مرادفته وهو « نزل »

قلت : وقد عرفت صوابه من منازعتنا اياه فيما مضى (٧) من أكتفائه بتفسير أوجه الفعلين دون الآخر ، اعتماداً على وضوح المقام .

وحينئذ فيندفع قوله (٨) : فكان ينبغي أن يقول : أولا : وبيات نزل أو أتى (٩) كما تقدمت الإشارة اليه هـ .

(١) في « ب » « عازناه به » وفي الصحاح ج ٢ ص ٣٨٠ : « زنن » أزنته بشيء : انتهت به وهو يزن بكذا ... ويقال أزنه بالامر مثل أظنه اذا انتهت .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٠٢ ، أى وفي شرح ابن قاسم .

(٣) « ج ٢ ص ١٢٣ و .

(٤) في المتن تحقيق بركات ص ٥٣ « مرادفت » وكذلك ما في شرح الأثير ج ٢ ص ١٢٤ و .

(٥) في ج : هـ بالحروف .

(٦) « ج ١ ص ١٠٢ »

(٧) انظر : ص ١٦٢١ .

(٨) أى الدمامي في المرجع السابق .

(٩) في ب : أوفى .

وقضية كلام المصنف أن ليس ، وزال ، وفنى بالكسر وأفتأ وما تصرف من تصرفاتها ليست الا نواقص .

أما « ليس » فزعم الكوفية أنها حالة النقص يعطف بها المفردات كقام القوم ليس زيد ، ورأيت القوم ليس زيدا ، ومررت بالقوم ليس زيد ، وأنكر ذلك البصرية .

وأما اذا دخلت « إلا » خبرها فلا تعمل البتة الا في لغة تميم ، تغليبا لشبه « ما » وحينئذ فلا توصف بنقص أو تمام .

وأما « زال » فأجاز أبو علي في الحليات تمامها قياسا ، فقال : لا يمنع عندي جواز الاقتصار على مرفوعها جوازه في كان مرادا بها وقع ، بدليل ما حكى في تصاريفها من زلت وزايلت ، ثم نقل الى الأفعال الدالة على الأزمنة مجردة من الحدث ككان وبابه ، فلزمها الخبر ، يعنى أنه كما استعملت تصاريف « زال » من زايل وزيل وتزيل غير مفتقرة الى خبر جاز استعمالها هي أيضا غير مفتقرة اليه . قال بعض أصحابنا المغاربة : ويقويه قوله :

وما أن يزال رسم دار قد أخلقت وعهد لمى بالفناء جديد (١)

لأن « أخلقت » فيه صفة لدار ، غير مأتى لزال بخبر ، وكذا « عهد » عطف على « رسم متعلق به » لمى ، و« بالفناء » صفة « لمى » وجديد « صفة » عهد « ولم يأت بعد بخبر » ولا يجوز أن « وعهد » ابتداء وخبره « جديد » إذ ليس المعنى عليه ، وإنما المعنى : ولا يزال عهد لمى بالفناء جديد ، فلزم أن « عهد » عطف على « رسم » قال المصنف (٢) : ويعضده قوله :

وفي حميا بغية تفجس ولا يزال وهو ألى أليس (٣)  
لاستغنائه بالجملة الحالية عن الخبر .

قال (٤) : ولنا ان نقول : باضماره ، أى لا يزال متفجسا ، وهو ألى أليس والتفجس التكسر ، والأليس الشجاع .

وأما فنى بالكسر فقال أثير الدين (٥) : لا أعلم أحدا زعم تمامها الا الصغاني ،

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٤ ظ ، ولم أعرف قائله .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٦ .

(٣) ونقله الأثير عن المصنف أيضا في شرح التسهيل ج ٢ ص ٢٤ ظ ، ولم أعرف قائله . وقال الجوهري في الصحاح ج ١ ص ١٤٦٦ والفجس : التكبر والتعظم ، وقال صاحب اللسان ج ٨ ص ٣٨ : وفجس يفجس بالضم فجسا ، وفجس ، تكبر وتعظم وفجر .

(٤) أى : المصنف في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٢٤ ظ .

فذكر أن في نوادر الأعراب : فتئت عن (١) الأمر فتئا نسبيته .  
وفي شرح (٢) المصنف : أن فتأ وأفتأ ليسا الا ناقصتين ، عادة إياهما مع فتى وزال وليس .  
ثم قال (٣) : ان فتئ فتئا قد ترد بمعنى كسر وأطفاً فتئتم ، فاضطرب قوله :  
وقد مر ما فيه .  
وزعم المهابادي ، وأبو الحكم بن جتاط ، وأبو محمد بن عبدالعزيز بن زيدان : عدم ورود « ظل » تامة وهو خلاف نقل أئمة اللغة والنحو .  
- وكلها = : أى أفعال الباب - تنصرف = : الى مضارع وأمر وأسم فاعل ، ومصدر ، غير أن الأمر غير متأت .  
- الا ليس = : اتفاقاً - ودام = : فلا يستعمل لها مضارع ، لانقول :  
لا أفعله ما يدوم زيد قائماً ، موجهها إياه الفراء :  
فإنك إذا قلت : أفعله ما دام زيد قائماً كان كالشرط المتقدم الجواب ، لكونه بمنزلة : أفعله ان دام زيد قائماً ، ولا يكون فعل الشرط متقدماً الجواب ماضياً ، نحو أنت ظالم ان فعلت ، لا إن تفعل .  
ورده أثير الدين (٤) : بورود - ما - الظرفية موصولة بالمضارع كقوله :  
أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع (٥)  
وقوله :

نطوف ما نطوف ثم نأوى ذوا الاموال منا والعديم (٦)

- (١) في « أ » و « ج » : « من الامر » وما اثبت موافق لما في شرح الاثير .
- (٢) « ١٦ ص ٥٦ » .
- (٣) أى المصنف في المرجع السابق .
- (٤) في شرح التسهيل ٢٦ ص ١٢٥ و . : وصارته « وهذا التعليل الذى ذكر الفراء لا يصح لأن « ما » المصدرية الظرفية توصل بالمضارع . . . الخ .
- (٥) رواه المبرد في المختضب ٤٤ ص ٢٣٨ ، وفي الكامل ٣ ص ٣٠٢ - الشطر الاول أجول ما أجول ثم آوى . . . البيت .
- ورواه في الكامل أيضاً ١٦ ص ٢٦٨ بالرواية المشهورة المذكورة في الشرح وذكره المبرد في ذلك شاهداً على استعمال « فعال » في غير النداء . وذلك اضطراراً أو فندراً وقد استشهد بهذا البيت علماء النحو على وصل « ما » المصدرية الظرفية بالمضارع المثنى ، وهو من القليل ، والكثير وصلها بالمضارع المثنى أو بالماضى .
- وقالته الخطيئة في هجاء أمراته وهو في ديوانه ص ٢٨٠ - وانظر الخزائن ١ ص ٤٠٨ - المعنى ٨ ص ٤٧٣ - و ٤ ص ٢٢٩ والدرر ١ ص ٥٥ .
- (٦) نسب هذين البيتين صاحب الحفاسة ٣ ص ١٢٧٧ « للرج بن مسهر بن جلاس » ، من معمرى الجاهلية ، وقيل : إنه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، والشاهد مثل سابقه وقال السيوطى في شواهد المعنى : ان المصنف أورده في الباب الخامس وأن بعضهم جوز كون « ذوا » فاعلاً بفعل محذوف انظر شواهد المعنى ص ٢٨١ .

إلى حفر أسافلهم جوف وأعلاهم صفاح مقيم

وفي شرح الدماميني (١) : وهو غير متجه ، اذ ليس في كلام القراء ما يقتضي عدم وصل « ما » الظرفية بمضارع أصلا ، وإنما فيه أنه ان أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه « التزم مضى فعلها ، وغير ممكن ذلك في البيتين ضرورة أن الشرط (٢) لا يرد علة لنفسه .

قلت : وفي اعتلال القراء نقد ، لانتقاضه بنحو : أدوم لك ما تدوم لي ، ضرورة صحة كون الشرط فيه علة لما قبله ، لتخالف المسند اليهما فيه ، أي أدوم لك أن تدوم لي .

ولا يدفع بمعادلة تدوم فيه لأدوم ، وهي تامة ، فيلزم تمامها أيضا ، وإن قاله المصنف ، واقره الدماميني اقراره اعتلال القراء (٣) مما قرره أثير الدين دفعا له أنه لا فرق في الوصل بين كون الفعل تاما أو ناقصا ، كما اقتضاه أيضا عموم قول القراء .

قال أثير الدين (٤) : ولا يعرف البصرية عدم تصرفها .

قال ابن الدهان (٥) : وإنما ذلك لإجرائها تميم مجرى المثل .

وقال أحمد بن الحجاز : بل لأنها للتوقيت والتأييد ، فتفيد المستقبل ، وأنشد :

ألبان أبل تعلقة بن مسافر      ما دام يملكها على حرام (٦)  
وطعام عمران بن أو في مثلها      ما دام يسلك في الخلق طعام  
فالأول للتوقيت والثاني للتأييد . هـ .

( - ) ولتصاريقها ما لها = : من العمل والشروط ، أي لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من ذلك .

(١) ج ١ ص ١٠٢ وعبارته بعد نقل كلام الاثير المذكور : وهذا الرد غير متجه ، لأنه ليس في كلام القراء . . . الخ .

(٢) في الأصل : « أن الشيء لا يكون علة لنفسه »

(٣) في « ج » : لما اقرره . . . الخ .

(٤) في المرجع السابق « وعبارته : وهذا الذي ذكره القراء ، أنه لا يجوز ان نقول أفعل هذا ما يدوم زيد قائما لم يذكره البصريون .

(٥) وعبارته كما في شرح الاثير ج ٢ ص ١٢٥ : ولا يستعمل في موضع دام يدوم لأنه جرى كالمثل عندهم .

(٦) نسجها المبرد في الكامل ج ١ ص ٥٩ من أبيات أربعة لرجل من بني تميم ، يهجو تعلقة بن مسافر . وذكرها ابن السجري في أماليه ج ١ ص ٣٢٩ - ج ٢ ص ٢٦٣ ، وقال : أنشد أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بالزاهد ، قال : أنشد أبو عبد الله بن الأعرابي : ألبان أبل . . . الابيات .

- وكذا سائر الأفعال = : قُتِبَ (١) لتصاريفها ما ثبت لها .
- ولاتدخل صار وما بعدها = : من ليس ، ودام ، وزال ، وأخواتها
- على ما خبره فعل ماضى = : فلا يجوز ، صار زيد علم ، وكذا سائرهما .
- قال السيرافي : لإعطائها دوام الفعل متصلا بزمن الاخبار ، والماضى يعطى الانقطاع ، فتدافعا .
- وقد تدخل عليه ليس ان كان = : المبتدأ المخبر عنه - ضمير الشأن = : ولم يشترط ذلك غيره ، ولا وجه له ، غير أن السماع وارد بذلك فوقف عنده .
- وأما غيره فعمم ، إما ذهولا عن ضابط المسموع أو قياسا .
- وقال أثير الدين (٢) : وحكى ابن عصفور الاجماع على ذلك ، غير مفرق بين كون المبتدأ شأنا أو غيره ، فتخصيص المصنف متقود .
- ولما خصص بذلك قال في شرحه (٣) : وربما حالفتهن «ليس» فوليهما الماضى كما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : «أليس قد صليت معنا» (٤)
- وحكى سيويه (٥) عن بعضهم : ليس خلق الله أشعر منه « وليس قالها زيد » .
- قال الأندلسي : جواز ليس خلق الله مثله من قول سيويه على أحد ثلاثة أشياء :
- أحدها : إلغاء «ليس» جعلاً لها حرفاً بمنزلة «ما» ، فلا اسم لها ولا خبر ولا ضمير شأن فيها ، لقوله (٦) في باب حروف الاستفهام : مجراه مجرى حروف الاستفهام .

- (١) مابين الحاصرتين ساقط من «ب»
- (٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٢٥ و .
- (٣) أى : المصنف في «ج١ ص ٥٦ و .
- (٤) أخرجه البخارى في صحيحه «ج٤ ص ١٧٨ - كتاب المحاريب من أهل الكفر والردة - باب اذا أقر بالحد من حديث أنس بن مالك .
- والشاهد : دخول «ليس» على ضمير الشأن الواقع خبره فعل ماضى .
- (٥) في الكتاب ج١ ص ٣٥ وعبارته : هذا باب الاضمار في ليس وكان ، كالاضمار في «ان» . . . فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ؛ فلولا ان فيها اضماراً لم يميز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم « ولكن فيه من الاضمار مثل ما في «انه» .
- وقال في ص ٧٣ : «وقد زعموا ان بعضهم يجعل «ليس» كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز أن يكون منه ليس خلق الله مثله أشعر منه ، وليس قالها زيد . . . هذا كله سمع من العرب « والوجه ان تجعله على أن في «ليس» إضماراً ، وهذا مبتدأ ، كقواك : انه أمة الله ذاهبة . . . الخ .
- (٦) انظر الكتاب «ج١ ص ٧٣»

وقد زعم بعض أن ليس كما ، وهو نهاية في الدور لا يكاد يعرف فلا ينبغي  
الحل عليه ما وجدت عنه مندوحة فلم يبق إلا الوجهان الباقيان عدل إلى أحدهما :  
وهو ضمير الشأن لأن هذا موضع تعظيم وتفضيم ، وهو وضع ضمير الشأن .  
والثالث : أن اسمها ضمير ما تقدمها .

قال (١) : فإن قلت : إنما فر إليه « لعدم ورود خبر ليس ماضيا هربا  
من التدافع ، لكونها نفيا للحال البعيد النسبة من الماضي .

فأجاب : بأن ليس شيء ، لاختصاص ذلك بكان ، ألم تر أنه لما كان ذكر  
في باب اسم الفاعل : كان زيد ضاربا إياك ، قرره يضرب لابضرب فراراً من  
وقوع الماضي خبر لكان .

ودليل جوازه في « ليس » مذكوره (٢) في باب الاشتغال من « ما زيد ضربته » ،  
اذ جعل « ما » حجازية ، وهي كليس ، فقد وقع الماضي لها خبراً .

وتحقيقه أن النفي اذا وقع بها مطلقاً ( وذلك اذا دخلت على جملة غير مقيدة  
بزمان ، نحو - زيد قائم . لم تنف غير الحال ، أو مقيدة نفت عامة أضرب  
الفعل ) (٣) كزيد قام أو يقوم (٤) هـ .

فتحصل : أن الماضي يقع خبراً لها مطلقاً غير أن دعواه أن تقدير سيبويه  
بيضرب لابضرب هرباً من وقوع الماضي خبراً لكان منقود كما قال أثير الدين (٥) :  
بأن وجه التقدير أن ضارباً عمل النصب في أباك ، فلو قدر بالماضي استلزم اعمال  
اسم الفاعل ماضياً وليس رأيه .

وأما دعواه نفي ليس للحال في الجملة المطلقة عن زمان دون المقيدة بأحد الازمنة  
فهو الحق الذي لا معدل عنه . وقد زعم ابن السراج (٦) والصيمري ورودها نفياً  
للاستقبال ، قالوا : لاتحاد لفظ الحال والاستقبال .

وانكره صاحب المفصل (٧) ، فمنع « ليس زيد قائماً غداً . وزعم بعض  
أنها للنفي مطلقاً .

(١) أي الاندلس وهو أبوعلى الشلويني .

(٢) أي سيبويه .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب »

(٤) أي : انتهى كلام الاندلس .

(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٢٥ و .

(٦) اذ قال في « كتاب أصول النحو » ج١ ص ٩٣ : « وإنما امتنعت « ليس من التصرف ، لآنك  
اذا قلت « كان » دلت على ماضى ، وإذا قلت : يكون « دلت على ما هو فيه ، وعلى ما لم  
يقع فإذا قلت : ليس زيد قائماً الآن أو غداً ، ادت ذلك المعنى الذى « يكون » فلما كنت تدل  
على ما يدل عليه المضارع عن المضارع فيها .

(٧) اذ قال الزمخشري في ص ٢٦٨ : « وليس » معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، تقول :  
ليس زيد قائماً غداً . الخ .

وفي الغرة : وقد منعوا ليس زيد قد ذهب وقد يذهب ، لتضاد حكمي قد وليس .

— ويجوز دخول البواقي = : من كان واضحى وأصبح وأمسى وظل وبات — عليه = : أى ما خبره ماضى ان لم تكن بمعنى صار — مطلقا = : أى مقترنا بقدر أم لا — خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضى بقدر = : إما لفظا ، نحو : كان زيد قد قام ، أو تقديرا كما في الامثلة الآتية ، وهم الكوفية ، احتجاجا بأن هذه الافعال انما دخلت على الجملة دلالة على الزمان ، فاذا كان الخبر يعطيه لم يحتاج اليها ، ألا ترى اتحاد معنى : زيد قام ، وكان زيد قام ، فاشترط الاقتران تقريبا للماضى من الحال ، فأفيد بها ما لم يفد بكان .

والصحيح ما في المتن ، لدلالة أصبح زيد خرج ، على أن الخروج الماضى كان وقت الصباح ، وكذا أمسى وأضحى ، وظل وبات .

فأما في كان فلا فادتها التوكيد ، وهو أولى من اضمار حروف المعاني ، لكثرة ذلك ، وقلة هذا ولا تناسعه مجالا في كلامهم نظما ونثرا ، اتساعا يوجب القياس نحو : « ان كان قميصه قد من قبل » (١) و « ان كان قميصه قد من دبر » (٢) « ان كنت قلته فقد علمته » (٣) « ان كنتم خرجتم جهادا » (٤) « ان كنتم آمنتم بالله » (٥) .

لا يقال : مسوغه دخول أداة الشرط على كان ، لتخليصها للاستقبال ، فهو بمنزلة « ان يكن قميصه قد » ، لأننا نقول : بعدم اطراده ، لانتقاضه بقوله تعالى : « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل » (٦) و « أو لم تكونوا أقسمتم من قبل » (٧)

وبقول الشاعر :

وكان طوى كشما على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم (٨)

- (١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .
  - (٢) سورة يوسف ، آية : ٢٧ .
  - (٣) سورة المائدة ، آية : ١١٦ .
  - (٤) سورة المتحنة ، آية : ١ .
  - (٥) سورة يونس ، آية : ٨٤ والانفال ، آية : ٤١ .
  - (٦) سورة الاحزاب ، آية : ١٥ .
  - (٧) سورة ابراهيم ، آية : ٤٤ .
  - (٨) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى المزني ، والشاهد : كون خبر « كان » فعلا ماضيا غير مقرون بقدر ، خلافا للمبرد الذي يشترط أن يكون الخبر أيضا اسما أو ما يضارعه ، وعليه تكون « قد » مضرة ، وهذا يخالف السماع كما ذكره الشارح .
- وفي البيت شاهد آخر وهو : أن تكرار « لا » قد يفنى عنه تكرار حرف آخر ، وإن كان قليلا . وضير « كان » عائد على الحصين بن ضمضم الذي ذكرني بيت قبله ، وهو :  
لمصرى لنعم الحى جبر عليك بما لا يواتهم حصين بن ضمضم  
ولم يحجم : لم يردد ، وروى : ولم يتقدم : انظر : « الملقات العشر » ص ١٢٢٨ -  
الخزاعة ج ٢ ص ٧٥ - الدرر ج ١ ص ١٢٩ -

وقوله :

وكنّا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصر(١)

وقوله :

وكنّا ورثناه على عهد تبع طويلا سوارية شديدا دعائمه(٢)

وقوله :

وكنّا حسبنّا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جداما وحميرا(٣)

وقوله :

وأصبحت ودعت الصبا غير أني أراقب خلّات من العيش أربعا(٤)

وسكى الكسائي : أصبحت نظرت إلى ذات التّائين ، أى ناقته ، وقوله :

أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أنخى عليها الذى أنخى على لبد(٥)

(١) قال البغدادى في شرح شواهد النّافية ٣٦٤ : وهو آخر أبيات أربعة لابي حزامه التميمي

أوردما أبو الفرج الأسدي في الاغانى - وقال : وقد اشتهرت رواية البيت بكنّا حسبناهم واستشهد به جماعة كذا ، وصوابه ومضى حسبناهم ، وفيه شاهد آخر وهو جمع « فاعل » النوصى على فواعل ، وقال في ص ٣٦٥ : قال ابن برى في أماليه على الصحاح : البيت لمودود القبرى وقيل : لابي حزامه الوليد بن حنيفة . والشاهد مثل سابقه .

وذكره سيوطي في الكتاب ج ٢ ص ٣٨٧ « ولم ينسبه » وكذلك الأعلّم في غير هذا المقام اذ قال الأعلّم : والشاهد في قوله : حيوا وبناته على « غشوا » لأن حتى اذا ضعفت الياء ولم تدغم بمنزلة « غشى » واذا اتصلت براو الجمع لحقها من الاعتلال والحذف مالحق « غشى » اذا كانت للجمع ، ومن أدغم فقال : حتى ، قال في الجمع : حيوا « فسلمت الياء من الحذف وراجع » ابن عيسى ج ١ ص ١١٦ - والمقتضب ج ١ ص ١٨٢ .

(٢) قاله الفرزدق وهو في ديوانه « ج ٢ ص ٢٠٧ » - وكذلك نسب له في الكتاب ج ١ ص ٢٣٨ ، وقد استشهد به سيوطي على حذف الهاء من « طويلة وشديدة » وحسن الحذف كون « السوارى والدعائم » مؤنثة تأنيثا غير حقيقى .

والفرزدق يصف مجده بالقدم والثبات على مر العصور ، واستعمل المجاز باستعارة السوارى والدعائم فكأنه بناء شامخ له ذلك . ورواية الديوان : « قديما ورثناه ... الخ .

(٣) قاله : زفر بن الحارث بن معاوية من قصيدة قالها في « مرج وأهط » وهو اليوم الذى قتل فيه الضحاك بن قيس الفهري وجذام وحمير : قبيلتان ، ورواية الحماسة : ليالى قلوبنا جذاما وحميرا ، ورواية شواهد المتن : ليالى لاقينا ... الخ والشاهد مثل الأبيات السابقة وفيه شاهد آخر وهو أن « حسب » بمعنى « ظن » ولذلك نصب مقمولين .

راجع : « الحماسة ص ١٥٥ - المتن ج ٢ ص ٣٨٢ - شواهد المتن ص ٩٣٠ »

(٤) استشهد بالبيت الاثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٥ ظ ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقه .

(٥) قاله النّافية الذبياني ، وهو في ديوانه ص ١١٧ من قصيدة في مدح النعمان بن المنذر ، ورواية الخزّانة : اصبحت خلاء وأضحى ... البيت . والشاهد مثل سابقه ، و« لبد » قيل : آخر نسور لقمان بن عاد راجع الخزّانة ج ٢ ص ٧٦ المجمع ج ١ ص ١١٤ الدرر ج ١ ص ٨٤ - الاشعري ج ١ ص ٢٣٠ .

وقوله :

فأُسمى مقفرا لاحي فيه وقد كانوا فأضحى الحي صاروا (١)

أى وقد كانوا فيه ، فحذف الخبر ، وقوله :

ثم أصبحوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهر حال بعد حال (٢)

- ويجوز في نحو أين زيد توسط ما نفى بغير «ما» من زال وأخواتها = :  
نحو - أين لم يزل زيد ، وأين يبوح بكر ، وأين ليس يتفك خالد ، فلو كان  
النفي بما امتنع ، لصدارتها ، فلا يتقدمها ما في خبرها ، وقد مر ضرب منه صدر  
الباب في قوله (٣) .

«وتختص دام والنفي بما يعدم الدخول على ذى خبر ، مفرد طلبى ، فدل  
على أن النفي «بما» لا يكون خبره مفرداً طلبياً فيمتنع نحو- أين ما كان » زيد ،  
وإين مازال عمرو .

قال أنيرالدين (٤) : وينبغي إجزاء خلاف ابن كيسان في إجازته : قائماً  
ما زال زيد ، بل يجب هنا إيجاب التقديم ، لمكان الاستفهام .

- لا توسط ليس خلافاً للشلوبين = : أى عمر بن محمد بن عمر الأزدي  
الأندلسي الأشبيلي رئيس أئمة النحاة في عصره ، أقرأ كتاب سيويه نحواً من ستين  
سنة ، في إجازته أين ليس زيد ، بناء على اعتقاد جواز تقديم خبرها .

قال المصنف (٥) : وقد مرت الأدلة على خلافه ، فالحق أحق أن يتبع حيث  
حل وأين صقع ، فلا مبالاة بمن منع .

قلت : ولم يقدم رحمة الله على ذلك أدلة ، ولا ذكر المسألة إلا بعد أسطر  
كثيرة « حيث قال : ولا يتقدم خبر مادام اتفاقاً ، ولا خبر ليس على الأصح » ،  
وهناك أورد أدلته بقوله : وقد مرت ذهول منه .

قال أنيرالدين (٦) : ولا ينبغي الرد على الأستاذ (٧) بما رد به المصنف ،  
بل بأن موضوع ليس نفى الأخبار لا اللوات ، ومتعلق النفي إنما هو الخبر ،

(١) البيت من شواهد السيوطي في الجمع ج ١ ص ١١٢ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٢ .  
لم اعثر على قائله والشاهد مثل سابقه .

(٢) قائله : على بن زيد العبادي ، والشاهد مثل الايات السابقة : انظر الجمع ج ١ ص ١١٣ -  
والدرر ج ١ ص ٨٢ - ديوانه ص ٨٢ .

(٣) أى «المصنف» ، انظر ص ١١٤٧ .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٢٦ و .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ ظ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أى : أبوعل الشلوبى .

ما تحتمل الصدق والكذب ، فيحتمل النفي والاثبات ، وحيثند فليس الاستفهام .  
 وقع خبرا من الجمل الخبرية المحتملة الأمرين ، فلا يصح نفيها ، فلا يقع  
 خبرا ليس ، بخلاف مازال ، لكون نفيها صوريا لأن معناها الايجاب ، فكما  
 يجوز أن كان زيد ، يجوز أن لم يزل زيد .

— وترد الخمس الاوائل = : من كان واضحي وأصبح وأمسى وظل — بمعنى  
 بار = : نحو « وبست الجبال بسا ، فكانت هباء منبثا ، وكنتم أزواجا ثلاثة » (١)

وقوله :

بنيها قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت غراخا بيوضها (٢)

وقوله :

حتى إذا حل بك النكير والرأس قد كان له شكير (٣)

وقوله :

أضحى يمزق أثوابي ويشتمني (٤) أبعد ستين عندى يبتغى الأدب (٥)

وقوله :

ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور (٦)

وقوله تعالى : « فاصبحتم بنعمته إخوانا (٧) » وقول الشاعر :

(١) سورة الواقعة ، آية : ٤ ، ٥ .

(٢) قائله : عمرو بن أحمر الباهل من أبيات يصف إبلا برعة السرفهى كالقطا التي تركت بيوضا  
 صارت أفراخا ، فهي تطير بسرعة لتصل الى أفراخها « وبيتها » متعلق بـ « أبيتين » في البيت  
 قبله وهو : الا ليت شمري هل أبيتين ليلة : صحيح السرى والعيس تجرى غروضها والشاهد  
 أن « كانت » بمعنى : صارت ، أى صارت فراخا بيوضها .

راجع : « المفصل ص ٢٦٥ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٢ - الخزائن ص ٤ ص ٣١ -  
 الأشموني ج ١ ص ٢٣٠ .

(٣) ج ٧ ص ١٠٣ - وفي ملحقات ديوان رؤية ص ١٧٤ - الرواية : « خير » والشكير :  
 قال الجوهري في الصحاح ج ١ ص ٣٤٢ : وشكرت الشجرة أيضا تشكر شكرا ، أى خرج  
 منها الشكير ، وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها . والشاهد : أن « كان » بمعنى « صار »  
 أى صار له شكير .

(٤) في « ج » ويضربني .

(٥) البيت من شواهد الاثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٢٦ ظ ، ولم اعرف قائله والشاهد :  
 أن « أضحى » بمعنى « صار » أى : صار يمزق أثوابي .

(٦) قائله : عدى بن زيد العبادي من قصيدة مذكورة في عيون الاخبار ج ٣ ص ١١٥ - والمراد :  
 أنهم صاروا الى هذه الحال ، أى أن أضحى بمعنى : صار . راجع : ابن يعيش ج ٧  
 ص ١٠٤ ، ١٠٥ والمجمع ج ١ ص ١١٤ والدرر ج ١ ص ٨٤ والأشموني ج ١ ص ٢٣٠ -  
 ديوانه ص ٩٠ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير ان نفرا (١)  
وقوله :

وأصبحت ودعت الصبا غير اني (٢)

أنشد المصنف (٣) :

أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا (٤)

فان كان الشاهد في أمت فذاك ، أو في أمسى . أو في مجموعهما فلا ، لعدم تأتي تقدير ذلك في أمسى أهلها ، لوقوع الماضي خبرا لها ، ولان تقع كائنة بمعنى صار كما مر ، وقوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » (٥) « وظل وجهه مسودا » (٦) .

وزعم لكرة الإصيهاني (٧) والمهابادي شارح اللمع ، وقبلهما السيرافي عدم كينونة « ظل » بمعنى « صار » ، لاختصاصها عندهم بفعل النهار .

قال السيرافي : هي لما يستعمله المرء نهارا ، وليست الا ناقصة .

وقال ابن السراج : مشتقة من الظل ، وانما تستعمل فيما للشمس فيه ظل من الطلوع الى الغروب .

وقال هشام : لما بين الصباح والمساء .

وعاب لكرة قول الأعشى :

(١) قائله : الربيع بن ضبع الفراري « يقال انه عاش أربعين وثلاث مائة سنة ، وقد استشهد سيويه بهذا البيت وبيت آخر بعده وهو الذئب أحياه ان مرت به « البيت » ، على اختيار النصب في الاسم اذا كان قبله اسم بني على الفعل وعمل فيه طلبا للاعتدال وتقدير الكلام : أصبحت لا أحمل ، وأخشي الذئب أحياه فحذف الفعل المناسب لـ « الذئب » لدلالة الفعل الثاني عليه كذا قال الأعلم .

راجع النوادر ص ١٥٩ - الكتاب ج ١ ص ٤٦ ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٥ .

(٢) سبق أنه من شواهد الأثير ولم يعرف قائله ، انظر ص ١١٦٧ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ ظ .

(٤) سبق تحقيقه في ص ١١٦٧

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

(٦) سورة النحل ، آية : ٥٨ .

(٧) هو : الحسن بن عباد الله أبوعل الإصيهاني . قال السيوطي : المعروف بلكرة بضم اللام وسكون الكاف ، وفتح الذال المعجمة ، ويقال : بفذة بالنين .

قال ياقوت : قدم بغداد ، وكان إماما في النحو واللغة . أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي ، والكرماني صاحب الألفاظ ، وكان يحضر مجلس الزجاج ، ويكتب عنه ثم خالفه . ومن مصنفاته : النوادر ، نقض على النحو ، مختصر في النحو ، وغير ذلك ، ولم أعرف تاريخ ميلاده أو وفاته .

انظر : معجم الأدباء ج ٨ ص ١٣٩ - البنية ج ١ ص ٥٠٩ .

يظل رحيمًا لريب المنون وللنقم في أهله والحزن(١)

بأن ليس الظلول إلا نهارًا ، قال : أفتراه يظل نهاره رحيمًا لريب المنون  
فاذا جن الليل أمن ، ومنع ظل فلان عمره سفيا ، وشهره سائرا الا وسيرة  
نهارى ، ونعى عليهم ذلك المحققون .

قال أبوحنيفة الدينورى(٢) ردا على لكرة : أفترى أنت أن السامري الذى  
ظل على العجل عاكفا كانت عبادته نهارية فقط ، فاذا جن الليل كفر به ، وقد  
قال : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى »(٣) وقد كانت الغيبة  
أربعين يوما ، بل ينبغي على ذلك في قوله جل ثناؤه : « ولئن أرسلنا ريحا فرآه  
مصفرا ، لظلوا من بعده يكفرون »(٤) أن يكون كفرهم نهاريا لاغير ، وفي  
قول الشاعر :

ولإخوان صدق لست أطلع بعضهم على سر بعض غير أني جماعها(٥)  
يظلون شئ في البلاد وسرهم إلى صخرة أعى الرجال صداها

أن يكون هؤلاء شتانا بالنهار ، فاذا جهم الليل اجتمعوا ، واحدهم بالفور ،  
والآخر بنجد ، وقال ذو الرمة :

حتى اذا يبست بهمي لدى لبن واصفر بعد سواد النظرة العود(٦)  
ظلت تحقق أحشائي على كبدي كأنني من حذار الين مورود

(١) هذا البيت من قصيدة قالها الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب ، انظر ديوانه ص ١٦٤ .

(٢) هو : أحمد بن داود بن وندت أبوحنيفة الدينوى .

(٣) قال القفطى : من أهل الدينور ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثر أخذه عن ابن  
المكيت وأبيه ، وكان مفتتا في علوم كثيرة ، منها : النحو واللغة ، والهندسة ،  
والهيئة ، والحساب .

وله عدة كتب منها : كتاب الفصاحة ، كتاب الأنواء ، كتاب الرد على الأصهباني ،  
وغيرها . توفي عام ٢٨٢ ، وقيل : ٢٨١ أو ٩٠ ومائتين .

انظر : « الأنبا » ج ١ ص ٤١ - البنية ج ١ ص ٣٠٦ - معجم الأدباء ج ٢ ص ٢٦ -  
الفهرست ص ٧٨ - هدية العارفين ج ١ ص ٥٥٢ .

(٣) سورة طه ، آية : ٩١ .

(٤) سورة الروم ، آية : ٥١ .

(٥) استشهد بالبيتين الأثير في التذييل ، والتكميل ج ٢ ص ١٢٦ و . في هذا المقام ، ولم أرف  
قائلهما .

(٦) البيت من قصيدة لدى الرمة في ديوانه ج ٢ ص ١٣٥٦ ، ١٣٥٨ برواية : حتى اذا وجفت  
بهمي لوى لبن . . . البيت ، وظلت تحقق . . . الخ ورواية : الأنواء والأزمة  
والأمكنة مثل الشارح ، وفي هامش الديوان : وهي رواية جيدة ، وقوله : « لبن »  
فكان « وفي معجم البلدان : « لبن : من أرض اليمامة ، وهو واد فيه نخل لبني عبيد بن  
ثعلبة : البيت يصف حبرا اجتازت من أول الجزء حتى اذا وجفت بهمي ، ووجيفها :  
إقبالها وادبارها مع الريح . وقوله : « مورود » : محموم : أى كأنني من حذار الفرقة  
محموم ، فأنا أرتعد ، وقوله : ظلت ، جواب « حتى » .

أفترى حذاره نهاريا ، فاذا جن الليل أمن يقينا من افتراقهم بالنهار ، وبالليل على العكس هـ .

وزعم صاحب المفضل (١) استعمال بات بمعنى صار .

ودفعه المصنف (٢) بعدم دال (عليه) (٣) مع التنقيح والاستقراء .

وقد حمل على ذلك بعض المتأخرين من قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » (٤) ، ولا ضرورة إليه « لإمكان كونها بالمعنى المجموع عليه لها من الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا ، كما أن ظل لا بمعنى صار ، لثبوت مضمون الجملة نهاراً .

قال المصنف (٥) : ومن أصلح ما تمسك به جاعل « بات » بمعنى « صار » قوله :

أخى كلما ذكرت كليب أبيت كأننى أطوى بحبل (٦)

بدلالة « كل » على عموم الأوقات .

- ويلحق بها = : أى بصار في رفع الاسم ونصب الخبر - ما رادفها من آص = : وفاقا للأعلم كقوله :

(١) « ص ٢٦٧ » وعبارته : « وظل وبات على معنيين ، أحدهما : اقتران مضمون الجملة بالوقتتين الخاصين على طريقة « كان والثاني : كينونتها بمعنى صار » .

(٢) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٥٦ ظ .

(٣) « عليه » ساقطة من « ج » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ٤٢ » كتاب الوضوء ، باب الاستبحار وترا ، من حديث أبى هريرة . وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ١ ص ٢٣٣ » كتاب الطهارة ، باب كراهية غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل غسلها ثلاثا . . . الخ . من حديث أبى هريرة أيضا .

وأخرجه أبو داود في سننه « ج ١ ص ٢٣ » كتاب الطهارة : باب في الرجل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها ، من حديث أبى هريرة كذلك وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٢ ص ٢٤٩ و ٢٥٩ » وغيرهما « من حديث أبى هريرة .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) قائله : عمرو بن قيس الخزرمي من أبيات ثلاثة قالها عندما أصيبت ناقته بسهم خطأ ، من رجل من بني قريم ، أما الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٤ فانه قال : لم اعثر على قائله ، وروايته : أجن « كلما » . . . أطوى بحمر . ورواية السكري في شرح أشعار المذليين ص ٨٠١ أجن كلما ذكرت قريم « . . . أكوى بحمر ، وقال السكري : قوله : « أجن » أراد : من أجل أني ، وكلية يقولونها : « لاجن بك » أى : أدرك ما أردت . وقيل لاخفاء به ، أى هو ظاهر ، وقيل : لاخفاء بما تريد . وانظر اللسان مادة « جن » .

ربيتـه حتى اذا تعددا وأضـ نهداً الكـلـسام أجردا(١)  
وعاد = : كقولـه :

فكان مضى من هـديت برشده فـلـه مـغو عـاد بالـرشد آمرا(٢)  
وقالوا : عاد الطين خزفا ، وقولـه :

تعد لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات(٣)  
فجزر الجزور خبر «تعد» لتعرفه ، وهو الوجه .

وأجاز ابن عصفور حالتيه ، طموحا الى أن المعنى : مثل جزر الجزور ،  
وما كان على ذلك فقد يجعل منكرا وإن عرف لفظا .

وقد أنكر بعض إلحاق الفعلين(٤) بأفعال الباب ، حاملا ماورد من ذلك على  
الحالية ، لتعديهما بالجار كعاد الى كذا وأض الىه ، أى رجع .

— وآل = : أنشد المصنف(٥) :

وعروب غير فاحشة ملكتنى ودها حقا(٦)  
ثم آلت لا تكلمنا كل حى معقب عقبا  
أى صارت لا تكلمنا .

(١) قائله : العجاج يشكو فيه عقوبة ابنه آياه ، والشاهد أن «أض مرادفة لصار» وفي الرجز  
شاهد آخر ، وهو : تقديم معمول الصلة على الموصول ، لأن قوله : بالعصى «متعلق  
بأجلد» وهو صلة «أن» الموصولة الحرفية . وهذا بناء على رأى الكوفيين «وقد خرجـه  
البصريون على الدور» أو أنه متعلق بأجلد مقدر ، وقيل «بالعصى» خبر مبتدأ محذوف  
تقديره : ذلك الجزاء بالعصى ، والجملة اعتراضية - والنهد : العالى المرتفع . انظر :  
المنصف لابن جنى ج ٢ ص ٢٠ - المجمع ج ١ ص ٨٨ - ١١٢ - والدرج ج ١ ص ٦٦  
و ٨٢ ج ٢ - الخزانة ج ٢ ص ٥٦٢ - شواهد الشافية ص ٢٨٥ المحتسب ج ٢ ص ٣١٠ الصحاح  
ج ١ ص ٥٠٣ مادة «عدد» وهو غير موجود في ديوانه .

(٢) قائله : سواد بن قارب الدومى الصحابى الجليل ، وذلك من قصيدة ذكر فيها قصته مع «ربيتـه»  
من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه «ربيتـه» ثلاث ليالى ، وفي كل ليلة ينشده رجزا يشره  
فيه برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يصرح له الا في الثالثة ، فهداه الله للإسلام ،  
واسلم بسببه ، والشاهد : أن «عاد» مرادفة لصار .

راجع : «المجمع ج ١ ص ١١٢ - الدرر ج ١ ص ٨٢ - ٨٧ - الأشموني ج ١ ص ٢٢٩» .

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٢٨ و . ، والسيوطى في المجمع ج ١  
ص ١١٢ - وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٨٣ : لم أقف على قائله والشاهد مثل سابقه  
وفيه شاهد آخر ، وهو : أن رجع مثل صار .

(٤) وهما : أض وعاد .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ ظ .

(٦) ذكر ذلك الأثير أيضا في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١٨ و . والسيوطى في المجمع ج ١ ص ١١٢ -  
وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٨٢ : لم أقف على قائلهما .

قال أنيرالدين (١) : ولا حجة فيه ، لاحتمال أن «آلت» بمعنى حلفت ،  
ولانكلمنا جواب القسم ، كقوله :

### وآلت حلفه لم تحلل (٢)

قلت : وقد أوهم الدماميني (٣) بعض الابهام أن ذلك مما انتقده وليس به .  
- ورجع = : وفي الحديث : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم  
رقاب بعض» (٤) .

- وحرار = : كقوله :

وما المرء الا كالشهاب وضؤه يحور رماداً بعد اذ هو ساطع (٥)

- واستحال = : كما في الحديث «واستحالت غربا» (٦) وقوله :

إن العداوة تستحيل مسودة بتدارك المفوات بالحسنات (٧)

- وتحول = : كقول امرئ القيس :

وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا (٨)

- (١) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٢٨ و .
- (٢) وأول البيت : ويوما غل ظهر الكتيب . تمذرت .. على وآلت ... البيت وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة ، والشاهد : أن «آلت» بمعنى «حلفت» قال التبريزي في شرح المعلقة : وآلت : حلفت : يقال : آتى يولى إلاء ... ونصب «حلفة» على المصدر ، لأن معنى «آلى» حلف ، ومعنى «لم يحلل» لم يقل : أن شاء الله ، من التحليل في اليمين . انظر : «المعلقات ص ٧٥ - المجمع ص ١٨٧ - الدرر ج١ ص ١٦١» .
- (٣) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٣ ط ، وعبارته : وهذا ليس بنص في المدعى ، ولا ظاهر فيه ، لاحتمال أن تكون «آلت» بمعنى حلفت ... الخ .
- (٤) أخرجه البخارى في صحيحه «ج١ ص ٣٥ - كتاب العلم - باب : الانصات للعلماء» من حديث جرير .
- (٥) قائله : لبدي بن ربيعة الصحابي الحليل ، والبيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ و . ، والسيوطي في المجمع ج١ ص ١١٢ - والشنقيطي في الدرر ج١ ص ٨٣ - وديوانه ص ٨٨ في رثاء أخيه أريد .
- (٦) أخرجه البخارى في صحيحه «ج٢ ص ١٨٥» باب مناقب قريش «ص ٢٩٠ ، ٢٩٤» باب فضائل الصحابة «ج٤ ص ٢١٥» باب التعبير ، من حديث أبي هريرة وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم . وأخرجه الامام أحمد في مسنده «ج٢ ص ٢٨ - ٣٩ - ٨٩» وغيرها ، من حديث عبدالله بن عمر .
- (٧) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ و . ولم اقف على أسم قائله ، والشاهد : أن «تستحيل» بمعنى تصير . أى تصير مودة .
- (٨) قال الأعمى في شرح الديوان ص ٢٣٨ : وقوله : وبدلت قرحاً دامياً : يريد ماناله في جسمه من الحلة المسحومة التي وجه بها اليه ملك الروم ، وقد ذكر الأعمى ضمن قصيدة . وقال السيوطي في شرح شواهد المغنى ص ٦٩٣ : انه من أيراد الممتنع بصورة الممكن ، لأن تحول المنايا أبؤسا ممنوع . وفي رواية : فيالك من تصبى تحولن . وفي أخرى : تبدلن أبؤسا ، وعليها فلا شاهد . راجع الدرر ج١ ص ٨٣ . وراية ابن مالك في شرحه : فيالك من نعى تحولن أبؤسا .

— وارتد = : لكونه مطاوع «رد» بمعنى صير ، كقوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا (١)  
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا (٢)

فصار مطاوعه ارتد ، بمعنى صار كقوله تعالى : «فارتد بصيرا» (٣) قاله المصنف (٤)

— وندر الإلحان بصار في «بما جاءت حاجتك» = :

قال أثير الدين (٥) وغيره وأول من قالها الخوارج ، قالوها لابن عباس رضي الله عنه حين أرسله على ، كرم الله وجهه اليهم ، روى يرفع «حاجتك» في «ما» استفهامية في محل نصب خبرا مقدما لجاءت وجوبا ، وحاجتك اسمها ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك .

وبنصبها خبراً ، واسمها ضمير «ما» وساغ تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة ، نظير من كانت أمك ، وقضيته — بل صرح به أثير الدين (٦) — الاقتصار بالمسألة على هذا التركيب .

وقال ابن الحاجب في أمالي المفصل في «جاء البرقفيزين» : اختلف في نصب القفيزين فقيل : على الحالية ، والأولى أنه على الاخبار ، لفضلية الحال ، وأن المعنى على الصيرورة ، وأن القفيزين محط الفائدة ، تقول كلت (٧) البر فجاء قفيزين . قال أثير الدين (٨) : والصحيح الحمل على الحالية .

واعتل له بعض بأن ليس القصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها «بل انه جاء مفصلاً بجعولا انتقاله من الجهل به الى العلم به .

(١) في ج : الحادثات سوء ... الخ .

(٢) قائلهما : عبدالله بن الزبير الأسدي ، والزبير : بفتح الزاي وكسر الموحدة وهو شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية ، والسود : الغفلة والسهوة قال المرزوقي في شرح الحماسة : وقوله : «رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار» فيه ما يجري مجرى القلب ، لانه لو قال : رمي المقدار نسوة آل حرب بحدثان لكان اقرب في المعتاد ... فيقول : جر المقدار على نسوة آل حرب نوبة من نوائب الدهر أثرت في عقولهم ، حتى غفلن عن أسباب الدين والدنيا كلها ، والشاهد قوله : «رد» في الموضعين فانه بمعنى صير ، حيث نصب مفعولين . راجع : «الحماسة» ص ٩٦١ — المبنى ج ٢ ص ٤١٧ — الأشموني ج ٢ ص ٢٦ .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ ظ .

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٢٨ ظ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في «ح» : كانت البر فجاءت قفيزين .

(٨) في المرجع السابق .

— (و) (١) قعدت كأنها حربة = : فقالوا : شحذ شفرته ، ويروى : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، فكأنها حربة خبر قعدت .

قال الأنديلسي : لا يتجاوز بهذين ما استعمالا فيه .

وقال ابن الحاجب (٢) الأولى طرد « جاء » ، وأما « قعد » فلا ، وأن اطرد فانما يطرد في مثل الموضع المستعمل فيه ، فلا يقال قعد كاتباً بمعنى صار ، بل قعد كأنه سلطان ، لكونه مثل قعدت كأنها حربة . واستحسنه المحقق الرضوي (٣) .  
— والأصح أن لا يلحق بها آل = : استشعاراً . لأن لادليل فيما أنشده (٤) أولاً ، لاحتمال تطرق ذلك الاحتمال .

— ولا قعد مطلقاً = : أى صدر الخبر بكان أم لا ، كما يراه القراء ، جاعلاً من ذلك قوله :

لا يقنع الجارية الخضاب ولا الوشاحات ولا الجلباب (٥)  
من دون أن تلتقي الأركاب ويقعد الأرب له لعاب  
وحكى الكسائي : قعد لا يسأل حاجة الا قضاها .

وحمل على ذلك صاحب الكشاف : « فتقعد مذموماً مخذولاً (٦) » وقد عرفت قول ابن الحاجب فيه .

قال (٧) المصنف : ويمكن منه قوله :

(١) في المتن تحقيق بركات ص ٥٣ : « وقعدت » وكذلك ما في شرح الأثير ج ٢ ص ٢٨ ظ . وما في نسخ الشارح : « وأما قعدت ... الخ . وما أثبتته هو الصواب لأن ، « أما » تحتاج الى جواب وهو لم يذكره .

(٢) قال في شرح الكافية ج ١ ص ١١٢ : « يعني قد استعمل « جاء » في هذا المعنى بمعنى صار ، لأن المعنى إثبات حصول الفاء على معنى ما ذكر منصوباً ، فان جعلت « ما » نافية وجب أن يكون ذلك الشيء تقدم ذكره ، فيكون المعنى نفي أن يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب ... الخ .

(٣) انظر : شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٤) وهو قوله السابق : رى الخدثان نسوة آل ... الخ .

(٥) ذكر هذين البيتين الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٢٨ ظ ، وعبارته في هذا المقام : « ولا قعد مطلقاً : يعني أنه إنما تستعمل « قعد » بمعنى صار حيث وردت ولا تقاس ، وذهب القراء الى أنه يطرد جعل « قعد » بمعنى صار ، وما جعل من ذلك قول الراجز : لا يقنع من الجارية ... البيتين ولم اعرف قائلهما ، ورواية الأثير : ويقعد الأمر له لعاب . والبيتان في معاني القرآن للقراء ج ٢ ص ٢٧٤ غير منسوبين . انظر الصحاح ج ١ ص ١٣٩ .

(٦) سورة الاسراء ، آية : ٢٢ . وعبارة الزمخشري « فتقعد » من قولهم : شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى صارت ، يعني : فتصير جامعا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك .... الخ .

(٧) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٦ ظ ، وعبارته : « ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر .... الخ .

ما يقسم الله فاقبل غير مبتسئ عليه واقعد كريما ناعم البال (١)

قال أثير الدين (٢) : وأما قولهم : قعد فلان يتهكم بعرض فلان ، فزعموا زيادة «قعد» أي فلان يتهكم ، ولا معنى لقعد هنا الا ذلك .

قلت : وفيه نظر ، لأن حمل اللفظ على عدم الزيادة مالاخ وجه أولى من دعواها مجردة .

وقد مر طرد القراء جعل «قعد» بمعنى «صار» فليسلك (٣) بما هنا هاتيك الطريقة ، لوضوح معنى الصيرورة فيها في هذا التركيب ، كما لاخفاء به ، وأما أن لا معنى لقعد هنا الا الزيادة فلانسلمه .

و = : الأصح أيضا - ألا يجعل من هذا الباب غدا وراح = : كما يراه الزمخشري والمكبري وجماعة .

قال المصنف (٤) : وقد يستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم : «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تغدوا خماسا وتروح بظانا (٥)» ، وقول ابن مسعود رضي الله عنه : «أغد عالما أو متعلما ولا تكن امعة» (٦) . قال : ولا حجة في ذلك ، لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالا ، سيما ولا توجد الا نكرة .

وقد أودعهما الباب الجزولي وابن عصفور تامتين وناقصتين ، فتدلان - على الأول - على دخول الفاعل في الوقت المشتقين من اسمه على حسب مقتضى الصفة من مضى أو غيره كغدا وراح ، أي مشى في الغدو والرواح ، غير أنه قليل . وأما على الثاني فيجوز رفعهما الشأن وغيره ، دالتين على اقتران مضمون الجملة بالزمان المشتقين منه كغدا ازيد قائما ، أي وقع قيامه وقت الغدو ، وراح منطلقا ، أي وقع انطلاقه وقت الرواح .

(١) نقل ذلك الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ ظ ، ولم اعرف قائله والشاهد : أنه يمكن أن يكون قوله : أقعد بمعنى : صار .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) في «أ» و«ب» : بها هنا .... الخ .

(٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٦ ظ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده «ج١ ص ٣٠ - ٥٢» من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأخرجه ابن ماجة في سننه «ج٢ ص ١٣٩٤» كتاب الزهد «باب التوكل واليقين» .

(٦) يروى هذا الأثير أيضا لأبي بكر وأبي الدرداء بالفاظ مختلفة ، قال في كشف الخفاء ما ملخصه : «أغد عالما أو متعلما أو مستعما أو محبا ، ولا تكن الخامسة قهلك» ، رواه البيهقي وابن عبد البر من حديث عطاء بن مسلم الخفاف عن أبي بكر مرفوعا بسند ضعيف ، كما قال الحافظ أبو زهرة العراقي ، وإن قال البيهقي ، رجاله موثقون ، ويروى عن ابن مسعود وأبي الدرداء من قولهما ، وهو عبد أبي نعيم ، والطبراني ، انظر : «العلم ج٢ ص ٣٤ - ٣٦» وكشف الخفاء ج١ ص ١٤٨ - ١٤٩ ج٢ ص ١٣٢ .

وربما وقعا بمعنى « صار » كغدا ضاحكا أو منطلقا ، أى صار في حال ضحك وانطلاق .

ويحتاج دعوى النقصان الى سماع ، وقد أنكر أبو الوليد بن أبي أيوب قول من يراهما من أفعال الباب .

ويقول : غدا بمعنى غدوة ، وراح بمعنى خرج عشية ، لاستغنائها اذ ذاك عن الخبر ، إنكارا شديدا .

وأجاب الأندلسي بأن موردهما الباب لا يراهما بالمعنى الذى أنكره ، بل بمعنى صار ، فان صح ذلك (١) قبل والا فلا .

— ولا أسحر وأفجر وأظهر = : خلافا للقراء في كتاب « الخد » (٢) غير مورد لها فيه شاهدا .

وقد زعم الكوفية : « أن هذا وهذه » من الباب مرادا بهذا التقريب ، نحو كيف أخاف الظلم وهنا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذا كل ما فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني لها في الوجود ، لأن المعنى إنما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع وجرى باسم الإشارة تقريبا لهما ، ألا تراك لم تشر اليهما حاضرين ، وأيضا فهما معلومان ، غنيان عن التنبيه عليهما بالإشارة اليهما .

ويدل أن المرفوع مخبر عنه أنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لم يختل مسقط « كان » من : كان زيد قائما ولو قلت : هذا ابن صياد أشقى الناس كان تقريبا .

وكذا ما الواقع فيه بعد الإشارة معبر به عن جنسه لا عن فرد بعينه ، نحو : ما كان غير مخوف من السباع فهذا الأسد مخوفا ، لعدم إرادتك شخصا بعينه ، ولو أسقطت الإشارة أيضا استقل كلاما .

ورد بأن المعنى وان كان على الاخبار عن المرفوع بالمنصوب ، غير أن ليس الاعراب ما ذكره ، بل المرفوع بعد الإشارة خبر والمنصوب حال للزوم تنكيره ، وإيجازهم فيه التعريف ، هو القياس بناء على الخبرية .

(١) وقال الأندلسي في التوطية ص ٢١٢ ، ٢١٣ : « وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال . . . والأربعة : عاد ، وأمن ، وغدا ، وراح ، ولا يمتنع أن تكون : غدا ، وراح ، من هذا الباب ، وإن لم يكونا بمعنى : صار ، لأنه لا فرق بين : غدا وراح ، وأصبح وأمسى . . . كذا قال سيويه ، فينبغى أن تكون : غدا ، وراح ، وبأن لم يكن معناهما : صار كأصبح ، وأمسى وأضحى ، وأن لم يكن معناها : صار ، لأن معناها : كان في الغد والرواح كما أن معنى : أمسى وأصبح وأضحى : كان في المساء والصباح ، والضحى .

(٢) في « أ » و « ب » كتاب الحى

وأما على الحالية فلا ، وإن حفظ منه شيء مدخولا للام جعلت فيه زائدة ، كما في الجماء الغفير .

وهنا انتهى إيراد الكلم الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وهي إحدى وثلاثون اتفاقا واختلافا ، وحصرها بالعدد طريقة ضعيفة ، ومن ثم زيد فيها ونقص .

وأما سيبويه فأورد منها ألفاظا ، ثم قال (١) : وما كان نحوهن مما لا يستغنى بمرفوعه عن الخبر ، فأعطى قانونا كليا مضبوطا به أفعال الباب .

ومن ثم ألحق النحويون بها أفعال المقاربة ، وهي طريقة النحاة الراسخين الذين هم على سنن النحو ، من عون (٢) الباب بقانون كلي يحسن في شخصيات المسائل .

— وتوسط أخبارها = : أى الأفعال الناقصة — كلها جائزا = : كان الخبر مشتقا أو جامدا وفاقا للبصرية ، نحو — « وكان حقا علينا نصر المؤمنين » (٣) « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (٤) .

قال المصنف (٥) : والاستشهاد بها أولى منه بالأولى ، لإجازة بعض القراء الوقف على « حقا » ، مكنى في كان ضميرا ، ومنع الكوفية : كان قائما زيد « بناء على أن في قائما راجعا الى اسم كان المؤخر ، لامتناع تقدم ضمير الرفع عندهم على ما يعود عليه .

وأجازه البصرية منويا به التأخير ، كما هو رأيهم في المرفوع مما النية به التأخير . وأجازه الكسائي رافعا بكان ضمير الشأن ، ناصبا بها « قائما » رافعا به « زيد » ، غير مجوز إلا أفراد قائما لرفعة الظاهر .

ورد بأن رأيه قصر تفسير ضمير الشأن على الجملة .

وأجازه الفراء أيضا على أن قائما خبر كان ، مرفوعا بها وبقائم « زيد » ، غير مجوز أيضا إلا أفراد قائم لذلك « مع تقديره بالفعل ، لجواز : كان يقوم زيد ، وكان قام زيد .

ورد بامتناع إعمال عاملين في معمول .

(١) في الكتاب ١٦ ص ٢١ « وعبارته : « وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، ومادام وليس ، وما كان نحوهن ... الخ .

(٢) في « ب » : من كون الباب ... الخ و « المون » قال الجوهري في الصحاح ٢٦ ص ٣٩٥ : الظهير على الأمر ... الخ .

(٣) سورة الروم ، آية : ٤٧ .

(٤) سورة النحل ، آية : ٥٦ — والنكبات ، آية : ٢٤ ، ٢٩ .

(٥) في شرح التسهيل ١٦ ص ٥٧ و .

وأجاز ابن هشام : كان قائما الزيدان والزيدون ، جاعلا : قائما خبر ،  
والزيدان والزيدون اسما .

وأذكره البصرية الا مع تثنية الخبر وجمعه .

ودخل في عموم «كل» خبر ليس ، ومادام .

أما ليس فحكى المنع فيها ابن درستويه ، حملا على «ما» .

ورد بقراءة بعض السبعة : « ليس البر أن تولوا » (١) بنصب البر ، وقول  
السمؤل :

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهما فليس سواء عالم وجهول (٢)  
وقول الآخر :

أليس عجيبا بأن الفسى يصاب ببعض الذى في يديه (٣)

ووهم المصنف تبعا للفارسي (٤) وابن الدهان وابن عصفور ، فحكى الاجماع  
على توسيط خبر ليس .

وأما «مادام» فوهم ابن معطى (٥) في منع توسيط خبرها ، فخالف النص  
والقياس والاجماع .

أما الأول : فقوله :

(١) سورة البقرة ، آية : ١٧٧ . قال أحمد الديلمى في كتاب الاتحاف ص ١٨٤ - :

فحزمة وحقق بنصب الخبر ليس مقدما وأن تولوا «أسما في تأويل مصدر ، لأن المصدر  
المؤول أعرف من الحلى ، لأنه يشبه ضمير ، لكونه لا يوصف ولا يوصف به ،  
ووافقها المطوعي ، والباقون بالرفع على أنه اسم «ليس» ومثل هذا التخريج ، بل وأزيد  
منه قاله مكى في كتاب مشكل اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٠ وما بعدها .

(٢) نقل المرزوقي في شرح الحاشية ص ١٢٣ : أن قاله : عبد الملك بن عبد الرحيم الخارثى ،

ونسبه العيني في شواهد الكبرى ج ٢ ص ٨٦ للسمؤل وللملاحج الخارثى وقال : والأول أشهر  
والبيت من قصيدة طويلة عدد فيها السمؤل مزايا قومه وأفضالهم « وروى البيت : عنا  
وعنكم ، وعنا فتعبرى ، بدل عنا وعنهم . وانظر : الأشموقى ج ١ ص ٢٣٢ . والشاهد  
فليس سواء علم وجهول » حيث قدم خبر «ليس» على اسمها .

(٣) قال السيوطى في شواهد المغنى ص ٣٣٨ - : قال المحافظ في البيان ج ٣ ص ١٢٨ : هو

لمحمود النحاس ، ورواية السيوطى : ببعض ما في يديه ، ونسب في البيان والتبيين لمحمود  
الوراق ، وهو من المحدثين ، والشاهد مثل سابقه ، والبيت من شواهد التصريح ج ١ ص ٢٠١

(٤) قال الفارسي في الايضاح المضى ج ١ ص ١٠١ - : وقد ذهب قوم الى أن تقديم خبر «ليس»

على «ليس» لا يجوز ، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها ، نحو : ليس منطلقا زيد .

(٥) هو : يحيى بن مطى بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوى المقرئ الحنفى النحوى . قال

السيوطى : كان إماما مبرزا في العربية ، شاعرا محسنا « قرأ على الجزولى ، وسمع من

ابن عساكر . ومن مصنفاته : «المقود والقوانين» في النحو ، وكتاب «حواش على

أصول ابن السراج» و «الألفية» وغيرها . ولد عام (٥٦٤ - وتوفي عام ٦٢٨) .

انظر : «الانباء ج ٤ ص ٣٨ - معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٣٥ - البغية ج ٢ ص ٣٤٤ .

قوله :

مادام (٢) حافظ سري من وثقت به فهو الذى لست عنه راغبا أبدا (٣)

وأما الثاني (٤) : فكما جاز توسط أخبار أخواتها جاز معها .

قال المصنف (٥) : أما مخالفته للقياس فيبينة ، لجواز توسط خبر « ليس » إجماعا ، مع ما فيها من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بلزوم منع تصرفها ، وعروض منع تصرف دام ، وبمحاكاة ليس « ما » النافية معنى ، و « ليت » لفظا بتوسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثله في الأفعال مفقود ، ثبت زيادة ضعف - ليس على ضعفها وتوسط خبر « ليس » جائز ، فتوسط خبر « دام » لنقص ضعفها أجوز .

وقد عرفت وهمه في دعوى الاجماع على توسط خبر « ليس » .

— ما لم يمنع = : من التوسط — مانع = : ككون الخبر واجب التقديم ، نحو : أين كان زيد ، أو التأخير ، نحو : كان فتاك صديقى .

— أو موجب = : للتوسط ككون الخبر بحيث لا يسوغ تقدمه الناسخ ، أو تأخره عن الاسم وذلك بكون الاسم محصورا ، نحو : « ما كان حجتهم إلا أن قالوا (٦) خلافا للأخفش في إجازة : ليس إلا زيد قائما ، وكونه ضميرا متصلا ، نحو : كانك زيد ، واشتماله على راجع الى الخبر ، نحو : كان أخاك ابنه ، أى كان ابن أخيك أخاك ، أى مشبها له ، أو على شيء في الخبر ، نحو : كان في الدار ساكنها ، وكون الخبر ظرفا أو مجرورا مسوغا للابتداء ، نحو : كان في الدار رجل » وكانت عنده امرأة .

وكون الناسخ مدخولا للحرف المصدرى ، كيعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، فلا يقدم على الناسخ ، لأجل المصدرى ، ولا يؤخر عن الاسم للضمير (٧) .

(١) قال المعين في شواهد الكبرى ج ٢ ص ٢٠ - والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٨٧ - لم نقف على اسم قائله « والشاهد واضح » وهو توسط خبر « دام » - راجع : الأشموني ج ١ ص ٢٢٢ - التصريح ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) في « ب » : مازال حافظ ... الخ .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣٠ ظ ، وصاحب الفصح ج ٢ ص ١٨٨ - ولم ينسب أحدهما ، ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقه .

(٤) وهو القياس .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٧ و .

(٦) سورة الجاثية « آية : ٢٥ .

(٧) في « ج » : عن الاسم الضمير ... الخ .

وفي شرح الدماميني (١) : وتمثيلهم في هذا المقام بنحو - كان في الدار ساكنها فاسد ، إذ لا داعي فيه للتوسط ، إذ لو قدم على الناسخ جاز .

قلت : والجواب ما قاله المصنف ، وأقره أثير الدين (٢) وغيره ، واعتراض عنه الدماميني ولو عا بالنعوذ مع وقوفه على الأجوبة (٣) ، أنه قد يحمل الموجب على موجب توسط أو تقديم على سبيل التخيير ، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر ، نحو : كان شريك هند أخوها ، ووليها كان أبوها ، فيجب في نحو هذه تقديم الخبر أو توسطه ، ويمتنع تأخيرها حذرا من تقدم الضمير على مفسر مؤخر لفظا ورتبة ، فلو كان في مثل هذه قبل الفعل ماله الصبر تعين التوسط نحو - هل كان شريك هند أخوها .

- وكذا تقديم خبر صار ، وما قبلها = : من كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات - جوازا = : أى جائزا ، فهو بالنصب حال من مستكن الجار والمجرور المتقدم ، أى : وتقديم خبر صار وما قبلها ثابت مثل المتقدم في حالة الجواز ، أو ذا جواز ، نحو : قائما كان زيد ، سواء كان مشتقا أو جامدا ، وفاقا للبصرية .

وأنكر الكوفية المثال بناء على كون «قائما» خبر كان مقدما ، و«زيد» اسمها ، للعلة السالفة عنهم في منع توسطه .

وأجازه الكسائي مرفوعا به «زيد» مكنيا في كان ضمير الشأن ، غير مجوز ثنية «قائم» أو جمعه « لرفعة الظاهر كراهية حال التوسط .

وحكمه عند الفراء (٤) مع التقديم حكمه مع التوسط ، غير أنه يثنى «قائما» ويجمعه ، لعدم حلول الفعل هنا محله ، بخلافه متوسطا ، فلا تقول : قام كان زيد ، ولا يقوم كان عمرو .

ورد رأياهما بما رد به متوسطا ، فان جعلت «قائما» ونحوه خلفا لموصوف جاز عندهم متقدما ومتوسطا ، لرفعه اذ ذاك راجعا الى الموصوف المحذوف ، ويثنى ويجمع .

وأجاز البصرية والكسائي تقديم الخبر في - كنت حسنا وجهك ، فتقول : حسنا وجهك كنت . ومنعه الفراء ، الا يجعلوا مكان الكاف الهاء « نحو - حسنا وجهه كنت .

(١) « ١٣ ص ١٠٤ و . » .

(٢) في شرح التمهيد ٢ ص ١٢١ و . » .

(٣) هذا أول كلام المصنف في الشرح ١٣ ص ٤٧ و .

(٤) في ج : منع التقديم منع التوسط . . . الخ .

قال أثير الدين (١) : ويحتاج جواز تقديم خبر «كان» وصار» وما بينهما عليها الى سماع ، ولم نجدهم ذكروه ، ولا يكاد يوجد : قائما كان زيد .

واحتج بعض بقوله تعالى : «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون» (٢) لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وقوله تعالى : «قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون» (٣) ، وأما قوله سبحانه : «كذلك كنتم من قبل» (٤) فقد قيل : كان فيه تامة .

— أو منعا = : أى ممنوعا ، أو ذا منع ، نحو : صار عدوى صديقى ، مما فيه لبس .

قال المصنف (٥) : ومن عروض المانع خوف اللبس ، فإن المثال (٦) ، وحصر الخبر ، نحو : إنما كان زيد في المسجد ، واشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم ، نحو : كان بعل هند حبيبها ، فيجب تأخير الخبر في مثله للزوم عود الضمير على متأخر غير متعلق به العامل لو وسط أو قدم .

وبعض لا يلتزم التأخير في مثله ، لأن المتضائفين كشيء ، فلو وسط فقليل : كان حبيبها بعل هند جاز ، لعود الضمير على ما هو كجزء مرفوع الفعل ، فهو مقدر التقديم ، من حيث لا يتم معناه الا به .

ويلزم من جوازه جواز : كان حبيبها الذى خطب هنداً « لأن تمام المضاف بمنزلة تمام الموصوف ، وهو ممنوع فكذا ما بمنزلة .

— ووجوباً = : أى واجبا ، أو ذا وجوب ، نحو : كم كان مالك ، و غلام من كان زيد مما تضمن استفهما أو أضيف اليه .

— وقد يقدم خبر زال وما بعدها = : من أنفك ، وبرح ، وفقى « وفناً ،

(١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٣١ ظ .

(٢) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٦٥ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٩٤ .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٧ و .

(٦) أى قولك : صار عدوى صديق .

ووني « ورام ، مرادفاتها ، حال كونها - منفية بغير « ما » = : نحو : في  
الدار لن يزال زيد ، وخاضعا لن يبرح عمرو ، تمسكا بقوله :

ورج الفتى للخير ما أن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد (١)  
فقدّم معمول الخبر ، وانما يقدم حيث يجوز تقديم العامل كما أطبقوا عليه قدماؤهم  
ومتأخروهم .

وفي شرح الدماميني (٢) تجاهلا : كذا قيل ، ولا يطرود ، لجواز زيد لن  
أضرب ، ولم أضرب .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عند نفسه وليس به كما ستعرفه . (٣)

والجواب : أن ذلك مقيد بما لامعارض له ، كما في ما عارض به من كون  
العامل فيه غير سائغ التقديم على ما ينصبه أو يحزمه ، لشدة طلبه له وانصبابه عليه ،  
وضعفه على عمله فيه مقدما ، لكونه عاملا حرفيا ، ولكونه منزلا منه منزلة  
الموصول وصلته .

بل زعم بعض ذلك صلة حقيقية ، كأعجبنى زيدا أن تضرب ، وغير ذلك  
لعدم قصور المعارضة على المثاليين ولا إشكال .

وأجاز ابن طاهر نصب - خيرا برأيه - على اضممار مضاف ، أي ذا خير .  
- ولا يطلق المنع = : مع كل ناف من أدوات النفي - خلافا للقراء = : في  
إطلاقة إياه بأي حرف كان النفي .

- ولا = : يطلق - الجواز خلافا لغيره = : أي القراء - من الكوفيين = : أو  
الكسائي منهم خاصة ، أو ابن كيسان ، بل شهر عنه ، أو الأخفش .

واختاره ابن خروف ، في إجازتهم التقديم مطلقا سواء (٤) بما أو بغيره ،  
نحو - قائما مازال زيد .

قال ابن كيسان : وهذه الأفعال موجبة المعنى ، وإن كانت منفية اللفظ ،

(١) نسبة المعنى والسيوطي لمعلوط القريني ، وذكره سيوطي في مقام آخر ولم ينسبه ، قال الأعلم  
ونصب « خيرا » على التمييز ، والعامل فيه « يزيد » وقدمه ضرورة ، والتقدير : لا يزال  
يزيد خيرا ، فأضمر الفاعل ونصب خيرا ، كما تقول : طبت نفسا ، أي : طابت  
نفسى « ويجوز أن يكون مفعولا ، بمعنى : يزيد خيرا إلى خيره ، فلا يكون فيه ضرورة  
وفيه شاهد آخر : وهو زيادة « أن » بعد « ما » التوقيفية للتوكيد . والمعنى : وجه الخير  
ما رأيته يزيد خيره بزيادة سته ، وكيف عن صباه وجهه . راجع : « الكتاب ٢٦  
ص ٣٠٦ . المعنى ٢٦ ص ٢٢ - شواهد المعنى ص ٨٦ - ٧١٦ » .

(٢) « ١٦ ص ١٠٤ ط » .

(٣) انظر ص ١١٩٠ .

(٤) أي سواء نفي بما أو بغيره .

شهادة عدم دخول الا على أخبارها دخولها على خبر كان الثبوتية . ورد بأن الملاحظ .  
في التقديم انما هو اللفظ بشهادة (١) عدم أجازتهم في ما ضربت غير زيد تقديم  
ير ، وإن كان المعنى إيجابا ، رعبا للفظ بها ، فكذا فيما نحن بصده .

وفي البسيط : الإجماع على منع تقديم أخبارها على « ما » حيث عدم لزوم  
نفي ، نحو : ما كان وأخواتها .

قال المصنف في شرح الكافية (٢) بعد نصه على امتناع — فاضلا ما كان زيد ،  
جاهلا مازال عمرو ( ما نصه : وكلاهما جائز عند الكوفية ، لعدم لزوم صدارة  
« ما » عندهم .

ووافق ابن كيسان البصرية في نحو : ما كان ، وخالف في : مازال وأخواتها  
إيجاب نفيها ، والخبر بعدها كخبر كان الثبوتية ، فلا يمتنع عنده : — جاهلا  
مازال عمرو (٣) كما لا يمتنع جاهلا ما كان عمرو .

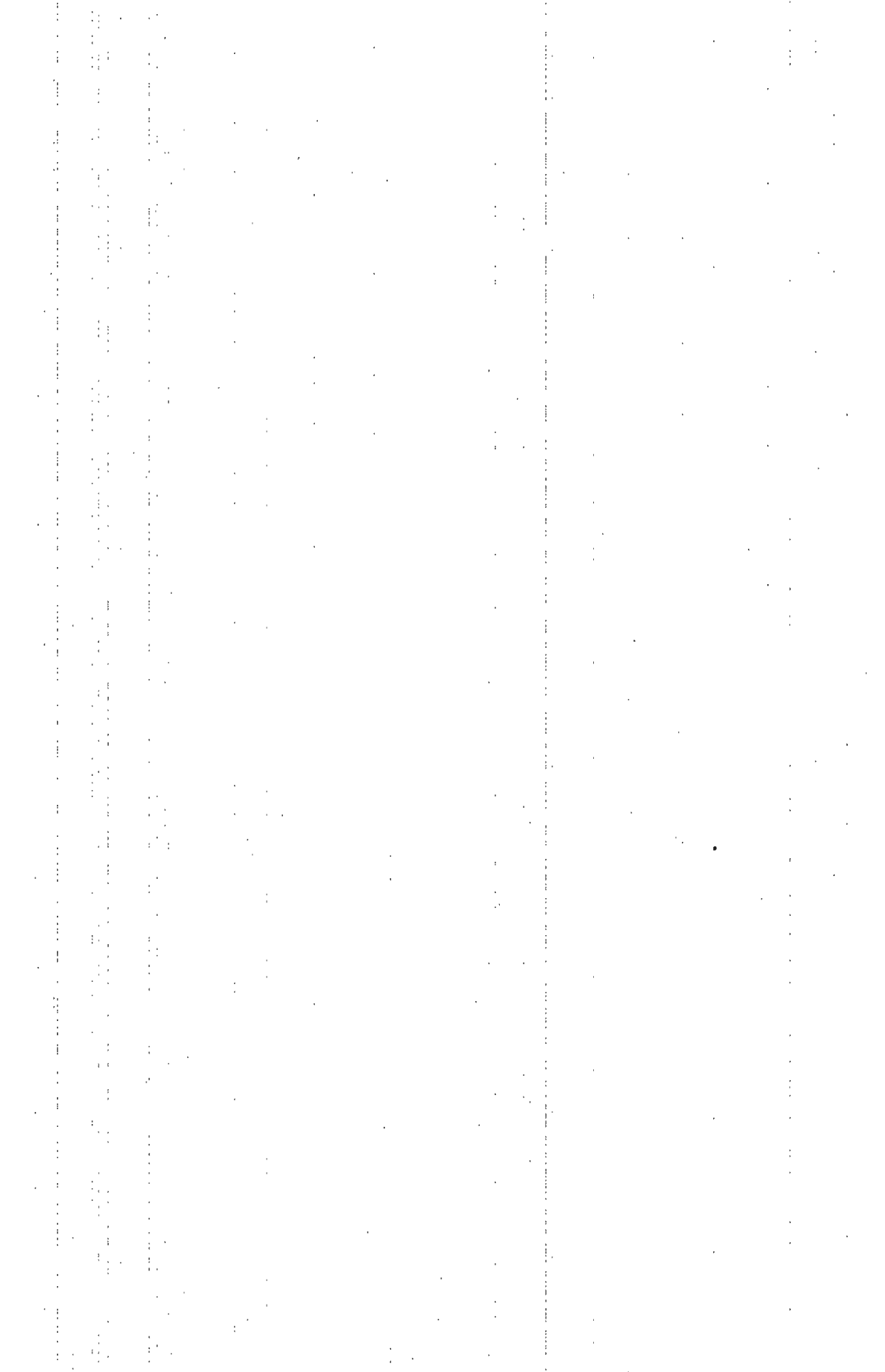
فلو كان النافي « لا » أو « لم » أو « لن » جاز إجماعا ه .

فحكى الخلاف في « ما كان » ، والإجماع في النفي بلا ، ولم ، ولن ،  
وهو خلاف حكايته الخلاف فيها هنا .

(١) ما بين القوسين ساقط من « ج »

(٢) في « ورقة ١٧ » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب »



فسرع : أجاز الأكثرون توسط الخبر بين « ما » وهذه الأفعال ، ومنعه .  
بعض احتجاجا بلزومها « ما » وانقلاب معناها بها ، ولأنها معها  
بمتزلة جذبا ، فلا يفصل بينهما .

— ولا يتقدم خبر دام اتفاقا = : لما تقرر أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده  
قيما قبله اتفاقا ، فلا يجوز — لا أصبحك طالعة مادامت الشمس .

وأما توسطه بين « ما » ودام فنص صاحب الإفصاح على منعه أيضا ، معتلا  
بأن الموصول الحرفي غير سائغ الفصل بينه وصلته بعمومها ، لأنها كالجزم منه .

وقال ابن المصنف الإمام بدر الدين (١) : مادام ملتزمة الصدارة لا يفصل بينها  
وبين صلتها « فلا يجوز تقديم الخبر على دام ، أو عليها و« ما » ومثلها في ذلك  
كل فعل مقرون بحرف مصدرى .

قال أثير الدين (٢) : وليس كما زعم ، بل في الحروف تفصيل بين كونه  
عاملا أو لا « فيجوز في الثاني (٣) على الفعل لا على الحرف ، نحو — عجبت  
مما زيد يضرب (٤) وفي جوازه في الأول خلاف ، والمنع رأى البصرية .

فقضيته جواز : « لا أصبحك ما طالعة الشمس (٥) دامت ، وهو مقتضى  
القياس على : عجبت مما زيد (٦) يضرب : إلا إن ثبت منع تصرف « دام » فيتجه  
المنع .

قلت : وعزو الدمامي (٧) ذلك لشرح ابن قاسم (٨) قصور عن مطالعة  
قول الأثير .

— ولا = : يتقدم — خبر ليس = : عليها — على الأصح = : من القولين ،  
وهو ما عليه الكوفية والمبرد وابن السراج (٩) ، والزجاج ، والسيрани ، والخرجاني

(١) وفي شرح الألفية ص ٥٢ - ٥٣ « وعبارته » وأما التقديم فجائز الاعم « دام » كما قال :  
وكل سبقه دام حظر ، أى منع ، ومع المقرون بما النافية ، ومع ليس على ما اختاره  
المصنف ، تقول : عالما كان زيد ، وفاضلا لم يزل عمرو ، ولا يجوز نحو ذلك في  
« دام » لأنها لا تعمل الاعم « ما » المصدرية « و« ما » هذه ملتزمة صدر الكلام ، وأن  
لا يفصل بينها وبين صلتها بشيء ، فلا يجوز معها تقديم الخبر على دام . الخ .

(٢) في شرح التسهيل ، ص ١٣٢ ظ .

(٣) أى إذا كان غير عامل يجوز أن يقدم على الفعل .

(٤) في شرح الأثير : مما زيدا تضرب ، يريد : مما تضرب زيدا .

(٥) في الأصل : ما طالعة دامت الشمس ... الخ .

(٦) في الأصل : مما زيدا تضرب ... الخ .

(٧) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٠٤ ظ .

(٨) التسهيل « ج ١ ص ١٤٢ » .

(٩) وعبارة ابن السراج في كتاب « أصول النحو ج ١ ص ١٠٢ . ولا يتقدم خبر ليس » قبلها ،  
لأنها لم تصرف تصرف « كان » ، لأنك لا تقول : منها يفعل ، ولا فاعل .

وأكثر المتأخرين ، واختاره أبو الحسن بن عبد الوارث وأبو زيد السهيلي ، فلا يجوز عندهم : قائما ليس زيد .

وأجازه قدماء البصرية ، ونسبه صاحب اللباب (١) للكوفية .

وقال أبو الفتح : انقرد المبرد بمنعه ، وخالف الجمهور .

واختلف عن سيويه . فعزا بعض الجواز ، وبعض قال : ليس في كلامه دال عليه .

والى الجواز ذهب الفارسي (٢) والسيرافي ، والرماني ، والزحشرى (٣) ، والأندلسي (٤) .

واختاره ابن عصفور (٥) قال : ويعطيه كلام سيويه ، لإجازته في الاشتغال : ان زيدا لست مثله ناصبا « زيدا » بمفسر « ليس » ولا ينسر غير سائغ العمل هـ .

قالوا : ولأنه لا خلاف في جواز تقدم خبرها على اسمها ، ولم يوجد خير متقدم على الاسم غير ظرف ولا مجرور الا حيث يجوز تقديم الخبر على الناسخ ، بشهادة تقدم خبر كان على اسمها وعليها ، وامتناع تقدم خبر ان وأخواتها على اسمائها وعليها ، فلو كانت « ليس » بمنزلة « ان » و « ما » في امتناع تقدم خبرهما عليهما بل على اسمهما امتناعه في « ان وما » وأخواتها ، امتنع فيها أيضا ، وحيث ساغ دل على التقديم عليها ككان ، وكتقديم معمول خبرها عليها في : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (٦) »

(١) عبارة المعكبري في اللباب ورقة ٣٢ : « وأما » ليس « فانفقوا على جواز تقدم خبرها على اسمها ، فأما تقديمه عليها فيجوز عند الكوفيين وبعض البصريين ، وحجة من منع منهم « ليس » فعل لفظي جامد ، قوى الشبه بالحرف ، فلم يقو قوة أخواته ... الخ . وأحتج من أجاز تقدم خبر « ليس » عليها بقوله : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم نصب . يوم » بالخبر ، ولا يقع المعمول الا حيث يقع العامل ، لأن « ليس » متقدم خبره على اسمه ، فلذلك يتقدم بما ككان ... الخ .

(٢) وعبارته في الإيضاح ج ١ ص ١٠١ : « ويجوز أيضا : منطلقا كان زيد ، وشاخصا صار بكر ، لأن العامل متصرف ، وهكذا خبر « ليس » في قول المتقدمين من البصريين ، وهو عند القياس ، فتقول : منطلقا ليس زيد ، وقد ذهب قوم إلى أن تقدم خبر « ليس » لا يجوز ... الخ .

(٣) قال في المفصل ص ٢٦٩ : « وهذه الأفعال في تقدم خبرها على خبرين فالتى في أوائلها « ما » يتقدم خبرها على اسمها لإعليها ، وماعداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها ، وقد خولف في « ليس » فجعل من الضرب الأول ، والأول هو الصحيح .

(٤) وعبارته في كتاب « التوطئة ص ٢١٤ » وليس « يجوز فيها ما جاز في « كان » عند القدماء » نحو : قائما ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

(٥) وعبارته في المقرب ج ١ ص ٩٥ : « وأفعال هذا الباب كلها ... وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان : قسم لا يجوز تقدم خبره عليه ، وهو : مادام ، وقعد في المثل ، وما زال وأخواتها ما دامت منفية بما ، أولا في جواب قسم ، وقسم يجوز تقدم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال ما لم يعرض له عارض ... الخ .

(٦) سورة هود ، آية : ٨ .

وفي قوله :

فيأتي بما يزداد الا حاجة وكنت أيا في الخفى لست أندم (١)

لتعلق في الخفى فيه بأندم الذى هو خبر ليس .

وأما المانعون فمن ذهب الى حرفية « ليس » اعتل بأن معمول الحرف لا يتقدمه يوما ما . أو بفعليتها قال : الفعل اذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله بدليل فعل التعجب ، وعسى ونعم وبش ، مع محركات « ليس » في المعنى حرفا لا يحاكى الفعل ، وهو « ما » ، بخلاف « عسى » فشيبة بما يضارع الأفعال من الحروف ، وهو « لعل » .

وقضية شبه « ليس » لما ، وعسى « لعل » امتناع توسط خبريهما امتناع توسط خبر « ما » و « لعل » ، سوى أنه قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسط في ذلك كاف ، فلم تجز الزيادة عليه ، تجنبنا لكثرة مخالفة الأصل هـ .

وقال السيرافي : بين « ليس » وفعل التعجب ، ونعم وبش فرق ، لدخول « ليس » على عامة الاسماء مظهرها ومضمورها ، ومعرفها ومنكرها ، ولتقدم خبرها على اسمها ، ولا يتصل بنعم وبش ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولا يكون فاعله غير ضمير « ما » فكانت « ليس » أقوى .

وعكس المصنف (٢) فزعم أن فعلية نعم وبش أظهر ، لأمر ثلاثة :

أحدها : استقلال معنى نعم وبش باسم واحد ، لأن معنى : نعم الرجل مدح الرجل أو كمل ، سوى أن الرجل مبهم ، والمراد تعيين ممدوح ، فاضطر الى مخصوص هو الفاعل ، أو الى مشعر به قبل نعم .

فالحاصل أن مطلوب نعم انما هو الفاعل ، والمخصوص انما يطلبه الفاعل لانعم ، لانتفاء عملها فيه اجماعا ، بخلاف ثاني جزئى مصحوبي « ليس » لكونه معمولاً لها ، فمعنى ليس غير مستقل الا بجزئين مسند ومسند اليه فكانت أشبه بالحروف . ونعم وبش أشبه بالأفعال .

الثاني : أن كلا من نعم وبش قائم مقام فعل صريح ، ويقوم هو مقامه ، فمن كلام العرب علم الرجل فلان ، بمعنى : نعم العالم فلان ، وليس لاتقوم الا مقام حرف ، ولا يقوم مقامها الا حرف .

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣٣ ، ظ . ولم اعرف قائله .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٧ ظ .

الثالث : أن ليس ونعم وبئس مشتركة في مفارقة الأصل ، لأن أصل كل منهما فعل ، غير أن « ليس » فارقت أصلها فراقا لازما على وجه عدم به النظر في الأفعال ، وثبت به شبه الحرف ، ( ونعم وبئس بخلاف ذلك ، إذ لم يفارقا أصليهما ذلك الفراق ، بل استعمل أصلهما ، ولم يعدم بما فعل بهما النظر في الأفعال ، ولا ثبت به شبه الحرف ) (١) لأن ما فعل بهما من كسر القاء وسكون العين مطرد في كل فعل على « فعل » حلقى العين وفعلية ما روعى أصله وسلك به سبيله مطردة الأفعال أقوى من فعلية ما لم تعامل هذه المعاملة . وقد أطل المصنف (٢) من هذا الضرب بما لاحاجة إليه في المسألة من إبداء فروق بين « ليس » وفعل التعجب ونعم وبئس وعسى مما أفضى إلى الإملال .

وأجاب هؤلاء بأن المعمول يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : أما زيدا فاضرب وأما عمرا فلا تن ، وحقك لن أضيع .

قلت : وبهذا تتعرف إيهام الدماميني السالف (٣) عند قوله (٤) : « وقد يقدم خبر « زال » وما بعدها منفية بغير « ما » وقد عرفت جوابه .

الثاني (٥) : أن نصب « يوم » (٦) بفعل مقدر ، أى يعرفون يوم يأتيهم و« ليس » مصروفا « جملة حالية مؤكدة ، أو مستأنفة .

الثالث : أن يوم ابتداء مبنى ، لإضافته إلى الجملة .

الرابع : أن الظروف متوسع فيها ، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه اتساع .

وقال السهيلي : قائما لست ، وقياما لسن ، وخارجين لسن ، ما أنهن العرب فاهت به قط .

— ولا يلزم تأخير الخبر أن كان جملة = : سواء كانت اسمية أو فعلية ، رافعة ضمير الاسم أم لا ، نحو : كان زيد أبوه قائم ، وكان زيد يقوم ، وكان زيد يمر به عمرو ، بل يجوز تقديمه وتوسيطه .

— خلافا لقوم = : فلا يجيزون ، أبوه قائم كان زيد ، ولا يقوم كان زيد ، ولا كان أبوه قائم زيد ، وكان يقوم زيد ، حكاه عنهم أبي السراج (٧) قال :

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٢) لعل الصواب : في هذا . . . . . الخ .

(٣) انظر ، ص ١١٨٤ .

(٤) أى قول المصنف ، انظر ، ص ١١٨٤ .

(٥) أى : من الأجوبة .

(٦) أى في قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » المذكورة سابقا .

(٧) انظر كتاب أصول النحو ج ١ ص ١٠١ وما بعدها .

والقياس جوازه ، وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق :

الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره (١)

قال (٢) : فلو دخلت كان ساغ التقديم ، فقلت : ما أمه من محارب كان أبوه ، والتوسط به أولى ، نحو : ما كانت أمه من محارب أبوه « ويدل على التقديم قوله تعالى : «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون» (٣) «وأنفسهم كانوا يظلمون» (٤) لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

قلت : وقد عرفت ما عليه .

ومنع تقديم الفعلية بعض ، رافعة ضمير الاسم ، نحو كان زيد يقوم ، مجيزا إياه في غيره ، نحو : كان زيد أبوه قائم ، وكان زيد يقوم أبوه .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأن المستقر في باب كان . ، أنك اذا حذفها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ، ولو أسقط في — كان يقوم زيد — لم يرجع ، فاذا كان اسمها ضمير الشأن فخبرا عنها بالجملة فحذفت كان برز الضمير منتظما مع ما بعده ابتداء وخبرا نحو : — هو يقوم زيد .

وفي الغرة : الكوفي لا يجوز أبوه قائم كان زيد ، لعدم تقديمهم على كان ما لم تعمل فيه ، ولا صار أبوه قائم زيد ، ولا كان أبوه قائم زيد ، ولا يتقدم عليها ماض ولا مستقبل .

— ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخير مرفوعه = : فلا يقال : قائما كان زيد أبوه ، ولا آكلا كان زيد أبوه طعامك ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه .

وبيانه أن حق العامل أن لا يفصل بينه ومعموله ، وفصل المرفوع أشق ، لكونه كاجزاء من رافعه ، فمن ثم امتنع ولم يجز بوجه .

— ويقبحه = : أى تقديم الخبر الجائز — تأخر منصوبه = : نحو — آكلا كان زيد طعامك ، ولا يمنع ، اذ ليس كجزء من ناصبه ، لكونه فضلا . — ما لم يكن = : المنصوب — ظرفا أو شبهه = : فلا يقبح ، نحو — مسافرا كان زيد الآن ، وراغبا كان زيد فيك ، لاتساعهم في الظروف والمجرورات مالا يتسع في غيرها .

— ولا يمتنع هنا = : أى في الباب — تقديم خبر مشارك في التعريف وعلمه ان

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٣٢ .

(٢) أى المصنف في الشرح ج ١ ص ٥٨ و .

(٣) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٧٧ .

ظهر الاعراب = : نحو - كان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، وخيرا منك لم يكن أحد .

فان خفى ، نحو : كان أخى صديقى ، ولم يكن فى أركى منك ، وجبت اسمية المقدم وخبرية المؤخر على المعروف .

وذكر ابن الحاج الاشبلى في نقده عدم احتفالهم بهذا اللبس ، قال : وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى : «فما زالت تلك دعواهم» (١) كون «تلك» اسما و«دعواهم» الخبر ، والعكس مرعيا في ذلك الإجماع .

- وقد يخبر هنا وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا = : لا ضرورة ، كقول حسان رضى الله عنه أنشده المصنف : (٢)

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (٣)  
وقول القطامي :

قفى قبل التفرق باضباعا ولايك موقف منك الوداعا (٤)  
والمحسن لذلك مضارعة المرفوع للفاعل ، والمنصوب للمفعول ، وقوله :  
وان حراما أن أسب مجاشعا بابائي الشم الكرام الخضارم (٥)

(١) سورة الأنبياء ، آية : ١٥ . وقد قال بذلك العكبرى في كتاب «البيان في إعراب القرآن ج ٢ ص ٩١٣» : قوله تعالى : «تلك دعواهم» : تلك في موضع رفع اسم زالت ، و«دعواهم» الخبر ، ويجوز العكس ، والدعوى قولهم : «يا ويلتنا» . أى في الآية السابقة .

(٢) في شرح التسهيل ، ج ١ ص ٥٨ و .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها حسان قبل فتح مكة المكرمة مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهجى بها أبا سفيان ، لأنه هجى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواية الكتاب ، والخزانة : كأن سيئة من بيت رأس . ورواية الديوان : كأن خيئة . . . البيت ، وفي البيت أبحاث شقة تراجع في مضاهيها ، وبالأخص خزانة الأدب ج ٤ ص ٤٠ وما بعدها ، والشاهد : نصب «مزاجها» وهو معرفة ، ورفع «عسل وماء» وهما نكرتان .

راجع : «الكتاب ج ١ ص ٢٣ - المختص ج ١ ص ٢٧٩ - ابن يعيش ج ٧ ص ٩٣ - الدرر ج ١ ص ٨٨ - الديوان ص ٧١ - معجم ما استعجم ج ١ ص ٢٨٨» .

(٤) البيت مطلع قصيدة طويلة مدح بها القطامي - واسمه : عمير بن شبيب التغلبي - زفر بن الحارث الكلبي ، لأنه لما أسر يوم الحابور من طرف بني أسد ، وكانوا يريدون قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، ونجاه من كيدهم ، ومنحه حلة ومائة ناقة . والشاهد مثل سابقه ، وفيه شاهد آخر ، وهو : ترخيم «ضباعة» والوقف على الألف بدل الهاء .

راجع : «الخزانة ج ٤ ص ٦٤ - الكتاب ج ١ ص ٣٣١ - المقتضب ج ٤ ص ٩٣ - ابن يعيش ج ٧ ص ٩١» .

(٥) قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه : «ج ٢ ص ٣٠٠» مع بيت آخر ، وقد ذكرهما المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٧٤ - وقد استشهد أبوحيان بهذا البيت في البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤٦ على تنكير اسم إن ، وتعمير خبرها . ورواية المقتضب «مقاعسا» مكان مجاشعا . انظر : «الخزانة ج ٤ ص ٦٤ - وابن يعيش ج ٧ ص ٩٣ - شروح سقط الزند ص ٢٠١ - الدرر ج ١ ص ٨٨» . والخضارم : جمع خضرم : الجواد الكثير المطاء . ورواية الديوان وليس بعد أن سببت مقاعسا : بابائي . . . . البيت .

وأنشد غير المصنف :

فلو كان واليها جاهل لا كان قاضيها عالم (١)

وقوله :

وكان التعزى عند كل مصيبة ونازلة بالحي ، أولى وأجمل (٢)

فأسكن « ياء » التعزى ضرورة .

قلت : كذا أنشده شاهدا على المسألة ، ولا حجة فيه ، لاحتمال كون اسم « كان » ضمير شأن ، ولا إسكان . حينئذ ضرورة ، بل اختيارا .

وأجاز سيبويه — إن قريبا منك زيد .

وفي شرح الدماميني (٣) : وتعسف أبو حيان فجعل قريبا ظرفا ، واسم إن ضمير شأن محذوفا مثل : ان يك زيد « مأخوذ » .

قلت : ولم أقف عليه لأثير الدين في كتابيه التذييل والارتشاف في بابي كان وإن ، وهما أجمع لأطراف العربية ، فأني له ذلك ؟ ، بل اراه عنه صحيحا (٤) .

ثم قال (٥) : وأنشد المصنف :

وإن حراما أن أسب مجاشعا (٦)

ولاحيلة لأبي حيان فيه :

قلت : وقد عرفتك عدم حجة ذلك عن أثير الدين أبي حيان أولا ، فكذا ما أنبئ عليه من ذلك .

وقال غير المصنف : اذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر إلا ضرورة .

(١) أنشده الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٣٥ و . ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل ما قبله .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٣٥ و . وقال : وحمل عليه بعضهم قوله : وكان التعزى . . . البيت ، ولم اعرف قائله .

(٣) « ج١ ص ١٠٥ و . »

(٤) وما قاله الشارح صحيح ، لأنني امتعت النظر في الكتابين المذكورين ، فلم أجد ما قاله الدماميني .

(٥) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٦) تقدم تحقيقه في ص ١١٩٢ .

وتحرير القول في المسألة : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فذهب القدماء ومن المتأخريين أبو جعفر بن مضاء (١) ، وأبو بكر بن طاهر ، والأندلسي أبو علي في اقراءه القديم ، وابنا خروف وعصفور في شرح الجمل الصغير ، الى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم أو الخبر ، وهو ظاهر كلام سيبويه وأبي على (٢) .

وتأول الشروح كلامهما : بأنهما إذا اجتمعتا فإن قامت احدهما مقام الأخرى وشبهت بها فالخبر ما نشاء اثباته ، كقول عبد الملك بن مروان لخالد القشري : كانت عقوبتك عزلتك ، وكان زيد زهيراً ، فالعزلة ثابتة لا العقوبة كالتشبيه بزهير ، ولو قلت : كانت عزلتك عقوبتك ، فهو معاقب لا معزول . وإن كانت المعرفة هي الأخرى نفسها والمخاطب يعرفهما جاهلاً للنسبة جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر . نحو : كان زيد أخاً عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ، مقدراً معرفة المخاطب زيدا سماعاً ، وأخاً عمرو عياناً ، غير أنه جاهلاً أن ما علمه عياناً هو ما عرفه سماعاً ، وذلك حيث يستويان رتبة في التعريف ، إلا إن كان أحدهما « أن » أو « إن » المصدريتين ، فالمختار جعلهما الاسم والآخر الخبر .

ومن ثم قرأ القراء : « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا (٣) » بنصب « جواب » وإن استويا رتبة بالاضافة في جواب قومه الى المضمر ، وإن قالوا مقدر بمصدر مضاف الى المضمر تشبيهاً لأن وإن به من حيث لا يوصفان كما لا توصف الضمائر فعومل معاملتها مجتمعا مع غيره معرفة في جعله الاسم ، لأنه أخص من الظاهر .

ومنع ابن الطراوة في « جواب قومه » الاخيريته ، لموالاته الثاني ، فهو في حيزها ، وإنما ينفي ويوجب الخبر بخلاف الاسم فلا يوجب أو ينفي .

ورد بنحو : ما زيد إلا قائم ، وما كان زيد إلا قائماً ، فزيد في المسألتين مخبر عنه اتفاقاً مع موالاته الثاني .

وإن لم يستويا رتبة جعل الأعراف - على المختار - اسماً والآخر خبراً ، نحو : كان زيد صاحب الدار ، إلا المشار به فيجعل الاسم وغيره الخبر ، ككان هذا أخاك ، ولا يعكس إلا مع المضمران

(١) هو : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن عاصم بن مضاء اللخمي أبو العباس وأبو الفضل الجبائي القرطبي . قال السيوطي في البنية ج ١ ص ٣٢٣ : « قال ابن الزبير : أحد من اختست به المائة السادسة من أفراد العلماء ، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما ، وسمع منه ومن غيره من الكتب النحوية والقوية والأدبية مالا يحصى . من مصنفاته : المشرق في النحو ، الرد على النحويين » وغيرها . ولد عام (٥١٣) - وتوفي عام (٥٩٢) .

(٢) وعبارته في كتاب الإيضاح ج ١ ص ٩٩ : « فإذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت ، تقول : كان أخوك زيدا ، وكان زيد أخاك ... الخ .

(٣) سورة النسل ، آية : ٥٦ .

فالأفصح تقديمها ، نحو : ها أنا ذا ، ولا يمتنع نحو : هذا أنا ، وهذا أنت .

وفي تقرير الاخبار عن المضمّر بالمشار به وعكسه اشكال ، وأى نسبة بينهما مجهولة للمخاطب حتى يصح الاخبار ، وان كانت النسبة معلومة أو مجهولة امتنع التركيب ، لعدم الفائدة ، نحو : كان أبوك محمداً ، وان كان يعلم أحدهما : أى المعرفتين جاهلا الأخرى ، فالمعلومة الاسم والمجهولة الخبر ، نحو : كان عمرو أخا بكر ، اذا علم عمرا ، جاهلا أخوته لبكر « فلو كان العكس ، قلت : كان أخوبكر عمرا ، اذا عرف أخا بكر جاهلا كونه عمرا .

وقال بعض : اذا كان أحد ، الاسمين أعم فهو الخبر ، نحو : كان زيد صديقي ، كائنا له أصدقاء غيره ، وعليه فيمتنع : كان صديقي زيدا .

وقال أبو بكر بن باجة بن الصائغ في قوله : شر النساء البحاتر (١) : ان البحاتر مبدأ ، وشر النساء الخبر ، لكونه أعم .

وسلم له (٢) كما مر ابن السيد ، وأجاز العكس .

وقال ابن أبي العافية : اذا كانا معرفتين فما ساغ أن يقدر جوابا لمن يسأل عنه فهو الخبر ، فإذا قلت : زيد القائم ، فان جعلته جوابا لقائل : من زيد ، فالخبر القائم ، أو جوابا لقائل : من القائم فالخبر زيد ، وزعم ابن الطراوة : أن الاسم مالا تريد إثباته ، بخلاف الخبر فالعكس ، كما مر ، تمسكا بقول عبد الملك السالف ، وبقوله :

فكان مضى من هديت برشده فله مغو عاد بالرشد آمرا (٣)

لإثبات الهداية لنفسه ، ولو عكس أثبت الضلال .

قال (٤) : وقد غلط في هذا جلة من الشعراء كأبي الطيب في قوله :

ثياب كريم ما يصون حسانها اذا نشرت كان الهبات صوانها (٥)

قال : لئله اياه ، وهو يرى أنه مدحه ، لإثباته الصون ونقيه الهبات ،

كأنه قال : القائم مقام الهبات أن تصان .

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٠٥ .

(٢) في الصفحة المذكورة أصلا .

(٣) سبق تحقيقه في صفحة « ١١٧٣ » الا أن الشاهد هنا قوله : فكان مضى من هديت « لأنه يلزم على التقديم والتأخير تغيير في المعنى ، أما هناك فالشاهد أن « عاد » بمعنى صار .

(٤) أى : ابن الطراوة .

(٥) ذكر ذلك الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣٦ و . ، والشيخ يسين في حاشيته على التصريح ج ١ ص ١٧٢ - وهو في ديوانه ج ٢ ص ٣٩٠ .

ولوقال : كان الهبات صوانها (١) كان يهب ولايصون ، فهو بمنزلة القائم لها مقام الصون أن توهب .

وكحبيب بن أوس أبي تمام في قوله :

ذلل ركائبها (٢) اذا ما أستأخرت أسفاره فهمومه أسفار (٣)

قال (٤) : فجعل الحاصل وهو الهموم ابتداء ، وغير الحاصل وهو الأسفار الخبر ، فظاهر العجز مناقض للصدر ، لجعله الهموم هو الأسفار .

وقد قال : إن أسفاره قد أستأخرت بقوله : اذا ما أستأخرت أسفاره ، وانما الواجب أن يقولوا (٥) : صوانها الهبات ، وفأسفاره هموم .

قال ابن عصفور : وما انتجاه من ذلك لا على اطلاقه ، وانما هو حيث يقوم مقام الأول (٦) ، أو يكون مشبها به ، أما اذا كان نفس المبتدأ فقد اتحد المعنى ، ككان أخو عمرو زيدا ، وكان زيد أخا عمرو .

أما فكان مضى من هديت برشده ، فالمعنى أيا جعلت منهما الاسم أو الخبر واحد ، لمضى الهداية والضلال ، وانما يختلف لو كان زمن الخبر حاليا والمخير عنه ماضيا .

ألا ترى قولك : فكان مضى فيما مضى من هديت به الآن ، عكس قوله : كان من هديت به فيما مضى مضى الآن .

وأما كان الهبات صوانها فان جعلت الهبات خلاف الصون فات الغرض من المدح يجعل الصون خبرا ، أو نفس الصون فقد اتحد المعنى نصبت «الصون» أو رفعت .

ومن تمام اجتماع المعرفتين أن ضمير النكرة يعامل معاملة النكرة مجتمعة مع المعرفة ، لكون تعريفه لفظيا ، كلكيت رجلا فأكرمته .

فالأخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة بابه الضرورات كقوله :

أسكران كان ابن المراغة اذهجا تميما يحوف الشام أم متساكر (٧)

(١) أى يحمل «الهبات» خبر «كان» مقدا ، و«صوانها» اسمها مؤخر .

(٢) في «ب» : دلل وأركاب اذا . . . الخ .

(٣) البيت من قصيدة طويلة يمدح بها أبا سعيد الثغرى ، ومطلعها : لا أنت أنت ، ولا الديار ديار خف الهوى وتولت الأوطار

انظر : ديوانه ص ١٣٠ .

(٤) أى ابن الطراوة .

(٥) أى أبو الطيب وأبو تمام .

(٦) أى يقوم الخبر مقام الأول .

(٧) البيت للفرزدق ، وقد سبق تحقيقه في ص ٦٤٥ .

ففى كان ضمير سكران وهو نكرة ، وقد أخبر عنه بـابن المراغة والفصيح  
نصب سكران ورفع ابن المراغة وقوله :

ألا من مبلغ حسان عنى أسحر كان طبك أم جنون (١)  
وقوله :

فإنك لا تبالى بعد حول أظى كان أمك أم (٢) حمار (٣)  
هكذا أنشدهما وغيرهما سيويه ، استدلالا على ما ذكر

ورده المبرد بالتأويل الى ما عليه الجمهور ، أن اسم كان مستكن فيها ،  
والضمائر معارف ، فهو عنده فصيح (٤) . وانتصر جماعة لسيويه بأن ضمائر  
النكرات نكرات .

قال ابن الدهان : وليس بشيء اذ لاضمير الا معرفة سوى مدخول «رب» ،  
ويدل عليه أنها تؤكد ولا توصف . وان اجتمع منكران لكل منهما مسوغ جاز  
جعل أيهما شئت الاسم أو الخبر ، نحو : كان رجل تميمى صاحباً لعمر ،  
أو لأحدهما دون الآخر ، فالاسم ذواتسوغ نحو - كان رجل صالح واقفاً ،  
ولا يعكس .

أو اجتمع معرف ومنكر ، فالمعرف الاسم ، نحو : كان زيد قائماً ،  
ولا يعكس الا ضرورة .

(١) فائله : أبو قيس بن الأسلت الأنصارى ، قال الأعم : والطب هنا : العلة والسبب ،  
يقول حسان بن ثابت رضى الله عنه - وكانت بينهما مهاجاة : أسحرت ؟ فكان ذلك سبب  
هجائك أم جنت ، فيوعده بالمقارضة . والشاهد : الاخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة ،  
كما قال الشارح .

راجع : «الكتاب ج ١ ص ٢٢ - الخزائن ج ٤ ص ٦٨» .

(٢) في «ب» : أو حمار ... الخ .

(٣) نسبة سيويه والمبرد لخداش بن زهير ، ونسبه العسكرى في كتاب التصحيف لوزارة بن  
قزوان .

والشاهد مثل سابقه .

قال : لأعلم : وصف في البيت تغيير الزمان واطراح مراعاة الأنساب . وقال : استشهد به  
على جعل اسم «كان» نكرة ، وخبرها معرفة ضرورة ، ووجه مجاز ذلك أن كان فعل  
بمزلة ضرب في التصرف ، وضرب قد ترفع النكرة وتنصب المعرفة ، فشبهت بها عند  
الضرورة . راجع : «الكتاب ج ١ ص ٢٢ - المقتضب ج ٤ ص ٩٤ - الخزائن ج ٢ ص ٢٣٠  
- ٤ ص ٦٧ - ابن يمش ج ٧ ص ٩١» .

(٤) شارحنا فله الرضى في الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ - وابن يمش في شرح المفصل ج ٧ ص ٩٥ .  
والأثير في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٢٧ - في نسبة مخالفة المبرد لسيويه « وليس كذلك ،  
اذ قال الدكتور عضية في هامش المقتضب ج ٤ ص ٩٥ : من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق  
لسيويه في أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة ، وأنهما جعلتا البيتين :

اسكران كان ابن المراغة ... البيت ، وأظى كان أمك أم حمار - من ضرورات  
الشعر . وقال : والمبرد في فقهه لكتاب سيويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضاً .

واذا كان للنكرة مسوغ والمعنى على الاخبار عن المعرفة كان قلبا ، نحو :  
كان قائم زيدا ، بمعنى أكان زيدا قائما ، أو على الاخبار عن النكرة لم يكن قلبا ،  
نحو - أكان قائم زيدا ، بمعنى أكان قائم من القائمين زيدا ، والقلب جائز  
للضرورات اتفاقا ، وانما الخلاف فيه اختيارا ، ومنه في الباب :

كان الزنا فريضة الرجم (١) ، أى : كان الرجم فريضة الزنا .

- فصل : في إيراد بعض أمور يختص بها بعض أفعال الباب ، وبعض أحكام  
الخبر ، غير مختص بأخبار الباب .

قلت : وخصه الدماميني (٢) به ، وهو منقود بما ستقف عليه .

- يقترن بإلا = : الاستثنائية - الخبر المنفي ان قصد إيجابه = : حرفا كان  
النافي ، نحو : ما كان زيد الا قائما ، أو فعلا ، نحو : ليس زيد الا قائما .

قال المصنف (٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما (٥) : ويتناول أيضا ثاني مفعولى  
« ظن » وأحواتها التالية نفيا .

زاد الأثير ومن بعده : وقالت أعلمت ، لكونهما خبرا في الأصل ،  
فان قصد الإيجاب جىء بالا ، نحو - ما علمت زيدا الا صالحا ، وما أعلمت  
عمرا فرسك الا سابقا .

قلت : وقد أتضح بذلك قصور الدماميني (٦) في عزو ذلك لابن قاسم ،  
وفساد ما استظهره أن المراد بالخبر ما يقع خبرا للأفعال الناقصة ، لأنها المبحوث  
فيها في الباب ، فلا يندرج ما ذكره ، يعنى ابن قاسم .

وقد عرفت أن مدرج ذلك في الباب أولا المصنف ، وهو أدرى بمقاصده  
بغيره ممن ذكر .

فلودخلت همزة التقرير على النافي لم يؤت بإلا الإيجابية ، لكونه موجبا معنى  
نحو : ألم يكن الله محسنا إليك . ثم دخولها عليه غير مغير إعرابه الا في ليس

(١) وصدر البيت : كانت فريضة ما أتيت كما كان ... البيت  
قال أحمد بن فارس في كتابه الصحاح « ١٧٢ » : ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون  
في الكلمة ، ويكون في القصة : فأما الكلمة - فقولهم : « جذب وحيد » .... وأما  
الذى في غير الكلمات فقولهم : .... و... كما كان الزنا فريضة الرجم . والبيت  
قائله النابغة الجعدي من قصيدة في ديوانه ص ١٣٥ . وانظر : اللسان مادة « زنا » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٠٥ و... .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٨ ظ .

(٤) في التذيل والتكميل ج ٢ ص ٣٨ ظ .

(٥) أى كابن أم قاسم في شرح التسهيل ج ١ ص ١٤٤ .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٠٥ ظ .

عند تميم « فبرفع كما سيورد عليك ان شاء الله تعالى في باب « ما » حيث تعرض له المصنف .

وفي شرح الدماميني (١) : وقصد الإيجاب قيد مستغنى عنه كالقيد في مثل : يدخل حرف الاستفهام ان قصد الاستفهام .

قلت : لا نسلم الاستغناء عن القيد في كلا الكلامين ، ولا أن لا موقع له فيهما كما توهم ، وهو أوضح من أن يوضح ثم قال (٢) : ثم ذلك يغنى عن القيد الآتي من قوله : - وكان قابلا = : للإيجاب ، احترازاً مما لا يقبله ، نحو : ما كان زيد زائلاً قائماً ، وما كان مثلك أحداً ، اذ لا يقصد إيجاب غير القابل هـ .

قلت : ولا نسلمه أيضاً لما فيه من التنبيه على أن ليس كل خبر مقصود الاخبار يقرن ، وانما ذلك للقابل كما مثل الضربان معا ، ولو أرسله لربما لم يهتد الى ما هو الحق فيه ، واذ قد انتقد ذلك فهلا صنع مثله صدر الكتاب في باب إعراب المثني والمجموع على حده حيث قال - حدا لهما - : التثنية : جعل الاسم القابل دليل اثنين ، والجمع : جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين ، فيقول : لا حاجة الى قيد القبول في الضربين ، غير أنه أعرض عن (٤) كل منهما لإعراض المستجيد .

قال المصنف (٥) : ونظير المثالين في عدم القبول قولهم : ما كنت تعيج بالدواء أى تنتفع ، فلو قرن بها لم يحجز ، لأن « يعيج » مما لا يستعمل الا منفياً .

قال أثير الدين (٦) : وليس بصحيح ، فقد أنشد أبو علي القالي في نوادره قال : أنشدنا أحمد بن (٧) يحيى عن ابن الأعرابي :

ولم أر شيئاً بعد ليلي ألسنه ولا مشرباً أروى به فأعيج (٨)

(١) « ج ١ ص ١٠٥ ظ » .

(٢) أى الدماميني في المرجع المذكور .

(٣) أى الدماميني .

(٤) « عن » ساقطة من « أ » و « ج » .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٨ ظ .

(٦) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٣٨ ظ ، وعبارته : وما ذهب اليه المصنف من أن « داج » بمعنى انتفع لم تستعمله العرب الا منفياً ليس بصحيح ... الخ .

(٧) أى أبو العباس ثعلب .

(٨) نسبة عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية ص ٧٧ - لأبي ذؤيب الهذلي . وفي التصريح ج ٢ ص ٩٢ - : ومضارعه « يعيج » ملازم للنن أيضاً ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بأنه جاء في الإثبات قال أبو علي القالي في نوادره : أنشد ثعلب عن ابن الأعرابي : ولم أر شيئاً ... البيت ، أى انتفع به ، وفي اللسان مادة « يعيج » ج ٣ ص ١٦٠ ، وقد يستعمل في الواجب ... أنشد ابن الأعرابي ولم أر شيئاً ... البيت أى انتفع به . ولم ينسبه أحدهم ، ومثلها فعل العين في شواهد الكبرى ج ٣ ص ٦٧١ .

مسألة : يجوز : ما كان زيد زائلا ضاحكا ، لنفى « ما » أخبار هذه الأفعال مدخوله لها ، فهو بمنزلة : مازال زيد ضاحكا ، فلو أدخلت عليه الا ، نحو : ما كان زيد الا زائلا ضاحكا ، أوجعلت زائلا صفة الاسم قبله نحو : ما كان زيد رجلا زائلا ضاحكا امتنع ، لعدم نفى النافي صفة الموصوف .  
 - ولا يفعل ذلك الاقتران بخبر برح وأخواتها = : من زال وانفك ، وفقى وفتأ وأفتأ ، ووفى ، ورام ، مرادفاتهما ، فلا يقال : مازال زيد الا ضاحكا .  
 وفي شرح (١) الدماميني : فكان حقه أن يعطف هذا بالفاء لا بالواو ، فيقول : فلا يفعل ، لأنه حكم مسبب عن الأول .

قلت : إنما لم يصنع ذلك ، لعدم تسمييه إياه عنه ، بل عن قوله ثانيا :  
 - لأن نفيها إيجاب = : من حيث المعنى ، ولو اكتفى بالأول عنه سببا لكان مقتضاه العطف (٢) بالفاء ، غير أنه عدل عنه تسميها على أماكن عدم الاقتران ، مما يقتضيه مفهوم القبول من جزئيات لاتنضب .

ومن ثم احتاج الى التعليل بذلك ، لأن الاستثناء المفرع غير واقع الا في النفي ، وقل وروده في الاثبات ، حيث صحة المعنى ، وكلاهما منتف في مثل ذلك ، ألم تر أنك اذا قلت : مازال زيد الا عالما ، لم يكن هنالك نفى مغنوى ، ولا وجه لاستقامة الكلام ، لاستحالة استمرار « زيد » على عامة الصفات الا العلم .

وما ورد منه (٣) مؤول = : كقول ذى الرمة :

حراجيج ما تنفك الا مناخضة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا (٤)

فظاهره دخول الا على خبر « تنفك » ، فافترق علماء العربية فرقا :

فمن نخلد الى العجز عن تأويله (متعللا بقول الأصمعي) (٥) ذو الرمة لا يحتاج بشعره ، لدخوله الحاضرة ، ففسد لسانه ، فأقدم على تحطته غير حافل بكونه عربيا صريحا فصيحاً ، والجمهور على خلافه .

(١) « ج ١ ص ١٠٥ ظ » .

(٢) في « ج : العطف بالواو . . . الخ .

(٣) في المتن تحقيق بركات ص ٥٤ : « منه بالا مؤول . . . الخ ، وكذلك ما في شرح الأثير ج ٢ ص ١٣٩ و . وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١٤٤ - والدماميني ج ١ ص ١٠٥ ظ . ولعلها ساقطة من نسخة الشارح .

(٤) البيت من قصيدة طويلة ، وفيه كلام طويل بالاضافة لما ذكره الشارح ، يراجع في مضافه . وقد استشهد به سيبويه في مقام آخر ، قال الأعلم : الشاهد فيه : رفع « نرمى » على القطع ويجوز حمله على خبر « تنفك » والتقصير : ما تنفك تستقر على الخسف ، أو نرمى بها القفر . راجع : « الديوان ص ١٧٢ - الكتاب ج ١ ص ٤٢٨ - أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٢٤ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٦ - الدرر ج ١ ص ٨٨ » . المختص ج ١ ص ٣٢٩ - الخزائن ج ٤ ص ٤٩ » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فخرج البيت أبو الفتح على زيادة «إلا» (١) .

وفي شرح الدماميني (٢) : قال ابن قاسم (٣) : وهو ضعيف ، لعدم ثبوت زيادتها .

قلت : وهو على عادته قصور ، فإن المضعف أثير الدين ، وإنما أثر ذلك ابن قاسم عنه وإن لم يصرح به .

ولفظ الأثير (٤) : وخرج البيت أبو الفتح على الزيادة ، كما قال في قراءة ابن مسعود : «وان كل الا ليوفينهم» (٥) ، وهو ضعيف لعدم ثبوت الزيادة في غير هذا المقام فيسوغ الحمل عليه .

وأما القراءة . فتخرج على نفى «ان» باقية الا على بابها ، و«ليوفينهم» جواب قسم محذوف ، أى وما كل الا أقسم ليوفينهم .

ثم قال الدماميني (٦) دافعا دعوى ابن قاسم على زعمه : ضعف القول بالزيادة بعدم الثبوت : قلت : وقد جوزها الواحدى في : «كثل الذى ينق بما يسمع الادعاء ونداء» (٧) مشددا عليها قول الفرزدق :

هم القوم الا حيث سلاوا سيوفهم وضحوا بلحم من محل ومحرم (٨)

قلت : وهو أيضا قصور ، اذ قد زعم الزيادة أيضا المازني ، تمسكا بقوله :

وكلهم حاشاك الا وجدته كعين الكذوب جريها واحتفالها (٩)

(وقوله : (١٠)

(١) «الا» ساقطة من «ب» قال ذلك أبو الفتح في المحتسب ج ١ ص ٣٢٩ - وعبارته : «وتجمل «الا» زائدة ، . . . . . وعلى ذلك تأولوا قول ذى الرمة : حراجيج ما تنفك . . . البيت أى ما تنفك مناخة ، و«الا» زائدة .

(٢) «ج ١ ص ١٠٥ ط» .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٤٤ .

(٤) في التذيل والتكميل ج ٢ ص ١٣٩ و .

(٥) سورة هود ، آية : ١١١ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) سورة البقرة « آية : ١٧١ .

(٨) ذكر هذا البيت كل من الدماميني والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٨٨ - في تخريج البيت السابق . وهو في ديوان الفرزدق «ج ٢ ص ٢٠٠» ضمن مجموعة أبيات .

(٩) ذكره البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٥٠ «عرضا ، ولم ينسبه ، ولم اعرف قائله ، وقال : يريد : وكلهم حاشاك وجدته .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من «ب» و«ج» .

وما الدهر الا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات الا معدبا(١)

ثم قال(٢) : ويقال لما غيب ذلك على ذى الرمة قال انما قلت : الا مناخة ، «والإل» : الشخص . واليه ذهب الكسائي ، كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبائه .

قلت : وهو قصور أيضا عن مطالعة كلام الأثير(٣) فقد صرح بذلك أيضا . واستشكله شيخ مشائخي إمام عصره العلامة ابن عاشر بأن «الا» ، على هذا الرأي مفرد ، فكيف يسوغ كونه خبرا عن ضمير الحراجيج ، وهو جمع تكسير مع قوله بعد : مناخة ؟ .

وخرجه ابنا خروف وعصفور والمصنف(٤) : على تمام بنفك ، أى تنفصل عن التعب مطاوع أى خلصه أو فصله فغيبه نفى(٥) ، ومناخة حال ، أى : لا تنفك عن التعب أو مايزول بعضها عن بعض لاتصالها ، إما لتباريها في السير ، أو لأنها مقطرة مربوطة بعضها ببعض ، فإذا أنيخت زالت عن الأصل ، فلا تنفك الا حال اناختها على الخسف ، أى : حبسها على غير علف ، أى تناخ معدة للسير ، فلا ترسل من أجله في المرعى .

قال أثير(٦) الدين : و «أو» بمعنى الى أن ، أى : هى في حال اناخة الى أن نرمى بها بلدا قفرا ، وأسكن الباء ضرورة .

(١) قال السيوطى في شواهد المنى ص ٢٢٠ : قال ابن جنى في : « ذا القد » قائله بعض بنى سعد وفي هامش الخزائن : ج٢ ص ١٢٩ « ذا القد » كتاب جمعه ابن جنى من كلام شيخه ابى على ، كذا بهامش الأصل . وذكر هذه النسبة محقق المقرب لابن عصفور ج١ ص ١٠٣ - أما العبى في شواهد الكبرى ، ج٢ ص ٩٢ فقد قال : قائله لم يعرف من هو ، ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به . وذكر البغدادى في الخزائن ج٢ ص ١٢٩ : ما حكاه السيوطى . وبروى البيت : أرى الدهر الا منجنونا . البيت . وقال البغدادى : الشاهد : أن يونس استدلل على إعمال « ما » مع انتقاض نفيا بالا ، وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول أى : دوران متجتون ، ويدور خبر المبتدأ ، فحذف هو والمصدر وأقيم « منجنونا » مقام المصدر ، وأن الثانى أصله : وما صاحب الحاجات الا يعذب معدبا ، أى تعذبا ، فيعذب خبر المبتدأ . فحذف وبقى مصدره ، فلا عمل لـ « ما » في الموضعين . وفيه تحريجات أخرى تراجع لمن اراد الزيادة ، وراجع : المختص ج١ ص ٣٢٨ ، التصريح ج١ ص ٣٢٨ التصريح ج١ ص ١٩٧ ، الأشموني ج١ ص ٢٤٨ .

(٢) أى البسامى في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٦ و . ، والعبارة كما في الخزائن ج٤ ص ٥٠ : وقال ابن عصفور في كتاب الضرائر : إن ذا الرمة لما غيب عليه قوله : « ما تنفك الا مناخة » فظن له فقال : انما قلت : « الا مناخة » أى شخصا .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج٢ ص ١٢٩ ظ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج١ ص ٥٨ » .

(٥) في « ب » : فغيب نفى ... الخ .

(٦) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٣٩ ظ .

قلت : وقصر الدماميني (١) فعزا ذلك لابن قاسم (٢) ، ثم قال : وأحسن منه جعل «أو» عاطفة «نرمي» على مناخة «نظير» صافات ويقبض «(٣)» .

قلت : لا نسلم الأ حسنية ، بل هما سواء لجريان كل على قوانين بابه للمنضبطة فيه ، ولو سلم فهو أخذ من ثاني الأقوال الأربعة الموردها المصنف في شرحه : أنها ناقصة ، وعلى الحذف الخبر ، ومناخة حال ، أى : ما تنفك كائنة على الحذف ، أو مرميا بها بلداً قفراً إلا في حال اناختها .

غير أن صاحب ذلك القول عطف أونرمي على متعلق المجرور من اسم الفاعل لقدر مأخوذاً من الكون المطلق .

والدماميني على اسم مفعول الاناخة (٤) المفعول حالا من فاعل «تنفك» تامة . واستقبح هذا القول أثير الدين (٥) من وجهين :

أحدهما : أن مناخة حال من المستكن في الحال ، وقد قدمت عليه ، وهو ممنوع الا عند الأخفش .

الثاني (٦) : تقديمها على العامل الظرف ، وهو ممنوع أيضاً أو شاذ .

قلت : وقد استضعف أيضاً من وجوه أخر أوردتها الأئمة مذكورة في شرح للدماميني (٧) فلا يوهمنك أن ذلك له على أن تخريج ابن خروف وعصفور والمصنف بشكل عند صاحب الإفصاح بأنك اذا قلت : مازال زيد وما انصرم كان اثباتا بمعنى مازال الأمر : ثبت ، ولا نقول ثبت زيد الا قائما ، ولا ثبت الأمر لا مستتبعا لإدخالك «إلا» في الإيجاب ، وهو باطل بطلان - ضربت إلا زيدا ، رجئت إلا مسرعا .

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٥ ظ .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ١٤٤ .

(٣) سورة الملك ، آية : ١٩ .

(٤) في «ج» : مفعول الاناخة ... الخ .

(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٠ و . «الشارح اليه قول المصنف . المذكور .

(٦) في «ج» : أن تقديمها ... الخ .

(٧) وعبارة الدماميني في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٥ ظ ، ١٠٦ و . : وخرجه آخرون

على أن تنفك ناقصة ، خبرها «على الحذف» أى معه ، و«مناخة» حال . وفيه ضعف اما على تقدير أن يكون عامل الحال «لا ينفك» فمن وجهين أحدهما : أن المفرغ قلما يأتي في المبتدأ ، وإن كان المستثنى فضلة أيضا كالحال في مثالنا . والثاني : أن ما قبل «الا» لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه كما يجيء في بابه . وإما على تقدير أن «يكون العامل في الحال» على الحذف ففيه ضعف من ثلاثة أوجه ، أحدها : أن المرفوع في الاثبات قليل . الثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، وفيه ضعف . الثالث : أن المستثنى اذا يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ، ولا يجيزه البصريون ، وسيأتي وهذا الكلام بلفظه وترتيبه منقول عن الرضى في شرح الكافية ج٢ ص ٢٩٦ - اذا ليس من كلام الدماميني كما قال الشارح .

قال أثير الدين (١) : وهو عن جادة التحقيق بمعزل ، للدلالة « انفك » على الانفصال وهو ثبوتي اذا كانت تامة ، فاذا نفى الثبوت الانفصالي صح اذ ذاك دخول « الا » ، بدليل جواز - ما انفصل زيد عن عمرو الا راضيا .

تنبيه : ما امتنع دخول « الا » فيه امتنع فيه دخول الفاء ، لأن الغرض تأكيد النفي ، ولا نفى هنا حقيقي ، وانما الخبر ايجابي .

ومن ثم امتنع أن يجاب هنا بالنصب بعد الفاء ، كما في نحو - ما كان زيد قائما فيذهب ، وامتنع ورود اسمها نكرة وروده في النفي المحض ، قاله في البسيط - وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة = : ، لكون النفي من المسوغات وليس موضوعة للنفي ، فاختصت عن سائر أفعال الباب بذلك كقوله :

كم رأيت وليس شيء باقيا من زائر طيف الهوى ومزور (٢)

وتختص أيضا - بجواز الاختصار عليه = : أي الاسم - دون قرينة = : تزيد على كونه نكرة عامة لمصارعته اسم « لا » فساواه في الاختصار عليه .

وقال المصنف (٣) : فيجوز مساواته إياه استغناء عن الخبر .

وتعقبه أثير الدين (٤) بعدم الاستغناء به عنه بل لا بد من تقديره .

قلت : إنما أراد المصنف أن الخبر بعدها مطوى الذكر كثيرا لا الاستغناء العرفي الذي هو انابته متابه وسده مسده ، كما في الوصف المبتدأ به رافعا لمكتفى به ، وقد أنشد الفراء .

- (١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٣٩ ظ .
- (٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤٠ و . وقال : انشده المصنف . كما استشهد به السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢٠ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد : كثرة مجيء اسم « ليس » نكرة . وهو قوله : ليس شيء باقيا .
- (٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٩ و .
- (٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٤٠ ظ . وعبارته : « على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اختصارا . أما حذف اسمها فلأنه شبه بالفاعل ، والفاعل لا يحذف ، فكذلك ما أشبهه . وأما الخبر فكان قياسه أن يحذف ، لأنه ان راعيت أصله فكان خبر مبتدأ وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصارا » وان راعيت ما آل اليه من شبه بالمفعول ، فالمفعول يجوز حذفه ، لكنه عندهم عوضا من المصدر ، ألا ترى أنك لا تقول : كان زيد قائما كونا ، لتلا يجمع بين العوض والمعووض منه ، وانما عوض ، لأنه في معنى المصدر « ألا ترى أن القيام كونا من أكون زيد ، ولما صار عوضا صار كأنه من كمال الفعل فكانه جزء منه » فلم يحذف ذلك .

ألا يا ليلي ويحك نبينا فأما الجود منك فليس جود(١)

أى : فليس منك أو عنك جود ، وقال :

بشتم وخطم أنه ليس ناصرى فبوقم من نصرنا خير معقل(٢)  
وحكى سيويه : ليس أحد ، أى هنا .

وأكثر أصحابنا المغاربة على امتناع حذف الجزئين في الباب اختصارا واقتصارا ، أما الاسم فلمضارعة الفاعل ، وأما الخبر فلكونه عوضا من المصدر ، لامتناع كان زيد قائما كونه ، لأن القيام كون من أكون زيد ، وحين كان عوضا صار كأنه من تمام الفعل ، فكأنه جزء منه ، وأيضا فالأعواض لازمة لاتحذف ، ولولا العوضية لساغ الحذف قياسا ، رعاية للأصل من كونه خبر ابتداء ، وهو جائز الحذف اجماعا ، أو الحال من مضارعة المفعول وهو جائزة اتفاقا .

قالوا : إلا ضرورة ، لفهم المعنى ، سواء ليس أو غيره كقوله :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريثا ومن أجل الطواوى رمانى(٣)

وقوله :

إني ضمنت لكل شخص ما جنى وأبي فكان وكنت غير غدورى(٤)

(١) نسب في الكتاب ج١ ص ١٩٣ : لعبد الرحمن بن حسان ، وكذلك ما في معجم شواهد العربية ص ١٠٦ - واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٠ و. وقال : وأنشد المصنف . واستشهد به السيوطي في الجمع ج١ ص ١١٦ - : على حذفه خبر ليس جوازا ، تقديره : ليس جود موجودا . وقال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائله وفيه شاهد آخر كما ذكره سيويه . قال الأعم : الشاهد فيه رفع « الجود » بالابتداء ، وخبره فيما بعده على إرادة الضمير الراجع اليه وحذفه ، والتقدير : أما الجود منك فليس لنا منك به جود .

(٢) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٠ و. وحكاه بقوله : وقال الآخر . كما استشهد به السيوطي في الجمع ج١ ص ١١٦ - وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٨٦ : لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد مثل سابقه .

(٣) قائله : عمرو بن أحمد بن العمرد الباهلي ، وقيل للأزرق بن طرفة الفراء ، والأول أشهر . قال الأعم : أراد : كنت منه بريثا « ووالدى منه بريثا ، وهذا كله تقوية لحذف المفعول في هذا الباب . وقال : وصف رجلا كانت بينه وبينه مشاجرة في بئر « وهو الطوى ويروى : ومن جود الطوى رمانى ، والجود : جدار البئر من أسفلها في جميع جوانبها . وقال الأعم : والمعنى : ان الذى رمانى به رجوع عليه ، وكان أحق به ، فكان كمن في قعر بئر فرجعت رميته عليه ، وهذا البيت على هذه الرواية من أحكم أبيات العرب .

راجع : « الكتاب ج١ ص ٣٨ - المصون ص ٨٤ - الدرر ج١ ص ٨٥ .

(٤) نسب في الكتاب ج١ ص ٣٨ للفززدق ، وأقر هذه النسبة الأعم ، وقال سيويه : ترك أن يكون للأول خبرا استغناء بالآخر . ولم يخاطب أن الأول قد دخل في ذلك . وقال الأعم : هذه الأبيات المتقدمة في حذف خبر الأول دلالة خبر الثاني عليه . فتقدير هذا البيت عند غيره فكان غير غدور وكنت ، على أن المعنى : وكنت كذلك ، أى : وكنت غير غدور .

أى كنت منه بريئا ، فكان غير عدو ، وكنت غير غدور ، أو هو على وضع  
المفرد موضع المثنى ضرورة ، أى كنت منه ووالدى بريئين ، وفكان وكنت  
غير غدورين ، أو على أن بريئا وغدورا مما يقع على المفرد وفرعيه بلفظ واحد ،  
نحو : عدو(١) وفريق وصديق .

— وباقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا = : أنشد المصنف (٢)  
ليس بشيء الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار(٣)

وضع ذلك أصحابنا رعاية لأهله ، فكما لا يقرن خبر الابتداء بالواو ، كائنا  
بهذه الصفة لا يقرن بها خبر ليس ، والا كان الفرع أكثر تصرفا .

وأولوا البيت ونحوه : إما على حذف الخبر ، والجملة حال ، أو على زيادة  
الواو ، والجملة الخبر .

قال أثير الدين(٤) : والوجه عندى الأول .

— وتشاركها في الأول = : وهو مجيء الاسم نكرة محضة — كان = : واقعة  
— بعد نفى = : كقوله :

إذا لم يكن أحد باقى باقيا فان التأسى دواء الأسى(٥)  
وقوله :

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنا  
ويروى شيرات باببدال الجيم «ياء» .

— أو شبهه = : أى النفى ، كقوله :

فلو كان حيا في الحياة مخلدا خلدت ولكن لاسيبل الى الخلد(٧)

(١) في «ب» : صديق وفريق ... الخ .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٠ ظ عن المصنف أيضا ، واستشهد به  
السيوطى في المجمع ج١ ص ١١٦ — وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ٨٦ : لم اعثر على قائله  
والشاهد في قوله : ليس شيء الا وفيه ... الخ أى جواز اختصاص «ليس» بدخول الواو  
على خبرها اذا كان جملة موجبة بالا .

(٤) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤١ و .

(٥) ذكره الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤١ و . ولم يعزه ، واستشهد به السيوطى في  
المجمع ج١ ص ١٢٠ — وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائله . والشاهد :  
كون اسم «يكن» المثنى نكرة ، وهو قوله : لم يكن أحد .

(٦) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل  
سابقه . يراجع معجم شواهد العربية . المعنى ج٤ ص ٥٨٩ .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤١ و . والسيوطى في المجمع ج١ ص ١٢٠  
— وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائله . ورواية المذكورين ...  
خلدت ولكن ليس حى يخلد .

ورواية الدمامي مثل رواية الشارح . ولم اعرف قائله . والشاهد مثل سابقه غير أن «كان»  
واقعة بعد شبه النفى وهو «لو» .

ويروى : ولكن ليس حى بخالد ، وقوله :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد (١)

وقوله :

فلو كان حى ناجيا لوجدته من الموت في أحراسه رب مارد (٢)

وقوله :

فان يك شيء خالدا ومعمرا تأمل تجد من فوقه الله غالبا (٣)

— و تشاركها في الثالث = : وهو اقتران خبرها بالواو ان كان جملة موجبة بالا واقعة — بعد نفى = : أنشد المصنف : (٤)

ما كان من بشر الا ومنيته : محتومة لكن الآجال تختلف (٥)

وأنشد القراء :

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا الا ووجهك أنور (٦)

ومانه في « ليس » مانعه في غيرها لما مر : وأول البيتين على حذف الخبر .

وانما لم يقل هنا : أو شبهه ، لعدم وقوع « الا » بعد « لو » في التفرع .

فان قلت : اذا ثبت مشاركة كان ليس فيما ذكر فأين دعوى المصنف

الاختصاص بليس .

قلت : الاختصاص الثابت لها غير مشروط فيه تقدم شيء بخلاف جوازه

في كان فبشرط تقدم نفى أو شبهه في الأول ، وتقدم نفى فقط في الثالث ،

أو نقول : انفردت « ليس » باجتماع الأمور الثلاثة لا بكل فرد منها .

(١) قائله : زهير بن أبي سلمى من قصيدة يرثى بها النعمان بن المنذر ، وقيل يمدح بها هرم بن سنان

والشاهد مثل الأبيات السابقة ، وفيه شاهد آخر وهو : أن الغالب في « لو » أن يجيء جوابها

فعلا مضارعا مثل قوله : لم تمت راجع : « شواهد المغنى ص ٦٤٢ ، المجمع ج ٢ ص ٦٦

الدرج ٢ ص ٨٢ . التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤١ و . » .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله . والشاهد مثل

الأبيات السابقة .

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله . والشاهد

مثل ما قبله . ورواية الأثير : . . . . الله عاليا .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٩ ظ .

(٥) ذكر ذلك الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤١ و . نقلا عن المصنف واستشهد به السيوطي

في المجمع ج ١ ص ١١٦ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٦ : لم أقف على قائل هو

الشاهد .

(٦) البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد ، وقال صاحب الدرر لم أعثر على قائله ، وروايته :

... ووجهك نورها .

انظر : المراجع السابقة في البيت قبله .

قلت : فاندفع قول أثير الدين (١) : في الأول مشاركة كان فيه نفى اختصاص  
 « ليس » بذلك ، فلو قال : يكثر مجيء اسم ليس نكرة كان أجود وأبعد من النقد .  
 - وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً = :  
 كان الفعل « كان » أو غيرها ، تقدم نفى أو شبهه أولاً ، أوجبت بالاً أولاً  
 أنشد المصنف ٢ :

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يثني دمه العين بالمهل (٣) (٤)  
 وقوله :

وكانوا أناساً (٥) ينفخون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشرر (٦)  
 فجاء بالخبر مقروناً بالواو بعد « ظلوا » في الأول ، و« أصبح » في الثاني ، مع  
 الإيجاب المحض ، ولا حاجة له في الانشادين ، لاحتمال ظل وأصبح فيهما التمام  
 وجعل الجملة حالية أوهما ناقصتان والخبر محذوف ، وأنشد القراء :

دخلت على معاوية بن حرب وكنت وقد يشئت من الدخول (٧)  
 وقوله :

ان الحميل يكون وهو مقصر والقوم فيما ثم غير سواء (٨)  
 وحكى : كان عبدالله وأنه الحميل ، وأنشد الأخفش :

كنا ولا تعصى الخيلة بعلمها فاليوم تضربه اذا ما هو عصي (٩)  
 قالوا ولا يعرف ذلك البصرية .

- (١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٤١ و .
- (٢) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٥٩ ظ » .
- (٣) في « ج : بالمهد ... الخ » .
- (٤) قال أثير الدين أيضاً : أنشد المصنف دليلاً على إثبات هذا الحكم الذي ذكره قول الشاعر :  
 فظلوا ومنهم ... البيت . انظر التذييل ج ٢ ص ١٤١ ظ . ولم اعرف قائله . واستشهد به  
 السيوطي في الجمع ج ١ ص ١١٦ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٨٦ : لم أقف على  
 قائله .
- (٥) في « ب : ينجمون » .
- (٦) هذا البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد « انظر المراجع السابقة في البيت قبله ، ولم  
 يعرف قائله » .
- (٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤١ ظ ، وحكاه بقوله : وأنشد غير  
 المصنف : دخلت على معاوية ... البيت ولم اعرف قائله .
- (٨) هذا البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد « ولم اعرف قائله » انظر : شرح الأثير ج ٢  
 ص ١٤١ ظ .
- (٩) هذا البيت من البيتين السابقين في الشاهد والاستشهاد ، انظر شرح الأثير المذكور ، ولم  
 اعرف قائله .

وداعى الكوفية والأخفش شبه خبر كان الجملة بالجملة الحالية ، وقولهم :  
كان ولا مال له ، كما يقال : جاء ولا ثوب عليه .

وقال أبو علي : كنا تامة ، ولا تنصى جملة حالية .

— وتختص كان = : الكائنة بصيغة الماضي ، وهى الملفوظ به متنا فليست بمتزها  
في : وتشاركها في الأول كان ، لعدم إرادة خصوص الماضي بها تيك ، ولأنها  
الناقصة خاصة ، لأن من الخصائص الزيادة ، والزيادة قسيمتها لا قسم منها ،  
فالمعنى : وتختص هذه اللفظة بكل من الخصائص الآتية لا باجتماعهن ، فلا  
يشتركها غيرها في شيء منهن ، لا بشرط ولا بغيره ، ومتعلق فعل الاختصاص  
بالكسر .

— بمرادفة « لم يزل » كثيرا = : أى بإفاداة الدوام والاستمرار ، نحو : « وكان  
الله على كل شيء قدير (١) » وقوله :

وكنتم أمرا لا أسمع الدهر سبة أسب بها الا كشت غطاءها (٢)

وفي شرح الدماميني (٣) : وفيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل .

قلت : وهو مردود بأن ليس المراد الترادف العرفي بل إفادتها مفاد « لم تزل »  
من الدوام والاستمرار ، كما أفصح عن ذلك المصنف (٤) بقوله : وقد يقصد بها  
الدوام كما يقصد بلم يزل . وأقره أثير الدين (٥) فمن بعده (٦) .

ثم قال (٧) : وإنما لم يمكنه تفسيرها بدام ، لأن نقصانها مشروط بتقديم  
« ما » الظرفية ، فان قال : بمرادفة مادام فتكون ناقصة في تأويل المصدر .

قلت : وأنت خير بأنه فاعل بما ذكر من عدم طموحه الى الترادف العرفي  
ثم لانسلم نقصانها مؤولة بالمصدر أن لو قال ذلك ، لعدم استلزام الترادف إياه ،  
بل يتحد مفادهما المعنوي لا غير ، ان لو قصد ما هو العرف في الترادف .

على أنا لا نسلم اتحاد مدلولي « مادام » و « كان » كائنة بمعنى « لم يزل » كما  
في الآية والبيت ، فليس معنى — لم يزل زيد خاضعا ، وما دام خاضعا شيئا  
واحدا ، كما يشهد به الذوق السليم ، ويعطيه الفهم المستقيم .

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٢٧ .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٢ و . اذ قال : مثال مرادفة كان  
لم يزل قوله : وكنتم أمرا . . . البيت .

وكذلك ابن أم قاسم في شرح التسهيل ج١ ص ١٤٥ . ولم اعرف قائله .

(٣) « ج١ ص ١٠٦ ظ » .

(٤) في شرح التسهيل « ج١ ص ٥٩ ظ » .

(٥) في شرح التسهيل « ج٢ ص ١٤٢ و » .

(٦) منهم المرادى في شرح التسهيل « ج١ ص ١٤٥ » .

(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

ثم قال (١) : وأيضاً فعله الاشكال السابق . أى من وقوع الترادف بين فعل وبمجموع حرف وفعل .

قلت : وقد عرفت ما به اندفاعه .

ثم قال : والذي يظهر أن يقال : تختص كان بإفادة استمرار خبرها لاسمها ، ولا نذكر المرادفة البتة .

قلت : لا حاجة الى استظهاره لما عرفت من حمل الترادف على ما ذكر .

قال المصنف (٢) : الأصل في «كان» أن يدل بها على حصول مدخولها فيما مضى ، دون تعرض لأولية ولا انقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد انقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه نحو - «واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم» (٣)

وقوله :

وتركى بلادى والحوادث جمعة طريد وقد ما كنت غير مطرد (٤)

وكذا إن قصد الاستمرار لايد من قرينة ما .

فالحاصل أن كان لا تدل على أحد الأمرين ، بل ذلك الى القرينة .

وأكثرهم على اقتضاها الانقطاع ، كسائر الأفعال الماضية ، فاذا قلت : كان زيد قائماً ، فالقيام واقع فيما مضى وليس الآن قائماً ، وهو الصحيح ، بدليل أنهم اذا تعجبوا من صفة حاله قالوا : ما أحسن زيدا أو منها ماضية قالوا : ما كان أحسن زيدا .

وقد زعم بعض : عدم اقتضاها إياه ، تمسكا بقوله : «وكان الله غفورا رحيماً» (٥) «ولاتقربوا الزنا انه كان فاحشة» (٦) أى كان وهو الآن كذلك .

والجواب أنه قد يتصور فيه انقطاع بكون المراد الاخبار بأنه كان كذلك فيما مضى ، كما هو الآن غفورا رحيماً ، ومعنى - كان فاحشة - : عندكم في الجاهلية دون تعرض لخلافه ، فالمراد الاخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية .

(١) أى الدمانى في المرجع السابق .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٩ و .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٤) نقل ذلك أيضاً الأثير عن المصنف في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٢ . ولم اعرف قائله .

(٥) وهى ثمانية آيات : النساء ، آية : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان ، آية : ٧٠ .

والاحزاب ، آية : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح ، آية : ١٤ .

(٦) سورة الاسراء ، آية : ٣٢ .

قال أثير الدين (١) : والذي تلقيناه من الشيوخ دلالتها على الزمان الماضي المنقطع كسائر الأفعال الماضية ، ومن تعقل حقيقة الماضي لم يمر في الدلالة على الانقطاع ، غير أن نحو « كان الله غفورا رحيمًا (٢) » وإن دل على الماضي فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في عامة الأزمنة من خارج ، لا من حيث وضع اللفظ .

وفي شرح الدماميني (٣) : وفيما قاله نظر .

قلت : وليته كشف عن وجهه ، ليقع النظر فيه ، فقد خفي علينا .  
وتخص أيضا لفظه كان - بجواز زيادتها = : أى مجردة عن معمول ، لقوله بعد : وكان مستندة - وسطا باتفاق = : نحو : ما كان أحسن زيدا ، ولم ير كان مثله . وقول أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه : « يا نبي الله أنبي كان آدم ؟ » .

قال المصنف (٤) : وتخص زيادتها بلفظ الماضي بين مستند ومستند اليه .

قال أثير الدين (٥) : وينبغي أن يقيد بأن زيادتها في مثل : قام كان زيد ، ويضرب كان زيد محتاج الى سماع .

قال المصنف (٦) : أوبين صفة وموصوف ، كقوله :

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور (٧)  
وبين المتعاطفين ، كقول الفرزدق :

في لجة غمرت أبالك بحورها في الجاهلية كان والاسلام (٨)

(١) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ١٤٢ و . »

(٢) الآية السابقة .

(٣) « ج ١ ص ١٠٦ ظ أى فيما قاله الأثير » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٥٩ و . »

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٤٢ ظ ، وعبارته : « وأطلق المصنف في قوله مستند ومستند اليه وينبغي أن يقيد ... الخ . »

(٦) في المرجع السابق .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤٢ ظ ، وكذلك الأشموني في ج ١ ص ٢٢٤ ولم ينسبه ، ولم أعرف قائله . والشاهد : زيادة « كان » بين الصفة والموصوف في قوله : بسعى كان مشكور .

(٨) البيت من قصيدة في هجاء جرير ، ويروى : في حومة غمرت ... البيت ، والشاهد في قوله : في الجاهلية كان والاسلام ، حيث زيدت « كان » بين المطفوف والمطفوف عليه راجع : التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤٢ ظ ، الخزانة ج ٤ ص ٣٥ ، الأشموني ج ١ ص ١٢٤ ، الديوان ج ٢ ص ٣٠٥ والبيت من قصيدة ناقض فيها جريرا « برواية : في حومة غمرت أبالك .... البيت . »

وبين نعم وفاعلها أنشد الفراء :

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيهة المختال (١)

ومن زيارتها عند سيويه (٢) : إن من أفضلهم كان زيدا .

وزعم المبرد والرماني وبعض المتأخرين أن « زيدا » اسم ان و« من أفضلهم » خبر كان مستكنا فيها اسمها ، وهي خبر « إن » .

ورد بأدائه الى جعل الخبر جملة مقدما في باب ان وهو ممنوع اجماعا .

وفي فراغ « كان » الزائدة من فاعل خلاف .

فالسيرافي ، والصيمري وغيرهما على أن فاعلها مضمّر ، وهو ضمير المصدر ، مدلولا عليه بالفعل ، كأنه قيل : كان هو أى الكون .

والفارسي : على أنه لافاعل ، لاستعمالها استعمال مالا يفتقر اليه نظير : قلما يقوم زيد ، وكثر ما يأتينا عمرو ، وطالما ينتظر ك خالد .

وإنما فائدتها الدلالة على المصى ، كما فائدة هذه الثلاثة الدلالة على النفى ، فهو بمنزلة أمس في عدم الحاجة إليه .

قال المصنف (٣) : وزعم السيرافي استادها الى مصدر منوى ، ولاداعى اليه .

ولايبالى بأن يقال : خلوها من الاسناد الى منوى يلزم معه كون الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، لأنها شبيهة بالحروف المزيدة ، فلايبالى أن تخلو من الاسناد كما أن ضمير الفصل لما نحى به منحى الحروف دلالة على معنى في غيره جاز أن لا موضع له هـ . (٤) .

وتعقبه أثير الدين (٥) بأنا لانسلم أن الفصل مقصود به ذلك ، بل الأصح حرفيته ، فهو مشترك بين كونه ضميرا وفصلا .

(١) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٢ ظ في هذا المقام بنسبة الإنشاد للفراء واستشهد به وفي ج١ ص ١٢٥ بدون نسبة انشاده للفراء ، ولم يذكر قائله . ولم أعرف قائله والشاهد في قوله : ولنعم كان شبيهة حيث زيدت كان بين نعم وفاعلها .

(٢) وعبارته في الكتاب ج١ ص ٢٨٩ : « وقال الخليل » أن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء « كان » وشبهه بقول الشاعر - أى الفرزدق « فكيف اذا رأيت ديار قوم ... وجيزان لنا كانوا كراما .

وقال : ان من أفضلهم كان رجلا يقيح ، لأنك لو قلت : ان من خيارهم رجلا ثم سكنت كان قبيحا حتى تعرفه بشيء ... الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٩ و . وعبارته : « وزعم السيرافي أن « كان » الزائدة مستندة الى مصدر منوى ... الخ .

(٤) في « ج » : موضع به .

(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٣ و . وعبارته : « ولانسلم له أن الواقع فصلا هو ضمير قصد به ما يقصد من الحروف ، بل الأصح ... الخ .

ثم قال (١) : وأيضاً فقد زيدت بين «على» ومجرورها ، فاذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة ، ولانظير له ، واذا لم ينو معها كان الفصل بكلمة ، فلم يمنع ، كالفصل بما بين عن ، ومن ، والباء ، ورب والكاف ، ومجروراتها .

وتعقبه أثير الدين (٢) بعدم لزومه ، لكونها جملة كالمفرد ، اذ (٣) لم يصرح بأحد جزئها من (٤) المسند اليه .

قلت : وهو مدفوع بأن المستكن صناعة كالملفوظ ، فليست كالمفرد قطعاً ، كما اعتمده الفارسي .

— و = : تزداد — آخرها على رأى = : على رأى الفراء ، فقد أجاز : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخرها .

قال المصنف (٥) : والصحيح المنع ، لعدم الورد ، وأن الزائد خلاف الأصل ، فلم تستبح في غير مواضعها المعتادة . وقضية كلام المصنف أن منع زيادتها صدر (٦) محل اتفاق .

وقد أطلق الجوهري (٧) وجماعة زيادتها في نحو «وكان الله غفوراً رحيماً» (٨) مع تصديرها وعملها في الجزئين ، وهو غير ما عليه المحققون من أئمة علوم اللسان . قلت : وقد أورده الدماميني (٩) معارضاً به مقتضى المتن ، فالثأط (١٠) به من ذلك نصيب .

— وربما زيدت أصبح وأمسى = : وفاقاً للكوفية كقولهم : — ما أصبح أبردها ، وما أمسى أوفأها ، وهو عند البصرية من الشذوذ بحيث لا يقتاس .

(١) أى المصنف في شرح التسهيل ج١ ص ٥٩ و .

(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٣ و .

(٣) في «ج» : اذا لم ... الخ .

(٤) في الأصل : وهو المسند ... الخ .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في «ج» : صدرا على اتفاق .

(٧) في الصحاح ج٢ ص ٤٠٤ . وعبارته : «وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك : زيد كان منطلق قال الله تعالى : «وكان الله غفوراً رحيماً» .

(٨) سورة الفرقان ، آية : ٧٠ .

(٩) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٦ ط .

(١٠) قال الجوهري في الصحاح ج١ ص ٤٤٥ : «الثأط : الحماة ، والجمع : ثأط وفي المثل ثأطة مدت بماء ، يضرب للرجل يشتد مؤقه وحققه .

كان الشارع يقصد أن الحق قد ألم بالدماميني ، وأنه له منه نصيب ، وهذا كمادته في التهجم عليه من غير حياء .

قال ابن الدهان : وقد عثرت على ما يدل على الزيادة وهو قوله :

قد بت أحر سنى وحدى ويمعنى صوت السباع به يصبحن والهاما (١)

فالمعنى : ان صوت السباع بهذا المكان والهام دائما في الليل والصباح ، فأما قوله :

عدو عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول (٢)

وقوله :

أعاذل قولى ما هويت فأوبسى كثيرا أرى أمسى لديك ذنوب (٣)

فأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فيهما ، بل أجاز بعض زيادة أضحى وسائر أفعال الباب ، ومن غيره كل ما لا يتعدى اذا لم ينتقض المعنى ، نحو - ما أضحى أحسن زيدا ، وزيد أضحى قائم ، تمسكا بزيادتهم الأفعال في نحو قوله :

فالיום قربت تهجوننا وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (٤)

اذ لم يرد أن يأمره بالذهاب .

وقولهم : فلان قعد يتهمكم بعرض فلان ، نقلهما أثير الدين مستجيذا لها في الثاني في غير هذا المقام .

(١) قاله : النير بن ثوب من قصيدة أولها :

شلت بحمرة أو بعد المام نأى وطول تعاد بين أوام  
ورواية السيوطي في شواهد المعنى : يصبحن والهام ، بضاد معجمة وكسر الميم في « الهام »  
ورواية الأثير في شرح التسهيل ، والهام ، يضم الميم ، والشاهد : زيادة : يصبحن  
والهام : قال الجوهري في الصحاح ج ٢ ص ٣٤٨ : « والهامة من طير الليل ، والجمع :  
هام . راجع : شواهد المعنى ص ٤٢٩ - التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤٣ و . »

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٤٣ ط والسيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢٠ -  
وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٠ : لم أقف على قائله . وقال الأشموني في ج ١ ص ٢٢٥ :  
وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى في قوله : عدو عينيك . « البيت وقوله : أعاذل قولى  
... البيت الآتي . ولم اعرف قائله .

(٣) هذا البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد الا أن الزائدة « أمسى » ولم يعرف قائله . أنظر  
مراجع البيت السابق .

ورواية الجمع والدرر : أعاذل قولى ما هيت فأننى .. البيت .

(٤) استشهد به السيوطي في الجمع في هذا المقام ، وذكر سيبويه في مقام آخر ، قال الأعلم :  
الشاهد في عطف « الأيام » على المضمرة المحرور . وقال المعنى : الشاهد في قوله : والأيام ،  
فإنه عطف على الضمير المحرور « أعنى : قوله : بك ، من غير إعادة الحار ، وهذا  
جائز عند الكوفيين ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب » وأبو على الشلوبيى وابن  
مالك .

وقال البغدادي : والبيت من أبيات سيبويه الحسين التي لم يعرف لها قائل . وكل المراجع  
التي ستذكر لم يظهروا الى قائله .

راجع : الكتاب ج ١ ص ٣٩٢ - المقرب ج ١ ص ٢٣٤ - ابن يعيش ج ٣ ص ٧٨ و  
٧٩ - المعنى ج ٤ ص ١٦٣ - الخزانة ج ٢ ص ٣٣٨ - الجمع ج ١ ص ١٢٠ ، ج ٢  
ص ١٣٩ - الدرر ج ١ ص ٩٠ و ج ٢ ص ١٩٢ .

قلت : وأنت خير بما في كليهما .

فأما الثاني فلحسن موضع الصيرورة فيه ، وما وجدت عن الزيادة مندوحة لا يصار إليها .

وأما الأول فلأننا لانسلم عدم ارادة الأمر بالذهاب ، بل للأمر به أى موقع ، لما فيه من الأبعاد والطرده عن ساحة التكرمة والاجلال ، وتمسكا أيضا بقوله :

على ما قام يشتمنى لثميم كخزير تمرغ في رماد(١)

كذا أنشده عنهم أثير الدين(٢) أيضا ، قال : والصحيح المنع ، لاحتمال التأويل ، غافلا عما أسلفه في الثاني من تقرير زيادته .

— ومضارع كان = : كقول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليس(٣)

وأجاز القراء زيادة مضارعها بعد «ما» التعجيبه ، نحو — ما يكون أطول هذا الغلام ، مشعراً بسماعه لقوله :

وقد يقال في المستقبل : ما يكون أطول هذا الغلام ، ويعضده قول شاعر طيء :

صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوى السعادة يافعا(٤)

قال القراء : وأخوات كان جارية مجراها .

(١) قاله : حسان بن ثابت رضى الله عنه من قصيدة في هجاء صبي بن عابد بن عبدالله المخزومي ، كذا في ديوانه ص ٣٢٤ — ونسب أيضا لحسان بن المنذر ، وقيل لجرير ، والصحيح الأول لبوتة في الديوان ، ولشبه اجماع النقول على ذلك . قال اليفدادي في الخزائن : وقد حرف الرواة قافيته فبعضهم رواء . . . تمرغ في دمان . منهم ابن جني في المحتسب ج٢ ص ٣٤٧ . وتبعة جماعة منهم ابن هشام في المغنى ، قال : والذمان كالرماد وزنا ومعنى ، ورواه صاحب الباب وشاره القائل : في الدهان ، بالهاء بعد الدال ، ورواه المراءى في شرح الألفية : في تراب ، ورواه بعضهم : في دمال ، باللام ، وهذا كله خلاف الصواب ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو كما قال العيني في قوله : «على ما قام» حيث أثبت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة غير المركبة لأجل الضرورة . والشاهد المقصود زيادة «قام» بين «ما» و«يشتمنى» ، لان المعنى : على ما يشتمنى .

ورواية الديوان : فقيم يقول يشتمنى . . . البيت . راجع : أمال ابن الشجري ج٢ ص ٢٣٣ — العيني ج٤ ص ٥٥٤ — الخزائن ج٢ ص ٥٣٧ — الدرر ج٢ ص ٢٣٨ .

(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٢ .

(٣) هذا الرجز لفاطمة بنت أسد ، وهي ترقص ابنها عقيل ، وهومن شواهد الجمع ج١ ص ١٢٠ — والأشوتني ج١ ص ٢٢٥ — والعيني ج٢ ص ٣٩ — والتصريح ج١ ص ١٩١ — والشاهد زيادة «يكون» مضارع كان بين المبتدأ وخبره .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٣ ط ، ونسبه لرجل من طيء ، ولم اعرف قائله ، والشاهد قوله : ما يكون أحق حيث زيدت «يكون» بعد «ما» التعجيبية .

وفي البسيط : إن زيادة كان ليست الا بلفظ المضى ، فينبغى حمل زيادة « يكون » على الشذوذ .

— وكان مسندة الى ضمير ما ذكر = : كقوله الفرزدق :

فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (١)  
فزادها بين الصفة والموصوف .

قال المصنف (٢) : ولا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير ، كما يمنع من الغاء « ظن » اسنادها في نحو : زيد ظننت قائم — وفاقا لسيبويه والخليل . وأكثر المتأخرين أنها غير زائدة ، بل لنا في موضع خبر كانوا ، واسمها ضمير كانوا ، والجملة في موضع الصفة « لجيران » و « كرام » صفة ، نظير قوله تعالى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك (٣) ، وقول (٤) امرئ القيس :

وفرع يغشى المتن أسود فاحم (٥)

ورد ذلك الزجاج ، وأبو بكر بن شقير .

(١) البيت من قصيدة قالها الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك « وقيل : مدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا ، كذا قال العمى ، والشاهد : زيادة « كان » مسندة لضمير . وقال البغدادي : على أن « كان » فيه ناقصة كما ذهب اليه المبرد « الواو » اسمها ، و « لنا » خبرها ، وليست زائدة كما قال سيبويه وقال الخليل : ان من أفضلهم كان زيدا ، عل الغاء « كان » وشبهه بقول الشاعر : فكيف اذا مررت . البيت . وقال الأعمش : الشاهد الغاء « كان » وزيادها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك .

انظر : « الكتاب ج ١ ص ٢٨٩ - المختضب ج ٤ ص ١١٦ - العمى ج ٢ ص ٤٢ - الخزانة ج ٤ ص ٣٧ . والقصيدة في ديوانه « ج ٢ ص ٢٩٠ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٥٩ و . » .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٩٢ ، ١٥٥ .

(٤) في « ب » : وقال امرئ . . . الخ .

(٥) وعجزه : أثبت كقند النخلة المتشكل .

ورواية المعلقة والخزانة : وفرع يزين المتن . . . الخ ، و « فرع : الشمر التام ، أو الطويل ، والمتن : المصب واللمع الكائن عن عيين الصلب وشماله ، وأثيث : كثير النبات ، والقند : المنق ، وهو الشراخ أى الذى يكون فيه البلع ، والمتشكل : المتبدل أو المتداخل . والشاهد : كون « يغشى » صفة ، وأسود فاحم ، صفة أخرى وكان من باب تقديم الوصف بالجملة عل الوصف بالاسم المفرد . قال ابن عصفور في المقرب واذا اجتمع في هذا الباب صفتان احدهما اسم والاخرى في تقديره قدمت الاسم ثم الظرف أو المحرور ، ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه » ، ولا يجوز خلاف ذلك الا في نادر الكلام ، أو في ضرورة نحو قوله : وفرع يغشى . . . البيت .

انظر : القصائد التسع ج ١ ص ١٤٤ - القصائد العشر ص ٩٢ - المقرب ج ١ ص ٢٢٧ - الديوان ص ٧٦ - الخزانة ج ٤ ص ٢٤٥ .

وقال أبوعلی فی التذکرة : « كان » فی البيت لغو ، لجریان « لنا » صفة علی الموصوف ، فلا یقدر فیہ انتزاع من موضعه ، كما لم یجز فی : مررت برجل معه صقر صائد به ، لأن « معه صقر » صفة رجل .

قال (١) : فإن قلت : کیف ألغیت عاملة فی الضمیر ؟ فأجاب : بأنه لغو ، وضمیرها تأکید ، لما فی « لنا » لارتفاعه بالفاعلية ، اذ لاخبر له ، وحسن ذلك فی « كانوا » أنه لم یقع أولا ، وانما هو صفة وموصوف .

وقال (٢) فی غیرها : وانما قیل بزیادتها هنا ، لعدم استجازتهم أن یجعلوا « لنا » خبر « كان » فیقرونه غیر موضعه وقد جرى صفة « لجیران » .

قال : ویؤكدہ : أن الشئ اذا احتمل تأویلین حمل علی الأقوی ، حذرا من اللبس ، كقولك : رأیت جالسا زیدا جاعلا الحال من التاء ، وهو الوجه ، لا من زید .

وأیضا فاذا جعلت غیر زائدة وقع الفصل بین الصفة والموصوف بجملة ، وهو ضعيف .

ولأن الشئ اذا كان له صفتان مفردة وجملة كان تقديم المفردة أولى .

واحتج أبو الفتح للخلیل وسیبویه بأن زیادتها فی الباب أن یعتقد أن الضمیر المتصل واقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ ، غیر أنك اذا وصلت أعطیت اللفظ حقه ، ولم تعتقد ارتفاع الواو بكان .

وقال ابن عصفور : أصل المسألة : وجیران لنا هم کرام ، فلنا فی موضع الصفة و« هم » فاعل « لنا » علی حد مررت برجل معه صقر صائداً (٣) به غدا لنص سبویه علی ارتفاع صقر بمعه ، اذ لو قدر خبر الصقر ( كانت النية به التأخیر ، كما ذلك شأن الأخبار مع المبتدئات .

واذا كان صفة مرفوعا به « صقر » كان فی موضعه (٤) غیر منوی به ذلك ، واللفظ متى أمکن استقراره فی مركزه لم یعدل به عنه .

ثم زیدت « كان » بین « لنا » و« هم » لما استقر لها من ذلك بین العامل والمعمول ،

(١) أى : أبوعلی فی التذکرة .

(٢) أى أبوعلی قال فی غیر التذکرة .

(٣) فی جمع نسخ الشر : « صائد » بالرفع أو الجر « وهذا لا یتشئ مع المقام » وعبارة سبویه فی الكتاب ١٦ ص ٢٤٢ : واعلم أنك اذا نصبت فی هذا الباب ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، فالنصب علی حاله ، لان هذا لیس بابتداء ، ولا يشبه : فیها عبدالله قائم غدا « لأن الظروف تلغى حتى یكون المتکلم كأنه لم یذكرها فی هذا الموضع ، فاذا صار الاسم مجرورا أو عاملا فی فعل أو مبتدأ لم تلغ ، لأنه لیس یرفعه الابتداء .

(٤) ما بین القوسین ساقط من « ب » .

فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير ، بكان غير عاملة فيه ، اذ قد يتصل  
بغير عامله ، نحو - .

ألا يجاورنا إلاك ديار(١)

فاذا جاز ذلك بالحرف كان بالفعل أخرى .

وفي شرح الدماميني(٢) : ولا أدري ما الذى دعا الكل الى هذا التكلف  
مع إمكان جعل «كان» ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها ، ولنا خبرها متقدما  
عليها ولاغبار عليه .

قلت : قد أوهم رحمة الله أن ذلك مما ابتدعه وأعرق فيه جيته ، وليس  
به ، اذ قد تقدمه اليه أثير الدين(٣) وأودعه شرحه تلميذه ابن قاسم(٤) مقلد الدماميني  
في أكثر المسائل .

ونص الأثير(٥) بعد إيراد هاتيك الأقاويل ، وهذه التخريجات (كلها) (٦)  
مستغلفة :

والذى نختاره في البيت أن «كانوا» لنا «كان واسمها وخبرها ، ومعنى اللام  
الاختصاص ، والجميع في موضع الصفة .

ولايعنى الخليل وسيبويه باطلاق زيادتها فيه ما فهمه عنهما النحويون ، وانما  
أرادا أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين «جيران» و«كرام» ، لفهم أن هؤلاء  
القوم كانوا جيرانهم فيما مضى ، وانه(٧) قد فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن  
الماضى ، فجاء بقوله : كانوا لنا تأكيدا لما فهم من المضى قبل دخولها ،  
فأطلقا الزيادة لذلك ، لا كزيادة «ما كان أحسن زيدا» ، وعلى كان المسومة  
العراق ، ويرشح أنه يصف حالا ماضية قوله قبل :

(١) وصدده : ومانيال إذا ما كنت جازتنا  
وقد استشهد به كثيرون ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وقال العيني : هذا البيت أنشده القراء  
ولم ينسبه الى أحد . والشاهد : اتصال الضمير بغير عامله ، كذا قال الشارح .  
وقال البغدادي : عل أن وقوع الضمير المتصل بعد الا شاذ « والقياس وقوعه بعدها متفصيلا .  
راجع : «الخصائص ج١ ص ٣٠٧ - العيني ج١ ص ٢٥٣ - الخزانة ج٢ ص ٤٠٥ -  
ابن يمش ج٣ ص ١٠١ - شرح شواهد المغني ص ٨٤٤ .

(٢) «ج١ ص ١٠٧ و . .» .

(٣) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٤ ظ « ١٤٥ و .

(٤) في «ج١ ص ١٤٦» .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) «كلها» ساقطة من «ج» .

(٧) في ج : وانهم قد ... الخ .

هل أنتم عائجون بنا لغنا نرى العرصات أو أثر الحيام (١)

قال (٢) ولا يمنع أيضا كونها التامة على حذف مضاف ، أى : وجدت  
بغيرهم ، ثم حذف المضاف مقيما مقامه المضاف إليه ، فقال : كانوا ، والجملة  
صفة أيضا ه .

- و = : (٣) غير مسندة إلى شيء - بين جار ومجرور = : كقوله :

سراة بنى أبي بكسر (٤) تساموا على كان المسومة العراب (٥)

هكذا أنشده أصحابنا المغاربة ، وأنشد المصنف (٦) :

على كان المطهمة الصلاب ، زاعما انشاده الفراء كذلك ، قال (٧) : ومن  
رواه - على كان المسومة العراب - فمن سوء الحفظ اذ لا يعرف البيت الا من طريق  
الفراء ، وزعم بعض أنهما روايتان ، ولم تسمع زيادتهما الا بين « على » ومجرورها  
كالكسبية ، فكان يجب أن يقول : وبين على ومجرورها .

وفي شرح الدماميني (٨) : ووجه قول المصنف أن الشذوذ لم يكن لكون الجار  
« على » بل لكونه جارا في الجملة وهو لا يحتمل الفصل .

قلت : وهو ضعيف غير مخلص عن اتجاه الإيراد بلزوم التقييد وقوفا مع  
المسموع .

(١) قائله : الفرزدق ، لأن الأثر ، وهو في صدد بحث بيته الأول وهو : فكيف اذا مرت  
... البيت قال : قوله قبل ، أى قبل البيت المتعلق به البحث ، والشاهد فيه معنوى ،  
ورواية اللسان : قفا يا صاحبي ، بنا لفتا ... البيت وقال ابن منصور : لفتا : لفة  
في لمل ، وبعض بنى تميم يقولون : لفتك بمعنى لملك .  
راجع : اللسان مادة : « لفت » ج ١٧ ص ٢٧٥ - ديوانه ص ٨٣٥ - الانصاف ص ٢٢٥  
- التصريح ج ١ ص ١٩٢ - ديوانه : « ج ٢ ص ٢٩٠ » برواية : « ألسم عائجون بنا  
... البيت .

(٢) أى الأثر في المرجع السابق .

(٣) في « المتن تحقيق بركات : أو ... الخ » .

(٤) « أبى » ساقطة من « ج » .

(٥) هذا البيت من شواهد جل كتب النحو ، ولم يعرف قائله ، قال العيني : هذا أنشده الفراء  
ولم يعزه الى أحد ، وقال الشنيطي ولم أقف على قائل هذا البيت ، وقال المعلق على شرح  
ابن يعيش : لم نقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو ، والشاهد :  
زيادة « كان » غير مسندة بين جار ومجرور ، وهو قوله : على كان المسومة .  
وروى : « حياذ » بدل « سراة » و « تسمى » مكان « تساموا » وروى المطهرة ، بدل  
المسومة .

راجع : « العيني ج ٢ ص ٤٢ - الخزانة ج ٤ ص ٣٣ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ -  
الأشمتوني ج ١ ص ٢٤١ - الدرر ج ١ ص ٨٩ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٥٩ و . »

(٧) أى المصنف في المرجع المذكور .

(٨) « ج ١ ص ١٠٧ و . »

- ونختص كان أيضا بعد أن أولو = : الشرطيتين - يجوز حذفها مع اسمها = :  
أو جبرها كما سيأتي - إن كان = : اسمها - ضمير ما علم من غائب = :  
كقوله :

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قبيلا (١)  
وقوله :

انطق بحق وان مستخرجا إحنا فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا (٢)  
كذا أنشد المصنف (٣) ، أى : وأن كان هو ، أى الحق .

قال أنيرالدين (٤) : ولايتعين كون «كان» هنا مستندة إلى ضمير غائب  
لاحتمال اسنادها إلى ضمير الخطاب أى : وان كنت مستخرجا . وقوله :

ولا يأمن الدهر ذو بغى ولوملكا جنوده ضاق عنه السهل والجبل (٥)

أى : ولو كان هو ، أى ذو البغى ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «اطلبوا العلم  
ولو بالصين» (٦) . أى : ولو كان هو أى العلم .

- أو حاضر = : كقوله :

(١) قاله : النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، ابن ماء الساء ، وقد ذكر العيني سبب  
تلك القصيدة التي منها البيت ونسب في الكتاب لسيويه لشاعر يقول ذلك للنعمان ، ولم يتكلم  
الأعلم على النسبة بشيء ، والشاهد : حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطية ،  
ورواية الكتاب : ان حقا وإن كذبا .

راجع : «الكتاب» ج ١ ص ١٣١ - ابن عقيل ج ١ ص ٢٩٤ - العيني ج ٢ ص ٦٦ .  
(٢) استشهد به السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢١ ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩١ : لم  
أعثر على قائله ، والشاهد : حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» ولم أعرف قائله .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٤٥ و .  
(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٤٥ و .

(٥) قال العيني لم أنف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي : لم أعثر على قائل هذا البيت . وهو  
من شواهد السيوطي في الجمع ، وابن هشام في المغني . والشاهد حذف «كان» مع اسمها  
بعد «لو» .

راجع : «العيني» ج ٢ ص ٥٠ - شواهد المغني ص ٦٥٨ - الجمع ج ١ ص ١٢١ -  
الدرر ج ١ ص ٩١ .

(٦) ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات «ج ١ ص ٢١٥» وأنه من حديث أنس بن مالك ،  
وذكر له طريقين في الرواية .

وقال في آخر المبحث : هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وذكره السيوطي في الفتح الكبير «ج ١ ص ١٩٣» من حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما ،  
في الكامل لابن عدي ، والضيق للمقبلي ، والبيهقي في شعب الإيمان ، وابن عبد البر .

حدثت على بطون ضبة كلها  
وقوله :  
إن ظلما أبدا وإن مظلوما (١)

لاتقرين ، الدهر آل مطرف  
وقوله :  
ان ظلما أبدا وان مظلوما (٢)

علمتك منا فلست بآمل  
ويشمل الحاضر المتكلم والمخاطب .  
نداك ولو غرثان ظمان عاريا (٣)

وفي شرح الدمامي (٤) : وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر .  
قلت : وقد يكون العدول عنه لقلبة الوارد من الغائب ، كما هو مقتضى  
اطباقهم على تقديمه .

- فان حسن مع كان المحذوفة بعد «إن ولو» تقدير فيه أومعه أونحو ذلك = :  
مما يسوغ جعله خبراً - جاز رفع ماوليها = : لعدم تعيينه للخبرية ، بخلاف ما مر  
نحو : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شراً فشر» «والمرء مقتول  
بما قتل به ان سيفاً فسيف وان خنجراً فخنجر» فانتصاب خيراً وشراً وسيفاً وخنجراً  
بتقدير : ان كان العمل خيراً أو شراً ، وان كان المقتول به سيفاً أو خنجراً ،  
وارتفاعها على أنها اسم كان ، أى : ان كان في أعمالهم خير ، وان كان في

(١) قاله : النابغة الذبياني من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سينا المرى ، ورواية الكتاب «ضنة»  
بالتون بدل «ضبة» قال الأعلم : ويروى «ضبة» وهو تصحيف ، وقال : يقول هذا  
متسبباً الى ضنة ، وهي قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون اليها .  
والشاهد : حذف «كان» مع اسمها ضميراً للحاضر ، تقديره : إن كنت ظلماً ، وان  
كنت مظلوماً .

راجع : الكتاب ج ١ ص ١٢٢ - ديوانه ص ٧٠ - المجمع ج ١ ص ١٢١ - الدرر  
ج ١ ص ٩٠ .

(٢) نسب في الحماسة والكتاب ، وشواهد المعنى والدرر الوامع : الليل الأخيلية من قصيدة في  
مدح قومها من بني عامر ، وتصفهم برباطة الجاش والقوة . وقيل : ان البيت لحميد بن  
ثور الهلالي ، ورواية الحماسة . لا تغزون الدهر آل مطرف : لا ظلماً أبداً ولا مظلوماً .  
ورى : إن ظلماً فيهم . والشاهد مثل سابقه . والتقدير : ان كنت ظلماً ، وان كنت  
مظلوماً .

راجع : «الكتاب» ج ١ ص ١٢٢ - الحماسة ص ١٦٠٩ - المجمع ج ١ ص ١٢١ -  
الدرر ج ١ ص ٩١ - المعنى ج ٢ ص ٤٧ .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩١ : لم أعر على قائل هذا البيت ، واستشهد به الأثير في  
التذيل والتكميل ج ٢ ص ١٤٥ ظ وقال بعده : والحاضر المتكلم والمخاطب ، ويتعين النصب  
في هذه المثل ، لأنها خبر «كان» ، ويجرى مجرى «لو» غيرها من الحروف الدالة على الفعل  
إذا تقدم ما يبدل عليه «نحو هلا ، وألا ، لكنه ليس بكثير الاستدلال والشاهد في قوله :  
ولو غرثان ، أى ولو كنت غرثان ، راجع المجمع ج ١ ص ١٢١ .

(٤) «ج ١ ص ١٠٧ .» .

أعمالهم شر ، وان كان معه سيف وان كان معه خنجر ، أو على الفاعلية بكان التامة .

وفي شرح الدماميني (١) وهذا لاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة ، وأما أن يحكم بحسنه فلا ، لضعفه معنى ، إذ معنى : ان كان في عملهم خير ، وان كان معه أو في يده أو عنده سيف معنى غير مقصود ، إذ لم يرد المتكلم إلا إن كان نفس عمله خيرا ، وان كان ما قتل به سيفا (٢) ، لا ان لهم أعمالا وفيها خير ، ولا ان صحبته أو في يده أو بحضرته وقت القتل سيف .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من نتائج فكره وليس بها ، وإنما هو كلام المحقق الرضى بحروفيه (٣) ، فكان من الزيادة عزوه اليه ، لا انتحاله إيهاما للعندية .

ثم قال (٤) : وقد يدفع بأنه على التجريد ، نظير : « لهم فيها دار الخلد (٥) » أي ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى أنها نفسها دار الخلد .

قلت : وليس للرضى في هذا عمل ، غير أنا لا نسلم استقامة كونه من باب التجريد ، لعدم اقتضاء المقام إياه ، لاختصاصه بمقامات المبالغة والغلو ، وهذا مالا خفاء به ، ولاحظ لهذه الأمثلة الموردة من كلامهم فيها أصلا كما يفهم بديها .

ثم قال (٦) : وفيه أيضا ضعف من جهة اللفظ ، لأن حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولاسيما (إذا كان جاراً ومجروراً بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزأيه) (٧) ولاسيما إذا كان ضميراً متصلاً ، وتقدير التامة وان كان مما ينتفى به كثرة المحذوف فضعيف .

قلت : وهذا إتمام كلام الرضى (٨) السابق مسوقا بحروفيه فلا يوهمك .

وأما بعد « لو » فنحو - ألا طعام ولو تمرا ، فالنصب بتقدير : ولو يكون الطعام تمرا ، والرفع بتقدير : ولو يكون عندهم ، أو يجعل « كان » تامة .

- والا = : يحسن تقدير ما مر - تعين نصبه = : أي الاسم الواقع بعد « إن » و« لو » كالأناشيد السالفة .

(١) « ج ١ ص ١٠٧ و . . » .

(٢) في ج : لأن لهم . . . الخ وهو خطأ .

(٣) انظر : شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٤) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٥) سورة فصلت ، آية : ٢٨ .

(٦) أي الدماميني .

(٧) ما بين القوسين ماقط من « ج » .

(٨) انظر شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ .

ومثل ذلك أيضا سيويه (١) بمرت برجل ان طويلا وان قصيرا ، وامرر بأيهم أفضل إن زيدا وان عمرا ، فيمتنع فيها الا النصب ، اذ لا تستطيع أن تقول إن كان فيه طويل ، وان كان فيه زيد .

ومن كلامهم : مرت برجل ان لصالحا فطالح ، وبعض يقول : ان لا صالحا فطالحا .

وقدر سيويه (٢) : ان لا يكون صالحا فقد لقيته طالحا ، بنصب « طالحا » على الحالية .

- وربما جر = : الاسم المذكور - مقرونا بان لا أوبان وحدها ان عاد اسم كان إلى مجرور بحروف = :

قال المصنف (٣) : « حكي يونس (٤) : ان لا صالح فطالح ، أى : الا أمر بصالح فقد مرت بطالح . وأجاز : امرر (٥) على أيهم أفضل ان زيد وان عمرو ، بتقدير ان مرت بزيد ، وان مرت بعمرو » ، لقوة الدلالة على الجار ، بتقديم ذكره قال (٦) : « وجعل سيويه لإضماره (٧) بعد « إن » أسهل من لإضمار « رب » بعد الواو » : كما هو مقرر عند المصنف في باب حروف الجر .

قال (أثير الدين) (٨) : وليس أسهل الا باعتبار ما ، والا فباب (٩) « رب » أقوى ، لاطراده ، ولا يقال من هذا الا ما سمع .

قال سيويه (١٠) : وزعم يونس أن منهم من يقول : الا صالح ، فطالح على ان ، تقديره ان لا أكن مرت بصالح فبطالح ، وهو ضعيف ، لإضمار بعد الا فعلا آخر غير ما تضمير بعدها في : الا يكن صالحا فطالح .

وتقدير المصنف في حكاية يونس : الا أمر بصالح فقد مرت بطالح مخالف لتقدير سيويه فيها كما رأيت (١١)

- (١) في الكتاب ج١ ص ١٣١ .
- (٢) انظر : الكتاب ج١ ص ١٣٢ .
- (٣) في شرح التسهيل « ج١ ص ٥٩ ظ » .
- (٤) راجع الكتاب ج١ ص ١٣٢ . وقال سيويه : وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمير بعد « ان لا » فعلا آخر غير الذي تضمير بعد ان لا في قولك : ان لا يكن صالحا فطالح .
- (٥) راجع الكتاب ج١ ص ١٣٣ .
- (٦) أى المصنف في المرجع السابق ، وانظر الكتاب ج١ ص ١٣٣ .
- (٧) في الأصل : اضمار الباء بعد ... الخ .
- (٨) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٦ و . نقل بتصرف .
- (٩) في الأصل : فباب واورب ... الخ .
- (١٠) في الكتاب ج١ ص ١٣٢ .
- (١١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

قال أثير الدين (١) : وتقدير سيبويه هو الصواب .

قال البطليوس في شرح الكتاب : اذا قلت الا أمر نقضت المعنى ، اذ قد (٢) قلت : مررت برجل صالح ثم تقول : الا أمر بصالح فيما يستقبل ، وانما المرور واقع ، فلا بد من إضمار الكون ، فتقول : الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانما قد مررت بطالح .

والحاصل : أن الكلام مبني على المضى ، فتقديره بان لا أكن مررت مطابق لما قبله بخلاف ان لا أمر فمستقبل ، فلا يناسب هذا التقدير ، وأيضا فمقتضى تقدير سيبويه أن المحذوف يكن المعهود الحذف بعد أن ، بخلاف أمر .

- وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب ان المذكورة = : أى في جوابه

- خبر مبتدأ = : محذوف نحو : فالمجزىء به خير أو فجزاؤه - أولى

من جعله خبر كان = : نحو : فيكون جزاؤه خيرا - أو = : من جعله - مفعولا بفعل لائق = : بالمقام ، نحو : فيجزىء خيرا ، أو فيعطى خيرا .

- أو = : من جعله - حالا = : نحو - فيلقاه خيرا .

غير أن الأول أولى (٣) ، لشبوع إضمار المبتدأ بعد الفاء واطراد ، وقلة المحذوف ، اذ هو مفرد بخلاف التقديرين .

وفي شرح الدمامي (٤) : وكان الأولى بالمصنف أن يقول : أولى من نصبه ونصبه مفعولا أولى منه حالا ، ووجه قلة إضمار كان الناقصة بعد غير « ان ولو » وأن وجه المفعول أقل تقديرا من وجه الحال ، ووجه أولويه ما ذكرناه افصاحه بأرجحية الرفع ، وبيان الأرجح من أوجه النصب .

قلت : لا نسلمه لاشتغال المتن على ما ذكره إيماء بألفاظ رشيقة وإشارات لطيفة عارية من الحشو بريئة من الأخلال .

ثم قال (٥) : واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى جار على عادة كثير في التعبير عن الفاء بالخواوية تسامحا ، اذ ليست جوابا قطعاً ، بل رابطة الجواب ، فثم مضاف محذوف متروك لظهور المراد .

قلت (٦) : وهو مندفع بما أومأت إليه في سبك المتن (٧) من جعل جواب

(١) في المرجع السابق .

(٢) « قد » ساقطة من « ج » .

(٣) أولى - ساقطة من « ج » .

(٤) « ج ١ ص ١٠٧ ظ » .

(٥) أى الدمامي في المرجع السابق .

(٦) « قلت » ساقطة من « ب » .

(٧) في - ج - في سبك النظم ... الخ .

(فيه نصبا على نزع الحافض فلا وجه) (١) فيه لدعوى التسامح رأسا ، فلا مضاف فيه كما توهمه ، على أنني أقول : ما أغنى متعاطى شرح هذا الكتاب الجامع لأطراف علم العربية ، وأشتات مسائله وتفهمه عن التنبيه على أمثال ذلك لابتناله بين أصاغر طلبته ، اذ هو من مبادئ الاعراب وأوليائه .

— وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار التامة = : لتعين إضمار الناقصة مع النصب ، وامكانه مع الرفع ، فيوجب ترجيحه اجراء للاستعمالين على أسلوب ، ولعدم استغناء الفعل التام إذا أضمر بعد «ان» الشرطية عن مفسر نحو : «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره» (٢) بخلاف الناقصة ، لوقوع ثاني جزءها موقع المفسر ، ولتوسعهم فيها مالا يتوسع في غيرها ، فمقتضى الدليل أن لا تشاركها التامة في الإضمار ، غير أنه أجزى فيها تشبيها بالناقصة فلا يستويان تقديرا .

وقد اتضح مما مر : أن في مسألة : إن خيرا فخييرا أربعة أوجه : رفعهما ، ونصبهما والمغايرة إعرابا بينهما ، وهى صادقة بصورتين .

قال الصفار : أحسنها نصب بعده رفع ، وهو مابدأ به سيويه (٣) ، ثم رفعهما ، لحذفك عين ما أثبت ، ثم نصبهما عكس الأول ، وذكر السبب المقتضى لذلك ، ولا يخفى عليك اذا تأملت ما مر .

ثم قال (٤) : وقال الأندلسي : متكافئان ، لأن ما (في) (٥) نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه .

وأبطله ابن عصفور : بأن أحسن الحسنين الذين هما نصب الأول من المنصوبين ورفع الثاني من المرفوعين رفع الثاني ، لأن الإضمار فيه كلا إضمار ، ويفضل الرفع بإضمارك ما أظهرت ، ففضل حسنه نصب الاول ، ولأن أقبح القبيحين اللذين هما رفع الأول ونصب الثاني ، لأن فيه إضمار كلام ، وفي رفع الأول إضمار خبر كان وقد عرفت ما فيه .

وأما «كان» (٦) فتضمير في الشرط الصريح المحض ، نحو : أنا أفعل هذا إلا معينا لي فلا مفسدا على ، أى الا تكن معينا لي فلا تكن مفسدا على .

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٣) وهو قوله في الكتاب : ج ١ ص ١٢٢ : ومن ذلك أيضا قولك : مررت برجل صالح وإن لا صالحا فطالح ، ومن العرب من يقول : ان لا صالحا فطالحا . الخ .

(٤) أى الصفار .

(٥) (في) ساقطة من «ج» .

(٦) في «ب» فتضمير في الشرط ب خ .

ويجوز الرفع عند صحة المعنى ، كما في المثل : « إلا حظيته فلا آلية (١) »  
قالته امرأة لزوج لم تحض عنده ، ولم تقصر هي في الخدمة ، كأنها قالت : ان  
لا تكن لك في النساء حظية ، أى أنت ممن لا تحض عنده امرأة ، لعدم ملازمة  
طبعك طباعهن ، فاني غير مقصرة في لوازم خدمة الزوج ، ولو نصب حظية جاز .

— وربما أضمرت = : كان — الناقصة بعد لدن = : كقوله يصف إبلا :  
من لد شولا فالى اتلائها (٢) ، أى : من لد كانت شولا ، والشول : النوق  
التي خفت ألبانها وارتفع ضرعها ، وأتي عليها سبعة أشهر من نتاجها أو ثمانية ،  
والواحدة شائلة ، قاله كراع ، وهو غير قياسي .

قال أبو زيد : شؤلت الناقة بالتشديد تشويلا ، أى صارت شائلة ، وأما  
الشائل بلاهاء فالناقة الشائلة بذنبها للالقاح ، ولا لبن لها أصلا ، والجمع شؤل  
كراكم وركع ، واتلاؤها من أتلت الناقة تلاها ولدها ، قيل : ومنه لا دريت  
ولا اتليت دعاء عليه ، أى لا تتلى ابله ، أى لا يكون لها أولاد .

قلت : وقد مر في غير هذا المقام بيان ما قيل من فساد تفسير الحديث به ،  
لنبوه عن مقتضى المقام .

والجواب عنه ، وقدره سيبويه (٣) والجمهور : ان كان شولا .

قال المصنف (٤) : وعندى أن تقدير « أن » مستغنى عنه ، كما يستغنى عنه  
بعد مد .

وقد حمل أصحابنا كلام سيبويه وموافقيه على انه تفسير معنى لا إعراب ،  
لامتناع حذف بعض الموصول دون بعض .

وقد منع سيبويه في : إلا الفرقدان — تقدير : الا أن يكون الفرقدان .

والمعنى : من لد كونها شولا الى إلقاحها فالى اتلائها .

ومن ثم جىء بالقاء ، ولولا ذلك امتنعت امتناع : خرجت من الدار فالى  
المسجد .

وبعد شبهها = : أى « لدن » ، قال المصنف (٥) كقوله :

(١) انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢٠ . قال الميداني : مصدر الحظية : الحظوة والحظوة ،  
والحظية : والآلية : فعلة من الالو ، وهو التقصير .

(٢) هذا من الرجز المشطر ، وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها والمذكورة في الكتاب ،  
قال العيني : وحذف « كان بعد لدن » قليل ، لان كان تحذف كثيرا بعد « إن ولو » وحذفها  
بعد غيرهما قليل .

راجع : الكتاب ج ١ ص ١٣٤ — العيني ج ٢ ص ٥١ — الخزانة ج ٢ ص ٨٤ .

(٣) في الكتاب ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٩ ظ .

(٥) في المراجع السابق .

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تمل (١)

أى أزمان كان قومي مع الجماعة ، كذا قال سيويه .

— والتزم حذفها = : أى كان الناقصة — معوضا عنها = : لفظة — ما بعد أن = : بفتح الهمزة التزاما كثيرا كقوله :

أبا خرشة أما أنت ذا تقرر فان قومي لم تأكلهم الضبع (٢)

وقوله :

إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلاً ما تأتي (٣) وما تذر (٤)

وقال سيويه : أما زيد ذاهبا ذهب معه ، أى لأن كنت ، فحذف الجار جوازا قياسا . ثم كان معوضا منها « ما » ، فانفصل الضمير ، فوجب الحذف هربا من الجمع بين العوض والمعوض منه ، ومحل « أن » جر ، أو نصب على الخلاف ، والمرفوع بعد « ما » اسم كان ، والمنصوب خبرها .

وزعم أبوعلی والفتح (٥) : أن « ما » الرافعة الناصبة ، لكونها عوضا من الفعل ، فنابت منابه عملا ، زاعمين أنه رأى سيويه .

وأجاز المبرد إظهار « كان » بناء على زيادة « ما » لا عوضيتها غير مستند إلى سماع ، ثم أدغم التون ساكنة وجوبا في الميم ، فبقى المرفوع المتصل بلاعامل

(١) قاله : الراعي النيرى ، قال البغدادى : وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها تسعة وثمانون بيتا للراعي مدح بها عبدالمملك بن مروان ، وشكا فيها من السعاة « وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل السلطان » وهى قصيدة جيدة . وقال سيويه : وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا . . . كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ، فعملوه على « كان » ، لأنها تقع في هذا الموضع كثيرا ، قال الأعل : وصف ما كان من استواء الزمان واستقامة الامور قبل قتل عثمان رضى الله عنه ، وشمل الفتنة ، وأراد : التزام قومه الجماعة ، وتركها الخروج عن السلطان .  
والرحالة : الرجل ، أو السرج .

راجع : « الكتاب » ج١ ص ١٥٤ - العيني ج٢ ص ٥٩ - الجمع ج١ ص ١٢٢ ، ج٢ ص ١٥٦ - الدرر ج١ ص ٩٢ ، ج٢ ص ٢١١ .

(٢) قاله : العباس بن مرداس ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وأسلم فحسن إسلامه : مخاطبا الخفاف بن ثذبة وهو أبوخرشة . قال الأعل : والشاهد : حمل « ذا تقرر » على إضمار « كان » والتقدير : لان كنت ذا تقرر .

راجع : الكتاب ج١ ص ١٤٨ - العيني ج٢ ص ٥٥ - الخصائص ج٢ ص ٢٨١ - الخزائن ج٢ ص ٨٠ - المقرب ج١ ص ١٥٩ .

(٣) في ب - ما تبقى نح .

(٤) قال البغدادى بعد مناقشة ونقل آراء العلماء فيه : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحوي لم أظفر بقائله . وذكره السيوطى في شواهد الحفى ولم ينسبه ، وأورد أنه يروى : فآله يحفظه ، والشاهد قوله وأما أنت مرتحلا ، أى لأن كنت مرتحلا .

راجع : « الخزائن » ج٢ ص ٨٢ - شواهد الحفى ص ١١٨ .

(٥) انظر : الخصائص ج٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

يتصل به لفظا ، فجعل منفصلا ، فصار : أما أنت . والصحيح المنع ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما ورد ، ولا مجال فيه للقياس ، وليس أيضا من أمكنة زيادة « ما » ومتعلق الجار محذوف مدلولا عليه بالقرينة ، أي لا تفخر لأجل كونك ذا عدد فاني مشاركتك في ذلك ، لبقاء قومي لم تستأصلهم السنون .

وأبو خراشة بضم الخاء شاعر مشهور اسمه « خفاف » بخاء معجمة مضمومة وفاين بينهما ألف ابن نوية بوزن تمرة ، والضيع السنة الشهباء المجدية ، وتأكلهم استعارة تبعية ، أي : تهلكهم بسبب الجذب ، شبه إهلاكهم إياهم بالاكل ، ومراده أن قومه أقوياء لم تهلكهم السنة المجدية ، لما هم عليه قوة ونجدة .

وقد فهم ابن الحاجب (١) البيت على غيره وجها فقال ما معناه : انه يمدح أبا خراشة ، أي أنا بخير لانا أكلنا السنون ولا نضام لاجل أن كنت ذا نضر ، أي انا بنعمة ما دمت في نعمة .

وزعم الكوفية أن « أن » هذه شرطية كالمكسورة .

قال في المغني (٢) : ويرجح عندى أمور :

أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على محل ، والاصل التوافق ، فقد قرئ بالوجهتين في « أن تضل احدهما » (٣) « ولا يجز منكم شتان ، قوم أن صدوكم » (٤) « أفتضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين » (٥)

(١) في أمالي المفصل « ورقة ٧٣ » .

(٢) ابن هشام في ١٦ ص ٣٦ ، أي : ويرجح رأى الكوفيين .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ ، قال مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات ج ١ ص ٣٢٠ : « إن تضل » قرأه حمزة بكسر الهزة ، وفتح الباقون ، ووجه القراءة بالكسر أنها « إن » التي للشرط « و » « تذكر » جواب الشرط « مرفوع في هذه القراءة » لانه بالقاء ، قاله جواب الشرط ، وما بعدها مستأنف « فلذلك رفع » والشرط وجوابه في موضع رفع وصف للرجل والمرأتين ، ونحو « فرجل وامرأتان » محذوف ، والتقدير : فرجل وامرأتان من ترضون من الشهداء يشهدون ، و « من ترضون من الشهداء » صفة أيضا ل « رجل وامرأتان » .

ووجه القراءة بالفتح أن « أن » بالفتح في موضع نصب على حذف اللام ، تقديره : لئلا تضل إحدهما أي تنسى . الخ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٢ قال مكي في الكتاب المذكور ج ١ ص ٤٠٥ ، « أن صدوكم » : قرأه ابن كثير بكسر الهزة ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٥ . قال مكي في الكتاب المذكور ج ٢ ص ٢٥٥ : صفحا أن كنتم قرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر « أن » وفتح الباقون .

وفي قوله :

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنا قَتِيبةَ حَزْنا جَهْارا ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حازِمٍ (١)

الثاني : مجيء الفاء بعد في قوله :

أَبَا خِراشةَ أَمَّا أَنْتَ إِذا نَفَرَ فان قَوْمِي البيت (٢)

الثالث : عطفها على إن المكسورة في قوله :

وإِما أَقَمْتُ وأَمَّا أَنْتَ مَرْتَجِلا (٣)

فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة .

وتعسف ابن الحاجب (٤) في توجيه ذلك فقال : لما كان معنى قولك : إن جئتني أكرمك ، وقولك : أكرمك لا تيانك إياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت ، وكذا تقول : إن جئتني وأحسنيت إلى أكرمك ، ثم تقول : إن جئتني ولأحسنك إلى أكرمك ، وتجعل الجواب لهما هـ .

قال ابن (٥) هشام : وما أظن العرب فاهت بذلك يوما ما .

قلت : وقد تقدمه الى ذلك الرضي في شرح (٦) الحاجية فقال : ولا أرى قولهم يعنى الكوفية بعيدا عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى : فلأن معنى البيت : إن كنت ذا عدد فليست بفرد .

وأما اللفظ : فلمجيء الفاء في البيت « وفي قوله :

فإِما أَقَمْتُ وأَمَّا أَنْتَ مَرْتَجِلا قاله يكلأ البيت (٧)

فعطف « أما أنت » بالفتح على « إما أقمت » بالكسر ، وهو حرف شرط بلاخلاف .

(١) البيت من قصيدة طويلة للفرزدق في مدح سليمان بن عبد الملك وهجو جرير ، وذكر فيها قتل قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين من طرف وكيع بن حسان ، والشاهد : توارد المفتوحة والمكسورة على محل ، أى أن « أن » وردت بالفتح والكسر . وفيه شاهد آخر ذكره البغدادي اذ قال : عل أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ « كان » لكنه قليل وهو هنا محذوف مفسر بالفعل المذكور ، والتقدير : إن حزنا أذنا قتيبة فحز أذنيه قد وقع فيما مضى من الزمان .

راجع : ديوانه ص ٨٥٥ - الحزاة ج ٢ ص ٨٢ - شواهد المعنى ص ٨٦ .

(٢) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ ، غير أن الشاهد هنا مجيء الفاء بعد « أن » انمذغة في « ما » .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ - غير أن الشاهد هنا عطف « أن » المفتوحة المدغمة في « ما » على « أن » المكسورة المدغمة أيضا في « ما » .

(٤) انظر « أمالي المفصل ورقة ٦٦ » .

(٥) في المعنى ، ج ١ ص ٣٧ . يعنى أن ما مثل به ابن الحاجب مخترع ولا نظير له من كلام العرب .

(٦) « ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ » .

(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ .

وفي شرح الدماميني (١) : وفيه بحث أوردته في حاشية المعنى .

قلت : إنما في هاتيك الحاشية (٢) جواباً عن قول ابن (٣) هشام : فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، بأن هذه الملازمة مبنية على ما ذكر من عطف المصدر على الجملة السابقة ، وهو ممنوع ، لجواز كونه فاعلاً لفعل محذوف ، أى أقمت ووقع ارتحاله ، فانما عطف جملة على أخرى هـ .

قلت : وهو خروج عن الظاهر بتكلف مالا دليل عليه ، ولو سلم فانما يتجه على ابن هشام لا على الرضى ، لوقوفه مع ظاهر العطف غير معتل لذلك ، ولو أنه احتج على ذلك لكان له مقال ، وللنظر في قوله مجال .

وزعم بعض تمام كان المحذوفة في أمثال هذه الأناشيد والأمثلة ، للزوم التنكير .  
- وبعد إن = : بالكسر - قليلاً = : كقولهم : أفعَل هذا إما لا ، أى إن كنت لاتفعل غيره ، وقول الراجز :

أمرعت الارض لو أن مالا      أو أن نوقا لك أو جمالا (٤)

أم ثلة من غم إمالا

أى إن كنت غير واجد غيرها ، ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضاً منه «ما» إلا في هذا ، فلو قلت : إما كنت منطلقاً انطلقت ، كانت «ما» زائدة ، ولا يجوز إما أنت منطلقاً انطلقت .

- ويجوز حذف لامها = : أى الكلمة كائنة مضارعاً لكان - الساكن = : صفة للام ، احترازاً من المتحرك ، - جزماً = : أى مجزوماً ، أوسكون جزم ، نحو «لم أك بغياً» (٥) «لم نك من المصلين» (٦) «ولاتك في ضيق» (٧) «فلم يك ينفعهم إيمانهم» (٨) سواء في ذلك الناقصة والتامة ، غير أنه في الناقصة كثير لكثرة تصرفها ، ويقبل في التامة ، نحو : «وإن تك حسنة» (٩) «برفع التاء ، وسوغ ذلك كثرة الاستعمال ، وشبه النون بعلية الحروف يجامع الغنة ، فكأن جردوا له جزماً ، «وتنوسى القيامى ، فكأن لم يحذف منه شيء البتة ،

(١) «ج ١ ص ١٠٨» .

(٢) انظر : ج ١ ص ٧٧ .

(٣) في المتن «ج ١ ص ٣٦» .

(٤) هذا الرجز ذكره السيوطى في الجمع ج ١ ص ١٢٢ - والأشونى في شرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، وقال الشنقيطى في الدر ج ١ ص ٩٣ : لم أقف على قائل هذا الرجز

(٥) سورة مريم ، آية : ٢٠ .

(٦) سورة المدثر ، آية : ٤٣ .

(٧) سورة النمل ، آية : ١٢٧ .

(٨) سورة غافر ، آية : ٨٥ .

(٩) سورة النساء ، آية : ٤٠ .

حرازاً من سكون الوقف ، ثم الحذف مقيد بأن لا يتصل بالنون ضمير ،  
تقوله :

فان لا يكنها أو تكنه فأنسه أخوها غذته أمه بلبانها(١)

وفي شرح الدماميني (٢) : فمن ثم يتوجه على المصنف مناقشة في إطلاقه جواز الحذف .  
قلت : وقد يوهم أن ذلك مما انفرد بتقييده ، وليس كذلك فانما هو لأثير  
الدين(٣) ، وغيره (٤) من شروح هذا الكتاب وغيرهم .

ووجه ذلك مع الضمير : أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها ردها نون  
لد « مضافا الى الضمير ، نحو لدنه .

- ولا يمنع ذلك = : الحذف - ملاقات ساكن وفاقا ليونس = :

قال المصنف (٥) : وبه أقول ، لأن حذفها انما كان تخفيفاً ، وثقل اللفظ  
ببوتها قبل ساكن أشد منه ببوتها دون ذلك ، فكان الحذف أحق ، لأن الثبوت  
دون ساكن ومعه أكثر من الحذف . فمن ثم ورد التنزيل بالثبوت مع الساكن  
ب : « لم يكن الله ليعذبهم (٦) » « لم يكن الذين كفروا (٧) » .

استعملوا الحذف مع الساكن كثيراً ، كقوله :

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر(٨)

- (١) سبق تحقيقه في « ص ٦١٥ » .
- (٢) في « ج ١ ص ١٠٨ » .
- (٣) وعبارته في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٤٨ ط : « وقد أطلق المصنف في موضع التقييد ،  
وهو انه لا يجوز حذف النون اذا اتصل بها خبرها ضميراً متصلاً ، نحو : أنت الصديق فان  
لم تكنه فن يكنه ، فلا يجوز أن تقول فان لم تكنه ، لأن الضمير يرد الشيء الى أصله .
- (٤) قال ابن أم قاسم في شرحه ج ١ ص ١٤٩ : « ولو اتصل بالنون ضمير لم يجوز الحذف ...  
وكلام المصنف مقيد بهذا .
- (٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٩ ط .
- (٦) الصواب : « لم يكن الله ليفقرهم » سورة النساء « آية : ١٦٨ . ولم يوجد في القرآن  
الكریم آية على نحو ما ذكر الشارح » وانما هي « وما كان الله ليعذبهم » سورة الأنفال ،  
آية : ٣٣ - وهي ليست مما نحن فيه .
- (٧) سورة البينة ، آية : ١ .
- (٨) نسب أبو زيد في نوادره لحسيل بن عوفطة ، وهو جاهل ، ورواية النوادر والخزانة :  
« على » بدل « سوى » . قال ابن جني في الخصائص والاعلال الى السواكن لضعفها سبق  
منه الى المتحركات ، لقربها ، وعلى هذا قبح قوله : لم يك الحق ... البيت ، لانه  
في موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق ، وعلة جواز هذا البيت ونحوه  
ما حذف فيه ما يقوى بالحركة هي : أن هذه الحركة انما هي للتقاء الساكنين ، واحداث  
التقاءهما ملفاة ، غير معتدة ، فكأن النون ساكنة ، وان كانت لو أقرت كحركة ،  
فان لم تقل لزمك أن تتمتع من اجماع العرب الحجازيين على قولهم : أردد الباب « واصيب  
الماء ...  
راجع : « الخصائص ج ١ ص ٩٠ - النوادر ص ٧٧ - الخزانة ج ٤ ص ٧٢ - الجمع  
ج ١ ص ١٢٢ - الدرر ج ١ ص ٩٢ » .

وقوله :

فان لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم (١)

وقوله :

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التماثم (٢)

قال (٣) : ولا ضرورة فيها ، لتمكن الاول أن يقول : لم يكن حق سوى أن حاجه ، والثاني أن يقول : فان تكن المرأة أبدت وسامة . والثالث أن يقول : اذا لم يكن من همة المرء ما نوى . هـ .

قلت : وأنت خير بأن هذا بناء على ما انفرد به في تعريف الضرورة : أنها ما لم يمكن تغييره .

وقد نعى عليه ذلك الأئمة باقتضائه أن لا ضرورة موجودة في لسانهم ، لإمكان التغيير في عامة أشعارهم .

ثم ليس التخفيف كما زعم علة للحذف ، بل مجموع كثرة الاستعمال ، وشبه النون بحروف العلة كما مر .

وأما الحذف مع ملاقة الساكن فمن الضرائر عند سيبويه .

— ولايلي عند البصريين كان وأخواتها = : بالنصب مفعولا مقديما — غير ظرف = : بالرفع على القاعلية — وشبهه من معمول خبرها = : بيان لغير ، فيمتنع عندهم دون الكوفية : كان طعامك زيد أكلا ، وانما أجازوه في الظروف والمجرورات توسعا .

ثم لا يختص هذا الفصل بالباب ، بل لايلي عاملا أيا كان معمول غيره ، فلا يجوز : جاء فرسك زيد راكبا ، وكذا في باقي « إن » و « و » .

— واغتر ذلك بعضهم = : أي البصريين كابن السراج والفارسي ، وتبعها ابن طلحة وابن عصفور (٤) .

(١) قاله : الخنجر بن صخر الأسدي ، والشاهد فيه مثل سابقه « راجع : « المقتضب ج٢ ص ١٦٧ — المعنى ج٢ ص ٦٣ — المجمع ج١ ص ١٢٢ الدرر ج١ ص ٩٣ » .

(٢) البيت من شواهد السيوطي في المجمع ج١ ص ١٢٢ — وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٩٣ : لم أصر على قائل هذا البيت . والشاهد مثل الأبيات السابقة .

(٣) أي المصنف في المرجع السابق .

(٤) بل ابن عصفور لم يقل بذلك في المقرب ج١ ص ٩٧ ، وعبارته : وإذا كان للخبر معمول « فان قدمته وحده على الخبر جاز ، مالم يكن في الخبر مانع . . . وان قدمته على الاسم جاز ان كان ظرفا أو مجرورا ، ولم يجر فيما عدا ذلك . . . ولا يخلو أن يكون قبل الخبر أوبعده ، فان كان قبله لم يجر ، نحو قولك : كان طعامك أكلا زيد ، وان كان بعده جاز ، نحو قولك : كان أكلا طعامك زيد .

— مع اتصال العامل = : قياسا لا سماعا ، نحو : كان طعامك آكلا زيد ، لأن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه فانما أوليتها الخبر .

لا يقال : ان لم يرد سماع بأعينها فقد ورد بمثلها نحو — « سيطوفون مايجلوا به يوم القيامة » (١) .

« ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » (٢) وقوله :

فعادوا كأن لم يكونوا رميما (٣)

فأولى — يوم القيامة بجلوا ، وأبدا مات ، ورميما يكونوا ، وليست محمولات لما أوليته ، بل « يوم القيامة » معمول « سيطوفون » و« أبدا » معمول « تصل » و« رميما » معمول « عادوا » .

لأننا نقول : ليس جميعها بمنزلة : كان طعامك آكلا زيد ، لعدم إيلائها الفعل ، بل الفاعل من ضمير « بجلوا » و« يكونوا » وكلتا المسألتين من : كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد سواء كما مر عند سيبويه وموافقيه .

وأبوابكر وعلى (٤) لا يريان الفصل بين « كان » وخبرها باجنبي منها ، غير أنهما يريان أن المعمول من تمام العامل احتجاجا بجواز — زيد عمرا ضارب ، قالا : لطلب المبتدأ الخبر طلب كان إياه . فكما يقدم في الابتداء فكذا في كان .

ورد بأنه فاسد القياس لطلب المبتدأ الخبر بلا واسطة ، وكان إياه بواسطة اسمها ، وهي فعل كسائر الافعال ، فلا تخرج عنها الا بدليل .

ثم تشبيه الفعل بالاسم الجامد الخارج عن النظائر مردود بعدم وجود الجامد رافعا الا في الابتداء على الخلاف ، كما لا يوجد مرفوع يتقدم على رافعه الا في هذا الباب ، فلا يقتاس عليه خلافه .

— وما أوهم خلاف ذلك = : مما اجتج به الكوفية ، كقوله :

قنائف هداجون حول بيوتهم فما كان إياهم عطية عودا (٥)

(١) سورة آل عمران : آية : ١٨٠ .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٨٤ .

(٣) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٩ ظ ، ولم اعرف تمته ولا قائله .

(٤) أي ابن السراج والقارسي .

(٥) قائله : الفرزدق من قصيدة في هجاء جرير ، ورواية الديوان :

قنائف دراجون خلف جعاشهم . . . لما كان . . . البيت

والهداجون : من الهدج ، وهو البر السريع : هو أبو جرير ، والشاعر يصف قوم جرير بالقنائف ، لمشيهم في الليل للسرقة والفجار ، وأن أبا جرير هو الموعود لهم ذلك ، والشاهد

بينه الشارح .

راجع : « المقتضب » ج٤ ص ١٠١ — الديوان « ج١ ص ١٨١ » الخزانة ج٤ ص ٥٧ —

المص ج١ ص ٨٧ .

وقوله :

فأصبحوا والنوى عال معرسهم  
فياهم نصب عندهم بعودا ، وهو خبر كان ، وعطية اسمها ، وكل  
النوى نصب يلقى .

واحتج لهم المصنف (٢) بقوله :

باتت فؤادى ذات الخال سالبة  
فالعيش إن حم لى عيش من العجب (٣)

وقوله :

لئن كان سلمى الشيب بالصر مغربا  
لقد هون السلوان عنها التحكم (٤)

« ففؤادى » نصب بسالبة ، وهو حال من ذات الخال معمولا لبات ، فهو  
نظير : كان طعامك زيد آكلا .  
« وسلمى » نصب « بمغربا » ، وهو خبر كان .

— قدر البصريون فيه ضمير الشأن = : مستكنا في الفعل .

وحينئذ فلم يل معمول الخبر « كان » في البيت الأول (٥) والرابع (٦) ، ولا  
« ليس » في الثاني ، ولا « باتت » في الثالث ، بل يكون المقدم معمولا بخبر الابتداء .  
وقد منع بعض التخريج في الأول فقال : لأدائه إلى ممنوع ، لمنعهم تقدم  
معمول خبر المبتدأ الفعلي على المبتدأ ، وهى مسألة منعها سيبويه ، والكسائي ،  
وأجازها هشام بن معاوية الضير كما مر استيفاء ذلك في باب الابتداء (٧) .

(١) قائله : حميد الأرقط من قصيدة وكان معدودا من بخلاء العرب ، ويقال إنه نزل به خيف  
فأطمعه تمرأ . والمعرب : المنزل الذى يزله المسافر آخر الليل ، والتعريس : النزول  
في ذلك الوقت ، والمعنى : أصبحوا وقد غطى النوى لكثرة على مزهم ، ولا يلقى المساكين  
أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع .  
قال الأعم : استشهد به على الإضمار في « ليس » لأنها فعل ، وجعل الدليل على ذلك إيلاها  
المنصوب بغيرها ، وشرط العامل الا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه ، لأن ما عمل فيه  
من سببه ، فلا يفصل بينه وبينه بأجنى  
راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٥ - المقتضب ج ٤ ص ١٠٠ - أمالي ابن الشجرى ج ٢  
ص ٢٠٣ - المعنى ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٠ .  
(٣) وذكره المعنى في شواهد الكبرى ولم ينسب لقائله ، واستشهد به صاحب التصريح والأشعري  
ولم اعرف قائله ، وقد أوضح الشارح محل الشاهد . راجع المعنى ج ٢ ص ٢٨ ، الأشعري  
ج ١ ص ٢٢٣ - التصريح ج ١ ص ١٩٠ .  
(٤) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥٠ ر . والأشعري في ج ١ ص ٢٢٣ -  
ولم اعرف قائله .

(٥) وهو قوله : قنافة هداجون . . . البيت .  
(٦) وهو قوله : لئن كان سلمى . . . البيت .  
(٧) أنظر : باب المبتدأ .

وأجاز المصنف (١) فيه زيادة «كان» ، وأن تكون «ما» موصولا اسميا عائدا عليه من مستكنها ضمير ، وعطية مبتدأ ، و «عود» خبره متعليا الى اثنين أحدهما : إياهم ، والثاني هاء عائدة على «ما» محذوفة .

وزعم (٢) أن لاسبيل إلى إضمار في الرفع ، لظهور نصب الخبر ، فسلم الدليل ، ولم يوجد للمخالفة سبيل .

وتعقبه أثير الدين باحتمال كون فزادى وسلمى مناديين .

قلت : وقد أورد أثير الدين في كتابيه (٣) التذييل والارتشاف (٤) في مسألة : كان زيد أكلأ طعامك أربعة وعشرين تركيبا ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن المعروف بابن شقير .

وملخصها ما في شرح (٥) ابن قاسم ، فلنوردها مع أحكامها على رأى البصرية استحسانا لصنيعه .

فمنها ستة مع تقديم «كان» وهى : (١) كان زيد أكلأ طعامك ، (٢) كان طعامك زيد أكلأ ، (٣) كان طعامك أكلأ زيد ، (٤) كان أكلأ طعامك زيد ، (٥) كان أكلأ زيد طعامك ، (٦) كان زيد طعامك أكلأ ، وكلها جائز الا الخامس فيمتنع عند البصرية ، والا السادس فمختلف فيه عندهم .

ومنها ستة مع تقديم زيد وهى : (١) زيد كان أكلأ طعامك ، (٢) زيد كان طعامك أكلأ ، (٣) زيد أكلأ كان طعامك ، (٤) زيد أكلأ طعامك كان (٥) زيد طعامك أكلأ كان ، (٦) زيد طعامك كان أكلأ . فهذه كلها عند البصريين جائزة .

ومنها ستة مع تقديم أكلأ وهى : (١) أكلأ كان زيد طعامك ، (٢) أكلأ كان طعامك زيد ، (٣) أكلأ زيد كان طعامك ، (٤) أكلأ زيد طعامك كان ، (٥) أكلأ طعامك كان زيد ، (٦) أكلأ طعامك زيد كان ، فهذه أيضا جائزة عندهم الا الثاني ، وفي الأول قبح الفصل بين الخبر مقدما ومعموله مؤخرا ، وقد مر بيانه .

ومنها ستة مع تقديم طعامك وهى : (١) طعامك كان زيد أكلأ ، (٢) طعامك كان أكلأ زيد ، (٣) طعامك زيد كان أكلأ ، (٤) طعامك زيد أكلأ

(١) في شرح التسهيل خاص ٦٠ ر .

(٢) أى المصنف في المرجع السابق .

(٣) « ج ٢ ص ١٥٣ ظ » .

(٤) في « ص ١٦٧ » .

(٥) « ج ١ ص ١٥٠ » .

كان ، (٥) طعامك آكلا كان زيد ، (٦) طعامك آكلا زيد كان ، فهذه سائغة عند البصرية ، ولبعض الكوفية خلاف في بعض هذه المسائل .

ونقل (١) بعض أصحابنا أن تقديم معمول الخبر وحده على «كان» وأخواتها ممنوع ظرفا كان أو غيره ، لكثرة الفصل .

والصحيح جوازه مطلقا ، قال تعالى : «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون (٢)»

وقال ابن السراج (٣) : جميع ما جاز في باب الابتداء من التقديم والتأخير جائز في باب كان إلا أن يفصل بينها ومعمولها بما لم تعمل فيه .

قال (٤) : وأصحابنا على إجازة غلامه كان زيد ضرب نصبا لغلام بضرب ، لسوغان تقديم معمول ما جاز تقديمه من الاخبار .

وفي البسيط : وأما تقديم معمول هذه الأفعال الجائز تقديم أخبارها عليها إذا كان غير ظرف نحو : زيدا كان عمرو ضاربا ، وغلامه كان زيد يضرب ففيل ممنوع للفصل بين العامل والمعمول بحملة أجنبية ، وإن كانت محتاجة إلى خبر ، غير أنها في الصورة كالفاعل والفاعل ، وفيه نظر ، لقوله تعالى : «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون (٥)» ، وفي الظرف والمجرور : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (٦)» «قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون (٧)» ونص العلماء عليه ، ولا تراعى الصور ، وإنما المضموح إليه المعاني .

- (١) في «ب» : وقال بعض أصحابنا .
- (٢) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
- (٣) في كتاب الأصول في النحوي ص ٩٧ ، ٩٨ وعبارته : واعلم أن جميع ما جاز ... الخ .
- (٤) أي ابن السراج في المرجع المذكور ص ٩٩ . وانظر المقتضب ج ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ . وعبارة ابن السراج : «وأصحابنا يميزون : غلامه كان زيد يضرب ، فينصبون الغلام «ببضرب» ويقدمونه . لأنه كان كل ما جاز أن يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله » فلو قلت : غلامه ضرب زيد كان جيدا ، فكان هذا بمنزلة : ضرب زيد غلامه .
- (٥) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
- (٦) سورة هود ، آية : ٨ .
- (٧) سورة التوبة ، آية : ٦٥ .

الأول : خبر هذه الافعال اذا كان جملة أو شبهها ففي موضع نصب على  
 اتقرر ، ولذا كان مقردا وجب نصبه ولا يجوز رفعه باضمار ابتداء ، فيمتنع :  
 كنت قائم ، بتقدير أنا ، لكونه إضمارا لافائدة في تكلفه ، كما نص عليه  
 الخليل ، ولحنوا قول زياد الأعجم :

هل لك في حاجتي حاجة أم أنت لها تارك طارح (١)  
 أمتها لك الخير أراجيها كما يفعل الرجل الصالح  
 اذا قلت قد أقبلت أدبرت كمن ليس غاد ولا رائج

أراد كمن ليس غاديا ولارائحا ، فرفع على إضمار « هو » .

قالوا : وليس زياد من يحتاج بقوله عند أكثر العلماء ، لنزوله باصطخر من  
 بلاد فارس ففسد فيها لسانه ، ومن ثم لقب الأعجم ، وكثيرا ما يوجد اللحن  
 في شعره .

ورد بأن إمام الصنعة سيبويه استشهد بشعره في الكتاب (٢) وأما ما في البيت  
 له وجه في العربية صحيح ، وهو ارتفاعه فيه اسما ليس محذوفا خبرها ، على  
 حد قوله :

يبني جوارك حين ليس مجبر (٣)

أى : كمن ليس له غاد ولارائج ، أى : من يغدو عليه ولا من يروح ،  
 وليس اسمها عائدا على « من » ، فينتصب غاد ورائج خبرا ، والمعنى : ان  
 حاجتك لا تبث ولا ينقضي أمرها ، فهي كشيء ليس له من يغدو ويروح عليه فيبقى  
 هملا ، وأما قول الآخر :

كم من لثيم رأينا كان ذا إبل كم أصبح اليوم لامعط (٤) ولاقارى (٥)

(١) ذكر هذا الأثر في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٥٢ و .

(٢) انظر : « ج١ ص ١٥٢ - وقيل غيره - ، ص ٤٢٨ ، ج٢ ص ٢٨٧ .

(٣) وصدده : ففى عليك للهفة من خائف ... يبنى .... البيت .  
 اختلف في نسبته ، قال صاحب الحماسة : هو للثيمى عبدالله بن أيوب ، ومثله قال صاحب  
 الدرر اللوامع ، وقيل : لأبي سهل الخطاطب الأزدي ، ونسبه المعنى لشمردل الليثي ،  
 وقال : هو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية ، ورواية  
 المعنى والبغدادى والشنقيطى : حين لات مجبر .

والشاهد حذف خبر « ليس » .  
 راجع : « الحماسة ص ٩٥٠ - المعنى ج٢ ص ١٠٣ - الخزانة ج٢ ص ١٤٦ - الدرر  
 ج١ ص ٨٥ - التصريح ج١ ص ٢١٠ »

(٤) في « ج » لا مغطى .  
 (٥) استشهد بالبيت الأثر في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٥٢ و . ولم اعرف قائله . والشاهد  
 واضح من الشرح .

فأول على إرادة : لامعطيا ولاقاريا ، وحذفت الباء ضرورة ، وهو أولى  
من دعوى إضمار ابتداء ، أى : لا هو معط ولا هو قار .  
وفي البسيط : والأكثر على منع رفع ثاني جزءى « كان » باضمار ابتداء ،  
فأما قوله :

### وأيت لاجرم ولا مجروم (١)

فهو عند الخليل على الحكاية ، أى كالذى يقال له : لاجرم ( ولا مجروم )  
وأجاز بعض كونه في موضع خبر ، أى لا أنا جرم .

قال سيويوه (٢) : وزعم بعض رفعه على النفى (٣) أى فأيت لاجرم ولا مجروم  
في المكان الذى أنابه .

وأراد بالنفى العام ، أن لكل جرم ومجروم . وحينئذ فيلزم أن يكون الباءت  
لا جرما ولا مجروما ، لكونه فرداً من أفراد العام .

فإن كان المقام تفصيلاً جاز النصب والاضمار ، نحو : كان الزيدان قائماً  
وقاعداً ، وكان الزيدان قائماً وقاعداً ، لقوة الدلالة على الاضمار فيه ، والمعنى  
على أن المراد أحدهم كذا ، والآخر كذا ، كما نص عليه سيويوه ، ومنه قوله :

وأصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف (٤)

أى أحدهم طليق اليدين والآخر مكتوف اليدين ، والآخر مزعف ، أو  
ومنهم طليق ، ومنهم كذا .

الثانية : أجاز الجمهور رفع جزءى « كان » وأنكره الفراء ، وهو محجوج  
بنحو قوله :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وأخر مثن بالذى كنت أصنع (٥)

(١) وصدره : ولقد أبيت من الفتاة بمنزل . . . فأبيت . . . الخ .  
قائله : الأخطل من قصيدة ذكر فيها ما كان يفعله أيام شبابه ، ثم توعده « جميعاً » وهو  
رجل من كلب بأنه إذا لم يمسك لسانه عنه هجاء وهجا قبيلته والأخطل شاعر نصراني من شعراء  
الدولة الأموية « كذا قال البغدادي في الخزانة ، وقد فصل القول في هذا البيت فليراجع  
والشاهد واضح من الشرح .

راجع : « الكتاب » ج ١ ص ٢٥٩ - أمالي ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٩٧ الخزانة ج ٢ ص ٥٥٣  
- ديوانه ج ١ ص ٣٨٢ .

(٢) في الكتاب ج ١ ص ٢٥٩ .

(٣) ما بين الحاضرتين ساقط من « ب » .

(٤) قائله : الفرزدق من قصيدة طويلة في الانتخار ، وفي آخرها هجاء ، قال الأعلم :  
والشاهد فيه : رفع « طليق » وما يمه على القطع ، لأنه تبعيض للشريد ، وتبيين لأنواعه  
ومزعف : مقتول ، والزعاف الموت .

راجع : « الكتاب » ج ١ ص ٢٢٢ - الخزانة ج ٢ ص ٢٩٩ - الديوان « ج ٢ ص ٢٩ » .  
(٥) سبق تحقيقه في « ص ٦٤٧ » .



في رواية من روى « صفنان » بالالف وقوله :

هي الشفاء لداءى لوظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول (١).

قلت : ولادليل في الأول ، لاحتمال وروده على لغة من يلتزم الألف في  
الثنية في عامة الأحوال .

ثم اختلف اذا ارتفع فقال الجمهور : هي رافعة ضميرا لشأن ، والجزءان  
في موضع نصب على الخبرية .

والكسائي : هي ملغاة ولاعمل لها البتة ، واختاره ابن الطراوة .

قال السهيلي : والصحيح ما عليه غيره ، بدليل : إنه أمة الله ذاهبة ،  
فأظهر ضمير الامر لما كان نصبا في إن وأكته لما كان رفعا في كان .

الثالثة : الجمهور على أنها اذا رفعت ضمير الشأن ناقصة .

وخالف كما (٢) مر أبو القاسم خلف بن فلطون الشنتريني عرف بابن الأبرش  
فزعم أنها قسيمتها .

الرابعة : اختلف في إعمالها في الظروف والمجرورات ، فأجازه قوم ،  
ومنعه آخرون ، والصحيح الاول ، لإعمال الاشارة في الحال بتأويل الفعل  
فكيف بها .

انتهى الجزء الثالث ، ويليه الجزء الرابع مذيلا بالفهارس العامة .

(١) قائله : هشام بن عتبة أخو ذى الرمة « وقد ذكر السيوطي في شرح شواهد المغنى بيتين بعد  
بيت الشاهد نقلهما عن التدمري في شرح شواهد الجمل والمبذول : ضد المنوع . واستشهد به  
سيبويه في الكتاب ، والمبرد في المقتضب على الاضمار في « ليس » والجملة من المبتدأ والخبر  
تفسير للمضمر في محل نصب خبر « ليس » .

واستشهد به الشارح على رفع اسم ليس وخبرها معا .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٦ ، ٧٣ - المقتضب ج ٤ ص ١٠١ - ابن يعيش ج ٣

ص ١١٦ - شواهد المغنى ص ٧٠٤ - الدرر ج ١ ص ٨٠ »

(٢) انظر : « ص ١١٤٨ » .

زيادة « أل » . . . . . ٩١٨

قيامها مقام ضمير .

فصل : في تعداد المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، مدلول

إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما . . . . . ٩٢٨

الرفع للعمدة ، وهى : مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ،

أو شبيه به لفظاً . . . . . ٩٢٨

والنصب للفضلة ، وهى : مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو مثنى ،

أو حال ، أو تمييز ، أو مشبه بالمفعول به ، والجرح لما بين الفضلة

والعمدة . . . . . ٩٣٣

ما ألحق من العمد بالفضلات المنصوبة في باب : كان ، وإن .

و « لا » . . . . . ٩٣٣

خاتمة في : مبحث حصر المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ٩٣٥

باب : المبتدأ . . . . . ٩٣٩

تعريف المبتدأ ، أو الابتداء .

رفع المبتدأ الخبر ، والخبر المبتدأ ، واختلاف الآراء في ذلك . . . ٩٤٦

الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، وحكم تثنيته وجمعه . . . . . ٩٥٣

لأجراء « غير قائم » مجرى « ما قائم » . . . . . ٩٥٨

حذف الخبر جوازاً ووجوباً . . . . . ٩٦١

إعراب الاسم الذى يلى « لولا » . . . . . ٩٨٠

حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً . . . . . ٩٩٥

الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، أو

ينكران ، بشرط الفائدة . . . . . ١٠٠٣

المعرفة خبر النكرة في نحو « كم مالك » ؟ . . . . . ١٠١٨

الأصل تأخر الخبر ، جواز تقديمه ووجوبه . . . . . ١٠٢٠

فصل : في تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر ، وهو مفرد أو جملة ،

والمفرد مشتق وغيره . . . . . ١٠٣٧

عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق . . . . . ١٠٤٥

تحمل المشتق للضمير ، استتار الضمير وبروزه . . . . . ١٠٤٧

الجملة : اسمية ، وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ، أو قسمية . . ١٠٥٤

استغناؤها عن العائد ، حكم حذف العائد . . . . . ١٠٦٢

ما يغنى عن الخبر باطراد . . . . . ١٠٧٣

ما يعزى للظرف من خبرية وعمل . . . . . ١٠٨١

لا يغنى ظرف زمان - غالباً - عن خبر اسم عين إلا بشرط . . . ١٠٨٤

## فهرس الموضوعات

أولا : الفهرس الإجمالي :

٨٥٣	باب اسم الإشارة .
٨٩٨	خاتمة .
٨٩٩	باب : المعرف بالأداة .
٩٢٨	فصل : في تعداد المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات .
٩٣٥	خاتمة .
٩٣٩	باب : المبتدأ .
١٠٣٧	فصل : في تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر .
١١١٥	فصل : فيما يجوز دخول الفاء على الخبر ومالا .
١١٣١	خاتمة .
١١٣٣	باب : الأفعال الرافعة الاسم ، الناصبة الخبر .
١١٨٨	فصل : في إيراد بعض أمور يختص بها بعض أفعال هذا الباب ، وبعض أحكام الخبر .
١٢٠٠	مسألة .
١٢٣٧	مسائل من الباب .
	ثانياً : الفهرس التفصيلي :
٨٥٣	باب : اسم الإشارة ، تعريفه ، ما للمذكر والمؤنث ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، للقريب ، أو البعيد .
٨٥٨	اتصاله بالكاف .
٨٧٠	استصحابه لهاء التنبيه .
٨٧٩	الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب .
	اتصال الكاف بأرأيت ، وحيله ، والنجاء ، ورويد ، وربما اتصلت ببلى ، وكلا ، وليس ، ونعم وبئس ، وحسبت .
٨٨٢	نيابة ذى البعدى عن ذى القربى ، وعكسه ، وتعاقيهما .
٨٨٩	الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، والإشارة إلى المكان .
٨٩١	قد يراد بهناك وهناك وهنا الزمان .
٨٩٣	علة بناء اسم الإشارة .
٨٩٦	خاتمة .
٨٩٨	باب : المعرف بالأداة : وهى «أل» لا اللام وحدها ، وقد تخلفها «أم» .
٨٩٩	«أل» العهدية ، والجنسية ، وللشمول ، والاستغراق .
٩٠٦	

- اسم الزمان خاص ، أو مسؤول به عن خاص ، ويعنى عن خبر  
 اسم معنى مطلقاً ، وربما رفع خبراً الزمان الموقوع في بعضه . ١٠٨٧  
 لا يختص رفع المعرفة بالشعر ، أو يكونه بعد اسم مكان . ١٠٩٠  
 رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزماني والمكاني . ١٠٩٣  
 أحوال يتعين فيها النصب . ١٠٩٤  
 جواز نصب « اليوم » إن ذكر مع الجملة ونحوها . ١٠٩٦  
 إعراب الخلف مخبراً به عن الظاهر . ١٠٩٧  
 ما يعنى عن خبر اسم عين . ١١٠٠  
 قد يكون للمبتدأ خبر أن فصاعداً . ١١٠٨  
 توالى المبتدآت وطريقة الإخبار عنها . ١١١١  
 فيما تدخل الفاء فيه على خبر المبتدأ وجوبا وجوازاً . ١١١٥  
 دخولها على خبر « كل » ، وعلى خبر موصول . ١١٢٣  
 عدم دخولها على خبر غير ذلك خلافاً للأخفش . ١١٢٤  
 ما يزيل « الفاء » من نواسخ الابتداء إلا « إن » و « أن » و « لكن »  
 على الأصح . ١١٢٦  
 خاتمة في : إعمال هذه العوامل في اسم آخر . ١١٣١  
 الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر بلا شرط وبشرط . ١١٣٣  
 دخولها على المبتدأ والخبر ، ويسمى الأول اسماً وفاعلاً ،  
 والثاني خبراً ومفعولاً . ١١٤٢  
 جواز تعدد الخبر . ١١٤٧  
 اختصاص « دام » المنفى « بما » بعدم الدخول على ذى خبر  
 مفرد طلبى . ١١٤٧  
 علة تسميتها نواقص . ١١٤٨  
 دلالتها على الزمن والحدث إلا « ليس » . ١١٤٨  
 « كان » الثامة وأخواتها ، وعملها عمل « رادفت » . ١١٥٣  
 تصرفها كلها إلا « ليس ودام » ولتصاريدها ماها . ١١٦٢  
 عدم دخول « صار » وما بعدها على ما خبره فعل ماضى . ١١٦٤  
 ورود الخمس الأوائل بمعنى « صار » . ١١٦٩  
 ما ألحق بها من مرادفها مثل « آص » ، « عاد » ، « ورجع » ، « آل » ،  
 « حار » ، « استمال » ، « تحول » ، « ارتد » . ١١٧٢  
 ندور الإلحاق بـ « صار » في : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها  
 حربية . ١١٧٥  
 جواز توسط أخبارها كلها ، وتقديم خبر « صار » وما قبلها . ١١٧٩

١١٨٣	تقدم خبر « زال » وشرطه .
١١٨٧	عدم تقدم خبر « دام » اتفاقاً ، وخبر « ليس » على الأصح .
١١٩١	مواقع تقديم الخبر الجائز التقدم .
١١٩٢	قد يخبر هنا وفي باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختياراً .
١١٨٨	في اقتران الخبر المنفى بإلا .
١٢٠٠	حكم « ما كان زيد زائلاً ضاحكاً » .
١٢٠٤	اختصاص « ليس » بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة .
١٢٠٨	ربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية قوليت الواو مطلقاً .
١٢٠٩	اختصاص « كان » بمراذفة « لم يزل » كثيراً ، وبزيادتها وسطاً باتفاق ، وآخرها على رأى .
١٢٢٠	وتختص « كان » بعد « إن ولو » بجواز حذفها مع اسمها .
١٢٢٥	إضممار « كان » الناقصة قبل الفاء أولى من إضممار التامة .
١٢٢٦	قد تضممر « كان » الناقصة بعد « لدن » وشبهها .
١٢٢٧	التزام حذفها معوضاً « ما » بعد « أن » كثيراً وبعد « إن » قليلاً .
١٢٣٠	جواز حذف لامها الساكن جزماً .
١٢٣٢	حكم ما يكن « كان » وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها .
١٢٣٧	مسائل من الباب .

فصل

مسألة في

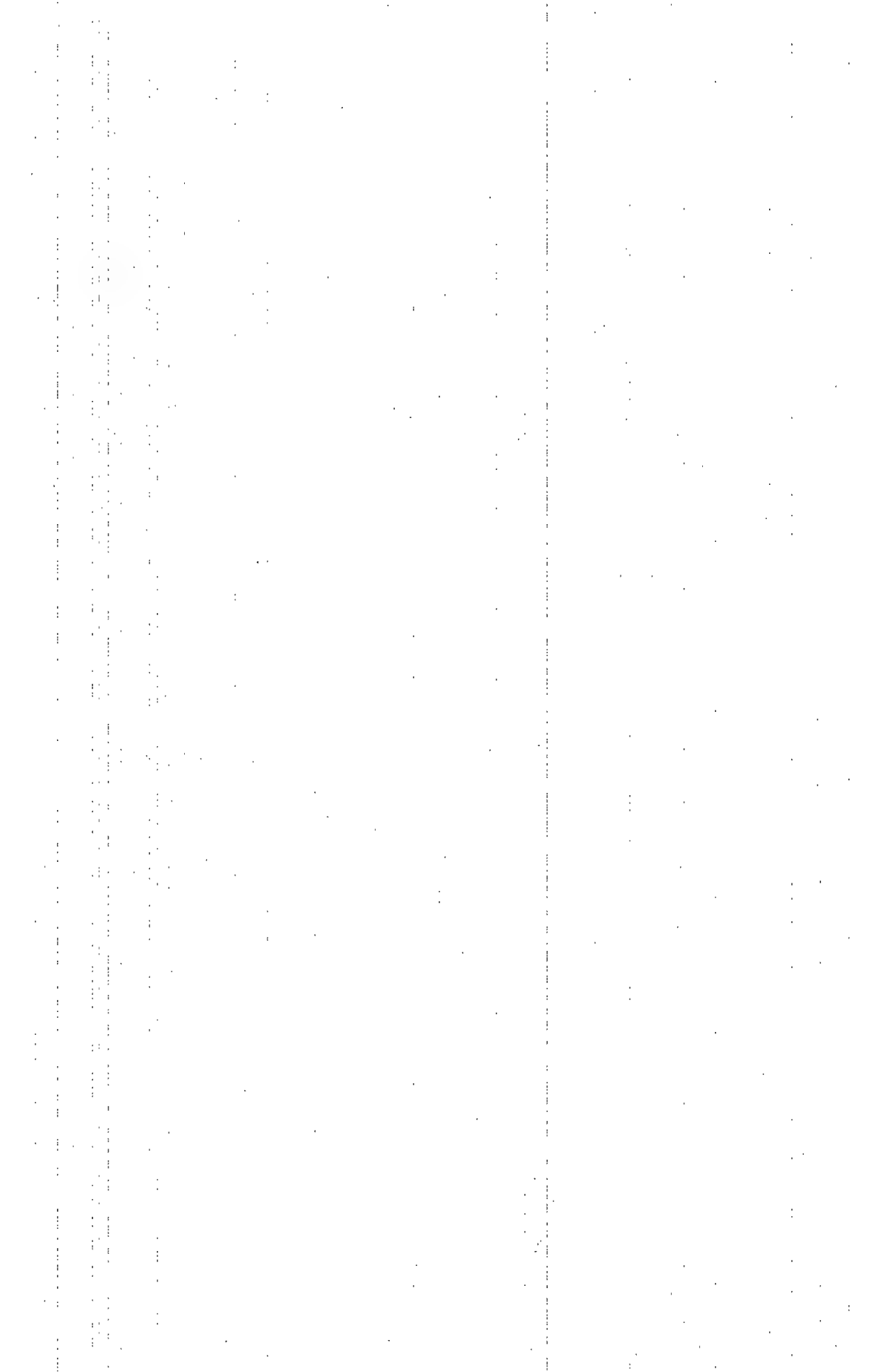


كتاب  
نتائج التخصّيل  
في شرح كتاب التسهيل

مع دراسة شخصية مؤلفه  
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، الدارلحي

تحقيق  
الدكتور  
مُصطَفَى الصَّادِقِ العَرَبِيِّ  
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قارون

الجزء الأول  
المجلد الرابع



— فصل = : في «ما» الحجازية ، وما ألحق بها ، وأما كن تردد فيها وإن والباء ، وأمور تتعلق بليس .

— ألحق الحجازيون = : قال الكسائي : والتهاميون — بليس = : في إدخالها ناسخة على المبتدأ فترفعه اسما لها ، والخبر فتنصبه خبرا لها — «ما» النافية = : نحو «ما هذا بشرا» (١) . «ما هن أمهاتهن» (٢) . «فما منكم من أحد عنه حاجزين» (٣) .

وإن كان الأصل فيما لا يختص من الحروف أن لا يعمل ، و«ما» من هذا القبيل ، غير أن لها شبهة بليس في أنها للنفي ، وداخله على المبتدأ والخبر ، ومخلصة للمحتمل للحال كليس فعملت عملها .

وأما بنو تميم فأهملوها رعاية لشبهها العام فيما لا يعمل من الحروف ، وهو ما لا يختص ، ثم هذا اللحاق على رأى البصريين ، وسيأتي في ذلك قول الكوفية إن شاء الله تعالى .

وقال الفراء : لا يكاد أهل الحجاز ينطقون الا بالباء ، وقد جاء النصب في أفصح كلام وأجله ، فتل الآيات السابقة .  
قالوا : ولم يحفظ في كلامهم الا في قوله :

وأنا النذير بحرة مُسَوِّدة يصل الجيوشُ إليهم أقوادها (٤)

أبناؤها متكفوا آبائهم حنقوا الصدور وما هم أولادها

وأجمع أهل المصيرين على إجازة : ما زيد قائم .

وحكى سيويه (٥) : أنها لغة تميم ، والكسائي والفراء أنها لأهل نجد .

وزعم المصنف (٦) : أنها لغة غير الحجاز من تميم ونجد وغيرهم ، وقد مر حكاية الكسائي : أن النصب لغة تهامة فيرد على المصنف .

— بشرط تأخير الخبر = : ظرفا أو غيره : فلو قدم ارتفع : كقوله :

وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقا تُدَمِّم وتُحمد (٧)

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ٢ .

(٣) سورة الحاقة ، آية : ٤٧ .

(٤) هذان البيتان قال فيما بيني : أنشدتهما أبوعل ولم يعزها إلى قائل ، ونسبها صاحب معجم شواهد العربية لعدي ابن الرقاع ، والشاهد قوله : وما هم أولادنا ، حيث نصب خبر «ما» .  
راجع : البيهقي ج ٢ ص ١٣٧ — المعجم المذكور ٩٨ .

(٥) في الكتاب ج ١ ص ٢٨ .

(٦) في بشر التسهيل ج ١ ص ٦٠ ط .

(٧) ذكوه السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢٤ — وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٥ : لم أعر على قائله . والشاهد : إلغاء «ما» بسبب تقديم خبرها على اسمها .

وقوله :

وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم (١)

وذلك لضعفها ، فلا تتصرف ، فلا تعمل النصب قبل الرفع ، خلافا لمن أجاز إعمالها فيه مقدما كما سيلقى عليك إن شاء الله تعالى .

وأما تقديمه مجروراً بالباء نحو - ما بقائهم زيد ، فمنعه الكوفية مطلقا على النعتين ، وأجازه البصرية ، غير أنه يستلزم صيرورة الحجازي في التقديم تيمينا ، لعدم إجازته التقديم حالة النصب ، وكذا إذا كان عارضا ، وقد ورد السماع به . كقوله :

وما بالخر ، أنت ولا القمين (٢)

- وبقاء نفيه = : أى الخبر . لأن عملها إنما كان لشبه « ليس » النافية . فكيف تعمل مع زوال ما به الشبه ؟ نحو « وما محمد إلا رسول » (٣)

وأجاز الإعمال بعض كما ستعرفه عند تعرض المصنف له .

- وفقد « إن » = : الزائدة ، لمضارعتها النافية لفظا ، فكأن « ما » النافية داخلية على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت كالناقضة لنفي « ما » في نحو : ما زيد إلا منطلق . ويحتمل أن ذلك للفصل بين « ما » ومعمولها بغير الظرف ، وذلك كقول فروة بن مسيك وهو حجازي :

فما إن طمنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرها (٤)

(١) قال العيني : لم أفت على اسم قائله ، والشاهد في قوله : وما خذل قومي ، حيث قدم خبر وهو « خذل » على اسمها وهو « قومي » و« خذل » بضم الخاء ، وتشديد الذال جمع مجازل . راجع : « العيني ج ٢ ص ٩٤ - الأشتوني ج ١ ص ٢٣٠ - التصريح ج ١ ص ١٩٨ » .

(٢) وصدره : لو أنك يا حسين تخلقت حسرا وما . البيت وهو مجهول القائل ، قال البغدادى في الخزانة : قال أبوعل في إيضاح الشعر : أما ما أنشده بعض البغداديين ، وذكر بيت الشاهد وبيننا قبله ، وروى :

أما والله أن لو كنت حسرا وما بالخر أنت ولا المتينق

وروى : وما بالخر أنت ولا الخليق والشاهد : جواز تقديم خبر « ما » وعدم إلغائها . إذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب . راجع : « المقرب ج ١ ص ١٠٣ - الخزانة ج ٢ ص ١٣٣ - الإنصاف ج ١ ص ٢٠٠ » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٤) قال الأعمى : الشاهد فيه : زيادة « إن » بعد « ما » . تؤكد ، وهى كافة لها عن العمل ، كما كتبت « ما » ( إن ) عن العمل ، والطب : العادة ، وقيل : العلة والسبب . أى لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال منا والدولة . وقال البغدادى : وهذا البيت من أبيات لفروة بن مسيك المرادى رواها أهل السير كابن هشام والكلاعى وغيرهما .

راجع : الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ - الخصائص ج ٣ ص ١٠٨ - الخزانة ج ٢ ص ١٢١ - الدرر ج ١ ص ٩١ - المختضب ج ١ ص ٥١ .

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم حزف (١)

ولم يذكر المصنف في هذا الشرط خلافا لانصا ولا شرحا ، بل قال (٢) : لما كان عمل « ما » استحصانا لاقياسا اشترط فيه تأخير الخبر ومعموله ، وبقاء النفي خالية من مقارنة « إن » لأن كلا من الأربعة حال أصلى فبالبقاء (٣) عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين فأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة « إن » لإزالتها الشبه بليس ، لعدم موالاته « ليس » ، إياها ، فإذا وليتها تباينا استعمالا ، وبطل الأعمال اتفاقا ، ولا تلزم المبانية بنقص النفي ، ولا بتوسط الخبر ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

قلت : وقد تعقب أثير الدين (٤) دعوى الاتفاق بإجازة الكوفية العمل ، حكاه يعقوب وأنشد :

بنى غدانة ما إن أنتم هبلا ولا صريفا ولكن أنتم خزف (٥)  
بالنصب .

وخرج على أن « إن » نافية مؤكدة لـ « ما » تأكيد « عن » بالباء ، لما كانت تستعمل بمعناها في قوله :

فأصبحن لا يسألنني عن بما به أصعد في غاوى الهوى أم تصوبا (٦)

(١) هذا البيت لم يعرف قائله ، قال المني : أنشده ثعلب ولم يميزه لأحد ، والشاهد فيه مثل سابقه ، وغدانة حتى من يربوع .

راجع : « المني » ج ٢ ص ٩١ - الخزائن ج ٢ ص ١٢٤ - الدرر ج ١ ص ٩٤ - شواهد المغني ص ٨٤ - التصريح ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٠ ط .

(٣) في « ب » فالبقاء .

(٤) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥٥ ر . وعبارته بعد نقل كلام المصنف : وقد نص على أن مجيء « إن » بعد « ما » مبطل للعمل بلا خلاف ، وليس كما ذكر ، بل المسألة خلافية ، ذهب البصريون إلى إبطال العمل إذا جيء بعد « ما » بـ « إن » وأنه لا يجوز النصب . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب ، فيقول : ما إن زيد ذاهبا ، حكى ذلك يعقوب ، وأنشد : بنى غدانة . . . البيت .

(٥) نفس البيت السابق برواية أخرى .

(٦) نسب صاحب التصريح للأسود بن يعفر ، وكذلك صاحب معجم شواهد العربية ، وقال البغدادي : وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تمتعه ، وقال : وقال الفراء في آخر تفسير الإنسان : قرأ عباد الله : « وللظالمين أعد لهم ، فكرر اللام في « الظالمين » وفي « لهم » وربما فعلت العرب ذلك ، أنشدني بعضهم : فأصبحن لا يسألن . . . البيت « فكرر الباء مرتين ولو قال : لا يسألن عما به لكان آبين وأجود ، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر .

وعلى ذلك فقد وضع الشاهد من البيت .

راجع : الخزائن ج ٤ ص ١٦٢ - التصريح ج ٢ ص ١٣٠ - شواهد المغني ص ٧٧٤ - معجم شواهد العربية ص ٢٧ .

والعمل في البتين لإن والباء .

قلت : لانسلم أن العمل في الأول لإن\* ، والا لم يكن حجة على المصنف ، لحكايته الاتفاق على عدم إعمال « ما » إذ ذاك ، والمتعقب موافق لالمخالف كما عرفت .

— وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر = : فلو تقدم معموله غير ظرف أو شبهه بطل العمل كقوله :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافي منى أنا عارف (١)

بنصب « كل » ، فلو كان ظرفاً أو شبهه لم يبطل ، نحو (٢) : ما اليوم زيد ذاهباً ،

وما بالسيف زيد ضارباً ، وكقوله :

بأهبة حرب كن وإن كنت آمناً فما كل حين من توالى مواليا (٣)

فلو تقدم على « ما » نفسها ، نحو : طعامك ما زيد آكلاً امتنع رفعت أو نصبت ، لصدارة « ما » .

وأجازه الكوفية قياساً على « لا ولن وإن » .

قال العكبري (٤) : و« ما » أصل للنوافي فلا يسوى بينها وبينها .

وألزم باقتضائه الجواز ، لتصرفهم في الاصول مالا يتصرفون في الفروع .

(١) قائله : مزاحم بن الحارث العقيلي من شعراء الإسلام . من قصيدة قائية ، وقوله : « تعرفها » فعل أمر من « تعرف » والضمير عائدة على محبوبته ، و« منى » هي المكان المشهور برمي الحمرات ونحسر الهدى .

والشاهد بإبطال عمل « ما » بسبب اتصال معمول الخبر بها ، وهو ليس ظرفاً ولا مجروراً ، لأن « كل » معمول لقوله : « عارف » .

واستشهد به سيبويه على رفع « كل » قال الاعلم : استشهد به على رفع « كل » بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ، لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في « ما » كما يمكن في « ليس » لنصب « كلا » بـ « عارف » كما نصب « كل » النوى » يلقى .

راجع : « الكتاب » ج ١ ص ٣٦ - الخصائص ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٧٦ - المعنى ج ٢ ص ٩٨ - التصريح ج ١ ص ١٩٨ .

(٢)

في « ج » : يبطل وما ليوم .

(٣)

قال المعنى : لم أقف على اسم قائله ، واستشهد به صاحب التصريح ولم ينسب ، والشاهد : إعمال « ما » مع تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو ظرف ، لأن « كل » اكتسبت الظرفية بإضافتها إلى « حين » .

وقال صاحب التصريح : والأصل : ما من قول مواليا كل حين ، فإضافة ، و« من » توالى » اسمها ، و« مواليا » خبرها ، و« قال حين » ظرف زمان منصوب بمواليا .

ورواية الأشعري : بأهبة حزم لذ وإن كنت . . . البيت والأهبة : العدة .

راجع : « المعنى » ج ٢ ص ١٠١ - التصريح ج ١ ص ١٩٩ - الأشعري ج ١ ص ١٣١ .

(٤)

انظر الباب ورقة ٣١ ، ٣٤ .

وفي الإنصاف (١) : ان كانت ردا لقائل : زيد آكل طعامك ، جاز التقديم . أو جوابا للقسم نحو : والله ما زيد بآكل ، بمنزلة اللام فلم يجوز .

فإن دخلت الباء على الخبر فمنعه قوم ، وأجازه آخرون نحو - ما طعامك زيد بآكل ، وما فيه زيد براغب ، غير أنهم يرفعون إذا لم تدخل الباء .

قال : ويجوز : طعامك ما زيد آكلا أبوه ، خلافا لبعض الكوفية .

ونقص المصنف شرطين : ألا تؤكد بما فيجب الرفع ، نحو « ما ما زيد ذاهب ، إلا عند بعض الكوفية .

وفي الغرة : كفوا « ما » بما ، فقالوا : ما ما زيد قائم ، وأجازه جماعة كوفيون .

ونص المصنف (٢) على أن تكرر « ما » غير مبطل وأنشد :

لا ينسبك الأسى تأسيا بما ما من حمام أحد معنصما (٣)

وهو الصواب .

وألا (٤) يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا ، نحو : ما زيد شيء أوبشئ لإشئ لا يعبأ به ، فتستوي اللغتان (٥) .

قاله شيبويه (٦) ، معتلا أن البديل موجب بإلا ، وحكم البديل والمبديل منه سواء في الإعراب ، فلزم رفع المبديل منه .

(١) في ج ١ ص ١٠٠ « وعبارته : « وذهب أبو العباس ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه ، وفسد من وجه ، فإن كانت « ما » ردا لخبر كانت بمنزلة « لم » ولا يجوز التقديم « كما تقول لمن قال في الخبر : « زيد آكل طعامك » فرد عليه نافيا : « ما زيد آكلا طعامك » فن هذا الوجه يجوز التقديم ، فيقول : « طعامك ما زيد آكلا ، فإن كان جوابا لقسم إذ قلت : « والله ما زيد بآكل طعامك » كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ، فلا يجوز التقديم .

(٢) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٦٠ ظ » .

(٣) قال الميبي : قائله : راجز من الرجاز ، ولم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعر على قائله ، والشاهد عمل « ما » مؤكدة يمثلها على مذهب الكوفيين ، والذي ارتضاه المصنف .

ومنى البيت : ما أصابك من الحزن على ما فقد منك أن تتأسى بمن سبقك بفقد الأحباب والأقارب فالمرتحم على كل إنسان ، بل على كل مخلوق .

راجع : « الميبي » ج ٤ ص ١١٠ - الدرر ج ١ ص ٩٥ - الإسموني ج ٣ ص ٨٣ .

(٤) هذا ثاني الشرطين الذين نقصهما المصنف ، فهو عطف على : ألا تؤكد بما .

(٥) أي المجازية والتسمية .

(٦) في الكتاب ج ١ ص ٣٦٢ - وقال : من قبل أن « بشئ » في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمل على الباب صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و « بشئ » في لغة أهل الحجاز في موضع نصب . . . . .

وفي كتاب الصفار البطلوسي : جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد «إلا» بدلا من الموضع . واعترض بأن لاموضع للخبر ، وإنما لفظه هو موضعه ، ولو كان بدلا من خبر «ليس» لزم أيضا نصبه ، لانتصاب خبرها بعد إلا كقوله :

أبني لبني لستما بيد إلا يدا ليست لها عضد(١)

— و«إن» المشار إليها = : في المتن زائدة كافة = : من العمل — لنافية = مؤكدة لما — خلافا للكوفيين = :

قال المصنف(٢) : وما زعمه مردود بوجهين :

أحدهما : لو كانت كذلك لم تغير العمل ، كما لم يغيره تكرار «ما» .

الثاني : استعمالها مزيدة بعد «ما» المصدرية الاسمية ، والمصدرية التوقيفية لمضارعتهما إلى النافية لفظا .

فلو لم تزد المقرونة بما النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

— وقد تزداد = : إن — قبل صلة ما الاسمية = : كقوله :

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب(٣)

وقبل(٤) «ما» — الحرفية = : كقوله :

(١) استشهد به سيويه ولم ينسب «ومثله فعل الأعم» ، وقد نسب الزنجشري في المفصل لطرفة بن

العبد وهو موجود في ديوانه مفردا ص ٧٠ .

وهو مذكور مع جملة أبيات أخرى في ديوان أوس بن حجر «ص ٢١» ورواية الكتاب :

يا بني لبني لستما يبد ..... البيت .

وقال الأعم : الشاهد فيه : نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير :

لستما يدا إلا يدا لأعضد لها ، ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لأن «ما بعد» «إلا»

موجب ، والباء مؤكدة للنفي .

راجع : «الكتاب ج ١» ص ٣٦٢ — المقتضب ج ٤ ص ٤٢١ — المفصل ص ٧١ —

في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٠ ط .

(٢)

(٣) هذا البيت مع بيتين آخرين ذكرهما أبو زيد في نوادره بلخار بن رألان الطائي وهو شاعر جاهلي .

وقال محب الدين في شواهد الكشاف : كما أشد البيت المذكور الأخفش من شعر إلياس بن الأرت .

ونقل البغدادي التسبتين عن ابن الأعرابي في نوادره ، وروايته : يرجى المرء مالا أن يلاقي :

... البيت ، ورواية أبي زيد : يرجى العبد ما إن لا يلاقي . . . وتعرض دون بعده

خطوب .

وقال : وروى أبو حاتم : مالا إن يلاقي . قال أبو الحسن : قوله : يرجى العبد ما إن

لا يلاقي غلط ، والصواب : ما إن لا يلاقي ، و«أن» زائدة ، وهي تزداد في الإيجاب

مفتوحة ، وفي النفي مكسورة . . .

واستشهد بالبيت الزنجشري في الكشاف عند قوله تعالى : «ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه»

قال : حيث جعلت «إن» صلة .

راجع : «الكشاف ج ٤» ص ٣٤٤ — النوادر ص ٦٠ — الخزانة ج ٢ ص ٥٦٧ — الدرر ج ١

ص ٩٧ — شواهد المفتي ص ٨٥ .

(٤) أي : قبل صلة «ما» الحرفية .

ورج القى للخير ما ان رأيته على السر خيرا لا يزال يزيد (١)  
قلت : وأقره أثير الدين (٢) وغيره (٣) ، وهو مردود باحتمال زيادة ما فيه .  
— وبعد «ألا» الاستفتاحية = : كقوله :

ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا (٤)  
— وقبل مدة (٥) الانكار = : كقول من قيل له : أخرج إن أخصبت البادية :  
أنا أنية ، منكرا أن يكون رأيه خلاف ذلك .

— وليس النصب بعدها بسقوط باء الجر خلافا للكوفيين = : فلا عمل لها عندهم  
البتة ، بل المرفوع بعدها ابتداء ، والثاني نصب بنزع الخافض .  
قال الكسائي وهشام بنصب الاسم بطرح الباء ، وترفع عبدالله بقائم إذا  
قلت : ما عبدالله قائما .

والفراء : لما حذفوا (الباء) (٦) اختاروا أن يكون لها أثر فيما خرجت عنه .  
قال المصنف (٧) : وليس بشيء ، إذ قد تدخل الباء بعد «هل» و«ما»  
المكفوفة «إن» ، وإذا سقطت تعين الرفع إجماعا .  
فلو كان سقوطها ناصبا لنصب بعدها .

ونظيرهما في تعيين الرفع سقوطها بعد «كفى» في نحو : كفى يزيد رجلا ،  
وبحسب عمر ودرهم و«من» في نحو : ما فيها من أحد هـ .  
قال ابن عصفور : وزعم الكسائي والفراء أن «ما» لاتعمل في اللغة الحجازية ،  
لعدم اختصاصها بدخولها ، لجموم قولهم : ما زيد بقائم ، فحين أسقطوا نصبوا

- (١) سبق تحقيقه في ص ١١٨٤ — إلا أن الشاهد هنا زيادة «إن» قبل صلة «ما» الحرفية .  
(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٥٦ ظ .  
(٣) كابن أم قاسم في شرحه ج١ ص ١٥٢ .  
(٤) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٥٦ ظ والمرادى في شرح التسهيل ج١  
ص ١٥٢ برواية : ألا إن سرت ليلي . . . البيت والسيوطي في الجمع ج١ ص ١٢٥ —  
وابن هشام في المفتي ج١ ص ٢٤ — وسكت السيوطي في شرح شواهد المفتي ص ٨٦ — على  
نسبته . وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعر على قائله والشاهد : زيادة «إن» بعد «ألا»  
الاستفتاحية . ولم أعر قائله .  
(٥) قال الدسوقي في حاشيته على المفتي ج١ ص ٢٤ : «وهي مدة تلتحق آخر المذكور في الاستفهام  
بالالف خاصة إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور ، أو انكار كونه بخلاف ما ذكر » كما  
تقول : جامني زيد ، فيقول من يقصد انكار مجيئه لك أزيد أنه «أى كيف يجيئك »  
فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك أو يقول ذلك من يشك أن زيدا جاءك ويستكر أن لا  
يجيئك ، فكأنه يقول من يشك في هذا : وكيف لا يجيئك .  
(٦) الباء ساكنة ص — ج .  
(٧) في شرح التسهيل ج١ ص ٦٠ ظ .

فرق بين الخبر مقلداً سبقوا إياه منه وبينه خبر مدخول لها ، فإذا قدم الخبر عنه عندهم لم ينتصب ، إذ لا ينبغي تقديره محذوفاً منه الباء ، لعدم دخولها على الخبر مقلداً إلا قليلاً ، كقوله :

أما والله إن لو كنت حسيراً وما بالحر أنت ولا الصمين (١)

وكذا إن دخلت الأ على الخبر لم يجوز نصبه ، لأن النصب عندهم ينزع الباء ، وهي إذ ذلك لا تدخل عليه . وكذا إن وقعت « إن » بعدها فيمتنع : ما زيد إلا بقائم ، وما إن زيد بقائم .

— ولا ينبغي عن اسمها = أي « ما » — بدل موجب خلافاً للأخفش = : لإجازته فيما أحد (٢) قائماً إلا زيد حذف اسم « ما » استغناء عنه ببذله الموجب بدلاً ، نحو — ما قائماً إلا زيد ، وحكي غيره عنه المسألة على غيره وجهاً (آخر) (٣) . وهو أن « إلا » داخلة على اسم « ما » والنصبوب المقدم خبرها .

قال المصنف (٤) راداً تصويرها الأول : ومثل هذا لو سمع لكان جديراً بالرد ، لأن المراد به مجهول . لاحتمال أن الأصل ذلك ، وأن يكون ما كان أحد قائماً إلا زيد ، وما خاله هذه جدير بالمنع ، لأن شرط جواز الحذف تعيين المحذوف ، ومن ثم لا يجوز لمن قال : يبرون الديار ، أن يقول : رغبت زيدا ، لنحو هاتيك الجهالة .

وأما تصويرها على الثاني : فلأدائه إلى توسط الخبر ، سيما وهذا التركيب غير مسموع .

— وقد تعمل = : « ما » — متوسطاً خبرها = : نحو : ما قائماً زيد ، حكاه الحرمي لغة ، حاكياً : ما مسيئاً من أعتب ، ولم يحفظ ذلك سيبويه (٥) إلا في قول الفرزدق :

(١) سبق تحقيقه في ص ٢٢٤٨ .

(٢) في — ج فيما أخذ قائماً الخ وفي — ب فيها أحد قائماً .

(٣) « آخر » ساقطة من ب ، ج .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر .

(٥) وعبارته في الكتاب ج ١ ص ٢٩ : « فلم تقو « ما » في قلب المعنى ، كما لم تقو في تقديم الخبر ، وزعموا أن بعضهم قال — وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد . البيت ، وقال : وهذا لا يكاد يعرف .

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (١)

وقال آخر :

نجران إذ ما مثلهم نجران (٢)

وقد اختلف في توجيهه ، ولو كان ثابتا في الكلام لم يلتبسوا له توجيهها .

قال سيويه (٣) : وزعموا أن بعضهم قال : وأنشد قول الفرزدق .

وأنكر ذلك عليه أصحابه ولم يجوزوا نصب خبر « ما » مقدما ، ورد الاستشهاد

بالببيت من أوجه :

أحدها : أن الفرزدق تسمى ، فاستعمل لغة غيره قياسا للنصب مع التقديم عليه

مع التأخير فغلط ، واختاره أبو علي الرندي (٤) . ورد بأن العربي

إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له في لغته فيأدى إلى فسادها .

وأجاب المصنف (٥) : بأن للفرزدق أضدادا من أهل الحجاز وتميم ،

ومن مناهم أن يظفروا له بهفوة يطيطون بها كل مطار ، ولو جرى شيء

من ذلك نقل ، لتوفر الدواعي على التحدث بمثله ، ففي عدم نقله

دليل لإجماع الفريقين على تصويب قوله .

الثاني : وهو للمازني والمبرد (٦) والفارسي أن بشر رفع بالابتداء ، ومثلهم نصب

على الحالية ، والخبر محذوف ، أى وإذا ما مثلهم في الوجود بشر ،

وهو العامل في الحال .

ورد بأن حذف خبر « ما » لا يحفظ ، لكونها محمولة على « ليس »

وذلك مستهجن فيها فيستهجن أيضا في « ما » .

(١) هذا البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق عمر بن عبدالعزيز ، وقال الأعمى : مدح بالشعر بنى أمية ،

فيقول : كان ملك العرب في الجاهلية لغير قريش وسائر مضر ، وكانوا أحق به لفضلهم

على جميع البشر ، فقد أصبحوا والإسلام والملك فيهم ، فماد إليهم ما خرج من غيرهم ما

كان وأجبا لهم لفضلهم . والشاهد فيه قوله : وإذا ما مثلهم بشر ، حيث قدم خبر « ما » على اسمها .

راجع : « الكتاب » ج ١ ص ٢٩ - المقتضب ج ٤ ص ١٩١ - المجمع ج ١ ص ٢١٩ ، ١٢٤ -

الدرر ج ١ ص ٩٥ ، ١٨٨ - الديوان ص ٢٤٤ .

(٢) ذكر هذا الشطر الأخير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥٧ ط ، والسيوطي في المجمع ج ١

ص ١٢٣ ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٦ : لم أقف على قائله ولا تيمته ، والشاهد

مشمل سابقه .

(٣) في الكتاب ج ١ ص ٢٩ .

(٤) هو : عمر بن عبد الحميد الرندي .

في هامش بنية الوعاة ج ٢ ص ٢٢٠ : قال المصنف في حواشي المغنى : أبوعل عمر بن عبد الحميد

الرندي ، وهو من تلاميذ السهيل وله شرح على جمل الزجاجي ، وهو من مقرئي كتاب

سيويه .

(٥) في شرح التمهيد ج ١ ص ٦١ ر .

(٦) انظر : المقتضب ج ٤ ص ١٩١ .

قلت : وهذا ساقط ضرورة أن الخبر للمبتدأ لا « لما » ، كما صرح به أصحاب هذا الرأي ، وبعدم إعمال معاني الأفعال مضمرة .  
قال المصنف (١) : وبأن الحال فضلة فحق الكلام أن يتم دونها ، ومعلوم أنه ربما لا يتم دون مثلهم (فلا يكون حالا) (٢) هـ .  
ومنع بأننا لانسلم عدم امتناعه دونه ، لأن الخبر محذوف للدلالة « مثلهم » المنطوق به عليه ، فهو في نية الملفوظ به .

الثالث : وهو للأعلم (٣) : أنه نصب ضرورة هربا من اختلاط المدح بالذم ، لأنك إذا قلت : ما مثلك أحدا ، فنفت الأحذية ، احتمل المدح والذم ، فإذا رفعت « أحدا » ونصبت مثلك كان نصبه على المدح ، فمن ثم نصب أحد ، ورد بدلالة السياق على المدح .

الرابع : ما عليه الكوفية : أن « مثلهم » هنا ظرف بمعنى : بدل ، وحكى القائل في الأمالي : « هو نحوك » بالنصب على الظرفية ، أي مثلك . قال ابن مغط : وقد ظفرت له بشاهد وذلك قراءة بعض : « إنكم إذا مثلهم (٤) » بالنصب أي في منزلتهم ، وفي مثل حالهم ، وكذا في البيت ، أي إذا ما في مشابهم بشر .

الخامس : ما ذهب إليه بعضهم : أن مثلا هنا ظرف صفة في الأصل لظرف ، أي وإذ ما مكانا مثل مكانهم ، فحذف الموصوف والمضاف ، وأقام الصفة والمضاف إليه مقامهما .

ورد بأنه ليس من الصفات المختصة فيحذف معها الموصوف ، ولا تقدم ما يدل عليه .

السادس : أن « ما » غير عاملة ، « ومثلهم » في موضع رفع ، وبني كيومئذ ، لإضافته إلى مبنى .

وصححه ابن عصفور ، ولم يذكر هذا الوجه سيبويه إلا في الإضافة (٥) إلى الفعل وأن وأن .

- (١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر
- (٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
- (٣) انظر : هامش الكتاب ج ١ ص ٢٩ .
- (٤) سورة النساء ، آية : ١٤٠ . قال الأثير في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٧٥ : وقرئ شاذ « مثلهم » بفتح اللام فخرجه البصريون على أنه مبنى لإضافته إلى مبنى كقولهم : « خلق مثل ما أنكم تنطقون » على قراءة من فتح اللام ، والكوفيون يجيزون في « مثل » أن ينتصب محلا ، وهو الظرف ، فيجوز عندهم : زيد مثلك بالنصب « أي في مثل حالك » فعل قولهم يكون انتصاب « مثلهم » على المحل ، وهو الظرف .
- (٥) انظر : « الكتاب » ج ١ ص ٤٦٠ وما بعدها .

وزعم ابن عصفور جواز التوسط كما مر إن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً محكوماً على محليهما بالنصب ، فهو بمنزلة في باب إن .

وذكره المصنف في الكافية (١) .

— وموجباً بإلا = : كقول مغلس :

وما حق الذي يعيشوا نهارة ويسرق ليله إلا نكالا (٢)

قال المصنف (٣) وكقوله :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا (٤)

والأول أقوى يعنى : مما سيلقى عليك في الثاني .

قال (٥) : وما اخترته من محل « الا نكالا » و « الا منجنونا » على ظاهره من النصب بما هو رأى الأندلسي في تنكيته على المفصل .

وقال النحاس (٦) : إذا دخلت إلا على الخبر تعين الرفع اتفاقاً فيما كان الثاني هو الأول ، ولم يكون صفة ولا منزلة منزلة ، نحو : ما زيد إلا أخوك ، فإن كان صفة منزلة منزلة الأول فأجاز الكوفية النصب فيه نحو — ما زيد إلا قائم ، ومن زيد إلا زهير —

وقال الصفار : فان قلت : ما أنت إلا لحيتك ، وما أنت إلا عينك ، فأوجب البصرية الرفع على معنى : ما فيك إلا لحيتك ، وما فيك إلا عينك .

وأجاز الكوفية النصب ، وهو ممنوع عند الأولين (٧) ، الا في المصادر ، الا أن يعرف المعنى فيضم ناصب ، نحو — ما أنت إلا لحيتك مرة وعينك أخرى .

(١) « ورقة ٢٠ » .

(٢) البيت من شواهد السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢٣ — وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٤ : لم أقف على قائل هذا البيت « في الوقت الذي نسبته الشارح لمغلس ، وكذلك أبوحيان في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥٩ » ظن فيه له أيضاً إذ قال — في جواز إعمال « ما » في الخبر الموجب بإلا : وإلى جواز ذلك ذهب الاستاذ أبوعل في تنكيته على المفصل ، واستدل له بقول المغلس وما حق الذي . . . البيت .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر .

(٤) قال السيوطي في شواهد المعنى : قال ابن جني في كتاب « ذا النقد » قائله : بعض بني سمد ، وقال : ورواه المازني : أرى الدهر الا منجنونا . . . البيت ثم حكم بزيادة « إلا » . وقال المعنى في شواهد الكبرى : قائله لم يعرف ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به . والشاهد مثل سابقه .

راجع : « المعنى ج ٢ ص ٩٢ — هامش المعنى ص ٢١٩ — الجمع ج ١ ص ١٢٣ — الدرر ج ١ ص ٩٤ » .

(٥) أى المصنف في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر .

(٦) في كتابه رؤس المسائل .

(٧) أى : البصريين .

قال (١) : وزعم الكسائي أنه سمع من يقول : إنما أنت إذا ركبت (٢) ، وهو خطأ عند البصريين ، لعدم ورود الحال إلا بعد تمام الكلام ، وليس هذا موضع إضمار هـ .

فلو صحب الخبر حرف التنفيس ، أو «قد» أو «لم» جاز كونه مدخولا لإلا ، نحو : ما زيد إلا سوف يقوم ، وما بشر إلا قد يقوم ، وما بكر إلا لم يخرج وأنكر ذلك الفراء قال : فإن قلت : ما زيد إلا عمرا يضرب ففاسد ، إذ لا يكون بعد إلا حرفان .

ثم أجازته على قبح ، وهو فصيح عند البصريين .

وقال صاحب رؤوس المسائل : إن قدمت معمول الخبر المشتمل عليه بعد إلا فأوجب البصرية الرفع ، نحو — ما زيد إلا عمرا ضارب ، وأجاز النصب الكسائي والفراء ، غير أنهما اختلفا توجيها ، فجعله الكسائي على الاستثناء .

ورد بأن ليس موضع استثناء .

والفراء على أن المعنى ما زيد ضارب (٣) إلا عمرا .

واستبعد بأن الأول كون ما بعد «إلا» إيجابا ، أى داخلا في الإيجاب .

قال الصفار : ولا يميز الفراء : ما عبدالله إلا بالجارية كفيل ، وما بالجارية إلا عبدالله كفيل ، فرارا من وقوع حرفين بعد إلا .

— وفاقا لسيبويه (٤) في الأول = : وهو نصب خبر «ما» متوسطا ، كما مر الاستشهاد له ببيت (٥) المغلس والفرزدق ، فتقول ما منطلقا زيد .

وتعقبه (أثير الدين) (٦) : بأن ليس ذلك رأى سيبويه ، لقوله في الكتاب (٧) : وإذا قلت : ما منطلق عبدالله وما مسمى من أعتب (٨) ، رفعت ، ولا يكون

(١) أى : الصفار .

(٢) وتصحيح العبارة كما في التذييل ج٢ ص ١٥٨ ط : «سمع من يقول : إنما أنت راكبا ، يريد : إنما أنت إذا ركبت .

(٣) لعل الصواب : ما زيد ضاربا إلا عمرا .

(٤) انظر : ص ١٢٥٤ هامش هـ . فسيبويه لم يقل بذلك ، بل قال : وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد . البيت . وقال : وهذا إلا يكاد يعرف . وعليه فلم يكن المصنف موافقا لسيبويه ، بل منفردا بهذا الرأي .

(٥) بل هو بيت الفرزدق وبيت آخر لم يعرف قائله ، وليس بيت المغلس من هذا المقام ، انظر ص ١٢٥٥ هامش رقم ١ - ٢ .

(٦) «أثير الدين» ساقط من - ب . انظر شرحه للتسهيل ج٢ ص ١٥٩ ر .

(٧) «ج١ ص ٢٨ ، ٢٩» .

(٨) في مجمع الأمثال ج٢ ص ٢٨٨ : «ما أساء من أعتب : يضرب لمن يعتذر لصاحبه ويخبره أنه سيحب» وفي اللسان مادة «عتب» فأما الاعتاب والتبى : فهو رجوع المتوب عليه إلى ما يرضى العاتب .

مقدما مثله مؤخرا ، كما لا تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد ، إن عبد الله أخوك .  
فهذا صريح منه على منع النصب فيه مقدما . ثم لم يكنف حتى شيعه بما لا يجوز البتة .

ثم قال (١) : وزعموا أن بعضهم قال : وأنشد بيت الفرزدق . وهذا  
لا يكاد يعرف . فأفاد عدم سماعه له ولم يعترفه بصدقه . نسيم . بل نفى مقارفة  
عرفاته على (حد) (٢) بقوله تعالى : « لم يكاد يراه » (٣) . فكيف يعرف إلى إجازة  
نصبه مقدما ؟ أم كيف يبنى مما لا يكاد يعرف قانون سور النصب سيويه مطردا ؟  
وهل هو الا تحصيل لكلامه مالا يحتمل ؟  
وأنشد الفارسي على ذلك قوله :

أما والله عالم كل غيب  
لو أنك يا حسين حرا  
وربما سيهر والبيت العتيق (٤)  
وما بالحسر أنت ولا الخلق  
وقول نصيب :

والحلم رشد ورأى الجهل مرجعه  
غى وما بالسواء الغي والرشد (٥)  
بناء على أن الباء لا تدخل الخبر إلا محقوقا بالنصب ، وسيورد عليك تحقيق القول  
في المسألة ، وأن لادليل في البيتين للفارسي ان شاء الله تعالى .

— و = : وفاقاً — ليونس في الثاني = : وهو نصب الخبر موجبا بالآراء مرويا .  
كما قال المصنف (٦) : من غير طريق سيويه كما مر (٧) عن الأندلسي في التنكيث .  
محتجا بالبيتين السابقين .

وقد أوالا بأن « نكالا » و « معابا » نصب على المصدرية . أي : الا ينكل نكالا .  
والا يعذب تعديبا .

وقيل التقدير : الا نكالان : نكال لعتوه . ونكال لسرقته . وحذف النون  
ضرورة : والا فمنجنونا ، على أن المعنى : الا يدور دوران منجنون . أي :  
دولاب ، وعليه فمنجنون اسم مضاف إليه مصدر تشبيهي ، أي : مثل دوران  
منجنون .

(١) أي سيويه في المرجع السابق .

(٢) « حد » ساقطة من « ج » .

(٣) سورة النور ، آية : ٤٠ .

(٤) سبق تحقيقه في ص ١٢٤٨ .

(٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٥٩ ط عقب البيتين السابقين نقلا عن  
الفارسي المستشهد بهما في هذا المقام ، ولم ينسب لقائله وقد بحث في شعر نصيب بن رباح فلم أجد  
فيه هذا البيت .

والشاهد في قوله : وما بالسواء الغي والرشد ، حيث قدم خبر « ما » على اسمها .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر .

(٧) انظر : « ص ١٢٥٧ » .

وزعم بعض أن منجنونا موضوع موضع مصدر موضوع موضع الفعل الواقع خبراً ، والتقدير : وما الدهر الا يحن جنونا ، ثم حذف يحن فقيلاً : وما الدهر الا جنونا على حد ما أنت الا شرباً ، ثم أوقع منجنونا موقع جنون .

وآخرون : أنه في موضع الحال ، والخبر محذوف ، أى : وما الدهر موجوداً الا على هذه الصفة ، أى مثل المنجنون ، وهى السانية ، أى لا يستقر على حالة .

وقال ابن بابشاذ : بل هو نصب على نزع الخافض ، أى : الا كمنجنون ورد بأن المجرور في موضع رفع ، فلو حذف الجار ارتفع خبراً .

قال المصنف (١) : بعد إيراد (٢) هذه الوجوه : وهذا عندى تكلف لاحاجة إليه ، فالأولى جعل « منجنونا » و « معذبا » خبرى « ما » إلحاقاً لها بليس في نقض النفى ، كما ألحقت بها في عدم النقض ، فالأولى الاستشهاد ببيت مغلس .

قلت : وقد أخذ الدمامي (٣) الوجه الأول فأودعه شرحه سؤالاً وجواباً عن وجه كونه أقوى ، إيهاماً أن ذلك من مخترعاته .

ثم قال (٤) : فان قلت : ومثل ذلك أيضاً وارد في « نكالا » ، لكونه مصدراً ، فالتقدير : وما حق المذكور الا ينكل نكالا كما بذلك قدره ابن قاسم (٥) .

فأجاب (٦) : بعدم صحة الاخبار بالمصدر في البيت الثاني عن المسند إليه ، إذ ليس الدهر نفس الدوران ، ولا صاحب الحاجات نفس التعذيب ، فمن ثم احتيج الى تقدير الناصب تصحيحاً للاخبار ، بخلافه في الأول ، فيصح بديها ضرورة سوغان حق زيد النكال .

قلت : وهو مدفوع بأننا لانسلم عدم صحة الاخبار بالمصدر في البيت الثاني كما توهم ، بل هو سائغ الاخبار مستقيمه يجعل الدهر مبالغة وادعاء نفس الدوران لكثرة تقلباته بأهله واضطراب أحوالهم بتفاقم خطوبه وتكاثف صروفه ، كما سائغ جعل صاحب الحاجات نفس التعذيب مبالغة أيضاً وادعاء ، لتحمله المموم من أجلها والمشاق في طلبها ، وتجرحه الغصص في اقتضاها ، واقتحامه عقبات الأهوال

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٦١ ر .

(٢) في « أ » ج : إراد مسنده الوجوه .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١٠ ر . وعبارته : « وحكى ابن قاسم عن المصنف أنه قال :

ان الاستشهاد بهذا - أى بيت مغلس - أقوى من الإستشهاد بالبيت الأول - فإن

قلت ما وجه ذلك ، قلت : سلامة الثاني من الاحتمال الذى يتطرق الى الأول ، وذلك لامكان

تقدير مضاف عند قوله منجنونا « وجعل « معذبا » مصدر امجيا ، والتقدير : وما الدهر

الا يدور دوران منجنون ... الخ .

(٤) أى الدمامي في المرجع المذكور .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٥٤ .

(٦) أى الدمامي .

في ابتغائها ، وابتذاله ماء وجهه في مواقف السؤال في استمناحه ، ثم قد ينجع وقد لا ، وكل ذلك قضية البيت ومقتضى المقام ، ولا ينكر ذلك فيه إلا مكابر . قلت : فسقط قوله (١) : فمن ثم احتيج إلى تقدير الناصب تصحيحاً للإخبار ، إذ قد عرفت عدم الحاجة إليه رأساً بما تقرر .

ثم قال (٢) : وتقدير نصبه على الوجه الذي قدرته غير متأث ، لامتناع أن يقال : حق زيد ينكل .

قلت : لا نسلم عدم تأنيه ولا امتناع : حق زيد ينكل ، لما قدره بعض الفضلاء المحققين : أن الأفعال مراداً بها مجرد الأحداث دون الأزمنة مقدرة بالمصادر ، وإن لم تكن هناك سوابك ، ولا شك في اتجاه ذلك في المثال ضرورياً ، فيقدر ، ينكل فيه بالنكال ، ضرورة عدم إرادة أحد الأزمنة معيناً ، بل لاطموح إلى زمن فيه رأساً ، وإنما الغرض الحدث خاصة ، وهذا أوضح من أن يوضح .

ثم قال (٣) : فان ذهبت إلى أن التقدير : أن التصحيح الحمل لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة ، وهو محذور .

قلت : وأنت خير بما أورد عليك أن لا حاجة إلى تقدير مصحح للحمل ، ولو سلم فلا نسلم لزوم أن ذلك محذور ، ولا محذور لإجازة سيوييه وجمع من أصحابه البصرية ، واختيار المصنف إياه كما مر استقصاء ذلك في غير هذا المقام .

ثم عزوه تقدير : « لا ينكل » لابن قاسم قصور عن مطالعة تصانيف أثر الدين (٤) وغيره ، لا ابتذال ذلك التقدير فيه .

— والمعطوف على خبرها = : أى « ما » — بيل ولكن موجب = : لانهما للإثبات بعد النفى ، فزالت (٥) علة العمل .

— فتعين رفعه = : نحو : ما زيد قائماً بل قاعد ، أولكن قاعد ، عطف على محل خبر « ما » لصيرورته كالمعطوف على اسم غير معمول للنفى لما بطل معنى النفى في المعطوف .

وإذا قدر الأول غير منفى باعتبار المعطوف فمحل الأول بالنسبة إليه رفع ، لوجوب رفعه عند عدم النفى .

قلت : كذا في شرح الدمامي (٦) تبعاً لظاهر لفظ المتن ولغيره ، وهو

(١) أى : قول الدمامي السابق .

(٢) أى : الدمامي في المرجع السابق .

(٣) أى : الدمامي في المرجع السابق .

(٤) في شرح التمهيد ج ١ ص ١٥٩ ط .

(٥) في « ج » : فزالت قلة العمل .

(٦) « ج ١ ص ١١٠ ر . » .

غير التحقيق ، إذ ليس « بل » و « لكن » والحالة هذه حرفي عطف ، بل حرفا ابتداء ،  
لورود الجملة بعدها ، ضرورة أن التقدير : بل هو قاعد ، ولكن هو قاعد ،  
لإطباقهم أن المعطوف بهما ليس الا (١) مفردا ، وقد (٢) مر تحقيق ذلك في باب  
العطف وما عليه المصنف من ذلك .

قال أثير (٣) الدين : وقد جعل بعض العلماء « بل » بعد النفي ضريين :  
أحدهما : ما ذكر (٤) .

والثاني : كهي بعد الواجب ، لزوال الغلط ، فينتصب بعدها الخبر ، لكون  
التقدير : بل هو قاعدا .

وزعم بعض أنه عطف على التوهم ، لكثرة خبر « ما » مرفوعا عندما تنعزل  
عن العمل ، فتوهم رفع الأول .

وفي شرح الدماميني (٥) قلت : إذا انعزلت عنه لم يكن الخبر الا خبر ابتداء  
مضمر محقق ، فلا يعزى حينئذ لما .

قلت : والخطب في ذلك سهل ، إذ قصاره أن أطلق على هذا المرفوع أنه  
خبر « ما » مجوزاً ، لعلاقة ورود خبرها لها مطردا في لغة من نصبه بها من تهامة  
والحجاز .

ثم قال (٦) : ولانسلم وقوع خبر « ما » مرفوعا دائما .

قلت : وليس في كلام هذا الزاعم ما يقتضيه كما لا يخفاء به لمن تأمله .

ثم قال (٧) : ثم العطف على التوهم لامطرد ولا واقع في السعة .

قلت : وقد ذهب بعض إلى إطراده ، مخرجا عليه من التراكيب ما لا ينحصر .  
وقد أجازته الكسائي والقراء ، وأورد منه صاحب المغني (٨) في أقسام العطف  
من الباب الرابع جملة وافرة ، وإن كان أثمة التحقيق على خلافه .

قال المصنف (٩) : وقياس مذهب يونس أن لا يمنع نصب المعطوف ببل  
ولكن هـ .

(١) وإذا كان ما بعدهما في هذا المقام جملة فلا يجعلان العطف ، بل للابتداء .  
(٢) الصواب أن يقول : وسيأتي تحقيق ذلك في باب العطف ، لأن باب العطف لم يذكر حتى  
يمر عنه بمر .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦٠ ر .

(٤) وهو كونها توجب لما بعدها ما تنق عما قبلها ، فلا يكون ما بعدها منصوبا .

(٥) « ج ١ ص ١١٠ ر » .

(٦) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٧) أي الدماميني في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٠ ظ .

(٨) « ج ٢ ص ١٢٢ » .

(٩) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ر .

يعني لأن بقاء النفي عنده ليس شرطاً في عمل «ما» ، ومن ثم أجازته (١) متقضياً كما مر بالإلا ، وقياس إجازة المبرد في «بل» العاطفة نقلها معنى النفي جوازه أيضاً ، ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع .

وقضية كلام المصنف جواز الأمرين إذا عطف بما لا يوجب ، نحو - ما زيد قائماً ولا قاعداً .

وأما الجر على التوهم فمسموع ، بل مقياس عند من ذكرناه . ونسبة النحاس إجازته لسيبويه وهم ، وإنما حكاه في «ليس» ، بل منع بعض النصب بعدها إعتلالاً بامتناع : ولا ليس قاعداً في ليس زيد قائماً ولا قاعداً ، فأوجب الرفع على إضمار هو ، أى ولا هو قاعد .

- وتلحق بها = : أى «بما» - إن النافية = : إلحاقاً - قليلاً = : وفقاً لابن السراج (٢) وأبوى على الفتح (٣) وجمهور الكوفية . وأختلف فيه عن سيبويه والمبرد .

فنقل السهيلي الإجازة عن الأول ، والمنع عن الثاني ، وعكس النحاس ، وأصحابنا المغاربة على المنع ، لعدم اختصاصها ، لموالاتها الجملتين ، نحو - ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من (٤) بعده « ، » إن عندكم من سلطان (٥) بهذا » وقال ابن طاهر : نص سيبويه على إعمالها ، ونازعه في ذلك الأندلسي .

قال المصنف (٦) : والجمهور أن سيبويه على إعمالها ، وقضية كلامه الإعمال ونازعه في ذلك أثير الدين (٧) .

قلت : والصحيح إعمالها قياساً وسماعاً .

أما الأول : فلمشاركتهما «ما» في النفي ، ودخولها على المعرفة والنكرة ، ونفي الحال ، وعلى الطرفين والمجير بمحضور ، نحو : إن زيد فيها ، وإن هو إلا فيها و «ان عندكم من سلطان (٨)» ، كما يقال «بما» فمقتضى النظر رجحان إلحاقها بليس على إلحاقها بما .

- (١) أى يونس .
- (٢) إذ قال في : «كتاب الأصول في النحو ج ١ ص ١٠٩ ، ١١٠» وفي كتاب الله تعالى : «وان من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به» سورة النساء ، آية ١٥٩ ، والمعنى : ما من أهل الكتاب أحد . . . ومعنى «إن» معنى «ما» فقد بان أن في «ما» ثلاث لغات : ما زيد قائماً ، وما زيد بقائم ، وما زيد قائم ، والقرآن جاء بالنصب وبالجر .
- (٣) انظر : المحتسب ج ١ ص ٢٧٠ .
- (٤) سورة فاطر ، آية : ٤١ .
- (٥) سورة يونس « آية : ٦٨ .
- (٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ظ ، وعبارته : «وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في «إن» النافية الإعمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال .
- (٧) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦١ .
- (٨) الآية السابقة .

وأما الثاني : فثبوتة في لسانهم نثرا ونظما .

حكى الكسائي عن أهل العالية : إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أخذ خيرا من أحد إلا بالعافية .

وقال أعرابي : إن قائما ، فظن الكسائي أنها المشددة واقعة على قائم فاستثبته ، فاذا هو يريد - إن أناقائما ، فترك الهمزة ، فأدخل النون في النون على حد « لكننا هو الله ربنا (١) » .

وأورد أبو الفتح في محنته (٢) قراءة سعيد بن جبير (٣) : « إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم (٤) » على أن ، « إن » نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ، وأمثالكم صفة ، على أن المعنى : ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الانسانية وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد منه لوعبدتم أمثالكم .

قال أثير الدين (٥) : ولا يتعين هذا التخريج لاحتمال أن « إن » هي المخففة معاملة في الجزئين على حد قول ابن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفاقا إن حبرا سنا أسدا (٦)

بل يتعين ، لتوافق القراءتين ، بخلاف الأول ففيه التناهي ، بل يستحيل ذلك في التنزيل لاقتضاء قراءة التشديد ثبوت المثلية . وقراءة سعيد رضي الله عنه ففيها وفي شرح اللغامين (٧) : وقد تبعه على ذلك كثير من تلامذته ، وليس

(١) سورة الكهف ، آية : ٣٨ .

(٢) انظر : « ١٦ ص ٢٧٠ » .

(٣) هو : سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله الأسدي الوالبي الكوفي . قال الذهبي : قرأ على ابن عباس ، وقرأ عليه أبو عمرو ، والمهال بن عمر ، وقد حدث عن ابن عباس وغيره .

وقال : وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : يأهل الكوفة تسألوني وفيكم سعيد بن جبير قال الجزري : قال إسماعيل بن عبد الملك : كان سعيد بن جبير يؤمنا في شهر رمضان ، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الملك .

- يعني : ابن مسعود - ليلة بقراءة زيد بن ثابت . وقال : قتله الحجاج بواسطة شهيد في سنة خمس وتسعين ، وقيل : سنة أربع عن تسع وخمسين سنة .

أنظر : « معرفة القراء الكبار » ج ١ ص ٥٦ - غاية النهاية ج ١ ص ٣٠٥ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ .

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦٦ ر . وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤٤ .

(٦) استشهد بهذا البيت كثيرون ، منهم ابن هشام في المغني ج ١ ص ٣٧ - والسيوطي في اللمع ج ١ ص ١٣٤ - وذكره البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ١٤٤ عرضا . وهو ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة . وانظر شواهد المغني ص ١٢٢ - والدرج ج ١ ص ١١١ - والشاهد أن « إن » المخففة نصبت الجزمين على لغة . وفيه شاهد آخر : وهو دخول اللام على أمر المضارع المبدوء بياء الخطاب .

(٧) في « ج ١ ص ١١٠ ظ » .

ماتوهموه بصحيح ، لإمكان جعل المثلية المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية ،  
أى : إن هؤلاء المعبودين مماثلون لهم في كونهم مربوبين متسمين بسمية العبودية لله .

والمنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية ، أى : ليس هؤلاء المعبودون  
من دون الله مماثلين فيما اتصفتم به من الإنسانية ، إذ هم جماد وأنتم عقلاء ،  
فلكم عليهم علو في الرتبة ، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة ، وهم دونكم .  
قلت : لم يزد أن أظن في تفسير أبي الفتح بما أوهم أن ذلك من عندياته ،  
وقد تقدمه إلى ذلك ابن الصائغ (١) آثراً له ، ولفظه : وقد أجاب بعض عن  
التناقض بأن المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد (٢) هـ .

وأنشد الكسائي :

إن هو مستولياً على أحد      إلا على أضعف المجانين (٣)  
(وغيره) (٤) قوله :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته      ولكن بأن يبني عليه فيخذل (٥)  
وهذا يتبين بطلان قول من خص ذلك بالضرورات ، زاعماً أنه لم يأت منه  
إلا البيت الأول ، وأنها إذا دخلت على اسم عقبتها إلا لاحالة ، نحو «إن»  
الكافرون إلا في غرور (٦) .

وإذا كان ذلك لغة بطل إتيان المصنف بحرف التقليل ، قاله أثير الدين (٧)  
زاعماً أن داعي ذلك عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب .

- (١) في «ب» : ابن الصائغ . . . . .
- (٢) انظر ما نقله البغدادى عن ابن هشام في شرح شواهد في الخزانة «ج ٢ ص ١٤٤، ١٤٥» .
- (٣) قال البغدادى في الخزانة : وهذا الشاهد على كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل .  
وقال الشنقيطى في الدرر : وهذا البيت لم يعلم قائله .  
وروى عجز البيت بروايات مختلفة هذه إحداها ، والثانية :
- إلا على حزبه الملاعين  
والثالثة : إلا على حزبه المتاحسين
- والشاهد : أعمال «إن» النافية عمل «ليس» فـ «هو» اسمها ، و«مستولياً» خبرها .
- راجع : «المقرب ج ١ ص ١٠٥ - العيني ج ٢ ص ١١٣ - الخزانة ج ٢ ص ١٤٣ -  
المجمع ج ١ ص ١٢٥ - الدرر ج ١ ص ٩٦» .
- (٤) «وغيره» سابقة من «ب» .
- (٥) هذا البيت ذكره العيني وسكت على نسبته لقائله ، كما ذكره البغدادى عرضاً ، وهو من  
وهو من شواهد السيوطى في المجمع ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعر على قائل هذا البيت ،  
وهو أيضاً من شواهد الأشموني ويسين .
- راجع : العيني ج ٢ ص ١٤٥ - الخزانة ج ٢ ص ١٤٤ - المجمع ج ١ ص ١٢٥ - الدرر  
ج ١ ص ٩٧ - الأشموني ج ١ ص ٢٥٥ - يسير على التصريح ج ٢ ص ١٣٦ .
- (٦) سورة الملك ، آية : ٢٠ .
- (٧) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦١ ظ .

قلت : إنما لحظ المصنف ما عليه جمهور العرب من إهمالها ، وإنما المعملون أهل العالية خاصة فحسن موقع التقليل .

ويلحق أيضا بما في العمل المذكور - لا = : إلخاقا - كثيرا = :

ونازعه أثير الدين (١) بأن الأمر بالعكس ، حتى لقد زعم أبو حفص (٢) ارتفاع تاليها بالابتداء ومنع النصب ووافقه المبرد .

وزعم الزجاج وجماعة إجراؤها مجرى « ليس » في رفع الاسم خاصة غير عاملة في الخبر شيئا ، وهي مع اسمها في موضع رفع بالابتداء حكاه ابن ولاد .  
ويفسده سماع نصب الخبر ، وإن كان شاذًا كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله وأقيا (٣)  
وقوله :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوت حصنا بالكمة حصينا (٤)  
وأنشد المصنف (٥) قول سواد بن قارب رضى الله عنه :

وكن لى شفيعا يوم لا ذوشفاة بمغن فتيلًا عن سواد بن قارب (٦)

- 
- (١) في المرجع السابق ص ١٦٢ ر .  
(٢) في الأصل : أبو الحسن ، وهو الصواب . وهو : أبو الحسن الأفش .  
(٣) قال الشنقيطي في الدرر : لم أقف على قائل هذا البيت ، وقال السيوطي في شواهد المغني : لم يسم قائله ، والشاهد : إعمال « لا » عمل « ليس » والوزر : الملجأ .  
راجع : « المغني » ج ٢ ص ١٠٣ - الجمع ج ١ ص ١٣٥ - الدرر ج ١ ص ٩٧ - شواهد المغني ص ٦١٢ - ابن عقيل ج ١ ص ٣١٣ .  
(٤) قال المغني : أنشده أبو الفتح ولم يميزه إلى أحد ، وذكره ابن هشام في المغني ج ١ ص ٢٥٠ ، وقال - في مقام الرد على الراذ على الزجاج - وأما قوله : نصرتك إذ ... البيت فلا دليل فيه كما توهم بعضهم ، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا ، و« غير » استثناء . واستشهد به ابن عقيل في شرح الخلاصة ج ١ ص ٣١٤ . والشاهد مثل سابقه .  
راجع : « المغني » ج ٢ ص ١٤٠ - شواهد المغني ص ٦١٢ .  
(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ظ .  
(٦) قال المغني : وكان - أي سواد - كاهنًا في الجاهلية وشاعرا ، وقد عل النبي صل الله عليه وسلم ، وكان رئيسه قد أتاه ثلاث ليال . . . . . ويقول له : قم ياسواد بن قارب واعتقل أن كنت تعقل ، انه قد بعث نبي من لؤي بن غالب يدعو إلى الله وإلى عبادته ، فقصده إلى النبي صل الله عليه وسلم ووقع في قلبه حب الإسلام ، فلما شاهده أنشد - أي مجموعة أبيات منها بيت الشاهد ، والشاهد فيه مثل الابيات السابقة .  
وفيه شاهد آخر : وهو أن « يوم » فيه بمنزلة « إذا » في كونها اسم زمان مجسم .  
وقال المغني : وهذا ونحوه نزل فيه المستقبل - لتحقيق وقوعه - منزلة ما قد وقع ومضى .  
راجع : « المغني » ج ٢ ص ٤١٧ - التصريح ج ١ ص ٢٠٢ ، ج ٢ ص ٤١ الأغوني ج ١ ص ١٨٨ - شواهد المغني ص ٨٨٣ - الدرر ج ١ ص ١٨٨ ، ١٠١ .

وقول سعيد بن مالك :

من صد عن نيرانها — فأنا ابن قيس لابراح (١)

قال أثير الدين (٢) : ولا حجة فيهما ، لاحتمال أن ذو شفاعة وبراح مبتدآن ، إذ لا خبر فيهما يظهر نصبه ، فلم يبق متمسك إلا البيتان الأولان ، وهما من القلة بحيث لا تنبئ عليهما القواعد .

لا يقال : يدل على الإعمال في الآيات أنها لم تكرر كما هو شأنها عاملة عمل « ليس » ، أعنى : عدم لزوم التكرار بخلافها مهملة .

لأننا نقول بقول أبي العباس (٣) من عدم لزومه غير معملة كقوله :

بكت حزنا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها (٤)

كما على ذلك حمل (٥) الأناشيد .

قال أثير الدين (٦) بل لو ذهب ذاهب إلى عدم إعمالها لذهب مذهبا حسنا . إذ لا يحفظ لانظما ولا نثرا إلا ذلك (٧) البيتان .

وليس في الكتاب (٨) دليل على السماع لا قليلا ولا كثيرا ، بل قال : وزعموا

(١) وهو من قصيدة يذكر فيها حرب بكر وتغلب .

قال المعلق على شرح الحماسة : وهذه الحماسة يقولها سعيد معرضا فيها بالحارث بن عباد . وكان قد عرف باعتزال الحرب . وقال الاعلم : وصف نفسه بالشجاعة والاقدام عند اشتداد الحرب . وقال : استشهد به على اجراء « لا » مجرى « ليس » في بعض اللغات ، كما اجريت « ما » مجراها في لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لا براح لي ، على معنى : ليس لي براح . راجع : « الكتاب ج١ ص ٣٥٤ ، ٢٨ - المقتضب ج٤ ص ٣٦٠ - الحماسة ص ٥٠٦ - الدرر ج١ ص ٩٧ » .

(٢) في شرح التسهيل « ج٢ ص ١٦٢ ظ » .

(٣) انظر المقتضب ج٤ ص ٣٥٩ وما بعدها .

(٤) والبيت ظاهره إخبار ومعناه تأسف وتحمر ، وهو من أبيات سيويه الحسين التي لم يعرف قائلها .

وقد ذكر البغدادى توجيهات رائعة للبيت تراجع لأفادتها .

وقال الاعلم : الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد « لا » مفردة ، وإنما يتبدأ بعدها المعارف مكررة كقولهم : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ووجه جواز تشبيه « لا » بـ « ليس » ضرورة في أفراد الاسم بعدها وإن لم تعمل فيه عملها ، فكأنه قال : إلينا رجوعها .

وقال ابن عصفور في المقرب : فأما قولهم : « لا قولك أن تفعل » فشاذ ، ويحتمل على معناه ، لأن المعنى : لا ينبغي لك أن تفعل ، وقول الشاعر : بكت جزعا . . . البيت .

راجع : الكتاب ج١ ص ٣٥٥ - المقتضب ج٤ ص ٣٦١ - المقرب ج١ ص ١٨٩ .

ابن يعيش ج٢ ص ١١٢ - الدرر ج١ ص ١٢٩ - الخزائن ج٢ ص ٨٨ .

(٥) أى المبرد .

(٦) في المرجع المذكور .

(٧) في الاصل : في ذينك .

(٨) انظر : « ج١ ص ٢٨ » .

أن بعضهم قرأ : «ولات حين مناص(١)» وهي قليلة كما قال بعض في سعد ابن مالك :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراح(٢)  
فجعلها بمنزلة «ليس» هـ .

ثم من قال بالإعمال لم يخصه بلغة إلا في كتاب المغرب لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرز الخوارزمي(٣) : ان «ما» و«لا» بمعنى «ليس» يرفعان وينصبان ، نحو - ما زيد منطلقا ، ولا رجل أفضل منك ، ولا يعملان عند تميم .

وفي البسيط : وأما تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على «ليس» ، وكذا في «لا» التبرية ، قال : لأنهم إذا امتنعوا عن الحمل الموافق للمخالف أخرى ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل(٤) في قول أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ، وأما قول حاتم :

ولا كريم من الوالدان مصبوح(٥)

فيحتمل أن ترك طائفته إلى الحجازية وألا يكون خبراً ، بل صفة على موضع «لا» وما بعدها .

- ورفعها معرفة نادر = قال المصنف(٦) كقول النابغة(٧) :

(١) سورة ص ، آية : ٣ والشاهد في الآية أن بعض القراء قرأ «حين» بالرفع ، وهو أحد أوجه تحكي عن عيسى بن عمر ، كذا في شواذ ابن خالويه ، ص ٨٢٩ والبحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ - وقرأ الجمهور «حين» بالنصب .

(٢) سبق تحقيقه في الصفحة السابقة .

(٣) من أهل خوارزم ، قال السيوطي : برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنيفة ، وكان لهم كالأزهري للشافعية . وكان يقال : هو خليفة الزعشري ، وكان معتزلياً .

من تصانيفه : «شرح المقامات» ، المغرب في شرح المغرب ، الاقتناع في اللغة ، وغير ذلك ، ولد عام (٥٣٨ هـ - وتوفي عام ٦١٠ بخوارزم) ، انظر البغية ج ٢ ص ٣١١ - الاتباء ج ٢ ص ٣٣٩ .

(٤) انظر : «المفصل ص ٢٩» .

(٥) هذا عجز بيت وصدرة : إذا اللقاح غدت ملقأ أصرتها . . . ولا كريم . . . البيت . واختلف في نسبته ، فقد تبع الشارح في ذلك الزعشري في المفصل ، وقال ابن يعيش : وما أظنه له .

قاله العيني : ونسبه الجرجي في كتاب الفرخ لأبي دؤيب ، وقال : والصواب : أنه لرجل جاهل من بني النبت ، وذكر قصة على ذلك ، والقصيدة التي منها بيت الشاهد ليست في ديوان حاتم طيحي يروت . كما أنها ليست مذكورة في ديوان الهذليين .

راجع : «الكتاب ج ١ ص ٣٥٦ - المقضب ج ٤ ص ٣٧٠ - المفصل ص ٢٩ - الأصول في النحو ج ١ ص ٤٦٩ - أمالي الشجري ج ٢ ص ٢١٢ - العيني ج ٢ ص ٣٦٨ - ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ظ .

(٧) أي النابغة الجعدي .

بدت فعل ذى ود فلما تبعته  
 وحلت سواد القلب لا أنا باغيا  
 وقد حذى المتنبي حذوه فقال :  
 إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى  
 والقياس عندي على هذا سائغ . هـ

وفي شرح الدماميني (٣) : هذا مع اعترافه بالندور مشكل .  
 قلت : إنما أخذه من اعتراض أثير الدين به على المصنف في مقامات من هذا  
 الكتاب كما ستورد عليك مستقصاه إن شاء الله تعالى ، لا إن ذلك شيء ابتكره  
 فتعرفه .  
 وقد أجاز ابن (٤) الشجرى وأبو الفتح : إعمالها في المعرفة في كتاب التمام (٥) ،  
 وهو خلاف ، منعه الجمهور بخرجين بيت النابعة على أن الأصل لا أرى باغيا ،  
 ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، في «أنا» مفعول لم يسم فاعله ، وباغيا حال ،  
 أو على تقدير : لا أنا أرى باغيا ، فأنا ابتداء خبره أرى ، (٦) وباغيا حال .  
 وقد نبه المصنف في شرح الكافية على التخريجين ، وقال في الأصل : ولأنا  
 باغيا آت عن ثقة .

وفيه بحث بارع من حققه ، ونظير بيت النابعة قوله :  
 أنكرتها بعد أعوام مضين لها  
 لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

- (١) سبق تحقيقه في ص ١٥٥٤ .  
 (٢) قال ابن الشجرى في أماليه : وجاء في شعر ابن الطيب أحمد بن الحسين إعمال «لا» في المعرفة  
 في قوله : إذا الجود ... البيت .  
 وقال : فلما كانت «لا» أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين خصوصا الأضعف  
 بالأضعف .  
 وقال : ووجدت أبا الفتح بن جنى ، غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ، ولكنه  
 قال بعد إيراد البيت : شبه «لا» بليس ، فنصب بها الخبر ، وقال : وأقول : إن  
 مجيء مرفوع «لا» منكورا في الشعر القديم هو الأعرف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف ،  
 وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة : من صد عن نيرانها ... البيت ، أراد : لا يبرح  
 نى أو عندي .  
 راجع : أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٥٠٨٢ - ٢٢٤ - الديوان ج ٢ ص ٤٦٤ - التصريح  
 ج ١ ص ١٩٩ .

- (٣) «ج ١ ص ١١٠ ظ .»  
 (٤) الذى فهمته من كتاب الأمالى لابن الشجرى ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ - لم يفد ذلك ،  
 وإنما حكى كلام ابن جنى «وقال : «وأقول : إن مجيء مرفوع «لا» منكورا في الشعر  
 القديم هو الأعرف ، إذا لم يقل بالجواز . وحكى الكفر ليس بكافر ، فإذا حكى كلام  
 ابن جنى ، فليس معنى ذلك أنه قائل به .  
 (٥) في «ب» : كتاب الختام ...  
 (٦) الواو ساقطة من «ج» .

— وتكسع = : لا النافية — بالتاء = : أى يؤتى في آخرها بها ، والكسع ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر قدمه .

قال الفرزدق :

كسعت ابن المراعمة حين ولى إلى شر القبائل والديار (١)

وقال ابن القطاع (٢) : كسع القوم كسعا ضرب أديارهم بالسيف ، والانسان ضرب ذبره بظهر قدمه ، والرجل تكلم بإثر كلامه بما ساءه ، والناقة أبقي في ضرعها لبنا ، ونضح على ظهره الماء البارد ، وضربه بظاهر كفه ليرتفع لبنها ، وكسع الطائر كسعا ابيض ذنبه ، والفرس ابيض أطراف منته .

ثم اختلف ، فقال سيبويه : إنها مركبة من « لا » و « التاء » ، وعليه فلو سميت بها حكيت .

والأخفش والجمهور : هي « لا » مزيدة عليها التاء زيادتها على « ثم » .

وابن الطراوة وغيره : ليست للتأنيث بل زائدة مع الحين لامع « لا » تمسكا بقوله :

العاطفون تحين ما من عاطف (٣)

أى حين ما من عاطف ، وبه قال قبله أبو عبيدة تمسكا بوجودها في « الإمام (٤) » مختلطة بحين ، ولا دليل فيه ، فكم فيه من أشياء خارجة عن القياس .

(١) البيت من قصيدة في ديوانه « ج ١ ص ٣٥٣ » وقوله : كسعت : أى ضربت يقضى مؤخره .

(٢) هو : على بن جعفر بن على السعدي الصقل المعروف بابن القطاع اللوى النحوى الكاتب عالم باللغة والنحو والتصريف ، ولد بصقلية عام ٤٣٣ ، وقرأ بها الأدب على فضلائها كابن السبر اللوى وغيره ، ثم رحل إلى مصر فأكرمه علماءها ، وتصدر للإفادة ، والاستفادة ، فن تصانيفه : كتاب « تهذيب أفعال ابن القوطية » كتاب ( شرح الأمثلة ) كتاب « المجموع الأدبي » وغيرها .

انظر : الانباه ج ٢ ص ٣٦ - البغية ج ٢ ص ١٥٢ - معجم الأدباء ج ١٢ ص ٢٧٩ .  
وانظر : كتاب الأفعال ج ٣ ص ٧٩، ٧٨ ، وأفعال ابن القوطية ص ٢٢٥ .

(٣) قاله : أبو جزة السمدى ، واسمه : يزيد بن عبيد ، وقيل : ابن أبى عبيد ، وهو شاعر ومحدث ومقرئ ، قيل : هو من بنى سعد ابن بكر ، وقيل : من بنى سليم ، وإنما نشأ في بنى سعد فقلب عليه نسبهم ، فهو من الطبقة الرابعة من التابعين .

والبيت من قصيدة في مدح آل الزبير بن العوام ، وعجزه كما جاء في الصحاح مادة « حين » والمطمعون زمان أين المظلم . وذكر البغدادى : أنه مركب من مصراعى بيتين ، وذكر أن عجزه : والمسبونون إذا ما انعموا .

وقال : وتخريج البيت على ما ذكره المصنف - أى الرضى الموافق للجوهري لا يتعقل ، لانه يكون المعنى : هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثم عاطف .

راجع : الصحاح ج ٢ ص ٣٦٩ - الخزانة ج ٢ ص ١٤٧ ، ج ٤ ص ١٠٤ .

(٤) المراد بالإمام : مصحف عثمان رضى الله عنه « أى المصحف الإمام ، كذا في المغنى » ج ١ ص ٢٦٣ .

وفي معنى اللبيب (١) : ويشهد للجمهور الوقف عليها بالوجهين (٢) ، وأنها سميت منفصلة عن الحين ، وأنها قد تكسر للساكنين ، وهو معنى قول الزنجشري (٣) : قرئ بالكسر ، على (٤) البناء كجبر . وسيأتي الكلام على البيت .

وقال ابن أبي الربيع : إنما أصلها ليس مبدلة سينها تاء كما في «ست» ، لم استحالت الياء ألفاً هرباً من التباسه بلفظ التمني ، ولم يفعلوه إلا مع الحين : كقصيرهم (٥) تشبيه نون «لذن» بالتنوين عليها مقترنة بالغدوة ، وعليه فالوقف التاء ، وكذا وقف عامة القراء إلا الكسائي فوقف بالوجهين (٦) .

- فيختص = : حين الكسح وصيرورة اللفظ «لات» - بالحين = : وفاقا للقراء يظهر الكتاب (٧) ، نحو «ولات حين مناص» (٨) .

وقال السيرافي وجماعة :

- أو مرادفه = : واختاره ابن عصفور (٩) والمصنف (١٠) ، كقوله :

ندم البغاة ولات ساعة مندم      والبغى مرتع مبتغيه وخيم (١١)

(١) «ج ١ ص ٢٦٣» .

(٢) أى : بالتاء والهاء ، كذا في الأصل .

(٣) في الكشف ج ٣ ص ٣٥٩ وقد توسع في بحث هذا المقام فراجع إن أردت المزيد .

(٤) في ب : بالكسر على البناء . وهو مخالف لما في الأصل .

(٥) في «ج» : كقصيرهم . . .

(٦) هذه الدعوى ليست سليمة ، بل قال صاحب الاتحاف ص ٤٥٤ : ووقف على «لات» بالهاء الكسائي على أصله في قاء التأنيث ، والباقون بالتاء للرسم .

وقال مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات ج ٢ ص ٢٣٠ : المشهور في الوقف على «لات» بالتاء اتباعا للمصحف ، وعن الدوري عن الكسائي أنه وقف عليها بالهاء .

(٧) «ج ١ ص ٢٨» وعبارته : «وذلك الحرف «ما» . . . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمنائها ، كما شبهوا بها «لات» في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، ولا تكون «لات» إلا مع الحين .

(٨) سورة ص ، آية : ٣

(٩) وعبارته في المقرب ج ١ ص ١٠٥ : «وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا الحين» مظهرها أو مضمرها ، فنقول : لات حين قيام لك . . . وتتمل في الحين معرفة ونكرة ، لاختصاصها به ، ومن أعمالها فيه معرفة قول الأعشى : لات هنا ذكرى . . . البيت .

(١٠) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ظ .

(١١) نسبة العيني لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي ، وقال : وقيل لمهلهل بن مالك الكنانى ، وقال البغدادي : وزعم الشاطبي أن هذا البيت برمته رواه القراء عن المفضل ، وهذا لا أظنه له ، وإنما الذي رواه عن المفضل البيت الذي بعده ، كما هو ظاهر عبارة القراء ، ورأيت ابن عقيل وغيره ذكر البيت الشاهد رواية غير ما نقلناه ، جملة صدرأ وتممه بمعجز . . .

وقال هو لرجل من طيئه ، أى : ولات الساعة ساعة مندم .

راجع : «العيني ج ٢ ص ١٤٦ - الخزانة ج ٢ ص ١٤٤ - الدرر ج ١ ص ٩٩ - الإسموني ج ١ ص ٢٥٦» .

قال الفارسي : وكقوله :

حنت نوار ولات هنا حنت      وبدأ الذي كانت نوار أجنت (١)  
وسواء كان معرفة ، كقوله :

لات هنا ذكرى حيرة أو من      جاء منها بطائف الاحوال (٢)

— مقتصرًا على منصوبها بكثرة = : نحو «ولات حين مناص» (٣) في القراءة المشهورة . وقوله :

ولات ساعة مندم (٤)

— وعلى مرفوعها بقلة = : كقراءة بعضهم (٥) : «ولات حين مناص» بالرفع ، ولا تعمل في غير هذين ، فلا يقال : لات زيد قائما ، فأما قوله :

يبغى جوارك حين لات مجير (٦)

- (١) سبق تحقيقه في ص ١٢١٠ — والشاهد هنا : أن «هنا» مرادفة للحين .
- (٢) سبق تحقيقه في ص ١٢١١ «والشاهد : أن «لات» تعمل في المعرفة المرادفة للحين .
- (٣) الآية السابقة .
- (٤) أي كما في البيت السابق .
- (٥) قال أبوحيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ : «وقرأ الجمهور : «ولات حين» بفتح التاء ونصب النون ، فعل قول سيويه عملت عمل «ليس» واسمها مخوف تقديره : ولات الحين حين قوات ولا فرار ، وعلى قول الأخفش يكون «حين» اسم «لات» عملت عمل «إن» ... وقرأ أبو الهيثم «ولات حين» بضم التاء ورفع النون ، فعل قول سيويه «حين مناص» اسم «لات» والخبر مخوف ، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر مخوف ، وقرأ عيسى ابن عمر : «ولات حين» بكسر التاء وجر النون خبر بعد «لات» وتخريجه مشكك ... وقرأ عيسى أيضا : «ولات» بكسر التاء و«حين» بنصب النون ... و«لات» روى فيها فتح التاء وضمها وكسرها ، والوقف عليها بالتاء قول سيويه والفراء وابن كيسان والزجاج ، ووقف الكسائي والمبرد بالهاء ، وقوم على «لا» وزعموا أن التاء زيدت في «حين» واختاره أبو عبيدة ...

- (٦) نسب المعنى : لشمرذل التي من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد ، وهو أولها ، وصدره : لحن عليك للهفة من خائف      يبغى ..... البيت .

وقال البغدادي في الخزانة : وقد جاء عمل «لات» في غير الحين شذوذا في قول الجاسي : لحن عليك ..... البيت .

ورواية السيوطي في شواهد المفاتيح : ... حين ليس مجير . وعليه فليس بما نحن فيه ، وقد نسب : لشمرذل بن عبد الله بن رؤية بن سلمة ، وقال : هو شاعر إسلامي ، في أيام الفرزدق وفي الأغاني ج ١٣ ص ٣٥١ : لشمرذل بن شريك بن عبد الملك بن رؤية . ونسبه المرزوقي في الحماسة لعبد الله بن أيوب أبي محمد التيمي من أهل التمامة ، من قصيدة في مدح منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية ، وكذلك نسب له أيضا الشنقيطي في الدرر ، ورواية الحماسة مثل رواية السيوطي .

والشاهد : عمل «لات» في غير الحين شذوذا ، راجع : «الحماسة ص ٩٥٠ — المعنى ج ٢ ص ١٠٣ — شواهد المفاتيح ص ٩٢٧ — الدرر ج ١ ص ٨٥ — الخزانة ج ٢ ص ١٤٦ عرضا .

فشاذ ، وقد أول على حذف ، أى : ولات حين مجير ، بل ذهب جماعة وعزى إلى الأخفش إلى إهمالها ، واختاره أثير الدين (١) .

وفي البسيط عن السيرافي في «ولات حين مناص» : أنه على إضمار الفعل ، أى : ولات أراه حين مناص .

وكذا قال الأخفش

قال (٢) : وليس بشيء ، لعدم ورود الفعل منفيا بها في موضع ، لخروجه عن الاختصاص بالحين المجمع عليه ، وامتناع حذف الفعل ومفعوله غير مدلول عليه .

وزعم الفراء أنها قد تحذف أسماء الأزمنة ، وأنشد :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبتنا أن ليس حين بقاء (٣)

وقوله :

فلتعرفن شمائلنا محمودة ولتندمن ولات ساعة مندم (٤)

وقد قرئ : «ولات حين مناص (٥)» بالجر .

وأنكر ذلك البصريون ، ووجهوا الوارد بأن «لات» بمعنى غير ، أى فنادوا حيننا غير حين مناص .

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٦٥ ، وعبارته بعد حكاية أقوال العلماء : «إذ الأول عندي أن «لات» لا تعمل شيئا ، وإن كان معناها معنى «لا» لأنها كما ذكرنا لا يحفظ الايتان بعدها باسم وخبر مثبتين» .

(٢) أى صاحب البسيط .

(٣) قاله : أبو زيد حرملة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة الطائي من قصيدة ذكر مناسبتها البغدادى في الخزانة .

قال ابن جني في الخصائص وتأول أبو العباس قول الشاعر : طلبوا صلحنا . . . البيت ، أى إبقاء على أنه حذف المضاف إليه «أوان» فموض التنوين منه على حد قول الجماعة في تنوين «إذا» وهذا ليس بالسهل وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف ، وهو «إذ» فأمسأ «أوان» فمرب ويضاف إلى الواحد ، كقوله : فهذا أوان العرض . . . البيت وقد كسروه على «أونة» وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء ، لأنه أخذ به في شق التصريف والتصرف . وفي بيت الشاهد أبحاث شيقة تراجع في مضائها ، والشاهد : خفف «لات» للأزمنة في قوله : ولات أوان .

راجع : «الخصائص ج٢ ص ٣٧٧ - المعنى ج٢ ص ١٥٦ - الخزانة ج٢ ص ١٥١ - ابن يمش ج٩ ص ٣٢ - شواهد المعنى ص ٦٤٠ - الدرر ج١ ص ٩٩» .

(٤) ذكر هذا البيت بتمامه في الخزانة ، وقال صاحبها : والبيت الشاهد الذى قال الفراء : لا أحفظ صدره ، رواه مع صدره ابن السكيت في كتاب الاضداد ، قال فيه ابن الأعرابي : يقال : أخلاق مشمولة ، أى مشؤومة وأخلاق سوء ، وأنشد البيت . ولم يعرف قائله ، والشاهد في قوله : ولات ساعة ، بجر «ساعة» .

راجع : «الخزانة ج٢ ص ١٤٧ - أضداد ابن السكيت رقم ٢٩٠» .

(٥) سبقت الآية .

ورد باستلزامه زيادة الواو ، وتكرير « لا » لكون « لات » حيثث صفة وبأن  
كسرة « أوان » بنائية تشبيها بفعال .  
قاله المبرد .

وفي البسيط : وليس بالمرضى ، إذ قد يضاف إلى الأحاد كقوله :

هذا أوان الشر فاشتد زيم(١)

وقوله :

وهذا أوان العرض جرب ذبابة زنايره والأزرق المتلمس(٢)  
والحق كما قال الجماعة إنه لغة .

— وقد يضاف إليه(٣) حين لفظا = : كقوله :

لعل حلومكم تأوى إليكم إذا شمريت واضطربت شراتي  
وذلك حين لات أوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي(٤)  
— أو تقديراً = : كقوله :

تذكرت حب ليلى لات حيننا وأمسى الشيب قد قطع القرينا(٥)  
أى حين لات حين تذكر كذا قدره المصنف(٦) .

(١) وعجزه : قد لفها الليل بسواق حطم .

وقد اختلف في تسبته ، فبعضهم نسبته لمحطم القيسى ، واسمه : شريح بن ضبة ، وقيل :  
لأبي زغبة الخزرجي ، ويروى لرويشدين رميص النبري ، وقد ذكر الحاجاج هذا البيت  
مع بيت آخر في خطبته المشهورة حين جاء الكوفة وأيا عليها من قبل عبد الملك بن مروان  
وزيم : اسم فرس أرواقة .

وروى : الشد ، والحرب بدل « انثر » والشاهد : إضافة أوان « إلى » هذا وهو مفرد .  
راجع : « العقد ج ٤ ص ٥١٢٠ ص ١٧ - ابن يعيش ج ٩ ص ٣٢ - المخصص ج ١  
ص ٥٩ » .

(٢) قائلة : المتلمس ، واسمه : جرير بن عبد المسبح ، من بني نضلة ، قال التبريزي وهو

من أشعر المقلين في الجاهلية . ورواية الحماسة : وذلك أوان العرض . . . البيت ، والعرض  
من أودية النجاة ، يقول : كثر فيه الزرع ، والزناير ، والأزرق : ضربان من  
الذباب .

راجع : الخصائص ج ١ ص ٣٧٧ - ديوانه ص ٦ - الخزانة ج ٢ ص ١٥٢ - الحماسة  
ص ٦٦٢ » .

(٣) في المتن تحقيق بركات : إليها حين .

(٤) قال الشنقيطي في الدرر : لم أقف على قائل هذا البيت ، والشاهد : إضافة « حين » إلى « لات »  
في اللفظ .

وأذاتي : بمعنى أذيتي . راجع : « الجمع ج ١ ص ١٢٢ - الدرر ج ١ ص ٩٩ » .

(٥) قال الشنقيطي في الدرر : لم أشعر على قائله ، والشاهد في قوله : « لات حيننا » حيث قدرت  
« حين » قبل « لات » مضافا إلى « لات » تقديراً .

راجع : « الجمع ج ١ ص ١٢٦ - الدرر ج ١ ص ١٠٠ » .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ ط .

ورده أثير الدين (١) : بالاستغناء عنه ، لاستقامة المعنى بقوله : تذكر حب ليلى لات حيناً ، أى ليس الحين حين تذكر .

وفي شرح الدماميني (٢) : وقد يوجه قول المصنف بعدم وقوع جملة «لات» بحسب الاستقراء إلا منصوبة على الحالية وهو الشائع ، أو في موضع خفضي مضافاً إليها الحين ، ولا جائز أن تجعل الحالية ، لعدم الرابطة ، سواء من الفاعل أو المفعول من تذكر حب ليلى ، فيتعين تقدير «حين» .

ومن ادعى خروجها عن الوجهين فعليه إثباته ولو بشاهد ، ولن يجده فيما أظن .

قلت : لا نسلم الحصر في الوجهين ، لاحتمال الاستئناف ، كما هو قضية تقدير أثير الدين ، استبعاداً للتذكر في ذلك الحال ، كما تحتمله الآية أيضاً ، ولو سلم فلا يعوز تقدير الرابط على دعوى الحالية من الفاعل أو المفعول ، أى : تذكر حب ليلى في حال ليس الحين حين تذكره ، أى المتذكر بالكسر والفتح فيه أى الحين .

— وربما استغنى مع التقدير = : للحين — عن لا بالتاء = : كقوله :

العاطفون تحين لا من عاطف والمنعمون يداً إذا ما أنعموا (٣)  
كذا أنشده المصنف (٤) وأثير الدين (٥) وغيرهما .

قلت : وأنشده بعضهم : والمطعمون تحين لا من مطعم (٦)

قال المصنف (٧) : أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، لحذف حين مع «لا» ، وهو أولى من دعوى (٨) ، إرادة العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبت وأيدلت تاء هـ .

وتعقبه أثير الدين (٩) بأنه غير متعلق ، لصيرورة المعنى : هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثم عاطف .

(١) ليس في شرح الأثير هذا الكلام ينظر الارتشاف ، وإنما هو محكى في شرح الدماميني ج ١ ص ١١١ ظ .

(٢) ج ١ ص ١١١ ز .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٧٧٨ .

(٤) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٦١ ظ» .

(٥) في شرح التسهيل «ج ٢ ص ١٦٦ ظ» نقلاً عن المصنف أيضاً .

(٦) في «ج : لابن عاطف ...

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في «ج : من عدم إرادة ...

(٩) في المرجع السابق .

قال (١) : وأحسن من الزعم الثاني تقدير بعض التاء زائدة مع الحين ، وإذا احتملها البيت ولم يتعقب (٢) تخريج المصنف ، فكيف يستنبط حكم الاستغناء مع التقدير عن «لا» بالتاء قليلا هـ . (٣)

قلت : وقد استضعف الرضى (٤) ما ادعى أحسنه بعدم شهرة «حين» في اللغات ، واشتهار «لات حين» ، وأيضا فقد قالوا : لات أوان ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوان ، ولأنها .

قال : ابن هشام : ونظيره في حذف «لا» قوله تعالى : «تالله تفتأ (٥)» وهو جم الوجود ، غير أنه هنا ضعيف ، لحذف الناسخ وبقاء معمولة ، ولأن فيه إجحافا بحذف شيئين ، وكأن الذى سهله أن القاعدة أن المرفوع بالفعل إنما يحذف تبعا لحذف عامله ، والفعل أصل في العمل ، فلما حذف المرفوع سهل حذف الرفع ، ليصير بتلك المنزلة .

وفي شرح الدماميني (٦) : وفيه نظر .

قلت : ليته كشف عن وجهه لبقع النظر فيه ، وقد يكون أن الناسخ لم يحذف ، وإنما حذف بعضه ، غير أن هذا موجب خلا في القول بذلك قطعاً لا ترددا فيه أو تحيرا .

— وتهمل «لات» على الأصح إن وليها هنا = : بالفتح كقوله :

حت نوار ولات هنا حت (٧)

قال المصنف (٨) : ولاعمل للات في هذا وأشباهه ، ولكونها مهملة ، و«هنا» في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدها صلة أن محذوفة ، وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «هنا» .

كأنه قال : ولا هنالك حين (حين) (٩) كذا قال أبوعلی هـ .  
وقد مر عن أبي علي أن «لات» عاملة في «هنا» ، فيمكن أن له قولين ،

(١) أي : الأثير .

(٢) في «ب» : ولم يتعلق . . .

(٣) في الأصل : بالتاء وذلك شيء لا يتعلق .

(٤) في شرح الكافية ج١ ص ٢٧١ وعبارته : «ونقل عن أبي عبيدة أن التاء من تمام «حين» كما

جاء في : الماطفون حين . . . البيت ، وفيه ضعف ، لعدم شهرة «حين» في اللغات ،

واشتهار «لات حين» ، وأيضا فأنهم يقولون : لات أوان «ولات هنا» . . .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(٦) «ج١ ص ١١١ ر . . .

(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢١٠ .

(٨) في شرح التسهيل ج١ ص ٩٢ ر .

(٩) «حين» ساقطة من «ج» .

وكونها عاملة فيه هو قول الأندلسي وتلميذه ابن عصفور (١) .

ورده المصنف (٢) بأن هنا ظرف لا يتصرف ، فلا يخلو من معنى « في » إلا بكونه مدخولا لمن أو إلى .

وأجاب أثير الدين (٣) واستجازه .

لا يقال : « هنا » ظرف زمان فلم لا تعمل فيه كما نقل عن أبي علي في أحد قولي ، والمعنى : حنت نوار وليس الوقت وقت حنينها ، ولا حاجة مع هذا إلى تقدير أن المصدرية ، لإضافة أسماء الأزمنة إلى الجمل من غير تقدير « كهذا يوم لا ينطقون (٤) » لأننا نقول : يستلزم إضافة أسماء الإشارة ، وهو محذور .

وفي شرح الدماميني (٥) : وانظر ماذا يصنع أبو علي في أحد قولي . قلت : يلتزمه كما ذهب إليه العلامة الرضي في شرح الحاجبية (٦) : أنه ظرف زمان مضاف إلى حنت .

ثم قال : فإن كان مع التزام إشارته فمشكل ، أو مع ادعاء تجرده فيحتاج إلى ثبت فتأمله .

قلت : يلتزم الثاني ، لتصرفهم في أسماء الإشارة المكانية بإحالتها زمانية ، وإخراجها إذ ذاك عن لزوم الظرفية كما صنع الفارسي والأندلسي وابن عصفور في دعوى انفصالها للآلات اسما مرفوعا بها .

بل مقتضى صنيع الرضي في ادعاء ما ذكر : سلب التعريف عنها ، فيقدر : آلات وقت حنين ، وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها « حين » ولما ذكر بعدها ، ولامرأدة ، كقول الأفوه الأودي :

ترك الناس لنا أكثافهم وتولوا لات لم يغن الفوار (٧)

وهو قاطع ببطلان دعوى إعمالها ، لكونها في البيت أداة نفى مؤكدة بأخرى ، وهي « لم » ، ولو أعملت لم يحذف الجزءان ، لما عرف ضروريا أنه لابد من ذكر أحد معموليها ، ومن امتناع اجتماعهما ، كما ذلك شأنهما بعد « لا » و « ما » العاملين عمل ليس ، وربما حذف بعد ليس ، كليس إلا .

(١) انظر المقرب ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٢ ر .

(٣) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦٧ ر .

(٤) سورة المرسلات ، آية : ٣٥ .

(٥) « ج ١ ص ١١١ ظ » .

(٦) « ج ١ ص ٢٧١ » .

(٧) ذكر البيت البغدادي في الخزانة « ج ٢ ص ١٤٧ » عرضا عن نقل الأثير في الارتشاف عرضا . ونسبه للأفوه ، كما ذكره السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٢٦ وانظر الدرر ج ١ ص ١٠٠ والشاهد : عدم إضافة « لات » للحين ، ولم يذكر الحين بعدها .

والعطف على خبرها (١) عند مُعملها كهو على خبر « ما » منصوبا ، نحو :  
لات حين جزع وحين طيش ، ويجوز : ولا حين طيش جواز : ما زيد شريفا  
وكراما ، أو لاكراما .

فإن كان العاطف إيجابيا رفعت ما بعده خبر ابتداء مضر ، نحو : لات  
حين صبر ، أو لكن حين صبر .

— ورفع ما بعد « إلا » في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم = : حكاه عنهم  
سيبويه (٢) ، بناء على حرفيتها ، وقد جوز ذلك سيبويه (٣) في قولهم : ليس  
خلق الله أشعر منه .

وأن تكون شأنية ، وقد مر عن الفارسي فيها قولان : الفعلية كقول الجماعة ،  
والحرفية كما يقول ابن شقير ، وحكاه عن تميم (٤) أبو عمر ، فبلغ ذلك عيسى  
ابن عمر الثقفي (٥) ، فأتاه فقال : يا أبا عمرو : ما شيء بلغني عنك ، ثم  
ذكر ذلك ، فقال أبو عمرو : نعم وأدليج الناس ، ليس في الأرض حجازي  
إلا وهو ينصب ، ولا تسمى إلا وهو يرفع .

ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر ، وأبا محمد الزبيدي (٦) إلى أبي مهدي فقال :  
لقناه الرفع فانه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمي : فلقناه النصب فانه لا ينصب ،  
فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، ثم رجعا وأخبراه وعيسى  
عنده ، فأخرج عيسى ختما من أصبعه ورمى بها إلى أبي عمرو وقال : هو لك  
بهذا فقت الناس .

(١) في « ب » : والعطف على خبر « لا » عند . . .

(٢) أنظر : الكتاب ج ١ ص ٣٦ ، ٧٣ .

(٣) أنظر : الكتاب ج ١ ص ٣٥ ، ٧٣ .

(٤) أي : أبو عمرو بن العلاء .

(٥) هو : عيسى بن عمر البصري الثقفي أبو عمر المقرئ النحوي .

قال القفطي : اختلف في نسبه ، فقيل : هو مولد لبني غزوم ، وهو من ولد الحكم بن  
عبدالله الأهرج . وقيل : كان من ثقيف لخالد بن الوليد ، وقيل : هو مولد لخالد بن  
الوليد المخزومي « ونزل في ثقيف » وكان من قراء البصرة ونحاتها ، وكان عالما ، أخذ  
عن ابن إسحاق ، وكان في طبقة أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ الخليل ، وله في النحو نيف  
وسبعون مصنفا ، ومنها تصنيفان كبيران ، اسم أحدهما « الإكمال » والآخر « الجامع »  
ويقال : إن « الجامع » هو « كتاب » سيبويه « زاد فيه وحشاه » توفي عام : ( ١٤٩ )  
انظر : « الانباه ج ٢ ص ٣٧٤ » ( النزعة ص ٢١ ) البنية ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٦) هو : يحيى بن المبارك بن المنيرة أبو محمد المدني المعروف بالزبيدي المقرئ النحوي القنوي .  
أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد وكان أحد القراء الفصحاء المألين بلغة العرب  
والنحو وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو إسحاق الموصلي ، وخلق كثير وله من المؤلفات  
كتاب النوادر ، والمقصود والمبدود « مختصر » في النحو وكتاب « النقط والشكل » ، توفي  
عام « ٢٠٢ » .

أنظر : « الفهرست ص ٥٠ - النزعة ص ٨١ - الانباه ج ٤ ص ٢٥ البنية ج ٢ ص ٣٤٠ .

ثم الأنسب بالمسألة باب كان ، غير أن المحسن لإيرادها هنا أن لغة الحجاز  
إعمال « ما » إعمال ليس بالشروط السالفة ، وتميم إعمالها .

فكما أعملها الحجازيون إعمال ليس حيث لم ينتقص النفي ، أهمل « ليس »  
تميم حيث انتقص حملا على « ما » .

— ولا ضمير في ليس = : لأنها في هذه اللغة حرف لاعمل له — خلافا لأبي على = :  
الفارسي في دعواه تحملها ضمير الشأن ، اعتقاداً لفعليتها ، وكأنه لم يبلغه أنه  
لغة تميم ، فتأول (١) : ليس الطيب إلا المسك بوجوه :

أحدها : أن في ليس ضمير الشأن ، والجملة من الطيب والمسك في محل  
نصب خبرا لها .

ووافقه السبراني ، فألزما دخول إلا على الجملة إن لو كان كذلك  
فيقال : ليس إلا الطيب المسك كما يقال : ليس كلامي إلا زيد  
منطلق ، وقوله :

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا (٢)

وأجاب أبو على : بأن الأصل ذلك ، غير أنها حلت « غير »  
محلها نظير « إن نظن إلا ظنا » (٣) وقوله :  
وما اغتره الشيب إلا اغترارا (٤)

فهذا لو حمل على ظاهره لاختل ، ضرورة أنه لا يظن (غير  
(الظن ، ولا يغتر الشيب إلا اغترارا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون  
في المفعول المطلق التوكيدي ، لعدم الفائدة) (٥) فيه .

وأجيب : بأننا لأنسلم توكيديته ، وإنما هو نوعي على حذف  
الصفة ، أي إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا (عظيما) (٦) .

(١) أي أبو على الفارسي .

(٢) ذكر هذا البيت ابن هشام في المغني في بحث « ليس » ج ١ ص ٢٩٦ من غير نسبه لقائل ،  
وذكره السيوطي في شواهد المغني مجردا عن الشرح والنسبة ، ولم يعلق عليه محققه بشيء ، ولم  
اعرف قائله .

والشاهد : دخول « إلا » على الجملة كما أشار الشارح بذلك .

(٣) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .

(٤) صدره : أحل به الشيب ألقاله وما اغتره ... البيت .

قائله : الأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب ، ورواية الديوان : « وما اعتره »  
و « اعترار » بالعين المهملة ، ورواية المغني والبغدادى في الخزائن موافقة لرواية الشارح ،  
أما رواية السيوطي في شواهد المغني : وما اعتره الشيء ... وفي البيت بحث يراجع في مضانه .  
راجع : « الديوان ص ١١٢ - المغني ج ١ ص ٢٩٦ - شواهد المغني ص ٧٠٤ - الخزائن  
ج ٢ ص ٣٠ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٧ » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٦) « عظيما » ساقط من « ج » .

الثاني : أن الطيب أسمها والخبر محذوف ، أى في الوجود ، وإلا المسك بدل .

ووافقه المصنف (١) مع اعتقاده أن ذلك لغة تميم ، وهو عجيب .  
وألزمه الرضى (٢) لزوم حذف الخبر من غير ساد مسده .  
قلت : والجواب ما في شرح المصنف (٣) : أن الاستغناء هنا  
بالبديل كالاستغناء به في نحو - لافتي إلا على ، ولا سيف إلا  
ذو الفقار .

الثالث : أن «الطيب» أسمها ، «إلا المسك» صفته ، والخبر محذوف ،  
أى : ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا في الوجود ، وحذف  
خبر «ليس» للدلالة عليه . ربما ورد كقوله :  
يبغى جوارك حين ليس بحجر (٤)

ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبدالله الملقب ملك النحاة (٥) تخريج غريب  
وهو : أن «الطيب» اسم ليس ، و «المسك» ابتداء محذوف الخبر ، أى :  
إلا المسك (٦) أفخره ، والجملة في موضع نصب خبرا لليس ، كما تقول : ليس  
زيد إلا عمرو ضاربه ، قال : وقد تحبب سيويه والسيراني فيه ، وما أتيا بباطل .  
ورد ذلك عليه ابن الجباب .

قال ابن الحاجب : ويبطل هذه التأويلات كلها نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم .

- (١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٢ ر . أى وافق أبا عل الفارسي .
- (٢) في شرح الكافية «ج ١ ص ٢٧١» .
- (٣) في المراجع المذكور .
- (٤) سبق تحقيقه في ص ١٧٨١
- (٥) هو : الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار .  
قال القفطي : اشتغل بالعلم ، فقرأ علم الكلام على أبي عبيد الله محمد ابن أبي بكر القيرواني -  
مفرق قدم بغداد وأقام بها - والأصول على أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان ، والتجويد  
على الحسن بن علي بن أبي زيد الفيصلي ، برع في النحو حتى صار أئمة أهل طبعته ، من مصنفاته :  
الحاوي في النحو ، العمدة فيه أيضا ، المختصر في التعريف وغير ذلك ، ولد عام (٤٨٩) -  
وتوفي بدمشق عام (٥٦٨) .
- (٦) أنظر : معجم الأدباء ج ٨ ص ١٢٢ - الأنباء ج ١ ص ٣٠٥ - البقية ج ١ ص ٥٠٤ .  
وعبارته في كتاب الامالى «ورقة ١٧٠» : «إن قيل في قولهم : ليس الطيب إلا المسك ،  
إذا جعلتم في «ليس» مفسرا فيها ضمير الشأن والقصة والجملة بده مفسرة له فالجملة هي التي  
تستقل بالأفادة ، ولو قلت : «الطيب إلا المسك» لم يجوز ، فكيف صح أن تقع الجملة مفسرة  
على هذا التقدير ؟  
فالجواب : أن الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها شيئا كان أومفيا ، وما نحن فيه كذلك ،  
إلا ترى إلى قوله :

وليس منها شفاء الداء مبنون

أن المعنى : ليس الحديث ، كذلك ما نحن فيه ، والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوف تقديره  
ليس الحديث الطيب شيئا من الأشياء إلا المسك ، وينبغي أن يقدر بشئ يصح منه الإخراج ،  
واقه أعلم بالصواب .

ومن (١) ثم قيل للأشجع التميمي : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ،  
فرفع (ولقن النصب فلم يقبله . وقيل لأبي مهدي وهو باهلي : ليس ملاك  
الأمر إلا طاعة) (٢) والعمل بالرفع فنصب ، وقيل له بالرفع ، فقال : ليس  
هذا من الحن ولا من لحن قومي .

ويدل لإرادتهم حصر الخبر أنهم قالوا لأبي مهدي : ليس الطيب إلا المسك ،  
فقال لخلف واليزيدي : أتأمراني بالكذب على كبر سني .

— ولا تلزم حالة المنفى «ليس» و«ما» على الأصح = : على الآراء الأربعة  
المصرح بنقلها في «ليس» .

أحدها : أن المنفى بها غير متقيد بزمان .

الثاني : أنها لنفي الحال ، وربما نفت المستقبل ، لتشريكهم بينهما في  
صيغة واحدة ، وهو للمبرد (٣) والسيرافي والصيمري وابن درستويه .

الثالث : أنها مختصة بالحال قاله الرغشري (٤) ، فلا يجوز : ليس زيد قائما  
غدا .

الرابع : أنها لنفيه في الجملة المطلقة ، فإن قيدت فبحسب ذلك القيد .

وفي شرح الدماميني (٥) : والظاهر أن هذه الآراء الأربعة في «ما» .

قلت : ولم يستظهر على استظهاره ، فلا يلتفت إليه ، لاحتمال خلافه .

ثم قال (٦) : وأنت خير بأن عبارة المصنف مخالفة للرغشري ، ولا يفهم منها  
وراء ذلك اختيار قول معين من الأقوال الثلاثة الأخر فتأمل .

قلت : وهو بديهي غير مفتقر إلى تأمل ، غير أنه لا طائل تحته ، ثم إذا  
خالفته ولم تفهم اختيار أحدهما معينا فكان ماذا ؟ ، على أنا لا نسلم عدم إفهامها  
ذلك ، بل مقتضاها اختيار أولها كما صرح به في شرحه فقال (٧) : وزعم قوم أن  
«ليس» و«ما» مختصتان بنفي الحال ، والصحيح نفيهما إياه وقسيميه .

(١) في «ج» بالرفع فنصب . . .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٣) وعبارته في المقتضب ج٤ ص ٨٧ : «وأنت إذا قلت : ليس زيد قائما غداً أو الآن . أردت

ذلك المعنى الذي في «يكون» فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها .

(٤) وعبارته في المفصل ص ٢٦٨ : «وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، تقول : ليس

زيد قائما الآن ، ولا تقول ليس زيد قائما غداً .

(٥) في شرح التسهيل ج١ ص ١١٢ ر .

(٦) أي الدماميني .

(٧) أي المصنف في ج١ ص ٦٢ ر .

وقد تنبه لذلك الجزولي ، فقال في القانون : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا لحكاية سيويوه (١) ليس خلق الله مثله .

وأجاز الأندلسي (٢) : ما زيد ضربته ، على أن « ما » حجازية ، ثم بين أن مراد مدعى أنها لنفي الصفة في الحال إنما هي حيث لم يكن الخبر مختصا بزمن فيحمل إذ ذاك على الحال حمل الإيجاب عليه .

ومن استقباله منبها بليس : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (٣) » ، « ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه (٤) » « ليس لهم طعام إلا من ضريع (٥) » وقول حسان رضى الله عنه .

وما مثله فيهم ولا كان قبله  
وقول زهير :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى  
وقول الآخر :

إني على العهد لست أنقضه  
وقوله :

ولست بمستبق أخا لا تلمه  
على شعث أى الرجال المهذب (٩)

- (١) انظر : الكتاب ج ١ ص ٣٥ .
- (٢) انظر كتاب « التوطئة » ص ٢١٣ .
- (٣) سورة هود ، آية : ٨ .
- (٤) سورة البقرة ، آية : ٢٦٧ .
- (٥) سورة الفاشية ، آية : ٦ .
- (٦) البيت من قصيدة قالها حسان في مدح الزبير بن العوام رضى الله عنه والشاهد : « فنى » ليس « للفعل المضارع المستقبل ، وأصل وضعها للحال ، وكانت كذلك لوجود القرينة » ورواية الديوان فلا مثله ... البيت .

راجع : « الديوان » ص ٢٩٤ - الخوازة ج ٢ ص ٢ - الدرر ج ١ ص ٤ .

- (٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٩٠ .
- (٨) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله ، والشاهد : مثل سابقه .

(٩) النابغة الذبياني من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان ، والشاهد : مثل الأبيات السابقة ، وفيه شاهد بلاغى ، قال صاحب معاهد التنصيص : والشاهد فيه : التذييل ، لتأكيد مفهوم ، فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال ، وعجزه تأكيد لذلك وتقرير ، لأن الاستفهام فيه إنكارى ، أى لا مهذب في الرجال .

وقال المسكرى في « المصون » في معنى بيت الشاهد : فهذا أجل كلام وأحسن ، ألا ترى أن قوله : « فلت بمستبق أخا لا تلمه » كلام قائم بنفسه ، فإن زدت فيه : « على شعث » كان أيضا مستغنيا ، ولو قلت : « أى الرجال المهذب » ، وهو آخر البيت مستغنا به ، كقول أورده ، كنت قد أتيت بأحسن ما قيل فيه .

راجع : « معاهد التنصيص » ج ١ ص ١٢٠ - المصون ص ٩ - الديوان ص ١٤ .

وقوله :

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها (١)  
فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

وقوله :

ولست لما لم يقضه الله واجدا ولا عادما ما الله حم وقدر (٢)  
ومنفيا بما : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر » (٣) « وما هم بخارجين منها » (٤) « وما هم عنها بغائين » (٥)

وقوله :

وما الدنيا بباقية لحى ولا أحد على الدنيا بباق (٦)  
وقوله :

وما المرء مادامت حشاشة نفسه بمدرك أطراف الخطوب ولا آل (٧)  
وغيرها شواهد لا يطبقها الحصر ، ولا يحيط بها العد .

— وتزاد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس = : نحو « أليس الله بكاف عبده » (٨)  
— وبما أختها = : وهي الحجازية ، نحو « وما ربك بظلام للعبيد » (٩) « وما ربك بغافل » (١٠) .

(١) قائلها : الأعور الشئ ، قيل : إن سيدنا عمر رضى الله عنه كثير ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر ، والشاهد : في « فليس بأتيك » حيث دخلت « ليس » على المستقبل .  
وقد استشهد بالبيت الثاني سيويه في مقام آخر « قال الأعمى استشهد به على جواز النصب في الخبر المعلوم على خبر « ليس » وإن كان الآخر أجنيا لأن « ليس » تعمل في الخبر مقدما ومؤخرا » لقوتها .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣١ - المختضب ج ٤ ص ١٩٦ - الجمع ج ١ ص ١٢٨ - الدرر ج ١ ص ١٠٢ » .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله والشاهد مثل ما سبق ، وقوله : « حم » : قدر ، قال الجوهري : وحم بمعنى قدر « وحم الشيء واحتم أى : قدر فهو محموم » .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٧ .

(٥) سورة الانفطار ، آية : ١٦ .

(٦) ذكره الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله ، والشاهد نفي الاستقبال بـ « ما » .

(٧) كذلك ذكر الأثير في المرجع المذكور ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل ما قبله .

(٨) سورة الزمر ، آية : ٣٦ .

(٩) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(١٠) سورة الأنعام ، آية : ١٣٢ ، هود ، آية : ١٢٣ ، النمل ، آية : ٩٣ .

ولأنما جعلت فيها حجازية ، لعدم ورود الخبر في التنزيل مجردا من الباء إلا منصوبا ، نحو « ما هذا بشرا » (١) « ما هن أمهاتهم » (٢) بحمل المشكوك على المتيقن .

وقضية تخصيص المصنف « ما » دون « لا » أن الباء لاتزاد بعدها ، وقد نص على جوازه ابن السراج تمسكا بقول سواد بن قارب (٣) ، ويقولهم : لاخير ولا شر على أحد بدائم ، ورد الاستشهاد بالبيت بإحتمال إلغاء « لا » ولم تكرر ضرورة .

وقال الخضراوي : لم يسمع في خبر « لا » ، فلا يقاس على خبر « ما » لأن الزيادة مجاز ، فلو كان موجبا لم تدخل نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما هو إلا خارج ، فلو زيدت « كان » بين اسم « ما » وخبرها نحو : ما زيد كان بقائم ، فأجازه البصريون والكسائي ، وأنكره الفراء .

أو كان ظرفا أو كاف تشبيه أو مثلا ، فأجازه البصرية وهشام في الظروف التي يسوغ استعمالها أسماء نحو - ما هذا المكان بمكان شر ، ولا هذا اليوم بيوم حزن ، وفي « مثل » نحو : ما زيد بمثلك ، ووافقهم الكسائي فيها والكاف حاكيا : ليس بكذلك ، ومنعه هشام فيهما .

واضطرب رأى الفراء ، فمنع مرة وأجاز أخرى ، وأطلق المصنف (٤) في خبر ليس .

وقيده أثير الدين (٥) بغير الاستثنائية كقاموا ليس .

- وقد تزداد = : الباء أيضا - بعد فعل ناسخ للابتداء = : كقوله :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (٦)  
وقوله :

دعاني أخي والحيل بيتي وبينه فلما دعاني لم يجلني بقعد (٧)

(١) سورة يوسف ، آية : ٢١ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ٤٧ .

(٣) انظر بيت في ص ٩٩٥ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٢ ظ » .

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦٩ ظ . وعبارته : « وكان ينبغي أن يقيد فيقول : إلا الواقع في الاستثناء ، نحو قام القوم ليس زيد ، فلا يجوز : ليس بزيد .

(٦) قاله : الشفري عمرو بن ابراق من الأزدي ، وكان كثير الأغارة على القبائل الجاورة ، وله شجاعات وقصص مشهورة ، وذلك من قصيدة طويلة مشهورة ، والشاهد : زيادة البناء بعد الأفعال الناصخة .

راجع : « العيني ج ٢ ص ١١٧ - ، ٤ ص ٥١ - شواهد المفني ص ١٩٩ - ابن عقيل ج ١ ص ١٢٨ - التصريح ج ١ ص ٢٠٢ - الدرر ج ١ ص ١٠١ .

(٧) قاله : دريد بن الصمة ، من قصيدة رثي فيها أخاه عبادة « وقعد : جبان لثيم ، انظر : الأسميات ص ١٠٥ - ١١٠ - الحاسة ج ٢ ص ٣٠٤ . والشاهد مثل البيت السابق .

وقد تزايد أيضاً - بعد «أولم يروا أن» = : نحو «أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر(١)» ، لكونه في معنى : أوليس بقادر ، ولا يقاس بعد ما ذكر من هذه المنفيات إلا في خبر «ليس» و«ما» - أو(٢) شبهه = : ولم يورد له المصنف في شرحه مثالا .

قال ابن قاسم(٣) : ويمكن التمثيل له بما أجازته الزجاج ، قال ، لو قلت : ماظننت أن زيدا بقائم بلجاز .

قلت : وفيه نظر ، لإمكان إدراجه في قوله : بعد نفى فعل ناسخ .

وفي شرح الدماميني(٤) : قال ابن قاسم : ولم يذكر له المصنف مثالا(٥) .

قلت : وهو قصور عن مطالعة شرح المصنف .

- وبعد لا التبرئية = : نحو لا خبر بخبر بعده النار .

قال المصنف(٦) : إذا لم تجعل الباء ظرفية .

قلت(٧) : وفي قول الدماميني(٨) : كذا قيل ، قصور عن مطالعة الشرح أيضاً .

وقال أبوعلی : تزايد في خبر «لا» مرفوعا ، إذا جعل «بعده النار» صفة للخبر المنفى ، وإذا كانت ظرفية فالمجرور الخبر ، و«بعد النار» صفته .

وأجاز بعض : كونه صفة للاسم مع إبقاء «بخبر» خبراً .

وجماعة لا يميزون في المسألة إلا الوجهين الأولين ، ومن منع زيادة الباء من هؤلاء لم يميز إلا وجهها واحداً .

قال أبوعلی : ولا تزايد هنا الباء لما عرف استقراء من عدم زيادتها في الخبر المرفوع .

وقد صرح أيضاً بعض أصحابنا المغاربة بعدم سماعه .

(١) سورة الاحقاف ، آية : ٣٣ .

(٢) في التسهيل تحقيق بركات : «وشبهه ...»

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ١٥٨ .

(٤) «ج١ ص ١١٢ ر .»

(٥) في «ج : مثلاً ...»

(٦) في شرح التسهيل ج١ ص ٦٢ ظ .

(٧) في «ج : » ومقول الدماميني ...

(٨) في شرح التسهيل ج١ ص ١١٢ ر .

وقد منع بعض جعل الحملة صفة لخير المنفى ، لاختصاصه بها (١) ، فبنتفى  
عمومه ، نحو : لاجيوان حيوان عاقل في الحيوان ، ولا رجل كاتب في الرجال ،  
فالحيوان العاقل بعض الحيوان ، والرجل الكاتب بعض الرجال ، ومحال نفى  
النوع عن الكل .

وبعد - هل = : كقوله :

يقول إذا اقلوى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم (٢)

وبعد - ما المكفوفة بإن = : كقوله :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه (٣)

وبعد « ما » - التيمينية خلافاً لأبي علي = : الفارسي (٤) ومحمد - الزمخشري (٥)

= : وعزاه في البسيط لابن السراج وأبي علي في أحد قوليه ، بناء على أن مقتضى  
للزيادة نصب الخبر ، وليس كذلك بل مقتضى نفيه وهو الصحيح .

قال المصنف (٦) : وزعم أبو علي على اختصاص دخول الباء بخبر الحجازية ،  
وتبعه الزمخشري .

والحق خلاف مازعمناه لوجوه .

- (١) في « ب » : لاختصاصها ...
- (٢) قاله : الفرزدق بن همام بن غالب من قصيدة يهجو بها جريراً وقومه ، ويرميهم بإتيان  
الأذن ، واقلوى : ارتفع الكلى على الأتان ، وأقردت : أى لصقت بالأرض ، وقد  
روى : ألا ليت ذا العيش اللذيد بدائم .  
والشاهد على هذه الرواية : زيادة الباء في خبر « ليت » ، أما على رواية الشارح فالشاهد :  
زيادة الباء في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه « هل » لشبهها بالنفى .  
راجع : « المعنى » ج ٢ ص ١٣٥ - الجمع ج ١ ص ١٢٧ - الدرر ج ١ ص ١٠١ - التصريح  
ج ١ ص ٢٠٢ - الأشعري ج ١ ص ٢٥١ .
- (٣) قاله : المتخل مالك بن عويمر بن عثمان الهذلي ، من قصيدة في رثاء أبيه عويمر ، ويروى :  
« بواه ولا بضعيف » أى أنه يصف أباه بالجلد والشهامة وأنه لا يكل أمره لاحد ، ولا يتأخر  
لعمز ، وأنه يتجز الأمور لوقتها من غير تأخر .  
والشاهد : زيادة « الباء » بعد « ما » المكفوفة عن العمل بسبب « إن » .  
راجع : « أشعار الهذليين » ص ١٢٧٦ - الخزانة ج ٢ ص ١٣٥ - الجمع ج ١ ص ١٢٧ -  
الدرر ج ١ ص ١٠٠ .
- (٤) انظر : الإيضاح المصلى ج ١ ص ١١٠ .
- (٥) وعبارته في الفصل ص ٨٢ : « ودخول الباء في الخبر نحو : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة  
أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق .
- (٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٢ ظ .

أحدها : تضمن أشعار تميم إياها كثيراً ، كقول الفرزدق :

لعرك مامعن<sup>١</sup> بتارك حقل<sup>٢</sup> ولا منسى<sup>٣</sup> معن<sup>٤</sup> ولا متيسر<sup>(١)</sup>

لثاني : أنها إنما دخلت بمقتضى النفي ، لا لكونه خبراً منصوباً .  
ومن ثم دخلت خبر « لم يكن » ، وامتنعت في خبر « كنت » فلا فرق  
إذاً بين منصوب المحل ومرفوعه .

لثالث : ثبوت دخولها بعد بطلان العمل وبعد « هل » تشبيهاً بحرف النفي ،  
فدخولها بعد « ما » التيممية أحق ، لأن شبه « ما » (٢) بها أكمل منه  
بـهل .

لرابع : حكاية القراء : أن أهل نجد كثيراً ما يحرون بها ، فإذا أسقطوها  
رفعوا ، فكان أوضح دليل على تساوى المحلين في الجر بها وإن كان  
المتكلم به مجازياً ، إذ قد يتكلم بلغة غيره ، كما غيره قد يتكلم  
بلغته ، غير أن الظاهر أن المحل نصب إن كان حجازياً ، ورفع  
إن كان تميمياً أو نجدياً .

قال أثير الدين (٣) : ويضعده السماع والقياس والاجماع .

أما الأول : فلوجوده في أشعارهم ونثرهم .

أما الثاني : فلدخولها الخبر بعد المكفوفة وهل .

أما الثالث : فنقله الصفار أبو جعفر (٤) .

(١) ومع هذا البيت آثر قالها الفرزدق يهجو بهما « معنا » و « معن » رجل كان كلاء بالبادية  
يبيع بالكلاء . أي بالنسفة ، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضى ، والشاهد : زيادة  
« الباء » بعد « ما » التيممية .

وفيه شاهد آخر ، قال الأعمى : استشهد به على أن تكرير الاسم مظهراً في جملتين أحسن من  
تكريره في جملة واحدة ، ولو حمل البيت على أن التكرير في جملة واحدة لقال : « ولا  
منسى معن » عطفاً على قوله : « بتارك حقل » ولكنه لما كرره مظهراً ، وأمكنه أن يجعل  
الكلام جملتين استأنف الكلام ورفع الخبر .

وقال البغدادي في الخزنة : « على وضع الظاهر مقام التفسير في معرض التضمين فعند سيبويه يجوز  
في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت  
واستشهد به على وجوب رفع المطفوف على خبر « ما » المجرور بالياء .

راجع : « الكتاب ١٦ ص ٣١ - ديوانه ص ٢٨٤ - الخزنة ١٦ ص ١٨١ - الجمع  
١٦ ص ١٢٨ - الدرر ١٦ ص ١٠٢ - ديوانه ١٦ ص ٣١٠ .

(٢) في « ج : ما بما أكل ... »

(٣) في شرح التسهيل ٢ ص ١٧٠ ط . وعبارته : « والصحيح خلاف ما ذهب إليه - أي الفارسي  
والزنجشیری - السماع ... الخ .

(٤) وعبرة الأثير هنا : « وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار وقال : أجمعوا على أن الباء  
تدخل على المرفوع والمنصوب فيقول : ما زيد بمنطلق .

ثم فائدة دخولها عند البصرية أنه يجوز ألا يسمع المخاطب فيتوهم أن الكلام موجب ، فإذا جرى بها صح المعنى . وزعم الكوفية أنها نفى لقول القائل : إن زيدا لمنطلق ، فهي بمنزلة اللام .

— وربما زيدت في الحال المنفية = : كقوله :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيمن المسيب منهاها (١)  
وقوله :

كائن (٢) دعيت إلى بأساء داهمة فما أنبعثت بمزود ولا وكل (٣)  
وخالف أثير الدين (٤) فخرج البيتين على أن الباء حالية ، أى بحاجة خائبة ، وبشخص مزود ، أى مدعور ، مريدا بالمزود نفسه ، على حد رأيت منه أسدا .

قال في المغني (٥) : وهو ظاهر في الأول دون الثاني ، لأن صفات الذم إذا نقيت على سبيل المبالغة لم يتنف أصلها ، ومن ثم قيل في « وما ربك بظلام للعبيد » (٦) إنما فعال فيه للنسب لا المبالغة ، كقوله :

وليس بذي سيف وليس بنبال (٧)

(١) البيت من شواهد ابن هشام في المغني ، في باب الباء المفردة ، ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهد ، أما البغدادي فتعد الحديث على الشاهد الخامس والعشرين بعد الثمانمائة وهو : إذا رخصت على بنو قشير : لعمر الله أعجبت رضاها .

فقد قال : والبيت من قصيدة للقحيف العقيل يمدح بها حكيمن بن المسيب القشيري ، إلى أن قال : فما رجعت بخائبة . . . البيت وقان الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله . والشاهد زيادة الباء في الحال المنفية وفي البيت تحريجات أخرى ، تراجع انظر « الخزائن » ص ٢٤٩ ، شواهد المغني ص ٣٣٩ - المجمع ج ١ ص ١٢٧ - الدرر ج ١ ص ١٠١ .

(٢)

في « ج » : كأن دعيت . . . الخ .  
(٣) ذكره ابن هشام مثل البيت السابق ، وذكره السيوطي في شواهد ولم ينسبه ، ولم أعرف قائله ، وقال : كائن « بمعنى : كم ، والباء : الشدة » وأنبعثت : أسرع ، و « المزود : المدعور الخائف ، و « الوكل » : العاجز الذي يكل أمره إلى غيره . والشاهد مثل سابقه . انظر « المغني » ج ١ ص ١١٨ - شواهد المغني ص ٣٤٠ .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٧١ ظ « وعبارته : « إذ يحتمل أن تكون الباء للحال لازمنة في الحال ، أى : فما رجعت بحاجة خائبة ، أى : متلبسة بحاجة خائبة ، وكذلك في : أنبعثت بمزود . . . الخ .

(٥)

« ج ١ ص ١١٨ » .

(٦)

سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(٧)

وصدرة : وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف ، وليس بذي رمح ، أى : ليس بالأعلم في شرح الديوان : قوله : ليس بذي سيف ، وليس بذي رمح ، أى : ليس بفارس ، وقوله : ليس بنبال ، أى : ليس برام ، وكان حق الكلام أن يقول : وليس بنابل ، لأن النابل صاحب النبل الراى بها ، والنبال : الذي يعملها ورواية =

أى وما ربك بذى ظلم ، وليس بذى نبل ، ولا يقال : لقيت منه أمدا أوجرأ إلا مبالغة في الوصف بالإقدام والكرم .

وتعقبه شارحه الدمامي (١) ، وأورد ذلك أيضا في هذا المقام بأن تسليمه ظهور التخريج في البيت الأول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف غير مدلول عليه .

قلت : لانسلمه بل عليه أقوى دليل ، وهو انتجاع الركاب حكيم بن المسيب وإنما ذلك لقضاء الحوائج واللبانات ، كما هو مقتضى البيت ، وشأن المتجعين الكرماء ، وأهل السماع . وهذا أوضح من شمس الضحى .

ثم قال (٢) : وقده في تخريج البيت الثاني كذلك ، لعدم تسلط النفي إلا على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أى : فانبعثت بشخصى غير مزعود ولا وكل ، يعنى نفسه فكيف يتم ما قال .

قلت : إنما قال ابن هشام : لأن صفات الدم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها - فيقتضى اتصاف الشاعر بأصل هاتين الصفتين (بعض) (٣) الزؤد وبعض الوكل ، ولا ينتفیان عنه رأسا ، فلم يحسن التجريد ، أقصى ما فيه أن لامبالغة في الأول (٤) ، ضرورة أن ليس مفعول من أنيبتها ، فلا كثرة فيه .

وقد أجيب : بأنها فيه معنوية بخلاف الثانية بورودها فيها كقول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقون عرضي (٥)

== الزمخشري في أساس البلاغة : فيقتلنى به ، وقال : رجل نابل ونبال : معه نيل . وقال المبرد في المقتضب : فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

واستشهد به سيويه على استعمال « نبال » بمعنى ذى نبل ، أى : ليس من أهل السلاح في الحروب قال الأعل : الشاهد في قوله : « نبال » وبناءه على فعال ، وهو يريد النسب ، والمستعمل في مثل هذا نابل كما يقال : تامر ولابن . الخ .

راجع : « الكتاب ج ٢ ص ٩٢ - المقتضب ج ٣ ص ١٦٢ - الديوان ص ١١١ - البيه ج ٤ ص ٥٤٠ - ابن يعيش ج ٦ ص ١٤ - المفنى ج ١ ص ١١٨ » .

(١) أى شارح المفنى ، وهو المنصف من الكلام ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) أى الدمامي في المرجع المذكور .

(٣) « بعض » ساقطة من « ج » .

(٤) في ج : في الأول . الخ .

(٥) وعجزه : جحاش الكرمليين لما قديده .

قال الأعل : وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخير بن مهلهل الطائي في تعد « فعل » وهو قوله : أتاني أنهم مزقون عرضي . . . البيت ، فقال : مزقون عرضي كما ترى ، وأجراه مجرى مزقين « وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع .

وقال ابن عصفور في المقرب : ومن إعمال « فعل » قول زيد الخير : أتاني أنهم مزقون عرضي . البيت .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٥٨ - ديوانه ص ٤٢ - المقرب ج ١ ص ١٢٨ - الخزانة ج ٣ ص ١٥٦ » .

وقول الآخر :

حذر أموراً لا تضر وأمن ما ليس منجيه من الأقدار (١)  
ولم يقل كما قال الدمامي (٢) : إنما يتسلط النفي على قيد الفعل مع ثبوت أصله .  
وبين العبارتين فرق ، وكان مراده بأصل الفعل الإنبعث ، وهو غير ما أراده  
ابن هشام من مطلق الزاد والوكل ، غير طامع إلى الانبعث ، ولا جاعل لإياه  
أصلاً وإنما التبس عليه الأمر من قانون لآخر : أن المقيد بقيد إذا نفى فله طريقان :  
إما نفى القيد فقط وإثبات المقيد وهو الأكثر ، أو نفيهما . فإذا قلت : ما جاء  
زيد مستبشراً ، فعلى الطريقة الأولى ينتفى الاستبشار دون المجيء . وعلى الثانية  
ينتفیان .

وعلى الأولى جاء قوله تعالى : « لم يخروا عليها صما وعميانا (٣) » فإن المقصود  
نفي الصمم والعمى وإثبات الحرور .  
وقد أورد ذلك الدمامي في غير هذا مقاما اعتراضا على المصنف في بعض  
الأمر مقتصر على أولاهما معرضا عن الثانية .

فنازعاه باستدراكها ودروج المصنف عليها ، وعلى ذلك أيضا عودل هنا  
غير مستشعر أنهما قانونان أعني : أن صفات الدم إذا نفى ... الخ ، وهو  
ما اعتمده ابن هشام ، وأن المقيد بقيد إذا نفى فله طريقان ، وإياه سلك الدمامي .  
وبين القانونين بون كما لا يخفاء به .

وزيدت الباء أيضا - في خبر إن = : أنشد المصنف لامرئ القيس (٤) :  
فإن تنأعتا حقة لا تلاقها فانك مما أحدثت بالمجرب (٥)  
أي فإنك المجرب مما أحدثت

(١) قيل : إن البيت لإبان بن عبدالله اللاحق من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر مطبوع ، وإن  
كان مطبوعا في دينه ، فقيل : إنه يهودى وبناه على هذه النسبة فقد طعن في الاستشهاد به ،  
وهو من شواهد سيويه .

قال الأعمى : الشاهد في نصب « أموراً » بحذر ، لأنه تكثير « حاذر » ، وحاذر يعمل عمل  
فعله المضارع ، فجري « حذر » عند سيويه مجراه في العمل .

أما الطاعن في البيت فقد قال البغدادي : ومنعه غيره - أي غير سيويه وقال : إن البيت  
مصنوع ، ولو كان للطن وجهة لما وجد غير هذا البيت ولكن مآري الطاعنين في البيت السابق  
وبيت ليد : أومسجل سنج عضادة سمحج . . . البيت ونقل البغدادي قول أبي نصر هرون  
ابن موسى في الرد على الطاعنين : هذا ضيف في التأويل . . . وكيف يجوز مثل هذا على سيويه  
وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٥٨ - المقتضب ج ٢ ص ١١٦ - الخزائن ج ٢ ص ٤٥٦ -  
الأشعري ج ٢ ص ٢٩٨ » .

(٢) انظر مقولة الدمامي السابقة .

(٣) سورة الفرقان ، آية : ٧٣ .

(٤) في شرح التسهيل ج ٢ ص ٦٣ و .

(٥) سبق تحقيقه في ص ٨٤٨ . والشاهد هنا : زيادة الباء في خبر « إن » .

قال أثير الدين (١) : ولا يتعين لجواز تعلق « بالمجرب » بما أحدثت الذي هو خبر إن ، ويكون قوله : « فإنك » على حذف مضاف ، أى : فإن تأييك ، وعدم ملاقاتك مما أحدثت ، أى سبب ما أحدثت بالمجرب .

قلت : وهو نهاية في التكلف والاعتساف ، على أنه لا موقع لقوله : بالمجرب إلا بتمحل .

وخبر . - لكن = : كقوله :

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر (٢)

وقد سمع أيضا في خبر « ليت » في قول الفرزدق :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم (٣)

وعلى ما أنشدناه سالفا أورد صاحب الصحاح (٤) . وأجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب تمسكا بقوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » (٥) ويؤيده « وجزاء سيئة سيئة مثلها » (٦) .

وأول بأن الخبر متعلق بالمجرور ، وبقوله :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع (٧)

وقد معنا القول فيه في غير هذا مقاما .

- وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها = : كقوله أنشدته في الكتاب .

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٧١ ظ .

(٢) ذكر هذا البيت ابن جني في كتاب : « سر صناعة الإعراب ج١ ص ١٥٧ » وعبارته : وقد زيدت أيضا - أى الباء . في خبر « لكن » ، تشبه بالفاعل قال : ولكن أجرا لو فعلت . . . البيت ، وقال : أراد : ولكن أجرا لو فعلته هين ، وقد يجوز أن يكون معناه : ولكن أجرا لو فعلته بشيء هين أى أنت تصلين إلى الأجر بشيء هين . . . فتكون الباء على هذا غير زائدة .

قال البغدادي في الخزانة : لم أقف على تمته ولا على قائله ، وقال العيني : هذا أنشدته أبوعل وأبو الفتح ولم يعزوا لأحد .

راجع : « المني » ج٢ ص ١٣٤ - الخزانة ج٤ ص ١٦٠ - المجمع ج١ ص ١٢٧ - الدرر ج١ ص ١٠١ - التصريح ج١ ص ٢٠٢ .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٢٨٦ .

(٤) أنظر مادة « قرد » ج١ ص ٢٥٢ .

(٥) سورة يونس ، آية : ٢٧ .

(٦) سورة الشورى ، آية : ٤٠ .

(٧) سبق تحقيقه في ص ٦١١ .

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة      ولا ناعب إلا بين غرابها (١)  
وقوله أنشده المصنف (٢)

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل      إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا (٣)  
وهو العطف على التواهم .

وقضية كلام المصنف اقتباسه ، وفيه خلاف ، والجواز قول سيويوه عن حكاية  
النحاس ، وعامتهم يمنعونه ولم يورده سيويوه إلا في « ليس » .  
وحكى القياس أيضا النحاس عن سيويوه في « ما » وغلط .

وعن الكسائي وغيره إجازته على ما مر ، (٤)

واحتز المصنف بالصالح عن غيره نحو : ليس زيد إلا قائما ، فيمتنع جر  
المعطوف .

- ويندر ذلك = : الجز - في غير ليس وما = : كقوله :

وما كنت ذا نيرب فيهم      ولا منمش فيهم منمل (٥)

(١) استشهد بالبيت سيويوه في موضعين ، ونسبه فيهما للأخوص الرياحي أو البربوعي ، قال البغدادي  
في الخزانة : الأخوص بالخاء المعجمة ، أي غائر العينين ، وأما الأخوص بالخاء المهملة فليس  
هذا ، وكثيراً ما يصحف به .  
وقيل : إن البيت لفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه .

قال الأعمى : توهم الباء في قوله : « ليسوا مصلحين » فحذف قوله : « ولا ناعب » وقال  
في مقام آخر : الشاهد فيه : إثبات النون في مصلحين « ونصب « العشيرة » ، تشبيها  
بالفعل المضارع ، لأن النون فيه بمنزلة التنوين في واحدة « وكل يمنع من الإضافة ، ويوجب  
نصب ما بعده .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ١٥٤ ، ٨٣ - الخصائص ج ٢ ص ٣٥٤ - ابن يعيش ج ٢ ص ٥٣  
- الخزانة ج ٢ ص ١٤٠ ، ٣ ص ٥٠٧ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ و .

(٣) استشهد به أيضا ابن هشام في المغني ، والسيوطي في الجمع ، وقال صاحب الدرر : لم أعر على  
قائل هذا البيت « ولم ينسب السيوطي في شرح شواهد المغني أو يشرحه ، والشاهد فيه مثل سابقه  
إلا أن في البيت الأول المطف على خبر « ليس » وهنا المطف على خبر « ما » والشاهد قوله :  
« ولا يبطل » بالجر ، لتوهم وجود الباء في الخبر المعطوف عليه وهو « مقداما » .  
راجع : « المغني ج ٢ ص ١٢٢ - شواهد المغني ص ٨٦٩ - الجمع ج ٢ ص ١٤١ - الدرر  
ج ٢ ص ١٩٦ » .

(٤) انظر ص ١٢٦٢ .

(٥) كذلك استشهد به ابن هشام في المغني ، والسيوطي في الجمع ، وقال الشنيطي في الدرر : لم أعر  
على قائل هذا البيت ، وقال السيوطي في شواهد المغني : أنشده ابن الأعرابي في نوادره ، ولم  
ينسبه ، والشاهد كون جر المعطوف على خبر « ليس وما » نادراً ، وهو قوله : « ولا  
منمش » عطف على « ذا نيرب » على توهم دخول الباء على المعطوف عليه .  
راجع : « المغني ج ٢ ص ١٢٢ - شواهد المغني ص ٨٦٩ - الجمع ج ٢ ص ١٤٢ - الدرر  
ج ٢ ص ١٩٦ » .

فجر «منمشر» على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية (١) والنيرب :  
 التيممة ، والمنمشر : المفسد لذات البين ، والمنمل : الكثير التيممة .  
 وفي معنى اللبيب (٢) : وسألني أبوحيان - وقد عرض اجتماعنا - علام  
 عطف» بحقلد - من قول زهير : ؟

تقى نقى لم يكثر غنيمة — بنهكة ذى قرني ولا بحقلد (٣)

قلت : حتى أعرف ما الصقلد ، فنظرنا فإذا هي الشيء الخلق .  
 فقلت : هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثر غنيمة  
 فاستعظم ذلك .

قال شارحه الدماميني (٤) : الذي أتوهم أن المصنف رحمه الله قصد التنكيت  
 على أبي حيان لما بينهما من المنافسة فأورد كلامه على وجه يحتمل معه عود الضمير  
 من «فإذا هو سيء الخلق» إلى الحقلد ، وإلى أبي حيان ، إشارة إلى ما ينسب  
 إلى كثير من المغاربة من سيء الخلق .

— وقد يفعل ذلك = : أى الجر التوهمي — في العطف على منصوب اسم  
 الفاعل المتصل = : قال المصنف (٥) : كقول امرئ القيس :

فظن طهاة اللحم من بين متضج صفيف شواء أو قدير معجل (٦)

لأن منصوب اسم الفاعل يجر كثيراً بإضافته إليه ، فكأنه حالة النصب مجرور ،  
 فلو فصل امتنع الجر ، كأن يقال : من بين متضج في النار صفيف شواء ،  
 لإزالة الفصل توهم الإضافة المقتضية ، على أن ما أجازاه المصنف من ذلك ممنوع  
 عند أصحابنا ، والبيت عندهم على حذف مضاف ، أى وطابخ قدير ، و «أو»  
 على التقديرين بمعنى الواو ، والطهاة جمع طاه للطباخ ، والصفيف : ما صف

(١) في «ج : النافية ... الخ .

(٢) ج ٢ ص ١٦٦ .

(٣) البيت من قصيدة في مدح هرم بن سنان ، والنهكة : الظلم : وقيل : الانتهاك بالأسر والعقوبة  
 والحقلد : البخل .

راجع : «المقنن» ج ٢ ص ١١٦ - شواهد المقنن ص ٦٤٢ ، ٨٩٠ - ديوانه ص ١٨٦ .

(٤) «أى كتاب المصنف من الكلام» ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ .

(٦) البيت من معلقات المشهورة ، وفيه شاهد آخر « وهو أن «أو» بمعنى الواو ، أى وطابخ  
 قدر ، و «منضج» اسم فاعل من أنضج متعد ، وعند ذكر مفعول بعده يجوز فيه أمران :  
 تنوين اسم الفاعل ونصب مفعوله بعده ، مثل رواية البيت ، أو حذف تنوينه وإضافة مفعوله  
 إليه . والصفيف : المصفوف من اللحم على الجمر ، وهو الكباب ، فقدير : معطوف على  
 «منضج» والتقدير : من بين منضج صفيف شواء ، أو بين منضج قديرا ، فحذف المضاف  
 وأقيم المضاف إليه مقامه .

انظر : «المعلقات العشر» ص ١١٧ - ديوانه ص ٨٩ - المقنن ج ٤ ص ١٤٦ ، شواهد المقنن  
 ص ٨٥٧ .

من اللحم على الجمر ليشتوى ، والقدير : المطبوع في القدر تقول : منه قدر واقتدر كطبخ واطبخ .

وليست المسألة من الباب وإنما ذكرت استطراداً .

— وإن ولى العاطف بعد خبر « ليس » أو « ما » وصف يتلوه سببى = : نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ، وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه .

— أعطى الوصف ماله مفرداً = : من النصب والجرح ، توهما ، — ورفع به السببى = : كما في المثالين .

ولو قلت : ما زيد يقوم ولا قاعداً أبوه ، أو ليس زيد يقوم ولا قاعداً أبوه امتنع الجرح لما مر .

— أو جعلاً = : أى الوصف والسببى مبتدأ وخبراً = : نحو — ولا قاعداً أخوه فترفع أخوه ابتداء وقاعد خبره مطابقاً إياه ، أو ترفع الوصف ابتداء رافعاً به ما بعده ساداً مسدداً الخبر ، لاعتماده على حرف النفى .

— وإن تلاه أجنبي ، عطف بعد « ليس » على اسمها ، والوصف على خبرها = : نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، « فعمرو » عطف على اسم ليس ، و« ذاهبا » على خبرها ، وقد مر أن من القدماء من لا يرى النصب فيها ، لعدم سوغان تقدير « ليس » بعد « لا » .

ورده سيويه (١) بقولهم : ليس زيد ولا أخوه قاعدين ، ويجوز جعلهما ابتداء وخبر ، نحو : ولا ذاهب عمرو .

— وإن جر = : خبر ليس — بالباء (جاز) (٢) على الأصح = : الذى هو رأى الأحفش — جر الوصف المذكور = : بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ، وهو جم الوجود ، وليس من العطف على عاملين ، نحو — ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ، وقولسه :

وليس بمدن حنفة ذو تقدم لجر ولا مستثنى العمر محجم (٣)

(١) وعبارته في الكتاب « ج ١ ص ٢٩ » : « وإن شئت جعلتها « لا » التى يكون فيها الاشتراك فنصب ، كما تقول في « كان » : ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، وذلك قولك : ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا ، كذلك ما زيد ذاهبا ولا من خارجا ، وليس قولهم : لا يكون في « ما » إلا الرفع ، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في « ليس » وفي « ما » ، فاجتزأ فيها الوجهان ، كما يجوز في « كان » إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت ، فاللعن أنك تنفى شيئا غير كائن في حال حديثك . الخ .

(٢) جاز — غير مذكورة في المتن تحقيق بركات .

(٣) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٣ ظ « نقلنا عن المصنف ، ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « ولا مستثنى العمر » حيث جر « مستثنى » بباء مقدرة دلت عليها الباء السابقة الداخلة على « مدن » .

وقوله :

فليس بآتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها (١)

وقوله :

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن نعقرا (٢)

وليس من العطف على عاملين ، فهو نظير قوله تعالى : « وفي خلقكم ومايث من دابة آيات لقوم يوقنون (٣) » ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » فحذف « في » الجارة لاختلاف الليل والنهار ، مدلولا عليها بالجار « لخلقكم » وقوله :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجة وحد من القرع للأبواب أن يلجا (٤)

وقد منع ذلك سيبويه (٥) ، وهو مقابل الأصح في المتن .

— ويتعين رفعه = : أى الوصف المثلو بأجنبي كذا شرحه المصنف (٦) ، وابنا

(١) سبق تحقيقه في ص ١٢٨٢ ، والشاهد هنا مثل سابقه .

(٢) قائله النابغة الجعدي من قصيدة طويلة قالها حين وفد على النبي عليه الصلاة والسلام مسلما ، قيل : إنها أحسن ما قيل في الفخر بالشجاعة ، ومنها : أتيت رسول الله إذ جاء بالهدى ... ويتلو كتابا كالحجرة نيرا .

قال الأعمى : « فرد قوله » مستنكر « على قوله : « بمعروف » وجعل الآخر من سبب الأول » لأن الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والمقر متصل بضميرها ، فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل ، فتقدير البيت عند سيبويه : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحا ولا مستنكر عقرها ، لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكأنه من الخيل .

وقد أطال الأعمى البحث في هذا المقام فليراجع من أراد التوسع .  
وتكلم على البيت المبرد في المقتضب وخالف الرأي الذي ذكره الشارح ، وخرجه بما يتفق ومذهبه .  
راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٢ - المقتضب ج ٤ ص ١٩٤ ، ٢٠٠ - الخزانة ج ١ ص ٥١٣ -  
جوهرة أشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ ديوانه ص ٧٢ الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ » .

(٣) سورة الحاثية ، آية : ٥٤ .

(٤) لم اعرف قائله ولا أين يوجد مع كثرة البحث عليه ، وينظر الأشموني ج ٢ ص ٣٣٤ ، تحقيق محي الدين .

(٥) وما ذكره المبرد في المقتضب ج ٤ ص ١٩٦ ، يخالف ما قاله الشارح ، وعبارته عند الحديث على بيت النابغة الجعدي ، وبيت الأعور الشني : « وكان سيبويه يميز الجر في هذا وفي الذي قبله فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر ، ويذهب إلى أن الرد متصل بالخيل ، وأن المنهى متصل بالأمور ... الخ .

وعبارة سيبويه في الكتاب « ج ١ ص ٣١ - ٣٢ » : « وقد جره قوم ، فجعلوا المأمور المنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأن من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنه ... وقال : وقد يجوز أن يجر ويحمل على الرد ويؤنث لانه من الخيل ... الخ .  
إذا فسيبويه موافق للأصح ، وليس رأيه مقابل له .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ ظ .

قاسم (١) ، وعقيل (٢) والدماميني (٣) وأعاد الضمير أنير الدين (٤) إلى الأجنبي وإنما أراد به الوصف أيضا ، لعدم الراجع منه إلى اسم «ما» وهو غير الأجنبي في قوله : وإن تلاه أجنبي ، لكون المراد به كما عرفت مرفوع الوصف ، ومألها واحد ، وإن كان الأوضح ما صنعه المصنف ومن تبعه بعد ما = : سواء نصب خبرها أم جر ، نحو : ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، وما زيد بقائم ولا ذهب عمرو .

وقال المصنف (٥) : لأن المعطوف عليه مع قرينه من العامل لو قدم فيه الخبر بطل العمل ، فبطلانه في التقدم في المعطوف لبعده من العامل أجدر .  
وإن شئت قلت : لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خبر ما عطف على اسمها .

ولا تغفل : إنها تعليلان متباينان ، وإنما هما كما أنشدنا شيخنا وحيد عصره وعميد مصره الإمام أبو العباس أحمد بن علي الإمام الحسن علي بن عمران الفارسي :

كأننا والماء حولنا قوم جلوس حولهم ماء (٦)

والمسألة حيثند راجعة إلى عطف الحمل ، كقوله :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى عمرو لا متيسر (٧)

قال أنير الدين (٨) : وما انتحاه المصنف من تعين رفع الأجنبي ، بعد «ما» هو ما عليه البصرية ، فلو نصب الوصف عطفا على خبر «ما» ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، فمنعه التحليل وسيبويه وأصحابهما ، احتجاجا بأن لا عائد ، فاستحال أن يعطف على — ما كان للأول غير عائد عليه منه شيء .

وأجازه الكوفية تمسكا بقولهم : ما زيد قائما فمتخلفا أحد ، فإن عطف على خبر «ما» المجزور نحو ما زيد منطلق وخارج عمرو بجر «خارج» عطفا على منطلق فمنعه البصرية والفراء ، وأجازه هشام كالذي قبله ، لعدم تغيير إعادة الحرف عنده شيئا ، إذ كان توكيدا .

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) في كتاب «المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٥٢ و .»

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١٣ و .

(٤) بل الأثير لم يقل بذلك . ولعل النسخة التي بين يدي الشارح فيها سقط ، وإنما هو موافق للمصنف

ومن بعده ، أنظر التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٤ و .

وعلى ذلك فلا اعتبار لما قاله الشارح .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ ظ .

(٦) لم أعرف قائله ، ولا مراجعته مع أنني لم أجد جهدا في البحث عنه .

(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٨٧ .

(٨) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٧٤ و .

ولم يتعرض المصنف للعطف بتأخير الوصف .

ومقتضى التقسيم أن تقول : ولا يخلو أن يعطف على الأسم ، أو على الخبر ، أو عليهما ، فإن عطف على الأول رفع نحو - ما زيد قائما ولا عمرو ، أو على الثاني : فهو ما تصدى له المصنف واستوفينا حقها تقاسيمه ، أو على الثالث : فإما أن العاطف موجب أولا ، فإن كان الأول رفع نحو - ما زيد قائما بل عمرو خارج ، أو الثاني فإن كان الخبر مرفوعا رفع ، نحو : ما زيد قائما ولا عمرو خارج ، أو منصوبا جاز الرفع إجماعا ، نحو : ما زيد قائما ولا عمرو خارج . وزعم الجرمي أن أكثرهم يرفع .

وأختلف في النصب فأجازه سيبويه (١) والخليل والكسائي والفراء وهشام ومنعه غيرهم من القدماء .

ورده كما عرفت سيبويه (٢) ، وأجمعوا على امتناع أن تقول : ولا ليس ولا ما .

خاتمة : في مسائل من الباب :

أحدها : أجاز الكسائي إضمار «ما» وأنشد :

فقلت لها والله يدرى مسافر إذا أضمرته الأرض ما الله صانع (٣)  
وأجاز مع الفراء : من قائم إلا قائم .

الثانية : أجاز البصرية : ما طعامك أكلا إلا زيد بتأخير الاسم مصحوبا بـ «لا» وتقديم معمول الخبر على الخبر . ومنعه الكسائي والفراء .

الثالثة : شذ بناء التكرة مع «ما» تشبيها لها «بلا» كقولهم : ما بأس عليك - وأنشد الأخفش :

ما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها (٤)

(١) انظر : «الكتاب ج ١ ص ٣٠٠، ٢٩» .

(٢) انظر «ص ١٨١٣» .

(٣) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٤ ظ ، والسيوطي في الممع ج ١ ص ١٢٤ - وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٦ : لم أقف على قائله .

(٤) البيت من شواهد ابن هشام في المفتي ج ١ ص ٣٠٣ ، ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهد «ص ٧١٥ ب» . وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٩٦ : لم أقف على قائله .

وعلى هذا تكون «ما» نافية شبيهة بـ «لا» ، و«بأس» اسمها مبنية على الفتح في محل نصب والمصدر من قوله : «لوردت» خبرها ، أي ما بأس ردها تحية علينا .

وقال الدمامي في شرحه على المفتي ج ٢ ص ٧٩ : ويمكن أن يقال : «بأس» فعل ماض ، أصله يأس بكسر الهمزة ، يقال : يأس فلان إذ أصاب بؤسا أي شدة ، ثم خفف باسكانها كما يقال : شهد بإسكان الهاء في «شهد» بكسر هاء «و«لو» مصدرية ، وهي وصلتها فاعل «يأس» والاستناد مجاز ، إذ المراد أنها ما يستبب بسبب رد التحية ، ثم أسند الفعل إلى الرد الملا بئس لها ، وأصل «عابها» : عيبها أو عابها على أنه مقلوب العين ومحذوفها .

الرابعة : لا يجوز حذف اسم « ما » نحو زيد ما متطلقا ، قاصدا ما هو متطلقا ، لمضارعها « ليس » وهي وأخواتها ممنوعة .

الخامسة : يجوز إدخال همزة الإستفهام على « ما » الحجازية عاملة نحو - أما زيد قائما .

والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لارب غيره ولا خير إلا خيره .

## - باب أفعال المقاربة -

وليس كلها للمقاربة ، لأن منها ما للشروع ، وما للرجى ، فهو من تسمية المجموع باسم بعض أفراده توسعا ، وقد أجمعوا على فعليتها إلا « عسى » فرغم ثعلب عن حكاية أبي عمر الزاهد ، وعزى لابن السراج أنها حرف وقد مضت أدلة فعليتها صدر الكتاب .

- منها للشروع في الفعل = : والتلبس بأقل أجزائه ثمانية - طفق = : بكسر الذاء بطنق طفقا كفرق بفرق فرقا .

وحكى الأخفش أيضا : طفوقا ، نحو : « فطفق مسحاً بالسوق (١) أى مسح مسحاً » . وقوله :

طفق الخلى بقسوة يلحى الشحى ونصيحة اللاحى الخلى عناء (٢)

- وطفق (٣) = : بفتحها يطفق كجلس يجلس .

- وطبق = : بكسر الباء الموحدة ، - وجعل = : كقوله :

وقد جعلت إذا ما قمتُ يثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل (٤)  
- وأخذ = : كقوله :

فأخذت أسأل والرسوم تحجب وفي الاعتبار إجابة وسؤال (٥)

- (١) سورة ص ، آية : ٣٣ .
- (٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٦ و . ولم اعرف قائله ولا مراجعه ماعدا ما ذكرت .
- (٣) « وطفق » غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٥٩ .
- (٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، وفي قافيته ، قال البغدادى في الخزانة ، والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمد الباهل ، إلا أن قافيتها « رائية » لا « لامية » كما وقع في إنشاد النحويين والابيات رواها لعمرو المذكور المرزبانى في الموشح . . . ورواها عن أبي سعد عن ابن حبيب عن ابن الأعرابي ، وقافية بيت الشاهد : الشارب السكر . ونسبه محقق المقرب لابن عصفور لعمرو الباهل أيضا . ونسبه العيني « والسيوطى في شواهد المعنى لأبي حبة النميرى ، واسمه المشمر بن الربيع ، الشاعر المشهور ، وقيل : للحكم بن عبدل الأعرج الأسدى من شعراء الدولة الأموية ، ورواية السيوطى : « ظهري » بدل « ثوبى » و « الشارب السكر » بدل « الشارب الثمل » والشاهد في قوله : « وقد جعلت » بمعنى : شرعت . وفيه شواهد أخرى ، قال البغدادى : على أنه قد يحى خبر « جعل » جملة شرطية مصدرة بإذا وقال العيني : الشاهد في قوله : « ثوبى » فإنه بدل من اسم « جعلت » . وقال ابن عصفور في المقرب فأما قوله : « وقد جعلت » . . . البيت فعل إقامة السبب وهو الأثقال مقام المسبب . . . والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لأثقال ثوبى إياى . راجع : « المقرب ج ١ ص ١٠١ - المعنى ج ٢ ص ١٧٢ - الخزانة ج ٤ ص ٩٣ - شواهد المعنى ص ٩١١ - الدرر ج ١ ص ١٠٢ » .
- (٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٦ - وابن هشام في الشذور ج ٢ ص ٧٣ - ولم ينسب أحدهما ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : « أخذت » بمعنى شرعت . وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ١٠٣ : لم أقف على قائله .

- وعلق = : بكسر اللام ، وهى و «هب» الآتية أغرب الثمانية ، قال  
أراك عِلقتَ تظلم من أجربنا وظلم الجار إذلال المجير (١)  
- وأنشأ = : بالهمزة أوله وآخره كقوله :  
لما تبين ميل الكاشحين لكم  
وقول الخطيئة :  
أنشأت نطلب ما تغير بعد ما نشب الأظافر (٣)  
- وهب = : بصيغة «رد» كقوله :  
هبت ألوم القلب في طاعة الهوى  
- وقام = : كقوله :  
قامت تلوم وبعض اللوم آونه فما يضر ولا يبقى له نغل (٥)  
والنغل : مراجعة الكلام في صخب ، وليس من الباب قول ابن العميد :  
قامت تظللى من الشمس نفس أعز على من نفسى (٦)  
قامت تظللى ومن عجب شمس تظللى من الشمس

- (١) استشهد به الأشونى في شرح الألفية ج١ ص ٢٦٣ - وابن هشام في الشذورج ٢ ص ٧٣  
والسيوطى في الجمع ج١ ص ١٢٨ - وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ١٠٣ : لم أعر على  
قائله ، والشاهد في «علقت بمعنى : شرعت .  
(٢) ذكره الأثير في التذيل والتكميل ج٢ ص ١٧٦ و . ولم أعرف قائله ، والشاهد في قوله :  
«أنشأت» بمعنى شرعت ، وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ١٠٣ : لم أعر على قائله -  
وروى : «مكتونا» بدل مكتوما . وهو من شواهد الشذورج ٢ ص ٧٣ .  
(٣) البيت من قصيدة في مدح بنيفضا ، وهجاء الزبرقان ، وهى في ديوانه «ص ١٦٩» .  
(٤) البيت من شواهد ابن هشام في الشذورج والسيوطى في الجمع « وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعر  
على قائله ، والشاهد : أن هبت بمعنى : شرعت . انظر : «الشذورج ٢ ص ٧٣ -  
والجمع ج١ ص ١٢٨ - الدرر ج١ ص ١٠٣ .  
(٥) ذكره الأثير في التذيل والتكميل ج٢ ص ١٧٦ و . برواية «نقل» بدل «نغل» أى بالقاف  
لا بالذين ، ورواية الشنقيطى في الدرر : ج١ ص ١٠٣ : «نغل» بالذين مثل الشارح .  
وقال الشنقيطى : لم أعر على قائله ، والشاهد : أن قام من أفعال الشروع وفي الصحاح  
«ج٢ ص ٢٤٥» «نغل» : نقل الأديم بالكسر أى : فسده فهو نغل ، ومنه قولهم : فلان  
نغل إذا كان فاسد النسب . الخ .  
(٦) قال العباسى في معاهد التنقيص ج١ ص ١٧٣ : «البيتان لابن العميد وهما من الكامل قاهما  
في غلام حسن قام على رأسه يضلله من الشمس» وقال ابن النجار في تاريخه قرأت على إسماعيل  
ابن سداقه : أنبأنا بكر بن علي التاجر ، قال قال أنشدنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي  
الواعظ في ولده أبي العباس ، لأنه كان يقوم إذا جاءت عليه الشمس ويضلله فقال قامت تظللى  
من الشمس : .... البيتين . وقال - في مقام البلاغة : والشاهد فيها : أن إطلاق اسم  
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به . والشاهد : هنا أن «قامت»  
ليست بمعنى شرعت .

بل من القيام مرادف الوقوف ، قال ثعلب : يقال : قام يفعل كذا إذا أخذ فيه .

ولمقاربتيه = : أى الفعل خمسة - هلهل = : كقولہ :

وطينا بلاد المعتدين فهلهلست نفوسهم قبل الإمامة تزهق (١)  
أى كادت تزهق .

وكاد = : وهى أشهرها ، يقال : كاد يكاد كيدا ومكادة ، كهاب هيبا ومهابة .

وعن قطرب حكاية كيدودة ، وعن الأصمعى : حكاية «كود» بالواو ، فهو كخاف خوفاً وخافة .

وكرب = : بفتح الراء وهو أفصح ، وبكسرهما .

وفي البسيط : وزعم قوم أنها شروعية ، ومن ثم لم يقارن خبرها «أن» ، بخلاف «كاد» ، لقربها من الفعل ، وليس كما زعم بل سبيلها سبيل «كاد» كقولہ :

وقد كربت أعناقها أن تقطعها (٢)

وأوشك = : أى أسرع كأوشك في كذا أسرع فيه :

وأولى = : وهى أغربها ، قال المصنف (٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما (٥)

(١) هذا البيت ذكره ابن هشام في الثذور مرتين إلا أنه جعل «هلهل» من أفعال الشروع ، إذ قال في ج ٢ ص ١٥ : وهذان الفعلان أى «هب وهلهل» أغرب أفعال الشروع ، و«طفق» أشهرها . وقال في ص ٧٣ : أفعال الشروع : طفق وجعل ، وأخذ ، وهب ، وعلق ، وأنشأ ، وهلهل . الخ .

وقال الشيخ عبادة في حاشيته على الثذور : واعلم أن ما ذكره المصنف من أن «هلهل» للشروع لم أقف عليه لأحد ، فإن المنصوص للتحوين ، بل والمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه أنها للدنوى الخبر ه حفيد .

وذكر البيت السيوطى في الجمع ج ١ ص ١٢٨ - وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ١٠٢ : لم أظفر بقائله .

(٢) وصدده : سقاها دووا الأحلام سجلا على الظما .

والبيت من قصيدة لأبي زيد الأسلمى يهجو بها إسماعيل بن هشام المخزومى ، ويمدح آل الزبير ، كذا قال العيني وصاحب الدرر اللوامع . وقال محقق المقرب لابن عصفور : والبيت لكلعبة الربوعى . والصواب النسبة الأولى «لأن بيت «كلعبة» غير هذا وإن اتفقا في القافية . إذ هو : إذا المرء لم يخشى الكربة أوشكت حبال المنايا بالفتى أن تقطعا .

أنظره في ص ١٠٦٤ - والسجل : الدلو فيه ماء .

راجع : «المقرب ج ١ ص ٩٩ - الجمع ج ١ ص ١٣٠ - الدرر ج ١ ص ١٠٥ - العيني ج ٢ ص ١٩٣ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ ظ .

(٤) في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٦ و .

(٥) منهم ابن أم قاسم في شرح التسهيل ، ج ١ ص ١٦٠ .

كقوله :

فعادى بين هاديتين منها - وأولى أن يزيد على الثلاث (١)

قلت : وقصر الدمامني (٢) فعزى ذلك لابن قاسم خاصة ، ثم قال : والذي يجب أنها بمنزلة قارب ، وكذا فسرهما الأصمعي وأنشد البيت كما صرح به في الصحاح (٣) ، وأيضا فالكلام في الأفعال الناسخة وإلا فهلا عد منها قارب وقرب .

قلت : نسلم أن المقام للنواسخ ، ولانسلم عدم عد «أولى» منها ، بل هي كسائرهما مسوغا فيها ما ساغ فيها ، كما نلتزم عد «قارب» منها ناسخة كما عدتها - أي قارب - أبو القاسم الزجاجي ، لا كما توهم ، بل عدتها أيضا ، وقرب وكارب أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن مجير (٤) البهاري في كتاب الإملاء المتخل ، بل عد فيه من أفعال الباب هاتيك الثلاث ، وأحال ، وأقبل ، وظل ، وأشفي ، وشارف ، ودنا ، وقعد ، ووهب ، وأزلف ، وأسرف ، وتهيأ ، وأسف ، وزاد بعض : طار وانبرى وألم .

وزعم الزجاجي : أن الأجود في «قارب» استعمالها بأن .

وأعترض عليه وعلى غيره ممن عدّها من أفعال المقاربة بعدم انفكاكها عن أن ، وكذا قال بعض أصحابنا في «أخولق» لذلك .

قلت : ولا خصوصية لها ، لانتجائه أيضا فيما لا انفكاك له عن «أن» كجرى . والذي يجزم به أن ذلك غير قادح في ناسختها ، لورود النواسخ الصريحة كذلك ، إما تامة ملتزما كون فاعلها أن المصدرية وصلتها ، كما قال ابن هشام (٥) أوناقصة سادة «أن» مسند أخبارها .

قليل : والذي تدفع به ناسخه «قارب» وكونها (٦) من الباب ما ذكر بعض من ورود مفعولها اسما صريحا في الفصح كقارب زيد القيام .

(١) قال البغدادي في الخزانة : على أن «أولى» من مرادفات «كاد» ولا تستعمل إلا مع «أن» قال السيوطي في الجمع ، إنها أغرب أفعال المقاربة ، وقال الشنيطي في الدرر : لم أتف على قائل هذا البيت .

و«عادى» : أي وإلى بين الصيدين بصرع أحدهما إثر الآخر . و«هاديتين» واحدها هادية ، وهي أول الوحشي ، ومعنى : «أولى أن يزيد» : كاد أن يزيد .

راجع : «الخزانة» ج ٤ ص ٨٩ - الجمع ج ١ ص ١٢٨ - الدرر ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١٣ و .

(٣) ج ٢ ص ٥٦٤ مادة «ولى» .

(٤) قال السيوطي في البغية ج ١ ص ٤٠٧ : قال ابن مكتوب : له في النحو : «المتخل» نقل عنه أبوحيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل ، ولا نعرفه إلا من جهته . وقال : قلت : نقل عنه في الارتشاف في عدة مواضع ، والمتخل المذكور : شرح على الجبل ، كما ذكر في آخر الارتشاف .

(٥) أنظر : «المنقح» ج ٢ ص ١٩٤ .

(٦) أي وتدفع كونها من الباب ... الخ .

قلت : وليس بشيء ، لورود ما أجمع على ناسخينه كذلك كأوشك وكاد .  
نعم لو لم ترد إلا كذلك اتجه الرفع .

والحق ورودها ناسخة وغيرها ، فلا يبيت القول بواحد منهما وهو الصواب .  
وفي بعض نسخ هذا الكتاب : وألم وأولى (١) .

قال ابننا قاسم (٢) وعقيل (٣) : ولم يتعرض لهما (٤) في شرحه المصنف .  
بل ذكر أن أفعال الدنو خمسة ، وعلى هذه النسخة فهي ستة .

قال البهاء بن عقيل : فتقول (٥) : ألم زيد أن يفعل أى قارب .

وفي الصحاح (٦) : غلام ملم ، أى مقارب للبلوغ .

قال أثير الدين (٧) : وأما « ألم » فقد ورد : « لولا أنه شيء قضاء الله لألم  
أن يذهب بصره » (٨) .

وفي الحديث « أن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » (٩) ، يريد صلى الله  
عليه وسلم : أو يلم أن يقتل . وتبعه تلميذاه المذكوران (١٠) فقالا : ويمكن  
أن « يلم » فيه ناقص ، والخبر محذوف مدلولاً عليه بما قبله : أى أو يلم « أن  
يقتل » .

قلت : وقصر الدماميني (١١) : فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم اعترضه بأنه  
دعوة مجردة ، وأن لا حجة بما في الحديث ، إذ « ألم » فيه بمعنى قرب ، فالمعنى :

ما يقتل حبطاً أو يقرب من القتل ، ها كذا قرره في الصحاح (١٢) .

قلت : وأنت خير بما ألقى عليك قبل من عد بعض إياها من أفعال الباب .

(١) ومنها النسخة المحققة من قبل بركات انظر ص ٥٩ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج١ ص ١٦١ .

(٣) في « كتابه » المساعد على تسهيل الفوائد ورقه ٥٢ و .

(٤) في الأصل : لها وهو الصواب ، لأن التى أسقطت « ألم » فقط .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) « ج١ ص ٣٣٤ » .

(٧) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٧٩ ظ . وعبارته : « وأما ألم فجاء في الحديث « لولا أنه ...  
الحديث » .

(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج٢ ص ٢١ » .

(٩) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج٣ ص ٢١ » من حديث طويل ، برواية : « ان مما ينبت  
الربيع يقتل أو يلم حبطاً ، ألم تر إلى آكله الخضره ..... الخ .

من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(١٠) أى ابن عقيل وابن قاسم ، في المرجع المذكور .

(١١) في شرحه للتسهيل ج١ ص ١١٣ و .

(١٢) « ج٢ ص ٣٣٤ » .

وأما دفع ما في شرح ابن قاسم تبعاً للأثير (١) بما في الصحاح فترجيح لا سند له ،  
لاحتمال التقديرين معا .

وقد أوردتها أئمة اللسان فوجب توجيهها ما أمكن ، وقد أمكن بما ذكره الأثير  
وتلميذاه ، الحزم بما لغبرهم إلغاء لما لهم ، وطرحاً له بالكلية من غير استظهار  
محض مكابرة ، ولو سلم فلم يقطع ابن قاسم ولا غيره من هؤلاء أن ذلك الوجه ،  
ولمّا أوردوه احتمالاً وتأييلاً بشهادة لفظة الإمكان .

ثم قال (٢) : ثم لا أدري كيف يكون الخبر المحذوف بتقدير جعلها ناقصة  
ما قدره من « بأن يقتل » مع تعلقه بالفعل نفسه كما في : ألم بالذنب إذا أوقع فيه ،  
وهو غير مناسب ، كما ترى ، لسياق الحديث فتأمله .

قلت : وأنت خير بأن ليس في لفظ ابن قاسم (٣) ما يقتضي تعلقاً من الباء  
الجارّة ، بل ولا عند غيره من ابن عقيل والأثير ، ولما قدروا الخبر عارياً من  
الجار ، فقالوا : يريد أو يلم أن يقتل ، فلا وجه للتنظير بألم بالذنب ، ولما  
حرف اللفظ فتحرف المعنى .

— ولرجائه = : أى الفعل ثلاثة — عمى وحرى = :

قال الدمامي (٤) تبعاً للرضى (٥) ، وهو أيضاً ما في القاموس (٦) بكسر  
الراء .

قلت : وهو خلاف ما أطبق عليه غيره من الفتح ، كما تبينه آخر ما  
يرد عليك من كلام أثير الدين (٧) ، وصرح به أصحاب أفعال الباب كابن طريف (٨)  
— واخولن = :

قال المصنف (٩) فهذه الثلاثة أعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وأعزها  
حرى ، يقال : حرى زيد أن يجيء بمعنى عسى أن يجيء .

(١) في المرجع المذكور .

(٢) أى الدمامي في المرجع المذكور .

(٣) أنظر شرحه ج ١ ص ١٦١ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١٣ ظ .

(٥) « في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٠٤ » .

(٦) « ج ٤ ص ٣١٨ » .

(٧) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٧٦ و .

(٨) هو : عبدالله بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي .

قال القفطي : من أهل قرطبة ، أخذ عن أبي بكر بن القوطية ، وغيره ، فكان حسن التصرف

في اللغة ، وله كتاب حسن في الأفعال ، هذب فيه « أفعال بن القوطية » شيخه ، توفي نحو

(٤٠٠) . أنظر : « الانباه ج ٢ ص ٢٠٨ — البنية ج ٢ ص ١١١ » .

(٩) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٣ ظ .

قلت : وقصر الدماميني (١) فعزى ذلك لابن قاسم (٢) ، ثم اعترضه بأننا لانسلم أن شيئاً من هذه الأفعال الثلاثة دال على المقاربة ، بل على الرجاء ساكنة عن القرب (٣) والبعد ، وكلام المصنف يشير إليه .

قلت : وأنت خير بتصريح المصنف في الشرح بتقيض ما زعم إشارته إليه ، والاعتضاد به ، في أكثر إقدام هذا الرجل وعدم تحفظه فيما ينقل أو يقول .

ثم قال (٤) : وإنما غر الشارح - يعني ابن قاسم - قول ابن الحاجب (٥) : أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً ، أو أخذاً فيه ، ثم قال (٦) : فالأول عسى ، فاقضى أن «عسى» لدنو الخبر على سبيل الرجاء .

وتعقبه الرضي (٧) بما قلناه فقال : عسى للطمع في حق غيره تعالى ، وإنما الطمع فيما ليس الطامع فيه على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو مالا وثوق بحصوله ، ولا يقال : إنما معناه رجاء دنو الخبر كما هو قضية كلام الجزولي وابن الحاجب أن الطامع بطمع في دنو مضمون خبره ، فنحو - عسى أن يشفى مريض ، أى إننى أرجو قرب شفائه ، وذلك أن عسى ليس متعيناً وضعاً ليطمع في دنو مضمون خبره ، بل لطمع حصوله مطلقاً مرجو الحصول عن قرب أو بعد ، تقول : عسى الله أن يدخلني الجنة ، وعسى النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع لي ، فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج فبمعنى لعله يخرج ، ولا دنو في لعل إتفاقاً .

قلت : وقد عرفت أن لا اغترار لابن قاسم بذلك رأساً ، وإنما مسنده كغيره تصريح المصنف بذلك .

ثم الانصاف إذا جهل أن ذلك قول المصنف أن يقول إثر نقله قول ابن قاسم : وهو موافق لابن الحاجب في مقدمته لكن تعقبه الرضي .

أما الإقدام على التخطئة بذلك فلا ، إذ لا مجال للعقل في كلا الكلامين ، وإنما مدرك ذلك الاستقراء والفحص عن تراكيب العرب .

قال أثير الدين (٨) إثر نقله قول المصنف يقال : حرى زيد أن يجيء أى عسى أن يجيء ، إن كان نقلاً عن أئمة اللغة فصحيح ، وإلا فالمحفوظ أن حر ، اسم منون ، قال ثعلب : أنت حرى بذلك .

(١) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ١٦١ ظ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج١ ص ١٦١ .

(٣) في «ج» : عن البعد والقرب ... الخ .

(٤) أى الدماميني في المرجع المذكور .

(٥) انظر «شرح الكافية لابن الحاجب ج١ ص ١١٤» .

(٦) أى ابن الحاجب .

(٧) في شرح الكافية ج٢ ص ٣٠١ .

(٨) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ١٧٦ .

وقال ابن سهل محمد بن علي الهروي (١) في كتاب أسفار الفصيح : لا ينبغي ولا يجمع ، ومنه قوله :

وهن حريّ أن يشنك نقره وأنت حريّ بالثار حين تثيب (٢)

وقيل : إنها بمعنى عسى . وقال في قول الأعشى :

إن تقل هن من بني عبد شمس فحري أن يكون ذاك وكانا (٣)

إن معناه فحقيق ، وقيل عسى ، يريد أن للرجاء كعسى ، فله إذا معنيان ، وقد فسر هؤلاء «حري» المنون بعسى ، وهي فعل ، فيحتاج في إثبات كونها فعلا بمعنى «عسى» إلى نقل يفصح عنه .

وربما تصحف على المصنف ، فاعتقد عدم تنوينه فعلا ماضيا .

قلت : وقصر الدماميني (٤) فنقل بعض ذلك عازيا لياه لابن قاسم (٥) ، ثم قال : « وهو تابع لشيخه أبي حيان في الاعتراض على المصنف بذلك ، وهو قصور » فقد نص عياض في مشارق الأنوار على ورود «حري زيد أن يفعل» ، فيستعمل فعلا ، وناهيك به إماما ثقة لاتزاع في عدالة إطلاعه .

قلت : وأنت خير بما انطوى عليه هذا الجواب من التهويل والتبجح على قصور قصر النقل في تصحيح المسألة على المشرق ، وقد طفحت بصحتها الدفاتر ، وصرحت بها أفواه المحابر ، ومهارق الأئمة الأكابر ، وعددها أصحاب كتب الأفعال كابن طريف ، والسرقطي (٦) ، وأنشدوا عليها أناشيد .

ثم قال (٧) : وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الإطلاع بالمحل

(١) هو : محمد بن علي أبو سهل الهروي النحوي القنوي المؤذن . قال ياقوت : أخذ عن صاحب النريين ، ورواه عنه وعن أبي يعقوب النجيري ، وأبي أسامة جنادة النحوي رئيس المؤذنين بجامع عمرو . وله من الكتب : شرح الفصيح ومختصره « أسماء الأسد » ، أسماء السيف ، توفي عام (٤٣٣) . انظر : « معجم الأدباء » ج ١٨ ص ٢٦٣ - الانباء ج ٣ ص ١٩٥ - البنية ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٧٦ و . ولم أعرف قائله .

(٣) قال ابن هشام في شذور الذهب : ولا أعرف من ذكر «حري» من النحويين غير ابن مالك ، وقوم أبو حيان أنه وهم فيها ، وإنما هي «حري» بالتونين اسما لافلا ، وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقطي وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الأعشى أن يقل هن . . . البيت .

وقد استشهد بالبيت السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٨ - وانظر : الدرر ج ١ ص ١٠٣ - الشذور ج ٢ ص ٧١ .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٣ ظ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٦١ .

(٦) توجد مجموعة هذه النسبة ، ولا أعلم أهم المقصود بالذات .

(٧) أي الدماميني في المرجع السابق .

الذى لا يدفع عنه ، والمسألة ثقيلة فما باله بدفع قوله بهذه الأقاويل الواهية ، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف .

قلت : لا ينبغي حمل اعتراض الأئمة بعضهم على بعض على سوء الظن ، وهم هداة الأنام وأعلام الإسلام ، فإن ذلك غير اللائق بمناصبهم وبوادرهم (١) .  
فإن ذلك بعينه سوء الظن ، وإنما يحمل على المقاصد السنية والأغراض السنية من إظهار دين الله ، وإقامة الحق ، وبذل النصيحة لعفاة العلم ، والكشف عن حقائق الأمور ، سيما ما يصدر عن الأثير في حق المصنف ، فقد بلغ في التنويه به وإشادة ذكره حد الإطراء ، وهو الذى نشر تصانيفه ، وكشف لطوائف طلبة العلم رموزها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض لهم لججها ، حتى لقد بلغ من اعتنائه بها إلى أن ألزم نفسه أن لا يقرئ أحداً إلا كتاب سيبويه أو تسهيل المصنف ، أو مصنفات نفسه ، فأني يخطر إليه لزراء به ، وهو بلديه ، وقد فاخر به المشاركة ، وقد أنشد بعض أصحابنا المغاربة من أهل الأندلس ، وهو الإمام البلوى لما لقيه وهو بالديار المصرية :

بيننا نسب ترعى وإن بعدت      لكوننا ننتهى فيها لأندلسي (٢)

ويحسب هذا المصنف البديع شهادة الأثير أنه أبدع كتاب في فن العربية ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام التحوية صنف ، وإذا تأملت ما أورد عليك من كلامه تبينت أن ليس فيه ما يقتضى الجزم بخطأ المصنف ، بل مقتضاه التردد في صحته .

وأما ابن قاسم فقد برأ ساحة المصنف ، فقال (٣) إثر قوله : والمحفوظ أن «حرى» اسم متون ... الخ : لكن المصنف ثقة .

والعجب للدماميني كيف طوى ذكر ذلك (٤) وأضرب عنه . ولوعا بالردود والتعقبات على الفضلاء .

— وقد ترد عسى إشفاقا = : والكثير ورودها رجاء .

قال سيبويه : عسى طمع وإشفاق ، فالطمع في المحبوب ، والإشفاق في المكروه نحو عسيت أن أموت وقوله :

عسيتم لدى الهيجاء تلقون دوننا      تضاfer أعداء بضعف نصير (٥)

- (١) في الصحاح مادة «بذخ» : باذخ : أى عال ، والبواذخ من الجبال : الشوامخ .
- (٢) والبيت ليس فيه شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد معنوى ، أى فيه مدح لابن مالك ، وكونه ينتمى مع صاحب البيت للأندلس ، وأن بينهم نسب يجب رعايته وإن بعد .
- (٣) في شرحه للتسهيل ج١ ص ١٦١ .
- (٤) أى قول ابن أم قاسم : «لكن المصنف ثقة» .
- (٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٧٧ و . ولم اعرف قائله ولا أين يوجد سواء . والشاهد : أن «عسى» هنا للإشفاق .

وقول الأسود بن يعفر :

عسيتم أن تصابوا ذات يوم — م كما يستشرف الجزر العقاب (١)

وقد اجتماعا في قوله تعالى : «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم» (٢) وقد أخذه حميد فقال :

قضى الله في بعض المكاراة للفتى برشد وفي بعض الهوى ما يحاذر (٣)

وكلمتا « بعض » ، في مقابلة شيئا وشيئا .

— ويلازمهن = : أي عامة أفعال الباب — لفظ المضى إلا كاد وأوشك وجعل = : فلم يتصرف منها شيء (٤) .

قال أثير الدين (٥) : واختلف في مانع تصرف «عسى» وأخواتها ، فقال أبو الفتح لما قصد بها المبالغة أخرجت عن بابها ككل فعل أريد به المبالغة كنعم وبئس وفعل على التعجب .

قلت : وقصر الدماميني (٦) فعزاه لأبي الفتح من حكاية ابن قاسم (٧) ، ثم قال (٨) : وفيه نظر يظهر مما سبق .

قلت : يعني ما قدمه (٩) عن الرضى من عدم إفساده «عسى» قريبا ، وقد عرفت منازعتنا لإياه فيه .

وتغليل أبي الفتح هذا يعضدها .

واعتل ابن عصفور لعدم التصرف بكون معناها ماضيا ، إذ لا تقول : عسى زيد أن يقوم إلا وقد استقر الرجاء في نفسك بقيامه قبل ، ولا يلتفت إلى عدم رجوع القيام لرجوع ذلك إلى الرجى لا إلى مضى عسى .

(١) كذلك ذكره الأثير ونسبه للأسود بن يعفر في المرجع المذكور في البيت قبله ، والشاهد فيه مثله أيضا .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٣) هذا البيت منسوب مرة لحمد بن ثور ، وهو في ديوانه ص ٨٧ - ٨٩ من قصيدة ، ومرة أخرى نسب لعامر بن الطفيل وهو في ديوانه ص ٧٥ - من قصيدة أيضا ، وانظر الحماسة ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٤) أي فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضي وعددها كلها : سبعة عشر .

(٥) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٧٧ و .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١١٣ ط .

(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٦١ .

(٨) أي الدماميني في المرجع المذكور .

(٩) أنظر ص ١٣٠٥ .

قال (١) لا يقال : إذا استقر المعنى في النفس ، فقد استقر ، أيضا في الحال ،  
فقد جعلت لها صيغة بالنظر إليه .

لأننا نقول : إنما اختير لها صيغة الماضي لحقتها ، ومسوخ ذلك معنى الاتصال ،  
وصيغة الماضي ترد فيما يراد به ذلك ، نحو « وكان الله غفورا رحيمًا » (٢) وقول  
الكُميت :

ماذاق يؤس معيشة ونعيمها      فيما مضى أحد إذا لم يعشق (٣)  
لأن المراد به الدوام ، ومن ثم ساغ إعمالها في إذا هـ .

قال أثير الدين (٤) : وهذه كلها تعاليل لشيء وضعي ، والوضعيات لا تعلل ،  
ولو قيل : عسى لما شاركت « لعل » في الرجاء لزم عدم التصرف لكان قولاً .

— إلا كاد وأوشك = : فاستعمل لهما المضارع ، بل هو في أوشك أكثر حتى  
زعم الأصمعي ألا ماضى لها رأساً .  
ورد بحكاية الخليل وغيره .

— وعملها في الأصل عمل كان = : من رفع المبتدأ اسماً (ونصب خبره خبراً لها  
منصوباً في بعضها كما ستقف عليه ، وما ساغ كونه اسماً لكان من المبتدئات ساغ  
اسماً) (٥) لها .

وفي البسيط : « أن يفعل » بعدها بدل من الاسم بدل المصدر من الاسم ، وأظنه  
مبنياً على أنها (ليست نواقص) (٦) ، فالمعنى عندهم في « عسى زيد أن يقوم » قرب  
يقوم « قرب قيام زيد » ، ثم قدم الاسم وآخر المصدر « ف قيل : قرب زيد قيامه ،  
وعضد بقولهم : عسى أن يقوم زيد على أنه الأصل » فإن قدم الاسم فهو على البدل  
حلاً لها على طريقة واحدة .

ورد بأنه بدل لازم ، ولا بدل لازم ، وبأنه إخراج لعسى عن معناها رأساً إلى  
تأويل القرب خاصة .

قلت : وفيه دفع لما اجتلب عليه الدماميني من قول الرضى السابق دفعا لقول  
ابن قاسم تبعاً للمصنف : والأفعال الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء .

(١) أى ابن عصفور .

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٥٦ .

(٣) البيت من قصيدة قالها الكُميت في مدح يزيد بن المهلب ، وقيل في مدح مخلد بن يزيد بن مهلب ،  
أنظر ديوانه ج ١ ص ٢٥٨ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٧٧ ظ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٦) « ليست نواقص » ساقط من « ب » .

وذهب بعض إلى مفعوليته ، لأنها في معنى : قارب الفعل ، احتججا بعدم كون المصدر أخبارا ، وكون المصدر فاعلا غير مقتاس مع « أن » .

وقيل هو نصب بتزع الخافض ، لجموم سقوطه مع « أن » ، فمعنى عسى زيد أن يقوم : عسى للقيام ، ومعنى اخلوق يفعل : تهيأ للفعل ، وهي تخرجات مخرجة للألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة ، فلا معول عليه ، وأيضا فلا يسوغ في عامتها .

وقيل من باب الإعمال (١) على إعمال الأول .

ورد بنحو - عسى أن يقوم اخوتك ، وعسى أن يقوم الزيدان ، ولا يضمن مفرد في موضع جمع ، ولا يسوغ على إعمال الثاني لوجوب الإضمار في - عسى (٢) وبروزه في التثنية والجمع (٣) إلا على رأى الكسائي وهو باطل كما عرف في بابه .

- لكن التزم كون خبرها = : فعلا - مضارعا = : ومن ثم افردت بياب - مجردا = : من أن - مع هلهل = : من أفعال الشروع ، لأنها للأخذ في الفعل فخيرها في المعنى حال كقوله :

قامت تلوم . . . . . البيت (٤)

وعلته في « هلهل » أشدية المقاربة فيه ، لدلالة تركيبه على المبالغة كزئزل ، وصرصر ، فلحق بالأفعال الشروعية في ذلك .

ومضارعا - مقرونا بأن مع « أولى » وما بعدها = :  
قال أنير الدين (٥) : وهو عسى وحرى وأخلوق .

وفي شرح الدماميني (٦) : وكان ينبغي أن يسقط المصنف عسى ، فيقول : مع أولى وما بعدها إلا عسى ، لإيراده إياها في قسم ذى الوجهين .

قلت : إنما أخذه مع وضوحه من قول ابني قاسم (٧) وعقيل (٨) ، والمراد به أى ما بعدها حرى ، وأخلوق . وعلة الاقتران أن الفعل المرجو مستقبل ، فناسبه (٩) حرف الاستقبال .

(١) في هامش « ب » : التنازع قبل الإعمال . . . الخ .

(٢) - عسى - ساقطة من ب .

(٣) « والجمع » مكررة في « ب » .

(٤) سبق تحقيقه في ص ١٣٠٠ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٧٨ .

(٦) « ج ١ ص ١١٤ و . » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦١ » .

(٨) في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٥٢ ظ . وعبارته : والمراد به « حرى وأخلوق » فتقول : أولى زيد أن يقوم ، وكذلك البواقي .

(٩) في ج : قياسه ، بدل فناسبه .

وأما عدمه في «عسى» فشاذ حملا على كاد ، كما عكس فيها حملا على عسى من غير أن يكون معنى الاستقبال هنالك مراداً قاله بعضهم .

وفي شرح الدماميني (١) : وهو مردود بأن معنى : كاد يموت قارب أن يتأخر عنه الموت قليلا فيما مضى ، أى قارب حالا يكون الموت بعده بقليل ، وهو داعي الترك ، لأنها آية الإستقبال ، فذكرها يوهم التراخي الذي هو عكس المراد ، وإن كان التراخي غير لازم للاستقبال .

قلت : ولاخفاء في ضعفه ، بل في فساد قوله : قارب أن يتأخر عنه الموت ، لما علم ضروريا أن المراد : قارب ملابسة الموت ، لا التأخر عنه .

والتحقيق ما عند المحقق (٢) الرضى أنه انما غلب في أفعال المقاربة «كاد» ومرادفاتها كون أخبارها كذلك ، لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنها شروعية ، فليست متضمنة معنى «كان» كأفعال الشروع ، بل محمولة من حيث الاستعمال على كان ، فجاز في بعضها اقتران الخبر بأن - و = : ملتبسا - بالوجهين = : التجرد والاقتران في = : الأفعال - البواتي = : من كاد وكرب وأوشك ، لكن على التفصيل الآتي ومن ثم قال : - والتجرد مع كاد وكرب أعرف = من الاقتران ، كما في حديث عمر رضى الله عنه : « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » (٣) وقول الشاعر :

أبيت قبول السلم منا فكدم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل (٤)

وقوله :

قد بُرت أو كربت أن تبورا لما ريت يبهسا مثبورا (٥)

وقوله :

سقاها ذووا الأحلام سجلام على الظما وقد كربت أعتاقها أن تقطعا (٦)

(١) « ج ١ ص ١١٤ و . »

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه « ج ١ ص ١١٨ - ١١٩ - كتاب الأذان - باب : قول الرجل ما صلينا » . والشاهد : اقتران خبر «كاد» بأن ، على غير الأعراف .

(٤) قال المصنف : لم أر أحدا عزاه إلى قائله ، والبيت من شواهد الأشموني ، والشاهد اقتران خبر «كاد» بأن والغالب لأن يكون فعلا مضارعا غير مقترن بها . راجع : المصنف ج ٢ ص ٢٠٨ - الأشموني ج ١ ص ٢٦١ .

(٥) نسبة المصنف للحجاج بن رؤيه التميمي السعدي ، وهو من شواهد الأشموني والشاهد مثل سابقه . واليهي : اسم من أسماء الأسد .

راجع : « المصنف ج ٢ ص ٢١٠ - الأشموني ج ١ ص ٢٦٢ » .

(٦) سبق تحقيقه في ص ١٨٢٤ .

وهو عند أصحابنا من الضرورات كقوله :

قد كاد من طول البلا أن يمصحى (١)

وقوله :

كادت النفس أن تفيض عليه إذا طوى تحت ربطة وبرود (٢)

وأما التجريد فمما لا يحصى كثرة نحو : « يكاد البرق يخطف أبصارهم » (٣)

وقوله :

وما أنت إلا رسوم الديار وستوك قد كربت تكمل (٤)

وقوله :

كرب القلب من جواه ينوب حين قال الوشاة هند غضوب (٥)

ولم يذكر سيبويه في خبرها إلا التجريد - وأوشك (٦) وعسى بالعكس = : (٧)  
فعسى الله أن يأتي بالفتح (٨) « وعسى الله أن يجعل بينكم » (٩) أعرف من نحو قوله.

(١) اختلف في رواية صدره ، ورواية المعنى : رسم عفا من بعدما قد أمحى . ورواية محقق

المقتضب : ربيع عفا من بعدما قد أمحى .

والراجح أنه لرؤية بن الحجاج ، يصف منزلا بالبلاء ، وأنه كان يرى .

له أثر ، ومصحح : ذهب ، ولیمصحح : يذهب .

راجع : الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ - المقتضب ج ٣ ص ٧٥ - المقرب ج ١ ص ٩٨ - ابن يعيش

ج ٧ ص ١٢١ - الدرر ج ١ ص ١٠٥ - المعنى ج ٢ ص ٢١٥ -

(٢) قال السيوطي في شواهد المعنى : لم يسم قائله ، ونسبه الشنقيطي في هامش شواهد المعنى لمحمد

بن منادر ، من شعراء البصرة ، وهو من قصيدة يرثي بها عبد الحميد بن عبد الوهاب الثقفي ،

وضمير « عليه » للمرثي ، والربطة : الملاة إذا كانت قطعة واحدة ، والجمع : ربط والبرود

جمع برد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما الكفن .

راجع : « شواهد المعنى » ص ٩٨٤٨ - الأشعري ج ٢ ص ٧٢ - الأشعري ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٠ .

(٤) قائله : الكميث بن زيد من قصيدة يمدح بها عبد الرحمن بن عتبة ابن سعيد بن العاص ، والشاهد

تجريد خبر « كرب » من « أن » ، وفيه شاهد آخر ، وهو : إغناء العدد الذي في آخره

« فون » إذا أضيف إلى صاحبه وإغناؤه عن إضافته إلى المميز ، والأصل : قرب أن يكمل

ستون سنة من عمره .

راجع : « الخزائن » ج ١ ص ٥٥٨ - ديوانه ج ٢ ص ٢٩ - الهمع ج ١ ص ٢٥٤ - الدرر

ج ١ ص ٢١٠ .

(٥) نسبة المعنى مرة لرجل من طيء ، وقال : ويقال : قائله : كلحية اليربوعي ، وذكر

الشنقيطي النسبتين - إلا أنه بعكس المعنى في ترتيب النسبة والشاهد مثل سابقه .

راجع : « المعنى » ج ٢ ص ١٨٩ - الشذور ج ٢ ص ٧٢ - الأشعري ج ١ ص ٢٥٢ - الهمع

ج ١ ص ١٣٠ - الدرر ج ١ ص ١٠٥ .

(٦) في المتن تحقيق بركات : « وعسى وأوشك » الخ .

(٧) في « ب » : « فالتجريد نحو » فمضى الله الآية « وهذا اللفظ زيادة ولا معنى له .

(٨) سورة المائدة ، آية : ٥٢ .

(٩) سورة المنتحة ، آية : ٧ .

- عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليفته أمر (١)  
وقول هدية :
- عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٢)  
وقوله :
- عسى الله يغني عن يلاذ ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكيب (٣)  
وقوله :
- وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد (٤)  
وجمهور البصرية على أن تجريد خبر «عسى» ضرورة .
- وقضية كلام سيويه خلافه لقوله : (٥) واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، تشبيها بكاد يفعل فأطلق .
- قال ابن عصفور : ويجب أن يقيد ، إذ لم يحفظ مجرداً إلا ضرورة .
- وقد تعوض السين من أن في خبرها كقوله :
- عسى طيء من طيء بعد فقده ستطفي غلات الكلى والجوانح (٦)

- (١) قال النيني في شواهد الكبرى ، والشتيطي في الدرر : لم نقف على اسم قائله والشاهد تجريد خبر «عسى» من «أن» وهو قليل ، وفيه شاهد آخر « وهو : كون اسم «عسى» نكرة .  
راجع : «النيني» ج٢ ص ٢١٤ - المجمع ج١ ص ١٣١ - الدرر ج١ ص ١٠٩ .
- (٢) والبيت من قصيدة لهدية بن خشرم قالها وهو مسجون بالمدينة بسبب قتله لزياد بن زيد ، وذلك في عهد معاوية ، ثم قتل به لأن ابنه رفض أن يدفع الدية ، وروى «أمسيت» بضم التاء وفتحها وأغلب روايات النحويين الضم ، قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب : والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه . والشاهد مثل ما قبله .
- راجع : «الكتاب» ج١ ص ٤٧٨ - المقتضب ج٣ ص ٧٠ - النيني ج٢ ص ١٨٤ - الخزانة ج٤ ص ٨١ - الدرر ج١ ص ١٠٦ .
- (٣) استشهد بالبيت سيويه مرتين وفي كليهما نسب لهدية بن خشرم ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل في هذا المقام . والشاهد فيه : مثل سابقه ، واستشهد به سيويه أيضاً على جواز أماله الألف من «قادر» قال الأعلم : وإن كان قبلها الحرف المانع لقوة الراء المكسورة على الإمالة .
- راجع : «الكتاب» ج١ ص ٤٧٨ - ج٢ ص ٢٦٩ - ابن يعيش ج٧ ص ١١٧ - ٩٠ ص ٦٢ - الأشعري ج٤ ص ٢٢٩ .
- (٤) سبق تحقيقه في ص ٧٠٧ والشاهد هنا مثل الأبيات السابقة .
- (٥) «في الكتاب» ج١ ص ٤٧٧ .
- (٦) نسب هذا البيت في الحاشية لقسام بن رواحة النسي « وقيل : اسمه «قسامة» بالتاء ، قال المرزوقي : «عسى» لفظة وضعت للترجي والتأويل ، إلا أنها تؤخذ بأن الفعل مستقبل مطبوع فيه . . . . وقال : لما كان من شرط «عسى» أن يحییء بعده «أن» إيذاناً بالاستقبال جعل هذا بدل «أن» «السين» لأنه أشبه في الدلالة على الاستقبال ، وقال : والمعنى : المطبوع فيه من أولياء الدم أن يطلبوا الثأر في المستقبل ، وإن كانوا أخروه إلى هذه الغاية . والغلات : جمع «غلة» وهي الحرارة في الجوف ، والكل : جمع كلية أو كلوة ، والجوانح : الفضلوع .
- راجع : «الحاشية» ص ٩٦٠ - الخزانة ج٤ ص ٨٧ - ابن يعيش ج٧ ص ١١٨ - ٨٠ ص ١٤٨ .

وفي البسيط : ولم يوضع مكانها « سوف » ، وكذا : أوشك زيد أن يقوم .  
كقوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا  
إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا (١)

وقوله :

إذا المرء لم يخشى الكربة أوشكت  
أعرف من أوشك زيد يقوم ، وقوله :

يوشك من فر من منية  
وفي الحديث : « يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديث من حديثي ،  
فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله » (٤) .

وقد تدخل الباء على خبرها مقرونا بأن كقوله :

أعادل (٥) توشكن بأن تريسي صريعا لا أزور ولا أزار (٦)  
— وربما جاء خبرهما = : أي كاد وعسى . كذا قال المصنف في شرحه (٧)

(١) قال العيني : هذا البيت أشده ثعلب في أماليه ، وقال : أنشدنا ابن الأعرابي ، وذكر البيت ولم يعزه إلى أحد ، والشاهد : اقتران خبر « أوشك » بأن « وهو قوله : أن يملوا . راجع : « العيني ج٢ ص ١٨٢ - الدرر ج١ ص ١٠٥ - الأشموني ج١ ص ٢٠٦ - التصريح ج١ ص ٢٠٦ - المجمع ج٢ ص ١٣٠ » .

(٢) « سبق تحقيقه في ص ١٠٦٤ » .

(٣) قاله : أمية بن أبي الصلت الثقي شاعر مخضرم ، أي أدرك الإسلام ، واختلف في إسلامه ، والراجح أنه مات كافراً . وقيل : إن البيت لرجل خارجي قتلته الخنجا ، والأول أصح وهو في ديوانه ضمن قصيدة ، قالها عند وفاته . وجاء في الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج٤ ص ٢٧٩ « و » تفسير ابن كثير ج٢ ص ٢٦٤ : « أن فارعة أخت أمية جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فأشبهته تلك القصيدة ، فقال لها : « يا فارعة إن مثل أخيك كمثل الذي آتاه الله آياته فانسئخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين . والشاهد فيه مثل سابقه وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال مضارع « أوشك » من أفعال المقاربة .

راجع : « الكتاب ج١ ص ٤٧٩ - المقرب ج١ ص ٩٨ - العيني ج٢ ص ١٨٧ - ابن يعيش ج٧ ص ١٢٦ - الدرر ج١ ص ١٠٣ - الديوان ص ٢٤٠ » .

(٤) أخرجه ابن ماجة في سننه « ج١ ص ٦ » مقدمة « باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من حديث المقدم بن معد يكرب .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج٤ ص ١٣٢ » من حديث المقدم أيضا ، برواية « يوشك أحدكم أن يكذبني ، وهو متكى على أريكته . . . الخ .

(٥) في « أ » و « ج » : « أعاد » بسقوط اللام ، والصواب كما في « ب » . وكذا رواية الأثير والسيوطي .

(٦) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٧٩ ط ، والسيوطي في المجمع ج١ ص ١٣٠ - وقال الشنقيطي في الدرر ج١ ص ٧ . لم اثر على قائله ، والشاهد : دخول الباء على خبر أوشك المقرون بأن .

(٧) « ج١ ص ٦٤ و . »

وفي شرح الدماميني (١) : وليس ينجيه من التعب ، إذ لا قرينة في المتن تدل عليه « وإنما فيه قرينة خلافه ، وهو قرب عسى وأوشك للضمير بالمتواتر عوده إليهما .

قلت : إنما أخذه من قول مقلده ابن قاسم (٢) تبعاً لقول أنيرالدين (٣) : ظاهر قوله : خبرهما عود الضمير إلى أقرب مذكور من « عسى وأوشك » ، غير أن المصنف بين في الشرح إرادته : من « كاد وعسى » .

— مفرداً منصوباً (٤) = : تنبيهاً على الأصل عند سيوييه (٥) والبصرية ، كقوله :  
فأبْتُ إلى فهم وما كدت آتياً      وكم مثلها فارقتها وهي تصفر (٦)  
وقوله :

أكثر في العزل ملحاً دائماً      لا تكثرن إني عسيت صائماً (٧)  
وقالوا : عسى الغوير أبؤسا (٨) ، أي ذا أبؤس .

وقال ابن كيسان : وهو مصدر والتقدير بشس .

واستحسنه مصعب بن أبي بكر الخشني منظرًا لإياه : « فطفق مسحاً » (٩) وقدره ابن كيسان أيضاً : أن يكون ، وأبو عبيدة : أن يأتي بأبؤس .

وقال أبو عمرو الزاهد عن ثعلب : عامة كلامهم : عسى زيد قائم ، بالرفع خبر للمبتدأ .

(١) ج ١ ص ١١٤ .

(٢) في شرح التسهيل « ج ١ ص ١٦١ ، ١٦٢ » .

(٣) « في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٨٠ و ٢٠٠ » .

(٤) في المتن تحقيق بركات ص ٥٩ وشرحي الأثير وابن أم قاسم : « مفردين منصوبين أما في شرح الدماميني فوافق لما في الشرح .

(٥) انظر : « الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ » .

(٦) قائله : تأبط شرأ ، واسمه : ثابت بن جابر بن سفيان ، من جملة أبيات قالها بسبب نجاته من كين أعده له بنو غيلان ، والشاهد فيه : مجيء خبر « كاد » مفرداً ، وهو قوله : « آتياً » ورواية الحماسة : « ولم أك آتياً » وعليها فلا شاهد ، وقد ذكر المرزوقي في شرحها رواية الشارح : « وقال يقول رجعت إلى قبيلتي » فهم « وكدت لا أؤوب » ، لأنني شافيت التلف . راجع : « الحماسة ص ٨٣ - المعنى ج ٢ ص ١٦٥ - الخزانة ج ٣ ص ٥٤ - الأشموني ج ٢ ص ٢٢٧ - الدرر ج ١ ص ١٠٧ - المص ج ١ ص ١٣٠ » .

(٧) سبق تحقيقه في ص ٧٠٦ .

(٨) قال الميداني في « مجتمع الأشكال ج ٢ ص ١٧ » : الغوير : قصير غار ، والأبؤس : جمع بؤس « وهو الشدة ، وأصل هذا المثل - فيما قيل - من قول الزباه حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه . . . أي لعل الشريأتك من قبل الغار وقال : يضرب للرجل ، يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

(٩) سورة ص ، آية : ٣٣ .

ومنهم من يجعله بمعنى «كان» فينصب ، ولهذه العلة جاء الخبر عن عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال للرجل الذى وجده منبواً : «عسى الغوير  
أبوسا(١)» هـ .

وقضيته جواز : عسى زيد قائم بالرفع لغة ، وهو شيء لا يعرفه البصرية ،  
وجواز عسى زيد قائما ، لإثباته (لغة لا ضرورة ولا نادراً ، وهو خلاف رأيهم  
أيضاً ، ولو صح نقل ثرا ونظما ، وقد ورد خبر أو شك (٢) غير مضارع مغنياً  
عن أن والفعل كقوله :

لأوشك صرف الدهر تقريق (٣) بيننا ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج (٤)  
(- و = : ربما جاء - خبر جعل جملة اسمية = : كقوله :

وقد جعلت قلو ص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب (٥) (٦)  
وعليه خرج بعض «حكاية ثعلب : عسى زيد قائم ، على أن «عسى» ناقصة ،  
واسمها ضمير الشأن ، والجملة الخبر .

- أو فعلية مصدرية بإذا = : قال المصنف (٧) كقول ابن عباس رضى الله عنهما :  
«فجعل الرجل إذا لم يستطيع أن يخرج أرسل رسولاً» (٨)

(١) انظر : «مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٧» والمستقصى في أمثال العرب للزحشرى ج ٢  
ص ١٦١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٣) في ج «فرق» .

(٤) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٨٠ ط ، ولم اعرف قائله . والشاهد كون  
خبر «أوشك» مصدراً مغنياً عن «أن» والفعل .

(٥) ذكر هذا البيت في شرح الحماسة للرزوقي ضمن ثلاثة أبيات ولم يذكر قائلها قال الرزوقي :  
«جعلت» ها هنا بمعنى : «طفقت وأقبلت» ، ولذلك لا يتعدى ، و«القلوص» : الفتية  
من الإبل ، و«مرتعها قريب» في موضع الحال .

وقال البغدادي في الخزانة : على أنه جاء نادراً خبر «جعل» جملة اسمية ، وهو قوله :

«مرتعها قريب» وقال : قال ابن جني في إعراب الحماسة : أوقع الجملة من المبتدأ والخبر

موقع الجملة من الفعل والفاعل ، أراد : وقد جعلت قلو ص ابني سهيل يقرب مرتعها من الأكوار .

وقال البغدادي : أقول : الصواب في التقدير : تقرب من المرتع ، باستناد الفعل إلى ضمير

القلوص ، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها الفعل إلا ضمير اسمها ، كما نص

عليه الشارح المحقق . وفي البيت أبحاث أخرى تراجع في مضانها .

أنظر : «الحماسة ص ٣١٠ - المي ج ٢ ص ١٧٠ - الخزانة ج ٤ ص ٩٢ - الأشتوني ج ١

ص ٢٥٩ وشواهد المعنى ص ٦٠٦ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٧) في شرح التمهيد ج ١ ص ٦٤ و .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه «ج ٣ ص ١٧١ - كتاب التفسير : سورة الشعراء ، آية ،

«وأنذر عشيرتك الأقربين» قوله : حدثنا عمر بن حفص ، من حديث ابن عباس رضى الله

عنه .

والشاهد : كون خبر «جعل» جملة فعلية مصدرية بإذا .

قال ابن هشام في شرح الشواهد : وهذا لم أر (تقديره ، ووجهه أن «إذا» نصب بجوابها على الصحيح ، والمعمول مؤخر تقديرأ عن عاملة ، فأول الجملة) (١) حقيقة أرسل .

قالصواب أن يقال : أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محض الشذوذ ، وأما نفس «إذا» فلا وجه ، لكونها مرجعا للشذوذ ، ومن ثم لم يقل أحد فيما علمت : إن قوله

وقد جعلت إذا ما قمت يشقلى ، ثوبي . . . (٢)

شاذ ، للتصدير بإذا ، بل من حيث رفع السببي خاصة فافهمه ه . وهو خلاف ما في المتن .

— أو = : مصدرية بكلما = : كما في الحديث : «فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر» (٣) قال المصنف في التوضيح (٤) : وهذا مبنى على أصل متروك وهو أن سائر أفعال المقاربة مثل «كان» دخولا على المبتدأ والخبر ، فالأصل أن خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة أو ظرفاً ، فترك الأصل ولتزم كون الخبر مضارعاً .

— ونذر اسنادها = : أى جعل — إلى ضمير (٥) شأن = : نحو جعل زيد قائم ، ولم يقف له أثر الدين ولا غيره من الشروح على سماع ، هذا إن جعل ضمير إسنادها إلى «جعل» .

وأما أنه لأفعال الباب فكحكاية أبي عمر الزاهد السابقة عن ثعلب على التخريج السابق .

— و= : نذر أيضا — دخول النفي (٦) عليها = : كقول أنس رضى الله عنه : «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت» (٧) ولم ينذر دخوله على «كاد» فلا ينبغى عود مجرور «عليها» (٨) لأفعال الباب ، ولم يتعرض المصنف له في الشرح ،

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٢) سبق تحقيقه في ص ١٢٩٩ .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه «ج ١ ص ٢٤٠ — كتاب الجنائز— باب : حدثنا موسى بن إسماعيل » من حديث سمرة بن جندب ، وهو حديث طويل . والشاهد : كون خبر «جعل» جملة فعلية مصدرية بكلما .

(٤) أى شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٧٩ .

(٥) في المتن تحقيق بركات : ضمير الشأن . . . الخ .

(٦) في المتن تحقيق بركات = ودخول النفي عليها وليس المقرونة . . . الخ . ونبه في أسفل أنها سقطت في بعض النسخ .

(٧) أخرجه البخارى في صحيحه «ج ١ ص ١٨٣ — كتاب الاستسقاء— باب : من تمطر في المطر . والشاهد : دخول النفي على «جعل» نادراً .

(٨) في «ج : مجرور على الأفعال . . . الخ .

— وليس المقرون (١) خبراً عند سيبويه = : بل نصب بنزع الخافض ، أو يتضمن الفعل معنى قارب .

قال في الكتاب (٢) : تقول : عسيت أن تفعل ، فإن بمنزلة : قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل ، واخولقت السماء أن تمطر ولا يستعمل هنا المصدر ، كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل في موضعه في — بلدى تسلم هـ .

وحاصله : أن أن وتاليها بتأويل المصدر فيلزم في مثل : « زيد أن يقوم » الاخبار بالحدث عن الجثة .

بل تقول جمعا لأطراف المسألة : ما كان غير مقرون بأن فالاجماع أن الفعل فيه داخل على الجزئين ، وإن قرن به فثلاثة أقوال :

أحدها : وهو للمبرد (٣) وظاهر كلام الزجاج ، ونسبه المصنف لسيبويه أنه مفعول به اعتلالا بما مر .

الثاني : أنه خبر ، وهو مذهب الجمهور ، وصححه ابن عصفور (٤) .

الثالث : أنه في موضع رفع بدلا من المرفوع قبله على الفاعلية ، بدل اشتمال ، وعليه الكوفية .

(١) في المتن تحقيق بركات : وليس المقرون بأن خبراً و « مثله ما في شرح الأثير ج ٢ ص ١٨٠ ظ . وما في شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١٦٢ » .

(٢) « ج ١ ص ٤٧٧ » .

(٣) أنظر : « المقتضب ج ٣ ص ٦٨ وما بعدها » قال السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٣٠ : « أقفال هذا الباب تعمل عمل « كان » ، فترفع المبتدأ اسمها لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول ... وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى : قارب زيد الفعل ، وخذوا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .

وقال الدكتور عزيمة تعليقاً على ذلك في هامش المقتضب ج ٣ ص ٦٩ : « والذى أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أقفال المقاربة تعمل عمل « كان » وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها ، وكذلك الجملة بعدها ، وتفسرهما هذه الأقفال بقارب أردنا أنما هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها ، وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً ، فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً ، قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ : « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » ، وعنون لها بقوله : « هذا باب الفعل المتصدي إلى مفعول » .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاختصار فيه عمل الفاعل » .

ويعتبر هذا التعقيب مطلاً لما ادعاه الشارح فيما للأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨١ و . والذى يعتبر المصدر الأساسى السيوطى في الجمع ، وهو رأى وجيه ومقبول .

(٤) أنظر : « المقرب ج ١ ص ١٠٠ » .

وأجيب (١) عما اعتل به سيويه والميرد في منع الخبرية بعد تقدير « أن » وصلتها بالمصدر : بأنها مسوقة دلالة على تراخي الفعل سوقهم لها في خبر « لعل » كما في الحديث : « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » (٢) وقوله :

لعلهما أن يغييا لك حاجة (٣)

ولعل من الاحرف الداخلة على الجزئين إجماعا ، فكما لا تقدر أن بعدها (٤) به ، فكذا في عسى وأخواتها .

وأعتل الجمهور بأنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل . كقوله :

لا تلحنني اني عسيت صائما (٥)

وأجاز بعض هؤلاء التقديرية ، إذ قد يخبر به عن غيره مجازا ، كزيد عدل

رضى . وقوله :

فلانما هي إقبال وإدبار (٦)

- (١) في ب : وقد أجيب ... الخ .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه « ج ٢ ص ١٠٩ » كتاب الشهادات ، باب من أقام البينة بعد اليمين . و « ج ٤ ص ٢٠٤ » كتاب « حيل » ، « ص ٢٣٩ » كتاب الحيل ، باب موعظة الإمام للنصوم ، من حديث أم سلمة .
- وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٣ ص ١٣٢٧ - ١٣٣٨ » كتاب الاقضية ، باب الحكم بالظاهر والحق بالحجة ، من حديث أم سلمة وأخرجه أبو داود في سننه « ج ٢ ص ٢٧٠ » كتاب الاقضية ، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ ، من حديث أم سلمة وأخرجه ابن ماجه في سننه « ج ٢ ص ٧٧٧ » كتاب الأحكام ، باب قضية الحاكم لا تخل حراما ... الخ عن أم سلمة كذلك .
- (٣) وعجز البيت : وأن يرحبا صدرا بما كنت أحضر .
- (٤) وهو من قصيدة لمسر بن أبي ربيعة ، والشاهد : دخول « أن » على خبر « لعل » وهو من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨١ و . والسيوطي في الجمع ج ١ ص ١٣٥ - ٢٠ ص ١٧١ - الدرر ج ١ ص ١١٣ ، ٢ ص ٢٢٦ - ديوانه ص ٩١ .
- (٥) به أي المصدر أي : لا يقدر الفعل المقرون بأن بعد لعل بالمصدر .
- (٦) سبق تحقيقه في ص ٧٠٦ .
- وصدر البيت : وترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت . ويروى : ترتع ما غفلت . وأخرى : ترتاح في غفلة .
- وذكر لهذا البيت ثلاث توجيهات ، أحدها : المجاز العقلي « وهو جعل المبتدأ نفس الإقبال والادبار مبالغة . وهو محل الشاهد .
- والثاني : على تقدير مضاف مخوف ، أي : ذات إقبال ، الثالث : على تأويل المصدر باسم الفاعل ، أي مقبلة ومدبرة . وقال عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، ٢١٣ « وما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء : ترتع ما رتعت ... البيت ، وذلك أنها لم ترد بالإقبال والادبار غير معناهما ، فتكون قد تجاوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجاوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والادبار .
- وانظر : « الكتاب ج ١ ص ١٦٩ - المحتسب ج ٢ ص ٤٣ - ديوانها ص ٢٦ - الخزائن ج ١ ص ٢٠٧ - شواهد الكشاف ص ٤٠٦ » .

وقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله (١) » أى إفتراء ،  
وقول الشاعر :

لعلك يوما أن تلم ملمة (٢)

وقوله :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحا (٣)

وقد أبطل (٤) رأى الكوفية بأنه إبدال قبل تمام الكلام ، لعدم استقلاله في نحو  
- أعجبني عبدالله (٥) فهمه بخلافه لوقلت : عسى (٦) زيد ، ولا يرد نحو قوله :  
لسان السوء تهديها النينا فجئت وما حسبتك (٧) أن تجيئنا (٨)  
لإبداله أن يجيئنا من الكاف ، لأننا لانسلم بدليته رأسا كما زعم ابن كيسان وبعض  
الكوفية ، بل هو ثاني مفعولى حسب ، وإن كان ليس الأول معنى . وربما أخبر عن  
الجنة بالمصدر .

(١) سورة يونس : آية : ٣٧ :

(٢) وعجز البيت : عليك من اللاتي يدعنك أجدا .

قال البغدادي في الخزانة : وهذا البيت من قصيدة لثمن بن نويرة الصحابي رثى بها أخاه مالك بن  
نويرة لما قتله خالد بن الوليد لثمة الردة . وقال المبرد في المقتضب : فإن قال قائل في الشعر :  
لعل زيد أن يقوم جاز ، لأن المصدر يدل على الفعل ، فجاز المصدر هاهنا كجاء الفعل في باب  
عسى ، قال الشاعر : لعل يوما أن يلم ملمة : . . . البيت .

راجع : « المقتضب » ج ٣ ص ٧٤ - الخزانة ج ٢ ص ٤٣٣ - ابن يعيش ج ٨ ص ٨٦ -  
جسمرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ .

(٣) وعجز البيت : ولكننا الفتيان كل فتى ند

والبيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨١ ظ ، وابن هشام في المغني ج ٢  
ص ٣١٢ « قال الدسوقي في الحاشية : « أن تنبت » أى : نبات ، ثم يؤول بنابت ،  
فالمصدر مؤول باسم الفاعل ، أى ما الفتيان نابتن الغنى ، ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف  
ولا يحتاج لهذا التأويل . . . ولكن عجز البيت مناسب لاحتمال الأول .

وقال الشنقي في حاشيته أيضا : « ج ٢ ص ٢٨٢ » أى على تأويل « أن وصلتها » بالمصدر ،  
وتأويل المصدر باسم الفاعل . ولم يذكر أحدهم قائله ، ومثله السيوطي في شرح الشواهد  
ص ٩٦٤ .

(٤) في ج : وقد أنكره الكوفية . . . الخ . وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .

(٥) « عبدالله » ساقط من « ج » .

(٦) « عسى » ساقطة من « ج » .

(٧) في ج : وما حسبت أن . . . الخ .

(٨) قال الشنقي في الدرر : لم اضرب على قائل هذا البيت ، وفيه شواهد واحتمالات أخرى ، أحدها :  
اتصال الكاف بـ « حسب » وهو قليل .

ثانيها : كون الكاف مفعولا أول ، و« أن » زائدة ، و« تجئنا » في محل المفعول الثاني ،  
وعليه فأنه ليست مصدرية . وهذا على مذهب الأخفش في إجازة نصب المضارع بأن الزائدة  
وثالثها : كون فاعل ومفعول « حسب » متعدين لمسمى واحد . ورواية السيوطي في شواهد  
المغني : وحنت وما حسبتك أن تحين .

« راجع : المجمع ج ١ ص ١٥٦، ٧٧ - الدرر ج ١ ص ١٣٨، ٥١ - شواهد المغني ص ٥٠٦ . »

وفي شرح الدماميني (١) : ولأمانع من كون البديل لازما ، لكونه المقصود بالحكم ، وكونه تابعا غير قادح في اللزوم ، للزوم بعض التوابع كوصف مجرور رب قلت : وهو مدفوع بأن كونه مقصوداً لو ساغ اللزوم في عامة تراكيب الابدال ، والواقع خلافه .

وأما أن بعض التوابع وجد لازما ، لعروضه على قلته عروض لزوم بعض الفضلات من الأحوال وغيرها ، بخلاف دعوى البديل ، لاستلزامه اللزوم في عامة تراكيبه التي لا يبسطها الحصر ، وهو مالا يصار إليه . وقراءة حمزة « ولا تحسبن الذين كفروا أنما تملى لهم » (٢) بالخطاب ، على جعل « أن » بدلا من الموصول سد في البدلية سدها مسدهما في قراءة الباقيين ، على جعل الذين فاعلا ، فلا يتعين ، وإن اختاره حذف ثاني المفعولين ، مدلولاً عليه المعنى ، وهو جائز على قلته ، وفيها تخارج آخر .

وقد نحى الرضى (٣) في شرح الحاجبية منحى المصنف في اختيار رأى الكوفية ، ولفظه : « ولا أرى هذا وجها بعيداً ، فيكون في نحو : يا زيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل في موضع الفاعل ، والمعنى أيضا يساعدهم ، لأن « عسى » بمعنى يتوقع ، فمعنى « عسى زيد أن يقوم » يتوقع ويرتجى قيامه ، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال ، لأن فيه (٤) إجمالا ثم تفصيلا ، كما مر في باب البديل ، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشأن . - ولا يتقدم هنا = : أى في هذا الباب - الخبر = : قال في البسيط : اتفاقا ، ولا يجوز - أفعل طفقت ولا أن يقوم عسى زيد .

قال المصنف (٥) : لمخالفة أخبار هذا الباب الأصل ، بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لتضاعفت المخالفة ، وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها ، لعدم ورودها إلا بلفظ المضى إلا « كاد » و « أوشك » فلهن حال ضعف بالنسبة إلى كوامل الأفعال ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدم اظهارا لمزية « كان » وأخواتها . - وقد يتوسط = : نحو - طفق يخرجان الزيدان ، وكاد يهلكون العصاة .

قال المصنف (٦) : وإنما أجزى توسط أخبارها تفضيلا لها على « إن » وأخواتها ، نحو : طفق يصلبان الزيدان وكاد يطيرون المهزومون .

(١) « ج ١ ص ١١٤ ظ » .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٧٨ . وانظر : كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع

لكي ج ١ ص ٣٦٥ .

(٣) « ج ٢ ص ٣٠٣ » .

(٤) - فيه - ساقطة من « ج » .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٤ و .

(٦) في المرجع السابق .

وقضية كلامه أن لا فرق في التوسيط بين المجرد والمقترن نحو : عسى أن يخرجنا غلامك . وفي الثاني خلاف .

ذهب المبرذ (١) والسيرافي في الاقناع والفارسي (٢) إلى جوازه ، وصححه ابن عصفور (٣) فأجازوا : عسى أن يقوم زيد على « أن يقوم (٤) » خبر « عسى » و« زيد » اسمها .

ومنه الأندلسي إلا أن يكون زيد فاعل يقوم ، ويجوز التقديم يجوز هذا الوجه . وتسند « أن » وصلتها في ذلك مسد الجزعين سدها مسد مفعولى ظن في — ظننت أن يقوم زيد ، وعليه قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » (٥) ولا يجوز « أن يبعثك » — خبر « عسى » ، و« ربك » اسمها ، كراهة الفصل بربك الأجنبى بين « يبعثك » و« مقاما » لارتفاعه بعسى .

وتظهر ثمرة الخلاف في الشنية والجمع ، فعلى الجواز ، تقول : عسى أن يقوم أخواك ، وعسى أن يخرجن الهندات ، لانه خبر ، والنية به التأخير ، وعلى المنع يتحتم ارتفاع ما بعد « أن يفعل » بالفعل ، فلا يكون فيه ضمير ، فتقول : عسى أن يقوم أخواك ، وعسى أن يقوم لإخوتك ، وعسى أن تقوم الهندات .

ورد بتوسطه مع « ليس » مع جمودها ، وعلى كل فيحتاج التوسط إلى سماع نحو : عسى أن يقوموا الزيدان غير مختص بلغة أكلوني البراغيث .

وفي البسيط : إن ظاهر الكتاب أنها تامة مرفوعا بها ما بعدها على الفاعلية ومعناها إذ ذاك : دنا وقرب ولا تسند إلى مصدر محض .

— وقد يحذف = الخبر — إن علم = : نحو « فطقق مسحا » (٦) وفي الحديث : « من تأتى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » (٧) وقوله :

وإذا ما سمعت من نحو أرض لمحت قد مات أوقيل كادا (٨)  
فأعلمى غير علم شك بأنسى ذاك وبك لمقصد لن يقادا

(١) أنظر : « المقتضب » ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) أنظر : « الإيضاح » ج ١ ص ٧٧ وما بعدها .

(٣) أنظر : « المقرب » ج ١ ص ١٠٠ .

(٤) لعل الصواب : على أن يقوم ... الخ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ٧٩ .

(٦) سورة ص ، آية : ٣٣ ، أى مسح حذف لدلالة المصدر عليه .

(٧) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « ج ٣ ص ١٧٦ » من حديث عقبة بن عامر في الطبرانى الكبير .

(٨) نسجما الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨٢ ظ « للمرقد » ولم أجدهما في غير شرح الأثير . والشاهد حذف خبر « كان » العلم به بما قبله .

أى لن يؤخذ بقوله . وقوله :

ما كان ذنبك في جار جعلت له عيشا وقد كان ذاق الموت أو كربا (١)  
وقوله :

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلة طسربا وقد تصرم أوقد كاد أودها (٢)  
السار الأول : البرق .

— ولا يخالو الاسم = : لكونه مخبرا عنه — من الاختصاص = : بأن يكون  
معرفة أو قريبا منها كاسم كان ،  
— غالبا = : وإلا فقد يأتي نكرة محضة كقوله :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر (٣)  
— ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فتعنى = : بفتح ثاء المضارعة ، أى  
فتستغنى — عن الخبر = : استطالة لأن . ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر  
في صلتها ، كما سدت مسد مفعولى « ظننت » وأخواتها ، كقول كثير :

سيوشك أن تنيخ إلى كريم ينالك بالندى قبل السؤال (٤)  
وقول الآخر :

إذا أتت لم تغفر لمولاك أن ترى به الجهل أوما رأيت في المعاتب (٥)  
وكم قوله المعروف أوشك أن ترى موالى أقوام ومولاك غائب  
وعسى أن يقوم الزيدان ، واخلولق أن يفوز العمرون .  
ومنع الحضراوى : اخلولق أن تمطر السماء .

(١) نسبة الشنقيطى في الدرر المحيطة وقال : هو من قصيدة يهجو بها الزبرقان بن بدر ، ويمسح  
بغضاض بن عامر ، ونسبه صاحب معجم الشواهد العربية لذى الرمة وقال : إنه في ملحقات  
ديوانه ص ٦٦١ . ورواية الدرر : ما كان ذنبى . . . وقد خلق طعم الموت . . . للبحر والشاهد  
حذف خبر كرب ، والتقدير : أو كرب يزوقه ، أى : طعم الموت . وقد بحث  
ديوانيهما فلم أجده فیهما .

راجع : « الجمع ج ١ ص ١٣١ - الدرر ج ١ ص ١٠٨ - معجم شواهد العربية ص ٢٩ » .  
(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨٣ و . ولم اعرف قائله والشاهد : حذف  
خبر « كاد » أى : كاد يتصرم .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٣١٣ .

(٤) كذلك نسبة لكثير الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨٣ و . والشنقيطى في الدرر ج ١  
ص ١٠٩ - برواية : « ينالك بالندى » .

والشاهد : إسناد « يوشك » إلى « أن تنيخ » ، ويكون « أن والفعل » سادين مسد الجزئين .  
راجع الجمع ج ١ ص ١٣١ .

(٥) ذكر هذين البيتين الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨٣ و . ولم اعرف قائلهما ، ولا أين  
يوجدان سواء مع كثرة البحث في المراجع التى لدى . والشاهد في قوله : « أوشك أن ترى »  
حيث سدت « أن » والفعل مسد اسم أوشك وخبرها .

— ولا يختلف لفظ المسند = : منهم — لاختلاف ما قبله = : إفراداً وتذكيراً وغيرهما بل تقول : زيد عسى أن يذهب ، والزيدان (عسى أن يذهبا ، والزيدون عسى أن يذهبوا ، وهند عسى أن تذهب والهندان عسى أن تذهبا ، والهندات(١) عسى أن يذهبن ، لا إلى ضمير ما قبله .

— فان أسند = : أمر الثلاثة(٢) — إلى ضمير = : أى ما قبله حال كونه — اسماً = : له على النقصان وأن والفعل الخبر — أو فاعلاً له(٣) = : على التمام ، وأن والفعل مفعول به لا خبر — طابق صاحبه = : أى الضمير — معها = : أى الأفعال الثلاثة — كما يطابق = : المسند صاحب الضمير — مع غيرها = : نحو هند عست أن تقوم ، والزيدان عسياً أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عسنا أن تقوموا ، والهندات عسين أن يقيمن ، كما تقول : الزيدان كانا يقومان ، والزيدون كانوا يقومون ، وهند كانت تقوم ، والهندان كانتا تقومان ، والهندات كن يقرن .

قال أثير الدين(٤) : وقد وقفت قديماً على أن التجريد إذا تقدم الاسم لغة قوم ، وأن إسنادها إلى الضمير لغة آخرين ، ونسبت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب ينطق بالوجهين .

وقال بعض أصحابنا : إذا دخلت «عسى» على الضمير ، فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر ، فيكون ضمير رفع نحو : الزيدان عسياً أن يقوموا ، ومنهم من يستعمل ضمير النصب .

وفي شرح الكتاب للصفار : إذا أسندت إلى مضمّر غائب أفردت عسى دائماً نحو الزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون عسى أن يقوموا ... الخ .

ويغنى عن تبعية الضمير متلوه وتاليه أو أحدهما ، فلم يتصرف فيه كرافعة ، فصارت كلعل وليت ، ولا يثنى المضمّر أو يجمع الا قليلاً .

— وإن كان = : الضمير لحاضر = : بصورة المرفوع كعسيت أنا وعسيت أنت ، لا بصورة المنصوب كعساك وعساى لامتناع الكسر فيهما .

(١) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٢) أى : «أوشك وعسى واخْلُوق» .

(٣) لعل «له» من الشرح ، لأنها غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٦٠ . وما في شرح الأثير ج ٢ ص ١٨٢ ط ، وفي شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١٦٢ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٨٢ ط ، وعبارته : «وقد وقفت من قديم على نقل ، وهو أن تجريد «عسى» من الضمير إذا تقدم الاسم لغة لقوم من العرب وأن إسنادها إلى ضمير الاسم لغة لقوم آخرين ، ونسبت اسم القبيلة التي نسبت إليهما اللغة الأولى — واسم القبيلة التي نسبت إليها اللغة الثانية ، فليس كل العرب ينطق بالوجهين .

— أو لغائبات = : نحو : الهندات عسین — جاز كسر سین « عسی : = والفتح الأصل قاله سيويه . ونقل خطاب (١) ، وأبو بكر الأزهري (٢) وغيرهما أن الكسر لغة أهل الحجاز ، وبه قرأ نافع (٣) ، ولم يسمع إلا ضمير المتكلم والخطاب وجمع المؤنث .

وقد جهل هذه اللغة أبو عبيد القاسم بن سلام فقال : لو كان عسيتم بالكسر لقرئ « عسى ربكم » (٤) ووجه الكسر أبو علي بورود : هو عس بكذا ، مثل عم وشج ، فان أسند إلى الظاهر فالقياس عسى كرضى فإن ورد فذاك ، وإلا فيسوغ الأخذ باللغتين ، استعمالاً لإحدهما موضع الأخرى ، وقاله غيره أيضاً .

وعن ابن الأعرابي (٥) حكاية عسى فهو عسى ، وما أعساه وأعس به . — وقد يتصل بها = : أى عسى — الضمير الموضوع للنصب = : كعساني وعسك ، وعساه ، وقول عمر بن الأخطل : (٦)

(١) هو : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، من مصنفاته : إختصار الزاهر لابن الأنباري وقال السيوطي : وهو صاحب كتاب الترشيع ، ينقل عنه أبو حيان ، وابن هشام كثيراً . توفي بعد الحسين والأربعائه . ومن المؤكد أن شارحنا ينقل ما نقله أبو حيان في الغالب . أنظر : « البنية ج ١ ص ٥٥٣ » .

(٢) يوجد اسمان في كتاب التراجم ، أحدهما هو : محمد بن يزيد بن محمود بن منصور بن راشد أبو بكر الخزاعي المعروف بابن أبي الأزهر النحوي ، حدث عن المبرد « وكان مستمليه ، والزيبر بن بكار ، وجماعة ، وروى عنه أبو الفرج الأصبهاني ، والمعاني بن زكريا ، وأبو بكر بن شاذان « والدارقطني . توفي عام (٣٢٥) . والثاني : أبو بكر بن أبي الأزهر قال السيوطي : ذكر صاحب القاموس في البلغة ، فقال : أديب بارع من أصحاب المبرد . أنظر : « تاريخ بغداد ج ٣ ص ٢٨٨ — البنية ج ١ ص ٤٦٧ ، ٢٤٢ » .

(٣) أى قوله تعالى : « قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا » سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ وقوله تعالى : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض » سورة محمد ، آية : ٢٢ . قال مكي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣٠٣ « قرأ نافع بكسر السين ، وفتحها بالباقون » ، والكسر لغة في « عسى » إذا اتصل بمضمر خاصة . . . والفتح في السين هي اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع منهم ، إذا لم يتصل بمضمر . . . الخ .

(٤) وردت ثلاث آيات إحدهما : « قال عسى ربكم أن يهلك عدوك » سورة الأعراف ، وآية : ١٢٩ — وقوله تعالى : « عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا » سورة الإسراء ، آية : ٨ — وقوله تعالى : « عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات » سورة التحريم ، آية : ٨ .

(٥) الذي نقله ابن منظور في اللسان مادة « عسى ج ١٩ ص ٢٨٤ » عن ابن الأعرابي ليس كذلك بل قال : « قال ابن الأعرابي : ولا يقال : عسى وما أعساه وأعس به ، وأعس بأن يفعل ذلك كقوله : أحربه » .

(٦) الصواب : عمران بن حطان الخارجي كما جاء في شواهد المبني الكبرى والخزافة وهاشي المقتضب والخصائص ، والكتائب .

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعل أو عاني (١)  
وقول الآخر :

يا أبتاعلك أو عساكا (٢)

وقوله :

أصبح فعساك أن تهدي أرعواء لقلبك بالإصاحه مستفادا (٣)

- اسما عند سيويه (٤) جملا على لعل = : في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما حملت لعل عليها في اقتران « أن » بخبرها ، كقوله :

لعلك يوما أن تلم مليمه عليك من اللائي بدعنتك أجدعا (٥)

والآخرع بالخاء المعجمة والراء : الضعيف ، وضبط بالجيم والذال المهملة من الخدع ، وهو قطع الأذن واليد والشفة ، كناية عن الإذلال .

- وخبرا مقدما عند المبرد (٦) = : والفارسي ، عكس الإسناد ، وهو « أن » وصلتها ، فأبقياها على ما استقرها ، وألزما جعل خبر « عسي » اسما صريحا عن اسم معنى ، وهو مختص بالضرورات بل ممنوع رأسا .

(١) قاله : عمران بن حطان كما تقدم ، قال الأعم : الشاهد : في اتصال ضمير النصب بضمي كما تقدم أي وضع ضمير النصب بعد « عسي » موضع ضمير الرفع تشبيها بلعل ، لأنها في معناها . وقال المبرد ردا على سيويه فيما ذكره الأعم : فهو غلط ، لأن الأفعال لا تعمل في المضارع إلا كما تعمل في المظهر . وقال : فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر . كأنه قال : عساك الخير والشر ، كذلك عاني الحديث ، ولكنه حذف لعل مخاطب به ، وجعل الخبر اسما ، على حد قولهم : « عسي الغوير أبؤسا » .

ورد الأعم على المبرد قائلا : ومذهب سيويه أولى لا طراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال ، ولأن قولهم : « عسي الغوير أبؤسا » لم يسمع إلا في هذا وهو كالمثل .

وأنا أقول : بل هو مثل كما تقدم في جميع الأمثال ج ٢ ص ١٧ . والأمثال لا تغير تحفظ ولا يقاس عليها .

راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٨٨ - المقتضب ج ٣ ص ٧٢ - المعنى ج ٢ ص ٢٢٩ - الخزانة ج ٢ ص ٤٣٥ - المقرب ج ١ ص ١٠١ » .

(٢) وعده تقول بنى قد أنى إنك .

قاله : رؤيه بن العجاج ، والشاهد مثل سابقه « ورواية ابن جني في الخصائص « عساكن » وكذلك الاستشهاد الثاني لسيويه في الكتاب ، راجع : الكتاب ج ١ ص ٣٨٨ ، ج ٢ ص ٢٩٩ - المقتضب ج ٣ ص ٧١ - الخصائص ج ٢ ص ٩٦ - المختص ج ٢ ص ٢١٣ - أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٧٦ ، - ١٠٤ - الخزانة ج ٢ ص ٤٤١ - ابن يمش ج ٢ ص ١٢ - ٣ - ١٢٠ - ٧ ص ١٣٢ - الدرر ص ١١٠ » .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٨٥ و ، ولم اعرف قائله والشاهد مثل ما قبله « أصخ » من أصاخ له يصيخ لإصاحه : استمع وأنصت « كذا في اللسان ج ٤ ص ٤ » .

(٤) انظر : الكتاب ج ١ ص ٣٨٨ .

(٥) سبق تحقيقه في ص ١٣٢٠ .

(٦) انظر : « المقتضب ج ٣ ص ٧٢ » وانظر ص ١٨٦٠ .

وأجاب أثير الدين (١) : بعدم لزومه إلا على مصدرية « أن » أما على زيادتها دلالة على تراخي الفعل فلا .

قلت : وهو مردود باستلزامه « إلا » مخبراً عنه ، لانتفاء السابك حيثئذ بادعاء زيادة « أن » ، فليست أداة سبك ، وهذا مالاخفاء به ، وفي نحو قوله :

ياأبتا عـلـك أو عـسـاكـا (٢)

الاقتضار على فعل منصوبه .

قال ابن هشام (٣) : ولهما أن يحيا بأن المنسوب مرفوع معنى هنا ، إذ مدعاها قلب الإعراب والمعنى بحاله .

قلت : وقد أوهم الدماميني (٤) على عادته أن ذلك مما اخترعه جواباً .

— ونائباً عن المرفوع عند الأخفش = : إبقاء أيضاً لها على ما استقر لها ، غير أنه استعير مكان ضمير الرفع ضمير النصب .

قال ابن هشام (٥) تبعاً لأثير الدين (٦) : ويرده أمران :

أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل .

وأما قوله :

يا بن الزبير طلما عصيكا (٧)

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريحياً لا من الإنابة كما ظنَّ المصنف .

(١) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٨٥ ط » .

(٢) أنظر : الصفحة السابقة .

(٣) في « المنى ج ١ ص ١٦٦ » والمراد بالمتى : المبرد والفارسي .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١١٥ ط » لأنه ذكر ما ذكره ابن هشام ونسبه لنفسه .

(٥) في « المنى ج ١ ص ١٦٥ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٨٥ » .

(٧) قال أبو زيد في نوادره : أنشد المفضل قال : وقال راجز حمير : يا ابن الزبير . . . الخ

والراجز يخاطب سيدنا عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما .

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ، وأنشدنا أبو علي : يا ابن الزبير . . . الخ « أبدل

الكاف من التاء ، لأنها أعني في الهمس ، وكان يحتمل إذا أنشد شعراً جيداً قال : أحسنت

والله ، يريد : أحسنت .

وقال البغدادي في الخزانة ، قال أبو علي في المسائل العسكرية : قال أبو الحسن الأخفش : إن

شئت قلت : أبدل من التاء الكاف ، لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت : أوقع

الكاف موقعها .

وفيه شاهد آخر ، قال البغدادي : على أنه جاء في الشعر قلب « الألف ياء » مع الإضافة إلى كاف

الضمير في قوله : حقيقكا ، والأصل : « قفاكا »

راجع : « نوادر أبي زيد ص ١٠٥ - المعنى ج ٤ ص ٥٩١ - الخزانة ج ٢ ص ٢٥٧ ،

شواهد المنى ص ٤٤٦ ، الأشموني ج ١ ص ٢٦٧ .

والثاني : أن الخبر قد ورد مرفوعا في قوله :

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلمها تشكى فآتي نحوها فأعودها(١)

وقال المصنف(٢) : وعندى أن الصحيح قول الأخفش ، لسلامته من عدم النظر ، إذ ليس فيه إلا إنابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وهو موجود كقوله :

يا بن الزبير طالما عصيكـا وطالما عنيـنا إليكـا(٣)

ورده أثير الدين(٤) بما مر عن ابن هشام أن الكاف بدل من التاء بدلا تصريفا .

قال أبو علي : وهو من شاذ الإبدال ، فليس من هاتيك الإنابة هـ .

قيل : ويدل له إسكان آخر الفعل له في «عصيك» ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما في عساك ورماك .

وأما الإنابة في «ما أنا كأت» فلعدم دخول الكاف على الضمير المجرور ، فاحتج إليها .

وأما في قولهم : مررت بك أنت ، فلائهم لما أرادوا توكيد المجرور ، ولا منفصل له يؤكد به ، استعملوا غيره .

ثم قال المصنف(٥) : ولاقتصارهم على «عساك» ونحوه ، فلو كان في محل نصب لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولانظير له ، بخلاف كونه في موضع رفع ، فنظير الاستغناء بمرفوع «كاد» في قولهم : من تأني أصاب أو كاد .

ورده أيضا(٦) بأن علة الاقتصار على المنصوب الحمل على «لعل» كما فعل بلعل في قوله :

يا أبتا علك أو عساك(٧)

(١) قائله : صخر بن العود « أوجعفر الحضرمي من قصيدة يثنى فيها زيارة امرأة مفقود بها ، وهي «كأس» المذكورة في البيت ، أي لعلها «تشكى» أي تمرض حتى أجعل ذلك وسيلة لزيارتها والشاهد قوله : «عساها» وأن الضمير اسمها . و«قاره» خبرها ، وفي البيت توجيهات أخرى تراجع في مضافها .

راجع : «العين» ج٢ ص ٢٢٧ - التصريح ج١ ص ٢١٣ - المص ج١ ص ١٣٢ - الدرر ج١ ص ١١٠ .

(٢) في شرحه للتسهيل «ج٢ ص ٦٥ ط .

(٣) أنظر هامش «رقم ٧» الصفحة السابقة .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج٢ ص ١٨٥ و .

(٥) في شرح التسهيل ج١ ص ٦٥ ط .

(٦) أي الأثير في شرح التسهيل ج٢ ص ١٨٥ ط .

(٧) سبق تحقيقه في ص ١٣٢٧ .

ثم قال المصنف (١) : وللزوم عدم النظير من حمل فعل في العمل على حرف ،  
على قول سيويه .

ورده (٢) أيضا : بأن لزوم عدم النظير من ذلك الحمل صحيح ، غير أنه  
لا ينتهض دليلا ، وإذا حملوا الفعل على الحرف فأهملوه حتى عن الفاعل ، في  
نحو - قلما يقوم زيد ، حملا على : ما يقوم ، فهذا أجدر .  
وزعم السيرافي أن « عسى » في نحو ذلك حرف .

قال المصنف (٣) : وفيه ضعف ، لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ ، غير  
أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه ، في نحو « علك أو عساكا »  
ولا تخلص للمبرد من ذلك ، بل يلزمه أيضا خلاف النظائر من وجهين :  
أحدهما : الاخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

قلت : وقد عرفت جوابه عند إيراد المصنف إياه ، وما به اندفاعه .

الثاني : وقوع خبر غير موقعة بصورة ممنوعة فيه ، واقعا موقعه ، لامتناع :  
عسى أن يفعل إياك ، في : عساك أن تفعل ، وما امتنع في الحالة الأصلية وجب  
امتناعه في الفرعية .

قلت : وقد صحح أثير الدين (٤) قول سيويه وأبطل رأى الأخفش : بورود  
الخبر مرفوعا في ما مر ، إنشاده عن ابن هشام في ثاني الأمرين . (٥)

قال (٦) : وفي الترجيح بين قول سيويه والمبرد نظر ، لخروج كل عما استقر  
« لعسى » ، غير أن في قول سيويه أخرجا عما استقر لها لفظا من العمل ، وفي  
قول المبرد عكس الاسناد ، وهو معنوي ، فكان قول سيويه أرجح ، لوجوب  
ملاحظة المعنى .

- وربما اقتصر عليه = : أي الضمير الموضوع للنصب ، كقوله : لعلى أو  
عساني ، وقد مر .

- ويتعين (٧) عود ضمير من الخبر إلى الاسم = : كغيره من الأخبار ، فليس  
الرباط حيثئذ إلا الضمير دون بقية الروابط .

- (١) في المرجع السابق .
- (٢) أي الأثير في المرجع السابق .
- (٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٥ ظ .
- (٤) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ١٨٦ و .
- (٥) أنظر ص ١٣٢٨ .
- (٦) أي الأثير في المرجع السابق .
- (٧) في « ب » وقد يتعين . . . الخ .

ثم لا يكون إلا نفس الفاعل ، بخلاف « كان » فترفع ضمير اسمها وسببها ، نحو كان زيد يقوم ، أو يقوم أخوه .

— وكون الفاعل غيره قليل = : فهما مسألان ، فلا يجوز : كان زيد يقوم ذلك رأسا ، ولا كاد زيد يقوم أخوه إلا قليلا .

وقد نغم عليه أنير الدين (١) في هذا المقام أمورا :

أحدها : أنه قال : ويتعين ، ثم قال : وكون الفاعل غيره قليل ، فتدافعا ، وإصلاحه : ويكثر عود ضمير « كاد » (٢) من الخبر إلى الاسم .

الثاني : أن ذلك حكم عامة أفعال هذا الباب ، والذي عليه بعض أصحابنا أن الفعل بعد « عسى » يرفع السببي ، وأنشد :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد (٣)

بنصب جهد ورفعه .

الثالث : أنه قال : وكون الفاعل غير قليل ، وهو ممنوع عند أصحابنا رأسا ، مؤولين الوارد منه ، وكذا قال المصنف (٤) في شرحه : الضمير في غير هذا الباب غير مشروط كونه فاعلا بخلافه فيه (٥) وأن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة ، ثم هو على قلته ليس إلا مؤولا ، وحيث أول لم يثبت للقلة البتة حكم .

وقالوا : يجوز : عسى زيد أن يرحمه الله ، فلم يحملوا الفعل ضمير زيد المرفوع ، ولا رفعوا به السببي ، ولا يجوز : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولا جعل زيد يضربه عمرو ، بخلاف جعل زيد يضرب فيصير ، أى جعل زيد يصير على الضرب .

(١) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٨٦ ظ ، وعبارته : « وأما هنا فذكر المصنف : أنه يتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم ، وما قاله ليس بجيد لوجوه ، أحدها : أنه قال : ويتعين

الخ .

(٢) في الأصل : ضمير من الخبر إلى الاسم .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٧٠٠ - والشاهد هنا : أن الفعل بعد « عسى » يرفع السببي .

(٤) ج ١ ص ٦٥ ظ .

(٥) أى في هذا الباب .

ومما ورد الفعل فيه مسندا لغير عائد على أسماء هذه الأفعال قوله :

وقفت على ربيع لمية فاقنتي      فما زلت أبكي عنده وأخاطبه (١)  
وأسقيه حتى كاد مما أبشه      تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله :

فخلأها حتى إذا طال ظمؤها      وقد كدن لا يبقى لمن شحوم (٢)

وقوله :

وجدت فؤادي كاد أن يستخفه      رجيع الهوى من بعض مايتذكر (٣)

وأنشد ثعلب :

فقد جعلت في حبة القلب والحشا      عهد الهوى يولي بشوق بعيدها (٤)

وفي الإفصاح خبر أفعال هذا الباب ليس إلا الفاعل فعلها ، لالسبية ، ولا يقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، أو أنشأ عمرو ينشد ابنه ، لعدم ورودها إلا دلالة أن فاعلها ملتبس بالفعل .

وأما قوله :

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني . . . ثوبي (٥)

فحمل على المعنى ، فكأنه قال : أضعف عن حمل ثوبي وأثاقل ، وأتعب بلبسه ، بشهادة أنه عطف على هذا الفعل ماهو له ، فقال : فأنهض نهض الشارب الثمل .

(١) قائلهما : ذوالرمة غيلان بن عقبة من قضيدة طويلة ، واسم «كاد» عائد على الربيع في البيت قبله « وهو الدار ، وقال العيني : والشاهد فيه : لأن من الشرط أن يكون «كاد» رافعا لضمير الاسم ، ويكون التقدير ههنا : حتى كاد أحجاره تكلمني مما أبشه ، وكذلك التقدير في «ملاعبه» لأنه عطف على قوله : «أحجاره» ، والتقدير : حتى كاد ملاعبه تكلمني - وقوله : «أحجاره» بدل من الضمير في «كاد» وليست فاعل «يكلمني» ، ورواية العيني «يكلمني» بالياء .

واستشهد به سيبويه في مقام آخر ، قال الأعلم : الشاهد في قوله : وأسقيه ، ومعناه ، أدعوله بالسقيا : سقيه إذا ناولته الشراب وأسقيته : إذا جعلت له سقيا يشرب منه ، وأسقيته وسقيته : إذا دعوت له بقولك : سقيا لك .

راجع : «الكتاب» ج٢ ص ٢٣٥ - المعنى ج٢ ص ١٧٦ - التصريح ج١ ص ٢٠٤ الأشموني ج١ ص ٢٦٢ .

«ديوانه» ج٢ ص ٨٢١ .

(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٨٧ و . ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٣) كذلك ذكره الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله ، والامتناع فيه مثل ما تقدم .

(٤) ذكره أيضا الأثير في المرجع السابق ، ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل الأبيات السابقة ، وقال الأثير : ويروى : «يعيدها» وهو أجود .

(٥) «سبق تحقيقه في ص ١٢٩٩» .

وفي شرح الدماميني (١) : وأنت خير بأنه يلزم على الحكم الأول يعني تعيين  
عود ضمير من الخبر إلى الاسم — أن لا يكون اسم هذه الأفعال ضمير الشأن ،  
نحو : كاد يقوم أخواك .

ويرد عليه قوله تعالى : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » (٢) على قراءة  
من قرأ « يزيغ » بياء الغيبة (٣) ، لامتناع كونه من باب التنازع ، وإلا وجب  
تأنيث أحد الفعلين ، لإسناده إلى ضمير المؤنث ، وإنما هو على إضمار ضمير  
الشأن في « كاد » .

قلت : لا نسلم امتناع التنازع في قراءة الغيبة بناء على ما عليه الكسائي من حذف  
فاعل أى العاملين أهملت ، فلا يجب تأنيث كما مر (٤) إيعاب القول في ذلك في باب  
التنازع .

ولو سلم ، فليس للدماميني فيه عمل ، وإنما هو انتحال لما في شرح الحاجبية (٥)  
للمحقق الرضى ، وإن أوهم على عادته العندية .

ولفظه : وأما على قراءة من قرأ « كاد يزيغ » باليا فليس من التنازع ، وإلا  
وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث ، بل هو على إضمار الشأن  
وقولك : كاد يقوم ، يحتمل ، التنازع (٦) وأعمال أيهما شئت ، وإضمار الشأن  
في « كاد » ، ومثله : ليس خلق الله مثله ، وليس بمشهور إضمار الشأن في أفعال  
المقاربة إلا في كاد ، وفي الأفعال الناقصة إلا في كان وليس هـ .

قلت : وبما قررناه من عدم امتناع التنازع يندفع قوله (٧) ثانيا : ولا يخفأك  
أن هذا ظاهره معارض لقوله قبل في « جعل » : ونذر إسنادهما إلى ضمير الشأن .  
ولو سلم فلا منازعة بين مطرد ونادر وغير مشهور ، إذ لاحكم لنادر .

(١) « ج ١ ص ١١٥ ظ » .

(٢) سورة التوبة ، آية : ١١٧ .

(٣) قال مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٥١٠ : « قرأ حفص وحسبة  
بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : « وقال نسوة » سورة يوسف : ٣٠ وفي « كاد »  
إضمار الحديث ، فارتفع « القلوب » بـ « يزيغ » ، ولهذا الإضمار جاز أن يلى « يزيغ » كاد  
كان ذلك المضمر حال بينهما ، وصار « يزيغ قلوب » خبر « كاد » ، ويجوز أن ترتفع  
« القلوب » بـ « كاد » ، ويفقد في « يزيغ » التأخير « والتقدير : من بعدما كادت قلوب  
فريق منهم تزيغ ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالياء يحسن ، وهم الباقيون من القراء غير  
حمزة وحفص ، لتأخير الفعل به بعد المؤنث . الخ .

(٤) لعل الصواب : كما يأتي ، لأن باب التنازع لم يتقدم .

(٥) « ج ٢ ص ٣٠٣ » .

(٦) « التنازع » ساقطة من « ج » .

(٧) أى الدماميني في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٥ ظ .

— وتنفى «كاد» إعلاما بوقوع الفعل عسير = : وفاقا لأبي الفتح ، تمسكا بقوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » (١) لوقوع فعلهم بعد بطاء .

وفي شرح الدماميني (٢) : ولكن لانسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك نفى كاد ، وإنما الدال قرينة تعنتهم في قولهم : « أتخذنا هزؤا » (٣) وه ادع لنا ربك يبين لنا ما هي « (٤) « وما لونها » (٥) وه ما هي « (٦) ، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب ، وأنه إن فعل فبعسر وعدم سهولة .

قلت : لانسلمه ، ولا أن هاتيك واقعة تعنتا ، وإنما مصدرها الغباوة وخمود الفطنة ، كما هو مساق الآية من كثرة استكشافهم ، وقولهم « أتخذنا هزؤا » وإنما الدال إذا نفى «كاد» كما هو قضية كلام صاحب الكشف (٧) ، ولفظه : « وما كادوا يفعلون » استقلال لاستقصائهم واستبطائهم ، وأنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها ، وما كادت سؤالاتهم ، وما كاد ينقطع خيط اسبابهم فيها وتعمقهم .

ولوسلم أن الدال القرينة وإنما هو انتحال للفظ صاحب المغنى (٨) في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعريين ، فذكر مسائل ، ثم قال : الثامن عشر قولهم : كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات ، واشتهر ذلك بينهم حتى قال المعري ملغزا :

أنحوى هذا العصر ما هي لفظه جرت في لساني جرهم وتمدود (٩)

إذا استعملت في صورة الجحد أثبت وإن ثبتت قامت مقام جحدود

تمسكا بقوله تعالى : « وما كادوا يفعلون » (١٠) وهم قد فعلوا ، والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال أن نفيها نفى وإثباتها إثبات .

(١) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

(٢) « ١١٦ ص ١١٦ » .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٦٧ ، ونصها : « وإذا قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ، قالوا أتأخذنا هزؤا ، قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين » .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٦٨ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٦٩ ، ونصها : « قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها » الآية .

(٦) سورة البقرة ، آية : ٧٠ ، ونصها : « قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي » الآية .

(٧) « ١٣ ص ٢٨٨ » .

(٨) « ٢٨٧ ص ٢٨٧ » .

(٩) وذكر هذين البيتين الأشعري في ج ١ ص ٢٤٣ « وقال الصبان في حاشيته : قائله : المعري وجرهم وتمدود : قبيلتان من العرب ، وأراد باللسان اللفظ ، وقد أجابه الشهاب الحجازي بقوله :

لقد كاد هذا الفسر يصدي فكسرق  
فهذا جواب يرتضيه أولوا النهى  
وما كنت منه أشقى بورودي  
ومتنع عن فهمه كل بليد  
(١٠) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

وبيانه أن معناها المقاربة ، ولاشك أن معنى كاد يفعل : قارب الفعل ، ومعنى ما كاد يفعل : ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأن إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، بشهادة « إذا أخرج يده لم يكذب يراها » (١) .

ومن ثم كان أبلغ من لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، بخلافها مثبتة ، فإن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله ، وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ، إذ لا يحسن عرفا لمن صلى أن يقال : قارب الصلاة ، وإن كان لم يصل حتى قاربها .

ولافرق بين « كاد » في ذلك و« يكاد » ، فإن أورد « وما كادوا يفعلون » مع أنهم قد فعلوا الذبح المراد لقوله تعالى « فذبحوها » .

فالجواب : أنه إخبار عن حالهم أول الأمر ، فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها ، بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال هذا في من انتفت عنه الرؤية (٢) مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد توهم المتوهم أن هذا الفعل يعينه الدال على حصول الفعل ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصوله من دليل آخر كما فهم في الآية من « فذبحوها » هـ .

وقد اجتلبناه على طوله لما اشتمل عليه من البيان ، فاستبان أن ليس للدما مني مما أوهم به شيء البتة .

— أو = : إعلاما — بعدمه = : أى الفعل — وعدم مقارنته = : وفاقا لأبي القاسم الزجاجي ، وصححه بعض أصحابنا المقاربة (٣) ، تمسكا كما مر بـ « لم يكذب يراها » ، أى لم يرها ولم يقارب رؤيتها ، (ولا يكاد يسيغه) (٤) أى أنه لا يسيغه ولا يقارب إساغته .

وقد جمع المصنف (٥) بين القولين ، وصحح الثاني بعض أصحابنا ، لما فيه من حمل « كاد » على سائر الأفعال .

وقال المصنف (٦) وزعم قوم أن « كاد » و« يكاد » إذا دخل عليهما النفي فالتحيز مثبت ، وإلا فمنفى ، والصحيح أنها كسائر الأفعال .

(١) سورة النور ، آية : ٤٠ .

(٢) وعبرة المفتى : في من انتفت عنه مقاربة الفعل ... الخ .

(٣) المقاربة ساقطة من « ج » .

(٤) سورة إبراهيم ، آية : ١٧ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٦ و » .

(٦) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٦ و .

ثم قال : وقد يقول القائل : لم يكذب زيد يفعل ، ومراده أنه فعل بعسر لا سهوله ، وهو خلاف الظاهر الموضوع له اللفظ أولا ، وإمكان هذا رجع ذوالرمة في قوله :

إذا غير النأى المحبين لم يكذب رسيس الهوى من حب مية يبرح (١)  
ي لم تجد ، وإن كان في « يكذب » من المبالغة ما ليس في تجد .

وهذا المعنى هو ما أودعه في المتن أولا ، وقد زعم أنه بخلاف الظاهر الموضوع له اللفظ ، فكان الأولى تأخيرها بل الصواب إسقاطه .

قال أثير الدين (٢) والعجب للمصنف أنه أول سند أبي الفتح « وما كادوا يفعلون (٣) » على أنه محمول على وقتين « وقت عدم الذبح ، وعدم مقاربتة ، ووقت وقوع الذبح ، كما يقول القائل : خلص وما كاد يخلص .

فكان يجب أن يخرج مما ذكره ثانيا من قول الزجاجي كما خرج به في الكافية حيث قال :

وبشوت كان ينبغي الخبر وحين تنفى كاد ذلك أجدد  
وغير ذا على كلامين يرد كولدت هند ولم تكذب تلدد

وفي البسيط : أن نفى الماضي إثبات ، وغيره كسائر الأفعال ، فهو قول ثالث نظرا إلى ظاهر « وما كادوا يفعلون » وقد فعلوا ، وأن قوله : « لم يكذب يراها (٤) » ما رآها .

- ولا تزداد = : « كاد » - خلافا للأخفش = : في إجازته زيادتها ، تمسكا بقوله تعالى : « إن الساعة آتية أكاد أخفيها » (٥) وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

(١) قال البغدادى في الخزانة : قال صاحب الباب ، وإذا دخل النفى على « كاد » فهو كسائر الأفعال على الأصح ، وقيل : يكون للإثبات « وقيل : يكون في الماضي دون المستقبل ، تمسكا بقوله تعالى : « وما كادوا يفعلون » ويقول ذى الرمة : إذا غير الهجر المحبين . . . البيت . وقال : قال شارحه القائل : « وإذا دخل النفى . . . الخ معناه نفى ما دخل عليه . إلى أن قال : وأما في المضارع فلأن الشعراء غلطوا ذا الرمة في قوله . . . لم يكذب رسيس » وهو أنه يؤدى إلى أن المعنى : أن رسيس الهوى يبرح ويزول وإن كان بعد طول عسر ، فلولا أنهم فهموا في اللغة أن النفى إذا دخل على المضارع من « كاد » أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئهم وجه .

والبيت مرتفع خصب للفريقين والنحويين في هذا المقام فليراجع في مضانه .  
راجع : « ديوانه ص ٨٦ - الخزانة ج ٤ ص ٧٤ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٤ - الأشموني ج ١ ص ٢٤٤ .

(٢) في شرح التسهيل ج ٢ ص ١٨٧ ط .

(٣) سورة البقرة : آية : ٧١ .

(٤) سورة النور ، آية : ٤٠ .

(٥) سورة طه ، آية : ١٥ .

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خرقة وحسن قوام (١)  
وأولت الآية على أن المعنى : أكاد أخفيها ، فلا أقول هي آتية .  
وقرأ أبو الدرداء رضي الله عنه ، وسعيد بن جبير : « أكاد أخفيها » بفتح  
الهمزة ، من خفيت الشيء أظهرته . وقال :  
خفاهن من أنفاقهن ، كأننا  
أى أظهرهن .

وأما بيت حسان فوصف (٣) للمرأة بمقاربة الكسل دون حصوله ، ولو كانت  
زائدة كان وصفا مذموما ، لدلالته على مهانة النفس جداً ، كما يلزمها أن تنام  
في أى مكان كانت .

— واستعمل مضارع « كاد » و « أوشك » = : وقد أسلف (٤) صدر الباب ما نصه  
« ويلازمهن لفظ الماضي إلا كاد وأوشك » ، فبين هنا أن الوارد من تصاريهما  
المضارع ، ومضارع الثانية أكثر من ماضيها .

ومن ثم كما مر أنكر الماضي الأصمى ، وقد مضت حكاية الجوهري : مضارع  
طفق ، قال المصنف (٥) : ولم أره لغيره ، والظاهر أنه قاله رأياً .

وقد استعمل أيضاً لجل ، حكى الكسائي : أن البعير يهرم حتى يجعل إذا  
شرب الماء مجسه ، وفيه شاهد آخر وهو ورود الخبر جملة فعلية مصدرية بإذا .

قلت : وهو مدفوع ، فإن التحقيق خلافه كما (٦) مر عن ابن هشام فتنه .  
واستعمل زهير الأمر من « أوشك » ، فقال يصف قطاة وصقراً :

(١) البيت من قصيد قالها حسان يفخر فيها بيوم بدر ويهجو الحارث بن هشام ابن المخيرة ، ويذكره  
بزمته في ذلك اليوم ، ثم الحارث أسلم واستشهد بإجنادين .

قال ابن جني في المحتسب : وقيل : « أكاذ » هنا زائدة ، أى في قوله تعالى : « أكاد أخفيها »  
أى : أخفيها ، وأنشئوا فيه لحسان وتكاد تكسل ... البيت .

وقال ابن يمش - بعد ذكر البيت : فإنه قد قيل : إن « تكاد » فيه زائدة والمراد : أنها  
تكسل أن تجيء فراشها ، لدلالها ، ورواية الديوان : تكسل أن تقوم لحاجة .

راجع : « ديوانه » ص ١٠٧ - المحتسب ج ٢ ص ٤٨ - ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٠ .

(٢) قائله : امرؤ القيس من قصيدة طويلة حين صدر الحكم عليه من زوجته أم جندل : بأن علقمة أشعر  
منه . قال ابن جني في المحتسب : فأما « أخفيها » بفتح الألف فانه : أظهرها ، قال امرؤ  
القيس : خفاهن من ... البيت ، فهذا إذا : أكاد أظهرها .

وقال الأعمى في شرح الديوان : وقوله : « خفاهن » أى أظهرهن واستخرجهن ، والأنفاق :

أسرار تحت الأرض ، والودق : المطر وخمس مطر العشي ، لأنه أغزر ، والمجلب :

الذى يسع له جلبة ، لشدة وقعه ، ويروى مجلب بالحاء ، وهو الذى يتحلب بالمطر ، ووصف  
العشي بها على معنى النسب ، أى ودق من عشي فيه جلبة المطر وتحلبه .

راجع : « الديوان » ص ١٤٥ - جمهرة أشعار العرب - محتسب ج ٢ ص ٤٨ .

(٣) في ج : لابن المرأة ... الخ . وهو خطأ .

(٤) أى المصنف .

(٥) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٦ ظ .

(٦) أنظر ص ١٨٥١ .

حتى إذا قبضت أولى أظافره  
واسم التفضيل فقال :

وما مخدّر ورد عليه مهابة  
بأوشك منه أن يساور قرنه

- وندر اسم فاعل أوشك وكاد = : كقوله :

فإنك موشك أن لا تراها  
قال المصنف (٤) : وقول كبير بالوحدة ، والتكبير عبدالرحمن :

أموت أسي يوم الرجام وإنسى  
والرجام بالجيم اسم موضع .

قال المصنف : أراد بالموت الذي كدت آتية ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل .

(١) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ، والسيوطي في الجمع ، والشاهد في قوله : «وأوشك» حيث ورد الأمر من «أوشك» وقال صاحب الدرر : سهوا استشهد به - أي السيوطي في الجمع - على استعمال أقل التفضيل من «أوشك» والصواب : أنه من شواهد صوغ الأمر من أوشك ، كذا ذكره السيوطي .  
راجع : «التذييل» ج٢ ص ١٨٨ ظ - الجمع ج١ ص ١٢٩ - الدرر ج١ ص ١٠٤ - ديوان زهير ص ٢٤٨ .

(٢) ذكر البيتين في هذا المقام الأثير في التذييل والتكميل ، والسيوطي في الجمع ، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع : لم أقف على قائلهما ، والشاهد قوله : «بأوشك منه» حيث جاء اسم التفضيل من «أوشك» وقوله : مخدّر : أي أسد في خدره ، و«ورد» : من أسماء الأسد ، وهو يدل من «مخدّر» و«بأوشك» : أي بأقرب منه إلى مساورة قرنه ، و«القرن» الكفؤ «و«شال» : ارتفع .

راجع : «التذييل» ج٢ ص ١٨٨ ظ - الجمع ج١ ص ١٢٩ - الدرر ج١ ص ١٠٤ .  
(٣) البيت لكثير عزة من قصيدة يرثي صديقه خندقاً الأسدي «ويشيب بها» غاضرة «جارية أم البنين بنت عبدالعزيز ابن مروان» وأخت عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه ، وزوجة الوليد بن عبدالمك . وقوله : «موشك» اسم فاعل من «أوشك» وأصله من الوشك وهو السرعة ، يقال : عجبت من وشك ذلك الأمر ، أي : سرعته ، والشاهد فيه قوله «موشك» حيث استعمل اسم الفاعل من «أوشك» نادراً .

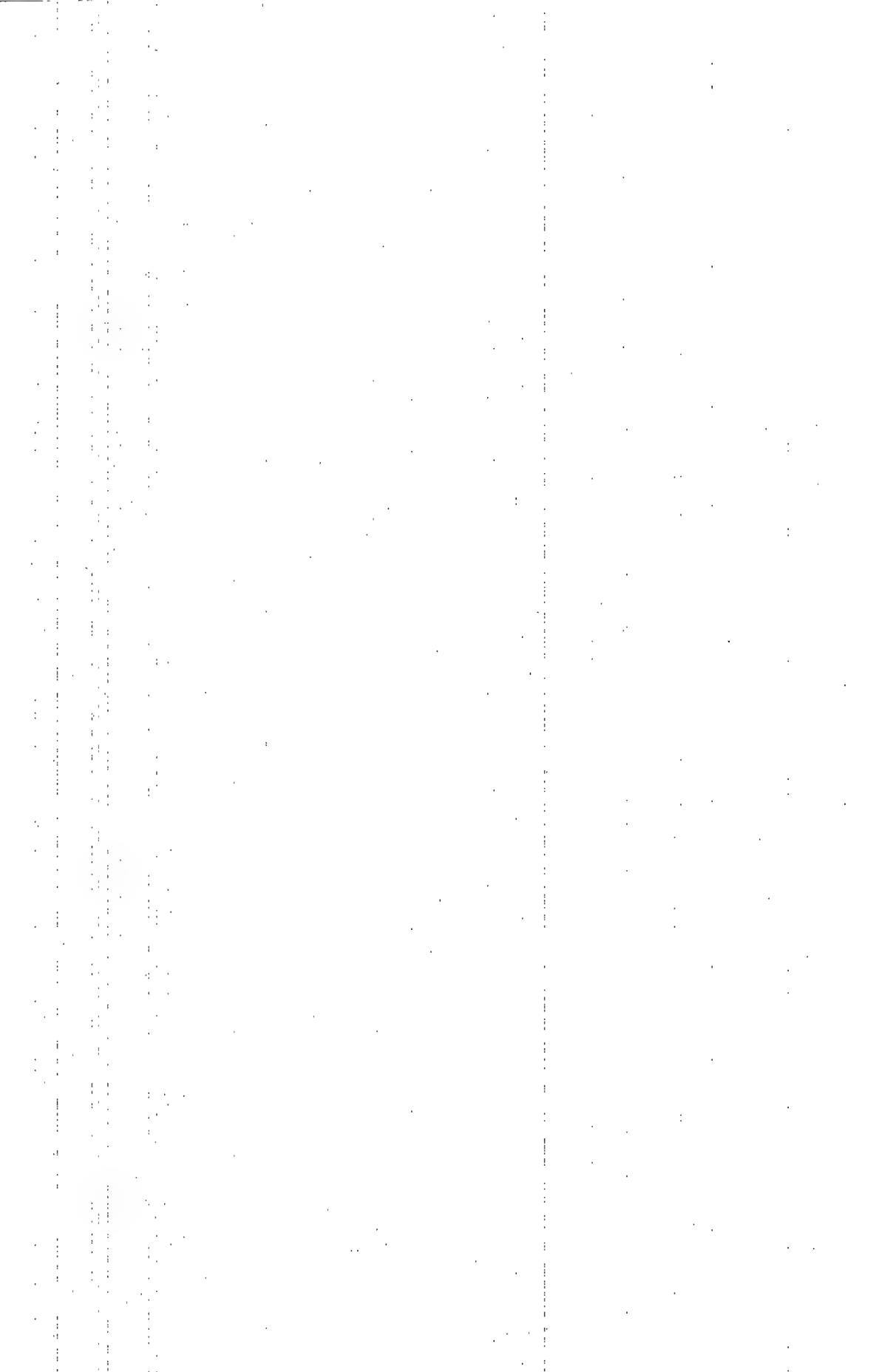
راجع : «الديوان» ص ٢٢٠ - المعنى ج٢ ص ٢٠٥ - الجمع ج١ ص ١٢٩ - الدرر ج١ ص ١٠٤ - التصريح ج١ ص ٢٠٨ .

(٤) في شرح التمهيل ج١ ص ٦٦ ظ .

(٥) البيت لكثير عزة من قصيدة يرثي بها عبدالعزيز بن مروان «وهي في ديوانه» وقال محققه : ويقال : الصواب : «كابد» من المكابدة أي الاجتهاد في العمل ، وهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير «فحينئذ لا يبق فيه محل للاستشهاد ، ومعناه : كدت أموت ولا يد لي يقينا من هذا الأمر الذي أنا أكابده .

وقوله : أموت أسي «في محل نصب خبر لقوله : «وكدت» في بيت قبله ، وما بينهما جملة اعتراضية ، وقد قال بقوله الشيخ خالد في شرحه على التوضيح ، إذا كيف يسوغ للمصنف أن يقول : وقول كبير بالوحدة والتكبير ، ويسلمه له الشارح ، والواقع أن البيت لكثير ولم أر من سمى كثيرا كبيرا بالباه الموحدة ، والشاهد في قوله : «كائد» حيث اشتق من «كاد» اسم فاعل .

راجع : «الديوان» ص ٣٢٠ - المعنى ج٢ ص ١٩٨ - الجمع ج١ ص ١٢٩ - الدرر ج١ ص ١٠٤ - التصريح ج١ ص ٢٠٨ .



الصواب أن « كائد » كما أنشده المصنف بصورة الياء المثناة التحتية بعد الألف اسم فاعل « كاد » لا بالياء الموحدة كما أنشده ابن هشام في التوضيح (١) من المكابدة ، والعمل غير جار على الفعل .

قال (٢) : وبه جزم يعقوب (٣) في شرح ديوان كثير عزة معترضا بذلك على المصنف . وقد رجع آخرأ فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على خلافه وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم انفتح لي أن الصواب معه . هـ .

والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير إلا خيره .

(١) « ج ١ ص ٣٠٨ » .

(٢) أي ابن هشام ، والمراد بـ يعقوب هو ابن السكيت .

(٣) هو : أبو يوسف يعقوب بن علي بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المنطق أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي عام ٢٤٤ .

أنظر : « المسير ج ١ ص ٤٤٣ - الانباه ج ٤ ص ٥٧ » .

انتهى (١) السفر الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنفه الإمام الأوحـد الصدر الجامع الأجمـد أبو عبد الله سيدي محمد ابن شيخ الإسلام وختامة الأعلام أبي عبد الله سيدي محمد بن العارف بالله سيدي أبي بكر ، الشهير بالمرابط ، أبقى الله مددهم ، (٢) في الحادي عشر من جمادى الثانية من عام ثلاثة وسبعين وألف من مبيضة المؤلف المذكور رضى الله عنه ، وجله إملأ منه على يدي نبي نعمتهم ومملوك إحسانهم عبيد الله تعالى محمد بن عبد الله البكري ، غفر الله ذنبه وسر حوبه ، وكان له ولأحبته وأقاربه وذريته ، وختم للجميع بالحسنى مع المنعم عليهم في المقر الأسنى .

( وصلـى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه ، والحمد لله لما هو أهله أولاً وآخرأ عودأ وبدءأ متلوه في أول السفر الثاني باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر إن شاء الله تعالى ) .

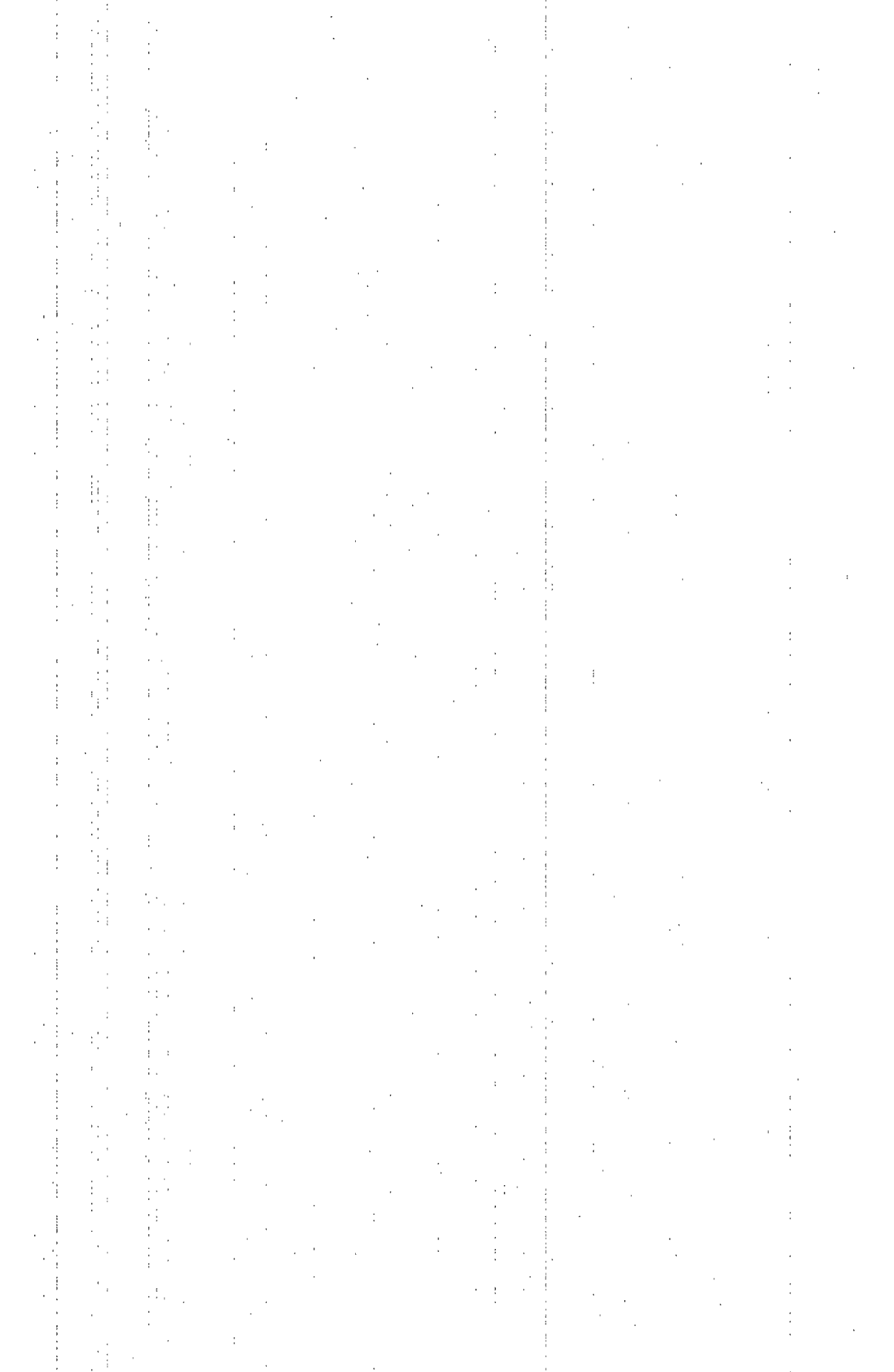
---

(١) من قوله ( انتهى ) من كلام الناسخ .  
(٢) هذا تاريخ الناسخ .

والموضع يا حليم موضع **هذا المصنف** ابو زيد بن شاذان بن كرتة اتيه بياض الاسم المصنف  
منه

الضمير في قوله المشرك المصنف ابتداء الشك الخفية بغير لزوم اسم ما عمل عليه بالبناء  
لأنه في كل مشرك من جنس ما هو عليه وإنما هو على غير ما عمل على الفعل في الوجود، فمن في  
بغيره لا يخرج من جنس ما هو عليه من غير أن يكون على المصنف وهو رفع، آخر ما يقال في شرح  
المصنف مشهور في كلامه المشرك أنما يكون وفدته التي هي على ما هو عليه في ذلك  
ما هو عليه في نفسه من غير أن يكون مع المصنف والله اعلم  
بمؤمنه وهو سبحانه لا يرى غيره ولا يشيئ غيره خس

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



أحمدك اللهم على ما أوليتني من رعاية وصحة وعافية ، وأشكرك على ما تفضلت به على حتى تمكنت من إتمام هذه الرسالة التي طالما قاسيت في سبيل الوصول بها إلى الوجه الذي أرتضيه - من أتعاب وسفرات ومشاق ونفقات باهظة .

وبعد :

فإن ميدان العلم والمعرفة فسيح الجوانب مترامي الأطراف ، وإن العلم هو حلية الإنسان وزينة البشرية ، به تتحدد قيمته ، وتتضح مكانته ، وتظهر عبقريته . وإن مقياس الإنسان هو العقل والنبوغ والعبقرية ، وليس مقياسه الجسم والشكل أو المال ، فبالعلم يفتح العقل ، وتوسع الذاكرة ، وينمو النبوغ ، وتقوى العبقرية . وبالعالم يسمو الإنسان ويصل إلى مرتبة عالية في الحياة العملية والمعايشة البشرية ، كما أنه بقدر إخلاصه في ذلك يكون من المقبولين عند الله ، ومن كان مقبولا عند الله حرى بالقبول من الناس ، ومن كان كذلك ضمن سعادة الدارين . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

هذا وإنني لأشعر بالغبطة والامتنان ، والفرح الشديد والسرور العظيم على لإنجاز هذا العمل المتواضع ، والإسهام بقدر الامكان في خدمة العلم وإحياء التراث . وقد كان منهجي في ذلك كالتالي :

(أولا) بدأت عملي بكتابة تمهيد ، بينت فيه قيمة العلم ، وفضل العلماء ، وبالأخص العلماء السابقين الأجلاء الذين تركوا لنا تراثا هائلا من العلوم والمعرفة والمصنفات العظيمة ، والكتب الطريفة ، ومقدار ما بذلوه في سبيل ذلك ، خدمة للعلم ، وصونا للقواعد والأحكام ، وبينت حالة تلك الثروة العظيمة ، وأنها في حاجة إلى من يخدمها ، ويزيل أكوام الرمال والغبار المتركمة فوقها ، وأن مثل هذا العمل الشاق إذا لم يقم به مثل الأزهر الشريف ، ويشجع أبناءه على ذلك فإن هذا التراث يكون مصيره الضياع والفساد ، وعندئذ تكون الطامة الكبرى .

كما بينت في هذا التمهيد الأسباب التي دعنتي إلى خوض هذا الغمار ، وسلوك هذا الطريق أي طريق تحقيق المخطوطات ، وبينت أيضا الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع بالذات .

(ثانيا) قسمت هذا البحث إلى قسمين : الأول دراسي ، والثاني تحقيقي . فالقسم الأول جعلته يشتمل على مقدمة ، وثلاثة مباحث .

(أولا) المقدمة :

تناولت فيها العصر الذي عاش فيه المؤلف ، وهو القرن الحادي عشر الهجري من ثلاث نواح :

الناحية الأولى : الحياة السياسية بوجه عام لذلك العصر في المغرب الأقصى ، وما هي الظروف التي مرت بها تلك البقعة من العالم العربي الكبير ؟ وكيف كانت طريقة الحكم ؟ ومن هم الحكام - ؟ وهل يوجد استقرار سياسي أولا ؟ .  
الناحية الثانية : الحياة الاجتماعية ، ومدى تأثيرها في المؤلف في ذلك العصر ، وما هي الظواهر التي غلبت على الحياة في ذلك التاريخ ؟ وما هو أثرها على المجتمع ؟ وكيف كان موقف السكان من تلك الظواهر .

الناحية الثالثة : الحياة العلمية ، وما هي المؤثرات التي أثرت في تلك الحياة ؟ والمؤثرات التي تأثرت بها ؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الحياة العلمية في ذلك الزمان والمكان ؟ . حتى وصل العلم والمعرفة إلى الغاية العظمى بالنسبة إلى بقية العالم العربي .

( ثالثا ) المباحث :

المبحث الأول : في التعريف بالمؤلف ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول :

في بيان نسبه ، ومكانة ذلك النسب ، ونشأته ، وتاريخ ميلاده ووفاته .  
المطلب الثاني :

في بيان طلبه للعلوم المختلفة ، ومكابدته في سبيل ذلك ، وتحمله المشاق الجسام حتى وصل إلى درجة العلماء المؤلفين ، وبينت منزلته بين أقرانه من العلماء الأجلاء .

المبحث الثاني ويتضمن مطلبين :

المطلب الأول :

تحدثت فيه عن شيوخه الذين تتلمذ عليهم من الغرب والشرق ، وترجمت لهم ما أمكنني ذلك من الحديث عنهم ، وبينت مكانة كل واحد منهم علميا وأديبا ، ودينيا .

المطلب الثاني :

تحدثت فيه عن تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم والمعرفة ، وتفقهوا به ، وترجمت لكل منهم بما يتناسب ومكانته العلمية والأدبية والدينية .

المبحث الثالث : في آثارة العلمية ، وفيه مطلبان :

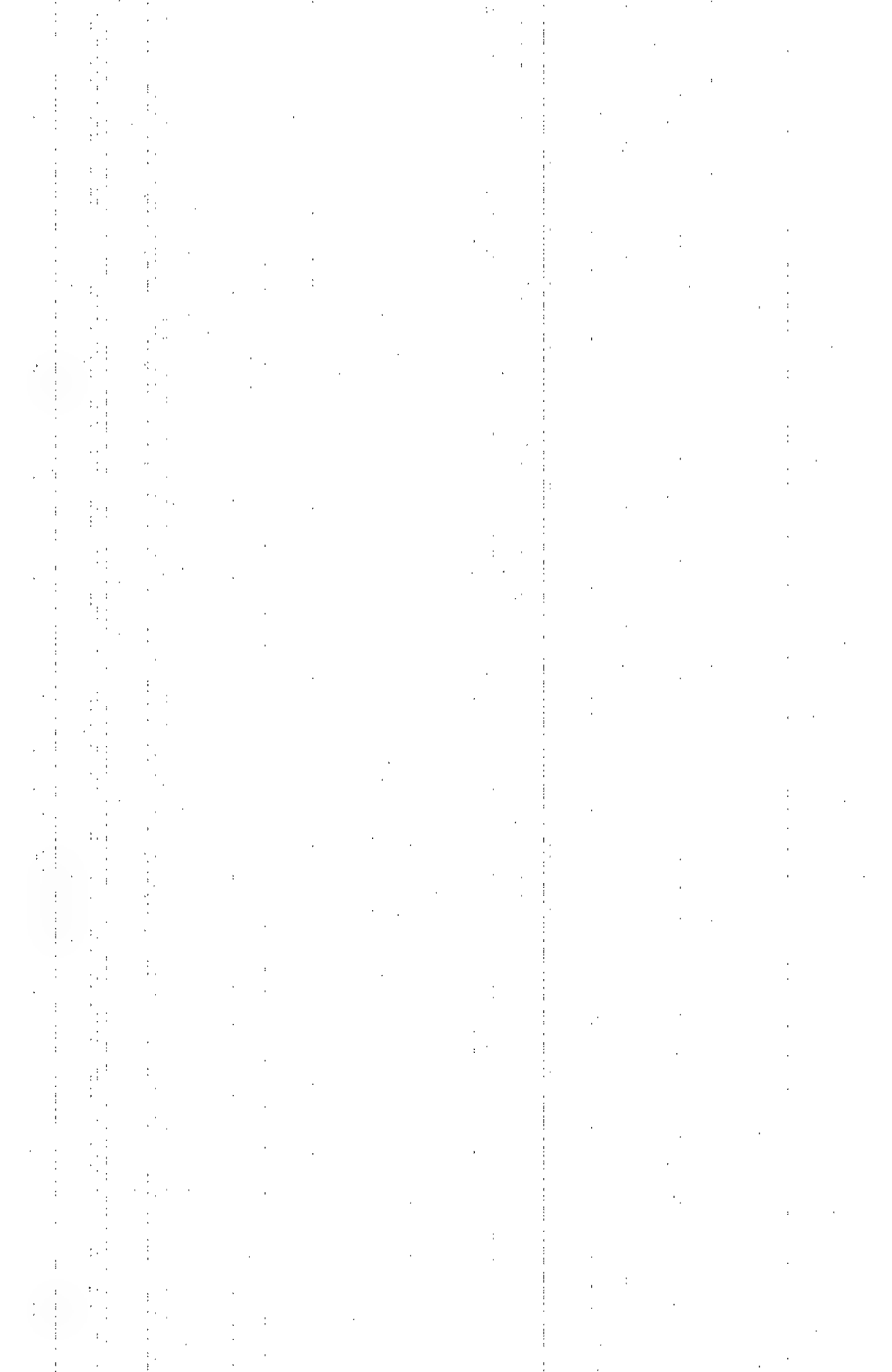
المطلب الأول :

تناولت فيه مؤلفاته بوجه عام ، وذكرت كل مؤلف منها مع بيان كونه

مطبوعا أو مخطوطا ، ومكان وجوده إن أمكن ، وقد بلغت أحد عشر مؤلفا .

#### المطلب الثاني :

تحدثت فيه عن كتابه ( نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ) -  
موضوع البحث - بوجه خاص من حيث بيان نسخه ، ومحتوياته  
والكتب التي تأثر بها أو أثر فيها مع نظره مختصره الى ابن مالك وكتاب  
- تسهيل الفوائد كما ترجمت في هذا المطلب لبعض شراح التسهيل .



القسم الثاني (التحقيقى) وهذا هو لب الرسالة وعصبها ، وهو المقصود بالذات وقد خصصت له كل وقتى ، وبذلت فيه كل جهدى ، وحاولت بقدر استطاعتى وما أمكننى أن أصل به إلى الغاية المطلوبة منه ، فأرجو أن أكون قد وفقت ، وبلغت الهدف ، وأصبت المحز . هذا وقد قمت فيه بالأعمال التالية :

(أولاً) أثبت النص الكامل في الصلب ، وقد استقيته من النسخ الأربع للكتاب التى تحصلت عليها من عدة مكتبات بدار الكتب التونسية بتونس العاصمة ، ولطالما أتعبنى ذلك في بادىء الأمر لقلة خبرتى بالخط المغربى .

(ثانياً) قابلت بين تلك النسخ بدقة وأمانة ، وأثبت الفوارق في الهامش وخرجت من مجموعها بنسخة متكاملة سليمة من الأخطاء والنقص واللبس .

(ثالثاً) وضعت رمزاً يدل على كل نسخة ، ويميزها عن الأخرى ، وجعلتها .  
(أ ، ب ، ج ، د) .

(رابعاً) قمت بتوثيق أغلب النصوص التى نقلها الشارح من غيره من الشراح والمؤلفين ورجعتها الى مصادرها ، وأعطيته رقم الجزء والصفحة فقط أو مع نقل النص بكامله في حالة نقل الشارح له بالمعنى ، أو التصرف فيه ، أو الإشارة فحسب هذا وقد قمت بوضع احصائيات تقريبية لنصوص بعض الكتب التى اعتمد عليها كثيراً مثل شرح اللمامينى للتسهيل وثقت فيه ٤٨٩ نصاً ، شرح ابن مالك للتسهيل ، وثقت فيه ٥٧٨ نصاً ، شرح الأثير للتسهيل وثقت فيه ٦٢١ نصاً ، كتاب سيويه وثقت فيه ١٥٨ نصاً ، معنى اللبيب لابن هشام ٩٣ نصاً ، شرح الرضى للكافية ٩٨ نصاً ، شرح ابن أم قاسم للتسهيل ١٢٢ نصاً ، تفسير الكشف للزغشرى ٤٨ نصاً ، المنصف من الكلام على معنى ابن هشام ٤٩ نصاً إلى غير ذلك من المراجع علماً بأن مراجع المرباط في شرحه بلغت ١٧٠ مرجعاً كما أثبت ذلك في الفهرس .

(خامساً) قمت بتحرير بعض المواضع ، وابدبت فيها رأى ، وحددت فيها موقف الشارح في ذلك ، وبينت المآخذ التى أخذتها على الشارح وصححت ما نسبته لغير أصحابه من الأقوال والمذاهب والآراء خطأ ، مثل نسبة العطف على التوهم لابن هشام ، ومثل خلو كتاب الصحاح من مادة «ربد» وحررت العديد من المباحث منها :

مبحث ابن الحاجب في تثنية المشترك ، ومبحث ابن هشام في حذف نون «الذان» و«اللتان» . ومبحث المبرد في حذف النون من صلة «أل» في نحو : «الظاعنون» ومبحثه في إعراب جمع المذكر السالم في النون مقوصاً أو غيره .

كما حررت مبحث تثنية لفظ : «سيويه» ونحوه وجمعهما .

وحررت مبحث «عليون وعالمون» وحققت نسبة القول فيهما .

وحررت مبحث مسائل الحذف ، ونفيت كون المصنف - أى ابن مالك -  
قد نقص بعض تلك المسائل .

وصححت بعض النسب ، مثل نسبة الشارح كتاب الخاطرات للفارسي  
والصواب أنه لابن جني .

وقمت بتكميل بعض الكلمات من التسهيل - المتن - الساقطة من جميع  
النسخ بتكملتها وإثباتها من التسهيل فقط أو منه ومن بعض الشروح له مثل  
شرحي ابن مالك ، وأبي خيان ، وما أكثر ذلك ، وأثبت الدليل على ذلك في  
الهامش الى غير ذلك من النتائج التي وصلت اليها وأثبت بعضها في الدراسة  
التي قمت بها حول نسخ المؤلف والموازنة بين هذا الشرح وبعض الشروح  
الأخرى لتسهيل ابن مالك فيما يأتي .

(سادسا) خرجت الآيات القرآنية الكريمة ، وقد بلغ مجموعها - ٩٢٦ - آية ،  
وأكملت في الهامش ما لا يتم المعنى والشاهد الابه ، وصححت بعض الآيات  
التي كتبت غلطا ، وأثبت في الهامش ما يلزم من القراءات والتوجيهات المختلفة  
وما يترتب على ذلك من إعرابات متعددة .

(سابعا) خرجت أغلب الأحاديث النبوية الشريفة ، وبينت مواضعها في كتب الحديث  
وقد بلغ مجموعها ١١٦ حديثا ، وأكملت ما لا يتم المعنى والشاهد الابه في الهامش  
وذكرت طريق الرواية ، مع توضيح محل الشاهد في بعض الأحيان عند خفائه  
وعلى ذلك فالشارح تابع ابن مالك في الاستدلال بالحديث في هذا المجال .

(ثامنا) خرجت أغلب الآثار النثرية ، والمقولات العربية الفصيحة ما أمكنني ذلك ،  
كما أصلت الأمثال المأثورة ، وبينت موردها ومضربها ، ومحل الشاهد أحيانا .

(تاسعا) قمت بتحقيق الشواهد الشعرية ، وحاولت اثبات مراجعها وذكر قائلها ،  
وهي في مجموعها تزيد على ( ١٣٥٠ ) شاهدا شعريا وحاولت اثبات مراجعها ،  
ونسبتها لقائلها ما أمكنني ذلك ، وذكرت في بعض الأحيان المعنى الاجمالي  
للبيت ، كما رجعت بعض المفردات الى المعاجم اللغوية ، وذكرت محل الشاهد  
فيه إذا لم يكن واضحا من الشرح ، كما ذكرت بعض الاستشهادات الأخرى  
التي احتملها البيت زيادة على الشاهد المقصود ، كما صححت نسبة بعض الأبيات  
التي نسبت غلطا .

(عاشرًا) قمت بتوضيح ما هو مبهم ، وتصحيح ما كتب خطأ من بعض الكلمات ،  
وإثبات كل ذلك في الهامش .

(حادى عشر) ترجمت لأغلب الأعلام الذين يزيد عددهم على الأربع مائة علم وعرفت  
بهم تعريفا مختصرا ، ونظرت في ذلك لطول الرسالة ، فتوخيت الاختصار  
والاقتضاب .

(ثاني عشر) دراسة حول منهج المؤلف في كتابه ، وموازنة هذا الشرح ببعض الشروح الأخرى لكتاب التسهيل . ومن المتعارف عليه أن مناهج المؤلفين قد تنفق في بعض الأمور ، وتختلف في أخرى ، ومن ذلك .

أن شارحنا اتفق مع ابن مالك والمرادى والدمامى في شروحيهم للتسهيل في طريقة ذكر بعض من المتن مرة واحدة ، بخلاف أثير الدين أبي حيان في شرحه للتسهيل فإنه يأتي بمجموعة من كلام المتن ، ثم يأتي بها مرة أخرى مقسمة على عدة أجزاء ، ليشرح كل جزء على حدة .

ومنه أن منهج شارحنا في كتابه مثل الدمامى في مزج المتن بالشرح ، فيذكر جملة من المتن أو كلمة ولو كانت حرف عطف ، ويتبعها ما يذكره في شرحه ، وذلك مثل قوله في ص ١٣٩ وما بعدها في تعريف الكلمة : «الكلمة» : « لغة تطلق على أحد أقسامها الثلاثة ... الخ . » لفظ : وهو لغة الرمي ، يقال : أكلت الثمرة ولفظت الزواة ، أى رميتها ... «مستقل» بالدلالة وضعاً ... ومثل قوله في ص ٢٨١ : «والإعراب بالحركات : في الصنفين كزيد يقوم «والسكون» في الفعل نحو : لم يقيم «أصل» اذ لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما ... الخ . ومثل قوله في ص ٢٨٧ : «وتنوب» الكسرة عن الفتحة في نصب اولات » : نحو «وإن كنّ اولات حمل ... الخ . «و» في نصب «الجمع» كائناً «بزيادة الف وتاء : فهو ظرف استعرارى ... الخ . وهكذا كانت طريقته الى آخر الكتاب مزج بين المتن والشرح كطريقة الدمامى . ومنه ان منهج شارحنا قد يكون على هيئة سؤال وجواب ، أى فان قلت كذا وكذا قلت كذا وكذا ، وهذه طريقة حسنة ترسخ المعلومات وتؤكددها عند السامع والقارئ ، ومن أمثلة هذا النوع قوله في ص ٤١٦ «فان قلت : شرط العلمية ينأى شرط التنكير لما يثنى ويجمع مطلقاً ، ومن ثم ساغ دخول «ال» عليه في الحالين ، كالزيدان ، والزيدون ، والزيود ، والهندات ، والهنود .

قلت : انما مرادهم ان الاسم اذا كان علماً بشرطه صلح لإيراد الجمع عليه ، لكن بعد تنكيره ، لا أنه بقى علماً ، كائناً على تلك الحالة ... الخ .

وقوله في ص ٨٦١ : «فان قلت : فقد أتى المصنف بحرف التعليل ، وهو يلائم ما قرر من الشذوذ .

قلت : انما قلل طموحاً الى ما هو الجمهور من اللغتين الآخرين ، لا لانه بمنزلة من الشذوذ ، فهو نسبى واضافى ، لا حقيقى ، فتعرفه .

وقوله في ص ٩٢٩ : «فان قيل : بأصالة الفاعل ترجح الأول» أو المبتدأ ترجح الثاني .

قلت ، ولم يعتبر ذلك أحد من أئمة اللسان ، كما أشار اليه أنيرالدين وغيره ، بل صرح ابن هشام : بكون الباقي خبرا مطلقا ، ونصه : اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعل ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلاً حذف ... الخ . والميزة التي ظهرت في منهج شارحنا ، وكانت من الواضح بمكان ، ولاتكاد توجد عند سواه من الشراح ، او عندهم اغلبهم هي :

أن شرحه من أوله الى آخره عبارة عن أخذ وعطاء ، ومد وزجر ، وتصدد لبعض التهجعات من بعض الشراح والمؤلفين على بعضهم البعض ، ووقوف على منصة العدالة من أجل انصاف المتهجم عليهم أو المتهجم .

فمثلاً نجده في أحيان كثيرة ينتصر لابن مالك ضد أبي حيان في بعض تهجمات عليه ، وذلك نحو قول ابن مالك في ص ٢٥٧ « ان الفعل الماضي يقع صفة لنكرة عامة مثل :

رب رقد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقفال

وتعقبه الأثير بأن «رب» عند سيبويه للتقليل ، وهو ينافي للعموم .

— قال الشارح : قلت : المصنف لا يرى التقليل فيها الا نادراً ، كما صرح بذلك في باب أحرف الجر من هذا الكتاب ، مستدلاً على ذلك في شرحه باستقراء تراكيب العرب نثراً ونظماً ، فانه يدفع قوله بما عليه سيبويه المنافي للعموم .. الخ ثم قال الأثير أبو حيان : « وأيضاً فلم يرد الشاعر اراقة كل رفته .

ثم قال الشارح : قلت : ولا أراد اراقة قليلة ، لكون المقام تمدحياً ، وانما يناسبه الكثرة ، وهو المراد هنا بالعموم تجوزاً ، لكونها عنده بعد تفيد التكثير ، على أن مجرور «رب» و«كم» الخبرية حيث ما وقع عام ظهوره ، كما يعرف من مذهبه .

الى آخر المنازعة في هذا المقام .

ومن ذلك منازعة أبي حيان لابن مالك في مبحث «نون» التوكيد الخفيفة ، هل هي أصل برأسها ، أو فرع ؟ — وموقف الشارح في ص ٢٣٩ حيث انتصر لابن مالك .

ومنازعة له في مبحث اعراب الأسماء الخمسة ، وكيفية انتصار الشارح لابن مالك في ص ٣٠٨ وما بعدها .

وفي مبحث : هل المحذوف نون الوقاية أو نون التوكيد ؟ في ص ٣٢٢ وما بعدها .

ومبحث تعريف الجمع ص ٣٨٥ ، ومبحث إعراب المثني وجمع المذكور السالم في ص ٤٠٣ . ومبحث إعراب « أبان » مثني « أب » ص ٤٨٠ ومبحث الضمير واجب الحفاء ص ٦٤٠ . ومبحث تسكين « ميم » الجمع ص ٦٦٣ . ومبحث الاستغناء بالضممة مكان الواو ص ٥٣٢ . ومبحث ضمير الاثنين - وضمير الاناث بعد أفعال التفضيل ص ٥٥٥ . ومبحث انفصال الضمير ان حصر بانما ، وما يتعلق بإفادة الحصر بانما ص ٥٩٦ - ومبحث إضافة صدر المركب الاسنادى الى عجزه ص ٦٧٤ - ومبحث إغناء الظرف والجار عن الخبر إذا كان معمولا لاسم فاعل كون مطلق ، لا لفعله أو للمبتدأ كما هو رأى ابن خروف ، وابن ابي العافية الخ ص ١٠٧٣ وما بعدها . ومبحث دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع موقع « من » الشرطية ، أو ما « أختها » ، والمبتدأ « ال » الموصولة بمستقبل عام ... الخ ص ١١١٥ وما بعدها الى غير ذلك من المواضع التى ناصر فيها ابن مالك ، وكان في جانبه ، بل في جانب الحق ، والانتصار للقواعد السليمة ، والمفاهيم العلمية الصحيحة .

هذا وان الذى اخذه شارحنا على عاتقه من أول شرحه الى آخره في هذا المضمار هو التصدى للاستاذ الدمامي ، والوقوف أمامه حجر عثرة وأنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة الا اعترض عليه فيها ، في بعض الاحيان يكون الحق في جانبه في نظرى - كما نبهت على ذلك في أماكنه ومن ذلك مبحث الضمير المنفصل اذا كان « هاء » مضمونة للغائب ، وان وليت ياء ساكنة ، أو كسرة فيكسرها غير الحجازيين ، وتشبع حركتها ، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا ، وفاقا لابي العباس المبرد انظر ص ٥٦٣ وما بعدها . فقد كان البحث شيقا ، ورد الشارح قويا مؤيدا بالدليل .

ومبحث أن الاعراب ليس أصلا في الفعل والحرف ، وكانت المناقشة في بادىء الأمر بين الأثير والدمامي ، ثم تصدى الشارح للدمامي كعادته ، وكان رده رائعا . وحججه علميا ممتعا ... انظر ص ٢٦٧ وما بعدها .

ومبحث « كيفية الثنية وجمعي التصحيح » وكيف كان موقف الدمامي من المصنف ، أى ابن مالك - ثم كيف انبرى الشارح للدمامي ، واخذ يفند آراءه ، ويرد عليه ، ويؤيد ما قاله المصنف ، انظر ص ٤٤٧ وما بعدها .

ومبحث « إن ولي معطوفا بالواو على المبتدأ فعل » او وصف - كائن لاحدهما وقع على الآخر - او ملاسه نحو : عبدالله والريح يباريها ، أو مباريها ... صحت المسألة خلافا لمن منع ... الخ ص ١٠٠٠ وما بعدها .

وقد تطاول الدمامي فقال : وما رآه البصرى من ذلك باطل ، لكون الجملة اذ ذاك حالا ... الخ .

قال الشارح : قلت : وأنت خير بأنه ليس فيه ما يقتضى المنع ، لاحتواء

الوصف ومتعلقة المجرور على راجعى صاحب الحال ، ولو سلم فلا يسلم لزوم التأويل بالوصف ... الخ انظر ص ١٠٠١ .

وهذا قليل من كثير مما سلكه الشارح في هذا المنهج ، فشرحه مليء بالاعتراضات والنصوص والمناقشات والردود ، الا أنه في بعض الأحيان قد يتلمس ما يطمئن به الاستاذ اللدمايى ، ويحاول إبطال رأيه ، ولكن ليس سبيله احقاق الحق في نظرى وانما غرضه التزهيد في شرحه وإنكاره ، والتقليل من قيمة هذا العالم التحرير ، فكثيرا ما يرميه مره بالقصور ، ومرة بعدم الافصاح عن النظر الذى قد يعن له عند قول ابن مالك وغيره .

وهكذا كان منهجه منهج الحركة الدائبة ، وتحقيق المسائل العلمية ، واستخراج المفاهيم ، واستنباط القواعد من أجل إحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، ولا يهيم في سبيل الوصول الى ذلك مكانة الجانب المقابل ، وعظمة منزلته .

لقد سبق تبیان مخالفة الشارح لبعض ما عليه ابوحيان من منازعة لابن مالك وانتصاره للأخير ، ومخالفة الشارح لللدمايى ، وانبرائه له رداً وتقنيدا . هذا وقد كان لشارحنا مجهود جبار ، ورأى قويم ، مما يدل على غزارة علمه ، وثقوب فكره ، والدليل على ذلك مخالفته لابي حيان - ومعلوم من هو أبو حيان في بعض الاتجاهات العلمية ، واليك بعض الأمثلة :

مبحث تليث « فاء » فم منقوصا أو مقصوراً ، وحكاية ابن الاعرابي في تثنية « فميان » و « قمران » وقول القرزدي : هما نقشا في في من فمويهما ... الخ . وقول الأثير : ان ذلك فصيح ، وقول الشارح : والأجود التعبير بمستقيم بدل فصيح ، ضرورة عدم ثبوت الفصاحة بمجرد ثبوت القصر والتثنية بنقل ابن الاعرابي ... الخ . انظر ص ٣٠٣ وما بعدها ومبحث الملحق بالثنى ص ٤٥١ ومبحث مكان اعراب جمع المذكر السالم ص ٤١٠ - وما بعدها . ومبحث سقوط نون الجمع للضرورة ص ٣٩٥ . ومبحث اعراب المعتل اللام بالتون ، وتشبيه « سنين » مرة بغسلين ، وأخرى « بحين » وقول الشارح : ولم اتبين موقعها لتنويع التشبيه ... الخ . انظر ص ٤٣٤ - وما بعدها .

ومبحث « قعد » في قول الأخير : وأما قولهم : قعد فلان ينهكم بعرض فلان فزعموا زيادة « قعد » ... الخ . وقول الشارح : قلت : وفيه نظر ، لأن حمل اللفظ على عدم الزيادة ما لاح وجه أولى ... الخ . انظر ص ١١٧٧ .

الى غير ذلك من المواضع التي أظهر فيها رأيه الخاص ، واختلف مع أبي حيان فيها ، وكانت توجيهاته في نظرى سليمة ، واستنتاجاته حكيمة .

ومن ضمن منهجه أنه قد يكون قفله من الكتب الأخرى باللفظ والمعنى من غير تصرف ، وما أكثره ، من ذلك مبحث تعريف الكلمة ، اذ قال الأثير

في شرحه « ج ١ - ورقة ٦ » : وأما الافراد فلأن « أفعل » مفيد افادة المركب الذى هو الكلام ... الخ .

وقول الشارح : « وهذا معارض بما أطبقوا عليه : أن أسماء الأصوات من قبيل المفردات ، لعدم تحملها الضمير تحمل أسماء الأفعال ... الخ .

ومثل هذا النص يصلح أن يكون دليلا على النقل باللفظ والمعنى ، وعلى مخالفة الشارح للأثير .

ومن ذلك ما نقله من شرح الدمامي « ج ١ ص ٩ و » في مبحث تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف « وهذا تقسيم بحسب العوارض ، بخلاف قول ابن الحاجب : اما ان يدل على معنى في نفسه ... الخ . وقال : « وايضا فملازم الظرفية ، او المصدرية ، او النداء ، أو الحالية لا يكون ركتنا للاستناد ، فيلزم كونه حرفا انظر ص ١٥٨ . وانظر ايضا ما في ص ١٨٠ وص ١٩٦ الى غير ذلك من مآت النصوص .

وما نقله من شرح ابن مالك صاحب المتن باللفظ والمعنى « ج ١ ص ٣ » قوله : « وهو أن الكلمة ان لم تكن ركتنا للاستناد فحرف ، أو كانت ، فإن قبلته بطرفيه قاسم والا ففعل . انظر ص ١٥٧ وص ١٦٤ وص ١٦٨ وص ١٧٢ وص ١٨٩ الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى كثرة .

ومما نقله من مقدمة ابن الحاجب « ج ١ ص ٨٨ » في مبحث إعراب المثني ص ٣٥٥ - قوله « بأن مسنى العلم ذات شخص معين غير ملحوظ حقيقته في كونه آدميا او غيره ، فاذا انضم اليه مثله مسمى آخر صح ثنية ذلك العلم ، لان مسمى الثاني من جنس الاول - لاطلاق الجنس هنا على وضع لأكثر من فرد ، بمعنى : جامع بينهما في نظر الواضع ... الخ .

وما نقله من معنى اللبيب لابن هشام باللفظ والمعنى كذلك في مبحث قول الشاعر : وكل رفيقى كل رحل ... البيت « ج ١ ص ٢٠٨ » .

قوله : وهذا البيت من المشكلات لفظا وإعرابا ومعنى ... الخ . انظر ص ٣٥٠ وفي مباحث أخرى . انظر ص ٦٥٧ وما بعدها .

وما نقله باللفظ والمعنى من حاشية البناني على شرح المحلى قول تاج الدين السبكي « ج ١ ص ٢٩٨ » « ومن ثم - يعنى الصحة الراجعة عم نحو » وافعلوا الخير » الواجب والمندوب ، حملا لصيغة « افعل » على الحقيقة والمجاز من الوجوب والندب ، بقرينة كون متعلقها كالحير شاملا للواجب والمندوب ه .

وما نقله باللفظ والمعنى من كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لابي عقيل « ورقة ٦ » عند شرح قول المصنف : « والاعرف حينئذ » أى إذ نصب بالكسرة ... الخ .

أى مبحث ما اذا سمي بجمع المؤنث السالم . انظر ص ٢٩٠ ، وص ٣٢٥ وغيرهما .

وما نقله من شرح المفصل لابن يعيش « ج١ ص ٥١ » قوله : ( وربما سمي آخر الكلمة مطلقا حرف إعراب . وعليه فالباء من « ضرب » إعراب ، أي حرفه ... الخ أنظر ص ٣٣١ .

وما نقله من نوادر أبي زيد « ص ١٥ » في مبحث قول الشاعر : إن لسلمي عندنا ديوانا ... الايات : وهو لرجل من ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة ... الخ . أنظر ص ٣٦٢ .

وما نقله من تفسير الكشاف للزمخشري « ج١ ص ٣٠٢ » قوله في مبحث قوله تعالى : « وما هم بضارى به من أحد الا بأذن الله » : على أن طرح النون لإضافة « أحد » وفصل بالظرف كقوله : هما أخواني الحرب من لا أخاله . وقال : فان قلت : كيف يضاف الى « أحد » وقد جربن ، فأجاب - بأن الجار جعل جزءاً من المجرور « انظر ص ٤٠٠ وص ٦٣٦ .

وما نقل من كتاب المخصص لابن سيده « ج١ ص ٧ » في مبحث « ثبة » : « وكأنه مقلوب ثاب يثوب ، ولم يتيقن فيها قلبا ... الخ أنظر ص ٤١٠ . وما نقله من كتاب سيبويه « ج١ ص ٩٤ » قوله في مبحث حذف نون الجمع - : وقد يمثل لاسقاطها في الجمع بقول بعض ضبة : الفارجو باب الأمير المبهم ... الخ أنظر ص ٣٦٨ .

وقوله في « ج١ ص ٣٨٤ » مبحث اتصال الضميرين « الكثير في كلامهم : أعطاه إياه ، فاقضى جواز : أعطاهوه ، واقعا في كلامهم على قلة ... الخ . أنظر ص ٦٠٦ .

وما نقله من عروس الأفراح لابن السبكي « ج٢ ص ١٩٥ » في مبحث انفصال الضمير ان حصر بأنما ... قوله : « ولسان حال ابن مالك يتلوا ، انما أشكو بثي وحزني الى الله » لان قوله الصواب ، وليس منفرداً به ، وتحقيق ذلك أنه بنى قوله ذلك على قاعدتين :

أحدهما ... أن انما للحضر ، وهو ما عليه الأكثر .

الثانية ... أن المحصور بها الأخير لفظا ، وهو ما اجمع عليه أئمة البيان ، وهو غالب الاستعمالات ... الخ أنظر ص ٥٩٧ .

وما نقله من شرح الكافية للرضي « ج٢ ص ٢٨ » مبحث تفسير ضمير الشأن قوله : « وأجاز القراء تفسير ضمير الشأن بالمفرد مؤولا بالجملة ، فاجاز : كان قائما زيد ، وكان قائما الزيدان ، او الزيدون ، على أن « قائما » خبر

الضمير ، وما بعده رفع به ، وأجاز : ظنته قائماً زيد ، أو الزيدان ، أو الزيدون .  
... الخ . أنظر ص ٦٤١ .

وما نقله من المطول للتفتازاني « ص ٢١٣ - ٢١٤ » وهو قوله : « وقد نقل في تضمن «إنما» معنى «ما» و«الا» مناسبة عن علي ابن عيسى الربيعي ، وهي أنه لما كانت كلمة ( أن ) لتأكيد إثبات المسند للمسند اليه ، ثم اتصلت بها «ما» المذكورة ناسب أن تضمن معنى القصر ، اذ ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد وذلك أن نحو : زيد جاء لاعمر ولم يردد المجيء بينهما ، يفيد إثبات المجيء لزيد صريحاً ، وضمناً في «لاعمرو» لان المجيء ... الخ . أنظر ص ٥٩٦ .  
ومما نقله من كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان « ص ١٢٣ » قوله : وان تساويا في القرب أو البعد ، فالفصل نحو هـد عجبت من ضربه أياها ، ويمتنع من «ضربهما» الا ضرورة نحو «لضغهماها» ، أو في نادر كانظرهماها  
... الخ أنظر ص ٦١٢ .

ومما نقله من كتاب اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري « ورقة ٤ » قوله في مبحث تعريف الاعراب - : « اختلاف آخر لكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً ... الخ . أنظر ص ٦٣ » .

الى غير ذلك من المراجع والكتب التي نقل منها الشارح باللفظ والمعنى وبأمانة تامة أما ما نقله يالمعنى فكثير أيضاً جداً ، أو تصرف في النقل بتغيير بعض الألفاظ وقد بينت ذلك كله في أثناء التحقيق .

ومن ذلك ما نقله أو استنبطه من شرح أبي حيان للتسهيل « ج ١ ص ٢٤ » قوله « ص ١٣٩ » تنبيه : عقد المصنف الباب بشرح الكلمة لاجدها ، لأن حد الشيء عسير الوجود ، وإن اشتركا في كشف المحدود وبيانه ... الخ . وقوله في « ص ١٦٨ » من هذا الشرح : « وقال بعض أصحابنا : ضم شيء الى شيء الخ .

وقوله في « ص ٢١٢ » عدم لزومها في فعل التعجب مع فعليتها ... الخ .  
وقوله في « ص ١٤٧ » وهو منقود بأن قبل هذا الفصل فصل الاستقلال ، ولا يدخل تحت المستقبل ... الخ .

وقوله في « ص ٤٩٠ » وإذا كان الاصل الثنية فعدل الى الجمع كراهية اجتماع تثنيتين ... الخ .

وقوله في « ص ٤٩٨ » : ويمكن تأويل جميعها ، أما الآية الأولى ... الخ .  
وقوله في « ص ٥٧١ » : والذي أختاره أن من قال : قدني وقطني فهما عندي اسما فعل ... الخ .

ومما استنبطه او تصرف في نقله من شرح ابن مالك على التسهيل « ج ١ ص ٣٤ »  
وقد رجح ما ذهب اليه : بأن الاعراب فارق بين المعاني العارضة من الفاعلية  
والمفعولية والتعجب ، والنفي ، والاستفهام ، والفرق الحاصل عن الفارق تارة  
يعرف بالعقل ، واخرى بالحس من السمع والبصر ، والشم والذوق واللمس  
والاعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع بدليل أنك اذا قلت للانسان : بين  
الفاعل ، والمفعول ، والمضاف اليه من : ضرب زيد غلام عمرو ... الخ .  
أنظر ص ٢٥٣ - وأنظر أيضا ص ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٤٩ وغير  
ذلك كثير .

ومن ذلك ما استنبطه من شرح الدماميني للتسهيل « ج ١ ص ١٥ » في مبحث  
دلالة الفعل عن الماضي والاستقبال بعد حرف التحضيض - قوله : « لا يقال  
فلا يحتمل إذاً الواقع بعد أداة التحضيض الماضي ، لان التحضيض - وهو  
طلب الفعل ليس إلا استقباليا لانا نقول : انما يويخ على ترك ما كان يجب فعله  
قبل الطلب ، وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، فاطلقت أداة  
التحضيض على ما يدل عليه او تقديرنا فاستقام ... الخ . أنظر ص ٢٥٦ .  
ومما تصرف في نقله من هذا الشرح « ج ١ ص ٨ » قوله : وفي شرح الدماميني  
يخرج ما الدلالة فيه عقلية لا وضعية ، كالمفرد بعد نعم ، جوابا لقائل : هل  
قام زيد ؟ لكونه مدلولاً عليه بالعقل لا بالوضع ... الخ . أنظر ص ١٥٤ .  
وقوله في ص ١٤٩ : وفيه نظر أما أولا : فلاستعماله قوله : « دال » في  
حقيقته ومجازه دفعة ، ومن ثم صح له ان يقول - أي ابن مالك - : تحقيقاً أو  
تقديرأ ... الخ . وقوله « ص ٨٨ » : « وقد أجاب الدماميني آخذاً عن الأول  
بأنه أراد مطلق الدال لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي وحده ،  
وهي تقسيمه الى التحقيقي والتقديري ، فيكون شمول « الدال » لهما بطريق  
عموم المجاز ه .

وقوله في ص ١٥٢ : فان قلت : اعراب نحو امرئ القيس ... الخ .

ومما تصرف في نقله من كتاب سيبويه « ج ١ ص ٣ » قوله : « وانما ذكرت  
ثمانية مجاز فرقا بين ما يحدث لعامل ، وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول  
... الخ . أنظر ص ٣٢٨ .

ومن كتاب الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر « ورقة ١٥ » : قوله : « انشدني  
شيخنا - يعنى المصنف - رحمه الله تعالى :

عينان إحداهما عارت وثانية ... البيت أنظر ص ٣٥٩ .

ومن أمالى ابن الشجرى « ج ١ ص ١١ » قوله : « تقول لمن صدر منه ذنب  
تعنفه عليه : قد صفحت لك عن ذنب وذنب ... الخ . أنظر ص ٣٨٢ .

ومن شرح الخلاصة لابن الناظم «ص ١٤» قوله : « جاء كلاهما وكلاهما ، ورأيت كليهما وكليتهما » ومررت بكليهما وكليتهما ، أما وقد أضيفا الى ظاهر فألفهما لازمة ، معربين اعراب المتصور ... الخ . أنظر ص ٣٧٤ . ومن ارتشاف الضرب «ص ٦٦» قوله وهو وهم ، وأن يكون لأحدهما حكم هو للآخر في الأصل ، فيبدل وجوده فيه أنه مقلوب مما ذلك الحكم ... الخ . أنظر ص ٤١١ .

ومن المقتضب للمبرد «ج ٣ ص ١٥٨» قوله : وأما المبرد فتارة لحسن الفرزدق لمجيئه بالميم مع الواو ، وهى بدل منها ، فالجمع بينهما خطأ ، واستصوبه أخرى بجعل الواو بدلا من الهاء لحقتها - وخفائها ... الخ . أنظر ص ٤٨٨ .

ومن المحتسب لابن جني «ج ٢ ص ١٣٢» قوله : كما على نحو ذلك خرج ابو الفتح في محتسبه قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمي » ، زاعما أن الأصل « الاعجبيين » على النسب ، فخفف بجذى احدى ياءيها ، وهى المتحركة ثم الأخرى لاجتماعها ساكنة مع ياء الجمع ... الخ . أنظر ص ٤٤٠ .

ومن الصحاح للجوهري «ج ٢ ص ٥١٦» قوله : « وصرح الجوهري بأن لام « غزة » ياء ، بخلاف لام « غضة » فلما واو او هاء ، لورود التصريف عليهما ... الخ . أنظر ص ٤٨٧ .

ومن كتاب معاني القرآن للفراء «ج ٢ ص ٩٢» قوله : وأما بنو عامر فيجرونها في الأحوال الثلاثة ، يقولون : أقمت سنيئا كثيرة ، وأنشد بعضهم ... الخ . أنظر ص ٤٩٦ .

ومن المخصص « لابن سيدة » ج ١٥ ص ١١٦» قوله : استحباب الكوفية في ألف التأنيث الممدودة ، كائنا قبلها واو أن تثني بالهمزة تارة ، وبالواو أخرى ، نحو : حلواء ولأواء ، وأبي ذلك البصرية ... الخ . أنظر ص ٤٥٦ . ومن المقرب لابن عصفور «ج ٢ ص ١٧٦» قوله : « وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله :

يا ليتها قد خرجت من فمه ... البيت ... أنظر ص ٣٢٧ .

ومن شرح الكافية للرضي «ج ١ ص ٢٩٦» قوله : « وتكلف بعض معتذراً بأن قال : الميم بدل من الهاء ، وليست المبدل منها الميم ، والواو أخت الألف ، وهى أخت الهاء ... الخ . أنظر ص ٣١٦ ، وما بعدها .

ومن كتاب رصف المباني في حروف المعاني لأحمد المالقي «ص ٣٣٨» قوله « وحكى المالقي عن السهيلي معتلا باشتغال تلك الحروف بالحركات المناسبة لها ، فكما منعت الإضافة الى ياء المتكلم ظهورا لحركات آخر المضاف لشغله بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنا ، فقليل له : فما بال هذه النون تثبت رفعا لاجزما

أو نصبا ، فقال : لأنها إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها مواقع الأسماء ، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع ، لقيامها مقام الأسماء ... الخ . أنظر ص ٣١٨ - ٣١٩ . الى غير ذلك من أمثال هذه النماذج وقد بينت كل ذلك ، ورجعت تلك النصوص الى مراجعتها ، وبينت مصادرها حسب الامكانيات ومقدرتي العلمية والعقلية .

فشرح المرباط ليس كالشروح ، وإنما هو خلاصة شروح كما أشرت لذلك ، والنصوص التي اعتمد عليها في شرحه لاتكاد تحصى كثرة أو تستقصى بحثا . هذا وان الشارح في منهجه لهذا الشرح قد سجلت عليه بعض المآخذ ، منها .. ما نقله من غيره من الشراح ، ولم ينسبه لصاحبه ، وذلك مثل :

ما نقله من شرح الأثير للتسهيل « ج ١ ورقة ٢١ » ونصه : « ولما كان معنى الأمر مشتركا بين فعل الأمر والاسم بمعناه ... الخ . أنظر ص ٢١٨ .

وقوله في « ج ١ ورقة ٤٠ » : « واحتج الأكثرون من القدماء والمتأخرين لذلك بأن النون لما لحقت تعارض شسبهان : شبه للاسم من حيث الإبهام والتخصيص ، وآخر بالماضي على الوجه السابق عن سيبويه ... الخ . أنظر ص ٢٧٣ .

وقول الأثير في شرحه « ج ١ ورقة ٥٧ » : « ورد ذلك في مصنفاته أى ابن مالك - فيقول : على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وهو ما يسميه النحاة : لغة أكلوني البراغيث ... الخ . أنظر ص ٣١٧ .

ومما نقله من شرح الدماميني للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ ظ » ولم ينسبه ، قوله : « ثم التغليب كما قال بعض المحققين إنما يقع بشرط تصاحب الاسمين ... الخ . أنظر ص ٣٥٥ .

ومنه أيضا في « ج ١ ص ٤٤ » وقوله : « إن المضاف في مثل ذلك دال على أعم من مدلول المضاف اليه ... الخ . أنظر ص ٥٩٢ .

ومما نقله من شرح الكافية لابن الحاجب « ج ١ ص ٨٨ » قوله : « وقد أورد على هذا الرأي تنبيه العلم وجمعه ، وتقديره : أن نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته ، إذ لم يوضع العلم للقدر المشترك بين مسمياته ، كما لم يوضع المشترك كذلك ... الخ . أنظر ص ٣٥٦ .

وما نقله من شرح ابن مالك للتسهيل « ج ١ ص ١٠٣ » ولم ينسبه قوله : « والحاصل أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعتل الجارى بجري الصحيح ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل إذا جسع جمع التصحيح لحقته العلامة دون تغيير ، كما لحقته علامة التنية ... الخ . أنظر ص ٤٥٩ .

ومنه في « ج ١ ص ١١٨ » من الشرح المذكور قوله : « وعلى ذلك حمل أبو العباس قول الشاعر :

أقامت على ربيعها جارتا صفا كبيت الأعلى جونا مصطلاهما

فأعاد ما أضيف إليه « المصطلى » على الأعلى ، لكونها مثناه معنى ، قال : وهو توجيه حسن ... الخ . أنظر ص ٤٩٤ .

ومن ضمن المأخذ كذلك عدم صحة ما نسب لآبن الناظم من الاستشهاد بالبيت برواية « لخطبتها » بتقديم الطاء على الباء ، وأن ما ذكر في شرح الخلاصة لخطبتها » بتقديم الباء على الطاء ... أنظر ص ٩٦ .

وعدم صحة ما ادعاه من أن المصنف لم يجد الموصول في شرح كافيته ... أنظر ص ٧١٣ هامش رقم ٢ .

وعدم صحة دعواه أن المصنف ، — أى ابن مالك — نقص بعض مسائل الحذف أنظر ص ٧٥٧ .

وعدم صحة نسبة البيت لعنرة ، وهو : تعف بالأرطى وأرادها ... البيت ... والصحيح ما أثبتته ، وهو أن البيت لعلقمة بن عبده بن النعمان ، الملقب بالفحل أنظر ص ٥٥٢ .

وما تلك إلا قليل من كثير من المأخذ التي سجلتها أثناء التحقيق . أما مزايا هذا الكتاب وقيمه العلمية ، وكيف كان خلاصة من خلاصات جهابذة الأعلام ، وعلماء النحو والعربية والبيان ، وأنه نتيجة من نتائج أفكار وآراء من سبقه من أولئك الأفاضل ، وأنه اسم على مسمى جمع فأوعى ، أى جمع تلك القواعد النحوية ، وأوعى ما فيها من مسائل عربية ، وقد جاء أسلوبه قويا وعبارته جزلة ، وتراكيبه يعتمدها بعض الغموض في بعض الاحيان وذلك عندما يغلب عليه التفكير الفلسفى ، وعندما يستعمل أفكاره العلمية وإدراكاته الأدبية وميولاته البلاغية ... أنظر بحثه في « ص ٢٣٣ » وذلك في الحديث عن القيد والمقيد ، وبحثه في ص « ٤٤٩ » وما بعدها من تلك المناقشة الطويلة العريضة بين الشارح والمصنف والأثير والدمامنى ، وبحثه في « ص ٦٥٢ » وما بعدها المشتمل على مناقشة آراء الفراء وسيبويه والخروج بتلك النتيجة المرضية .

وبحثه في متعلق « الباء » في « بسم الله الرحمن الرحيم » « ص ١٠٣-١٠٧ » . ومثل هذه الظاهرة لاتكاد توجد في شروح المصنف والأثير والمرادى والدمامنى بل نجد السهولة ، وفهم العبارة ، ولطافة المعنى .

وليس معنى ذلك أن كتاب نتائج التحصيل ملئ بالغموض والتراكيب العويصة ... بل في بعض الاحيان — كما ذكرت — نجد تلك الظاهرة .

وفي الختام إن تأليف هذا الكتاب قد تم قبل وفاة مؤلفه بسبع عشرة سنة إذ قال المؤلف نفسه في آخر الجزء الرابع ما نصه .

« ووافق الشروع في تصنيفه شوال سنة تسع وستين وألف ، والفراغ منه ليلة الخميس العشرين لجمادى الأول من سنة أربع وسبعين ، عرفنا الله خيرها آمين .

( ثالث عشر ) قمت بوضع الفهارس التالية :

- (١) فهرس للآيات القرآنية الكريمة ، مرتبا إياها حسب السور وحسب الآيات في كل سورة .
- (٢) فهرس للأحاديث النبوية الشريفة ، مرتبا إياها حسب أول حرف في الحديث ، أو الجزء المذكور منه في الشرح .
- (٣) فهرس للشواهد الشعرية مرتبة على القوافي ، وعلى موقع إعراب الحرف الأخير في البيت الرفع فالنصب فالجزم أو السكون . مع ذكر القائل ان علم ، والصفحة .
- (٤) فهرس البلدان والأماكن ، والقبائل والأمم ، وأقوال العرب ، والأمثال .
- (٥) فهرس لمراجع المراتب التي اعتمد عليها في شرحه ونقل عنها مرتبة بناء على أول حرف من اسم المرجع .
- (٦) فهرس لمراجع التحقيق مخطوطة ومطبوعة مرتبة بناء على أول حرف من اسم المرجع أو الكتاب .
- (٧) فهرس للأعلام مرتبين بناء على أول حرف من اسم الشهرة بغض النظر عن الاسم الحقيقي . مثل السيوطي ، وابن عصفور وابن جني الخ .
- (٨) فهرس الموضوعات وهو قسمان :

(أولا) فهرس الموضوعات الاجمالي .

(ثانيا) فهرس الموضوعات والأحكام التفصيلي .

هذا وانني قد بذلت في سبيل تحقيق هذا الجزء ودراسة حياة مؤلفه كل ما في وسعي وتحملت من أجل ذلك المشاق الجسام وتحشمت الانتعاب والاسفار والمخاطرات آملا من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت « وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

وهو حسبي ونعم الوكيل .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تنبيه :

سنتابع تحقيق وطبع بقية أجزاء الكتاب الأخرى إن شاء الله تعالى .

# الفهارس العامة

رقم

الصفحة

١٣٦٣	• • • •	الآيات القرآنية الكريمة	: فهرس	(١)
١٣٨٩	• • • •	الأحاديث النبوية الشريفة	: فهرس	(٢)
١٣٩٣	• • • •	الشواهد الشعرية	: فهرس	(٣)
١٤٧٧	• • • •	البلدان والأماكن والأمم ، واقوال العرب ، والأمثال	: فهرس	(٤)
١٤٨١	• • • •	مراجع المرباط في شرحه	: فهرس	(٥)
١٤٨٩	• • • •	مراجع التحقيق	: فهرس	(٦)
١٥٠٥	• • • •	الأعلام	: فهرس	(٧)
		الموضوعات ، وهو قسمان :	: فهرس	(٨)
١٥٣٧	• • • •	أولا : الفهرس الاجمالى .		
١٥٣٩	• • • •	ثانيا : الفهرس التفصيلى .		



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	آية	النص	صفحة
الفاتحة	١	« الحمد لله »	٣٢٧
	٢	« رب العالمين » .	٣٩٢
	٥	« إياك نعبد وإياك نستعين » .	١١٠٦-٦٠٢-١٣٣
	٦	« صراط الذين أنعمت عليهم » .	٧٢٢
	٧	« غير المغضوب عليهم » .	١٠٤٧
البقرة	١	« ألم » .	٨٩٠
	٢	« ذلك الكتاب لا ريب فيه » .	٨٩٠
	٣	« ومما رزقناهم ينفقون » .	٧٥٠
	٦	« سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » .	١٩٦-٢٥٥-٩٣٩-
	٨	« ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم	١٠٢٨
		الآخر وما هم بمؤمنين » .	٧٨٠
	١٧	« كمثل الذى استوقد ناراً »	٧٢٠
	١٩	« يجعلون أصابعهم » .	٨٤١
	٢١	« يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم	
		والذين من قبلكم » .	٨٢٧
	٢٣	« وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا	
		بسورة من مثله » .	٦٢٢
	٢٤	« فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » .	٣٢٠
	٢٥	« ولهم فيها أزواج مطهرة » .	٥٥٧
	٢٦	« مثلاً ما بعوضة »	٧٦١
	٢٧	« وإذا ابتلى إبراهيم ربه » .	٦٢٣
	٣١	« وعلم آدم الأسماء كلها » .	٩٢٤-١٢٧
	٣٤	« وإذا قلنا للملئكة اسجدوا لآدم » .	٣٢٧
	٤١	« ولا تشعروا بآياتي ثمناً قليلاً وإياي فاتقون » .	٦٠٣
	٤١	« وآمنوا بما أنزلت مصداقاً لما معكم ، ولا	
		تكونوا أول كافرين » .	١٠٥٤-٧٥١
البقرة	٤٦	« الذين يظنون أنهم ملقوا ربهم » .	١٢٥
	٥٤	« فتوبوا إلى بارئكم » .	١٤٦
	٦٧	« وإذا قال موسى لقومه إن الله يأمركم » .	١٣٣٣-٣٢٢
	٦٨	« لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » .	١٣٣٣-٨٩١

السورة	آية	النص	ص
	٦٩	« قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها »	١٣٣٣
	٧٠	« قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي »	١٣٣٣
	٧١	« قالوا الآن جئت بالحق » .	١٣٣٣-٦٥٩-٢٣١
	٨٥	« فما جزاء من يفعل ذلك منكم »	٨٨٠-٥٩٠
	٨٥	« وهو محرم عليكم إخراجهم » .	٦٤٦
	٨٥	« ثم أنكم هؤلاء تقتلون أنفسكم »	٧٣٤
	٩٦	« يود أحدكم لو يعمر ألف سنة . وما هو »	٢٣٧-٦٢٢-٨٢٤-
		بمزرحته من العذاب أن يعمر »	١٢٨٣
	١٠٢	« وما هم بضارى به من أحد إلا بإذن الله »	٤٠٠
	١٠٣	« ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله »	٢٧٠
	١٠٦	« ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير » .	٣٢٧
	١٠٧	« ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض »	٣٢٧
	١٠٩	« ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من »	
		بعد إيمانكم كفاراً » .	٨٢٤
	١١١	« وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا »	
		أو نصارى » .	١٥٢-٧٧٨
	١٣٣	« قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم »	
		وإسماعيل وإسحاق » .	٣٥٧-٤٦٤
	١٣٨	« صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة » .	٩٩٩
	١٤٤	« قد نرى تقلب وجهك في السماء » .	٢٤٩
	١٤٥	« ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية »	
		ما تبعوا قبلتك » .	٢٣٥
	١٤٩	« ومن حيث خرجت فول وجهك » .	٢٥٦
	١٦٦	« وتقطعت بهم الأسباب » .	٥٦٨-٥٦٧
البقرة	١٧١	« ومثل الذين كفروا مثل الذى ينق بمالا »	
		يسمع إلا دعاء ونداء » .	٧٠٦-١٢٠١
	١٧٧	« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق »	
		والمغرب » .	١١٨٠
	١٧٨	« فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف »	
		وأداء إليه بإحسان » .	٦٢٨
	١٨٤	« وأن تصوموا خير لكم » .	١٩٧-٢٠٢-٢٠٣-٩٣٩
	١٨٤	« فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة »	
		من أيام أخر » .	٥٠٦

السورة	آية	النص	ص
	١٨٥	« شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » .	٦٢٤
	١٨٥	« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .	١١٥٣
	١٨٧	« فالآن باسروهن » .	٢٣١
	١٨٧	« وأنتم عاكفون في المساجد » .	٢٨٤
	١٩٧	« وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .	٧٨٢
	١٩٨	« فإذا أفضت من عرفات » .	٢٨٤
	٢٢١	« ولعبد مؤمن خير من مشرك » .	١٠٠٦
	٢٢٢	« فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله »	٢٥٦
	٢٢٦	« للذين يولون من نسائهم » .	٧٢٦
	٢٢٨	« والمطلقات يتربصن » .	٢٢٣
	٢٢٨	« إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن » .	٥٥٧-٣٤٦
	٢٣٢	« ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر » .	٨٨١
	٢٣٣	« والوالدات يرضعن أولأادهن حولين كاملين » .	٢٣٦-٢٢٣
	٢٣٤	« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن » .	١٠٦٥-١٠٦١
	٢٤٦	« قل هل عسيتم إن كتب عليكم القتال » .	٧٠٦
	٢٥١	« وقتل داوود جالوت » .	٣٤٨
بقرة	٢٥٥	« وسع كرسيه السماوات والأرض » .	١٠٢٢
	٢٥٨	« إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت » .	٥٨١
	٢٥٨	« ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك » .	٨١٩
	٢٦٠	« قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك »	١١٥٦
	٢٦٧	« ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه » .	١٢٨٢
	٢٦٩	« يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » .	٧٨٢
	٢٧٥	« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه لشیطان من المس » .	٧٢٠
	٢٨٢	« أو لا يستطيع أن يمل هو » .	٥٨٧-٥٣٥
	٢٨٢	« أن تضل إحداهما » .	١٢٢٨

السورة	آية	النص	ص
آل عمران	٨	« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » .	٩٧٩
	١٣	« قد كان لكم آية في فتنين » .	٤٨٢
	١٥	« قل آوئشكم بخير من ذلكم للذين اتقوا »	
		عند ربهم » .	٥٢٦
	١٧	« الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار » .	٥٢٦
	٢٨	« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين » .	٣٢٧
	٣٠	« وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً » .	٨٢٨-٨٢٦
	٣٥	« إني نذرت لك ما في بطني محرراً » .	٧٩٦
	٣٦	« قالت رب إني وضعتها أنثى » .	٧٩٦
	٣٧	« فتقبلها ربها بقبول حسن » .	١٢٥
	٣٩	« أن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا » .	١١٧
	٤٤	« إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » .	٢٤٥
	٤٩	« إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير » .	٢٠٣
	٥٤	« ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .	٧٩٤
	٥٨	« ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم » .	٨٩٠
	٥٩	« كمثل آدم خلقه من تراب » .	١٩٩
	٦٢	« إن هذا هو القصص الحق » .	٨٩٠-٦٥١
	٦٤	« قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا » .	١٣٩
	٧٤	« يختص برحمته من يشاء » .	١٢٨
	٧٥	« ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك » .	٥٦٦
	٩١	« فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به » .	١١٢٨-٢٤٥
	١٠٣	« فأصبحتم بنعمته إخوانا » .	١١٧٠
	١٠٣	« واذكروا إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم »	١٢١٠

السورة	آية	النص	ص
آل عمران	١٠٦	« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم » .	٧٥٢-١١٠٣-١١١٦
	١٠٨	« وما الله يريد ظلما للعباد » .	١١٥٣
	١٣٩	« ولا تمهتوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون » .	٣٩١
	١٤٤	« وما محمد إلا رسول » .	١٠٢٢-١٢٤٨
	١٤٥	« ومن يرد ثواب الدنيا نؤمة منها ، ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها » .	٦٢١
	١٥٤	« يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلي » .	١٢٦
	١٥٤	« وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » .	١٠٠٦
	١٥٥	« إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان »	٤٨٢
	١٥٩	« فيما رحمة من الله لنت لهم » .	١٩٣
	١٦٣	« هم درجات عند الله » .	١٠٤٤
	٢٦٦	« وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله » .	١١٢٠-١١٢٤
	١٧٣	« الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم » .	٢٥٦
	١٧٨	« ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم » .	١٨٥٨
	١٨٠	« سيطوفون ما يخلوا به يوم القيامة » .	١٢٣٣
	١٨٥	« وإنما توفون أجوركم يوم القيامة » .	٥٩٧
	١٩٣	« ربنا إننا سمعنا مناديا » .	٥٣٦
	١٩٧	« متاع قليل ، ثم مأواهم جهنم » .	١٥٧
	٢٦١	« أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله » .	٧٧٥
النساء	٣	« فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » .	٧٩٥
	٢٨	« وخلق الإنسان ضعيفا » .	٩٠٨-٩١٠
	٣٦	« والجار ذى القربى والجار الجنب » .	٩٠٩
	٤٠	« وإن تلك حسنة يضاعفها » .	١٢٣٠
	٥٦	« فأتوهن من حيث أمركم الله » .	٢٥٦
	٦٦	« ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به » .	٨٢٧
	٦٩	« وحسن أولئك رفيقا » .	٩٥٧-١٠٥٤
	٧٢	« وإن منكم لمن ليبطئن » .	٧٠٨
	٧٧	« فلما كتب عليهم القتال » .	٥٦٧
	٨٧	« ومن أصدق من الله حديثا » .	٧٨٢
	٩٢	« إلا أن يصدقوا » .	٨١٩

السورة	آية	النص	ص
النساء	٩٤	« كذلك كنتم من قبل » .	١١٨٣
	٩٦	« وكان الله غفوراً رحيماً » .	١٢١٠
	١٠٢	« وود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم »	٨٢٤
	١٠٩	« ها أنتم هؤلاء » .	٨٧٧-٨٧٩
	١١٥	« ونصله جهنم » .	٥٦٥
	١٢٣	« من يعمل سوءاً يجزبه » .	٧٨١
	١٣٥	« كونوا قوامين بالقسط » .	١١٥٢
	١٣٦	« آمنوا بالله ورسوله ، والكتاب الذي أنزل على رسوله ، والكتاب الذي أنزل من قبل »	٨٤٠
	١٤٠	« إنكم إذا مثلهم » .	١٢٥٦
	١٤٦	« وسوف يوتي الله المؤمنين أجراً عظيماً »	٢٤٠
	١٦٢	« أولئك ستؤتيهم أجراً عظيماً » .	٢٤٠
المائدة	١	« غير محلي الصيد » .	٣٩٣
	٨	« اعدلوا هو أقرب للتقوى » .	٦٢٤
	١٣	« يحرفون الكلمة عن مواضعه » .	١٦٧
	٢٤	« إنا ها هنا قاعدون »	٨٩٢
	٣٤	« الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » .	٢٥٧
	٣٧	« وما هم بخارجين منها » .	١٢٨٣
	٣٨	« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .	٤٨٦-١٠٦٢-١١١٧-
	٤٠	« ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض »	٣٢٧
	٥٠	« أفحكم الجاهلية يبغون » .	١٠٦٥
	٥٢	« فعسى الله أن يأتي بالفتح » .	١٣١٢
	٦٤	« بل يدها مسموطتان » .	٣٦٥
	٧١	« وحسبوا ألا تكون فتنة » .	٨٤٥-٨٨٨
	٧٣	« وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن » .	١٠٥٩
	٧٨	« على لسان داوود وعيسى بن مريم » .	٤٩٢
	٨٩	« من أوسط ما تطعمون أهليكم » .	٣٤٥-٤٢٥
	٩١	« إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر »	٥٩٨
	٩٥	« ومن عاد فينتقم الله منه » .	٥٦١
	١١٦	« إنك أنت علام الغيوب » .	٦٦٤
	١١٦	« إن كنت قلته فقد علمته » .	١١٦٦

السورة	آية	النص	ص
المائدة	١١٧	« كنت أنت الرقيب عليهم » .	٦٦٣
	١١٩	« هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » .	٢٠٣-٢٨٠-٨٧٠
	١٤٥	« أولحم خنزير فإنه رجس » .	٦٢١
الأنعام	٢	« وأجل مسمى عنده » .	١٠٠٩-١٠١٦
	٢٢	« أين شركائي الذين كنتم تزعمون » .	٧٦٢
	٢٥	« ومنهم من يستمع إليك » .	٧٧٥
	٣٠	« من يشأ الله يضلله » .	٣٢٧
	٣٢	« قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون » .	٣٤٨
	٤٠	« قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بعنة أوجهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون » .	٥٣٨-٨٨٣-٨٨٥
	٤٢	« والركب أسفل منكم » .	١٠٩٧
	٤٦	« قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم » .	٨٨٣
	٨٠	« أتخاجوني في الله » .	٣٢١
	٨١	« فأى الفريقين أحق بالأمن » .	٨٠٣
	٨٤	« كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل » .	١٠٦
	٩١	« قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى » .	٥٢٥
	٩٢	« وهذا كتاب أنزلناه مبارك » .	١٢١٦
	١٠٢	« ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو » .	٨٨٩
	١٠٩	« وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » .	٣٤٦
	١٣٢	« ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون » .	١٢٨٤
	١٣٤	« إن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين » .	٦٠٢
	١٣٧	« وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادكم شركائهم » .	٦٠٠
	١٥٤	« تماما على الذي أحسن » .	٧٦١-٧٩٩-٨٠١
	١٥٥	« وهذا كتاب أنزلناه مبارك » .	٨٩٠
	١٥٧	« ومن أظلم ممن كذب على الله وصدف عنها » .	٧٧٥
	١٦٥	« ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات » .	١٠٩٥
الأعراف	٥	« فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا » .	١٢٣
	٨	« فمن ثقلت موازينه » .	٦٥٩
	١٩	« إلا أن تكونا ملكين » .	١١٥١
	٢١	« وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين » .	١٢٣-٨٤٥

السورة	آية	النص	ص
الأعراف	٢١	« بدأت لهما سوءاتهما » .	٤٨٨
	٢٦	« وليأس التقوى ذلك خير » .	١٠٦٠
	٣٨	« قالت آخراهم لأولاهم » .	٢٠٩
	٦٩	« فأتينا بما تعدنا إن كنت من الصادقين » .	٥٩٩
	١٠٨	« ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين » .	١١٠٦
	١٤٣	« فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً » .	٥٠٨
	١٧٠	« والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة	
		إنا لانضيق أجرا المصلحين » .	١٠٦٠
	١٧٣	« أن تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل » .	٥٩٨
	١٧٧	« ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا » .	٦٣٥
	١٨٥	« فبأى حديث بعده يؤمنون » .	٨٠٣
	١٩٣	« سواء عليكم أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَلْتُم	
		صامتون » .	١٩٧
	١٩٤	« إن الذين تدعون من دون الله عباد	
		أمثالكم » .	٧١٩
الأنفال	٤	« لهم درجات عند ربهم » .	٤٠٨
	١٢	« فاضربوا فوق الأعناق » .	١٠٩٧
	١٦	« ومن يولهم يومئذ دبره » .	٥٦٧-٥٦٨
	٢٢	« إن شر الدواب عند الله الصم البكم » .	١٠٠٥
	٢٣	« ولو أسمعهم لتولوا » .	٢٧٠
	٢٤	« يحول بين المرء وقلبه » .	٣٠٦
	٣٢	« إن كان هذا هو الحق من عندك » .	٦٥٣
	٤١	« واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله	
		خمسه » .	١١٢٨
	٤٣	« إذ يريكم الله في منامك قليلاً، ولو أراكم	
		كثير » .	٦١٠
	٦٠	« لا تعلمونهم الله يعلمهم » .	١٢٧
	٦٦	« الآن خفف الله عنكم » .	٢٣١
التوبة	٢	« واعلموا أنكم غير معجزي الله » .	٣٩٨
	٣	« فاعلموا أنكم غير معجزي الله » .	٣٩٨
	٤	« وكلمة الله هي العليا » .	١٣٩
	٦	« وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » .	١٢٢٥

السورة	آية	النص	ص
التوبة	١٩	« أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام » .	١٠٤٤
	٢٥	« وضائق عليهم الأرض بما رحبت » .	٨١٨
	٣٤	« والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » .	٦٢٥
	٤٠	« إذ هما في الغار » .	٩٠٧-١١٢
	٤٩	« ومنهم من يقول إئذن لي ولا تفتني آلا في الفتنة سقطوا » .	٧٨٠
	٦٥	« قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون »	١٢٣٦-١١٨٣
	٦٩	« وحضتم كالذي خاضوا » .	٧١٣
	٧١	« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .	٩١٧
	٧٥	« ومنهم من عاهد الله » .	٧٨٠
	٧٦	« فلما آتاهم من فضله » .	٧٨٠
	٨٤	« ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » .	١٢٣٣
	١١٧	« من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم »	١٣٣٢-٦٤٨
	١٢٢	« فلولوا نفر من كل فرقة منهم » .	٢٥٦
	١٢٤	« أيكم زادته هذه إيماناً » .	٨٠٣
يونس	٢	« أكان للناس عجباً » .	١١٥٠
	٣	« ذلكم الله ربكم » .	٨٨٩
	١٠	« وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » .	١٢٣
	١٥	« قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن اتبع إلا ما يوحى إلي » .	٢٣٤
	١٨	« ويعبدون من دون ما لا يضرهم ولا ينفعهم »	٩٧٨
	٢٤	« وظن أهلها أنهم قادرون عليها » .	١٢٥
	٢٧	« والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة » .	١٢٩١-٨٣٥
	٣٦	« وما يتبع أكثرهم إلا ظناً » .	١٢٦
	٣٧	« وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله » .	١٣٢٠
	٤٠	« ومنهم من يؤمن به »	٧٧٥
	٤٢	« ومنهم من يستمعون إليك » .	٧٧٥
	٤٣	« ومنهم من ينظر إليك »	٧٧٥

السورة	آية	النص	ص
يونس	٦٨	« إن عندكم من سلطان بهذا »	١٢٦٣
	٨٤	« إن كنتم آمنتم بالله » .	١١٦٦
هود	٨	« ليقولن من يحبسه ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » .	١٢٣٦-١١٨٨-٣٢١
	١٢	« إنما أنت نذير » .	١٠٢٢
	١٨	« ألا لعنة الله على الظالمين » .	١٠٢٦
	٢٨	« أنزل مكموها وأنتم لها كارهون » .	٦١٢-٦١-٥٣٩
	٣٣	« إنما يأتيكم به الله إن شاء » .	٥٩٩
	٤١	« وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها » .	١٠٣
	٧٢	« وهذا يعلى شينخا » .	٩٧٥
	٧٤	« ولما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط »	٢٥١
	٧٨	« هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » .	٦٥٦
	٩٨	« يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار » .	٢٥٣
	١٠٧	« مادامت السموات والأرض » .	١١٥٦-٨٢٠
	١١١	« وإن كلا لما ليوفينهم » .	٧٠٨
	١١٦	« واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين » .	٨٢١
	١٢٣	« وما ربك بغافل عما تعملون » .	١٢٨٣
يوسف	٤	« والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين » .	٤١٤
	٨	« ونحو عصبة إن أبانا لفي ضلال مبين » .	١١٠٨
	١٠	« تلتقطه بعض السيارة » .	٢٢١
	١٣	« إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب » .	٩١٠-٢٣١
	١٤	« لئن أكله الذئب ونحن عصبة » .	٩٩٠
	٢٠	« وكانوا فيه من الزاهدين » .	٨٤٥
	٢٥	« وألف يا سيدها لذا الباب » .	١١٧
	٢٥	« إلا أن يسبحن أو عذاب أليم » .	١٩٩
	٢٦	« هي راودتني عن نفسي » .	٦٢٣
	٢٦	« إن كان قميصه قد من قبل » .	١١٢١-١١٦٦
	٢٧	« وإن كان قميصه قد من دبر » .	١١٦٦
	٣٠	« وقالت امرأة العزيز » .	٢٠٩

السورة	آية	النص	ص
يوسف	٣١	« وقلن حاش لله ما هذا بشراً » .	٨٨٩-١٢٤٧-١٢٨٤
	٣٢	« ليسجنن وليكونا » .	٢٠٩
	٣٢	« فذلكن الذي لمتنني فيه » .	٨٨٩
	٣٣	« رب السجن أحب إلي » .	١٩٩
	٣٥	« ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » .	١٩٧-٣٢١-١٠٢٩
	٣٧	« لا يأتیکما طعام ترزقانه » .	٣١٨
	٤٠	« أمر ألا تعبدوا إلا إياه » .	٦٠٤
	٥١	« الآن حصحص الحق » .	٢٣١
	٥٢	« وذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب » .	٨٦٩
	٦٩	« قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون » .	٦٥٥
	٨٠	« فلما استئشوا منه خلصوا نجيا » .	٩٥٧
	٨٠	« ومن قبل ما فرطتم في يوسف » .	١١٠٠
	٨٥	« تالله تفتؤا تذكري يوسف » .	١٥٧-١١٣٥-١١٤١
	٨٦	« إنما أشكو بني وحزني إلى الله » .	٥٩٧
	٩٠	« إنه من يتقى ويصبر » .	٣٤٧
	٩٠	« قالوا أثنك لأنت يوسف » .	٦٥١
	٩٦	« فارتد بصيراً » .	١١٧٥
	١٠٠	« ورفع أبويه على العرش » .	٣٥٤
الرعد	١٠	« سواء منكم من أسر القول ومن جهر به »	٩٤٠
إبراهيم	٧	« لئن شكرتم لأزيدنكم » .	١٣١
	١٧	« يتجرعه ولا يكاد يسيغه » .	١٨٨٠
	١٩	« إن يشأ يذهبكم » .	٢٣٧
	٣٦	« فمن تبعني فإنه مني » .	١٠٩٤
	٤٤	« أو لم تكونوا أقسمتم من قبل » .	١١٦٦
الحجر	٢	« ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .	٢٤٧-٢٤٦
	٢٠	« ومن لستم له برازقين » .	٧٩١
	٢٣	« وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون »	٤٢١
	٢٩	« فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين » .	٧٩٣
	٩١	« الذين جعلوا القرآن عضين » .	٤٢٧
	٩٤	« فاصدع بما تؤمر » .	٧٥٦

السورة	آية	النص	ص
النحل	١٧	« أقمن يخلق كمن لا يخلق » .	٧٩٥-٧٩٠
	٢٧	« أين شركائي الذين كنتم تشاقون فيه » .	٥٦٧-٣٢٢
	٢٨	« الذين يتوفاهم الملائكة » .	٥٦٧
	٤٩	« ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة » .	٧٩٤
	٥٣	« وما بكم من نعمة فمن الله » .	١١٢٠-١١١٩
	٦١	« ولو يؤخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة » .	٢٤٤
	٦٦	« وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه » .	٥٥٦-٥٥٢
	٧٨	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا » .	٢٢٨
	٨٩	« ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء » .	٨٦٨
	٩٢	« أن تكون أمة هي أربي من أمة » .	٦٦٤-٦٥٦
	١١٦	« لما تصف ألسنتكم الكذب » .	٨١٩
	١٢٤	« وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » .	٢٣١
	١٢٧	« ولاتك في ضيق مما يمكرون » .	١٢٣٠
الاسراء	٢٠	« كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك » .	٨٩٠
	٢٢	« فتقعد مذموما مخذولا » .	١١٧٦
	٢٣	« إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما » .	٤٩١
	٣٢	« ولاتقرنوا الزنا إنه كان فاحشة » .	١١١٠
	٣٦	« إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولا » .	٨٦٢
	٤٤	« وإن من شيء إلا يسبح بحمده » .	٧٩٠
الاسراء	٤٥	« وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا » .	٢٢٦
	٥٥	« ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض » .	٩١٧
	٦٢	« أرأيتك هذا الذي كرمت على » .	٨٨٤
	٧٩	« عسى أن يعثلك ربك مقاما محمودا » .	١٣٢٢
	١١٠	« أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .	٨٠٦-٨٠٦-٩٥٣
الكهف	٣٠	« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لنضيع أجر من أحسن عملا » .	١٠٦٤
	٣١	« أولئك هم جنات عدن تجري من تحتهم	

السورة	آية	النص	ص
الكهف		الانهار .	١٠٦٤
	٣٣	« كلنا الجنين آتت أكلها » .	٤٩١-٣٧٦
	٣٧	« قال له صاحبه وهو يحاوره .	٥٦٠
	٣٨	« لكننا هو الله ربنا » .	٥٨٧-٥٨١-٢١١
	٣٩	« إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً » .	٦٦٥-٦٥٨
	٤٧	« ويوم نسير الجبال ، وترى الأرض بارزة » ١٩٧-٢٠٣	
	٦٠	« لا أبرح حتى أبلغ . مجمع البحرين أو أمضى حقبا » .	١١٤٠
	٦٣	« وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره » .	٥٦١
	٦٤	« قال ذلك ما كنا نبغ » .	٨٦٩
	٧٦	« قد بلغت من لدني عذرا » .	٥٧٢
	٧٩	« أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر » .	١١١٥
	٨٢	« ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا » .	٨٦٩
	١٠٥	« فلانقيم لهم يوم القيامة وزنا » .	٦٥٩
مريم	١٩	« قال إنما أنا رسول ربك » .	٩٥٧
	٢٠	« ولم أك بغيا » .	١٢٣٠
	٢٤	« قد جعل ربك تحتك سريا » .	٥٥٩
	٤٦	« قال أراغب أنت عن آلهتي » .	٩٤٣
	٦٩	« ثم لننزعن من كل شيعة بهم أشد على الرحمن عتيا » .	٧٦٤-٧٦٣-٧٣٨
	٧٥	« فليمدد له الرحمن مديداً » .	١١٤٦-٢٢٣
	٩٠	« تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق » .	٢٢٢
	٩٦	« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	
		سيجعل لهم الرحمن ودا » .	٢٢٦
طه	١٠	« فقال لأهله امكثوا إني آنست نارا » .	٥٦١
	١٥	« إن الساعة آتية أكاد أخفيها » .	١٣٣٥
	١٧	« وما تلك بيمينك يا موسى » .	٨٨٩-٧٨٢-٧٣٤
	٢٠	« فألقاها فإذا هي حية تسعى » .	١١٠٦-٩٦١
	٦٣	« قالوا إن هذان لساحران » .	٩٨٩-٦٤٧-٣٧١
	٦٧	« فأوجس في نفسه خيفة موسى » .	٦٣٠
	٧٢	« فاقض ما أنت قاض » .	٧٥٣
	٧٤	« إنه من يأتي ربه مجرما فإن له جهنم » .	٦٤٤

السورة	آية	النص	ص
طه	٧٧	« لا تخاف دركا ولا تخشى » .	٣٣٦
	٧٨	« فغشيهم من اليم ما غشيهم » .	٧٠٦
	٨٠	« وواعدناكم جانب الطور الأيمن » .	٥١٨
	٩٠	« يا قوم إنما فتنتم به » .	٥٩٩
	٩١	« قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » .	١١٧١-٢٣٦
	١٢٣	« فإما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداى »	١١٢٠
	١٣٢	« نحن نرزقك والعاقبة للتقوى » .	١٠٤٤
الأنبياء	١٥	« فما زالت تلك دعواهم » .	١١٩٢
	٣١	« فجاءا سبيلا لعلهم يهتدون » .	٨٢٦
	٣٧	« خلق الإنسان من عجل » .	٧٩٧
	٥٤	« قال لقد كنتم أنتم وآبائكم في ضلال مبين » .	٦٠٢
	٥٦	« وأنا على ذلكم من الشاهدين » .	٨٤٥
	٦٠	« قالوا اسمعنا فتي يذكركم يقال له إبراهيم »	٩٣٦
	٨٢	« ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون »	٧٧٧
	٨٧	« فظن أن لن نقدر عليه » .	١٢٦
	٩٧	« فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا » .	١١٠٦
	١٠٦	« إن في هذا لبلاغا لقوم عابدين »	٨٩٠
	١٠٩	« وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون » .	٢٣٤
الحج	٢	« وترى الناس سكارى وما هم بسكارى » .	٣٤٨
	٣٥	« والصابرين على ما أصابهم والمقيمي الصلاة » .	٣٩٦
	٤٦	« فإنها لاتعمى الأبصار » .	٦٣٨
	٦٧	« فلا ينزعك في الأمر » .	٣٢١
	٧٠	« ألم تعلم أن الله يعلم ما في السماء والأرض »	٣٢٧
المؤمنون	١	« قد أفلح المؤمنون » .	٥٤٣-٩١٣
	٢	« الذين هم في صلاتهم خاشعون » .	٧١٩
	١٨	« وإنا على ذهاب به لقادرون » .	٤١٤
	٣٣	« ويشرب مما تشربون » .	٧٥٥-١٥٣
	٣٧	« إن هي إلا حياتنا الدنيا » .	٦٣٦
	٤٤	« كلما جاء أمة رسولها كذبوه » .	٢٥٦
	٥٥-٥٦	« يحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين ، نسارع لهم في الخيرات » .	١٠٦٨

السورة	آية	النص	ص
المؤمنون	٨٨	« قل من بيده ملكوت كل شيء » .	٥٦٤
	١٠٢	« فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون » .	٦٥٩
النور	٢	« الزانية والزاني فاجلدوا » .	١١١٧
	٢٠	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته » .	٩٦٥
	٢٥	« يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق » .	٥٦٧
	٣١	« أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » .	٩١٢
	٣٦	« يسبح له فيها بالغدو والآصال » .	٩٣٠
	٤٠	« إذا أخرج يده لم يكذبها » .	١٣٣٥-١٣٣٤
	٤١	« ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض » .	٧٩٠
	٤٥	« ومنهم من يمشي على رجلين » .	٧٩٠
	٥٨	« ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم » .	٤٧٧
	٦٠	« والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح » .	١١٢٢
الفرقان	٢٨	« يا ويلتى ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا » .	٦٩٦
	٤١	« أهذا الذى بعث الله رسولا » .	١٥٣
	٧٠	« وكان الله غفورا رحيما » .	١٢١٣
	٧٣	« لم يخروا عليها صما وعميانا » .	١٢٩٠
الشعراء	٤	« فظلت أعناقهم لها خاضعين » .	١١٧٠-١٠٥٠
	٢٣	« قال فرعون وما رب العالمين » .	٧٨٢
	٤١	« إن كنا نحن الغالبين » .	٦٦٣
	١٠٢	« فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » .	٨٢٩
	١٦٨	« قال إني لعملكم من القالين » .	٨٤٥
	١٩٧	« أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل » .	٦٤٥
	٢٢١	« على من تنزل الشياطين » .	٤٣٦
الزمر	٢٨	« فألقه إليهم ثم تول عنهم » .	٥٦٥
	٣٧	« يجنود لا قبل لهم بها » .	١٢٥
	٤٠	« فلما رآه مستقرا عنده » .	١٠٨٣
	٤٢	« أها كذا عرشك » .	٨٧٦
	٤٧	« بل أنتم قوم مفتنون » .	٧٧٠

السورة	آية	النص	ص
النمل	٥٢	« فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا » .	٩٧٥
	٥٦	« فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » .	١١٧٩-١١٩٤
	٦٢	« آله مع الله » .	١٠١١
	٨٨	« صنع الله الذي أتقن كل شيء » .	٩٩٩
	٩١	« إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة » .	٥٩٧
	٩٣	« وما ربك بغافل عما تعملون » .	١٢٨٣
القصص	٥	« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض » .	٢١٨
	١٥	« هذا من شيعته وهذا من عدوه » .	٨٨١-٨٩٠
	٢٣	« ووجد من دونهم امرأتين تذودان » .	٢٢٠
	٢٦	« قالت احدهما يا ابت استأجره » .	٦٢٣
	٢٧	« قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هتين » ٨٥٨	
	٣٢	« فذئبك برهاتان من ربك » .	٨٦٠
	٣٩	« وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون » .	١٢٦
	٤٨	« قالوا ساحران تظاهرا » .	٣٢٦
	٦٢	« أين شركائى الذين كنتم تزعمون » .	٧٥٢
	٧٢	« من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه » ٧٨٢	
	٧٦	« لتتق بالعصبة أولى القوة » .	٥٥٩
	٧٩	« فخرج على قومه في زينته » .	٨٢١
العنكبوت	٩	« والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلهم في الصالحين » .	١٠٥٩
	٢١	« يعذب من يشاء ويرحم من يشاء » .	٢٣٦
	٢٤	« فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه » ١١٧٩	
	٢٧	« ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » .	٦٢٢
	٢٩	« فما كان جواب قومه إلا أن قالوا اثنا بعذاب الله » .	١١٧٩
	٤٦	« وقالوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم » ٨٤٠	
	٥٨	« والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوثنهم من الجنة غرfa » .	١٠٥٩
	٦٩	« والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » .	١٠٥٩
الروم	١٧	« فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » ١١٥٢	
	٢٢	« إن في ذلك لآيات للعالمين » .	١١٦

السورة	آية	النص	ص
الروم	٢٤	« ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً » .	١٩٧-٨٤٢-٩٦٦
	٤٢	« فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين » .	٦٥١
	٤٧	« وكان حقاً علينا نصراً لمؤمنين » .	١١٧٩
	٥١	« ولئن أرسلنا ريحاً فرأه مصفرة لظلوا من بعده يكفرون » .	١١٧١
لقمان	٦-٧	« ومن الناس من يشترى لهُو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين ، وإذا تتلى عليه آياتنا » .	٧٨٠
	٣٤	« وما تدري نفس ماذا تكسب غداً »	٢٢٧
السجدة	١٧	« فلاتعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » .	٢١٧
الأحزاب	١	« يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين » .	٢٢٣
	٥	« وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » .	١٦٤
	٦	« وأزواجه أمهاتهم » .	١٠٤٣
	١٠	« وتظنون بالله الظنونا » .	١٢٦-٣٣٧
	١٠	« إذا جاؤكم من فوقكم » .	٨٩٣
	١١	« هنالك ابتلى المؤمنون » .	٨٩٣
	١٥	« ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل » .	١١٦٦
	٢٠	« يود لو أنهم بادون في الأعراب » .	٨٢٧
	٢٧	« وكان الله على كل شيء قديراً » .	١٢٠٩
	٣١	« ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً » .	٧٧٦
	٣٥	« والحافظين فروجهم والحافظات » .	٣٥٨
	٣٧	« وإذا تقوى للذي أنعم الله عليه » .	٢٤٥
	٥١	« ولا يحزن ويرضين بما آتينهن كلهن » .	١٠٣
	٥٣	« إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه » .	١٠٥١
	٥٦	« إن الله وملئكته يصلون على النبي » .	٣٥٨
	٦٧	« إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً »	١١٧-٣٣٧
	٧٢	« إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها » .	٥٥٦
سبا	١٢	« غدوها شهر ورواحها شهر » .	١٠٨٧
	١٦	« بجنتين ذواتي أكل » .	٤٨٢

السورة	آية	النص	ص
سبأ	٣٧	« وهم في الغرفات آمنون » .	٤٠٨
	٤٠	« أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون » .	١٠٦-١١٨٣-١١٩١
	٤٦	« قل إنما أعظكم بواحدة » .	٥٩٧
فاطر	٢	« ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك له »	٧٨٢
	٣	« هل من خالق غير الله » .	٩٣٩-٩٥٤
	٨	« أفمن زين له سوء عمله فرأاه حسنا فان	
		الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء » .	١٠٦٤
	١٠	« إليه يصعد الكلم الطيب » .	١٦٧
	١٠	« ومكر أولئك هو يبور » .	٦٥٥
	١١	« وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره » .	٦٢٧
	١٢	« وما يستوي البحران هذا عذب فرات	
		وهذا ملح اجاج » .	٨٨١
	١٣	« ذلك الله ربكم له الملك » .	٨٨٩
	٤١	« إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا	
		ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده »	٢٥٤
	٤٣	« استكباراً في الأرض ومكر السيء » .	٣٤٧
	٤٥	« ما ترك على ظهرها من دابة » .	٦٢٩-١٠٣٦
يسين	٨	« إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى	
		الأذقان » .	٦٢٩
	٣٥	« وما عملته أيديهم » .	٧٥١
	٣٧	« وآية لهم الليل تسلخ منه النهار » .	٥٢٠
	٤١	« وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم » .	١٠٢٩
	٥١	« ونفخ في الصور فإذا هم من الأجداث »	٢٤٦
	٥٣	« فإذا هم جميع لدينا محضرون » .	٩٦١
	٧٨	« قال من يحيى العظام وهي رميم » .	٩٣١
	٧٩	« قل يحييها الذي أنشأها أول مرة » .	٩٣١
	٨١	« أوليس الذي خلق السموات والأرض	
		بقادر » .	٨٢٦
	٨٣	« فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء » .	٥٦٤
الصفات	٣٨	« إنكم لذائقوا العذاب الأليم » .	٣٩٨
	٥٤	« قال هل أنتم مطلعون » .	٥٧٨
	٨٦	« آتفكا آلهة دون الله تريدون » .	١٠٦

السورة	آية	النص	ص
الصفات	١٣٠	« سلام على آل ياسين » .	١٠٠٧-١٠١٤
	١٦٥-١٦٦	« وأنا لنحن الصافون ولنا لنحن المسبحون »	٦٥١
ص	٣	« ولات حين مناص » .	٨٩٥
	٢٤	« وظن داوود انما فتناه » .	١٢٥
	٣٢	« حتى توارث بالحجاب » .	٦٢٩-١٠٣٦
	٤٧	« ولانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » .	٣٩٢-٤٦٠
	٥٣	« هذا ما توعدون ليوم الحساب » .	٨٨١-٨٩٠
	٥٧	« هذا فليذقوه حميم وغساق » .	١١٢٦
	٦٠	« بل انتم لامرحباً بكم » .	١٠٥٧
	٧٥	« ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي » .	٧٩٢-٧٩٦
الزمر	٣	« والذين أتخذوا من دونه أولياء مانعدهم »	١١٠٣
	٦	« ذلكم الله ربكم له الملك » .	٨٨٩
	٧	« وإن يشكروا يرضه لكم » .	٥٦٥
	٢٤	« لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء	
		المحسنين » .	٨٩٠
	٣٣	« والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك	
		هم المتقون » .	٣٩٧-٧٢٠
	٣٦	« أليس الله بكاف عبده » .	١٢٨٣
	٣٨	« ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض	
		ليقولن الله » .	١٥٧
	٥٦	« أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت	
		في جنب الله » .	٨١١
	٦٠	« ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله	
		وجوههم مسودة » .	٩٩١
	٦٤	« قل أغفیر الله تأمروني » .	٣٢٢-٥٨١
	٦٨	« فإذا هم قيام ينظرون » .	٩٦١
	٦٩	« وأشرق الأرض بنور ربها » .	٢٥٣
	٧٣	« وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً » .	٢٥٣
غافر	٢٨	« يصبكم بعض الذي يعدكم » .	٩١٦
	٣٦	« لعلی أبلغ الأسباب أسباب السموات » .	٢٣٦
	٦٢	« ذلكم الله ربكم خالق كل شيء » .	٨٨٩
	٦٤	« ذلكم الله ربكم فتبارك الله رب العالمين »	٨٨٩
	٦٨	« فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون »	٥٩٩

السورة	آية	النص	ص
غافر	٨٥	« فلم يك ينفعهم إيمانهم » .	١٢٣٠
فصلت	١٧	« وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى » .	١١١٥
		« على الهدى » .	١١١٥
	٢٨	« لهم فيها دار الخلد » .	١٢٢٢
	٣٧	« ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر »	٥٥٦
	٤٦	« وما ربك بظلام للعبيد » .	١٢٨٨-١٢٨٣
الشورى	٣	« كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم » .	٩٣٠
	١٥	« الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم »	١٠٠٤
	٣٠	« وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم » .	١١٢٠
	٤٠	« وجزاء سيئة سيئة مثلها » .	١٢٩١
	٤٣	« ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور »	٩٩٠
	٥١	« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا » .	٨٢٩
	٥٣	« ألا إلى الله تصير الأمور » .	١١٥٥
الزخرف	٤	« وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم » .	٣٢٧
	٥	« أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوماً مسرفين » .	١٢٢٩
	٩	« ليقولن خلقهن العزيز العليم » .	٩٣١
	٣٦	« ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين » .	٧٨١
	٣٧	« وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتلون » .	٧٨١
	٣٨	« حتى إذا جاء انا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين » .	٧٨١
	٧١	« وفيها ما تشتهي النفس » .	٧٥١
	٧٦	« وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون »	٦٦٥
	٨٠	« بلى ورسلنا لديهم يكتبون » .	٣٤٦
	٨٤	« وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله »	٧٦١
	٨٧	« ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفلون » .	٩٣١

السورة	آية	النص	ص
الجنات	٤-٥	« وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » .	١٢٩٥
	١٥	« من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها » .	٩٩٥
	٢٥	« ما كان حجتهم إلا أن قالوا » : .	١١٨١
	٢٩	« هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق » .	٨٧٠
	٣٢	« إن نظن إلا ظنا » .	١٢٨٩
الأحقاف	٥	« ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة » .	٧٨٨
	٩	« وما أدري ما يفعل بي ولا بكم » .	٢٣٤
	١٣	« إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .	١١٢٨
	١٥	« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » .	١٠٨٧
	٢٧	« أتعد انني أن أخرج » .	٣٢٢-٣١٨
	٣٣	« أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر » .	٨٢٦
محمد	٤	« فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب »	٨١٤
	٢١	« طاعة وقول معروف » .	١٠١٠
	٣٤	« إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم » .	١١٢٨
الفتح	١٠	« ومن أوفي بما عاهد عليه الله » .	٥٦١
	١١	« شغلنا أموالنا وأهلونا » .	٤٢٥
	١٢	« بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبداً » .	١٢٦
	١٨	« إذ يبايعونك تحت الشجرة » .	٩٠٧
الحجرات	٧	« لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم » .	٢٣٨
	١٠	« فأصلحوا بين أخويكم » .	٣٨٥-٣٧٣
	١٢	« إن بعض الظن إثم » .	١٢٦
	١٦	« قل أتعلمون الله بدينكم » .	١٢٧

السورة	آية	النص	ص
ق	٤	« وعندنا كتاب حفيظ » .	١٠٠٧
	١٧	« عن اليمين وعن الشمال قعيد » .	٤٩٨
	٢٣	« هذا ما لدى عتيد » .	٧٨٣
	٢٤	« ألقيا في جهنم كل كفار عنيد » .	٥٠٠
	٣٥	« لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد » .	١٠١٤
	٣٧	« إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » .	٨٩٠
الذاريات	٤٧	« والسماء بنيناها بأيد وإنا لمسعون » .	٤٢١
	٤٨	« والأرض فرشناها فنعم الماهدون » .	٤٢١
النجم	٥-٦	« علمه شديد القوى ، ذو مرة فاستوى » .	٥٢١
	٣٩	« وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » .	٨١١
	٤٣-٤٤	« وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا » .	٦٦٦
	٤٨-٤٩	« وأنه هو أغنى وأقنى ، وأنه هو رب الشعرى » .	٦٦٦
	٤٥	« وأنه خلق الزوجين الذكرو والأنثى » .	٦٦٦
الرحمن	٢٦	« كل من عليها فان » .	٦٢٥
	٤٨	« ذواتا أفنان » .	٤٨٢
الحديد	٣	« هو الأول والآخر والظاهر والباطن » .	١٠٩
	٧	« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخفين فيه » .	٦٢٢
	١٠	« وكلا وعد الله الحسنى » .	٩٨٩-١٠٦٦-١٠٧٠
	١١	« من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا » .	٧٣١
الحديد	١٨	« إن المصدقين والمصدقات ، وأقرضوا الله قرضا حسنا » .	٧٤٣
	٢٠	« واعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد » .	١١١٢
	٢٣	« لكيلا تأسوا على ما فاتكم ، ولا تفرحوا بما آتاكم » .	٧٧٥-٨١٦
المجادلة	٢	« ما هن أمهاتهن » .	٦٠٢-١٢٣٩
	١٢	« ذلك خير لكم وأطهر » .	٨٨٠
الحشر	٦	« فما أوجفتم عليه من خيل ولاركاب » .	١١٢٠
	٧	« كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .	٨١٧
المتحنة	١	« يخرجون الرسول وإياكم » .	٦٠٢
	٧	« عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين	

السورة	آية	النص	ص
المتحنة		عاديتم منهم مودة .	١٣١٢
	١٠	« فإن علمتوهن مومنات . »	١٢٧
	١٠	« إذا جاءك المومنات مهاجرات فامتنحنوهن »	٥٥٧
	١٠	« ذلك حكم الله يحكم بينكم . »	٨٦٩
	١٢	« إذا جاءك المومنات يبايعنك . »	٥٥٧
الصف	٥	« وقد تعلمون أني رسول الله إليكم . »	٢٥٠
الجمعة	٨	« وقل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم . »	١١٢٩
المنافقون	٤	« كل صيحة عليهم هم العدو . »	٩٥٧
	٨	« ليخرجن الأعز منها الأذل . »	٩٢٠
الثغافين	١٨	« عالم الغيب والشهادة . »	٩٠٨
الطلاق	١	« إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن . »	٥٥٧
	٤	« واللائي يئسن من المحيض . »	٧٢٨-٧٢٦
	١١	« ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً . »	٧٧٩
التحریم	٣	« قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير »	٩٣١
	٤	« إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما . »	٤٨٥
	٤	« والمثلثة بعد ذلك ظهير . »	٩٥٧
الملك	٤	« ثم ارجع البصر كرتين . »	٣٨٥-٣٧١-٣٥٣
القلم	٩	« ودوا لو تدهن فتدهنون . »	٨٢٥-٨٢٤-٢٣٨
	١٠	« ولا تطع كل حلاف مهين هماز . »	١٠٩
	٤٨	« ولا تكن كصاحب الحوت . »	١١٥٠
الحاقة	١	« الحاقة ما الحاقة . »	١٠٦٢
	٤٠	« إنه لقول رسول كريم . »	٥٢١
	٤٧	« فما منكم من أحد عنه حاجزين . »	١٢٣٩
المعارج	١١	« يبصرونهم يود المجرم لو يفتدى . »	٨٢٤
	٣٧	« عن اليمين وعن الشمال عزين . »	٤٢٧
	٤٠	« فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون . »	٤٢١
نوح	١	« إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك . »	٨١٣
الجن	٩	« فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا . »	٢٣١
	١٩	« وإنه لما قام عبد الله يدعوه . »	٦٤٧

السورة	آية	النص	ص
المزمل	١٥-١٦	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » .	٩٠٧-٩٢٦
	٢٠	« تجلوه عند الله هو خيراً » .	٦٦٤
المدثر	٣-٤	« وربك فكبر ، وثيابك فطهر » .	١١٢٦
	٤٣	« قالوا لم نك من المصلين » .	١٢٣٠
القيامة	٣	« أيجنب الإنسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين » .	١٧٠
	٢٦	« كلا إذا بلغت التراقي » .	١٠٣٦
	٣٤	« أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى » .	٣٨٣
الإنسان	٢٠	« وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا »	٨٩٢
المرسلات	١١	« وإذا أرسلت رجت » .	٥٤٩
	٣٥	« هذا يوم لا ينطقون » .	١٢٧٧-٨٧٠
التازعات	١٦	« إذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى » .	٩٠٧
	٤١	« فإن الجنة هي المأوى » .	٩٢٣
	٤٦	« لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها » .	٦٢٥-١٣٥
عبس	٢	« أن جاءه الأعمى » .	٨١١
التكوير	١٤	« علمت نفس ما أحضرت » .	٦٩٤
الإنفطار	١٦	« وما هم عنها بغائبين » .	١٢٨٣
المطففون	١	« ويل للمطففين » .	١٠١٤-١٠٠٧
	٤-٥	« ألا يظن أولئك أنهم مبعثون ، ليوم عظيم »	١٢٥
الإنشقاق	٦	« يا أيها الإنسان إنك كادح » .	٩١٢
	١٩	« لتركن طبقاً عن طبق » .	٩١٢
البروج	١٠	« إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم » .	١١٢٧
	١٣	« إنه هو يبدى ويعيد » .	٦٥٥
الأعلى	٢-٣-٤	« الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى ، والذى أخرج المرعى » .	١٠٩
العاسية	٦	« ليس لهم طعام إلا من ضريع » .	١٢٨٢
الفجر	١٥	« فيقول ربني أكرم من » .	٥٥٩
	٢١	« كلا إذا ذكت الأرض ذكاً ذكاً » .	٣٧٣
	٢٢	« وجاء ربك والملك صفاً صفاً » .	٣٧٣
الشمس	٥-٦-٧	« والسماء وما بناها ، والأرض وما طحاها ، ونفس وما سواها » .	٧٩٢-٧٩٣-٧٩٥

السورة	آية	النص	ص
	٨	« فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا » .	١٣١
	٩	« قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا » .	٥٦٠
الليل	١٥-١٦	« لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَبَ وَتَوَلَّى » .	٩٠٩
الضحى	٣	« مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » .	٥٥٩
العلق	١	« اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » .	١١٥
	٢	« الَّذِي خَلَقَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ عَلَقٍ » .	١٠٣
	٩-١٠	« أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ، عَبْدًا إِذَا صَلَّى » .	٨٨٤
	١٣-١٤	« أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى ، أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى » .	٨٨٤
القدر	١	« إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ » .	٦٢٤
البينة	١	« لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا » .	١٢٣١
التكاثر	٤	« كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ » .	٢٤٠
	٧	« ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ » .	٢٠٧
الكوثر	١	« إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .	٢٥٣
	٣	« إِنْ شَاءَ نَشَاءُ هُوَ الْأَبْتَرُ » .	٦٦٤-٦٦٦
الإخلاص	١	« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » .	٦٣٨-٦٤٠-٦٤٦



## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

رقم مسلسل	الحديث أو الأثر	الصفحة
١	أنا سيد ولد آدم ولا فخر .	١١٧
٢	إن ابني هذا سيد .	١١٧
٣	إنما السيد الله .	١١٨
٤	إياكم والظن .	١٢٦
٥	ألا إن للملك لمة ، وإن للشيطان لمة ، وإن روح القدس نفث في روعي ١٣١	
٦	انتدب الله لمن خرج في سبيله .	١٣٢
٧	الأيدي ثلاث : فيد الله العليا — ويد المعطى . . . ويد السائل السفلى	
	إلى يوم القيامة .	٣٥٧
٨	أذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف .	٣٨٣
٩	إن لله أهلين من الناس .	٤٢٥
١٠	إنكن لصويحبات يوسف .	٤٨٤
١١	إن كنت قرأتيه فقد وجتبه .	٥٣٧
١٢	أراهمني الباطل شيطانا .	٥٣٩
١٣	ارجعن مأزورات غير مأجورات .	٥٥٩
١٤	أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المفضلون .	٥٧٩
١٥	أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لييد .	٥٧٩
١٦	إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل .	٥٩٨
١٧	إن الله ملككم إياهم ولو شاء للمكهم إياكم .	٦١١
١٨	إن يكنه فلي تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله .	٦١٣
١٩	إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن .	٦٧٨
٢٠	أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة . . . الخ .	٧٦٧
٢١	إن امرأة كانت تهراق الدماء	٩٢١
٢٢	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .	٩٧٤
٢٣	أفضل ما قلته أنا والنبيين قبلي لا إله إلا الله .	١٠٦٠
٢٤	أما بعد ما بال رجال .	١٠١٥
٢٥	أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله .	١٠١٦
٢٦	إن هذا القرآن كائن لکم اجرا وكائن علیکم وزرا .	١١٥٢
٢٧	أليس قد صليت معنا .	١١٦٤
٢٨	أطلبوا العلم ولو بالصين .	١٢٢٠
٢٩	أو مخرجيهم .	٩٥٤
٣٠	إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم .	١٣٠٣

رقم مسلسل	الحديث	الصفحة
٣١	إياك أن تكونيها يا حميراء .	٧٦٣
٣٢	إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم .	٣٦٩
٣٣	أمر بمعروف صدقة .	١٠٠٨
٣٤	بسمك ربي وضعت جنبى .	١٠٢
٣٥	بالخيار ما لم يفرقا .	٣٧٣
٣٦	بعثت والشمس على أطراف النخيل .	٩٩٠
٣٧	البيعان بالخيار .	٤٢٥
٣٨	الثلاث كثير .	٩١٧
٣٩	الحج عرفة .	٢٩٢
٤٠	« حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبي بكر وعمر » .	٤٩٢
٤٠	حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول قط قط .	١٦١
٤٢	خير النساء صواح نساء قريش .	٥٥٣
٤٣	خمس صلوات كتبهن الله .	١٠٠٨
٤٤	الذى يشق رأسه فكذاب .	١١٢٤
٤٥	سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أحب ... الخ	٨٠٦
٤٦	سوداء ولود خير من حسناء عقيم .	١٠٠٦
٤٧	سلمان منا .	١٠٩٤
٤٨	صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس لم تطلع من حجرتها .	٩٩٠
٤٩	غير الدجال أخوفنى عليكم .	٥٧٨
٥٠	فسألت فاطمة رضى الله عنها النبى صلى الله عليه وسلم عن البراءة فقال ( من أين سمعت هذه الكلمة ) .	٢٢٢
٥١	فضرباه بأسيا فهما .	٤٩٣
٥٢	فهن عوار عندكم .	٦٨٠
٥٣	فإما ادركن أحدكم الرجال .	٢١٠
٥٤	فأما رسول الله لم يفر .	١١١٥
٥٥	فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده .	١١٧٢
٥٦	فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت .	١٣١٧
٥٧	فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا .	١٣١٦
٥٨	فذلك عين الربا .	٢٠٧
٥٩	قوموا إلى سيدكم .	١١٨
٦٠	قد رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسود ان الثمر والماء .	٣٥٤
٦١	قول من غلب عليه الفرح .	١٦٤
٦٢	كل أمرؤى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أتر .	١٠٨

رقم مسلسل	الحديث	الصفحة
٦٣	كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم .	١٠٨
٦٤	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع .	١١٥
٦٥	الكلمة الطيبة صدقة .	١٣٩
٦٦	كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر	
٦٧	أو ذكر الله تعالى .	١٦٤
٦٨	كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه	
٦٩	أو ينصرانه .	٢٦٤
٧٠	كل الصيد في جوف الفسرا .	٩١٣
٧١	كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر .	١٣١٧
٧٢	كان لا يدخر شيئا لغد .	١٢٨
٧٣	لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أقطع .	٣٦
٧٤	لا يفتح بذكر الله فهو أبر أو أقطع .	٣٦
٧٥	لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .	١١٦
٧٦	لا حسد إلا في اثنتين .	١١٣
٧٧	لقد هممت أن لا أتبه إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقيفي .	١٢٨
٧٨	لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك .	٣١٥
٧٩	لست من دد ولا الدد مني .	٤٥٣
٨٠	اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ،	
٨١	ورب الشياطين وما أضللن .	٥٥٨
٨٢	ليت شعري أيتكن صاحبة الحمل الأديب تنبجها كلاب الخؤب .	٥٥٨
٨٣	لا دريت ولا تليت .	٥٥٨
٨٤	ليس امير امصيام في امسفر .	٨٩٩
٨٥	لولا قومك حديث عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم	٩٦٤
٨٦	لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خماسا	
٨٧	وتروح بظانا .	١١٧٧
٨٨	لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .	١١٧٤
٨٩	لمن صبر على لأواء المدينة المشرفة ، ما يستحقه على لزوم الحوار	
٩٠	أمد الحياة .	١٣٢
٩١	لا يبولن أحدكم بالماء الدائم .	١١٥٦
٩٢	لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض .	١٣١٩
٩٣	لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره .	١٣٠٣
٩٤	ليس في الخضراوات صدقة .	٤٠٣
٩٥	من كان له ثلاثة بنات فصبر على لأوائهن ، كن له حجابا من النار	١٣١

الصفحة	الحديث	رقم مسلسل
٢٩٨	من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بين أبيه ولا تكنوا .	٩١
٤٨٧	مسح أذنين ظاهرهما وباطنهما .	٩٢
٤٩٣	ما أخرجكما من بيوتكما .	٩٣
	ما وصف لى شيء في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك .	٩٤
٦١٦	من أبر يا رسول الله ، ؟ قال : أمك . قال : ثم أى ، قال أمك .	٩٥
٨٠٦	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعينه .	٩٦
١٠٣١	مسكين مسكين رجل لا نفع له .	٩٧
١٠٢١	ما كذبت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب .	٩٨
١٣١١	من تأني أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد .	٩٩
١٣٢٢	مثل المنافق كمثل الشاة العابرة بين الغنمين .	١٠٠
٤٨٢	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة .	١٠١
٩٦٥	نصر الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمع .	١٠٢
٢٥٨	ها أنا ذا يا رسول الله .	١٠٣
٨٧٣	هل أنتم صادقوني .	١٠٤
٥٧٨	وهجيرى أبى بكر لا إله إلا الله .	١٠٥
١٠٦٠	والذى نفس محمد بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا .	١٠٦
٣٢٦	وهذه فلانة وفلانة تسألانك عن إيفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر .	١٠٧
٤٩٣	وابنوهن بمن والله ما علمت عليهم من سوء قط .	١٠٨
٨٣٥	وفوقه عرش الرحمن .	١٠٩
١٠٩٨	واستحالت غربا .	١١٠
١١٧٤	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .	١١١
٣١٦	يقال للعبد يوم القيامة تذكروا كذا وكذا .	١١٢
١١٨٤	يا نبى الله أو نبى كان آدم .	١١٣
١٢١١	يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله .	١١٤
١٣١٤		

## فهرس الشواهد الشعرية

= \* \* =

ر

« أ »

صفحة

بدالك والموعود حق لقاءه \* بدالك من تلك القلوص بداء ١٩٩  
محمد بن بشير الخارجي .

ألم أك جاركم ويكون بيني \* وبينكم المودة والاخاء ٣٢٥

.....

وبريحانين طيهما من \* لك الذي أودعتهما الزهراء  
كنت تؤويهما اليك كما \* وت من الخط نقطتيها الياء ٣٤٢  
البصري - من الهمزية .

فلم أر معشرا أسروا هديا \* ولم أر جار يت استياء ٤٤٩  
زهير .

وقال الله قديسرت جندا \* هم الأنصار عرضتها اللقاء ٥٥٠  
حسان بن ثابت .

لقد حاز من يعنى به الحمد إن أبي \* مكافأة الباغين والسفهاء ٦٣٢

.....

فلا والله لا يلقى لما بي \* ولا للما بهم أبدأ دواء ٨١٨  
مسلم بن معبد الوالبي .

أمن يهجو رسول الله منكم \* ويمدحه ويشتمه سواء ٨٤٠  
حسان بن ثابت .

وأما أن يقولوا قد أيننا \* فشر مواظن الحسب الالباء ١٠٠٤  
زهير .

ولا أراها تزال ظلمة \* تحدث لى فرحة وتنكأها ١١٣٧  
ابن هرمة .

كأن سلافة من بيت رأس \* يكون مزاجها عسل وماء ١١٩٢  
حسان بن ثابت .

طلبوا صلحنا ولات أوان \* فأجبنا أن ليس حين بقاء ١٢٧٣  
أبو زيد حرمة بن المنذر .

صفحة

- طفق الخلى بقسوة يلحى السجى .. ونصيحة اللاحى الخلى عناء ١٢٩٩  
 .....
- كأننا والماء من حولنا .. قوم جلوس حولهم ماء ١٢٩٦  
 .....
- ما ان رأيت ولا أرى في مدني .. كجوارى يلعبن بالصحراء ٣٣٩  
 .....
- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى .. أبوه منذر ماء السماء ٦٧٦  
 أوس بن الصامت .
- ان الذى وهو متر لايجود حر .. بفاقه تغريه بعد اثراء ٨٣٦  
 .....
- لايبنى الحب شيمة الحب مادا .. م فلا تحسبه ذا ارعواء ١١٤٠  
 .....
- إن الجميل يكون وهو مقصر .. والقوم فيما تم غير سواء ١٢٠٨  
 .....

(آ)

- حياتك أنفاس تعد فكلما .. مضى نفس منها انتقصت جزءا ٦٢٧  
 .....
- ان من يدخل الكنيسة يوما .. يلقي فيها جاذرا وظباء ٦٣٩  
 الاخطل ....
- وكنت امراة لا أسمع الدهر سبة .. أسب بها الا كشفت غطاءها ١٢٠٩  
 .....

ر

«ب»

- لما استقل بأرداف تجاذبه .. وأخضر فوق بياض الدر ساربه  
 وأشرق الورد من نسرين وجته .. واهتز أعلاه وارتجبت حقائقه  
 كلمته يجفون غير ناطقة .. فكان من رده ما قال حاجبه ١٦١  
 أبو تمام .
- هذا لعمركم الصغار بعينه .. لا أم لى إن كان ذاك ولا أب ٢٠٧-٣٤٤  
 نسب لغير واحد .
- يرى الحاضر الشاهد المطمن .. من الأمر مالا يرى الغائب ٢٢٩  
 .....

- ٢٥٠ قد أشهد الغارة الشعواء تحملى .. جرداء معروفة للحين سرحوب  
أمرؤ القيس أو إبراهيم الأنصارى .
- ٢٨٩ فلما جلاها بالأيام تحيزت .. ثباتا عليها دها واكتئابها  
أبو ذؤيب الهذلى .
- ٢٩٤ تقول ابنتى لما رأتى شاحبا .. كأنك فينا يا أباه غريب  
أبو أبي الحدرجان .
- ٣١٢ يحبك قلبى ما حيت فإن أمت .. يحبك عظمى في التراب تريب  
.....
- ٣٢٥ ولا تغضب الناس أموالهم .. إذا ما ملكتم بأن تغصبوا  
.....
- ٣٢٥ وإذا يغضب الناس أموالهم .. إذا ما ملكوهم ولم يغصبوا  
.....
- ٣٣٨ لا بارك الله في الغواني هل .. يصبحن إلا هن مطلب  
ابن قيس الرقيات .
- ٣٤٦ سيرا بنى العم فالاهواز منزلكم .. أو نهر تيرافما تعرفكم العرب  
جرير .
- ٣٤٦ بكل مدامة وكل مثقب .. تلقاه من معدنه في البحر جالبة  
.....
- ٣٥٦ ألم ترى جفنى وفي جفن منصلى .. غرارين ذا نوم وذاك مشطب  
أبو عمرو بن العلاء .
- ٣٥٩ عينا لإحدهما عارت وثانية .. غارت ودعى على العينين سكوب  
.....
- ٣٦١ على أحوذين استقلت عشية .. فما هى إلا لمحة وتغيب  
حميد بن ثور .
- إنا أتيناك نرجو منك نائلة .. من رمل يبرين أن الخير مطلوب  
تخذى بنا نجب أفى عرائكها .. خمس وخمس وتأويب وتأويب  
جرير .
- ٤١٩ منا الذى هو ما ان طر شاربه .. والعانسون ومنا المرد والشيب  
قيس بن رقاعة . وقيل غيره .
- ٥٠٠ أنعمة لكما عنلى فتطلبها .. أم من غرامى إليه مالكم وصب  
.....
- ٥٢٦ أأنت الهلال الذى أنت مرة .. سمعنا به والأرجحى المقلب  
.....

- دعا المحرمون الله يستغفرونه .. بمكة شعنا أن تمحي ذنوبها  
فناديت يا رباه أول سؤلى .. لنفسى ليلى ثم أنت حبيبها  
فإن أعط ليلى ..... البيت .. ٥٥١  
مجنون بنى عامر .  
تعق بالأرطى لها وأرادها .. رجال فبذت نبلهم وكايب ٥٥١  
علقة بن عبدة بن النعمان .  
أعلقت بالذئب حبلا ثم قلت له .. الحق بأهلك واسلم أيها الذيب ٥٦٠  
أما تقود به شاة فتأكلها .. وإن تبعه لدى بعض الأعراب  
.....  
فبيناه يشرى رحلة قال قائل .. لمن جمل رخو الملاط نجيب ٥٨٧  
العجير السلولى .  
قد جعلت نفسى تطيب لضغمة .. لضغمتها ها يقرع العظم نائبا ٦٠٥  
مغلس بن لقيط .  
وكل أناس قاربوا قيد فحلهم .. ونحن خلعنا قيده فهو سارب ٦٢٦  
الأخفش بن شهاب .  
أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها .. عني حديثا وبعض القول تكذيب  
بأن ذا الكلب عمر أخيرهم نسباً .. بينطن شريان يعوى حوله الذيب ٦٧٦  
جنوب أخت عمرو .  
ولو بلغت عوا السماء قبيلة .. لزادت عليها نهشل وتغلب ٦٧٨  
الفرزدق أو الخطيئة .  
دعا نبياً استفهاماً أمراً تمنياً .. وعرضاً وتحضيضاً معاً شمل الطلب ٧٠٤  
.....  
فإن استطع أغلب وإن يغلب الهوى .. فنشل الذى لاقيت يغلب صاحبه ٧٠٦  
.....  
رأيت بنى عمى الألى يخذلونى .. على حادثات الدهر إذ يتقلب ٧٢٣  
مرة بن عدى أو غيره .  
كأنك لم تسبق من الدهر ساعة .. إذا أنت أدركت الذى كنت تطلب ٧٥١  
عمر بن أسد .  
ويصغر في عيني تلادى إذا اثنت .. يمينى بادراك الذى أنا طالب ٧٥٣  
سعد بن ناشب .  
وأنت الذى آثاره في عدوه .. من البؤس والنعمى لمن ندوب ٧٦٧  
علقة بن عبدة .

- أأنت الهلالي الذي كنت مرة .. سمعنا به والأرجى المغلوب ٧٧١
- .....
- واصل خليلك ما التواصل ممكن .. فلأنت أو هو عن قريب ذاهب ٨٢٣
- .....
- ويلمها في هواء الجو طالبة .. ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب ٨٧٦
- أمرؤ القيس .
- تطاول هذا الليل واسود جانبه .. وأرقني ألا خليل ألاعبه
- فوالله لولا الله تخشى عواقبه .. لزعزع من هذا السرير جوابه ٩٦٨
- .....
- على مثلها من أربع وملاعب .. تذال مصونات الدموع السواكب ١٠١٥
- أبو تمام .
- وأغناهما أرضاً هما بنصيه .. وكل له رزق من الله واجب ١٠٢١
- .....
- أهابك إجلالا ومابك قدرة .. على ولكن ملء عين حبيبها ١٠٣١
- نصيب بن رباح .
- عشية لا عفراء منك بعيدة .. فتسلوا ولا عفراء منك قريب ١٠٩٣
- عروة بن حزام .
- لا يقنع الجارية الخضاب .. ولا الوشاحات ولا الجلباب
- من دون أن تلتقى الأركاب .. ويقعد الارب له لعاب ١١٧٦
- .....
- أعاذل قولي ما هويت فأوبي .. كثيراً أرى أمس لديك ذنوب ١٢١٤
- .....
- سراة بنى أبي بكر تساموا .. على كان المسومة العرب ١٢١٩
- .....
- يرجى المرء ما إن لا يراه .. وتعرض دون أدناه الخطوب
- جابر بن رلان .
- ولست بمستيق أخا لاتلمه .. على شعت أى الرجال المهذب ١٢٨٢
- الناطقة الديباني .
- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة .. ولا ناعب وإلا بين غرابها ١٢٩٢
- الأخوص الرياحي .
- وهن حرى ألا يثبكن نرة .. وأنت حرى بالثأر حين تشيب ١٣٠٦
- .....

صفحة

- وما باس لوردت علينا نحية .. قليل على من يعرف الحق عايبها ١٢٩٧
- .....
- عسيتم أن تعابوا ذات يوم .. كما يستشرف الجزر العقاب ١٣٠٨
- الأسود بن يعفر .
- كرب القلب من جواه يذوب .. حين قال الوشاة هند غضوب ١٣١٢
- كلحبة - أو غيره .
- عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر .. بمنهم جـون الرباب سكوب ١٣١٣
- .....
- عسى الكرب الذى أمسيت فيه .. يكون وراءه فرج قريب ١٣١٣
- .....
- وقد جعلت قلوصل بنى سهيل .. من الأوكار مرتعها قريب ١٣١٦
- .....
- وقفت على ربع لمة ناقتى .. فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
- وأسقيه حتى كاد مما أبشه .. تكلمنى أحجاره وملاعبه ١٣٣١
- ذو الرمة .
- وفي تعب من يحسد الشمس نورها .. ويجهد أن يأتي لها بضرب ١٣٠
- .....
- أرادت كلاما فاتت من رقيها .. فلم يك الا ومؤها بالحواجب ١٦٠-١٦٣
- شاعر هذيل .
- وقالت له العينان سمعا وطاعة .. وحدرتا كالدر مالم تثقب ١٦٣
- .....
- يهولك أن تموت وأنت ملغ .. لما فيه النجاة من العذاب ٢٣٦
- .....
- فقلت لها فيثى فما يستغزني .. ذات العيون والبنان الخواضب ٢٢٢
- .....
- وما أنت باليقظان ناظره إذا .. رضيت بما ينسبك ذكر العواقب ٢٨٥
- .....
- ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا .. عند الكريهة معوانا على التوب ٢٩٤
- .....
- فما سودتنى عامر عن وراثته .. أبى الله أن أسمو بأمر ولا أب ٣٤٤
- عامر بن الطفيل .
- كلاهما حين جد البحر بينهما .. قد أقلعا وكلا أنقيهما رابى ٣٧٨
- القرزوق .

- ومارحم الأهلين إن سالموا العدا .. بمجدية الا مضاعفة الكرب  
ولكن أخوالمرء الذين إذا دعا .. أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب ٤٢٥
- .....
- لاني لدى الحرب رخي اللبيب .. عند تناديهم بهال وهب ٤٦٩  
معتزم الضربة عال نسي .. أمهتي خندف وإلياس أبي  
قصي بن كلاب .
- هل هي الا شربة بالحوأب .. فصعدى من بعدها أو صوبى ٤٧٧-٦٤٦  
كأنه وجه تركين قد غضبا .. مستهدفا لطعان غير تذيب ٤٨٧-٤٨٩  
الفرزدق .

(ب)

- مر بنا يهتز في مشيته .. مثل اهتزاز الغصن الرطب ٤٩٥  
فمقلتي ترتع في حسنه .. ومقلناه أحرقت قلبي
- .....
- ولست بخير من أليك وخالك .. ولست بخير من معاطلة الكلب ٥٦٠
- .....
- كان ثياب راكمه بريح .. خريق وهى ساكنة الهبوب ٦٢٦
- .....
- ألا ليت شعري هل يلومن قومه .. زهيرا على ما جر من كل جانب ٦٣٢  
أبو جندب بن مرة .
- واه رأيت وشيكا صدع أعظمه .. وربّه عطبا أنقذت من عطبه ٦٣٥
- .....
- ونابغة الجعدي بالرمل بيته .. عليه صفيح من تراب مصوب ٦٧٩  
مسكين الدارمي .
- ألا أيها القلب الذي قاده الهوى .. أفق لا أقر الله عينك من قلب ٧٠٦
- .....
- من اللائي يعود الحلم فيهم .. ويعطون الجزيل بلا حساب ٧٢٥  
كثير عزة .
- مذهبي تقبيل خد مذهب .. سيدي ماذا ترى في مذهبي ٧٣٣  
لاتخالف مالكا في رأيه .. فبه يأخذ أهل المغرب ٧٣٣
- .....
- فلن لقيتك خالين لتعلمن .. أبى وأيك فارس الأحزاب ٨٠٨
- .....

- أحلامكم لسقام الجهل شافيه .. كما دماؤكم تشفى من الكلب ٨٢٢  
الكميت .
- لولا توقع معتر فأرضيه .. ما كنت أوتر أترابا على ترب ٨٢٥  
.....
- فوالله ما نلتُم وما نيل منكم .. بمعتدل وفق ولا متقارب ٨٤٠  
حسان بن ثابت .
- فحق امرئ بين الافار عيته .. وصعصة البحر الجزيل المواهب  
يكون سبوقا للكرام الى العلا .. إذا فصل المقياس بين الخلائب ٨٤٢  
الفرزدق .
- أو ليس من عجب أسائلكم .. ما خطب عاذلتى وما خطبى ٨٤٢  
.....
- فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها .. فانك مما أحدثت بالمجرب ٨٤٨-١٢٩٠  
أمرئ القيس .
- أعوذ بالله من العقرب .. الشائلات عقد الأذنان ٨٦١  
.....
- خيال لأم السلسيل ودونها .. مسيرة شهر للبريد المذبذب ٩٨٦  
البعيث بن حريث .
- جانحك من يجنى عليك وقد .. يعدى الصحاح مبارك الحرب ١٠٢١  
.....
- هذا رجائي مصر عند عائذة .. وأنت أنت وقد ناديت من كتب ١٠٤٣  
.....
- أما القتال لا قتال لديكم .. ولكن سيرا في عراض المواكب ١٠٦٣  
الحريث بن خالد .
- فاليوم قربت تهجونا وتشتتنا .. فاذهب فما بك والأيام من عجب ١٢١٤  
.....
- باتت فؤادى ذات الخال سالبة .. فالعيش ان حملى عيش من العجب ١٢٣٤  
.....
- وكن لى شفيعا يوم لاذوشقاعة .. بمغن فتिला عن سواد بن قارب ١٢٦٦  
سواد بن قارب .
- إذا أنت لم تغفر لمولاك ان ترى .. به الجهل أو مارأيت بالمعائب  
وكم قوله المعروف أوشك أن تر .. ي موالى أقوام وموالاك غائب ١٣٢٣  
.....

خفاهن من أنفاقهن كأننا .. خفاهن ودق من عشي مجلب ١٣٣٦  
أمرؤ القيس .

(ب)

افادتكم النعماء منى ثلاثة .. يدى ولساني والضمير المحجبا ١٣١

رب حى عرندس ذى طلال .. لايزالون ضارين القبايا ٣٩٤

ألم نسق الحجيح سلى معدا .. سنينا ما تعادها حسابا ٤٣٥

غيلان مية مشغوف بها هو مذ .. بدت له فحجاه بان أو كربا ٦٠٠  
ذو الرمة .

يا حسنه إذا قال ما أحسنى .. وبإلذاك اللفظ ما أعذبه ٥٦٩

ليت هذا الليل شهرا .. لا نرى فيه غريبا ٦١٧  
ليت إياى وإياك .. ولا نخشى رقيبا

سأغسل عنى العاز بالسيف جالبا .. على قضاء الله ما كان جالبا ٧٥٣  
سعد بن ناشب .

يسر المرء ما ذهب اللىالى .. وكان ذهابهن له ذهابا ٨١٨

وكائن بالأباطح من صديق .. يراني إن أصبت هو المصابا ٦٥٨

أضحى يمزق أثوابي ويشتمنى .. أبعد سنين منى يبتغى الأدبا ١١٦٩

فاني مرؤ من عصبة خندفية .. أبت للأعداى أن تدل رقابها ٨٤٦  
عمارة بن عقيل .

وعروب غير فاحشة .. ملكتنى ودها حقبيا ١١٧٣  
ثم آلت لا تكلمنى .. كل حى معقب عقبا

فان يك شىء خالدا ومعمر .. تأمل نجد من فوقه الله غالبا ١٢٠٧

انطق بحق وان مستخرجا احنا .. فان ذا الحق غلاب وان غلبا ١٢٢٠

فأصبحن لا يسألنه عن بما به .. أصدع في غاوى الهوى أم تصوبا ١٢٤٩  
الأسود بن يعفر .

ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا .. أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا ١٢٥٣

وما الدهر الا مجنونا بأهله .. وما صاحب الحاجات الامعذبا ١٢٥٧

ما الخازم الشهم مقداما ولا بطل .. ان لم يكن للهوى بالعقل غلابا ١٢٩٢

ما كان ذنبك في جار جعلت له .. عيشا وقد كان ذاق الموت أوكربا ١٣٢٣  
قد هاج سار لسار ليلة طربا .. وقد تصرم أوقد كاد أو ذهب  
الحطيفة .

(ب)

فلست وبيت الله أرضى بمثله .. ولكن من يمشى سيرضى بما ركب ٢٣٤  
عبدالله بن العباس الطالبي .

و

(ت)

أريد هنات من هنين وتلتوى .. على وأني من هنين هنات ٤٦٦

رميته فاقصدت .. فما أخطأت في الرمية ٥٣٧  
بسهمين مليحين .. أعارتكيهما الطيبة

فلو أن اطبا كان حولى .. وكان مع الاطباء الاساة ٥٤١-٥٤٢

يداك يد خيرها يرتجى .. وأخرى لأعدائها غائظة ٥٧٩  
فأما التي خيرها يرتجى .. الأبيات

فان الماء ماء أبي وجدى .. وبرى ذو حفرت وذوطويت ٧٣٦  
سنان بن الفحل الطائي .

وبنفسى لهموم .. فهى حرا أسفة ١٠٢٣  
الخنساء .

(ت)

يا محسنا مالك لم تحسن .. إلى نفوس في الهوى متعبة ٢١٢  
طرزت بالورد والوشى .. صفحة خد بالسنا مذهبة

- وتحضره بزواكى الصلوات .. ونوامى التسليم والبركات ٣٣٩  
القاضى عياض .  
يا دار خير الرسل يامثوى المني .. قلبى لأجلك ناثى الوعات ٣٤٠  
الى أن قال :  
وعلى الذى شرفت به منك الذرى .. أزكى سلام عاطر النسماى ٣٤١  
محمد المرباط الدلائى - الشارح .  
نحن ضربنا خالدا فى هامته .. حتى غدا يعقر فى حمالته ٣٥٤  
يا ويح أمية وويح حاله ..  
.....  
جزانى الزهد مان جزاء سوء .. وكنت المرء أحرر بالكرامة ٣٥٤  
قيس بن زهير .  
فى كلنا رجليها سلامى واحدة .. كلتاها قد قرنت بزائدة ٣٧٨  
.....  
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة .. ورجل رمى بها الزمان فثلب ٣٨٣  
كثير عزة .  
رحم الله أعظما دفنوها .. بسجستان طلحة الصلحات ٣٩٤  
ابن قيس الرقيات .  
على صروف الدهر أودويلاتها .. يدللنا الله من لمانها ٤٧٥  
وتستريح النفس من زفرتها ..  
.....  
فاجت خيرهما من جنب صاحبه .. دهر يكر بفرحات وترحات ٤٧٦  
.....  
غشيت ديار الحى بالبكرات .. فعارية فبرقة العبرات ٤٧٨  
أمرؤ القيس .  
وكأن فى العينين حب قرنفل .. او سنبلأ كحلت به فانهل ٤٩٥  
سلمى بنت ربيعة الضبى .  
أشركت عيناه ظلمة .. فى دمي يا عظم ما جنت ٤٩٦  
.....  
أشكو الى مولاى من مولانى .. تربط بالجل أكبر عاني ٥٠٣  
.....  
ربما أوفيت فى علم .. ترفعن ثوبى شمالات ٥١١  
جذيمة الأبرش .

قد علمت والدني ما ضمتي \* اذا الكماة بالكماة التفتت ٥٥٠  
جحدر .

واذا العذارى بالدخان تقنعت \* واستعملت نصب القدور فملت ٥٥٧  
سلمى بنت ربيعة .

لأنكحهن بيته \* جارية جديسة ٦٧١  
مكرمة محبة \* تحب أهل الكعبة  
هند بنت أبي سفيان .

أنا الذي سمتني أمي حيدرة \* أضرب بالسيف رؤوس الكفرة ٧٦٨  
علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

من اللواتي واللتي واللائي \* يزعمن أني كبرت لذاتي ٨٣٨-٨٣٩

بعد اللتيا واللتيا واللتي \* إذا علتها أنفاس تتردت ٨٣٨  
العجاج .

جنت نوار ولات هنا جنت \* وبدا الذي كانت نوار أجنت ٨٩٤-١٢٧٢  
سبيب بن جعيل أو غيره .

١٢٧٦  
خير بنو هب فلاتك ملغيا \* مقالة لهبي إذا الطير مرت ٩٥٦

.....  
أم الخليس لعجوز شهرية \* ترضى من اللحم بعظم الرقبة ١٠٢٣  
رؤبة بن العجاج .

أصاب الردي من كان يهوى الردي \* وجن اللواتي قلن عزة جنت ١٠٢٣  
فهو الأولى بالجنون وبالردي \* وبالسينات ما حين وحيث  
كثير عزة .

تري أرباقهم متقلديها \* إذا صدا الحديد على الكماة ١٠٥١

.....  
من يك ذابت فهذا بتي \* مقيـل مصيف مشتي ١١٠٨  
رؤبة بن العجاج .

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا \* ويرجعن بالاكباد منكسرات ١١٧٣

.....  
ان العداوة تستحيل منودة \* بتداول المفوات بالحسنات ١١٧٤

إذا لم يكن فيكن ظل ولاجنى \* فأبعدكن الله من شجرات ١٢٠٦

لعل حلومكم تأوى اليكم \* إذا شممت واضطربت شراني ١٢٧٤  
وذلك حين لات أوان حلم \* ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

(ت)

أنا الذى قررت يوم الحرة .. والشيخ لا يفر إلا مرة ٧٦٨  
فأومأت إيماء خفيا لخبير .. فله عينا خبتر إيماء فتى ٨٠٤  
الراعى التميرى .

(ت)

وعظمتك أحداث حمت .. ونعتك ألسنة جفت ١٦٢  
وتكلمت عن أوجه .. تبلى وعن صور ثبت  
وأراتك قبرك في القبور .. وأنت حى لم تمت  
ولربما انقلب الزمان .. فحل بالقوم الشمت  
يا شامتا بمنيتى .. ان المنية لم تمت  
أبو العتاهية .

هى النفس تحمل ما حملت .. وهى العرب تقول ما شئت ٦٣٧

من لا يزال شاكرا على المعه .. فهو حر بعيشة ذات سعة ٧٤٣-٧٤٩

«ج»

عست كربة أمسيت فيها مقيمة .. يكون لنا منها رجاء ومخرج ٢١٧  
أبو دهبيل الحمحى .

تروح في عيمة وأعانه .. على الماء قوم بالهروات هوج ٤٦١

ولم أر شيئا بعد لى أله .. ولا مشربا بأروى به فأعيج ١١٨٩  
أبو ذؤيب الهذلى .

لأوشك صرف الدهر فرق بيننا .. ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج ١٣١٦

يا دار سلمى بين ذاتي العوج .. جرت عليها كل ريع سيهوج ٤٨٢

(ج)

أعوذ بالله وآياته .. من باب ما يغلق من خارج ٧٥٤

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة .. ولا في بيوت الحى بالمتولج ٨٤٨  
الشماخ بن ضرار .

أما النهار ففي قيد وسلسلة \*\* والليل في جوف منحوت من الساج ١٠٤٥

ليت الغراب غداة ينعب دائما \*\* كان الغراب مقطوع الأوداج ١٠٦٣

(ج)

فيآلى اذا ما كان ذاكم \*\* ولجت وكنت أولهم ولوجا ٥٧٥  
ورقة بن نوفل .

ولو جا في الذي كرهت قریش \*\* ولو عجت بمكنها عجيجا ٥٩١  
ورقة بن نوفل .

أخلى بذي الصبر ان يحظى بحاجة \*\* ومدمن القرع للأبواب ان يلجا ١٢٩٥

ح

أخو بيضات رائح متأوب \*\* رفيق بمسح المنكين سبوح ٤٧٧  
شاعر هذيل .

ترون عبون اللائي لانطمعنوها \*\* ويروى بريها النجيع المكافح ٧٢٥  
كثير عزة .

وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة \*\* فبح لان منها الذي أنت بائع ٧٥٥  
عنترة بن شداد .

هم اللاؤون فكوا الغل غنى \*\* بمروى الشاهجان وهم جناحي ٧٢٥

وان من النسوان من هي روضة \*\* تهيج الرياض قبلها فتصوح ٧٧٦  
جران العود .

دعاني أبوسعده وأهدى نصيحة \*\* الى ومما أن تعز النصائح ٧٩٩  
لأجزلحمي كلب نيهان كالذي \*\* دعا القاسطي حتفه وهو نازح  
جرير .

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة \*\* أتي قدر من دون ذاك منساح ٨٩٢  
مسكين الدرامي .

ليبك يزيد ضارع لخصومه \*\* ومختبط مما تطيح الطوائح  
ضرار بن نهشل .

غراب وطبي أعضب القرن ناديا \*\* بصرم وصردان العشى تصيح ١٠١٠

الا ان جيران العشيرة رائح \*\* دعتهم دواع للهوى وتنازع ١٠٥٣

- لعمري أبي دهماء زالت عزيزة .. على أهلها ما فتل الزند قاده ١١٣٦-١١٣٧  
١١٤٢  
هل لك في حاجتي حاجة .. أم أنت لها تارك طارح ١٢٣٧  
أمتها لك الخير أرأحيتها .. كما يفعل الرجل الصالح  
زياد الأعجم .  
ولقد أبيت من الفتاة بمنزل .. وأبيت لاجرح ولا مجروح ١٢٣٨  
الأخطل .  
من فر من نيرانها .. فأنا ابن قيس لابراح ١٢٦٧-١٢٦٨  
سعد بن مالك .  
إذا اللقاح عدت ملقى أصرتها .. ولا كريم من الوالدان مصبوح ١٢٦٨  
حاتم - أو غيره .  
إذا غير النأي المحبين لم يكد .. رسيس الهوى عن حب مية يبرح ١٣٣٥  
ذو الرمة .

(ح)

- فإنك إن يغروك من أنت محسب .. ليزداد إلا كان أظفر بالنجح ٢٣٥  
شاعر طيء .  
وما أدري وطني كل ظن .. امسلمني الى قوم شراحي ٥٧٦  
يزيد بن محزوم الحارثي .  
وبعد غديا لهف نفسي من غد .. إذا راح أصحابي ولست برائح ٩٧٩  
أبو الصمحان - أو غيره .  
ففي ابن الاغر اذا اشتوتنا .. وصيف الزاد في شهرى قماح ١٠٣٣  
مالك بن خالد الهذلي .  
عسى طيء بين طيء بعد فقدته .. ستطفي غلات الكلى والجوانح ١٣١٣  
قسام بن رواحة .

\* \* \*

(ح)

- دائن ساعدك ان رحمت متيما .. لولاك لم يك للصبا جانيما ٢١٠  
.....  
فقلت لصاحبي لا تحبسانا .. بتزع أصوله واجتر شيحا ٥٠٠  
مختلف في نسبته .  
سأترك منزلي لبني تميم .. وألحق بالحجاز فأستريح ٨٨٢  
.....

نحن اللذون صبحوا لصباحا \* \* يوم النخيل غارة ملحاحا ٧٢٢  
رؤية أو غيره .  
رسم عفا من بعد ما قد محى \* \* قد كاد من طول البلى أن يمصحا ١٣١٢  
رؤية بن العجاج .

ر

(خ)

تعلمن ها لعمر الله ذا قسم \* \* فأقدر بدرعك وانظر أين ينسلخ ٨٧٤  
زهير .

ر

(د)

فشق له من اسمه ليجلسه \* \* فذو العرش محمود وهذا محمد ١١٧  
حسان بن ثابت رضى الله عنه .  
فلما سقيناها العكيس تملأت \* \* مذاخرها وامتد رشحا وريدها ١٢٨  
الراعى .  
ان يحسدوني فاني غير لاثمهم \* \* قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا  
فدام لى ولهم ما بي وما بهم \* \* ومات أكثرهم غيظا بما يحسد ١٢٩  
لبيد بن عطار التميمي .  
أنا الذى يحسدوني في حلقهم \* \* لا أرتقى صعدا فيها ولا أرد ١٢٩  
.....  
ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى \* \* وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ١٩٨  
طرفه بن العبد .  
لأخوين كنا خير أخوين شيمة \* \* وأنفعه في حاجة لى أريدها ٢٩٤  
خليج الأعيوى .  
ان النجاة اذا ما كنت ذانصر \* \* من جانب الغير ابعاد فإبعاد ٣٧٣  
الأفموه الأودى .  
تلاعب الريح بالمعصرين قسطله \* \* ووالوا بلون وتهتار التجاويد ٤١٥  
عبدالله بن سلمة السهمي .  
أولئك أماتي رفعن مقامتي \* \* الى طالع في ذروة المجد صاعد ٤٦٩  
عبدالله بن عمر النخعي .  
ألا ان عينا لم تجد يوم واسط \* \* عليك بجارى دمعها لجمود ٤٩٦  
مختلف في نسبته .

- إذا الرجال ولدت أولادها \*\* واضطربت من كبر أعضادها  
وجعلت أوصابها تعدادها \*\* فهي زروع قد ذني حصادها ٥٥٠  
.....  
ولست بسائل جارات بيتي \*\* أغياب رجالك أم شهود ؟ ٥٥٧  
.....  
وان قال مولا هم علي جل حادث \*\* من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا ٥٦٦  
الخطيئة .  
نخلت له نفسى النصيحة انه \*\* عند الشدائد تذهب الأحقاد ٦٤٤  
عويف القوافي .  
نبئت أخوالى بنى يزيد \*\* ظلما علينا لهم فديد ٦٧٠  
رؤية بن العجاج .  
أشلا سلوفية بات وبات بها \*\* بوحش اصمت في اصلاها اود ٦٧٠  
الراعى النميرى .  
أخالد قد علقنك بعد هند \*\* فشيني الخوالد والهنود ٦٨٦  
جرير بن عطية .  
وبت أساقى القوم اخوتى الذى \*\* غوايتهم غيى ورشدهم رشدى ٧٢١  
.....  
فدومى على العهد الذى كان بيننا \*\* أم أنت من اللا ما هن عهود ٧٢٧  
الكميت .  
عزمت على اقامة ذى صباح \*\* لأمر « ما » يسود من يسود ٧٨٥  
أنس بن مدركة الخثعمى - أو غيره .  
سبحانه ثم سبحانا يعود له \*\* وقبلنا سبح الجودى والحمد ٧٩٣  
امية بن أبي الصلت .  
وأبغض من وضعت الى فيه \*\* لساني معشر عنهم أذود ٨٣٧  
.....  
ولقد سئمت من الحياة وطولها \*\* وسؤال هذا الناس كيف لبيد ؟ ٨٩١  
ليبد .  
خيلا المبتغيه جاز وان لم \*\* يقض فالسعى في الرشاد رشاد ١٠٣٦  
.....  
ثلاثة كلهن قتلت عمدا \*\* فأخزى الله رابعة تعود ١٠٦٥-١٠٦٦  
١٠٧٠  
.....  
سبيل المعالى بنو الأعلىن سالكة \*\* والارث أجدر من يحضى به الولد ١٠٦٨  
.....

صفحة

زعم الغراب أن رحلتنا غدا \* \* وبذلك خبرنا الغراب الأسود ١٠٨٨  
النابعة الديباني .

ومن فعلاقي أننى حسن القرى \* \* اذا الليلة الشهباء أضحت جليدها ١١٥٤  
عبدالواسع بن أسامة .

وما أن يزالوا رسم دار قد أخلقت \* \* وعهد لى بالفناء جديد ١١٦١

.....  
حتى اذا يبست بهي لدى لبن \* \* واصفر بعد سواد النظرة العود  
ظلمت تخفق أحشائي على كبدى \* \* كأننى من حدار البين مورود ١١٧١  
ذو الرمة .

ورج الفتى للخير ما ان رأيته \* \* على الشن خيرا لا يزال يزيد ١١٨٤-١٢٥٣  
معلوط القريعى .

ألا يا لىلى ويحك نبئينى \* \* فأما الجود منك فليس جود ١٢٠٥

.....  
وأنا النذير بحرة مسودة \* \* يصل الجيوش اليهم أقوادها  
أبناؤها متكفوا آبائهم \* \* حنقوا الصدور وما هم أولادها ١٢٣٩  
وما حسن أن يمدح المرء نفسه \* \* ولكن أخلاقا تدم وتحمده ١٢٤٧

.....  
أبنى لبني لستما بيد \* \* الا يدا ليست لها عضد ١٢٥٢  
لطرفه أو غيره .

والحلم رشد ورأى الجهل مرجعه \* \* غى وما بالسواء النى والرشد ١٢٥٩  
نصيب .

أتاني أنهم مزقون عرضى \* \* جحاش الكرملين لها فديد ١٢٨٩  
زيد الخيل .

فقلت عساها نار كأس وعلاها \* \* تشكى فآتي نحوها فأعودها ١٣٢٨  
صخر بن العود .

فقد جعلت في حبة القلب والحشا \* \* عهاد الهوى يولى بشوق بعيدا ١٣٣١

.....  
وبشوت كان ينبغى الخبر \* \* وحين تنفى كاد ذلك أجدد  
وغير ذا على كلامين يرد \* \* كولدت هند ولم تكد تلد ١٣٣٥

.....  
أموت أسى يوم الرجام وإننى \* \* يقينا لزهن بالذى أنا كائد ١٣٣٧  
كثير عزة .

(٥)

- كل العداوة قد ترجى مودتها .. الا عداوة من عاداك من حسد ١٢٩
- اذا اكتحل عيني بعينك حسها .. بخير وجلى عمره بفؤاده ١٩٩
- فقلت أغيراني القدوم لعلنى .. أخط بها قبر الأبيض ماجد ٢٣٧
- أفد الترحل غير أن ركابنا .. لما تزل برحالنا وكأن قد ٢٤٣
- النابعة الذبياني .
- قد أترك القرن مصفرا أنامله .. كأنه أثوابه مجت بفرصاد ٢٤٧
- مختلف في نسبه .
- واني لأتيكم تذكر ماضى .. من الأمر واستجلاب ما كان في غد ٢٥٧
- الطرماح .
- ألم يأتيك والأنباء تنمى .. بما لاقت لبون بنى زياد ٢٨٢-٣٣٥
- قيس بن زهير .
- سوى أهلك الأذني وان محمدا .. علا كل عال يا بن عم محمد ٣٠١
- أهان دمك فرغا بعد عزيمة .. يا عمر وبغيك اصرار على الحسد ٣٠٣
- ومن يتق فان الله معه .. ورزق الله متتاب وغادى ٣٣٨
- وعرق الفرزدق شر العروق .. خبيث الثرى كابى الأزند ٣٤١
- جسرير .
- ردت عليه أقاصيه ولبده .. ضرب الوليد بالمسحات في التاد ٣٤٣
- النابعة الذبياني .
- اذا قلت عل القلب بسلو فيضت .. هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد ٣٤٢
- ان الرزية لا رزية مثلها .. فقدان مثل محمد ومحمد
- ملكنا مدخلت المنازل منهما .. ومع الحمام عليهما بالمرصد ٣٥٢
- الفرزدق .
- يداك كفت احداها كل بائس .. وأخراهما كفت أذى معتد ٣٥٨

قدني من نصب الخبيين قدى \* ليس الامام بالشحيح الملحد ٣٨٦-٥٧٥  
حميد بن مالك .

وان الذى حانت بقلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم يا أم خالد ٣٩٧-٧٢١  
أشهب بن رميلة .

أيا علماء الهند لازال فضلكم \* مدى الدهر ييدو في منازل سعده  
ألم بكم شخص غريب لتحسنا \* مدى الدهر ييد في منازل سعده  
ها هو مبدى ما تعسر فهمه \* عليه لتهدوه الى سبل رشده  
فما بال أمر قد شرطتم وجوده \* لأمر فلم تقضى النحاة برده  
فلما وجدنا ذلك الأمر قاحلا \* منعتم ثبوت الحكم الا بفقده  
وهذا لعمرى في الغرابة غاية \* فهل من جواب تنعمون بسرده ٤١٧  
الداميني .

اذا كنت تهوى الحمد والمجد مولعا \* بأفعال ذى غي فلست بأرشد ٤٨١  
رجل من طيء .

أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه \* خشاشا كراس الحية المتوقد ٥٢٦-٧٦٨  
طرفه بن العبد .

واذا احتملت لأن تزيدهم تقى \* دبروا فلم يزداد غير تمادى ٥٤١  
.....

وكل خليل راعني فهو قائل \* من أجلك هذا هامة اليوم أوغد ٥٨٢  
كثير عزة .

فأليت لا أنفك أحد وقصيدة \* تكون واياها بها مثلا بعدى ٦٠٤-١١٤١  
أبو ذؤيب .

لوجهك في الاحسان بسط و بهجة \* انا لياه قفو أكرم والد ٦٠٦  
.....

فلا والله لا يلقى أناس \* فتي حناك يا بن أبي زياد ٦١٠  
.....

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا \* الى حماتنا ونصفه فقد ٦٢٦  
النابعة الذبياني .

ان مع اليوم فاعلمن غدا \* فانظر بما ينقضى مجى غده  
ما ارتد طرف امرى بلذته \* الا وشى يموت من حسده ٦٢٧  
أبو العتاهية .

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد \* ورتي نداه ذا الندى في ذرا المجد ٦٣٢  
.....

- إذا دبران منك يوما لقيته .. أومل أن ألقاك يوما بأسعد ٦٠٨-٦٨٥
- وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده .. إذا نحن جاوزنا حفير زياد ٧٠٧-١٣١٣  
الفرزدق . ١٣٣٠
- من القوم الرسول الله منهم .. لهم دانت رقاب بني معد ٧٤٣-٧٤٨
- ما كاليروح ويغدولاهيا فرحا .. مشمرا يستديم الخزم ذا رشد ٧٤٥
- فدو المال يؤتي ماله دون عرضه .. لما نابه والطارق اليتعمد ٧٤٦
- يا دار مية بالعلياء فالسند .. أقوت وطال عليها سالف الأبد ٧٤٩  
النابعة الذبياني .
- ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا .. ويأتيك بالأخبار ما لم تزود ٧٥٣  
طرفة بن العبد .
- وأنت الذي أمست نزارتعده .. لدفع الأعادي والأمور الشدائد ٧٦٧  
الفرزدق .
- لست ممن يكع أو يستكينو .. ن إذا كافحته خيل الأعادي ٧٨٠
- آل الزبير سنام المجد قد علمت .. ذاك القبائل والأثرون من عدد ٧٨٧
- وتركى بلادى والحوادث جمة .. طريدا وقد ماكنت غير مطرد
- وأنت الذى يأسعد أبت بمشهد .. كريم وأثواب المكارم والحمد ٨٣٦  
حسان بن ثابت .
- وعند الذى واللاتي عدنك احنة .. عليك فلا يغرك كيد العوائد ٨٣٩
- رأيت بنى غبراء لا ينكرونى .. ولا أهل هناك الطراف الممدد ٨٧١  
طرفة بن العبد .
- ها ان ذى عذرة ألا تكن نقعت .. فان صاحبها مشارك النكد ٨٧٤-٨٧٧  
النابعة الذبياني .
- ها ان تا عذره ان لم تكن قبلت .. فان صاحبها قد تاه في البلد ٨٧٥  
النابعة الذبياني .
- وليس يظلمنى في وصل غانية .. الا لعمرو وما عمرو من الأحد ٩١٣

وليس على الله بمستكره \* \* أن يجمع العالم في واحد ٩١٣  
أبو نواس .

له داع بمكة مشعل \* \* وآخر فوق دارته ينادى  
الى ربح من الشيزى ملاء \* \* لباب البر يلبك بالشهاد ٩٢١  
أمية بن أبي الصلت .

سواء عليه أى حين أتته \* \* أساعة نحس تتقى أم بأسعد ٩٤٠  
زهير .

لولا أبوك ولولا بعده عمر \* \* ألفت اليك معد بالمقاليد ٩٦٥  
أبو العطاء السندی .

ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة \* \* بالله مستظها بالحمد والخلد ٩٧٢  
.....

قالت أمانة لما جئت زائرها \* \* هل رميت ببعض الأسهم السود؟  
لا در درك أني قد رميتهم \* \* لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٩٨٢  
جموح أحد بنى ظفر

قضاء من الأشقى بسهم قضائه \* \* وأغرى يسيل الخير كل سعيد ١٠١٧  
.....

بنونا بنو أبناثنا وبناتنا \* \* بنوهن أبناء الرجال الأبعد ١٠٢١  
.....

قد ثكلت أمه من كنت واحده \* \* وصار منشبا في برتن الأسد ١٠٣٣  
حسان بن ثابت .

أمس خلاء وأمسى أهلها احتملوا \* \* أخنى عليها الذى أخنى على ليد ١١٦٧-١١٧٠  
النابعة الذبياني .

فلو كان حيا في الحياة مخلدا \* \* خلدت ولكن لاسيل الى الخلد ١٢٠٦  
.....

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت \* \* ولكن حمد الناس ليس بمخلد ١٢٠٧  
زهير .

فلو كان حيا ناجيا لوجدته \* \* من الموت في أحراسه رب مارد ١٢٠٧  
.....

على ما قام يشتمنى لثيم \* \* كخنزير تمرغ في زمام ١٢١٥  
حسان بن ثابت .

دعاني أخى والخيلى بينى وبينه \* \* فلما دعاني لم يجحدني بقعد ١٢٨٤  
دريد بن الصمة .

- تقى نقي لم يكثر غنيمة \* بنهكة ذى قربي ولا بحقلد ١٢٩٣  
زهير .  
كادت النفس أن تفيض عليه \* إذا طوى تحت ربطة وبسرود ١٣١٢  
.....  
لعمرك ما الفتیان أن تنبت اللحا \* ولكنما الفتیان كل فى ند ١٣٢٠  
.....  
أنحوى هذا العصر ما هي لفظة \* جرت في لساني جرهم وثمود  
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت \* وان أثبتت قامت مقام جحود ١٣٣٣  
.....  
فانك موشك أن لا تراها \* وتعدو دون غاضرة العوادى ١٣٣٧  
كثير عزة .

\* \* \*

(د)

- وسار به من لا يسير مشمرا \* وغنى به من لا يغنى مغردا ٩٣  
.....  
قالت له الطير تقدم راشدا \* انك لا ترجع الا حامدا ١٦٢  
أبو النجم .  
يزجي أغن كان ابرة روقة \* فلما أصاب من الدواة مدادها ١٧٩  
عدي بن الرقاع .  
أريت أن جاءت به املودا \* مرجلا ويلبس البرودا  
أقائلن أحضروا الشهودا \* ٢١٠  
رؤية بن العجاج .  
له نائلات لا يغب نوالها \* وليس عطاء اليوم مانعه غدا ٢٣٥  
الأعشى ميمون .  
لو يسمعون كما سمعت كلامها \* خروا لغزة ركعا وسجودا ٢٤٤  
كثير عزة .  
يا رب ساريات ما توسدا \* الا ذراع العنس أو كف اليدا ٣٠٢  
.....  
أن تقرأن على أسماء ويحكما \* منى السلام وأن لاتشعري أحدا ٣٢٤  
.....  
إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها \* رفعنا وأنزلنا القطين المولدا ٣٤٤  
الأخطل .

ان المنية والحنوف كلاهما .. يوفي المنية يرقبان سوادى ٣٧٧  
الأسود بن يعفر .

لو كنتم منجدي حين استفتكم .. لم تعدموا ساعدا منى ولا عضدا ٣٩٥  
.....

مقى تنج حبوا من سنين ملحة .. تنم لأخرى تنزل الأعصم الفردا  
فراثي من نجد فان سنيه .. لعين بنا شيبا وشيينا مردا ٤٣٥-٤٣٦  
الصمة بن عبدالله بن الطفيل .

فكان واياها كحران لم يفق .. على الماء اذ لاقاه حتى تبدا ٦٠٤  
كعب بن جعيل .

ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم .. يشأ فليست تراه ناشئا أبدا ٦٣١  
.....

أتيت حريثا زائرا عن جناية .. وكان حريث في عطائي جاهدا ٦٨٩  
الأعشى ميمون .

وكنن والأمر الذى قد كيد .. كالد ترني زينة فاصطيدا ٧١٧  
رجل من هذيل .

نحن الذين بايعوا محمدا .. على الجهاد ما بقينا أبدا ٧٧١  
.....

سعاد الذى أضناك حب سعادا .. وإعراضها عنك استمر وزادا ٧٧٣  
.....

لقد طوقت في الآفاق حتى .. بليت وقد أني لى لو أييدا ٨٢٤  
.....

سرينا اليهم في جموع كأنها .. جبال شرورى لو تعان فتنهدا ٨٢٩  
.....

لسنا كمن جعلت أياى دارها .. تكرير تمنع حبها أن يحصدا ٨٣٧  
.....

ريته حتى اذا تمعددا .. كان جزائى بالعصى أن أجلدا ٨٤٥  
العجاج .

اذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة .. ولم تحدى من أن تقربه بدا ١١٢١  
زائد بن صعصعة النعمى .

وأبرح ما أدام الله قومي .. بحمد الله منتظما جيذا ١١٣٦  
خداش بن زهير بن ربيعة .

وما كل من يبدى البشاشة كائنا .. أخاك اذا لم تلقه لك منجدا ١١٥٢  
.....

- ريته حتى اذا تمعددا .. وآض نهذا كالحسام أجردا ١١٧٣  
العجاج .  
رمى الحدثنان نسوة آل حرب .. بمقدار سمدت له سمودا ١١٧٥  
فرد شعورهن السود بيضا .. ورد وجوههن البيض سودا  
عبدالله بن الزبير .  
مادام حافظ سري من وثقت به .. فهو الذي لست عنه راغبا أبدا ١١٨١  
.....  
قنافيد هداجون حول بيوتهم .. فما كان اياهم عطية عودا ١٢٣٣  
القرزدق .  
اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن .. خطاك خفا ان حراسنا أسدا ١٢٦٤  
عمر بن أبي ربيعة .  
واذا ما سمعت من نحو أرض .. لمحت قد مات أو قيل كادا  
فاعلمي غير علم شك بأني .. ذاك وإيك لمقصدلن يقادا ١٣٢٢  
.....  
صح فعساك أن تهدي ارعواء .. لقلبك بالاصاخة مستفادا ١٣٢٦  
.....

(د)

- كان البرين والد مالج علقت .. على عشر أو فروع لم يعضد ٤٢٩  
.....  
بال سهيل في الفضيخ ففسد .. وطاب ألبان اللقاح فبرد ٥٥٣  
.....  
يارب عيس لا تبارك في أحد .. في قائم منهم ولا فيمن قعد ٧٢١  
ولا الذي قاموا بأطراف المسد .  
.....  
فقال على اسم الله أملك طاعة .. وان كنت قد كلفت مالم أعود ٩٩٧  
عمر بن أبي ربيعة

\*\*\*

(ذ)

- عاب قوم كان ماذا .. ليت شعري لم هذا  
واذا عابوه جهلا .. دون علم كان ماذا ٧٣٣  
ابن المرحل  
وحذف ذي الفا قل في ثر اذا .. لم يك قول معها قد نبذا ١١١٦  
ابن مالك - الخلاصة .

\* \* \*

( ر )

مطهرون نقيات جيوبهم \*\* تجرى الصلاة عليهم أين مذكروا  
ولم يكن علويا حين تسبه \*\* فما له في قديم الدهر مفتخره  
الله لما بدا خلقا فأتقنه \*\* صفاكم واصطفاكم أيها البشر  
فأنتم الملاء الأعلى وعندكم \*\* علم الكتاب وما جاءت به السور ١١٩  
أبو نواس .

وأنت التي حبيت كل قصيرة \*\* إلى وما تدري بذلك القصائر ١٥١-١٠٠٤  
أردت قصيرات الحجال ولم أرد \*\* قصار الخطا شر النساء البجائر ١١٩٥  
كثير عزة .

أقص على أختي بدء حديثنا \*\* وما لي من أن تعلمنا متأخر  
لعلهما أن تبغيا لك حاجة \*\* وأن ترحبا سرا بما كنت أحصر ٢٢١  
عمر بن أبي ربيعة .  
وقد تخرج الحاجات يا أم مالك \*\* كرائم من رب فهن صغير ٢٤٩

وانني حيثما يثني النوى بصرى \*\* من حيث ماسلكوا أدنوا فانظور ٣١١-٨٦١  
إبراهيم بن هرمة .  
أبا علماء الناس أن يجبروني \*\* بناطقة خرساء مسواكها حجر ٣٢٤

ما كان يرضى رسول الله فعلهم \*\* والعمران أبو بكر ولا عمر ٣٥٣-٤١٦

وكائن سلفنا نفس نفس عزيزة \*\* فلم يقض النفسين من سافك ثار ٣٥٨

هما حظنا اما اسار ومنه \*\* واما دم والقتل بالحر أجدر ٣٦٤  
تأبط شرا .

لها مبتتا حظا كما \*\* أكب على ساعديه النمر ٣٦٤  
امرؤ القيس .

تلقى الاوزون في أكناف داراتها \*\* تمشي وبين يديها البر مشور ٣٧٣-٣٨٥

فخالفني دون الاخلاء نبعه \*\* ترن اذا ما حركت وترجمر  
لها فتية ماضون حيث رمت بهم \*\* شراهم فان من الدم أحمر ٤١٤

- وأية بلدة إلا أتينا .. من الارضين تعلمه نزار ٤٢٦  
.....  
فقلنا اسلموا انا أخوكم .. وقد برئت من الإحن الصدور ٤٦٥  
العباس بن مرداس .  
تقبلتها من أمة لك طالما .. تنازع في الأسواق منها فخارها ٤٧٠  
.....  
جماعة بطن الواديين ترعى .. سقاك من الغر العوادى مطيرها ٤٨٩  
توبة بن الحمير - أو الشماخ .  
قلو بكما يغشاهما الامن عادة .. إذا كانت الابطال يغشاهم الذعر ٤٩٣  
.....  
وعينان قال الله كونا فكانتا .. فعولان بالألباب ما تفعل الخمر ٤٩٧  
ذو الرمة .  
ان ابن الاحوص معروف فبلغه .. في ساعديه إذا رام العلا قصر ٥٤٣  
أبو حية النمري .  
وبالبدو منا أسرة يحفظوننا .. شراعا الى الداعى عظام كراكره ٥٥٢  
.....  
عسى ذات يوم أن تعود بها النوى .. على ذى هوى حيران قلبه طائر ٥٦٥  
.....  
كالنفس ان دعيت بالعنف آية .. وهى ما أمرت باللطف تأتمر ٥٨٨  
.....  
وما نبألى اذا ما كنت جارتنا .. ألا يحاورنا إلاك ديار ٦٠٩-١٢٢٨  
.....  
لئن كان اياه لقد حال بعدنا .. عن العهد والاحسان قد يتغير ٦١٦  
عمر بن أبي ربيعة .  
أماوى ما يغنى الثراء عن الفقى .. اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر ٦٢٤  
حاتم الطائي .  
لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا .. وكاد لو ساعد المقدور ينتصر ٦٣٢  
.....  
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر .. وحسن فعل كما يجزى سمنار ٦٣٣  
سليط بن سعد .  
وان لا يكن لحم غريضى فإنه .. تكب على أفواههن الفرائر ٦٤٣  
المتنبى

- أسكران كان ابن المراغة إذ هجا .. تمبما يحو الشام أم متساكر ٦٤٥-٦٩٦  
 أتبكي على لبني وأنت تركتها .. وكنت عليها بالملأ أنت أقدر .. ٦٦٥  
 قيس بن عامر .  
 واني لرام نظرة قبل التي .. لعل إن شطت نواها أزورها ٧٠٤-٧٠٦  
 الفرزدق .  
 وأنت اذا أرسلت طرفك رائدا .. لقلبك يوما أتعتبك المناظر  
 رأيت الذي لا كله أنت قادر .. عليه ولا عن بعضه أنت صابر ٧٠٦  
 .....  
 فلم أر بيتا كان أحسن بهجة .. من الذبه من آل عزة عامر ٧١٦  
 .....  
 لا تعذل الذ لا ينفك محتسبا .. حمدا وان كان لا يبقى ولا يذر ٧١٧  
 .....  
 وأبلغ أبا سعد اذا ما لقيته .. نذيرا وماذا ينفعن نذير ٧٣٠  
 .....  
 ما الله موليك فضلا فاحمدنه به .. فما لدى غيره نفع ولا ضرر ٧٥١  
 .....  
 ان تعن نفسك بالامر الذي عنيت .. نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا ٧٥٥  
 .....  
 لعل الذي اصعدني أن يردني .. الى الأرض ان لم يقدر الخير قادر ٧٦٠  
 .....  
 ربما الجامل المؤبل فيهم .. وعناجيج بينهم المهار ٧٨٢  
 أبو داود .  
 اني واياك اذا حلت بأرجلنا .. كمن بواديه بعد المحل ممطور ٧٨٣  
 الفرزدق .  
 حديث الركب يوم هنا .. وحديث ما على قصره ٧٨٥  
 امرؤ القيس .  
 بكيت الى سرب القطي اذ مررت بي .. فقلت ومثلي بالبكاء جدير  
 أسرب القطي هل من يعير جناحه .. لعل الى من قد هويت أطير ٧٨٨  
 العباس بن الاحنف  
 وهبها كشيء لم يكن أو كنازح .. به الدار أو من عيبته المقابر ٧٩١  
 عمر بن أبي ربيعة .  
 فثبت الله ما أتاك من حسن .. في المرسلين ونصرا كالذي نصروا ٧٩٩  
 عبدالله بن رواحة .

- تنظرت نسرأ والسماكين أىهما .. على من الغيث استهلته مواطره ٨٠٧  
الفرزدق .
- ولو أنهم صبروا عنا فتعرفه .. منهم اذا لصبرنا كالذى صبروا ٧٩٩  
عمر بن أبي ربيعة .
- اليك طوى عرض البسيطة جاعل .. قصارى المطايا أن يلوح بها القصر  
وصيرت آمالي بملك هو الورى .. ودارهى الدنيا ويوم هو الدهر  
وكننت وعزيمى في الظلام وصارمى .. ثلاثة أشبار كما اجتمع النسر ٩١٦  
أبو الحسن السلامى .
- وليل يقول الناس من ظلماته .. سواء صحباحات العيون وعورها ٩٤٢  
مضرس .
- اذا ذقت فاهها قلت طعم مذاقه .. معتقة مما يجىء به البحر ٩٩٧  
.....
- نفسى فداء أمير المؤمنين اذا .. أبدى النواجد باهل ذكر  
الحائض الغمر والميمون طائره .. خليفة الله يستشفى به المطر ٩٩٨  
الاخلطل .
- فيوم علينا ويوم لنا .. ويوم نساء ويوم نسر ١٠١٢-١٠٦٩  
النمير بن تولب .
- الى ملك من امه من محارب .. أبوه ولا كانت كليب تصاهره ١٠٣٤-١١٩٣  
الفرزدق .
- وليل يقول الناس من ظلماته .. سواء صحباحات العيون وعورها  
كأن لنا منه بيوتا حصينة .. مسوحا أعاليها رساجا كسورها ١٠٣٧-١٠٤٨  
مضرس بن ربيعى .
- ومجاشع قصب خوت أجوافها .. لو ينفخوها من الخؤورة طاروا ١٠٤٦  
.....
- ان يقتلوك فان قتلك لم يكن .. عارا عليك ورب قتل عار ١٠٧١  
ثابت قطنة .
- فأحسن وأجمل في أسير كأنه .. ضعيف ولم يأسر كلياك آمر ١١٠٤  
.....
- أرواح مودع أم بكور .. أنت فانظر لأى ذاك نصير ١١٢٥  
عدى بن زيد بن أيوب .
- غير منك أسير هوى .. كل وان ليس يعتبر ١١٣٥  
.....

- ألا يسلمني يا دار منى على البلاء .. ولا زال منهلا بجمركائك القطر ١١٣٧-١١٤٠  
ذو الرمة .
- ببذل وحلم ساد في قومه الفتي .. وكونك اياه عليك يسير ١١٥٠  
.....
- فان قصدوا المراحلق فاقصد .. وان جاروا فجر حتى يصيروا ١١٥٦  
عمرو بن الاثم .
- فامسى مقفرا لا حى فيه .. وقد كانوا فأضحى الحى ساروا ١١٦٨  
.....
- حتى اذا حل بك النكير .. والرأس قد كان له شكير ١١٦٩  
رؤبة بن العجاج .
- ثم أصبحوا كأنهم ورق جف .. فألوت به الصبا والدبور ١١٦٩  
عدي بن زيد .
- ذلل ركائبها اذا ما استأخرت .. أسفاره فهمومه أسفار ١١٩٦  
أبو تمام .
- فانك لا تبالي بعد حول .. أظبى كان أمك أم حمار ١١٩٧  
خداش بن زهير - أو غيره .
- ليس بشئ إلا وفيه اذا .. ما قابلته عين البصير اعتبار ١٢٠٦  
.....
- اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن .. سراج لنا الا ووجهك أنور ١٢٠٧  
.....
- وكانوا أناسا ينفخون فأصبحوا .. وأكثر ما يعطونك النظر الشر ١٢٠٨  
.....
- إما أقمت واما أنت مرتحل .. فالله يكلأ ما تأتي وما تذر ١٢٢٧-١٢٢٩  
.....
- لهفى عليك للهفة من خائف .. يبغى جوارك حين ليس مجير ١٢٣٧-١٢٧٢  
عبدالله بن أيوب - أو غيره .
- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم .. اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر ١٢٥٥  
الفرزدق .
- ترك الناس لنا أكثافهم .. وتولوا لات يغن الفرار ١٢٧٧  
الأفوه .
- هون عليك فان الامور .. بكف الاله مقاديرها
- فليس بأتيك منها .. ولا قاصر عنك مأمورها ١٢٨٣-١٢٩٥  
الأعور الشني .

لعمرك ما معن بتارك حقك .. ولا منسى معن ولا متيسر ١٢٨٧-١٢٩٦  
القرزديق .

ولكن أجرا لو فعلت بهين .. وهل منكر المعروف في الناس والأجر ١٢٩١  
.....

قضى الله في بعض المكاره للتقى .. برشد وفي بعض الهوى ما يحاذر ١٣٠٨  
حميد بن ثور .

عسى فرج يأتي به الله إنه .. له كل يوم في خليقته أمر ١٣١٣-١٣٢٣  
.....

أعادل توشكن بأن تربى .. صريعا لا أزور ولا أزار ١٣١٤  
.....

فأبت الى فهم وما كدت آتيا .. وكم مثلها فارقتها وهي تصغر ١٣١٥  
تأبط شراً .

لعلهما أن يبغي لك حاجة .. وأن يرحبا صدرا بما كنت أحضر ١٣١٩  
عمر بن أبي ربيعة .

وترتع مارتعت حتى اذا اذكرت .. فإنما هي اقبال وادبار ١٣١٩  
الخنساء .

وجدت فؤادي كاد أن يستخفه .. رجيع الهوى من بعض ما يتذكر ١٣٣١  
.....

( ر )

وسار مسار الشمس في كل بلدة .. وهب هبوب الريح في البر والبحر ٩٠  
.....

اذا كلمتني بالعيون القواثر .. رددت عليها بالدموع البوادر ١٦٣  
.....

وما راعني الا يسير بشرطة .. وعهدى به قينا يفش بكير ١٩٧  
رجل من بني أسد اسمه معاوية .

لولا فوازس من نعم وأسرهم .. يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ٢٤٣-٣٢٣  
.....

ياما أميلح غزلان شدن لنا .. من هؤليا تكن الضال والسمر ٢٨٦-٨٦٥  
مختلف في نسبه .

رحت وفي رجلك ما فيهما .. وقد بدأ هنك من المئزر ٢٩٨-٣٤٥  
الأقشير الاسدي .

فعلك أن تنجو من النار إن نجا .. مصر على صهباء طيبة النشر ٣٤٥  
.....



- يوم الشعثين لقر عينا .. وكيف لقاء من تحت القبور ٨٣١ مهلهل .
- وقالوا ما تشاء فقلت أهو .. الى الاصباح أثر ذى أثر ٨٤٣ عروة بن الورد .
- يا سائلي عنه لما جئت أمدحه .. هذا هو الرجل العارى من العار لقيته فرأيت الناس في رجل .. والدهر في ساعة والأرض في الدار ٩١٦ أبو بكر الارجاني .
- لولا الحياء ولولا الدين عبتكما .. ببعض ما فيكما اذ عبتما عورى ٩١٨ ابن عقيل .
- باعد أم العمر من أسيرها .. حراس أبواب على قصورها ٩٢١ .....
- ولقد جنيتك أكثوا وعساقل .. ولقد نهيتك عن بنات الاوبرا ٩٢١ .....
- رأيتك لما أن عرفت وجوهنا .. صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر ٩٢٣ راشد بن شهاب .
- بات يغشيها بغضب باتر .. يقصد في أسوقها وجائر ٩٤٠ .....
- عهدي بها في الحى قد سربلت .. بيضاء مثل المهرة الضامر ٩٨٩ الأعشى ميمون .
- قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى .. وأني مالك ذا الحجاز بدار ١٠١٩ مؤرخ السلمى .
- أقومك يدعومن نأى عنه قومه .. فيكنفى ويلقى آمنا نوب الدهر ١٠٧١ .....
- ما زال منذ عقدت يده ازاره .. فسمأ وأدرك خمسة الاشبار بدني خوافق من خوافق تلتقى .. في ظل معترك المعجاج مشار ١١٣٩ الفرزدق .
- فلم يك قولكم أن تنقدوني .. ودوني عازب وبلاد حجر ١١٤٣ النابغة الذبياني .
- كم قد رأيت وليس شئ باقيا .. من زائر طيف الهوى ومزور ١٢٠٤ اني ظمنت لكل شخص ماجنى .. وأني فكان وكنت غير غدور ١٢٠٥ الفرزدق .
- في غرف الجنة العليا الذى وجبت .. لهم هناك بسعى كان مشكور ١٢١١ .....

- لم يك الحق سوى أن هاجه .. رسم دار قد تعفى بالسرر ١٢٣١  
 ..  
 كم من لثيم رأينا كان ذا إيل .. فأصبح اليوم لا معط ولا قار ١٢٣٧  
 ..  
 كسعف ابن المراغة حين ولى .. الى شر القبائل والديار ١٢٧٠  
 الفرزدق .  
 حذر أمورا لاتضير وآمن .. ما ليس منجيه من الاقدار ١٢٩٠  
 ابان بن عبدالله اللاحقى .  
 أراك عقلت تظلم من أجرنا .. وظلم الجار إذلال المجير ١٣٠٠  
 ..  
 عسيتم لدى الهيجاء تلقون دوننا .. تظافر أعداء بضعف نصير ١٣٠٧  
 ..

(ر)

- شرف يطل على الشمال وسؤدد .. كالصبح لايسع العدى إنكاره ٩٠  
 ..  
 أحر ترى بريقا هب وهنا .. كنار مجوس تستعر استعارا ١٧٧  
 امرؤ القيس والتؤم .  
 تسائل يا بن أحمد من تراه .. أعارت عينه أم لم تعارا ٣٥٩  
 عمرو بن أحمد الباهلى .  
 متى ما نلتقى فردين ترجف .. زوانف إليتيك وتستطارا ٤٥٢-٤٩٣  
 عنرة بن شداد .  
 أحولى تنفض أستك مذ رويها .. لتقتلنى بها أنا ذا عمارا ٤٥٧  
 عنرة بن شداد .  
 حماة الضيم آباء كرام .. وأمات فأنجحد واستغارا ٤٦٩  
 كلثوم بن عياض .  
 وهم أهلات حول قيس بن عاصم .. إذا أدجوا بالليل يرعون كوثرًا ٤٧٧  
 ربيع بن ربيعة بن عوف .  
 قال العواذل مايمهدك بعدما .. شاب المفارق واكتسين قنيرا ٥٠١  
 جرير .  
 كشاة الكناس الاعفراندرجت له .. كلاب رآها من بعيد فأحضرا ٥١٨  
 ..  
 اذا ماشاءوا ضروا من أرادوا .. ولا يألوا لهم أحد ضارًا ٥٤١  
 ..

- ولو أن ما في بطنه بين نسوة .. حبلن ولو كانت قواعد عقرا ٥٥٧
- بلغت صنع امرئ برا اخالكة .. إذا لم تزل لاكتساب المجد مبتدرا ٦١٣
- نعم امرءا هرما لم تعر نائبة .. الا وكان لمراع بها وزرا ٦٣٥
- زهير - وليس في ديوانه -
- فما نحن إلا من أناس تخرموا .. بأدني من اللذ نحن فيه وأوفرا ٧١٦
- اللذ لو شأنت لكنت صخرا .. أو جملا أصم مشمخرا ٧١٧
- وعكرمة الفياض منها وحوث .. هما فتيا الناس اللذ لم يعمر ٧١٩
- فما آباؤنا بأمن منه .. علينا اللاء قد مهدو الحجورا ٧٢٥
- رجل من بني سليم .
- وكانت من اللالا يعيرها ابنها .. إذا ما الغلام الاحق الأم عيرا ٧٢٧
- الكميت .
- فمن ذا الذى يشفى من الحب بعلم .. تشد به بطن الفؤاد وظاهره ٧٣١
- ابن الدمينه .
- فأنت الجواد وأنت الذى .. إذا ما النفوس ملئت الصدورا
- جدير بطعنه يوم اللقاء .. يضرب منها النساء النحورا ٧٦١
- الأعشى ميمون .
- وكنا أناسا قبل غزوة قرمل .. ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا ٧٦٩
- جزعت لولا خطاب المشيب وإنما .. يقع الشباب مدى الكمال فنورا ٨٤٣
- الشريف الرضى .
- فألقينه يوما يبير عدوه .. ويجر عطاء يستخف المعابرا ٩٣٩
- له الويل ان أمسى لا أم هاشم .. قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا ١٠٢٧
- لا أرى الموت يسبق الموت شيئا .. نفص الموت ذا الغنى والفقيرا ١٠٥٢
- عدي بن زيد - أو غيره .
- ألا ليت شعري هل إلى أم معمر .. سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا ١٠٦٥
- ابن ميادة .

- صلوا الحزم فالخطب الذى تحسبونه .. يسراً فقد تلقونه متعسراً ١١٢٢  
 .....  
 وكنا حسبناهم فوارس كهمس .. حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا ١١٦٧  
 أبو حزيمة التميمي .  
 وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة .. عشية لاقينا جذاما وحميرا ١١٦٧  
 زفر بن الحارث .  
 أصبحت لا أحمل السلاح ولا .. أملك رأس البعير إن نفرا ١١٧٠  
 ربيع بن ضبع الفزاري .  
 فكان مضلي من هديت برشده .. فله معو عاد بالرشد أمرا ١١٧٣-١١٩٥  
 سواد بن قارب الدوسي .  
 حراجيع ما تنفك الامناحة .. على الخسف أوترمي بها بلدا قفرا ١٢٠٠  
 ذو الرمة .  
 ألا ليس ما قضى الله كائن .. وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا ١٢٨٩  
 .....  
 أحمل به الشيب أثقاله .. وما اغتره الشيب إلا غرورا ١٢٨٩  
 الأعشى .  
 ولست بما يقضه الله واجدا .. ولا عاد ما ما الله حم وقدرا ١٢٨٣  
 .....  
 وليس بمعروف لنا أن نردها .. صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا ١٢٩٥  
 النابغة الجعدي .  
 أنشأت تطلب ما تغير .. بعدما نشبت الأظافرا ١٣٠٠  
 الخطيئة .  
 قد برت أو كربت أن تيورا .. لما رأيت بيها مشورا ١٣١١  
 العجاج .

(ز)

- أنا ابن مارية اذا جد النقر .. وجاءت الخيل أثافي زمر ٣١٢  
 مختلف في نسبه .  
 اذا اشتبه الرشد في الحادثات .. فارضى بأيتها قد قدر ٧٣٩  
 .....

(ز)

- لنا أعتر لبن ثلاث فبعضها .. لاولادنا ثنتا وما بيننا عتر ٣٦٤  
 .....

(ز)

أرضنا اللت آوت ذوى الفقر واللذ .. فأضحوا ذوى غنى واعتزاز ٧١٧

و بنو نويجية اللذون كأنهم .. معط مخزمة من الخزاز ٧٢٢

(ز)

كأن لم يكونوا حمى يتقى .. اذا الناس اذ ذاك عزبوا ١٠٦٩-١٠٧٤  
الخنساء .

(س)

قالت وقد حمى الفراق وكأسه .. قد خولط الساقى بها والحاسى  
لاتنسين تلك العهد فانما .. سميت انسانا لانك ناسى ٢١٤  
أبو تمام .

أقمنا به يوما ويوما وثالثا .. ويوما له يوم الترحل خامس ٣٨١  
أبو نواس .

ليت خذل هزبر عند خيسته .. بالرقمتين له أجر وأعراس ٥٠٣  
مختلف في نسبه .

تقول وصكت صدرها يمينها .. أبعلى هذا بالرحى المتقاعس ٨٤٧  
هدلول بن كعب - أو غيره .

وأسلمنى الزمان كذا .. فلا طرب ولا أنس ٨٨٠

وفي حميا بغية يتفبحس .. ولا يزال وهو ألوى أليس ١١٦١

وهذا أوان العرض جرب ذبابة .. زناييره والازرق المتلمس ١٢٧٤  
المتلمس .

(س)

فأين الى أين النجاة يغلتنى .. أذاك أذاك اللاحقون أحبس احبسى ١٨٨

قولالعمير بن هند غير متيم .. ياأخنس الانف والاضراس كالعدس ٥٠١

عددت قومي كعديد الطيس .. اذا ذهب القوم الكرام ليسى ٥٧٤-٦١٤  
رؤية بن العجاج .

أعلاقة أم الوليد بعدما .. أفنان رأسك كالغمام المخلص ٨٢٢  
المرار الفقعى .

قامت تظللني من الشمس .. نفس أعز علي من نفسي  
 قامت تظللني ومن عجب .. شمس تظللني من الشمس ١٣٠٠  
 ابن الغميد .  
 بيتنا نسب ترعى وان بعدت .. لكسونا ننتمي فيها لأندلس ١٣٠٧  
 الامام البلوى .

(س)

خليلي لانهلك نفوسكما أسي .. فان لها فيما به دهيت أسي ٤٩٤  
 .....  
 فلو أنها نفس تموت جميعه .. ولكنها نفس تساقط أنفسا ٨٣٣  
 امرؤ القيس .  
 أصخ فالذي توصي به أذت مفلح .. فلاتك الا في الفلاح منافسا ١٠٦٩  
 .....  
 وبدلت قرحا داميا بعد صحة .. لعل منايانا تحولن أبؤسا ١١٧٤  
 امرؤ القيس .

(ش)

فان أهلك فسوتجدون بعدى .. وأن أسلم يطب لكم المعاش ٢٣٨  
 .....

(ص)

جشأت فقلت اللذ جشت ليأتين .. وإذا أذاك فلات حين مناص ١٠٦١  
 .....

(ص)

كنا ولا تعصى الحليلة بعلمها .. فاليوم تضربه اذا ما هو عصى ١٢٠٨  
 .....

(ض)

أكاثر أقواما حياء وقد أرى .. صدورهم باد على مراضها ٣٤٣  
 الشماخ .  
 على أنها تغفو الكلوم وإنما .. توكل بالاذني وان جل ما يمضي ٦٤٣  
 أبو خراش الهذلي .  
 وقولا لهذا المرء زوجاء طالبا .. هلم فان المشرفي الفرائض  
 أظنك دون المال ذوجئت تبغى .. ستلفاك بيض للنفوس قوابض ٧٣٦  
 قوال الطائي .  
 فأصبح من أسماء قيس كقابض .. على الماء مايدري بما هو قابض ٧٥٥  
 .....

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا .. أحسبك حتى يغمض الجفن مغمض ١١٥٢  
الحسين بن مطير الاسدي .  
بتيهاء قفر والمطى كأنها .. قطا الحزن قد كانت فرخا ييوضها ١١٦٩  
عمر بن أحمد الباهلي .

(ض)

كذلك حذف ما يوصف خفضا .. كأت قاضي بعد أمر من قضى ٧٥٤  
ابن مالك - الخلاصة .  
أرجزاً يطلب أم قريضا .. أم هكذا بينهما تعريضا ١٠٧٢  
كلاهما أجد مستريضا .

.....  
أفي كل عام ماتم تبعثونه .. على محمر تويتموه ومارضا  
زيد الخيل .

(ط)

دعني وإيا خالد .. فلاقطعن عرى نياطه ٥٩٠  
.....  
سائل مجاور جرم هل جنيت لهم .. حرفا تزيل بين الجيرة الخلط ١١٣٨  
.....

(ط)

أصبن الطريف بن الطريف ومالكا .. وكان شفاء لو أصبن الملائقا ٨٢٤  
.....

(ع)

أودي بني وأودعوني حصرة .. عند الرقاع عبرة لا تقلع ٢٣٤  
أبو دؤيب .  
فأمسوا بهاليل لو أقسموا .. على الشمس حولين لم تطلع ٢٤٢  
.....  
جد منا قيس ونجد دارنا .. ولنا الأب به والمكرع ٢٩٩  
.....  
أخذنا بأفاق السماء عليكم .. لنا قمرها والنجوم الطوالع ٣٥٣  
القرزديق .  
أرى ابن نزار قد جفاني وملني .. على هنوات كلها متتابع ٤٦٨  
.....

وأما أطلاء صغار كأنها .. دمالج يتلوها لتنفق بائع ٤٦٩  
حميد بن ثور .

فتخالسا نفسيهما .. كنوافد العبط التي لا ترقع ٤٨٧-٤٨٩  
أبو ذؤيب الهذلي .

فالعين بعدهم كأن حذاقها .. سملت بشوك فهي عور تدمع ٥٠٢  
أبو ذؤيب .

فلا تطمع أبيت اللعن فيها .. ومنعكها بشيء يستطاع ٦١١-١٢٩١  
عبدة بن ربيعة أو غيره .

فلنك والتأين عروة بعدما .. دعاك وأيدينا اليه شوارع

لكالرجل الحادى وقد تلغ الضحى .. وطير المنايا فوقهن أواقع ٦٢٨

.....  
إذا مت كان الناس صنفان شامت .. وآخر من بالذى كنت أصنع ٦٤٧-١٢٣٨  
العجير السلولى .

يا أقرع بن حابس يا أقرع .. انك ان يصرع أخوك تصرع ٦٧٨  
عمر بن حثارم ، وقيل غيره .

فيارب ليلي أنت في كل موطن .. وأنت الذى في رحمة الله أطمع ٧٠٣  
مجنون بنى عامر .

من النفر اللائي الذين هم اذا .. يهاب رجال حلقة الباب قعقعوا ٧٢٤  
أبو الرئيس الثغلبى .

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً .. إلى زبه صوت الحمار اليجدع ٧٤٥  
ذو الخرق الطهوى .

ويستخرج اليربوع من نافقائه .. ومن جحره بالشيحة يتقصع ٧٤٦  
ذو الخرق الطهوى .

لعمرك ماتدري الضوارب بالخصى .. ولازاجرات الطير ما الله صانع ٧٥٣  
لبيد بن ربيعة .

إذا حارب الحجاج أى منافق .. علاه بسيف كلما هز يقطع ٨٠٤  
الفرزدق .

وإذا الامور تعاضمت وتشابهت .. فهناك يعرفون أين المفرع ٨٩٣  
الافكها الاودى .

تلوم على أن أمتنح الورد نفحة .. وما تستوى والورد ساعة تفزع  
إذا هي قامت حاسرا مشمعة .. يخيب الفؤاد رأسها ما تفزع

وقمت اليها باللبام ميسرا .. هنالك يحزني الذى كنت أصنع ٨٩٦  
الأعرج .

- خليل ما واف بعهدى أنتما .. اذا لم تكونا لى على من أقاطع ٩٤٤
- .....
- أغر اذا ما شد عقد لذمة .. حماها وطير في الدماء كروع ٩٩٢-١٠١٣  
البعيث .
- وظني به حفظ بعين ورعية .. لما استودعت والظن بالغيب واسع ١٠٩٠
- .....
- ينام بإحدى مقتلته ويتقى .. بأخرى الأعادى فهو يقظان هاجع ١١٠٩  
حميد بن ثور .
- ما لدى الحازم الليب معارا .. فمصون وما له قد يضيع ١١١٩
- .....
- بكل داهية ألقى العداة وقد .. يظن أني في مكري بهم فزع
- كلا ولكن ما أبعديه من فرق .. لكى يغروا فيغريهم بي الطمع ١١٢٨
- .....
- ليس ينفك ذا غنى واعتزاز .. كل ذى عفة مقل فنوع ١١٣٥
- .....
- واخوان صدق لست أطلع بعضهم .. على سر بعض غير أني جماعها
- يظلون شتى في البلاد وسرهم .. الى صخرة أعىى الرجال صداها ١١٧١
- .....
- وما المرء الا كالشهاب وضؤه .. يحور رماداً بعد اذهو ساطع ١١٧٤  
لييد بن ربيعة .
- أبا خراصة أما أنت ذا نفر .. فان قومي لم تأكلهم الضبع ١٢٢٧-١٢٢٩  
العباس بن مرداس .
- اذا مت كان الناس صنفان شامت .. وآخر من بالذى كنت أصنع ١٢٣٨  
العجير السلولى .
- بكت حزنا واسترجعت ثم آذنت .. ركائبها أن لا اليها رجوعها ١٢٦٧
- .....
- فقلت لها والله يدرى مسافر .. اذا أضمرته الأرض ما الله صانع ١٢٩٧
- .....
- ولو سئل الناس التراب لأوشكوا .. إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا ١٣١٤
- .....
- حتى اذا قبضت أولى أظافره .. منها وأوشك بما لم تخشه يقع ١٣٣٧  
زهير .

(ع)

وكوفي بالمكارم ذكريني .. ودلى دل ماجده صناع ٢٢٣  
بعض بنى نهشل .

هجوت زبان ثم جئت معتذرا .. من هجوز بان لم تهجو ولم تدع ٣٣٥

وكان بين الخيل في حافاته .. ترمى بهن دوالى الزراع ٣٤١

إذا قيل أى الناس شريكة .. أشارت كليب بالاكف الاصابع ٣٩٥  
الفرزدق .

أخوال الذئب يعوى كالغراب ومن يكن .. شريكه يطعم نفسه كل مطعم ٥٥٥  
غضوب .

لما عصي أصحابه مضجعا .. أدوا اليه الكيل صاعا بصاع ٦٣٣  
السفاح بن بكر .

أردت لكيما أن تطير بقريتي .. وتركها شئاً بيضاء بلقع ٨١٧

قد أصبحت أم الخيار تدعى .. على ذنبا كله لم أصنع ١٠٦٦  
أبو النجم .

علمت يقينا أن حم كونه .. فسعى امرىء في صرفه ليس نافعى ١١٢٨

ألا يا أم فازع لا تلومى .. على شيء رفعت به سماعى

وكوفي بالمكارم ذكريني .. ودلى دل ماجده صناع ٢٢٣-١١٤٦

أطوف ما أطوف ثم آوى .. الى بيت قعيدته لكراع ١١٦٢  
الخطيئة .

(ع)

إذا بكيت قبلتني أربعا .. إذا ضللت الدهر أبكى أجمعا ١٠٣

ولو كنت حرا ذا وفاء جعلتنا .. لعينك من دون العوالى مقنعا ٣٣٩

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا .. وثمان عشر واثنين وأربعا ٣٨١  
الأعشى ، وليس في ديوانه .

إذا ما الغلام الاحمق الأم ساقنى .. بأطراف أنفيه استمر فأسرعا ٤٩٨

فان تزجراني يابن عفان أزدجر .. وان تدعاني أحم عرضا ممنعا ٥٠٠  
سويد بن كراع .

إن وجدت الصديق حقا لإياك .. فمرفي فلن أزال مطيعا ٦٠٤

.....  
قفي قبل التفرق يا ضباعا .. فلايك موقف منك الوداعا ٦٥١-١١٩٢  
القطامي عمير .

فقال أكل الناس أصبحت مانحا .. لسانك كيما أن تغر وتخدعا ٨١٧  
جميل بثينة - أو غيره .

وقالوا لها لا تنكحيه فانه .. لأول سهم أن يلاقى مجمعا ٨١٩  
تأبط شرا .

تعلم أن بعد الغي رشدا .. وأن لتالك الغمر انقشاعا ٨٦٠  
القطامي .

عندي اضطبار وشكوى عند قاتلتى .. فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا ١٠١٠

.....  
إذا المرؤ لم يخش الكريهة أوشكت .. حبال المنايا بالفتى أن تقطعا ١٠٦٦-١٣١٤  
الكلعبة العرني .

وأصبحت ودعت الصبا غير أننى .. أراقب خللات من العيش أربعا ١١٦٧-١١٧٠

.....  
صدقت قائل ما يكون أحق ذا .. طفلا يبذ ذوى السعادة يافعا ١٢١٥

.....  
سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظمى .. وقد كربت أعناقها أن تقطعا ١٣٠١-١٣١١  
أبوزيد الاسلمى .

لعلك يوما أن تلم ملمة .. عليك من اللاتي يدعنك أجدها ١٣٢٠-١٣٢٦

(ع)

.....  
كذلك الذي يبغى على الناس طالما .. تصبه على رغم عواقب ما صنع ٣٤٧

.....  
ومساميح بما طن به .. حابسوا الانفس من سوء الطمع ٣٩٨  
سويد بن ابى كاهل .

ربما أنضجت غيظا صدره .. قد تمنى لى موتا لم يطع ٧٨٣  
سويد بن ابى كاهل .

(غ)

أخاك الذى ان تدعه للممة \*\* يحبك لما تبغى ويكفيك من يبغى  
وان تجفه يوما فليس مكافئا \*\* فيطمع ذوالتزوير والوشى أن يصغى ٣٠٠

(ف)

نحن بما عندنا وأنت بما \*\* عندك راض والرأى مختلف ٣٥٨  
المعاج  
الحافظو عورة العشيرة لا \*\* يأتيهم من ورائنا نطف ٣٦٩-٣٩٦  
عمرو بن امرئ القيس - أو غيره .  
كفى بالنأى من أسماء كاف \*\* وليس لحبها إذا طال شاف ٣٩٤  
بشر بن حازم الاسدى  
لها في فؤادينا من الهم والهوى \*\* فيبرأ منهاض الفؤاد المسقف ٤٨٨  
الفرزدق .  
جزيت ابن أوفى بالمدينة قرضه \*\* وقلت لشفاع المدينة أوجف ٥٤٢  
تميم بن مقبل .  
فقال حنان ما آتى بك مهنا \*\* أذو حاجة أم أنت بالحنى عارف ٩٩٧  
جندر بن درهم .  
إذا الناس ناس والبلاد بعزة \*\* وإذا أم عمار صديق مساعف ١٠٤٣  
.....  
ما كان من بشر الا وميته \*\* محتومة لكن الآجال تختلف ١٢٠٧  
.....  
وأصبح في حيث التقينا شريدهم \*\* طليق ومكتوف اليدين ومزعف ١٢٤٦  
الفرزدق .  
بنى غداته ما أن أنتم ذهب \*\* ولا صريف ولكن أنتم خزف ١٢٤٩  
.....  
بنى غداته ما أن أنتم دهب \*\* ولا صريف ولكن أنتم خزف ١٢٤٩  
.....  
وقالوا تعرفها المنازل من منى \*\* وما كل من واني منى أنا عارف ١٢٥٠  
حزام بن الحارث .  
إني على العهد لست أنقضه \*\* ما اخضر في رأس نخلة سعف ١٢٨٢  
.....

(ف)

- كأن بين خلفها والحلف .. كشيف أفعى في يبيس قف ٣٨٠  
 اذا نهي السفية جرى اليه .. وخالف والسفيه الى خلاف ٦٢٥  
 وما برح الواشون حتى ارتموا بنا .. وحتى قلوب عن قلوب صوادف ١٠٠٩  
 أما أنا فمقيم .. ضيق الفؤاد وأنت كيف  
 حالي وحالك واحد .. وأنا القليل بغير سيف ١٠٢٩

(فـ)

- حتى تناهى في صهاريج الصفا .. خالط من سلمى خياشيم وفا ٣١٤  
 العجاج  
 كأن أذنيه اذا تشوفا .. قادمنا أو قلمنا محرفا ٣٦٦  
 محمد بن دؤيب العماني .  
 تحال أذنيه اذا تشوفا .. قادمنا أو قلمنا محرفا ٣٦٦  
 العماني برواية أخرى .  
 أما النساء فأهوى أيهما أرى .. للحب أهلا فلا أنفك مشغوفا ٧٣٨  
 جارقي للخييص والمهر للفار .. وشأني اذا أرادت نجيفا ١٠٨٥

(ق)

- اذا حاجة ولتلك لا تستطيعها .. فخذ طرفا من غيرها حين تسبق ٢٢٩  
 الأعشى ميمون .  
 وتحبى اليه السيلمون ودونها .. صريفون في أنهادها والخورنق ٤٢٢  
 الأعشى ميمون .  
 بل نطفة تركب السفين وقد .. أبحم نسرا وأهله الغرق ٥٠٢  
 العباس بن عبدالمطلب .  
 وليس بمعيني وفي الناس ممتع .. صديق اذا أعمى على صديق ٥٧٦  
 ولم يرتفق والناس محتضرونه .. جميعا وأيدى المتعفين رواهقه ٥٧٧

صفحة

- وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا .. سوى أن يقولوا اننى لك عاشق ٧٠٧  
مجنون بن عامر - أو غيره .  
عدس ما لعباد عليك إمارة .. نجوت وهذا تحملين طليسيق ٧٣٥  
يزيد بن ربيعة .  
أحار بن بدر قد وليت ولاية .. فكن جرد فيها تحون وتمسرق ٧٦٩  
أنيس بن أنيس .  
ما كان ضرك لومنت وربما .. من الفتي وهو المغيظ المحنق ٨٢٤  
قتيلة اخت ضرار .  
أدارا بجزوى هجت للعين عبرة .. فماء الهوى يرفض أو يترقى ٨٦٩  
ذوالرمة .  
قد حتمت منى فهتيك دارها .. بها السحرم تردى والحمام المطوق ٨٧٣  
ذو الرمة .  
هى الغرض الأقصى ورؤيتك المنى .. ومترك الدنيا وأنت الخلائق ٩١٦  
المتنبى .  
فلو أنت في يوم الرخاء سألتنى .. طلاقك لم أبخل وأنت صديق ٩٥٩  
.....  
هل تذكرين أمام ليلتنا .. في حاجر حيث الهوى وفق  
أم هل لمربعنا بلدى سلم .. من نجمة يحلى بها المؤق  
حيث الحماثل منها باسمه .. وعيون أزهار بها زرق  
وصوادح تختال ساجدة .. وكرائم تخلى بها فتق  
سوح رفلت بها ذبول صبا .. ومعاهد يندى بها العشق ١٠٠٠  
محمد المرباط الدلائى .  
عرضنا فسلمنا فسلم كارها .. علينا وتبريح من الوجد خائفه ١٠١٥  
ابن الدمينه .  
وان امرأ أسرى اليك ودونه .. سهوب ويداء سحلق  
لمحقوقة أن تستجيبى لصوته .. وأن تعلمى أن المعان موفق ١٠٥٣  
الاعشى ميمون .  
نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنا .. بأعين أعداء وهن صديق ١٠٥٦  
جرير .  
وانسان عيني يحسر الماء تارة .. فيبدو وتارات يحسم فيغرق ١٠٦٥  
ذو الرمة .  
وطئت بلاد المعتدين فهلهت .. نفوسهم قبل الإمامة تزهق ١٣٠١  
.....

يوشك من فر من منيته .. في بعض غراته يوافقها ١٣١٤  
امية بن أبي الصلت .

(قـ)

إذا العجوز غصبت فطلق .. ولا ترضاها ولا تملق ٣٣٦  
رؤبة بن العجاج .

أزمان سلمى لا يرى مثلها .. الراؤون في شام ولا في عراق ٦٨٥  
.....

جمعتها من أيتق موارق .. ذوات ينهضن من غير سائق ٧٢٩  
رؤبة بن العجاج .

سرينا ونجم قد أضاء فمد بدا .. حياك أخفى ضوءه كل شارق ٩٩٢  
.....

لقد حسوت الموت قبل دوقه .. ان الجبان حظه من فوقه ١١٢٩  
عمرو بن أمامة .

أما والله عالم كل غيب .. ورب الحجر والبيت العتيق  
ولو أنك يا حسين خلقت حرا .. وما بالحر أنت ولا الخليق ١٢٥٩  
.....

وما الدنيا بياقية لحي .. ولا أحد على الدنيا بياق ١٢٨٣  
.....

(قـ)

أإن شمت من نجد بريقا تألقا .. تبيت بليل الأرمد اعتاد أولقا ٢٨٦  
بعض الطائيين .

قالت سليمي اشتر لنا دقيقا .. واشتر وعجل خادما ليقا ٣٣٨  
العذافر الكندي - أو غيره .

خليلى قوما في عطالة وانظرا .. أنا را ترى من نحو بايين أم برقا ٥٠٠  
.....

إن الخليط أجد البين فانفارقا .. وعلق القلب من اسماء ما علقا ٧٠٩-١٠٦٥  
زهير .

تخبرنا بأنك أحوذى .. وأنت البلكساء بنا لصوقا ١٠٤٧  
.....

كم عالم عالم أعيت مذاهبه .. وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا  
هذا الذى ترك الاوهام حائرة .. وصير العالم التحرير زنديقا ١١١٠  
أحمد بن يحيى .

(ق)

فأبلغن خالد بن فضلة .. والمرء معنى بلوم من يشق ٧٥٦

.....

وأخفت أهل الشرك حتى أنه .. لتخافك النطف التي لم تخلق ٧٩١  
أبو نواس .

ما ذاق بؤس معيشة ونعيمها .. فيما مضى أحد اذا لم يعشق ١٣٠٩  
الكميت .

(ك)

ولنما الهالك ثم الهالك .. ذو خيرة ضاقت به المسالك  
وهل يكون النوك الا ذلك

٨٨٣

.....

(ك)

كان بين فكها والفك .. فارة مسك ضمخت في سك ٣٨٠  
منظور الاسدي .

ليت وليت في محل ضحك .. كلاهما ذو أنف ومحك  
أن يكشف الله قناع الشك .. فهو أحق منزل بترك ٣٨٠  
ولثة بن الاسقع .

اذا الأمهات قبحن الوجوه .. فرجت الظلام بأمالك ٤٦٩  
مرار بن الحكم .

رأيت سعودا من شعوب كثيرة .. فلم أرسعد امثل سعد بن مالك ٦٨٧  
طرفة بن العبد .

حبا طالبي علم اللسان ابن مالك .. مطالب فضل لم تشن بمهالك  
وكم من سعود للنحاة رأيتها .. فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك ٦٨٧  
البدر البماميني .

لا مثل منزلة الدويرة منزل .. يا دار جادك وابل وسقاك  
لم يحل بالعينين بعدك منظر .. ذم المنازل كلهن سواك ١٢٧  
ابن المعتز .

(ك)

والله اسماك سمي مباركا .. أثارك الله به إيثاركا ١٨٥  
أبو خالد القناني .

- هل تعرف الدار على تبراكها .. دار لسعد إذنه من هواكا ٥٨٥  
.....  
أولئك قومي لم يكونوا اشابه .. وهل يرث الضليل الا أولئك ٨٦٧  
الكلحبة .  
تجلد لا تقل هؤلاء هذا .. بكى لما بكى حذارا عليك ٨٦٧  
.....  
وقلت له والرمح يأطر منته .. تأمل حنانا إنني أنا ذلك ٨٩٢  
الحفاف بن ندبة .  
ورأى عيني الفتى أباك .. يعطي الجزيل فعليك ذاك  
رؤية بن العجاج .  
تقول بنتي قد أتى إياك .. يا أبنا علك أو عساكا ١٣٢٧-١٣٢٦  
رؤية بن العجاج .  
يا ابن الزبير طالما عصيك .. وطالما عنتنا اليكا ١٣٢٨  
لنضربن بسيفنا قفيكا ..  
١٣٢٨-١٣٢٧  
.....

### (ل)

- ألا كل شيء ما خلا الله باطل .. وكل نعيم لا محالة زائل ١٣٩-٥٧٩  
ليبد بن ربيعة .  
وكل أناس سوف تدخل بينهم .. دويبة تصفر منها الأنامل ٢٢٦  
ليبد بن ربيعة .  
فلما رآته آمننا هاج وجده .. وقالت أبونا هكذا سوف يفعل ٢٢٦  
.....  
وما مثله فيهم ولا كان قبله .. وليس يكون الدهر مادام يذبل ٢٣٤  
حسان بن ثابت .  
والمرء ساع لأمر ليس يدركه .. والعيش شع واشفاق وتأميل ٢٣٤-١١١٢  
.....  
وما حالة الا سيصرف حالها .. إلى حالة أخرى وسوف تزول ٢٤٠  
.....  
وقد أقوم مقاما لو يقوم به .. أرى وأسمع مالا يسمم القيل ٢٥٠  
كعب بن زهير .  
إذا اجتمعوا على ألف وواو .. وياء هاج بينهم جدال ٢٧٦  
يزيد بن الحكم بن العاص .

رأيت الوليد بن يزيد مباركا .. شديد بأعباء الخلافة كاهله ٢٨٤-٦٨٤  
ابن ميادة

فلاني امرؤ والشام بيني وبينه .. أتنى بشري برده ورسائله ٣٠٦

.....  
ما أقدر الله أن يذني على شحط .. من داره الحزن ممن داره صول ٣٤٤

حندج بن حندج المرى .  
أرجو وآمل أن تدنوا مودتها .. وما إخال لدينا منك تنويل ٣٤٥

كعب بن زهير .  
ما عجوز كبيرة بلغت عمرا .. طويلا وتقيها الرجال

٤١٥  
قد علا جسمها اصفرار ولم ..

.....  
تسيل على حد الظباة نفوسنا .. وليست على غير الظباة تسيل ٤٢٩

.....  
فليتك حال البحر دونك كله .. وكنت لقي تجرى عليه السوائل ٤٥٣

الاعشى ميمون .  
إذا كان بعض الناس سيفا لدولة .. ففي الناس بوقات له وطبول ٥١٠

أبو الطيب المتنبي  
فلا وأبيك خير منك إني .. ليوذني التحمحم والصهيل ٥٢٢

شمير بن الحارث الضبي .  
فلم أر مثلها خباسة واحد .. ونهنت نفسى بعدما كدت أفعله ٥٦٠

عامر بن جوين الطائي .  
ألا ان أصحاب الكنيف وجدتهم .. هم الناس لما أخصبوا وتمولوا ٥٦٩

عروة بن الورد .  
ألا إني شربت أسود حالكا .. ألا يجلى من الشراب ألا يجلى ٥٧٤

طرفة بن العبد .  
بيناه في دار صرف قد أقام بها .. حينما يعلننا وما نعلله ٥٨٥-٥٨٧

.....  
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها .. فليس الى حسن الثناء سبيل ٦٠١

السمؤل أو غيره .  
فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب .. لعلك تهديك القرون الاوائل ٦٠١

لييد .  
جفوني ولم أجف الاخلاء اني .. لغير جميل من خليلي مهمل ٦٣٦

.....

- هي الشفاء لدائي لوظفرت بها .. وليس منها شفاء الداء مبنول ٦٤٧-١٢٣٨  
لهشام بن عقيل .  
حتى اذا رجب تولى وانقضى .. وجماديان وجاء شهر مقبل ٦٨٧  
أبو العيال الهدلى .  
اذا ما لقيت بني مالك .. فسلم على أيهم أفضل ٧٣٨-٧٦٢  
غسان بن وعله .  
ولو أن ما عاجلن لين فؤادها .. فقسا استلين به للان الجندل ٧٥٧  
الأحوص الانصارى .  
ولما لقوم ما نرى القتل سبة .. اذا ما رآته عامر وسلول ٧٧٠  
السمول بن غريض أو غيره .  
وربما فات قوما جل أمورهم .. من الثاني وكان الخزم لوعجلوا ٨٢٤  
القطامي أو الاعشى  
ماذا ولاعب في المقدور رمت أما .. يحظيك بالنجم أم خسر وتضليل ٨٣٥  
.....  
حلت لى الخمر وكنت امرءا .. عن شربها في شغل شاغل ٨٥١  
.....  
مهي الوحش الآن هاتا أوانس .. قنا الخط الا أن تلك ذوابل ٨٧٣  
أبو تمام .  
أوردها سعد وسعد مشتمل .. ما هكذا ياسعد تورد الإبل ٨٧٨  
.....  
قبل لى كيف أنت قلت عليل .. سهر دائم وحزن طويل ٩٩٧  
.....  
أتعرف رسم الدار قفراً منزله .. كوشى اليمان زخرف الوشى مائله ١٠٠  
طرفة بن العبد .  
ديار سليمان اذ تصيدك بالمنى .. واذا حبل سلمى منك دان تواصله ١٠٠  
طرفة بن العبد .  
لعب الافاعي القاتلات لعبه .. وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل ١٠٢٣  
أبو تمام .  
فيارب هل الابلك النصر يرتجى .. عليهم وهل الا عليك المعول ١٠٢٤  
الكميت .  
إذا هي أحوى من الربعى حاجبة .. والعين بالاثمد الحارى لمكحول ١٠٥٥  
.....

وكلهم حاشاك الا وجدته .. كعين الكذوب حيدها واحتفالها ١٠٧٣

.....  
نرجو فواضل رب سيبه حسن .. وكل خير لديه فهو مسئول ١١٢٢  
عبدة بن الطبيب .

نرجو فواضل رب سيبه ديم .. وكل خير لديه فهو مأمول ١١٢٢  
عبده بن الطبيب .

يسرك مظلوما ويرضيك ظالما .. وكل الذي حملته فهو حامل ١١٢٣  
زينب بنت طرية .

أإن حسن اجمال وفارق جيرة .. عنيت بنا ما كان قولك تفعل ١١٤٤  
.....

كانواوكتنا فماندرى على وهل .. أنحن لبشنا أم هم عجل ١١٥٤  
.....

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم .. فليس سواء عالم وجهول ١١٨٠  
عبدالملك الحارثي أو غيره

وكان التعزى عند كل مصيبة .. ونازلة بالحي أولى وأجمل ١١٩٣  
.....

وكلهم حاشاك الا وجدته .. كعين الكذوب جريها واحتفالها ١٢٠١  
الفرزدق .

أنت تكون ماجد نبيل .. اذا لب شمال بليلى ١٢١٥  
فاطمة بنت أسد

لا يأمن الدهر ذوبغى ولوملكا .. جنوده ضاق عنه السهل والجبل ١٢٢٠  
.....

وما مثله فيهم ولا كان قبله .. وليس يكون الدهر ما كان يذبل ١٢٨٢  
حسان بن ثابت .

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن .. بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل ١٢٨٤  
الشنفرى .

فأخذت أسأل والرسم تجيب .. وفي الاعتبار إجابة وسؤال ١٢٩٩  
.....

قامت تلوم وبعض اللوم آونة .. مما يضر ولا يبقى له نغل ١٣٠٠-١٣١٠  
.....

( ل )

ربما تكره النفوس من الأمر .. ما له فرجة كحل العقال ٢٤٥  
أمية بن أبي الصلت .

- ويا رب يوم قد لهوت وليلة .. بأنسة كأنها خط تمثال ٢٤٨  
امرؤ القيس .
- ردوا فوالله لادوناكم أبدا .. ما دام مائنا ورد لتزال ٢٥٣  
.....
- رب رقد هرقته ذلك اليو .. م وأسرى من معشر أقتال ٢٥٧  
الاعشي ميمون .
- تنورتها من أدرعات وأهلها .. ييثرب أدني دارها نظر عال ٢٩١  
امرؤ القيس .
- حيث التقت بكر وفهم كلها .. والدم يحمرى بينهم كالجداول ٣٠٣  
تأبط شرا .
- فان يك قوم سرهم ما صنعتهم .. سحتلبوها لاقحا غيرنا هل ٣٢٦  
أبو الطيب .
- فاليوم أشرب غير محتقب .. اثما من الله ولا واغل ٣٤٥  
امرؤ القيس .
- تبغلت في زمن التبغل .. بين رماحى مالك ونهشل ٣٤٩-٤٨٥  
أبو النجم العجلي .
- يطير الغلام الخف عن صهواته .. ويلوى بأثواب المنيف الثقيل ٣٨٧  
امرؤ القيس .
- علين بكديون وأبطن كرة .. فهن اضاء هافيات الغلائل ٤٣٢  
النابعة الذبياني .
- أرى السنين أخذن منى .. كما أخذ السرار من الهلال ٤٣٤  
جرير .
- ولما رأينا باديا ركبائنا .. على موضع لا تخلط الجدد بالهزل ٤٧١  
.....
- قفا نبلك من ذكرى حبيب ومنزل .. بسقط اللوى بين الدخول فحومل ٤٩٩  
امرؤ القيس .
- أحار ترى برقا أريك وميضه .. كلمع اليدين في حبي مكلكل ٤٩٩  
امرؤ القيس .
- ترى بعرا الآرام في عرصاتها .. وقيعانها كأنه حب فلفل ٥٠٠  
امرؤ القيس .
- وحيث ينبغ الأشعرون ركا بهم .. بمفض السيوف من أساف ونائل ٥٠٢  
أبو طالب .

- كمنية جابر اذ قال لىتنى \* \* أصادفه ويذهب بعض مالى ٥٧٥  
زيد الخيل .
- ألافتى من سراة الناس يحملنى \* \* وليس حاملنى الا ابن حمال ٥٧٧  
.....
- إن سلمى هى التى لو تراءت \* \* حبذا هى من خلة لو تخالى ٥٨٨  
.....
- أنا الذائد الحامى الذمار وانما \* \* يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى ٥٩٤-٥٩٦  
الفرزدق .
- وما هومن بأسوالكلم ويتقى \* \* به نائبات الدهر كالدائم البخل ٦٤٦  
.....
- فقبل مات الخالدان كلاهما \* \* عمير بنى جحوان وابن المضلل ٦٨٥  
الأسود بن يعفر .
- فان يك يومى قد دني وإخاله \* \* كواردة يوما إلى ضم منهل ٦٨٥  
وتبلى الألى يستلثمون على الألى \* \* تراهن يوم الروح كالخلد القبل ٧٢٩  
أبودؤيب .
- ما أنت بالحكم الرضى حكومت \* \* ولاالأصل ولاذىالرأى والجدل ٧٤٦  
الفرزدق .
- لعمرى لأنت البيت أكرم أهله \* \* وأقعد في أفيائه بالأصائل ٧٤٩-٧٧٠  
أبودؤيب الهذلى .
- وليس من الراجى يخيب بما جد \* \* اذا عجزه لم يستبق بدليل ٧٥١  
.....
- ان جمل التى شغفت بحمل \* \* فقؤادى وان نأت غير سال ٧٧٣  
.....
- فيوضح والمقراة لم يعفرسمها \* \* لما نسجتها من جنوب وشمال ٧٧٥  
امرؤ القيس .
- ربما تكره النفوس من الأمر \* \* ماله فرجخ كحل العقال ٧٨٢-٨٠٧  
امية بن أبى الصلت أو غيره .
- الأاعم صباحاً أيها الطلل البالى \* \* وهل يعمن من كان في العصر الخالى  
وهل يعمن من كان أحدث عهده \* \* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال ٧٨٩  
امرؤ القيس .
- ألاأيها الليل الطويل ألاانجلي \* \* بصبح وما الإصباح منك بأمثل ٧٨٩  
امرؤ القيس .

- ولم يلبث الجهال أن يتهضموا .. أخا الحلم ما لم يستعن بجهول ٨٢٠
- تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا .. على حرماً لو يسرون مقتلى ٨٢٥
- امرؤ القيس .
- ولو أن ما أسعى لأدني معيشة .. كفاني ولم أطلب قليل من المال ٨٢٨
- امرؤ القيس .
- ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا .. والحق يدفع ترهات الباطل ٨٣٥
- جرير .
- لات هنا ذكرى «جيرة أومن .. جاء منها بطائف الأهوال ٨٩٧-١٢٧٢
- الأعشى ميمون .
- يا خليلي أربعا واستخبرا «أل» .. منزل الدارس عن أهل الحلال
- مثل سحق البرد عفا بعدك «أل» .. قطر معناه وتأويب الشمال ٩٠٤
- عبيد .
- ألا زعمت أسماء ألا أحبها .. فقلت : بلى لولا ينازعني شغلي ٩٨٣
- أبودؤيب الهذلي .
- كان الفرزدق إذ يعوذ بخاله .. مثل الدليل يعوذ تحت القرمل ١٠٠٨
- جرير .
- يسقون من ورد البريض عليهم .. بردى يصفق بالرحيق السلسل ١٠٦٣
- حسان بن ثابت .
- وخالد يحمّد ساداتنا .. بالحق لا يحمّد بالباطل ١٠٧١
- وقاضي الوري أردى شهيدا وإنه .. لفى داره دار النعيم بمنزل ١٠٧١
- أبو عبد الله المكلاقي .
- كل امرئ مباعد أومدان .. فمنوط بحكمة المتعالي ١١٢٤
- تزال جبال مبرمات أعدها .. لها ما مشى يوما على خفة الجمل ١١٣٥
- ليلي امرأة سالم بن قمحان .
- لن تزلوا كذلك ثم لازلت .. لكم خالدا خلود الجبال ١١٣٧
- أعشى قيس .
- وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا .. ورضت فذلت صعبة أى اذلال ١١١٥
- امرؤ القيس .
- ثم أصبحوا لعب الدهر بهم .. وكذلك الدهر حال بعد حال ١١٦٨
- عدى بن زيد العبادي .

- أخى كلما ذكرت كليب .. أبيت كأننى أطوى بحبل ١١٧٢  
عمرو بن قيس المخزومي .
- ويوما على ظهر الكتيب تعذرت .. على وآلت حلقه لم تحلل ١١٧٤  
امرؤ القيس .
- ما يقسم الله فاقبل غير مبتس .. عليه واقعد كريما ناعم البال ١١٧٦  
.....
- بستم وخلصتم أنه ليس ناصرى .. فبوتتم من نصرنا خير معقل ١٢٠٥  
.....
- فظلوا ومنهم سابق دمه له .. وآخرينى دمه العين بالمهل ١٢٠٨  
.....
- دخلت على معاوية بن حرب .. وكنت وقد يشت من الدخول ١٢٠٨  
.....
- ولبت سربال الشباب أذورها .. ولنعم كان شيبه المختال ١٢١٢  
.....
- عدو عينيك وشانيهما .. أصبح مشغول بمشغول ١٢١٤  
.....
- وفرع يغشى المتن أسود فاحم .. أثيث كقنو النخلة المتعكل ١٢١٦  
امرؤ القيس .
- وما المرء ما دامت حشاشة نفسه .. بمدرك أطراف الخطوب ولا آل ١٢٨٣  
.....
- كائن دعيت الى بأساء داهمة .. فما انبعث لمزعود ولا وكل ١٢٨٨  
.....
- وليس بذى رمح فيطعننى به .. وليس بذى سيف وليس بنبال ١٢٨٨  
امرؤ القيس .
- وما كنت ذا نيزب فيهم .. ولا منمش فيهم منمل ١٢٩٢  
.....
- فظن طهارة اللحم من بين منضبح .. صفيف سواء أو قدير معجل ١٢٩٣  
امرؤ القيس .
- وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى .. فأنهض نهض الشارب الثمل ١٢٩٩-١٣١٧  
١٣٣١ عمرو بن أحمد الباهلى .
- أيتيم قبول السلم منا فكذبوا .. لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل ١٣١١  
.....

سيوشك أن تنيخ الى كريم .. ينالك بالندى قبل السؤال ١٣٢٣  
كثير عزة .

وما مخدر ورد عليك مهابة .. يصيد الرجال كل يوم بنازل  
بأوشك منه أن يساور قرنه .. إذا شال عن حفص العوالى الأسافل ١٣٣٧  
.....

• • •  
(ل)

ان الامام جمال الدين فضله .. إلهه ولنشر العلم أهله  
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم .. يزل مفيدا لدى لب تأمله  
وكل مسألة في النحو يجمعها .. ان الفوائد جمع لا نظيره ٩٧  
سعد الدين العربي العوفي .

إن الكلام لفى الفؤاد وانما .. جعل اللسان على الفؤاد دليلا ١٥٩  
قيل للاختل .

شكى الى جملى طول السرى .. صبرا جميلا فكلانا مبتلى ١٦١  
.....

يجزيه رب العالمين اذا جزى .. جنات عدن في العلالى العلى ٢٥١  
.....

ويوما يوافين الهوى غير ماض .. ويوما ترى منهن غولا تغولا ٣٣٨  
جرير .

أبنى كليب ان عنى اللذا .. قتل الملوك وفككا الأغلال ٣٦٧-٣٩٧  
الأخطل . ٧١٨

فألفيتك غير مستعب .. ولا ذاكر الله الا قليلا ٣٩٩  
أبو الأسود الدؤلى .

فقال لى النفس أشعب الصدع واهتبل .. لاحدى الهنات المعضلات اهتباها ٤٦٨  
.....

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر .. ولقد جنيتك أكمؤا وعسا قلا ٥٣٠  
.....

ومية أحسن الثقلين جيدا .. وسالفه وأحسنه قذالا ٥٥٣  
ذو الرمة .

شر يومها وأغواه لها .. ركبت عترة بحدج جملا ٥٥٤-٦٣١  
مختلف في نسبته .

وليس الموافينى ليرفد خائبا .. فان له أضعاف ما كان أملا ٥٧٦  
.....

- بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد .. أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا ٥٩٩
- .....
- لو أن عصم عما يتين ويدبل .. سمعا حديثك أنزل الأوعالا ٦٨٧
- جرير .
- أبي الله للشم الألاء كأنهم .. سيوف أجاد القين يوما صفقا لها ٧٢٤
- كثير عزة .
- تبذ الألى يأتينها من ورائها .. وان تتقدمها الطوارد تصطلى ٧٢٩
- .....
- وقصيدة تأتي الملبوك غريبة .. قد قالها ليقال من ذا قالها ٧٣٤
- الأعشى ميمون .
- وليس اليرى الخل مثل الذى .. يرى له الخل يوما أن يعد خليلا ٧٤٥
- .....
- أى حين تلم بي تلق ما شئت .. من الخير فاتخذني خليلا ٨٠٣
- .....
- دعوت امرءا أى امرئ فأجاني .. فكنت وياه ملاذا وموثلا ٨٠٣
- .....
- ألا ان هذا الموت أضحي مسلطا .. وكل امرئء لابد يرمى مقاتله ٨٤٢
- الفرزدق .
- وحق لمن أبو موسى أبوه .. يوفقه الذى نصب الجبالا ٨٤٢
- ذو الرمة .
- فخير نحن عند الناس منكم .. اذا الداعى المشوب قال يالا ٩٥٨
- زهير بن مسعود الضبي .
- يذيب الرعب منه كل غضب .. فالولا الغمد يمسكه لسالا ٩٦٦
- أبو العلاء المعرى .
- ولولا يحسبون الحلم جهلا .. لما عدم الميثون احتمالا ٩٨٤
- .....
- لاهم إن الحارث بن جبلة .. زنا على أيه ثم قتله ٩٨٥
- وأى أمر شيء لأفعله ..
- شهاب بن العيف .
- تسور سوار المجد والعلا .. وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا ٩٩٩
- لبنى الأخيلية .
- هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا .. كما عرفت برسم الصبيل الخلالا

- ديار المروة اذ أهلى وأهلهم .. بالقادسية نرعى اللهسو والغزلا ١٠٠٠  
عمر بن أبي ربيعة .  
خالى لأنت ومن جرير خاله .. ينل العلا ويكرم الأخوالا ١٠٢٥  
.....  
خليلى خليلي دون ريب وربما .. الآن امرؤ قولا فظن خليلا ١٠٤٤  
.....  
ان الذى لهواك آسف رهطه .. بلحديرة أن تصطفيه خليلا ١٠٥٣  
.....  
الأولى يورثون مجدا ويعنون .. بتأتيه يدوم أثيلا ١٠٦٣  
.....  
قد قيل ما قيل إن صدقا وان كذبا .. فما اعتذارك من قول اذا قила ١٢٢٠  
العمان بن المنذر .  
أزمان قومي والجماعة كالذى .. لزم الرماية أن تميل ممبلا ١٢٢٧  
الراعي النميري .  
أمرعت الأرض لو أن مالا .. أو ان نوقا لك أو جمالا ١٢٣٠  
أم ثلة من غنم إمالا ..  
.....  
وما حق الذى يعشو نهارا .. ويشرق ليلة الانكالا ١٢٥٧  
المغلس .  
ان المرء ميتا بانقضاء حياته .. ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا ١٢٦٥  
.....  
وما أنت الا رسوم الديار .. وستوك قد كربت تكملا  
الكميت .

\* \* \*  
(ل)

- لو يقوم الفيل أو يناله .. زل عن مثل مقامى وزحل ٢٤٤  
.....  
كان بحيث يلتقى منه المحل .. من جانيبه وعلان ووعل ٣٨١  
.....  
ان للخير وللشر مدى .. وكلا ذلك وجه وقبل ٤٩١  
عبدالله بن الزبعرى .  
لمن زخلوقة زل .. بها العينان تنهل ٤٩٥  
امرؤ القيس .

لو أن قومي حين أدعوهم حمل .. على الجبال الصم لانهد الجبل ٥٤٢  
شبووا على المجد وشابوا واكتهل ..

فمتى أهلك فلن أخلفه .. بجلى الآن من العيش يجمل ٥٧٤  
ليبد .

دع ذا وعجل ذا والحقن بالشم .. انا قد مللناه يجمل ٩٠٤  
عقيلان بن حريث الرفعي .

(م)

أخشي عذابك ان قدرت ولم .. أعلر فيؤثر فيما بيننا الكلم ١٦٧

وعاقبا أعجبنا مقدمه .. يدعى أبا السمع وقرضاب سمه ١٨٥

أرسل فيها بازلا يقرمه .. فهو بها ينحو طريقا يعلمه  
باسم الذي في كل سورة سمه .. ١٨٥  
قيل لرؤية وقيل غير معروف القائل

فاما كبس فنجبا ولكن .. عسى يغتري حمق لثيم ٢٣٧

كى تجنحوف الى السلم وما ثرت .. فتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ٢٣٨

الذما ضمت عندي ضمه .. كطعم شهد ريقه وفمه ٣٠٥

كالخوت لا يرويه شيء يلقيه .. ويصبح ظمآن وفي البحر فمه ٣١٥  
رؤية بن العجاج .

تراه وقد بذ الرماة كأنه .. امام الكلاب مصفى الخلد أصلم ٣٤١  
ابوحراش الهذلي .

هما اللتا لو ولدت تميم .. لقيل فخر لهما صميم ٣٦٨-٧١٩  
الأخطل .

تزود منا بين أذنيه ضربه .. دعتنه الى هابي التراب عقيم ٣٧٠  
هريرة الحارثي .

نفدت كلا الفرجين تحسب أنه .. مولى المخافة خلفها وأمامها ٣٧٦  
ليبد بن ربيعة .

قتلتا ناجيا بقتيل عمرو .. وخير الطالبى الثرة الغشوم ٣٩٦  
عبدالرحمن بن زيد العدوى .

- كأن عيني وقد سال السيل بهم .. وعبرة ما هم لو أنهم أمم  
غرب على بكرة أولؤلؤ قلق .. في السلك خاربه ربانه النظم ٤٩٦-٤٩٧  
زهير .
- فالعين منى كأن غرب تخطبه .. دهماء حاركها بالقتب مخزوم ٤٩٧  
عترة بن شداد .
- أصرفت جبل الحى أم هم صرموا .. يا صاح بل صرم الجبال هم ٥٣٤  
طرفه بن العبد .
- وكادت ضباع القف يأكلن جنتى .. وكيد خراش يوم ذلك ييتم ٥٤٨  
أبو خراش الهذلي .
- فهم بطانتهم وهم وزراؤهم .. وهم القضاة ومنهم الحكام ٥٦٨  
.....
- فقلت للطيف مرتاعا وأرقى .. فقلت أهي سرت أم عادني حلم ٥٨٦  
مختلف في نسبه .
- ان لساني شهدة يشتفى بها .. وهى على من صبه الله علقم ٥٨٨-٧٥٦  
.....
- وما أصاب من قوم فأذكرهم .. إلا يزيدهم حبا الى هم ٦١٨  
زياد بن حمل أو غيره .
- لم ألق بعدهم حبا فأخبرهم .. إلا يزيدهم حبا الى هم ٦١٨  
زياد بن حمل أو غيره .
- وحيدا حين تسمى الريح باردة .. وأدى أشما وفتيان به عضم ٦١٩  
زياد بن حمل أو غيره .
- ويسعى إذا أبني ليهدم صالحى .. وليس الذى يبني كمن شأنه الهدم ٧٠٦  
معن بن أوس .
- كان ماذا ليتها عدم .. جنبوها قريبا ندم  
ليتنى يا مال لم أرها .. أنها كالنار تضطرم ٧٣٣  
ابن أبي الربيع .
- نصلى للذى صلت قريش .. ونعبده ولو جحد العموم ٧٥٥  
.....
- وأنت الذى تلوى الجنود رؤوسها .. إليك وللأيتام أنت طعامها ٧٦٧  
الفرزدق .
- ومركضة صريحي أبوها .. تهان لها الغلام والغلام ٧٧٨  
أوس بن غلفاء .

- نطوف ما نطوف ثم نأوى .. ذوو الأموال منا والعديم  
الى حضر أسافلهم جوف .. وأعلامن صفاح مقيم ٨٢٠-١١٦٣  
البرج بن مسهر .  
لقد كان في حول ثواء ثويته .. تقضى لبنانات فيسأم سائم ٨٢٩  
الأعشى ميمون .  
هل الذى والى منا بأصرة .. وان نأت عن مدى مرماهم الرحم ٨٣٨  
.....  
ألا يا نخلة من ذات عرق .. عليك ورحمة الله السلام ٨٧٠  
.....  
فإن النار بالعودى تذكى .. وإن الحرب أوله الكلام ٩١٥  
.....  
دعيني أجوب الأرض في فلواتها .. فلا الكرم الدنيا ولا الناس قاسم ٩١٧  
.....  
فأنت طلاق والطلاق عزيزة .. ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم ٩٢٧  
.....  
فان ترفقي يا هند فالرفق أيمن .. وان تحرقى يا هند فالخرق أشأم ٩٢٧  
.....  
فبيني بها إن كنت غير رفيقة .. وما لأمرى بعد الثلاث مقدم ٩٢٩  
.....  
أناسية ما كان بيني وبينها .. وتاركة عند الرجاء ظلوم ٩٤٦  
.....  
بنى تغلب لاتنلغوا العز شر بها .. بنى ثعل من ينكع العنز ظالم ٩٨٢  
فلان الأسدى ، أو غيره .  
عهدى بها الحى الجميع وفيهم .. مثل التفرق ميسر ونسدام ٩٩٠  
ليبد .  
فانك والكتاب الى على .. كدابة وقد قد الأديم ١٠٠٣  
.....  
ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه .. أنى توجه والمحروم محروم ١٠٤٤  
علقمة .  
رموني وقالوا : يا خويلد لم ترع .. فبحت وانكرت الوجوه هم هم ١٠٤٥  
أبو خراش المثلث .  
قضى كل ذى دين فوفى غريمه .. وعزة ممطول معنى غريمها ١٠٦٣  
كثير بن عبد الرحمن

- فأما القتال لا قتال لديكم .. ولكن دفع الشر بالشر أحزم ١١١٥  
الحرث بن خالد .
- يارب موسى أظلمى وأظلمه .. فاصب عليه ملكا لا يرحمه ١١٢٦  
.....
- لمن طلل برامة لا يريم .. عفا وخلا له حقب قديم ١١٤١  
.....
- ألبان ابل تعلقة بن مسافر .. ما دام يملكها على حرام  
وطعام عمران بن أوفي مثلها .. ما دام يسلك في الخلق طعام ١١٦٣  
.....
- وكنا ورثناه على عهد تبع .. طويلا سواريه شديدا دعائمه ١١٦٧  
الفرزدق .
- فيأتي بما يزداد الا الحاجة .. وكنت أيا في الخنى لست أندم ١١٨٩  
.....
- وان حراما أن أسب مجاشعا .. بآبائي الشم الكرام الخضارم ١١٩٢-١١٩٣  
الفرزدق .
- وما خذل قومي فأخضع للعدا .. ولكن اذا ادعوهم فهم هم ١٢٤٨  
.....
- العاطفون تحين ما من عاطف .. والمسبغون يدا اذا ما أنعموا ١٢٧٠-١٢٧٥  
ابو وجزة السعدي .
- ندم البغاة ولات ساعة مندم .. والبغى مرتع مبتغية وخسيم ١٢٧١  
محمد بن عيسى التميمي أو غيره .
- فخلأها حتى اذا طال ظمؤها .. وقد كدن لا ينفي لمن شجوم ١٣٣١  
«م»
- أخشى فضاضة عم أوجفاء أخ .. وكنت أخشى عليها من أذى الكلم ١٦٨  
.....
- هما ثقفا في في من فمويهما .. على النابح العاوى أشد رجام ٣٠٤-٣١٦  
الفرزدق .
- يا ليتها قد خرجت من فمه .. حتى يعود الملك في أسطمه ٣٠٥-٣١٦  
العجاج ، أو محمد العماني .
- كذبتم وبيت الله تبرزى محمدا .. ولم يختضب سمر العوالى بالدم ٣٣٩  
.....
- فعوضني عنها غنائى ولم تكن .. تساوى عندي غير خمس دراهم ٣٤٢  
.....

صفحة

- ومن بعض اطراف الزجاج فانه .. يطبع العوالى ركبت كل لهدم ٣٤٣  
زهير .  
فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذى .. رسا لها عند عال فوق سبعين دائم ٣٥١  
.....  
الضاربوا بالسيف كل عشمشم .. الفارجوا باب الأمير المبهم ٣٦٨  
.....  
لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم .. ميتا وأبعدهم عن منزل اللام ٣٧٢-٣٨٢  
عصام بن عبدالله الرمانى .  
.. وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم ٤١٨  
.....  
تركنا أخا بكر بنو بصدرة .. بصفين مخضوب الجيوب من الدم ٤٢٢  
زيد بن عدى .  
ثلاث مئين للملوك وفي بها .. ردائي وجلت عن وجوه الأهام ٤٢٨  
الفرزدق .  
رأيت لدائن مؤزرات .. وشرخ لدين أسنان المرام ٤٣٠  
الفرزدق .  
ألم ترني من بعد هم همته .. بفرقة حر من أبين كرام ٤٦٤  
أبو طالب .  
رحلن لشقة ونصبن نصبا .. لوغرات الهواجر والسموم ٤٧٧  
ليبد .  
وكانها وسط النساء أعارها .. عينه أحور من جاذر جاسم  
وسنان أقصده النعاس فرقت .. في عينه سنة وليس بنائم ٤٩٦  
عدى بن الرقاع .  
عشية سال المريدان كلاهما .. سحابة موت بالسيف الصوارم ٥٠٣  
الفرزدق .  
لئن كان النكاح أحل شيء .. فان نكاحها مطر حرام ٦٠٠  
الأحوص .  
فقل لت تلومك ان نفسى .. أراها لا تعود بالتميم ٧١٧  
.....  
شغفت بك اللت يمتك فمثل ما .. بك ما بها من لوعة وغرام ٧١٧  
.....  
أولئك أخواتي الذين عرفتهم .. واخوانك اللاءات زين بالكم ٧٢٨  
.....

- ذاك خليلي وذو يواصلي .. يرمى ورائي بامسهم وامسلمه ٧٣٦-٨٩٩  
بجبر بن عنمة .
- من يعن بالحمد لا ينطق بماسفه .. ولا يحذ عن سبيل الحلم والكرم ٧٦٢
- .....
- وأنا الذي قنلت عمرا بالقنا .. وتركت تغلب غير ذات سنام ٧٦٨  
مهلهل أو مجهول .
- وأنا الذي عرفت معد فضله .. ونشدت عن حجر أم قطام ٧٧١  
امرؤ القيس .
- يا مهدي الرشا الذي ألحاظه .. تركت فؤادي نصب تلك الأسهم  
ريحانه كل المنى في شمهها .. لولا المهين واجتناب المحرم  
ما عن قلى صرفت اليك وانما .. صيد الغزاة لم ييح للمحرم  
ان الغزاة قد علمنا سرها .. قبل الممات وليتنا لم نعلم  
يا ويح عنرة يقول وشقه .. ما شفى فندا ولم يتكلم  
يا شاة من قص حلت له .. حرمت على وليتها لم تحرم ٧٨٨
- .....
- ان الزبيرى الذى مثل الحلم .. مشى بأسلاك في أهل العلم ٨٠٢
- .....
- ذم المنازل بعد منزلة اللوا .. والعيش بعد أولئك الأيام ٨٦٤  
جرير .
- دمت الحميد فما ينفك منتصرا .. على العدا في سبيل المجد والكرم ٩٢٢
- .....
- فلا بأسط خيرا ولا دافع أدى .. من الناس الا انتم آل دارم ٩٤٤
- .....
- غير لاه عداك فاطرح اللهو .. ولا تغتر بعارض سلم ٩٦١
- .....
- قلوب من عيل صبره كيف يسلو .. صاليا نار لوعة وغرام ٩٥٩
- .....
- ومن هاب أسباب المنة يلقها .. ولو رام أسباب السماء بسلم ١١٣٠  
زهير .
- ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا .. أشكو لكم حموة الألم ١١٣٦
- .....
- فسقى ديارك غير مفسدها .. صوب الغمام وديمة تهمة ١١٤٠  
طرفة .

صفحة

- لاطيب للعيش مادامت منغصة .. لذاته بادكار الموت والمهرم ١١٨١  
 .....  
 كانت فريضة ما أتيت كما .. كان الزنا فريضة الرجم ١١٩٨  
 النابغة الجعدي .  
 هم القوم الاحيث سلوا سيوفهم .. وضحوا بلجم من محل ومحرم ١٢٠١  
 الفرزدق .  
 في بلعة غمرت أباك بحورها .. في الجاهلية كان والاسلام ١٢١١  
 الفرزدق .  
 فكيف اذا مررت بدار قوم .. وجيران لنا كانوا كرام ١٢١٦  
 الفرزدق .  
 هل أنتم عائجون بنا لغنا .. نرى العرصات أو أثر الخيام ١٢١٩  
 الفرزدق .  
 اتغضب أن أذا قتيه حزنا .. جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم ١٢٢٩  
 الخنجر بن صخر الاسدي .  
 اذا لم تك الحاجات من همة الفقى .. فليس بمغن عنه عقد الرثائم ١٢٣٢  
 .....  
 فلتعرفن شماتلا محمودة .. ولتعلنن ولات ساعة مندم ١٢٧٣  
 .....  
 يقول اذا اقلولى عليها وأقردت .. ألا هل أخو عيش للذيد بدائم ١٢٨٦  
 الفرزدق .  
 وليس بملن حنفة ذو تقدم .. لحرب ولا مستنسى العمر محجم ١٢٩٤  
 .....  
 وتكاد تكسل أن تجيء فراسها .. في جسم خرعة وحسن قوام ١٣٣٦  
 حسان بن ثابت .

(م)

- فان تمس ابنة السهمى منا .. بعيدا ما تكلمنا كلاما ١٦٠  
 .....  
 لو كان يدرى ما المحاورة اشتكى .. ولكان لو علم الكلام مكلمى ١٦٣  
 .....  
 غراء أكمل من يمشى على قدم .. حسنا وأملح من حاورته الكلمة ١٦٨  
 .....  
 لا يلفك الراجوك الامظها .. خلق الكرام ولو تكون عديما ٢٤٥  
 .....

- يديان يعضاوان عند محرف .. قد يعضانك منهما أن تهضما ٢٧٤-٢٩٦
- .....
- فأصبحت بعد خط بهجتنا .. كأن قمرأ رسومها قلما ٢٨٠
- .....
- غفلت ثم أتت تطلبه .. فاذا هي بعظام ودمها ٣٠٣
- .....
- يا حبذا عينا سليم والقما .. والجرد والشعر وثدى قد نما ٣٠٤
- .....
- كم ليث اغتر لي ذا أشبل غرث .. فكأنني أعظم الليثين إقداما ٣٥٨-٦١٣
- بعض شعراء طيء .
- قد سالم الحياة منه القدماء .. الانفعوان والشجاع الشجعما ٣٦٥
- مختلف في قائله .
- وأطرق اطراق الشجاع ولورأى .. مساعا لنا باه الشجاع لصمما ٣٧٠
- المتلمس .
- هما أخوا في الحرب من لأخاله .. اذا خاف يوما نبوة فدعاهما ٤٠٠
- مختلف في نسبته .
- لنا الجففات الغر يلمح في الضحى .. وأسيافنا يقطرن من نجدة دما ٤٠٨
- حسان بن ثابت .
- أقامت على ربيعها جارتا صفا .. كيتا الاعالى جونتنا مصطلاهما ٤٩٤
- الشماخ بن ضرار .
- سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصوى .. اليك ونخا زاحف تقطر الدما ٤٩٥
- .....
- هم القاتلون الخير والأمرونه .. اذا ما خشوا يوما من الامر معظما ٥٧٧
- .....
- أنا سيف العشيرة فاعرفوني .. حميدا قد تلذيت السناما ٥٨١
- حميد بن ثور .
- يا أمد لم أكلته لمه ؟ .. لو خافك الله عليه حرمة ٥٨١
- سالم بن دارة
- وقالوا أسل عن سلمى برؤية شبهها .. من النيرات الزهر والعين كالدماء
- وقد علموا ما من كهي فكيف لي .. سلو ولا أنفك صبا متيما ٥٨٧
- .....
- سالت من أجل سلمى قومها وهم .. عدى ولولاه كانوا في القلا رما ٥٨٧
- .....

- ولأن مجدا خلد الدهر واحدا .. من الناس أبقى مجده الدهر مطعما ٦٣٢  
مطعم بن جبير .
- أكثر في العدل ملحا دائما .. لا تكثرن اني عسيت صائما ٧٠٦-١٣١٥  
رؤية بن العجاج .
- فأما الأولى يسكن غور تهامة .. فكل فتاة ترك الحجل أقصا ٧٢٨  
عمار بن راشد .
- أييدوا الا الى شيوخ لظى الحرب وأدروا .. شذاها عن اللاتي فهن لكم أما ٨٤١  
.....
- أصيب به فرعا سليما كلاهما .. وعز علينا أن يصابا وعز « ما » ٨٤١  
الخنساء .
- ألا ودماء لاتزال مراقاة .. على قنة العزى وبالنسر عندما ٩٢١  
عمرو بن عبد الرحمن .
- ان يغفر اللهم تغفر جما .. وأى عبد لك لا ألما ٩٨٥  
أبو خراش الهذلي .
- والعرب قد تحذف الاخبار بعد إذا .. اذا عنت فجأة الامر الذي ذهبا ١١٠٥  
أبو الحسن حازم الانصاري .
- وكل قرينة فالى افراق .. ولكن فرقة تفرى الملامى ١١٢٣  
الافوه الاودي .
- اذا رمت ممن لا يريم متيما .. سلوى فقد أبعدت رومك المرمى ١١٤١  
.....
- قد بت أحرسنى وحدى ومعنى .. صوت السباع به يصبحن والهاما ١٢١٤  
النمر بن تولب .
- حذبت على بطون ضبة كلها .. إن ظالما أبدا وإن مظلوما ١٢٢١  
الناطقة الديباني .
- لا تقرن الدهر آل مطرف .. إن ظالما أبدا وإن مظلوما ١٢٢١  
ليلي الاخيلية .
- لئن كان سلمى الشيب بالصر مغريا .. لقد هون السلوان عنها التحكم ١٢٣٤  
.....
- لا ينسبك الاسى تأسيا بما .. ما من حمام أحد معتصما ١٢٥١  
.....
- لما تبين ميل الكاشحين لكم .. أنشأت أعرب عما كان مكتوما ١٣٠٠  
.....

(م)

- لولا بنوها حولها لخطبتها .. كخبطة عصفور ولم أتلعثم ٩٦  
الزبير بن العوام .  
بأبه اقتدى عدى في الكرم .. ومن يشابه أبه فما ظلم ٣٠١  
رؤية بن العجاج .  
جرى متى يظلم يعاقب بظلمه .. سريعا والا يبدأ بالظلم يظلم ٣٣٤  
زهير بن أبي سلمى .  
ولسنا اذا تأبون سلما بمذعنى .. لكم غير أنا ان نسالم نسالم ٣٩٥  
.....  
يا شاة من قنص لمن حلت له .. حرمت على وليتها لم تحرم ٧٨٦  
عتر بن شداد .  
حتى سآها كليل موهنا عمل .. باتت طرابا وبات الليل لم ينم ١١٥٥  
ساعدة بنت جؤية .  
أبانا فلا رمت من عندنا .. فلانا بخير إذا لم تـرم ١١٥٧  
الاعشى ميمون .  
وكان طوى كشحا على مستكنة .. فلا هو أبداها ولم يتجمجم ١١٦٦  
زهير بن أبي سلمى .  
هذا أوان الشر فاشتدى زيم .. قد لفها الليل بسواق حطم ١٢٧٤  
الحطم القيسى أو غيره .

(ن)

- قل لابن مالك ان جرت بك ادمعى .. حمرا يحاكبها النجيع القاني ٩٩  
بهاء الدين بن النحاس .  
ان سمعوا سبة طاروا بها فرحا .. على وما سمعوا من حسن دفنوا  
مثل العصافير أحلاما ومقدرة .. لو يوزنون بزق الريش ماوزنوا  
فطانة فطنوها لا يكون لهم .. مروة أو تقى لله ما فطنوا ١٣٠  
قعب بن ام صاحب .  
يا أبنا أرقنى القذان .. فالنوم لا تألفه العينان ٣٦٤  
.....  
ألا أبلغ نبى خلف رسولا .. أحقا أن أخطلكم هجاني ٦٧٨  
النابعة الجعدى .  
أخذت بفتى المال حتى نهكته .. وبالدين حتى ما أكاد أدا  
وحى سألت القرض عند ذوى الغنى .. ورد فلان حاجتى وفلان ٦٩٦  
معن بن أوس .

- وبعض الحكم عند الخ .. سهل للذلة إذعان ٨٥١-٨٥٠  
 سهل بن شهبان الزماني .  
 فإن رجعت إلى الإحسان فهو لكم .. عبد كما كان مطواع ومذعان  
 وإن أيتم فأرض الله واسعة .. لا الناس أنتم ولا الدنيا خراسان ٩١٧  
 .....  
 خير اقترابي من المولى حليف رضى .. وشريعدي عنه وهرغضبان ٩٧٦-٩٩٠  
 .....  
 أقول له كالنصح بيني وبينه .. هل أنت بنا في الحج مرتجلان ١٠٠٥  
 .....  
 قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت .. بكنه ذلك عدنان وقحطان ١٠٥٤  
 .....  
 لك العز إن مولاك عز وإن يهن .. فأنت لدى بحبوبة الهون كائن ١٠٧٩-١٠٨٢  
 .....  
 فوالله ما فارقتم قاليا لكم .. ولكن ما يقضى فسوف يكون ١١٢٨  
 الأفوه الاودى .  
 تنفك تسمع ما حيت .. بها لك حتى تكونه ١١٣٥  
 خليفة بن براز .  
 صاح شمر ولا تزل ذاكر المو .. ت فنسيانه ضلال ميين ١١٣٧  
 .....  
 ألا من مبلغ حسان عني .. أسحر كان طبك أم جنون ١١٩٧  
 أبوقيس بن الاسلت .  
 فأصبحوا والنوى عال معرسمهم .. وليس كل النوى يلقى المساكين ١٢٣٤  
 حميد الأرقط .

(ن)

- قالت له بالله يا ذا البر دين .. لما غشت نفسا أو اثنتين ٢٤٤  
 .....  
 فان أهلك فرب قتي سبيكي .. على مهذب رخص البنان ٢٤٦  
 جحدر بن مالك الحنفي .  
 ولقد أمر على اللثيم يسبني .. فمضيت تمت قلت لايعنني ٢٥١  
 رجل من بني سلول .  
 فاما أن تكون أخي بصدق .. فأعرف منك غثي من سميني  
 والا فاطرحنى واتخذني .. عدوا أثيقك وتثقيني

- فلو أنا على حجر ذبحنا .. جرى الدميان بالخبر اليقينى ٢٧٥  
المثقب العبدى ، وقيل لسحيم بن وائل ، أو غيرهما .  
وأعربوا مضارعا . ان عريا .. من نون توكيد مباشر ومن ٢٧٢  
ابن مالك .  
أنت امرؤ من خيار الناس كلهم .. تعطى الجزيل وتشترى الحمد بالثمن ٣٠٧  
.....  
لأصبح الناس أوبادا ولم يجدوا .. عند التفريق في الهيجا جمالين ٣٤٩  
عمرو بن العداء الكلبي .  
وكل رفيقى كل رحل وان هما .. تعاطى القنا قوما هما أخوان ٣٥٥-٤٨١  
الفرزدق .  
قل لوال غادرته بعد بين .. نادما سادما بعض اليدين  
سلب الشيخ ماله وفناه .. لبه فاصطلى لظى حسرتين  
جاد فالعين حين أعمى هواه .. عينه فأنشئ بلاعينين  
خفض الحزن يا معنى فما .. يجرى طلاب الآثار من بعد عين ٣٥٦  
الحريري .  
إياك أن تبلى شعشان .. حب الفؤاد مائل اليدان ٣٧١  
.....  
ومهمهن قذفين مرتين .. ظهراهما مثل ظهور الرسين ٣٧٢-٤٨٨  
٤٨٩ مختلف في نسبته .  
كلا يومى طوالة وصل أروى .. ظنون أن نطرح الظنون ٣٧٦  
الشماخ .  
درس المنا بمنالع فأبان .. فتقادت بالحبس والسويان ٣٧٨  
ليد بن ربيعة .  
وردن اثنتين واثنتين وأربعا .. يبادون تقلباً ثمال المداهن ٣٨٢  
.....  
عرين من عرينة ليس منا .. برئت الى عرينة من عرين  
عرفنا جعفرنا وبني أبيه .. وأنكرنا زعانف آخرين ٣٩٢  
جرير .  
أتوعدني وراء بني رياح .. كذبت لتضرن يداك دوني ٣٩٢  
جرير .  
وماذا يدري الشعراء منى .. وقد جاوزت حد الاربعين ٣٩٣-٤٣٧  
سحيم بن وثيل الرياحي .

وما سد حى ولا ميت مسدا .. الا الخلائف من بعد النبيين ٣٩٣  
الفرزدق .

ولو جهزت قافية شرودا .. لقد دخلت بيوت الاشعرين ٣٩٦  
الكميت .

فأصبحت المذاهب قد أذاعت .. بها الاعصار بعد الوابلين ٤١٥  
.....

فما وجدت نساء بني نزار .. حلائل أسودين وأحمرين ٤١٩  
مختلف في نسبه .

.. لا خمسة الا جندل الأحرين ٤٣١  
زيد بن عتاهية التميمي .

تعالى تسمك حب دعد وتغتدي .. سواءين والمرعى بأم درين ٤٥١  
.....

وان الفحل تنزع خصيته .. فيصبح جابرا قرح العجان ٤٥٢  
طفيل الغنوى .

وحملت زفرات الضحى فأطقتها .. ومالى بزفرات العشى يدان ٤٧٦  
عروة بن حزام .

واصرفا الكأس عن الجا .. هل يحى بن حصين  
لا يذوق اليوم كأسا .. أو يفدى بالابن ٤٨٢  
الفرزدق .

رأيت ابني البكرين في حومة الوغى .. كفاغرى الافواه عند عرين ٤٨٥  
.....

نذود بذكر الله عنا من اليسرى .. اذا كان قلبانا بنا يحفان ٤٨٨  
عروة بن حزام ، أو كعب .

اذا ذكرت عيني الزمان الذى مضى .. فصحراء بلخ ظلنا تكفان ٤٩٦  
.....

كتيس الطباء الاعفر اندرجت له .. عقاب تدلت له من شماريخ شهلان ٥١٨  
امرؤ القيس .

أيها السائل عنهم وعنى .. لست من قيس ولا قيس منى ٥٧٥  
.....

تراه كالثغام يعل مسكا .. يسؤ الغاليات اذا فلينى ٥٨٠  
عمرو بن معد يكرب .

علا زيدنا يوم النقى رأسى زيدكم .. بأبيض ماضى الشفرتين يمان ٥٩١  
.....

ان هو مستوليا على أحد .. الا على أضعف المجانين ٦٠٢-١٢٦٥

أخى حسبتك آياه وقد ملئت .. أرجاء صدرك بالاضغان والإحن ٦١٢

فان يكتنها أو تكنه فانه .. أخوها غدته أمه بلبانها ٦١٦  
أبو الأسود الدؤلى .

أفاضل الناس أغراضا لدى الزمن .. يخلو من المم اخلاهم من القطن ٦٢١  
المتنبى .

أجل المرء يستحث ولا يدرى .. اذا يبتغى حصول الاماني ٦٢٢

واذا سئلت الخير فاعلم أنها .. حسنى تخص بها من الرحمن ٦٢٥  
كعب الغنوى .

وما أدرى اذا يمت أمرا .. أريد الخير أيها يلينى ٦٢٩  
أالخير الذى أنا أبتغيه .. أم الشر الذى هو يبتغينى

المثقب العبدى .  
ألا انه من يلغ عاقبة الهوى .. مطيع دواعيه ييؤ بهوان ٦٤٤

ألا قاتل الله الوشاة وقولهم .. فلانة أضحت خلة لفلان ٦٩٥  
عروة بن حزام .

سكنوا شيئا والاحص وأصبحت .. نزلت منازلهم بنو ذبيان ٦٩٦  
واذا فلان مات عن أكرومة .. وقعوا معاوز فقلده بفلان

المرار الفقعى .  
الله أعطاك فضلا من عطيته .. على من ومن فيما مضى ومن ٦٩٨  
ابن هرمة .

فنعم مزكا من ضاقت مودته .. ولعم من هو في سر وإعلان ٧١٠

دعى ماذا علمت سأتيه .. ولكن بالمغيب خيرينى ٧٣١  
سحيم أو غيره .

ومن حسد يحور على قومى .. وأى الدهر ذو لم يحسدونى ٧٣٥-٧٦٠  
حاتم الطائى

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان .. وأول اعرابه في الثاني ٧٤٨-١١١٨  
وذاك مبنى بكل حال .. ها هو الناظر كالعيان

أبو سعيد بن لب .

فقلت لها لا والذي حج حاتم .. أخونك عهدا اني غير خوان ٧٥٥

تعش فان عاهدتني لا تخونني .. تكن مثل من ياذب يصطحبان ٧٧٥-٨٣٦  
الفرزدق .

ألا رب من تغتشه لك ناصح .. ومؤمن بالغيب غير أمين ٧٨٢

وقدماها جنى فازددت شوقا .. بكاء حمامتين تجاوبان ٧٨٦

فكيف أرهب أمرا أو أزعج به .. وقد زكأت الى بشر بن مروان

فنعيم مزكأ من ضاقت مذاهبه .. ونعم من هو في سر وعلان ٧٩٨

حتى اذا كان هما اللذين .. مثل الجديلين المحملجين ٨٠٢

ما الذي دأبه احتياط وحزم .. وهواه أطاع يستويان ٨٤٠

لا تظلموا مسورا فإن لكم .. من الذين وفوا في السر والعلن ٨٤٧

وأهجو من هجاني من سواهم .. وأعرض منهم عن هجاني ٨٤٧  
هدبة بن خشرم .

ان الرشاد وان الغي في قرن .. بكل ذلك يأتيك الجديدان ٨٩٣  
سويد بن عامر .

قد أقبلت من أمكنه .. من ها هنا ومن هه ٨٩٤

قالت بنات العم ياسلمى وإن .. كان فقيرا معدما قالت وإن ٩٢٧  
رؤبة بن العجاج .

غير مأسوف على زمن .. ينقضى بالهم والحزن ٩٦٠  
أبو نواس .

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا .. متى أضجع العمامة تعرفوني ٩٦١  
سحيم بن وثيل .

إني لأكثر مما سمتني عجبا .. يد تشع وأخرى منك تأسوني ١٠٠٨

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقه .. لما استقلت مطاياهن للظمن ١٠١٥

- عندى اضطبار وأما أننى جزع .. يوم النوى فلو جد كاد يبرئى ١٠٣٢  
.....  
غنى نفس العفاف المغنى .. والخائف الاملاق لا يستغنى ١٠٦٩  
.....  
رماني بأمر كنت منه ووالدى .. بريثا ومن أجل الطوى رماني ١٢٠٥  
عمرو بن أحمد الباهلى .  
لو أنك يا حسين خلقت حرا .. وما بالحر أنت ولا القمين ١٢٤٨-١٢٥٤  
.....  
ولى نفس أقول لها اذا ما .. تنازعنى لعلى أوعساني ١٣٢٦  
عمران بن حطان .

(ن)

- قضوا آجالهم ومضوا وكانوا .. على وجه فانت ستلحقينا ٢٢٧  
.....  
ظعائن من بنى الخلاف تأوى .. الى خرس تواطن كالفتيا ٢٨٨  
.....  
فلا أعنى بذلك أسفليهم .. ولكنى أريد به الدوينا ٢٩٥  
الكميت .  
ألا ليت شعرى هل أبيت ليلة .. وهنى جاذ بين لهزمتى هن ٢٩٩  
مختلف في نسبه .  
ان لسلمى عندنا ديوانا .. أخزى فلانا وابنه فلانا  
كانت عجوزا عمرت زمانا .. ٣٦٢  
.....  
نعم التقى عمدت اليه مطبى .. في حين جد بنا المسير كلانا ٣٧٥  
.....  
فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم .. قلوبا وأكبأدا لهم ورثينا ٤٢٧  
الاسود بن يعفر .  
يرى الراؤون في الشفرات عنا .. وقود أبي حباب والظينا ٤٢٩  
الكميت .  
تداور إيمانهم بينهم .. كؤوس المنايا يجمد الظينا ٤٢٩  
.....  
خلت الا أباصر أو نؤيا .. مجاريها كأسرية الأضينا ٤٣١  
الطرماح .

فانك لورأيت ولن تزيه \* أكف القوم تحرق بالقنينا ٤٣٢  
النابعة الذياني .

فاصبحت النساء مسليات \* لها الويلات يمددن الشدينا ٤٣٣  
.....

وكان لنا أبو حسن على \* أبا برا ونحن له بنين ٤٣٧  
أحد أولاد سيدنا على كرم الله وجهه .

كريم طابت الاعراف منه \* وأشبه فعله فعل الأين ٤٦٥  
.....

فلما تبين أصواتنا \* بكين وفديتنا بالأبين ٤٦٥  
زياد بن واصل السلمي .

وكان لنا فزارة عم سوء \* فكنت له كشر بني الأخينا ٤٦٥  
عقيل بن علقمة المري .

كريم لاتغيره الليالي \* ولا اللواء عن عهد الأخينا ٤٦٥  
.....

يا حاجب اجتنبن الشام ان بها \* حمى ذعافا وحصبات وطاعونا ٤٧٧  
.....

ان شرخ الشباب والشعر الاس \* -ود ما لم يعاص كان جنونا ٤٩٨  
حسان بن ثابت

اذا ما الاقربون من الاداني \* أحالوا على صفاحا وطينا ٥٤١  
.....

وأتي صواحبها فقلن هذا الذي \* منح المودة غيرنا وجفانا ٥٨٣  
.....

وكان يوم قسرى \* وإنما نقتل إيانا ٥٩٤  
ذو الاصبع أو بعض اللصوص .

قد علمت سلمى وجاراتها \* ما طعن الفارس الا أنا ٦٠٤  
عمرو بن معد يكرب .

بك أوبي استعان فليل اما \* أنا أو أنت ما ابتغى المستعين ٦٠٤  
.....

لا ترج أن تخشى غير الله ان أدى \* وأيقه الله لا ينفك مأمونا ٦١١  
.....

مبرءا من عيوب الناس كلهما \* فالله يرعى أبا حرب وإيانا ٦٠٣  
.....

- ولوحلفت بين الصفا أم معمر .. ومروتها بالله برت يمينها ٦٢٥  
.....  
باسم الاله وبسه بدينا .. ولو عبدنا غيره شقينا ٦٨٢  
عبدالله بن رواحة .  
ما اللذ يسومك سوءا بعد بسط يد .. بالبر الا كمثل البغي عدوانا ٧١٦  
.....  
يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم .. لا يستفغن الى الديرين تحنانا ٧٣٠  
جرير .  
ألا ان قلبي لذى الضاعيننا .. حزين ومن الذا يعزى الحزينا  
أمية بن أبي الصلت .  
فادنوا الى حقكم يأخذنه أيكم .. شتم وإلا فإياكم وإيانا ٧٣٨  
.....  
وحاجة دون أخرى قد سمحت لها .. جعلتها للى أخفيت عنوانا ٧٥١  
سوار بن المضرب .  
الا يا سلمى قبل الفراق ظعننا .. تحية من أمسى اليك حزينا  
تحية من قاطع قبل واصل .. ولا صارم قبل الفراق قرينا ٧٨٣  
الاسود بن يعفر .  
فكفى بنا فضلا على من غيرنا .. حب النبي محمد إيانا ٧٨٤-٧٨٦  
حسان بن ثابت أو غيره .  
يا حبذا جبل الريان من جبل .. وحذا ساكن الريان من كانا ٧٩٠  
جرير .  
يا أم عمرو جزاك الله مغفرة .. ردى على فؤادى كالذى كانا ٧٩٩  
جرير .  
نحن الألى فاجمع جمو .. عك ثم وجههم إلينا ٨٤١  
عبدالله بن الأبرص .  
بأية تلك اللمن الخوالى .. عجبت منازل لوتنطقينا ٨٥٩  
.....  
وأتي صواحبها فقلن هذا الذى .. منح المودة غيرنا وجفانا ٨٦٨  
.....  
لسان سوء تهديها إلينا .. وحنن وما حسبتك أن تحينا ٨٩٠  
.....  
كأن ورسا خالط إلينا .. خالطه من ها هنا وهنا ٨٩٥  
.....

- أقطن قوم سلمى أم نورا ظعنا .. أن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا ٩٤٣  
.....  
أكل عام نعم نحوونه .. يلفحه قوم وتنتجونه ١٠٨٧  
قيس بن حصين أو غيره .  
ثياب كريم ما يوصون حسانها .. اذا نشرت كان الهبات صوانها ١١٩٥  
المتنبى .  
فما إن طبن جبن ولكن .. منايانا ودولة آخرينا ١٢٤٨  
فروة بنت مسيك .  
نصرتك اذ لناصر غير خاذل .. فبؤث حصنا بالكماة حصينا ١٢٦٦  
.....  
أنكرتها بعد أعوام مضين لها .. لالدار داراً ولا الجيران جيرانا ١٢٦٩  
.....  
تذكرت حب ليلي لات حيناً .. وأمسى الشيب قد قطع القرينا ١٢٧٤  
.....  
ان تقل هن من بنى عبد شمس .. فحرى أن يكون ذاك وكانا ١٣٠٦  
الأعشى .  
لسان السوء تهديه الينا .. فجتك وما حسبتك أن تجننا ١٣٢٠  
.....

(ن)

- صاح شمر ولا تزل ذاكر الموء .. ت وللنقم في أهله والحزن ١١٧١  
الاعشى ميمون .

(هـ)

- لعمري ما ان أبو مالك .. بواه ولا بضعيف قواه ١٢٨٦  
المنتخل مالك بن عويمر .

(هـ)

- وان أنفقته الا الذى .. تنال به العلا وتصطفيه ١٩٦

- أعوذ بربي من النافات .. في عقد العاضه المعضه ٤٣٤

(هـ)

- فاني لست خاذلكم ولكن .. سأسمى الآن اذا بلغت أباها ٢٢٦

- ان أباه وأبا أباه .. قد بلغا في المجد غايتها ٣٠٠  
.....  
وداهية من دواهي المنون .. يرهبها الناس لاثامها ٣١٥  
الخنساء .  
واها لسلمي ثم واها واها .. هي المنى لو أننا نلناها  
يا ليت عينها لنا وفاها .. بثمن يرضى به أباه ٣٧١  
مختلف في نسبتها .  
عجبت من ليلك وانتباها .. من حيث زارتني ولم أوري بها ٣٣٤  
.....  
فان تعهديني ولي لمة .. فان الحوادث أودى بها ٥٤٤  
الاعشى ميمون  
فلا مزنة ودقت ودقها .. ولا أرض أبقل ابقالها ٥٤٤  
عامر بن عوين الطائي .  
وأشرب الماء ما في نحوه عطش .. الا لان عيونها سال وادبها ٥٦٥  
.....  
قبيلة الأم الأحياء أكرمها .. وأغدر الناس بالخيران وفيها ١٠٢٢  
حسان بن ثابت .  
فما رجعت بخائبة .. ركاب حكيم بن المسيب منتهاها  
القصيف العقيلي .

(و)

- عوير ومن مثل العوير ورهطه .. وأسعدني ليل البلايل صفوه ٩٢١  
.....

(و)

- وإنا من اللاتين إن قد روا وعفوا .. وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا  
.....

(ي)

- وكانها بين النساء سبيكة .. تمشي بسدة بيتها فتعى ٣٣٣  
.....  
وكيثن في بني ذودان منهم .. غداة الروع معروف كمي ٥٨٣  
.....

(ي)

أيت أسرى وتبني تذلّكي .. وجهك بالعنبر والمسك الذكي ٣٢٤

وليس المال فاعلمه بمال .. وان أغناك الا للذي  
ينال به العلاء ويصطفيه .. لا قرب أقربيه وللقصى ٧١٥

أغض ما اصطفت فالكريم الذي .. يألف الحلم ان جفاه بذي ٧١٦

يا بير يا بير بني عدى .. لا يترعن قعرك بالبدل  
حتى تعود أقطع النول .. ٧٣٧

فلما صار نصف الليل هنا .. وهنا نصفه قسم السوى ٨٩٥

أليس عجيبا بأن الفتى .. يصاب ببعض الذي في يديه ١١٨٠  
محمود النحاس . أو محمود الوراق .

إذا لم يكن أحد باقيا .. فان التأسى دواء الأسى ١٢٠٦

(يا)

ألا هل الى ليل سبيل وساعة .. تكلمنى فيها من الدهر خاليا  
فأشفى نفسى من تباريح مايا .. فان كلاميها شفاء لما يا  
ذو الرمة .

تقول عجوز مدرحى متروحا .. على بابها من عند أهلى وغاديا  
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة .. أراك لها بالبصرة العام ثاويا  
فقلت لها لا ان أهلى جيرة .. لا كتبة الدهنا جميعا وماليا  
وما كنت مذ أبصرتنى في خصومة .. أراجع فيها يابنة القوم قاضيا ١٦٩  
ذو الرمة .

ومستبدل من بعض عضى صريحة .. فأحسر به بطول فقر وأحريا ٢١٠

كأن لم يكن بين اذا كان بعده .. تلاقى ولكن لا أخال تلاقيا ٢٢٩  
ابن الدمينه .

قد يدرك الإنسان رحمة ربه .. ولو كان تحت الأرض سبعين واديا ٢٤٩-

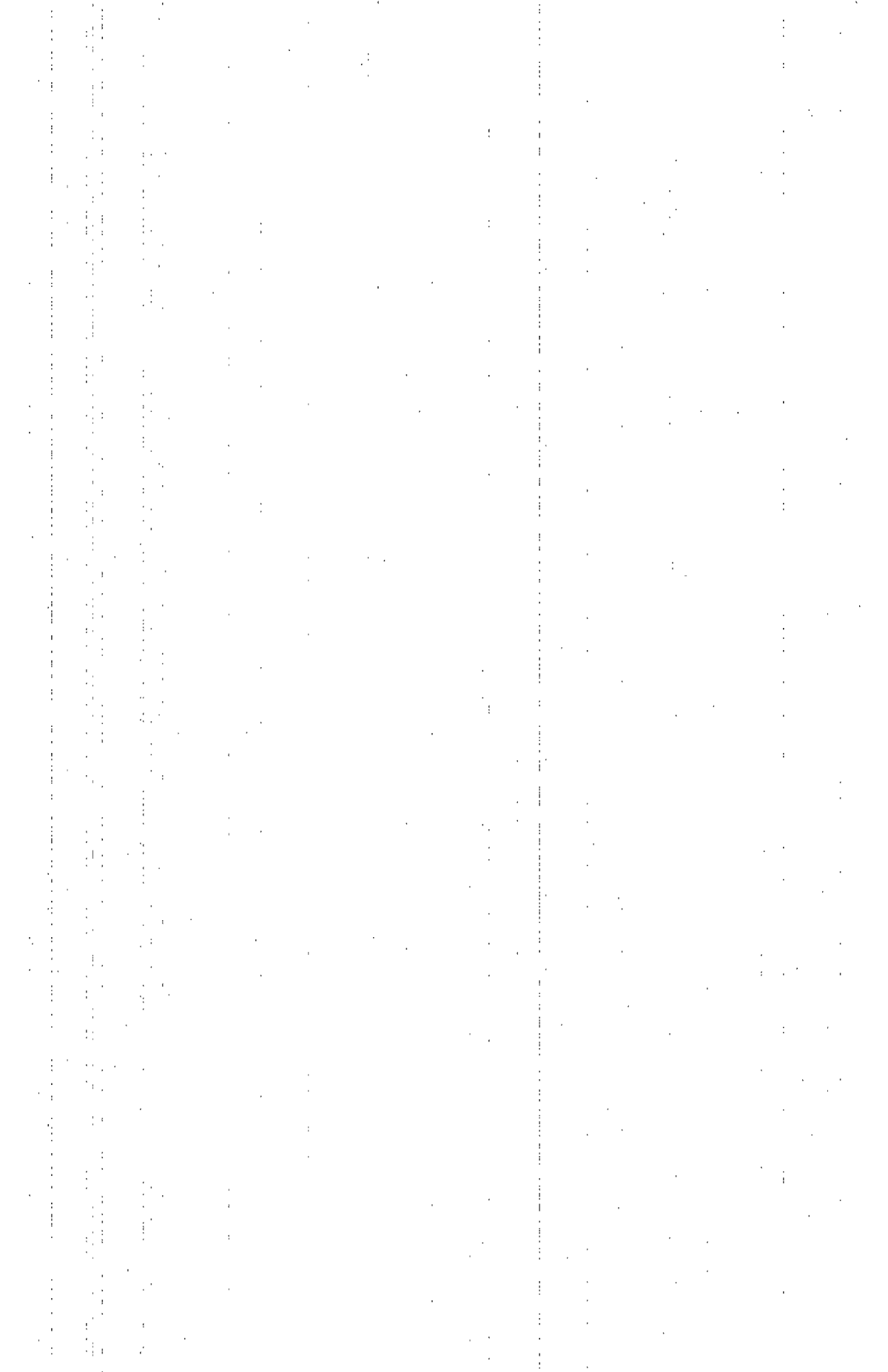
- قد يجمع الله الشئتين بعدما .. يظنان كل الظن ألا تلاقيا ٢٤٩  
مجنون بنى عامر .  
وتضحك منى شيخة عيشية .. كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا ٣٣٧  
عبد يعوث بن وقاص .  
ولو أن واش باليمامة داره .. ودارى بأدنى حضرموت اهتدى ليا ٣٤٢  
مجنون بنى عامر .  
أقول لصاحبى ما بدا لى .. معالم منهما وهما نجيا ٣٦٦  
.....  
خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى .. اذا خفتما فيه عدولا وواشيا ٣٦٧  
.....  
فان يجنبنا سحبل ومضيقة .. مراق دم لن يبرح الدهر ثاويا ٣٧٠  
.....  
واني رأيت الصامرين متاعهم .. يموت ويفنى فارضى من وعائيا ٥٥١  
.....  
وركضك لولا هو لقيت الذى لقوا .. فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا ٥٨٨  
.....  
على أطرقا باليات الخيام .. إلا التمام وإلا العصى ٦٧٠  
أبو ذؤيب الهذلى .  
فلما كرام موسرون أتيتهم .. فحسبى من ذو عندهم ما كفايا ٧٣٧  
منظور بن سحيم .  
وأنت الذى إن شئت نعمت عيشى .. وإن شئت بعد الله أنعمت باليا ٧٦٧  
مجنون بنى عامر .  
وأنت غريم لا أظن قضاءه .. ولا العزى القارظ الدهر جاثيا ٨٠٨  
ذو الرمة .  
ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا .. فقلت لها هذا لها وذا ليا ٨٧٧  
لبيد بن ربيعة .  
بدا لى أنى لست مدرك ماضى .. ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا ٩٤٠-١٢٨٢  
زهير . أو غيره .  
بمسعاتك هلك الفتى أو نجاته .. فنفسك صن عن غيها تك ناجيا ١٠٢٩  
.....  
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا .. سواها ولا عن جها مراحيا ١١٠٨-١٢٦٩  
الناطقة الجعدى .

- وقائله خولان فانكح فتاتهم .. وأكرومة الحين خلوكما هيا ١١٢٥  
 علمتك منانا فلست بآمل .. نذاك ولو غرثان ظمآن عاريا ١٢٢١  
 بأهبة حرب كن وان كنت آم .. سنا فما كل حين تولى مواليا ١٢٥٠  
 تعز فلا شيء على الأرض باقيا .. ولا وزر مما قضى الله واقيا ١٢٦٦  
 اذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى .. فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ١٢٦٩  
 المتنبى  
 هيت ألوم في طاعة الهوى .. فلج كأني كنت باللوم مغريا ١٣٠٠

### أنصاف الأبيات

- |      |   |  |
|------|---|--|
| ١٢٢٦ | أ | من لد شولان فإلى اتلاتها                         |
| ٧٧٠  | ق | وأنت امرؤ أفضت اليك أمانتي                       |
| ٨٩٣  |   | وذكرها هنت ولات هنت                              |
| ٨٧٧  | د | أبا حكم ها أنت نجم مجالد                         |
| ٧٧٦  |   | فمنهن تسقى بعذب مبرد                             |
| ٧٩٨  | ر | أنا أبو النجم وشعري شعري                         |
| ٩٦٠  |   | أبو النجم العجلى .<br>ترمي بكف كان من أرمي البشر |
| ١٠٠٠ |   | واعلم بأنك والمنية شازت .. بعقارها               |
| ٨٢٣  | س | فصهم أبا حسان ما أنت عانس                        |
| ٤٧٦  | ع | فراع ودعوات الحبيب تراع                          |

٨٦٧	ك	من بين آلات إلى الأكا .....
٨٨٨	ل	أليك جاعلي كاني جعيل .....
٦٢٧		قتلت قتيلا لم ير الناس مثله .....
١١١١		لا جزع اليوم على فوت الأجل .....
١٠٤٨	م	ألا يزيدهم حبا إلى هم .....
٦٧٩		إن لنا عزى ولا عزى لكم .....
٧٢١		أولئك أشياخي الذي تعرفونهم .....
١١٥٥		باتو نيام وابن هند لم يسم .....
١٢٣٣		فعادوا كأن لم يكونوا رميما .....
٣٩٨		وهم متكلفو البلد الحراما .....
١٢٥٥	ن	نجران إذا ما مثلهم نجران .....
٨٨٦		أنا ابن سعد أكرم السعدينا رؤبة بن العجاج .
٦١٦		وشر الظالمين فلا تكنه .....
٥٨٢	و	أنا أبو النجم إذا قل العلو .....



البلدان والأماكن ، والقبائل والأمم ، وأقوال العرب ، والأمثال

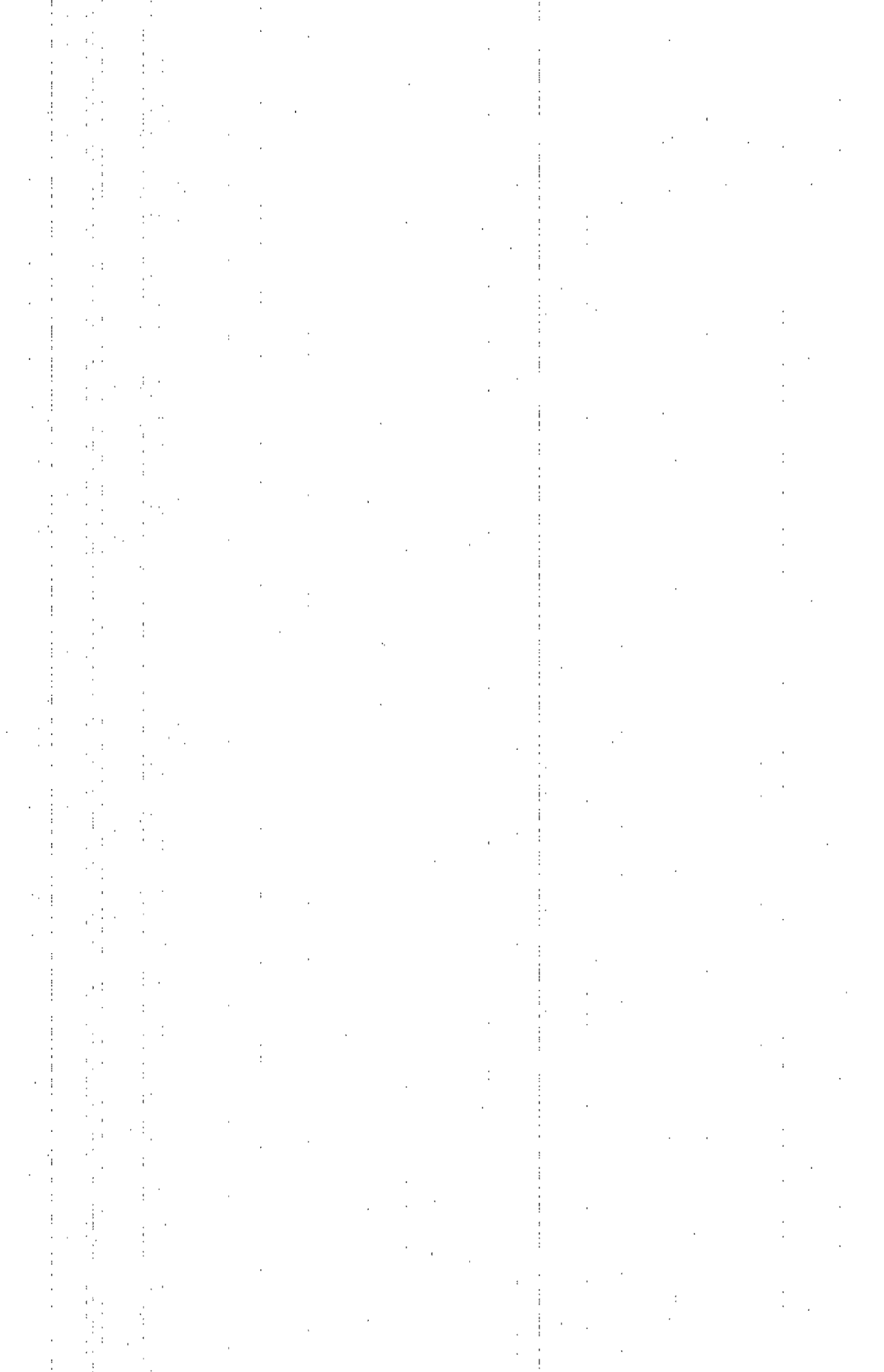
البلدان والأماكن :

أبان	نهر تيرى	البصريون
الأهواز	نصيبون	
البحرين	اليمامة	التهاميون
بطن الرمث	بيرون	تغلب
باهل		التميميون
تهامة	القبائل والأمم	ثمود
تميم	أسد	الحجازيون
الحجاز	أعراب عقيل	حمير
الحزن	أهل العالية	خثعم
حضر موت	أهل نجد	ربيعة
دارون	أهل الحجاز	زيد
الدونكين	أعراب كلاب	طسم
ذات عرق	بنى الحارث بن كعب	طىء
السلحون	بنى حنيفة	عقيل
صرفون	بنى العنبر	عاد
صفون	بكر بن وائل	غداة
اصلخر	بنى الهجيم	فزارة
صول	بنى زياد بن قيس	قريش
قنسروت	بعض أسد	قضاة
العرض	بنى عامر	كنانة
الغور	بعض قيس	الكوفيون
بلح	بنى عقيل	النجديون
فلسطين	بنى كلاب	التميريين
كنانة	بنى العدوية	هذيل بن مدركة
منى	بنى سليم	الهمدانيين
حجاز	بعض هذيل	
متالع	بنى معد	
نجد	البغداديين	
هوازن	بعض نجد	

## أقوال العرب :

- الأحمران : في الذهب والزعفران ، وذهب منه الاطيان : الشباب والنكاح والمبدآن : مبدأ الخائط : وهو أساسه ، ومبدأ الخط : وهو النقطة . ٣٦٠
- أكثر أكل التفاحة هو نضيجه . ٦٥٨
- إذا سمعت سري القين فاعلم أنه مصبح . ١١٥٤
- برح الخفاء . ١١٥٧
- بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به . ٧٢٩-٥٢٦
- جنبك الله الأمرين ، وكفأك شر الاجوفين ، وأذاقك الابردين . ٣٧٤
- حفرت أراتهم . ٢٨٩
- رب الدار مالکها . ٦٣٨
- سيد الجارية مالکها . ٦٣٨
- سمعت لغاتهم . ٢٨٩
- ضربت يده ، ووضعت علاه . ٢٨٩
- استأصل الله عرقاتهم . ٢٨٩
- عليه رجلا ليسني . ٥٧٤
- فاذا هو اياها . ١١٥١
- القوم خمستهم ، وخمستهم وعشرتهم .
- القلم أحد اللسنين ، والخال أحد الأبوين ، وخفة الظهر أحد اليسارين .
- والقربة أحد الشتاتين ، واللبن أحد اللحمين . ٣٥٧
- كان أنت خير منه . ٦٤٨
- كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى . ١١٥٠
- كلاهما وتغرا .
- ليس خلق الله مثله . ١١٦٤
- ليس قالها زيد . ١١٦٤
- ليس خلق مثله أشعر منه . ١١٦٤
- لو استطعت لايتك على يدى .
- من تأني أصاب أو كاد .
- ما جاءت حاجتك . ١١٥٠
- هو بينهم عدل . ٧٩٧
- لاني مما أن أفعل .

ص	الأشغال :
١٢٢٦	إلا حظية فلا ألية .
١١٢٩	إن الجبان ختفه من فوقه .
١١٤٦	الإيناس قبل الالباس .
١٩٧	تسمع بالمعيدى خير من أن تراه .
٦٣٠	شنى تؤوب الحلبة .
١٠١٠	شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى .
١٠١١	شر أهر ذا ناب .
١١٤٦	العاشية تهيج الآيبة .
	عسى الغوير أبؤسا .
٦٣٠	في بيته يوتى الحكم .
١١٤٦	الكلاب على البقر .
	ما مسىء من أعتب .
٣٠٠	مكره أخاك لا بطل .



مراجع المرباط في شرحه :

رقم مسلسل اسم المرجع	اسم المؤلف
١	الأذكار
٢	ارتشاف الضرب من لسان العرب
٣	الارشاد
٤	الأزھية
٥	أسفار الفصيح
٦	أساس البلاغة
٧	الإغفال
٨	الأصول في النحو
٩	الإفصاح
١٠	الأفعال
١١	الافعال
١٢	أمالى المفصل
١٣	الأمالى
١٤	أمالى القرآن
١٥	الأمالى
١٦	املاء ما من به الرحمن
١٧	الاملاء المنتخل
١٨	الانصاف في مسائل الخلاف
١٩	الأوسط
٢٠	الايضاح العضدى
٢١	البحر المحيط
٢٢	البديع
٢٣	البديع
٢٤	البرهان
٢٥	البيسط
٢٦	التحفة
٢٧	تحفة العروس
٢٨	التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل
٢٩	التذكرة
٣٠	التصحيح الكبير
٣١	التصريح على التوضيح
	للنسوى
	لأبي حيان
	لابن درستويه
	للهروى
	لابن سهل الهروى
	للزحشرى
	لأبي على الفارسى
	لابن السراج
	لابن هشام الخضر اوى
	لابن القطاع
	لابن طريف
	لابن الحاجب
	لابن الشجرى
	لابن الحاجب
	لأبي على القالى
	للعكبرى
	لأبي اسحاق البهارى
	لابن الانبارى
	للأخفش
	لأبي على الفارسى
	لأبي حيان
	لمحمد بن مسعود الغزنى
	لأبي السعادات ابن الاثير
	لإمام الحرمين
	للوحدى
	لابن مالك
	لأبي حيان أثير الدين
	لأبي على الفارسى
	لأبي هلال العسكري
	لابن هشام

رقم مسلسل اسم المرجع : اسم المؤلف

٣٢	تعليق الفرائد وتكميل المقاصد	للبدرد الدماميني
٣٣	تعليق ابن طاهر على الكتاب	لابن طاهر
٣٤	تفسير ابن عطية	لابن عطية
٣٥	تفسير أبي اسحاق الثعلبي	لابي اسحاق الثعلبي
٣٦	التقريب	لابي على الفارسي
٣٧	تلخيص المفتاح	للخطيب
٣٨	التنبيه على مشكل الحماسة	لابن جني
٣٩	التنكيث على المفصل	للأندلسي أبي على الشلويسي
٤٠	تهذيب اللغة	للازهري
٤١	تهذيب الاسماء واللغات	
٤٢	التوضيح	لابن مالك
٤٣	التوطئة	لابي على الشاوييني - الأندلسي -

.. حرف الحيم

٤٤	الجامع	لابن هشام
٤٥	جمع اللغات المشكلة	لابن مالك
٤٦	الجمهرة	لابن دريد
٤٧	الجميل	للزجاجي

.. حرف الحاء :

٤٨	الحجة	لابي على الفارسي
٤٩	حاشية الكشاف	للتفتازاني
٥٠	حاشية المطول	للسيد الجرجاني
٥١	حماسة أبي تمام	لابي تمام
٥٢	حاشية الشمني على المغني	للمشني
٥٣	حاشية الدماميني على المغني	للدماميني
٥٤	الحلييات	لابي على الفارسي
٥٥	حواشي المفصل	للساوييني
٥٦	حواشي ابن هشام على التسهيل	لابن هشام
٥٧	حواشي المغني	لابن عاشر الفارسي
٥٨	حواشي الصراح	لابن بري المصري
٥٩	حياة الحيوان	لكمال الدين الدميري

اسم المؤلف	اسم المرجع	رقم مسلسل
	حرف الخاء :	**
لابن جنى	الخصائص	٦٠
لابن مالك	الخلاصة - الألفية -	٦١
	حرف الدال :	**
للحريرى	درة الغواص في أوهام الخواص	٦٢
	حرف السين :	**
لابن جنى	سر صناعة الاعراب	٦٣
	حرف الشين :	**
لابن هشام	شذور الذهب	٦٤
لابن مالك	شرح الكافية الشافية	٦٥
لابن الحاجب	شرح الكافية	٦٦
للرضى	شرح الكافية	٦٧
لابن أم قاسم - المرادى -	شرح التسهيل	٦٨
لابن عصفور	شرح الجمل الصغير	٦٩
لابن هشام	شرح الشواهد	٧٠
لابن هشام	شرح الشواهد الكبرى	٧١
لنجم الدين سعيد	شرح الحاجبية	٧٢
للبطليوسى	شرح الكتاب	٧٣
للسيرافى	شرح الكتاب	٧٤
لابن خرون	شرح الكتاب	٧٥
للصفار	شرح الكتاب	٧٦
لابن هشام	شرح الكعبية	٧٧
لابن مالك	شرح التسهيل	٧٨
لابن مالك	شرح التسهيل	٧٨
لابن هشام	شرح التسهيل	٧٩
لابن الحاجب	شرح المفصل	٨٠
لابن مالك	شرح العمدة	٨١
لابن الناظم أو ابن المصنف	شرح الألفية	٨٢
لابن الخباز	شرح ألفية ابن معط	٨٣
لابن عصفور	شرح المقرب	٨٤

اسم المؤلف	رقم مسلسل اسم المرجع
لمحمد بن علي الشلويني الصغير	٨٥ شرح الكراسة
لابن يعيش	٨٦ شرح المفصل
لابن هشام	٨٧ شرح اللمحة
لابن هشام	٨٨ شرح قطر الندى وبل الصدى
لابن الحجاز	٨٩ شرح الإيضاح
للامام الرصاع	٩٠ شرح المقرب
لابن أم قاسم - المرادي -	٩١ شرح الالفية - الخلاصة -
لابن الصائغ	٩٢ شرح الالفية
للخشي	٩٣ شرح الكتاب
لابن السبكي	٩٤ شرح المختصر
لابن الحجاز	٩٥ شرح الإيضاح العضدي
لابن الحجاز	٩٦ شرح الدرة
لابن أبي الربيع	٩٧ شرح الإيضاح
لأبي علي الفارسي	٩٨ الشيرازيات
لابن خالوية	٩٩ شواذ القراءات
للجاربردي	١٠٠ شرح تصريف الحاجية
للقاضي عياض	١٠١ الشفي بتعريف حقوق المصطفى
	- صلى الله عليه وسلم -
	حرف الصاد :
للامام البخاري	١٠٢ صحيح البخاري
للجوهرى	١٠٣ الصحاح
للتحاس	١٠٤ صنعة الكتاب
	حرف الطاء :
لابن قتيبة	١٠٥ طبقات الشعراء
	حرف العين :
لبهاء الدين بن السبكي	١٠٦ عروس الأفراح
لأبي علي الفارسي	١٠٧ العسكرية
	١٠٨ العصد
	حرف الغين :
لابن الأثير	١٠٩ غريب الحديث
للرمانى	١١٠ الغرة
لأبي عبيد	١١١ الغريب المصنف

رقم مسلسل اسم المرجع : اسم المؤلف :

.. حرف الفاء :

فتح اللطيف	١١٢	لمحمد الم رابط - الشارح -
الفاخر على جميل عبدالقاهر	١١٣	لشهاب الدين البعلی
القرخ	١١٤	للجرمی

.. حرف القاف :

القانون	١١٥	للجزولي
القاموس المحيط	١١٦	للفيروزبادی
القصریات	١١٧	لأبي على الفارسی
قصائد ومقطوعات	١١٨	لأبي الحسن حازم القرطاجنی

.. حرف الكاف :

الكتاب	١١٩	لسبيويه
كتاب المسائل الكبيرة	١٢٠	للأخفش
كتاب الصفار البطليوسي	١٢١	للصفار البطليوسي
كتاب النقد	١٢٢	لابن الحاج الاشبيلي
كتاب الواضح	١٢٣	
كتاب الوجيز	١٢٤	للواحدي
كتاب البسيط	١٢٥	
كتاب الحد	١٢٦	للفراء
كتاب الهمز	١٢٧	لأبي زيد الانصاري
كتاب اليواقيت	١٢٨	لأبي حنيفة الدينوري
كتاب القراءات العشر	١٢٩	لأبي طاهر أحمد بن علي
كتاب ليس	١٣٠	لابن خالويه
الكشاف	١٣١	للزنجشري
الكراسة	١٣٢	لأبي موسى الجزولي
كتاب الشواذ	١٣٣	لأبي محمد عبدالسلام السلامي
كتاب التمام	١٣٤	لابن جني
كتاب الاقناع	١٣٥	للسيرافي

.. حرف اللام :

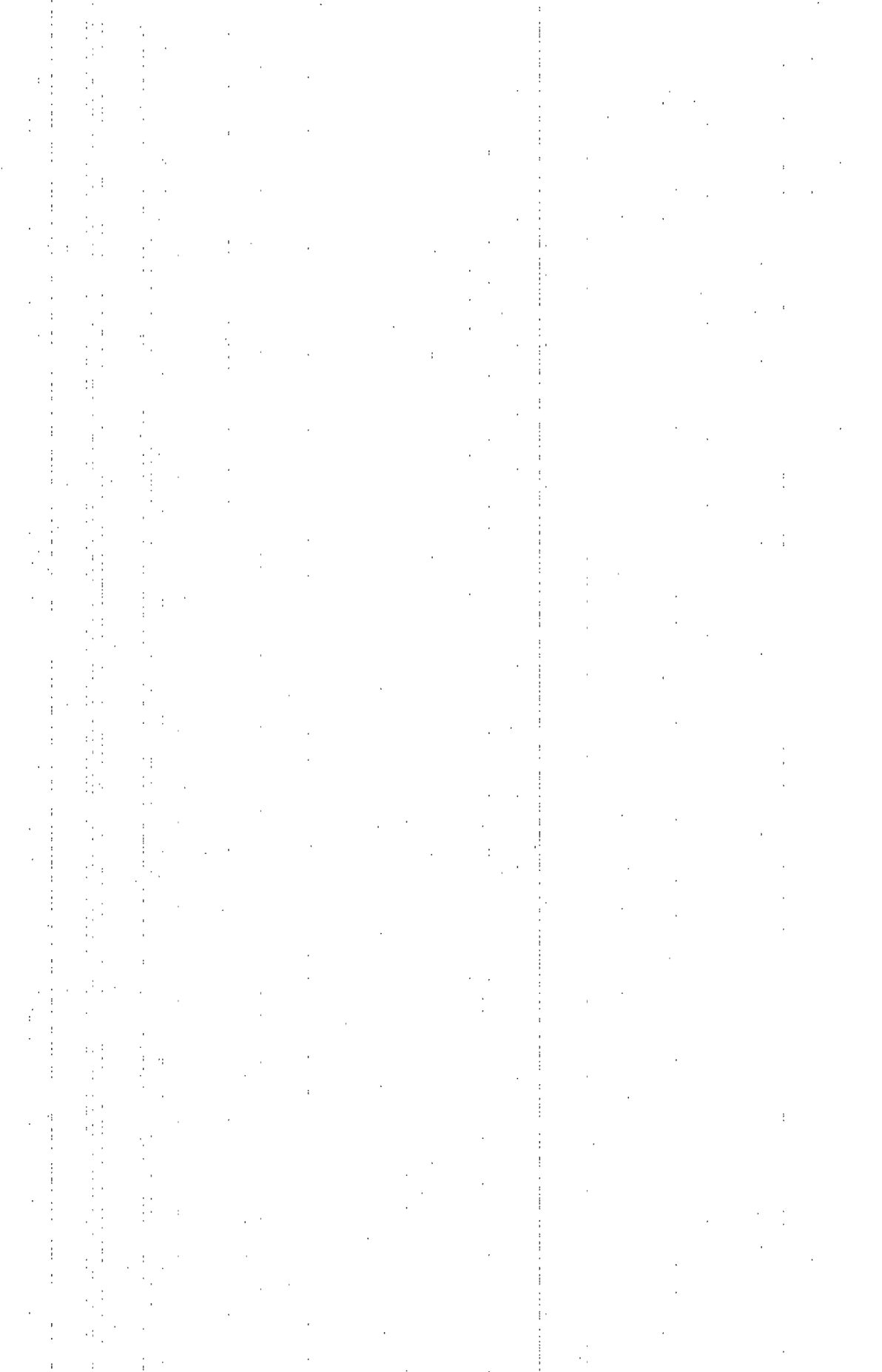
الباب في علل البناء والإعراب	١٣٦	للعكبري
لباب الاعراب	١٣٧	للاسفراييني

اسم المؤلف :	رقم مسلسل اسم المرجع :
للحوفي	الباب ١٣٨
للمقرى	اللامع ١٣٩
للفراء	لغات القرآن ١٤٠
	.. حرف الميم :
لابن سيده	المحكم ١٤١
لابن سيده	المختصر ١٤٢
لابن جنى	المحتسب ١٤٣
للسرقسطى	المبسوط - فقه حنفى - ١٤٤
لابي غانم المظفر بن أحمد	المحلى ١٤٥
لابن مالك	ما اختلفت أعجازه ، واتفق ١٤٦
	أفهامه
للزخشرى	المفصل ١٤٧
لابن عصفور	المقرب ١٤٨
للزجاج	ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٩
لابن عقيل	المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٠
للحريرى	مقامات الحريرى ١٥١
للزجاج	المسائل ١٥٢
للدينورى	المهذب ١٥٣
	الموعب ١٥٤
لابن هشام	مغنى اللبيب ١٥٥
لابن الناظم	المصباح ١٥٦
للشمى والدماينى	المنصف من الكلام على مغنى ١٥٧
	ابن هشام
للتفتازانى	المطول ١٥٨
للعكبرى	المصباح ١٥٩
للإمام مالك	الموطأ ١٦٠
لابن جنى	الموضح ١٦١
للبرد	المقتضب ١٦٢
لابي الفتح ناصر المطرزى	المغرب ١٦٣
للقاضى عياض	مشارق الأنوار ١٦٤

رقم مسلسل اسم المرجع :

.. حرف التون :

لاي على الفارسي	النوادر	١٦٥
للامام على كرم الله وجهه	نهج البلاغة	١٦٦
ورضى عنه .		
لابن الجباز	النهاية	١٦٧
للأخفش	النسخة الوسطى	١٦٨
لابن الأعرابي	النوادر	١٦٩
لأبي زيد الانصاري	النوادر	١٧٠



## فهرس المراجع

### — حرف الالف :

- (١) اتحاف فضلاء البشر لأحمد الدمياطى في القراءات العشر .
- (٢) الاذكار المنتخبة من كلام سيد الابرار « صلى الله عليه وسلم » للنوى .  
ط : المطبعة اليوسفية .
- (٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان .  
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٠٦ نحو
- (٤) الاستيعاب في معرفة الاصحاب مع كتاب الاصابة  
عمر بن يوسف  
ط : مصطفى محمد بمصر عام ١٩٣٩ م
- (٥) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى  
ط : مكتبة الكليات الأزهرية
- (٦) إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق احمد شاكر وعبد السلام هارون  
ط : دار المعارف بمصر عام ١٩٧٠ م
- (٧) الاضداد لابي يوسف ابن السكيت . ضمن مجموعة  
ط : المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين  
بيروت عام ١٩١٢ م
- (٩) أطول على التلخيص لعصام  
المطبعة السلطانية العامرة عام ١٢٢٤ هـ
- (١٠) إعراب القرآن المنسوب للزجاج  
ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- (١١) أفعال ابن القطاع  
مطبعة دائرة المعارف العثمانية  
حيدر آباد عام ١٣٦٠ هـ
- (١٢) أفعال ابن القوطية — تحقيق على فوده  
مطبعة مصر عام ١٩٥٢ م
- (١٣) أمالى ابن الحاجب وشرح المفصل له  
مخطوط بالجامعة العربية تحت رقم ٨ نحو
- (١٤) أمالى ابن الشجرى

طبعة دار المعارف للطباعة والنشر

بيروت — لبنان

(١٥) الأمل على لأبي على القائل

ط : الهيئة العامة المصرية للكتاب عام ١٩٧٥م

(١٦) أمالي الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون

ط : المدني عام ١٣٨٢ هـ

(١٧) أمالي المرتضى - تحقيق أبو الفضل

ط : دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي

(١٨) إملأ ما من به الرحمن للعكبري

مطبعة : مصطفى البابي الحلبي

(١٩) إنباء الرواة على أنباء النحاة - على بن يوسف القفطي

تحقيق محمد أبو الفضل

ط : دار الكتب المصرية

(٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

مطبعة السعادة بمصر عام ١٩٥٥م

(٢١) إيضاح إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ محمد عيش

ط : مصطفى البابي الحلبي

(٢٢) الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي - تحقيق حسن فرهود

ط : دار التأليف والنشر

(٢٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

تأليف : إسماعيل باشا

أعادت طبعة بالافست : مكتبة المتنبي ببغداد

- حرف الباء :

(٢٤) البحر المحيط لأثير الدين أبي حيان الأندلسي

مطبعة السعادة عام ١٣٢٨ هـ

(٢٥) البدور الضاوية في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية

للشيخ سليمان الحوات

مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٤٥٤ك

(٢٦) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

ط : عيسى البابي الحلبي عام ١٩٦٤م

(٢٧) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان .. نقله للعربية رمضان عبدالنواب

ط : دار المعارف بمصر

- (٢٨) التبيان في إعراب القرآن للعكبرى - تحقيق على النجدي  
ط : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي  
الخلبي
- (٢٩) تحرير التحرير لابن أبي الاصمغ .. لجنة إحياء التراث .  
مطابع شركة الاعلانات الشرقية ١٣٨٣ هـ
- (٣٠) التذيل والتكميل لأبي حيان  
مخطوط بجامعة الدول العربية تحت رقم ٣٤٤  
اسكوريال
- (٣١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى  
المطبعة الأزهرية
- (٣٢) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للإمام بدر الدين الدمامي  
مخطوط بمكتبة الأزهر العامة تحت رقم (١٠٥٧)  
نحو .
- (٣٣) تفسير ابن كثير - تحقيق جمع من العلماء  
ط : عيسى البابي الحلبي
- (٣٤) تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكرياء محي الدين النووي .  
ط : إدارة الطباعة المنيرية
- (٣٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى  
تحقيق الدكتور عبدالرحمن على سليمان  
مطبعة الفجالة الحديثة
- (٣٦) التوطئة لأبي على الشلوبيني الاندلسي  
ط : دار التراث العربي للطباعة والنشر

... ..

- حرف الجيم :

- (٣٧) الجمل - تحقيق ابن أبي شنب  
ط : مكنسيك - باريس عام ١٣٧٦ هـ
- (٣٨) جمهرة أشعار العرب للقرشي  
ط : دار نهضة مصر للطباعة والنشر بالقاهرة
- (٣٩) جمهرة اللغة لابن دريد  
ط : مجلس دائرة المعارف ببيروباد عام ١٣٤٤ هـ

... ..

- حرف الحاء :

- (٤٠) حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع  
مطبعة : مصطفى البابي الحلبي عام ١٩٣٧ م

- (٤١) حاشية التفتزاني على الكشف  
مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥ تفسير  
خليل آغا
- (٤٢) حاشية النسوقي على شرح السيد على متن التلخيص  
ط : المطبعة المصرية - بولاق
- (٤٣) حاشية النسوقي على المغنى لابن هشام  
مطبعة المشهد الحسيني عام ١٣٨٦ هـ
- (٤٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول شرح التلخيص  
المطبعة العامرة عام ١٢٧١ هـ
- (٤٥) حاشية الشمني على المغنى المسمى المنتصف من الكلام مع شرح الدماميني  
المطبعة البهية المصرية
- (٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني  
المطبعة الازهرية المصرية
- (٤٧) الحاشية الكبرى للمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي  
مطبعة المعاهد بالقاهرة
- (٤٨) حقائق الأزهار الندية في التعريف بأهل الزاوية الدلائية البكرية للاستاذ  
محمد اليازغي  
مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٦١ و
- (٤٩) الحماسة الشجرية - تحقيق عبد المنعم الملوحي وأسماء الحمصي  
مطبعة : وزارة الثقافة - دمشق عام ١٩٧٠ م

... ..

#### - حرف الحاء :

- (٥٠) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر البغدادي  
المطبعة المنيرية ببولاق
- (٥١) الخصائص لابن جني - تحقيق النجار  
ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢ م
- (٥٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمجبي  
ط : دار صادر - بيروت

... ..

#### - حرف الدال :

- (٥٣) دائرة المعارف للبستاني ، دار المعرفة  
بيروت - لبنان .

- (٥٤) درة الحجال في أسماء الرجال - تأليف ابن القاضى  
تحقيق محمد الأحمدي أبو النور  
دار النصر للطباعة بالدرب الأحمر عام ١٩٧٠  
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .
- (٥٥) الدرر اللوامع للشنقيطى  
مطبعة كردستان العلمية .
- (٥٦) دلائل الاعجاز للجرجاني - مطبعة السعادة .
- (٥٧) ديوان ابن اللمينة صنعه ثعلب ومحمد بن حبيب  
تحقيق احمد راتب النفاخ  
مطبعة المدني .
- (٥٨) ديوان ابن مقبل - تحقيق عزت حسن  
مطبوعات لإحياء التراث القديم - دمشق .
- (٥٩) ديوان أبي الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسن آياسين .  
ط : دار المعارف ببغداد عام ١٣٨٤ هـ .
- (٦٠) ديوان أبي تمام  
المطبعة التعاونية اللبنانية عام ١٩٦٨ م .
- (٦١) ديوان أبي المناهبة  
ط : دار صادر - بيروت .
- (٦٢) ديوان أبي نواس  
ط : الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت .
- (٦٣) ديوان الأعشى - تحقيق فوزى عطوى  
ط : الشركة اللبنانية للطباعة عام ١٩٦٨ م .
- (٦٤) ديوان الأفوه الأودى الطرائف الأدبية - تصحيح عبدالعزيز اليمنى  
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٦٥) ديوان امرئ القيس وضع الأعلام  
ط : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
- (٦٦) ديوان أمية ابن ابي الصلت تحقيق الحديثى  
ط : دار الحرية للطباعة - بغداد .
- (٦٧) ديوان جرير  
ط : الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت .
- (٦٨) ديوان حاتم الطائي  
ط : الشركة اللبنانية للكتاب عام ١٩٦٩ م .
- (٦٩) ديوان حسان بن ثابت تحقيق سيد حسنين : حسن الصيرفي  
ط : الهيئة المصرية العلمية للكتاب عام ١٩٧٤ م .

- (٧٠) ديوان الخطيئة - شرح ابن السكيت والسكري والحناني  
ط : مصطفى الباني الحلبي عام ١٩٥٨ م.
- (٧١) ديوان الحنساء  
ط : دار التراث بيروت عام ١٩٦٨ م.
- (٧٢) ديوان رؤية بن العجاج رواية عبد الملك الاصمعي - تحقيق عزت حسن  
ط : مكتبة دار الشرق - بيروت .
- (٧٣) ديوان الشماخ - شرح وتحقيق صلاح الدين الهادي  
ط : مطابع دار المعارف المصرية عام ١٩٦٨ م.
- (٧٤) ديوان طرفة بن العبد - تحقيق فوزى عطوى  
ط : الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت
- (٧٥) ديوان الطرماح - تحقيق عزت حسن  
ط : مديرية إحياء التراث القديم - دمشق .
- (٧٦) ديوان العجاج مجموعة أشعار العرب  
منشورات : المكتب التجارى للطباعة - بيروت.
- (٧٧) ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام  
مطبعة الأصيل بحلب عام ١٩٦٩ م.
- (٧٨) ديوان عمرو بن أبي ربيعة المخزومي - جمع محمد محي الدين .  
مطبعة السعادة بمصر .
- (٧٩) ديوان عنبرة بن شداد  
ط : الشركة اللبنانية للكتاب عام ١٩٦٨ م.
- (٨٠) ديوان الفرزدق  
ط : دار صادر - بيروت .
- (٨١) ديوان كعب بن زهيره - مراجعة نخبة من الأدباء  
ط : دار الفكر للجميع .
- (٨٢) ديوان الكميث الاسدي - تحقيق داود سلوم  
مطبعة النعمان - بغداد عام ١٩٦٩ م.
- (٨٣) ديوان ليلى ابن ربيعة العامري  
ط : دار صادر - بيروت عام ١٩٦٦ م.
- (٨٤) ديوان المتنبي بشرح العكبري  
ط : مصطفى الباني الحلبي عام ١٩٧١ م.
- (٨٥) ديوان مجنون بني عامر - جمع وتحقيق عبدالستار فراج  
ط : دار مصر للطباعة .
- (٨٦) ديوان النابغة الجعدي  
منشورات المكتب الاسلامي - دمشق .

(٨٧) ديوان ذى الرمة - تحقيق عبدالقدوس أبوصالح  
مجمع اللغة العربية - دمشق .

(٨٨) ديوان ذى الرمة - تحقيق كادليل هنرى  
ط : كمبرج عام ١٩١٩

\*\*\*

- حرف الراء :

(٨٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبدالنور المالقى  
مطبعة زيد بن ثابت بدمشق عام ١٩٧٠ م .

(٩٠) الروض الأنف وسيرة ابن هشام للسهيل  
ط : الشركة الفنية المتحدة للطباعة

\*\*\*

- حرف الزاى :

(٩١) الزاوية الدلائية ودورها الدينى والعلمى والسياسى  
تأليف الاستاذ - محمد حاجى  
ط : المطبعة الوطنية بالرباط عام ١٣٨٤ هـ -

١٩٦٤ م

(٩٢) زهر الآداب للحصرى القيروانى - شرح زكى مبارك - تحقيق محى الدين  
ط : دار الجيل عام ١٩٧٢ م

- حرف السين :

(٩٣) سر صناعة الاعراب لابن جنى - إدارة إحياء التراث  
ط : مصطفى البابي الحلبي  
(٩٤) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس  
للاستاذ - محمد بن جعفر الكتاني  
ط : بفاس عام ١٣١٦ هـ بالمطبعة الحجرية

(٩٥) سنن ابن ماجه - تحقيق محمد عبدالباقي

(٩٦) سنن أبي داود - تعليق أحمد سعد على  
ط : عيسى البابي الحلبي

(٩٧) سنى الدرامى - نشر دار إحياء السنة النبوية  
ط : مصطفى البابي الحلبي

\*\*\*

- حرف الشين :

(٩٨) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - تأليف محمد مخلوف  
المطبعة السلفية عام ١٣٥٢ هـ

(٩٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد  
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع  
- بيروت - لبنان

(١٠٠) شذور الذهب بحاشية عبادة

مطبعة إحياء الكتب العربية

(١٠١) شرح أبيات ميبويه ، لأبي جعفر النحاس

مطبعة العربي الحديثة - نجف - العراق

(١٠٢) شرح أشعار الهدلين للسكري - تحقيق عبدالستار ، محمود شاكر

ط : مطبعة المدني

(١٠٣) شرح الألفية لابن الناظم

مطبعة القديس جارجيس - بيروت

(١٠٤) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل

ط : دار الجيل للطباعة والنشر عام ١٩٧٤

(١٠٥) شرح التسهيل لابن مالك الجزء المطبوع منه تحقيق عبدالرحمن السيد المكتبة

المصرية ومخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٠ نحو

(١٠٦) شرح التسهيل للمرادي الشهير بابن أم قاسم

مخطوط بدار الكتب المصرية

(١٠٧) شرح الحماسة للمرزوقي

ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٦٧م

(١٠٨) شرح الشافية للرضي - تحقيق محمد محي الدين وغيره

مطبعة حجازي

(١٠٩) شرح الشافية لعبدالله الحسيني نقره كار

مطبعة إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي

(١١٠) شرح شواهد الشافية - البغدادي

ط : دار الكتب العلمية - بيروت عام ١٩٧٥م

(١١١) شرح شواهد الكشاف في آخر الجزء الرابع من تفسير الكشاف

لمحب الدين أفندي -

(١١٢) شرح شواهد المعنى للسيوطي ، بتصحيحات الشنيطي

منشورات مكتبة الحياة - بيروت - لبنان

(١١٣) شرح القصائد التسع لأبي جعفر أحمد بن النحاس

دار الحرية للطباعة

مطبعة الحكومة - بغداد

(١١٤) شرح القصائد العشر للتبريزي

مطبعة صبيح عام ١٩٦٤م

- (١١٥) شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام  
المطبعة الخيرية بالجمالية
- (١١٦) شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة عامرة ده  
دار الطباعة العامة
- (١١٧) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري  
تحقيق الدكتور هادي نهر  
طبع - مطبعة الجامعة - بغداد عام ١٩٧٧ م
- (١١٨) شرح المفصل لابن يعيش  
المطبعة المنيرية
- (١١٩) شرح ملاجى مع حاشية عصام على الكافية أى القوائد الضيائية  
مطبعة الكرمي
- (١٢٠) شروح التلخيص ، ومنها عروس الافراح لبهاء الدين السبكي  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- (١٢١) شعر الأخطل صنعة السكرى - تحقيق فخر الدين قباوة  
ط : دار الأصمعي بحلب
- (١٢٢) شعر نصيب بن رباح ، جمع داود سلوم  
مطبعة الارشاد ببغداد
- (١٢٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاكر  
ط : الحلبي عام ١٣٧٠ هـ
- (١٢٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم  
للقاضى عياض
- (١٢٥) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك  
ط : مطبعة لجنة البيان العربي

\*\*\*      \*\*\*      \*\*\*

- حرف الصاد :

- (١٢٦) الصحاحى لأحمد بن فارس  
ط : مطبعة المؤيد - المكتبة السلفية عام ١٩١٠ م
- (١٢٧) صحاح الجوهري  
مطبعة بولاق عام ١٢٨٢ هـ
- (١٢٨) صحيح البخارى  
ط : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي  
الحلبي
- (١٢٩) صحيح مسلم -  
طبع محمد على صبيح وأولاده

(١٣٠) صحيح مسلم - تحقيق محمد عبد الباقي

ط : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي  
الخليبي

(١٣١) صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر لليفزي

مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٧١  
والآن في مكتبي .

\*\*\* \*\*

- حرف العين :

(١٣٢) العبر في خبر من غير لمؤرخ الاسلام الحافظ الذهبي

تحقيق صلاح الدين المنجد

مطبوعات الكويت عام ١٩٦٣م

(١٣٣) عروس الافراح لابن السبكي ضمن شروح التلخيص

ط : الاميرية بولاق ١٩٧٣م

(١٣٤) العقد الفريد لابن عبد ربه

ط : لجنة التأليف والترجمة

(١٣٥) العمدة لابن رشيق

ط : دار الجيل للنشر والتوزيع - بيروت

(١٣٦) عمدة القاريء شرح صحيح البخاري للشيخ بدر الدين أبي محمد محمود بن

احمد العيني

ادارة الطباعة المنيرية

(١٣٧) عيون الاخبار لابن قتيبة الدينوري

ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٣م

\*\*\* \*\*

- حرف الفين :

(١٣٨) غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزري

ط : مكتبة الخانجي عام ١٩٣٣م

(١٣٩) الفاخر في شرح حمل عبدالقاهر لشمس الدين البعلی

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٠

نحو

(١٤٠) فتح القريب المجيب اعراب شواهد مغني اللبيب . محمد علي طه

مطابع الأندلس

(١٤١) الفتح الكبير للسيوطي

ط : مصطفى البابي الحلبي

(١٤٢) الفهرست لابن النديم

مكتبة خياط - بيروت - لبنان

(١٤٣) فهرس شواهد سيبويه صنعة أحمد راتب النفاخ .

مطابع دار العلم - بيروت

... ..

- حرف القاف :

(١٤٤) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزابادي

ط : مصطفى الباني الحلبي عام ١٩٥٢م

(١٤٥) قصائد ومقطوعات صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني

تحقيق الحبيب بن الخوجه

ط : الشركة التونسية للنشر عام ١٩٧٢م

(١٤٦) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - تحقيق محي الدين

ط : مطبعة السعادة بمصر

... ..

- حرف الكاف :

(١٤٧) الكامل للمبرد

ط : دار نهضة مصر

(١٤٨) كتاب الاستقصاء لخبار المغرب الاقصى تأليف أحمد بن خالد الناصري  
السلوى

المطبعة البهية المصرية عام ١٣٠٤ هـ

(١٤٩) كتاب الأزهية للهروي - تحقيق عبدالمعين الملوحي

ط : مجمع اللغة العربية - دمشق

(١٥٠) كتاب الأصول في النحو لابن السراج

مطبعة النعمان - النجف عام ١٩٧٣م

(١٥١) كتاب الأغاني لابي الفرج الاصفهاني

ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٠م

(١٥٢) كتاب الاقتراح لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي

ط : دار المعارف بسوريا - حلب

(١٥٣) كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد

مطابع دار المعارف بمصر عام ١٩٧٢م

(١٥٤) كتاب الكشف عن وجوه القراءات العشر

(١٥٥) الكتاب لسيبويه

المطبعة الكبرى الاميرية - بولاق - مصر

(١٥٦) كتاب المكرر لابن حفص في القراءات الاربعة عشر  
(١٥٧) كتاب الموضوعات لابن الجوزى

مطابع المجد - القاهرة

(١٥٨) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزغشرى  
ط : مصطفى الباني الحلبي واولاده بمصر عام  
١٩٦٦م

(١٥٩) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون تأليف حاجى خليفة  
اعادت طبعه بالافست مكتبة المتنبى ببغداد  
(١٦٠) الكلبيات لأبي البقاء

المطبعة المصرية - بولاق

(١٦١) الكوكب الدرى المسمى تهديد الوصول الى مقام استخراج الفروع من قواعد  
الأصول

للأسنوى . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت  
رقم ١٤ نحو

\*\*\*

- حرف اللام

(١٦٢) لباب الاعراب للاسفرائينى

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥  
نحو

(١٦٣) الباب في علل البناء والاعراب للعكبرى

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٢٣  
نحو

(١٦٤) لسان العرب لابن منظور

المطبعة الكبرى المنيرية - بولاق - مصر

\*\*\*

- حرف الميم :

(١٦٥) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي اسحاق الزجاج

مطابع الاهرام التجارية  
لجنة احياء التراث

(١٦٦) مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون

ط : مطبعة الارشاد ببغداد

(١٦٧) مجالس العلماء لأبي قاسم الزجاجى - تحقيق عبدالسلام هارون

مطبعة حكومة الكويت

- (١٦٨) مجمع الامثال للميداني  
المطبعة المهدية عام ١٩٥٥ م
- (١٦٩) مجموع مهمات المتون  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٩٤٩ م
- (١٧٠) المحتسب لابن جني - تحقيق النجدي والبخاري وشلبى  
ط : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
- (١٧١) المحكم لابن سيده - تحقيق عائشة عبدالرحمن  
ط : مصطفى البابي الحلبي
- (١٧٢) مختار الأغاني لابن منظور  
ط : عيسى البابي الحلبي عام ١٩٦٨ م
- (١٧٣) مختارات ابن الشجري  
(١٧٤) المساعد على تسهيل القوائد لابن عقيل  
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥  
نحو
- (١٧٥) مسند الامام أحمد رضى الله عنه - المكتب الاسلامي  
ط : دار صادر - بيروت
- (١٧٦) المصون في الأدب لأبي أحمد الحسن السكري  
ط : حكومة الكويت عام ١٩٦٠ م
- (١٧٧) مطول على التلخيص  
مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ
- (١٧٨) معاني القرآن للفراء  
ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٥ م
- (١٧٩) معاني القرآن واعرابه للزجاج - تحقيق عبدالحليل شلبى  
منشورات المكتبة العصرية - بيروت
- (١٨٠) معاهد التنصيص لعبدالرحمن العباسي  
المطبعة البهية المصرية
- (١٨١) معجم الأدباء لياقوت الحموى من مطبوعات دار المأمون بمصر
- (١٨٢) معجم شواهد العربية - عبدالسلام هارون  
مطابع الرجوى - مكتبة الخانجي
- (١٨٣) معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس - تحقيق عبدالسلام هارون  
ط : مصطفى البابي الحلبي عام ١٩٧٠ م
- (١٨٤) معجم ما استعجم لابي عبده البكري  
ط : لجنة التأليف والترجمة عام ١٩٤٩ م
- (١٨٥) معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي - تحقيق سيد جاد الحق  
ط : دار التأليف بمصر

(١٨٦) المعلقات العشر للتبريزي

مطبعة السعادة

(١٨٧) المقرب لابن عصفور - تحقيق أحمد عبدالستار والجبوري

مطبعة العاني - بغداد

(١٨٨) المغرب الكبير تأليف جلال يحيى

ط: الدار القومية للطباعة والنشر عام ١٩٦٦م

(١٨٩) المفصل للزحشرى

ط: ثانية - دار الجيل - بيروت - لبنان

(١٩٠) المفضليات - تحقيق أحمد شاكر، عبدالسلام هارون

ط: دار المعارف بمصر

(١٩١) المقاصد النجوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى

للعيني - هامش خزانة الادب

ط: المطبعة المنيرية - بولاق

المطبعة الشرقية بمصر

(١٩٢) مقامات الحريري

(١٩٣) المقتضب للمبرد - تحقيق الدكتور عظمة

لجنة احياء التراث الاسلامي

المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

(١٩٤) مناهل الصفاء في مآثر موالينا الشرفاء لأبي فارس عبدالعزيز القشتالي دراسة

وتحقيق عبدالكريم كريم

مطبوعات : وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية

بالرباط

(١٩٥) المنصف لكتاب التصريف لابن جني

ط: مصطفى الباني الحلبي عام ١٩٥٤م

(١٩٦) المؤلف والمختلف لأبي القاسم الآمدي - تحقيق عبدالستار احمد فراج

ط: عيسى الباني الحلبي عام ١٩٦١م

(١٩٧) مؤظاً الامام مالك رضى الله عنه - تحقيق محمد عبدالباقي

ط: دار احياء الكتب العربية - عيسى الباني

الحلبي

\*\*\*

— حرف النون :

(١٩٨) نزهة الأخيار المرضيين في مناقب العلماء الدلائين البكرين

الاستاذ - عبدالودود التازي

مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٢٦٤ك

والآن في مكتبي .

(١٩٩) نزهة الحادى في اخبار ملوك القرن الحادى للشيخ محمد الصغير الافرانى المراكشى

مخطوط في مكتبتى الخاصة

(٢٠٠) نسيم الرياض في شرح شفا القاضى عياض

ط : المطبعة الأزهرية المصرية عام ١٣٢٦ هـ

(٢٠١) نشر المثاني لاهل القرن الحادى عشر والثاني تأليف محمد بن الطيب الحنفى مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢٥٣ ك والآن في مكتبتى .

(٢٠٢) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة لمحمد امين المحبى - تحقيق عبدالفتاح الحلو ط : عيسى البايى الحلبي عام ١٩٦٩ م

(٢٠٣) نفح الطيب تأليف أحمد المقرئ

ط : عيسى البايى الحلبي من مطبوعات دار المأمون

(٢٠٤) النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن ثابت

ط : دار الكتاب العربى - بيروت

\*\*\*

— حرف الهاء :

(٢٠٥) الهاشميات للكثير

مطبعة شركة التضمن عام ١٣٣٠ هـ

(٢٠٦) هدية العارفين واسماء المؤلفين والمصنفين - تأليف اسماعيل البغدادى ط : بالاوفست - منشورات مكتبة المتنبي - بغداد

(٢٠٧) همع الهوامع للسيوطى

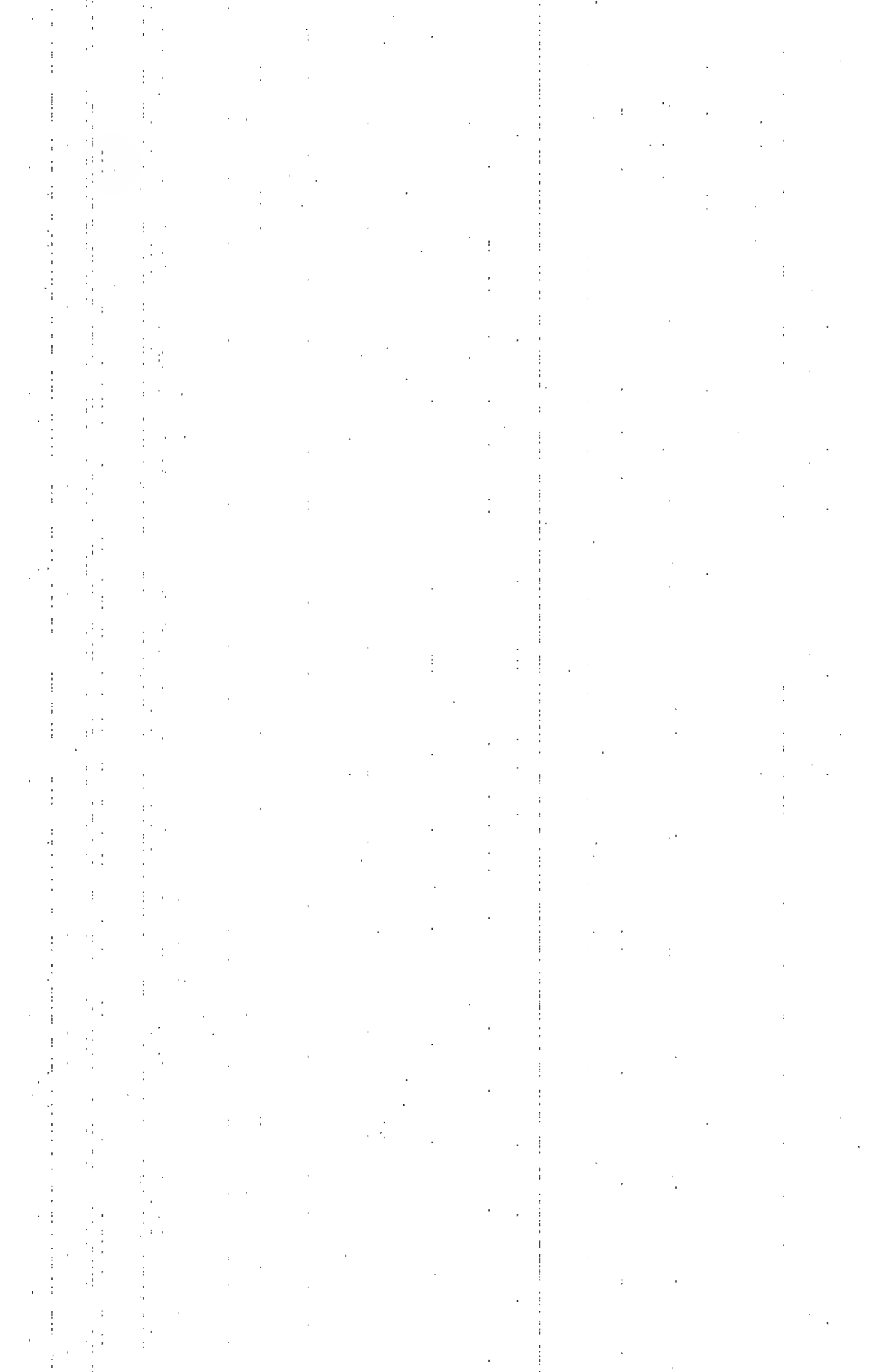
ط : دار المعارف للطباعة والنشر - بيروت

\*\*\*

— حرف الواو :

(٢٠٨) وفيات الاعيان لابن خلكان - تحقيق الدكتور احسان عباس

ط : دار صادر - بيروت



## فهرس الاعلام (١)

- ١- ابن أبي الربيع - عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن محمد أبو الحسن  
ص (٣٠٩) - ٣١٢ - ٥٠٦ - ١١٤٧ - ١٢٧١ .
- ٢- ابن أصبغ - محمد بن أصبغ بن الفرّج المصري أبو عبدالله  
ص (٩٨٧) - ١٠٩٩ .
- ٣- ابن الأنباري : عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله أبو البركات كمال الدين الأنباري  
ص ٢٨٤ - ٣٥٧ - ٤٢١ - ٤٥٦ - ٤٦٢ - (٦١٠) - ٩٧١ -  
١٠٠٠ - ١٠٠٣ - ١٠٥٥ - ١٠٥٧ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ -  
١٠٨٩ - ١٠٩٣ .
- ٤- ابن أبي العافية ص ٣١٢ - ١٠٧٥ - ١١٠١ - ١١٩٥ .
- ٥- ابن أم قاسم المرادي ص ١٤٣ - ١٤٦ - ١٦٨ - ١٧٦ - ٢١٣ - ٢٣٢ - ٢٤٤ - ٢٤٧ -  
٢٥٥ - ٢٧٨ - ٢٨٢ - ٢٩٥ - ٣٠٦ - ٣١٤ - ٣٦٢ - ٣٦٨ -  
٣٦٩ - ٣٨٦ - ٣٨٩ - ٤٠٧ - ٤١٠ - ٤٤٧ - ٤٤٩ -  
٤٥٢ - ٤٦٣ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٥ - ٤٩٩ - ٥٠٤ - ٥١٦ -  
٥٣٤ - ٥٤٠ - ٥٤٣ - ٥٤٥ - ٥٥٠ - ٦٠٠ - ٦٤٧ -  
٦٦٣ - ٦٦٣ - ٦٧٣ - ٦٧٥ - ٦٧٧ - ٦٨١ - ٦٨٨ - ٧٠١ -  
٧٢٤ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٥٦ - ٧٥٩ - ٨٢٠ - ٨٣٨ -  
٨٤٤ - ٨٤٨ - ٨٨٢ - ٨٨٧ - ٨٨٩ - ٩٢٩ - ٩٩٧ - ١٠١١ -  
١٠١٩ - ١٠٢٦ - ١٠٤٩ - ١٠٧٠ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ -  
١٠٩٨ - ١١٠٢ - ١١١٥ - ١١٣٨ - ١١٤٥ - ١١٥١ -  
١١٥٥ - ١١٦٩ - ١١٩٨ - ١٢٠١ - ١٢٠٣ - ١٢١٨ -  
١٢٣٥ - ١٢٦٠ - ١٢٨٥ - ١٢٩٦ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ -  
١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ -  
١٣١٠ - ١٣١٥ .
- ٦- ابن أبي حمزة : أبوبكر محمد بن هشام بن أحمد الأموي (١٠١) .
- ٧- ابن الأعرابي : أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي  
ص (٣٠٤) - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٦٠٨ - ١١٨٩ - ١٣٢٥ .
- ٨- ابن إياز : الحسن بن بدر بن إياز عبدالله أبو محمد جمال الدين  
ص (٩٥) - ٤٠٨ - ٥٨٢ - ٦٦٩ - ٩٠٥ - ٩٩٦ .
- ٩- ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري  
ص (٥٣٦) - ٩٧٢ - ٩٨٤ - ١٢٦٠ .

(١) جعلت رقم الصفحة المترجم فيها للعلم غالباً بين حاصرتين

١٠- ابن الباذش : علي بن أحمد بن خلف الانصارى الاندلسي :  
ص (٣٩١) - ٣٩٣ - ٦٥٥ - ٨٨٠.

١١- ابن برهان عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم برهان  
ص (١١٤٩)

١٢- ابن برى المصرى : عبدالله بن برى بن عبد الجبار أبو محمد المقدسى  
ص (٥٥١).

١٣- ابن بقى : أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي القاسم  
ص (٦٩٨) - ٦٩٩.

١٤- ابن جابر : محمد بن أحمد بن جابر بن علي شمس الدين أبو عبدالله الهوارى  
ص (٩٢). العزيز :

١٥- ابن الجباب : ص ١٢٨٠.

١٦- ابن الحاج الإشبيلي : أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس  
ص (١١٢١) - ١١٩٢.

١٧- ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردى ص (٩٤)

ص ١١٥ - ١٥٠ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٨٢ - ١٨٤ - ١٩٠.

٢٠٤ - ٢٧٨ - ٣٣٠ - ٣٥٥ - ٣٥٧ - ٥٠٧ - ٥٢٣ -

٥٣٢ - ٥٣٨ - ٥٤٧ - ٦٤٦ - ٦٥٠ - ٦٦٠ - ٦٦٨ - ٦٩٤ -

٦٩٥ - ٦٩٧ - ٩٥٩ - ٩٦٢ - ١٠٠٥ - ١٠١١ - ١٠١٢ -

١٠١٥ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٣٨ - ١٠٤٣ - ١٠٧٥ -

١١٠٧ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٧٥ - ١٢٨٠ - ١٣٠٥ -

١٨- ابن حمدون محمد بن حمدون أبو الحسن الواسطى الحذاء :  
ص (٥٨٧).

١٩- ابن خالوية الحسن بن أحمد بن خالوية بن حمدان أبو عبدالله الحمزاني  
ص ٤٧٧ ص (٥٠٣).

٢٠- ابن خروف : علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف  
الأندلسي :

ص (١٧٩) ٢٦٣ - ٢٦٦ - ٢٨١ - ٢٨٣ - ٣١٨ - ٣٢٥ -

٣٧٨ - ٥٥٩ - ٦٠٧ - ٦٧٦ - ٧٣٢ - ٧٩٢ - ٧٩٩ - ٩٥٧ -

٩٦٩ - ٩٨٤ - ٩٨٧ - ١٠٧٥ - ١٠٨٢ - ١١٠١ - ١١٥٠ -

١١٨٤ - ١١٩٤ - ١٢٠٣.

٢١- ابن الخشاب : عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد  
ص (٩٦٠).

٢٢- ابن درستويه : عبدالله أبو محمد أبو جعفر ابن درستويه المرباني الفارسي  
اللغوي :

ص (٢٧٢) ٣١٨-٩٧٢-٩٧٣-٩٨٤-٩٩٢-١١٤٧-  
١٢٨١-١١٨٠.

٢٣- ابن دريد : أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي : ص (٤٦٤).

٢٤- ابن الدهان : سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله أبو محمد

ص (٩٧٨) ٩٨٠-١٠٠٥-١٠٨٣-١١٦٣-١١٨٠-  
١١٩٧-١٢١٤.

٢٥- ابن ذكوان : محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان أبو طاهر : ص (٥٦٢).

٢٦- ابن رشيد : محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي : ص (٩٧).

٢٧- ابن السراج : أبو بكر محمد بن السري :

ص ٣١٣-٤١٠-٥١٧-٥٢٣-٦٩٦-٧٣٨-٧٧٨-٨٢٢  
٨٤٧-٨٥٤-١٠٤١-١٠٥٠-١٠٨٠-١١٢٩-١١٧٠-  
١١٨٧-١٢٣٢-١٢٣٦-١٢٦٣-١٢٨٤.

٢٨- ابن السميع : ص ٧٢٣.

٢٩- ابن سهيل : محمد بن علي الهروي : ص (١٣٠٦).

٣٠- ابن سيده : علي بن أحمد - أو اسماعيل أبو الحسن :  
ص (٢٨٩) ٤١٠-٥٥٥-٤٦٣-٤٧٥.

٣١- ابن السيد : أبو محمد البطليني :

ص ٤٥٨-٩٦٨-١٠٠٤-١٠٢٠-١١٩٥-١٢٢٤.

٣٢- ابن الشجري : ص ٤٨٢-٥٠٢-٨٣٩-٩٦٤.

٣٣- ابن الصائغ : محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردى :

ص (٦٢٦) ٦٨٢-٧٢٠-٨١٣-٨١٤-٩٢٦.

٣٤- ابن الصائغ : علي بن محمد بن يوسف الكتامي أبو الحسن :

ص (١٥٢) ١٧٣-٣٣٤-٤٢٤-٤٨٧-٥١٣-٦٩٣-  
٧٠٩-٧٣٥-٧٩٤-٨٤٦-٩٤٧-٩٥٠.

٣٥- ابن طاهر : ص ٣٧٨- (٤٠٥) - ٥٧٦.

٣٦- ابن الطراوة سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي أبو الحسن :

ص (١٩٥) - ٢٢٦ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٦١٣ - ٦٢٧ - ٦٣٨ -

٦٤٧ - ٩٣٧ - ٩٦٨ - ١٠٣٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١٢٧٠ .

٣٧- ابن طريف : عبدالله بن طريف الأندلسي : ص (١٨٢٩) - ١٨٣٣ .

٣٨- ابن طلحة : محمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف : ص (٢٧٢) - ٦٨٦ - ١٢٣٢ .

٣٩- ابن عامر : ص - ١٠٧٠ .

٤٠- ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضري الأندلسي :

ص (١٤٠) - ١٦١ - ١٦٦ - ١٧٣ - ١٧٥ - ٢١٥ - ٢٥٢ -

٢٦٧ - ٣١٦ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٦ - ٣٦٠ - ٣٦٢ - ٤٠١ -

٤٥٥ - ٤٧٢ - ٤٨٨ - ٥٠٦ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥٣١ - ٥٧٣ -

٦٠٢ - ٦٥٠ - ٦٥٧ - ٦٦٧ - ٦٨٣ - ٧٢٤ - ٧٣٢ - ٩٥٠ -

٩٦٨ - ٩٨٤ - ٩٨٧ - ٩٩٢ - ١٠٣٠ - ١٠٦٤ - ١٠٧١ -

١٠٧١ - ١١٠٩ - ١١٢١ - ١١٢٧ - ١١٥٠ - ١١٦٤ -

١١٨٠ - ١١٨٨ - ١١٩١ - ١١٩٤ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ -

١٢٢٥ - ١٢٣٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٧ - ١٢٧٧ - ١٣٠٨ -

١٣١٨ - ١٣٢٢ .

٤١- ابن العطار : علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان أبو الحسن :

ص (٩٥) .

٤٢- ابن عطية : عبدالحق بن غالب بن عبد الرحيم الغرناطي : ص (١٠٨٣) .

٤٣- ابن عمرو : محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو جمال الدين أبو عبدالله الحلبي : ص (٩٤) .

٤٤- ابن العميد : ص ١٣٠٠ .

٤٥- ابن فارس : ص ٤٥١ .

٤٦- ابن القرس : عبد الرحمن بن عبد المنعم الوزير : ص (١١١) .

٤٧- ابن قتيبة : عبدالله بن مسلم أبو محمد الكاتب : ص (٤٥٧) - ٦٢٠ .

٤٨- ابن القطاع : علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي : ص (١٢٧٠) .

٤٩- ابن كثير : عبدالله بن كثير بن عمر بن زاذان بن فيروزان بن هرمز أبو معبد :

ص (٥٦٤) - ٧١٨ .

٥٠- ابن كيسان : ابوالحسن بن محمد بن أحمد :

ص (١٩٥) -٢٩٠-٢٩٧-٣١٣-٣١٥-٣٢٩-٤٠٤-

٤١٨-٤٢٢-٥٢٥-٥٣٧-٥٨٤-٥٨٥-٦٣١-

٦٣٤-٩٧٦-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٨-١٠٢٧-١٠٧٩-

١٠٨١-١١٦٨-١١٨٤-١١٨٥-١٣١٥.

٥١- ابن ماجه : محمد بن يزيد بن ماجه الربعي أبو عبدالله القزويني ص : (١١٥).

٥٢- ابن مالك (المصنف وصاحب متن التسهيل المشروح :

٧٨-٩١-٩٢-٩٨-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٨-١٠٩-

١١٢-١١٣-١١٦-١٢٠-١٢١-١٣٢-١٣٥-١٣٧-

١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٧-١٤٨-

١٥١-١٥٤-١٥٥-١٥٧-١٥٨-١٦٢-١٦٤-١٦٥-

١٦٦-١٦٨-١٦٩-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٥-١٧٧-

١٨٠-١٨١-١٨٨-١٨٩-١٩١-١٩٤-١٩٥-١٩٧-

٢٠٠-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٩-

٢١٤-٢١٨-٢١٩-٢٢١-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٨-

٢٣٠-٢٣١-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-

٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-

٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٧-٢٥٨-٢٦٢-٢٦٣-

٢٦٤-٢٦٥-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٦-٢٧٨-

٢٧٩-٢٨٠-٢٨٣-٢٨٧-٢٨٨-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-

٢٩٤-٢٩٦-٣٠١-٣٠٣-٣٠٦-٣٠٨-٣١١-٣١٢-

٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٩-٣٢١-٣٢٧-٣٣٠-

٣٣١-٣٣٢-٣٤٥-٣٤٧-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٤-

٣٥٧-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٧-٣٦٩-٣٧٤-٣٧٥-

٣٧٩-٣٨١-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٦-٣٨٨-٣٨٩-

٣٩٠-٣٩٦-٤٠٠-٤٠١-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٦-٤٠٧-

٤٠٨-٤١٤-٤١٧-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٣٢٤-٤٢٥-

٤٢٧-٤٢٨-٤٣٠-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٩-

٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٦-

٤٥٧-٥٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٦-٤٦٧-٤٧٠-

٤٧٥-٤٧٦-٤٨١-٤٨٢-٤٨٤-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-

٤٩٠-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٧-٤٩٨-٥٠٠-٥٠٣-٥٠٤-

٥٠٥-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١٣-٥١٥-٥١٧-٥١٩-

033-032-031-02V-027-020-028-020  
082-081-080-039-038-037-030-038  
002-000-089-088-087-080-088-083  
0V3-078-073-071-008-007-000-008  
088-082-081-080-0V8-0VV-0V7-0V8  
098-09V-098-093-092-091-088-08V  
70V-707-700-703-701-700-099  
718-710-713-712-711-710-709-708  
738-733-729-728-720-728-723-721  
789-788-787-782-781-738-73V-737  
7V2-7V0-77V-773-772-771-709-701  
782-781-780-7V9-7VV-7V0-7V8-7V3  
790-798-793-792-790-788-78V-788  
V12-V00-V08-V03-V02-V01-798-79V  
V21-V20-V19-V18-V1V-V17-V10-V18  
V38-V3V-V33-V30-V28-V2V-V27-V22  
V0V-V02-V8V-V87-V88-V82-V80-V39  
VV7-VV0-VV8-VV2-V77-V78-V72-V08  
800-808-V99-V90-V92-V88-V8V-V88  
888-883-839-830-831-829-828-822  
872-871-809-808-80V-888-887-880  
888-887-881-8V9-8V8-87V-878-873  
917-912-910-909-900-89V-890-898  
939-930-933-931-928-928-923-922  
903-901-989-988-98V-980-988-981  
9V0-9V1-979-978-973-971-908-900  
992-988-98V-988-982-981-980-9VV  
-1010-1000-1003-1002-1000-997  
-1018-101V-1017-1018-1013-1011  
-1032-1028-102V-1027-1020-1019  
-108V-1080-1081-1080-103V-1037  
-10V0-10V8-1077-1070-100V-1002  
-1098-1093-1090-1088-1080-1080  
-1117-1012-1108-1101-1097-1090  
-1128-1123-1121-1119-1118-111V

-١١٤٠-١١٣٨-١١٣٤-١١٢٩-١١٢٧-١١٢٦  
 -١١٥١-١١٤٩-١١٤٧-١١٤٦-١١٤٥-١١٤٣  
 -١١٥٨-١١٥٧-١١٥٦-١١٥٥-١١٥٤-١١٥٢  
 -١١٧٢-١١٧٠-١١٦٨-١١٦٢-١١٦١-١١٥٩  
 -١١٨٠-١١٧٩-١١٧٧-١١٧٦-١١٧٥-١١٧٣  
 -١١٩٤-١١٩٣-١١٩٢-١١٨٥-١١٨٣-١١٨١  
 -١٢٠٦-١٢٠٤-١٢٠٣-١٢٠٢-١١٩٩-١١٩٨  
 -١٢١٣-١٢١٢-١٢١١-١٢١٠-١٢٠٩-١٢٠٨  
 -١٢٢٦-١٢٢٤-١٢٢٣-١٢٢٠-١٢١٩-١٢١٦  
 -١٢٤٩-١٢٤٨-١٢٤٧-١٢٣٥-١٢٣٤-١٢٣١  
 -١٢٥٦-١٢٥٥-١٢٥٤-١٢٥٣-١٢٥٢-١٢٥١  
 -١٢٦٨-١٢٦٣-١٢٦٢-١٢٦٠-١٢٥٩-١٢٥٧  
 -١٢٧٦-١٢٧٥-١٢٧٤-١٢٧١-١٢٦٩-١٢٦٨  
 -١٢٩٠-١٢٨٦-١٢٨٥-١٢٨٤-١٢٨٠-١٢٧٧  
 -١٣٠٤-١٢٩٧-١٢٩٦-١٢٩٥-١٢٩٣-١٢٩٢  
 -١٣١٦-١٣١٥-١٣١٠-١٣٠٧-١٣٠٦-١٣٠٥  
 -١٣٢٩-١٣٢٨-١٣٢٧-١٣٢١-١٣١٨-١٣١٧  
 .١٣٣٨-١٣٣٧-١٣٣٤

٥٣- ابن مجاهد : أحمد بن موسى بن العباس التميمي ص : (٤٧٨).

٥٤- ابن مروان : محمد بن مروان المدني : ص (٦٥٦).

٥٥- ابن مسعود : سيدنا عبدالله بن مسعود بن غافل بن مخزوم أبو عبد الرحمن الهلبي :

ص (٤٨٧) -٧٢٦-١١٧٧ .

٥٦- ابن المعتز : عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد :

ص (١٢٧) .

٥٧- ابن معطى : يحيى بن معطى بن عبدالنور أبو الحسن زين الدين الزواوى المغربي :

ص (١١٨٠) -١٢٥٦ .

٥٨- ابن ميادة : ص ٦١٣ .

٥٩- ابن الناظم : ص ٩٧-٢٣٨-٣٧٤-٤٨٦-٦٨٤-٩٦٦-١٠٤٦-١١٨٧

٦٠- ابن هرمة : ص ٦٩٧ .

٦١- ابن هشام : جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصارى القاهرى

ص (٩١) - ١٠٥ - ١١١ - ١٣٢ - ١٥٤ - ١٧٠ - ١٨٢ - ٢٠٩  
٢٣٠ - ٢٤٨ - ٢٥٩ - ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٩٢ - ٢٩٦  
٢٩٩ - ٣١٥ - ٣٤٧ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٦٢ - ٣٦٨ - ٣٧٧  
٤١٨ - ٤٥٠ - ٤٦٤ - ٤٨٣ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٦١٩ - ٦٢٠  
٦٢٢ - ٦٢٨ - ٦٣٧ - ٦٦٠ - ٦٨٩ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨  
٧٠٠ - ٧٠١ - ٧١٠ - ٧١٣ - .

٦٢- ابن هشام الحضرواى : محمد بن يحيى بن هشام أبو عبدالله الأنصارى الخزرجى

الأندلسى : ص (١٢٠) - ١٧٤ - ٣٣٤ - ٤٠٥ - ٤٧٤ - ٤٨٩ .

٦٣- ابن ولاد : أحمد بن محمد بن الوليد أبو العباس التميمى :

ص (٤٠٥) - ٤٦١

٦٤- ابن يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن المفضل بن عبد الكريم :

ص (٩٤) - ٣٣١ - ٥٣٣ - ٥٣٥ .

٦٥- أبو إسحاق : إبراهيم بن أحمد البهارى : ص (١٧٥) .

٦٦- أبو إسحاق : ابن ملكون إبراهيم بن محمد بن المنذر بن سعيد الحضرمى الإشبيلي

ص (١٧٥) - ٢٠٧ .

٦٧- أبو إسحاق التنوخى : إبراهيم بن محمد : ص (١٠٠) - ١٠٢ .

٧٠- أبو البقاء العكبرى : عبدالله بن الحسين بن عبدالله :

ص (٢٥٩) - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٥٦٦ - ٦٥٥ .

٧٣- أبو بكر بن شقير : أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير أبو بكر :

ص (٣٠٧)

٧٤- أبو بكر : القاسم بن زكرياء بن عيسى أبو بكر البغدادى : ص (٥٧٢) .

٧٥- أبو بكر بن طاهر : ١٧٤ - ٢٢٨ .

٧٦- أبو بكر بن مقسم : محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن : ص (٣٠٩) .

٧٨- أبو تمام : ص ١٦١ - ٢١٤ - ٦١٨ .

٧٩- أبو الجراح : ص ٤٣٧ .

٨٠- أبو جعفر : أحمد بن عبد النور المالقى : ص (٣١٩).

٨١- أبو جعفر بن الزبير : ص - ١٥٩.

٨٢- أبو جعفر النحاس : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى النحاس  
المصرى : ص (١١٨) - ٣٠٣ - ٣٦١ - ٥٠١.

٨٣- أبو جعفر : أحمد بن صالح أبو جعفر المصرى : ص - (٥٦٤).

٨٤- أبو جعفر بن مضاء : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن عاصم :

ص - (١١٩٤).

٨٥- أبو حاتم : إسماعيل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني :

ص - (٣٤٣) - ٣٤٥ - ٤٥١ - ٤٧٥.

٨٦- الأخفش : أبو الحسن سعيد بن معدة الأخفش الأوسط :

ص - (١٦٤) - ١٧٩ - ١٨٧ - ١٨٨ - ٢٧١ - ٢٧٣ - ٢٨١ -

٢٩٠ - ٢٩٦ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣٢٠ - ٣٢١ -

٣٢٣ - ٣٥١ - ٣٦٩ - ٤٠٣ - ٤٣٦ - ٤٥٤ - ٤٥٧ - ٤٧١ -

٤٧٤ - ٥٠١ - ٥١٧ - ٥٢٦ - ٥٤٥ - ٥٥٢ - ٥٦٥ - ٥٧٤ -

٥٩٠ - ٥٩٣ - ٦٠٤ - ٦٣٤ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٦ -

٦٥٦ - ٩٤٧ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٦١ - ٩٦٧ - ٩٦٩ - ٩٧٠ -

٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ١٠٢٦ - ١٠٣٠ -

١٠٦٢ - ١٠٦٤ - ١٠٧٤ - ١٠٨٢ - ١٠٩٤ - ١٠٩٧ -

١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٨ - ١١٢٤ - ١١٢٦ - ١١٢٨ -

١١٤٢ - ١١٥٦ - ١١٨١ - ١١٨٤ - ١٢٠٣ - ١٢٠٩ -

١٢٧٠ - ١٢٧٣ - ١٢٩١ - ١٢٩٤ - ١٢٩٧ - ١٢٩٩ -

١٣٢٧ - ١٣٢٨.

٨٧- الأخفش الصغير : علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش الصغير :

ص (٣٢٣) - ٣٢٩ - ٥٣٤ - ٦٥٤.

٨٨- أبو الحسن حازم بن محمد الأندلسى : ص (١١٠٤)

٨٩- أبو الحسن : روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلى البصرى : ص (٤٨٨).

٩٠- أبو الحسن بن عبد الوارث : محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث :

ص (١٠٨٦) - ١١٨٨.

٩١- أبو الحسن بن ختاط : ص ١١٦٢

- ٩٢- أبوحنش : ص ٣٠٠ .
- ٩٣- أبوحنيفة الدينوري : ص ٧١٦-٧١٧ .
- ٩٤- أبوخراس الهذلي : ص ٥٤٨ .
- ٩٥- أبو الخطاب : عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب الأخفش الكبير :  
ص (٣٧٠) - ٥٤٨ - ٨٧٨ .
- ٩٦- أبو الدرداء : ص - ٧٠٤ - ١٣٣٦ .
- ٩٧- أبوذر الخثني : مصعب بن محمد بن سعود الخثني الأندلسي : ص (٣٧٨) .
- ٩٨- أبو رجاء : عمران بن تميم أو ابن ملخان أبو رجاء العطارى البصرى التابعى :  
ص (٧٢٣) .
- ٩٩- أبو زيد الأنصارى : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى :  
(٣٠١) - ٣٤٦ - ٣٦٢ - ٣٩٨ - ٤٥١ - ٤٥٧ - ٦٦٥ -  
١١٣٩ - ١١٥٠ - ١٢٢٦ .
- ١٠٠- أبو السعادات : المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني  
أبو السعادات بن الأثير : ص (٣٦٣) - ٤١١ .
- ١٠١- أبو سعيد بن لب : ص ١١١٨ .
- ١٠٢- أبو طالب - عم النبى صلى الله عليه وسلم - : ٤٦٤ - ٥٠٢ .
- ١٠٣- أبو طاهر : أحمد بن على بن عبد الله بن عمر بن سوار أبو طاهر البغدادي :  
ص (٣١٨) .
- ١٠٤- أبو الطاهر : محمد بن أبي اليمن المعروف بابن الكويك : ١٠١ .
- ١٠٥- أبو الطيب المتنبي : - ٥١٠ - ٦٢١ - ١١٩٥ .
- ١٠٦- أبو العالية : ص (٣٨١) .
- ١٠٧- أبو العباس أحمد بن أبي بكر الدلائى - عم الشارح وشيخه : ص ٣٦٣ .
- ١٠٨- أبو العباس سيدى أحمد زروق : أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى :  
ص (١٠٠) .
- ١٠٩- أبو العباس : أحمد بن على بن الإمام الحسن على بن عمران الفارسي - ١٢٩٦ .
- ١١٠- أبو عبد الله الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
الدمشقي : ص (٩٣) - ٩٧ .

- ١١١- أبو عبدالله الطوالى : محمد بن عبدالله الطوالى : ص (٦٣٣) .
- ١١٢- أبو عبدالله : محمد بن أبي بكر الدلائى : ص ١١٠٥ .
- ١١٣- أبو عبدالله : محمد بن غازى أبو عبدالله : ص (١٠٠) .
- ١١٤- أبو عبدالله القصار : محمد بن قاسم بن محمد بن على القصار : ص (٩٩) .
- ١١٥- أبو عبدالله محمد بن مرزوق : (١٠١) .
- ١١٦- أبو عبدالله المرشاني : ص - ٩٤ .
- ١١٧- أبو عبدالله : محمد الشلوينى الصغير بن على بن محمد الأنصارى الملقى :  
ص (٦٥٠) .
- ١١٨- أبو عبدالله : محمد بن عبدالرحمن البستينى : ص : (١٠١) .
- ١١٩- أبو عبدالله المكلاينى : ص - ١٠٦٩ .
- ١٢٠- أبو عبدالله : محمد بن هشام : ص ٣٨٥ .
- ١٢١- أبو عبدالله بن مرزوق : محمد بن أحمد بن محمد : ص (١٠١) .
- ١٢٢- أبو عبيدة : محمد بن المثنى أبو عبدالله التميمى البصرى :  
ص (٢٨٧) - ٣٠٠ - ٣٩٢ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٦٣٣ - ١٢٧٠ .
- ١٢٣- أبو عبيد : القاسم بن سلام ص (٢١٦) - ٧٠٠ - ١٣٢٥ .
- ١٢٤- أبو العتاهية : ص ١٦٢ - ٦٢٧ .
- ١٢٥- أبو العلاء بن أبي زرعة : أبو يعلى بن أبي زرعة الباهلى المصرى :  
ص (٣٢٩) .
- ١٢٦- أبو على الرندى : ص ١٠٢ - ٣١٣ .
- ١٢٧- أبو على الشلوينى : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله أبو على الأزدى الشهرى  
في هذا الكتاب (بالأندلسى) :  
ص (١٦٦) - ٢٤٣ - ٢٥٨ - ٢٦٣ - ٣٣٤ - ٣٦١ - ٣٨٨ -  
٤٠٥ - ٥١٥ - ٥٤٨ - ٦٠٧ - ٦١١ - ٦٣٩ - ٦٦٩ - ٧٠٩ -  
٩٩٤ - ١١٠٧ - ١١٤٩ - ١١٦٤ - ١١٧٨ - ١١٨٨ -  
١١٩٤ - ١٢٢٥ - ١٢٥٩ .

١٢٨- أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي :

ص (١٦٠) - ١٧٩ - ١٨١ - ١٩٧ - ٢٠٧ - ٢١٣ - ٢٢٧ -  
٢٣٠ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٩٦ - ٣٠٧ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٩ -  
٣٢٣ - ٣٣٧ - ٣٤٧ - ٣٦٢ - ٣٧٩ - ٣٩٤ - ٣٩٦ - ٤٠٤ -  
٤٣٢ - ٤٣٤ - ٤٣٦ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٥١ - ٤٥٦ - ٤٦٢ -  
٤٧٢ - ٥٠٥ - ٥١٥ - ٥١٧ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٨٥ - ٥٩٣ -  
٦٠٥ - ٧٠١ - ٧٠٣ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧٢٦ - ٧٣٢ - ٩٧٦ -  
٩٩٤ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ١٠٣٦ - ١٠٤١ - ١٠٤٤ - ١٠٥٢ -  
١٠٦٢ - ١٠٧٥ - ١٠٨١ - ١٠٨٦ - ١٠٩٤ - ١١١٠ -  
١١١١ - ١١١٢ - ١١٢٦ - ١١٣٤ - ١١٤٠ - ١١٤٩ -  
١١٥٠ - ١١٦١ - ١١٨٠ - ١١٨٨ - ١١٩٤ - ١٢٠٩ -  
١٢١٢ - ١٢١٤ - ١٢١٧ - ١٢٢٧ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ -  
١٢٦٣ - ١٢٧٦ - ١٢٧٨ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٣٢٥ -  
١٣٢٨ - ١٢٥٥ .

١٢٩- أبو علي القالي : إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي :

ص (٤٥٨) - ١١٨٩ - ١٢٥٦ .

١٣٠- أبو علي قطرب : محمد بن المستنير أبو علي :

ص (٢٦٧) - ٢٩٣ - ٤٠٦ - ٤٧٥ - ٥٨٤ - ٧٩١ - ٦٨٣ -

١٣٠١

١٣١- أبو عمر بن العلاء : قيل اسمه زياد ، وقيل اسمه كنيته :

ص (١٧٧) - ٢٤٦ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٣١٨ - ٣٢٢ - ٤٣٨ -

. ٤٥٨ - ٥٦٦ - ٦٥٥ - ٣٢٧ - ٣٤٦ .

١٣٢- أبو عمر المطرزي : محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد :

ص (٣٦٤) - ١٣١٥ - ١٣١٧ .

١٣٣- أبو عمر الشيباني : ص ٣٠٣ .

١٣٤- أبو عمر عثمان المصري : ص ١٠٠ .

١٣٥- أبو غانم : مظفر بن أحمد بن أحمد بن أبي غانم المصري :

ص (١١٣٤) .

١٣٦- أبو الفتح : عثمان بن جنى :

ص (١١٢) - ٢١٠-٢٦١-٢٩٢-٢٩٦-٣٠٥-٣٢٣-  
٣٩٦-٣٩٥-٣٧٩-٣٦٦-٣٦٥-٣٦٢-٣٦١-٣٣٤  
٥٠٠-٤٧٧-٤٧٦-٤٧٢-٤٧١-٤٠٥-٤٠١-٣٩٨  
٩٦٠-٦٩٤-٦٨٩-٦٧٣-٦٧١-٦٣٢-٦٠٥-٥٨٠  
-١١٤٩-١١٢٦-١١١١-١٠٨١-١٠٨٠-١٠٦٤  
-١٢٦٨-١٢٦٣-١٢٢٧-١٢١٧-١٢٠١-١١٨٨  
١٣٣٥-١٣٣٣-١٣٠٨-١٢٦٩ .

١٣٧- أبو الفتح : ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي : ص (١٢٦٨) .

١٣٨- أبو القاسم بن أبي القاسم : ص - ٩٧٦-٩٧٠ .

١٣٩- أبو القاسم خلف بن يوسف الشتريني المعروف بابن أبي الأبرش :

ص - ٤٨٣- (١١٤٨) - ١٢٣٩ .

١٤٠- أبو القاسم بن الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد : ص (٢٦٤) .

١٤١- أبو محمد بن حزم الظاهري : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب :

ص (٥٣٠) - ٦٢١ .

١٤٢- أبو محمد عبد السلام السلامي : ص ٧٢٣ .

١٤٣- أبو محمد عبد الرحمن بن علي سفير : ص (١٠٠) .

١٤٤- أبو محمد بن عبد العزيز بن زيدان : ص - ١١٦٢ .

١٤٥- أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفارسي : ص - ١١١ .

١٤٦- أبو محمد اليزيدي : يحيى بن المبارك بن المغيرة : ص (١٢٧٨) - ١٢٨١ .

١٤٧- أبو مهدى الحجازي : ص - ١٢٧٨ - ١٢٨١ .

١٤٨- أبو النجم : ص - ١٦٢-١٦٣-١٠٦٦-١٠٦٨ .

١٤٩- أبو النعيم : رضوان بن عبد الله الجنوي : ص (٩٩) .

١٥٠- أبو نواس : الحسن بن هاني أبو علي : (١١٩) .

١٥١- أبو هاشم : ص ١٦٧ .

١٥٢- أبو الوليد : محمد بن أبي القاسم أحمد بن الوليد بن رشد :

ص (٢٢٤) - ٢٢٧ .

١٥٣- أبو الوليد بن أبي أيوب : ص ١١٧٨ .

١٥٤- الأيباري : علي بن يوسف بن علي بن سليمان اللواتي الأيباري : ص (٤١٧)

١٥٥- أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية : ص (٧٢٣)

١٥٦- الأبدى : علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الجثنى الأبدى أبو الحسن :

ص (٥٧٣) - ٤٧٥ - ٩٥٠ .

١٥٧- أثير الدين (أبو حيان) :

ص ٩١-٩٥-٩٨-١٠٩-١٢٠-١٤٠-١٤٣-١٤٦-

١٤٧-١٥٠-١٥٤-١٥٥-١٥٨-١٦٠-١٦٤-١٦٦-

١٦٨-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٧-١٨٠-١٨٣-

١٨٦-١٩٠-١٩١-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٩-٢٠٠-

٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١١-

٢١٢-٢١٤-٢١٥-٢١٨-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-

٢٢٥-٢٢٩-٢٣١-٢٣٢-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤٤-

٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٥١-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-

٢٥٧-٢٥٨-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٨-٢٧٠-

٢٧٢-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨٢-٢٨٣-

٢٨٨-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٥-٢٩٧-٣٠١-٣٠٢-

٣٠٤-٣٠٦-٣٠٨-٣٠٩-٣١٥-٣١٧-٣١٨-٣٢٠-

٣٢٣-٣٢٥-٣٢٦-٣٣٣-٣٣٤-٣٤٥-٣٤٧-٣٤٩-

٣٥١-٣٥٩-٣٦١-٣٦٧-٣٦٩-٣٧١-٣٧٣-٣٧٤-

٣٧٥-٣٧٧-٣٨٣-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٩-٣٩٠-

٣٩١-٣٩٣-٣٩٥-٣٩٨-٤٠٠-٤٠٤-٤٠٧-٤١٠-

٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٦-٤١٨-٤٢٠-٤٢١-

٤٢٣-٤٢٤-٤٢٨-٤٣٠-٤٣٣-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-

٤٣٨-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥١-٤٥٣-٤٥٥-٤٥٧-

٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٦-٤٦٧-٤٧٢-٤٧٥-

٤٧٧-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٥-٤٨٨-٤٩٠-٤٩٢-

٤٩٤-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠١-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٨-

٥٠٩-٥١٠-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥٢٠-٥٢٣-٥٢٧-

٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٨-٥٣٩-٥٤١-

٥٤٢-٥٤٣-٥٤٥-٥٤٧-٥٥٠-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-

٥٥٥-٥٥٦-٥٦١-٥٦٣-٥٦٧-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-

097-092-091-089-088-082-080-076  
712-711-708-706-703-700-099-097  
729-720-728-720-718-717-710-718  
788-781-780-738-737-738-733-731  
772-771-777-773-772-771-700-789  
701-789-788-787-788-770-778-773  
720-717-710-712-709-700-703-702  
733-730-728-727-727-728-722-721  
770-709-708-707-707-787-787-738  
800-787-777-778-772-779-777-770  
830-828-827-828-800-808-802-801  
877-872-870-809-887-888-837-832  
898-889-883-881-879-870-872-871  
922-917-907-908-903-901-900-890  
982-981-939-937-930-933-929-923  
971-970-900-901-900-989-988-988  
988-980-978-970-971-970-978-970  
1007-1001-1000-997-998-993-990  
-1017-1018-1013-1011-1010-1009  
-1027-1026-1023-1020-1019-1018  
-1072-1070-1000-1087-1082-1029  
-1073-1072-1070-1079-1078-1070  
-1098-1090-1089-1088-1077-1070  
-1117-1111-1110-1109-1108-1102  
-1138-1129-1127-1127-1119-1118  
-1108-1107-1103-1188-1183-1181  
-1178-1170-1178-1173-1172-1171  
-1199-1198-1193-1187-1177-1170  
-1211-1209-1208-1207-1208-1201  
-1228-1223-1218-1218-1213-1212  
-1272-1271-1208-1203-1230-1231  
-1288-1277-1277-1270-1273-1277  
-1301-1297-1293-1291-1288-1287  
-1310-1308-1307-1307-1308-1303  
-1330-1329-1328-1327-1328-1317

- ١٥٨- أحمد بن الحجاز : ص : ٦٩٤-٩٦٠-٩٧٠-٩٨٤-١١٦٣ .
- ١٥٩- أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي - ختن ثعلب - ص (٦٣٣) .
- ١٦٠- أحمد بن محمد بن غانم ص (١٠٠) .
- ١٦١- أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب ص (١٩٨)-٢٠٨-٢٨٩-٣٠٩-٣٦٥-٤٠٥  
٥٦٢-٥٨٤-٦٣٥-٩٧٩-١٠٠١-١٠٥٠-١٠٨٠  
١٠٩٥-١٣٠٥-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣٣١ .
- ١٦٢- الأخطل : ص ١٥٩-٣٦٧ .
- ١٦٣- الأزهرى : أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الهروى  
ص (٩٩)-٦٢٨-١١٠٨ .
- ١٦٤- الأسفرايينى : محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد المعروف بالفضل  
الأسفرايينى ص (١٥٢) .
- ١٦٥- إسماعيل بن أبي الجهم : ص ٣٨٣ .
- ١٦٦- الأسود بن يعفر : ٣٧٧-١٠٣٨ .
- ١٦٧- أشهب بن رميلة بن نورين أبي حارثة : ص (٣٩٦) .
- ١٦٨- الأصمعى : عبد الملك بن قريب الباهلى البصرى :  
ص (١٠٤)-٢٩٠-٣٠٠-٤٣٠-٤٩٦-٥٠٣-٦٩٦-١٠٤٦  
١٠٩٨-١٢٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٩-١٣٣٦ .
- ١٦٩- الأعرج : ص - ١١١١ .
- ١٧٠- الأعشى : - ٤٢٢-١٣٠٦ .
- ١٧١- الأعلام : يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمرى :  
ص (٢٦٢)-٣٠٨-٣١٣-٤٠٣-٤٥٠-٤٧٨-٩٧٦  
١١٠٧-١١٢٥-١١٧٢-١٢٥٦ .
- ١٧٢- الأعمش : سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدى : ص (٣٩٩) .
- ١٧٣- الأفوه الأودى : ٣٧٣ .
- ١٧٤- الإمام بن عرفة : محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عرفة الدرعمى : (٢٣٢)
- ١٧٥- الإمام أبو عبد الله محمد العربي : (٧٥)- ٩٩ .

١٧٦- إمام الحرمين : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن ضياء الدين أبو المعالي الجويني : ص (١٦٧) - ٤١٧ .

١٧٧- الإمام الرازي : أبو الفضل محمد فخر الدين بن ضياء الدين بن الحسن بن الحسين التميمي الرازي : ص (١٣٦) - ١٦٧ .

١٧٨- الإمام الرضا : ص ٦٥٢-٦٥٧-٨٢١ .

١٧٩- الإمام العبدري الجاج : محمد بن محمد بن محمد العبدري أبو عبد الله : (٣٤٠)

١٨٠- الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه - ص : ١١٨ .

١٨١- امرؤ القيس : ص ١٧٧-١٧٨-٢٤٧-٢٩١-٤٧٨-٤٩٩-٥٠١-٧٧٥

٧٨٨-٧٨٩-٨٢٥-١٠٨٥-١١٧٤-١٢١٦-١٢٩٠

١٨٢- أم عقيل بن أبي طالب : ص ١٢١٥ .

١٨٣- الأمير علاء الدين علي بن الفارسي : ص ١١٥٨ .

١٨٤- البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إسماعيل بن المغيرة :

ص (١١٥) .

١٨٥- البدر بن جماعة : بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم الكنتاني :

ص (٩٥) .

١٨٦- البدر النمامني : ص : (٨٦) - ٩١-٩٢-١٠٨-١١٠-١١٢-١١٤-١٢١

١٢٢-١٢٨-١٣٢-١٣٦-١٤٠-١٤٢-١٤٣-١٤٤

١٤٥-١٤٧-١٤٩-١٥٠-١٥٣-١٥٤-١٥٧-١٥٨

١٧٠-١٧٦-١٨٠-١٨١-١٨٦-١٨٩-١٩١-١٩٤

١٩٥-٢٠٠-٢٠٣-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٩-٢١١

٢١٢-٢١٤-٢١٧-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٣٢-٢٣٣

٢٣٥-٢٣٧-٢٤٠-٢٤٢-٢٤٤-٢٤٧-٢٤٩-٢٥٢

٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٩-٢٦٨-٢٦٩-٢٧١

٢٧٢-٢٧٣-٢٧٧-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٥-٢٩٠-٢٩١

٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٦-٣١٠

٣١٣-٣١٤-٣١٧-٣٢٠-٣٢١-٣٢٥-٣٢٧-٣٢٨

٣٣١-٣٣٥-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٣-٣٥٥-٣٥٩

٣٦٠-٣٦٢-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٩-٣٨٢

٣٨٣-٣٨٤-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٩-٣٩٤-٣٩٦-٣٩٨



١٢٠٣-١٢٠٩-١٢١١-١٢١٣-١٢١٨-١٢٢١-  
 ١٢٢٢-١٢٢٤-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٦٠-١٢٦٢-  
 ١٢٦٩-١٢٧٥-١٢٧٧-١٢٨١-١٢٨٥-١٢٩٠-  
 ١٢٩٣-١٢٩٦-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٦-  
 ١٣٠٧-١٣٠٨-١٣١١-١٣١٥-١٣٢١-١٣٣٢-  
 ١٣٣٣ .

١٨٧- بدر الدين العيني : محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد العنتابي بدر الدين :  
 ص (٩٦)-٢١١ .

١٨٨- البزار : أبوبكر أحمد بن عمر بن عبدالحق البزار : ص (٣١٧) .  
 ١٨٩- البساطي : محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن محمد بن الحسن بن غانم  
 ١٩٠- البهاء بن عقيل : ص ١٤٦-٢٢٠-٢٧٨-٢٩٠-٢٩٥-٣١٤-٣٢٥-  
 ٦٨٨-٧٢٧-١٠٧٤-١٢٩٦-١٣٠٣-١٣٠٤-  
 ١٣١٠ .

١٩١- بهاء الدين بن السبكي : أحمد بن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي  
 أبوخالد : ص (٥٩٧) .

١٩٢- بهاء الدين بن النحاس : أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر  
 الحلبي : ص (٩٨)-٧٣٠-٩٧٨- .

١٩٣- تاج الدين السبكي : عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي : ص (١٤٩) .  
 ١٩٤- تاج الدين التبريزي : علي بن عبدالله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي  
 تاج الدين : ص (٩٤) .

١٩٥- التفتازاني : مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين :  
 ص (٦٢٣)-٧٠٤-٧٩٥-١١١٨ .

١٩٦- التقي السبكي : علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام بن يوسف السبكي تقي الدين  
 أبوالحسن : ص (١٠٥) .

١٩٧- التوم : ص ١٧٨-١٧٩ .

١٩٨- ثابت بن الخيار : أبوالمظفر بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي :  
 ص (٩٥)-٤٥٢- .

١٩٩- الحارث بن وعلة : ص ٦٨٩ .

٢٠٠-الحجاج بن يوسف : ص ٣٥٢-٣٨٠-٣٨٤-٣٨٥-٤٩٩-٥٠١ .

٢٠١-الحريري: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري أبو محمد : ص (٣٥٦)

٢٠٢-حسان بن ثابت رضي الله عنه - : ص ١١٧-٢٣٤-٤٠٨-٥٥٠-٦٣٢-

٨٤٠-١٢٨٢-١٣٣٥-١٣٣٦ .

٢٠٣-حسن بن زيد : ص ٦٩٧ .

٢٠٤-الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن : ص (١٢٨٠) .

٢٠٥-الحسن بن صباح : أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي الكاتب :

ص (٩٣) .

٢٠٦-الحسن القاري : ص ٣٢٧-٤٩٠ .

٢٠٧-الخطيئة - ١٣٠٠ .

٢٠٨-حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن عدي أبو عمر الدوري الأزدي ص (١١٦) .

٦٤٨ .

٢٠٩-الحكم بن المنذر بن الجارود : ص ٣٨٢ .

٢١٠-حمزة : ص ٣٠١-٤٩٣-٥٦١-٦٤٨ .

٢١١-حميد بن ثور : ص ٤٦٩-٥٨١-١٣٠٨ .

٢١٢-الجاربردي : أحمد بن الحسن الجاربردي فخر الدين : ص (٢١٤)-٤٨٦ .

٢١٣-جحلر : ص ٣٨١ .

٢١٤-الجرمي : صالح بن إسحاق أبو عمر البصري :

ص (٣٠٧)-٣١٣-٣٧٩-٣٨٧-٤٠١-٤٠٢-٤١١-

٤٨٦-٥٣٤-٥٣٥-٦٦٥-٦٧٤-٩٤٩-٩٧٦ .

٢١٥-جرير : ص ١٧٨-١٧٩-٣٤١-٣٧٢-٣٩٢-٣٩٣-٧٣٠ .

٢١٦-الجزولي : عيسى بن عبدالعزيز أبو موسى :

ص (١٧٥)-١٨٥-١٩٤-٢٤٢-٢٢٣-٢٦٣-٤٠٥-

٤٤٩-٤٥٦-٥٧٦-٦٨٠-٦٨٣-٧١٥-١٠٢٥-

١٢٨٢-١٣٠٥ .

٢١٧-جعفر الصادق: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

أبو عبدالله المدني : ص (٣٤٥) .

- ٢١٨- جمال الدين الأسنوى: عبدالرحمن الحسن بن علي بن عمر بن علي أبو محمد الأسنوى : ص (١٧٦) .
- ٢١٩- الجواليقي : موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر الجواليقي أبو منصور : ص (٢٩٩) .
- ٢٢٠- الجوهري صاحب الصحاح - : ص ٢٧٤-٢١٣-٤٢٨-٧١٦-٧١٧-١٢١٣-١٣٣٦ .
- ٢٢١- خالد بن فضلة : ص - ٦٨٥ .
- ٢٢٢- خالد الفسري ص ١١٩٤ .
- ٢٢٣- خالد بن قيس المضلل : ص - ٦٨٥ .
- ٢٢٤- خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر : ص (١٣٢٥)-١٠٩٧ .
- ٢٢٥- الخطيب : ص - ١٤٦ .
- ٢٢٦- الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ص (٥٥٨) .
- ٢٢٧- خلف الأحمر : ص (١١٠٤)-١٢٧٨ .
- ٢٢٨- الخليل بن أحمد : ص (١٥٢)-١٨٨-٢٤٨-٢٩٥-٢٩٧-٣٧٥-٣٧٧-٤٠٣-٤٩٧-٥٦٩-٥٨٩-٥٩٠-٥٩٢-٥٩٣-٦٣٩-٦٤٦-٦٥٠-٦٥٦-٦٩١-٧٦٦-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٦-١٠٣٢-١٠٧٠-١١٠٧-١١٥٢-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٩٧-١٢٩٦-١٣٠٩ .
- ٢٢٩- الخنساء (١٠٦٧) .
- ٢٣٠- داود بن يزيد بن سليمان الفرناطي : ص (٥٥٩)
- ٢٣١- ذو الرمة : ص ١٦٩-٣١٥-٨٤٢-٨٧١-١١٣٩-١١٧١-١١٩٥-١٢٠٢-١٣٣٥ .
- ٢٣٢- الراغب : الحسين بن محمد بن الفضل أو القاسم الأصبهاني : ص (١٣٣)-١١٥٣ .
- ٢٣٣- الربيعي : علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن : ص (٣٠٨)-٣١٢ .
- ٢٣٤- الرشيد : ص ٣٦٦-١١٠٤ .
- ٢٣٥- الرضي : محمد بن الحسن الاستربادي الشهير بالرضي : ص (١٤١)-١٤٢-١٤٣-١٤٩-١٥٥-١٦٨-١٨٢-١٨٤-٢٠٠-٢١٣-٢٥٢-٢٨٣-٣١٦-٣١٧-٣٢٨-٤٠٣-٤٢٧-٥١٦-٥٢٥-٥٤٤-٦١٦-٦٣٥-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٥-٦٤٨-٦٥٥-٦٦٨-٦٩١-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٩-٧٠٨-٧١١-٧١٥-٧٣٥-٧٤٠-٧٤٢-٧٤٤-٧٦٤-٨١٢-٨١٥-٨١٦-٨٧٧-٨٨٥

٩٨٩-٩٨٣-٩٨١-٩٧٦-٩٧٠-٩٦٩-٩٦٣-٩٦٢  
 -١٠١٩-١٠١٨-١٠١٥-١٠١٢-١٠١١-٩٩٢  
 -١١٢٠-١٠٨٠-١٠٧٤-١٠٥٧-١٠٤٧-١٠٢١  
 -١٢٧٧-١٢٧٦-١٢٣٠-١٢٢٢-١١٤٩-١١٤٢  
 -١٣٢١-١٣١١-١٣٠٩-١٣٠٨-١٣٠٤-١٢٨٠  
 . ١٣٣٢

٢٣٦-الرماني : علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن :  
 ص (٤٣١) ٦١٣-٩٤٧-٩٦٤-١٠٤٦-١١٥٦-١١٨٨  
 . ١٢١٢

٢٣٧-رؤبة بن العجاج : ص -٢١٠-٤٨٨-٦٦٥-٦٨٦ .

٢٣٨-الرياشي : أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي : ص (٢٨٩) .

٢٣٩-الزبير بن العوام : أبو عبدالله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن أبي العزى :  
 ص (٩٦) .

٢٤٠-الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل :  
 ص (٢٢٥) ٢٢٨-٢٨٧-٢٩٠-٣١١-٣٢٩-٤٠٤-٤٠٥  
 ٥٨٥-٥٦١-٤٨٠-٤٧٨-٤٧٥-٤١١-٤٠٨-٤٠٧  
 -٦٧١-٦٤٢-٦٤١-٥٩٩-٥٩٨-٥٩٦-٥٨٩  
 -١٠٦٢-١٠٥٤-٩٩٣-٩٧٨-٩٦٢-٩٥٠-٦٧٦  
 -١٢٨٥-١٢٦٦-١٢١٦-١١٨٧-١١٢٦-١٠٨٩  
 . ١٣١٨

٢٤١-الزجاجي : عبدالرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي :  
 ص (٢٩٣) ٤٠٦-١٣٣٤ .

٢٤٢-الزنجشري جار الله : ص ١٠٥-٦٣٧-٦٣٨-٧٦٥-٧٩٥-٨١٣-٨٢١  
 ١٢٧١-١١٨٨-١١٧٧-١٠٧٥-١٠٦٢-٩١٢-٨٣٠  
 . ١٢٨٦-١٢٨١

٢٤٣-زهير : ص -١٧٩-٣٤٣-٤٤٩-٤٩٦-٨٧٤-٩٣٨-١٢٨٢-١٢٩٣  
 . ١٣٣٦

٢٤٤-زياد الأعجم : ص -١٢٣٧ .

٢٤٥-زياد بن حميد بن سعد بن عميرة بن حريث العدوي : ص -٦١٩ .

٢٤٦-الزيادي : أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن  
 ابن زياد بن أبيه : ص (٢٩٣) ٤٠٣-٩٦٢ .

- ٢٤٧- زيد بن ثابت : ص-٤٩٢-٦٨٦ .
- ٢٤٨- زيد الخيل : ص-١٢٨٩ .
- ٢٤٩- زيد بن عدي : ص-٤٢٢ .
- ٢٥٠- زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال أبو القاسم العجلي :  
ص-٣٢٧ .
- ٢٥١- زين الشرف : ص-١٠٢ .
- ٢٥٢- السخاوي : علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن السخاوي : ص (٩٣) .
- ٢٥٣- السرقسطي : ص-١٣٠٦ .
- ٢٥٤- سعد الدين العربي : سعد الدين محمد بن الشيخ محي الدين بن عربي : ص- (٩٧)
- ٢٥٥- سعيد بن جبير : ص-١٣٣٦ .
- ٢٥٦- سعيد بن مالك : ص-١٢٦٧ .
- ٢٥٧- السكاكي : يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي سراج  
الدين : ص- (١٣٤)-٧٩٥-٩٠٨ .
- ٢٥٨- السكري : الحسن بن الحسين بن عبدالله بن عبد الرحمن أبو صفرة : ص (٤٥١)
- ٢٥٩- السلمي : سويد بن عبدالعزيز أبو محمد : ص- (١٠٦٦)-١٠٦٨- .
- ٢٦٠- السهيلي : عبد الرحمن بن عبدالله أبو القاسم : ص- (١٠٩)-٢٣٦-٢٧٢  
٢٨٤-٣١٣-٣١٩-٤٠١-٤٠٣-٦٠٢-٦٢٣-٦٦١  
٦٦٦-٧١٤-٧٩٢-٧٩٤-٨١٦-٨١٩-٨٧٣-٨٩٠  
٩٣٧-١٠١٤-١٠٢٨-١٠٤٨-١٠٨٢-١١٨٨-  
١٢٣٨ .
- ٢٦١- سواد بن قارب : ص-١٢٦٦-١٢٨٤ .
- ٢٦٢- سيويه : ص ١٠٤-١٠٦-١١٦-١٤١-١٦٠-١٦٢-١٦٤-١٦٥  
١٧٠-١٧١-١٨٨-١٨٩-١٩٥-١٩٨-٢٠٥-٢٠٨  
٢١٤-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٥-٢٣٦-٢٤٣-٢٤٧-٢٤٨  
٢٥٧-٢٧٣-٢٧٨-٢٨٣-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨  
٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣١٠-٣١١-٣٢٢-٣٢٨-٣٢٩  
٣٣٤-٣٤٩-٣٦١-٣٦٧-٣٦٨-٣٧٧-٣٧٩-٣٨٨  
٣٩١-٣٩٦-٤٠٣-٤١٠-٤١١-٤٢٤-٤٣٢-٤٣٦  
٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٦١-٤٦٢-٤٧٢-٤٧٣

٥٠٥-٤٩٧-٤٨٩-٤٨٧-٤٨٥-٤٨٠-٤٧٥-٤٧٤  
 ٥٢٣-٥٢١-٥١٩-٥١٨-٥١٧-٥١٥-٥١٤-٥١٠  
 ٥٤٨-٥٤٧-٥٤٠-٥٣٩-٥٣٨-٥٣٥-٥٣٤-٥٢٤  
 ٥٦٤-٥٦٣-٥٦٢-٥٥٩-٥٥٥-٥٥٤-٥٥٣-٥٥٢  
 ٥٧٩-٥٧٦-٥٧٥-٥٧٣-٥٦٩-٥٦٧-٥٦٦-٥٦٥  
 ٥٩٨-٥٩٦-٥٩٥-٥٩٣-٥٩٢-٥٨٩-٥٨٥-٥٨٠  
 ٦١١-٦١٠-٦٠٨-٦٠٧-٦٠٦-٦٠٣-٦٠٢-٥٩٩  
 ٦٤٨-٦٤٦-٦٤٠-٦٣٩-٦١٦-٦١٤-٦١٣-٦١٢  
 ٦٦٢-٦٥٦-٦٥٥-٦٥٤-٦٥٣-٦٥٢-٦٥١-٦٥٠  
 ٦٩١-٦٩٠-٦٨٤-٦٨٠-٦٧٤-٦٦٩-٦٦٧-٦٦٥  
 ٨٧٥-٨١١-٧٦٣-٧٤١-٧٣٩-٧١٤-٧٠٣-٦٩٣  
 ٩٦١-٩٥٨-٩٤٤-٩٤١-٩٠٦-٩٠٣-٩٠٢-٨٧٧  
 ٩٩٦-٩٩١-٩٨٩-٩٨٨-٩٨٧-٩٧٦-٩٧٥-٩٦٦  
 -١٠٢٩-١٠٢٤-١٠١٩-١٠١٨-١٠٠٥-٩٩٩  
 -١٠٦٤-١٠٦٢-١٠٤٨-١٠٤٧-١٠٣٤-١٠٣٢  
 -١٠٩٥-١٠٩١-١٠٨٢-١٠٨١-١٠٧٥-١٠٧١  
 -١١٠٦-١١٠٤-١١٠٣-١١٠٢-١٠٩٩-١٠٩٦  
 -١١٤٨-١١٤٧-١١٣٣-١١٣٧-١١٠٩-١١٠٧  
 -١١٧٩-١١٦٨-١١٦٥-١١٦٤-١١٥٢-١١٤٩  
 -١٢١٦-١٢١٢-١٢٠٥-١١٩٧-١١٩٣-١١٨٨  
 -١٢٢٧-١٢٢٦-١٢٢٥-١٢٢٤-١٢٢٣-١٢١٨  
 -١٢٤٧-١٢٣٨-١٢٣٧-١٢٣٤-١٢٣٣-١٢٣٢  
 -١٢٥٩-١٢٥٨-١٢٥٦-١٢٥٥-١٢٥٤-١٢٥١  
 -١٢٩٢-١٢٨٢-١٢٨٠-١٢٧٨-١٢٦٣-١٢٦١  
 -١٣١٢-١٣٠٧-١٢٩٧-١٢٩٦-١٢٩٥-١٢٩٤  
 -١٣٢٩-١٣٢٥-١٣١٩-١٣١٨-١٣١٥-١٣١٣

٢٦٣- السيد الجرجاني : ص ٦٥٥-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٨١-١٠٨٦-١١٨٧-

٢٦٤- السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزباني أبوسعيد السيرافي :

ص (١٨٣)-١٩٤-٢٨٧-٣١٢-٣٣٦-٤٠٤-٤٣٢-

٦٠٧-٥٦١-٥٦٠-٥٤٢-٤٩٠-٤٧١-٤٦٢-٤٥٦

١٠٧٩-٩٩٣-٩٩٢-٩٤٩-٧٣٢-٦٩٣-٦٤٥-٦٤٢

-١٢٨١-١١٦٤-١١٥٢-١١٥٠-١٠٨٩-١٠٨١

. ١٣٢٩-١٣٢٢

- ٢٦٥- السيوطي عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين ص (٩٦) .
- ٢٦٦- شرف الدين : محمد بن أبي عبد الله الدلائلي البوصيري : ص (٣٤٢)
- ٢٦٧- الشريفة مباركة بنت الشيخ عبدالقادر بن محمد الصابري الحسيني ص-١٠٢
- ٢٦٨- شمس الدين البعلی محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل أبو عبدالله : (٩٤)-١٥٨  
١٩٠-٣٥٩-٣٦٧-١٠٦٦-١٠٦٨ .
- ٢٦٩- شمس الدين بن خلکان : أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو العباس : ص (٢٤٦)
- ٢٧٠- شمس الدين محمد بن أحمد العمري : ص -١٠٢
- ٢٧١- الشهاب بن الشمني : ص (١١٠)-٣٧٧-٥٩٢-٦٣٧-٦٥٧-٧٨٧-٨١٢  
٨٢٦-٩٢٦-٩٢٧-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٥٧-١٠٨٣
- ١٠٨٤-١٠٩٤ .
- ٢٧٢- شهاب الدين : أحمد بن علي العسقلاني : ص (١٠٢)
- ٢٧٣- الشهاب الشاغوري : أبوبكر بن يعقوب بن سالم : ص (٩٨) .
- ٢٧٤- الشهاب : محمد بن سليمان : ص -١٠٢ .
- ٢٧٥- الشيباني : محمد بن الحسن بن واقد أبو عبدالله : ص (٣٦٣) .
- ٢٧٦- الصفار : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي :  
ص (٥٩٦)-٦٣٣-٦٥٦-١٠٢٦-١٠٢٧-١٢٢٥-١٢٥٥  
١٢٥٨-١٢٨٧-١٣٢٤ .
- ٢٧٨- الصقلي : ص -٥٣٧ .
- ٢٧٩- الصغاني : الحسن بن محمد بن الحسن العدوي : ص (١١٣٩)-١١٦١- .
- ٢٨٠- الصغاني : أبوبكر عبدالرازق بن همام بن نافع : ص (٤٢٨) .
- ٢٨١- طرفة بن العبد : ص ١١٤٠ .
- ٢٨٢- طفيل الغنوي : ص ٤٥٢ .
- ٢٨٣- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد الهمداني : ص (٥٤٢) .
- ٢٨٤- عائشة رضي الله عنها : ص-٣٥٤-٦١٣ .
- ٢٨٥- العاص بن وائل : ص ٦٦٦ .
- ٢٨٦- عامر بن مالك : ص ٦٨٥ .
- ٢٨٧- عامر بن الطفيل : ص ٦٨٥ .
- ٢٨٨- العبدی : أحمد بن بكر بن أحمد بن أحمد بن تيبة العبدی أبو طالب :  
ص ٩٩٥ .
- ٢٨٩- عبدالقاهر الجرجاني : أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني :  
ص (٩٥) .

- ٢٩٠- عبدالله بن الزبير بن العوام : ص (٣٨٦) .
- ٢٩١- عبدالله بن عمر النخعي : ص ٤٦٩ .
- ٢٩٢- عبدالله بن أحمد بن سليمان بن سهل بن سلكوية أبو محمد الأصبهاني :  
ص (٦٦٥) .
- ٢٩٣- عبدالملك بن مروان : ص ١١٩٤-١١٩٥ .
- ٢٩٤- عبدالواحد بن إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الحصارى المصرى :  
ص (١٠٢) .
- ٢٩٥- عبدالوارث بن عبدالمنعم الأبهري أبوالمكارم : ص (٣١٨) .
- ٢٩٦- المعجاج : ص ٣١٤-٣١٥ .
- ٢٩٧- عدى بن الرقاع : ص ١٧٩-٤٩٦ .
- ٢٩٨- العسكرى : الحسن بن عبدالله بن سهل أبو هلال العسكرى : ص (٣٧٩)
- ٢٩٩- العضاة : عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار عضد الدين الأريحي :  
ص (٥٢٢)-٥٣١ .
- ٣٠٠- علقمة : ص ١١٤٣ .
- ٣٠١- على بن أبي الفتح بن جنى : ص ٩٥٩ .
- ٣٠٢- على بن أبي طالب كرم الله وجهه - : ص ١٣٣-٢٩٨-٣٠٠-٤٩٣-  
٥٢١-٥٩٣-١٠٠٠-١١٠٧-١١٠٨-١١٧٥ .
- ٣٠٣- عمر بن أبي ربيعة : ص -٦١٧ .
- ٣٠٤- عمر بن سعد بن أبي وقاص : ص ٩٩٩ .
- ٣٠٥- عمرو بن شرحبيل بن عمرو بن عوف : ص ٣٧٤ .
- ٣٠٦- عمران بن حطان الخارجي : ص ١٣٢٦ .
- ٣٠٧- عنبرة بن شداد العبسى : ص (٤٥٢)-٤٥٧-٤٩٣-٤٩٧-٥٥١ .
- ٣٠٨- الفراء : يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي أبو زكرياء الفراء :  
ص (١٩٨)-٢٦١-٢٩١-٢٩٤-٢٩٨-٣٠٠-٣٠١-  
٣٠٦-٣٠٧-٣١٣-٣٢٣-٣٣٨-٣٤٦-٣٦١-٣٦٦-  
٣٦٨-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٥-٣٧٨-٣٩٦-٤٠٥-  
٤١٩-٤٢٦-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٧-٤٥٧-٤٦١-٤٦٥-  
٤٧٠-٤٧٣-٤٨٩-٤٣١-٤٣٦-٤٣٦-٤٤١-٤٤٦-  
٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٨-٤٦٧-٤٧٣-٤٨٨-  
٧١٤-٧١٧-٧٢٥-٧٢٩-٧٦٣-٩٧١-٩٨٠-٩٨٢-  
٩٨٤-٩٨٥-٩٨٧-٩٩١-٩٩٣-٩٩٤-١٠٣٠

١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٦-١٠٥٠-١٠٦٨-١٠٧٠-  
١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٩-١٠٨٩-١٠٩١-  
١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٦-١٠٩٩-١١٠٣-١١٠٦-  
١١٢٢-١١٢٥-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٧-  
١١٣٨-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٢-١١٦٣-  
١١٧٨-١١٧٩-١١٨٢-١٢٠٤-١٢٠٧-١٢٠٨-  
١٢١٢-١٢١٣-١٢١٥-١٢١٩-١٢٣٨-١٢٤٧-  
١٢٥٣-١٢٥٨-١٢٦٢-١٢٧١-١٢٧٣-١٢٨٤-  
١٢٩٧ .

٣٠٩- فروة بن مسيك : ص (١٢٤٨) .

٣١٠- الفرزدق : ص ١٧٨-١٧٩-٣٠٤-٣١٦-٣٥٠-٣٥٢-٣٨٤-٣٨٥-  
٣٩٣-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٨-٥٠٣-٥٠٤-٥٩٤-  
٥٩٦-٦١٧-٧٦٠-٧٦٧-٧٧٥-٧٩٠-٨٤٢-١١٣٩-  
١٢٠١-١٢١١-١٢٥٤-١٢٥٩-١٢٨٧ .

٣١١- الفضل بن الرقاش : ص-٥٩٣ .

٣١٢- القاضي أبوبكر الإرجاني : ص-٩١٤ .

٣١٣- القاضي أبو محمد بن حوط الله عبدالله بن سليمان بن داود الحارثي : ص(٥٩٤)

٣١٤- القاضي أبو الوليد محمد بن أبي القاسم بن رشد :

٣١٥- القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى أبو الفضل اليحصبي

البيسي : ص (٣٣٩) .

٣١٦- قصي بن كلاب : ص-٤٦٩ .

٣١٧- القطامي : عمير بن سبيم التغلبي : ص-(١١٩٢) .

٣١٨- قنبل : أبو عمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد المخزومي :

ص (٣٤٧) .

٣١٩- قيس بن رفاعه : ص-٤١٨ .

٣٢٠- قيس بن عامر بن قيس بن دريح بن طرفة بن عامر : ص-(٦٦٥) .

٣٢١- كثير عزة : ص ١٥٢-٧٢٤-١٠٢٣-١٣٢٣- .

٣٢٢- كراع : ص-٣٠٥-١٢٢٦ .

٣٢٣-الكسائي : أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي :

ص (٢٣٨) ٢٧٨-٢٧٩-٢٨٩-٢٩٤-٣١٣-٣٦١-  
٣٦٥-٣٦٦-٣٧٠-٣٧٥-٣٧٨-٣٨١-٤٣٥-٤٥٤  
٤٥٧-٤٦٢-٤٩٧-٥٣٩-٥٤١-٥٥٢-٥٦٤-٥٧١  
٦٥٣-٦٤٦-٦٣٦-٦٣١-٦١٢-٦٠٧-٦٠٦-٦٠٥  
٦٥٤-٦٥٨-٦٦٢-٦٦٣-٧٠٥-٧٢٦-٩٦٣-٩٧١  
٩٨٠-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٣  
١٠٠٣-١٠٢٥-١٠٣٣-١٠٣٦-١٠٤٦-١٠٤٧-  
١٠٦٨-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٣-١٠٧٩-١٠٩١-  
١٠٩٣-١٠٩٨-١١٠٦-١١٢٢-١١٣٤-١١٣٩-  
١١٦٧-١١٧٩-١١٨٢-١٢٠٢-١٢٣٤-١٢٣٩-  
١٢٤٧-١٢٥٣-١٢٧١-١٢٨٤-١٢٩٢-.

٣٢٤-كعب بن ربيعة : ص ٦٨٥ .

٣٢٥-كعب بن زهير : ص ١٧٩-٣٤٥ .

٣٢٦-كعب بن كلاب : ص ٦٨٥ .

٣٢٧-كمال الدين : محمد بن موسى بن عيسى بن علي أبو عبد الله النميري :  
ص (٣٦٤) .

٣٢٨-الكميت : ص ٧٢٧-١٣٠٩ .

٣٢٩-ليبد بن عطار التميمي : ص ١٢٩ .

٣٣٠-ليبد بن ربيعة بن عامر بن مالك الجعفرى : ص (١٣٩)-٤٧٦ .

٣٣١-الليثاني : علي بن حازم ، أوعلى بن المبارك ، أبو الحسن الليثاني :  
ص (٣٠٥)-٣١٦ .

٣٣٢-لكرة الأصبهاني : الحسن بن عبد الله أبو علي الأصبهاني : ص ١١٧٠ .

٣٣٣-الليث بن المظفر : ص (٤٢٩) .

٣٣٤-الملازني : بكر بن محمد وقيل بكر بن عدى بن حبيب :

ص (١٦٧) ١٨٦-١٨٧-٢٧٩-٣١١-٣٢٨-٤٠١-  
٤٠٣-٤١٦-٤٥٦-٤٦٠-٤٨١-٤٤٤-٥٤٥-٥٩٠  
٦١٧-٦٩٣-٧٠٠-٧٠٥-٩٦٢-١٠٣٧-١١٠٦-  
١١١٨-١٢٠١-١٢٥٥ .

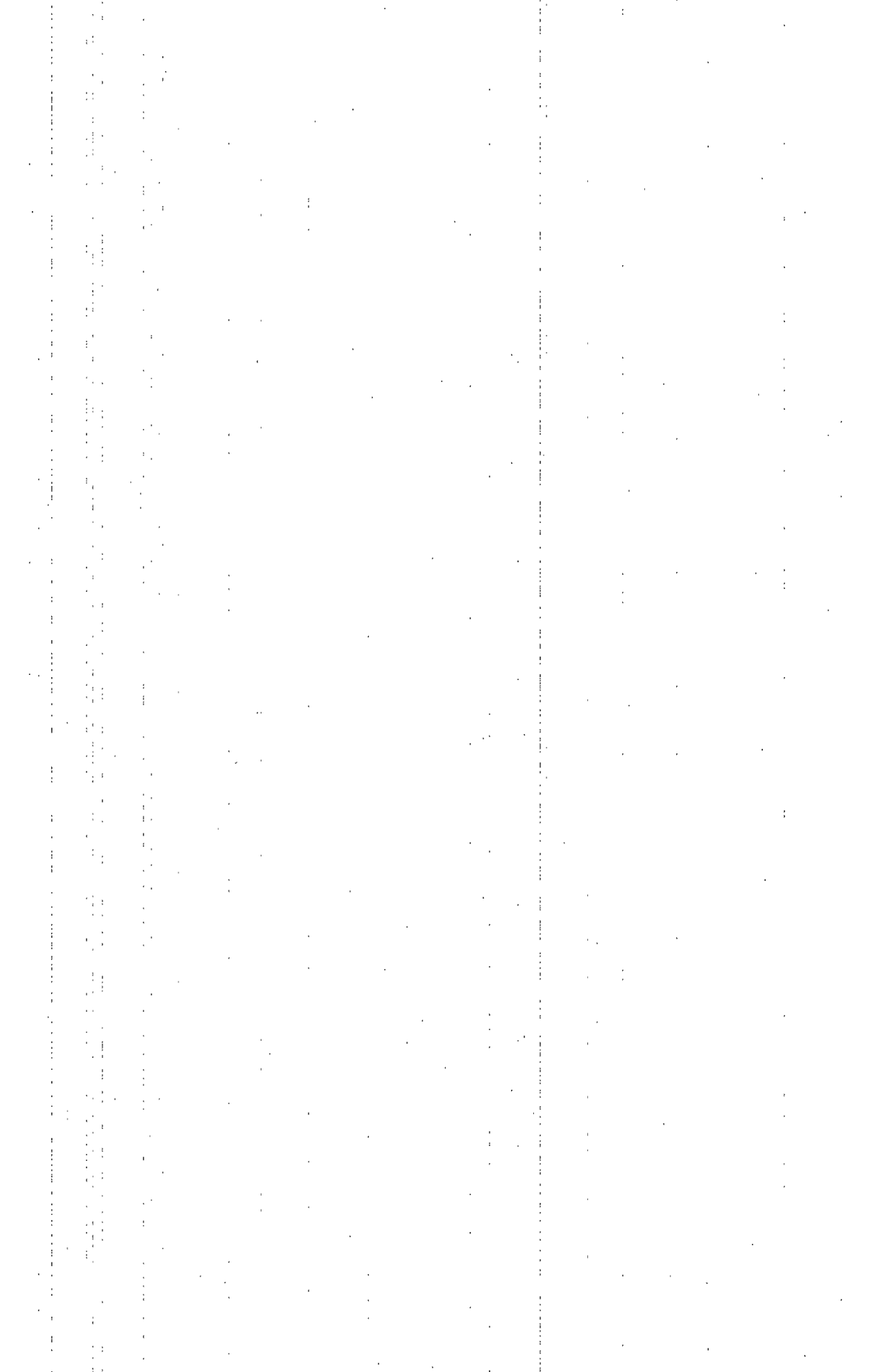
٣٣٥-المالكي : ص ٩٧٦ .

٣٣٦- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد : ص (١١٣) - ١٢٩ - ١٩٧ - ٢٨٧ -  
 ٢٩٥ - ٣٠٤ - ٣٢٣ - ٣٦٦ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٩٣ - ٤٠١ -  
 ٤٠٣ - ٤١٢ - ٤٥٢ - ٤٥٨ - ٤٧٣ - ٤٧٥ - ٤٧٨ - ٤٩٤ -  
 ٥١٨ - ٥٢٩ - ٥٣٤ - ٥٦٢ - ٥٦٤ - ٥٨٠ - ٥٨٤ - ٦٠٣ -  
 ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٢٠ - ٦٥٣ - ٦٨٠ - ٦٩٣ - ٩٤٨ - ٩٥٠ -  
 ٩٦٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ١٠٤٥ - ١٠٥٤ - ١٠٧١ -  
 ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١١٠٣ - ١١١٧ - ١١٤٧ - ١١٤٨ -  
 ١١٥٢ - ١١٨٨ - ١١٩٧ - ١٢١٢ - ١٢٢٧ - ١٢٥٥ -  
 ١٢٦٣ - ١٢٧٤ - ١٢٨١ - ١٣١٩ - ١٣٢٢ - ١٣٢٦ -  
 . ١٣٢٩ - ١٣٢٦ - ١٣٢٢

- ٣٣٧- مجد الدين الفيروزابادي : ص ١١٥٩ .  
 ٣٣٨- محمد بن أبي بكر الدلائلي - والد الشارح - ص ١٠٠ .  
 ٣٣٩- محمد بن أحمد بن عمر القرافي أبو الفضل : ص (١٠١) .  
 ٣٤٠- محمد بن إسماعيل بن الحجاز : ص ١٠١ - ٢٨٧ - ٤٧٠ - ٦٣٨ - ٦٥٥ .  
 ٣٤١- محمد بن حاطب : ص ٦٨٦ .  
 ٣٤٢- محمد بن الحجاج بن يوسف : ص ٣٥٢ .  
 ٣٤٣- محمد بن مسعود الغزني بن الذكي صاحب كتاب (البديع) : ص ١١٤٨ .  
 ٣٤٤- محمد بن مسلمة : ص ٦٨٦ .  
 ٣٤٥- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي : ص ١٠١ .  
 ٣٤٦- محمد بن طلحة ص ٦٨٦ .  
 ٣٤٧- محمد بن عبد الرحمن الخطاب الأنصاري ص (١٠١) .  
 ٣٤٨- محمد بن غازي المكناسي ص ١٠١ .  
 ٣٤٩- محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب : ص ١٠١ .  
 ٣٥٠- محمد بن الوليد أبو الحسن بن ولادة التميمي ص (٣٢٩) .  
 ٣٥١- محمد بن يوسف أخ الحجاج بن يوسف : ص ٣٥٢ .  
 ٣٥٢- محي الدين : عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاري  
 السعدي : ص (٩٧) - ١٢٣ -  
 ٣٥٣- المختار بن أبي عبيد : ص ٩٩٩ .  
 ٣٥٤- مرار العبسي : ص ٦٩٦ .  
 ٣٥٥- مسلمة بن محارب بن عبد الله بن سعد بن محارب الفهري أبو محارب : ص (٣٤٦)  
 ٣٥٦- مصعب بن أبي بكر الحشني : ص ١٣١٥ .  
 ٣٥٧- مطعم بن عدى : ص ٦٣٢ .

- ٣٥٨- معاوية بن أبي سفيان : ص - ١٢٩- ٣٠٠ .
- ٣٥٩- معاوية بن شرحبيل : ص - ٣٧٤ .
- ٣٦٠- معن بن أوس : ص - ٦٩٦ .
- ٣٦١- مغلس : ص ٦٠٥-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٦٠ .
- ٣٦٢- مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي أبو محمد : ص (٩٩١) .
- ٣٦٣- ملا جامى : عبدالرحمن بن نظام الدين أحمد الغلامى نورالدين الجامى :  
ص (١٤٥)- ١٧٢ .
- ٣٦٤- المنتجع التميمى : ص - ١٢٧٨ .
- ٣٦٥- المها بادی : أحمد بن عبدالله : ص (٢٦٠)- ١١٥٤- ١١٦٢- ١١٧٠ .
- ٣٦٦- الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابورى :  
ص (٧٠٥) .
- ٣٦٧- النابغة الذبياني : ص - ٢٤٣- ٣٤٣- ٤٠٨- ١١٠٨- ١١٤٣- ١١٤٤-  
١٢٦٨- ١٢٦٩ .
- ٣٦٨- ناصر الدين المنير : أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم مختار بن أبي بكر  
الخدمى ص - (١٠٤) .
- ٣٦٩- نافع - من القراء - : ص ٥٧٢- ٥٨١ .
- ٣٧٠- نجم الدين سعيد : ص - ١٢٠٢ .
- ٣٧١- نصيب الرومى : ص ١٢٥٩ .
- ٣٧٢- النووى : محى الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مريم جمعة بن حزام  
النووى : ص (١١٧)- ١١٨ .
- ٣٧٣- هاجر بنت محمد المقدسى : ص - ١٠٠ .
- ٣٧٤- الهروى - 'صاحب الأزهية - على بن محمد : ص (٧١٦)- ٧١٧ .
- ٣٧٥- هشام بن عبدالملك : ص - ٣٨٣ .
- ٣٧٦- هشام بن معاوية الضير : ص - (١٩٨)- ٢٩٠- ٢٩٣- ٣٠٠- ٣١٣- ٣٢٢  
٣٧٠- ٦١٠- ٦٥١- ٦٥٤- ٦٦٢- ٩٧١- ٩٨٤- ٩٨٥  
٩٨٧- ٩٩٣- ٩٩٤- ١٠٠١- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٧٠  
١٠٧٣- ١٠٧٩- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩١- ١٠٩٨  
١٠٩٩- ١١١٧- ١١٧٠- ١٢٣٤- ١٢٨٤- ١٢٩٧

- ٣٧٧-الواسطي : هبة الله بن منصور بن منكدر أبو الفضل : ص (٩٩٥) .
- ٣٧٨-الوليد بن عتبة : ص ٦١٦ .
- ٣٧٩-ولي الدين العراقي أحمد بن عبدالرحمن أبوزرعة : ص ١٠٥ .
- ٣٨٠-يحيى بن خالد البرمكي : ص : ١١٠٤ .
- ٣٨١-يعقوب بن إسماعيل بن زيد أبو محمد الحضرمي : ص (٥٦٤) .
- ٣٨٢-يعقوب بن الشليل : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الشليل :  
ص (٣٠٥)-٣١٦-٤٢٠-٦٩٦ .
- ٣٨٣-يونس بن حبيب البصري : ص (٤٥٠)-٤٦٨-٤٨٠-٤٨٧-٤٩٠-٥٣٩  
٥٤٦-٥٨٥-٥٩٢-٦٥٥-٦٩٥-٧٣٩-١٠٩٨-١٢٢٣-١٢٥٩ .



## فهرس الموضوعات (١)

### أولا - الفهرس الاجمالى

الباب الفصل	الموضوع	الصفحة
١	باب : شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق به	١٣٥
—	تنبيه .	١٣٩
—	تنبيه .	١٧٩
—	تنبيهات .	١٨٣
—	تنبيهات .	١٩٣
٢	باب : إعراب الصحيح الآخر .	٢٥٩
—	خاتمة .	٣٢٩
٣	باب إعراب المعتل الآخر .	٣٣١
—	خاتمة .	٣٤٨
٤	باب : اعراب المثني والمجموع على حده	٣٤٩
—	خاتمة .	٤٣٩
٥	باب : كيفية التثنية وجمعى التصحيح	٤٤٧
١	فصل : في أشياء تتعلق بالمثنى كلبية	٤٨١
٢	فصل : فيما يجمع بالالف والتاء قياسا ، وما يجمع بهما سمادا	٥٠٥
—	خاتمة .	٥١٠
٦	باب : المعرفة والنكرة .	٥١٣
—	خاتمة .	٥٢٩
٧	باب : المضممر .	٥٣٢
٣	فصل : في نون الوقاية .	٥٧١
٤	فصل : في صيغ الضمائر المنفصلة	٥٨١
٥	فصل : في الأماكن التي يجب فيها انفصال الضمير .	٥٩٣
٦	فصل : في ذكر مفسر الغائب ، وبعض أحكام ضمير الغيبة	٦٢١
—	وسبب بناء المضممر ، وذكر مراتبه ، وما يفعل عند اجتماعهما .	٦٢١
٧	فصل : في ذكر ضمير الفصل ، وأحكام تتعلق به .	٦٤٩
—	خاتمة .	٦٦٦

(١) فهرس القسم الدراسى في نهاية المجلد الأول . وسنوالى طبع ونشر الجزء الثانى بعد الانتهاء من تحقيقه

الصفحة	الموضوع	الباب الفصل
٦٦٧	باب : العلم	٨ —
٧٠٠	خاتمة .	— —
٧٠١	باب : الموصول .	٩ —
٧٧٣	فصل : في أحكام «من» و «ما» موصولتين ، أو شرطيتين ، أو استفهاميتين .	٨ —
٨٠٢	فصل : في «أى» موصولة وغيرها .	٩ —
٨١١	فصل : في الموصولات الحرفية ، وأحكامها .	١٠ —
٨٣٥	فصل : في الصلة والموصول باعتبار التركيب ، والحذف ، وغيرها .	١١ —
٨٥١	خاتمة .	— —
٨٥٣	باب : اسم الإشارة .	١٠ —
٨٩٨	خاتمة .	— —
٨٩٩	باب : المعرفة بالأداء .	١١ —
٩٢٨	فصل : في تعداد المرفوعات ، والمنصوبات والمجرورات	١٢ —
٩٣٥	خاتمة .	— —
٩٣٩	باب : المبتدأ .	١٢ —
١١١٥	فصل : في تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر .	١٣ —
١١٣١	فصل : فيما يجوز دخول الفاء على الخبر ، وما لا	١٤ —
١١٣٣	خاتمة .	— —
١١٨٧	باب : الأفعال الرافعة الاسم ، الناصبة الخبر .	١٣ —
١١٩٨	فصل : في إيراد بعض أمور يخص بها بعض أفعال هذا	١٥ —
١٢٠٠	الباب ، وبعض أحكام الخبر .	— —
١٢٣٧	مسألة .	— —
١٢٤٧	مسائل من الباب .	— —
١٢٩٧	فصل : في «ما» الحجازية ، وما ألحق بها ، وأماكن تزداد	١٦ —
١٢٩٩	فيها «ان» و «الباء» وأمرور تتعلق بـ « ليس »	— —
١٣٣٨	خاتمة .	— —
	باب : أفعال المقاربة .	١٤ —
	خاتمة .	— —

ثانيا - الفهرس التفصلى للقواعد والاحكام :

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١	مقدمة الشارح .	٨٩
٢	مقدمة ابن مالك .	١٠١
٣	باب الكلمة والكلام ، وما يتعلق به .	١٣٥
٤	تنبيه : عقد المصنف الباب بشرح الكلمة لا بجدها ... الخ .	١٣٩
٥	مبحث الكلمة .	١٣٩
٦	أنواع الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف .	١٥٥
٧	مبحث الكلام .	١٥٩
٨	تنبيه المؤلف كلاما .	١٧٩
٩	تنبيهات تتعلق بمبحث الاسم .	١٨٣
١٠	تنبيهان يتعلقان بمبحث الحرف .	١٩٣
١١	مميزات الاسم .	١٩٣
١٢	مميزات الفعل .	٢٠٩
١٣	أقسام الفعل .	٢١٤
١٤	مميزات الفعل الماضى ، والأمر ، والمضارع .	٢١٥
١٥	زمن الأمر .	٢٢٣
١٦	صلاحية المضارع للمستقبل والحال .	٢٢٤
١٧	ترجيح الحال وتعيينه في المضارع .	٢٣٠
١٨	تخليص المضارع للاستقبال .	٢٣٦
١٩	حروف التنفيس .	٢٣٨
٢٠	انصراف المضارع الى الماضى .	٢٤٢
٢١	انصراف الماضى الى الحال أو الأستقبال .	٢٥٢
٢٢	احتمال الماضى الماضى والاستقبال .	٢٥٤
٢٣	باب : اعراب الصحيح الآخر .	٢٥٩
٢٤	الاعراب في الاسم .	٢٦٦
٢٥	بناء الحروف والافعال الا المضارع .	٢٦٨
٢٦	علة اعراب المضارع ، وأحوال بنائه .	٢٦٨
٢٧	امتناع اعراب الاسم .	٢٧٣
٢٨	الاسم المتمكن .	٢٧٧
٢٩	أنواع الاعراب .	٢٧٧
٣٠	اختصاص الجر بالاسم ، والجزم بالفعل ، وعلة ذلك .	٢٧٨
٣١	الاعراب الأصلى وبالنيابة .	٢٨١

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
٣٢	علامات الاعراب الأصلية .	٢٨٢
٣٣	نيابة الفتحة عن الكسرة ، والكسرة عن الفتحة .	٣٨٣
٣٤	تنبيهان في مبحث تأنيث الواحد ، ونصب جمع المؤنث بالفتحة على رأى الكوفيين .	٢٨٨
٣٥	نيابة الواو عن الضمة ، والالف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة .	٢٩٣
٣٦	الاسماء الستة ، وأحوالها وإعرابها .	٢٩٣
٣٧	نيابة النون عن الضمة .	٣١٦
٣٨	حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة .	٣٢٠
٣٩	البناء وأنواعه .	٣٢٦
٤٠	باب اعراب المعتل الآخر .	٣٣١
٤١	ظهور الاعراب ، وتقديره ، وأثر الضرورة في اعراب المعتل الآخر	٣٣٨
٤٢	خاتمة .	٣٤٨
٤٣	باب اعراب المثني والمجموع على حده .	٣٤٩
٤٤	التثنية وعلاماتها ، واعراب المثني .	٣٤٩
٤٥	نون المثني ولغاتها .	٣٦١
٤٦	حذف نون المثني .	٣٦٤
٤٧	ألف المثني في لغة بني الحارث .	٣٧٠
٤٨	ما ألحق بالمثني .	٣٧١
٤٩	حكم اقامة العطف مقام التثنية .	٣٧٩
٥٠	الجمع : جمع التكسير ، وجمع التصحيح للمذكر .	٣٨٥
٥١	علامات جمع التصحيح واعرابه ، واجوال نون الجمع .	٣٩١
٥٢	حكم الالف ، والواو ، والياء عند المصنف وغيره .	٤٠١
٥٣	جمع المؤنث وعلاماته .	٤٠٧
٥٤	شروط تصحيح المذكر .	٤٠٩
٥٥	الملحق بجمع المذكر .	٤٢١
٥٦	اعراب المعتل اللام .	٤٣٤
٥٧	باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح .	٤٤٧
٥٨	الاسم المقصور ، والمنقوص ، والممدود ، تثنيها وجمعها جمع تصحيح .	٤٤٧
٥٩	جمع : أب ، وابن ، وأخ ، وهن ، وذى ، وبنت ، وابنة ، وأخت ، وهنت ، وذات ، .	٤٦٤
٦٠	جمع : الأم ، من الناس ، ومن غير الناس .	٤٦٨
٦١	جمع : الاناث القياسى ، والسماعى ، والشاذ .	٤٦٩

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
٦٢	فصل : في أشياء تتعلق بالثنى كلية ، ثنية المحذوف اللام .	٤٨١
٦٣	ثنية اسم الجمع والمكسر .	٤٨٣
٦٤	ما يختار في المضافين الى متضمنيهما لفظاً أو معنى .	٤٨٥
٦٥	تعاقب الافراد الثنية .	٤٩٤
٦٦	وقوع الجمع موقع واحده أو مثناة .	٥٠١
٦٧	فصل : فيما يجمع بالآلف والتاء قياساً .	٥٠٥
٦٨	ما هو موقوف على السماع .	٥٠٩
٦٩	خاتمة .	٥١٠
٧٠	باب : المعرفة والتكررة .	٥١٣
٧١	أنواع المعرفة والتكررة	٥١٥
٧٢	ترتيب المعارف ، والخلاف فيها .	٥٢٤
٧٣	خاتمة	٥٢٩
٧٤	باب : المضمر ، تعريفه ، ما وجب خفاؤه ، وما جاز .	٥٣١
٧٥	الضمير البارز المتصل ، وحكم ميم الجمع .	
٧٦	أحوال المسند الى الضمير ، ضمير الرفع .	٥٤٦
٧٧	استعمال ضمير الغائب والغائبة في موضع ضمير الغائبين .	٥٤٩
٧٨	حكم ضميرى الاثنين ، والاثان بعد أفعال التفضير .	٥٥٣
٧٩	الضمير البارز المتصل في الجر ، والنصب .	٥٥٩
٨٠	فصل : نون الوقاية ، وحالات حذفها .	٥٧١
٨١	فصل : في صيغ الضمائر المنفصلة ، الضمير المنفصل في الرفع	٥٨١
٨٢	ومن المضمرات « ايا » .	٥٨٩
٨٣	فصل : في الاماكن التي يجب فيها انفصال الضمير ، أو يختار ،	
	أو يتساوى ، وما يتصل بذلك .	٥٩٤
٨٤	فصل : في ذكر مفسر ضمير الغائب ، وبعض أحكام ضمير	
	الغيبه ، وسبب بناء المضمر ، وذكر مراتبه ، وما يفعل	
	عند اجتماعهما .	٦٢١
٨٥	الاصل تقديم مفسر ضمير الغائب .	٦٢١
٨٦	بعض أحكام الضمير كتقديمه على المفسر بالكسر كثير وقليل .	٦٣٠
٨٧	ما يفسر به ضمير الشأن ، وما يتعلق به من أحكام .	٦٤٠
٨٨	علة بناء المضمر .	٦٤٨
٨٩	فصل : في ضمير الفصل ، وأحكام تتعلق به .	٦٤٩
٩٠	لفظه ، ومواضع وقوعه .	٦٥١
٩١	حكمه في الاعراب وعدمه .	٦٦٢

رقم مسلسل	القاعدة او الحكم	صفحة
٩٢	تعين فصليته .	٦٦٣
٩٣	خاتمة .	٦٦٦
٩٤	باب الاسم العلم .	٦٦٧
٩٥	تعريفه .	٦٦٧
٩٦	العلم المنقول والمرتل .	٦٦٩
٩٧	المقيس والشاذ .	٦٧٢
٩٨	المفرد ، والمركب ، والكنية ، وذو المنزج واعرابه ، واللقب .	٦٧٣
٩٩	حكم العلم ذو الغلبة .	٦٧٧
١٠٠	الأمثلة الموزون بها .	٦٩١
١٠١	الكنابة بقلان وفلانة ، ومن وهنة ، وكيت وديت .... الخ .	٦٩٧
١٠٢	خاتمة .	٧٠٠
١٠٣	باب الموصول ، وتعريفه .	٧٠١
١٠٤	العائد وجملة الصلة .	٧٠٢
١٠٥	تنبيهان ، الأول : ما ورد على التعريف ، والثاني : لماذا وجب كون الصلة جملة .	٧١٠
١٠٦	الحروف الموصولة .	٧١٢
١٠٧	الأسماء الموصولة .	٧١٤
١٠٨	تشبيه الأسماء الموصولة ، وجمعها ، واعرابها .	٧١٨
١٠٩	ذات وذات مرادفتا التي واللاتي .	٧٢٩
١١٠	«من» و «ما» و «ذا» .	٧٣٠
١١١	«ذو» الطائية .	٧٣٥
١١٢	«أى» الموصولة .	٧٣٨
١١٣	الألف واللام بمعنى الذي وفروعه .	٧٤٠
١١٤	حذف عائد غير الألف واللام .	٧٥٠
١١٥	حذف منصوب صلة الألف واللام .	٧٥٩
١١٦	اعراب «أى» الموصولة ان حذف ماتضاف اليه .	٧٦٦
١١٧	جواز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به ، أو بموصوفه .	٧٦٦
١١٨	ما يغنى عن جملة الصلة .	٧٧١
١١٩	قد يغنى عن عائد الجملة ظاهر .	٧٧٣
١٢٠	فصل : في أحكام «من» و «ما» موصولتين ، ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .	٧٧٣
١٢١	مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، وقد يعتبر اللفظ .	٧٧٦

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٢٢	وقوع «من» و «ما» شرطيتين ، واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .	٧٨١
١٢٤	الوصف بما على رأى .	٧٨٤
١٢٥	عدم زيادة «من» خلافا للكسائي .	٧٨٦
١٢٦	وقوع «من» على مالا يعقل عند أبي على	٧٩٧
١٢٧	قد تقع «الذى» مصدرية ، وموصوفة بمعرفة أو شبهها .	٧٩٨
١٢٨	فصل : في «أى» موصولة أو غيرها ، وقوعها شرطية ، واستفهامية ، وصفة ، لنكرة ، وحالا .	٨٠٢
١٢٩	الاستغناء في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه .	٨٠٦
١٣٠	«أى» بمنزلة «كل» مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، و اضافتها الى النكرة ، والى المعرفة .	٨٠٦
١٣١	فصل : في الموصولات الحرفية ، وأحكامها ، وقد مر تعريفها	٨١١
١٣٢	من الموصولات الحرفية : «ان ، وأن ، وكى ، وما ، ولو» .	٨١١
٣٣	فصل : في الصلة والموصول باعتبار التركيب والحذف وغيرهما من الاحكام المتعلقة بذلك .	٨٣٥
١٣٤	حذف ما علم من موصول وصلة غير الألف واللام	٨٣٩
١٣٥	حكم حذف صلة الحرف .	٨٤١
١٣٦	تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلة «أل» .	٨٤٥
١٣٧	خاتمة .	٨٥١
١٣٨	باب : اسم الاشارة ، تعريفه ، ما للمذكر والمؤنث ، مفرداً أو مثنى ، أو مجموعاً ، للقريب ، أو للبعيد .	٨٥٣
١٣٩	اتصاله بالكاف .	٨٥٨
١٤٠	استصحابه لهاء التنبيه .	٨٧٠
١٤١	الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب .	٨٧٩
١٤٢	اتصال الكاف بأرأيت ، وحيهل ، والنجاء ، ورويد ، وربما اتصلت ببلى ، وكلا ، وليس ، ونعم ، وبئس وحسبت .	٨٨٢
١٤٣	نيابة ذى البعد عن ذى القرب ، وعكسه ، وتعاقبهما .	٨٨٩
١٤٤	الاشارة إلى الاثنين ، والى الجمع بما للواحد ، والاشارة الى المكان .	٨٩١

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٤٥	قد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان .	٨٩٣
١٤٦	غلة بناء اسم الإشارة .	٨٩٦
١٤٧	خاتمة .	٨٩٨
١٤٨	باب : المعرف بالأداة وهي «أل» لا اللام وحدها ، وقد تخلفها «أم» .	٨٩٩
١٤٩	«أل» العهدية ، والجنسية ، وللشمول ، والاستغراق .	٩٠٧
١٥٠	زيادة «أل» .	٩١٨
١٥١	قيامها مقام ضمير .	٩٢٢
١٥٢	فصل : في تعداد المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات	
١٥٣	مدلول اعراب الاسم ماهويه عمدة أفضله ، أو بينهما	٩٢٨
١٥٤	الرفع للعمدة ، وهي : مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، أو شبهه به لفظا .	٩٢٨
١٥٥	والنصب للفضلة : وهي مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو مستثنى ، أو حال ، أو تمييز ، أو مشبه بالمفعول به ، والجر لما بين العمدة والفضلة .	٩٣٣
١٥٥	ما ألحق من العمدة بالفضلات المنصوبة في باب : كان وان و«لا» .	٩٣٣
١٥٦	خاتمة : في مبحث حصر المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات	٩٣٥
١٥٧	باب : المبتدأ .	٩٣٩
١٥٨	تعريف المبتدأ ، أو الابتداء .	٩٣٩
١٥٩	رفع المبتدأ الخبر ، والخبر المبتدأ ، واختلاف الآراء في ذلك .	٩٤٦
١٦٠	الفاعل الذي يسد مسد الخبر ، وحكم تثنيته وجمعه .	٩٥٣
١٦١	أجراء «غير قائم» مجرى «ما قائم» .	٩٥٨
١٦٢	حذف الخبر جوازا ، ووجوبا .	٩٦١
١٦٣	اعراب الاسم الذي يلي «لولا» .	٩٩٠
١٦٤	حذف المبتدأ جوازا ووجوبا .	٩٩٥
١٦٥	الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، أو ينكران بشرط الفائدة .	١٠٠٣
١٦٦	المعرفة خبر النكر في نحو : كم مالك ؟ .	١٠١٨
١٦٧	الأصل تأخير الخبر ، جواز تقديمه ووجوبه .	١٠٢٠
١٦٨	فصل : في تقسيمات واحكام تتعلق بالخبر ، وهو مفرد أو جملة ، والمفرد مشتق وغيره .	١٠٣٧

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٦٩	عدم تحمل غير المشتق للضمير ما لم يؤول بمشتق .	١٠٤٥
١٧٠	تحمل المشتق للضمير ، استتار الضمير وبروزه .	١٠٤٧
١٧١	الجملة : اسمية ، وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ، أو قسمية .	١٠٥٤
١٧٢	استغناؤها عن العائد ، حكم حذف العائد .	١٠٦٢
١٧٣	ما يغنى عن الخبر باطراد .	١٠٧٣
١٧٤	ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .	١٠٨١
١٧٥	لا يغنى ظرف زمان - غالبا - عن خبر اسم عين	
	الا بشرط	١٠٨٤
١٧٦	اسم الزمان خاص ، أو مسؤول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا ، وربما رفع خبرا الزمان	
	الموقع في بعضه .	١٠٨٧
١٧٧	لا يختص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان .	١٠٩٠
١٧٨	رفع المؤنث المنصرف من الظرفين : الزماني والمكاني .	١٠٩٣
١٧٩	أحوال يتعين فيها النصب .	١٠٩٤
١٨٠	جواز نصب «اليوم» ان ذكر مع الجملة ونحوها .	١٠٩٦
١٨١	اعراب الخلف مخبرا به عن الظاهر .	١٠٩٧
١٨٢	ما يغنى عن خبر اسم عين .	١١٠٠
١٨٣	قد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .	١١٠٨
١٨٤	توالى المبتدآت ، وطريقة الاخبار عنها .	١١١٢
١٨٥	فصل : فيما تدخل الفاء فيه على خبر المبتدأ وجوبا وجوازا .	١١١٥
١٨٦	دخولها على خبر «كل» ، وعلى خبر موصول .	١١٢٣
١٨٧	عدم دخولها على خبر غير ذلك خلافا للاخفش .	١١٢٤
١٨٨	ما يزيل «الفاء» من نواسخ الابتداء الا «ان» و«أن»	
	و«لكن» على الاصح .	١١٢٦
١٨٩	خاتمة : في : اعمال هذه العوامل في اسم آخر .	١١٣١
١٩٠	باب : الافعال الرافعة الاسم ، الناصبة الخبر بلا شرط وبشرط	١١٣٣
١٩١	دخولها على المبتدأ والخبر ، ويسمى الأول اسما وفاعلا	
	والثاني خبرا ومفعولا .	١١٤٢
١٩٢	جواز تعدد الخبر .	١١٤٧
١٩٣	اختصاص «دام والمنفى بما» بعدم الدخول على ذى خبر	
	مفرد طلبى .	١١٤٧
١٩٤	علة تسميتها نواقص .	١١٤٨
١٩٥	دالاتها على الزمن والحدث الا «ليس» .	١١٤٨

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٩٦	«كان» التامة ، وأخواتها ، وعملها عمل مرادفت .	١١٥٣
١٩٧	تصرفها كلها إلا «ليس ودام» ولتصرفها ما لها .	١١٦٢
١٩٨	عدم دخول «صار» وما بعدها ما خبره فعل ماض	١١٦٤
١٩٩	ورود الخمس الأوائل بمعنى «صار» .	١١٦٩
٢٠٠	ما ألحق بها من مرادفها مثل «أض ، وعاد ، ورجع ، وآل ، وصار ، واستحال ، ونحول ، وارتد» .	١١٧٢
٢٠١	ندور الالحاق بـ «صار» في : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .	١١٧٥
٢٠٢	جواز توسط أخبارها كلها ، وتقديم خبر «صار» وما قبلها .	١١٧٩
٢٠٣	تقديم خبر «زال» وشرطه .	١١٨٣
٢٠٤	عدم تقدم خبر «دام» اتفاقا ، وخبر «ليس» على الأصح .	١١٨٧
٢٠٥	مواقع تقديم الخبر الجائز التقدم .	١١٩١
٢٠٦	قد يخبر هنا ، وفي باب «ان» بمعرفة عن نكرة اختيارا	١١٩٢
٢٠٧	فصل : في اقتران الخبر المنفى بالآلا .	١١٩٨
٢٠٨	مسألة : في حكم «ما كان زيد زائلا ضاحكا» .	١٢٠٠
٢٠٩	اختصاص «ليس» بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة .	١٢٠٤
٢١٠	ربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية ، فوليت الواو مطلقا .	١٢٠٨
٢١١	اختصاص «كان» بمراذفة «لم يزل» كثيرا ، وبزيادتها وسطا باتفاق ، وآخرها على رأى .	١٢٠٩
٢١٢	وتختص «كان» بعد «ان» و «لو» بجواز حذفها مع اسمها .	١٢٢٠
٢١٣	اضمار «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة	١٢٢٥
٢١٤	قد تضمير «كان» الناقصة بعد «لذن» وسببها .	١٢٢٦
٢١٥	التزام حذفها معوضا منها «ما» بعد «أن» كثير ، وبعد «إن» قليل .	١٢٢٧
٢١٦	جواز حذف لامها الساكن جزما .	١٢٣٠
٢١٧	حكم ما يلي «كان» وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها .	١٢٣٢
٢١٨	مسائل من الباب :	١٢٣٧
٢١٩	فصل : في «ما» الحجازية ، وما ألحق بها ، وأما كن تزداد	

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
٢٢٠	فيها «ان» و «الباء» وأمور تتعلق بـ «ليس» . ويلحق بـ «ليس» أو «ما» الحجازية «إن» النافية قليلا ، و «لا» كثيرا .	١٢٤٧
٢٢١	«لات» واستعمالاتها .	١٢٦٣
٢٢٢	رفع ما بعد «الا» في نحو : ليس الطيب الا المسك لغة تميم .	١٢٧٨
٢٢٣	زيادة «الباء» كثير في الخبر المنفى بليس وما «أختها» ، وبعد فعل ناسخ للابتداء .	
٢٢٤	قد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها .	١٢٨٣
٢٢٥	وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل .	١٢٩٣
٢٢٦	حكم الوصف الذي يلي العاطف بعد خبر «ليس» أو «ما» .	١٢٩٤
٢٢٧	خاتمة : في مسائل من الباب .	١٢٩٧
٢٢٨	باب : أفعال المقاربة ، أفعال الشروع .	١٢٩٩
٢٢٩	أفعال المقاربة .	١٣٠١
٢٣٠	أفعال الرجاء .	١٣٠٤
٢٣١	قد ترد «عسى» للاشفاق .	١٣٠٧
٢٣٢	عملها في الأصل عمل «كان» .	١٣٠٩
٢٣٣	التزام كون خبرها مضارعا مجرد من «أن» ومقرونا . وبالوجهين .	١٣١٠
٢٣٤	خبر «جعل» جملة اسمية ، أو فعلية مصدرية باذا أو كلما .	١٣١٦
٢٣٥	عدم تقدم الخبر هنا وجواز توسطه وحذفه ان علم .	١٣٢١
٢٣٦	اسناد «أوشك وعسى وأخلوق» لان فعل .	١٣٢٣
٢٣٧	اتصال الضمير الموضوع للنصب بـ «عسى» ، وحكمه معها .	١٣٢٥
٢٣٨	تعين عود الضمير من الخبر الى الاسم .	١٣٢٩
٢٣٩	«كاد» المنفية .	١٣٣٣
٢٤٠	حكم زيادة «كاد» .	١٣٣٥
٢٤١	حكم تصرف «كاد وأوشك» .	١٣٣٦
٢٤٢	خاتمة .	١٣٤١

